بسم الله الرحمن الرحيم   وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

الحمد لله رب العالمين وصلوته على محمد واله اجمعين هذا كتاب الشفاء للشيخ ابي علي الحسين بن
عبد الله بن سينا رضي الله عنه وفي صدره كلام لابي عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني قال
ابو عبيد احمد الله على نعمه واسئله التوفيق لمرضاته واصلي على نبيه محمد واله وبعد فقد كانت محبتي للعلوم
الحكمية ورغبتي في اقتباس المعارف الحقيقية دعتاني الى الاخلال ببلادي والمهاجرة الى مستقر الشيخ الرئيس
ابي علي من البلاد اذ كان ما وقع الي من خبره وعرض علي من كلامه تقتضي الميل اليه عن ساير من تذكر بهذه
الصناعة ويعتزي الى هذه الجملة وقد كان بلغني من خبره انه مهر في هذه العلوم وهو حدث لم يستوف الشباب
ولا اربى على عقدين من العمر وانه كثير التصانيف الا انه قليل الضن بها والرغبة في ضبط نسخها فحققت
رغبتي في قصده وملازمته والالحاح عليه والالتماس لان يهتم بالتصنيف واهتم بالضبط فيممته
وهو بجرجان وسنه قريب السلطان والتصرف في عمله قد شغل ذاك وفاته فلا انتهز الا الوقت واستمليته
فيها شيئا من المنطق والطبيعيات واذا دعوته الى تصنيف الكتب او الى الشروح احال الى ما عمله من الشروح
سبع وصنفه من الكتب في بلاده وقد كان بلغني تفرقها وتشتتها وضن من يملك نسخة منها بها واما هو فلم
~~من عادته ان يحرز من الدستور وكالم~~ يكن من عادته ان يحرز من الدستور او يخرج من السواد وانما يملي او يكتب
النسخة ويعطيها ملتمسها منه ومع ذلك فقد توارت عليه المحن وغالت كتبه الغوايل فبقيت معه
عدة سنين انتقل فيها من جرجان الى الري ومن الري الى همدان وشغل بوزارة الملك شمس الدولة وكان
استغاله بذلك حسرة علينا وضياعا لروزجارنا وكان قد وهن الرجا ايضا في تحصيل تصانيفه الفايتة
فالتمسنا منه اعادتها فقال اما الاشتغال وشرحها فامر لا يسعه وقتي ولا ينشط له نفسي فان قنعتم بما يتيسر لي
من عندي عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذي يتفق لي فبذلنا له الرضا به وحرصنا على ان يقع
منه الابتداء بالطبيعيات فشرع في ذلك وكتب قريبا من عشرين ورقة ثم انقطع عنه بالقواطع
سلطانية وضرب الدهر ضربانه واخترم ذلك الملك واثر هو ان لا يقيم في تلك الدولة ولا يعاود
تلك الخدمة الا الاحتياط بما استحبه من ذلك ان يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار
فصادفت منه خلوة وفراغا اغتنمته واخذت بتتميم كتاب الشفاء وهو بنفسه على تصنيفه اقبالا
بجد وفرغ من الطبيعيات والالهيات خلا كتاب الحيوان والنبات في مدة عشرين يوما
من غير رجوع الى كتاب يحضره انما اعتمد طبعه فقط وشرع في المنطق وكتب الخطبة وما يتعلق

صح
ثم ان اعيان تلك الدولة نموا عليه واستشاره واستنكروا عزمه في المفارقة وظنوا انه لمكيدة او لمماله
[illegible] وحرص بعض خلص خدمه على توريطه في مهلكه ليقول بما له عنده من متاع الدنيا فدل عليه طلابه

(هامش: من اثنين وثلثين سنة وتدبلى بخدمته ح — الخفاف ح — بالالفاظ ح — افبرح)

وكانوا ممن سلف

وكانوا ممن سلف له عندهم صنايع تحرم عليهم قصده بالايحاش لو كانوا للمعروف ذاكرين ووفقهم على
مكانه فاستوثق منه بايداعه قلعة فردجان وبقي بها قدر اربعة اشهر ريثما تقرر اسباب تلك الناحية
على فصل من الامر ونازلها المنازعون فافرج عنه وسيم الوزارة فاعتذر واستمهل فعذر وهناك اشتغل
بالمنطق وتمكن من الكتب فعرض من ذلك انه حاذاها وجرى على ترتيب القوم فيها وتكلم على ما استنكره
من اقوالهم فطال المنطق وتم باصفهان واما الرياضيات فقد كان عملها على سبيل الاختصار في سالف
الزمان فراى ان يضيفها الى كتاب الشفاء وصنف ايضا الحيوان والنبات وفرغ من هذه الكتب
وحاذى في اكثر كتاب الحيوان كتاب ارسطاطاليس الفيلسوف وزاد فيها من ذلك زيادات وسنه
حينئذ اربعين وغرضي في اقتصاص هذه القصص ان يوقف على السبب في اعراضه عن شرح الالفاظ وفي
اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والالهيات وان تعجب من اقتداره
على تصنيف ما صنفه من الطبيعيات والالهيات والمدة عشرون يوما والكتب غايبة عنه وانما يملي
عليه قلبه المشغول بما مني به فقط وسيجد المتامل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات
والبيانات ما لا يجده في جملة كتب السالفين والله الموفق لما فيه الخيرة ومن ههنا ابتداء الكتاب من كلام
ابي علي الحسين بن عبد الله رضي الله عنه بسم الله الرحمن الرحيم الجملة الاولى في المنطق وهي
تسعة فنون الفن الاول من الجملة الاولى في المدخل وهو مقالتان المقالة الاولى منهما تشتمل
على اربعة عشر فصلا ا في الاشارة الى ما يشتمل عليه الكتاب ب في التنبيه على العلوم والمنطق
ج في منفعة المنطق د في موضوع المنطق ه في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف والكلي والجزئي والعرضي
والذاتي والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال و في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي
ز في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية ح في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى الاقسام الخمسة
ط في الجنس ي في النوع ووجه انقسام الكلي اليه يا في تعقب رسوم النوع يب في الطبيعي
والعقلي المنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة ومع الكثرة يج في الفصل يد في الخاصة والعرض العام
المقالة الثانية تشتمل على اربعة فصول ا في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة
واولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل ب في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع ج في
المشاركات والمباينات الباقية د في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض المقالة الاولى من الجملة
الاولى من الفن الاول من الجملة الاولى وهي في علم المنطق فصل في الاشارة الى ما يشتمل عليه الكتاب
قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله وبعد حمد الله والثناء عليه كما هو اهله
والصلوة على نبيه محمد واله الطاهرين فان غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو ان يمهلنا الزمان الى
ختمه ويصحبنا التوفيق من الله في نظمه ان نودعه لباب ما تحققناه من الاصول في العلوم الفلسفية
المنسوبة الى الاقدمين المبنية على النظر المرتب المحقق والاصول المستنبطة بالافهام المتعاونة على

(هامش: فروزجان خ — معاودة ٥)

ادراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها اكثر الآراء وهجرت معها
غواشي الاهواء وتحريت ان اودعه اكثر الصناعة وان اشير في كل موضع الى موقع الشبهة واحلها
بايضاح الحقيقة بقدر الطاقة واورد الفروع مع الاصول الا ما اثق بانكشافه لمن استبصر بما استبصره
وتحقق ما تصوره او ما غرب عن ذكري ولم يلح لفكري واجتهدت في اختصار الالفاظ جدا ومجانبة التكرار
اصلا الا ما يقع غلطا او سهوا وتنكبت التطويل في مناقضة مذاهب جلية البطلان او مكفية الشغل
بما يقرره من الاصول ونعرفه من القواعد ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به الا وقد ضمناه كتابنا
هذا فان لم يوجد في الموضع الجاري باثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رايت انه اليق به وقد اضفت الى ذلك
مما ادركته بفكري وحصلته بنظري وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها وفي علم المنطق وقد جرت
العادة بان يطول بادي المنطق باشياء ليست منطقية وانما هي للصناعة الحكمية اعني الفلسفة الاولى
فتجنبت ايراد شيء من ذلك واضاعة الزمان به واخرته الى موضعه ثم رايت ان اتلو هذا الكتاب
بكتاب اخر اسميه كتاب اللواحق يتم مع عمري ويورخ بما يفرغ منه في كل سنة يكون كالشرح لهذا الكتاب
وكتفريع الاصول فيه وبسط الموجز من معانيه ولي كتاب غير هذين الكتابين اوردت فيه الفلسفة
على ما هي في الطبع وعلى ما يوجبه الراي الصريح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ولا يتقى فيه
من شق عصاهم ما يتقى في غيره وهو كتابي في الفلسفة المشرقية واما هذا الكتاب فاكثر بسطا
واشد مع الشركاء من المشائين مساعدة ومن اراد الحق الذي لا مجمجة فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب ومن
اراد الحق على طريق فيه ترض ما الى الشركاء وبسط كثير وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الاخر
فعليه بهذا الكتاب ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدات بالمنطق وتحريت ان احاذي به ترتيب كتب صاحب
المنطق واوردت في ذلك من الاسرار واللطايف ما تخلو عنه الكتب الموجودة ثم تلوته بالعلم الطبيعي فلم يتفق
لي في اكثر الاشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره ثم تلوته بالهندسة فاختصرت
كتاب الاسطقسات لاوقليدس اختصارا لطيفا وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه ثم اردفته
باختصار كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة تتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما والحقت به من الزيادات
بعد الفراغ منه ما وجب ان يعلم المتعلم حتى يتم به الصناعة ويطابق فيه بين الاحكام الرصدية والقوانين
الطبيعية ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم
الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي مع بحث طويل ونظر دقيق على الاختصار ثم ختمت الكتاب
بالعلم المنسوب الى ما بعد الطبيعة على اقسامه ووجوهه مشارا فيه الى جمل من علم الاخلاق والسياسات
الى ان اصنف فيهما كتابا جامعا مفردا وهذا الكتاب وان كان صغير الحجم فهو كثير العلم ويكاد لا يفوت
متامله ومتدبره اكثر الصناعة الى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب اخرى واول الجمل التي فيه
هو علم المنطق وقبل ان نشرع في علم المنطق فنحن نشير الى ماهية هذه العلوم اشارة موجزة ليكون

المتدبر

المتدبر لكتابنا هذا كالمتطلع على جمل من الاغراض **فصل في التنبيه على الاغراض في العلوم والمنطق** فنقول
ان الغرض في الفلسفة ان يوقف على حقايق الاشياء كلها على قدر ما يمكن الانسان ان يقف عليه
والاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا واما اشياء
وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الامور
التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والفلسفة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم فقط
والفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لا بان تعلم فقط بل بان تعلم ما تعمل به فتعمل فالنظرية
غايتها اعتقاد راي ليس بعمل والعملية غايتها معرفة راي هو في عمل فالنظرية اولى بان تنسب
الى الراي والاشياء الموجودة في الاعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة
الاولى على قسمين احدهما الامور التي تخالط الحركة والثاني الامور التي لا تخالط الحركة مثل العقل
والباري والامور التي تخالط الحركة على قسمين فانها اما ان تكون لا وجود لها الا بحيث يجوز ان
تخالط الحركة مثل الانسانية والتربيع وما شابه ذلك واما ان يكون لها وجود من دون ذلك فالموجودات
التي لا وجود لها الا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين فانها اما ان تكون لا في القوام ولا في
الوهم يصح عليها ان تجرد عن مادة معينة كصورة الانسانية والفرسية واما ان تكون يصح عليها ذلك
في الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لا يحوج تصوره الى ان يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال
حركة واما الامور التي يصح ان تخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة
والعلية فيكون الامور التي يصح عليها ان تجرد عن الحركة اما ان يكون صحتها صحة الوجوب واما ان لا يكون
صحتها صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع لها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي
هو الكثرة وهذه اما ان تنظر اليها من حيث هي هي فلا يفارق ذلك النظر النظر اليها من حيث هي
مجردة فانها تكون من جملة النظر الذي يكون في الاشياء لا من حيث هي في مادة اذ هي من حيث
هي هي لا في مادة واما ان تنظر اليها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود ولا في المادة وهذا
على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهمه ان يكون الا مع نسبة الى المادة النوعية والحركة
مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هواء وفي الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث
هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي مبدا حركة بدن وان كان يجوز
مفارقته بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الا مع نسبة الى مادة ومخالطة
حركة فانه قد يتوهم احواله وتستبان من غير نظر في المادة المعينة والحركة النظر المذكور مثل
الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجذير والتكعيب وساير الاحوال التي تلحق العدد فان
ذلك يلحق العدد وهو في اوهام الناس او في موجودات متحركة منقسمة متفرقة مجتمعة ولكن
تصور ذلك قد يتجرد تجردا ما حتى لا يحتاج فيه الى تعيين مواد نوعية فاصناف العلوم اما ان يتناول الاعتبار

الموجودات من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع وأما أن يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً وأما أن يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه وأما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والقسم الثالث هو العلم الالهي وإذ الموجودات في الطبع بهذه الأقسام الثلاثة فالعلوم النظرية الفلسفية هي هذه وأما الفلسفية العملية فأما أن تتعلق بتعليم الآراء التي ينتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية وتعرف بتدبير المدينة وتسمى علم السياسة وأما أن يكون ذلك التعلق بما ينتظم به المشاركة الإنسانية الخاصية وتعرف بتدبير المنزل فأما أن يكون ذلك التعلق بما ينتظم به حال الشخص الواحد في زكاء نفسه ويسمى علم الأخلاق وجميع ذلك إنما تتحقق صحة جملته بالبرهان النظري وبالشهادة الشرعية وتحقق تفصيله وتقديره بالشريعة الالهية والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء وقد تكون في التصور فيكون لها اعتبارات ثلاثة اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها من حيث هي كذلك واعتبار لها من حيث هي في الأعيان فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع والحمل ومثل الكلية والجزئية في الحمل والذاتية والعرضية في الحمل وغير ذلك مما ستعلمه فإنه ليس في الموجودات الخارجية ذاتية ولا عرضية حملاً ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبراً ولا مقدمة ولا قياساً ولا غير ذلك وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها فنحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصور فيعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور فنحتاج ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور وخصوصاً ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات وأن يكون ذلك من المعلومات والأمور إنما تكون مجهولة بالقياس إلى الذهن لا محالة وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه والحال والعارض التي يعرض لها حتى ينتقل من معلومها إلى المجهول لها هو حال وعارض لها في التصور وإن كان ما لها في ذاتها أيضاً موجوداً مع ذلك فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال وأنها كم هي وكيف هي وكيف تعتبر في هذا العارض ولأن هذا النظر ليس نظراً في الأمور من حيث هي موجودة أحد نحوي الوجودين المذكورين بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين فمن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء من حيث هي موجودة ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءاً من الفلسفة ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة وآلة لسائر أجزاء الفلسفة وسنزيد لهذا شرحاً فيما بعد والمشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول أما من الباطل فلأنه لا تناقض بين القولين فإن كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر وأما

من الفصول

من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدي نفعاً وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق وهو النظر في هذه الأمور المذكورة من حيث تتأدى منها إلى إعلام المجهول وما يعرض لها من حيث ذلك لا غير

فصل ٣ في منفعة المنطق

لما كان استكمال الإنسان من جهة ما هو إنسان ذو عقل على ما سيتضح لك في موضعه هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه والخير لأجل العمل به واقتباسه وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليلتي المعونة على ذلك وكان جل ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول وكان ما يكتسب المجهول هو المعلوم وجب أن يكون الإنسان يبتدئ أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها حتى يفيد العلم بالمجهول أي حتى إذا ترتبت في الذهن الترتيب الواجب فتقررت فيه صور تلك المعلومات على الترتيب الواجب انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه وكما أن الشيء يعلم من وجهين أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن وإن لم يكن هناك صدق أو كذب كما إذا قيل إنسان أو قيل افعل كذا فإنك إذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك كنت تصورته والثاني أن يكون مع التصور تصديق فيكون إذا قيل لك مثلاً إن كل بياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط بل صدقت أنه كذلك فأما إذا تشككت أنه كذلك أو ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ولكنك لم تصدق به بعد وكل تصديق فيكون مع تصور ولا ينعكس والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منها كالبياض والعرض والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها والتكذيب يخالف ذلك كذلك الشيء يجهل من وجهين أحدهما من جهة التصور والثاني من جهة التصديق فيكون لكل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ويكون كسب كل واحد منهما بمعلوم سابق متقدم وبهيئة وصفة تكون لذلك المعلوم لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول فههنا شيء من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقه ولم تجر العادة بأن يعرض للمعنى الجامع من حيث علمه يفيد علم تصور شيء اسم جامع أو لم يبلغنا إلا أن منه حداً ومنه رسماً ومنه مثالاً ومنه علامة ومنه اسماً على ما سيتضح لك وليس لما تشترك فيه اسم عام وأما الشيء الذي يرتب أولاً معلوماً ثم يعلم به غيره على سبيل التصديق فإن ذلك الشيء يسمى كيف كان حجة فمنه قياس ومنه استقراء ومنه تمثيل ومنه أشياء أخرى فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقع للتصور حتى يكون معرفاً حقيقة ذات الشيء وكيف يكون حتى يكون دالاً عليه وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته وكيف يكون فاسداً مخيلاً أنه يفعل ذلك ولا يكون يفعل ذلك ولم يكون كذلك وما الفصول التي بينها وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقع للتصديق حتى يكون

موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة لا يصح انتقاضه وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين
وكيف يكون بحيث يظن به انه على احدى الصورتين ولا تكون كذلك بل يكون باطلا فاسدا وكيف يكون حتى
يوقع عليه ظن وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم وكيف يكون القول حتى يؤثر في النفس ما يؤثره
التصديق والتكذيب من اقدام وامتناع وانبساط وانقباض لا من حيث يوقع تصديقا بل من
حيث يخيل فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق فانك اذا قلت للعسل انه مرة
مقيئة نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك البتة كما تنفر لو كان هناك تصديق او شبيه
قريب منه وما الفصول بينها ولم كانت كذلك وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد
هذين الغرضين الى مقدمات منها يتوصل الى معرفة الغرضين وهذه الصناعة هي المنطق وقد يتفق
للانسان ان ينبعث في غريزته حد موقع للتصور وحجة موقعة للتصديق الا ان ذلك يكون شيئا غير
صناعي ولا يؤمن غلطه في غيره فانه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفينا في ذلك
كما في كثير من الامور لكان لا يعرض من الاختلافات والتناقض في المذاهب ما عرض ولكان الانسان
الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت اذا اعتمد قريحته بل الفطرة الانسانية غير كافية في ذلك
ما لم يكتسب الصناعة كما انها غير كافية في كثير من الاعمال الاخر وان كان يقع له في بعضها اصابة كرمية
من غير رام وليس ايضا اذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للانسان ان يحصل له منها كانت
كافية من كل وجه حتى لا يغلط البتة اذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من
الاحوال لا لان الصناعة في نفسها غير ضابطة وغير مرادة عن الغلط لكنه يعرض هناك امور احدها
من جهة ان الصانع لم يستوف الصناعة بكمالها والثاني ان يكون قد استوفاها لكنه في بعض المواضع
اهملها واكتفى بالقريحة والثالث انه قد يعرض له كثيرا ان يعجز عن استعمالها او يذهب عنها على انه
وان كان كذلك فان صاحب العلم اذا كان صاحب الصناعة واستعملها لم يكن ما يقع له من الغلط ما يقع لعادمها ومع ذلك فانه
اذا عاون فعلا من افعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك اهمال ان كان وقع منه فيه لان صاحب الصناعة
اذا افسد عمله مرة او مرارا تمكن من الاستصلاح الا ان يكون متناهيا في البلادة فاذا كان كذلك فلا يقع
له السهو في مهمات صناعته التي يعتني بالمعاودة فيها وان وقع له سهو في نوافلها ولان في معتقداته
امور مهمة جدا وامور يلهبها في الاهتمام فصاحب صناعة المنطق يتاتى له ان يجتهد في تاكيد الامر في تلك
المهمات بمراجعات يعرض عمله على قانونه والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها الامان من الغلط كمن يجمع
تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة فهذه الصناعة لا بد منها في
استكمال الانسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب ونسبة هذه الصناعة الى الروية الباطنة التي
يسمى النطق الداخلي كنسبة النحو الى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي وكنسبة العروض الى الشعر
لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر بل الذوق السليم يغني عنه والنحو العربي قد يغني عنه ايضا الفطرة

البدوية واما هذه الصناعة فلا غنى عنها للانسان المكتسب للعلم بالنظر والروية الا ان يكون انسانا مؤيدا
من عند الله فيكون نسبته الى المروين نسبة البدوي الى المتعربين **فصل في موضوع المنطق** ليس يمكن
ان ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شيء فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا
في ايقاع ذلك التصديق فانه ان كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في
ايقاع التصديق بوجه لان موقع التصديق هو علة التصديق وليس يجوز ان يكون شيء علة لشيء
في حالتي عدمه ووجوده فاذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده او عدمه في ذاته او في حاله
فلم يكن مؤديا الى التصديق بغيره واذا قرنت بالمعنى وجودا او عدما فقد اضفت اليه معنى اخر واما التصور
فانه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما سيتضح لك في موضعه وذلك في قليل من الاشياء ومع ذلك فهو
في اكثر الامر ناقص ردي بل الموقع للتصور في اكثر الاشياء معان مؤلفة وكل ما تأليف فانما يؤلف من امور كثيرة
وكل اشياء كثيرة ففيها اشياء واحدة ففي كل تاليف اشياء واحدة والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطا
ولما كان الشيء المؤلف من عدة اشياء يستحيل ان تعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه يرى ان يكون العلم بالمفردات
قبل العلم بالمؤلفات والعلم بالمفردات يكون على وجهين لانه اما ان يكون علما بها من حيث هي مستعدة لان تؤلف
منها التأليف المذكور واما ان يكون علما بها من حيث هي طبايع وامور يعرض لها ذلك المعنى ومثال هذا ان البيت
الذي يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه الى ان يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين لكن
للخشب والطين واللبن احوال انسب بها يصلح للبيت وللتاليف واحوال اخرى خارجة من ذلك فاما
ان الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية وان طبيعته حارة او باردة او ان قياسه من الموجودات قياس كذا
فهذا لا يحتاج اليه باني البيت ان يعلمه واما ان الخشب صلب ورخو وصحيح ومتشوش وغير ذلك فانه
مما يحتاج باني البيت الى ان يعلمه فكذلك صناعة المنطق فانها ليست تنظر في مفردات هذه الامور
من حيث هي على احد نحوي الوجود الذي في الاعيان والذي في الاذهان ولا ايضا في ماهيات الاشياء
من حيث هي ماهيات بل من حيث هي محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك مما
انما يعرض لهذه المعاني من جهة ما قلناه فيما سلف واما النظر في الالفاظ فهو امر تدعو اليه الضرورة وليس
للمنطقي من حيث هو منطقي شغل اول بالالفاظ الا من جهة المخاطبة والمحاورة ولو امكن ان يتعلم المنطق
بفكرة ساذجة انما يلحظ فيها المعاني وحدها لكان ذلك كافيا ولو امكن ان يطلع المحاور فيه على ما في نفسه
بحيلة اخرى لكان يغني عن اللفظ البتة ولكن لما كانت الضرورة تدعو الى استعمال الالفاظ وخصوصا من
المتعذر على الروية ان ترتب المعاني من غير ان تتخيل معها الفاظها بل يكاد يكون الروية مناجاة من الانسان
ذهنية بالفاظ متخيلة لزم ان يكون للالفاظ احوال مختلفة تختلف لاجلها احوال ما يطابقها في النفس
من المعنى حتى يصير لها احكام لولا الالفاظ لم تكن فاضطرت صناعة المنطق الى ان يصير بعض اجزائها نظرا
في احوال الالفاظ ولولا ما قلناه لما احتاجت ايضا الى ان يكون لها الجزء ومع هذه الضرورة فان

الكلام على الالفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها الآن وضع الالفاظ احسن عملا واما فيما سوى
ذلك فلا خير في قول من يقول ان المنطق موضوعه النظر في الالفاظ من حيث تدل على المعاني وان المنطقي انما
صناعته ان يتكلم على الالفاظ من حيث تدل على المعاني بل يجب ان يتصور ان الامر على النحو الذي ذكرناه وانما
تبلد في هذا من تبلد وتشوش من تشوش بسبب انهم لم تحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق والصنف
من الموجودات الذي يختص به اذا وجدوا الموجود على نحوين وجود الاشياء من خارج ووجودها في الذهن
فجعلوا النظر في الوجود الذي من خارج لصناعة او صناعات فلسفية والنظر في الوجود الذي في الذهن
وانه كيف تتصور فيه لصناعة او جزء صناعة ولم يفصلوا فعلموا ان الامور التي في الذهن اما امور
تصورت في الذهن مستفادة من خارج واما امور تعرض لها من حيث هي في الذهن لا يحاذي بها
امر خارج فيكون معرفة هذين الامرين لصناعة ثم يصير احد هذين الامرين موضوعا لصناعة المنطق
من جهة عرض يعرض له واما اي هذين الامرين ذلك فهو القسم الثاني واما اي عارض يعرض فهو انه يصير موصلا الى
ان يحصل في النفس صورة اخرى عقلية لم تكن او نافعا في ذلك الوصول او مايعاوق ذلك الوصول فلما لم تتميز
لهؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق والجهة التي بها هي موضوعا تعتعوا وتبلدوا وانت ستعلم
بعد هذا بوجه اشد شرحا ان لكل صناعة نظرية موضوعا وانها انما تبحث عن اعراضه واحواله وستعلم ان النظر
في ذات الموضوع قد يكون في صناعة والنظر في عوارضه يكون من صناعة اخرى فهكذا يجب ان يعلم من حال
المنطق **فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف** وتعريف الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والذي يقال
في جواب ما هو والذي لا يقال واذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الالفاظ فانا نقول ان اللفظ اما مفرد
واما مركب والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات
مثل قولنا الانسان وكاتب من قولنا الانسان كاتب فان لفظة الانسان منه يدل على معنى ولفظة
كاتب ايضا يدل على معنى وكل واحد منهما جزء قولنا الانسان كاتب ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا
الانسان كاتب دلالة مقصودة في اللفظ ليس كما نقول حيوان فنظن ان الحي منه مثلا دال اما على جملة
المعنى واما على بعض منه لو كان من غير ان يقصد في اطلاق لفظة الحيوان ان يدل الحي منه تلك الدلالة واما المفرد
فهو الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالة بالذات مثل قولنا الانسان فان
الان والسان لا يدلان على جزئين من معنى الانسان منهما يأتلف معنى الانسان ولا يلتفت في هذه
الصناعة الى التركيب الذي يكون بحسب المسموع اذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى كقولنا
عبد شمس اذا اريد به اسم لقب ولم يرد عبد للشمس وهذا وامثاله لا يعد في الالفاظ المؤلفة بل في
المفردة والموجود في التعليم الاقدم من رسم الالفاظ المفردة انها هي التي لا يدل اجزاؤها على شيء واستنقص
فريق من اهل النظر هذا الرسم واوجب انه يجب ان يزاد فيه انها التي لا تدل اجزاؤها على شيء
من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ المفردة على معان لكنها لا يكون اجزاء معاني الجملة وانا ارى

ان هذا الاستنقاص

ان هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو وان هذه الزيادة غير محتاج اليها للتتميم بل للتفهيم وذلك
ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة
اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالته ثم يطلقه دالا على
معنى اخر كالعين على الدينار فيكون ذلك دلالته وكذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن الدلالة بقي غير دال وعند كثير
من اهل النظر غير لفظ فان الحرف والصوت فيما اظن لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظا
او يشتمل على دلالة واذا كان ذلك كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا ايضا
يريد ان يدل بجزئه على معنى اخر من شانه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة
دالا على شيء معين حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة
القائل دلالة بها وبالجملة فانه ان دل فانما يدل لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا قائما
بنفسه فاما وهو جزء فلا يدل على معنى البتة فاللفظ اما مفرد واما مركب وقد علم ان النظر في المفرد
قبل النظر في المركب ثم اللفظ المفرد اما ان يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن من حيث
تصوره اشتراك الكثرة فيه على السوية بان يقال لكل واحد منهم انه هو اشتراكا على درجة واحدة مثل
قولنا الانسان فان له معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد لان كل
واحد منهم انسان ولفظ الكرة المحيطة بذي عشرين قاعدة مثلثات بل لفظ الشمس والقمر وغير ذلك
كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرة فيه وان لم يوجد مثلا بالفعل كالكرة
المذكورة او كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس واما ان يكون معناه بحيث
يمتنع في الذهن ايقاع الشركة فيه اعني في المحصل الواحد المقصود به كقولنا زيد فان لفظة زيد وان كان
قد يشترك فيه كثيرون فانما يشتركون من حيث المسموع واما معناه الواحد فيستحيل ان يجعل واحد
منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يمتنع في الذهن ان
يجعل لغيره اللهم الا ان يراد بزيد البتة ذاته بل صفة من صفاته المشترك فيها فهذا القسم وان لم يمتنع
الشركة في مسموعه فقد يمتنع ان يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة والقسم الاول يسمى كليا
والثاني يسمى جزئيا وانت تعلم ان من الالفاظ ما هو على سبيل القسم الاول ومن المعاني ما هو على سبيل
معنى القسم الاول وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يمتنع نسبته الى اشياء كثيرة يطابقها نسبة
متشاكلة ولا عليك من حيث انت منطقي انه كيف يكون هذه النسبة وهل لهذا المعنى من حيث هو واحد
مشترك فيه وجود في ذوات الامور التي جعلت لها شركة فيه وبالجملة وجود مفارق وخارج عن الذي
في ذهنك او كيف حصوله في الذهن فان النظر في هذه لصناعة اخرى او صناعتين فقد علمت
ان اللفظ اما ان يكون مفردا واما ان يكون مؤلفا وان المفرد اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا
وقد علمت انا اوجبنا تاخير النظر في المركب واعلم ايضا انا لا نشتغل بالنظر في الالفاظ الجزئية

تعريف المركب

تعريف المفرد

تعريف الكلي والجزئي

ومعانيها فانها غير متناهية فتحصر ولا لو كانت متناهية لكان علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا كمالا حكميا
او يبلغنا غاية حكمية كما نعلم هذا في موضع العلم به بل الذي يهمنا النظر في مثله هو معرفة اللفظ الكلي وانت
تعلم ان اللفظ الكلي انما يصير كليا بان يكون له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات يحمل عليها والحمل
على وجهين حمل مواطاة كقولك زيد انسان فان الانسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة وحمل اشتقاق
كحال البياض بالنسبة الى الانسان فانه يقال ان الانسان ابيض او ذو بياض ولا يقال انه بياض وان
اتفق ان قيل جسم ابيض ولون ابيض فلا يحمل حد المحمول في مثله على الموضوع وانما غرضنا هاهنا ما يحمل
هو ما كان على سبيل المواطاة فلنذكر اقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات مواطاة عليها و
يعطيها الاسم والحد لكنه قد تضطرنا اصابتنا لبعض الاغراض ان لا نسلك المعتاد من الطريق في
قسمة هذه الالفاظ في اول الامر بل نعود اليه ثانيا فنقول ان لكل شيء ماهية هو بها ما هو وهي حقيقته
بل هي ذاته وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة اذا
التأمت يحصل منها ذات الشيء واحدة وقلما نجد لهذا في الظاهرات مثالا فيجب ان نسلم وجوده
وربما كان واحدا ليس بمطلق بل يلتئم حقيقته ووجوده من امور ومعان اذا التأمت حصل منها
ماهية الشيء مثال ذلك الانسان فانه يحتاج ان يكون جوهرا وان يكون له امتداد في ابعاد تفرض
فيه طولا وعرضا وعمقا وان يكون مع ذلك ذا نفس وان يكون نفسه نفسا تغتذي بها ويحس ويتحرك
بالارادة ومع ذلك يكون بحيث يصلح ان يتفهم المعقولات ويتعلم الصناعات ويعلمها ان لم يكن عائق
من خارج لا من جملة الانسانية فاذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الانسان
ثم تخالط معاني واسباب اخرى يتخصص بها واحد واحد من الاشخاص الانسانية يتميز بها شخص
عن شخص مثل ان يكون هذا قصيرا وذاك طويلا وهذا ابيض وذاك اسود ولا يكون شيء من هذه
بحيث لو لم يكن موجودا للذات الشخص وكان بدله غيره لزم منه ان يفسد لاجله بل هذه امور تتبع
وتلزم وانما يكون حقيقته ووجوده بالانسانية فيكون ماهية كل شخص هي بانسانيته لكن انيته
الشخصية تتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك وقد يكون ايضا له من الاوصاف اوصاف اخرى
غير الانسانية يشترك فيها الناس مع الانسانية بل يكون بالحقيقة اوصافا للانسان
العام مثل كونه ناطقا اي ذا نفس ناطقة ومثل كونه ضاحكا بالطبع لكن كونه ناطقا امر هو
احد الامور التي لما التأمت اجتمع من جملتها الانسان وكونه ضاحكا بالطبع هو امر لما التأمت
الانسانية بما التأمت منه لم يكن بد من عروضه لازما فان الشيء اذا صار انسانا بمقارنة النفس
الناطقة لمادته عرض للتعجب الموجب في مادته هيئة الضحك كما عرض لامور من الخجل والبكاء والحسد
والاستعداد للكتابة وقبول العلم ليس واحد منها مما حصل لعرض الشيء لحصول النفس الناطقة
له فيكون حصول النفس الناطقة اذا سابقا لها ويتم به حصول الانسانية وتلحق هذه لوازم بعدها

اذا استثبت

الحمل مواطاة واشتقاقا

بالقياس

يعلم نح

اذا استثبت الانسانية لم يكن بد منها فقد لاح لك من هذا ان هاهنا ذاتا حقيقية للشيء وان له اوصافا
بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء وبعضها عوارض لا يلزم ذاته لزوما في وجوده وبعضها عوارض لازمة
له في وجوده فما كان من الالفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء او اشياء فذلك هو الدال على الماهية
وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية فان دل على الامور التي لا بد من ان يكون متقدمة في الوجود على
ذات الشيء حتى يكون بالتئامها تحصل ذات الشيء ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ولا
اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكمالها بل على جزء منه فذلك ينبغي ان يقال له اللفظ الذاتي
الغير الدال على الماهية واما ما يدل على صفة هي خارجة عن الامرين لازمة كانت او غير لازمة فانه يقال له
لفظ عرضي ولمعناه معنى عرضي ثم هاهنا موضع نظر انه هل يجب ان يكون معنى اللفظ الذاتي مشتملا
على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص او لا يكون فان قولنا لفظ ذاتي يدل على لفظ
لمعناه نسبة الى ذات الشيء ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء انما ينسب الى الشيء
ما ليس هو فلهذا بالحري ان نظن ان لفظ الذاتي انما الاولى به ان يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية
ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان لكن الحيوان والناطق
يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الانسان ذاتيا للانسان بما هو انسان بل للشخص لم يخل
اما ان يكون نسبته بالذاتية الى حقيقة ماهية الشخص وذلك هو الانسان ايضا واما ان يكون نسبته
بها الى الجملة التي تتشخص فيكون ليس هو بكماله بل هو جزء مما هو منه حيث هو جملة فحينئذ يعرض ان
لا يكون الحيوان الناطق والانسان وما يجري مجراها ذاتيا للشخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل
لونه وكونه قصيرا او كونه ابن فلان وما يجري هذا المجرى قد يكون ذاتية لانها اجزاء مقومة للجملة فحينئذ
لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي للشخص الا ما لهذه فهذه الافكار تدعو الى ان لا يكون الذاتي
مشتملا على المقول في جواب ما هو لكن قولنا ذاتي وان كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى
النسبي فانه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى اخر وذلك لان اللفظ الكلي اذا دل
على معنى نسبته الى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبة توجب اذا توهمت غير موجودة ان لا يكون ذات
ذلك الشيء من الجزئيات موجودا الا ان ذات ذلك الشيء يجب ان يكون يرفع اولا حتى يصح توهم رفع
هذا بل لان رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء سواء كان لاجل ان هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا
المرفوع مما يحتاج اليه حقيقة ذاته ليتقوم فانه يقال له ذاتي فان لم يكن هكذا او كان يصح في الوجود او في
التوهم ان يكون الشيء الموصوف به حاصلا مع رفعه او كان لا يصح في الوجود ولكن ليس رفعه
سبب رفعه بل انما لا يصح ذلك في الوجود لان رفعه لا يصح الا ان يكون ذلك ارتفع في نفسه اولا
حتى يكون رفعه بالجملة ليس بسبب رفعه فهو عرضي فاما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود وذلك
مما يعسر رفعه وكالشباب فانه يبطؤ رفعه وكغضب الحليم فانه يسهل ازالته وكالخلوع

في الدال على الماهية وغير الدال عليها

في ان النوع والالفاظ الدالة عليه لا ينبغي ان يقال انها ذاتية لغة

في ان الامور العرضية ذاتية للشخص كالنوع لغة

في تحقيق الذاتي والعرضي

في ان النوع وما يدل عليه ذاتي اصطلاحا

فانه يصعب ازالته واما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي واما الذي لا يرتفع ولا يرفع رفع السبب
فكون الانسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك وهو كونه ضحاكا بالطبع فانه لا يجوز ان يرفع عن
الانسان في الوجود فان توهم مرفوعا فان الانسانية يكون مرفوعة لان رفع الاعراض بالطبع بهذا المعنى
هو سبب رفع الانسانية بل لانه لا يتاتى ان يرفع الا ان يكون الانسانية اولا مرفوعة كما انها ليست
سببا لثبوت الانسانية بل الانسانية سبب لثبوتها فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق
والانسان الى الاشخاص وبين نسبة الاعراض اليها فان النسبة الاولى اذا رفعتها اوجب رفعها رفع
الشخص واما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص بل منها ما يرتفع ومنها ما لا يجوز ان يرتفع
او يرتفع الشخص واما رفعها فلا يرفع الشخص البتة واذا كان الامر على هذه الجملة فالذاتي يشتمل على الدال
على الماهية فقد اتضح لك ان اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية ومنه ذاتي لا يدل على الماهية
ومنه عرضي ❁ **فصل في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي** قد قيل في التمييز بين الذاتي
والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ثم لم يحصل ولم يبين انه كيف يكون مقوما او غير مقوم و
قيل ايضا ان الذاتي لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء والعرضي يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء فيجب
ان نحصل نحن صحة ما قيل او اختلاله فنقول اما قولهم ان الذاتي هو المقوم فانما يتناول ما كان من الذاتيات
غير دال على الماهية فان المقوم مقوم لغيره وقد علمت ما يعرض من هذا الكلام الا ان يعنوا بالمقوم ما لا يفهم
من ظاهر لفظه ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتي فيكونوا انما اتوا باسم مرادف صرف عن الاستعمال الاول
ولم يدل على المعنى الذي نقل اليه ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي ويكون حاجة كل واحد منهما الى
البيان واحدة واما اعتمادهم على امر الرفع في التوهم فيجب ان تتذكر ما اعطيناك سالفا ان المعنى الكلي
قد يكون له اوصاف يحتاج اليها ولا حتى يحصل ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى تلزمه وتتبعه
اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع الاوصاف التي يحتاج اليها الشيء حتى يحصل ماهيته فلن يحصل
معقولا مع سلب تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف لك ان للاشياء ماهيات وان
تلك الماهيات قد يكون موجودة في الاعيان وقد يكون موجودة في الاوهام وان الماهية
لا يجب لها تحصيل احد الوجودين وان كل واحد من الوجودين لا يثبت الا بعد ثبوت تلك الماهية
وان كل واحد من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض يكون للماهية عند ذلك الوجود ويجوز
ان لا يكون له في الوجود الاخر وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية لكن الماهية تكون متقررة
اولا ثم تلزمها هي فان الاثنينية تلزمها الزوجية والمثلث يلزمه ان يكون زواياه الثلث مساوية
لقائمتين لا لاحد الوجودين بل لانه مثلث وهذه الماهية اذا كانت لها مقومات متقدمة من حيث
هي ماهية لم يحصل ماهية دون تقدمها واذا لم يحصل ماهية لم تحصل معقولة ولا عينا فاذا اذا حصلت
معقولة حصلت وقد حصل ما يتقوم به في العقل معها على الجهة التي يتقوم به فاذا كان ذلك حاصلا

في العقل لم يمكن السلب فيجب ان يكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها له
ولا يجوز سلبها عنه حتى يثبت الماهية في الذهن مع رفعها في الذهن بالفعل ولست اعني بحصولها
في العقل خطورها بالبال بالفعل فكثير من المعقولات لا يكون خاطرة بالبال بل اعني انها لا يمكن مع
اخطارها بالبال واخطار ما هي مقومة له بالبال حتى يكون هذه مخطرة بالبال وذلك مخطرا بالبال
بالفعل ان تسلبها عنه كما انك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها اعني تصور الماهية في الذهن
واذا كان كذلك فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني المعقولة يجب ضرورة ان تعقل للشيء على
هذا الوجه اذ لا يتصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها اعني تصور الماهية في الذهن واذا كان
كذلك فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني واما سائر العوارض فاذ ليست مما تقدم تصورها في الذهن
تصور الماهية فيه ولا ايضا هي مع تصور الماهية بل هي توابع ولوازم ليست مما تحقق الماهية
بل مما يتلو الماهية فالماهية تثبت دونها واذا ثبتت دونها لم يبعد ان يعقل الماهية وان لم تتقدم
او ان لم يلزم تعقلها وقد علمت اني لست اعني في هذا التعقل ان يكون اذا تصور الشيء بالفعل
ملحوظا اليه يكون مع ذلك تصورت افراد المقومات له ايضا بالفعل من تمام لم يلحظ الاجزاء بذهنك من دون وجود
ما يقومه فيه فاذا كان كذلك فيجب ان لا يمكنك سلبه عنه بل تعقل وجوده له لا محالة واما العوارض
فلا منع صحة استثباتك في الذهن معنى الماهية ولا تعقل وجودها للماهية بل تسلبها سلبا كاذبا
ولا اوجب ذلك ايضا في كل العوارض فان من العوارض ما يلزم الماهية لزوما اوليا بينا ليس
بواسطة عارض اخر فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية واخطارهما معا بالبال مستحيلا
اذا كان ليس له سبب وسط بينه وبينه وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد
اضلاعه على الاستقامة نوعا او معنى اخر مما يشبه هذا مما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود
العارض بواسطة فاذا لم يخطر تلك الواسطة بالبال امكن سلبه مثل كون كل زاويتين من
المثلث اصغر من قائمتين ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ولولا صحة القسم
الاول لما كان ما نبين لك بعد من اثبات عارض لازم للماهية بتوسط شيء حقا وذلك لان
المتوسط ان كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بين الوجود لها ذهب الامر الى غير النهاية وان
كان من المقومات صار اللازم المجهول كما تعلم لازما لهذا المقوم لا مقوما اذ مقوم المقوم مقوم
وكان لازما له اخر الامر بلا واسطة فيما كان من اللوازم غير بين للشيء صح في الذهن ان يتوهم الشيء
مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ولم يصح من جهة اما جهة الصحة فمن حيث ان تصوره تحصل في الذهن
مع سلب اللازم عنه بالفعل واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق واما جهة الاستحالة
فان يتوهم انه يجوز ان لو كان يحصل في الاعيان وقد سلب عنه فيها اللازم حتى يكون مثلا
كما يصح ان لو كان يكون هذا الشخص موجودا ولا الذنب الذي لزمه في اصل الخلقة فصار يصح ايض

برائي بهذا الكم واذا خطرت الاذن معا بالبال
لم يمكنك ان تسلب الذي هو مقوم له سلبا يصح
معه وجود المقوم بما هيته في الذهن ح

انه يكون هذا المثلث موجودا ولازاويتاه اقل من قائمتين فان هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه واعتبار
هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للموجود فقد بان لك من هذا ان من الصفات ما يصح سلبه وجودا ومنها
ما يصح سلبه توهما لا في الوجود ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض
ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي لكن يتميز من العارض بان الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتي له ذاتي
قبل ثبوت الذاتي بل ربما اوجب سبق ثبوت الذاتي واما العرض فان الذهن يجعله تاليا وان وجب
ولم ينسلب فقد اتضح لك كيف لم يحصل معنى الذاتي والعرض من اقتصر على البيانين المذكورين **فصل** ٧
في تعقب ما قال الناس في الدال على الماهية ان الدال على الماهية قد قيل فيه انه هو الدال
على ذاتي مشترك كيف كان ولم يبلغنا ما هو اشد شرحا من هذا فلننظر الان هل المفهوم من هذه اللفظة
بحسب التعارف العام هو هذا المعنى ام لا وهل ما تعارفه الخاص واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه
فانا اذا فعلنا هذا اتضح لنا غرض كثير اما المفهوم بحسب التعارف العامي فليس يدل عليه وذلك لان اسم
الدال على ماهية الشيء فهو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو والشيء انما يصير هو ما هو
بحصول جميع اوصافه الذاتية المشتركة فيها والتي تخصه ايضا فان الانسان ليس هو ما هو بانه
حيوان والا لكانت الحيوانية تحصل الانسانية نعم الحيوانية محتاج اليها في ان يكون هو ما هو وليس
كل ما يحتاج اليه في ان يكون شيء هو ما هو يكون هو الذي يحصل بحصوله وحده الشيء هو ما هو
فاذا كان كذلك لم يكن الذاتي المشترك للشيء مع غيره وحده ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل
جزء ماهيته والعجب ان جماعة ممن يرى ان الذاتي والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتي الخاص دالا
على ماهية ما هو ذاتي له وهو الذي يسمونه بعد فصلا فهذا هذا واما تعرف الحال في الدال على الماهية
على سبيل الوضع الثاني والتعارف الخاص فهو انا نجد الحيوان والحساس محمولين على الانسان والفرس
والثور ثم نجد اهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجري مجراه من جملة امور يسمونها فصولا امور يسمونها
اجناسا ذاتية ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه اجناسا ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة اشياء
مختلفة جنسا لها وكذلك حال الانسان والناطق بالقياس الى اشخاص الناس فيجعلون الانسان
يدل عليها بالماهية ولا يجعلون الناطق كذلك ويجعلون الانسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق
فان الشيء الذي يقولون انه دال على الانية الذاتية المشتركة يجعلون شيئا غير الدال على الماهية الذاتية
المشتركة ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لان يكون بالقياس الى اشياء انية وماهية حتى يكون من
حيث تشترك فيه هو ماهية لها ومن حيث يتميز به عن اشياء اخرى هو انية لها حتى يكون الشيء المقول على
الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا او نوعا ومن حيث يتميز به فصلا فيكون ذلك الشيء لتلك
الاشياء جنسا او نوعا ومع ذلك يكون لها فصلا بل اذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا اخر ليكون
فصلا يقوم الجنس ان كان جنسا له فصل يقومه وكذلك اذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل

ولو كان الشيء

ولو كان الشيء انما هو دال على الماهية حتى هو جنس ونوع لانه دال على ذاتي مشترك فيه لكان الامر بخلاف
هذه الاحكام وههنا موانع اخرى عن ان يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك فيه دالا على الماهية
حقا فان زاد احدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية وهو انه يجب ان يكون
اعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك وذلك الاعم هو الاعم الذي لا يدل على انية اصلا
حتى يكون الفرق بين الامرين ان الدال على الانية هو الذي بكليته وكما هو يدل على الانية واما هذا الذي يتضمن الدلالة
على اعم الذاتيات المشتركة فانما يدل على الانية بالعرض لانه يدل بجزء منه دون جزء كالحيوان فانه وان تميز به
اشياء عن النبات فانه ليس ذلك بجميع ما بحصوله الحيوان حيوان بل بشيء منه فانه لا يفعل ذلك بانه جسم
بل بانه حساس وهذا هو الدال على الانية اولا ولاجله يدل الحيوان على التميز والانية فيكون الحيوان ليس لذاته
صالحا للتمييز بل بجزء منه ويكون الحساس كذلك لذاته فنقول ان هذا ايضا تكلف غير مستقيم اما اولا
فانه لو كان كذلك لكان اذا اخذنا اعم المعاني كالجوهر وقرنا به اخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا جوهر
ناطق لكان يكون دالا على ماهيته وكان يكون نوع الانسان او جنسه وكان يكون حد الانسان او حد جنسه
انه جوهر ناطق وليس كذلك عندهم بل حده انه حيوان ناطق وليس الحيوان والجوهر واحدا ومن المحال
ان يكون للشيء الواحد حدود تام حقيقي الا الواحد وان يكلفوا ان يوجبوا مع المشترك الاول سائر التي في الوسط
على الترتيب كله فقد حصل ما يذهب اليه ان الدال على الماهية يجب ان يكون مشتملا على كمال الحقيقة فيكون
حينئذ هذا التكلف يؤدي الى انه لا يحتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة الى اصطلاح ثان فانا
ستوضح من بعد ان استعمال هذه اللفظة على ما وضع عليه بحفظ الوضع الاول لها مع استمرار في الوجوه التي
تعوق معها ما تعوق وبعد هذا كله فان ذلك يفسد بوجوه اخرى منها ان الحساس ايضا حكمه حكم
الحيوان وانه ايضا محصل من معان عامة وخاصة وان المعاني العامة فيه ككون الجسم او الشيء ذا قوة
او صورة او كيفية لا تميز بها انما تميز بما هو اخص منها وهو كون الجسم او الشيء ذا قوة دراكة
للمحسوسات على سبيل كذا ومنها ان الحيوان وان كان لا تميز بجزء من معناه كالجسم وتميز بجزء كالحساس
فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ولا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحيوان
من حيث هو حيوان والحيوان من حيث هو حيوان شيء واحد ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو اما
ان يميز التمييز الذي عن النبات او لا يميز فان لم يميز وجب ان يكون النبات تشارك الحيوان في انه حيوان
وهذا خلف وان تميز فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييزه وان كان قد يصدر ايضا عن جزء له وكان الجزء علة
اولى لذلك التمييز وليس اذا كان للشيء علة بها يصير بحال وللعلة تلك الحال يجب ان يكون تلك
الحال له بالعرض فكثير من الاشياء بهذه الصفة ثم لا امنع ان يكون ههنا شروط اخرى تلحق بالبيان
الذي جعلوه للدال على الماهية يتميز بها ما تسمى جنسا او نوعا عن الفصل وشروط اخرى تلحق بالتمييز
يكون ذلك للحساس دون الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول ولا بحسب نقل

منصوص عليه من المستعملين لهذه الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اضطرارن قد الجا اليها امثال
هذه المقاومات واذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار كان المصير
عنه الى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذي يدعو اليه الانفة من الاذعان للحق والاعتراف بذهاب ذلك
عليه ثم لم يخطر بباله ما اوردناه من المباحث الرحلي سماعها

فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه الخمسة

نقول الان انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي واما عرضي وان الذاتي للشيء اما
صالح للدلالة على الماهية بوجه واما غير صالح للدلالة على الماهية اصلا والدال على الماهية اما ان يدل على ماهية
شيء واحد او اشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا واما ان يكون دلالته على الماهية انما هي بحسب اشياء
تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا مثال الاول لفظة الشمس اذا وقعت على هذه المشار اليها والانسان
اذا وقع على زيد وعمرو ومثال الثاني دلالة لفظ الحيوان اذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا فسأل
سائل مثلا ما هذه الاشياء فقيل حيوانات فان لفظ الحيوان يدل على كمال حقيقتها من حيث هي مسؤول
عنها جملتها ومطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة والفرق بين الوجهين ان الوجه الاول يكون دالا على
ماهية الجملة وماهية كل واحد فان لفظة الانسان يدل ايض على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو
وانما يفصل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الاوصاف العرضية كما قد فهمته مما قيل سالفا
واما الوجه الثاني فانك تعلم ان الحيوانية وحدها لا يكون دالة على ماهية الانسان والفرس وحدها فليس
بها وحدها كل واحد منها ما هو وليس انما يفضل عليها بالعرضيات بل الفصول الذاتية واما الذي
لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان يدل عليه واما الحساس فيدل على جزء من جملة ما يشتمل عليه
دلالة لفظة الحيوان فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها وكذلك حال الناطق بالقياس
الى الانسان لكن لقائل ان يقول انه لا دلالة للحيوان الا ومثلها للحساس وكما انه لا يكون الحيوان
الا جسما ذا نفس كذلك لا يكون الحساس الا جسما ذا نفس فنقول في جوابه ان قولنا ان اللفظ
يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته اعني ان يكون اذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى فانك
تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يكن بد من ان يكون هناك محرك ولفظ السقف اذا دلت لم يكن بد من
ان يكون هناك اساس ومع ذلك لا نقول ان لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ولفظة السقف
مفهومها ودلالتها الاساس وذلك لان معنى دلالة اللفظ هو ان يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل
القصد الاول فان كان هناك معنى اخر تقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج يشعر الذهن به مع شعوره
بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الاول وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يحمل عليه معنى اللفظ
كمعنى الجسم مع معنى الحساس وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك والمعنى الذي يتناوله اللفظ
بالدلالة ايض يكون على وجهين احدهما اولا والاخر ثانيا اما اولا فكقولنا الحيوان فانه يدل على جملة
الجسم ذي النفس الحساس واما ثانيا فكدلالته على الجسم فان معنى الجسم متضمن في معنى الحيوانية

في هذا الفصل بيان المطابقة والالتزام والتضمن

ضرورة فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم لا على انه يشير اليه من خارج فيكون ههنا دلالة بالحقيقة
اما اولية واما ثانية ودلالة خارجة اذا دل اللفظ على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا اخر من خارج
يقارنه وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق فان اردنا ان نختصر هذا كله ونحصله جعلنا
الدلالة التي للالفاظ على ثلاثة اوجه دلالة مطابقة كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس ودلالة تضمن
كما يدل لفظ الحيوان على الجسم ودلالة لزوم كما يدل لفظة السقف على الاساس فاذا كان كذلك فلنرجع
الى ما نحن فيه فنقول ان المفهوم من الحساس هو انه شيء له حس ثم من خارج ما يعلم انه يجب ان يكون جسما
وذا نفس فيكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم واما الحيوان فانما نعني به بحسب الاصطلاح الذي
لاهل هذه الصناعة انه جسم ذو نفس حساس فيكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة وعلى اجزائها
دلالة تضمن واما دلالة الحساس على سبيل المطابقة فانما هي على جزء فقط واما الكل وساير الاجزاء فانما
يدل عليها على سبيل اللزوم ولسنا نذهب ههنا في قولنا لفظ دال الى هذا النمط من الدلالة فقد تقرر
ان اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ومن ههنا تزول الشبهة المذكورة فاما اللفظ الذاتي للشيء الذي
لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له لا بسبيل شركة ولا خصوص فانه لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا
لدل على الماهية المشتركة بوجه فهو اذا اخص منه فهو صالح التمييز بعض ما تحته عن بعض فهو صالح للانية فكل
ذاتي لا يدل بوجه على الماهية الشيء فهو دال على الانية فان قال قائل ان الذي يصلح للانية هو بعينه يصلح
للماهية فان الحساس وان دلت كونه دالا على ماهية الانسان والثور والفرس بحال خصوص او شركة
فانك لا ترد له دلالة على ماهية مشتركة للسميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي ينقسم الى مقول
في جواب ما هو ومقول في جواب اي شيء انقساما لا يدخل احدهما في الاخر ولذلك لم يتبين لك انه اذا كان
الشيء دالا على الماهية فليس بدال على الانية بل يلزمك ما الزمت القوم فنقول له اما التشكك
المقدم فينحل بان يعرف انا لا نمنع ان يكون ما هو دال على انية اشياء دالا على ماهية اشياء اخرى بل ربما
اوجبنا ذلك انما يمنع ان يكون الحساس مثلا دالا على ماهية خاصة او مشتركة للانسان والفرس والثور
كدلالة الحيوان مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للانسان والفرس والثور فان الحساس
ذاتي مشترك لعدة اشياء كما ان الحيوان ذاتي مشترك لها فانا انما نمنع حكما اخر فنقول انهما بعد فاذا
الاشتراك في الذاتية المشترك فيها يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للامور
التي هما ذاتيان لها ويجب ان نعلم انا اذا قلنا لفظ ذاتي عنينا ذاتيا لشيء ثم نقول ماهية او غير
ماهية فنعني بذلك انه كذلك لذلك الشيء لا لغيره واذا خلينا عن هذا فيكون ما هو ابعد من هذا فان الذاتي
للشيء كاللون للبياض قد يكون عرضيا لشيء اخر كما هو للجسم وهذا لا يوجب منع قولنا ان الذاتي
لا يكون عرضيا فان غرضنا يتوجه الى انه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي واما التشكك
الاخر فينحل بان نقول انا نعني بالدال على الانية ما انما صلوحه للانية فقط دون الماهية حتى انه لا يكون

دلالته على معنى مقوم يتمم ماهية مشتركة او خاصة بل على معنى مقوم محض فاذا قلنا الدال على الماهية عنينا
هذا المعنى فانه قد شكك متشكك واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس هل هو قول
في جواب ماهو اوليس وكيف يجوز ان يكون مقولا في جواب ماهو فيكون هذه انواع الحيوان او امورا
مختلفة متباينة ايضا فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ماهو لان الحيوان اتم دلالة وكيف
لا يكون كذلك وهو الكل المحمول على ما يحمل عليه بالشركة فيجب ان ننتظر هذا المتشكك اصولا واحوالا نعطيها
اياه في حمل الجنس على الفصل وذلك بعد فصول واذ قد تبين هذا فنقول ان الذاتي الدال على الماهية
يقال له المقول في جواب ماهو والذاتي الدال على الانية يقال له المقول في جواب اي شيء هو في ذاته او اي
ماهو واما العرض فربما كان خاصا بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضحاك والكاتب للانسان
ويسمى خاصة وربما كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان ولغيره ويسمى عرضا عاما فيكون كل
لفظ كلي ذاتي اما دالا على ماهية اعم ويسمى جنسا واما دالا على كمال ماهية اخص ويسمى نوعا واما
دالا على انية ويسمى فصلا واما الكلي العرضي فيكون اما خاصا ويسمى خاصة واما مشتركا فيه ويسمى
عرضا عاما فكل لفظ كلي اما جنس واما فصل واما نوع واما خاصة واما عرض عام وهذا الذي هو جنس
ليس جنسا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل جنسا لتلك الامور التي يشترك فيه وكذلك النوع ليس
هو نوعا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى الامور التي هو اعم منها وكذلك الفصل انما هو فصل
بالقياس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة ايضا انما هي خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض
انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده فلنتكلم الان في كل واحد منها بانفراده ثم نبحث عن مشاركاتها
ومباينتها على حسب العادة الجارية سالكين فيه مسلك الجماعة **فصل في الجنس** فنقول ان اللفظة التي كانت
في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس كانت تدل عندهم بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع
الثاني الى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا وكانوا اولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه اشخاص
كثيرة جنسا مثل ولديتهم كالعلوية او بلديتهم كالمصرية فان مثل العلوية كان يسمى عندهم باسم الجنس
بالقياس الى الاشخاص العلويين وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس الى اشخاص المولودين
بمصر او الساكنين بها وكانوا ايضا يسمون الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه الكثرة جنسا لهم فكان
علي مثلا عندهم يجعل جنسا للعلويين ومصر جنسا للمصريين وكان هذا القسم اولى عندهم بالجنسية
لان عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين وظن
ان السبب اولى بالاسم من المتسبب اذا وافقه في معناه او قاربه وشبه ايضا انهم كانوا يسمون
الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمشتركين فيها والشركة نفسها ايضا جنسا فلما كان
المعنى الذي يسمى الان عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة الى اشياء كثيرة تشترك
فيه ولم يكن له في الوضع الاول اسم نقل له من اسم هذه الامور المتشابهة له اسم فسمي جنسا

وهو الذي

وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
وقبل ان نشرع في شرح هذا التحديد يجب ان نشير اشارة خفيفة الى معنى الحد والرسم ونؤخر تحقيقه
بالشرح الى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول ان الغرض الاول في التحديد هو الدلالة باللفظ
على ماهية الشيء فان كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملتئم من معان فلن يصلح ان يدل على ذاته الا بلفظ
يتناول تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها لا غير ولا يكون له ما يشرح ماهيته باكثر من لفظ هو اسمه
وربما اتي باسم مرادف لاسمه يكون اكثر شهرة لكن دلالة الاسم اذا لم تفد علما بمجهول احتيج الى بيان آخر
لا يتناول ذاته فقط بل يتناول نسبا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته اذا فهمت تنبه الذهن حينئذ
لمعناه منتقلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات دون الماهية فلا ينتقل اليها وعلى ما هو اقرب
الى فهمك في هذا الوقت فمثل هذا الشيء لا حد له بل له لفظ يشرح لواحقه من اعراضه ولوازمه واما
ان كان معنى ذاته مؤلفا من معان فله حد وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته
حتى تحصل ماهيته ولان اخص الذاتيات بالشيء اما جنسه واما فصله على ما يجب ان تتنبه له مما سلف
ذكره فاما فصل الفصل وجنس الجنس وما يركب من ذلك فهو له بواسطة وهو في ضمن الجنس والفصل
فيجب ان يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل فاذا احضر الجنس القريب والفصول التي تليه حصل
منها الحد كما تقول في حد الانسان انه حيوان ناطق فان كان الجنس لا اسم له اتي ايضا بحده كما لو لم يكن للحيوان
اسم اتي بحده فقيل جسم ذو نفس حساس ثم الحق به ناطق وكذلك من جانب الفصل فالحد بالجملة يشتمل
على جميع المعاني الذاتية للشيء فيدل عليه اما دلالة مطابقة فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة واما دلالة
تضمن فعلى الاجزاء واما الرسم فانما يتوخى به ان يؤلف قول من لواحق الشيء تساويه فيكون لجميع
ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره حتى يدل عليه دلالة العلامة واحسن احواله ان ترتب فيه اولا
جنس اما قريب واما بعيد ثم يؤتى بجملة اعراض وخواص فان لم يفعل ذلك كان ايضا رسما
مثال ذلك ان يقال ان الانسان حيوان عريض الاظفار منتصب القامة بادي البشرة ضحاك او يذكر
هذه دون الحيوان فالمقول في شرح اسم الجنس هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا فمن المقول ما يقال
على واحد فقط ومنه ما يقال على كثيرين فيكون المقول على كثيرين كالجنس الاقرب واما المقول
لا على كثيرين فلا يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين يتناول الخمس المذكورة الا انا لما قلنا مختلفين
بالنوع في جواب ماهو اختص بالجنس وعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية فان
النوع قد يقال لحقيقة كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت الى نسبته الى شيء اخص خصوصا
اذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين يشترك فيه بالفعل بل بالقوة او احتمال التوهم وليس يحتاج
في تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى شيء من ذلك واذا كانت اشياء مختلفة الماهيات ثم قيل
عليها شيء آخر هذا القول كان ذلك الشيء الآخر جنسا فافهم من قولنا ان هذا الشيء يقال على جواب

الكثيرين في جواب ما هو ان ذلك بحال الشركة كما علمت واما الفصل فانه غير مقول في جواب ما هو
بوجه واما النوع فانه ليس من حيث هو نوع مقولا على شيء قولا بهذه الصفة بل مقولا عليه فان النوع
ان قيل هو بعينه هذا المقول فقد صار جنسا فانا يلزمنا ان نعلم في الحدود والتي للاشياء الداخلة
في المضاف انا نريد بها كونها شيء من حيث لها معنى الحدود كانا لما قلنا هذا الحد للجنس استشعرنا
في انفسنا زيادة تدل عليها قولنا من حيث هو كذلك لو صرحنا بها واما الشيء الذي يخص من بعد
باسم النوع فستعلم انه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالعدد واما العرضيات فلا يقال شيء منها
في جواب ما هو فلا شيء غير الجنس موصوفا بهذه الصفة وكل جنس موصوف بهذه الصفة لانا
حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما له وقد يعرض ههنا شبه من ذلك انه اذا كان للجنس
اعني الجنس وهو المقول على كثيرين كان للجنس جنس اذا قيل الجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنس
فكان الجنس مقولا على الجنس نفسه فنقول في جوابه ان المقول على الكثيرين يقال على الجنس كقول الجنس
والجنس يقال مقولا كقول الجنس بل كقول العرض له اذ ليس يقال ان كل مقول على كثيرين جنس وكل ما
هو جنس فانما يقال على كل ما هو كجنس بل المقول على كثيرين تعرض له الجنسية عند اعتبار ما كما يعرض
للحيوان الجنسية باعتبار ما وهو اعتبار العموم بحال وكما شرح لك كل هذا عن قريب من غير ان يكون
الجنسية مقومة للحيوان البتة ولا يمنع ان يكون المعنى الاخص قد يقال على الاعم لا على كله ولو كان الجنس
يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على كثيرين على الجنس لكان شططا محالا ومما يشكك
ههنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع يشبه ان لا تجد بدا من ان تدخل
فيه اسم الجنس كما يتبين لك بعد اذ يقال لك ان النوع هو المرتب تحت الجنس وكلاهما
للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان وكل تحديد او رسم فهو بيان
وقد اجيب عن هذا فقيل انه لما كان المضافان انما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس
الى الاخر وكان النوع والجنس مضافين وجب ان يوخذ كل واحد منهما في بيان الاخر ضرورة اذ
كان كل واحد منهما انما هو هو بالقياس الى الاخر فهذا الجواب هو زيادة شك في امور اخرى غير الجنس والنوع يشكل فيها ما
يشكل في الجنس والنوع وزيادة الاشكال ليست بحل فان المحقق يقول ورد حدود المضافات على حد الجنس
والنوع وعرض انهما اذا كانت مجهولة معا فكيف يعرف الواحد منهما بالاخر وايضا فان من شان الحل
ان يعتضد فيه مقدمات الشك فينكر جميعها او واحدة منها وليس في الحل الذي اورده هذا الحال
تعرض لشيء من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدي المتعلم ولم يقل
انه اذا عرف كل واحد منهما بالاخر وهو مجهول فليس هو تعريف مجهول بمجهول فان هذا لا يمكن انكاره
ولا ايضا يسوغ انكار الثالثة وهي ان تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ولا التي تبين الذي لهذه المقدمات
غير موجب لصحة المطلوب بها واذا كان هذا الحال لم يتعرض من قياس الشك ولا التاليف فلم يحل شيئا

وايضا فقد وقع

وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم وهو انه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف مع الشيء وبين الذي يعرف
به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء اذا اضيف اليه جزء
اخر يوصل الى معرفة الشيء فيكون هو قد عرف قبل الشيء واما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي
اذا استتمت المعرفة سواء في المعرفات للشيء معا عرف الشيء وعرف هو معه ولا يكون المعرفة به تسبق
معرفة الشيء حتى يعرف به الشيء فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء فان اجزاء الجملة التي تعرف
الشيء ما لم تجتمع معا لم يعرف الشيء والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذي للشيء فقط فما دامت
الاجزاء يذكر ولم يستوف جميعها يكون الشيء بعد مجهولا فاذا توافت عرف الشيء حينئذ وعرف
ما يعرف مع الشيء والمضافات انما تعرف معا ليس بعضها تعرف بالبعض فيكون معرفة بعضها
قبل معرفة البعض لا مع معرفته وبالجملة ما يعرف مع الشيء غير الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف
به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء وكذلك فانا نقول ان المتضايفات لا تحد على هذه المجازفة
التي اوعا اليها من ظن انه يحل هذا الشك بل في تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق
مواضع ج ولهذا بيان اخر واما مثاله في الحال فهو انك اذا سئلت ما الاخ لم تعمل شيئا ان اجبت انه الذي
له اخ بل تقول انه الذي ابوه هو بعينه ابو انسان اخر الذي يقال انه اخوه فتاتي باجزاء بيان ليس
واحد منها متحددا بالمضاف الاخر فاذا فرغت يكون قد دللت على المتضائفين معا واذ قد تقرر ان هذا
الحل غير مغن فنرجع نحن الى الحيث فارقناه فنقول ان تحديد الجنس تم وان لم يوخذ النوع فيه نوعا
من حيث هو مضاف اليه بل من حيث هو الذات فانك اذا عنيت بالنوع الماهية والحقيقة و
الصورة وقد يعنى به ذلك كثيرا في عاداتهم لم يكن النوع من المضاف الى الجنس واذا عنيت بالمختلفين
بالنوع المختلفين بالماهية والصورة تم لك تحديد الجنس فانك اذا قلت ان الجنس هو المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق والماهيات والصور الذاتية في جواب ما هو تم تحديد الجنس ولم تحتج
الى ان تاخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده في حده وان كانت الاضافة يندرج في ذلك
اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحدا بالمحدود واما الاندراج فلانك اذا قلت مقول على المختلف بالماهية
جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه وهذه اشارة الى ما عرض لها من الاضافة واما انك لم تجعل
جزء الحد متحدا بالمحدود وبالحد فلان جزء الحد هو الماهية او كلية تخالف بالماهية والماهية من حيث هي
ماهية والكلية المخالفة بالماهية غير متحددة بالجنس فيكون قد حددت الجنس حدا نبهت في اخره
وبالقوة معه على تحديد النوع الذي يضايفه من غير ان جعلته بالفعل من حيث هو مضاف جزء حده
واما شرح هذا التدبير في الحدود والتي للمتضايفات وانه لم ينبغ ان يكون هكذا وكيف يحصل معه
مراعاة ما لكل واحد من المتضائفين من خاصية القول بالقياس الى الاخر فسيرد ذلك في مكان اخر

فصل في النوع ووجه انقسام الكلي اليه والنوع ايضا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع

المنطق فان اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقى كان مستعملا فى الوضع
الاول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التى له دون شيء اخر فوجد واصورا وماهيات
للاشياء التى تحت الجنس تختص كل واحد منها بها فسموها من حيث هى كذلك انواعا وكما ان لفظة الجنس
كانت يتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ولفظة النوع مطلقا كانت يتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى
فكذلك لفظة النوع المنطقى يتناول عند المنطقيين معنيين احدهما اعم والاخر اخص فاما المعنى الاعم
فهو الذى يرونه مضافا الى الجنس ويحدونه بانه المرتب تحت الجنس او الذى يقال عليه الجنس وعلى غيره
بالذات وما يجرى هذا المجرى واما المعنى الخاص فهو الذى ربما سموه باعتبار ما نوع الانواع وهو الذى
يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يخلو
فى الوجود عن وقوعه تحت الجنس ويقال له نوع بالمعنى الثانى وبين المفهومين فرق وكيف لا وهو بالمعنى
الاول مضاف الى الجنس وبالمعنى الثانى غير مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج فى تصوره مقولا على
كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو الى ان يكون شيء اخر ايضا اعم منه مقولا عليه ومعنى النوع بالوجه
الاول ليس كالجنس لمعنى النوع بالوجه الثانى وذلك لانه ليس مقوما له اذ قد يجوز فى التوهم ان
لا يكون الشيء الذى هو نوع بهذه الصفة نوعا بالصفة الاولى اذ لا يمتنع فى الذهن ان يتصور كليا
هو او ليس تحت كلى اخر وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول كالنقطة عند قوم وما كان
حكمه هكذا وعلى هذه الصورة وجاز رفعه فى التوهم لم يكن كما علمت ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا
بل ان كان لا بد فهو عارض لازم له وقد يقال لهذا نوع الانواع وليس المفهوم من كونه نوع الانواع
هو المفهوم من كونه نوعا بمعنى انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو وكيف وهو من حيث هو
نوع الانواع فان النوع المطلق له كالجنس وداخل فى تحديده وهو به مضاف الى الانواع فوقه ثم
ليت شعرى ان اى الوجهين هو فى اصطلاح المنطقيين اقدم فانه لا يبعد ايضا ان يكون الاقدم
هو المعنى الاخر فلما كان هذا المعنى يلزمه ان يكون نوع الانواع ويختص فى اضافته بالنوعية فقط من غير
تجنس جعل اولى باسم النوعية وسمى من حيث هو ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا شيء ليس
يمكننى تحصيله وان كان اكثر ميلى هو الى ان اول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضايف لكنه
يجب علينا ان نعلم ان النوع الذى هو احد الخمسة فى القسمة الاولى هو باى المعنيين نوع فنقول انه
قد يمكن ان يخرج القسمة المخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل ان اللفظ الكلى
الذاتى اما ان يكون مقولا بالماهية او لا يكون والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية المشتركة
للمختلفين بالنوع او للمختلفين بالعدد دون النوع كان قسمة المقول بالماهية يتناول الجنس
والنوع الملاصق للاشخاص فيضيع اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالاضافة الى الجنس فى القسمة
الاولى بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو الى ما هو كذلك

النقطة نوع ليس تحته عند قوم

ولا يقال عليه

ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذى يسمى جنسا فقط والى ما يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع
فى جواب ما هو الى ما هو كذلك ويقال عليه اخر بهذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا لكن هذه القسمة
لا تخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا بل تخرج قسما من هذه النوعية بذلك الاعتبار وهو ما كان جنسا
وله نوعية وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا وقد يمكن ان يقسم بحيث يخرج النوع بالمعنى
الاعم فيكون النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية حتى يكون ما هو نوع اما الذى هو نوع الانواع الذى
يعرض له ان يكون النوع بالمعنى الذى يجعله اخص واما الذى هو نوع يتجنس لكنك اذا قسمت الكلى من حيث
هو كلى فاولى الاعتبارات به ان تقسمه قسمة تكون له بالقياس الى موضوعاته التى هو كلى بحسبها فههنا لك
يذهب النوع الذى بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد باعتبار ثان وههنالك يصير النوع المشعور به اولا
هو النوع بالمعنى الخاص وان لم يراع هذا بل روعى احوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى كليات
مثل الزيادة فى العموم والخصوص التى لبعضها عند بعض لا عند الجهات خرج لك النوع المضاف على ما تو
عن قريب وليس يجب ان يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى يكون اليه قسمة الكلى فان الشيء
ينقسم اقساما قسمة تامة وبقيت منها اقسام له اخرى انما تاتى سليمة بقسمة اخرى فان الحيوان
اذا قسمته الى الناطق والاعجم لم يكن الا قسمين واغفلت المشاء والطائر واحتاج الى ابتداء قسمة وليس يجب
ان تتغير وتقول ان هذه القسمة المخمسة يجب ان يشتمل على كل معنى يكون من اقسام الكلى واعتبار
بل يجب ان تعلم انه انما يحمل على هذا التعسف اشتراك قسمين متباينين فى اسم وهو اسم النوع بل الاحرى ان
تقول ان هذه الخمسة اذا تحصلت حصل من المناسبات التى بينها امر اخر هو حال الاخص من المقولات
فى جواب ما هو عند الاعم حتى يكون ذلك نوعية الاخص وكما يعرض مثل ذلك ايضا شخصية وجزئية
ولكن تلك قد تركت اولا التفات اليها فان اثرنا ان نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف الذى
اعم وجب ان نقول ان اللفظ الذاتى اما مقول فى جواب ما هو واما غير مقول ونعنى بالمقول فى جواب
ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل عن اشياء كثيرة ما هى جوابا ثم نقول والمقول فى جواب ما هو قد يختلف
بالعموم والخصوص فيكون بعضها اعم وبعضها اخص فاعم المقولين فى جواب ما هو جنس للاخص
واخصهما نوع للاعم فاذا وجدنا النوع فهناك نقسم قسمة اخرى فنقول انه لا يخلو اما ان يكون النوع
من شانه ان يصير جنسا لنوع اخر واما ان لا يكون ذلك من شانه فهذه القسمة تنتهى الى الخمسة انتهاء
ظاهرا ويكون طبيعة النوع متحصلة فيه والنوع بالمعنى الاخر يدخل فيه بوجه واما القسمة الاولى فليس
كذلك واما القسمة المشهورة التى اخذه الخمسة فهى اقرب من القسمة الاولى وذلك لانهم يقسمون
هكذا ان كل لفظ مفرد اما ان يدل على واحد او على كثيرة والدال على الواحد هو اللفظ الشخصى واما الدال
على الكثيرة فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالعدد والدال على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا
واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا فاما ان يكون فى جواب ما هو واما ان يكون فى جواب اى شيء هو

فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون في جواب ما هو وهو النوع واما في جواب اي شي هو
وهو الخاصة فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاتها طبيعة الفصل بما هو فصل
بل انما دخل فيها من الفصول ما يحمل على انواع كثيرة وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس
كل فصل كذلك على ما سيتضح لك الا ان يراعى شي ستعرفه ونعلم انهم لم يراعوه ولم يفطنوا له فليس
يمكننا ان نجعل ذلك عذرا لهم اللهم الا ان يكون المعلم الاول راعاه وايضا فان هذه القسمة لم يفرق فيها
بين الخاصة وبين الفصل الذي لا يكون الا للنوع وفاتها الخاصة التي هي خاصة نوع متوسط بالقياس اليه
فلم يوردوا الخاصة بما هي خاصة للنوع بل بما هي خاصة لنوع اخر كما لم يوردوا النوع الا نوعا اخر

فصل في تعقب رسوم النوع

فلنحقق الان حال الحدود التي هي مشهورة للنوع فنقول اما النوع
بالمعنى الذي لا اضافة فيه الى الجنس فقد وقع واحده اذ حدوه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد
في جواب ما هو وذلك لان الجنس والعرض العام لا يشاركانه اذ كل واحد منهما مقول على كثيرين
مختلفين بالنوع لا على كثيرين مختلفين بالعدد اذ يجب ان يفهم من قولهم مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
انه مقول على ذلك فقط لانك ان لم تفهم ذلك لم يمكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا
على كثيرين مختلفين بالنوع فان المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون ايضا مقولا على كثيرين مختلفين
بالعدد فاذا علمت ان التخصيص بهذا الاسم انما هو لما لا يقال الا كذلك خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع
من مفهومه فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام وقد يفرق ايضا بين النوع والفصول التي تقال على
كثيرين مختلفين بالنوع مثال هذا الفصل المنقسم بمتساويين فانه فصل الزوج في ظاهر الامر وقد يقال
على الخط والسطح والجسم في ظاهر الامر فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين في ظاهر الامر فانه اذا اضيف
الى العدد الذي هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين النوع والفصل الذي هو خاص بالنوع كالناطق
اعني الذي له مبدا قوة التمييز فان هذا للانسان وحده واما الذي يقال للملك فهو بمعنى اخر ليس يشاركه
الانسان للملك فيه ولكن قد يمكن لبعض المتشحطين ان يخرج من هذا الحد في هذه الجهة وجها يفرق بين النوع و
الفصل وذلك الوجه هو ان طبيعة النوع بهذا المعنى يقتضي ان لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة
الفصل لا يقتضي ذلك وهو وجه متكلف لكن قوله في جواب ما هو يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا
ويفرق بينه وبين الخاصة ايضا فان الخاصة لا مدخل لها في جواب ما هو فهذا الرسم متقن محقق مطابق
للمعنى الذي يقال عليه النوع الذي لا يطابق الا نوع الانواع واما رسوم النوع بالمعنى الذي فيه الاضافة فذلك
عندهم رسمان احدهما انه المرتب تحت الجنس والثاني انه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو فيجب
ان ينظر في حاله فنقول انه ان عني بالمرتب تحت الجنس ما يكون اخص منه حملا اي يكون حمله على بعض ما يحمل عليه
الجنس مما هو تحته فان الشخص والنوع والفصل والخاصة تشترك جميعها فيه وان عني بذلك ما كان كليا وحده
دون الشخص فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ ومع ذلك فان الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه

النطق مبدا قوة التمييز

وان لم يعن

وان لم يعن بالمرتب هذا بل عني به ما هو اخص وملاصق لا بتوسط شي بينهما وهو ما يتلوه في المرتبة
خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل وان عني بالمرتب ما كان ملاصقا ليس في ترتيب العموم فقط بل في ترتيب
المعنى ايضا خرج الخاصة ودخل الفصل وان عني بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا في طبيعته اعني ما يكون ما فوقه
مضمنا في معناه اختص هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا فيهما ونسبته اليهما نسبة الامر اللازم الذي
لا بد منه ليس نسبة الداخل في الجوهر على ما علمت لكن لفظ المرتب ليس يدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه
الاشتراطات لا بحسب الوضع الاول ولا بحسب النقل فليس يذكر في موضع من كتب اهل هذه الصناعة
انه اذا قيل مرتب تحت كذا عني هذا المعنى واما الرسم الثاني وهو انه الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو
اعني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن فيجب ان يزاد عليه انه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من
طريق ما هو او يقال هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا للنوع فان الفصل
لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو البتة وكذلك الخاصة والعرض واما الشخص فلا يتم ماهيته بالجنس
واما ان عني بذلك ما يعنونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض فرق ولا يكون بينه وبين الشخص
فرق الا ان يضمن انه كلي بهذه الصفة وايضا فانه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق والذي حده
قال ان النوع هو اخص كليين مقولين في جواب ما هو فقد احسن تحديد النوع وانما تم حسنه بان يقال
انه الكلي الاخص من كليين مقولين في جواب ما هو وتعلم ذلك اذا انديت بالاصول والمواضع المقررة
للحدود فنقول الان الجنس منه ما يكون جنسا ولا يصلح ان ينقلب باعتبار اخر نوعا اذ لا يكون فوقه
جنس اعم منه وكما ان منه ما يصلح ان يكون نوعا باعتبار اخر اذ يكون فوقه جنس اعم منه وكذلك النوع منه
ما يكون نوعا ولا يصلح ان ينقلب جنسا اذ لا يكون تحته نوع اخص منه ومنه ما يصلح ان ينقلب جنسا
باعتبار اخر اذ يكون تحته نوع اخص منه فرتب الجنس مراتب ثلثا جنس عال ليس بنوع البتة وجنس
متوسط هو نوع وجنس وتحته جنس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس وكذلك يكون
في باب النوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة فليس بجنس البتة ونوع عال تحت جنس الاجناس الذي
ليس بنوع البتة ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع والمثال المشهور لهذا هو من مقولة
الجوهر فان الجوهر جنس لا جنس فوقه وتحته الجسم وتحت الجسم الجسم ذو النفس وتحت الجسم ذي
النفس الحيوان وتحت الحيوان الحيوان الناطق وتحت الحيوان الناطق الانسان وتحت الانسان
زيد وعمرو فزيد وعمرو وامثالهما هي الاشخاص والجوهر هو جنس الاجناس اذ ليس فوقه جنس
والانسان هو نوع الانواع اذ ليس تحته نوع وما بينهما اجناس وانواع متوسطة فانها بالقياس
الى ما تحتها اجناس وبالقياس الى ما فوقها انواع فان الجسم نوع الجوهر وجنس للجسم ذي النفس
والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس الحي لانه يعم النبات والحي والحي نوع الجسم ذي النفس و
جنس للحي الناطق لانه يعم الحيوانات العجم والانسان والحي الناطق نوع الحي وجنس للانسان

لانه يعم الانسان والملك فيكون الحي الناطق هو الجنس السافل والجوهر هو الجنس العالي والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ويكون الجسم هو النوع العالي ويكون الانسان هو النوع السافل ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع المتوسط ويكون الجوهر بالقياس الى ما تحته جنس الاجناس والجنس العالي وبانه لا يقاس الى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ويكون الانسان بالقياس الى ما فوقه نوع الانواع والنوع السافل واما بقياسه الى ما تحته فهو انه نوع ليس بجنس وقياسه الى ما تحته على وجهين قياس الى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم وقياس الى ما تحته باعتبار انها ليست بانواع وقياسه الى ما تحته من حيث الحمل يفيده معنى النوعية غير المضافة الى الجنس وهو المعنى الثاني مما ذكروه واما قياسه بالاعتبار الاخر فيفيده انه نوع ليس بجنس فهو نوع الانواع ونوع ليس بجنس ونوع بالمعنى المذكور ومفهومات هذه الثلاثة وان تلازمت فهي مفهومات مختلفة واذا جعل اسم النوع اسما لواحد واحد من هذه المعاني يكون مقولا على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ويكون حدود مفهوماته مختلفة فان جعل اسما لواحد منها فقط كان ذلك القول الذي لذلك الواحد حدا له و القول الذي للاخر رسما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له وكما ان تحت نوع الانواع موضوعات كلية وان كانت ليست بانواع مثل الكاتب والملاح والتركي تحت الانسان فكذلك لا يبعد ان يكون فوق جنس الاجناس محمولات ليست باجناس بل معان لازمة قد تشترك فيها اجناس من اجناس الاجناس كالوجود والعرضية وكامور يحمل على عدة اجناس عالية مما ستفطن لها بعد واما هذه القسمة التي اوردت للجوهر وبلغت الانسان فانها غير مستقيمة وان كانت غير ضارة في تفهيم الغرض المقصود وذلك ان الجسم ذا النفس اذا تناول النبات مع الحيوانات لم يتناول الملائكة الا باشتراك الاسم فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا يدخل فيه الملائكة وكذلك اذا قيل ناطق للانسان وللملك لم يكن الا باشتراك الاسم والناطق الذي هو فصل مقوم للانسان غير مقول على الملائكة واذا كان كذلك لم يكن الحي الناطق جنسا للانسان والملائكة ولا الجسم ذو النفس جنسا للنبات والملائكة والحيوانات فاذا كان كذلك لم يكن ادخال الميت فصلا يقسم الحيوان الناطق الى الانسان وغير انسان محتاجا اليه

١٢ فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

انه قد جرت العادة في تفهيم هذه الخمسة ان يقال ان منها طبيعي ومنها منطقي ومنها عقلي وربما قيل ان منها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو في الكثرة ومنها ما هو بعد الكثرة وجرت العادة بان يجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن امر الجنس والنوع وان كان ذلك عاما للكليات الخمسة فنقول متشبهين بمن سلف ان كل واحد من الامور التي تاتي امثلة لاحد هذه الخمسة هو في نفسه شيء وفي انه جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام شيء ولنجعل مثال ذلك من الجنس فنقول ان الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في النفس وليس

وليس في نفسه بعام ولا خاص ولو كان في نفسه عاما حتى كانت الحيوانية لانها حيوانية عامة لوجب ان لا يكون حيوان شخصي بل كان كل حيوان عاما ولو كان الحيوان لانه حيوان شخصا ايضا لما كان يجوز ان يكون الا شخصا واحدا ذلك الشخص الذي يقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز ان يكون شخص اخر حيوانا بل الحيوان في نفسه شيء يتصور في الذهن حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط فان تصور معه انه عام وخاص وغير ذلك فقد تصور معه معنى زائد على انه حيوان يعرض للحيوانية فان الحيوانية لا يصير شخصا مشارا اليه الا بمقارنة امر يجعله مشارا اليه وكذلك في العقل لا يكون كذلك الا بان يلحق به في العقل معنى يخصصه ثم لا يعرض له من خارج ان يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان وقد عرض له في الاعيان الخارجة ان كان هو بعينه موجودا في كثيرين واما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة ان يجعل لها نسب الى امور كثيرة فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة الى عدة تتشاكل فيه بان يحمله العقل على واحد واحد منها فاما كيف ذلك فلصناعة اخرى فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا العارض يعرض له من شكل او غيره وكالثوب الابيض فيكون الثوب في نفسه معنى والابيض معنى وبينهما تركيبان فيكون هناك معنى اخر مركبا منهما كذلك الحيوان هو في العقل معنى وانه عام او جنس معنى وانه حيوان جنس معنى فنسمي معنى الجنس جنسا منطقيا ومفهومه انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو من غير ان يشار الى شيء هو حيوان وغير ذلك مثل ان الابيض في نفسه معقول لا يحتاج معه ان يعقل انه ثوب وانه خشب فاذا عقل معه ذلك عقل شيء يلحقه الابيض وكذلك الواحد في نفسه معقول فاما انه انسان او شجرة فهو امر خارج عن معقوله يلحقه انه واحد فالجنس المنطقي هو هذا واما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح ان يجعل للمعقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا صلح ان يعقل له الجنسية ولا تصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ولا للمتصور من الانسان فيكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان يفارق بهذا العارض طبيعة الانسانية وطبيعة زيد اذ هو بحيث اذا تصور صلح ان يلحقه عموم هذه الصفة التي هي الجنسية وليس خارجا الا الصلوح لها بحال فقولهم الجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير في الذهن جنسا وليس هو في الطبيعيات بجنس ولانه يخالف في الوجود غيره من الامور الطبيعية بهذا المعنى فلا يبعد ان يخص لهذا المعنى باسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية واما الحيوان الجنسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي واما الجنسية المعقولة المجردة فمن حيث هي مفردة في العقل هي ايضا جنس معقول ولكن من حيث انها شيء من الاشياء يبحث عنه المنطق فهو جنس منطقي وليس وان لم يكن لهذا

الذی هو منطقی وجود الا فی العقل یجب ان یکون المفهوم من انه عقلی هو المفهوم من انه منطقی وذلک
ان المعنی الذی یفهم من انه عقلی غیر المفهوم من انه منطقی وذلک ان المعنی الذی یفهم من انه عقلی لازم ومقارن للمعنی
الذی یفهم من انه منطقی لیس هو هو اذ قد بان لک اختلاف اعتباریهما فالجنس المنطقی تحته شیئان
احدهما انواعه من حیث هو جنس والآخر انواع موضوعاته التی یعرض لها اما انواعه فلان الجنس
المطلق اما جنس عال وجنس سافل فهو یعطی کل واحد مما تحته من الاجناس المتقررة حده واسمه ویقال
لکل واحد منهما انه جنس ویحد بحد الجنس واما انواع موضوعاته فلا یعطیها لا اسمه ولا حده وذلک
لان الانسان الذی هو نوع الحیوان من جهة انه حیوان لا یحمل علیه مع الحیوانیة ما عرض للحیوانیة من الجنسیة
لا اسما ولا حدا فان الانسان لا یجب ان یصیر جنسا من جهة حمل الحیوانیة علیه لا باسم ولا بحد کما یجب
ان یصیر جسما من جهة حمل الحیوانیة علیه باسم وحد فان صار شیء من الانواع جنسا فذلک له لا من جهة
طبیعة جنسه الذی فوقه بل من جهة الامور التی تحته واما الجنس الطبیعی فانه یعطی ما تحته اسمه وحده من
حیث هو طبیعة ای من حیث الجنس الذی هو مثلا الحیوان حیوان لا من حیث هو جنس طبیعی ای معنی
یصلح ان یتصور ان یصیر جنسا من حیث هو کذلک فانه لیس یجب هذا لما تحته وبالجملة اذا قالوا
ان الجنس الطبیعی یعطی ما تحته اسمه وحده فهذا ایضا قول غیر محقق فانه یعطی بالعرض لانه لیس یعطی
من حیث هو جنس طبیعی کما لم یعط ایضا من حیث هو جنس منطقی ولکن انما یعطیها الطبیعة الموضوعة
لان یکون جنسا طبیعیا وهذه الطبیعة بنفسها ایضا لیست جنسا طبیعیا کما لیست جنسا
منطقیا اللهم الا ان لا یعنی بالجنس الطبیعی الا مجرد الطبیعة الموضوعة للجنسیة ولا یعنی بالجنس الطبیعی
ما عنیناه فحینئذ یصلح ان یقال الجنس الطبیعی یعطی ما تحته اسمه وحده وحینئذ لا یکون الحیوان جنسا ... ونظرنا فیما قال المعنی / ... اسمه اسعد
طبیعیا الا لانه حیوان فقط ثم انظر انه هل یستقیم هذا واما العقلی ففیه ایضا موضوع وجنسیه
وترکب وحکم جمیع ذلک فی العقلی کحکم الطبیعی والاحری ان یکون الحیوانیة فی نفسها یسمی صورة
طبیعیة تارة وصورة عقلیة اخری ولا یکون فی انها حیوانیة جنسا بوجه من الوجوه لا فی العقل ولا
خارجا بل انما یصیر جنسا اذا قرن بها اعتبار اما فی العقل واما من خارج وقد اشرنا الی الاعتبارین
جمیعا لکن الشیء الذی هو طبیعة الجنس المعقول قد یکون علی وجهین فانه ربما کان معقولا اولا
ثم حصل فی الاعیان وحصل فی الکثرة الخارجة کمن یعقل اولا اشیاء من الامور الصناعیة ثم یحصله
مصنوعا وربما کان حاصلا فی الاعیان ثم تصور فی العقل کمن عرض له ان رای اشخاص الناس
واستثبت الصورة الانسانیة وبالجملة ربما کانت الصورة المعقولة سببا بوجه ما للحصول
الصورة الموجودة فی الاعیان وربما کانت الصورة الموجودة فی الاعیان سببا بوجه ما للصورة
المعقولة ای یکون انما حصلت فی العقل بعد ان کانت قد حصلت فی الاعیان ولان جمیع
الامور الموجودة فان نسبتها الی الله والملائکة نسبة المصنوعات التی عندنا الی النفس الصانعة

فیکون ما هو

فیکون ما هو فی علم الله والملائکة من حقیقة المعلوم والمدرک من الامور الطبیعیة موجودا قبل الکثرة و
کل معقول منها معنی واحد ثم یحصل لهذه المعانی الوجود الذی فی الکثرة فیحصل فی الکثرة ولا یتحد فیها بوجه
من الوجوه اذ لیس فی خارج الاعیان شیء واحد عام بل تفریق فقط ثم یحصل مرة اخری بعد الحصول فی الکثرة
معقولة عندنا واما ان کونها قبل الکثرة علی ای وجه هو علی انها معلومة ذات واحدة یتکثر بها او لا یتکثر
او علی انها مثل قائمة فلیس بحثنا هذا بواف به فان لذلک نظرا علمیا آخر واعلم ان ما قلناه فی الجنس
هو مثال لک فی النوع والفصل والخاصة والعرض یهدیک سبیل الاحاطة بعقلیته ومنطقیته وطبیعته
وما فی الکثرة منه وقبلها وبعدها واعلم ان الامور التی هی فی الطبیعة هی اجناس الاجناس فهی فوق واحد — فانها عشرة لك
ومتناهیة کما سیتضح لک بعد واما الامور التی هی انواع الانواع فالمستحفظ منها فی الطبیعة متناهیة
واما هی فی انفسها فغیر متناهیة فی القوة فان انواع انواع کثیر من المقولات التی تاتیک بعد لا تتناهی
کانواع انواع الکمیة والکیفیة والوضع وغیر ذلک واما الاشخاص فانها غیر متناهیة بحسب التکون والتقدم
والتاخر واما المحسوس المحصور منها فی زمان محدود فمتناه ضرورة والشخص انما یصیر شخصا بان یقترن
طبیعة النوع خواص عرضیة لازمة وغیر لازمة وتتعین لها مادة مشارا الیها ولا یمکن ان یقترن بالنوع — صیرورة المعنی شخصا
خواص معقولة کم کانت ولیس فیها الا الامر اشارة الی معنی متشخص فیتقوم به الشخص فی العقل
فانک لو قلت زید هو الطویل الکاتب الوسیم الکذا والکذا وکم شئت من الاوصاف فانه لا یتعین
لک فی العقل شخصیة زید بل یجوز ان یکون المعنی الذی یجتمع من جملة جمیع ذلک لاکثر من واحد بل انما یعینه
الوجود والاشارة الی معنی متشخص کما تقول انه ابن فلان الموجود فی وقت فلان الطویل الفیلسوف ثم
یکون اتفق ان لم یکن فی ذلک الوقت مشارک له فی هذه الصفات ویکون قد سبق لک المعرفة
ایضا بهذا الاتفاق ویکون ذلک بالادراک الذی یحو نحو ما یشار الیه من الحس نحو ما یشار الی فلان بعینه وزمانه
بعینه فهنالک یتحقق شخصیة زید ویکون هذا القول دالا علی شخصیته واما طبیعة النوع وحده فما لم یلحقه — الشخص مشترک معنوی
امر زائد علیه لا یجوز ان یقع فیه کثرة ولیس قولنا زید وعمرو انه شخص اسما بالاشتراک کما یظنه
اکثرهم الا ان یعنی بالشخص شخصا بعینه واما الشخص مطلقا فهو یدل علی معنی واحد عام فانا اذا قلنا
لزید انه شخص لم نرد بذلک انه زید بل اردنا انه بحیث لا یصح ایقاع الشرکة فی مفهومه وهذا المعنی
یشارکه فیه غیره فالشخصیة من الاحوال التی تعرض الطبایع الموضوعة للجنسیة والنوعیة کما یعرض
لها الجنسیة والنوعیة والفرق بین الانسان الذی هو النوع وبین شخص الانسان الذی یعم لا بالاسم
فقط بل بالقول ایضا ان قولنا الانسان معناه انه حیوان ناطق وقولنا الانسان شخص هو هذه
الطبیعة ماخوذة مع عرض یعرض لهذه الطبیعة عند مقارنتها للمادة المشار الیها وهو کقولنا
انسان واحد ای حیوان ناطق مخصص فیکون الحیوان الناطق اعم من هذا اذ الحیوان الناطق
قد یکون نوعا وقد یکون شخصا ای هذا الواحد المذکور فان النوع حیوان ناطق کما ان الحیوان ج

النطق الشخصي حيوان ناطق والعموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات
الجزئية كالعموم الذي للحيوان اعم من الانسان وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي
للحيوان اعم به من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ
شخصا وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب
تحت الحيوان بل هي اعتبارات يلحقه ويخصصه وكما ان الانسان قد يوجد مع عرض من الاعراض كالانسان
الضحاك فيقال على جميع ما يقال عليه الانسان وحده من الجزئيات الموضوعة كذلك الانسان الشخصي
وذلك لان الوحدة هي من اللوازم التي يلزم الاشياء وستبين انها ليست مقومة لماهياتها فاذا
اقترنت الوحدة بالانسانية على الوجه المذكور حدث منهما الانسان الشخصي الذي يشترك فيه كل
شخص ولا يكون لذلك نوعا لانه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم وامثال هذه ليست
يكون انواعا كما ان الانسان مع الضحاك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن بل مع قابل الملاحة
وغير ذلك لا يكون نوعا اخر بل الانسان بجوهره نوع فيلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق
النوع وليست امورا يوجب النوعية الجديدة وهذا مما تحققه في الفلسفة الاولى

فصل ١٣ في الفصل

واما الفصل فان اسمه يدل به عند المنطقيين على معنى اول وعلى معنى ثان وليس سبيلهما
سبيل ما قبلهما في الجنس والنوع اذ كان الوضع الاول فيهما هو للجمهور والنقل للخواص بل المنطقيون
انفسهم يستعملونه على وضع اول وعلى نقل اما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى يتميز
به شيء عن شيء شخصيا كان او كليا فصلا ثم نقلوه بعد ذلك الى ما يتميز به الشيء في ذاته واذ فعلوا
هذا فقد كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولا على اشياء ثلثة بحسب التقديم والتاخير حتى كان من
الفصل ما هو عام ومنه ما هو خاص ومنه ما هو خاص الخاص فالفصل العام هو الذي يجوز
ان ينفصل به شيء عن غيره ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ويجوز ان ينفصل الشيء به عن نفسه
بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقة كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل عن عمرو
بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد ثم كرة اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد وان زيدا ليس بقاعد فيكون
هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بان يكون مرة
قاعدا ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام واما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من
العرضيات فانه اذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به فانه لا يزال انفصالا خاصا
له مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال الواقع به خاص للانسان
بالقياس الى الفرس ولا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان وذلك لانه لا يخلو اما ان
لا يجوز البتة ان يعرض هذه الصفة للفرس واما ان يجوز فان لم يجز ان تعرض له البتة لم يجز الا
ان يكون هذا الانفصال بينهما قائما وان جاز ان يعرض مثلا ذلك للفرس لو جاز لم يكن للفرس انفصال

انفصال عن الانسان

انفصال عن الانسان بل مشاركه فهذا اذا فصل لم يفصل الا احد الشيئين دون الاخر فمنه ما لا يزال فاصلا
مثل المثل الذي ضربناه وهو الخاصة ومنه ما يخص فصله اذا فصل وليس لا يزال فاصلا مثل السواد
الذي ينفصل به الزنجي عن انسان اخر فان الزنجي لا يفارقه السواد وذلك الانسان يجوز ان يسود فح
لا يكون بينهما انفصال بالسواد فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشي وحيث لم يخص لم يكن
فصلا واما العام فلم يكن هكذا بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك وتارة يفصل ذاك
عن هذا فالفصل العام وهذا القسم من الخاص قد يصلح ان ينفصل بهما اشخاص نوع واحد واما القسم
الاول من قسمي الفصل الخاص فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن بعض اذ كان لازما لطبيعة
النوع ولو كان عارضا لبعض الاشخاص لم يمتنع ان يعرض مثله لاشخاص اخر فيبطل دوام الانفصال
به اللهم الا ان يكون من جملة ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود كما للناس في ابتداء الولادة ولا يجوز
ان يعرض بعد ذلك فيجوز ان يكون في هذا الفصل ما اذا فصل عن شخص موجود استحال ان لا يفصل البتة
اذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود فيكون هذا ايضا مما يقع به الفصل بين اشخاص
النوع واما الفصل الذي يقال له خاص الخاص فانه الفصل المقوم للنوع وهو الذي اذا اقترن بطبيعة
الجنس قومه نوعا وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ويعرض له ما يعرض له فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود
نوعا وهو يفرزها ويفردها ويعينها وهذا كالنطق للانسان وهذا الفصل ينفصل من سائر
الامور التي معه انه هو الذي يلقى اولا طبيعة الجنس فيحصله ويقرره وان سائر تلك انما يلحق تلك الطبيعة
العامة بعد ما لقيها هذا وافرزها فاستعدت للزوم ما يلزمها ولحوق ما يلحقها فهي انما تلزمها وتلحقها
بعد التخصص وهذا كالنطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار
حينئذ الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والصنايع كالملاحة والفلاحة والكتابة واستعد ايضا وان بكى
لان يتعجب فيضحك من العجايب ويخجل ويفعل غير ذلك من الامور التي للانسان ليس ان واحدا من
هذه الامور اقترن بالحيوانية عند الذهن اولا فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لان يكون
ناطقا بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الانسانية هي التي يسمى بها ناطقا وهذه عوارض لها
وتوابع وانت تعلم هذا بادنى تامل ويتحقق انه لولا ان قوة اولى هي مستعدة للتمييز والفهم
قد وجدت للانسان لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية وان تلك القوة هي التي يسمى النطق
فصار بها ناطقا وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع واما انه اسود او ابيض او غير ذلك
فليست من جملة الاشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فافرزته شيئا عرض له ولحقه ان كان انسانا
فيجب ان يتحقق ان الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا فلذلك
ان نقول ان من الفصول ما هو مفارق ومنها ما هو غير مفارق ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ومنها
ما هو عرضي ولك ان تقول ان من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث اخرية والاخر هو الذي جوهر

غير والغير اعم من الآخر وكل ما يخالف فهو غير وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر اذا عنيت بالآخر المخالف
في جوهره فمن الفصول ما يكون من قبيل الغيرية فقط كان مفارقا كالقعود والقيام او غير مفارق كالفطس
وعرض الاظفار فان الضحاك ايضا وان كان يجب ان يكون في جوهره مخالفا لما ليس بضحاك فليس
كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف في الجوهر بل الضحاك لحق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر
دونه ثم عرض هو فموجبه الاول لذاته هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف
بالضحاك وبين ما لا يوصف به ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك بل من موجب
شيء آخر وهو الناطق فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية
بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل
ذلك خ — وهو الذي هو احد الخمسة دون تلك الاخرى ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب اي شيء
وايضا انه الذي يفضل به النوع على الجنس ح — هو في ذاته من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل له انه المقول على النوع في جواب اي ما هو ثم له رسوم مشهورة
مثل قولهم ان الفصل هو الذي يفضل به النوع على الجنس وايضا انه الذي به تختلف اشياء لا تختلف
في الجنس وايضا انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلنتأمل هذه الرسوم
ولنحققها ولنقض فيها بما عندنا من امرها فنقول انه اذا الحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة
ساوى الفصل وتلك الزيادة ان يقال في ذاته او لذاته او ذاتي او الذاتي فيكون الشيء الذاتي الذي
يفضل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل فان الخاصة وان فصلت فليست ذاتية وليس
فصلها ذاتيا وكذلك يجب ان يقال انه الذي يفضل به النوع على الجنس في ذاته وكذلك انه الذي به تختلف
اشياء لا تختلف في الجنس بذاتها وكذلك انه المقول على كثيرين كذا في جواب اي شيء هو في ذاته لكن
الرسوم الثلثة المتقدمة وان ساوت الفصل فليست تتضمن الشيء الذي يحل من الفصل محل الجنس
بذلك الشيء تم التحديد وان كان قد يكون باسقاطه دلالة ذاتية مساوية كما قال قائل ان الانسان
ناطق مائت دل على طبيعة الانسانية وساواها ولكن انما يتم بان يذكر الشيء الذي هو الجنس وهو
الحيوان فاما لم هذا وكيف هو فسيأتيك في موضعه وهذا الشيء الذي هو كالجنس للفصل هو الكلي
فيجب ان يلحق هذا به واما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلي اذ قيل مقول على كثيرين والمقول على كثيرين هو
رسم الكلي فقد اتى فيه برسم ما هو كالجنس وان لم يؤت فيه باسمه لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع
ثلثة مفهومات احدها مما لا يفطن له من قصد تقديم هذا الكتاب وسنوضحه في موضعه ومفهومان
اقرب من الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل يكون متناولة بالحمل انواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد ثم
المفصول والآخر ان طبيعة الفصل هي التي يوجب ابيه الاسماء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عن بعض
كانه قال انه المقول على الانواع في جواب اي شيء هو لا جملتها بل واحد واحد منها كقول القائل السيف
هو الذي يضرب به الناس ليس انه يضرب به الناس معا بل واحد واحد من الناس وهذا التأويل

بعيد

بعيد غير مستقيم فانه امكن ان يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل وان تعذر تفهم هذا من هذا
اللفظ وانما يفهم منه الوجه الاول فهذا الحد على الوجه الذي يفهمونه منه مختل وذلك لان طبيعة الفصل بما هو
فصل ليس يلزمها كما علمت ان لا يختص بالنوع الواحد بل هذا عارض ربما عرض لبعض الفصول فيكون
هذا عارضا لطبيعة الفصل لا فصلا للفصل ومع ذلك فليس يعارض يعم جميع الفصول حتى يقوم
في الرسوم مقام الفصل في الحدود فهذا مختل وههنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك انه مقول
في جواب اي شيء هو تركنا كشفه الى وقت ما نتكلم في المباينات على اننا ان فهمنا هذا الرسم على حسب اصولنا
على ما نشرحه في موضع آخر تم الرسم رسما لكنا انما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم
المستعملون اياه وايضا يجب ان نعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع القريبة نوعا واحدا
فقط ثم ان الفصول لها نسبتان نسبة الى ما يقسمه وهو الجنس ونسبة الى ما يقسم اليه وهو النوع
فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان فيكون مقسما للجنس مقوما للنوع فان
كان الجنس جنسا عاليا لم يكن له الا فصول مقسمة وان كان دون العالي كانت له فصول مقسمة و
مقومة فاما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعا اذ الفصل يحدث النوع تحت
الجنس واما المقسمة فهي التي تقسمه ولا يقوم النوع تحته ومقومات الجنس لا يكون اخص منه
ومقسماته تكون اخص منه فالجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له فصول مقومة والنوع الاخير
له فصل مقوم وليس له فصل مقسم وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة
في ظاهر الامر ما لا يقوم ولا يكون ذلك البتة الا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا
فانا اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت غير الناطق نوعا محصلا بازاء الناطق
اللهم الا ان يتفق ان يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا كالذي ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد
فانه صنف واحد وهو الفرد او يكون الانسان لا يرى باسا بان يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا
للعجم ونوعا من الحيوان فان فعل هذا فاعل عرفناه بان غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل بل هو
امر لازم وكذلك جميع امثال هذه السلوب فان السلوب لوازم للاشياء بالقياس الى اعتبار
معان ليست لها فان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق فيكون معناه وفصله الذي له امرا — النوع ح
في ذاته ثم يلزمه ان يكون غير موصوف بشيء غيره لكن ربما اضطر المضطر الى استعمال لفظ السلب
في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته اذا لم يكن له اسم محصل وذلك لا يدل على ان السلب بالحقيقة اسمه
بل الاسم اللازم له عدل به عن وجهه اليه فلو لم يكن من الحيوانات غير الانسان شيء الا الصاهل وكان
الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ثم لم يكن مسمى فقيل غير الناطق وعني به الصاهل لكان غير الناطق
يدل دلالة الفصل تماما وغير الناطق امر اعم من فصل كل واحد واحد من انواع الحيوانات وليس
لها شيء واحد مشترك محصل اثباتي يمكن ان يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه الا انه معنى

سلب الناطق والسلوب لا يكون معاني مقومة للاشياء من حيث هي سلوب بل هي عوارض
ولوازم اضافية بعد تقرر ذواتها فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا يشترك فيه العجم مقوما لها
فان احب محب ان يجعل ذلك فصلا ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ثم جنسا ويجعل الحيوان قد
انقسم قسمة معتدلة واحدة الى نوع اخر والى جنس معا فليفعل فيكون ايضا لكل فصل مقسم
مقوما وان اثر الوجه المحصل المحقق لم يكن هذه فصولا وكيف يكون فصولا وليست مقومات
للانواع ولم يكن الفصول الحقيقية الا مقومة عند ما يقسم والذي فطنه الظانون ان من الفصول المحصلة ما
يقسم ثم ينتظر فصلا اخر ترد حتى تقوما معا مثل الناطق الذي ربما ظن انه يقسم الحي ثم يتوقف في تقويم
النوع الى ان ينضم اليه المايت فهو ظن كذب وذلك انه ليس من شرط الفصل اذا قسم فاوجب تقويم
النوع ان يكون مقوما للنوع الاخر لا محالة فانه فرق بين ان يقول قوم نوعا وبين ان يقول يقوم نوعا الاخير خ
وبين ان يقول قوم نوعا اخيرا والناطق وان كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاخير فانه يقوم
الحي الناطق الذي هو نوع الحي وجنس الانسان ان كان ما يقولونه من كون الناطق اعم من الانسان
حقا وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى الملك لا باشتراك الاسم بل وقوع اللفظ بمعنى واحد ثم
قولنا الحي الناطق قول المجموعة معنى معقول وهو اخص من الحي وليس فصلا بل الفصل جزء منه وهو
الناطق ولا خاصة فهو لا محالة نوع له وكذلك سيتبين انه جنس الانسان وقد يصرح بمثل هذا صاحب
ايساغوجي نفسه في موضع فالناطق اذا قد قوم نوعا هو جنس لحيين قسم قوم لا محالة ويعلم
من هذا ان الفصل انما هو مقول قولا اوليا على نوع واحد دائما وانما يقال على انواع كثيرة في جواب
اي شيء هو قولا ثانيا بتوسط ويقول الان انك تعلم ان ذات كل شيء فيجب ان يكون ذات واحد
الشيء لا يزداد ولا ينتقص فانه ان كان ماهية الشيء وذاته هو الانقص من حد والزيادة و
النقصان والازيد غير الانقص فالازيد غير ذاته وكذلك ان كان الازيد وكذلك ان كان الاوسط
واما المعنى المشترك للثلثة الذي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد
بالعدد فليس لك ان تقول ان الزايد والناقص والوسط مشترك في معنى واحد هو ذات الشيء
فاذا ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان
فانه ان كان اذا ازداد قوم ذاته بزيادته فذاته هو الازيد وان كان يقوم ذاته بزيادته ونقصانه وبقوم نقصانه
فذاته هو الناقص وان كان لا يقوم في احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص
اللهم الا بالمعنى العام وفيه ما قلناه وعلى ان هذه المعاني لا يمكن ان يقال فيها عند الزيادة ان
الاصل موجود وقد اضيف اليه شيء بل اذا ازدادت فقد بطل الموجود اولا وفي بطلانه بطلان
المقوم وفي بطلانه بطلان المتقوم وكذلك في اعتبار النقصان اذا كان الاصل ليس بعينه
عند الحالة الاولى وعند الحالة الثانية وهي النقصان فقد تبين ان الفصل الذي هو خاص الخاص

لا يقبل الزيادة

لا يقبل الزيادة والنقصان واما ساير الفصول فانها لما كانت بعد الذات فلا مانع يمنع ان يقبل
الزيادة والنقصان كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل او غير مفارقة كسواد الحبشي وليس اذا كان
بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا بل ولو كان واحد من الناس
لا يفهم البتة كالطفل فان ذلك لا يكون عارضا في فصله وذلك لان فصله هو ان له في جوهره القوة
التي اذا لم يكن مانع فعل الافاعيل النطقية وتلك القوة واحدة ولكنها يعرض لها تارة عوز الالات
وتارة معاسرتها وعصيانها فيختلف بحسب ذلك افعالها تارة بالبطول والسقوط وتارة بالزيادة
والنقصان ومعناها المذكور ثابت كنار واحدة يختلف افعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها بهذه
الوجوه من الاختلافات فيكون تارة اشد اشتعالا وتارة اضعف وذلك بسبب المادة التي يفعل بها وفيها
وكذلك القلب والدماغ الثاني للقوة النطقية بها يتم اول فعلها من الفهم والتمييز وغير ذلك فبحسب اعتدال
مزاجيهما ولا اعتداله يختلف هذه الافعال وليس الذهن ولا الفهم ولا الشيء من امثال ذلك فصلا يقوم الانسان
بل هي عوارض وخواص والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه امر يحصل في الاستعداد
المتولد من استعدادين استعداد الفاعل واستعداد المنفعل فاما الذي للفاعل بنفسه فغير مختلف واعلم
ان الفصل الذي هو احد الخمسة هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق
لان هذه الخمسة اقسام شيء واحد وهو اللفظ الكلي وصورة اللفظ الكلي في جميعها ان يكون مقولا على
جزئياته ويشترك فيه بان يعطيها اسمها وحدها والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده
وهذا ان قيل له فصل فهو فصل بمعنى غير الذي كلامنا فيه وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض فانه
يجب ان يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاتية
والعرضية فصل في الخاصة والعرض العام فاما الخاصة فانها تستعمل عند المنطقيين ايضا
على وجهين احدهما ان ما يقال على كل معنى يخص شيئا كان على الاطلاق او بالقياس الى شيء والثاني انها
يقال على ما خص شيئا من الانواع في نفسه دون الاشياء الاخرى ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة
ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احدى الخمسة في هذا المكان عند
المنطقيين فيما اظن هي الوسطى من هذه وهي المقول على الاشخاص من نوع واحد في جواب اي شيء
هو لا بالذات سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا سواء كان عاما في كل وقت او لم يكن فان العام
الموجود في كل وقت هو اخص من هذا ولو كانت الخاصة التي هي احد الخمس هي هذه لكانت القسمة
تزيد على خمسة وان كان الاولى باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اخص منها ولا بعد
ان يعنى بالخاصة كل عارض خاص باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى ويكون ذلك جنسا جيدا
ويخرجها القسمة على هذا الوجه وهو ان الكلي العرضي اما ان يكون خاصا بما يقال عليه او غير خاص
بما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا او نوعا اخيرا لكن التعارف قد جرى في

فان العام في كل وقت او لم يكن [illegible]

ايراد الخاصة على انها خاصة للنوع وتاليه للفصل فيكون الخاصة التي هي احدى الخمسة هي ما يقال على اشخاص نوع ولا يقال على غيرها عمت تلك الاشخاص او لم تعم وكان النوع متوسطا او اخيرا وربما اوجبوا ان يكون النوع اخيرا وقد ذهب قوم الى ان يجعلوا كل ما هو سوى اخص الخواص في جملة العرض العام حتى لو كان مثلا لا يوجد الا لنوع واحد لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ويكون مما يجوز ان يكون وان لا يكون لذلك البعض فهو العرض العام حتى يكون العرض لموجود النوع واحد لكله دائما فيكون خاصة واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما موجود الانواع واما موجود النوع ولكن لا بالصفة المذكورة فيكون عرضا عاما وهذا القول مضطرب ولا يدل على الشيء من جهة عمومه وخصوصه وكليته بل من جهة اخرى ويجعل اسم العرض العام هذرا فان العرض العام موضوع بازاء الخاص فان الخاص انما يحسن ان يصير خاصا الا لنوع واحد فاذا ليس يحسن ان يجعل اخص الوجوه الثلثة في استعمال لفظة الخاصة دالا على المعنى الذي هو احد الخمسة وهذا الاستعمال الاعم يجعل الخواص مقسومة الى اقسام اربعة خاصة للنوع ولغيره كذي الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس واجراه بذلك ما كان للنوع كله وخاصة للنوع وحده وهذا اما لكله واما لا لكله كالملاحة والفلاحة للانسان والذي لكله اما دائما في كل وقت مثل ما يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في طبعه واما لا دائما كالشباب للانسان فالخاصة من حيث هي اولى ان يكون احدى الخمسة هي ما ذكرناه واما من حيث هي اولى بان يكون خاصة فهي اللازمة المداومة التي لجميع النوع في كل زمان ولا تناقض قولنا ان كذا خاصة حقيقية من جهة الاختصاص بالنوع وليس هو الذي اليه قسمة الخمسة وقولنا ان الذي اليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية فان الذي هو خاصة حقيقية بحسب ذلك ليس هو الذي هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع واعلم ان الخاصة التي هي احدى الخمس هي الضحاك لا الضحك والملاح لا الملاحة وعلى ما قيل في الفصل وانا كنا نتجوز في الاستعمال احيانا فناخذ الضحك مكان ذلك واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات وهو ايضا كالابيض لا كالبياض وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنه اكثر الناس فان ذلك لا يحمل على موضوعه بانه هو بل يشتق له منه الاسم وهذه الخمسة حملها حمل واحد كما قد سلف لك مرارا والعرض العام الذي ههنا كالابيض وكالواحد وما اشبه ذلك فانك تقول زيد ابيض اي زيد شيء ذو بياض والشيء ذو البياض محمول حملا صادقا على زيد والشيء ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذي يناظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى وكذلك تقول ان الجسم محدث وقديم وليس القديم او المحدث جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم بل من جملة هذا الصنف من المحمولات وليس المحدث عرضا بهذا المعنى والا لكان الجسم موصوفا بالعرض من غير اشتقاق فكان الجسم عرضا بل معنى العرض ههنا العرضي وان كان ليس بعرض بالمعنى الاخر فمن العرضي ما هو خاص ومنه ما هو عام فان العرضي بازاء الذاتي والجوهري

وهي المقولة على الاشخاص من نوع واحد دائما او وقتا ما عمت او لم تعم صح

والعرض

والعرض بازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كجنس العرض للعرض كاللون للبياض وقد يكون جوهرا والعرضي قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا وفي هذا الموضع انما نعني بالعرض[1] ولم نعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر وهذا شيء لم يلتفت اليه اول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق بل جعل للعرض العام حدودا مشهورة مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع اي حامله ومثل هذا قولهم هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه وان لا يوجد وانه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو ابدا قائم في موضوع فليتامل هذه الحدود والرسوم المشهورة فاما الاول فان فيه وجوها من الخلل احدها انه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد اشرنا الى مثل ذلك في بعض حدود الفصل والخلل الثاني انه ان عنى بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود فالاعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك وهم موقنون ان من العرض العام ما هو مقارن ومنه ما هو غير مفارق وان عنى ما يكون في الوجود والوهم جميعا فقد استعمل لفظا مشتركا عنده كان لفظة يكون وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده انما هو بالاشتباه وهذا مما حذروا عنه وسيتضح لك ذلك فيما بعد وبعد ذلك فان من الامور العرضية التي ليست بذاتية ما اذا رفع بالتوهم استحال ان يكون الشيء قد بقي موجودا غير فاسد كما قد مر لك فيما سلف نعم ربما لم يستحل ان يتوهم الوهم باقيا بعده لم يفسد وهذا غير مذكور في هذا الرسم وتجد هذه المناقضة كلها محصلة في الرسم الثاني فان كثيرا من الاعراض لازمة دائمة والدائم لا يكون ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم ولم تشترط الوهم وفي اشتراط الوهم ايضا ما قلنا واما الرسم السلبي الثالث فان الشخص من الاعراض يشاركه فيه والطبايع من حيث هي طبايع لا من حيث هي كلية فان الحق به انه كلي بهذه الصفة خص العرض العام لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا وهو انه قائم في موضوع وانما الحق هذا اذ ظن ان هذا العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يناظر الجوهر وقد قالوا ان الفائدة في الحاقه ذلك هو ان يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال مثل قول القائل شيصبان وهذه خرافة وذلك لانه انما يعني بقوله الذي ليس بجنس اللفظ الدال على معنى كلي ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال لانه ليس يحد لفظ العرض هذا المسموع حتى[2] قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة شاركه في هذا اللفظ لفظ اخر لا يدل على شيء فيلزم ايراد الفصل بينه وبين ذلك ولو كان انما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع لكان تشاركه فيه انه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة الفاظ اخرى مسموعة مما هي دالة ؞ تمت المقالة الاولى من الفن الاول ولواهب العقل الحمد والفضل كما هو اهله

المقالة الثانية من الفن الاول من الجملة الاولى

فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

ان في الوقوف على ما فصلنا من امر هذه الخمسة غنى للمحصلين عن ايراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلية بايراد ذلك فلنحتذ في ذلك حذوهم ولنقتصر على ما اوردوه منه ولنبدأ بالمشاركات فنقول ان

[1] العرضي صح

[2] [illegible] صح

المشاركة التي تعم الخمسة هي انها كلية اي مقولة على كثيرين واذا اعترف بهذا مصنف المدخل فقد اعترف بنقض
المدخل بان
الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض اذ اغفل فيها ذكر الكلية وتشترك جميعها في شيء آخر وهو ان كل ما
يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه فانه يحمل على موضوعه فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما
يحمل عليه الجنس وكذلك جنس الفصل وفصل الفصل وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض فان الملون الذي
هو جنس الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يحمل على عرضه العام وكذلك المرئي الذي هو عرض الابيض يحمل على زيد
الابيض اذ يقال لزيد الابيض مرئي وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحاك فان جميع هذه يحمل بالتواطؤ اي
يقال الابيض
نعطي ما يحمل عليه اسماؤها وحدودها والجنس والفصل يعمهما في المشهور ان طبيعة الجنس يجب فيها
ان يقال على انواع وان لم يجب ذلك فيها فليس ذلك بممتنع فيها وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتا ما
وكذلك ليس بممتنع في طبيعة الفصل ان يقال على غير نوعه لكن على هذا اما فرغنا عن ذكره سالفا وقد
مثلوا لذلك الناطق فانه يحوي انواعا وقد علمت ما في هذا ومع ما قد علمت فلم يحسنوا في ايرادهم هذا
المثال فان الناطق انما يحوي انواعا كثيرة ليس هي الانواع القريبة منه بل هي انواع النوع الواحد الذي
قومه الناطق عندهم حين اضيف الى الحي وهذا ايضا قد فرغنا منه فانهم لم يعنوا بذلك الانواع القريبة بل
اي انواع كانت فيجب ان لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع فان من الانواع ما يحوي انواعا
ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع والمشاركة الثانية المشهورة هي ان الجنس والفصل يشتركان
في ان كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو فانه يحمل على ما تحتهما من الانواع وقد علمت ان هذه المشاركة ليست
يختص الجنس والفصل بل هذه عامة الا ان يقال ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما تحتهما من طريق
ما هو وهذا شيء لم ينطق به مصرحا ولو نطق به لصح اذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو
كما ستوضح لك عن قريب والمشاركة الثالثة المشهورة ان رفعهما علة رفع ما تحتهما من الانواع فانه اذا
رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الانسان والفرس وغير ذلك وهذه المشاركة تابعة للمشاركة هي الاول
وهي ان كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له فهذا هو الاصل وذلك الفرع وهذه خاصية مشتركة
بين الجنس والفصل لا يوجد لغيرهما واما الخواص التي تباين بها الجنس غيره فاول المشهورات منها هو ان
الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض اما ان الجنس اكثر حوايا من الفصل والنوع
والخاصة فهو امر ظاهر فان الخاصة يختص النوع وكذلك الفصل لكن بشرط لم يشترطه وهو ان يقايس
بين الجنس وبين فصل تحته وخاصة تحته واما العرض فليس بينا بنفسه انه يجب ان يكون اقل
من الجنس وذلك ان خواص المقولات العشرة التي يذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها وليست
اقل من الجنس في عمومها بل منها ما هو اعم واكثر كما ان الجوهر ثابتا على حد واحد فلا يقبل الاشد والاضعف
كون مح
هو اعم من الجوهر فان قال قائل ان هذا سلب وليس تحته معنى فقد يمكننا ان نجد لوازم وعوارض
اعم من مقولة مقولة كالواحد وكالموجود بل كالمحدث بل مثل الحركة فانها اكثر من الحيوان الناطق

وهو جنس عنده

وهو جنس عنده للانسان والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي ان الجنس يحوي الفصل
بالقوة اي اذا التفت الى الطبيعة الموضوعة للجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها ولم يمتنع بل كان
وجودها بالامكان وكان امكانه امكانا لا يستوي في طبيعة الجنس بل يبقى المقابلة من طبيعته فصل وهذا
معنى الحوي فان الحاوي هو الذي يطابق كل شيء ويفضل عليه والمباينة الثالثة هي ان الجنس اقدم
المعين وقد لا يوجد له والفصل
من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد له الفصل اما وجوده في الجنس ولذلك لا يرتفع طبيعة الجنس
برفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة الفصل برفع طبيعة الجنس وفي هاتين المباينتين موضع شك
فان من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس مثل الانقسام بمتساويين فانه فصل الزوج فيما يظن
ويقع خارجا عن العدد لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع اخرى والمباينة الرابعة هي ان
الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس يحمل من طريق ما هو وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على
المباينة فان شيئين اذا وصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما فان قائلا لو
قال ان المباينة بين زيد وعمرو هي ان هذا حساس وذلك ناطق او ان هذا ملاح وذاك صايغ
او لا يبعد ح
لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق فان الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يبعد ان
يكون كون زيد حساسا وان كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا هو مما لا يوجب ان يباين به زيد عمروا
فلا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع انه حساس ناطقا ايضا لا ان الاوصاف المختلفة المفهومات
قد يجتمع في موصوف واحد وكذلك الملاح والصايغ بل يجب وان يكون بينهما قوة التسلب
ناطقا والناطق ان لا يكون م
حتى يكون الحساس يلزمه ان لا يكون حساسا ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع ان يكون
مقولا في جواب اي شيء هو على اصول هؤلاء ولا بينهما قوة التسلب فانه لا يمتنع ان يكون ما يفهم
ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية حتى يكون بالقياس الى ما يشترك فيه مقولا في جواب
ما هو بالقياس الى ما يفترق به مقولا في جواب اي شيء هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس الشيء
هو ايضا فصلا له باعتبارين ان كانت المباينة المطلوبة هي هذه ولا يوجب ان لا يكون جنس الشيء
البتة فصلا له واما ان يكون فصل الشيء جنس شيء اخر فذلك مما لا يمنعونه فيما اقدر وذلك
كالحساس فانه جنس بوجه للسميع والبصير وفصل للحيوان فان قال قائل ان الشيء الواحد قد يكون
جنسا وفصلا لشيء واحد فانه وان كان جنسا وفصلا لشيء واحد فان اعتباره انه جنس غير اعتبار
انه فصل وقال نحن انما نريد ان نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على احدهما اسم الجنسية
وعلى الاخر اسم الفصلية لم نخالفه ولم نبكته ولم ننازعه في التسمية ولكنه يكون خارجا من كلامنا معه لان
كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد
بالقياس الى موضوع واحد موصوفا بكلا الطبيعتين بل يجعل احدى الطبيعتين صالحة لاحد الجوابين
والطبيعة الاخرى صالحة للجواب الآخر لكن الوجه الذي ذهبنا نحن اليه في تفهم المقول في جواب ما هو

والمقول في جواب اي شيء هو يعلمك ان المقول في جواب ما هو لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو وبالعكس
فتكون هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحة لكن لقائل ان يقول انكم قد اطلقتم القول في عدة مواضع ان
الفصل ايضا قد يقال من طريق ما هو وخصوصا في كتاب البرهان فنقول انه فرق بين قولنا ان الشيء
مقول في جواب ما هو وبين قولنا انه مقول في طريق ما هو كما انه فرق بين قولنا الماهية وبين قولنا
الداخل في الماهية فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ويكون في ذلك الطريق وان لم يكن
وحده دالا على الماهية والمقول في جواب ما هو هو الذي وحده يكون جوابا اذا سئل عما هو فالفصل
يدخل في الماهية ويكون مقولا من طريق ما هو اذ هو جزء الشيء الذي يكون جوابا عن ما هو لكنه
ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد يكون مقولا في جواب
ما هو ايضا في بعض الاشياء دون بعض والجنس دائما دال على ما هو وذلك لان الجنس يدل
دائما على اصل ذات الشيء واما الفصول فربما كانت مناسبات واضافات الى افعال وانفعالات
وامورا اخرى فلذلك يجعل الجنس اولى منه بما هو وفي هذا الكلام خللان احدهما ان ما كان في الفصول
يجري هذا المجرى فلا يكون فصلا مقوما بل يكون من الفصول اللوازم والاخر ان الشيء اذا اريد ان يفرق
بينه وبين الشيء الاخر بوصف يجب ان يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الاخر موجودا له
دون الاخر وجودا على الثبات اللهم الا ان يجعل التفرقة بالوصف بل بالاكثرية في الوصف والاخلقية
فيقال مثلا ان الجنس هو الذي هو احرى بان يكون مقولا في جواب ما هو والفصل هو الذي ليس باحرى
فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف بل من جهة الحق اذ هو موجود لاحدهما دون الاخر
فان فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف الى امر اضافي عرضي وان لم يفعل ذلك فيكون
بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس وبعضها مباينة في الحد والمباينة التي بعد
هذه هي ان الجنس لا يكون للانواع الا واحدا والفصل قد يكون اكثر من واحد كالناطق والمائت
للانسان وفي اطلاق هذه المباينة بهذا المثال خلل لانه ان اخذ الجنس كيف كان لا قريبا ملاصقا
فقط وجد للشيء اجناس كثيرة ايضا فان الاجناس المتفاوتة في العموم قد يوجد الكثير منها للشيء
الواحد ولكنها لا يكون كلها اجناس الشيء بالحقيقة بل بعضها اجناس جنسه وكذلك يوجد فصول
كثيرة متفاوتة في الترتيب ولكنها لا يكون كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول
جنسه كما مثل به فان الناطق ليس فصلا قريبا للانسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها
قسمتهم بل هو فصل جنسه وانما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت وهذا في مثاله
واحد كما ان الجنس الاقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد كذلك الفصل الاقرب
الذي ليس بفصل الجنس في مثاله واحد وهو المائت لكن قد يوجد لهذا الموضع امثلة اخرى
مثل الحساس والمتحرك بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان فيكون للجنس القريب

ليس الا واحدا

ليس الا واحدا والفصول القريبة قد يكون اكثر من واحد وايضا فان ههنا وجها اخر وهو ان الاجناس الكثيرة
ينحصر بعضها في بعض حتى يحصل اخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة يكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض
واشباع القول في هذا من حق صناعة اخرى والمباينة التي بعد هذا هي ان الجنس كالمادة والفصل
كالصورة وتتم تبيان ذلك بان يقال والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة واما ان الجنس ليس
بمادة بل كالمادة فلان المادة لا يحمل على المركب حمل انه هو والجنس يحمل على النوع حمل ان الجنس هو
وان المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا ينسب اليهما بالفعل الا في زمانين والجنس يكون
مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد وههنا فرق اخرى تذكر في غير هذا الموضع واذ الجنس
ليس مادة فليس الفصل صورة واما انه كالمادة فلان طبيعته عند الذهن قابل للفصل واذا لحقه
الفصل صار سببا مقوما بالفعل كما هو حال المادة عند الصورة واذ الجنس للفصل كالمادة للصورة
فالفصل للجنس كالصورة للمادة

فصل ٢ في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

واما المشاركة
الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة كانت مع الفصل وهي انهما يتقدمان ما يحملان
عليه اي ما هما له جنس ونوع والثانية مشاركة عامة وهي ان كل واحد منهما كلي وقد نسي مورده
ان هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة فان ارادوا ان يجعلوا هذا وجها خارجا عن ذلك فيجب ان يعني
بالكلي غير الكلي على الاطلاق بل كلي هو ماهية جزئياته بالشركة واما المباينة الاولى ما كان مع الفصل
وهو ان النوع يحوي الجنس والجنس ليس يحوي للنوع واخرى في قوتها وهي ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة
النوع اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا رفعت ارتفعت هي
واذا رفعت طبيعة النوع لم يجب ان يرفع طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدت وثالثة قريبة من
ذلك وهي ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا وهذا
في ضمن المباينة التي قيلت من جهة الحوي وغير الحوي وهذه المباينة ليست من المباينات التي في قوة
السلب والايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون ان لو قيل ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كليا
ثم يسلب هذه الصفة بعينها عن النوع بل انما يسلب عن النوع في هذه المباينة صفة اخرى وهي
انه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب لكن صورة هذه
المباينة ان النوع لا يكافئ الجنس في حمل الجنس عند النوع وهذا الاباء في الاثنين مختلفين ومباينة اخرى
ان كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الاخر بوجه لا يفضل به الاخر عليه فالجنس يفضل
بالعموم اذ يحوي امورا وموضوعات غير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى اذ يتضمن معنى
الجنس ومعنى الفصل زائدا عليه فانه كما ان الحيوان يتضمن بالعموم الانسان وما ليس بانسان مما هو
خارج عن الانسانية كذلك الانسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ومعنى خارجا عن الحيوانية وهو النطق
ومباينة اخرى متكافئة وهي انه ليس في النوع جنس اجناس ولا في الجنس نوع انواع وان

كان في كل واحد منهما متوسط واما الجنس والخاصة فقد يشتركان في انهما محمولان على النوع وتابعان
اي اذا وجد النوع وجدت الخاصة والجنس ايضا وهذه المشاركة قد يوجد مع غير الخاصة وهذه المشاركة
هي مع الخاصة العامة وذكرت مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس يحمل على ما تحته بالتسوية اذ نوع الحيوان
بالتسوية حيوان ولا يقبل الاشد والاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص الناس وهذه المشاركة
لو ذكرت في مشاركات الجنس والفصل والنوع لكان ذلك احرى فنسي هنالك واورد في هذا الموضع
على انه ليس هذا موافقا للخواص كلها فان الخجل بالفعل من خواص الناس وليس يستوي فيهم وكذلك
امور اخرى لامور اخرى وبالجملة اي برهان قدمه الرجل على ان الخاصة هكذا او اي استقرائية له وانما اورد
له مثالا واحدا وليس هذا وجه البيان العلمي للشيء الذي ليس بينا بنفسه وبالحقيقة فان هذا الحكم
انما يصدق في بعض الخواص دون جميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي يتبع الصور فيكون للكل
ودائما واما الخواص الدائمة التي يتبع المواد فكثيرا ما يقبل الاشد والاضعف والرجل ينسى هذا الاعتبار عن قريب
ويأخذ في تعريف الخاصة على جهة لا يستوي معها اعطاء هذه المباينة التي كما ستعرفه وذكرت مشاركة
اخرى وهي انهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون حملها حملا بالاسم والحد وهذا ايضا قد
كان يليق به ان يذكره لغيرهما لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره واقر به ان لا ينسى حكمه في كتاب قاطيغورياس
حيث يظن ان المقول على الموضوع وهو المقول بالتواطؤ هو الذاتي فقط واما المباينات فالاولى منها
هي ان الجنس متقدم بالذات والخاصة متأخرة اذ كانت الخاصة انما تحدث مع حدوث النوع تنبعث
اما من المادة كعرض الاظفار ومثال آخر واما من الصورة كقبول العلم واما منهما جميعا كالضحك والثانية
ان الجنس يحوي انواعا والخاصة نوعا منها ومباينة اخرى ان الجنس يحمل على كل واحد من الانواع حملا
كليا ولا ينعكس اذ لا يقال كل حيوان انسان كما يقال كل انسان حيوان واما الخاصة فانها تنعكس
اذ كل انسان مستعد للضحك وبالعكس وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة العامة او بين طبيعة
الجنس والخاصة مطلقا اذ تلك لا تحتمل وهذه يحتمل اعني هذا العكس ويتبع هذه مباينة هي في ضمن
تلك وهي ان الخاصة وان كانت لكل النوع ودائما كالجنس فانها لا تكون لغير النوع والجنس يكون
ومباينة اخرى منتزعة من المباينة الاولى وهي ان الجنس ترفع الخاصة برفعه من غير عكس ومن شاء
ان يجعل هذه مباينة غير المباينة المتعلقة بالتقدم والتأخر لم يعوزه الحيلة فيه ولكنه يكون قد امعن
في التكلف واما الجنس والعرض فيشتركان في ان كل واحد منهما يقال على كثيرين وهو المشاركة العامة
وليته قال على كثيرين مختلفين بالنوع فكان اورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس خصوصا ولم
يذكر مشاركة اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع كما علمت فاما النوع فهو قبل ما يعرض له
لانه ان كان ما يعرض له منبعثا عن نوعيته فيكون نوعيته قد تقررت بفصله ثم لحقه ما لحقه وهذا
قد فرغ لك من شرحه وان كان من الاعراض التي يعرض من خارج فيكون النوع اولا قد حصل موضوعا

حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج لكن هذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة
الاخرى فقد ذكرت هكذا ان الاشياء التي تحت الجنس يشترك فيه بالتسوية والتي تحت العرض لا يشترك
فيه بالتسوية وهذه عبارة محرفة ردية لانها تشير الى فرق موجود بين موضوعاتهما ليعاد ثانيا فيستدل
بذلك على الفرق بينهما بل كان يجب ان يقول ان الجنس لا يحمل على الاشياء التي تحته الا بالتسوية وذلك
يحمل لا بالتسوية فيكون الفرق واقعا في اول البيان بل كان يجب ان يقول والاعراض ربما حملت
لا بالتسوية فانه ليس جميع الاعراض يحمل الا بالتسوية كالمربع والمثلث وامور اخرى ولفظ الرجل
يوهم ان كل عرض يحمل لا بالتسوية ثم تأمل من هذا انه اذا جاز في الاعراض ان يكون فيها المحمول لا بالتسوية فما
المانع ان يكون كذلك في الخواص فعسى ان يكون كون هذا اعم وذلك مساويا مما يرخص لهذا فيما لا يرخص
فيه لذلك والمباينة التي هي بعد هذه ان الاعراض يوجد في الاشخاص على القصد الاول واما الاجناس
والانواع فهي اقدم من الاشخاص وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش فانه كان يجب ان يقول
ان الاعراض يوجد في الاشخاص على القصد الاول والاجناس والانواع لا يوجد على القصد الاول او يقول
ان الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص والاعراض ليست اقدم وما المانع من ان يكون الشيء اقدم
وموجودا على القصد الاول ثم ان كان معنى القصد الاول هو ان يحمل عليها لا بواسطة شيء فان النوع
كذلك واما الجنس فعساه ان لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط النوع واما النوع فانه محمول
على الشخص بالقصد الاول ويشبه ان يكون الرجل قد سها في ايراد لفظة النوع فقد كان مستغنيا عنه
اذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض والمباينة التي بعد هذه هي ان الاجناس يقال في
طريق ما هو والاعراض لا يقال وهذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة وقد اغفلها هنالك

فصل في المشاركات والمباينات الباقية

واما الفصل والنوع فيشتركان بانهما يحملان على ما تحتهما
بالتسوية والمشاركة الاخرى انهما ذاتيان وهذه تقع ايضا بين الجنس والفصل ولم يذكرها واما المباينة
فان حمل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اي شيء هو وان الانسان وان صلح ان يكون جوابا عن
اي الحيوان فليس ذلك له او لا بذاته بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا قبل والمباينة الاخرى
هي ان النوع لا يوجد البتة الا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والفصل في اكثر الاحوال او في كثير من
الاحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل لا بين الفصل
والنوع المطلق والمباينة الثالثة هي ان الفصل اقدم من النوع واورد مثاله من طريق الترفع بان
قال ان الناطق يرفع برفعه الانسان ولا يرتفع برفع الانسان اذ الملك ناطق ولم يأت بالفصل
والنوع اللذين معا معا بل اخذ فصل جنس الانسان وقايسه بالانسان فعل نظير ما فعل من يفعله
قائلا ان النوع اقدم من الفصل اذ الحي نوع الجسم وهو اقدم من الفصل الذي هو الناطق وكما ان هذا
القائل محرف للحق بعدوله عن ايراد فصل ونوع متعادلين في الوضع كذلك ذلك لكن الفصل اقدم من

النوع من جهة انه علة وجوب وجوده ونسبته اليه نسبة الصورة الى المركب واورد مباينة اخرى
وهي ان فصلين يأتلفان فيقومان نوعا والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع وجعل مثال
الفصلين الناطق والمايت وقد علم انهما غير متساويي التركيب كما شرحناه قبل لكن هذه
المباينة تستمر على احد اعتبارين اما ان يجعل الفصلان من جنس فصلي الحساس والمتحرك بالارادة
واما ان يقال ان الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان فيحدث من اجتماعهما الى ما يجتمع معه نوع هو
غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفان الترتيب فلا يأتلفان حتى يحدث منهما نوع غير كل واحد منهما
نوع اخر بل يكون الاعم منهما جزء من الاخص ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما بل هو شيء
هو احدهما والنوعان اللذان لا يختلفان في الترتيب بل يكون متباينين لا يجتمعان البتة لكن لقائل
ان يقول ان الناطق والمايت في انفسهما نوعان من اشياء اخرى وان لم يكونا نوعين للناس وقد
اجتمعا فاحدثا نوعا وكذلك كثير من الطبايع المختلفة الانواع يجتمع فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع
كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية وهي نوع ثالث غيرهما فان الجواب ان الاعتبار
الذي ذهب اليه في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار وذلك ان الغرض فيما يقوله متوجه نحو اشياء
محمولة على اشياء باعيانها تشترك فيها فانها اذا كانت فصولا كالناطق والمايت اللذين قد لحقا
على موضوعات باعيانها فانها اذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الانواع لتلك الاشياء
ويكون تلك الاشياء موضوعات له كما توضع الاشخاص للانواع ولا يكون كذلك ان الناطق
لان الحيوان داخل في ماهية تلك الاشخاص وليس داخلا في ماهية الناطق والمايت فليس المايت
والناطق نوعين بالقياس اليهما وان كانا محمولين عليهما والا لكانا متوسطين بينهما وبين الجنس
الذي هو الحيوان وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين فقد وجد في الفصول فصلان
يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ولا يوجد ذلك في الانواع واما ان يكون انواع مختلفة
فيفعل باجتماعهما نوعا موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها فذلك غير منكر مثل موضوعات الخمسة
فانها غير موضوعات الاثنينية والثلاثية واما الفصل والخاصة فيشتركان في انهما يحملان
على ما تحتهما بالسوية ويجب ان يعلم ان هذا انما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة
الصورية فان الضاحكين ضاحكون بالسوية كما ان الناطقين ناطقون بالسوية ويشتركان في
انهما للكل ودائما وهذا ايضا للخاصة العامة غير الدائمة واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هي
لنوع واحد والفصل قد يكون لانواع وقد علمت ما في هذا واتبع ذلك مباينة هي كانها تلك
او لازمة لتلك فقال ان الفصل قد لا ينعكس في الحمل فلا يقال كل ناطق انسان كما يقال كل انسان
ناطق واما الخاصة الحقيقية فتنعكس واما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق فدوام
وجودهما لموضوعاتهما واما المباينات فالاولى منها ان الفصل يحوي دايما ما هو له فصل ولا يحوى البتة

قال الرجل

قال الرجل واما الاعراض فانها تحوى غيرها وذلك من حيث هي عامة وتحوى ايضا من غيرها من قبل ان
الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه او فيه بل يوضع لغيره فبهذا لك يحويه كما كان العرض
يحويه لانه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته بل يعرض لغيره وقد نسي الرجل ما قاله ان الموضوع
الواحد قد يكون له فصول كثيرة يجتمع فيه ثم الحوى كانه لفظ مشترك غير علمي لا ينبغي ان يستعمل فان مفهوم
وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مباين للوجه المسلوب وقد كان له وجه اخر لو قاله لكان اصوب
وهو ان العرض قد يحوى ويحوى اذ هو من جهة اعم ومن جهة اخص كالابيض فانه كما يحمل على غير الانسان
فكذلك الانسان قد يحمل على غير الابيض فيكون لا كل انسان ابيض ولا كل ابيض انسانا بل بعض
ذاك وبعض هذا ولكن هذه مباينة مع بعض الاعراض فتأمل انه كيف جعل العارض للشيء
ولا يعمه خارجا من جملة العرض وكان توهم فيما سلف انه فيه ومنه واما انه كيف جعله كذلك فلانه جعل
من شروط العرض التي بها يباين انه يحوى النوع ويزيد عليه اللهم الا ان يكون اراد ان هذه مباينة
لا لكل عرض بل لعرض ما والمباينة الاخرى ان لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة
الفصلية يمتنع ان يقبل الزيادة والنقصان وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك لكن الرجل اطلق ان الاعراض
يقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى هي ان الفصلية يمنع ان يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه
فيكون هو ناطقا وغير ناطق والعرضية لا يمنع ذلك فان الاعراض غير المفارقة قد يكون للمتضادات
منها موضوع واحد واما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في ان كل واحد منهما ينعكس على الاخر فكل
انسان ضحاك وكل ضحاك انسان وفي انهما يوجدان معا لموضوعاتهما دائما واما المباينات فاولا
ان الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء اخر واما الخاصة فلا يكون خاصة لشيء اخر وهذه
المباينة مشوشة ردية جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت الى ايراد المباينة بين النوع
المضايف للجنس وبين غيره بل يشتغل بالنوع السافل والان فقد اعرض عن ذلك واشتغل بالنوع
المضايف للجنس ثم الخطب في هذا يسير لكنه لو كان قال ان النوع للشيء قد يصير خاصة
لشيء آخر ثم قال ان الخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكانت مباينة حسنة ولكن الحكم في النوع
كاذب ولو قال ان النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر والخاصة لا يصير جنسا لشيء اخر لكان هذا
ايضا صحيحا ولكن الحكم في الخاصة كاذب فكما ان النوع الذي ليس بسافل يصير جنسا كذلك الخاصة
لنوع غير سافل يصير جنسا فيكون خاصة لنوع عال وجنسا لانواع لها كاللون فانه خاصة وجنس
ولو كان قال ان النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء اخر والخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكان
مستقيما ومباينة اخرى ان النوع متقدم في الوجود والخاصة متاخرة وهذا مسلم معقول كما قد سلف
ثم اورد مباينة اخرى وهي ان النوع موجود بالفعل دائما واما الخاصة فيوجد في بعض الاوقات
وههنا تشويش ايضا وذلك انه ان عنى بالخاصة مثل الضحاك الذي بالفعل فقد خرج عن المذهب الذي

كان يسلكه الى الان وان عنى بالخاصة الاستعداد الطبيعي فذلك موجود بالفعل دايما فان كون الانسان
ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دايما وهذه المباينة ان صحت فكان يجب ان يذكرها للجنس والفصل
مع الخاصة ايضا ومباينة اخرى هي ان احديهما مختلفان وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخص
اعتبار الحال بين النوع والخاصة واما النوع والعرض فيعمهما انهما كليان قال ولا يوجد لهما اشياء
كثيرة يشتركان فيها البعد ما بينهما واما المباينة فلان هذا للماهية وذلك ليس ولان الجوهر الواحد
نوعه واحد واعراضه لا يجب ان يكون واحدة وهذه المباينة توجد ايضا بين الجنس والعرض وبين النوع
والخاصة وبين الجنس والخاصة وايضا فان النوع قبل العرض وجودا وتوهما وان النوع يستوي
لموضوعاته المشتركة فيه والعرض قد لا يستوي وان كان غير مفارق كسواد الزنوج واما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان في انهما دايمان لموضوعاتهما وقد كان يجب ان لا ينسى هذه
المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق ويختلفان بان الخاصة يوجد للنوع وحده والعرض
الغير المفارق يوجد لاكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب ويجب ان نذكر هذا اذا رجعت الى ما سلف
في المقالة الاولى ومباينة اخرى ان الاشتراك في العرض لا يجب ان يكون بالتسوية وقد عرفت
مافيه فهذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي اوردها اول من افرد لهذه الخمسة الكليات
كتابا وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه وجميع ما اورده من المباينات التي ليست مباينة عامة
فيمكن ان يعبر عنه فيقال مثلا الفصل ليس من شانه ان يكون كذا ومن شان بعض ما هو في طبيعة العرض
مثلا ان يكون كذا فيكون هذا تحسينا للقول ومع ذلك مستمرا ولو انه وقع لكان يورد اولا المشاركات
التي بين الخمسة ثم التي بين اربعة اربعة ثم التي بين ثلثة ثلثة ثم التي بين اثنين اثنين وكذلك كان يورد
المباينات التي بين واحد وبين اربعة ثم التي بين اثنين وثلثة ثم التي بين كل واحدة وواحدة اخرى
خاصة فيكون قد حفظ ما هو الواجب ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة بين اثنين اثنين منها
تركا مهملا وذكرها بين اثنين اخرين **فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض** واذ قد عرفنا
هذه الالفاظ الكلية الخمسة فيجب ان نعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء بل
لنوعه فقط وكذلك الفصل ليس يجب ان يكون فصلا لكل شيء بل اما من حيث هو مقسم فللجنس
واما من حيث هو مقوم فللنوع ذلك الجنس وان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنسا او جنسا وفصلا
ونوعا وخاصة وعرضا فان الحساس كالنوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل للحيوان
والماشي جنس لذي الرجلين ولذي اربع ارجل ونوع للمنتقل وخاصة للحيوانات وعرض عام للانسان
وربما اجتمعت الخمسة في واحد والجنس ليس جنسا للفصل البتة ولا الفصل نوعا للجنس
والا لاحتاج الى فصل اخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوانا
ذا نطق بل شيء ذو نطق وان كان يلزم ان يكون ذلك الشيء حيوانا واما الحيوان ذو النطق فهو

احوال نسبة هذه الخمسة بعضها الى بعض

انما كان ذكره فيما اهمله اوقع واحسن

بين اثنين اثنين

على ما عرف

فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان
فهو حيوان ذو نطق فان ذا النطق والناطق شيء واحد واذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال
العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل في ماهيته لكنه كالمادة للفصل ونسبة الفصل
اليه من وجه كنسبة الخاصة التي يوجد في البعض لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل وان لم يدخل في حده
وماهيته دخوله في اسه لكثير من العلل وكالصورة للمادة فهذا ان كان الفصل اخص على الاطلاق
من الجنس ولم يقع خارجا عنه البتة وبالحقيقة فان كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع وهذه
الاشياء يتحصل لك في الفلسفة الاولى والجنس يكون نسبته الى الفصل كنسبة عارض عام واما العارض
العام فانه قد يكون بالقياس الى الجنس خاصة وبالقياس الى النوع عرضا عاما مثل الانتقال بالارادة فانه
خاصة من خواص الحيوان وعارض عام للانسان وربما كان خاصة لجنس اعلى مثل البياض فانه من خواص
الجسم المركب وعارض عام للانسان وربما كان من خواص اعلى الاجناس كلها وربما لم يكن العارض العام
خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة مثل امتناع قبول الاشد والاضعف
فانه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره وليس خاصة لجنس من اجناسه اذ ستعلم ان ذلك
قد يقع في غير اعلى اجناسه والحيوان نسبته الى هذا الحيوان من حيث هو حيوان الحق به الاشارة ولم
يعتبر فيه النطق نسبة النوع الى الاشخاص فانه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس الى الاشخاص
فقط على الاشخاص لا نسبة الجنس بل انما هو جنس بالقياس الى اشخاص الحيوان من حيث صارت
ناطقة وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور
لا كفصل بل هو فصل لاشخاص الحيوان من حيث هي حيوان والضحاك ايضا فانه كالنوع لهذا الضحاك
من غير ان يعتبر انسانا وانما هو خاصة للانسان ولاشخاص الناس وكذلك الابيض ايضا لهذا الابيض
من حيث هو ابيض مشار اليه فانه كالنوع له والعرض العام انما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع
لكونه هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض واعلم ان هذه الخمسة قد يتركب بعضها
مع بعض تركبا بعد تركب فالجنس يتركب مع الفصل فان المدرك جنس وفصل الانسان الذي هو
الناطق مثلا او ذو النفس فانه جنس للناطق فهو جنس الفصل وقد عرض له ان كان فصل الجنس
لان ذا النفس فصل بعض الاجناس المتوسطة التي للانسان وقد يتركب الجنس مع العرض مثل ان
الملون جنس عرض للانسان الذي هو الاسود والابيض لكن هذا التركيب يخالف الاول
فانه ليس يجب ان يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع وجنس العرض يجب ان يكون
عرضا لاحقا لذلك النوع نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع وكذلك قد يكون جنس
العرض عرضا لاحقا لجنس النوع واما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل ان المتعجب بالفعل جنس للضحاك
وبالفعل الذي هو خاصة والصباح جنس للصاهل الذي هو خاصة والفصل قد يتركب مع الجنس كالحساس
ايضا

فانه فصل جنس الانسان وقد يتركب مع الخاصة مثل النسبة الى قائمتين من قولنا مساوى الزوايا الثلث لقائمتين فانه فصل خاصة المثلث وقد يتركب مع العرض كالمفرق للبصر فانه فصل عرض القطن والخاصة قد يتركب مع الجنس فان المشى خاصة جنس الانسان وقد يتركب مع الفصل فلا يفارق فى كثير من المواضع خاصة النوع وربما كان اعم من خاصة النوع وذلك اذا كان الفصل اعم مثل المنقسم بمتساويين الذى هو فصل الزوج فاذا التنصف خاصة لهذا الفصل وقد تركب مع العرض العام فان المبصر خاصة الملون والملون عرض عام للانسان والعرض قد تركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع لانه يكون عرضا للنوع لكن من اعراض النوع ما هو خاصة للجنس وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ومنه ما هو عرض عام لهما وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة تم كتاب ايساغوجى والحمد لمولى النعم ومرادف الالاء والقسم

بسم الله الرحمن الرحيم الفن الثانى من الجملة الاولى من المنطق فى المقولات وهى سبع مقالات

المقالة الاولى ستة فصول فصل فى غرض المقولات قد علمت فيما سلف مائية اللفظ المركب ومائية اللفظ المفرد وقد علمت ان اللفظ المركب انما يتالف من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ المفردة من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية منقسمة خمسة اقسام فمن الواجب الان ان تعلم معرفة هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة على معرفة الالفاظ المركبة من حيث يقصد المعرفة بها وان تعتقد ان ههنا احوالا اخرى للالفاظ المفردة غير محتاج اليها فى معرفة الالفاظ المركبة فليس كل احوال الالفاظ المفردة تحتاج اليها لتنتفع بها فى معرفة احوال الالفاظ المركبة التركيب المقصود فى المنطق اما هذه فمما تنتفع بالوقوف عليها فى صناعة المنطق واذا الالفاظ المركبة انما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع فى افادة التصديق والتصور وهذه الافادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم والقياسات مؤلفة من مقدمات كما ستعرف ويحتاج ان يكون موضوعاتها كلية ليدخل فى العلوم ويحتاج ان يكون موضوعاتها ومحمولاتها على نسب من النسب المذكورة فى الذاتية والعرضية حتى تدخل فى البرهان والقسمة ايضا احدى الطرق الموصلة الى اكتساب العلم بالمجهول والقسمة الفاضلة هى التى تكون للاجناس الى الانواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب لئلا يقع طفرة من درجة الى غير التى تليها وقد يكون ايضا بالخواص والاعراض فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة فى القياسات ومنفعتها فى الحدود والرسوم اظهر فان الحدود من الاجناس والفصول والرسوم من الاجناس والخواص والاعراض وهى فى اكثر الامر للانواع فتقديم تعرف هذه الاحوال اللاحقة للالفاظ المفردة قبل الشروع فى معرفة المركبات تقديم اما ضرورى واما كالضرورى وللالفاظ المفردة احوال اخرى وهى دلالتها على الامور الموجودة احد الوجودين اللذين بيناهما حين عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة البتة الى معرفة تلك اعنى فى ان نعلم صناعة المنطق ولا شبه ضرورة لا من جهة حال دلالتها على الاشخاص الجزئية فان ذلك مما لا ينتفع به فى شىء من العلوم اصلا فضلا عن المنطق

ولا من جهة حال دلالتها

ولا من جهة حال دلالتها على الانواع لان هذا امر لم يعن به احد فى صناعة المنطق وتمت صناعة المنطق دون ذلك ولا من جهة حال دلالتها على الاجناس العالية التى جرت العادة بتسميتها مقولات وافراد كتاب فى فاتحة علم المنطق لاجلها الذى يسمى قاطيغورياس فان المتعلم للمنطق اذا انتقل بعد معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفردة وعرف الاسم والكلمة امكن ان ينتقل الى تعلم القضايا واقسامها والقياسات والتحديدات واصنافها ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية واجناسها وانواعها وان لم يخطر بباله ان ههنا مقولات عشرا وانها هى التى تدل عليها انفسها او على ما يدخل فيها بالالفاظ المفردة ولا يعرض من اغفال ذلك خلل يعتد به ولا ان ظن احد ان هذه المقولات اكثر عددا او اقل عددا دخله من ذلك وهن فى المنطق وليس ان نعلم انه هل هذه الامور توصف بالجنسية اوجب عليه من ان نعلم انه هل امور اخرى يوصف بالنوعية بل معرفة هذه اما من جهة كيفية الوجود فالى الفلسفة الاولى ومعرفتها من جهة تصور النفس لها فالى جزء من العلم الطبيعى بصاحب الفلسفة الاولى ومعرفة انها تستحق الفاظا توقع عليها فالى صناعة اللغويين ومعرفة ان الالفاظ المفردة تقع على شىء منها من غير تعيين الالفاظ التى تقع عليها هى معرفة ان الامور الموجودة لها الفاظ مفردة موضوعة بالفعل او فى القوة وليس ان يعرف المنطقى من حيث هو منطقى ذلك فيها اولى من معرفة ذلك فى غيرها فانه ليس يلزمه من حيث هو منطقى ان يشتغل بان يعرف ان الالفاظ المفردة موضوعة لصنف من الامور وهو الكليات العامة دون ان يعرف ذلك فى صنف من الامور وهو الكليات الخاصة نعم ههنا شىء واحد وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه وهو انه يحصل له احاطة ما بالامور ويقتدر على ايراد الامثلة واذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلاف باختلاف وقوع المحدودات فى مقولات شتى كحال الشىء الذى من مقولة المضاف مثلا فانه يعرض له ان يحتاج فى تحديده الى احوال لا يعرض لما يقع فى مقولة الجوهر وربما خص انواع الكمية فى التحديد خواص هى لها دون انواع الكيفية واذا كانت هذه الاشياء مفهومة على حيالها كان تعلم ذلك سهلا بعد ان الحاجة الى افراد هذا التعليم غير ثابتة فى هذا المعنى فانه يمكن ان يعلم صناعة التحديد بكمالها من غير ان يحتاج الى افراد هذا الفن وان يقال ان كانت امور من المضاف فحكمها كذا وان كانت قوى وكيفيات فحكمها كذا فيجب ان لا تتجاوز هذا القدر بطمعك فى هذا الفن وان تتيقن انه دخيل فى صناعة المنطق وان تعلم سببا اخر وهو ان واضع الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد فانه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق ان يعلم ما يعلم فيه بالتحقيق ويجب ان نعلم ان كل ما يحاولون به اثبات العدد لهذه الاوضاع وانه لا عام لها وانه لا تداخل فيها وان لكل واحد منها خاصية كذا وان تسعة منها تخالف الواحد الاول فى انه جوهر وهى اعراض وما اشبه ذلك فانها بيانات مجتلبة من صناعات اخرى ومقصر فيها كل التقصير اذ لا سبيل الى معرفة ذلك الا بالاستقصاء ولا سبيل الى الاستقصاء الا بعد الوصول الى درجة العلم

انه معرف خ

هذا خ

الذي يسمى فلسفة اولى فيجب ان تحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان يعتقد ان امورا عشرة
هي اجناس عالية تحوي الموجودات وعليها يقع الالفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما وان
تعلم ان واحدا منها جوهر وان التسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن لك ان التسعة اعراض بل
يجب ان تقبله قبولا فلا سبيل الى ان يبرهن لك الان ان الكيفيات والكميات اعراض من غير ان
يبرهن لك ضرورية ذلك العدد بل تقبله قبولا ومن غير ان يبرهن لك ان كل واحد منها جنس
بالحقيقة لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم فلا سبيل لك في ابتداء التعليم ان تعلم مثلا
ان الكيفية يقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانها ليست اسما مشتركا او مشككا او متواطئا
ولكنه مقوم لماهية ما تحته وكذلك الكمية ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي
به وسعه وكذا حال الخواص التي تذكر فانها انما تذكر ذكرا والدليل على ان الحق ما اقوله لك هو ان هذه المباحث
قد تركت في الكتاب الذي هو الاصل وايضا فقد اشمأز كافة المنطقيين المحصلين عن ان يكون هذا
الكتاب نظرا في طبايع الموجودات بل قالوا انه نظر فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة
وليست البراهين التي تصحح ان هذه التسعة اعراض غير البراهين التي تدل على احوال وجودها ولا يوجد
برهان على ذلك فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكذلك الحال في تلك المباحث
الاخرى فاذا كان بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة لم يكن للاشمئزاز الذي
يعتقدونه معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ثم من حيث هي مدلول عليها
باللفظ فيكون قد جمع فيه وجها النظر على ان كل ما ينظر في احواله من حيث هو موجود فقد يشعر
مع ذلك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ نعم لو كان
لكونها مدلولا عليها خواص لا يتناول صرافة الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرا عليها
ومتصرفا اليها لكان بالحري ان يظن ان هذا الذي عرفوه من امر غرض هذا الكتاب حتى جردوه نظرا
منطقيا ليس فلسفة اولى ولا فلسفة طبيعية امر دقيق واخراج لطيف وفصل غامض ولو
كانوا يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبيل التسليم ويقولون ان هذه جماع الامور التي عليها
يقع الالفاظ المفردة ومنها تولف الالفاظ المركبة بل هي الامور التي معانيها في النفس هي مواد اجزاء
المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى ادراك المجهولات وان لم يكن هناك لفظ
البتة لكانوا يقولون ايضا شيئا واما اصرارهم على ان هذا بحث منطقي وان هذا متعلق بالالفاظ
لا محالة فتكلف بحث فلذلك تبلدوا وتحيروا واما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم
وعادتهم شيئا ام ابينا ونقول ان هذا الكتاب وتقديمه مع انه ليس بكثير النفع فانه ربما ضر
فكم من رجل جافي بادي الامر فما اكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراته هذا الكتاب حتى تخيل
منه امورا لا سبيل له الى تحققها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت له خيالات مصروفة

عن الحقيقة

عن الحقيقة وابنت له عليها مذاهب واراء دنست بذلك نفسه وانسطر في لوح عقله ما لا ينمحي
بانسطار غيره واذا خالطه شوشه **فصل في الالفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة**
وما يجري مجراها ان من الامور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد وذلك على وجهين فانه اما
ان يكون على طريق التواطئ واما ان يكون على غير طريق التواطئ وطريق التواطئ اسم لها واحد وقول
الجوهر اي حد الذات او رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم واحد من كل وجه مثل قولنا الحيوان على
الانسان والفرس والثور بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا واذا
اراد احد ان يحد او يرسم وبالجملة ان يأتي بقول الجوهري اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها
كان رسما او حدا فان القول اعم من كل واحد منهما وحده واحد فيها من كل وجه اي يكون واحدا بالمعنى وواحدا
بالاستحقاق لا يختلف فيها بالاولى والاحرى والتقدم والتاخر والشدة والضعف ويجب ان يكون
هذه المواطاة في القول الذي بحسب هذا الاسم فانه اذا وجد قول اخر تتحد فيه وتتشارك ولم
يكن بحسب هذا الاسم لم يصر له الاسم مقولا بالتواطئ ونحن نعني ههنا بالاسم كل لفظ دال سواء كان
ما يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة او الثالث الذي لا يدل الا بالمشاركة كما سيأتيك بيانه
بعد فهذا ما يقال على سبيل التواطئ واما ما ليس على سبيل التواطئ فان جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم
وتنقسم الى اقسام ثلثة وذلك لانه اما ان يكون المعنى فيها واحدا في نفسه وان اختلف من جهة
اخرى واما ان لا يكون واحدا ولكن يكون بينهما مشابهة واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا
بينهما مشابهة والذي يكون المعنى فيها واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فمثل معنى الوجود فانه واحد
في اشياء كثيرة لكنه يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه فانه موجود
لبعضها قبل ولبعضها بعد فان الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه وايضا فان الوجود
لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر وكذلك الوجود لبعض الاعراض قبله لبعض الاعراض فهذا طريق
التقدم والتاخر وكذلك قد يختلف من طريق الاولى والاحرى فان الوجود لبعض الاشياء من ذاته
ولبعضها من غيره والموجود بذاته اولى بالوجود من الموجود بغيره وكل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى به
من غير عكس فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لاحدهما قبل بل هما فيه معا
لكن احدهما اولى به لانه اتم فيه واثبت واما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك انما يكون
في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في
الثلج والذي في العاج على التواطئ المطلق ولا يقال الفلسفة على الذي في المشائين والتي في
الرواقيين على التواطئ المطلق وانما ناتيك بامثلة مشهورة يجب ان يسامح فيها بعد الوقوف
على الغرض فما كان المفهوم من اللفظ فيها واحدا اذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابها في الاشياء
المتحدة في ذلك اللفظ فانه يسمى اسما مشككا وربما سمي باسم آخر والاسم المشكك قد يكون

مطلقا كما قلنا وقد يكون بحسب النسبة الى مبدء واحد كقولنا لجميع الاشياء انها الهيّة واما الذى
لا يكون فيه اتفاق فى قول الجوهر وشرح الاسم يكون اتفاق فى معنى يتشابه به فمثل قولنا الحيوان
للفرس والحيوان للمصوّر والقائمة لرجل الحيوان ولما يُقل السرير فانه يسمّى تشابه الاسم وهو
من جملة الاتفاق فى الاسم فان المسميات بمثله انما يتفق فى الاسم ولا يتفق فى قول الجوهر الذى بحسب
الاسم وذلك انك اذا اتيت بقول الجوهر حيث يقال حيوان للفرس قلت انه جسم ذو نفس
حساس متحرك بالارادة ولا تجد هذا القول هو القول الذى يأتى به اذا شرحت اسم الحيوان من
حيث يقال على الصورة فى الحايط فانك تقول شكل صناعى يحاكى به ظاهر صورة الجسم الحساس
المتحرك بالارادة وكذلك اذا شرحت اسم القائمة فى الحيوان قلت انه عضو طبيعى يقوم عليه الحيوان
ويمشى به ولا تجد هذا الرسم فى قائمة السرير بل تقول انه جسم صناعى مستدق مباين من السرير
يقل السرير ومع ذلك فانك تجد بين الامرين شبها اما فى شكل واما فى ساير الاحوال ثم
فيكون ذلك الشبه هو الداعى الى ان يعطى احد الامرين اسم الاخر ويكون الاسم فى احد الامرين
موضوعا وضعا متقدما ويكون فى الثانى موضوعا ثانيا فاذا قيس ذلك الاسم الى الامرين
جميعا سمى بالاسم المتشابه واذا قيس الى الثانى منهما سمى بالاسم المنقول وربما كان المعنى المتشابه
فيه معنى متقررا بنفسه كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعى وربما كان نسبة ما كما تقول
لطرف الخط مبدأ وللعلة مبدأ وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا وربما كان
اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى وذلك لانه لا تشابه بينهما
فى امر حقيقى الا فى امر مستعار وذلك لان النجم رأى كالتابع للصورة التى جعلت كالانسان
ثم وجد الكلب اتبع الحيوانات للانسان فسمى باسمه فما كان سبيل نقل الاسم اليه هذا
السبيل فلا ينبغى ان يجعل فى هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا
ولا تشابه فيه مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار والسبب فى وقوع هذا الاسم ليس
ما ذهب اليه من قال ان الامور لما كانت غير متناهية من حيث تركيبها عن الحروف المتناهية
متناهية وجب ان يكون الاسم الواحد يشترك فيه عدة امور تلزمه وليس كذلك لا من جهة
ان الحروف المتناهية قد يمكن ان يتركب منها تركيبات غير متناهية وذلك لان هذا الامكان متعلق
بتزيد مقادير ما تركب من الحروف ثم اللسان والعادة لا يحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف
بل هناك حد تنفر الطباع عن استعمال ما هو اطول منه واذا كان كذلك فقد حصل الصلوح
التركيب حد محدود وجب له ان يتناهى ما تركب من الحروف ولا لان غير المتناهى انما هو فى
الاشخاص دون الانواع على ما يرون ويقولون انه لو كان الاشتراك فى الاسم انما يوجبه غير المتناهى
لكان يجب ان يكون اسم الانواع ايضا لا يقع فيها اشتراك فان هذا البيان مختل لان الانواع

وكانت الالفاظ متناهية م

قد لا يتناهى

قد لا يتناهى من وجه كما علمت ولان الاشخاص اذا كانت غير متناهية فاخذت من حيث هى امور
يشاركها الانواع فصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع وكانت الانواع من جملة الامور
التى لا تتناهى والتسمية انما يقع على الامور لا من حيث هى اشخاص فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما
فى هذا من الغلط بل وجه بيان الغلط فى اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الاشياء غير متناهية هو
ان الامور وان كانت من حيث هى امور غير متناهية فانها من حيث يقصدها المسمون بالتسمية متناهية
فان المسمين ليسوا يشرعون فى ان يسموا كل واحد مما لا نهاية له فان ذلك لا يخطر ببالهم فكيف يقصدون
التسمية له بل كل ما قصد تسميته فهو متناه وقد كان يمكن لكل واحد منه اسم مفرد والدليل على ذلك
انك الان لو شئت لافردت لجميع ما وقعت فيه الشركة فى الاسم اسما مفردا لان جميع ذلك متناه فهذا
القول انما يبطل من هذا الوجه وان كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه التكلف والتمحل
تستمر الا انه يرجع الى بعض ما نريد ان نعطيه من السبب فى ذلك فنقول ان السبب فى وقوع هذه الشركة
احد شيئين اما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هى فى لفظة العين فانه لما كان اسما للبصر وكان
البصر من فعله المعاينة وكانت المعاينة يدل بوجه ما على الحضور والحضور يدل على النقد وكان النقد المحقق
هو للدينار سمى الدينار لذلك فيما يظن عينا او لانه عزيز عز العين او شىء اخر من هذه الوجوه وربما كان
ذلك على سبيل التذكر والتبرك او على سبيل الرجا واكثر هذه فى الجزئيات كمن يرغب فى التسمية باسم
نبى او يسمى ابنه باسم ابيه ليتذكره به واما الاتفاقات البحتة الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية
الاولى كان بعضهم اتفق له ان اوقع اسم العين على شىء والاخر اتفق له ان اوقعه على غيره فيجوز اذا
ان يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسميين او لاختلاف حال مسم واحد فى زمانين صار
فيهما كشخصين وهذا القسم الواقع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم
ويشارك التشابه بالاسم فى ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد ولا يرفع اشتراك الاسم
ولا اتفاقه ان يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما فى الجميع فان هذا
لا يمنع ان لا يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثل ان قائمة السرير وقائمة الحيوان
يتفقان فى اسم القائمة ويتفقان فى ان كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض وعمق وهذا لا يمنع
ان يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك او التشابه وذلك لان هذا ليس بحسب اسم القائمة
بل بحسب لفظ اخر وهو الجسم ولا يمنع ان لا يكون لهذا القول اسم اخر موضوع وليس ان لم يكن له
اسم اخر موضوع دل ذلك على انه بحسب هذا الاسم الذى هو القائمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد
مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا مثل الاسود اذا قيل على رجل اسمه اسود وهو ايضا
ملون بالسواد وقيل على القير فانه اذا اخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله عليه وعلى القير
بالاتفاق واذا اخذ على انه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ وقد يكون اللفظ الواحد ايضا مقولا

من حيث هى امور م

القول م

ان يكون م

على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء وقد يكون
مقولا على الاشياء باعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق كما كان اتفق ان دل بالاسود وهو لفظ واحد
على رجلين اسودين يسميان اسودين والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك
مثل الاسود على المسمى باسود ولونه اسود وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم
والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك من حيث يدل على معاني مختلفة
ويقع بسبب ذلك غلط كثير كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري والاسماء المستعارة والمجازية
اذا استقرت ففهم منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة الا انها يكون كذلك عند من يفهم معناها ويجب
ان يكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة وكما انها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة كذلك
كونها مشتركة قبل ذلك انما هو بالاستعارة والكليات كلها كالجنس والنوع والفصل وحدها — فيهما خ
فانها يقع على جزئياتها التي يشترك فيها بالسوية وقوعا بالتواطؤ وليس ما نظن من ان الجنس
والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء وذلك لان التواطؤ لم يكن تواطؤا
بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد توجد فيما هو
ذاتي وقد يوجد فيما هو عرضي من الخواص والاعراض العامة وكما ان الاشياء المتكثرة اعتبارا بحسب
الاتفاق في الاسم الواحد فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم فان الاشياء اذا تكثرت
بالاسامي لم يخل اما ان يكون تكثرها مقارنا لتكثر مفهوماتها فيها فيسمى تلك الامور متباينة الاسماء كقولهم
حجر وانسان وثور وهذه هي التي تختلف بالاسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الاسامي
واما ان يكون التكثير في الاسامي ومفهوماتها واحدة كما يقال عسل واري وشهد فان مفهومات
هذه كلها واحدة فتسمى اسماء مترادفة والتباين قد يقع على وجوه فيقع في اشياء مختلفة الموضوعات
مثل الحجر والفرس وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات فمن ذلك ان يكون
احد الاسمين له من حيث موضوعه والاخر من حيث هو له وصف كقولنا سيف وصارم فان السيف
يدل على ذات الآلة والصارم يدل على حدتها ومن ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص
مثل الصارم والمهند فان الصارم يدل على حدته والمهند على نسبته ومن ذلك ان يكون احدهما بسبب
وصف والاخر بسبب وصف الوصف كقولك ناطق وفصيح فان الناطق يدل على وصف والفصيح
يدل على وصف الوصف وفي الجملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي ليس هي من — فهي
جهة ما ليس اسمها واحد ولا معناها واحدا متباينة لكن من حيث ان بين الاسمين والمعنيين مشاكلة
ما لا يبلغ ان يجعلها اسما واحدا او معنى واحدا فهي مشتقة وليس هذا قسما خامسا يحوج الى ان يشترط
في المتباينات من انها هي التي تتباين في جميع الوجوه فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا التكلف
يحوج الى زيادة اقسام بل المشتقة من جملة المتباينة والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما الى

اي نسبة

اي نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة او له كالمال او موضوعا لعمل
من اعماله كالحديد فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الاول
ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب اليه مباينا له من كل وجه فلا يصلح الا ان — وليس
اليه خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف بمخالفة يدل بالاصطلاح اللغوي على نحو من التعلق
الذي بينهما فقيل فصيح او متمول او حداد او زيدت فيه زيادة تدل على النسبة فقيل نحوي وقرشي
او فعل به فعل آخر يوجبه اصطلاح لغة دون لغة ومن شأن هذا اللفظ الذي للثاني ان يقال له انه
مشتق من الاول او منسوب اليه كما لو كان مأخوذا بعينه لقيل منقول بالاشتباه كما لو لم يسم من فيه
العدل عادلا بل يسمى عدلا ايضا لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقا ومنسوبا بل من جملة ما يقال باشتباه
الاسم واتفاقه وكان منقولا من الاول الى الثاني لا مشتقا والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء
آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الاخر مع اسم الاول والى تغيير ما يلحقه والمفرق ان يفرق
بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحاق لفظ النسبة بلفظ الشيء كالهندي ويجعل
المشتق ما يدل بتغيير يلحق اللفظ كالمهند وللمعاني اليونانية في الامرين اصطلاح آخر **فصل في معنى ما يقال**
على موضوع ولا يقال ويوجد في موضوع ولا يوجد اقول انه ربما اوجب استقصاء النظر عدولا — او لا يحج
عن المشهور فاذا قرع سمعك ذلك فظن خيرا ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك
واعلم ان العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا وبعد ذلك فاعلم ان صفات الامور
على اقسام لانه اما ان يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما تم ان الصفة التي يوصف
بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض او لازم واما ان يكون الموصوف اخذ بحيث قد استقر ذاته
لكن الصفة التي يوصف بها ليست تلحقه لحوق امر خارج بل هو جزء من قوامه واما ان يكون اخذ
بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته واما ان
يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة ليست تلحقه من خارج بل هو جزء من وجوده
واما ان لا يكون قد استقر ذاته والصفة تلحقه لا لنفس ذاته بل لحوق لازم لما يقرره او عارض
له اول مثال الاول قولك الانسان ابيض او ضحاك ومثال الثاني قولك الانسان حيوان
فان الانسان طبيعة متحصلة لا يحتاج الى ما يقومها بعد ما هو انسان وان اشكل عليك هذا
فخذ مكانه زيدا ومع ذلك فان الحيوان جزء من ماهيته ومثال الثالث الهيولى والصورة
فان الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها يتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل ولولاها لاستحال
وجودها الا على ان الصورة لازمة بعد التقوم بل مقومة مثبتة وليست مع ذلك جزءا من
الهيولى وقد فهمت الفصل بين هذين ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان فان الجسم
مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده الا العوارض واللواحق الخارجة بل يحتاج الى امور

صفات الامور خمسة اقسام
الصفة الخارجة لازمة او عارضة
الصفة التي هي جزء من الموصوف
الصفة المقررة لذات الموصوف التي ليست جزءا منه
الصفة التي هي جزء من الموصوف
الصفة التي لا لذاته او العارضة لما يقرره
والصفة التي لحقته اي الحيوان لم تلحقه ... بل هو جزء من قوامه السعد

المشتقة

خارجة فصلية للجنس وتقومه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته اي جزء حده ومثال الخامس الهيولى اذا
وصفت بالبياض او السواد او التحيز وما اشبه ذلك وكذلك الجسم المطلق اذا وصفت بانه مستعد
للحركة والسكون في الاين وغيره ذلك فان الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها وكذلك الجسم غير متقرر الوجود
في نفسه وهذه الاحوال ليست مما تقرر بعد وجوده وذلك وان كانت تلزم بعد كل ما يتقرر بما يقرره او يتبعه
ويلحقه فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج ليقومه بل كان الموصوف متقوما في ذاته او غير متقوم
فانه يسمى موضوعا لتلك الصفة فلا يكون الهيولى موضوعة للشيء الذي يسمى صورة لانها صفة خارجة
مقومة للهيولى شيئا بالفعل ويكون الانسان موضوعا للحيوان لان الحيوان ليس لاحقا له من خارج
وان كان يقومه بل هو جزء وجوده ويكون الجسم موضوعا للبياض لانه وان لم يتقوم بعد فليس يتقوم
اذا تقوم بالبياض بل انما يتقوم باشياء اخرى فهو اذا قيس الى البياض يكون قد تقوم دونه ويكون
البياض موضوعا للون لانه ليس يتقوم به على انه من خارج ويكون جميع ما نسبته الى الصفة ليست
على نسبة شيء الى الخارج المقوم موضوعا سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة او كانت خارجة و
ليست مقومة فيجب ان يفهم من الموضوع ههنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع اخرى استعمالا
غيره ففي هذا التفصيل فوايد احدها الشعور بهذا الاختلاف والثاني ليكون الموضوع المستعمل في
شيء في وعلى المذكورين بعد معنى كالجامع ثم تفصل النسبة اليها اعني الى النسبة في والى النسبة على وان يكون
بين العرض والصورة فرق وانه لا يحتاج الى ان يقال ان شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا وهذه
اشياء ستعرفها عن قريب وتعرف ما في اغفال هذا الاصل الذي اعطيناك من الخلل فنقول ان
الامر الذي ينسب الى موضوع يكون نسبته اليه على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان
الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن ان يقال ان الانسان هو حين يقال ان الانسان حيوان ومثل هذا
فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال انه هو بل يقال ان فيه
ذلك كالبياض الذي لا يمكن ان يقال لموضوعه اذا فرض ثوبا او خشبة انه هو فلا يقال ان الثوب بياض
او الخشبة بياض ولانه موجود للموضوع فاما ان يقال ان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب مبيض
او ابيض وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على الموضوع كما هو بل انما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا
من لفظه او مؤلفا من لفظه ولفظ النسبة او يكون حمله بالاشتراك في الاسم لا في المعنى ولكن مثل
هذا وان لم يكن محمولا على الموضوع فهو لا محالة يكون موجودا فيه والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر
ما اخذ بنفسه من غير الحاق سوره فانه لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه
اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين المتباينين لا يحمل
احدهما على الاخر وان كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع
بل بحسب القول واللسان كما تقول ان زيدا هو ابو القسم او هو ابن عمرو اللهم الا ان يعني بابن عمرو

لا يحتاج الى بيان

تعريف الموضوع

تعريف المحمول على الموضوع

البتة صح

معنى

معنى يجوز ان يشاركه فيه اخر فيكون كليا فان خصصته بما لم يكن ابن عمرو الا هذا او هذا هو زيد وكذلك لو قلت
هذا الابيض هو هذا الكاتب فانما تشير الى موضوع واحد وليس كونه هذا الابيض اولى بان يوضع او يحمل
من الاخر وان كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان يوضع من طبيعة الكاتب اعني المطلقين واما هذا الكاتب
فهو بعينه هذا الانسان وان اخذت احدهما من حيث هو هذا الانسان بلا شرط فوق هذه الانسانية
واخذت الاخر بانه كذلك ايضا لم يحمل احدهما على الاخر فانه ليس انسان ما من حيث هو هذا الانسان
هو هذا الكاتب ولا هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الانسان اعني من حيث الاعتبارين
المختلفين اذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما الى اعتباره الواحد مجردا بشرط ان لا يلتفت الى شيء
اخر ثم الاعتباران مختلفان متباينان ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل
من حيث هو هذا الطويل بل احدهما مسلوب عن الاخر ولا حمل ولا وضع وليس احدهما موضوعا للاخر
ولا مقولا عليه اي بالايجاب واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا فان
طبيعة الكلي لا يكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير الحاق سور الجزئي والا كانت الطبيعة
الكلية تستحق في طبعها ان يكون هذا المشار اليه واذا كان الامر على هذه الصورة فيكون كل ما
يقال على موضوع يلزمه ان يكون كليا هذا ان كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه وان لم يجعل
كذلك بل جعل كونه على موضوع دالا على انه مقول على كثيرين كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم وكان
في ترك اللفظ المشهور وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل
لا فائدة فيه وكان يصير الامور التي ينسب الى الموضوعات بعينها على قسمين امور يقال على موضوعاتها
وامور توجد في موضوعاتها تكلفا فقد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين
ولا متشاكلين متقاربين وهذا شطط وفصل بل الاحرى ان نسلك السبيل الذي سلكناه وليس
ولا في واحد من السبيلين ضرورة ولو قيل كلي وجزئي كان فيه كفاية فاذ قد تكلف هذا التكلف
فبالحري ان يجعل له وجها مفيدا على ما اوردناه فنقول الان ان كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو
كلي وكل كلي فانه محمول على موضوع ضرورة لان له جزئيات بفعل او بقوة يقال عليها الكلي هذا القول
وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض واذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع
فان العرض اسم موضوع لهذا المعنى ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم
ما لزم في الجهة الاخرى التي للكلي وذلك ان تلك الجهة اذا امكن ان يقال فيها ما قيل ولم يكن
بالترادف بقيت هذه الجهة على الترادف ولم يلزم الامور التي كانت تلزم وذلك لان الفائدة
في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض او قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم
الذي في ايراده غير مرادف فائدة على ان هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح
اسمه اذ يلتفت الى دلالة جزء جزء منه واما الكلي فانما يشرح اسمه قولك المقول على كثيرين والمقول

ولا معقولا ما صح

[illegible]

على موضوع اسم له معنى يلزمه ان يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي اومانا اليها واما الموجود في موضوع
فهو قول مرادف لاسم العرض فان العرضية ليس معناها الا ان يكون للشيء وجود في موضوع ويكون
المعنى بالوجود في الموضوع ما نقرره بعد واذ تقرر هذا فنقول ان ما ليس من الاشياء مقولا على موضوع
هو الجزئي وبالعكس وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي يسمى الجوهر ثم ان قوما اشتطوا في المقول على
الموضوع ان يكون ذاتيا مقوما للماهية وفي الموجود في الموضوع ان يكون عرضا اذ كان العرض عندهم والعرضي
شيئا واحدا وان كانا لما يختلفان فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال فهؤلاء حكموا بان الابيض
اذا قيل على هذا الشيء الابيض لم يكن مقولا على موضوع بل موجودا في موضوع اذ ظنوا ان الابيض موجود
في موضوع اذ ظنوا ان الابيض عرض بل جاوزوا هذا الى ان قالوا ان الكلي هو المقوم لماهية الشيء فكان غيره
ليس بكلي فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح ان الصواب
ما ذهبنا اليه قال وانما قلت ان الكلي هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء وهو الذي يقال على
موضوع لانه قد تحمل على الموضوع اشياء على غير هذه الجهة مثال ذلك انا نحمل على زيد انه يمشي فنقول ان
زيدا يمشي لكن معنى يمشي ليس يحمل على زيد على انه امر كلي وزيد جزئيه لانه ليس يحمل على زيد عند المسئلة
عنه ما هو لانه ان سال سائل ما هو زيد فاجابه المسئول بانه يمشي كان جوابه له خطا وكذبا لان معنى يمشي
ليس يدل على ماهية زيد بل انما هو فعل من افعاله فانظر الى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه ان الكلي
هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء ثم اراد ان يبين هذه الدعوى فجعل بيان ذلك من ان ما يحمل
لا من طريق ما الشيء لا يكون كليا وهذا عكس النقيض للمطلوب ولو كان بينا او مسلما لكان الاول
لازما عن كتب ثم نقض المسئلة في جزئي وهو انه يمشي وترك الماشي لان هذه المغالطة كانت تظهر في
الماشي اكثر اذ كان الماشي اسما وكان يمشي فعلا ويجب ان لا يضايق في هذا ايضا بل نقول فلما اراد ان
يبين ان يمشي ليس كليا اخذ المطلوب الاول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان ان هذا ليس كليا
فقال لان يمشي لا يدل على ماهية وكل ما لا يكون مقولا على ماهية الشيء فلا يكون كليا وهذا هو
الامر الذي انصرف عن المطلوب الى بيانه على انه والمطلوب سواء في الحكم فان ظن ان هذا غير المطلوب
بل يلزم عنه المطلوب ومن شان القياسات ان ياخذ اشياء هي ملزمات المطلوب اذ كانت اعرف
فيقال له لا يخلوا اما ان تاخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على انها بينة او على انها تبين او لا ثم يتبين
منها المطلوب فان كانت بينة بنفسها فلا يحتاج الى تكلف هذه القياسات بل يجب ان يوجد هذا
فيقال لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا فكل كلي مقول في جواب ما هو ثم
دعوى انها بينة ويبين من ان كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول فان من يقول
ليس كل كلي مقولا في جواب ما هو يقول مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي
وان كان يحتاج الى ان تبين هي ليتبين منها المطلوب فلم اخذت نفسها جزء القياس الذي بعينها ليتبين.

بها المطلوب

بها المطلوب ثم حصل لادخال يمشي ههنا فائدة الا ان يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست
كلية فتبين ان المحمولات لا من طريق ما هو لا يكون كلية فكيف يكون ذلك بان يوخذ بان المحمولات لا من
طريق ما هو ليست كلية وقد اوما في هذا الفصل الى شيء ولم يفصح به وهو اشبه ما قاله فيما يخيل وهو
ان يمشي ليس كليا لان زيدا ليس جزئي يمشي فان قوله لان زيدا ليس جزئي يمشي هو مما يسبق الى الذهن
قبوله اذ قد سبق الى الذهن ان زيدا شخص من نوع الانسان والشخص جزئي للنوع فيسبق الى الظن
انه جزئي للنوع ليس جزئيا لغيره كان الشيء لا يجوز ان يكون جزئي شيئين لكن يجب علينا ان
يحصل المفهوم من قولنا ان كذا جزئي كذي فنقول ان قولنا كذا جزئي كذا معناه انه احد ما يوصف
بكذا فيكون كذا لا يلزم ان يوصف ذلك الجزئي به وحده فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل او قوة فاذا
كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ان كان كذلك لم يكن هو جزئي ذلك الوصف
واما اذا كان يوصف به هو وغيره وصفا بمفهوم واحد وحد واحد ووصفا على سبيل انه هو من غير
اشتقاق فهو اعم بالوقوع منه وذلك اخص منه فان زيدا اخص من يمشي ويمشي اعم من زيد فان
زيدا لا يقال الا على واحد ويمشي يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ويكون زيد احد الامور الجزئية التي يحمل
عليها يمشي وانما يعني بالجزئي هذا واما ان المحمول العام على زيد وغيره يجب ان يكون امرا يحمل عليه في ذاته
فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية وقد اجتمع الناس على ان الخواص والاعراض كلية
ولها من حيث هي خواص واعراض جزئيات غريبة عنها فان الضحاك بالقياس الى هذا الضحاك من
حيث هو هذا الضحاك ليس خاصة بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت بل هو خاصة للانسان و
جزئيات الضحاك من حيث هو خاصة هي اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي اناس فلا
يتقوم بالضحاك فانه غير داخل في ماهيتها وذلك لانه يقوم ماهيته ومع ذلك فهو كلي مقول
على كثيرين هي جزئياته من حيث هو خاصة ثم ان كان الابيض للانسان ويمشي لزيد ليس مما يكون
مقولا على موضوع بل هو عارض لم يخل اما ان يكون اسم العرض يقال على العرضي والعرض الحقيقي
باشتراك بحت لا تشكيك ولا تواطؤ فيه او لا يكون مقولا بالاشتراك فان كان مقولا بالاشتراك
وجب ان يكون الاقسام بحسب المعاني اكثر من الاقسام التي يوردونها اذ اصول الاقسام يكون
ستة كلي وجزئي وجوهر وعرض الذي باحد المعنيين وجوهر وعرض الذي هو بمعنى الجوهر في العرض
وكل واحد من العرضيين قد استعمل في الامثلة التي لهم في هذا الباب اعني قد استعمل هؤلاء
المدخلون هذه الشروط الفاسدة ليست اعني ان اول من علمنا هذا ادخل شيئا من ذلك واما
ان كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ فليدل على هذا المعنى لكنهم اتفقوا ان الذي في موضوع لا يشاركه
موضوعه في الحد والاسم جميعا بل ربما يشاركه في الاسم فقط ولا يحمل عليه حده ثم اذا قلنا لزيد انه
يمشي وانه ابيض وطلبنا حد يمشي وهو انه شيء ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وطلبنا حد الابيض وهو انه شيء ملون بلون يفرق
للبصر فحد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد فان زيدا كما انه يمشي كذلك يقال انه ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى

سمي جزء

ليس

علم

وكما يقال انه ابيض كذلك يقال انه جسم ملون مفرق للبصر فمن البين ان هذا الكلام مما يجب ان لا يلتفت
اليه ويجب ان يتذكر ههنا ما قيل في المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها ان الخمسة
يحمل على تواطؤ وان الخاصة ايضا يحمل بتواطؤ فيعلم انهم سيرعا ينسون التهم الا ان يقولوا ان المشاركة
في الحد هو ان يكون الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون حدا فيكون الاجناس الطبيعية لا يشاركها
الانواع في الحدود بل في الاسماء فان حدود الاجناس ليست حدود الانواع وايضا فان الاشخاص
لا حدود لها فكيف يشارك الاجناس في الحدود فان تكلفوا اشتطاطا اخر وقالوا ان المشاركة في الحد
هو ان يكون ما هو حد لاحدهما اما حدا للاخر او جزء حد للاخر فيكذبهم تصديقهم ان الجنس يشارك الخاصة
في ان الجنس والخاصة يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد وقد اقروا وكلامهم بهذا فليس اذا معنى
المشاركة في الحد هو هذا بل ان يكون ما هو مفهوم للاسم وحدا او رسما له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه
الاسم فيوصف الشيء بالاسم كما يسمى بلفظه وان لم يكن ذلك حدا له فبهذه الاشياء يتبين انهم
اغفلوا اغفالا كثيرا وتبين ان السبب في ذلك ظنهم ان العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يتكلم
فيه في هذا الكتاب بل قد يتبين بذلك ان كل معنى عام يقال على اكثر من واحد كيف قيل فهو كلي
والمعنى الخاص جزئي وان العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي نسميه وان الامور اما مقولة على موضوع
وفي جزئيات الاعراض فانها لانها اعراض موجودة في ولانها جزئية ليست على واما مقولة على موضوع
موجودة في موضوع وفي كليات الاعراض فانها بالقياس الى جزئياتها كالبياض الكلي بالقياس الى
بياض ما مقولة على موضوع ولانها اعراض فهي موجودة في موضوع ولانها جزئية ليست مقولة على
موضوع **فصل في شرح حد العرض وهو انه موجود في موضوع** فلنبين الان معنى قولنا الموجود في
موضوع فقد رسم انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه فنقول ان الموجود
في شيء يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ وعلى بعضها بالتشكيك وعلى بعضها بالاشتباه
وليس وقوعه على جميع تلك الاشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع
لفظ مشترك اعني اذا قيس الى جميعها ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي
بل هو نوع البيان على المثال ببدل الاسم كما يبين اسم باسم اشهر واعرف وماخذ ذلك هو ان الجمهور يعرفون
اشياء يقال لها انها في شيء فيريد الان ان يقول بهذا البيان ان هذا العرض هو الكاين في الموضوع
وان كونه في الموضوع ليس كنحو من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم فيبقى معنى واحد
ينبه عليه بالمثال بعد ان ازيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم قد يمكن على نحوين احدهما ان يؤتى
بالحد المراد بالاسم او يؤتى بالرسم والثاني ان ينفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي
لا من ذاته ولكن يسلب ما ليس له فقول الموجود في شيء يفرق بين حال العرض وبين حال الكل في
الاجزاء فان للكل صورة تمامية لا يوجد قائمة بنفسها ولكن في اجزائها جملتها لا في واحد واحد منها

بمعنى جمع

غير موجودة في موضوع وهي كليات الاشياء التي جواهر فانها كليات فهي تقال على ولانها جواهر فلا يوجد فرد اما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع صح

واما لا مقولة على ولا موجودة في وهي جزئيات الجواهر كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ولانها جواهر ليست موجودة في موضوع صح

فان العشرية

فان العشرية كلية ما ولا يوجد حاصلة في واحد واحد بل في الاجزاء كلها فانها اذا توافقت واجتمعت
حصلت حينئذ صورة العشرية ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في شيء
فقد زالت مشابهة العرض للكلية وللقائل ان يقول ان الاضافات كالمماسة وكالمواخاة وغير ذلك
انما يوجد في شيئين لا في شيء واحد فيكون جوابه ما يقول في موضعه من تعريفنا المضاف وللقائل
ان يقول ان الزمان عندكم عرض وليس في شيء فجوابه انه في شيء وبيانه في العلم الطبيعي وللقائل ان
يقول ان المكان ايضا عرض وليس في المتمكن فيكون جوابه في شيء اخر وبيانه ايضا في العلم الطبيعي فان
المنطقي لا يفي ببيان ذلك بل يجب ان ينبه حتى لا يحسب ان هذه المقدمة وهي ان الزمان ليس في شيء
مسلمة وكذلك غيرها وللقائل ان يقول ان الكل وان كان قد يكون جوهرا فان الكلية هي في اشياء وهي
عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها لا تعد عندكم جواهر بل هي اعراض وليس وجودها في شيء واحد
فيقال انه ليس يمنع ان يكون الموضوع الاول للعرض مؤلفا من اشياء كثيرة تكون جملتها قد صارت موضوعا
للعرض وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض من حيث هي جملة وتكون من حيث هي جملة شيئا واحدا
فان كانت الكلية عرضا فلها موضوع فالموضوع الذي يحملها ليس موضوعا لها من حيث هو اشياء
حتى يكون كل واحد منها يحمل ذلك العرض بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها وانما يمنع من ان يكون
العرض في اشياء على ان يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها فان قال قائل فلم لم يكن جوابكم في وجود
الكل في الاجزاء هذا الجواب ولم احتجتم ان يفصلوا بين العرضين وبين الكل بان الكل هو في اشياء
اذ ليس الكل في واحد واحد منها بل في الجملة وتلك الجملة واحدة من حيث هي جملة فنقول ان الكل يجوز
ان يقال انه في جملة الاجزاء لانه نفسه جملة الاجزاء فلا يكون لمجموع الاجزاء شيئا دون الكل فكيف يكون
الكل في نفسه واما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك وهي حال هذه الجملة من حيث هي جملة وبالحقيقة فان
قول القائل ان الكل في الاجزاء قول مجازي ومعناه ان وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الاجزاء
كان الاجزاء اشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل وتلك الهيئة هي الكلية وتلك الهيئة عرض جامع
والكل هو المؤتلف من تلك الهيئة والافراد فيكون العرض ما يقال للكل انه في الاجزاء اي كليته في الاجزاء و
قوامه في الاجزاء وبالحري ان لا يحتاج ان نشتغل بهذا الفرق كل الاشتغال الا لما يقع من الالتباس
في بادي الامر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي وفي امثال هذه المواضع فقد يحسن ان يعرف الفرق
ايضا بين الحقيقي والمجازي الذي ربما لم يعرف في بادي الامر انه مجازي ويشبه ان لا يكون بنا حاجة
داعية الى هذا الفرق ولكن ان الرسم الاول لم يذهب ذهنه الى شيء في امر هذا الفرق بل اخترعه المتكلمون
فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو انه اذا قيل للكل انه في امر فانما يقال انه في اشياء وان كان هو بالحقيقة
لا في شيء ولا في اشياء منها واما العرض فانما هو عرض لانه في شيء فان اتفق ان كان بوجه ما في اشياء
فليس هو عرضا من اجل ذلك بل من اجل انه في شيء اما لمجموعها او غير ذلك واما الكل فان كونه كلا انما هو بحسب

ليس م

يعني كالكلية في الاجزاء

بل في

ما يقال مجازاً انه في اشياء الا في شيء فهذا وجه بيان هذا الفرق وما اراه يحتاج اليه وان احتيج الى ذلك كان فرقاً ايضاً
بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الجنس في الانواع من حيث العموم ووجود النوع في الاشخاص وبالجملة
بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات من حيث هو كلي اذ اعنينا بقولنا الموجود في شيء اي في شيء متحصل القوام
بنفسه قد تمت شيئيته دون ما يوجد فيه او بعضها دونها فلا يقومه ما يحله كان فرقاً بين حال العرض في الموضوع
وحال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر الذي يجعل محله موجوداً بالفعل ومحله ليس بنفسه
شيئاً بالفعل الا بالصورة وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة
الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما
عامان وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئي
انه في الكلي وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه
مفارقاً له يفرق بين كون العرض في موضوعه وبين كون الشيء في الزمان لان الشيء في اي زمان
فرضته يمكنك ان تجعله مفارقاً له الى زمان آخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشيء في المكان
فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان فانه لا من حيث هو ذو مكان
ولا من حيث ذلك مكان يلزم ان لا يفارق ذو المكان المكان بل ان كان ولا بد فلسبب آخر وكون العرض
في موضوع يوجب ذلك من حيث هذا موضوع وذلك عرض وكذلك كون الشيء في الغاية فان كونه
الشيء في الغاية قد يفارق الغاية كالانسان في السعادة والبدن في الصحة والسائس في السياسة
وكذلك كون الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام وكذلك المادة من حيث
لها معنى المادة لا يمتنع عليها ان يفارق الصورة الى اخرى وطبيعة الجنس قد يوجد مفارقة لطبيعة
النوع في نوع آخر وعلى ان في مثل هذا نظراً ليس نعني به المنطقي لكن الشكوك على هذا كثيرة ولنذكرها
ولنحلها حلاً من ذلك ان الشيء يقال انه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق وان الشيء يقال
انه في المكان المطلق ولا يفارق المكان المطلق والجوهر يقال انه في العرض المطلق كذلك ولا يفارق
العرض المطلق وبعض الاجسام لا يصح لها ان يوجد الا في المكان الذي هي فيه وليست اعراضاً كالقمر
في فلكه وبعض المواد لا يفارق الصورة التي لها الى اخرى كمادة الفلك وليست اعراضاً ولا شيء من
الصورة يصح ان يفارق المادة وقد قلتم ليس كون الصورة في المادة ككون الشيء في موضوع فنقول
اولاً ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان اي موجود معين منه اخذته في الشيء المتعين
الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه لا ان يكون ذلك امراً لزمه بعد
تقومه بالفعل ولاجل هذا ما خص العرض باسم الموجود في الموضوع او نحو اعتبار الوجود وخص الآخر بلفظ
القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجوداً في اللفظ او في التصور وكلاهما قول فهذا غرضنا فيما نقوله
فيزول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لاجل ما اشترطناه ومن جزئية (من تعيّنه) ان الشيء انما يكون في المطلقات

اي ويتعين بعد مفارقتها اياها

يعني صورة الاجسام الفلكية

بحسب الوهم

بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود وليس في الوجود كما تعلم الا اعيان موجودة في اعيان كلها شخصية
وكلامنا في نحو وجودها الذي لها لا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يبعد ان يجعل كثيراً من الاعراض مفارقة
للموضوعات في التوهم واما القمر في فلكه فذلك امر لزمه من خارج لزوماً لا انه علة وجود طبيعة القمر فيجب
مع طبيعة القمرية كونه في مكانه ولذلك صح ان يعرض للقمر جزء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يعرض له جزء بوجه ما
وما يعرض من اجزائه يكون غير موصوف بانه يكون في مكان الكل او في مكان البتة يعلم هذا في علم الطبيعة
ومع هذا فليس ذلك لانه في المكان حتى يوجب كونه في المكان ان لا يفارق المكان بل انما يوجب ذلك
فيه شيء غير كونه في المكان واما العرض فانما ذلك له لانه في موضوع واما الصورة التي في المادة فانها ليست
المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين بل علة الصورة شيء هو ايضاً علة المادة لكنها كذلك بتوسط
الصورة ويلزم الصورة ان يكون ذاتها ملاقية لما يقومه موجوداً بالفعل قال قوم ان الفرق بين
وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع ان الصورة يكون جزءاً من المركب واما العرض
فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب وصاروا من هذا الى ان قال قوم ايضاً انه لم نفس الصورة التي للكرسي
بل التي للقائل كانت عرضاً وان حسبت العرض التي الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة وهذا الكلام ردي
جداً مشوش وذلك لان الرسم المقدم لم تشترط فيه ان العرض لا يكون جزءاً من شيء البتة ولا فيه ان لا يكون
جزءاً من المركب بل فيه انه لا يكون جزءاً من الموضوع حين قيل انه لا كجزء منه اي من الموضوع اي من الذي هو
عرض فيه وليكن هذا فرقاً بين وجود العرض في الموضوع وبين (وجود) الصورة في المركب فليس المطلوب
هذا بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة الذي هو باعتبار
غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة فلو كان قيل في الرسم ان العرض موجود في شيء لا كجزء
من شيء البتة لكان الامر على ما يقولونه ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءاً من شيء البتة لا من الموضوع
ولا من المركب وكانت الصورة جزءاً من احدهما وهو المركب وليست جزءاً من المادة لكان ربما
فرق هذا القول ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا موجود في شيء لا كجزء منه وانما يفهم من هذا القول انه لا يكون
جزءاً من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله واذ ليس ذلك مقولاً وليس ايضاً حقاً فما
ذهبوا اليه هذيان وانما لم يكن ذلك حقاً لان الاعراض قد يكون اجزاء من مركبات منها ومن الجواهر فقد
يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما كل واحد منهما جزء منه كالكرسي من الخشب ومن عارض
فيه والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة وكالتقعير فانه يحدث منه ومن الانف شيء وهو
الافطس فاذا هذا الاعتبار ردي فاسد وههنا شيء يجب ان يميل اليه كل الميل وهو انه يشتبه
ان يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض لم يعن فيه بالعرض ما اذا تعلل الانسان في الفلسفة يشعر
به وبالفرق بينه وبين الصورة بل عني به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذي يعم هذا العرض
والصورة وهو الكون في المحل والحاصل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة او موضوعاً فانه

لانه متقوم بذاته متقرر الوجود
وهو ان المشكل الذي نعرض له
خ يصح ان يكون

ايجعل عن اللفظة ما لفظ الذي خ يكون
فرقه من الفهم

اسم العرض لا يبعد ان يقال على الامرين قولا يتفقان فيه وفي مفهومه بوجه ولكن هذا الاشتباه ليس
امرا لا محيد عنه ولا محيص واما امر المادة الكائنة في صورة لا يفارق المادة تلك الصورة الى غيرها فهو
امر مشكل وكانه يعيب هذا الرسم وينقصه ان يجعله عاما لهذه المادة وللعرض ومع ذلك فان المادة
يقال انها في هذه الصورة تلك الشرائط الاخرى فيشبه ان يكون من الوجوه التي يجاب بها عن هذا
ويكون جوابا عن اشياء اخرى ايضا ان هذا الكتاب انما يخاطب به الجمهور فان المبتدئ بعد في زمرة الجمهور
وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف وانما يعتبر احواله بحسب اللفظ ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة في
ليس يتناول نسبة الصورة الى المادة ولا المادة الى الصورة بل يتناول نسبة الجوهر الى الاعراض كقولهم
زيد في راحة ونسبة الاعراض الى الجوهر كقولهم البياض في جسم مع امور اخرى جرى التعارف بها كالشيء
في الزمان والمكان والاناء والجزء في الكل وما جرى ذلك المجرى وان الفرق اذا حصل باستثناء هذه
الوجوه المشهورة لم يبق في المشهور شيء يقال انه في شيء غير العرض حتى يسبق الى ظن المتعلم ان
ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ولا يكون فقد اخبرنا ان هذا التعريف بحسب اللفظ ليحسب
معنى جامع وضع عام ثم الحق به فصول واذا كان بحسب اللفظ وتفصيله وعلى نحو ما اخبرنا به لم
يبعد ان يلتفت في ذلك الى الاستعمال الجمهوري لا الى اصطلاحات حصلت بعد تعارف الجمهور التي
يمكن ان تقع عند الامعان في العلوم فليس يمكن ان يترك لذلك غاية فان ايقاع الاسم على الاشياء
بالاشتراك او الاشتباه ليس مما يضبط او يحد انما يضبط او يحد ما رام فيه مراعاة المعنى اما بالتواطؤ
او التشكيك الذي ذكرناه وكانت المادة والصورة اذا كانتا بالصفة المذكورة لهما لم يطلق
الجمهور اللفظ بان احديهما في الاخرى بل مع الاخرى وخصوصا المادة في الصورة فان اراد مريد
ان يزول هذا الاشتباه الواقع الان مع وجود الاصطلاحات التي تحدث بعد الاصطلاح المشهور فيجب
ان يراد الموجود في الشيء جاعلا اياه بصفة ونعت فان هذا ليس اشد تشكيكا بل اتفاقا فان لفظ الموجود
في شيء فيكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت اعني المادة التي فيها الشك بل الصورة هي التي
تنعتها وتصفها فان قال قائل ان الفرق هو ان المادة في طباعها ان تستبدل صورة تقوم بها
كهذه الصورة لكن الصورة ليست تزول عنها فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة واما العرض
ففي طباعها هو متقوم بالموضوع وليس في طباعه الانتقال عنه لم يقبل منه هذا القول فان المادة
التي فيها الشك تحصل من امر معارف العلوم انها لا تتقوم بالصورة وانها ليس في طباعها ان تقبل
صورة اخرى فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة على انا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة
جهة لا يبعد عن اصابة موقع في الفرق وهو انا قلنا ان المادة لكونها مادة لا يلزمها ان تكون متعلقة
مقارنة لصورة بعينها بل ربما وجب لها ذلك لنوعيه او طبيعة كيف كانت بعد كونها مادة و
اما العرض فتعلقه بالموضوع لا اعم معانيه وهو كونه عرضا وهذا ايضا مقنع ومما يتشكك به ايضا امر

يعني الصورة الفلكية

الاعراض

الاعراض التي لا يفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها لكنها ليست انما لا يفارق لان الجوهر يتقوم
بالكون فيها حتى لا يصح قوامه دونها بل ذلك امر لازم له وهو تقوم بها واما العرض فان معناه انه لا يفارق لانه
لا يصح قوامه بنفسه مفارقا بل قوامه مستفاد مما لا يفارق واما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه
فرق بين الجوهر والعرض فان العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر ومما يتشكك به على هذا الرسم هو ان من
الاعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه وقد قلتم ان العرض لا يفارق الجوهر فيقال انا نعني بهذا انه لا يفارق
قائما دونه واما انه يفارقه بان يبقى الجوهر ويبطل العرض فذلك مما لا ننكره الا ترى انا قلنا ولا يصح
ان يكون له قوام دون ما هو فيه ومما يتشكك به على هذا ان يقال ان الرائحة عندكم عرض فيجب ان لا يقوم
مفارقة للتفاحة ونرى الرائحة يقوم مفارقة للتفاحة في موضوع اخر فيقال في ذلك ان الرائحة ليست
اذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح ولا الحرارة اذا وجدت في الهواء عن النار فقد
انتقلت عن النار وتركت النار بل ذلك اما على سبيل حدوث حرارة اخرى ورائحة اخرى في الهواء
واما على سبيل انبثاث اجزاء متحللة منها في الهواء والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك فلو كان صحيحا
ان الهواء اذا روح واذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما فوجدتا بلا تلك الكيفية
وكان صحيحا مع ذلك ان الكيفيتين لم يعدما من النار والتفاح عدما بلا انتقال وما وجدتا في الهواء ابتداء
بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه من غير عدمه ولا حدوث مثله لكان هذا حقا لكن العلم الطبيعي
يبين ان الامر ليس على هذه الصورة فاذا لم يكن هذه المقدمة مسلمة لم يلزم هذه المناقضة وتصحيح
امر المنطقي ان يعرف ان هذا لا يلزم واما ان هذا كيف يكون فاستعمال المنطقي شرحه وبيانه على ما جرت
به العادة خروج عن صناعته من غير وفاء يمكن ان يقع منه بما يرومه **فصل في مزاوجات يقع بين قول**
على ووجود في وانتهائها الى شيء ينادى فنقول الان انه اذا حمل شيء على شيء حمل المقول على موضوع
ثم حمل على ذلك الشيء شيء اخر حمل المقول على موضوع حتى يكون طرفان ووسط فان هذا الذي قيل على
المقول على الموضوع يقال على الشيء الذي حمل عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما قيل على الانسان
حمل المقول على الموضوع وقيل الانسان على زيد وعمرو وهذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد
هذا القول بعينه اذ زيد حيوان ويشترك مع الحيوان في حده اي حد الحيوان يحمل عليه لان الحيوان يقال
على طبيعة الانسان وكل ما يقال له انسان يقال له حيوان وزيد قيل له انسان وقد يتشكك على هذا
فيقال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان فنقول
ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على فان طبيعة الحيوان ليس بجنس ولو كان طبيعة
الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلي لكان يلزم ما يلزمون ويكون كل حيوان جنسا كما كانت طبيعة
الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما كان الانسان جسما لا محالة بل ان الذي يحمل عليه
الجنسية هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار فيها بالفعل وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن بحيث

و تركت التفاح

اي جرت عادة بعض المفسرين

يصلح لايقاع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الذي
هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو حيوان فقط بلا شرط تجريد او غيره تجريد فهو اعم اعتبار من الحيوان باعتبار
شرط التجريد وذلك لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يقرن به شرط التجريد فيفرض حيوانا قد نزع عن الخواص المنوعة
والمشخصة ويصلح ان يقترن به شرط الخلط فيقرن بالخواص المنوعة والمشخصة واما اذا اخذ بشرط
التجريد لم يصلح ان يقرن به احد الشرطين اما احدهما فلانه قد حصل فلا يصلح تحصيله ومرة من ذي قبل
واما الثاني فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد فلطبيعة الحيوان لا بشرط تجريد ولا بشرط خلط اعتبار اعم
ولطبيعة الحيوان بشرط التجريد اعتبار اخص وانما يقال عليه الجنسية اذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط
بالفعل وقبول خلط بالقوة لعدم مقارن عايق عن ذلك مثل فصل نوع وعوارض جزئية للتشخص وانما يكون
طبيعة الحيوان اذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط
وبشرط التجريد ولم يكن الحيوان بشرط لا خلط وبشرط التجريد مقولا على الانسان بل بلا شرط خلط لم يوجد
الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها
وجود الشيء في موضوع واما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة اعني على ما يخصصه بان شرط
المذكور ليس هو قول العرض على المعروض له بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع اي ليس قول
البياض على الانسان بل قول الابيض على زيد ولو كان الشيء الذي يقال عليه الجنس مما يقال على الانسان
لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من ان يقال على الانسان وهذا تعلمه مما لي بهذا الموضع والحقيقة
ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر
ويجب ان يعتبر المقول على والموجود في في هذه الامثلة كلتيهما فانك اذا جوزت الجزئي حتى يكون الطرف
الاكبر على بعض من الواسطة لم يجب في اتفاق القولين بعلى ان يقال الطرف الاكبر على الاصغر
فان الناطق يحمل على بعض الحيوان بعلى والحيوان يحمل على كل فرس بعلى وليس يلزم ان يحمل الناطق
على الفرس بعلى ولو اتفق ان كان بدل الجنس شيء اخر هو على حكم الجنس وصفته من حيث العموم وكان
يحمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه غير ذاتي ان يحمل على ما تحت الواسطة فان اختلاف نسبة الطرف
الذي هو مكان الحيوان ولنسبة الاكبر الى الواسطة التي هو كالانسان ونسبة الواسطة الى الطرف اطراف م
الاخر الذي هو مكان زيد ولنسبة الاصغر فكان الطرف الاكبر مقولا على الاوسط والاوسط موجودا
في الاصغر فان الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان احدهما انه لا يحمل على الاخر ولا في الاخر ومثالهم عند خ
ان اللون محمول على الابيض حمل المحمول على الموضوع والابيض محمول على الطاير الذي يسمى ققنس حمل المحمول
في الموضوع قالوا واللون لا يحمل على ققنس حمل على لانه ليس من طريق ما هو ولا حمل في لما يقولون هو خ
قال بعضهم ما هذا المفظ ولا ايضا يقال عليه حمل المحمول في الموضوع اعني انه ولا باسمه يسمى ققنس
فهذا التشويش سبق اليه وهمه من قولهم ان المقول على يعطى اسمه وحده والموجود في لا يعطى حده

بل اسمه

بل اسمه انه يجب في كل موضع ان يعطى اسمه لا ان معناه انه ربما اتفق اشتراكه الموضوع في اسمه حتى اذا كان
عرض من الاعراض كالفلسفة موجودا في موضوع اي في النفس ولم يسم النفس فلسفة او عرض اخر
لجوهر آخر فلم يسم مثلا الحجر صلابة او التفاح رايحة لم يكن ذلك الشيء عرضا او كان طبايع الاشياء
تشعر بان تجري في العادة ان يعطى اسمها وحده دون معناها امورا اخرى او لا يجري ذلك في العادة
حتى اذا لم يعقد اصطلاح في تسمية الامور باسماء امور ليس لها حدود دونها من غير ان يوجب ذلك مشاركة على خ
في الحدود وصارت لذلك اشياء اخرى واما الجواب الاخر فهو ما رام رامه ان يصلح ما قاله هذا القائل
ان الحق في بعض المواضع ما قال هذا وفي بعض المواضع قد يحمل كما نقول الابيض على ابيض ما لانه ذاتي وابيض ما
موجود في بعض ما ثم يقال للبيضا في انه ابيض فليت هذا القائل نفسه درى انه يعني بالابيض الذي
او الشيء ذو البياض فانه ان عني به البياض كان كانه قال البياض يقال على بياض ما وبياض ما موجود في
البيضا ثم البياض موجود ايضا في البيضا وهذا لا يفارق ذلك المثال فان اللون موجود ايضا
في البيضا وان عني بالابيض شيئا ذا بياض كان الابيض موجودا في البيضا على رايه اذ يرى انه
وصف عرضي فما اورد على اصله مثالا مخالفا لمقتضى ما اورده من تشكك على كلامه فاما نحن فنقول ان الاول
يكون على كل حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا كان فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور
التي يقال على اللون قولا كليا ويوصف بها اللون وصفا عاما والا كان في ذلك الشيء بياض ما لم
يكن فيه لون وكان ذلك البياض ليس بلون فلم يكن حمل اللون على البياض كليا بل اي شيء وجدت
فيه طبيعة عرض من الاعراض فيوجد فيه طبايع الامور التي توصف بها ذلك العرض وصفا كليا ولكن اذا كان
ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ان امكن ان يكون ذلك المعنى سببا عاما لموضوع ما وعرضا فيه
فيجوز ان يقال ذلك على موضوعه لا من جهة العرض بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه مثاله انه اذا كان
الواحد مثلا يقال على العرض قول على حتى يقال ان البياض واحد وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى
موضوعه فان الواحد حينئذ لا يمتنع ان يقال على الموضوع قول على وليس من جهة البياض لان الواحد الذي
قيل على البياض هو هو البياض اذ البياض هو ذلك الواحد فاذ البياض في موضوعه فذلك الواحد
هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه حتى يكون من جهة واحدا بل هو من جهة ذو واحد لا واحد وان كان في
نفسه واحدا فهو واحد اخر فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه اذ ذلك الواحد
الذي هو البياض ليس هو الواحد الذي هو الموضوع بل فيه وهذا كالجوهر يقال على الانسان ويقال
على نفسه والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه بل هو موجود فيه وان كان كوجود الجزء لا كوجود العرض فتبين
انه لا يمنع حينئذ ان يكون الشيء موصوفا بصفة وشيء اخر فيه هو ايضا موصوف بتلك الصفة
فيكون الصفة مقولة عليه من جهة ومقولة فيه من جهة فان لم يوجد شيء من هذا القبيل فالمانع من ذلك
فقدان هذا القسم لا نفس النسبة المذكورة واما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به

لا يقال ان ... التالي ... ذاتيا ... محصول ... على الثاني ... مقوما ... لا يفارقه ... لا يفارقه ... لا يعني ... ايضا يعني

بل يقال انه منه خ

من حيث ذلك البياض واحد

لا تشاركه تلك الطبيعة فيه فانه يكون موجودا في الموضوع لا غيره واما اذا قلبنا النسبة فجعلنا
الطرف الاكبر موجودا في الطرف الاوسط مقولا على فالجواب المشهور انه تارة يحمل حمل في كالبياض
في القفنس والققنس على ققنس ما والبياض في ققنس ما وتارة لا يحمل كالجنس في الحيوان والحيوان
على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان ويجب ان يتذكر ما قلناه ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذي
هو بعينه مقول على الانسان فلا يكون الواسطة واحدة بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة
فان الحق هو ان الواسطة اذا كانت واحدة فان الموجود في الواسطة اذا كان وجوده فيها كليا كان هو
موجودا في الطرف الاصغر وان كان في بعضها افترقت الواسطة فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره
وليس يخرج المثال المورد في الجنس من ان يكون من جملة ما لم يحمل فيه على بعض الواسطة وليس يجب ان يوجد
الامران الكليان في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت الوجود او القول في بعض وفي كل تغيرت المسائل
كلها واعلم ان الطرف الاكبر اذا كان على الاوسط والاوسط على الاصغر ولم يكن القول في شيء منها
على معنى الذاتي فالطرف الاكبر ايضا يكون مقولا على الاصغر مثل الضحاك على كل انسان والماشي على
كل ضحاك فالماشي على كل انسان وان كان الطرف الاكبر موجودا في الواسطة والواسطة موجودة
في الاصغر فالجواب المشهور فيه ان هذا ممتنع وذلك لان العرض لا يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة
عرضا لم يجز ان يكون الطرف الاكبر عرضا في الواسطة فيكون عرضا في عرض وهذا الذي يقولونه
شيء لم يجب من حد العرض ولا اقام عليه برهان اما انه لا يجب من حد العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود
في شيء بهذه الصفة ولم يبين ان ذلك الشيء هو جوهر لا محالة او عرض واما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء اقامته
في منطقهم ولا في سائر علومهم ولا ايضا هو في نفسه مما يقوم عليه البرهان فان الحق نقيض هذه الدعوى
ولا ايضا يمكنهم ان يقولوا ان هذا بين بنفسه واما ان الحق نقيض هذه الدعوى فذلك لان كثيرا من الاعراض
انما يوجد في الجواهر بتوسط اعراض اخرى كما تبين لك في موضعه فان الملاسة توجد في الجسم لانها
توجد في السطح والتثليث يوجد في الجسم لانه في السطح وكونه مرئيا يوجد في الجسم لانه في اللون وليس
اذا كان الموجود في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي فيه السطح فيكون ايضا كونه موجودا في الجسم يمنع
ان يكون موجودا في السطح كما ان قول الحيوان على اشخاص الناس لا يمنع ان يكون مقولا على الانسان
المقول على اشخاص الناس بل يجوز ان يجتمع القولان والوجودان معا لكن احدهما اول والثاني ثان فان
الملاسة توجد في السطح اولا ثم في الجسم والزمان يعرض للحركة اولا ثم للمتحرك وهذه امور يتبين
لك في مواضع اخرى بل ما يعرض في العرض يكون هو والعرض كلاهما في العرض كون الشيء في شيء
لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودا
في الموضوع الثاني فيكون بالحقيقة الموضوع [illegible] والموضوع [illegible] لا يوجب احدهما ان يكون الموضوع
هو الموضوع الذي هو الجوهر فان اللون مقول على موضوعات كالسواد والبياض وهي اعراض والزمان

اي الطبيعة الموضوعة لذلك العرض

اي حمل في

موضوع ٢

موجود

موجود في الحركة وهي ايضا عرض واما الموضوعات التي هي جواهر فامثلتها ظاهرة ولنرجع الى الراس فنقول
كل ذاتين يحصل احدهما في الآخر حصولا اوليا لا يتميز منه شيء عن الآخر لا كالوتد في الحائط اذ باطن الوتد متميز
عن الحائط ويكون لو وقعت اشارة الى تلك الذات لتناولهما جميعا فان ايهما جعل صاحبه بصفة و
هيئة ونعت فانه اما عرض في صاحبه واما صورة وذلك لانه ان كان صاحبه المتصف به متقوم الذات
وهذا انما يتقوم به فهو عرض وان كان صاحبه لم يتقوم بعد الا به وله حظ في تقويم صاحبه فهو صورة و مشتركان
في انهما في محل لكن محل احدهما يسمى مادة ومحل الآخر يسمى موضوعا **فصل في افساد قول من قال
ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين** وقد بعث مذاهب عجيبة في امر العرض والجوهر
دعا اليه الاشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة وظن اربابها ان الصورة ايضا في موضوع
اذ كان الموضوع يقال بالاشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة الذي بالحري ان نسميه حاملا او الموضوع الذي م
بالحري ان نسميه مبتدأ في الجبر وسمعوا ان الصورة تكون لها استحقاق لان يكون في حال جوهرا او من جهة ان
اسم الكيفية اسم مشترك كما تعرف تفصيله في الفلسفة الاولى ثم انهم قد سمعوا ان فصول الجواهر جواهر
وسمعوا ان فصول الجواهر كيفيات ولم يعلموا ان فصول الجواهر انما يسمى بهذا الاسم بالاشتراك فظنوا
ان الكيفية التي هي المقولة التي سنذكرها بعد يكون مشتملة على فصول الجواهر وكانت هذه الكيفية عندهم
عرضا صارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول الجواهر عندهم ايضا جواهر فكان الشيء يكون
عرضا وجوهرا وايضا كانت الصورة في حامل الصورة لا كجزء منه فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب
جزءا منه فكانت جوهرا اذ جزء الجوهر جوهر فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا والبياض ايضا جزء من
الابيض اذ الابيض مجموع جوهر وبياض فالبياض موجود في الابيض الذي هو جوهر وجود الجزء فلم يكن فيه
على نحو وجود العرض في الشيء فهو فيه اذا جوهر وهو بعينه في موضوعه عرض اذ هو فيه لا كجزء منه و
ساير ذلك فهو سبت طبقة وظنت ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا واما نحن فنقول ان هذا مستحيل
فاسد فان هذه المقاييس كلها فاسدة ونقول اولا انا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقة ذاته يوجد من
غير ان يكون في موضوع البتة اي حقيقة ذاته لا يوجد في شيء البتة لا كجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث
لا يمكن مفارقته اياه وهو قائم وحده وان العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده من ان يكون في شيء من الاشياء
بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا يحصل موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة
واذا الاشياء على قسمين شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجود الشيء
في موضوعه وشيء لا بد له من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض
واذ من الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود الى ان يكون شيء من الاشياء هو فيه
كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة الى ان يكون شيء من الاشياء البتة يحله كالشيء
في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر فلنرجع الى شكوك هؤلاء فنقول ان الصورة

وهي في المركب جـ

ليس لها موضوع البتة بل هي فيه لانها اما ان يكون في المادة واما ان يكون في المركب كجزء منه فليس فيه كالشيء
في الموضوع واما في المادة فقد بينا انها ليست فيها كالشيء في الموضوع واذا لم يكن لها وجود في شيء تتقوم
انها فيه كالشيء في الموضوع الا في هذين ويعلم انها ليست في شيء من الاشياء غير هذين كالشيء في الموضوع
فالصورة لا يحتاج ان يكون ذاتها في شيء من الاشياء كالشيء في الموضوع فليست الصورة عرضا البتة بل هي
جوهر على الاطلاق فان الطبيعة التي هي صورة في النار ليست اعني هذه الكيفية المحسوسة وجودها في النار
كالجزء في المركب وهي في مادة النار لا كالشيء في موضوع بل كشيء في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول البسيطة
التي لا يحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك فانها ايضا ليست في شيء من الاشياء كما يكون العرض في
موضوع لا في النوع فانه جزءه ولا في الجنس فان طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها
كما يعلم في موضعه ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررة يتصور بالفعل من خارج لكان الجنس كالمادة
التي انما يتقوم بالصورة بالفعل وكان الفصل كالصورة فلم يكن عرضا البتة ولا في المقولة التي كانت
هي الكيفية بل ان قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم فان الكيفية يقال باشتراك الاسم على اشياء يقع في مقولات
مختلفة فيسمى كل قوة وكل مبداء فعل وكل شيء يحلي شيئا ويخصصه كيفية ولو كان كمية او غير ذلك
وذلك باشتراك الاسم وليست المقولة الا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سيتضح ان ذلك المعنى
من شرطه ان يكون متقوما بموضوعه فان الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة وقولهم ان العرض في المركب
هو فيه ليس لا كجزء منه وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه وكل ما ليس عرضا في شيء
فهو جوهر فيه فهو قياسان مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث اذا اضمرت النتائج فقوله
ان العرض في المركب ليس لا كجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس عرضا
فيه ان عني به ان كل ما هو في المركب لا كجزء منه ليس في نفسه عرضا وهو فيه فهو غير مسلم فانه اذا
كان فيه لا كجزء منه لم يخل اما ان يكون شيئا ماهيته محتاجة الى موضوع ما فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه
ومع هذا هو عرض وهو فيه وان لم يكن ماهيته كذلك كان جوهرا وهو فيه وان لم يعن هذا بل عني
انه لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع فهذا صحيح فيكون النتيجة ان العرض
ليس في المركب على ان المركب موضوعه وهو فيه في موضوع ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان
في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه يفهم منه ايضا معنيان احدهما ان كل شيء هو في شيء وليس في
نفسه عرضا وهو ايضا فيه فهو جوهر وهو فيه فهذه مسلمة والثاني ان كل شيء هو في شيء وليس
فيه على ان ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع فيجب ان يكون بالقياس الى كونه
فيه جوهرا فهذا غير صحيح وذلك انه ليس اذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني الذي هو فيه كالجزء
يجب ان يصير جوهرا فيه فانه ليس ما لم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه بل ما لم يكن عرضا في
نفسه فهو جوهر فيه في نفسه اذا لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع هو ذلك المركب او لشيء آخر مثلا

ما لم ان ليس

بل ما كان ليس في موضوع البتة وكونه ليس في كذا كائنا في موضوع لا يثبت انه ليس في شيء من الاشياء
كائنا في موضوع فلو كان اذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائنا على معنى كون الشيء في موضوع كان ذلك
يعطيه الجوهرية بالقياس الى ذلك الشيء لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه بل انما كان معنى الجوهرية هو انه ليس
في شيء من الاشياء البتة كائنا في موضوع لا انه ليس في شيء كذا كائنا في موضوع فبين انه اذا لم يكن الشيء
في كذا كائنا في موضوع كان من الواجب ان ننظر بعد ذلك فان كان ليس في شيء من الاشياء غيره كائنا في موضوع
فهو جوهر وان كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع ثم لم يكن في هذا الشيء ولا في الف شيء
آخر على انه في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غير ذلك فالشيء عرض وكما ان الجوهرية لم تكن
لاجل ان الشيء بالقياس الى شيء ما هو لا في موضوع بل لانه في نفسه كذلك فكذلك العرضية ليست لان
الشيء بالقياس الى شيء بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل لانه في نفسه يحتاج الى موضوع ما
كيف كان واي شيء كان فاذا كان له ذلك فهو عرض وان لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو
في هذا الشيء لا على انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع وانما هو عرض لانه في نفسه
في موضوع نعم العرضية والجوهرية اعني كون الشيء عرضيا للشيء او جوهريا له فذلك مما يكون على هذا
الاعتبار فانه اذا اضيف الى شيء فكان فيه وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض
فلان ذاته قد حصل موجودا في موضوع لانه موجود في هذا الموضوع فدل ذلك على انه يحتاج في نفسه
الى موضوع ما اذ احتاج الى هذا الموضوع واما عرضي فهو امر له بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس
الى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي فالشيء عرض لانه في نفسه مفتقر الى موضوع وعرضي
لانه لغيره بحال كذا ولما اتفق ان كان الموضوع هذا وليس مقوما له فهو عرض فيه وهذان المعنيان لو
تلازما في هذا الموضع فاعتبارهما مختلف ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة اما للعرض
فالجوهر واما للعرضي فالجوهري اي الذاتي سواء كان جوهرا كالحيوان للانسان او عرضا كاللون للسواد
بعد ان يكون مقوما لما هو فيه فاذا كان العرض في شيء لا لا كجزء منه بل كجزء وهو مقوم له فهو جوهري فيه
وليس جوهرا ومعنى الجوهري الذاتي فان ذات كل شيء كان عرضا او جوهرا فقد يسمى جوهرا فيكون لفظ
الجوهر الذي نسب اليه الجوهري ليس يدل على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهري منسوبا
الى ذلك الجوهر بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذاتي فهؤلاء كانهم اخذوا الجوهر والجوهري واحدا
فقالوا كذا جوهر في كذا والشيء ليس جوهرا بالقياس الى شيء وان كان جوهريا بالقياس الى الشيء الذي
هو فيه ونقول من رأس ايضا انه لو كنا قلنا ان الشيء اذا قيس الى الشيء هو فيه لم يخل اما ان يكون فيه
على انه في موضوع اي على انه موضوعه او لا يكون فان كان فهو عرض وان لم يكن كذلك وهو فيه فهو جوهر فيه
لكان هذا المذهب صحيحا لكنا لسنا نقول هكذا بل نقول ان الشيء اذا كان في نفسه غير مفتقر الى
موضوع البتة فهذا الذي هو فيه ان كان في شيء او غيره فهو جوهر وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون

الجوهر جـ

لا جـ

فيه اي شيء كان هذا الموضوع كان هذا اواخر هذا فهو عرض واظن ان من سمع هذا ثم تنبه على ان شيئا
واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الانصاف تمت المقالة الاولى **المقالة الثانية من الفن الثاني فصل ١**
حال مناسبة الاجناس وفصولها المقسمة والمقومة وتفهيم هذه الاجناس العالية وحال قسمة الموجود
اليها وابتدا القول في انها عشرة لايدخل تحت جنس ولايدخل بعضها في بعض ولا جنس خارجا عنها
ان الاجناس العالية لايوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها وانما يكون لها فصول مقومة لو كانت
لها اجناس فوقها وبالجملة معان اعم منها داخلة في جوهرها تحتاج ان تنفصل في جواهرها عنها بغيرها كما
تبين في صناعة اخرى ولكن انما توجد لها الفصول المقسمة والانواع السافلة لايوجد لها فصول مقسمة
نعم قد يكون لها اعراض وخواص مقسمة وانما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح ان يكون لها انواع تحتها
واما الاجناس والانواع المتوسطة فانها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة فالفصول لها
المقومة هي التي تقسم اجناسا فوقها وفصولها المقسمة هي التي تقوم انواعا تحتها وكل ما قوم جنسا
هو فوق فانه يقوم كل ما تحته لكن تقويمه الاولي لما قسم اليه الجنس قسمة اولية وكل ما قسم جنسا او نوعا هو تحت
فانه يقسم ما فوقه لكن ربما لم تكن قسمته له اولية فان الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة اولية ويقسم
الجسم قسمة لكنه ليس قسمة اولية فان الجسم ما لم يكن حيوانا لم يستعد للانفصال بالنطق ومع ذلك فان الغير الناطق
الذي تحت الحيوان لا يبعد ان يدل عليه بالعجمة وان لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوما واذا قسمت العجمة مقام
لم تتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان فانك تقول كل حيوان اما ناطق واما اعجم ويقف عنده ولا تقول
كل جسم اما ناطق واما اعجم ويقف عنده لان النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا اعجم فان قسمت الجسم
الى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذي يقصد اليه في قولنا حيوان
غير ناطق فيجتمع من هذا ان الفصول المقسمة للجنس الاسفل ربما لم يكن مقسمة لما فوقه قسمة اولية ولا قسمة
مستوفاة والفصول المقسمة لما فوق في الاكثر من الامر لا يقسم ما تحت بل يقومه مثل الجسم ذي
النفس الحساس فان الحساس لا يقسم شيئا من انواع الجسم ذي النفس لكنه قد يوجد في بعض المواضع
فصول يقسم ما تحت وما فوق معا وجود الجنس المشهور وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة
متداخلة فان الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة اولية ويقسم ايضا بالمايت وغير المايت
قسمة قريبة اولية وكذلك يقسم بالماشي والسابح والطاير فاذا ابتدئ فقسم باحد هذه الوجوه حتى
كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق امكن ان يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمايت وغير المايت
واذا ابتدئ فقسم بالماشي والسابح والطاير امكن ان يقسم الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك
فان القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز ان يوافي الجنس اول شيء قبل القسمة بالمايت وغير المايت
والقسمة بالمايت وغير المايت كان يجوز ان يوافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق فيما كان
يبعد ان يقسم الحيوان الى المايت وغير المايت ثم تقسيم المايت الى الناطق وغير الناطق وقد يبقى ههنا

ههنا شيء

ههنا شيء واحد وهو انه هل المايت وغير المايت من الفصول الذاتية او من اللوازم وكذلك هل
الماشي ونظايره هي من الفصول الذاتية او من اللوازم وان كان المايت وغير المايت والماشي وما ذكر معه
من اللوازم الغير المقومة فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر مما يخلق
ان لا يلتفت به صناعة المنطق فلنؤخر الى موضعه والاجناس العالية قد تبين من امرها انها لا يجوز ان
يكون لها فصول مقومة فلا يبعد ان يقع في الاوهام ان الجنس العالي واحد ولو كان كثيرا لانحصرت
الكثرة في جامع يحوج الى فصل بعده لكن الحق هو ان الاجناس العالية كثيرة فلنبتدا اولا ولنضع هذه الاجناس
وضعا ثم نبحث عن امرها بما يحوج اليه هذا النظر من البحث فنقول ان جميع المعاني المفردة التي يصلح ان يدل
عليها بالالفاظ المفردة لا تخلو عن احد هذه العشرة فانها اما ان يدل على جوهر كقولنا انسان وشجرة
واما ان تدل على كمية كقولنا ذو ذراعين واما ان تدل على كيفية كقولنا ابيض واما ان تدل على اضافة
كقولنا اب واما ان تدل على اين كقولنا في السوق واما ان تدل على متى كقولنا كان امس وعام
اول واما ان تدل على الوضع كقولنا جالس وقايم واما ان تدل على الجدة والملك كقولنا منتعل و
متسلح واما ان تدل على يفعل كقولنا يقطع واما ان تدل على ينفعل كقولنا ينقطع وهذه الامثلة
التي اوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى بل دلالة الاسم على ذي المعنى
اذ كان هذا اعرف ثم ينتقل منه الى المعنى وذلك لان قولنا ابيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشيء
هو ذو كيفية وهو الجوهر ولكن من ههنا يتنبه على وجود الكيفية فان الابيض كزيد وكرباس اعرف
عند التخيل من البياض الذي هو مجرد الكيفية والتخيل اسبق الينا في هذه الامور من العقل فاذا
اخطرت ببالك الابيض وكان شيئا ذا بياض فذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والامر
على الامر فالمقولة ليست هي الابيض بل البياض وكذلك ليست الكمية هي شيء ذا ذراعين بل نفس الذراعين
وكذا الحال في البواقي فالالفاظ التي يدل على الجواهر يدل على ذات فقط دلالة الاسم ولا يدل على امر ينسب
اليه هذه الذات لا دلالة الاسم ولا دلالة المعنى واما اذا قلت بياض فان هذا اللفظ يدلك على معنى البياض
دلالة الاسم ويدلك على معنى اخر وذلك انك كما تسمع لفظ البياض وتفهم يبادر بك ذهنك في اكثر الامر الى
ان يخطر بالبال شيئا اخر هو الابيض وكذلك الحال في كل واحد من التسعة فللمقولات التسع هي ما يدل عليه
البياض والمقدار والعدد والابوة والكون في المكان كقولك الانجاد والاتهام والكون في الزمان كقولك
العتاقة والحداثة والوضع كقولك القيام والقعود وايضا ما يدل عليه التسلح وصدور الفعل كالقطع
وقبوله كالانقطاع ما دام ينقطع والمباحث في امر هذه العشرة كثيرة منها انه هل يمكن ان يسند كلها
الى جنس واحد كما ظن ان الموجود جنس لها ومنها انه ان لم يمكن ذلك فيها فهل يمكن ان يفرد الجوهر جنسا
ويجعل العرض جنسا واحدا يعم التسعة ومنها انه ان لم يمكن هذه فهل يمكن ان يجمع في اكثر من اثنين واقل
من عشرة ومنها ان هذه هل تشتمل على جميع الموجودات فلا يستند منها شيء او لا تشتمل بل ههنا

امور اخرى لا يدخل في شيء من المقولات ومنها ان الموجود كيف يتشعب الى هذه العشرة مع كونه
امور اخرى خارجة عنها او مع لا كونه امور اخرى خارجة عنها فنقول اما البحث الاول وهو حال نسبة
الموجود الى هذه العشرة فان المشهور من النظر فيه ان يعدوا وجوه قسمة الواحد الى الكثرة فيبطلوا وجها
وجها منها حتى يبقى ما يؤثرون بقاه وليس في تعديدنا ذلك كله فائدة اذ من المعلوم ان الموجود مقول
على هذه العشرة وانه انما يتكثر فيها بتكثير المقول لا بتكثير وجوه اخرى مما يطولون به كلامهم وتكثير المقول
يكون على وجوه ثلثة اما ان يتكثر تكثير المتواطئ في موضوعاته او تكثير المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك
او تكثير المشكك ثم من امتنع ان يعقل ان للموجود معنى واحدا في هذه العشرة فقد فارق الفطرة وخصوصا
اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود ان الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره
وان الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده الى وجود اخر والعرض موجود يحتاج في وجوده الى ذلك فقد اشرك
هذين الشيئين في شيء وهو لفظ الموجود ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او بغيره وانه يحتاج او غير محتاج
فهذا الموجود المستعمل ان كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد فقد حصل معنى جامع
وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الاخر بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر
بغيره فانه ليس يستحيل ان يكون الشيء الواحد له معنيان احدهما بذاته والاخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه
وبين ذاته الا ان يقال انه من حيث له المعنى الذي بذاته غيره من حيث له المعنى الاخر الذي له بغيره وهم لم يسلكوا
في هذا الموضع هذا السلوك ولا هذا مما يحسن ان يعتبر في هذا الموضع ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين
المختلفين البتة بشيء غير الوجود فانهم لا يمكنهم ان يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في احدهما هو غير المعنى
الذي يدلون عليه بالوجود في الاخر حتى يعودوا فيضيفوا الى احدهما خارج بذاته والى الاخر بغيره بل الحق
هو ان الاشياء تشترك في الثبوت والوجود بمفهوم محصل عند الذهن وهذا بين بنفسه لا يمكن
ان يبان ومن ينكره فهو يغالط نفسه بازالة فكره عن العرض الى غيره ولولا هذا لما صح قولنا ان الشيء
لا يخرج عن طرفي النقيض فان كل واحد من طرفي النقيض كان يكون اشياء كثيرة ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا
بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع
الاسم المتفق وليس ايضا وقوع الاسم المتواطئ فان حال الموجود في هذه العشرة ليست حالا واحدة   الوجود خ
بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد وانت تعلم ان الجوهر قبل العرض والوجود لبعضها احق ولبعضها
ليس باحق فانت تعلم ان الموجود بذاته احق بالموجود من الموجود بغيره والوجود لبعضها احكم ولبعضها اضعف
فان وجود القار منها كالكمية والكيفية احكم من وجود ما لا استقرار له كالزمان وان ينفصل فليس وقوع الوجود
عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبايع الاجناس على انواعها الذي هو بالتواطئ المحض فهو اذا غير
جنس ولو كان متواطئا لم يكن ايضا جنسا فانه غير دال على معنى داخل في ماهيات الاشياء بل امر لازم   فانه دال على معنى عنه خ
لها ولذلك ما اذا تصورت معنى المثلث فنسبت اليه الشكلية ونسبت اليه الوجود وجدت الشكلية

داخلة في المثلث

داخلة في معنى المثلث حتى يستحيل ان يفهم المثلث انه مثلث الا وقد وجب ان يكون قبل ذلك شكلا
فكلما يتصور معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل اولا ولا يجب مع ذلك ان يتصور انه موجود وليست
تحتاج في تصورك ماهية المثلث ان يتصور انه موجود كما يحتاج ان تتصور انه شكل فالشكل للمثلث لانه
مثلث وداخل في قوامه فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن كيف كان واما الموجود فامر لا يتقوم به
ماهية المثلث فلذلك يمكنك ان تفهم ماهية المثلث وانت شاك في وجوده حتى يبرهن لك انه
موجود او ممكن الوجود في الشكل الاول من كتاب اوقليدس ولا يمكنك ان يفعل ذلك في شكليته   لذلك خ
فما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية
ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك ايضا المثلث لكان امرا لاحقا للمثلث من خارج ولذلك يستحيل
ان يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا او المثلث شكلا ولا يستحيل ان يطلب ما الشيء الذي
جعل المثلث موجودا في الذهن او في خارج فالذاتي للشيء لا يكون له بعلة خارجة عن ذاته وما لا يكون
بعلة خارجة فليس مقوما ذاتيا وان كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلة خارجة عن الماهية
بل يكون الماهية موجبة له ومقتضية اياه واما ما يكون الماهية لا توجبه ويجوز ان يكون من شيء خارج
يفيده فليس مقوما للماهية والجنس انما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى
والماهية ماهية واما الوجود فامر يلحق الماهية تارة في الاعيان وتارة في الذهن فقد بان ان
اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطئ وبان انه لو كان يقع عليها بالتواطئ لم يكن من الامور
المقومة للماهية فالوجود اذا ليس بجنس وقد قيل في الاجوبة المشهورة ان من الدليل على ان الموجود
ليس بجنس انه لو كان جنسا لكان فصله اما موجودا واما غير موجود فان كان موجودا وجب ان يكون
الفصل مكان النوع اذ يحمل عليه الجنس وان كان غير موجود فكيف يفصل وهذا الاحتجاج ليس بمغن في   ب يتذكر في هذا الموضع ما يقوله في هو الفصل الاخير من ابيساغوجي
هذا الباب فان فصول الجواهر جواهر وهي مع ذلك فصول واما كيفية الصورة في هذا فهي
لصناعة اخرى مما لا يفي به المنطق وقد يتشكك على ما قلناه في سلب الجنسية عن الموجود فيقال   ٣ فانه يقع في
ان كثيرا من الاجناس قد يقع على انواع متقدمة ومتاخرة كالكم على المنفصل والمتصل والمنفصل
اقدم من المتصل ومع ذلك قد يعرض له وايضا فان الكم بتوسط العدد بل العدد نفسه يقع على
الاثنين والثلثة والاربعة وهذه مختلفة في التقدم والتاخر وكما يقع الجوهر على الجوهر الاول والجوهر
الثاني وكما يقع على البسيط والمركب لكن الاولى ان نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع **فصل**
في ان العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك واما العرض فقد قيل في منع جنسيته لهذه
التسعة اقوال مشهورة منها قولهم ان حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ويحاولون
تصحيحه بامثلة منها قولهم امس وعام قابل كل واحد منهما امر واحد وموضوعاته كثيرة ومستحيل
ان يكون هو موجودا في جميعها فان العرض الواحد بالعدد لا ان يكون في موضوعات كثيرة على انه موجود

في كل واحد منها فاذا ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض وهذه خرافة فانه ان عنى بامس وعام اول
معنى متى وهو الكون في الزمان فان كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه فانه
ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان على ان الكونين واحد بالعدد وان عنى به الزمان نفسه
فان الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها وهو موضوع واحد عند قوم وموضوعات كثيرة عند
قوم ويكون عندهم زمان من الازمنة متقدما وهو الذي يعتبر به الاشياء فيقال انها في زمان واحد واما تفاريق
الاشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص الآن الاعتبار عندهم في قول الناس ان كذا وكذا
في زمان واحد بالعدد وليس الا بالزمان الثابت الواحد الاول ولست اشير الى ان هذا المذهب او غيره صحيح
بل الى ان هذا الماخذ من الاحتجاج ليس به ان حد العرض لا يتناول الزمان باطل وقوم قالوا ان الزمان لا يتعلق
بموضوع فهناك قالوا انه جوهر فاما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين واذ لا مذهب
غير هذه الثلث والثلاثة اما ان يجعل الزمان جوهرا واما ان يجعله بحيث يحد بحد العرض فهذا القول لا يعتد به
وكذلك احتج هؤلاء وقالوا ان حد العرض لا يتناول الاين فان الكون في السوق معنى واحد ويشترك فيه
كثيرون فلا يصلح ان يكون كل واحد منهم موضوعا له ولا الجملة والا لما وصف به الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو
هذا الجواب بعينه فان السوق وان كان واحدا للجميع لانه ليس المكان الحقيقي فيمتنع الشركة فيه بل هو من قبيل
المكان العام فان لكل واحد كونا فيه يخصه دون الاخر وليس السوق اينا بل السوق من مقولة الجوهر على انهم ان
مثلوا للمكان المكان الذي من مقولة العرض لم يمكنهم ان يجعلوا فيه عدة اشياء انما الاين ان كان ولا بد فهو النسبة
الى السوق ولكل من الذين في السوق نسبة يخصه توافق النسبة الاخرى بالنوع وتخالفه بالعدد واعتبارنا ههنا
بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع وقالوا ايضا ان المضاف ليس يوجد الا في موضوعين فليس موجودا في شيء
بل في شيئين وقالوا ايضا ان التسلح معنى لا في موضوع اذ هو في موضوعين لان موضوعه السلاح واللابس
فنقول اما المضاف فليس على ما حسبوا فيه اما اولا فلان كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما
فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء فانه لم يقل في شيء واحد فقط كما ان كون الاب ابا للابنين لا يمنع
كونه ابا للابن الواحد وكون الحيوان مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد نعم في بعض الاشياء قد يكون
الوجود في الكثرة بحيث يمتنع ان يكون في الواحد مع تلك الكثرة فهناك لا يكون الموجود في اشياء موجودا في
شيء واحد والفرق بين الموجود في موضوع من جهة انه موجود في شيء وبين كون الكل في الاجزاء ان الكل يكون
في اشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة واما الموجود في موضوع فليس يبعد ان يكون موجودا في موضوعات
ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ولا تمانع بين الحالين فهذا ان كان ما ذهبوا اليه من امر
وجود اضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضائفين اثنين بالعدد مذهبا صحيحا واما الحق فسينكشف
عن خلاف ذلك وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف واما التسلح وما تعلقوا به فيه
فالجواب عنه ان التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح فيقال انه هو متسلح

اي فيما قيل في حد العرض انه في شيء واحد فقط

والا لما لا يمنع كونه في كل واحد منهما

نسخه

بتسلح هو وصف

بتسلح هو وصف له وان كان بالنسبة الى الغير فليس يجب ان يكون في ذلك الغير ففرق بين الوجود في الشيء
وبين النسبة الى الشيء فلا معونة لمثل هذه الهذيانات في ان يقال ان العرض ليس بجنس وان كان الحق هو
ان العرض ليس بجنس لكنهم قالوا شيئا اخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع
ساير الاعراض بل على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى ان ذاته يقتضي هذه النسبة والجنس يدل على طبيعة الاشياء
وماهيتها في انفسها لا ما يلحق ماهياتها من النسبة وهذا قول سديد والدليل على ذلك ان لفظة العرضية
اما ان تدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دلالته على هذه النسبة او تدل على انه في ذاته بحيث
لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرض وذلك لان نسبة هذا المعنى الى اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية و
الوضع امر غير مقوم لماهياتها لان ماهياتها يتمثل مدركه مفهومة ثم يشك في كثير منها فلا يدرى انها تحتاج
الى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلسفة الاولى وحتى ان قوما جعلوا هذه الامور جواهر فنسبة العرض
الى هذه نسبة الموجود الى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية وكما ان الموجود ليس مقوما لماهية
هذه العشرة كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة فلذلك لا يوخذ في حد شيء منها انه عرض

٣ **فصل في تعقب اقوال من اوجب فيها نقصانا او مداخلة** واما الذين تكلفوا ان يجعلوا بعض
هذه داخلا في بعض وان يحصروها في مقولات اقل عددا فمنهم من جعل المقولات اربعا الجوهر والكمية
والمضاف والكيفية وجعل المضاف يعم البواقي لانها كلها منسوبة ومنهم من جمع الست في جنس خامس اذ
عد الاربع ثم قال والخامس الاطراف التي تاخذ من الكيفية شيئا وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر
لك حين نعلمك رسوم هذه وخواصها فانه يتضح لك انها متباينة وليس الذي قيل في تباينها ان الدليل
على ان الكمية منها تخالف الكيفية ان الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعف كيفيته فالكمية مخالفة للكيفية او بالعكس
شيئا فان من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول ان كميته ما زادت فانتقصت كمية ما اخرى او كيفية
ما زادت فانتقصت كيفية ما اخرى وليس اذا اختلف هذان اللذان اشرت اليهما يمتنع ان يدخلا في
مقولة واحدة فان الاضداد التي لا يجتمع معا ويتعاقب قد يجتمع في مقولة بل في جنس قريب واحد بل في
ولا يوجب اختلافها البالغ تباينها في المقولة وانت تعلم ان هذا التنافر الذي بينهما اشد من التنافر
بين ما ذكر سالفا ولكن المعول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها فنعلم ان بعضها
غير داخل في بعض واما ان عدة منها هل يدخل في جملة مكن ظن ان المضاف يشتمل على البواقي فسنبين بطلان
ذلك حين ان نحقق لك في باب المضاف ان المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الاخرى حمل الجنس
ولكن يوجد في كل واحد منها بان يعرض له فيكون له نسبة الى شيء يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف
جنساله ويعرفك ان الشيء لا يصير بسبب ان له شيئا وانه في شيء او مع شيء مضافا اليه بل بان تاخذه
بعد ذلك من حيث له ذلك فيعرض له ان يكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس الى غيره فان
كون زيد في الدار هو نسبة التي هو بها اين وهذه النسبة ليس اضافة بل اينا ثم اذا اعتبرت النسبة

وجدت الموصوف بالاين يعرض له من حيث هو ذو اين ان يصير مقول الماهية بالقياس الى ما هو فيه
من حيث هو محوي وذلك حاولا من حيث هو اين فقط بل من حيث انه هو محوي حاويه وجدته قد عرضت
له الاضافة كالبياض فانه من حيث هو بياض شيء ومن حيث انه لذي البياض اي للابيض فان ماهيته
مقولة بالقياس الى ذي البياض لا ماهيته انه بياض بل ماهيته انه للابيض كذلك ليس كونه في مكان
الذي هو نسبة طرف واحد هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث
يصير النسبة شاملة للطرفين الحاوي والمحوي وهذا انما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح واما هاهنا
فهو شيء كالنسبة غير محصل واما قول القائل والاطراف التي تاخذ في الكيفية سببا فتشبه ان يكون يعني
بهذا مقولة يفعل وينفعل فتكون الكيفية هي الامر الذي يسوق اليه الفعل والانفعال ويكون
الاطراف النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل اليها ويشبه ايضا ان يكون يعني مع هذين الوضع ايضا
وذلك بسبب ان الوضع يلزمه الشكل او يلزم الشكل وانت تعلم ان هذا الكلام متشوش جدا فان لفظة
الاطراف لا يدل في هذا الوضع على معنى محصل والاخذ في الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا يجد تحته معنى
متواطئا فيه ولا ايضا يدل بالتشكيك وان كان يخيل شيئا فان من افضل احوال المعاني النسبية
التي لا يتفق في النوع اذا وقع عليها اسم ان يكون على سبيل التشكيك فقل ما يوجد فيها تواطئ صرف
وخصوصا في مثل هذا الموضع اذ الاخذ ليس له مفهوم محصل ولا الاطراف ولو ان قائلا اصلح هذا اللفظ
فقال والامور التي لها الى الكيفية نسبة ما كانت هذه الامور جواهر وكميات عرض لها نسبة الى الكيفيات
فيكون الجواهر والكميات يدخلان في مقولة غير مقولتها بسبب عارض يعرض لهما فيكون دخولهما
في تلك المقولة بالعرض وما دخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من
المقولة وانما ناخذ المقولات في هذا الموضع على انها اجناس وانما نبحث عن دخول الاشياء
فيها على انها انواع لها واما على سبيل غير ذلك فلا نمنع ان يدخل بعض انواع مقولة في مقولة اخرى
فان لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية او شيء اخر ان كان الى الكيفية لا الى ذات الجوهر والكمية
فليست الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان لمطالب ان يطالب فيقول ولم ليس يجعل
للنسبة الى الكميات ايضا مقولة ويلزم حينئذ ان يجعل النسبة الى كل مقولة مقولة فيتضاعف
المقولات بل لا يتناهى فانه قد يمكن ان يعرض الى المقولة التي هي نسبة نسبة وان قوما اخرين
قالوا ان الانفعال هي الكيفية لا غير فليس التسخن غير السخونة وما قالوه باطل فان التسخن هو سلوك
الى السخونة فان كان المتسخن له في كل آن سخونة فليس تسخنه تلك السخونة بل تسخنه انما هو بالقياس
الى سخونة مطلوبة وبالجملة فان التسخن هيئة غير قارة ولو كان التسخن هو السخونة لكان التكيف
المطلق هو الكيفية فكان طلب الكيفية كيفية فكان الطالب طالبا لما هو موجود له كل هذا
باطل فاسد وسيتضح لك في العلم الطبيعي فان كان التكيف ليس كيفية فبالحري ان لا يكون

كون الشيء في

التسخن نحو

والسخونة هيئة قارة

التكيف

التكيف كيفية والتكيف هو الفعل فبالحري ان لا يكون الفعل كيفية ولو كان التسخين سخونة لكان ما
يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك وستعلم ان هذا غير واجب واعتبر ذلك بالعشق فانه كما تعلم
من امره يحرك وليست فيه حركة وقد قال قوم ان مقولة ان يفعل وان ينفعل يجتمعان في جنس واحد
هو الحركة وستعلم في العلوم الطبيعية ان الحركة غير موصوف بها الفاعل وانها ليست يفعل ولو قالوا
ان ينفعل هي جملة الحركة او حركة وان يفعل هي جملة التحريك او تحريك لكان اقرب من ان يصغى اليهم

فصل في ذكر امور ان وهمت انها اما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس او خارجة عن العشرة و

تتميم القول في ذلك • وههنا شكوك في امور تدعى انها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها
وان امورا هي اعم من عدة منها مثل الحركة فانها تتناول الكيف والكم والاين بنحو ما ومنها امور
مباينة لها كالوحدة التي هي مبدأ العدد والنقطة التي هي مبدأ بوجه للمقادير وايضا فمثل الهيولى والصورة
وايضا فمثل الاعدام كالعمى والجهل وما اشبه ذلك ومنهم من اورد لهذا الباب امثلة جزئية كالشمال
والجنوب والغداء والعشاء فنقول اما الحركة فانها ان كانت هي مقولة ان ينفعل فما زادت جنسا وان
لم يكن مقولة ينفعل فانها لا يجب ان يكون جنسا بل يجب ان يكون مقولة على اصنافها بالتشكيك
وان يكون ذلك هو المانع من ان يجعل الحركة هي نفس مقولة ان ينفعل ان امتنع والا ان لم يكن هناك
مانع من هذا القبيل فمقولة ينفعل هي بعينها الحركة وسيرد الكلام عليه في موضعه فهذا ما يقتضيه في امر الحركة
فاما هذه الاخرى فنقول فيها قولا كليا ثم نورد ما يقال فيها في المشهور ثم نقول فيها الحق فنقول انه
ليس كل وجود اشياء لا تدخل في المقولات ضارا في ان المقولات عشرة بل نحو واحد منها وهو ان يكون
اشياء لا تدخل في احدى المقولات العشرة ولها اجناس اخرى هي انواع تحتها واذ ليس يجب في بادي النظر
ان يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو اخر غيره موجود حتى تكون تلك الذات موجودة فليس
يجب ان يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا لكل شيء نوع مقول على كثيرين
بالعدد لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع اخر مشارك له في ماهية مشتركة حتى يكون هناك
جنس فلا يمتنع ان يكون امور مفردة لا مشارك لها في نوعها او انواع انما هي انواع بالقياس الى ما تحتها
ولا قياس لها الى ما فوقها حتى يكون هي انواع اجناس فوقها واذ كان العقل الاول لا يمنع هذا فليس مستحيلا
ظاهر الاستحالة بنفسه واذ ليس كذلك فان كانت اشخاص مفردة لا انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط
المذكور او انواع لا اجناس لها لم يكن شيء من ذلك داخلا في مقولة وكان مع ذلك حقا ما قيل من ان المقولات
هي هذه العشرة اذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها ومثال هذا انه لو قال قائل انه
لا بلاد الا عشرة بلاد فوجد قوم بداة لا يتمدنون لم يصر وقوعهم خارجا عن هذه البلاد العشرة فلو سلمنا
ان جميع ما اوردوا خارج عن المقولات لم يكن ذلك موجبا ان لا يكون المقولات عشرا فقط الا ان يصح
ان لتلك الاشياء اجناسا خارج العشرة وبعد ذلك فان الاجوبة المشهورة عن هذه بعضها

انظر ان نقطة اخر ستدرك

تسميات ان لا تكون بهذه البلاد

يسلم ان هذه الاشياء خارجة عن العشرة ولا يتكلف نوعا اخر من الجواب وخصوصا ما كان منها يجرى مجرى
المبادى كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة فانهم يزعمون ان المبادى لا يدخل فى شىء من المقولات
وذلك لان هذه المبادى هى مبادى المقولات ومبادى المقولات لو دخلت فى المقولات لكانت — ن ذا المبداء خ
مبادى لانفسها وبعضها لا يسلم خروج المبادى عن المقولات بل يجعل المبدا فى مقولة واحدة ويقول
ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد فى العدد والعدد كم وكذلك النقطة فى الخط والخط كم وكذلك يقولون فى
الاعدام وانها من مقولات ملكاتها كالعمى من الكيف والسكون من مقولة ان ينفعل ان كانت الحركة من
مقولة ان ينفعل وشرذمة من المتخلفين ياتون فيجعلون للشىء الواحد مقولات كثيرة فيقولون
مثلا ان النقطة من حيث هى طرف الخط من المضاف ومن حيث هى هيئة ما فهى من الكيف وان الشمال
من حيث هو جسم فهو من الجوهر ومن حيث هو متحرك فهو من مقولة ان ينفعل ومن حيث هو مختص باحد القطبين
فهو من الاين والتغذى من حيث هو تحريك فهو من مقولة يفعل ومن حيث هو للمتغذى فهو من المضاف
ومن حيث هو فى زمان مخصوص فهو من مقولة متى فعلينا ان نتامل ما يقوله طائفة من هؤلاء الذين
اقتصصنا اراءهم فنقول ان الذين يزعمون ان هذه المبادى مباد للمقولة باسرها فلا يكون من المقولة
يجازفون فى قولهم مجازفة مطلقة اما اولا فليست الوحدة مبداء للكمية باسرها بل هى مبداء النوع
منها وهو الكم المنفصل والنقطة ايضا ان كانت مبدا لها فليست مبداء للكمية باسرها بل المقدار على
انه سيتبين لك فى استقصائك للمعارف انه ليست حال النقطة كالوحدة فان الوحدة مبدء للعدد
على انها علة ومبدأ على انها طرف وليست النقطة كذلك فانها ليست البتة علة للمقدار بل هى مبدء على
انها طرف وانما يظن ان النقطة علة للخط قوم متقاعدون عن الحقايق ان التهم التمثيلات والتخيلات
التى يستعمل فى تفهيم النقطة عن الجادة ومع ذلك فانهما لو كانتا مبداين لم يكن نفس كونهما مبداين يوجب
ان لا يكونا غير النقطة والوحدة من الكم حتى كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل حينئذ اذ يقع على
النقطة والوحدة وكان يكونان مبداين علتين للمتصل والمنفصل كما هما الان ولم يكونا مبداين
لجميع مقولة الكم وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة فى مقولة الكم انهما مبدآن للكمية باسرها هذا — مبداء للكم خ
انما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدا لجميع ما فى المقولة
ولو انه سلم هذا الظهر له ان الوحدة والنقطة ليستا بكميين من غير ان يحتاج الى اعتبار المبدئية وان
تشككت فى هذا ا تشكك فقد تشكك فى ذلك فكيف يقبل ان الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية الا
ان طريق الحق فى هذا هو ان ينظر فان كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة وكان المقول
مع ذلك ذاتيا وجزء الحد كل واحد من الوحدة والنقطة فالكمية جنس لهما كانا مبدئين او لم يكونا فان كانا
مبدئين لم يكونا حينئذ مبدئين لجميع الكميات بل لما بعدهما وان كان لا يقال او يقال قولا غير ذاتى فليست
الكمية جنسا لهما فاذا فعلت هذا فانك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة وتجد رسم الجوهر

مقولا على الهيولى

مقولا على الهيولى والصورة وسيأتيك رسم الكمية من بعد فاعتبر ما كلفناك هناك واما رسم
الجوهر فقد مر لك انه الموجود لا فى موضوع وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا
فتجد الهيولى والصورة داخلتين فى مقولة الجوهر وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة وهو
الاجسام الطبيعية فلا يكون كون الشىء مبدأ مانعا من ان يشارك ما هو له مبدأ فى المقولة ولا كونه مبداء
موجب ذلك بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة ولو كانت النقطة يمتنع ان يشارك المقادير فى الجنس
الاعلى الذى هو الكم بسبب المبدئية لكان الخط ايض يمتنع ان يشارك الجسم والسطح فى الجنس الاقرب
الذى هو المقدار وكذلك كانت العشرة يمتنع ان يشارك المائة فى الجنس الاقرب الذى هو العدد فان
العشرة من المائة كالوحدة من العشرة نعم ههنا شك واحد فى حله قانون مفيد يعرفك من احوال المقولة واحوال — البطان لنقطة من احداث المعلة زائد له
ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ما يحتاج اليه ضرورة وهو ان لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود ليس
بجنس لان وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتاخر واختلاف فيجب ان لا يكون ايض الجوهر جنسا
للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم فليس قول الجوهر عليها
بالسوية بل هو بتقدم وتاخر وقد يعرض هذا التشكيك ايضا فى غير ذلك فانه قد يعرض بسبب
ان بعض الكميات قبل بعض كالخط فانه قبل السطح والثلاثية فانها قبل الرباعية وكذلك
عسى ان يكون الامر فى انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولى
والصورة فى جنس الجسم هو حال مبدائيه اولا مبدئيه بالقصد الاول بل قول الجنس عليهما وعليه
الجوهر بغير السوية فنقول ان التقدم والتاخر فى جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلو اما ان
يكونا فى المفهوم لهما من ذلك المعنى او تلك المقولة او فى مفهوم اخر اما الذى فى المفهوم من ذلك المعنى — ما يكون خ
فمثاله تقدم الجوهر على العرض فى المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود اذا قيل لهما موجودان فان الوجود
للجوهر قبله للعرض وهو اعنى الجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود — المقدمين خ
واما الثانى فمثل تقدم الانسان الذى هو الاب على الانسان الذى هو الابن وهما تحت نوع
الانسان معا فان الاب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان هو داخلا فى معنى الانسانية
ولا الوجود داخلا فيها فاما حد الانسان فانه من حيث حد الانسان فهو لهما بالسواء وان كان
وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان والاخر بعد لا فى انها انسانية بل فى انها موجودة واما بحسب
النظر فى الانسانية فليس احدهما فى انه انسان قبل الاخر فى انه انسان وعلة له لست اقول
فى انه موجود انسانا وبالجملة فلا شىء جعل زيدا الذى هو ابن عمرو انسانا فانه لماهيته انسان — وان ان خ
فانه مستحيل ان لا يكون زيد انسانا ولذلك لا علة له فى انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس
بمستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك له علة فى انه موجود وكذلك البياض ليس الا لذاته موجودا — هو لون لكنه ليس لذاته خ
ومن حق الجنس ان يقال على انواعه بالسوية فيشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه واما ان تختلف

بالتقدم والتاخر في مفهوم اخر غيره فليس ذلك بممتنع ولا مانع ان يتشابه الشركة في الجنس فيكون الجنس مفهوم ج

جنسا ولذلك لا يجب ان يباين الابن في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان الاب اقدم منه بالعلية او
الزمان وليست انسانية اقدم من انسانية في انها انسانية وعلة لها وكذلك الحال في نسبة الهيولى
والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا لعلة
من العلل والاسباب من الاسباب ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى اسباب
في وجوده ولا جوهرية شيء في انها جوهرية يكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة
جوهرا لست اقول جوهرا موجودا ولا الثلاثية ايضا في انها عدد يكون علة لكون الرباعية عددا لست
اقول كونها عددا موجودا بل كل واحد من المتتاليين علة لما بعده في الوجود فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء
وان لم يكن الماهية له اولا وبسببه للاخر ثانيا فيكون تلك ماهية انسانية لان هذه ماهية انسانية
كما يصح ان يكون العرض موجودا لان الجوهر موجود ولذلك امتنع ان يكون الموجود جنسا اذ كان معناه
يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة احق بان يكون موجودة لا في موضوع
من الجسم ولا شك في ذلك وان كانا احق بالوجود منه واشد فيه فقد تبين اذا ان تقدم الثلاثة على
الاربعة انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد وليس ذلك في معنى العدد وكذلك تقدم الهيولى والصورة
على المركب هو في الوجود وهو غير معنى الجوهرية فمعنى المقولة اذا انما يتقدم الانواع ويتاخر عنها لا النفسه
بل لمعنى يضاف اليه فيه التقديم والتاخير وهو الوجود فهذا اصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم انواع
المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم اصناف الموجود وما يجري مجراه
بعضها على بعض الذي يمنع كون الوجود او ما يجري مجراه مقولة لها وقد علمت من تحصيل ما سلف
لك ذكره واتضح لك ان الوحدة والنقطة ليستا من الكم وان المادة والصورة هما من الجوهر واما قولهم
ان الوحدة في العدد والعدد من الكم فالوحدة من الكم فهو قول المجاز فان ايضا فليس كل شيء يوجد في نوع
مقولة فهو منها والا فالاعراض كلها جواهر اذ هي موجودة في انواع الجواهر بل لو كانت الوحدة
موجودة في العدد وجود النوع في الجنس ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب ان يكون الوحدة
من مقولة الكم فاما اذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد ثم حمل على العدد شيء فليس يجب ولو كان ما قالوه واجبا ج
ان يحمل عليها فليس ما قالوه واجبا لكان يلزم ان يكون الانسان انسانا ورجل البقرة بقرة او حيوانا
واما المبحوث عنه من حال العدم فينكشف اذا عرف ان العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم
الذي ليس بضد فاما الاعدام التي يعنى بها الاضداد فان الاضداد قد يسمى اعداما كما ستعرفه فهي
يشارك في المقولة فاما الاعدام الحقيقية فانها ليست ذواتا بل اعدام ذوات والمقولات هي
مقولات ذوات وامور وجودية والاعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة وانما وجودها في
موضوعها وجود بالعرض كما تبين فانه دخلت في مقولة دخلت بالعرض والدخول في المقولة بالعرض

ليس دخول

ليس دخول النوع في المقولة لان النوع يدخل في جنسه بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء
وقوع الجنس لم يكن جنسا له واذا لم يكن جنسا لم يكن مقولة بالقياس اليه حتى يشمله شمول المقولة لما
تحتها من الانواع فالاعدام لا يدخل في هذه المقولات واما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التغذي فينبغي
ان يعلم اولا ان ظنون هؤلاء المتخلفين بان الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة وذلك
ان لكل شيء ماهية وذاتا واحدة وان كانت له اعراض شتى ويستحيل ان يكون الماهية والذات
الواحدة من حيث هي تلك الذات والماهية تدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان
تقومت في ذاتها بانها جوهر امتنع ان يتقوم بانها ليست بجوهر فان دخلت في مقولة بذاتها و
دخلت في اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء
وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة يشمله وقد يغلط في
هذا الباب بشيء واحد وهو ما القائل ان يقول ان للجسم بما هو جسم حقيقة ذات وبما هو ابيض حقيقة ذات
لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم فان كان الجسم جزءا منه وكان معنى الابيض انه جسم ابيض و منها خ
كان لازما جزءا منه ان كان الابيض ليس جسما ابيض بل شيئا هو ابيض لكن يلزم ان يكون ذلك
الشيء جسما فيجوز ان يكون لهذا الذي هو جزء او لازم مقولة يقال على ذاته واما الابيض فهو شيء
غيره وان قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته وليست المقارنة بموجبة ان لا يتغاير الذوات
فيجب اذا ان يكون للابيض بما هو ابيض مقولة تخصه ذاتية له وهذا الشك ينحل من وجوه ثلثة
احدها انه يجب ان يعلم انه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية يصلح ان
يجعل مستحقة للوقوع في جنس مفردا ويخص له جنسا مفردا فاذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب
اليه المتشكك ومما يتضح به ان هذا غير مسلم فهو من وجهين احدهما انه لو كان هذا حقا لكان الانسان مع
البياض بل الانسان مع الفلاحة سيصير ذاتا متحدة وهي كاتبة وتجب لها ان يكون نوعا يجب له
ان يصير الانسان جنسا والثاني انه لو كان هذا حقا لكان يكون الجوهر ماخوذا مع كل مقولة مقولة
يحدث على حدة غير المقولات الاخرى اذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطي
فان ذلك ما كان يكون كيفية ولا يحد بحدها وان كان يكون مكيفا ولا كمية ولا يحد بحدها وان
كان يكون ذا كم فان الذات اذا حصلت بالفعل فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ولا جنسية
مخصوصة لان ماهيتها الذاتية يكون واحدة مستقرة ولا يصير لها ماهيات اخرى بالنسب والاضافات
العرضية واما الوجه الثاني من الاوجه الثلثة الاول فهو انا ان وضعنا المجموع جوهرا وكيفية فيستحيل
ان يكون واقعا في مقولة فليس بصحيح ما قالوه من ان الابيض من حيث هو ذو بياض فهو من مقولة
الكيف فان الكيف اعني به ذو كيف فليس البياض في هذه المقولة وذلك لانها كيفية لا ذات
كيفية وان عني بها الكيفية فليس المكيف بالبياض وهو الابيض داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل

في المقولة اذ لا يجد المكيف الابيض محدودا بالكيفية والبياض واما الثالث فان المكيف وان كان له
من حيث هو مكيف حقيقة وحدانية فلا يحتاج الى ان يقع في غير مقولة الجوهر فان الشيء الذي هو المكيف قابل
لرسم الجوهر اذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ان كان يصلح لها اتحاد حقيقي فانها من حيث هي واحدة موجودة
لا في موضوع وليس يمنع كون الجسم الذي هو جزء الجملة من مقولة الجوهر او موجودا لا في موضوع ان يكون
المجموع كذلك ولا يوجب ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل كذلك فلا يمتنع ان يكون جزء الشيء يدخل
في المقولة التي يدخل فيها الشيء وكيف ومن المشهور ان اجزاء الجواهر جواهر ومن المتيقن ان الخمسة جزء
العشرة وهي من العدد كالعشرة والخمسة جزء الستة وهي الستة عدد ولا يجب ذلك ايضا ضرورة فان
الجزء الثاني من الستة اعني الواحد ليس بعدد وكذلك ان كانت الجسمية لازمة للابيض فليس يمنع ترك
الالتفات اليها ان يحمل جنسها على ما هو مما حمل مقوم غير لازم فيكون الابيض وهو شيء ذو بياض مقوما
له انه موجود لا محالة لا في موضوع لكن لقائل ان يقول ان هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لماهيته
لانا لا نمنع ان يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر بل هو عرض وان يكون العرض قد يعرض للعرض
وقد اتفقنا فيما سلف على ان ما كان كذلك فهو غير مقوم بل ربما كان لازما واذا كان ما نحن في ذكره ليس
مقوما للشيء بل هو لازم لماهيته لم يكن جنسا له فلا يكون الجوهرية جنسا للشيء ذي البياض كما لم يكن
الجسم فان قال قائل هذا او قال الحق فالمعتمد في جوابه انه ليس يجب ان يكون لكل شيء جنس ومقول
بل ما يكون له وجود متحد نوعي ويشاركه في بعض ذاتياته شيء اخر واذا شئت ان تعلم ان كون الشيء
ذا بياض ليس يؤدي الى اتحاد فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل
فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان فيتحد الشيء انما يحصل شيئا بان يصير جسما او كيفية
او شيئا اخر فحينئذ يلزمه او يعرض له انه ذو بياض ولولا انضياف الجسمية اليه لما يحصل لكن
لقائل ان يقول ان العشرة ايضا انما يحصل عشرة بانضياف خمسة الى خمسة وليس ذلك اتحادا
حقيقيا ومع ذلك يجعله نوعا ويكون الخمسة قد يقوم العشرة فنقول ان كلامنا في اجتماع
ما يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل وبالجملة في جميع المحمولات حتى يتحد طبيعة وليست الخمسة بجنس
للعشرة ولا الاخرى بفصل لها ولا حصول العشرة هو بان يجمع هذا الجمع وان كان يلزمه هذا
الجمع ولا العشرة خمستان بل العشرة عشرة واحدة ~~وانما العشرة عشرة واحدة~~ وانما العشرة
عشرة واحدة لا بالالتفات الى هذه التفاريق بل من جهة اخرى وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة
اخرى وانما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض وحكمنا انه لا يوجب الوحدة
الحقيقية فيه ولذلك نقول ان الخمسة والخمسة لا يوجبان الوحدة بل هناك اعتبار اخر يعرفه ارباب
صناعة اشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة بل نقول ان الحيوان والناطق من حيث
هذا عام وذلك مميز فليس يوجب اجتماعهما اتحادا بل انما يوجبه بشرط زايد على ذلك الاجتماع وتمحيص.

ان يقال

ان يقال في هذا الموضع ان كل واحد من مقولات الاعراض قد يقال مفردا كالكمية ويقال مؤلفا ونا ليف على
وجهين احدهما مع الجوهر كتاليف جوهر ولون او جوهر ومقدار والاخر مطلقا غير معين الموضوع وهو المفهوم
من الاسماء المشتقة كقولنا ابيض فان المفهوم شيء ذو بياض لا ندري اهو جوهر ام عرض اي من اللفظ بل يلزم
ذلك من المعنى لزوما وكذلك ذو ذراعين والجنس بالحقيقة هو الاول وسيقال في هذا زيادة قول من بعد فصل

في تعريف حال عدد المقولات

قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه
المقولات وانه ان لم يكن حصرها في عدد اقل فليس يمكن بسطها الى عدد اكثر وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين
واما انا فلا ارى في به جوح الوفا فان السبيل في تصحيح ذلك يحوج الى انحاء ثلثة من النظر احدها ان يبين انه ولا
واحد من هذه المقولات الا ويقال على ما تحته قول الجنس وهذا يحوج الى ان يبين ان حملها على ما تحتها
ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتاخر فيكون على سبيل
التشكيك ولا ايضا على سبيل قول اللازم التي يقال على ما تحتها بالسوية من غير اختلاف ولكن لا يكون من
المقومات بل يكون من اللوازم او الامور الاضافية التي لا يتقوم بها ماهية شيء فاذا بينوا ان حمل
المقولة على ما جعلوه انواعا لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه
المستثناة كان كل واحد منها جنسا بالحقيقة لما جعل نوعا له ولم يكن نسبة واحد منها الى ما جعل نوعا
له نسبة العرض الى التسعة او نسبة الموجود الى العشرة او نسبة النسبة الى عدة منها كالاين ومتى والجدة
والفعل والانفعال فانه ان كانت الكيفية مثلا ليست يقع على الاشياء المجعولة انواعا لها على شرائط
وقوع الجنس ولكنها تقع عليها على سبيل اللوازم وان كانت بمعنى واحد لم يكن جنسا لما تحتها بل ان كان
حمل ما تحتها على ما هو اخص مما تحتها حمل مقوم صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الاعلى وكان مثلا
الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات والجنس الاخر مثلا الملكات والحالات
وكانت الكيفية مقولة على هذه الاعلى سبيل قول الجنس بل على سبيل اللوازم كان عدد الاجناس التي
هي بالحقيقة اجناس عالية فوق العدد المذكور وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به احد
ممن سلف والوجه الثاني ان يبين ان لا جنس خارجا عن هذه المذكورة بقسمة الموجود الى ان ينتهي القسمة
المحصلة الى هذه وان سومح في امر التقويم للذات وهو ايضا ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيق وسنورد
ما قالوا من بعد واما ان يبينوا بوجه اخر غير القسمة بيانا انه يستحيل ان يكون جنس غير هذه الاجناس
ان كان الى مثل ذلك سبيل وما عندي انهم عملوا شيئا يعتد به في ذلك ونبتدي الان فنذكر واحدا
من انحاء القسمة المشهورة فيه لنتامل حاله ثم نتكلف قسمة تقرب الى هذا الغرض السبيل من غير ان
تتضمن موافاة الحقيقة بها فيه فاما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات
لا شك فيه فاذا قسمنا التسعة التي هي الاعراض الى التسعة تمت المقولات عشرة فقال ان العرض
اما ان يكون مستقرا في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ولا محتاج الى نسبة الى ذلك الخارج

وهو اقسام ثلثة كمية وكيفية ووضع واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا يكون له فيه حاجة
الى امر ينبعث من نفسه بل بكيفية وجود امر خارج يستند اليه وهو اقسام ثلثة الاين ومتى وله واما ان
يكون هناك امر انما يتم بينه وبين شيء من خارج وليس من خارج فقط وهو اقسام ثلثة المضاف والفعل
والانفعال ثم احكم امر هذه الثلاثية ونوه بذكرها جاريا على العادة التي جرت من استعمال الخطابة في بعض
مسائل الفلسفة حيث يقولون في تقريظ الثلاثية ان الثلاثية عدد تام ولذلك لا يقال كل وجميع الا
للثلثية والتسابيح مثلثة والحركات ثلث والاقطار ثلثة وما اشبه ذلك فهذا ما قالوه وقد علمت
ان هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب ولكنه يمكن ان يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلا بان يقال ان
كل عرض فلا يخلو اما ان يحوج تصوره الى تصور شيء خارج عن الموضوع او لا يحوج الى ذلك والذي
لا يحوج الى ذلك على اقسام ثلثة اما ان يكون وان لم يحوج الى ذلك فقد يحوج الى وقوع نسبة في
اشياء هي فيه وليست خارجة عنه واما انه لا يحوج الى ذلك البتة فان كان محوجا فهذه الحاجة يجعل
الموضوع منقسما بوجه ما حتى يكون له اجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة في النسبة وذلك
هو مقولة الوضع اذ هو نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض ان كل واحد منها اين هو من الكل
فان هذه هي الاختلافات التي يعرض لها بالذات من حيث هي اجزاء منقسم والذي يكون باعراض
اخرى كالالوان وروائح فانها لا يكون الا بعد ذلك ويكون بعد النسبة القائمة اي اصلة بينها بما هي
للكل و	اجزاء فقد قسم بها الشيء يكون ذلك الاختلاف بغيره يصير بها كل واحد مخالفا للاخر في	ماهية م
عارض ولا يصير للكل بها هيئة واحدة يعتد بها وليس غرضنا الا في حال يكون بحسب نسب
الاجزاء بعضها الى بعض في امر ما يكون ذلك حالا واحدة للكل فيشبه ان يكون هذا هو الوضع
للكل والاضافة للاجزاء واما اذا لم يكن تصور ذلك محوجا الى نسبة يقع فيها فاما ان يكون
امر لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته ان يمكن عده بواحد يفرض فيه عدا متصلا او منفصلا وهذا
هو الكمية واما انه لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة في الجسم لا يحوج تصورها الى ان يجعل للجسم نسبة
الى شيء بقوة او فعل البتة حتى يصح تصوره فهذا يسمى كيفية فاما الوضع فيوجب نسبة ما لاجزاء ما
للجسم بالقوة او الفعل بعضها الى بعض واما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل الى جزء او اجزاء بالقوة و
يشتركان اعني الوضع والكمية في انهما يشيران الى القسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها فكل
هيئة لا يوجب قسمة بوجه من الوجوه في تصوره ولا يوجب شيء ذلك نسبة الى الخارج فهو كيفية فيبين
اذا ان هذا القسم على وجوه ثلثة واما الذي يوجب نسبة الى الخارج فاما ان يوجب نسبة تجعل الماهية معقولة
بالقياس الى المنسوب اليه ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة وهذا هو الاضافة واما
يكون م	ان يكون النسبة لا يوجب ذلك فحينئذ اما ان يكون الى الجواهر او الى الاعراض واما الجواهر فانها
لانفسها لا يستحق ان يجعل لها او اليها نسبة بل انما يستحق لامور واحوال فيها يختص بها فاذا

المعتبر

المعتبر بما يكون الى اعراض فتلك الاعراض اما ان يكون من اعراض النسبة او من غير اعراض النسبة واما
النسبة الى الاعراض هي نسبة فهي من الامور التي يتسلسل الى غير النهاية ومع ذلك فان النسبة الى النسبة
يؤدي في آخرها الى نسبة الى الشيء الاخير الذي اليه النسبة وتستقر عند اول غير منسوب والا ذهب
الى غير النهاية فيكون النسبة الحقيقية الاخيرة انما هي الى الاعراض التي لا نسبة فيها فيكون اما الى الكمية
واما الى الكيفية واما الى وضع والاشياء لا ينسب الى الكميات كيف اتفق بل يجب ان ينسب اليها ان
ينسب الى كمية يجعل جوهرا ذا الكم مقدار الجوهر الاخر وانما يقدره بمقدار ذاته او بمقدار حاله ولا يكون لحال
من احوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم بل يجب ان يكون مثله مقدارا غير قار فيكون لحالة
غير قارة وكل حالة غير قارة يسمى حركة فيكون اذا هذه النسبة اما بمقدار يصير لوجوده في جسم
جسم اخر بحال وهو ان يكون يحويه او يحتوي فيه وهذا هو الحاوي او بمقدار الحال على ما وصفنا وهذا
هو الزمان فاذا النسبة الى الكم لا يخلو اما ان يكون نسبة الى الحاوي او الى الزمان والنسبة الى
الحاوي ابدا اما ان يكون نسبة الى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الاين وهو اما نسبة الى مكان
اول او مكان ثان واما نسبة الى حاو لازم عند النقلة وهذا كما يذهب اليه بعض المحصلين مقولة الجدة
فكالبين ان انواع المقولات التي ينبعث من النسبة الى الكم اما اين واما متى واما الجدة واما النسبة
الى الكيفية فينبغي ان يعلم انه ليس كل كيفية يجعل الجوهر منسوبا الى جوهر بل كيفية تكون في هذا من ذاك
او من ذاك في هذا فاذا كانت الكيفية في احد الجوهرين في الاخر فحال الذي تكون فيه الكيفية من حيث
هو مقولة ان ينفعل وحال الذي تكون منه الكيفية من حيث هو مقولة ان ينفعل فهذا ضرب من
التقريب متكلف لا اضمن صحته ومحاولته لامتحان القانون الا انه اقرب ما حضرني في هذا الوقت
ويمكن ان ترام فيه وجوه اخرى ويتكلف ولو رايت في ذلك فائدة او حجة حقيقية لنوحيت ان
اقسم قسمة غير هذه يكون اقرب من هذا ولكن القريب والاقرب اذا لم يبلغا الحق نفسه فهما
بعيدان فهذا القدر يكفينا في تعرف احوال هذه العشرة فهذه الاحوال العشرة ومعانيها هي التي
ملون اخر لما يؤلف وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفا بحسب استعمال
اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن وتابط شرا وامثال هذه الالفاظ وان كانت مؤلفة بحسب اللغة
فانها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطق اذ كان لا يراد ان يدل باجزائها حيث جعلت القابا
واسماء شخصية على معنى اصلا وان كان قد يتفق ان يدل بها على معنى في موضوع اخر وربما كان اللفظ بحسب
اللغة غير مؤلف وهو بحسب نظر المنطق مؤلف كقول القائل اعيش وتعيش فان همزة أعيش
وتاء تعيش يدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد واما يعيش بالياء فليس في عداد المؤلفات
لان الياء فيه تدل على نسبة الى موضوع غايب فقط فليس فيه الا مجرد الدلالة التي للكلمة اعني الدلالة على
موضوع غير معين واما حيث تقول تعيش واعيش بالهمزة والتاء فهناك تعيين للموضوع

وذلك زيادة دلالة على الكلية وسيتضح القول في هذا بعد وهذه العشرة هي التي منها يؤخذ اجزاء
الالفاظ المؤلفة التي يسمى اقوالا وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبرا وهو الذي يصلح
ان يصدق او ان يكذب كقولنا الانسان حيوان وبعض ذلك ليس قضية وخبرا وهو الذي لا يصلح
لذلك كقولنا زيد الكاتب وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم وهو ان يكون الالفاظ التي تتألف
يأتي بعضها اثر بعض على سبيل زيادة تعريف او تخصيص للمعنى المتقدم على انه هو وهو الذي يصلح
فيه استعمال الذي نحو قولك الحيوان الناطق المائت فان ذلك كقولنا الحيوان الذي هو الناطق الذي
هو المائت وكالتركيب الذي في الدعاء والمسئلة والامر والنهي والنداء واشياء اخرى قد عدت
في مواضع اخرى فاما الالفاظ المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ولا معانيها او احادها في
النفس يكون صدقا ولا كذبا للصدق والكذب الذي في المعاني بل اذا الفت هذه الالفاظ على وجه من التأليف
مخصوص دلت على معنى صادق او معنى كاذب ومعانيها اذا الفت في الذهن ان طابقت الوجود كانت
صادقة او كاذبة ان لم تطابقه ثم هذه وان لم تكن صادقة ولا كاذبة فهي اجزاء الصادقة والكاذبة
تمت المقالة الثانية **المقالة الثالثة** وهي اربعة فصول **فصل في الجواهر الاول والثانية والثالثة**
وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية فلنتكلم الان في مقولة الجوهر فزعم قوم ان لفظة
الجوهر ان اريد اطلاقها على الاجسام وحدها امكن ان يقال على التواطؤ والقول الجنسي واما على معنى اعم
من الجسم فانما يقع بالاتفاق او التشكيك وقوع الموجود وذلك لان الهيولى والصورة اقدم في معنى
الجوهرية من المركب والمفارق الذي هو سبب وجودهما قوام احدهما بالاخر هو اقدم من جميع ذلك وان
المبادي لا يقع مع ذوات المبادي في مقولة واحدة ومع ذلك فقد اعتقدوا بان كونها موجودة لا في
موضوع امر مشترك فيه جميعها وان كان الموجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض وقالوا ان الوجود اذا
كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر فلحوق لا في موضوع به من بعد وهو معنى سلبي ليس يجعل الوجود فيها
على مرتبة واحدة فنقول اولا انه من هذه الجهات لا يلزم ان لا يكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو
غير جسم اما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادي لذوات المبادي في الجنس وغير مشاركتها فامر
قد سلف لك منا بيانه ومع ذلك فان الاجسام ايضا التي لا يشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم
ليست سواء في المرتبة بل بعض الاجسام اقدم من بعض واما حديث الموجود الماخوذ في رسم الجوهر وانه
لا محالة واقع على بعضها قبل بعض فهو شك وحقه ان يحل فنقول ان قولنا ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع
لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود لما نوضحه عن قريب ولو كان كذلك لاستحال
ان يجعل الكليات جواهر وذلك لانها لا وجود لها في الاعيان البتة وانما وجودها في النفس كوجود
شيء في موضوع ولو عنى بالموجود ذلك وهو الموجود في الاعيان لكان الامر بالحقيقة على ما يذهبون
اليه وكان بعضها قبل بعض بل يعنون بالموجود لا في الموضوع المعنى والماهية التي تلزمها في الاعيان

اذا وجدت

اذا وجدت ان يكون وجودها لا في موضوع مثل ما يقال ضاحك اي من شانه عند التعجب ان يضحك
واذا شئت ان يظهر لك الفرق بين الامرين وان احدهما معنى الجوهر والاخر ليس كذلك فتأمل
شخصا ما كزيد اذا غاب عنك او نوعا ما من الجواهر مع امكان انصرامه من العالم لو كان عندك انصرامه
ممكنا او نوعا مما يشك في وجوده فانك تعلم انه ماهية اذا كانت موجودة في الاعيان كانت لا في
موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول لحقيقته كما تعلم انه جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان
بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوما بعد فان الوجود بالفعل في الاعيان لا في موضوع ليس مقوما
لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر بل هو امر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق لماهية الاشياء كما علمت فليس
هذا جنسا بل الاول ولذلك اذا كان شيء ماهيته هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس
ولا يشارك الجواهر بمعنى انها اشيا ومعاني انما يلحقها الوجود اذا لحق بهذه الصفة بل لا يوجد امر مقوم لذلك
الشيء وللنوعيات الجواهر بالشركة فان ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرض لهذه كالوجود الحاصل كيف
كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك فانه ليس هناك ماهية
غير الوجود يلحقها الوجود فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع وعرفت ان كون الجوهر
بهذه الصفة امر لا يتقدم فيه ولا تأخر وان كان حصول الوجود الذي هذا الاعتبار مقيس اليه واقعا بتقدم
وتأخر كما ان المعنى الذي يقال به الانسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ولا اشتداد ولا تضعف واما التمييز
بالفعل الذي يلحق ذلك والذي الفصل قوة اولى عليه وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف اما الدليل على
ان حقيقة الجوهرية التي اوضحناها لا تقدم فيه ولا تأخر انك لا يمكنك ان تقول ان كون الصورة في
نفسها ماهية اذا وجدت في الاعيان لم تحتج الى موضوع ولم يوجد فيه هو قبل كون المركب كذلك
او ان هذه الحقيقة في المركب في انها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة كما
تقول ان وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجود المركب اذ وجودها قبل
وجودها ووجوده متعلق بوجودها وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذا هذا غير موجب
ان لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا شكوك خاصية يجب ان نترك للكتاب
اللواحق بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي منها يركب الجوهر اعني المادة
والصورة والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بري مفارق واما ان يكون داخلا
في تقويمه والداخل في تقويمه اما دخول الخشب في وجود الكرسي ويسمى مادة واما دخول شكل الكرسي
في الكرسي ويسمى صورة والمادة هي ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة
والصورة ما انما يصير المركب هو ما هو بالفعل بحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد كليا واما ان
يوجد جزئيا وان كان الجوهر انما هو جوهر كما قدمنا لك بماهيته التي تلزمها وجود في الاعيان او في
الاوهام ليس من حيث هو موجود في الاعيان والان كان المفهوم من لفظة الجوهر مشككا لا

متواطئة كما قال الاوايل انما يعنى بالجوهر الشيء الذي حق وجود الماهية الخاصية له في الاعيان ان يكون لا
في موضوع وجب ان يكون هذه الماهية كالانسان مثلا لحقيقتها جوهرا فالانسان انما هو جوهر
لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان لخواص الوجود واذا كان جوهرا لانه انسان فما لحقه من اللواحق
الغير مثل الشخصية والعموم وايضا مثل الحصول في الاعيان او التقرر في الذهن فهي امور تلحق
جوهرا ولواحق الجوهر لوازم واعراض لا يبطل معها جوهريته فيبطل ذاته فيكون قد لحقت غير الجوهر
اذ الجوهر قد بطلت ذاته فاذا الاشخاص في الاعيان جواهر والمعقول الكلي ايضا جوهر اذ صح عليه
انه ماهية حقها في الوجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول
الجوهر ربما شكك في امره فظن انه علم وعرض بل كونه علما امر عرض لماهيته وهو العرض واما ماهيته
فماهية الجوهر فهو المشارك للجوهر بماهيته جوهر وكذلك فان حد النوع من حيث هو طبيعة
وحد الجنس ايضا من حيث هو طبيعة محمولان على الاشخاص التي لا يشك فيها انها جواهر فما شاركهما في
حدهما فهو جوهر ولو كانت انما هي جواهر لانها موجودة في الاعيان مكتنفة بالاعراض لكانت جوهريتها
الامور عارضة لماهيتها اذ صح ان الوجود عارض عليها في هذه الماهيات ولكانت العوارض
تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرا فيكون شيء عرض له ان كان جوهرا فيكون الجوهرية عارضة لشيء
واذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها **فصل في الجواهر الاول والثاني والثالث**
لكن الجواهر الاول هي الشخصيات والاول في الامور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على
وجهين فانه اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه كما ان الجوهر اول في الوجود بالقياس الى العرض
واما ان لا يكون في ذلك المعنى اولا ولا اخيرا ولكن يكون اولا بوجه اخر ومعنى اخر فالجواهر الشخصية
ليست اولا في حقيقة الجوهرية وان كانت اولى وفرق بين الاول والاولى فليس كل ما هو
اولى بشيء فهو قبل به بل قد يكون اولى به اذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له اكثر مما
لغيره او اقدم له في الوجود مما لغيره والجزئيات ليست اول في حقيقة الجوهرية اذ تلك الحقيقة
للماهية التي لها ولا يخالف فيها غيرها ولكن الجواهر الشخصية اولى بالجوهرية لانها اول من جهة
الوجود ومن جهة تقرر الامر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع
ومن جهة الكمال والفضيلة ايضا ومن جهة السبق الى التسمية اما من جهة الوجود فان الجواهر الكلية
من حيث هي كلية بالفعل فهي اما معقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل او معتبر لها نسبة اليها
ووجودها ذلك ان تكون معقولة بوجه ما على موضوعات فلا بد لها في الموضوعات وليس يحتاج
الشخص في ان يكون شخصا الى غير مقول معناه قولا وجوديا او وهميا على كثيرة الى ان يكون
شيء اخر معقولة عليه وعلى غيره والا لكان في شرطه تقرر وجود كل شخص ان يكون معه غيره واذ
كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكلي فان سال سائل وقال

في نسخة ليس ما بين العلامتين بخط ... فاضل ... الى اخره

ان الكلي كما

ان الكلي كما انما هو كلي بالقياس الى الجزئي كذلك الجزئي انما هو جزئي بالقياس الى الكلي ان ماهية الجزئي من حيث
هي ماهية لا يتعلق بالكلي بل من حيث هو جزئي كذلك ماهية الكلي من حيث هي ماهية لا يتعلق بالجزئي بل
من حيث هو كلي فالجواب عن ذلك انه ليس كلامنا ههنا في الكلي والجزئي من حيث هما متضايفان بل يعني
بالكلي ما هو مقول على كثيرين وبالجزئي ما ليس مقولا على كثيرين بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو وهذا المعنى
لا يتعلق بالكلي ولسنا ننظر في زيد وعمرو من حيث هو جزئي لكلية بل من حيث هو شخص مفرد الذي يقابل
الكلي مقابلة غير مقابلة المضاف وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلي فان قال قائل ان الشخص بعينه لا يتعلق
وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يتعلق بالشخص بعينه فنقول ولسنا ايضا نعني شخصا
بعينه بل نقول ان الطبيعة الشخصية على الاطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية من
حيث هي كلية حتى لا بد من ان يكون شركة واما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة فان قيل
ان طبيعة الانسان اقدم من طبيعة زيد فنقول انا لم ناخذ ماهية الجوهر من حيث هي ماهية بل اخذناها
من حيث هي ماهية كلية ثم حكمنا هذا الحكم فهذا نحو تقدم الوجود فان قيل انكم اخذتم احدهما من حيث
هو مضاف واخذتم الاخر من حيث ليس بمضاف فنقول ليس لاحد ان يحكم علينا فيما ناخذه
اي اخذ شئنا ثم نقضي عليه بحكم انما يصدق عليه عند ذلك الاخذ بل الماخوذ اي اخذ شئنا اذا حكمنا
عليه بكاذب فحينئذ له ان ينازع وبعد ذلك الفائدة في ذلك هي ان المنطقي انما ينظر في هذه الاشياء
من حيث هي كلية معقولة فاذا قايسها بالجزئيات قايسها من حيث هي موجودة فيجب ان ناخذ
المقيس كليا ضرورة والمقيس اليه جزئيا خارج مفردا كما هو في الوجود فهذا نحو واما نحو تقدمه بحسب استقرار
الامر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر فهو ان الجوهرية هي الماهية التي من شانها اذا وجدت ان لا تحتاج
الى موضوع والجواهر الاول قد حصل لها هذا الامر الذي قيست اليه الماهية والجواهر الكلية لم يحصل
لها واما حديث الكمال والفضيلة فقد قال قوم انها اذا كانت موضوعات واصولا لغيرها
والموضوع والاصل افضل فهي افضل فهذا كلام خرافي انه غير بين فيه ان الاصل والموضوع يجب
ان يكون افضل بل ربما كان ذو الاصل الذي له الاصل وزيادة فضيلة افضل من الاصل والكل
ولهذا ما كان كل شيء افضل من الهيولى ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي ان القصد في الطبيعة
متوجه الى ان توجد هذه الاشخاص والاحوال والافعال التي يجب ان تحصل فانما يحصل منها
ولها واما حديث السبق الى التسمية فلان اول شيء عرف انه موجود لا في موضوع فهي الاشخاص
الجزئية وبالحري ان يكون سابقة للاشياء كلها اذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل على
موضوعات للاعراض على سبيل في فكان كل شيء وجوده اما بان يكون مقولا عليها او موجودا فيها
وهذه الجواهر الكلية فانها وان كانت ثانية فان لها فيما بينها تفاوتا فالنوع منها اولى بالجوهرية
من الجنس وذلك لانه اشد مشاركة للجواهر الاول في ماهياتها لانه يدل عليها دلالة اكثر من

ولالة الجنس لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا اتم من جوابك عنه بانه حيوان فهناك
لايكون قد وفيت الماهية بل يكون للسائل الى معاودة البحث سبيل فكل ما هو اشد مشاركة للاول
من حيث هو اول فهو اقرب اليه من حيث هو يتقدم به ويتاخر فهو اولى بالجوهرية وعلى ان حال الجنس
من حيث هو كلي من النوع الذي دونه كحال النوع من الشخص الذي دونه وكما ان الشخص انما صار متقدما على النوع
لانه موضوع للجنس والنوع فكذلك حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص ايضا موضوع للاعراض الكلية فيوجد
فيه فان الانسان موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وذي الرجلين والغراب للاسود فقياس النوع الى
الجنس والى سائر الامور بعد الشخصيات كقياس الشخص الى النوع وسائر الامور ولكن لقائل ان يقول
ان الحال الذي اوردتموه في الشك الذي ذكر فيه ان الكلي كما انه متعلق بالجزئي كذلك الجزئي متعلق
بالكلي بان قلتم ان الشخص غير الجزئي المضاف الى الكلي من حيث المعنى فهو حل لا يفيد اذا اورد مثل ذلك
الشك في النوع فان النوع ليس كالشخص بل انما هو مقول بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا
بالقياس الى الجنس اللهم الا ان يعنوا بالنوع النوع السافل الذي نوعيته بالقياس الى الاشخاص ثم
يكون كلامكم مختصا بالمقايسة بين النوع الاخير واجناسه ولا يتناول المقايسة التي بين نوع متوسط
وجنس اعلى منه فيكون بيانا غير مستوعب ولا موضوعا حيث يكون وصفه اوليا فانكم لا محالة
تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس فوقه هذه النسبة فنقول انا لسنا ننظر في
الانسان ايضا من حيث هو نوع مقول بالقياس الى الجنس بل نظرنا الاول كان في المقايسة بين الكلي
وما ليس بكلي ويشارك الكلي في الماهية والكلي يقال عليه ونظرنا الان انما هو في ان الكلي الذي
هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلي المشارك له الاخص
منه الذي ليس بجنس فنجد تلك الحال والانسان الكلي ليس يحتاج في ان يكون انسانا كليا الى ان فحجه عام
يكون فوقه شيء هو نوعه بل الى ان يكون تحت شيء بل الحيوان الكلي لا يحتاج في ان يكون حيوانا كليا
الى ان يكون فوقه جسم كلي ولا ينعكس وان كان الانسان من حيث هو نوع محتاجا الى الجنس وكذلك
الحيوان فلسنا ننظر الان في طبيعة الانسان والحيوان من حيث هو نوع بل ننظر في طبيعة النوع من
حيث هو كلي فقط وليس النظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي هو النظر في طبيعة النوع من حيث هو
طبيعة النوع او من حيث هو نوع ولقائل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية متاخرة عن المحسوسات
فيجب ان يكون العقل والباري سبحانه متاخرين عن الاشخاص المحسوسة فنقول في جواب ذلك
اولا اما الباري تعالى فيجب ان يعلم مما سلف انه ليس داخلا في جنس الجواهر واما ثانيا فانه وان كان
النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي انواع واجناس بل في العقليات مفردات قائمة
في ذاتها لا يتعلق بموضوع يقال عليه او فيه وهذه المفردات العقلية اولى بالجوهرية من كل شيء
اما في المفردات الجسمانية فلان تلك اسباب وجودها واما في الكليات العقلية ان كان لها فلانها

مفردات على النحو الذي اومانا اليه واما في الكليات الحسية الطبيعية فلانها اولى بالجوهرية مما
هو اولى بالجوهرية منها اعني المفردات الجسمانية واما المقايسة التي تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات
وهذه الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات وان كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية يعمها
نوعية ونوعية يعمها جنسية فالمناسبة بينها هذه المناسبة ويشبه ان يكون ذلك موجودا في
بعضها دون بعض وكذلك الحال في البسائط التي للمحسوسية ايضا فان الصور الشخصية اقدم من الصور
النوعية مثل ان صورة هذا الماء وذلك الماء اقدم من صورة الماء المطلق واذ قد فرغنا من مثلا خ
المقايسات التي تجري بين هذه الجواهر عموما فلنعتبر المقايسات التي تجري بينها عرضا فنقول ان
الاشخاص الجزئية وان تفاضلت في امور فانها من حيث هي اشخاص فان ماهيتها لا تقدم لبعضها
على بعض وكذلك حال نوعياتها فانه ليس زيد اولى بان يقال عليه طبيعة نوعه من شخص اخر بل ربما
كان اولى ببعض الاعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه فهو اولى بالعلم منه وكذلك
ليس الانسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه اولى من الفرس
وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاول في الحقيقة
الا انواعها واجناسها اما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع وقد علمت من هذا ما نعتمده
ومن جهة اخرى فان الفصول اما ان يعني بها الصورة التي هي كالنطق وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان
كانت جواهر ولا مقايسة بينها وبين الاشخاص والانواع في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة
والتركيب وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هذه المقايسة بعينها واذا نسبت
الى المركبات من حيث هي بسائطها كانت اقدم قدمة المبدا على ذي المبدا فهي بالقياس الى جزئياتها
انواع واجناس فهي ايضا انواع الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شيء اخر فصولا واما
الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق فان مثلها وان كان لا يكون الا جوهرا فان معنى
الجوهرية كما علمت غير متضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون
ذلك الشيء الا جوهرا اي لا يخلو من لزوم الجوهرية له وهذا امر تحققته فيما سلف لك فبالجملة ان
الجواهر هي اشخاص الجواهر وانواعها واجناسها وفصولها في عداد اجناسها وانواعها على النحو
الذي قيل فالفصول المجردة التي هي الصور اذا قيست الى طبائع الانواع المركبة منها كانت اولى
بالجوهرية بسبيل القدمة ولم تكن اولى بالجوهرية بسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول فانها
متاخرة في الجوهرية من وجه آخر لان الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها اذ قد علمت ان
الناطق يجب ان لا يوجد جوهرا او حيوانا ذا نطق بل شيئا ذا نطق

فصل في رسوم الجوهر وخواصه

الجواهر كلها يشترك في خاصية متساوية لها وهي انها موجودة لا في موضوع والفصول
المنطقية ايضا اذ كانت جواهر وان كانت الاجناس والانواع اولى بذلك من حيث علمت فانها

ايضاً موجودة لا في موضوع اذ كانت تعطي شخصياتها اسماءها وحدودها التي يقال في موضوع فربما
وافقت في الاسم فقط وليس شيء من الجواهر في موضوع ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر وليس
اذا كانت اجزاء الجواهر في الكلات التي هي المركبات وجزئياتها في الكليات يجب من ذلك ان يكون
في موضوع فقد علمت ان الوجود في الموضوع بخلاف وجود الاجزاء في الكلات والجزئيات في الكليات
فلا يلتفت الى ما يقال من ان الصور والفصول غير المنطقية انما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها
جزء للجوهر وانها بالقياس الى موادها اعراض ومن مقولة الكيف فقد علمت انه لا يقع شيء في مقولتين
بالذات وعلمت ان هذه ايضاً ليست بالقياس الى موادها باعراض وان الكيفية يقال عليها وعلى معنى
المقولة باشتراك الاسم لا كقول الجنس فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية يشترك في هذه الخاصية
اذ هي ايضاً جواهر وفصول المنطقية يشارك الجواهر الثانية في انها مقولة بالقياس الى الاشخاص الجواهر
قول المقول على موضوع فهذه الخاصية اعني الكون لا في الموضوع اما بالقياس الى الجوهر المطلق فخاصية متساوية
منعكسة واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص والانواع والاجناس فانها اعم وههنا
خواص اخر منها ما يرى في المشهور انه خاصة لكل جوهر وليس كذلك بل لبعض الجواهر فهي من الخواص
التي تخص المخصوص ولا تعمه وهذه الخاصية هي ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة فان الاشارة هي
دلالة حسية او عقلية الى شيء بعينه لا شركة فيها لشيء غيره لو كان من نوعه والاعراض لا يعرض
لها هذه الاشارة الا بالعرض لانها انما تصير متميزة متكثرة بالجواهر التي لها وكل واحد منها يصير واحدا
متعينا لتعين موضوعه فالاشارة الحسية المعينة للموضوع انما يتناول الجواهر ذوات التميز بالتحيز
واما الاشارة المشهورة بانها عقلية فانها يتناول الاعراض ايضاً ولكن اذاتنا ولتها من
حيث معانيها لم تكن الاشارة التي سميناها لان معانيها صالحة للشركة واذا تناولتها وهي
بحيث لا يشترك فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم الاشارة فلا تمكن العقل ذلك الا وقد خصصها
بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الاعراض وهي متكثرة بذواتها قبل تكثر تلك الاعراض ومتكثرة
لاسباب كثرتها قبل تكثر تلك الاعراض لمواد لها اليها نسبة على ما ستعلمه في موضعه فيكون الاشارة
العقلية بهذا المعنى لا يتناول ايضاً الاعراض العقلية ان كانت موجودة تناولا بالقصد الاول
فالمقصود اليه بالاشارة اي بالقصد الاول بالاشارة هو الجواهر دون الاعراض اولا مناقشة
في ان يجعل الاشارة المذكورة حسية فيكون الى الجواهر الحسية فقط او يجعل اعم منها يشتمل على
الاشارتين وان لم يكن ذلك بالتواطؤ فان كثيراً من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الاشيا سبيلها
هذا السبيل لكن هذه خاصية الجواهر الاولى دون الثانية فانه لا اشارة الى الكليات اذ لا تعين
فيها ولا يظن انك اذا اشرت الى زيد فقد اشرت الى الانسان ففرق بين الانسان وزيد وان
كان الانسان محمولا على زيد ولولا الفرق لكان ابدا محمولا على زيد فقط وكان كل انسان زيداً نعم

الثاني

الانسان وساير الكليات لا تدل على مشار اليه بل على اي واحد اتفق من المشار اليه فمنها ما يعطيها معنى
اسمه تتفرد به كالنوعيات ومنها ما لا يعطيها كالجوهر الذي هو جنس الاجناس الا ان يجعل الانفراد
ليس بالقياس الى المشارك في الجنس بل بالقياس الى الوجود وهذه الجواهر الثانية اذا افادت ابنية
افادتها اسمه ذاتية وهو افراز حمله بالذات غير معتبر انها تحت عام يعمها اوليس فلذلك ليست تلك
الابنية الفصل فان افرازا بنية الفصل افراز تحت الجنس وهذا الطريق من الافراز لا يقال على النوع
الا بالعرض من وجه ما كما قد علمت اعني بقولي بالعرض ما لا يكون للشيء اولا بل بسبب غيره ولست
اعني بقولي بالعرض ان طبيعته لا يفرز بالحقيقة بل الانسانية يفرز ولكن انما يفرز لان فيها
مفرزا هو الاول فيه فالجواهر الكلية يدل على اي من وجهين احدهما انها لا تدل على هذا المشار اليه
بعينه بل على اي واحد كان والثاني انها تفرز افرازا جوهريا فهذه الخاصية المنسوبة الى الاشارة
ا ع ج خاصية للجوهر على سبيل انها لا يوجد الا في الجوهر وان كانت لا يوجد لجميع الجواهر فيكون وجه تخصيصها الجوهر بان
يقال ان الجوهر من المقولات هي المقولة التي يوجد في الامور التي تشتمل عليها هذا الشرط كما يقال الكعبة خاصة
مكة لا على ان جميع اجزائها الكعبة بل على ان بعض اجزائها الكعبة ولا والا كذلك المدينة وللجوهر خاصية تعم جميع انواعه
لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض وهو انه لا ضد له اذ كان لا موضوع له
والضد الذي الكلام فيه ههنا هو امر مشارك لما هو ضده في الموضوع وهما ذاتان تتعاقبان عليه ويستحيل
اجتماعهما فيه واما ان عني بالضد كل مشارك في المحل كان مادة او موضوعا كان القول في هذا الباب قولا اخر
ولم يبعد ان يكون للجواهر الصورية ضد وليس على المنطقي ان يحاول ابانة هذه الاشيا بالتحقيق فان بقي بها
وسعه بل اكثر ما يحتمله هو ان يعرف ذلك بالاستقراء او بحجة ماخوذة من المشهورات وان يزال عنه شكوك
يعرض له من امثلة مستقراة نفهمه ان ما اختلج في صدره او القي اليه من الشكوك كاذب وان كان زوالها
لا يوجب اعتقاده ان هذا صادق والاستقراء يبين انه لا ضد للانسان والفرس واما الجسم الحار والجسم البارد
فليسا متضادين بذاتيهما بل بالعرض اذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة وهذه الخاصية يشاركها
فيها مقولات اخرى فانه لا ضد ايضاً للكمية فان تشكك متشكك واورد الصغير والكبير مناقضة لهذا
الراي فالي ان يحل ذلك ويبطل فعليه ان يتامل ليعلم ان الاربعة والثلاثة والخمسة ليس لها اضداد اذ
ليس شيء من العدد اولى بان يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدا الا وهناك ما هو ابعد واشد مخالفة منه
فاذا علم ان لا ضد للثلاثة ولا للاربعة بهذا القدر من البيان وجد للجوهر مشاركا في انه لا ضد له من الكمية وهو
انواع ذكرناها وان كان مثلا من الكمية ما له ضد وهو الكثرة والقلة ان كانتا كميتين وكانتا متضادتين
واذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلة فلا فائدة ههنا في الاشتغال
ببيان ان الكثرة والقلة والكبير والصغير ليست كميات ولا متضادات ايضاً ثم الكمية وان شاركت الجوهر
في هذا فان انواعا من المقولات الاخرى لا يشاركه فان اكثر الكيفية لها اضداد وان كان بعضها ايضاً لا ضد له

فمنها اي كل الجواهر الثانية ما يعطيها معنى اسمه تتفرد به كالنوعيات ومنها ما لا يعطيها اسمه تتفرد به كالجواهر الذي هو جنس الاجناس صح

ويتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهى ان الجوهر ايضا لا تقبل الاشد والاضعف فان المشتد يشتد عن حالة هى ضد الحالة التى يشتد اليها فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيرا يسيرا متوجها الى حالة القوة او عن حالة القوة متوجها الى حالة الضعف والحالتان متقابلتان متضادتان لا يجتمعان فان كانتا اعراضا كان الاشتداد والضعف فى الاعراض وهذا انما يكون وان كانتا جواهر كان فى الجوهر تضاد وقد منع ذلك فاذا وضعت الخاصة التى قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه الخاصة موضوعة ايضا فان الاشتداد والتنقص ينتفى مع انتفاء التضاد ثم الضرب من التضاد الذى لم يتشدد فى رفعه عن الجواهر فذلك فيما لا يحتمل المصير من بعضها الى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذا السبيل بل ربما كان دفعة بل رفع قبول التضاد برفع النقص والاشتداد ووضعه لا يوجبه ولا يضعه وقد ظن ظان ان الاشتداد والنقص قد يكون لا فيما بين الاضداد ومثال ذلك ان الصحة لا ايضاد والحسن وكثيرا ما كان حسن اكثر من صحة ولا ينبغى ان يلتفت الى ذلك فان الذى ذهب هذا الظان اليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذى ذهبنا اليه ههنا وكما ان الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون منه ما هو اشد وما هو اضعف لست اعنى المقايسة التى تجرى بالاولى والاحرى ومعا فان الجواهر قد قيل ان بعضها اولى بالجوهرية من وجه ولكن اعنى بحسب المقايسة التى تحققه من طبيعة واحدة وحد واحد فليس شئ من اشخاص الناس فى انه انسان الذى هو جوهرية باشد من شخص اخر كما انه قد يكون بياض فى انه بياض اشد من بياض اخر ولا ايضا شخص انسان فى انه شخص انسان باشد من شخص فرس فى انه فرس كما يتوهم ان بياضا ما اشد فى بياضيته اشد من سواد فى سواديته وحرارة فى حرارتها اشد من برودة فى برودتها وكذلك حال الانواع التى فى درجة واحدة فانها ليس بعضها اشد فى بابه من الاخر اذ فرضنا ان الاجناس انما تحمل عليها بالسوية ومع ذلك فان الجواهر الاول وان كانت اولى بالجوهرية من الثوانى فليست اشد فى الجوهرية والاولى غير الاشد فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم ايضا يشارك الجوهر فى هذا كما نبين بعد وقد يعتقد فى ظاهر الامر ان اخص الخواص بالجوهر ان ماهيته اذا تشخصت وضعت الاضداد فكان الجوهر الواحد بعينه منه لا الكلى منه قد يقبل الاضداد لتغيره فى نفسه اما الجوهر الكلى فلا يقبل الاضداد لان الكلى يشتمل على كل شخص ولا يصدق ان كل شخص اسود وان كل شخص ابيض فان ظن ان العرض الكلى يقبل الضدين ايضا كاللون يكون بياضا وسوادا فليبطل ظنه بانه ليس اللون الذى هو الاسود قابلا للون الابيض بان ينسلخ السواد عن اللون ويغشاه البياض بل انما يقال فى اللون المطلق انه يقبل الضدين بمعنى انه بعض وبعض او بان يفرز الطبيعة اللونية مجردة فى الوهم فيقبل فى الوهم اى الفصلين تثبت وليس كلامنا فى مثل ذلك بل كلامنا فى القبول الذى يكون لمقابل واحد ولو كان اللون الكلى يقبلهما لكان كل لون سوادا وكان كل لون بياضا ولو كانت طبيعة اللون المجردة يقبل ذلك لما كانت سوادا او بياضا بل سودة

ماهيته خ

فى الوجود وفى القبول الذى خ

وبيضة

وبيضة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولكانا على التعاقب لا معا وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر فما كل جوهر يقابل الاضداد فان الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة وما لا يتغير البتة فلا يقبل الاضداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ولا كل المركبات الجسمانية فان كثيرا من الاجسام السماويه لا يقبل الاضداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية وهذه الخاصية يساوى ذلك البعض وهى خاصة للجزئيات ذلك البعض فقط بل لجميعه فان كلياتها ايضا تحمل عليها ان الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا وانه وان لم يقبل ذلك كلية بكليته فان كليته موصوفة بان الواحد منها بالعدد تقبل ذلك والاشخاص فان الواحد منها يقبل فان قال قائل انك ان جعلت هذه الخاصية بحيث يصح للكليات لم يصح للجزئيات فان زيدا ليس يقال عليه ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات فالجواب ان هذا حق صحيح وان هذه الخاصية فى النظر الاول لطبيعة الجوهر الجسمانى المذكور منظورا الى ماهيتها فمنها كلى ومنها جزئى ويلحق هذه الخاصية الكلية بسبب انها يلحق الطبيعة ويلحق المقولة لحوقا على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى يخص ولا تعم موضوعات المخصوص ولكن قد يظن ان من الاعراض ما سبيله هذه السبيل وذلك لان القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا ثم يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود ويكشف هذه الشبهة اما فى القول فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد ليس قابلا للصدق والكذب واما الظن فانه يبقى فيكون موضعا لهذه الشبهة فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام فى القول والظن وهو ان القول والظن لم يتغير من حال لهما شئ لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحدث عنه او المظنون به وكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر دون القول والظن لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان الامر يستحيل يجب ان يكون الظن لا يستحيل فان الامر يستحيل استحالة توجب فى الظن استحالة وذلك ان الامر يستحيل فى انه كان موجودا وكان الظن فيه صادقا انه موجود فاذ صار معدوما وبقى الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقى فيه بعد ان كان صادقا فهذا الحل انما تثبت استحالة اخرى وليس يتعرض لان ينفى الاستحالة الاولى وذلك لانه تثبت للامر استحالة فى وجوده وعدمه وكلامنا فى استحالة الصدق والكذب ومعلوم ان لكون الظن صادقا معنى فى الظن وان كان اضافيا وهذا المعنى قد زال لا عن الامر وحده بل عن الظن فان هذا الوصف وهو انه صادق اى مطابق للموجود كان للظن لا للامر واذا زال فانما زال عما كان فيه وليس كل وصف يتغير على الشئ يجب ان يكون متقررا ثابتا بل المضاف ايضا من جملة الاوصاف والاعراض التى يلحق الاشياء كما تعرفون به ولا مانع ان يكون تغير امر هو سبب تغير امر اخر كما فعل الشمس وغيبتها فان ذلك سبب لتغير حال الارض والهواء وكل واحد تغير فى نفسه وليس اذا كان الامر قد استحال يجب ان لا يكون الظن قد استحال باستحالة اخرى تابعة لاستحالة الامر لكن اذا قيل ان الجواهر يقبل الاضداد بان تستحيل فى نفسها فى معان غير مضافة استحالة اولية اى استحالة ليست تتبع استحالة شئ آخر على سبيل المضاف فقط لم يوجب الظن

ولكن خ

فقط خ

النطق خ

بهذه الصفة وانحلت الشبهة واما السطح فانه ايضا ليس يستحيل تغيره في نفسه بل لانه لموضوعه تغيرا
به فان استقصينا وعنينا بقولنا بتغيره في نفسه انه يكون مستغنيا بذاته وحده في ان يكون موضوعا
للاضداد تتغير بها بنفسه لا يحتاج في ذلك الى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير خرج السطح والظن والقول عن
ان يشاركه بوجه من الوجوه واما المناقشة في ان الاعراض بانفسها لا تحمل الاعراض وانها لن تزول عنها اعراض تعقبها
اعراض اضافية وقارة زوالا وعروضا اوليا يكون ذلك للجوهر بتوسطها فذلك شيء لا ارى للمنصف
ان يركبه وانه وان كان الجوهر سببا لوجود العرض فليس يجب ان يكون ذلك مانعا ان يكون امور يعرض
للعرض ويلزمه ويلحقه لحوقا اوليا ثم يلحق الجوهر بتوسطه وان كان اللحوق موجودا معه في الجوهر ومحتاجا اليه
معه كما ليس مانعا ان يكون له انواع ايضا واجناس يقال عليه واما تحقيق ذلك فستجده في العلوم فليجمع الآن
مساعدين على ان العرض لا يقبل بمفرد ذاته وتتغير بنفسه شيئا في الاضداد بل اما ان تتغير في امر مضافه
ليس تغيرا في نفسه اي من صفة قارة في ذاته وتتغير بتغير ما هو فيه وبالجملة فان العرض ليس يتغير تخصص
بنفسه بل انما له تغير مضاف او تغير تابع

فصل في ابتداء القول في الكمية

(في الهامش: ابتداء فصل القول في الكمية)

قد جرت العادة ان تذكر الكمية
عقيب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية اليه منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر
والكمية اوجبت ان ذكر الكمية من الجوهر دون الكيفية والمضاف واما الستة الاخر فانها تابعة لهذه الاربع
كما تعلم بعد ومنها ان الكمية اعم وجودا من الكيفية واصح وجودا من المضاف اما اعم وجودا من الكيفية
فلان العدد من الكمية وليس مقصورا في وجوده على الامور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التي
لا يقبل كيفية ولا شيئا غريبا عن جوهرها واما اصح وجودا من المضاف فلان المضاف غير متقرر في
ذات موضوعة تقرر الكمية وايضا فان الكمية المتصلة يوجد في جميع الاجسام الطبيعية من غير اختلاف
والكيفيات تختلف فيها والكمية اذا شاركت الكيفية في الجواهر فانها يلزم اول جوهر منها وهو
الجسم والكيفيات يلزم الجواهر النوعية السافلة او المتوسطة بعد الجسمية وقد يمكن ان يقال
في هذه اشياء اخرى ويمكن ان يطلب للكيفية خواص يفضل بها على الكمية لكنا لا نؤثر ان نشتغل
بامثال هذه المباحث الا اشتغالا دون الوسط واول ما يجب ان يبحث عنه من حال الكمية ان امكن
وكان البحث يحتمله هو انها جوهر او عرض فان كانت الكمية هي الجسمية التي يقارن المادة فيقوم الجسم
جسما فبالحري ان يكون صورة مقومة للجواهر والصورة جوهر فالكمية اذا جوهر فنقول ان تحقيق هذه
الاشياء مما لا يكلفه المنطقي بل يجب ان يأخذ المنطقي ما نقوله اخذا ويكون بيانه له في صناعة اخرى
فنقول يجب ان يعلم ان كل جسم فهو متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد الجسم المتناهي من
حيث هو متناه والتناهي يلزم كل جسم بعد ما يقوم بحد الجسمية جسما ولذلك قد يعقل الجسم جسما
ولا يعقل تناهيه ما لم يوضح برهان ايضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة اياها
فالتناهي ليس داخلا في ماهية الجسم فالسطح ليس جزء حد الجسم ومع ذلك فانه وان كان كل جسم متناهيا

(في الهامش: خط المصنف ويمكن ان يطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية صح)

(في الهامش: نسخة كتب الشيخ بخطه ويمكن ان يطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية)

فان الابعاد

فان الابعاد ليست بواجب حصولها في الجسم بالفعل فان الكرة من حيث هي كرة جسم وليس يحيط — ليس ح
بها الا نهاية واحدة وليس يفرض فيها ابعاد بالفعل متميزة بل الجسم انما هو جسم لانه من شانه وفي طباعه
بحيث يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد فيه على الاطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعا على قوايم
وهذه صورة الجسمية فالشيء الذي يمكنك ان تفرض فيه بعدا اخر يقاطعه على قائمة ثم ثالثا يقاطع
الاوليين على التقاطع الاول على قوايم فهو الجسم ثم اذا اختلف الجسمان بان احدهما يقبل احد الابعاد
او اثنين منها او ثلاثتها اكبر او اصغر من الابعاد التي في الجسم الاخر فانه لا يخالفه في انه يقبل ثلثة ابعاد
على الاطلاق البتة ويخالفه فيما قبل من الابعاد على ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلثة ابعاد جسم على الاطلاق
ومن حيث يقبل ثلثة ابعاد بعينها او هي موجودة فيه بالفعل ان امكن فهو بحيث يقدر وذلك له — ثلثة ح
من حيث انه يقدر سواء كان التقدير لا بعينه البتة ان امكن او بعينه والصورة الجسمية التي هي
صورتها الجوهرية التي لا يزيد فيها جسم على جسم فهي من جملة القسم الاول وهي صورة جوهر بل جوهر وليست
عرضا والمعين المعرض للتقدير في الابعاد الثلاثة تقديرا محدودا او غير محدود فهو العرض الذي من باب
الكم والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة فان
الشمعة اي شكل تشكلها به يحفظ عليها ان يكون بحيث يصح فرض ابعاد ثلثة مطلقة فيها على الصورة
المذكورة ولا يختلف فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الابعاد طولا وعرضا — ذلك ح
وعمقا بالفعل او بالقوة اذا حدد ذلك الشكل فانه ان شكل الشمع بشكل كرة كان معرضا لنسبة
ابعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها اذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته والماء
قد يحفظ جوهره ماء ويزيد حجما عند التخلخل فيكون قد يثبت له جوهريته النوعية فضلا عن الجسمية الجنسية
ويتغير مقداره الجسمي وليس لقائل ان يقول ان الجسم الكري اذا تكعب فان ابعاده لم تتغير اذ هو مساو
لما كان اولا في المساحة وانك ستعلم ان المساوي يقال لما هو مساو بالفعل ويقال لما هو مساو بالقوة
وان امثال هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة بل معنى ما يقال فيها من ذلك انها في قوة المساوية
والذي بالقوة ليس بموجود بعد والجسمية بالمعنى الاول لا يقدر بشيء البتة لان المقدر يجب ان يكون مساويا
للمقدار او مخالفا له اصغر منه والمساوي للمقدر لا يقدر بالمساواة بما يخالف المقدر والاصغر يكون مخالفا
لما يقدره فما يقدر لا يكون غير مخالف لجميع ما يجانس مقدره بل لا بد من ان يكون مخالفا لبعض ما يجانس
مقدره وكذلك ما يقدر فلا يتقدر بهذا المعنى الذي لا يخالف به جسم جسما ان يكون مقدرا او مقدرا فاذا انما
يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الاخر فذلك هو الكمية وان كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير
غير المعنى الذي به يصير الجسم جسما فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية بل الجسمية التي هي الكمية
التي هي عرض هي جسمية بمعنى اخر وهي ما اشرنا اليه وان كانت قريبة من الصورة الجسمية وملازمة اياها — العرض ح
فكذلك سنجد اشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية والسطح ايضا له صورة غير الكمية التي فيه وتلك الصورة

هي انه بحيث يصح ان يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة وذلك له لاجل انه نهاية شيء ما يصح في ذلك
الشيء فرض ثلثة ابعاد وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة الى الموضوع ايضا واما
كمية فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا يتبدل لا كما في الجسم ثم في هذا الموضع مباحث عميقة سيقال
عليها في اللواحق وليس اذا كانت للسطح صورة تلزمها او تقومها الكمية يجب ان يكون السطح جوهرا فما قلنا
ان لكل صورة لنوع من الانواع يلزمه عرض فهو جوهر بل ذلك في صورة الجسم وحده فيكون الجسمية التي من باب
الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التجدد ويكون صورة الجسم اذا جردت بكميتها
او جردت منها الكمية ماخوذة في الذهن سمي المجرد جسما تعليميا واعلم انه قد يتشكك في امر العدد ايضا انه
عرض او ليس بعرض فيجب ان يعلم ان الوحدة في الامور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها وان
مجموع الاعراض عرض فهذا قدر ينبه به على الحق في هذه المباحث واما تحقيق هذه الاشياء ففي صناعة اخرى
فنقول الان ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن جهة اخرى ان الكم منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس لاجزائه
وضع فيكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له ان يوجد كثيرا على ان معناه
معنى واحد فيقع منه غلط في معاني المتصل فمنه ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من
حيث هي اعظام ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث هي طبيعية فاما الذي هو فصل فمن خاصيته انه يقال
على المقدار الواحد في نفسه لا بحسب الى قياسها الى مقدار غيره وذلك لان حده انه الذي يمكن ان يفرض له اجزاء
يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزئين منها وباعتبار اخر هو نهاية لاحدهما اعني لما يجعله في التخيل الى الاشارة
اقرب منك فكانه اول وبداية للاخر فيقال لهذا الكل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون هناك
قطع وجزء بالفعل بل الشرط فيه ان يكون هناك امكان هذا التوهم وهذا الفرض وهذا المعنى هو معنى المتصل
الذي ينقسم اليه الكم والى المنفصل ويعم معنى المتصل الاخرين انهما يقالان بالقياس الى غيرهما فيكون المتصل
فيهما لا المتصل في نفسه بل المتصل بغيره فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية هو واحدة بالفعل حتى يعنيها
طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة مثل الخط الذي يتصل
بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفعل هي طرفهما جميعا ومثل الجسم اذا صار له جزءان لعرضين
تميزا فيه فمن البين ان كل واحد من العرضين ليس فيما فيه الاخر كسواد وبياض فان كل واحد منهما اختص بموضوع
هو الذي جعله غير الاخر فان الاشياء المتفقة في الطبيعة لعارض ما تتغاير في العدد فيكون ما يختص
بانبثاث البياض فيه متناهيا وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهيا وكل ذلك بالفعل وليست
النهايتان المفترضتان لما عرض اثنتين بل هناك نهاية واحدة فهذا اتصال قد يكون للكميات وهي
كميات لم يلحقها الا اللواحق الكميات مثل هيئة الوضع الذي لخطي الزاوية ومثل مماسة يعرض بدل السواد فيما
مثلناه ابيض ولا مماسة يعرض فيه بدل البياض حتى لا يكون ماخوذا مع عرض طبيعي فيتميز لاجل ذلك
جزءان من السطح او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم يكن النهايات فيه واحدة في الموضوع

ولا مر

اسمين في الاضافة بل كانتا اسمين بالموضوع ايضا لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة واما الاتصال
الثالث فهو ان يكون المتصل به لازما للمتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي تلاقي
نهايته فيه وهذا الاتصال لا يمتنع ان يكون فيه مماسة اذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة او مشابكة
فان الجسم اذا كانت حاله عند جسم اخر انه اذا تحرك ونقل عن موضعه نقلا يلزمه الطرف الذي يليه من الاخر حتى
يصير الاخر معه حيث صار فانه يقال انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الاول وان
كان انما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الاضافة اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي
وكثيرا ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء اخر فيصير بحسب صناعة ما احق بذلك الاسم فمن الكمية ما هو متصل ومنه
ما ليس بمتصل فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل وكيف لا وتجد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض بين اجزائه
حد مشترك وهو السطح فتجد اجزاءه يشترك بسطح واحد تلتقي عليه وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط وللخط
بالنقطة والزمان ايضا فانا نجد فيه شيئا متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله وهو الان وهذا الجسم
المحسوس ليس يجري الا من حيث فيه بعد فينقسم ذلك البعد الى ما ينقسم اليه فالجزء له من حيث هو ذو ذلك
المقدار لا من حيث هو جسم على الاطلاق او جسم جوهري فان الحركة من حيث تفاوت ويساوي لا من حيث
لا يقبل مفاوتة ومساواة على ما علمت فاذا التجزية انما عرضت بالضرب الاول للجسم من حيث هو ذو كم
لا من حيث صورته فان قال قائل ان التجزية لا يكون الا بسبب شيء من شانه قبول التجزية والقبول والاستعداد
انما يكون في المادة فيكون الاستعداد للتجزية بسبب المادة لا بسبب الكمية فانه شك ينحل في العلوم
ويجب ان يسلم هاهنا ان التجزية تعرض للمقدار بما هو مقدار وان كان فيه للمادة مشاركة وفي العلوم
تبين ان حصة المادة في ذلك ما هي والامر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو فان هذا لا يجب ان يشتغل
به في علم المنطقيين بل نعلم ان التجزية التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزية التي انما فيها تعيين الجزء
فقط فهذا الكلام كله اشارة مثال الكم المتصل واما الكم المنفصل فانها كالسبعة التي لا يوجد لاجزائها
حد مشترك فانك اذا جزات السبعة الى ثلثة واربعة لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا طرف للاعداد
الا الوحدة ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلثة والجزء الذي هو الاربعة ولو وجدت وكانت
بين وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة وان كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة
من ثمان وحدات فلنقل الان ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فيما هو كم له واما ان يكون ذاته
غير قارة بل اي في التجدد ولنضع ان كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة
جسم فان ذلك هو الزمان وبيانه في العلم الطبيعي واما الكم المتصل القار فليسم عظما وقدرا ولا يخلو
اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحتمل تجزية واحدة لا يعارضها تجزية قائمة عليها وهذا هو الخط
واما ان يكون محتملا للتجزية في جهة ثم يمكن ان يعارضها تجزية اخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين
متقاطعين على قوايم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان يكون المقدار الذي يحتمل التجزية يحتملها

نقلا يلزمه الطرف الذي يليه

للمعنى ح

اسبابي الاضافة

في ثلث جهات وهذا هو الجسم الذي من باب الكم فيسمى جسما من حيث هو بهذه الصفة وقد يسمى عمقا
وسمكا وثخنا اما ثخنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا فلانه نحن نازل اي معتبر من فوق الى اسفل واما
سمكا فلانه نحن صاعد اي معتبر من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق على معنى اخر سنذكره واما المكان
وزيادتهم اياه في معنى المقادير فلم يحصل له فائدة وذلك لانهم يقولون ان المكان نهاية جسم محيط حاصرة
للجسم المحاط فهي بالقياس الى الجسم المحاط مكان فالمكان نهاية بالقياس الى الجسم المحيط وحاو بالقياس الى الجسم
المحاط وسطح في جوهره وذاته فنقول لهؤلاء ان كل شيء ذي جنس فان جنسه هو مما يقوم به جوهره فان
كان المكان كما لانه بمجموع هذه اي لانه سطح هو نهاية وحاو فلا يخلوا اما ان يكون لكونه نهاية وحاويا مدخل
في تصييره كما او لا يكون فان كان له في ذلك مدخل فيجب ان يكون للمكان من حيث هو كم الذي يفيده المعنيان
معا خصوصية قبول ابعاد وقسمة غير الذي يفيدها السطح بما هو سطح وليس له ذلك وان لم يكن لكونه نهاية
وحاويا مدخل في كونه كما فهذه الجهة انما هي من الكم بسبب ان موضوعها او جزء منها وهو السطح من الكم فيكون
الكم بالحقيقة هو السطح ويكون عرض لذلك الشيء الذي في نفسه كم ان حوى فيكون ليس في جوهره شيئا غير السطح
ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعديده فلا يكون نوعا خارجا منه وايضا لانه ان كان المكان كما لانه نهاية
او انه حاو فيكون الشيء من حيث هو مضاف نوعا من الكم ثم يجب ان يرونا الكمية التي للنهاية من حيث هي
نهاية والحاوي من حيث هو حاو كمية تكون غير سطحية ولا يجدون فيبقى ان المكان كمية لسطحية فان المكان
انما نوع من السطح تحته لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعا تحت الكم واما سطح ماخوذ بحال فيجب
ايضا ان يكون الجسم الماخوذ بحال مخصوص مما يعد نوعا سادسا مثلا يجب ان يكون الجسم من
حيث هو متمكن نوعا زايدا على ما ذكر لا ان كان ولا بد نوعا للجسم المطلق اذا اعتبرت الانواع الاولى من
الشيء فمن الواجب علينا اذا اعددنا انواع الاجناس ان لا يعد انواع انواعها معها ولا يعد انواعها
من حيث تعرض لها خواص اخص منها يقسمها فالكمية المتصلة هذه واما المنفصلة فلا يجوز ان يكون
غير العدد فان المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات احاد والاحاد
انما نفس المعنى الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شيء فيه الوحدة وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة
فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات واما الامور
التي فيها تلك الوحدات فجملتها هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة
غير معنى اجتماع تلك الاحاد ولا يوجد لها مقدار خارج من مقدارها من حيث هي معدودة ولا لها جواز مساواة
ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها فلا يجوز ان يقع فيها مقدار او
جواز مساواة ولا مساواة بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره
الى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو امر غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او جسما
فانه امكن في شيء من الاشياء ان يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله

سطحية خ

تقدر خ من تقدرها خ

ومع ذلك

ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي بل ماخذا اخر من الانفصال امكن ان يكون غير العدد كمية
منفصلة لكنك لا تجد شيئا من الاشياء ينسب الى تقديره وجواز مساواة وغير مساواة الا وقد اعتبر
اتصاله او عدده لا غير والاشياء اذا لم يلتفت الى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به لم يجد لها تقديرا وكمية
منفصلة لا سيما ومفسرهم يقول ان للمقطع المقصور الى المقطع الممدود نسبة عدد الى عدد وهذا تصريح
بانه بعد لاجل العدد وحاله في ذلك حال التي في الجماعة والعجب انه لم يشكل هذا في اجسام تجمع من غير اتصال فيقدرها واحد
ويكون لها جزء من حيث هي منفصلة ولا في ازمنة متفرقة ولا في حركات الايقاعات ولا في عدد كيفيا يكون في
النقوش والصور انما اشكل هذا واشتبه على قوم في امر القول المسموع فانهم قالوا انه من الكم المنفصل بالذات
جزما ثم بعضهم جعل السبب فيه انه يقدر بمقاطعه فيكون مقاطعة اجزاؤه لها ازمنة تقدرها فيكون المقاطع
بقدر الجملة بسبب زمانها فيكون هؤلاء انما يقدرون القول بعدد اقسام ازمنته وبمقاديرها فيكون
بالحقيقة انما يجعلون القول كما العدد زمانه فيكون القول على طريقتهم كما بامرين من الكم يقارنانه لا لذاته
وقوم يتحاشون من ذلك فيحتالون له وجها اخر فيقولون ان الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القارع
والمقروع ولا يكون ذلك العظم معتبرا بالزمان فهو اذا من باب اخر فهؤلاء ليسوا انما يجعلون القول وهو
المركب من المقاطع وحده كما منفصلا بل يجعلون الصوت نفسه كما ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله
فان الجهة التي يحاولون ان يكون بها الصوت كما ان كان بها كما هي جهة يوجب فيها الكمية المتصلة وهؤلاء
انما احوجوا الى ان يثبتوا الكمية غير متصلة على ان عظم الصوت وصغره هو ثقله وخفته او جهارته وخفائته وهي
كيفيات بالحقيقة كما يعلم ذلك في موضعه لا كميات ومع ذلك فهؤلاء جعلوا الكمية الصوت لكمية ما يتولد
عنه فجعلوه ايضا من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة غير الصوت وقوم ممن هم اشد تحصيلا زعموا انه ليس
القول كما لشيء من ذلك بل لان المقطع جزؤه وهو يعده وكل ذي جزء يعد بجزء له فهو من الكم والكبرى
من قياسهم مدخولة فانه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب ان يكون من الكم بالذات بل يجوز ان يكون له وجود
وحقيقة اخرى وقد عرضت له كمية ما اما مقدار واما عدد فيتكمم به وصار له بسببه جزء يعده وامثال
هذه الاشياء لا يكون كميات بالذات ولا يدخل في الكمية دخول النوع في الجنس والمقطع ليست
جزئية وتقديره الا لانه واحد والقول كثير فالقول انما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه
وهي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه التي هو محصل منها ولا الى الزمان الذي به وقعها
ولا الى مقادير ما يتولد منه الصوت او فيه لم يجد للقول كمية البتة فان كانت هذه الاشياء يدخل
ما يقارنه من الاشياء في مقولة الكمية ادخالا بالذات فههنا حركات الايقاع ونغم الجمع في الالحان
والوان التهاويل واعضاء الحيوان واشياء اخرى حالها هذه الكميات كلها او بعضها فيما بالها لا يدخل
في الكم بالذات وليس لقائل ان يقول ان المقادير قد يقع عليها العدد وكونها واقعا عليها العدد
لا يمنعها ان يكون في انفسها كمية فكذلك القول فان المقادير وان كثرت بالعدد فلها بعد الكثرة و

احتمال خ

المنفصلة خ

منفصلة خ

وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها واحوال يلزمها ويلحقها من حيث هي متصلات لا يلتفت فيها الى عددها
مثل كونها قابلة للتجزية والتجزية بالفعل فان جعلتها ذات عدد فان قبول التجزية لا يجعلها ذات عدد وهي تحمل ايضا
المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها كما سنبين بعد من غير احواج الى عدد او شيء اخر يلحقها واما المعلم
الاول فقد اجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم وعد من الكم اقساما مشهورة ولم يتعرض فيها
للتحقيق وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة وكما فعل في مواضع من المصنفات
وقد زعم قوم ان الثقل من الكمية قالوا ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو بالوزن وليس
كذلك لان الوزن لا يمكن ان يقال متجزيا ومساويا بذاته بل الوزن مبدا حركة الى اسفل فاذا كان من الوزن
ما يقاوم وزنا اخر فلا يقدر الاخر على اشالة في الميزان راسبا في نفسه قيل انه مساو له اي غير مقاوم اياه في
التحريك فان قدر قيل انه اعظم منه فان كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الاخر ولا يقدر على تحريك جسم
من طبيعة الجسم الاخر هو ضعف ذلك الجسم الاخر لا ضعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريكه قيل ان هذا مساو
لضعف والاخر مساو لنصفه وايضا يقال للثقيل الذي يتحرك في مثل الزمان ضعف المسافة انه ضعفه وبالجملة
انما يمكن ان يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان او المسافة وليست المقاومة من مقادير الاجسام انما الثقل
قوة وكذلك الخفة اعني بالخفة القوة المصعدة الى فوق وقد يمكن ان تجد للخفة ميزان معكوس في المياه اعني
بالمعكوس ان يكون المايلات بين كفتيها صاعدة وقد يمكن ان تجد موازين للميول القسرية التي تحدث
بالدفع والريح يكون حكمها حكم ميزان الثقل لكنه قد يكون لا في جهة الثقل فلا يلزم من ذلك ان يكون الميول
القسرية كميات تمت المقالة الثالثة من الفن الثاني ولله الحمد والمنة المقالة الرابعة من الفن الثاني فصل

في بيان القسمة الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض

واما القسمة الاخرى للكمية فهو ان من الكمية ما له وضع
في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها وجود قار بالفعل معا ليكون
لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا ترتيب يوقعه ذلك تحت الاشارة ان كل واحد منها
اين هو من صاحبه والوضع اسم مشترك يقال على معاني شتى فيقال وضع لكل ما اليه اشارة كيف كان
والاشارة هي تعيين الجهة التي تخصه من جهات العالم وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع وليس للوحدة وضع (ان خ)
ويقال وضع لمعنى اخص من هذا اذ يقال لبعض الكميات وضع ومعناه ما قلناه ويقال وضع للمعنى الذي
يشتمل عليه مقولة من التسع وهو حالة الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض في جهاته وهذا الوضع
لا يقال قولا حقيقيا الا على الجواهر ولا يقال على الخط والسطح وقد يقال وضع لمعاني اخر لا يتعلق
بالمقادير ولا بالاشارة والوضع الذي يقصد في باب الكمية هو الوضع بالمعنى الاوسط وكانه اسم منقول
من المعنى الثالث فكانه لما كان وضع الجسم الذي من مقولة الجوهر انما هو بسبب حال اجزائه بعضها عند
بعض جعل نظير ذلك او مقاربه اذا اعتبر في الجسم الذي من باب الكم وضعا وان لم يكن الجسم الذي
من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان لكن الجسم الذي من باب الكم له اجزاء

بالقوة لها اتصال وترصيف والى كل واحد منها اذا فرض موجود اشارة انه اين هو من صاحبه وكذلك
الخط والسطح وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فيسمى باسمه وقد قيل ان الجسم
المتحرك لا وضع له فان عنى القائل لذلك انه لا وضع له الوضع الذي هو من المقولة فربما وهم ذلك صدقا
وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون للشيء وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون
للجسم اين وبين ان لا يكون له اين قار وكما ان الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا اين
وان اخرجته عن ان يكون ذا اين قار فكذلك حال الحركة بالقياس الى الوضع فانها لا تخرج الجسم عن
ان يكون ذا وضع وان اخرجته عن ان يكون ذا وضع قار لكن الوضع الذي يعتبر في مقولة الكم غير ذلك
الوضع وهو غير متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا يعدم شيئا من شرائطها
الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان يفرض فيها اجزاء اذا فرضت تكون متصلة ويكون بعضها
بجنب بعض يلزم ذلك الجنب في الجسم فان الحركة لا تزيل مجاورات الاجزاء بعضها بعضا ولا يمنع
ان يشار الى كل جزء انه اين هو من الاخر ويكون تلك المجاورة محفوظة وان كانت المجاورات مع اشياء
خارجة عن الجسم متبدلة حتى اذا كان مثلا للجسم وهو متحرك علامة شكل او كيفية وتلك العلامة
في بعض اطرافه كان بعض اجزائه يقال انه يلي تلك العلامة والجزء الاخر يقال انه الجزء البعيد عن تلك العلامة و
ان كانت الحركة لا تحفظ نسبة الاجزاء الى جهات العالم تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع الذي هو المقولة
على انه وان كان كذلك فانها يوجب نقلا عن وضع الى وضع وهذا لا يوجب ان يكون المنقول لا وضع
له بل يوجب ان الوضع متبدل على الاتصال او على الانفصال وفي كل ان يفرض يكون له وضع لكن
هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم ثم ان كان قسمة الكم الى ذي الوضع وغير ذي الوضع قسمة بالفصول
لم يجز ان يتبدل الفصول بحركة او سكون يعرض للجسم وطبيعته محفوظة ثم من البين ان الخط لاجزائه (يعرض)
وضع والسطح لاجزائه وضع والجسم لاجزائه وضع والمكان لاجزائه ايضا وضع بالقياس الى ما هو سطحه
وبالقياس الى ما هو حاويه واما الزمان فكيف يكون لاجزائه وضع ولا اخر يوجد منها مقارن الوجود للجزء الاخر
حتى تثبت مجاورته للجزء الاخر فكيف يثبت مجاورة ما هو مفروض موجودا او مفروض انه سيوجد لما هو
في العدم او قد فقد وان كان قد يوجد في اجزائه اتصال وان لم يوجد وذلك الاتصال هو ان حدا واحدا
منه وهو نهاية ما عدم وبداية ما يوجد وربما كان لاجزائه ترتيب من جهة التقدم والتاخر واما
العدد فانه وان وجد لاجزائه قرار وترتيب فليس يوجد له اتصال فلا يكون له وضع وقد يفرض
عدد لا يشار الى اجزائه باين فضلا عن اين بعضها من بعض ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات
وبالحقيقة فان العدد لا يقتضي وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه والقول
ابعد من ذلك فانه لا يقتضي ترتيبا طبيعيا ولا ثباتا والكم ذو الوضع هو المقدار والمقادير بالحقيقة ثلثة
واذا اخذ فيها المكان صارت اربعة ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع فهذه هي الكميات

بالحقيقة وقد يكون اشياء اخرى يقال لها انها كميات ويكون كذلك بالعرض لا بالذات وانما يقال فيها
ذلك بسبب مقارنتها الكميات التي هي كميات بالذات فبعضها موضوعات لها كالانسان والفرس
حين يقال انسان طويل وقصير وبعضها اعراض لا يوجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها لا يوجد الا
بمقارنة من جسم متحرك ولمسافة تكون الحركة فيها فيتقدر بها ولزمان يكون هي ايضا فيه فيتقدر به وفي جسم
متحرك يكون فيه فيتقدر به فيقال حركة طويلة اي في مسافة طويلة او في زمان طويل وكذلك يقال
بياض عريض اي في سطح عريض وبعض هذه عوارض خاصة للكمية كالطول والقصر الذي بالقياس مثل
ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل بل قصير وان كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى اخر من حيث
له بعد واحد وهذا السطح عريض وذلك الاخر ليس بعرض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا في نفسه
بمعنى اخر اي من حيث له مع بعد يفرض طولا بعد يفرض عرضا ويقال هذا الجسم ثخين والاخر رقيق ليس بثخين
وان كان كل جسم له ثخن بمعنى اخر اي من حيث له عمق اي من حيث له ثلثة ابعاد وكذلك نقول ان هذا العدد كثير
وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثيرا بمعنى اخر من حيث هو كم منفصل يعد بالاحاد فهذه وامثالها
يقال لها كميات وليست بكميات بل هي احوال يعرض للكم بمقايسة بعضها الى بعض كما سنوضح
واعلم ان الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معاني فيقال طول لكل امتداد واحد كيف كان ويقال
للامتداد الواحد الذي يفرض اولا طول ويقال طول لا طول امتدادين يحيطان بسطح من غير ان يعتبر تقدم
وتاخر ويقال طول للامتداد الواحد من حيث ياخذ من مركز العالم الى المحيط كطول الانسان وهو البعد الذي
فيه اول حركة النشو وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بعدان ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعا
لبعد فرض اولا على انه طول ويقال عرض لاقصر بعدين متقاطعين ويقال عرض للبعد الاخذ من يمين الحيوان
الى شماله ويقال عمق للثخن الذي تحصره السطوح وقد يقال عمق لذلك بشرط الاخذ من فوق الى اسفل ويقال
عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين اولا طولا وعرضا المقاطعة المعلومة فان الخطين اذا فرضنا
اولا ثم جاء ثالث ذلك المجيء قيل انه عمق ولو ابتداء به اولا لكان طولا ويقال عمق لما يحويه قدام الانسان
وخلفه ومن ذوات الاربع فوقها واسفلها ونقول انه لو توهمت نقطة تتحرك او تحرك جسم فيه
نقطة فتلاقي بسيطا بالنقطة رسم ذلك طولا وخطا فيما عيسى فان تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة
بل في جهة مقاطعة لها ارتسم سطح وعرض فان ارتفع السطح او انخفض حتى يكون حركته على بعد مقاطعا
للبعدين على قوايم ارتسم جسم وايضا فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما
وراء الظاهر فهو بسيط وسطح فان قطع هذا الذي هو السطح فالتفت الى القطع الذي يناله فقط ولم
يلتفت الى مشاركة الجسم او السطح فيه فان طرفه الحاصل من القطع هو الخط فان قطع الخط فان طرفه
على ذلك الاعتبار هو النقطة فالخط المحدود هو البعد الذي يفرض بين نقطتين والسطح المحدود هو البعد
الذي يفرض بين خطين والعمق المحدود هو البعد الذي نعترض بين سطحين واعلم ان الطول والعرض

دراز ستبر و قصير

والعمق

والعمق من حيث لا اضافة فيها هي من الكمية والمضافات اعراض في الكمية واعلم ان الكثير بلا اضافة هو العدد
والكثير بالاضافة عرض في العدد وكذلك القول في ساير ما يشابه ذلك واعلم ان الطويل والعريض والعميق
والكثير المتضايفات قد يتضايف على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه طرف منها ان تتضمن اضافة
الى ثالث منها كما تقول الكثير والكثير او غير ذلك وقد يضاف اضافة تتضمن ذلك فيقال الطول والكبر والعمق
فان لكل واحد منها اضافة الى شيء له اضافة الى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شيء هو عند شيء
ما طويل الا ان هذا الشيء اطول منه ونقول ان المساحة تقدير المتصل والعد تقدير المنفصل والعدد والمساحة
منها ما في النفس هو العاد والماسح ومنها ما في الشيء وهو المعدود والممسوح واذا صار الممسوح معدودا
فان العد عارض له ولا يوجب ذلك ان يصير المنفصل جنسا له والزمان متصل بالذات وبالعرض ايضا
ومنفصل بالعرض اما انه متصل بالذات فلانه في نفسه مقدار الحركة واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر
بالمقايسة الى المسافة فيكون له تقدر ماسح عارض من غيره فيقال زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ
والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير له كما للحركة ولا باس بان يكون الشيء في نفسه في مقولة
ثم يعرض له شيء من تلك المقولة فان الاضافة والكيفية تعرض لهما الاضافة والكيفية تعرض لهما الكيفية واما
انه منفصل بالعرض فذلك لما يعرض له من الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وليس يحسن من
يقول ان الزمان منفصل ايضا لا بالعرض وذلك من حيث هو عدد للحركة وان الان يوجب فصله
فالان في الزمان موهوم كالنقطة في الخط ولو كان شيئا حاصلا لكان كما يقولونه فاصلا ولكن من
غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة فليس اذا فرض الان فاصلا لم يكن واصلا ولما كان بان يصل اولى
منه بان يفصل فانه اذا كان حاصلا بالفعل صار به لاجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال
في ذواتها وان عرض لها من حيث اي اجزاء ان يكون ذات عدد لا عددا وذات كمية منفصلة لا كمية منفصلة
مثل حال الخط والسطح والجسم اذا افترض منها حدود مشتركة وليس هذا الفصل هو الفصل الذي
لا يجتمع مع الوصل لان ذلك هو الفصل الذي يبعد الاجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ولا
الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة بل يجعله ذا كمية منفصلة واعلم ان الكمية المتصلة
او المنفصلة لو قومت ذات شيء بقي هناك شك في ان الشيء من تلك المقولة ام ليس لانها ربما
قومت كالفصل البسيط وكان لقائل ان يقول ان الفصل البسيط لا يجب ان يكون من مقولة
النوع الذي يلحقه فكيف اذا عرضت ولم يقوم واعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا الا
ان يقرن بهما طبيعة الجنس ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الانواع واعلم ان الفصول المنطقية
كلها تحمل على الانواع فلا يكون غير الانواع في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار فان كان الفصل
المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع كان النوع منفصلا يفصل غيره كالانسان
الذي هو ناطق وانما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان فلا يقال انه

منه خ

الانسان نطق لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند الى شيء هو غير النوع
بحيث لا يحمل عليه واعلم ان الكم المتصل لا يخالف المنفصل الا بذاته لا باتصال غيره ولا المنفصل
يخالف المتصل الا بذاته لا بالانفصال فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ليس واحدا له
بالاعتبار واما الفصل البسيط فليس له البتة اذ ليس هذا متصلا باتصال ولا ذاك منفصلا به
بانفصال وانت موعود بشرح هذه الاشياء كلها في موضعه من **فصل في خواص الكم** وبالحري ان نتكلم
الان في خواص الكمية فنقول قال بعض المتقدمين ما هذا معناه ان للكمية خاصيتين اوليتين احداهما ان الكمية
يحتمل التقدير والاخرى ان الكمية لا مضاد لها ثم انه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان اخريان فيتولد
من ان الكمية يحتمل التقدير انه يقال مساو وغير مساو ويتولد من انه لا مضاد له انه لا يقبل الاشد والاضعف
فنقول نحن ان الخاصة الاولى للكمية هي التي منها ينقدح لنا الوقوف على معنى الكمية انها لذاتها لا لشيء
اخر يحتمل ان يوقع فيها التقدير واما انها لا مضاد لها فامر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه الى التفطن بماهية
الكم وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية فانها من الخواص التي بالقياس لا التي على الاطلاق والاقرار
بان الكمية لا مضاد لها مما يجب ان يوضع في المنطق وضعا ويقنع فيه بالاستقراء او بما يشبهه من الحجج
مثل ان نقول ان الكميات المتصلة قد تتوافى معا في موضوع واحد وبعضها نهايات بعض وان
المنفصلات كيف يمكن ان يفرض لواحد منها ضد واي شيء وضع ضد الاثنين مثلا فهناك شيء
هو ابعد مشاكلة للاثنين منه وهو العدد الازيد منه فلو جعل الالف ضد الاثنين او الثلثة
من جملتها لكان العشرة الف ابعد من طبيعته فكان اولى بمضادته ولكان الالف اولى بان يكون في
حكم المتوسط بين الضدين ثم كيف يكون متوسطا والطرف غير متقرر فان قيل الالف مثلا يوجد
له ما هو في غاية البعد عنه كالاثنين فلم ليس ذلك ضده فالجواب ان ضد الشيء انما يكون ضدا له
اذا كان ذلك الشيء ضدا له ولو كان الاثنان ضد الالف لانه غاية في البعد منه لكان الالف ضدا
للاثنين وغاية في البعد منه واذ ليس ذلك في الجانبين جميعا بل في جانب واحد فليس ذلك بموجب
للتضاد وبعد ذلك فانه وان كان المنطقي لا سبيل له الى اثبات ان لا ضد للكمية فلا بد من ان يوافق
في اشياء يظن بها انها اضداد وكميات معا فيعرف انها ليست كذلك فاول ذلك ما يظن من ان المتصل
من الكم ضد للمنفصل فاول الجواب في ذلك ان المنفصل والمتصل من حيث هما فصلان من لواحق الكم لا من
الكم نفسه كحال الفصول وايضا فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شانه في نفسه او في جنسه
ان يتصل والعدم غير الضد فليس الانفصال ضد الاتصال وان كان شيء واحد يكون موضوعا لقدر
متصل ثم ينفصل فيوضع لعدد يعرض له واما الزوجية والفردية والاستقامة والانحنا فانها لا اضداد
ولا كم اما الزوجية والفردية فموضوعها القريب اعداد ما ولا يشترك في الزوجية والفردية بالقوة فلا
العدد الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فردا ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجا ولا يوجد شيء من

او الثلاثة من جملتها لكان
فلم لا يكون كذلك من
يعرض م

الاشياء

من الاشياء موضوعا بعينه للامرين وما كان كذلك لم يكن ضدا وايضا فليس الفرد الا ان لا يوجد للعدد
قسمة بمتساويين فانقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام بحسب ايجاب خاص بالشيء وسلب خاص
به لكنه قد اتفق ان وضع للكم مقرونا به هذا السلب وهذا العدم اسم محصل فاوهم الاثبات وايضا
فان الزوجية والفردية كيفيات في الكم ولا يمنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فيصير لاجلها الكميات
متضادة بالعرض كالجواهر والمضمون منه هو ان الكميات لا تتضاد بنوعها بل تتضاد السواد والبياض وكذلك
حال الاستقامة والانحنا فانها ليست باضداد ولا كميات وكذلك التساوي والتفاوت كلها اضافات
في الكميات لا كميات ولا بينها مقابلة التضاد والكبير والصغير وما يجري مجراها اضافات تلحق الكم
فالكبير لا يكون الا كما ولكن ليس كميته انه كبير فان الكبير مثلا يكون في ذاته جسما او سطحا ولاجله يكون كما
يعرض له اضافة ما فيصير بسببها كبيرا واذا عرضت له اضافة ما فانما يلحقه بعد ان كان كما فان كان
في تلك الاضافة او في عارض اخر مضادة لم يكن في ذات الكم بل في عارض للكم اذ انما يكون للكم من جهة
عارض عرض له واعلم ان الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يكون في الكميات مضادة فانها
كلها عوارض للكمية وليست بكمية كما علمت ومع ذلك فليس فيها تضاد فان التضاد انما يكون بين
طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه ثم اذا اضيف الى الاخر قيل له مضاد مثل الحرارة والبرودة
فان كل واحد منهما معقول بنفسه فاذا اضيف الى الاخرى كانت ضدا لها فيكون هناك
طبيعة تعرض لها اضافة هي اضافة المتضادة والكبير والصغير لا معقول له من هويته الا ان يكون
مضافا وليس له من حيث هو كبير وجود مخصوص كما للسواد من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض حتى
يكون اضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص بقياس عروضها في السواد والبياض ولذلك
قد يكون الشيء كبيرا وصغيرا بالقياس الى شيئين ولو كان الكبير شيئا محصلا بنفسه يلحقه اضافة التضاد
لما استحال الكبير صغيرا بالقياس الى غيره فانه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان
المحصلتان اللتان يعرض لهما الاضافة يجتمعان معا في شيء واحد وهو كبير بالقياس الى شيء وهو صغير بالقياس
الى شيء فان قال قائل ان هاتين الطبيعتين لا يكون بينهما مضادة لانه لا يضاد كبيرا بالقياس الى شيء
صغيرا بالقياس الى شيء اخر فيكون هذا القائل قد سلم ان الكبير والصغير لا تحصيل لهما الا بالاضافة فقط
والاضداد لها في طبايعها تحصيل ويكون تلك الطبايع متنافية متضادة فيعرض لها الاضافة التي للتضاد
ويكون تلك الطبايع وان لم يلتفت الى اعتبار التضايف الذي في التضاد طبايع متعاندة لا تجتمع فلو كان
الكبير والصغير كالسواد والبياض وكساير الاضداد والاضداد طبايع يعرض لها اضافة التضاد
لكان للكبير وللصغير طبيعتان يوجبان بينهما التنافي وان لم يلتفت الى التضاد مثل تلك الطبايع فانها
وان لم يلتفت الى التضاد فقد يوجب التنافي اعني انها لكونها تلك الطبايع لا تجتمع واريد هذا شرحا
فاقول قد عقل ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف وان كان التضايف كالتضاد من حيث

التضاد م

هو تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه ولمخالفة التضاد للتضايف ما نجد طبايع الاضداد كالسواد والبياض
لا بتضايف ونجد الجوار بالجوار لا بتضاد ان ثم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب التضايف
لا محالة فاذا ينبغي ان يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه وذلك التضاد من حيث هو تضاد
متضايف فبقي ان الشيء الذي في التضاد لا التضايف هو موضوعات التضاد وطبايعها اي الموضوعات
التي هي في انفسها امور معقولة اذا قيس شيء منها الى شيء آخر كانت هناك اضافة التضاد وكانت
تمنع عن الاجتماع فاذا المضادة لا تتم الا بان يكون موضوعات لا تتضايف في انفسها ويلزمها تضايف
هو التضاد وتلك الموضوعات هي لانفسها لا يجتمع البتة لا اذا اعتبر فيها التضايف فقط بل يجب
ان يكون لها ذلك امرا هو بالذات قبل التضايف ويلحقه التضايف فيجب ان يكون للكبير والصغير
ان كانت متضادة موضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها وانها لا تجتمع وان لم يلتفت الى
تضايفهما وليس الامر كذلك بل ليس انما لا يجتمع الكبير والصغير اذا كانا متضايفين لطبايع لهما محصلة تلك
الطبايع لا يجتمع كما لا يجتمع طبيعتا السواد والبياض لانهما سواد وبياض فيتضادان فيتضايفان
لان المضاف من جهة اعم من المضاد لا من حيث هو طبيعة بل من حيث هو مضاد بل انما لا يجتمع الكبير
والصغير لانهما مما يقال بالاضافة فقط فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم هذا الموضوع ولا يلتفت الى
ما هذا اخر فانه حينئذ لا يستمر ان يقال ان الكبير لو كان ضد الصغير لما اجتمعا فان القائل يقول الكبير
ضد الصغير الذي هو عنده صغير لا الكل ما يفرض صغيرا وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون المتخلفين خ
في هذا الموضع شيئا يرجع الى خلال ما قلناه قبيل هذا ولكنهم يريدون فيه تكلفا يوهم انه شيء وذلك
انهم يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير من الكم وان الكبير والصغير متضادان فبعض الكميات
متضادات فيقول ان لهذا جوابين جواب معاندة وجواب مساعدة اما المعاندة فانه يقول ان هذه
ليست بكميات واما المساهلة فانه يقول انا وان اعطينا انها كميات فليست بمتضادة وهذا الجواب
اذا اوضح حق الايضاح وصحت المقدمتان على الجهة الواجبة حق واما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه
فمن جنس التكلف وذلك لان احد الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين والاخر يعاند في الكبرى ثم
والعناد في الصغرى اعراض عن الكبرى الى ان يفرغ لها فكانه حين قال ان هذه ليست بكميات كان كانه
قال هبها اضدادا وهبني اساعدك على ذلك ولكني اقول انها ليست بكميات وكذلك حين قال ان هذه
كميات فكانه قال هبها كميات وهبني اساعدك على ذلك فانها ليست باضداد وسواء قال في كل موضع ولكني اقول انها ليست باضداد خ
وهو تنازعه في مقدمة هب اني اسلم لك المقدمة الاخرى او لم يقل فان ذلك لا مدخل له فيما هو بسبيله
وما قولهم في هذا القائل لو قال هبها اضدادا فانها ليست بكميات لكانت المعاندة ينقلب مساعدة
وقد كان يمكنهم ان يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة اخرى فيجعلوا المساعدة في ان يسلموا الاخرى [illegible]
ويجعلوا المعاندة ان لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك

ان الصغير

ان الصغير قد يكون شطرا من الكبير يقومه والفرد جزء من الزوج والشيء المقوم لا يكون مضادا لما يقومه وقالوا
ان الصغير والكبير بالقياس الى المعتدل ضدان ويشبه ان يكون صدق هذا ليس متعلقا بالكبير والصغير بل
بالزايد والناقص من جهة ما هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيف ويكون من جهة الطبايع الزايدة
والناقصة لا من جهة الزايد والناقص من حيث هما هما فقط فيكون مثلا الجبن ضد التهور لا لان الزايد ضد
الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور فانهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد وان كان يعرض
لهما هذه الاضافة واما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا يقال بالقياس فانها ايضا تكون متضادة
لا لانها مقادير بل لانها مقارنة لكيفيات ولاجل انها اطراف طبيعية مثل ان لاعظام الحيوانات مقادير
هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدار فيها وليس انما يقال للكبير منها كبير
بالقياس الى الصغير بل في نفسه وبالقياس الى طبيعة نوعه وكذلك الحال في الصغير منها وحكمها حكم اطراف المسافة
التي للحركات الثقل والخفة ومن الشكوك في امر هذه الخاصية ما يظن من ان المكان الاسفل ضد للمكان الفوق وهذا
محال فان المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته الذي هو سطح وكم وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان
بالحقيقة على موضوع واحد والمكان من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو نهاية حركة
ومن حيث هو طرف مسافة او من حيث هو طرف جسم حاو وهذه عوارض للكمية وهذه العوارض لا تجعله
بحيث يشترك الفوق والاسفل منه في موضوع واحد فيكون مضادا بالحقيقة بل الاثنان متضادان
اعني كون الشيء فوق فانه مضاد لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس يجب اذا كان بين هذين المكانين
غاية البعد ان يكونا متضادين وان كان التضاد يتضمن هذا الشرط او كان الناس انما فطنوا اولا
للتضاد من امر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد فانهم لا يقتدرون على ان يميزوا اهل حال المكانين في
كونهما وبينهما غاية البعد هو التضاد او حال المتمكن اذا كان تارة في هذا المكان واخرى في مكان اخر ومع
ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الالفاظ الحكمية على تعارف الجمهور بل يجب ان يلتفت
في اعتبار معنى لفظ التضاد الى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني وهو يدل على
الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لا ان يطيع باحدهما الموضوع وبينهما
غاية البعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط والدليل على ذلك ان المكان من حيث هو مكان
ومن حيث يتحصل طبيعته الشخصية لا يحتاج الى ان يقال الا بالقياس الى المتمكن ومن حيث يسمى فوقا
يقال بالقياس الى مكان اخر ثم ان الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الاضافة فلا يكون فيها تضاد
كما لا يكون في الصغير والكبير وقد يعتبر من طريق الطبيعة حتى يكون الفوقية اما حالا للمكان فانه نهاية
جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا فان عرض من هذه الجهة للمكان تضاد كان بسبب طبيعة ذلك الجسم
وسنبين ان هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضادا للجسم الذي هو
اسفل اذ الجسم الاعلى لا ضد له من وجه كما ستعلم واما حالا للمكان من حيث كونه مكانا لجسم وضع

الطبيعي كذا واذا فرض او اتفق ان هذا كان موجبا او مقارنا لان يكون الجسمان متضادين في الطبيعة كان حينئذ التضاد في المكان لا في التمكن فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض فيجتمع من هذا كله ان لا تضاد في الكم وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا نقص وازدياد ولست اعني بهذا ان كمية لا يكون ازيد وانقص من كمية ولكن اعني ان كمية لا يكون اشد وازيد في انها كمية من اخرى مشاركة لها فلا ثلثة اشد ثلثية من ثلثة ولا اربعة من اربعة ولا خط باشد خطية اي انه اشد في انه ذو بعد واحد من خط اخر وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي بل لا يجوز ان يكون كمية ازيد واشد في طبيعتها من كمية اخرى انقص او اكثر منها اعني انه ليست الثلاثية في انها ثلثية و في انها عدد ولها حد العدد باكثر من رباعية في انها رباعية وان لها حد العدد اعني في انها كمية منفصلة يقدر بالاحاد نعم قد يصير ازيد واقل فيما يعرض لها من الاضافات المختلفات بينهما والفرق بين هذا الازيد وبين الاشد والازيد الذي يمنع كونه في الكمية ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل او زيادة والاشد والازيد الذي يمنعه انها لا يمكن فيهما ذلك وتفاوت الاشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضدين وتفاوت الازيد والانقص لا ينحصر البتة بين طرفين ومن خواص الكمية انها تقال بذاتها لغيرها انها مساوية وغير مساوية والمساواة هي الحالة التي يكون عند توهمك تطبيق ابعاد المتصل او احاد المنفصل بعضها على بعض تارة في ترتيب ما فلا يجد احد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الاخر عند ذلك الحد وغير المساواة ان يجاوز احدهما والقصر فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة فان اختلفت الحدود لم يكن مساواة وانت تعلم ان الثقل والحركة اذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات الى مقادير خارجة عنهما لا يوجد فيهما هذا التطبيق فليست قابلة للمساواة وغير المساواة فالكمية قد ذكر لها ثلث خواص حقيقية وهي انها لذاتها لها جزء ولذاتها يحتمل التقدير ولذاتها يقبل المساواة واللامساواة وذكر لها خاصيتان اضافيتان انها لا يقبل في ذاتها مضادة وانها لا يقبل في ذاتها الاشد والاضعف

فصل في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشارة المجملة الى اقسام المضاف

قد جرت العادة ان نخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية وللناس تخريجات مختلفة لعلة ذلك ويشبه ان يكون اظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكمية وليس على المنطقي اثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ومن يتكلف ذلك فقد تكلف ما لا يعنيه ولا يستقل به من حيث هو منطقي والوقوف على المضافات اسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافة التي هي المقولة فالامور التي هي من المضاف فهي الامور التي ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها على الاطلاق او بنحو اخر من انحاء النسبة والتي على الاطلاق فهي مثل الامور التي اسماؤها اسماء تدل على كمال المعنى الذي لها من حيث هي مضافة مثل الاخ واما الذي بنحو اخر من انحاء النسبة فهي التي

تعلق بها

تعلق بها النسبة فيصير لذلك مضافة مثل القوة من حيث هي لذي القوة والعلم من حيث هو للعالم فان كل ذلك في ذاته كيفية وان كانت مضافة فالى غير ما تكلف اضافته اليه كالعلم فانه بحرف ما صار مضافا الى العالم وبغير ذلك الحرف فهو مضاف الى المعلوم فان العلم يشبه ان يلزمه في نفسه الاضافة الى المعلوم والعلم والقدرة والقوة وما اشبه ذلك وان كان كله مضافا كله في نفسه غير مضاف الى ما اضيف اليه في مثالنا بل انما الحق بها نحو من انحاء النسبة فصارت به مضافة وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع كما يدخل بين الانسان والدار لفظ النسبة ما فيصير بها اضافة بين الدار وذي الدار وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة احد الجانبين ويحتاج الجانب الاخر الى الحاق لفظ النسبة باسم الاول كقولنا الجناح وذو الجناح فان لفظة ذو انما وقعت في احد الجانبين والجانب الاخر مستغن عن مثلها لكن اسمه اذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الاخر واكثر هذا حيث يوجد لاحد المضافين من حيث هو مضاف اسم ولا يوجد للاخر بل انما يكون اسمه المشهور دالا على ذاته او مشتقا من جهة حال اخرى غير اضافته او لا يكون هناك اسم البتة وربما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف اليه لفظ نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا العالم عالم بالعلم فيقرن باسم العلم حرف يدل على انه مضاف اليه العالم واما في الاول فانما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف لا المضاف اليه وربما كان حرف الاضافة مختلفا فيهما مثل قولك ان العلم علم للعالم والعالم عالم لا للعلم بل بالعلم وقوم يقولون ان معنى قولهم فا وبنحو اخر انما هو لما لا يتشابه فيه الحروف العاطفة وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره وانه اولى من التاويلات المذكورة واما كون الشيء معقولا بالقياس الى غيره فهو ان يكون الشيء اذا قصد تصور معناه احوج تصوره الى تصور شيء خارج عنه ولا كيف كان فان السقف اذا تصور معناه تصور معه معنى الحايط الذي يقله وليست ماهية السقف مقولة بالقياس الى الحايط ولكن يجب ان يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو له من اجل وجود ذلك الغير بازائه فذلك المعنى الذي للشيء من اجل حصول الحال التي لها ما صار الاخ معه هو اضافته مثل الاخ فان حقيقة المفهوم من الاخوة لاحد الاخوين هو لاجل وجود الاخر وهي الحال التي له بسبب ذلك وهو كونه ابن ابي هذا الاول فان الاخوة هي نفس اعتباره من حيث له اخ بهذه الصفة وان كان قد يكون في بعض الاضافات هو نفس اعتبار احد الامرين من حيث له اخر بصفة خلاف صفته فهذا هو كون الماهية معقولة بالقياس الى شيء اخر وليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامر الذي يلزمه في الذهن لكن لا يكون ذلك اضافة كما قلنا فان اخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له اضافة ومعنى قولي مكررة ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى ان للشيء نسبة من حيث له نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحايط فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقرا على الحايط ونظرت من حيث هو مستقر على

الحايط صار مضافا لا الى الحايط من حيث هو حايط بل من حيث هو مستقر عليه فعلاقة السقف بالحايط من
حيث الحايط حايطانسبة ومن حيث ياخذ الحايط منسوبا اليه بالاستقرار عليه والحايط مستقر عليه لمستقر
انعكس والسقف بنفسه منسوب فهو اضافة [2] وهذا معنى ما يقولون ان النسبة يكون لطرف واحد
والاضافة يكون للطرفين وذلك انك اذا اخذت السقف مستقرا على الحايط وجدت النسبة من جهة السقف
المستقر واما جانب الحايط فلا نسبة فيه الى شيء من حيث هو حايط واما اذا اخذت النسبة من حيث السقف
مستقرا على مستقر عليه والحايط مستقر عليه بمستقر انعكست النسبة وصلحت لان يكون اضافة فكل نسبة
لا يوجد من الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير اضافة وكل نسبة يوجد الطرفان فيهما من حيث
النسبة فهي الاضافة والامور التي يوجد منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط وان اخذت منسوبة
على هذا الشرط فهي مضافة فذوات الامور قد يكون منسوبة وان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة
صارت مضافة ومن الامور المضافة ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها
ما هو مثل القوة والقدرة فان القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء والحال حال لذي الحال
والحس حس حاس لمحسوس والعلم علم عالم بمعلوم وكذلك القيام قيام قايم والجلوس جلوس جالس
فهذه كلها مضافات لكنه من هذه ما هو كالكبير فانه لا يكون في نفسه كبيرا وفي ماهيته كبيرا او يكون
هناك صغير وكذلك الشبيه والمساوي واما القدرة والقوة والحس والعلم فيشبه ان لا يكون الامر
فيها هذا الامر فان ماهية الشيء الذي هو العلم ليس انما يقال له علم بالقياس الى العالم وان كان لا يوجد
الا في العالم وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس وليس البياض انما يقال له بياض بالقياس الى الموضوع
الذي هو له بياض وان كان لا يوجد الا فيما هو له بياض وفرق بين ان يكون الشيء لا يوجد الا ان يوجد شيء
وبين ان يكون ماهيته مقولة بالقياس الى شيء فان العالم لا يوجد الا بالباري [3] وكذلك الثنائية لا يوجد
الا بالوحدانية وليست ماهيتها مقولة بالقياس الى الوحدانية وليس الوجود والماهية شيئا واحدا
ولا الاقتران للماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس الى الماهية بل كون الماهية بالقياس ان يكون
الماهية مع حقيقة اللون مقارنا للمقارن على الحالة القارنة فبعض هذه الامور المعدودة ماهياتها مقولة
بالقياس الى غيرها كالكبير والصغير وبعضها يجعل كذلك اذا اخذت مع النسبة كالبياض فانه اذا اخذ من
حيث هو في الابيض كان مضافا كالوسم كونه من حيث هو في الابيض جسما كان الجسم ماهية مقولة بالقياس
الى الشيء الذي له البياض فقد علمت ان بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس الى غيره
وبعضه يقال بالقياس الى غيره بنسبة يلحق ماهيته فحينئذ يكون مقولة بالقياس الى غيره وكان ذلك
الالحاق يجعل له ماهية اخرى متقررة بنفسها فالامور المضافة مع امثال هذه وقد يوجد فيها مضادة
كالفضيلة والخسيسة التي كل واحد منها قد تصح له اضافة الى موضوعه ولكن ليس كل مضاف يقبل
ذلك فانه لا ضد للضعفين ولا للزايد جزءا والقانون في ذلك هو ان المضاف مما يعرض للمقولات

[2] اضافة صح

[3] ولست ماهيته مقولة بالقياس الى الباري صح

جميعها فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد يكون في الكم كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف
كالاسخن والابرد وكالملكة وذي الملكة وقد يكون في المضاف نفسه كالاكبر الى ما اقل كبرا وكالصديق
الاصدق من صديق وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث وكذلك
قد يكون في سايرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته فلما كانت الضعفية تعرض للكم وكان لا مضادة
للكم لم يعرض للضعفية مضادة ولما كانت اضافة الفضيلة عارضة في الكيف وفي الكيف تضاد
جاز ان يعرض لهذه الاضافة تضاد وكذلك في قبول الاشد والاضعف والاقل والاكثر وقد يظن ان
غير المساوي قد يكون اكثر واقل لان الكمية يكون اكثر واقل كما ان الشبه يكون اضعف واشد فنقول
اما غير المساوي فانه في الحقيقة لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون ابعد واقرب فان العشرة ابعد
في المساواة للثلثة من التسعة والسبب في الامرين اعني المحال والممكن ما ذكرناه من ان الكم لا يكون اشد
واضعف لا بالقياس الى نفسه ولا بالقياس الى حال غيره عند نفس ذلك الغير فانه لا يكون عشرة اشد
عشرية من تسعة تسعية كما يكون بياض اشد ابيضاضا من سواد اسودادا وان كان قد يكون عدد
اكثر زيادة على عدد من عدد كما بينا فعلى ذلك يكون غير مساو اقرب من غير مساو اخر واما في انه غير
مساو فلا يقبل زيادة ولا نقصانا ومن خواص المضافات انها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافو
وينعكس بعضها على بعض ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ولانحاء اخرى من
الرجوع والعكس يا تيك من ذي قبل وذلك لان الوضع ههنا قد يكون احد الطرفين مكررا والحمل
يكون من الثاني فاذا انعكست صار الحمل وضعا وقد لحق به مثل ذلك التكرير في جانبه وصار الوضع
حملا وقد حذف عنه التكرير فنقول ان العبد عبد للمولى ثم نقول والمولى مولى للعبد فتكرر العبد
في الاول والمولى في الثاني وفي بعض الامور يحتاج الى ان يلحق بالطرف المجعول محمولا شيئا زائدا
لا يلحقه وهو موضوع كالحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا بل الحاقك ما يلحقه حين يقول الحس
حس بالمحسوس والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما تقول ان الاب
اب للابن والابن ابن للاب وسواء جليت ذلك لفظا او لم تقل فانك تعقله معنى فانك تاخذ
المحمول على انه منسوب اليه سواء الحقت به اللفظ الدال على ذلك او لم يلحق ولم تاخذه على هذا
الوجه بعينه حين تضعه واما ساير العكوس التي ستاتيك في مواضعها فخالف الذي للمضاف
في ذلك كله لكن في هذا التكافو شرط يجب ان يراعى وذلك ان الاضافة اذا لم يقع على التعادل لم يجب
هذا التكافو ووقوعها على التعادل هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا وبالذات
فانها ان وقعت الى موضوعه او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوعه لم يقع الاضافة متكافية
فانك اذا قلت ان الراس راس للانسان او للحيوان او الراس راس لذي مشي او الراس
للمشا وكذلك الجناح جناح للطاير والسكان سكان للسفينة لم يمكنك ان ترجع فتقول والانسان

[7] الحال صح

فلان الكيفية تكون اشد واضعف صح

وكذلك لا يقال الطائر طائر بالقياس الى الجناح
والسفينة سفينة بالقياس الى السكان
وذلك لان الرأس ليس معادلا لما ذكرت
بل معادله هو ذو الرأس فالرأس رأس
لذي الرأس وكذلك صح

او الحيوان او ذو مشي او المشاء هو انسان او حيوان او ذو مشي او شيء بالقياس الى الرأس وكذلك
الجناح جناح لذي الجناح وكذلك السكان سكان لذي السكان واما ما ذكرت فهو اما موضوع المضاف المعادل
او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف وانما يعرض ذلك في الموضع الذي لا يكون
فيه الاضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس بل حيث يجعل كذلك بنوع من النسبة فيكون لا اسم
للمضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بل ان كان له اسم فمن حيث هو موضوع للنسبة اليه او من جهة اخرى فلذلك
يجب ان تخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر في تحصيل ما يقع اليه الاضافة بالتعادل
مميزا مما يقع اليه لا بالتعادل فسبيلك ان تجمع اوصاف الشيء جميعا فاي تلك الاوصاف اذا وضعته
ثابتا ورفعت غيره جاز ان ترفعه او لم يجز امكنك ان تحفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك
حفظ الاضافة فهو الذي اليه التعادل وما لم يكن كذلك فليس اليه التعادل فانك اذا رفعت من الشيء انه
حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو مشي كيف اتفق وحفظت انه ذو رأس امكنك ان تنسب اليه
الرأس فاذا رفعت انه ذو رأس وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو مشي لم يمكنك
ان تضيف اليه الرأس

فصل في خواص المضاف

ومما يرى في المشهور انه يلزم المضافات
كلها هو انها معا في الوجود اي ايهما وجد كان الآخر موجودا وايهما عدم كان الآخر معدوما مثل الضعف
والنصف ولكن قد لا يقع في بعض الاشياء تكافؤ في الوجود معا من جهة اخرى وذلك كالعلم والحس
اي الادراكان ليس القوتان المشاركتان لهما في الاسم فان ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائما ان يكون
مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك فانه قد يوجد غير مضاف الى
العلم وان كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم احدهما على الآخر وليس الغرض ذلك بل
الغرض ان احد الذاتين لا ينفك من اضافة يلزمه يوجب ان يكون معه مضايفه ابدا وذات الآخر
قد يوجد وليس بمضايف وكذلك فتصور حال هذا الحس وان ذاته لا ينفك عن لزوم الاضافة
اياه وذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ يجوز ان لا يكون
حساس موجودا ويكون العناصر المحسوسة التي اوائل التكون للحيوانات وغيرها من الاجسام الارضية
موجودة واما امور اخرى فيكون اما متكافئة في اللزوم ان اخذت متضايفات واما غير متكافئة
في اللزوم ان اخذت ذوات فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الوجه الذي نعمه عليه الطائفة
وجه تخييل محتمل فاما المثال في جنبة العلم فالمشهور مما اوردوه من امر المربع المساوي للدائرة فان العلم
به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه هو موجود فحري ان نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول ان لقائل ان يقول
ان هذا القول مجازف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون لكل علم بازاء معلوم موجود فمن العلم
التصور وقد يتصور امور ليس يجب لها الوجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات
فانا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك الى ان نجعل لها وجودا في الاعيان وبالجملة لا يحوجنا

ذلك الا

ذلك الا ان نجعل لها وجودا غير الذي في الذهن وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه وانما بحثنا عن علم
مضاف الى مضايف له والمضايف شيء ثان وايضا فان في المعلومات بحسب التصديق اشياء
كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بامكان والامكان غير الوجود وذلك مثل قولنا
اذا اخرج عن شكل كذا خط من كذا في جنب خط كذا لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان فان
هذا لا وجود له ايضا الا في الذهن وهذا المثال الذي اوردوه وهو حال المربع المساوي للدائرة
الذي يجعلونه موجودا وان لم يعلم فهو مثال اشد اشكالا في الدعوى فليت شعرنا اين وجوده فانه
ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له في الاعيان وجود حاصل فبأي دليل
عرفوا ذلك ومن حدثهم به وان عنوا انه ممكن ان يوجد فذلك امر بالقوة كما ان العلم به ايضا ممكن ان يوجد
فنقول لمن قال هذا او سأله انه ليس عليك وانت منطقي ان تتحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما
كان غرضنا فيما اوردناه ان نعلم انه يمكن ان يكون لذات احد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة
الى الآخر وليس الآخر بمكافئ له في ذلك فان كان علم تصوري او تصديقي ليس مضايفا الى شيء آخر فليس
هو من جملة المضايفات التي نذكرها واذا لم يكن من جملة ما ذكرنا لم ينتقض به ما قلناه بل جعلنا مثالنا
الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا بان الفلك موجود متحركا
على الاستدارة وهذا العلم هو من الجملة التي ذكرناها والشرط الذي اشرنا اليه وان كان لما اوردناه
قبل مثالا مضايف في الذهن او خارج الذهن وكان مكافيه في الوجود معا فليس ذلك ايضا مما
ينتقض به ما قلناه فانا لم نقل ولا شيء من المتضايفات تتكافأ في الوجود معا بل قلنا ان اكثرها
كذلك واما امر المربع والدائرة فليس تتغير بما زعم فيه غرضنا وذلك لانه ان كان لهذا المربع امكان
وجود فلا تستحيل فرضه موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان
يكون هذا المربع موجودا ونحن على جبلتنا من الجهل به فتبين ان جميع ما اوردنا في هذه الطعون لا تفسد الغرض
الذي نؤمه فما علينا من غير ذلك وما حاجتنا الى ان نتكلف في المنطق علما غير المنطق ليس من شأن المنطقي
ان يتحققه كنه التحقق ويجب ان نعلم ان المتضايفين من حيث متضايفان بالفعل تضايفا على التعادل
فهما معا اذ الشيء انما يقال ماهيته بالقياس الى شيء يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والآخر بالقوة
فقد زال التعادل لكن على هذا اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول بالقياس
الى المتأخر ولا بد من ان يكون بينهما اضافة بالفعل ولا تضاد فهما موجودان معا وايضا فانا نعلم
بان القيامة ستكون والقيامة معدومة غير موجودة والعلم بها موجود ولا بد ان يقع بينهما اضافة
بالفعل ولا تضاد فهما معا فنقول اما الشك المورد من جهة المتقدم والمتأخر فانه ينحل بان نقول
ان هذا المعنى يعتبر من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا والآخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن
اما بحسب الذهن فان يحضر الذهن الزمانين معا في الوهم فيجد احدهما متقدما والآخر متأخرا فيكون

مثالا مضايفه ثم

قد حصلا جميعا في الذهن او يكون احد الزمانين كيوم من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف الذهن
اليه زمانا نعقله مستقبلا فيحكم حينئذ بينهما بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا واما الوجه الاخر فهو ان الزمان
المتقدم اذا كان موجودا فموجود من الاخر انه ليس هو ويمكن ان يوجد امكانا يؤدي الى وجوب وهذا كونه متاخرا
وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم واذا وجد المتاخر فانه موجود في الذهن
حينئذ ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبة الى الذهن نسبة شيء كان موجودا ففقد وهذا ايضا امر موجود
مع وجود الزمان المتاخر فاما نسبة المتاخر الى المتقدم على وجه اخر غير ما ذكرنا فلا وجود له في الامور لكن في الذهن
فقط فان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا متاخرا ولا مضافا الى شيء من الازمنة
والا لكان مضافا الى الاشياء بلا نهاية في وقت واحد وكانت هناك اضافات لا نهاية لها موجودة
بالفعل بل هو في نفسه بحيث اذا عقل وعقل الاخر حكم العقل عليه بانه متاخر عن امر موجود في الذهن
واما العلم بالقيامة فانه انما هو في حكم سيكون فان العلم بها انها ستكون علم بحال من احوالها موجود في
الذهن مع وجود العلم بانها ستكون لا عند ما يكون بل قبل ذلك عند ما هي معدومة في الاعيان موجودة
في النفس واما تصور ماهية القيامة مجردة فانه غير مضاف الى شيء في الوجود من حيث هو تصور
واعلم ان جميع امثال هذه اضافات انما تتقرر في الوهم والمتضايفات فيها ايضا انما يكون متضايفات
في الوهم والبيان المستقصى لهذا انما هو في العلوم الحقيقية لكن قوما من المتكلفين اجابوا في شبهة تكافؤ
العلم والمعلوم فقالوا ان الذي قيل من ان المعلوم قد يوجد ذاته والعلم به لا يكون قول غير حق فان
ههنا علما موجودا بكل شيء وجودا لا يتاخر عن الاشياء وهو علم الباري والملائكة ولم يعلموا ان هذا
وان كان حقا فليس جواب المتشكك فان المتشكك ليس يقول انه ولا شيء من المتضايفات لا يكون معا
ولا ايضا يقول انه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معا ولا يحتاج الى ذلك فان دعواه انه ليس كل
متضايفين يكونان معا وهذه الدعوى يصح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فنقول ان علم
بوجود العالم لا يصح ان يكون علما وذاتا والعالم غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس
علم به موجودا وكذلك ان لم يعتبر شرط الذات فاذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ولم يكن علم البتة غير
هذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا لا العلم الذي اشار اليه فقط بل جميع العلوم فكان العالم
قد يكون موجودا وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بموجود فالشبهة تكون قائمة فان الشبهة لم ترد بسبب
ان المعلوم قد يكون موجودا ولا علم البتة بل هي شبهة اخرى وينبغي ان يراد لها حل اخر واقله ان
يقال ان العالم حينئذ لا يكون مضافا الى هذا العلم اذ لا يكون معلوما له

فصل في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة ولوازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

اعلم انا الى هذا الوقت انما اخبرنا عن مضافات يطابقها الحد
المذكور فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها وبعضها كانت قد يصير كذلك بنحو من النسبة

بلغ

لحقها

لحقها فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ام رسم معنى يصلح ان يقال انه مضاف وليس هو نفس
المقولة او نوعا من المقولة فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة وانه لا يصلح ان يحمل مقولتان معا
على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين وان كان قد يدخل الشيء
في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض وقد فرغنا فيما سلف عن هذا ثم ان هذا الحد لا يمنع العقل
مطابقته امورا يدخل في مقولات اخرى فان الراس قد يحتاج ان يكون بذاته جوهرا حتى يكون راسا
كما يحتاج الى ان يكون معقول الماهية بالقياس الى غيره حتى يكون راسا فكلا الامرين مقوم له من حيث
هو راس ليس احدهما بالذات والاخر بالعرض والراس انما يكون كذلك اذا اخذ راسا على الاطلاق وكان
على اعتبار الجواهر الثانية واما اذا اخذ مخصصا على انه هذا الراس فانه لا يقال ماهيته بالقياس الى غيره حينئذ
وذلك انه بسبب ان ذاته قد تحس وتخيل من غير ان يعلم الشيء الذي هو راسه من حيث هو هذا
الراس والذي هو راسه من حيث هو هذا الراس فانه هو هذا الانسان واما اذا دل على انه راس
لشيء جملة فليس ذلك له من حيث هو هذا الراس بل من حيث هو راس على الاطلاق وكذلك لا يقال
ان هذا الراس راس ما بالقياس الى شيء بل انه راس على الاطلاق بالقياس الى شيء ويمكننا
ان نقول ان الراس انما هو راس بالقياس الى ذي الراس ولا يمكننا ان نقول ان هذه اليد انما هي
هذه اليد بالقياس الى سقراط او هذا الذي هو ذو يد حتى لو رايت هذه اليد منكشفة عن مستورة تمثل
في ذهنك صورة بازاء ما هو بالقياس اليه وهو سقراط او هذا ذو اليد كما يتمثل هنالك ذو الراس
وايضا فان بعض الامور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية ايضا مثل الملكة فانها
كيفية وقد قيلت بالقياس الى غيرها بنحو من انحاء النسبة وكذلك امور اخرى من مقولات
اخرى فالرسم الاول لا يمنع من ان يكون ههنا امور هي من باب الجوهر وغيره داخلة في المضاف
فليس هذا الحد اذا حد المقولة والا لاشترك في حد واحد امور من مقولات شتى وان لم يكن حدا
لها بل انما هو حد بحسب اسم معنى يعمها مقوم لماهيتها يقال عليها فانه لا يجوز ان يكون الامور
التي بعضها الجوهر جنسها شيء غير الجوهر فيجب اذا ان نتامل هذا الحد ونتدارك خللا ان
وقع فيه والتدارك المشهور لهذا هو ان الامور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو انها
مضافة وهذا تدارك صحيح لكن بعض الناس ظن ان هذا بعينه هو الحد الاول وستعلم انه ليس
هو الاول عن قريب ولو كان هو الاول لكان بالاول غنى عنه وخصوصا والاول يدل على المعنى
الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ان دل دلالة بذلك الوضوح وظن بعضهم
ان فيه بيان الدور وهو انه اخذ المضاف جزء حد لنفسه والمشتغلون لهذا الشان قد
اجتهدوا في حل هذا الشك وقد قارب بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه ذهابا يسيرا لكنا
نقول ان من الاشياء ما يكون جنسه اشهر عند الجمهور فيكون الاسم بحسب الوضع الاول موضوعا

لجنسه او لما هو عنده كالجنس ثم ان الخواص يجدون معنى نوعيا او ما هو كالنوع تحته فينقلون اسم
الجنس اليه بملاءمة توجبه وقد تجد مثل هذا كثيرا اعني انك تجد امورا نقل اليها اسماء حرفت عن دلالة الوضع
الاول بل تجد لنفس ما او مانا اليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس الى النوع امثلة كثيرة فمن جملتها
ان الجمهور قد كانوا يرون ان كل شيء توهم فهو اما ممتنع واما غير ممتنع وجعلوا اسم الممكن مرادفا او
كالمرادف لقولهم غير الممتنع فقالوا ان كل موجود اما ممتنع واما ممكن ولما فصل الخواص حال ما ليس
بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود وكلاهما يشتركان في انه غير
ممتنع وفي انه ممكن بهذا المعنى اي بمعنى غير الممتنع ثم وجدوا في الامور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع
ولا يمتنع وجوده ولا عدمه فيمكن وجوده وعدمه فخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضروري واخرجوا
الواجب عن دلالة هذا الوضع الثاني ونقلوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذلك ايضا
الحال في المضاف فان اسم المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند الفلاسفة على المعنى المذكور وهو انه
ما يقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار ان له وجودا غير ذلك او ليس له وجود غير ذلك حتى
كان الشيء اذا كان من الجوهر او من الكيفية ثم لحقته نسبة واعتبر من جهة نسبته فكان من حيث هو كذلك
مقول الماهية بالقياس الى غيره فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست يقال بالقياس
وكان اذا كان الشيء كالابوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود اخر
وماهية اخرى كان ايضا من المضاف فكان المضاف يقع على المعنيين جميعا وقوعا بحده وان لم تكن
لهما جميعا جنسا فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين او على شيئين من مقولتين او على شيئين من
مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين فانك قد عرفت هذا وتحققته واذا كان كذلك فمعنى المضاف
الماخوذ في الحد هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص فكما ان الحاد اذا حد الممكن
الحقيقي فقال ان الممكن الحقيقي هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا يكون قوله مدخولا من جهة انه
اخذ الشيء في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن الماخوذ في الحد الا المعنى الجنسي الذي هو بمعنى غير ممتنع فكذلك
اذا قال ان المضاف الحقيقي الذي يحده على انه احد العشرة هو الذي ماهيته ووجوده انه مضاف ويعني
به الذي وجوده وماهيته هو انه مقول الماهية بالقياس وليس له وجود غيره لم يكن اخذ المحدود في حده
او المرسوم في رسمه فيكون هذا من جملة المخصصات التي انما تخصص باللحاق بشرط التجريد بطبيعة عامها فانه
اذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لان يلحق بها معنى وان لا يلحق وليس يجب لحاقها
احدهما وكانت اذا الحق بها بشرط وجود ذلك المعنى تخصصت فانها اذا الحق بها بشرط عدم ذلك
المعنى تخصصت ولست اعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين بل الخاص والعام
فاذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد فالراس لا يكون مضافا بالمعنى الذي للمقولة اذ
ليس يكون وجوده انه مضاف فقط بل له وجود اخر قد لحقه هذا المعنى وكذلك العلم فانه صورة

وكيفية

وكيفية متقررة في النفس لكنها يلزمها اضافة ما ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس وكذلك
الضعف فانه يكون صورة في النفس عددا او كما ويعرض له نسبة ولكن لقائل ان يقول انكم قد منعتم
ان يكون المشتق اسمه من الاعراض البسيطة مقولة كالابيض ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ثم
لا شك في انه يجب ان يكون المضاف فالمعنى الاول يفهم منه انه شيء ذو اضافة من غير تخصيص ولا شك
على تلك الاصول انه اذا كان على هذا المفهوم لم يمكن ان يكون له مقولة او نوعا من المقولة ثم المضاف
الذي يجعلونه مقولة فهو ايضا شيء ذو اضافة لانه شيء مقول ماهيته بالقياس الى غيره واذا كان
كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة فلا يكون بينهما فرق
واما الشيئية فهو امر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ولا يمكن ان يسلب عنه ولا يمكنك ان تقول
ان الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافا هو انه شيء فان الشيء لا ينفك عنه ايضا ما لا
يجعل له وجودا خاصا غير كونه مضافا بل الوجود الخاص انما نعني به وجودا اخص من الشيئية ووجودا من
جملة انحاء الوجود الذي تخص الاشياء دون الامر المشترك لجميع المقولات فنقول في جواب ذلك انه ولا
سوا فان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصيصها الوجود الذي للمضاف من حيث هو
مضاف واما الشيئية المحمولة على المعنى الاخر فان تخصيصها وجود اخر فان الشيء ذا الاضافة اذا خصصت
شيئيته صار به جوهرا او كيفا او شيئا اخر واما شيئية الاضافة فهي الاضافة فشيئية ذي الاضافة تقتضي
لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ولا كذلك شيئية الاضافة فاذا قلنا ان المضاف الذي من المقولة
هو الشيء الذي ليس له وجود الا الوجود الذي هو به مضاف فلسنا نعني به الوجود العام بل نحوا من الوجود
مخصصا للعام ليس هو التخصيص بكونه اضافة فقط بل قد تخصص تخصيصا في انه اضافة والابيض
ايضا ليس يخصصه عن الشيئية ان تخصيص شيئيته بانه شيء ذو بياض فقط بل شيء له نسبة خاصية
الى البياض لا يتم شيئيته بالفعل الا ان يلحقه ان يكون في نفسه جوهرا جسمانيا فيكون الفرق ان احدهما
شيء يتقوم بانه مقول الماهية بالقياس وانه مختص من قبل ذلك ولا يختص بغيره وهو المقولة
والاخر ان شيئيته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصية تلحقها الاضافة وليس من قبل الاضافة
وهذا هو الذي ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق ما كان احدهما مقولة ولم يكن الاخر مقولة ولا جاريا
مجراها الا بمجرد انه شيء له اضافة فقد انحل هذا الشك فاذا كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف
فيلزم ان يكون اذا حصل احد طرفيه تحصيلا كان الاخر محصلا بسببه حتى اذا قلت ضعف مطلقا
من غير تحصيل تمثل لك بازائه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة تمثل لك بازائه
نصف هو اثنان وقولنا تحصيل المضاف لفظ يفهم منه معان ويجب ان يتقدم قبل بيان ذلك
مقدمة فنقول ان المضاف ليس له وجود مفرد بل وجوده ان يكون امرا لاحقا للاشياء وتخصصه
تخصيص هذا اللحوق يفهم على وجهين احدهما ان يؤخذ الملحوق والاضافة معا وذلك من مقولة

والتخصيص بهذا اللحوق

ومقولة ليس المقولة بل هو مركب من مقولة و مقولة والاخر ان يوجد الاضافة مقرونا بها النحو
من ذلك التحوق الخاص العقلي ويوجدان جميعا كعارض واحد للملحوق وهذا هو تنويع الاضافة و
تحصيله فان المشابهة مثلا موافقة ما في الكيفية غير الكيف الموافق فالكيف الموافق ليس هو
والموافقة في الكيفية صح
اضافة بل هو شيء ذو اضافة واما الموافقة منسوبة الى الكيف فهو نوع من المضاف مثل المساواة
فهي نوع
التي هي موافقة في الكمية والمماثلة التي هي موافقة في النوع فاذا كان التحصيل في المضاف انما يمكن
حيث يكون المضاف اولا غير محصل فيكون اضافة ماخوذة بمعنى اعم اذ لابد من امر يعرض له او اليه
الاضافة ثم اذا تحصل فانما تحصل لا محالة بتحصيل ذلك المعنى ولو كان المعنى بحاله لكانت الاضافة
بحالها واذا كان المضاف قد يحصل فليس تحصيله بازاء الامر الذي كان اولا وهو كما كان اولا
ومثال ذلك انا اذا اخذنا والاضعاف عددا على الاطلاق فهو بازاء النصف العددي الذي هو الضعف
حتى صارت الضعفية محصلة فلا يثبت الجانب الاخر على حاله فان اطلاق ذلك الجانب اعني الضعفية
كان انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب اعني الضعفية غير محصل فاذ قد يحصل فيتبين من ذلك ان
الاخر قد يحصل فانه اذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه
اذ ليس يجوز ان يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل فاني المضافين عرف
بالتحصيل عرف الاخر به فان كان التحصيل لم يطرا عليه من حيث يتحصل بها الاضافة بل من حيث
يتحصل الموضوع وتركت الاضافة بحالها فان المضاف المقابل لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة
لم تتحصل بل موضوعها وليس اذا كانت الاضافة لا تتحصل الا بموضوعها يجب ان يكون كلما تحصل
موضوعها تحصلت الاضافة ومثال هذا انه اذا كانت الرأسية اضافة عارضة لعضو ما
وكان قياسه الى ذي الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو جوهر وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص
بها صح
جوهره ولم يدخل التخصيص اضافته لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر
محصلا ان نعرف من ذلك انه رأس لمن لان الرأسية تركت بحالها ولم تحصل من حيث العقل
بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى التحصيل الثاني اذ لم يتحصل له الاول والحس
لا سبيل له الى ادراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب اول حاضر عند الحس فلو اجتهد حتى يحصل العقل
تخصيص هذا الجوهر وجب ان يختص له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن زيد فحينئذ يتخصص
للعقل ذو الرأس فهذا حكم ما فيه موضوع واضافة فاما اذا كان المضاف نفس الاضافة فلا
يتحصل احد الطرفين الا بتحصيل الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين غير المضاف فيحصل من هذا
ان كل شيء من باب المضاف اذا تحصل بخواص التحصل لا يلزم ان يتحصل مقابله فان الاضافة
لاحقة له وله وجود خاص وليس يلزم من هذا ان يكون كل ما يلحقه اضافة وله وجود خاص فانه
لا يتحصل يتحصل مقابله بل قد يتحصل اذا كان التحصيل عقليا واما الاضافة نفسها

فانها

فانها يتحصل في العقل مع تحصيل موضوعها فمن تحصيل الاضافة تحصيل موضوعها ما ينوعها ومنه
ما لا ينوعها بل يصنفها او يشخصها فان جعل حدها اخر نوعها وان حفظ حدها ولحق به عارضا غريبا
لو لم يكن ذلك لم يبعد ان يحفظ تلك الطبيعة في الاضافة لم ينوعه بل ربما صنفه كابوة الرجل العادل و
ابوة الرجل الجابر فانهما يختلفان في احوال ولكن خارجة عن الماهية فان الرجل العادل لو توهمته غير عادل
لم يزل بذلك المعنى الذي هو الابوة فاما المساواة فانك ان توهمت بدل الكمية فيها كيفية لم تكن تجد المساواة
واة صح
وجودا ولم تبق الاضافة بعينها موجودة واما الشخصية فكابوة هذا وابوة ذاك بل كالجوار الذي
موجودة صح
لكل واحد من الجارين فيجب ان نعلم ان ما يقولونه من حال الاضافة في امثال هذه انها علاقة واحدة
بالعدد موجودة لهما جميعا هو قول ولا معنى له بل كل واحد منهما موصوف باضافة الى الاخر ليست
هي بالعدد اضافة الاخر اليه بل ربما كان نوعهما واحدا كجوار هذا لذاك وجوار ذاك لهذا او ربما كانا
مختلفين بالنوع كالابوة والبنوة وكذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه مماس
وبالقياس اليه ولاجل الابانه فيه وكذلك الاخر صح
لذلك الاخر ففيه مماسة لذاك نسبة تلك المماسة اليه بنفسه هي انتهاها فيه والى الاخر انتهاله وانه بالقياس
اليه ولاجله كذلك والاخر ايضا مماس للاول بمماسة فيه للاول فنسبة تلك المماسة التي الاخر هو
بها مماس الى الاخر نسبة بانتهاها فيه والى الاول نسبة بانتهاله لا بانتهاها فيه وانه لا تماس احدهما الاخر
في ذلك الآخر بل بماسته تكون صح
بمماسة تكون فيه نفسه لذلك الاخر لكنهما من حيث المماسة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق
الشخصيات في الامور العامة وهذا فليكن كافيا في بيان امر المضاف **المقالة الخامسة من الفن**
الثاني من الجملة الاولى في المنطق في الكيفية **فصل في تعريف الكيفية واقسامها الاول** واما
الكيفية فقد جرت العادة بان نعرف بنحوين من التعريف احدهما ان يقال ان الكيفية ما به يقال على
الاشخاص انها كيف هي والاخر ان يقال ان الكيفية ما به يقال للاشياء انها شبيهة وغير شبيهة
فلننظر في حال هذين التعريفين انهما هل يفيدانا معنى متصورا فنقول اما اذا كان هذا التعريف
على سبيل الاحالة على المتعارف وما جرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف والجواب به اذا
سئل بكيف فامر غير محصل في مقولة واحدة وذلك لان الجمهور قد يسئلون كيف زيد ويتوقعون
ان يجاب بانه قايم او قاعد فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع ويسئل ايضا فيقال كيف
رايت عبد الله فيحسن في التعارف ان يجاب فيقال رايته ماشيا او عاديا او رايته يحز او يصفر
او غير ذلك ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم ايضا ان يقولوا رايته في مكان طيب او فوق سرير
وامثال هذا حتى يكون هذه الاحوال عندهم كيفيات احوال الناس في التعارف فليس يقفنا في ذلك
على شيء يصرف الذهن الى تخيل الكيفية الداخلة في المقولة بل كما انهم يقولون حال للذي يسمى
حالا في قاطيغورياس فقط بل لجميع الصفات وان كانت كميات فلا يتحاشون ان يقولوا كيفية
لغيرها فان كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة فالوضع داخل

ايضا في هذه المقولة ثم لا يبعد عندي ان يتقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فنقول اما الوضع
فهو من حيث يصلح ان يكون جوابا عن سؤال كيف فهو كيفية ومن حيث هو حال الجوهر ذي اجزاء كذا فهو وضع
فان قال ذلك لم نضايقه بان نقول لان هذا لا يمكن ولم نؤاخذه بما سلف ذكره ولكنا نوجب عليه
ان يجعل الوضع نوعا من الكيفية فان الجهة التي بها وضع لا يجعله بحيث لا يصلح ان يكون جوابا عن
سؤال كيف الشيء بل يعده لذلك فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين
بل كاعتبارين احدهما يقال على الآخر وهو اعم منه واذا كان الاعم مقولة فالاخص يدخل فيها فلا
يكون الاخص مقولة برأسه فان لم يلتفت في هذا الى التعارف العام بل اراد معنى وقع عليه
اصطلاح خاصي فبالحري ان يكون الدال بهذا اللفظ على ما اراده يكون قد عرفنا ما نريد به بالوضع الثاني
فلم يمكنني الى هذا الوقت ان افهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ولا يبعد ان يكون غيري قد فهم ذلك
او يكون التاويل ما سنقوله بعد وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه فان الشبيه يستعمل
استعمالا عاميا ويستعمل استعمالا خاصيا فاما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في
هذه المقولة بل قد يقولون ان قعود فلان شبيه بقعود فلان وان احتراق النقطة شبيه باحتراق
ذهن البلسان بل لا يمتنعون عن القول بان طول زيد شبيه بطول عمرو فلا اجد التعارف ايضا
يعمل في امر الشبيه الا ما يعمله في امر السؤال بكيف فان قال انه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقي
فنسلم له انهم اذا قالوا شبيه في الطول دروا انهم يستعيرون لكنهم اذا قالوا قعود شبيه بقعود و
لم يذهبوا الى انهم يستعيرون شيئا وكذلك اذا قالوا احتراق شبيه باحتراق بل قالوا ذلك وهم محققون
وليس يمكن ان يقال ليس لكم ذلك بل انما يكون هذا اللفظ مستعارا في شيء وحقيقيا في شيء
بحسب اراداتهم فان اللفظ لا يستحق شيئا من ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك له بحسب التعارف
والتعارف في المستعار هو ان يقول القائل ذلك وعند القائل انه لفظ غيره استعير للمشاكلة
وتمثيل فاما حيث لا يكون عند القائل كذلك بل يكون قوله ان احتراقا شبيه باحتراق كقوله ان
حرارة شبيه بحرارة فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل الى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة
حقيقية ومع هذا فان من يدعي في لفظة ما اشتراكا واستعارة فعليه ان ينص على المعنى المقصود به
في الموضع الذي يستعمله وخصوصا اذا كان ظاهر التلفظ بعيدا عن ان يتميز للسامع معناه
المقصود ويميزه لو قال عين الماء وعين الشمس وعين البصر فيجب ان يكون قد اعطينا معنى الشبيه
حين نخاطب باستعماله ههنا وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاص وغاية
ما ينصون عليه هو ان يقولوا انا نعني به الموافق في الكيفية وان كان قولنا ان الكيف هو ما
يقال له شبيه بالقول النقلي لا المتعارف عند الجمهور وكان تفسير ذلك النقلي هو الذي معناه
الموافق في الكيف فلا شك في ان الكيف نفسه يجب ان يكون اعرف من الموافق في الكيف

فيكون من قال

فيكون من قال ان الشبيه هو الموافق في الكيف وقد عرف الشبيه في الكيف وهو يريد ان يعرف
الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا انما يمكن ههنا حيلة واحدة وذلك
ان يكون الكيف مقابل الشبيه يجمع لنا من الموجودات معاني مختلفة ثم اذا فصلنا هذه المقولات
وعرفنا ما جعلناه مخالفا للكيف واستثنيناها بقي لنا المنحصر في مقولة الكيف ما يجاب به
عن سؤال كيف مما ليس من تلك الاخرى وما يقال به المشابهة مما ليس تلك فيتخيل الذهن امورا
دون امور وان يكون ههنا وجه آخر من النظر وهو ان يجعل حقيقة البحث عن الشيء انه كيف هو
في نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله فاذا كان الوصف ما يحوج الى اعتبار امر آخر فيه غير نفسه وغير حاله
حتى يقال انه كيف هو فكانه قد عدل عن الواجب فان السائل انما رام ان يخبر عن امر في نفسه اذ قال
كيف هو في نفسه دون امر يكون له بغير نفسه فيشبه ان يكون الوضع وغير ذلك من المقولات انما صح
ان يقال له كيف اما بالنقل والوضع الثاني واما بالتوسع فلذلك صار يصلح لان يجاب به عن كيف
الشيء ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالاصل فان الوضع ليس معنى تتصور الشيء فلم
تتصور له اجزاء مع غيره وجهات خارجة ثم تتصور له وضع فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون للشيء
في نفسه بنفسه الذي بالحري ان يكون البحث بكيف مقصورا عليه فهذا وان كان قد يمكننا
ان نقوله فانا نكون قد تعدينا ايضا التعارف الى نوع من النظر والاستدلال واما الكم — فيه خ
فان التعارف نسبه ان يدل على انه غير صالح في جواب كيف الشيء وان اجيب فانما هو مجاز فاذا كان
كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف وكيف اشهر من الكيفية فان اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف والمشتق
منه ادل واعرف من المشتق له وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذي الحال ليس
من قبيل ما يشتق فيه اسم ذي الحال من اسم الحال كاشتقاق اسم الضارب من الضرب وايضا فان — اعني خ
الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب بل من حيث هو شيء اشهر من الكيفية اذ كان السبيل اليه
الحس والحس لا يميز الكيفية مفردة بل بينا ولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذي يحملها
نسبة بينا ولا واحدا غير مفصل ثم من بعد يحصل ما يتحصل وعلى هذا فاعتبر الشبيه وعلى انه
شبيه في نفسه من غير حاجة الى اعتبار امر غيره فليكن هذا قدر ما نقوله في امر هذا التعريف ولنقرر
الا ان الكيفية في كل هيئة قارة في الموصوف بها لا يوجب تقديره ولا يقتضيه ويصلح تصورها — ولا نقيضه خ
من غير ان يحوج فيها الى التفات الى نسبة يكون الى غير تلك الهيئة وهذا ايضا ضرب من البيان متعلق
بان يثبت شيء ثم يعرف باسلوب امور عنه وقد قال قوم ان الكيفية هي التي يحدث رسمها في الجوهر
وظنوا انهم قد اتوا بالبيان وذهب عليهم ان استعمال لفظة الرسم ههنا يشبه ان يكون استعمالا
مجازيا لا يحقق معنى فان حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ بل لدلالة
تقترن به من خارج وهذا اللفظ يخيل مغالطي اشد بعدا عن البيان من لفظة الكيفية وكذلك لهم

بيانات تشبه هذه فلنقل الان ان الكيفية كيف تنقسم الى الامور الاربعة التي جعلت انواعا لها
فنقول ان الكيفية لا يخلو اما ان يكون بحيث يصدر عنها افعال على نحو التشبيه والاحالة او لا يكون
والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والاحالة فهو كالحار يجعل غيره حارا او السواد يلقي شبحه في العين
وهو مثاله لا كالثقل فان فعله في الجسم التحريك وليس نقلا والذي لا يكون متعلقا بالكم فاما ان يكون
اما ان يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم او لا يكون والذي لا يكون صح
للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فقط او لا يكون بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس او
يكون النفوس فالتي تلتئم ما بينها افعال وانفعالات هي التي تسمى كيفيات انفعالية وانفعالات
والتي يتعلق بالكم فهي كالاشكال وغيرها والتي للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فهي القوى الفعلية
والانفعالية والتي يختص بذوات الانفس فهي التي تسمى ملكات وحالات او نقول ان الكيفية
اما ان يكون متعلقة بوجود النفس او لا يكون والتي لا يكون فاما ان يتعلق بالكمية او لا يتعلق و
التي لا يتعلق اما ان يكون هويتها انها استعداد واما ان يكون هويتها انها فعل وان عرض
لها ان يكون استعدادا وقد يمكننا ان نحاول في ذلك ضروبا من القسمة يؤدي الى هذا الغرض
ولولا امر الكيفيات التي في العدد لكان يحسن بنا ان نقول وما لا يفعل على طريق التشبيه اما
متعلق بالاجسام ثم يقسم فنقول اما من حيث كميتها ومن حيث هي تعليمية واما من حيث طبيعتها
ومن حيث هي طبيعية ثم يتم القسمة ولكانت هذه القسمة اصح ما خلا الكيفيات الفردية والزوجية و
ما اشبهها يخرج عن ذلك فان لم يدخل ذلك في كيفيات هذه المقولة وكانت الكيفية ما
يعرض للجواهر الجسمانية فيجب ان تقسيم على نحو ما قلنا فاما انواع القسمة المشهورة فمنها
قولهم ان الكيفيات اما طبيعية واما مقتناة ثم فسروا ان الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل
الموجودة دائما في الشيء الذي يوجد فيه والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ولكن
من المقتناة الملكات والاحوال واما الطبيعية فمنها بالقوة ومنها بالفعل والتي هي بالقوة
فهي الكيفيات التي تقال بسببها انها مستعدون وفينا امكان لشيء من الاشياء والتي
هي بالفعل فمنها ما ينفذ الى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ومنها ما يظهر
من خارج وهي الاشكال والصور وايضا فان لهم قسمة اخرى للكيفية فانهم يقولون ان الكيفية
اما ان يظهر في النفس واما في البدن والذي يظهر في النفس فاما ان يظهر في النفس الناطقة
واما في غير النفس الناطقة والتي في الناطقة اما عسرة الانحلال كالملكة واما سهلة الانحلال
كالحال والذي في غير الناطقة اما في القوة المنفعلة واما في القوة الفاعلة والذي في القوة الفاعلة
فهو الصنف الثاني من انواع الكيفية اعني قوة ولا قوة والذي في القوة المنفعلة فانه الصنف
الثالث من انواع الكيفية اعني الانفعالات والكيفية الانفعالية وما يظهر في البدن فاما في
واما في ظاهره والذي في عمقه صح
عمقه فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم انها ان كانت غير ثابتة كانت انفعالا والذي

ملكات

يحدث في ظاهر البدن فانه الشكل والخلقة قالوا والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس واما الخلقة فانها
يشبه هذه صح
يخص المتنفس وقد قسموا ذلك ايضا بوجوه من القسمة **فصل في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها**
الكيفية الى انواعها الاربعة فحرى بنا ان نتامل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل
الى فصل القضية فيما نظر اعليك من وجوه قسمتهم فنقول ان هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف
قبيح التكلف اقبح كثير اجدا مما تكلفناه اما القسمة الاولى فمن موجبها ان يكون سواد الغراب مباينا في نوع
سوادية لسواد مقلة مكتسب ويعرض من ذلك ان لا يكون الملكات والحالات نوعا واحدا من جملة ما خرج
بالقسمة بل يكون نوعا ثانيا هو نوع تحت بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم فمنها الملكات والحالات
وعلى ان هذا القول يوجب ان يكون للملكة والحال قسيم اخرى اذا عدت الملكة والحال وجب
ان تعد هي معها فيزيد الاقسام على الاربعة وقوله منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل ان
عنى بذلك ان هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصحاحية والممراضية هي معاني من باب الكيفية
ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تغيير ردي جدا فانه لو
قال منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل لكان له وجه بعيد وان تعذر لان الشيء الذي بالقوة
هو الشيء الذي ليس بموجود ويصح ان يكون موجودا فان كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية
لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة فيكون من انواع الكيفية ما هو مصحاحية
معدومة وان عنى بهذا اللفظ ليس ان المصحاحية يكون في نفسها بالقوة في وجودها بل
ان يكون بالقوة شيء اخر فيكون قد جعل المصحاحية صحة بالقوة فيكون الشيء الذي هو بالقوة
فيصير المصاحبة صح
وليس صح صحة هو المصحاحية صحة وحتى ولا شيء من الاعراض يصح الاخذ اذ ليس لها في انفسها شيء
مشترك وان لم يعن بها بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة حتى يكون الصحة اذا كانت
صحة معدومة جائز الوجود ها كانت من نوع واذا صارت بالفعل كانت من نوع فيكون
المعدوم كيفية موجودة ومع ذلك فقد يضاعف انواع الكيفية اذ كل واحد من الانواع قد
يكون بالقوة ايضا فهذا هذا وان لم يعن ما قلناه ولكن عنى ان ذلك الشيء اما ان يكون قوة
واما ان يكون فعلا وعنى بالقوة والشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل
الفعل صح
الذي هو التاثير او ما اشبهه ومقابل ذلك هو الاستعداد لامر ما حتى يكون القسمة الى
قوة وفعل وجه فيجب اول شيء ان ينظر هل هذه التي يسميها فعلا ليست في انفسها
قوى فيشتبه ان يكون الحرارة قوة اذ تستعد بها لتحوا ما فكذلك البرودة وكذلك الالوان و
ببعض نسخه
المذوقات والارايح فان الشيء ذا الرايحة مستعد لان يؤثر سرا ما وقد تستعد ببعض هذه الكيفيات
لانفعال ما كالرطوبة او للانفعال او عسر انفعال ما كاليبوسة الا ان يقول قائل ان الحرارة
في ذاتها امر ما واما الاستعداد لان يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة لان الحرارة في طبيعتها كيفية

واما الاستعداد فامر يعرض لها من حيث يصلح ان يكون مقولة بالقياس الى الشيء او بالنسبة
اليه واما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد فان
قيل هذا الزم ان يكون هذا الباب اوسع مما قالوه بل يلزمهم ان يجعلوا هذه الاستعدادات التي
للحرارة وغيرها من باب الكيف ويكون كيفيات عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس مذهبهم
وليس عندهم ان الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها فصارت
مستعدة بها ولا هذا مما يصلح ان يقال ويعتقد فان طيبوا انفسهم قائلين ان كلامنا في
الاستعدادات الجواهر في ذواتها وجب ان يكون المصحاحية استعدادا للصحة في الجسم ووجب
ان يكون الممراض فيه مصحاحية فانه لا يعرى عن الاستعداد للصحة وان جعلوا الاستعداد الحال فربما
صاروا الى الصواب لكن قولهم وعباراتهم لا تشير الى ذلك الا بتكلف وتعسف فلم يحسنوا
اذ ان يقسموا هذه القسمة ومع ذلك فان الاحرى في قسمة الشيء الى قوة وفعل هو ان يكون
القوة والفعل في شيء واحد ولم يفعلوا كذلك فليس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلا لما
جعلوه قوة ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالقوة على الترطيب والاسوداد
والقوة على قبول العلم واما ما قالوه من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو ردي جدا و
ذلك لانهم تركوا الكيفيات التي للاعداد وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات الخط
فان الخط ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان يقولوا ان الاستقامة والانحناء اذا وجدا في الخط فقد
وجدا في الجسم اذ الخط في جسم وما هو في شيء فهو في ذلك الشيء الاخر مستعملين لفظة في
المشككة فيلزمهم حينئذ ان يكون الجسم مستقيما ومعوجا ان كانت فيه استقامة خط
واعوجاجه واما ان الجسم معوج الخط فهو حق لكن الاعوجاج الذي لا عرض له لا يكون فيه فانه
لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ولكن يكون موجودا في شيء منه هو فيه بالذات وكذلك ليس
الاستقامة والانحناء موجودا بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودا بالذات حتى يكون
في الجسم وحده بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فليسامح في هذا ويجعل قولهم موجود في
الجسم او في ظاهره كل وجود متعلق به وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة
في ظاهر الجسم قول البله المغفلين فان الاشكال المجسمة انما وجودها من حيث هي مجسمة
ان يكون سائرة في الجسم كله فان الشكل ان كان ما احاطه به حد او حدود فانما يحيط الحدود
بالسطوح والسطوح بالعمق ولنحقق ذلك اكثر فنقول ان ههنا حدودا وههنا شيئا
ذا حدود وله هيئة بسبب الحدود وههنا تلك الهيئة فاما الحدود فليست اشكالا بل هي
اطراف ولا يجوز ان يقال لشيء منها انها في ظاهر المحدود حتى يقال مثلا ان السطح في
ظاهر الجسم او الخط في ظاهر السطح وذلك لان الظاهر غير الذي في الظاهر وليس السطح
غير ظاهر الجسم

منه خ

فانهم لم يجعلوا شيئا منه ذلك من باب القوة

سارية خ

غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح فان اعتذر معتذر
وقال ان هذا الانسان قد تجوز في لفظه وكان ينبغي ان يقول ظاهر فقال في ظاهر فلم يعتذر ايضا وذلك
لان القسم الاخر هو انه في العمق وليس معناه انه عمق وليس قوله ظاهر قسيمه انه في العمق
حتى يكون الشيء اما ظاهرا واما في العمق بل نظيره انه في العمق انه في ظاهر ونظيره الظاهر العمق ثم مع
ذلك فان الذي هو الظاهر كم لا كيف حتى لا يكون لطائفة منهم طريق الى ان يقولوا انه اراد بقوله
في العمق نفسه طلبا منهم لاستواء القسمة فانه ان كان هذا المذهب في التاويل صحيحا لكان
كانه قال وان بعض كيفيات الاجسام ظاهر وبعضها عمق وهو محال واما ان عنوا الشيء المتحدد
فهو مقدار لا كيفية وان عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد فانما يكون في الظاهر منها ما يكون موجودا
في السطح وحده من الهيئات اما شكلا كالتربيع واما هيئة غير الشكل كالتسطيح والتعبيب
والتقعير واما المجسمات من الاشكال فليست هيئات توجد في الحدود بل هي هيئات توجد
في جملة المحدود وجودا بينهما بالشركة ليست نسبتها الى الحدود اولى من نسبتها الى المحدود
فلو كان الكرية في نفس السطح لكانت تعبيسا او تقعيرا لا كرية كما لو كانت الدائرة في نفس
الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرة وكما ان شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس
الخط كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح وان كان شكل الدائرة لا يتم
الا بانعطاف الخط وكان شكل الكرة لا يتم الا بتقبيب السطح وهذه الاشكال وان كانت انما
تحدث للمحدودات بالحدود فليست هي في الحدود وان كانت الحدود عللا لها في انفسها
بل في شيء اخر يتحدد بها واعلم ان الحدود انفسها لا يقال انها موجودة الا في المحدود نفسه
جملته فان الخط نهاية للسطح الذي هو خط على انه نهاية بجملته فهو موجود بانه نهاية في جملته
وجود الصفة في الموصوف وليس موجودا في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر
اجزائه بالقوة فكذلك الشكل المجسم موصفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي
هو الطرف فقط ومع هذا فانهم جعلوا هذا النوع شكلا وخلقة فقط كما سمع اذ
كان المعلم الاول انما اورد من الامثلة في اول الامر لذينك فقط وليس كذلك بل التعبيب
من جملة هذا الباب وليس شكلا اذ ليس له حد الشكل فان قال اعني بهذا ان كل
جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب
فليس كذلك فان الشكل الذي في الكل لا يوجد في الاجزاء فاقول ما في ذلك انه كان يمكنه ان
يقول هذا اللفظ على وجهه ويكون عبارته صحيحة فما الذي احوجه الى العدول عنه واما ثانيا
فان كثيرا من المعاني التي ليست من باب الشكل انما توجد في الجملة دون الاجزاء كقوة اليد على افعالها
فانها غير موجودة الا في اجتماع الاجزاء اللهم الا ان يقول ان تلك ليست بقوة واحدة بل قوى

وهذا خ

بالحدود دون الحدود وهذا

٢ فليست عللا لها خ

العمق م

تتظاهر على فعل واحد وان قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي من حيث هو مصارعي
فكذلك هيئة قبول كثير من الامراض واما القسمة الاخرى فانها ليست تتجه الى الاربعة بل تتجاوزها
كما ندري ثم يمعن في هذيان كثير اذ نقول والتي في النفس غير الناطقة فاما في القوة الفاعلة واما
في القوة المنفعلة فلا ادري ان هذا الرجل اعني كم صواب ذهب من ذلك ان نوع القوة و
اللاقوة ليست تتعلق بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما تتعلق
بالنفس والثاني انا لو سامحنا فيهما وجعلناهما مما تتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات
والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي
تتعلق بالنفس الناطقة او غير الناطقة البتة ومن ذلك انه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة تتعلق
بالقوة الفعلية فان الممراضية والاستعداد للانضغاط ليست من باب قوة يفعل بها شيء وايضا
فان المصحاحية معنى يعني القوة التي لا ينفعل ان كان لا بد من معنى القوة على الفعل فانه وان كان
المصحاح يعرض له ان يكون قويا على افعال فذلك امر لازم للمصحاحية اما المصحاحية فانها
مصحاحية من حيث لا ينفعل من اسباب المرض لا من حيث يفعل بها افعالا وايضا فان الاشياء
التي جعلها في القوة الانفعالية وان كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها في جملة
القوى الانفعالية فان الحرارة والبرودة لان يجعلا في القوة الفعالة اولى من ان يجعلا في القوة
المنفعلة فان قال ان هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الاولى ايضا لا تحدث الا
بالانفعالات في المادة وايضا فان كان الاعتبار ليس ان يحمل على المقسوم اليه معنى ما قسم اليه
من القوتين بل ان ينسب اليهما فان لكل واحد من الجنسين نسبة الى قوة فاعلة و منفعلة معا
اذ لا واحد منهما يحدث الا عن سبب فاعل ومنفعل ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع
الثالث في القسمة مرتين والعجب ممن يلتفت الى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن انا نحتاج
الى مناقضته **فصل في تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة
واللاقوة** فلنبتدي بالنوع الموجود بسبب النفس وهذا النوع لا اسم له يعمه لكن له اسمان بحسب اعتبارين
فان الكيفيات التي تتعلق وجودها بالانفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها رسوخا لا يزول
او يعسر زواله وبالجملة لا يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون مذعنا للزوال
سهل الانتقال فيسمى حالا والاظهر في تعارف محصلي اهل الصناعة ان الحال ليس مقولا على
الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حالا وليس كل
حال ملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس اذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحكم فاذا استحكم لم يسم
حالا بل ملكة وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس فان الانفصال بينهما ليس
الا بحال النسبة الى التغير وزمان التغير وهذا انفصال باعراض لا بفصول داخلة في طبيعة الشيء

ولا ايضا يجب

ولا ايضا يجب ان يكون بين الحال والملكة اثنينية كما بين الشخصين بل يجوز ان يكون بينهما اثنينية
كما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل فانه ليس يجب ان يكون الصبي شخصا غير الرجل
في ذاته وان كان غيرا بالاعتبار فان الشيء الذي هو حال ما كابتداء التخلق او التصنع لم يستقر بعد في النفس
اذا تمرن عليه انطبع انطباعا عسر ازالته فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة فليس
بحال ومن الملكات العلوم والفضائل ونعني بالفضائل لا الافعال المحمودة بل الهيئات النفسانية
التي تصدر عنها الافعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير ان يحتاج الى روية واختيار مستانف
اصدار نخ
فيكون بحيث اذا اريد اضداد تلك الافعال شق على اصحابها وتعوق عليهم واحتاجوا الى التكلف
وهذا مثل خلق العدالة والعفة والرذائل ايضا التي في اضدادها فانها ملكات فان الفاجر بالخلق
يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان فعله تاذى به وان اتى بفعل الفجور سهل عليه ففي نفسه هيئة ما
مطاوعة نحو فعل معاصيه بجوارحه فهذه ملكات والعلوم ايضا ملكات ليس اذا استوفى المتعلم
اصول الصناعة ومهر فيها فقط بل والراي الواحد اذا اعتقد وعلم وتيقن به عسر زواله وعني البحث
نافه عظيمة من امراض واحوال اخرى واما الحال فيسمى بها ما كان بهذا الجنس سهل الزوال سهولة
زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحادث من المصحاح
وان كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس وانما اوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة واما
الصحة والمرض اذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والظن
والعقد الذي لم يبرم فاما اذا صار شيء من الصحة ومن الظن والمرض مستحكما لا يزول بسهولة
فهو من جملة الملكات وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا اي كانت تلك الهيئة الى ان استحكمت
حالا وليست كل حال فانها كانت ملكة فانحلت حالا هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع لا ما فهم من
ان الحال يقال على المعنى الذي هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا يصير نوعا تحتها كما لا يجب ان يصير الحيوان
المتحرك والحيوان الاثبت نوعا له لانه يزيد على طبيعة العام بعرض لا بفصل فان الامر ليس هكذا
لان واضع هذين الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والحال ان هذه سهلة وتلك اطول زمانا و
اعسر تحريكا والعام لا يحمل عليه الفصل ولا العرض المقابل لعرض يخص واحدا مما تحته وقد جعل
له بحسبه اعتبار واسم كما لا يقال والفرق بين الحيوان وبين الانسان او بين الحيوان والحيوان الصحيح
ان الحيوان اعجم او مريض والانسان ناطق او الآخر صحيح على اني قليل الالتفات الى امر الاسماء
ولا امنع ان يكون من الجانب الذي يحتاج الى التاويل هو هذا اللفظ وان يكون ما قاله واضع
هذه التسمية من ان الملكات ايضا هي حالات ليس على معنى انها قد كانت حالات بل انها
في الحقيقة حالات وحينئذ قال ان الفرق بين الحال والملكة ان هذه سهلة معناه ان هذه قد تكون
سهلة صح
لكن انا ادري لما اثرته ليست تعارف الاقدمين المنقول عنهم هذه الالفاظ وهو ان الحال هي كيفية

سريعة الزوال والملكة كيفية راسخة واما الجنس الاخر من اجناس الكيفيات التي هي انواع الكيفية
العامة فيجب ان يتصور على انه استعداد جسماني كامل نحو امر خارج بجهة من الجهات لا القوة التي في
المادة الاولى ولا القوة الجوازية فان كل انسان بالقوة صحيح ومريض لكن يتم الاستعداد حتى يصير هذه القوة
التي بحكم الجواز الطبيعي وافرة من جهة احد طرفي النقيض ظاهر يكون في قوة الشيء ان يقبل المرض وان يصرع
غيره فقط كيف ما كان بل ان يكون قد يرجح قبول المرض على قبول الصحة او يرجح لا قبول الصرع على قبول
الصرع والمصحاحية والممراضية والهيئة المصارعية والهيئة اللاانصراعية والصلابة المترجح فيها ان لا يتغير و
اللين المترجح فيه ان يتغير هي من هذا الباب لكن في هذا الموضع شكوك وذلك ان الامور التي يدخل في هذا
الجنس يوجد ثلثة امور استعداد شديد على ان ينفعل كالممراضية واستعداد شديد على ان يفعل كالمصارعية
واستعداد شديد لا على ان ينفعل ولا على ان يفعل بل على ان لا ينفعل كالمصحاحية والصلابة وقول القوة
على هذه الثلثة قريب من ان يكون على سبيل اشتراك الاسم وان رُم جمعه في معنى واحد كان عسرا
متكلفا وايضا فلمتشكك ان يتشكك في انه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث
لا ينصرع او من حيث يصرع غيره فان كان من حيث لا ينصرع يكون المؤونة في الشك خفيفة ويكون
هذا الجنس هو تأكد احد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في ان ينفعل او في ان لا ينفعل لكنه يعرض ان
يضيع استعداده من حيث تحرك غيره من الاقسام اذ لا يصلح ان يوجد في الاجناس الاخرى او يصعب
وان كان من حيث يصرع فانّ الشبهة الاولى تتأكد وكانك قد فهمتها ولسنا نعني بالقوة المصارعية
القوة الاولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الاشد والاضعف بل هذه كمال لتلك
القوة من جهة مواتاة الاعضاء ونسبتها اليها نسبة شدة الذكاء والفهم الى النفس الناطقة
فنقول الآن ان المصارعية يجب ان يعلم انها متعلقة بثلثة امور امر في البدن وامر في القوة
المحركة وامر في القوة الدراكة اما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهو معرفة ما صناعية بحيل المصارعة
كمعرفة صناعة الرقص والضرب بالقعود وبالجملة فهو صنف من اصناف المعرفة بكيفية
افعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه يعرف كصناعة البناء
والكتابة واما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف تحريك العضل على ادراك الغرض
في المصارعة فهاتان اما حالان ان ضعفتا واما ملكتان ان تمكنتا وليستا ولا واحدة منهما
من الامور البدنية الصرفة واما الثالث وهو الباقي فهو امر بدني وهو كون الاعضاء في خلقتها
الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من اجزاء كمال صناعة
المصارعة الطبيعية وهو غير معنى القوة المحركة لان ما يعرض للقوة المحركة وبالجملة للقوى النفسانية
فهو من الباب الاول من انواع الكيفية فقد زالت هذه الشبهة ويقر ان هذا الجنس هو
استكمال استعداد احد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما

اذا وجد كان

اذا وجد كان انفعالا بالفعل كالممراضية او شديد الاستعداد لان لا يوجد فيه وهذا كالمصحاحية
وبالجملة فان هذه القوة اما ان يستكمل اخذه نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة
واما نحو ان لا يتغير عنها وهي القوة الطبيعية **فصل في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى القوة
واللاقوة** لكن العادة جرت على خلاف ما قلناه وذلك انه قد صرح في التعليم الاول بان القوى انما هي
قوى بحسب انها يفعل بسهولة كالمصارعي ولا ينفعل بسهولة كالصلب واللاقوى هو الذي
ليس له قوة على ان لا ينفعل كالممراض الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل واللين الذي ليس له قوة
على ان لا ينقطع فلنتامل الحال في هذا فان شبهتنا قد عادت فان الحرارة قوة على ان يفعل بسهولة
اذ يحرق بسهولة فهل هي من هذا الجنس فاما ما يقال ان الشيء يكون في جنس وجنس او نوع
ونوع باعتبار واعتبار فامر قد فرغنا عن منع الالتفات اليه فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي
حرارة غير حقيقتها انها تحرق بسهولة ولعل الحرارة انما يكون قوة على الاحراق بسهولة لا
لانها حرارة بل لانها حرارة شديدة فيكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع وهذا ايضا يوجب
ان يكون شدة الحرارة عارضة للحرارة حتى يكون حرارة واحدة تشتد وتضعف وهي في انها
حرارة واحدة وانما يعرض لها الشدة بان يكون الشدة لا لحرارة اخرى اضيفت اليها بل كيفية
غير الحرارة يقارن الحرارة فيصير الحرارة بها اشد احراقا وهذا غير مقبول ثم ان امر السهولة ايضا مشكل
فان الشيء انما يكون سهلا بالقياس الى شيء اخر فيشبه ان يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه
سهلة الاحراق وشيء هي بحسبه صعبة الاحراق وكذلك حال المصارعي فان شيئا واحدا يكون بالقياس
الى شيء قويا على ان يصرعه وبالقياس الى شيء اخر قويا على ان ينصرع منه بل قد يكون من الناس
من هو بالقياس الى اكثر الناس صراع وقد يكون منهم من هو بالقياس الى اكثرهم منصرع فيشبه
ان يكون القوة في هذه اي يكون صرعه اكثر من انصراعه فيكون القوة الفاعلة فيه ارجح من المنفعلة
لا امرا لا محالة موجودا فيه فيكون كل واحد من القوي والضعيف فيه الشيء الذي يصرع به لكن
لاحدهما اشد وللاخر اضعف فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان ينصرع اضعف
والذي فيه قوة ان ينصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين لكنهما
في احدهما اكثر وفي الاخر اقل فترى القوتين هل انما تختلفان في طبايعهما بالشدة والضعف
بعد ان يكونا من نوع واحد او ليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها
فان كانتا متخالفتين بالنوع فيشبه ان يكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان لم تكونا متخالفتين
بالنوع فلا يكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل يكون كالخط الاطول والاقصر مثال هذه الاشياء
يشكل فيما قيل وايضا فانه لو كانت القوة على ان يفعل بسهولة والقوة على ان لا ينفعل يفعل خ
بسهولة وعدم القوة على ان لا ينفعل بسهولة تعد عداحد الكيفية على انها انواع قريبة لكان
يفعل خ

قد يمكن ان يتساهل في جميع ذلك لكن انما يعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية وعلى انها في
القسمة الثانية ثم اذا اريد ان يعرف ذلك الجنس لم يدل عليه الا بان يقال انه الذي منه كذا وكذا فلا يدل
على طبيعة عامة اخص من الكيفية واعم من كل واحد من هذه وان كان قد يمكن ان يتكلف ذلك على
سبيل اجحاف على الحق وعلى ان ههنا شيئا اخر وهو ان قولهم ان اللين هو الذي ليس له قوة ان
لا ينقطع اما ان يشير وا بهذه الى عدم كيفية لو كانت لكانت قوة مقاومة وكان بها لا ينقطع
الشيء سهلا من غير ان يراد بازائها اثبات معنى فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية واما ان
تراد بذلك اثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانغماز فلا يكون الا القوة الانفعالية وهذا
احرى ان يكون فان اللين بالحري ان يكون معنى لا عدم معنى والصلابة كذلك فحينئذ يكون ما سموه لا قوة
هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد سواء قلت ان قوة ان لا ينقطع كيفية قائمة بها يمتنع
المادة او قلت ان قوة ان لا ينقطع ليست كيفية قائمة ولكن عدم للمطاوعة المادية فان ذلك
ان كان عدما فالذي يقابله في المادة يكون معنى وجوديا وكيفية فيكون اذا اللين ليس نفس
عدم شيء بل هو معنى محصل يقارن العدم فيظهر ان هذا اللفظ ههنا وهو قولهم لا قوة لفظ
مجازي يحتاج الى وجه يصرف اليه اذ قد اخذ فيه بدل تلك الكيفية لفظ يدل على امر يلزمها وهو عدم شيء
اخر لا يخالطها فلا يبعد ايضا ان يكون اللفظ الاخر وهو القوي سبيله هذه السبيل فيكون وان كان
معناه الاول انه هو الذي يقوى على ان يفعل بسهولة فليس الغرض من استعماله ذلك ولا المراد بالقوة
هذه القوة ولكن ما يلزمها هذه القوة وهو ان يكون الشيء في نفسه مثلا عسر الانصراع فيتبع ان يكون ذلك
سهل الصرع لغيره حتى يكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانصراع هي من هذه الجنس من الكيفية
وقد دل عليها بما يلزمها كما ههناك اذ دل ههناك على قوة ما بما يلزمها وهو لا قوة اخرى ولم يرد بها
نفس تلك اللاقوة وكذلك ههنا ايضا يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة حتى يكون كانه يقول ان
المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه حتى يتوصل به الى ان يفعل في الاخر بسهولة اذ لا ينفعل
عنه بسهولة هو الباب المسمى قوة فانه فهم هذا القول على هذا التأويل ان راجت العلل ولم يدخل
اشياء من اجناس اخرى في هذا الجنس ولتعلم بان الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشداة
الذين لم يتدربوا ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي بل قد يجوز فيه كل التجوز تخفيفا فكان حال الانسان
المصارع التي بها لا ينصرع وبتوسطها يتمكن من ان يصرع غيره على هذه الجملة التي اشير اليها في هذا الكتاب
حالة معروفة يمكن ان يدل عليها فاذا فصل على المتعلم ان ههنا حالة بها لا ينصرع وحالة بها يصرع
تشوش على المبتدي وعسر فهمه فاهمل كما اهمل كثير من الاشياء في هذا الكتاب ثم الواردون من
بعد شوشوا الامر فيه ولم يتركوا الظاهر وقد ظن قوم انه يمكن ان يجعل القوة على ان لا ينفعل
واللاقوة على ان لا ينفعل قوة واحدة ذات اعتبارين مختلفين بالقياس الى شيئين مثل اللين

نفس الحس اللاقوة قوة
مثل القوة على لا ينفعل

فانه قوة

فانه له قوة على ان ينقطع بسهولة وليست له قوة على ان لا ينقطع بسهولة وتلك كيفية واحدة
فيه بعينها والذي ليس له قوة على ان يمرض بسرعة فله قوة ان لا يمرض بسهولة والذي له قوة ان
يمرض بسرعة فليس له قوة ان لا يمرض بسرعة والذي له قوة ان لا ينصرع بسهولة ليس له قوة ان
ينصرع بسهولة فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة انها قوة ومن جهة انها ليست قوة لكنه وان كان
كذلك فان عادتهم في ان ليس قوة انما هي فيما ليست له قوة مقاومة وقوة الفعل واللاقوة التي
هو ضعف طبيعي الذي بالحري ان يقال له في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة القبول
والمطاوعة فكانهم ليسوا يدخلونه في هذا الباب ولذلك يبقى لهم الاقسام ثلثة قوة انفعال وقوة
مقاومة وقوة فعل فانهم لم يفعلوا هكذا ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزا بالقياس الى سرعة الانفعال
وكان الجامع بينهما ان لكل واحد منهما استكمال في احد ما عليه القوة الاولى من ان ينفعل وان لا ينفعل
فانه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي عمل الى ان يجعله النوع من الكيفية الذي هو هذا الجنس وجعل
هذين نوعين متقابلين تحته احدهما يسمى قوة طبيعية والاخر عجزا طبيعيا لكنا نحتاج الى جامع و
بين الذي هو قوة فعل وهذا يعسر فليكن هذا الجامع ان في الشيء مبدأ به يتم حدوث امر حادث
على ان حدوثه مترجح به فان فعلنا هذا وتكلفناه كانت القوة الفاعلية التي بسهولة والتي للمقاومة
والتي للانفعال بسهولة داخلة في هذا الصنف ولكن الشناعات المذكورة وغيرها تكون باقية
وتكون القسمة الى الاربع قسمة متداخلة لا مفصلة ولنقتصر الان على ما قلناه فانا ان اوردنا
في هذا الباب جميع ما يجب ايراده طال ولا كثير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق فضلا عن
الاطالة ولا ينبغي ان يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس اما في مقولة خارجة عن الكيفية واما في
نوع من الكيفية غير هذا النوع ان هذا النوع قد يقع خارجا عن الكيفية او بداخل نوعا اخر تحتها مثاله
ان المصارعي له قوة على ان يحدث في خصم ما وعلى ان لا يحدث فيه نفسه صرع وهيئة الصرع اعني
الغاية التي يحصل عنه لا التحريك الى الغاية هي من باب الوضع والتحريك من باب الفعل وكذلك الممراض
له قوة ان يقبل المرض بسهولة والمرض من النوع الاول من انواع الكيفية فانا لا نسمي المصارعي مصارعيا
لانه بالحال المذكورة من الصرع ولا الممراض ممراضا لانه موجود فيه المرض بل من قبيل ان لهم قوة على ذلك
وان كانت في نفسها معنى فعليا به يقال انه كيف هو ولكن تلك الفعلية ليست صرعا ولا مرضا

في انواع

فصل في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

والجنس الثالث من التي هي نوع من الكيفية
وجنس لانواع من الكيفية حاله في انه لا اسم يعمه حال الجنس الثاني وكذلك فانه لم يذكر له رسم عام بل جعل
له اسمان وجعل احد الاسمين مقولا على انواعه بالاشتراك والاخر مقولا عليها قولا مجازيا وذلك ان
هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات فتكون الكيفيات الانفعالية منها
ما يشبه الملكة من النوع الاول والانفعالات ما يشبه الحال منه واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض انواعها

لانها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي يتبع المزاج الحار المستحكم في الكبد ويقال على بعضها لانه
يحدث منه انفعال لا في كل شيء بل في الحواس واما الانفعالات فيعم ظاهر ما يقال فيها انها
ليست كيفيات كان الصفرة اذا لم يستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية لا لانها
اصفرار اي اخذ الى الصفرة فان الاصفرار لو توهمناه تطول مدته لم تكن ايضا كيفية بل ربما ادى
الى كيفية تحدث في اخرها وعند ما ينتهي اليها فيفنى الاصفرار ويقف انما الاصفرار في مقولة
ان ينفعل بل الصفرة اذا توهمنا الاصفرار قد انتهى اليها فاستقرت استقرار صفرة اخرى فاما نفسها ح
يدوم او يطول زمانها لكن هذه تثبت يوما او ساعة وتلك طال بقاؤها فان هذه الصفرة
تسمى انفعالا والطويلة المدة كيفية وكذلك السواد والحرارة والبرد وما اشبه ذلك فان
اصلح هذا الظاهر ومنع ان يكون طول الزمان وقصره مخرجا للشيء عن مقولة او مدخلا فيها
كما فعل حيث ذكر الملكة والحال فان اللاتي تسمى انفعالات تكون ايضا كيفيات لكنها في قصر
مدتها او سرعة زوالها منعت اسم جنسها كما يقال للقليل انه ليس وسميت باسم الامر الذي هو
في التجدد والتغير وهو الانفعال فسميت انفعالات فيكون هذا الاسم كالمستعار لها او
المنقول اليها لمشابهة من غير ان يراد باطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه وبالحري
ان يكون الامر كذلك وان لا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للامر عن جنسه والان
فان المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان هي معاني ثلثة معنى الكيفية التي ينفعل عنها الحواس
ولها بقاء ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء وقد حصر في لفظ واحد
ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها وليس كل واحد من هذه المعاني عاما لجميع ما تحت هذا النوع
ولا ايضا يدل على فصول حقيقية ينفصل بها انواع مرتبة تحت هذا النوع لكن احد هذه المعاني
قد يعم الثلثة وهو انها بحيث ينفعل عنها الحواس فان الانفعالات والانفعاليات كلها
يشترك في ذلك ويعمها شيء وهو انها من شانها ان يفعل في مواد ما اشياء يشاركها في المعنى
فان الحار يفعل الحار والبارد يفعل البارد والاسود ايضا يقرر شبح السواد في الحواس والخيل
ويجدها تشترك في ان يصح في طبايعها ان يعرض للاجسام على سبيل الانفعال الجسماني
والحرارة النارية وان كان يظن على ظاهر الامر الى ان نعرف الامر المحقق فيه انها لم يوجد في النار
بانفعال ولا ايضا في مادة النار اذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال انما الانفعال
غير حقيقية ح في الموضوعات القائمة يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود حقيقي ما وجود
تلك الكيفية صورة له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فان الحرارة ليست
صورة لها بل لها وجود حقيقية اخرى ثم عرضت لها الحرارة فان سامحنا في تسليم هذا القول
فان الحرارة من شان طبيعتها من حيث هي حرارة ان يحدث بالانفعال وان كان في غير النار

وحلاوة العسل

وحلاوة العسل وان لم يحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل فقد حدثت على سبيل
انفعال وجد في امور تكونت عسلا وانفعلت انفعالا ما صارت بذلك حلوة فيشترك بذلك
في انها بحيث يصح ان يحدث عن انفعالات في موضوع ما وان اختلفت في ان بعضها يحدث
بانفعال الموضوع بها نفسها وبعضها قد يحدث بتبع الانفعال في الموضوع ويجمع جميع اصنافها
بان الحواس ينفعل بها ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال ان تكون هذه المعاني الجامعة قد يدخل فيها امور
منها ما هو من باب الكيفية الا انه في غير هذا الجنس مثل الرطوبة واليبوسة واللين والصلابة و
الثقل والخفة فانها كلها محسوسات ومثل الخشونة والملاسة فانه وان لم تكن من الكيف بل من
الوضع فهو محسوس والرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين ايضا هي من باب القوة
واللاقوة لكنا اذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسة واما الرطوبة واليبوسة
والصلابة واللين فيجب ان ننظر فانها اما ان تكون ماهيتها هي انها استكمال استعداد في ان
ينغمز ويتشكل بسهولة او في ان لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة او يكون امرا اخر هو في نفسه موجود محصل
ويلزمه هذه الكيفية ويكون انما يحس من جهة الامر الاخر حتى يكون هذه الكيفية دليلا على ذلك
ام لا ينغمز ح الوجود الاخر وهذا بين بان نتامل حاله في دخوله في الحس اهو له من حيث ينغمز او من جهة شيء اخر اما انه
لا ينغمز فهو معنى عدمي انما يجب ان يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة وابصارنا
للظلمة هو ان يكون لا نبصر شيئا ثم الصلب يشبه ان يكون ادراكنا له باللمس كالادراك الوجودي واللين
كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة اصلا واما الانغماز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة والحركة
مع الهيئة غير محسوسة الا بواسطة وقد يحس الانغماز ايضا بالبصر دون اللمس وكذلك سرعة الحركة
الى الشكل وبطؤها فلا يكون ذلك دليلا على ان الصلابة واللين او الرطوبة او اليبوسة قد احسا
بالبصر فاذا ليس ما يلمس هو الانغماز وعدم الانغماز ولا ايضا الاستعداد فان الاستعدادات من
حيث هي استعدادات معان يعقل فكذلك فان قوة المصارعين لا يحسها مصارعة بل يحس هناك
صلابة للمقاومة وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم يصلب بوجه من الوجوه
بل هو في طبيعته كما كان لكن الحس يحسه كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان الامر الذي يحس منه المقاومة
هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود فان الهواء لم ينعقد في طبعه صلبا وان انحصر في
الزق ولا بان صار بحال الاستعداد الطبيعي موجود فيه ولا يحس به فاذا المعنى الذي يحس بذاته
ان كان لا بد من معنى يحس بذاته وهو غير ذلك الاستعداد وان كان يقارنه ويكون معه وغير نفس
حركة الانغماز وغير الانغماز فاحد هذه عدم والاخر من باب الحركة لا من باب الكيف والثالث
من جنس الكيفيات التي في الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات فالذي يقع في هذا
الجنس من المعنيين المعتبرين في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما والذي يقع في الباب الاخر غير

باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منها وهما متلازمان واما الخشونة والملاسة فانهما لم تكن
البتة من باب الكيف فكيف تكون كيفيات انفعالية فان الخشونة هي اختلاف الاجزاء في ظاهر
الجسم بان يكون بعضها نانيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع
والخشونة والملوسة من حيث هي كذا غير محسوسة الا بواسطة كما يحس المقادير والاشكال والابعاد
فان احسست بواسطة صلابة او لين او سواد او غير ذلك فلا يكون من جملة المحسوسات التي نحن
في سبيلها فانها لا يفعل في الحس تاثيرا من جهة نفس الحال العارضة الاجزاء لاجزائها مطلقا الذي
هو الوضع بل لامر آخر وهو صلابة او لين او حرارة او بياض او غير ذلك فان كانت للخشونة و
الملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة فتلك الحال غير حال الامر العارض لها في اجزائها
وهو الوضع ويكون تلك الحال كيفية واما الثقل والخفة فانهما ليسا الا من باب الكيفية فان
الذي يظن بهما انهما من باب الكمية باطل وكانا قد فرغنا من ذلك لكنه قد يظن بهما انهما من باب
القوة واللاقوة وانما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية يدخل في ذلك الجنس مثل
الحرارة وما اشبهها ايض فالثقل والخفة ايض من هذا الباب وهما من جملة المحسوسات ومن
جملة ما يحدث في الاجسام بالانفعالات فان الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه
فان البخار ما خف بالحرارة وكذلك اجزاء الارض المتسخنة قد تخف فيصعد متدخنة وقد يدفن الشيء
في الارض فيزداد ثقلا من غير ان يزداد قدرا وقد يجمع اشياء متباينة بجملتها وزن ما فاذا اجتمعت
حدث لها وزن اكثر او اقل اذا انفصل بعضها ببعض

فصل في حل باقي الشكوك

واما التخلخل والتكاثف فقد يدل بلفظهما على معاني فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الاجزاء بان
تتخللها اجسام ارق منها فيتباعد كالصوف المنفوش ويقال تكاثف لما يقابل ذلك كما يعرض
عند الكبس وقد يقال تخلخل اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيك من غير انفصال يقع فيه
ويقال تكاثف لمقابله ويقال تخلخل لقبول المادة حجما اكبر ويقال تكاثف لقبولها
بعينها حجما اصغر والمعنى الثاني والثالث قد يظن بهما انهما معنى واحد وذلك للغفلة فان النار
اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع اذ الهواء رطب جدا
والنار يابسة والهواء اذا استحال نارا قبلت حجما اكبر وصارت اشد مقاومة ويبسا لكن
الماء اذا اسخن فصار هواء عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام فيظن من لا يثبت في حكمه ويتبع
عفو التمثيل والاستقراء ان الامرين واحد واما نحن فنقول اما المعنى الاول فهو من باب
الوضع واما المعنى الثاني فهو من باب الكيف واما المعنى الثالث فهو من باب الكم المقارن للاضافة
او الاضافة المقارنة للكم لانه زيادة حجم وقد اتفق ان كانت العناصر ذوات الحر تتقارب
فيها التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم والتخلخل الذي بمعنى الرقة والتكاثف الذي بمعنى نقصان الحجم

التكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومة وكانت العناصر ذوات الحر بالضد مثل الهواء اذا صار
نارا فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام والنار اذا صار هواء كان بالضد في ذلك واما البارد فانه
اذا صار حارا عرض له التخلخلان جميعا والحار اذا صار باردا عرض له التكاثفان معا فهذا هو الذي
يجب ان يتحقق ولا يلتفت الى ما كتب في مواضع اخرى ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس
ولنأخذ بعبارتنا نظم التعليم الاول ليفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول ان هذا
الجنس منه كيفيات انفعالية هي التي تكون قارة راسخة في الشيء كحلاوة العسل وسواد الغراب
وليس يقال لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هي فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لانها
ينفعل عنها على النحو المذكور اما الحواس فقط او الحواس وغيرها وبعض هذه فلها مزية نسبة الى الانفعال
مثل البياض والسواد فانها لا يوجد في اجسامها الا ان يكون قد وقع قبلها انفعالات في موضوعها
في الكيفيات الاولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها فان ماسوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات
فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل والوجل حر او برد فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل او صفرة كما
في الوجل فان عرض مثل تلك الاسباب في اصل الكون والولادة فثبت فاستقر مزاجا
وتبعها حمرة او صفرة صارت الحمرة والصفرة لازمتين فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية
وكذلك اذا عرض بعد الكون فثبت مزاج يحدث فيثبت ما يوجبه واما الذي يعرض الزوال فهو مثل الشيء
الذي اذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما لم يصلح ان يجاب به ولم يلتفت الى ما عرض لهم منه وقد جرت
العادة انه انما يعرفون بالكيفيات التي تلزمهم فلا يقال لمن خلق احمر البشرة انه مصفار اللون بسبب
عارض من وجل او حرد غير لونه فلذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات واعلم ان هذا على سبيل
المجاز والتوسع في الكلام والا فالكيفية يقال على المعنيين جميعا وذلك انه اذا سئل عن الذي اصفر للوجل
انه كيف هو في هذه الحال فقيل اصفر اللون لم يكن الجواب كاذبا واذا سئل عنه انه كيف هو مطلقا
فلا يجاب في العادة بانه اصفر اذ كان مجاز الخلقة والتشبب في ذلك ان المجيب يستشعر ان السائل
سأله انه كيف هو في طبيعته الصحيحة وفي حالته الاكثرية ويكون عنده ان السائل توسع فترك
بعض ما يجب وان هم به عبارته فيجيبه حينئذ بما يجيبه واذا سئل مطلقا انه كيف زيد وكان
السؤال لا يقتضي زيادة استشعار او كان السؤال يوهم المجيب انه سأل عن حاله في الوقت فلا تكذب
لو قال مغموم او محموم وان كان ذلك سريع الزوال واما ان نفس السؤال بكيف اي جواب تقتضي بحسب اعتبار
الازمنة واعتبار دوام الحال ولا دوامها فليس بنا حاجة الآن الى بيانه فيجب ان يتصور الامر على هذه الصورة
ولا يلتفت الى من يجزم ان تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف واعلم ان ذلك
انما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات
التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الاول فان الملكات قد يجوز ان يسمى كيفيات انفعالية والحالات انفعالات

وان كان ذلك اذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولا بتشابه الاسم الا ان لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية
والانفعالات اسماما ويالمعنى هذا الجنس بل المعنى اعم منه وهو ان يكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف
بها يسمى كيفية انفعالية وكل كيفية سهلة التغير يسمى انفعالا فيكون قسمة الكيفية الى الكيفيات الانفعالية
والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربيع بل على سبيل التثليث فيكون الكيفية تنقسم الى الكيفيات
انفعالية وانفعالات والى قوة ولاقوة والى الاشكال وما معها ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم الى
هذا الجنس الثالث والى الحال والملكة فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له وانما له اسم معنى اعم منه
فان جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم اذ ليس له هناك
تمام حده ونعود فنقول بعد ما فصلناه من حال اشتباه هذين اللفظين ان من كان له مزاج غضبي يوجب
خلوق الغضب من اول الكون مثلا او كان استفاد ذلك لا عن مزاج بل باستعمال افعال الغضب حتى خلق بارك
صار له خلوق الغضب فانه ذو كيفية انفعالية يعنى بها الملكة على سبيل اشتراك او على سبيل مجاز للتمثيل
او يعنى بها معنى اعم من الملكة والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية فان
كانت الكيفية الانفعالية يعنى بها الملكة كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث الا باشتراك الاسم
وان عنى بها المعنى الاعم كان مقولا عليهما بالتواطؤ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين
باشتراك الاسم فانه من حيث يجعل اسما بخصوصيته يدل على معنى ومن حيث يعنى به المعنى العام يدل على
معنى والمعنيان جميعا موجودان في الاخص محمولان عليه وهذا كمن يسمى عبده الاسود اسود امن حيث
شخصه فيكون الاسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين هذا ولا عذر لمن يسمع ان الناس اجمعوا على ان
الحال والملكة نوع واحد كلتاهما كيفية ويسمع ان الملكات هو ذا تختص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات
بالانفعال ويسمع ان السبب في ذلك انه لم تجر العادة بان يسمى من عرض له الغضب في وقت ما وحالا ما
من غير دوام وعن خلوق مكيفا بكيفية الغضب ان يشكل عليه ان الانفعالات في الجنس الثالث كيفيات
بالحقيقة وان لم يسم كيفية بل انفعالات وان السبب الذي توهم ان الانفعالات ليست
كيفيات يجب ان يوهم ذلك في الحالات واذ ليس يوهم في الحالات فيجب ان لا يوهم ههنا
ايضا ويعلم ان هذا السلب مجازي اعني قولهم ليست كيفيات **المقالة السادسة من الفن الثاني**

فصل في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية اما الجنس الرابع فقد ذكرت ايضا انواعه ولم يذكر
المعنى الجامع لها والمشهور من انواعه ثلثة اصناف الشكل وما ليس بشكل وما هو حاصل
من شكل وغير شكل واما الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد او حدود واحد مثل ما
للكرة والدائرة واما الحدود فمثل ما للمربع والمكعب واما الذي ليس بشكل فكالاستقامة
والانحناء للخط وكالتقعير والتحديب والتسطيح للبسيط واما الذي يحصل من شكل وغير شكل
فهو الذي يسمى صورة وخلقة وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي

وخصوصا

وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون ما فيكون الشكل الملون خلقة وصورة فلما ذكرت
هذه الوجوه الثلثة قيل ويشبه ان يكون للكيفية نوع اخر فمنه نذهب هؤلاء الذين يسرحون فقال
بعضهم انه يعني الامور التي سميت في الفلسفة الاولى كيفيات التي هي الامور المفارقة اصلا كالمثل
المظنونة والتعليمات او كالعقول التي لا يلابس المادة وهؤلاء لم يشعروا بان اطلاق اسم
الكيفية على ذلك وعلى هذه المعدودة انما هو باشتراك الاسم او تشابه وليس حد الكيفية
في جميعها واحدا فلا يكون ما يجمع تلك الاشياء نوعا من انواع الكيفية زائدا على انواع الكيفية المذكورة
وقال اخرون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره فان
هؤلاء وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوة واللاقوة واما ان يجعلوه من جنس الانفعاليات
والانفعالات ومع هذا فان جميعهم قد توخى في القسمة التربيع حتى جزم ان لا كيفية خارجة عن
الاجناس الاربعة وذلك هو الحق ثم شك في نوع خامس فتامل حال هؤلاء واضطرابهم واعلم
انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ان الاربعة ليست اجناسا لحصر انواع الكيفية كلها حتى يحتاج
ان يؤتى بخامس او سادس بل معنى هذا الكلام انه يشبه ان يكون للكيفية نوع هو قسيم لهذه
الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس بل ذكر انواع الجنس وبالحري ان يكون الكيفية نوع
اخر داخل تحت هذا الجنس وذلك لان خواص هيئات العدد كالفردية والزوجية والتربيع والتكعيب
والتثليث وغير ذلك ليست هي باعداد ولا ايضا فصول الاعداد بل عوارض تعرض لانواعها
لازمة كما تحقق لك ذلك في الفلسفة الاولى وكما هو مشهور وليست من مقولة المضاف
او اين او غير ذلك فهي اذا من مقولة الكيفية ومن هذا الجنس منها اذ ليست بملكات ولا حالات
بل ولا هي قوة ولا عجز بل ولا انفعاليات ولا انفعالات فهذا هو النوع الذي اعرض عنه بسبب
ان توقيف المبتدي على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جدا واما المذكورات فهي مشهورة
المبتدئين اذ هي مما يسهل اطلاعهم عليها وكتاب قاطيغورياس انما هو للمبتدئين لا غير وقد تتكلم
بصورته مرارا ثم المشكلات التي يجب ان يبحث عنها في هذا الموضع هي ستة احدها تعرف
المعنى الجامع لهذا الجنس والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل والثالث تحقيق
الحال في ان الشكل من الكيف وليس من الوضع والرابع ابانة حال الزاوية انها في اي مقولة
تقع والخامس حال الخلقة وانها كيف هي في جنس واحد من انواع الكيف وانما هي لون وشكل
معا والسادس حال ما يجري مجراه اذا اتفق ان كان من مقولتين فالى اي المقولتين ينتسب
الواحد الحاصل من الجملة فاما البحث الاول فيجب ان يعلم ان هذا الجنس هو الكيفية التي تعرض
للجواهر لعروضها اولا للكمية بما هي كمية ليس كالقوة والضعف فانهما وان قارنت الكمية
فليس لاجل ان الكمية بنفسها مستعدة لها استعدادا اوليا ثم تعرض بتوسطها للجوهر

واما الشكل فانه يعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الشرح الذي اوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع
يدخل فيه الشكل والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقعيب والخلقة وكيفيات الاعداد ولكن
لقائل ان يقول ان الخلقة تخالف البواقي لان البواقي يعرض للكمية عروضا واما مطلقا وبتوسطها
يعرض لذوات الكمية واما الخلقة فلا يعرض للكمية عروضا اوليا فانه ما لم يكن جسم طبيعي ملونا لم يكن
خلقة وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض ايضا للكميات لعروضها لذوات الكميات كما يقولون
في العمق فنقول ليس الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكمية منها ما تعرض للكمية في نفسها
لا بشرط انها كمية شيء ومنها ما يعرض للكمية في نفسها بشرط انها كمية شيء فتكون الكمية
هي المعروض له الاول في ذلك الشيء ثم الشيء وان لم يكن يعرض له ذلك العارض الا وهو كمية ما
هو كمية فليس اذا كان لا يعرض له امر الا وهو كمية شيء يجب ان تكون اذا عرض له الامر لم يعرض
له اوليا بل عرض لذلك الشيء والكمية بسبب ذلك الشيء فانه لا سواء قولنا ان الكمية يعرض
لها الامر عند ما يكون في شيء وان نقول ان الكمية انما يعرض لها الامر لانها في الشيء الذي عرض له الامر
كالالوان فانا قلنا ان النفس لا يعرض لها النسيان الا وهي في البدن او شيء اخر غير النسيان
لم يدل ذلك على ان النسيان او ذلك الشيء انما يعرض للبدن وبتوسطه يقال على النفس كما
ان الحركة يعرض للبدن وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس ثم اللون حامله الاول هو السطح
كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي والجسم بنفسه غير ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون
وليست القوة حاملها الاول هو العمق وبتوسطه يقال على الجسم حتى يكون الجسم ذو القوة هو
الذي مقدار تحته ذو قوة بل القوة يحملها جسم يحمله مادته وصورته وانما يحمله مادته وحدها
كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة اخرى فالخلقة تلتئم من شيء حامله السطح بذاته او ما يحيط به
السطح وهذا الشيء هو الشكل ومن شيء حامله السطح ايضا ولكن عند حال كونه نهاية الجسم الطبيعي وهذا
الشيء هو اللون فاذا الخلقة تلتئم من امرين حاملهما الاول هو الكم وبسببه يقال على الجسم واما البحث الثاني
وما قيل في حد الشكل فيشبه ان يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية بل هو
رسم الشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون انه مساوي لشكل اخر وغير مساوي ونصفه
ومثليه ويعنون بذلك مقدارا مشكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحدود بالذات هو المحدود و
المحدود بالذات هو المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم فليس اذا ما
يحيط به الحدود بشكل هو الشكل من باب الكيفية لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على
نسبة ما هو الشكل والدليل على صحة ما قوله وعقله عقلاء عنه ان المربع غير التربيع الا انه يقال
مربع ويعنى به التربيع نفسه كما يقال ابيض ويعنى به البياض ثم لا شك ان التربيع شكل من باب
الكيف والتربيع لا يقال انه ما احاط به حدود بل يقال انه ما احاط به الحدود واما المربع فانه يعنى به الشيء

الذي احاطه به الحدود

الذي احاط به الحدود الاربعة فلا يقال انه كيف بل انه مكيف ولا يصح حمل الكيف عليه والمهندسون
انما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب فانهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء
الذي فيه التربيع والشكل فلذلك صح قولهم الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم فان الشكل
الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا واما من عني به التربيع فلا يمكنه ان يقول ان   ٧ قول صح
الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم ان رسم الشكل المذكور ههنا هذا الرسم محارف فيه
واذا عرف هذا فقد صح ان الاستقامة والانحناء والتسطيح والتقعيب وغير ذلك ليست
باشكال بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه واما البحث الثالث فيجب ان يعلم
فيه ان المعاني التي تلتئم من اجتماع امور فانها يعسر اعطاء الحدود الموازية اسماءها لان الجمهور يصعب
عليهم ان يميزوها وان يلتفتوا الى خصايص حوالها اذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر
الذي يحتاج اليه الجمهور من تخيلها والشكل من تلك الجملة فان الشكل يلتئم من مقدار ومن حدود على هيئة
كالمربع من سطح ومن اربعة حدود ومن هيئة فلا يبالي في عادة الجمهور ان يجعل اسم المربع واقعا على
السطح من حيث له اربعة حدود وعلى الحدود الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح والحدود في باب الكم
واذا اخذت معروضا لها ما يعرض فانه يحصل منها كميات ذوات اعراض لا يخرجها ما يعرض لها
عن ان يكون كميات كما ان الحركة لا يخرج الانسان من ان يكون حيوانا وجوهرا وان نظر الى الهيئة
كانت الهيئة كيفية وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ولا فيه وضع البتة وقد غلط
من ظن ان الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه وانما عرض له من جهله باشتراك الاسم
في الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه فيقال وضع لحصول الشيء في موضعه وهذا المعنى
من الوضع هو نفس مقولة الاين ويقال وضع لحصول الشيء مجاور الشيء من جهة مخصوصة كما يوضع
خط في يمين خط وهذا الوضع نوع من المضاف ومقول الهيئة بالقياس الى غيره فان وضع الشيء
عند مجاوره مقول بالقياس الى وضع مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن يشكل عليه
ان المجاورة من باب المضاف ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض
في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لاجزائه وبالجملة لوجود اضافة ما في اجزائه التي توجد بالفعل
او بالتوهم حتى يكون الاجزاء اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم
فيه اجزاء ذوات اضافة ما معلومة حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع وهذا هو المقولة
وهو صفة لجملة الجالس لا الشيء من اجزائه لكن انما تكون هذه الصفة للجالس اذا كان لاجزائه بعضها
الى بعض اضافة او امكان اضافة ولا كل اضافة بل اضافة هيئة المجاورة ولا كل اضافة هيئته
المجاورة بل ان يكون لها نسبة مع ذلك الى الجهات تكتنفها او اجزاء امكنة او اجزاء امور محوية فيها
وبالجملة ان يقرن بالاعتبار الذي فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين امور مباينة لها فان

يعني رد من زعم ان الشكل عليه
انه المجاورة من باب الوضع

الهيئة التي لاعضاء الجالس بعضها عند بعض اذا اثبتت وقام الجالس والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالساً اذ ازالت النسبة بينها وبين الامور الخارجة عن جوهرها وان بعدت الداخلة على نسبتها ولذلك ما يقال انه قد انتقل وضعه والذي يقال ان الشكل من من الوضع لانه الشكل يتعلق بحدود وبينها تجاور خاص الوضع بعضها عند بعض فلقد يغلط من وجوه منها ذلك انه احد الحدود ومكان الاجزاء وانما الاعتبار في الوضع الاجزاء وفي الشكل بالحدود وغلطا حسب انه هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يعرف انه هذا من المضاف وانما الوضع الذي هو المقولة فهو وضع اجزاء الشيء عند شيء خارج مباين لا وضع اجزاء الشيء في نفسه وغلط ايضا اذ ظن ان الشيء اذا كان متعلقا بمقولة فهو من تلك المقولة فان الشكل وان كان لا يحصل الا باضافة بين الحدود او وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعا فان التربيع ايضا لا يحصل الا بعدد في الحدود وليس يجب ان يكون المربع عددا الا ترى انه لا يقال ان المربع هو عدد الحدود ولا ان المربع هو وضع حد عند حد فاذ ليس يقال احد ذينك عليه فلا يكون هو داخلا في مقولته بل يقول ان المربع حاصل عن وضع كذا وعن حد كذا ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك اذ عرفوا انه لا يلزم ان يكون التربيع وضعا بسبب ان الحدود يكون فيه ذوات وضع فقالوا سلموا ان الحالة التي للحدود وبعضها عند بعض هي من مقولة الوضع وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك وخصوصا اذا كان متشابه المعاني وخصوصا وكان ايضا يجمع المعاني في شيء واحد فقد علمت ان الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة بل الوضع الذي من الاضافة واما الدائرة فانها لا تتعلق بهذا الوضع بل هي بان يكون لحدها هيئة لحد خاصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكيفية فصل في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية او في الكيفية او في الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا وباقي الشكوك في هذا الجنس من الاجناس الاربعة واما البحث الرابع فهو عن امر الزاوية فنقول اما الفرق بين الزاوية وبين الاشكال فهو ان الزاوية انما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار او متحددا بين حدين او حدود ويلتقيان بحد ولنخصص الكلام بالمسطح فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معهما ثالث او رابع او لا يحيط فان لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك لهما اخر او لا يلتقيان بل يذهبان في التوهم الى غير النهاية فان التقيا فيكون كحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة او شكل هلالي او شكل اسي او غير ذلك فالسطح الذي لا يتحدد بحد ثالث بل انما هو محدد بحدين يلتقيان من جانب منه فهو من حيث هو كذلك او بحالة تلك هو واضح شكل فانه لم يعتبر كونه محاطا به بل اعتبر منه حالة من جهة حدية الملتقيين بحد بها فذلك ايضا اعتبار

فالزاوية والذي يتحد بحد غير محاط حتى يحاط به او يلتقي حداه ذانك حتى يحاط به فهو من حيث كذلك او بحالة تلك هو صح

تناول الزاوية

تناول الزاوية وكيف ما كان فان النظر في السطح من حيث يتحدد بحدين اثنين بالفعل يشتركان في حد مشترك بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث او لا يتحدد وكيف يجوز ان يتوهم انه لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان متباعدين الى غير النهاية او ينقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح امكن ذلك او لم يمكن وغير النظر فيه من جهة انه حدث قد يشتركان في حد اخر فيكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتبار نظيرة نسبة المقدار الى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل او المثلث او المربع ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات اعني الشكل فكما ان المقدار المتشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة فانها كمية وكما ان هيئة المتشكل كيفية فكذلك هيئة الزاوية كيفية وكما ان المهندسين اذا قالوا الشكل ذهبوا الى المتشكل لذلك اذا قالوا الزاوية ذهبوا الى المقدار ذي الزاوية ولذلك ما يكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى وكما ان حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع او اضافة كذلك حال حدي الزاوية وقد قيل ان الزاوية مقدار ينتهي عند نقطة وهو قريب مما قلنا ولا شيء واحد وهو ان المقدار الجسماني اذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط من غير ان ينبسطا بذلك سطحا واحدا وله لا محالة خصوصية حال غير الكمية فذا هل اعتباره بحيث يكون احد السطحين فائما على الاخر اولا الى انفراج او الى تقارب يحدد وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا كما ليس شكل السطح من حيث هو متحدد بخطين كالاشكال الهلالية فهو زاوية فبالحرى ان يكون هذه زاوية مجسمية ايضا فقد اتفق اردنا او لم نرد ان النقطة وبالحرى ان يكون هنا معنى جامع للزاوية الى عن خطين والتي عن سطوح عند نقطة والتي عن سطحين عند خط ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حد ودفق واحد ينتهي عند حد واحد مشترك لهما من حيث هو كذلك فان جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيدا من الصواب وكان انتهاؤها الزاوية المسطحة عند النقطة لا لانها زاوية فانها من حيث انها زاوية ان يتحدد وينتهي عند حد واحد ثم عرض ان كانت الحدود خطوطا فعرض ان كانت النهاية نقطة ثم ان الى هذا اب وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو منتهى الى النقطة لم اناقش فيه وصار معنى الزاوية احق ما ذكرناه وجزء شيء من جملة الزاوية ومن جملة الشكل يعرض ايضا للمقادير من جهة الحدود وهذا هو ما ذكرته وليس ينبغي ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلفين لما لا يعنيه ان الزاوية جنس اخر من الكم هو بين الخط والسطح ظانا انه وضح الخط له طول فقط وان السطح طول وعرض وهو ان يكون له طول وعرض معا احدا من تامل ان احدهما على الاخر حاسيا ان الخط متكون عن حركة نقطة ثم ان السطح من حركة الخط لكليته على عمود وضاحبته يكون اذا اثبت طرف وتحرك طرف فعل سما بين الخط والسطح وكذلك بين السطح

والجسم فان هذا انما اخطاء في معرفة الطول والعرض تمادى به الخطاء الى انه توهم ان الزاوية المسطحة
بسطح ولذلك يمكن ان يعرض فيها بعد او اخر قائما عليه والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك اعني اذا اعتبرنا
بالزاوية المقدار الذي له هذا النوع من التحدد واما اذا نحينا الى الهيئة فان الزاوية كيفية واما البحث
الخامس فلقائل يقول ان الخلقة كيف يكون كيفية واحدة وشيئا واحدا وهو مجموع شكل ولون وهب
انكم تجوزون ان يكون انواع الجواهر مركبة من جواهر فقد اصرحتم على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض
تركيب وانه كان لحدودها تركيب من جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقة فانه عندكم نوع واحد من
باب العرض تنقسم الى شيئين منهما يحصل وجوده احدهما الشكل والاخر اللون فنقول في جواب
ذلك انا لا نمنع ان يكون اعراض مركبة من اعراض وكيف والعشرة عرض لانه عدد فهو كم وهو مركب
من خمسة وخمسة والمربع عرض وانما يلتئم من ان يكون هناك لحدود وحدود اربعة بل نعني ان الجواهر
قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها اجزاء متغايرة وان لم يكن احدهما
طبيعة الجنس ولا الاخر طبيعة الفصل على ما يعرفه في تعليمنا البرهان والاعراض لا يوجد فيها ذلك
وان وجدت لها اجزاء فلا يكون جزء منها مدلولا عليه بطبيعة الجنس كالكيف عهنا لهذا المركب بوجه من الوجوه
وجزء اخر مدلولا عليه بطبيعة الفصل وانها ينتهي لا محالة الى بسائط لا يوجد فيها احد وجهي القسمة
الا بحدودها وليس يجب ان يكون اجزاء الحد اجزاء المحدود وعلى ما ستعلم بعد فان الشكل اذا قارنه
اللون اجتمع لذلك شيء واحد جملة به يقال للشيء انه حسن الصورة وجيد الصبغة وانه قبيح رديء
ولو خلا اللون عن الشكل فكان لونا وحده او الشكل عن اللون فكان شكلا وحده لم يكن له ذلك
الحسن وذلك القبح بل حسن او قبيح اخر فاذا الصورة من حيث هي مجتمعة من الشكل مع اللون او مع
غير ذلك خاصية حال من الاجتماع ليست تلك خاصية احد جزئيها ولا هي مجموع الخاصيتين من حيثهما
معا فقط بل اذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل و
لم يكن مناسبة الحسنين مناسبة محدودة لم يكن الحسن الذي يعتبر لجملة الصورة بل ربما اوجب الحسن الذي
للجملة الا ان يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذي على سبيل
الاجتماع منهما وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص الا باشتراك الاسم واما البحث السادس فهو تعرف
حال المركب من شيئين انه الى ايهما اميل فنقول انه لا يخلو اما ان يكون احدهما اولى بان يكون موصوفا
والاخر صفة كالمربع الذي يعني به سطح ذو هيئة فان السطح هو الموصوف بالهيئة والهيئة عارضة
له فالجملة من مقولة الموصوف فان السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة والمجموع يحمل عليه انه سطح
واما اذا اختلفا وليس احدهما اولى بالشيء والاخر ثانيا وسببا لا اول وبعده فان ذلك الاجتماع
منهما يكون جمعا عرضيا ولا يكون على سبيل جمع يحصل له امر له اتحاد في طبعه ويكون كحال الكتابة والطول
اجتماع يحدث منه جملة واحدة في الذات فلا يستحق ذلك مقولة بل يدخل في المجموع والمجموع مركب

فلا يمكن للكتابة والطول

فيكون

فيكون مقولات هذه الاشياء مركبة ايضا من المقولات كما ان الكتابة اذا جمعت مع الطول كان
المجموع حاصلا من كيفية واضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي واعلم ان الامور التي تستحق ان يدخل
في المقولات على انها انواع المقولات ليست اي امور تعقب بل الامور والطبايع التي يتقوم بعضها
جنس وبعضها آخر يقترن به فصلا يتقوم بالجنس على المعنى المذكور في المدخل فاما الاقترانات
التي لا يكون على هذه الصفة فلا يوجب نوعية ولا يوجب دخولا تحت مقولة بل يجعل لها مقولة
مخترعة ليست حقيقية فيكون الانسان اذا قارن كيفا لا يتقوم به ولا هو تابع للانسانية بل عارض
غريب يكون المجموع منهما ليس نوعا البتة لشيء من حيث هو مجموع الا ان يظن انه نوع من جوهر
مكيف فعلى هذا القياس فقس فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والاحوال
التي يجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها فهذه هي الكيفيات واما ذوات الكيفية فهي التي
لها هذه اما اولا واما ثانيا كانت جواهر او كميات فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية
وغيرها اما في لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائما من اسم الكيفية وان قبلت بلا اشتقاق قاح
فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ورجل عدل او لون ابيض وجسم ابيض
فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات او في اليونانية
وحدها بان لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات بل يفرد للمتكيف اسم فانه ما كان يشتق
في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة اسم لذي الفضيلة بل كان بدل الفاضل اسم مشتق من اسم
الاجتهاد وربما كان لذي الكيفية اسم ولا يكون للكيفية اسم اصلا وهذا في كثير من اللغات فانه
القوي يشبه ان لا يكون لها في اليونانية اسم بل للذي القوي يقال فيها ملاكري ولا يكون للكيفية
اسم اذ المماكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية ولا يبعد ان يكون كذلك الحال في لغة العرب لم يشتق فانه المصحاح في لغة العرب صح
اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد بل من الكمال فان هذا مشتق من الصحة ومحرف من المعتاد في
الاشتقاق فان الذي لا صحة فيه اذا مرض فانه قد يكون في حال المرض مصحاحا وان لم يكن صحيحا
اذا كان سريع القبول للصحة والهيئة المصحاحية فانها لا اسم لها بل ربما يتكلف في لغة العرب
فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة على عكس القانون الطبيعي فيقال مصحاحية فيكون حينئذ
اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة بل بالعكس ومن لواحق الكيفية ان الكيفية يكون فيها
مضادة وذلك ظاهر اما في الملكة فمثل الجبن فانه ضد التهور ومثل العقد الصواب فانه ضد
للعقد الخطأ والامر في الحالات ايضا هو بقياس ذلك واما المضادة في القوة واللاقوة فمثل
المصحاحية للممراضية واما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات فكالبياض للسواد
والحرارة للبرودة واما المتعلقات بالكمية فالاشكال لا اضداد لها واما الاستقامة والانحناء
والتقعيب والتقعير فستعلم في العلوم انها غير متضادة واما الزوجية والفردية فنظن في

ظاهر الامر انهما متضادة وليس كذلك لان الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع البتة واحدة
ثم ليس كل معنيين قسيمين لا يجتمعان فهما متضادان وان كان يجتمعان في جنس واحد فان الفرس
واللافرس والبياض واللابياض والحرارة واللاحرارة كل ذلك من التي لا يجتمع معا فلو ان احدا
اخذ اللابياض مقرونا بشرط اتصاف جسم به من شانه ان يقبل البياض فاثبت له اسما
وكان مثلا ب واخذ اللامربع على ذلك الوجه فجعل اسمه ج حتى كان الموضوع لا يخلو من ان يكون بياضا
او يكون ب او مربعا او يكون ج لما كان يجب من هذا ان يكون ب يصير سوادا الذي هو ضد البياض
او ج ضدا للمربع الذي لا ضد له وليس ذلك لان لا مربع واحدا واشياء كثيرة تشترك في انها
لا مربع وان اللابياض هو سواد واشياء اخرى تشترك في انها لا بياض فانه لا تقديم ولا تاخير
للكثرة والقلة في هذا الباب ان كان كونه ضدا انما هو بسبب ان له اسما محصلا ولا يجامع اخر
بازائه ثم الفرد اذا خالف الزوج فانما يخالفه بان الزوج هو العدد الذي ينقسم بمتساويين وان الفرد
هو العدد الذي ليس كذلك فنفس كونه عددا لا ينقسم بمتساويين ليس يوجب الاسلبا لمعنى
كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه بل انما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد وقد علموا ان هذا
القدر لا يوجب الضدية ولو قارن الموضوع المشترك فضلا عن جنس الموضوع فان فهم للفردية معنى
اخر ان يد من ذلك يقابل الزوجية فذلك المعنى اكثر احواله انه معنى مباين لا مشارك في الموضوع ونحن
اذا قلنا ضد لم نذهب الى هذا ولا هؤلاء ايضا وان غفلوا فاذا الزوجية والفردية لا تتضادان
ولا الوحدة والكثرة واستقصاء القول في هذا في صناعة اخرى فاذا الجنس الرابع لا مضادة
فيه فاذا كانت احد المتضادين من الكيف فالاخرى التي تنازعها الموضوع بالتعاقب لا بد من
ان يكون من الكيفية فان تلك ايضا يكون هيئة قارة غير منسوبة يعاقب هذه تلك ويبين لك
ههنا هذا بالاستقراء كالبياض والسواد والحرارة والبرودة وغير ذلك ولما كان لانواع من
الكيف اضداد يستحيل الموضوع من بعضها الى بعض انسلاخا من كيفية منها وتلبسا بالاخرى
فتلك الانواع من الكيفية يقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة
فان كان يقبل الانقص والازيد فان حرارة تجدها ازيد من حرارة وبرودة تجدها ازيد من برودة كلتهما
وهذا داب جميع الاضداد التي بينها وسائط التي ليس زوال الموضوع عن احدهما مقارنا للوجود
الاخر بل ربما خلا عن الطرفين الى الوسط فهذه الواسطة في حكم انها محدودة التوسط لا يقبل
التشدد والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين افراطين والعفة التي هي متوسطة بين افراطين
الا ان هذه المتوسطات اذا قرنت بالمادة واعتبرت في الاشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي
وان ذلك غير مدرك الا بالحد فما قارب ذلك الحقيقي ولم يخرج الى الطرفين خروجا يعتد به ويظهر
اثره ظهورا فاحشا فانه يعد في الواسطة فلذلك قد يكون عدالة زيد اشد من عدالة عمرو وان كانت

العدالة المطلقة

العدالة المطلقة ليست اشد من عدالة اخرى فانها واحدة لا تقبل الازيد والانقص وهكذا حال
الصحة التي هي توسط ما في المزاج وفي هيئة التركيب بين امور زائدة وناقصة فان الصحة المطلقة
واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص لكن قد يكون صحة اصح من صحة وذلك بحسب اعتبار صحة زيد
وصحة عمرو واما ان الامور التي لا اضداد لها فانها لا يقبل الاكثر والاقل كالمربع والمثلث وغير ذلك
ولو انها كانت يقبل التزيد والتنقص لكان التربيع يتوجه في النقصان الى ضد اذا امعن صار اليه
وكان ذلك بعيدا في طباعه عن التربيع ومشاركا له في المادة يعاقبه فكان ضدا له ومع هذا فان التربيع
ايضا اذا اريد قربه بالمادة لم يتيسر ايجاد التربيع الحقيقي بل انما يوجد في المادة ما هو شبيه به وخفي عند
الحس مخالفة له فيكون حينئذ تربيعا اصح من تربيع بحسب انه تربيع حسي لا تربيع حقيقي واما
السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة فليس يقع ذلك لهما من جهة الحس وخطائه
بل يكون الموجودان في المادة كلاهما حارين احدهما اشد والاخر انقص ليس كالمربع الحسي الذي لا يكون
هو بالحقيقة مربعا بل يكون شكلا اخر الا ان خلافه للمربع لا يحس به ولا كالعدالة التي لا يكون في الحقيقة
عدالة ولكنها تكون جبنا او تهورا الا ان خاصية مخالفة لا تدرك حسا وانما يكون الشيء اكثر من شيء
بعد ان يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع ذلك اشد واقوى منه فيجب ان يكون كلتا الحارين
محرقتين مفرقتين لكن احدهما اشد احراقا فما كان هكذا فهو بالحقيقة قابل الاشد والانقص والاخر
فهو كذلك عند الحس فلذلك لا نجد مربعين ثم يقبلان حد التربيع بالحقيقة ثم يكون احدهما اشد
والاخر انقص بل اما ان يقبلا على التساوي واما ان لا يكون احدهما مربعا ثم بعد هذا مباحث
خارجة عن مبلغ الطرق المنطقي ومن خواص الكيفية التي لا يظن ان شيئا يشركها فيه قبولها التشبيه
وغير التشبيه وقد بينا الحال فيه فيما سلف **فصل في حل شك متعلق بمداخلة انواع من
الكيف وغيره لانواع من المضاف** ولقائل ان يقول ان اكثر هذه الاشياء التي عددتموها
في مقولة الكيفية فانها من مقولة المضاف كالملكة والقوة والعلم وما اشبه ذلك والجواب
ان هذه الاشياء ليست بذواتها من مقولة المضاف بل مما قد عرضت له الاضافة اذ لها
وجود غير ما هي به مضافة فانه وان كانت ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها فانها لا يجب
بذلك ان يكون من مقولة المضاف اذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك كما علمت الى دعامة اخرى
وبعيد يلحق به حتى يصير خاصا بالمقولة وكذلك قد علمت ان الجواهر كان يظن ببعض نوعياتها
انها من المضاف لهذا الرسم فلما حصل الرسم علم انها ليست من المضاف وذلك حين كان
لها وجود محصل مخصص لم يكن به من المضاف اذ كان ذلك الوجود لها مجردا وانت تجد مثل ذلك
في العلم فلو كان العلم لذاته يقال ماهيته بالقياس الى غيره ولوجوده الذي يتقوم به من كل وجه
ولم يكن كيفية يلزمها اضافة وله وجود انه كيفية ويلحقها وجود هو به مضاف لكان اذا حصل العلم

وحصص اثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات
العلم كالنحو لا يقال ماهياتها بالقياس الى غيره في حد تخصيصه بل من جهة معناه الاعم وهو كونه علما
فلا يقال النحو نحو شيء بل يقال ان النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال ان هذا الراس هو هذا
الراس لشيء بل يقال هذا الراس راس لشيء فاذا كان هذا انبهك هنالك ان هذا الراس
مخصص من ذلك الراس من حيث وجوده الذي ليس به مضافا بل عارضة له الاضافة حتى ان هذا
التخصيص يعرى عن موافقة تخصيص الاضافة بازائه بل يلزمه من الاضافة ما لزم الطبيعة العامة
التي يلحقها الاضافة كالراسية ولذلك هاهنا انما صار النحو جزئيا في العلم من حيث العلم كيفية و
لذلك لم يتبعه من الاضافة الا ما لحق جنسه اولا ولو كان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الاضافة
بل من جهة الوجود الخاص كان كيفية ما تكون هيئة في النفس وصورة مجردة عن المادة وهي مطابقة
لامور من خارج فيكون عاما للهيئات وصور في النفس مجردة كلها تشترك في هذا الحد ولا تختلف
فيه فيشترك ايضا في انها مطابقة لامور من خارج لا لاجل خصوصيتها بل لاجل ان هذا المعنى عارض
اولا للمعنى العام لها فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له الا انه مضاف لكان
يجب ان تكون الاضافة يلحقها فتخصصها فاذ قد يبقى تخصصها في حد تخصيصها غير مضاف
فلها وجود غير مضاف فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها بل لها وجود خاص
وانما المقول ماهيته بالقياس هو الجنس الذي لاجله يقال كذلك النوع وفي حد تخصصه لا يقال
فكان للنوعيات وجود ليست به مضافة فجنسها ايضا كذلك وان عرضت له الاضافة فليس
من المضاف بذاته فانه يستحيل ان يكون الجنس داخلا بذاته في مقولة ثم يكون انواعه في ماهيتها
غير داخلة في تلك المقولة وهل المقولة الا جنس الجنس وهل صورة المقولة الا هذه الصورة
فتبين اذا انه لما لم يكن النحو من المضاف فليس العلم من المضاف الا انه عارض له المضاف عروضا
لازما لا على انه نوع من المضاف ولا باس ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين اما في احدهما
فبالذات على انه نوع له واما في الاخر فبالعرض على انه موضوع لعروضه له فهكذا يجب ان
يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون ان الشيء يكون في جنس وانواعه
في جنس مباين له والعجب ان هؤلاء قد نسوا ان هذا الرسم المذكور للمضاف وهو انه الذي
ماهيته مقولة بالقياس الى غيره رسم قد زيف لانه كان يدخل في المضاف ما ليس من
المضاف وانه يحتاج الى زيادة وتاويل وبينهم وبين هذا الموضع قريب ثلث ورقات
حتى جاوا وسلموا ان العلم داخل في المضاف بطبيعته على انه نوع من المضاف وانواعه ليست
تحته فلزمهم ان يحلوا هذا الشك ونسوا ان مثل هذا الشك قد سلف ذكره في الجواهر ايضا
فكان حل الشك في اخر الامر يوجب ان ما يخصص فزال كونه مقولا بالقياس الى غيره ذلك
هذا الشك صح

منه

منه على انه ليس من مقولة المضاف وعلى ان الحد الثاني المحصل المحقق الذي للمضاف غير مقول عليه
ونسوا ان الشيء اذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع وقيل هذا المقول عليه لذلك على
ثالث فان الاول يقال على الثالث كذلك ونسوا انهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع انه يجب
ان يكون ذاتيا مقوما للماهية فلم يعلموا انه اذا كان المضاف جنسا للعلم كان مقوما لماهيته ثم
العلم جنس للنحو ومقوم لماهية النحو ومقوم المقوم للماهية مقوم الماهية فكيف ينقلب
النحو عن جنبة المضاف حتى يذهب الى كنف الكيفية سواء كان تاويلهم المقول على الموضوع حقا
او لم يكن ونسوا انهم علموا ان الاشياء المتباينة الخواص لا يحمل منها شيء على الاخر فاذا كان كل
نحو نحو ذاته وماهيته محمولا عليه الكيف ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على ان
لا يكون له وجود الا ما هو به مضاف لا على انه لا يعرض له الاضافة انه يلزم من ذلك ان يكون لا شيء
من النحو يقال عليه المضاف في جوهره وكل علم عندهم نوع من المضاف فيقال عليه المضاف في جوهره
فيلزم ان لا شيء من النحو بعلم هذا خلف لكننا لا يجب ان يلتفت الى هؤلاء بل نفهم ان ما قيل
في قاطيغورياس كان الغرض فيه ما او ما نا اليه لكن لقائل ان يقول ان علم النحو علم العلم فان النحو
بالقياس الى شيء وهو اعراب اللغة والجواب عن ذلك ان اعراب اللغة ليست ماهيته من
حيث هو اعراب اللغة مقولة بالقياس الى النحو فكيف يكون النحو مضافا اليه والمتضايفان
كما علمت كل واحد منهما مقول بالقياس الى الاخر لكن اعراب اللغة مقول بالقياس الى النحو من حيث هو
معلوم حتى لو كان اعراب اللغة موجودا الف سنة ولم يعلم لم يكن مقولا بالقياس الى النحو فاذا
كان كذلك فمقابل المعلوم من حيث هو معلوم العلم والعالم من حيث هو عالم فلما لحق اعراب
اللغة المعلوم فصار اعراب اللغة معلوما صار بازائه هيئة نفسانية هي علم فالهيئة النفسانية
التي هي علم جملتها مقولة بالقياس الى هذه الجملة فاذا فصلت الهيئة فالتفت الى كونها هيئة ولم
يلتفت الى ما عرض لها من اضافة الى الخارج صار بها علما كان وجودا غير مضاف وكذلك اذا التفت
الى اعراب اللغة وفصلت عنه كونه مطابقا له هيئة نفسانية حتى زال عنه انه معلوم كان وجودا
غير مضاف وكذلك هذا الراس فانه من حيث هو راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو راس
فاذا اعتبر الجوهر المضاف اليه ولم يجب ان يكون النظر اليه من حيث هو هذا نظرا في انه راس كان
له وجود خاص وكذلك في جانب ذي الراس نعم الاضافة اللاحقة هناك لازمة للهيئة التي في النفس
وليست لازمة للراس فكذلك الراس نفسه اذا حصل لم يجب تحصيل الاخر وليس اذا قلنا
ان احد المضافين الحقيقيين اذا عرف بالتحصيل عرف الاخر بالتحصيل لزم عكسه ان كل ما
لزم العلم بتحصيل مضايفه عند العلم بتحصيله فهو مضاف حقيقي بل قد يكون هذا في المضاف
الحقيقي ويكون ايضا فيما لا ينفك عن ملازمة الاضافة له فان ذلك اذا اخذ او من هناك ليس لانه يبقى

انه كل ما كان ذلك شانه فهو مضاف حقيقي بل انه يبين انه ما ليس ذلك شانه فليس مضافا
حقيقيا فيه والشك المذكور في الجواهر وكان نصحيح واحتجاجه يتوجه الى ان المضاف الحقيقي
الذي وجوده هو انه مضاف اذا عرف بالتحصيل عرف كذلك مضايفه وكان الجوهر واشياء اخرى
عددت ليس كذلك فينحل الشبهة فانه ما اورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته الا على هذا ولم
يتعرض لعكسه ولا زعم ان هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ولا كانت له الى ذلك
حاجة بل الى هذا على ما بيناه واضاف اليها ان الراس وما يجري مجراه ليس كذلك فانتج انه ليس
من المضاف الحقيقي وقد بيناه ذلك الموضع على ما يجب **فصل في الاين وفي متى** واما الاين فانه
يتم بنسبة المتمكن الى المكان الذي هو فيه وحقيقته كون الشيء في مكانه وقد علم فيما سلف انه
كيف يباين المضاف وهو جنس لانواع فان الكون فوق اين والكون تحت اين والكون في الهواء
اين وفي الماء اين ومن الاين ما هو حقيقي اولي وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثان
غير حقيقي مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي كقولهم في السماء وفي الماء ولا يكون جسمان
موصوفين باين واحد بالعدد والاين اول حقيقي ويكونان موصوفين باين واحد بالعدد والاين
ثان غير حقيقي كجسمين يكونان في السوق ومن الاين ما يكون ماخوذا بذاته ككون النار فوق على انه
في باطن سطح السماء ومنه ما هو عارض له ككون الحجر في الهواء وربما كان في الاين اضافة ككون
الهواء فوق بالقياس الى الماء لانه في مكان هو اقرب الى الفوق من مكان الماء والاين منه جنسي
وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت
في الهواء وهو مكان ثان او مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار اليه وقد زعم بعض
المتقدمين ان الواحد من الآن قد يوجد فيه جواهر كثيرة كعده في السوق وقد غلط واجابه بعض المحدث
بما اعبر عنه وقال انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد فيه هذا المعنى واما الاين الغير الحقيقي
كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد من ان يكون السوق مكانا ثانيا
مشتركا فيه فليس الاين هو السوق بل كون زيد في السوق هو الاين ويوصف لزيد بها زيد كاين
في السوق وليس بها بعينها عمرو كائنا في السوق وان كان السوق واحدا فنسبة زيد اليه من
حيث زيد غير نسبة عمرو وغيره بالعدد وهو كالبياض فانه وان كان متحدا بالنوع متكثر بالعدد
ثم ان بعض المحدثين اعان المتقدم ولم يرض هذا الجواب فقال ليس حال الاين كحال البياض فان
البياض الذي في زيد اذا عدم لم يجب ان يعدم الذي في عمرو واما السوق فيكون واحد الجماعة وحسب
انه عمل شيئا اذ اراد ان السوق واحد فان كان السوق هو الاين كان السوق كون في المكان
لا مكان ما وكان الشيء اذا سئل عن اين هو فيصلح ان يقال سوق لا ان يقال في السوق فان كان
الاين هو كونه في السوق فزيد يبطل عنه كونه في السوق فانه لم يبطل كون عمرو في السوق فهو كالبياض

ن بل كون زيد في السوق هو الاين
وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق

نصف في الاين وفي متى

٢ معاً صح

ايضا

ايضا ونقول ان الاين فيه مضادة كما في سائر المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحيط
هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز لا يجتمعان وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان
عليه وبينهما غاية الخلاف وان قد يصار من احدهما الى الآخر قليلا قليلا ويكون المصيران متضادين
ويكون هناك اين متوسط بينهما وايون اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية وايون من
الجهة الاخرى بالخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من جهة جنسية بل من حيث خواص نوعيته و
اضافتها ايضا ان يقبل الاشد والاضعف فان اثنين كليهما فوقان واحدهما اشد فوقية فعلى
هذه الجهة يمكن ان يقع فيها الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون
في اي حد سبب مطلقا والكون في المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشد واضعف وفي الكيفية ايضا
فان السواد الحق لا يقبل اشد واضعف بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء هو بياض
بالقياس الى آخر وكل جزء من السواد يعرض فلا يقبل الاشد والاضعف في حد نفسه ويجب ان نذكر
هذا في هذا الموضع بل له مكان اليق به من الفلسفة فان القائل ان يقول ان السواد ليس من حيث
هو مضاف يقبل الاشد والاضعف بل لطبيعة كيفية واما الاين فانما يقبل ذلك من حيث اضافة
يعرض لا ثنينية وهو قرب وبعد من الطرف ثم اذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا كان خروجا الى صناعة
اخرى فلنسلم الآن لهذا القائل ان الاين انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك
القول في امر السواد والبياض مبهما واما متى فانه ايضا نسبة ما للشيء الى الزمان وهو كونه في نفسه
او في طرفه فان كثيرا من الاشياء يقع في اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة ويسئل عنها بمتى ويجاب
واذا انسب الشيء الى الزمان فاما ان ينسب الى زمان اول مطابق له ولا يفضل عليه كقولهم كان
هذا الامر وقت الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير السوق في الاين كقولهم كان هذا في سنة
كذا ولم يكن في جميع السنة بل في جزء منها وليس الزمان المطابق كالمكان المطابق في انه لا يشارك
فيه في النسبة اليه بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ينسب اليه اشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه
على سبيل المطابقة لكن مع ذلك فان كل واحد كاين فيه يكون معه نسبة الخاصية اليه التي لو عدمت
لبقيت نسبة خاصية للآخر وان كان المنسوب اليه واحدا نظير ما قلنا في النسبة الى السوق
ولا يحتاج ان يطول بذكر ما قاله المتقدم المذكور في متى وفيما هو جوابه فانه اذا قال ما قال في المكان
فهو قوله في الزمان اقول وقد جعل فاضل المتأخرين في العبارة عن متى الخاص نحوا مفرطا
فقال ان متى نسبة الشيء الى الزمان التي يساوق وجوده وتنطبق نهايتاه على نهايتي وجوده او زمان
محدود هذا الزمان جزء منه وذلك انه ذكر نهايتي وجوده فاما ان يعني به نهايتي مقداره او نهايتي
حركته او نهايتي زمانه وجوده او نهايتي متاه ونسبته الى زمانه فان عنى نهايتي مقداره فليس ينطبق
عليهما نهايتا زمانه وان عنى نهايتي حركته فتختص بذلك المتحرك المتصل الحركة او الحركة نفسها وليس العرض

متجها الى هذا وحده واما نهايتا زمان وجوده حاصلا فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه بل هما هما واما نهايتا
النسبة فيمكن ان يجعل له وجه تاويل فيقال ان معناه ان متاه هو نسبة الى زمان ينطبق نهايتاه
على نسبتين له الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة له قبل اولاهما ولا بعد اخراهما اليه فيجب ان يفهم قوله على هذا
الوجه لكن نسبة الشيء الى الان التي تقارنه عسى ان يظن بها انها ليست من مقولة متى بذاتها فان
كان ذلك كذلك فكان هذا الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في ان ما لا يحمل عليه هذا الحد وهو من مقولة
متى لكن الحق ان الان لا يصح اليه نسبة معقولة يحتمل ان يكون بها جواب متى الا ان يشار الى الذي يتحدد
بذلك الان فيكون للشيء نسبة الى الزمان لا على انه فيه بل على انه في طرفه ومع ذلك يكون انا فهذا يفسد
ما قاله هذا الفاضل اللهم الا ان يحكم بان النسبة الى الان ليست من مقولة متى لكنها لا مقولة لها فيليق
بها غير هذه المقولة ولا يعلمها غير داخلة في مقولة اصلا ثم بعد هذا نظر كان الاشتغال به تخوض لجج
بالمبتدى فيما لا يعنيه واعلم انه كما لم يكن الاضافة معنى مركبا يوجب تركبه ترديدها بين شيئين اذا لم يكونا
جزئين منها بل كانا امرين خارجين عنها هي متعلق بهما كذلك الاين ومتى لا يجب ان يظن فيهما تركيب
بسبب ان لكل واحد منهما نسبة الى شيء وان النسبة ليست المنسوب ولا المنسوب اليه جزء منها
حتى يكون الجملة هي النسبة حينئذ جزء الذاتها اذ الجملة يحصل جملة من الاشياء ومن الجمع نفسه فيكون
الجمع كالصورة وهما كالمادة والمجموع كالمركب والجمع من المركب كالصورة واذ هذا محال فليس الاين او الجملة صح
ولا متى مركبان **فصل في باقي المقولات العشر** واما الوضع فقد تبين لك انه اسم يقال على
معان وان الذي هو المقولة فهيئة يحصل للتمام اي للجملة لاجل نسبة يقع بين اجزائها وبين جهات
اجزائها في ان يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئية لا ذاك فقط بل يخالف مع ذلك بالقياس
الى امور غير الموضوع المعتبر بجزئية اما امكنة حاوية واما متمكنات محوية وجهات وهذا كالقيام والقعود
والاستلقاء والانبطاح ولا احتاج ان ازيدك على ما سلف بيانا وشرحا وتفصيلا وتطويلا
بل اعلم ان الوضع فيه تضاد فان الهيئة الحادثة من وضع تصير الاجزاء بها الى الجهات مضادة
لجهات اخرى هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها كالاستلقاء والانبطاح وذلك اذا كانت
الاجزاء لا تتخالف بالعدد فقط بل بالطبع ومثال هذا ان المكعب الذي له ست جهات لا اختلاف
فيها اذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه فوق وهذا يمينا وهذا شمالا وكذلك الى اخرها
ثم غير حتى صار هذا الذي هو فوق هو تحت والذي هو تحت هو فوق فان حال جملة الموضوع
في تناسب ما بين اجزائه محفوظ واحدة بالعدد ووضعه لا يخالف الوضع الاول بالنوع بل هو كما
كان لكن هذا الوضع يخالف ذلك الوضع بالعدد واما هيئة الجملة فمحفوظة ولا يتخالف الوضعان بالحد
بل بالتخصيص الجزئي وذلك لان الجهات هي التي كانت باعيانها والاجزاء والاطراف التي يليها هي
مثل التي كانت لا يخالفها بانواعها بل باعدادها واما لو كان بدل المكعب المتشابه الاضلاع شجرة

او انسان فنصبا

او انسان فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا فان هذين الامرين مختلف فان هذا الاول وضع وهيئة
حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول راسه كذا وهذا الثاني مخالف لذلك لا بسبب ان
الساق والراس انما يتخالفان بالعدد فقط بل هما يتخالفان في المعنى والطبيعة ايضا فاذا كان
هذا الهيئتين متخالفين وبينهما غاية الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان واما هنالك فانما
كان يتخالف الخصوصية الجزئية دون الحد واذا كان سطح ما منه فوق فصار تحت وصار الاخر فوق
وذلك السطح انما يغاير السطح الاخر بالعدد مغايرة ليست في حدين وليست التي لها طباع متباينة
وحدودها متخالفة ويتخالف بالنوعية لا بالشخصية وكما ان الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث
امس من حيث هو ذلك البياض الامسي والبياض الحادث اليوم من حيث هو هذا البياض معا
يتعاقبان على موضوع واحد وليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولا اختلاف بامر داخل
في اللونية فكذلك وان كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ويتعاقبان
فيه فليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع وبعد ذلك
فان الوضع يقبل الاشد والاضعف على نحو قبول الاين ولا يقبله على نحو لا قبول الاين ولان
قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة فاعلم
ان القيام الذي من الوضع هو القار منهما لا حالة ان يقوم واما مقولة الجدة فلم يتفق لي الى هذه الغاية
فهمها ولا احد الامور التي يجعل كالانواع لها انواعا لها بل يقال عليهما باشتراك في الاسم او تشابه
وكما يقال الشيء من الشيء والشيء في الشيء والشيء على الشيء والشيء مع الشيء ولا اعلم
شيئا يوجب ان يكون مقولة الجدة جنسا لتلك الجزئيات لا يوجب مثله في هذه المذكورة
ويشبه ان يكون غيري يعلم ذلك فليتامل هنالك من كتبهم ثم ان زيف بعضها فان يكون
انواعا وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس الى بعضها دون بعض وجعل الاشتراك في اسمها
بالقياس الى الجملة او الاخرين وعنى به انه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه فليكن
كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص وليكن منه جزئي وكلي ومنه ذاتي كحال الهرة عند
اهابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قميصه ولنفصل هذا المهم من المقولات العشر الى ما
او تراه يفصل اليه ففيه محال واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فيتوهم في تصورها هيئة يتخيل
في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف او الكم
او الاين او الوضع بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء شيئا ويتوجه الى شيء ما دامت
موجودة كالتسود ما دام الشيء يتسود والتبيض ما دام الشيء يتبيض فالحركة من مكان الى مكان
فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها فهو منفعل وينفعل وحاله هي ان ينفعل
والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث هو منسوب اليها فحاله هي ان يفعل

فاما ان هذا يكون في الكيف وحده او في سائر هذه فامر نستقصيه واحواله واقسامه في الكلام الطبيعي
فان الناس قد اختلفوا فبعضهم خصص هذه المقولة بانها يجب ان يكون تغيرا في الكيفية فقط واما
العام لها ولغيرها في الامور التي يقع في مقولات كثيرة وبعضهم يجوز ان يكون جامعة للانواع كلها
بمعنى واحد وتحقيق هذا لك في الطبيعيات واعلم انه انما قيل ان ينفعل وان يفعل ولم يقل انه
انفعال وفعل لان الانفعال قد يقال ايضا للحاصل الذي قد انقطعت الحركة اليه فانه يقال في
هذا الثوب احتراق اذا كان حصل واستقر ويقال انفعال اذا كان الشيء بعد في الحركة وكذلك
القطع الذي هو الفعل قد يقال عند استكماله وقد يقال حين ما يقطع واما لفظة انه ينفعل وانه
يفعل فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه الى الغاية وكذلك القيام الذي هو النهوض والجلوس الذي هو
المصير الى الامر الذي يستقر فيسمى ايضا جلوسا فهما هما اللذان اما ان يكونا من هذه المقولة او يناسبا هذه جلوسكني
المقولة واما هيئة القيام المستقرة وهيئة القعود فهما من الوضع كما ان هيئة الاحتراق في الكيف
وهيئة تمام النمو هو من الكم وهيئة الاستقرار في المكان هو من الاين انما هذه المقولة وما يناسبها
هي ما كان توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر من حيث هو كذلك وهذه المقولة يقبل التضاد
فان التوجه من ضد يخالف بالحد التوجه اليه وموضوعهما واحد وبينهما ابعد الخلاف وذلك كابيضاض
الاسود واسوداد الابيض وكصعود المتسافل ونزول المتعالي وايضا فانها قد يقبل الاشد و
الاضعف لا من جهة القرب الى الطرف الذي هو السواد فان القريب من ذلك وهو حد مبلوغ اليه من السواد
بل بالقياس الى الاسوداد الذي هو سكون في السواد وفرق بين الاسوداد على الحاصل القار وبين السواد
فان الاسوداد يعقل على انه غاية حركة واما السواد فلا يحتاج في تعقله سوادا الى ان يعقل حركة
اليه واعلم ان تسودا يكون اشد من تسود اذا كان اقرب من الاسوداد الذي هو الطرف والسواد
اشد من السواد اذا كان اقرب من السواد الذي هو الطرف وايضا فان الاسوداد قد يكون اشد
من جهة السرعة اذا كان اسرع اسودادا وهذا ايضا تتم بنسبته الى الاسوداد فان الاسرع يوصل اليه لكن الفرق بينهما ٢
قبل الابطاء فيكون اسرع لانه اقرب زمانا من الاسوداد لكن الفرق بين الاعتبار الاول وهذا الاعتبار
ان الاعتبار الاول يجعل حركتين متساويتي السرعة في ظاهر الامر لكن احدهما مبتدئة من حد متشابهة ٢
اقرب الى البياض والاخر من حد ابعد منه واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة لكن احدهما
لانه اقرب فقط يقال هو ذا يسود اشد من الاخر كمن يتحرك حركة مساوية لحركة اخرى وكلاهما
تصعد تصعدان لكن احدهما اشد من اعلى والاخر من اسفل فيكون ذلك تصعد اشد من هذا
الاخر بهذا الوجه وان كان البحث المستقصي لامثال هذه الاشياء في العلم الطبيعي يمنع من هذا
وانما يجوز من هذه المناسبة اذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان فاقصرهما زمانا هو
الاشد دون غيره وقد جرت العادة بان يتلي ما سلف ذكره بالقول على المتقابلات فلنقل

اولا ما يجب

اولا ما يجب ان يعتقد فيها ثم لنقبل على الوجه الذي قبل عنها في هذا الكتاب **المقالة السابعة**
من الفن الثاني وهي اربعة فصول **فصل في المتقابلات** فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان
في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد فاما ان
لا يجتمعا على سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطاة بان يكونا مقولين عليه بان الشيء هو هذا
وذاك كما يكون الشيء حيا وابيض معا او على سبيل ان الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق
ايضا وذلك بان يتمانعا من حيث الكون فيه ايضا والقسم الاول يكون احدهما في قوة سالب
الاخر كالفرس واللافرس فلا يخلو اما ان يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط
او من حيث هناك زيادة معنى ايجابي يلزمه السالب كما اذا جعلنا المتقابلين او الشيئين المذكورين
الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا هو انه ليس بزوج فقط بل انه امر زائد على ذلك
فليكن الاول هو تقابل النفي والاثبات اما بسيطا كما هو فرس لا ليس بفرس من حيث ليس بفرس
او مركبا كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس والاول لا صدق فيه ولا كذب والثاني فيه صدق
وكذب ويشتركان في انه ليس فيهما اشارة الى وجود في خارج بل اعتبار احكام عقلية فانه لو
كان اللافرسية من حيث هي لافرسية شيء اله وجود بوجه لكان الشيء فيه سلوب موجودة بالفعل
لا نهاية لها لانها ليست بحجارة ولا مثلث ولا اثنانية ولا رباعية ولا امر من الامور التي لا تتناهى
وكان يكون بسبب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفة بلا نهاية
ولا غاية اذ كان لكل جملة يفرض سلب مستانف بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول ومن
خواص هذا القسم انه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد بان يكونا فيه لا بان
يكونا عليه وذلك لان الرائحة ليست طعما وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ويجتمعان في موضوع على
سبيل الوجود في موضوع وكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه فليس يجتمع في موضوع
على سبيل القول عليه ولا ينعكس ثم ان المتقابلين اللذين اوردناهما يختلفان في ان تقابل
الفرسية واللافرسية لا صدق وكذب فيه ويقابل ان زيدا فرس لقولنا زيد ليس بفرس فيه صدق
وكذب واما القسم الاخر فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ومثل امور يجري
مجراها فلنقل اولا انه لا شك ان الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات وكذلك قولنا زيد فرس
مقابل لقولنا زيد ليس بفرس وكذلك الزوج والفرد يعدان من المتقابلات وكذلك العمى والبصر
يعدان من المتقابلات وكذلك الحركة والسكون يعدان من المتقابلات وكذلك الحرارة والبرودة
يعدان من المتقابلات وكذلك الابوة والبنوة يعدان من المتقابلات والاشياء التي تعرض
لها هذه الاحوال يحكم عليها بانها تتقابل بسببها وصور هذه الاشياء متخالفة بان الفرس جوهر يقابله
اللافرس لا محالة على قياس يقابله الفرسية ان كانت عرضا ولنسلم ذلك للافرسية بل حد مكانها

النفس واللانفس او شيء اخر مما هو خبر ليس مشتق الاسم من عرض واما القضية فهي عرض والفرس
واللافرس ليس يتقابل التقابل الذي للنقيضين اذ لا صدق هناك ولا كذب ولا يتقابل على
سبيل الاضافة ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع
واحد بشرايط ذكرت واما الزوج والفرد فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه بل جنس موضوعين
لموضوعين لهما لا يفارقانه واما العمى والبصر فيشارك السكون والحركة فان العمى ليس معنى مقابلا
للبصر بل هو عدمه وكذلك السكون للحركة لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد واما العمى
فلا يعاقبه البصر واما المتضايفان فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع او اشتراكهما في موضوع
حتى يكون الموضوع الذي هو علة لامر ما يلزمه لا محالة امكان ان يصير فيه معلولا او يكون هناك
موضوع مشترك وان كانت العلية والمعلولية من المضاف فاول ما ينبغي ان يطلب انه هل
يمكننا ان نجد لهذه كلها معنى جامعا ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتاخير ان لم يكن على
سبيل التواطؤ البحت او لا نجد لها معنى جامعا لكن التقابل مقول عليها فيشبه ان يكون التقابل
الاول هو نظير ما للفرس واللافرس الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع وان لم يمنع ذلك وجودا
في موضوع فانه لا يكون شيء واحد هو رايحة ولا رايحة ويكون شيء واحد فيه رايحة وما ليس برايحة
ولست اقول انه يجتمع في شيء ان يكون فيه رايحة وليست فيه رايحة فان هذين لا يجتمعان
وليس قولنا ان فيه رايحة وليس فيه رايحة هو قولنا فيه رايحة وما ليس برايحة ولا يقال انه
رايحة فاذا تقابل ان فيه رايحة وليس فيه رايحة هو من القسم الاول الذي على سبيل الحمل فلذلك
يحمل على التفاحة ان فيها رايحة فيقال ان التفاحة فيها رايحة ولا يحمل الرايحة على التفاحة حتى يقال
ان التفاحة رايحة فلذلك هي موجودة في محمولة على جميع الاشياء المتنافية الطبايع يكون متقابلة لا نحو
من حيث ان كل واحد منها ليس هو الاخر وهذا هو مقابل اول ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على
موضوع الى اعتبار الوجود في الموضوع فجعلت حال الامور التي تشترك في عام او خاص يكون موجودة فالمتقابلات هي حال الامور
فيه بالقوة معا ولا يجتمعان بالفعل معا تقابلا فبعضه يختص بالقول من حيث هو حكم كالايجاب
والسلب الذي موضوعها المحمولات والموضوعات يتعاقب فيه ولا يجتمع معا وهذا يجلم القول
وليس في الوجود حمل ولا وضع وبعضه يكون من خارج فمن ذلك ما يكون الشركة فيه في عام ومنه ما
يكون الشركة فيه في خاص معين ويكون المشترك فيه طبيعة هي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان
فيه بل يتعاقبان عليه فالمتقابلات يقال على هذه التي بعد الباب الاول بمعنى انها معان تشترك
في موضوع لها ان يوجد فيه الا انها لا يجتمع فيه فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لاقسام له كالانواع
اما اقسام محققة واما اقسام بحسب ما يصلح للمبتدي ويكون اسهل على متعلم قاطيغورياس
فلنقسم الان على الوجه الذي ينبغي ان يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس وهو غير المصطلح عليه

في العلوم

في العلوم من يحتشم ان يجمع بين الامرين فقد عني نفسه اما القسمة التي في قاطيغورياس فيخرج على
هذا الوجه المتقابل اما ان يكون ماهيته مقولة بالقياس الى ما هو مقابل له واما ان لا يكون فان كانت
ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فهو تقابل المضاف كالابوة والبنوة اما انه تقابل فلان الابوة والبنوة
اما انه تقابل فلان الابوة والبنوة وما يجري مجراها مشترك لا محالة في موضوع اما عامي كالانسانية
بل والجوهرية بل كالموجود او غير ذلك واما خاص كهذا الانسان يكون عينا لزيد ثم يصير شمالا له واما انه
مع التقابل معقول الماهية بالقياس فامر لا شك فيه واما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس الى غيره
فاما ان يكون الموضوع صالحا للانتقال من احد الطرفين بعينه الى الاخر من غير انعكاس واما ان لا يكون كذلك
بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما الى الاخر او ولا عن احدهما الى الاخر لان الواحد لازم له فيسمى القسم
الاول تقابل العدم والقنية ونعني بالقنية لا مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي تقوى على
ان يكون لها بصر بل القنية ان يكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى
ليس بعمى ولا فقد الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل وان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة هما امران
يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون انما ذلك هو فقد ما سميناه قنية فحينئذ لا يمكن
ان يبصر البتة بل ذلك عمى لا يعود للموضوع معه الى الابصار مرة اخرى فالعدم الذي ههنا ليس هو
العدم الذي يقابل معنى وجودي وجودي بسبب بل الذي يقابل القنية فان العدم يقال على وجوه
ولسنا نريد الان ان نحصي جميعها بل ما نعنيه في هذا الموضع فنقول انه يقال للشيء عدم كذا ويشار
الى حال ما للمادة في كونها خالية عن الشيء الذي تخليها والشيء الذي له معنى وجودي سواء كان فانها
ما خالف ذلك الشيء الوجودي او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شانه ان يسود سواء كان هناك
بياض مخالف للسواد في موضوعه او لا يكون بل يكون اشفاف مثلا فقط ولا لون البتة فانه اذا
كان هناك بياض فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئا واحدا ولو كانا ايضا متلازمين
بل البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله والاخر العدم الذي يعتبر بشرط
ان يزول المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء كالسكون فان الذي ينزل انما يقال له في وقت اخر انه ساكن
عادم للحركة لا اذا كان ليس ينزل فقط بل انما هو يصعد ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية البتة
فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة وقد يقال عدم بشرط فقدان
الشيء الذي من شانه ان يكون لفاقده من الموضوعات وفي الوقت الذي من شانه ان يكون له
حتى لا يقال ان في النطفة عدم الانسانية بهذه السبيل ولا في الصبي عدم الايلاد اذ ليس وقته
ومن العدم ما يقال قبل الوقت كالامرد فانه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الاثبات لسببه
التغلب انه امرد ومنه ما يقال بعد الوقت كالاصلع يكون بعد وقت الوفور والغم ومنه ما هو
بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العجمة بازاء الناطق او الى النوع لا الى الشخص مثل حالة المراة الى الرجل

ومنه ما هو بالتشخص على الاقسام المذكورة وهذه كلها لا يلتفت اليها فى هذا الكتاب انما العدم
المقصود فيه هو العدم الذى هو فقدان القنية فى وقتها اى فقدان القوة التى بها يمكن الفعل اذ صار الموضوع
عادما للقوة فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعمى واما القنية فتزول الى العدم فهذا هو التقابل القوى
المذكور فى قاطيغورياس واما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما اولا وما دخل فيه فجميعه يسمى فى قاطيغورياس صح
اضدادا كان احدهما وجوديا والاخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمى او كان كلاهما وجوديا وكذلك ان
كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما الى الاخر او كان احدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا اليه كالبياض للجص
وسواء كان الموضوع واحدا بعينه كالماء للتسخن والتبرد او كان معنى عاميا مثل العدد للفردية والزوجية
فانهما ينسب اليهما من حيث يوجد عددا على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين لا يصحب الا احداهما ومن حيث
هو عدد غير معين لا يجب ان يقبل احداهما دون الاخرى وسواء كان الشيئان بينهما واسطة فلا يجب
ان يكون للموضوع اذا خلا عن احدهما وحدث فيه الاخرى او لم يكن كذلك بل كان اما طبيعيا لا يفارق
واما بحيث اذا خلا عن الاخر لزمه الثانى كالصحة والمرض فان جميع هذه يسميها اضدادا فى هذا الموضع من حيث
المعنى الجامع فيسمى الحر والبرد والصحة والمرض والزوج والفرد والحركة والسكون اضدادا ولا يبالى بان
يكون احدهما هو معنى وجودى والاخر معنى عدمى وعلى اى انحاء الاعدام كان اذا كان ليس عدما على
النحو المذكور فلا يجب ان يشتغل المعلم الكتاب قاطيغورياس بان يجعل العدم غير الضد قائلا ان
الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودى فى الموضوع وان العدم ليس بذات بل هو ان يعدم المعنى الوجودى
فيكون الموضوع خاليا عنه فقط فان الضد الذى يقال فى هذا الكتاب ليس يعنى به هذا فان الحركة والسكون
يكونان حينئذ غير متضادين ولا الزوج والفرد متضادين ولا الخير والشر ولا العلم والجهل ولا اكثر ما ذكر
ههنا ولا يجب للمتكلف ان يتعرض للاستدراك كما فعل بعض الناقصين فيقول ان القسمة
غير مستوفاة فان ههنا مقابلة غير المقابلة التى للضد وغير التى للعدم المذكور مثل مقابلة السكون
والحركة اذ لا تضاد بينهما ولا السكون حاله حال عدم المذكور فى هذا الكتاب وليعلم هذا المتكلف
ان التضاد الذى يذكره فى كتاب قاطيغورياس ليس هو ذلك الذى ذهب اليه وانه لم يخف
على المعلم الاول ما لا يخفى عليه ولينظر الى الحدود دون الاسماء وليعلم ان المبتدى لا يكلف تصورما
دق من الفروق بين المعانى المتقاربة فانه يكتفى منه فى تعليم المتقابلات بان يفاد تصورا ما بنحو من
الانحاء وان كان التصور منه لبعضها على نحو التصور العامى ولا يسام ان يفهم الفرق بين الذات
المقابلى للذات وبين عدم الذات المقابلة للذات الا فيما يظهر ظهور العمى ولا ايضا فعل هذا المتكلف
فى بعض ما يهذى فيه انه قد ترك المعلم الاول التقابل الذى بين الجوهر والعرض وبين الصورة والمادة
مما يجب ان يلتفت اليه وليعلم انه ليس يعنى بالتقابل حال كل غيرين متباينين كيف اتفق بل اما
الاول من التقابل فهو تقابل الايس والليس وذلك موجود فى الجوهر والعرض فان الجوهر لا عرض

والعرض لا لجوهر

٨٢

والعرض لا لجوهر واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان يكونا فى موضوع واحد جنسى او نوعى على
انهما فيه لا عليه وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما اما العلاقة والملازمة
فهى اضافة يلزم اما احدهما فيلحق الاخر غير لازم على ما هو الحال فى بعض ذوات الاضافة مما قد
تبين واتضح او يلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم
التقابل المذكور ههنا

فصل فى شكوك يلحق ما قيل فى التقابل

ثم ههنا مشكلات يجب بد
ان تورد فتحل وذلك ان لقائل ان يقول ان الحرارة وحدها لا يكون ضدا بل يكون حرارة فقط
بل انما يصير ضدا بالقياس الى البرودة وهى اذا اخذت بالقياس الى البرودة كانت مضافة فانها وان ضدا مع
لم تكن من حيث هى حرارة من المضاف فليست ايضا بمضادة بل اذا كانت مقيسة كانت ضدا و
اذا كانت مقيسة وضدا صارت ايضا مضافة فمن حيث هى ضد ماهيتها مقولة بالقياس الى غيرها
ومن حيث هى ماهيتها مقولة بالقياس الى غيرها هى من المضاف فمن حيث هى ضد هى من المضاف
فيكون التضاد والمضاف اما شيئا واحدا او يكون التضاد شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون
كالقسيم له تحت التقابل وههنا مشكل اخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف ثم المضاف
تحت التقابل واخص منه وهذا محال سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا كما يكون تحت معان
ليست اجناسا ولكنها لوازم او مشككات الاسماء ومما يجب ان نبحث عنه هل التقابل جنس لهذه
او ليس بجنس وان كان جنسا فهل هو جنس اعلى او ليس بجنس اعلى فهذه المباحث مما لا يحق ان يبحث عنها
المنطقى اذ لا يتكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم اليوم فنقول ان الحرارة تنظر اليها والى البرودة
معا فيكون الحرارة من حيث هى حرارة ضد البرودة ثم تؤخذ من حيث هى ضد مرة اخرى فتكون مضافة
الى البرودة فيكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليها معنى حد الضد وهو انهما كذا وكذا
ولا يصح عليهما معنى التضايف اذ ليس احدهما معقول الماهية بالقياس الى الاخر وكل واحد منهما مانع
للاخر فى الموضوع فصحيح لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما ينازع الاخر موضوعا ان
كان مشتركا وليس صحيحا لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما معقول الماهية بالقياس
الى الاخر لكن صحيح لك ان تقول ان الحرارة من حيث ينازع ويضاد البرودة فى موضوعها مقولة الماهية
بالقياس الى الاخر فاذا الموضوع فى حمل الضدية شيء والموضوع فى حمل الاضافة شيء هو اما نفس المحمول
الاول واما الموضوع ماخوذا مع المحمول الاول ملحوظا فيه لا اخذ مع المحمول الاول ونفس التضاد شيء
والاشياء المتضادة شيء والاشياء المتضادة هى الموضوعات للشيء الذى هو نفس التضاد ونفس
التضاد موضوع للمضاف ولك ان تقول ان الموضوعات المضادة اذا اخذت مضادة صارت
بسبب ذلك مضافة وليس لك ان تقول ان الموضوعات للمضادة اذا اخذت متضادة صارت
بسبب ذلك مضادة فالتضاد اذا غير المضاف وليس الامر الذى هو التضاد هو الامر الذى هو

المضاف وان كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو مضاد فهذا حل شك واما حل الشك الثاني
فيجب ان نعلم ان المتقابلات تعرض لها الاضافة وليست في هويتها بمضافات فان كل تقابل من
حيث هو تقابل مضاف وليس كل تقابل بمضاف وفرق بين قولنا ان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف (من حيث هو تقابل)
مضاف وبين قولنا كل تقابل مضاف وذلك لان التضاد من التقابل وقد علم ان الموضوع له
ليس هو الموضوع للمضاف كما بينا لكن الموضوع له من حيث تقابل يصير موضوعا للمضاف فلذلك
ليست الامور المتضادة مقولة الماهية بالقياس الا ان يقال من حيث هي متضادة ولا الملكة والعدم
من المضاف ولو كان المضاف مقولا على التقابل قولا مطلقا لكان كل متقابلين فيهما متضايفان
مطلقا لا بشرط الحاق انهما كذلك من حيث هما كذلك لكن كل متضايف فهو متقابل وكل متضاد
وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المضاف فليس اذن المتضايف اعم من المتقابل فليست
الاضافة اعم من التقابل ومع هذا فان الذي هو خاص قد يعرض لكل ما له طبيعة العام باعتبار
شرط يصير العام به اخص وهو هاهنا النظر اليه من حيث هو متقابل وهذا النظر يخصصه فيمنع عمومه
لكل ما تحته ويحرم حمله عليه ولذلك لا نقول ان المتضادات هي متقابلات من حيث المتقابلات
متقابلات وان كنت تقول ان المتضادات متقابلات فان ذلك كذب بل كونها من حيث هي متقابلات
اشتراط اخذها بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم التقابل واخذها بذلك المعنى كاخذ الحيوانية من حيث
هي حيوانية محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف فحينئذ يلزم الحيوانية ما لا يحمل معه على جميع جزئيات
الحيوانية فان الحيوانية اذا كانت كذلك يلزمها ان يكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق
وكاخذها لا في مادة اذا انظر فيها من حيث ليست في مادة وليس كل حيوانية كذلك واما التقابل (وتارة اخذها)
فليس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه وذلك لان للمضاف ماهية انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق
هذه الماهية ان يكون متقابلا ليس انها تقوم بهذا فانه ليس هذا من المعاني التي يجب ان يتقدم
في الذهن اولا حتى يتقرر في الذهن ان الشيء ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل اذا صار الشيء
مضايفا لزم في الذهن ان يكون على صفة التقابل فالذاتية بشرايطها غير موجودة بين التقابل وبين
الاشياء التي هي كالانواع للتقابل حتى يكون كونها متقابلات داخلة بقوة او بفعل في حدود
هذه كلها والقوانين المفيدة في هذه الاغراض سنشرح لك في مواضع اخرى والان فينبغي ان
نستأنف الكلام من رأس فنقول اما الفرق بين المضاد والمضاف فهو ان المضاف مقول
الماهية بالقياس والمتضادات ليست كذلك ولذلك لا نقول ان الخير انما هو خير لاجل قياسه
الى الشر كما نقول ان الضعف ضعف بسبب قياسه الى النصف بل نقول ان الخير مضاد للشر
ثم حينئذ نقول وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف ومما يفارق به المضاد المضاف ان
المتضادات لا تخلو اما ان لا يعرى الموضوع فيهما من احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة او قد

يعرى

يعرى منهما فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لاجلها افعاله
الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير معروفة وسواء نسبت الى البدن كله او الى عضو واحد وسواء
كانت بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي بحسب الحس رسمه بحسب الحس والمرض حال او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون
افعال من كل الوجوه كذلك بل يكون هناك آفة في الفعل فلا يخلو الموضوع عنهما البتة وكذلك الفردية و
الزوجية والذي ظن ان بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحة ولا مرضية فانما ظن ذلك لانه نسي
الشرايط التي ينبغي ان يراعى في حال ما له وسط وما له وسط وتلك الشرايط ان يفرض الموضوع واحدا
بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الجزء واحدا بعينه والجهة والاعتبار واحدة بعينها فاذا فرض
كذلك وجاز ان يخلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة فانه فرض ان يكون واحد واعتبر منه عضو (معتدل ح)
واحد او اعضاء معه في زمان واحد وجاز ان يكون المزاج سوي التركيب بحيث يصدر عنه جميع الافعال
التي تتم بذلك العضو او الاعضاء سليمة وان لا يكون كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد فيه ان يكون
معتدل المزاج سوي التركيب او لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب اما لا له احدهما دون الاخر او
لا له ولا واحد منهما فليس بينهما واسطة ومثال الثاني السواد الصرف والبياض الصرف فان بينهما وسايط
الوان اذ قد يخلو الموضوع من كليهما الى الوسايط وربما خلا الى العدم بان يصير مشفا فتكون الواسطة
سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات وواسطة خلطية من الطرفين فهذه الواسطة الخلطية ربما كان
لها اسم محصل كقولك الاركن والفاتر وربما لم يكن لها اسم محصل بل انما دل عليها بسلب الطرفين
من غير ان يعني بسلب الطرفين السلب الذي لا اثبات تحته بل يراد به اثبات كقولهم لا عادل
ولا جاير فاذا عني بالسلب سلب لا يشير الى اثبات متوسط دل عليه بواسطة غير خلطية كقولهم السماء
لا خفيفة ولا ثقيلة والهواء لا ابيض ولا اسود فالاضداد تنقسم الى هذين القسمين وهذا يخالف
التضاد تقابل العدم والملكة لان المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد من شانه كل واحد
منهما ان يكون فيه فيكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما يكون فيه العدم (موجودة فيه للموضوع كما يعدم البصر
بان يعدم الملكة من موضوع وقتا من شانها ان يكون له ملكة البصر وتسقط الاسنان وقتا من شانها (في الموضوع وقتا من شانه ان يكون في)
ان لا يسقط فيه بل يبقى وهنالك يكون احدهما عمي والاخر دردا فان الجرو الذي لم يفتح لا يقال له اعمى
ولا الطفل ايضا ساعة يولد يقال له ادرد بل اذا جاز ان يكون له بصر وسن ولم يكونا فهو ادرد (اعمى صح)
وهذا الشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد فان الموضوع المشترك للضدين الذين لا واسطة
بينهما يجوز في كل وقت ان ينتقل من احدهما الى الاخر الا ان يكون طبيعيا لا يفارق كبياض
القفنس والموضوع المشترك للضدين ذوي الواسطة فقد يخلو عنهما جميعا الى الواسطة ان لم يكن
احدهما له طبيعيا ولا واسطة بين العدم والملكة ولا انتقال من العدم الى الملكة بل من الملكة الى العدم
وافهم بعد ذلك انا اذا قلنا عدم وملكة او غير ذلك من المتقابلات فلسنا نشير من العدم والملكة

من ساير المتقابلات الا الى طبايعها الا اليها من حيث وجودها للموضوع او كون الموضوع متصفا
بها فليس العمى هو ان يعمى او البصر وان يبصر شيئا واحدا وكذلك يقال زيد يعمى ولا يقال زيد عمى وكون العمى — الاعمى خ
ايضا لزيد معنى تقتضى نسبة العمى الى زيد واما العمى فهو معنى مفهوم بنفسه او مفهوم بسبب ما
عدمه اعنى البصر اذ هو عدم البصر فهذه ليست هى المتقابلات الاول بل امور تلحق المتقابلات
فيعرض لهما ان يكون متقابلة وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة فان ما يقع عليه الموجب والسالب
امر او معنى لا قول بل هو الموضوع كقولك زيد فى قولك زيد جالس او زيد ليس بجالس واما ما
يوجب ويسلب بنفسه فهو ايضا ليس بقول بل هو المحمول فى القول كقولك جالس وليس بجالس
فليس اذا الشىء الذى يقابل الايجاب والسلب هو الايجاب والسلب هذا ان اخذنا
التناقض موجبة وسالبة فان اخذناه ايجابا وسلبا كان الموضوع لذلك والموصوف به
وضعا ووصفا على قياس ما كان يسمى البصر هو القضية فانها هى التى منها الايجاب مشتق
لهما منه الاسم فيقال موجبة او السلب فيقال سالبة فيكون المتقابلان فى الايجاب والسلب
ليسا هما الايجاب والسلب ولان الايجاب ايجاب فى قضية فليست القضية ايجابا كذلك
فان عرف هذا فقد عرف حال التضاد وحال العدم والملكة وكان قد عرف الفرق بين المضاف
وبين التضاد فلنفرق بين تقابل المضاف وتقابل العدم والملكة فنقول اما العدم والملكة
فليس احدهما مقولا بالقياس الى الاخر اما الملكة فليست مفتقرة فى تصورها الى العدم
البتة فانها قد تتصور ماهيتها فى نفسها واما العدم كالعمى فانها وان كانت لا تتصور
الا بتصور الملكة فانها ليست مقولة الماهية بالقياس الى الملكة فانها غير صايرة عمى بالقياس
الى البصر حتى يكون العمى انما هو عمى لاجل قياسه الى البصر وان كان العمى هو عدم البصر وقد ظن
بعض الناس فى هذا الموضع ان معنى هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طريق جنسه حتى يكون كما
قيل فى العلم انه مضاف من طريق جنسه وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه او ما هو جنسه — لجنسه بك
وهو العدم فان العدم معقول بالعرض وبسبب ما هو عدمه فليس هذا الذى قاله صوابا
بوجه من الوجوه فان العدم الذى هو جنس العمى ليس معقول الماهية بالقياس الى الشىء ولا بالقياس
الى الملكة فان العدم ليس انما هو عدم لاجل انه مقيس الى صورة موضوعة فى الذهن بازائها
يقال له عدم حتى يكون العمى عمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب ابا لان الابن ابن فتنعكس
القول من الجانبين كما قد علمت اذ قول الماهية بالقياس معناه هو حال الشىء من جهة ان ثم
شيئا اخر موجودا بازائه وماخوذا بازائه من حيث هو كذلك لنفس كون ذلك الشىء بازائه
وليس حال الملكة عند العدم كذلك فان العدم يرفع الملكة وليس العدم انما هو عدم لاجل
ان الملكة ملكة فقط بل انما هو عدم للملكة لا على انه يجعل الملكة بحال بل على انه منسوب اليها بانه

بانه زوالها وفقدانها

بانه زوالها وفقدانها لا افتقاد شىء اخر كيف اتفق ولذلك لا يحتاج الملكة ان يقال ماهيتها بالقياس
الى العدم الماخوذ بازاء الملكة فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس وكذلك ما تتكافؤ به
المضافان فى العكس الخاص بالمضاف ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة فلا يقال ان البصر بصر
للعمى ولا ان البصر انما هو بصر لاجل العمى كما ربما تقول ان العمى عمى البصر فظاهر ان العدم والملكة ليسا
متضايفين وكان قد علم باشارة ما انهما غير متضادين فان المتضادين اللذين لا واسطة بينهما
حكمهما احد الحكمين اما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع يستحيل وجود الموضوع خاليا عنه كالفردية للثلثة
فى ظاهر الامر والحرارة للنار واما ان لا يكون احدهما طبيعيا فلا يكون الموضوع فى شىء من الاوقات خاليا
عن احدهما البتة مثل الصحة والمرض لبدن الانسان ثم العدم والملكة قد يكون الموضوع خاليا عنهما
جميعا قبل الوقت الذى من شانه ان يكونا فيه مثل الجرو الذى لم يفتح فانه لا بصير ولا اعمى ولا يكون
احدهما طبيعيا بعينه للموضوع فى وقت كونه فهذا التقابل ليس فيه احد حكم التضاد الذى لا
واسطة فيه واما التضاد الذى فيه واسطة فان الموضوع فى وقت صلوحه للطرفين قد يخلو عن
الطرفين الى الواسطة وكذلك حال تقابل العدم والملكة فان الموضوع لا يخلو فى وقت صلوحه
لهما عن احدهما وايضا فان الاطراف من المتضادات اذا لم يكن طبيعية فقد يمكن ان ينتقل من كل واحد
منهما الى الاخر فانه ليس ما يقال ان الذى له ملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الصالحين بشىء فانه لما
كان اذا عاشر الصالحين انتقل الى عاداتهم ولو يسيرا فيوشك ان ينتقل عند الارتياض الى التمام
او تقارب التمام ان لم تخترم ولا كذلك حال العدم والملكة فان الملكة ينتقل الى العدم والعدم لا ينتقل
الى الملكة لا قليلا ولا كثيرا فان الذى يكون غير بصير ثم ياخذ يبصر يسيرا يسيرا فليس باعمى بل حكمه حكم محجوب
او مغموم او معصوب البصر يحتاج الى ان يزال المانع وينحى فالملكة التى هى المبصرة ثابتة موجودة فيه — القوة نخ
انما العمى بالحقيقة ان يكون الملكة قد زالت فاما اذا حجبت او غمت فليس ذلك لعمى فقد افترق
التقابل الذى للعدم والملكة والذى للمتضادات فاما التقابل الذى هو التناقض فيفارق الجميع
من جهة ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب وليس فى العمى ومقابله ولا فى الحرارة و
مقابلها ولا فى الاخ ومقابله صدق ولا كذب وايضا فان المتناقضين اذا كانا على الشرايط
لزم ان يصدق احدهما ضرورة ويكذب الاخر ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين ولا ايضا
ان الف مما سواهما قضايا حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح احد الاضداد التى لا وسايط بينها
كالصحيح والمريض فانه وان كان زيدا اذا كان موجودا فقيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما
ضرورة ويكذب الاخر فلا ينبغى ان يظن ان هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض وذلك لان
الصحيح وما ليس بصحيح اذا قرنا باى موضوع شيت وبالمعدوم قرنا على شرط النقيض ثبت
تقابل النقيض وصدق احدهما وكذب الاخر فانك اذا قلت الحجر صحيح والحجر ليس بصحيح صدق

السالب منهما فاذا قلت الحجر صحيح الحجر مريض كذبا جميعا وكذلك اذا جعلت الاخبار عن زيد وهو معدوم
كذب انه صحيح وكذب انه مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السلوب كلها يصح على المعدومات وذلك
لان الايجاب يكذب عليها وذلك لان الايجاب للمعاني الموجودة ويكذب عليها الا بشرط وحال
ليس هذا موضع بيانه لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او وجود وصف لامر ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود
وان لا يوجد فهو السلب واذ كان ما لا متوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض فكيف اللواتي فيهما
متوسطة التي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع الموجود القابل لهما كما اذا قيل للعفيف انه جامد الشهوة
او فاجر وبين بالجملة انك اذا نظرت الى التضاد من حيث هو تضاد لم يوجب ما يوجبه التناقض
وانما يعرض ما يشبه ذلك لبعض المتضادات وفي بعض الموضوعات خاصة لا لانها تضاد بل لانه
لا واسطة لها ومن هذا الوجه كله يتضح الفرق بين تقابل التناقض وبين تقابل العدم والملكة فان الموضوع
الغريب كالحجر والمعدوم كزيد المعدوم في يكذب عليه القولان المؤتلفان في العدم والملكة كقولنا الحجر بصير
الحجر اعمى او قولنا زيد المعدوم اعمى ولا يكذب المتناقضان معا اذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير
الحجر او زيد المعدوم ليس ببصير وايضا فان الموضوع الذي ليس بغريب قد يكذب العدم والملكة فيه
اذا لم يكن الوقت الذي من شانه ان يكون فيه كقولنا للجرو الذي لم يتفتح بصيرا واعمى ولا يكذب انه ليس
ببصير

فصل في التعبير عن احكام وخواص في المتضادات

الشر على الاطلاق من حيث هو شر
يظن انه ضد الخير على الاطلاق وكل واحد من جزئيات الشر ضد لواحد من جزئيات الخير كالمرض للصحة والجور
للعدل والجبن للشجاعة والفجور للعفة فهذه حال مضادة الشر للخير واما المضادة شر آخر للشر
فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر وذلك في الملكات المتوسطة بين طرفي الافراط والتفريط في الامور
المتعلقة بالشهوة والغضب والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير يتعلق بها الفضائل التي
هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة او يكون هي الفضائل والافراطات والتفريطات
تتعلق بها الرذائل او يكون هي رذائل فان الجبن والتهور والخمود والفجور والجربزة والغباوة رذائل انها
والتوسط يضاد الطرفين وكل واحد من الطرفين يضاد الاخر لبعده عنه وهذا التوسط المضاد
للطرفين انما يوجد في يسير من الامور نحو التي ذكرناها واما في اكثر الاشياء فان الخير يضاد الشر
مطلقا ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض والعلم والجهل والحيوة والموت فمن ذلك ما لا افراط
فيه كله ردي كالمرض ومن ذلك ما لا افراط فيه كله خير كالعلم فهذا هذا وقد قال بعض المفسرين في شرح قوله
وهذا في يسير من الامور التي يخالف هذا القانون ان قائل هذا القول يعني به ان بعض الوسائط في
الافراطات والتفريطات ليست بخير مثل القتل فانه ليس الوسط فيه بخير بل كله سوى واما لا قتل
فكله خير ليس انما يكون الطرف فيه بعينه فقط هو الخير وليس الغرض في هذا الكتاب هذا بل الغرض
انه من الشرور ما يوجد له خير تضاده وشر ايضا يضاده وذلك اذا كانت هناك طبيعة موضوعة

بصير زيد المعدوم ح

وامّا مضادة الشر للشر فاوضح

الانسى ح

للافراط والتفريط من اول حدود الافراط الى اخر حدود التفريط ذاهبا باتصال واحد فهناك
يوجد متوسط وطرفان في الطبع ويكون المتوسط خيرا ايضا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل
واحد منهما الاخر وهذا في يسير من الامور وليس الحكم في كل الامور هكذا فان العلم خير والجهل
شر وليس هناك للشر ضد الا الخير وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر وكذلك الحال
في اشياء اخر كثيرة غيره فهذا معنى كلام المعلم الاول واليه ذهب ولم يلتفت الى متوسط بين
طرفي الافراط والتفريط وضعيين كما ذهب اليه هذا الشارح ولو ذهب الى ذلك لكان
انما يبين ان الشر ليس الذي يضاده فلان وليس غرضه ان يرينا هذا بل غرضه ان يرينا ان الشر الذي
يضاده الخير ربما ضاده الشر وربما لم يضاده وليس في الذي اورده من امر التوسط ذلك
واما حديث القتل ايضا فانه ليس مثالا حسنا في ذلك لان قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي
ينبغي هو من افعال الشجاعة ومن الواجب في حفظ المدينة وهو خير كما ان ترك قتل من ينبغي
قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي هو من الشر وبعد هذا فيجب ان نعود الى عادتنا في
التعقب فنقول ينبغي ان نعلم ان الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات لان الشجاعة
ليست تضاد الجبن من حيث هو جبن بل من حيث يشارك الجبن التهور وذلك لانه رذيلة
مخسّة للنفس والشجاعة فضيلة فاذا الضد بالذات للواحد واحد وتحصيل هذا النظر في هذه الملكات
هو على وجهين نظر في طبايعها ومعانيها غير مضافة الى موضوعاتها من حيث انها يفيدها حالا يلزم
موضوعاتها لاجلها محمدة او مذمة او منفعة او مضرة وهو ان ننظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن
والتهور مارا على الشجاعة من حيث هي ملكات تصدر عنها افعال فحينئذ لا نجد الشجاعة
مضادة لاحد الطرفين بل يكون اما متوسطة ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية البعد فيكونان هما الضدان فقط والثاني بطرفيهما من حيث الحال التي يحصل
لموضوعها منها وذلك باعتبار امر يناسب مصلحة الانسان او نوع الانسان او لا يناسبه
وهذا اعتبار امر يعرض للكيفيات من جهة اضافات لها وليس في ذواتها كما ان كون الشيء
حارا او باردا غير كونه موافقا وصحة وكون الجسم في طبيعته كذا غير كونه دواء نافعا وسما قاتلا فيكون
الخيرية والشرية امرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها الى الطبيعة الانسانية ولذلك
لا يلزمانها من جهة مقايستها الى ابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح لك ما قلناه فقد علمت
ان الكيفية التي يقال لها شجاعة والاخرى التي يقال لها جبن لا تتضادان في جوهرهما بل قد علمت
ان الشجاعة انما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن به سمي احدهما شجاعة والاخر
جبنا وانهما لا تتضادان تلك من حيث طبيعتهما انفسهما بل طبيعتهما وسط ولكن لما كان هنا هذا
الكتاب على الامور المشهورة والمتعارفة غير مردودة الى الشروط التي تصير بها حقيقية

كثيرة ح

وذلك ح

آن ح

فلذلك لا يجب ان يلتفت فيه الى هذا النحو من التحقيق واعلم ان ههنا امورا اخرى بينها متوسطات
ولا يوجد المتوسط فيها مضادا لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه اذ ليست لها هذه النسبة
فان الفاتر والادكن لا يضاد شيئا بل طرفاهما هما المتضادان ثم وان كان حال الفاتر فيما يظن
ليس كحال الشجاعة فان الفاتر يعتقد من امره انه خلط من الطرفين واما الشجاعة فانها طهارة
من الطرفين ومع ذلك فان هذه القسمة المشهورة تتاتى في تقابل التضاد ولا تتاتى في
تقابل العدم والملكة ومن احكام المتضادين ان وجود احدهما مطلقا لا يوجب وجود الاخر
بوجه من الوجوه ايجاب المتضايفين فانه لو توهمنا ان الناس كلهم صحاح لم يمنع هذا التوهم
منا معارضة وجود المرض ولم يبعد ان لا يكون مرض البتة وان عنينا وجود احدهما في شيء بعينه
منع وجود الاخر معا كما لو قلنا زيد صحيح منع ان يكون مريضا والمتضايفات اما مطلقات فيوجب وجود
احدهما الاخر واما في شيء واحد فلا يمنع ان يكون ما هو اب ايضا ابنا وقد اشير الى تلخيص هذا فيما سلف
ومن احكام المتضادين ان محلهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعانه فربما كان ذلك الواحد معنى اعم من نوع واحد
كالسواد والبياض فان موضوعهما الجسم من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب كان مما يصلح
لقبوله وقد يصلح له انواع وليس ذلك نوعا واحدا وربما كان من نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما
ليس كل نفس ولا نفوس تقع في انواع كثيرة بل نفس الانسان وربما كان الموضوع للضدين جنسا
فيقتسمانه من غير تنازع كالعدد للزوجية والفردية والمتضادان ربما كانا في جنس كالبياض والسواد
في اللون وربما كانا في جنسين مختلفين كالعفة والفجور اللذين احدهما من جنس الفضيلة والاخر من جنس
الرذيلة وربما كانا بانفسهما جنسين كالخير والشر ويشبه ان يكون المعنى في قولهم بان الخير والشر
جنسان ليس ان الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي وغير ذلك فيقال
قولا جنسيا من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئا من هذا الوجه ليس باشتراك الاسم
ثم قد سومح في كونه ذاتيا لها او عرضيا لازما لهذه الملكات فان الحق ان الخيرية او الشرية يلزمها
ولا يقومها فان كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف ويشبه ان يكون المراد غير ما ناقشنا فيه
بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعا مطردا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور
من امرهما انهما عامان للاشياء فاجري الحكم على ذلك ولم يبال بما يعرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب
كتابا يقتضي الاستقصاء فاما الاستقصاء فانه يقتضي ان تكون الشجاعة مضادا للجبن قريب
من كون الصارم مضادا للدوان اي اذا اخذ الصارم اسما للسيف مع الحدة والدوان اسما للسيف
مع الكلال فيكون لا تضاد بينهما الا لاشتمالهما على متضادين بل يقال ان التضاد بينهما لاجل
جنسين هما الحاد والكليل وكذلك الشجاعة كانها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة وكذلك
الجبن وكذلك الحمق لكنا لا نناقش في هذه الاشياء في مثل هذا الكتاب واما التحقيق في هذه الامور

عهما ح

يعني لازم للعفة غير مقوم لها وكذلك الشر للفجور

وذلك صح

فسيانيك له

٨٦

فسيأتيك له موضع محصل في ذلك فينبغي لنا ان نشير قليلا الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في امر
التضاد وامر العدم والصورة بعد المشهور ولا نترك المتعلم متحيرا فنقول ان الاضداد الحقيقية
هي الامور التي تشترك في موضوع واحد وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد وليس كالسكون
والحركة ويكون الاسمان المتقابلان منها لا يجتمعان معا بل يتعاقبان وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر
والحار واما العدم والملكة فالحقيقي من العدم ان يكون الشيء معدوما في الموضوع القابل لوجوده
بطباعه من حيث هو كذلك سواء كان المعدوم ما سميته ههنا ملكة او اشياء اخر وسواء عاد او لم
يعد وسواء كان قبل الوقت او بعده او فيه ومنه ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشيء عما في طبيعته من
طبايع الموضوع ان يقارنه شخصية كانت تلك الطبيعة او نوعية كالاكرم الاصلي او جنسية كالانوثة
والخير والشر هي اكثر الاشياء تتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة فان الشر عدم كمال ما
من شانه ان يكون للشيء اذا لم يكن والسكون والظلمة والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض
ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم لست اعني من حيث هو مزاج او الم والفردية ايضا هي حال الجنس
ماخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه وذلك الجنس هو العدد وقد ينقسم بمتساويين وقد يعدم
هذا المعنى فيه فاذا اقترن به ان لا ينقسم بمتساويين كان من تلك الجهة فردا وكان منطويا على عدم ما في
شانه ان يكون في ذلك الجنس ولنقتصر الان على هذا المبلغ **فصل في المتقدم والمتأخر** وقد جرت
العادة ان يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتاخر والحال في ذلك كالحال في المتقابلات اعني ان يوفيه
حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب ان نقتصر على ايراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الاول
واما التحقيق فتجد تفاريقه في مكانه فالوجه الاول من التقدم هو الذي يكون بالزمان فان الاكبر
سنا اقدم من الاحدث والوجه الثاني ما يقال له انه متقدم بالطبع وقد حداه هو الذي لا يرجع
بالتكافؤ في لزوم الوجود كحال الواحد عند الاثنين فانه ان كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة
ولا تنعكس مكافية فليس ان كانت الوحدة موجودة فالاثنينية لا محالة موجودة ومن المشهور
ان يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرايط واما تحصيل الامر في ذلك فيؤخر الى
صناعة اخرى واما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الاطلاق وهو الشيء الذي ينسب اليه اشياء
اخرى فيكون بعضها اقرب منه وبعضها ابعد مثل الجنس الاعلى في حكم الجنسية والنوع السافل
في حكم النوعية واما بعد المطلق فذلك ما هو اقرب المنسوبين الى هذا المنسوب اليه منه فما هو اقرب
للاسفل من هذا المنسوب اليه فهو اقدم في المرتبة مثل الجسم فانه متقدم على الحيوان ان اعتبرت
الابتداء من الجنس الاعلى والحيوان اقدم من الجسم ان اعتبرت ذلك من النوع الاسفل والمتقدم في
بالمرتبة ليس يجب له بذاته ان يكون متقدما بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد ينقلب
الاقدم فيصير الاسد تخلفا وكمال الترتيب قد يوجد في الامور طبعا مثل ما في ترتيب الانواع

والاجناس الذي بعضها تحت بعض وفي ترتيب اوضاع الاجسام البسيطة فقد يكون وضعا
كترتيب الصفوف في المكان منسوبة الى مبدأ بالوضع كالبلد الفلاني مثلا او كدار فلان كذلك
المتقدم بالترتيب قد يكون في امور طبيعية وقد يكون في امور وضعية والمتقدم في المكان من
هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الاول من صفوف المجلس وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة
في مكانها بالقياس الى الهواء وقد يوجد المتقدم بالمرتبة ايض في العلوم البرهانية فان المقدمات
قبل القياسات والنتايج والحروف قبل الهجاء والصدر في الخطبة قبل الاقتصاص وههنا
مواضع اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان الامثلة المذكورة في هذا الموضع داخلة في الباب
الاول فان المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع فانه ان كان القياس كانت
المقدمات وليس ان كانت المقدمات كان القياس وكذلك الحال في الحروف والهجاء فنقول
في جواب ذلك انه وان كان الامر كذلك فليس يمتنع ان يكون المتقدم بالطبع متقدما في المرتبة
من وجه اخر وذلك لان النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا اياها
في التعليم ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب فان سلكنا
مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات وان سلكنا سبيل التحليل بان فرضنا اولا
النتيجة وطلبنا وسطا كما ستعرف بعد انعقد لنا القياس بعد النتيجة ولان اخذ الوسط
بين الطرفين على انه مشترك بينهما مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه باحدهما حتى يحصل
احدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالاخرى حتى يحصل الاخرى بصفة فيكون القياس اولا
ما بينا ثم نتدرج منه الى اعتبار مقدمة ما حالها وكذلك الامر في الهجاء والحروف فقد ظهر ان
الترتيب الواحد يكون موضوعا للتركيب والتحليل ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل
ويكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب وذلك بحسب استعمالنا المقدمة فهي
وان كانت متقدمة بالطبع من حيث نفسها فليست متقدمة بالطبع من حيث انتهائنا اليها بالتحليل
على ان النتيجة قد يجوز ان يكون من مقدمة اخرى وعلى انا في اعتبار التقدم في المرتبة لا يلتفت الى حال
الشيء في نفسه ولا الى حاله من جهة استعمالنا بل انما يلتفت الى حال نسبته الى طرف ينتهي اليه
والمقدمات المنتظمة من الاوايل وما يجري مجراها الى النتيجة القصوى المقصودة منتظمة بين
بين طرفين احدهما النتيجة والاخر المبدا الاول فما هو اقرب من النتيجة فهو ابعد من المبدا الاول
وما هو اقرب من المبدا الاول فهو ابعد من النتيجة وقد يختلف مقدمتان في القرب من جانب
والبعد من جانب اخر فيصير احدهما اقرب منه والاخر ابعد ويكون حكمهما بالقياس الى الطرف
الاخر مخالفا او يكون ابعدهما من الطرف الاول اقربهما من هذا الطرف الاخر واقربهما من ذلك
الطرف ابعدهما من هذا الطرف الاخر واما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف

فهو كما يقال

ههنا وان كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم ح

فهو كما يقال ان ابا بكر متقدم على عمر وههنا قسم متقدم مشهور نذكره على وجه وتحققه في صناعة
الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية فان السبب متقدم على المسبب وان كان لا يوجد احدهما الا
وقد وجد الاخر وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية
وبالذات وهذا التقدم مثل وجود الانسان في نفسه واحقاق قول القائل انه موجود فانه كلما
كان القول بانه موجود صادقا فهو موجود وكلما كان موجودا فالقول بذلك صادق لكن الناس
لا يتحاشون ان يقولوا انه كان اولا موجود ثم كان القول بوجوده صادقا وحتى كان القول بعد
ذلك بانه موجود صادقا ويتحاشون ان يقولوا انه كان القول بوجوده صادقا اولا ثم كان هو موجودا
او حتى كان هو موجودا وكذلك الحركة التي ليد زيد اذا اختارها فحرك لا محالة ما يلاقيه او حرك القلم
فان الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده اولا فحرك بها ما يلاقيه او يحرك القلم معنى يمنعون صدقه
في قولهم انه حرك ما يلاقي يده او حركة القلم حتى حرك هو يده فهذا المعنى هو التقدم العلي فان العلة وان
كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولا تتاخر ولا يكون معا وكانت من حيث هي
علة لزمها الاضافة والاخر معلول لزمه الاضافة لا يتقدم احدهما ايضا ولا يتاخر بل هما معا فانه
الاول من حيث وجوده ليس عن الاخر ووجود الاخر عنه فهو متقدم بالنسبة الى حال الوجود ويكون
له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها وجود الاخر والاخر لا نسبة له الى الوجود الا ويتوسط فيها
وجود الاول وستجد هذا المعنى كالحاصل في ساير انحاء التقدم لكل بحسبه واذ قد وقف على التقدم والتاخر
فقد سهل الوقوف على معرفة معا فان كل امرين لا يتقدم احدهما على الاخر ولا تاخر فهما معا
فيقال معا في الزمان لما لا يتقدم احدهما فيه ولا يتاخر ويقال معا في الطبع للامر الذي لا تقدم
ولا تاخر فيه بالطبع فهما اما متلازمان في تكافؤ الوجود كالاخ والاخ واما متنافيان فيه فلا يلزم احدهما
الاخر كالانواع تحت جنس واحد لانهما معا في الطبع فقط بل لانهما معا في المرتبة ايضا وفي النسبة
الى مبدأ ما فان هذه من حيث النسبة الى طبيعة الجنس متاخرة بالطبع عن الجنس ومن جهة اضافتها
الى الجنس على ان الجنس مبدأ مفروض هي متاخرة عنه بالمرتبة ومن حيث ان طبايعها لا تقدم فيها ولا
في الطبع فهي معا في الطبع اذ كل واحد منهما بالقياس الى الاخر يوجد حاله مخالفا للحال الذي للطبعة
عند طبع الجنس ولطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتاخر به احدهما بالطبع ويتقدم الاخر فيكون
لذلك معا في الطبع واذا انتسبت الى حال تاخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معا في المرتبة نعم وهي
مشتركة في ان طبايعها متاخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معا في هذه الشركة
لم يكن معا في الطبع مطلقا لكن معا في التاخر في الطبع وليس كونهما معا في الطبع هو كونهما معا
في التاخر بل المعا في الطبع هي الاشياء التي لا يتقدم بالطبع ولا يتاخر من حيث هي لا متقدمة
ولا متاخرة في ذواتها لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة الى معنى اخر فيجب ان يكون معه الانواع

للاخر صح

تاخر صح

بالوجه الذي يخالف تقدم الاجناس عليها وتاخرها عنها انما هو باعتبار حال التلازم والا تلازم
فان المتاخر يوجد له انه يلزم وانه لا يلزم والمتقدم لا يوجد له انه يلزم ولا يلزم ~~والمتقدم لا يوجد له~~
~~انه يلزم ولا يلزم~~ والمتكافي في الوجود اما ان يكون كل يلزم كالمتجاورين واما ان كل لا يلزم وفي الحالين
يكون معا كالمتباينين فانهما معا وهو الوجود في الحالين يكون معا وهما متضايفان فزوجيان و
الانواع يكون معا من هذا الوجه معنى فيما بينها بازاء التقدم والتاخر الذي بينها وبين الجنس واما معيتها
في المرتبة فلانها متساوية القرب والبعد من المبدا الذي هو الجنس اذا كانت النسبة اليه والاشياء
التي هي معا في المرتبة ايضا فاما ان يكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فانهم في مرتبة وضعية
واما في مرتبة طبيعية كالانواع تحت جنس واحد ولك ان تعلم من هذا ايضا حال معا في الشرف
واما معا في العلية فتحقيق الامر فيه عسر وقد يذكر في هذا الموضع الحركة فيقال الحركة لها انواع ستة
سواء كانت انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت يشبه الانواع وهي في انفسها معاني
مختلفة يقال عليها الحركة بالتشكيك او الاتفاق على ما تحققه في العلم الطبيعي وهذه الانواع
ليست على قياس الانواع القسيمة تحت جنس واحد بل على قياس انواع تختلف مرتبتها
فبعضها اصلي وبعضها متاخر والسبب في ذلك ان بعض الانواع القريبة لم يوجد لها اسم
عام فترك واخذ نوعاه المسميان مكانه اذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك بل مكانه
العلم الطبيعي فالاشياء الستة التكون وهو حركة الى الكون جوهر مثل تكون الجنين وفساد هو
حركة الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان وهذان يعمهما امر لا اسم له يحقق في العلوم ويعلم هناك
انهما ليسا بحركتين عند التحقيق والثالث النمو مثل نشو الصبي وتزيد الشجرة والرابع الذبول مثل
اضمحلال الهرم في اعضائه وهما ايضا تحت معنى حركة من كم الى كم ونوعاه والخامس الاستحالة و
هو التغير من كيف الى كيف وهو بالحقيقة ثالث فان الاول من هذه تغير من جوهر الى جوهر وهو
كون لما اليه وفساد لما عنه والثاني هو تغير من كم الى كم اما في نقصان الى زيادة او من زيادة الى النقصان
فيبقى الذي في الكيف ثالثا والسادس من المذكورة وهو من النقلة وهو تغير من مكان الى مكان
وهو بالحقيقة رابع وهذه الاربعة متباينة تباينا ظاهرا وربما اشكل امر الاستحالة اذ كانت
الاستحالة يكون في الاكثر مقارنة لحركة يظن انها نقلة او غير ذلك ولكن الشيء قد يتغير لونه وفراجه
ولا يكون قد تحرك في مكان ولا نما ولا ذبل ولا كان ولا فسد وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان
وكيفيته بحاله والمربع يضاف اليه العلم فينمو ويكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التربيع
لم يتغير وان كان هذا ليس هو النمو الحقيقي ويشبه ان يكون ههنا حركة اخرى وهو الحركة في الوضع
مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلا الوضع دون اينه فربما لم يكن له اين فتغير اينه وان كان له اين وتحرك
فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته كهذا موضع اخر ثم الحركة على الاطلاق يضادها السكون على

لكنه مثال النمو الحقيقي ح

على الاطلاق

على الاطلاق في ظاهر الامر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ولا يوجد لها مضاد غير السكون فالحركة
مطلقا في المكان لا تحوي الامر فانها تضادها السكون في المكان وفي الكمية وفي الكيفية والحركات
الجزئية من كل باب مما ذكر تضادها حركات مقابلة لها جزئية ايضا فللكون الفساد وللنمو الذبول
لكن الاستحالة قد اخذت غير منوعة فيعسر اصابة الضد لها من حيث هي استحالة لا الاستحالة ولا السكون
في ظاهر الامر اذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الامر وكذلك كان سكون الحال في الكون والفساد
لو لم يذكر امنوعين والظاهر يوجب ان لا تصاب للاستحالة ضد الا ان يقترن الظاهر تامل ومقايسته
بالحركة الكائنة فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف السكون في الكيف متضادة جنسية كما
للنقلة السكون في المكان او يكون لجزئيات الحركات في الكيف اضداد جزئية فيكون كما ان الحركة
من اسفل الى فوق مضادة للحركة من فوق الى اسفل كذلك الحركة من السواد الى البياض مضادة
للحركة من البياض الى السواد غير ان الابيضاض ضد للاسوداد وهما نوعا الاستحالة فليصطلح
الان على ان الحركة على الاطلاق يضادها السكون على الاطلاق وان النوعيات الاربعة القريبة
منه يضادها السكون في ذلك المعنى في الجوهر او الكيف او الكم او الاين واما المتضادات الجزئية
النوعية جدا فيضاد الحركات منها حركات واما انه هل جميع ما ذكر حركات وانه ليس غيرها حركات
وانه كيف يقابل السكون الحركة واي سكون لاي حركة فاولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي لكن
الفاظ المتقدم والمتاخر والمقابل والمع والحركات كانت الفاظا قد استعملت في تعليم المقولات
وكانت قريبة من ان يكون فيها تعارف يخيل للمتعلم ما يعلمه في ابتداء الامر فحسن تعقيب ذلك
النظر بتفصيل مشهور لهذه الالفاظ واما النظر في حال الاتفاق والتواطؤ وما على موضوع
وما في موضوع وغير ذلك فكان محتاجا تقديمه على المقولات اذ كان لا بد من استعمالها في
تعليم المقولات ولم يكن في المشهور لها معان معلومة او متخيلة بوجه فليكفنا ما قلناه في
امر قاطيغورياس فان الزيادة على ذلك فضل ولا يبعد ان يكون القدر الذي اوردناه ايضا
فضلا تم اخر الفن الثاني من الجملة الاولى من المنطق ولله الحمد وصلواته على نبينا محمد واله
بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى في المنطق وهي عشرة
فصول فصل في معرفة التناسب بين الامور والتصورات والالفاظ والكتابة
وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها في ذلك ان الانسان قد اوتي قوة حسية ترتسم
فيها صور الامور الخارجية وتتادى عنها الى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا وان غاب
عن الحس ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس امور لا على نحو ما اداه الحس فاما ان يكون هي
المرتسمة في الحس ولكنها انقلبت عن هيئاتها المحسوسة الى التجريد او يكون قد ارتسمت
من جنبة اخرى لا حاجة في المنطق الى بيانها فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس

لو لم يذكر امنوعين والنمو والذبول ح

والحركة ح

يكون آثارا في النفس ولما كانت الطبيعة الانسانية محتاجة الى المحاورة لاضطرارها الى المشاركة والمجاورة انبعثت الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك ولم يكن اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان يكون بالتصويت وخصوصا والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم فيكون فيه مع خفته فائدة وجود الاعلام به مع فائدة انجابه اذ كان مستغنيا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه اذ كان يتصور دلالته بعده فمالت الطبيعة الى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من اثر ثم وقع اضطرار ثان الى اعلام الغائبين من الموجودين في الزمان او من المستقبلين اعلاما بتدوين ما علم ايضا اليه ما يعلم في المستقبل فتتكمل المصلحة او الحكمة الانسانية بالمشاركة فان اكثر الصنائع انما تمت بتلاحق الافكار فيها والاستنباطات من قوابلها واقتفاء المتأخر بالمتقدم واحتذائه به او لينتفع به الآتون من بعد وان لم يحتج الى ما يضاف اليه فيكمل به فاحتيج الى ضرب آخر من الاعلام غير النطق فاخترعت اشكال الكتابة وكله بهداية الهية والهام الهي فما يخرج بالصوت تدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثارا والتي في النفس تدل على الامور وهي التي تسمى معاني اي مقاصد للنفس كما ان الآثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معاني والكتابة تدل على اللفظ اذ يحاذي بها تركيب اللفظ واختير ذلك للسهولة وان كان الى اثباتها بحيث لا يحاذي بها اللفظ واجزاءه سبيل لكن ذلك مما يصعب ويطول وسواء كان اللفظ امرا ملهما او موحى به علمه من عند الله معلم اول او كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو اليق به كما سميت القطا قطا لصوتها او كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحا او كان شيء من هذه فاستحال يسيرا يسيرا الى غيره من حيث لم يشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة اخرى فانها انما يدل بالتواطؤ اعني انه ليس يلزم احدا من الناس ان يجعل لفظا من الالفاظ موقوفا على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس يحملهم عليه بل قد واطأ تاليهم اولهم على ذلك وسالمه عليه بحيث لو توهمنا الاول اتفق له ان استعمل بدل ما استعمله لفظا آخر موروثا او مخترعا اخترعه اختراعا ولقنه الثاني لكان حكم استعماله فيه كحكمه في هذا وحتى لو كان معلم اول علم الناس هذه الالفاظ وانما صارت اليه من عند الله او يوضع منه او على وجه آخر كيف شئت لكان يجوز ان يكون الامر في الدلالة بها بخلاف ما صار اليه او وضعه ولكان العنا هذا العنا فالدلالة بالالفاظ انما استمرت بها التعارف بسبب تراض من المخاطبين غير ضروري حتى انه وان فرضناه بحسب المعلم الاول ضروريا من عند الله ومن جهة اخرى فانه بحسب المشاركة اصطلاحي فان قبول الثاني من الاول انما هو بان قال له الاول انه كذا يعنى به كذا او فعل فعلا يؤدي الى مثل هذا التوقيف وما اشبه ذلك فواطأه عليه الثاني والثالث من غير ان كان يلزمهم

قد سبق خ

بهذا خ

ان يجعلوا ذلك اللفظ

ان يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى وان يجعلوا لفظا بعينه لمعنى بعينه لزوما ضروريا بل كان يجوز ان يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الاول لهم على لفظ آخر فلذلك جاز ان يكون دلالات الالفاظ مختلفة و معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما اورده الحس على النفس التفتت الى معناه واما الكتابة فقد كان يمكن ان يكون لها ايضا دلالة على الآثار بلا توسط الالفاظ حتى يجعل لكل اثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون اخرى وللسماء اخرى وللارض اخرى وكذلك لكل شيء لكنه لو اجري الامر على ذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها نقوشا والاول يسهل له اما ارتياضه التدريجية واما تعلم شاق فاذا لزم مرة ثانية ان يحفظ كتابة بهذه الصفة كان يكون يلزمه تعلم لغة من راس فوجد الاخف في ذلك ان يقصد الى الحروف الاولى القليلة العدد فتوضع لها اشكال فيكون حفظها مغنيا عما سلف ذكره فانها اذا حفظت حوذي بتأليفها تأليف الحروف لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دليلا على الالفاظ اولا وذلك ايضا دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ فلذلك اختلفت واما دلالة ما في النفس على الامور فدلالة طبيعية لا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه كما في الدلالة التي بين اللفظ والاثر النفساني فان المدلول عليه وان كان غير مختلف فان الدال مختلف ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة فان الدال والمدلول عليه جميعا قد يختلفان فاما ان النفس كيف تتصور صور الامور وكيف يحصل فيها ذلك وما الذي يعرض للتصور وهي في النفس وما الذي يعرض لها وهي من خارج و ما الفاعل الذي هو سبب اخراج قوة التصور الى الفعل فليس من هذه الصناعة بل من علم آخر وايضا فان النظر في انه اي لفظ هو موضوع دالا على معنى كذا واي كتابة هي موضوعة دالة على معنى كذا واثر كذا فذلك لصناعة اللغويين والكتاب ولا يتكلم فيها المنطقي الا بالعرض بل الذي يجب على المنطقي ان يعرفه من حال اللفظ هو ان يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك الى حال المعاني انفسها من حيث تتألف عنها شيء يفيد علما بمجهول فهذا هو من صناعة المنطقيين واعلم ان في الالفاظ والآثار التي في النفس ما هو مفرد ومنها ما هو مركب والامر فيهما متحاذ متطابق فانه كما ان المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب وكما ان المعقول المفرد اذا قرن به في الذهن معقول آخر وحمل عليه فاعتقد انه ذاك او ليس كان الاعتقاد حقا او باطلا فكذلك اللفظ المفرد اذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه فقيل انه كذا او ليس كذا كان صادقا او كاذبا وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف ايضا سنوضحه في الاسماء والكلم في الالفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب فلا صدق في افرادها

ولا كذب واعلم انه اذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده لم يمكن تصوره وحده او التلفظ
بلفظه وحده يدل على صدق او كذب ما لم يقترن به انه موجود او غير موجود اما في الذهن او في
اللفظ مثلا بان يعتقد ان عنزايل موجود او يعتقد انه غير موجود او يقال ان عنزايل غير موجود اما مطلقا
بلا اشتراط زمان او باشتراط زمان انه كان موجودا فيه او يكون موجودا فيه او زمان حاضر والذي
يقال ان معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان حاضر او المشترط فيه كل
زمان حتى يكون معنى قولهم او في زمان انه في زمان ماض او مستقبل دون الذي في زمان
حاضر فليس يعجبني كل الاعجاب وما اومات اليه اقرب الى الصواب فلننظر الان في الاسم والكلمة

او يقال ان عنزايل موجود صح

فصل في تحقيق الاسم فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس احد من اجزائها دالا على الانفراد
وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فهو انه لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى
من الازمنة الثلث المحصلة كما اذا قلت زيد فلم يدل على معنى قد دللت معه على زمان ذلك المعنى
ومعنى قولنا وليس ولا واحد من اجزائه دالا على انفراده معناه انا لا نقصد في دلالتنا بقولنا
الانسان ان يدل بواحد من اجزائه على شيء البتة من حيث هو منفرد بل نستعمله على انه جزء دال لا دال
بانفراده فانه لا يوجد في قولنا الانسان جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني اصلا حين
يراد ان يدل بقولنا الانسان وان كان ربما اريد به الدلالة اذا استعمل لا على انه جزء لفظ انسان
بل على انه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءا انما يدل بجملته دلالة ما وربما لم يوجد له دلالة البتة
بوجه من الوجوه وحيث يوجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان فانه انما
يكون جزء انسان اذا استعمل في لفظة الانسان من حيث يراد ان يدل بالانسان جملته فهناك
لا يوجد له دلالة ~~فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان~~ البتة بوجه من الوجوه وقد كنا اومانا
الى هذا في مواضع اخرى وليس هذا في مثل لفظ الانسان فقط بل وفي الالفاظ التي هي بحسب
المسموع مركبة لكنها لا يدل بها على انها مركبة فهذا شانها كقولهم عبد الملك اذا لم يرد ان يدل
به على شيء من جهة ما هو عبد الملك بل جعل هذا اسما لذاته فهنالك لا يوجد للفظة عبد من حيث
هو جزء من عبد الملك دلالة على شيء البتة فانك تعلم ان الدال بلفظة عبد الملك على هذا النحو
ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء اصلا ولا بالملك فهكذا يجب ان يفهم هذا
الموضع واما الاسماء البسيطة فقد يليق بها اجزاء لا يدل اصلا لا من حيث هي جزء ولا لو انفردت
واما جزء اللفظ المركب فانه يدل على شيء لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركب مدلولا بالمركب
على ما دل به عليه كقولك عبد الملك فانه حينئذ لا يتوقع ان يدل بانفراده من حيث هو جزء لفظ
حتى يكون انما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة بل هذا في استعمال اخر والحاق التواطؤ
بعد قولنا لفظ فقد يوهم انه هذر من القول فقد يظن ان اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطؤ

ولذلك قيل

ولذلك قيل انه كان يجب ان يقال بدل اللفظ الصوت فاقول ان هذا باطل فانه لا يحسن ان
يستعمل في هذا الموضع الصوت فان الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمل على الشيء المعمول منه
مادة وصورة الا بنوع من المجاز او الجهل اذ يقال للصنم انه حجر وللكرسي انه خشب وانما الحدود الحقيقية
فلا يجب ان تستعمل فيها المواد مكان الاجناس اما الفرق بين الجنس والمادة فمما تشتبه
الحال ويشكل ولكنه سيتبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد وكذلك تحقيق ما قلناه
من ان المادة لا يجب ان يوخذ مكان الجنس بل يكون ذلك كاذبا واما ان الصوت مادة فتحققه
في العلم الطبيعي بل اعود الى العرض فاقول ان اللفظ قد يكون دالا وقد يكون غير دال كما قد اعنه فوا
به وذلك على وجهين احدهما ان يكون مؤلفا من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على اثر في النفس
كقول القائل سنقنقتين والثاني ان يراد بذلك دلالة على اثر في النفس لكن ذلك الاثر لا يستند
الى خارج كقولنا العنقاء فكون اللفظ غير دال ليس بخرجه عن ان يكون لفظا فكذلك كونه دالا
لكن لا بالتواطؤ بل على نوع اخر فانه قد يسمع من الناس الفاظ فيدل على معان على غير سبيل التواطؤ
لكن يقول اخ فيدل على الوجع ويقول اخ عند السعال فيدل على اذى في الصدر فليس ذلك
على سبيل التواطؤ المحض حتى يكون الناس قد تواطؤا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين
اياه لفهم معنى اذى الصدر وهذه وان كانت اصواتا فهي ايضا الفاظ لانها مركبات من حروف
تركيبها الانسان وانها وان كانت يدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان يكون دلالتها لا بالتواطؤ
سلبها من كونها الفاظا شيئا فانها ولو لم يدل اصلا كانت الفاظا لانها مؤلفة تاليفا احساريا
عن حروف وليس دلالتها من حيث فيها صوت مانعا عن ان يكون لفظا فان الشيء انما هو
لفظ لانه مؤلف من حروف مقطعة عن اصوات وكونها كذلك ليس يوجب ان يكون مع
ذلك دالة او غير دالة فضلا عن ان يوجب ان يكون غير دال دلالة بالطبع فان جزء منها كالمادة
وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت لانه صوت فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها
دالا على المصوت فاذا هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب فان الدال اعم من الدال
بالتواطؤ والدال على وجه اخر اللهم الا ان يجعل الدال يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على
دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطاير وصياح البهيمة ايضا باشتراك الاسم فان كان كونه دالا انما
يقع على ذلك كله بالاشتراك وكان ذلك يغني عن تمحل الفصل بين دلالة ودلالة فان الفصول
في الحدود والرسوم انما يطلب بحسب المعاني لا بحسب الالفاظ والحال قائمة عند ما يجعل بدل
اللفظ الصوت وان لم يكن ذلك معينا فانا نحوج الى ايراد الفصل بين الدلالتين اذ كنا لما اخذنا اللفظ
وكان يكون دالا او غير دال وقرنا به الدال لم يقترن دالا احدى الدلالتين بعينها بل قرنا دالا عاما كما
فعلنا حين اخذنا الصوت فنحتاج ان يدل على احدى الخاصتين فان قيل انه اذا قيل لفظ دال

بلغ

علم انه ليس يعني بالدال الا ما اصطلح عليه الناس فنقول وكذلك الحال اذا قيل صوت دال وارف
بانه يدل على زمان او لا يدل وساير ذلك فان الذهن نفسه يسبق اليه ان المراد به ههنا انما هو انه دال
بالتواطي كما يسبق اليه هناك ولا يغني ذلك في الموضعين جميعا عن ذكر التواطي اذ ليس ولا في
احد الموضعين مستفادا من نفس كونه لفظا او صوتا ولا من نفس كونه دالا مطلقا او على زمان بل
هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وسنه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ وقد عرفت علمه خ
الفرق بين الدالتين وان ظن ظان ان الحوج الى ايراد التواطؤ لم يكن الا مراعاة الفرق بين الالفاظ واصوات
البهايم واذا قيل لفظ خرج ما كان يشكل ويشتبه فذلك حسن ظن بالامر وخديعة للنفس وما الذي
امن هذا الظان ان الحاجة قد قضيت فعسى ان يكون قد بقي بعد ذلك ايضا اشتباه وتشكك اخر
من جنس ما اوردناه يحوج الى مراعاته وبالجملة لا يجب ان يلتفت في الحدود الى ما يشتمل عليه اللفظ
في التحديد اقتصارا على ما يعينه له الذهن فان هذا لو كان ملتفتا اليه لقيل في حد الانسان انه حيوان ضحاك
واقتصر عليه واستحسن اذ كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا او قيل انه جسم ناطق فان الذهن يلتفت
الى انه حيوان ولا يجب ان يكون الالتفات في الحدود موجها الى التمييز نفسه فقط بل الى ما يستعمله في موضعه
فقد بان ان لا دخال التواطي ههنا معنى وان كان الماخوذ في الحد لفظا لا صوتا فانه ليس شيء من الاسماء
اسما بالطبع اي ليس شيء منها دالا دلالة الاسم بحيث يكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها او
من الدالين بها فلا تلك الدلالة امر طبيعي يلزم الاسم ولا الطبع منها ينبعث الى الدلالة على المعنى به
كثير من الاصوات الدالة بالطبع التي ينبعث الطبايع الى استعمالها في ذلك الشان سواء كانت
دلالة يقصد المصوت ان يقع بها شعور الشان كما يفعله البهايم عند دعاء بعضها بعضا او يكون
بغير قصد منه لذلك لكن سامعه يستدل به على امر كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه
فالاسم ليس اسما في طبع نفسه بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عند ما يراد به الدلالة فيصير
دالا وذلك جعله اسما اي جعله دالا على صفة لكن لقائل ان يقول انك جعلت حد الاسم انه ولا جزء
منه يدل وههنا اسما كقولك لا انسان ولا بصير ولا شك في انها اسما وكيف وهي تدل
دلالة الاسماء وكيف وقولنا لا بصير يقوم مقام قولنا الاعمى ثم تجد لفظة اللا ولفظة الانسان
ولفظة اللا ولفظة البصير تدلان على معنى وتتالف من معنييهما معنى الكل فنقول انها بالحقيقة
ليست اسما ولم يوضع لها من حيث هي كذلك اسم يدل عليها بل هي من جملة الالفاظ المؤلفة التي
في قوة المفردة كالحدود وكما يقال راعي الشاة وراعي الحجارة وان لم يكن كذلك على الاطلاق او لو
لان تركيبها ليس عن الفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللاانسان فانه مركب من اسم
ومن اداة سلب ومطابقتها للاسماء لا يدل على انها اسماء بالحقيقة فان الحد والرسم كذلك
شانهما ومع ذلك فلا يجب ان يعتبر بدخول حرف السلب فيها فيظن ان فيها سلبا كلا

بل ليس فيها

بل ليس فيها ايجاب او سلب بل يصلح ان يوجب وان يسلب وان يوضع للايجاب وللسلب
فاذ كانت قرينة المجانسة للاسماء فلنسلم اسما غير محصلة ويكون حكمها حكم المحمول في قولنا زيد في
الدار فان زيد موضوع وفي الدار محمول وليس هو بالحقيقة باسم بل هو مؤلف لكن بالبعد ليس مثل القول
المطلق الذي يكون مؤلفا عن اسمين او عن اسم وكلمة لانه مؤلف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا
قولا مطلقا فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى التاءويلات التي تتعاطونها وكذلك
حال الاسماء التي تسمى مصرفة فانها قد اقترن بالاسم منها شيء زائد على الاسمية مشير الى معنى غير ما يشير اليه
مجرد الاسم وذلك حركة من الحركات واعراب من الاعاريب حتى يسمع هناك مجموع حاصل من جزئين
احدهما الاسم والاخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع فيوجد هناك جزء يدل على معنى اخر اما ان يدل على
معنى مطلق واما ان يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكما لولاه لم يكن ولذلك صار ممنوعا عن اقترانه ان
بعض ما كان يقترن به من الاسماء فلو كان المعنى لم يتغير ما يغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم
في نفسه بل انما انضمت اليه زيادة سواء كان الجزء كسرا او كان مقطعا او حركة فان جميع ذلك
اجزاء من المسموع وسواء كان المعنى معنى طويلا او اشارة وبالجملة اذا صار الاسم بما لحقه من الزيادة
ممنوعا عن ان يلحق به ما من شانه ان يلحق به فقد زيد على معنى الاسم المجرد شيء صار به بحال اخص من حاله
وهو اسم مطلق كما اذا شغل الموضوع ببعض الاعراض فحينئذ يكون للجملة معنى غير الذي يكون للموضوع
وحده وذلك الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءا من الجميع فالاسم الذي ينصب او يجر او يغير
تغييرا يمنعه عن مقارنة كل واحد مما من شانه ان يقارنه لا يكون بالحقيقة اسما مجردا بل اسما وقد قرن
بجزء من المسموع قرن به وكما ان حد الموضوع للبياض وليكن انسانا ما هو حد واحد كان ابيض
او لم يكن فان حد الانسان الذي لحقه البياض في نفسه هو بالحد الذي يكون له وان لم يلحقه البياض
الا انه يحد من حيث هو ابيض فكذلك حد الاسم الذي هو على فطرته وحد الاسم الذي لحقه
التصريف واحد من حيث هو اسم الا انه يحد من حيث هو مصرف فحينئذ يلحق بحد الاسم زيادة
اما بحسب اللغة العربية فهو انه لا يصلح ان يقترن به كل ما من شانه ان يقترن بالاسماء فانه
قولك زيدا بالرفع لا يلحقه في وقولك زيدا لا يلحقه ضرب او كان او حيوان وكذلك زيد بالجر
واما بحسب اللغة اليونانية فان الاسم المصرف هو الذي اذا الحق به الكلمات الزمانية كقولك هذه
كان ويكون او كاين الان لم يصدق ولم يكذب والاسم الغير المصرف هو الذي اذا قرن به احد
صدق او كذب ثم كما ان الخشب المدور خشب قرن به التدوير فهو خشب فيه عرض هو التدوير
وهو في نفسه خشب بلا زيادة لكن ليس المجموع خشبا مطلقا كالصنم المتخذ من خشب ومثال
فان الخشب مادته ولا يحمل عليه فان الجملة لا يحمل عليها احد الجزئين فكذلك اذا اخذ جملة الاسم
وما لحقه من التصريف كان في احكام المركبات ولم يكن اسما ولكن اذا نظر اليه من حيث هو

في التصريف كان اسما مصرفا واذا نظر اليه مطلقا كان اسما مطلقا والفرق بين النظر فيه وهو اسم
مصرف والنظر اليه جملة كالفرق بين النظر في الجذع انه في السقف والنظر اليه جملة الجذع والسقف ولذلك
لك ان تقول ان الاسم المصرف من لفظ دال لا يدل جزؤه وقد لحقه كذا وكذا ولا تقول ان جملته التي حصلت
من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه وكيف والاسم احد الجزئين وهو يدل وهذا قانون دقيق
يجب ان يحفظ لمواضع اخرى وكثيرا ما يقع من جهة المقارنة نوع من الغلط اذا لم يعلم ان الشيء ماخوذ
مقارنا لشيء غير الجملة التي تحصل منه ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة من حيث هي مع الستة
غير الممتنع منها ومن الستة التي هي السبعة لكن على حد الاسم شكوكا وذلك لان الزمان اسم ويدل على الزمان
والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض وكذلك امس وكذلك المتقدم اسم وهو يدل على انه حاصل
في زمان ماض فنقول الان في حل هذه الشكوك ان الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلثة
احدها ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني ان يكون الزمان جزء حد المعنى المدلول عليه وان لم يكن نفسه
والثالث ان يكون الزمان شيئا خارجا عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد
من الزمان هو ان يبرئ المدلول عليه من زمان يلحقه فان التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق
اعني ان التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرا عنه لكان لاحقا خارجا واذا قيل جرد فلان عن الثوب
عني به ابانة بينه وبين الثوب الذي لو لم يكن لكان ذلك الثوب لاحقا له لا ذاته ولا جزء حده فان الشيء
لا يقال انه تجرد عن ذاته او جزء حد ذاته ~~ولكان لاحقا خارجا واذا قيل جرد~~ فان من قال ان الانسان
قد تجرد عن الانسانية قال شططا الا ان يعني ان مادة الانسانية قد جردت عن الانسانية فتكون
الانسانية امرا خارجا عنها ايضا وكذلك ان قال ان الانسان تجرد عن الحيوانية كان محالا الا
ان يعني الوجه المذكور فمعنى قولهم مجرد من الزمان هو ان لا يدل معه على زمان يلحقه من الازمنة كان لحوقه
به صدقا او كذبا فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجردا عن زمان يدل اللفظ على انه كان فيه
الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد في حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه
من خارج حتى اذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم في زمان لحقه وعين له وسواء كان هذا حقا او كذبا
فان العبرة لدلالة اللفظ من حيث هي دلالة اللفظ لا من حيث هي صدق او كذب وكذلك امس هو
نفس زمان ما وكذلك ما يجري مجراه واذا شئت ان تعلم ان التجريد انما يقصد به ان يدل على معنى ولا
يقترن به الدلالة على الزمان الملحق به فتامل حد الكلمة **فصل في الكلمة** واما الكلمة فانها يدل
مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انفراده وهو ابدا دليل على ما يقال على غيره
فيكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ما يدل عليه على زمان وسائر ما قيل فتامل ان الكلمة حصلت
دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو هو ولا جزء منه واذ كان ما لا يدل بالتجريد
هكذا صورته فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه وفسر هذا في التعليم الاول فقيل ان معنى هذا

بلغ صح

هو ان قولنا صح يفارق قولنا صحة بان الصحة تدل على معنى ولا يدل على زمان مقترن به واما
صح فيدل على صحة موجودة في زمان والكلمة هي ما يسميه اصحاب المنطق في لغة العرب فعلا وقد كانت
الكلمة في الوضع الاول عند اليونانيين انما يدل من الزمان على الزمان الحاضر ثم اذا اريد ان يدل بها
على الزمان الماضي او المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الاصل واما العرب فلم يجر لهم العادة
بافراد كلمة للحاضر فان شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر فيقال ان زيدا يمشي
اي في الحال ويمشي اي في الاستقبال فاذا حاولوا زيادة البيان قالوا ان زيدا هو ذا يمشي فاقتضى
الحال او قالوا سيمشي او سوف يمشي فاقتضى الاستقبال ويكون ذلك بالحاق يلحق به وربما استعاروا
له من الماضي فقالوا ان زيدا صح كما يكون قد اتاه البر ويقال صح ايضا لما هو فيما سلف لكن موضوع
صح للماضي وموضوع يمشي للاستقبال وليس للحال شكل خاص واما انه ماش وانه صحيح فليس
كلمة بل اسماء مشتقة فههنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة فالاسم الموضوع يدل على ما قيل
ولا يدل على موضوع البتة واما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وحد له امر مشتق له منه
الاسم فيكون دالا على معنى وامر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما مثال ذلك قولك
ماش فانه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى ان المشي له واما الكلمة فيدل مع ذلك
على زمان وهو زمان النسبة كقولك يمشي فانه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى
وجود المشي له وعلى كون ذلك في المستقبل وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة
فان قولهم امشي ويمشي فعل عندهم وليس كلمة مطلقة وذلك ان الهمزة دلت على موضوع خاص
وكذلك الياء فصار قولك امشي او مشيت صدقا او كذبا وكذلك تمشي ومشيت
وكان ذلك في حكم قولك انا امشي وانت تمشي وانا مشيت ومفهومهما مفهوم واحد
وهذا بالحقيقة موضع نظر فان هذه اللفظة لا يخلو اما ان تكون مفردة او مركبة فان كانت
مفردة فلا ينبغي ان يكون صادقة او كاذبة فقد جزمنا القول على ان الالفاظ المفردة لا صدق
فيها ولا كذب وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء دوال فنقول ان الهمزة في قولنا امشي
دلت على معنى والياء في يمشي دلت على معنى فالتاء في جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه فان
اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتداء ثم سين ثم يا اما ان لا يكون لفظا بنفسه البتة ان كان حقا
ما يقال من ان الساكن لا يبتدا به او يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني ان امكن ان يبتدا به
كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة ولا يبعد ان يظن انه ان كان امشي مركبا او في
حكم المركب فيكون يمشي ايضا الذي لا صدق فيه ولا كذب مركبا فان الياء يدل على غائب
وليس التعيين بشرط في ان يكون الدال دالا فانك اذا قلت انسان دللت وان لم تعين
ولا فرق بين قولك يمشي وبين قولك شيء ما يمشي فيكون الكلمات المستقبلة كلها مركبات

ولايكون الفاظا بسيطة وكذلك لقائل ان يقول ان الاسماء المشتقة ايضا مركبة او في حكم المركبة
فانها محصلة من مادة وهي حروف المشي ومن صورة قرنت بها فصارت دالة به على موضوع
غير معين فلها جزءان جزء يدل على معنى وهو المادة وجزء يدل على معنى الاخر وهو الصورة فالذي
يجب ان يقول في ذلك كله اما اولا فانه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة
ووضع وضع فربما يتفق في لغة من اللغات ان يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لايدل جزء منه على جزء
من معناه فيكون اللفظ مفردا ثم يكون لغة اخرى لم يوضع فيه لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولايدل عليه
الا بلفظ مركب فاذا ترجم معنى ذلك اللفظ الى لغة اخرى لم يوجد لفظة الا مركبا وذلك مثل جاهل فانه
لفظ مفرد لايدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد بل لفظ فيه تركيب من لفظتين احدهما يدل على العدم
والاخر على العلم والعالم فيقال نادان فلا يجب ان يلتفت المنطقي في ذلك وما اشبهه
الى لغة معينة بل يعلم ان لهذا المعنى ان يدل عليه بلفظ مفرد فكذلك حال الكلمات في لغة العرب
فان الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم صح وقولهم مشى وكذلك
المستقبل في لغة الفرس كما يقال بكند فانه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين البتة وفي
بعض المواضع فان لغة الفرس لايستعمل كلمة مفردة بل يقولون مثلا حيث يقول نصح درست
شود كما اذا ترجم كان مطابقا لقولنا يصير صحيحا فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلونه
جملته قائما مقام الكلمة فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لامحالة الى الدلالة
على الكلمة المستقبلة بلفظ مؤلف وكان قد يسبق الى البعض الاوهام ان الكلمة المستقبلة بلفظ
مؤلفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان قد يسبق اليه في مثله ان الجاهل ليس له اسم
مفرد واذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى انه اذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة يدل على الحاضر
المنطقي في الدلالة على اقسام الكلمات الثلث فكذلك لايضر للمنطقيين تعارف اهل اللغة
في انه لايكون لها كلمة بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ اخر يدل على مايدل عليه الكلمة
بل يجب ان يعتبر المنطقي مايوجبه الحد وهو ممكن ان يقع في اللغة فانه لامحالة من الممكن ان يكون
لفظ دال يتواطئون على معنى وزمانه وهو مفرد فذلك هو الكلمة فان لم يكن في لغة العرب فلا
حرج واما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشي في مشى او في ماش فكان جزءا من
الجملة يدل على موضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء فانه انما نعني بالجزء ههنا جزءا من
جملة اجزاء تترتب فيلتئم منها الجملة فهي اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع او حروفا مصوتة وغير
مصوتة وبعد ذلك فان بما ادعوه من وجود الصدق في قولنا يمشي وانه في قوة قولنا ان شيئا
ما يمشي فهو غلط وذلك لان قولنا يمشي وان كان فيه تركيب بحسب لغة العرب وكانت
الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على انه واحد

ذلك صح

اتفق

اتفق من امور هي تحت كلي من الكليات على الوجه الذي ذكره في تمثيل الانسان بل نعني به ان
الياء يدل على ان له موضوعا معينا في نفسه دون غيره وان كان لم يتعين وهو غائب ويحتاج
ان يفسر ويدل عليه فيتعين فان النسبة موجهة اليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه فان القائل
اذا قال يمشي ليس يريد بهذا ان المشي موجود في واحد من امور العالم اي شيء كان حتى كان يكون
كانه يقول ان شيئا من الاشياء التي في العالم موجود له المشي اي شيء كان فانه ان عنى بيمشي هذا المعنى
كان قوله يمشي يكون صادقا ان كان في العالم شيء يمشي ويكون كاذبا ان لم يكن في العالم شيء يمشي
واذا اخذ يمشي على ان معناه معنى الحكم بان شيئا من العالم يمشي فحينئذ لايصلح حمله على زيد حتى يكون
زيد هو شيئا من العالم يمشي وذلك ان قولك شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين احدهما ان الشيء من العالم
الموصوف بان له مشي في زمان كذا فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق
فيه ولا كذب والثاني هو ان شيئا من العالم يحكم عليه بانه يمشي واولهما لايدخل فيه في لغة العرب ان
واما الاخر فقد يدخل فيه فليس احدهما مدلولا عليه بلفظ يمشي وذلك لان الشيء من العالم الموصوف
بانه يمشي اذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة وصح ان يحمل على زيد حمل الاسم واما الاخر فانه
لايحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد فقد بان ان معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق
والكذب فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل
تجويز اي معنى كان وعلى انه حاصل له موضوع ما كيف كان بل على انه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين
بدلالة اللفظ والامر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بانه متعين عند القائل
فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمر حتى ان كان المضمر معنى عاما
او شخصا او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لايتعين في جزئياته فانه متعين في نفسه من
جملة الامور فان الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئا هو معنى معقول متعين وان كان مايقع عليه
من جزئيات يكون تحته غير متعين وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وامور اخرى
اذا كان ليس في نفسه معقولا وان كان بعضها يقال عليها فمتى صرح بذلك المضمر المنوي في النفس
صار القول حينئذ صدقا او كذبا وقبله ليس يصدق ولا يكذب اذ ليس يجوز ان يعني بقولنا يمشي
الوجه الذي كان يتوهم انه يصدق او يكذب بانفراده وليس كذلك قولنا امشي او نمشي فقد صرح
ههنا بالموضوع وعين فليس يحتاج الى ان يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة اخرى فانه دل فيه على
شخص ولا اسد تعيينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عام فانه هو الموضوع من غير التفات الى
جزئياته لكان يكون صدقا او كذبا فكيف اذا كانت دلالته على شخص بعينه واما الشبهة التي اوردت
على ان التركيب غير موجود في قولك امشي بسبب ان الجزء الثاني لايدل فالجواب عن ذلك اما اولا فانه
لم يكن يقبل في حد الكلمة ان يكون التي لايدل اجزاؤها كل واحد على معنى بنفسه بل ان لايوجد لها جزء من اجزائها

حاشية
اي او حكمنا بشيء ما في العالم بانه يمشي وجعلت
ذلك قضية على حدة بحيث يدخله الصدق او الكذب
فحينئذ لايصح حمل الكل على زيد بان زيدا كذا او كلمت
عمرو يمشي وجعلت ذلك قضية على حدة فلا يجوز
ان يحمل هذه القضية على زيد ولا الفعل على عمرو بل
زيد كما لايصح هذا فلا يصح ذلك

تعليق
قال وذلك لانه اذا قلت ان الشيء من العالم الموصوف
بانه يمشي لم يسلب فان النفس يطلب تمام
هذا الفعل لان هذا الفعل بنفسه غير مفهوم ولا هو في نفسه
بذاته بل هو موضوع ويحتاج الى المحمول حتى يصدق او
فلهذا قال ان يستقل لفظة الى لايدخل في هذا الفعل الخبر
لايدخله الا بعد بيانه ودخوله عليه بنفسه
ويتبعه صدق او كذب وان اذا قلت اي شيء
من العالم بانه يمشي فحينئذ يكون
ان يقبل ان شيئا ما في العالم
يمشي ويكون كلاما
يدخله الصدق والكذب
انتهى ذلك صح

يدل على شيء من حكمها البتة واذا وجد لها جزء يدل وان لم يدل الا خر فقد انثلم الحد ولم يكن المظنون به
انه كلمة كلمة واما ثانيا فانه كما ان اللفظ يدل فاذا صار جزءا لم يدل من حيث هو جزء كذلك قد يجوز ان
ان يكون اللفظ يدل من حيث هو جزء ثم اذا انفردت لم يدل وانت تعلم انه اذا قيل امشي دلت الهمزة
على الشخص القائل ثم باقي اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء تدل على باقي المعنى فتنتبه النفس على
معنى المشي عند ما هو مقرون بالهمزة وان كان لا يدل وحده على ذلك ولا تستعمل فيكون هذا الباقي
بعد الهمزة تدل اذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه انه يدل عليه واما مفردا فلا يدل فليكن هذا كافيا
في حل هذه الشبهة وقد بقي الان ان نبحث عن شيء وهو ان الملحج بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو
قولنا وهي ابدا دليل على ما يقال على غيره جزء من الحد او خاصة الحقت بالحد فنقول اما من كان عقده
في الحدود انها يراد ليدل على تمييز ذاتي فاذا حصل التمييز تم به الحد فلا يبعد ان يقع عنده ان هذه الزيادة
خارجة عن الحد لكن المحصلين من اهل صناعة التحديد لا ينصرف همهم في الحدود الى ذلك بل كدهم الدلالة
على ماهية الشيء وحقيقته بكمالها وانهم اذا وجدوا عبارة ما قد ميزت بالذاتيات لكنها خلفت فصلا
صوريا او ماديا او متراها لم يقنعوا بما فعلوا ولم تكن الحد قد بلغ تماما عندهم وسيأتيكم لهذا في موضعه
شرح بالغ فاذا كان كذلك فبالحري ان تكون هذه الزيادة التي تدل على احد الشرائط التي تتقوم بها
الكلمة وهو النسبة الى موضوع غير معين محتاجا اليها وتكملة لحال الدلالة على الزمان وليس احتياج الكلمة
الى النسبة اقل من احتياجها الى الزمان وكيف وهي اولا وما لم يكن نسبة لم يكن زمان نسبة ٥ فصل

فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو امر قد يدل عليه باسم اما اسم
مطلق واما اسم هو مصدر فان المصدر قد يجيء على وجهين احدهما ان يكون موضوعا وضعا اولا كالضرب صح
فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق والثاني هو ان يصرف الاسم المطلق تصريفا يدل على ان معنى الاسم
المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث منه او فيه كالتحريك وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدر
كالتحريك والابيضاض والتحريك والتسبب في ذلك انه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص فيؤخذ الاسم والتبييض صح
مقامه كما تقول صح يصح صحة وهو الذي يجيء على الوجه الاول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه
لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم المطلق الذي لا يشير الى موضوع بوجه فيكون معنى المصدر
ليس له اسم خاص بل اخذ مكانه الاسم المطلق للشيء كما ربما اتفق ان لا يكون للاسم المطلق
وضع خاص فيؤخذ المصدر مقامه كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير الى موضوع فيؤخذ
المصدر مكانه وهو لفظة الافتراق وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو اولى كما ان البياض اولى
ان يدل على ذات والابيضاض على حدوثه في موضوع واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما
تتضمنه من الدلالة على موضوع منه او فيه معنى من المعاني فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما

والاكثر

والاكثر في لغة العرب هو انه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فانه يكون الكلمة دالة على وجود معنى
لفظ ذلك المصدر للموضوع في زمان معلوم وان كان قد تتضمن ذلك معنى الاسم المطلق ايضا مثل
قولهم ابيض يبيض من الابيضاض فانه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض فالمعاني التي يدل
عليها الكلمة وانها لغير هالة في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق
هو معنى المصدر ومعاني المصادر كلها في لغتهم اعراض لانها نسب عارضة في الجواهر الى امور تحدث
لها فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر بل يوجد في الجواهر فيكون لغة العرب لا يستعمل الكلمات
تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة اولى فاما دلالة ثانية فقد يكون كما اذا قلنا حي فلان اذا صار
ذا حيوة بل تجوهر فلان اي صار جوهرا من الجواهر فانه وان كان دلالته الاولى انما هي على معنى التجوهر
لا على معنى الجوهر والتجوهر كون ما لا جوهر فان الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ولغة
العرب ليس تدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا في هذا الموضع بانه كان جوهرا حتى
يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره حتى يكون قولهم تجوهر اي كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف
بل معنى انه تجوهر عندهم هو ان الجوهر المقول عليه حدث له فيما سلف فليس يدل على قوله عليه
بل على حدوثه فيه فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث امر لامر موضوع له في وجوده الا فلغة
العرب مضايقة في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات كلمات لا تضايق في ذلك
بل يقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير الى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو ان
الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على ان حدوث الجوهرية موجود لزيد فيما سلف من غير التفات
الى الحمل على البتة وكما انه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل كذلك يكون في الكلمات
كلمة محصلة وكلمة غير محصلة كقولنا لا صح وقد قيل في التعليم الاول وذلك انها غير محصلة
لانها يدل على شيء من الاشياء موجودا كان او غير موجود دلالة على مثال واحد وهذا القول ان
عنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم حمله على كل مو صنوع صح
موجود او غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه فيكون ايجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير
الموجود فهذا مما يمنع عنه في مباحث اخرى فان عنى بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المحمول
في امور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به انه مرض او توسط او فعل فعلا اخر غير الصحة كلمة صح
كله يدخل تحت ما صح كالسديد ابل عندي ان الغرض في هذا ان هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودي
المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا تحصيل له في نفسه فقولنا ما لا اسود تصدق على
الشيء اذا كان قد ابيض وعلى الوسايط على وتصدق اذا كان عادما للون كيف كان ويكون
كما يقال صار غير اسود ويشبه ان يكون لغة العرب لا تستعمل فيها كلمة غير محصلة وانها اذا
الحقت بالكلمة حرف سلب كان للسلب فقط وربما كان ما قيل في التعليم الاول تاويل اخر

ليس يحصر في الآن واما حال الكلمة المصرفة والقائمة فهي ان القائمة في لغة اليونانيين هي ما تدل على
الحاضر والمصرفة ما تدل على احد الزمانين وقد اشرنا الى الواجب في هذا وبينا انه لا وجود لذلك في لغة
العرب والكلمة من حيث انها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الاسماء فان كل واحد منها ينطق به فيتصور
معناه فان قائلا لو سئل ماذا عمل زيد فقال مشى افاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه الى
معنى زيد ويحصل له منهما الدلالة التي للخبر كما اذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد وان كان
زيد ومشى كل واحد منهما بانفراده لا يدل على ايجاب وسلب واما الادوات كقولنا في وعلى
والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات والكلمات الوجودية هي كقولنا صار ويصير
وكان ويكون لا الدال على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بل هي الكلمات التي انما يدل من
المعاني التي يدل عليها الكلم على نسبة الى موضوع غير معين وفي زمان معين لكون تلك النسبة غير
معينة لمعنى منتظر ان يقال ولا تتضمنه تضمن الكلمة الحقيقية اياه والدليل على ان هذا اعني الادوات
والكلمات الوجودية نواقص الدلالات انه اذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار او قيل اين زيد
فقيل في لم تقف الذهن معها على شيء وهو اعني الادوات والكلمات الوجودية توابع
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال ويشتركان
في انها لا يدل بانفرادها على معنى متصور بل انما يدل على نسب لا يعقل او يعقل الامور التي
هي نسب بينها وكذلك اذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار او كان واريد كان شيئا
ثم سكت ولم يزد عليه او ابتداء فقيل ان وسكت بقي الذهن طالبا بعد ولم يتنبه الا على
نسبة بلا ترتيب فلا يصلح افرادها لان يوضع او يحمل مبتدأ بها او يخبر الا ان يقترن بها لفظ
اخر تتمم نقصانها فاذا قرن بها غيرها صح ان يكون مبتدأ او خبرا وجميع هذه اما دوال على نسبة
غير معينة كفي وعلى واما على لا نسبة غير معينة كغير ولا يجب ان يفهم هذا الموضع على هذا الوجه
ولا يلتفت الى ما يقولون من القبيح بالمعلم الاول ان يذكر من بسائط الالفاظ الاسم والكلمة وترك
الاداة وما بحث كلها

فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

واما القول فهو اللفظ
المؤلف وهو اللفظ الذي قد يدل جزؤه على الانفراد دلالة اللفظ اي اللفظة التامة لا كالاداة وما
معها وان كان لا يدل على ايجاب وسلب فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ
فان قولنا الانسان كاتب قول لان انسان جزء من هذه الجملة ويدل وليس كالمنقطع من لفظة
الانسان فانه لا يدل اصلا من حيث هو جزء منه واما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل
جزء منه ايضا بذاته من حيث هو جزء منه وان كانت له دلالة في استعمال اخر فليس يدل بها الا
بذاته بل بالعرض والقول ايضا حكمه حكم الالفاظ المفردة في انه لا يدل من حيث هو قول الا بالتواطؤ
وليس لقائل ان يقول ان الالفاظ المفردة وان كانت لا ضرورة في تخصيصها بما يدل عليه ولا

تخصيص

ولا تخصيص الا بالتواطؤ فان التاليف بينها على هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ بل امر يوجبه المعنى
نفسه بعد ان صار المفرد دليلا وذلك لان المفرد الذي منه التركيب اذا جاز وقوع التواطؤ على
غيره صار ايضا المركب عنه متغيرا بالتواطؤ واما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ فان ذلك
لا تتغير البتة وان كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة لغة فان المضاف اليه مثلا
يؤخر في لغة ويقدم في لغة وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب
بعينه في الطبع والاقوال قد يتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بان يأتي بعضها مقيدة
لبعض وهي التي يصلح ان يورد بين اجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان الناطق الميت فانه يصلح
ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميت وقد يتركب على انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى
القول هي الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لشيء اخر يتوقع من
المخاطب ليكون منه والتي تراد لذاتها هي الاخبار اما على وجهها واما محرفة كتحريف التمني و
التعجب وغير ذلك فانها كلها ترجع الى الاخبار والتي يراد لشيء يوجد من المخاطب فاما ان
يكون ذلك ايضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة فيكون المخاطبة استعلاما او
استفهاما وان اريد عمل من الاعمال وفعل من الافعال غير الدلالة فيقال انه من المساوي التماس
ومن الاعلى امر ونهي ومن الادون تضرع ومسئلة لكن النافع في العلوم هو اما التركيب الذي
على نحو التقييد وذلك في اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها والتركيب
الذي على سبيل الخبر وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها وهذا النحو
من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازما والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق
او كاذب واما الاقاويل الاخرى فلا يقال لشيء منها انه جازم كما لا يقال انه صادق او كاذب
فالنظر فيها اولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر والقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى
اما بايجاب او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون فان
كان وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة بل من حيث يعتبر تفصيله فان القول الجازم
ليس ببسيط ولا حملي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم هاهنا بايجاب
نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود فاوجب تلو ثانيهما للاول وكقولنا
اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب هاهنا نسبة عناد بين قولين
في اجزاء كل واحد من القولين في المثال الاول تركيب ايضا يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجاعلة
للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس وكذلك
في سائر الاجزاء وانما استعمل من حيث هو بهذه الصفة وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى
شرطيا وما جرى المجرى الاول يسمى متصلا وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك

بحد او رسم

بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما تركيب
لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مايت فان تركيب الجزء منه
وهو قولنا حيوان ناطق مايت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب
فيه صدق او كذب ولكن اخذ من حيث هي جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحده لا تفصيله
كقولنا ان قولنا الانسان يمشي قضية فانه ليس يلتفت الى حال الانسان وحال حمل المشي عليه بل
الى الجملة التي يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قال سمعت انه راى عبد الله زيدا وما اشبه هذا الجميع بهذه
التي لا يراد ان يحكم في اجزائها بالنسبة الايجابية والسلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء
منها ايجاب وسلب فيجعل التاليف الايجابي والسلبي كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث
يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان اريد فهو حملي وخاصته ان المنسوب اليه يقال في ايجابه انه هو ما جعل
منسوبا كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافه واما في الشرطية فانما يقال في ايجابه انه
لازم تال لذلك او معاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الاخر فلنؤخر القول في الشرطيات فان لنا
فيها كلاما مستقصى ولنبدأ بالكلام في القول الجازم البسيط وهو الحملي وابسطه الموجب ثم بعده السالب
واما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة برباط الشرط
الذي يلحق المقدم من فصلها او فصلها حرفه فيجعله غير صادق ولا كاذب كما يلحق ان كان بقولنا
الشمس طالعة وكما لحقت لفظة اما بالمثال الاخر فصار كل مقدم موقوفا في ان يتعرف بصدق
وكذب الى ان يلحق به الاخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقا او كاذبا واذا الحق به
الاخر تم الكلام كانت الجملة صادقة او كاذبة لا المقدم وحده وكذلك حال التالي فانه لا يعتبر في صدق
الشرطية وكذبها حال صدق اجزائها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا الحملي واوله
الايجاب لانه مؤلف من منسوب اليه يسمى موضوعا ومنسوب ويسمى محمولا على نسبة وجود
واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة وكل عدم فانه
يتحدد ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه ان يلتفت الى العدم فالسلب لا يتصور الا ان يكون
عارضا على الايجاب رافعا له لانه عدمه واما الايجاب فهو وجودي مستغن عن ان يعرف بالسلب
فيكون السالب بعد الموجب ولست اعني بهذا ان الايجاب موجود في السلب كما قال بعض المفسرين
فان الايجاب يستحيل ان يوجد مع السلب بل الشيء الذي لو انفرد كان ايجابا هو موجود في حد السلب
كما لو قال قائل ان البصر موجود في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود في العمى بل معنى هذا ان العمى
لا يحد الا بان يذكر انه عدم البصر فيقرن البصر بالعدم فيكون البصر احد جزئي البيان وان كان ليس جزءا
من نفس العمى كذلك نسبة الايجاب مذكورة في نسبة السلب على انها مرفوعة لا على انها جزء
من السلب او داخل في السلب وجودا بل داخل في حد السلب والمعنى الذي يسلب هو موجود

في لفظ السلب

في لفظ السلب وفي معنى السلب وان لم يكن موجودا في ذوات الامور فان من سلب عنه شيئا
فلا بد انك تدخل في السلب ذلك الشيء لا على ان ذلك الشيء يكون في الوجود داخلا في المسلوب عنه
واذا جعل الايجاب موجودا في السلب فانما هو من حيث ان السلب انما يرفعه فيوجد في السلب
من حيث تركيب بينه وبين حرف السلب كقولك زيد ليس هو حيا فان هو حي هو الذي لولا
حرف النفي كان ايجابا على زيد فجاء السلب فرفع هذه النسبة فمن وجه يحق ان يقال ان
الايجاب ليس يكون مع السلب فان الايجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع ومن وجه
يحق بان يقال ان السلب بالحقيقة امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب فان العدم والرفع انما يتناول
الوجود والحصول ولا يتحدد دونه والاعتبار الذي بسببه ما الايجاب داخل في حد السلب يجعل
الايجاب داخلا في السلب والاعتبار الذي لا اجتماع معه بينهما يمنع الايجاب ان يكون داخلا في
السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الايجاب جزءا من السلب او موجودا فيه هو كون الايجاب
والسلب مجتمعين معا فان الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد وليس يوجب ذلك ان
يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد اذ الزوج
جزء الفرد لا هو بعينه ولا ان شيئا واحدا بعينه موصوف بهما لكن ليس حال الايجاب في السلب
هذه الحال بل هو جزء من حد السلب وليس اذا كان جزءا من حد السلب صار السلب ايجابا او
المسلوب موجبا وصار السلب موجودا مع ايجاب هو جزؤه الا في الذهن واما ما خاضوا
فيه من حيث ان الايجاب اشرف او السلب حتى قال بعضهم الايجاب اشرف وقال
بعضهم ان السلب في الامور الالهية اشرف من الايجاب فنوع من العلم لا افهمه ولا اميل
الى ان افهمه

فصل في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب واعطاء الشرايط في مقابلهما

وكل قول جازم كان حمليا او
شرطيا فانه مفتقر في لغة اليونانيين الى استعمال الكلمة الوجودية وهي الكلمات التي تدل على
نسبة وزمان من غير ان يتحصل فيها المعنى المنسوب الى الموضوع الغير المعين الا ما كان من الاصطلاح
نفي كلمة اما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب واما المتصلات فانك تقول
اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان واما المنفصلات فانك تقول اما ان يكون كذا واما
ان يكون كذا فتضطر الى استعمال الكلمة الوجودية في الامرين دائما واما الحمليات فقد كان
الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين فكانوا يضطرون الى ان يقولوا زيد كان كذا ويكون كذا و
كانه ليس يجب ذلك في لغة العرب فاما الذي يجب بحسب الامر في نفسه فهو ان القضية الحملية
تتم بامور ثلثة فانها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما وليس اجتماع المعاني
في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك

النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب
ان يتضمن ثلث دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة
والارتباط الذي بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن والنطق فيهما من حيث
هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصل ذلك ان احدهما محمول او انه موضوع او مضاف
بالجملة الى شيء فان تركيب اللفظ الدال على هذه العلاقة فانما يترك اعتمادا على الذهن او تعويلا
على حال من الاحوال اللفظية التي تلحق احدهما او كليهما لحوقا يدل على هذا المعنى وحينئذ يكون قد دل على
هذا المعنى بدلالة لفظية وان لم يكن بلفظة مفردة مخصوصة بها واما نفس تلو لفظ للفظ في زمان فقط
فليس بدال على حال احدهما عند الاخر دلالة تحصل بالاجتماع فان التركيب الذي في الحدود ايضا لولا
شيء زائد تقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض اجزائه لبعض ان يكون دالا على اجتماع ووحدة بل انما
صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع لانك تعني به الحي الذي هو المشاء والذي
هو ذو رجلين ويدل عليه هيئة التركيب فيصير الجملة واحدة لانك تعد اوصاف الواحد وتقييد
بعضها ببعض فلولا هذه العلة الزائدة على نفس التتالي ما كان التتالي يفعل وحده كما لو قال قائل
السماء الارض العنقاء الدائرة بل يحتاج ان يقترن بالتتالي امر اخر يدل على ارتباط بعض المقترنات
ببعض ارتباط حمل ووضع او ارتباط تقييد بعض ببعض هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع فلا
يشتغل بالتكلف البعيد الذي يحاولونه فقد ظهر من هذا ان ههنا معنى غير معنى الامر الموضوع و
معنى الامر المحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة وحكمها
حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها
وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم وربما كان في قالب الكلمة والذي في قالب
الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر
بعد ما دام انما يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت
بالادوات لكنها في نسبة الاسماء واما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية كقولك زيد
كان كذا ويكون كذا وقد غلب هذا ايض في لغة العرب حتى انهم يستعملون الالفاظ الزمانية
في الدلالة على ايجاب بحمل غير زماني اصلا كقولهم وكان الله غفورا رحيما او غير مختص بزمان
بعينه بل واقع في اي زمان كان كقولهم كل ثلاثة فانها تكون فردا واما لغة الفرس فلا يستعمل
القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة اما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست او هي او
واما الحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين فيكون الفتحة دالة على ان جنين
محمول على فلان ولما كان الرابطة المصرح به والمضمر هو الذي يحدث من الكثرة وحدة فاذا انما يكون القول
الجازم واحدا اما في الحمل فان يكون الرابط المصرح به او المضمر تدل على ربط واحد والربط في الحملي

هو ان يقول

هو ان يقول ان الموضوع هو المحمول فاذا انما يكون واحدا اذا كان المحمول واحدا والموضوع واحدا لا في
الاسم وحده بل وفي المعنى لا كقولك العين جسم ويشتمل ذلك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار
فان هذه القضية وان كانت حقا فانها ليست واحدة وذلك لانك لا يمكنك ان تجعل
العين مفهوما واحدا يشتمل على الثلثة ثم يحمل عليه الجسم فان نوقشت واحدا في المعاني ودللت عليه
باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع في اسم الموضوع او المحمول مكثرا للمعاني في القضية والا فمن
يجد اسما غير مشترك ويستعمله انما يكون الاسم مدلولا به على شيئين اذا دل به المتكلم على كليهما
واما اذا انحا واحدا منهما فدل عليه لم يكن اللفظ دالا في استعماله الا على ذلك الواحد وان كان ربما
اشتبه على السامع وليس كل ما يكون موضوعه او محموله اسما مشتركا المعاني يستمر الصدق في الحكم
المحكوم به على جميعها بل كثيرا ما يختلف فيغلط كما يقال ان العين بصيرة فان اريد عين الانسان وعين
الشمس كان مختلفا في الصدق والكذب والحملية الواحدة مع هذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة
من القضايا واما الشرطية فهي عند التفريع قضايا مختلفة انما يوجد بين اثنين منها الرباط بان يقرن
باحدهما او كليهما حرف او لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزا ان يقال فيه
انه صادق او كاذب فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة وسكت ولم ترد ازلت قولك
الشمس طالعة عن ان يلحقه تصديق فان هذا القول وحده لا صادق البتة ولا كاذب وكذلك
اذا قلت اما ان يكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد بل يحتاج في الاول ان يذكر تاليه وفي الثاني
ان يذكر معانده فحينئذ يحدث قول واحد من قولين هما في انفسهما قضيتان بطل عن كل واحد
منهما كونه قولا جازما فان قولك ايض فالنهار موجود ملحقا به الفاء معتدا بدلالتها من غير ان يلغى
لا يكون صادقا وحده بل الجملة قول جازم واحد بالرباط وليس قولا جازما واحدا بسيطا
على الاطلاق وكيف وفيه قولان جازمان لكن الرباط سلبهما ذلك واحدث منهما قولا جازما
واحدا فبالرباط صار واحدا واذا علمت القول الجازم الواحد فقد علمت الكثير فان الكثير اما ان يكون
واحدا في المسموع فذلك لاشتراك اسم فيه واما ان يكون كثيرا ايض في المسموع كثرة لم تربط بعضها
ببعض ربطا موحدا وههنا نعلم ان الالفاظ كيف يدل من حيث هي الفاظ فقط ومن غير دلالة
ايجاب وسلب وان التركيب الاول الجازم منها هو تاليف بين اثنين منها على سبيل
ايقاع احدهما على الاخر او نزعه عن الاخر وان التركيب الثاني هو القول المركب كذا قيل
في التعليم الاول وهذا الكلام يفهم على وجهين احدهما ان يعني بالايقاع الايجاب الذي للحملي
فقط فيكون النزع هو السلب الذي للحملي كانه لم يتعرض لغيره ويكون القول المركب يصلح
ان يعني به الشرطي ويصلح ان يعني به القياس ويصلح ان يعني به كليهما والوجه الثاني ان يعني
بالايقاع الايجاب بالحمل والتلو كقولك في الايجاب الحملي زيد حيوان وفي الايجاب الشرطي

المتصل اذا كان كذا كان كذا فقد اوجب فيه تلو التالي للمقدم واوقع عليه ويعني بالنوع السلب
والعناد جميعا اما العناد فكقولك اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا وذلك في الشرطي المنفصل
واما السلب فاما في الحملي فكقولك ليس بحي واما في المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم
ويبقى ههنا سلب العناد كقولك ليس اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا فان اريد ان
يفهم وجه يحتمل دخول هذا ايضا فيما ذكر امكن على احد سبيلين اما ان يجعل هذه الايقاع ايقاعا بالفعل
او بالقوة فيكون السالب للمنفصل داخلا في الايقاع بالقوة لانه كما تبين لك بعد في قوة حملي
موجب وانت تعلم هذا في موضعه فهذا وجه او يفهم من الايقاع كل ايقاع بحمل او اتصال الاسماع ٢
او انفصال ويجعل النوع كل سلب لهذا الايقاع ونحن لا نبالي اي المعاني يكون قد عني بهذا
القول لكنه ان كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثاني لزم منه ان يكون المراد بقوله والمؤلف
من هذه هو القياس لكن اظهر الوجوه هو الوجه الاول فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على
ان شيئا موجود لشيء او ليس بموجود له واما في اللغة اليونانية فلا بد فيه ان يقترن بذلك
لفظ يدل على زمان والايجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء اخر والسلب هو الحكم بلا وجود
شيء لشيء اخر وليس ما ترجم به التعليم الاول فقيل ان السلب حكم بنفي شيء عن شيء لشيء
فان النفي والسلب واحد فيكون كانه قال ان السلب حكم بسلب شيء عن شيء او يعني به
بالنفي ما هو اعم من السلب حتى اذا قيل لا انسان يكون قد نفي الانسانية من غير نسبة
الى منفي عنه لكن التوقف لم تدل على ان السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح ٢ وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء ٢
العامي بل يجب ان يقال كما قلنا ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر ان يسلبه سالب
وما يسلبه سالب فغير متعذر ان يوجبه موجب سواء كان زمانيا او غير زماني فبين ان
لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله وهذا هو التناقض اعني ان يكون ايجاب
وسلب متقابلين بالحقيقة وانما يكون هذا التقابل متقررا اذا كان المعنى في الايجاب محصلا
من كل جهة فيكون السلب قد بينا ول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا وكذلك
المحمول وان يكون الجزء الذي متوجه اليه القصد من الموضوع او المحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل
الانسان يبصر اي بعينه ثم قيل بعده ان الانسان لا يبصر اي بيده ظن ذلك مقابلا له او قيل ظن ان هذا مقابل له ٢
ان الحبشي اسود اي في بشرته ثم قيل ليس باسود اي في لحمه ظن ان هناك تقابلا وان اخذ
احد المعنيين في احدهما بالقوة فيجب ان يؤخذ في الاخر بالقوة كقول القائل ان المسكر محرم
ويعني ما يسكر بالفعل مع يقول الاخر ان المسكر ليس بمحرم يعني ما في طبعه ان يسكر ولم يسكر بعد ظن
ان هناك تقابلا وان يكون المكان ان كان مكانا او الزمان ان كان زمانا او الجهة والاعتبار
والاضافة ان كانت جهة واعتبارا واضافة واحدا مثال الجهة ان يقال ان الجسم مكيف اي ملونه

ليس بكيف

ليس بكيف اي بمقداره ومثال الاضافة ان يقال ان الثلثة نصف اي للستة وليس بنصف
اي للعشرة بل القضية لا يكون صادقة او كاذبة البتة في المعنى الذي يقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة
بل ولا متصورة فضلا عن ان يكون متقابلة اذا لم يحصل جميع الامور المتعلقة بمعناها مما ذكر
فاذا كان ايجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب ان يكون سالبة على ذلك الوجه ثم ان لحقه سور وجهة
مما سنذكره اقتضى ان يكون السلب مقابلة في ذلك وسنؤخر الحكم فيه الى ما بعد وهذه الاشياء
اذا اهملت في القضايا عرض منها مغالطات كثيرة في القياسات على نحو ما نذكر في تعليمنا في
تبكيت المغالطين **فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف
التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل
وايراد احكام للقضايا من جهة ذلك** ولما كان موضوع القضية لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا
فالحكم اما على الكلي واما على الجزئي فاذا كان الموضوع جزئيا كقولك زيد كاتب فان مناقضه سالب
اجتمع فيه مراعاة الشرائط ما ذكرناه واما ان كان الموضوع كليا فاما ان يكون الحكم عليه كليا اي يكون قد بين
ان الايجاب على كل واحد مما تحته او ان السلب عن كل واحد منه فلا ايجاب على شيء مما تحته او البتة ٢
بين ان الايجاب او السلب في بعضه او يكون قد ترك ذلك تركا ولم يتعرض له وانما تعرض للكيف دون
الكم اعني للايجاب و السلب دون التعميم والتخصيص مثال الحكم بالايجاب الكلي على الموضوع
الكلي قولك في الحمليات كل انسان حيوان فقد اوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بانه انسان
واما تتميم القول في تفهيم هذا فلنؤخر الى الفن الذي نذكر فيه القياس فقد جرت العادة بذلك وان كان
هذا الموضع احق به ومثال السلب الكلي عن الموضوع الكلي قولك ليس ولا واحد من الناس بحجر
واما بحسب لغة العرب فاذا قيل ليس احد من الناس بحجر كان السلب يقتضي العموم ولم يفهم منه
انه يعني احدا من الناس بعينه او واحدا خاصا واما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذي قلنا
اولا انه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكانه قال لا يوجد انسان حجر ولا واحد البتة من جملة
الناس يوجد حجرا ففي لغة الفارسية يحتاج ان يقترن لفظة هيچ بالسلب حتى تدل على العموم على
ان تحقيق القول في هذا الى اصحاب صناعة اللغة وهذان الحكمان ليسا بمتناقضين وكيف
وقد يكذبان معا اذا كان المحمول من المعاني التي اذا قيست الى شخص شخص لم يجب ان يكون لها ويجب
ان لا يكون واذا قيست الى الطبيعة الانسانية وجدت الانسانية لا توجبها ولا يمتنع عليها
ومثاله كقولك كل انسان كاتب اي بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب فان كليهما كاذبان
ولو كان قولنا كل انسان كاتب سلبه الذي يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس
بكاتب لكان يجب ان لا يكذب قولنا ولا واحد من الناس بكاتب فاذا ليس ههنا مقابلة
بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فلنسم هذه المقابلة

نقضادا اذا كان المتقابلان بهما لا يجتمعان البتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالاضداد في اعيان
الامور فان الاضداد لا يجتمع معا ولكن قد يرتفع معا على ما علمت واعلم ان حال المحمول في نفسه عند
الموضوع لا التي تحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل انه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة الى المحمول بل
الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق او كذب او لا دوامهما يسمى مادة
فاما ان يكون الحال هي ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند
الانسان او يدوم ويجب كذب ايجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الانسان او لا يدوم ولا
يجب احدهما ويسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان وهذه الحال لا تختلف في الايجاب والسلب
فان القضية السالبة يوجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب احد الامور
المذكورة وان لم يكن اوجب والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة اذا اشتركا في الموضوع و
المحمول والشروط المعدودة ان السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب — الموجب ظ
واما في الممتنع فان الواجب هو الكاذب دون السالب وفي الممكن فكلاهما كاذبان واما الجزئيتان ف
حكمهما في الواجب والممتنع حكم الكليين واما في الممكن فالمشهور هو انه يجب ان يصدقا جميعا
لكن البين من امرهما انهما قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا بعض الناس كاتب وليس كل الناس
بكاتب واما ان ذلك يجب وجوبا فهو امر ليس بين للمبتدي فانه لا يجب عنده ان يكون المحمول
الذي من مادة الممكن موجودا لا محالة في بعض الموضوع معدوما في بعضه فان المبتدي لا يستنكر ان
يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ثم يتفق ان لا يوجد البتة لشيء من اشخاص النوع
في زمن من الازمنة والذي يتكلف ان يوجب هذا ويبينه فانما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقي
ثم عساها انما يمكنه اثبات ذلك ان امكنه في الصنايع والحرف الداخلة في منفعة الانسان واما
في امور خارجة عن ذلك فما ارى ان البرهان اليقيني تقوم للمتعلم المنطقي عليه وعلى ان المنطقي
لا يحتاج في صناعته ان يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بان الجزئيتين الداخلتين
تحت التضاد قد تصدقان جميعا في مواد امكانية مستقربا في ذلك مواد امكانية ظاهرا من اكثرها
انها لا يعم سلبا ولا ايجابا واما المختلفتان في الكم دون الكيف ولنسميا متداخلتين فيجب
المتداخلتين منهما بالايجاب تصدقان في الواجب والمتداخلتين في السلب تصدقان في — الايجاب خ
الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب في الممكن لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور
وتامل ذلك بنفسك وليس اذا كان موضوعك كليا فقد صار حكمك بذلك كليا عليه ما لم تحكم
بانه موجود في كله او غير موجود فاذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط
وهذه الطبيعة في نفسها معنى وانها ماخوذة عامة معنى وانها ماخوذة خاصة معنى وهي في
نفسها يصلح لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا يصلح للخصوص لم يكن يصلح ان يكون مثلا انسانية

واحدة

واحدة بعينها زيد انسان واحد ولو لم يكن يصلح عامة في العقل لما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون ثم
الامور التي تلحق الانسانية ان لحقت بها وهي انسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الالحاق الحاقا ليس
لنا معه ان نقول انها تلحق بها في عمومها او خصوصها بل انها صالحة للامرين جميعا لكنها ان كانت ملحقة
بها في عمومها صدقت على خصوصها وان كانت ملحقة بها في خصوصها فقد لحقت بها في خصوصها
دون عمومها فلا يجب ان تكون صادقة على عمومها وان لحقت بها فقط فلا تخلو اما ان تكون تصحبها
مع العموم ملحقة بها فيكون حينئذ صاحبه اياها في خصوصها كما لحق العام لحق الخاص واما ان لا تصحبها
هناك بل تبرأ عنها ويكذب عليها فيصدق لا محالة في خصوصها فانه ان كانت تكذب ايضا في خصوصها
فهي مما لا يصدق عليها البتة واعني بقولي يصدق عليها في عمومها اي يصدق على جميع ما يعمها ليس انها تصدق
عليها من حيث هي معنى عام فانها حينئذ كشيء واحد يصدق عليه ما لا يتعدى الى مخصوصاته فانه من
حيث هو عام هو كلي ونوع وغير ذلك وهذه امور تلحقه دون ما تحته ولسنا نشير بما نقوله الى
ما يلحقه من حيث هو عام بل الى ما يصاحبه في عموم حملا على موضوعاته وغرضنا ما بيناه من ان الحكم على
الكلي من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ولا ايضا فيه دلالة لفظية على التخصيص
ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا انها نفس دلالة الحكم فيه كما ان لكل قضية لوازم
من العكس وغير ذلك مما يستعمله ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية فتبين ان كلية الموضوع
لا يوجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المختلفتان بالسلب والايجاب
ليستا متضادتين واعني بالمهمل ما موضوعه كلي قد بين كيفية الحمل فيه ولم يبين كميته فهما ان ليستا
بمتضادتين وكيف وقد يصدق ان الانسان كاتب على ما بينا ويصدق ان يقال ليس بكاتب
فيجتمعان على الصدق الا ان ذلك ليس يمنع ان يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة وان
لم يصرح به فحينئذ يكون قوة الايجاب والسلب قوة المتضادتين اذ نحن لم نوجب ان هذا
الحكم لا يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة بل قلنا ان معنى الانسان يصدق على العام
وعلى الخاص فاذا كان يصلح ان يحمل المحمول بالايجاب والسلب على الانسان وهو عام ويصحبه
في عمومه فيصح ان يكون الايجاب والسلب عنه في قوة المتضادتين لكن ليس ذلك واجبا في
نفس الامر حتى اذا حمل امر على انسان وجب ان يحمل على العام لا محالة كما اذا حمل عليه وجب ان يحمل
على الخاص لا محالة والانسان لا يمتنع عليه ان يكون عاما وان يكون خاصا لكن نفس اللفظ لا يكون
دل على ذلك وهو كما يقول قائل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب فلا يبعد
ان يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين وان كان اللفظ
لا يوجبه والامور الممكنة في اللفظ هي التي يصلح ان يتفق ولا يوجبها اللفظ فهذا وجه تاويل لما قيل
في هذا الموضع ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين والذي

قيل انه عنى بهذا القول انا اذا قلنا الانسان صحيح الانسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا
الانسان صحيح والانسان مريض اذ الانسان الذى ليس بصحيح هو المريض اذ هما من الاضداد
التى لا متوسط بينهما فهو ايضا وجه لكن الاولى هو الوجه الاول فلا يبعد عندى ان يقال فى هذا الموضع
ان القضيتين ليستا بمتضادتين ونعنى بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين
الا انه مع ذلك محتمل ومتكلف فيتضح هذا ان المهملة فى قوة الجزئية والذى قال ان الالف واللام فى
المهملات تدل على الحصر الكلى فاذا لا مهمل الا وهو كلى فقد غلط من وجهين احدهما انه ليس الكلام بحسب
لغة دون لغة فعسى ان لا يكون فى لغة العرب مهمل البتة والثانى ان الالف واللام فى لغة العرب
ايضا لا يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول البتة كل واحد من الناس نوع وتقول
ان الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فليس ما ظنه هذا المتحذلق بصحيح واعلم
ان اخذ الالف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى ان القضية يكون صادقة مع
الالف واللام فان لحقها السور بان كذبها كما انك تقول ان الابيض ابيض بالضرورة فيقبل قولنا
فان قلت كل ما يوصف به بانه ابيض فهو ابيض بالضرورة لاح لك كذبه واما البحث عن مشاركة
الالف واللام السور فهو اولى بصناعة النحويين فبين من جملة هذا ان كلية الموضوع غير كلية الحكم
وان كلية الحكم يدل عليه اما فى الايجاب فبلفظ كل واما فى السلب فبلفظة ليس ولا واحد وهذان
يدلان على عموم الحكم واما الموضوع فعمومه ليس من جهة لفظ يدل عليه بل لانه فى طبعه كلى والسور الكلى
يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول فان المحمول وان كان كليا فليس السور يدل
على ان النسبة بكليته بل على ان نسبته الى كلية الموضوع واذا قلت كل انسان حيوان لم تعن
ان الحيوان بكليته للانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان احتجت ان تدل على ذلك
لم يدل عليه بهذا السور بل يحتاج ان تورد لفظا اخر يدل على الكم كما تقول كل انسان هو كل حيوان
وان حذفت هذا السور فقلت الانسان كل حيوان لم يعن هذا اللفظ المذكور شيئا فى الدلالة
على القضايا المنحرفات وليس فى احصائها واستقصائها كثير جدوى لكن العادة جرت بذكرها
فلنتبع تلمها ولنعرف احوالها **فصل فى المنحرفات الشخصية** لنعتبر هذه مخصوصة اى جزئية
الموضوع ومهملة ومحصورة اى مذكورة السور وهذا اللفظ الذى يدل على الكمية اما بايجاب كلى
او سلب كلى او ايجاب فى البعض كقولك بعض الناس كاتب او سلب عن البعض كقولك ليس كل
الناس كاتبا او ليس بعض الناس بكاتب فان سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع ايجابك فى البعض
كقولك ليس كل انسان كاتبا بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض
فقولك ليس كل انما يوجب ان العموم ليس واما ان الخصوص ليس ايضا فليس فيه فنقول انا
اذا قلنا زيد ثم قرنا لفظة التقدير بحموله فاما ان يكون لفظ كل او ولا شىء او بعض او لا كل والمحمول

اما ان يكون

اما ان يكون معنى كليا او معنى شخصيا فان كان معنى شخصيا فمن البين ان ادخال الكل والبعض فيه فى فى المعنى الشخصى ه
الايجاب هذر الا ان يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلا ان هذه اليد كل هذه الاصابع والساعد
والعضد او يقال هذه اليد هى بعض البدن وليس الكل او البعض الذى هو السور هو فى مثله كلامنا على هذا
الوجه فانا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين الى ذلك بوجه من الوجوه بل نعنى بكل لا
الجملة بل كل واحد ونعنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ومشاركه فى الحد فقولنا
بعض الانسان انما يعنى به بعضا من جملة الناس الذى مع انه بعض هو ايضا انسان فهو واحد من
جميع ما يسمى بانسان ويحد بحده فاذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخص فقلنا زيد
كل هذا الشخص اى كل واحد من ذلك الشخص فهو كاذب فانه ليس فى ذلك الشخص محمولا على احاد كل واحد
منها ذلك الشخص واذ لا معنى لذلك ولا يصح حمله بالايجاب فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص
صادق واذا قلنا زيد بعض هذا الشخص فكاذب فنقيضه ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق
واذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص فانه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا اما ايهامه الكذب
لانه يوهم ان هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها لكن القضايا لا يلتفت
الى ايهامها بل الى المفهومات من انفسها ولكن لا يصير قولنا ليس كل انسان حجرا كاذبا بالايهام
ان بعض الناس حجر وكذلك اذا جعل الخاص جزئيا سالبا حتى قيل ان زيدا ليس كل هذا الشخص
اى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا الشخص فانه حق وان اوهم كذبا اى اوهم ان لهذا الشخص كذبا
موضوعات كثيرة وانما هو حق لان هذا الشخص اذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر
ان زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست فان المعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون الموجود
شيئا او اشياء معدومة واذا كان لا يمكن ان يكون زيد كل واحد مما هو عمرو ومما ليس فصحيح
ان زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو فاما ان كان المحمول كليا فقلنا ان زيدا كل انسان او كل حيوان
او كل كاتب فهو كاذب لا محالة فاذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا فان كانت المادة
ممتنعة كان حقا وان كانت المادة واجبة كان كاذبا وان كانت المادة ممكنة لم يجب كذب
ولا صدق بعينه بل امكن ان يكون زيد كاتبا مثلا فيكذب هنالك ان زيدا ولا واحد وليس واحد
من الكتاب وامكن ان لا يكون كذلك فيصدق هنالك ان زيدا ولا واحد من الكتاب
فاما نفس القضية وصورتها فلا يوجب شيئا وبالجملة حمل الممكنات على الاشخاص لا يوجب
فى قضايا تعيين صدق ولا كذب واما ان كان السور موجبا جزئيا فذلك فى مادة الواجب
حق كقولنا زيد هو بعض الناس وفى مادة الممتنع كاذب وفى مادة الممكن موقوف واما ان
كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة فحق ان يقال زيد ليس
كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب وكيف يكون الشخص كل شىء من المعانى الكلية واما

واما المهملات فالمقرون فيها سور الايجاب الكلي بمحموله فقد يظن انه يصدق في بعض المواضع كقول القائل ان الانسان كل ضحاك وهذا ظن خطاء لان قولنا الانسان يعني به طبيعة الانسان وكل ضحاك يعني به كل واحد مما هو ضحاك وطبيعة الانسان لا يوصف بانها كل واحد من الضحاكين والا لكان انسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك ايضا ان اخذ الانسان من حيث هو عام فانه ليس ولا واحدا من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها فان عني بكل ضحاك كل الضحاكين اي جملتهم جميعا فهذا مما لسنا نذهب اليه في استعمال الاسوار لكنا مع ذلك نعتبره فنقول ان الانسان العام ليس عمومه هو انه جملة الضحاكين وكل الضحاكين ولنا نخذ هذا اخذا فكان بيانه موضع اخر ولا طبيعة الانسانية من غير زيادة بشرط عموم او خصوص ذلك وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الانسان يوصف بها واحد واحد فان عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو ايضا غير ما نريده ونذهب اليه في استعمال قولنا كل ضحاك لكنه قد يصدق ان يقال ان الانسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الانسان ذلك فان طبيعة الانسان ليس هو الضحاك العام والا لكان كل انسان ضحاكا عاما فان طبيعة الانسان موجودة لكل شخص فهذا في المادة الواجبة واما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الانسان كل حجر او الانسان كل كاتب كيف اخذت فان كان السور الكلي سالبا كذب في الواجب الذي هو اعم فانك اذا قلت الانسان هو لا شيء او ولا واحد من الحيوان كذب القول واما في الواجب المساوي فانك اذا قلت ان الانسان هو ولا واحد من الضحاك فان لك ان تعني بالانسان الانسان العام وبقولك ولا واحد من الضحاك سلبا عن واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الاحاد التي يوضع تحت الضحاك هو الانسان العام وبالعكس وصدقت القضية فان لم يوخذ كذلك كذب وذلك ان يعني بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصيا او كليا وهو اول ما يجب ان يفهم من لفظة هذه القضية واما الممتنع فيصدق كقولك الانسان هو لا شيء من الحجر واما في الممكن فيصدق ان اردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الانسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب وان عنيت الطبيعة كذب كقولك الانسان ولا واحد من الكتاب واما ان اخذ السور جزئيا موجبا صدق في الواجب العام كقولك الانسان هو بعض الحيوان ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الانسان هو بعض الضحاك لانك ان اخذت طبيعة الانسان او عمومها لم يجب صدقه وان عنيت انسانا ما اذ هو ان ايضا صدق واما في الممتنع فهو كاذب اذ تقول الانسان بعض الحجارة واما ان اخذ السور جزئيا سالبا في الواجب صدق كقولك الانسان ليس هو كل حيوان و ليس هو كل ضحاك على اعتبار ما سلف ذكره وصدق ايضا في الممتنع فان الانسان ليس هو

[illegible]

كلجر

كل حجر صدق ايضا في الممكن فان الانسان ليس هو كل كاتب كما كذب ان الانسان هو كل كاتب فلنتكلم الآن في المحصورات فان العادة جرت فيها دون غيرها

فصل ٩

اما اذا كان الموضوع مسورا بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبة في مادة من المواد كقولك كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان او هو كل واحد من الضحاك او كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة او هو كل واحد من الكاتبين لكن بعض الناس حسب ان قولنا كل الناس كل الضاحكين حق اي جملة الناس جملة الضاحكين وقد علمت ما في هذا من الخطاء والزلل فان كان سور المحمول كليا سالبا كقولك كل انسان لا واحد من كذا كذب في الواجب كقولك كل انسان لا واحد من الحيوان او الضاحك واما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو انه يصدق لا محالة جزئية فيكون قولك كل انسان لا واحد من الكاتبين قولا كاذبا ايضا فانه ليس كل انسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين اولئك هم الذين هم ولا شيء من الكاتبين واما البعض الكاتبون فليسوا ولا واحد من الكاتبين والانسان يعم ذلك اللهم الا ان يتفق ان يكون مادة القضية على نحو ما اومانا اليه فيما سلف ان كان جائزا فحينئذ يكون للواقف ان يقف فلا يحكم بصدق و لا كذب الا في مواد باعيانها واما تحقيق ظاهر القول في ذلك فالى صناعة غير المنطق و يصدق في الممتنع كقولنا كل انسان ولا واحد من الحجارة واما ان جعل سور المحمول جزئيا موجبا كقولنا كل كذا هو بعض كذا فان هذا يصدق في الواجب والعام المساوي كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل انسان بعض الكتاب وكل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيا سالبا كقولك كل انسان لا كل كذا يصدق في الواجب كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل انسان لا كل حجر وفي الممكن كل انسان لا كل كاتب واما اذا كان الموضوع مسورا بالسلب كلي ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبا كليا كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا صدق في الواجب فانه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن انه يكذب انه وليس ولا واحد من الناس ولا واحد من الكتاب فان معنى هذا ان اي واحد من الناس اخذته كان موجبا عليه انه واحد من الكتاب اذ ليس فيهم واحد يصدق عليه انه ليس واحدا من الكتاب وهذا كاذب ظاهر الكذب لكن المفسر المتاخر الذي يعول عليه هو لا ذكر ان هذا صادق واما في مادة الامتناع فهو صادق كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحيوان

ضاحكين ح

ضحاك ويصدق في الممتنع كقولك ح

فان هذا صدق فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا موجبا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض
كذا كذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن
كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع
كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا سالبا كقولك
ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فانه يكذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد
من الناس ليس كل حيوان او ضحاك وفي الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس
كل كذا فانه يكذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان او ضحاك
وفي الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ويكذب في الممتنع
ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر فاما اذا كان السور المقرون بالمحمول
موجبا جزئيا فيصدق حيث كذب الذي كان السور المقرون بموضوعه سورا جزئيا موجبا
ويكذب حيث صدق اذا تساويا في غير ذلك وجرب انت بنفسك وقد ظن المفسر المذكور
ان قولهم واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب كاذب وهذا ايضا من غفلاته فان هذا صادق دقايق
فان الامي ليس ولا واحدا من الكتاب وهو بعض الناس فان كان السور المقرون بالموضوع
جزئيا موجبا كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي اذا وافقه في جميع
الاحوال ويصدق حيث كذب وجرب انت بنفسك واما اذا كان السور المقرون بالموضوع
جزئيا سالبا فانه يصدق حيث يكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب
اذا ساواها في جانب المحمول وجرب انت بنفسك ثم لا يلتفت الى ما يقال من ان هذه
كلها مرذولة فلا يستعمل البتة نعم الكاذبات منها بهذه الصفة واما الصوادق فان السور
فيها جزء من المحمول والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع بايجاب او سلب فان اتفق
بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل ساير القضايا التي ليس في محمولها سور البتة
والذي قال ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني لان بعضها يصدق في المواد الثلث وبعضها
يصدق في الواجب والممتنع وانها ليست موجبات خوالص ولا ليست سوالب
خوالص فانه قال هذا من القول اما اولا فان المحمولات اذا جربت اجزاء كان لبعضها
مع بعض بسبب غير النسبة التي للقضية نفسها وهناك تكون القضايا باعتبار اجزائها
على احوال تخالف الاحوال التي تكون للمحمول بكليته عند الموضوع حتى تكون فيها سوالب وتكون
القضية موجبة فلا تغير هي بسببها من الاحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة
وانما اوجبت احكاما اخص ومتاخرة عن ذلك وليس الالتفات الى القضايا واستعمالها
لشيء غير الصدق فان كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ولا يلتفت ان صدقها

كان ليس

كان بسبب كذا فان الصادق من اي سبب كان يوديك الى الغرض المقصود اذا كان لك ان تستعمله
واما قول هذا الانسان ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني فان عني بالمعنى المعقول من الايجاب
والسلب الذي في القضية فقد كذب فان الايجاب في الصادق منها صادق في الكاذب كاذب
وان عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب فان الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها دائما واما
احتجاجه بقياس الفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا ان هذه تصدق في المواد الثلثة او في مادتين
من متضادتين وما يصدق كذلك فليس صادقا في المعنى فان المقدمة الثانية غير مسلمة فان الصادق
لا يكون صادقا البتة الا لصدق المعنى وليس الصادق انما يكون صادقا او الكاذب انما يكون
كاذبا لاجل انه يعم صدقه في المواد او لا يعم بل لان له موافقة للوجود ومطابقة او خلافهما في مادة كانت
او اكثر وقوله انها ليست موجبات خوالص ولا سوالب خوالص فهو قول باطل فان الايجاب
والسلب لا يقبل الغش والخلوص فان اي معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو
ايجاب بالسواء واي معنى جعلته محمولا فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء فاذا اخذنا
قولنا كل حيوان او بعض حيوان او لا شيء من الحيوان او لا كل حيوان بمعنى واحد ويمكن ان يجعل محمولا كلمة
ليس على ان المحمول جزء منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة ثم ان اوجبناه كان ايجابا بالحقيقة
وان سلبناه كان سلبا بالحقيقة وكان لنا مع ذلك ان يجعل الايجاب والسلب كليا او جزئيا
ومع ذلك فلا يظن ان هذه المواد مواد القضايا بل هي مواد اجزاء المحمولات فان قولنا كل انسان
هو لا شيء من الحيوان مادة هذا المحمول هو الممتنع وان كان مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب
وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون لمادته اعتبار حتى يكون الشيء الماصدق في مواد مثلا ليست
مواد القضية بل مواد اجزاء لها فقد اذنب هذا الصدق واستحق ان يزول فامثال هذه الاشياء
لا يجب ان يقع اليها التفات واما الذي قال ان السور الكلي اذا قرن بالمحمول كان ايضا صادقا
كقولك كل انسان قابل كل صناعة فهذا ايضا غلط وذلك لان قولنا السور قرن بالمحمول في
المنحرفات ليس قولا حقيقيا فان القول الحق فيها هو ان يجعل السور مع شيء اخر محمولا ويكون ذلك
الشيء له حكم او جعل وحده محمولا ولم يدخل السور فاما اذا دخل السور وقرن به ذلك الامر
وجعل الجميع شيئا واحدا فتلك الجملة هي المحمول فليس ذلك الامر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا
بل انما قيل لهذا الجزء انه محمول بسبب ان المبحث الاول كان عن كلية موضوع ومحمول فقيل انه
لا ينبغي ان يتصل ببيان كلية المحمول فان الغرض ليس ان يدل على ان المحمول بخصوصه او بعمومه موجود
في شيء بل على ان طبيعته كيف كانت موجودة في شيء فان حاولت ان يقرن هناك سورا فقد حرفت
القضية وصار المحمول ليس بمحمول بل جزء من المحمول فانتقل اعتبار الصدق الى النسبة التي تقع لتلك
الجملة مع الموضوع فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الاول بل العوارض

بالجملة بأن

بل
فان القول الحق فيها هو ان السور
يجعل مع شيء اخر

من بعد المحبون للتكثير الموجون على غير جهتم الشروع فيما لا يعي اضطرارا الى الموافقة بما يطون فيه
ايضا اى فى ذلك التكثير واما قولك كل انسان قابل كل صناعة فان السور ههنا مقرون بالصناعة
والصناعة ليست المحمول الذى لولا السور لكان يكون محمولا بل جزء من ذلك المحمول وذلك المحمول بتمامه
قولك قابل الصناعة فلو قال كل انسان قابل صناعة او كل صناعة لكان يكون منحرفا واما
قوله الانسان قابل كل صناعة فليس من المنحرفات اذ ليس السور مقرونا بما كان يكون محمولا
لولا السور من غير زيادة مضافة اليه **فصل فى تحقيق حال التناقض ومراتب اصنافها** فى اقسام
الصدق والكذب المتعين وغير المتعين ان وقوعنا الى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون
القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع وصار فيما بين ذلك ان المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية
وانها فى حكم المحصورات الجزئية وهى الى الاولى بها ان يسمى داخلة تحت المتضادة وانها يصدق
فى الممكنة معا ولا يكذب البتة فى موضع معا وتامل ذلك فى المواد الثلث فلما تادى بنا الكلام
فى بيان ذلك احتجنا الى ان نعرف ان الحصر يجب ان يقع فى الحكم من غير تناول للمحمول ايضا واحتجنا الى
ان نبين ان تناوله للمحمول كيف يكون ووقعنا الى المنحرفات وتاملنا حال الصدق والكذب فيها
فلنرجع الان الى غرضنا فنقول ان اول ما يجب ان نعرف من حال الايجاب والسلب حال التناقض
الذى يوجب لصورته ان يكون احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة بعينها او بغير عينها
لا لاجل مادة دون مادة وهذا لا يكون بين المتفقين فى الكم فقد يكذب الكليتان منهما ويصدق الجزئيتان
فلا تتناقضان اذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب اختلافا يلزم عنه لذاته
ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا بعينه او بغير عينه فيجب اذا ان يكون المختلفان بالايجاب والسلب
اختلافا تاما محصلا يختلفان ايضا فى الكمية ان كان موضوعهما كليا واما ذات الموضوع الشخصى
فيكفى فيها الاختلاف التام بالايجاب والسلب لتعين الموضوع واما المهمل فهو فى حكم الجزئيتان الداخلتين
تحت التضاد كما قد علمت فاذا المهمل لا تناقض فيه وكيف والاهمال اما ان يقتضى الكلية
فيكون القضيتان كلتاهما كليتين او لا يقتضى الا الجزئية كما قد علمت فتكونان جزئيتين وقد علم
الحال فى جميع ذلك فاذا لا تناقض بين المهملتين فيبقى ان يكون التناقض بين المخصوصات
والمحصورات وان يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض فقولنا كل كذا يناقضه
لا كل او لا بعض اذ هما واحد فى القوة وقولنا لا شىء يناقضه بعض فان كانت الكلية موجبة
صدقت فى الواجب وكذبت فى الممكن والممتنع ومقابلها يكذب فى الواجب ويصدق
فيهما وان كانت الكلية سالبة صدقت فى الممتنع وكذبت فى الممكن والواجب ومقابلها
يكذب فى الممتنع ويصدق فيهما وعليك ان تجرب فلا بد فى كل مناقضة من ان يكون فى احد
طرفيها سور كلى فكل مقابلة لمحصورة كلية الموضوع واحد طرفيها وحده مسور بسور كلى فانها

يقتسم

يقتسم الصدق والكذب فى كل موضع وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها فنحو
ان يقول الانسان لفى خسر وان الانسان ليس فى خسر وان الانسان جميل وان الانسان ليس بجميل
وذلك لانه قد يصير الانسان الجميل قبيحا فلا يكون جميلا وكذلك عند ما هو فى التكون جميل وليس بجميل
والا ان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عند ما هو قبيح وعند ما هو فى التكون قبيحا او قيل ان كان جميلا
فالموضوع الواحد بعينه يشير الى صدق القولين ان الانسان جميل وانه ليس بجميل فكيف موضوعاهما
مختلفان وليس كون ذلك فى شيئين او وقتين مما يزيل حقيقة ما يقوله فان كل واحد منهما اذا
صدق فى وقت صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت فما لم يحصل للانسان صفة انه جميل لم يكن جميلا
فى وقت من الاوقات فصدق انه جميل فى وقت كذا فعدمه صدق انه جميل اى مطلقا لست
اعنى بالمطلق الدايم فان ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام انما
المطلق ما لا شرط فيه بوجه وكذلك الحال فى السلب وهذا امر سياتيك بيانه بوجه اخر بعد ولكن
لقائل ان يقول ان القولين كلاهما كاذبان فان قولنا الانسان جميل معناه كل انسان جميل وقولنا
الانسان ليس بجميل معناه كل انسان ونحن قد اسلفنا الجواب عن هذا فيما سلف ذكره فان قولنا
الانسان تقتضى معنى الانسان بلا شرط فيصلح ان يتناول كل ما هو انسان وان كان واحدا بعينه
وليس بنا حاجة الى تطويل الكلام بذكر ما اورده مخالفوا الحق من الاستدلالات باقوال الشعراء
استعملوا فيها مهملات على انها محصورات فاجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بان ذلك فى مادة
ضرورية ولو قالوا انا لا نمنع ان نستعمل المهملات منويا بها الحصر لكن ذلك شىء يعرف لا من
نفس القضية بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافيا فانا فى اكثر الامر نتجوز فنحذف
الاسوار ونستعمل المهملات واتفق بان المخاطبين تقفون على الغرض والشاعر ايضا لم يكن يلتفت
الا الى العادة وما كان من امر المادة المذكورة وضرورتها شيئا ولو كانت المادة تجعلها بالقوة
بالفعل لكان يجب ان يقول ان المهملتين فى الواجب والممتنع متضادتان وليس كذلك بل
يجب ان يعتبر حال المهمل من حيث هو قضية وامر اعم من ذوات المواد الثلثة لا من حيث فى مادة
مادة فان المهملة فى مادة الواجب من حيث هى مهملة جزئية الحكم وان كانت المادة يصدق
فيها الكلى وفرق بين حكم يصدق لو حكم به وبين حكم قد حكم به بالفعل وبين حكم يوجب صورة
القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب صورته والذى ذكر بعضهم انكم كيف
تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما شىء واحد معين بعينه بل اما ان لا تعنوا او
تعنوا المختلفين بعينهما كانه خارج عن مفهوم القضية بل مقرون فى الذهن الى مفهومهما وان
عنى شيئا واحدا بالحد فليس هذا اول ما يعد فى الواحد بالحد بل لا يبالى بان تحمل الاضداد على
شىء واحد بالحد وتوجد معا فيه كالفردية والزوجية معا فى العدد الذى هو واحد فى الحد والانفعال

ذلك ندر خطاء وذلك لانه ان عنى شيئا واحدا بالعدد
وبذرمان واحد فقد كذب فان القائلين ان الانسان
لفى خسر ليس الانسان لفى خسر لا يشيرون الى واحد صح

او يعنو فيكون ذلك التعيين
تعيينا مختلفا

بتطويل القول في هذه الاشياء مما لا يجدي لكن يجب ان تحقق ان غرضنا المقدم ههنا هو
في تحقيق التناقض وان حال التناقض هو على ما وصفناه لكن للمتشكك ان يتشكك فيقول
ما يمنع ان يكون للايجاب الواحد مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما في حكم المناقضة فنقول ان
هذا امر ممتنع فان المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن ان يسلب
مرتين الا ان يكون اما المسلوب مختلفا او المسلوب عنه مختلفا فللايجاب الواحد سلب واحد
فيكون اذا للايجاب الذي هو ان كل انسان حيوان سلب واحد فان دق بالموضوع او المحمول على
معنيين لم يكن الايجاب واحدا فلم يكن سلبه واحدا فانا اذا سمينا الفرس ثوبا وسميناه الانسان
ايضا فقلنا ان الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض والانسان ابيض الا ان يكون الثوب
دالا على معنى واحد جامع للانسان والفرس والثوب فحينئذ لا يكون اسما للانسان وللفرس بل يكون
اسما لمعنى يحمل عليهما لكنه قد يجب علينا ان نحقق اصلا لا يسع اغفاله وهو انه ليس يجب ان يكون
احوال المتناقضات في اقتسامها الصدق والكذب حالا واحدة فان المحصورات يتعين فيها
الصدق والكذب لذات القضية ولطبيعة الامر وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي
ازمنتها ماضية او حاضرة فان الذي حصل جعل احد الامرين لا حقا لطبع الامر بالضرورة واما
القضايا المتناقضة الشخصية في الامور المستقبلة فانها ليس يجب فيها من جهة طبايع الامور
ان يتعين فيها صدق ولا كذب ولا ايضا يكون قد يتعين احدهما فيه بحصول السبب المعين
فان التعيين اما يوجب الامر في نفسه واما لوجود السبب المعين لما ليس يجب بذاته ان
يتعين فان كل شيء واجب فاما ان يجب لذاته او يجب بحصول السبب الذي يوجبه ولو كان
في القضايا التي نحن في ذكرها تعيين لصدق او كذب حتى كان كل ايجاب او سلب اما صادقا بعينه
واما كاذبا لكان كل امر في المستقبل اما ان يوجد لا محالة واما ان لا يوجد فانه اذا قال قائل انه كذا
يوجد وكان يتعين فيه الصدق او الكذب وقال الاخر انه لا يوجد ويتعين انه صادق او كاذب
وليكن الاول صادقا متعين الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر وليكن الاخر صادقا متعين
الصدق فحينئذ لا يمكن ان يوجد الامر فان كان لا يمكن ان يوجد الشيء مع صدق القول بانه لا يوجد
وبالعكس فان القول ان كان صدقا فالامر موجود وان كان الامر موجودا فالقول صدق فانه ان
كان الشيء في نفسه يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول يصدق فيه اما انه ابيض
بعينه واما انه غير ابيض حتى يكون الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب وحتى ان كان القول في ذلك
صادقا فالامر يكون لا محالة وان كاذبا فالامر لا يكون البتة فلزم تاليا لما قدمناه من المقدمات الشرطية
ان يكون كل شيء من الاشياء واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون وان لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق
بل يكون الاشياء كلها بالضرورة وهذا نستشير قريبا الى الاحالة اعني التالي من قولنا انه ان كان لكل ايجاب

الزمانية

او سلب

او سلب يجب ان يصدق بعينه او يكذب بعينه فليس شيء من الاشياء يكون على سبيل الاتفاق
جائزا فيه الكون واللاكون بل الامور كلها ضرورية والذي اوجب هذا التالي هو ان كان القول
قبل كونها يتعين فيها صدق او كذب فيكون بياض زيد الذي وجد الان لقد كان قبل الان واجبا
ضرورة ان يوجد في الان اذ عسى كان بعض الناس قال انه يوجد ولم يكن كذب بل صدق فكان كون
هذا المصدق به ضروريا وكذلك فيما يستقبل ايضا مما يقال فيه الان انه يوجد ويصدق القول
الان صدقا متعينا وليس الامر انما يصير موجودا بانه قد صدق به بل انما يكون القول صدقا لان
الامر في نفسه كذلك فاذا هذه الضرورة يكون في نفس الامر وان لم يقل شيء فقد بان من
هذا ان الصدق والكذب اذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي نستشير اليه انه محال وان لم يتعين فلذلك
وجوه ثلث احدها انهما يشتركان في الصدق والثاني انهما يشتركان في الكذب والثالث انهما
ليس احدهما الان واجبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وان كان لا يمكن
ان يكون ذلك في غيرهما وانه يفوتهما معا فيخرج عنهما الصدق او الكذب لكن الوجه الاول محال فانه
ان كان حقين وكل واحد منهما يقابل الاخر ويناقضه صار كل واحد منهما ايضا كاذبا
فكانا حقين وكاذبين معا وهذا المحال وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود فيكون
الامران جميعا موجودين معا فيكون زيد ابيض ولا ابيض بل اسود معا في زمان واحد وكذلك القسم الثاني
وهو انهما جميعا يكذبان فانه يلزم ان يصدقا جميعا ايضا وان يوجد الامر ولا يوجد معا ومع ذلك فيكون
المحال الاول ثابتا فانه يكون الامران معا ضروريين ولا يكون في العالم شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقا
لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديما ثابتا الان ايضا فاذا اثبات الصدق موجودا في احدهما
بعينه يوجب ان لا يكون اتفاق واثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات
وان لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم اولا وهذا الذي لزم الان محال اما استحالة الذي لزم الان فظ واما استحالة ع
الذي لزم اولا فلانا نعلم ان ههنا امورا يحدث بالاتفاق وامورا يحدث وكونها ولا كونها بالسواء
ولولا ذلك لما كان بنا حاجة ان نروي او نفكر او نستعد معتقدين انا ان فعلنا ما يجب كان امر
لا يكون ان قصرنا ولو كان الامر الذي نروي فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة او لا يكون بالضرورة
كان قائلا قال فيه امرا فصدق او كذب فتعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه
من الوجوه لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد فلا نشك فيها فاذا امارفعها وبطلها محال
فاذا كان بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهبة يغير حاله وما يكون ضروريا
بنفسه لا يتغير فاذا هذا التعين من الصدق والكذب محال وليس هذا في الامور التي يكون بالاختيار
فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالخشب فانه يمكن في طباعه ان يبقى الى ان يبلى ويمكن ان يصادف
نارا فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب احد الامرين فهكذا يجب ان يفهم ما قيل في التعليم الاول

لما كان بالك

فغير جائز ولم يكن ضروريا بنفسه

ولا يتعين فان من هذا التعيين

ولا يلتفت الى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن ان بهذا الكلام المورد في التعليم الاول
انما اراد به اثبات للضرورة ونفي الامكان ثم رجع عنه الى اثبات الامكان ونفي الضرورة على سبيل المراوضة
فانه اذا تأمل النسق الذي عبرنا عنه ونسق التعليم الاول علم ان هذا هو اولى به وان ما قيل في تقاسيمهم
تكلف مع انه محال فان النظر في طبيعة الضروري والممكن واثبات الامكان ليس مما يفي به المنطقي من
حيث هو منطقي بل ذلك لصناعة اخرى انما غرض المنطقي ان يعلم حال الصدق والكذب وانه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وان التعين في بعض الامور يوجب محالا معا ان لما كان ظاهرا مشهورا
فتبين ان من الامور ما ليس ضروريا في الوجود واللاوجود فانه من المشهور الظاهر ان كثيرا من الاشياء
ليس وجوده بضروري لست اعني ما دام موجودا او بشرط انه موجود فانه بهذا الشرط وساير
الشرايط الاخرى التي يشبهه مما استعلمه في مواضع اخر من الشرايط التي يطرأ على الممكن فيغير حاله
الى الضرورة فيكون الشيء به ضروريا بل انما ليس وجوده ضروريا من حيث النظر الى ماهيته بلا زيادة
شرط فانه لا سواء اثبات الشرط وحذفه فليس سواء ان يقول زيد ماش بالضرورة وقولك
زيد ماش بالضرورة ما دام ماشيا وكذلك بقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا اذا اخذناه
مطلقا ولم نعن وقت مشيه ولا نقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا ما دام ماشيا وكذلك
اذا نظرت الى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لا ضرورة في وجوده لها فان اشترط حال ما هو
محترق او حال مماسة نار قاهرة اياه في مدة يفعل في مثلها صار واجبا وكذلك الحال في الاقوال فان
بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب بعينه وبعضها جائز فيه ان يصدق وان يكذب واما الان
بعينه صدق ولا كذبا الا ان يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئا غيره وغير نقيضه
بل كما ان الامر ليس واجبا ان يكون موجودا كذلك ليس القول واجبا ان يصدق وكما ان الامر واجب
ان يكون ما دام كائنا وان لا يكون ما دام غير كاين فكذلك القول الذي لم يكن واجبا ان يصدق حين
قيل بالاطلاق مثلا ان زيدا يوجد فانه يصدق اذا قيل ان زيدا يوجد ما دام موجودا وكذلك
القول الذي لم يكن يصدق بالفعل ان زيدا لا يوجد فانه يصدق بالفعل اذا قيل ان زيدا لا يوجد
ما دام لا يوجد وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالك بنقض ما قاله بعض الناس في ان ما قيل في التعليم
الاول من ان زيدا ماش بالضرورة ما دام ماشيا وانه ليس ماشيا بالضرورة كلمتان تقتضيان الجمع
من جميع ما قيل ان هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالامكان وان كان احد
الطرفين في بعضها اولى بالصدق كما ان بعض الامور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها فان كونها
مع ذلك اولى من لا كونها لموافاة الخارج دكانه وكانه في اكثر الامر • المقالة الثانية من الفن الثالث
من الجملة الاولى في المنطق فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة
والعدمية والنسب التي تقع بين متناقضات هذه الثلاثة في المخصوصات والمهملات

القضية

١٠٤

القضية اما ان يكون مصرحا فيها بالرابطة المذكور زمانيا كان او غير زماني واما ان لا يكون فان صرح به فانها
تسمى ثلاثية وان لم يصرح به فانها تسمى ثنائية والثنائيات فانها قد احضرت عن الواجب فيها الا ان
يكون محمولها كلما فلا يبعد ان يرتبط بانفسها لان الكلمة تدل على الموضوع في بنيتها والرابطة انما يحتاج اليها
ليدل على نسبة المحمول الى الموضوع اذا كان اسما هو في نفسه منفردا واذا وجدت الدلالة على الموضوع له
حاصلة في الكلم لم يكن حاجتها الى الرابطة حاجة الاسماء الاصلية والاسماء المشتقة يجري مجرى الكلمة في
ذلك على ان هذا ليس حكما جازما في الكلم ايضا اذ كانت الكلم وان دلت على موضوع فلا يدل على معين
والحاجة انما هي الى ما يربط بالمعين ربطا يشير اليه ولغة العرب لا يفقد هذه الرابطة اداة يشبه الاسم
ويفقدها اداة يشبه الكلمة فانهم اذا قالوا زيد هو حي فان هو يرجع الى زيد ويتناوله مشارا اليه فقط
واما اذا قيل زيد كان حيا لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد فلذلك ما يقول علماء لغتهم ان ههنا
اضمارا ومعناه كان هو حيا ثم ساير اللغات يختلف في ذلك فمراتب القضايا اذا ثلث مرتبة ما دل فيه
على تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة اصلا
وهذا القسم الاخير هو الثنائي التام والقسمان الاخران ثلاثيان لكن اولهما ثلاثي تام والثاني ثلاثي
لم يتم ثلاثية وبالجملة فان الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا
ان الانسان هو عدل فان لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على انها بنفسها المحمول بل ليدل على
ان المحمول موجود للموضوع واما لفظة يوجد فليدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل واما
لفظة هو فليدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على
كمية الموضوع فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب
الموضوع فاذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل اما ان يدخل حرف السلب
على الرابطة او يدخل الرابطة على حرف السلب مثال الاول قولنا زيد ليس يوجد عادلا ومثال الثاني
قولنا زيد يوجد لا عدلا فان دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلبا
بالحقيقة وان دخل الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءا من المحمول فلم يكن
العادل بانفراده محمولا بل جملة اللاعادل فان لفظة يوجد يجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد
بالايجاب كانه قال زيد موصوف بانه غير عادل حتى انه يصلح ان يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كرة اخرى على الرابطة فيقال زيد ليس يوجد غير عادل فيفترض ههنا موجبتان
وسالبتان فان قولنا يوجد عادلا يقابل قولنا زيد ليس يوجد عادلا وهما الموجبة والسالبة
البسيطتان وقولنا زيد يوجد لا عادلا يقابله قولنا زيد ليس يوجد لا عدلا وهما الموجبة المعدولة
والسالبة المعدولة فان القضية التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة يسمى معدولة

ما دل فيه الرابطة

اي يدخل كرة اخرى في القضية ويكون دخوله
هذه المرة الاخرى على الرابطة لانه كان دخوله
اولا في القضية على المحمول لتحصيل المحمول
الرابطة فاعلم منها المحمول اسم غير محصل
موجبات

ومتغيرة فان اوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولية وان سلب كانت سالبة
معدولية واذا لم يكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل
على ان حرف السلب داخل على انه رافع المحمول ولا على انه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة لكن بعض حروف
السلب الداخلة وخصوصا اذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فان ذلك يغلب الظن على ان حرف
السلب رافع النسبة ثم لا ندرك حكمه في لغات اخرى موجودة او في القوة فعسى ان يكون التصريف
في الفاظ السلب الداخلة على كلماتها او نحو اخر من انحاء الاشارة تدل على ذلك والمحمول هو الجملة
[حاشية: لكن بعض حروف السلب] الداخلة على الاسماء كما ان بعض حروف السلب الداخلة على الاسماء في لغة العرب ادل على السلب
وبعضها على العدول فيشبه ان يكون لفظ ليس اولى بالسلب ولفظ غير اولى بالعدول واذا دخل
على انها كان لفظ ما صار موجبا كقول القائل ان ا ما ليس ب فان هذا القول قد يشعر
الذهن قريبا معه ان المعنى هو ان ا هو ما ليس ب فيقدم الرابطة التي هي لفظة هو على السلب
في الذهن وان لم يصرح به فيشعر بانه موجب واما اذا لم يكن هناك دليل كان حكم الظاهر [حكما صح]
ان القضية سالبة خالية عن الرابطة ويحتاج الان ان يقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب
اصولا فنقول ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود
بان شيئا موجودا له فكل موضوع للايجاب فهو موجود اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا
قال قائل ان كل ذي عشرين قاعدة كذا فانه يعني به ان كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كان
فهي كذا ليس معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة المعدوم يوجد له في حال عدمه انه كذا فانه اذا كان
معدوما فصفاته معدومة اذ ليس يجوز ان يكون معدوما وصفاته موجودة واذا كان معدوما
فكيف يحكم بانه يوجد الا عند قوم يهوسون انفسهم فيجوزون ان يكون للمعدوم صفات حاصلة
ولا يكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الوجود وكلامنا في المفهوم من الحاصل ولا نريد بالمفهوم
من الموجود غيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاؤوا بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها
في انفسها ووجودها يوجد لها المحمول او انها يعقل في الذهن موجودا لها المحمول لا من حيث
هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها هذا المحمول فان كان لا وجود للشيء وقت الحكم
الا في الذهن فحينئذ من المحال ان يقول ان ب منه مثلا موجود له انه ليس في الذهن في نفس [الامر وليس بموجود في نفس]
الامر موجودا فكيف يوجد له شيء ومفهوم الايجاب والاثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده
له كما ان مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء وهذا هو عدمه لا محالة فبين من هذا انه لا ايجاب
البتة الا على موضوع حاله ما ذكرنا فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان الاثبات الذي ربما
استعمل عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها بانها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودها
في الذهن لكان كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد فاما السلب فقد يحق عن الموجود والمعدوم

فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية ان موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا
وقد يكون معدوما ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم واما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح
ان يوجب عليه وهو معدوم ثم ان قوما حاولوا بعد هذا ان يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة
البسيطة بان جعلوا المعدولية تدل على عدم امر من شانه ان يكون موجودا في الجنس القريب او البعيد
او في النوع حتى قالوا ان قولنا لا عادل انما يصح على عادم العدل وفي طبيعته ان يكون عادلا
او في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة انها غير ناطقة او للنفس الناطقة انها غير جسم والمعنيان موجودان
في جنسهما وقوم قالوا ان غير العادل هو بازاء الجائر والمتوسط وان غير البصير هو بازاء الاعمى
سواء قلت غير بصير او قلت اعمى حتى لا يصح ان يقال للخلد عندهم انه غير بصير هذا ما يقولونه فاما
القول الحق فيبين من مثال نمثله فنقول انا اذا قلنا كل جسم فانه غير موجود في موضوع وكل ما هو
غير موجود في موضوع فهو جوهر فكل جسم جوهر كان ما انتجناه لازما ومعلوم ان القضيتين
موجبتان ولفظة غير ماخوذة جزءا من المحمول ولذلك تكررت جزءا للموضوع ونتج ما نتج ومع
ذلك فان غير الموجود في موضوع ليس يشير الى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه اذ لا
جنس للجوهر اللهم الا ان يوخذ الموجود كالجنس فان فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم ما من
شانه ان يوجد في جملة الوجود كان هذا اقرب الى الحق بل المعدول هو الذي حرف السلب جزء من
محموله كيف كان واذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده اخذا كشيء واحد
ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة من حيث تاليفها فاما المادة
وكيفيتها فهو امر اخر وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده ان لفظ اللاانسان ليس يختص
بشيء دون شيء وليس يختص بما وجد دون ما عدم او انه يصلح ان يجعل محمولا فهما كان
[هذا صح] يجب ان يشكل الامر فيه وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولية
موجودا لا لان نفس قولنا غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك في ان
يصدق سواء كان النفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب
ان نعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة
اعم من الموجبة المعدولية في انها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ولا تصدق
الموجبة المعدولية على ذلك فانه يصدق ان يقال ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصدق
ان يقال ان العنقاء يوجد غير بصير هذا على ان العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ولا وجود
له في الاعيان وبعد هذا فنقول ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون
فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
او معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه شيء كالمحمول فانا

ان يكون ذلك موجودا فيه او ضده او واسطه ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجزء الذي لم يفقح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل ولا واحد منهما مثل النفس للبياض والسواد والوسايط فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في البواقي واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت عادتهم ان يسموا اخس المتقابلين عند الجمهور في ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عدما سواء كان بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة او كان ضدا كالجور فالموجبة العدمية يقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة فيكون حال العدميين عند المعدولتين الموجبة منهما يشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية يصدق على الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية يصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا ولا تنعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق الاول عليه فحال العدميين عند المعدولتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال العدميين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وهذا لوح هذه المخصوصات باحكامها

زيد يوجد عادلا ا يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب فيما سوى ذلك	زيد ليس يوجد عادلا ب يصدق في الجميع الا واحد فيصدق اذا كان جائرا او مختلطا و بالقوة ولا بالقوة ويكذب اذا كان عادلا	زيد ليس يوجد جائرا ه يكذب اذا كان جائرا ويصدق اذا كان معدوما او عادلا او مختلطا او بالقوة او لا بالقوة	زيد يوجد جائرا و يصدق في واحد فقط اذا كان جائرا و يكذب في البواقي
زيد ليس يوجد لا عادلا ح يصدق اذا كان عادلا او معدوما و يكذب في البواقي	زيد يوجد لا عادلا ز يكذب اذا كان عادلا او معدوما و يصدق في البواقي		

فهذا قد تبين لج

فقد بين لك ان اثنين حالهما عند العدميين كحال الايجاب والسلب عندهما واثنين ليس كذلك واما ان الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان و يتخالف به العدميتان والمعدولتان واعلم ان ما هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو الاعم كذبا والاعم صدقا هو الاخص كذبا و يصدق النقيضان حيث يكذب الاولان من المتشاركين فان الذي يكذب اكثر مقابله يصدق اكثر فلذلك نقيض اعم لازم الاخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الاخص من غير انعكاس وحيث كذب الاعم كذب الاخص من غير انعكاس

وحيث صدق الاخص

وحيث صدق الاخص صدق الاعم من غير انعكاس ولنضع للمهملات لوحا ايضا

١ الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
٢ الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا
الانسان ليس يوجد جائرا	الانسان يوجد جائرا

[illegible]

فقولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم عادلين والباقين ما كانوا ويكذب اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم عادل واحد ما كانوا متفقين او مشوبين واما قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا كلهم لا عادل فيهم البتة ما كانوا او كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والاخر فيه عدل او غيره ما كان اذا وجد بعض منهم معدومين او جائرين او متوسطين او بالقوة او غير قابل ويكذب اذا كانوا كلهم عادلين فقط فهاتان المتقابلتان يتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضي عموما واما قولنا الانسان يوجد جائرا فيصدق اذا كان كلهم جائرين او بعضهم جائرا وبعضهم ليس عادلا ما كان فقد يصدق اذا صدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا كيف صدق ولا تنعكس فانه قد يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا لانه اذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا او مشوبا وحينئذ لا يصدق ان الانسان يوجد جائرا واما قولهم الانسان ليس يوجد جائرا فيصدق اذا كانا معدومين او كان لا جائر فيهم البتة او كان بعضهم جائرا فقط وبالجملة اذ كان بعض معدوما او عادلا او متوسطا او غير قابل والاخر ما كانوا ويكذب اذا كانوا كلهم جائرين فقط فهو اعم من قولنا الانسان يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فيصدق اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا متفقين ومشوبا او لم يكن في بعضهم كائنا ما كان بل كانوا اولئك البعض جائرين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او كان البعض وحده عادلا ويكذب اذا كانوا معدومين او كان الجميع عادلين فهو اعم من قولنا الانسان يوجد جائرا واخص من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واما قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا كلهم عادلين او كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة بعد ان يكون بعض معدوما او عادلا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا فهو اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا لكنه اخص من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين ويصدق ايضا اذا كانوا كلهم متوسطين او بالقوة او غير قابلين ويكذب هناك قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فالمتضالعات كلها تجتمع على الصدق اذا كان بعض وبعض ليس واما المقاطرات فان الموجبة البسيطة والعدمية يتفقان اذا كان بعض عادلا وبعض جائرا والموجبة البسيطة والموجبة المعدولية يتفقان اذا كان بعض عادلا والاخرون موجودون فقط ما كانوا واما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فيتفقان

لان قولنا ليس يوجد جائرا

اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر البتة او كان بعض عادلا وبعض جائرا واما السالبة البسيطة
والسالبة المعدولية فيتفقان على الصدق اذا كانوا معدومين او بعض عادلا وبعض غير
عادل واما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فيتفقان اذا كان البعض جايرا والبعض الاخر
ما كان واما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فيتفقان اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر او
اذا كان بعض وبعض فصل ٣ في اعتبار هذه المناسبات بين المناقضات المحصورة
واتمام القول في العدول والبسائط والاشارة الى المواضع الطبيعية للواحق القضايا
فلنفرض الان كذلك لوحا للمتناقضات كل انسان يوجد عادلا ليس كل انسان يوجد عادلا م

ليس كل انسان يوجد جائرا كل انسان يوجد جائرا
ليس كل انسان يوجد لا عادلا كل انسان يوجد لا عادلا

قولنا كل انسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا
ليس كل انسان يوجد عادلا يكذب اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك واما قولنا كل انسان
يوجد جائرا فيصدق اذا كانوا كلهم جائرين ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان
يوجد جائرا يكذب اذا كانوا كلهم جائرين ويصدق فيما خلا ذلك فيكون الموجبة العدمية اخص من
السالبة البسيطة لكن السالبة العدمية اعم من الموجبة البسيطة واما قولنا كل انسان يوجد لا
عادلا فيكذب اذا كانوا معدومين او بعضهم عادلا او كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك
فهو اعم صدقا من الموجبة العدمية وقولنا كل انسان يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا معدومين
او بعضهم عادلا او كلهم عادلين ويكذب فيما وراء ذلك فهو اخص من السالبة العدمية وجرت
الامور ههنا مجرى الشخصيات فاما الموجبات المتقاطرة فلا تجتمع البتة على الصدق لكن تجتمع على
الكذب اذا كان الكل معدومين واذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان فان قولنا
كل انسان يوجد عادلا يكذب اذا كان بعضهم عادلا فقط وهناك يكذب كل انسان
يوجد جائرا وكذلك كل انسان يوجد لا عادلا واما السوالب فانها قد تجتمع على الصدق
حيث يكذب الموجبات معا ولا تجتمع على الكذب والا لاجتمع نقايضها على الصدق وهذه صورة
الحال اذا جعلنا الكلية موجبة وان جعلنا الكلية سالبة وصنعنا لوحا على هذه الصفة ○

بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس يوجد جايرا بعض الناس يوجد جايرا
ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا بعض الناس يوجد لا عادلا

فان السالبة الكلية يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او كلهم متوسطين او بالقوة او غير قابلين
او معدومين او خلطا ليس فيهم عادل ويكذب اذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان

ليس م

وقولنا بعض الناس يوجد عادلا

وقولنا بعض الناس يوجد عادلا يصدق اذا كان بعض عادلا والاخرون كيف كانوا ويكذب اذا
اذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا واما قولنا لا واحد من الناس يوجد جائرا فانه يصدق اذا كانوا
كلهم عادلين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او معدومين او خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل
البتة ويكذب اذا كان بعضهم جايرا ومقابله يصدق اذا كان بعضهم جايرا كائنا ما كان الاخرون
فالعدمية الموجبة ههنا لا يلزم السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فانه اذا كان بعض
الناس جائرا والباقون كيف كانوا من غير ان يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك
السالبة البسيطة واذا كان كل الناس معدومين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او
خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل صدقت السالبة ولم يصدق الموجبة الجزئية العدمية واذا
كان بعض الناس جايرا وبعضهم عادلا صدقت الموجبة العدمية وكذبت السالبة البسيطة الجزئية م
فاذ لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضهما والا لكان بينهما عكس ذلك التلازم واما قولنا
ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين ويكذب
فيما خلا ذلك واما السالبة العدمية فيصدق فيما صدقت فيه ويصدق اذا كانوا غير قابلين
او متوسطين او خلطا ليس فيهم جائر فهي اعم منها اي من السالبة المعدولية وكيف لا وانت تعلم
ان الموجبة العدمية اخص من الموجبة المعدولية فيجب ان يكون السالبة المعدولية اخص من السالبة
العدمية فقد خالف الامر ههنا ما كان عليه في الشخصيات فان المتقاطرات الموجبة ههنا قد تصدق
معا اذا كان بعض عادلا وبعض جائرا فالسوالب تكذب معا في ذلك وتكذب الموجبات
معا اذا كان الكل معدومين ويصدق السوالب فيها لكن البسيطة والعدمية تكذبان معا
اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غير قابلين فيصدق مقابلتاهما حينئذ ولنعمل
حال لوح يعرض للمتضادات على هذه الصورة ○ كل انسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جايرا كل انسان يوجد جايرا
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل انسان يوجد لا عادلا

فلا كل المتضادات يتفق على الصدق البتة لكنها قد يتفق على الكذب وكذا المتقاطرات الايجابية
فانها لا تتفق البتة على الصدق لكنها قد تتفق على الكذب اذا كانوا معدومين او خلطا واما
المتقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعا كما قد علمت واما الداخلة تحت المتضادة
فهي في حكم المهملات وهذه الاقسام انما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول وقد يتولد ايضا
من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع اذا جعلت الموضوع مثلا لا انسانا فاثبت عليه او سلب
عنه فان لفظ الانسان تقل ما اوجبه التعليم الاول فان التعليم الاول جعل اللاانسان مصطلحا
لان يكون موضوعا غير محصل ولم يوجب بهذا ان يكون اللاانسان يدل على عدم خاص

اي جعل اللاانسان صالحا لان يتميز الحجر
مثلا والشعر او البياض وهذا مع ان
اللاانسانية غير موجودة في جنس البياض
ولا في نوعه ولا في خاص ذاته

اوجنسي فاحكم ان الامر من جانب المحمول كذلك واعلم انه كما ان الرابطة كانت اذا دخلت
على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول حتى اذا اوجب صارت القضية موجبة واذا دخل حرف
السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلا فكان سلبا لا ايجاب
عدول فكذلك اذا كان في جانب الموضوع سور فان السور اذا دخل حرف السلب جعله جزءا من
الموضوع كقولك لا انسان واما اذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع
صادف السور الموضوع محصلا وصار حرف السلب للسلب كقولك ليس كل انسان
فاذا اريد ان يكون الموضوع معدولا فليجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا تشاركت القضيتان
في الكم واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول وكان الموضوع في حكم الموجود فهما
متلازمتان فان قولنا كل انسان يوجد عدلا تلازم قولنا لا احد من الناس يوجد لا عدلا اذا
كان الموضوع في حكم الموجود وقولنا ليس كل انسان يوجد عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد
لا عدلا بعد الشرط المذكور وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا لا واحد من الناس
يوجد عدلا وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد عدلا و
برهان ذلك وليكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا
ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا وكان كل
انسان يوجد عدلا وهذا محال وانت تعرف صحة الحال فيما بقي من هذه الصورة وهذا الشرط
الذي نورده من كون الموضوع في حكم الوجود حتى تكون القضية يصح ايجابها ربما اغفل وهو
الواجب اعتباره فان لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ولا يمتنع واعلم
ان الموضوع الشخصي اذا تسلمت عليه السالبة من طرفي النقيض جاز ان يبقى سالبة بحالها
وجاز ان يجعل موجبة معدولية ان كان ذلك انفع كما اذا سئل هل زيد عدل فقيل لا
كان للسائل ان يأخذ انه ليس زيد بعدل وان يأخذ ان زيدا هو لا عدل واما اذا كانت
القضية محصورة فسئل مثلا هل كل انسان حكيم فقيل لا لم يكن قولنا كل انسان هو
لا حكيم نقيضا اذ النقيض انما يكون نقيضا اذا سلب عما اوجب كما اوجب فاما اذا
سلب من حيث هو محمول ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية ما معلومة لم يكن السلب
سلبا لما اوجب من حيث اوجب فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه بل الجهة جملة فاذا تركت
الجهة بحالها لم تدر ما يكون فاذا كان الحمل الحكيم كاذبا بشرط عمومه فيجب ان يرفع عموم حمله
فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الايجاب واعلم انه وان كانت اجزاء
القضايا قد تزال عن اماكنها في بعض الاوقات فلا يؤثر في المعنى على حسب التعارف فان
لكل جزء منها مكانا طبيعيا اما السور فقد تبدل مكانه فيقال الناس كلهم او صرف فيؤخر

الستور

تسلمت خ

ان يقول فانه ليس زيد بعادل خ

فيرفع خ

اجزاء خ

يعرف خ

ولا يمتنع

محمول خ

الستور ويفرق بينه وبين الموضوع وانما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع وكذلك الرابطة قد
تبدل موضعها الذي لها فيقال تارة يوجد الانسان عادلا وتارة الانسان يوجد عادلا وتارة
الانسان عادلا يوجد واما مكانه الطبيعي لمجاورة المحمول بل قد تبدل وضع المحمول والموضوع
ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز وسيأتي لك في باب الجهات بيان اخر
وقد يتكلف ايضاح ان قولنا يوجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان معناه معنى واحد
بان قيل ان كان سلبهما واحدا فيجب ان يكونا واحدا لكن سلب قولنا يوجد الانسان عدلا هو
انه ليس يوجد الانسان عدلا فان لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الانسان فليكن سلبه
اما قولنا ليس يوجد عدلا الانسان او لا يوجد عدلا الانسان لكن الاول سلب قولنا يوجد
عدلا لا الانسان والثاني سلب قولنا يوجد انسان عدلا وهذا البيان لا يغني شيئا وذلك
لانه اما ان لا يشكل الامر في وحدانية حكم هاتين القضيتين واما ان يشكل فان اشكل
وامكن ان يكون احد من الناس يرى ان قولنا يوجد الانسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الا
فيرى ايضا ان السلبين متخالفين اعني قولنا لا يوجد الانسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا
الانسان فلا يرى ان يوجد عدلا لا الانسان هو سلب قولنا يوجد الانسان عدلا فانه قال انا
نعلم اذا قلنا ليس يوجد عدلا الانسان او قلنا ليس يوجد الانسان عدلا انما نسلب فيهما العدل
عن الانسان فيقال ان هذا ليس اظهر من ايجاب العدالة للانسان في القولين الموجبين
فان كان ذلك مما يشكل فبالحري ان يشكل هذا بل الحق ان ذلك ظاهر لا يشكل وهذا ايضا
ظاهر ليس يشكل وليس احدهما اولى من الاخر بان يشكل او بان يظهر **فصل في تعريف الحال
في القضايا المتكثرة والمتحدة واللاتي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق
والجمع واللاتي لا يختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك**
ان القضية الحملية انما يكون واحدة اذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد فان تكثر الموضوع
والمحمول واحد كقولنا الفرس والانسان حيوان او تكثر المحمول والموضوع واحد كقولك زيد كاتب
وطويل فان القضية لا تكون واحدة بل الاول من المثالين قضيتان احديهما ان الفرس حيوان
والاخرى الانسان حيوان والثاني ايضا قضيتان احديهما زيد كاتب والاخرى زيد طويل
فاما ان اتفق ان كان في الموضوع او المحمول تكثر باللفظ وكان هناك تاليف لفظي لكنه يؤدي
بالجملة الى ان يكون منه معنى واحد لم يؤد تكثر اللفظ الى تكثير المعنى مثل قولك ان الانسان حي ناطق
ميت اي ان الانسان شيء هو الحي الذي هو الناطق الذي هو الميت فهذه الجملة محمول واحد
بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق المايت قابل للكتابة واما اذا كانت المعاني
متباينة لا يجتمع طبيعة واحدة كالانسان الابيض المشاء فاذا قلت زيد انسان ابيض مشاء

الانسان خ

فما حملت عليه معنى واحدا فان هذه الثلاثة امور لا تتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى يحدث طبيعة
واحدة ولذلك فان القضية لا تكون واحدة فهذا هو ما يقال ولكنى لا اضايق فى امثال هذا
مضايقة كثيرة البتة فانى اجوز ان يجعل هذا ايضا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو
موصوف باجتماع هذه فيه ولى ان اضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك
الاسم وليكن الجيم مثلا يدل على مجموع هذه حتى يكون ج الذى هو الشئ الموصوف بانه المشاء
الذى هو ابيض فيكون اذا قلنا زيد ج فهمت انه مجموع هذه ولم يكن بد من ان يقول زيد ج او ليس ج
وليس هذا كما كنا قبل من انا اذا سمينا الابيض بالثوب وسمينا الطويل بالثوب فقلنا زيد
ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين كانا قلنا زيد ابيض وزيد طويل وذلك لان الثوب هناك
اسم للابيض واما ههنا فليس الجيم اسما لواحد من هذا بل للجملة من حيث هى جملة وايضا فان
الحيوان الناطق المائت اذا لم نذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد بل على سبيل التعديد حتى
كان كانه قال الانسان حيوان ناطق ومائت كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى
كما تعلمه ليس هو كل سؤال فان السؤال عن ماهية الشئ وكيفيته سؤال تعلم ليس سؤال
طلب الالزام بل السؤال المنطقى هو ليتسلم به مقدمات يجمع فينتج خلاف ما نصره المجيب
فيكون الجواب عنه اما تسليم ما يطلبه او تسليم نقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما
واذا لم يكن المسئلة تقتضيه واحدة فى الحقيقة لم يقتض جوابا واحدا فان من ذلك ما لا يمكن ان يجاب
فيه بايجاب ولا سلب كمن سئل فقال هل الانسان جسم وروح ام ليس فانه ليس يمكن ان
يجاب بالايجاب ولا بالسلب فان احدهما محمول على الانسان والاخر مسلوب عنه بل يجب
ان يفرق الجواب فيقال الانسان جسم وليس الانسان بروح ومن ذلك ما يمكن ان يجاب فيه
وفى نقيضه كلاهما بايجاب او سلب ولكن لا يكون الجواب واحدا كمن سئل اليس الانسان جسما
ومكلفا فان هذا وان امكن فيه الجواب بالايجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا وربما كان اللفظ
واحدا لكنه مشترك وذلك على القسمين المحتمل لهما جميعا فللمجيب اذا حاول السائل بين طرفى النقيض
ويلزمه ان يجيب باحدهما ان يلزم السائل تحرير المسئلة وتقريرها وتوحيدها ثم يتصل بهذا
المعنى اشياء جرت العادة بذكرها وبالحرى ان نذكر المشهور فيها ثم نعقبه فقد قيل ان
من الاشياء التى تحمل فرادى ما يحمل جملتها جملة واحدة ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء
التى تحمل جملة ما يصح ان يحمل افرادها فرادى ومنها ما لا يصح اما مثال ما يصدق جملة وفرادى
هو الحد واجزاؤه واما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا ان بعضه يكون صادقا
مثل ان يكون انسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها فى الخياطة او بصيرا بالعلم
فيصح ان يقال ان زيدا طبيب ويصح ان يقال زيد فاره ولا يصح ان يقال ان زيدا طبيب فاره

اى الجدلى

او سئل مثلا هل العين باصرة ام لا فللمجيب ان يقول العين يدل على معان مختلفة فمعنى اى معانيها تسئل كذلك اذ سئل هل العين مدركة فله ان يقول الادراك يقع على معان كثيرة فمعنى اى نوع منها تسئل ثم تحصل بعد تحديد المسئلة ذلك

يكذب

بان نؤخذ

۱۰۹

بان يؤخذ الكل محمولا واحدا وكذلك لا يصح ان يقال زيد طبيب بصير فان هذا يكون نعتا اياه بانه
طبيب فاره فى الطب او بصير فيه وقالوا ان بعضه يكون هذيانا اما بالقوة واما بالفعل اما بالفعل
فان القائل اذا قال زيد انسان فصدق ثم قال هو ابيض فصدق فان كان يجب ان يصدق جملة ما
يصدق فرادى وجب ان يصدق ان زيدا انسان ابيض ولان هذا يصدق والابيض يصدق
وما صدق فرادى صدق جملة من غير هذيان وجب ان يصدق من غير هذيان فيقال ان زيدا انسان
ابيض ابيض وكذلك الى غير النهاية وان كانت التفاريع اكثر من اثنين فالشناعة اظهر واما الذى
بالقوة فمثل انه اذا وجب من صدق قولنا الانسان حيوان وقولنا الانسان جسم ان يصدق جملة
فيصدق ان الانسان حيوان جسم او حيوان حساس وهذا هذيان بل قال بعضهم ان هذا ايضا
كذب وذلك لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو رجلين فكانا انما فصلناه من اناس ليسوا بذى رجلين
فكانه قد انطوى فى قولنا هذا ان فى الناس من ليس هو ذا رجلين وهذا كذب ثم طلبوا القانون لهذا
فقالوا ان الاشياء التى يعرض لبعضها ان يحمل على بعض لانها قد تجتمع فى موضوع واحد كالبصير والطبيب
والابيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة او الاشياء التى ليس حال اجتماعها
كما يكون من حال اجتماع الصورتين فى مادة واحدة بل هى عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب
فى المثال ان صار ابيض وللابيض ان صار طبيبا فانها لا تصير معنى واحدا وذلك لان معنى
انه طبيب ليس معنى انه ابيض بل عرض له انه ابيض فمن هذه الجملة قد يكون ما لا يجتمع صدقا و
كذلك اذا كان بعضه محصورا فى بعض فانه لا يحمل جملة كالابيض فى الانسان الابيض صريحا
وذو الرجلين فى الانسان تضمينا واما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فمنها ما يكون
اجزاء المحمول فيه يشتمل على مناقضة مصرح بها كقولهم ان الخصى رجل لا رجل والقاضى سلطان
لا سلطان وان الخفاش طير لا طير اذ يلد ولا يبيض ومنها ما يكون تلك المناقضة فيها بالقوة
كما يقال للسفينة التى تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان انها سفينة حجر ولا يصدق ان يقال
انها سفينة لان السفينة اله للطفو والحجر يرسب فحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا
وكما يقال لهذا الشخص انه انسان ميت ولا نقول انه انسان لان الانسان حده انه حيوان
ناطق والمائت يقابل الحيوان واما الذى لا مقابلة فيه ويكذب افراده مع ذلك انا اذا قلنا ان
الان وقد مات اوميرس ان اوميرس موجود شاعر وان اوميرس هو شاعر فان ذلك حق
واذا قيل ان اوميرس هو او موجود كان كذبا وكذلك العنقاء موجود فى الوهم فاذا قيل
موجود كان كذبا قالوا فيجب اذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة
اى اذا اعتبرت الحدود وكان الحمل بالذات فان حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق
فرادى فيجب علينا نحن ان نتأمل هذه الاشياء بالانصاف ونقول فيها ما يوجبه الحق فنقول

القائل فى

معرفة صح

اما اذا تجوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا وباغفال ما قالوا يعرض غلط شديد وذلك
لان الناس قد اعتادوا الفاظا يقولونها وفيها المجاز قولا كالحقيقة ففي مثل تلك الالفاظ اذا وجب او
ان كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب ان يصدق جملة او ما يحمل في العادة جملة فيجب ان يصدق تفاريق
عرض ما قالوا والمعلم الاول انما احتاط في ابتداء التعليم بهذا الغرض ولم يلحظ التحقيق اذ كان المبتدي
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى تميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة ومع ذلك فيغلطه
اهمال ظاهر الحال فيه فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه واما ان لم يشتغل بالعادة والتفت
الى الاغراض والى المفهومات اللفظية بالحقيقة لم يلزم شيء من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو
في التكرير والهذيان فاما امثلة الفاره والطبيب والبصير فالحق يوجب ان هذا يصدق
فرادى ومجتمعة وذلك لانه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيف اتفق بل حمل عليه الفاره
على انه فاره في شيء يحصل لما كان فارها في الخياطة وحين حمل البصير عليه ايضا فلم يحمل عليه البصير
كيف اتفق بل على انه بصير بالعين واذا كان كذلك فاذا اجمعت المحمولين وعنيت عند الجمع
ما عنيت في التفريق لم يعرض كذب فان زيد طبيب فاره في الخياطة وطبيب بصير بالعين
وليس طبيبا فارها في الطب فلم يكن اردت عند التفريق بالفاره الفاره في الطب ولا بالبصير
البصير في الطب فان قال قائل انه انما حمل عليه الفاره بلا شرط شيء وكذلك البصير فلنفرض
انه انما حمل عليه الفاره فارها من غير شرط والبصير بصيرا من غير شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ على ما
كان قبل الجمع فانه اذا الحق به شرطا او غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان اولا فان كان
قد حمل الفاره مطلقا وعنى انه فاره اي في شيء ما فحق الان عند الجمع انه طبيب فاره في شيء ما واما
فاره في الطب فلم يحمل مفردا ولا اذا قرن بالطبيب هذا المعنى وجب ان يكون معناه انه فاره
في الطب وان اوهمت العادة ذلك واما اذا كان اريد في التفريق الفاره الفاره في الخياطة
فهذا كان هو المحمول بجملته عند الحقيقة وهو الذي يجب ان يورد عند الجمع وقد يجوز في حذف جزء
منه لفظا من حقه ان يصرح به واما اذا لم يصرح فانما لم يصرح اتكالا على تفهيم العادة ذلك واقول
بالجملة ان من حقوق الامور المنسوبة اذا كانت محمولات ان يراعى جهاتها وشرائطها وان يكون
مصرحا بها عند الضمير وان يصرح بها في اللفظ وعلى ما قيل في شروط التناقض ولولا ان
قولنا فاره معناه فاره في شيء كذا او فاره في شيء ما الا انه نفى فاره في اي شيء اتفق
لكان كلما قيل انه ليس بفاره وعني في امر اخر ليس هو فيه فارها كان يناقض فاذ
لا تناقض او تعين ذلك الشيء ويلتفت اليه فذلك الشيء اذا لا محالة اما داخل
في نفس الامر المحمول وان حذف يجوز ادخولا معينا او مبهما فيجب ان يكون مقصودا
فيما يعين جمعه معه واذا كان كذلك فاذا جمع على واجبه كان ايضا حقا وكان حقا ان

الامر صح

زيد طبيب

زيد طبيب فاره في الخياطة او بصير بالعين او فاره في امر ما وبصير في امر ما على ان التمثيل
بالبصير ردي جدا لان البصير اذا عني به البصير بالعين قوة وعني به انه الفاره في صناعة ما كان ذلك
باشتراك الاسم ولكن قد عرض ههنا شيئان مجازيان احدهما ان قيل لزيد انه فاره ولم يرد عليه
لفظا اخر اتكالا على معرفة السامع بانه فاره في كذا فلما جمع على حاله فقيل طبيب فاره وكانت
العادة جرت انه اذا قيل هذا عني به طبيب فاره في الطب اوهم اجتماع اللفظتين مع جريان
العادة ان معنى القول انه يقول طبيب فاره في الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس
الامر بل عادات العبارات وما فيها من الابهامات والاختصارات والابهامات والا

اختصارات صح

مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الالفاظ واما ما قالوه من مصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قاله
الرجل المحكي المغالطة ان الهذيان في قوة الكاذب متعلقا في ذلك بالابهامات ليس هو
من كلام اهل المعرفة بشيء فان الالتفات الى الابهامات وان قائل كذا كانه قال كذا
من غير ان يكون قال كذا بالحقيقة لفظا ولا معنى ولا لزوما بل قال ما هو كانه ذلك وليس هو ذاك
ولا لازما عنه امر غير معتبر في تحقيق معنى الالفاظ ودلالاتها فانه اذا قال قائل ان الانسان ضحاك
بادي البشرة لم يلتفت الى انه يحاول ان يفصل بذلك ضحاكا عن ضحاك او يحاول انه من جملة الضحاكين
ما هو بادي البشرة وان كان يوهم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوهم هذا فليس هو
مفهوما عنه ولا لازما للمفهوم عنه بوجه من الوجوه بل انما يلتفت الى ان له هذا الوصف مقرونا
بذلك الوصف فان اتفق ان كان التقرير مخصصا ماله الوصف الثاني عما له الوصف الاول
دون الثاني فذلك شيء يعرض من غير ان يكون مقصود القائل وان كان مقصودا له فيكون
قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة وههنا اشياء
كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل بعض الناس حيوان فان هذا حق في نفسه وكذب بالابهام
فان السامع ربما يتوهم ان البعض الاخر ليس بحيوان لكن لا يقال ان قائل هذا اللفظ كاذب
وان كان له ان يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول بعض الناس كاتب يريد ان يدل
بهذا على ان البعض الاخر ليس بكاتب فيكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه ولست امنع
ان يكون الهذيان كاذبا بابهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذبا واما ما قيل ان الطبيب
ليس معناه معنى البصير فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه حتى يكون لما كان الطبيب ليس
معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الاخر محمول فالحي ايضا ليس معناه معنى الناطق وليس يجب
من هذا ان لا يجتمع منهما محمول واحد فهب انه ليس معناهما واحدا فما الذي يمنع ذلك من اجتماعهما
واحدا فانهم لم يفهموا من قولهم ان الطبيب ليس معناه معنى البصير هذا الذي ذهبت اليه بل
معنى اخص منه فليس ذاك الذي فهموه هو مفهوم اللفظ الذي عبروا به وليس مفهوم الذي

عبّروا بغير ما ذهبنا اليه فما كان من حق المفسرين ان تسكتوا عن تعريف ذلك المعنى و تعرضوا
عنه الى وقت ان ذكروا فاخذوا يحررون نعم الطبيب لا يحتاج فى تقويمه الى مقارنة البصير والبصير
الى مقارنة الطبيب والحى والناطق ليسا هكذا ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة بل دل على المقدار
الذى لا يعنى فى الغرض وعلى انه ليس فى انه لا يتقوم به ما يوجب ان يكون لا يجتمع منه معه محمول
والعلم بوجه ما فان كثيرا من المحمولات الوحدانية اسما لمعانى مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى
فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض ابلق وكما يقال الاخيف والاسرح وامور اخرى يسمى من
اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيحصل لتلك الجملة منها اسم ومع ذلك فليكن الطبيب
والبصير ليس معناهما معنى واحدا وليكونا مع ايضا بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق
مجموعهما كان الاشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحادا طبيعيا فقط اذا
لم يكن كذلك كذب حمل الجملة فلم لا يجوز ان يكون الشى الذى هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة انه طويل
كاتب ولم يكون ذلك كاذبا عليه ذلك فامثال هذه المذاهب مما لست اتصوره ولا اقول به
وعسى ان يكون عند غيرى بيان له تحققه فاما ما قيل فى الخصى من حمل الرجل واللارجل عليه فان التفت
فيه الى العبارات العامية صدق قولهم ان الخصى رجل لا رجل وكان حينئذ معنى الرجل الداخل فى الجملة
ليس هو معنى الرجل الذى يسلب عنه مفردا فان الرجل اما ان يعنى به الذى يستعمل آلة الايلاد من
الناس فيولد فى غيره او الذى فى الطبع له هذه الالة وان غصبها قهرا او الذى يشبه الرجل فى
بعض احواله واعضائه واى هذه المعانى عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله بالحقيقة فانه ان عنى به انه
الانسان الذى له ان يستعمل آلة الايلاد فى غيره فان هذا المعنى لا يجتمع البتة مع لا رجل الذى هو مقابله
فانه حينئذ يكون كانه قيل هو بحيث يستعمل آلة الايلاد فى غيره ولا يستعمل معا وهذا كذب اللهم
الا ان يقال المراد به انه يشبه الرجل الذى بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذى هو بالصفة
المذكورة او انه الذى فيه بعض معانى الرجلية وليس له كمال معانى الرجلية فبهذا الاعتبار يصدق معه
الجمع بين الرجل واللارجل حتى يحمل على الخصى وكذلك يصدق متفرقا فانه يصدق عليه انه رجل مفرد
اذا عنى بالرجل ما اريد حين قيل رجل لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه يشبه الرجل او ان فيه بعض
خواص الرجل ويصدق ايضا انه لا رجل مفردا اذا عنى باللارجل الذى ليس بالحقيقة رجلا او الذى ليس فيه
كمال معانى الرجلية وان عنى بالرجل من له ذلك فى الطبع وباللارجل مقابله فهو كذب ان يقال انه
كذلك فى الطبع ليس كذلك فى الطبع بل اللهم الا ان يكون المراد بالرجل الذى له ذلك فى الطبع و
باللارجل الذى ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقا اذا
حمل بالانفراد ومن العجز ان يوخذ الرجل حيث يقال رجل لا رجل بمعنى ثم يوخذ حين يعرف بمعنى اخر فاذا
كذب بهذا المعنى الاخر فيجب من ذلك ان الوصف من جهة المعنى قد يصدق فى حكم جملة ولا يصدق

مفردا

مفردا بل لو كان اذا قيل رجل فى الجملة ومجتمعا مع غيره قولا بمعنى فصدق ثم قيل وحده بذلك المعنى
فلم يصدق لكان ما ذهبوا اليه حقا واما اذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب لم يجب من ذلك
ان الشى الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق وكذلك حديث القاضى و
سلطان ليس بسلطان والخفاش انه طاير ليس بطاير وبالجملة لا يصدق امثال هذه التركيبات
الا ان تحرف الالفاظ عن دلالتها المعتادة الى دلالات لها مستعارة والذى قيل فى السفينة
ايضا فهو من العجايب فانهم يدرون انهم اذا قالوا سفينة حجر عنوا به انه شى فى صورة السفينة
متخذ من حجر واما السفينة بحد السفينة فلا يصدق على مثلها ان يقال انها حجر فاذا كان المراد فى قولهم
سفينة حجر انه شى فى شكل السفينة من حجر فلتنظر هل السفينة بذلك المعنى محمول على الشى مفردا فتجده
محمولا عليه لانه شى فى صورة السفينة ولكن العوام لا يفرقون بين الشى الذى يستحق اسما لطبعه
ونوعه وبين ما له ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه فلذلك لا يمتنعون ان يسموا الميت انسانا
والحجر سفينة لا مفردا ولا مركبا فان سموا للمعنى امتنعوا ايضا عن اطلاق ذلك مركبا وان لم يمتنعوا
اخطاوا وزلوا وكذلك المثال المورد من الانسان الميت فانه اخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة
وخاصية اخرى ولو اخذ بمعنى واحد اظهر ان الامر ليس كما يقولون بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق
فرادى فان قول القائل انسان ميت قول عامى والخاص لا يقول البتة لشى انه انسان
ميت ولا يجوز عنده ان يكون الانسان والميت محمولين على شى واحد فانه سواء عند الخواص
ان يقال حى ناطق هو ميت بالفعل وبين ان يقولوا انسان ميت فكما لا يمكنهم ان يقولوا
زيد حى ناطق هو ميت كذلك لا يقولون زيد انسان ميت ولا يحق ايضا ان يقولوا ان هذا
كان انسانا فالان هو ميت وذلك لان هذا لا يتناول منهما امرا واحدا لان الذى هو الان هذا هو
جزء من الشى الذى كان انسانا لانه بدنه وهذا لم يكن البتة انسانا وان اردت التحقيق فلم يكن
ايضا موضوعا للانسانية لان مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا
ومع ذلك فان قالوا ان هذا كان موضوعا للانسانية وهو الان موضوع للموت صدقوا
فرادى ومجتمعه لكن العامة يعنون بالانسان المصور على صورة الانسان الظاهرة ومن مادته
هى فى الحس كمادته واذا عنى ذلك صدق الان ايضا ان يقال للميت انه انسان بهذا المعنى
فان لم يوجد هكذا بل عنى بالانسان الذى فى المركب غير ما يعنى فى الانسان الذى يحط اليه مفردا فهو
زيغ واما التمثيل باوميرس فان الظلم فيه ظاهر وذلك لان لفظة هو موجود ماخوذ فى ذلك
القول الذى محموله مؤلف على انه رابطة والروابط فى حكم الادوات لا دلالة لها بنفسها
كما علمت فيجب ان لا يؤخذ فى حال التفريق على انها اسم حتى يكون المعنى فى الوقتين واحدا فانه لم يؤخذ
الموجود رابطة بل اخذ دالا على معنى حتى يكون كانه يقول ان اوميرس هو الموجود الذى فى ذلك

الموجود يكون شاعرا كذب القول بعد موت اوميرس مفردا او مركبا وان لم يؤخذ هكذا بل اخذ رابطة
ولكنه عند ما يحمل وحده يحمل على انه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الامر في ذاته فهو غلط ومغالطة
باشتراك الاسم وان حمل حين يحمل وحده على انه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود اي شيء
وكذلك اذا قيل كان وعني به الرابطة كان على قولهم كان في نفسه ويعني المحمول الكلي وبعد هذا كله
قد يعلمنا ويفهم ان المعدوم لا يحمل عليه شيء وعلمنا انا اذا حملنا ان اوميرس كان شاعرا لم يكن
حقا على معنى ان اوميرس شيء يوصف انه كان شاعرا بل على ان الحيال الذي كان من اوميرس بصفة

الحيال

انه حيال يتحيل من اوميرس ويصدق ان يقرن به معنى كان شاعرا اي هو حيال موجود له صفة هو
انه اذا قرن معه حيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه واما المثال الذي اورده
بقولهم ان العنقاء موجود في التوهم ففيه ايضا غلط وذلك لان لفظة الموجود من قولنا الموجود في التوهم
اما ان يدل على معنى او لا يدل فان لم يدل واحد مفردا وهو حينئذ يدل لم يكن المأخوذ مفردا هو
المأخوذ في التركيب وان دل فاما ان يدل على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث
هو موجود او لا يدل فان دل على معنى عام هو اعم من الموجود في التوهم والموجود من خارج اخذ مفردا
فيجب ان يوجد بذلك المعنى فحينئذ نصدق بان العنقاء موجود نوعا من الوجود فان المتوهم له وجود
وانما يكذب اذا اخذ العنقاء موجودا في الاعيان الخارجة وهذا شيء اريد من الموجود اذا اخذ بذلك
المعنى ولا يمتنع ان يكون المعنى الذي يصدق في الجملة اذا فرد وقرن به معنى اخر وشرط اخر قد يكذب
كما اذا صدق على الانسان انه حيوان لم يجب ان يصدق عليه انه حيوان بشرط زايد على ما كان له في
الاول حتى اذا قيل انه حيوان اعجم كان صادقا واذا كان الموجود الذي في التوهم لا يشارك الموجود في
الاعيان بمعنى من المعاني فانه الموجود كمفرد اعلى انه موجود في الاعيان اخذ معنى لم يكن البتة مذكورا في
التركيب الا من طريق الاسم ومن الذي يمنع ان يكون بعض الاشياء التي في التركيب اذا اريد به
غير معناه في الافراد جاز ان لا يصدق فهذا هو ان وما يدركه عقلي ويشبه ان يكون عند غيري لهذا
بيان اخر وحقيقة اخرى لم ادركها الا ان القوم لاجل لهم ان يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكروها
وهم يعلمونها ويعلمون موقع الشبهة فيها الى ان يجيء معارض فينبههم وما اراهم يفعلون فانه
ان كان ما ذكرناه نحو غير النحو الذي نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التي لا يسكت عن
التحذر منه من عنده نحو اخر وغرض اخر يكون عذرا له بل بالحري ان يذكر ذلك فينبه عليه ويحترز
مما اورده فان لم يفعل ذلك فليس الا غفلة واما صاحب التعليم الاول فانه انما اراد في ايراد ما
اورده ان يعرفنا ان بعض المحمولات يصدق فرادى فيعرض لها بعد ذلك ان يقال مجتمعة فيوهم
معنى اخر يكذب او يصدق المجموعة فاذا افردت عرض لها ان يفهم على وجه فيكذب حينئذ يكون
اذا سلم ان كل ما يصدق متفرقا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وان لم يكن

المفهوم

المفهوم المحقق او ان كل ما يصدق مجتمعا يصدق متفرقا على المعلوم المعتاد عند التفريق وان
لم يكن المفهوم المحقق ~~او ان كل ما يصدق مجتمعا يصدق متفرقا على المعتاد عند التفريق وان لم يكن~~
~~المفهوم~~ المحقق لزم من ذلك محالات وتمكن به المغالطون من تخليطات

فصل في القضايا المتنوعة وهي الرباعية واحكامها وتلازمها وتعاندها

اقل احوال القضايا ان يكون ثنائية ثم يصرح
بالرابطة فيصير ثلاثية ثم يقرن بها الجهة فيصير رباعية والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع
فتعين ان نسبته ضرورة او لا ضرورة فيدل على تاكد او جواز وقد تسمى الجهة نوعا والجهات ثلثة واحدة

بدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة واخرى

يدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة واخرى يدل على انه لا استحقاق دوام الوجود ولا
وجود وهي الجهة الممكنة والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة
مصرح بها يدل على قوة الربط او ضعفه دلالة باللفظ ربما كذبت واما المادة وقد تسمى عنصرا
فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الايجابي الى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ
لكان يدل بالجهة وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فانك اذا قلت كل انسان
يجب ان يكون كاتبا كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن وكما ان السور من حقه ان يجاور
به الموضوع والرابطة من حقها ان يجاور بها المحمول فكذلك الجهة من حقها ان يجاور بها الرابطة
ان لم يكن سور فان كان سور كان لها موضعان سواء بقي المعنى واحدا او اختلف احدهما
الرابطة والاخر السور وكان لك ان تقرنها بهذا وبذلك فانك تقول يمكن ان يكون كل واحد
من الناس كاتبا وتقول كل انسان يمكن ان يكون كاتبا وكذلك تقول يمكن ان يكون بعض
الناس كاتبا وتقول بعض الناس يمكن ان يكون كاتبا واما في السلب الكلي فلا نجد في لغة العرب
له لفظة واحدة وهو ان تقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا نجد اخرى يقرن فيها
بالرابطة دون السور الا ان تقول ولا واحد من الناس الا ويمكن ان لا يكون كاتبا او تقول كل
انسان يمكن ان لا يكون كاتبا لكن هذا اللفظ اشبه بالايجاب واما السلب الجزئي فتقول فيه
القولين جميعا فتقول يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبا وبعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا
وقبل ان نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه
لفظة الجهة بالسور واحد او ليس واحدا وان لم يكن واحدا فهل هما متلازمان او ليسا فيجب ان نعلم
شيئا اخر فنقول كما انك حين لم تكن ادخلت الرابطة في القضية الشخصية كان الواجب الطبيعي
ان اردت السلب ان يقرن الحرف السالب بالمحمول ثم لما ادخلت رابطة المحمول وجب ان اردت

زيد يوجد عادلا قولنا

السلب ان يلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا زيد يوجد لا عادلا بل قولنا زيد لا يوجد
عادلا وكيف وانك قد تكذبهما اذا كان زيد معدوما فكذلك لما الحقت الجهة على الرابطة فانك
متى اردت السلب يجب عليك ان تقرن حرف السلب بما تقدم من وضع جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر فلا تك

اذا قلت يمكن ان يكون زيد كاتبا فسلبه ليس امكان السلب بل سلب الامكان اعني ليس قولك
يمكن ان لا يكون بل قولك لا يمكن ان يكون وكيف وقولك يمكن ان لا يكون يسالم قولك يمكن ان يكون
في الصدق وكذلك اذا قلت يجب ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه يجب ان لا يكون كاتبا فكلاهما
يتسالمان في الكذب بل ليس يجب ان يكون وكذلك اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتبا ليس
سلبه ان يقول يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا يسالمه في الكذب
بل سلب قولك يمتنع ان يكون زيد كاتبا هو قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتبا واما يمكن ان
يكون مع ليس يمكن ان يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون ويمتنع ان يكون مع
ليس يمتنع ان يكون فلا يتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان يكون تشارك الشرايط موجودة
وكذلك محتمل ان يكون مع ليس يحتمل ان يكون ويشبه ان يكون المحتمل انما يعني به ما هو عندنا كذلك
والممكن ما هو في نفس الامر كذلك ويشبه ان يعني به معنى اخر وهو ان المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل
ويكون في الوقت معدوما والممكن ما لا دوام له في وجود او عدم كان موجودا او لم يكن وقال قوم
ان الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص لكن قولهم غير مستمر في العادة ويشبه ان يكون بين الممكن والمحتمل
فرق اخر لم يحضرني ولا كثير افتقار الى تحصيله وطلبه فنقول ان حق الجهة ان يقرن بالرابطة وذلك
لانها تدل على كيفية الربط للمحمول على شيء مطلقا او بسور معمم او مخصص فالسور مبين لكمية حمل كيف
الربط فاذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فهو الطبيعي ومعناه ان كل واحد واحد من الناس
يمكن ان يكون كاتبا فان قرنت بالسور ولم يرد به ازالة عن الموضع الطبيعي على سبيل التوسع بل اريد به
الدلالة على ان موضعها الطبيعي مجاورة السور لم يكن جهة الربط بل جهة للتعميم والتخصيص وتغير المعنى
وصار الممكن هو ان كون كل واحد من الناس كاتبا ممكن والدليل على تغير المعنى ان الاول لا
يشك فيه عند جمهور الناس فان كل واحد من الناس يعلم انه لا يجب له في طبيعته دوام كتابة
او غير كتابة واما قولنا يمكن ان يكون كل انسان كاتبا على ان الامكان جهة الكلية والسور فقد يشك
فيه فان من الناس من يقول محال ان يكون كل الناس كاتبين اي محال ان يوجد ان كل انسان
هو كاتب حتى يكون اتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب فاذا بين المعنيين فرقان واما
في الجزئيات فان الامرين فيها يجريان مجرى واحدا في الظهور والخفاء ولكنه قد يعلم مع ذلك
ان بين المعنيين خلافا اذا رجع الى حقيقة المفهوم واستعين فيه باعتبار الكلية واما السلب
الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على سلب الممكن العام بل المتعارف فيها انما يدل على امكان
سلب العام ولذلك يشكل ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فلقائل ان يقول ان
هذا لا يمكن ان يصدق البتة بل يجب ان يوجد الصناعة في بعض لا محالة وليس كلامنا في ان هذا القول
حق او باطل فليست معرفة هذا من صناعة المنطق بل غرضنا ان الامر الذي قد يقع فيه شك ليس

اي ان قولنا كل انسان كاتب
يمكن ان يصدق بحصول الامر

هو الامر

هو الامر الذي لا يقع فيه شك والذي يقع فيه شك هو امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد لكنه
لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا الا بالايجاب كقولهم كل واحد من الناس ان لا يكون كاتبا واما
قولهم ليس كل انسان كاتبا فان جهة الامكان لا يمكن ان يدخل فيه الا على السور حتى يكون معناه يمكن
ان لا يكون كل انسان كاتبا فيدل على امكان السور واما قولنا بعض الناس يمكن ان يكون كاتبا
فانه قد يساوي من جهة قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبا وقد يخالفه وان لازمه حتى يكون
العرض في احدهما ان بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه وفي الثاني انه ممكن
احقاق قول القائل بعض الناس كاتب فاذا علمت هذه الاحوال فيجب اذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا
هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على انها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك ايضا
فلن ينكشف لنا حقيقة الامر فيها الا بعد ان يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول ان لفظة
الممكن قد كان مستعملا عند الجمهور على معنى وهو الان عند الفلاسفة مستعمل على معنى اخر فكان الجمهور
يعنون بالممكن الامر الذي ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع لا يلتفتون الى انه واجب او غير
واجب ثم عرض ان كانت امور يصدق ان يقال فيها انها ممكنة ان يكون وممكنة ان لا يكون
اي ليست ممتنعة ان يكون وليست ممتنعة ان لا يكون وامور اخرى يعرض فيها ان يكون ممكنة ان
يكون وليست ممكنة ان لا يكون فلما وجد الخواص بعض الاشياء يجتمع فيها امكان ان يكون
وامكان ان لا يكون اعني الامكان العامي خصوا حاله باسم الامكان فجعلوا الشيء الذي يصح
فيه الامكانان جميعا اعني في السلب والايجاب مخصوصا باسم الامكان وهو الشيء الذي
لا ضرورة فيه فهو لا الخاص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على ان يسموا الامر الذي لا يمتنع وجوده
ولا عدمه ممكنا فصارت الاشياء عندهم ثلثة اقسام ممتنع الوجود وممتنع العدم وما لا يمتنع
وجوده ولا عدمه وان شئت قلت ضروري الوجود وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود
والعدم ومعنى الضروري الدائم ما دام الموصوف به موجود الذات على ما سنشرح هذا في
موضع اخر بالتحقيق فالممكن اذا عني به المعنى العامي كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا وكان
ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ولم يكن هناك قسم اخر واذا عني المعنى الخاص كان كل
شيء اما ممكنا واما ممتنعا واما واجبا ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا بل ما ليس بممكن ضروريا اما
في الوجود واما في العدم وبعد ذلك فان الخاص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح اخر فجعلوا دلالة
الممكن على معنى اخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل
غير ضروري الوجود او غير الوجود في اي زمان فرض وسياتيك استقصاء القول في هذا
المعنى فيما يستقبل من الفنون فيكون الممكن مقولا على معاني ثلثة يترتب بعضها فوق بعض
ترتب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص

ان تنظر في حال من ر م

من جهتين احدى الجهتين فيما تخصه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وهذا شيء قد علمته فيما سلف
فالمعنى الاعم هو العامي وهو ان شيئا حكمه غير ممتنع واعني بالحكم ما حكم فيه من ايجاب او سلب والمعنى
الخاص هو ان حكمه غير ضروري والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل كالامر
الموجود الذي لا يجب وجوده لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الخاص والعام والواجب
لا يدخل في الاخص ولا في الخاص ويدخل في العام ثم ان قوما شككوا على انفسهم فقالوا ان الواجب
لا يخلو اما ان يكون ممكنا او لا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب
ممكن ان لا يكون هذا خلف وان لم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهذا خلف
فاجابوا بما هذه حكايته قالوا ان الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضروري فالممكن
الذي يقال على الضروري لا يدخل فيه الممكن الآخر ولا يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون معا بل
ممكن ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوة فهو الذي يصدق فيه ممكن ان يكون وممكن ان
لا يكون معا فاذا ليس كل ما يقال له ممكن ان يكون يصدق عليه انه ممكن ان لا يكون فان الممكن
يقال على الضروري وليس ايضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعا فان الممكن الذي بالقوة
يسلب عن الضروري ولا يجب منه انه ممتنع وهؤلاء قد زلوا من وجهين احدهما انه ليس احد من الناس
يقول ممكن ويعني به الضروري على انه اسم مرادف له فاذا لم يعن منه الضروري بل عنى ان كان
ولا بد معنى اعم من الضروري اذ ليس يبعد ان يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعا
بمعنى واحد يعمهما جميعا فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذي ادعوه اللهم الا من
جهة اخرى غير هذه الجهة واما الابهام فهاهنا شيء آخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي
نحن في ذكره فان الشيء الذي في القوة بشرط ان يكون معدوما والممكن الذي ليس بضروري
هو الذي ليس دائما وجوده ولا دائما عدمه فلا يبعد ان يكون موجودا في الحال او غير موجود فان
قال قائل اذا وجد في الحال صار واجبا في وجوده من حيث هو موجود فلم لا يقول انه اذا
عدم صار واجبا في عدمه من حيث هو معدوم فهو ممتنع الوجود اذ هو معدوم لكن الواجب
الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال وكذلك الممتنع الذي كلامنا فيه
بل الواجب هو الدائم الوجود والممتنع هو الدائم العدم وليس اذا كان الشيء موجودا
فهو واجب اي دائم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما انه دائم الوجود ما دام
موجودا وليس دائم الوجود مطلقا فليس ما قاله هؤلاء بشيء لكن المعلم الاول قد اوما
الى المعنى الذي ذهبنا اليه ولم يعبر عنه كما ينبغي حتى يفهم ان سياقته ليست على ما ذهبوا اليه
قال ليس كما يقال له ممكن ان يوجد او يمشي فيجب ان يكون معنى الامكان فيه متضمنا لما هو
مقابل لذلك حتى يصدق مع ذلك ممكن ان لا يوجد فان هاهنا اشياء لا يصدق فيها المقابل

اي من جهة انه ليس بممتنع

فان الاشياء الخ

يعني بها الامور الطبيعية

يعني ان هذه القوة الاستعدادية
يخرج الى الفعل بقوة اخرى فاعلة
وتحكم بحكم الاخرى غير حاكم ذلك من
حيث انها على الشيء وعلى مقابله
التي في الفاعل يكون نحو شيء واحد
نعين بشيء

فان الاشياء التي تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فان هذه تسمى قوى
وامكانات وليست تكون على الامر وعلى خلافه بل تسمى قوة وامكانات ويعنى به نحو امر واحد
هذا ان كانت القوة فاعلية واما ان كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها احد
الامرين بل يقبل المتقابلين معا وليست الاخرى التي في جهة الفاعل بفعل المتضادين معا بل ان
تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم يفعل ومع ذلك فيسمى حال الفاعل امكانا وحال المستعد للامرين
امكانا فالامكان مشترك في الاسم اذا كان يقال على الذي يمشي وعلى الذي يقوى على ان يمشي
وهو لا يمشي فالاول يقال على الفعل والآخر على القوة والذي بالفعل يشترك فيه الازليات
والمتغيرات والآخر يختص بالمتغيرات ويجب ان يفهم انه ليس يجب من قوله يقال عليه ان
يفهم انه اسم مرادف بل الاولى ان يظن ان معنى قوله يقال عليه هو ان يقال عليه بمعنى يخصه
كمن يقول ان الحيوان او الابيض يقال على الانسان ليس بمعنى انه مرادف له بل انه محمول
عليه فالممكن الذي يقال في المتغيرات اي يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب
واما على الوجه الآخر فيقال ولم يبين ذلك الوجه ثم قال ولكن الكلي محمول على الجزئي والممكن محمول على
الواجب ويشير بهذا الى ان للممكن معنى يفهم عنه اكثر واعم من معنى الواجب فيكون كليا بالقياس
الى الواجب والواجب جزئي تحته وذلك المعنى هو انه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس
بممتنع فلما قال المعلم الاول هذا عطف فقال يجب ان نتدارك ما قلناه يعني ما قاله في اللوازم
على سبيل التشكيك ويجب ان يعلم من امر هذا الفاضل المعلم الاول انه يؤثر التشكيك وتأخير
الكشف وفي كثير من الامور قد يمضي على قانون الشك ثم يكر آخر الامر فيحل وربما تساهل
في امور هو في نفسه يعلم ما يقتضي ترك التساهل فيها وايضا في تساهله ايانا فيتفق ان
يبادر الناظر في كتبه الى الاعتقاد ما يتساهل فيه ويغتر بظاهر كلامه ولا يغوص ولا يبحث ثم يأخذ
في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضلل نفسه واعلم ان هذا الفاضل قد قصد
في كثير من الامور اخفاء الحق ضنا به ليفوز به من له منه الوصول اليه عن كتب فلنتكلم الان
في المتلازمات فنقول ان المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس والمتعاكسات
هي التي كل واحد منها في قوة الآخر والتي لا يتعاكس فهي التي اذا وضع بعضها لزم الآخر
وليس كلما وضع الآخر لزم الاول فقولنا واجب ان يوجد يلزمه وينعكس عليه ممتنع ان
لا يوجد وليس بممكن ان لا يوجد اعني العامي ونقائض هذه يلزم قولنا ليس بواجب
ان يوجد واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس
بممكن ان يوجد العامي وتعارض هذه يلزم كقولنا ليس بواجب ان يوجد واما قولنا واجب
ان لا يوجد فيلزمه وتنعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد العامي ونقيضاهما

يلزمان قولنا ليس بواجب ان لا يوجد فلم يوجد اذا من باب الممكن الخاص شيء تلازم شيئا من باب الواجب
والممتنع منعكس عليه وهذه صورة ما ذكرناه طبقة

ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ممكن ان لا يوجد العامي	ليس بممكن ان لا يوجد العامي

الموجبات متلازمة
والسالبات متلازمة

طبقة اخرى

ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد
ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ممكن ان يوجد العامي	ليس بممكن ان لا يوجد العامي

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة

واما الممكن الخاص فلا يلزمه شيء منعكس عليه الا من بابه فقولنا ممكن ان يوجد يلزمه ممكن ان لا يوجد
ويلزم نقيضه نقيضه فيلزم قولنا ليس بممكن ان يوجد الخاص قولنا ليس بممكن ان لا يوجد الخاص ثم
فطبقات المتلازمات اذا ست ولكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ولنذكرها في كل طبقة
طبقة الواجب ان يوجد وما معها واما طبقة ليس بواجب ان يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس
عليها ب .. واما طبقة واجب ان لا يوجد فيلزمها

واما طبقة ليس بواجب ان لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها	ليس بممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
	ممكن ان لا يوجد العامي	ممكن ان يوجد العامي
ليس بواجب ان يكون	ليس ممكنا ان يوجد الخاص	ليس بممكن ان يوجد الخاص
ليس بممتنع ان يكون	ليس بممكن ان لا يوجد الخاص	ليس بممكن ان لا يوجد الخاص
ممكن ان يكون العامي		

واما طبقة ممكن ان يكون الخاص فيلزمه
ليس بواجب ان لا يكون ليس بممتنع ان لا يكون ممكن ان لا يكون العامي
واما طبقة ليس بممكن ان يكون الخاص فلا يلزمها الا الانعكاس

فصل في بيان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان ..

وقد اعتيد ان يختم هذا الفن في المنطق بشيء ليس للمنطقي من حيث هو منطقي اليه حاجة وهو اشبه بالمباحث الجدلية وذلك انه اذا حمل محمول على موضوع ولذلك المحمول ضد فهل ايجاب الضد عليه اشد عنادا ام سلبه المقابل الذي هو نقيضه مثاله اذا قيل زيد عادل فهل قولنا زيد جاير اشد عنادا له ام قولنا ليس بعادل وهل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان جاير او ما سلف ذكره وهو انه لا واحد من الناس عادل فان هذا شيء قد يتاجر فيه طوايف والحق فيها ان كونه جايرا اشد عنادا في طبيعة الامور لكونه عادلا من كونه ليس بعادل واما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقادا او لفظا فان السالب اشد عنادا وابعد من ان يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب ولما كان هذا النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول تابع للعقد ثم

فلننظر

فلننظر في هذه المعاندات من حيث هي معتقدة فليكن عقد في خير انه خير وعقد فيه انه ليس بخير وعقد فيه انه شر ولنعلم ان كون العقد منسوبا الى الضدين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه شر او الى متقابلين كالنقيضين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه ليس بخير لا يوجب تعاند العقدين بل يجب ان يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه انه خير اذا اعتقد فيه انه شر او اعتقد فيه انه ليس بخير اي الاعتقادين في نفسه اشد عنادا فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر شيء ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير فان كثيرا مما ليس بخير ليس بشر فتبين ان العناد في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين بل لكون الحكمين متنافيين وليس التنافي الاول الا الذي بين الايجاب والسلب قالوا ومن الدليل على ذلك ايضا ان الشيء الذي هو خير وعدل يصدق عليه ايجابات مثل انه محمود ومختار وسلوب مثل انه ليس بمذموم ولا مكروه ويكذب عليه ايجابات مثل انه مكروه ومذموم ويكذب عليه سلوب مثل انه ليس بمحمود ولا مختار وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق فان الواحد انما يضاده بالحقيقة واحد فيجب اذا ان يكون الضد منها ما يعمها وانما يعم جميع الايجابات والسلوب الكاذبة على الخير انه ليس بخير فانه اي ايجاب او سلب صح عليه انه ليس بخير كان مباينا واما ليس بخير بنفسه فانه مباين بنفسه وان لم يعتبر له انه احد تلك والشيء الذي لا يحتاج في ان يكون مباينا الى غيره والاخر لا يباين دونه فمباينته اقدم والذي مباينته اقدم فعناده اشد فالسالبة اشد عنادا وما هو اشد عنادا فهو الضد فالسالبة هي الضد ويشبه ان لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التعليم الاول احتجاج البتة ويكون انما قصد في الاول منهما ان يشار الى نفس التضاد في الامور لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان يكون الامور متنافية حتى يجوز ان يكون متضادة في الاعتقادات وفي الثاني ان يشار الى انه ليس ايضا ينافي الاعتقادات وان لا يجتمع المعتقدات دالا على تضادها فان ههنا امورا لا نهاية لها يصح ان يسلب عن الخير والعادل مثل انه ليس بطاير وليس بحجر وليس بسماء ويكذب ايجابها وامورا يصح اثباتها عليه لا نهاية لها مثل انه ابيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب امكانها اما الموجودة له فلا يمكن ان يكون بلا نهاية واما المسلوبة عنه فبغير نهاية فلا ينبغي ان ينظر في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد انه خير او غير مضاد له فانها لا تتناهى ولكن هذا النظر انما هو فيما دخلت الشبهة من قبله والشبهة انما هي فيما يقع التكون منه فانه وان كان الخير ليس بطاير وايضا ليس شريرا وكان الطاير ينافيه فاحدهما قد يكون عنه التكون والاخر لا يكون عنه التكون اما الذي يكون عنه التكون فالمقابل من ضدين هو الشرير واما الذي لا يكون عنه فالذي ليس بمقابل وهو الطاير والشبهة انما هي في المقابل كالشرير والجاير وتلك الشبهة

الاعتقادات خ

والشرير ينافيه خ

ان العقد فيه انه عادل هل يضاد العقد فيه انه شرير جاير وهذا موافق لما قيل في التعليم الاول
ويكون الغرض فيه ان يجعل توطئة وتنبيها على انه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد والا لكان
الشبهة يدخل في ان العقد في زيد انه عادل سيتضاد العقد فيه انه طاير ويضاد اعتقادات اخرى
بلا نهاية فيشبه ان يكون غرض المعلم الاول ما اومانا اليه فانه انما قدم جميع ما قدمه الى هذا الموضع
لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل التوطئة وانه انما ابتدا يحتج بعد فراغه من هذا الكلام حين
يقول ما معناه انه قد تبين انه ان ليس بنفس تضاد الامرين يوجب تضاد العقدين ولا نفس
ما في العقدين يوجب تنافي الامرين فيجب ان ينظر في ذلك نظرا اخص من النظرين فنقول انا اذا
قلنا للخير انه خير صدقنا واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا لكن صدقنا عليه في قولنا انه خير صدق تام
في ذاته وصدقنا عليه في قولنا انه ليس بشر صدق عليه في امر ليس بذاته فان الخير خير لذاته واما
انه ليس بشر فعارض له حين تقابل بامر غير ذاته مباين لذاته وهو الشر فيسلب عنه ذلك الامر فاثبات
الخير يتم عليه بذاته وسلب الشر انما يتم له بغيره وقد علمت ان السلوب من اللوازم في مثل هذه الاشياء
لا من الدواخل في الذات وبازاء هذين الصدقين كذبان كذب انه ليس بخير وهو كذب مقابل له في ذاته مع حالى كان اعتقاد صحيح
وكذب انه شر وهو كذب مقابل لامر له عارض ولما كان اعتقاد انه خير صدق في امر ذاتي مقابل لاعتقاد
انه ليس بشر صدقا في امر عرضي كل اعتقاد ليس بخير كذب في امر ذاتي والكذب في الامر الذاتي اشد يخرج في الحاشية مقابل لاعتقاد انه ليس بشر
معاندة للصدق في الامر الذاتي من الكذب في الامر العرضي هكذا يجب ان يقال واما الظن بان احد الامرين
اشد كذبا والاخر اقل كذبا فذلك باطل فانه لا صدق اشد صدقا من صدق ولا كذب اشد كذبا من كذب
بل بعض الصدق يكون ادوم وبعضه يكون ليس بادوم وبعضه في امر ذاتي وبعضه في امر غير ذاتي
والذي هو كذب في امر ذاتي اشد عنادا وقد ينبعث من هذا احتجاج اخر يجب ان يفهم على هذه الصفة
اي اذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وحققته في نفسه انه خير لا احتاج ان اعتقد مع ذلك فيه
انه ليس بشر اذ هذا ليس ذاتيا له بل امر يعرض له وليس يحتاج في اخطار الامر الذاتي بالبال ان
يلتفت الى امر بالقياس الى خارج البتة بل الصدق الذاتي انما ينعقد باخطار الموضوع والمحمول بالبال
اخطر غيره او لم يخطر فان حدث وقابلت هذا العقد بعقدين احدهما انه شر والاخر انه ليس بخير
وجدت عقد انه شر لا يتم الا ان يتضمن انه ليس بخير فان الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم
الا بان يخطر بالبال الكذب الذاتي فانه ان لم اخطر بالبال ان العدل الذي نحن فيه خير اصار لا خيرا
لم يمكنني ان اقضي عليه بانه شر وذلك لاني علمت واعتقدت ان العدل خير وان ذلك حق فحين اجعله
شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالي ضرورة اني سلبت عنه ذلك الحق وليس اذا اخطر ببالي
سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي انه شر فهكذا يجب ان يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف
والا لم يستقيم وهو قريب مما اوردناه اولا في قوته وحجة اخرى وهو ان جميع القضايا يوجد

طا

لها متقابلات من باب التناقض وليس يوجد لجميعها متقابلات من موجبات يحمل الضد فيها
فانا اذا قلنا كذا مربع وجدنا بازائه انه ليس بمربع ولم نجد انه كذا الذي هو ضد المربع فههنا المعاند
هو السالب دون الموجب لمضاد المحمول وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب ايضا
معاند فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند
فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الاخر امر عارض بل السلم ان
عناد السلب اعم واكثر لا من حيث هي موجبة لكن لقائل ان يقول ليس كلامنا في ان كل موجب
يعانده موجب بل السلم ان عناد السلب اعم واكثر كعناد السكون للحركة مطلقا بل السلم ان عناد
السلب اعم واكثر واما الموجب اذا تخصص فصار موجبا ضد المحمول فهل تخصص بازائه ضد هو اشد صح الحركة الصاعد
ضدية له كما تخصص الحركة اذا كانت نازلة فان الذي يضادها وهو حركة اشد عنادا من السكون لكن
الشان في المفسر المشهور وكل من قرب عهده فانه اعان هذه الحجة بقياس فاسد فقال فاذا كان
في كل الامور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد النقيض فيكون هذا شيئا ذاتيا اذ كان الذاتي شيئا
موجودا في الكل فانظر كيف غلط في القياس وذلك لانه اورد قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل مقدمة
لقياس ينتج ان هذا شيء ذاتي ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا ينتج الا في الشكل الاول
فالذاتي من قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل لا تخلو اما ان يجعله حدا اوسط او حدا اصغر لا محالة
لانه موضوع في هذه المقدمة والمطلوب موجب فان جعله حدا اوسط فلا يجب ان يكون داخلا
في النتيجة وقد ادخله وان جعله حدا اصغر كان الانتاج هو ان الذاتي يكون كذا لا ان كذا ذاتي فان
الذاتي يجب ان يكون في القياس حدا اصغر لا حدا اكبر واما اذا اعتبرنا المقدمة الاخرى فانا نجد ما يتصل
به هذه المقدمة حال الموجود في الكل فان جعلناه هناك موضوعا صح كان القياس هكذا ان الذاتي
موجود في الكل والموجود في الكل هو ان العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى
اذا اخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى انتج ان الذاتي كذا لا ان كذا ذاتي وهذا مع فساد المقدمة
وكذبها ان اخذت كلية حتى ينتج ولم يؤخذ مهملة وان لم يجعل الموجود في الكل موضوعا بل محمولا وجب
الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصادق امرا موجودا في الكل وكان الذاتي امرا موجودا
في الكل فانتج من موجبتين في الشكل الثاني وان عكس فقال وكل موجود في الكل فهو ذاتي كذب
كذبا صراحا وسلو هذه الحجة حجة قوية وهو ان عقدنا في الشيء الذي ليس بخير انه ليس بخير لا يمكننا
ان نورد بازائه عقدا اخرى من الجنس الذي نحن فيه الا ان نعتقد فيه انه شر وانه ليس بشر وانه خير
لكن اعتقادنا فيه انه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الامور فلا يكون معاندا مطلقا
لهذا الاعتقاد واعتقادنا فيه انه ليس بشر قد يصدق ايضا فانا نجد الشيء الواحد كالطفل
لا خيرا ولا شريرا وكذلك المتوسط فبقي ان يكون معاندة انه خير فاذا عقد انه خير هو المعاند لعقد

انه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له والمضاد مضاد لمضاده فمعانده انه خير هو انه ليس بخير فانه لا يجوز
ان يكون الشيء يضاد شيئا على الاطلاق بالحقيقة وذلك الشيء يضاد اخر ولا يضاده فاذا جعلنا
المسئلة كلية فنظرنا هل معاند قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ان كل انسان شر او قولنا ان
كل انسان ليس شرا او قولنا كل انسان خير وكان ضده على الوجه الذي بيناه هو ان كل انسان خير
فضد قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا كل انسان خير لكن ضد قولنا كل انسان ليس بخير بعينه
قولنا ولا واحد من الناس خير فانه سلب الخير عن كل واحد واحد فهذا القول في الشخصي والكلي واحد
واما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معا وكذلك الجزئيتان والاضداد وان كانت قد ترتفع معا
وتكذب معا فليس يجوز ان تصدق فيها معا ۞ تم الفن الثالث من كتاب الشفاء وهو من الجملة الاولى
في المنطق والحمد لله على تمامه ۞ بسم الله الرحمن الرحيم ۞ المقالة الاولى من الفن الرابع من الجملة الاولى
في المنطق فصل في صورة القياس المطلق قد فرغنا في تعديد الالفاظ المفردة واحوالها ومن تعديد
التاليف الخبري الحملي منها وقصدنا الاول بالذات في صناعة المنطق هو معرفة القياسات وتقسيم
الناظر منها في القياسات البرهانية ومنفعة ذلك لنا هي التوصل بهذه الالة الى اكتساب العلوم البرهانية
وقصدنا الثاني معرفة اصناف القياسات الاخرى فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها والتخلص عنها
الى العلوم البرهانية كالجدليات ولها منافع اخر وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز عنها عند اقتناء
العلوم البرهانية كالسوفسطائية وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة ونظام المشاركة كالخطابات
والشعر وجميع هذه كالمشتركة اما بالفعل واما بالقوة في هيئة القياس وصورته واكثر اختلافها
في موادها والعلم الباحث عن الامر الكلي مقدم دائما على العلم الباحث عن الامر الجزئي ومن لم يعرف القياس
المطلق العام لم يمكنه ان يعرف القياس المخصص فبالحري ان نقدم القول في القياس المطلق اما بيان
اختلاف المقاييس في المواد فالاولى ان يؤخر الكلام فيه واما ما قيل من ان المقدمات اما ان تكون واجبة
فتكون منها البرهانية واما ممكنة اكثرية فتكون منها الجدليات واما ممكنة متساوية فتكون منها
الخطابيات واما ممكنة اقلية فتكون منها السوفسطائية واما ممتنعة فتكون منها الشعريات
فيجب ان لا يلتفت اليه ولا ينظر بوجه من الوجوه الى هذه القسمة ونعلم ان الواجبات يدخل
في البرهان والممكنات ايضا قد تدخل في البرهان على النحو الذي سنبين لك عند كلامنا في البرهان
واما الجدليات فتكون صادقة في الكل وتكون كاذبة في الكل فلا تعتبر فيها حالها في نفسها بل
الشهرة او التسليم والسوفسطائية تكون كاذبة في الكل وتكون صادقة في الاكثر فلا يلتفت
الى ذلك بل لانها تكون خلاف ما يدعى من انه برهاني او اولية او شهرة فتكون مشبهة باولى او مشهور
والخطابيات يعتبر فيها ان تكون مظنونة ومشهورة في بادي الراي وان لم تكن مشهورة حقيقية بل ربما
كانت كاذبة مطلقا وربما كانت صادقة كما ان الصادقة ربما كانت مشهورة في بادي الراي

حيلوخ

خارج

وربما كانت

وربما كانت غير مشهورة في بادي الراي والشعريات انما يلتفت فيها الى ان يكون مخيلة كانت
صادقة او كاذبة في الكل اولا في الكل اذ كانت النفس ينفعل عنها انفعالا نحو انقباض او انبساط لا لانها
صدقت بشيء منها بل من جهة حركة تخييلية تعرض لها عندها لكن اذا سمع قول قائل العسل انه مرة
اشمأز عن تناوله وربما سمع الثناء على جميل كان يعرفه جميلا والذم لقبيح كان يعرفه قبيحا وكان التصديق
لا يحرك منه شيئا فاذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعث نزاعه او نفوره الى موجب تخيله طاعة
للتخيل لا للتصديق بل يرجع من راس ويقول انه لما كان علم القياس جزءا من المنطق وكان علما بصورة
تلك الصورة بنكرر وتتغير لا لاجل ان مادتها تتغير وتتكثر فيصير احدى الصنائع الخمس لم يمكن لنا سبيل الى
معرفة اصناف اقسام الاختلاف الا بعد معرفة الصورة الجامعة للاصناف وهي صورة القياس
بما هو قياس فنقدم النظر في صورة القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقدم
معرفة ما القياس مؤلف منه فقدم النظر في بسايط القياس وبسايطه القريبة هي القضايا و
بسايطه البعيدة التي هي بسايط بسايطه هي المفردات فنبدئ بالمفردات فلما احصيت علمت
تلى ذلك بالنظر في التاليف الاول منها الذي يكون فيه الصدق والكذب فلما عرف ذلك وفرغ
شرع في تعليم القياس ونقول ان الاستدلال صنعة ما تؤدي الى غرض وكل صنعة فانها تتعلق بمادة
وصورة وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة تختلف المصنوع في الصنعة فربما كانت الصورة
فاضلة ولم يكن المادة فاضلة كما يتفق ان يبني البيت من خشب نخر وطين متشنج لم يوفي حقه من
الشكل والرسم ولا يغني ذلك ولا يبلغ به الغرض الاقصى من الانتفاع به والسبب فيه رداءة
مادته وربما كانت المادة فاضلة لكن الصورة غير فاضلة كما يتفق ان يبني بيت من خشب صلب
وحجارة صلبة بناء غير محكم في تركيبه ووضعه وهندامه وشكله فيعدم فائدة استجارة خشبه
وحجارته لاستفساد صورته وربما اجتمع الامران جميعا فكذلك الاستدلال يدخله الفساد
من احد وجوه ثلثة اما من جهة ان يكون ما يؤلف عنه غير وثيق اي غير حق وغير بين وعلى غير ما يجب
ان يكون فان اوقع عليه تاليف حسن ورصف فاضل لم يغن في التوصل الى الغرض واما من
جهة ان نفس التاليف ليس يوجب سوق الذهن الى الغرض وان كان ما عنه التاليف
فاضلا حقا واما الاجتماع الشيئين جميعا وكما ان الصانع يلزمه ان يعرف انه اي الصور نافعة
في غرضه وايها غير نافعة واي المواد محكم وايها متوسطة وايها واهية كذلك المستدل يلزمه ان يعرف
حال التاليفات منتجها وعقيمها وحال ما عنه التاليف والعرض في الاستدلال حصول علم
او تسليم او ظن على سبيل اكتساب والمؤدي المعتمد عليه هو القياس ومادة القياس هي مصدقات
او امور في حكم مصدقات سلف بها التصديق وصورة القياس هي الرصف والتاليف الذي
تقع فيها فانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول من اي علم كان بل يعلم له الى المجهول نسبة

بيان
المصنوع

مخصوصة ونعلم انه ليس اي تاليف اتفق في المعلومات التي عندك يؤديك الى اي مطلوب
اتفق بل تاليف مخصوص فالمنطق يلزمه ان يعرف اصناف المطالب وهي باعيانها اصناف
القضايا ثم يعرف ان اي التاليفات تؤدي الى اي مطلوب ويعلم كل ما يؤدي الى كل مطلوب
معين فان القضايا تدخل في تاليف تاليف نحو مطلوب مطلوب معين وذلك لها من
حيث هي قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد الى مادتها وذلك هو الذي يجب ان يعلم من حالها اولا ثم
يعلم ان تلك القضايا كيف يكون موادها اعني حال الصدق في تاليف اجزائها حتى تؤدي فيما يؤدي
اليه اليقين وكيف تكون حتى تؤدي الى ظن قوي تكاد يشبه اليقين وكيف تكون حتى تغلط وكيف
تكون حتى توقع اغلب الظن وبالجملة القناعة وكيف تكون حتى تخيل ثم ينظر ان الافضل والابلغ
في كل باب ما هو وليس يلزمه هذا في جنبة التصديق فقط بل وفي جنبة التصور وعلى هذا القياس
بعينه واذ لابد من مصدقات اولى لم يكتسب بروية والا لما كان لنا سبيل الى كسب الثواني اذ كان
لا وجه لكسب الثواني الا بتقدم تصديق الاوائل فلو احتيج في كل صدق به الى اول ذهب الى غير النهاية
ولم يكن الى قطعه سبيل فتبين ان تلك اوائل المواد القياسية سواء كان التصديق بها واقعا
باول العقل او بالحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالغلط او بالظن او القبول من مظنون به
الصواب فيما يقول والمصدقات بالكسب قد تعود مرة اخرى مواد القياسات يكتسب بها
مصدقات اخرى ويمعن ذلك الى ما عسى ان لا يتناهى وقد جرت العادة بان يسمى تعليم القياس
علم التحليل والسبب الحقيقي في ذلك ان الاستدلال بالحقيقة انما يكون على مطلوب محدود واما
الذي يكون على غير ذلك السبيل اعني ان يكون القياس ينعقد اتفاقا فيؤدي الى النتيجة من النتائج
لم تطلب ولم يجمع له القياس فهو شيء غير صناعي وانما هو امر بختي بل القياس الصناعي هو ان يكون
لك غرض فتطلب ما ينتجه او ينتج مقابله وما ينتج الشيء علة له من حيث هو ينتجه فيكون نظرك
حينئذ مبتديا من معلول الى علة ويكون مع ذلك نظرك في جملة مطلوب ان تفصلها بادخال الوسط
كما ستعلمه بعد بين اجزائها ويكون نظرك مبتديا من واحد تحلله الى الكثرة وتطلب له مبادي كثيرة
وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس كما ان مقابله يسمى التركيب فسمي هذا الكتاب كتاب التحليل
بالعكس لهذا الوجه لا للوجوه يحتج عنها قوم بالتكلف لمشتط فيه والدليل على صحة هذا القول
انك ستعلم عن قريب ان جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب انما سمي قياسا بعد ان يوضع نقيض
مطلوب ما ويقاس به اجزاء القول الناتج اياه حتى يتعين الاصغر والاوسط والاكبر والصغرى
والكبرى ومن ذلك لا يتعين الا وقد تعين المطلوب كما ستعلم وانه ان كان قول ينتج شيئا ولكن
ليس ينتج ما جعل اجزاؤه بالقياس اليه هذه الاجزاء اعني الصغرى والكبرى والاصغر والاوسط
والاكبر لم نسم ذلك قياسا الفصل الثاني في ان المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغني عنها

قد كان سلف لك

١٢٨

قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق وبيان ان الغلط كيف يقع فيه وسلف لك جملة ان
المنطق كيف تكون جزءا للحكمة وكيف تكون آلة وانه لا تناقض بين من يجعله جزءا وبين من يجعله آلة فانه
اذا اخذ موضوع المنطق من حيث هو احد الموجودات وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات
كيف كانت كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف احوال موجودات ما حالها وطبيعتها ان يعرف كيف
يكتسب بها المجهول او يعين فيه فمن حيث ان هذه الحال امر خاص لبعض الموجودات او عارض ذاتي له
او امر مقوم اليه فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض
ثانيا ان كانت هذه المعرفة من امر هذا الموجود تعين في معرفة امور اخرى فيكون هذه المعرفة التي هي بنفسها
معرفة ما آلة لمعرفة اخرى بل جل الغرض فيها معونتها في معرفة اخرى فكونها معرفة بجزء من الموجودات
هو كونها جزءا من الفلسفة وكونها معرفة بجزء من الموجودات من حيث تعين في معرفة اخرى وليكون تلك
المعونة هو كونه آلة فكون المنطق جزءا يكون اعم من كونه آلة وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له
فانه ليس جزءا لما هو آلة له هي العلوم التي تكال بالمنطق ويوزن بعيارة بل هو جزء من العلم المطلق
الذي يعم هذه العلوم كلها وكونه منطقا هو من حيث هو آلة ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه ايضا
معنى اعم من الآلة كما ان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال انه حي وليس
افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنيين متباينين على الاطلاق بل بمعنيين احدهما اخص والآخر اعم
فان كل ما هو آلة لعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس ينعكس فهكذا يجب ان يتصور وان كان
ما قاله فاضل المتاخرين في نصرة من راى ان المنطق آلة وليس بجزء هو اتم ما يمكن ان يقال فيه واما
كونه آلة فلانه يعين وليس بكل معونة فان المعرفة قد تعين في معرفة اخرى على ان يكون مادة وتعين
على ان يكون مكيالا او ميزانا ولا يكون مادة البتة وان كان المعيار قد يمكن ان يجعل بوجه من الوجوه جزءا
او مادة فانا اذا قلنا مثلا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم واقتصرنا على هذا وانتجنا ان النفس
ليست بمتحركة لم يكن هاهنا مادة منطقية البتة ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه جزءا معينا في هذا
من حيث هو مادة بل حيث هو مكيال يعرفنا ان هذا التاليف منتج وكذلك ان كان بدل انتاجه
حد من الحدود او رسم من الرسوم فكان المنطق ينفع في ان يكال به هذا ويوزن ولا ينفع في انه جزء
منه البتة فان تكلفت وقلت لكن هذا شكل منتج ينتج سلب المتحرك عن النفس حتى حاولت ان يتم
الكلام صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول لكن غرضنا في الاعتراف بان المنطق جزء كما
هو ايضا آلة ليس على ان يصير جزء مادة على هذا الصفة اعني الوجه الذي يدخل فيدل على ان هذا متزن
بالمنطق مكيل به فانا اذا علمنا المنطق لم يحوج في كل قياس نعلمه ان يصرح بالفعل بانه متزن بالمنطق
حتى يكون ذلك مصرحا به وجزءا من القول المنتج بل اذا جاء تاليف نعلم في انفسنا انه منتج او حد نعلم
في انفسنا انه حد انتجنا واقتصرنا عليه كما ان النحوي اذا قال ضرب زيد اقتصر على هذا اللفظ في غرضه

ای جزءا من المعرفة الاخرى كما ان
الشكل الاول من اقليدس معرفة
مادة وجزء لمعرفة الشكل الثاني
منه

ولم يحسن ان يقول زيد مرفوع بانه فاعل بل يعلم هذا ويستغنى عن ذكره عند استعماله ما علم هذا لاجله
فالمنطق ليس معينا في العلوم على ان يوجد مادة فيها من حيث مطالبها مطالب غير منطقية نعم
ان كثيرا من الاصول التي في الجدل او في الخطابة وفي الشعر يوخذ مقدمات وقياسات لكن مطالبها
تكون منطقية مثل انه هل هذا الشيء افضل او غيره وهل هذا ظلم او ليس بظلم وما اشبه ذلك
فان هذه مطالب منطقية يجعل مقدمات ما منطقية مواد في اثباتها وليس كلامنا في امثال هذه
المطالب وربما ادخل المنطق ايضا كالجزء في بعض المواضع اذا لم يوثق بذكر المتعلم ما علمه في ذلك المعيار
في المنطق فيكون ذلك على سبيل التذكير كما ان النحوي او اللغوي اذا استعمل غريبا من الاعراب
او اللغة في كلامه لداع ما فخشي ان لا ينتبه له السامع لم يقبح ان يشير الى وجهه فتصير اشارة الى وجه استعماله
لمقدمة نحوية او لغوية وربما كانت مطالب مشتركة ايضا بين المنطق وبين صناعة اخرى واكثر
ذلك مع الفلسفة الاولى فيكون بيانها المحقق في الفلسفة الاولى وبيانها بوجه اخر او على سبيل
الوضع في المنطق فيستعمل مواد في قياسات علمية فان التفت اليها من حيث تعلمت في
المنطق كان على سبيل التذكير وكان ايرادها على سبيل ايراد ما هو مستغنى عنه وان التفت اليها
من جهة انفسها كانت اصولا موضوعة اذا استعملت في علوم ومثال هذا ما قيل لما كان العلم
الطبيعي علما بامور ذوات مبادي وكان العلم بذوات المبادي انما يستفاد من العلم بالمبادي
فيجب ان ينظر اولا في المبادي فان المقدمة الكبرى كما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان ونحوه
فانما تتحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الاولى فان اوردت على انها وضع وخطاب مثلا
مع من لم يسمع المنطق ولم يعلمه كانت هذه مقدمة وضعية يتقلدها الطبيعي من صاحب الفلسفة
الاولى ويضعها وضعا في علمه كما هو الحال في اكثر مبادي العلوم وان كان ذكرها وايرادها
على انها شيء مفروغ في المنطق عنه معتقد فيه الحقيقة فلا موقع له الا موقع الذي من حقه ان لا يذكر
ولا يورد كما لا يذكر حال القياس انه ناتج والفاعل انه رفع اذ كان انما يعلم ليستعمل في العلوم
مكيالا ومعيارا لا داخلا في الكيل والعيار بل انما اورد امثال ذلك تذكيرا لما يغلب الظن بانه
ليس من المباحث المنطقية التي يثبت في الذهن لا محالة كل وقت وحق هذا ان يعلم ويعلم
وجوده فيما سيعلم من غير تصريح به فان صرح به فعلى سبيل تذكير واما ما ظنه فاضل المتاخرين من ان
المقدمات المستعملة في مناقضة ما لسس وبرمانيدس هي منطقية اذ ذكر فيها الكم والتناهي
وان التناهي للكم بذاته او لغيره اولا وما اشبه ذلك فقد زل فان النظر في الكم وما يلحق الكم
ليس بنظر منطقي وقد فرغنا من هذا في بياننا لقاطيغورياس فالمنطق معين على سبيل انه ميزان
لا على سبيل انه داخل في الوزن وانما هو منطق لانه هكذا واما ساير العلوم الاخرى فيعين بعضها
في بعض على سبيل ان المطلوب في هذا المعين يصير مقدمة ومادة للمعان لا على سبيل التعيين

فانه اوجب موجب

فانه اوجب موجب ان لا يتناول بلفظة الفلسفة كل ما هو علم بموجود بل يخصها بما هو علم مقصود
لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تعين في تكميل علوم اخرى كان له ان يجعل المنطق آلة لا جزءا لكنه كالمتكلف
المستغنى عنه والمنطق نعم العون في ادراك العلوم كلها فلذلك حق الفاضل المتاخر ان يفرط في
مدح المنطق وقد بلغ به هذا الافراط الى ان قال ان المنطق ليس محله من العلوم الاخرى محل الخادم بل محل
الرئيس لانه معيار ومكيال ولكني اقول ليس كون العلم معينا على سبيل انه معيار يرفعه او كونه معينا
على سبيل انه مادة يضعه بل ما كان مقصودا بنفسه في كل شيء اشرف واعلى من المقصود لغيره فلا يحوج
ان يحاول اثبات رياسة المنطق على العلوم الاخرى لكن بنا حاجة الى ان نجيب من يسال فيقول ان
المنطق ان كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية فيجب ان يكون محتاجا اليه في تعلم صناعة المنطق
نفسه وان يكون هذا الكتاب الذي في القياس محتاجا الى معرفته ليعلم به ما سلف قبله ثم ما بال قوم
هم مبرهنون ولا قانون عندهم كارشميدس الذي يبرهن على التعاليم ولم يكن في زمانه المنطق محصلا
بل ههنا اخرون جدليون وآخرون خطباء واخرون شعراء وما شئت من السوفسطائيين فنقول
اولا ان التعليم على وجهين تعليم هو افادة العلم بما من شانه ان يجهل لكن يعلم ان الزوايا الثلث من
المثلث مساوية لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد اما التذكير فان يجعل الامر الذي لا يجهل اذا خطر
بالبال مخطرا بالبال فان الذي ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو مخطرا بالفعل التام بل هو
علم بالقوة القريبة من الفعل واقرب من قوة الذي اذا اخطر بالبال امكن ان يتشكك فيه فهذا هو
التذكير واما الاعداد فان يخطر معه بالبال امور يجري مجراه يكون كل واحد منها اذا علم لم يفد العلم
به نفسه واذا اخطر بالبال في مجاورة الاخر يوقع منهما ان يفيد علما لم يكن يكون لا بد من اعداد تلك
الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بايقاع المجاورة فليس كون الشيء اذا اخطر بالبال معلوما
هو خطوره بالبال معلوما ولا كون الشيء يخطر بالبال وحده هو كونه يخطر بالبال مع غيره
فضرب من التعليم هو ما قلناه قبل وذلك على قسمين فمنه قسم متصل متسق يبعد ان يقطع في
نمطه غلط ومنه قسم ليس كذلك ومثال الاول ما يتعلم في علوم الحساب والهندسة وعلامته
قلة وقوع الاختلاف فيه ومثال الثاني ما يتعلم في علوم الطبيعيين وعلامته كثرة وقوع الاختلاف
فيه ثم ان الامور التي تعلم في علم المنطق منها ما تعليمه على سبيل التذكير والاعداد ومنها ما هو
على سبيل الوضع ومنها ما هو على سبيل النتاج والاحتجاج ولذلك يجب ان يكون ظنك بان اكثر ما في
قاطيغورياس انه اما وضع واما تذكير واعداد على انه ليس علما منطقيا في الحقيقة وما في باريمنياس
اكثره تذكير واعداد وبعضه احتجاج واستدلال وما بعد ذلك مخلوط من تذكير ومن تعليم امور لا يقع
فيها اختلاف اذا فهم على وجهها لانها من القسم المتسق والمنطق فان اكثر الحاجة اليه فيما كان
من التعليم على وجه القسم الآخر فلذلك لا حاجة الى جميع المنطق في جميع المنطق بل الجزء الذي على سبيل

فيفحص معنى ان الشيخ ابا النصر الفارابي

هو هذا وضرب من التعليم و

صح

التذكير والاعداد محتاج اليه فى الجزء الذى على سبيل الكسب حتى يكون الجزء الذى على سبيل التذكير و
الاعداد يعتبر به الجزء الذى على سبيل الاحتجاج والكسب ويكون الجزء الذى على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع
الاختلاف فيه عند الحقيقة والذى يتوهم من وقوع الاختلاف فيه فانما هو بسبب الالفاظ ووقوع
الاختلاف فى معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض اخر لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا فى
اكثر الامر وهو كلام غير منطقى دخيل فى المنطق ومع ذلك فلا ينكر ان يبرهن غير المنطقى وان يجادل
غير المنطقى وان يخطب غير المنطقى فان المنطقى ايضا اذا يعلم هذه الصنايع ولم ينفعه نفس
معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن يصير له استعمال هذه ملكة كما ان النحوى
اذا يعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو فى ان يستعمل النحو استعمالا بالغا الا بعد التمرن واكتساب الملكة
قد يحصل ملكة فى النحو من غير معرفة القوانين وفى الجدل وفى غير ذلك الا ان اكثرها يكون ناقصة ولذلك
يجوز ان يزول ويفسد كما زالت الملكة النحوية عن العرب لانهم كانوا معولين على الملكة فلو كانت
لهم مع الملكة قوانين تصدر افعال الملكة عن الملكة وعنها وكانت مغيرات ما كان يقع ما وقع فليس
سواء من له ملكة وعلم بجميع قوانين تلك الملكة ممثلة للعقل منزوعة عن المواد يرجع اليها فيما يفعل والذى
له ملكة سارجة لا تدعمها معرفة بالقوانين بل الاولى ان يكون الصناعة محصلة ثم يكتسب الملكة
على قوانينها فاذا لا غنية عن المنطق لمن اراد ان يستظهر ولا يعول على ملكة غير صناعية **الفصل**
الثالث فى المقدمات واجزائها وفى المقول على الكل بالايجاب والسلب يجب ان يبين ما
المقدمة وما الشيء الذى يسمى حد المقدمة وما المقول على الكل بالايجاب والسلب وما المقول
على البعض وما القياس وما الكامل منه وغير الكامل منه ثم بعد ذلك نشرع فى تنويع القياسات
ونعرف ما المحقق من الاعتبارات فالشيء الذى كان يسمى فى كتاب بيرارمينياس قولا جازما
وقضية فانه اذا جعل جزء قياس كان مقدمة فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس وليس هذا
فصلا للمحقق المقدمة بل اعتبار عرض حتى لو توهمنا المقدمة نفسها زال عنها انها جزء قياس
لم يجب ان تفسد ذاتها ولا كونها قولا جازما فساد اللون الموجود فى حد البياض اذا توهم ان
كونه مفرقا للبصر قد زال فانه وان كان فصول الجواهر قد يظن بها انها معانى تلحق جنسيتها
وتزول من غير فساد طبيعة جنسيتها فلا يظن ذلك بفصول الاعراض على ان الظن المظنون
به فى الجواهر مما فيه موضع نظر وسينكشف فى الموضع اللايق به وكما ان القضايا محصورة و
مهملة وشخصية كذلك المقدمات فيجب ان تحقق حال المحصور فالمحصور التى هو موجب
كلى كقولنا كل ب ا فيجب ان تحققه اولا فنقول يجب ان نعلم ان معنى قولنا كل كذا هو كذا هو
انه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكلى فليس معنى قولنا كل انسان انه كل الناس جملة
ولا الانسان الكلى بل ان كل واحد واحد منهم حتى لا يشذ شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم
على الانفراد

على الانفراد فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الافراد ولا الحكم على الانسان الكلى من حيث
هو كلى يجب ان يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف بل هذا الحكم هو على واحد واحد من
الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية معا ان كان المعنى جنسيا ثم يجب ان يعلم انه ليس معنى قولنا
كل واحد واحد مما هو كذا معناه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا كقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما
هو ابيض من حيث هو ابيض فقط بل كل ما يوصف بانه ابيض وكل شيء يقال له ابيض كان ذلك الشيء ابيض
بانه نفس الابيض من حيث هو ابيض او كان شيئا موصوفا بانه ابيض وله حقيقة اخرى كانسان او خشبة
موصوفين بالبياض وايضا يجب ان يعلم ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه
ابيض دائما فان قولنا كل ابيض اعم من قولنا كل ابيض دائما فان الابيض اعم من الابيض وقتا ما ومن
الابيض دائما فقولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا
للابيض موصوفا به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا
كل ابيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف بالفعل بانه ابيض كان
وقتا ما غير معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود فى الاعيان فقط
فربما لم يكن الموضوع ملتفتا اليه من حيث هو موجود فى الاعيان كقولك كل كرة تحيط بذى عشرين
قاعدة مثلثة ولا الصفة هى على ان يكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل
موصوفا بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون قولك
كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل انه ابيض دائما او فى وقت
اى وقت كان فهذا جانب الموضوع واما جانب المحمول فنقول ان ههنا موجبات مطلقة وضرورية
وممكنة اما الموجبة الكلية المطلقة فينبغى ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضرورى فنقول
ان ههنا اقوالا كلها موجبات والاحوال فيها مختلفة فنقول ان الله تعالى حى دائما لم يزل
ولا يزال ونقول كل بياض لون وكل انسان حى ونعنى لا ان كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا
يزال كذلك او كل انسان حى لم يزل ولا يزال كذلك بل انما نقول ان كل ما يوصف بانه بياض ويقال
له انه بياض فانه ما دام ذاته موجودة فهو بياض وكذلك كل واحد مما يقال له انسان فانه ليس لم يزل
ولا يزال حيوانا بل ما دام ذاته وجوهره موجودا ونقول ان كل متحرك جسم ولسنا نعنى ان كل واحد مما يتحرك
فانما هو جسم ما دام يتحرك فقط بل وان لم يتحرك انما نعنى انه جسم ما دام ذاته موجودا والفرق بين هذا وبين
الذى قبله ان هناك لا يفترق الحال بين قولنا ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام بياضا وههنا
يفترق الحال بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام متحركا ونقول
كل ابيض فلون مفرق للبصر ولا نعنى ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دام ذاته موجودا فهو ذو لون
مفرق للبصر بل ما دام موصوفا بانه ابيض واما الذى يوصف بانه ابيض اذا زال عنه انه ابيض لم يبطل

فهو لون خ

وهو الكرمانشاهان بلد من بلاد الاكراد قريب بجبل بيستون

ذاته وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف ونقول كل منتقل من الري الى بغداد فانه يبلغ مثلا قرميسين
ولا يعني انه ما دام موجودا او ما دام منتقلا الى بغداد بل انه له وقت لا محالة يوصف فيه بانه يبلغ
قرميسين ونقول كل حجر فانه ساكن فان هذا يجوز ان يكون له دايما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما ولا بد
من ان يكون وقتا ما ويجوز مع ذلك ان يكون دائما في بعضه ما دام ذاته موجودا اتفاقا لا ضرورة فلا يكون
في كل وقت انما هو وقتا ما ونقول كل مستيقظ فانه نائم يعني كل واحد مما يوصف بانه مستيقظ فانه
وقتا ما يكون نائما لا محالة وكل مستنشق فانه نافخ ونعني كل موصوف بانه مستنشق فانه نافخ
ليس ما دام ذاته موجودا او ما دام مستنشقا بل له وقت هو موصوف بانه فيه نافخ وكذلك كل مولود
فانه له وجودا في الرحم اي كل شيء موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس ما دام
مولودا وانت تعلم ان قولك ان كل مولود فله وجود في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف
وقتا ما بانه في الرحم وليس هذا انه موصوف عند ما هو مولود بانه في الرحم فان قولك كل مولود هو
كذا الذي معناه كل ما هو موصوف بانه مولود اعم من قولك بشرط كونه مولودا او لا بشرط كونه
مولودا واعم من انه حين ما هو مولود او حينا اخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا متعينا فيه
كقولك القمر يوجد له الكسوف وقد يكون الوقت وقتا غير متعين كقولك الانسان يوجد له التنفس
وهذه كلها تشترك في ان المحمول يوجب فيها للموضوع فان قال قائل ليس هكذا بل قولك كل مستيقظ
نائم كاذب الا ان نقول ان كل مستيقظ نائم في غير وقت يقظته وكذلك يجب ان نقول ان كل
منتقل الى بغداد فهو بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وان كل مولود فهو موصوف بانه
في الرحم قبل ولادته فيكون هذه المقدمات انما تصدق بشريطة تزاد فالجواب عن هذا من وجهين
احدهما ان كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما وكل موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فهو موصوف
بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته فهو بالغ قرميسين لا محالة وقتا ما
فان وجود الشيء للشيء فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الوقت يختلف في اشياء
ويتفق في شيء وذلك انه يختلف في الازمان ويتفق في انه وجود له في نسبته اليه فكذلك وجود
البلوغ او النوم للشيء معنى يعم في الذهن وجوده له فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له
في الحال وليس هو حمل ايجاب لتعيين شيء من ذلك بعينه بل هو حمل ايجاب لاجل هذه النسبة ثم
يصير له ثلثة اقسام ايجاب في الماضي وايجاب في المستقبل وايجاب في الحال فتبين اذا ان المقدمات
التي انتزعناها من المقدمات الزمانية صحيحة فاذا اضفنا اليها الصغريات فقلنا مثلا كل مستيقظ
نائم في وقت كذا وكل نائم في وقت كذا فهو نائم على الاطلاق اي بلا زيادة شرط انتج ان كل
مستيقظ فانه نائم فيكون قضايا صحيحة ومشتركة في ان فيها حملا موجبا والجواب الثاني
نقول انا نساعد فنجعل المحمول ما جعلتموه فهو ايضا تصحيح لما ذهبنا اليه فان كل منتقل الى بغداد

فهو موصوف بانه

فهو موصوف بانه بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وليس ذلك ما دام منتقلا الى بغداد اللهم
الا ان يقولوا ان هذا الشرط يجب ان يكون في جانب الموضوع فيقال ان كل منتقل الى بغداد فهو
في نصف مسافته فهو بالغ قرميسين وكل مولود قبل ان يولد فهو في الرحم فان قالوا هكذا قلنا
ليس كلامنا في ان هذا صحيح او فاسد وليس اذا كان هذا صحيحا كان الاول غير صحيح بل كلامنا في هذه
الزوايد مقرونة بالمحمول فليجعل زيد المنتقل الى بغداد موضوع مسألتنا ولننظر هل يحمل عليه انه بالغ
الى قرميسين في نصف مسافته فاما ان يكون هذا السلب عنه دائما او ما دام منتقلا الى بغداد وليس هذا
مسلوبا عنه دائما ولا ما دام منتقلا الى بغداد بل في بعض زمان كونه منتقلا الى بغداد فاذا انتفاؤه
في بعض وقت انتقاله لا يمنع اطلاق السلب فكذلك وجوده في بعض الوقت لا يمنع اطلاق
الايجاب فان السلب والايجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي تكون بها القضية قضية
وتكون فيها محمول وموضوع بل يختلفان في ان احدهما يوجب والاخر يرفع فالحق اذا ان هذا
يصدق سلبه ويصدق ايجابه وان القضايا المطلقة تعم السلب والايجاب فيها الا بعض
ما لم يشترط الوقت والحال واذا تقرر هذا فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى
القضية المطلقة وليس ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب فريق الى ان الاطلاق
يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا كيف كان بحيث يكون ذلك الحكم عاما
لجميع وجوه التخصيص المذكور غير ملتفت فيه الى ان ذلك على اي الاقسام المذكورة بعد ان لا يشترط
فيها ضرورة او لا ضرورة وذهب فريق الى ان الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها
حكما اي سلبا او ايجابا يكون موجودا بشرط ان لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا
بل ما خالف هذا فيكون المطلق بهذا المعنى اخص من المطلق بالمعنى الاول والامثلة التي تورد في التعليم
الاول يغلب الظن على ان الغرض ما ذهب اليه الفريق الاول فانه والحق يورد في مواضع امثلة يصدق
فيها السلب والايجاب معا فذلك على سبيل انه دعوى جزئية بمثال من الجملة المطلقات في مثله
لا يستمر الحكم الكلي فقد بان من هذا ان قولنا كل ب ا معناه كل واحد واحد مما يوصف ويفرض انه
بالفعل ب دائما او غير دائم فانه موصوف ايضا بانه ا من غير ان يلتفت متى ذلك وفي اي الاقسام
كان فقوم جعلوا كونه بهذه الصفة هو كونه مطلقا لكن لم يعرفوا هذه الاقسام كلها بل انما عرفوا
ثلثة اقسام احدها ان يكون ب هو ا دائما والثاني ما دام موصوفا بانه ب والثالث ما دام موصوفا
بانه ا فيكون قولنا كل ب ا يتضمن هذه الاقسام الثلثة وهو يعمها كلها فيكون العموم [illegible]
على اعتبار هذا التثليث فقط واما على اعتبار الاقسام التي ذكرناها والخصوص بحسب قسمين حتى
يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائما وسيتضح لك تحقيق القول في اقسام الضرورة بعد

الفصل الرابع في الجهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان والامتناع لنعد تقرير [illegible]

الى قرميسين في نصف مسافته او الحمل عليه فان كان لا يحمل عليه فيكون مسلوبا عنه فيكون زيد المنتقل الى بغداد مسلوبا عنه انه بالغ قرميسين

في امر المطلقة فنقول قال بعضهم ان كونها مطلقة هو ان يحذف الجهة عنها قولا وتصورا حذفا يعني انه
لا يلتفت الى الجهة التي تجب لها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وان كان حقيقة الحال فيه ان
الحيوان موجود لكل ما هو انسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت الى ذلك بل الى ما يشارك فيه هذه القضية
غيرها وهو ان الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط فهي موجبة مطلقة ومن حيث التخصيص
فهي امر اخص وهو انها ضرورية وكذلك قولهم كل مستيقظ نائم او كل حيوان يتنفس فانه يجب ان لا يلتفت
فيه الى ما يقابل الضرورة من حيث انه كذلك وقتا لا دائما ما دام ذاته موجودا بل من حيث هو موجود من غير زيادة
جهة يقال او يتصور فيكون المطلق اعم من الضروري وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا
فيه دائما او ما لا يجب ذلك في كل واحد وان اتفق في البعض بل ما يكون الحمل وقتا ما ولا يجب ان يكون
ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا وقوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في
زمان ما حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل في زمان ما فيكون الكلية الموجبة
المطلقة على الراي الاول معناه ما ذكرناه وعلى الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل وعلى الراى الثالث صح
بالفعل انه ب دائما او غير دائم فهو موصوف بانه ا وقتا ما لا محالة سواء كان معينا او غير معين
من غير وجوب دوام وعلى الراى الثالث ان كل واحد من الموجودين في وقت ما ب فانهم موصوفون
بانهم ا في ذلك الوقت وهذا الراى الثالث سخيف مختل فان كل واحد من الموجودين في وقت ما ب اذا لم
يصح باشتراط المذكور كانوا بعض ما يوصف بب وقولك كل ب اعم من ذلك وههنا قضايا موضوعاتها
امور لا يلتفت الى وجودها ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا يكون ضرورية ولا ايضا ممكنة بل يحمل عليها
بانها كما يوجد لا محالة وقتا ما كقولهم كل دائرتين عرضيتين يتحركان دائما بالخلاف على محور واحد الى
قطبه فانهما ينطبقان وينفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان كونهما ينطبقان او
منطبقين ليس لهما دائما ولا ايضا من الممكنات التي يجوز ان يكون او لا يكون بل يجب ان يكون
بالفعل وقتا ولا ايضا حين حمل عليها هذا الحمل في هذا الفعل فانما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار
الامكان وان كان له مدخل امكان ومع ذلك كله فلا يعد ان ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر بل
لا يلتفت الى وجودها بل الى ماهيتها فقط فاذا ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذي
نعتبره فتبين انها تكون مطلقة ولا يكون المطلق ما ذهبوا اليه والمعلم الاول يمنع من هذا الظن في
المطلق صراحا ويلزم من فرضه محالات نذكرها في حل المباحث التي نحن متوجهون اليها بالاستقصاء
وقد ينبع من هذا المذهب مذهب اخرى في امر الجهات حتى التفت في امر الضرورة والامكان الى
امر القضية في ان سورها يصدق ويكذب وترك في امر المحمول باعتباره الى الموصوف بالموضوع
فكان قولنا كل حيوان انسان ممكنا اذ كان يمكن ان يتوهم وقت من الاوقات لا حيوان فيه الا الانسان
فحينئذ نصدق ان كل حيوان انسان فيكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة وقبل ذلك

يكون ممكنة

يكون ممكنة اذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما فان حسب حاسب ان مقتضى هذا
المثال غير ممكن فقد يمكن ان تطلب لذلك امثلة من امور اخرى من انواع الامور التي لا نهاية لها والفرق
بين هذا الاعتبار والاعتبار الحملي انا لو فرضنا هذا الامر واقعا كان من حيث السور وصدقه ليس واجبا
ان يدوم صدقه ومن حيث الحمل كان الانسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين في ذلك
الوقت فانه لم يكن الشيء الموصوف ذلك الوقت بانه حيوان يجوز ان يكون موجود الذات وليس
يوصف بانه انسان لكنا سنوضح فيما يستقبل ان هذا الراى التابع ايضا غير صواب وان الاعتبار
في الضرورة والامكان انما هو بحسب مقايسة حال المحمول والموضوع ويدخل عليه بعد ذلك
السور وليس ذلك بحسب السور واما المذهبان الاولان فانا لا نناقش فيها بوجه فانه يجوز ان
يعنى بالمطلق ايهما اريد بعد ان يحفظ لكل اعتباره ولنعلم ان للقضية من حيث هي قضية احكاما
ومن حيث هي قضية يوجد فيها الحمل دائما احكام اخص وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما احكام
اخص والامثلة التي يورد في التعليم الاول يدل على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول هي
العامية وقد زعم قوم انه لا مقدمة كلية الا ضرورية وقد غلطوا فانا نجد كليات يكون الحمل في كل
واحد من الموضوع لا دائما كما قررت فلا يجب ان يلتفت الى ذلك فان ذلك كان من سوء فهمهم
لما يراد بالضروري لكن الاولى بنا الان هو ان نذكر الكلية الموجبة الضرورية فنقول ان قولنا
كل ب ا بالضرورة معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل انه موجود ب كان دائما ب او كان
وقتا ما ب فذلك الشيء موصوف بانه ا لا عند ما يوصف بانه ب فقط ولا وقتا معينا
بل ما دام ذات هذا الذي يوصف بانه ب موجودا فان كان دائما موجودا فيكون دائما وان
لم يكن دائما موجودا كواحد واحد من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا سواء كان ذاته نفس المعنى الذي
في الموضوع مثل الموصوف بانه انسان فان الموصوف بانه انسان ليس شيئا الا نفس
الانسان او كان الموصوف بانه ب قد يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب كما مثلنا لك
قبل هذا بل نعود فنقول انا قد نستعمل لفظة الضرورة وهو الدوام في مواضع من ذلك
انا نقول ان الله تعالى بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال ونقول كل انسان حيوان بالضرورة
لا انه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ولكن ما دام ذات الشيء الذي يقال له انه انسان موجودا اي ما دام
موصوفا بما جعل معه موضوعا ونقول ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه دائم لم يزل ولا يزال
ولا انه دائما ما دام ذات المقول عليه انه متحرك موجودا بل ما دام متحركا وان كان قد يتفق ان يكون
٢ بالضرورة صح دوام ذاته موجودا وكونه مقولا عليه انه كذا واحدا كما تقول كل انسان فان دوام وجود
ذاته دوام اتصافه بالانسان واحد ونقول كل متحرك جسم انه كلما يقال عليه انه متحرك كيف
كان فهو ما دام ذاته موجودا وان فارق الحركة فهو جسم ونقول للماشي انه ماش بالضرورة

مادام ماشيا ولا تقول ماشي بالضرورة وحده وتقول ان القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا
وكذا وهذا وان صح عليه انه يوجد له الكسوف مادام كاشفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان
شرط الضرورة في القول الثاني هو مادام الكسوف موجودا وشرط الضرورة في القول الاول حصول
وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس وهما وان تلازما فمتخالفان وتقول كل انسان فانه يتنفس
بالضرورة ليس وقتا معينا بل وقتا لا بد منه وليس ايضا معنى هذا انه يتنفس بالضرورة مادام
متنفسا وان لازمه وهذه كلها اقسام المطلق الكلي وانما الضروري المرسل فيها هو الذي يقال فيه
المحمول او يسلب مادام ذات المقول عليه الموضوع موجودا والذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا واما
الموجبة الكلية الممكنة فكقولنا كل ب ا بالامكان ومعناه اما ان كل واحد مما يوصف بانه ب
دائما او غير دائم فغير ضروري وجوده ولا وجود الف له اذا لم يعتبر شرط ولا يلتفت الى انه سيوجد له لا محالة
وقتا ما او يجوز ان لا يوجد البتة او يجوز ان يصاحبه دائما وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثاني
واما ان كل واحد مما يوصف بالفعل بانه ب دائما او غير دائم فانه في اي وقت يفرض ذلك ولو
موجودا له فانه يكون اي مستقبل تخصه يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم
وان لا يوجد ليس مستقبلا الى مبدا ما ان محدود حتى يكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة
وتكون الموضوعات التي توصف انها ب في زمان معين وتكون المستقبل المعتبر مستقبل
وقت معتبر محدود فلا يكون قولنا كل ا يشتمل على جميع ما يوصف بانه ب في كل زمان وذلك خلاف
ما فرضناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عنه المطلق فلا يكون جزئيا تحته وان جاز ان يكون
شخص محدود يصدق فانه جميعا فيه فان زيدا اذا قعد فهو قاعد لا على الضرورة ولا ايضا بالامكان
بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله اذ ليس هذا القعود دايم الوجود ولا دايم العدم مادام
ذات الموضوع موجودا واما انه ليس في الامكان بهذا المعنى فلان الامكان بهذا المعنى يقتضي المستقبل
ولا يلتفت الى الحال وهذا ملتفت فيه الى الحال فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل
ممكنا وبحسب اعتبار الوقت مطلقا اذ يعين ولا يكون احد الاعتبارين داخلا في الاخر او مقولا
عليه وان تلازما وقد يمكن ان يجعل كونه غير مستحق ان يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا اخر
للامكان فان القعود ليس كالتنفس او كالنزع للموت وقتا ما او كالكسوف فان الشيء
يجوز ان لا يقعد البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر البتة فيجوز ان يكون عدم الضرورة المطلقة
وعدم الضرورة التي تقتضيها وقت لا محالة هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد قاعد يدخل في
هذا الامكان من غير اعتبار المستقبل وقولنا زيد يتنفس لا يدخل في هذا الامكان بل في القسم الاول
الذي هو شيء غير ضروري دايم واما الامكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شيء حتى الضروري لكن
المستعمل فيما افرد احد القسمين المذكورين فمن شاء ان يجعل للضروري والمطلق والممكن طبايع

فانه عند ما يكون له الحكم موجودا في وقت
محصل فهو في اي وقت كان مستقبل
بقياسه بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم
وان لا يوجد ولا يتعلق ذلك بمستقبل مبدأ
ان محدود

لا تتداخل

لا تتداخل البتة ولا تجتمع في مادة واحدة فجعل الضروري الموجود مادام ذات الموضوع موجودا
والمطلق ما يجب وجوده وقتا ما بعينه او بغير عينه لا دائما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت
من الاوقات فاما ان جعل الممكن ما ليس ضروريا حقيقيا دخل القسم المذكور من المطلق فيه وان جعله
معتبرا بحسب المستقبل في اي وقت بعينه فرض صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي
له وقت لا بعينه وان لم يقل احدهما على الاخر ولم يدخل فيه بل صاحبه في المادة فكانت المادة مطلقة
باعتبار وممكنة باعتبار وان اخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة ولا ضرورة بوقت انفرد
الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه فقد عرفت الطريق في تفهيم الجهات وكان مثالك انما هو في الكلي
الموجب وذلك ان تنقله الى غيره واما الموجبة الجزئية المطلقة كقولك بعض ب ا فمعناه بعض ما يوصف
بالفعل انه ب سواء كان ذلك البعض دائما ب او وقتا ما ب او خلطا فانه يوصف بانه
ا من غير بيان او بشرط لا دائما واما الضرورية فان يكون بعض ما يوصف بانه ب على اي الاحوال
المذكورة شئت يوصف دائما بانه ا مادام الذات الموصوفة بب موجودة والممكنة على ذلك
النحو المذكور وفي هذا القياس يعلم ان السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف يكون وكذلك
الجزئية وبالحقيقة فان لغة العرب ولغات اخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على سلب
كلي الا ويوجب ان يفهم منه ان لا شيء مما هو موصوف بانه ب موجود له الف البتة مادام
موصوفا بانه ب واذا قيل لا شيء مما هو ب ا ثم يوجد شيء مما هو ب في وقت ما هو ا وان
كان السلب عنه وقتا ما اخر صادقا كان المفهوم من اللفظ كانه قد انتقض واذا قيل كل انسان
يتنفس فرئي انسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم ير ان الكلام قد انتقض كما يرى انه
اذا قيل لا واحد من الناس يتنفس فانه اذا وجد في وقت يتنفس ظن انه منتقض اللهم
الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس متنفس دائما فحينئذ لا يجعل مصادفة بعض الناس متنفسا
وقتا ما مناقضا لهذا فان شئنا ان نحد للسالب الكلي لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها العموم
فبالحري ان نستعمل لفظا اخر مثل قولنا كل ب فانه لا يوجد ا فيكون كانا قلنا كل واحد
مما هو ب فانه لا يوجد ا ويشبه ان لا يكون هذه القضية موجبة فان حرف السالب فيها
قبل الرابطة ويشبه ان لا يكون لفظة كل وحدها يدل على ايجاب البتة بل على عموم فان جاء
الحمل موجبا دل على ايجاب اما محصل واما معدول كقولنا كل انسان يوجد لا عادلا وان جاء
الحمل سالبا دل على سلب كقولنا كل انسان ليس يوجد عدلا وكذا حال البعض فاني لا اجد
كثير فرق بين قولنا بعض الناس ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب
وان لم يمنع اللغة ان يكون قولنا كل انسان ليس يوجد عدلا سلبا فهذا هو السالب الذي
يجب ان يستعمل في السلب العام الذي يدخل فيه الوجوه المذكورة كلها ويجب عليك ان تعرف

الحال في المعنى المقصود في الموضوع والمحمول اذا كانت القضايا جزئية فانها لا تفارق الكلية الا ان الحكم فيها في بعض الموضوع

الفصل الخامس في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات

ويجب علينا ان ندل على المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة فان لقائل ان يقول متشككا ان المذكور منها في الفن الثالث غير كاف وذلك لانا اذا قلنا كل ب ا واردنا ان نراعي الزمان في قولنا ليس كل ب ا اذ هو من شروط النقيض عسر ذلك علينا مثلا اذا قلنا كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس وقلنا ليس كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس فيه حتى يكون الوقت واحدا كان ذلك بالحقيقة مناقضا للاول الا انا لسنا نراعي هذا في المواضع التي تستعمل فيها المناقضات اذ ليس يسلس بهذا خلف البتة ولا يقع شك في انه حين ما يتنفس ليس لا يتنفس وعلى ما سنشبع القول فيه ولا البراهين على احوال المقدمات السالبة المطلقة توجه نحو مثل هذا فان هذا مما لا يشك فيه وان حصل زمان واحد واحد لنا اخذه من حيث هو وقت في نفسه لا من حيث هو وقت موقت بالتنفس يعذر ذلك فلم يمكن تحصيله والفرق بين اخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه واخذه من حيث هو وقت موقت بالمحمول انه اذا قيل ان القمر ينكسف نصف ليلة كذا وقيل ان القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا كان ذلك مما يشك فيه ويحتاج الى بيان وكان التناقض حاصلا مع ذلك واما اذا قيل ان القمر ينكسف وقت كسوفه وليس ينكسف اي وقت كسوفه فانه وان كان هذان القولان كالاولين في انهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة في ان السالبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك ويجب ان نعلم ان زمان الحمل في الواحد يجوز ان يعين واما في القضية الكلية وفي كل واحد فكيف يمكن ان يعين حتى يعتبر في السلب فيكون السلب بازائه فان اهملنا مراعاة الزمان والوقت امكن ان يصدق الكليتان المتضادتان كقولهم كل انسان متحرك كل انسان ليس بمتحرك وكما ان التعليم الاول قد استعمل قولنا كل فرس مستيقظ صادقا مع قولنا كل فرس نائم اي ذلك في وقت والاخر في وقت آخر وانما كنا نقول ان المتضادات لا يصدق معا اذا حفظ فيها شرايط النقيض وكانت الازمنة فيها واحدة وذلك امر قد يكون في نفس الامر واما نحن فيتعسر علينا ان نورد ذلك فانا اذا قلنا كل ب ا وكانت الازمنة متفرقة لكل واحد زمان آخر ثم قلنا ليس كل ب ا لم يمكننا ان نشير بهذا الى الزمان الذي لكل واحد خاصا فانه ليس كل ب ا في زمان واحد نعم لو قلنا ليس بعض ب آ في الزمان الذي قيل فيه انه ا كان ربما امكن ان يكون ذلك البعض واحدا او بتعيين زمانه ولكن هذا انما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به مصرحا واما اذا كان معنى ذلك في زمان ما ولم يعين فكيف يكون قولنا ليس بعض ب ا يدل على انه ليس في ذلك الزمان الذي لم يعين واما ان اريد ايضا انه ليس ا

واخذه من حيث هو وقت موقت

اي ليس بعض ب ا

في زمان ما امكن ان يصدق القولان فان عنى انه ليس ا في الزمان المعين الذي يكون فيه ا كان صدق السالبة بينا بنفسه في كل موضع ولم ينفع في الخلف وليس كذلك على انا لسنا نستعمل عبارة ليس بعض ب ا فقط بل قد نستعمل عبارة ليس كل وهذا التاويل لا يستمر حيث نقول ليس كل وسياتيك من البيانات لهذا ما يزداد به استبصارا في موضعه وايضا ليس يمكننا ان نقول ان نقيض كل ب ا هو قولنا كل ب ا على معنى انه ليس ما دام كل ب موصوفا بب فهو ا حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق وذلك لانهما قد يصدقان معا لانه يمكن اذا كان قولنا كل ب ا اي في وقت من اوقات كونه ب صادقا ان يصدق معه ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا بب واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا ولذلك قد قالوا في امثلة المطلقات كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة اي بالفعل حتى لا يصير ضروريا وليس ذلك دائما ما دام موصوفا بالموضوع فان اقتصر على التثليث في القسمة كانت المناقضة سهلة فكان اذا قيل كل ب ا وكان اطلاقه ان كل ب ا دائما ثم قيل ليس كل ب ا اعني دائما او قيل كل ب ا او كان اطلاقه ان كل ب ا ما دام ب موصوفا بب ثم قيل ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا بب كان متناقضا او قيل كل ب ا اي ما دام موصوفا با ثم قيل ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا بانه ا كان متناقضا لكن نفس الاطلاق لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه ولا الحدود المذكورة في التعليم الاول تساعد ان يكون الحكم كله على هذا الاعتبار فيجب ان يطلب عاما لذلك كله فعسى ذلك هو ان لا يكون موصوفا بانه ا ما دام الشرط الذي في الموجب وبعض حججنا في الضلال ايضا ما ذكرناه فيما سلف فان حكم الشرط لحكم الوقت وانه وان كان نقيضا فليس يمكننا ان نستعمله على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من الهذر والهذيان اعني القسم الذي يقال فيه كل ب ا ما دام موصوفا بانه ا وكذلك نقيضه وهو انه ليس كل ب ا في الوقت الذي هو ا فان هذا السالب لا يصدق البتة ولا يكون لهذا الاعتبار في الاطلاق فائدة الا ان يصح بالضرورة فينقلب القضية عن حالها ويصير كانه يقول كل ما يوصف بانه ب فانه بالضرورة دائما ما دام ذاته موجودة يوصف بانه ا ما دام الفا ويكون الالف ليس هو المحمول بل جزءا من المحمول ويكون المحمول هو انه ما دام الفا فهو ا وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة بل هو ضروري له فكذلك في الجانب الاخر اذا اعتبرت هذا انقلبت القضية في الموجب ضرورية بل يجب ان يلتفت في المطلقات اما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير دائم واما انه مع اي شرط يجب فهو امر ملحق بالمطلق بالضرورة يغير المحمول عن كونه محمولا الى كونه جزء محمول وان كان كذلك فيجب ان يكون المطلق اما ان يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه الى الدوام وغير الدوام او الوجود ملتفتا فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخل الاقسام ولا يلحق بذلك شرط من الشرايط التي

اي انه لا يتعين الزمان الذي يصدق فيه كل ب ا حتى يتعين حتى نناقضه في ذلك الزمان بقولنا ليس كل ب

قد لنا

الموجبة والسالبة ضرورية

يجب معها الوجود وهي الشرايط التي تعين الوجود في وقت الوجود وتوجبه وقد علمت ان نفس قولك
ان هذا موجود وليس دائما غير قولك انه موجود وجب وجوده لوجود كذا وان تراتفاقي وقت
واذا لم يدخل الشرايط الموجبة للوجود في الايجاب فيجب ان لا يدخل في السلب المناقض نعم اذا كان
شيء يوافي الضرورة وليس نفس الضرورة كالقسم الثاني من الاقسام الثلثة كقولك كل ب ا
اي كل ب فانه يكون ا عند ما يكون ب ثم نقول ليس كل ب ا اذ قد يكون ب ولا يكون ا فحق مثل
هذا يتم التناقض ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه وان لم يصرح فلو كان قولنا كل ب المطلقة
اما ان يكون عامة يعم الضروري الدايم والذي هو ضروري ما دام الشيء موصوفا بانه ب ولا شيئا
اخر او كانت المطلقة ما يكون بشرط ما دام الشيء موصوفا بانه ب فقط لا ما دام موجود الذات
حتى يكون قولنا كل ب لا دائما ما دام ذاته موجودا بل عند وقت ما هو ب ويلتفت الى انه ليس
دائما ما دام ذاته موجودا ولا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا شرط
لتصييره ضروريا الا ذلك الشرط مثلا فقد علمت ان بين اعتبار كونه غير دايم وكونه لازما بشرط
فرق وان الالتفاتين والاعتبارين مختلفان لكان اذا قيل بعد هذه الشروط انه ليس كل ب ا
اي قد يكون الشيء ب وليس ا من غير التفات ايضا الى الشرط سيكون مناقضه وانما كان يكون هذا
لو انا اذا رفعنا الثالث الذي لا فائدة فيه لم يبق الا هذان القسمان فكان المطلق اما الامر الذي
يعمهما او الثاني منهما لكن ليس الامر كذلك فان الاقسام كما علمت كثيرة وصاحب التعليم الاول
مثل في المطلقات بمثل قوله كل فرس نائم وكل فرس مستيقظ فلا ينتفع بها اذا صرفا الى
احد الوجهين المشهورين فيجب الان ان نصطلح فنقول ان كانت المطلقة تكون لها في المطلقة
مناقض مستعمل فالمطلقة ليست الا احد هذين القسمين المذكورين الان ولنجعل جميع القضايا
الكلية الموجبة التي قد يوجد لموضوعاتها اتصاف بما وضعت معه في زمان ما والمحمول مسلوب
كاذبة حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ كاذبا لا انا نرى فرسا نائما فيكون فرس ما ليس بمستيقظ
ولكن يبقى ان يعطي العلة في كون قولنا فرس ما ليس بمستيقظ صادقا وليس هذا صح
السلب عنه ما دام فرسا بل في وقت ما وفي الايجاب من شرط الصدق ان يكون الاستيقاظ
موجودا ما دام فرسا لا في وقت من اوقات كونه فرسا فان قال قائل ان السبب فيه
العموم فليس ذلك يحل الشك في الشخص وذلك لان قولنا كل فرس يتناول عدد الافراس
ويعم ما ليس يعم عدد الافراس وعدد الاوقات معا لانه سور لموضوعات الفرس الكلي لا سور الازمنة
جميعا اي اشخاص الافراس واشخاص الازمنة فان اشترطنا في السلب ايضا ما يشترط في الايجاب
فلم نعن انه ليس بمستيقظ عند ما هو نائم بل عنينا انه غير موصوف بالاستيقاظ لا ندري متى
عرض المناقضة ولكن كان المفهوم اشد مناسبة للقول فان هذا اولى بان يفهم من لفظ القول

اذكونه

بل يكون مستيقظا في وقت بعينه اولا

اذ كونه مستيقظا اعم من في وقت بعينه بل وقتا كيف اتفق او دائما اذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ
وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ وليس كل مستيقظ
مستيقظا وقتا ما غير دايم وليس ايضا معنى انه مستيقظ انه مستيقظ عند ما نتكلم ولا في ان بعينه
اذ كل انسان ليس حيوانا الان فان استعملنا المطلق على هذا الوجه استعملناه من حيث
يوجبه نفس الامر وان استعملناه على الوجه الذي يؤخذ فيه المطلق نقيض مطلق استعملناه
بحسب اصطلاح نصطلح عليه فيما بينا على انا لا نقول كذا البتة ونعني كذا الذي يجب ان نعني به بل
اذا قلنا كذا قلنا وحينئذ نعني كذا المصطلح عليه وانت تعلم ان هذا حجر وتكلف فاذا اذا قلنا
كل ب ا فعسى انما يكون نقيضه ان بالضرورة ليس كل ب ا اعني النقيض الذي يمكننا استعماله
ويدل عليه الفاظنا التي ننطق بها ولا يمكننا ان ننطق الا بها لكنه ليس يلزم اذا قلنا كل ب
وكذب ان يصدق لا محالة بالضرورة ليس كل ب ا فانه قد يكذب ذلك لصدق قولنا بعض
ب يمكن بالامكان الخاص ان لا يكون البتة في وقت من الاوقات وهذا القول لا ينافي كذب قولنا
كل ب ا فاذا المناقض هو الامر الجامع لهما وهو انه يمكن ان لا يكون كل او بعض ب البتة الفا
الامكان العام فانك تعلم انا اذا قلنا كل ب ا على الاطلاق الذي يعم الضرورة وغير الضرورة و
صدق حتى كذب هذا لانك اذا قلت يمكن ان لا يكون بعض ب ا البتة بالامكان العام وكذب
صدق بل وجب ان يكون كل ب ا اما بالضرورة او اطلاق غير ضروري لكن قولنا يمكن ان
لا يكون بعض ب ا البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة بعض ب ا وقتا ما و
ليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك ان يكون نقيض غيرها فان زيادتنا في مقدمة
البتة معنى اخرى وقتا ما غيرت الاحوال واما اذا اخذ المطلق بالمعنى الاخص فان البتة والموجبة
الضروريتين جميعا اذا صدقا كذب ذلك وكذلك يكذب ان صدق الممكن بالمعنى الاخير الذي
هو انه يجوز وجود الشيء للموضوع وعدمه ولا يعرض للمحمول الجائز العروض اصلا مثاله انك
اذا قلت كل ب ا اي وقتا وحالا لا دائما فان كان السلب يجب دائما او الايجاب يجب دائما
او يتفق في البعض ان يوجد ويعدم ولا يعرض له البتة كذب في جميع ذلك ان كل ب ا وان لم
يجب ان يصدق شيء من ذلك بعينه وليس يمكنك ان تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه فان
السلب لا يدخل فيه الايجاب ولا تجد ايضا ايجابا يقابل ذلك لان الايجاب لا يكون مناقضا
للايجاب والسلبان يعمهما شيء واحد فهو السلب الممكن العامي فعسى انك تحتال فتزيد في
السلب فنقول ليس كل ب ا وقتا بعينه لا دائما بل اما بعضه دائما او بعضه لا البتة به
فنقول الان ان المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية كقولنا كل ب لا يخرج عنها شيئان احدهما
بالضرورة بعض ب ليس ا والثاني اتفاقا بعض ب ليس ا البتة فانه اذا كان الايجاب دائما او وقتا ما

لا محالة فذلك داخل في المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا عنه دائما وسلب اعن البعض
دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب ان يكون ضروريا بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض
دائما في مدة وجوده بل الدايم السلب او الايجاب الضروري ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع
لا بحسب شخص ما فان المسلوب عن شخص ما دائما قد يكون غير الضروري فاذا هذا النقيض ايضا
وهو السلب الدائم عن البعض مطلق اذ قد يشتمل على الضروري وغير الضروري فاما ان كان المطلق ما
ماخوذا بحسب المعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب
المطلق فان سلب الاطلاق قد يجوز ان يكون غير السلب المطلق كما ان سلب الضرورة غير ضرورة
السلب وسلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان يكون المطلق الموجب انما هو كاذب لا
لايجابه بل لاطلاقه اذ هو ضروري الايجاب فهذا ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق ضرورة السلب ويجوز
ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في البعض وجميع هذا يشترك في سلب اطلاق الايجاب
وان لم يشترك في سلب مطلق الايجاب فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب بالاطلاق الخاص اي هو بالضرورة
موجب في البعض او دائم السلب عن البعض وهذا ليس سلبا مطلقا بل سلب الاطلاق
وان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها ايضا جزئية موجبة دائمة الايجاب في البعض
على الوجه الذي يعم النحوين المذكورين واما ان كانت مطلقة خاصة فتقابلها احد الامور الثلثة
اما ضرورة السلب في البعض او ضرورة الايجاب او ايجاب دائم في البعض غير ضروري وهذه الثلثة
لسنا نجد لها ايجابا واحدا يشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد مشترك فيه واما الجزئية
الموجبة كقولنا بعض ب ا على الاطلاق العام فيشكل الامر فيها جدا فيقابلها الضرورة والامكان
معا فانه يشبه ان لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فان كان لا يصح فيكون
بعض الاشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها فيدخل في المطلق ولا يناقضه ويبقى الضروري
هو الذي يقابله وان صح السلب فيكون الدايم حينئذ يقابله ويكون الدايم غير الضروري ويكون الضروري
ما الطبيعة يستحق ان يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه والدايم ما يكون لطبيعة او
اتفاقا وليس على المنطقي ان يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي فلنا ان نأخذ ان مقابلة السلب
الدايم حتى ان كان لا دايم الا ضروريا فذاك وان كان دايم غيره فقد اتى بالنقيض والممكن فانه يشبه
ان لا يشكل انه لا يتفق وجوده لكل شخص دائما كما كان يشكل عدمه فان العدم كانه اليق بالممكن
فيكون النقيض ههنا الدايم فنقيض قولنا بعض ب ا ليس شيء من ب ا البتة ونقيض قولنا
ليس كل ب ا ان كل ب ا دائما على ان يفهم من الدايم ما فهمت فان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص
لم يجب ان يكون مقابلهما شيء بعينه بل كان الضروري الموافق في الكيف والدايم المخالف
في الكيف بعد ان يخالف في الكم داخلين في نقيضه واما قولنا كل ب ا بالضرورة فنقيضه ليس

بالضرورة

بالضرورة كل ب ا وان وجد او جوزان يكون كل ب ا دائما ويلزمه يمكن بالمعنى الاعم ان لا يكون كل
ب ا وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ا فان نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ا اما
بالامكان او بضرورة الايجاب فان ذلك بالحقيقة ايجاب ويدخل في قولنا يمكن ان يكون بعض ب
الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ا نقيضه ليس بالضرورة ولا شيء من ب ا ويلزمه يمكن
ان لا يكون شيء من ب ا الامكان العام وقولنا بالضرورة ليس كل ب ا فان نقيضه بالحقيقة انه
ليس بالضرورة ليس كل ب ا ويلزمه يمكن ان يكون كل ب ا الامكان العام واما في باب الامكان
فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ب ا فنقيضه ليس يمكن ان يكون كل ب ا بل يجب او يمتنع ان يكون
مطلقا على حسب احوال الممكن ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب ا على ما ظن فان ذلك في سلب الممكن
الاعم وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب ا فنقيضه ليس يمكن ان لا يكون كل ب ا بل يجب او يمتنع
او بالاطلاق على حسب احوال الممكن ولا يلزم شيء بعينه ايجابا في البعض ولا يوجد لاصناف ما
يصدق مع كذب الممكنة الكلية شيء واحد يعمها وعلى هذا فقس في الجزئيتين الفصل السادس
في حد القياس المطلق العام قد عرفت ان المقدمة والمقول على الكل ايجابا وسلبا والجهات
والتناقض فيها وكما ان القياس من حيث هو قياس تشترك فيه البرهاني والجدلي وغير ذلك فكذلك
المقدمة من حيث هي مقدمة بل انما يكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بفروق اخرى
بعد كونها مقدمة فالبرهانية يكون احد جزئي التناقض ليس ايهما اتفق بل الحق منهما مثل
الاولية او المحسوسة والمستندة الى الاولية والمحسوسة او شيء اخر ان كان يجري مجرى ذلك
وهذه لا يكون الا واحدة واما الجدلية فانها يكون للمجيب ما هو مشهور ومحمود وربما كان المتقابلان
معا مشهورين فكان كل واحد منهما بالقوة للمجيب مقدمة جدلية وكان القايس اذا اراد
ان ينصر وضعا وانتفع باحد المتقابلين استعمله ثم اراد ان ينصر مقابله وانتفع بالمقابل
الثاني اخذه واستعمله واما المجيب وضع واحد فتعين له مشهور واحد واما السائل
فانما ينتفع بما يتسلمه من المجيب ولا يتعين ما يتسلمه من المجيب وربما بدا فاستعمل مشهورا وانه
لم يتسلم من المجيب وكان حينئذ حكم المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمجيب في انه ينتفع
بالطرفين جميعا واما الذي يكتسب بالتسلم ففي اكثر الامر انما ينتفع باحد النقيضين بعينه اذا كان
نحو انتاج مقابل ما ينصره المجيب على الاستقامة وقد ينتفع بالثاني في انتاج خلف عليه وربما
امكن ان ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المجيب وذلك لانه لو كان مثلا ينتج ان كل انسان
حيوان من تسلمه ان كل انسان حساس وكل حساس حيوان ثم سلم له ان كل انسان عديم الحس
وسلم ايضا وكل عديم الحس حيوان امكنه ان ينتج ذلك بعينه فالمقدمة البرهانية تخالف
الجدلية انها واحدة بعينها من طرفي النقيض دون الاخرى وان نقيضها لا يكون مقدمة القياس

القياس ن

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

برهاني البتة ينتج ما انتجه الاول بعينه ولا النتيجة اخرى كما كان المجموع وان المتقابلان يكونان مقبولين
للقياس الجدلي اذ كان اى طرفي النقيض يسلمه مقدمة للقياس الجدلي لا ان البرهانية لا يصير برهانية
البتة بسبب التسليم او المنع فانها لا يلتفت فيها الى التسليم البتة وهذه الفصول كلها واردة
بعد كون المقدمة مقدمة فان كونها مقدمة غير كونها مقدمة برهانية او جدلية وانما هي جزء
القياس المطلق من حيث هي مقدمة لا من حيث هي مقدمة برهانية او جدلية فالنظر في صورة القياس
والمقدمة مما يجب ان يتقدم على النظر في مادتها اذ النظر في الشيء يتبع النظر فيما يشبهه وليس
به او يرجع اليه قوته وليس ان يعلم الشيء نفسه يكون في صناعة وان يعلم ما يشبهه يكون
في صناعة اخرى فالامور التي تلحق القياس لاجل الصورة لا لاجل المادة ويرجع اليه من جهة الصورة
وانحاء الغلط الذي يقع في القياس من جهته والعوارض التي تلزم القياس من جهة الصورة حقها   الصورة م
ان يذكر في هذا الفن فحرى ان يتكلم في هذا الفن في الاستقراء والمثال والضمير من جهة الصورة
ونتكلم ايضا في تركيب القياس وتحليله وفي الامور التي تشبه القياسات وفي البيان الدوري
وعكس القياس وانعكاس القياس بسبب النتيجة وارتداد الخلف الى المستقيم والمستقيم الى
الخلف ونتبين من حال النظر في كل باب منها انه نظر في امر متعلق بصورة القياس فاذا
استتممنا الكلام في ذلك انتقلنا الى بيان احوال مادة مادة واما الحدود فانها الاجزاء التي
للمقدمات اذا حلل عنها الجزء الرابط فيبقى في الحمليات الشيء الذي هو الموضوع والشيء الذي
هو المحمول واما السور والجهة فداخل واما الرابطة فذاتية للمقدمة حتى يكون مقدمة ولكنها
يبطل عند الانحلال ولا يكون ما ينحل اليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال فلا يكون حدا للمنحل فان
الحد هو ما ينحل اليه المقدمة وفي الشرطيات اذا اسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف
العناد التي بها الارتباط بقي المقدم والتالي وسميت هذه حدودا لانها اطراف للنسبة
تشبيها بالحدود التي في نسب الرياضيين واما القياس فهو قول ما اذا وضعت
فيه اشياء اكثر من واحد لزم من تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما اخر غيرها
من الاضطرار فالقول ههنا كالجنس للقياس فينبغي ان ننظر انه جنس للقياس المعقول
المتصور في النفس او جنس للقياس المقول فنقول ان القياس يقال بالتشابه على شيئين
فيقال قياس للافكار المؤلفة تاليفا ما في النفس فيؤدي الى التصديق في النفس بشيء اخر
ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها وليس من حيث هو قول مسموع
فقط فان الاقوال المسموعة لا يلزم عنها قول اخر البتة فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب
ان يتبعه لفظ اخر او لا يتبعه ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول وليس من حيث
هو قول مسموع دال على معنى معقول على ان يكون قولا مسموعا هذا التتابع بل لانه قول مسموع

فقط

فقط على الاطلاق غير مخصص بلغة دون لغة فانه لا يصح ان يكون اللازم او الملزوم ما يدل به لغة
دون لغة بل على الاطلاق اى لغة كانت ومعنى اللازم ان يكون ذلك اللفظ يجب الاقرار بمعناه ونحا
ان القياس يقال على معنيين فالقول الذي هو كالجنس للقياس يقال على هذين فالقياس المسموع
على الوجه الذي جعلناه جنسه القول المسموع والقياس المعقول جنسه القول بمعنى المعقول لكن القياس
المعقول قد يكفينا وحده في تحصيل الغرض الذي في القياس اذا كان المطلوب برهانيا واما في الجدل
والخطابة والسوفسطائية والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الغرض الذي في كل
واحد منها وكذا في الامتحانات التي تستعمل ونذكرها في مواضعها فهذا معنى القول المأخوذ في جنس
القياس واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يعني اذا سلمت الاشياء التي فيه وليس يعني ان يكون
بنفسها مسلمة بل وان كانت عندك منكرة او في نفس الامور لكنها اذا سلمتها لزم عنها غيرها
وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير ذلك وقياس الخلف فان القياس
الجدلي انما لا يوجب الحق حيث لا يوجب لان مقدماته تكون في نفسها غير حق لكنها مع ذلك
اذا سلمت يلزم عنها ما يلزم والسوفسطائي الذي فيه اشتراك الاسم فانه يوهم مع ذلك مقصورا
لذلك الاسم على انه معنى فاذا سلم ما فيه على الوجه الذي ياخذه السوفسطائي لزمت منه النتيجة مثال
ذلك اذا قال السوفسطائي ان الماء له عين وكل ما له عين فانه يبصر فالماء يبصر فان هذه المقدمات
اذا سلمتها على نحو ما اخذ لزم المطلوب بها اذ لا يخلو حينئذ من وجهين اما ان يعني بقوله ان الماء له
عين عين الينبوع او عين الحدقة او يعني بقوله ان له عينا ان له شيئا يسمى عينا فاذا سلمت
المقدمات على اى الوجوه كان حتى كان كانك تقول ان الماء له عين ينبوع فانه يبصر او الماء له عين
حدقة وكل ما له عين حدقة فهو يبصر او الماء له ما يسمى عينا وكل ما له ما يسمى عينا فهو يبصر فانك
اذا سلمت هذه وان كانت كاذبة لزمت النتيجة فاما ان تخالفت في التسليم لم يكن ما يقوله
قياسا اعني اذا لم يكن الاوسط عينا بمعنى واحد لم يكن ما قاله قياسا البتة وان سلمتها لانها
لا يلزم من تسليمها والاوسط مختلف شيء وامثال هذه القرائن الغير المنتجة فانها ليست
بقياسات سوفسطائية بل هي قياسات سوفسطائية ومعنى هذا انها ليست في انفسها
قياسات ثم ينسب الى السوفسطائي اى ليس اذا سلم ما فيها وان كان على سبيل الغلط
يلزم عنها المطلوب كما ان تلك الاشياء في انفسها قياسات ثم ينسب الى الجدليين فيكون
كونها سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات ومن شرطها انك اذا
سلمت ما قيل فيها لزم عنها غيرها فاما ما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة حتى يخصص بانها
قياسات سوفسطائية لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما نقول ان هذا انسان
مايت ونقول هذه فضة زيف ويعني بها انها اشياء تشبه بالقياسات فيقال

ما يبلغ العلامتين مصرح به في نسخة الذي السوفسطائي

وكل ما له عين ينبوع م

لها قياسات مشبهة مجاز او استعارة كما يقال حيوان مصور وانسان مصنوع والنظر في معرفة كل
شيء هو على وجهين احدهما في ان نعرفه والثاني ان يعرف ما يشبهه وليس هو فالنظر في كلا وجهي
القياس السوفسطائي نظر منطقي واما القياس الشعري فانه وان كان لا تحاول ايقاع التصديق بل
التخييل فانه يرى انه يوقع التصديق ولا يعترف فيه من حيث هو شعر انه كذب وهو تستعمل مقدماته على
انها مسلمة مثلا اذا قال فلان قمر لانه حسن فانه يقيس هكذا فلان وسيم وكل وسيم قمر ففلان قمر فهذا
القول ايضا اذا سلم ما فيه لزم عنه قول لكن الشاعر ليس يريد في باطنه ان يعتقد هذا اللازم وان
كان يظهر انه يريده من حيث هو شاعر بل قصده ان تخيل هذا اللازم استحسانا من النفس للممدوح كما
اذا قال ان الورد سرم قائم في وسط روث فكانه تحاول ان يقول فكل ما هو سرم يبغض بهذه الصفة يبغض صح
فهو يحس قذر فان قوله وان كان قياسا اي اذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب فانه ليس
يروم بيان صحة اعتقاد هذا الراي بقوله بل يريد ان ينفر النفس عن المقول فيه تخييلا فقد بان ان قولنا
اذا وضعت فيه اشياء يشتمل على جميع هذه وكما ان الحملي يسلم فكذلك الشرطي يسلم وكما انه يكون
قول مركب من حمليات فيلزم عنه قول اخر فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة او
مخلوطة يلزم عنه قول آخر فهذه امور يستعملها في مواضعها فلم يحسن من ظن ان قولنا اذا وضعت
فيه اشياء انما هي الاشياء الحملية دون الشرطية وانما قال اشياء ولم يقل شيء واحد فرقا بين القياس
وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب الى النقيض وما اشبه ذلك فانك تستعلم
ان القياس لا يصح ان يكون من حد واحد بل ولا من مقدمة واحدة بل انما يكون من اقوال اكثر من واحدة ومن
اثنان اذا كان القياس بسيطا او اكثر من ذلك ان كان القياس مركبا ولما كان معنى قوله اذا وضعت
فيه اشياء هو اذا سلمت فيه اشياء كانت الاشياء هي القضايا لا محالة لان التسليم لا يقع الا
للقضايا ولا يجوز ان يقال اذ القياس قول اذا وضعت فيه مقدمات ومن قال هذا فقد اخطاء
في التحديد وذلك لانه يكون قد اخذ القياس في حد نفسه لان المقدمة انما تحد بانها قضية هي جزء قياس
فكانه يقول ان القياس قول اذا وضع فيه قضايا هي اجزاء قياس وتعرض ما عرض لبعض مغفليهم
في امر الجنس والنوع لكن يجب ان يؤخذ في حده قضايا او اشياء من غير ان يوجد مقدمة ومعنى قوله
اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت ما فيه من الاشياء التي هي القضايا وليس معنى هذا
ان يكون القياس شيئا وما يوضع فيه شيء خارجا عنه بل ما يوضع فيه هو ما يلتئم منه القياس فهو منه
على انه جزء منه يلتئم وليس معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت اشياء مما فيه بل
معنى ذلك اذا سلمت الاشياء التي فيه كلها التي منها تاليفه وقولنا لزم من تلك الاشياء الموضوعة
معناه من تلك الاشياء الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه وذلك لان اللازم ليس غير
تلك المقدمات التي هي مادة التاليف كيف كانت بل منها ومن التاليف فيها وهو نحو كونها

في ذلك القول

في ذلك القول فيكون كانه قال لزم من تلك الاشياء الموضوعة فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعها
وقوله بذاتها اي ان تلك الموضوعات لا تحتاج في ان يلزم عنها ما يلزم الى ان يقترن بها شيء يتم بذلك لزوم
ما يلزم عنها سواء كان معقولا او مصرحا به فانك اذا قلت ج مساو لب و ب مساو لد فج مساو لد
انما يكون تم لك هذا بان استشعرت ان ج مساو لمساوي د ومساويات المساوية مساوية
فليس هذا القول قياسا على وجهه ومثل قول القائل فلان يطوف في الليل فهو متلصص فانه
هذا القول ليس قياسا بالفعل ولا يلزم عنه كونه متلصصا بذاته بل بتسليم شيء اخر معه وهو ان
يسلم ان كل طائف في الليل متلصص وكقول القائل حفظ السنة ضد اهمال امر السنة لكن حفظ
السنة ليس شرا فاهمالها شر فاذا حفظ السنة خير فان هذا لا يلزم عن هذا القول وما وضع فيه بذاته
بل عن مقدمة محذوفة ان كل ما هو غير شر ويضاد الشر فهو خير وكمن يقول انك تقول ان النهار
موجود لكن النهار موجود فانت اذا صادق فقد حذف هاهنا وكل من يقول قولا يكون عليه الوجود
فهو صادق واشباه هذه كثيرة واعلم ان معنى اللزوم هو انك اذا سلمت تلك يجب ان
يسلم هذا القول الاخير ليس انه يجب ان يكون صادقا ولا ان اللزوم يكون بينا بنفسه فيها
فان قولنا كذا يلزم عن كذا اعم من قولنا كذا بين اللزوم عن كذا فكذلك هذا الحد يتناول القياسات
البينة اللزوم وما ليس الزامها بينا واذا قال يلزم فقد فارق الاستقراء والمثال والعلامة
وما اشبه ذلك فان تلك اذا سلمت مقدماتها لا يلزم عنها شيء باضطرار وقولنا لا بالعرض
يعني به ان لا يكون انما لزم اللازم بسبب مقدمة اخرى لم تورد وليس حالها حال المحذوف اصلا
فلا بد الذي يحتاج الى ان يتمم به المقدمات الموضوعة بان يضاف اليها فذلك قد اورد ما ينفصل
عنه بل هي مقدمة تركت هي واخذ بدلها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت
بالذات وبسبب هذه بالعرض لا عن ذاتها لكن يقول الدليل على ان جزء الجوهر جوهر هو ان
جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فاذا جزء الجوهر
جوهر وهذا اللازم عن هذا القول لا محالة فانه لا يلوي ما قيل مسلما الا وهذا لازم لكن ليس يلزم
عنه لذاته بل انما يلزم عن مقدمة اخرى يجب ان يقرن بالاولى وتلك الاخرى هي ان ما يوجب رفعه
رفع الجوهر فهو جوهر [illegible] وليس بجوهر لا يوجب رفعه
رفع الجوهر هي قوة هذه المقدمة واما ما كان من الاقوال فيه فضل لا يحتاج اليه في ان يلزم
ما يلزم فتلك الجملة لا تحتاج ان ينفصل عنها وذلك لانها من حيث هي تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء
الذي يلزم لا وحدها ولا مع غيرها ولا بتعين بل يلزم عن بعض اجزائها فلا يحتاج ان يفرق بينها يتغير صح
وبين القياس فانها لم يشركه في شيء وقولنا شيء ما قالوا ان المراد به شيء واحد وربما لم يذكر
شيء ما سقط في نسخة الدستور
شيء ما ولكن ليس يكون القياس قياسا بان يكون اللازم عنه واحدا او كثيرا فلو كان يعني
قول ويلزم عنه اقوال متلازمة او متكافية ما كنا نبخل ان نعطيها اسم القياس لكن المراد في هذه

الزيادة شيء ان لم يفهم من هذه الزيادة كان هذا الحد مطابقا للاشياء لا يسمى قياسا مثال ذلك
انه اذا قيل ليس شيء من ج ب وبعض ب ا فانه قد يلزم منه ان بعض ا ليس ج وستعلم
بعد ان الامر على هذه الصورة وقد منعوا ان يكون هذا قياسا وان كان يلزم عن وضع ما وضع
فيها لذاتها قول اخر ومعنى قولنا يلزم ما علمت لا انه يلزم بين اللزوم فاذ ليس هذا قياسا
وهذا الحد ان ترك على ظاهره يتناوله فقد وجب من هذا ان يبحث عن فصل في هذا الحد يصير به غير
مشارك له ولا يوجد الا في هذا الموضع فنقول شيء ما اي شيء محدود ويكون ذلك محدودا موضوعا
محصلا عند الذهن او اشياء كذلك ان كانت ويكون هذا القول اذا وضع فيه اشياء يوجب
ذلك الشيء المحدود فاذا كان كذلك فقد يتعين نسبة ما للقياس الى اللازم وانما قالوا ان قولنا
ليس شيء من ج ب وبعض ب ليس ا ليس قياسا لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود واما
كيف كان هذا الشيء المحدود فانا حين نريد هذا التاليف نزيفه على انا جعلنا الكلية صغرى والجزئية
كبرى فاذا جعلنا احدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عينا المحمول او ج موضوعا فعلمنا ما
يلزم عنه شيء ما حددناه وعيناه على نسبة ما لزومه من غيره لم يكن قولا اذا سلمت فيه اشياء
لزم عنها شيء ما محدود والذي له نسبة اليه بصفة محدودة كون غيره كذلك فلم يكن قياسا غيره كونه غيره
قياسا فان قال قائل فيجب ان يكون كثير مما هو قياسات يصير غير قياسات اذا لم ينتج ما يريده فيجعل
اولا انها تكون قياسات بالقياس الى ما ينتج وغير قياسات بالقياس الى ما لا ينتج واما ثانيا
فانا لسنا نقول انه اذا لم ينتج اي شيء اتفق مما لا يريده لم يكن في نفسه قياسا بل اذا كان لا
ينتج شيئا ما له معه نسبة معينة على ما سنصف بعد وليس اذا كان لا ينتج شيئا فرض فليس
ينتج شيئا له معه تلك النسبة ولم يكن قياسا لانه ينتج شيئا بل لانه ينتج شيئا ما معينا فاذا كان كونه
لا ينتج امرا فرض مما لا يرفع عنه انه يلزم عنه شيء ما الذي نعينه فلا يرفع عنه انه قياس ثم لا مانع
يمنع من ان يقال ان من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ومنه ما هو قياس على مطلوب
محدود بعد ان نعلم انا حيث نقول في هذا الكتاب ان كذا قياس فانا نعني هذا الاخير فلا يكون
اسم القياس لهذا الاخير من الجهة التي يشارك غيرها الاول بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته
على ان القياس انما هو قياس لاجل شيء والحجة حجة على شيء وليس من شان المتعلم ان يبحث
عن التاليفات حتى كيف يتفق ان ينتج بل من شانه ان يحصل مطلوبا فينظر هل يصح او لا يصح
ويجعل القياس مسوقا اليه فيكون كل قياس انما يطلب لشيء ما محدود وقولنا اخر غيرها
يعني بهذا ان لا يكون النتيجة قد كانت في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما فما
كان يحتاج ان يقاس ليلزم تسليمه بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس ويشترك الحملي
والشرطي في هذا وقوله بالاضطرار اي دائما ليس في مادة دون مادة فانا اذا قلنا ليس احد

لفظ ليس ليس في نسخة الدستور

عينا ج

من الناس بفرس

من الناس بفرس وكل فرس صهال فاوردنا محمولا مساويا للاوسط لزم في هذه المادة وكل مادة
يشاركها في صورة المساواة والانعكاس انه ليس احد من الناس بصاهل ولكن ليس يلزم مثل
هذا عن كل تاليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائما فليس هذا التاليف قياسا

يبين ج

وليس يعجبني قول من يقول ان قوله اضطرارا للتفرقة بين القياس والاستقراء والمثال وذلك
ان تلك لا يلزم عنها شيء لا دائما ولا غير دائم فان مقدمات الاستقراء اذا سلمت لا يلزم عنها شيء
البتة ولا المثال اذا سلم لكن المثال الذي اوردناه اذا سلمت المقدمات التي فيه لزم عنه الشيء
بشرط في المادة وليس اضطرارا عن هيئة الصورة التي للتاليف فتكون القراين المنتجة يلزم
عنها اشياء في مواد هي لها حال وشرط ولا يلزم في غيرها من المواد فيكون قد يلزم عنها شيء لكن لا دائما
والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء البتة حتى يكون يلزم عنها شيء ولكن لا اضطرارا
اي ليس دائما كما ظنوا

الفصل السابع في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

لكن
قد يلحق هذا الذي قيل شكوك منها ان اللوازم قد لا يكون اضطرارية بل يكون ممكنة ويكون القياس
قياسا ومنها ان القياسات الجدلية قياسات وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة بل في غالب الظن
والخطابيات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا وايضا فان القياسات الشرطية قد تكون النتيجة
فيها شيئا مما في المقدمات فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار اذا موجود فيكون اللازم مما وضع في المقدمات وقد جعل الشرطي داخلا في هذا الحد وكذلك
اذا قلت اما ان تكون الحركة موجودة او لا تكون موجودة لكن الحركة موجودة فينتج نقيض التالي وهو
عين المقول في الاستثناء وذلك لانك اذا قلت ان الحركة موجودة انتج فالحركة موجودة واشنع
من هذا مثال اخر انه ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة وقالوا
ايضا ان هاهنا مقاييس توجب النتيجة عن قول واحد كقول القائل فلان يتحرك فهو اذا حي ولما كان
عبد الله يكتب فهو اذا يحرك يده فاما الشك الاول فينحل بان نتذكر ما قلناه انه ليس معنى قولنا
يلزم اضطرارا ان اللازم في نفسه يكون قولا اضطراريا بل ان لزومه عن القياس يكون اضطرارا
وان كان في نفسه كذبا او حقا ضروريا او ممكنا وغير ضروري فان الباطل والممكن قد يلزم اضطرارا
عن شيء اذا سلم ويكون في نفسه غير اضطراري واما الشك الثاني فقد قيل انه يعني باللازم
ما كان لازما بالحقيقة او على سبيل الاقناع وليس كذلك فان اللازم عنه به المفهوم من اللازم حقيقة
لا المجاز ومع ذلك فان الشك منحل لان ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فان
ما فيها اذا سلم لزم عنه المنتيجة اضطرارا انما يكون مشكوكا فيها لان تلك المقدمات تكون مشكوكا
في امرها فاما كون القياس قياسا فلانه اذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا فهو مشترك للجميع واما
الشك الثالث فينحل بان يعرف ان قوله لزم عنها غيرها معناه غير المسلمات والمسلمات

هي التي يكون فيها صدق او كذب ولم يكن قولنا فالنهار موجود مسلما في نفسه او متعرضا لان يكون في
نفسه حقا او باطلا بل كان المسلم شيئا هو جزء منه فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
هو بجملته مسلم واحد ولا تسليم فيه لاحد جزئيه الآن فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد حتى اذا قلت
ان كان الانسان حجرا فهو جماد ولا واحد من هذين بمسلم والمقدمة مسلمة لان التسليم ههنا يتناول حال
النسبة بين القولين كما ان الصدق يتناوله فان لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين عن ان يكونا
قضيتين ويكون فيهما صدق او كذب ووضع وتسليم ولذلك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة
لم يكن صدق ولا كذب وكذلك اذا قلت فيكون النهار موجودا مع الفاء وحرف الجزاء لم يكن صدقا ولا كذبا
فلم يكن شيء منهما مسلما او غير مسلم وان كان اذا افردت كل واحد منهما كان صدقا او كذبا او عرض
لتسليم او غير تسليم وكذلك اذا قلت هذا اما كذا واما كذا صار الصادق المسلم هو الجملة غير الاجزاء
فاذا النتيجة غير الامور المسلمة واما الشك الاخر وهو ان تقول ان كانت الحركة موجودة فالحركة
موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة فان هذا الشك ينحل من وجوه احدها ان هذا القول
ليس بقياس البتة فان القياس هو ما يفيد زيادة تسليم وهذا ليس يفيد شيئا وليس
كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان بل ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه ولم يكن مسلما من جملة ما
يسلم موضوعا في جملة ما وضع فاذا لم يكن هذا قياسا لم يجب ان نقول ان شيئا هو قياس
وقد لزم منه لازم ليس غير الموضوع والثاني ان المسلم ايضا ليس هو النتيجة فان المسلم هو
لكن الحركة موجودة مقرونا بلفظة لكن وكذلك قولك فالحركة موجودة مقرونة بالفاء الواصلة و
فيما وضع نتيجة وهي ان الحركة موجودة وهذا جزء من المسلم لا المسلم والدليل على ذلك ان قائلا
ان قال ان الحركة موجودة ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء حتى يكون كانه قال
وصادق مع ذلك ان الحركة موجودة حتى تكون الحركة موجودة كموضوع وقد حمل عليه وصادق
مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء فانه لزم مع الاستشعار بان هذا استثنى فتكون الحركة موجودة
يجعل في الذهن جزءا من قضية محمولها الاستثناء فحينئذ يلزم ما يلزم ويكون هذا الحال في المثال الذي
اورد للمنفصل وقد تكلف له انواع من الجواب لكن الحق ان هذا ليس بقياس لست اقول
ان المقدمة المنفصلة الى ايجاب وسلب لا يكون قياسية فانها تدخل في القياسيات
لكني اقول ان استعمالها على ان تقرن بها استثناء النقيض وعلى ما قيل في الشك ليس
يؤدي الى قياس فانه لما قال اما ان تكون الحركة موجودة او لا تكون فقد ساق هذا الكلام
الا ان تبين به امرا مجهولا او يلزم امرا منكرا لا يقر به فلما قال لكن الحركة موجودة وجعل هذا جزءا
من القياس لتبين به ان الحركة موجودة لم يكن هذا قياسا لانه كان المطلوب فيه قد بان
وسلم قبل عقد القياس عليه فانه كان القياس انما هو لاستبانة شيء فقد كان مستغنى عنه

وان كان لالزام شيء منكر فالى طلب لا يسلم ان الحركة موجودة ليستثنى بها واذا لم يسلم ذلك
لم ينعقد عليه من هذا قياس ومع ذلك فانه اذا لم يلحظ نحو سلب صريح بل الى جهة من جهات العدول كان حينئذ النتيجة
غير الذي ذكر بل ان الحركة ليست غير موجودة وهذه ليست هي ان الحركة موجودة ولو كان يلزمها فان اللوازم كلها
اغيار في المعنى كما قد علمت مرارا واما الامثلة الاخرى فانما تتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت
عقلا قد حذف في واحد منها ان كل متحرك حي وفي الاخر وكل ما كان السراج موجودا فالضوء موجود وهي
الشرطية وفي الثالث كل كاتب يحرك يده فقد وقف على حد القياس فاعلم الان ان من القياس ما هي
كاملة وهي التي تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها ومنها ما هي غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم عنها
بينا وانما لم يلزم بتغيير يلحقها يرجع به الى الكاملة يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها لا في شيء
يدخل عليها ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما سلم فيها **المقالة الثانية من الفن الرابع من**
الجملة الاولى الفصل الاول في عكس المقدمات على الاطلاق قد جرت العادة بان يعرف اولا حال
عكس المقدمات حتى اذا وقف عليها سهل الامر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة ومعنى العكس
هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيفية والصدق على حاله والقضية المنعكسة هي
التي تقبل هذا العكس فالسالبة الكلية من المطلق اذا اخذت بحسب ما يفهم في التعارف من قول
القائل لا شيء من ج ب وهي المستعملة في العلوم فانها تنعكس وان اخذت على ما يجب في نفس الامر
فانها لا تنعكس فاما والمفهوم لا شيء من ج ب انه ولا واحد من الموصوفات بانها ج بالفعل محمولا عليه
ب مع استشعار ما دام موصوفا بج من غير منع ان يكون ما دام ذاته موجودا بل مع تجويز ان يكون
مع ذلك ما دام ذاته موجودا فليس ب فتنعكس وذلك اذا كان قولنا لا شيء من ج ب معناه انه
لا شيء مما يوصف بج يوصف مع الوصف بج انه ب فمنه ما يدوم وصفه بج فيدوم سلب ب عنه
ومنه ما لا يدوم وصفه بج ويدوم سلب ب عنه ما دام ومنه ما لا يدوم له احد الامرين فاذا كان حقا
ان كل واحد مما يوصف بج كيف كان فيسلب عنه ب دائما ما ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا صدق
معه لا شيء من ج ب واذا كان السلب عنه حقا عندما يكون ج فقط صدق ولا شيء مما هو ج
ب فاذا هذا يصدق على الضروري وعلى فن واحد من الاشياء التي تسميها مطلقات
فنقول انه ينعكس مثل نفسه فانه ان كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج والا فبعض ب ج
فلنعين ذلك البعض وليكن د فيكون د بعينه موصوفا بانه ب وج فيجتمع فيه انه ب وانه ج
فيكون شيء واحد يجتمع فيه انه ج وانه ب وقد قلنا انه لا شيء من ج يوصف بانه ب مع ما يكون
ج ومع انه ج هو ب وهذا خلف وهذا العكس يجوز ان يكون كالاصل فانه كما يكون لا شيء
من الابيض اسود اي ما دام ابيض فكذلك لا شيء من الاسود ابيض ما دام اسود وكما انه لا شيء
من الحجارة حيوانا اي دائما ما دام موجودا كذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودا فحكم

آخر ج
سلخ

الاصل لحكم العكس وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا لانه تبين فيه ان السالبة الكلية منعكسة بان يؤخذ نقيض
ان السالبة الكلية وهي الجزئية الموجبة فتنعكس جزئية موجبة ثم تصحح الدعوى على سبيل الخلف وفي هذا وجهان
من النقص احدهما انه لم تبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس وبعد ذلك فانه حين تبين لنا ان الموجبة
الجزئية تنعكس تبين بان السالبة الكلية تنعكس وهذا بيان الدور وقالوا انه ايضا تبين بالخلف
بقياس من الشكل الثالث وذلك مما لم يبين لنا بعد فهؤلاء حادوا عن هذا البيان واتوا ببيان
اخر وهو ان ج لما كان مباينا لب ومباين المباين مباين فب ايضا مباين لج فلا شيء من ب ج اما
اعتراضهم فنقضه اهل التحصيل وبينوا ان هذا ليس على سبيل استعمال عكس الجزئية بل على سبيل تعيين
شيء واحد وافتراضه يكون بعينه كلا الامرين فهذا امر نعلمه من غير ان يلتفت فيه الى حديث العكس فذلك
الواحد يتعين لك بالحس او بالعقل انه بعينه ج وب فنجد موصوفا بج هو ب وموصوفا بب هو ج
من غير استعمال قياسين في امر هذا الواحد ومن غير عكس وهذا النقض نقض حسن وحق واما طريقتهم
فقبلوها ومالوا اليها وحسبوا انها بيان نافع وهذا خطاء ممن ابدعه ومن القائل وذلك لان المباين
اسم مشترك يقال على وجوه فمن ذلك في المكان ومن ذلك في الحد ومن ذلك في اشياء اخرى منها
المباين بمعنى انه ليس هو فيكون معنى قولنا ههنا مباين المباين هو انه ليس هو المباين في المكان
ولا في الحد كمباينات الاشياء التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ولكن في معنى انه ليس هو فاذا
قال قائل اذا كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج لان ج مباين لب كان معناه لان ج ليس ج
ب وما ليس شيئا فليس الاخر هو ولم يخل اما ان يكون هذا بينا فيكون بينا انه اذا كان ج ليس بكليته
ب ج وان كان ذلك غير بين فهذا غير بين لان ج ليس هو عبارة عن مادة بعينها بل عن كل مباين
وب عبارة عن كل ما يوين فلا يمكن ان يقال ان هذا جزئي غير بين يجب كل بين فلو كان مسلما
ان كل مباين لشيء فالشيء مباين له اي كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو كما لا شك
في انه لما كان ج ليس ب فب ليس ج نعم ههنا شيء بين بنفسه وهو ان الشيء المباين لشيء
فذلك الشيء مباين له وبازاء ذلك مسلم ان ما ليس بشيء فذلك الشيء ليس هو بل هما في هذا
الموضع قولان مترادفان على معنى واحد وليست المسئلة هذه بل المسئلة انه اذا كان لا شيء
من ج الا مباينا لب فهل يكون لا شيء من ب الا مباينا لج وهو بعينه طلبنا هل اذا لم يكن شيء
من ج ب فهل ليس شيء من ب ج وليس معنى المباينة الا هذا فان كان احدهما بينا بنفسه فالاخر كذلك
لكن الشخص انما بين بنفسه في كليهما او قريب من البين فاذا حصر حصر الكليا تغيرت المسئلة وزال
البيان بنفسه تامل الحال في المهملة فان هذه الكلية فيها كاذبة مثل قولك ج مباين لب فليس
يلزم ان يكون ب مباينا لج فان الحيوان مباين للانسان بهذا المعنى والانسان لا يباينه وكذلك
المسور بسور جزئي فانه اذا كان بعض ج مباينا لب لم يلزم ان يكون بعض ب مباينا لج فلم يكن

كلي ان

كون المباين

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

كون المباين مباينا للمباينة نافعا ههنا وذلك لان ج قد يكون مباينا لبعض ب ومواصلا
للبعض الاخر فيكون ذلك البعض الاول مباينا له لا يوجب ان يكون مباينة كلية فكذلك اذا قلنا
لا شيء من ج ب اوجبنا المباينة من جانب ج ولا يدرى هل الجانب الاخر مباين بكليته او ببعضيته
فيحتاج ان تبين ببيان بل ليس يسلم انه اذا كان كل ج مباينا لب اي ليس شيء من ج ب فب مباين لكل
ج وليس يسلم ان هذا بين بنفسه فهل اذا نقل كل من ج الى ب يكون حقا ان كل ب مباين لج او يكون ليس
كذلك بل حكمه حكم البعض اذا نقل عن ج الى ب في قولهم بعض ج مباين لب فصار بعض ب مباينا لج
كان كاذبا على انه حيث يصدق والمباين مباين للمباين انما يصدق اذا كان المتباينان موجودين معا
حال المباينة واما اذا كانت المباينة هو ان لا يكون احدهما موجودا مثل مباينة الكاتب للاانسان
حين لا يكون انسان ما كاتبا فلا يقال ان الاخر المعدوم مباين ايضا فهذا البيان ليس بشيء ولا
ينبغي ان يلتفت اليه بل الى البيان التعليم الاول واما طعنهم من جهة استعمال قياس الخلف فالجواب عنه
ان قياس الخلف معقول بذاته مستنام اليه في نفسه وليس يحتاج الى ان يعلمنا حاله في لزوم ما يلزم
عنه اذا كان كاملا معلم والمعلم الاول فانه ليس يعلمنا حال قياس الخلف الا على سبيل التذكير والتجريد عن
المادة واستعماله وقبوله طبيعي وعلى ما تعلم ثم ان الفاضل من المتأخرين قد بين هذا بوجه حسن فقال
والا فليكن بعض ب ج وقلنا لا شيء من ج ب وهذا قياس كامل معلوم الانتاج بنفسه انما يعلم
بعد على سبيل التذكير لا على سبيل افادة علم لمجهول فيلزم من ذلك ان بعض ب ليس ب وهذا خلف فهذا
واما اذا كانت الكلية السالبة على ما يجب في نفس الامر فليس يجب لها عكس وهي التي رايناه ان نجعل
العبارة عنها بقولنا كل ج فليس يوجد ب او ان يقول ليس ولا واحد من ج الا وليس ب فيفهم عنه
ان كل واحد مما يوصف بانه ج بالفعل كيف كان دائما او غير دائم فانه يسلب عنه ب لا ندري متى اي في جميع
زمان ما يوصف بانه ج او في جميع زمان وجوده وصف بج او لم يوصف او في بعض زمان كونه ج او زمان
غير زمان كونه ج فان ما يوصف بانه ج اذا سلب عنه ب في زمان كونه ج كله فقد سلب عنه ب وان كان
في بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه ب وان كان في زمان قبل او بعد ذلك فقد سلب عنه ب وان
كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب فانا وان قلنا مسلوب او يسلب فاوهمنا زمانا فذلك
لضرورة اللفظ بل مرادنا ان كل شيء يوصف بانه ج فذلك الشيء يصح عليه سلب ب لا ندري متى فاذا كانت
السالبة الكلية المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم او ما هو خارج عن الضرورة وهو الذي ليس السلب
عنه دائما ما دام ذاته موجودا بل في وقت ما من اوقات وجوده وهي التي تختص بالوجود به لم يلزم لها عكس
فان سلب الضحك بالفعل عن كل انسان صحيح بهذا الوجه فان كل انسان يسلب عنه الضحك بالفعل
وقتا ما واذا سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا وكل انسان يسلب عنه الضحك مطلقا وخصوصا
على راي من يخرج الضرورة عن الاطلاق واذا كان هذا السلب الكلي مطلقا لا ينعكس اذ ليس يمكن ان ج

يسلب الانسان عن الذي يضحك بالفعل بوجه من الوجوه وكذلك في مواد كثيرة فقد وجد السلب الكلي المطلق مادة
لا تنعكس فيها وهذا معنى قولنا انه كذا لا تنعكس اي ليس يلزم عكسه لا انه لا تنعكس في مادة من المواد فبين من هذا
ان السالب الكلي المطلق الحقيقي لا ينعكس لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشأن فلذلك
لا يقال ولا واحد من الناس ضاحكين فلننظر الآن في وجوه اخرى يعبر لهذا فنقول ان قوما يقولون ان المطلقة
هي التي الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجودا حتى يكون اذا قال قائل كل ج ب كان معناه ان كل
واحد من الموصوفين بانه ج في الماضي والحال مما قد وجد هو موصوف بانه ب فيكون قولهم لا شيء من ج ب
معناه انه لا شيء مما وجد وحصل ج بالفعل الا مسلوب عنه كونه ب وان كان قد يمكن ان يوجد له ب او
يكون بعض ج اذا وجد كان ب بالضرورة لكنه الان ليس موجودا والموجود منه البعض الذي لا شيء منه ب
مثال الاول عندهم اذا اتفق في وقت ان لم يكن انسان متحركا بالفعل ومثال الثاني ان يكون وقتا لا لون
موجودا فيه الا البياض فيكون حينئذ كل لون بياضا فيكون بهذا الوجودي تنعكس ايضا فلننظر هل
يلزم من هذا ان لا شيء مما هو ب فهو ج ايضا اما اذا عني في العكس ما عني في الاصل فليس يجب ان يكون هذا
العكس لانه يجوز ان يكون ب مسلوبا عن ج الموجود ولم يوجد في غيره فانه ليس يلزم اذا سلب الكتابة
عن انسان موجود ان يكون الكتابة موجودة في اخرين او اشياء اخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم فليس
يلزم من ذلك ان يكون سلبه عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب حقا على سبيل الاطلاق فانهم ربما
لم يحصلوا ب حتى يصير والجيث اذا وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور واما على غير هذا الشرط
وعلى ان يكون ج مسلوبا عن ب سواء لم يوجد ب او وجد في شيء اخر غير ج فهذا الصحيح خارج من طريق العكس
على هذا القانون لكن ينبغي ان ينظر ان هذه القضية حينئذ اي القضايا يكون فانه لا يلزم ان يكون ضرورية فانه
اذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب وكان ب شيئا لا يجب ان يسلب عنه ج في كل زمان مثل ان يكون
اتفق ان كان كل موجود ابيض في وقت ما مسلوبا عنه انه مالك الف وقر ذهب وكان حينئذ لا وجود
لمالك الف وقر ذهب في الموجودين في ذلك الوقت هو ابيض وانعكس انه لا شيء مما هو مالك الف
وقر ذهب بابيض كان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة ولم يكن ممكنا حقيقيا اذ قد سلب عنه
بالفعل وقد اتفقوا على ان كل قضية اما ان يكون فيها حكم بالفعل ضروري او حكم بالفعل غير ضروري
او حكم ممكن ليس فيه شرط انه بالفعل واذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فستكون مطلقة
فيكون ما ظنوه من ان المطلق هو الذي يجب ان يكون الحكم فيه على الموجودين في زمان قد حصل باطلا
واعلم ان قولنا كل كذا كذا ليس يعني به كل موجودين كذا في زمان ما فان الموجودين من الناس في زمان ما
بعض الناس لا كل الناس ومع ذلك فان هذا اذا اعتبر حصلت اقسام لا يمكن الحاقها بالضروري
ولا الممكن فيجب اذن ان لا يلتفت الى هذا المذهب وسمحنا معاننا فيما نستانف الى ان
نزيد هذا الغرض شرحا فان لم يعتبر وجود الموضوع بل اعتبر صدق القضية كان الموضوع موجودا او غير موجود

ضاحكه خ

ليس خ
ما بين العلامتين مضروب عليه في نسخة الدستور

حتى يكون المطلقة

حتى يكون المطلقة هي التي الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما سواء كان الموضوع موجودا او غير موجود
فان غير الموجود يصدق عليه السلب عاما كان العكس مثل الاصل بعينه متعلقا بذلك الزمان وكان مطلقا
الا ان هذا الاعتبار مزيف لما دريت ولما يستقبلك واما ان اخذ الموضوع على السبيل الذي
اختاره الفاضل من المتاخرين حتى يكون ج ما يصح ان يكون ج حتى يدخل فيه ما يصح ان يكون ج وان جاز
ان يوجد ويعدم ولا يكون حاصلا الا انه لا يحفظ ما يلزم من ذلك فيكون معنى السالب الكلي على مذهبه
اما انه لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل او بالقوة موصوفا بالفعل بانه ب واما انه لا شيء مما يصح
ان يكون ج موصوفا بانه يصح ان يكون ب لكن هذا الفاضل جعل المطلقة ما لا يجب سلب ب عنه
بالفعل كل وقت فلا نجد مخلصا عن الالزام السالف اذ بينا ان مثل هذه المطلقة قد لا تنعكس
ولا يتغير ذلك بان يجعل الموضوع ما هو موصوف بالفعل مما يوصف به الموضوع او بالقوة وما
يجري مجراه فهذا على اول الوجهين واما الوجه الثاني فانه قضية يسلب فيها الامكان العام ويسبب
مطلقة فان قال قائل انه ليس كذلك بل الامكان ههنا في مفهوم المحمول وانما يكون ذات جهة بجهة
تلحق الرابطة ويخبر عن امكان الربط فنقول اولا ان الجهة ههنا في مقابلة القضية السالبة ملحقة ثم
بالرابطة فانك تقول هناك بعض ج هو ج يصح ان يكون ب وثانيا ان كل مقدمة لها جهة يمكن
ان تجعل الجهة فيها خارجة عن المحمول فانه يمكن ان تجعل جهتها جزءا من المحمول ثم يلحق بها جهة اخرى فانك
اذا قلت كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فلك ان تقول بعده كل انسان بالضرورة يمكن ان يكون
كاتبا واما ثانيا فانا نقول في قولك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا معناه ان كل انسان يمكن
او يصح ولا يمتنع كتابته مدخلا للجهة على المحمول على نحو معناه فانك ان قلت هذا وعنيت بالامكان
الامكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع فقد كذبت فان امكان الكتابة ليس ممكنا اللهم الا ان
يلتفت الى امكان قريب فحينئذ لا نجد حيلة فيما ليس فيه الا امكان واحد ومع ذلك فيكون قولك
كل انسان ممكن ان يكون كاتبا كاذبا على هذا التاويل لان ذلك كله ليس بامكان بعيد ولان
بل الناس مختلفون في ذلك واما بعد هذا كله فننظر ان هذا كيف ينعكس فنقول ان هذه القضية
مع هذا تكون على حكم السالبة الضرورية اذ كان لا شيء مما يصح ان يكون ج هو شيء يصح ان يكون ب
هذا وان قوما قالوا ان السالبة الكلية على الوجه الاول لا تنعكس واوردوا له امثلة فقالوا انا
نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا من البطاطيخ في السكاكين ولا ينعكس انه لا شيء من الاوتاد
في الحيطان او السكاكين في البطاطيخ فالجواب عن امثال هذا مما ذكروه ان المحمول ليس هو الوتد
ولا السكاكين بل في الوتد وفي السكاكين فاجعلها كما هي بجهتها موضوعين تنعكس

الفصل الثاني في عكس المطلقات

واذ قد بينا هذا فلنبين ان الكلية الموجبة هل تنعكس وكيف تنعكس الكلية
موجبة ام جزئية فهل يبقى مطلقة ام لا يبقى مطلقة فنقول اذا صدق قولنا كل ج ب فليس

يجعل خ

فاذ بينا خ

يلزم ان يكون كل ب ج مثاله كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان وايضا نقول كل انسان مستيقظ
ولا نقول كل مستيقظ انسان فليس يجب اذا للكلية الموجبة عكس كلي موجب فانه ربما كان المحمول اعم
واما عكسها الجزئي فواجب فانا اذا قلنا كل ج ب لزم ان بعض ب ج وقد جرت العادة في بيان هذا ان
يقال انه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج وهذا مما ينعكس فيكون ولا شيء من ج ب وقد قلنا كل
ج ب هذا خلف فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب وعلينا ان ننظر في هذا البيان هل هو حقيقي ام ليس
بحقيقي وذلك انه ان كان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هي السالبة الكلية المطلقة وقد قيل ان الحقيقية منها
لا تنعكس فلا يكون هذا بيانا على ان ذلك كما علمت يحتاج في اخذ نقيضه الى ان يعين الحال والوقت وههنا
لم يشتغل بتعيين حال او وقت في كليهما حتى يكون السلب مقابلا فتعين في الخلف فلا هو مقابل و
ولا يجب ان تنعكس السالبة الكلية فيه فنقول الآن ان هذا وان كان هكذا فان هذا البيان صحيح وذلك
لان القائل اذا كذب في قوله بعض ب ج فيجب ان يكون انما كذب لانه لا يجد بعض ما هو ب هو ج في وقت من
الاوقات فانه اذا وجد بعض ب ج وقتا ما فقال بعض ب ج اي وقت كان واي حال كان فانه يكون
صادقا وان كان صادقا مع ذلك ان كل ب ليس وقتا ما ج فليس اذا هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة
لتلك الجزئية الموجبة ولكن التي اذا كذبت القائلة بعض ب ج صدقت هي ولا تكذب الا ان لا يكون
بعض من الابعاض موصوفا في شيء من الاوقات بالمحمول فاذا مناقض هذه الموجبة الجزئية المطلقة هو
السالبة التي ظهر من حالها قبل انها تنعكس مثل نفسها مانعة للايجاب الجزئي كيف كان فضلا عن الكلي فهذا
البيان اذا صح فان اخذ المطلق على المعنى الاخص لم تكن هذه نقيضه بل جاز ان يكون كذبا لا لان الايجاب
كاذب بل لان الحمل دائم فكذبت السالبة ولم يجب ان يصدق نقيضها على الوجه المشهور فيكون خلفا
فيظهر من هذا ان الغرض في التعليم الاول ليس ما ذهب اليه من اختار هذا الاعتبار في المطلق فان كان
المطلق ماخوذا على المعنى الاخص فيبين انعكاسه بالافتراض الذي سنشير اليه بعد ونقول الآن ان
مناقض قولنا ليس كل المطلق هو كل الذي الحمل فيه دائم واما مناقض السالب الكلي المطلق والموجب
الكلي المطلق العام للجميع هو الجزئي الذي يدل على الدوام وقد عرفت الفرق بين الدائم والضروري فيجب
ان يراعى هذا في جميع ما نورده فهذه اصول يجب ان يكون منك على ذكر فان الناس لم يشتغلوا بها
ونقول ان هذا العكس يمكن ان يبين بالتعيين والافتراض وذلك بان يقال اذا كان كل ج ب فليفرض
واحد من الموصوفات بج وليكن د فيكون د هو ج وهو ب فالموصوف بب الذي هو د موصوف بانه
ج وكذلك قد يمكن ان يبين بالخلف على قياس ما فعله الفاضل من المتاخرين فانه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء
من ب ج السالب المطلق بمعنى ما دام ذات ب موصوفا بانه ب وكان كل ج ب ينتج بقياس كامل
طبيعي ان لا شيء من ج ج وهذا خلف واما ان هذا العكس ما حاله فنقول حاله ايضا الاطلاق العام
فلا يلزم اذا كان كل كاتب مستيقظا اي وقتا ما يجب ان يكون بعض ما هو مستيقظ هو كاتب

ما دام ذاته موجودا

ما دام ذاته موجودا او ما دام مستيقظا وفي بعض المواضع يجب كما نقول كل انسان حيوان اي
ما دام موجودا ودائما وبعض الحيوان انسان اي ما دام موجود الذات وهذان يعمهما الاطلاق العام و
لقائل ان يقول انا اذا قلنا كل كاتب مستيقظ لزم منه ان بعض ما هو مستيقظ فانه كاتب ما دام موجود
الذات وذلك انا اذا قلنا الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين وذلك الكاتب بعينه
من حيث هو كاتب فانه كاتب ما دام ذاته موجودا وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ فبعض ما يقال
ذاته مستيقظ فانه كاتب ما دام ذاته موجودا فقد انعكس ههنا ايضا ضروريا فنقول في جواب ذلك اما
اولا فانا نسامح ولا نناقش المناقشة التي لنا في هذا فنقول لا يمنع وجود بعض المستيقظ كاتبا ما دام ذاته
موجودا ان يكون بعضه ليس كذلك فانه كما ان الجزئية لا تمنع صدق سلبها صدق ايجابها كذلك لا تمنع
صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها وكذلك بعض الاجسام ابيض بالضرورة وبعضها ابيض لا بالضرورة فان
كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كاتبا بالضرورة اذا اخذنا الشرط المذكور فبعضه الذي ليس بذلك
الشرط ليس بالضرورة وان قابلنا هذا الكلام بالحق لم نسلم ان الكاتب من حيث هو كاتب
يوصف بالمستيقظ فان ذات الكاتب بشرط ان يؤخذ كاتبا فقط لا يوصف بالمستيقظ فان الشرط
هو ان يكون كاتبا فقط بلا زيادة والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا فيكون كاتبا فقط ليس
كاتبا فقط بل اذا اخذ مطلقا وهو الكاتب كيف كان اي الموصوف بانه كاتب المجوز ان يكون
كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفا لا بالضرورة واما الاشياء من حيث حدودها وبشرط
تجريد العوارض عنها لا يكون موضوعة لما ليس لحدودها ولا في حدودها ثم ستعلم ان قولنا من
حيث هو كاتب ليس جزءا من الموضوع البتة وذلك في مثل قولنا الكاتب من حيث هو كاتب
هو مستيقظ بل جزء من المحمول وسيتبين لك حينئذ ان الشك منحل من وجه اخر ونرجع فنقول
ان العكس في المطلقتين جميعا لا يجب الا مطلقا عاما وذلك لانك ان اخذت المطلقة خاصة
وجدتها لا قد تنعكس خاصة وقد تنعكس ضرورية مثال الاول كل كاتب مستيقظ وعكسه بعض ما هو
مستيقظ كاتب لا بالضرورة ومثال الثاني كل انسان متنفس لا بالضرورة وعكسه ان بعض ما
يتنفس انسان بالضرورة واذ عرفت حال الكلي الموجب المطلق فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب
وانه تنعكس مثل نفسه جزئيا موجبا والبيان ذلك البيان وينبغي ان لا نطول بسببه وقد اوردت
امثلة نوقض بها ما قلناه من انعكاس الكلي الموجب جزئيا فلا يحتاج ان نعددها كلها بل يجب نعيدها
ان نتذكر ما قلناه في الجواب عن حدود داوردت ليتبين بها ان السالبة الكلية لا تنعكس وكذلك
الا ان ننظر الى جملة الموضوع وجملة المحمول فتعكسه كما هو لا ننقص جزءا منه فيه ولا نغيره اعني الجزء الذي
اذا نقصته عنه وهو بحاله الاول قبل العكس فاردت ان تحفظ الايجاب والسلب مع نقصانه
لم يحد الحكم باتا فانك اذا اخذت المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لم نغلط ولم نغالط واما

واما السالبة الجزئية فانها لا تنعكس فليس اذا لم يكن كل حيوان انسانا وكل انسان كاتبا وجب ان لا يكون
كل انسان حيوانا او كل كاتب انسانا وههنا نوع من العكس اخر يجب ان نتامله وهو الذي يسمى عكس
النقيض وهو ان يوخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا فنقول اذا قلنا
كل ج ب لزم منه ان كل ما ليس ب ليس ج والا فليكن بعض ما ليس ب ليس ليس ج فهو ج فبعض ما ليس ب
هو ج ينعكس فبعض ما هو ج هو ما ليس ب وقلنا كل ج ب واذا قلنا كل ما ليس ب ليس ج صح كل ج ب
والا فليصح ليس كل ج ب فيكون بعض ما هو ج مسلوبا عنه ب فذلك البعض ج وليس ب وقلنا كل ما
ليس ب ليس ج فذلك البعض ج وليس ج واذا قلنا لا شيء من ج ب لا يلزم لا شيء مما ليس ب ليس
ج فانك اذا قلت لا شيء من الناس حجارة لم يلزم انه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بانسان او ليس
شيء مما ليس بحجارة هو انسان بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة
هو انسان فلا شيء من الناس بحجارة وكنا قلنا لا شيء من الناس حجارة واذا قلنا بعض ج ب لزم منه ليس ج صح
بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن ج و ب معا فيكون بعض ما
ليس ب ليس ج واما قولنا ليس كل ج ب فيلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب
ليس ج ~~والا فكل ما ليس ب ليس ج~~ فكل ما هو ج فهو ب وههنا فحوص اخرى والاعلى ان يجعل له
مواضعها كتاب اللواحق **الفصل الثالث في عكس الضروريات والممكنات** ونقول اذا قلنا
بالضرورة لا شيء من ج ب فيجب ان يكون بالضرورة لا شيء من ب ج قالوا والا امكن ان يكون بعض ب
ج فامكن ان يكون بعض ج ب فاشكل ههنا شيء وهو انه استعمل عكس الممكن فيه وهذا ما لم يبن بعد فقال
بعضهم ان انعكاس هذا الممكن بين بنفسه فانه اذا امكن ان يكون شيء شيئا امكن ان يكون ذلك الشيء
الاخر ذلك الشيء ولما كان هذا بينا بنفسه جاز تعريف غيره به غير متوقف فيه ان يبين حاله وعندي انه
يحتاج هذا العكس الى بيان ما ايضا وليس ما فرضوه بينا اعرف من ان الممتنع كونه شيئا يمتنع كون
ذلك الشيء الذي هو المطلوب او قريب من المطلوب لكن ما قاله الاخرون احسن وهو انه ان
امكن ان يكون بعض ب ج كان فرضه غير محال ولكنه ان يكون كذبا والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال
فان لازم ما يمكن ممكن فان المحال لا يكون البتة فما لا يكون الا ويلزمه المحال لا يكون البتة وكيف يكون
وانما يكون مع كون ما لا يكون البتة والكذب الغير المحال لا يلزمه المحال فاذا فرض بعض ب ج موجودا
فحينئذ يكون بعض ج ب موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب ~~موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب~~
كما علمت كذبا غير محال لكنك قد قلت بالضرورة لا شيء من ج ب فكيف يكون قولنا بعض ج
ب غير محال فهو محال ولزم من قولنا بعض ب ج فقولنا بعض ب ج كذب ومحال على ان هذا
له وجه وهو اقرب عندي وهو ان نقول اذ جاز وامكن شيء امكن لازمه فاذا امكن ان يصدق
المطلقة القائلة بعض ب ج امكن لازمها ضرورة اي قولنا بعض ج ب وهذا اصح ما ينبغي ان يقال

واما اذا كان القول

واما ان كان القول موجبا مثل قولك باضطرار ان يكون كل ج ب او بعض ج ب فيقولون
انه باضطرار ان يكون بعض ب ج والبيان المشهور لهذا هو انه لا بد من ان يكون بعض ب ج لانه ان لم يكن
هو مطلق هذا حكمه فحينئذ اما ان يكون باضطرار او لا يكون باضطرار فان كان لا باضطرار فبعض ج
ب لا باضطرار وكان كله باضطرار وهذا خلف وفي هذا البيان مواضع تخليط وذلك لانهم لم
سلف من تعليمهم في انعكاس المطلقة الموجبة انما كان انها تنعكس جزئية فقط ولم يبين انها ان كانت
لا باضطرار فيكون عكسها لا باضطرار ولا هذا حق بوجه من الوجوه فان كل انسان كاتب لا باضطرار
ثم كل كاتب انسان باضطرار والتخليط الثاني هو انا وان سلمنا ان هذا البيان قد ينفع في بيان عكس في اثبات
الكلي الموجب فكيف ينفع في بيان العكس الجزئي الموجب فانه ليس يمنع قولنا بعض ج ب بالضرورة
ان يكون بعض ج ب ايضا لا بالضرورة فيجوز ان يكون عكس قولنا بعض ب ج بالضرورة وهو ان بعض
ج ب لا بالضرورة ثم ان انعكس على قولهم فصار بعض ج ب لا بالضرورة صح مع صحة الاصل وهو
قولنا بعض ج ب بالضرورة ولم يلزم خلف فانك تعلم ان بعض الاجسام متحركة ضرورة وبعضها متحركة
لا بالضرورة وكذلك بعض الاجسام سود بالضرورة اي دائما وبعضها سود لا بالضرورة بل الحق ان هذه
تنعكس مطلقة بالمعنى الاعم وهو ان بعض ب ج بلا زيادة شرط والبرهان عليه هو المثالان المذكوران وانت
تعلم انه ليس يجب ان يكون عكس غير الضروري عن غير الضروري من المثال المذكور فلا يمتنع ان يكون
الشيء ضروريا حمله على شيء ثم ذلك الشيء لا يكون هذا ضروريا له وسنزيدك لهذا شرحا في موضعه واما
الجزئية السالبة الضرورية فانها لا تنعكس فانه ليس اذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بانه حيوان
انسانا يجب ان لا يكون بالضرورة كل انسان حيوانا واعلم ان قولنا بالضرورة ليس ليس سلب الضرورة
بل سلب الضرورة ليس بالضرورة واما المقدمات الممكنة فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما اصف
قالوا ان الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي فما كان في الضروري
والمطلق فحكمه حكم ذينك وما كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف على ما سنبين لك في موضع اخر فاقول
ظاهر هذا اللفظ ان الممكن اذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا له الا في اللفظ فيقال له ممكن ويعنى انه ضروري
فاذا لم يكن مخالفا الا في اللفظ فكان عكسه عكسه وليس ينبغي ان يفهم الامر على هذه الصورة فانه ليس
احد من الناس يقول ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ويعنى به الضروري ولا الشبهة التي
دعت الى ان يجعل في لفظ الممكن اشتراكا حتى كان يجب مرة ان يقال على الضروري ومرة ان لا يقال
وكان يمنع كونها مقولا على الضروري انها تنعكس الى السالبة العكس الذي يجري بينهما اذ كان ما يمكن ان
يكون يمكن ان لا يكون وكان يوجب كونها مقولا على الضروري ان سلبها لا يقال عليه والا كان
نقيضها وهو انه ليس يمكن مقولا على الضروري وكان الضروري ممتنعا شبهه يوجب ان يكون حملها
بان الممكن يقال على الضروري قولا متفقا اذ فان الممكن اذا كان له معنيان واحدهما اعم من الواجب

من ان بعض الكتاب ليس بالضرورة وليس
احد من الناس كاتبا بالضرورة فانه
لا يمتنع

والاخر مباين للواجب فان الشبهة ينحل ايضا وهل الممكن الذي يجب قوله على الضروري الا الممكن الذي سلبه
لا يقال على الضروري لان سلبه انه ليس بممكن ومعناه ممتنع فيكون الممكن الذي يجب ان يقال على الضروري
هو الذي هذا سلبه فاذ كان هذا الممكن المقول على الضروري الوجود معناه انه ضروري ومفهومي
ذلك كما يكون في الاسماء المترادفة كان ما ليس بضروري وما ليس بممكن معنى واحد وكان ما ليس بضروري
اذا هو الممتنع وهذا محال بل الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو
لفظة غير ممتنع وهو اعم من الواجب ومن الممكن فليس اذا صحة انعكاس الضروري او المطلق وما هو
اخص منه يوجب صحة انعكاسه في نفسه بل يجب ان نعلم ان معنى الكلام المذكور في التعليم الاول الصحيح
هو ان هذا اذا قيل على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن فما منه في مادة الضروري فحكمه ما قيل وكذلك
ما هو في مادة المطلق فحكمه ما قيل واما الممكن الحقيقي فسيتضح امره بعد ليعلم ان بعد ايضاح الحكم في
جميع ما تحت هذا العام يتضح حكم هذا العام والنظر في الممكن الحقيقي وفي عكسه جرت العادة بتاخيره فلنؤخره

الفصل الرابع في القياسات الاقترانية وذكر الاشكال الثلثة في حالتي الاطلاق والضرورة

فهذه الاشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعليمه من امر القياس فنقول ان اللازم عن
القياس لا يخلوا اما ان يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل ويسمى امثال هذه المقاييس
اقترانيات مثل قولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه
وبالجملة احد طرفي المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما وهذا اسميه استثنائيا والجمهور يسمونه شرطيا
وانما لم اسمه شرطيا لان من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران ومنه ما يكون من حمليات فنقول
ان كل قياس اقتراني بسيط حملي فانه مؤلف من مقدمتين يشتركان في حد اشتراك المثال المورد في
الجسم وهذا الحد لا تخلوا اما ان يكون في احديهما محمولا وفي الاخر موضوعا او يكون محمولا في كليهما او
موضوعا في كليهما واذا كان موضوعا في احديهما محمولا على الاخر فاما ان يكون محمولا على موضوع المطلوب
وموضوعا لمحمول المطلوب وهو الذي يسمى الشكل الاول واما ان يكون محمولا على محمول المطلوب
موضوعا لموضوع المطلوب وهذا هو الشكل الذي الغى لما ذكره من العلة بعد وجوبه في القسمة فانهم
حين قسموا الاشكال على القسمة المثلثة التي ذكرناها فجاءت ثلثة عينوا واحدا منها على انه الشكل الاول
واخذوه على انه هو الذي اوسطه موضوع في احديهما محمول في الاخر ثم لما نظروا فيه من حيث يجمع منه
ما يجمع اخذوه من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحموله محمولا فقط وهذا اخص من المعنى الذي
لاجله جعل شكلا اولا فاذا جعلوه شكلا اولا لا لمجرد ان الاوسط موضوع ومحمول لان الاوسط محمول
على موضوع المطلوب وموضوع لمحمول المطلوب فقد الغوا قسما رابعا وفاضل الاطباء نذكر هذا
ولكن لا على هذا الوجه بل هذا الالغاء هو بسبب انه امر غير طبيعي وغير مقبول وغير ملايم لعادة النظر
والروية ومستغنى عنه بقوة عكس نتيجة ما هو شكل اول وعلى ما سنوضح في موضع اخر فليكن الشكل

ولتقدم ما يكون لازم

الاول ما ذكرناه واما الثاني فهو الذي يكون الاوسط محمولا على الطرفين واما الثالث فهو الذي يكون حده
الاوسط موضوعا فيهما جميعا والطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر والمقدمة التي فيها هذا
الطرف يسمى مقدمة صغرى والطرف الذي هو محمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها هذا الطرف
يسمى مقدمة كبرى وتاليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة والتي يجب عنها النتيجة لذاتها تسمى قياسا
وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا والذي يلزم فانه ما دام يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا
فاذا لزم سمي نتيجة وانما سمي الشكل الاول شكلا اولا لان انتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة ولانه ينتج
جميع المطالب والثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي ولانه ينتج افضل المطالب وهو
الكلي الموجب واعلم انه لا قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا صغرى سالبة كبراها جزئية الا ان يكون
السالب ممكنا واعلم ان النتيجة يتبع اخس المقدمتين لا في كل شكل بل في الكمية والكيفية دون الجهة وهذه
حمل تعلمها بعد الجزئيات الشكل الاول والشكل الاول فانه لما كان صغراه موجبة صار الحد الاصغر فيه
داخلا فيما يقال عليه الاوسط فاذا كان في الكبرى ايجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او سلب كلي
عن كل ما يقال عليه الاوسط كيف قيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا امكن ان يفوته الاصغر فيجوز
ان لا يكون هو البعض الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا او ممكنا فاما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر
فيجد امورا يوجب على كليهما وهما متباينان وامورا يسلب عن كليهما وهما متباينان فلا يلزم
ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر كان سلبا او ايجابا فان كان الاكبر جزئيا فذلك ابعد بل ان كان حكما
جزئيا على الاوسط والاوسط موجود للاصغر لم يجب ان يتعدى اليه ذلك الحكم على الاوسط كان حكما
جزئيا فيجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الاصغر بايجاب
او سلب فيكون الحكم على ما ليس الاصغر ويكون ما قدمنا ذكره فتبين انه اذا كانت الصغرى سالبة
والكبرى جزئية لم ينتج وهذا يجب ان يقتصر عليه ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج بسبب انها لا
يلزم منها نتيجة معينة فانك بعد الاحاطة بما قدمناه يمكنك ان يورد تلك الامثلة واعلم ان
المهملات حكمها حكم الجزئيات فيصلح صغريات وينتج مهملة فان المخصوصات احكامها احكام الكلية
فانه قد يكون من مخصوصتين قياس كقولك زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هذا او اخو عمرو ولكن النتايج
تكون مخصوصة شخصية واكثر ما يستعمل المخصوصات مقدمات صغرى فلنعد المحصورات فنقول انه
اذا كان كل ج ب وكل ب ا فبين ان كل ج ا وانه اذا كان كل ج ب ولا شيء من ب ا فبين ان لا شيء
من ج ا وانه اذا كان بعض ج ب وكل ب ا فبين ان بعض ج ا وانه اذا كان بعض ج ب ولا شيء
من ب ا فبين ان ليس كل ج ا فهذا هو الشكل الاول وضروبه المحصورة هذه الاربع ونتايجه هذه
وقد يلزم القياسات الثلثة من هذه لوازم هي عكوس هذه فان جعلت قياسات عليها
لم تكن قياسات كاملة بالقياس اليها بل انما يتبين ما يلزم عنها بالعكس فاما من قال ان في غير هذه

باعتباره

نسخة صح
وقد يلزم من هذه القياسات الثلثة لوازم

الضروب ما ينتج وهو اذا كان لا شيء من ج ب وكل ب ا او لا شيء من ج ب وبعض ب ا انتج ليس بعض
ج ا قال لانك اذا عكست كل ب ا او بعض ب ا انتج من الشكل الثاني ليس كل ا ج فالجواب عن هذا انه انما
قيل كبرى وصغرى بسبب ان في احديهما موضوع المطلوب وفي الاخرى محمول المطلوب فاذا جعلنا
مقدمة ج ب صغرى وكان ب الحد الاوسط فيكون ج الحد الاصغر ويكون موضوع المطلوب وعلى مثل
ذلك يكون المحمول المطلوب فاذا قلنا لا ينتج بسلب او ايجاب عنينا ذلك لا ينتج والمحمول وقد زال بهذا الشك
فان انتج شيئا فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع ومع ذلك فانه يرجع الى الكامل بعكسين فهو بعيد عن الطبع
مناسب للقسم الثاني من الاقسام الاربعة للاشكال الذي انما الغي لانه بعيد عن الطبع في نظم مقدمة واحدة
هي الكبرى والثالث بعد عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى واذا كان البعد في معنى واحد احتمله الذهن
وفطن للغرض واما القسم الثاني فانه يحتاج في رده الى الامر الطبيعي الى بعد يلحق جميعه وهو مستغنى عنه فالاولى
به وبما هو في مذهبه ان يلغى الشكل الثاني هذا الشكل خاصيته في نظمه ان الاوسط منه محمول على الطرفين وخاصيته
في انتاجه ان الموجبتين منه لا ينتجان وذلك لان المحمول الواحد بالايجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر و
والحيوان وعلى متفقين كالانسان والضحاك ولان السلب لان المحمول الواحد كالحجر قد يسلب عن متباينين
كالانسان والفرس وعن متفقين كالانسان والناطق ولا عن جزئيتين فان المحمول الواحد يوجب لبعض
الامر الواحد ويسلب عن بعضه وقد يوجب ويسلب عن بعضي امرين مختلفين ولا اذا كانت الكبرى
جزئية فانه اذا حكم على كل شيء ما ثم حكم على بعض الاخر بخلاف ذلك جاز ان يكون الشيء محمولا على ذلك الكل
لكنه اعم منه فيوجب عليه وان كان بعضه لا يوجب عليه وجاز ان يكون مباينا له بكليته لا يحمل عليه
فهذه خاصيته في الانتاج وانما كان شكلا ثانيا واخر عنه الشكل الباقي من الاشكال لانه ينتج ما هو انفع و
هو الكلي وذلك الباقي لا ينتج الا الجزئي وان كان ينتج الموجب وهذا لا ينتج الا السالب الكلي انفع من الجزئي
الموجب اي في العلوم ولانه انما يحدث منه الاول بعكس الكبرى منه والباقي يحدث بعكس الصغرى فقرابته
من الاول من اشرف المقدمتين والاشياء الاختيارية التي لا وجوب فيها وانما يدعوا اليها الاستحسان
والاخذ بالاولى فانها لا يجاوز بعللها المبلغ الذي اومانا اليه ومع ذلك فانا نريد ان نفصح بما ترفع
الحق عن وجوهنا قناع الحياء فيه وهو انه اذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما يفهم
من السلب الكلي المطلق فهما بحسب الامر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا يأتلف
منها في هذا الشكل قياس وذلك لان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة قد يصدقان معا
على شيء واحد وقد اوردت الامثلة في التعليم الاول فان كل انسان نائم وكل انسان ليس بنائم قد يصدقان
لان كل انسان نائم وقتا وكل انسان ليس بنائم وقتا ما وبالجملة اذا كان محمول يحمل على كل واحد لا دائما
بل وقتا ما فهو ايضا يسلب عن كل واحد لا دائما بل وقتا ما وكذلك ان كان حمله حملا يجوز ان يكون لا دائما
وان لم يوجبه فيجب ان نعلم اذا انه ليس يجب ان ينعقد من السالب المطلق والموجب المطلق قياس في

في هذا الشكل

غير خ
جدا فان الشكل الثاني بعيد عن الطبع ح
متباينين ح
الآخر خ
فان السالب خ
محمولا على المسلوب عنه لكنه
فانه اذا سلب عن كل شيء ثم اوجب
لبعض اخر جاز ان يكون ذلك الشيء
محمولا على المسلوب عنه

ع

في هذا الشكل اللهم الا ان يستعمل السالب الكلي على اللفظ المشهور الذي بينا انه تنعكس وتستعمل المطلقة
التي اطلاقها لا الحمل بل للحصر اذ يصدق الحصر كليا في بعض الازمنة او تستعمل في القضيتين ما يتعذر مراعاته
وهو جعل الوقت في كل واحد وقتا واحدا ان امكن وشرطا واحدا ان امكن لكن المطلقة باعتبار القول
في نفسه مما لم تجر العادة بان يستعمل في العلوم وفي المخاطبات بل جرت العادة بان يستعمل البتة
في كل موضع وينوى الشرط الذي ذكرناه وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب ا انه انما تستعمل
ذلك على نية ان كل ب ا عند ما يكون ب فيجب ان يلتفت الى هذين في هذا الشكل وما بعده فلنستعمل
نحن السالبة على النحو المشهور فان ذلك اجمع للغرض فنقول يجب في شرط انتاج هذا الشكل ان يكون
احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وان يكون الكبرى كلية ولنذكر الضروب المنتجة فقط الضرب
الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا برهانه
انا نعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب ا فيكون كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا وقد نبينه
من طريق الخلف فنقول انه ان كان نقيض هذا كاذبا فليكن بعض ج ا وكان لا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول ليس
كل ج ب وكان كل ج ب هذا خلف ولقائل ان يقول ان هذا ليس خلفا محالا فان المطلقات لا تكذب فيها
ان يقال كل وليس كل فانه يجوز ان يكون كل ج يعني به في كل واحد وقتا ما ولا كل ج يعني في كل واحد
وقتا اخر وليس هذا الخلف فالجواب انا قد قدمنا ان الذي نذهب اليه ههنا في استعمالنا للمطلقات
ما كان منها بمعنى لا شيء من ا ب ما دام ا وكذلك قولنا كل ج ب فانما يعني به كل ج ب ما دام ج فتكون
النتيجة لا شيء من ج ا ما دام ج وهذا لا يصدق مع قولنا بعض ج ا ما دام ج فاذا هذا خلف محال
فسببه اما ان التاليف غير منتج واما ان المقدمات كاذبة لكن التاليف منتج والقائلة لا شيء من
ا ب كانت موضوعة حقا فبقي ان السبب هو كذب قولنا بعض ج ا فلا شيء اذا من ج ا وقال
قوم انه لا حاجة الى بيان هذا بالعكس والخلف وان هذا بين بنفسه فمن البين ان ب لما كانت
مسلوبة عن شيء موجبة لشيء آخر فالشيئان متباينان اذا كان ا مباينا لب وكان ج غير مباين
له فاما من جعل هذا الامر بينا بنفسه فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه
فاما من احتج بما احتج به فلم يجعل الحجة غير الدعوى بنفسها فان المتباينين والمسلوب احدهما عن الاخر
معنى واحد كما علمت ولكن الذهن يلتفت ضرورة الى ان يعقل ان ج لما كانت ب المتباينة لا
او التي لا توصف با فيكون قد رده الى البين انتاجه بنفسه وقد ناقضه بعض من يعسر عن
المشائين مناقضة صحيحة وفي هذا الكلام طويل نفصل في اللواحق وهذا ينتج ايضا ان جعل المطلق
الكلي ما ظنه قوم ان قولنا كل ج ب بالاطلاق ان كل الجيمات الموجودة في وقت ما فهي ب بعد
ان يكون الوقت في السالب والموجب واحدا والاصوب ان لا يلتفت الى هذا الضرب الثاني
من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا

فانا اذا عكسنا الصغرى واضفناها الى الموجبة انتج لا شيء من ا ج ثم نعكس النتيجة الى حقها وبالخلف ايضا
انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
مثاله بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا يتبين بعكس السالبة وبالخلف انه ان كان كل ج ا ولا شيء
من ا ب ولا شيء من ج ب وكان بعض ج ب الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية كبراها موجبة كلية
مثاله ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فلا يقترن بالاخرى
الجزئية اقترانا منتجا فليبين بالخلف انه ان كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب
او لنفرض بعض ج الذي ليس ب ولنعينه وليكن د فلا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا وبعض ج
د فيرجع الى الاول الشكل الثالث خاصية هذا الشكل في تاليفه ما علمت وخاصيته في انتاجه انه لا ينتج
الا جزئيا وشرطه في ان ينتج هو ان يكون الصغرى موجبة واحداهما كلية فان كانتا سالبتين لم يجب ان
يكون الامران المسلوبان عن شيء واحد متفقين او مختلفين وان كانتا جزئيتين جاز ان يكون الامر
الواحد يوجب في بعض شيء وان يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض وجاز ان يكون المختلفان
كل يوجب في بعض او واحد يوجب في بعض والاخر يسلب عن بعض وان كانت الصغرى سالبة
لم يجب اذا سلب شيء عن امر ان يوجد له ما يوجد لذلك الاخر او يسلب عنه وعليك الا ان تطلب
الحدود الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وكل ب ا لا يلزم
من هذا ان كل ج ا فانه يجوز ان يكون ج اعم من ب ويكون الموجود لكل ب اما مساويا لج واما دونه
في العموم ولكن يجب ان يكون بعض ج ا وليكن ذلك البعض هو ب فهذا هو افتراض او لنعكس
الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب ا او لنقل ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من
ب ا وكان كل ب ا هذا خلف وعلى الصورة المذكورة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة
ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ب ا لا يلزم من هذا ان لا شيء من ج ا فربما كان ج اعم منهما
لكن ينتج فليس كل ج ا فلنعين ب ذلك البعض او لنعكس الصغرى او لنقل ان لم يكن كذلك
وكل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ب ج وقد كان كل ب ج هذا خلف الضرب الثالث من
جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى مثاله بعض ب ج وكل ب ا ينتج بعض ج ا ويبرهن عليه
بما علمت في الضرب الاول الضرب الرابع كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى مثاله كل
ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا يبين بالافتراض بان نعين البعض الذي هو ب وهو ا فليكن
ذلك د فيكون كل د ا لكن كل د ب وكل ب ج فكل د ج وكان كل د ا فبعض ج ا فيبين بان نعكس الكبرى
ثم نعكس النتيجة فيكون بعض ا ب وكل ب ج فينتج بعض ا ج فينعكس بعض ج ا ويبين ايضا
بالخلف انه ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا وكان بعض ب ا هذا خلف الضرب
الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا

لا يتبين هذا

لا يتبين هذا بالعكس اذ الكبرى لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية ويبين بالافتراض بان يفرض
الشيء الذي هو ب وليس ا وليكن د فيكون كما علمت كل د ج ولا شيء من د ا وبالخلف انه ان كان
كل ج ا وليس كل ب ا فليس كل ب ج هذا خلف الضرب السادس من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة
كبرى مثاله بعض ب ج ولا شيء من ب ا فليس كل ج ا يبين بعكس الصغرى بان يقال بعض ج ب
ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا من الشكل الاول وبالخلف بان يقول والا فكل ج ا
وكان لا شيء من ب ا فلا شيء من ب ج وكان بعض ب ج وهذا خلف واعلم ان الشكل الاول وان
كان يرجع اليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصية فائدة وهي ان بعض السوالب انما الطبيعي
فيها والسابق الى الذهن منها اولا هو ان يكون احد الامرين فيها محمولا والاخر موضوعا فان عكس
لم يكن طبيعيا وكان غير السابق الى الذهن مثال ذلك ان يقول ليس السماء بخفيف او ثقيل
فان هذا سلب طبيعي سابق الى الذهن وكذلك الحال في قولنا ليست النفس بمائية او ليست
النار المجردة بمرئية فاما عكوس هذه فمثل قولنا لا شيء من الخفيف والثقيل بسماء او ليس شيء من المائيات
بنفس او ليس المرئي بنار وان كانت حقا فانها ليست على الامر الطبيعي والسابق الى الذهن فان النار
اولى بان يكون موضوعة يسلب عنها المرئي من المرئي ان يكون موضوعا ويسلب عنه النار وكذلك
في امثالها وايضا فان الجزئيات هذه احوالها فانا اذا وضعنا الحيوان والانسان وسورنا جزئيا كان
الاولى حينئذ ان يكون الحيوان موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل
قولنا بعض الناس حيوان فيجوز في كثير من المواضع ان يكون التاليف الكائن من سالب وموجب
ويراعى من حال السالب ان يكون على ما هو طبيعي وعلى ما هو اولى انما يستقيم على هيئة الشكل (فيكون تاليفهما على هيئة)
الثاني اقرب الى الطبيعي وكذلك يكون تاليف الجزئي وهو طبيعي مع الكلي انما يقع على هيئة الشكل
الثالث واذا عكسناه حتى يرجع التاليف الى الاول صار السلب على الوجه الذي ليس بطبيعي ولا
سابق الى الذهن وصار الجزئي الطبيعي غير طبيعي فالشكل الثاني والثالث اذا ليسا بمستغنى
عنهما ومن ظن ان القضايا المطلقة لا يستعمل فقد اخطأ فان اكثر العلوم تستعمل فيها القضايا
المطلقة من كل جنس من المطلقات وخصوصا في العلم الذي هو صناعة الرجل الذي حكم بهذا الظن (كلى خ)
على ان الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب فان اراد ان يبحث عن مطلوب كلي كقولهم هل (اعنى جالينوس)
العفة خير وهل كل جسم متحرك فليس يمكن ان ينتج من الضروريات فقد علم اذا حال هذه الاشكال
الثلثة واذا علم ذلك فلنعلم ان المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم وكذلك في نتائجها
لكنها تخالف في المواضع التي يحتاج في بيانها الى الخلف وذلك لان نقائض نتائجها لا تكون ضرورية
وذلك لانه اذا كانت النتيجة بالضرورة ليس كل ج ا اما في الشكل الثاني واما في الشكل الثالث
فاذا قلنا ان لم يكن هذا حقا فنقيضه حق لم يخل اما ان يوجد نقيضه ليس بالضرورة ليس كل ج

فلا نجد هذا المقدمة بحيث يمكن ان يضاف اليها شيء مما في القياس واما لازم ذلك وهو انه يمكن
ان يكون كل ج ا فان هذا اللازم يكون موجبا جهة الامكان الاعم وانت لم تعلم كيف ينتاءلف القياس
من ممكن بالامكان الاعم مع مقدمة ضرورية فاذا لا سبيل الى تبيينه بالخلف قبل تعليم الاختلاطين
من الممكن والضروري فينبغي ان يبين بالافتراض واما الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة
ليس كل ج ب وبالضرورة كل ب ا ينتج بالضرورة ليس كل ج ا فلنعين البعض الذي هو ج بالضرورة
وليس ب وليكن د فاذا كان بالضرورة لا شيء من د ب وبالضرورة كل ا ب فبالضرورة لا شيء من
د ا الذي هو بعض ج ا فبعض ج ليس ا واما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا كل ب ج
بالضرورة وبالضرورة ليس كل ب ا ينتج بالضرورة كل ج ا فليكن د بعض ب الذي هو ايضا بعض
ج وهو بالضرورة ليس ا

المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق الفصل الاول في القياسات المختلطة من الاطلاق والضرورة

قد قلنا في هذه القياسات اذا كانت مطلقة واذا كانت
ضرورية وبقيت المختلطات من الضربين في جملة ما بقي فلنتكلم في المختلطات اذا كانت احدى مقدمتيها
مطلقة والاخرى ضرورية ولنبدا بالضرب الاول من الشكل الاول الذي من كليتين موجبتين
صغراها مطلقة وكبراها ضرورية مثاله كل ج ب اي بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فنقول انه
كل ج ا بالضرورة ونقول اولا انا قد كنا ناخذ المطلقة فيما سلف عامة لما بالضرورة ولما ليس
بالضرورة واذا اخذناها الآن كذلك اختلط فما كان من ذلك يوافق مادة الضرورة كان حكمها
حكم الضرورة وما يوافق مادة لا ضرورة فيها اختلف فلنعن ههنا بالمطلقات ما كان من المطلقة
غير ضروري فما كان يلزم من خلطها بالضرورة نتيجة ضرورية علمت ان ذلك حكم الخلط الذي من المطلقة العامة
وما كان يلزم منها مطلقة علمت انك لو اخذتها عامة لزمت مطلقة عامة ولم يلزم ضرورية ثم تكون
المسافة مقربة فانه لو كانت المطلقة العامة يوجب ضرورة لكانت يوجد في كل جزئي لها فكانت
يوجد في هذه الخاصة التي هي جزئية تحت العامة فنقول ان قوما يعجبهم كون هذه النتيجة ضرورية
واستبعدوا هذا المذهب وانما غرهم شيء واحد وذلك لانهم حسبوا ان الضروري ههنا
كل ما كان ضروريا ما دام ذات الموضوع موجودا او ضروريا ما دام موصوفا بما يوصف به حتى
اذا قيل ان كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر حسبوه ضروريا حقيقيا وكذلك اذا
قيل بالضرورة لا شيء من الابيض اسود حسبوه ضروريا حقيقيا وكانوا اذا قالوا زيد ابيض وكل
ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لم ينتج لهم ان زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة والاخر
ابيض بالضرورة فكذلك انما كان ينتج لهم في مثال الاسود ان زيدا ليس اسود لا بالضرورة وكل هذا
لانهم لم يشتغلوا باستتباب حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا حتى يفطنوا للفرق بين قولنا
كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر اذ معناه كل ما يوصف بانه ابيض كيف وصف بانه

ابيض فانه ما دام ذاته موجودة كان ابيض او لم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ليس باسود
وبين قولنا كل ما يوصف بانه ابيض بالضرورة فهو ما دام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر او كل
ما يوصف بانه ابيض كيف كان فما دام ابيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر او بالضرورة ليس
باسود وانت تعلم مما سلف لك ان بين الاعتبارات فرقانا وكيف واولها كاذب ولو كانوا
قالوا في كبراهم ان كل ابيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لكان ايضا حقا لكن لم يكن
الحد الاوسط حينئذ مشتركا فيه وذلك لان الابيض بالضرورة ليس محمولا على زيد بل الابيض الذي
ليس بالضرورة او الابيض بلا شرط فان خذفوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة لانك لا يمكنك ان
تقول ان كل ابيض بالضرورة او بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة فقولك كل ابيض
يشملهما جميعا فلا يمكن ان تقول كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العادة المجازية
التي غلطته فاذا قلنا كل ج ب ثم قلنا كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة بعد ان يكون ب
كان وقتا ما او دائما فهو ا بالضرورة دائما دخل في المقول على الكل فكذلك اذا قلنا كل ب مطلقا
الذي يعمهما جميعا فوجب ان يكون كل ج ا بالضرورة الضرب الثاني كذلك ولكن الكبرى مطلقة
ينتج مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو ا بالاطلاق فكل ج ا بالاطلاق لانه
قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او غير الضرورة انه بالاطلاق ا فيكون كل ج ا بالاطلاق
وهذه المطلقة لا يصح ان يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائما فهو ا بالاطلاق
وذلك لانه ليس كل ما هو ب لا يدوم له انه ب اذ قلنا ان بعض ما هو ب وهو الذي هو ج
هو ب بالضرورة دائما فلا يصح اذا بعد ذلك القول قولنا كل ما يوصف بب يكون له ا
وقتا ما وذلك الوقت هو كونه موصوفا بب فان بعض ما يوصف بب يوصف به دائما لكن
يمكن ان يوجد هذه المقدمة مطلقة المطلقة التي تكون فيها ضرورة ولا ضرورة كقولنا كل متحرك
فهو متغير ولا يصح ان تقول انه متغير بالضرورة ولا ما دام متحركا وليس دائما بل في وقت كونه
متحركا الذي لا يدوم له اذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركا وبعضه لا يدوم وكذلك يكون بعضه
متغيرا بالضرورة وبعضه لا بالضرورة فلا يصح ان يقول ان الكل كذلك بالضرورة ولا ان الكل
كذلك لا بالضرورة بل يقول مطلقا ويكون الاطلاق العام فاذا صدقت هذه المقدمة على هذه
الصفة وكان كل ما هو ب ا بالاطلاق من هذا الوجه كانت النتيجة مع انها مطلقة ضرورية لان
هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى اي مطلقة عامة فيكون كل ج ا ما دام موصوفا بانه ب
لكنه يدوم له الاتصاف بب فيدوم له كونه ا مثال ذلك الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض
فانه ملون بلون مفرق للبصر بالاطلاق كما قلنا فكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر دائما فليتامل
هذا من يتعجب من انتاج الضرورة عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية فانه تحد الضرورية تنتج

عن كبرى مطلقة اذا كانت الصغرى ضرورية الضرب الثالث صغراه كلية موجبة مطلقة وكبراه سالبة
كلية ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة ينتج بالضرورة لا شيء من ج ا كما علمت
والضرب الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ا ب بالاطلاق ينتج لا شيء
من ج ا وعلى ما علمت في الضرب الثاني والخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه كلية موجبة ضرورية
والسادس عكسه في الضرورة والاطلاق والسابع صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه ضرورية سالبة
كلية والثامن عكسه في الضرورة والاطلاق والنتايج تابعة للكبرى واعلم ان الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورة
ولا الجزئية الضرورية تمنع الاطلاق فان الجزئيتين اذا كانتا لا تتمانعان في السلب والايجاب ثم
فكيف يتمانعان في الضرورة والاطلاق ويمتنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني واما الشكل الثاني فالحق
فيه انه اذا اختلفت القضيتان في الضرورة والاطلاق الخاص وكانتا كليتين فحمل الاوسط بالضرورة
على كل واحد من طرف ثم قيل على كل واحد من الطرف الاخر بغير ضرورة على ما جوزه صاحب الفصل ايضا
فكان لاحد الطرفين حكم الاوسط عند كل موصوف به انه دائم له وعلى الاخر هو انه ليس دائما له اي
لكل واحد واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا فان الطرفين متباعدان يجب ان يسلب كل واحد منهما عن
الاخر وكذلك ان كانت الصغرى جزئية فان البعض الذي فيها مسلوب عن الطرف الاكبر اذ كان ذلك
البعض مخالفا له في الحكم وانت اذا جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الامر ان مثلا لك
كل ج ب بالضرورة وكل ا ب لا بالضرورة او بالضرورة لا شيء من ج ب ولا شيء من ا ب سلبا هو
في كل واحد لا بالضرورة امكن ان تقول كل ما يقال له ا فيحمل عليه انه دائما ب ولا شيء مما يقال له ج
يحمل عليه انه دائما ب فينتج انه لا شيء من ج ا وكذلك لو قلت كل ما يقال له ج فهو شيء ذلك الشيء
يسلب دائما عنه انه ب وليس شيء مما يقال عليه ا فهو شيء ذلك الشيء يسلب دائما عنه انه ب انتج
ليس ا ب وذلك بالضرورة فانك يمكنك ان تجعل بدل قولك شيء مسلوب عنه كذا اسما مفردا وحينئذ
يمكنك ان تربط جهة الضرورة في جميع ذلك وينتج ضرورية واما اذا اخذت العامة المطلقة لم يجب
ان ينتج من موجبتين او سالبتين لانه يمكن ان يكون تلك المطلقة يصدق على ضرورية وفي تلك المادة
لا يجب نتيجة وهذا معنى انه لا ينتج فلنعد الى اقتصاص المشهور في ذلك الضرب الاول من ذلك كل ج ب
بالاطلاق وبالضرورة لا شيء من ا ب فنعكس الى الاول فينتج انه بالضرورة لا شيء من ج ا وهذا الامتناع
فيه والثاني ان يجعل السالبة الضرورية صغرى واما الثالث فمثل قولنا كل ج ب بالضرورة ولا شيء
من ا ب بالاطلاق الغير الضروري وليكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة ومما ينعكس مما ليس ضروري
لا يجوز ان يكون الا نوعا من المطلقة الصرفة او يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتا ما حتى ينعكس
على نحو ما قيل فاما ان كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الاول فقد علم انها اذا انعكست صارت ولا شيء
من ب ا ما دام موصوفا بانه ب وكل ج ب دائما فينتج كما علمت ضرورية واما ان كانت على الجهة

الثانية فيكون حقيقة التاليف فيها ان كل ج في كل وقت وزمان فانه موصوف بانه ب دائما
ما دام ذاته موجودة لا ما دام موصوفا بانه ب فقط ولا شيء من الموجودين ا في زمان ما موجود له انه ب
فيجب ان يمتنع ان يكون شيء من ج ا عند كون القضية السالبة صحيحة موجودة والا لكان في كل زمان يوجد
فيه ذاته يوجد له انه ب وفي هذا الزمان ايضا ويشبه ان لا يحسن ان نعكس هذه المقدمة على ما حكي انه الف
منه قياس في الشكل الاول على جهة ان يقال كل ج كيف كان فانه موصوف بانه ب دائما وكل ب كيف
كان مسلوب عنه ا في هذا الوقت فان الكبرى حينئذ فيما احسب لا يكون مطلقة على احد المذهبين بل انما
يجب ان يقال كل ب موجود في هذا الوقت مسلوب عنه ا فحينئذ لا يجب ان يدخل ج تحت ب فربما
لم يكن ج موصوفا بانه ب في هذا الوقت اذا لم يكن ذاته موجودا في هذا الوقت فعلى طريقتهم حينئذ
لا يكون النتيجة مطلقة على شرط وجود الموضوع نعم ان كان ج ب موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه انه
ا في هذا الوقت فلا يلزم ان يسلب عنه في كل وقت مثلا اذا كان ج ابيض دائما ثم اتفق في وقت ما
ان لم يكن شيء من المتحركين او من البيات ابيض فيكون حينئذ لا شيء من ج الموجود في ذلك الوقت ب
بباء في ذلك الوقت لا في كل وقت فتكون النتيجة مطلقة على نحو استعمالهم الاطلاق فهذه الاتفاقات
كلما اذا اتفقت انتجت هذه النتيجة لكن ليس يجب في نفس الامر ان يتفق هذه الاتفاقات وذلك انا
اذا قلنا كل لون كسوف فانه بالضرورة سواد ثم اتفق في وقت ان لم يكن شيء من الوان الاجرام السماوية
سوادا اذ هذا على هذه الطريقة وجودي لم يجب من هذا ان يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة
في الوقت حتى تكون القضية وجودية فربما لم يكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها وايضا لم يجب
ان ينعكس فيقال ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك فربما لم يكن حينئذ سواد موجود لانهم
يجوزون ان يقول القائل ليس شيء من الالوان سوادا اي في وقت ما وفي ذلك الوقت يصدق
ان يقال لا شيء من الالوان السماوية بسواد ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا حينئذ ثم لا ينعكس
هذا حتى يرجع الى الشكل الاول ولكن لقائل ان يقول ان هذا السلب الكلي صادق وليس الشرط ان
يكون الموضوع موجودا في الوقت الا في الموجب لان الايجاب في وقت معين لا يكون الا على موجود
في ذلك الوقت واما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم فربما صدق عليهما في كل وقت
وربما صدق في وقت معين والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع فان كان دائما فهو ضروري
وان كان موجودا ولكن في وقت ما فهو مطلق وجودي ثم قلنا كل ب كيف كان فانه مسلوب
عنه ا في هذا الوقت قول صادق في هذا الوقت اذا لم يوجد في هذا الوقت ب موصوفا بانه ا
سواء كانت البيات موجودة او معدومة لا يوصف با فان المعدومات لا يوصف با والموجودات
اذا لم يوصف مع ذلك با لم يكن في الوقت شيء هو ب وهو ا فيصدق السلب الكلي في الوقت
بل لعلهم ان يتحرفوا عن هذه الطريقة طريقة قريبة من هذا في هذا الباب كنا اومانا اليها فيما سلف ويلزمنا

الآن ان نذكرها لهم وذلك لان للقايل منهم ان يقول انا اذا قلنا كل ج هو ب بالوجود اي في وقت ما
لا نجعل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات بل نجعل الوجود للحصر فانا اذا قلنا كل ج ب بالوجود يفهم منه
معنيان احدهما انه قد وجد ان كان الصدق هو قولنا ان كل ج ب بعد ما لم يجب ذلك في نفس الامر لانه ربما
كذب هذا الحصر في وقت اخر ولا يلتفت في ذلك الى الحال ب من ج انه هل هو لواحد واحد منها وجودي او ضروري
مثاله انا اذا قلنا في وقت من الاوقات لا بياض فيه ولا حمرة ولا شيء من الاوساط ان امكن ان كل لون
فهو سواد وصدق هذا في ذلك الوقت ولم يكن صدقا ضروريا لم نعن ان كل واحد مما هو موصوف
بانه لون فانه موجود له وجودا غير ضروري انه سواد حتى يجوز ان يبقى ذلك الواحد موجود الذات او موجودا
لونا وقد زال عنه انه سواد حتى يكون كانا حكمنا ايضا ان كل واحد مما يوصف بانه لون في ذلك الوقت
ليس دائما ما دام موجود الذات فهو سواد كلا فان الوجود الغير الضروري في قولنا هذا انما يعتبر في صدق
الحصر لا في ان المحمول غير ضروري لواحد واحد ولكل كذلك لا يلتفت في السالب الى وجود الموضوع بل الى وجود صدق
السلب الكلي وان كان لا بد من وجود الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر ويتبين ذلك في السالب
فانه اذا كان ولا شيء من الالوان في وقت ما بياضا ولا شيئا من المتوسطات بل كانت الالوان كلها
سوادا ولم يكن لون البتة فصدق ان لا شيء من الالوان في وقت ما بياض اي في ذلك الوقت لان المعدوم
لا يوصف بانه بياض ولا بشيء من الموجبات واذا لم يصدق الايجاب صدق السلب ضرورة فاذا اعتبرنا
ما نقوله والتفتنا الى وجود الصدق في الحصر امكننا ان نعكس هذه القضية فان سلكوا هذه الطريقة يكون قد
كثروا على انفسهم اصناف القضايا وحادوا عن الطريقة المثلى مما اذا تاملت بعض ما سلف لك ان شيئا ٣
وقفت عليه فاذا كان كل كسوف قمري سوادا وكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد
لان الكسوفات كانت معدومة فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف وكذلك لا شيء
من الناس بناس وكذلك في كل واحد من الامور وليس له ان يقول ان معناه لا شيء من كسوفات القمر
في وقت ما بكسوف موجود فانه لم يكن كسوفات القمر من حيث احدث حدا اكبر ماخوذة على انها موجودة
لكن له ان يقول اني في كل موضع انما اعتبر في المحمولات لكن في المقدمات السالبة المطلقة ان يكون ٢ التي هو
موجودة في ذلك الوقت فتثبت بعد ذلك او يسلب ولا اعتبر ذلك في الموضوعات للسلب
فنسلم له ذلك وانما طولنا التردد في هذا الباب ليزيد المتعلم استبصارا في هذا المعنى بكثرة
الاحترازات التي تحتاج ان يراعى في ترويج هذا المذهب بعد ما فيه من ضياع مقدمات ووجوه
فاضلة مما قد وقف عليه قبل فنقول انه اذا كانت المطلقات على هذه الصفات امكن ان
يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ولا يبالي فيها بان تكون القضايا في انفسها ضرورية
او غير ضرورية بل يكون الالتفات الى الحصر حتى اذا كان حقا ان بعض الالوان اسود بالضرورة
وبعض الحيوان انسان بالضرورة فعدمت ساير الالوان وساير الحيوانات وبقي السواد والانسان

وبقي البعض

وبقي البعض من الحيوان الذي هو انسان بالضرورة والبعض من اللون الذي هو اسود بالضرورة
وكان حقا ان كل حيوان حينئذ انسان او كل لون اسود فكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية وذلك لان صدق
الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة بل مطلقا مثل صدق قولنا كل حيوان انسان فانه وان كان حمل الانسان
على كل واحد من اولئك الموصوفات بانها حيوانات ضروريا فان صدق الحصر ليس بضروري فيجب ايضا
ان يكون قولنا كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة اذ يجب ان لا يلتفت الى حال حيوان حيوان بل
الى صدق القول بان كل حيوان فانه متحرك وقتا او متنفس وقتا ما فيكون هذا الصدق موجودا في كل
زمان فانك في كل زمان اذا قلت ان كل حيوان موجود له الحركة لا ما دام ذاته موجودا بل حين ما يتحرك ان يكون
صادقا ولا يكون هذا القول في وقت من الاوقات كاذبا بانه يكون في وقت من الاوقات ليس كل حيوان متحركا
وهذا لا يناقض ذلك فانه في الوقت الذي يصدق انه ليس كل حيوان متحركا اي في الوقت يصدق ايضا ان
كل حيوان متحرك او متنفس وقتا من الاوقات في وجوده فان هذا يصدق في كل وقت وان كان حيوان
لا يتحرك في وقت اذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت ويناقض بان لا يكون حركة في وقت فبالحري ان
يكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة بل ضرورية وهم يأخذونها مطلقة ولا يأخذونها ضرورية البتة
وكذلك قولهم كل متحرك متغير يجب ان لا يكون مطلقة بل ضرورية وقد اخذها بعضهم مطلقة ٢ وايضا
فماذا يقولون في قول القائل بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعض اللون سواد بالضرورة هل هي
ضرورية او مطلقة لكنهم معترفون بان هذه القضية الجزئية يجب ان يكون صادقة في كل وقت
ونقيضها كاذبا في كل وقت فتجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين الى السور وكذلك قولنا بالضرورة
ليس كل حيوان انسانا فانهم معترفون بان هذه القضية ضرورية ويجب ان يكون جميع ذلك مطلقا
ان كانت الضرورة انما يراعى في صدق السور لا في اعتبار الحال بين المحمول والموضوع فان كان الاعتبار
هو السور فصدق هذا السور ليس ضروريا وذلك لانهم يسلمون انه قد يصدق وقتا اخر ان كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سوره في كل
وقت وكذلك ايضا اذا قلنا كل انسان حيوان فانهم كلهم يعترفون بان هذه القضية ضرورية
وعلى اصلهم فانها لا يكون ضروريا بل يكون لو توهمنا لا انسان موجود على ما يفعلون هم ويقولون
لم يكن احد من الناس حيوانا على قياس قولهم ان قولنا ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف اي كسوف
موجود قول حق واذا كان يصح عندهم ان يكون قولنا كل حيوان اعجم صادقا في وقت من الاوقات
حين ما لا يكون انسان البتة بموجود واذ يصح سلب الحيوان عن الانسان الذي ليس بموجود فيصح حينئذ
ان يقال ليس احد من الناس بحيوان فلا يكون اذا صدق قولنا كل انسان حيوان صدقا دائما بل انما
يكون صادقا وقتا ما فلا يكون هذه المقدمة ضرورية بل يكون ممكنة ويستعملونها ضرورية فكان
يجب ان يمنعوا كون هذه القضايا ضرورية مع اعتقاد المذهب الذي لهم وعلى ان لهم ان يقولوا

وصدق من جعل هذه كبرى والاول
مطلقة فانتج نتيجة مطلقة صح

انا لو احبنا الى الاطلاق راعينا الوقت الذى نتكلم فيه واما فى الضرورة والامكان فيراعى شيئا اخر فيكونون
قد شوشوا على انفسهم فهذه الابحاث وما يشبهها صرفتنا عن الالتفات الى هذا الرأى وسنستقصى ما يجب
ان يقال من الزيادة على ما قلناه فى ابحاث اللواحق فقد بان ان هذه القرينة تنتج ضرورية وكذلك القول
فى الرابع اذا كانت الكبرى موجبة مطلقة **الفصل الثانى** فى تعقب النظر فى الحجج على كون النتيجة مطلقة لكنا
مع ذلك نبحث عن الحجج المذكورة فى ايجاب كون النتيجة مطلقة ونقض فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا فاحد حججهم
عكس المطلقة الى الشكل الاول وقد علمت ما فى ذلك لانك قد علمت ان الكبرى فى الشكل الاول اذا كانت
مطلقة وبحيث يكون عكس سالبة مطلقة يجب عكسها فان النتيجة فى الشكل الاول يكون ضرورية وان
كانت الكبرى مطلقة واما الطريقة من الخلف التى قبلت فى تبيين ما ادعوا من انتاج مطلقة من تاليف
سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى وانه ينتج سالبة كلية مطلقة قائلين انه لو كان بالاضطرار ليس
ولا شىء من ج الكان بالاضطرار ليس ولا شىء من اج ويصح ان يقال بعض ب ا فيكون بالاضطرار ليس كل
ب ج واذ كان لا شىء من ج ب بغير اضطرار فلا مانع ان يكون لا شىء من ب ج الذى هو عكسه بغير اضطرار
فلا يكون السلب ضروريا فى شىء البتة وحينئذ لا يكون مانع عن ان يكون كل ب ج وقد وجب من فرض ما
فرضناه انه بالاضطرار ليس كل ب ج فاول ما يقال لهم هو انه ليس اذا لم يكن مانع عن ان يكون اذا كان لا شىء
من ج ب بغير اضطرار كان عكسه بغير اضطرار حتى يصدق معه فى نفس الامور ان كل ب ج يجب ان لا يكون
فى مادة من المواد مانع من ذلك وهب انه لا مانع فى موضع ما من ذلك فلم حيث يوجد تاليف مثل هذا
التاليف لا يكون الحاجة الواقعة الى المواد المؤلفة بهذا التاليف مختصة بمواد فيها هذا المانع فمعنى انه
اذا صدق ان كل ا ب بالضرورة كان هذا مانعا ان يصدق ذلك الانعكاس فيصدق بعده قولنا كل
ب ج فلنتنزل ان كل ما هو ب يمكن ان يكون ج ونتنزل مع ذلك انه صدق سلب المطلق ان لا شىء من
ج ب ثم لنتأمل هل يصح ذلك فنقول لا يخلو قولنا يمكن ان يكون كل ب ج اما ان يعنى بهذا حال صدق السور
فيكون كانه قال انه ممكن فى وقت من الاوقات ان يكون كل ب ج ففى ذلك الوقت لا يصدق ان لا شىء
من ج ب لا محالة فيكون وقتا يصدق ان كل حيوان انسان وحينئذ لا يصدق انه ليس احد من الناس
بحيوان ولكن فى وقت اخر يصدق انه ليس احد من الناس بحيوان او نقول فى وقت يصدق
مثلا ان كل ابيض انسان ويصدق فى وقت اخر انه ليس احد من الناس بابيض لا فى ذلك الوقت
فاذا الفنا هذه الصورة ان لا احد من الحيوان او من الابيض بانسان وكل ناطق انسان بالضرورة
انتج لا احد من الحيوان بناطق فى ذلك الوقت وكان هذا مطلقا غير ضرورى وكانت النتيجة على ما
يدعونها ولو كانت ضرورية لاستحال ان يصدق قولنا كل حيوان انسان اى وقتا ما فهذا البيان
مستمر على هذا الاصل لكن التاليف ليس من خلط فان الموجب لم يكن دائم الصدق ولم يكن ضروريا
فانه حين ما لا يكون انسان موجودا لا يكون كل ناطق انسانا موجودا وعلى ما قد علمت وكما جاز

ب ج

ان يصدق

ان يصدق قولنا ان كل حيوان انسان وقتا ما فكذلك يجوز ان يصدق وقتا ان كل حيوان فرس فلا يكون
حينئذ ناطق موجودا فلا يكون حينئذ كل ناطق انسانا فاذا انما يصدق قولنا ان كل ناطق انسان
وقتا ما فاذا انما تجب المطلقة من مطلقتين واما الذين ذهبوا الى هذا ولا ارى صاحب التعليم الاول
ذهب الى هذا بل حرمه تحريما كليا وانما قصد الى ان يكون الصدق غير ضرورى باعتبار الحمل لا باعتبار
السور وكان الغرض فى قوله لا شىء من ج ب ان كل واحد من ج يسلب عنه ب وقتا ما ولا يسلب
وقتا ما ولا يجب ان يسلب دائما بل يجوز ان يكون ب من خواص ج التى لا يدوم ويكون فلننظر
كيف يتألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزم منه الخلف فنقول اذا قلنا ليس شىء من الناس
يضحك بالفعل اى عند ما لا يضحك ثم قلنا كل ا بالضرورة ضاحك بالفعل حتى يكون القياس
المطلوب ما كان لنا ان نقول كل ضحاك بالفعل انسان حتى يلزم وكل انسان ثم يلزم فبعض ما هو
انسان او كل ما هو فهو ضحاك بالضرورة فبعض ما هو انسان هو ضاحك بالضرورة وكان لا شىء
من الناس الا وهو مسلوب عنه الضحك هذا خلف فاذا صدق قولنا كل ب ج كان ذلك مانعا
عن ان يصدق قولنا بالضرورة كل ا ب واذا صدق قولنا كل ا ب بالضرورة كان ذلك مانعا
~~عن ان يصدق قولنا بالضرورة كل ا ب واذا صدق قولنا كل ا ب بالضرورة كان ذلك مانعا عن~~
ان يصدق ان كل ب ج لا بالضرورة ولو صدقا جميعا عرض المحال المذكور فاذا لما صدق كل ب
ج فيجب ان يكذب كل ا ب بالضرورة وان يمنع صدق ذلك صدق هذا فيكون فى مثل هذه المادة مستحيلا
ان يوجد شىء من الاشياء يوجد عليه الضحاك بالفعل بالضرورة حتى يكون ذلك الضحاك او بالحقيقة
فان الضحاك بالفعل غير مقول على غير الانسان بوجه من الوجوه وهو الانسان غير ضرورى وكيف
يمكن ان يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان اعم منه لم يكن
ان ينعكس لا السلب كليا مطلقا صرفا ولا الايجاب كليا كيف اتفق واما المثال لما يكون فيه
الصدق من جانب قولنا كل ا ب ويمنع صدق ايجاب عكس الجانب الاخر ان يجعل ج انسانا
و ب المتحرك بالفعل و ا الفلك ولا يكون لك ان تقول ان كل متحرك بالفعل انسان بوجه
فاذا قوله ان هذا لا يمتنع غير صحيح فانه انما لا يمتنع فى نفس الامور واما فى تاليف هذه صفته
فيمتنع ان يكون مادة تقع فيها ليس شىء من ج ب لا بالاضطرار ثم يكون عكسها لا بالاضطرار
ايضا فعسى يكون عكسها بالاضطرار فلا يمكن ان ينعكس الكلى السالب فيها كليا موجبا
مساعدة السالبتين المتعاكستين اللتين يصدقان معا ثم اوردوا لهذه مثالا من
الحدود وهو انه لا شىء من الابيض بحيوان ~~وكل انسان حيوان فلا شىء من الابيض بحيوان~~
وكل انسان حيوان فلا شىء من الابيض بانسان قالوا فيكون صادقا انه لا شىء من
الابيض انسان فى وقت اى فى الوقت الذى يصدق فيه ان لا شىء من الابيض حى

وليس صدقا بالضرورة لانه يمكن ان يكون بعض الابيض انسانا وبعض الناس ابيض فنقول ان
هذه السالبة لاوجه لصدقها الا وجهان احدهما ان يقال لاشيء من الابيض حي من حيث هو ابيض
والثاني ان يقال اذا لم يكن ققنس ولا ناس في بلاد الاعتدال ولا انواع من الحيوان التي هي دائما بيض
بل كان انما يوجد انواع هي بالطبع غير بيض واشخاص من انواع لها ان يكون بيضا ولكنها الان سود
فحينئذ يصدق انه لاشيء من الابيض حي اي في ذلك الوقت فان فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم
الثاني لزمهم ان تكون الكبرى كما علمت ايضا غير ضرورية فلا يكون النتاج على ما يدعون واما الوجه
الاول ففيه من الزيادة التي لا يجب ان يلتفت اليها ما قد علمت وما قد قيل لك فيما سلف وقد علمت
ان بعض الابيض حي بالضرورة وانه سلب الحي عن الابيض من حيث هو ابيض سلبا وجوديا حتى يصح
ان يكون قرة الابيض من حيث هو ابيض حيا وقرة لا فقد مضى لك هذا فان كل ابيض مسلوب
عنه ما دام ذاته موجودا الحيوانية من حيث هو ابيض فانه دائما مسلوب عنه الحيوان من حيث هو ابيض
لا يجوز ان يبقى ذاته موجودا ويكون من حيث هو ابيض محمولا عليه الحيوانية فان قال قائل يجب ان
يؤخذ في اعتبارك هذا ذات الموصوف بانه ابيض ذاتا واما قولك ان هذه الذات مسلوب عنها
الحيوانية من حيث هي ابيض دائما هو كقولك انه كذا مسلوب عنه السواد ما دام ابيض ومن حيث
هو ابيض واذا كان دوام سلبك السواد من حيث هو ابيض لا يوجب ان يكون سلبا ضروريا
فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الابيض من حيث هو ابيض فالجواب ان قولنا من حيث هو ابيض
ان كان جزءا من المحمول عرض ما قلنا الان وفيما سلف من اقاويل مضت وان كان جزءا من الموضوع
فاما ان يكون كانك قلت الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد او يكون كانك قلت
الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض لا بشرط التجريد او زيادة فان كان معناه الابيض المأخوذ
من حيث هو ابيض على انه بشرط التجريد فانه لا يجوز ان يكون شيء اخر يوصف به هو غيره في المعنى
بل يكون هو بنفسه امرا لا يعرض له امر اخر ولا هو يعرض لامر اخر فلا يكون شيء يوصف بالابيض
المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد هو انسان او فرس او غير ذلك فانه لا يكون انسان
او فرس او شيء من الاشياء هو ابيض بشرط ان لا شيء هو غير الابيض من حيث هو ابيض فلا يكون
اذا هو عارضا للذات حتى يكون هناك معنيان معنى للذات في نفسها ومعنى لها ما دامت موصوفة
بهذا الوصف حتى اذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا بل هي نفس الذات
المسلوب عنها دائما كل وقت فان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد مسلوب
عنه كل شيء من الاشياء له مفهوم غير مفهومه سلبا دائما فاذا كل سلب عنه فهو سلب دائم
ليس وقتا عندما يكون موصوفا بما وصف به ووقتا لا فهذا هو الفرق وهذا كما يقال ان
الانسان حيوان بالضرورة فانه يستوي فيه ما دام ذاته موجودا وما دام موصوفا بانه انسان

واما ان اخذ

واما ان اخذ الابيض ليس بشرط التجريد بل بلا شرط حتى يكون ان يقترن به شرائط اخرى فالسلب المذكور
كاذب فانه كاذب ان يقال ان الانسان من حيث هو شيء موصوف بانه ابيض مسلوب عنه
الحيوانية بل الشيء الموصوف بانه ابيض غير مانع ان يوصف انه حيوان وصفا ضروريا فضلا عن الوجود
الا من حيث يعتبر ابيض مرفوعا عنه انه شيء ابيض اي شيء اخر هو الموصوف بانه ابيض والفرق بين
الاعتبارين ان النظر في الابيض بلا اعتبار شرط قد يقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض المجوز فيه
ان يكون اي شيء كان موصوف بانه ابيض ولكن لم يلتفت عند ذلك الى الوصف والاعتبار الى شيء
من تلك الاشياء التي يجوز ان يكونه وانما التفت الى النفس انه شيء ابيض الجائز ان يكون جصا او
ثلجا او غير ذلك والنظر في الابيض باعتبار شرط التجريد يقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض وهو
النظر في الشيء الابيض الممنوع عنه انه جص او بياض او له وجود اخر غير وجود انه شيء ابيض فقط
فاذا اخذ الابيض هكذا سلب عنه الحيوان وصح ان يقال ان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بهذه
الصفة ليس حيوانا فان اعتبر بالمعنى الاول فيكون الابيض من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال
انه يسلب عنه الحيوانية بل لا يوجب حال سلب الحيوانية عنه ولا اثبات الحيوانية له فلا يكون
الشيء الابيض من حيث هو ابيض بهذا المعنى ليس حيوانا بل يجوز ان يكون حيوانا الا ان يقال ان الشيء
الابيض ليس من حيث هو شيء ابيض بهذا المعنى حيوانا فينتقل لفظة من حيث هو ابيض الى المحمول فيتبين
انا اذا قلنا ليس شيء مما هو ابيض حيوانا لم يصدق بهذا المعنى على ان ناخذ الابيض جزءا من الموضوع ومما
يشفي ويكفي في هذا الادراك ان تعلم انه لا اعتبار في تاليفاتنا ههنا بهذا البتة اعني بالنظر في الموضوع
والمحمول انه من حيث او ليس من حيث بل ان ننظر الى الشيء الموصوف مثلا بانه ابيض لا ان يريد شيئا
اخر فان صح عليه الايجاب في كل وقت او وقتا ما فقد صح الايجاب او صح كذلك السلب فقد صح السلب
وانه اذا زيد على هذا شيء فقد ادخل شرط اعتبار من حيث وكان غير نفس الموضوع وحده وغير نفس
المحمول وحده اللذين الاعتبار بهما بل قرن بهما اعتبار او اعتباران فقد صارت القضية حينئذ اخرى
واعلم ان الفاضل الذي اكثر اشتغالي بمخاطبته مقر بما قوله بل المعلم الاول مصدق بان الكبرى الضرورية
في الشكل الاول اذا قارنت صغرى غير ضرورية كانت النتيجة ضرورية فلنضع ان كل ج ب لا بالضرورة
ولنقل كل ب ا بالضرورة ومعنى ما قد اوقع عليه الفاضل والمعلم الاول وما قد علمت فلم لا نقول
واحد منهما ايضا ان هذه ليست ضرورية بل يجب ان يقال كل ب من حيث هو ب بالضرورة و
اذا قال بالضرورة ولا شيء من ب قال ايضا من حيث هو ب فانه اذا اعتبر هذا صدق ما قال الطاعن صح
على من انتج منهما انها ضرورية وذلك لانه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن
ومثل ما قيل في هذا الموضع فلقائل ان يقول له عند قوله وتمثيله لانتاج الضرورية من الاقتران المذكور
مثلا اذا انتج ان كل صاعد جسم بالضرورة من قوله كل صاعد متحرك وكل متحرك جسم بالضرورة

فكل صاعد جسم بالضرورة ان النتيجة ليست ضرورية لان الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة
وكذلك لقائل اخر ان يقول ان قولك في الكبرى كل متحرك جسم بالضرورة ليس صادقا اذ ليس هو من حيث
متحرك جسما بالضرورة حتى اذا لم يكن متحركا لم يكن جسما فان قال ان الابيض يجوز من حيث اعتبار انه ابيض ان
لا يكون حيوانا ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك فانه لا يجوز ان لا يكون جسما فنقول لم يكن غرضنا ما ذهبت
اليه بل انك كما تقول انه ليس حيا من جهة انه ابيض لا تقول ليس هذا المشار اليه جسما بالضرورة من جهة
ما هو متحرك بل هو جسم بالضرورة وان لم يكن متحركا ثم لا يمنعك جواز قولك انه ليس جسما بالضرورة من جهة
كونه متحركا ولانه متحرك ان تقول كل متحرك جسم بالضرورة فان منعت فقد كذبت المقدمة التي يستعملها
في هذه المواضع فقد عرفت ان جهات الموضوع والمحمول من حيث هي زوايد بعد الحمل وان الايجابات كما
علمت ينتقل بسببها سلوبا والسلوب ايجابات بل يجب ان يلتفت الى ما جعل موضوعا والى ما جعل
محمولا والى حمل ووضع فان صدق حمل وان لم يصدق لم يحمل وان كانت زيادة يحتاج احدهما فيصير الكذب
صدقا والصدق كذبا فقد انقلبت القضية وصارت اخرى وانه ليس اذا حق سلب مع ادخال جزء
الدواخل بطل الايجاب الذي كان اولا او حق ايجاب بطل السلب الذي كان اولا اذ قد تغير المحمول والموضوع
فانظر فيما يسلبه او توجبه الى نفس السلب والايجاب كما هو فان كان صادقا وكان دائم الصدق فاحكم
انه كما هو ضروري او كان غير دائم الصدق فاحكم انه كما هو مطلق فاذا غيرت فاستانف الاعتبار
وفي المثال الذي نحن في اعتباره يجب ان ينظر الى الامور التي تقال لها ابيض والى الحيوان فيجد الحيوان اما
كاذبا سلبها عنها او كاذبا ايجابها عليها او في بعض دون بعض ثم ينظر اذ ذلك دايم فيها كلها او بعضها
او بعض دون بعض ثم اذا دخلت من جزء كذا او بشرط كذا فاعلم ان القضية صارت اخرى وتتوخى
لها صدقا وكذبا وضرورة وغير ضرورة مرة اخرى وتترك ما كان في يديك واظن ان هذا القدر كاف
لمن انصف

الفصل الثاني في باقي الاختلاطات منها

الضرب الخامس بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب
بالضرورة وحكمه ما علمت السادس بعض ج ب بالضرورة ولا شيء من ا ب بالاطلاق وحكمه المشهور
ما علمت الضرب السابع ليس كل ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالضرورة والمشهور فيه ما قد علمته وحدوده
ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان فليس كل ابيض حيوانا الثامن ليس كل ج ب بالضرورة وكل ا
بالاطلاق والحدود بالضرورة ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان ثم قيل مع ذلك فليست
النتيجة اضطرارية فنقول انه ان كان بعض ما هو ابيض بالضرورة ليس بحي على معنى السور فيجب ان
يصدق هذا دائما ولا يصدق البتة ان كل ابيض حي واعتبار السور يقتضي ان هذا قد يصدق على ما
قد علمت وان كان لا على معنى السور بل على معنى ان بعض الاشياء التي هي بيض مسلوب عنها الحيوان
دائما فكذلك حالها وانها مسلوب عنها الانسان دائما فلم منع ان تكون النتيجة ضرورية فلعله يجب
ان يؤخذ الضروري في احدى المقدمتين ليس من جهة السور بل من جهة الحمل واما المطلق منهما فنأخذه

مطلقا

مطلقا من جهة السور حتى يكون قولنا كل انسان حي مطلقا بان نأخذه من جهة السور ولا نأخذه من
جهة المحمول فيكون قولنا ليس كل ابيض حيوانا بالضرورة قد اعتبرنا ضرورية في معنى الحمل وقولنا
كل انسان حيوان بالاطلاق قد اعتبرنا اطلاقه في جهة السور فاخذناه مطلقا من حيث هو كذلك بان
نظرنا الى الصدق الذي اتفق ان كان كل انسان حيوان الذي قد يكذب اذا عدم الناس كلهم فلا يكون
حينئذ ضروريا واخذنا ذلك ضروريا من جهة المادة اذا كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الابيض
فانتج ليس كل ابيض انسانا وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور وان كانت ضرورية
من جهة المادة وكيف لا ويمكننا ان نلحق الضرورة بالمقدمة الموجبة فتكون النتيجة حينئذ ضرورية فيكون
حينئذ سلب الضرورة في النتيجة مأخوذا من غير الوجه المأخوذ في المقدمة الجزئية لان الضرورة المأخوذة
في المقدمة وهي ضرورة الحمل والمادة وسلبها في النتيجة هي سلب ضرورة السور ولما كانت الجزئية قد
تكون صادقة بالضرورة وصادقة بالامكان ولا تمانعان اذ بعض الابيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة
وبعضه ليس بالضرورة وهو الذي هو ابيض لا بالضرورة ولا يبعد ان يكون قول صاحب هذا التعليم
ان النتيجة لا تكون ضرورية معناه ان النتيجة قد لا يكون ضرورية اي باعتبار غير اعتبار ان النتيجة لا تكون
ضرورية بحسب السور بل باعتبار انه قد يجوز ان يصدق المطلق والضروري معا في الجزئيات فانه لم يعن
هذا بل اقتصر على اعتبار السور وان عدم الضرورة هو في اعتباره وان كان اعتبار الحمل والمادة يوجب
الضرورة فليس هذا في الجزئي فقط بل في الكليات ايضا فان ما انتج ان كل انسان حيوان بالضرورة
انتج ما قد يصير مطلقا باعتبار اخر كما قد علمت فنرى ان مشاحتنا قائلين ان هذه تنتج ضرورية كان
على انها لا تنتج الا ضرورية فقط لا يصح معها مطلق وليست تنتج مطلقة لانها لا تنتجها وحدها وانما الحكم
انها تنتج مطلقة اذا انتجت مطلقة فقط فلم يفعل هذا في كل موضع وهلا اقتصر على ان يعلمونا بتعليمها
كليا ان كل جزئية ضرورية فانها قد يصح ان يكون مطلقة فيحكم في جميع ذلك انها مطلقات النتايج ضرورية
ويكون هذا مفروغا منه ليس انما يعنيه هذا في اقترانه بعينه او بحسب كونه نتيجة بل كيف كانت
او عسى ان لا يكون هذا كليا في كل موضع بل عسى ان يكون في الاشياء ما لا يسلم امكان بطلانه فلا يكون
ما يتعلق ببطلانه داخلا في الامكان حتى تصير القضية بسببه مطلقة ولكن هذا لا يختص بقضية هي
مقدمة او قضية هي نتيجة بل يكون هذا جائزا في جميع اصناف القضايا التي تصلح ان يؤخذ مقدمة في هذا
القياس او نتيجة بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تأليفها وعسى ان يركب مركب
فنقول ان صدق المادة التي تصح منها هذا التأليف يوجب ان يكون الضرورة ملزومة للمطلقة وهذا
اقتراح ممعن في المحال ومع هذا فليت شعري اذا قلنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر وكان هذا
مطلقا صادقا وقلنا كل انسان حيوان وكان هذا مطلقا صادقا فهل معنى الاطلاق فيهما شيء واحد
او يفهم للاطلاق فيهما معنيان فان كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام فيكون الفصل فيما بينهما

ان احدهما يختص بالضرورة والآخر لا يختص بالضرورة اذ ليس كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام
ذاته موجودا فيكون انما اخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري فتكون النتيجة نوعا من المطلق
الذي هو ضروري باعتبار اي اعتبار للحمل فلا يجب ان يقبل ما قيل من انه لا يكون ضروريا لانه مطلق الا ان
يكون معناه لا يكون ضروري السور ولهم ان يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما لا دائما ويكون القولان
مشتركين في انهما صادقان في وقت ما لا دائما لكن الوقت كقولنا كل انسان حيوان وقت
السور وللآخر وقت كونه ابيض فوقت احدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ووقت الآخر
الوقت الذي لم يعدم ولم ينزل عنه البياض ويكذبان جميعا في وقت اما احدهما فان لا يكون
الناس موجودين واما الآخر فان يكون قد عدم البياض فعلى اعتبار السور قد يتم ما قيل فقد تحللنا
اذا الوجه الذي يجب ان يفهم عليه صدق ما قالوا تحللا متكلفا مع معرفتنا بان اعتبار السور في هذه
الاحكام باطل ومع ايجابنا اعتقاد شيء وهو ان الضرورية في المقدمة اعتبار بها غير مجانس
للاعتبار الذي للمطلقة في النتيجة وان الضروريات في المقدمة قد يصدق مطلقة لا من جهة ان
المطلق مقول عليها واعم منها فقط بل من جهة انها لازمة لها باعتبار اخربيناه فيكون نحن حيث
جعلنا نتايج هذه الاختلاطات ضرورية لم نجعلها ضروريا تمنع ان يكون مطلقة فاطلاقها لا يمنع ضروريتها
على ان الاطلاق الذي يستعمله غير هذا الاطلاق واعلم ان طائفة من المحصلين نبهوا الكون نتيجة هذا الضرب
ضرورية وزعموا ان هذا غلط واقع في النسخة وبرهنوا على ان نتيجة هذا الضرب تكون ضرورية وبينوا
ذلك بالافتراض تبيينا حقيقيا فانهم كانوا يميلون في تحقيق الضروري والمطلق ميل السور فلا يجب
ان يمنعوا كون الضروري مطلقا ايضا وان كانوا قد عرفوا ما هو اولى بان يعتقد فهم على الحق فليعتبروا ذلك
في كل موضع وليسوا يفعلون ذلك بل كثيرا ما يفزعون اليه اذا الزمهم الحق في مضيق واما الشكل الاخير
فالضرب الاول منه من كليتين موجبتين والكبرى ضرورية كقولك كل ب ج بالاطلاق وكل ب ا بالاضطرار
فالنتيجة بعض ج ا بالاضطرار فتبين بعكس الصغرى والثاني عكس هذه في الجهة وتكون النتيجة ايضا
من الاضطرار عندهم لان الكبرى اذا عكست انتجت بعض ا ج بالاضطرار ثم تنعكس بعض ج ا عندهم به
بالاضطرار وليس ذلك بواجب بحسب الامر اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري ضروريا ومثال
ذلك ان كل متنفس حيوان بالاضطرار وكل انسان متنفس لا بالاضطرار اي دائما ما دام موجود الذات
والثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك كل ب ج وبالاضطرار لا شيء من ب ا فبالاضطرار
ليس كل ج ب وتبين بعكس الصغرى والرابع ان تكون الجهة بخلاف الثالث فيقولون ان كانت
الجهة بالخلاف كانت النتيجة مطلقة يتبين بعكس الصغرى والحدود المشهورة كل فرس حي ولا
فرس بحيوان نايم او مستيقظ مما ليس ضروريا بل يكون وقتا وهذا القول صحيح في هذا الاقتران
بعد ان يتذكر ان المادة اذا اتفقت على ما سلف لك ذكرها في مطلقة كبرى تنتج ضرورية كانت

النتيجة

النتيجة معها ضرورية لكن الاطلاق العام يعم جميع ذلك واعلم ان عندهم ان المقدمتين اذا كانتا
كليتين موجبتين فايهما كانت اضطرارية فالنتيجة اضطرارية والا فالعبرة للثالثة والخامسة ان
يكون التاليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة كبراها كلية ضرورية سالبة فلا شك ان النتيجة ضرورية
والسادس ان يكون الكلي الضروري صغرى فينتج عندهم ضروريا بالعكسين وليس ذلك بواجب بل
ينتج مطلقة تبين بالافتراض بان يعين البعض من ب الذي هو بالاطلاق وليكن د وتعمل ما علمت والسابع
بعض ب ج بالاضطرار وكل ب ا بالاطلاق لا بالاضطرار ينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور
والثامن كل ب ج بالاطلاق وبعض ب ا بالضرورة ينتج عندهم مطلقة فقط وبينوا ذلك بالعكسين
وليس ذلك كما علمت بواجب بل الافتراض يوجب ان تكون النتيجة ضرورية واما مثالهم ان كل حي
مستيقظ وبعض الحي ذو رجلين بالضرورة ولا يجب ان يكون بعض المستيقظ ذا رجلين بالضرورة فيقول
الحق ان بعض ما يقال له انه مستيقظ فانه موصوف بانه ذو رجلين دائما قيل له انه مستيقظ او لم يقل
والبعض الآخر بالضرورة ليس بذي رجلين فمنهم من قال ان بعض المستيقظ وان كان بالضرورة ذا رجلين
فليس من جهة ما هو ذو رجلين وقد علمت ما في هذا وليكن لا يمنع كونه ضرورية ان يكون مطلقة ايضا
على الوجه الذي باعتبار السور اذ قولنا ان بعض المستيقظ ذو رجلين ليس بدائم الصدق فيكون
انما اورد المثال على هذه الجهة واما التاسع فان يكون السالبة كلية اضطرارية والكبرى سالبة كلية
مطلقة فالنتيجة مطلقة تتبين بالعكس وبالحدود كقولك بالضرورة كل انسان حي وليس كل انسان
بمستيقظ ويتبين بالافتراض واما الحادي عشر فان يكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية والكبرى
سالبة كلية مطلقة ويكون النتيجة سالبة مطلقة والثاني عشر ان يكون الصغرى كلية موجبة مطلقة
والكبرى جزئية سالبة اضطرارية فالمشهور انه ينتج مطلقة بحدود هي هذه كل ذي رجلين حي بالاطلاق
وبالضرورة ليس كل ذي رجلين متحركا وهذه الحدود لا يبعد ان يكون قد وقع فيها السهو اذ كان الحق
ان يقال وليس بالضرورة كل ذي رجلين متحركا فاخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة
وفي بعض النسخ كل ذي رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض ذي رجلين ليس انسانا فينتج ليس
كل متحرك انسانا قالوا وذلك بالاطلاق وحده والاطلاق السوري لان هذا الصدق قد يزول فيكون
كل متحرك انسانا لكن كيف كان فان هذا الاطلاق لا يمنع صدق الضرورة ولا شك في صدق قولنا بعض
ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا كالفرس والسماء فقد جعلت العبرة للكلية في هذا الموضع

الفصل الرابع في حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا في القياسات المؤلفة من المقدمات
الموجودية والاضطرارية صرفها ومختلطها فبقي ان نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة او مختلطة
وقبل ذلك فيجب علينا ان نتكلم في حد الممكن والفرق بينه وبين الوجودي المطلق وتعريف المقدمة الممكنة
الحقيقية وتعريف عكسها وان كنا قد اومانا فيما سلف الى نبذ من امر الممكن فحرى بنا ان نستقصي الآن

نا فينتج لا محالة ا...
وبالاضطرار لا شيء...
ان بالاضطرار ليس...
ان يكون الصغر...

القول فيه ولا ينقبض من الاعادة فنقول قد ظن بعض الناس ان النظر في القياسات المؤلفة من الممكنات
هذر ولو فكر لعلم انه ليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا فان المطالب الممكنة لا تثبت
الا من مقدمات ممكنة وكما يلزم البحث عن امور ضرورية وعن امور وجودية فكذلك قد نبحث عن امور ممكنة و
اذا اردنا ان نبين شيئا من الاشياء ليس بمحال احتجنا ان نبين ذلك في اكثر الامر بمقدمات ممكنة فالحاجة
الى القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة والذي يقال من ان الفيلسوف انما يبحث عن الامور الدائمة
والامور الاكثرية وليس يبحث عن الامور المساوية لم يفهمه كثير من الناس على واجبه بل يجب ان يفهم
ان معناه ان الفيلسوف انما يبحث عما خلا الضرورة والاكثرية اذا بحث عن الاشياء من حيث وجودها
واما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن فاما اذا راعى امر الوجود والحصول لا امر الامكان التفت الى
الامور الدائمة والامور التي في الاكثر وكذلك حال الجمهور ايضا في الامور التي يتوقعونها من حيث وجودها
انما يتوقعون امرا واجبا او اكثريا اي في اي يكون له وجود واما اذا تركوا امر التوقع بحثوا عن الممكن ايضا
واما الامور الاقلية والمتساوية فلا شيء يتوقعونها ولا يشتغلون بها الا على وجه آخر وهو وجه
الاحتراز والقياسات الطبية والفلاحية والمقدمات التي في كتبهم كلها ممكنة اكثرية وقد اخذت
على انها موجودة كما في الكتاب المنسوب الى بقراط المعروف بكتاب الفصول وغير ذلك من كتبهم العجب
من الطبيب الفاضل الذي له النظر في ذلك فضلا وهو نظره من حيث هو طبيب ونحن فنستقصي القول
في هذا عن قريب وقد علمت فيما مضى لك ان الممكن يقال عند العامة على معنى وعند الخاصة على معنى وان
الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير الممتنع وعند الخاصة لغير الضروري وان الخاصة ايضا تستعمل الممكن
على وجوه فيقولون ممكن لما كان غير الضروري المطلق الحقيقي وهو الامر الذي اذا قيس بالموضوع
لم يكن دائم الوجود له ولا دائم العدم سواء كان في طبيعة الموضوع ما يقتضي وجوده له او لا وجوده وقتا ما
معينا كالكسوف او غير معين كالتنفس او كان لا يقتضي ذلك بل يعرض له وذلك اتفاقا ولاسباب
خارجة مثل الحركة وغير ذلك وجميع اصناف المطلق الخاص يدخل فيه ويقال لما هو اخص من هذا وهو الذي يكون
غير دائم الوجود ولا دائم العدم ولا في طبيعة الموضوع ما يجعله ضروريا في وقت وحال ولا يجب وبالجملة كونه
او لا كونه له الا ان يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما يقتضيه ذاته مثال ذلك انا اذا نظرنا الى الانسان
ونظرنا الى الكتابة او نظرنا الى الصحة لم يجب علينا ان نجعل احد الامرين للانسان ليس بمعنى انه لم يجب دائما
فقط بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه فان اشترطنا شرطا آخر فقلنا ما دام او في هذه الساعة تعين احدهما اما
ما دام كاتبا فالطرف الذي هو الوجود واما في هذه الساعة فربما لم يعلم احدهما الذي حصل وتعين
بعينه لكنا ندري مع ذلك ان احدهما قد تعين فالآخر اذا بالضرورة لا يوجد اذ وجد هذا فاما في المستقبل
فلا ندري ان اي طرف كذا قد يحصل بعينه فنعرفه بعينه ولا يوجب مع ذلك ان احد الطرفين متعين
فيه بعينه وان لم ندركه نحن لا كما اوجبنا في الزمان الحاضر ان احد الطرفين بعينه متعين فيه وان كنا لا ندركه

طبيعة خ

والمستقبل

والمستقبل اذا فرضناه حصل كان حكمه هذا الحكم لكنا اذا اخذنا هذا الوجه من حيث انه لا ضرورة في طباع
الموضوع ان يكون له المحمول لا دائما ولا وقتا دخل فيه الموجود والمستقبل جميعا فان الموجود ليس له بهذه الضرورة
بل الضرورة الواقعة انما هي بسبب امر غريب فاذا اذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار وهو ان لا ضرورة فيه
بحسب طباع الموضوع او المحمول دخل فيه ما ضروريته من خارج وما لم يتعين فيه ضرورة فبعض اصناف
المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذي لا ضرورة فيه
بوجه من الوجوه وهو الذي لا على الاطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما ومثال هذا الامر الذي لا يوجبه وقت
معين ايجابه في الكسوف ولا يوجبه وقت وان كان غير معين كالتنفس او الامر الذي لا يوجبه شرط ملحق
من خارج ايجابه في الكتابة بشرط كونها حاصلة فالاولان اعني الكسوف والتنفس مطلقان لا يكونان ممكنين
بهذا المعنى فاما وجود الكتابة فهي قد يكون ممكنة بهذا المعنى وقد يكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى فانها
مع الشرط الذي يصير به مطلقة او ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن واما بترك هذا الشرط فيقال
عليها هذا الممكن فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن اخص من الوجه الثاني الذي هو اخص من الوجه الثالث
ويكون الى المستقبل لا غير ويشارك المطلق في الموضوع ويباينه في الاعتبار ويكون من حيث بالقياس صح
الحصول مطلقا ومن حيث انه لا ضرورة في كونه ولا كونه اي وقت فرضت في المستقبل ممكنا
ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل احدهما في الآخر ويباين المطلق كل المباينة فلا يدخل في مطلق
ولا يدخل فيه مطلق اعني بحسب المحمل لا بحسب الوضع فهي معان ثلثة يقال عليها الممكن باشتراك
الاسم وهي مع ذلك فقد يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث منها يقال له ممكن بثلثة معان وهذا
من جنس الاسم المشترك الذي يتناول امرا واحدا باعتبارات شتى والحدود المشهورة للممكن هي هذه
الممكن هو الذي ليس بضروري ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن هو ما ليس سالك
بموجود ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن ما ليس بضروري من غير زيادة و ٢ هو الذي
ايضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضروري وايضا الممكن الذي له تهيؤ ان يوجد وان
لا يوجد والاصح عندنا هو الرسم الاول فلنوضح الفساد في الرسوم التي بعده فاما الزايد في رسم الممكن
انه ما ليس بموجود فلا يخلو اما ان يرسم الممكن الذي بالمعنى الاعم فيكون قد كذب فانه يكون من
ذلك ما هو موجود واما ان يكون انما يرسم الاوسط فقد اخطاء فانه ليس من شرطه ان يكون غير
موجود ولا ان يكون موجودا بل ان لا يكون دائم الوجود او غير الوجود بل الغير الموجود منه الذي ليس
بضروري الوجود واللاوجود هو السالب المطلق والموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللا وجود ح
هو الموجب المطلق وكلاهما داخلان تحته وكل واحد منهما اخص منه وان كان انما يرسم المعنى
الثالث فالمعنى الثالث مباين للمطلق وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب فيكون كان المطلق
سلبه هو الممكن الاخص فيبقى قسم رابع وهو المطلق ايجابه فما نقول فيه ان الموجود الذي ليس

بضروري ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال فهل هو من هذا الممكن ام ليس فانه كان هو من هذا
الممكن فقد فسد الشرط وانه لم يكن منه بل كان مطلقا في ايجابه ولم يكن كذلك ممكنا في نفسه فتلك
المقدمة ايضا مطلقة في سلبها فيجب ان لا يكون ممكنة وان كان قد جعلوا الاطلاق جنسا او شرطا
للامكان بقي الممكن الذي لا ضرورة فيه حقيقية ولا شرطية بلا رسم ولا حد ثم ان ظن ان الوجود يجعل الممكن
ضروري الوجود بشرط وان هذا مما يجب ان يحترز عنه في الممكن الحقيقي فلم لم يظن ان فرض اللاوجود
يجعله ايضا ضروري اللاوجود بشرطه فانهم زعموا ان معنى قولهم غير الموجود هو انه الذي لا يجب بشرط خ
ان يوضع حكمه موجودا او انه الذي ليس بدائم الوجود فليس ما قالوا صوابا فان قولهم هو ما ليس
يجب وجوده هو غير قولهم هو الغير الموجود وبعد ذلك فالوجهان جميعا داخلان في قولهم ليس بضروري
فما الحاجة الى تكرير ذلك في الحد وبالجملة فان غير الموجود كالجنس للامرين فقط فان غير الموجود دائما ان يكونه
دائما فيكون المحال والضروري السلب واما ان يكون غير دائم فيكون المطلق السلب ولا يدخل فيه غيرهما
مما ليس بوعاليها فهؤلاء اذا لم يحسنوا فيما فعلوا واما الذي يقال من ان الممكن هو ما ليس بضروري
من غير زيادة فاذا عني به ما ليس بضروري الوجود وغير الوجود كان هذا القول مطابقا للممكن اما الخاص
ان عني به سلب ضرورة الدوام بلا شرط والاخص جدا ان عني سلب جميع وجوه الضرورة وان عني به
انه ليس ضروري الحكم الذي يقال له انه ممكن ايجابا كان او سلبا لم يتم حتى يقال اذا فرض ذلك
الحكم موجودا لم يعرض منه محال وقد فهم بعضهم من الضروري الواجب الوجود وقد زل فان الضروري
في هذا الفن من المنطق يعني به معنى اعم من وجوب الوجود والا لكانت المقدمات اربعا ضرورية
واجبة واخرى ممتنعة ومطلقة وممكنة وانت تقف من هذا على ما تضمنه الرسوم التي تتلوا هذا
واشنعها قولهم ان الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان لا يوجد فان لفظ يتهيأ اسم يرادف الممكن
وفيه من الاشنع اكثر ما فيه وله وجه واحد حسن يمكن ان يصرف اليه وان يكون المحدود هو الممكن الخاص
ويوخذ في حده الشيء الذي هو كالجنس له والممكن العام ويكون المفهوم من لفظة يتهيأ ما يفهم عند
الجمهور وليس يفهم عند الجمهور من لفظة يتهيأ والامكان لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة فلو ان الحد
اخذ الممكن العامي في حد الخاصي لم يعنف لكنه يكون قد اوهم من حيث اللفظ ان الممكن اخذ في حد نفسه
مثل ما عرض في باب المضاف وعلى ما علمته فاذا اخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام
يدل على المعنى المراد بالممكن العام ولم يجد الخاصة استعملوه كثيرا استعمال مرادفا للممكن المحدود ويكون ثم
هذا الايهام قد زال فيكون كانه قال ان الممكن الخاصي ما ليس ممتنعا كونه ولا ممتنعا لا كونه ويكون
هذا بازاء قولهم ان الممكن الخاصي ما ليس بضروري فاما الرسم الاول فهو اوثق الرسوم واحفظها
للمذهب في الصناعة فاما اذا فهم ان هذا القول على انه رسم الممكن من حيث هو ممكن وفهم
من الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير الوجود صار ما قيل بعد من انه اذا فرض موجودا لم يعرض

منه محال

منه محال امرا كالمستغنى عنه وانما اوردكنا فيه وخاصة لا على انه جزء رسم لكن الاولى عندنا ان يقال
ان هذا التحديد هو للحكم الممكن فان الحاجة ههنا انما هي الى تحديد جهات القضايا فكانه يقول ان الممكن
من القضايا هو ما ليس ضروري الحكم المحكوم به من ايجاب او سلب ايهما كان حكم به فيدخل فيه هذا الممتنع
فاذا قال ومتى فرض ذلك الحكم الموجب او السالب موجودا او حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه
محال تم الرسم مساويا للمرسوم ويكون الرسم اما تم بجزئين فحينئذ ان عني بالضروري الضروري
الحقيقي كان هذا الرسم للممكن الخاص وان عني الضروري اي ضروري كان بشرط او بغير شرط كان هذا
الحد للممكن الاخص وليس ما قال بعض الناس ان معنى قوله ما ليس بضروري ما ليس بواجب شيئا
فقد علمت ما في ذلك واعلم ان الامكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى فانها يعرض للكيف
وللكم ولغير ذلك وهو يقع على ما بعده بالتقدم والتاخر وهو كالوجود وكالوحدة وما اشبه ذلك فليس
يمكن ان يجعل له جنس يشار اليه انه فيه ولذلك فان ما يوخذ في رسمه كالجنس يكون لا محالة ليس بالحقيقة
جنسا ولكنه يناسب الجنس وانما يدل على معنى مشكك ويكون من الامور العامة مثل الذي وما والشيء
وكذلك يكون ما يجري مجرى الفصول فيه فضلا عن تشكيك ثم ان الممكن امر ليس صحيح الوجود مستقرا
بذاته بل هو امر اما ان يكون عدما واما ان يكون متحققا بعدم فيحتاج في تحديده الى ان يحد بالسلب كما
قد علمت من الواجب في تحديدات امور عدمية ولما كان الامر الوجودي في نفسه اسبق الى التصور
وكان العدم انما يتصور بالقياس اليه اعني ان العدم نفسه انما يتصور بانه عدم معنى وجودي كما قد
سلف لك بيانه فيجب ان يكون الامر الضروري اسبق الى التحقيق والتصور فان الضروري
هو الامر الذي وجوده يستحق الدوام اما مطلقا واما عند وجود الشرط فلا يكون وقت من الاوقات
لا يوجد فيه اما مطلقا واما عند وجود الشرط فالضرورة يدل على وثاقة الوجود ويمكن تصوره مبتدأ
ولان المحال ضرورة مقرونة بالعدم فيكون المحال انما يتصور من جهة الضروري كانه الذي موجود له
دائما صدق القول انه معدوم فاذا اخذنا الضروري في حد الممكن اخذنا ما هو اشهر في نفسه عند الجمهور
وعند التحقيق اما عند الجمهور فلانهم لا يفطنون للممكن الذي عند الخاصة واما عند التحقيق فلان المتصور
الاول هو الموجود واما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع وتصور الممتنع انما هو من حيث هو واجب
ان لا يوجد وتصور الواجب هو من حيث هو وجود يستحق الدوام فلا يكون البتة معدوما فالواجب
والضروري متصور ايضا قبله والمحال متصور ايضا قبل الممكن اما العامي من حيث هو عامي فانما
يتصور بانه ما ليس بمحال واما الخاصي فلان المحال ابسط نسبة الى المعنى الوجودي منه فانه هو الذي عدمه
ضروري والممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ولا وجوده ضروري فاذا فهمت هذا فطعن من طعن
انكم رسمتم شيئا وهو الممكن بما هو اخفى وهو الضروري او بما يتباين به ويدور عليه اذ قد اخذتم
في حد الممكن المحال والمحال هو ما ليس بممكن ولا يحد الا بذلك والضروري ايضا هو الذي لا يمكن ان

لا يكون وهو المحال ان لا يكون وانتم اما ان تكونوا قد اسأتم الاختيار واما ان يكون الامر في نفسه
يوجب الدور فنقول ليس الامر كذلك وذلك لان الضروري والمحال قبل الممكن في التصور
والمحال وان كان يصدق عليه انه ليس بممكن فليس كل ما يصدق عليه شيء فهو هو في الاعتبار
او هو ما لا يتحدد الشيء دونه ومع ذلك فليس الممكن الذي يعرف به المحال هو الممكن الذي
عرفناه بالمحال بل هو كالجنس له وكذلك قولهم لا فرق بين قولكم ممكن وبين قولكم ما ليس بضروري
فنقول هو كذلك لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا الحيوان الناطق لكن احدهما اسم والاخر
قول مفصل يشرح معنى الاسم

الفصل الخامس في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

فقد انشرح ما كان يجب ان نشرحه ليتحقق به الرسم المذكور ولنعد الآن النظر في هذا الرسم ولننظر هل انه هل
يطابق الممكنين الخاصين فنقول انه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار وذلك لانا ان عنينا
بالضروري المذكور فيه الضروري الحقيقي طابق الممكن الخاص وان عنينا بالضروري المذكور فيه كل ضروري
كان بشرط او بغير شرط طابق الممكن الاخص وايهما كان فلا يجب ان يقع فيه التفات الى شرط وجود الشيء
او لا وجوده اما الخاص فان المطلق الصرف اخص منه فلا يجب ان يلتفت في تصوره الى حال الامر الذي
هو ممكن من حيث وجد او لم يوجد فان كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط وقد جعلناه
غير ضروري بشرط بل ممكنا صرفا بل يجب ان ينظر الى حاله من حيث لا ضرورة فيه ومن حيث لم يشترط شرط
يوجب الضرورة فاما هل يوجب هذا النظر ان يجعله مستقبلا ونقتصر باعتباره على الاستقبال
لا غير فالظاهر من امره هو ان الموجود من الامور وما لم يوجد سواء كان في الحال او في الماضي قد صار
له ضرورة ما ومن احب ان يرفع الضرورة اصلا فانه يحوج الى اعتبار الاستقبال وان كان ليس
ينعكس فيكون كل ما في الاستقبال ممكن فان كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل
ولا كسوفه في وقت اخر ليسا بممكنين بهذا المعنى الاخص بل فيهما ضرورة على ما علمت فاحد
الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة والاخر هو فيه بالضرورة غير منكسف فلننظر الآن انا اذا
قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا هل يخرج الناس السالفون من هذا الحكم والذين وجودهم حال
حال ما يعتقد هذا العقد او يقال هذا اللفظ ونعني بذلك ان كل انسان من الموجودين فيما يستقبل
من هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا وكذلك اذا قلنا يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا هل
ذلك انما يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا او انما يختص بالموجودين في الاستقبال فنقول
لا حاجة لنا الى ذلك اعني لا ضرورة الى ان يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل فان قولنا
كل انسان معناه كل واحد واحد مما هو انسان فاذا قلنا كل واحد مما هو انسان في اي وقت كان فانه
يمكن ان يكون كاتبا واردنا ان كل واحد واحد منهم فانه في مستقبل كل وقت منه او فاته غير ضروري
بوجه من الوجوه ان يكتب وان لا يكتب بل صحيح ان يكتب وان لا يكتب ما دام الوقت مستقبلا كان

لا وجه كيفية مطلقا او بخصوصه واما الممكن الاخص فلا يجب ان يلتفت في تصوره صح

هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا او يكونون ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل
المعين ويكون هذا اعم صدقا من ان يكون كل واحد من الناس في المستقبل من قول القائل يصح له ان يكتب
وان لا يكتب وههنا وجه صدق اخر من جهة الحصر وهي الجهة التي رذلناها وهو انه قولنا كل انسان كاتب
في كل وقت من المستقبل ان يصدق قولنا كل انسان كاتب او ابيض حتى يكون في ذلك الوقت
كل انسان كاتبا وان يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتبين فاي وقت من المستقبل
كل مستقبلا يصح فيه اي الامرين شئت ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت ان يصير الممكنة
والضرورية في حكم واحد فيكون كما ان قولنا كل حيوان او كل ابيض انسان بحسب المستقبل هو قضية
ممكنة كذلك قولنا ليس ولا واحد من الحيوان بانسان على ما سلف لك قضية ممكنة فيكون هذه القضايا
بحسب اعتبار حصرها ممكنة ان يصدق او تكذب في المستقبل وهي في مادتها ضرورية وتكون هذه
نظيرة المطلقات التي مضت الآن امثال هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة
القضية بل السور وجهة القضية جزء من حدها فكانه يقول ان قولنا كل حيوان انسان قول يمكن
ان يكون صادقا وكذلك في الاطلاق بل يجب ان يلتفت الى المثال المتقدم وللقائل ان يقول ان وجود
زيد في الحال وفي الاستقبال اذا اتفق ان استمر فيهما وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران وغير ذلك
ليست امورا متجددة بوجه من الوجوه وكذلك لا كون زيد قاعدا ليس مما يتجدد في المستقبل اذا لم يكن
قاعدا في الحال واستمر فان كان الذي في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال وهذا مطلق وضروري
بشرط فكيف يكون ممكنا فنقول انه يجوز ان يكون شيء في وقت وحال بصفة وهو بعينه في وقت
وحال واعتبار اخر بصفة اخرى فالوجود والانسانية والقعود ومقابلاتها هي في انفسها امور
ولها احكام اخرى تلحقها مثل انها ممكنة ومطلقة وتلك الاحكام هي بحسب محمولات اخرى يضاف
الى انفسها وليس يتجه نظرنا هذا الى معانيها في انفسها بل انما يتجه الى نسبتها الى موضوعاتها ونسبتها
الى موضوعاتها الآن ليست نسبتها الى موضوعاتها في المستقبل واذا كان كذلك فهي باعتبار وقت
يعرض حاضرا مطلقة لموضوعاتها وباعتبار وقت يعرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها وان كان وجودها
في انفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد فقد لاح من هذا صحة جميع ما اوردناه بديا ولاح
ايضا انه حق ما قيل من ان الممكن الخاص والاخص قد يرجع موجب كل واحد على سالبه فما يمكن ان يكون
يمكن ان لا يكون اذ لا ضرورة لا في ان يكون ولا في ان لا يكون اذ كل ممكن لا ضرورة فيه بوجه وما لا ضرورة
فيه بوجه ممكن فما كان يمكن ان لا يكون لكل واحد فيمكن ان لا يكون لكل واحد واحد وما يمكن لبعض فيمكن ان
يكون لذلك البعض وكذلك اذا كان اعتبار الامكان انما هو في السور فان ما امكن ان يكون كله كذا
فيمكن ان لا يكون كله وما امكن ان يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق امكن ان يصدق
انه لا واحد منه فانه ان كان قولنا ولا واحد دائم الكذب فقولنا بعض من حيث هو بعض دائم

في كل وقت من المستقبل غير ضروري صدقه ولا صدقه فانه يصح صح

صح موجود ٢

الصدق لا يمكن ان يكذب البتة فلا يكون صدقه ممكنا بل واجبا وجعلنا صدقه ممكنا فكل ما هو ممكن ان
يكون يرجع فيكون ممكنا ان لا يكون يشترك في ذلك الاكثري والاقلي لكن يختلف في شيء اخر وهو ان الاكثري
يكون كون احد طرفيه موجودا مطلقا اكثر والاخر اقل وليس كونه موجودا اكثر هو كونه ممكنا وهو من حيث اعتبار
امكانه يتساوى انعكاسه الى السلب ومن حيث الوجود لا يتساوى فليس وجود الاكثري وجودا ولا وجوده
بمنزلة واحدة من حيث الوجود وكل ما هو اكثري وجودا فهو اقلي لا وجودا وكل ما هو اقلي وجودا فهو اكثري
لا وجودا واما المتساوي فهو متساو من حيث عكس الامكان ومتساو من حيث الوجود ونعني بالاكثري
وجود جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في اكثر زمانه وما كان وجوده لاكثر اشخاص نوع واحد وان كان
لكل واحد منها دائما كالشيبة ككون الانسان ذا خمس اصابع او كان موجودا لاكثر الاشخاص في اوقات
ليست باكثر الاوقات بل اوقات ما كالاحتلام او كالشيب او كامتداد القامة او يكون لاكثر الاشخاص
في اكثر الاوقات الغير المحدودة مثل الابصار بالفعل للناس والممكنات الاكثرية ما امور طبيعية كانت
تجب لولا عوايق من خارج او من عصيان المادة مثل الصحة ومثل كون الانسان ذا خمس اصابع واما
ارادية تصدر وتجب عن الارادة لولا عوايق وقد علمت ان الاكثريات يبحث عنها من حيث الوجود
ومن حيث الامكان واما الاخر فمن حيث الامكان فقط ولذلك فان الاكثريات تؤخذ مقدماتها
في القياسات كالمطلقات فيقال ان سقي السقمونيا يسهله ذلك صفرا ولا يقال يمكن فانه ان قيل
يمكن اوهم انها ممكنة لا تتعين منها طرف فنظرت النفس اليه من حيث الامكان لا من حيث الوجود فبطل عنه
التوقع فرض فان الممكن من حيث هو ممكن غير معلوم الوجود ولا على تعين الوجود فيه قياس اللهم
الاكثري من حيث هو اكثري فان وجوده مظنون مع ان امكانه معلوم وعلى وجوده قياس ما كما على امكانه
واما المتساوي فليس على وجوده قياس ولا هو معلوم بل امكانه هو المعلوم فقط ولذلك ما كانت
الممكنات المتساوية والاقلية لا توضع موجودة في العلوم ولكن تطلب ممكنة ليطلب تحصيلها كما
في علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر الى الاصلاح او التجذير وذلك فيما يرجع الى العمل ونحو
وليعلم ان الامر غير محال وذلك في الامور النظرية ومع ذلك فان الممكنات قد يؤخذ في صنايع
اخرى موجودة كما يقال في الخطابة فلان كلم العدو من الحصن جهارا فهو خبيث النية كانه قال ومن
يفعل هذا يكن خبيث النية ولا يقول انه يمكن ان يكون خبيث النية فانه اذا قال هذا لم يقنع
في غرضه اذ امكان خبث النية مما لا يحتاج ان يبين ويخطب له ولا معرفة بنافع في التدبير ولا حرى
في الخطباء ان يقول فلان كلم العدو من الحصن جهارا فليس بخبيث البتة كانه يقول ومن يكلم
جهارا لا يكون خبيث البتة فهذه مقاييس خطابية يستعمل فيها الامور المتساوية من حيث الوجود
وقائلها يوهم فيها انها اكثرية غير متساوية فقط بل انها موجودة على ما توضح في صنعة الخطابة
والسوفسطائية والشعرية وقد يستعمل ايضا الاقلية والممتنعة الوجود بل قد يستعمل

من جنب هذه العلامة ٣ والى [illegible]
ناقص الفصل في نسخة الاستاذ [illegible]
المقالة الرابعة بين قوله [illegible]
وبين قوله الصغرى من هذا الظاهر [illegible]
العلامة ايضا ٣

ذلك

ذلك في الخطابة ايضا اذا كانت مظنونة وجميع ما قلناه في الممكن انما هو بحسب طبيعته وليس
الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول فان كل مجهول عندنا ممكن عندنا ان يكون وان لا يكون
وربما كان في نفسه واجبا وربما كان ممتنعا وربما كان بالحقيقة ممكنا ه

المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق

الفصل الاول في القياسات الممكنة في الشكل الاول

فلنشرع الان في
تعليم القياسات التي في الممكن فالضرب الاول من الشكل الاول منه كل ج ب بالامكان وكل ب ا
بالامكان فبين كل ج ا بالامكان وذلك لان ج داخلة بالقوة تحت ب فلها ما لب فهذا قياس
كامل ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر فقال بعضهم ان هذا القياس لا يجب ان يكون بينا كاملا بنفسه
انه قياس وانما وجب لما نظرناه فيما سلف اذ كان ج بالفعل ب فكان ما يقال على ب يدخل فيه
ج واما اذا كان الدخول فيه بالقوة كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث فان الشكل الثاني قد حكم
فيه ان ج بالفعل ب ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب بشيء حتى يدخل فيه ج بالفعل فحج وان
كان ج فليس بالفعل داخلا تحت حكم على ب بل بالقوة وذلك لانه لم يحكم على ب بالفعل بل بالقوة
وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب بل بالقوة لانه يمكن ان يعكس فيجعل ج تحت ب
وههنا ايضا فان ج لم يدخل بالفعل تحت ب بل بالقوة والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان
في الشكل الثالث حيث احتاج الى البيان فليس هذا اذا قياسا كاملا قال قوم ان قولنا كل ب ا
معناه كل ب بالفعل او بالامكان فهو ا وبالجملة كل ما يصح ان يكون ب فيكون ج تحت ب لانه احد ما
يصح ان يكون فاذا كانت ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا وقد علمت ما في ذلك ومع
فينتقض هذا في موضع قريب حيث يجعل الكبرى مطلقة او ضرورية والصغرى ممكنة ويجعل
القياس غير كامل ولا وجه لذلك الا ان ج غير داخلة تحت ب بالفعل لكنه قد قال قوم هناك انه ليس
معنى قولهم انه قياس كامل هو انه قياس كامل بالاطلاق بل هو قياس كامل بالقياس الى قياس اخر
بعده يتبين به والذي يجب ان يقال في هذا انه ليس يجب ان يشتغل في امثال هذه المواضع بكل
هذا التشدد والتعصب بل ليعلم ان كثيرا من الامور الظاهرة للناس يتشدد فيها الناس بالتماس
البيان تشددا يحوجهم الى العدول عن امور ظاهرة وانه كما ان الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر انه موجود
له فكذلك الممكن للممكن ظاهر انه ممكن ولا يوجد شيء تبين به الظاهرة كالاكثرية اظهر من هذا الظاهر ويقول
بل قد فرع الى ان قال ان قولك ب هو كل ما يكون ب بالقوة او بالفعل ارايت لو ان انسانا
قال كل ج بالفعل يمكن ان يكون ب وكل ما هو ب بالفعل فيمكن ان يكون ا لم يكن لنا بد من ان
نحكم ان هذا قياس فان انكر ان يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط وكيف لا يكون هذا قياسا
ويلزم عنه لا انه قول اخر دائما وان كان هذا قياسا فهو من اي القراين واي الاشكال ليقال وان كان
قولهم ما هو ب معناه ما هو يصح ان يكون ب كان هذا الذي اوردناه ضربا من القياسات ذوات

الجهات قد ضيعت ثم ان كان هذا قياسا فاى قياس اظهر من هذا بينه وان تكلف ان يبين
بان يزاد عليه فيقال وما هو ممكن للممكن فهو ممكن وتجعل هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها
اضمرت فهل قولهم ممكن الممكن ممكن غير قولهم الممكنة لب الممكنة لج ممكنة فهل الا ما هو ممكن اى
شيء كان وهل ب الا ما هو الممكن له ممكن وهل ج الا الشيء الثالث فان ا هو بدل قولك ما
لانه يدل المعنى الكلى وليس هو مشار اليه بعينه وب بدل الاخر وج على الثالث فظاهر اذا ان
ممكن الممكن ممكن بظاهر الامكان كما ان الضرورى للضرورى ضرورى والموجود للموجود موجود نعم
اذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى فحص ونظر وذلك مثل ممكن الضرورى وضرورى
الممكن وكذلك امكان لا مع امكان نعم صحيح ان هذا القياس كامل اذ لا شبهة فيه وليس كل الشكل
ن خ الثالث والثانى فان نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعى زايلات وحال الحد الاصغر فى
الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الكلى ليس تشبه حال هذا الدخول الذى هاهنا بل يخالفه من جهتين
احدهما ان قولنا ان الاصغر داخل فى الشكلين تحت الحكم الذى على الاوسط ليس معناه ان ذلك
الحكم لم يوجد له بالفعل او انه موجود له بالامكان بل معناه ان القائل لم يحكم عليه بالفعل بل حكم على
غيره بالفعل حكما اذا حكم على ذلك الغير وكان صادقا امكن ان يحكم به حينئذ على الاصغر حكما صادقا ولم يتحكم
ولم يجب ان يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم وان كان اذا حكم صدق لست اقول لم يجب صحة ذلك
الحكم اذا حكم فيكون هذه القوة لا بالقياس الى نفس الامور بل القياس الى الحكم الحاكم الذى اذا حكم بذلك
كان له وامكنه ان يفعل ذلك يكون صادقا واما هاهنا فكان القوة ليست بحسب الحكم بل
بحسب الامر فى نفسه اذ جعل فى نفسه ممكنا له الامر ولم يحكم بوجوده له وليس يجب اذا كان
ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ان يكون هذا النوع يجعله ايضا غير كامل والوجه
الثانى ان الدخول بالقوة هناك على اى وجه كان هو امر فى طبيعة الحد الاصغر وليس بينا لنا
بل نحتاج ان نبحث عنه لنعلمه ونبرهن عليه فيتضح لنا حينئذ ان ج بالقوة كانت داخلة
تحت ب فلو كان ذلك معلوما لنا بنفسه كما هو حاصل فى نفسه ما كنا نحتاج الى العكس والى غير
٢ انه صح ذلك واما هاهنا فقد علمنا وحققنا ان ج بالقوة داخل تحت الحكم واذا علمنا انا بالقوة داخل
تحت الحكم لم نحتج الى ان نعلم شيئا اخر واما فى ذينك الشكلين فان الاصغر وان كان داخلا بالقوة
فى الحكم فانما كان كذلك فى نفسه وكان مجهولا لنا وكنا نطلب لنعلم ما له فى طبيعته فلسنا نقول
ان الشكل الثانى والثالث هو غير كامل لمجرد ان الحد الاصغر فيه غير داخل تحت الحكم الا بالقوة
بل لان هذا الدخول الذى بالقوة غير معلوم الا بنظر فلو كان هذا الدخول الذى بالقوة معلوما هناك
لم يحتج الى عمل شىء به بل انما نعمل ما نعمله من العكس وما يجرى مجراه حتى اذا دخل بالفعل علمنا انه حين ما
لم نعكس كان داخلا بالقوة واذا كان بالقوة كان قياسا فكونه بالقوة فى نفسه يجعله قياسا كاملا

في نف

فى نفسه وكونه معلوما له بالقوة يصحح عندنا منه انه قياس فاذا كان قد صح لنا انه داخل بالقوة تحت الحكم
فقد صح لنا مع علم ذلك ان التاليف قياس واذا صح مع علم ذلك انه قياس فما احوجنا الى التشكك فيه والى
استنقاصه وهذا القدر كاف لمن اشتغل بنية العلم ولم يمل الى الهذيان والهذر واما الضرب الثانى فى كليتين
والكبرى سالبة كقولك كل ج ب بالامكان ويمكن ان لا يكون شىء من ب ا فيمكن ان لا يكون شىء من ج ا والحال
فى ذلك معلوم والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون بالامكان لا شىء من ج ب وكل ب ا بالامكان
فهذا لان صغراه سالبة وكبراه موجبة ولم يصرح بان ج بالقوة تحت ب ولكن انه بالقوة ليس يجب
لم يكن بيانه بيان الاول اذ كان قد حكم بشىء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول فكان غير كامل وكان الذهن
يلتفت الى ان يخطره بالبال ويتاملها ليعلم المطلوب به فان مطلوبه هو ان يعلم ان ج تحت ب بالقوة وانما
يعلم ذلك من مقدمة كلية يتذكرها ويخطرها بالبال وهى ان كل ما هو بالامكان الحقيقى ليس كذا فهو بالامكان
الحقيقى ايضا كذا فاذا اخطر ذلك بالبال وتامله وجد حينئذ ان ج يدخل بالقوة تحت ب فبيان هذا الضرب
اذا انما هو بالعكس الذى يخص الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها والجهة بحالها لكن قد غيرت الكيفية فنقل
الايجاب الى السلب او نقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صارت بالامكان كل
ج ب وبالامكان كل ب ا فبالامكان كل ج ا فبالامكان ان لا يكون شىء من ج ا فهذا بعكسين وعلى هذا
القياس ساير ما بعده والضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين ينتج ممكنة سالبة يتبين بعكس
الصغرى الى الايجاب وكذلك لك ان تركب انت ضروبا اربعة من جزئية صغرى وكلية كبرى سالبتين
او موجبتين وموجبة وسالبة وموجبة لكن بعض الناس قد قال ان ما بين من هذا الباب بالعكس
فهو مزيف لا يستعمل البتة حيث هذا التسوال صغريات وذلك لان المستعمل من هذه هى الاكثريات
واذا عكست صارت اقلية فخرجت عن الاستعمال فقد اخطا وذلك لان المستعمل من هذه لتوقع
الوجود هى الاكثريات واما اذا كان الغرض مصروفا الى تحقيق الامكان فكلها مستعملة وايضا
فليس كتاب القياس موضوعا بحسب النفع فى العلوم بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل
وغيره وقد رد عليه من وجه اخر فقيل يمكن ان يكون قولنا لا شىء من ج ب بالامكان امكانا اقليا
فاذا قلبت صارت اكثرية لكن هذا الرد لا يغنى شيئا فانها ان كانت اقلية فقلبت فصارت
اكثرية لم ينتج النتيجة المطلوبة لانه يحتاج ان يعكس بنتيجة فتصير اقلية فيرجع الى ما انكره المتشكك
من اقلية النتيجة وقيل انه لا مانع من ان يكون هذا القلب نافعا حتى يرجع الى قياس يفيد نتيجة
اكثرية ثم لا ينقلب وقد استعمل فى التعليم الاول حدودا لتبين بها ما لا ينتج اذا كانت الكبرى
جزئية لئلا يظن انه كما كان سالبة الصغرى مما ينتج فى الممكن فلعل جزئية الكبرى مما قد ينتج فقيل
انه اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض ما هو ابيض يمكن ان يكون حيوانا كان الصادق
مع هذا هو ان كل انسان حيوان وكذلك ان جعلت الصغرى سالبة ممكنة او جزئية ثم اذا بدلنا

بحدود اخرى فقلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض يمكن ان يكون ثوبا كان الصادق ههنا
ان لا شيء من الناس بثوب ويجب ان نتأمل هذه الحدود مع انه لا يناقش في الصغريين واما
الكبريان فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريتان فان البعض الموصوف بانه ابيض هو بالضرورة حيوان
والبعض الآخر هو بالضرورة ليس ثوبا فليس الكبرى ممكنة حقيقية بل ضرورية اللهم الا ان يعني بالممكن
لا الحقيقي بل العام فيكون غير ما نحن فيه او يعني ليست ضرورية من جهة البياض وفي ذلك ما قيل
او يعني الممكنة بمعنى المسور فالنتيجة يكون ايضا كذلك ولكن لقائل ان يقول حينئذ ان الكليات
ايضا لا ينتج ان كان الامكان مأخوذا بحسب المسور فانا نقول يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان
يكون كل ابيض فرسا وايضا يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض حيوانا ينتج في اولهما
بالضرورة ولا واحد من الناس فرسا وفي الثاني كل انسان حيوان بالضرورة وهذا البيان وان لم
ينفعك في اظهار فساد هذا القول فانه ينفعك في اظهار فساد رأي من ظن ان الجهات
جهات الحصر اذ كان هذا يمنع تأليف القياس حتما لا يجب ان يمتنع لانه يوجب الانتاج من مقدمتين
مرة بايجاب ومرة بسلب وذلك احد اسباب ما يصير له القرينة غير قياس فبين انه لا التفات
في امر المطلق والممكن الى المسور والا فهذا الموضع يجب ان يلتفت اليه **الفصل الثاني** في القياسات
المختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الاول فلنتأمل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل
الاول فالضرب الاول كل ج ب وكل ب ا بالامكان فظاهر ان كل ج ا بالامكان والثاني كل ج ب
ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فظاهر انه يمكن ان لا يكون شيء من ج ا واما اذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى
ممكنة فليس يكون بينا ان القياس منتج على اية جهة وذلك لان الصغرى اذا كانت داخلة بالقوة
تحت حكم موجود لم يكن اول الوهلة يدرك من حاله انه مطلق او ممكن للاختلاط الواقع وان كان الدخول
بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه من هذا القياس انما الذي يشكل حال كونه مطلقا او ممكنا او كليهما
فاذا لا يكون ح لهذا التأليف في لزوم الممكن عنه او لزوم المطلق في البيان كحال الذي من ممكنتين الحكم
فان الدخول هناك تحت الممكن بالقوة لا يشوش الذهن بل يعتقد الذهن فيه بعجلة ان امكان
الامكان امكان ولما كانت هذه الدعوى كلية وفي الشكل الاول لم يمكن ابانته بالعكس او بالافتراض
فيجب ان يكون طريق اثباته الخلف فيكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن ان
قولنا كل ج ب معناه كل ما يمكن ان يكون ج ويصح ان يكون ج فهو ب ولو كان الامر على ما قاله
لما كان ج داخلا في ب بالقوة بل كان داخلا فيه بالفعل ولكان هو من جملة ما قيل عليه انه
او كان قياسا بينا بنفسه اذ دخل الصغرى بالفعل في المقول على الكل فاما وجه هذا
الخلف فهو مبني على ان الامر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الاعم لا يعرض من وضعه محال بل ما
يلزمه يلزمه وهو ممكن عام وقد اومانا الى حقيقة ذلك فيما سلف فلا يحسن بنا ان نطول الآن

في بيان ذلك

في بيان ذلك بما جرت العادة به من وضع حروف واسهاب فان محصول ما جرت به العادة ما دللنا عليه
فيما سلف وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع امر ممتنع لسنا نقول انه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي الا ممكن
حقيقي بل نعني بهذا انه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق والضروري الا ممكن
بالمعنى العام فان الممتنع لا يلزمه البتة سواء كان ما وضع للزوم ممكنا حقيقيا او مطلقا او ضروريا
فان ما يلزم الممكن العامي فهو غير ممتنع كائنا ما كان ولذلك فان الكذب غير المحال لا يلزمه كذب محال
وهو الذي يستحيل صدق نقيضه دائما بنفسه بلا شرط بل ان لزمه الكذب لزمه كذب غير محال فاذا كان
كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالوجود فنقول ان كل ج ا بالامكان والمشهور انه كذلك بالامكان العام
وذلك ان يتبين بالخلف وذلك الخلف مبني على انه ان لم يكن هذا ممكنا فليكن غير ممكن وغير ممكن هو الذي بالضرورة
ليس يكون فلا شك ان هذا الممكن اذا هو العامي المقابل للذي بالضرورة ليس يكون اي العامي فلنأخذ
اذا نقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل ج ا ~~ولنفرض ان كل ج ا~~ ولنفرض ان كل ج ب على انه
موجود اذ ليس ذلك بمحال فينتج من الشكل الثالث ان بالضرورة ليس كل ب ا وكان بالاتفاق
كل ب ا هذا محال لم يلزم من التأليف ولا عن الكذب غير المحال فيكون عن الاخرى المشكوك فيها
فاذا ذلك محال هذا ما في التعليم الاول غير ان المعلم الاول قد كان منع ان يكون هذا التأليف
ينتج الضروري والآن فقد انتج منه الضروري فانه ان لم يكن ضروريا لم يناقض بالحقيقة الوجودي فبين
لك من هذا ان هذه النتيجة ضرورية كما ادعينا نحن وانما لم تورد في التعليم الاول حيث يعلم الاشكال
ضرورية على سبيل الارتياض والامتحانات الاترى انهما لما استعملت منتجة للضرورية على انه قد يمكن
ان يبين هذا الخلف على هذه الصورة من غير ان يؤخذ كذب غير محال البتة بل ان يقال ان كان بالضرورة
ليس كل ج ا وكان كل ب ا الوجب من الشكل الثاني ان يكون بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا
ان يكون كل ج ب هذا خلف وقد بينوا هذا الخلف بوجه آخر بان جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكان بالضرورة ليس كل ج ا وما كان يجب ان يؤخذ هذا عن الاول وقيل بعد
هذا في التعليم الاول ما معناه ان المقدمات المطلقة لا يجب ان يلتفت الى سورها البتة حتى يكون
اطلاقها ان سورها قد صدق وقتا ما فلا يجب ان يقال في المطلقات كل ج ب ومعناه كل ج ب
في هذا الزمان وذلك لانه لا مانع ان يصدق وقتا ما ان كل متحرك انسان اذا لم يكن متحرك غيره فاذا
قلنا كل فرس يمكن ان يتحرك صدقنا واذا قلنا كل متحرك يمكن ان يكون انسانا اي وقتا ما لم يجب
عنه ان كل فرس يمكن ان يكون انسانا بل بالضرورة لا شيء من الافراس انسان فان جعل بدل الانسان
الحيوان كان بالضرورة كل فرس حيوان فهذا ما قيل في التعليم الاول فقد جعل هذا سببا لان
يكون مثل هذا الاكبر لا يتألف عنه قياس فقد بان وصح ان استعمال المطلق والوجودي على هذه
الصفة ليس بجيد وان التعليم الاول يخالفه وان كان لقائل ان يقول ان هذا القياس غير مؤلف

فان الكبرى اذا كانت بهذه الجهة فيجب ان يكون الاوسط مشتركا فيه فيقال ان كل فرس يمكن ان يكون متحركا
في ذلك الوقت وهذا كاذب لانه في ذلك الوقت لا يمكن ان يكون شيء متحركا غير الانسان اذ كان قد وجد
كل متحرك انسانا وحين يوجد كل متحرك انسانا يستحيل ان يكون الفرس متحركا لكنا نقول له ان ذلك لا يوجب
كون هذه القضية الممكنة كاذبة محالا واعني بالممكنة الممكنة بالامكان الخاص فان ذلك القول لا يكون
محالا ولا واجبا فانه وان وجد ان لا متحرك هو فرس فليس ذلك كذبا محالا ولا صدقا حقا ضروريا بل هو
امر بين هذين فهو الممكن الخاص الذي يقع على المطلق واما الممكن الذي لا يقع على المطلق ويعتبر فيه الزمان المستقبل
فلا يمكن ان يقال الا ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل فاما ان لا يأتلف منه مع هذا المطلق قياس
البتة وقد الف واما ان لا يراعى ما ذكروا وما علينا من ذلك شيء فان علينا ان نحكم في كل موضع بما يجب
فيه مع اعتبار انه ان كان المراد بالمطلق كذا كان كذا وان كان المراد بالمطلق شيئا اخر كان له حكم اخر وما علينا
ان نناقش في الالفاظ ونصر على ان قائلا عنى كذا دون كذا واذ قد بينا هذا فنعود قائلين انه قد تبين بهذا
البرهان ان النتيجة ممكنة عامة وذلك هو الحق ان اخذنا المطلق ما يعم الضروري وغيره فان اخذنا المطلق
الذي لا ضرورة فيه لم يجب ان يكون الا ممكنة بالمعنى الاعم فان ظن الظان انه قد صح من طريق الخلف المذكور
ان النتيجة ممكنة حقيقية خاصية فلم يحسن فانه ليس اذا لم يكن كل ج ب بالامكان الخاص والاخص
يجب ان يكون بالضرورة ليس كل ج ا بل يجوز ان يكون بالضرورة كل ج ا لان الامر المخالف للممكن ليس
هو الذي هو ضروري اللاوجود بل الضروري في الوجود واللاوجود جميعا لكنا نبين ان النتيجة حينئذ يكون
ممكنة خاصية ايضا وذلك لانه ان كان بالضرورة بعض ج ا وليكن كل ج ب موجودا فيكون بالضرورة
بعض ب ا وكان كله لا بالضرورة واما انه هل يجب ان يكون ممكنا الممكن الذي لا يدخل المطلق حتى يكون
كل ج ب بالامكان الاخص ولا اطلاق ايجاب البتة فنقول ليس ذلك بواجب فانه يجوز ان
يكون الاعم من ب فيكون موجودا لكل ما هو ب بالفعل ولما ليس ب ولا يجب ايضا ان يكون
لما هو ب عند ما هو ب بل قبله او بعده فيكون ج موجودا له وان كان ممكنا له انه ب لكن كون الشيء مطلقا
لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا فانه وان كان مطلقا له في وقت ولم يكن ضروريا فيجوز ان يكون له وقت ما
ممكنا بحسب القياس الى مستقبله اللهم الا ان يكون موجودا له دائما وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط
المذكور وبيان لك وجه تحقق هذا اذا علمت بعد انه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت
النتيجة ضرورية واما الآن فنقول انه لو كان في مسئلتنا هذه ج ا دائما ما دامت ذاته موجودة
ثم كان يمكن له ان يكون ب وان لا يكون وقد كنا قلنا ان كل ما يوجد له ب فانه انما يوجد له او قتا ما
فيكون اذا صار ج ب صار له ا اما غير دايم وذاته موجود وقد كان ا له دائما فيكون ا له دائما ما دام
ذاته موجودة ومع ذلك فانه قد يصير له غير دايم عند امر ما موجود مع ذاته هذا خلف فيكون السبب
في هذا ما فرضناه من كون ا دائما لج فاذا لا يكون له دائما حين يكون الكبرى صادقة واذا لم يكن له

دائما لم يكن

دائما لم يكن ما فعلا ان يكون آلج ممكنا اخص مع كونه مطلقا فانه يكون مطلقا له بشرط وجهة
واعتبار غير الاستقبال وممكنا بشرط كل وقت شئت ان تفرضه له مستقبلا فاما ان هذه النتيجة
هل يصدق مطلقة فنقول انه لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من ج لا يوجد البتة ب
من وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له ا عند ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من
ج لا يتفق له ب البتة ولا ا ايضا مثل قولنا كل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب مماس بقلمه القرطاس
فليس يلزمه صدقه بالاطلاق حتى يصدق ان كل انسان مماس بقلمه القرطاس فاذا علمت هذا فقس
عليه ساير الضروب والضرب الذي بعد هذا هو كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا
بالامكان العام وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف ومع ذلك فالمشهور ان النتيجة هي لا شيء من
ج ا بالضرورة فقد قيل ما يدل على ذلك في التعليم الاول لكن الاولى ان يكون قد وقع في اللفظ تقديم
وتأخير ويكون معناه ليس بالضرورة ولا في شيء من ج لا انه بالضرورة لا في شيء من ج وفرق
بين قولنا ليس بالضرورة لا في شيء من ج وبين قولنا بالضرورة ولا في شيء من ج كما علمت واورد
لهذا في التعليم الاول مثال يدل على ان المراد فيه هو النتيجة قد يكون ضرورية لا انها يكون دائما ان صح
ضرورية والمثال لذلك كل انسان يمكن ان يفكر بالفعل ولا شيء من المفكر بغراب والنتيجة
ولا شيء من الناس بغراب وذلك بالضرورة واذا جعل بدل الغراب المتحرك انتج نتيجة غير اضطرارية
فاذا النتيجة تارة يكون ممكنة وتارة يكون ضرورية وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الحدود فقد قيل
في التعليم الاول يجب ان يطلب غير هذه وقد صدق فان الكبرى في القياس الاول ضرورية
الا ان يجعل بدل المفكر المتخيل فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح في وقت ما فيكون اول
شيء قد نسينا النصيحة والوصية المذكورة في هذه الساعة وثانيا ان هذا بعينه يمكن في الضرب
الذي كبراه موجبة مطلقة فانه قد يصدق هناك ان كل متخيل غراب ولا ينتج ان كل انسان
يمكن ان يكون غرابا لكنه اذا اخذ المطلق ما يعم الضروري كان الانتاج على ما ذكره في التعليم الاول فانه
تارة يكون ضروريا ان كانت المطلقة في مادة ضرورية وتارة غير ضرورية ان كانت المطلقة
في مادة غير ضرورية والضرب الذي بعده وصوابه يمكن ان لا يكون شيء من ج ب وكل ب آ ينتج
يمكن ان لا يكون شيء من ج ا وبيان ان يعكس السالبة الى الموجبة ثم يعكس النتيجة وكذلك اذا كان من
سالبتين كليتين فان جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس والعلة فيه ما علمت
في المطلقات فان جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة كلية موجبة كانت او سالبة
فالعبرة للكبرى بلا شك فان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة على ما سلف لك
فلا خلاف انها يكون جزئية وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة بين بالعكس الى الايجاب اما خلاف ج 2 1
على نحو ما علمت الفصل الثالث في القياسات المختلطة في الامكان والضرورة في الشكل الاول

فان اختلطت الممكنة والاضطرارية اما اذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة فلا شك ان النتيجة
تكون ممكنة بسبب المقول على الكل وان كانت الكبريات ضرورية فهنالك تحتاج الى بيان يتبين به ان
القياس منتج وذلك كقولنا كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فينتج اولا ان النتيجة ممكنة بالمعنى العامي
فانها ان لم تكن ممكنة كانت غير ممكنة ان تكون كل ج ا فيكون بالضرورة بعض ج ليس ا وبالضرورة كل
ب ا فيكون بالضرورة بعض ج ليس ب وكان بالامكان الحقيقي كل ج ب وكذلك ان كانت سالبة ضرورية
كقولك كل ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون شيء من ج ا والا فليس يمكن
فبعض ج ا بالضرورة وبالضرورة لا شيء من ب ا فينتج ما علمت واما هل تكون هذه النتيجة ضرورية
او مطلقة او تكون ممكنة صرفة فقد قيل في التعليم الاول فيه قولا كليا ان الكبرى الضرورية ان كانت
موجبة انتجت ممكنة فقط ولم تجب مطلقة وان كانت سالبة انتجت ممكنة ومطلقة غير ضرورية
ولم يعرض لبيان هذا في الضرب الموجب وتعرض لبيان ذلك في هذا الضرب الثاني بما يمكن ان يجعل
دليلا على ان النتيجة ضرورية فانه قيل فيه ما هذا عبارته فيجب ان لا يوجد ا في شيء من ج اذا لم يجعل
لفظة يجب دالة على لزوم النتيجة بل على ان النتيجة في نفسها واجبة ويكون لفظة وجب دالة على
ذلك اللزوم ويكون الوجوب هو اللازم فكانه لما قاس قال منتجا فبالضرورة ليس ا في شيء من ج و
اقتصر بالفاعلية على دلالة اللزوم والاتباع ثم بين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بان قيل فلنوضع ان ا
موجودة في كل او بعض ج وانما قيل في كل لان مقدمتان سيان مثل ذلك في النتيجة السالبة الجزئية بعد ما هنا
التي نقيضها الكلية موجبة واما قوله فلنوضع فمعناه انه لما قيل انه تكون النتيجة سالبة كلية ضرورية
قيل بعده فان لم تكن بالضرورة لا شيء من ج ا فليكن ليس بالضرورة ولا شيء من ج ا فيمكن بالامكان
العام ان يكون بعض ج ا فلنفرض ذلك موجودا فانه لا يلزم من فرض الممكن موجودا محال ولنفرض
كل ج ا ونضيف اليه ايضا قولنا بالضرورة لا شيء من ا ب عكسا للضروري ورد الى الاول لزيادة
البيان وان لم يفعل ذلك ٢ بيانا من الثاني فلما فعل هذا انتج من اختلاط المطلق والضروري ان ٢ كان ذلك نخ
لا بعض او لا شيء من ج ب وذلك بالضرورة وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا محال وهذا وجه
بيان برهاني يبين به ان النتيجة ضرورية واليه ذهب في التعليم الاول لكن الصدر والاقتصاص
المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التاويل فلننظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا فنقول
انه يمكن على هذه الصفة وهو ما عليه الظاهر من التفسير فنقول انه لا شيء من ج ا والا فليكن هذا باطلا
وليكن الحق ان بعض ج ا وبالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة لا كل ج ب وكان كل ج يمكن
ان يكون ب وهذا البيان يبين الاطلاق بالمعنى العام ولا يبين الاطلاق الذي لا ضرورة فيه
وذلك لان قائلا ان قال انه ليس اذا كان لا شيء من ج ا بالاطلاق باطلا يلزمه منه ان يكون بعض
ج ا حقا بل يجوز ان يكون الباطل انه لا شيء من ج ا باطلاق لا ضرورة فيه ج ا حقا فاذا هذا البيان لا يصلح

لاثبات

لاثبات ان النتيجة مطلقة باطلاق لا ضرورة فيه ولكن يصلح لان يبين به اطلاق عام ثم يبقى البحث
عن الضرورة فان هذا البيان لم يبين به البتة انه ليس ههنا ضرورة ولا يتبين به ان فيه امكانا حقيقيا
الا ان يتكلف الامكان بمعنى المستور وعلى ما سلف من الكتب اقول ان النتيجة في هذا وما اشبهه ضرورية
واقول ان الضرب الموجب والسالب الذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية مثال الاول كل ج
ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فكل ج ا بالضرورة والا فيمكن ان لا يكون بعض ج ا فلنضع هذا
الممكن موجودا فينتج من الشكل الثاني يمكن ان لا يكون بعض ج ب بل لا يمكن ان يكون كل ج ب وهذا
خلف لزم لا من الصادقة بل من المشكوك فيها ولنبين ذلك من الشكل الاول بعينه ولنضع
ان كل ج ب بالوجود وكل ب ا بالضرورة فكل ج ا بالضرورة واذ كان فرضنا الممكن موجودا لم يجعل
هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن ان ينتقل عن الضرورة فان قولنا كل ج ا بالضرورة معناه ان كل ما
هو موصوف بانه ج ما دام ذاته موجودا وان تغير عليه اي وصف كان فهو موصوف بانه ا فلنلزم
ان كل ج سيصير ب فما دام ذاته موجودا فهو ا بالضرورة فاذا كانت ذاته موجودة فهو ا بالضرورة واذا كان
ذاته موجودة ولم يكن موصوفا بب بالفعل فلا يخلو اما ان يكون موصوفا بانه ا دائما او لا يكون
فان كان موصوفا بانه ا سواء وجد ب او لم يوجد وفي كل وقت فالنتيجة ضرورية وان كان
عند ما يصير ب يصير ا فان لم يكن ب لم يكن ا فليس ما دام ذاته موجودا يكون ا بل ما دام ذاته
موصوفا بانه ب وقلنا انه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا كان ا موصوفا بانه ب او لم يكن
وهذا خلف وبالجملة فاعلم ان ما يمكن ان يصير ضروريا فهو ضروري دائما وامكانه الامكان الاعم وذلك
لانه اذا صار وقتا ما ضروريا ويجوز ان يزول عنه الضرورة وذاته موجودة فيكون لم يصر ضروريا
لان معنى صيرورته ضروريا ان يكون الموضوع عند ما يصير له المحمول ضروريا له موصوفا بانه له
ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول واذا كان ذاته موجودة وهو غير موصوف به قبل
ان صار ضروريا له فقد صار ضروريا له وليس هو له بضروري وهذا محال ومثال هذا كل
انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة فلما كان
كل متحرك ما دام ذاته موجودا تحرك او لم يتحرك موصوفا بانه جسم وكان الانسان عند ما يتحرك
صادقا عليه انه جسم بالضرورة اي ما دام ذاته موجودا كيف كانت احواله يلزمه ان يكون
وان لم يتحرك جسما لانه جسم ما دام ذاته موجودا لا عند ما هو متحرك فقط فهو ما دام ذاته موجودا
جسم وهو قبل الحركة جسم وبعدها جسم لانه انما يستفيد هذا عند ما يتحرك فان الشيء
لا يستفيد امرا في امر عند وجوده يكون ذلك الامر له حاصلا قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك
فان ذلك محال كذلك الحال في التي كبراه سالبة ضرورية ان نتيجة سالبة ضرورية والعجب كل العجب
ان مثل البيان الذي ذكر حيث الكبرى سالبة ضرورية ليتبين به ان النتيجة قد تكون ضرورية وقد

كان يمكن ان نذكره في الموجبة فقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين التي كبراه موجبة والتي كبراه سالبة
في هذا المعنى ومن العجايب انه لما كانت الكبرى مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن تحمل لها نتيجة ضرورية ممكنة ولما
صارت ضرورية جزم ان يكون نتيجة ضرورية هذا واما اذا كانت الممكنة سالبة فينتج بعينه ما انتجت
الموجبة ولا يمكن رد النتيجة عن الايجاب الى السلب اذ ليس الامكان فيه خاصيا بل عاميا واعلم ان
اكثر ما يشتمل عليه في التعليم الاول من امر الاختلاطات امتحانات وليست فتاوى حقيقية وسيتضح
لك حقيقة ذلك في موضع نذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاختلاطات او نستعمل فيها بعض
ذلك فتكون الفتوى فيها حينئذ على ما يوجبه الحق وقد مضى لك من جملة ذلك واحد وانت تعرف
المقاييس الجزئية من هذه وبالجملة فان العبرة للكبرى فانها ان كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة او ضرورية
فالنتيجة ضرورية **الفصل الرابع في القياسات الممكنة في الشكل الثاني** ان الشكل الثاني لا يلزم
فيه من ممكنتين قياس فان الشيء الواحد يجوز ان يكون ممكنا لشيئين احدهما يحمل على الاخر فيمكن ان
يكون لكل واحد ويمكن ان لا يكون لشيء منه وكذلك يمكن ان يوجب ويسلب عن كل واحد من
امرين متباينين فلا يلزم من هذا التاليف شيء بعينه اذ تارة تكون النتيجة ضرورية الايجاب كما
لو كان الاصغر انسانا والاوسط متحركا والاكبر ناطقا او حيوانا بل انسانا نفسه ثم بدلت الحدود فجعلت
الاكبر فرسا وليس يمكن ان يبين هذا بالعكس والرد الى الشكل الاول فان السالبة الممكنة لا تجب
لها عكس البتة اما على الحقيقة فانه يجوز ان يكون شيء من الاشياء له خاصة لا تعمه وجودا بالفعل بل تمكن
لكل واحد واحد منه كالضحك بالفعل للانسان فيمكن ان يقال ممكن ان لا يضحك بالفعل واحد من
الناس وان شئت جعلت بدل يضحك يعقد الحساب او يتعلم الملاحة او يخجل ثم يكون الحكم في عكسه
كلية موجبة ضرورية كقولك كل ضحاك او خجل او متعلم للملاحة او عاقد للحساب انسان بالضرورة
اللهم الا ان يجعل الامكان للسور حتى يكون معناه يمكن ان يكون حقا مثل قولنا لا واحد من الضحاكين
انسان اي اذا اتفق ان لم يكن انسان ولا ضحاك وكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون انسانا
ويكون ذلك الان ممكنا لكنا قد قلنا مرارا ان هذا الاعتبار من حقه ان يعرض عنه وليجعل بدل الضحاك
المتحرك فيكون قولك يمكن ان لا يكون احد من المتحركين انسانا كاذبا فان بعض المتحركين انسان بالضرورة
والاخرون يسلب عنهم الانسانية بالضرورة فلا يكون عكس ذلك لا صادقا ولا ايضا ممكنا
الا على التدبير المتكلف الذي ازدرينا به وامّا المشهور فهو انها لا تنعكس كلية ولكن تنعكس (اوردنا بيانه خ)
جزئية والبيان المشهور في انها لا تنعكس كلية هو انه ان كان يلزم قولنا يمكن ان لا يكون شيء
من ج ا الذي يصدق معه كل ج ا بالامكان انه يمكن ان لا يكون شيء من ا ج حتى يمكن ان يكون كل ا ج
فيلزم من ذلك كلما امكن شيء لكل شيء ان ينعكس فيمكن الشيء لكل ما يمكن له حتى يكون اذا امكن
ان يكون كل انسان متحركا فيمكن ان يكون كل متحرك انسانا فربما كان الحمل الممكن التسلب والايجاب

اعم من الموضوع فلم ينعكس عليه الموضوع قالوا بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما نقول كل انسان
يمكن ان يكون متحركا ثم ليس يصدق ان كل متحرك لا يمكن ان يكون انسانا بل انما يصدق ان بعض المتحرك
بالضرورة ليس انسانا وهذا قريب مما قلنا في مواضع وهو دليل على ان قولنا كل متحرك يمكن ان لا يكون
انسانا كاذب في استعمالات التعليم الاول لكنه باعتبار السور صادق فتبين انه يجب ان لا يلتفت
الى السور وان يعلم ان ذلك يخالف ايضا المذهب التعليم الاول ولكن مما يلزم القوم اذا عملوا بموجب
ما حكموا به من الحق اذ قالوا ان بعض المتحرك هو بالضرورة ليس انسانا وذلك هو الفرس ان يقولوا ومن
الحق ان بعض المتحرك هو بالضرورة انسان وذلك هو الناطق مثلا فان كانت الضرورة على ما يدعونه
من امرها انها منعكسة ضرورية وجب ان ينعكس فبعض الناس متحرك بالضرورة وقد وضعوا
كل انسان متحرك لا بالضرورة بل بالامكان الحقيقي المعاند للضرورة فاذا ذلك العكس مما لا يجب
ولنعد الى حيث فارقناه قالوا والخلف لا يبين هذا وذلك لان قائلا ان قال ان لم يمكن ان لا يكون
شيء من ج ا فبالضرورة بعض ج ا وكان لا ضرورة في شيء منه وهذا الخلف لم يكن صنع شيئا قالوا وذلك
لان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج ا مقابله امران احدهما بالضرورة بعض ج ا والاخر بالضرورة لا شيء
من ج ا ولا كل ج ا فلا يجب اذا هذا الخلف فهذا ما قيل في التعليم الاول وكله صواب حسن ولكن
مراعاة مقابله ضروريتي الايجاب والسلب معا للسلب الممكن امر كان منسيا الى هذا الموضع وقد
يذكرونه هاهنا فعسى ان يكون كلامهم فيما سلف ليس بحسب الممكن الحقيقي بل بحسب الممكن العام
او هي امتحانات وقالوا ايضا ان هذه المقدمة وان لم تنعكس كلية فتنعكس جزئية وهذا شيء
له تاويل ما بعيد في التعليم الاول ولكن الذين جاؤوا من بعد فقد قالوا انه تنعكس جزئيا على ظاهره وذلك
لان قولنا لا شيء من ج ا بالامكان الحقيقي ينعكس ان كل ج ا بالامكان الحقيقي وهذا ينعكس ان بعض
ا ج بالامكان الحقيقي اذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ثم تنعكس هذا الى السالبة
بانه يمكن ان لا يكون بعض ج ا فقالوا ان السالب الجزئي الممكن ينعكس لاستحالته اولا موجبا
جزئيا ثم انعكاس ذلك جزئيا موجبا ثم انقلاب ذلك الى السالب الجزئي فهذا ما قالوه بل اقوى
ما قالوه وليس يعجبني قولهم ان الكلي الموجب الممكن تنعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا بل انما
تنعكس ممكنا بالمعنى العامي الذي لا يجب ان تنعكس سلبه على ايجابه وذلك انه يمكن ان يكون له امر ما
بالقوة في اشياء صح كلها وذلك الامر لا يصح ان يكون شيء يوصف بانه هو الا ويحمل عليه النوع كقولنا كل انسان
يمكن ان يخجل فكل خجل فهو انسان بالضرورة وكذلك كل انسان يمكن ان يتحرك والمتحركات بعضها ناس (والمتحرك ذ)
بالضرورة وبعضها بالضرورة ليس ناسا اللهم الا ان يقصد واقصد السور الذي حان لنا الا ان
يعقله والذي يتكلفه بعض المتكلفين ان بعض الخجلين بالقوة ناس بالقوة فقد اجبنا عنه في مواضع
ولو صح مثل هذا القول لصح قول القائل بعض الناس حيوان بالامكان الحقيقي اذ كان بعض الناس

بالقوة حيوانا بالقوة والذي قاله بعض الفضلاء انا نقول كل حيوان ممكن ان يكون نائما من جهة ما هو نائم
فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم ممكن ان يكون حيوانا لان حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ثم
فمغالطة صرفة واما ما يجب ان نعلم في هذا بالحقيقة فامر قد سلف بيانه واما القدر الذي ينبغي ان نعيده
ونقوله ههنا فهو ان لفظة من جهة ما هو نائم فممكن ان يكون حيوانا لو هذا كما تسمعه ثم صعب انه حق
فليس كلامنا فيه فلا يمنع ان يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة وليس دليل صحة العكس هو
ان ترى مواد تنعكس فيها الشيء بل دليل صحته ان القضية لا تنعكس هو ان ترى مادة لا تنعكس
فيها واذا كان ذلك كذلك فهب ان هذا حق ومنعكس ولكن انت تعلم ايها الفاضل ان النائم بلا شرط
غير النائم بشرط اخذ كونه نائما ومن جهة ما هو نائم والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا تنعكس فانه
لا يخلو اما ان يحمل عليه الحيوان او لا يحمل فان لم يحمل البتة فليس تنعكس فان حمل عليه دائما فهو ضروري
وان حمل عليه وقتا دون وقت فيكون نائم ليس بحيوان وهو محال واما ان يكون جزءا من الموضوع
ولنا عدا حينئذ ولنسلم ان النوم يكون ممكنا له ويكون في هذه المادة تنعكس ولكن كلامنا في ان ناخذ
الحيوان حيوانا ويعتبر معه النوم على انه محمول بلا شرط يلحق الحيوان اليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس
فهذا الفاضل في تكلفه هذا اخرنا فهو الان يجعل المثال الذي اوردناه مثالا آخر يوافق غرضه ونحن
اذا ساعدنا وسامحنا ان يكون المثال الذي يقلب اليه اعتباره هو ما نقول وانعكست الممكنة ممكنة
صادقة فلم يجب ان يكون منعكسة على الاطلاق اللهم الا ان يجرنا كرها على ان يعتقد ان لا فرق
بين المثالين وهذا مما لا يضطرنا اليه وكيف ويعلم ان الحيوان بما هو نائم معنى والحيوان معنى والنائم
بما هو نائم معنى والنائم مطلقا معنى وقد بينا الفرق بين ذلك كله فيما سلف مما لا حاجة الى مزيد عليه
فالحق ما يقوله والباطل ما يتعصبون له ولنسلم ان الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة فتلك
الموجبة ليس يجب ان تنعكس موجبة ممكنة حقيقية وان كان يجب ان تنعكس ممكنة بالمعنى الاعم
وذلك فانه اذا كان كل ج ب ابالامكان الحقيقي فبعض اب بالامكان العامي والافبالضرورة
لا شيء من ب ا او كان كل ب ا بالامكان لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذي نحوه فانه ليس
يجب اذا كان اب بالامكان العامي ان تنعكس الى السلب فيكون ممكنا ان لا يكون ذلك البعض
من اب فان الامكان العامي لا يجب له انعكاس الى السلب والى الايجاب فربما كانت المادة
مادة تصدق عليها الضرورة فبهذه الاشياء تبين ان الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها بل
تنقلب هي والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الاعم فان السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها
انعكاس الا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الاعم تابعة فيه الجزئية الموجبة فيخالف الممكن في هذا الباب
غيره في انه ما كان يجب لغيره ان تنعكس السالب الجزئي منه شيئا وههنا يجب ان ينقلب جزئية
موجبة ثم من جملة هذه الاقاويل تبين ان العكس لا ينفع في بيان ان قرينة من القراين المؤلفة

من جهة ما هو نائم اما ان يكون اما جزءا من المحمول او من الموضوع فان كانت جزءا من المحمول فيجب او يشبه ان يحسن في العكس جزءا من الموضوع فيتنا او بعض ما هو نائم ح

فهو لم

تبين م

عن المقدمات

154

عن المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس وليس يمكن ايضا من طريق الخلف ان يبين ذلك لانا
ان وضعنا كل اب وبعض ج ب بالامكان لم يكن مناقض السالبة الممكنة ولم يبين به شيء واما
ان اخذنا نقيضها وهو انه ليس يمكن ان لا يكون شيء من ج ا وذلك يصدق اما لان بعض ج ا بالضرورة
او بعض ج ا بالضرورة ليس ا فاذا قلنا بعض ج ا بالضرورة فاما ان ناخذها صغرى او كبرى فليكن
صغرى فيضاف اليه ويمكن ان لا يكون شيء من اب ويمكن ان يكون كل اب فينتج بعض ج ب بالامكان ح
ب او ليس ب وهذا هو الذي كان وضع اولا ولنجعلها كبرى ولنجعلها مع ذلك كلية فنضيف
اليها مقدمة ج ب ينتج من الثالث بعض ب ا او ليس ا كيف كانت جهته فلا يناقض شيئا من المقدمات
فلا يبين به شيء من الخلف الا ان ينفق النتيجة ضرورية في مادة تنعكس فيها الضرورية الموجبة ضروريا
لا محالة فان كانت عكس النتيجة يلزم ضرورية فانها يناقض الممكنة التي هي احدى المقدمتين المحكوم فيها
بالامكان الكلي لكن ليس هذا مما يتفق دائما اولا الصادق دائما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية
بل ربما كان الصادق الاخرى وان لم يكن ضرورية لم يناقض ما قيل ثم اذا اعتبرنا الجزئية السالبة
واخذنا بعض ج ا بالضرورة ليس ا ولنجعله كبرى او لا فيكون في الشكل الثالث فقط لانه جزئي و
سالب ويكون هكذا كل ج ب بالامكان وبالضرورة ليس بعض ج ا ينتج فليس كل ب ا
كيف شئت ان يكون عليها الجهة فان كانت مطلقة صرفة لم يناقض الممكن ولو كان الحمل والوضع
واحدا وان كانت ضرورية لم يناقض لانها عكس بعض المقدمات العكس الذي لا تنعكس ضرورية
~~ولست اعني بالعكس انه تنعكس ضرورية~~ ولست اعني بالعكس انه تنعكس عنه بل انه مخالف في وضع
جزئية له فان اخذت صغرى لم يصلح الا في الشكل الثاني اذ السالب غير الممكن لا يكون صغرى في
شكل غير الثاني فلا ينضاف اليه غير الكبرى ولا ينتج ايضا نقيض المقدمة بوجه ولا يمكن ان يبين
بالافتراض فان الافتراض في هذا الشكل انما يتبين بقياس كلي من هذا الشكل الثاني نفسه
ثم بقياس يتبين النتيجة الجزئية فالكليتان من التاليفات من القراين الواقعة في هذا الشكل
لا يتبينان بالافتراض والجزئيات تمنع عن بيانها انه لا يستبين القياس الكلي في الشكل
نفسه فاذا لا ينتج من ممكنين في الشكل الثاني وان اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة
فانت تعلم ايضا انه لا يكون قياس اذا كان المطلق بالحال المذكورة في المطلقات في الشكل الثاني
كيف كان واما ان كان المطلق سالبا ينعكس فيكون عنه وعن الممكن قياس سواء كان
الممكن موجبا او سالبا فان كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس وهما في حكم الموجبتين
ولنعد الضروب المنتجة من هذا الشكل عدا فالضرب الاول كل ج ب بالامكان ولا شيء
من اب بالاطلاق المنعكس ينتج ما ينتجه الضرب الثاني من الشكل الاول ويتبين بعكس السالبة
والضرب الثاني المشهور ليس شيء من ج ب بالاطلاق المنعكس وكل اب بالامكان وقد

دائما سار

قيل فيه ما قيل ولكن ان فرعنا في تعرف حاله الى العكس واستخبنا في العكس الاول فيه ينتج ان لا شيء
من د بالامكان فكيف ينعكس هذا وليس يجب للممكن الخاصي عكس فلا يجب ايضا للممكن العام عكس
فانه اذا لم ينعكس ما هو اخص لم ينعكس ما هو اعم فان الاعم انما ينعكس اذا انعكست جميع خصوصياته وهذا
شيء يعرفه فلا يجب اذا ان يتوقع منه نتيجة كلية لكن الحق في هذا الباب هو ان النتيجة قد يكون
جزئية موجبة بالامكان الاعم وهو الذي جعلناه عكس السالبة الممكنة ان كانت النتيجة الاولى
ممكنة الامكان الحقيقي وذلك عند ما يكون الكبرى مطلقة غير ضرورية فان كانت المطلقة قد اتفق
فيها ان كانت ضرورية كانت النتيجة الاولى كما علمت ضرورية سالبة فلم يجب عكس موجب
بل عكس سالب فاذا اذا كانت المطلقة عامة كان بين انتاج موجب ممكن عام وبين انتاج سالب
ضروري فلم يكن يلزم شيء بعينه بطريق العكس فان كانت المقدمتان كلتاهما سالبتين فلا ضير
وذلك لان الممكنة ترجع الى الايجاب فينتج ما ذكرنا ثم يرجع فيما انتجت ممكنة صرفة الى السلب
فاما حيث انتجت جزئية موجبة بالامكان الاعم فلا يجب لها رجوع الى السلب والعجب ممن يرى
ان امكان نتيجة هذا التاليف في الشكل الاول ليس هو بخاص بل عام ثم حيث يحاول يتبين به
انتاج هذا الضرب يرجع الموجبة فيه الى السالبة وعليك ان تعرف احوال المقاييس الجزئية من هذه لتعرف
ان السالبة يجب ان يكون هي المطلقة بهذه الصفة وان كانت جزئية فيتبين على اصلهم بالافتراض
في التعليم الاول ان السالبة ان كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس لكنا اذا قلنا بعض ج ليس ب
ويمكن ان يكون كل ا ب فافترضنا ذلك البعض فكان د ولا شيء من د ب بالاطلاق المنعكس وكل ا
ب بالامكان فانتج بالامكان لا شيء من د ا وذلك على اصولهم ثم نقول بعض ج د فينبغي ان ينتج
فبعض ج ليس ا بالامكان او عسى ان يكونوا قد يذكروا ههنا ان نتيجة هذا التاليف لا تكون
كلية فلا يتاتى منها قياس مع الجزئية الاخرى

الفصل الخامس في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الثاني

فاما ان كانت المقدمة المخالطة ضرورية وقد علمت
ان السالبة يجب على اصولهم ان تكون ضرورية والضرب الاول كل ج ب بالامكان وبالضرورة
لا شيء من ا ب ينتج بالامكان العام وبالضرورة ان لا شيء من ج ا ويبين ذلك انعكاس الضرورية
وبالخلف انه ان كان ليس بممكن عام ان لا شيء من ج ا فممكن ان يكون بعض ج ا بالامكان العام ولنفرضه
موجودا ثم نقول ولا شيء من ا ب وذلك بالضرورة فينتج بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا
هذا خلف وقد علمت جهة خلفية مثله وان كانت السالبة الضرورية صغرى يبين هذا
بعكس فان النتيجة بالحقيقة ضرورية وعكسها ضروري فان ظن ظان ان النتيجة الاولى ربما
كانت ممكنة ولا تنعكس فلنترك العكس الى ان يوضح الامر فيه ولنبين بالخلف انه ان كان ممكنا
ان يكون بعض ج ا بالامكان العام ليدخل فيه الضروري وغير الضروري ونضيف اليه وكل ا ب

خلفه م

بالامكان الحقيقي

بالامكان الحقيقي فيكون بعض ج ب بالامكان الحقيقي وكان بالضرورة لا شيء من ج ب هذا خلف فان
كانت الضرورية موجبة ففي المشهور انه لا يكون قياس البتة والحق يوجب في جميع ذلك ان يكون قياس
دائما كيف كان الخلط نعم لا يكون من هذا قياس ينتج لممكن البتة بل كان قياس منه فانما ينتج الضروري السالب
دائما كانت المقدمتان موجبتين او سالبتين او خلطا وعلى قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجودياتها
صرفة وقد عرفت ذلك فنذكر منه ما يجب تذكيره واما الان فلننظر فيما قالوه هم قالوا اذا كان كل ج ح
بالاضطرار وكان بالامكان لا شيء من ا ب فلا يلزم عنه نتيجة لانا اذا قلنا كل ققنس ابيض بالضرورة
وممكن في كل واحد من الناس ان لا يكون ابيض كانت النتيجة ضرورية سالبة فلم يجب نتيجة ممكنة
حقيقية اذ هذه غير الممكنة الحقيقية بل هي ضرورية وقد صدقوا قالوا ولا الاضطرارية لان الاضطرارية
يجب اما في اضطراريتين واما اذا كانت السالبة اضطرارية ولكن هذا هو المشكوك فيه فان
القائل اذا قال ان هذا الضرب منتج لم يسلم ان الضرورية لا ينتجها الا ضروريتان وحين يسلم ان هذين
ينتجان الضرورية ثم اتوا بحدود فقالوا كل يقظان متحرك بالضرورة ويمكن ان يكون كل او لا يكون
شيء من الحيوان متحركا فالنتيجة على ما تشتهيها المفترون بالضرورة كل يقظان حي ولست
افهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة وان عني الحركة الارادية النقلية فليس يجب ان يكون
كل يقظان متحركا بالضرورة وان عني حركة مقابل سكون النوم فيكون نفس اليقظة او لازما
فحينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا ما دام ذاته موجودة فانه ليس كل ما
يوصف بانه يقظان يتحرك حركة اليقظة ما دامت ذاته موجودة بالضرورة كان يقظان او
لم يكن بل انما يتحركها ما دام يقظان وانت تعلم على حكم الاصول الماضية ان مثل هذه المقدمة لا
لا يكون ضرورية ثم هب ان كل يقظان متحرك بالضرورة وبعض الحي يقظان امكانا ليس
ينتج على اصولهم ان بعض الحي متحرك بالضرورة بل بالوجود وذلك لا ينتفع به وان حسب انه ينفعه
وجودا فكيف يصدق وجودا ان يقال بعض الحي متحرك بالضرورة ويمكن ان لا يكون شيء من الحي
متحركا الا ان يلتفت الى امر السور وقد علم ما فيه ومع ذلك فان النتيجة تكون ممكنة حينئذ ان يصدق
موجبة هكذا او ممكنة ان يصدق سالبة كالاولى فيكون ممكنة بحسب السور ثم لا يقولون ههنا
ان قولنا كل يقظان حي ليس بالضرورة اذ ليس من جهة ما هو يقظان بل هو ممكن كما قالوا فيما
سلف ذكره فان قال قائل ان معنى قولنا يمكن ان يكون او لا يكون الحي متحركا انما هو في وقت
لا يكون فيه مثلا حي يقظان فلا يخلو اما ان يجعل هذا الوقت داخلا في الموضوع حتى يكون كانه
قال يمكن ان يكون كل حي موجود احيانا لا حي يقظان متحركا فلا ينتج حينئذ ان اليقظان حي فقط بل
ان اليقظان حي موجود حينا لا حي يقظان وهذا محال وان لم يكن هذا جزءا من الموضوع بل تفهيما لحال
صدق الحصر وقتا ما ففي ذلك الوقت يكون كاذبا ان كل يقظان متحرك سواء اخذت بالضرورة

او بالاطلاق اللهم الا ان لا يلتفت في الضروريات الى الوقت بل الى ذات الموضوع وذات المحمول
فيجب ان يفعل مثل هذا بالممكنات وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا والذي يتكلفه متكلف
فقال ان قوله كل يقظان متحرك بالضرورة ليس معناه انه متحرك دائما بل معناه انه كلما فرض موجودا
في وقت وجد انه متحرك وكما تقول كل انسان حيوان فانه لا نعني بهذا ان كل انسان دائما حيوانا بل
اذا كان موجودا بل لا نعني بهذا ان كل انسان دائما انسان موجود ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه
ولا ايضا معناه ان قولنا كل انسان حيوان قول يكون دائما صادقا وفي كل زمان فانه يجوز ان يعدم اشخاص
كثيرة من الانواع اصلا كالدود فلا يكون حينئذ كل دود حيوانا فنقول لهذا الذي يتكلف اما قولك انه ليس
شرط الضروري احد الامرين المذكورين فهو حق لكن قولك بل شرط الضروري ذلك الذي ذكرته وهو كون الموضوع
موصوفا بما وصفته حتى يكون قولنا كلما كان يقظان موجودا يقظان كانت الحركة النقطية موجودة
توجب الضرورة او نقيضها ينقض عليك اصولا سلفت وذلك لان هذا القول يلزم منه ان يكون
قولنا كل متحرك متغير ضروريا فانه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه انه متغير فاذا جعلت امثال هذه
كبريات ضرورية في الشكل الاول وقرنت بصغريات مطلقة لم ينتج ضرورية وذلك خلاف رايك
نعم اذا قلت ان الذات الموصوفة بانها يقظى كلما وجدت كانت متحركة حركة النقطة فانها اذا وجدت
ولم تكن يقظى يكون قد وجدت الذات التي توصف بالنقطة ولا تكون متحركة واما الانسان فليس
من هذا القبيل فان الذات الموصوفة بانها انسان لا توجد وليست بانسان بل اذا صارت لا انسان
فقد فسدت ولا كذلك الذات الموصوفة بانها يقظى فانها تكون يقظى ولا تكون يقظى وهي موجودة
فضرورة مقارنة اليقظان بعين الذات الموصوفة باليقظان حكم انها يقظان لا حكم انها موجودة واما
ضرورة مقارنة في الانسان فبعين حكم انه انسان وحكم الوجود معا وليس شيء موضوعا قائم
الذات يوصف بانه انسان وانه ليس بانسان بل الشيء الموصوف بانه انسان ليس الا نفس
ذات الانسان كالموصوف بانه سواد ليس الا ذات السواد فلا يبقى الشيء الموصوف بانه انسان
موجودا ولم يبق له انه انسان كما يبقى الشيء الموصوف بانه يقظان موجودا وان لم يبق له انه يقظان
وان اشكل هذا عليك في الانسان فخذ بدله السواد فان جوزت ان يكون شيء واحد يكون انسانا
وهو بعينه غير انسان ويحمل عليه الحيوانية عند كونه انسانا لم يكن حينئذ قولك كل انسان حيوانا مقدمة
ضرورية عندك وهو مما لا يجوزه من تنازعه الان ولا يشك هو في ان الموصوف بانه يقظان
انما يكون بالضرورة متحركا لا ما دام ذاته في نفسها موجودة بل ما دام ذاته يقظى وهذا هو ضرب
من المطلق وقد تحققت هذا فيما سلف تحققا لا تحتاج معه تذكيره الا اعادتنا عليك ما عددناه
فان كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محالة كقولك لا شيء من ج ب بالامكان و
بالضرورة لا شيء من ا ب فان هذا ينعكس الى الشكل الاول وان كانت الصغرى ضرورية

حتى تكون

حتى تكون بالضرورة لا شيء من ج ب ويمكن ان يكون لا شيء من ا ب فينتج انه بالضرورة لا شيء
من ج ب على ما قلنا اما على اصولهم فيعرض ما قلنا حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة وبعد
ذلك فلا يجب ان يجدوا عكس العكس على اصولهم وان كانت المقدمتان موجبتين والنتيجة تكون على
اصولنا سالبة ضرورية واما على المشهور فلا ينتج ويثبتون ذلك بحدود هكذا كل انسان
يمكن ان يكون ابيض وكل ققنس بالضرورة ابيض والحق سالبة ضرورية قالوا وكيف يمكن ان
يكون النتيجة ممكنة وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة وكيف تكون مطلقة صرفة ولا مقدمة
مطلقة وكيف يمكن ان تكون ضرورية سالبة الا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب في التاليف
لهذا الذي انتج من هذه المادة وكيف يجب عن هذا التاليف سالبة ضرورية اذ ليس فيه سالبة
ضرورية فانه من المسلم ان القياس لا ينتج سالبة ضرورية او يكون فيه سالبة ضرورية وهذا شيء
لم يبين الا في الشكل الاول وليس بيانه في الشكل الاول بيانا في كل موضع ثم قد تكلف بعضهم
مادة تنتج سالبة ضرورية وفي اخرى موجبة ضرورية وذلك غاية ما يدل على ان الاقتران غير منتج
وتلك الحدود هي ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي ممكن ان يكون متحركا وقد علمت ما في هذا
فاذ قد عرفت الكليات فقد امكنك ان تعرف الجزئيات

الفصل السادس في اصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث

فلننظر الان في الضروب
التي تكون من الشكل الثالث وانها كيف يكون حال نتائج المستنتجة من المقدمات الممكنة فيها
فالضرب الاول كل ب ج بالامكان وكل ب ا بالامكان فبعض ج ا بالامكان لان الصغرى تنعكس
بالامكان الاعم ويكون كبراها ممكنة حقيقية فتكون النتيجة ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى
سالبة ممكنة ينتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانت المقدمتان سالبتين انعكست السالبة
الصغرى موجبة جزئية فانتج ما نعرف فان كانت الصغرى جزئية فكذلك سواء كانتا موجبتين
او سالبتين او خلطا كيف اتفق فان جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية وهما موجبتان لم يجب
من طريق العكس ان تكون النتيجة ممكنة حقيقية بل لا يمتنع العكس ان يكون ضرورية اذ ليس يجب
ان يكون عكس الممكن ممكنا لكن الافتراض يبين ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية مثاله كل ب ج بالامكان
وبعض ب ا بالامكان فلنفرض ذلك البعض الذي هو ايضا بعض ب وليكن د فيكون كل د ب بالامكان
وبعض ب ج فبعض ب د بالامكان ثم نقول كل د ا بالامكان وبعض ب د وذلك سواء كان بالامكان
او بالاطلاق فينتج جزئية ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الجزئية سالبة او كانتا سالبتين على ما تدري
فاما اذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة فالمشهور ان النتائج فيها كلها تكون ممكنة و
لا مطلقة وهذا يفهم على وجهين احدهما ان تكون النتائج فيها ممكنة ويستحيل ان يصدق مطلقة
وهذا بعيد فان الممكنات كثيرة منها يصدق مطلقة ولا باس بان يكون المحمول واحد موجودا الا ان

وكل ب ج وكل د ج وكل د ا
فبعض ج ا ينتج

وممكن ايضا بحسب الاستقبال والطبيعة واحدة فان خالفوا هذا و قالوا ان الموجود الان لا يمكن
ان يكون شيء من جنسه ممكنا في الاستقبال حتى يكون الجالس الآن لا يمكن ان يحدث له جلوس
في الاستقبال او يستمر له الوجود في الاستقبال فقد خرجوا عن المعقول واوجبوا ان كل من جلس
امتنع ان يكون له جلوس في حال ثانية فهذا وجه ردي جدا والثاني ان نتايجها ما هو ممكن حقيقي ولا يجب
ان يكون ممكنا يصدق على المطلق لا غير وهذا مستمر على قانونهم فليكن كل ب ج بالامكان وكل ب ا
بالاطلاق فاذا عكست الصغرى صارت الى الشكل الاول وانتج على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية
من مذهبهم والظاهر انه لا يصدق معها الاطلاق واما الحق فهو انه ليس يجب ان يكون ممكنة حقيقية
وان لا يصدق معها الاطلاق فانه يجوز ان تنعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية بل ممكنة بالمعنى
العام فنجعلها صغرى مطلقة فتكون النتيجة حينئذ مطلقة فاذا انما تصدق عليها الممكنة التي
تقال على المطلق ايضا مثاله كل انسان يمكن ان يكتب وكل انسان يتنفس بالاطلاق فبعض ما
هو كاتب يتنفس بالاطلاق كالانسان فاما ان جعلنا الصغرى مطلقة فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية
وكيف لا والكبرى عند الرد الى الاول تكون ممكنة حقيقية ولا يمنع مع ذلك صدق المطلقة فان
كانت الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فالامر على ما علمت وان كانت الصغرى كذلك فيكون
الحال على ما علمت وكذلك ان كانتا سالبتين وكذلك ان كانت جزئية لكن لا يتبين بالعكس
ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية لما علمت من حال العكس بل انما يتبين بالافتراض حيث يحتاج الى
عكسين كما قد علمت وكذلك كل موضع لا يغني فيه بالعكس وهناك ايضا يمكن ان يتبين
بالخلف وليمتحن لهذا الاقتران فنقول ان مثاله قولنا كل ب ج بالامكان وليس كل ب ا
بالوجود الذي لا ضرورة فيه فانا ناخذ المقدمات ههنا بهذه الصفة صريحة في بابها خالصة
لما قررناه فيما سلف من الكتب وبين ان هذا لا يتبين بالعكس على اصولهم لان السالبة الجزئية اذ هي
وجودية فليست تنعكس على اصولهم ولو كانت ممكنة انعكست جزئية موجبة لكن يبينونه بالخلف
والخلف المشهور فيه هو انه ان لم يكن يمكن ان لا يكون كل ج ا فبالضرورة كل ج ا وكان ليس كل ب ا
فبالضرورة ليس بعض ب ج وكان بالامكان كل ب ج هذا خلف لكنا نقول ليس اذا لم يكن يمكن
ان لا يكون كل ج ا وكان الامكان حقيقيا يجب ان يكون بالضرورة بعض بل ربما يكذب وذلك
اذا كان بالضرورة ولا شيء من ج ا فيكون ليس يمكن ان لا يكون كل ج ا بل بالضرورة واما ان كانت
الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية فان كانت الكبرى سالبة ضرورية فان النتيجة حينئذ
تكون على الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه هذا الضرب بعكس الصغرى اذ المشهور فيه
بين والحق بين فان جعلت الصغرى سالبة ممكنة كانت النتيجة جزئية على الوجه المقول في الشكل
الاول ولا يلزم عكس النتيجة الى السلب كما علمت وان كانت الصغرى سالبة ضرورية لم ينتج لمثل ما

علمت في المطلقات فان كانت الصغرى موجبة جزئية ممكنة والكبرى سالبة ضرورية او موجبة
ضرورية فالنتيجة ضرورية وعلى الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه ذلك بعكس الصغرى وكذلك
ان كانت سالبة جزئية ممكنة فان كانت ضرورية لم يصلح سالبة وصلحت موجبة وكانت النتيجة
ممكنة حقيقية لا غير فان كانت الكبرى هي الجزئية وهما موجبتان فان كانت الضرورية هي الكبرى
يتبين بالافتراض ان النتيجة تكون ضرورية ولم يتبين بالعكسين اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري
ضروريا في الايجاب وان كانت الكبرى ممكنة يبين بالافتراض ان النتيجة ممكنة ايضا لا بالعكس
على ما علمت وان كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية فالقول ما علمت واما ان كانت سالبة ضرورية
فلا ينتج ولكن ان كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية يبين ذلك بالافتراض
فليكفينا هذه المبلغ في ذوات الجهة تمت المقالة **المقالة الخامسة** من الفن الرابع من المنطق

الفصل الاول في القياسات الشرطية واصنافها

انه كما ان المقدمات منها حملية ومنها
شرطية كذلك المطالب منها حملية ومنها شرطية وكما ان من الحمليات ما يصدق به بلا قياس ومنه
ما يحتاج فيه الى قياس كذلك الحال في الشرطيات فان كثيرا من الدعاوي التي في الرياضيات والطبيعيات
وفيما بعد الطبيعة شرطية متصلة ومنفصلة والحمليات قد تبين بقياسات حملية وبقياسات
شرطية لكن الشرطيات لا ينتج غير الحمليات على ما علمت فههنا اذا قياسات شرطية تنتج شرطيات
سواء كانت من شرطيات صرفة او مختلطة على ما سنبين والقضية الشرطية توافق الحملية في انها
قول جازم موضوع لان يصدق به او يكذب وفيه تصور يلغى مع تصور نسبته الى خارج على
سبيل المطابقة فان كل قضية تتصور اولا في نفسها لكنها انما يقع التصديق بها اذا نسبت
الى الخارج على سبيل المطابقة ثم الشرطية تخالف الحملية في انها مركبة بالضرورة من اجزاء فيها تاليف
خبري ومع ذلك فان النسبة بينها ليست نسبة ان يقال في ايجابها ان اولها ثانيها كما يقال
ان الانسان كاتب فيجعل اول الامرين هو ثانيهما فتشارك الحملية في ان هناك حكما بنسبة جزء
الى جزء وتخالفها في صيغة ذلك الحكم لكن الشرطيات تختلف ايضا في هذه النسبة فتكون النسبة
الايجابية في بعضها على سبيل المتابعة وفي بعضها على سبيل المتابعة وفي بعضها على سبيل المعاندة
وذلك اذا اخذا موجبتين فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الايجاب
الموجب على سبيل الاتباع واذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا كان ذلك على سبيل العناد
ولنبدأ باقتصاص ما قيل في امر الاتصال والعناد قالوا ان الاتصال منه تام ومنه غير تام
وكذلك العناد منه تام ومنه غير تام وكذلك العناد منه تام ومنه غير تام واما الاتصال التام فجعلوه
ما يلزم فيه المقدم التالي كما لزم التالي المقدم كقولهم كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة واما الاتصال الغير التام فان يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس كقولك

كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا تنعكس فليس اذا كان ذلك حيوانا فهو انسان وقالوا
ايضا ان العناد منه ناقص ومنه تام فالتام هو الذي يوجد فيه مع معانده كل واحد من الجزئين للاخر
ان يكون نقيض كل واحد منهما قائما مقام عين الآخر كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد والناقص
هو ان يكون العناد حاصلا وليس نقيض احد الامرين يقوم مقام عين الآخر كقولنا الستة اما ان
يكون عددا تاما واما ان يكون عددا زائدا او ينقص فانه ليس اذا لم يكن زائدا كان تاما بل ربما كان ناقصا
وقال بعضهم ان الاتصال مكان الايجاب والانفصال مكان السلب وقال اخرون ان الشرطية
بالجملة لا ايجاب فيها ولا سلب هذا وقد يخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه زيدا اما ان يكون
نباتا واما ان لا يكون حيوانا وزيدا اما ان لا يكتب او يكون يحرك يده وهي قضايا تستعمل في الشرطيات
مترددة الاحوال سنذكرها بعد وظن بعضهم ان الشرطية المتصلة انما تكون شرطية بان يكون
مقدمها كالمشكوك فيه وظن بعضهم ان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان انه وما يجري
مجراه حملي لا متصل كانه يقول كل انسان حيوان فيجري بنا الآن ان ننظر اولا في الاتباع الذي في
الاتصال فنقول ان الاتباع قد يكون على ان وضع المقدم وهو المنسوب اليه وهو المقرون به
الحرف الاول للشرط الذي يقتضي جوابا هو الجزاء يقتضي لذاته ان يتبعه التالي وهو بين في نفسه كقولهم
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان وضع الشمس طالعة يلزمه في الوجود وفي العقل ان يكون
النهار موجودا وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود التالي كما في هذا المثال وربما كان معلولا غير
مفارق كما لو قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وربما كان مضايفا وربما كان كل واحد
منهما معلول علة الاخر وكانا معلولي امر واحد يلزمانه معا مثل الرعد والبرق لحركة الريح في السحاب
وربما كانت وجوه اخرى لا نحتاج اليها ههنا هذا وربما كان وضع المقدم يلزمه التالي لا في بديهة العقل
بل في الوجود حتى ان الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن ان يكون التالي معه لعلاقة بينهما لا يجوز معها
ان يحصل للمقدم وجود الا وحصل للتالي وجود اما لان المقدم موجب عن التالي واما ان المقدم موجب
للتالي واما لانه وهو موجبان عن علة واحدة واما للتضايف بينهما واما لشيء اخر مثل ذلك ان كان
وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل فيكون المقدم اذا كان صادقا فان التالي
ايضا صادق من غير ان تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت اليها وتراعى وان
كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهة او نظرا كما اذا قلنا ان كان الانسان
موجودا فالفرس موجود ايضا لا على حكم منا ان ذلك الاتباع امر واجب في الوجود نفسه ولان
نفس وجود الانسانية يوجبه او يمنعه بل على تجويز منا ان يكون اتفق اتفاقا وان لم يكن الامر في الطباع
كذلك والقول العام الشرطي يقتضي ان يدخل فيه جميع هذا واما اذا جعل الشرطي المتصل
انما هو شرطي متصل بحسب شرط وجزاء كان القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون اتباع تاليه

مقدمه

المقدمه على سبيل اللزوم عن وضعه ومما علينا في ذلك من شيء بل علينا ان نتكلم على كل واحد منهما بما
يخصه لكن بعينها حروف شرط في الشرطيات المتصلة يدل على النحو المذكور من اللزوم وحروف اخرى لا تدل
عليه فالتي تدل عليه لفظة ان فانك لا تقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لست ترى التالي
يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضروري بل الذي من الله تعالى وتقول اذا كانت القيمة يحاسب الناس
وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فالاثنان زوج او الخلا معدوم لكن تقول متى كان الانسان موجودا
فالاثنان ايضا زوج والخلا ايضا معدوم فيشبه ان يكون لفظة ان شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ومتى
ضعيفة في ذلك واذا كالمتوسطة ولفظة اذا كان كذا كان كذا ~~كذا~~ لا تدل على اللزوم البتة وكذلك
لفظة كلما لا تدل ايضا على اللزوم ولفظة لما اذ تقول لما كان كذا كان كذا يصلح للامرين ولا يوجب احدهما
والمقدم في الشرطي المتصل يدل على الوضع فقط ليس فيه ان المقدم الموضوع موجود او ليس بموجود
فليس اذا قلنا ان كان كذا كان كذا هو ان كذا يريد ان يكون حتى يكون معنى هذا ان كذا يريد ان يكون ومعه
كذا يريد ان يكون فيكون المقدم في نفسه قضية صادقة والتالي في نفسه صادقا وقد قيلا معا
ويكون المقدم لو سكت عليه كان قولا تاما وليس ايضا دلالة المقدم على هذا المعنى وهو ان كذا الذي يكون
معه كذا ايضا يكون فان هذه قضية حملية تحكم ان كذا كاين مع كون كذا وليس في هذا شرط البتة
بل الشرط يحيل كل واحد من الجزئين عن كونه قضية فانك اذا قلت ان كان كذا فلا صدق ولا كذب
واذا قلت فيكون كذا لا صدق فيه ولا كذب اذا اعطيت الفا حقه من الدلالة على الاتباع اللهم
الا ان يتكلم بلغة لا يكون للتالي علامة من حيث هو تالي الا نفس الاتباع فيكون حينئذ التالي وحده صادقا
او كاذبا بسبب انه ناقص العبارة عن المعنى المقصود فيه ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما
اذا الحق به الفا واذا الحق به الفا كان كانك تقول فحينئذ او مع ذلك يكون كذا وهذا لا صدق
فيه ولا كذب حتى يعلم الوضع الموضوع وان كان نفس قولنا يكون زيد صادقا او كاذبا وحده وليس
المقدم ايضا معترضا من حيث هو مقدم للشك فيه او للتصديق به بل انما الالتفات اليه من حيث هو
مقدم ان التالي يلزمه او لا يلزمه فربما كان غير مشكوك في بطلانه كقولهم ان كانت العشرة فردا
فلا نصف لها فربما كان وضعه على انه ثابت حق في نفسه ليتضح به التالي واما من حيث هو شرطي
فليس المقدم منه ولا التالي يقتضيه فليس احدهما بحيث يصدق به وهو مقدم او تال وما
لم يكن كذلك فليس مشكوكا فيه واما اذا نظر اليهما من خارج فربما صار التالي هو المشكوك فيه اذا كان
القصد متجها نحو ابطاله فنقول انه لا بد من ان يكون القول الدال على ان شيئا يصدق معه شيء وانه مهما
انتاجه او المقدم اذا كان القصد متجها نحو
كان الاول صادقا كان الاخر صادقا قولا هو قضية ويكون لا محالة ليست من الحمليات فيجب لا محالة
ان يكون من الشرطيات ومن التي تسمى متصلة وان كانت حقيقة الشرط والجزاء يوجب ان يكون
وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي لعلاقة بينهما ونسبة كيف كانت نسبة حمل او نسبة صريح اضافة

حقيقية او نسبة اضافة لازمة لان احدهما علة او معلول او كل او جزء او كلي او جزئي او شيئ في امثال
هذه مما علمت ان الاضافة لازمة له وليست مقومة لجوهره كانت تلك العلاقة معلومة لنا او لم تكن
معلومة فيحتاج ان نعلمها والاول ايضا فانه في وجه من الوجوه يرجع الى هذه القسمة فان المعية
في الصدق في الوجود علاقة ما لكن اذا كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالي وليس انما انتقل
اليه عن وضع الاول اما انتقالا اوليا واما انتقالا بنظر فيكون لا فائدة لوضع المقدم لينتقل منه الى
التالي فليكن المتصل اما على الاطلاق فما يدعى فيه انه يصدق التالي منه مع المقدم واما على التحقيق

أي ما معيته بلزوم وهو

فما يلزم فيه صدق التالي عن المقدم والاول منهما اعم من الثاني اذ ينقسم الى ما معيته باتفاق ثم
ههنا مواضع توجب شكوكا في هذا المعنى مثل انه اذا وضع محال على انه يلزمه في الظاهر محال مثل
قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا هل يجب ان يقبل هذا ام لا يجب وان يقبل
فانه ان لم يكن شرط الاتصال اللزوم لم يكن هذا مما يجب قبوله فللقائل ان يقول انه اذا فرض ان
قولنا انه ليس بحيوان صادقا فلم يجب ان يرافقه في الصدق انه ليس حساسا اذ كانت [منصفا]

أي الموافقة

هذه المرافقة التي لا لزوم فيها بل مقتضاها ان يكون حكما مفروضا ويتفق معه صدق شيئ
ولا التفات فيه الى اللزوم لكن كون الانسان ليس بحساس قول غير صدق فكيف يوافق صدقه
شيئا اخر فرض فرضا الا ان يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم فيكون هذا وان كان ليس صادقا
في نفسه حتى يصدق مع ذلك فهو لازم عنه لكن الجواب عن هذا ان اللازم صدقه مع صدق
الشيئ اخص من الذي يصدق مع الشيئ فان هذا لازم ان يصدق مع صدق الشيئ فانه
يصدق لا محالة مع الشيئ وليس اذا صار صادقا مع الشيئ يجب ان يصير صادقا مع الشيئ
بغير لزوم فانه قد يكون كذلك تارة وقد لا يكون اخرى واما هذا فلا يصدق مع الاول بوجه
الا لزوم فان الاول من هذين اذا فرض صادقا فالثاني لا يجوز ان يكون صادقا معه من غير لزوم
لان الاول ممتنع صدقه وانما تكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع ان
يقارنه صدق التالي اذ الصادق لا يمنع صدق الصادق واما اذا كان كاذبا فربما منع وربما لم يمنع
هذا واما قول القائل اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق فليس يجب ان يكون
صادقا باحد الوجهين لا لان هذا في نفسه صدق مع ذلك فان كليهما كاذب ولا لان احدهما
يلزم عن الاخر واما قولنا ان كان الانسان موجودا فالخلاء ليس بموجود هو صادق بالمعنى
الاول وكاذب بالمعنى الثاني فان صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه وان كان صادقا
معه فاللزوم جزء من التالي في هذه الحقيقيات وليس جزءا من التالي في الشرطي المطلق ولفظه
ان موضوعة لهذه الدلالة واما الالفاظ الاخرى فالامر فيها على ما علمت وسلف لك ذلك
واعلم ان قول القائل ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد قول حق من جهة وليس حقا من جهة

فان هذا القول

فان هذا القول حق حين يلزم القائل به وليس حقا في نفس الامر حتى يكون واجبا بنفسه ان يكون
التالي يلزم من الاول لا محالة وذلك لان المحقق لهذه القضية وهي قولك ان كانت الخمسة زوجا
فهي عدد لما يجري مجراها هو قياس يلزمه ويوجبه وقد حذفت منه مقدمة وتحليل ذلك انه اذا
كان قد وضع ان الخمسة زوج على انه حق وكان حقا في نفسه ان كل زوج عدد فيلزم ذلك
الانسان حينئذ ان يكون الخمسة عددا والسبب فيه تسليم باطل وحق وليس يجب تسليم ذلك
الباطل على من سلم ذلك الحق فانه اذا وضع ان الخمسة زوج فليس يجب ان يسلم ان كل زوج عدد
ولا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم بل يجب ان لا يسلم هذا فان وضع الخمسة زوجا يوجب
في نفس الامر ان لا يسلم هذا ولا باس من ان يلزم محال محالا حتى اذا سلم باطل كان بالحري ان
لا يلزم تسليم حق بل اذا سلم المحال فيجب ان يسلم معه محال ان كان يلزمه ففي نفس الامر اذا
سلمت ان الخمسة زوج فيلزم ان يسلم ضرورة انه ليس كل زوج بعدد والدليل على انه اذا
سلم ذلك لزم ان يسلم هذا هو انه ليس شيئ من الاعداد هو خمسة زوج ويجب من ذلك ان لا يكون
شيئ مما هو خمسة زوج بعدد فاذا سلم ان خمسة زوج وتلك الخمسة ليست بعدد لم يكن كل
زوج بعدد بل انما لزم على واضع الوضع ان يلزم ذلك لانه اخذ وضعا باطلا واخذ امرا هو حق في
نفسه فخلط بينهما فلزمه شيئ لا يلزم اذا لم يسلم ذلك الحق الذي لا يلزم تسليمه اذا سلم باطل
وان كان انكار ذلك الباطل وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق فان خلاف الامرين
واجب او جائز عند ركوب الباطل ولو كان قولنا لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا حقا لجب
ان يسلم في نفسه لكان من الحق ان يقال ان ما هو خمسة زوج فهو عدد فلما كان هذا باطلا فان المتصلة
التي في قوته ايضا باطلة ولو كانت هذه الحملية حقا لكان عكسها ان بعض العدد خمسة زوج
حقا فقد عرفت حال القضية المتصلة الحقة واللازمة ومقدمها وحده باطل والتي تاليها
ومقدمها معا باطل ولا يجوز ان يكون المقدم حقا والتالي باطلا بوجه من الوجوه فان الباطل
لا يلزم الحق واما القضية الكاذبة من حقين فمثل قولك كلما كان الانسان ساكنا كان الانسان
متحركا وكلا القضيتين صادقتان وجودا وكذلك قولك ليس البتة ان كان الانسان حيوانا
فهو جسم فان هذه كاذبة من ضروريتي الصدق **الفصل الثاني في الشرطيات المنفصلة**
ويجب ان ننظر في جانب العناد فنقول اما العناد فانه مما دل عليه بمجرد معانده بان قيل
ان هذا القول مثلا معاند لهذا القول لم يجب بذلك ان تكون القضية شرطية ولا ان كانت
شرطية وجب ان يكون منفصلة فان المتصلة قد يمكن ان يشتمل على ما معناه هذا المعنى والدال
على العناد في ظاهر العادة هو لفظة اما ولفظة اما قد تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلثة فالوجه
الحقيقي فيه هو ان يدل على ما يدل عليه قولك لا يخلو الامر عن احد الوجوه كقولك اما ان يكون هذا

العدد زوجا واما ان يكون فردا حتى يكون الغرض فيه الدلالة على ان هذه امور متعاندة والشيء
لا يخلو عن جملتها فيدل على العناد بينها وعلى انه لا يخلو عن احدها معا فاذا عنى بلفظة اما هذه
المعنى لم يصلح ان يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة بل كان الناقص كاذبا كقولك
هذا العدد لا يخلو اما ان يكون تاما او زائدا ثم سكت فانك اذا فعلت ذلك كان قولك هذا كاذبا
والوجه الثاني ان يحرف عن هذه الدلالة لاضمار شيء في النفس وبيان ذلك ان يقول القائل ان هذا
الشيء يكون جمادا او حيوانا معا فيجيبه بانه اما ان يكون جمادا واما ان يكون حيوانا ويعني بهذا ان
هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان ولا يعني صراحا انه لا يخلو عنهما بل اضمار كانك تقول ان كان
هذا الامر لا يخلو عن هذين الوصفين على زعمك فلا تأخذهما معا لا يخلو عنهما الشيء معا حتى
لا يلزمانه بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما لا معا بل على انه لا يخلو عن احدهما فانهما لا يجتمعان لانهما
متعاندان فكيف يكونان معا فيكون كانه قال ان هذين متعاندان ولا يخلو الشيء عنهما بزعمك
فيدل على مثل ما دل عليه الاول من عناد وانه لا يخلو عنه ولكن يكون انه لا يخلو عنهما امر ليس
يقتضيه القول بل متابعة المخاطب كان المخاطب جعل الامرين لا بد منهما ومن وجودهما ولكن لا على
سبيل العناد فزاده القائل ان هذا على سبيل عناد ولا يجتمعان معا وان كان لا يخلو عنهما الشيء
واذا عنى باما هذا الوجه لم يدخله الناقص والتام معا بل احدهما والوجه الثالث ان يعبر عن العناد
في مثل ذلك بسلب الامرين كان قائلا قال ان هذا الشيء جماد وحيوان فيقال له اما ان لا يكون
جمادا واما ان لا يكون حيوانا فيكون دلالة اما ليس على القسمة ولا على انه لا يخلو من ان لا يكون جمادا
ومن ان لا يكون حيوانا بل فيه اشارة الى معنى لا يخلو من وجه آخر كانه قال لا يخلو اذا قلت ما قلت
اما ان يكون كاذبا في انه جماد واما ان يكون كاذبا في انه حيوان وهذه القضية بهذه الصفة راجعة
الى الحقيقة دلالة اما فان هذا القول لا يخلو اما ان يكون كاذبا في ان الشيء جماد او كاذبا فيه انه حيوان
فهذا ايضا يرجع الى الحقيقي ولكن قد جعل فيه قوله اما ان لا يكون بدل قوله كاذب فان الكاذب
هو الذي لا يكون الامر على زعمه فكانه قال اما ان لا يكون جمادا فيكون كاذبا اذ قلت ما قلت
واما ان لا يكون حيوانا فيكون كاذبا اذ قلت ما قلت وهذا القسم ايضا ليس فيه عناد
ناقص وعناد تام معا فتنقسم اليها مفهوم العناد في هذه الثلثة بمعنى واحد فانه ان فهم
من العناد بين الاجزاء ان الاجزاء لا يصدق معا فالثالث يصدق اجزاؤه معا ولفظة
اما ليس تدل ايضا على معنى مشترك بين الاول والثاني فان لفظة اما ليس انما تدل على
صريح العناد فقط بل على زيادة ايضا وهي ان الثاني كاين ان لم يكن الاول واما الدلالة على صريح
العناد فقد يكون بالفاظ الاتصال وبالحمل وان كان من شرطه لفظة اما ان يدل على العناد وكذلك
كما يدل اللفظ على جزء من اجزاء حده وشرط من شرائط مفهومه وربما استعملوا لفظة اما في وجه

آخر

آخر وقالوا القيت اما زيدا واما عمروا ولا عناد في ذلك البتة بل يضمر القائل لقيت اما زيدا
وحده واما عمروا وحده ولم القى غيرهما وقد تدل لفظة اما على ان الشيء لا يخلو من احد امرين مع جواز اجتماعهما
من غير ايجابه او نفيه كقولهم العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس وليس يشار في هذا الا الى انه ليس
يخلو من هذين لا على ان احدهما يكون له وحده فليس اذا المعنى الذي يسمونه عنادا تاما والذي يسمونه
عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم اما بمعنى واحد بل باشتراك الاسم واما الاتصال فان الامرين
الذين يسمونها اتصالا تاما او غير تام داخلين فيه ومع ذلك فليس يجب ان يلتفت في امر الاتصال
الى هذه المكافاة التي يلتفت اليها في امر العناد وذلك لان جزئي الاتصال فقد تميزا وانفصلا بما
لحقهما من اللواحق حتى جعل احدهما مقدما بعينه والاخر تاليا بعينه اذا اقترن باحدهما حرف الشرط
واقترن بالاخر حرف الجزاء وان كان لاحدهما ان يعود مرة اخرى فيصير ان كان مقدما تاليا وان كان
تاليا مقدما فذلك بوضع ثان وخروج عما عليه الامر الاول وفي مواد خاصة ليس لصورة الاتصال
ولا التفات الى ذلك ولذلك لم يلتفت في الحمليات الموجبة الى ان يقال ان منهما ما حمل تام ينعكس
فيه المحمول وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول اذا كان ذلك بتدبير ثان واما العناد فبالحرى ان يعتبر
فيه هذه الاحوال ان امكن فان حال اجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحدة ولذلك يلحق بها
حروف قوتها واحدة وانما عرض لبعضها ان كان مقدما ولبعضها ان كان تاليا بوضع لا طبع
فاعتبار المكافاة فيهما مما يحوج تامله واما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثاني
وليس يجب من حيث هو متصل ان يكون هناك مكافاة لكنا يلزمنا ان يحقق القول في الاقسام
الثلثة للمنفصلة ونوضح ان البسيط الحقيقي منها واحد فنقول ان الاول يدخله لفظة لا يخلو ويلزمه
معناها فانك تقول لا يخلو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ولا يليق
ذلك بالصنفين الاخرين فانك لا تقول هناك لا يخلو اما ان لا يكون هذا الشيء نباتا واما ان
لا يكون جمادا ولا تقول لا يخلو اما ان يكون هذا الشيء نباتا واما ان يكون جمادا لان هذا معناه
ان هذا الشيء لا يخلو من الامرين فايهما لم يكن كان لا محالة الاخر الذي بعده وهذا القول كاذب
في الثاني من هذين فايهما كان لم يكن الاخر الذي بعده وهذا القول كاذب في الاول من هذين
فان قال قائل انه قد يكون القضية صادقة مع انه لا يلزم من لا كون احد الجزئين كون الاخر وذلك
اذا كانت الاقسام فوق اثنين وكان القول صادقا مثل قولك هذا المقدار لا يخلو اما ان يكون
مساويا واما ان يكون اعظم واما ان يكون اصغر وليس يجب ان لم يكن مساويا ان يكون اعظم
لا محالة والقضية صادقة والجواب عن هذا هو ان من رفع المساوي يجب لا محالة ان يكون ما
بعده حقا فانه ان لم يكن مساويا فلا محالة انه اما اعظم واما اصغر والذي بعد المساوي ليس هو
احد هذين بل جملة هذين مع شريطة الانفصال فاذا انما خلا عن المساوي ومن بعض ما بعده وكلامنا

وكلامنا بكل

في انه لا يخلوا عن الواحد وان خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه فقد تبين الفرق بين الاول وبين الثاني
والفرق بين الثاني والثالث ان الثالث قد يصدق في الشيء الواحد جزاؤه معا حتى يصدق ان يقال انه
ليس بنبات وانه ليس بجماد والثاني لا يصدق جزؤه في شيء واحد بعينه بل بينهما عناد والثالث
يشارك الاول في شيء وهو انه يصلح فيه ادخال لفظة لا يخلوا بعد اشتراط نقيض اي جزء شيء
كانك قلت وان كان نباتا لم يخل عن ان لا يكون جمادا كما تقول فان لم يكن زوجا لم يخل عن ان يكون
فردا ولا تقول في الثاني فان لم يكن نباتا لم يخل عن ان يكون جمادا والثاني يشارك الاول في ان
جزئيه بينهما عناد وهما موجبتان فظاهر الحال في المنفصل ذلك والثاني والثالث يشتركان
في انه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلوا اذ لا يستوفيان الاقسام ويشتركان في انهما اذا حققا
لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة وبالحري ان يسمى لذلك ناقصة العناد بل المنفصلة بالحقيقة
هي التي يليق بها اللفظ الدال على القسمة وهي لفظة لا يخلوا وهاتان في قوة تلك وليست بها
وكل واحدة من هاتين فيها اضمار اذا صرح به عادالى منفصلة والى متصلة فلا تكون قضية منفصلة
محضة مثال ذلك في الثانية ان تمام الكلام فيها ان يقال هذا الشيء اما ان لا يكون نباتا او يكون
فان كان فحينئذ لا يكون جمادا فاسقط قسم لا يكون وهو لفظة يكون ووضع مكانها لازمها وهو
انه لا يكون جمادا حتى انه ورد لازم اخر عنه عبر هذا اللازم من اللوازم التي تكاد لا تتناهى فقيل
لا يكون فلكا لا يكون نباتا لا يكون ملكا او قيل بالايجاب يكون متنفسا او يكون فاصلا
وفرع صح جميع ذلك وهناك لا يصح الا لشيء معين لكن العادة جرت في ذلك على الاختصار وحذف
الملزوم اذ كان الذهن يشعر به ويستغني عن تصريحه وهو في الذهن مصرح معقول فالمعقول الحقيقي هو
الذي يطابق مسموعه ترتيب المعقول في الذهن فهذا القول اذا فيه تحريف عن وجهه وتجوز واقتصار
على الغرض دون توفية المعنى حقه من العبارة وكذلك الحال في الثالث فان معناه اما ان يكون هذا
الشيء نباتا واما ان لا يكون نباتا فيكون حينئذ يصح ان يكون جمادا فقد بان لك ان الثانية والثالثة
كل واحدة منهما في الحقيقة قضيتان ادغم احديهما في الاخرى ولقائل ان يقول مثل ذلك في الاولى
الا ان الفرق بين الامرين ما اقول ان لا يكون العدد فردا هو نفس كونه زوجا وينعكس عليه
وكون الشيء نباتا ليس هو كونه جمادا ولا خاصية بل هذا لازم له وربما كان لغيره على ان ذلك الحقيقي
وان كان يصح ان ينقلب الى منفصلة ومتصلة فليس يجب ان يكون تمام الكلام فيه وتمثله في الذهن
بالفعل على صورة مؤدية الى صيرورته قضيتين بل الذهن يستثبته من غير التفات الى ذلك واما هاتان
فان الذهن ما لم يلتفت الى ذلك بالفعل لم يستثبته وفرق بين ان يكون الشيء حال لا بد منه
وبين ان يكون له مثل تلك الحال على الجواز والقسم الثالث لا تستعمل في القياسات الشرطية
الاقترانية نعم ربما استعمل في الاستثنائيات والحقيقي والثاني تستعملان استعمالا كليا جنسيا

في القياسات الشرطية ويشتركان في ان وضع نقيض اي جزء منها كان يلزمه وضع عين الاخر ويخص
الحقيقية ان وضع عين اي جزء كان منه يلزمه وضع نقيض عين الاخر واعلم ان حكم اللاتي تكون مؤلفة
من سالبة وموجبة في حكم المؤلفة من سالبتين على انه لا يمتنع ان يكون منفصلة حقيقية من سالبتين
ومن سالبة وموجبة اذا لم يرد بها ما اريد من المذكورة بل اريدت القسمة ايضاحا كان كانه قال لا يخلو
الامر من احد امرين اما ان لا يكون اب واما ان لا يكون جد وكانه لا يخ اما ان يكون الحق هو قولنا لا يكون
اب او ان يكون الحق قولنا لا يكون جد فاذا كان كذلك فقد دخله لا يخلوا واعلم ان المنفصلة الحقيقية
قد تحرف عن الانفصال الحقيقي الى الانفصال الغير الحقيقي فيزاد عليها قسم وهو اذا كانت على حكم الانفصال
الحقيقي لم تحتمل قسما زائدا وهذا كقولهم اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان لا يكون عددا
وهذا يظهر فضل ظهور ان مقتضى لفظة اما هناك غير مقتضاها ههنا هذا ولتنظر انه هل كان في الاتصال
ما هو على المعنى العام ومنه ما هو على سبيل اللزوم كذلك في العناد عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع مثال ذلك
هل كما يصدق في المتصلات فيقال كلما كان الانسان موجودا فالخلا معدوم كذلك يصدق في المنفصلات
فيقال اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلا موجودا حتى يكون الاتفاق اوقع الاجتماع لا العناد
كما كان الاتفاق هناك اوقع الاتصال لا اللزوم فنقول ان هذا لا يصح في العناد البتة وذلك
لان لفظة لا يخلوا لا يدخل في هذا البتة ولا توافق الاتفاق فانه ليس يصح ان يقال لا يخلوا اما ان
يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلا موجودا لان الوجوه المقولة في تفسير لفظة اما لا يصح في هذا
الموضع الا على سبيل المجاز الذي ربما اشرنا اليه فانه وان لم يكن الانسان موجودا لم يجب ان يكون الخلا
موجودا ولا اتفق ان يكون موجودا الا ولو كان الخلا موجودا يلزم ان لا يكون الانسان موجودا او
تتفق او لم يكن الخلاء موجودا اصدق معه بلزوم او من غير لزوم لا يكن الانسان موجودا فالمفهومات
المذكورة للفظة اما لا يوجد ههنا البتة بل الانسان موجود دائما او غير دائم والخلا معدوم دائما فليس
يجتمع لهما الوجود ولا ايضا يتعاندان مترافقين على سبيل اللزوم وقد قلنا ان هذا غير حقيقة كون
القضية منفصلة مكافية في العناد امر واجب اذا التكافؤ في العناد واجب في نفس الانفصال
الحقيقي في العناد واما في غير الحقيقي فلا باس بذلك واما التكافؤ في نفس الاتصال غير لازم والاتصال
اقرب الى ان يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه اخر فانه ليس ببعد ان يكون الامور المتوافقة معانيها
علائق مشتركة موجبة في نفس الامور يلزم لها بعضها بعضا وان كنا لا نشعر بها ولا كذلك الامور
التي يمتنع ان يوجد معا فانها ربما كانت مستحيلة لانفسها والاسباب متفرقة ليس امتناع
توافيها عن سبب يوجب ذلك بينها واعلم ان ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة
التي ذكرناها وهي في القوة اما متصلة واما منفصلة فمن ذلك قولهم لا يكون اب او يكون جد
او حتى يكون جد او الا ان يكون جد وهذه في قوة ما ذكرناه فانها لا محالة شرطية لانها تتضمن

شبه ما بين حكم وحكم فيشبه من المتصلات مثل قولك ان كان اب فج د ومن المتصلات قولك اما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب ويلحق بالمنفصلات من غير تغيير كيفية الجزئين فهي بها اولى ومن ذلك قولهم يكون اب وليس ج د وهذه شرطية ايضا كما تعلم وتشبه من المتصلات قولك قد يكون اذا كان اب فليس ج د بل هو بعينه ومن ذلك قولهم انما يكون اب اذا كان ج د وهذه ايضا شرطية متصلة وتدل لفظة انما فيها على تخصيص التالي باتباعه للمقدم وهذا نظير قولهم ان الانسان هو الضحاك ولا يكونان الا مهملين اعني الحملية المذكورة والشرطية وقد يوجد ايضا تأليفات تشبه هذه وترجع الى المتصلات والمنفصلات رجوع هذه فتكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة كما قد يكون مثلها في الحمليات

الفصل الثالث في تعريف اصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات

وكل واحد من المتصل والمنفصل فاما ان يكون التأليف فيه من حملي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او متصل ومنفصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل ومثال الاول قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلات قولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان نهار كانت الشمس طالعة فكلما كان ليل كانت الشمس غاربة ومن المنفصلات اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ومثال الثالث من المتصلات ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا فبعض الجواهر اما ساكن واما متحرك ومن المنفصلات اما ان يكون هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما ان يكون هذه الحمى اما بلغمية او سوداوية وهذه قريبة القوة من منفصلة واحدة معمولة في هذه الاجزاء الآن التي اشرنا اليها توقع القسمة الثانية بعد الاولى على تدريج وجعلت منفصلة من الاجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدريج ومثال الرابع وليكن اولا من المنفصلات اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا واما من المتصلات وليكن المتصل مقدما اولا كقولك ان كان كلما طلعت الشمس كان نهار فاما ان يكون النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد ومثال الخامس وليكن ايضا اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة واما ان لا يكون الشمس على النهار ومثاله من المتصلات والمقدم حملي ان كانت الشمس علة النهار فكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومثاله والتالي حملي ان كان كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان الشمس علة النهار او شرط النهار ومثال السادس من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا واما ان لا يكون عددا ومثاله من المتصلات والحملي هو المقدم قولك ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومثاله والحملي هو التالي قولك ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين

مثل قولك

مثل قولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبتين واما ان يكون ذا اجزاء كثيرة متناهية في القوة والفعل كقولك اما ان يكون هذا العدد تاما او زايدا او ناقصا او غير متناهية في القوة كقولك اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة وكذلك حلم جرا وقد تكون فيها سوالب مع موجبات واما المتصل فلا يكون الا ذا جزئين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة ومع ذلك فقد تكون جملتها مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب واما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه القضية فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وكذا وكذا فيكون لا قضية واحدة بل قضايا كثيرة بالفعل لان قولك فيه حمى قول تام وقولك فيه سعال يابس كلام تام فان قال قائل انه قد يكون التالي قضايا كثيرة والمتصلة واحدة كقولنا ان كان قد يكون او لا اب ويكون ب ولا افلا ب شرط ا ولا اشرط ب وانما يتم غرضنا بان يعقل القولين معا فالجواب انه وان كان الجمع بينهما يكون اوفر دلالة فان القضية يتم مع ايهما قيلت وحده ولا يكون الثاني معرفا كما قيل كما اذا جعل الحد محمولا في الحمليات وذلك لا يكون دليلا على ان جزء الحد وحده لا يكون محمولا واذا اريد ان يدل بعبارة اخرى لا يتم معها الكلام بواحدة منهما فهو ان يقال ان كان قد يكون او لا اب وب ولا افليس احدهما شرطا في وجود الاخر فيكون التالي قضية واحدة ايضا واعلم انه كثيرا ما تكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الاجزاء في اجزائها اعني مشتركة التالي والمقدم في جزء منهما او في كلي جزئيهما مثل قولك ان كان كل اب فبعض اب وقولك ان كان اب فاج او قولك ان كان اب فج ب او قولك اما ان يكون اب واما ان لا يكون اب او قولك اما ان يكون اب واما ان يكون اج وقولك اما ان يكون اب واما ان يكون ج ب وجميع القضايا المتصلة بل والمنفصلة فانها يمكن ان ترد الى الحمليات وخصوصا المتصل المشترك الجزئين في جزء مثل قولك اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة كذا فان الخطين متوازيان فان هذا في قوة حملية مثل قولك كل خطين يقع عليهما خط وقوعا كذا فانهما متوازيان ونحن نبين هذا في موضع يخصه وايضا فان المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ونحن نشير اليها عن قريب لاحتياجنا الى معرفتنا اياها هناك واعلم ان المنفصلات والمتصلات ربما كان دلالة الاتصال او الانفصال فيها بعد وضع الموضوع وربما كان قبل وضع الموضوع اعني بذلك الكلمة التي منها ايضا راء الاتصال والانفصال كقولك ان او كلما في المتصل وقولنا اما في المنفصل فيصير لذلك اربعة اصناف من المتصل والمنفصل فمثال الذي الاتصال فيه بعد الموضوع قولك الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود وهذا قريب جدا من الحملي لانه يمكن ان يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد ومثاله ان معنى قولك هذا هو معنى قولك الشمس شيء من صفته انه اذا كان طالعا كان

Margin notes (left page): مشترك خ — و ذلك صح — بها خ — فان هذا في قوة حملية خ

النهار موجودا وهذا الشيء الذي هو بهذه الصفة قد يمكن ان يوضع له اسم وهو انه الف فاذا
قلت ان الشمس الف يكون قد قلت هذه القضية بعينها فهذه القضية مترددة بين ان يعني شرطية
وبين ان يعني حملية واما مثال الذي الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر وهو قولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان هذه القضية متصلة بالفعل وليست تكون حملية بل قد تلزمها الحملية
والقضيتان المتصلتان المذكورتان متلازمتان في كل موضع وليس كذلك نظيرتاهما من المنفصل
كما تبين لك اما مثال المنفصلة التي الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن الا ان تكون الاجزاء مشتركة
في ذلك الموضوع فيكون حينئذ كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا وهذا ايضا
في قوة الحملية كانك قلت كل عدد فهو شيء صفته انه لا يخلو من احد هذين الامرين فان سميته
بجيم صح ان يقول ان كل عدد فهو ج فهذه القضية مترددة بين ان تستعمل منفصلة وبين ان تستعمل
حملية من غير ان يكون كذلك بقوة بعيدة بل بقوة كانها فعل ومثال الذي يكون الانفصال فيه
قبل الموضوع قولك اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه المنفصلة
وبين الاولى ان هذه كاذبة والاولى صادقة وهذه انما تصدق اذا قرن بها قسم ثالث فتكون
الجملة قضية صادقة والاولى لا تحتمل قسما ثالثا لان الحق هو انه اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان
يكون كل عدد فردا واما ان يكون بعض الاعداد زوجا وبعض الاعداد فردا وهذه الثالثة لا تصح
واذا ورد الانفصال بعد الموضوع ولا قوة هذه القضية قوة الحملية التي تصاغ من الاولى ثم اعلم
ان ظاهر القول والمشهور هو ان المتصل كالموجب والمنفصل كالسالب وانه لا سلب ولا ايجاب
في الشرطيات فنقول اولا انه ليس اذا لم يكن المتصل يقتضي فيه سلب مقدم او تال او ايجابه
فقد اوجب انه لا يكون له في نفسه سلب او ايجاب كما انه ليس يقتضي فيه بصدق احدهما
ولا كذبه وذلك ليس يوجب ان لا يكون له في نفسه صدق او كذب بل انه كما ان الموجب الحملي
يوجب الحمل كذلك الموجب المتصل يوجب الاتصال والموجب المنفصل يوجب الانفصال واذا
قال قائل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه يوجب تلو التالي للمقدم وصدقه معه فاذا لم
يصدق هذا وانكر هذا الاتصال فقيل ليس اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يكون قد سلب هذا
الاتصال وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم وان كان يلزمه انفصال ولا ايضا سلبه
ما ظن بعضهم وهو ان يؤلف متصل تاليه سالب هذا التالي كما يقال ان كانت الشمس طالعة فليس
الليل بموجود وذلك لان هذا يبطل حاله ويجعل بدل ان لفظة كلما فانك اذا قلت كلما طلعت
الشمس كان غمام فانكر هذا لم يجب من هذا ان يكون مناقضه ومقابله هو كلما طلعت الشمس
لم يكن غيم بل ليس كلما طلعت الشمس كان غيم فيكون المقدم بحاله والتالي بحاله لكن قد سلب
الاتصال الكلي وكذلك في العناد وليس اذا قال قائل اما ان يكون هذا الشيء ناطقا او ضاحكا

[illegible]

تبسع

كان ذلك متصلا

كان ذلك متصلا او منفصلا مناقضا باحد جزئيه الاخر حتى يكون كانه قال اما ان يكون زيد ناطقا
واما ان لا يكون ضاحكا فان هذا يبطل صدق المنفصل في مادة اخرى لكن يقول اما ان يكون زيد كاتبا
واما ان يكون فقيها فيقال له ليس اما ان يكون كاتبا واما ان يكون فقيها ولا يكون معنى هذا هو انه
اما ان يكون كاتبا واما ان لا يكون فقيها فربما كان فقيها وربما كان كاتبا غير فقيه او كان كاتبا
وفقيها او كان لا كاتبا ولا فقيها فهذه الاشياء تحقق لك ان الانفصال له سلب انفصال
يجوز ان يلزمه اتصال او انفصال موجب وكذلك ايجاب الاتصال يقابله سلب اتصال
يجوز ان يلزمه انفصال او اتصال موجب وان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل
ليس بموجود ليس هو سلب الاتصال بل اتصال السالب وانه بالجملة ليس ايجاب المتصل
بسبب كون تاليه او مقدمه موجبا ولا سلبه لنظير ذلك بل الايجاب فيه ايجاب الاتصال والسلب
فيه سلب الاتصال وانه قد يكون ايجاب والتالي بل الجزآن سالبان كقولك ان كان الانسان
كاتبا فليس هو باقي بل كقولك ان لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا وقد يكون سلب والجزآن
جميعا موجبان كما مثلناه لك وكما ان الحملي لم يكن حال ايجابه وسلبه من جهة تحصيل اجزائه او عدولها
لا تحصيلها بل بسبب الحمل كذلك حال المتصل ليس ايجابه وسلبه من جهة اجزائه فكذلك حال المنفصل
ايضا في جميع ما قلناه وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق اجزائه بل ربما كذبا معا وان
كان الشرطي صادقا كقولك ان كانت الخمسة زوجا فالخمسة لها نصف واما المنفصلات
فاكثر اجزائها يكون كاذبة وانما يكون الحق فيها في واحد فقط وهي مع ذلك صادقة في جميع
هي منفصلة لكن المتصل لا يجوز ان يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ويجوز ان يكون مقدمه
كاذبا وتاليه صادقا على النحو الذي قيل قبل كقولنا ان كان الانسان حجرا كان جسما وقد يكون
كليهما كاذبين كقولنا ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد ولا يجوز ان يكون متصل موجب
كاذب صادق الاجزاء ولكنه قد يكون صادقا صادق الاجزاء وكذلك يكون صادقا
كاذب الاجزاء كما مثلنا وقد يكون صادقا حقا واجزاؤه لا صادقة متعينة الصدق
بنفسها ولا كاذبة متعينة الكذب بنفسها كقولك ان كان عبد الله يكتب فيحرك
يده واما المنفصلة ففيها جزء صادق وربما كانت اجزاؤها كلها صادقة وهي كاذبة
كقولك اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا وجماع ما يوقع الغلط في
امر المتصل والمنفصل سبوق الوهم في القضية الى ان الغرض فيها تال او مقدم فتعتبر حاله
وقصور الفهم عن معرفة ان الاعتبار في الشرطيات هو للنسبة التي بين اجزائها لا
التي بين اجزاء اجزائها **الفصل الرابع في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية**
في الشرطيات انه كما قد ظن ان المنفصلات قضية متناقضة ومتقابلة بسبب اجزائها

٢ غير كاتب صح

٢ النسبة خ

كذلك قد ظن انها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب اجزائها فقالوا انه كما ان المقدمات الكلية في الحمليات هي التي موضوعاتها ومحمولاتها كلية كذلك المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتواليها كلية فكان قولهم ان كان كل ج ب فكل ه ز مقدمة شرطية كلية ولو انهم نظروا في نفس المثال الذي اوردنا لظهر الشيء من هذا لهداهم سبيل الصواب وذلك لان القضية الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حمل و نظيره ههنا اتصال وعناد فكما كان يجب في الحمليات ان ننظر الى الحكم لا الى الحدود التي فيها وبينها الحكم فكذلك في الشرطيات يجب اذا ان ننظر الى الحكم لا الى الاجزاء التي فيها وبينها الحكم فان كان الاتصال محكوما به على كل اشتراط ووضع للموضوع كيف كان فالقضية الشرطية المتصلة كلية وان كان العناد كذلك فالقضية المنفصلة كلية وان لم يحكم بذلك فالقضية مهملة اما اذا قيل كلما كان كذا فالقضية متصلة كلية واذا قيل دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فهي فالقضية منفصلة كلية واما اذا قيل ان كان كذا فكذا كذا واذا كان كذا فكذا كذا فالقضية مهملة الا انه يشبه ان يكون لفظة ان تدل على اهمال ما بنحو مخصوص كانا اذا قلنا ان كان اب فه ز فانا نوجب من هذا ان يكون اي مرة من المرات كان اب ومتى كان اب كان ه ز كان كون ه ز يتبع كون اب من حيث هو كاين اب ولا يتضمن شروطا اخرى يتضمنها قولنا كلما مما سنذكرها واما لفظة اذا فيشبه ان لا يتضمن هذا المعنى بل يقتضي باتباع يوجد من ه ز ولو عند احد اوضاع اب هذا وقالوا ايضا ان المقدمة الشخصية هي التي مقدمها او تاليها شخصي وهذا ايضا بعيد عن الغرض الذي يجب ان يجري في هذا الكتاب نحوه وذلك لان لفظة كلما قد تدخل امثال هذه القضايا فيقال كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده ولا يكون هذا الشرط جزئيا بل كليا وكذلك اذا قيل اما ان يكون زيد يتحرك واما ان يكون يسكن فان هذا العناد ليس في وضع مخصوص بل كلما كان زيد يتحرك فان هذا العناد يصدق بين هاتين المقدمتين والذي ظن ان قولنا كلما كان اب فه ز قضية حملية لان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان مساو لقولنا كل انسان حيوان فقد اخطأ من وجوه اما احدها فانه ليس مساويا له لان قولنا كل انسان حيوان كلية موجبة ليس فيها شخصي البتة وقولنا الاخر يقتضي اشارة الى زيد الشخصي حيث قلنا هذا وكان الاولى به ان يقول ان نظيره من الحمليات ان هذا الانسان هو حيوان لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذي في كلما فان حفظ الحصر بطل امكان وجه استعمال زيد وان استعمل زيد بطل الحصر فليس اذا هذا المتصل مساويا لهذا الحمل ثم ان كان مساويا فليس يجب ان لا يكون شرطيا فان القضايا المختلفة الاصناف قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ويساوي بعضها بعضا في الدلالة من وجه وهي مختلفة في الاعتبار فان اعتبار الحيوانية موجودة للانسان غير اعتبار ان حكمنا وقولنا فهو حيوان يصدق

مع حكمنا

مع حكمنا وقولنا انه انسان ليس هو هو بل معنى اعم منه اذ كثيرا مما يصدق كذلك لا يحمل فان التوالي في غير هذا المثال قد يصدق مع صدق المقدم ولا يحمل شيء منها على شيء من المقدم ثم ان هذا التساوي موجود ايضا في الذي يسلم من امره انه متصل مثل قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان فلم كان ذاك لا يصير حمليا وذلك يصير حمليا وليس ههنا شيء يفوت بنقله حمليا كما كان هناك الحصر يفوت فلنتكلم الان في الكلي الموجب من الشرطي المتصل فنقول قولنا كلما كان ج ب فه ز ليس معنى قولنا كلما فيه معنى تعميم المرار فقط حتى يكون كانه يقول كل مرة يكون فيه ج ب فه ز بل فيه تعميم كل حال يقترن بقولنا كل ج ب حتى لا يكون حال من الاحوال او شرط من الشروط يقترن به فيجعل ذلك الشرط ج ب موجودا الا وه ز موجود فانه يجوز ان لا يكون المقدم امرا له تكرر وعود بل هو امر ثابت موجود لا مرار له ومع ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به شروط تخصصه كما ستعلم عن قريب وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الشروط ونتاملها فنقول هل يصح ان يقول كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة في الصدق لا اللزوم كما كان يصح ان يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فنقول اما هذا فهو حق فان معناه ان كان الاول حقا فذلك التالي ايضا حق فههنا يكفي في التالي ان يكون حقا فلذلك يكون صدق هذه القضية ظاهرا واما اذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فعسى يقع لاحد من الناس انه لا يكفي في صدق هذه القضية ان يكون قولنا كل حمار ناهق صادقا فقط بل يجب ان يكون صادقا دائم الصدق من وجهين احد الوجهين ان يصدق على كل ما يوصف بانه حمار انه ناهق والثاني من جهة اعتبار السور ايضا فان كل حمار اذا كان ناهقا لم يمنع ذلك ان يكون وقت من الاوقات لا حمار فيه ففي تلك المرة والحال والشرط يمكن ان يظن ان قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل حمار ناهقا كاذبا لانه في تلك الكرة لا حمار ناهق لكن هذا ظن باطل وذلك لان قولنا كل حمار ناهق قد يصدق وان عدم الحمير فانا كما علمت لا نريد بقولنا كل حمار ناهق كل حمار موجود حاصل فان عنينا هذا فليس بينا انه كلما كان كل انسان ناطقا صدقا صدق معه كل حمار موجود في ذلك الوقت فهو ناهق وليس ايضا على سبيل اللزوم وكان بين اللزوم او لم يكن بين اللزوم بل يكون مما يبين بنظر ثم لسائل ان يسئل هل يوجب هذا الاعتبار ملازمة الكذب حتى يكون حقا انه كلما كان كل حمار ناطقا فكل انسان ناهق مثل انه ان هذا المقدم الكاذب صدقا فالكذب الاخر يكون صدقا معه فان قوما حسبوا ان هذا لازم فنقول ليس الامر على ما حسبوا وليس هذا لازما بحسب الامر في نفسه ولا ايضا بحسب الزام من يعترف به وذلك لان هذا الاتباع اما ان يكون على سبيل اللزوم حتى يكون هذا الكذب يلزم ذلك الكذب او يكون على سبيل الموافقة فنقول اما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم عن الصدق المذكور ولا الكذب

عن ذلك الكذب فانه ليس يجب عن كون الانسان ناطقا ان يكون الحمار ناهقا ولا ان لا يكون ناهقا
بل وجد ذلك صدقا بنفسه وليس ايضا على سبيل الموافقة حتى اذا فرض هذا صدقا يكون قد وجد
ذلك صدقا معه فان ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا اخر على سبيل اللزوم فاذا كان لا هو
صادق فيجب ان يصدق معه ولا هو لازم اياه فليس هو اذا بتابع له على وجه البتة نعم لو كان
لازما عن وضعنا ان كل انسان ناطق ان كل حمار ناهق لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا
قولنا وليس كل انسان ناطقا فاما اذ ليس الاول لازما بل هو امر في نفسه صادق فيصدق
مع صادق اخر فلا يلزم ان يكذب مع كذب ذلك الصادق اذ كان انما يعتبر حال التالي في نفسه
لا حال لزومه عن شيء اخر فيتغير بتغيره فان قال قائل انه لما كان قولنا كل انسان ناطق
لا يوجد حقا البتة الا ويوجد حقا ان الحمار ناهق فكيف يمكن ان يفرض ان الحمار ليس ناهقا ثم
يوجد حقا ان كل انسان ناطق وقد قلنا انه مع وجوده يوجد ان كل حمار ناهق فيكون مع انه
ليس كل حمار ناهقا وجد كل حمار ناهقا فهذا انتاج خلف من مقدمتين شرطيتين هكذا قد يكون
اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق وكلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق
فاذا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل حمار ناهق هذا خلف واحدى الشرطيتين صادقة
والاخرى كاذبة فليس البتة اذا لم يكن كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق والجواب ان هذه النتيجة ليست
خلفا ونبين ذلك بعد ان نعلم ان قولك قد يكون ليس على سبيل انه يوجد في الوجود بل على انه
قد يكون من الفرض فان قولك قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا قول لا نسبة له الى الوجود
البتة بل الى الفرض واما التالي فماخوذ من موافقة الوجود كما اخذت في كبرى القياس فاذا عرفت
هذا وجدت هذه النتيجة حقا فانك كلما فرضت هذا الكذب وهو انه ليس كل حمار ناهقا
كان في موافقة الوجود كل حمار ناهق فلا تكون هذه النتيجة كاذبة فان قولنا كل حمار ناهق
قول صادق في نفسه فاي حال نفرضها ونفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا
ولا يكون لازما عن فرضك انه ليس كل حمار ناهقا وبالجملة لا يبطل موافقة هذا الوجود لهذا
الفرض فاما كون الامرين جميعا في الوجود حتى يكون في الوجود نفسه حقا ان ليس كل حمار ناهقا
وكل حمار ناهق فهذا محال وليست النتيجة هذه بل النتيجة انه اذا فرضنا انه حق ان ليس كل حمار
ناهقا وجدنا موافقا له في الوجود وموجودا مع هذا الفرض ان كل حمار ناهق وهذان لا يتناقضان
ولا يتمانعان وايضا عسى كان يكون محالا لو كان يلزم من وضعنا ليس كل حمار ناهقا ان كل حمار
ناهق وهذا لم يلزم ذلك لان القضية القائلة انه كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق ليس
على سبيل اللزوم فما نتيجة كما ستدري بعد لا يكون على سبيل اللزوم على ان في اللزوم ايضا ما علمته
واما حيث ينتج الخلف ويقال انه محال فانما يقال حيث يلزم من شيء ما باطل واما ان يكون باطل بوضع

فيوجد

فيوجد الحق معه في نفسه حقا ليس انه يكون لازما ان يكون حقا عن فرض ذلك حقا وليس في ذلك
باس ولا الكلام بمحال ولولا هذا لكان لا يمكننا ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس
قياس الخلف بان ناخذ ما نشكو كا فيه ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول عسى انا اذا
اخذنا نقيض الحق لم يصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم عن كل كذب كذب ما ولولا ان الامر على هذا لكان
اي حق رفعته لزمه رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه
وبينه ويجب ان لا يغرك شيء واحد وهو ان القوم تجدهم كلما استثنوا نقيض التالي اوجبوا نقيض
المقدم وتعلم ان الاستثناء ليس هو فرضا فقط بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول وهذا
الوجود على وجهين احدهما بحسب الامر في نفسه فلا يكون نقيض التالي هناك باطلا البتة او بحسب
اقرار الخصم به فالخصم ايضا لا يجعله محالا فيلزمه ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق وليس ما يلزم هو
بعينه الحق وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق بل من حيث اعترف ان الامر موجود ماخوذ من
حيث هو موجود واما في نفس الامر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء اذا لم يكن الشرط المذكور وهو ان يكون ادلم نر
هناك شرط ولزوم شيء فلننظر فيما كنا فيه هل هو لازم بحسب اعتراف من يعرف بوضع نقيض
للتالي فيكون صورة الالزام انه اذا اعترف بذلك لزمه وضع نقيض المقدم فنقول ان هذا لا يتصور
لان المعترف لا يلزمه ذلك الا ان يكون سلم الشرطية بشرطها ولا يمكنه ان يسلم الشرطية ويفرض
وضع نقيض التالي وذلك لان تسليم الشرطية هاهنا هو ليس على معنى اللزوم بل على ان الامر الثاني صادق
في الوجود مع الامر الاول وهو موجود او مفروض من غير لزوم عنه بل في نفسه فلا يمكن مع ذلك ان
نقول نقيض التالي قولا يلزمه خلف لانه لا نقول لكن موجود ان الحمار ليس بناهق بعد ما قال ان
موجودا ان الحمار ناهق دائما فان فرض ذلك وجوز جوازا ان يكون كل انسان ناطقا وليس
كل حمار بناهق فلننظر هل قول القائل ان كان كل حمار ناطقا فكل انسان ناطق صدق في
معنى الموافقة او ليس فنقول يجب ان يكون صدقا على معنى الموافقة فانه اذا فرضنا كل حمار ناطق
او لا شيء من الحمير ناطقا فالصدق في نفسه هو ان كل انسان ناطق فاذا اعتبرت كون التالي
صدقا في نفسه لا لازما عن المقدم فقولنا كلما كان الحمار ناطقا فان كل انسان ناطق حق و
واعلم انك اذا قلت ان كان واذا كان لم يجب ان يخطر ببالك من نفس اللفظ ان ذلك يكون او
لا يكون فان عرفت ذلك فعده في جملة ما تعرفه من خارج بل هذا اللفظ يدل في كل موضع على معنى
اعم من الذي يفهم معه ان له وجودا او ليس له واذا كان المفهوم من هذا اللفظ في كل قضية شرطية
هذا كان مفهومه في كل موضع الفرض فاما الالتفات الى ان المفروض يوجد فليس من قبيل هذا اللفظ
فبين اذا ان المقدم من حيث هو مقدم لا يتوقع فيه الوجود وانما هو فرض فقط ويتخصص بان يكون
تارة فرضا حقا في نفسه وتارة حقا بحسب فرض ما او غير ملتفت الى انه حق بل منتظر الحكم

موقوفة وليس معنى الفرض انك فرضته بالفعل او تفرضه في المستقبل بل انه اذا صح فرضه صح ما يلي
اياه واما المحال فانه اذا فرض مقدما فليس فيه الا الفرض هذا واما التالي فيذكر على انه موجود وحاصل
مع المقدم اذ يقولون فالنهار موجود بعد ما قالوا ان كانت الشمس طالعة وهذا يدل على ان الحكم بان
النهار موجود حاصل مع الفرض المفروض فيجوز بعد ذلك ان يكون على سبيل الموافقة وان يكون على
سبيل اللزوم واما المقدم فاذ كان كونه مقدما ليس لانه موجود بل بمعنى اعم من الفرض الصرف

وحيث لا يصح الوجه ويكون الفرض حاصلا صح

ومن الوجود في نفسه وذلك انه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلا فان دل على التخصيص دل على
شيء هو بعد الفرض واعلم انه اذا كان المقدم مفروضا وهو امر غير ممتنع فيكون اتصال التالي به على
سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا واما ان يكون باطلا فقد يتبعه الحق وقد يتبعه الباطل فان
تبعه الحق فان تصور اتباعه على وجهين احدهما ان يكون الاتباع على ان الحق موجود مع وجوده وهذا
كاذب دائما ولا يذهب اليه والاخر على ان الحق يكون موجودا في نفسه مع كون الباطل مفروضا وهذا
دائم الصدق مثل ان قولنا كلما كان الانسان غير ناطق اي بالفرض فالانسان ناطق اي في نفسه
حق واما ان كان بمعنى اللزوم فكثيرا ما يكون ذلك لكن لم يلزمه يكون لان ما على الفارض فانه يلزمه ان
يقول بذلك وليس يجب ان يكون ذلك حقا في نفسه وقد اشرنا الى ذلك واما الباطل الذي يتبع الباطل
فانما يتبع على سبيل اللزوم فقط واعلم انا اذا قلنا كلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق عنينا
بالمقدم الفرض وبالتالي الموافقة وكانا قلنا كلما فرضنا ان كل انسان ناطق فرضا على انه حق
في نفسه والوجود يطابقه او حق بحسب الفرض او منتظر موقوف فانه يوافقه ان كل حمار ناهق
ولو كان بدل كل حمار ناهق فكل انسان ضاحك لكان الفرض يلزمه هذا التالي وشتان كان
فان الفرض يتبعه هذا اللازم فلنتكلم الان على تحقيق الكلية للقضية المتصلة ونعود الان
فنقول ان القضية الشرطية الكلية انما تكون كلية اذا كان التالي يتبع كل وضع للمقدم لا في المرار
فقط بل في الاحوال واما انه اي الاحوال تلك فهي الاحوال التي تلزم فرض المقدم او يمكن ان يفرض
له ويتبعه ويكون معه اما بسبب محمولات على موضوع المقدم ان كان حمليا او بسبب مقارنات
مقدمات له اخرى ان لم يكن حمليا اعني المقدمات التي يمكن ان يصدق مع صدقه ولا يكون

قد صح

محالا معه وان كان محالا في نفسه او بسبب تسليم ما مما يوجبه ويجوزه وان كان في نفسه
محالا وليس هذا اذا كان المقدم في نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا وفرض فرضا على سبيل
الوضع فان له ايضا لوازم وعوارض يعرض او يفرض ان لو كان موجودا كانت يعرض له او
يلزم وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ان كانت الشرطية اخذت للمجادلة ولقائل ان
يقول هل امكان الحاق الشروط المحالية بالامور الممكنة في المقدمات من اجزاء الشرطيات
المتصلة يمنع كلية تلو الامور الحقة التي تتلوها كقولنا كلما كان كذا انسانا فهو حيوان فهل ينهدم

الكلي فيه

الكلي فيه بسبب انك لو قلت كلما كان كذا انسانا وكان عديم الحس والحركة لم يكن حيوانا او قولنا
كلما كانت هذه اثنوه وكان لا ينقسم بمتساويين كان فردا فان هذا لا يجوز ان يقال انه كاذب بسبب استحالة المقدم
فان الشرطيات ليس صدقها بصدق المقدم والتالي بل صدقها حال اللزوم واكثر الشرطيات المستعملة في
العلوم اذا استعمل القياس الخلف هي بهذه الصفة فان مقدماتها تكون محالة ثم لا يقال لكونها محالة
المقدمات والتوالي انها كاذبة وكذلك لو قال قائل انه لو كان هذا اثنوه وكان لا ينقسم بمتساويين لكان
يكون هذه الثنوه فردا فان هذا حق وان كان المقدم محالا فاذا هاهنا احوال غير محالة في الفرض وان كانت
محالة في الوجود اذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه ومثاله انه ليس كلما فرض هذه الثنوه فهو

الاثنوه خ

يلزمه انه زوج بل ان لم يفرض معه ما ينقض ذلك فانه ان فرض معه ما ينقض ذلك وان كان محالا في الوجود
وكونه محالا في الوجود ليس يمنع كونه جائز الفرض فليس كل فرض للشيء انه ثنوه يتبعه انه زوج بل

الاثنوه خ

هاهنا فرض محال يمنع ذلك ولو كان قولنا كلما كانت الثنوه عددا يعتبر به كونه جائزا في الوجود
لكان الامر كذلك ولو كان فرض المقدمات المحالات يمنع ان يكون منها شرطية اذ لا جواز وجود لها
لكن المقدم ليس تقديمه بشرط الوجود بل بشرط الفرض فنقول يجب ان نتذكر ما قلناه ان هذا يكون
حقا بحسب الالزام ولا يكون حقا في نفس الامر وان الكلية في نفس الامر لا تنهدم الكلية بهذا بحسب

بهذا انما تنهدم الكلية خ

الالزام ثم لقائل ان يقول فنحن لا نجد اذا قضية كلية موجبة بحسب الالزام فنقول ونجد ذلك وذلك
هو بان يضاف الى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط التي توجب لزوم التالي الذي لا يجب لزومه
بنفسه كانك تقول كلما كانت هذه اثنوه على النحو الذي يمكن ان يكون عليها الاثنوه فهو زوج وكلما
كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او الزاما للوجود الذي فرض
عليه او لزمه فرضه ان امكن ولم يكن هناك شرط يناقض مفهوم الخلائية فهو بعد فيجب في المتصلة

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور
و ما كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او لزم فرضه ان امكن خ

ان يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه والا فلا يوجد كلية البتة وهذا انما يتشوش حيث تكون
الكلية ماخوذة بحسب الالزام لا ان تكون ماخوذة بحسب الامر وامثال هذه الكلية الماخوذة
بحسب الالزام انما هو في القياسات التي يساق فيها الكلام الى المحال واما القياسات المستقيمة
فمستغنية عن ذلك فاذا استعملت هذه القضايا حيث تحقق عندك الامر فاشترط في نفسك
اسقاط الشروط المناقضة كانك تركته على واجبه فانك اذا استعملت كلما كان هذا انسانا كان
حيوانا فاستشعرت معه ولم يكن شرط هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم يمنع الحق في نفسه

٢ ووصايا خ

فحينئذ يسلم لك الكلية فان كان المقدم صحيح الوجود كانت الاعتبارات امورا وقضايا صحيحة
وان كان محالا كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال ويتبعه ويعرض عنه لا الامور الايسالية
ذلك المحال بل يناقضه وترفعه حقا كانت او باطلة فاذا عرفت الكلي فتحقيق ان يعرف منه الجزئي فان
الجزئي هاهنا ايضا كما قد علمت في الحمليات يكون على وجهين جزئي محرف عن الكلي وهو الجزئي

الذي يصدق معه الكلي اذا كان الحمل اذا صدق على الكل صدق على البعض فاذا حكم في هذا الموضع
بالجزئي لم يكن كاذبا والحكم بالكلي ايضا صادق وكذلك حال التالي في المتصل اذا صدق على كل
وضع للمقدم صدق على البعض فيكون اتباع التالي بعض اوضاع المقدم وفي هذه المادة يصدق
معه الاتباع الكلي ويكون جزئيا لم فاو جزئيا ليس محرفا عن الكلي بل هو الحق نفسه دون الكلي فمن
ذلك ما حق المحمول في جملته ان يكون بالضرورة موجبا على بعض الموضوع ومسلوبا عن الاخر لكنا
اذا جردنا الموضوع طبيعة في العقل كان طبيعة المحمول محمولا له مثاله قولك بعض الحيوان انسان
فان بعض ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة انسان كما علمت والبعض الاخر بالضرورة ليس بانسان
لكن الحيوان اذا اخذته حيوانا ولم يلتفت الى موضوعاته وجدت طبيعة انه حيوان تحتمل من غير ايجاب
ولا يمنع ان يكون انسانا ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقة للموضوع في الوجود ايضا مثل قولك
بعض الناس كاتب كذلك الجزئي الشرطي الذي جزئيته غير محرفة منه ما التالي للبعض فيه على سبيل
الضرورة ومنه ما ذلك على سبيل الامكان مثل قول القائل قد يكون اذا كان الشيء انسانا
فهو حيوان اي اذا كان ناطقا وذلك بالضرورة والاخر قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو كاتب
وذلك بالامكان فاما المثال الاول فلا يشك من امره ان التالي فيه لا يكون موافقا للتالي المقدم
فقط بل يكون مع ذلك لازما واما القسم الثاني فربما ظن به انه يكون موافقا فقط ولا يكون لازما
لكنه قد يمكننا ان نجعله لازما فلننظر انا اذا جعلناه لازما فهل يعود الى القسم الاول او لا يعود
فاما انا كيف نجعله لازما فهو انه حق انا نقول قد يكون اذا كان كذا انسانا فهو كاتب لا محالة
وذلك اذا كان يدل على ما في النفس برقم برقمه وهذا يلزمه انه كاتب او انه صانع فاذا قد يكون
اذا كان هذا انسانا فيلزمه ان يكون كاتبا فاما ان هذا هل يعود الى الاول فنقول انه من وجه
يرجع اليه ومن وجه لا يرجع اليه واما الوجه الذي يرجع اليه فلان من الناس ما هو موجود برقم ذلك
ومنه ما ليس بموجود كذلك فالذي يرقم يلزمه بالضرورة انه كاتب والذي لا يرقم يلزمه بالضرورة
انه ليس بكاتب واما الوجه الذي لا يشبه فيه الاول ولا يرجع اليه ان قولنا هذا انسان اذا
حصل موجودا جاز ان يلزمه وقتا انه يكتب ووقتا انه لا يكتب ولا كذلك في الاول فانه ليس
اذا كان حيوانا كان يلزمه مرة انه انسان ومرة انه ليس فهذا القسم الاخر يمكن ان يوجد على سبيل
الموافقة ويمكن ان يوجد على سبيل الضرورة واذ هو جزئي فلا باس ان يصدق بحسبه لزوم وبحسبه
موافقة كما كان قد يصدق الجزئي مطلقا وضروريا جميعا وان كان هذا اللزوم غير الضروري الذي
لجهة المتصلة كما تعلمها انما المشكل ههنا شيء واحد وهو انا كيف نقول في بعض القضايا الجزئية
من المتصلات قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل كذا كذا والكل يستوعب الموضوعات كلها ثم
فكيف يكون هذا صادقا من غير ان يصدق معه الكلي فنقول ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا

صح
حيوانا وهو انسان

للموضوعات

للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول وليس مستحيلا ان يجعل مداوما بالفرض فنقول و
حينئذ قد يكون اذا كان كل ج ب فكل د ز وذلك اذا كان كل ج د اي كل ج الامر الذي هو ممكن
ان يعرض له واذا كان كل ج د الامر الذي يمكن ان يقارنه مثاله قد يجوز ان يكون ان كل انسان
محركا لليد فكل انسان يكتب وذلك اذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد الا مبتديا بالكتابة
وهذا غير مستحيل وكذلك اذا قلنا قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من الناس يرام
او فكل انسان جاهل بالرماية وذلك اذا فرض ان كل انسان ضعيف ولا يتفرغ الا للتعليم الكتابة
فيكون لفرضنا كل انسان كاتبا في الذهن حالان حال يفرض فيه كل انسان قاصرا عن تعليم
صناعة اخرى وحال لا يفرض فيه ففي احد الحالين يلزمه شيء وفي الحال الاخرى يلزمه شيء اخر والجزئية
يدل على تخصيص الحال وهو تخصيص الفرض فيه كما يمكن ان يصدق هذه القضية وكل كلية المقدم والتالي
لم يصدق فاذا اشرنا الى وجه حل هذه الشبهة فلنتمم الكلام في احصاء هذه القضايا وانما علم

الفصل الخامس في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

واما الكلي السالب فيجب ان نقيسه على
هذا وهو ان يكون ولا سلب واحد يتبعه او يلزمه التالي وكما ان الشرطي المتصل على الاطلاق هو
الذي فيه موافقة واما الحقيقي فالذي فيه اتباع بلزوم كذلك السالب الشرطي منه ما يسلب الموافقة كقولنا
ليس ان كان الانسان موجودا فالخلاء موجود ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا ليس ان كان هذا انسانا
فهو كاتب والفرق بينهما ان قائلا ان قال ليس ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واراد رفع
اللزوم صدق واما ان اراد رفع الموافقة كذب فكذلك الكلي السالب يكون ايضا على وجهين
واذا كان الرفع رفع اللزوم فاللزوم المرفوع جزء من التالي من حيث هو تال وان كان رفع الموافقة
فالموافقة المرفوعة جزء من التالي من حيث هو تال وبرفع التالي في كليهما رفع للتالي مع ما هو جزء
منه ففي موضع المرفوع هو اللزوم وفي آخر فالمرفوع هو الموافقة والموافقة ليس الا نفس تركيب
التالي على انه حق وهو نفس كونه قضية على انها حق واما اللزوم فهو شيء زائد على نفس كونه قضية
بل هو انه مع كونه قضية فهو لازم واما السلب الجزئي فقياسه قياس الايجاب الجزئي كقولك
قد يكون اذا كان اب فج د وكان كل اب فكل ج د فلنتامل حال الكلي الصادق في وجهي السلب
المذكور فنقول اذا قلنا ليس البتة اذا كان اب فه ز ونعني به الموافقة فان تصور وجوده
سهل فانه يكون المراد فيه ان كون اب ليس يوجد صادقا معه ه ز فتارة لان هذا ليس صادقا في
نفسه فلا يكون صادقا عند وضع غيره ان لم يكن لازما عنه فربما كان الكاذب في نفسه يصير صادقا
عند وضع غيره اذا كان ذلك كاذبا وكقولنا ليس البتة ان كان الانسان ناطقا او غير ناطق فالخلاء
موجود وهذا رفع موافقة على الاطلاق فان احدهما وهو المجعول تاليا ليس يصدق موافقا للاخر
وجودا اذ ليس يصدق ولا ايضا يصدق لزوما اذ ليس يلزم عنه واذا كان كذلك صدق السلب

والمقدم يمنع صحة التالي تارة وهو في نفسه صحيح الوجود وممكنه فيصح سلبه كقولنا ليس البتة اذا كان
زيد ابيض فهو اسود واخرى وهو في نفسه واجب الوجود كقولنا ليس البتة ان كان زيد ليس بجسم
فهو حيوان او قولنا ليس البتة ان كان زيد جسما فهو بياض ولرفع اللزوم قسم خاصي مثل قولنا ليس
البتة ان كان الانسان موجودا فالخلا ليس بموجود او المثلث ليست زواياه مثل اربع قوايم وذلك
لان هذين التاليين وان كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود الانسان فهما غير لازمين عن وجود
الانسان فهذا التالي يصدق موافقة ولا يصدق لزوما فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون
مادة اي حال فرضت لوضعه مقدما لم يلزم التالي فيشبه ان يظن ان هذا لا يمكن لانه يمكن ان يضاف
شروط يجعل الشيء التالي المسلوب التالي لازما كمن يجعل الانسان متحركا فيتوصل منه الى ان يلزم
ان الخلا غير موجود ولكن الحق انه لا يخلو اما ان يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم يثبت التالي غير لازم
ويحفظ على ذلك او اي شرط الحقته بالوضع للمقدم جعل التالي لازما فان كان قد يمكن ان يستثني به
الشرايط الملزمة فاذا استثني اعدامها كانت المتصلة الكلية المقرونة بعقدها الاستثناءات
كلها كلية سالبة للزوم فيه فان كان الامر على موجب القسم الاول فالسالبة صادقة والا فلا يتوصل
الى تصديقها مثلا ليكن المقدم ج د والتالي هـ ز وليكن هناك شرط او شرايط يلزمه فليكن ذلك
شرطا واحدا وهو شرط كون ح ط لا غير حتى اذا كان ج د وليس ح ط كان فلا لزوم البتة لهـ ز فالقضية
القائلة انه كلما كان ج د وليس ح ط فلا لزوم البتة لا يكون هـ ز قضية صادقة فاذا قلنا ليس اذا (ج د و ح ط يجب خ)
كان ج د وليس ح ط يجب ان يكون هـ ز كان هذا صادقا بمعنى سلب اللزوم فان لم يكن هكذا بل
كان اذا لم يكن ح ط كان لازما ايضا وكان لا ينفك عن شرط يلزم فالتالي حقه اللزوم فالسالبة اللزوم
كاذبة ويجب ان يكون هذه الشروط الملحقة التي يلزم بها ما يلزم او يلزم يعرض للمقدم على ما قلنا
ولما كان قد يوجد لزوم محدود الاسباب يمكن استثناء اعدامها من الممكن اذا ان يكون قضية
كلية ترفع اللزوم وهذه يجب ان يوجد فيها اللزوم في جملة التالي في حال الرفع حتى يكون قولك (كذا ع)
فيها ليس البتة اذا كان كذا فكذا كذا معناه ليس البتة اذا كان كذا كذا يلزم ان يكون كذا كذا او كذا
فافعل في الموجبة ومما يتشكك فيه ههنا انه هل يصدق سلب تلو امر لا امر لا يتفق لهما (لهما خ)
وجود البتة ويكون ذلك السلب كليا فبالحرى ان يقع للانسان ان قولنا ليس البتة اذا كان
هذا عددا فهو خط او ليس البتة اذا كان هذا نباتا فهو حيوان او ليس البتة اذا كانت الثنائية عددا
فالثنائية فرد قضايا صحيحة لكنه قد يمكن ان ينقض ذلك اذا جعل هذا المقدم شيئا محالا فجعل العدد نهاية
ذاتية للسطح يصير حينئذ خطا وذلك مثل ما يقال مصرحا به انه ان كان هذا عددا وكان مع ذلك نهاية
للسطح فهو خط وكذلك لو كان هذا انسانا وكان مع ذلك صاهلا فهو فرس وان كان هذا اثنائية
وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين فهو عدد فرد وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية

كاذبة

كاذبة فانك تقول لو كان الخلا موجودا لكان بعدا ولو كانت الثنائية غير منقسمة بمتساويين لكانت
فردا ويكون القضيتان صادقتين وان كان مقدمهما محالا والقضايا الشرطية المستعملة في قياسات
الخلف بهذه الصفة فاذا ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة لكنا قد اوردنا مثل هذا السؤال
في الكلية الموجبة والجواب عن ذلك يسهل ماخذ الجواب عن هذا واما السالبة الجزئية المتصلة فيعرفها
مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هي سالبة ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة
من حيث هي جزئية موجبة واذ بلغ بنا الكلام في تعريف الايجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فبالحري
ان نتعرف مثل ذلك في المنفصل فنقول ان الامر في كلية الايجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو (٣ بخط المصنف مضروب على الموجبة)
كالظاهر وهو ان العناد المتكافي يكون دائما عند كل وضع للمقدم لكن يجب علينا ان نحقق تفهيم هذه
السوالب ولنعد الى غرضها فنتصور مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل
ج د فنقول انه انما يصدق في احوال ثلثة احدها ان يكون القولان وهو قولنا كل ا ب وقولنا
كل ج د يجتمعان بالصدق في كل حال كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان
يكون كل حمار ناهقا والثاني ان يكون القولان جميعا يجتمعان بالكذب في كل حال كقولنا ليس البتة
اما ان يكون كل انسان ناهقا واما ان يكون كل حمار ناطقا والثالث ان يكون احدهما حقا دائما
والاخر محالا غير معاند ولا مقابل مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون
الاثنان كيفا وهذا واجب الصدق في كل حال او مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان
حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا فانه ليس يعاند احدهما الاخر ولا يلزم من احدهما نقيض الاخر (خ ولكن ج)
وان كان نقيض احدهما وهو المحال منهما يصدق مع عين الاخر دائما ولكن ليس صدقا لازما اياه حتى
لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الاخر هذا ان عنينا بلفظه اما ايجاب عناد المقدم للتالية على ان وضعه
يمنع وضعه واما ان عنينا به نظير ما عنينا في المتصلات الغير الحقيقية وهو ان يكون المرتفع
قد علم ارتفاعه بنفسه او هو مستحق لذلك في نفسه لا للوضع المقدم فهذه السالبة يكون كاذبة في
مثل هذا الوضع من هذا القسم الاخير لان المنفصلات لا تتصور الا مع عناد البتة واذا كان
في الاجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا ليس
البتة اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د قد يصدق بسبب انه سلب
لكاذب هو قولنا اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د لان هذين قد يجتمعان
معا اجتماعا لا يكون هذه القضية لاجله كاذبة فاذا كان تناهيهما ان جائزي الاجتماع والقضية
تكون صادقة لم يجب ان يصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات فقد بين الوجه الذي عليه
يتصور هذه القضايا وذلك اذا كانت موجباتها المقابلة لها كاذبة وذلك لاحدى العلل
المذكورة ثم يشكل ههنا انه هل يصدق اما ان يكون كل واما ان يكون

لاشيء واما ان يكون لاشيء وذلك لانه لقائل ان يتشكك فنقول كيف يصدق القضية القائلة
اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د او القائلة اما ان يكون لا شيء من ا ب واما ان يكون لا شيء
من ج د وكيف يتفق ان يقع هذا التعاند بين كليتين فنقول ان هذا الاشكال اكثر عروضه انما هو في
المشتركات في الموضوع وذلك انه كيف صار يصح ان يقال اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ا ج و
يوقف عليه ويترك القسم الثالث وهو انه اما ان يكون بعض وبعض فنقول اولا ان جواز هذا في
المنفصلات اللاتي انفصالها وارد بعد الموضوع فهو امر ظاهر متعارف كقولك كل عدد اما زوج واما
فرد فان العموم قد يتناول كل واحد من حالتي الانفصال وانما يشكل في الانفصال السابق لوضع المقدم
والذي يقوله في جواب ذلك اما اولا فانه ليس كلامنا في هذه القضايا على انها صادقة او كاذبة بل
على انها قضايا فلا يكون فقدان الصدق في صنف منها موجبا علينا ان نسقطه عن جملة الاصناف
واما ثانيا فليس علينا ايضا ان نطلب فيها الصدق الحقيقي بل الشهرة فقد تكفينا في استدعاءنا
الى تعديدها عنه اذا كان قد يقبل صدقها وان لم يكن حقيقية واما ثالثا فانا ان سمحنا انفسنا ان نورد
المنفصلات صادقة بالحقيقة فليس يلزمنا لا محالة ان نورد من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا
بالبديهة بل ان كان مما يبين صدقه بالحجة فهو ايضا من جملة الصادقات فمثال ما وجد من المشهورات
مطابقا لهذا الصنف ان القوم الذين صح عندهم وقام في انفسهم ان الفاعل لا يكون الا واحدا فانه مشهور
عندهم مقبول لديهم انه اما ان يكون كل حركة فعل الله واما ان يكون كل حركة فعل العبد فاذا استثنوا
انه ليس كل حركة فعل العبد انتجوا ان كل حركة من عند الله وفعله ويكون مشهورا فيما بينهم ايضا
انه اما ان لا يكون شيء بقضاء الله واما ان لا يكون شيء بفعل الناس وربما لم يكن هذه كثيرة الاستعمال
اعني التي من سالبتين كليتين لكن اذا قلبت الى الايجاب كان يكون مشهورا عندهم كقولهم ان
كل شيء اما ان يكون بقضاء الله او يكون كل شيء بفعل العبد لانه لا فاعل الا واحد واما في العلوم
وفي الصدق الحقيقي فان الشيء الذي يقتضيه النوع اما مسلوبا عن كل واحد او موجبا لكل
واحد مثل طلب طبيعة النار مكانا معينا والارض مكانا معينا فان ذلك يكون للكل وبالجملة
كل ما هو فصل او لازم للنوع مما ليس بعرض عام زايل فان ما كان هذا صفته وعلم ان هذا صفته
علم يقينا صدق القضية التي بني انفصالها على متقابلين احدهما هذا الشيء والاخر مقابله مثاله
اما ان يكون كل نار متحركة الى الفوق واما ان يكون كل نار متحركة الى الاسفل اي اما ان يكون كل نار
مكانه بالطبع فوق او يكون كل نار مكانه بالطبع اسفل وهذا وان كان يحتمل التقسيم الذي يبنى
على البديهة قسما ثالثا وهو انه اما ان يكون بعض النار كذا وبعضه كذا فهذا القسم الثالث
مستحيل اثباته في القسمة التي تكون بعد العلم فان طبيعة النار لا تختلف في ذلك بل يكون القسمان
المذكوران كافيين والقضية صادقة حتى انهما استثني عينه انتج نقيض الثاني وايهما استثني

نقيضه

نقيضه انتج عين الثاني واذا استثني نقيض احدهما صح ان يقول يجب ان يكون لا محالة القسم الثاني
بعينه ولو كان في الاقسام قسم ثالث لم يجب ان يكون من رفع الاول اثبات هذا الثاني كما يكون اذا
كان الاصل الذي يبنى عليه مجهولا فكان حينئذ يحتاج الى قسم ثالث وكان اذا رفع القسم الاول لا يجب
عند الذهن اثبات الثاني وحده لجهالته لا لانه غير واجب في نفس الامر فقد بان انه قد تكون قضية ثم
صادقة بهذه الصفة وكذلك قد نجد لهذا امثلة في القياس الثاني من القياسات الاستثنائية عن
مقدمات منفصلة اذا انتقل عن الاستثناء الاول الى الاستثناء من النتيجة وهي ناقصة قسم واما
الجزئيات فبالحري ان يتشكك في امرها فيقال انه كيف يصلح ان يقال قد يكون اما كذا واما كذا او ليس
ذلك كليا دائما الا ان يكون عنادا غير تام فنقول انه ربما كانت الاقسام بحسب الامر المطلق مثلا
ثلثة واما بحسب وضع حال فاثنان او اقل من القسم المستوفيه مثل ان الاقسام في قولنا ان
كل مقدار اما ناقص واما زايد واما مساو ثلثة فان فرض ان كان المقدار ليس مساويا او استثني
ذلك فبقيت نتيجة يحتاج ان يستثنى منها كانت الاقسام اثنين فان المقدار بهذا الشرط يكون
اما زايدا واما ناقصا فقط ويكون العناد حينئذ تاما اذ ايهما اوجب رفع الاخر ورفع اوجب
الاخر فان قال قائل فيكون اذا قولنا كل مقدار اما ناقص واما زايد واما مساو ليس ايجابه دائما
اذ حينئذ لا يصدق فنقول ان كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك فان هذا حينئذ لا يكون ايجابه
دائما بل تارة يصدق وتارة يكذب ويشبه حينئذ ان يكون كل منفصلة يشتمل حال القسمة
الاولى منه على اجزاء فوق اثنين فهو منفصلة ليس فيها انفصال كلي الايجاب وذلك لان
عند وضع نقيض قسم وهو ممكن يبطل صدق الايجاب لانفصال اكثر من اثنين ولا ايضا ايجاب
انفصال الاثنين منها فقط يصدق دائما بل انما يكون الانفصال الدائم الصدق حيث الاجزاء في
القسمة الاولى اثنان فان كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاستثناء اذ الانفصال
صدقه ليس يصدق اجزائه فلا يلزم هذا الطعن لكنه قد يشكل ههنا ايضا امر الجزئي فانه قد يجوز
ان يتشكك في حال التخصيص الذي يدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين كقولنا قد يكون اما كل
واما كل فيقال ان هذا كيف يمكن ان يكون فلنحل هذا الشك اولا في الموجبة منه فنقول ان هذا التخصيص
ايضا تخصيص حال وعلى قياس ما قلنا في المتصل ووجه هذه الحال المخصصة انه ربما كانت الاقسام
التامة اكثر مما عدد في هذه الجزئية واما في تلك الحال فلا يكون اكثر من قسمين مثاله ان مناسبات
المقادير يعني ثلثة المساواة والزيادة والنقصان لكنه قد تكون الاقسام في بعض الاحوال قسمين
لا ثلثة فانه قد يكون كل مقدار في الوجود اما مساويا لمقدار ما واما اصغر وذلك اذا كان في الوجود مقدار
لا اعظم منه مثلا كقطر العالم فان قيل انه قد يكون كل خط اما مساويا لخط واما اصغر منه كان هذا
صادقا جزئيا فان جعلته كليا كذب وهو ان يقول دائما وفي كل حال واعتبار اما ان يكون كل خط مساويا

للخط او انقص منه الا ان يسمى المقيس اليه فنقول دائما اما ان يكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم او
اصغر منه وايضا قد يكون الاقسام اكثر من اثنين مثلا اذا اخذنا عموم الاحوال واما اذا اعتبرنا حالا
ما فلا يصح فيه الا ان يوضع من الاقسام جزء ان اثنان او انقص من العدد الذي للاول فلتكن تلك الحال
فرضنا ان الفاعل واحد فيكون حينئذ صحيحا ان كل فعل اما ان يكون من الله او يكون كل فعل من الناس
ولا يكون القسم الثالث محوجا الى صحة هذا الكلام اعني بالقسم الثالث قولنا واما بعض وبعض فنفس
الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئيا اعني انه قد يصح ان عند فرض ما ان يكون اما كل فعل من الله واما
كل فعل من الناس واذا كان الفرض حقا بنفسه لا عند اعتبار تلك الحال وفرق بين ان يكون فرضا
وبين ان يكون حقا فان الفرض قد يكون غير موجود في الوجود فمنه ما هو جائز الوجود ومنه ما هو محال
الوجود والحق هو الذي يحصل بنفسه موجودا في الامور لا في الوضع والفرض فان انكر منكر صحة
لزوم التالي معتمدا حال الفرض وهو ان الفاعل واحد فقط فيجوز ان يوضع له فرض جائز مثل ان يعرض
في وقت ما ان كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة الى جهة واحدة فحينئذ يصح
ان تقول اما ان يكون كل نار متصعدة او كل نار هابطة او كل نار ذاهبة الى جهة مقاطعة للمسافة
بين الجهتين ولا يصح لك هذا دائما بل عند هذا الفرض الجائز في نفسه لان حمل الحركة على كل واحد من
النيران جائز وان كان يجب لها اذا وصلت الى موضعها السكون فيكون قد يكون كل نار اما كذا
واما كذا اي هيهنا حالة تصدق فيها هذا القول وان شئت جعلت بدل النار مدرة او شررة
فيخرج الكلي من الحكم وبعد هذا كله فاعلم انك ان اردت ان تعتبر الجهات في الشرطيات كان اولى
اعتبار الجهات لهذه القضايا ان يكون للمتصلات واعلم انه كما لم يكن ايجاب المتصلة وسلبها
واهمالها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب اجزائها بل باعتبار الاتصال كذلك ليس كونها
ذات جهة لكون اجزائها ذات جهة بل يجب ان تكون الجهة للاتصال واعلم انه كما يكون حمل بوجود
لا لزوم فيه وحمل في بعض الاشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه وحمل ضروري كذلك التلو اما
امثلة ذلك في الحمليات فانا اذا قلنا زيد كاتب وصدقنا كان موجودا ليس فيه ضرورة البتة وان
قلت القمر منكسف كان فيه وجود وضرورة ما ولم يكن دائما وان قلنا ان زيدا او القمر جسم كان
ضروريا صرفا كذلك في المتصلات فليس نفس اللزوم وانه لا بد من التالي عند وضع المقدم يجعل
المتصل ضروريا والموافقة ابعد من ذلك ولا الموافقة من غير لزوم تمنع الضرورة بل يجب ان
يكون اللزوم او الموافقة دائما في جميع مدة كل وضع وضع للمقدم حتى اذا كان يلزم كل وضع
او يوافق ولم يكن دائما ولم يكن ضروريا فالضروري الكلي في الايجاب هو ان يكون الاتصال دائما
ما دام الوضع ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقة او اتصال لزوم واما الوجودية الكلية
اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي من التي تعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو ان يكون اللزوم موجودا

في كل وضع

في كل وضع الا انه لا يدوم مع دوام الوضع او لا يجب كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو متنفس
او كلما طلعت الشمس فهو توافي السمت فان المصير الى الموافاة والموافاة جميعا بعد الطلوع بزمان
واما اذا لم يكن الاتصال منها بلزوم فلا يبعد ان يتشكك متشكك انه هل يوجد كلية متصلة الاتصال
منها اتفاقي ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دائم ويشبه ان هذا لا يوجد صادقا فانه ان كان الامر
ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة بل عارضا فيجوز ان لا يعرض اذ ليس يلزم عروضه عن
الوضع ولا هو واجب في نفس الامر واما في الجزئيات فيوجد ذلك هذا واما الممكن الصرف فهو
ان يكون التالي يصح ان يوافق في كل وضع وان لا يوافق اذ لا موجب واما حيث الاتصال
لازم فيشبه ان لا يوجد اللزوم فيه حكم ممكن كلي صادق ليس لان الممكن لا يلزم فانه ممكن للانسان
الكتابة وقد يلزم بشرط كما قلنا وبينا ولكن لان ذلك الشرط لا يوجد مع كل وضع فانه من
الاوضاع التي للمقدم اوضاع بشرط فيها ما يمنع ذلك اللزوم فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن
ان يصير التالي لازما عن الموضوع وهو احد الاوضاع واذ عرفت هذا في الايجاب فقط عرفت في
السلب والامر في الجزئيات اظهر المقالة السابعة من الفن الرابع منه الفصل الاول في القياسات
المؤلفة في الشرطية المتصلة في الاشكال الثلثة القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون
مؤلفة من متصلتين يشتركان في حد اعني في مقدم او تال ويكون ذلك على هيئة الاشكال الثلثة
الحملية فاما ان يكون الحد الاوسط تاليا في احدهما مقدما في الاخرى ويسمى الشكل الاول واما ان
يكون الاوسط تاليا في كليهما ويسمى الشكل الثاني واما ان يكون الاوسط مقدما في كليهما ويسمى
الشكل الثالث ولا قياس من جزئيتين ولا سالبتين ولا من سالبة صغرى كبراها جزئية الشكل
الاول من متصلتين شرطيته مثل شرطية الشكل الاول في الحمليات وقولنا اب وجد يدل على حملية
يكون من الثانية الضرب الاول من موجبتين كليتين كلما كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج كلما
كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان اب فجد و
ليس البتة اذا كان جد فهز ينتج ليس البتة اذا كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الثالث
من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج قد يكون اذا كان
اب فهز وهو قياس كامل الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون
اذا كان اب فجد وليس البتة اذا كان جد فهز وينتج فليس كلما كان اب فهز وهو قياس كامل
وقد يلزم على هذا الشكل شكوك فان لقائل ان يقول ان هذا الشكل لا ينتج فانا نقول كلما كان الاثنان
فردا فهو عدد ثم نقول كلما كان الاثنان عددا فهو زوج وكلا المقدمتين صادقتان فيلزم من ذلك
كلما كان الاثنان فردا فهو زوج وهذا خلف فنقول ان السبب في هذا ان الصغرى كاذبة في
نفسها ولكنها يلزم على ما قلنا من يرى ان الاثنين فرد وكل فرد عدد فيلزمه لا لانه حق في نفسه

هذه هي المقالات السابعة والتي قد جعلت السابعة هي التي ينبغي ان نذكر هيهنا وجب تقدم على هذه واولها فصل في تلازم الشرطية المتصلة وتقابلها فلنقض هذه عنها

بل لانه يرى باطلا وكذلك هذه النتيجة يلزمه ويكون صدقها على سبيل صدق المقدمة وصادق على سبيل
الالزام ان الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس ان يلزمه وان يكون حقا شيئ واحد وكذلك حال كل
مقدمة صغرى هذه حالها وان كان الحد الاصغر محالا او الاوسط محالا او الاكبر محالا كان حال الاكبر في
اللزوم صادقا عليه اي صادقا بحسب الالزام لا بحسب الوجود فلننظر اذا كان الاكبر موجودا مع الاوسط
على سبيل اتباع دون لزوم والاوسط للاصغر كذلك فنقول ان مثل هذا وان لزمه عنه شيئ فالاولى
ان لا يكون قياسا لان ذلك لا يكون افادنا علما بشيئ مجهول عندنا فان الاوسط اذا لم يكن علمنا بالاكبر
بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس ان الاكبر موجود معه الاصغر ومع كل موجود او مفروض سواء
التفتنا الى الاوسط او لم نلتفت فان انتهى الى موضع بين الشيئ ببيان غيره فذلك مما هو لازم عنه
عند الذهن وكذلك ان كانت الصغرى لزومية غير محالة المقدم واما ان كانت محالة المقدم مثل
قولنا كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما كان الاثنان عددا فان البياض لون فلننظر هل يفيد هذا
انه كلما كان الاثنان فردا فان البياض لون فنقول ليس من علمنا هذا علمنا ان البياض لون فانا ان
جعلنا الاثنين زوجا علمنا هذا ايضا بل هذا هو على انا نعلم هذا في نفسه وان كانت الصغرى اتفاقية
والكبرى لزومية فقد نظن انه قياس مفيد فانه يجوز ان يكون الاكبر غير معلوم الوجود بالقياس الى الاصغر
بل الى الشيئ يعلم انه موجود معه فيعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر الان ولم يكن قبل ذلك يعلم لكن هذه الافادة
الى حد ما على سبيل تذكير ما وذلك لانك لما علمت وجود الاوسط في نفسه علمت منه وجود الاكبر في
نفسه لا من القياس وانت مع ذلك تعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر ومع كل شيئ في العالم فلم
يكن ادخالك الاصغر مفيدا شيئا يعتد به هذا ان كانت الكبرى موجبة واما ان كانت سالبة للموافقة
او اللزوم فلا يخلو اما ان تكون الموجبة لزومية او اتفاقية فان كانت اتفاقية وكان الموافق للالزام
عن وضعه شيئ بشرط وضع الاصغر معه فاذا قلنا ولا شيئ من اوضاعه الممكنة يلزمه الاكبر فمن اوضاعه
اشتراط الاصغر معه وهذا في اللزومية ظاهر ايضا وان كانت الصغرى محالا او الاوسط جائزا او الكبرى
سالبة اللزوم فيجب ان لا يلزم الاكبر عن الاصغر البتة والا كان السلب الكلي كاذبا لست اعني كاذبا
بحسب الامر في نفسه بل بحسب الالتزام ولو اعتبرت بحسب الامر في نفسه لكانت الصغرى كاذبة
اذ كان الاوسط جائز الوجود او حقا وهذا الشيئ قد علمته واما ان كان كلاهما محالا في الايجاب فكذب
ايجاب الاكبر على الاوسط كان الاكبر غير لازم البتة للاصغر فانه لو لزم الاصغر للزم فرض الاوسط
اذا فرض معه الاصغر وعلى ما علمت فتكون النتيجة ان ليس البتة اللزوم صادقة فاما في جميع ذلك
ان كانت الكبرى سالبة الموافقة والموجبة اتفاقية ولا شك ان الاوسط يكون جائز الوجود ويكون
الاكبر محالا فيكون معه سلب الاتصال على سبيل الموافقة حقا وكذلك ان كانت الصغرى لزومية و
الاصغر جائزا فان كان الاصغر محالا او الاوسط حقا يلزمه ويسلب عنه موافقة محال او لزومه

فالنتيجة

فالنتيجة سالبة الاتفاق واللزوم على الوجه الذي يصدق فيه محال المقدم غير محال التالي اعني
بحسب الالتزام واما الشكل الثاني فانه لا ينتج عن موجبتين وعن جزئيتين وعن كبرى جزئية نخ الالزام
وذلك ما تعرفه بادنى سعي على حكم الاصول المعلومة عندك وبان تاخذ الحدود الحملية فتنقلها
الى الشرطية واما اذا كانتا كليتين والكبرى سالبة كقولنا كلما كان ه ز فج د وليس البتة اذا كان
اب فج د فانه تختلف الاحوال فيه بحسب كون المقدمتين وفاقيتين او لزوميتين مختلفتين في ذلك
فان كانتا جميعا للموافقة فلا يكون في ذلك بيان شيئ مجهول ويكون على حسب ما علمت في الشكل الاول
واما الموجب فتعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الاول فان كان السلب
للزوم فقط ولا يمنع للموافقة والموجبة موجبة للموافقة فان القياس لا ينتج البتة كقولنا كلما كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس البتة اذا كانت اثنوه زوجا يلزم منه ان الحمار ناهق فانه
هذا يصدق عنه انه ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا يلزم ان الاثنوه زوج وان جعلت بدل
كون الاثنوه زوجا كون الانسان حيوانا صدقت النتيجة انه كلما كان الانسان ناطقا لزم ان يكون
الانسان حيوانا ثم ان جعلت بدل كون الانسان حيوانا كون الانسان نباتا صدق انه ليس البتة
اذا كان الانسان ناطقا فالانسان نبات فان كانت الموجبة لزومية تجد النتائج ليس مفيدا سواء
اقترنت به سالبة اللزوم او سالبة الموافقة وتكون النتيجة بحسبه ثم تكون شرطية بعينه مثل
شريطة الشكل الثاني في الحمليات ويجب ان تكون سالبة ضرورية احدى الضروريتين المنعكستين
حتى ينتج كما قلنا نحن في الحمليات ونبين بالعكس والخلف والافتراض مثال بيان ذلك في هذا الضرب
الضرب الاول الذي من كليتين والكبرى سالبة وهو قولنا كلما كان اب فج د وليس البتة اذا كان
ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان اب فه ز ونبين بعكس الكبرى ورده الى ثاني الاول وبالخلف
انه ان كانت هذه النتيجة كاذبة فنقيضها وهو انه قد يكون اذا كان اب فه ز صادقا ونضيفه اليها
ليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس كلما كان اب فج د الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة
ليس البتة اذا كان اب فج د وكلما كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان اب فه ز ونبين بعكس الصغرى
ثم بعكس النتيجة او بالخلف بان يوخذ نقيض النتيجة ويضاف الى الكبرى وينتج نقيض الصغرى والاحوال
فيه ما قد علمت في الضرب الاول الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون
اذا كان اب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس كلما كان اب فه ز ونبين بعكس الكبرى
وبالخلف الضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ليس كلما كان اب فج د وكلما كان
ه ز فج د ينتج ليس كلما كان اب فه ز ونبين بالخلف ونبين بالافتراض بان نعين الحال والمرة التي
تكون فيها اب ولا يكون فيها البتة ج د وليكن ذلك عند كون ج ط فيصح ان يقول ليس البتة اذا
كان ج ط فج د وكلما كان ه ز كان ج د ينتج ليس البتة اذا كان ج ط كان ه ز ونضيف اليها انه قد يكون

اذا كان اب فجط ينتج ليس كلما كان اب كان ه ز ولقائل ان يقول على ان يكون توالى هذه السوالب محالة فلا يكون تنعكس السوالب فنقول ان كان المقدم من الموجب ليس بمحال فالتالى الاوسط ليس بمحال وان كان ذلك المقدم محالا ويقارن الاوسط والاخر لا يقارنه فلا يجتمعان البتة فالنتيجة صادقة الشكل الثالث انت ايضا ستعلم ان استعمال القضايا الموجبة التى ايصالها اتفاقى غير محدود وذلك اذا تاملت النحو من التامل الذى سلف لك وبعد ذلك فان شرائط هذا الشكل بعينها مثل شرائط الشكل الثالث فى الحمليات وضروبه ايضا كضروبه ستة الضرب الاول من كليتين موجبتين كلما كان ج د فه ز وكلما كان ج د فاب ينتج انه قد يكون اذا كان ه ز فاب برهانه ان نعكس الصغرى فنرجع الى الشكل الاول او نقول والا فليكن ليس البتة اذا كان ه ز فاب ونضيف اليه كلما كان ج د فاب فيكون ليس البتة اذا كان ه ز فاب هذا خلف الثانى من كليتين والكبرى سالبة كلما كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ج د فاب ينتج ليس كلما كان ه ز فاب نبين بعكس الصغرى وبالخلف بان نضيف نقيض النتيجة الى الكبرى فينتج نقيض الصغرى الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان ج د فه ز وكلما كان ج د فاب ينتج قد يكون اذا كان ه ز فاب ونبين بعكس الصغرى وبالخلف لينتج لنقيض الصغرى الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كلما كان ج د فه ز وقد يكون اذا كان ج د فاب ينتج جزئية موجبة ويتبين بعكس الكبرى ثم عكس النتيجة وبالخلف الضرب الخامس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كلما كان ج د فه ز وليس كلما كان ج د فاب فليس كلما كان ه ز فاب وهذا لا يتبين الا بالخلف والافتراض بان نقول ليكن الحال الذى يكون فيه ج د وليس اب هو حال كون ج ط فيكون ليس البتة اذا كان ج ط فاب فنقول كلما كان ج د فه ز وقد يكون اذا كان ج د فج ط ينتج اذا كان ه ز فج ط وليس البتة اذا كان ج ط فاب ينتج ليس كلما كان ه ز فاب الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى كقولك قد يكون اذا كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ج د فاب ينتج ليس كلما كان ه ز فاب ونبين بعكس الصغرى وبالخلف واعتبر احوال الجهات كما فى الحمليات والعبرة فى حال المتصلة بها مطلقة او لزومية للكبرى

الضرب صح

الفصل الثانى فى القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات

لنبدأ اولا باللواتى تكون فيها المتصلات مكان الصغريات فلا يخلو اما ان يكون الشركة فى المقدم واما ان يكون الشركة فى التالى وفى كل واحد من الاقسام اما ان يكون المنفصلة حقيقية او الاخرى التأليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات حقيقية كبرى والشركة فى تالى المتصل ضروب ذلك من موجبتين مثال الذى من كليتين كلما كان ه ز اى بلا شرط آخر فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان يكون اب ينتج كلما كان ه ز فلا يكون اب برهانه ان المنفصلة يرجع فتصير كلما كان ج د فليس اب مثال الذى من موجبتين والصغرى جزئية حكمها حكم هذه فى الانتاج والكلى جزئية واما ان كانت المنفصلة جزئية لم ينتج والحدود لذلك تارة قولك كلما كان زيد ماشيا فهو متحرك فى المكان وقد يكون اما ان يكون زيد متحركا فى المكان واما ان يكون تاركا

للمشي

للمشي وتارة كقولك كلما كان هذا مسكا اى بلا شرط اخر فهو اسود وقد يكون اما ان يكون الشئ اسود واما ان يكون طيب الرائحة فالاول تصدق فيه الموجبة الكلية والثانى تصدق فيه السالبة الكلية ضروب ذلك والمتصلة سالبة تنعكس ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان يكون اب ينتج ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب بل كلما كان ه ز فاب وايضا ليس البتة اذا كان ه ز فليس اب وهو لزومية لانه يلزم الشرطيتين هكذا كلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د فاب ينتج كلما كان ه ز بلا شرط اخر فاب ويلزمه ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب ويلزمه السالبة المنفصلة ايضا وكذلك ينتج ان كانت الجزئية متصلة وينتج ههنا ايضا اذا كانت المنفصلة جزئية لان المتصلة تنعكس فيلزم عكسها كلما كان ج د فليس ه ز ويضاف اليه قد يكون اذا كان ج د فليس اب ينتج قد يكون اذا لم يكن ه ز فليس اب ويلزم ليس دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب ضروب ذلك والمنفصلة وحدها سالبة لا ينتج منها شئ اعتبره من هذه المواد كلما كان هذا زوجا فهو عدد وليس البتة اما ان يكون عددا او يكون كثيرة منقسمة بمتساويين هذا تارة وتارة او يكون كثيرة لا تنقسم بمتساويين فتارة يصدق تسلب كلى والعقم فى الجزئيات اظهر واما من سالبتين ومن جزئيتين فلا ينتج البتة

٧ ايجاب كلى فتارة تصدق صح

التأليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات غير حقيقية كبرى والشركة فى التالى من المتصل فليكن اولا المنفصلات من جزء سالب وجزء موجب والشركة فى الموجب ولا ينتفيا الى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل فانه لا يبقى الحكم البتة ضروب ذلك والتأليفات من موجبتين وليكونا كليتين كلما كان ه ز بلا شرط اخر فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب وهذا لا ينتج ومثاله كلما كان كذا انسانا فهو حيوان ودائما اما ان يكون حيوانا واما ان لا يكون طائرا او فرسا اما ان يكون حيوانا واما ان لا يكون ناطقا وظاهر من هذا كيفية حال الذى يكون متصلة جزئية وكذلك اذا كانت منفصلة جزئية لم يجب له نتيجة مثاله كلما كان ماشيا كان مريدا وقد يكون اما مريدا واما ان لا يكون متحركا وايضا قد يكون اما مريدا واما ان لا يكون ساكنا اى مريد السكون فان احدى القرينتين ينتج ضد انتاج الاخرى ضروب ذلك والمتصلة سالبة على اى نحو كان واما التأليفات من كليتين فمثل قولك ليس البتة اذا كان ه ز فج د على اى نحو كان ودائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فاب فانه ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب لانه يرجع الى المتصلات هكذا كلما كان ه ز على نحو المقول فى السالبة فليس ج د وليس يلزمه ج د وكلما لم يكن ج د لم يكن اب ينتج كلما كان ه ز لم يكن اب ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز فاب وايضا ليس اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون اب وكذلك ان كانت المتصلة جزئية فان كانت المنفصلة جزئية انتج ايضا على مثال ما انتج فى نظيرتها والمنفصلة حقيقية ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كل هذا لا يلزم له نتيجة والحدود كلما كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا

بلا شرط وليس البتة اما ان يكون لحامل واما ان لا يكون جوهرا وليس البتة اما ان يكون لحامل
واما ان لا يكون كل مقدار متناهيا اي مع ان لا يشترط فيها شرطا آخر فاسد فان هذه الحدود
يلزم عنها المختلفات والعقم في الجزئيات اوضح ولتكن الشركة في الجزء السالب ضروب ذلك
والتاليف من موجبتين كلما كان ه ز فليس ج د واما ان لا يكون ج د واما ان يكون ا ب فلا ينتج
والمواد كلما كان هذا انسانا فليس هو عرضا واما ان لا يكون حجرا او يكون جمادا وايضا اما ان لا يكون
حجرا او يكون جسما وكذلك اذا جعلت احدهما جزئية فتستجد له مواد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة
هذه لا ينتج والنور ولذلك مثالا واحدا كلما كان هو عرضا فليس بجوهر وليس البتة اما ان لا يكون هذا
جوهرا او يكون في موضوع وليس البتة اما ان يكون هذا جوهرا او يكون المقدار غير متناه بالفعل وانه
لا يبعد عليك من هذا ان تعرف ان حكم التاليفات التي تكون منفصلاتها من سالبتين حكم هذه التي
الشركة فيها في جزء سالب والجزء الآخر موجب فلننتقل الآن الى امتحان الضروب التي كلها
لهذه الضروب والشركة في مقدم المتصل ولنبدا بما تكون منفصلاته حقيقية ضروب ذلك
من موجبتين اما التي من كليتين كقولك كلما كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب
ينتج قد يكون اذا كان ج د فليس ا ب فانه ليس دائما اما ان لا يكون ج د واما ان يكون ا ب برهان
ذلك ان المنفصلة يصير هكذا فكلما كان ه ز فلا يكون ا ب فيضاف الى الاخرى على قياس الشكل الثالث
وينتج ما ذكره وقد يمكن من هذا ان يستنتج نتيجة كلية بان يؤخذ عكس نقيض المتصلة على ما عرف وهو
انه ليس البتة اذا لم يكن ج د فه ز ويضاف اليه لازم المنفصلة وهو انه كلما لم يكن ا ب فه ز ينتج ليس
البتة اذا لم يكن ج د لم يكن ا ب ويلزمها ليس البتة اما ان يكون ج د واما ان لا يكون ا ب وكذلك
اذا كانت المتصلة جزئية او المنفصلة جزئية فانها حينئذ يصير قد يكون اذا كان ج د فليس
ا ب وقد يمكن ان بالعكس المتصل حتى يرجع الى ضروب التاليفات التي الشركة في تالي المتصل
كما قيل في التي قبلها ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان
يكون ه ز واما ان يكون ا ب فينتج ليس البتة اذا كان ج د فليس ا ب بل كلما كان ج د فا ب فانه ليس
البتة اما ان يكون ج د واما ان يكون ا ب برهان ذلك ان المتصلة تنعكس كلية وترجع الى الشركة في
التالي وكذلك ان كانت المتصلة جزئية تبين بان تجعل موجبة متصلة وبعكسه قد يكون اذا كان ليس
ج د فه ز وكلما كان ه ز فليس ا ب فقد يكون اذا كان ليس ج د فليس ا ب فليس كلما لم يكن
ج د فا ب فان كانت المنفصلة جزئية تبين بان تجعل المتصلة السالبة متصلة موجبة فنقول
كلما كان ه ز فليس ج د ونجعل المنفصلة متصلة ونقول قد يكون اذا كان ه ز فليس ا ب
ينتج قد يكون اذا كان ليس ج د فليس ا ب فليس كلما لم يكن ج د كان ا ب ضروب ذلك و
المنفصلة سالبة كلية كلما كان ه ز فج د وليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وهذا لا ينتج

لانك

لانك اذا قلت كلما كان هذا زوجا فهو منقسم بعددين متساويين وليس البتة هذا اما ان يكون زوجا
واما ان يكون عددا كان الصحيح انه كلما كان هذا منقسما بعددين متساويين فهو عدد وان بدلت وجعلت
مكان العدد وجود الخلا كان الصحيح هو السلب وكذلك اذا كان بعضها جزئية التاليفات الكائنة على هذا المنهاج
والمنفصلة غير حقيقية ولتكن الشركة في الموجب ضروب ذلك من الموجبتين كلما كان ه ز فج د ودائما
اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ا ب ينتج من وجه ما قد يكون اذا كان ج د فا ب وليس دائما اما ان يكون ج د
واما ان يكون ا ب وبيان هكذا كلما كان ا ب فه ز وكلما كان ه ز فج د ينتج كلما كان ا ب فج د ثم اعكس
بل لك ان تستنتج الكلية على النحو الذي سلف لك مما ذكره وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية ضروب ذلك
والمتصلة سالبة ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ا ب فليس البتة
اذا كان ج د فا ب بل كلما كان ج د لم يكن ا ب وليس اما ان يكون ج د واما ان لا يكون ا ب وتبين بالعكس
للمتصلة وكذلك ان كانت المتصلة جزئية بفعل ما فعلت بنظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة
هذه لا ينتج والحدود كلما كان زيد يغرق فزيد في الماء وليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان لا يطير و
ليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان يكون الخلاء معدوما التاليفات الكائنة على هذا المنهاج والشركة
في الجزء السالب ولنبدا بضروبه من موجبتين كلما لم يكن ه ز كان ج د ودائما اما ان لا يكون ه ز واما
ان يكون ا ب ينتج قد يكون اذا كان ج د فليس ا ب وليس دائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون
ا ب وكذلك ان كانت احديهما جزئية وتبين بالعكس بان تقول كلما لم يكن ا ب لم يكن ه ز وكلما لم يكن
ه ز فج د ينتج كلية وتنعكس قد يكون اذا كان ج د فليس ا ب ولك ان تستنتج منه الكلية على ما علمت
ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البتة اذا لم يكن ه ز فج د ودائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب
ينتج انه ليس البتة اذا لم يكن ج د كان ا ب بل كلما كان ج د كان ا ب وليس البتة اما ان يكون ج د واما
ان يكون ا ب بيان ذلك بعكس المتصلة كلية بحالها وكذلك ان كان احديهما جزئية فانك تفعل
به ما فعلت بنظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذا لا ينتج وامثلته من حدود نظيرته
والمنفصلة حقيقية ولكن اجعل مكان قولك يغرق ليس لا يغرق واما الضروب التي تكون
منفصلاتها من سالبتين فحكمها حكم هذه ولا يبعد عليك معرفتها فلينصرف الآن الى اعتبار هذه
الاحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ونبدا بما تكون الشركة فيه في المقدم والمنفصلة حقيقية
ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فا ب ينتج كلما لم يكن
ه ز كان ا ب ويلزمه[٢] برهان ذلك ان المنفصلة يصير هكذا كلما لم يكن ه ز كان ج د وكلما كان ج د
فا ب ينتج كلما لم يكن ه ز فا ب والامر في كون المنفصلة جزئية معلوم على قياس هذا وان كانت
المتصلة جزئية فاجعل المنفصلة متصلة فيكون كلما كان ج د فليس ه ز ويضاف الى الاخرى
على سبيل الشكل الثالث فينتج قد يكون اذا لم يكن ه ز فا ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة

[٢] اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب

ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فا ب هذا لا ينتج مثاله في الحدود وليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء خلاء واما ان يكون زوجا وكلما كان زوجا فهو منقسم بمتساويين واجعل بدل
الخلاء زوج الزوج ضروب ذلك والمتصلة سالبة من ذلك قوله دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون
ج د وليس البتة اذا كان ج د فا ب تنعكس المنفصلة الى الاتصال كلما لم يكن ه ز كان ج د وانتج انه ليس البتة
اذا لم يكن ه ز فا ب وكذلك ليس اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب وان كانت المتصلة جزئية
فاصنع ما صنعت بنظيرتها والمتصلة موجبة التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية
والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما
كان ج د فا ب ينتج كلما كان ه ز كان ا ب وليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب وذلك
لان المنفصلة يصير متصلة هكذا كلما كان ه ز فج د وكذلك ان كانت جزئية وان كانت المتصلة
جزئية فلا يجب له نتيجة مثاله في الحدود دائما اما ان لا يكون هذا زوجا او يكون عددا وقد يكون اذا
كان عددا فهو زوج الزوج وايضا اذا كان عددا فهو فرد الفرد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة بهذه
لا ينتج والحدود وليس البتة اما ان لا يكون هذا غير ناطق واما ان يكون انسانا وكلما كان انسانا
كان حيوانا ثم اجعل بدل غير الناطق الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان لا يكون
ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان ج د فا ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب بل ليس البتة
اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب لان المنفصلة يصير كلما كان ه ز فج د وكذلك ان كانت المنفصلة
جزئية فان كانت المتصلة جزئية فلا ينتج وحدوده مثل التي في موجبتين بعد ان تقلب الجزئية الموجبة
جزئية سالبة التاليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب ضروب ذلك من موجبتين
دائما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وكلما لم يكن ج د فا ب ينتج كلما لم يكن ه ز فا ب اوليس
البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب لان المنفصلة يصير هكذا كلما لم يكن ه ز لم يكن ج د وكذلك
ان كانت المنفصلة جزئية وان كانت المتصلة جزئية لم ينتج مثاله في الحدود دائما اما ان يكون هذا
المخبر عنه عددا واما ان لا يكون زوجا وقد يكون هذا اذا لم يكن زوجا فهو بياض او فهو فرد ضروب
ذلك والمنفصلة سالبة لا ينتج مثاله في الحدود وليس البتة اما ان يكون الانسان غير جسم او لا يكون
متحركا وكلما كان متحركا فهو جسم ثم ضع بدل غير الجسم الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما
اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وليس البتة اذا لم يكن ج د فهو ا ب والمنفصلة تصير هكذا كلما
لم يكن ه ز فليس ج د ينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب اوليس اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون
ا ب وتدبير المنفصلة اذا كانت جزئية ظاهر واما اذا كانت المتصلة جزئية فلا ينتج وحدود ذلك
تارة ليس البتة اما ان يكون خلاء واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد وتارة
ليس البتة اما ان يكون غير منقسم بمتساويين واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد

التاليفات التي تكون المتصلة فيها كبرى والشركة في تالي المتصل ولنبداء بما تكون المنفصلة فيه
حقيقية ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ا ب فج د والمنفصلة
يلزمها ليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب اوليس اما ان لا يكون ه ز او يكون
ج د وتدبير المنفصلة ان كانت جزئية ظاهر فان كانت المتصلة جزئية فان نتيجة صغرى وينتج قد لا يكون
اذا كان ا ب فه ز ويلزمها قد يكون اذا كان ا ب وليس ه ز وتنعكس قد يكون اذا لم يكن ه ز فا ب فليس
اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ا ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج والحدود في ذلك اما ان
ليس البتة اما ان يكون متحركا واما ان يكون جوهرا وكل ما كان ساكنا كان جوهرا وايضا كلما كان منتقلا كان
جوهرا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان ا ب
فج د والمنفصلة تنعكس متصلة فيصير كلما لم يكن ه ز كان ج د فينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب اوليس البتة
اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية فان كانت المتصلة جزئية يضيف
اليها وكلما لم يكن ه ز فهو ج د ينتج ليس كلما كان ا ب فليس ه ز ويلزمها قد يكون اذا كان ا ب فه ز وتنعكس
قد يكون اذا كان ه ز فا ب فليس دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة
غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون
ج د وكلما كان ا ب فج د والمنفصلة تصير هكذا كلما كان ه ز فليس ج د فليس البتة ان كان ه ز فج د ثم سائر
القول كما تعلم ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د
وكلما كان ج د فا ب هذا ايضا لا ينتج والحدود وحدود نظيرتها بعد ان تجعل بدل المتحرك غير المنفصل والمنفصلة
لا يكون ساكنا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة
اذا كان ا ب فج د والمنفصلة تصير هكذا كلما كان ه ز فج د فليس البتة اذا كان ه ز فلا يكون ج د وينتج
ليس البتة اذا كان ه ز فا ب وتدبير الجزئية اذا كانت هي المنفصلة ظاهر فان كانت هي المتصلة فقد
يعمل بها نظير ما عمل بنظيرتها وانت تعرف من هذا حال ما يكون الشركة فيه في الجزء السالب وتعرف
حال ما يكون من سالبتين في جميع هذه الابواب

الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من المنفصلات

نقول ان المنفصلات الحقيقية لا يتاءلف من مقدمتين منها قياس البتة لانك اذا قلت لا يخلوا
اما ان يكون ا ب واما ان يكون ج د فهذا القول انما يكون صدقا اذا لم يكن قسم ثالث لان معنى قولنا
لا يخلوا اما ان يكون ا ب واما ان يكون ج د هو انه اما ان يكون ا ب واما ان لم يكن كان لا محالة ج د فان
كان قد لا يكون ج د فالقضية كاذبة اللهم الا ان يجعل جزئية على ما سلف وحينئذ لا يكون لها قسم ثالث
ثم سنبين ايضا انه لا يكون من موجبتين وفيها جزئية قياس واذا كان قولنا اما ان يكون ا ب واما
ان يكون ج د انما يتم صدقا اذا لم يكن قسم ثالث فان كرر الحد الاوسط فقيل اما ان يكون ج د واما
ان يكون ه ز فان كان ه ز هو ا ب فالقضيتان قضية واحدة والنتيجة باطلة لانه ينتج اما ان يكون ا ب

واما ان يكون ه ز اي اما ان يكون اب واما ان يكون اب وان كان قولنا ه ز غير قولنا اب فهاهنا
قسم ثالث والقضيتان المنفصلتان كلتاهما كاذبتين واما في موجبتين ناقصتي العناد فقد
يأتلف ولا فائدة في ذلك واما في ساير ذلك فقد يأتلف فلننظر اولا هل يأتلف من موجبتين تامتي
موجبتي الاجزاء واحداهما جزئية مثل قولنا قد يكون اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز ثم نقول واما
ان يكون ج د واما ان يكون ه ز واما ان يكون اب هكذا يجب ان يكون حتى تكون الجزئية بالحقيقية جزئية
ليست بكلية فنقول الاحرى الا يكون هذا قياسا فان الصغرى منه معقولة بالفعل في الكبرى وان
اريد ان ينتج منه انه قد يكون اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب لم تكن هذه الفائدة حكما مجهولا حصل
لنا من جهة القياس وان كان يلزم القياس والاولى ان يكون القياس هو الذي يسلك بنا من الاعرف
عندنا الى المجهول ويكون القياس علة ذلك لنا فلنترك الان هذا ولنشتغل بالتاليفات التي هي اشبه
بمذاهب الاقيسة ولسنا نراعي فيه الترتيب الحقيقي والولا المقدم لا افضل في الافضل بل الترتيب
الذي هو اولى بالتعليم واوجه بالتفهيم ثم انت تعلم انه لا يتعين في المنفصلات مقدم ولا تال ولا في
النتيجة المنفصلة ايضا فلا يكون اذا في اقترانها شكل وشكل ولا ايضا يكون في القرينة الواحدة
صغرى وكبرى بل يكون اقتران سازج لا غير فلنبدا بالاقترانات التي تستعمل فيها المقدمات
المنفصلة الحقيقية الموجبة التي لو انفردت لم يأتلف منها قياس فنخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير
الحقيقية وبسوالبها وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين احداهما سالب جزء دائما اما ان يكون
ه ز واما ان يكون ج د واما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب فنقول انه ينتج برهانه انهما يصيران
هكذا كلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د لا يكون اب وكلما كان ه ز لم يكن اب فاما ان لا يكون ه ز
واما ان لا يكون اب فان جعلنا ذات السلب سالبة لم ينتج لانه تارة ينتج الانفصال الكلي الموجب
وتارة ينتج السلب الدائم لهذا الانفصال وتارة لا يصح الانفصال الموجب وينتج السلب
الدائم لهذا الانفصال واذا كان كذلك لم يلزمه شيء بعينه مثال الاول اما ان يكون الاثنان فردا
واما ان يكون الاثنان زوجا وليس البتة اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون فردا يصح معهنا انه اما
ان يكون الاثنان فردا واما ان لا يكون فردا يصدق من هذا انه دائما ليس اما ان يكون الاثنان عددا
فردا واما ان لا يكون فردا مثال الثاني اما ان يكون الاثنان فردا واما ان يكون زوجا وليس البتة اما
ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون خلاء ينتج انه ليس البتة اما ان يكون الاثنان فردا واما
ان لا يكون خلاء فان كان فيهما جزئية فالعقم اظهر ولكن السالبة ذات الموجبتين فهي ايضا بهذه الصفة
مثال ذلك انك اذا قلت اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة اما ان يكون الاثنان
عددا واما ان يكون منقسما بمتساويين صح من هذا انه اما ان لا يكون الاثنان زوجا او يكون منقسما بمتساويين
واما اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة اما ان يكون الاثنان عددا

ينتج في د ايضا
بل في نسخ ساقط
ما بين العلامتين ليس
في نسخة الدستور

ما بين العلامتين
ليس في نسخة الدستور

ينتج في

واما ان يكون خلاء

واما ان يكون خلاء صح انه ليس البتة اما ان لا يكون الاثنان عددا واما ان يكون خلاء واذا كان معهنا جزئية
فالعقم اظهر فقد ظهر من هذا انه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية الا ان يكون الاخرى غير حقيقية
وموجبة سالبة الجزء الذي لا شركة فيه التاليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقيتين يشتركان في غير موجب
لا يكون لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة واعتبر له مثالا بهذه الصفة اما ان لا يكون الاثنان
زوجا واما ان يكون عددا اما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا يكون فردا يصدق من هذا انه دائما ليس اما
ان يكون الاثنان عددا او زوجا واما ان لا يكون فردا ثم نقول اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا
اما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا ينقسم بمتساويين يصدق معهنا انه ليس اما ان يكون الاثنان
زوجا واما ان لا يكون منقسما بمتساويين وكذلك الحال في الجزئيات ولكنها ينتج على غير وجه الانفصال
هكذا اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب فان المقدمتين يلزمهما
لم يكن ج د لا يكون ه ز وان لم يكن ج د لا يكون اب فقد يكون اذا لم يكن ه ز لا يكون ج د فليس كلما لم يكن ه ز
لا يكون ج د فليس اما ان يكون ه ز او يكون ج د وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات وكذلك
ان جعلت احداهما سالبة التاليفات التي تكون في منفصلتين غير حقيقيتي الانفصال يشتركان في
جزء سالب اما ان كانتا موجبتين انتجتا مثاله اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د واما ان لا يكون ج د
واما ان يكون اب ينتج على حسب ما قلنا فيما قبله ليس دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب
برهانه ان المنفصلتين يرجعان متصلتين الى الشكل الثالث هكذا دائما ان كان ج د فيكون ه ز و
كلما كان ج د يكون اب فينتج ذلك انه قد يكون اذا كان ه ز فاب ويلزمه ليس دائما اما ان يكون ه ز
واما ان يكون اب وكذلك ان كانت احدى المقدمتين جزئية فان كان فيهما سالبة لم ينتج ولنقتصر
على مثال واحد وهو انا اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون زوج الزوج وليس البتة اما
ان لا يكون الاثنان زوج الزوج او يكون فردا الزم عنه مقابل الذي يلزم لو وضعت بدل الفرد كيفا والعقم
في الجزئيات اظهر والشركة بين سالبة الجزئيين وموجبة الجزئيين مستحيلة وكذلك بين سالبة
الجزئيين وموجبة الجزء في الجزء الموجب بل يصح في الجزء السالب التاليفات من منفصلتين احداهما
سالبة الجزئين والاخرى سالبة جزء واحد حكمها حكم التاليفات من مقدمتين يشتركان في جزء سالب
التاليفات التي من منفصلتين سالبتي الاجزاء حكم جميعها الحكم التاليفات من منفصلتين يشتركان في
جزء سالب **الفصل الرابع في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية في الشكل الاول
والحملية مكان الكبرى في الاشكال الثلثة** هذه القياسات لا يخلو اما ان يكون فيهما الحملي مكان الاعظم
او مكان الاصغر ولا يخلوا اما ان يكون الشركة للحملي مع تالي المقدم او مع مقدمه فلنبدا اولا بما يكون
الشركة فيه مع التالي والحملي مكان الاكبر ولا محالة ان الشركة بين التالي والحملي يكون على احد الهيئات
التي للاشكال الثلثة ومن عزمنا ان نحصي القياسات المنتجة من ذي قبل ولا نطول الكتاب

ليس في الدستور

ليس في الدستور

لا يجب

اما ان لا يكون

الجزئيين

بذكر العقيمات بعد ان هدينا السبيل الى اكتساب الحدود فيها ضروب ذلك والتاليف على هيئة
الشكل الاول اذا كان التاليف على هذه الصورة فالشريطة في الانتاج ان يكون الحملي والتالي على
النسبة المذكورة في الشكل الاول للحمليات فان كانت المتصلة موجبة كانت النتيجة بينة اللزوم
كما في الحمليات الا ان الفرق بين الامرين ان اللزوم في الحمليات مطلق وههنا عند وضع شيء
ويكون النتيجة مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالي والحملية ولو كانتا وحدهما وان كانت المتصلة
سالبة لم يكن انتاجها بينا بل نظهر بالعكس الى الموجبات ضروب ذلك والمتصلة موجبة كلما كان
ه ز فكل ج د وكل د ا وكلما كان ه ز فكل ج ا ولا يجب ان يعترض على هذه الضروب وما اشبهها
معترض فنقول ربما كانت الحملية صادقة في نفسها ولا يصدق عند وضع المقدم فلا يجب
حينئذ قياس مثاله ان قولك كلما كان الخلاء موجودا كان بعد قايم بذاته ثم نقول وكل بعد فليس
قائما بذاته او لا شيء مما يقوم بذاته بعد فتكون الحملية الصادقة في قوة مناقض التالي فالجواب
من وجهين احدهما ان لنا ان نخص الكلام بالقرينة التي تصدقان فيها معا والثاني ان اللازم عن
المقدمتين حق فانه اذا كان الخلاء موجودا لزم ان يكون البعد غير بعد للزوم الخلف وان كان التالي
لا يصادق الحملية الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل ج د ولا شيء من د ا فكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا
كلما كان ه ز فبعض ج د وكل د ا فكلما كان ه ز فبعض ج ا كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من د ا فكلما
كان ه ز فليس كل ج ا واربعة اخرى منفصلاتها جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة اذا كانت
المتصلة سالبة فالشرط فيها ان يكون التوالي سالبة والحمليات كلية والا لم ينتج مثالها ليس البتة
اذا كان ه ز فلا كل ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج ا برهان ذلك ان المتصلة يلزمها
كلما كان ه ز فكل ج د وكل د ا ينتج كلما كان ه ز فكل ج ا ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا
وانت تعلم حال البواقي من هذا الواحد وهي هذه ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د وكل د ا
ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج ا ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د ولا شيء من د ا ينتج
ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا واربعة اخرى منفصلاتها جزئية سالبة التاليفات على هيئة
الشكل الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرط بين التالي والحملي في انتاجها هو الشرط الذي
يجب ان يكون في الحمليات حتى ينتج الضرب الاول كلما كان ه ز فكل ج د وليس ولا شيء من ا د
فكلما كان ه ز فليس ولا شيء من ج ا برهانه ان نعكس الحملية وايضا برهانه ان نقول كلما كان
ه ز فج د حق وانه لا شيء من ا د حق وكلما كان ج د حقا ولا شيء من ا د حقا فلا شيء من ج ا حق ينتج
كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا حق الضرب الثاني كلما كان ه ز فلا شيء من ج د وكل ا د ينتج كالاول ويرهانه
بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من ا د ينتج كلما كان ه ز فليس كل ج د
وتبين بعكس الحملية الضرب الرابع كلما كان ه ز فليس كل ج د وكل ا د ينتج كالثالث وبرهانه

وفي نسخة الاسكندر هكذا ولا كل ج د
ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د
ولا شيء من د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء
فبعض ج ا ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء
من ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز
فلا شيء من ج ا ليس البتة اذا كان
من ج د ولا شيء من د ا ينتج ليس البتة
ه ز فكل د ا واربعة اخرى منفصلاته جزئية
سالبة ه

انه كلما كان

انه كلما كان ه ز فحق انه ليس كل ج د وحق ان كل ا د وكلما كان حقا انه ليس كل ج د وان كل ا د
فحق انه ليس كل ج ا ينتج وكلما كان ه ز فليس كل ج ا واربعة ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب
ذلك والمتصلة سالبة والشريطة فيها ان يتفق الحملي والتالي في الكيف وان تكون الحملية كلية الضرب
الاول ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د ولا شيء من ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا لان
الشرطية يلزمها كلما كان ه ز فكل ج د ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا ويلزمها ليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج ا الضرب الثاني ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج د وكل ا د ينتج كالاول الضرب الثالث ليس
البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د ولا شيء من ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا الضرب الرابع ليس
البتة اذا كان ه ز فكل ج د وكل ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا التاليفات على هيئة الشكل
الثالث ضروب ذلك والمتصلة موجبة الضرب الاول كلما كان ه ز فكل ج د وكل ج ا ينتج كلما كان ه ز
فبعض د ا وتبين بعكس التالي الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل ج د ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان ه ز فليس
كل د ا ويبين بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه ز فبعض ج د وكل ج ا ينتج كالاول ويبين بعكس التالي
الضرب الرابع كلما كان ه ز فكل ج د وبعض ج ا ينتج كالاول ويبين هكذا كلما كان ه ز فحق ان كل ج د وحق
ان بعض ج ا وكلما كان كل ج د وبعض ج ا يكون بعض د ا وكلما كان ه ز فبعض د ا الضرب الخامس كلما كان
ه ز فكل ج د وليس كل ج ا ينتج كلما كان ه ز فليس كل د ا ويبين بمثل ما بان به الرابع الضرب السادس
كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من ج ا ينتج كالخامس ويتبين بعكس التالي وضروب ستة اخرى والمتصلة
جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشرايط ان يكون التالي سالبا ويكون احدهما كلية لا محالة
اعني التالي والحملي الضرب الاول ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج د وكل ج ه ينتج ليس البتة اذا
كان ا ب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها ثم اخذ لازم النتيجة الضرب
الثاني ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فكل د ه ويبين برد
المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الثالث ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج د وكل ج ه
ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من د ه ويتبين برد المنفصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الرابع
ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د وبعض ج ه ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس
المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الخامس ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د
وليس كل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فكل د ه ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ
لازم النتيجة الضرب السادس ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج كالثاني ويتبين
بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة وستة ضروب اخرى والمتصلة جزئية فليلحظ اصناف
هذه الاقترانات والمتصل مكان الكبرى ولنبدا بما يكون على قياس الشكل الاول ضروب ذلك
والمتصلة موجبة والشرايط في ان ينتج هي ان يكون بين الحملي والتالي من النسبة ما هو الشرط في انتاج

فلا كل ج د

قد ابن الشكل الاول في الحمليات ثم تكون النتيجة متصلة تاليها نتيجة الحمليتين لو انفردتا الضرب الاول كلما ج
ب وكلما كان ه ز فكل ب ا فكلما كان ه ز فكل ج ا والضرب الثاني كلما ج د وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا فكلما
كان ه ز فلا شيء من ج ا الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فكل ب ا فكلما كان ه ز فبعض ج ا الضرب
الرابع بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا فكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا واربعة ضروب اخرى
والمتصلات جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة شرطية ان يكون التالي جزئيا الضرب الاول كل ج ب
وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب ا فليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب
ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب ا فليس البتة اذا كان ه ز ثم
فبعض ج ا والضرب الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ا فليس كل ب ا فليس البتة اذا كان ه ز فليس
كل ج ا ويبين كذلك الضرب الرابع بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب ا فليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج ا ويبين كذلك واربعة ضروب اخرى والمتصلات جزئية تاليفات ذلك على منهاج الشكل
الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط بين الحملية والتالي تلك التي في الحمليات
الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ا ب ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا ويتبين بعكس
التالي الضرب الثاني لا شيء من ج ب وكلما كان ه ز فكل ا ب ينتج كذلك ويتبين بعكس الحملية ثم
عكس التالي في النتيجة الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا ينتج كلما كان ه ز
فليس كل ج ا ويبين بعكس التالي الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان ه ز فلا كل ا ب ينتج كالثالث
ويبان هكذا كلما كان ه ز فحق انه لا كل ا ب وحق انه كل ج ب وكلما كان هذان حقين فلا كل ج ا ينتج
انه كلما كان ه ز فلا كل ج ا واربعة ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة
والشريطة فيها ان يكون التالي جزئيا موافقا للحملي في الكيف كذلك كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ا ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا الاخر لا شيء من ج ب وليس البتة اذا كان ه ز
فلا كل ا ب ينتج كذلك الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ا ب ينتج ليس البتة
اذا كان ه ز فكل ج ا الرابع ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز ولا كل ا ب ينتج كالثالث
وجميع هذه يتبين بعكس السالبة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة وهاهنا ضروب ستة جزئية المتصلات
تاليف ذلك على منهاج الشكل الثالث وضروب ذلك من موجبتين الضرب الاول كل ج ب
وكلما كان ه ز فكل ج ا فكلما كان ه ز فبعض ب ا يبين بعكس الحملية الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان
ه ز فلا شيء من ج ا وكلما كان ه ز فليس كل ب ا ويبين بعكس الحملية الضرب الثالث بعض ج
وكلما كان ه ز فكل ج ا فكلما كان ه ز فبعض ب ا ويبين بعكس الحملية الضرب الرابع كل ج ب وكلما
كان ه ز فبعض ج ا ينتج كالاول والثالث ويبين بعكس التالي الضرب الخامس كل ج ب وكلما
كان ه ز فليس كل ج ا ينتج كلما كان ه ز فليس كل ب ا ويبين بان نقول كلما كان ه ز فليس كل ج ا

هذا الضرب على نحو صورته الى ظن انه
ينقضها بالماحق ينتج في هذه
النتيجة فانه لا ينتج البتة على هذه
الضروب ولا بهذا البيان المذكور بل
الصورة وان يحمل الى غيره كان قد تبارك
منتج اصلا وانما اخذه على حده
انه ينتج غير هذه النتيجة ليس كل ج ب وكلما
الصورة الحالة ينتج كلما كان ه ز فليس
كان ه ز وكل ا ب ينتج الحملية مع التالي
كل ج ا وكذلك تاليف الضرب الرابع من
المتصل على هيئة المنتج بالخلف
الشكل الثاني في الحمليات المنتج
انه ليس كل ج ا ويضاف الى المقدم
المتصلة فينتج انه كلما كان ه ز فليس
كل ج ا

وايضا

وايضا كل ج ب واذا كان ليس كل ج ا وكان كل ج ب فليس كل ب ا ينتج كلما كان ه ز فليس
كل ب ا الضرب السادس بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا ينتج كالخامس ويبين بعكس
الحملية ضروب ذلك من سالبتين الضرب الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج ا فليس
البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ب ا الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا فليس
البتة اذا كان ه ز فكل ب ا الثالث كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج ا فليس البتة
اذا كان ه ز فلا شيء من ب ا الرابع بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا فليس البتة اذا كان
ه ز فلا شيء من ب ا الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فكل ب ا
السادس بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فكل ب ا وجميع
هذه يبين برد المتصلة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة وبالعكس الا في واحد وكذلك ضروب
ستة جزئية المتصلات

الفصل الخامس في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية والحمل فيها مشارك للمقدم في الاشكال الثلثة

ولنبدا بما يكون الحملي فيه مكان الصغرى التاليفات
الكائنة على منهاج الشكل الاول ومن الشرط صحة المقدم وان لا يكون محالا وخاصيته انه ان كانت
الحملية كلية موجبة والمقدم كلي فالنتيجة جزئية كلية المقدم وان كان المقدم جزئيا فالنتيجة كلية وان
كانت الحملية جزئية فيجب ان يكون المقدم لا جزئيا ويكون النتيجة موجب المقدم كليا حتى يصح واذا كان
الشرطي ومقدمه جزئيتان لم ينتج الضرب الاول والشرط ان يكون المقدم ليس بمحال كل ج ب
وكلما كان كل ب ا فه ز ينتج قد يكون اذا كان كل ج ا فه ز والا ليس البتة اذا كان كل ج ا فه ز و
كلما كان ب ا فه ز فليس البتة اذا كان كل ب ا فكل ج ا لكن كل ج ب فاذا كان كل ب ا كان كل
ج ا هذا خلف وقد يعرض ههنا شك كما عرض في نظيرتها مما سلف وحله ذلك الحل الضرب
الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ب ا فه ز ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والا
فليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فه ز وكلما كان لا شيء من ب ا فه ز فليس كلما كان لا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ا وكل ج ب هذا خلف الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ب ا
فه ز وكلما كان كل او بعض ج ا فه ز لان ج بعض ب فاذا كان ج ا كان بعض ب ا الضرب
الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ب ا فه ز وكلما كان لا كل ج ا او لا شيء من ج ا فه ز لان ج بعض
ب الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب ا فه ز ينتج انه قد لا يكون اذا كان كل ج ا
فه ز والا فكلما كان ج ا فه ز وليس البتة اذا كان كل ب ا فه ز ينتج انه ليس البتة اذا كان كل ب ا
فكل ج ا هذا خلف وايضا ترد السالبة المتصلة الى الايجاب ثم ترد النتيجة الى السلب
السادس كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب ا فه ز فليس البتة اذا كان كل او بعض
ج ا فه ز لان ج بعض ب السابع والثامن كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء او لا كل ا فه

حتى ينتج كلية المقدم وان كانت سالبة
فيجب ان يكون المقدم جزئيا صح

فليس البتة اذا كان لا شيء او لا كل ج ا فهـ ز لانه ج بعض ب التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان
كل ب ا فهـ ز فقد يكون اذا كان كل ج ا فهـ ز والا فليس البتة وقد قلنا قد يكون اذا كان ب ا فقد يكون
اذا كان كل ب ا فليس كل ج ا هذا خلف العاشر كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ب ا فهـ ز فقد
يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز والا فليس البتة وقد يكون اذا كان لا شيء من ب ا فهـ ز فقد يكون
اذا كان لا شيء من ب ا فليس لا شيء من ج ا الحادي عشر كل ج ب وليس كلما كان كل ب ا فهـ ز وليس
كلما كان ويتبين بالخلف وبالرد الى الايجاب الثاني عشر كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من ب ا
فهـ ز فليس كلما ويتبين بالخلف وبالرد الى الايجاب الثالث عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ب ا
فهـ ز ينتج وكلما كان ج ا فهـ ز لانه اذا كان كل ج ا وجميع ان بعض ج ب كان بعض ب ا الرابع عشر بعض ج
ب وكلما كان لا كل ب ا فهـ ز ينتج كلما كان لا شيء من ج ا لانه اذا كان ج ب ولا شيء من ج ا كان لا كل
ب ا الخامس عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب ا فهـ ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فهـ ز
والبرهان مثل ذلك السادس عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب ا فهـ ز ينتج ليس البتة
اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز التاليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثاني لا ينتج من مقدم موجب كلي
وينتج من مقدم موجب جزئي فاذا كان المقدم جزئيا فيجب ان يكون الحملي موافقا له في الكيف وان كان
كليا فيجب ان يخالفه في الكيف وان يكون المقدم صحيح الوجود واذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزئية
وان كان جزئيا فالنتيجة كلية لكنه ان كان الحملي كليا كانت النتيجة كلية كلية المقدم وجزئيتها معا
وان كان جزئيا لم يكن المقدم في النتيجة الا كليا ولكن يجب ان يكون المتصلة كلية المقدم سالبة الضرب
الاول كل ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز والا فليس
البتة وقلنا كلما كان لا شيء من ا ب فهـ ز ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فليس شيء
من ج ا لكن اذا كان لا شيء من ا ب وجميع ان كل ج ب كان لا شيء من ج ا هذا خلف وقد يمكن ان يبين
بعكس المقدم اذا كان سالبا كليا فتعكس الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان
لا شيء من ا ب فهـ ز ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج ا فهـ ز ونبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو
او بعكس المقدم او برد السالبة الى الايجاب الضرب الثالث ليس شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب
فهـ ز فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز والا فليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز وكلما كان كل ا
ب فهـ ز فليس البتة اذا كان كل ا ب فلا شيء من ج ا لكن اذا كان كل ا ب وليس شيء من ج ب حقا
فلا شيء من ج ا حق وهذا خلف الضرب الرابع ليس شيء من ج ب وليس البتة اذا كان كل ا ب
فهـ ز ينتج فقد لا يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز ويتبين على نحو ذلك الضرب الخامس كل ج ب
وكلما كان بعض ا ب فهـ ز ينتج كلما كان كل ج ا او بعض ج ا فهـ ز لانه حينئذ يكون بعض ا ب الضرب
السادس لا شيء من ج ب وكلما كان كل ج ا او بعض ج ا فهـ ز لانه حينئذ يكون بعض ا ب الضرب السابع

السابع لا شيء من ج ب

لا شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب فهـ ز ينتج كلما كان كل ج ا او بعض ج ا فهـ ز لانه حينئذ يكون لا
كل ا ب الضرب الثامن بعض ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج
ا فهـ ز والبرهان بالخلف وبعكس المقدم الضرب التاسع بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء
من ا ب فهـ ز ينتج ليس كلما كان لا كل ج ا فهـ ز والبرهان بالخلف بهو غير ذلك الضرب العاشر ليس
كل ج ب وكلما كان كل ا ب فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج ا فهـ ز والا فليس البتة وقد قلنا كلما كان
كل ا ب فهـ ز فليس البتة اذا كان كل ا ب فلا كل ج ا لكن هما جميعا حقان فالسلب بالحمل الضرب الحادي عشر
ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ا ب فهـ ز ينتج ليس كلما كان لا كل ج ا فهـ ز لانه اذا كان كل ا
ب فحينئذ ليس كل ج ا وليس حينئذ هـ ز وقد يبين بالرد الى الايجاب الضرب الثاني عشر بعض ج ب
وكلما كان بعض ا ب فهـ ز ينتج كلما كان كل ج ا فهـ ز لانه يكون حينئذ بعض ا ب الضرب الثالث عشر
ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ا ب فهـ ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فهـ ز لانه يكون حينئذ
لا كل ا ب واما الجزئيات المتصلات السالبة المقدمات لكليتها فلنبرهن على ضرب منها وهو
انه كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من ا ب فهـ ز ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج ا فهـ ز والا فكلما
كان وليس كلما كان لا شيء من ا ب فهـ ز فليس كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا لكن كل
ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب كان لا شيء من ج ا ولنبرهن على ضرب اخر وهو انه كل ج ب وقد يكون
اذا كان لا شيء من ا ب فهـ ز فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهـ ز ويتبين بالخلف التاليفات من
هذا الباب على منهاج الشكل الثالث وهي افضل قياسات هذا الباب ولا ينتج والحملية سالبة
ويكون النتيجة كلي المقدم دائما الضرب الاول كل ج ب وكلما كان كل ج ا فهـ ز ينتج كلما كان كل ب ا
فهـ ز لانه حينئذ يكون كل ج ا الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ج ا فهـ ز ينتج كلما كان لا شيء
من ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ا الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ج ا فهـ ز
ينتج كلما كان كل ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ بعض ج ا الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ج ا فهـ ز
ينتج كلما كان لا شيء من ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ لا كل ج ا الضرب الخامس كل ج ب وليس البتة
اذا كان كل ج ا فهـ ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ا الضرب السابع
كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج ا فهـ ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ بعض
ج ا الضرب الثامن كل ج ب وليس البتة اذا لم يكن كل ج ا فهـ ز ينتج ليس البتة اذا لم يكن لا شيء من
ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ لا كل ج ا التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ج ا فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان
كل ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ ج ا والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر
والخامس عشر والسادس عشر متصلاتها جزئية ونتائجها جزئية كلية المقدم يحتاج ان نعلمه بنفسك
والسابع عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ج ا فهـ ز ينتج كلما كان كل ب ا فهـ ز لانه يكون حينئذ بعض

ج الثامن عشر بعض ج ب وكلما كان لا كل د ا فه ز ينتج كلما كان لا شيء من ب ا فه ز لانه يكون حينئذ
لا كل د ا والتاسع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض د ا فه ز ينتج ليس البتة اذا كان
كل د ا فه ز والعشرون بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء من لا كل د ا فه ز ينتج ليس
ليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث
والعشرون والرابع والعشرون جزئية الحمليات وجزئية المتصلات والمقدمات والتوالي
بحالها اصناف هذه القياسات والحملية مكان الكبرى تاليفات ذلك على منهاج الشكل
الاول لا ينتج الا ان يكون المقدم سالبا والحملية كلية الضرب الاول كلما كان لا شيء من ج ب فه ز وكل
ب ا ينتج كلما كان لا شيء من ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ب والضرب الثاني كلما كان لا شيء
من ج ب فه ز ولا شيء من ب ا ينتج كلما كان كل ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ب الضرب
الثالث كلما كان لا كل ج ب فه ز وكل ب ا فينتج وكلما كان لا كل او لا شيء من د ا فه ز لانه يكون
حينئذ لا كل ج ب الضرب الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ز ولا شيء من ب ا فينتج كلما كان كل
او بعض ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا كل ج ب الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن
متصلتها سالبة وينتج تلك النتائج سالبة والبرهان ماخوذ ذلك بعينه وضروب ثمانية اخرى
والمتصلة جزئية موجبة وسالبة واما تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني لا ينتج الا ان تكون الحملية
كلية ويكون المقدم مشاكلا لها في الكيفية الاول كلما كان كل ج ب فه ز وكل ا ب ينتج كلما كان
كل ج ا فه ز لانه حينئذ كل ج ب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ز ولا شيء من ا ب فينتج
كلما كان كل ج ا فه ز لانه حينئذ يكون لا شيء من ج ب الثالث كلما كان بعض ج ب فه ز وكل ا
ب ينتج كالاول الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ز ولا شيء من ا ب ينتج كالثاني واربعة اخرى والمتصلات
سوالب وثمانية اخرى والمتصلات جزئية سالبة وموجبة تاليفات ذلك على منهاج الشكل
الثالث الاول كلما كان لا شيء من ج ب فه ز وكل ج ا ينتج كلما كان لا شيء من د ا فه ز لانه حينئذ لا شيء يكون جح
من ج ب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ز ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان كل ب ا فه ز لانه حينئذ
لا شيء من ج ب الثالث كلما كان لا كل ج ب فه ز وكل ج ا ينتج كلما كان لا شيء من ب فه ز لانه
يكون حينئذ لا كل ج ب الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ز ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان كل ب ا فه ز
لانه حينئذ يكون لا كل ج ب واربعة اخرى والمتصلات كلية سالبة وثمانية اخرى ومتصلاتها
جزئية وكلية سالبة وموجبة **الفصل السادس في القياسات المنقسم على نمط الاشكال
الثلثة** فمن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ومن حمليات كثيرة على قياس الاستقراء الا ان
الاستقراء يكون الحمل فيه حقيقيا بل تشبيها ويجوز ان يكون اجزاء القسمة ناقصة ومع ذلك
يكون استقراء ولا يلتفت الى ان يكون الاجزاء تامة على ما ستعلم وهذا يكون الحمل فيه حقيقيا على

على موضوع الانفصال واجزاء القسمة تامة وانا اسميه القياس المقسم ويكون اجزاء القسمة فيه
مشتركة في جزء ويكون الحمليات مشتركة في جزء ويكون ذلك اما على نمط الشكل الثاني او الثالث الاول او على نمط الشكل صح
تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول وذلك ان يكون اجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع
ويرد الانفصال على موضوعها ويكون كل حملي مشاركا للاخر في جزء هو محمول ذلك الحملي مباينا في
جزء هو موضوع ذلك الحملي ويجب ان يكون المنفصلة موجبة موجبة الاجزاء والحمليات كلية متشابهة صح
الكيف ونتيجتها حملية الضرب الاول كل ب اما ج او ه او ز وكل ج وه وز ا فكل ب ا الثاني
كل ب اما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه ولا ز ا فلا شيء من ب ا الثالث بعض ب اما د و اما
ه واما ز وكل ج وه وز ا فبعض ب ا الرابع بعض ب اما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه
ولا ز ا فلا كل ب ا وان جعلت المنفصلة جزئية لم يغن في انتاج الحملية تاليفات ذلك على منهاج
الشكل الثاني والشريطة فيه ان تكون المنفصلة ايضا موجبة الضرب الاول كل ب اما ان يكون ج
او ه او ز ولا شيء من ا ج او ه او ز ينتج لا شيء من ب ا الضرب الثاني لا شيء من ب ج ولا ه ولا ز
ودائما اما ان يكون ا ج او ه او ز الضرب الثالث بعض ب اما ان يكون ج او ه او ز ولا شيء من ا ج او
ه او ز وان جعلت المنفصلة جزئية لم تفد في انتاج الحملية وكذلك ان جعلت المنفصلة كبرى وحفظت
النسبة ولم تجعل الكبرى جزئية واما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية
وان تكون الشركة في كلي اعني يكون في اجزاء المنفصل او اجزاء الحمليات كلي ثم يكون الجزء الاخر ان كان
في الاخر مشاركا اياه الضرب الاول دائما اما ان يكون ج ب واما ان يكون د ب وكل ج وكل د ه
ينتج ان بعض ب ه لان كل واحد من ج و د او ج او د بعض ب فان كانت المنفصلة سالبة
لم ينتج مثاله ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس حيوانا وكل انسان وكل
فرس جسم ثم نقول ليس البتة اما ان يكون الانسان نفسا او يكون الفرس نفسا وكل انسان
وكل فرس جسم فان جعلت المنفصلة كبرى انتج ايضا مثل ذلك بعينه فان جعلت في الحملية
جزئية انتج كذلك ولكن ينبغي ان يكون جزء المنفصلة كليتين مثاله اما ان يكون كل ج ا وكل د ب
وكل ج او بعض ج ه او بالخلاف واما ان كان في جزئي المنفصل جزئية فان تشاركت في الحمليتين
كلية انتج والا لم ينتج مثاله الذي لا ينتج دائما اما ان يكون كل ج ب واما ان يكون بعض د ب وكل ج
ه وبعض د ه فانه يمكن ان لا يكون قولنا كل ج ب حقا البتة فيبقى الاقتران من جزئيتين ولكن
يلزم منه نتيجة شرطية انه ان كان لا شيء من د ب فبعض ب ه لانه يكون حينئذ كل ج ب وكذلك
ان عكست الترتيب فان جعلت الشرطية جزئية لم يفد كلية كما علمت واما التاليفات
من منفصلة وحمليات لا تشترك في محمول واحد فما كان ترتيب الشكل الاول فالشرط فيه ان
يكون الصغرى موجبة والكبريات كليات مثاله كل د اما ج واما ب وكل ج ه وكل ب ز ينتج كل د

لا يخلو امر ه و ز لا على انهما لا يجتمعان فيه بل على انه لا يخلوا منهما فانه كان كل د اما ج واما ب ولا شيء
من ج ه ولا شيء من ب ز ينتج ان كل د لا يخلو امره ان لا يكون ه او لا يكون ز وعلى ذلك فقس باقي الضروب
فان جعلت الحمليات صغريات كقولك كل ج ه وكل د ز ثم تقول واما ان يكون كل ه ا واما ان
يكون كل ز ا ينتج انه اما ان يكون ج ا اي عند ما يكون كل ه ا او يكون كل ز ا فان كان في اجزاء المنفصل
جزئي لم ينتج فان كانت المنفصلة سالبة انتجت منفصلة سالبة والشرط ما ذكرنا ان كانت
المنفصلة سالبة الاجزاء لم ينتج الشكل الثاني يجب ان يكون الحمليات فيه سوالب تنعكس
فحينئذ يرجع الى الشكل الاول ويكون حكمه حكمها الشكل الثالث تعرف احوالها بما يلزم الصغريات
من العكس او بالافتراض التاليفات من حملية مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى كترتيب
الشكل الاول كل ج ب ودائما كل ب اما ه واما ز ينتج كل ج اما ه واما ز فان سئل على هذا
فقيل كل فرد فهو عدد وكل عدد اما فرد واما زوج فيلزم من هذا ان كل فرد اما فرد واما زوج وهذا
هذيان والجواب ان هذا ينتج ولكنه نتيجة غير مفيد وليس انه غير مفيد وانه كاذب شيئا واحدا

منتج ولكن نتيجة

ومثال هذا الوان قائلا قال كل ناطق انسان ثم قال وكل انسان ناطق فانتج وكل ناطق ناطق
لم يكن هذا موجبا ان الضرب غير منتج ولكن السبب فيه المقدمات لا التاليف اذ قد اخذت
المقدمات سوى المحتاج اليها ثم لا شك ان كل فرد اما فرد واما زوج وذلك لانه ان خلا عنهما وهو
عدد كان شيئا اخر غيرهما وهذا المحال وان اجتمع فيه كان الفرد والزوج مجتمعين وهذا اشد استحالة
وكذلك اذا كانت الكبرى جزئية وكذلك اذا كانت الصغرى جزئية وكذلك اذا كانت الكبرى
سالبة كلية او موجبة سالبة الاجزاء واما ترتيب الشكل الثاني لا ينتج واما ترتيب الشكل الثالث
ينتج ما تعرفه بعكس الحملية واعلم ان جميع المقاييس المؤلفة من حملية ومتصلة او منفصلة قد يجوز
ان يكون مكان الحملية متصلة اذا كان المقدم او التالي او اي الاجزاء كان مما يشارك فيه متصلة
ويكون النتيجة تلك بعينها الا انها تكون متصلة بدل ما يكون حملية واعلم ان جميع الاقترانات
التي اشتركت في حد بعينه فانه يلزمها اقترانات تكون من احدى المقدمتين ومن مقدمة في
قوة المقدمة الاخرى وان يعتبر الحد المشترك فصار كلية جزئيا او سالبة موجبا او بالعكس
وكذلك ان بدلت مكان المقدمتين لازميهما وعليك ان تجرب هذا في قرينة قرينة وتجد
حينئذ قراين اخرى غير التي اوردناها هي في قوتها واما اصناف قياسات تحدث
من شرطيات تشارك في جزء غير تام فمن ذلك اشتراك منفصلتين في جزء غير تام ما كان من
ذلك على شاكلة الشكل الاول اما من موجبتين فهكذا دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز وكل
ز اما ان يكون ب او يكون ا ينتج اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ب او ه ا واما من موجبة
وسالبة فهكذا دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز وليس البتة اما ان يكون ز ا واما

بلغ

ان يكون ز ب

ان يكون ز ب ينتج اما ان يكون ج د واما ان لا يكون ه ب او ه ا واثنان صغراهما جزئية ينتج جزئية
واما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون الا على هذه الصورة دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ج
ه وليس البتة اما ان يكون د واما ان يكون ه ينتج حملية انه ليس البتة ج ا والضرب الثاني صغراه
سالبة وكبراه موجبة وضربان صغراهما جزئيتان وهو في قوة الحمليات ومنها اشتراك متصلة
صغرى ومنفصلة كبرى في محمول المقدم وموضوع الانفصال او محمولهما جميعا ضروب ذلك
على منهاج الشكل الاول كلما كان ج ب فه ز وكل ز اما د واما ا فكلما كان ج ب فكل ه اما
د واما ا الثاني كلما كان د ب فه ز وليس البتة ز اما د واما ا فكلما كان ج ب فليس البتة ز اما
د واما ا وضربان والمتصلة جزئية ضروب ذلك على منهاج الشكل الثاني كلما كان ج ب فه ز
او د ولا شيء من ا ب او د وكلما كان ج ب فليس ه ا كلما كان ج ب فليس ه ز او د وكل ا ز او
د فكلما كان ج ز فليس ه ا وضربان اخران جزئيتهما موجبة وضروب اربعة ومتصلاتها
سالبة فهي ترجع الى هذه ونتائجها يكون لوازم هذه فقد ادينا ما ضمناه من الكلام المختصر
في القضايا الشرطية وقياساتها وقد كنا علمنا في هذا الباب في بلادنا كتبا بالغة الشروح
غاب عنا في اسفارنا ومفارقتنا لاسبابنا وكانت موجودة في البلاد التي كنا بها وبعد ان كنا استخرجنا
هذا الجزء من العلم بقريب من ثماني عشرة سنة ووقع الينا كتاب في الشرطيات منسوب الى فاضل
المتاخرين كانه متحول عليه فانه غير واضح ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض فانه فاسد
في تعريف حال القضايا الشرطية انفسها وفي كثير مما يستقيم من القياسات وفي وجوه الدلائل
على الانتاج والعقم وفي تعديل الضروب في الاشكال فيجب ان لا يلتفت المتعلم الى ذلك
البتة فانه مزيفة مضلة وذلك لان مصنفه لم يعرف الايجاب والسلب في الشرطيات
والكلية والجزئية والاهمال كيف يكون وكيف يتضاد الشرطيات وكيف تتناقض وكيف
تتداخل بل اصناف هذا كله الى اجزاء المتصلات واشتغل من عكس الشرطي بنوع واحد ولم
يعرف جميع الاقترانات بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ولم يستوف
جميعها وكثيرها فوق العدد الواجب لانه عد اشياء داخلة تحت حكم واحد كاشياء ذات احكام
مختلفة وانما يجب ان يورد الحكم الكلي فيها فيكفيه تكثيره اصنافها بحسب تعديد ابدالات المقدم او
تال باختلاف الكمية والكيفية لا يتغير بتغيرها حكم ثم ظن في كثير من النتيجات انها عقيم ثم لم يصب
في ابانة كثير من المنتجات المحتاجة الى البيان بل سلك سبيلا غير سديد ثم ظن ان المنفصل تتميز فيه
تال عن مقدم حتى عد التاليف منه مرة في شكل ومرة في شكل آخر لانه في احدهما قدم المشترك
فيه وفي الآخر اخر ثم ظن في كثير من الاقترانات التي ليس الاوسط فيها شيئا بعينه انه قياس بسيط
لانه يلزم منه شيء بقوة وسط واحد بعينه وذلك في حكم القياس المركب لان القياس البسيط

با
بكثير من العقم انه منتج وخصوصا اول ما بعد
في الكتاب ثم ظن في كثير من هذه العقيم
بانها ظاهرة الانتاج لا تحتاج الى البيان
لكمال قياساتها ثم ظن [illegible]

ملع

وسطه واحد بعينه بلا اختلاف فهذه واشباهها وجوه زيغه في ذلك الكتاب **المقالة السادسة** من الفن الرابع من الجملة الاولى في المنطق **الفصل الاول في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها** فقد عددنا الان اصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل واما الاشتغال بتعديدها بان اخذ اصناف المنفصلات التي من حمليات والتي من اختلاط والتي من جزئين والتي من اجزاء واصناف المتصلات كذلك بكيفياتها وكمياتها وجهاتها واعتبار احوال مقدماتها وتالياتها انها لا تخلو من ان يكون احد الثمانية وتلك الثمانية اما المحصلة واما معدولة وبعد ذلك اما ثنائية واما ثلاثية وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من احد العناصر الثلاثة وتكون مطلقة او منوعة وتنوعها وجوب او امتناع او امكان وسائر ما اشبه هذه الاعتبارات ثم تركب بعضها مع بعض ويجمع ما يحصل من اعدادها وان يسمى كل صنف باسم فذلك مما الاولى ان يشتغل به من له فراغ عن المحتاج اليه مما لا يحتاج اليه مع ان الاشتغال بذلك وتعديده من ايسر الامور واهونها عند من نعم به ممن له ادنى تفطن واما الاولى بنا فان نشتغل بالاحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول انك اذا علمت الموجبة والسالبة الكلية والجزئية فقد علمت التناقض والتضاد وما تحته والتداخل ولا حاجة بنا الى الاستيناف تعليمك ذلك فان الحال فيها كما في الحمليات والذي نظن ان ذلك انما يكون بسبب المقدم والتالي فذلك باطل ولو كانت المقدمة التي تاليها مناقض مناقضة لكان قولنا كلما مشى زيد عاين عمروا وكلما مشى زيد لم يعاين عمروا متناقضين وليس كذلك وان كان قد يتفق في بعض المواضع ان يكون تلك لازمة للمناقض وامر المقدم ابعد في هذا المعنى فلنشتغل بتعريف احوال التلازم ولنبداء باحصاء انواع كل جنس من هذه القضايا ولناخذ اجزاءها محصورات فان ذلك اولى لتكمل اغراضنا وتتعرف الحال في كيفية لزوم بعضها البعض ولناخذها ضروريات واما اخذها مطلقات وممكنات فانظره في كتاب اللواحق ان كنت لا يمكنك ان تقيس الحال فيها على ما قيل في نظايرها من الحمليات وعلى انك لو اجتهدت تمكنت من ذلك بعد ان يفهم اولا المدلول عليه في كل صنف منها وانه كيف صدق ولنبدئ بالمتصلات ولنمثل في البسيطة التي يؤلف من حمليتين

الموجبات الكلية

من موجبتين كليتين آ كلما كان كل اب فكل ج د — من موجبتين والمقدم كلي ب كلما كان كل اب فبعض ج د

من موجبتين والتالي كلي ج كلما كان بعض ا ب فكل ج د — من موجبتين جزئيتين د كلما كان بعض ا ب فبعض ج د

من سالبتين كليتين ه كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د — من سالبتين والمقدم كلي و كلما كان لا شيء من ا ب فلا كل ج د

من سالبتين والتالي كلي ز كلما كان لا كل ا ب فلا شيء من ج د — من سالبتين جزئيتين ح كلما كان لا كل ا ب فلا كل ج د

ط من كليتين والمقدم موجب والتالي سالب كلما كان كل ا ب فلا شيء من ج د — ي المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي كلما كان كل ا ب فلا كل ج د

يا المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د — يب المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي كلما كان بعض ا ب فلا كل ج د

يج كليتان والمقدم سالب والتالي موجب كلما كان لا شيء من ا ب فكل ج د — يد المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي كلما كان لا شيء من ا ب فبعض ج د

١٨٠

يه المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي كلما كان لا كل ا ب فكل ج د — يو المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي كلما كان لا كل ا ب فبعض ج د

ط من موجبتين كليتين ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د — ب من موجبتين والمقدم كلي ليس البتة اذا كان كل ا ب فبعض ج د

يا من موجبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان بعض ا ب فكل ج د — يب من موجبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان بعض ا ب فبعض ج د

يج من سالبتين كليتين ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د — يد من سالبتين والمقدم كلي ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فلا كل ج د

يه من سالبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان لا كل ا ب فلا شيء من ج د — يو من سالبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان لا كل ا ب فلا كل ج د

ا كليتان والمقدم موجب والتالي سالب ليس البتة اذا كان كل ا ب فلا شيء من ج د — ب المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان كل ا ب فلا كل ج د

و المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي ليس البتة اذا كان بعض ا ب فلا شيء من ج د — د كليتان والمقدم سالب والتالي موجب ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فكل ج د

ح المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فبعض ج د — ه المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي ليس البتة اذا كان لا كل ا ب فكل ج د

ح المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان بعض ا ب فلا كل ج د — ز المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا كل ا ب فبعض ج د

ولكل واحد من الانواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الانواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها الى بعض ووجه الرجوع ان يحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع بنقيض التالي وجميع هذه الاصناف يوجد مرة باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فيزاد لفظة اللزوم فقولنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د وهو على المعنى الاعم في قوة قولنا كلما كان كل ا ب فليس كل ج د وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا كلما كان كل ا ب فليس يلزم ان كل ج د واحفظ هذا القانون في جميع ذلك وعلى هذا القياس قولنا ليس البتة اذا كان بعض ا ب فكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض ا ب فليس كل ج د وقولنا ليس البتة اذا كان بعض ا ب فبعض ج د في قوة قولنا كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د وقولنا ليس البتة اذا كان بعض ا ب فكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض ا ب فليس كل ج د وعلى هذا القياس واما وجه البرهان على هذا الاتباع فانا نشير اليه في صنف واحد وعليك ان تنقله الى ساير الاصناف فنقول انه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د صدق قولنا كلما كان كل ا ب فليس كل ج د والا صدق نقيضه وهو قولنا ليس كلما كان كل ا ب فليس كل ج د ومعنى هذا الكلام هو منع ان يكون هذا التالي السالب لازما لكل وضع للمقدم فيكون هناك لا محالة مرة من المرات يوضع فيها هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالي اياه فيكون الصادق حينئذ معه نقيضه فيكون حينئذ قد كان كل ا ب ومعه كل ج د وقد قلنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د هذا خلف واما ان كان على سبيل رفع اللزوم فانه يلزم من قولنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فيلزم ان يكون كل ج د قولنا كلما كان كل ا ب فليس يلزم ان يكون كل ج د والا فمن الحق انه ليس كلما كان كل ا ب فليس يلزم ان يكون كل ج د فيلزم مرة عند وضع كل ا ب ان يكون كل ج د وهذا محال واما البرهان على ان هذه السالبة يلزم الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم فانه اذا صدق قولنا كلما كان كل ا ب فكل ج د ولم يصدق قولنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فليس كل ج د صدق نقيضها انه قد يكون اذا كان

كل اب فليس كل جد د فيجوز ان يكون قولنا كل اب موضوعة ولا يكون تاليا لها ان كل جد اذ يكون
ليس كل جد د وقد قلنا انه كلما كان كل اب فيجب ان يوضع تاليه ان كل جد د وهذا خلف فانا فرضنا ان ج
ذلك يجب اما ان يصدق معه او يلزمه فالقضايا المتصلة الكلية المتفقة في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة
التوالي متلازمة اما في المواد التي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة التالي فيكو
لزوم النقايض من التوالي على ان اللزوم جزء من التالي وعلى انه خارج عنه فيصدق فيهما جميعا واما اذا كانت
المواد مواد يكون الصدق في سالبها ليس منع صحة التالي بل منع لزوم التالي كان صحيحا او ليس بصحيح
فعلى ان يجعل اللزوم جزءا من التالي فيؤتى بنقيضه من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم فان كان التالي
موجبا كان المتصل اللازم اياه على هذه الصفة كلما كان ه ز فليس يلزم ان يكون جد د وان كان سالب التالي
كان هكذا كلما كان ه ز فليس يلزم ان لا يكون جد د ومعناه يصح ان يعرض معه جد د فيكون كمال القول كلما كان
ه ز فيصح معه فرض جد د اي صحة في الفرض لا في الوجود فقط ومن هذا تبين ايضا خطاء من ظن ان القضايا
المتصلة المتناقضة هي التي تواليها متناقضة وذلك ان الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان
يكونان في قوة المتضادتين فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان وذلك لان احدى هاتين الموجبتين
يكون في قوة سالبة كلية مقابلة للاخرى بالتضاد

المواجبات الجزئية

من موجبتين كليتين	قد يكون اذا كان كل اب فكل جد د	من موجبتين والتالي جزئي	قد يكون اذا كان كل اب فبعض جد د
من موجبتين والمقدم جزئي	قد يكون اذا كان بعض اب فكل جد د	من موجبتين جزئيتين	قد يكون اذا كان بعض اب فبعض جد
من سالبتين كليتين	قد يكون اذا كان لا شيء من اب فلا شيء من جد	من سالبتين والتالي جزئي	قد يكون اذا كان لا شيء من اب فلا كل جد
من سالبتين والمقدم جزئي	قد يكون اذا كان لا كل اب فلا شيء من جد	من سالبتين جزئيتين	قد يكون اذا كان لا كل اب فلا كل جد د
كليتين والمقدم موجب والتالي سالب	قد يكون اذا كان كل اب فلا شيء من جد د	المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي	قد يكون اذا كان بعض اب فلا شيء من جد
المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي	قد يكون اذا كان كل اب فلا كل جد د	المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي	قد يكون اذا كان بعض اب فلا كل جد د
من كليتين والمقدم سالب والتالي موجب	قد يكون اذا كان لا شيء من اب فكل جد د	المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي	قد يكون اذا كان لا كل اب فكل جد
المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي	قد يكون اذا كان لا شيء من اب فبعض جد د	المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي	قد يكون اذا كان لا كل اب فبعض جد د

السوالب الجزئية

ليس كلما كان كل فكل ه ليس كلما كان بعض فكل ه ليس كلما كان كل فبعض ه ليس كلما كان بعض فبعض
ليس كلما كان لا شيء فلا شيء ه ليس كلما كان لا كل فلا شيء ه ليس كلما كان لا شيء فلا كل ه ليس كلما كان لا كل فلا كل
ليس كلما كان كل فلا شيء ه ليس كلما كان كل فلا كل ه ليس كلما كان بعض فلا شيء ه ليس كلما كان بعض فلا كل
ليس كلما كان لا شيء فكل ه ليس كلما كان لا شيء فبعض ه ليس كلما كان لا كل فكل ه ليس كلما كان لا كل فبعض
فنقول ان الحال في تلازم هذه الجزئيات كالحال في تلازم الكليات فان قولنا ليس كلما كان كل فكل يلزمه قولنا
قد يكون اذا كان كل فليس كل والا لازمه نقيضه وهو انه ليس البتة اذا كان كل فليس كل وهذا يلزمه

انه كلما كان

انه كلما كان كل فكل وقد قلنا ليس كلما كان كل فكل هذا خلف وعلى هذا القياس في سايرها وتقريب من هذا
تبرهن ان هذه الموجبة تلزمها سالبة فانه لم يلزم السالبة صدق نقيضها وهو انه كلما كان كل فكل وهذا
يلزمه ليس البتة ان كان كل فلا كل وقد قلنا قد يكون اذا كان كل فلا كل هذا خلف واعتبر حال الاتباع وحال
اللزوم وقد يتبين ايضا من هذا كذب ظن القائل ان المناقضة في التالي تجعل المتصلة متناقضة فان
هاتين الجزئيتين قد يصدقان معا لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة في التالي وقوة
الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي فيكون موجبتان متناقضتي التالي ويصدقان معا
وسالبتان كذلك ويصدقان معا وقد علمت فيما سلف ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية الداخلة
معها ولازمها واذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولازمها ولا ينعكس احد الامرين ويجب ان يراعى حال الزيادة
التي تحتاج اليها في امر الاتصال بلزوم

الفصل الثاني في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وحال التلازم فيها ولنحص الان اصناف القضايا المنفصلة

جد كل

دائما اما ان يكون اب او كل جد د ه دائما اما ان يكون بعض او كل ه دائما اما ان يكون كل او بعض ه دائما اما ان يكون بعض او بعض
دائما اما ان يكون لا شيء او لا شيء ه دائما اما ان يكون لا كل او لا شيء ه دائما اما ان يكون لا شيء او لا كل ه دائما اما ان يكون لا كل او لا كل
دائما اما ان يكون كل او لا شيء ه دائما اما ان يكون بعض او لا شيء ه دائما اما ان يكون كل او لا كل ه دائما اما ان يكون بعض او لا كل
دائما اما ان يكون لا شيء او كل ه دائما اما ان يكون لا شيء او بعض ه دائما اما ان يكون لا كل او كل ه دائما اما ان يكون لا كل او بعض

ليس البتة اما كل واما كل ه ليس البتة اما بعض واما كل ه ليس البتة اما كل واما بعض ه ليس البتة اما بعض واما بعض
ليس البتة اما لا شيء واما لا شيء ه ليس البتة اما لا كل واما لا شيء ه ليس البتة اما لا شيء واما لا كل ه ليس البتة اما لا كل واما لا كل
ليس البتة اما كل واما لا شيء ه ليس البتة اما بعض واما لا شيء ه ليس البتة اما كل واما لا كل ه ليس البتة اما بعض واما لا كل
ليس البتة اما لا شيء واما كل ه ليس البتة اما لا كل واما كل ه ليس البتة اما لا شيء واما بعض ه ليس البتة اما لا كل واما بعض
قد يكون اما ان يكون كل او يكون كل ه قد يكون اما ان يكون كل او يكون بعض ه قد يكون اما ان يكون بعض او يكون كل ه قد يكون اما ان يكون بعض او يكون بعض
قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا شيء ه قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل ه قد يكون اما ان يكون لا كل او لا شيء ه قد يكون اما ان يكون لا كل او لا كل
قد يكون اما ان يكون كل او لا شيء ه قد يكون اما ان يكون كل او لا كل ه قد يكون اما ان يكون بعض او لا شيء ه قد يكون اما ان يكون بعض او لا كل
قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل ه قد يكون اما ان يكون لا شيء او بعض ه قد يكون اما ان يكون لا كل او كل ه قد يكون اما ان يكون لا كل او بعض

ليس دائما اما كل واما كل ه ليس دائما اما كل واما بعض ه ليس دائما اما بعض واما كل ه ليس دائما اما بعض واما بعض
ليس دائما اما لا شيء واما لا شيء ه ليس دائما اما لا شيء واما لا كل ه ليس دائما اما لا كل واما لا شيء ه ليس دائما اما لا كل واما لا كل
ليس دائما اما كل واما لا شيء ه ليس دائما اما كل واما لا كل ه ليس دائما اما بعض واما لا شيء ه ليس دائما اما بعض واما لا كل
ليس دائما اما لا شيء واما كل ه ليس دائما اما لا شيء واما بعض ه ليس دائما اما لا كل واما كل ه ليس دائما اما لا كل واما بعض

واذ احصينا هذه فلنتكلم اولا على لازم المنفصلات والمتصلات فنقول اما المنفصلات الحقيقية الموجبة
الموجبة الاجزاء فيلزمها من المتصلات ما يكون نقيض احدى جزئي المنفصلة فيه مقدما وعين تاليه تاليا ايهما
كان مقدما من المنفصل اذا كانا متفقين في الكم والكيف مثاله اذا قلنا دائما اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون
كل ج د فيلزمها كلما لم يكن كل ا ب فكل ج د وكلما لم يكن كل ج د فكل ا ب ولنبرهن على احد اللازمين فان الامر في
كليهما واحد فنقول انه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية المتصلة لا متصلة فقط بل متصلة
مع الزام المقدم للتالي وهذا اذا صح صح ما هو اعم منه وهو المتصلة المطلقة فانه حيث يصدق الاخص يصدق
الاعم فنقول ان لم يلزمه قولنا كلما لم يكن كل ا ب فيلزم ان يكون كل ج د فقد يصدق معه نقيضه وهو قولنا
ليس كلما لم يكن كل ا ب يلزم ان يكون كل ج د ويلزم هذه القضية قولنا قد يكون اذا لم يكن كل ا ب فليس
يلزم ان يكون كل ج د وهذا يجوز ان لا يكون كل ا ب ولا كل ج د والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين
معا وجعلت وضع كل واحد منهما يلزمه رفع الاخر وهذه المتصلة يجوز ارتفاعهما معا هذا خلف وايضا
يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف تاليه نقيض احد جزئيه ومقدمه عين الجزء الاخر مثل قولنا كلما كان
كل ا ب فليس كل ج د والا فليس كلما كان كل ا ب فليس كل ج د وهذا يلزمه انه قد يكون اذا كان
كل ا ب وكل ج د وهذه يوجب جواز اجتماع القولين والمنفصلة يمنع ذلك هذا خلف فهذا هو القول
في الموجبات الموجبة الاجزاء وقد برهن على الكليات منها فيمكن ان يبرهن على هذا القياس على الجزئيات
منها على نمط واحد وليت يجب ان ينعكس الامر حتى اذا صدقت المتصلات المذكورة صدق معها
المنفصلات والا لوجب ان ينعكس كل متصلة منها على نفسها اذا كان الصدق والعناد الحقيقي
في المنفصلة منعكسا وقد يجوز ان يكون التالي في المتصل الموجب اعم لزوما لزومه للمقدم مثل
قولك ان الانسان كلما كان متحركا او كلما لم يكن متحركا ففي الحالين جميعا يلزمه انه جسم واما تحصيل بيان
هذا فليكن اللازم موافقا للمقدم كقولك كلما كان كل ا ب فليس كل ج د كقولنا اما ان يكون كل ا ب
واما ان يكون كل ج د فنقول ان هذا المتصل لا يجب ان يلزمه انه اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون
كل ج د لانه حينئذ يجب ان يلزمه هذا المتصل انه كلما لم يكن كل ج د فكل ا ب وليس دائما يوجد هذا
الانعكاس وكذلك ان جعلت اللازم مناقض المقدم وجب ان يلزمه عكسه وهذا لا يجب واما اذا
كان احد الجزئين او كلاهما سالبا فيلزمها من المتصلات مناقض المقدم موافق التالي ولا يلزمها موافق
العين مناقض التالي كما كان يجب في الموجبات الاجزاء مثل ذلك انا اذا قلنا دائما اما ان لا يكون
شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د لزمه قولنا كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د وكلما كان بعض
ج د فلا شيء من ا ب ولنبرهن فنقول انه ان لم يصدق ذلك صدق قولنا ليس كلما كان بعض ج د
فلا شيء من ا ب ويلزمها انه قد يكون اذا كان بعض ج د فبعض ا ب والمنفصلة يمنع اجتماع ذلك
وهذا خلف وانما قلنا انه لا يلزم من وضع عين المقدم انا اذا قلنا وكلما لم يكن نبا تا لم يلزم منه انه جماد

مثال

اوليس بجاد

اوليس بجاد واللزوم ههنا منعكس لان وضع نقيض التالي يلزمه وضع نقيض المقدم دائما وانما يؤدي هذا
الانعكاس الى هذا فقط وانت تعلم ان هذا الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط بل اتصالا مع التزام
على ان يعتبر في ايجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان في الاولى وان يدخل اللزوم ايضا في التوالي ويعتبر بها
ذلك الاعتبار بعينه ونقول انه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل ايضا وهو انه اذا صح كلما كان بعض
ا ب فلا شيء من ج د يلزمه اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د فان لم يلزم وقتا او حالا
فلنعين ذلك الوقت والحال فيكون حينئذ شيء من ا ب ومعه شيء من ج د فيكون حينئذ ليس يقتضي
كون الشيء من ا ب ان لا يكون شيء من ج د ولا كون شيء من ج د ان لا يكون شيء من ا ب وقد فرضنا كون
شيء من ا ب يقتضي ان لا يكون شيء من ج د هذا خلف وانما لم يعرض مثل هذا الخلف في الاول لانه اذا صدقت
سالبة الانفصال ههنا لم يجب ان يلزم صدقهما جواز الاجتماع بل ربما كان صدقهما لجواز الارتفاع معا
وههنا يلزم صدق السلب لجواز الاجتماع فقط وكذلك لا يحوج ههنا الى ان تصير المتصلة منعكسة
واجزاؤها بحالها بل ان يلزم نقيض تاليها نقيض المقدم وهذا واجب وعلى هذا فقس الحال اذا كانت
احدى المقدمتين موجبة والاخرى جزئية وبعد القانون فعليك ان تمتحن في واحد واحد واما التلازم
في المنفصلات انفسها فنقول اما المنفصلات الموجبة الاجزاء فانها يلزمها من المنفصلات
ما يوافقها في الكم بعد الخلاف في الكيف ويناقضها في المقدم مثاله في الكليات دائما اما ان يكون كل ا ب
واما ان يكون كل ج د يلزمه اما ان لا يكون ليس البتة كل ا ب واما ان يكون كل ج د وكذلك ليس البتة
اما ان لا يكون كل ج د واما ان يكون كل ا ب ولنبرهن على الاول منهما فان الثاني يجري مجراه وعلى
قياسه فنقول انه ان كذب عليه قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د صدق
حينئذ عليه نقيضه وهو انه قد يكون اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د وهذا يلزمه قد يكون اذا
كان كل ا ب فكل ج د فيجوز الجمع والمنفصل يمنع الجمع البتة وليس يجب ان ينعكس هذا حتى اذا صدق
قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د لانه قد يصدق ما فيه المحال الغير المعاند
كقولك ليس اما ان لا يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا او غير موجود وليس يلزم
من ذلك انه اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا او غير موجود بل قد يصدق ان
يقول ليس اما ان لا يكون الشيء حيوانا او يكون بياضا والجزئيات حكمها ايضا هذا الحكم مثاله انا اذا
قلنا قد يكون اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د فانه يلزمه ليس دائما اما ان لا يكون كل ا ب
واما ان يكون كل ج د والا صدق نقيضه انه دائما اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د يلزمه
ليس البتة اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د وقد قلنا قد يكون اما ان يكون كل ا ب واما
ان يكون كل ج د هذا خلف ولا يلزم انعكاس هذا لما قد اشرنا اليه فهذه حال المنفصلات بعضها مع
بعض ونقول كل متصلة يلزم منفصلة موجبة فان السالبة المنفصلة التي يلزم تلك المنفصلة يلزم

يلزمه وليس البتة اما ان لا يكون كل

واما ان يكون بياضا ولا يلزم
من ذلك ان الشيء اما ان يكون حيوانا صح

تلك المتصلة مثاله ان قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د هو لازم لقولنا دائما
اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة كلما كان بعض ا ب
فلا شيء من ج د فنقول ان هذه المتصلة يلزمها قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون
شيء من ج د والا صدق نقيضها انه قد يكون اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د وهذه
يلزمها متصلة بهذه الصفة قد يكون اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د ويلزمها ليس كلما كان بعض
ا ب فلا شيء من ج د وقد قلنا كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د هذا خلف فقد علمت من هذا ان كل
متصلة موجبة فيلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم وفي المقدم والتالي ويدلك عليه غير هذا البرهان
الذي اوضحته لك لكنه ليس يلزم ان ينعكس فيلزم هذه الموجبة هذه السالبة فانه يصدق ان نقول
ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كاتبا واما ان لا يكون شيء من الاثنوات زوجا ولا يلزم منه كلما كان
بعض الناس كاتبا فليس شيء من الاثنوات بزوج وهذه السوالب يلزم من سوالب الموجبات المتصلة
التي يلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات التي يلزم السالبة المنفصلة اياها
ومن المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة اللازمة فيكون كل سالبة متصلة فانها يلزمها كلها
سالبة كلية منفصلة مناقض لها في المقدم فانا اذا قلنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د يلزمه ليس
البتة اما الا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د والا فليكن ذلك فيكون قد يكون اما ان يكون لا كل ا ب
واما ان يكون كل ج د وهذا يلزمه قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د هذا فلننظر هل ينعكس هذا اللزوم
فلنضع انه ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د ولنرجع الى المواد فنقول انا نقول
ليس البتة اما ان لا يكون الانسان حيوانا فالخلاء ليس بموجود ان عني اتصال اللزوم واما الاتصال
الاعم فانه ليس ان يلزمه فانه ان كان مع صدق ذلك ليس صدقا قولنا ليس البتة ان كان كل ا ب
فكل ج د فنقيضه حينئذ صدق وهو انه قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د فاذا كان كل ا ب وكل
ج د يجتمعان في وقت وشرط فعند ذلك الشرط ان لم يكن كل ا ب لم يكن كل ج د وقد قلنا ليس البتة
هكذا هذا خلف فقد علمت ان المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات اما الموجبة فما يناقضها
في المقدم ويوافقها في التالي ويكون على كمها واما من السالبة فما يكون في قوة تلك الموجبة وهي
التي تخالفها في الكيف وتوافق الموجبة في المقدم ويناقضه في التالي فيكون مخالفا للمنفصلة في الكم
ومناقضا له في المقدم والتالي وانما يوافقه في الكم وان هذه اللوازم لا تنعكس حالها فلا يجب
ان تكافيها الموجبات المنفصلة في اللزوم واما المنفصلات السالبة فيلزم هذه الموجبات وما
يلزمها معا فيكون ملزومها من الموجبات المنفصلات ما يوافقها في الكم ويناقضها في المقدم ومن
الموجبات المتصلة ما يوافقها في الكم وفي المقدم والتالي ومن السالبات المتصلة ما يوافقها في
الكم والكيف والمقدم ويناقضها في التالي فقد عرفت الحال في التلازم ولانك عرفت الجزئي والكلي

والموجب والسالب في الشرطيات فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات وما تحت المتضادات
والمتداخل بعضها في بعض ولا تحتاج ان نعدها لك وتطول الكلام فيها عليك ولذلك ان اردت
ان نعد ما يكون بعضها في بعض من مقدمها او تاليها باحدى النسب المذكورة على ان ذلك لا فائدة فيه
بل الفائدة ان تراعي هذه الاحوال في حكم القضية من الاتصال والانفصال واذا عرفت المناقض بالفعل
وعرفت ما يلزمه وينعكس عليه ان كان له ذلك كما في المتصلات فقد عرفت المناقض في القوة وكذلك
المضاد بالقوة وما تحته في القوة والداخل بالقوة اذ بعض هذه الاحوال بالفعل وبعضها بالقوة مثل
قولنا كلما كان كذا كان كذا يناقضه بالفعل ليس كلما كان كذا كان كذا ويناقضه بالقوة قد يكون اذا
كان كذا كان كذا ثم ان في هذه الملازمات شكوكا في جهة التناقض المأخوذ فيها اذا اعتبرت المقدمات
مطلقة او ضرورية ليس في تعرضنا لها كثير نفع والاولى انها نؤخر الى اللواحق اذ في ظاهر ما قلنا بلاغ
الى الغرض النافع **الفصل الثالث في عكس المقدمة المتصلة** لنشتغل من العكس بعكس المتصل فنقول
ان عكس المتصل على وجهين احدهما عكس الاستقامة والاخر عكس النقيض وعكس الاستقامة هو ان نجعل المقدم تاليا
والتالي مقدما مع حفظ الكيفية على ان يكون مع ذلك حافظا للصدق واما عكس النقيض فان نجعل بدل التالي
نقيض التالي وبدل المقدم نقيض المقدم ولنبدا بعكس الاستقامة فنقول انا اذا قلنا ليس البتة اذا كان
كل ا ب يكون كل ج د فظاهر الحال توجب انه ليس البتة اذا كان كل ج د فكل ا ب والا فليكن مرة كل ج د
ومعه كل ا ب فيكون في بعض المرات قد كان كل ا ب ومعه كل ج د فقد قلنا ليس البتة اذا كان الانسان
موجودا فالخلاء موجود فهل نقول ليس البتة اذا كان الخلاء موجودا فالانسان موجود فان
هذا ليس يجوز ان يكون حقا على ان التالي مسلوب موافقته مع فرض المقدم وان اردت سلب
اللزوم لم يكن عكس ذلك السالب لكنا نقول ان هذه القضية في المواد التي تواليها محالة لا تنعكس
سالبة الموافقة بل سالبة اللزوم وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس اذ لا علم فرض ايجابه
وتعيينه في الوجود وسالبة اللزوم اعم من سالبة الموافقة وموجبة الموافقة اعم من موجبة اللزوم
المقالة الثامنة الفصل الاول في تعريف القياس الاستثنائي واذ قد تكلمنا على
القياسات الاقترانية حمليها وشرطيها فحري بنا ان نتكلم الان في القياسات الاستثنائية فنقول
ان القياس الاستثنائي مخالف للاقتراني في ان احد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي
بالفعل ولا يكون موجودا في القياس الاقتراني الا بالقوة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم فلا المطلوب ولا نقيضه موجودان في هذا القياس الاقتراني بالفعل واما ان
قلنا ان كان الانسان حيوانا فالحيوان جسم او ان لم يكن الانسان جسما فليس بحيوان وقلنا في الاول
لكن الانسان حيوان فانتج ان الانسان جسم ولو قلنا في الثاني فانتج ذلك وجدنا احد طرفي المطلوب
وهو الموجب موجودا بالفعل في اول القياسين تاليا والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس

الثانى تاليا فنقول ان كل قياس استثنائى يكون من مقدمة شرطية ومن مقدمة استثنائية هى
نفس احد جزئيها او مقابله بالنقيض فينتج اما الاخر او مقابله فاما ان تكون الشرطية متصلة او تكون
منفصلة ولنقدم ما تكون الشرطية فيه متصلة فنقول انه لا يخلو حينئذ من ان يكون المستثنى من جانب
المقدم او من جانب التالى فالضرب الاول المشهور فى ذلك وهو ان يكون المستثنى عين مقدم المتصل
ويكون المتصل تام الاتصال واللزوم فينتج عين التالى فلننظر الان فى المتصل الذى يفيد هذا الجنس
من الاستثناء كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة او على سبيل اللزوم فنقول انه لا يفيد ما
كان منه اتصاله على سبيل الموافقة وذلك لان التالى لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم بل انما جعل
مواصلا للمقدم بسبب انه عرف وجوده حقا فى نفسه مع وجود المقدم والمعلوم وجوده مستغنى فيه
عن القياس عليه فاذا يجب ان يكون هو مجهولا بنفسه ومعلوما لكونه ومواصلته للمقدم فاذا علم وجود
المقدم علم منه وجوده كما اذا قلنا ان كل اب فج د فاذا استثنينا لكن اب وكنا نعلم ان ج د فاذا لم نعلمنا
علما جديدا بان ج د لكنه اذا كان كون ج د مجهولا وكانت متابعته لكون اب معلومة فاذا صح لنا ان اب
صح من ذلك ان ج د فيجب ان يكون المتصلات المستعملة فى المقاييس الاستثنائية هى المتصلات اللزومية
الضرب الثانى من المشهور وهو ان يكون المستثنى عين العدم ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم
وهو كالضرب الاول الا انه يباينه فى ان اللزوم فيه غير تام وما كان يجب ان يجعل هذا قسما آخر بل كان يجب
ان لا يلتفت الا الى تمام اللزوم ونقصانه فى الاستثناء الذى يكون من جهة المقدم بوجه وكان الاصوب
ان يقال ان الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ينتج العين من التالى وذلك امر بين والقياس فيه
كامل فان كان موضع الفرق فهو اما فى استثناء نقيض المقدم او عين التالى الضرب الثالث من المشهور
وهو ان يكون المستثنى عين التالى من التام اللزوم فينتج عين المقدم وقالوا وهذا ليس انتاجه بينا بنفسه ثم حينئذ
بل هو قياس غير كامل انما يكمل بمثل ان يقال انا لما قلنا ان اللزوم تام جعلنا اللزوم منعكسا فلنا ان نجعل
التالى مقدما والمقدم تاليا فيستثنى عين ما هو الان مقدم وقد كان قبل تاليا فينتج ما هو الان تال وكان
قبل مقدما والذى يجب ان يعتقد المنصف فى هذا ان النظر فى صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب
مفهوم المقدمة من حيث هى المقدمة المفروضة فاما من حيث لها مادة ومادة وخصوصية وخصوصية ينتج بينا
فليس ذلك نظرا فيها بالذات فاذا قلنا ان كان اب فج د وجعلنا هذا القول مقدمة نبنى عليها قياسا
فيجب ان يلتفت الى مفهوم هذه المقدمة فى صورتها فنقضى بما يوجبه الخاص من صورتها واما ان تاليها
هل هو منعكس على مقدمها فهو نظر فى امر غير صورة المقدمة بل انما هو نظر فى مواد المقدمة وما هو الا كالنظر
فى المحمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للموضوع او غير مساو فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا فى تعريف
احكام المقدمات والمقاييس لقد كان يقال هناك ايضا ان من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ومنه ما ليس
تام الحمل او شيئا اخر يشبه هذا فكان يقال انه ان كان المحمول مساويا للموضوع فانها تنعكس مثل نفسها

وان كان غير

وان كان غير مساو فانها تنعكس جزئية ولكان يقال فى الشكل الثالث ان المحمول فى الصغرى ان كان
مساويا فالنتيجة تكون كلية موجبة بل الضرب الثالث والرابع من الضرب الاول لقد كان يقال فيه
ان كان الحد الاصغر ليس اعم من الاوسط فالنتيجة كلية لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بسبب انهم اعتبروا
حال المقدمة من حيث فيها موضوع ومحمول وكمية وكيفية والتفتوا الى ما يجب عنها لذلك ورفضوا ما يمكن
ان يكون عنها اذا كان هناك اعتبار لزيد من الداخل فى نفس مفهوم المقدمة مما هو اخص منها مما يمكن ان يعرض
فى مادة دون مادة فكذلك يجب ان يكون الامر فى الشرطيات المتصلة فيجب ان يلتفت الى نفس الشرط والى
مقدمه وتاليه من حيث ان التالى تال والمقدم مقدم والى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت
مواده فاما ما يكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هى متصلة لها مقدم وتالى ولا يكون ذلك
مضمنا فيها لازما اياها ويختلف هو من غير ايجاب الاختلاف فيها فلا يجب ان يلتفت اليه فانه ليس
المفهوم من كون المقدمة متصلة ذات مقدم وتال ان تاليه كيف حاله مع المقدم فانه سينعكس عليه اولا
ينعكس فان ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة بل هو شئ يجوز ان يفهم من خارج وليس يضاف المفهومات
الخارجة اللازمة لزوم العكوس بل من اللواحق الممكنة التى يتفق فى مادة مادة فيجب ان لا يلتفت الى امثال
هذه التكثيرات ومن علم ان التالى ينعكس على المقدم ليس من صورة المقدم بل من خارج فما يحوجه الى استعمال
هذا القياس وله سبيل الى ان يضع الملزوم عنه مقدما ولا يلزم على هذا ما عمل فى الشكل الثانى والثالث
اذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الاول اذ الامر هناك مخالف للامر هاهنا فانه كما قد علمت
هناك انه كثيرا ما يكون السابق الى الذهن انه لا شئ من اب ثم يخطر بالبال بعده انه لا يجب ان يكون لا شئ
من ب ا او لم يخطر ذلك بالبال فيكون خطوره هذا شيئا سابقا الى الذهن فاذا كان هذا السابق
الى الذهن كما هو وقد ينتج بقرين اخر اليه لم يحتج الى تكلف عكس وكذلك فى الموجبة الجزئية فيكون هذا وجها
مفيدا فى استعمال الشكلين الاخرين ومع ذلك فان العكس لازم للمعكوس وهذا شئ قد فرغ عنه
لك فيما سلف واما هاهنا فان صورة قولنا ان كان اب فج د ليس يقتضى ذلك ان يكون ان كان ج د فا ب
لا محالة بل يجب ان يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا اليه لا لازما عن الاول فانه
لا يلزم البتة واذا كان هذا معلوما لك بنفسه خاطرا فى بالك واستثنيت ان ج د فبالحقيقة انما
استثنيت المقدم وهو الذى سبق الى الذهن ولم يحتج الى متوسط اخر فلو كان قولنا ان كان كل
اب فج د اذا سبق الى ذهنك لزم عنه عكسه وكان عكسه بحيث ينتج عين مقدمه عين تاليه الذى الان
هو عين مقدم لما سبق الى ذهنك لكنت نقول ان هذا لما سبق الى الذهن احد لازمه يلزمه ثالث
ولازم اللازم شئ لازم للملزوم الاول فلا اختلاف الا ان ذهنك ان ينتقل من هذا الى اللازم الاول ومن
اللازم الاول الى الثالث الذى هو لازم ثان بل تركه ينتقل فعلا الى اللازم الثانى على انه لازم اول من غير
حاجة الى ان يلتفت الى القياس الاول عند الاستعمال وان كان يحتاج الى ذلك وقت استبانة ان القياس

غيره

منتج ان كنت استفدت بما عملته شيئا واحتضرت بابا وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثاني والثالث
واذ ليس الامر كذلك البتة بل انما ينفعك ان تخطر هذا العكس بالبال اذ تحتاج ان تعلم ان الملزوم تام وهذا
هو انك تحتاج ان تعلم وتخطر بالبال ان هذا الذي هو تال له نسبة التقديم الى هذا الذي هو الان مقدم
فان كنت تحتاج الى ان تخطر بالبال اولا ثم تعقد قياسك فيكون قد اوردت في ذهنك انه ان كان ج د
فاب ثم لما استثنيت لكن ج د فاما استثنيت مقدمة المقدمة التي اخطرت بالبال بالفعل فما كان
للمقدمة الاولى غناء بوجه في ان تكون جزء قياس واكثر غنائه ان تكون تذكرت به شيئا ليس يلزمه بل يعرض
معه الضرب الرابع في المشهور استثناء نقيض التالي من ناقص العناد فينتج نقيض المقدم كقولك اذا كان هكذا في
ج د فاب لكن ليس اب فليس ج د وليس قياسا كاملا ويبين هذا انه ان لم يكن ليس ج د فج د واذا كان
ج د فاب فينتج انه ان لم يكن ليس ج د فاب لكن فرضنا ليس ج د فينتج فاب فاذا صح ان اب وكان
حقا ان ليس اب هذا خلف ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف ان نذكر في راس انه ان كان هذا
الاتصال على سبيل الموافقة لم تجب هذه النتيجة قال بعضهم ربما كان التالي كثير الاجزاء واخذ كشيء
واحد كقولهم الفلك لا ثقيل ولا خفيف فيجب ان يوتى بنقيض الجملة كلها والذي عندنا في هذا انه ان
عني بقوله لا خفيف ولا ثقيل السلبين جميعا فيكفي باستثناء نقيض ايهما شئت حتى ينتج نقيض
الاخر وان عني بذلك اثبات الواسطة بين الامرين وقد عبر عنه بالسلبين فالتالي معنى واحد في الحقيقة
ليس فيه كثرة اجزاء ومع ذلك فان استثناء احدهما ايضا يكفي فان اثبات احد الطرفين رفع
الوسط كما ان نقيض احد الشرطين يوجب نقض المجتمع فان سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث
هو المجتمع الضرب الخامس في المشهور استثناء نقيض المقدم من غير تام اللزوم هذا لا يجب له نتيجة في مجتمع خ
المشهور فان التالي اذا كان اعم لزوما فليس اذا رفع المقدم اوجب رفع التالي اذ التالي موجود
مع غير المقدم وهذا كقولهم ان كان زيد متنقلا فهو متغير لكنه ليس بمتنقل فليس يلزم انه متغير او ليس
بمتغير فانه ان لم يكن متنقلا جاز ان يكون متغيرا في الكيف وان لا يكون الضرب السادس من استثناء عين
تال من متصل ناقص اللزوم لا ينتج وليكن مثاله لكنه متغير فليس يلزم انه متنقل او ليس بمتنقل الضرب السابع
استثناء نقيض مقدم ما هو تام اللزوم فينتج نقيض التالي وذلك لانه يصير تاليا ويصير ما كان تاليا
مقدما وعلى ما علمت والحكم في هذا الضرب هو الحكم في الثالث الضرب الثامن استثناء نقيض تال تام
اللزوم وليس هذا بالحقيقة ضربا اخر غير الذي سلف بل يجب ان يعلم ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج و
استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء عين التالي لا ينتج واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم وان هذا التكليف منهم انما دعاهم اليه سبب واحد وهو فقدانهم ما تولاه المعلم الاول في تفصيل
القياسات الشرطية واحتياجهم الى ان يخوضوا فيه بانفسهم واقتران ذلك بعقولهم عن القياسات
الاقترانية فيها ووقوعهم الى هذه الاستثنائية واستقلالهم عدد ما لاح لهم واستقباحهم ان يكون

ذلك

ذلك اذا اسوة بما تولى المعلم الاول بيانه في الحمليات فالتجأوا الى تكثير الحوز بالعفن ويجب ان نختم هذا الفصل
بشيء وهو انك يجب ان لا تلتفت الى ما يقال ان الاستثنائية لا يكون الا حملية واعلم انه ربما يكون ما يكون المقدم
او التالي الماخوذ هو او نقيضه في الاستثناء واذا كان كل واحد منهما يجوز ان يكون احد اقسام المقدمات خ ح
فكذلك الاستثناء فكذلك ان كان ان طلعت الشمس كان نهار فالنهار لازم للشمس ثم اراد ان يستثني المقدم فكذلك
لم يستثن الا شرطيا وقد ظن قوم ان اللزوم قد يكون على سبيل الامكان كقولهم ان كان هذا حيوانا فيمكن
ان يكون انسانا وان حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف وانما غرهم هذه المادة وعلى ان الامكان
فيها امكان بحسب الذهن لا بحسب الامر اذ ليس شيء من خارج هو حيوان ويمكن ان يكون انسانا بل هو واجب
اما ان يكون انسانا او واجب ان لا يكون انسانا ولا يصير انسانا البتة وجوهره باق على ما هو في شرط
الممكنات فاما ان هذا غير منتج على ما ظنوه فانك اذا قلت ان كان هذا حيوانا فيمكن ان يكون ابيض لكنه ابيض
او ليس ابيض حيوان او ليس بحيوان لم يلزم عنه شيء بل عسى انما يلزم هذا في الامكان الذي يخصه الذي يختص
بنسبة الاعم الى الاخص الذي ينقسم اليه الاعم وهذا شيء وراء كون اللزوم ممكنا وشيء يلتفت فيه الى المواد
دون الصورة والذي الجاهم الى هذا شيء عجيب وذلك ان المعلم الاول ذكر في كتاب النفس ان النفس
ان لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن ان يكون لها قوام بذاتها وان كان لها فعل بذاتها كان لها قوام
بانفرادها فجاء رجل له سبق في العلم الطبي ونكوص في المنطق فزعم ان فلانا اخطأ اذ استثنى
نقيض المقدم فما نتج منه نقيض التالي فقال قوم متعصبون للمعلم الاول انه لم يخطئ لان هذا اللزوم هو بالامكان
وجاز له ان يستثني نقيض المقدم فيه ليحصل نقيض التالي نتيجة التي تلزم على جهة الامكان وعسى ان يكون
قوم يجيبون عن ذلك بان اللزوم فيه تام فينتج نقيض المقدم والحق ان المعلم الاول لم يورد هذا الكلام
على سبيل الاستثناء والانتاج بل ذكر مقدمتين معا في موضع احدهما عكس الاخر لكن لو ابتدا فقال
ان كل ضاحك انسان وكل انسان ضاحك فدل بذلك على تساوي المحمول والموضوع فيهما ليس على ان
الثاني منهما شيء يستبين من الاول بل شيء تذكره مع الاول ولذلك ذكر الثانية مع لفظ الشرط
والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط بل يذكر بناء على انه قول تام لا على انه جزء قول فلما وضع
المقدمتين جميعا جاء وبين في موضع اخر ان للنفس فعلا بذاتها فانتج فلها قوام بذاتها فكان استثناؤه فعلا صح
ليس نقيض مقدم اولتهما بل عين مقدم الثانية لكن المتشكك ظن فحسب انه ينتج من نقيض المقدم
نقيض التالي والذي اشتغل بحل ذلك حسب ان المتشكك صدق فيما ظن واخذ يروم وجه التخلص بالحيلة
التي لا جدوى لها فاخطأ المتشكك في واحد واخطأ الحال في شيئين احدهما تصديقه المتشكك
فيما ذكر من حال الاستثناء والثاني اجابه ان ذلك الاستثناء منتج في مادة الامكان

الفصل الثاني في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية

اما القياس الاستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة
الحقيقية فانها اما ان تكون ذات جزئين او تكون ذات اجزاء واللواتي من جزئين اما ان يكون جزؤها

٢ ان كان حائل ح
٣ بل هو اما واجب ان خ

مختلفين بالايجاب والسلب على سبيل التناقض كقولنا اما ان يكون كذا واما ان لايكون كذا فان
استثنى فيهما عين ايهما اتفق انتج نقيض الاخر فتكون النتيجة هي بالبلغ نفس الاستثناء كقولك لكنه
كذا فينتج فاذا ليس لاكذا وهذا ليس شيئا اعرف من الاستثناء الذي كان جزء قياس وكذلك
ان استثنى لكنه ليس لاكذا فينتج فهو اذا كذا لكن الاستثناء ايضا ليس بعيدا من ان لايكون اعرف
من النتيجة واسبق الى الذهن وانما ينتفع بذلك في اكثر الامر في قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة
كقولهم كذا اما ان يكون كذا واما ان لايكون كذا فان لم يكن كذا فاذا اب لكن ليس اب فينتج فهو اذا كذا
فكانه يكون المستثنى غير النقيض نفسه بل لازما لكن هذا القياس ايضا مما يتم بشرطية متصلة وحدها
ولا يبعد ان لايحتاج فيها الى المنفصلة بوجه فاذا هذا القسم من المنفصلات لاينتفع استعمالها
في القياسات الاستثنائية كثير نفع بل يجب ان يكون الجزان غير متقابلين هذا التقابل بل مثل قولنا
ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فان استثنى عين ايهما كان يبقى نقيض الاخر كما اذا استثنى انه
زوج انتج انه ليس بفرد وهو الضرب الاول والضرب الثاني هو الذي ان يكون الاستثناء فيه من النقيض
كقولك لكن ليس بزوج فينتج انه فرد وليس بفرد فينتج انه زوج واما المنفصلات الحقيقية الكثيرة
الاجزاء فاما ان يكون اجزاؤها التي تتم بها متناهية في القوة والفعل فحكمها حكم ما سلف مثاله
اذا قلت ان هذا العدد اما زايد واما ناقص واما مساو فاستثنيت عين ايها شئت نتجت نقيض
جميع ما بقي وهذا النقيض يفهم على وجهين احدهما ان تكون النتيجة ليست نتيجة واحدة بل نتيجتان
في هذا المثال ونتايج كثيرة في مثال ان كان اكثر من هذا اجزاء مثاله فيما مثلنا به فليس اذا زايدا ولا ناقصا
وهذا القول في الحقيقة نتيجتان والوجه الثاني ان ينتج نقيض المنفصلة التي تتم من الباقيتين وهو
انه فليس اما زايدا واما ناقص وللقائل الان ان يتشكك فيقول ان هذا لايكون قياسا وذلك
لانك ان جعلت انتاجه على سبيل انتاج نتيجتين او نتايج كان عن قياس واحد نتيجتان او اكثر
من اثنتين معا كلاهما بالذات ليس احدهما قبل الاخر ولا بعده وان جعلت انتاجه على سبيل
الوجه الاخر انتج الكذب فانه ليس حقا ان هذا العدد لايكون اما زايدا واما ناقصا فان كونه مساويا
انما يمنع كونه ناقصا ويمنع كونه زائدا واما ان يكون اما هذا واما ذاك واما شيئا اخر فليس
استثناؤك بمانع اياه ولا هو نقيض ما استثنيت فان الحملية لا تناقض المنفصلة فنقول
في جواب هذا اما اولا فلم يكن في شرط القياس انه لاينبغي ان لاينتج نتيجتين البتة بل كان من شرطه ان
ينتج نتيجة واحدة وليس يمنع كونه منتجا بنتيجتين ان يكون ايضا قد انتج نتيجة واحدة واما ثانيا
فان هذا ايضا ان اردت الحقيقة فانما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسان وذلك
لان المنفصلات كلها انما تنتج هذه الحمليات الكثيرة بقوة مقدمات اخرى كانك اذا قلت
لكنه مساو يحتاج ان يذكر في نفسك مقدمة اخرى وهي ان ما هو مساو فليس بزايد فينتج انه

النتيجتين وايضا ما هو مساو وليس بناقص فينتج حينئذ النتيجة الاخرى وهذا شيء وان
اسقطت ذكره لفظا وقولا فانك لامحالة بقوله في الذهن اذ لابد لك من ان يخطر هذا في بالك
اذ لو قال لك قائل ولم يجب ان لايكون ناقصا او زايدا قلت لانه مساو وكل مساو فليس بناقص
وليس بزايد فيكون حينئذ حللت القول الى المبادي وكذلك لو لم تتشكك فانت تضمر هذا في نفسك
وما لم يلتفت اليه ذهنك لايستبين لك صدق الانتاج فبالحقيقة انما يتم الانتاج من المقدمة المنفصلة
باستعمال قياس اخر اقتراني يكون جميع ذلك هو المتادي الى الانتاج فبالحقيقة ما يتادى الى الانتاج
انه ليس بزايد فيلتفت فيه الى تاليف غير التاليف الذي يلتفت اليه في انتاج انه ليس بناقص
بعد ذلك وههنا اشياء من حقها ان يقال في اللواحق فهذا واحد وايضا فان قولنا ليس اما زايدا
واما ناقصا هو قول حق ونقيضه باطل وذلك لان قولك ليس اما يضمر فيه فليس هذا الذي هو
مساو اما كذا واما كذا وحق ان يقال ان هذا الذي هو مساو ليس اما زائدا واما ناقصا وذلك لان
هذا مساو وليس البتة المساوي اما ان يكون ناقصا واما ان يكون زايدا انتج فهذا ليس اما زايدا واما
ناقصا واما صدق الكبرى فهو ايضا ان لم يصدق صدق نقيضها فكان بعض ما هو مساو اما زايد
واما ناقص ومعنى هذا ان بعض ما هو مساو لايخرج الحق فيه من احد القسمين اما ان يكون زايدا واما ان
يكون ناقصا وهذا كذب صراح وقد عرفت هذا القانون فيما سلف ولا باس ان تكون النتيجة الذاتية
الحقيقية هذه ثم يلزم هذه النتيجة النتيجتان لازمتا عنها وحدها فانه ليس اذا قيل انه ليس اما ب واما
ج يلزم انه لايكون لا ب ولا ج فانك اذا قلت زيد ليس اما انسانا واما ناطقا لم يلزم منه انه ليس بانسان
ولا ناطقا بل انما لزم النتيجتان لاعتبار اخر ينعقد مع هذا في الذهن وهو انه ينعقد في الذهن ان هذا ليس
اما زائدا واما ناقصا بل هو امر خارج عنهما وكلما كان كذلك فليس هو احدهما فهذا هو القول في استثناء
العين واما في استثناء النقيض فانك اذا استثنيت نقيض ايهما كان انتج عين الباقية على حالها
منفصلة مثلا اذا قلت لكنه ليس بمساو انتج لك هذا فهو اما زايد واما ناقص وهي النتيجة القريبة
ثم اذا استونف انشاء قياس من هذه النتيجة ومن استثناء نقيض بعض اجزائها هنالك تتادى
الى ان ينتج عين واحد منهما بعينه ويكون كثرة القياسات بحسب كثرة الاجزاء فهذا اذا لايخالف ما يكون
من جزئين والجامع بينهما ان استثناء العين في كل واحد منهما ينتج نقيض الباقي على حاله ان كان جزءا او
اجزاء واستثناء النقيض ينتج عين الباقي على حاله كان جزءا او اجزاء واما ان كانت الاجزاء غير متناهية
في القوة فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه في ان يكون عنه قياس
ولا يتحصل منه شغل من اشتغل باعتبار انتاجه وذلك لان الاستثناء ان كان عين احد الاجزاء لم يكن له
نتيجة لان البواقي لايحد حتى تقال نقايضها او يؤلف منها منفصلة سالبة اللهم الا ان تكون النتيجة
فليس شيئا مما عدا المستثنى فيكون حينئذ هذه النتيجة نتيجة عن قياس ذي جزئين كانه قال انه اما

ان يكون العدد اثنين او ما عدا الاثنين لكنه اثنين فليس ما عدا الاثنين وكذلك ان كان الاستثناء
نقيض بعضها فينتج ايضا شيئا غير محدود ولا يمكن ان ينطق به الا ان يقال فهو شيء من باقي ما بعده وهذا
ايضا يكون بالحقيقة عن قياس مبني على منفصلة ذات جزئين كانه يقول اما ان يكون اثنين او شيئا مما
بعد الاثنين ثم الفائدة الحصلة في الاستثناء من المنفصلات هي استتمام القياسات المترادفة بالاستثناءات
المتوالية منتهية الى قسم واحد ونتيجة واحدة وهذا مما لا سبيل اليه في استعمال القياس الاستثنائي من منفصلة
ذوات اجزاء لا نهاية لها فهذا هو القياس الاستثنائي من مقدمات منفصلة حقيقية واما ان كانت المقدمة
منفصلة غير حقيقية فاما ان تكون المنفصلة منفصلة يجتمع طرفاها فمن ذلك ما يكون الامر في نفسه كذلك
كقولك اما ان يكون عبد الله لا يغرق واما ان يكون في الماء ويقاربه قولنا لا يكون عبد الله لا يغرق او وهو
في الماء فانهما استثنى نقيضه انتج عين الباقي ثم استثناء العين لا ينتج ومنه ما يكون كذلك اتفاقا كقولك
اما ان لا يكون عبد الله يتكلم واما ان يأذن له عمرو ويقاربه قولنا لا يكون عبد الله يتكلم او يأذن له عمرو وحكمه
ذلك الحكم وقد يقارب هذين اخرى كقولك لا يكون عبد الله يغرق وليس هو في الماء ولا يكون عبد الله
يتكلم وليس يأذن له عمرو والنتيجة ههنا تخالف ذلك فان استثناء النقيض ينتج النقيض لا غير وايضا
من هذين القسمين ما يكون من سالب البتين كقولك اما ان لا يكون نباتا واما ان لا يكون جمادا وينتج كذلك ويقاربه
لا يكون عبد الله نباتا وهو جماد وايضا لا يكون عبد الله نباتا او لا يكون جمادا فان ثانيهما الجزءان فيه كالجزئين
في الاصل واولهما جزء فيه كجزء في الاصل وجزء مقابل للجزء في الاصل فالذي الجزءان فيه كالجزئين ينتج استثناؤه
النقيض على التالي والاخر ينتج النقيض وهذا هو الذي يقال له المبتدئ من سالب الى سالب وقد يتفق
ان يكون الاجزاء في جميع ذلك اكثر من اثنين كما علمت في المقدمات فيكون الحكم هذا الحكم واما الصنف
الاخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم وهي التي لا تجتمع طرفاها فيرتفعان
كقولك اما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا فانما ينتج فيها استثناء العين للنقيض وهذا القسم يشبه
المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين والقسم الاول يشبهها من حيث استثناء النقيض
ونقول ان جميع المقاييس التي من منفصلات فانما يتم بالمتصلات اما في غير الحقيقية كما ستعلم ان تذكرت
ما علمناك من احوالها سالفا واما في الحقيقية فانك انما تعني بها ما يدخله لفظة لا يخلو فيكون كانك قلت
اذا لم يخل عن هذا وهذا ولا يجتمعان وهو ليس ذلك فهو ذاك او هو ذلك فليس ذا فقد اضمرت في
النفس اتصالا لا محالة واستثناء منه وان لم يصرح به وكيف والمطلوب يجب ان يكون لازما عن القول
والمعاند ليس بالفعل لازما لما يعانده بل اما ان يلزمه نقيضه واما ان يلزم هو لنقيض معانده فاذا البيان
الحقيقي الاول الذي لنفسه هو من طريق اللزوم واما من طريق العناد فذلك بتوسط ما يلزمه من لزوم وانت
يجب ان تحل هذا وتبسطه بقوة ما قد تخيرت فيه الى هذه الغاية

الفصل الثالث في قياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطيين فقط فان كان المطلوب حمليا وهو المستعمل

في كتاب انولوطيقا

في كتاب انولوطيقا فان النتيجة تكون هي الحملية واما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حملي وذلك
اذا سلك فيه المسلك الطبيعي التسهل فاما القياسان الشرطيان اللذان فيه فاحدهما اقتراني من شرطية
متصلة ومقدمة يشاركها في التالي والثاني قياس شرطي اتصالي استثنائي وبذلك يتم الخلف وحده
ويستغني عن التكلف التي تحاول في تحليل تمام القياس الخلفي وانه يلتئم من قياس يتم وان يبسط ذلك
بسطا طويلا على ما يوجد في كتبهم فاما الوجه الحق وهو الذي ذهب اليه المعلم الاول فهو انا نجعل المطلوب
مثلا ان ليس كل ج ب فنقول ان كان قولنا ليس كل ج ب كاذبا فكل ج ب ونضيف اليها مقدمة
صادقة وهي ان كل ب ا ينتج من الاقترانات التي عددناها شرطية هكذا ان كان قولنا ليس كل ج ب
كاذبا فكل ج ا ثم نقول لكن ليس كل ج ا اذ هو خلف محال فيكون قد استثني نقيض التالي فينتج نقيض المقدم
وهو ان كل ج ب وهذا امر خفيف سهل فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين وفيهما مقدمتان
شرطيتان احداهما لا يتغير حالها في جميع المواضع اعني من حيث ان مقدمها تكذيب المطلوب وتاليها
نقيض المطلوب والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال تاليها فان مقدمها يكون تكذيب المطلوب
وتاليها اي حال لزم من تأليف نقيض المطلوب مع مقدمة حقة احد انحاء التأليفات المنتجة للحمليات
ان كان المطلوب حمليا او المنتجة للشرطيات ان كان المطلوب شرطيا كقولنا بعد الدعوى مثلا
ان لم يكن اذا كان ج د فه ز فليس كلما كان ج د فه ز وكلما كان ه ز فح ط ينتج ان لم يكن اذا كان ج د فه ز فليس
كلما كان ج د فح ط لكن هذا خلف فانه كلما كان ج د فح ط ينتج انه كلما كان ج د فه ز فهذا هو تحليل القياس المعروف
بالخلف الى مقدماته واما الذين يحاولون ان يضعوا الشرطية الاولى ثم يبنوا منها الخلف فانهم يقولون
لكن التالي محال ويجعلون قولنا التالي محال دعوى فمنهم من يتكلف ان يصادف قياسا يجمع بين التالي و
بين المحال فيقول ان التالي يجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال
ثم ياتي بقياس ينتج الصغرى فيقول ان التالي يجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال وما اجتمع منه ومن
كذا قياس ينتج المحال فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال هذا بعد ان يكون فيه ادغام مقدمات
وتكلف كثير وطول الكلام على المحلل ومنهم من يعرض عن هذا ويأخذ تأليفا من التالي ومن حق فينتج
محالا ثم يعود فيقول ان هذا المنتج محال فهو اما عن الكبرى او الصغرى او التأليف ثم يستثني
وليس عن التأليف فينتج فهو اذن اما عن الكبرى واما عن الصغرى ثم يستثني وليس عن الكبرى اذ كان
الحق هو الكبرى فينتج فهو اذا عن الصغرى ثم نقول والصغرى محال فينتج فنقيض التالي حق فنقيض
المقدم حق ثم يكون في جملة هذا انواع من البتة ومن اضمار قياسات لم يصرح بها لا فائدة لنا
بتطويل الكلام في ذلك والذي اوردناه هو علي القياس الخلفي من غير زيادة ولا نقصان لكن
العادة جرت في استعمال الخلف بان يستعمل تلك الاقترانية ثم تترك النتيجة فلا تذكر بل يذكر ما هو بالحقيقة
استثناء لنقيض تاليها فينتج المطلوب مثلا العادة في ذلك هي انه اذا قيل ان كان ليس كل ج ب

فكل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وهذا محال فكل ج ب ويكون قوله فكل ج ا معناه ان كان ليس كل ج ب
فكل ج ا واذا كان الامر على ما وصفنا فكل ج ا ويكون قوله هذا محال معناه انه ليس كل ج ا وهو استثناء
نقيض التالي فالعادة مستمرة اذا علمت فان تحليلنا القياس الخلف انما يكون في المواعيد فقط وبعضهم
قال انما سمي قياس الخلف لانه لا يأتي الشيء من بابه بل يأتيه من ورائه وخلفه اذ يأتيه من طريق نقيضه
والاوقع عندي ان الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير المقالة التاسعة من الفن الرابع منه الفصل
الاول في تعريف القياسات الاستثنائية انما تتم بالقياسات الاقترانية ان كل قول قياسي
ينتج منه حملي فانه يتم باحد الاشكال الثلثة التي للحمليات وبالجملة فان الاستثنائيات تتم بالاقترانيات
اذا اريد ان يكون القياس مفيدا فنقول ان قياس الخلف قد بان انه يتم بالقياسات الاقترانية
والشرطية الاستثنائية بالقياس الشرطي فقد وضح من امره انه يتم فائدته بالاقترانيات واذا الكلام
في انولوطيقا القديمة انما هو في القياس المنتج للحملي فيكون المراد بالاقتراني فيه وبالحملي واحدا فنقول
وقد اتضح لك ان القياس الاستثنائي المنفصل انما يستثنى فيه لاستشعار المتصل وان المتصل
الذي يستثنى فيه نقيض التالي يستبين بالذي المستثنى فيه عين المقدم فاذا وضح ان المستثنى فيه
عين المقدم لا يفيد الا بقياس اقتراني بان لك ذلك في جميع القياسات الشرطية والحملية فاحسن
ما تكلف في ابانة ذلك ان قيل فيه ما قاله بعض المحصلين انه لو كان المقدم بينا واضحا لكان لازمه
وتابعه بينا واضحا وكان اثباته بالقياس محالا اذ القياس يبين الخفي فاما البين فلا حاجة به الى
ان يقاس عليه قال ولولا ان المقدم غير بين لما الحق به لفظ الشك وهو الشرط فان قلنا ان كان
كذا فكذا اكذا يقتضي ان في المقدم شكا فاذا زال صح حينئذ التالي فان كان المقدم بينا بنفسه فما معنى
الحاق لفظ الشك به فيجب ان يتصفح هذا البيان فان وجدناه ناقصا اكملناه وان وجدناه باطلا
انتقلنا الى غيره فنقول اما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه او غير مشكوك فامر قد سلف منا
ايضاح الحال فيه فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف واما كون المتعلق البين التعلق بشيء
بين الصدق بينا صدقه فامر غير مسلم وذلك لان الشيء ربما كان بينا بنفسه وله لازم ليس بينا
بنفسه لكن لزومه لذلك الشيء البين بين فيعلم بتوسطه لازمه فانه ليس سواء ان تقول ان
الشيء بين بنفسه وان تقول انه بين لزومه عن بين بنفسه فان الاشياء الخفية انما تتدرج اليها
بان يكون لازمه لامور بينة بانفسها او متبينة وان كان لزومها غير بين بان يتوسط اخر وانه
ينتهي اخر الامر الى لازم بين اللزوم فان كان هذا المنتهى اليه بينا بنفسه وكان الذي يلزمه لزوما كاوسط
بينا بنفسه لانه لازم للبين بنفسه بين اللزوم فتصير الاشياء كلها بينة بانفسها ويلزم على هذا ان يكون
الضرب الاول من الشكل الاول لا ينتج شيئا وذلك لان قياساته تنحل الى مقدمتين مستبينتين بانفسهما
ثم النتيجة بين اللزوم عنهما كما قد علمت فتكون نسبة القياس الى النتيجة نسبة التالي الى المقدم فيكون

المقدم

ادلى[2] وسمي عندهم قياس الخلف الذي يرد الكلام الى المحال فان الخلف اسم للمحال واما الذين يقولون قياس الخلف بضم الخاء فقد ضاعوا اذ الخلف صح

المقدم امرا بينا وهو مثلا انه ان كان كل ج ب وكل ب ا والتالي بين اللزوم عنه كقولك كل ج ا فيجب
ان يكون قولنا كل ا بينا وكذلك جميع النتائج التوالي الى غير النهاية فهذا المقدار من البيان لا يكشف حقيقة
الغرض وايضا فانه ليس يجب ان يكون التالي بين اللزوم حتى تكون المقدمة متصلة فانه ربما كان غير بين
اللزوم فيبين لزومه فاذا صار بين اللزوم بحجة واستثني المقدم حينئذ بعينه انتج التالي بعينه فكان
قياسا مفيدا فيجوز ان يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس بين فيبين فاذا بان افاد استثناء
مقدم بين بنفسه شيئا كان مجهولا والذي يجب ان نقوله نحن في هذا ونزيده بما يمكن هو ان كل ما يتعلق
من الامور تعلقا بينا بامر واحد بين كان خطور المتعلق به بالبال معينا في وقوف الذهن على صحة التالي
اللازم فيكون اذا كان كل ا ب بينا وكان تلوح دله بينا فمتى اخطراب بالبال لم يحتج الا ان يستعمل قياسا
بالفعل بوجه من الوجوه في الزام التالي فانك كما اخطرته بالبال حال اب اذ قلت ان كان اب فكما
قلت في خاطرك ان كان اب الكاين فج د فلا يحتاج الان تعاود وتضع لكن ب لان هذا قد فعل
في ضمن ايرادك اب المقدم لانك لا تأخذه خاطرا بالبال وان تخطر بالبال الا موضوعا فيعنك
وضعه مقدما في ان تعلم صدق التالي وان كنت بالحقيقة قد استثنيت وضع المقدم الا ان ذلك
الاستثناء مندرج في التقديم مفروغ عنه غير محتاج الى تجريده استثناء بسبب الشيء انما يشعر به انفا
واما اذا لم يكن بينا فلا يكون الصورة بل يحتاج الا ان تجرد النظر في امره مستثنى وكذلك حال القياس
الاقتراني اذا صار مقدما فانه يغنيك بيان مقدماته عن استيناف الاستثناء فيكون للتالي وجه
النتيجة لزوم اي بالقياس الى القياس وهو اعني القياس مقدم شرطي وبحسب ذلك يحتاج النفس
اذا كان اللزوم كاملا ان رجع فيستثني فنقول ولكن كل ج ب وكل ب ا اذ هذا قد اندرج في الذكر
مع خطور المقدم لكنه انما ليس بين اللزوم قبل القياس وقبل الوضع والا لما لانه ليس لزومه
عن امر واحد بين لان لزومه عن امرين وعن اجتماع بينهما وليس صورة هذا الاجتماع ثابتة في الذهن فانه
ربما خطر في الذهن التصديق باحدى القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية وعلى انه ليس يخطر بالبال
لا على انه ليس بين التصديق والفرق بين الامرين قد سلف لك في موضع اخر وربما حضر التصديق
بالاخر وربما حضر بهما جميعا ولم يرتبا بالفعل الترتيب الذي يؤدي الى النتيجة فلم يشعر بالمشترك
فان كان يغني فيه تصديق واحد فانه كلما خطر خطر معه التالي وان كان يحتاج الى تصديقات اكثر
من واحد احتيج الى ان يجتمع معا في الحالين جميعا فان وضع المقدم يفيد علما بلازم غير بين بنفسه
وفي الحالين جميعا فان الخطور بالبال على تمامه يغني عن استيناف الاستثناء لما قلناه من اندراج
الاستثناء في التقديم وفي كون استيناف الاستثناء كشيء مبتدأ امر قصد لكن الملزوم في احد الحالين
تصديق واحد وفي الاخر تصديق اكثر من واحد مع شروط اخرى وليس هذا انما هو في المقدم
الذي يكون بينا بنفسه بل اذا بان ايضا بقياس وعلم كان الاستثناء فضلا وكذلك ان كان اللزوم

مقدمة او تأخذه صح

كشيء نخ

تلك الصورة

فضلا بانه بحجة وكان المقدم بينا بنفسه واذا كان الاستثناء المبتدء فضلا كان تكميل القياس على
صورته فضلا ولهذا صارت امثال هذه المقدمات من الشرطية لا يستعمل في العلوم بصورة القياس
بل يقال لما كان كذا كان كذا ولا يقال ان كان كذا كان كذا لكن كان كذا فاذا كذا بل هذا يوخذ اخذا ليس
لقائل ان يقول فيلزم ان يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة بانفسها في القياسات فضلا وان يكون
الضمير في ذلك كافيا على نحو ما يستعمل فنقول ان الفضل في القول على وجهين فضل يكون الاستغناء
عنه على سبيل انه قد فرغ من اخطاره بالبال في ضمن ما قيل فلو قيل لاستونف اخطاره بالبال مرة
ثانية على سبيل التكرير والثاني ان يكون النفس يستغنى عن التوقيف فيه لانه لو صرح به لكان الامر يخطر
بالبال مرتين بل لانه لو صرح به لكان يخطر بالبال اذ سيخطر بالبال وان لم يلفظ بلفظه ويكون اذا خطر بالبال
وان لم يلفظ به خطر مرة واحدة ويكون خطوره بالبال معاقبا لخطور المصرح به بالبال في زمان ثان الذي
لو صرح بهذا ايضا لكان يخطر بالبال فيه ايضا مرة واحدة فما كان على سبيل القسم الثاني فانه قد يكون فضلا
من حيث هو قول واما من حيث هو معنى فيكون هو محتاجا اليه ليس بفضل بل لا بد منه في ان يتم المعنى كما عرفنا
ومن حال الكبرى لكن التصريح بما صرح به واتباعه المطلوب يخطر بالبال ان القائل اضمر شيئا وهو مثلا
انه كل ب ا فان كان بينا بنفسه استغنى بخطوره بالبال في اتباع النتيجة المقدمة عن التصريح به وان لم يكن بينا
بنفسه طالب به المخاطب فقال ولم وجب ان يكون كل ب ا فلولا انه فهم من المخاطب ما صرح به وما لم يصرح
به جميعا لما كان يحكي في قوله له لم قلت ان كل ب ا فاما ان كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى فلا يكون
هذا الكلام نافعا البتة فاذا انما ينفع هذا الاضمار اذا خطر الكبرى بالبال خارجا عن خطور الصغرى بالبال
ومتصلا زمانه برهانه كما لو صرح بالكبرى فان لم يخطر لم ينفع البتة ولم يكن للضمير جدوى في علم البتة وان خطر
فانما ينفع الضمير شيء لا بد من ان يخطر بالبال في زمان لو قبل التلفظ لكان افادته ذلك لا اخطار في ذلك
الزمان لو صرح به فاذا المعنى الذي يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج اليه لكن خطوره بالبال يغني عن استفادته
بدلالة اللفظ فمعنى اللفظ محتاج اليه وان كان اللفظ مستغنى عنه واما في الشرطية فانا اذا قلنا ان كان كل
ا ب فخطر الوضع بالبال وخطر معه التصديق به فان التصديق مثلا يكون خاطرا قبل الزمان الذي ينتقل
فيه الذهن الى التالي فضلا عن الزمان الذي استانف فيه الاستثناء فاذا جاء الاستثناء لم يخل اما
ان لا يفيد اخطار شيء بالبال او يفيد تكرار الامر حاصل مستغنى عنه ليس زمان خطوره بالبال زمان
التلفظ بالاستثناء كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال فيما يستغنى عن التلفظ به
فاذا هذا الاستثناء ليس يفيد امرا ذاتيا في الايصال الى الغرض بل امر سلف التصديق به وما سلف
التصديق به فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة اليه فهو فضل بحسب اللفظ وبحسب الافادة
جميعا فلا يفيد او يفيد مستغنى عنه ولا كذلك الذي اذا قيل افاد نفس المحتاج اليه في وقته وكان
مطابقا بدلالته لما هو المحتاج اليه في الوقت فتبين اذا ان استعمال هذه المقدمات على صورة قياسية

تكلف

تكلف وانما الواجب ان يستعمل على نحو ما قلنا كما يقولون لما كان كذا كان كذا وليس كل ما كان على صورة
قياس فيكون له فائدة قياس فان قائلا لو قال كل انسان ضحاك صدق واذا قال وكل ضاحك حيوان
صدق ولكن هذا غير مفيد فانه قد علم ان كل انسان حيوان ليس بعد ان علم انه ضاحك فيجب ان يفهم قول
المعلم الاول على هذه الصورة ولا يظن انه يريد ان يبين اللزوم عن بين الصدق بين الصدق او ان المقدم
لا يكون موضوعا مقدما وهو غير مشكوك فيه كان المقدم اذا لم يكن مشكوكا فيه لم يكن القضية متصلة حتى
يكون قول القائل ان كان الانسان حيوانا فهو جسم امرا مشكوكا في مقدمه او قولا غير متصل بل معناه ان
استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه بان يستثنى مقدمه اذا كان تاليه بين اللزوم او كان بان لزومه بشيء او هو
بين بنفسه هو امر غير قياسي اي غير مطابق بدلالته على المحتاج اليه فان كان التالي لم يكن لزومه بينا فهو بعد
فيحتاج لا محالة في ابانته الى قياس اقتراني ينتهي اليه اخر الامر ليكون الاتصال بينا فينفع فاذا لا يكون
المقدمة المتصلة متعرضة للاستثناء من مقدمها ما لم يكن مقدمها مشكوكا فيه والتالي ظاهر اللزوم
والاتصال بنفسه او ظاهرها بحجة فقد بان ووضح ان القياسات الخلفية والوضعية المتصلة فان الفائدة
في استعمالها على صورة قياسية انما يكون اذا كانت مشكوكا في مقدمها ويكون قد بان اتصالها
بنفسه او بقياس اقتراني فيكون لا بد من اقتراني واما المقدم فلا يخلو اما ان يتبين بقياسات استثنائية
او اقترانية فان شئت باستثنائية فلا بد من ان ذلك ينتهي في اخر الامر الى قياسات استثنائية مشكوك
في مقدماتها يتبين بالاقترانيات وان شئت في اول الامر بقياسات اقترانية فذلك اوضح فيكون
جميع القياسات المفيدة استعمالها على صورة قياسية يرجع الى الاقترانيات على انا لا نستبعد
ان ينتهي الى استثنائية لا يحتاج ان يستعمل على صورة القياس وذلك في القليل والكثير الغالب
ما قلناه فان قال قائل فما تقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها قياس اقتراني فكيف يبين مقدمها بقياس
اقتراني فنقول هو في نفسه قياس اقتراني وغرضنا ان الشيء يبين بالاستثنائي من مقدمة يتعلق الدائم
بقياس اقتراني فان كان نفس مقدمه كذلك فقد تعلق البيان الاستثنائي بالقياس الاقتراني
وان لم يكن كذلك بان بقياس غيره على انه قد يثبت ان استبانة التالي الذي هو النتيجة من المقدم الذي
هو القياس ليس على سبيل بيان امر قياسي عن قياس مفيد لكن لقائل ان يقول ما تقول في القياس
الاستثنائي الذي في الخلف الذي يستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فنقول ان ذلك ليس
من الجنس الذي هو بين المقدم بين لزوم التالي للمقدم وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذي يراد ابطاله
وكيف يكون بين لزوم التالي للمقدم وانما يبين ذلك باقتراني على انه اذا بان لزوم التالي بالاقتراني لا نجد
صح باستثناء نقيض التالي انتاج نقيض المقدم ولقائل ان يقول ان استعماله والاستثناء من التالي
قياس ليس مما يستغنى عنه وقد جاء قياس شرطي مستثناه بين بنفسه لا يبين باقتراني كانه يقول حب
ان المستثنى اذا كان من المقدم فهو كما ذكرتم فما قولكم فيما يستثنى من تاليه فانه يتم بلا رد الى الاقتراني البتة

مثل مح

فنقول ان هذا القياس لا يخلو اما ان يكون من جنس ما اللزوم فيه خفي واما ان لا يكون فان كان من جنس ما
اللزوم فيه خفي احتاج الى اقتراني في اثباته وان كان اللزوم فيه بينا فكان لزوم التالي للمقدم بينا وكان كذلك
لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي بينا لم يكن فائدة البتة في وضع المتصلة على وجه يراد فيه ان يستثنى نقيض
مقابل تاليها لينتج نقيض المقدم فانا لو وضعنا نقيض التالي مقدما معرا عن تقديه بلفظه لما لا فاد الفائدة
على الوجه المذكور فكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا وامرا يقتضي تكريرا على قريب من النحو المذكور فيما
سلف ونحن لا نمنع ان يكون قياس مؤلف من المتصلات على الوجه الذي اومانا اليه بل نمنع ان ذلك لا يكون مفيدا
وان كان لزوم التالي للمقدم بينا لكن لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي غير بين حتى يكون قولنا ان كان ا ب
فج د بينا بنفسه ثم يجوز ان يكون ليس ج د وموجود معه ان ا ب الا اذا التفتنا معه الى القضية الاولى
فان كان استعمالها مع وضع القضية الاولى كان بيانا ان ذلك منتج هو بخلف اقتراني قد عرفته
وان لم يوضع مع الاول احتاج الى قياس مبين للزوم فهذا اكثر ما يمكنني ان اقوله في نصرة راي من يرى
ان المتصل لا يتم الا بالحملي على ما فيه وعلى انه ليس الحملي منظورا اليه من حيث هو حملي بل من حيث هو
اقتراني وليس باستثنائي ولكن لما لم يكن المذكور من الاقتراني في كتاب انولوطيقا الا الحملي كان الحملي
والاقتراني فيه يجريان مجرى واحدا واذ قد فرغنا من مقصودنا هذا متكلفين ما تكلفناه فيجب ان نبين
ان الحملي لا يتم الا بعقد متين وان نبين انه لا يحتاج المطلوب الواحد الا الى اكثر من مقدمتين وننقل جميع ما نقوله

الفصل الثاني في تعريف انه لا يتم القياس الا بتضمنه معنى الكلية والايجاب   عن الثاني في تعريف

في الحملي الى القياس اقتراني ان كنت عليه قديرا
ان المطلوب اما ان يبين على سبيل انه لازم عن شيء او معاند فيكون نقيضه في قوة اللازم فيكون سبيل
بيانه عنه سبيل الاستثناء فان كان يبين عن شيء لا على سبيل اللزوم عن موضوع او العناد له فلا يخلو
اما ان يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا جزئيا او يكون ليس كذلك بل   وهو في حكم المفرد فيكون لزوم
الشيء عنه كما يلزم عن مفرد لو وضعه او رفعه فيكون على سبيل الاستثناء وايضا فان كان يلزم عن شيء
يتركب تركيبا جزئيا وليس على سبيل وضع واستثناء فلا بد ان يكون الذي يبين به نسبة ما اخرى الى
هذا الشيء وليس يمكن ان تكون النسبة الا على احد الوجهين اما نسبة الى جملة هذا القول لا الى اجزائه ويكون
اذا عقلت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء لزم هو سواء كان الوضع ايجابا او سلبا الزاما او رفعا بعد
ان تجعل حكما وهذا القسم هو ايضا من القياس الشرطي الاستثنائي واما نسبة الى اجزاء هذا
القول المطلوب واحدا فواحدا وذلك لان النسبة التي لذلك الشيء اما ان يكون الى الجملة واما الى الاجزاء
الجملة فانه اذا لم يكن لذلك نسبة الى جملة هذا القول ولا الى اجزائه حتى تكون تلك النسبة توجب جميع
الاجزاء لم يجب ان يتصل في الذهن احد الحكمين بالاخر اعني المطلوب بما يطلب به ويعلم به واذا كان
الشيء اذا حضر في الذهن لزم ان يحضر في الذهن شيء اخر فبين ان بينهما علاقة ما وكل علاقة بين معنيين
معقولين اما ان تكون علاقة لزوم او تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع واما ان يكون

تلك العلاقة

١٩٠

تلك العلاقة فيه على سبيل حمل او وضع فان كان الشيء الثالث الذي له نسبة الى اجزاء المطلوب
فيبين به المطلوب انما نسبته الى اجزاء المطلوب هي على سبيل التلازم من غير حمل ووضع فان ما يحضر منه
في الذهن اما ان يدل على وجود الموضوع او وجود المحمول او وجودهما فقط دون الدلالة على سبيل   جميعا
النسبة التي بينهما فيجب اذا ان تكون العلاقة فيما نحن فيه علاقة حمل ووضع ثم يجب ان تكون هذه
العلاقة مع الطرفين جميعا فانه ان كان مع احد الطرفين فقط ويوجب وجوده لطرف او سلبه
عن طرف او عكس ذلك لزوم علاقة ما بين الطرفين فالقياس بعد شرطي وانما لزم قول قولا ليس
وجود ذلك الشيء سببا لذلك بل جملة قول واحد يجتمع فيه مع احد الطرفين يلزمه صحة قول اخر فاذا
يجب ان تكون العلاقة مع الطرفين معا وتكون تلك العلاقة اذا عقلت له معهما صار الجملة ايضا
كالملزوم والمطلوب كاللازم الا ان الثالث هو الذي جعل الطرفين مجتمعين لخاصية لا محالة تلك الخاصية
توجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب فاذا عقلت تلك الخاصية وهي انه لما كانت لها
الى هذا الطرف نسبة كذا والى ذلك الطرف نسبة كذا وجب ان يكون بين الطرفين نسبة كذا في اي
مادة اتفقت واي قول كان لان تلك الخاصية في صورة المقدمة اعني كيفيتها وكميتها وجهتها
لا لمادتها لزم دائما ان يصح اللازم فلا يحتاج ان يبتدا كل وقت بوضع شرطي واستثناء بل يقتصر
على تلك الخاصية وان كان في الحقيقة عند النفس شرطي واستثناء وكان في الحملي من هذه الجهة ايضا
ما يتم في القوة بالشرطي واما الاقسام الاخرى التي تقع للنسب دون ذلك القسم الخاص الذي
اجتمع له الطرفان وهو الوجه الذي يلزمه المطلوب فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية في هيئة المقدمة
الملزومة وصورتها بل لمادتها وقد توجد تلك الصورة بعينها فلا يلزمها مثل صورة ذلك
اللازم لزوما قياسيا بل عسى مثل العكس وكذب النقيض وليس كلامنا في مثل ذلك فقد
بان واتضح ان القسم الذي يكون نسبة الشيء الثالث فيه الى اجزاء المطلوب حتى يجمعهما   ٢ وخ
انما يكون على سبيل وضع وحمل تكون هيئة تلك النسبة ملزمة للمطلوب وذلك هو صورة
التاليف وهذا الثالث لا يخلو اما ان يكون شيئا مفردا معنى ولفظا او غير مفرد فان كان
غير مفرد فلا يخلو اما ان يكون في قوة مفرد او يكون اجزاؤه متباينة لا يتصل منها ما في قوة
مفرد فان كان في قوة مفرد فحكمه حكم المفرد الذي نقول فان وضع لا في قوة مفرد بل اخذ على انه
شيئان او اشياء متباينة فاما ان يكون لكل واحد منها نسبة الى كلا الطرفين او لجملتها
او بعضها له نسبة الى طرف وبعضها الى طرف اخر فان كان لكل واحد منها نسبة الى كلا الطرفين
فاما ان يتم جميع الطرفين بنسبة واحدة منها فيكون القياس الواحد تاما بواحد ويكون
ذلك الاخر اما فضلا واما قياسا اخر وان كان انما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها فيكون
جملتها هو الشيء المتوسط وهو من جهة ما هو جملة كمعنى واحد مثال هذا والنسب متفقة ا ج

وكلما هو ب مع ج فهو د ومثاله والنسب مختلفة اب وليس ج وكل ما هو ب وليس ج فهو د ولسنا
نبالي بعهنا بشرائط الانتاج بل احوال هذا المتوسط حتى يبين ان الاجزاء ان النسب هي تلك التي مضت وشرائط
القياس هي تلك التي مضت وانت تعلم ان المقدمة من حيث هي مقدمة هي من جملة القول الذي ليس
مفردا اللهم الا ان يوخذ لا من حيث تفصيلها فيجزئيتها بل من حيث هي امر من الامور فيكون ايضا في
قوة مفرد كقولهم قولنا كل اب محصورة واما من حيث هي مقدمة مفصلة فلا تكون لها نسبة واحدة
الى كل واحد من الطرفين بل يجب ان ينفصل نسبتها ولا يكون حالها حال المتوسط الذي اوردناه الذي
فيه تركيب وقد دخل في هذا البيان القسم الثاني وهو ان لا تعتبر الاجزاء فيه البتة بل تعتبر الجملة فظاهر انه
يكون حينئذ نسبة شيء واحد ذي اجزاء واما القسم الثالث الذي وضعت فيه النسب متفرقة فمن البين
انه لا يجب ان يلزم منه لازم البتة وذلك انه اذا كان لشيء الى شيء نسبة حمل او وضع ولثان الى رابع
نسبة حمل او وضع وليس الثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة فلا يجب من ذلك ان يكون بين الشيئين نسبتهما
علاقة حمل او وضع فان الاشياء كلها بهذه الصفة بل يجب لا محالة ان كان ولا بد ان يكون بين هذين
الداخلين نسبة وعلاقة في حمل او وضع فاذا كان كذلك فكل واحد منهما او واحد منهما فانه اولا انما
تحدث علاقة بين الثاني منهما وبين احد الطرفين ثم ذلك الثاني يجمع الطرفين فان النسبة القريبة
قبل النسبة البعيدة بل يجب ان يتحقق له اليه اولا نسبة ثم يؤدي الى الطرف الذي يخصه النسبة
اليه اذا كان لا نسبة له اوليه الى ذلك الا بواسطة هذا فهذا لا يكون قياسا واحدا لانه يكون
مشتملا على بيانين احد البيانين ان الطرف ما الى احد الشيئين الداخلين الذي يخص ذلك الطرف
علاقة ونسبة ثم ببيان ذلك يتبين ان لهذا الطرف الى ذلك الطرف علاقة ونسبة وبينهما اجتماع
فان لم يكن هكذا لم يجب للذهن ان يتبع علاقة علاقة مثاله اذا كان طرفا المطلوب ب ﻫ وا
والداخلان ج في جانب ب ود في جانب ا فان لم يكن لج ود علاقة لم يلزم شيء وان كان بينهما علاقة
كان اول النسب المؤلفة نسبة ب مع د او نسبة ا مع ج وان كانت هذه النسبة المؤلفة
توجب نسبة مفردة لب مع د او مع ج ثم كانت نسبة ج الى ا او ب او نسبة د الى ا او ب توجب
بينهما وقوع نسبة فقد بان المطلوب ثانيا وان كان لا يوجب بينهما وقوع نسبة لم يغن هذا
التاليف وانت تعرف هذا اذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية فحينئذ ان لزم لاحد
الداخلين مع احد الطرفين نسبة لزم ثانيا للطرفين نسبة والا لم يلزم شيء ولما كان القياس
الواحد على هذا السبيل فاذا القياس الواحد انما الداخل فيه بالفعل او بالقوة واحد وهو اما موضوع
لطرف محمول او موضوع لهما او محمول عليهما ويجب ان يكون للمحمول في المطلوب نسبة الى الداخل
بالفعل او بالقوة كلية وللموضوع نسبة اليه بالقوة وبالفعل موجبة حتى يكون الحكم على الداخل يتناول
الطرف الذي هو موضوع المطلوب فاذا الاشكال القياسية ثلثة اعني الاقترانية وقد كان قيل

ان الاستثنائية

ان الاستثنائية ايضا انما يتم بالاقترانية وكذلك الخلفية فكل مطلوب انما يتم بهذه الاشكال ويتم هذه
الاشكال بالشكل الاول ثم قيل بعد هذا القول في التعليم الاول ان كل قياس يتم بكلي وبموجب
ولا ينتج كلي الا عن كليتين واما الجزئي فقد ينتج عن كليتين وعن كلي وجزئي والنتيجة تشبه في الجهة احدى
المقدمتين لا محالة فبهذا القول يتبين صحة ما ذكرناه من انه اذا كانت ضرورية وممكنة لم يجب نتيجة مطلقة
او مطلقة وممكنة لم يجب نتيجة ضرورية فقد تبين لك من هذا انه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية ومما هو
موجب بالفعل او بالقوة كالممكن والمطلق الصرف اذ قوة سالبة قوة موجبة ويتبين ان الكلي لا ينتجه
الا كليتان واما الجزئي فقد ينتجه كليتان وكلي وجزئي والموجب لا ينتجه الا موجب والسالبة لا ينتجها الا
موجبة لا موجبتان قيل وفي كل قياس مقدمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة اما كلتيهما واما احديهما فظاهر
من اعتراف المعلم الاول بهذا ان الذي نورده من استنتاج ممكنة عن مطلقة وضرورية هو على سبيل التشكيك
وكذلك ما ينتج من مطلقة غير ضرورية وممكنة

الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من مقدمات اكثر من اثنتين وبيان انها قياسات كثيرة مركبة

قد استبان لك انه لا قياس اقترانيا عن مقدمة
واحدة ولا عن اكثر من مقدمتين وبقي لك ان تتشكك وتقول انا قد نشاهد اقاويل قياسية يحاول
بها ابانة مطلوب واحد وتكون المقدمات فيه اكثر من اثنتين ومما يدل على ذلك كتاب الاصول
في الهندسة وغيره فنقول ان المقدمات تكثر في القياسات ويزيد على الاثنين لاحد وجوه ثلثة اما
ان يكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي اقرب
واما ان يكون موردة على سبيل الاستقراء والتمثيل فلا يكون مقدمات القياس نفسه بل مقدمات
استقراء تعرف بها صحة مقدمة واما ان تكون خارجة عن الضرورة وعن المنفعة القريبة من الضرورة
وهذا على وجوه بعض تلك الوجوه ان تورد للحيلة وبعضها ان يورد للزينة وبعضها ان يورد للاستظهار
في الابانة فاما الموردة للحيلة فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي كانت المقدمات الضرورية لو اوردت
صرفة لحدس ما ينساق اليه من النتيجة وعلم كيفية انسياقها اليه فعوسر في تسليمها فاذا خفي وجه
انسياقها وظن بها انها عديمة الجدوى وخصوصا لاختلاط ما لا جدوى بها ترك المعاسرة في تسليمها
وهذا في الجدل وفي الامتحان وقد يقع مثل ذلك للغباوة والتلبيس والترائي بالتدقيق واما التي للزينة
فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيب وبالتخلص وهي مقدمات وجودها وعدمها في المقصود
بمنزلة واما التي للايضاح فكالامثلة المستغنى عنها وانما يورد للتقرير وكالاستشهادات المستغنى عنها
وكتقسيم اللفظ وكالانتقال من لفظ الى لفظ وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل واما القياس القريب فمحال
ان يكون من اكثر من مقدمتين بل يحتاج ان يكون الاصغر فيه بالقوة او بالفعل داخلا تحت حكم الاكبر كلي
فالتكثير اذا ان وقع وليس بسبب الاستقراء وغير ذلك من هذه الوجوه فهو بسبب تركيب القياس
ومعنى تركيب القياس ان يكون قياس مؤلف من مقدمتين كلتاهما او احداهما تحتاج الى قياس تبينها

فيتركب قياسان احدهما على المقدمة والاخرى على المطلوب ومقدمات المطلوب زوج لامحالة والمقدمات
المنتجة لاحدى المقدمتين زوج والنتيجة ايضا لكليهما زوج اذ هو ضعف ما ينتج الواحد وجمع الزوج الى الزوج
زوج فاذا مقدمات القياسات البسيطة او المركبة ازواج فان كان عددها فردا فهناك اما نقصان واما زيادة
واما عقم ان كان لايتم بزيادة ولا يستوي بنقصان والذي بنقصان فهو على وجهين اما ان يكون المقدمات
قد اسقط الكبرى منها استغناء بجلالها في اشتهارها في الظهور او ايهام استغناء بالظهور فيما
لو صرح به لظهر كذبه كما في المغالطة والخطابة او اسقطت الصغرى بسبب من ذلك واما ان يكون
الاسقاط على سبيل استغناء عن المقدمة لا لظهورها في نفسها ولا الحيلة ولكن لانها قد ظهرت
بتاليف المقدمتين التي تنتجها ظهورا يغني ان تجعل بعد ذلك مقدمة فلسقط النتيجة التي عن المقدمتين و
يؤتى بالمقدمة الاخرى فيكون ثلثة وينتج المطلوب واذا كان على كل مقدمة قياس فيبعد ان يسقطا
معا كما تسقط النتايج استغناء بالظهور بل ان اسقط منها شيء فالتي تتاخر قياسها فان الذي سبق
قياسه كانه نسي عند الاشتغال بما تاخر قياسه فكان نتيجة الاقرب زمانا من القياسين اولى بان لايذكر
واما الذي بالزيادة فهو على الوجوه التي سلف لك ذكرها واما الذي لاجل العقم فهو ان لا تكون الفردية يرجع
الى الزوجية بوجه ولا بنقصان ولا بزيادة وكل قياس مركب فاما ان يكون موصولا واما ان يكون مفصولا
والموصول هو الذي تكون النتايج المتقدمة للمطلوب التي هي مقدمات المطلوب مذكورة فيه بالفعل
سواء كان التركيب بسبب حاجة احدى المقدمتين الى القياس فيكون تركيبا واحدا او بسبب حاجة
المقدمتين كليهما اليه فيكون تركيبا مضاعفا قد ذكرت النتايج على انها نتايج ثم ذكرت على انها مقدمات
وذلك بان يبتدأ من ابعد المقدمات عن المطلوب فيقرن بين اثنين منها فينتج نتيجة هي مقدمة فان
احتيج الى ان يستنتج مقدمة اخرى فعل وان لم يحتج اخذت تلك المقدمة والمقدمة الاخرى فانتج منهما
فيكون اربع مقدمات ونتيجتان فاما ان احتيج الى ان يستنتج الاخرى او ورد قياس من مقدمتين ونتج
فيكون في طبقة واحدة اربع مقدمات ونتيجتان وفي الطبقة الثانية مقدمتان ونتيجة فيكون جميع
المقدمات في التركيب ستا وجميع النتايج ثلثا ويكون عدد النتايج نصف عدد المقدمات ويكون
في كل قياس ثلثة حدود ونتيجة فان كان على كل مقدمة قياس وكانت المقدمتان مشتركتين كانت
ستة حدود الا ان الواحد منها مشترك في الوسط فيكون خمسة حدود لكن من المشترك ومن احد طرفي الخمسة
يحصل احدى المقدمتين القريبتين ومن المشترك والطرف الاخر يحصل المقدمة الاخرى ومن طرفي الخمسة
يحصل المطلوب الذي اليه ينساق تركيب القياس وان كان القياس على مقدمة واحدة فيكون هناك
قياسان فقط فيكون هناك اربع مقدمات مقدمتان على المقدمة ومقدمتان على النتيجة احديهما نتيجة
القياس الاول والاخرى غير نتيجة وينتج منها المطلوب فيكون عدد المقدمات مع اخذ النتيجة مكررة
اربعا وعدد النتايج اثنين ويكون عدد المقدمات ضعف عدد النتايج واما عدد الحدود فيكون ههنا على

عدد المقدمات

عدد المقدمات مثاله كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ج د وكل د ه فكل ج ه فيكون الحدود ج ب
انه اذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود ثلثة فان كان القياس اثنين و
لكن الثاني في درجة الاول اي ليس شيء فيه نتيجة عن القياس الاول بل ينتجان نتيجتين متباينتين كانت
المقدمات اربعا وكانت الحدود ستا لا اربعا فان كان القياسان على مقدمتين مشتركتين هما جزء
قياس اخر صارت خمسا فان صارت المقاييس التي في درجة واحدة ثلثة ينتج متباينات كانت المقدمات
ستة وكانت الحدود تسعة فان كانت النتايج الثلثة يشترك على الولاء صارت الحدود سبعة فلا يزال
يزداد عدد الحدود في المقاييس المتتالية على عدد المقدمات بواحد وتكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا
وتكون النتايج نصف عدد المقدمات تارة ازواجا وتارة افرادا الا ان انصاف الازواج تكون ازواجا وتكون
افرادا واما اذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة لكن احد القياسين اقدم مرتبة من القياس الثاني
اذ يوجد فيه مقدمة في الاخر فانه اذا تم القياس الاول كانت الحدود ثلثة فاذا جاء القياس الثاني جاءت
مقدمة اخرى وحد اخر فيكون للقياسين في البسط ستة حدود اثنان من الستة حدود القياس الاول
فيبقى للقياسين اربعة حدود فيكون عدد الحدود عدد المقدمات والنتايج نصف عددها فان جاء قياس
ثالث حينئذ جاء بمقدمة يضاف الى النتيجة الثانية ويكون بزيادة حد وتكون المقدمات مع ما فيها من
النتايج الاولى ستا والنتايج ثلثا والحدود خمسا واذا كانت المقدمات اربعا كانت الحدود اربعا
والان لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ازدادت نتيجة لما سلف ومقدمة فان زدنا حدا ازداد
قياس فصارت المقدمات ثماني والنتايج اربعا والحدود ستا فيكون في القياس الاول عدد الحدود
اكثر من المقدمات بواحد وفي القياس الثاني يتساوى المقدمة والحد كان المقدمات قد لحقت الحدود ثم من
بعد ذلك تكون تجاوزه في كل تركيب اذ مع كل حد يزداد مقدمتان فان الحدود كانت اولا ثلثة وزاد
واحد فصارت الحدود اربعا وزادت مقدمتان فصارت المقدمات اربعا فلما زاد حد صارت
المقدمات ستا والحدود خمسا وعلى هذا القياس فتكون المقدمات دايما ازواجا وتكون الحدود في
اول الامر فردا اذ هي ثلثة وفي التركيب الثاني زوجا وفي الثالث فردا وكذلك ينتظم دائما فان كان
التركيب مختلطا لم يحفظ لا ذلك الترتيب ولا هذا الترتيب اما ذلك الترتيب فلان المقدمات
وان بقيت ازواجا فالحدود لا تبقى افرادا ولا يكون لها نظام واما هذا الترتيب فان المقدمات
دائما تبقى ايضا ازواجا لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد وعلى تواليه وليس
تكون المقاييس المركبة بهذا التركيب ولا التركيب الاخر الذي سنذكره الذي من قياسات من شكل واحد
الا ان يكون المطلوب كليا موجبا فان القياسات عليه وعلى مقدماته تكون من الشكل الاول ومن الضرب
الاول اعني من الحمليات فان كان المطلوب سالبا كليا فان القياس على احدى مقدمتيه وهو الكلي الموجب
ان يكون من الشكل الاول واما على مقدمته الثانية فيكون من الشكل الاول ومن الشكل الثاني وبحدود

واحدة باعيانها مثاله والمطلوب لا شيء من ج ا فيكون تركيب قياسية الابسط وهو الذي هو قياس
على مقدمة على وجوه فاما ان كانت المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة اعني في القياس القريب
من المطلوب وكان هذا القياس القريب من الاول فانك تجد الصغرى لا يتبين الا بالشكل الاول والكبرى
يتبين بالشكلين ويتبين بالشكل الثاني من وجهين احدهما والكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب د
فكل ج د وكل د ه ولا شيء من ه ا فلا شيء من د ا الوجه الثاني والكبرى من الشكل الثاني وصغراه موجب
كل ج ب وكل ب د فكل ج د كل د ه ولا شيء من ا ه فلا شيء من د ا الوجه الثالث والكبرى من الشكل الثاني
وصغراه سالب كل ج ب وكل ب د فكل ج د لا شيء من د ه وكل ا ه فلا شيء من د ا ولا شيء من
ج ا واما ان تكون المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة في القياس القريب ويكون القياس من
الشكل الثاني فيكون الصغرى لا يتبين الا بالشكل الاول ايضا والكبرى يتبين بالشكلين الوجه
الاول والقياس على الكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ا ه ولا شيء من ه د
فلا شيء من ا د فلا شيء من ج ا الوجه الثاني والقياس على الكبرى من الشكل الثاني وصغراهما سالب موجب
كل ج ب وكل ب د فكل ج د ولا شيء من ا ه وكل د ه فلا شيء من ا د فلا شيء من ج ا واما ان كانت
المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ الا من الشكل الثاني فيكون في ذلك وجوه ثلثة هي عكس
الوجوه الثلثة المذكورة وانت يمكنك ان تعلم ذلك فان كان المطلوب جزئيا موجبا فيكون
قياسه القريب من مقدمتين موجبتين واحداهما وحدها كلية فان كان على صورة الشكل الاول
كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الاول فقط والقياس على الصغرى اما من الشكل
الاول والجزئية موجبة صغرى لا محالة واما من الثالث فيكون اما من كليتين فيكون القياسان
الابعدان من الشكل الاول لا غير واما من جزئية وكلية فيكون تارة الجزئية صغرى وتارة كبرى وان
كان القياس القريب من الشكل الثالث وصغراه موجبة جزئية كان القياس على كبراه من الاول و
على صغراه اما من الاول كما علمت واما من الثالث على وجهين وان كان صغراه كلية كان القياس
على صغراه من الشكل الاول وعلى كبراه اما من الشكل الاول واما من ضروب الثالث فان كان المطلوب
جزئيا سالبا فاما ان يكون القياس القريب عليه من الشكل الاول او الثاني او الثالث فان كان القياس
القريب عليه من الشكل الاول فيكون القياس على كبراه من الشكل الاول لا غير وعلى صغراه من الشكل
الاول على ضرب ومن الشكل الثالث على ثلثة ضروب وان كان القياس عليه من الشكل الثاني وصغراه
موجبة وكبراه كلية فيكون القياس القريب على كبراه من الاول ومن ضرب الثاني وعلى صغراه من الاول ومن
ثلثة ضروب الثالث وتركب المزاوجات فيه فيكون [illegible] وان كانت صغراه سالبة يبين كبراه
بضرب من الاول وصغراه بضرب من الاول وضربين من الثاني وثلثة ضروب من الثالث فيكون
اربعة وعشرين تركيبا واما التركيب الذي يكون على سبيل فصل النتائج من المقدمات بان نذكر المقدمات

ونترك

ونترك النتيجة اصلا الا النتيجة الاخيرة مثل قولهم كل ج د فكل د ه وكل ه ز وكل ز ح فكل ج ح فان
اول القياس الذي فيه بالفعل لا محالة وهو من مقدمتين والقياس الثاني مذكور كبراه في المثال الذي اوردنا
فكلما زدنا حدا زادت مقدمة فيكون لما زدنا حدا رابعا جاءت مقدمة ثالثة واذا زدنا حدا خامسا
جاءت مقدمة رابعة فيكون عدد المقدمات اقل من عدد الحدود بواحد فان كانت المقدمات زوجا
كانت الحدود فردا وان كانت المقدمات فردا كانت الحدود زوجا وكذلك على الولاء لكن مع زيادة
كل حد يزيد نتيجة في القوة اعني من النتائج النافعة في المطلوب فكلما زيد حد ازدادت نتيجة فيكون النتائج
الزائدة النافعة في المطلوب بعدد الحدود ومثلها في الزوجية والفردية ومعنى قولنا النتائج النافعة
في المطلوب انه في قوة مثل هذا التركيب ان يستنتج نتائج غير نافعة في المطلوب والنتائج النافعة
في المطلوب في المثال الذي اوردناه فمثل كل ج ه ومثل كل ج د واما غير النافعة في المطلوب فمثل قولنا
اذ نعكس من تلك المقدمات كل د ه وكل ه ز فينتج وكل د ز فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب
في نسقنا الذي نسقناه وان كان لنا ان نبتدئ بترتيب آخر ونسق آخر فنجعل فيه مقدمة د ه بينة ومقدمة
ه ز غير بينة ثم نبينها ونضيف اليها مقدمة ز ح على انها بينة لكن يكون قد غيرنا النسق الذي فرضناه
في هذا المثال وهذا النوع لا يستفاد فيه مع زيادة كل حد نتيجة واما النوع الآخر فانا ننتج اولا ان كل
ج ه ثم نضيف اليه كل ه ز فينتج كل ج ز ثم نضيف اليه كل ز ح فينتج كل ج ح واما كل د ز وما يجري مجراه
فانه لا ينفع بوجه من الوجوه في هذا الترتيب من القياس واعلم ان الحد الزائد يدخل في جانب الحد الاصغر
وفي جانب الحد الاكبر وفي الوسط واما الكلي الموجب فلا يكون في القياسات المركبة عليه الا من الشكل
الاول ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذي قد علمت في المثال الذي اومانا اليه واما الكلي
السالب فيكون عليه قياسات مركبة على الوجه المذكور في الموصولات فنظير الوجه الاول كل ج ب
وكل ب د ولا شيء من ه ا فلا شيء من ج ا ونظير الوجه الثاني كل ج ب وكل ب د وكل د ه ولا شيء من ا ه
فلا شيء من ج ا ونظير الوجه الثالث كل ج ب وكل ب د ولا شيء من ه د وكل ا د فلا شيء من ج ا وكذلك
الحال في جميع الوجوه التي تترك فيها النتائج اصلا ويرضى بها وهي بالقوة وانما نذكر الاخيرة منها بالفعل
فقط فمن هذه الاشياء تبين لك ان الكلي الموجب مما يصعب وجود القياس عليه جدا كان قياسا
مفردا او قياسا مركبا اذ لا يكون الا من ضرب واحد من شكل واحد ومقابله يسهل وجود القياس
عليه جدا لانه يتبين من ستة ضروب مفردة اعني بهذا المقابل الجزئي السالب ويتبين بضروب
كثيرة جدا من القياسات المركبة عددناها لك ويلي الكلي الموجب في الصعوبة الكلي السالب
ويعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ويلي الكلي السالب في الصعوبة مقابله الجزئي الموجب
ويعرف ذلك من المذهب ايضا واعلم ان التركيب المفصل اذا انتهى الى مقدمات سوالب بعد
الموجبات فالاحسن ان نوصل فان النظام ينقطع هناك واما اذا كان الابتداء من السوالب ثم

تلتها موجبات اي عدد كانت اسم القياس على تركيب المفصول وقد تركب قياسات استثنائية واقترانية وتكون
الاقترانية اما داخلة لانتاج الاتصال والانفصال او لانتاج الاستثناء **الفصل الرابع في اكتساب
المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب** قد اشتغلنا الى هذا الحد بتبيين ان القياس ما هو
وكم ضروبه وما الفرق بين بسيطه ومركبه وليس يكمل انتفاعنا بان نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح اذا لم نعلم
كيف نكتسبه ونحصله وذلك لانا اذا احتجنا الى معرفة شيء بالقياس لم يكفنا ان نعلم ان القياس ما هو
ويكون مثلنا كمثل من يعلم ان الدواء النافع لعلة كذا ما هو وهذا لا يكفيه في شفاء العلة ما لم يكن يعلم مع
ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذه فانه ان اتفق ان صادفه معمولا محصلا انتفع به وان لم يتفق ذلك بقي
متحيرا لا ينفعه علمه بماهيته وكيفيته في حاجته الناجزة فحري بنا ان نشتغل بتعرف كيفية اكتساب القياس
اشتغالا على وجه كلي اما اكتساب القياس من حيث هو برهاني او جدلي او غير ذلك فهو امر اخص من بحثنا
هذا بل كما ان بحثنا انما هو عن القياس الكلي لا عن قياس ما معين برهاني او جدلي كذلك بحثنا عن اكتساب
القياس انما هو عن القياس على الاطلاق لا عن قياس ما ولنتبع ما افادناه المعلم الاول في ذلك وان كان
جميع الصناعة مستفادة منه بقوة او فعل فنقول قد علمنا ان الامور اما شخصيات واما كليات و
الشخصيات قد يكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات فاما محمولة على الشخصيات كهذا الابيض على زيد فلا يكون
بالحقيقة وهذا الشيء قد وضح لك في موضع اخر واما الكليات فمنها كليات قريبة من الاشخاص بلا واسطة
ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها واما امور في الوسط وكل محمول اما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي واما
كاين بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالانسان على الابيض او حمل عارض اخر يشاركه في الموضوع الذي هما
محمولان عليه والحمل الطبيعي كحمل الابيض على الموسيقار وليس كل حمل عرضي انما يكون من حمل موضوع على عرضه
بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتية المقوم الاعم كما يحمل الانسان على الحيوان وزيد على الانسان وذلك
في القضايا المحصورة الجزئية لكن الامر الذي هو في نفسه واجب بحسب طبايع الامور من غير اعتبار عارض
من خارج هو ان يكون الاخص موضوعا للاعم وان يكون الامر موضوعا لخواصه وعوارضه لا بالعكس والمحمولات
التي تحمل بالطبع على شيء واحد يتباين من حالها انها متناهية سواء اخذت محمولات حقيقية او مشهورة
فانه كثيرا ما يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا ما يكون مشهورا انه محمول ذاتي وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ويكون في　خ د فيها
المشهور ان له عاما فوقه وبين اعم العوام واخص الخواص امور انما اكثر الكلام واكثر البحث عنها فاذا اردت
خ د وخاصته
ان تكتسب القياس فضع الحدين واطلب حد كل واحد منها وخاصيته وكل ما يلحق كل واحد منها اعني
الحدين من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها وفصولها والعوارض لها ولسبي من مقوماتها
وفيها اجناس عوارضها وفصول عوارضها او عوارض عوارضها وبالجملة لواحق اللواحق فانها عوارض ايضا
وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه النسبة المذكورة وما يلحقه ما يلحقه وهذه مواد
طلب الايجاب واما مواد السلب فاطلب ايضا الامور التي لا توجد ضرورة او اطلاقا لحد منها فلا يشتغل

بطلب ما لا يلحقه

بطلب ما لا يلحقه حد حد فان ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحق واما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق فان الموضوعات
التي على المجرى الطبيعي تمايز المحمولات على المجرى الطبيعي وان دخل بعضها في بعض اذا كانت على غير المجرى الطبيعي
كما قد علمت فاذا حصلت ذلك فعند ذلك تتامل حال كون ذلك حقيقة او مشهورة واعلم انك
كلما امعنت في استكثار من هذه اللواحق والملحوقات وما لا يلحق فانت اقرب من اصابة الغرض واللواحق
التي تلحق غير الملحوق الكلي مما لا ينتفع به في اكثر الامر بل عليك باقتناص الكليات وكذلك في الملحوقات
وفيما لا يلحق واعلم ان القياس انما يحصل لك من الكليات وليس اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للموضوع بل
ما يلحق كلية الموضوع وقد استبنت هذا فيما سلف وكما لا يفيد اشتغالك بتامل ما لا يلحقه الموضوع
اعني مثل هذا الملحوق الكلي كذلك لا يفيد اشتغالك بتامل ما يلحق اللاحق هل هو لاحق للموضوع فان
لاحق اللاحق لاحق وكذلك لا يفيد اشتغالك بتامل ملحوق الملحوق هل هو ملحوق اللاحق وكذلك لا يفيد
اشتغالك بتامل شيء هل يلحق الطرفين جميعا او هل لا يلحق الطرفين جميعا اذ قد علمت ان ذلك لا يفيد
الا ان يجعل نظرك من حيث لحوقه ومن حيث لا لحوقه بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة
فذلك مفيد جدا في اشتغالك به على راينا خاصة الذي سنذكره ان تذكرته ولا يفيد ايضا ان تنظر هل
في موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع فان ذلك لا ينعقد عنه قياس وجب ان تتامل حال اللحوق الضروري
والممكن والذي هو دايم او اكثري فان كل مسور يسح وما يجانسه فاذا كان مطلوبك موجبا وهو كلي فاطلب
في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحوقات المحمول فان وجدت فقد انعقد قياس فان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات
كل واحد من الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس فان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات
كل واحد من الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس من الشكل الثالث ينتج نتيجة فان
لم تجد ذلك ولكن وجدت في ملحوقات احدهما لاحقا للاخر كله او بعضه افادك ذلك وان كان المطلوب
سالبا فاطلب لواحق احد الحدين هل فيها شيء في جملة ما لا يلحق الاخر فان صادفت انعقد لك قياس
من الشكل الثاني وان كانت جزئيا طلبت هل في ملحوق احدهما ما لا يلحقه الاخر فان وجدت انعقد لك
قياس[2] واذا تدربت في هذا علمت غناء الحد الاوسط وانه هو الذي يحلو القياس واذا امتحنت حال ما
يلحق وما لا يلحق فابتدئ من اعم لواحق احدهما هل هو مما لا يلحق فانك ان وجدت ذلك غير لاحق كفيت
المؤنة وعلمت ان ما دونه غير لاحق فان لم تجده كذلك بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة تبتدئ مما هو
اعم وتتدرج عنه على الولاء فان في ذلك سرعة الاصابة ومصادفة القياس الاول فان سلب الناطق
عن البياض ليس سلبا اوليا بل سلب الجسم عنه او الجوهر فاذا كنت في طلب هذا الامتحان فلا يكونن قصارى
طلبك انه هل في لواحق احد الحدين شيء مضاد للواحق الحد الاخر او مغاير حتى تقول مثلا ان في بارد وحار
او تقول في سماء وارض وذلك لان الحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا واما ههنا فان الاوسط
اثنان وذلك يضطرك الى ان تجعل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا اكثر من قياس واحد وذلك لانه ليس

[2] من الشكل الثاني فان كان جزئيا طلبت
هل في ملحوقات احدهما ما لا يلحقه الاخر فان
وجدت انعقد لك قياس صح

انما يصير حينئذ امساويا عن ج بسبب كونه موصوفا بشيء هو ضد ما يوصف به ذلك حتى يكون هذا
هو الذي لاجله ينعقد القياس المنتج للسلب فانه لو صار بدل الضد مضاف او عدم و ملكة او غيرية اخرى
لكان القياس ينعقد لكن السبب الاول فيه كون شيء مما هو لاحق لج غير لاحق لا او بالعكس فالبارد اذا لحق
ج كان قياسه الى اقياسين احدهما انه غير لاحق له والاخر انه ضد لاحقه وانما ينعقد منه القياس لانه غير لاحق
فقط فانك ان حفظت كونه غير لاحق و بدلت كونه مضادا للاحق استمر القياس المطلوب فان امكن ان تحفظ
كونه ضدا و يتوهم انه لاحق مثلا حتى يجعل الاضداد قد يلحق بالشيء الواحد لما كان ينعقد عنه القياس و هذا
يحوجك الى ان يتكلف طلبين فانك اذا وجدت البارد يلحق ج ونظرت هل يلحق البارد ا او لا يلحقه فوجدته في
جملة ما لا يلحق اكتفيت المؤنة فاما اذا استانفت الطلب بعد حصول الارب فاخذت تبحث هل في لواحق ا
ضد له فانما يبحث بحثا خارجا عن الغرض اللهم الا ان تطلب قياسا اخر وبالحقيقة اذا وجدت هذين فلم تجد
قياسا واحدا بل قياسين فانك في استعمالها كانك تقول ج بارد و ا ليس ببارد و ج ليس بحار و ا حار و
الخلف ايضا قد يكتسب بهذا النحو وذلك لانك اذا تتبعت لواحق و ملحوقات حدود النقيض و ما لا يلحقه
فوجدت فيها ما ينعقد به مع احد طرفيه مقدمة صادقة ينتج مع النقيض محالا كنت قست قياس الخلف
وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار و كل خلف كما ستتضح لك فانه يرجع الى المستقيم بوجه من الوجوه وكذلك
يمكنك ايضا ان تكتسب من هذا الماخذ ما تفتقر اليه في الشرطي الاستثنائي على ما علمت و يمكنك بهذا الوجه
ان يكتسب الاستقراء ايضا وذلك اذا تاملت موضوعات الموضوع و اذا وجدت في اللواحق ما يدل
على المساواة امكنك ان تكتسب قياسا كليا من حيث كنت تكتسب الجزئي بقوة الانعكاس
و هذه المساواة في الايجاب هو ان يكون الايجاب على الموضوع فقط و في السلب ان يكون السلب
عنه فقط و يجب ان تتامل في جميع ذلك هل هو على سبيل الاضطرار او على سبيل الامكان واما المطلق
فانه غنية بشرط ان يكون لا دائما وجدته في مادة الممكن وان اخذته عاما فايهما وجدته صح لك مطلقا فلا
تحتاج ان تبحث عنه بحثا خاصا فان قال قائل كيف تمكننا ان نجعل ما يمكن مطلقا كليا فانا نجد الكتابة
ممكنة للانسان ثم لا نقول كل انسان كاتب فنقول انا قد اوصيناك ان تاخذ اللواحق الكلية والملحوقات
الكلية فذلك هو المقوم فاذا شئت ان تعتبر الامكان والضرورة فبالحري ان تعتبرها بعد ذلك واللاحق
للكل اذا كان غير دائم ولا ضروري فهو ممكن و مطلق على ما علمت و بان لك هنالك ان هذه المطلقات
موجودة وان كانت القضية المؤلفة من الانسان والكاتب ليس من جملتها فاذا كان اشتغالك
باعتبار الضرورة واللاضرورة و وجدت الامكان مع اللحوق الكلي وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري
فقد وجدت وان كان مرادك المطلق الاعم وهو الاصوب ان يكون مرادك فايهما وجدته وجدت
المطلق فيجب حينئذ عن الشيء هل هو مطلق لمحال و كما ان السلب والحمل قد يكون بالحقيقة وقد يكون
بالشهرة فكذلك الضرورة واللاضرورة قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة والمشهور ايضا

منه ما هو مشهور بالحقيقة ومنه مشهور في بادي الراي فانت من حيث يكتسب القياس المطلق يجب
ان تعتبر جميع ذلك ويجب ان تعلم ان لكل صناعة مقدمات خاصة فيكون اللواحق والملحوقات وما لا يلحق
انما يطلب بحسب تامل تلك الصناعة فان ادراكها بالحيلة المشتركة ادراك يسير وكثير منها
يحصل بالتجربة وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما فهذه اشارة الى اكتساب القياس
واما تفصيلها فحيث نتكلم في صناعة الجدل ولقائل ان يقول ان كانت هذه الجملة بازاء ذلك
التفصيل فان هذا البحث عن اكتساب القياس بنحو غير كلي بل بنحو مطابق للبحث الجدلي فنقول ان
البحث الجدلي في ذلك هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات والمشهورات اعم
من الاوليات فكل اولي مشهور وليس كل مشهور باولي فالمباحث البرهانية تدخل في المباحث
الجدلية من حيث هي ايضا نافعة في المشهور لكن انما ننظر فيها في كتاب الجدل من حيث مشهورة
و تطلب في البرهان من حيث هي حق و ننظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمها فهذا البحث
والبحث الذي في الجدل يشتركان في المباحث ويختلفان في ان هذا البحث اعم من ذلك بالاعتبار
وان لم يكن في الموضوع وذلك لان هذا ليس يبحث عن تلك من حيث هي مشهورة بل من حيث
هي مقدمات وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث اولية وحق وفي كتاب الجدل يبحث
عنها من حيث هي مشهورة وان كان قد يدخل البحث الاول والنافع في البرهان في ذلك البحث
فليس يدخل بالذات بل بالعرض فان المشهور ليس يحمل على الاولي من حيث هو والمقدمة
يحمل عليه من حيث هو ونحو البحث الذي في البرهان فقد يدخل في هذا بالذات اذا كانت المقدمة امرا
يلحق كل واحد من الامرين من حيث هو هو والمقدمة اعم من المشهور من حيث هو مشهور ومن الحق الغير
المشهور من حيث هو حق غير مشهور والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة يصلح
ان يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية والبحث عن المقدمة من حيث هي مشهورة
لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية فان البحث البرهاني ليس جزءا من البحث
الجدلي والبحث عن المقدمة البرهانية كالجزء من البحث عن المقدمة المطلقة كما ان القياس البرهاني والجدلي
هما جزءان من القياس المطلق وليس ولا واحد منهما جزءا من الاخر ولكن لقائل ان يقول فما بالكم اعرضتم
عن النحو الخطابي والسوفسطائي والشعري ولم تحيلوا على الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري
بل احلتم على الجدلي فنقول ان اكتساب القياس منفعته الكبرى في الامور
المعدة نحو ذلك ثلث البرهان والجدل والمغالطة والمغالطة مذمومة وتتعلم ليؤمن الوقوع
في حبائل مقاييسها المصنوعة فكيف يكون تعلمها لاجل اكتسابها على انك اذا اخذت مكان
الحق او المشهور في اللواحق والملحوقات وما لا يلحق المشبه من اللواحق والملحوقات وما لا يلحق
يكون قد صادقت القياس المغالطي الفصل الخامس في بيان غلط من ظن ان القسمة قياس

وقد ظن قوم ان القسمة هي سبيل الى اكتساب القياس بل انها هي القياس فمنهم من جعلها قياسا
على كل شيء ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا على الحد وجعل الحد محتاجا الى البرهان وجعل برهانه القسمة
فاما الحق فان القسمة انما يكون منها القياس المسوق الى الانتاج قضايا منفصلة على ما علمت واما على
غيرها وعلى الحد فلا وليست ايضا قياسا بل مقدمات قياس فلنبين ان القسمة ليست قياسا
على الحدود المفصلة التي في اجزائها ثم لنبين ان القسمة ليست قياسا على الحد الاول واما البيان الاول
فنقول فيه اولا انهم يرومون ان ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا والشيء الموجب انما يبين لموضوعه
بتوسط وسط اما هو اخص من المحمول الذي هو الاكبر او مساوله فاما القسمة فانما يكون الاكبر فيها
دائما اخص من الاوسط كقولك كل حيوان اما مايت واما ازلي ثم نقول والانسان حيوان فان انتج
هذا فانما ينتج منفصلا فقط واما ان الانسان ازلي او مايت فلا ينتج منه البتة اللهم الا ان تاخذ
ذلك اخذا فتقول ان الانسان حيوان ازلي او مايت فان هذا معطى لك بنفسه او بقياس اخر فما
الذي احوجك الى القياس عليه فان القياس انما يكون قياسا اذا كان مفيد العلم بالمجهول ولهذا
يكتسب ويطلب واما المفروغ عن معرفته فاكتساب القياس عليه كالفضل فكيف اذا كان الذي
يكتسب منه لا ينتج المطلوب فان قال قائل ان هذا يفيدنا ان الانسان مايت بان نقول الانسان
حيوان وكل حيوان اما مايت واما ازلي فينتج ان الانسان اما مايت واما ازلي ثم نقول لكنه ليس
بازلي فينتج انه مايت او انه ليس بمايت فينتج انه ازلي فنقول اولا ان القسمة حينئذ لا يكون
مفيدة من حيث يفيد القياس الاقتراني بل من حيث يفيد القياس الاستثنائي الا ينتجه منفصلة
واما ثانيا فانه لا يخلو اما ان يكون قولك الانسان ليس بازلي بينا او قولك ليس بمايت بينا
او لا يكون ايهما اعتبرته بينا فان كان قولك ليس بمايت بينا وكان كونه ازليا بينا لم يحتج الى القياس
فان لم يكن كونه ازليا منهما بينا فلا يخلو اما ان يكون بينا ان الشيء اذا لم يكن مايتا فهو ازلي او لا يكون
فان كان ذلك بينا بلا وسط فيكفينا ان نقول ان الانسان ليس بمايت وما ليس بمايت فهو ازلي
من غير قسمة وان لم يكن بينا بل كان جائزا عندك في اول الامر ان يكون بعض ما ليس بمايت ليس بازلي
او يراد فيه الحيوان فاستثناؤك لكنه ليس بمايت لا ينتج ذلك ما لم يقل لكنه ليس بحيوان مايت
فيجب ان يكون قسمتك ماخوذا فيها المقدم جزءا من المقسوم اليه اذ القسمة على وجهين احدهما ان لا يوجد
المقسوم جزءا من المقسوم اليه كقولك كل حيوان اما مايت واما ازلي والثاني ان يوجد كقولك كل
حيوان اما حيوان مايت واما حيوان ازلي فاذا يجب ان يكون قسمتك على هذا الوجه واذا كانت
قسمتك على هذا الوجه لزمك ايضا ما قلنا فانه ان كان بينا ان كل انسان حيوان ليس بمايت
وبينا ان كل حيوان ليس بمايت فهو حيوان ازلي وكان مطلوبك ان كل انسان حيوان ازلي
فقد يمكنك ان تنتجه من هذا التاليف من غير قسمة فاذا ليس يمكنك من طريق القسمة ان تنتج الا الحملي

واما استعمال

واما استعمال القسمة لاثبات الحد فاول ما فيه ان القسمة لا يفيدك ان ما اخذته هو المحمول الاعم الذي
يجب ان يقسم بقسمة مثلا كالحيوان في هذا الموضع بل يجب ان يكون ذلك لك موضوعا ثم نقول مثلا
الانسان حيوان وكل حيوان اما مايت واما غير مايت فاذا وقعت ههنا لا يكون الحد قد حصل لك
بل يجب ان تضع وضعا وتاخذ اخذا ان كل انسان مايت ثم تعود وتقول ان كل حيوان مايت اما ناطق واما
غير ناطق فتضع وضعا مرة اخرى ان الانسان ناطق فيجتمع ان الانسان حيوان ناطق مايت فاذا فعلت
ذلك لم يمكنك من ذلك ان تعلم ان هذا حد فان القسمة لا يدل على ان هذا مساو وليس باعم فليست القسمة
تفيد شيئا من ذلك افادة ضرورية والحد كما تعلمه مؤلف من جنس ومن فصول والجنس لا يكتسب بالقسمة
والفصول هي التي تكسب القسمة ليست التي تكتسب بالقسمة والتمام وهو المساواة ليس يمكن ان يبين
بالقسمة انه قد حصل وايضا فان الذاتية والعرضية لا يتبين بالقسمة فاذا القسمة يسيرة الجدوى في
عمدة القياس والانتاج خصوصا في الحد ومع ذلك فانها لا تخلوا عن جدوى فانها تنبه على ترتيب الفصول
وتنبه على ما ينقسم اليه الشيء لانه ولما هو هو وعلى ما تنقسم اليه بالعرض فان انقسام الحيوان الى الناطق
وغير الناطق امر له لانه حيوان واما الى السواد والبياض فليس لانه حيوان فالقسمة لا تفيد هذا بالاثبات
بل بالتنبيه والقسمة تنبه بتوسط فصول على فصول تليها فان القسمة اذا اوردت ذا الارجل
نبهت على ان من ذي الارجل ما هو ذو رجلين وما هو ذو اربع وما هو ذو ارجل كثيرة واذا اعطت
الفصول والخواص نبهت لامور تلحق الفصول والخواص ونبهت ايضا على ملحوقات ما هو اعم
وجميع ذلك نافع في القياس وفي الحد لكن افادته على سبيل التنبيه لا على سبيل الايجاب ارايت
لو كان مطلوبنا ان القطر مباين للضلع فقلنا اما ان يكون القطر مباينا او مشاركا فان كان
هذا القول يؤدي الى ان القطر مباين البتة الا ان يصادر على المطلوب او يأتي بقياس اخر به استغنا
عن القسمة

الفصل السادس في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات يعتمد وينتفع بها في ذلك

ولانه ربما خوطب الانسان بقياس يورد عليه مصنوعا مفروغا منه او وجد ذلك
مكتوبا في كتاب ثم لم يكن بسيطا بل مركبا وكان تركيبه غير موصول بل مفصولا وربما كان مع
ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي او مضمرا فيه شيء او مورد فيه زيادة غير محتاج اليها وربما كان البسيط
او محرفا ايضا عن ترتيبه الطبيعي او ناقصا او زائدا وقد علمت التسبب في ذلك فاذا لم يكن
عندنا قوانين يهتدى بها في انا كيف نطلب للمطلوب المعطى قياسه صحة النسبة الى القياس
المعطى بحسن التاتي لتحليل قياسه الى عدد مقدماته وترتيبها الطبيعي وتجريدها عن الشوايب وتتميمها
ان كانت ناقصة ورفعها الى شكلها الذي منه ينتج فاتنا ما يفيده القياس اما ان كان قياسا صحيحا
فانتاجه واما ان كان فاسدا فالوقوف على فساده اما في مقدماته واما في تاليفه فيجب ان يكون عندنا
قوانين من باب الوصايا ومن باب التحذيرات نعتمدها في تحليل القياس لا على انه قياس برهاني او جدلي

او غير ذلك بل على انه قياس مطلق وانت اذا اعطيت ذلك وجدت ما يوديك اليه التحليل مطابقا
لما سلكت منه على سبيل التركيب فتجد الحق متفقا في جميع جهاته وشاهدا لذاته فان الحق كما انه من حيث
هو موجود شاهد لذاته من حيث هو متصور كذلك من حيث هو مبتداء منه شاهد لذاته من حيث هو منتهى
اليه ومن حيث هو منتهى اليه شاهد لذاته من حيث هو مبتداء منه فاذا وجدت قياسا فاول ما تطلب
منه المقدمتان قبل الحدود فان حصر الاقل اسهل وايضا فانك اذا ابتدأت بالحدود امكن ان يكون
وجوه امكان تركيب المقدمتين منها اكثر من وجهين فاحتجت الى تحت متفرع وذلك لانك بمصادفة
الحدود قد لا يصادف المقدمتين مؤلفتين بل يضطر الى ان يحصي حال كل حد من الحدود فيتحصل اربعة
اصناف من امكانات التركيب فيكون لك خمسة مباحث بحث عن الحدود ثم اربعة بحوث يتصل
بنحو تاليف المقدمتين منها فان صادفت المقدمتين كفاك نظر واحد وهو تعرف الحدود فاذا
وجدت مقدمتين سهل لك حال القياس ومصادفته فاول ذلك ان تنظر هل المقدمتان تشارك
كل واحد منهما المطلوب بحد وتباينه باخر فان كان احدهما يشارك جزءا من الثانية في كلي الحدين
والاخرى يشارك بجزء منها كلا الحدين من المطلوب هو غير ذلك الجزء فالقياس استثنائي والمقدمة
التي تشارك المطلوب بجزء ويشارك الاخرى بجزء اخر مشاركة في حدي كل واحد من المطلوب والاخرى
فهي الشرطية والاخرى هي الاستثناء فتامل الذي يشارك جزء منه المطلوب بالحدين هل هو متصل او منفصل
فان كان متصلا فانظر هل يشارك بمقدمه او تاليه وانظر ذلك الاخر هل هو بعينه او نقيضه او كان منفصلا
فانظر يشارك بعين او نقيض وانظر في حال الاخرى وهي الاستثنائية كذلك فتحل القياس لك حينئذ
الى الصور بالشرطية فان لم يكن كذلك بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب الا بحد دون حد
هو ما يباين به فاعلم ان القياس اقتراني وان وجدت لكل مقدمة تشارك النتيجة فاطلب الحد الاوسط
فتجد الشكل وانسب الحدود الى النتيجة فتجد الاكبر والاصغر وتجد ساير ما ينبغي ان تطلبه وان لم تجد الاوسط
فالقياس غير بسيط بل هناك تركب واقل حدوده اربعة فليكن المطلوب كليا موجبا وهو ان كل ج — حدود كثيرة
وليكن الموجود من المقدمات كل ج ب وكل د ا فان كان بينا ان كل ب د انتظم قياسك والا فتحتاج
الى وسط وليكن المطلوب كليا سالبا وليكن الموجود كل ج ب ولا شيء من د ا فانظر هل كل ب د فان كان
فقد تركب قياس والا فتحتاج الى وسط وليكن الموجود من المقدمات لا شيء من ج ب وكل ا د ولا ينفعك
هاهنا ان تجد كل ب د فان الثالثة تصير صغرى الاول وتبقى موجبتان فانظر هل يصح لك كل د ب
فحينئذ تقول كل د ب ولا شيء من ج ب وينتج فلا شيء من ج د وتضيف اليها ان كل ا د فينتج لا شيء
من ج ا وليكن الموجود لا شيء من ج ب وكل د ا فلا ينتفع وليكن المطلوب بعض ج ا ووجدت بعض ج د
وكل ب ا فان اتصل كل د ب او بعض د ب لم ينتفع به وان اتصل كل ج ب او بعض ج ب لم ينتفع به
وكذلك ان اتصل بعض ب ج او بعض ب د لم ينتفع به وكذلك ان اتصل كل ب د لم ينتفع به وان اتصل

كل ب ج لم يحتج الى ج فان كان الموجود الحاصل بعض د ج وكل ب ا واتصل كل د ب فقد حصل القياس وان كان
الحاصل كل د ج وكل ب ا واتصل كل او بعض د ب فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل د ج وبعض ب ا
لم ينتفع به وان كان الحاصل بعض د ج وكل ا ب لم ينتفع به وكذلك فاعتبر الاقسام الباقية وليكن المطلوب
جزئيا سالبا وهو انه ليس كل ج ا ووجدت بعض ج ب ولا شيء من د ا فان اتصل ب د انتفعت
به مثل كل ب د وان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض د ا لم ينتفع به وكذلك ان كان عندك كل ج ب
وليس بعض د ا وان كان عندك وليس كل ج ب وكل د ا فلا ينتفع به وان كان عندك بعض ب ج ولا شيء
من د ا واتصل كل ب د انتفعت به وان كان لا شيء من ب ج وبعض د ا لم ينتفع به وان كان كل ب ج و
كل د ا لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ب ج وكل د ا لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ج ولا شيء
من ا ب واتصل كل د ب انتفعت به فان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض ا د لم ينتفع به وان كان الحاصل
كل ج ب وليس بعض ا د لم ينتفع به وان كان الحاصل كل ج ب وكل ا د لم ينتفع به وان كان عندك
بعض ج ب ولا شيء من ا د واتصل كل ب د انتفعت به وان كان عندك لا شيء من ب ج وبعض ا د
لم ينتفع به وان كان عندك كل ب ج وليس كل ا د لم ينتفع به وكذلك في ساير البواقي وهذا اذا كانت
المقدمتان يشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد فان كانتا مشتركتين في انفسهما وليستا مشاركتين
للمطلوب اصلا فلا تشتغل بتحليله فهناك نقصان مجاوز للقدر وكذلك اذا كان يشارك احدهما المطلوب
فقط والاخر لا يشارك المطلوب ولا رفيقها فهو بعيد عن التحليل يحتاج في تعليم تحليله الى ان نوصل اصلا طويلا
لا ينحصر في قانون يحصل بالايجاز على ان تحليل ذلك ممكن وليكن مكانه كتاب اللواحق وحيث تحلل مقدمات
اكثر من اثنين فان وجدت المقدمتين مشتركتين ويشارك احدهما المطلوب فاما ان يشاركه في الموضوع
او في المحمول فلنضع المشاركة في الموضوع وليكن اولا النتيجة كلية موجبة كقولنا كل ج ا ولكن الموجود
هكذا كل ج ب وكل ب د فان وجدت د يتصل با فقد حصل ولكن النتيجة كلية سالبة والموجود
كل ج ب وكل ب د فان وجدت ا مسلوبة عن كل د فقد حصل وان وجدت كل ج ب ولا شيء
من ب د فان وجدت كل ا د فقد حصل دون عكسه وان وجدت لا شيء من ج ب وكل ب د فلا ينتفع به
وان وجدت لا شيء من ج ب وكل د ب ثم وجدت كل ا د فقد حصل ولكن النتيجة جزئية موجبة
ولكن قد حصل ان بعض ج ب وكل ب د فان اتصل د ا فقد حصل ولكن كل د ب وكل ب ج
فان اتصل د ا او بعض د ا فقد حصل وليكن كل ج ب وبعض ب د فان هذا لا ينتفع به وان كانت
الجزئية سالبة ووجدت بعض ج د وكل د ب واتصل لا شيء من ب ا فقد حصل وان وجدت
بعض ج ب ولا شيء من ب د واتصل كل ا د فقد حصل وتامل عليك من هذا في امثاله بحسب
التراكيب واعلم ان قولنا فقد حصل اي حصل من غير احتياج الى العكس للموجود وتغييره واعلم انا لا نتكلف
ان نعلمك الان الحاصل في اي شكل يكون فانك ان لم تفهم ولم تحفظ ما قيل لم ينتفع بهذا

فاما اذا كانت المشاركة في محمول المطلوب وكان المطلوب كليا موجبا وكان عندك كل د ب
وكل ب ا واتصل كل ج د فقد حصل وان كان المطلوب كليا سالبا وكان الموجود كل د ب ولا شيء
من ب ا واتصل كل ج د فقد حصل وان كان الموجود عندك لا شيء من د ب وكل ا ب واتصل كل ج د
فقد حصل وان كان عندك كل د ب ولا شيء من ا ب واتصل كل ج د فقد حصل وان كان المطلوب
جزئيا موجبا وعندك بعض ب د وكل د ا واتصل كل ب ج انتفعت به وان كان عندك بعض ب
د وكل ا د لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ب وكل ب ا وكان كل د ج انتفعت به وان كان عندك
بعض د ب وبعض ا د لم ينتفع به وبعكسه في الترتيب واما ان كان المطلوب عندك جزئية سالبة
وكان عندك بعض ب د ولا شيء من د ا واتصل كل ب ج انتفعت به وان كان عندك كل ب د
وليس كل د ا لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ب د وكل د ا لم ينتفع به وان كان عندك
لا شيء من ب ج وبعض د ا لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ب ولا شيء من ا ب واتصل
كل د ج انتفعت به فان كان عندك لا شيء من د ب وكل ا ب واتصل بعض ج د انتفعت به
وان كان عندك ليس كل د ب وكل ا ب لم ينتفع به وجرب انت التركيبات التي تكون المشاركة
فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس فهذه تقيس عليها هي وجوه التحليل وعندك مقدمتان
فاما ان كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول والمطلوب كلي موجب وكان
المطلوب كل ج ا وعندك كل د ا فان اتصل كل ج د فقد حصل لك وان كان عندك كل ا د لم ينتفع
به وان كان المطلوب كليا سالبا وعندك لا شيء من د ا او لا شيء من ا د واتصل كل ج د فقد حصل
وان كان عندك كل د ا فلا يحصل بل ان كان عندك كل ا د ولا شيء من ج د فقد حصل وان كان المطلوب
جزئيا موجبا وعندك بعض د ا واتصل كل د ج انتفعت به فان كان عندك كل د ا واتصل بعض
ج د انتفعت به وان كان عندك بعض ا د لم ينتفع به البتة الا ان تعكس وان كان المطلوب جزئيا
سالبا وعندك كل د ا لم ينتفع به البتة وان كان لا شيء من د ا واتصل بعض ج د انتفعت به وكذلك
ان كان لا شيء من ا د وكان عندك بعض د ا وبعض ا ج لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل د ا
واتصل كل ج د انتفعت به وان كان ليس كل ا د لم ينتفع به وانت اذا فعلت هذا الترتيب
الذي بينت لك وقفت على الحدود وعلى الاشكال وعلى الضروب فصادفت الحدود لا تخرج
عن الوجوه المذكورة فان ينتفع بها واعتبر القرائن الشرطية بهذا الاعتبار بعينه

الفصل السابع

في ذكر تاليفات قياسية يعسر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل ذلك

انه كثيرا ما يعسر
تحليل القياس الناقص اذا كان طائر المسموع منه تلزم عنه النتيجة عند الذهن فيستغني النفس عن
تتميمه ورده الى كماله وقطنه تاما ثم لا تجد القدر الموجود مشاركا للنتيجة حق مشاركتها التي ينبغي
ان يكون بينها وبين المقدمات ومثال هذا قول القائل ان اجزاء الجوهر تبطل ببطلانها الجوهر

وما ليس بجوهر

وما ليس بجوهر لا تبطل ببطلانه الجوهر او نقول بطلان اجزاء الجوهر تبطل معه الجوهر وبطلان ما
ليس بجوهر لا تبطل معه الجوهر فيلزم منه ان اجزاء الجوهر جوهر ثم لا يشك الذهن في لزوم هذا عما وجده
فيظن ان ذلك قياس تام لا يمكن تحليله ورفعه الى الاشكال رفعا يلزم منه المطلوب فيتبلد
فيه الذهن وربما كان المطلوب في مثل ذلك لازما للنتيجة القريبة من القياس لزوم التالي للمقدم
او لزوم النتيجة عن الضميمة كما ان هذا القياس انما ينتج عنه بالحقيقة اما على العبارة الاولى فهو ان اجزاء الجوهر
ليس ما ليس بجوهر ويلزم هذا لزوم تال لمقدم ان اجزاء الجوهر جوهر واما على العبارة الاخرى فهو ان
بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر واذا اضيف اليه وما ليس بطلانه بطلانا للجوهر فهو
جوهر فينتج فاجزاء الجوهر جوهر وربما كان القياس يعود الى انتاج المطلوب باد في تغيير يلحق مقدمة من
مقدماته اذ كانت المقدمة ماخوذة في القياس لا على النحو الذي ينتج المطلوب الواجب بل على نحو
يلزمه مثل عكس او عكس نقيض او غير ذلك فاذا رد الى الواجب سهل تحليل القياس فان هذه المقدمة
القائلة وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر اذا قلبت حتى صار وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر
فهو جوهر انتج على الاستقامة ان اجزاء الجوهر جوهر وكذلك لو ان قائلا قال ان كان الانسان موجودا فالحيوان
موجود وان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود فينتج انه ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود قيل وهذا
يعسر تحليله وقد قيل في كونه عسر التحليل وجوه من القول من ذلك ان هذا التاليف انما يكون من شرطيات
ليس من حمليات ومع ذلك فليس فيه استثناء فليس بقياس وان اشبه القياس ومن ذلك ان المراد
منه هو ان ينتج من هذا ان الانسان جوهر ولا ينتج ذلك من هذا ومن ذلك ان هاتين مهملتان ومن يقول
هذا فالعجب منه اذ تعشى الحق ولم يعرف بعد الاهمال الا في الحمليات وينبغي ان يكون ما يقال في مثل
هذا تحفظ اشياء احدها ان يكون المطلوب حقا والثاني ان يكون لازما عن ذلك القول والثالث
ان يكون القول ليس ينتج ذلك اما لانه غير قياس واما لانه قياس وينتج غير ذلك وهذه الاشياء
لا يمكن ان تحفظ في تعقب هذا القياس لان هذا القياس قياس مؤلف من شرطيتين متصلتين
والمطلوب شرطي متصل لا ينتج الا عنه فلا يوجد في هذا القياس مغمز الا ان يقال ان المقدمتين ليستا
بمحصورتين لا الحصر الذي للحملي بل الذي للشرطي الذي قد علمت فيحتاج ان يصلح فيجعل بدل ان كان
كلما كان لكن المعلم الاول اذا اورد هذا فقد اورده ولم يتقدم تعليمه للشرطيات فيشبه ان
يكون معنى ذلك انه ربما لوازم يلزم ولا يكون عن وجوه القياسات التي تعلمتها فلا تمكن ردها
الى تلك حتى يعلم انه ليس كلما يلزم عنه شيء يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو بل ربما كان عن
اقترانات اخر واذا اريد تحليله الى الحمليات التي علمت في هذا الكتاب لم يمكن ان يؤخذ بحالها بل ان
يتصرف فيها بنحو من التصرف فينقل مثلا الشرطيتان هنا الى حمليتين واما انه كيف ينقل
ذلك الى الحمليتين فبان يقول كل انسان حيوان وكل حيوان جوهر فكل انسان جوهر ويلزمه ان

كان انسانا فهو جوهر فهذا التأليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ولا ينحل الى القياس المتعلم
واذا احتيل حتى ينحل اليه بما ذكرناه لزم عنه ايضا هذا اللازم ولكن ليس على انه نتيجة الاولية
فاذا اخذ على ان هذا نتيجة لم يمكن تحليله مع النتيجة واذا حصل وحده كانت نتيجة شيئا اخر وكان
هذا الازما غير نتيجة فعلى هذا يمكنك ان تفسر هذا المثال فهذا وامثاله من قبيل ما يكون المعلوم في الشيء
انه قياس على شيء وليس بالحقيقة قياسا عليه هو كونه بحيث لا شك في لزوم ذلك الشيء عنه
وقد يعرض ان يكون المعلوم شيئا فيه نفسه لا بالقياس الى ما يظن انه يلزم عنه وذلك بمشابهة حدود
لحدود القياس مع اختلال وقع فيه بشرط يلحق الحدود من الاسوار والروابط وغير ذلك ويكون
غير منتج ولا يلزم منه شيء فيظن قياسا مثل ذلك ان زيدا متوهم زيدا والمتوهم زيدا قد يمكن ان
يكون ازليا والذي قيل في هذا ان السبب في التغليط كون الكبرى غير كلية وان الشرط ان الكبرى
يجب ان تكون كلية حتى ينتج وهذه ليست كلية بل مهملة واذا قلبت كلية فقيل وكل متوهم
فيمكن ان يكون ازليا كان القول كاذبا وقول من حققه ان ننظر فيه ونقول ولقائل ان نقول ان الكبرى
ليست مهملة بل شخصية وان نقول يشبه ان تكون القياسات المؤلفة من شخصيين قد ينتج وان
كان الكبرى ليست كلية فانه اذا قيل ان زيدا هذا القاعد وهذا القاعد هو ابيض لزم دائما ان
يكون زيدا ابيض انما كان الجزئي لا ينتج حيث كان جزئية محصورة او في قوتها فيجوز ان يغلب ع
الاصغر عن الاوسط وههنا فلا يغلب الاصغر عن الاوسط ابدا فلو قلنا ان زيدا متوهم زيدا كان متوهم
زيدا ان كان شخصيا ثم كرر وصدق ان المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وعني به هذا المتوهم زيدا كان القياس
منتجا والقول يلزم عنه ما يلزم وان كان قولنا وهذا المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا كاذبا فيكون القول
لم ينتج حقا لان كبراه كاذب لا لما قيل على ان لقائل اخر ان يقول ان قولنا المتوهم زيدا يفهم منه معنيان
احدهما الشيء الموجود خارجا المضاف اليه صورة في النفس وهيئة تحكي صورته كما يقال المحسوس
للشيء الذي من خارج وقد اختلط صورته وقد يمكن ان يفهم منه نفس تلك الصورة التي في الوهم فانه
هو المتوهم عن زيد فالمعنى الاول اذا اضيف اليه انه يمكن ان يكون ازليا فيمكن ان يفهم منه معان فانه يمكن
ان يفهم منه ان يكون دائم الوجود في نفسه ويمكن ان يفهم منه انه يكون دائم الوجود في الوهم ويمكن ان
يفهم منه انه يتوهم بحكم ما عليه انه دائم الوجود لا على معنى انه كذلك في الوجود في نفسه ولا على انه يبقى في الوهم
دائما بل لو بقي في الوهم ساعة قصيرة كان قد توهم في تلك الساعة انه موجود دائما صدق القول والالفاظ
التي تطابق معنى معنى من هذا اما الذي يطابق المعنى الاول فان يقول ان الشيء الحاصل صورته في الوهم
موجود في الاعيان دائما والذي يطابق المعنى الثاني هو ان الشيء الحاصل في الوهم صورته تبقى صورته
في الوهم دائما بقي هو او لم يبق والذي يطابق المعنى الثالث ان الشيء الفلاني قد حصل في الوهم صورة
وحكم على انها دائمة الوجود في الاعيان حكما في الوهم حتى يكون الحكم في الوهم ولكن مقيسا الى الخارج ثم التسلم

ان قولنا المتوهم

ان قولنا المتوهم زيدا ازلي او يمكن ان يكون ازليا موضوعه معنى كلي فان عنى به المعنى الاول فالقضية
كاذبة وان عنى به المعنى الثاني فالقضية ايضا كاذبة وان عنى به المعنى الثالث فههنا تقصير في العبارة
اذ معنى القول ان المتوهم زيدا ازلي في حكم الوهم فيجب ان يوخذ الازلي كذلك في النتيجة فلا تكون النتيجة
كاذبة بل صادقة ويكون السبب في كذب النتيجة وجه غير الوجه الذي ذهب اليه وهو ان الحدود
في القياس على نحو وفي النتيجة على نحو الا ان ترتيبها في القياس ترتيب ردي فيجب ان نحكم الان في ذلك فنقول
اما قوله متوهم زيدا فهو معنى يجوز ان يفهم على وجه كليا وذلك بان يفهم منه ان هذا الشيء حصل صورته في
الوهم منسوبة اليه وقد يمكن في التوهم العام ان يتوهم غير زيد زيدا كان كاذبا او صادقا فانه ليس يكون
كونه متوهما شيئا وكونه صادق ذلك التوهم شيئا واحدا ثم ليس ببعد ان يتوهم عبد الله انه زيد فيكون
هذا التوهم ممكنا ويكون كاذبا وهذا مثل قولك زيد قيل انه فلان ويجوز ان يكون عبد الله مقولا
انه فلان فيكون المقول انه فلان زيد وغير زيد وان كان الصدق (واجب صح) في ذلك وفرق بين ان يكون الشيء
مقولا وبين ان يكون صادقا وكذلك بين ان يكون متوهما وبين ان يكون صادقا فاذا الاوسط
على هذا الاعتبار كلي ثم لنسامح ايضا في امثال هذه الامثلة فليوخذ المتوهم مقولا على ذات زيد وعلى الصورة
من حيث لكليهما نسبة الى الوهم ولنسامح ولنجعل احدهما ممكنا ان يكون ازليا وهو الذي في الوهم والاخر
ليس كذلك وبحسب امكان وجوده حتى يكون ايضا قولنا يمكن ان يكون ازليا بحسب امكان النحو من الوجود له
فيكون صادقا فان بعض ما هو متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا الامكان الذي له وليكن الاخر ليس كذلك
فاذا قيل وكل متوهم دخلا جميعا وكذب الحكم واذا اخذ مهملا صدق فيكون السبب ههنا والصورة
هذه الصورة انما ليس ينتج ما كان كبراه مهملا وذلك النحو هو ان يخرج الاصغر عن الحكم الذي للاكبر على الاوسط
غرض المعلم الاول بيانه — فهذا هو غرض المعلم الاول وان كان عليك ان تجعل الاوسط جزئيا لا عموم له وذلك باعتبار اخر وهناك
يتغير هذا الحكم الذي نحن في اعتباره والمعلم الاول ليس يبالي في الامثلة ان لا يكون الحدود على كل ذلك
التواطؤ ثم ان احتيل ان يجعل الكبرى صادقة عند ردها الى الكلية حتى قيل وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون
ازليا في حكم الوهم فلا تكون النتيجة كاذبة وليس شغلنا بهذا بل بالذي ليست نتيجة صادقة وقد يتبع
او زيد المغني معنيان صح — هذا المثال بمثال اخر فيقال زيد هو زيد المغني لا يبقى غدا والا بقي الغناء فان مجموع كل المعنيين واحد هما
لا يبقى لا يبقى ويجب ان يفهم من هذا المثال ان زيدا المغني امر كلي ايضا لان زيدا لا يقال الا على واحد واما
زيد المغني من حيث هو زيد المغني فيقال على كثيرين وذلك لان زيدا المغني من حيث هو زيد المغني بهذا الغناء
نجده بعد ساعة قد يبقى زيدا ولكن لا يبقى مغنيا فلا يكون زيدا المغني ثم يصير زيدا المغني ويغني ذلك
الغناء لا بالعدد ولكن بالنوع فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد
ومغن فلا يكون ذلك بالعدد وانما كان يكون ذلك بالعدد لو كان زيد ذلك بعينه والغناء ذلك
بعينه بالعدد وهذا كاللبنة تتخذ من طين ثم تنقض ثم يعاد فلا يكون اللبنة تلك بعينها وان كان طينها

ذلك الطين بعينه بل يكون هذا شيئا مبتداء غير ذلك كذلك اذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد
فهذا المغنى من حيث هو هذا المغنى غير ذلك بالعدد والشيء قد يغاير ذاته في احواله كما قد علمت والمغايرة
لا يصح مع وحده بالعدد وذلك لا يوجب ان لا يكون الموضوع واحدا واذا كان الحد الاوسط معنى ليس
بمتشخص فمن حق الكبرى ان يكون صادقا عند الحصر الكلي فيكون قولنا زيد المغنى يجوز ان يدخله كل فيكون
كانك قلت ان كل شيء يوصف بانه زيد المغنى وقد علمت ان معنى هذا ان الامور موضوعة لزيد المغنى
اذ علمت ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يوصف بانه ج بالفعل فهو ب ليس بشرط ان ذلك ما دام
موصوفا بانه ج او في وقت اخر والامور الموضوعة لزيد المغنى احدهما زيد مطلقا والثاني زيد المغنى
من حيث هو مغنى وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد المغنى فمن الكاذب ان يقال ان كل ما يوصف بانه زيد
المغنى ويوضع لمغنى فانه يبطل غدا بل بعض ذلك وهو الذي هو زيد المغنى من حيث هو زيد المغنى واما كل ما
يوصف بانه زيد المغنى ويوضع لزيد المغنى فلان زيدا مطلقا لا بشرط انه زيد المغنى ليست اقول بشرط
انه ليس زيد المغنى هو مما يوصف بانه زيد المغنى مثل ان الانسان باعتبار نفسه وان لم يشرط
باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض فانك اذ تقول زيد ابيض فلم تاخذ الموضوع الا زيدا
فقط بلا زيادة وكذلك يوصف ايضا ماخوذا مع الابيض حين تقول زيد الابيض ابيض لكنه اذا اخذ
مع الابيض كان الحمل ضروريا بالوجه الذي تعلم واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا وهذا الفن من العموم
هو الذي عمومه ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد فهمت هذا مرارا فان اخذ زيدا انه زيد شيئا
واحدا انه زيد المغنى شيئا وقولنا الموصوف بانه زيد المغنى شيء وقولنا الموصوف بانه زيد المغنى هو كل
واحد منهما الا ان زيدا يكون معتبرا انه زيد ولا يعتبر معه زيادة ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة انه مغنى
وهذا لا يبطل شخصية زيد لانه يتخصص من حيث هو زيد فقط مشترطا فيه معنى فقط واذ قد تبين هذا
فاذا اخذت الكبرى مهملة او بهمت الصدق واذا جعلت كلية كذبت فهذا ان المثالان مثال ما يكون
الحدود منه مرتبة ترتيبها ولكن في تحصيل كميتها تخلط وربما كان التخليط في روابط الحدود وذلك انه
ربما عبر عن القياس بان ابتداء من المحمولات فيحتاج حينئذ الى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود وانما
هو رابطة او شبه رابطة ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول ان الصحة ولا في شيء من المرض والمرض في
كل انسان فليس قد يظن انه يعرض من هذا ان الصحة غير ممكنة ان يكون في واحد من الناس ولكن القائل
ان يقول انه احد النتيجة ضرورية وهذا انما لا يلزم عن القياس عنده وان كان قياسا والذي نظن
انه يلزم عنه هو ان الصحة ليست ولا في واحد من الناس وهذا يكون حقا على النحو الذي الصغرى به
حق وهو ان المرض في كل انسان فان اخذت الصغرى ممكنة فهذا على ذلك النحو ممكن وقد حكمهم ان هذا
القياس ينتج ممكنة وان اخذ الصغرى مطلقة وصح اطلاقها فهذه النتيجة ايضا يصح مطلقة والذي
تقول في الجواب عن هذا ان النتيجة ماخوذة ضرورية والكبرى ماخوذة ضرورية والصغرى ماخوذة

ممكنة

ممكنة وان قد استدل في التعليم الاول على صدق الصغرى من جهة القبول والقبول لا تدل على الوجود
بل على الامكان على ان كل انسان يصدق عليه انه مريض مطلقا اذ كل انسان مايت وكل موت
فيتقدمه مرض ولو زمانا يسيرا فحق القياس ان يقال الصحة بالضرورة لا على شيء من المرض والمرض
ان شئت قلت ممكن او شئت قلت موجود في كل انسان فان اخذت الصغرى مطلقة وجب
ان تكون النتيجة ضرورية اتفاقا وان اخذتها ممكنة وجب ان تكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار
الحق وان لم يكن عليه اتفاق وعلى ان المعلم الاول يومى الى انه ياخذها ممكنة فيتضمن ذلك ان
رايه هذا الراي لكنه نقول ما نقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان وبعد هذا فان النتيجة
الضرورية كاذبة وسبب كذبها ان دلالة لفظ في في الكبرى هي ما تشبه الرابطة ولذلك يصدق
ان يقول ولا شيء مما هو مرض بصحة وفي الصغرى هي جزء من المحمول ولذلك لا نقول هنا كما ان كل
انسان مرض بل نقول كل انسان فيه مرض فيكون لفظة في في الكبرى يدل على ان حمل لفظه في
في الصغرى لا يدل على ان الاوسط محمول على الاصغر بل موجود فيه فان اصلح حتى قيل مثلا كل
انسان فيه المرض او هو مريض او ذو مرض ثم قيل ولا شيء مما هو مرض بصحة لم يكن قياس فان اصلح
كرة اخرى فقيل ولا يمكن ان يكون شيء مما هو مريض بصحة انتج حقا وهو انه لا احد من الناس يمكن ان
يكون صحة وان سلك به الى ان ينتج المحال وهو انه لا شيء من الناس يمكن ان يكون صحيحا لجب ان يقال
في الكبرى ولا شيء مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا فيكون هذه القضية كاذبة وهذا نوع من
الغلط يقع حيث لا تكون الحالات احدت مكان قوابل الحالات واخذت الصحة مكان الصحيح
والمرض مكان المرض في القوة وان لم يكن بالفعل فهذه انحاء من الغلط يعرض بسبب الامور الداخلة
على الحدود ومثل الحصر والاهمال والربط الفصل الثاني في تعريف وجوه اخرى من الاعتبارات الماخوذة
من الحدود وفي نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة يسهل بها التحليل ولنورد الان وجوها
من الاعتبارات يجب ان تراعى لا تعذر التحليل وتلك الاعتبارات في نفس الحدود وفي
نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة ولا ايضا من جهة الدواخل فمن ذلك ما في نفس الحدود وذلك
ان الحدود ربما لم تكن الفاظا مفردة بل يكون الفاظا مركبة مثلا لا يكون الحد الاصغر الانسان
بل الحيوان الناطق المايت فيتشوش حينئذ عليك افراد الحدود ولانك لا تجدها ثلثة بل اكثر و
يصعب عليك تمييز بعضها من بعض فاجتهد حتى تجد الجملة جملة منها اسما مفردا فان لم تجد فلا عليك
ان تضع الجملة جملة منها اسما مفردا وربما كان الاولى ان تبدل اسما مكان اسم وان تصلح خللا
مقولا في العبارة ومن الامثلة المورودة لهذا ما يجب ان يفهم لا على ما فسره عليه الشيخ النصارى
ولا على ما فسره عليه فاضل المتاخرين قال انك اذا اردت مثلا ان تبرهن فتجعل الحد الاصغر
متساوى الزوايا الاوسط المثلث والاكبر مساوي الزوايا القائمتين لانك تحتاج ان تبرهن

على المتساوي الزوايا بسبب المثلث لان هذا المثلث اولا اي ليس مقولا عليه بسبب القول
على اعم منه وان كان بينهما اوسط فيكون ما تبينه وتفهمه وهو الحد الاكبر كلاما وقولا لا لفظا مفردا
فكذلك فاعلم انه ربما كان الاوسط لا لفظا مفردا لكن مركبا مثل هذا الاكبر فاذا طلبت ان تحعل
الحد الاوسط مفردا من جملته لم ينحل لك الى الاشكال وان تناول حال الالفاظ التي هي ادوات او كالادوات
وهي التي حقها ان يكون جزءا من جملة المحمول والموضوع فيعرض من الاخلال بتاء ملها ما عرض فيما سلف
ذكره مثل قولك ان علما واحدا موجودا في الاضداد وان الخير موجود للحكمة فان في الاول جزءا من المحمول
لان معناه الاضداد فيها علم واحد وحرف ل في الاخرى ليست جزءا من شيء بل هي حرف دال على
الربط فاذا وجدت شيئا في الحدود من هذا الجنس فانظر هل هو جزء فاحفظه جزءا واضفه الى ما هو
قرينة واجعل منهما حدا واحدا واطرح الاخر واقلب القضية الى عبارة لا تحوجك الى استعمال ذلك
فانك اذا قلت الخير موجود للحكمة احتجت الى هذا اللام واذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها فعلمت ان
اللام ليس جزءا من محمول البتة فاما اذا قلت علم واحد في الاضداد ثم قلت الاضداد فيها علم واحد لم تستغن
عن لفظة في او لفظة اخرى يقوم مقامها وقد يتفق ان يكون مثل هذه اللفظة في الصغرى والكبرى
جميعا دالة على الجزء كقولك كل كيفية ففيها تصديق وكل ما فيه تصديق فله موضوع فكل كيفية له موضوع
وربما اختلف الامر في المقدمتين فكان الدال على الجزء في الكبرى والآخر في الصغرى كقولك العلم موجود
في كل كيفية والكيفية موجودة في كل بياض وربما كان بالعكس كقولك الجزء موجود في العلم والعلم   الخبر ح
موجود في كل كيفية وليس هذا في الايجاب وحده بل وفي السلب ايضا كقولك ليس في الكون
كون وليس للحركة حركة فانك ان اخذت لفظ ل ولفظ في داخلين على الحمل كذبت القضيتان وان
احد يهما الجزئي من المحمول صدقتا جميعا فانك اذا قلت لا شيء من الكون موجودا للكون والكون موجود
في كل لذة فاخذت اللام في الكبرى جزءا انتج من هذا ان اللذة ليس لها كون وهذا حق اذ كل لذة
كون والكون ليس له كون واذا اخذت داخلا على الحمل لم يصح قولك ان الكون ليس موجودا للذة
او ليس محمولا عليها وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة والعلامة موجودة للضحك وكذلك
الوقت موجود لله تعالى واما ان يحتاج اليه ليس موجودا لله وهذه الاشياء يخلصك عنه قول
المقدمات على الترتيب المستعمل فانه وان كان وضع الحدود يحوجك احيانا الى ان تقول ان الحيوان
على الانسان والانسان على الكاتب فان استعمال المقدمات لا يحوجك اليه فانك لا تقول
في استعمال القياس هذا لا في الكتب ولا في المخاطبات بل تقول كل كاتب انسان وكل انسان
كاتب ويكون قد تخلصت عن شبهة الزائد على الحدود وقد يعرض الغلط في الحدود من جهة شرائط
هي بالحقيقة اجزاء من الحدود ولكنها لا يصرح بها او يختلف التصريح فيها فيجب ان يصرح بجميع ذلك
ويحضر بالفعل ثم يحاول التحليل مثال ذلك ان قولك ان غير المتناهي لا يعلم ليس بالحقيقة

صادقا

صادقا فانه ان كان عددا علم من جهة ما هو عدد وانما يجهل من جهة انه غير متناه وليس انه غير متناه وانه عدد
معنى واحد فيجب ان يزيد فيه وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه واما ما يكون كقولك الانسان حساس
فلا يحتاج الى ذلك فيه واعلم انه ربما صدق القول مرسلا فان زيد شرط كذب فانه صادق ان الانسان حساس
وليس بصادق ان الانسان حساس للنفس وربما كذب مرسلا كقولك ان الانسان معدوم فان قيل
معدوم النظير صدق واما ما ليس كذلك فليس شيء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه الا وهو صادق مرسلا
فان الشيء اذا كان مملوكا لزيد فهو مملوك لا محالة وما كان عينا لعمرو فهو ايضا عين فان الشيء ما لم يكن له
المعنى الاعم لم يكن له المعنى الذي يخصصه واما صدق الشيء بسيطا دون المركب ومركبا دون البسيط فهذا
امر قد عرفته وتحققت كيفيته واعلم انه قد يعرض لبعض الحدود ان يؤخذ مكررا فيحسب ان تكراره انما
يكون حيث هو ولا يكون كذلك بل يكون مرة حدا او في حد ومرة جزءا من حد اخر فاذا كان المكرر هو الحد الاوسط
عرض كثيرا ان يكون له ثلثة مواضع موضع في الاوسط وموضع في الاكبر وموضع في النتيجة مثال العدل
خير وكل خير فانه يعلم انه خير فالعدل خير فالخير ههنا يكون مرة حدا اوسط ومرة اخرى جزءا من الاكبر وكذلك
اذا قيل ان خط كذا غير متناه وكل غير متناه فلا يعلم من جهة ما هو غير متناه فتكون النتيجة ان خط كذا
لا يعلم مطلقا ولكن من جهة ما هو غير متناه فان قال قائل ان مفهوم قولك لا يعلم اعم ايضا من مفهوم
قولك لا يعلم من جهة ما هو غير متناه فيصلح ان ينتج عنه لا يعلم مفعول وايضا قولنا لا يعلم ذاته او لا يعلم
خطا فان انتج انه لا يعلم موقوفا غير مفصل انه كيف لا يعلم لم يخل من وجهين اما ان يكون هذا جاريا مجرى
الكلم الوجودية التي لا يصدق اذا حملت ولا يكذب كقولنا لا يكون الذي يراد به الربط ليس كونه في
نفسه الذي لا يتم بمفعول واحد لكن الذي يتم بمفعول واحد حتى يكون ايضا قولنا لا يعلم يقتضي ان لا يعلم
انه ماذا لا يعلم لا لا يعلم نفسه مثل ما يقال ايضا لا يعطي فيكون ما جعل نتيجة ليست نتيجة اذ ليس
فيه صدق ولا خير واما ان يكون محمولا مستقلا بنفسه فان كان محمولا مستقلا بنفسه فلا يعتبر في
صدقه صدق قولك انه لا يعلم خطا وكذبه بل معنى اعم منه كانه يقول لا يعلم من وجه ما لكن القياس ربما
لا يكون ذهب الى هذا بل نحا نحو تمييز ما ويكون موضع الكلام تقتضيه فاذا لم يوضح ذلك اشكل الامر
وان كان له هذا التاويل وذلك حين لا يكون هذا التاويل مناسبا واعلم انه حيث ما قيل من جهة
كذا فهو في المحمول دون الموضوع فان قولك كذا من جهة ما هو ح ليس في الثانية جزءا من الموضوع بل من المحمول
ولذلك غلط من قال من المغالطين ان الموجود من جهة ما هو موجود اما قائم بنفسه واما غير قائم بنفسه و
لو كان الموجود من جهة ما هو موجود هو غير قائم بنفسه لوجب ان يكون كل موجود موصوفا انه غير قائم
بنفسه وكذلك ان كان من تلك الجهة قائما بنفسه وجب ان يكون كل موجود قائما بنفسه وهذا
خلف ولم يعلم ان المقابل للموجبة منهما هو انه ليس ما او رد بل هو انه ليس من جهة ما هو موجود
قائما بنفسه فيدخل السلب على القائم بنفسه مقرونا به من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول

فلا يلزم ذلك المحال في جميع امثال هذه يجب ان يوخذ المكرر منها في جملة المحمول فان كان في الاوسط في شكل الضرب
المشار اليه وقع ايضا في الاكثر وان لم تجر الامر على هذه الجهة لم تمكن للكلام معنى ولم ينحل الى الضروب ومن الامثلة
لهذا الباب الانسان محسوس وكل محسوس فانه يعدم من جرته ما هو محسوس فكلما اردت ان تنتج في امثال
هذه الاشياء بشرط فيجب عليك ان تاخذ الاكبر في الاوسط بالشرط ثم تحلل وان صح انتاجك مرسلا
ثم حلل مثال الاول ان اردت ان تنتج ان الخير معلوم مافعل لانه موجود ما وان اخذت معلوم في موجود
ومتى انغلق فبدل الالفاظ ما شئت وربما كان حذف جزء من اللفظ المؤلف غير مؤثر في غرضك وانما
ادخل ادخالا غير ضروري بل لغرض بيان فيكون ان اسقطته لم يتغير المعنى فاسقطه ثم حلل فانه ربما
اردت ان تنتج ان كذا هو متوهم ويكون الوسط المظنون فيقول المتوهم جنس للمظنون وكذا هو
مظنون فيدخل الجنس بين الحدود وانما ادخله ليدل على ان حمل المتوهم على المظنون صحيح ثم ان
اسقطت ذلك لم يضرك في الانتاج فاسقطه لينحل القول الى القياس وربما كان الامر بالضد فيكون
حذف شيء يسير يوقع غلطا كثيرا كما ان ادخاله يوقع ايضا خللا كثيرا فانك اذا قلت ان اللذة هي خير كان
له معنى واذا قلت ان اللذة هي الخير كان له معنى وبين المعنيين بون بعيد وكيف والاول منهما صادق عند
من سلم ان اللذة خير والاخر ليس بصادق اذ ذلك يوجب ان يكون الخير مساويا في الحمل للذة وكذلك
من اراد ان ينتج ان اللذة هي خير فيجب ان يجعل الاكبر خيرا بغير الالف واللام وان اراد ان ينتج ان اللذة هي الخير
فيجب ان اخذ الاكبر مع الالف واللام حدا اكبر ولقائل ان يقول ان في هذا خللا فلتكن ب هو الحد الاوسط
فيكون حينئذ اللذة هي ب فلا يخلو اما ان يقال ان كل ب هو الخير او يقول بعض ب هو الخير او يقول الب
هو الخير فان قلت كل ب هو الخير فكانك قلت كل واحد واحد مما هو ب هو الخير كله وهذا كذب
وان قلت بعض صارت الكبرى جزئية وان اخذت مهملة كانت الكبرى مهملة فلم ينتج فنقول في جواب
هذا ان المهملة في المادة المنعكسة ينتج وذلك لان المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع
بل على كل الموضوع كما ان الموضوع مقول على كله فلا يقلب الاصغر بل الاصغر لا يكون ايضا الا منعكسا
ولا يمكن ان يوجد الا على هذه الصفة وفي هذه المادة قد يكون قياس من مهملتين حينئذ يقال ان اللذة هي الب
والب هي الخير وتكون هذه مساويات بعضها البعض فينعكس فيكون كل لذة ب وكل ب لذة و
كل ب خير وكل خير ب ولكن قولنا كل خير ب لا يفيد ما يفيده قولنا ان كل الخير هو الب فان الاول
يلتفت الى موضوعات الخير وهذا يلتفت الى الطبيعة الخيرية وذلك لا يفيد المساواة وهذا يفيد
المساواة فيفيد ايضا ان ب مقول على كل ما يقال له خير بعد ما افاد ان كل الخير مقول على كل ما يقال
له ب وهذه الفائدة غير مستفادة من القول على الكل بل المستفاد من المقول على الكل عموم المحمول لجميع
ما يوصف بالموضوع فقط فان هذا هو المعنى المستفاد من المقول على الكل ليس المقول على الكل هو ان
ب المحمول يقال على كل الاشياء التي يقال على كلها الموضوع حتى ان كان شيئا يقال عليها ب ولا

ولا على كلها لم يقل عليها المحمول بل هو اعم من ذلك وكذلك ليس معنى المقول على الكل ان يكون مقولا على
كل ما يوجد فيه ب حتى ان كان ب يوجد في بعض الشيء يكون ا مقولا على كله حتى يكون قولنا الحيوان على
كل انسان معناه الحيوان مقول على كل شيء يوجد فيه الانسان فيكون مقولا على كل جسم فان هذا
ربما كان اخص مما يوجد فيه الانسان كما حققه من هذا المثال اذ ليس معناه هذين فكيف يكون
معناه ان الحيوان بكليته مقول على الانسان حتى يكون قولنا اللذة هي الخير وقولنا كل لذة هي خير
بمعنى واحد يوجبه المقول على الكل في احدهما فاذا هذا يفيد بنفسه فائدة اخرى يصلح ان يؤلف من مثله
النحو من القياس المذكور ولا يلزم الشك المذكور

الفصل التاسع في ذكر احوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب اشكال المقدمات يجب ان يراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران

وصورة المقدمات

فلنقل الان في الاحوال التي تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب شكل المقدمة اعني الذي
ليس بسبب الحدود فنقول انه قد يتفق ان يكون القياس الموجود مركبا فيحتاج ان يحلل اولا الى قياسات
فاذا وجد قياس او نحو ذلك ان القياس الثاني هو من شكله فيجب ان لا يلتفت الى ذلك ويعلم ان
القياسات قد تتركب وهي من اشكال وضروب مختلفة بل يجب ان يعتبر حال النتاج ليعرف في نفسه
لا غير واذا كانت القياسات مؤلفة لينتج سلبا وكان المحمول مركبا فانه قد يمكن ان يخفف في ازالة التركيب
وذلك لانه اذا كان الدعوى ان الماء جسم بسيط مشروب فهذا يمكن ان يبطل فيه جملة القول فيقال
ليس جسما بسيطا مشروبا ويمكن ان يبطل بان يبطل انه مشروب فانه اذا ابطل انه مشروب
لم يكن جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطال انه مشروب يكفي ان يورد الحد الاكبر في القياس هو المشروب
وحده فيكون التحليل اسهل فنقول ما البحر بماء ثم لا نقول وما البحر ليس بجسم بسيط مشروب
بل نقول ليس بمشروب فهذا وذلك يقوم لك في غرضك مقام المركب فان جاءك قياس استثنائي
فحله الى شكله لا تحله الى الاشكال الاقترانية اما المنتج للاستثنائي فسيمكنك ذلك فيه وكذلك المنتج
للخلف في قياس الخلف اما على الطريق المشهور عند الجمهور واما الحقيقي المركب من الحملي والشرطي على ما
اوضحنا وكلاهما اقتراني ويمكن ان يحال الى الاشكال والفرق بين الشرطية التي في القياس الاستثنائي
الذي في الخلف والقياس الاستثنائي الذي ليس في الخلف ان الشرطية التي ليس في الخلف لا يلتفت
فيها الى تسليم المخاطب اذ الحق لا يخرج من طرفي النقيض واما الاخرى فيحتاج ان يقر المخاطب بها ويتسلم
منه انه اذا كان للمقدم كذا لزم كذا التالي والخلفية في كل مادة تكون التالي منها نقيض المقدم في الاكبر
فلا يصرح بها استغناء وفي غير الخلف لا بد من التصريح به في اكثر الامر وربما لم يصرح بالمستثنى هذا
وربما اشكل الامر في الانحلال وكان القياس صالحا لان ينحل الى اشكال ثلثة كالقياس المنتج الجزئي
السالب اولا الاول والثاني كالقياس المنتج للكلي السالب اولا الاول والثالث كالمنتج الجزئي
الموجب وربما كان لا ينحل الى شكل اخر اما لانه لا ينتج مطلوبه الا في شكل واحد كمنتج الكلي الموجب

واما لانه ان انتج مطلوبه غيره فانه لا ينحل الى ذلك الغير لان حدوده لا تطيع للعكس المراد اليه كرابع الثاني
وخامس الثالث فانه يجب ان يراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها فان اشكل فلا تبال بعد ان تحلل ومما
يتعذر معه امر حل القياس الى الاشكال اشتباه السالبة والمعدولة فانه اذا كانت المقدمتان او احداهما
معدولة ظنت سالبة فغلط ذلك واكثر ما يغلط هذا اذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها
وفي المقدمات عدول فظن سلبا مثلا ان يكون الصغرى معدولة من جهة المحمول والكبرى معدولة
من جهة الموضوع مثل قولنا كل د هو لا ب وما هو لا ب فهو ا فكل د ا فهذا ما يحير ويغلط ولكن يجب
ان يراعى حال السلب والعدول وان يأخذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذي يقرن به
وخصوصا من المحمول وقد علمت الفرق بين الموجب المعدولة والسالبة والحال في تلازمهما وتخالفهما
وسيكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ولا تحتاج الى الاطالة التي تورد في هذا الموضع ليتبين فيه خ
به الفرق بين ان يرد السلب بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية
بان يقال لا فرق بين ان يرد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان يرد بعد معنى اخر فانه لو كان قولنا
موجود لا ابيض مناقضا لقولنا موجود ابيض لكان قولنا يمكن ان يمشي مناقضا لقولنا ويمكن ان لا يمشي
بل يكون قولنا عود ابيض مناقضا لقولنا عود لا ابيض فيكون كل شيء اما عود ابيض واما عود خ د ٢ بسبب كونه
لا ابيض فيكون القمر عود لا ابيض ويكون كل شيء اما شيئا يساوي شيئا واما شيئا هو
غير مساو على معنى مفاوت مثلا اذا عنينا بغير مساو المفاوت او عنينا شيئا اعم منه مختصا
بالوجود فيكون النقطة اما مساوية للخط واما مفاوتة قالوا اذا غلط واخذ المعدول في قوة
السلب عرض منه محال وغلط عظيم فليكن ا ملون ب ليس بملون د هو غير ملون ج ابيض د ليس
بابيض ب هو غير ابيض حتى يكون ب الشيء الذي لا هو ابيض ولا هو ايضا ليس بابيض لان المعدولة
غير السالبة و د الشيء الذي ليس بملون ولا ايضا هو ليس بملون لان المعدولة غير السالبة ان خ
واذا كان ا ملونا فيكون محمولا على ج الابيض حمل الاعم حتى يكون كل ابيض ملونا وليس كل ملون ابيض
ولكن ب نقيض ا وهو ليس بملون و د نقيض ج وهو ليس ابيض فلان ا اعم من ج فيكون د اعم من ب
وقد علمت هذا مما تكرر عليك ومما زيدك في التنبيه لذلك بيانا ان تعلم انه لما كان ما يكذب عليه ا خ د بيانا لذلك ان تعلم
يكذب عليه ج فيصدق عليه د وكان قد صدق ب وكلما صدق ب صدق د لكن د قد يصدق على ما
ليس ج لانه اعم منه فيصدق اذا على بعض ما هو د وحينئذ يكذب ب وكان كلما صدق ب
صدق د فاذا د اعم من ب فكذلك اذا كان د اعم من ب فيكون ج اخص من ا او على قلب ذلك البيان
فليكن د الغير الملون في قوة النقيض لا الملون فان كان هو في قوة النقيض فيكون على هذا خ
الحكم المذكور في الانعكاس ولكن ب كذلك لج فان كان د في قوة نقيض ا لان ا اخص من ب وكان ٢ وما كان من لا ا لا ب وكذلك ب ج وما ان ولا ملون ب
ايضا اخص من ب اذ كان ب في قوة د من حيث هو غير ابيض واذا كان كذلك لم يكن د ب وليس ج ابيض عنهما الطرفان وما كان كذلك

ب فيصدق

٣ ما بين العلامتين وجدنا
في نسخة
مضروب عليه
وقد خرج مكانه ما اثبته
على الحاشية تلميذا على
والمتن منقطعة الصحيح

ب فيصدق عليه انه ليس ا وقد يصدق عليه ايضا انه ليس ب فهو اذا قد سلب عنه الطرفان ٣ وما سلب
عنه الطرفان فهو في حكم الواسطة والواسطة ليس بان يكون نقيضا لاحد الطرفين اولى منه بان يكون
نقيضا للطرف الاخر بل هو نقيض لكل طرف فاذا من حيث د هي نقيض ا و ب نقيض ج يكون ب اعم
من د ولان د نقيض ب و د نقيض ج ونقيض ب اعم من د فيصير د اعم من د وهو هو هذا خلف وانا اما
انا فاقول انني لست افهم هذا الكلام حق الفهم وسيكون غيري تفهمه فهما ابلغ من فهمي له ومع ذلك فانه
ليس هذا كالواسطة فان الواسطة هو ما يسلب عنه الطرفان جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث الخصوص
والعموم والمعدولة ليست هي السالبة على الوجه الذي يقال ليس الانسان هو الحيوان ان معنى الحيوان
اعم من الانسان فاما ان الحيوان ليس محمولا على الانسان فكلا وههنا فان الموجبة لا تحمل على المعدولية
واما السالبة المقابلة لها فانها تحمل على المعدولية وانما يفارقها بحسب العموم والمتوسط كالقابر
فليس انها تخالف الطرفين بان احد الطرفين اعم بل بان الطرفين لا يحمل عليها اصلا فقد اخذ المعدولية
كالواسطة وانما المعدولية بالحقيقة نوع وامر اخص من الطرف الاخر ومثل هذه الواسطة ليس
يجب ان يكون نسبتها الى الطرفين نسبة واحدة بل تكون نسبتها الى احدهما نسبة الامر الذي هو مباين
ونسبة الى الاخر نسبة الامر الذي هو اخص ثم ان الواسطة وان كانت مسلوبا عنها الطرفان فانه
فليست تقوم ولا الشيء من الطرفين مقام النقيض فانه ليس كلما ليس الشيء فهو نقيضه وكل
من له عقل وانصاف فانه يعقل ان هذه النسبة غير متشابهة وليس يجب اذا فرض نقيضا من جانب
ان يصير نقيضا من الجانب الاخر بل ان يصير متوسطا ثم يشبه ان يكون عند غيري بيان لهذا ليس
عندي الا انه لم يرد في التفاسير شيء يصغ به وانما خبطوا فيه خبط عشواء والمقدار الذي عرف من امر المعدولة
والسالب يغني عن تكلف هذه الهندسة فليقتصر على ذلك فان في ذلك بيانا وفرقانا وعلم
ان احد المعدول مكان النقيض يكون بالقوة كنقل النقيض الى المضادة وقد علمت ما في هذا فان كانت
المادة ضرورية لم تختلف وان كانت ممكنة اختلف ولم يصلح

الفصل العاشر في استكثار النتائج التابعة للمطلوب الاول بالقياس المؤلف

المقاييس التي تنتج الكلي فانها تنتج ذلك الكلي والجزئي تحته
وعكسهما المستوي وعكس النقيض ومعنى عكس النقيض هو ان يجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب
موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مثل انه اذا انتج كل ا ب انتج ما ليس ب ليس ا ولكن ينتج الاول
بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم والجزئية الموجبة تجمع الى ما ينتج عكسه و
عكس نقيضه واما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لانها لا تنعكس وههنا وجوه اخرى في
اللوازم المستنبطة من قياس واحد وهو ان القياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل
على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني على كل موضوع مثله للاوسط
وايضا على كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات

وذلك لانه ان كان انما يكون واسطة
لان الطرفين يسلبان عنه فيكون
اذا شيء ليس هو ا وايضا ذلك
الشيء ليس هو ب فهذا يكفيني
ان اعلم ان ا ليس بمناقضين
ولا احتاج الى هذه الهندسة كلها

اخرى في الحقيقة وكانها ليست قياسات اخرى بل كانها القياس الاول لاتصالها في الذهن به معا
فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والوجه الثاني نتيجة تحت نتيجة واما الشكل الثاني فانما تستتبع النتيجة
فيه ما تحتها لحكم ذلك القياس لان ذلك انما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فيقوم في القياس الذي هو
في الحقيقة منتج النتائج المستتبعة مقام الكبرى فيفطن للاتصال الذي فيهما انهما قد لزما عن قياس
واحد واما اذا كانت النتيجة جزئية فلا يمكن ذلك فيها اعني استتباع ما تحتها واما الاستتباع التي معها فيمكنه
فاذا لم تكن للنتيجة الجزئية ان تستتبع ما تحتها في الاول فذلك في الاخرين احرى فانه اذا كان لا يستتبع النتيجة
الكلية ما معها في الاخرين لان الحكم على الاوسط غير مبرهن اي غير موضوع بالفعل مبينا ويحتاج الى بيان
فكم بالجزئي ان لا تستتبع الجزئية معها ولكن يظن ان النتيجة في الشكل الثالث قد تستتبع ما معها والصواب
ان ذلك ليس مع النتيجة لانه ليس للموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الاوسط مع موضوع النتيجة
الثانية فيكون معها وانما يكون معها اذا كان بالفعل موضوعها وموضوع للنتيجة الاولى تحت الاوسط
فيكون الحكم عليها كالواحد والقياس عليها في الظاهر كالواحد واما اذا كان تحتاج الى العكس وبيان فلا وبالجملة
انما يكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجة يصح ان تصير كبرى
فهذا وجه تقف به على ان القياس كيف تسلك عن نتيجة الى الازم اخر **الفصل الحادي عشر في ان المقدمات
الصادقة تلزمها النتيجة الصادقة ولا تنعكس فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات
صادقة** اعلم انه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة اذ كان يلزم عنه النتيجة والنتيجة كالتالي فيجب من وضع
المقدم وهو صدق القياس اي بصدق مقدماته وصواب تاليفه ان تكون النتيجة لا محالة صادقة
وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التاليف كذب النتيجة لا محالة بل قد يمكن
ان يكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لا ان المقدمات اوجبته بل اتفق ان كانت صادقة لذاتها
وعارضة لهذه المقدمات فاما انه قد يمكن ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة فمن مثال ذلك انك
اذا قلت كل ج ب ولا شيء من ب ا فانتج لا شيء من ج ا ثم حرفت فكذبت فيهما فقلت لا شيء
من ج ب وكل ب ا انتج ذلك انه لا شيء من ج ا وكذلك ايضا في الموجب اذا اتفق ان كان شيئان
متباينين في الجنس واورد جنس احدهما فقيل بالايجاب على الاخر وقيل ذلك بالايجاب على
المباين انتج الصدق مثال ذلك قولك كل انسان حجر وكل حجر حيوان فيلزم منه ان كل انسان حيوان
او قيل ولا شيء من الحجر بجماد فانتج لا احد من الناس بجماد فاما ان هذا القول الذي قيل قياس فلانه
قول اذا وضع ما فيه اي سلم لزم عنه قول اخر اضطرارا لذاته لا بالعرض وهذا القول الاخر هو هذه
النتيجة الصادقة فلنبدا اولا بالدلالة على اصناف هذا النحو من الانتاج في الشكل الاول فنقول
انه لا يخلو اما ان يكون الكذب في المقدمتين جميعا او في احديهما فان كان الكذب في الكبرى وكان
كذبا في الكل اي ومع ذلك في كل وقت حتى تكون كاذبا بغاية وكان القياس على مطلوب كلي فيمتنع

ان ينتج عنه الصدق البتة والسبب فيه ان ضد تلك المقدمة يكون صادقا واذا اضيف الى الصغرى
انتج ضد النتيجة التي نتيجتها كاذب الكبرى في الكل ويكون ذلك الضد صادقا فكيف يكون هذا صادقا فاما
ان كانت كاذبة بالجزء فانه قد يكون النتيجة صادقة فانه يمكن ان يكون الحد الاكبر في كل الاصغر ومع ذلك
ليس في كل الاوسط بل في بعضه وذلك حيث يكون الاوسط اعم من كليهما فيصدق ان كل ج ب ويكون
كاذبا بالبعض ان كل ب ا ويصدق كل ج ا مثاله كل ققنس ابيض وكل ابيض حي واما السلب فان
يكون نسبة الاوسط بعده لكن الاكبر قسيم الاصغر تحت عام فهو غير موجود في شيء من الاصغر ولكن
بدل القنقس البلج فاما ان كانت الصغرى كاذبة في الكل فيمكن ان ينتج الصدق مثل ان يكون الاكبر
جنسا والاوسط والاصغر نوعين متفقين في المرتبة تحته كقولنا كل انسان فرس وكل فرس
حي والسلب بدل الحي جنس غريب عن كليهما كما يجعل بدل الفرس والانسان الموسيقي والطب
ونترك الحي بحاله وكذلك ان كانت الصغرى كاذبة في الجزء حتى يكون الاوسط نوعا مثلا ويكون الاصغر
فصلا ما اعم من النوع او جنسا اقرب ويكون الاكبر جنسا للنوع او جنسا اعلى من الاصغر كقولنا كل
مشاء انسان وكل انسان حيوان وللسلب جنس غريب مثل ذلك كما تقول ان كل فكري عقلي وبعض
كاذب في البعض ولا شيء مما هو عقلي بحيوان فان كان القياس على جزئي فان الكبرى الكاذبة في الكل
ينتج مثاله بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي فبعض الابيض حي ونسبة ما بين هذه الحدود هي ان الاصغر اعم
من الاوسط ويقال على كله ولكنه يقال على بعض الاكبر مثاله في السلب بعض الابيض انسان ولا
من الناس بحيوان والاوسط كما كان لكنه يقال على بعض الاكبر والاكبر يقال على كله وكذلك ان كانت
جزئية الكذب فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض من الاوسط والاصغر والاوسط في بعض الاصغر
فيوجب الكبرى كلية او يسلب كلية فاما القياسات المنتجة للجزئي فقد ينتجانه والكبرى كاذبة
بالكل او بالجزء او الصغرى او كلاهما كاذبان فانه يجوز ان يكون الاكبر كالحي غير موجود في شيء من الاوسط
كالثلج والثلج موجود في بعض الابيض والاكبر موجود في بعض الاصغر فيوجد الكبرى موجبة والسلب
الاكبر موجود في كل الاوسط كالحي للانسان وفي بعض الاصغر كالابيض دون بعض فيوجد الكبرى
سالبة وكذلك الحال ان احدث الكبرى كاذبة في الجزء فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض الاوسط كالحي
في بعض الجسد والاوسط في بعض الاصغر فيوجد الكبرى موجبة كلية او سالبة كلية فان جعلت
الصغرى هي الكاذبة في الكل فانه يجوز ان يكون الاكبر في كل الاوسط كالحي في كل ققنس وفي بعض
الاصغر كالحي في بعض الاسود ويكون الاوسط ليس في شيء من الاصغر ويوجد في بعض وللسلب
الاكبر جنس غريب من الاوسط كالحي الذي هو غريب من العدد ثم يكون الاوسط مسلوبا عن بعض
يوجد فيه الاكبر كالابيض فيكون لا شيء من الابيض بعدد فيوجد كل ابيض عددا واما ان جعلت
الصغرى كاذبة في البعض فلا يجب ان يكون كذبا اذا اخذت جزئية واما اذا اخذت المقدمتان

جميعا كاذبتين اما الكبرى ففي البعض واما الصغرى ففي الكل فيجوز ان تكون النتيجة صدقا وذلك
اذا كان الاكبر كالحي موجودا في بعض الاوسط كالابيض وفي بعض الاصغر كالاسود والابيض لا شيء
من الاسود واخذ بعض الاسود ابيض وكل ابيض حي او ليس شيء من الابيض حيا فينتج الصدق
وقد يجوز ان تكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين في الكل بان يكون الاكبر كالحي مسلوبا
عن جميع الاوسط وهو نوع غريب كالعدد وموجود في بعض الاصغر وهو كعرض لانواعه كالابيض
ثم يكون الاوسط مسلوبا عن كل الابيض فيوخذ بعض ج ب وكل ب ا او للسلب يكون الاوسط
نوعا تحت الجنس مثل القَقْنس تحت الحي ويكون الاصغر شيئا من الاعراض التي توجد فيها الاكبر ثه
كالاسود لكن الاوسط لا يوجد فيها البتة فيقال بعض ج ب ولا شيء من ب ا واما في الشكل
الثاني فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الاقسام في الكليات والجزئيات فان حدود الضرب
الاول اذا كانت صادقة وانتجت لا شيء من ج ا فجعلت الموجبة سالبة والسالبة موجبا كانتا
كاذبتين في الكل وانتجتا تلك النتيجة بعينها في الضرب الثاني منه وكذلك حدود الضرب الثاني ينتج
مثل ذلك من الضرب الاول منه وكذلك ان كانت احداهما كاذبة بان يكون الاوسط موجودا في
الطرفين وليس احد الطرفين موجودا في الاخر فجعل موجودا في كل احدهما ولا في شيء من الاخر
فان النتيجة تكون ان لا شيء من الاكبر في الاصغر وسواء جعلت السالبة الكاذبة صغرى او كبرى
وكذلك ان كان الاوسط شيئا لا يوجد في شيء من الطرفين ولا يوجد احدهما في شيء من الاخر
فاخذ موجودا في ايهما كان فيكون الايجاب كاذبا ويكون تارة صغرى وتارة كبرى وكذلك
ان كانت الكاذبة كاذبة بالجزء ويكون الاوسط في بعض طرف وفي كل الاخر وهما متباينان
واحد لا في شيء من ذلك الطرف وكانت السالبة كاذبة لكون الاوسط في بعض طرف وقد
اخذت لا في شيء من ذلك الطرف وكذلك ان كان الاوسط موجودا في بعض كل واحد من الاصغر
والاكبر ولا واحد منهما في الاخر كالحار في الاسود والابيض فاخذ في كل ايهما شئت وفي لا شيء
من الاخر فيكون القضيتان كاذبتين في البعض والنتيجة صادقة ان كان القياس على جزئي و
كذلك فانه يجوز ان يكون الاوسط كالحيوان مما يوجد في الاكبر وفي بعض الاصغر والاكبر ثه
ليس في كل الاصغر كالققنس في المتحرك فان اخذت معه الكبرى سالبة كلية انتج الصدق
او ان يكون الاوسط لا في شيء من الاكبر ولا في كل الاصغر والاكبر ولا في كل الاصغر فيوجد الكبرى
كاذبة موجبة وكذلك ان كانت الكبرى وحدها صادقة بان يكون الاوسط غير موجود في
شيء من الطرفين والاكبر ليس الا في بعض الاصغر فيوجد الصغرى جزئية موجبة او يكون
موجودة في جميع كليهما وهما على ما قيل فيوجد الصغرى جزئية سالبة وعلى هذا القياس
فتأمل واما في الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيف اتفق اما عن الكاذبتين

في الكل

في الكل فان يكون الاوسط مباينا للطرفين والاكبر منهما في بعض الاصغر فيوجد المقدمتان
موجبتين وذلك في انتاج الايجاب او يكون المباينة مع الاصغر وحده فيوجد معه بايجاب
كاذب ومع الاكبر بسلب كاذب وذلك في انتاج السلب واما الكاذبتان في الجزء فان يكون
الطرفان كل واحد منهما يوجد في بعض الاوسط وحده والاكبر في بعض الاصغر فيوجدان كليتين
بالايجاب او يكون الكبرى سالبة كلية والصغرى كلية موجبة وقد يجوز ان يوجد الكبرى وحدها
موجبة كاذبة بان يكون الاكبر موجودا في بعض الاصغر وغير موجود في شيء من الاوسط ولكن
الاصغر موجود في بعض الاوسط فيكذب فيجعل الاكبر في كل الاوسط وللسلب ان يكون الاكبر
في مثل ذلك موجودا في كل الاوسط فيوجد ولا في شيء منه وقد ينتج والكبرى موجبة كاذبة في الكل كقولك
كل ققنس حي وكل ققنس اسود وبعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة في الكل ايضا كقولك
كل ققنس حجر ولا ققنس باسود وكذلك والكبرى كاذبة كقولك كل ققنس حجر ولا ققنس بابيض
وقد يمكن ان يكون الكذب في البعض اما للموجبة والكبرى كاذبة فكقولك كل انسان ذو رجلين
وكل انسان فاضل وللصغرى هذه الحدود نفسها وبعكس الترتيب فاما والكبرى سالبة و
كاذبة في البعض فكقولك كل انسان ذو رجلين ولا انسان بفاضل فان كانت الصغرى كاذبة ثه
فكقولك كل انسان فاضل ولا انسان بفرس واما الجزئيات فيجب ان يوجد حدودها هذه
الحدود وعلى ان يكون الجزئي الكاذب كاذبا في الكل فانه لا يتصور جزئي غير كاذب في الجزء فنعلم
ان صدق القياس الذي هو كالمقدم يوجب صدق النتيجة الذي هو التالي واما كذب القياس
الذي هو رفع المقدم فلا ينتج كذب التالي الذي هو رفع التالي فاما كيفية هذا التقديم والتلو (بلغ)
فيجب ان يعلم مما قد علمت ولا اطيل عليك القول **الفصل الثاني عشر في قياس الدور** انه قد (نعلمه)
يقع في القياس عارضان من جهة حال نسبة المقدمات الى النتيجة احدهما بيان الدور والاخر عكس
القياس على ما سنبينهما فهو من جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس فيجب ان ننظر فيهما في
علم القياس واما الانتفاع بهما فاما يكون في الامتحان والمغالطة او يكون لاجل التحرز وقد يدخل
من وجه ما في العلوم وفي الجدل كل واحد من بيان الدور ومن عكس القياس عارض للقياس موضوعهما
القياس فان الدائر والمعكوس قياس وذلك لان القياس لم يكن قياسا لان مقدماته حق او (حد / حقه)
مسلمة او مشهورة او غير ذلك بل انما كان قياسا لان مقدماته اذا وضعت ولزم سلمت
غيرها فاما بيان الدور فان يكون معنا قياس على مطلوب ثم يجعل المطلوب مع عكس
احدى المقدمتين قياسا على انتاج المقدمة الاخرى فيكون المطلوب تارة مقدمة والمقدمة تارة
مطلوبا وتارة يوجد تلك المقدمة في بيان المطلوب وتارة يوجد المطلوب في بيانها وبالحقيقة
المطلوب والمقدمة يكون واحدا وهذا قد استعمل بان يتلطف فتغير المطلوب في اللفظ عن صيغته

وهو مطلوب ليوهم شيء شيئا اخر وربما استعمل هذا في العلوم بان يكون معنا مقدمتان فينتجان
شيئا على سبيل برهان ان وبيان العلة من المعلول وذلك على طريق الان ثم تقلب فيبان
المعلول من العلة على طريق اللم على ما استعمله في الفن الذي يلي هذا الفن واما عكس القياس فهو
ان ينتج من مقابل النتيجة مع احدى المقدمتين مقابل المقدمة الاخرى واكثر نفعه في انكار احدى المقدمتين
من قياس يوجب شيئا فيتولى ابطاله بان يحتال ويتلطف في تسليمه مقابل النتيجة من حيث
لا يشعر به بتغيير لفظ او حيلة من الحيل فيقرن بمقدمة وينتج صحة مقابل المقدمة الاخرى فيمنع بذلك
القياس على المطلوب وقد ينتفع به كما استعمل في رد الخلف الى المستقيم واما في الجدل فانه ربما كان
مقابل المطلوب مشهورا في نفسه اذ المتقابلان كما استعلم كثيرا ما يكونان مشهورين والجدلي
من حق صناعته ان ينظر طرفي النقيض معا في وقتين وان يستعمل طرفي النقيض المشهورين في
وقتين مختلفين وربما حاول ان يكون نصر احدهما في وقت بقياس ثم يتلطف فيتسلم مقابله
المشهور فيمنع به مقدمة في قياس يؤلف على ابطاله على ان هذا يكون ضربا من المغالطة في
الجدل فانه عند ما نصر احد المقابلين ليس له ان يأخذ مقابله حقا على سبيل المشهور فلنبدا
ببيان الدور فبيان الدور ان يوخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية فان ادخل
حد غريب لم يكن بيان الدور ان انتج ايضا شيء غريب لم يكن بيان الدور بل بيان الدور ان يتبين
الشيء بما يبين به مثل قولك كل ج ب وكل ب ا فينتج وكل ج ا فان اخذت كل ج ا وكل ا ب
انتجت كل ج ب وان اخذت كل ب ج وكل ج ا انتجت كل ب ا ويحتاج ان يكون المقدمة التي
تضاف الى النتيجة منعكسة على كليتها مثل كل ج ب وكل ب ج فهذا العكس في الموجبة ظاهر
واما في السالبة فان العكس المحتاج اليه في الدور انما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب
عن الموضوع فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون
حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثل
هذه السالبة سالبة ترجع الى العدول الموجب فتنعكس بالايجاب ومثال هذا السلب
قولك لا شيء من الجوهر بعرض فتنعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو
جوهر او لا شيء مما هو اله بمتعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو اله
وبالجملة هذا هو السالب الذي اذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول ثم عكس بان يجعل جزءا
من الموضوع صح الطرف الاخر على كل ذلك الموضوع ونقول اذا كان لا شيء من ب ا وانعكس
لا شيء من ا ب على ان كل ما ليس ا فهو ب فيلزم ان كل ما ليس ب فهو ا والا فليكن بعض ما ‏ ولكل ما ليس آ هو ب صح
ليس ب ليس ا فهو ب يلزم ان بعض ما ليس ب فهو ب هذا خلف فاذا اذا وجد هذا اللازم
يلزم عكس مقدمة فهذا يلزمه المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض ج ا فانما نعكس

العكس المطلوب ههنا ان كل ما ليس بعضا فهو ج فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون
الاخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا يتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول
اية مقدمتيه انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى وان كانت المنعكسة الكبرى بقيت
كبرى في القياس الثاني او كانت الصغرى بقيت الصغرى في القياس الثاني واي مقدمة
اخذت مع عكس النتيجة انتجت عكس الاخرى وان عكستا جميعا انتجتا عكس النتيجة وان كانت
الكبرى سالبة كقولنا لا شيء من ب ا وكانت الكبرى تنعكس العكس الذي يخص السالب
في هذا الموضع وهو ان كل ما ليس ا فهو ب فيأخذ النتيجة محولة من السلب الكلي الى العدول فنقول
كل ما هو ج فليس ا وكل ما ليس ا فهو ب ينتج كل ج ب وان قوما من المفسرين يظنون انه ينبغي
ان يقال ان ج شيء لا يقال ا على شيء منه وكل ما لا يقال ا على شيء منه فان ب يقال على كله فينتجون
ان ج يقال ا على كله فيجعلون السور غير السور بل جزءا من المحمول ويجعلون النتيجة في ظاهر حالها مهملة ‏ شيء صح
ويجعلون النتيجة بالجملة ليست احدى المقدمتين فيكونوا قد غيروا النتيجة الاولى والمقدمة المضافة
والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعي ويخالفوا نسق كلام من يفسرون كلامه واما انتاج الكبرى
فسهل بان يعكس الصغرى فيكون كل ب ج ولا شيء من ج ا واما القياسات المنتجة للجزئي فيبين
ان الكبرى لا يمكن ان ينتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن في الموجبتين هكذا بعض
ج ا وكل ا ب فبعض ج ب هذا في النتيجة الموجبة واما في السالبة فلا يمكن لانا اذا عكسنا الكبرى صارت
النتيجة صغرى سالبة فلم ينتج وان عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزئية فلم ينتج واما في الشكل
الثاني فلا يمكن ان ينتج الموجبة دورا ويمكن انتاج السالبة لان الموجبة لا ينتج من موجبة وسالبة واما
السالبة فيمكن ان ينتج من ذلك لان النتيجة السالبة مع عكس الصغرى ينتج في الشكل الاول عكس
الكبرى السالبة ثم تعكس فان كان من شرائط البيان الدوري ان تكون النتيجة يوخذ وتعكس
مقدمة فقط ولا عكس بعد ذلك لم يكن هذا ببيان الدور فان اخذت النتيجة السالبة مع عكس
الموجبة الكبرى الكلية انتجت الصغرى السالبة وصارت النتيجة صغرى سالبة وقد ينتج الصغرى السالبة
من الشكل الثاني واما اذا اريد انتاج الموجبة فيحتاج الى العكس الذي يخص السالبة مثاله كل ج ا ولا
شيء من ب ا فلا شيء من ج ب فنقول كل ما هو ج فليس ب وكل ما ليس ب فهو ا فكل ج ا فهكذا يبين
باخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس فان لم يجعل هذا بيان الدور لانه لم ينعكس فيها مقدمة
فله ذلك وان جعل بيان الدور يتم بما يلزم المقدمات من العكس وما يجري مجرى العكس من اللوازم
التي حكمها حكم الملزوم كان هذا بيان الدور واما ان كانت الموجبة هي الكبرى مثاله لا شيء من ج ب
وكل ا ب فيحتاج ان تعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع وهو انه كل ما هو ا
ليس ج وكل ما ليس ج فهو ب فكل ا ب فاما ان لا يكون هذا بيان الدور او يكون على جهة

اخر فيفارق هذا الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه يحتاج فيه في انتاج السلب الى احد امرين
اما ان يوخذ لازم مالت البتين او يوخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت
المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يتبين منها ومن النتيجة الكبرى
البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان يتبين بعد من الشكل الثاني وان كانت
موجبة لم يمكن على النحو البسيط لانه لا قياس من سالبتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غيره واما
الشكل الثالث فلا يمكن ان يبين فيها كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج
الا جزئية واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة واضفنا عكس الصغرى اليها كليا انتج الكبرى الجزئية
لانا اذا عكسنا فقلنا كل ج ب وج الاصغر وكان انتج بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو الكبرى وان
كانت صغرى لم يمكن الا بعكس لانا اذا اخذنا ان بعض ج ا وهو النتيجة واضفنا اليها عكس الكبرى
وهو كل ا ب انتج لا المطلوب ولكن عكسه ولم يكن كلامنا في ذلك ولكن اذ جوزوا هذا في الثاني
فما بالهم لا يجوزونه في الثالث وان اختلط موجب وسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة
لانك تقول ليس بعض ج ا وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل ج ب ينتج ليس
بعض ب ا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين الا ان
تعكس السالبة على النحو المذكور فتقول بعض ج هو ليس ا وكل ما ليس كله او بعضه ا فهو ب
فتقول بعض ج ب ثم تعكس فقد بان ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات لا يخرج في الشكل
الاول حقيقة ولا خيالا واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كانه من
الثالث لانك تقلب المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه ا يوجد فيه ب فجعلت ا و ب
محمولين معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان كان في الشكل
الثالث واما على الوجه الذي يخيل الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون
البيان الحقيقي كله منه واما المخيل فكان من غيره فكيف فيه وما كان من الشكلين الاخرين انما يبين منه سالك
دوره بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا واما معدوما اذ جعل
بيان الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة

الفصل الثالث عشر في عكس القياس

قد علمت ان عكس
القياس هو ان يوخذ مقابل النتيجة اما نقيضها واما ضدها ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج
مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى
والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لم تبطل الا ان اخذ المقابل بالتناقض والتضاد مختلف فلنعتبر
ذلك في الشكل الاول ولنضع ان كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فان قلنا لا شيء من ج ا او ما كل ج ا
انتج لا شيء من ج ب وكان كل ج ب فاخذ الضد انتج ضد الصغرى وان اخذنا النقيض
انتج النقيض للصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان اضفنا اليه الصغرى فقلنا لا شيء من ج ا

وكل ج ب

وكل ج ب انتج من الثالث انه ليس كل ب ا فكذلك لو قلنا لا كل ج ا فاذا لا سبيل الى انتاج مضاد
الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان كل ج ب ولا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ا وناخذ مضاده وهو ان كل ج ا وكان لا شيء من ب ا انتج ضد الصغرى وناخذ
نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المعكوسة الى التضاد او التناقض
الصغرى انتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى جزئية فحينئذ ان عكست
النتيجة الى التناقض بطلتا معا والى التضاد لم يبطل فلنضع ان بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ٢ شيئ م
فنعكس النتيجة الى السلب المناقض فنقول ليس شيء من ج ا وكل ب ا انتج نقيض الصغرى او نضيف اليها
الصغرى فينتج ليس كل ب ا فان اخذنا بالمضادة وهو ان ليس بعض ج ا واضفنا اليها الكبرى
وهو كل ب ا انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا ليس بعض ج ا وبعض
ج ب كانتا جزئيتين ولم ينتج التاليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض ج ب ولا شيء من ب ا
فلا كل ج ا وناخذ نقيضه فنقول كل ج ا وبعض ج ب فبعض ب ا وهو نقيض الكبرى او نضيف اليها
الكبرى فيكون كل ج ا ولا شيء من ب ا ينتج نقيض الصغرى فاما ان اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا فبعض
ج ا ولا شيء من ب ا ينتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل قولنا بعض ج ب واذا اضفنا الى الصغرى
لم ينتج ايضا واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يوخذ مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الكبرى بان
ينتج ضده بل بان ينتج نقيضه لان القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما
مع الكبرى فان عكست النتيجة الى المضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى
لان القياس يكون من الشكل الاول ولا يمتنع ذلك هناك فليكن الكبرى موجبة مثل ان لا شيء من ج ا
وكل ب ا فان اخذنا كل ج ب او بعض ج ب وقلنا ولا شيء من ج ا انتج في الحالين انه ليس كل ب ا فان اخذنا
كل ج ب وكل ب ا انتج كل ج ا فان اخذنا بعض ج ب وكل ب ا انتج بعض ج ا ثم فليكن الكبرى سالبة مثل
ان نقول كل ج ا ولا شيء من ب ا ولنا ناخذ اما كل ج ب او بعض ج ب وقد قلنا كل ج ا انتج في الحالين
بعض ب ا وهو نقيض الكبرى لا ضده وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل ج ب ولا شيء
من ب ا انتج لا شيء من ج ا او قلنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا انتج بعض ج ليس ا فهذا هو تفصيل
ذلك فان كانت الصغرى جزئية فلا تبطل اخذ ضد النتيجة شيئا فانه يكون جزئيا موجبا ولا ينتج
مع الصغرى وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية والجزئية لا تبطل الجزئية واما ان عكست
النتيجة الى التناقض ابطلت كليتيهما بالتناقض فلنوضع بعض ج ا ولا شيء من ب ا فليس
بعض ج ب فان قلنا بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى واما مع الكبرى فينتج ليس بعض ج ا ولا
يبطل ذلك قولنا بعض ج ا فان قلنا كل ج ب وقلنا بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو نقيض الكبرى

او قلنا كل ج ب ولا شيء من ب ا انتج لا شيء من ج ب وهو نقيض الصغرى ولنضع لا كل ج ا وكل ب ا
فان اخذنا ضد النتيجة وهو بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ج ا ولا تبطل بهذا قولنا
لا كل ج ا واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل ج ب وكل ب ا ابطل الصغرى بالنقيض او قلنا كل ج ب
ولا كل ج ا ابطل الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة
لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزئية فلا ينتج ومع الكبرى يكون من الشكل
الثاني وكبراه جزئية فلا ينتج واما ان اخذت بالتناقض كان نقيض النتيجة كليا فان كانت الكبرى
سالبة كان موجبا كليا او موجبة كان سالبا كليا وانتظم مع الصغرى على نظم الشكل الاول ومع
الكبرى على نظم الشكل الثاني فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة
الكليتين من الشكل الاول والثاني كلي وان كانت احديهما ولتكن الصغرى جزئية ويكون لا
محالة موجبة انتجت نقيض كل واحد منهما لان الجزئية اذا اخذت مع عكس النتيجة الى النقيض
انتجت جزئيا يناقض الكلي منهما وان لم يوجد هي بل الكلية انتجت كلية يناقض الجزئية منهما
وان كانت الكبرى هي الجزئية الموجبة لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة الى النقيض ولا الى التضاد ما ينتج
نقيض الصغرى ولا ضدها لانها ينتج عكس مقابل الصغرى وائتلف من الصغرى ونقيض النتيجة
ما يرفعها وكذلك ان كانت جزئية سالبة فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات القياسات في الشكل
الاول يكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث والصغرى كان من
الثاني وفي الثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث تبطل صغراه بالثاني
وكبراه بالاول **الفصل الرابع عشر في رد قياس الخلف المستقيم والمستقيم الى الخلف** فلنقل
في رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف على انا نعتبر المقدمة التي هي التالي من الشرطية و
نعمل على ان الاقتران منها وحدها مع الحملية فان ذلك لا يضرنا اذ قد علمت صورة ذلك التأليف
وان الاعتبار فيه ايقاع التالي مع المقدمة الداخلة موقع احدى القراين الحملية فقياس الخلف ايض
يكون من وجه شبيها بعكس القياس لانك تاخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل
مسلما ما لكنه يخالف بان عكس القياس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى
ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد بعد ذلك قياس اخر لابطال شيء معلوم واما الخلف فقياس
مبتدا لا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق فلا ندري بعد ما نتيجة الا ان ينتج محالا لكن حال الحدود و
الترتيب فيهما واحد فليكن صح لنا ان كل ج ب ا ثم وسطه اليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفنا
الى الصغرى بطلت الكبرى او اضفنا الى الكبرى بطلت الصغرى وكان عكس القياس فلو انا
ابتدانا فقلنا ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا صادق وكان

صح
بل قد يأتلف فيهما ومن عكس النتيجة
الى النقيض ما ينتج نقيض الصغرى
الا انه يحتاط في القياس المؤلف كبرى
ايضا وذلك مما لا يلزم من

بلغ

مسلما ان كل ب ج ينتج ان لا كل ج ا وكان حقا ان كل ج ا هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل ج ا وليس
كل ج ا فاذا قولنا ليس كل ج ا كذب ولزم عن قياس فاحدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسلمة
وهي ان كل ب ج فهي اذا المشكوك فيها وهو انه ليس كل ب ا فاذا كل ب ا والمطلوبات
الاربع كلها الا الكلي الموجب يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من
الشكلين الاخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل ب ا كذب نقيضه وهو
قولنا ليس كل ب ا قلت ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل ب ا
صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك
المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان يكون صغرى الاول
لانها سالبة ولا كبرى الاول لانها جزئية واما ان اخذت الضد بدل النقيض امكن ان تجعله
كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب لم يلزم ان ضده صدق لان الضدين قد يكذبان معا
في المواد الممكنة كما علم سالفا فلم ينفع في انتاج المطلوب واما السالبة الكلية فيتبين في الشكل
الاول بان يوخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية ويضاف اليها كبرى فينتج محالا ولا يمكن ان يضاف
اليه الاخرى وهي الصغرى فيكون الكبرى جزئية والسالبة الكلية تبين في الشكل الاول بادخال
مقدمة هي كبرى لا غير واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن
ان نضيف اليها في الشكل مقدمة الا الصغرى فينتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا
نقيضها في الشكل الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلي وموجب واما في الشكل الثاني فان
الموجبة الكلية اذا اخذ نقيضها وهو ليس بعض ب ا لم يمكن الا ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة
واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ
الضد ثبت بالقياس بطلانه لكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فان نقيضها يمكن ان يضاف
اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى وكذلك الجزئية السالبة فان نقيضها يمكن ان يضاف اليها كبرى
وصغرى لان نقيض الجزئيتين كلية فيصلح كبرى وصغرى سالبة وموجبة واذا اخذنا الضد في
هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد ولكن لم تصلح الا صغرى وفي الشكل الثالث اما الموجبة الكلية
فانها انما اريد ان يثبت بالخلف واخذ نقيضها لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها
يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة جزئية ويكون صالحة في الطرفين ايهما كان واما الجزئية الموجبة
فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا
الموجبة لا تبين الا بالضروب التي كبراها سالبة هي نقيض النتيجة واما السالبة فيبين بوجهين من الشكل
الثالث والحال في الضد ههنا انه اذا بطل لم يجب بطلان ضده هو كما في غيره والفرق بين المستقيم
والخلف ان المستقيم يقصد فيه القايس في اول الامر نحو الشيء الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه

من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه في اول
الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه
فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فانتج صدق نقيض ذلك وايضا فان المستقيم انما
يوجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات واما في الخلف فاحدى المقدمتين من تلك الجملة
والاخرى نقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في المستقيم غير بينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف
فان النتيجة يوضع اولا ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مؤلفا من نقيض المطلوب ومن صادقة
ينتج محالا فانك ان عكست القياس فاخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك نقيض الثانية
المشكوك فيها وهو المطلوب اعني ذلك النقيض فليتبين ان السالب الكلي بالخلف من الشكل الاول
ولنتأمل كيف يستقيم وليكن المطلوب ان يتبين انه لا شيء من ب ا فاذا اخذنا نقيض هذا
وهو ان بعض ب ا فلا بد من ان يكون ذلك صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها حتى ينتج المحال
هو اما قولنا كل ا ج او قولنا ولا شيء من ا ج فان انتج موجبة فكان بعض ب ج واخذنا نقيضها
ليرد الى الاستقامة كان نقيضها لا شيء من ب ج واضفنا اليها كل ا ج فكان الشكل الثاني وان كان
انتج سالبة فكان ليس كل ب ج وكان نقيضها كل ب ج واضفنا اليها لا شيء من ا ج كان ايضا من
الشكل الثاني واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا نقيضها وهي الكلية الموجبة فان اضفنا
اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية
فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها اما كلية سالبة واما جزئية سالبة وجميع ذلك تبين باقتران نقيض
النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث واما الموجب الكلي مثل قولنا كل ا ب فلا يمكن ان يبين
بالخلف في الشكل الاول لان نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى ولا كبرى فاما الجزئي فتبين
في الشكل الاول وذلك باخذ نقيضه فلا يمكن ان يكون نقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلي فلا يمكن
ان يبين بعكس القياس الا في الصغرى ونقيض النتيجة وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب
لا يمكن رده الى الشكل الثاني فاما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه الخلفي الى الاستقامة فانه رجع
الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه يكون قد اخذ في الخلف نقيضه فصار صغرى
فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ذلك بالشكل الاول وكذلك الكلي السالب لان نقيضه ايضا
لا يكون كبرى واما الجزئي الموجب فان نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك
الجزئي السالب فاذا جميع قياساته يمكن ان يعكس الى الاول والخلف المنتج للجزئي يمكن ايضا
ان يعكس الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجبات ما بين فيه بالخلف قد تبين كلها في
الاول بالمستقيم وسالباته تبين ايضا في الثاني اما الموجبات فان نقائضها يكون في قياس
الخلف كبرى لا محالة فيبطل بالشكل الاول واما السالبات فان نقائضها يكون صغرى وكبرى

معا فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفي مشارك للمستقيم
يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل الخامس عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

وقد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة بان يؤلف قياس من موجبة و
سالبة متضادتين او متقابلتين احتيل حتى خفي ذلك اما بان يبدل الاسم حتى ما بما يرادفه واما بان يوجد
بدل الحد جزئية او كلية فيحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ومنه
ما ليس بالحقيقة كذلك ولكن بالظن وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل على سبيل المغالطة في
التبكيت بان يتسلم قول ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه في الشيء
انه ليس هو وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التمييز والمتقابلات في اللفظ اربعة كل ولا كل كل ولا واحد
بعض ولا واحد بعض ولا بعض وفي الحقيقة ثلثة لان البعض ولا بعض لا تقابل فيهما وهذا الضرب من
القياس انما يتأتى في الشكل الاول بان يجعل المحمول كشيئين فيوضع احدهما للاخر واما في الشكل
الثاني فبان يؤخذ الموضوع كشيئين ويؤخذ المحمول واحدا واما في الثالث فبان يؤخذ المحمول كشيئين
ويوضع الموضوع واحدا وفي الشكل الثاني اخذنا متضادين جاز وضع ايهما اتفق صغرى وكبرى
وان اخذنا متناقضين لم يجز الا ان يكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة او سالبة ولكن لا بد من ان
يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل او بالقوة مثل ان يكون احدهما نوعا وجزئيا تحت الاخر فيكون
قياسا على المتقابل واما ما سوى ذلك فلا يكون الا في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب وايجاب
وغير ذلك لان المقدمتين لا يكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين مثل قولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الضحاك بحيوان وكل علم ظن ولا شيء من الطب بظن واقول الشبه ان يكون القياس
على طرفين احدهما جنس والاخر نوع مما يظن انه قياس على المتقابلتين وليس في الحقيقة قياسا واحدا
على متقابلتين بل اذا رد الى ذلك بالتحقيق كان قياسين في قياس احدهما مضمر والاخر مصرح والمضمر
هو الحقيقي على متقابلتين ولكنه وان لم يكن حقيقيا فهو اقرب الى الحقيقة لان الحكم على الكلي كالحكم على
الجزئي الذي تحته ولا يحتاج الى بيان فكانه حكم على الجزئي بمتقابلين وذلك حكم القياس المضمر فيه واما
الشكل الثالث فانما يمكن ذلك في ضروبه المنتجة للسالب فاما الضروب المنتجة للموجب فمقدماته
موجبتان فكيف يتقابلان وعلى كل حال فلا يجوز الا ان يكون السالب كبرى ومثاله كل طب علم
ولا طب بعلم او ليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذنا على التناقض تلك وينبغي ان يستقصى النظر
هل يمكن ههنا شيء امكن في الشكل الثاني اذ كنا نقول هناك مثلا ان كل علم فاضل ولا شيء
من العلوم فاضلا فيكون قياسا من متقابلين ثم نضع بدل العلم الطب فيمكن ان يوضع فيه
طرف اخص من طرف ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا من متقابلين فهل يمكن ان يكون ذلك
ههنا واذا استقصى وجب انه لا يمكن لانه لا يمكن في الشكل الثالث في القياس على المتقابلين

في ويوخذ

ولا شيء من الناطق بحيوان صح

الخلف هو ان قياسا من متقابلين لا يكون على سبيل الشكل
الاول لانه لا بد ان يجعل الحد الاوسط محمولا على الطرفين
الذين هما في الحقيقة شيء واحد ووضعنا لهما السلب
والايجاب ... اما الثالث فالاول
فانه يوجب ... ويعرض الكذب ...

ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر والمقدمتان متقابلتان وينتج غير الحق مثل قولنا كل هندسة علم ولا شيء
من الهندسة طب فليس كل علم طب فذلك حق ومما تعين في هذا الاستقصاء ان نضع كل ولا كل كل ولا واحد
بعض ولا شيء وبعض ليس فنجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول الا ان الموضوعين اسمين مترادفين
اخذ احدهما او مشتركة الموضوع الا ان لمحمولها اسمين مترادفين وضعا طرفين او احدهما تحت الاخر والموضوع
محفوظ الاسم فيكون ستة تاليفات من الشكل الثالث ليس غيرها فنعلم ايها قياس وايها غير قياس
وذلك بالاصول المتقدمة وينتج وان تراعي الاصل الذي اعطيناك الا ان الاكبر يجب ان يكون ليس
اخص من الاصغر ولا يجب ان ينتج الا ما جوزنا ان يكون قول صادق انتج عن كاذب كذلك يجوز
ان يكون ايضا عن متقابلين نتيجة صادقة البتة لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو واما انه كيف
يمكن ان يعرض لاصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات متقابلين وهم لا يشعرون فذلك لانه
يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات فاسدة انتجت نتايج فاسدة فهو جامعها عند نفسه ويكون
عنده حق ما موضوع مسلم وتكون تلك القياسات او النتايج الفاسدة يلزم عنها لفسادها
شيء فاسد يمكن ان يساق الى الانتاج ضد ذلك الحق او يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس
هذا الموضوع المسلم او الجزئي تحته فاذا حقق كان بالقوة مقابلا له فينتج منه بقياس ما مقابل هذا الموضوع
مثاله ان كان الموضوع ان بعض الاعداد فرد ويكون في تلك القياسات الفاسدة اما مقدمة كاذبة
وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين واما نتيجة فاسدة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين امكن
ان يكتسب من تلك المقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع ان لا شيء من الاعداد بفرد فينتج
منها ان بعض ما هو عدد ليس بعدد او بعض ما هو فرد ليس بفرد وكذلك ان وضع ان كل علم
ظن ثم سلم او لزم من اصول اخرى عنده ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات
الفاسدة انتجت مقابلة وربما كان الموضوع باطلا والقياسات انتجت مقابله كانت قياسات
صادقة او كاذبة وربما كانت قياسات صحيحة عنده وقياسات فاسدة فاكتسب من الصحيحة
صحيحا ومن الفاسدة فاسدا وكانا متقابلين واما اذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن ان يستعمل من
غير حيلة فمن تلك الحيل ان يتسلم جزئية مناقضة لكلية كما يتسلم ان كل علم طب ثم يتسلم وان لا شيء
من الطب ظن ومن ذلك ان يوهم ان المركب ليس احد الجزئين فيسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل
المركب حدا اوسط فيقال ان الحي الابيض ليس بابيض اي ليس بابيض مجردا وحده او ليست
حقيقته الابيضية ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم يقول انسان ما اي فلان هو حي ابيض فينتج
ان ذلك الانسان ليس بابيض اي فلان الانسان بعينه ثم يقول ذلك الانسان ليس بابيض
وهو بعينه ابيض فينتج الابيض ليس بابيض هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع ويمكن ان يوخذ له مثال
كلي كقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق على انه يعني فيما بينه

وبين نفسه وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فقط فينتج فليس احد من الناس بناطق
ثم موضوع ان كل انسان ناطق فان قال قائل ان هذا لا يكون متناقضا في المطلق وخصوصا
في المهمل قيل اما المهمل فقد عرف الجواب عنه واما المطلق فلو حفظ على الشرط الذي يمتنع ايضا في
في المطلق اجتماعه ولنقل ان زيدا ابيض وهذا الانسان ليس بابيض فهذا ليس هو هذا الانسان ان يجر
الذي هو زيد هذا خلف ليس في المطلق كذا

الفصل السادس عشر في المصادرة على المطلوب الاول

وقد بقي من الامور المناسبة لما جرى ذكره امران المصادرة على المطلوب الاول ووضع ما ليس سببا
للنتيجة على انه سبب للنتيجة وذلك في الخلف فاما المصادرة على المطلوب الاول فهي داخلة في
جنس ما لم يبرهن مما قيل ولكن ذلك الجنس اعم منه لان ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب ان
القول غير منتج بشكله او بسبب مقدماته وقد يكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او
ان المقدمات مساوية له في الجهالة او ان المقدمات انما تتبين بعد بيان المطلوب وليس شيء
من هذه مصادرة على المطلوب الاول فانه انما تكون المصادرة على المطلوب الاول في قياس
منتج الشكل وليس اذا بسبب الشكل وليس يجب ان يكون بسبب ان المقدمة اخفى او مساوية
في الجهالة حتى اذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب وذلك لان الخفي والمساوي في الجهالة
قد يكون غير المطلوب ولا يكون مصادرة على المطلوب الاول واما في المصادرة على المطلوب
الاول فليس الخفي او المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب بل انما يكون القياس مصادرة على المطلوب
الاول لان المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه بان بدل اسم احد حديه الذي يراد ان يجعل
حدا اوسط والاشياء البينة بنفسها فلا تتبين بوجه ولا بالحقيقة ولا بان يقاس عليها من
نفسها فان ذلك غير معتاد لانها مقبولة مسلمة وان كان يمكن ان يصادر عليها بل انما يستعمل
هذا فيما من شانه ان يتشكك فيه ويجهل فهذا اذا استعمل في بيانه غيره مما هو اعرف منه فقد
عمل الواجب وان استعمل نفسه في بيان نفسه فقد صودر على المطلوب الاول وقد يعرض
ذلك في قياس واحد وقلما يخفى هذا الا على ضعفاء العقول وقد يعرض في قياسات فوق
واحدة بان يكون نتيجة تبين بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك
المقدمة انما تبين بصحة النتيجة فيكون هذا ايضا مصادرة على المطلوب الاول بوسائط
مثل الشكل الذي في كتاب اوقليدس ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت
الزوايا كذا وكذا وفي مقدمات برهان ذلك المطلوب ان الخطين اللذين في سطح واحد اذا وقع
عليهما خط قصير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا فان رام احد
ان يبين هذا بان يقول انهما ان التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا
الثلث اعظم من قائمتين هذا خلف فاذا لا يلتقيان فقد صادر على المطلوب الاول من

قال احمد ليس يوجد في مقدمات
الشكل الذي
ذلك ولا يوجد
ذكره مصادرة على المطلوب
الاول فيحتاج ان يعمله
بغيره

حيث لم يشعر لان كون زوايا المثلث بهذه الحالة انما يبرهن بعد صحة ذلك فيكون عرف حال الزوايا
في الخطين بزوايا المثلث وحال زوايا المثلث انما يبان بحال زوايا الخطين فيكون استعمال زوايا الخطين
مع الخط الواقع عليها مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسايط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب وبالجملة
يجب ان يكون قد اخذ فيها احد حدي المطلوب مرتين اما بالحقيقة فباسمين مترادفين يرجع احدهما على الاخر
حملا ومعنى واما بحسب الظن فان ياخذ شيئين كانا متعاكسين كالانسان والضحاك فيظن ان
شانهما وحكمهما واحد ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين او ياخذ كليا وجزئيا ويظن ان الحكم فيهما واحد
فيظن انه مصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن على اقسام مذكورة في طوبيقا واما في الحقيقة
فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل في الحدين حدا اوسط اسما اخر مرادفا كما يكون في تقابل القياس فان
تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الاول مشتركان في ان الحد الاوسط فيهما موجود في النتيجة و
القياسات الصحيحة ليست كذلك ويكون المصادرة على المطلوب الاول فيهما مقدمة صادقة
جدا وهي التي يكون موضوعها ومحمولها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهي التي هي المطلوب وقد صودر
عليه وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الشكل الاول والثاني والثالث لكن ان كان المطلوب
موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان للاكبر والاوسط اسمان مترادفان
وكانت الكبرى هي تلك المقدمة الصادقة جدا وان كان كبرى كان للاصغر والاوسط اسمان مترادفان
وكانت الصغرى هي الصادقة جدا وان كان جزئيا لم يمكن الا ان يكون صغرى واذا كان سالبا لم يمكن
فيه الا ان يكون الكبرى وقول المعلم الاول ان كل مطلوب موجب في الشكل الاول فيصلح ان يوجد
في القياس صغرى وكبرى انما عنى به الكلي واما في الشكل الثاني فان المطلوب لا يكون الا سالبا ففي
ضرب لا يكون الا صغرى وفي ضرب لا يكون الا كبرى هذا ان كان السالب كليا فان كان جزئيا لم يجز
في الثاني الا صغرى وفي الشكل الثالث الا كبرى وفي الاول لا يصلح بيانه بوجه لانه لا يصلح صغرى ولا
كبرى والمصادرة على المطلوب الاول قد يكون في العلوم وذلك اذا كان صادرا بالحقيقة على الوجه الذي
قلنا وقد تكون في الجدل وذلك اذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود وهو الذي يكون جعل
المقدمة الصادقة فيه كشيء واحد بحسب الظن المحمود

الفصل السابع عشر في وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب

واما وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب للنتيجة فهو ان ينتج كذبا وينسب الى مقدمة
حتى يكون من حقه ان يقال ان الكذب الذي انتجه هو من قبل كذا وليس من هذه الجهة التي طبت وهذا
يقع في قياس الخلف اذا اخذ احد نقيض الموضوع قاس قياسات انتج كذبا ثم رام ان ينتج ان نقيض الموضوع
كذب لانه انتج كذبا فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا ليمنع القياس الخلف وانما يمكن ان يقال له وذلك اذا
كان الكذب يلزم وان رفعت تلك المقدمة ولم يستعمل في القياس اصلا وهذا الاعتبار لا يكون في
المستقيم لان المستقيم لا يقصد فيه انتاج كذب من وضع شيء مناقض للمطلوب بل يساق الى المطلوب

وما بعد المطلوب الاول صح

تلك صح

قياس الخلف صح

واذا منع

واذا منع قيل انه في القياس مقدمة كاذبة اوليس تاليفه منتجا ولم يقل انه لم يعرض الكذب من
قبل وضع كذا لانه لم يبن على ان هناك كذبا عارضا بل هذا في الخلف اذا كان نقيض الموضوع سواء وضع
او رفع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على وجوه اما
ان يكون الحدود التي للمحال والقياس غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة واما ان يكون مشاركة ولكن الحج
لزم عن شيء آخر مثال الاول لو ان احدا اراد ان يبين ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس
زينن في ان لا حركة ثم قال وهذا محال ثم قال فاذا القطر غير مشارك للضلع وهذا القسم من اخذ ما ليس
بسبب سببا هو اظهر ما في هذا الباب واما مثال الذي يوجد في المحال او قياسه حدود يشارك ويتصل
بحدود النقيض فمثل ان يقول ليس كل ب ا والا فليكن كل ب ا وليكن كل د ج وكل ج ب وكل ا
فاذا كل د ب هذا خلف فاذا ليس كل ب ا فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا
كل د ب يكون نتيجة عن مقدمتيه وان لم يقل كل ب ا وايضا من الجانب الاخر بان يقول كل ب ا
وكل ا ج وكل ج د وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل
ب ا وان رفع بقي القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب
متصلة ويكون مع ذلك بحيث اذا رفع النقيض لم يلزم محال بل يكون المحال انما يلزم لوضعه لا غير
فيكون القياس المركب متصل التركيب لا حشو فيه اوليس قياسات مختلفة ولا وصلة بينهما
فان الكذب لا يمكن ان يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالا تصير به كقياس واحد فانها اذا اجتمعت
ولم يتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفع البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة
وان كذبت نتايجها كلها ايضا لم ينتفع بجميعها في ابطال شيء او اثباته مثل قياسات مختلفة على
ان المتوازية يلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين وغير ذلك فان جميع اصناف نتايج
كاذبة لا تتصل قياساتها لا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف

الفصل الثامن عشر في وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع من تسليمها وغير ذلك

ان القياس قد يستعمل في العلوم وقد يستعمل في الجدل والذي يستعمل في
العلوم فيستعمل على ما عليه الامر في نفسه والذي يستعمل في الجدل فيستعمل على ما هو مشهور او تسلم
وان عسر في المشهور لم ينتفع به في الجدل فعمدة المقدمة في المحاورة الجدلية ان يكون على سبيل التسليم
والتسليم يكون بالمسلم والمسلم في الموضوع كانه هو المقدمة وانما يباين بهيئة تلحق المسلمة تنحرف بها عن
هيئة المقدمة وقد يقال لها ايضا مسلة اذا كانت متسلمة عن سؤال ولما كان الجدل انما يحاول
الالزام والتبكيت اعني القياس على نقيض ما ينصره المجيب وليس غرض الجدلي من حيث هو جدلي الحق فلا
باس ان يحاول السائل في تركيب القياس الجدلي حيلا يكون استعمالها مقربا للمسافة من الغرض وان
يعتمد المجيب الذي يورد السائل القياس على مقابل ما ينصره حيلا يتحرز بها عند احتياجه الى الاجابة عن

بالمسلمة والمسلمة صح

مسئلة مسئلة من ان يلحقه نقض وتبكيت ويجتهد في منع القياس اصلا او منع القياس على مقابل ما ينصره ولنعد هاهنا اصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس او يستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس
ولان المسئلة الجدلية على وجهين فانها اما ان يكون عن مقدمات قياس مع نتيجة كقولك اليس اذا كان كل ب ج وكل ج د كان كل ب د فهذا لا حيلة فيه الا التسليم او انكار مقدمة او ادعاء ان القياس غير منتج واما ان يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها اخر القياس وينتج النتيجة فيكون فيه التحفظ على وجهين الامر صح
احدهما عند تسليم مقدمة مقدمة والاخر عند اجتماعها الثلاثي تؤلف قياسا فاما القسم الاول فيجب ان يجتهد فيه حتى لا يسلم حدا مكررا تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي لم يمكن ان يؤلف قياس فلم يمكن السائل ان يبكت والتبكيت قياس على اثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب
واما في اخر الامر بعد التسليم فيجب ان يتامل ان الواسطة التي سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالثاني للموجب والثالث للكلي منع انتاجه
ذلك او كان غير منتج اصلا منع انتاجه اصلا وهذا انما يتاتى له بعد حفظ اشكال القياسات وضروبها فهذه وصية المجيب واما السائل فيجب ان يحتال في التوصل اللطيف الى ترويج ما اوصى بالتحرز عنه فيجب ان يجتهد باخفى ما يكون من الحيلة فيتسلم ما هو ضروري في الانتاج من غير ان يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنيعه بل ان كان القياس مركبا من قياسات ينتج نتايج تصير مقدمات لقياسات ينتج نتايج اخر ولا ايراد صح
حتى يبلغ المطلوب سال اولا عن ابعدها من ايهام المطلوب وتسلمه ثم لم يسل عما يليه بل عما هو اقرب من المطلوب من مقدمات بينهما ثم عاد وسال عما بين المسئلتين ولذلك وجوه من الترتيب مثلا ان كان يبين ان كل ج ب اوكان ينتج ذلك بان كل ج ز وكل ز د وكل د ح وكل ح ب وكل ب ا فكل ج ا فيسال اما عن مقدمات الاطراف او الواسطة فان سال عن مقدمات الاطراف فاولاها الكبرى لان السائل اذا سال اولا عن الصغرى اليس كل ج ز حدس المجيب انه عسى ان يكون كل ز د او شيئا اخر مما على النظام واما اذا سال عن الكبرى انه اليس كل ب ا فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب اقل لانه لو قيل كل ب ا وكل ز ب مصرحا لم يكن على النظم القياسي بالفعل اذا لم يوضع المشترك في كل واحد منهما بجنب الاخر فلم يوهم فكيف اذا لم يصرح والاحرى ان يسال عن الكبرى اولا فنقول اليس كل ب ا ثم يتباعد عنه متحاملا عما هو بجنبه بل عن البعيد منه فيسال هل كل ه د ثم يعود فيسال عما بينهما انه هل كل ح ب وكذلك يجتهد ان يوقع اختلافا في الترتيب وان يسال عن بعض المقدمات المتوسطة اولا ثم الطرفية على خلاف ما هو نهج الترتيب في الاوساط ثم عاد الى الطرفية الاخرى لم يكن عليه باس بعد ان لا يجعل السائل مرتبة واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب ان يسال اولا عن الواسطة بجعل اول سؤاله عن الكبرى فيكون اولها يلفظ به لفظ

الواسطة

الواسطة مثلا فنقول هل كل ب ا فيكون اول ما يدخل في لفظه الواسطة ويكون انما طلب اولا النسبة التي للحد الاكبر الى الواسطة ثم سال عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات فاذا فعل هذا حدث قياس على نقيض الموضوع وهو التبكيت فالتبكيت قياس ما وعلى شرايطه في الاشكال والضروب الا انه باعتبار ما وذلك الاعتبار ان يكون نتيجته نقيض وضع ما يحفظه المجيب وقد ظن بعضهم ان قول المعلم الاول انه يجب ان يبتدأ اولا بالواسطة ان معناه انه يجب ان يبدأ بالاصغر وليس كذلك فانه اذا سال عن الصغرى لم يكن بد من ان يتلوه بالسؤال عن الكبرى فيكون قد سال على ترتيب قياس منتظم وقد حذر ايضا عن الابتداء بالصغرى طائفة من التنبيه على ماخذ الاحتجاج فان كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمجيب فيه عن جواب يلايم غرض السائل يكون حكمه لو ابتدا بالصغرى سائلا وان كان للمجيب ان يجيب بشيء اخر فهو الان اغفل لوجوب ذلك عليه اذا احس بالصغرى واحس بانتظام القياس فاذا كان له سبيل الى ان يعاسر في تسليم الكبرى فقد افترض عليه سلوكها في هذا الوقت واما اذا سال عنها اولا ثم تلاها بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الاول لم يلح له وجوب المعاسرة فان كان التسليم اشبه بالواجب والمستحسن رجي ان لا يعدل عنه عدولا لو بينه للتاليف القياسي

وجه التاليف والنسق فلم يلح له

ولو ان انسانا بنا زعنا في ان العالم محدث فاردنا ان نثبت عليه ان العالم محدث فقلنا له اليس العالم كذا بنيته ان كونه كذا يجعله محدثا فعاسر في ذلك في اول الامر واما اذا سالناه وقلنا اليس كذا محدث امكن ان يذهب توهمه الى انه شيء لا يضره حدثه ولا قدمه وجب ان يعلم ان هذا الاختلاف في الترتيب ينتفع به في المقاييس التي تؤلف على نظم الشكل الاول ومع الذين لم يحتنكوا في الجدل بل هم مبتديون وعاميون واما المحتنكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم بل انما يغلطون في القياسات المركبة

بلغ

الفصل التاسع عشر في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وانه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم

انه كما ان المجيب قد يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر لانها سلمت منه لا على الترتيب المنتج بل مخلطة محرفة كذلك الانسان فيما بينه وبين نفسه قد يكون عنده المقدمات التي تجب ان يعلم مع العلم بها شيء اخر فيجهل ذلك الشيء لان المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في علمه بالفعل بالترتيب الموجب لذلك العلم فلنقل كيف يمكن ان يجهل الشيء ويعلم معا وان يعلم ويظن به مقابل ما يعلم فنقول ان السبب في ان يكون بالشيء علم وظن متقابلان بقياسين او احدهما بقياس والاخر ليس بقياس هو على جهتين احدهما يستحيل ان يكون في انسان واحد في وقت واحد بل قد يقع لانسانين وذلك انه اذا كان مثلا كل د ب وج بلا واسطة ثم كان كل ب ا وكل ج ي ضيا فان اعتقد انسان واحد ان كل ب ا وهو الحق واعتقد الاخر ان لا شيء من ج ا وهو باطل فحكم كل بما يراه الصغرى هذا ان كل د ب وذلك ان كل د ج اعتقدا اعتقادين متقابلين واما انسان

واحد يمكن ان ينعقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة انتاجهما اياهما معا
بل ان وقع له مثل هذا تشكك ولم نعتقد شيئا والجهة الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان
يكون يعتقد ان لا شيء من ج ا ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة ان كل د ج
وكل ا ب وكل ب ا فانه ربما التفت فعلم من هذا بالفعل ان كل د ا وعلم ان كل ا و لم يعلم ان كل ج ا
بالفعل اذ لم يصرف تاملة الى ذلك وكان يجب ان يعلم ذلك لو صرف اليه تاملة اذ العلم بان كل ج ب
وكل ب ا يكون علما بالقوة ان كل ج ا قوة تصير بالفعل اذا اورد المعنيين بباله واخطرهما على
ترتيبهما وقصدا ان يعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ولكنه لم يفعل لكنه يظن الان ان لا شيء من
ج ا فالذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكلي الذي يلزم عنه ان نعلم وهو ان كل ب ا واما من جهة المخصوصة
به فليس يعلمه مثلا كما ان انسانا يعتقد ان الاجرام السماوية لا تشارك النار والاستقصات في طبيعتها
ثم يحسب ان الكواكب نارية لانها نيرة فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بها الكلي يوجد جعي
فيه بالقوة لا بالفعل لانه علم بالجملة ان كل جسم سماوي لا يشارك النار واما ان الكواكب غير نارية فهو
جزئي تحت هذا الحكم الكلي فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وقد نهجنا لك
وظن به ظنا مقابلا العلم من جهة تخصه صح
سبيلا الى ان نعلم انه كيف يمكن ان يعلم في المثال الاول ان كل ج ب ويعلم ايضا ان كل ب ا
ومع ذلك يظن ان لا شيء من ج ا ويعلم ههنا ان كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوي ويعلم
ان كل ما هو من جوهر الجسم السماوي فهو غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية فانه يسهل عليك
بما اعطيناك انفا ان تحل هذه الشبهة لانك تعلم من ذلك انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولم تضع الاصغر
تحت الاوسط بالفعل في انه لا يجب ان يعلم النتيجة بالفعل وبين ان يعلم الكبرى والصغرى معا ولم يؤلف
بينهما تاليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجود هاتين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب ان
في النفس العلم بالنتيجة الا ان يكون فيما بينهما تاليف ما مخصوص وان يكون النفس مراعية لذلك
التاليف معتبرة اياه قاصدة به بينه وبين المطلوب كل ذلك بالفعل والا وقع فيه على مثلا
ان من يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجمعهما معا في الذهن خاطرين بالبال امكن
ان يظن مع ذلك ان في بطن هذه البغلة جنينا وذلك لان هاتين المقدمتين ليستا سبب
النتيجة الا بالقوة وانما يصير ان سبب النتيجة بالفعل اذا اخطرا معا بالبال على الترتيب الذي من شانه
ان ينتج قاصدة نحو النتيجة واما اذا كانا معلومين بالتفاريق ولم يحضرا معا في العلم بالفعل على الترتيب
المذكور ونحو الغرض المقصود فان النتيجة يلزمها بالقوة وكما ان الكبرى وحده اذا علم لم يعلم وجود
النتيجة ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط وتحت حكمه فاذا الخدعة الواقعة مع
العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة احدهما الجهل فيه بجزئي وهو بالقوة
تحت كلي معلوم والثاني الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم لا من حيث هو

ملزوم

ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته فعلى هذا ينبغي ان يفهم قول المعلم الاول فاذا ليست من جهة واحدة
جهل الشيء وعلم فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط اذ قال له هل
المطلوب عندك بالقياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا فكيف
تعرفه اذا وجدته هل يمكن ان نظفر بالابق من لم يعلم عينه ولم يتعرض سقراط لفسخ مقدمات قياسيه
بل عرضه بشكل هندسي ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم واما تلميذه الذي يقال له افلاطن فلما تعرض
لذلك قال ان التعلم تذكر وكيف يستقيم هذا الذي اعتمده هذا الفيلسوف الاخر متخلصا به عن الشك
والعالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وان
كان جاهلا بها بالفعل فكما يحس بمثلث جزئي ويعلم ان هذا الشيء مثلث ويخطر بالبال ما
كان علمه اولا تيقن ان هذا الشيء زواياه الثلث مساوية لقائمتين ولا يجوز ان يكون قد تذكر
شيئا علمه قبل فان هذا المثلث الجزئي انما حدث الان فكيف يكون علم من قبل ان زواياه الثلث
مساوية لقائمتين بل انما كان علم اولا علما كليا ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئي تحت ذلك الاول
العلم الكلي فعلم ثالثا امرا لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة فاذا قد كان نعلم المطلوب لا من الوجه الذي
نجهله ونجهله لا من الوجه الذي نعلمه فليس المطلوب اذا نجهل كل الجهل حتى اذا وجدناه لم نعلمه بوجه
لا نخصه ولا ايضا نعلمه كل العلم حتى يستغنى عن طلبه لانا نجهله من الوجه الذي يخصه وهذا كمن كان
يعرف ابقا ابق منه بعلامة فعرف مثلا ان كل من به تلك العلامة فهو ابقه ولا يعرف اين ابقه الذي
يطلبه فكلما يحس به يحس بالعلامة وهو الحد الاوسط فيحكم انه الابق المطلوب وبالجملة فان
المعرفة اما عامية واما خاصية وايضا فان المعرفة اما معرفة بالقوة واما معرفة بالفعل ولهذا
السبب يمكن ان يكون عارفين بالكلي ونجهل الجزئي لا الجهل الذي هو عدم العلم فقط بل الجهل
المضاد للعلم مثلا بان يكون علمنا ان كل خنثى مرطب ثم راينا خنثى فحسبناه مجففا ظننا
انه جير او غير خنثى فيكون قد اخطانا في الصغرى لا جهلناه فقط وربما ظننا ان خيرا ما
ليس بخير كالشجاعة انه شر وكنا علمنا ان كل شر ما فليس بخير فيكون ظننا ان خيرا ما ليس
بخير وسواء عقد في خير مثلا انه شر ما وانه ذلك الشر واحد وكذلك سواء عقد في ذلك
الشر وشر اخر انه واحد وعقد ان ذلك الشر ذلك الشر الثالث بل هذا اشد تاكدا لانه
يدل على المساواة لكن مذهب الغلط واحد وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطاء بان
اظن بخير ما انه شر وظن بذلك الشر انه خير فيكون قد انتجنا ان خيرا ما خير فيكون الخدعنا
في المقدمة دون النتيجة وقد يعرض للانسان من جهة اخرى علم وظن بشيء واحد متقابلين
معا من جهة وليس معا من جهة مثل ان يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس ان ليس
خارج العالم خلاء ولا ملاء ثم انه اذا اعرض عن ذلك القياس ونظر في الامر نفسه جاءت القوة الوهمية

في سمت وجوب ان يكون هناك خلا او ملا على سبيل غلط كما علمت ثم اذا تذكرت القياس انقلعت
عن طاعة الوهم فيكون هناك من جهة علم وظن معا ومن جهة ليس اما الجهة التي ليس بها العلم والظن
معا فانه يستحيل ان يخطرا جميعا بالبال اعني صحة ان ليس هناك خلا او ملا فمن القياس اليقيني يوجب
له ثم تكون النفس ظانة ان هناك خلا او ملا وان كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك اذ ليس
الوهم والظن شيئا واحدا واما الجهة التي تكون بها هذا العلم والظن معا فلان هذا العلم قد اكتسب
وحصل وليس يحتاج ان يستانف طلبه كالمشكوك فيه بقياس يستفاد والظن طرا على هذا
العلم وهو مكتسب ولكنه معرض عنه وفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين المجهول المطلق فان جميع
ما يعلمه الانسان لا تكون نصب عينه ومن هذه الجهة ما يعرض للانسان من الاختلاط عند الظنون
الفاسدة فيكون الانسان متيقنا من جهة العقل انه لا ضار له في الموضع المظلم ويظن من جهة الخيال ان
الظنون الفاسدة ان فيه ضارا له فيجبن عن خوضه كان الوهم يخيل شيئا وكان النفس تنقاد لذلك
المتخيل فيظنه ظنا او يعتقد عقدا ولو كان لا يظنه ولا يعتقد لما كان نفس التخيل يوحشه فان
الانسان قد تخيل امورا هائلة فاذا لم يكن معها ظن ما لم ينفعل عنها شيئا فيكون العقل قد حصل
عنده استحالة ذلك الامر الهائل الا ان النفس وخصوصا الحيوانية يكون كانها تؤثر الاعراض
عن المعقول

الفصل العشرون في عكس النتائج

وههنا اعتبارات تعرض للقياس من المقدمات
بسبب احوال في الحدود فنقول انا اذا انتجنا ان كل ج ا من قولنا كل ج ب وكل ب ا ثم انعكس
كل ج ا فصار ان كل ا ج فيلزم ان ينعكس الصغرى وذلك لانك تقول كل ب ا وكل ا ج فكل ب ج
ويلزم ان تنعكس الكبرى لانك تقول كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب فان كانت الكبرى سالبة فقلت
كل ج ب ولا شيء من ب ا فيلزم انه لا شيء من ج ا كانت الكبرى مما تنعكس لا محالة فكما تنعكس
الكبرى فكذلك تنعكس النتيجة لا لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب عن تاليف وان كانت النتيجة الكلية
السالبة تنعكس لنفسها دائما واما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست
صارت الى الشكل الثاني وصلحت ان تكون صغرى فانتجت عكس النتيجة وايضا ان انعكست
الصغرى وعكست النتيجة السالبة انعكست الكبرى السالبة لانه اذا كان كل ب ج وقلت
فلا شيء من ا ج وهو عكس النتيجة انتج لا شيء من ا ب فان لم تنعكس النتيجة انتج الكبرى بحالها فهذا
ما كان بسبب انعكاس النتيجة او المقدمة واما انعكاس المتلازمات والمتقابلات فانه
اذا كان كل واحد من ا و ب ينعكس على الاخر في الحمل وكان كذلك ج و د وكان ا و ج موضوعا اما
الشيء المطلق واما لشيء اخص لا يخلو اما ان يكون ج واما ان يكون ا فكذلك هو لب و د لانه
اذا كان اذا وجد في الموضوع ا وجد فيه ب وحينئذ لا يوجد فيه ج فيجب ايضا ان لا يوجد فيه د
والا فقد وجد فيه ج لان كل د ج فاذا عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه د وكذلك عند ما يوجد

فيه ويجب ان يوجد ج فلا يوجد ا فيجب ان لا يوجد ب والا فقد وجد ا واقول انهما لم يوجد فالاخر يوجد لانه
اذا لم يكن فيه د لم يكن فيه ا فاقول يكون فيه ب لانه اذا لم يكن فيه د لم يكن فيه ج والا لكان ج ليس بد واذا
لم يكن فيه ج كان فيه ا وكل ا ب فكان فيه ب وكذلك بالعكس ومثال هذا انا نضع المكون والفاسد
ينعكس احدهما على الاخر فغير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الاخر وكل شيء اما مكون واما غير مكون
فكل شيء اما فاسد واما غير فاسد وهذان قياسان مركبان احدهما يبين ان الشيء دائما يكون
موصوفا باحد هذين والثاني انهما لا يجتمعان فيه معا فيتبين منهما المطلوب فاما اولهما
فهو ان كل شيء اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد وكل غير مكون غير فاسد ينتج كل شيء
لا يخلو عن كونه فاسدا او غير فاسد ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ليس انهما لا يجتمعان فيه ولا
يزولان عنه بل معناه انه لا يوجد مفارقا للمعنيين جميعا وان جاز اجتماعهما فيه وهذا في نفسه
قياس مركب من قياسين احدهما ان كل شيء اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد ينتج
كما تعلمت فيما سلف وحيث علمناك الاقترانات الشرطية ان كل شيء لا يخلو على الوجه
الذي قلنا من الصنفين المذكورين اعني من ان يكون فاسدا او غير مكون واذا جعل هذا مقدمة واضيف
اليها وكل غير مكون غير فاسد ينتج ان كل شيء لا يخلو من ان يكون فاسدا او غير فاسد ولكن ليس على
معنى انه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت بل يحتاج في اتمام ذلك الى بيان اخر وذلك في القياس الثاني وهو
ايضا مركب من قياسات وهو انه لا شيء مما هو مكون بغير مكون وكل غير فاسد غير مكون فلا شيء
مما هو مكون غير فاسد ثم نقول كل فاسد فهو مكون ولا شيء مما هو مكون غير فاسد ينتج انه لا شيء
مما هو فاسد بغير فاسد ثم يقال كل شيء لا يخلو من فاسد وغير فاسد والفاسد وغير الفاسد
لا يجتمعان فكل شيء لا يخلو منهما ولا يجتمعان وكل شيء لا يخلو منهما ولا يجتمعان فهو اما هذا واما ذاك
فكل شيء اذا اما هذا الذي هو الفاسد واما ذاك فاحد القياسين المركبين يبين ان كل شيء لا يخلو
منهما جميعا والثاني يبين انه لا شيء من الاشياء يوجد فيه كلاهما فعلى هذا الوجه يمكن ان يبان ما يقوله
المعلم الاول من ان ذلك يتبين بقياسين مركبين واما من لم يعلم الاقترانات التي من شرطيات
فيهم في بيان هذا اعيانا غير منتظم هذا وايضا وان كان كل الموضوع اما ان يوجد فيه ا واما ب
وايضا اما ان يوجد فيه ج واما د ثم كان كل ا ج وكل ج ا فكل ب د وكل د ب والا فليكن بعض د ليس ب
فيكون ا لانه لا يخلو الموضوع من ا و ب واذا كان بعض د ا وكل ا ج فبعض د ج وكان د و ج لا يجتمعان
معا هذا خلف واما ان كانت ا موجودة في كل ب وفي كل ج فقط ولا يوجد في غيرهما ثم كان كل ج ب
فيكون كل ا ب لان ب يقال على جميع ما يقال عليه ا لان ا يقال على ب و ج فقط ثم ب يقال على ب
وعلى ج فب يقال على جميع ما يقال عليه ا فكل ب ا فان انعكس ب ج انعكس ايضا ا ب وهذا ظاهر
وايضا اذا كان كل ج ا وكل ج ب وكان كل ب ج فكل ب ا لان كل ب ج وكل ج ا ونقول انه ليكن

او د مطلوب بين وج وب مهروبا منهما واو ب متقابلان وج ود متقابلان فنقول اذا كان او ج كلاهما
مجموعين افضل من ب ود مجموعين فان ا افضل من د وذلك لان ا مطلوب كما ان ب مهروب عنه لانهما متقابلان
فان لم يكن ا افضل من د فاما ان يكون مساويا لد او يكون د افضل لكنه كان ا مساويا لد فانه مطلوب
فيجب ان يكون اضدادهما متساويين في انهما مهروب عنهما اعني ج والب فاذا جمع الى ج اجتمع مطلوب
ومهروب منه واذا جمع الى ب د اجتمع مطلوب ومهروب منه وكان جملة ذينك في الطلب والهرب
كجملة هذين فلم يكن مجموع ا ج افضل من مجموع ب د وكان افضل هذا خلف واما ان قلنا ان د افضل من ا
في باب انه موثر مطلوب فضد التالي الذي هو في غاية الخلاف له اكثر في باب المهرب لان الاقل بازاء
الاقل والاكثر بازاء الاكثر فاذا ج اكثر في وجوب اجتنابه والهرب منه من ب فيكون ب اثر من ج فيكون
ب و د معا اثر من ا و ج ولم يكن هكذا ثم مثل لهذا مثالا من كتاب افلاطن فليكن بدل ا من المواد اختيار
مساعدة الحبيب محبه على بغيته فيكون ب ان لا يختار مساعدة الحبيب محبه على بغيته وليكن
ج هو ان لا يساعده على بغيته فيكون د هو ان يساعده على بغيته ثم كلا ا و ج اعني ان يهوى مساعدته
ولا يساعده افضل من كلا ب و د اعني ان لا يهوى مساعدته ويساعده فاذا ا وحده وهو ان يهوى
ان يساعده افضل من د وهو ان يواتيه ويساعده ومعنى هذه المواتاة والمساعدة الشركة
في الجماع فاذا افعال المحبة بالجماع اثر في المحبة من الجماع والافضل هو الكمال في كل شيء والجماع اما ان
لا يكون له مدخل في باب المحبة واما ان يكون شيئا من اجل المحبة لارادة شدة الالتقاء وطلب التسلل
المودي الى تاكد المقارنة والمخالطة فلا يكون غير المحبة ولكن غير شهوة مقارنة للمحبة فالشهوة تطلب
اللذة والمحبة تطلب المخالطة والخبر الواصل الى المحبوب فيكون اذا هذه الشهوة اذا قدرت
وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لا لاجل المحبة فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة لا على ان نفس المحبة
يقتضيه بل على ان الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة يقتضيه لاجل المحبة

الفصل الحادي والعشرون في القياسات الفقهية والتعقلية

ليس الراجع في التحليل الى الاشكال الاقترانية هي المقاييس
البرهانية والجدلية بل والمثال والاستقراء والضماير الخطبية والفقهية والحسية والتعقلية والوساطية
وما كان من الضماير يسمى دلائل وعلامات مما سنذكره واعلم ان الحجج الخطبية اما ضماير حذفت
فيها الكبريات فاذا اردت عادت الى شكل من الاشكال واما مثالات الحجج مظنونة الصدق غير معتقدة
او مظنونة الانتاج في التاليف غير معتقدة سواء كانت صادقة او كاذبة ولكنها معدة نحو
الزام خصم منازع او اقناع جماعة سامعين وحاضرين او مكاتبين واكثرها في الامور الجزئية والقياسات
الفقهية ايضا فانها قياسات مثالية وهي التي يحكم فيها على شبه بحكم موجود في شبيهه الماخوذ
عن صاحب الشريعة عليه السلام او خلفاء الله المهديين رضي الله عنهم او عن الائمة العالمين او المتفق عليه مما يرجع الى
الماخوذ عنه ويسمى الشبيه اصلا وما يشابهه به معنى وعلة وما ينقل عنه الشبيه الى شبيهه

متقابلان وكذا كان ج مطلوب شئ ما ان د مهروب عنه لانهما ج

والعقلية خ

خ شبيه

حكما

حكما وقول صاحب الشريعة اما جزئي اقيم مقام كلي كما يخاطب في كتاب الله النبي عليه السلام
ويراد به الناس كلهم واما كلي اقيم بدل جزئي كالعام في كتاب الله تعالى الذي يراد به الخاص واما جزئي
اريد جزئيا او كلي اريد كليا وهذان هما النص واما القياسات التعقلية فهي قياسات تؤلف على
انتاج ما ينبغي ان يفعل ويخالف المشورية بما يخالف به الخطبية لان جماع الامر فيها ان يكون على سبيل
المخاطبة فلا يقال لمن فكر في نفسه في ايثار ما يجب ان يفعل ولا يفعل انه يخطب وكذلك ليس
ان المشورية يكون على الغير ولذلك صارت القياسات التعقلية ماخوذة من مقدمات صادقة
او اكثرية في الحقيقة واما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك بل ان يكون مقبولة عند
السامع مظنونة يلزمها النتيجة وانما صار ذلك كذلك بسبب ان الانسان ليس غرضه مع نفسه ان
يلزمها بل ان يهديها سبيل الحق وغرضه مع غيره قد يكون الهداية وقد يكون الالزام والتعقلية اعم من السياسية
فان السياسية انما تكون فيما ينتج ما ينبغي ان يفعل ويترك من الامور المتعلقة بالمشاركة العائد
نفعها الى تدبير المدينة من حيث هو تدبير مدينة والتعقلية يكون من ذلك ومما هو اخص من ذلك
واما القياسات الفقهية فهي قياسات ماخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة فيوخذ منه
عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية والوساطية قياسات مقدماتها
ماخوذة مختلطة من الفقهية والاراء المحمودة التي ليست تختص بملة ملة التي تسمى سنة غير مكتوبة فيكون
في اكثر الامور عاميتها من المقدمات الفقهية ثم تخصص بمقدمات محمودة واما الاستقراء فهو ان يبين
ان شيئا كليا موجب على شيء كلي آخر او مسلوب عن شيء كلي اخر لوجود ذلك الكلي الاول فيما تحت
الكلي الثاني اعني في جزئياته ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم فالكلي المحمول او المسلوب
كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات حقها ان تكون كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه حقه ان
يكون كالحد الاوسط فيكون قد بين باحد الطرفين وجود الطرف الاخر للواسطة ويكون ما حقه
ان يكون حدا اصغر قد صار واسطة وما حقه ان يكون حدا اوسط صار حدا اصغر فليكن مثلا
الحد الاصغر وهو ج انسانا وفرسا وبغلا وليكن الحد الاوسط وهو ب قليل المرارة والحد
الاكبر وهو ا طويل العمر ليتبين ان كل قليل المرارة طويل العمر فاذا اردنا ان نستعمل هذا على سبيل
الاستقراء قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وحفظنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان قليل
المرارة فهو اما انسان او فرس او بغل او قلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبغل
ثم قلنا وكل فرس او بغل او انسان فهو قليل المرارة فانتجنا ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المرارة فقد رجع هذا اذا الى القياس الاقتراني الا ان الوسايط فيه اشياء كثيرة وموضوعات
الحد الاكبر واما ان الاكبر كلي للاوسط والاوسط موجب على الاصغر والاوسط ناقل للحكم فيه
من الكبرى الى الصغرى وجامع بين الاكبر والاصغر فهو كما في القياس ويجب ان يعلم ان الاستقراء

صح

نا فاما الخطابية صح

ليس استقراء لانه بيان حكم على كلي لكونه في جزئياته مدعى انه في جميعها لفظا وان لم يكن كذلك ولم يكن
قد عددت بكمالها متناهية كانت او غير متناهية فان المستقري يقول كل حيوان طويل العمر
فهو كفلان وفلان فيكون هذا ظاهر دعواه فانه لو اعترف ان شيئا شاذا من جملة ما يستقريه وكانه
اعترف بانه على ان يكون دعواه الكلي غير صحيح وربما علم شيئا منها ثم قال كذا وكذا ما يجري مجراه فاذا
فعل كذلك جعل الاوسط في دعواه مساويا لجزئياته فانه يقول ان كلها كذلك لكنه ربما كذب فيما
يوهمه وليس قانون الاستقراء مبينا على ان يكون حقا بل على ان يكون على الصفة المذكورة فان
استقرا الجميع فقد اتى باستقراء برهاني وان لم يستقرا الجميع فانه يوهم انه يستقريه حتى يكون كانه
يقول كل حيوان هو واحد مما عده فقط وليس لقائل ان يقول انه يجب ان يعد الجميع والالزام لان
الاستقراء كما قلنا ليس للالزام الحقيقي بل للالزام المشهور وبما ظن غالبا فالاستقراء استقراء
وقد غلط من ظن ان الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حدة وان فيه نوعا من الاستقراء غير
الذي في طوبيقا محتجا بانه قد ذكر فيه ان الاستقراء يكون بجميع الجزئيات فان ذلك ليس على انه يكون
كذلك بالحقيقة بل على انه يدعى انه كذلك والاستقراء اعم من الاستقراء المستوفى الذي هو بالحقيقة
قياس مقسم ومن جملة ما عددناه فيما سلف ومن الاستقراء المقتصر فيه المدعى فيه الاستيفاء فانه
انعكس ج على ب حتى يكون كل ب فهو احد تلك المعدودة لا غير ولا يخلو منها فكانت الباءات
هي الجيمات والجيمات هي الباءات حمل الالف على كل الباء لا محالة اذ كل اثنين يقالان على موضوع ثم
انعكس الموضوع على احدهما فواجب ان يقال الثاني على الذي انعكس عليه الاول قد بينا هذا والاستقراء
التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه ب على ج وتكون الجزئيات عدت بالتمام والاستقراء انما يضطر
اليه في انتاج المقدمات التي ليس توجد بين محمولها وموضوعها واسطة وانما تبين بموضوعات
الموضوع فانه اذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء
فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان يكون حدا اصغر
لو كان القول قياسا يصير في الاستقراء واسطة فنبين به ما يجب ان يكون حدا اكبر للواسطة
او لو كان القول قياسا وفي القياس لا يكون هكذا وايضا القياس اقدم وابين بالطبع عند العقل
واما الاستقراء فاقدم وابين عندنا بالحس فكانا انما نكتسب كثيرا من المقدمات الاولى بالاستقراء
للحس واما كيف ذلك فنبين في موضعه

الفصل الثاني والعشرون في الاستقراء

٢ نعود فنقول ان الاستقراء استقراء لانه اثبات حكم على كلي لانه موجود في جزئياته على ايهام انها — قد علمت انه يحتج
استوفيت ومنع ان يكون لها مخالف فمنه تام ومنه غير تام فكونه استقراء امر اعم من ذلك
وايضا فاعلم ان الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى او صغرى فانه الاستقراء لانه
يثبت به مطلوب كلي ثم يعرض له ان يصير مرة اخرى مقدمة كبرى او صغرى فلا يكون الاستقراء انما

هو هو لاثبات الكبرى والصغرى او لاثبات شيء لينتفع في شيء اخر او لاثبات شيء هو مطلوب
في نفسه بل الاستقراء استقراء لانه يثبت به امر ما من الامور واحد معين النوع المعلوم من الاثبات
ويكون ذلك الامر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره وذلك الاختلاف بعد كونه متبينا بالاستقراء
واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا في انه استقراء بل هذا كله بعد انه استقراء والاستقراء قد
يستعمل في بيان الصغرى ويوخذ الكبرى اخذا وحيثما كان فيجب ان يكون ما يبين بالاستقراء
اظهر من المطلوب الاخر وليس اخفى فيه واما كيف يكون ذلك اظهر من المطلوب فان يكون ذلك
المطلوب مثلا مجهولا وجود محموله لموضوعه او سلبه عنه ويكون المحمول في المصحح بالاستقراء معلوما
وجوده للموضوع او سلبه عنه مطلقا لكن كميته مجهولة فيصح بالاستقراء كميته او يكون كلاهما ظاهرين
بحسب الشهرة لكن هذا اظهر واما كيف يكون ليس باخفى منه بل مساويا له فانما يكون ذلك اذا
كان لوجود المحمول في المطلوب سبيل بيان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه الى هذه السبيل فيكون كل
واحد منهما له وجه بيان ليس متعلقا بالاخر فلا يكون احدهما مبدأ بيان للاخر فيكون اظهر منه بل
يتساويان ولكنه من حيث هو الان مبين بهذا فلا يمكن الا ان يكون البيان اولا للمقدمة ثم للنتيجة
فيكون الوسط للمقدمة اقل منه للنتيجة واذا كان الوسط اقل فهو ابين فان جميع ما يورد في الاستقراء
من وسط فانه مشترك للمقدمة والنتيجة وللنتيجة زيادة وسط اخر فان كان الاصغر بينا والاكبر
مشكوكا فيه واريد اثباته بالاستقراء التام امكن من وجه ولم يمكن من وجه اما الوجه الذي يمكن فان يقسم
قسمة يكون الجزئيات فيه بحيث لا يخرج عنها الاصغر مثل ان الحيوان تارة تقسم الى الناطق والى
غير الناطق وتارة الى المائت وغير المائت والمائت وغير المائت لا ينفلت عنهما الناطق ولا غير الناطق
فاذا اريد مثلا ان يبين ان كل ناطق الف وجعل الحيوان فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقراء
قيل فيه كل حيوان مائت وغير مائت وكل مائت وغير مائت فهو الف كل ناطق ا واما الوجه الذي
لا يمكن فان يستعمل الاستقراء في الكبرى ماخوذا من جزئيات القسمة الاخرى فيقول كل ناطق
حيوان وكل حيوان اما ناطق واما كذا واما كذا وكل ناطق وكل كذا وكذا آ فانه ما اخذ ان كل ناطق
ا في بيان ان كل ناطق ا وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة الا قسمة واحدة ان كان شيء هكذا وغلط
من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون الى جزئياته مرة الى انواع اللون ومرة الى انها جسم وبياض
فجعل الجسم والبياض قسمين في الترتيب تحت اللون ولم يحضره انه يمكن ان يقسم الى موضوعات
للمحمول قسمة لا يذكر فيها ما يدخل في قسمة اخرى فبالجملة الوجه الممكن هو ان يكون اذا قسم القسمة
المذكورة ادعى ان كل واحد مما في القسمة الغير المصرحة بالاصغر ولا المخرجة اياه هو بصفة فجعل
تلك الصفة للكلي الذي هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك الحكم واما الوجه الذي لا يمكن فيه ذلك
فان يكون القسمة مخرجة في الاجزاء للاصغر صريحا فيحتاج ان يصرح ان الصفة موجودة للاصغر و

وذلك هو المطلوب الاول وذلك محال فان ذلك ان كان بينا فما الحاجة الى البيان وكذلك ان كانت الصغرى هي الخفية على ان المستقري اذا لم يكن استقراؤه تاما اقتصر من الاقسام الذي ينقسم اليها الذي هو في حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر وترك الاصغر فاذا انتج الحكم الكلي عاد فادخل الصغرى تحت ذلك الحكم واعلم ان المستقري عندما يستقري ما يمكن ان يجعل صغرى او كبرى فانما ينظر فيه لنفسه ولا يلتفت حينئذ الى النتيجة بل انما يطلب ان يستقري الحكم الكلي فاذا استعمله في القياس استعمله على انه امر قد بين قبل فهو بحسب استعماله ابين من النتيجة ويكون في نفسه اما ابين واما مثل النتيجة في الخفاء فان الاستقراء من حيث هو استقراء انما يبين به ما هو بالحقيقة اوجز في الان ان يقلب الاستقراء قياسا مقسما وذلك الذي بان بما هو مثل ما يريد ان يبين من امر النتيجة المسوق اليها الكلام فان تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبني على الاستقراء لا يبين ايضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية كما لم تكن المقدمة ايضا بانت فخفاؤهما واحد ولا يمتنع ان يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء وربما كان للنتيجة طريق اخر يبين به بلا توسط هذا المتوسط وبلا توسط الصغرى او الكبرى المجهولين ويكون ايضا لتلك طريق اخر يبين به فيكون البيان الحقيقي لهما منفردا الكل على حياله غير مبين بالاخر فلا يكون احدهما اظهر من الاخر فعلى هذه الجهة ينبغي ان يفهم هذه المواضع لا على الجهات التي قيلت واعلم ان الاستقراء الناقص مغالطة في البرهان وليس مغالطة في الجدل وقد يؤخذ في الجدل اخذا غير حق ويستعمل على ذلك من غير استنكار في الجدل والاستقراء التام المنقول عنه الحكم الى الشيء تحت المستقري له انما ينفع في البراهين اذا بانت بها المقدمات من جهة قسمة ما ثم هناك قسمة اخرى يصير لها الجزئيات اخر فيطلب الاكبر على جزئي ما منها مثلا اذا بان ان كل ناطق وكل غير ناطق بصفة فصار كل حيوان بتلك الصفة ثم اخذ المائت فقيل والمائت حيوان وكل حيوان فقد بان باستقراء جزئياته انه بصفة كذا فالمائت بصفة كذا او يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق فبان على كل حيوان ثم جعل الحد الاصغر جزئي الناطق فلا يمتنع ان يكون الحكم على الناطق ابين منه على جزئي الناطق ثم ليس لقائل ان يقول فهلا بين الجزئي الذي للناطق من جهة الناطق وانما ليس ذلك له لانه لا يمتنع ان يكون نظره الاول في الناطق ليس لاجل جزئي الناطق بل لاجل الاستقراء ثم صح له من الاستقراء ان كل حيوان بصفة ثم لما اورد ذلك الجزئي خطر بالبال وقوعه تحت الحيوان ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين فائتلف قياس صحيح فان كان بيانه من جهة الناطق بيانا افضل ومما هو اولى على ما ستعلم في كتاب البرهان فعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الاول واعلم انه كلما كانت الاوساط من حيث هي جزئيات المستقري له اقل ومن حيث هي موردة في الاستقراء اكثر كان الشك ازول لان الباقي حينئذ لم يعد يكون اقل فاعلم ان الاستقراء في تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين وقد يستعمل

للتنبيه على الاوائل ولا يحتاج فيها الى الاستيفاء وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وان كانت من غير استيفاء كما سنتكلم فيه في كتاب البرهان واعلم انه قد استعمل في التعليم الاول لابانة الاستقراء المنتج للصغرى مثالان احدهما ما قيل من ان كل عدل علم وكل علم متعلم فكل عدل متعلم ثم وجد كون العدل علما غير بين فكان هذا الذي يحتاج الى بيان استعمل بعضهم فيه القياس ونسي انه ينبغي ان يستعمل الاستقراء اذ المثال للاستقراء وكان ذلك القياس مثل قولهم ان كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم وهذا هو نفس القياس وقد عمل بعضهم شيئا اخر وهو ان قال انه يجب ان يكون مكان العدل فضيلة ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء اذ هو جزئي للفضيلة فلما صح ان العدل علم بالقياس المقول قبل وكذلك كل فضيلة علم واما نحن فلا يعوزنا ان نأخذ العدل اخذا اصغر نفسه ويكون بيانه ان عدالة فلان المشهود وفلان المشهود كانت عنه اكتسب بالبحث والفكرة فنقول حينئذ كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة فتكون هذه الصغرى انما بانت بالاستقراء هكذا واما المثال الثاني فانه نسبة ما يستعمل فيه الاستقراء وليس مستعملا فيه الاستقراء وذلك المثال هو ان قيل مثلا ان الدائرة يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط وكل ما يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع فالدائرة معروفة التربيع لكنه بين الصغرى بان قسمت الدائرة الى اشكال هلالية وكان كل واحد منها يساوي مربعا فالدائرة يساوي المربع فههنا شيء لا يمنع الاستقراء وشيء يمنع الاستقراء اما الشيء الذي لا يمنع الاستقراء فهو انه ان كانت الدائرة لا تنحل الى اشكال هلالية بتمامها بل يبقى شيء غير هلالي فان الاستقراء يتم بالاكثر وان اغفل الاقل ومع ذلك فيدعي المستقري انه اخذ فيه الجميع واما الشيء الذي يمنع الاستقراء فهو ان الهلاليات ليست جزئيات الدائرة بل هي اجزاء الدائرة وكذلك فان الدائرة الواحدة بالعدد ربما تألف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس وليس كذلك حال الجزئي والكلي ولذلك فان الهلاليات لا تقال عليها الدائرة وليس كذلك حال الجزئي عند الكلي لكن هذا مثال سومح فيه ووضعت الاجزاء بدل الجزئيات اذ الامثلة قد لا يناقش فيها

الفصل الثالث والعشرون في التمثيل

واما التمثيل فانه اذا حقق يكون من اربعة حدود اكبر كلي واوسط كلي وهذا الاوسط محمول على الاصغر وعلى شبيه الاصغر فيكون الاصغر وشبيهه حدين واما الاكبر فانه يحمل على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر فليكن الاكبر ا ومعناه المذموم والاوسط ب ومعناه قتال المتاخمين والاصغر ج ومعناه قتال اهل بلد لما يليه لاهل سما والشبيه بالاصغر تحت الاوسط د ومعناه قتال اهل ثبنيا الجيران لهم اهل قوقيا وههنا فالمشكل شيئان احدهما الكبرى هل ب ا اي هل قتال المتاخمين مذموم والثاني النتيجة وهو انه هل قتال اهل اثينيه لاهل سما مذموم ويجب ان يكون شيئان اعرف من هذين احدهما هل قتال اهل اثينيه لاهل ثبسا قتال المتاخمين وهو وجود الاوسط في الاصغر والثاني هل قتال اهل ثبنيا لاهل قوقيا مذموم وهو وجود الاكبر في شبيه الاصغر واما

التشبيه مثل ان قتال اهل اثينيه لاهل ثيبا حال قتال اهل ثيبا لاهل فوقيا فينبغي ان يكون بين التشبيه
فاذا رتبت هذه فنقول هكذا ان قتال اهل اثينيه لاهل ثيبا قتال المتاخمين وقتال المتاخمين
مذموم فقتال اهل اثينيه لاهل ثيبا مذموم بعد ان يصح الكبرى بالشبه فنقول قتال المتاخمين هو
كقتال اهل ثيبا لاهل فوقيا وقتال اهل ثيبا لاهل فوقيا مذموم فقتال المتاخمين مذموم فقد
رجع التمثيل الى قوة القياسات وصار التمثيل يصح بقياسين وسواء كان المثال الذي هو المسمى واحدا
او كثيرا فيرجع حاصل الامر في المثال الى انه يوجب حكما على جزئي لوجوده في جزئي اخر او جزئيات اخر واما الاستقراء
فكان يصح الحكم فيه على كلي لوجوده في جزئياته والاستقراء يدعى فيه انه يبان من جميع الجزئيات حتى يبين وجود الاكبر
في الواسطة التي يريد ان يكون حدا اصغر واما في المثال فيكتفى فيه بجزئي واحد او بجزئيات فوق واحدة غير
مدعى معها انها قد استوفيت تحت الكلي ليحكم على الكلي بذلك الحكم دعوى بالفعل بل ذلك بالقوة وبالايهام
وانما الذي بالفعل فهو ان يحكم بهذا الحكم امثاله المعدودة غير مدعى فيها انها قد استوفيت فان الحاجة الى
دعوى استيفائها انما هو لاثبات الكلي الذي ينقسم فيها وقياس المقاومة ايضا انما يرجع الى الاشكال وقياس
المقاومة قياس مؤلف معد نحو انتاج مقابل مقدمة في قياس ليبطل فيمنع القياس بمنع المقدمة التي عليها
مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى فالمقاومة يقصد بها قصد المقدمة الكلية في القياس فانها ابين
القياس وتكون على وجهين اما عنادا واما مناقضة والعناد ان تجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي يقابل
به المقدمة الكلية اشد عموما من تلك المقدمة وتخالفها لها في الكيفية فيكون الحكم في المقدمة الاولى هو على شيء
عام كالاضداد مثلا ويكون الحكم عليها ان العلم بها واحد فيجيء المقاوم ويأخذ ما هو اعم من الاضداد ويحكم
عليه بضد الحكم وهو ان يسلب عنه الحكم سلبا كليا فنقول ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا
ونضيف اليه فنقول ان المتضادات متقابلات واذا كان القياس الاول على موجب وكان القصد
في كبرى القياس الثاني مقابلة الحكم بالضد الاعم لم يمكن ان يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثاني فان
الشكل الثاني يحوج الى عكس هذا الحكم وبيان هذا انك اذا اوردت كبرى المقاومة فقلت ولا شيء من المتقابلات
يكون العلم به واحدا فلا يتصل به والاضداد متقابلات الا ان يعكس ولا ينعكس كلية بل جزئية واما اذا كان
المقاوم سالبا لتكون المقاومة موجبة فلا تكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية الا في الشكل الاول
ثم ان هذا القياس اذا انتج مقابل كبرى القياس الاول فاضيف اليه الصغرى من القياس الاول لا محالة
انتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس الممنوع فيكون قد قيل ان ب ا لان ب ج وكل ج ا فعورض ان ب
ليس ا لان ب ج ولا شيء من ج ا فيكون من حيث اخذ الصغرى لا محالة من حقه ان يسمى قلبا واما المناقضة
فان يكون الدعوى كليا فتورد جزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم ويكون ذلك الجزئي ملحوظا اليه اول ما
يلحظ للمناقضة على انه موضوع لطرفي المناقضة وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الاول ولا الشكل الثاني
فاذا كل مقاومة موجبة اما في الشكل الاول واما في الشكل الثالث واما في الشكل الثاني فلا يمكن

مقاومة موجبة واما السالبة فلا يتبين به الا بان يغير الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة وهو
ان يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة مثلا نقول ان الاضداد متقابلة ولا شيء مما به العلم واحد
بمتقابل فتغير الدلالة على البيان بنفسه الى ابانته بالعكس فان البين بنفسه اذا كان انه لا شيء من المتقابلات
العلم به واحد فاخذت بدل هذا عكسه لم يذعن له الذهن اذعانه لهذا بل احتيج ان يذكر ان السالبة الكلية
تنعكس فيحتاج ان يزيد في الكلام ما عنه غنى ونحن وان قلنا ان السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها فلم نضمن
ان عكسها مثلها في البيان ويجب ان نتناول في المقاومة ما يوجبه الراي المحمود فتؤخذ المقاومة مقدمة
محمودة ان لم تكن اولية ويستعان فيها ايضا بالقياس الاستثنائي مثلا انه لو كان العلم بالاضداد واحدا
لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد وكذلك بالنظر الى الاضداد والنظر في الاشتباه كقولهم لو كان
العلم بالمضافين واحدا لكان بالعدم والملكة واحدا وههنا اشياء اخر في هذا الباب سلف في الفن المشتمل
على الجدل **الفصل الرابع والعشرون في الدليل والعلامة والفراسة** وقد جرت العادة في
هذا الموضع ان اسمي بالدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين كبراهما مقدمة محمودة يراها الجمهور ويقول بها وتكون
حجة ودليلا لا على سبيل ان جزءا منه دليل على جزء اخر مثل الدخان على النار بل على ان نفس القول الحاصل من
الجزئين معترف به فهو دليل وربما كان على امر مستقبل وربما كان على امر حاضر وربما كان عاما وربما كان
على الاكثر مثل قولهم ان الحساد ممقوتون والمنعمون مودودون فان هاتين المقدمتين دليلان او منهما
يتخذ الدليل وليس الغرض ان نفس المقت او الود علامة ودليل او نفس الانعام والحسد بل على ان هذا القول
نفسه دليل اي متبع مقبول محمود مرجوع اليه فان الدليل في هذا الموضع يراد به هذا فيكون الدليل اما
على ان امر الكاين او غير كاين في المستقبل فيكون في الاكثريات في اكثر الامر لانها ممكنة واما على ان الامر
قد دخل في الوجود او لم يدخل هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وهذه المقدمات تؤخذ في القياسات مقدمات
كبرى اما بالقوة واما بالفعل وصغرياتها شخصيات كقولنا ان فلانا حسود وان فلانا محب وتجعل
هذه المقدمات بحسب الظن الغالب والقياس الكاين منها يسمى انثوميما وقياس العلامة ايضا يرجع
الى الاشكال وقياس العلامة ضمير يثبت فيه الاكبر للاصغر بعلامة وتلك العلامة اما ضرورية واما محمودة
مظنونة والحد الاوسط في القياس الكاين من العلامة تقع على جهات ثلثة اما ان يصلح ان يكون حدا او
محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل اللبن اذا جعلته علامة للولادة فيقال المراة لها لبن فقد ولدت وهذا يخص
كثيرا باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لهما جميعا كقول القائل الحكماء ذو فضايل لان
فلانا ذو فضل وفلان حكيم واما ان يصلح ان يجعل اوسط محمولا عليهما جميعا ولو بالايجاب في الشكل الثاني
لان مثل قولهم هذا في الخطابيات مقبول لانه قياس مظنون مثل قولهم هذه المراة صفرا فقد ولدت
ولا يمكن ان يقال كل صفرا ولدت بل كل والدة صفراء فهذا يقبل في الظن وكذلك هذه المراة تتغثى
فهي حبلى وانما تكون علامة ودليلا اذا اضمر الكبرى والا كان قياسا والذي في الشكل الاول يسمى

ولا ينقض ج هو صحيح واما الذي في الشكل الثالث فسقص فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا فكل حكيم فاضل
وكذلك التي في الثاني لان القياس الكاين من موجبتين ولا ينعكس كبراه سهل المناقضة بان يقال ليس يجب
ان يكون لكل مصفر والدة فيكون طعنا في التاليف وتنبيها على انه غير واجب بما هو ايضا محمودة مقبول
واما المؤاخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا استعماله في العرف العامي فليس عملا في الخطابة فلذلك
صار الذي في الشكل الاول افضل العلامات ويسمى طغموريون وليس يعجبني ما يظن من ان العلامة تدل
على الوجود فقط حتى تكون مقدمات القياسات العلامية في الاشكال الثلثة موجبة ومقدمات ما يسمى
دليلا تكون موجبة وسالبة فانه قد تكون على العدم علامة كما على الوجود علامة وعلامة العدم كثيرا ما تكون
عدم علامة الوجود وايضا هذا الذي يسمى دليلا الاولى ان يكون له اسم اخر ليتوقع فيها انتاج خاص
بالاول فكانه هذا وقع بحسب المترجمين والاشبه ان يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل الاول
فيوجب الحكم وان المخصوص باسم العلامة هو ما في الشكلين الاخرين فانهما كعلامة غير دليل فكان الدليل
اقوى من العلامة وكان العلامة دليل ضعيف وكل متوقع منه تخييل من ايجاب وسلب وقد استعمل
ذلك على هذا الوجه في موضع اخر وان قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغايب يبطلون
القياسات كلها من العلامة ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الاكبر فمرة يصححون ذلك بالاستقراء
المستوي ومرة بالاستقراء المعكوس وهو الذي يكون على عكس النقيض للمطلوب وذلك الاول يسمونه
طردا وهذا الثاني يسمونه عكسا ويسمون العلامة علة واذا ارادوا ان يشرعوا في تصحيحها عدوا
اوصاف الشيء الذي هو كالمثال ثم يبطلون ان تكون العلامة والعلة واحدا واحدا منها او يبطلون
ان يكون واحدا واحدا منها علامة حتى يبقى لهم ان العلامة هي الباقي وان الباقي علامة ويحسبون انهم
فاول ذلك انه ليس يجب ان يكون الحكم للمثال لاجل حكم اخر فيه بل ربما كان لذاته لا لحكم اخر سابق
له وانه لو كان كل حكم يكون للشيء يكون بحكم اخر لتسلسل الى غير النهاية فان كان الحكم يلحق للذات بلا واسطة
فليكن حكما ما كذلك فما فوقهما والثاني انه ليس بسهل عد الاوصاف للشيء بل ربما ترك منها
شيء وليس ان يفكر فلا يجد وصفا دليل على انه لا وصف والثالث انه لا يجب ان يكون الاقسام
بعدد الاصناف المفردة بل ربما كان الاجتماع علة او اجتماع الذات مع واحد منها او عدة منها في عدة
فان كانت الذات او الاوصاف ب وج ود والحكم ه فربما كان الحكم لانه ا او لانه ا و ب او لانه ا و ج
لانه ا و د او لانه ا و ب و د او لانه ب و ج او لانه ب و د وكذلك الى ساير الاقسام او للاجتماع
كلها وبعد ذلك فان ذلك الباقي الذي يبقى ربما كان عاما فينقسم الى نوعين او صنفين فيكون
مثلا الباقي ج لكن ج منه ز ومنه ط فتكون العلة ليس ج كيف اتفق بل ط من ج او ز من ج وكل ما
سوى ج ليس بعلة انما بقي ان العلة في حيز ج ولا يوجب ان يكون كلما هو ج علة فانه حين يكون
ط من ج هو العلة يكون ليست العلة ب ولا د ولا شيء من اقسام اخرى غير ج ان كانت ب و د و ع

بلغ

ذلك

ذلك فلا يكون لزم ان كل ج علة اذ العلة ط فقط ثم كيف يتوصل الى ان يبلغ بقسمة الاوصاف الى حد لا ينقسم
الى خواص تحته نوعية او صنفية حتى يكون الباقي الذي يبقى لا ينقسم الى علة والى غير علة على انهم لا يغيرون بين
قولهم فالعلة كذا وبين قولهم فكذا علة وبين قولهم فالعلة هي كذا وبين قولهم فالعلة هي الكذا فياخذون
اي هذه اتفق مكان الاخر وتحليل قياسهم يوجب ان يكون العلة هي الموضوع وان يكون المحمول ليس الكذا
بل كذا فانهم لا يمكنهم الا ان يقسموا فيقولوا الكذا اما لذاته او لعلة لكنه ليس لذاته فبقي ان يكون كذا
لعلة ويحتاج ان يقولوا والعلة صفة لا ان يقولوا والصفة علة فان هذا لا ينتج فاذا قالوا والعلة صفة
ثم قالوا فاما ان يكون ب صفة او يكون ج صفة كذبوا فان كل ذلك صفة ومع ذلك لا يستمر قياسهم
لانه لا ينتج بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما ب واما ج واما د فحينئذ تكون النتيجة فالعلة اما ب
واما ج واما د ثم يبقى اخر الامر فالعلة د لا ان د علة وايضا ان قالوا قبل الانتاج وما هو الصفة اما ب
واما ج واما د كذبوا فليس يجب في القسمة ان يكون الامر على هذه السبيل حتى يكونوا كل قسم
على حكم منحرفة وانت تعلم هذا قريبا بل يجب ان يقولوا الصفة اما ب واما ج واما د فتكون النتيجة ان
العلة اما ب واما ج واما د فحينئذ اذا ابطل ب و ج وبقي د تكون النتيجة ان العلة د ليس ان كل د علة
حتى حيث وجد د تكون علة بل تكون العلة التي توجب الحكم د حتى اذا وجدت العلة وجد د ويجوز ان
يكون ما هو د مما يحتاج ان يقسم ويخصص ان امكن حتى يبلغ الى العلة كما انك ان قلت وليس الجسم بقديم
فانتجت فالجسم محدث لم يجب ان يكون انتجت والمحدث جسم او ان كل محدث جسم فان طعنوا في
اول الامر ان يكون قولهم ان العلة اما ب كيف كانت واما ج كيف كانت واما د كيف كان فهذا
غير مسلم فانه ليس اذا كان للحكم علة وكان لا يخلو عن احد الاوصاف المذكورة انه يجب ان يكون الموضوع
الذي لا يخلو عنه لا محالة لا يخلو عنه على انه ذلك الحكم بل بلغ اخص منه تكون علة نعم ان كانت القسمة
الاولى جاءت بالاوصاف التي لا تنقسم بقسمة ثانية فيمكن ذلك ومن هم من ذلك هذا وان قياس
الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية فانه اذا سلم ان الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجبلة
والطبيعة يتبعها اخلاق النفس كما يتبعها هيئات البدن سلمت الفراسة او روي ان الانفعالات
الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والاخلاق يتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه كما يتبعها في النفس
سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات الطبيعية لان هاهنا انفعالات تؤثر في النفس من غير ان تعرض
للبدن مثل تعلم اللحون انما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما فاذا علم اي انفعالات
النفس يصحب اي انفعالات البدن وبالعكس امكن ان يجعل الانفعالات البدنية والهيئات
البدنية دلائل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية فاذا عرف من شيء من الحيوان انفعال
او هيئة نفسانية كالشجاعة من الاسد يطلب ما يقترن بتلك الحالة النفسانية من احوال
البدن ويختص بها فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية فتكون العلامة البدنية في

الاسد مثلا عظم الاطراف العالية ويكون هذا للاسد خاصة لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى
كل حيوان غير شجاع بل يوخذ هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع فيجعل عظم الاطراف علامة للشجاع اذا
كانت تنعكس عليه فاذا وجد انسان عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع وان كان هناك خلقان او
انفعالان نفسانيان مثلا للاسد فانه مع انه شجاع فقد ينسب اليه جود وكرم فيجب ان يتامل اولا اى
العلامتين يتبع اى المعنيين ويعرف ذلك على وجهين فانه ان كانت العلامة في النوع كله وليس احد
المعنيين في كله فان العلامة تدل على فراسة الموجود في النوع كله وان كانت العلامة في نوع اخر يشاركه
في احد الخلقين دون الاخرى فالعلامة لما يشاركه فيه مثل ان النمر لا يشاركه في الكرم ويشاركه في
عظم الاطراف العالية ومع ذلك فيشاركه في الشجاعة فيكون عظم الاطراف العالية دليلا على الشجاعة
وعلامة عليها دون الكرم فاذا يجب ان يكون الواسطة في الفراسة اعم من الاصغر لا محالة ومساوية للاكبر
وترجع الى القياسات المذكورة ٥٥ اخر كتاب القياس من كتاب الشفاء الحمد لله على اتمامه

بسم الله الرحمن الرحيم **المقالة الاولى** من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في المنطق **فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن** لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكرى قسمين احدهما
التصديق والاخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة
من التصور حاصلا لنا بحد ما وكان كما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما
بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان لا يمكن
زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو اما الذى يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني
الذى ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحسب لو عسى ان نبه عليه
بطل استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر
لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكانا ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد الاول
ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان لنقيضه امكانا وان لم يعتقد
هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما يوقع
اليقين وهو البرهاني ومنها ما يوقع شبيه اليقين وهو اما القياس السوفسطيقي المغالطي ومنها ما
يقنع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا
محركا للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا كما ان التصور المكتسب
على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التى تخصه مجموعها او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشيء
بالمعاني الذاتية على وجه تخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذى تخصه من الذاتيات
وحده اما ان يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازنة لصورته الموجودة
اذ لم يشذ منها من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها كذلك القول المفصل

يشاركه الاسد
وهي اثنا عشر فصلا
ما القياس الجدلي الوضح

المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه ربما كان تمييزه المعرف تمييزا عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات
فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان تمييزه عن الكل فان كان بالعرضيات
فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس مرتبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين
حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان
يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان يحصل تميز في الذاتيات فقط الا ترى الى
قولك ان الانسان جسم ناطق مايت فليس هذا وان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس
متوسطة وكذلك ان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده تغيره شركة غيره
فصول كثيرة وكان بواحد منها كفاية في التمييز لم يكن به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر
جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل فيه انه قول وجيز مميز للمطلوب بالذات
بل ما قاله المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء
التي بها هو ما هو فيها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذى يفيدنا المواد التى اذا جعلت حدود
قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيدنا المواد التى اذا جعلت اجزاء حد
كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور بنوع ما مبدأ للتصديق لان كل مصدق به
متصور وليس كل متصور مصدقا به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التى ليس تركيبها
تركيب قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها
ولكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قائم في النفس كقولك الانسان
حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصور اى انه كما
حصلت منه صورة معقولة في نسبة اوقعت بين حديها كذلك الحال لحديها في الوجود وفي
نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون ساير
اصناف التصورات التى لا تنفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما تطلب منها في العلوم
ما يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس دون
الحد بان سمي كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا واذا ذكرنا غرض
الكتاب وهو افادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة
وهو التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة بل الضرورية لنا اذا شرعنا في
استعمال هذه الالة التى هي المنطق واخذنا نسرى بجدها العلوم النظرية والعملية معا **فصل في
مرتبة كتاب البرهان** ان الفنون التى سلفت سلف اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب فكان
من حق الفن الذى في البسائط ان يقدم على المركبات ومن حق الفن الذى في التركيب الاول الجازم ان
يقدم على الذى في القياس المطلق ان يقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التى انتقلنا اليها

على القياس وكان من حق الفن الذى

فمن الجائز ان يقدم بعضها على بعض وليس الى شيء من التراتيب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل ساير الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون ساير الفنون والاولى في كل شيء ان يقدم الاهم وان يصرف الشغل الى الغرض قبل النفل فاما ما يفيده ساير الفنون فكانه من الامور التي ينتفع ببعضها في الامور المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصية الا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليحذر والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها يتعلم ليتحرز منه وبعضها ليرتاض به او ليكبح به معاند الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح بما يظنون منه ظنا او يتخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا غنية عن تحصيله لتكملة الاقسام لكن من الناس من راى ان الاصوب هو ان يقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك التنكير وكل ذلك الرد فان فيه وسع وفسحة للتاخر والملي به في الاجل فسلك ذلك السبيل لكان ذلك احسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاختيار والشفقة على الروزكار والثاني احسن من وجه اختيار حسن التدريج وذلك لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية الاولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة واولية او اولية القياس وكما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية هي المستوفية الكلية فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات المشهورة واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر وبحسب الدعوى وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظاهر ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث هي صادقة ولم يرض بمشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى نعم سينشعب الى مواد لا يكون مشهورة ولكن ليست تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع الجدل استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل لكن الحدود انفسها ربما رفعت عن الجدل وفي المنطق لا يعطي الحدود بل يعطي النسب التي بين الحدود فاذا نسب المواد التي فيما يعطى ايضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان الى المواد الاولى للبرهان والى النسب التي تعطى الحدود والمواد في تعليم قانون البرهان وهما شيئان

مختلفان

مختلفان نسبة صورة القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى الدواعي الى تقديم القياس فكذلك تلك هي احدى الدواعي الى تقديم كتاب الجدل لكن ههنا بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط ليس نسبة امر مقوم ولذلك اذا التفت الانسان الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى الشهرة بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنع لما اوقع ذلك خللا في التصديق به كما لو سلب القياس البرهاني حد القياس المطلق لاختل بل لامتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدريج الى الاخص متعرفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الاعم امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما على هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن اولا للجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بان تورد اولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شيء يستعمله في صناعة الجدل فاما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعهما الامور الجزئية وان نقلت الى الامور الكلية ظلمت هي والامور الكلية واما المغالطة فانها وان شاركت الجدل في انها كانت اولا قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينفع بوجه ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه بل لا المادة المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورته على صورته ولا بالعكس والخطابة فقد تقدمت ايضا على البرهان في الزمان فكانت اما شبيهة بالجدل ومن حكم الجدل او كانت على حكم المغالطة وليس التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي مع مشاركة ما

كان صح

فصل في ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم النجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ ليحصل ملكة ومنه تاديبي وانما يحصل بالمشورة على متعلمه ومنه تقليدي وهو ان يالف الانسان اعتقاد راي ما وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كحال من يعلم ان مغناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه في وقته ولا يفطن له عند احساسه جاذبا للحديد فيتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله فحينئذ ينتبه ويزول عنه التعجب او يكون يخاطب بالاوائل فلا يفطن لها لنقص في العبارة او في ذهنه فيحتال في تقريرها له ومنه اصناف اخر وليس شيء منها بذهني او فكري والذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا لم يكن او يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين انسانين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من جهتين فيكون من جهة ما يحدس الحد الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة

من القياس متعلي والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا وهو انسياق ما
الى اكتساب لمجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة
تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبق وذلك لان التصديق
والتصور الكائنين بهما انما يكونان بعد قول قد يتقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما
اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون علما ما بالمطلوب ان لم يكن بالفعل
فبالقوة اما التصديق فتتقدمه معلومات ثلثة احدها تصور المطلوب وان لم يصدق به بعد والثاني
تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة فيتبع هذه
الثلثة المعلومات تصديق بالمطلوب وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او
استقراء او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات لحصول العلم بها من وجهين من جهة
التصور اولا والتصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور
اجزاء الحد او الرسم لا غير ومن الصناعات العملية ايضا انما يتوصل الى التعليم والتعلم من علم متقدم كما ان تعلم
النجارة يجب ان يعلم اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شانه ان ينحت بالقدوم وينشر
بالمنشار وينقب بالمثقب وما اشبه هذا واعلم انه لما قيل كل تعلم وتعليم ذهني حسبوا ان
الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق عن الحسي قالوا فانه قد يتعلم ايضا حسي عن علم قد سبق لكن ادرك شيئا
بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق وهذا مما ليس يعجبني فانه
يشبه ان يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس ولو ان انسانا اري انسانا غيره
شيئا ما عرضه على حسه فافاده ادراكا لمحسوس لم يكن عنده معرفة فانه لا يقال للنفس ما فعل به الاخر
انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به ذلك انه تعلم شيئا اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه ليتحدث له به
ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما يريه هو هيئة عمل وذلك باعتبار غيره اعتبار كونه مدركا لذلك
من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون هذا ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان لا يكون صح
ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق
ليس الغرض به اي سبق اتفق بل ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود في
هذا التعلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس
الثاني ولا جزء ان السبب الموصل الى الاحساس الثاني نافعا فيه موجودا معه فان اريد ان يكون
معنى الكلام على هذا التاويل كان الصحيح فيجب ان يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف او
يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطا عليه في هذه الكتب بل ما يفهم من التعريف والتعرف
ولا مناقشة في ذلك وقد قالوا ان قول القائل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القائل
كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القائل يكون ادرج بقوله الفكري الحسي فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لاولئك

وشيئ اخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فاي حاجة الى ما يفصله
عن الذي بالحس والذي عندي هو ان الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي والفهمي
فان الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس الى طلب الاوسط
على الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا تزال تستعرض الامور المناسبة الى ان تجد حدا اوسطا واما
الحدسي فهو ان يكون المطلوب اذا سنح للذهن تمثل الحد الاوسط من غير طلب وهذا اكثر ما يكون
او ان يكون احدى المقدمتين سانحة للذهن فينضاف اليها دفعة حدا اما اصغر واما اكبر فتتخلق
نتيجة من غير تفكر ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل بطلب ولا بسنوح بل
بسمع من معلم من خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا فان قال قائل ان الفهم هو فكري ايضا
لان النفس عندما يسمع يتفكر فيقال له ان المعلم كلما اورد حد القياس فعلمه المتعلم من جهة التصور
كان ذلك دفعة ثم اذا انضاف اليه حد اخر فحصلت مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم
الا ان يتفكر في نفسه فيتعلم فيكون هذا تعليما مركبا من فهمي وفكري اذ هو قياس مركب وكل قياس
من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس فيكون
العلم انما جاء بالقياس وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام فاما ان لم يتشكك المتعلم فظاهر ان
التصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي نحن في اعتباره تعليما
واحدا وقياسا وقياسا واحدا ولا ياخذ خلطا فان الخلط قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى
فيجد فيها ما يكون فهما دفعة وما هو غير فهم دفعة وهنالك لا يكون انتفاع فان عاد وفكر في نفسه
فذلك تعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد
علم ان الفكرة امر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيئ الى شيئ وتتردد طالبة لا واحدة فاذا لم يحصل
في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية
فهو اما على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل
ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيئ الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا
بالقوة بشيئ اخر فهو اما ملزومه واما معانده او كلي فوقه او جزئي تحته او جزئي معه والملزوم اذا
علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة
والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه
عند رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه
من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا علم
وجود حكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما
في بعض الجزئيات وذلك بالاستقراء الناقص او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم

حكما يعم كل جزئي وذلك بالاستقراء التام والجزئي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة
في جزئي اخر انه كذلك اذا كان يشاركه في معنى وذلك بالتمثيل فاذا كل صنف من الظن والعلم المكتسب
اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم او ظن سابق سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس
وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد فان
اللازم ليس مضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل وضع وحمل فانا اذا قلنا كل ب ا فقد عنينا
هذا القول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع ب فهو ا فقد ضمنا موضوعات
ب في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما
بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون الاصغر
للاوسط كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل ب ا فقد علمت ان كل موصوف
بب هو ا فدخلت فيه الموصوفات بب واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل آ الذي هو محمول
على ب في هذا لا بالفعل ولا بالقوة لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب
فهو ا وليس قولك كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول ب اذ الكلية في جنب الموضوع فان قال
قائل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم
نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت كل ب ا فمفهومه كل موضوع تحت ب وليس يجب ان يظن
ان معنى قول ارسطو فيعلم سابق ان هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها
الان بالفعل اذ كانت معنا معرفة قديمة بالقوة التي كانها فعل وتكون تلك المعرفة قد سبقت
بالزمان وبعضها انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في ان نعلمه الذي لو سبق في الزمان لكان علما
بالقوة القريبة جدا ومثال ذلك انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر وكان الاوسط
حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط ليتبع منه الاكبر للاصغر فاذا بان لك ان له للاوسط
بان لك في الحال انه للاصغر ولم يحتج ان تنظر شيئا وان تنظر في تاليف الاصغر مع الاوسط بل
تبين لك الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجودك الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر
ولا في اقصر جزء من الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات واليه توجه
اول الطلب بالذات فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع **فصل في تعديد مبادي القياسات عامة**
ثم ان مبادي القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها بوجه او غير مصدق بها والتي
لا يصدق بها ان لم تجر مجرى المصدق بها بسبب تاثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير
من جهة ما مقام ما يقع بالتصديق لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل
هي المخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور مثل ما يفعله الشيء المصدق
به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدق به بكون يقول للعسل انه مرة مقيئة فتنفر عنه النفس

مع التكذيب

مع التكذيب بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق به او قريبا منه وكما يقال ان هذا المطبوخ المسهل هو في حكم
الشراب ويجب ان تخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه فتخيل ذلك فيسهل عليه وذلك مع التكذيب
به فهذا الواحد هو مبدا القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة
من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الامور الجزئية اذ كان الغرض
في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس على انقباض وانبساط او سكون عنهما واذا كان التخييل من شانه ان
يفعل ذلك قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق وهذا قسم واما القسم الذي
فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا يختلج في النفس معاندة
او على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان تكون ضرورة ظاهرية وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر
او يكون ضرورة باطنية والضرورة الباطنية اما ان تكون عن العقل واما ان تكون خارجة عن العقل
ولقوة اخرى غير العقل واما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستعينا فيه
بشيء والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء واما الذي عن العقل
مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب
فيكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين غريزيا في العقل اي حاضرا وهو الذي
يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر المطلوب مؤلفا من
حدين اكبر واصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا ان كل اربعة
زوج فانه في فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل انه منقسم بمتساويين
وكذلك كلما تمثل للذهن اربعة وعشرون تمثل الاثنان يتمثل في الحال انه ضعفه ليتمثل الحد الاوسط واما
اذا كان بدل ذلك ستة وثلثين او عددا اخر افتقر الذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاولى
ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها
جزما وبالضرورة الوهمية اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم اولي وتلك الامور
مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ يجعلها في احكام ما
يحس مثل حكم النفس في اول ما يوجد مميزة وقبل ان تثقف بالاراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان
او في حيز مشار اليه وان الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس
يحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقد هو الموجب لهذا ولكن يكون ساكنا عن هذا ثم اذا نظر العقل
النظر الذي يخصه والف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى ان كان
لها حكم في القبول والتسليم انتج ان للمحسوسات مبادي مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى
النتيجة مانعت القوة التي تحكم الحكم المذكور فنعلم انها كاذبة ضرورة وان فطرتها وضرورتها
غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة قوية في اول الامر واول ما يكذبها انها نفسها لا يدخل

فى الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب علينا التمييز بين الضروريين الآن ينظر فى موضوع المطلوب ومحموله
فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة تدعوا الى جعله على صورة محسوسة يلتفت لم
اليها بل نفزع الى الحجة والموجود والشيء والعلة والمبداء والكلى والجزئى والنهاية وما اشبه ذلك
كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقايق النوعيات ايضا مثل حقيقة الانسان فانهما مما لا يتخيل
البتة ولا يتمثل فى اوهامنا بل انما ننالها بعقلنا ولذلك كل حقيقة كلية من حقايق نوعيات
الامور الحسية فضلا عن العقلية كما ستبين ذلك فى موضعه فمبادى البراهين التى من جنس
المدركات بالضرورة هى من هذه التى ندرك ونصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية
فهذا واما ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما على سبيل تسليم
غلط اما الذى على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم
من واحد خاص يكون ذلك نافعا فى القياس الذى يخاطب به ذلك الواحد الخاص فلا يكون النفع عاما
به نتيجة نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين
نفسه البتة انتفاعا حقيقيا او تجردا والذى على سبيل تسليم مشترك فيه اما ان يكون رايا يستند
الى طائفة او يكون رايا لا يستند الى طائفة بل يكون متعارفا فى الناس كلهم قبوله وقد مرنوا عليه
فهم لا يحلونه محل الشك وان كان منه ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل فى العالم دفعة
وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يودب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل
فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة واعرض عن
الاستقراء ايضا فيكون بوسط ولم يلتفت الى انه هل ينقض عليه بشيء واذا فعل هذا الكله
ورام ان يتشكك فيه نفسه امكنه الشك كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب
فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل
المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج فى ان يصير يقينيا
الى حجة ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون فى المشهورات كاذب
والتسبب فى اعتقاد المشهورات احد ما تقدمنا بالاحتراز عنه تخيلها فى الذهن للامتحان وهذه
هى المشهورات المطلقة واما التى تستند الى طائفة فمثل ما يستند الى الائمة والى ارباب صناعة ويسمى
مشهورات محدودة ومثل ما تستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به ويخص باسم المقبولات
واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع المصدق بها مخيل ومحرك
للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المسلم شيئا على انه امر آخر
لمشابهته اياه ومشاركته فى لفظ او معنى على ما ستبين فى موضعه وهى المقدمات المشبهة كمن
يقول كل عين باصرة ويكون تلك مسلما له من حيث يفهم منه احد معانى الاسم المشترك ويأخذ

فاهما

بدل آخر

بدله اخر فيحسبه انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع فى ان يظن بنفسه او يظن غيره ان الدينار يبصر
وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما سكر بالقوة وهذه هى المقدمات المشبهة فاما المظنونات
فهى التى يظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك اما لما يشبهها الامور المشهورة فيكون مشهورة
فى بادى الراى الغير المتعقب فاذا تعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما
فان هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر
الظالم اخا كان او ولدا لكنه فى الحال يفعل فعله الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل
القبول من ثقة واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى ليس لاحدها على انها مشهورات كمن يرى
عبوسا يأتيه فيظنه باطشا به وهذه المظنونات انما تنفع فى المقاييس من حيث ان بها اعتقادا
لا من حيث ان مقابلها يختلج فى الضمير فاذا جميع المشهورات وما سلف ذكره ايضا معها نافع من حيث
ينتفع بها لانها معتقدة فاى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات
قبلها كلها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من
حيث هى معتقدة اعتقادا لا يختلج معاً بله فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت
وسلمت نافعا نفعها فيصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية
فانها بالحرى ان يكون اقوى من المشهورات لا فى النفع بل فى شدة اذعان النفس الغير المقومة
لها فربما بقيت مشهورة وربما صارت شنعة فيكون كاذبة وشنعة معا ويكون صيرورتها
شنعة ليست بسبب امر اليه يدعو من الغرايز والاخلاق والمصالح بل لما يدعوا اليه العقل فاذا
مبادى القياسات مخيلات ومحسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات
فطرية القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات
ومشتبهات ومشهورات فى بادى الراى الغير المتعقب ومظنونات ظنا فهى اربعة عشر صنفا
وههنا قسم من مبادى المقاييس وهى التى ليست مبادى من جهة المقاييس نفسه فان اقسام
الذى يكون من جهة القياس هو ما قلناه ولكن هى مبادى من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم
تسليم شيء ووضعه ليبنى عليه بيان شيء آخر فيسلمه ويضعه وهذه هى الامور التى تسمى اصولا
موضوعة ومصادرات **فصل فى المطالب وما يتصل بها وفى ذلك بيان اصناف مبادى**
العلوم واصناف الحدود الوسطى اما المطالب بحسب ما يحتاج اليه ههنا فانها بالقسمة
الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل
على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس موجودا
على الاطلاق والاخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا
فيكون الموجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجودا حيوانا

القياس

ومطلب لم ومطلب ما على قسمين
احدهما الذى يطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلاء وما العنقاء والثانى الذى يطلب به
حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان
ومطلب هل صح

و مطلب لم على قسمين فانه اما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول
والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه
على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطلب الاي والكيف والكم والاين ومتى
وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهل المركب فان اراد احد ان يكثر المطالب بتعديد هذه فليفعل
الا ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي ابسط هذه البواقي واشد دلالة
على المطلوب به وانما يطلب تميز الشيء بما يخصه وتلك اوسع مذهبا واعرض مجالا وان احب
احد ان يجعل مطلب اي مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل فحينئذ
يكون مطلبا هل ولم يطلبان التصور فمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما
مطلب ما الذي بحسب تحقق الامر في نفسه فمتاخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما
ذات الحركة و ما الزمان فانما يطلب مائية امر موجود عنده واما ان طلب احد هل حركة
او هل زمان او هل خلا او هل اله موجود فيجب ان يكون فهم اولا ما تدل عليه هذه الاسامي فانه
يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان الحد انما
هو بالحقيقة للموجود ولكن لما يوقف في اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او بحسب الذات الا بعد
ان يعرف ان الذات موجودة وكذلك توضع في التعاليم حدود اشياء تبرهن على وجودها
من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدث في اول كتاب اسطقسات الهندسة فكان
حدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها من بعد فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب
الذات بل صار حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم من الاسم بالجملة والذي يفهم
من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فيكون احد
الامرين معرفة والثاني علما كما ان الحس معرفة والعقل علم ومبادي العلوم يختلف في تقديمها
على العلوم وتصدير التعاليم بها ففي بعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود فقط لان
الضرورة تدعوا فيها الى هذا المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفي النقيض او مثل وضعهم ان
الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها انما يوضع اولا ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا
من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك يتبين وجوده
وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد ونحن مستقصون
لهذا فنقول ان الامور التي تذكر في المبادي منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة
انما يليق بها ان يستدعى فيها التصديق لا لان يعطى لها الحدود فان التركيب الخبري للتصديق
واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة مركبة

فاذا لا يتحقق فيها معنى اعطاء الحد والماهية ولا بد فيما ان يقبل بالهلية لتعين بها غيرها فقد حصل
من هذا ان هذا القسم من المبادي يوضع بالهلية واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة
ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثاره فهي التي
تطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع
الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذا اثبات وجودها الى تلك الصناعة
فهذه لا يجوز ان تكون بينة الوجود للموضوع الصناعة ان موضوع الصناعة كما تبين لك من بعد هو ما يوجد
في حدها او وجودها ان يكون له واذ هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب
وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة فيستحيل ان يفرض وجودها مطلقا
فيستحيل ان يفرض وجودها في المبادي واذ لا بد فيه ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في
المبادي فهذا القسم حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع
فلا بد فيه ان يفهم ولا بد ايضا فيه ان يعترف بوجودها وانها حقه معا فانها ان لم يفهم ماهيتها لم يمكن
ان يعرف شيء من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها واذ لا مفر في العلوم
البرهانية الا شيئا داخلا في الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما منه واما
احكام الموضوع فاذا بعض المفردات يوضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع
حدودها ووجودها واذ ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية والقضية انما يوضع
وجودها لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا فيتبين من جميع ذلك ان من الامور المصدرة في الصناعة ما
يوضع هليته فقط ومنه ما يوضع بماهيته ومنه ما يوضع بهليته وماهيته واما مطلب اللم فانه على كل
حال متاخر عن المطلبين معا فان ما لم يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما يتصور ايضا معناه
وانه ما هو وما معنى الاسم الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب
اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان متقدما على طلب اللم الذي بحسب
الامر في نفسه فربما صح عندنا بقياس ان ج ب ولا ندري العلة في نفس الوجود لكون ج ب فيكون
قد علمنا انا اذا لم نعتقد ان ج ب ولم نعلم انه لم كان ج ب في نفس الامر وربما كان مطلب لم
الذي بحسب الامر في نفسه غير مفتقر الى مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك اذا كان الشيء بينا
بنفسه بالحس واما علته فخفية مثل جذب المغناطيس الحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بقياس
او يطلب بلم حتى يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم فيطلب
لم صار مغناطيس يجذب الحديد فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق
ان يكون الحد الاوسط في القياس هو علة القياس علة ايضا للامر في نفسه فيكون قد اجتمع
المطلبان معا في بيان واحد فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات لكل مطلب من هذه

خ: واثاره ولواحقه ولوازمه

مجهوله صح

فانما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة لكن ههنا موضع شك فان المعدوم الذات المحال الوجود كيف
يتصور اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه
حاصل او غير حاصل والمحال لا صورة له في الوجود فكيف توجد عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه
فنقول في جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من
المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالحامل
وضد الله متصور بانه لله كالحار للبارد فيكون المحال يتصوره بصورة امر ممكن ينسب اليه المحال ويتصور
نسبة اليه وتشبيها به واما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه تركيب ما
وتفصيل مثل عنز ايل او عنقا وانسان يطير فانما يتصور اولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك
التفاصيل اقترانا ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون
هناك اشياء ثلثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود والثالث تاليف بينهما هو من جهة ما هو
تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يعطى معنى
دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم انما تصور لتصور متقدم للموجودات ونقول الان انه اذا كان حصل
عندنا حكم على كلي اول حصوله اما بينا بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم من الجزء او بينا باستقراء
او تجربة على الوجوه التي نصدق بها بالاستثناء من غير استعانة بقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل
جزئي تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا يعرف مثلا ان زيدا الذي بالهند حيوان الا انا انما عرفناه بعد بالقوة
اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا بهذا العلم علم اخر او علمان
اخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب ان يعلم ان زيدا موجود وان يعلم انه موجود انسان
فاذا حصل لنا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما واقترن بذلك
علم كان عندنا حاصلا ايضا بغير قياس اخترانا على التاليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علما
ثالثا علمنا ان زيدا حيوان فيكون عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منهما فهو ما
كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدثت في الحال واما العلم فقد كان قبلها والذي
يحصل منهما فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مبادئه الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا
قد انساقنا اليه انسياقا بالموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب
ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم
على الجزئي حاصلا بقياس اخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان القياسات
الاولى يكون من مقدمات بينة بنفسها او مكتسبة بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس
على ما يوضح بعد ثم ان لسائل ان يسال احدا فيقول هل يعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم
ان جوابه اني اعلم ذلك فيعمد ويقول هل الذي في يدي هو زوج او فرد وعدد الناس الذين عدد بلده

كذا زوج

كذا زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقال فلستم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج
فان هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم ان قوما اجابوا عن هذا بجواب
غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف
ان كل اثنين موجود عرف او لم يعرف فهو زوج بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين
زوج فاذا لم نعرف اثنين زوجا انتقض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان
انه اثنان فنعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل
اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج اما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة
التي اوردت واما الوجه الثاني معرفة عامية لا ينافيه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم ان الذي في يد
فلان زوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج باق معنا غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل
في علمنا بالقوة لا بالفعل فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في
يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفنا في الحال ان الذي في يده زوج فاذا المجهول لنا
غير معلوم لنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا ابطل ذلك
ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه فبهذا يزول
ذلك الشك وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم والتعلم قال له ان الطالب لعلم ما
اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب
عبدا ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته ان عرض عليه ما اخذ بيان شكل
هندسي قرره عنده ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقي لانه
بين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما كان اتى به مانن بقياس انتج غير امكانه ولم يحل الشبهة
واما افلاطن فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر يحاول بذلك ان يصير المطلوب قد كان
معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب اذ كان قد نسي فكما يتادى اليه البحث
تذكر وتعلم فيكون انما علم المطالب امرا كان علمه فكان افلاطن قد اذعن للشبهة وطلب الخلاص
منها فوقع في محال وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذي في القياس
لكنا نحن مع ذلك نقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان مجهولا لنا
من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجه ومجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم
لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يخص
ايضا بالفعل فاذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بالفطرة عقل او حس او غير ذلك
من الوجوه فقد اختطف بالقوة علما باشياء كثيرة فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب
فانها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا يحاذي من وجه ما ما اوردناه من مثال الابق

او ليس بزوج صح

ما فهو حج
في
معناه

حدوا لحدود فانا نعلم المطلوب بالتصور اجمالا كما نعلم الابق بالتصور اولا و نعلم ما قبله مما يوصل
الى معرفته بالتصديق كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الابق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب
وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا
لم نشاهد الابق البتة ولكن تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو ابقنا ثم اذا انضم
الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا بالمشاهدة او واقع بكسب وطلب وامتحان وتعرف
فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه ابقنا فتكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتناصنا
لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة فهو ابقنا كحصول الكبرى
فيما عندنا ووجدان الابق كالنتيجة وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلبه
بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة
ما هو معلوم فاذا علمناه وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم نكن وانما حدث باجتماع سببين
للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة تعرف
باجتماع شيئين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ج ب او هو نظير السبب الاول في مثال
الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال
الابق فكما ان السببين هناك موجبان لادراك الابق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك
المطلوب وليس ما صادر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب بمسلم بل كل ما جهل
من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم امر من العلم به فذلك علم ما بالمطلوب
بالقوة وهو كالعلامة له وانما يحتاج الى اقتران شيء به يخرجه الى الفعل كما يقترن به ذلك فيخرج
الى الفعل ليحصل المطلوب فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني وان ذلك انما
يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادي اولى للتصديق ومبادي اولى للتصور ولو انه كان
كل تعليم وتعلم بعلم سابق ثم كان كل علم بتعليم وتعلم لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعليم وتعلم
بل لا محالة ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان تكون
هي المبادي الاولى للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصديق ولنشتغل اولا بمبادي التصديق
اليقيني **فصل في البرهان المطلق وفي قسمية اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان**
ان ويسمى دليلا ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب وقد يقال علم مكتسب للتصور
الواقع بالحدود والمصادرات والاوضاع التي تفتتح بها العلوم ويقال لكل تصديق
حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا ويقال لما كان اخص من هذا وهو كل تصديق
حق وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون
كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقانا لان النتايج المطلقة تعلم انها كذا ولا يكون

معها التصديق

معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودة
وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به للموجود لغير الضرورتي باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة
بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثان فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا
ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع ان كذا كذا من غير
ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو يقين غير دائم بل يقين وقتا ما فالبرهان قياس مؤلف
يقيني وقد قيل في تفسير هذا القول ويشبه ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني النتيجة فانه اذا كان
يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا وان امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف لو تكلف جعل ادخال المؤلف فيه
حشوا من القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني النتيجة ويغلب على ظني ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات
وان في اللفظ ادنى تحريف فاليقينية اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه
واذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات امر له في ذاته فهو اولى ان يكون
ماخوذا في حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا
ان كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات وان كان حقها ان تكون صغريات
وهي في جملة البرهان المفيد للان وذلك لان ذلك القياس هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي
الذي اسميه المقسم فهو داخل في هذا الحكم انما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان
القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس اقتراني انما هو حملي
فيجب ان لا يروج عليك ان شيئا يفيد اليقين في الان وليس ببرهان ولا يلتفت الى ما يقوله من لا يعرف
من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس
يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق وهو برهان
ان واذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر
للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه في نفس الوجود فهذا البرهان
يسمى برهان لم وبرهان الان فقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود الاكبر في
الاصغر ولا معلولا له بل امرا مضايفا او مساويا له في النسبة الى علة عارضا معا او غير ذلك مما هو
معه في الطبع معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى برهان ان على
الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال برهان الان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر
في علة الحارة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام ثم ينتج ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام
وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحارة
الى ناحية الراس واندفاعها نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للاخر ومثال الدليل
هذا المحموم ينوب حماه غبا وكل من تنوب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء او نقول ان القمر يتشكل

بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اى يكون اولا هلاليا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة
وما قبل الضوء هكذا فهو كرى فالقمر كرى او نقول انه ينكسف القمر انكسافه واذا انكسف القمر انكسافه فقد
حالت الارض بينه وبين الشمس او نقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته النار فجميع هذا بين العلة
من المعلول ويسمى دليلا وهذا ظاهر لا نطول ببيانه واما البرهان المطلق اعنى برهان لم فمثل ان نقول
ان هذا الانسان عفن فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا نائبه
او لازمه يشتد فى الثالث او نقول القمر كرى وكل كرى فانه استفادته النور من المقابل يكون على
شكل كذا وكذا او نقول انه القمر وقع فى مقابلة الشمس والارض متوسطة تستر ضوءها عنه
وكل ما كان كذلك انكسف او نقول ان هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار يحترق فان هذا كله مما يعطى
التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب فى نفسه معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن
ان يوخذ حدودا اوسط فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد واما الان فنقول ان جميع ما هو
سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون
سببا لوجود الحد الاكبر فى نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلولة العفونة
الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا فى وجودها لزيد ومثال الثانى ان الحيوان محمول على زيد بتوسط
حمله على الانسان فالانسان علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان
محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان
وجوده للانسان علة فى وجود الانسان جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان
على الاطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فانه سيخطر لسائل ان يقول بل
الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حل الشك فى ان فصل
الجنس هو اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا نقضيه والان فنقول
ان الجنس علة للنوع فى حمل فصل الجنس عليه كما هو علة له فى حمل جنس الجنس عليه وبيان تحقيق ذلك
من حل الشك المذكور بعد ونقول ان كل شىء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط
له وان لم يكن بينا انه علة له ولكن لا يكون القياس المؤلف ببرهان لم بعد فالى ان يبين ذلك فلا يكتسب
به اليقين التام واذا تبين لحجة بان باعتبار اوجه فيكون اليقين انما يتم لا بذلك الحد الاوسط وحده
بل بالحد الاوسط الاخر وهو الذى يبين ان السبب سبب بالفعل حكمه اما يكون السبب المعطى اولا ليس
سببا قريبا اوليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه
للحيوان واذا قلنا كل حساس حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس
حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشىء ذى الحس فيكون حينئذ الاوسط والاكبر اسمين مترادفين و
لا يكون احدهما اولى بان يكون علة للاخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شىء ومعنى الحيوان على شىء

الحمل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط بل جسما ذا نفس
غاذية نامية قريبة حساسة متحركة وانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس
غاذية نامية قريبة حساسة وان كان هذا لا يخلو عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا
يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة ان نعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية
مولده وغير ذلك فانك لو فرضت ان ههنا جسما له حس ولا شىء من ذلك لم يمتنع عليك تصوره
بالبديهة نعم قد نعم قد تستنكره ويجد الوجود يخالفه وليس اليقين يصير يقينا بمطابقة الوجود له
وبالاستقراء كما قد علمت لا بل كل ما لا تنكر البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس مقابله
يقينا لك واذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان ولا نعنى بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما
مرادفا له بل نجعله امرا له خصوصية مفهوم حققناه او متيقنا به مع ان الحساس علة الا انه علة ليس وحده
علة بل هو احدى العلل الى اجزاء العلة فيجب ان يعتقد هذا ولا يلتفت الى ما يقال فاما اذا اخذ الحساس
مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فما فعلت شيئا فاذا علة الكبرى التى نحن في
ذكرها يجب ان تكون علة كاملة وعلة واضحة ثم نعتبر الاعتبارات التى اعطيناها ونعود فنقول ربما
كان الاوسط فى الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلول وجود الاكبر فى الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة
معلولا للاكبر فانه تكون علة لوجود العلة فى المعلول فانه لا يمتنع ان تكون العلة اولا موجودة لشىء فيكون
ذلك الشىء معلولا لها ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول اخر فتكون هذه الواسطة معلولة
فى الوجود للاكبر لكنها علة لوجود علة فى معلول آخر وليس سواء ان يقول وجود الشىء وان يقول وجود
الشىء فى الشىء ولا يتناقض ان يقول هذا معلول الشىء ثم يقول لكنه علة لوجود هذا الشىء فى
معلول اخر فان حركة النار مثلا معلولة لطبيعتها ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشىء الذى حصلت
عنده ففعلت فيه ولذلك هى التى تجعل حدا اوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا يكون
علة الاحراق بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق او حركتها اليه مثلا فالشىء الذى هو علة لوجود
الاكبر مطلقا فهو علة له فى كل موضوع ولوجوده فى كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده
فى موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر فى الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا
له على الوجه الذى قلنا وليس لقائل ان يقول يجب من قولكم ان يكون ما هو علة لوجود الشىء فهو علة له فى وجوده
لما وجد له واذا كان كذلك فمتى كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له فى وجوده
للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر فى الاصغر بل معلولا له ومحال ان يكون المعلول علة علته فان الجواب
عن ذلك انه يجوز ان يكون الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون فى شىء
فيكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه فى
شىء هو غير اعتبار ذاته فان كان ذات الاوسط لا يتحقق موجودة الا ان يكون فى ذلك الاصغر فلا شك

في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان ذلك امر لا يلزمه فيجوز ان يكون شيء آخر علة لذلك ويجوز ان يكون
الاكبر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر للاصغر
من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر
ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر ويكون المعلول كونه للاصغر فلا تنقلب
العلة معلولا وتامل هذا المعنى في مثل المثال الذي اوردناه هذا ونقول فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر
في الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان علمت ان كون الاوسط علة ما يوجب للاكبر ليس كافيا في ان يصلح وضعه حدا
اوسط ما لم يستكمل شرايط عليته واما اذا كان الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده للاصغر حتى يكون ذلك
علة فيه فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان ان فيجب ان نعرف هذا الفصل على هذه الصورة فنتخلص من
كثير من الشبهات **فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان
من ذلك** ثم نقول اذا كان الحمل لمحمول على موضوع دائما او سلبه عنه دائما او الحمل او السلب في وقت بعينه
يكونان فيه بالضرورة علة لتلك العلة صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول
والموضوع ليس لهما لولا تلك النسبة بالوجوب بل بالامكان واذا علما من غير الوجه الذي به صار الحكم بينهما
ضروريا على تلك النسبة فقد علما من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان يكونا بتلك الحال وذلك هو ان يعلم الحكم
بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول الى الموضوع
المذكورين بعرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة امكان لا وجوب فيكون قد علم
ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا اذ لم يعلم ما به لا يمكن ان لا يكون كذا فان قاس انسان فقال
ان فلانا به بياض البول في حمى حادة وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له برسام وانتج
لم يكن له بما انتج علم يقيني او يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل انسان ضحاك وكل
ضحاك ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض
هذا وذلك لان الضحاك اي القوة الضحاكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة
النطق اولا للناس ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد
انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوجد في ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوجد
بالتجربة واما العقل فيمكن اذا ترك العادة ان يشك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك
دائما وللجميع او يتوهم زائلا اذ ليس بمقوم لماهية الانسان او بين الوجود له الا ان يكون تيقنه بوجوب
كون الانسان ناطقا يوجب كونه ضاحكا ان اوجب ولم يحتج الى زيادة وحينئذ يكون قد عرف
وجوبه بعلته فاستحال ان يعود ويتبين به العلة فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان ناطق
فحينئذ لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين ومن طريق الناطق وان كان بينا مثل ان كل ضحاك
ناطق فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما ان الانسان ناطق

العلة تلك صح

بلغ

لم يكن لطلبه

٢٢٩

لم يكن لطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب
ان يطلب فاذا من الجائز حينئذ ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه
جائز الزوال اذ كان انما اكتسب من جهة اعتبار ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذي به صار
الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون
عرف اولا ان كل انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نقول كل
غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب في ايجاده امرا من شانه ان
يسود دائما ما يظهر عليه من الريش فيبين ان الشيء او الحال اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان الاكبر
للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا انه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر
بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا لان المقدمتين
كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس الاول ان الاكبر سبب يصله باصغره كان
حين لم يعلم من السبب الذي به يجب بل اخذ من جهة هو بها لا يجب بل يمكن فان كل ذي سبب فانما يجب
بسببه واما هاهنا فكان بدل السبب الذات وكان الاكبر للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط
ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى
ايضا كذلك اذ لم يكن الاكبر للموصوفات بالاوسط الا لذاتها لا لسبب مجهول حكمه لجهله والذي بقي هاهنا
شيء واحد وهو ان لقائل ان يقول كيف يكون الذات الواحدة يقتضي لذاتها شيئين مثلا ج الاصغر كيف
يقتضي ب الاوسط و آ الاكبر والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته واولا ويقتضي الثاني
لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول بينهما فحينئذ يكون ب علة لا بحسب البيان فقط بل وبحسب الوجود
فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي يجب ان يأخذ ان هذا يمكن في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة
لها واما هل لهذه المواد امكان ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم منطقي بل البحث عن
امثال هذه في الفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهناك يتبين انه يجوز ان يكون
للذات الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البسط لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض وان
في بعض الذوات البسيطة احوالا يشبه هذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة
مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد تحصل من هذا ان برهان الان قد يعطي في مواضع يقينا دائما
واما فيما له سبب فلا يعطي اليقين الدائم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يقين له
في كثير من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد كذلك صنيعه حين يستخرج
مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج سرعة وبطوءا فبطوؤها للاوج
وسرعتها للحضيض ولا تعطي العلة في شيء من هذا وانما تعطيها الطبيعي فان قال قائل انا اذا رأينا
صنعة علمنا ضرورة ان لها صانعا ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلول على

العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور فله مصور واما كلي كقولك
كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت له مصور
فليس مما يقع باليقين الدائم لان هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده له
واليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين الدائم الكلي واما المثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى
وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة اما ذاتي للجسم به مقوم
واما عرض لازم فان كان عرضا لازما مما يلزمه لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون من قبيل ما يقوم عليه
٢ فان كان
برهان الان باليقين فلنترك ذلك الى ان تستبين احالة وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل لواسطة
فالكلام فيه كالكلام في المطلوب فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه وان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي يلزم
لا بسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا الا المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة هو المؤلف لا ان له مؤلفا
وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تقول ان المؤلف
يوصف بان له مؤلفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف هو او المؤلف
ثم المؤلف من هيولى وصورة سواء كان متقوما بالمؤلف في نفس الوجود او تابعا لازما واذا كان ذو المؤلف
في نفس الوجود هو اولا المؤلف فهو لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت مما سلف فيكون
اليقين حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف الجسم وان كان جزء من ذي المؤلف وهو المؤلف
علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط عسى ان يكون فيه
جزء هو علة للحد الاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء اخر فان المؤلف
هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف فمحال ان يكون محمولا على المؤلف لكن لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون
الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له بل هو امر مقارن له وكلاهما معا
في الوجود ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال من الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول
ان لزوم وجود الاخ عن الاخ اذا جعلناه حدا اوسط لزوم عن علة ومع ذلك فانه يقيني لا شك فيه
وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه انه فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس
ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا وهو امر في نفسه علة
لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ننظر في هذه وكليهما فنقول اما
اذا كان ههنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل تعلق احدهما او كليهما بشيء اخر فانه ليس احدهما
يجب بالاخر بل مع الاخر واذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر واذا كان احدهما علم من جهة العلة
فان كان الاخر علم ايضا من جهة العلة فبتوسيط الامر الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة
العلة واما ان كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم بعلة ثم من شانه ان يعلم به الاخر فليس
بينهما حال الاضافة فان المتضايفين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا مجرى الاخ و

الاخ

والاخ اذ كان احدهما اعرف للاصغر من الاخر لكن الاخر الذي هو الاكبر معرف للاوسط فلو كانت العلة الموجبة
للاوسط يوجب ذلك ايضا للاصغر لم يفتقر الى الاوسط فانه ان كان في ذاته بحيث يجب للاصغر بالاوسط ولكن
هو باعتباره بالاوسط وحده في حد الامكان له فللاوسط مدخل في عليته وفرض لا كذلك وان كان
اعتباره بالاوسط اعتبار شيء له امكان بعد في الاصغر ليس يوجب فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع
يقين واعلم ان توسط المضاف مر قليل الجدوى في العلوم وذلك لان نفس علمك ان زيدا اخ هو
علمك بان له اخا او يشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة الصغرى فان
لم يكن كذلك بل بحيث يجهل الى ان يتبين له اخ فما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه
الاشياء الاولى ان تسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور فلا يخلو اما
اذا استثنا فقال لكنه ليس بزوج اي ليس له حد الزوجية اما ان يعقل ذلك لمقدمة غير موجبة لذاتها
ان يكون ليس بزوج فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان
يقينية واما ان يكون علم ذلك للعلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك الا فقدانه حد الزوج وليس
يمكن ان يعتقد حد الزوج الا بان يؤخذ اولا حد الفرد فيكون هذا القياس حينئذ لا فائدة فيه ولانه ينتج ما قد علم
قبل الاستثناء وانما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانما
يفيد برهان الان لانه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لايجابه المحال وهذه كلها بامور خارجة لكنه في قوته
ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب ان يعلم انه لا يكفي في
اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة الموردة
في التعليم الاول المقتصر على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة مثل حال الشجر وعرض ورقه
وجفاف الرطوبة والاثمار وحال القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط
ليس دائم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له فان كان علة
فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتا ما ولقائل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط
في البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط تقتضيه لذاته بلا توسط علة اقتضاء النوع
لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا اوليا لكن الاوسط علة لا للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه
التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين اذا جعلناه الاوسط وفرضنا
انه كذلك بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث بنصف زوايا
المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم تقارن الاصغر
واما كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين لشيء وليس احدهما علة تقتضي الاخر فقد علمت الوجه فيه واما
قياس الاكبر من الاوسط فما علمت ولكن لقائل ان يقول انه اذا ثبت حكم على الاصغر وصحت النتيجة فاردنا
ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط

وقد صار الاكبر بيناله بعلة فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت علة
ايضا للاصغر الثاني اذ الاثنها علة للاصغر الثاني بواسطة وللاول بغير واسطة وليس برهان لم هو الذي
تعطي العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يفعل ذلك بعد ان يكون انما يبين ما يتبين بالعلة
واليقين وكان ينحل البيان فيه الى العلل والذي سنقوله من ان البرهان اذا اعطي العلة البعيدة من الحد
الاكبر لم يكن برهان ان فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والحد الاكبر ا لكن ب ليس علة
قريبة لكون ج ا انما هو علة لذلك لاجل انه د واذا اعطينا ان ا ب لم يخل ان يكون يقينا لنا ان ب ا مقبولا
عندنا او لا يكون فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان مقبولا
لا من جهة د لم يكن يقينيا بان كل ب ا يقينا تاما وكان انتاجنا ان كل ج ا لانه ب غير متيقن يقينا دائما
تاما فاما اذا كان قد يقدم العلم بان كل ب ا لاجل ان د ا او تاخر فعلم ذلك فان البرهان حينئذ لا يكون
برهان ان مجردا **فصل في كيفية معرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه** ع
والتجربة وموجبها ثم لسائل ان يسئل فنقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود
فكيف يبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان ذلك بينا بنفسه لا يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين
من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة
ووجوبها من حيث وجبت فالعلم الحاصل يقيني وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقيني غير زايل
لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقيني وان جعلناه ما هو سبب فقد
وسطنا سببا وهذا الحال اذ فرضنا انه لا سبب فنسبته ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون
بيانها بالاستقراء الآن انه لا يخلو اذا بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود نسبة
المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذ انما يبين الاستقراء بهذا النوع واما ان يكون وجود
نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل واحد منها فاما ان يكون
البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا يرفع امر جائز الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين
واما ان يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانا سنبين
بعد ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك
انه يكون من الاعراض اللازمة لكلي يحال على الجزئيات اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما لشيئ
من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي بعده صفته هذا شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل
جزئي لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك اي الذاتي سببا عاما لوجود هذا العرض
في الجزئيات وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك السبب لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا يقيني
فضلا عن بين بنفسه ويستحيل ان يكون عرضا للمعنى العام حتى يصح ان مطلوبا لكنه ذاتي لكل واحد
من الجزئيات عن اخذها فان الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس

شيئ من موضوعاته

شيئ من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك المحمول بسلبه او ايجابه فاذا لم يكن عارضا لشيئ منها فكيف
يكون عارضا لكلها وعارض طبيعة الكلي عارض للكل فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا لازما للجنس
الانسان كانت عرضا للانسان ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول في مثل ما كلامنا فيه يكون
عرضية عامة ويحتاج ان يبين في كل واحد من الجزئيات بسببه فقد بطل اذا ان يكون استقراء جزئيات
سببا في تصديقنا بما لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه واما ان كان
حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا
لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فكيف يوقع ما ليس يقينيا اليقين الحقيقي
الكلي الذي بعده واما ان يكون بيانا بالسبب ليوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق
في السبب كما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في المعنى الكلي
فليس ايضا بنافع في الجزئي واذا نفع في الكلي فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان
لا يكون سبب هناك البتة فيكون اما بينا بنفسه وذلك مما قد ابطل واما باستقراء آخر وهذا
مما يذهب بلا وقوف فقد بان ان ما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه فاما بين بنفسه واما لا يبين
البتة بيانا يقينيا بوجه قياسي واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا ان
السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن
ان من شان السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا ولسائل ان
يسئل فيقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن
ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال
الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ليس ذلك اتفاقا فان الاتفاقي لا يكون دائما او
اكثريا فعلم ان ذلك شيئ يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا اذ علم ان الجسم بما هو
جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له او نسبة مقرونة به فصح بهذا النوع
من البيان ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء والقوة المسهلة للصفراء اذا
كانت صحيحة وكان للمنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فصح ان السقمونيا في بلادنا يسهل
دائما للصفراء اذا كانت صحيحة فاذا عرفنا الاعظم للاصغر بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة
وهو السبب واذا حللت باقي القياس وجدت كل بيان انما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الاكبر
في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذا بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين ايضا ولقائل
ان يقول ما بال التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفراء على وجه يخالف في افادته
افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون مستوفيا للاقسام واما ان لا يوقع غير الظن الاغلب
والتجربة ليست كذلك ثم يعود فيشكك فيقول ما بال التجربة توقع في اشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا

ان لاناس الا في بلاد السودان ولا يتكرر على الحس ان آن الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد
بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان اوقعت فقد اوقعت
خطاء وكذبا واذا اوقعت خطاء وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة ان يكتسب
منها مبادي البراهين فنقول في جواب ذلك ان التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما تشاهد على ذلك
الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا مطلقا بل كليا بشرط وهو
ان هذا الشيء الذي تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها امرا دائما الا ان يكون مانع فيكون
كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر علم ان شيئا
قد تكرر ولا يخلو اما ان يكون ذلك الامر هو السبب او المقترن بالسبب او لا يكون فان لم يكن هو السبب
او المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر بل لا محالة يجب ان يعلم ان السبب
او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست تفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد
واذا اعتبرت هذا القانون الذي اعطيناه سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود في بلاد السودان
وولادتهم للسود وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد
كذا صحت منه التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست التجربة متاتية باعتبار
الجزئيات المذكورة به اذ التجربة كانت في ناس سود والناس المطلقون غير الناس السود ولهذا فان التجربة
كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فتوقع ظنا ليس يقينا وانما يوقع اليقين منها
ما اتفق ان كان تجربة واخذ فيها الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة
لا تفيد اليقين ولسنا نقول ان التجربة امان عن الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس ايضا
ليس كذلك بل نقول انه كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وذلك
يكون اذا امنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان
يوخذ دائما او في الاكثر بوجوده امر فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام فالشيء
بوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الخاص ايضا مقارن للحكم وان كان ذلك الوصف مساويا
للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم وان كان لوصف خاص بل اخص من الطبيعة التي للشيء
فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الموجود من الشيء عندنا
فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما اخص من كلية الشيء المطلقة ويكون الغفول
عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي فانه في مثل ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا
يفعل امرا هو كذا فلا يكون لنا يقين بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك فانا ايضا لا نمنع
ان يكون اسقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة او يعدم فيه مزاج وخاصة لا يسهل بل يجب
ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس هو لذاته او لطبع فيه يسهل الصفراء

الآن يقاوم

الا ان يقاوم بمانع وكذلك حال الزمرد في اعانة الحية ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها تمنع ان
يكون الموجود بالنظر التجربي عن معنى اخص لكانت التجربة وحدها يوقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية
المقيدة فقط واذ ذلك وحده لا يوجب ذلك الا ان يقترن به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء
من التجربة فبالحري ان التجربة بما هي تجربة لا يفيد ذلك فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف او هو ضعيف
التمييز لا يفرق بين ما يعرض الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته وبين اليقين فان ههنا عقايد تشبه اليقين
وليست باليقين وبالجملة فان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي
اعتبار عللها فقط فان كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير الشرط الذي شرطناه لا شك فيه
فيشبه ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها بل عن السبب
المباين الذي يفيد اوائل اليقين وخبره في علوم غير المنطق فيشبه حينئذ ان تكون التجربة كالمعد وليس
بذلك المعد الملزم الذي هو القياس بل معد فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان المحسوس
لا يفيد رايا كليا البتة وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب ان المستقرى لا يوجب
كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يوول الى التجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط

المذكور **فصل في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق
بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول** فاقول انه مما يشكل اشكالا عظيما ان الحيوان كيف
يكون سببا لكون الانسان جسما على ما ادعيناه في ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا وكيف
يكون سببا لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان
لوجود الحيوان فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينضم الى معنى النفس
فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين
وكذلك كيف يحمل المتنفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله ينحل اذا
عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جزء الذي
هو فصل وبان لنا في ذلك ان ما كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوخذ حدودا او سطى
بذاتها وحدها بل كما يوخذ العلل حدودا وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول انا اذا اخذنا الجسم
جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث لو انضم
اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها
كان الماخوذ هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان
لا يتعرض لشيء اخر البتة ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية
كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره وكان معها وفيها الاقطار
ولكن بالجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات تكون بعد ان تكون جملتها جوهرا ذا اقطار

ثلثة وتكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان تكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية الذي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا البيان فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذا محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر فان اجتمع منه معاني كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا الجسمية والغذاء والحس كان لا يبعد ان يكون مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسا وفي معاني ذلك الحيوان على سبيل التجويز للحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لدفع شيء منها او وضعه بل مجوز له وجود اي ذلك كان في هويته ولكن هناك معها قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من الانسان ولذلك كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا مجوزا له وفيه ومنه اي الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذا اي معنى اخذته مما تشكك الحال في جنسيته ومادته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كان على انها فيه ومنه كان جنسا وان اخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء اخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا فاذا باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل في نفسه واما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة واذ قربنا هذا فلنقصد المقصود الاول ونقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي تجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانها لا يوجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان تجوز في نفسه تضمنه اياها فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك الجسم اذ حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة

او عمق صح

بالقوة صح

للجنس

فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالزمان ولكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا ليس هو النوع بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود هو نوعه فلنرتب الآن نوعا ونحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى موضوعاتها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد الجنس الاعلى يوجد اولا مستقرا بنفسه للنوع ثم تتلوه الجنس الذي دونه ونحمل بعده بل نجد كلها هو تابعا في الحمل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان في شرط الجسم الذي يحمل عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم الا حيوانا او هو نفس الحيوان والجسم الذي يحمل عليه هو الذي اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا احمل عليه بالفعل فقد صار المجوز فيه من التركيب محصلا في الوجوب فان كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب وهو السبب المعين فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب البتة بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حينئذ حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان لا شيء اخر فالحيوان هو اولا الجسم ثم الانسان وبعد هذا كله فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك مانعا على ما علمت ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فربما وصل المعلول الى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا للعلة عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحدا مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان وبالجملة لو شئنا ان نوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن وذلك لان الموصول اليه حينئذ لا يكون انسانا لان ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا فمحال ان نوصل الجسم الى حد اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شيء تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسطة تكون وصولها نفس حصول الانسان وافهم من الوصول الحمل على مفروض وهذه فصول نافعة في العلوم دفنه في انفسها لا يجب ان نستهان بها وقس على هذا حال الفصل الذي هو الجنس الانسان في وجوده للانسان فانه كالجنس الحيوان ايضا في انه جزء من الحيوان يوجد اولا

فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة صح

للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف هذا بالنباتات التى قدمت فانك ان حاولت عرفانه فى البيان
الاخير تخيل عندك ان ذلك مختص بالجنس ولا يقال الفصل وليس كذلك ولكن فى تفهم كيفية الحال فيه صعوبة
ربما سهلت عليك ان تانيت للاعتبار وربما عسرت وطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك
فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما اثبتناه من ان طبيعة كل فصل وان كانت فى الوجود مساوية
لنوع واحد فهى صالحة لان يقال على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة
فصل الجنس يستحيل حملها على الانسان ولم يحمل عليه الحيوان حال ما لم يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان الجنس
الاقرب اذا انتسب الى النوع بالفعل وينتسب الجنس الذى يليه الى ذلك النوع بالفعل او ينتسب فصل
الى ذلك النوع بالفعل لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس كما ناخذ الآخذ
طبيعة الجنس والفصل بذاتيهما غير منسوبة الى الشيء بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد وان لم يوجد
ما هو اخص وفرق بين ان يكون قبل فى الوجود مطلقا وان يكون قبل فى الوجود لشيء فقد اتضح من ذلك
ان الشبهة منحلة وهذا يتبين بيانا اوضح اذا نحن تاملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللون
لشيء ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له هو البياضية واذا وجد الشيء بياضا او سوادا اتبعه تبعه
وجدان للشيء لونا وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكنه لا يوجد ههنا
البياض الا انه موجود للبياض اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان للجنس وان لم توجد النوعية
المعين ولا يوجدان للنوع الا وقد وجد الجنس فيهما اذا المعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر بين ان وجودهما
للجنس بذاته ووجودهما للنوع بالجنس فاذا الجنس سبب فى وجودهما للنوع لان كل ما هو بذاته فهو سبب لما
ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع فان قال قائل انا اذا قلنا كل حى حساس وكل حساس
فهو حيوان فانتجنا ان كل حى حيوان لم يمكن ان يزول هذا العلم البتة ولم يمكننا ان لا يصدق بانه لا يمكن
ان لا يكون كل حى حيوانا فالجواب ان الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس فليس يتبين
ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو بيان ما يبين بيان برهانى وذلك لان معنى قولك
حساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس
هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية لا بان تكون هذه المعانى متضمنة فى الحساس تضمنا بالفعل ولا بان
تكون العقل يوجب فى اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه المعانى كلها بذاتها وجملة هذه المعانى
معنى الحيوان فاذا كون الحساس حيوانا بلا بيان امر ليس يتعين بالوجوب الا بوسط بل هو امر لا يمنع
العقل فى اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس وليس له سائر المعانى التى بها تكون الحيوة
فاذا توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى الا ان يوخذ الحساس من جهة تكون علة للحيوان
لا فصلا ثم يتمم سائر المعانى التى تصير بها علة موجبة للحياة على ما توضح فى باب العلل من كيفية اخذ
العلل حدودا وسطى فحينئذ لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا ايضا الحساس وحده واما اذا كان

الحيوان

الحيوان هو الحد الاوسط والحساس يضمن فيه ليس لازما خارجا عنه وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن
ان يتغير وانت تزداد تحقيقا بهذا مما سلف **فصل فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها و
سائر شرايطها** ولما كانت البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان اقدم بالذات
وكذلك هى اقدم من النتيجة عندنا فى الزمان واقدم عندنا فى المعرفة من جهة ان النتيجة لا تعرف الا بها ويجب ان تكون
صادقة حتى ينتج الصدق واذا كانت هذه المقدمات عللا فيجب ان تكون مناسبة للنتيجة داخلة فى جملة
العلم الذى فيه النتيجة او علم يشاركه على نحو ما يبين بعد وان يكون اوائل براهينها من مقدمات اول بينة بنفسها
هى اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم تكن بهذه الشرايط لم تكن المقدمات برهانية وكثيرا ما يوخذ فى
فى الاقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق وكثيرا ما يوخذ صوادق غير مناسبة فى قياسات تنتج بها
صوادق مثل احتجاج الطبيب ان الجراحات المستديرة اعسر برءا من قبل ان المستدير اكثر احاطة فيكون
امثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لانها غير مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توخى بها بانه
مطلوب طبيعى ولم يوضح علة مناسبة والاقدم عندنا هى الاشياء التى يصيبها اولا والاقدم عند الطبع
هى الاشياء التى اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هى ايضا الاقدم عندنا والاعرف
عند الطبيعة هى الاشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود فاذا رتبت الكليات بازاء الجزئيات
المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا والاعرف عندنا معا وذلك لان اول شيء نصيبه نحن ونعرفه
هو المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية واما اذا رتبت الكليات
النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة و
كانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية اشد تاخرا واحق
معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعت ارتفعت طبايع الانواع وان كانت
طبيعة الجنس من جهة ما هى كلية لا من جهة ما هى طبيعة فقط قائمة بالانواع فطبايع الاجناس اقدم بهذا الوجه
من طبايع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هى طبايع الانواع لان الطبيعة انما تقصد لا طبيعة الجنس فى
ان يوجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة او بالعرض وذلك لان النوع
هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان يوضع لها فى الوجود تحصيل والطبيعة تقصد
الكامل المحصل الذى هو الغاية وايضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت انواع الجنس فى
الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن ظان ان طبيعة اللون هى اعرف عند الطبيعة
من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد الطبايع النوعية
والطبايع الجزئية التى ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبايع الشخصية والجنس داخل فى القصد
بالضرورة او بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع اعرف من طبايع الاجناس فى الطبيعة وان كان
الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبايع الاجناس اقدم عندنا من طبايع الانواع اعنى بالقياس الى عقولنا

وادراك عقولنا الادراك المحقق لها فان العقل اول شيء انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل
الى ما هو مفصل فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيات الاشياء فانما
نعرفها اكثر من تحته اكثر ونحن في مبداء استفادتنا للمدركات يلوح لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد
تاخرا في الطبيعة على الاطلاق وهي الجزئيات المحسوسة فنقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا
ان نحقق الكليات تحققا كليا ليس شيئا منتشرا خياليا يكون ما نبتدي منه هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم
عند الطبع معا ونسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزئيات اي النوعيات فنبحث اول شيء اعم بحث
ثم نفصل وننزل بالتدريج فاذا كنا نعرف اول شيء طبايع الكليات الجنسية ثم النوعية فانا نكون قد
ابتدانا مما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع
من الجهة التي حددنا بها الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا
التعليم فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما نختم التعليم عند الاشياء التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ما ابتدانا
اولا واخذنا من البسايط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدانا مما هو اقدم في
الطبع لكنه وان كان ذلك مما خصصنا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو دائما اعرف عندنا فانه ليس كل
بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصوص عرف
عندنا ويكون قد سلكنا سبيلا برهانيه لا محالة لان البسايط اسباب فليبحث هل البسايط اعرف عند
الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه ان يكون هي لاجل المركبات فان المادة
لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان تكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك
البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان تكون الاجزاء واحد منها اعرف من الاخر من حيث انها اجزاء بل
هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعتبر لبعضها خصوصية زائدة على انها جزء واما البسايط التي
هي علل كالفواعل والغايات فليست باجزاء المعلولات فيشبه ان تكون هي اعرف واقدم معا عند
الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكن عما هو اقدم عند الطبع واعرف
عند الطبع معا لما هو اشد تاخرا فان ابتدانا عن المركبات وسلكنا الى البسايط او ابتدانا من الجزئيات
وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا نكون مستدلين غير مبرهنين ويكون قد اتفق ان كان الاعرف
عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان تحقق هذه الاصول على هذا الماخذ فان قال قائل ما قد قاله
بعضهم ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق
اعرف فيقال له لا معنى لقولك انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يصير معروفا بعارفه وعارفه
انما الحق بالعقل او كل ما هو ذو عقل واما الطبيعة في قصدها النظام الكل على سبيل الاستعارة
فيكون الاعرف عندها ما تقصده لنظام الكل فان اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية فالطبيعة الجنسية لا تكون
معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما يعرف اذا عرفت بالعقول وانما تكون معروفة بذاتها

بالقوة على النحو الذي يريد ان يصير معروفة بالفعل ولا ينكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول
فان الطريقة البرهانية تاخذ مما هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف عند الطبيعة على ما نفرغ به العلم
الاول في ابتداء تعليمه للطبيعيات ونحن ننقل به هناك ونشرح الامر فيه

فصل في مبادئ البرهان

ومبادئ البرهان يقال على وجهين فيقال مبادئ البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبادئ البرهان بحسب
علم ما ومبادئ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان يتعلق
بيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها
ومبادئ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون
له في مرتبة في ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسطه في علم قبله او معه او يكون وسطه في ذلك العلم
بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبادئ البرهان يتفقان في ان كل واحد منهما احد طرفي
النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية بان الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض
فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدا برهان ولا وسط لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل
فانها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها واما كل شيء بعدها مما يلقن في ابتداءات
العلوم تلقينا سواء كان حدا او مقدمة ففي الظاهر انهم يسمونها وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف
المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة مثلا
كما لقائل ان يقول ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الوحدة محمول
ما بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا اوليست كذا ثم لا سبيل الى تعليم
ذلك الا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع له كل اسم
انما يقع المنازعة في الحدود ان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطاء ان وقع في التصور واما المقدمة
فانما تورد لتقريبها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم اخر وهو الاصل
الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل
الموضوع المصادرة وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى مقبول بالمساهلة وليس في نفس المتعلم
راي يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم الاصل الموضوع والى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته
وفي نفس المتعلم راي يخالفه وربما قالوا وضع لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غير
اولي كان في نفس المتعلم ما يخالفه او لم يكن وربما سمي في التعليم الاول باسم الوضع كل راي يخالفه ظاهر
الحق يقال باللسان دون العقل مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور
الاوليات في العقل اولية فتصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما لنقص في فطرته اصلي او
حادث مرضي او سني او لتشويش في فطرته باراء مقبولة او مشهورة تلزم بها رد الاولي التي تنتج نقيضها
وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج الى ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له وغموضه

قد يكون كثيرة الكلية وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا قد يستقرئ للنحي طلب الجزئيات وينفع كثيرا الان
الاستقراء وان كان لا يثبت فقد تذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان نضع ان مبادي العلوم حدود ومقدمات
واجب قبولها في اول العقل او بالحس والتجربة او بقياس برهاني في العقل وبعد هذا اصول موضوعة
مشكوك فيها ولكن لا تخالفها راي المتعلم ومصادرات وليست الاصول الموضوعة تستعمل في كل
علم بل من العلوم ما تستعمل فيها الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فتستعمل فيها
جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا قد تستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير متميز ولما كان البرهان يوقع
لنا تصديقا يقينيا بالمجهول وانما يوقعه البرهان بسبب مبادي البرهان فيجب ان يكون تصديقنا
بها متقدما وليس يكفينا ان نكون مصدقين بمبادي البرهان كلها او بعضها اي الذي ليس بمصادرة
فقط بل ان يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها اشد من تكذيبنا
بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل بالضد وانما وجب ذلك لانه اذا كان شيء علة لشيء
في معنى يشتركان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلة اكد واكثر اذا كان من اجله يحصل في الاخر فانا
اذا كنا نحب شيئين لكن حب احدهما سبب لان نحب الاخر فالسبب اولى بان نحب اكثر كالولد
والمعلم للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال ان احدهما اولى بامر من الاخر فهو لنقص في
الاخر او لمخالطة من الضد للاخر كما يظن من ان الاولى بالسوادية ما شارك في نفس السواد وكان ازيد
سوادية فيكون الاخر ازيد بياضية حتى يكون الشيء انما يكون اولى بالصدق اذا كان الاخر اولى
بالاصدق فيخالطه شيء من الكذب بل قد يقال ان كذا اولى بكذا من كذا اذا كانا في طبيعة سواء لكن
احدهما له الامر في نفسه اولا وللاخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كليهما لكن صدقت باحد الامرين
قبل وبالاخر بعد كانت النفس مصدقة باحدهما ملتفتة اليه نفسه وبالاخر ليس ملتفتة اليه بنفسه
بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق بالاول اشد لهذا المعنى فان شوش عليك هذا الفصل فدعه فلا كثير
جدوى فيه واعلم انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث قيل ما قيل في جميع التي تاخذها وهي معقولة
من حيث لم نبينها ان كان اخذه لما هو مظنون عند المتعلم فانما نضعها وضعا وهي اصل موضوع له
اعني الوضع لا على الاطلاق لكنها عند ذلك فقط فاما ان هو اخذه من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد
او من حيث ظنه على ضده فانما يصادر عليه مصادرة وهذا هو المذكور في التعليم الاول بين المصادرة
وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم وهو هذا الذي ياخذه
الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يتبين بادنى
تامل وان المصادرة ما لا يتبين بادنى تامل بل كان الاصل الموضوع هو الذي يحصله المتعلم حقيقة
اذا افكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك وليس الامر كذلك فان الذي يتبين بادنى
تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشيء

٢ اكثر ما جرت العادة به منها ان يستعمل في

٢ ما بين العلامتين متعلم في النسخ المكتوبة منها بهذه النسخة

٢ الفرق صح

حقه ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم فلا يتنبه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل هو
الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه واما الاستكشاف للتصور فليس انما يعرض في القسم الذي
هو الاصل الموضوع بل قد يقع ايضا في الاوائل الحقيقية فانها ربما ذهب عنها واغفلت حتى اكريت
فيحتاج ان ينبه المتعلم فاما التامل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف
هو ابتغاء الحد الاوسط في موضع بنوع يسهل على المتعلم ادراكه فيشبه ان يكون المطالب في المسائل القليلة
الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك صار كثير من المسائل المهملة التي في الهندسة التي يفطن لها
المتعلم بادنى تامل من جملة الاصول الموضوعة وهذا محال بل الاصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة
في انفسها التي من حقها ان تبين في صناعة اخرى اذ كان المتعلم قد قبلها وظنها لحسن ظنه بالمعلم و
وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرة ما كان كذلك لكن المتعلم لا يظن ما يراه المعلم ظن مقابله
او لم يظن شيئا والمؤكد بالجملة فيه ان يكون عند المتعلم ظن يقابله بل الاشبه ان تكون المصادرة هي ما
يكلف المتعلم تسليمه وان لم نظنه كان من المبادي او كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي
يتبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة فيكون المبدا الواحد الذي ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا
باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدا للصناعة بل في مبدا لبعض
مسائل الصناعة اذا كان يبين في الصناعة فيقال لذلك المبدا مصادرة وبالحري ان يكون ما وضع
في كتاب اوقليدس وهو التقاء خطين في جهة التناقص عن قائمتين مصادرة اذ كان الاوسط لا يكون
هناك الا من صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط
الخارجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل ان المساوية لواحد متساوية
ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى تامل قال وذلك بفركار يعرف به المتعلم ذلك فيقبله
ولعمري ان هذا الغافل لو قال ان تفهم هذه القضية على سبيل التصور قد ينتفع فيه بالفركار لكان
له معنى واما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدائرة يعني بها شكل خطوط
مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكنه ان يضع دائرة وخطوط مركزها الا كذا فيكون وضع دائرة ليست
دائرة وهذا لا يمكنه ان يشك فيه بعد فرض وضع دائرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدائرة بل
الذي يجب ان يشكل عليه هو انه هل هذا المسمى دائرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى ان يشكل
عليه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدائرة وفرض ان لها وجود فالفركار كيف يصحح الامر العقلي
في الهندسة ولو كان فركار عقلي لغني ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدل بفركار جزئي عقلي
او حسي الا على ان خطوطا محدودة هي متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل خط مما لا نهاية له في
القوة كذلك لو فرض حاضرا فان شك المتعلم في وجود الدائرة شك في ذلك مع كل فركار يفرضه
وان سلم وجود الدائرة لم يمكنه وقد حدها ان يشك في ذلك ثم ان كان متعلم ابله شك في ذلك بعد

ان فهم ما الدائرة وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة فنجد متعلمين بها اكثر في ذلك سيغفلون
عن تفهم ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية حتى لو خط لهم مسطر وخطوط فيتبين لهم ذلك على
سبيل النسبة وبالجملة فان سبيل النسبة لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف بل الحق هو انه انما
صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع
بالفركار فان سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان يفهم ما سمع من المعلم الاول على ما اعبر عنه وكل
ما يوخذ ويكلف قبوله من غير بيان وهو يحتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع بالقياس
الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك
فهو مصادرة والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك
حين يأخذ هذا الذي يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان ومما غلطهم في امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعله احد
قسمي ما لا وسط له وحسبوا ان معناه الا وسط له في نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له في
ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط واعلم ان المقدمات البرهانية
التي على مطالب ضرورية انما هي في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في امثالها هي في
مواد ممتنعة ضرورية واعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات
مغالطات جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالاولية وتكون
من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما
ليس منها فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية فلذلك يوجد كلية كاذبة في
الكل كبرى وصغرى وينتج منها نتايج كاذبة في الكل اذا اخذت كبرى وتكون المقدمة منها مضادة
للمقدمة البرهانية والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة
المغالطية الجدلية فانها تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ولا يجب في الاكثر
ان تكون ضرورية وربما كانت شنعة وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل
يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب
وكثيرا من الشنيع حق ونسبة المشهور والشنيع الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات
البرهانية فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع
لسهو من القياس وقد يقع لقصد الامتحان وقد يقع لشر او رداءة نفس **المقالة الثانية** من الفن
الخامس **فصل في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضروريتها** انه لما علم ان مبدأ البرهان (وهي عشرة فصول)
يجب ان يكون اوضح واعرف من البرهان وهو الحق واقترن به ظن ان كل شيء يتبين بالبرهان وهو
باطل اجتمع منهما رايان احدهما راي مبطل البرهان والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان
يتبين دورا فاما من الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات

يحتاج

يحتاج ان يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل المطلوب بالبرهان انما يقع بمقدمات يحتاج
ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا
مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل بيانها وكذلك هلم جرا وذلك يؤدي الى ان يكون الشيء الواحد
متوقفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه اقامة براهين بلا نهاية وهذا محال او يكون الشيء يتسلم
من غير بيان وما يبنى على غير البين فهو غير بين فلذلك ما ليس ببين فلا يكون مبدأ للبيان فاذا لا سبيل
الى اقامة برهان على شيء واما الراي الثاني فان اصحابه لما لزمهم هذا المأخذ في الاحتجاج اضطروا الى
ان يقولوا ان للبراهين مبادي اول وكانوا وضعوا ان كل شيء يتبين ببرهان فوقعوا في ان قالوا ان
هذه المبادي يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض فيبرهن هذا المبدأ بهذا المبدأ وذلك بهذا على
سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم ان على كل شيء برهانا معا و
تخلصوا عن ذهاب المبادي والمقدمات الى غير النهاية وكلا الرايين باطل والمقدمة المؤدية الى الراي الاول
وهي ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان باطلة بل الحق ان يقال اما
ان يكون كل شيء مجهولا او يكون شيء معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان وليس
كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن قولنا كل شيء مجهول بمعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان (ببرهان)
فانه لو كان كل شيء يعلم ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته
ولو تمموا القياس على هذا النحو لم يلزمهم ما الزمهم وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت ان البراهين
تكون بمتوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد
ما بين الطرفين الاولين ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد
لآخر فاذا كان مثلا بين ج و ب متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين في التلو متوسطات
متوسطات بعدد ما بين الطرفين فما لا نهاية له فيكون بعض محصور الجانبين مساويا للكل الحاصر
وهذا خلف والثاني ان هذه المتوسطات وان كانت تذهب الى غير نهاية فلكل واحد مما لا نهاية له
في جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون اذا بعض المقدمات التي في الوسط
لا وسط له وهو من مبادي البرهان لا محالة ووضع ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان
غير معلوم هذا خلف فبين اذا انه ليس كل علم ببرهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا وسط فيكون
عنده النهاية في التحليل ويكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي اليه مقدمات البراهين فلا يكون
ايضا ما ظن من ان مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية او يوقف في كل برهان عند اصل موضوع
بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهي الى بين بنفسه بلا واسطة واما الذين ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة
بان جعلوا البراهين متناهية الى اوائل بين بعضها ببعض فقد فسخ طريقهم في التعليم الاول فقيل
ان البيان بالدور ليس ببيان البتة وبين ذلك بحجج ثلث احدها ان بيان الدور يوجب ان يكون

سببان كل واحد منهما اكثر تقدما واعرف من الآخر وكل واحد منهما اشد تأخرا واخفى من الآخر لان
وجهين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والآخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون اعرف فهو اعرف
عندنا واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تأخرا هو اشد تأخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان
هذا يمكن ولكن الاعرف فيما يتعلق بالبيان الدوري في الشيئين جميعا في جهة واحدة وبالقياس الينا
والى الطبيعة معا لانه لابد من ان يكون ما يؤخذ مقدمة في قياس ما اعرف عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع
انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة كجزئيات
الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه اعرف عندنا من شيء واقل معرفة
منه بعينه وهذا مستحيل جدا والجهة الثانية ان المبرهن يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الاول
وذلك لانه اذا كان يبين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة يبين نفسها بالمقدمة الاولى
او يبين بمقدمة او مقدمات يتبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط
واحدة او كثيرة اي كثرة كانت فانه انما يتبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما
يبين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا محال لان القول بان الشيء موجود لا يفترق فيه الحال بين
ان يوضع وضعا بلا بيان البتة وبين ان يقال ان الشيء موجود فقط ولا يزاد فان كان لا يقبل
ان الشيء موجود فلا يقبل ايضا ان الشيء موجود ثانيا وان كان لا يقبل ان الشيء موجود لان الشيء
موجود فلا يقبل البيان بالدور والجهة الثالثة انه قد تبين في انولوطيقا الاولى ان البيان بالدور
كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لابد فيه من ان يقع في حدود اقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا
على بعض متساوية وانعكاس مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادي
الاولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور وهذه اعني مبادي
البراهين كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا ففي بعضها
لا يتبين بالدور نعم ما قيل ان هؤلاء يعالجون الداء بادوى منه فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم
ان لا برهان او لابد من ذهاب مبادي البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان محتاجة في ان يعلم
الى ما لا يعلم الا بها فآل امرهم الى ان جعلوا مبادي البرهان لا يعلم البتة ولا يعلم بها شيء على ان
بيان الدور لا تخلص من الذهاب الى غير نهاية والدور نفسه ذهاب الى غير النهاية ولكن في موضوعات
متناهية العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية ولما
كانت مقدمات البرهان يفيد العلم الذي لا يتغير فلا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم بحال اخرى غير ما
علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني
التي تسمى ضرورية فلنعد الوجوه التي تقال عليها الضروري وكانا او مأنا الى ذلك في بعض ما سلف
فنقول ان الضروري اما ان يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان

صح ٢ ما هو

وحده او بالقياس الينا صح

لان الشيء موجود صح

ان يفرض

ان يفرض معدوما في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي
لا يمكن البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم
حمل ما وهو سلبه وهذا على انحاء خمسة فيقال لما كان من السلب والايجاب دائما لم يزل ولا يزال
كقولنا الباري واحد والباري ليس بجسم او يكون السلب والايجاب ليس دائما على الاطلاق بل دائما
ما دام ذات الموضوع موجودا ذاتا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي ما دام كل انسان وكل موصوف
بانه انسان وهو الموضوع موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان لا دائما فان كل انسان نفسد فلا يبقى
اتصافه بانه حيوان دائما او يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى
الذي جعل موضوعا معه مثاله كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ولا
ما دام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذوات الموصوفة بانها ابيض قد يزول هذه الصفة
عنها مع وجودها ويزول ايضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دامت الذات
موصوفة بانها ابيض فانها تكون لا محالة موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون بالضرورة فيه
بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا يصح في كل موجود وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجيء بعد فان
كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا فلا يمكن ان لا يكون موجودا بشرط
ما دام موجودا ولكن انما يعتد بهذا القسم فيما لا يكون المحمول ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا
كل انسان فانه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا ولا نقول قاعد بالضرورة وتسكت فمادة هذه الجهة من
الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفي كل وقت وبهذا يفارق الاقسام الاخرى او يكون الضرورة
متعلقة بشرط وقت كاين لا محالة لا بشرط وضع او حمل مثل قولنا ان القمر منكسف بالضرورة
اي وقتا ما وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا
القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا وليس كذلك بل هذا قسم على حدة
وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الاقسام الثالثة وذلك لان هذا القسم له وقت
ضروري لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت ضروري بل ضرورية اشتراط وجود
نفسه واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري الوجود لا لانه موجود
وبشرط وجود فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس انكشاف القمر
وقت انكشافه كقعود زيد وقت قعوده ولا نحتاج الى ان نطول الكلام في هذا فان المقدار الذي قلنا
واضح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها بل ان كانت من مواد ممكنة
اكثرية صلحت ان ينتج نتائج امكانية اكثرية واما سائر الانحاء فيستعمل في البرهان ان كانت
محمولاتها ذاتية وستفصل الذاتي بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما صلحت ان يدخل
في البرهان لانها يصلح ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحدة منها في الجهة

نخ اما ان يكون

ما دام موجود الذات صح

التي صار بها ضروريا ممتنع التغير فما يلزمه من النتيجة ممتنع التغير وكنا نشرحه اذا قلنا في كتاب القياس
ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف ج دائما او بالضرورة او وصف
به وقتا ما او بالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقت ودائما بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما
في هذا الكتاب فانا اذا قلنا كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه موصوف
بانه ب لا بل ما دام موجود الذات معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج
فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات الضروريات ههنا اجناس وفصول
وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شيء بنوع ما يجب
ان يوصف بجنسه او فصله او حده او لازم له دائما بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا زال فان حده
يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشفا
او الحلو صار تفها لا طعم له فزال حينئذ النوع وجنسه وهو الابيض واللون وزال الحلو والطعم معا
وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات
البرهانية قيل فيها انها يجب ان تكون كلية فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية
فنقول اما في كتاب القياس فانما كان المقول على الكل بمعنى انه ليس شيء من الاشياء الموصوفة بالموضوع
كج مثلا الا والمحمول كب مثلا موجود له او ان كان القول الكلي موجبا ومسلوب عنها ان كان القول الكلي سالبا
ولم يكن هناك شرط ثان وهو ان الوجود والسلب يكون في كل زمان بل في المطلقات لقد كان يجوز ان
ان يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا واما ههنا فان
المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا
فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضروري
يبطل كليته بشيئين اما ان يقال ان من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان
لانه ليس كل انسان كاتبا او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول
كالصبي لانه لا يوصف بعالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل ضروريا وان قال قائل انكم اخذتم
الضروريات التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات في كتاب القياس فكانت هناك كليات
مطلقة وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا ناخذها مطلقات
بان نرفع عنها جهة الضرورة وههنا اثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول وحيث كنا نجعلها مطلقة
فما كنا نقول ان الضروري ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة
بالفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فيه ولا امكان الضرورة الحقيقية حتى ان المطلقة بلغ
التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن ان يشترط الا من هذه الجهة فهي مطلقة اذا اخلت من هذه الشروط
والجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شيء وبين اشتراط بالفعل فههنا اذا اشترطت الضرورة

انقضت

٢٦٩

انقضت بالخلو عن الحكم اي زمان كان وهناك اذا لم تشترط الضرورة بل كانت القضية مطلقة بلا شرط
بالفعل فلم ينتقض بالخلو عن الحكم زمانا اذ وجد زمانا وكان لم يشترط دوام الحمل للموضوع ولو اشترط هناك
شرط الضرورة وكان بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول
منتقضا ولنعبر عن هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ههنا هو غير الذي
كان يعتبر فيه الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك ما بين حدي المطلوب على الاطلاق وهما ذات
الشيء الابيض وذات اللون المفرق للبصر فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته وههنا
نعتبر ذلك في شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة انه ابيض وهناك لم يكن بشرط بصفة صح
هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دائما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان
ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه
ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بانه ابيض بل في وقت ما وههنا
كذلك ايضا ولكن انما نمنع ههنا ان يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط
الذي يصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك ايضا وهذه المقدمة تستعمل في البرهان مع حذف
جهة الضرورة ولكن سوى وانما تكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت ولم ينو بل نظر الى الوجود فقط فقد
انحلت هذه الشبهة العويصة

فصل في المحمولات الذاتية التي تشترط في البرهان

فاذا كانت
المقدمات البرهانية تجب ان يكون ذاتية المحمولات للموضوعات الذاتية التي تشترط في البرهان غير غريبة
فان الغريبة لا تكون عللا ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادي البرهان عللا
فلا تكون مبادي البرهان عللا للنتيجة فلنبين ما الذي هو بذاته فنقول ان الذي هو بذاته يقال على وجوه
منها وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما المعتد بهما في كتاب البرهان فيقال ذاتي من جهة لكل شيء مقول
على الشيء من طريق ما هو وهو داخل في حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او قلت مقول من طريق
ما هو وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات الشيء
مثل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناه وهكذا قيل ايضا في التعليم الاول
فاقول قبل ان نرجع الى الغرض يجب ان نستيقن من هذا ان الفصول صالحة في ان يكون داخلة في
جواب ما هو صلوح الجنس في التعليم الاول وضع الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالاخر في
كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم قد جعل الفصل الاخير المورد في حد الجنس هو انه
مقول في جواب ما هو وفرق به بين الجنس والفصل وغير الفصل فيجب من ذلك ان يكون المقول
في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وان يكون بينهما فرقان على ما رايناه واوضحناه في موضعه
هذا ولنعد الى موضعنا الذي فارقناه ونقول ويقال الذي بذاته من جهة اخرى فانه اذا كان شيء
عارضا لشيء وكان يؤخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج

والخط فى حد الاستقامة والانحناء او موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لما وزوايا
من جهة لقائمتين او جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر فان جميع ذلك يقال له انه عارض
ذاتى وعارض للشئ من طريق ما هو هو وهذان هما اللذان يدخلان من المحمولات فى البراهين والقوانين
يوخذ فى حدها جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة
على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل فى الطبيعيات مخصصا من جهة
النظر فيه بما فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة فى المقادير مناسبة مقدارية وفى العدد مناسبة عددية
بجعل بحيث يدخل فى حدها موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت
اليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسئلة وليس خارجا من موضوع
الصناعة ولا يوخذ فى حده موضوع المسئلة بل جنسه وموضوعه وامر اعم منه ولكن لابد فيه ان يوخذ
موضوع الصناعة فى حده اخر الامر فهو مما يدخل فى البرهان فان المحمول فى قولك هذا الخط مساو لهذا
الخط وهذا المضروب فى نفسه زوج محمول اعم من الموضوع فكيف يوخذ فى حده الموضوع فليس كل محمول
فى المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذا فى حده واما هو ماخوذ فى حد الموضوع فليس
كل محمول فى المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذا فى حده واما هو ماخوذ فى حد الموضوع
اللهم الا ان يقال ان محمولات المقدمات اما ان يوخذ فى حدود الموضوعات لها او يوخذ فى حدودها
موضوع الصناعة او يقال ان محمولات المقدمات اما ان يوخذ فى حدود الموضوعات لها او يكون الموضوع
او ما يقوم بها مما هو فى تلك الصناعة يوخذ فى حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح به
فكل محمول برهانى اما ماخوذ فى حد الموضوع او الموضوع وما يقومه ماخوذ فى حده اما مطلقا كالسطح
للمثلث واما بتخصيص يلحق به ضرورة كما ان الخط اذا حمل عليه المساوى فانما يحمل عليه المساوى للخط مما
هو مخصص والعالم اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد فى العالمية لا الواحد مطلقا وهذا ايضا تخصيص
له بقول او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم الموضوع فى حد العارض فذلك ان يوخذ موضوع المعروض
له او جنس المعروض له او موضوع جنسه الاول كما يوخذ العدد فى حد مضروب عدد زوج فى عدد فرد
والمثلث فى حد مساوٍ له مضروب ضلعه فى نفسه لمضروب الاخرين كل فى نفسه فان موضوع
هذا العارض هو المثلث القايم الزاوية ولكن يوخذ فى حده المثلث والثانى كما يوخذ السطح
فى هذا المثلث القايم الزاوية فانه موضوع جنسه والثالث كما يوخذ العدد فى حد زوج الزوج
فجميع هذه يقال لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذ فى حد الموضوع ولا الموضوع
او ما يقومه ماخوذ فى حده فليس بذاتى بل هو عرض مطلق غير داخل فى صناعة البرهان مثل
البياض للققنس وان كان لازما على ما سنوضح وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل
والوضع ولا الايقاع بالبرهان فيقال لما معناه غير مقول على موضوع او فى موضوع وهو

قائم بذاته واما المماسة والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضى معنى ذاته مثل معنى المماسة ويقتضى شيئا اخر
هو الموضوع له فليس ولا واحد منها مقتصر الوجود والدلالة فى المعنى على ذاتها فذواتها ليست هى
هى بذواتها ويقال ايضا بذاته للشئ الذى هو سبب للشئ موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت
لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه الموت بذاته لا مثل ان يعرض بعد اثر مشى ما شى
او مشى انسان فعثر على كنز وساير كل ما كان اتفاقا ويقال ايضا بذاته لما كان من الاعراض فى الشئ
اوليا اعنى بقولى اوليا انه لم يعرض لشئ اخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له
وكان المعروض له سببا لان يقال انه عرض فى شئ اخر كما تقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح
ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض وهذه هى الوجوه الخارجة عن غرضنا ههنا بل الداخل
فى غرضنا هو المذكوران الاولان فانه قد يطلق لفظة ما بذاته مرادفة لما هو مقول من جهة ما هو على
المعنى المذكور فى هذا الفن فيقال للمقوم ذاتى لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظة بذاته والذاتى
ويعنى به العارض لما ماخوذ فى حده الموضوع او ما يقومه على ما قيل وربما قيل على معنى اخص واشد
تحقيقا ويعنى به ما يعرض للشئ او يقال عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص
منه وحينئذ استعمل على هذا المعنى فى التعليم الاول فقد يتضمن شرط الاولية فكذلك من غير استثناء
وشرط انتج منه انه يجب ان يكون اوليا واذ لم يفهم ذلك تشوش ونوقض وقيل ما كان يجب ان
يقال ان لذاته هو الذى لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم هذا الاشتراك الاول ولذلك قيل لا الموسيقى
ولا البياض بذاته للحيوان لان الموسيقى من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب انه انسان
واما البياض فهو له لانه جسم مركب ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو ضرورى مثل قوة الضحك
للانسان ومنه ما هو غير ضرورى مثل الضحك بالفعل للانسان وقد بلغ من عدول بعض الناس
عن المحجة فى هذا الباب لسوء فهمه ان ظن ان المحمولات فى البراهين لا يكون البتة الا من
المقومات لانه لما جرت العادة عليه فى تامله لكتاب ايساغوجى بان يسموا المقوم ذاتيا ولا يفهم
هناك من الذاتى الا المقوم ظن ان الذاتى فى كتاب البرهان ذلك بعينه وهو العلة فالرئيس
كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل احدهما وسط برهان بل المادة او ما يجرى مجراها
وهو الجنس او الصورة وما يجرى مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب ايضا هى هذه
باعيانها وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال
ان الحد الاوسط يكون ذاتيا لكلى الطرفين بمعنى المقوم وحين سمع قسمة الذاتى لم يعلم ان الذاتى
فى كلى القسمين المستعملين هو المحمول بل حسب انه الماخوذ فى الحد فظن ان القسمة هكذا ان
من الذاتيات ما هو محمول ماخوذ فى حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ فى حد المحمول ليس
ان ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد رايت بعض المنتسبين الى المعرفة ممن

كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فعول عليه في المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم
هذا المنهج ان قال كل محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي تعم النوع كله
في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته وان كون المثلث المساوي الساقين ذا زاويتين متساويتين
متساويتين عند القاعدة فصل لا خاصة وان كون كل مثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل لا
خاصة وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون
البرهان برهانا ونعترف ان ذلك كثيرا ما يكون مساويا ونعترف ان كل مقوم علة وان المعلول
ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وقد فرضه محمولا ذاتيا بمعنى المقوم ومنع
ان يكون لازم غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ونعترف
ان المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه وايضا فانه مع قوله ذلك نعترف ان مثل المساواة
زواياه لقائمتين ان كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له لان المقوم علة والشيء
لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الا بسبيل العرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا
من نفس ما هو عنه متقدم ونعترف انه ليس كل ما هو مع شيء دائما فهو علة بل يحتاج ان يكون
مع المعية مقوما والاخر مع المعية غير مقوم فيكون المحمول في الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولان
الاوسط في البرهان علة للاكبر عنده مطلقا فهو متقوم بالاوسط وايهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما
كليا وما هو لازم لزوما كليا فهو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم فما اخلق بالعاقل ان يتعجب من عقول
هؤلاء وانت تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة
بوجه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنس او فصل والعجب من ذلك الاول المتشبه به اذا
نكر ان تكون العلة الفاعلة وسطا ثم انه في الحال ضرب المثل بوسط قيام الارض في الوسط في اثبات
الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلية الكسوف ويؤخذ في حد الكسوف والعفونة تؤخذ في حد
صنف من الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك
بيانه من بعد والعجب الاخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في التوسط وذلك علة لانمحاق
الضوء مقومة له لا متقومة به وعارض خاصي للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له ومما تعرفهم ما يقال
من امر الحد وانه مناسب للبرهان فيجعلون ان كل برهان ينحل الى الحد واذا انحل الى الحد كان المطلوب
هو الحد الاوسط او والاصغر وليس كذلك كما كان وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القياس
القائل ان القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه وبين الشمس او رثته ظلمة البتة
لم يكن الوسط فيه حد القمر ولا جزء حد ولا الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد له لكنه معلول له بل الاوسط
والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما ستعلم حد للمطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض
التي للقمر وليس شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا الطغيان انما يعرض لهم

من شيئين احدهما بسبب ما جرت العادة من استعمال لفظ الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا
انه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني تفخيم امر
البرهان اذا جعلوه من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم انه اشرف فالبرهان
ايضا بالحقيقة هو اشرف فيوهمون انه يجب ان تكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير
كما لو قال قائل انه لا يجب ايضا ان يكون برهان على سالب لانه خسيس او لا يجب ان يكون برهان على
الامور الطبيعية او التعاليمية بل انما يناسب البرهان الاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه ان
كان للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف
الاخر وكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات
ان يكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف اذا كانت مختصة بالعلم الالهي لشرفه لكن ليس
هذا وامثاله بشيء ولا يجب ان يصغى الرجل العلمي الى ما يفزع اليه القاصرون من ان ذا شريف وذا خسيس
بل الى الموجود في نفس الامور فلنعرض عن امثال هؤلاء الخارجين ولننصرف الى غرضنا في تحقيق الاعراض
الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او جنس ذات الشيء فلا
يخلوا عنها ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل للمثلث من كون الزوايا الثلث مساوية
لقائمتين واما بحسب المقابلة اذ كان الموضوع لا يخلوا عنه او عن مقابله بحسب المضادة او بحسب
العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخلوا عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية
والشيء عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلوا عنها باحد الوجهين
المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخلوا عنها
ولكن يوجد لغيره من اشياء غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له بوجه اذ
كانت لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء يتقوم بها ولو كان الموضوع يخلوا عنها لا الى مقابل
مثلها بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها فاما اذا كانت
من الامور اللاحقة للموضوع التي تقتضيها ذاته واختصت بجنسه ولزمته مطلقا او على التقابل صارت
يستحق ان تسمى اعراضا ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع للصناعات ليست اعني
في موضوع موضوع للمسائل اعني التي وجودها ان يكون فيه هي التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولا لما هو هو
واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة عن ان يفيد الموضوع
اثرا من الاثار المطلوبة له وكيف وهي اعم من تلك الاثار اذ تلك الاثار انما توجد في الموضوع وهذه قد توجد
خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مختصة بالموضوع صارت ذاتية ماخوذا في حدها الموضوع واعلم
ان الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنايع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث
تخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها وانما يمكن ان تخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او جنسه

او لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اخذت
مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة من حيث هو موضوع الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر
فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزئية واما كلية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض
موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم
الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الوجود المطلق فكان
العلم الجزئي علما كليا ولم تكن العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع
على حدة وهو العدد فتنظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا
من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد
والمقدار وان كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما او ذو مقدار فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث
هو مقدار واذا كان له ايضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد ان ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد
كان العلمان قد صارا علما واحدا وكذلك ان كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدا حركة فيكون له
ان ينظر في الشيء من جهة ما له مبدا حركة فلم يتميز علم من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو
موجود كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود فكان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فلذلك
اذا كان موضوع صناعة ما جزئية وليكن الطب امرا وليكن بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس
للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة ما هو
جسم مركب تركيبا ما والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث
هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الطب هو غير العلم الطبيعي الكلي ولم يكن علما جزئيا فكان يكون
ايضا نظرة وفلاحة اذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتحير فيه الفهم الا ان يجعل السواد سوادا
مخصصا بالانسان ليس ان يجعله سواد الانسان بل سوادا هو بحال مع تلك الحال يكون للانسان
حتى لا يكون تخصيص نسبة فقط بل تخصيص لامر خاص لذلك الخاص تخصصت النسبة فتبين ان الاعراض
الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات واذا اتفق ان انتج شيء مثل هذا في علم ما وان كان من مقدمات
صادقة فانما يكون بيانا على سبيل العرض لانه في مثل هذا القياس اما ان يكون الاوسط غريبا او
الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع اخر او للعلم الكلي فيكون
البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض وان كان الاوسط مناسبا
لكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه هو بل الاكبر المحمول غريب منه ومن جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون
ايضا لاجل شيء داخل معه فيكون من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر اوسط اخر قد ترك واخذت
النتيجة لا من وجهها الذي يليق به حين لم يوجد في بيانها مقدمة بينة بنفسها ولا مقدمة تجري امرها على
انها مبدا او العلم واصل موضوع فلا يحصل من ذلك تعين مطلق ولا تعين لازم عن اصل موضوع فلا يكون

كليا ولم تكن العلوم متباينة مثال هذا
ان علم الحساب جعل علما على حدة صح

البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في البراهين وسط من
عرض غريب وان كان لازما انه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان لم وليس الامر
على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في برهان لم حتى اذا لم يكن للشيء برهان لم ينظر فيه في هذا الكتاب
وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير ذلك
فانه ليس يصير القياس بان ينتج شيئا صدقا من مقدمات صادقة ماخوذة من حيث هي صادقة جدليا
ولا مغالطيا ولا شيئا حقه ان يبان في فن اخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام الصنائع القياسية
اكثر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين بالان فقط
وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العارض الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في
كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقينيا وكفى سقوطا بقول من يقول ان ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين
بانه يوجب ان لا يكون لنا يقين بالباري جل ذكره اذ لا سبب لوجوده فيعترف بانه ضايع السعي في طلب
العلم اذ هو ما قدر للشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين بالباري تعالى جده بل يجب ان يعلم ان العلة في ان يعرف
هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الاول لمن فهمه وهو ان هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا
له واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة وذلك لان
ما ساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من
الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عارضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل كما دل
العلامات التي هي اعم وجودا وعلى ما قيل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان بيانا ان وقع حقا
فانما يقع حقا على سبيل العرض

فصل في كون المقدمات البرهانية كلية وفي المعنى الاولي و تتميم القول في الذاتي

وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم يكن
في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه
الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كتاب البرهان المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي
فان الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان واولا فيكون كليا باجتماع شرائط ثلثة
وكل واحد من نوعي الذاتي قد يقال اولا وقد يقال غير اول فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع
مثل الجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على شيء اعم منه حتى يحمل
بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم
يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان ولا يتوقف حمله على الحيوان ان يكون
محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون لشيء ولم
يكن لاخر ولا يكون للاخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وقبل كونه للاخر واذا تعقبت اصناف ما
يقال اولا وقبل وجدتها تدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان او بالزمان او بالشرف

او غير ذلك فيتبين ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا انه
القياس اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه المثلث مساوية لقائمتين فان ذلك مما يوجد لغير متساوي
الساقين من المثلثات فهو اذا للمثلث اولا ولمتساوي الساقين ثانيا وهذا الصنف الاول ربما كان
المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم كان للحيوان في المثال الاول والحيوان للانسان وربما كان مساويا
مثل مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا في الماهية كما في المثال الاول
وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا مقوما
لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانيا مثل المثلث فان كون الزوايا هكذا يعرض له اولا واما
متساوي الساقين فانما يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا اولا لجنسه وعارضا ثانيا له وجنسه مقومه
ويمكن ان يكون عارضا اولا العارض للموضوع مثل الزمان فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارضة للجسم وعسى
ان لا تكون هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل تكون الاولية في هذا الموضع هو ان لا يكون الشيء محمولا
على اعم من الذي قيل انه له اولا وان كان محمولا عليه بتوسط مساو فكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء
غير اول فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما قام على ما هو له اول فانه من بين ان كل مثلث
متساوي الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ما هو متساوي الساقين
بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فانه بين هذا العارض
للمثلث وبين المثلث وسايط وحدود ما مشتركة كلها عوارض اقرب منه بل الشرط ما قد بيناه
اولا واما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية
الشيء بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات انواع الشيء او من جملة الاعراض الخاصية الذاتية
للشيء لكن انما يحمل على كلية الموضوع بسبيل التقابل على ما قلنا فاما القسم الاول فهو مثل الفصول
المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا محصلا البتة فيكون فصولا اولية للانواع من جهة انها يقومها ولا يقوم
اجناسها ويكون فصولا اولية للاجناس من جهة انها تقسمها ولا تقسم انواعها واما القسم الثاني
فهي العوارض الخاصية بالجنس ما التي لا تعمه ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا ما معينا فيها حينئذ لقبول مثل
ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركا وساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج في ان
يكون ضحاكا الى ان يصير اولا حيوانا بل انسانا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف من الذاتيات واعلم
انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين ان يقال مقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية هي التي
لا تحتاج ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي محموله اولي فكثيرا ما يحتاج الى
وسايط فالمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا
وما كان من الاعراض الذاتية ليس يختص بالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان جنسه يوخذ في
حده ذلك العارض وذاتي للجنس بان نفسه يوخذ في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية

للموضوع

للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه عرض ذاتي واولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون
ذاتيا للموضوع ولكن لجنسه مثل ان جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضيا ذاتيا للعدد لانه يوجد في
المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكلما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم يكن جنسه ذاتيا
لذلك الموضوع فيجب ان يكون لا محالة ذاتيا لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجوهر فقد لا يكون
ذاتيا لجنس الموضوع مثل ان التنافر والاتفاق اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست اعراضا ذاتية
لاجناس النغم بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاولي الخاص وغير الخاص مما اشرنا لك اليه اشارة ما
ويسهل لك من ذلك ان تعلم ان من المحمولات الاولية المقومة لماهية الشيء ما هي خاصة كالحدود وبعض
الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل
المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك
والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كحال
زوايا المثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمتين
فانه اولي للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما المتبادلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين
المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات
فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ بدلهما الخط الواقع على خطين
الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين والاخر الجاعل اياهما مختلفين لكن المتبادلتين متساويتان ولا تبل
قول من يظن ان جنس الفصل اذا لم يكن جنسا وفصله اوليان للنوع وعلى انهم انما قالوا هذا في
الفصول المساوية واعلم انه قد يكون البرهان اولا على ما ليس بحمل اولي فان الاوسط اذا كان
اعم من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اوليا يكون البرهان
عليه برهانا اولا لكنه على جزئيات الاصغر برهان ثان وقد يجمع الامران جميعا كالبرهان على المثلث
المسبب كون زواياه الثلث مساوية لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر
سواء كان الاكبر مساويا للاوسط كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقال على ما هو اعم منه وعلى ما
قد علمت والاعراض الذاتية قد يكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلث لقائمتين فانه ذاتي للمثلث
مساو له وقد يكون غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب الفرد في الزوج ولكن غير خاص
اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد هو جنس موضوعه يوخذ في حده والعرض الذاتي
الخاص قد يكون مساويا وقد يكون انقص من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الثلث
لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما الخاص
على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض الذاتية
للعدد لان جنس العدد يوجد في حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض العدد وعم

منه من وجه لانه توجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان مقابلا
فانه يعم موضوعه كالعدد هاهنا وانواعا كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن موضوعات
الاعراض الذاتية ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان للاعراض الذاتية
ومثل الحيوان والجسم والكم ولكن فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية على ما قلنا ومنها ما تشبه اجناسا
وانواعا وليست وهي المعاني التي تقال على كثير ولكن لا بالسوية وهي لوازم غير داخلة في ماهية الاشياء
الداخلة في المقولات مثل الوجود والوحدة وما يشبههما من جهة الاجناس العالية ويعرض لها عوارض
ذاتية تبحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد
يكون ايضا الامور اخص من الواحد والموجود وكالانواع لها هذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان
المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد وكنا بينا انهما غير خاصيتين بالعدد ثم كل عدد
فاما ان يكون مساويا او غير مساو فينقسم العدد اليهما قسمة مستوفاة وايضا فان العدد
ينقسم الى الزوج والفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة
اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان
وايضا جنس العدد ينقسم كذلك فان كل كم اما مساو واما غير مساو فاذن القسمة الاولية بها
لجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فهي للعدد قسمة اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد
ولذلك فان جنس العدد لا ينقسم بها قسمة مستوفاة فلا تقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول
ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل
عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ماش ومنه
زاحف ومنه طاير ونقول ان القسمة المستوفاة الاولية اما ان يكون بفصول ولا يكون نسبتها
الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفة في الاولية على ما بينا وان كان نسبة الاولية في كل اخر واما
ان يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم
اما متحرك واما ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك
اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج
والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما ما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد
عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان هذه عوارض تعرض
للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض شيء من هذه العوارض فهي من
جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون في تمييز الامرين ان يمتحن
ويؤخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان
يعرض له الامران في حالين فعروضهما اولي وعند هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لان يتحرك وان يسكن

ولا لحد

ولا نجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا وان يكون فردا فان طبيعة الجسمية كافية لان يتصورها وقد عرض
لها الامران قبل ان تلتفت الى لحوق فصل بها وليس طبيعة العدد كافية في ان يتصورها قد عرض لها
واحد من الامرين ما لم ينضم اليها في الذهن فصل او لحقته بها تبين لك حينئذ ان يلحقها ذلك العارض
وقد يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليس مستوفاة ولا اولية بل هي اولية لما فوقه كقولك كل عدد اما
زايد واما ناقص واما مساو ولما تحته كقولك كل كم اما زوج واما فرد ونقول ايضا ان القسمة التي
تكون اولية للجنس من حيث القسمة وتكون الاعراض التي انقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع على
اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث
اما ان يكون زاوية منه مساوية للباقيتين او زاوية منه اعظم من الباقيتين مجموعتين واما ان
يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثاني
عارض خاص بمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص بالزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا
وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما ماش واما سابح واما طاير واما زاحف
فان كل واحد منها وان كان اوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها
غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك اولي خاص وغير الضاحك
اولي غير خاص ونقول ان السبب في انه لم قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين او
فصلين منقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف مبلغه وهو كمال حقيقته وماهيته ونعرف
ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا بنظر انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم
بمتساويين ويكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضي ان يكون بينا له الانقسام بمتساويين ومقابله والزوج
والفرد لا يخلوا اما ان يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد او فصلا جنسيا او فصلا خاصا او
يكون نفس النوع وقد علم نفس ذلك النوع وكيف يمكن ان يكون² فصلا خاصا له وقد يوجد الزوجية لنوع — في امر عارضا لازما له وكيف يمكن ان يكون
اخر والفردية وكيف يكون جنسا او فصل جنس او شيئا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم
معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت
بل التي لا يمكن ان يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ونجهل ان
الاربعة عدد حتى نتامل ويستبان اللهم الا ان لا يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون احضر في الذهن مع
معنى الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسماية ٢ — ٢ امكن صح
ان شك فلا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد حتى يستبين ونتامل حال الانقسام بنصفين
او مقابله بنوع فكر ونظر فان كان عدد ما يعرف ذلك فيه بسرعة او كان في اول وهلة مثل الاربعة
والثمانية فانا انما نحكم بسرعة انه زوج لا لاجل انه ذاتي للاربعة والثمانية ولكن لانه قليل فيلوح لنا انه
منتصف عن قريب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف الا ان يستثبت فاذا ليس بيانه كونه اربعة

زوجا لذاته بل الظهور عارض اخر عرفناه له وهو التنصف وههنا وجوه اخر يعرف بها ان الزوج
عارض لا ذاتي لاصناف العدد لا يحتاج الى التطويل بها فاذ كان الزوج والفرد عارضين لاصناف
العدد وليسا بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين
لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع فبقي ان يكون كل واحد منهما عرضا عاما بالقياس
الى نوع نوع من العدد وعرضا خاصا بالقياس الى العدد فصل قيل في التعليم الاول انا ربما اعطينا الكلي
الاولي وظن بنا انا لم نعطه وكثيرا ما لم نعطه فظن بنا انا اعطيناه والاسباب في ذلك ثلثة امور
واحد منها هو سبب لما يكون قد اعطينا وظن انا لم نعطه مثل قولنا ان الشمس تتحرك في فلك
خارج المركز حركة كذا وان القمر تتحرك في فلك تدويره الى المغرب حركة كذا وان الارض في وسط الكل فان
هذه العوارض تكون مقولة على الكل اولية ويظن انها ليست كلية بشرط هذا الكتاب والسبب
في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود مفردة وطبايعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود
فيظن ان محمولاتها وان كانت مثلا اولية فليست بكلية وليس الامر كذلك فان قولنا شمس
وقولنا هذه الشمس مختلفان وذلك لان قولنا الشمس يدل على طبيعة ما وجوهر ما وقولنا هذه
الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه ثم كل برهان نبرهن به على الشمس
فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه
الشمس كان البرهان ما لم يقم عليه بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم فنبرهن
عليها بشيء او نحكم عليها بشيء لو كانت تلك مقولة على الف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان
متناولا للجميع والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل
على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال على الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط ويقال كلية
من جهة ما هي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين وان اتفق ان قيل في الحال على واحد مثل بيت
مسبع وكما حكي من امر طاير يقال له ققنس حتى يقال انه يكون في العالم واحد فان ابطل حدث من جيفته
او رماد جيفته مثله اخر ويقال كلية لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا ايضا له في الوجود امكان
عموم ولكن لان مجرد تصور العقل له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر ومعنى
اخر ينضم اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحدا ابدا واما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور انها
واحدة بالعدد شيئا واحدا بل تصورها شيء غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على كثيرين ولكن
معنى آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك وطرف المقابل له فهو الذي نفس معناه
وتصوره تصور فرد من العدد كقولنا ذات زيد بما هو زيد ولا يمكن ان يكون هو زيد بما هو زيد لا
في الوجود ولا في التوهم فضلا عن العقل امرا مشتركا فيه فالطبايع الكلية تقال على هذه الوجوه
الثلثة وكان الاخير منها يعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون المتصور منها مشتركا

اونتضم

اونتضم الى تصوره معنى اخر وليس هذا نفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار
وهو ازيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة وانما يشترط هذا وينبه عليه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار
ليس اعتبار الكلية بالذي هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط فهذا هو الذي
ينبغي ان نجعله الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان تتذكر ما سمعته من هذا المعنى
في مواضع اخرى ولا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك شخصية بل يجب ان تعتقد ان المقدمة
الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة
فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلي ومقدمته كلية ولا تبال كيف كان كلية من الوجوه
الثلثة بعد ان يصح الواحد الاخير كذلك فاذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس من جهة ما هي
شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الآن مانعا يمنع ان يكون شموس كثيرة فيمتنع ان تشترك في حكمك
الكلي كثيرون وانت جعلته كليا فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا
سبب هذه الشبهة الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية وهي كانها
عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما فانه لم يضع المقول على الكل فظن انه وضع وكان هناك
وضع فظن انه لم يضع والثاني ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي ولم يكن
في الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه اولي وكان هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول
القائل ان التوازي اولي للخطين يقع عليهما خط فيجعل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قائمة وذلك لانه
لا يخلو شيء من خطين بهذه الصفة الا وهما متوازيان فظن ان المقول على الكل كليا وليس كذلك
لان شرط الاولية فايت لان الزاويتين اللتين من جهة واحدة وان لم يكن كل واحدة قائمة بل كانتا
مختلفتين لكن مجموعهما مثل قائمتين فان التوازي يكون محمولا على الخطين وهذان الخطان وذانك
الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له اولا وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير الداخلتين
من جهة واحدة معادلتين لقائمتين سواء كانتا متساويتين وقائمتين او مختلفتين واما
السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهي شبهة توقع فيها الضرورة او الخطاء اما الضرورة
فاذا كان الشيء الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم له فتبين الحكم في كل واحد من انواعه التي هي لها
اسماء بيانات خاصية فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منه لفقدان الاسم العام ظن انه اولي لكل
واحد منها وان الحكم منا عليه كلي مثاله انا نبرهن في المقادير المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة
ونبرهن ايضا في الاعداد ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة وقد برهن في كل
واحد منهما برهان اخر ولكن المبرهن عليه ليس اوليا لواحد منهما بل هو اولي لكل كم الا ان
اسم الكم لا يوضع لا في صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع العدد فيها
على انه اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة توضع فيها المقدار على انه اعم جنس ولا يتجاوز

فكان اسم الكم معدوم بحسب الصناعتين وكانه ليس في احدى الصناعتين للمعنى العام اسم وفطن
في كل صناعة ان هذا العارض اولى بموضوع صناعته وهو في الحقيقة اولى الجنس موضوعي الصناعتين
ولذلك هذا التبديل متقرر في الازمان وفي النعم وفي الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب
الذي يقع لاجله ان يبرهن لا على العام الذي الحكم عليه اولى بل على انواعه اما في الاسم على ما قلنا واما
لان العام الاول خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب جدا
ولكنه على نوع نوع من احوال الخص ذلك سهل واما لان العام لا يسهل تحديد الخيال لانه جنس والنوعيات
التي تحته تكون اقرب الى الخيال فتنتصب بحذائه ويكون شان ذلك العلم ان يبرهن عليه بتخييل ما كالتشكيلات
الهندسية وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين وايضا الكم
ليس من موضوعات احدى الصناعتين وايضا فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير من جهة حال
الاضعاف ويقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون قد قام على كل واحد من جهة تخصه وصعب
اقامته بنحو يعمهما جميعا وايضا لان تخييل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم اسهل من تخييل
الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث تخصه كما وضع لانواعه بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو
مقدار مباحث كثيرة بل خص اكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام
الى النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم القياس الى التخييل فهذا
وجه وقوع سبب هذا الغلط من قبل الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط وذلك ان نظر الانسان
اول نظره الى احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من غير ان يحس كيفية الوجه في استيفائها
كلها وان كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائه لها كلها فيبين في كل واحد منها ابرهان
عام او برهان خاص لكل واحد وله ان يبتدئ فيبين ذلك في المثلث المطلق لانه اولا الا ان
الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات فحينئذ كيف يمكنه ان ينتقل الى المثلث المطلق
الا ان يعمل على الاستقراء المغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير متحقق استيفاؤها
الى الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لانه يلزم من وجدان حكم كان في
جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها يقينا ان يحكم بالحكم اليقين على الكل واما الحكم الاقناعي الشبيه
باليقين فقد يجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لان هذا
الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه للشيء الذي هو المثلث المطلق ما لم يكن تيقن استيفاء
الاقسام التيقن الذي لو كان حصل له كان له بعد ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اولى
وعليه كلي واذا لم يتنبه لذلك حسب ان الحكم اولى لتلك الجزئيات وظن الحكم على كل صنف منها كليا
بطريق هذا الكتاب ومن اراد ان لا يضل في معرفة ان الحكم اولى فيجب اذا كان الحكم مقارنا لمعان
مختلفة ان يمتحن اولية الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا منها ويبدل ذلك الواحد كلها دائما فما

بيانه
ذو كم

اذا ثبت

اذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا ارتفع وان بقيت البواقي لو امكن ذلك ارتفع الحكم
فالحكم له اولا مثال هذا مثلث متساوي الساقين من نحاس وهو ايضا شكل واذا رفعت تساوي
الساقين وكونه من نحاس وابقيت المثلث وجدت كون ثلث زواياه كقائمتين ثابتا ولو امكن
ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت
المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم فمن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس نجد الحكم ثابتا مع
رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل نجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع المثلث
فيجتمع من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لا لغيره

فصل في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها

ثم ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية قبل لان ما
تكتسب بتوسط ما يجوز ان يتغير لا يكون باتا لا يتغير بل النتيجة الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها
امكان تغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضها البعض ضروريا
في الجوهر والطبيعة وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع في كسب العلم اليقين فضرورية في
الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية الموضوع في جوهره
واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم ايضا
اما على الاطلاق واما على المقابلة والتي على المقابلة فالماخوذ منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع
الواحد فان كان مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليس داخلا في البرهان على الامر الضروري
من حيث ما هو ضروري واما كيف ريب بعضه ليكون منها العلم اليقين فسنقوله بعد قالوا وكل
قول ينتج به امر ضروري وليس ضروريا فان للمعاند ان يقول ان الملزوم الذي وضعته ليس دايم الوجود
فما يلزمه ليس بدايم الوجود اذ لا يجب ان يكون دايم الوجود فان كان ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكون
بهذه السبيل فاذا استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكون فيها هذه المطعن فيتبين
من هذا ان الذين يقتصرون في اخذ المبادي على ان يكون صادقة في نفسها او مقبولة اي معترف
بها عند قوم او امام او مشهورة اي يعترف بها كافة الناس ويراها من غير ان يكون اولية الصدق
وربما كانت غير صادقة كما تعرفه في كتاب الجدل فقد يضلون السبيل فان استعمال المقبولات
والمشهورات وامثالها في طلب اليقين مغالطة او غلط وبلا هذا اذ يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقات
فاذا لم يكن مناسبة للجنس الذي فيه النظر وكانت خارجية غريبة لا يبين شيئا في الجهة التي بمثلها يقع اليقين
العلم وان كان يقع بها يقين ما لانها لا يدل على العلل اذ العلل مناسبة للشيء وانما يعطى صدق النتيجة
فقط لا ضرورة صدقها اولية صدقها وليس كل حق مناسبا وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا
كان الاوسط غير ذاتي وغير ضروري للاصغر فلا يخلو اما ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن
ضروريا كان اليقين بنسبته الى الاصغر غير ثابت فلم يكن يقينا محضا الا ان يكون البرهان عليه

من جهة ما هو ممكن لا من جهة ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فاما هو ضروري في نفسه ليس
ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه غير ضروري له فحينئذ لا يبقى الشيء
الذي كان علم بتوسطه فيزول ح الظن والشيء موجود في نفسه فانا اذا علمنا ان هذا الان حيوان
لانه يمشي وكل ماش حيوان فاذا لم يمش بطل عنا العلم الذي اكتسب بتوسط المشي فلم ندر حينئذ انه
حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق فان قال قائل ان هذا اليقين لا يزول وان زال الحد الاوسط
لان قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بانه ماش وقتا ما فهو حيوان دائما ما دام ذاته
الموضوعة للمشي موجودة فان كل شيء موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم يمش على ما علم
في كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشي
ولو مشى وقتا ما ضروري والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم فالجواب عن هذا ان هذا انما يفيد اليقين
لرجوعه بالقوة الى قياس برهاني لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى الضرورية الماخوذة ضروريتها
على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهي قولنا كل ماش بالضرورة حيوان
حقيقتها ان كل شيء من شانه ان يمشي فهو حيوان بالضرورة فلا يخلوا اما ان يكون عرف بالعلة
فان كان لم يعرف بالعلة واللمية لم يكن اليقين ثابتا حقيقيا كليا على ما اوضحناه قبل وان كان عرف
فانما اكتسب اليقين بقياس العلة وهذا المشي يكاد ان يكون من الاعراض الذاتية بالانسان من وجه
وبالحيوان من وجه اخر على ما قيل في الابواب المتقدمة فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان
الاوسط فيه عرض ذاتي وهو المشي ثم ان تحقيق حال المقدمتين اذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين
في القوة الى مقدمتين كبراهما ضرورية وذلك لان قولنا كل واحد مما يمشي وقتا ما فانه حيوان بالضرورة
قوته قوة قولنا كل ما في شانه ان يمشي ويمكن ان يمشي ويصح ان يمشي فانه حيوان بالضرورة
وقولنا كل انسان يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان يصح ان يمشي ومتى صدق صدق هذا
معه واذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها وكان قولنا كل ما
من شانه ان يمشي فهو حيوان قولا يقينيا معلوما بعلته وكان الاوسط عارضا ذاتيا للحدين
باعتبارين كان القياس برهانيا وكان كانك تقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان
يمشي وكل ما امكن ان يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في قوة هذا
القياس انتج يقينيا وليس يضر في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فان ليس
اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين بل وقع اليقين
بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوته ذلك استحال وقوع اليقين به وكما انه قد
كان يمكن ان ينتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة فكذلك قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية
عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة على القياس

(هامش: ساكن / حينئذ)
(هامش: تا ان كل ما في شانه ان يمشي فهو حيوان او لم يكن عرف بالعلة صح)
(هامش: غير خ)

بل من جهة انها

بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة وان من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالعرض كذلك
النتيجة الضرورية ههنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي
قوة الحدود وان يغلب على نحو نتيجتها ضرورية وكما ان هناك قد يشك متى احس بكذب المقدمات فلا ندري
ان النتيجة صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك
ههنا نشك فلا ندري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه اخر يلوح مع تلك المقدمات
وفي قوتها او لا يلوح عنها بل عن مقدمات اخرى وكما ان هناك لم يكن يمكن ان تنتج كاذبة عن صوادق كذلك
ههنا لا يمكن انتاج غير ضرورية ونسبتا الحد الاوسط ضروريتان والمقدمات العرضية وان كانت لا تنتج
شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج
بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا واذا كان القول منتجا بالضرورة فان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى
عن فائدة بل لا بد من ان يتبعه فائدتان احداهما العلم بوجود شيء وان لم يكن يقينيا فاما الجهل بسببه
ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني كما انه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان يعرف لم كذا كذا
وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا ثبت دخوله في الوجود
لم يقصر البرهان عنه او يكشف من كنه لميته والثاني الزام الخصم والمخاطب عند ما سمح بتسليم المقدمة وهذا بعيد
عن ماخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم الحق اياها وان يكون ضرورية
ولا يكون ضرورية على النحو الماخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتي
فان الضروريات الخاصة بكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية وما سوى ذلك
فهي اما ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض مطلقة ولا يعلم منها لميته شيء البتة فاذا كان
الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم اخر بل يبين كل علم بمقدمات خاصة
مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسية والعدديات بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم بيان
منقول او بيان غريب الا فيما يشتركان فيه وسنوضح هذا بعد فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة

فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واختلاف مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة

نقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات
ومسائل والمبادي هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها
عن ان تبرهن فيها وانما تبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها عن ان تبرهن في ذلك العلم بل في علم
دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما تبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها
والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه
او عوارضه وهي مشكوك فيها فتستبين حالها في ذلك العلم فالمبادي منها البرهان والمسائل
لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله

(هامش: لكل صناعة مباد وموضوعات ومسائل)
(هامش: تا ولا تبرهن في تلك الصناعة ... تعريفات المبادي والموضوعات والمسائل)

ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي ونقول ان المبادي على وجهين اما مباد خاصة بعلم علم مثل اعتقاد
وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مباد عامة
وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب
واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدا يشترك
فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا تتعدى ماله تقدير فان
هذه الاشياء هي المساويات في الكميات ودونها لا غير فان المساواة لا يقال لغير ما هو كم او ذو كم
الا باشتراك الاسم والمبادي الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء
موضوعاتها او عوارضها الخاصية فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير
خاصة به بل بجنسه مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة يتم
بخصصها بها لان المساوي في الهندسة مساوي مقدار وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة
والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا بموضوع
الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المضادة ايضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع
العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان شيء مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على موضوع
العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولنا كل عدد زوج ينقسم
بمتساويين والمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج وان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين
فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع واما اذا كان الموضوع في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة
او اعم منه فهو مبدا غير خاص والمبادي العامة يستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل
واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل استعملت قوتها فقط فقيل
ان لم يكن كذا حقا فمقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما ان يصدق عليه السلب والايجاب
لان هذا مشهور مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمناكدين واذا استعملت بالفعل خصصت
اما في جزئيتها معا كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما
مباين فقد خصصت الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما
في الموضوع وحده كنقلنا المقدمة العامة وهي كقولنا كل الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
الى ان كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله
وهذا على الاعتبار الذي مضى لنا ايضا ونقول ايضا ان المبادي الخاصة بمسائل علم ما على قسمين
اما ان يكون خاصة بحسب ذلك العلم كله او بحسب مسئلة او مسائل ونقول انه قد يكون للعلم
موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون في الحقيقة موضوعات
كثيرة يشترك في شيء ما يتحد به وذلك على وجوه فانها اما ان يشترك في جنس هو الشيء المتحد به

اشتراك الخط

اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس يتحد به وهو المقدار او تشترك في مناسبة متصلة بينها اشتراك
النقطة والخط والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث والثالث الى
الرابع واما ان تشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات
والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال ان اخذت هذه موضوعات الطب لا اجزاء موضوع
واحد فانها تشترك في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها الى العادة واما ان
تشترك في مبدا واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى مبدا واحد
اما طاعة الشريعة او كونها الاهية وايضا فان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق
من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل
العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من
غير ان يكون فصلا منوعه ثم طلب عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض
الاكر المتحركة والمسئلة اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول
كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع فلنتامل جهة الموضوع فنقول ان الموضوع
في المسئلة الخاصة بعلم ما اما ان يكون داخلا في جملة موضوعه او كائنا من جملة الاعراض الذاتية له
والداخل في جملة موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او كثيره الموضوع مثل قولنا
هل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية له وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا هل الهواء
المحبوس في الماء يندفع الى الفوق بالطبع او للانضغاط القاسر وهل الغضب مبداه الدماغ
او القلب والكائنة من اعراضه فاما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا هل حركة كذا مضادة لحركة كذا
او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضاءة السمسية مسخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي
له كقولنا هل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض
ذاتي لنوع عرض له كقولنا هل ابطاء الحركة هو لتخلل سكون فان الابطاء من عوارض بعض
الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية السرعة لا ابطئ البتة والمقصد الان ناحية
المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة على انها مجهول الانية وتطلب فيها الانية لا التي هي مجهولة
الانية وتطلب فيها اللمية دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مجتمعا
منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات الذاتية التي توخذ في حد الشيء يجب ان تكون
بينة الوجود للشيء اذا تحقق الشيء كما قد علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط
لكن ليس كل بيان بحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد اوسط مثلا
ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط كذلك للاصغر فيتوسط بين الموضوع
وبين المحمول وليس مثل ذلك قياسا عند التحقيق فان القياس انما يكون قياسا على الاثبات

بان ح
عرض

والابانة اذا كان على حقيقة الثبات ويكون قياسا على الثم اذا كان على حقيقة الثم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا ما او فصلا لشيء امران مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة اخرى وبالقياس الى الانسان هو فصل جنس فيشبه ان يكون انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان اوليس بجنس او هل هو فصل له او لجنسه اوليس ولا يشكل انه هل هو للانسان موجود من جهة ما هو معنى من شانه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد ينبه ايضا على وجود امثال هذه المحمولات المقومة الذاتيات بيان لمن ليس بسليم الفطرة كما ينبه على المبادي الاولية وايضا قد يبرهن على وجود الشيء اما اذا كان عرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى الشيء اوله فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته مثل انا نطلب هل النفس جوهر اوليس بجوهر والجوهر هو جنس النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال ما له وتصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها شيء هو كمال كذا ومبدا لكذا فقط فيكون بعد ما عرفنا ذاتها فلا انا عرفنا ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها فاذا لم يكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل امر اخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية بل كان جنسا لشيء اخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد جعلنا معنى الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر عرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا يقوم دونها تلك المادة بل يقوم بها وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات او قابل متقوم دون الهيئة التي فيها وان لم تكن الهيئة و لا شيء يخلف بدلها او كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال اخذنا نحتج ونقيس من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع الصناعة كانت محمولاتها من اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض اعراضها فان كانت موضوعاتها من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون محمولات الصنفين من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة والفعل من العوارض الخاصية بالموجود والمضادة ايضا اذا استعملت في العلم الطبيعي

مع

كانت العوارض

كانت العوارض الخاصية بجنسه وانما لا يكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة او متشابهة الحركة لا مضادة فيها وان لم يتفق حركاتها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي فمهياة للتغير بين الاضداد فاما اذا كان المطلوب هو اللمية دون الانية فيصلح ان يجعل مقوم ما حدا اوسط تبين به مقوم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر اذ يكون الاكبر اولا للاوسط وبتبعه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق والحاس ثم للانسان واقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية البتة سواء كانت مبادي خاصة او مبادي عامة الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر ويكون كما ان العرض يجوز ان يبتدا فيطلب فكذلك يجوز ان يبتدا فيطلب جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء او لجنسه اوضح منه للشيء جاز ان يوسط الفصل او الجنس وكذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للشيء او المفصول بالعرض اعرف للشيء جاز ان يتوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس يقع الا على الوجه المحدود فان طلب طالب وقال لما كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الاصغر ولا يعرف وجود جنسه فالجواب عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما لا يحمل حمله على النوع وجها من وجوه الحمل البتة بل ما لم يخطر معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يعيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس ويجوز ان يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا اخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت الى حمل النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال البتة وذلك اولى فان لم يخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال فكيف اذا لم يخطر البتة

فصل في اختلاف العلوم واشتراكها فنقول

اختلاف العلوم الحقيقية بسبب موضوعاتها

فصل نقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع ولنفصل اقسام الوجه الاول ونقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوع الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الاخر في شيء وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصة بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما مشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم تختص الطب بالنظر

في جد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية
واما القسم الاول من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عمومه واصل عموم الجنس او عموم اللوازم
مثل عموم الواحد والموجود ولنؤخر الان هذا القسم فاما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات
على انها من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعي
وموضوع الموسيقي فان الموسيقي عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم يقسمه على قسمين قسم موضوع ٢
يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا ٦ يفرد
يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الاعم لكن يجعله علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص انما صار اخص
بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا فلا تختص النظر لشيء منه دون شيء
وحال دون حال بل يتناول جميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءا
من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل مقوم فليس
من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض يتبع ذلك الفصل ولواحقه
مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم بالاخص
عن العلم بالاعم ويجعله علما تحته كما ان الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته واما ان يكون
الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا ومعارض فينظر فيه من جهة ما صار به اخص
وصنفا اي عوارض ذاتية تلزمه وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته وبالجملة فان
اقسام الموضوعات المختصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلك العلم
اربعة احدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتية معينا فينظر في اللواحق
التي تلحق الموضوع المختص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي
فان الطب ينظر في بدن الانسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا في بدن الانسان لكن الجزء من العلم
الطبيعي الذي ينظر ايضا في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق
التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح و
يمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص
من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكنه مع هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجرده وقد اخذ الموضوع
مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران
ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات او الهندسة والقسم الثالث
ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته ولكن نسبة مجرده
وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك
النسبة به مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فتصنع ذلك موضوعا وتنظر

في لواحقها

في لواحقها الذاتية ومع ذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة يشترك
في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع
الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا
قيست الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض يعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي
ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر غريب منها ومن جنسها
وهو العدد فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق
والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يجب ان يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه بل
تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا
لا من جهة ذاتها لان النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض
عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي
قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في
العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه ان علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات
بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى
ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون
العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي ولا العام يوخذ
في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان الموجود
والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه
لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر ولان ما ليس مبداء لوجود
بعض الموجودات دون بعض بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه في
علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئي لانه تقتضي نسبته الى كل موجود
ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا
العلم ولانا قد وضعنا ان مبادي العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان تبين في علم اخر اما جزئي
مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم يصح في هذا العلم
فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة انه مثلا ان كانت الدائرة
موجودة فالمثلث الفلاني كذا والمثلث الفلاني موجود فاذا صير الى الفلسفة الاولى تبين
وجود المقدم فيبرهن ان المبداء كالدائرة مثلا موجود فحينئذ يتم برهان ان ما تلوه موجود
فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرط والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم
ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية والفلسفة الاولى تفارق الجدل والسوفسطائية

في الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما تنظر في العوارض
الذاتية للموجود والواحد ومباديهما ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم من العلوم الجزئية والجدل
والسوفسطائية تنظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا تقتصر ولا واحد منهما على عوارض
الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية
لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان او معوجا لكل بحسب صناعته وقد تفارقهما من جهة المبداء
لان الفلسفة الاولى انما تأخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبداه من المقدمات
الذائعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبداه من المقدمات المشبهة بالذائعة او اليقينية
من غير ان يكون كذلك في الحقيقة وقد تفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة الاولى اصابة الحق
اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهور تدرجا الى البرهان
ونفعا للمدينة وربما كانت غايته الغلبة بالعدل وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان
بحسب النفع والذي بحسب المعاملة فان يكون الالزام واجبا مما يتسلم وان لم يكن اللازم حقا ولا صوابا او
اما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة و
القهر بالباطل فاعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد
العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ان الانسان قد ينظر فيه جزء من
العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه
من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الاخر فيها مثل
ان جسم العالم او جرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط
وذلك الشرط هو ان له مبداء حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرط انه له كم
وانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك
يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبداء حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئته التي
تسكن عليها التسكون المقابل للفساد والاستحالة غير مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون
في بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة يفعل صورة متشابهة واما المهندس فيقول
ان الفلك كري لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه يوجب كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة
القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل ان يتفقا لان الموضوع واحد
وفي الاكثر يختلفان ونقول من رأس ان العلوم المشتركة اما ان يشترك في المبادي واما ان يشترك
في الموضوعات واما ان يشترك في المسائل والمشتركة في المبادي فلسنا نعني بها المشتركة
في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي يعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان
الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كالهندسة

والعدد

والعدد في المبداء الذي ذكرناه واما ان يكون المبداء للواحد منهما اولا وللثاني بعده مثل الهندسة
وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبداء لكن الهندسة اعم موضوعا من علم
المناظر فلذلك يكون لها هذا المبداء اولا وبعدها للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان
يكون ما هو مبداء في علم مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم
والخصوص فيسلم شيء في علم اعلى ويوجد مبداء في علم اسفل وهذا يكون مبداء حقيقيا او يبين
شيء في علم اسفل ويوجد مبداء للعلم الاعلى وهذا يكون مبداء بالقياس الينا واما ان يكون العلمان
غير مختلفين في العموم والخصوص بل هما مثل الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما مبادي لمسائل
الاخر فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية وقد يبرهن عليها قبل
في المقالات العددية وهذا لا يمكن اذا لم تكن بين العلمين شركة في موضوع او في جنس موضوع
واما الشركة في المسائل وهو ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة وهذا
ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع فاذا الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم — في الموضوع صح
هي على موجب القسم الثالث وهو الشركة على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد
الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والعلم الطبيعي والهندسة والمخروطات وسائر ما اشبه
ذلك واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الاخر كالطب
والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار
موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذلك كما ان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم
الطبيعي واذ تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب ان نتكلم — بلغ
في نقل البرهان **فصل في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله الجزئيات تحت الكليات
وكذلك تناول الحد** نقل البرهان يقال على وجهين فيقال احدهما على ان يكون شيئا ما ماخوذا
مقدمة في علم فيكون برهانه في علم اخر فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم اي يحال
على العلم ويقال على وجه اخر وهو ان يكون شيء ما ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه
برهان حده الاوسط من علم اخر فيكون اجزاء القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين كما
يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية
هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين التي يقوم على الاعداد التي في علم التأليف
وان كان الداعي الى هذا الشيء من نفس الامور بل ضرورة ما على ما سنبينه بعد ونحن نعني ههنا
بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الاخر
وبالجملة يجب ان يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في اثاره اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا
الوجه هو ان يكون احدهما تحت الاخر فحينئذ يجوز ان ينقل البرهان من العام الى الخاص فيكون

تعطى العلة للخاص على ما سنوضحه بعد واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الاخرى فيمكن ان يتفقا في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات والاكبر عارضا لذلك الجنس او ذلك المقوم وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا آخر او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو المأخذ الثاني من البرهانيات ليس غيرهما على ما اوضحنا كان نحو النظر في العلمين واحدا وان لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا بل عساه ان يكون برهانيا في احدهما غير برهاني في الآخر وهو في كليهما غير برهاني اذ بينا ان البرهان لا يخلو عن احد هذين المأخذين واشبعنا القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد المأخذين علمان متباينا الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب ليس للمهندس ان يبين ان علم الاضداد بها علم واحد او لا فان الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه ولا في العوارض الذاتية له او لجنسه واذا كان الامر على ما حققناه فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية يستعمل في المناظر والعددية يستعمل في التاليف ويجب ان لا يتفق بحث علمين متباينين في الموضوعات والاعراض وان لا يكون شيء من العلوم ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الاعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقبيح اذا استعملا في الشكل والخط والمقابلة اذا روعيت بين المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كانت توجد بوجه ما في الموضوعات الهندسية فليست تعرض لها بما هي هي بل هي عوارض خارجية قد يعرض لاشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لا تتغير بتغير الامور الشخصية وجب ان تكون نتائجها كذلك كلية ودائمة وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قياس ما يدل على ان الامر هكذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب يجب ان لا يتغير ولا ايضا بها علم الا العلم الذي بطريق العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض واتفق ان دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا تقتضيه نفس ذلك الحكم ولا الشخص تقتضي دوامه تحته فليس احدهما تقتضي دوام النسبة مع الآخر فاذا النسبة بينهما عارضة وقتا ما والعلم اذا بالحرى اعني الشخص علم بالعرض ولذلك اذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو في الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان فانه ان مات او فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد برهان كانت احدى المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة وكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا محال واما غير كلية فان الكلية يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا اياما ووقتا ما ومحال ان يكون برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين فاذا لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل قياسات نحو وقت وسنين بعد ان كل حد فاما ان يكون مبدأ برهان او تمام برهان او نتيجة ويكون برهانا متغيرا منقلبا وتكون الاجزاء التي للحد به

مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها فلا حد لها ثم الفاسدات انما تفارق كل واحد منها اما شيئا خارجا في نوعه او شيئا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج عن نوعه فيجوز ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص بل بما له طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما يفارقها بامور غير ذاتية بل بخواص له عرضية ويمكن ان يكون مشاركاته في نوعه بالقوة بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع الواحد متفقة كلها في الذاتيات فاذا لا يجوز ان يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك في نوعه الاقرب حدا يكون له بما هو شخص اصلا لانه ان ميز بقول كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما القول الذي من الذاتيات الذي يفرقه لا من اشخاص نوعه بل من ساير الانواع فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا بالعرض مثل البرهان ولقائل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البراهين ان تكون كلية لا محالة ونحن قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا كانت المطالب جزئية والبرهان الجزئي وان لم يكن في شرف البرهان الكلي فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلي يقال على وجهين فيقال كلي بقياس الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء كان على كله او بعضه او مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ويقال كلي بقياس الجزئي والمهمل ويراد به ان الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا الذي يختص بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه في الاكبر طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق فاذا الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزئية ولا يدخل الشخصية وقيل في التعليم الاول ولان الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها ويحد مثل كسوف القمر فحرى ان يتشكك انه كيف وقع لها مع فسادها برهان وحد والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية وكذلك الكسوف في وقت ما فانه وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصوره كسوفا قمريا في وقت حاله وصفته كذا يمنع عن ان يقال على كثيرين حتى تكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية او قمرية كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع ان يقال على كثيرين وعلى ما سلف منا لك شرحه فاذا انما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير لا لان معناه اذا تصور منع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان امور اخرى من خارج ولا لاستحالتها اذ ليست الشمس الا واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا وعرض للكسوف ما عرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول ساير الفاسدات وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان ويكرر

اوجوز الوهم وجوده معه ولقائل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهانية كلية لا يتبين الا ببيان
ان الفاسد لا يبقى به يقين فكيف صار القوم يبيّنون ان الفاسد لا برهان عليه ولا يثبتونه لان مقدمات
البرهان كلية فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا على الموضوع وليس
دائما في كل واحد منه حتى لم يكن كليا بحسب الكلي في البرهان اعرض الحكم للشك والانتقاض اذ كان يتغير في البعض
من الاعداد والمتغير لا يقين به اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس
دائما في كل وقت له له يعرض للشك والانتقاض اذا كان يتغير في البعض من الازمنة والمتغير لا يقين به ثم
فكانه يقول السبب الذي اوقع في الامور العامة حاجة الى ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية والا منع
اليقين موجود بعينه في الحكم على الشخصيات وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الكلي مورد التنبيه
على العلة لا لان يكون نفس مقدمه بيان **فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية
لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان** قيل في التعليم الاول انه يجب ان
لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة فقط بل يجب ان يكون مع ذلك اولية غير ذوات
اوساط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان يكون مناسبة على ما اشرنا
اليه مرارا كثيرة فكاد ان يكون القياس الذي اورده بروسن على تربيع الدائرة ماخوذا من مقدمات صادقة
بينة بنفسها مقولة على الكل الا ان كلامه ليس ببرهان هندسي لان مقدماته غير مناسبة فبيانه كما علمت
بالعرض والعرض في هذا التربيع ان يبين ان دائرة مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد اضلاعه
فانه يمكن ان يحل الى مثلثات مثلثا ثم يمكن ان يوجد لكل مثلث مربع مساو لها ويجملها ايضا مربع واحد
مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ضلع ذلك المربع جذر الدائرة فبين بروسن غرضه
ذلك بان قال ان الدائرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم
الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم خطوط
يقع فيها واصغر من كل مستقيم خطوط يقع خارجا عنها فقد وجد ايضا شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة
وقيل في التعليم الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة الهندسة بل هو عام مشترك
فيه ويوجد لاشياء اخر ويطابقها وليست تلك الاشيا متناسبة للجنس اي مشتركة في الموضوع او الجنس
الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على الشروط البرهانية ان السبب فيه انه اخذ فيه
مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشياء التي هي اعظم من اشياء واحدة بعينها
كالاشكال التي في الدائرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال المحيطة هي اشياء متساوية اي
كالدائرة وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور قال وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد
وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب واظن ان هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس
وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في

في العلوم

في العلوم مثل ان الكل ازيد من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير
والعدد واذا اريد ان يجعلا خاصين باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل
اكبر من الجزء وايضا قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار اخر واما ازيد او انقص وفي الاعداد كل عدد اما
مساو لعدد اخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يقال تارة ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
وتارة الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما ذكره هذا المتاول و
بالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادي مبادي خاصة المحمولات بموضوعاتها بل والخواص باجناسها ايضا
التي تشترك فيها ولكن ينقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهذا يمكن ايضا ان يعمل بهذه المقدمة فيقال
ان الاشكال او المقادير ذوات الاشكال التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها فهي
متساوية فيصير حينئذ مبدءا ملائما فان لم يصر هذا مبدءا فلا واحد من تلك المبادي الاخر لكن الوجه الذي
عندي في هذا ان هذه المقدمة انما تنفع اذا اخذت هكذا ان الدائرة واسطة بين اشكال بلا نهاية في القوة
داخلة فيها واشكال بلا نهاية في القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك لا باعيانها
وبينهما شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدائرة وذلك الشكل
المستقيم الخطوط متساويان فان فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم يفرض غير متناهية لم يجب
ان يكون المتوسطان بينهما متساويين الا ان توضع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في
الاشكال لان كل شكل يفرضه اصغر من الدائرة فهناك شكل اخر ايضا اكبر منه واصغر من الدائرة بل
يحتاج ان يقع هذه الداخلة والخارجة اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون حينئذ قد اخل من وجهين احدهما
في البرهان والاخر في المطلوب اما في البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس
ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال ولا من العوارض الذاتية لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك
لانه من العوارض الذاتية بالموجود وانما نقل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له
بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظرة في اشياء تحت الموجود اذ كانت تلك الاشياء من شانها
ان يكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فانما يوخذ مجردة عن المواد
ومشارا اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل في المطلوب فهو بسبب هذا
بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا اليه بالفعل انما يشير اليه على انه موجود بالقوة بين امور ما
بالقوة مجهولة والبيان الذي يبين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ايضا هندسيا بل اما جدليا
واما منطقيا اي من العوارض الغريبة وانا اظن انه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا
ولا ذاتيا للهندسة بل خارجا وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية و
المحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان على الشيء من جهة ما هو هو مثلا لو اردنا
ان نبين ان ثلث زوايا المثلث مساوية لقائمتين فيجب ان ناخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية

للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي للمثلث من عوارضه الذاتية فان جاء حد اوسط من جنس آخر
فيجب ان يكون جنس اعلى ومن ينقل عنه الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر والحساب والموسيقى ويكون
السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع بوجه ما على قبيل من قبل حينئذ العلم الاسفل يعطي برهان ان ٢ فيكون لم
والعلم الاعلى يعطي برهان لم وذلك لان المقدمات تكون في العلم الاسفل مأخوذة مسلمة على سبيل
موضوعات او مصادرات غير معلومة العلل ومعلوم ان نتايجها لا تكون على الحقيقة يقينية ما لم تحصل
اليقين بمقدماتها وانما يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذ كان الاوسط انما هو بالذات في العلم
الاعلى فهناك نظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل
فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي اللم في المسئلة
بعينها التي يعطي العلم الاسفل فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا البناء وبل يجب ان يجعل المسئلة فيها
واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل ويكون لا محالة مشاركا في الامور
الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون مشاركا في الاوسط فيكون صالحا لان يبرهن في كل واحد منهما بما
يبرهن به في الاخر ولا يغتر قائل بان هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم بل يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم
على الوجه الذي قلناه او على وجه نساه حيث تكلمنا في حال الموسيقى والمناظر لا على الوجه الذي قيل و
بالحقيقة فان الوجه الذي قيل في الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو اليه الضرورة وقصور الانسان عن
اعداد ما يحتاج اليه قبل وفيه لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا في امر يحتاج الى العدة ولولا ذلك لكان
بالحري ان يبرهن على احوال الخطوط التي توجد في المناظر واحوال الاعداد التي توجد في الموسيقى لا في علمي
المناظر والموسيقى بل في علم الهندسة والحساب وتعد نتايجها لاصحاب المناظر والموسيقى ولكن لما كانت
المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات التي تتفق اليها في المناظر والموسيقى حاجة ما اذ كان
ذلك كثيرا جدا لا يمكن اعدادها اعدادا مستوفى بل اعد من ذلك ما يفتقر اليه الاصول دون الفروع او يفتقر
اليه الاصول المشعور بها دون اصول يشعر بها بعد فلما اوقع الامعان في الاستنباط حاجة الى
مقدمات اخرى كل عن ان يفرد عن العلمين ويلحق بالعلم الذي هو منه ولنرجع الى ذكر اختلاف معونة
العلمين على اللم والانفصل اما العلمان المختلفان في العلو والدنو ففي الاكثر انما يتم البرهان المعطي
للم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاعلى الاسفل مقدمات توجد مبادي البرهان ومن هذا
القبيل ايضا ان يكون في احدهما برهان حده الاوسط علة ما وفي الثاني برهان اخر حده الاوسط علة
اخرى قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه
المسائل مرددة في العلمين والسبب في ترديدها قصور منا الناس عن المبالغة في التمييز مثاله
ان العلم الطبيعي والفلسفة الاولى تشتركان في النظر في تشابه الحركة الاولى وبيانها لكن العلم الطبيعي
يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض

فسادا

فسادا وتغيرا والفلسفة الاولى تعطي العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية
الاولى التي هي الوجود المحض والبرهان في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي مع انه اعطى برهانا تاما به
فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقا بل اعطى ان ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة
موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان اللمي الدائم مطلقا واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها
فيدوم مقتضاها وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق ووقوع الماء
في قعور منها حتى ينكشف ادها في بعض النواحي فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع
سيال الى القعور والارض يابسة لا تتشكل بذاتها بل تحفظ الاشكال الاتفاقية واذا اتفق
لاجزائها كون وفساد بقي مكان الفاسد قعرا ووهدة ولم يجتمع لاجله الباقي على الشكل الكري وبقي
مكان الكاين ربوة وكذلك الحال عند اتفاق ساير الاسباب التي توجب نقل جزء منها عن موضعه واما
الماء والهواء وغير ذلك فكل يجتمع على شكله اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط
الكري الذي لا يجوز غيره ان يكون مقتضى طبيعة البسيط واما في الفلسفة الاولى فتكون العلة لهذا
مثلا من جهة الغاية وهو ان يستقر الكائنات على مواضعها الطبيعية والحال في البرهانين ما قلنا
فهذا ما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى في اللم واما في الاقل فربما اخذ العلم الاعلى مبادي اللم
من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادي متوقفة في الصحة على صحة مباد انما تبين في العلم الاعلى
او يكون تبين بمباد من العلم الاعلى لكن انما تبين بها ثانيا في العلم الاعلى مسائل ليست مبادي لها
وللجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل بل كما ان بعض مسائل علم واحد تكون مبادي بالقياس الى بعض
المسائل منه بوساطة مسائل منه هي اقرب الى المبادي منها فلا يبعد ان تكون مسائل علم ما يتبين به
بمبادي من علم اخر ثم يصير تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخر بلا دور فيكون
هذا حال مسائل يتبين في علم اسفل بمبادي من علم اعلى ثم يبين بها مسائل ما في علم اعلى واما ان
تكون هذه المبادي المأخوذة من العلم الاسفل لا يبين من مباد من العلم الاعلى بوجه فذلك مثل ان
يبين بالمبادي البينة بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادي مسائل من العلم
الجزئي هي مبادي المسائل من العلم الاعلى صارت بوساطة العلم الجزئي مبدا ما لمسائل من العلم
الاعلى لكن المبني على الحس والتجربة لا يعطي اللم في علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن ان يعطي اللم من هذه
في العلم الاعلى على ما كان مبنيا على المبادي البينة بنفسها واعلم ان الامور الجزئية الحسية والتجربية
هي اقرب الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية كما ان الامور العامة العقلية اولى بان يكون المبادي
المقتضية منها مبادي العلوم الكلية فان ما كان اشد عموما فهو اولى بان يكون مبدا للعلم الذي هو
اشد عموما واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض فلا يجب جزء بعض فكثيرا ما يكون احد العلمين
معطيا في مسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر معطيا فيه برهان اللم مثل ان العلم الرياضي

يعطي في كرية الماء برهان ان بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم وايضا كذلك القول في
كرية الارض ووقوفها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطي برهان الان والطبيعي
يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس
بعضها تحت بعض يعطي الاخر مبدا ما مثل العدد والهندسة في مسائل المقالة العاشرة ولا يتفق
في العلوم الجزئية ان يعطي علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نخبر من بعد عن العلة في ذلك
فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف يكون حدودا اوسطى واذا كانت حدودا اوسطى
كيف يكون وهي تكون معطية البرهان التام واما ههنا فنقول على الجملة ان الاسباب اربعة
مبدا الحركة اي الفاعل وما في جملته والموضوع وما في جملته والصورة وما يجري مجراها والغاية وهي
التمام الذي لاجله يكون ما يكون واليه يسوق مبدا الحركة وما يجري مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه
الاسباب كلها لشيء واحد بالذات وربما كان الشيء ليس له من الاسباب الا الفاعل و
والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشيء جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشيء
مادة وحركة فان الفاعل الذي يقال له انه فاعل فبنحو اخر يقال وتكون نسبته اليه نسبة داخلة في صورته
وكذلك غايته فكل ما هو مجرد عن المادة فانما يمكن ان يعطى من الاسباب ما هو صورة فقط و
تسمى العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات كالعلوم
الناظرة في الموجودات التي صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي انتزاعية بالحد
كالعلوم الرياضية فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات ولكن مفارقة
الحدود لها وذلك لان موضوعاتها امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما يكون في خشبة كذلك
يكون في ذهب فليس يقتضي طباعها موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شيء من الموضوعات
التي توجد فيه داخلة في حدودها لهذا السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها
مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن ان توجد تلك الصورة منها مفارقة لها ولا في مادة اخرى
فطباع تلك الصورة مختصة بتلك المادة فلذلك تدخل المواد في حدودها والامور الطبيعية
هي التي تجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم من العلوم ان ما كانت الحدود الوسطى في براهينه
ماخوذة من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك في البرهان عليه علمان اذا اريد بالبرهان
برهان اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة
عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية
القصوى فانها مفارقة للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية
القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون كل تلك داخلة في موضوع
الصناعة اي ما كانت انواعا لها او كانت من عوارضه الذاتية مثل السبب الفاعل التمامي

والمادي والصوري لموجودات ما طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الان او اسباب
نوع او جنس اخر من الكائنات الطبيعية او الطبيعيات التي ليست بكائنة فان اسبابها
الظاهرة كلها طبيعية ونشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان سببه الفاعل الظاهر اما انسان
او نطفة او قوة في نطفة وصورة فيها وهذه الثلاثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة
واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادي
اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسببه الصوري النفس وهو
من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعي وكمال ما له وسببه الغائي الكمال الذي يخصه وجود اكمل جوهر
يمكن حصوله من مباد كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن حتى يكون من شانه ان يبقى نفسه
للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي التي لا يمكن ان توجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل
والصورة والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع وان تكون الغاية التي هي غير الصورة في
الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ومن عند مبدء اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل
الانسان انسانية ما وصورته انسانية وهي غاية الفاعل الطبيعي واما الكمال الاخر كالطحن
الذي هو الغاية المقصودة في تعريض الاضراس للطحن فهي مقصودة عند مبدا اعلى من الطبيعة
واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له فكان الغاية في الطبيعيات غايتان
غاية هي صورة وهي نهاية حركة وتمام محرك طبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليست الصورة
المقصودة قصدا اوليا في حركة التكوين وهي مثل الطحن وهي غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ونقول
بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا غريبين من جنس الصناعة والفاعل والغاية
ربما كانا غريبين فاذ مهدنا هذه الاصول فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجة
عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة اخرى امكن ان يكون على المسئلة برهانان من علمين
واما اذا كانت الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء
برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا من مباد خاصة وبهذا
السبب يغلط فيظن في كثير من الاشياء انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة
في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم الحقيقي اذا لم يكن مناسبة ۞ فصل من البين
انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على مباديها والا فما يبين به المبدا هو المبدا او العلم
به احق من العلم بما قيل انه مبدا له فبعض مبادي العلوم بينة بانفسها وبعضها محتاجة الى
بيان وكلاهما من المستحيل ان يبنى في العلوم التي هي لها مباد اول اما البينات بانفسها
فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم اخر
وخصوصا في علم اعلى ومبادي العلم الاعم الذي سائر العلوم تحته كلها بينة بنفسها وبعضها

ماخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا وذلك قليل وموضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به وان
يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفي الحد مثل الجسم الطبيعي لموضوع وجوده في العلم بل اشتغل
بان يوضع حده فقط فما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده
ايضا ووضع وجوده هو من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة لانه مقامة مشكوك فيها
مبني عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا كان تكلف وضع الامرين فضلا وربما وضعوا
الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشيء موجود وان الحد ليس
بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة علوم الهندسة ان النقطة شيء لا جزء له واما المحمولات
الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فانها هي المطلوبة كلما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على
سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة
حدودها ان كانت خفية الحدود واما ان كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزايد والناقص
وما اشبه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم
والمثلث والاسم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب والمستدير في الحساب
فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق الهلية
وهو التصديق حتى يمكن ان يعلم بها هلية شيء اخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا ولا بد
من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوعه الانيه في نفسها وموضوعه مائية
الاجزاء في فاتحة الصناعة الا ان يستغني لفرط الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت اعم من
الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل فاذا الموضوعات ان احتيج الى التنبيه على وجودها
وضعت وضعا ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية
فتحد فقط ان احتيج اليه ولا يوضع موجودة الا عند الفراغ عند اقامة البرهان في مسئلة مسئلة
ليستبين منه انها موجودة لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي التي ليست اصولا موضوعة
وليست مصادرات فان وضعها ان التكلف مثل ان النقيض لا يجتمعان وما اشبه ذلك وان
نازع فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة لان تلك المنازعة باللسان دون العقل
وبالقول الخارج دون القول الداخل وانما القياس الذي يتكلف احيانا في تصحيح شيء من ذلك او
تبكيت مخالف فيه من السوفسطائية فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف
ويعرف فيما يستانف واما المبادي التي قد يشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها ويفهم ماهية
اجزائها ان لم يكن سبق تصور الاجزاء والحد فليس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم
بل انما يوضع لتفهيم اسم فقط اللهم الا ان يسمى انسان كل مسموع في فواتح الصناعات اصلا موضوعا
بل انما الاصول الموضوعة اشياء مصدق بها ومع في انفسها صادقة يجتمع من التصديق بها

ولو بالوضع

ولو بالوضع مع مقدمات اخرى نتيجة والحدود ليست كذلك ومما قيل في التعليم الاول هذا
فظن الظن لعله يسبق الى بعض الناس معين انه ربما كان في المقدمات المستعملة مبدءا ما للعلم كله وللمسئلة
منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة وكان سائلا سال وقال قد نرى في العلوم اصولا موضوعة
ومقدمات كاذبة يتدرج منها الى المسائل مثل ما ان المهندس يقول خط ا ب لا عرض له وهو مستقيم
ولا يكون كذلك ومثل الخط مستقيم الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك بل يكون
كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون
عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي الاضلاع في الحقيقة فاجيب
وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان الى مثله والبرهان
هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيمة
بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخيل والبرهان هو على المعقول دون المحسوس
والمتخيل ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج الى الشكل البتة فقد بان ان الاصول
الموضوعة مصدق بها وعلى التصديق بالنتيجة والمطلوب ولا كذلك الحد وايضا فان كل اصل له
موضوع فهو محصور كلي او جزئي وليس شيء من الحدود بمحصور كلي ولا جزئي فليس شيء من الاصول
الموضوعة بحدود وعلى انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم
هي صور مفارقة لكل نوع منها مثال يشبهه قائم بذاته عقلي موجود لا في مادة فبالحرى ان يقع الشك
وحله في جملة ما يتعلق بالبرهان ويجب ان يذكر اولا السبب الذي حمل اولئك على هذا الظن
فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس فاسد فقالوا ان هذه العلوم كلها
انما ينظر في موجودات ما فالمعدومات لا فائدة في النظر فيها ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد
والتغير واما دائمة الوجود غير متغيرة وايضا اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها
ولا على حدها والمحسوسات ليست ايضا مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وشخصية
بل من جهة طبيعة عقلية اخرى فالبرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من جهة ما
انها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها والشخصية العارضة لها وكذلك الحد ليس لها من
جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة لئلا يكون
محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات
والصور الهندسية وبالجملة للصور التعاليمية دون الطبيعية ورقى اليها الطبيعية وكان ما اخذ
هؤلاء في الاحتجاج شيئا اخر وهو ان هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك في الوجود قالوا
واما ما يضعه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه والخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان
وقوم القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات مبدء الهندسيات واما افلاطن ثم

فجعل الصور المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسماها اذا كانت مجردة مثلا واذا
اقترنت بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل فان صور الطبيعية لا تكون معها اذا جردت عن
المادة والصورة التعليمية لا تقوم بلا مادة وان كانت تحد لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الاراء
والقياسات الداعية اليها انما هو في صناعة الفلسفة الاولى دون المنطق وعلوم اخرى بل نحن
في المنطق بوجه من الوجوه ان تبين ان هذه وان فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي
موضوعة لهذه البرهان التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت بالذات واولا لامور عقلية
كلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس
وكل حكم يصح على الغب على الاطلاق فيصح على هذا الغب واذا صح ان كل انسان حيوان صح على انسان ما انه حيوان
والبرهان انما لا بد فيه ان يكون فيه قول كلي ليكون شاملا للكثرة بان يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية ويمكن ان
يجعل الكلي فيه والمحكوم عليه بالحكم الكلي حدا اوسط موجبا على الكثرة بالاسم والحد فيما حكم عليه حكم على الكثرة و
اما الصور فانها جزئية ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية
ولا يمكن ان يكون حدودا وسطى في اثبات شيء على الكثرة من الجزئيات الشخصية وذلك لان المثل
وان انزلنا انها تعطي الكثرة اسماها فلا يمكننا ان نقول انها تعطيها حدودها لانه ليس شيئا من الجزئيات
صورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان
المحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق مايت وذلك لا حيوان ولا ناطق
الا باشتراك الاسم ولا مايت وكيف يقال الشيء من هذه انها تلك كما يقال انها حيوان فاذا الصور المثالية لا تعطي
اسمائها وحدودها معا الكثرة والجزئيات فلا يصلح ان تتخذ حدودا وسطى في برهان على الجزئيات وان كان
ذلك البرهان برهانا بالعرض وكذلك لا يجوز ان يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى فلان الحدود
الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات التي يبحث عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم بوجه ما على اعيان
الموجودات وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هي ايضا امور الحكم عليها حكم بوجه ما على
اعتبار تلك الموجودات لانها حينئذ تكون حدودا وسطى وقد بينا انها لا تكون حدودا وسطى ولا هي ايضا
الموضوعات الاولية لهذه العلوم حتى تكون انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا ايضا انما نطلب
اعراضا ذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليست المثل على احد الحكمين فليس
الصور والمثل المفارقة اذا داخلة في موضوعات البراهين ولا في مباديها بوجه

المقالة الثالثة من الفن الخامس

فصل في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم

المبادي الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الاول الذي منه تتشعب كلها اعني قولنا ان كل شيء اما
ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه السالبة ليس يوضع في العلوم وضعا بالفعل الا عند
مخاطبة المغالطين والمناكدين بل انما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الاول على وجوه ثلاثة ويجب

ان يعتبر

ان يعتبر في تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة فلا يجوز
ان تصدق سالبة او كانت سالبة فلا يجوز ان تكون موجبة لتكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقد
دائما وان لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجبات فليس بسالب واذ هو سالب فليس بموجب
البتة وان السلب والايجاب لا يجتمعان او ان كل شيء يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح به وانما تكون
كنت صح — هذه القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر في النتيجة من غير عكس فانك اذا قلت
في الاكبر مثلا كل انسان حيوان اضمرت وليس ليس بحيوان وانتجت ان الكاتب حيوان واضمرت وليس — في كل مادة
ليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوعا لحكم محمول فليس موضوعا لمقابله واما من جهة المحمول فليس
يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان او يكون
الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز
ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها
عن بعض فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما يقال في الخلف انه ان كان قولنا اب ليس صادقا فقولنا
ليس اب صادق فيكون هذا المبدا الذي نحن في ذكره مضمرا وقوته قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله
ذلك لان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه ليس
يدخل بالقوة فيه هذا المبدا على انه نافع في تكميل مقدمة كما في الاول ولا في تكميل قياس كما في الثاني بل
بان يخصص اما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار اما مباين واما مشارك فتاخذ فيه بدل الشيء
شيئا ما خاصا بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجبا ما خاصا بالصناعة وهو المشارك
وبدل السالب سالبا ما خاصا بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج ان تاخذ هذا المبدا بحيث ينفع
نفعا مشتركا في كل علم بل بحيث ينفع في ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم العامة الواجب
قبولها تشترك العلوم فيها لا على انها مادية للبيان اي للموضوعات او له البيان واياه يبين ومع المسائل
بل على انها في الذي منه البيان والجدل يستعملها من جهة ان كل اولي مشهور ايضا والجدل ايضا يشارك
كل علم في المسائل كما يشارك في المبادي الواجب قبولها وكما يشارك في الموضوعات فانه لا يختص
بموضوع لكن الجدل ليس بمحدود النظر في شيء من الوجوه وكل علم فانه محدود النظر في الوجوه الثلاثة في الموضوع
والمبادي والمسائل واما بيان ان الجدل ليس بمحدود النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد
يبحث عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتصر عليه واما بيان انه ليس بمحدود النظر في المسائل فلذلك
من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي الغريبة
ايضا مثل انه ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا وكذا بل هل هو احسن من المستدير
او ليس وهل هو مضاد للمستدير او ليس والثاني لانه قد يتفق ان ينظر الضدين والنقيضين معا بقياسين
في وقتين كل واحد منهما جدلي على ما ستعرفه حيث نتكلم في الجدل فتارة تقيس من المشهورات ان النفس

لا يموت وتارة نقيس منها ان النفس يموت واما بيان انه ليس ايضا لمحدود والنظر في المبادي فذلك
من جهتين احداهما انه لا ياتي بالمبادي الذاتية بالشيء بل كيف اتفق والثاني انه ياخذ المبادي الاولية
والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة معا وما يتسلمه من المخاطب وقد يجعل كل واحد من
المتقابلين مبدء القياسية ذلك في وقت وهذا في وقت على ما علمت واما البرهان فانه محدود الموضوع
محدود المسئلة التي تبينها وبنصرها محدود المبادي التي منها يبين ويكاد ان يكون الحق هو انه ليس
في العلوم مسئلة عن طرفي النقيض وذلك ان السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو ان تتكافى تسليم
الطرفين معا عند السائل فايهما كان جاز واستمر في عقد قياسه والقايس المبرهن اذا سلم له الواحد المعين
النافع له في عقد قياسه انتفع به وان سلم مقابله سكت ولم يمكنه الاستمرار فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة
اذ كان انما ينتفع بالواحد فيجب ان ياخذه اخذا من غير مسئلة ولكن يقال مسئلة علمية على وجهين احدهما
يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم انه هو الحق وانه لا يتعداه المجيب او المخاطب وانما
يسئل للتقرير والتعديد لا على سبيل المسائل الجدلية والثاني في المخاطبات الامتحانية التي تكون في
العلوم ولا يبالي فيها بتسليم اي طرفي النقيض كان على ما ستعلمه والمسئلة الامتحانية فانها من وجه
ليست علمية فانها علمية من جهة ان مباديها مناسبة وليست علمية من جهة ان الغرض فيها ليس اتباع
علم فلذلك اذا حققت لم تكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية المطلقة محدودة و
ليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلا
انما هي اما عن مقدمة صحت وبانت بالطرق الهندسية ويراد ان يبان بها غيرها فيكون عن مبدا خاص
بالمطلوب واما عن مبدإ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسية يبين بها المطالب الهندسية ولا يبين
هو في الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان يكون منظرية خاصية يبين فيها واما ان يكون
هندسية وهي مبدأ العلم المناظر فان مباديه من الهندسة فتكون مسائل هندسية هي مبادي مناظرية
ومن وجه مسائل هندسية واما انه كيف يكون ذلك حتى يكون مطالب هندسية هي ايضا مسائل
هندسية فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في نفسها مسائل وهي
هندسية لانها نافعة في الهندسة فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية واما
المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول
على وجه اخر وهو ان تكون المسئلة من وجه هندسية على انها مبدء مثلا للمناظر فهي في المناظر وليست
مناظرية بل هندسية وتكون المسئلة من وجه اخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة غير مضافة الى
علم اخر وهذا التاويل ليس بجيد ولا بين الامرين تباين يعتد به بل انما نعني بالمسئلة ههنا لا المطلوب
بل المسئلة التي يؤخذ مقدمة فمن ذلك مبدء لا سيم بيانه في ذلك العلم ومن ذلك ما من شانه ان يبين
في ذلك العلم ويبين به غيره ايضا فالمبادي مسائل هندسية اي مسائل نافعة في الهندسة

والمطالب

والمطالب مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد وان كانا
من حيث هما نافعان في مطالب اخرى من الهندسة لا يختلفان واذا حققت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز
ان يكون المبداء مسئلة في العلم الذي هو مبدء فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم يكتسب بمباديه
والمسائل متميزة عن المبادي وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مباديه من جهة ما هو صاحب علمه
فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مباديه والمناظري من جهة ما هو مناظري كذلك فان تكلف
مناظري ذلك في مباديه فقد صار هندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين مباديه وان تكلف المهندس ذلك
في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مباديه ومبادي جميع العلوم يتبين في علم
ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مباديه فكذلك لا كلام له مع من يناقض في
مباديه ولا كلام له مع من لا شيء على مباديه ولا ايضا يلزمه ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان
مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب علم ما ان يعرف عما ذا يجيب وعلى السائل ان
يعرف عن ماذا يسئل فاذا كان السائل انما يخاطب المهندس في امور هندسية مبنية على مبادي الهندسية
فهو مصيب والا فليس بمصيب ولا ايضا مطلوبه ينكشف في الهندسة بالذات بل عسى بالعرض وكذلك
المجيب المهندس فلا كلام له مع من ليس بمهندس فان كليهما فضل ويجري مجرى ردي لما اخذتم ان المسئلة
التي ليست علمية اي ليست مثلا هندسية على وجهين احدهما ان يكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم والاخر
ان يكون بوجه داخلة فيه مثلا لو ان انسانا سئل في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد فقد سئل مسئلة
من حق الفلسفة الاولى او عن عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين مربع فقد سئل
مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل في الاربعة متفقان فقد سئل مسئلة تاليفية
فاي هؤلاء سال في الهندسة كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل هذا كان جهله
غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطاء والجهل المطلق على ما نوضح بعد في موضعه فكل خطاء جهل
وليس كل جهل خطاء ولو ان انسانا سئل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط قصير الزاويتين
اللتين يتبادلان متساويتين ملتقيان او ظن في نفسه انهما ملتقيان لم تكن هذه المسئلة تقريرا به
هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك لان غير الهندسي
يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء كقولنا ان النقطة لا وزن لها
ولا نهاية لها وان اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا للساكن الذي من شانه
ان يتحرك انه ليس يتحرك فالمسئلة الغير الهندسية والظن الغير الهندسي على الوجه الاول هو الذي لا يكون
في قوة حدوده ان يكون هندسية او يصير بعمل ما هندسية مثل قولنا ان طرفي الذي بالكل والاربعة
متفقان او غير متفقين ايهما كان خطا فان هذه الحدود لا يمكن ان ترد الى مسئلة هندسية او ظن هندسي
وان ازيل حالها الذي هو الايجاب الى السلب فليس في قوة حدود هذه المقدمة ان يصير هندسية و

واما على الوجه الثاني فهي ان لا يكون هندسية بسبب ان نسبتها الى الهندسة نسبة ردية وان كانت
هندسية من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية وان كانت ليست بالفعل الا ترى ان تلك الحدود
اذا حفظت وازيل ما عرض لها من النسبة الايجابية سها الى نسبة سلبية فقيل مثلا ان الخطين
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان صارت المسئلة حينئذ هندسية فهذه المسئلة بالقوة هندسية
وبالفعل مضادة للهندسية ولما كانت الاضداد انما ينسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا بأس
ان يقال من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية اوظن هندسي **فصل في اختلاف العلوم الرياضية
وغير الرياضية مع الجدل وفي الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه وبيان اختلاف
ما ذكر في التحليل والتركيب** ان الجهل المضاد للعلم هو الذي ليس انما يعدم معه العلم فقط بل ان يعتقد
ويرى صورة مضادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهي اللاعلمي واللاهندسي فلما يقع
في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب واظهرها امران احدهما التباس مفهوم حدود
القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الانخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في
المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني حال التاليف وشكل القول اذا لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل
الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك واما القسم الاول فانه مما لا يقع في التعليمات لان
الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا يوهم غير المعنى المقصود به بل الكل لفظ منها
معنى مفهوم بحسب العرض او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الخيال فكلما يفهم
في العقل للفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال فيثبت خيال حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع
الذهن يزيغ عنه فحينئذ يكون الحد الاوسط مضاعفا اي واحدا بعينه توصف به الطرفين معلومين
فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي الجدل خصوصا فلا يكون هذه المعاون بل يكون الفاظها
في اكثر الامر مشتركة والمعنى العقلي باطن غاير في النفس غير معان لخيال ملايم لذلك المعنى يثبته و
يحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال اللايح في الذهن مناسبا بالمعنى والغرض معنى اخر ويزيغ الذهن
عن العرض الى الخيال والخيال فيما سوى التعليمات في اكثر الامر مضل وفي التعليمات هاد مرشد ولذلك
ما صارت المسائل الرياضية يصعب تعليمها الا بان يشكل اشكالا محسوسة تعلم بحروف ليكون
ذلك معونة للخيال وتقوية اذ كان لا يخاف من ذلك عنها ما يخاف في العلوم الاخرى واما
في العلوم الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه
صعوبة زاغ الذهن ويخص الجدل ان وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب
الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال
لفظة النور في الجدل ولفظة الدائرة فان لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة
ما لم يرسم فيكاد يقع عنده ان الدائرة المشكلة والشعر الدائر الاجزاء بعضه على بعض والبيان الدوري

هندسية بالقوة

بلغ

مفهوم لفظة

مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريبا من مفهوم اللفظ المتواطي فيشكل صدق قول القائل كل دائرة
شكل وربما ظن انه ليس كل دائرة بشكل فيكون مثل هذا سببا للغلط عليها الا ان يرسم ويميز ذلك
ولما كان وقوع اسم الدائرة او ما اشبه الدائرة على امثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد وجب ان يكون
قولنا كل دائرة كذا مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض ان اريد ان تكون مقدمة واحدة
ووجب ان لا يناقض قول القائل جدليا كان مستقرئا او غير جدلي ان كل دائرة شكل كانه تخيل الدائرة
بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا فيناقض بان يقال ان الدائرة الشعرية
ليست بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها ومناقضة بالقياس الى غيرها وما لم تصر اولا مقدمة
في نفسها لم يصلح ان يصير مناقضة لغيرها ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها محصل فاذا
حصل معناها وحصل معنى قول القائل كل دائرة شكل لم تكن هذه مناقضة لها بل انما يظن انها مناقضة
على احد الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة اذ كان انما تصير هذه المناقضة غير مقدمة للجهل
الكاين بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة بل لا يفهم لموضوعها معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون قد
اخذ موضوعها وهو الدائرة في قولهم كل دائرة شكل على معنى كل ما يسمى دائرة لا على معنى كل ما له
معنى الدائرة وكلا الامرين يمنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة مقدمة صحيحة في
انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة فما لم يتقرر المقدمة مقدمة لم يتقرر مناقضة ولنرجع
الى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليمات فنقول ان العلوم الرياضية
انما يستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول ومن ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني
فلا يقع فيه مغالطة بتاليف القياس الا في الندرة النادرة جدا واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيه قياسات
غير منتجة سهوا وانخداعا لانه متصرف في الاشكال وفي الضروب ويستعمل الحقيقي والمظنون وخصوصا
التاليف الكاين من الموجبتين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل كمن يريد منهم مثلا ان
يبين ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة بان يقول النار سريعة التولد والتزيد وكثيرة الاضعاف
في النسبة سريع التولد والتزيد فينتج ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة فان هذه الصورة غير
منتجة في الحقيقة فان كانت قد تعد منتجة في الظاهر وانما يمكن ان يصح لها نتيجة في بعض المواضع
بسبب المادة اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فيمكن ان يعكس كبراها كلية فيرجع
الى الشكل الاول والجدل والتعاليم يتخالفان غاية المخالفة في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم توجد
محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض التي تعرض للاشياء
بذاتها ومن جهة ما هي هي من حيث لها حدود ها وكلها محدود ومحصور ومعلوم واكثرها منعكس
فاذا كان مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس طلب من لواحق الطرفين
ما هو على الشريطة المذكورة وهي لواحق محدودة معلومة فتصاب عن كثب فيكون سبيل

التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو
عكس سهل سهل وطريق التركيب يتدرجون من مسئلة الى مسئلة من غير ان تخلوا بمقدمة ذات وسط ويتجاوزوا
عنها الى بعد ايضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا والطريق منهجا والجدل يخالف
في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط تكون امورا كثيرة متشوشة فانها تكون
امورا عرضية وذاتية ويكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد ان تكون مشهورة فيتضاعف مطالب
الاوساط فيصعب تحليلها وليس انما يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل وفي الصادقة
منها لانها قد ينتج من كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة او منتجة منها ولولا ذلك لكانت سهلة من
وجه واحد وهو انها كانت تكون مقتصرة على الصادقات واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما
صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب فيه ليس يكون على تاليف مستقيم تبتدئ من غير ذوات
اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون كيف اتفق وباي اوساط اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل فجعل
ما تثبته الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة بيانه بها وبعينها في مجادلة اخرى فيضاعف التركيب وربما وقع
ذلك في بعض مقدمات الجدل التي ان سلمت نفذ فيها وعقد القياس وان لم تسلم رجع من التركيب الى التحليل
فيتحلل التركيب مواضع التحليل وهي مواضع المباحث عما لا يسلم ويطلب له حد اوسط مرة اخرى وهذا
هو التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ثالثا ففي التزيد وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه يعني به التزيد البرهاني
التعليمي من جهة انه يتزيد لا بالتوسط على ما بينا بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف فيبتدئ ببرهان
على شيء منقطع عن الاول كما فعل في اوقليدس حين اشتغل بزوايا خط قايم على خط ومثل ان يكون
يبين اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود ويتوسط انه عدد ذو كم ثم يبين ايضا للزوج كذلك فلا يكون قد اتم
بل عدل ومن احب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين كرر الفرد في اوسط احدهما والزوج في الاخر ويمكن
ان يفهم انه يعني به التزيد الجدلي فيكون كانه يقول لان التزيد في نتايج الطريقة الجدلية ليس يكون على
الاستقامة فقط بل تارة تزيد على الاستقامة وتارة تعدل الى جانب فتداخل في اوساط المقدمات
نتايج اخرى انواعا كثيرة من المداخلة مثل ان جعل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلا والحدين الاخرين مختلفين
فنقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد ذو كم فهو عدد ذو كم محدود
متناه او غير محدود ولا متناه فينتج ان العدد الفرد هو ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ونقول ايضا
العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذو كم وكل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه
فيكون هذا قياسا اخر يشارك القياس الاول لا في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد تحول ههنا الى جانب
اخر في تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا ان نفهم هذا انه يريد به جانب الجدل ليبين ان اكثر قياساته على هذه
السبيل ونقل في البراهين هذا وفي التعليميات لانها منعكسة الحدود ولان هذا المثال يليق بالجدليين
من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول

على غير هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكثر تصرفا واكثر شعب تصرف فانه اقل نتايج فان الجدل
لا تتغلغل الى الكلام في جميع المسائل فانه لا تفي بذلك مشهوراته وما يبنى عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة
الى قياس حاضر فما كان يتبين مثلا بتاليف وسط لا يمكنه ان يحضره ولا ايضا ينتفع في جدله ببيان بشيء يحتاج
الى اوساط كثيرة جدا لا تفي المخاطب بايرادها كلها وقت المجادلة والقياس البرهاني فلا يبالي بان كان ما يكون
مطلوبه انما يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة فهو يمعن في التركيب على الاستقامة ولا يبالي بما
في العدول ايضا عن اوساط وحدود صغرى الى غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب **فصل**
في استيناف القول على برهان لم وان شاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم وفي
علمين قد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم وكيف يكون على شيء واحد برهان
ان وبرهان لم وبقي ان نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الاول فنقول ان الحدود قد يقع فيها برهان ان
وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه فيكون عليه قياسان احدهما لا يكون قد
وفيت فيه العلة الاولى اي القريبة للامر الموجبة له لذاته وتكون هذه العلة قد وفيت في الاخر فيشترك
القياسان في ان كل واحد منهما اعطى العلة للامر ويفترقان في شيئين احدهما ان احد القياسين
اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى العلة القريبة والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة يحتاج الى
متوسط وهو العلة القريبة والمعلول القريب ولذلك لم يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة
الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد واما الوجه الثاني فان لا يكون قد اعطى في كل قياس
منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احدهما ما ليس بعلة اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة
منعكسا على الحد الاخر من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كطلوع الكواكب الذي هو معلول لبعده
وهو مما ينعكس على العلة وهي بعده ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول كريته وهو مما ينعكس على
العلة وهي كريته او كان ما ليس ايضا معلولا ولا علة مثل دلالة ثبات الهالة على سجوم المطر عن السحاب
الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلول منعكس او علامة منعكسة وان لم يجب ذلك فربما
لم يكن المعلول منعكسا بل كان اعم مثل اضاءة البيت بسبب الاصطباح او كان اخص مثل التدخن
على النار وكذلك العلامة على ما علمت فبين انه يمكن ان يبين بالمعلول العلة وبالعلامة ذو العلامة
ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف[2] لشبه المعلول او العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان
يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك وجها من وجهي هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة
غير لامعة وكل مضيء غير لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل
مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحدة من اللمع وسلبه مسبب ومعلول ذلك
للبعد وهذا للقرب وكذلك قولك القمر تتزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما تتزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري فهذا
ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة الضرب الثاني من برهان ان ولو ان هذه الحدود الكبرى

[2] فان كان الاعرف صح

فالقمر كري صح

كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى وكان القرب والبعد للتحيرة والثابتة اعرف من التمع واللالمع والكرية
اعرف للقمر من هيئة قبول الضوء لكان يمكن ان تجعل هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء
وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كرى وكل كرى فانه يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهان لم على انه يجوز
ان يعلم اولا الان بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة
واما البيان الثاني فلم يطلب فيه ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة
على المطلوب ففى امثال هذه المواد المنعكسة يمكن فى علم واحد ان يعلم ان صرفا اولا ثم يعلم لم صرف ثانيا
من مواد باعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثاله ان يعلم بالعلم الرصدى ان القمر
كرى الشكل لانه مستضئ كذا وكذا فيكون هذا محفوظا ثم نتعرف من العلم الطبيعى ان الاجرام السماوية
يجب ان تختص بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللم والآن جميعا ثم يقال فلذلك ما صار تشكل
على هذا الشكل الذى انت غير شاك به فى انيته وانما جهلت لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه اخر وذلك لانه
قد يمكن ان يكون لشئ واحد معلولات ولوازم مقارنة لا هى علل ولا معلولات مثل ان يكون معلولات
لشئ واحد ويكون منعكسة عليه ويكون له ايضا علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات
واللوازم للموضوع ما اعرف من وجود الشئ له ووجود تلك العلة ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود
الشئ له فان جعل الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم والمعلولات كان
برهان ان فقط فاذا هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب الى وجهين احدهما الوجه الذى
يكون موادة مشتركا فيها للامرين ولكن يجرى الامر فى الامرين على العكس والثانى الوجه الذى يكون
موادة مختلفا فيها واخذ احد المختلفين الذى ليس هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ
ثانيهما الذى هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه يجب ان يفهم هذا
الموضع حتى يكون الان واللم لشئ واحد والذى يفسره قوم اخرون يكون فيه الان لشئ واللم
لشئ اخر ولنرجع الى تفصيل القسم الذى لا يكون فى الحد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة
اما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الاول ما هذا لفظه وايضا فى الاشياء التى توضع
الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على لم هو اذا كان احبر بالعلة نفسها فان لم تحبر بها نفسها
لم يكن برهان على لم بل على ان وانما نعنى بالعلة العلة القريبة لكن قوله الاشياء التى يوضع فيها الاوسط
خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثانى
مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة فيه كما تقول فى الشكل الثانى ان الجدار
لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان وهذا التاويل اظهر ويكون انما نسب الى الشكل
الثانى لانه كما علمت اولى بالسالب وهذا يقع فى البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع فى الموجبة
فاما التفسير الثانى وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر فهو انه يعنى بالاوسط الاوسط فى القياس والوجود

جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب فى اجزاء القياس
بل ترك من خارج فان الجدار فى مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل
ما ترك خارجا وهو كونه غير ذى رية فانه اذا كان للايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة علة
السلب وكان السلب مطلقا اذا كان له علة منعكسة فمقابل تلك العلة علة الايجاب ولو كان علة
انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان لكان علة انه يتنفس كونه حيوانا وليس كذلك فان فى الحيوان ما لا يتنفس
وكذلك ليس علة انه لا يتنفس انه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس
فان من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرية وعلة عدم التنفس
اعم من عدم الحيوة وهو عدم الرية لكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه يتباعدون عن العلل
القريبة الى البعيدة كما قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها زمارا اذ ليس فيها كروم ولو قيل اذ ليس فيها
خمور لكان عسى قد اديت العلة القريبة فى الاغناء عن المطربين ولكن اعطى علة العلة فلم يوضح المقصود و
لم يبرهن وقد قيل فى التعليم الاول انما يمكن ان يكون هذا فى الاكثر فى علمين اذا كان احدهما تحت الاخر
بمنزلة علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الحيل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد
وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم اى احكام علم الهيئة فان هذه العلوم تكاد ان يكون الاعلى
والاسفل منهما متواطى الاسم وانما قيل تكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين ينسبان
الى شئ واحد من وجه فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما نظر فى حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم
التعليمى ونجوم اصحاب الملاحة فان كليهما ينظران فى مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمى وتاليف
اللحون الصناعى السماعى كلاهما ينظران فى حال النغم وكذلك علم المناظر هو علم الهندسة ينظران فى اشكال
وخطوط ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران فى مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك
الذى لها اشبه المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لشيئين احدهما ان العلمين فى بعض الاصناف
المذكورة لا يشتركان فى النسبة اشتراكا تاما فان علم الموسيقى ينظر فى عدد ما بحال وهو عدد وقع فى
نغم وعلم المناظر ينظر فى مقادير ما بحال وهى مقادير ما للبصر اليها نسبة وعلم الحساب ينظر فى العدد
على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر فى المقادير على الاطلاق والوجه الثانى انهما ولو اشتركا فى المنظور
فيه واستقرت نسبتهما اليه من جهة كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة معا بل لبعضها
اولا ولبعضها اخيرا وهذا يمنع التواطئ الصرف وان اشتركت اشياء فى المعنى اذا لم يتساو فيه
بل اختلفت بالتقديم والتاخير والاستحقاق او النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل ولما كادت
تكون هذه من المتواطئة اسما وهى تشابهت بوجه ما العلم الواحد فتشاركت بوجه ما فى المسائل
لكن اختلفت فان العلم الاعلى يعطى اللم والعلم الاسفل يعطى الان على نحو ما كنا نحن اتفقنا او صححناه
فى موضعه ثم قبل وذلك لان العلم بان هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب التعاليم معنا

ما بين العلامتين فى بعض النسخ لا كلها

ان العلم بان هو للملاح والعلم بلم هو المنجم والعلم بان هو للمتدرب في صناعة الموسيقى العملية والعلم
بلم هو لصاحب علم التأليف التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم الاول وقيل لان
اصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما حكى عليها
وكثيرا ما يسمع التعليمي العالم بالموسيقى بعد الذي بالاربعة او الطنيني او غير ذلك من الابعاد المتفقة
فلا يحس ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم السبب في اتفاقها لان عنايته بالامر الكلي لا بالامر الجزئي
وعنايته بالصورة مجردة عن المادة في الوهم لا المحصلة في المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير
والممسوحات وان كانت لا يكون الا في المادة فان المهندس ينزعها عنها وينظر فيها بالذات لا لما
عرض لها في وجود في مادة على ما اوضحناه من قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثاني وهو
ان يكون جزء من علم ما تحت علم اخر لا كله مثل ان النظر في الهالة والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات
الكائنة من انعكاس البصر الى نير او ملون غير املس صقيل جزء من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر
ثم تحت علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر في الزوايا الواقعة عند البصر بين
الوسط والمقوم من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه الكوكب او يرى عليه اكثر التدوير في ابعادها
البعيدة والقريبة وزوايا اختلافات المنظر جزء من علم المجسطي وواقع تحت علم المناظر والعلم كله
ليس واقعا تحته فههنا ايضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس يحدث هكذا
وهكذا بسبب كذا اسبابا غير محصل ولا مقرب وعند المناظر انه لم هو بالسبب المحصل المقرب
وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم اخر بل
مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا
العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب
به مخصصا مهيا لالتزام عارض ذاتي ولولم يجعل مخصصا ما التزم عارضا ذاتيا عليها او يحثنا فيكون
برهانه المعطي للم لا في ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض الغريب فالطبيب يحكم ان الجراحات
المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطي العلة في ذلك حين يقول لان الدائرة اوسع الاشكال
احاطة وقد يمكن ان يعطي سبب مركب من العلم الطبيعي والهندسي فيقال لان الاندمال بحركة الى الوسط
فاذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء واذا لم يكن زاوية كانت الحركة في جميع المحيط
معا وتقاومت الاجزاء وابطأ الاندمال وقد اوردوا في الشروح مثالا لما يكون برهانه في
العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان المخروط البصري اذا
بعد فني وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان
وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين ببرهانين
مختلفين واما الذي اوردوه ان صح فيكون مما يوضع في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه نعم

يلين صح

لو عنوا ان ام اما اذا كان مما يبرهن بهذه المقدمة في العلم المناظري وهي غير معطاة العلة فانما يبين بما لم يتحقق
بعد فلا يكون بيانه برهان لم واذا وقع الى المهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال ردي
جدا وبالعكس من الواجب لان الصنوبرة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر وهنالك لا التقاء
البتة بل كلما امعن كان التباين اكثر فهذه الاشياء مما قيلت في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان
وعد التعليم الاول ان يرينا قياسين على ان ولم في علمين مختلفين وهذه الامثلة التي اوردت في انجاز
ذلك الموعد كلها وما اخذ التفاسير لها انما يرينا امرين احدهما ان يكون اللم معلوما بقياس والان
موجودا بالحس والثاني ان يقع الان في غير ما وقع فيه اللم فاذا هذه الامثلة اما ان يرينا قياسين على
مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما قياس والاخر غير قياس والذي اظنه حلا لهذه الشبهة هو ان المعلم
الاول لم يعن بقوله الحس بالامر ان يكون حاسا بالنتيجة والمطلوب بل يكون عنده مقدمات ما خوذه
من الحس ينتج المطلوب انه دون لم هو فان اصحاب العمل لهم مقاييس عن مقدمات تجربية وامتحانية وفيهم
محاورة في اثبات وتكبيت مبنية على ذلك مثلا كما تقول صاحب التأليف السماعي ان هذه النغمة
ليست موافقة لهذه النغمة من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النغمة الفلانية كذا فيكون مقدمات
حسية ينتج منها نتيجة حسية يبين بها ان شيئا كذا او ليس كذا وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحة
ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان كوكب كذا بعد لم يشرق ويقول صاحب
العلم الطبيعي ان هذه القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست على الافق فيكون اما اولئك
فقد اخذوا مقدمات امتحانية واما هذا فقد اخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير بينة له بالعلة القريبة
فان كون الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب القوس على الافق بل
انما بيان مقدمته بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون معنى امثلة المعلم الاول على هذا الوجه

فصل في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال

قد بين المعلم الاول
ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثرها افادة للبرهان لوجوه ثلثة اولها ان العلوم التعاليمية انما تستعمل
هذا الشكل في تأليفات براهينها ويكاد كل علم يعطي في مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل
في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة موجودة للحد الاصغر فيوجد له المعلول فان هذا
هو تأليف الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت العلة للاصغر وتبع فيه المعلول العلة فان كان البيان
البرهاني لايجاب الكلي فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن
يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر يكون اعطي العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا
للعلة في الوجود له بل حرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له فلا يكون العلة قد جرت معلولها
بالقصد الاول واما الشكل الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون
الحد الاصغر اوجد للعلة التي تتبعها معلول فيكون العلة لم تجر المعلول بالقصد الاول انما الشكل الاول

هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم وساير ذلك
بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم بما هو هو الحد ان امكن ان ينال بقياس فانما يمكن بهذا الشكل
وسنوضح بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن اما انه لم هو بهذا الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل
الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث فهو ان الشكل الاول قياس كامل بين
القياسية بنفسه والشكلان الاخران انما يبين انهما قياسان بالرد اليه اما بعكس واما بافتراض والخلف
ايضا فانه يرد اليه بوجوه فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التي لا اوسط لها والى الترتيب الاول القياسي
الذي لا واسطة له فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا وههنا وجوه من الفضيلة للشكل الاول من
ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره لانه لا بد في كل قياس من موجبة وكلية
والموجبة لا ينحل الى مقدماتها التي انتجتها بالشكل الثاني والكلية لا ينحل اليها بالشكل الثالث ووجه آخر
ان المطالب البرهانية يراد فيها تقصي العلم ومعرفة ما للشيء بالذات وذلك بالكلي الموجب فاما الجزئي
فليس به علم مستقصى لان قولك بعض ج ب مجهول انه اي بعض هو فاذا عنيته وعرفته وكان مثلا
البعض الذي هو د عاد الى الكلية فصار كل د ب واما السالب فانه يعرف من الشيء ما ليس له وهذا
امر غير ذاتي وغير نهاية الا ان يوما في ضمن السلب الى معنى ليس سابق السلب فيكون قوته قوة الموجبة
المعدولة ويكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الاول على ان الفلك لا ضد
له فاذا النظر الذاتي المستقصى هو الموجب الكلي وهو مما لا ينال الا بالشكل الاول وقد يكفي الشكل
الاول من الفضائل ان هيئته هيئة قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة فقد اوضحنا ان
ذلك كيف يكون لها تحليل الى مقدمات غير ذات وسط فان المقدمات التي تنحل اليها السالبة فلا بد
فيها من سالبة فكيف تنتهي الى سالبة غير ذات وسط وكيف يكون سالبة غير ذات وسط اما
الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها اولا لشيء هو علة لوجوده للموضوع والسالب
كيف يكون فقد انه للوسط ليت شعري فيقال انه كما ان الموجبة قد تكون بغير وسط اي بحيث لا يقتضي
حمل محموله على موضوعه شيئا متوسطا يقطع مجاورتها فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا
للموضوع فكذلك السالبة قد يكون بغير انقطاع اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا
شيئا اخر عنه لسلب محموله اولا وهو موجود للموضوع ولان السلب الكلي منعكس وخصوصا في الصور
الذاتيات فمتى وجد لاحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر وان لم يكن او لم يسبق اولا الى الذهن
وجود شيء للآخر محمول عليه ليس للاول او كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه او اشياء فيكون في
كل رتبة شيء او اشياء خاصة تساوي في ذلك الحد وكانت الرتبتان متنافيتين ليس في احدهما
شيء يدخل في جملة الاخرى فان المحمول على احدهما يمكن ان يجعل حدا اوسط فيكون سلبهما ايهما شئت
عن الآخر بقياس فان كان المحمول الموجب انما هو في جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد

كفى ح

ف ان ذكرت كيف يكون وكان قائلا يشكك على المعلم الاول في هذا الموضع اذ ذكر ان تحليل القياسات من الشكلين الاخرين الى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الاول ان السالب صح

لا غير

لا غير مثل ان كان كل ا ج فلا شيء من ب ج او كل ب ج ولا شيء من ا ج وان كان المحمول الموجب
قد وجد في جانب كل واحد من الحدين كان بقياسين مثلا ان كان ا و د و ج طبقة متساوية و ط يحمل عليها
ويساويها و ب و ه و ز طبقة متساوية و ح يحمل عليها ويساويها ومعلوم ان شيئا من هذه الطبقة
لا يحمل على شيء من تلك الطبقة فان قيل كل ا ط ولا شيء من ب ط كان قياس وان قيل كل ب ح ولا شيء من
ا ح كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال ان لم يكن الا و يحمل عليه ط فقط و ب و ح يحمل عليه ح فقط لكن
العادة في التمثيل جرت بذلك فاذا كان على احد الطرفين محمول خاص كان السلب بانقطاع فيجب انه
اذا كان ليس على احد الحدين محمول خاص واحد منهما مسلوب عن الآخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع
اي بلا واسطة فانه اي واسطة احضرت كانت مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم ينتج
واما لفظ الكتاب في نسختنا فيه ابهام بدل المحمول الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا من وجه ينتج
ولكن النتائج تكون جزئية فانه اذا كان على كل بعض حكم كلي بقياس فليس على الكل بلا قياس وقد وضع
كليا بلا انقطاع فنسبة ان يكون هذا معنى ظاهر النتيجة التي عندنا والاولى ما كتبناه اولا ولقائل
ان يقول ان السالبة التي لا اوسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم يوجد فانه لا يخلو او ب من
حد او رسم ومن اجزائهما وان كان نفي حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل وبالجملة ليست
الاشياء تخلو عن خواص ولوازم حتى الاجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس فكيف يوجد ا و ب
غير محمول على احدهما شيء لا يحمل على الآخر فاقول انه عنى ان لا يكون مثل هذا الوسط اي المحمول المتفق
وان لا يكون القياس كل ماله وسط اي وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده للاصغر
والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وفي المطلوب السالب يجب ان يكون
وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر فحينئذ يكون
وسط وقياس فيشبه ان يكون المعلم الاول عنى محمولا نسبته الى ا والى ب اعرف من نسبة ما بينهما هذا
وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم في النفس فقط وهو ان
لا يكون للنفس راي في الامر حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط
وخلو النفس عنه وان كان قد يظن ان ذلك مكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان
تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل وهذا خطاء بل تكافؤ الحجج تثبت هذا الجهل الموجود وتحفظه واما انه يحدثه
فليس واما على ما ظنه بعضهم ان الراي الباطل اذا افسد بحجج ولم يصحح بفساده الراي الحق اوجب
ذلك حينئذ الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا
عن القياس بل بالعرض لان ذلك القياس انما اوجب بالذات بطلان الراي الفاسد فلما بطل
ولم يكن هناك راي اخر عرض ان بقيت النفس عادمة للراي اصلا كما كانت بل القول الصواب
ان هذا الجهل لا يكتسب ومن الجهل ما هو مركب وليس هو عدما فقط بل فيه مع عدم العلم وجود راي

مضادله وهو جهل على سبيل العدم والملكة وهو مرض نفساني وذلك لان صحة كل شيء اما ان يكون
موجودة على مزاجه الذاتي وفطرته الاصلية فقط ويكون قد اكتسب مع ذلك كمالا ثانيا لكن يكون مع
وجوده على مزاجه الصحيح جميلا او قويا وليس هو في المزاج من البدن بل وفي التركيب ايضا فان صحة البدن
هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب وكمال صحته ان يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التي تستعد
البدن بهذين لها من الجمال والجزالة والقوة كذلك صحة النفس على وجهين صحة اولى وهي ان يكون على
فطرتها الاولى ومزاجها مثلا الاصلي وليس فيها معنى خارج عن الملائمة وصحة ثانية وهي ان تحصل لها الزوائد
الكمالية التي تستعد لها بتلك الصحة ثم وكما ان البدن اذا احدث فيه امر غريب لا تقتضيه فطرته ثم منع مقتضى
فطرته والافعال التي له بذاته وكان البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الاراء الباطلة التي لغة
لما يجب ان يكون مبنيا على فطرتها الاصلية كانت مريضة وانما سمي هذا الجهل مركبا لان فيه خلاف
العلم ومقابلة من وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم والثاني مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد
العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء واذعانا للنفس له من غير حد اوسط وقد يقع باكتساب قياسي
والكائن باكتساب قياسي اما ان يكون فيما لا وسط له او فيما له وسط والكائن فيما له وسط اما ان يكون
الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط فيه
هو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه او ليس هو بعينه ولا يخلو اما ان يكون مقابله حق سالب
فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون مقابله حق موجب فيكون هو
سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدا بالانتاج الواجب فنقول اذا
كان الحق هو ان لا شيء من ب ا وكان بغير انقطاع واختدع فظن ان كل ب ا حتى يكون في غاية المضادة
للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان
يكون احداهما فقط كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج شيئا لا يحمل على ب ولا يحمل عليه ا واخذ ان كل
ج ا وكل ب ج انتج الباطل وهذا ممكن فانه لا بد ان لب ولا ا ما لا يحملان عليه ويجوز ان يتفقا في واحد من
ذلك والا وجب ان يختص بعض ذلك بايجاب طرف فيجاء وسط وكذلك ان كان ج انما يحمل على بعض
ما من ب لا على كله وب غير ممكن ان يكون في كل شيء البتة او ان يكون في كله شيء البتة اي مما يباين ب
لان ب ا مقدمة بلا وسط في كلها فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج ا كاذبة اما بالكل والجزء معا
او بالجزء وحده واما ان كانت احداهما فقط صادقة فلا يحتمل الا ان يكون الكبرى ومثال هذا ان يفرض ا
محمولا ولها موضوعان ج وب لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع وب وج
لا يحمل على احدهما على الاخر فان قيل كل ب ج وهو الباطل وكل ج ا وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل ب ا وسواء
كان هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان هذه المادة لا ينتج الا باطلا فهذا هو اعطاء
وجه القياس الذي يوقع خدعة في اعتقاد الكلي الموجب ولا يكون الا في الشكل الاول واما القياس

و هي العلوم الحقيقية

الا ساكا

الموقع

الموقع للجهل المركب بكلي سالب غير ذي وسط فيكون في الشكل الاول عن مقدمتين كاذبتين فانه
اذا كان كل ج ب وكل ب ا بلا واسطة وكان لا شيء من ب ج فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج لا شيء
من ب ا ويمكن ان يكون احداهما صادقة ايتهما كانت فلنضع اولا الكبرى صادقة ولكن احينئذ من
المسلوبات عن ج والموجبات لب وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا
وهي الصغرى فانه قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو صدق انتج الكذب ولنضع الصغرى
صادقة فانه اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ج ا فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج لا محالة سالبا مضادا
للحق وهذه المادة هي ان يكون ا موجبا لب وج معا وب تحت ج او مساو لج لكن الجهل المركب لا يكون
بمقدمة غير ذات وسط واما في الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا
ردا الى الصدق فاوجبت السالبة وسلب الموجبة انتج ذلك بعينه فانه اذا كان قيل اولا ان كل ب ج ولا
شيء من ا ج وكانا كاذبتين بالكلية وانتج لا شيء من ب ا فان رد الى الصدق فقيل لا شيء من ب ج
وكل ا ج وانتج ذلك بعينه وهو انه لا شيء من ب ا وكذلك ان كان القياس الكاذب هو انه لا شيء من
ب ج وكل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وانتج لا شيء من ب ا فان رد الى الصدق فقيل كل ب ج او
لا شيء من ب ج انتج ذلك بعينه فاذا نتيجة هذا القسم صادقة دائما واما ان كان الكذب بالجزء فممكن ان
يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ج وبعض ا ج وكان كل ب ا فقيل لا شيء
من ب ج وكل ا ج او قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة
وقد يجوز ان يكون الكذب في احديهما فقط فانه اذا كان في مثالنا كل ا ج فبقي ان كل ب يكون ج لان كل ب
وكل ا ج فان كذب في هذه فقيل كل ا ج ولا شيء من ب ج انتج الكذب وايضا ان كان ج ليس محمولا
على شيء من ا فكان لا شيء من ا ج فيكون لا محالة لا شيء من ب ج فان قيل لا شيء من ا ج وكل ب ج انتج
الكذب وايضا ان كان كل ب ج كذب حينئذ لا شيء من ا ج لا الجـ او ج فان قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج
وهو كذب انتج الكذب فلنتكلم الان في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط ولنبدا بما يوقعه
في موجب كلي ذي وسط في الشكل فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس الحق لا محالة من
كليتين موجبتين فكان مثلا كل ب ج وكل ج ا حتى انتج الحق وهو كل ب ا ولما غلط فيه حتى انتج المضاد
للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين فلم ينتج البتة وكيف ولا ايضا
يمكن ان يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا
في الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل هو الشكل الاول فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى
فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون المحمول على كل ب وج موضوع لا مثل ب
الا انه مباين لب مثل الانسان والفرس تحت الحيوان فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من
ج ا وهو كذب انتج الكذب والحق لا شيء من ب ج فكل ج ا وهذا لا ينتج البتة فليس الاوسط

مناسبا ويمكن ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا وكانت ب تحتا
وموضوعة لها وكان ج وب متباينين فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج ا كان
صادقا فانتج منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب ا اما مثل ذلك في الشكل الثاني في الاوسط سواء
كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل قد بان فيما مر معهما ان نتيجتهما صادقة لا محالة
واما ان كانت احداهما كاذبة في الكل ايتهما كان امكن ان يقع منه قياس الخدعة مثل ان يكون كل ب
ج وكل ا ج وكل ب ا فان اقترنت احدى المقدمتين على الصدق وسلبت الاخرى ايتهما كانت انتج لا شيء
من ب ا وهو كذب واحدى المقدمتين صادق واما الكاذبتان في الجزء مثل ان يكون ج في ا وفي بعض
ب وكل ب ا فاحداهما كان موجبا كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل ا ج ولا شيء من ب
ج او لا شيء من ا ج وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب
فقد بان ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول وبين بما قلنا في ضد هذا ان الصغرى يجب ان تقر على ايجابها
الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا وانما يمكن قلب الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن
اذا الا في صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب وبحيث لا ينعقد منه
نسبة الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن ان يكذبان في قياس الخدعة معا ويمكن ان يكذب
الصغرى وحدها ولا يمكن ان يكذب الكبرى وحدها فانه ان كان كل ج ا وكان لا شيء من ب ج
ولا شيء من ب ا فان قيل كل ب ج وان كان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان
كل ب ا وان كان لا شيء من ج ا هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شيء من ب ج اذا
كان لا شيء من ب وج ا ويمكن ان لا يكون شيء من ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا
وكان باطلا وكان كليا في بطلانه انتج باطلا من مناسب واما ان كان جزئيا في كذبه فانه يمكن
ان ينتج اوسطه غير مناسب واما ان لم يكن شيء من ب ج فنقلت المقدمتان الى الايجاب الكلي
انتج كذبا لا عن مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك
مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا والمثال الثاني الموسيقى بدل ب
والعلم بدل ج والمناظر بدل ا والمثال الثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا
ففي القسم الاول لا بد من ان يكون الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء وفي الثالث
تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر وكل علم المناظر
فهو حيوان وكل موسيقى فهو حيوان **فصل في ذكر كيفية انتفاع اليقين بالحس في المعلومات
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب وفي التركيب الاول منها وكيف تنتهي اليه
تحليل القياسات** قيل ان من فقد حسا ما فقد يجب ان يفقد علما اي العلم الذي يحرك النفس
اليه ذلك الحس فلا يمكنه ان يصل اليه وذلك ان المبادي التي منها يتوصل الى العلم اليقيني برهان

واستقراء

واستقراء اي الاستقراء الذاتي ولا بد من استناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومباديها
انما يحصل بالحس وبان يكتسب بتوسط خيالات المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب
به الامور الكلية مفردة وتركبها على هيئة القول وان رام احد ان يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحس
الحس لها لم يمكن باستقراء يستند الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها مثل المقدمات الرياضية المأخوذة
في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية في ان الارض ثقيلة والنار خفيفة ولذلك فان اوائل
اوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول
آخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت مفارقة او غير مفارقة فان وجوه الوصول
اليها اولا بالحس فهذا قول مجمل قيل في التعليم الاول ونحن فقد جاد بنا بكلامنا ذلك على ان نزيدك
تفصيلا فنقول يجب ان يعلم انه ليس شيء من المعقولات بمحسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو
معرض للحس بمعقول اي معرض لادراك العقل له وان كان الحس مبدأ ما لحصول كثير من المعقولات ولنتمثل
لهذا من الانسان المحسوس والمعقول اولا فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين فان الحس يناله
ايضا بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع له في مكانه ولا
ينال هذه الاحوال في عضو عضو منه فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو الانسان
المعقول او يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس وان كان لازمه ثم من البين ان الانسان
المعقول مشترك فيه على السواء فزيد عند العقل انسان كما عمرو انسان وذلك بالتواطؤ المطلق
وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه اذ ليس مقداره وكيفيته ووضعه مشتركا فيها وهو غير محسوس
هذا المحسوس الا كذلك فاذا ليس الانسان المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس
وبالجملة ان الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها وليس هو
الشيء الذي يصادفه العقل منها الا بالعرض فلننظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فنقول
يجب ان يكون مجردا عن شريطة ملحقة من خارج مثل تقدير بعظم ما معين وتكيف بكيفية ما معينة
وتحديد موضع ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لان يعرض لها كل المقادير و
الكيفيات والاوضاع والايون التي من شانها ان يعرض للانسان في الوجود ولولا ان الانسان
كان تصوره في العقل بحده مقترنا بتقدير ما او وضع ما وغير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه
كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته
التي تختص به فبين ان الانسان من حيث تصوره في العقل بحده مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها
وهو بما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس بل الانسان اذا تناوله الحس يتناول مغمورا بلواحق غريبة ثم
نقول ان الموجودات قسمان معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما معقولة
الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة وانما هي معقولة بذاتها لانها لا تحتاج الى عمل

فان الذوات في الوجود
ببرهان تصير معقولة ولا يمكن ان تكون محسوسة البتة واما محسوسات
ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يجعلها بحيث يصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن
لواحق المادة ونقول انه انما نكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو ان الحس
ياخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري
الذي لنا فيكون هناك صور كثيرة ماخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل مخالفة بعوارض مثل ما
يجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة اعضاء ويجد عمرا مختصا باخرى غير تلك فيقبل على هذه
العوارض فينزعها فيكون كانه يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعاني
التي يشترك فيها ولا يختلف بها فيحصلها ويتصورها واول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال
يجد عوارض وذاتيات ومن العوارض لازمة وغير لازمة فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال و
ياخذها الى ذاته واما كيفية هذا التصنيع وماهية القوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعلة
فليس هذا الموضع موضع العلم به بل هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله هاهنا فهو ان الحس يؤدي
الى النفس امورا مختلطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة فاذا افردها العقل معقولة كان له
ان يركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها
بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض
والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكائن بالعرض فهو ان يكتسب
من الحس بالوجه الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط الحسي والخيالي ثم يقبل العقل
على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض ويتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها
ويتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول من هذين فيكون باتصال من العقل بنور من الصانع
مفاض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل بالقوة الى الفعل ولكنه وان كان
كذلك فان الحس مبدا ما له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني منهما فيفزع فيه الى الحد الاوسط
فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب العقل المصدق به اكتساب الاوليات بعينها وبقوة ذلك
المبدا فهذا وجه من الاربعة واما الكائن بالقياس الجزئي فان يكون عند العقل حكم كلي على الجنس فيحس
اشخاص نوع لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويحمل في ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا
لم يكن واما الكائن بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد تبينت للعقل بالطريق المذكور
اولا فاذا استقرا جزئياته تنبه العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء الحسي الجزئي موجبا
لاعتقاد كلي البتة بل منبها عليه مثل ان المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان في تلك
الشيء فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا في النفس فلما يحس جزئياته يتنبه له العقل ويعتقده واما
الكائن بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء وليس افادته بالاوليات

الصرفة بل مكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات
علما كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة فيوقع بل التجربة مثل مثل ان نرى الراي المحس
الحاس اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا احكم العقل
ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر المغناطيس
يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب ان يكون شيء يتغير عن حاله الذي
بالطبع لاقتران شيء اخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون تغيره بذاته فيحكم ان السبب
هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ومبادي للعلوم كثيرة
والتجربة منها فان فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض
وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف فهذه هي الانحاء التي لاستفادة العقل
علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الان وقد ذكرنا نوعا من استفادته العلم التصوري
بسببه فاذا كل فاقد حس ما فانه فاقد لعلم ما وان لم يكن الحس علما ولما كان كل قياس مؤلفا
من حد وثلثة اما الموجب منه فان تماسين ان شيئا ما موجود للثاني لانه موجود للثالث موجود
للثاني واما السالب فيتبين ان شيئا غير موجود للثاني لانه غير موجود للثالث موجود للثاني و
كذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين ان كانت محتاجة الى وسط من مشكل غريبة
فلا بد من ان ينتهي الى مباد واصول موضوعة موجبة او سالبة لا محالة لا وسط لها على الاطلاق
او في ذلك العلم والمبرهن ياخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين المذكورين
ويحلل باخره الى ما لا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون
او على الراي المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات
وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات التي يراها من يرى
كان القياس قياسا في رايه وان كانت المقدمات الاولى ليست ذات وسط بل لها وسط ما
مثل ان العدل جميل وان الظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم يطلب لذلك
وسط وربما طلب ايضا في الجدل على نحو ما خاطب به وسقراطيس اسوماخس وربما كان المشهور
لا وسط له لا لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات
الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب
ان نبتدي الان فنبين ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية بعد ان نعاود مرة اخرى
حال ما بالذات وما بالعرض من المحمولات يقال من وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع
مستحقا لان يوضع بذاته لحصل الذات ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما اي حمل كان مثل
قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير محتاج الى الحامل لحمله ثم البياض قائم فيه

المغناطيس سالك

ويحتاج الحامل لمثله فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حمل مستقيم فهو حمل حقيقي
لا بالعرض وبازاء هذا القسم حمل ما بالعرض وهو ان ما نقلب ما من شانه ان يكون محمولا في طباعه فيوضع
ما من شانه ان يكون موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حمل مستقيم فهو حمل حقيقي في طباعه فيقال ابيض انسان
فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان
يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشيء الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض
فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الاخر فيقال ان الابيض متحرك اي الشيء الذي
عرض له البياض فقد عرض له الحركة لان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال للشيء
انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان عن طبعه او بقاسر اوجده فيه ولكنه ليس
لشيء غيره من اجله يقال له واذا تحققت لم تجد الصفة في نفسه مثل ما يقال ان الحجر متحرك[2] وان كان لا بالذات

سواء كانت حركته بالطبع وبالذات او كانت لا بالطبع والذات اه

متحرك[2] ولكن بالقسر وبازاء هذا المحمول بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل
ما يقال للساكن في السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا واذا حققت وجدته ساكنا فربما كان
الموصوف به بالحقيقة مفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال فيها وربما كان مفصلا كما يقال كرم ابيض
اي عناقيده بيض ويقال المحمول بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله
المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشيء انه محمول بالذات
اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء هذا المحمول بالعرض كما يقال جسم
ابيض اي سطحه ابيض ويقال للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس واردا على الشيء من
خارج غريبا بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقال ان الحجر يتحرك الى الاسفل بالذات
وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال المحمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق
الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون انحدار الحجر اذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من
هذه الجهة لانه ليس بلازم ويقال المحمول بالذات لما كان ليس من شانه ان يفارق الشيء وكان
مع ذلك مقوما لماهيته لا واردا غريبا وبازائه المحمول بالعرض معروف فيكون اذا كون السطح
ابيض محمولا بالعرض ويقال المحمول بالذات لكل ما من شانه ان يوجد في حد الشيء او يوجد الشيء في
حده وبالجملة ما يكون مناسبا لذلك الشيء بالحد الذي لاحدهما ان يوجد الشيء في حده فما خرج من هذين
يكون محمولا بالعرض ويريد ان يبين ان المحمولات الذاتية على ما بيناه من الذاتي متناهية ولا يلتفت
الى ما بالعرض في هذا الموضع **فصل في حكاية ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات
واوساط الموجب والسالب** فنقول محاكين في التعليم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها
موجودة والموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته مثل جـ وليس من شانه ان يصير
محمولا الا بالعرض وليكن حمل د على جـ اولا بلا متوسط وكذلك ز له وب لكن افترض ان هذه المحمولات

يتمادى

يتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود فهو يوجد دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف او يقف
ثم ليكن ب شيئا ليس من شانه ان يحمل عليه شيء آخر بالذات لكنه محمول على ط بلا واسطة وط على ح كذلك
وح على ب كذلك افترض ان هذا التنزول في الموضوعات من محمول اول محدود يتمادى بلا نهاية ويوجد دائما
موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف والفرق بين النتيجتين انا ابتدانا في الاول
منهما من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات وابتدانا في الثاني منهما من المحمول المحدود واخذنا
ننزل في الموضوعات وليكن ا محمولة على جـ بتوسط ب سواء كان ا لا محمول عليه او عليه محمول وجـ
لا موضوع له او له موضوع فهل يمكن ان يكون بين ا وبين ب اوساط موضوعات لا او محمولات
على ب بلا نهاية وبين جـ وب كذلك وهذا البحث يفارق الاولين بان المحدود كان في ذينك طرف
واحد والمحدود هاهنا طرفان وانما نطلب هل الوسائط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان متوقف
الصحة على براهين بلا نهاية وليس هذا في موجب فقط بل وان كانت مقدمة ا جـ سالبة
والمتوسط ب فصارت ب جـ موجبة و ا ب سالبة فهل دائما بين ا جـ واسطة وكذلك هل بين كل
كبرى سالبة وحد واسطة او تقف قبل وهذا المطلب لا يكون في الاشياء التي يستحيل ان ينعكس
بعضها على بعض ان كانت اشياء يستحيل ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع
اول ومحمول ثان بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او واسطة بين المحمول والموضوع
بل الشك يكون منافيا للحالتين جميعا انه هل يوجد لما وضع منهما موضوعا شيء اخر ينعكس عليه و
على صاحبه ولما وضع محمولا شيء اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية او غير
محدودة واذا استبان تناهي الوضع فيها من جهة كان ذلك استبانة تناهي الحمل في تلك الجهة وبالعكس
اذ الوضع هناك حمل والحمل وضع اللهم الا ان لا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه بل يكون
احدهما حمل حملا حقيقيا والاخر حمل حملا عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل
حمل الضحاك على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك فان ذهب هذا المذهب فمعناه ان هذه
المتعاكسات يكون في الطبع احدهما موضوعا والاخر محمولا متعينا ولا يكون حكمهما على ما قلنا من انه
ليس احدهما اولى من الاخر بذلك والتاويل الثاني ان يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان والحمل
الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان فالموضوع
والمحمول بالذات متعين واذ قد تقرر هذا فنقول ان الوسائط بين حدي الايجاب متناهية
فليكن كل ب ا فنقول ان الوسائط بينهما متناهية وهي الاشياء التي تحمل على كل واحد منها
او يحمل كل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء وذلك انها ان كانت بغير نهاية لكان اذا
اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من جهة ا نازلين على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء
اخذنا بعضها على الولاء بلا واسطة بينها واخذنا بعضها وقد تركنا الوسائط فيما بينها واخذنا

الكل سالبة ولا واسطة بينهما وكانت لا يتناهى او اخذنا الكل على طرفات تتضاعف لها ما لا نهاية
له فان الكلام في ذلك واحد فاذا كنا تكلمنا ابتداء نام حدا لم ننته الى حد اخير فليس هناك حد اخير فانه لا فرق
بين قولك هذا سبيل لا تتناهى عند السلوك وقولك لا حد له وكذلك قولك له حد وقولك ينتهى
اليه عند السلوك واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ اليه ونهاية ولا تتناهى اليها ويكون
ذلك كقول من يقول انك اذا اخذت تتصاعد من الواحد لم يبلغ البتة الالف الذى هو حد محدود ولان بينهما
درجات للعدد بلا نهاية ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل ان بين طرفى كل مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية
وذلك لان المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم البتة فكل قسم يفرض فيها يكون محدودا والعدد و
ان اللانهاية التى يتوهم بين حدين منها هو امر بالقوة اى تلك الحدود والتى فيها هى فى القوة ووجود حدها
فى القوة ولا توجد البتة موجودة بالفعل بل واحد منها بعد واحد والذى نحن فى البحث فيه فان فيه حدين
وطرفين واذا كان بينهما وسايط يكون معانى تستحق ترتيبا فى انفسها كانت حاصلة لا متوقفة
على قسمة قاسم فتبين اذا انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسايط بلا نهاية وكذلك الامر
فى السلب اذا قلنا لا شيء من ج ا وكان بينهما واسطة اعنى شيئا مثل ب يوجد لج ولا يوجد لا فليس
يمكن ان يكون دائما واسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما
الموجبة فقد فرغنا عنه واما السالبة فلان بيان ذلك يكون من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل
الشكل الاول كما مثلناه فيجب على كل حال ان كان الوسايط التى للكبريات السالبة يذهب الى
غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ثم للموجبة
موجبات وقد بان فى الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود والموجبة للصغرى التى فعله لا يمكن
انه يذهب الى غير نهاية بين حدين فتبين ان الذى لا يزيد عليها فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة
متناهية وكذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك لان الموجبة وان لم تجب فيه ان يكون الصغرى
بعضها فلا بد من ان يكون فى كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب فيها
متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء متناهية لان هذه داخلة فى
تحديد الاشياء والحدود انما يتم بها فلو كانت الحدود متوقفة الى ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا
ان نحد شيئا لكن الحدود موجودة اذ الامور متصورة ومباديها متناهية ثم قيل بعد هذا فى التعليم
الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشى وهذا الكبير خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق
واما اذا قيل الخشبة هى كبيرة او قيل هذا الانسان يمشى فانه قد اجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه
وذلك ان قولنا الاول وهو ان الكبير خشبة او الماشى انسان ليس معناه ان نفس الماشى من جهة
ما هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة او الانسان ولا معناه ان الماشى بنفسه شيء
قائم غير مفتقر ولا متضمن شيئا اخر هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا الماشى انسان ان

الشيء الذى عرض له ان كان ماشيا ذلك الشيء هو انسان وكذلك الشيء الذى عرض له ان كان بمقدار كذا
وعرض له ان كان كبيرا ذلك الشيء هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان ماش معناه ان الانسان
نفسه لا شيء يعرض له ان يكون انسانا هو نفسه ماش وكذلك قولنا الخشبة كبيرة ان نفس الخشبة لا شيئا ٢ معناه صح
آخر يعرض له ان يكون خشبة هى كبيرة وانت تعلم ان بين قولك الشيء الذى هو ماش او عرض المشى وبين
قولك الشيء الذى هو انسان او خشبة او جوهر او ذات فرقا وذلك لان الشيء فى الاول على من
الاعيان هو فى نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقايق والماشى من حيث هو مجرد شيء ذى مشى
شيء اخر ليس هو واما فى المثال الآخر فان الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر وليس شيئا
عرض له جوهرية فيكون فى نفسه امر محصل النوعية والحقيقة وقد اضيف اليه معنى اخر خارج عن ذاته
يسمى لاجله جوهرا كما يسمى هناك لاجله ماشيا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولانهما
يقتضيان نسبة الى موضوع والى شيء غير جوهرهما فاما الماشى والكبير فكل واحد منهما دل على معنى الماشى والكبير
فكل واحد منهما يدل على معنى الماشى والكبير ويدل على موضوع فلنضع للامرين اسمين نفيد قال به فنجعل حمل
الماشى على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الماشى فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل
حمل فاما ان يكون من طريق ما هو الشيء واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو او اين هو
او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك سائر المقولات وبعض ذلك داخل فى الجوهر وبعضه عارض كالانسان
يحمل عليه الابيض وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين البتة اما الصور الافلاطونية فعليها السلام
فانها اصوات واسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل فى علم البرهان اذ البرهان هو
بهذه المحمولات المذكورة وهذه العرضيات توجد فى الجواهر فى الحقيقة وان كان يمكن فى القول ان يجعل
كم ما وحده موضوعا الكم وكيف ما وحده لكيف واما فى الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها يكون موضوعها الاول
الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع للشكل فى التحديد والقول واما فى الوجود فلا يمكن البتة ان يكون السطح
وما يعرض له الا قائمين فى الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان كذلك فان الطرف الذى هو
الموضوع الحقيقى حد ونهاية والمحمولات الداخلة فى ما هو الشيء محدودة متناهية من الاجناس والفصول
اذ بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية بتحديد شيء واحد والتحديد موجود والمحمولات العارضة
لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهى المقولات العشرة لان كل واحد منها اما
كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فما بين الطرفين محدود وعلى ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات
من جملتها داخلة فى حدودها اعنى حدود الحدود وذات الجزئية منها الموجودة فى الموضوع وان لم يكن داخلة
فى حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات فى حدود الشيء متناهية فاذا جميع المحمولات متناهية
سواء كانت داخلة فى حدود الجوهر او كانت اعراضا ذاتية او اعراضا غريبة فقد استبان من هذه الجهة
ايضا تناهى الاوساط وهذه الجهة هى جهة اعتبار التصور والحد فقد بان واتضح ان ههنا مقدمات اولى

وان لمحمولات وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولادة والاشياء التي نعلم بالبرهان لا يمكن
ان نعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون بعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية
ارتفع العلم البرهاني اصلا واما ان وقف عند مقدمات لا اوساط لها فاحسن ما يأول عليه ذلك
ان يكون الوقوف عند اصول موضوعة ان كانت تلك الاصول لا يتبرهن في علم اخر ووقوف غير
برهاني فيجب اذا ان كان وقوف على اصول موضوعة ان يكون لها وقتا ما بيان برهاني وفي اخر الامر
يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهاني ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج الخصوم
في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت اليه ولما كان البرهان انما يوخذ من جهة الاشياء التي
للموضوع بذاتها اما داخلة في حد للموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان
ان هذا القسم متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون
للفرد شيء مثل ما للعدد ولذلك الشيء شيء اخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد
ويكون العدد مع الفرد ماخوذا في حدودها فان ذهب تلك الى غير النهاية ذهب ايضا معها ما يوخذ
في حدودها الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوعا من هذه التي توخذ في حدودها وكل سابق
داخل مع المسبوق في حد المحمول فيكون اذا موضوعات بغير نهاية متتالية كلها توخذ في الحدود وقد
بان استحالة هذا فانه لما كانت الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات لا يذهب الى غير نهاية
فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد وعلى ان لقائل ان يقول انما بان استحالة ذلك في اشياء غير
متناهية توخذ في حد شيء واحد وههنا لا يكون الماخوذ في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من
تلك الغير المتناهية وهي ما بين الطرفين وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد متناه فيقال لها
قد حصل ههنا الغير المتناهي من الموضوعات حصولا بالفعل والفعل يشتمل على الجميع من غير ان يبقى شيء
خارجا عنه هو بعد بالقوة وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد لان كل سابق ماخوذ في حد
ما يوجد فيه المسبوق عنه بالسابق القريب من الطرف ويكون شيء خارج عنه هو ماخوذ في حده فيجب
ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات لمحمول خارج عنها لكن ليس شيء خارج عنها بل كل محمول يوخذ
فيوخذ على انها واحد من جملتها ثم كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية هي معاني جنس واحد بل في شيء
واحد بالعدد لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية يوجد كلها لا محالة في شيء
من انواع العدد وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها وللعدد المتضمن للترتيب فانه في النقصان
متناه الى الوحدة فقد بان اذن انه لا الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات
الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان من جميع هذا ان البراهين مبادي غير
ذوات اوساط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات غير منقسمة وحين بان ان الحمل من فوق ومن
اسفل واقف وان هناك حملا اول على الشيء وانه وان كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب عام

بلغ

مثل ان حمل مساواة ثلث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الاضلاع
ليس ولا على واحد منهما اولا من جهة ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث عام لهما فليس يجب
ان يكون دائما كل حمل لكل شيء انما هو اولا الشيء عام حتى يكون للمثلث شيء اخر عام وكذلك لذلك
الشيء شيء اخر عام بل يكون اخر الامر شيء بذاته اولا ولا يكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة
والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم بالقوة الى مقدمتين بدخول حد
وليس عليه برهان فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي بعضها مبادي
البراهين المنتجة للموجبات وبعضها مبادي البراهين المنتجة للسالبات فانه كما انه قد يكون مقدمة
غير ذات وسط موجبة وهي مبدأ البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة غير ذات وسط سالبة وهي
مبداء للبرهان السالب وهذه بسايط المقدمات واوائلها كما ان اول الثقل منا واول الابعاد
اللحنية هو ربع الطنيني الذي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى نسبة ست وثلثين الى خمسة وثلثين وذلك
لان هذه لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما ساير الابعاد التي لها الاسماء مثل الذي بالكل
والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطنيني واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة
كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا منهما لا محالة واما في السالب
فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان معزال في قياسك ان يسلب عن الموجود الاصغر فلا يمكن
ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل فلم نزل نوسط بين كل حدي سلب هذا النوع في التوسيط
واما البيان بالشكل الثالث فلا ثبات الجزئي فقط وهو ايضا بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع
في الشكل الاول فانه يقع بين بين اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر
لكن من جانب الاكبر وبالجملة من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر الذي يمكن
ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذلك اذا اردت في التحليل ان تصحح السالبة من قياس مقدمة
من الشكل الاول فلك ان تستتم التحليل وتدخل الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قياس
في الشكل الثاني واردت ان تركب قياسا لانتاج السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفي الثالث
لم يخرج من جانب السالب فقد جاد بنا ما قيل في التعليم الاول وجميع ما اوردنا من هذا يوجبنا فيه ايراد
ما قيل في المشهور ويجب ان نعلم ان جملته ينحصر في انه اذا كان حد ان امتنع السلوك من احدهما الى
الاخر ان كانت وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن حد ولا برهان فلا
يلزم شيء منه هذا من ينكر البرهان والحد الا ان يبين عليه من وجه اخر ان ههنا حدا وبرهانا وليس ذلك
على المنطقي بل هو موضوع له وان المعتمد ما ذكر من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا يكون المحمولات
في الشيء متناهية ومن جميع هذا لا يتبين ان الزائد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل
فقط واما ان التزايد كيف يذهب الى غير النهاية فسنوضحه بعد

فصل في ان البرهان الكلي

والموجب والمستقيم كل افضل من مقابله قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية ومنها
جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل
ام الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان لظان ان يظن ان البرهان
الجزئي افضل من الكلي بان يقول اذا بينا ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان يبين
ان كل انسان كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته وذلك بيان له لا من ذاته بل بيان امر في غيره وليس ان
يعرف ان متساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شيء
اخر هو المثلث ولما كان البيان من الجزئي بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس من ذات الشيء ومن
نفسه الذي بذاته افضل فالجزئي افضل وايضا الظان ان يظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجود انما
هو هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود بل موهوم فقط واما امر موجود فيها قائم بها فان كان غير
موجود فما برهن به عليه انما برهن على غير موجود والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود وان كان موجودا
لكنه قائم فيها غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي يجعله كانه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها
فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذاك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذاك العدد وما اوجب
تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذا البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم واما على محرف الوجود عن حقيقته
فالبرهان على الجزئي اذا افضل وايض فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان مستعمليه
يكونون كالمغالطين على غير المطلوبات مثلا اذا برهن مبرهن على ان الكميات المتناسبة اذا بدلت
يكون متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس شيئا منها وان كان من متساوي
الساقين بل من جهة ما هو البرهان الكلي من وجه ما على ما هو اكبر فانه من وجه اخر على ما هو اقل في الوجود
لان الذي في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزئي ظن يخالف الحق الكلي على
ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون على الجزئي وعلى الموجود الحال لاستحال وقوع علم او ظن
معا فاذا البرهان على الكلي اخس واوضع رتبة ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي
بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي الساقين زواياه كذا وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه
مثلث فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث فعلمه اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة
من الفعل في غير متساوي الساقين من المثلثات كما يعلمه في متساوي الساقين واذا علمه للمثلث فقد
علمه لما هو له بالذات واذا علمه لمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو له بالذات فالكلي اذا افضل وايض
فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطئا وليست طبيعته في الجزئيات
كطبيعة الاعراض بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود الاحاد الجزئية وان
كان هو واحد المتشابهة وتلك لا نهاية لها وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكد من وجود الفاسد
والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكاد لا يفي ولا يتناهى اذا لم يجمع في كلي يشترك فيه

حاشية من لفظ ارسطوطاليس فان كان البرهان الكلي في هذا المعنى اكبر وهو على ما هو موجود اقل من الجزئي وقد يذكر بسناطس كانه ان يكون البرهان الكلي اخس من الجزئي

من جهة ما هو متساوي الساقين صح

امور بلا نهاية

امور بلا نهاية وتحذ به فيكفيها كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين بغير نهاية وايضا فانه ليس
يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلي انه لم يجعل الكلي معدوما يلزمه ان يجعله شيئا مباينا للجزئيات فليست
الجواهر الكلية في ذلك بمباينة الحال للاعراض الكلية مثل الكيفية والكمية فترى هل يجب لكون هذه الاعراض
كلية ان يكون امورا خارجة عن الجزئيات قائمة بذاتها موجودة لا في موضوع وهل جزئياتها اذا انفردت
بحد ينفرد بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلي شيء خارج من الجزئيات بسبب افراد البرهان عليه فاللوم
يلحقه في اصغائه الى الباطل وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت في
مواضع اخرى الفرق بين الذي ينظر اليه دون اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين لغيره وايضا
فانا قد اشبعنا القول في ان البرهان هو قياس من العلة واللمية والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان
المعنى يوجد للكلي بذاته واولا فان كل شيء له امر بذاته لا يحتاج ان يكون لشيء اخر يفرض غيره حتى يكون له بل
ان لم يكن للغير المفروض لكان له ولا يكون لذلك الغير الا ويكون له فهو للغير نسبة وهو العلة الغريبة فالكلي
هو الذي يعطي الجزئي ما له بذاته والكلي هو الذي عند نهاية البحث عن لم وعند تناهي البحث ما نظن انا
علمنا الشيء كما لو سأل سائل لم جاء فلان فقيل لنا خذ مالا ما فيقال لم تأخذ قيل ليقضي دين غريمه فيقال لم
يقضي قيل لكي لا يكون ظالما فاذا وقف البحث عن اللم عند هذا وامثاله فقد سكنت النفس الى معلومها ولا محالة
ان البحث اللمي في امثال هذا ينتهي الى امر لا يتجاوز عنه ويكون هو الامر الاعم الاعلى الذي يلزمه الحكم لنفسه ولغيره
بسببه وهو العلة المطلوب به وكذلك اذا سئلنا عن الجزئيات ان هذا المثلث لم زواياه الخارجة مساوية
لاربع قوايم واجبنا بشيء جزئي فقلنا لانه من ذهب او لانه مخلوط في ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن
شيء من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي تطلب الان بقول لانه شكل يحيط به ثلث خطوط مستقيمة كل
واحد منها اذا اخرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها ست زوايا قوايم اثنتان منها داخلتان
فيبقى الخارج اربعا فنحن اذا في اعطاء العلة نضطر الى البرهان على الكلي ولذلك ليس يمكننا ان نبرهن على
هذا الحكم في المتساوي الساقين برهانا كليا الا ان يقول انه مثلث به حال اضلاعه ان تخرج كذا وكذا وايضا
فان الجزئيات غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه غير
معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود فاذا العلم الذاتي انما هو للكلي وهو اكثر في معنى المعلومية فاولى بان
يكون المقصود بالبرهان واذا كان هو اولى بالبراهين فالبراهين ايضا اولى به لان الاولى من باب المضاف
واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك ايض اولى من ذلك الغير به منه وايضا فان الشيء الذي اذا علم
هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه وعلم كان ذلك
علما به وبالجزئي ايضا تحته بالقوة القريبة واذا علم الجزئي فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي لا بالفعل
ولا بالقوة القريبة من الفعل فالعلم بالكلي اذا اثر وايضا فان البرهان الكلي يكون الحد الاوسط فيه
اقرب الى المبداء فهو اشد استقصاء في كل شيء واكثر في المعنى الذي له المبداء مما هو ابعد منه من المبداء

فالبرهان الكلي اشد استقصاء من الجزئي وامثال هذه الاقاويل هي التي قبلت في التعليم الاول لكن يشبه
ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول بنفسه من ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم
يفهم منه انه يقول ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول ان بعض هذه
الحجج لا يختص بالبرهان والذي يجب ان يصغى اليه من جملة هذه الحجج هو ان العلم بالكلي علم بالقوة بالجزئي
ومبدأ للبرهان على الجزئي واما العلم بالجزئي فليس فيه البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه
كذا فما اسهل ان يعرف انه متساوي الساقين كذلك ومن علم ان متساوي الساقين كذلك فلا يعلم
من ذلك وحده البتة ان كل مثلث كذلك ومثل هذا ما قيل ان البحث باللم يحوج الى العلم الكلي وايضا
فان الكلي معقول والعلم الحقيقي للعقل واما الجزئي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا
برهان عليه ثم قيل ان البراهين المأخوذة من اصول ومبادي ومصادرات موجبة فظاهر وهي
التي يتبين الموجب افضل من الكائنة عن سوالب واحتج في ذلك بحجج من ذلك ان تلك لا تحوج الى استعمال
اشياء مغنية مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج الى ذلك اذ لم يكن السوالب الصرفة تنتج
انتاج الموجبات الصرفة بل تنتج اذا خلطت بالموجبات واذا اعطينا عللا متوالية في الشيء فانما
يعطي اللمية الحقيقية الواحد منها الاخير الذي هو اقرب من المعلول وليس في تكثير الاوساط فائدة
بل الفائدة في تعليلها والاختصار منها على القريب الملاصق بالجملة فان العلم الكائن مما هو اقل افضل
من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر واحضار المعنى في القليل اكثر
وفي الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على ستة واحدة غير مختلفة افضل من البرهان المتكثر
الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب
فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر في النوع واشد اختلافا فالموجب افضل وايضا
فان الذي لا حاجة له في ان يعرف وان يوجد معا الى شيء ثان وللثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف
معا من الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة وانما يكون عليها برهان موجب
ان كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة فاذا البرهان الموجب اقدم من
السالب واعرف ايضا فان البراهين الموجب يحد المتوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين نسبة
ايجاب فقط وكذلك التزايد فيها وهو اخذ حد خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة موجب
ايضا ويستمر كذلك لو كان يجوز ان يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها واما البرهان السالب
فالغالب فيه في التوسيط والتزيد معا هو الموجب فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء
من ب ا فان اردت ان تتوسط بين ج ب حدا فلا شك انك تتوسط بايجابين وان اردت ان تتوسط
بين ب ا حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فتصير جملة القياس كيف وسطت مؤلفة من موجبتين وسالبة
واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا وكل ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا وكذلك

لو ذهب

لو ذهب في التوسيط الى المقدمات الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة يكون واحدة فان لم تكن
سمة القياس بالتوسيط بل بالتزيد من خارج فضممت الى قولك ولا شيء من ب ا قولا سالبا اخر لم يمكنك
ان تأتي بقياس مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فنقول وكل د ا حتى ينتج بقياس مركب ان
لا شيء من ج د وعلى هذا فان الموجبات غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات
اذا اوجب احضارها في الذهن من السوالب في كل قياس وهي في انفسها افضل فالمركب منها والمؤدي
اليها افضل وايضا فانه وان كانت المقدمات الكبريات غير ذوات اوساط وكانت موجبة في
البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها ابسط
لانها تتم بحدين ورابطة والسالب يحتاج الى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث
والذي يتم وجوده باشياء اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشياء وزيادة واما انها
اعرف فلان الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في تفهمه الى قياسه
الى السلب كالوجود وكالملكات واما السلب وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف
الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب
انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو فاذا البرهان المستعمل
للمبدأ الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان المستقيم افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا
كل ج ب ولا شيء من ب ا فينتج انه لا شيء من ج ا وليكن الخلف هكذا ان كان قولنا لا شيء من ج ا باطلا فليكن
بعض ج ا وكان لا شيء من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هذا خلف اذ كان كل ج ب ثم
انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج ا فهو ج فنقيضه وهو قولنا لا شيء من ج ا حق ففي المستقيم
انما اوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع بجنب قولنا لا شيء من ب ا ايجابا بذاته وفي الخلف
انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج ا مع صدق قول اخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة الى صدق
ضدها كما بان لك في الفن الذي قبل هذا والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس
اخر افضل من الذي يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس اخر ينضم اليه وانت
تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحناه لك في الفن الذي قبل هذا هو ما يكون احدى المقدمتين فيه
كالجزء تحت الكل وهي الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهي الكبرى وتكون النتيجة ايضا تحت
الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة
كالكل عند الجزء ويكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب ا ونتيجة لا شيء من ج ا تحت مقدمة
لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى فان كانت تخالف الكبرى في
الكيفية فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج واما في النتيجة فبهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية
معا وهذا لا يوجد للصغرى في قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء

من ب اولا ايضا النتيجة وهو قولنا ليس بعض ج ب داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا فاذا صورة
القياس بالذات التي شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا للخلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف لانها
معرفة بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة
والقياس الكائن من مقدمات اعرف افضل على كل حال ونقول انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم
من وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان اللم ووقف على السبب القريب الذاتي
والثاني اقتصر على الان فقط والثاني ان يكون احد العلمين اخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة و
والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ ذلك الشيء مقترنا بمادة ولذلك
فان علم العدد اشد استقصاء من علم الموسيقى وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة والثالث
ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط بشرط انه مسلوب عنه سائر الزوائد اشد استقصاء من
العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى وموجب له زيادة مثاله ان الوحدة والنقطة يوضعان بعلميهما
بمعنى بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير مستقيم ثم يقترن بذلك في الوحدة ان لا يكون لها وضع
وبالنقطة ان يكون لها وضع فتكون الوحدة ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك
المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد
والنقطة موضوعة اولى للهندسة فالحساب اشد استقصاء لذلك من الهندسة فقد فرغنا
في هذه الاشياء من محاذاة التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيه
فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بافهامنا ولا حسن الانقياد لنا اذا
اردنا اتقانه **فصل في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات**
المباحث انما يكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث فيها انما هو عن العوارض
الذاتية التي تعرض له او لاجزائه او لانواعه واشتركت في المبادي الاول التي منها برهن ان تلك
العوارض الذاتية موجودة للموضوع الاول او لاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول وفي
المبادي الاول للبراهين اختلافا ما يشير اليه ونعني بالمبادي الاولى لا المقدمات فقط بل الحدود وغير
ذلك فليست من علم واحد فاذا اردت الامتحان فارفع كل شيء الى مباديه الاولى وجنسه الاول
اي موضوعه فتجد المختلفات في العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة اما في الجنس
اي الموضوع فتجدهما مختلفين فيه لا محالة واما في المبادي فتجدهما وان اشتركا فيها بوجه ما فانهما يختلفان
من وجه اخر فانك تجد المبادي وهي للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا منه وليس اختلاف
البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان لا في حدين
اوسطين يحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا كل انسان
نام وكل نام مغتذ بل ومن حدين اوسطين لا يحمل احدهما على الاخر مثل قولنا كل قابل اللذة متحرك وكل

متحرك

متحرك متغير مع قولنا كل قابل اللذة ساكن وكل ساكن متغير فالاول احد حديه الاوسطين يحب الاخر
فان الحيوان يحب النامي واما الثاني فهما مختلفان ليس احدهما يحب الاخر وكذلك قولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك متعجب وايضا كل انسان مستحي وكل مستحي متعجب فان هذين وان كانا من
جملة ما ينعكس احدهما على الاخر لاجل موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما تحت الاخر فقد بان ان اختلاف
الحدود الوسطى لا يوجب اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب فيوجد نظير
هذا في الشكلين الاخرين فيوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا ينتج نتيجة واحدة والقرب ما ياخذ ذلك
البيان لا نطول الكلام بتفصيله واما ان حمل البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا منه واما انه قد يكون
على الاكثري فبعض المفسرين يابى ان يكون على الاكثري برهان بل انما يسمح نفسه بان يكون عليها قياس
ونقول لانها لا يتبعها يقين اذ ليس بها الفة بها يقين والحق وراي المعلم الاول يوجب انه قد يكون
على الاكثري برهان مصنوع من مقدمات اكثرية تعطي سببا من اسباب اكثرية ويكون به يقين غير زائل
من جهة ما هو اكثري وان كان ظنا من جهة ما هو موجود وعلى ما علمت في مواضع اخرى فان اريد بالبرهان
كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري برهان واما ان اراد احد ان يخص
باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف
وليس فيه امكان فليس على الاكثري برهان بل قياس ما اخر يصنع بين البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي
والشعري ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه بل الاولى ان يقول انه لما كان كل بيان
انما يكون لوجود متميز عن لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا او غالبا
غير دائم وهو الاكثري فاذا لا بيان في امر بين الوجود واللاوجود المتهدين ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاقي
لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكني اريد هذا الكلام تحصيلا واقول ان الامور الممكنة يعتبر حال وجودها
ولا يعتبر حال امكانها فاما اعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه الا عن الاكثري
ولا قياس الا عليها فان لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والارادة وعلى الجهة التي اوضحناها
في فن سلف واما المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان او دليل على احد طرفيه الا قياس
مرجح لذلك الطرف فيخرج اياه عن المكافاة فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس
الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على الممكن الاكثري وعلى المساوي وعلى الاقلي اعني البرهان الذي يبين
انه ممكن لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم لا البرهان الذي يعذر بوجوده او لا وجوده الا ان يكون شيء
منهما اكثريا وكلما حكمناه في الاكثري الوجود فانقله الى الاكثري اللاوجود وانزل انا عنينا بالوجود الحكم اي
حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس الحس برهانا ولا مبدأ البرهان بما هو حس
لان البراهين ومباديها كليات لا تختص بوقت وشخص واين والحس يحد حكما في جزئي في ان بعينه
واين بعينه فاذا الحس لا ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شيء منه هو علم بكلي ولو كنا نحس

ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين لما كان ينعقد لنا من احساس ذلك رأي كلي ان كل مثلث
كذلك ولا علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر لما حصل في المخروط الظلي انكسف لم يمكننا من جهة الحس ان نحكم
بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فمن كذا وكذا الا بما لا يمكننا ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما
كل كسوف فلان ذلك مما لا نهاية له في القوة واما الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط وان كنا قد نستقري
من تكرر المحسوسات الجزئيات امورا كلية لا لان الحس ادركها ونالها ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص من
من الجزئيات المتكررة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن ادرك جزئياته فاختلج العقل من الجزئيات
معنى معقولا لا سبيل اليه للحس بل يناله باشراق فيض الحق عليه وايضا فانا كثيرا ما نتوصل بالحس الى مقدمات
كلية لا لان الحس يدركها بل لان العقل يصطادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه نحن قبل حسب ما سماه
التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك للمستقصى صار توقعنا ذلك في غنا وبحث عن حال ذلك
المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءها فان الجسم الملون بالعقل
الذي وراءها يرى من غير ان يحجب القارورة دون ذلك حجب كثير من الاجسام الاخر فقوم يقولون
ان السبب في شف الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف مؤد للون الذي وراءه وقوم يرون ان سبب
ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة فتنفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي
المبصر قيل في التعليم الاول فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه ادراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا الى ان يحكم بان
السبب فيه الثقب وان الابصار كاين بنفوذ البصر في تلك الثقب ولكان يميل الى المذهب المائل اليه
وان كان بعده البحث باقيا انه هل فيها هواء او خلاء وان كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب
يؤدي اللون او الشعاع ينفذ اليه فيه وبالجملة لو كان الابصار بنفوذ شيء في الثقب وكان الحس مع ذلك
يميز ذلك ويدركه لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر
بواسطة شعاعية لا نفس سخيف الزجاجة من حيث لا لون لها وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلا بالحس
لا ان الحس حصله لكن لان العقل يجد الحس مبدا للتجربة ثم قيل انه لا يصح ان يظن ان مبادي المقاييس كلها
متفقة اما اولا فان المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتجة للصادقة وهي
وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فذلك انتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض ويشبه
ان لا يكون هي من جهة انتاجها للصادق غير الكاذبة قياسات لان القياس انما هو قياس من جهة ما
ينتج بالذات لا من جهة ما ينتج بالعرض واذا كان كذلك فيجب ان تكون القياسات المنتجة للصادقات
من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت كذلك كانت مبادي القياسات الصادقة
غير مبادي القياسات الكاذبة وايضا فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتايج فان الاضداد
قد يكذب معا مثل قولنا ان المساوي هو اكبر والمساوي هو اصغر وايضا فان اشياء غير متضادة
يكذب معا ولا يصدق معا مثل قول القائل ان العدل سهور وقوله ان العدل شجاعة وكذلك قوله

الانسان فرس وقوله الانسان ثور فان هذه في قوة المتقابلة وان لم تكن متضادة او متقابلة بالفعل
فتبين ان مبادي النتايج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه وايضا فان المقاييس الصادقة يجب ان تكون
واحدة باعيانها وذلك ان المبادي اما خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها
ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار اما منطوق به واما اصم وقولنا في العدد
كل عدد اما اول واما مركب وبين ان هذه مختلفة لا مطابقة فيها لان الهندسية كلها بعد النقطة
والعددية كلها بعد الوحدة ولا يمكن بينهما مطابقة البتة ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على
احدى وجوه اما ان يكون احد المبدئين اعم من الاخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على ان ج تحت ب فاذا
كان كذلك كان احد المبدئين تحت الاخر او فوقه فكان حينئذ احد الجنسين تحت الاخر او فوقه
ومثل هذه الشركة قد يقع في المبادي وهناك قد يكون الامر على ما اوضحناه قبل وذلك اذا
كانت اجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض واما الاجناس التي ليس بعضها
تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون مبدا داخلا في الوسط
للاخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين فيكون حينئذ اما متشاركين في الجنس فيكون احدهما
مبدءا والاخر نتيجة لا مبدءا او غير متشاركين في الجنس اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا
احد العلمين تحت الاخر فتكون الشركة في المبدا على نحو ما حددناه قبل واما العلوم المختلفة التي
ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك في المبدا الخاص البتة لا على ان يدخل حدا في الوسط
ولا فوق منها ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا او محمولا مختلفا في ذلك في علمين واما المبادي العامة
مثل قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه موجبة واما ان يصدق عليه سالبة فقد يشترك فيها لان
هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها
شيء اخر لانها من جملة ما هو مبدا اما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود ولكنها توجد في العلوم
بالقوة ولا توجد البتة بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى الا وقد اخذت مخصصة بموضوع ذلك
العلم وعوارضه الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذا لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك
بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد على المقدمات على النحو المعلوم
في تركيب القياس فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسبة محفوظة وليس ينتج عن تلك المقدمات
الا تلك النتايج باعيانها وليست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة واذا ادخل حد من جانب
او في الوسط لم تزد الا نتيجة اتفقت بل ما يناسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات مع
النتايج هذه النسبة فكيف تكون اللواتي هي المبادي منها صالحة لا ينتج منها لا هذه بل نتايج
خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا المناسبة لتلك المقدمات فبعضها
التي هي المبادي ابعد من ان ينتج منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم وكيف في النتايج

المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة والحدود التي للمبادي متناهية فان المبادي والاصول
الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها وان كانت
في ذواتها محصورة فقد لا تتناهى بالقوة من جهة ان بعض المحمولات تكون ضرورية متقررة في الشيء دائمة
وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها مثال ذلك ان المثلث المتساوي الساقين من حاله ان زاويتيه
متساويتان امر موجود في نفسه بالضرورة واما انه امر نسبته الى مثلث اخر يقع مثلا في دائرة كذا
وفي مخمس كذا نسبته هي كذا وما يجري مجراه فامور ليست لحصولها الوجود فيه والا لكانت فيه امور غير
متناهية بالفعل بل هي امور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة تفرضها العقل فيها فامثال المبادي
الخاصة مثلا التي تخصه بعلم الهندسة يعظم فيها ان يكون وافية بمسائل الهندسة فضلا عن مسائل
خارجة لا تتعلق بها وكيف يقال ان مبادي العلوم المختلفة متفقة من جهة ان العلوم المختلفة متفقة
وهذا ظاهر البطلان او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج منها في كل علم حتى يكون مبدا لاي علم اتفق
صالحا لاي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية وهي محدودة في المصادرات
مميزة بالفعل ظاهر من امرها انها لا يصلح بعضها للبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبداء علم واحد
يصلح لجميع مسائل ذلك العلم فكيف لمسائل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا
الى المقدمات التي لا اوساط لها في علم ما وميزناها انها لم تكن مميزة بميزها في الرياضيات وجدناها مشتركة
لجميع النتايج بل كان لكل الا خاصة لنتيجة او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول ان مبادي
العلوم مختلفة اختلافا فلا اشتراك فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم مشترك
في المبادي وان من المبادي خاصة ومنها عامة فعسى الحق هو ان المبادي متناسبة في الجنس اي الموضوع
ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي لا تناسب في الموضوع فان مباديها الخاصية باجناسها لا تتناسب
ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه انه الحق والقضاء الفصل هو ان المبادي يقال على نوعين
اما مبادي منها البرهان اي المقدمات الاولى في العلوم واما مبادي فيها البرهان اي اجناس العلوم اي
موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها او يبايها كالواحد بوجه ما للموجود فالقسم الاول يجوز
ان يكون فيها مبادي عامة مثل قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان تكون خاصة او تتناسب علمان
في الجنس وما كان من المبادي التي بعض المقدمات مما هو خاص او مخصص كما علم فلا شركة فيها
في حق الا الا علمان احدهما فوق الاخر ويكون المسائل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه
او عرض ذاتي منه فلا يجوز ان تكون الصغريات من المبادي المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد
فالكبريات على النحو الذي يجوز به الشركة ٭ **فصل في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفي**
تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة من العلوم ان ههنا علما بشيء

صح لا احدهما اولا والثاني ثانيا ولما كانت الموضوعات

وههنا

وههنا ظننا به وان الاختلاف فيهما من جهة الوثاقة والقلق وانهما داخلان تحت الراي وان بينهما
موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم يحسن ان يقاس بالظن بل العلم التصديقي ولا كل علم مع كل علم ظن
بل مع ظن يوافقه في جنس الراي وان ما سواه من الظن فيجب ان يقاس بالجهل والعلم التصديقي هو ان
يعتقد في الشيء انه كذا واليقين منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا
اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن بينا بنفسه
فلا يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط الاوحد او وقعه على انا نعني بالعلم ههنا المكتسب والذي
يخالفه اصناف من الاعتقاد اعتقاد في الشيء الذي هو كذا اضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان
لا يكون كذا لكن تكون هذه الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال
واعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم اعتقاد اخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر بالبال اعتقد هو انه
يمكن ان لا يكون كذا واعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه لكن
اعتقاده انه يمكن ان لا يكون كذا اما ان يعتقده في الموجود كذا الذي ليس من شانه ان لا يكون الا كذا
او في الوجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا وكل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظنا والاول منهما
فانه ظن صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا والاعتقاد فيه انه كذا
مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون ان كان لا لكونه على انه جائز في نفسه لكن الوجود قد غلب او جائز
في وقت اخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع بما يوجبه كان يقينا ما بالشيء على ما هو به وان
كان على انه يرى ويحكم انه موجود ويخطر بالبال عسى ان لا يكون موجودا عند ما يفرضه موجودا حتى يجوز
ان يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه
تركيب بجهل مضاد بل بجهل بسيط اذ لا بد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما
على الدوام فيكون العلم على الدوام او الضروري بالشرط فيكون العلم ايض بالشرط والظن
موضوعه الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا تضبطه فيكون حال الامر بحسب القياس الى الوجود
حال الراي فيه بحسب القياس الى الصحة وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا ايضا في
الامور الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يجب من حيث هو مؤكد ان لا يعد في الظن فيكون ثلثة اشياء
من جملة ما عددناه داخلة في اعتبار الظن احدها الاعتقاد بالشيء الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه
انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما بل ظنا والثاني
الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب والثالث الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل
البسيط ويشترك هذه كلها في شيء واحد وهو انه عقد في الشيء انه كذا ممكن ان يلحقه العقد انه لا يكون
كذا وذلك لان الاول منها اذا كان جائز الاستحالة فليس ممتنعا في طباعه ان يقرن به عقد امكان
ان لا يكون الشيء اما ابتداء وغير طارئ على العقد الاخر الذي معه واما فاسخا للعقد الاخر الذي معه وهو

الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ويقابل عقد صاحب العقد الاول لان ذلك
كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا يعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما
العقد الثالث فان الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة او بفعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب
بواسطة موقع الظن كما ان العلم يكتسب بواسطة توقع العلم فانه ليس كل واسطة غير ضرورية الزام الاكبر
يدعوا الى الممتنع بل قد يدعوا الى امر واجب والعلم بالجملة يخالف الظن في الهيئة العقدية في الامور التي العلم اولى
بها وكما انه قد يقع للانسان في هذا الشيء علم وللاخر ظن فكذلك يمكن ان يقع لهذا علم بمبادي ذلك العلم حتى
ينتهي اليه وان يقع للاخر ظن بتلك المبادي والمقدمات فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو نتيجة لها فيكون
الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة رايا صادقا ويرى انها لا يتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون رايه
فيها صادقا الا انه خال عن الراي الثاني او مجوز لغير ما يراه لكان تجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان
الشيء موجود ويعلم هو موجود وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه لم هو موجود وان لم يكن ذلك
بمتوسطات فيظن انه موجود فقط ولا يظن لم هو موجود وعلى الاحوال كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا
وان كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن ان يكون في انسان
واحد ظن وعلم معا والظن صادق وظن كاذب معا اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان لان قولنا العلم
يقتضي اعتقادا ثانيا في الشيء محصلا وهو انه ممتنع التحول عما هو عليه ويمتنع ان يقارنه او يطرأ عليه اعتقاد
مضاد لهذا الثاني وقولنا الظن يقتضي اعتقادا ثانيا بالفعل او بالقوة القريبة او البعيدة وهو ان
الشيء جائز التحول عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشيء الواحد للانسان الواحد في وقت واحد
امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا او يجتمع فيه راي ان يجوز زواله واما الظن الصادق والكاذب
فكيف يجتمعان في انسان واحد فان الظن الذي يظنه وهو كاذب والظن المقابل الذي له وهو
فيه صادق ان تساويا لم يكن ظن بل شك في الامرين وان مالت النفس الى الصادق بقي الكاذب
غير مظنون او الى الكاذب بقي الصادق غير مظنون والشيء الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة
ويرى غير ممكن اخرى فاذا تناول الراي كونه غير ممكن تناولا تاما فهو علم واذا وقع عليه الراي من الجهة
الثانية فهو ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم ولا ايسا من مثلا هذا الظن ان القطر غير مشارك
للضلع ويصدق وذلك يرى ان القطر مشارك له فيكذب والظنان مختلفان لكنهما واحد في الموضوع
واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فكاد يكون اكثره اولى بعلوم اخرى
من الطبيعيات والخلقيات الا انا نحدها هاهنا حدا فالذهن قوة للنفس المهياة المستعدة لاكتساب
الحدود والاراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والحدس جودة حركة لهذه
القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان القمر وانه انما يضيء من جانبه الذي
يلي الشمس على اشكاله فيقتنص ذهنه بحدسه حدا اوسط وهو ان سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس

من هذه القوة يقع في زمان قصير غير مهمل والفكرة حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها
الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحوا تاما مقصودا والحكمة خروج
نفس الانسان الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا
بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال
النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق

المقالة الرابعة من الفن الخامس

فصل

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية فان الشيء انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب
وان كان للمكنة ان يكثرها بالاين والكم والكيف وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع اربعة
اثنان داخلان في الهل احدهما هل يوجد الشيء اي على الاطلاق والثاني هل يوجد الشيء شيئا مثل انه
هل يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير متجزية وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ويتصل بذلك مطلب
الما واما مطلب الاي فمن التوابع لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم بوجود موضوع او
عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده او لا وجوده لحال وكل ذلك اما ان يتعدى فيه طلب علة الحكم
الى طلب علة الوجود او لا يتعدى والاحرى ان يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا و
علته في الشرط واما سائر ذلك فالاحرى ان تكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلب ما فانه يتبع
المطلب البسيط من مطلبي الهل يتعاطاهما فانه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء الموجود
فقد علم ان مطلب ما الذي بحسب الذات فهو بعد طلب هل وتابع له لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما
بمعنى الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلب هل اتضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات ويتبع المطلب
المركب من مطلبي الهل ايضا على وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك
لان الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية والماهية اولا في كل علم ثم يطلب
عوارضه الذاتية له بالهلية فاذا طلب وجود العارض له او لا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك
الموضوع فبالحري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان
البراهين انما تبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا توجد الا في تلك الموضوعات
واجناسها فان منع ان يكون لها وجود في تلك الجملة منها صارت في جملة الممتنعات واذا اعطيت [للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها]
وجودا في شيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون البحث عن هليتها لا مطلقا كالبحث عن هلية
المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد وصلا ايضا
بالتقاطع فهو بحث عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكان وجود واذا صح للشيء هليته
استحق ان يطلب له الماهية وان يعطاها بحسب الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها
او اعطاها الا بحسب الاسم لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف فوقت وضوع بحث
الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد افيد

في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه
يتضح حينئذ مع ايضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فيه طلب اللم بعد الهل على
وجهين احدهما بالقوة والاخر بالفعل اما بالقوة فلان طلب الهل في مثل هذا انما يطلب عما
هو مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سأل
هل القمر ينكسف فانما يطلب هل شيء يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا اعطي الهل
وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس
في انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي
هو علة الامر في نفسه ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي اعطيته بالقوة اولا انه موجود
حين ضمنت ان الامر الحق هو كذا يجب ان تعطيه الان بالفعل وتقول ما هو الان فيكون البحث عن
لم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو طلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون
بالفعل وطلب ما بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلب ما الحد الاوسط بالفعل
فذلك ظاهر لا بد منه ان كان مجهولا فقول المعلم الاول الموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود
بالكل يعني به الموجود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما شيئا جوهريا للموضوع او عرضيا ذاتيا او عرضيا
خارجيا ثم يقول المعلم الاول اعني بالموجود على الاطلاق الشيء المطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا
هل المثلث موجود او لا فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا او هل الكذا يجب
للشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض ما او لاحق وهذا هو الموجود شيئا ما فقد بان في هذا ان
المطالب بالقوة ترجع الى هل الشيء والى ما الشيء وان مطلب اللم تحت ما عن ما الشيء بوجه
لانه بالقوة يعني ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا منعكس وانه ليس في البراهين شيء
هو بحث اللم الا وهو بحث الما بالقوة ولا بحث الما الا وهو بحث اللم وتعدى هذا الى ان ظن
ان الاوسط في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس كل بحث عن ما هو عين الاوسط
وايضا ليس البحث عما هو الاوسط هو البحث عن مائية احد الحدين الاخرين حتى يكون الجواب به حدا
ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد او جنس او فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة لامور لا في
انفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب لا صورة ولا مادة وكثيرا ما يجد من الاوساط في البراهين
ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا بل تجده شيئا ما موجبا لشيء في شيء فان الجنس المتوسط يوجب
وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن علة لان ذلك الشيء
نوع للجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هو حدا للاكبر ولا صورة ولا مادة ولا ايضا يوجب
ايجاب غير علة كما علمت او ستعلم وكثير من الخواص هي علة لكثير من الخواص وهي خارجة عنها ليست
بجنس لها ولا فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة يوجب

كون

كون زواياه هي مساوية لقائمتين من غير ان يكون خطه بتلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا في الذات
كون زواياه مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست
حدودا ولا عللا داخلة في جوهر الشيء بل عللا فاعلة وموجبة وهكذا حكم قيام الارض في الوسط للكسوف
وهكذا مماسة النار فانها قد تجعل حدا اوسط في اثبات احراق الخشبة وان كان قد يجوز ان تجعل هذه
العلل الموجبة فصولا من جهة على انها اجزاء فصول لا يحمل بل تحمل الفصول المعمولة منها كما ان القدوم انه
لا يقال انه حديد بل من حديد ولا يقال ان الحمى عفونة بل من عفونة وليست اجزاء فصول مقومة للذات
هي اخص الفصول بل اجزاء فصول خاصية فقط فان العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا
للماهية واجزاء الحد اجناسا كانت او فصولا حقيقية او اجزاء فصول هي التي تكون عللا للماهية
واما علل الموجود فليس يجب ان تكون عللا للماهية ولذلك لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل والغايات
في الحدود بل يدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود يدخل في
الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذا قد يكون من الحدود الوسطى
في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست تلك الحدود اجزاء من تلك الامور فاذا ليس كل حد اوسط
حدا او جزء حد وان كان قد يكون ان الحدود حدود وسطى واجزاؤها اللهم الا ان يكون يعني بالحد
والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مخصصة به اما تدخل في الرسوم
واما اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يلزم من هذا القبيل شيء انما لهم حينئذ ان يقولوا ان
الاوسط يكون هناك حد الاصغر ويلزمهم ايضا ما يقوله للاخرين فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى
لا غيرها لكان يكون ادراك الاشياء امرا سهلا وذلك لانه من المحال ان تطلب وجود محمول للموضوع
ولا يعلم ما الذي من لفظه فان كان له حد فاول ما علينا ان نفهم حده والا رسمه فقط فكما نفعل ذلك
لا يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم وجوده للاصغر فاذا كنا نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه
الى الاصغر وهو المثلث يقوم لنا اوسط نبرهن منه وكما نفهم حد المساواة ونضيفه الى المثلثين
متساوي الاضلاع على التناظر تنشرح لنا معرفة المساواة فيهما وقد نفعل هذا فلا نفتقر الى الحاجة
الى اوساط اخرى ضرورية اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان المثلثين متساويان ويكون
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بها فهذه اقاويل من جنس
الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان وان الشيء الذي من الحد لا غير وكثير من هؤلاء
يدعي حلل كلامه انه يأتي به ببرهان على وجود الحد للمحدود فيكون الاوسط مما يأتي به كالحد للاكبر
ويكون الذي تبينه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد
وعنده انه بين الحد نعم ههنا شيء يجب ان نعلمه ونتيقنه وهو انه لا يمكن في الحقيقة اثبات حد الاكبر للاصغر
او رسمه الا بتوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس

هو بموجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو بمسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي
لا حاجة الى غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم ان حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة عددية كذا وانه اذا جعل
هذا حدا اوسطا انتج ان النغم متفقة فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة بالاتفاق هو بعينه
حدا اوسط لكنه ليس يجب من ذلك ان يكفيك هذا التوسط او انه لا يكون البرهان الا بمثل هذا
التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم موجودة لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها
الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود فلا ينتفع بتوسط الحد
بل يحتاج الى توسط امور اخرى لا محالة تتادى بتوسطها الى انتاج وجود الحد قبل تاديتها الى انتاج
الجملة التي تدرك عليها اسم المحدود ولكن تلك الوسائط يكون امورا غير الحد وللمحدود فليست ترى
برهانا قط وسطه حد حقيقي للاكبر ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا
فقط اعني الذي اوسطه الحد ما كنا نجد برهانا على شيء لا على ما وجود حد الحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود
نفس الحد الاكبر خفي وما اقل امثال هذه الاشياء وكذلك ان جعلوا الاوسط حدا للاصغر وقلما
يجري ذلك في امثلتهم ولو شئت ان ابين ان هذا لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظنون
لفعلت وبالجملة يعسر عليهم ان يدلوا على انه كيف يبرهن على مطلوب محموله اعم بتوسط اخص فيجب
اذا ان ننصف ولا نغتر بهذه الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية
للماهية داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشيء فهي داخلة في البرهان لانا بينا ان اليقين انما يكون
بمعرفتها والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو بعد الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في
الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب واذا اورد
الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية ابدا في قول الشيء فقد حددنا مثاله ان يقال لم كان كسوف
فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء وكلما كان كذلك فان القمر
ينكسف والحد الاوسط هو ماهية الكسوف لان ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الارض
بينه وبين مفيد الضوء اعني الشمس وكذلك اذا قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه النغمة قيل
لان بينهما نسبة عددية التفاوت فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين فهذا بعينه ماهية
الاتفاق التي في النغمة ائتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة فالاوسط
اذا داخل في الحد الاوسط الا ترى انا لو كنا نشاهد بعيننا انكساف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة
حسية مكتسب منه بالتجربة دون البرهان علما كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا اذ كنا وجدنا علة
الكسوف فكذلك اذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن انما نطلب اياه بالقياس فاذا المطلوب
باللم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان
كان قد يتوهم فيما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب ما وهو طلب الحد

ههنا دخوله في البرهان والبحث عن لم يطلب

ان البرهان

ان البرهان والحد قد يقومان على شيء واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا برهانا اعطينا حدا
وليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد فهو ايجابي لمحدوده وليس كل برهان يوجب على مبرهنه
بل قد يسلب وايضا ان كل حد فمحدوده كلي وليس كل برهان كليا على مبرهنه فليس اعطاء برهان
المبرهن اعطاء حد المحدود وايضا فان البرهان يعطي للشيء عرضا ذاتيا على ما اوضحناه مرارا والحد
يعطي من الذاتيات المقومة والعرض الذاتي غير داخل في حد الشيء فليس اذا ما يعطيه البرهان هو بعينه
ما يعطيه الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين وذلك المعنى خارج عن حد
المثلث ولا يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شيء
واذا استقريت لم تجد البرهان اذا اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده
للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا وليس اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا
وذلك لانا اذا اعطينا حدا فلم نوجب شيئا على شيء ولم نسلب شيئا عن شيء بحد اوسط ولم
يعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه فليس نفس اعطاء الحد هو اعطاء برهان
وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يشارك الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك دائما فان المقدمات
الواجب قبولها لا برهان عليها واجزاء تلك المقدمات كلها اعني الحدود والمحدودة يعطى حدودها ولا تعطى
بذلك برهانا عليها فانها لا برهان عليها لانها اوائل والبسائط تحد ولا يبرهن عليها والتاليف
منها يثبت بغير برهان ولو كان ايضا برهان لم يكف اعطاء الحد المؤونة اعطاء البرهان ولو كان على كل
شيء برهان لما كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود مبرهنا
بحده ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه واذا كان الحد شيئا غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا
ما يقتضيه ما هو غير الحد بما هو غير الحد اذ كما ان البرهان غير الحد كذلك ما يفيده البرهان بما هو برهان
بالذات شيء غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل يحد او الحد
لا يحتاج اليه بل يبرهن وكيف وهذا يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط وذلك يوجب بالذات
تصديقا بقياس ساذجا فقط اما ان التصديق لا يكون الا بالتصور فمسلم لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان
بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان والحد يقتضب اقتضابا ويوضع وضعا والبرهان يؤلف
تاليفا مسوقا الى الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة
مساوية لذاته في المعنى وفي الانعكاس عليه معا وتلك الامور بينة بنفسها للمحدود والبرهان يعطي
عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي المحدود واجزاء حده بتاليف حمل بل بتاليف تقييد واشتراط
والبرهان يعطي المبرهن اجزاء برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف حمل والبرهان على الشيء او
لا يكون برهانا وعلى غيره ثانيا والحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان وان كان حد
الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد للاخص واما البرهان فقد ينقل الى الاخص ويكون برهانا على الاخص

فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان محصور في البرهان مثل انحصار البرهان
على تساوي الساقين في تساوي زوايا ما تحت البرهان على المثلث بل الحد والبرهان شيئان مختلفان لانه
ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه. **فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة** ونقول ان الحد
ليس يكتسب ايضا ببرهان وبحد اوسط على ان يكون المحدود حدا اصغر في القياس والحد حدا اكبر ولو كان
ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد اوسط ولما كان الاكبر فيه يجب ان يكون منعكسا على الاصغر فيجب ان
يكون منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لا محالة شيء من الخواص اما
خاصة مفردة او فصل مساو واما رسم واما حد ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الاول
مساويا لانها خواص فاما ما هو اعم من الشيء فلا يصلح ان يكون حدا اوسط بين الشيء وبين حده واما
الخاصة والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا اوسط فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا
من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا وانتجت ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا
من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل فهو حد النوع ايضا وسواء عنيت
بقولك كل ب كل ما هو موصوف بب او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما
على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة وحينئذ تكون الامور
التي من انواع مختلفة حدها واحدا اذ يكون كلها محدودا بالاكبر لان الاوسط الذي هو نفس ب
وهو فصل او خاصة او غير ذلك هو وحده محدود به واما على سبيل الوجه الثاني وذلك ان نعني
ان كل ب من حيث هو ب هو كذا وكذا يدل على ماهية فان هذا القول لا يمنع ان ينتج الاقتران ويغير الاوسط
ويجعله اخر ولو كان هذا القول منتجا لوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غيره في الحد
وغير حده هذا محال فان الخاصة والفصل وان كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما فانما يحمل لا من
طريق انه حد النوع او حدهما واحد فحدهما حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون
هذا الشيء موجودا للشيء وبين ان يكون حالا له او يكون حدهما واحدا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة
فصله وحد طبيعة خاصته مفترق فحد فصله جزء من حده وحد خاصته مأخوذ فيه حده بالقوة او
بالفعل فاذا ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا في هذا الوجه ولا رسما ايضا واقول
من راس كالمعيد ان مثل هذا الوسط اما ان لا يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة لانك لا تخلو
اما ان تقول مثلا كل ضحاك او ناطق فهو حيوان ناطق مائت وتسكت فحينئذ ينتج ان كل
انسان حيوان ناطق مائت من غير زيادة بيان ان هذا حده وحينئذ يكون حمل الحد على موضوع النتيجة
ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط بل ربما كان ذلك اوضح فاذا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مائت
لانا نعلم انه انسان وقد بان لك من حال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان يكون اخفى من حمله
على النوع ان كنت تذكر اصولا سلفت واما ان تقول كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان

ناطق مائت

بلغ

ناطق مائت وان هذه الجملة ماهيته فتكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق
نفهم على وجهين متضمنين فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل ناطق من جهة ما هو ناطق
والاخر كل شيء يوضع للضحاك وكل شيء يوضع للناطق وليس هو ذات الضحاك او ذات الناطق
وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك
وذات ضحاك ولا للناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق بل لشيء ما مما يعرض لذاته ضحاك ويتقوم
بان يحمل عليه الناطق وهو الانسان فاذا ليس يصح ان يقال ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى
على انه حده واما الوجه الثاني وهو ان يعني ان كل ما هو موضوع للضحاك وضعا حقيقيا او للناطق فهذا
حده ويعني بذلك الانسان واشير اليه في الذهن فانه كان هذا بينا لم يحتج الى بيان بالكبرى بل الكبرى
بالحقيقة تبين اذا كان ذلك بينا وان لم نشر اليه بل اشرنا الى كل واحد واحد كذبنا وان لم نفعل شيئا
من ذلك لم يكن الكبرى مسلمة فقد بان ان الحد الاوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما بل ان
كان ولا بد فيجب ان يكون حدا آخر اما ان الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا ما الحد
الحقيقي وعرفنا انه مساو لذات الشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفاء
كل معنى ذاتي له داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم
ان مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حدان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن
اشتمال الحد الاول لما كان الاول حدا مساويا بالمعنى ذات الشيء ولا حدا حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما اذا لم يستقصوا
هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة حتى اذا حصل التمييز وقفوا وان كانت هناك معان
ذاتية اخرى يحتاج اليها حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان مثلا ان يحد الانسان
تارة بانه حيوان ذو رجلين مشاء واخرى بان الانسان حيوان ناطق مائت وان النفس عدد متحرك
بذاتها وايضا مبدأ للحيوة بذاتها وان الغضب غليان دم القلب وايضا شهوة حركة الى الانتقام وما اشبه
ذلك فاذا جعل واحد من هذين الحدين حدا اوسط والاخر حدا اكبر كان تأليفا ما قياسيا الا انه يعرض منه شيئان
احدهما ان المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما بل حدا ناقصا او جزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط لا يخلو
من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حده والاكبر كذلك في حمله عليه او يكون الحمل في احدهما حملا فقط
ولم يقل انه حد لما حمل عليه فان قيل مثلا ان ا حد لب و ب حد لج فا حد لج لان حد الحد حد فقد خرج عن
صواب التعريف من وجوه وذلك لان يكون ب حدا لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضابا من غير قياس
وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف الجنس عند هذا المنازع ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون ب
قد صح اولا انه حد لج بقياس اخر واما ان يكون التحديد ليس طريقه الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة
ذلك معولا فيها على قياس والا احتيج الى حد ثالث يكون متوسطا وكان لا يزال يكون بين كل حدين فيكون
للشيء حدود بغير نهاية اذ لا يجوز ان يكون الحد بين ب وج هو ا فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي

الى اوساط لا اوساط لها فيكون حدود غير متناهية وهذا خلاف ما يذهبون اليه فقد بان انه ما اخذ الاوسط
حد الاصغر واخذ الاكبر حدا للاوسط يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فانه الطلب واحد انه هل
هذا الشيء حد للشيء او حد لحده ولا يبين انه حد لحده او يكون بينا انه حد للشيء فهذا ايضا نحو اخر قد خرج
فيه عن صواب التعريف اذ وضع ان آ حد لج والمشكوك فيه انه هل آ حد لج هذا اذا كان وضع ان
آ حد لب و ب حد لج واما ان لم يوضع ب حد لج فلا ندري هل حده حد لج ام لا لكن يقال ان حده محمول
على ب كما ان حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حد النوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذا
لم يوضع ان آ حد لب فانه ليس اذا علم ان آ موجود لحد ب يجب ان يكون هو حد ب فليس كل لازم
ومحمول ذاتي حدا وان قيل في اخر الامر كالمستنبط من وجه هذا البيان ان آ حد لج فيكون شيئا قد وضع
وضعا غير انه نتيجة قياس على ان من وسط الحد للحد فقد صادر على المطلوب الاول وهو لا يشعر يمكن
يقول ان النفس عدد محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم يقول وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم
طبيعي الي وليس يعني به انه يبرهن على الحمل والوضع فقط بل انه يبرهن على ان الاكبر حد للاصغر فيكون كانه
يقول والشيء الذي ماهيته وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته وحده وحقيقته انه استكمال جسم
طبيعي الي وهذا الشيء هو نفس المطلوب حده فلو كان بينا ان الشيء الذي حده انه عدد محرك لذاته المعلوم
بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المطلوب حده استكمال الجسم طبيعي لما كان يطلب هذا وليس هذا كما يكون
عند ما يكون الاوسط غير حد للاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شيء اخر يحمل
هو عليه واما المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحد فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة
الى انه من يطلب متوسطا بين الحد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين الشيء وحقيقة ذاته وهذا
محال بل لا متوسط وانما يكون المتوسط بين امور واشياء ليست هي حقائق تلك الامور الا بالعرض
على ما بينا في موضع اخر ثم قيل ان طريق القسمة لا يثبت ايضا ان احتج بل لا قياس بالقسمة على
شيء كما اوضحنا في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود شيء بل انما يفصل فقط فيقال
اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر
عليه ويوضع مسلما كانه لم يكن قياس وهذا يشبه الاستقراء الدائر من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلا
عندنا هل كل ج ب فاوضح موضح ان ذلك كذلك لان كل ج ا وكل ا ب ثم اخذ يبين ان كل ا ب بان
نظر فيقول لان د ب و ه ب و ز ب وهي الجزئيات التي في رتبة ج ثم نقول فكل ا ب فيقول القائل ع
اذا اراد ان لا يقبل الا الضروري ان ما تحت آ ليس د و ه و ز فقط بل و ج ايضا فان سلمت
ان د و ه و ز تمام ما هو ا ب لم يلزم ان يكون كل ا ب فعسى ما لم [illegible] هذا او لم يعد خلاف ما شوهد
وعد فعسى انما الذي هو ب بعض الالف وهو د و ه و ز وان ج الذي تنازعنا فيه مخالف
وان احدث في الاستقراء ان ج ايضا هو ب حتى لم يبق جزئي له الا وقد حمل عليه ب فقد صادر

على المطلوب

على المطلوب واحدث آ ج ب في بيان ان آ ب لبيان ان ج ب وهذا محال وكما ان مثل هذا الاستقراء
لا يضع المطلوب ولا يوجبه بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول فكذلك التقسيم وعلى هذا يجب
ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم يضع
انه حيوان ثم يقول والحيوان اما ماش واما سابح واما زاحف واما طاير فيضع مثلا انه ماش ثم يقول فانه
الانسان اذا حيوان ماش كان ما اخل في انتاج الحد في هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم يتعين له
بالقسمة احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما والثاني انه جمع متفرقا وهذا قد يخيل في وجوه احدها
انه قد يمكن ان يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا والثاني انه يمكن ان لا يجتمع من متفرقات طبيعة واحدة
بالذات وهذان مذكوران في باري ميناس والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذي
يجب ان يراعى في الحد فينظر فيه اي الفصول يجب ان يقدم وايها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت
عدة فصول فهذه ثلثة وجوه يتشعب اليها الوجه الثاني وهو الخطاء في جمع المتفرق وهذه الوجوه
الثلثة يؤمن عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على ما قد علمت اي ما ينقسم
اليه الشيء لانه هو لاجل شيء اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما عرفه والثالث
من الاخلال في انتاج الحد في هذه انه جمع فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب
في الترتيب حدا فربما نقص شيء من الواجب او زاد عليه بعرض او يعدا لان لا يقع في القسمة طفرة
او تخطا للذاتيات الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك
او عريض الاظفار او منتصب القامة فيها وان تكلف ابانة وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاوز
مقتضى القسمة وان تعدى القسمة الى القياس بان قسم فاستثنى نقيض قسم او اقسام وانتج واحدا
هو الباقي من الاقسام بجميع اجزاء الحدود وتعدى هذا القياس ايضا الى قياس بان جمع المحمولات معدودة فجمع نخ
جوهرية حتى حصل منها مساو للشيء فقال جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكل
ما كان كذلك فهو حد فهذا حد فما عمل شيئا حين حاول اثبات الحد بقسمة وقياس معها اما القياس الاول
فلانه بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد بينة بنفسها للمحدود اذا كان حصل ذاته في الفهم مجملا وكانت
الحاجة الى تحديده فان اجزاء ذلك المحمول يكون بينة للمجمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انه يحتاج الى بيان
فليس بيانها برفع سائر الاقسام فان اثباتها ابين من رفع سائر الاقسام او مساو له في الخفاء فان
الناطق ابين للانسان او اعرف ما الناطق من انه ليس غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان يكون
ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما في القياس الثاني فلم يعمل ايضا شيئا وذلك لانا طلبنا ان ج
الحيوان الناطق المايت حد للانسان فطلبنا ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان
دال على ماهية غير مختلفين في الخفاء والوضوح فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل
مساو للانسان دال على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل

الذي بهذه الحال فاذا كما لا يسلم ان هذا حد للانسان كذلك لا نسلم انه قول بهذه الحال يسلم ما يجعل حدا
واخذنا القول بهذه الحال حدا اوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة دون الفعل
اعني ان توسيط حد الشيء حدا في القياس ربما لا يكون في مواضع اخرى مصادرة على المطلوب
الاول اذا كان التفصيل اشهر من الاجمال واما في هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو الخفي فاذ
ليس توسط حد الشيء مصادرة على المطلوب الاول فهذا ليس مصادرة بالفعل لكن لما كانت
قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسيط الحد الاكبر فهو مصادرة على المطلوب الاول
بالقوة في ذلك الموضع على انه قد اخذ منه حد للحد بلا واسطة كما اخذ الحي الناطق المايت اما موجود للانسان
مساويا له بلا قياس وهو المطلوب فمن اين بان حد الحد ثم ههنا شيء اخر وهو ان صاحب الصناعة
يجب ان يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح كما يجب ان يكون عنده قانون
في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح وكما انه لا يجب ان يكون القياس قياسا ومع ذلك
يبرهن انه قد قاس وان القول الذي نظمه هو على القانون القياسي وانه منتج الا مع المناكرين المغالطين
الجاهلين بقوانين القياس فكذلك المحدد يجب ان يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون
بالفعل وبالجملة كما ان القياس يقيس فقط ولا يقيس على انه قاس بان يقول وكل قول من شانه كذا وكذا
فهو قياس كذلك المحدود يجب ان يحد فقط ولا يحد الحد في الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا فهو حد
بل يجب ان يكون قد علم ما القياس وما الحد اولا وكما ان الذي ينكر ان كذا كذا اذا اورد عليه شيء على انه
برهان ويكلف ان يدل على انه برهان بان له حد البرهان يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان
او انه ان كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول لكنت اسلم ان هذا القول برهان فاذ لست اسلم
ان هذا برهان فكيف اسلم ان لهذا القول حد البرهان كذلك حال من ينكر الحد فانه له ان يقول اني لو سلمت
ان هذا هو الحد او انه وان كان حد الحد فهو موجود لهذا الشيء لكنت اسلم انه حد وانه لذلك الشيء
حد وبالجملة فان الحد على مائية الشيء والبرهان على انية الشيء للشيء وانية الشيء غريب عن مائيته
خارج عنها لا يبعد في مثلها ان يجهل للشيء كما علمت فيطلب بالبرهان ؞ فصل في ان الحد لا يقتنص
ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول في هذه الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود
ونسبة بعض البراهين على الحدود وليس لقائل ان يقول ان حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده
لان حده ضد حد ضده مثلا انا اذا علمنا ان حد الخير انه هو الامر الملتئم المنتظم بان يقول هكذا ان كان حد الشر
انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم فحد الخير هو انه الامر الملتئم المنتظم ثم نستثني لكن حد الشر كذا فاذا حد الخير كذا
فان الجواب عن هذا على وجوه اربعة اولها انه لم يكن هذا القياس ان يعطي حدا بقياس حتى اخذ حدا باقتناص
ووضع من غير قياس فاشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما ياخذ
المطلوب بوجه ما مصادره ويضعه وضعا ويظن انه بينه بقياس ضروري وان كان هذا انما صادر على نقيض

مطلوبه

وهو يجب

مطلوبه لانه طلب ان نبين بقياس فاخذ الحد بلا قياس وقد عرفنا ان صاحب القسمة كيف يفعل هذا وان
صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا فليتامل من هناك والثاني انه قد عرض لهذا شيء اخر
وهو انه جعل القانون في كسب الحد ان يوضع حد ضد المحدود فاذا طالبناه بان نبين كيف نحد ضد الاخر
المبين به حد هذا الضد وهو في هذا المثال الخير احتاج ان نبينه لا محالة على حكم قانونه نحد لهذا الضد وهو
في هذا المثال الشر فمع انه يصادر على المطلوب الاول فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس حد احد
الضدين اعرف من حد الضد الاخر بل هو مثله في الجهالة والمعرفة الحقيقية وكل بيان بما ليس اعرف
وان لم يكن دورا ولا مصادرة فليس ببيان والرابع انا نسامح ولنضع ان هذا الانسان قد حد
ما له ضد بهذا القانون فكيف نحد ما ليس له ضد او كيف نحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع
على الطرفين ليس له ضد ولقائل ان يقول انكم قد زيفتم اكتساب حد الضدين من حد الضد الاخر في هذا
الكتاب ههنا واما في كتاب الجدل فقد استعملتم هذا القانون من حيث تكلمتم في اثبات الحدود وابطالها
والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل فيه على الاثبات والابطال الحقيقيين لكن
على الكاين اما من تسليم الخصم لمقدمته واما من الراي المشهور ونحن لا نمنع ان يكون احدى الضدين مسلم
من الخصم فحينئذ يلزم تسلم اولى ان يكون حد الاخر ضد هذا الحد ولا نمنع ان يكون حد احد الضدين بالقياس
الى المشهور والى الرايع اعرف من حد الضد الاخر ويكون انما حد بما هو اعرف في المشهور لا بما هو حقيقي
المعرفة عند العقل الصريح وربما كان حقا نفسه ولكن اشهر مثل كثير من المقدمات التي هي خفية في نفسها
بالقياس الى العقل النظري الصريح ولكن بالقياس الى الشهرة هي بينة بنفسها ومقبولة والثاني ان
الحد المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة ولا يجب
ان يجري في الاحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ونقول ايضا الحد لا يقتنص بالاستقراء فقد تبين
هذا لك من الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات المحسوسة وهذه لا حدود لها على ما اوضحنا والثاني انه ان
استقري منها قول على انه حد فان ذلك القول اما ان يوخذ على انه حد لكل واحد من الاشخاص فينقل الى انه
حد للكلي كما اذا وجد حكم في الجزئيات نقل الى الكلي او على انه حد لنوع الاشخاص فلا يمكن ان يكون حد لكل
واحد من الجزئيات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان لكل واحد منها حد تخصه لكان لا يشاركه
فيه الاخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع كله او ينقل اليه حدود كثيرة متخالفة والثاني ان الحد الخاص بكل
واحد لو كان لما كان من الامور الذاتية التي يشترك فيها بل بالعوارض التي عسى ان يخص جملة منها
شخصا واحدا كما علم في ايساغوجي والعوارض غير داخلة في ماهو الشيء فقد بطل اذا قسم واحد
من هذا الاستقراء وبقي انه انما استقري على انه حد لنوع الاشخاص وليس شيء من الاشخاص يدل
بوجود معنى فيه على انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه اولا ويعرف الحد له فيكون الاستقراء باطلا وذلك لانه
لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد نوع هذا حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص فهو حد نوع كل هذه الاشخاص

لان هذا قد عرف انه حد لنوع الشخص الاول قيل فاذا ليس طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا
بالقسمة ولا بالاستقراء في الجزئيات فكيف ليت شعري يعمل فانه لا سبيل الى ان يعرف بالحس ويشار
اليه بالاصبع ثم معنى ما هو الشيء وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجود الذات والمعدوم الذات
قد يكون له قول دال على معنى الاسم واما حد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يبين بقياس فاما
ان يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك او يعني الحد الحقيقي فان عني شرح الاسم فذلك مع
انه ليس يحتاج الى ان يبين المباين او يبرهن المبرهن على انه يعني بهذا الاسم معنى هذا القول وان عني به الحد
الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد لا يشير البتة
الى وجود ذلك الشيء وانما يعلم وجوده من وجه اخر او يكون الحد نفسه يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجود
فقد علم وجوده اولا فيلزم ان يكون هذا عرف الحد له اولا لا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم
حين عرف ما الشيء الذي هو الموجود وما يعني باسم الشيء الذي هو موجود فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده
فان كان وجوده بينا بنفسه يكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه وان كان غير بين فيكون البرهان
الذي يبين وجوده كما يبين وجوده يجعل شرح اسمه حدا له فيكون الذي كان من قبل شرح اسم قد صار الان
حدا لما صح ان الشيء موجود لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو برهان على وجوده بالذات
وعلى حده بالعرض وهذا النحو لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان اعطاء الحد نفسه
هو المشير الى الوجود حتى يكون اعطاء الحد لما ليس يبين الوجود من حيث هو حد حقيقي يبين الوجود بيانا
ان الامر موجود فيكون من حد الشيء فقد قاس على وجوده معا من حيث قد حد وهذا محال فان الحد انما
ينبني على امور داخلة في ماهية المحدود والموجود كما علمت ليس منها فليس الوجود جنسا ولا فصلا
بل هو محمول لازم والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان هو
معطي اللازمات التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجود مجهول الوجود مطلقا
او مجهول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد
لان ذلك بين بنفسه ولا الحد يعطي ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشيء ولذلك كان
اهل العلوم كلها يضربون سورا بين الامرين ويميزون ماخذ اعطاء الحدود بابا ويقتضبون الحدود
اقتضابا ويميزون ماخذ البراهين بابا اخر ويؤلفون البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث
في الهندسة لم يقدموا على ذكره وجوده شيئا بل لم يبينوا ان هذا حد بالحقيقة او يفهم للاسم فلما برهنوا ان
المثلث موجود بالشكل الاول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيما للاسم عند
ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما اظهر ما باين ان ماخذ الحد الحقيقي مباين لماخذ القياس وكذلك القول
المعرف لماهية الاسم الذي ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا
لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم واما ان هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن ان ينازع

فيه ويخاصم وبين الامرين فرق ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة
والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان تخاطبنا وكلامنا حدودا فما من لفظ مركب بلفظ
في استفهام او خبر او دعاء او تمن او تعجب او شرح او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم
مفرد بدله فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة مثل شعر اوميروس المسمى بالعماس
حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلد والقرية مع كثرة اجزائه باسم واحد ثم يكون حده تفصيل
جملته فبين اذا ان القياس لا يثبت حدا والحد لا يكون قياسا ولا دلالتهما على شيء واحد بعينه فانه
لا قياس على ما يدخل في ما هو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات هلية بسيطة او مركبة وحكمه حكم
القياس والبرهان ولا سبيل الى اثبات الحد به اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان فانا
نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة في تحديد بعض الحدود وبالعكس ونقول
كما انا لا نطلب لم الشيء الا بعد ان نضع هل الشيء كذلك لا نعرف ما الشيء الا بعد ان نعرف
هل الشيء ثم معرفة هل الشيء قد يحصل لنا على سبيل العرض بل لا يكون الحد الاوسط علة لوجود
النتيجة بل علة للزوم النتيجة او يكون عارضا غريبا لازما وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرفنا الشيء
من قياس بحد اوسط هو سبب وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي الى معرفة بالفعل حقيقية
والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو وفي اقتناص الحد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل
فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون ما يفهمنا من وجوده شيئا زائدا على وجوده
المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما حده واما جزء من حده فحينئذ لا يبعد ان نتنبه مع مراعاة الشرائط
المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع التوقف على الهلية يشير الى لمية الهلية فكذلك مع التوقف على
الهلية يشير الى مائية الهلية وخصوصا وقد سلف منا البيان ان للمية الهلية ومائية الهلية مشاركة
ومثال هذا ان من قاس على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع مقابلة الشمس وراء ستر الارض واذا
وقع كذلك انكسف او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت به ايضا انه لم ينكسف
يثبت به وايضا انه ما كسوفه وهو زوال ضوئه بستر الارض يثبت به وخصوصا اذا استقصي هذا
البيان حتى يصير الى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة له فاذا جمعت تلك
الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع مقابلة الشمس المفيدة اياه الضوء
على القطر وكلما وقع كذلك فان الارض يستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا فانه لا يضيء
بعد ان كان يضيء وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا احدث هذه الاوساط و
ابتدئ من اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها
كان حد الكسوف تاما وذلك لان حد كسوف القمر هو انه لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء بستر الارض عنه
ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان التام

علي الكسوف الاول وذلك الاول حد ناقص اخذ في برهان ناقص وعلى الشك يعترض في هذا
فيقال كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا لمن تقدم فعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان قد افاد
الحد فنقول ان الشيء يعرف معرفة بالفعل ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة فيحتاج
فيها الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه البتة وكان هذا
قد كان يعرف ان القمر يصيبه كذا من الشمس فغفل عنه فاذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث
ان يتيسر له الانتقال الى ترتيب الحد واما اذا لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم
فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال واذا لم يقع له ظل فهو منكسف فالقمر قد ينكسف فليس
يصطاد من مثل هذا حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية عند قوم فالستر وعند قوم انقلاب
القمر وعند قوم طفوه بعد اشتعاله وكذلك ان قال قائل ان السحاب قد يطفا فيه النار واذا طفيت
فيه النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان
عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يجب ان يتاءمل وسنذكر من فصل علمناه في اول الكتاب
ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل ان نظن كما ظن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد
فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد لا ان كله كذلك ولا لو ضمنه
كان حقا فانه اذا كان الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة النتيجة وحدها
لا للحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد فرغنا نحن عن ذلك فيشبه ان يكون هذا حيث يكون
الشيء الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا واما الظن المستحكم لقوم ان
البراهين انما هي من حدود وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى بل وعلى الصغرى فظن باطل وانما
غرهم قلة العناية والنظر وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء وسنصير اليه عن
قريب ويتبين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في كثير من الاشياء ولا تنعكس عليها الا انا
نشتغل ههنا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات العلل تعطي بوجه ما
تنبيها على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء لعلة من جنس العلل الماخوذة
في الحدود واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا او لشيء لانه غير عارض في شيء او عارض اول بلا علة
ومن جنسه مبادي العلوم فانه قد يصدق به من غير قياس يعطي عليته البتة بل بعليتها واضحة مع
ذلك فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد
فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل يوضع وضعا وربما اقنع فيه بكلام جدلي او استقراء اقناعا غريبا
ليس من شرط العلم ولكن ذلك لا يتعذر تحديده فاذا ليس كل ما يتوقع فيه ان يصار اليه من البرهان حده صح
بل كثيرا ما يحد الشيء اولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود
التي فيها شيء علة وشيء اخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في الغمام لطفو النار فيه وطفو النار

علة

علة والصوت معلول ومجموعهما لا احدهما وحده هو الحد التام فانه وان كان طفو النار علة فاعلة
للصوت والصوت معلول له فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد بجملته علة صورية
للمحدود وان كان بعض اجزائه علة لبعض واذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة
لا محالة وانما يكون البرهان مفيدا للحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا

فصل في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيف الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل

ومما ينفعنا في المقاصد التي اياها نغزو ان نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص الذي هو مبدأ
برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات
وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه تنحصر في اربعة اقسام فيقال حد بوجه ما لما هو قول
شرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات من ذلك الاسم بالعرض ولا يدل على وجود ولا على
سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه حينئذ
دلالة اما بالعرض على سبب الوجود لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات وان كان لا يكون حد وذلك صح
ذات وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فان احذ في الابتداء على انه شرح اسم لما شك
في وجود معنى الاسم ويتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكر حد
المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويؤخذ اولا على انه شرح اسم لا ندري من امره هل هو موجود
المعنى ومع انه يوجد شرح اسم لا بد من ان يعطي اسباب المثلث وهي الاضلاع الثلاثة فيكون مثل هذا
يعطي اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه فاذا اتفق ان صح عند انسان انه موجود انقلب ذلك
القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو شرح اسم بالعرض
وكذلك دلالته على الوجود بل الحد المقول بحسب الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه شيئا بعينه
من وجه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه معتبرا من وجه اخر وذلك لان القول انما يكون
واحدا على احد وجهين اما لانه متصل الاجزاء بالرابطة الجامعة كما مضى منا ذكرها سلف مثل قصيدة
او كتاب فما دونه واما لان اجزاءه يصير شيئا واحدا في النفس يدل على شيء واحد في الوجود والحد
الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون اتحاد اجزائه ما دام ليس مطابقا لموجود واحدا اتحادا بالارتباط
الا ان يؤخذ بالقياس الى خيال واحد في النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير مستمر
في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون
خياله وحدانيا وان كان محالا وله خيال في النفس ذو اجزاء لا يجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال
واحدا مثل تخيلنا انسانا يطير فان كان هذا الخيال واحدا فمعناه ان يكون واحدا بجهة غير الجهة التي
بها يكون المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد يقال على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب
الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشيء واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب

الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لانه للخيال او للعقل او للموجود واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية وهذا وجه ثم يقال
عليه الحد ويقال حد بوجه آخر لما يعطي علة وجود معنى المحدود ويوخذ بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون
مبدأ للبرهان واذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو اضافته الى المعلول ووضع المحدود اجتمع فيه
ثلثة اشياء اعني المحدود وحدا يعطي العلة وكماله في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة اشياء
تنعكس بعضها على بعض والا لما كان محدود وحد وكمال الحد لان المحدود والحد متساويان وكمال الحد
هو معلول الحد الذي يوجد عنه فقط ويوجد بجميع المحدود فهو ايضا مساو للاولين وهذه الامور
الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان ينتج كمال الحد للموضوع بما يقياسين الا ان الامر في وضع حدود
البرهان بالعكس من وضع اجزاء الحد مثال هذا لكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلثة ولكن حد الحد
الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم وليكن كماله هو حدوث صوت فنقول ان الغيم رطوبة قد طفيت
فيها نار وكل رطوبة طفيت فيها نار يحدث فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث
في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين مرسلين اصغر
حدودها موضوع الامور الثلثة وهو الغيم وكان طفو النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت
وكان حدوث الصوت يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدأ برهان النتيجة
والمحدود وهو الرعد هو آخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فاذا وردت
هذه الحدود الى ما يليق حدي عكست فذكرت اول شيء الرعد ثم الصوت الحادث في الغمام ثم طفو النار
في الغمام فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار فيه فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار
آخر الحد وما كان نتيجة للبرهان فصار مبدأ الحد وصار المحدود الذي كان محمولا آخر الامر موضوعا للجميع
ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير كماله غليان دم القلب وهو نتيجة البرهان
فاذا حددت قدمت غليان دم القلب واردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا برهنت قلت فلان
يشتهي الانتقام وكل من اشتهى الانتقام غلا دم قلبه فقدمت شهوة الانتقام واخرت غليان دم القلب
والجنس دائما مع الحد الذي هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة
والذي هو مبدأ البرهان يكون من الصورة وحسبوا ان توسط الارض الذي هو المبدأ الفاعلي للكسوف
هو علة صورية للكسوف وان انمحاء الضوء علة مادية وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل تكون
العلل المتوسطة ومبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان
والحد الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام وترك الحد الذي هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم
وهو بالحقيقة قسم خارج مما ذكر وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع وسنشير اليه
بعد قليل بل انما يجعل الرابع حد امور لا علل لها وذوات لا اسباب لوجودها بوجه وليس في حدها
التام شيء هو علة ومعلول فلا يكون هناك شيء هو مبدأ برهان وشيء آخر هو نتيجة برهان ولا كل مبدأ برهان

يؤدي الا حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدأ برهان لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا لم يفيد
بالقسم الشارح لاسم لا وجود لمعناه حد الا انه بالحقيقة ليس حد الشيء حتى يثبت وجود الشيء فيصير
الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدود اللهم الا ان يشترط
في هذه انها لا يكون ايضا الا الا اشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ويجعل دلالة الاسم اعم من
ذلك وحتى للاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف الافطس ونحو ذلك وكيف كان فانه يكون
قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون بالحقيقة القسمة الاولى اليها فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه
ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر للشيء اعرف من وجود الاكبر للاصغر فيجعل ذلك الشيء
حدا اوسط ويكون القياس من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا واتيا ظهر لحد الاصغر اكثر من ظهوره
للاصغر فيتوسط حد الحد الاصغر على سبيل الشكل الاول وان كان سلب حد الحد الاكبر عن الاصغر اظهر من
سلب الاكبر وحفظنا الحد محمولا بينا ذلك بالشكل الثاني لا غير الا ان تحرف الصورة واذا كان سلب
الحد الاكبر عن حد الحد الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول لا غير الا ان تحرف الصورة
وبهذا يتبين ان الشكل الثاني في الاستعمال عنا وللاول عنا وانه ليس وان كان الاول اولى
وافضل فلا عنا خاص الثاني فان شئت ان انوح لك بالصدق فسواء عندي طلب الشيء للشيء وطلبه
لحده التام وكذلك طلب الشيء للشيء وطلب حده التام له وكان من ياخذ ان كذا موجود لحد الشيء ويريد
ان يبين انه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الاول وكذلك الوجه الاخر فليس وضع الشيء الا وضع
حده ولا حمل الشيء الا حمل حده ولكن امثال هذا انما يكون قياسات على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر وحده لم
يحصلوا معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم ذكر الاكبر فهموا بالاوسط الاصغر وتصوروه ثم
قبلوا حمل الاكبر عليه لا لان الاوسط توسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم بحمل شيء
عليه فلما فهم صدق ما يجب تصديقه فيكون الاوسط انما يقع في التصورات بالذات واما في التصديق
فبالعرض وكذلك ان كان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل بحده لما احتيج الى
ان توسط الحد حدا اوسط فانه ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن على الحد بينا
لم ينفع توسيط الحد فان كان احدهما وليكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده ووسط حده وهو
لا يشعر انه حد فلا يكون الانتفاع بتوسيط الحد من حيث هو حد ايضا بل يكون ذلك مثل حال من تصور
الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم توسيط الحيوان الناطق فحد حمل التمييز على
الحيوان الناطق ظاهر وانما وسط ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان كان للبرهن عليه
يجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق فيكون قد جعل
الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب القامة
لا حدا له كما عرفت في غير هذا المكان فانك اذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة انسانا

كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب ولا مناقشة في الاسماء فههنا لا يكون الاوسط حد الاصغر
واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء الاسم بل يعني هو لا حد لشيء اخر ليس يتعرض له فان
علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلوما انه محمول عليه
حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم النتيجة وان كان ظاهرا ان هذه الذات هو الحيوان الناطق
فلم يكون مجهولا ما يسمه واذا لم يكن مجهولا ما يسمه عاد الى الوجه الاول فكان الطلب للانسان
والحيوان الناطق واحد وان كان معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون اولا
لم يتوسط الحد من حيث هو حد ثانيا انه لا يكون يعني بتلك الذات ما يعني نحن بالانسان وذلك لانه
يجوز ان يكون المعاني يعني بالاسم ما يجب ان يعني به ولكنه يغفل او يعجز عن التحديد ولا يتنبه له واما
اذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه لم يجهل انه حده واذا وضع للاسم ووضع الحد
ولم تاخذه على انه حد ولم تجره ذلك المجرى فليس عن غفلة ما تذهب عنه تحديده بل عن قصده ويكون
مراده بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا اخر مما تصوره او تغفل عنه لو نبه عليه لكان معناه غير هذا الحد او يكون
ذلك الانسان خالعا للصواب لا يلتفت اليه وكذلك الكلام في جانب الاكبر ولما كانت البراهين
الحقيقية كلها والحدود بعضها واكثرها انما تتم بالعلل فواجب ان نعرف كم العلل فنقول ان العلل
اربعة احدها الصورة للشيء في حقيقته ووجوده في نفسه والاخر الشيء او الاشياء التي يحتاج ان
يكون اولا موجودة قابلة لصورته ووجوده اذا جمعها بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدء
الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجمع بين مادة الكائن وصورته وهو التمام وكلها يصلح
ان يوضع حدودا اوسط وذلك لان كل علة لشيء في شيء فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا
الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان من خطيها والقطر
وهما معادلتان لقائمة حتى ان كان الخطان متساويين كان كل منهما نصف قائمة وكل زاوية مساوية
لنصفي قائمة او نصف قائمتين او لزاويتين معادلتين لقائمة فهي قائمة فزاوية نصف الدائرة
قائمة فيكون الحد الاوسط وهو المعادلة لمجموعه قائمة وهذا علة كالصورة للقائمة ويجب ان
يسامح في امثال هذه الامثلة ولا يقال بل ان كونها قائمة هي العلة لكونها مساوية لمعادلتين لقائمة
بل يجب ان يراعى في الامثلة التحقيق فهذا مثال وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا
هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال
السائل ان اهل اثينية لم حاربوا اهل مادي فيقال لهم انما حاربوا لانهم اولئك كبسوا اهل اثينية فقد اعطى
هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدء الحركة وقد يوضع العلة التمامية فيقال ان فلانا لم يمشي
فيقال لكي يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح يمشي للرياضة فالحد الاوسط هو من الغاية
وكذلك يقال لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث وكذلك لم يجب ان يمشي بعد العشاء فيقال لئلا يطفو
الغذا

الغذا فيفسد الهضم والعلة في هذا كله هو الغاية وقد يعطى الموضوع والمادة فيقال لم يموت
الانسان فيقال لانه مركب من متضادات وهذه العلل التي تصلح ان يجعل حدودا وسطى فهي يصلح
ان يتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور

فصل في دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب ان نعلم ان العلل منها ما هي بعيدة مثل نوع
سوء الهضم في جواب طلب لم يمشي وذلك من الغاية والشدة في جواب طلب لم حم فلان وذلك من المبدء
الفاعل وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدء العنصري وقيام خط على خط
في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة وذلك بالمبدء الصوري ومنها قريبة مثل نوع في احتقان الخلط و
استيلاء البرد في الجواب لعناية المشي والعفونة في الجواب لمبدء الحمى الفاعلي واستيلاء اليابس على
الرطب في الاخلاط في الجواب بالمبدء العنصري للموت والقيام على خط عن زاويتين متساويتين في الجواب
الصوري لكون زاوية كذا قائمة ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض اما الذي بالذات
فكالنقل لانهدام الحائط وهو من باب المبدء الفاعلي وكالصقالة لعكس الشبح وهو من باب المبدء العنصري
ومثل كون الزاويتين متساويتين في الحسن مبدء الاثبات كون الخط عمودا وهو من باب المبدء الصوري
وكالصحة لاثبات انه يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدء التمامي واما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام
الحائط في اعطاء المبدء الفاعلي وكالحديد لعكس الشبح في اعطاء المبدء العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة
على الخط القائم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة لكون الخط عمودا في اعطاء المبدء الصوري وكالكلام
قبل الطعام والصورى على كبده في اثبات المبدء التمامي واعلم ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب
قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب لكون المعلول بالفعل فاما اذا
كان بالقوة فليس كونه بالقوة شيئا النفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من نفسه وقد يكون
السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا بازاء الجزئي وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية ووجود
الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية قد تكون
بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزمها الصورة بالضرورة و
يوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة والضرورة لا يمنع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يكون
بالضرورة وللغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحين عريضة اذا حصلت بتمام
الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلقه عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان
خلقة حدة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا سئل
فقيل لم ينفذ ضوء السراج في المجاري التي هي اوسع ان كان ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب الضرورة العنصرية
فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب من جانب العلة التمامية فيقال لئلا نعثر فيه ونزلق وكذلك اذا سئل
فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة فيقال الضرورة الانطفاء ويجاب تارة فيقال

لتهديد اصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في امثاله وليست هذه الضرورة ضرورة قسر
بل ضرورة طبع وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لان تمام تلك المادة
يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة يقع في زمان وفي اخره ما ينتهي الى الصورة كذلك في الامور الصناعية
فانها لا يلزم لها وجود الصورة ايضا لوجود العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق الى الصورة
الا بعلة فاعلة فان كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج فربما وردت على العنصر ولم تمام تردد وان كانت
العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لانها قوة طبيعية لم يمكن
الا يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولاقته واعلم ان من قبيل العلة التي هي مبدء حركة ما ليس
يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول
فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية
وما اشبه ذلك ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت
قد يخالطها ضرورة فهي يفعل لغاية لا بالاتفاق واعلم انه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت
الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاضطجاع مع
وجود الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير سببا بشرط مقارنة او كان
بعيدا فنادته وحده في جواب لم كان الشيء لا يكون بادية سبب ويكون قد بقي للم مكان حتى يبلغ الى
في ذكر الشرط ويصير بها لانه سببا وحتى يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل التي وجود ذواتها
لا يكفيها في ان يكون عللا فقد يقترن بها اشتراط فيوجب ان يكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل مثل
كون قوة الافيون مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن اذا اتفق ان انفعل الافيون من الحرارة الغريزية
التي للانسان فبين من هذا كله ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات
وبالفعل والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذا العلل فيما له علل الماهية فنورد ها بتمامها لا نخلي
منها شيئا ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية
للمحدود في المعاكسة بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد يضمنه
الحد واشتمل عليه فان اخل شيء من ذلك اقتصارا على التمييز فما دل على ماهيته لان ماهيته ليست بعض مقوماته
وبعض ذاتياته بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته بالتمام
والغرض في التحديد ان يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها ولهذا السبب لا يكون
لشيء واحد حدان كما لا يكون لشيء واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدودات ما اضافته الى
جميع العلل ذاتية وجب ان يوجد كلها في حده الا ان هذه العلل يجب ان يكون في حيز فصوله لا في حيز
جنسه لان هذه العلل علل لشيء لا محالة ووجود ذلك الشيء يقتضي وجودها وبها تحقق وتحصل
وتخصص فتكون امثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصص ووجود منتشر

حادثة من عفونة الصفراء

٢ جوهر

غير مخصص مخصصة لامر ما حتى يجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا بها فذلك الامر جنس والعلل فصليه
كقولك صوت من طفو النار فالصوت جنس ومن طفو النار فصل وان كان كل رعد هكذا اما امثلة
الحدود المتخذة من العلل المختلفة فانت تحد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول المساوية لاخرى
في جنب خطها القائم على مستقيم وتحد العب بالفاعل فتقول حمى سورغبا العفونة الصفراء وتحد الخاتم
بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها الاصبع وتحد الفطوسة بالموضوع فتقول تقعير في الانف وربما جمعت
الجميع في واحد فقلت ان السيف آلة صناعية او سلاح صناعي من حديد مطاول معرض تحد الاطراف
ليقطع به اعضاء الحيوان عند القتال فقولك الالة والسلاح جنس وقولك الصناعي فصل من
المبدء المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع وقولك مطاول ومعرض تحدد فصل من الصورة
وقولك ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية وللقائل ان يقول ان الحد يعرف الشيء وذاته فكيف
يوجد فيه الاسباب الخارجة عنه فالجواب انه انما يوجد في حد الشيء اسبابه لان جوهره متعلق بتلك
الاسباب واضافته اليها ذاتية له في جوهره وان كان من الاسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ولا يمكن
ان يعرف ما هذا حاله جوهره او تذكر اسبابه بل يجب ان يعقل الحق ونعلم ان حد الشيء من جهة ماهيته يتم اجزاء
قوامه وما ليس خارجا منه ويتم من جهة انيته بسائر العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود ويحقق بذلك
ما يتقدم ماهيته في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية
غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود اياها كفى في حدها ايراد ما يقومها
من حيث هو ماهية وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة و
المشتركة فتلك يتاخر وجودها بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها متقدم على وجود
الماهية فكثير من الاشياء يحد لا من ذواتها بل من حيث لها عرض من الاعراض ولاحق من اللواحق
ونسبة من النسب فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن الا ان يذكر الغاية كالتبر
في حد الخاتم وفي حد الملاه وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحراق فانه ليس اسما للتفريق اجزاء الشيء و
تسويدها كيف كان بل ان يكون عن حرارة ثم للقائل ان يقول ما بال القوى لا تحد الا بافعالها وهي امور
خارجة عنها وليست اسبابا بالمقابل هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك
قد يمكن ان يوجد في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوجد على وجه حد فانه اذا دل في القول المعرف
على مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها كيف كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها
ان يكون بحيث يصدر عنها فعل كذا او لا كان حدا لان الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ولا ذات
للقوة الا التي من شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك وايضا اذا كانت القوة يصدر
عنها فعل اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة الناطقة وافعال
واحوال يتبعها الامور يقترن بها لا لذاتها لان الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى مثل الاول الذى على الوجه المذكور ربما يدخل
فى حدها ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذى ليس على الوجه المذكور والى مثل الفعل الثانى لا يدخل فى حدها
بل فى رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها اولا بل على الصناعة المطلقة
فان النسبة اليها مدخل فى الرسم ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشئ هو بحسب ما يلزمه تلك الامور لان الواحد
يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس لقائل ان يقول لنا فلم لا يجعلون كون الانسان بحيث يلزمه فى جوهره قوة
الضحك وضلاله داخلا فى حده فنقول لان هذا كذب فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة تلزمها قوة
الضحك بذاتها اولا الا بالعرض بل تقترن بها فراج ما فتتبعه قوة ضحك وايضا قوة بكاء وايضا قوة
خجل وغير ذلك وليس الاستعداد لواحد منها او فعله اوليا لذات القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء
للحد ولا تحمل على الحد ومثل النقطة فى الدائرة والصورة منها فقد تحمل فى حال وذلك انها تحمل اذا اخذت
مع المادة ولا تحمل اذا اخذت مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه اذا كان مبدأ فاعل وموضوع و
صورة فى الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية كانت هناك غاية لاجلها الفعل
وليس يجب ان يكون حيث هناك مبدأ صورى فهناك مبدأ غائى على النحو الذى ينتهى اليه الحركة كما ليس
يجب ذلك فى المعانى الهندسية فيجب ان يقبل انها ليست لغاية ما على هذه الصفة بل ان كانت
هناك غاية فعلى جهة اخرى واما اذا كان السبب الفاعل اتفاقيا والسبب المادى اتفاقيا فلا يجب
ان يكون ذلك لاجل شئ بالذات بل بالعرض وذلك لانهما وان تادت الى غاية ما كانت مبادى لتلك الغاية
بالعرض لا بالذات فيكون لهما اذا غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت والاتفاق مثل ان
انسانا مشى لطلب غريمه فعثر على كنز فالمشى ههنا سبب من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات
والعثور على الكنز غاية من وجه للمشى ولكن بالعرض لا بالذات انما الذاتية ما هى على الدوام او الاكثر فينبغى
ان يتجنب من الاسباب ما كان بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوخذ فى حد ورسم ولا برهان
واذا كان المعلول مما قد كان فعلته قد كانت فيجب ان يوخذ فى البرهان على ان كذا كان ما كان من العلل
قد كان فيما مضى ولما هو فى الحال كذا ما كان من العلل فى الحال والذى يريد ان يكون ما كان من العلل فى الحال
يريد ان يكون وهذه فى الاشياء التى عللها يكون عللا بالفعل فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا
وليس بعد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به بل يستدل عليه ولا يوضع امثال ذلك حدودا وسطى بل
حدودا كبرى وكذلك فى الكائنات مثل انه ليس اذا كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون الابن
موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحايط
موجودا وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فههنا يجب ان يوجد للابن على
معلولاتها بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال فيقال ان السقف موجود فالحايط موجود وان
السقف قد كان فان السقف يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكون وكذلك فى الاب والابن وبالجملة

هذا يكون فى الفاعل والمادة فانهما مقدمان على المعلول فى الزمان بالذات كما انهما قد يكونان علتين بالفعل و
قد يكونان علتين بالقوة واذا كانتا علتين بالقوة وضعا فى حدود وسطى لم يجب ان يكون المعلول
حدا اكبر ولك فى هذا موضع تعجب وهو ان الكون كيف حصل ان كان يجوز ان يوجد المبادى ولا يتصل
بها التوالى ثم كيف يمكن ان يتصل مبدأ كون العلة فى ان ومبدأ كون المعلول فى ان والانات لا تتحدث
من تالفها زمان ولا ايضا يمكن ان يتلو ان انا كما يتلو وحدة وحدة بل بين كل انين زمان فيه انات
بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول وعلة وسائط
بغير نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية فواجب من هذه الاشياء التى نقبلها ههنا قولا و
نبرهن عليها فى العلم الطبيعى ان لا يكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال كون يكون فعسى ان يقال
ان اتصال الكون انما هو من جهة اخرى وهو ان الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادى الطبيعية بتوسيط
الحركة بينهما فاذا كان كون فان اندفع بالحركة الى كون اخر فى آن اخر يصل ما بينهما زمان وهذا ستعلم
بالحقيقة فى العلوم دون المنطق ومما يجب ان ننظر فيه اذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلة فباى
علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون من علة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم
وذلك لان المعلول هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه وذو العلة المادية موجودة فى مادة وانما يقع
هذا اللفظ للاشتراك فى اسم الموضوع ولكنه اما ان تكون علة غائية لان الانواع كمالات للاجناس فان طبيعة
الجنس تراد فى الطباع لاجل النوع وعند النوع يستكمل الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر او علة فاعلة لانه
مؤثر اثرا فى شئ وموجب معنا فى موضوع وهو مباين بالذات لما اوجبه وهل هذا هو اشبه بالعلية
الفاعلية وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة
بل على الدور مثال ذلك فى العلل المادية ان الارض ابتلت من المطر فتحرف فحدث غيم فمطرت فابتلت
من المطر فاذا العلة الاولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها فى المطر فان قيل ان الارض طين مبتلة من المطر
وكل طين مبتلة من المطر كان برهانا دائرا ومع دوره صادقا لا بد منه الا ان بين حده الاوسط والاكبر
وسايط ومطالب للم لانه يقال لم الارض المبتلة من المطر يبتل من المطر فيجاب لانها بحرم تسال مرة
ولم اذا بحرت ابتلت من المطر قيل لانه تحدث من ذلك سحاب فيسال ولم عند حدوث السحاب يبتل
من المطر فيجاب لان السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطرا فكل واحد من هذه الامور علة ومعلول واحد
حدا اوسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الابتلال
الذى كان عنه المطر هو الابتلال الذى كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار
الذى كان عن السحاب هو البخار الذى كان عنه السحاب وعلى هذا القياس فاذا اعتبرت نوع المعنى
كان البرهان دائرا واذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شئ يتعلق
من النوع فاذا ليس الذى يبين به هو بعينه الذى يبين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم

دونها هذا وقد كنا قلنا ان البرهان اما للامور ضرورية واما للامور اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من
حالها ان الواجب في براهينها ان توسط العلة الضرورية فاما الامر الاكثرى فالحد الاوسط في برهانه
يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس فغى الاكبر يغلظ ما تحلل عنه ويكثف جلده ذقنه وكل من يكون
كذلك فانه ينبت له على الاكثر لحية فقد اعطى هذا البرهان علة لوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثري

فصل في الاشارة الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب نقول انما وقعنا الى ما وقعنا اليه من
التطويل بسبب ذكر العلل لامر بيان مشاركة الحد والبرهان حتى يشير الى انه كيف يتوصل منه الى الحد وقد حققنا
انه لا برهان على الحد بوجه ولا القسمة تكسب الحد فيجب الان ان نبين كيف يمكن ان يكتسب الحد فنقول انا نعمد
الى الذوات والامور التي لا تنقسم من جملة المحدود وسواء كان المحدود جنسا او كان المحدود نوعا فناخذ الامور
الذاتية المحمولة عليها التي هي اعم منها وليس يخرج من جنسها الاول مثلا عن الجوهر او الكم والكيف وساير ذلك
او الجنس الاقرب مثلا حتى يكون كالعدد للفرد فناخذ في جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها جمعا
حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساو ايضا
للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع ولا نتجاوز منه
الى تحديد الجنس اخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضرورتي مقول على الكل واولى معا وان اردنا ان نتجاوزه
الى تحديد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك واخذنا ما هو اولى له وما ليس
اوليا فاذا وجدنا فقد يمكننا ان نحديد الجنس فانا اذا اسقطنا من حد النوع ما هو اخص المحمولات به بقى
حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد الثلاثية فلا ناخذ الموجود لانه خارج عن جنسها وهو العدد بل ناخذ ما يلازم
جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما هو اول من الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا
يوجب الخصوص فان الجنس والفصل اول بالنوع فناخذ العدد فان الثلاثية عدد ونأخذ الفرد لان
الثلاثية فرد ونأخذ الاول والاول له معنيان فناخذه بالمعنيين جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب
من عددين البتة والاخر ان يكون العدد لا يعده عدد فخمسة اول من جهة انه لا يعده عدد وليس اولا
من جهة انه لم يتركب من عددين وذلك لانه مركب من ثلثة واثنين واما الثلاثة فاول من الجهتين جميعا
فالعدد محمول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه وعلى خمسة وسبعة والاول محمول عليه وعلى غيره
وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لماهيته اول يحمل عليه الا هذه فيكون جملتها مساوية للثلاثة من الوجهين
جميعا اعني في المعاكسة وفي الماهية معا ويجب ان لا يناقش في الامثلة ولا يقال ان الفرد ليس
نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد والذاتية لها فان المناقشة في الامثلة لا فائدة
فيها ونعود من راس فنقول ان مساواة هذا القول للثلاثة له ظاهر اذ لا يقال على جنسه ولا يقال
على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما تخص بحنسه وهو اخر ما ينقسم المحمول عليها فيتادي الى
جوهره ثم يجب ان يفهم من الجنس ههنا امران هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء والموضوع المأخوذ

في ماهية

في ماهيته معا فاذا اريد ان نحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الجزئيات النوعية لا ما هو اولية
له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس نفسه
لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا وهذا مثل ان يكون قد حددنا الانسان
واخذنا في حده الحيوان الناطق فانه من هذه السبيل لا يصار الى تحديد الجنس لانك اذا حذفت الخواص
لحد نوع نوع بقى اسم الجنس مثلا اذا حذفت الناطق من هذا الحد وغير الناطق من حد ما ليس بانسان من الحيوان
بقى الحيوان فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس واسم الجنس ليس بحد له فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه
داخلة في ماهيته كانت اولية او غير اولية فحينئذ يخرج لك حد النوع وحد جنسه معا بسهولة واما كيف
يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الاول ان يوجد الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني
وخط الزاوية مثلا القائمة فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة واما على الانحناء والاستدارة
واما على زاوية فيكون الخط المستقيم يوجد له انه طويل بلا عرض والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه
على محاذاتهما كلها ايا هما والقوس طويل بلا عرض ويمكن ان يوجد فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج اليها
منه يكون متساوية والمحدب على زاوية طويل بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل تنفصل عليها اجزاؤه فاذا
حذف خاصة كل واحدة من هذه بقى ما يبقى مشتركا وكان حد الجنس وهو انه طويل بلا عرض ثم قيل عرض ثم
قيل فارجع الى المقولة التي يقال عليه وانظر في لوازمه الخاصية بتلك المقولة اولا فان لوازم المركبات تستنبط
من لوازم البسايط فاما بعض المفسرين فيقول ان معناه ان كان الشيء كالخط قلت كم طويل بلا عرض
وان كان كيفا كاللون قلت كيف يحرك المشف بما هو مشف بالفعل وكذلك ثم ان المترجم يقول ان معنى
هذا انك تقول في لغة العرب طويل ما بلا عرض وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار
الا في الجوهر واما في الاشياء الاخر فيستعملون بدل لفظة ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح
ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا كيف لون وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة وان
كان لقائل ان يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طويل بلا عرض الى ان يقال ما معناه طول ما بلا عرض
حتى يحتاج ان يراجع الجنس ومع ذلك فما الحاجة الى ذكر اللوازم واستنباطها في البسايط للمركب ان كان الغرض
ما يقوله القائل بل عسى ان يكون معنى كلام المعلم الاول هو انه يجب ان يوجد الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى
الى المحدود ويرتب حتى يمكن ان نحذف خواص الانواع القسمة فيه فيبقى حد جنس ثم تركب ذلك الجنس
مع جنس هو مقاسمه تحت جنس فوقهما ويحذف غير المشترك بينهما ويوجد ما يبقى حد ما فوقه وكذلك
حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم مع الفصول المقسمة لما
فوق الذي يلزمه بالتقابل وبالفصول العالية التي للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا المعنى بعد ويذكر
ان للقسمة معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم العوارض الذاتية واشار بهذا الى ان الحد
كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان نطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس العالية ويجب اذا اريد ان يكتب

ذلك صح

الحدود من الانواع الى الاجناس ان يوجد من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما
له وان كان ملازما فان وجد شيء يتضمن اشياء منها حذف او عزل الى وقت الحاجة اليه مثاله اذا اخذ
الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدئ منه تركيب الحد واخذ له الناطق او الصهال والحساس
والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي والمولد وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم
والجوهر فيحذف من جملة هذه الحيوان اولا لان الحساس والمتحرك بالارادة مضمنان في الحيوان وكذلك
جميع تلك العالية مضمن فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم يجمع على الترتيب
فنقول ان الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالارادة ناطق
وان حذف في حد الفرس الصهال بدل الناطق فيجد الناطق والصاهل خاصين وما وراء ذلك مشتركا فيطلب
اسما مفردا للجملة المشتركة فان وجد كما يوجد للحيوان هاهنا فقد كفى ان يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع فيقال
ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان صاهل وان لم يوجد للجملة المشتركة اسم طلب لما هو اعلى من ذلك
واعم فلو حد مثلا مثلا الجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم فليوحد ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق فقد
تم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان اريد ان ينقل الى حد الجنس فيجب ان يترك الفصول الخاصة ويوجد
جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا فهو حد الجنس وعلى ذلك الوجه يجب ان يطلب حدود الاجناس الاخرى
القسيمة للجنس المحدود فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ويطلب المشتركة ويضم ذلك الاسم
الى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا هذا القانون الموجب لاسقاط
المتضمنات لغيرها وحفظها مع ذلك الى وقت اخر لانا ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل
الفرس وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم حذفنا الفصلين لم يمكننا ان نحد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم
الحيوان فقط وايضا ان اخذنا الحيوان والحاس معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمنا فلذلك
حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا لم يطلب ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة اخرى
بعد حذفه ولم نعده بل سردنا جميع المحمولات كنا قد اطلنا الحد والحد قد يطلب فيه الايجاز فقد بان الغرض
في الحاجة الى احد هذه المعاني كلها وحذف المتضمن بعضه منها وعزله وفي رده مرة اخرى فاذا فعلت هذا
فقد تركبت الحد ولا يجب ان يظن بالمعلم الاول انه يقتصر في اكتساب الحد على طريق اخذ من اسفل الاحط
لما يتفق من الاوصاف كيف كان فكانه لا يرى الا طريقة تركيب فقط بل نضيف الى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة
المحمولات الاولية والاولية للاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا ومراعاة التركيب وليس
لغير ما فعله على الوجه الذي فعله وجه

فصل في ان طريق القسمة نافعة ايضا في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تقليل الاعم المشترك

فنقول ان القسمة
وان كان لا تقتنص على الحد فهي نافعة في الحد وذلك لان القسمة وان كانت انما يوخذ منها اجزاء الحد
اعتضادا بالاركان فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلاثة احدها ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص

ويستنبط

ويستنبط منه ايضا كيفية ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في تحديد الانسان
حيوان ذو رجلين انسي لا ذو رجلين حيوان انسي فان بين الامرين فرقا لان قولك في ذو رجلين حيوان
انسي اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب واما
اذا قيل حيوان اولا فلم يقل بعد ذو الرجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي تقال بها المضمنات فاذا قيل ذو الرجلين
بعد الحيوان لم يكن حشوا والثاني ان القسمة بذلك على ان يقرن كل فصل مع جنس فوقه فيجعله جنسا لما تحته
فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول انما يجتمع على توالياتها فلا يذهب منها شيء
في الوسط فاذا اريد ان يركب الحد من الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس بعد بل الجنس الذي يليه والذي يليه
انها اذا وفيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية
الشيء الا وقد ضمن فيه فيكون قد اعطينا الفصول على توالياتها طولا واعطينا بتمامها ولو عرضا
فانه يمكن ان يقسم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك
بالارادة مرة والى الحساس وغير الحساس مرة فيجب ان يراعى هنا في القسمة عرضا كما روعي طولا لئلا
يفوت فصل من فصول ينقسم الى فصول ذاتية متداخلة او متوافية والمتداخلة في المائت وغير المائت
والناطق وغير الناطق والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها والقانون
في مراعاة الوجه الثاني والثالث حتى تحصل منه منفعة ان تكون القسمة بالذاتيات المقومة للانواع وان تكون
القسمة قسمة اولية للجنس وهو في القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس مثلا انما يجب ان يقسم الحيوان اولا الى الطائر
والسابح والزاحف والماشي ثم يقسم الماشي الى ذي رجلين وكثير الارجل والطائر الى متصل الجناح ومنفصل
الجناح فان اخل بهذا وقسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل
من جهة ما هو طائر وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من
جهة ما هو ماش فيجب ان ننظر اولا ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زائدة على طبيعة الجنسية حتى يقبل
هذه القسمة او لا يحتاج بل هذه القسمة له اولا فنقدم القسمة التي تكون اولا ونؤخر القسمة التي ليست
اولا فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان ينتهي الى
ما لا ينقسم الا بالعدد ثم بعضت اطراف القسمة محمولات للنوع وتضعها للتركيب فاذا قسمت شيئا مرة
قسمة اولية فيجب ان تجتهد جهدك وتنظر هل يوجد له قسمة اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمت
ايضا حتى يستوفي القسمة طولا وعرضا ويستوفي جميع المحمولات ويجب ان تكون الفصول للقسمة
ذاتية وقد بينا كيفية ذلك في الفن الاول ثم قيل في التعليم الاول لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحاد في تحديده
الى ان يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم قسمة تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة
كلها بالفعل واذا حد المحدود حدا تاما وجب ان يذكر كل فصل للمحدود مع كل واحد من الاشياء بالفعل
واذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى الحد وان ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه فهو

مخالف وان وافق في النوع كسقراط لافلاطون بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية
ويحتاج كل الى فصل عن كل ويشبه ان يكون المخالفات النوعية عنده كذلك وكذلك الصفة فيحتاج
ان يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع وان تلك فروق بلا نهاية لابد منها كلها
فاجيب بان هذا باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة توجب ان يكون الشيء مخالفا لاخر بالذات
والحد فان الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد والاشياء المتفقة في النوع الذي له الحد
تختلف بالعرضيات ولا نبالي حين ما نحد النوع بذلك الاختلاف في العرض ولا نلتفت الى الاصناف
والاشخاص تحت النوع الذي نحده واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق
ونظرنا المحدود انه في اي الطرفين يقع منهما فوقع مثلا في الناطق فقد فصلناه عن كل نوع تحت
غير الناطق لاشتراك الانواع التي تحت غير الناطق في انها غير ناطقة ولا يحتاج ان نفصله عن الثور وحده
والفرس وحده والكلب وحده ولا يكون ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه يمكن ان يقع
بينهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت
الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية لم نحتج ان نطلب فصلا له
عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان تتحرى
ان يكون القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع ويجوز ان يستعان في هذا الباب
بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية حيث نذكر مواضع هل الشيء جنس او فصل او ليس ويوخذ
من ذلك ما كان ليس مبنيا على المشهورات الساذجة ويستعان ايضا بالمواضع التي يدل على ان الشيء
عرض غير مقوم لماهية الشيء ليتحرز عن ان يكون القسمة بفصول عرضية والعرض الثاني يستفاد من القسمة
للترتيب فما هو في ترتيب القسمة اول فيجعل في ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان تساوى
فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو اشبه بالغاية وان لم يختلفا في هذا
فلك ان تقدم ايهما شئت وتؤخر ايهما شئت والثالث ان لا تزال تقسم حتى يبلغ الشيء المحدود
ان كان نوعا متوسطا او منتهى الى اخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات
ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل انك اذا احصرت بالقسمة او باي وجه كان جميع المحمولات
الداخلة في ما هو فميز المشتركات منها المتشابهة في انواع كثيرة ومن الخواص بنوع نوع تحت الجنس فترتبه
اولا ثم اردفه بالفصول فان وقع في حد شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد
واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شيء من المعنى مشتركا
فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال ذلك اذا اردت ان تحد كبر
النفس ففعلت ما يجب ان يفعل في التركيب بان قصدت الموصوفين من الاشخاص بكبر النفس
فطلبت محمولا لهم من جهة كبر النفس فوجدت القيبيادس الملك واخيلوس الشجاع والس كل منهم

تسمى كبير النفس ووجدت ايضا لوسندريس الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلب
الامر الموجود لواحد واحد منهم ففي الطبقة الاولى نجد واحدا قبل نفسه انف من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقدا
لوقوع الضيم عليه اعتقادا دائما لم يفارقه والاخر قابل شديد الطلب الثار من وقوع الضيم وفي الطبقة الثانية
نجد واحدا منهما ورد عليه خير عظيم فلم يعبا به بسبب انه كان من البخت والاخر ورد عليه بلاء عظيم فلم
يعبا به لان وروده عليه كان بسبب البخت فاذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم
قد بقي لهم شيء مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم واذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية
بقي لهم شيء مشترك وهو قلة المبالات بتصريف البخت فاذا كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد
وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك هو ما بقي في كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي
تخص واما اذا عمدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة
لم يبق شيء مشترك فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا لهم الفرقتين ولا معنى واحدا بل اسما فقط ولم يمكنك
في مثل هذه ان تمعن في التركيب بل ينقطع بك العمل ويجد الاستخفاف بالبخت والامتعاض للضيم ليسا
نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كليا لهما وانما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكلي واحد لا للتفاريق
الجزئية فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث هي صحة صحة ويبرهن على شفاء العين
لا شفاء هذه العين وتلك العين بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية واعلم انا اذا
ابتداءنا في التحديد من الكليات طمانا من اصعب شيء نقع فيه واخره اياتنا الى الغلط وهو اشتراك الاسم
الخفي فاذا ابتداءنا من المفردات والجزئيات ونصعد بنا من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر
النفس امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان تحصيل اشتراك الاسم في الكليات اكبر وكما ان الغرض المقدم في
القياس والمصادر عليه للقياس هو ان يكون مظهرا للتصديق بالخفي فكذلك يجب ان يكون الغرض المقدم
في الحد والمصادر عليه للحد هو ان يكون مظهر التصور الخفي وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح
قد يستره الاسم المشترك وقل ما يقع هذا الخلل اذا احدت من الجزئيات الوحيدة فانه اذا قيل لون
شبيه بلون وشكل شبيه بشكل فان راى من جانب المشابه امكن ان يغلط ويظن انه معنى واحد وخصوصا
اذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية وهما من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل واللون فنظر
اي شكل شبيه بشكل وكان ذلك شكلا يساوي زوايا شكل آخر ويناسب اضلاعهما على التناظر اي
لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يشارك اللون الاخر في الحاسة مشاركة بكون انفعالها منهما واحدا
واذا حذفت الخاصتين من الشبيهين لم يبق شيء مشترك فامن وقوع الغلط في اتفاق الاسم وكذلك
حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية فبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها
الى بعض ليظهر حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط ٥ فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء
وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه قال يجب ان نقتصر

على استنباط الامور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة التي للكلي الى الجزئي بل ومن التشريح الذي
للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى الاجزاء الاولى كالاعضاء الالية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة
ثم الثالثة كالاخلاط وكذلك الى الاجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان نقتصر على ذلك فقط بل ان نشاء مل اذا كثرت
الاجزاء والجزئيات انه ما الذي يلزم كل واحد او كل عدد من المحمولات والعوارض وايضا اي الاجزاء يلزم
اي الجزئيات واعلم انك كما استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت الجسم وتحت ذي النفس فكذلك استنبطنا
من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من الاجزاء
مثل ان كل حيوان اصلم يبيض وان كل حيوان طاير منفصل الجناح يبيض ومتصل الجناح لا يبيض وان كل
حيوان ذي قرن فلا اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة يذهب في قرنه وكل حيوان ذي
قرن فله كرش لانه لا يجيد المضغ فيجب اعداده قبل وصوله الى الجوف الباطن هضما وكل سمكة فلا رية لها
وامثال هذه المستنبطات وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرناه اعطاء علة فانه اذا
كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل
اذ قد لا يوجد لذي رجل اخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا قال
لنا لم لهذا الحيوان كرش فقلنا لان له قرنا او ان قيل لنا لم ليس له كرش فقلنا لانه ليس له قرن
كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان نتامل ان اي معنى
بالذات حتى لا نجعله لان ما لما هو اخص منه او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق
التناسب مثل ان الخزف للسلحفاة كالشوك للسمك والعظم للانسان وقد تتحد مسائل كثيرة
مسئلة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة وذلك لكون الحد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل
احتباس الماء في الشراقة وانزلاقه الى النهراقة وانجذاب الجلد في المحجمة فان جميع ذلك قد يتحد لكون
السبب في جميعه ضرورة الخلا وعند فلاطون جذب المغناطيس والكهربا والمحجمة سببه شيء واحد
وهو انتقال الهواء فسعة انتقال ما هو فيه او كون الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل الصداء وقوس قزح
فان المتوسط فيهما واحد بالجنس وهو انه انعكاس محسوس لكن ذلك انعكاس صوت وهذا
انعكاس لون وقد يختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا يكون بالحقيقة مسئلة واحدة
لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة بل هي لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن في الجملة
يكون الاوساط قريبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق اشد سيلانا
فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فقد تمت مسئلة ثم يسال مسئلة اخرى ولم صار
الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فيقال لان القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخين
الكائن منه ولو سئل لم يكون هذا ايضا كان الجواب لان الشمس هو الذي يفيده الضوء صارت محاذية
لجانبه الاعلى الذي لا يكتسب فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع الا انها مختلفة في

القرب والبعد فليست مسئلة واحدة قيل ويمكن ان يسال سائل فيقول اذا كان من الحدود الوسطى
التي توضع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الارض بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كون الورق
عريضا للانتثار فانه سبب مساو للانتثار وان كان بعيدا والقريب هو سرعة انفشاش الرطوبة
الماسكة وهو ايضا مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلول ايضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا
فانه ان شئنا قلنا ان القمر انكسف فقد توسطت الارض بينه وبين الشمس وان شئنا قلنا ان القمر
توسطت الارض بينه وبين الشمس فقد انكسف وايضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها و
هذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق وهذا دور ظاهر فيقال في جوابه ان هذا البيان فيهما ليس
دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا اما ان البيان ليس فيهما دورا فذلك انه لا يخلو اما ان يكون الامران
مجهولين فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا في مثله وان سبق التوسط الى الذهن فعرف بحساب ثم اثبت
بتوسيطه الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول اثبات التوسيط من الكسوف الذي يثبت من التوسط فان
الكسوف مجهول وان سبق الكسوف الى الحس ثم اثبت بتوسيطه التوسط لم يكن دورا الا ان يحاول
بطريق ما ذكرناه واما ان يكون كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط اخر لا ذلك بعينه يدل على كسوف اخر
لا ذلك الاول بعينه فليس هناك كما علمت دورا انما يكون البيان في هذه الاشياء دورا اذا كان
مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط وهو مجهول انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي
برهان اللم للكسوف والكسوف يعطي قياس الان للتوسط الا ترى ان التوسط علة للكسوف فيوجد
في حد الكسوف وليس للكسوف علة للتوسط فليس يوجد في حده ونقول انا قد نبرهن على نتيجة واحدة
بوسايط من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر
مثاله انا نبرهن على ان الانسان يجب ان يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المفنية
للرطوبة التي تتعلق بها الحياة وتارة من جهة العلة المادية فان كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة
للفساد وذلك لانه اذا كان للشيء مادة يلزمها هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلة
يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان توسيط المادة صالح لانتاج وجود الهيئة وكذلك توسيط
الفاعل وكذلك توسيطهما مجتمعين لكنه اذا وسط ايهما كان وحده يضمن في القوة توسيط الاخر
لان المادة لا يخرج الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذوات المادة لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط التام
هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها
علل مجتمعة مثاله انك اذا قلت ان القمر ينكسف لتوسط الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف
وضمنته في القوة السبب القابل من الكسوف اذ المتوسط يستر قابلا للضوء فيكون تمام التوسط
اجتماع الامرين ستر وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة في هيئة قبول القمر
الضوء وجعلت كريته وهو من السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان نضيفه الى الشمس على وضع ما فيكون

ضمنه السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه
والا لم يجب المعلول ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا مكان المتاذي القابل
للضوء من المفيد لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة
شيئا واحدا هو مجموع الجملة واما انه يجب ان يعطى فاعل دون قابل او دون غاية او ان يعطى فاعل
فقط بالفعل والقابل بالقوة او القابل فقط والفاعل بالقوة وسائر الاقسام فامر باطل بل يجب
ان نعلم من حال اعطاء الاسباب الكثيرة حدودا وسطى انها يكون في قوة علة واحدة في الحقيقة
لان الاعطاء ما لم يشر الى المجموع ما لم يكن تاما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل انه لا يجوز ان يوسط في مطلوب
واحد الا سبب واحد واياه قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا
ويكون طبيعة الاكبر في ماهيتها معلولة لطبيعة معينة فيكون حيث كانت تكون معلولة له اي اذا كان المعلول
عليه واحدة فاما الوجوه الاخرى فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة
اخص وجودا منها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب
كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي هي الحمى
قد يكون لها اسباب اما اشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال عضو فاتى هذه الاسباب
جعلت حدودا وسطى انتجت المعلول وهي اخص منه وليس لقائل ان يقول ان سخونة الروح ليس سببا للحمى
كله بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس المنتج وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى ليس هو ايضا الحمى
كله بل حمى ما فانا اذا قلنا الانسان حيوان لم نعن ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما ويكفي في اثبات الحيوانية
له اي يثبت اي حيوانية كانت وليس يكفي في سلب الحيوانية ان يسلب اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق
وكذلك فان الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والاشخاص تحته فلا يجب
ان يشترط ان العلة يجب ان يكون مساوية دائما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر
لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها يدخل في الحد وتلك مساوية لا محالة كانت مادة او
فاعله وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء وربما كانت اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء
لا تتضمنه من جهة ما هو هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا ان السحابية غير متوقفة
في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصة وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست يتوقف في
الوجود على ان يوجد سخونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا كانت الاسباب التي هي اخص مع انها
اسباب ومع انها يعطى اللم للنتيجة ليست اسبابا بالمطلق طبيعة الحد الاكبر لم يدخل في الحد وهذه الاسباب
تكون عللا للنتيجة بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر بالعرض ونحن قد بينا قبل ان
من الحدود الوسطى التي هي علل ما هو علة للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التي في الروح فانها علة لوجود
الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق فانه وجد لهذه العلل التي هي اخص امر عام فكان ذلك علة مطابقة

للشيء الاولى منعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك العام ولا يجب ان لا يزال يوجد بينها وبين العام
عام اخر فلذلك محال بل يقف عند عام هو لها اول بلا توسط فيكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة
بينهما البتة من العلل مثاله ان السحاب وان كان يجتمع علله كلها في شدة تكثف الهواء العالي فيكون مثلا
العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالي فان شدة تكثيف الهواء العالي غليان البخار المتصاعد
والبرد ولا يجوز ان يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام اخر وان كان وقف اخر الامر في البرد
والبخار غير ماخوذ في حد السحاب لذلك والعلة المكثفة حد للهواء العالي ماخوذة في حد السحاب فما كان
من العلل بهذه الحال اعني داخلة في الحد فهي منعكسة **فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط**
العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الايضاح فلنرجع الان الى الوجه الذي يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول
لئلا تعرض الشكوك فنقول يجب ان يفهم كانه يقول انه وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر للواحد لشيئين
بتوسط شيئين مثل ان يحكم به على ج و ه بواسطتين احداهما ب والاخرى د ففي مثل ذلك لا يلزم اذا وضع
المعلول الاعم موجودا ان يوضع من علله التي هي اخص اي علة كانت واتفقت ولا ان يوضع واحدة بعينها
وان كان لا بد من ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا الكل علته وكيف اتفق بل انما يتعين ما يتعين بسبب
وقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا ويكون العلة فيه لا يوجد للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد
وليكن المطلوب في المسئلة كليا وعلة كلية ومطلب لشيء كلي له العلة اولا وان كانت لما تحته ثانيا
مثل ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار شتى من التين والخروع والكرم ولكن يوجد اولا لشيء عام لها وهو عرض
الورق فيكون كل عريض الورق او كل شجر منتثر الورق فان رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها
الطبيعية الماسكة فانتثرت فيكون الاشياء هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة و
عرض الورق هو الذي له العلة اولا وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته ولكن بحسب وجوده في موضوع
قابل هو معلول له مطلقا وما كان مثل هذا مما يكون يوجب حكما معلوما في اشياء كثيرة ولكن ليس لها
اولا بل لمعنى يجمعها كلها وهي علة له لا في وجوده في موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذه ما
يجب ان تكون العلة داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك ان العلل ههنا يجب ان لا يكون اخص من المعلول
فان الاخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع
كما اوضحناه من قبل فتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضنا ههنا ان العلة ليست
لموضوع موضوع بل لامر جامع فاذا مثل هذه العلة داخلة في الحد فهي حد مبدا برهان والاوسط في مثل
هذا الموضع هو الذي يكون منعكسا لا في كل موضع فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول ولا يجب
ان يضايق في هذا المثال من جهة ان انفشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار بل بالعرض وانما العلة
للانتثار هو النقل الطبيعي وانما الانفشاش والجمود للرطوبة ان كان فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو
سبب الانفصال بالذات والانتثار بالعرض بمعنى مزيل العائق ثم قيل فليت شعري هل يمكن لشيء واحد

بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة اى فى مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا فى موضوع موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن لانها يكون حدا مبدء برهان كما اوضحنا واما علة للقياس كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن فيمكن ان يفهم انه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات لا علة خاصية بموضوع موضوع فكانه يقول ان مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول حتى ان كان المعلول مشترك الاسم واحد شيئا واحدا فما يجعل علة له لا يمكن ان يؤخذ شيئا واحدا الا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا لمعلولات نوعية كانت العلل جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة الى كثيرة كانت العلة كذلك فيحد الحد الاوسط فى ذلك على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان الاكبر متواطئا يجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطئا وان كانت العلة من حيث هى علة معنى محققا محصلا غير مبهم فيجب ان يكون ما يجب عنها بازائها محقق محصل غير مبهم ولا معنى يدل عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر محصلا فالاوسط ليس محصلا فان خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب اولا معنى عام لها فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة واذا اخذت لها حدود وسطى مخصصة لم فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب فان التخصيصات الملحقة به قد يزال وتبقى العلة على المعنى العام فى ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة يخصص بالعدد وهناك حد اوسط ويخصص بالمقادير وهناك حد اوسط اخر وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشىء المشترك والحدين الاوسطين الماخوذين فى العلمين المختلفين وهو النحو من التسبب المجعول علة وذلك ايضا اولا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين والاصغرين ان خصصنا لجنس واحد فكذلك عرض للاوسطين ان خصصا واما ان لم يكن البيان مثل بيان ابدال النسبة الماخوذ فى الهندسة على وجه وفى الحساب على وجه بل مثل بيان المشابهة الماخوذة فى اللون على وجه وفى الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط فى المشابهة المطلوبة فى المثلثين واحدا بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة فى الحد فان حد المشابهة فى اللون هو اشتراك فى جنس وفى الشكل تساوى الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق فى النسبة لكان الحد الاوسط كذلك كما يوجد فى المسائل التى مطلوباتها اشياء نسبية مشككة مثل الصحى والطبى والقوة وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر فى مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذ الحد الاوسط والعلة له اولا مثل عرض الورق فجعل هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض الورق فاما ان اخذ ما هو له ثانيا فجعل حدا اصغر مثل شىء من الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البتة مثل العنب والكرم فان انتثار الورق يكون عليهما كليا ثم قيل اعنى بالكلى الفاصل عليه الزايد ومن قيل فانما كان يسمى كليا بمعنى آخر ولنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال انه قد يجوز ان يكون علل كثيرة وهى مع كثرتها اخص من المعلول ويكون علة لشىء واحد ولكن فى موضوعات مختلفة مثل ان علة طول العمر اما فى الناس

ودوى الاربع فعظم المرارة واما فى الطير فحسن المزاج او شىء اخر واما شىء واحد فى شىء واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اى العلل التى يعطى بالتمام على نحو ما قلنا فى الصور ولسائل ان يسئل انه اذا انعكس على الموضوع علة المحمول ثم كان للمحمول علة اعم منها لا تنعكس على الموضوع مثلا ان هذا السحاب كائن من برد ومن تكثيف الهواء وسحاب اخر كائن من بخار ومن تكثف هواء وفى احدهما علة تكاثف الهواء هو البرد وفى الاخر تكاثف البخار فانهما هو العلة الخاصية بالسحاب الاول وايهما هو العلة الخاصية بالسحاب الثانى فالجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه اعنى البرد وبالثانى الاقرب اليه وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه وهو تكثيف الهواء وبالجملة فان العلل للموضوعات الخاصية هى العلل الخاصية والعلة للموضوع العام هى العلة العامة وقد عرف معنى هذا الخاص والعام فى العلل و ايضا اذا كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها علة لبعض فالعلة للاصغر هو الاقرب اليه منها لانه علة لوجود العلة الثانية لها التى هى اقرب من المحمول والعلة للاكبر هى الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده بان الاول هو علة للنتيجة فما هو اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلة للنتيجة والثانى هو علة الاكبر وحده ولست اعنى بعلة النتيجة فى هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها فى نفسها **فصل فى خاتمة الكلام فى البرهان** قد بينا من قبل ان العلم بمبادى البرهان يجب ان يكون اكد من العلم بنتايج البرهان فلشاك ان يتشكك انه هل كلاهما علم بالقوة او احدهما علم والاخر شىء اخر وبالقوة اخرى ثم لا يخلو اما ان يكون موجودة فينا كما خلقنا ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون عندنا علم برهانى لا نعلمه فكيف علم اصح من البرهان وان كنا نعلم ثم نسينا متى كنا نعلم وفى اى وقت نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مرة اخرى عند الاستكمال فاذا الحق انا نكون غافلين عن مبادى البرهان اولا ثم انا نقتنصها ونحصلها فكيف نحصل مجهولا بغير برهان وان كان ببرهان احتجنا الى مبادى قبل المبادى الاول وهذا محال فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اسبابا بلا تعلم وبمعاونة اعوان يكون معونتها على جهة غير جهة المعونة فى التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين فى الحيوان كله او اكثره فان الحس الظاهر وان وجد فى الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان او ان وجد لكل حيوان فربما لم يكن فى بعضها بالفعل ثابتا مثل حالها فى الدود والذباب والفراش التى تفر من النار ثم ينسى انها موذية فيرجع اليها واما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما اخذت من الحيوانين مدة طويلة والحيوانات تاخذ بقواها الدراكة شيئين احدهما صورة المحسوس وحلقته كحلقة الذئب الضار لها وحلقة المحسن اليها من الناس وانما تاخذ هذه الصورة بالحس وتخزنها فى الخيال وهى فى مقدم الدماغ والثانى معنى المحسوس مثل منافاة الذئب وموافقة

الحس وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ويسمى وهما وجريه
في قوة اخرى يسمى ذكرا وهي في مؤخر الدماغ وهذه القوة الباطنة للانسان اقوى وخاصة قوة الذكر والحفظ
والوهم والحس والوهم يوكدان ما يجري في المصورة وفي الحافظة بالتكرير ثم ان القوة المقتنية المعلوم
الاولى فمنا تطالع هذه الاوهام الباطنة فيتميز المتشابه والمخالف وتنزع عن كل صورة ما لحقها
بالعرض وتجرد ما بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسايط ثم تركب تلك البسايط بعضها ببعض
بمعونة قوة تسمى مفكرة وتفصل بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات فما اتفق ان
كان منها ما من شانها ان تعلمه فلا تعلم والاوسط علمية وجزئية مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها
تستعد لحكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب
في انا لا نعلم هذه المبادي هو فقداننا مبدا ايصالها وهو التصور فان المبادي الاولى وان لم يكن لها
مبادي من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور واما مباديها من جهة التصور فتكتسب بالحس
والتخيل والتوهم فاذا اكتسب امكن ان يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق بها
فيتصور من حيث هي مركبة ومنفصلة وبعد هذا التصور يعقلها بالذات وهذا التصور احد مباديها
ولكن الحفظ تتاكد بمحسوسات متشابهة متكررة كذلك التجربة تتاكد بل تنعقد بمحفوظات متشابهة
متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نعقل الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون
اعتنا وبها بوجه غير وجه التعلم والتعليم ويكون انا جهلنا بها قديما لان بسايطها لم تلح لنا ولم تخطر
ببالنا فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسايطها على النحو المذكور ولاح له تاليفها كان
ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها اذا كان متصلا بالفيض الالهي الذي لا ينفصل عنه المستعد
واما سائر العلوم فتستفاد اما من التجربة واما توسطا اذا كان نفس تاليف البسايط لا يقتضي
التصديق فيكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل وهو عدم لوح البسايط للذهن
وعدم الوسط والتجربة والاوائل البينة بنفسها سبقها احد السببين وهو الاول وقد شبه المعلم
الاول حال اجتماع صورة الكلي في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب فانه اذا وقعت هزيمة فثبت
واحد فقصده اخ ووقف معه ثم يليهما ثالث واتصل الامر فجعل واحد واحد يعود انتظم الصف
ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية يرتسم في النفس
قليلا قليلا عن احاد محسوسة اذا اجتمعت اكتسب منها النفس الكلية ثم قدمها وذلك ايضا لان الحس — الصورة صح
يحس الجزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس سقراط فقد يحس بانسان وكذلك ما يوديه
فانه يودي الى النفس سقراط وانسانا الا انه انسان منتشر مخالط بعوارض لا انسان صراح ثم ان
العقل يقشره ويحط عنه العوارض فيبقى له الانسان المجرد الذي لا يفارق به سقراط فلاطن ولو
ان الحس لم يكن ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد

والنوع الاخر ما لم يكن عقل ولا الحس ايضا غير ذلك بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا اخر
وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمته الى اخر واصطادت بها معنى كليا اخر وهذا الماء اخذ الطبيع
في ادراك النفس للامور الاولى شبيه بالماء اخذ الصناعي الذي الى ان يدعو المعلم الاول في اقتناص الحدود وذو
التركيب وهذا من دلائل شرف التركيب قيل فللنظري قوة من قوى النفس هذه فانا نقول ان للنفس
قوة علامة بها يكتسب المجهولات بالنظر وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة متوهمة ولا يعرض
لنا في القوى الباطنة قوة دراكة غير هذه ثم الظانة والمفكرة والمتوهمة لا نعتد بها ولا حكمها صادق دائما
حتى يتقدم على قوة العلم ولا قوة العلم صالحة لهذا لانه محال ان مبدا البرهان ليس يكتسب بالبرهان فكذلك
مبدا العلم لا ينال بقوة العلم ولم يبق قوة تصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي قوة العقل النظري المجهول
فينا وهو الاستعداد الفطري الصحيح واما المبدا لقبول العلم فهو العقل بالملكة وسيعرفان في كتاب
النفس وهذه القوة العاقلة انما يفعل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فتقويت القوى المعينة اعني
الخيال والذكر والوهم والفكرة فتمت الات العقل واعلم ان النظر في المواضع المعينة في الفن الذي في الجدل
نافع جدا في البرهان اذا تعقبت منه المواضع البرهانية ونحن ننتقل من ههنا الى ما هناك فاذا وضع ثم
موضع برهاني دللنا عليه ○ تم البرهان من كتاب الشفاء وهو الفن الخامس ولله الحمد ○ بسم الله الرحمن الرحيم
المقالة الاولى من الفن السادس من الجملة الاولى فصل في معرفة القياس الجدلي ومنفعته كما انه لا سبيل الى
معرفة القياس الا بعد معرفة القضايا ولا سبيل الى معرفة القضايا الا بعد معرفة الالفاظ البسيطة كذلك لا سبيل
الى معرفة اصناف القياسات الا بعد معرفة القياس المطلق واهم الاشياء بالانسان ان يشتغل بما يكمل ذاته — القياس صح
الشخصية ثم يشتغل بما ينفع نوعه او يحفظ نوعه وذات الانسان بالحقيقة اما ان يكون هي النفس
الناطقة او يكون هي الجزء الاشرف وهي الشيء المقصود تكميله من ذاته وكمالها مكسوب بمعرفة فمنه ما هو
معرفة فقط ومنه ما هو معرفة فقط ومنه ما هو معرفة لما يعمل به والمعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني
والقياس اليقيني هو البرهان فيجب ان يكون الانسان معتنيا اول شيء بمعرفة البرهان واذ لا بد من تقدم
معرفة القياس قبله فيجب ان يفرغ عن القياس الى البرهان وقد اعطينا ما امكننا اعطاؤه على سبيل الاختصار
من علم البرهان لكن ههنا قياسات اخرى نافعة في الامور الشركية وقياسات اخرى مغلطة والنافعة في
الامور الشركية منها ما يتعلق اول تعلقها او انفع تعلقها بالامور الكلية ومنها ما يتعلق اول تعلقها
او انفع تعلقها بالامور الجزئية فيجب ان نتعلم هذه الاصناف ايضا لما لا تخلو عنه من منفعة بل لما يدعو الى
استعمالها في الامور المدنية من الضرورة وان نتعلم المغالطات ليكون لنا قدرة على التحرز عنها مستفاد — الامور ظ
عن الوقوف على اسبابها وعللها وقد علمت ان النوافع الشركية من حقها ان يؤخر عن النوافع الشخصية
اذا لم تكن ضرورية في المنافع الى الشخصية ولا يخفى عليك ان النافع او الضروري انما تعرفه بالذات لتطلبه
والضار انما تعرفه بالعرض لتتحرز عنه فيجب ان يكون تعرفنا لحال القياسات المغلطة بعد تعرفنا حال القيا

النافعة في الامور النظرية اعني الفكرية ولان المقاييس على الامور الكلية اقرب الى الدرجة العقلية من القياسات
النافعة في الامور الجزئية فيجب ان يكون ما ينفع في الكليات على اي وجه كان مقدما فيجب ان يكون اول نظرنا
انما هو في الصنف من القياسات التي تتناول امورا كلية فلننظر اي القياسات هذه القياسات واذا
قلنا قياس في امثال هذه المواضع فخذه قياسا وما يشبه القياس فنقول ان القياسات لا تتخالف في صورها
بل كل ما اذا وضع فيه اقاويل لم تلزمه قول اخر ولم يظن لازما فليس بقياس وعلى ما سبق منا تلخيص امره وكل
ما كان كذلك فهو قياس لكن الموضوعات تختلف فمن الموضوعات ما وضعه في الطبيعة كان الطبيعة والحق
قد وضعاه وسلماه ومنها ما وضعه بحسب واضع او واضعين والذي وضع ما فيه انما هو بحسب الطبيعة
ونفس الحق فهو القياس البرهاني وقد فرغنا عنه وجميع الذي نتلوه يجب ان يكون الموضوع فيه هو الموضوع ان يخالفه بانه ليس يجب صح
في الطبيعة فبهذا يخالف البرهاني غيره واما بانه يكون موضوعا فيه ما لا يجب في الطبيعة فيضاده والجدلي
ايضا في جملة ما بعده فيجب ان يدخل في هذا الخلاف لكن قولنا ليس يجب ان يكون الموضوع فيه موضوعا في
الطبيعة يشمل على انه سيجوز فيه ذلك وما ليس ذلك فيكون انما يتميز هذه القياسات عن البرهاني بان حكم به
مقدماتها الاول اعم من حكم المقدمات الاول البرهانية مثل المقدمات المشهورة المستعملة في الجدل واذا حكم خ
كان خلاف الجدلي البرهاني لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف الى وجوب ان يكون مضادا في مقدماته للبرهاني
وان جاز ان يكون في بعضها كذلك كان غير القياس الجدلي وما يجري مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهاني
فقد كان سلف منا القول ان جميع المقدمات الاول البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ولا ينعكس وكل
مشهور من معتقد ولا ينعكس فلنطلب الآن مقدمات اقرب القياسات من البرهان ولننظر
انا نأخذها لانها مظنونات غريبة فقط ليس لها زيادة عليه او مشهورات فنجد الظنون الصرفة انما
تفيد القياسات المعمول منها في الامور الجزئية واما الاحكام على الامور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات
التي تكون مظنونات سارحة عند انسان واحد او انسانين بل الاولى ان يكون احكامنا على الامور الكلية
اذا فاتنا البرهان او تعذر مخاطبتنا به من نخاطبه بما هو اقرب الى طبيعة البرهان على ما هو اكد
من المظنونة فيجب ان يجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الامور المشهورة ثم ان سلم مظنون
ليس بمشهور استعملناه في القياس على المخاطب لكنا اذا جعلنا العمدة هي المسلمات واقتصرنا عليها
فانا حينئذ لا يكون صناعا ونقادا في اعمالنا اذ يكون القياسات منا متوقعة على ان يسلم لنا مسلم
شيئا ويكون عندنا مقدمات يجب ان يؤخذ مسلمة فيكون لنا من قبلها قياسات ولنا فيها
قدرة على التصرف فيجب ان يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات
مشهورة او متسلمة وبالجملة من مقدمات متسلمة اما متسلمة من المجيب وحده او متسلمة
من جمهور اهل الصناعة او متسلمة من جمهور الناس وهذان القسمان الاخران كما علمت يسميان
مشهورين احدهما مقيد والاخر مطلق ونحن قد اومانا الى منفعة هذا القياس ايماء ولم يفسره

فنقول

فنقول انه لا يجب ان يتوهم ان هذا القياس قد ينفع استعماله الانسان مع نفسه بالقصد الاول
لانه لا يفيده اليقين الا البرهان وما دون اليقين فاكثره ظن والظن مخلوط دائما بشك قوي او
ضعيف والشك عدم الكمال فان كان الراي ليس يقينا وليس ظنا بل هو عقد قوي يشبه اليقين
فهو بالحقيقة ايضا جهل اما ان كان كاذبا فهو جهل مضاعف واما ان كان صادقا فهو جهل من جهة
ان هذا العقد لا يكون متقررا في ذلك العقل من غير مشاركة قوة فاسدة تفسد ويفسد معها العقل
المقارن لها فان العقل الصريح لا يقبل المجهول الا من جهة السبب الذي لاجله يصير المجهول معلوما فهذا القياس
الجدلي غير نافع في ان يكون الانسان مخاطبا به نفسه او معلما به نفسه بالذات فاذا منفعته المخصوصة
به هو في امر مشترك وهو ان يخاطب غيره لكنه ينتفع صاحبه منافع لا بالذات من حيث هو قياس
بل بالعرض فانه ان كانت الغلبة مطلوبة عنده انتفع به فيه وايضا ينتفع به من وجه اخر انه اذا لم يجد
يقينيات اخذ مشهورات ينتج النقيض واخذ اخرى ينتج طرفا اخر فلا يزال يرجح بينها ان يحجاجه طرف صح بعد ترجح صح
ربما لوح له الحق ويخرج به الى اليقين كما ان الانسان كثيرا ما يتخلص من تحقق اعراض الشيء وخواصه الى
معرفة فصله وماهيته لكن هذا النفع والاول ليسا مما عنه بما هو قياس فان القياس بما هو قياس
نفعه هو بما ينتج والاول مما عددناه نفعه لشيء يعرض ان ينتج نتيجة وهو الغلبة والثاني نفعه لشيء
يعرض ان ينكشف عن حال مقدماته بان يتخصص ويتخلص منها بعض ويزيف بعض ثم يكتسب مقدمات
اخرى وقياس اخر او يسئل من المقياس المذكور قياس اخر فيكون كان ذلك القياس الاول فسد وبطل والقياس
الثاني حدث وكان ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني وقد ينفع تعلم هذه الصناعة في البرهان
من وجه اخر وهو انه وان كان ما علمناه في البرهان كافيا فان الانسان ينتفع بتأمل هذه الصناعة
في البرهان من وجهين احدهما من جهة انه اذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها امثال البرهانية بايعيانها
ويجد لمقدماتها شرايط واحوالا يخالف ما عهده يصير محيطا باصناف من المقدمات غير برهانية وفي
معرفة ما ليس بالشيء وشاركه منفعة ما في معرفة الشيء وزيادة بصيرة به فانه يكون حينئذ قد حصل
له معرفة بالشيء من حيث هو معرفة بالشيء من حيث ليس غيره ومن جهة ان كسب المقدمات المشهورة
واعدادها اعم من كسب المقدمات البرهانية واعدادها اذ المشهور اعم من البرهاني فيتفق له
في كسب المشهورات ايضا واعدادها ان يكتسب البرهانية وبعد ذلك حين ما يأخذ يتعقب المشهورات
لتأمل ما منها برهانية وما منها غير برهاني ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله مسالك
مسلك من سلف ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها واومانا الى جملة كسبها ايماء مجملا
فاذا نفصل ذلك فيما بعده من المواضع المشهورة كان لنا ذلك زيادة بصيرة واما الحاجة الداعية
الى تفصيل الامر في كسب المشهورات دون البرهانيات ان البرهانية محدودة الشرايط مخرجة عن
حدي المطلوب في كل باب واما الشهرة فليس شيئا يتبع اجزاء المقدمات ويلحقها من انفسها

بل هو شيء ياتي من خارج فلا يكون القانون المستند الى اعتبار اجزاء المقدمات نافعا في ذلك بل يحتاج ان
تحصى امورا انما عرفت من الشهرة الخارجة فتبين من جملة هذا ان هذا النمط من القياسات لا ينفع الانسان
استعمالها والتحصيل ملكتها فيما بينه وبين نفسه بالذات بل انما منفعتها على سبيل المخاطبة ولا ان ينفع
المخاطب في ان يكمل ذاته بل ينفع في امر اخر اما مؤد الى تكميل ذاته بالقصد الثاني واما مؤد الى قوام المصلحة المشتركة
واما المؤدي الى تكميل ذاته بالقصد الثاني فلان المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان لكن اكثر العلوم
البرهانية على ما عرفت من حالها يكون في مباديها ما هو موضوع للمتعلم فاذا طولب تسليمها سارجا
غير معان بما يقنعه بوجه من الوجوه او لا سبيل الى ايقاع اليقين له بها في درجته كان مستوحش النفس عما يبنى
على تلك الموضوعات فاذا كان معنا قدرة على ان يقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها ويسلمها
ويحمدها وان كانت غير حقيقية في نفسها لم ينفر عن تلك الموضوعات ولم يستغربها ولم تشمئز طبعه
عما يبنى عليها فصد في تعلمه الى ان يحصل له ملقف ما يحصل له فيها اليقين واما المؤدي الى قوام المصلحة المشتركة
فلان استمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة مبني على عقايد يعتقدونها فيما ينبغي ان يقربه وفيما ينبغي
ان يعمل ويكون اضدادها مؤدية الى ما هو ضد لحفظ حسن المشاركة فاذا كانت للناس بل للمدبر من الناس
ملكة يقتدرون بها على تاكيد العقايد النافعة في انفسهم بالحجج المقبولة عندهم اذا اختلج في قلب احدهم
شك ويبكتون من اعتقد غير النافع بالحجج المقبولة عندهم انتفع المدبر من جهة تمكنه من تدبيره الذي يتولاه
وانتفع المدبر من جهة قبوله لحسن التدبير ولو كان للمدبر سبيل الى ان يورد الحجج عليهم من المقبولات لذواتها
والمحمودات في نفس الامر لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة او كانت الطبايع منفعة في قبول ذلك وفهمه
لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الامر شططا وفضلا او خدعة لكن الطريق في التعليم
طويل ولا كل نفس له بقبول وخصوصا في الامور التي هي انفع ما يعتقد كاثبات الصانع الواحد واثبات
الرسالة الالهية واثبات المعاد المعتد واذا انصرف الجمهور بهممهم الى ذلك طال وتاخر عنهم ما يجب
ان يسعوا عليه من المصلحة الى احاطتهم به وفيه غرر وايضا فان اكثر القوى قاصرة عن ذلك وليس
كل ميسر لذلك بل لما خلق له فبالواجب ما احتيج الى استعمال اصناف هذه القياسات ولم يكن
النظر فيها بحسب تكميل اقسام المنطق فقط كما قال بعضهم بل كان هناك منفعة قائمة غير ذلك فصل
في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية فيجب ان ننظر الان ان في هذه الصناعة
اي الاسماء احق بها اما اصابة الحق والنظر للحق وغير ذلك فلا يشك في استبعاد دلالته عن الغرض فيها
وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة على المحاورة والمخاطبة لكن الاسماء المستعملة في المخاطبات
القياسية هي هذه التعليم والمجاراة والمناظرة والمعاندة والاختبار والمجادلة والخطابة والانشاد
وان شيء غير هذه فهو اما داخل في بعض هذه او غريب غير مالوف ثم التعليم لا ينفع فيه ايضا الا
الحق واما المجاراة فليس القصد فيه الا ما في التعليم ولكن المجاراة يتم بالمشاركة كان الانسان الواحد

لما كان في اكثر الاوقات او بعضها اذا حاول ان يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين
على ما علمت عسر عليه ذلك فان اعوزه معلم وقد حصلت له الملكة افتقر الى اخر يشاركه في النظر فضم
ما يحدسه ذلك الى ما يحدسه هو فيصير كل واحد منهما جزء معلم وكل واحد منهما تمام متعلم والغرض فيه العلم
واما المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار فالغرض فيها المباحثة عن الرايين المتقابلين المتكفلين اللذين
يتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين ليبين لكليهما المحقق منهما فيساعده الثاني عليه فهذان
ايضا غرضهما ليس الا حصول العلم فلا ينتفعان بالذات الا بما يوقع العلم ويفيده واما المعاندة
فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها اظهار نقص من يدعي الكمال على اي وجه كان وان يعجزه بقياسات من
مقدمات حقة او باطلة فيكون الغرض فيها من المخاطب اظهار عجزه لا اعطاء فائدة يعتقدها المخاطب
فانه ليس اذا عجز عن امر فقد ظهر فيه الحق ويكون الغرض فيها من المخاطب ان يظهر قوته من حيث يظهر نقص
ذلك فيظهر فضيلته ونقيصته ذلك فان كان المعاند ليس يعاند ناقصا بل يقصد التمويه والتلبيس
ولو على غير ناقص لا لمعرفة النقص بل لتخييل اليه ان ما يقوله حق فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد
بل هو اما سوفسطائي ان تشبه بالفيلسوف واما مشاغبي ان تشبه بالجدلي بل انما يكون المعاند
معاندا اذا كان ظاهر قصده تعجيز الاخر المخاطب وربما قرن بذلك الاعتراف بان ما يقيسه غير حق
لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه فلفظ المعاند بحسب تعارف القوم
ليس يليق ان يجعل اسما لهذه المخاطبة ولا بحسب اللغة ايضا فان العناد موضوع للدلالة على الخروج
عن الحق والعدول عن الواجب بفضل القوة واما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه اقناع
في راي البتة بل يعرف مبلغ المخاطب في القوة على استبانة القياسات فكان القياس المعاند
والقياس الممتحن والقياس المغالط واحد في الموضوع لكنه اذا استعمل على انه انما يراد به اثبات الحق او
الاقناع بالعدل سمي سوفسطائيا او مماريا مشاغبيا واذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد
عجزه عند القياس المجهول عجزه عند الخصم او عند اخرين كان قياس عناد واذا استعمل والغرض فيه
استكشاف حال المخاطب المجهول امره من غير ان يراد تضليله او يراد اظهار المخبور او المعتقد في عجزه
كان قياس امتحان والالفاظ ايضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الاغراض فانه ليس يحسن ان يسمى من يخاطب
ليفيد عقدا نافعا مغالطا ولا معاندا ولا مختبرا ممتحنا واما الانشاد فهو بعيد ان يكون الغرض فيه
ايقاع اعتقاد وتصديق البتة واما الخطابة فان الخطيب وهو المقتدر على اقناع الناس في الامور
الجزئية ولا يقال لمن يحسن الاقناع في الهندسة وفي الطب خطيبا فلم يبق لنا اسم اولى بهذا من اسم
الجدل حتى تكون الصناعة المعدة لالزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور في اي راي كان جدلا
فانه وان كان ليس الزام كل راي نافعا في كل وقت فان الصناعة الاختيارية لا يكون صناعة بان
تكون ملكة على طرف واحد فقط فان هذا غير ممكن بل اذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في احوال

تعريف المناظرة

تعريف المعاندة

نفسه لانه تمويه وتلبيس

الابدان حتى يفيد بها صحة فانه يتبعه او يلزمه او يتقدمه ضرورة ان يكون مقتدرا على التصرف المطلق في احوالها بما هو تصرف مطلق فكان مقتدرا ايضا على ان يفيد المرض لانه ليس الاقتدار انما يكون على الصحة من حيث هو صحة بل من حيث هي حالة يمكن احداثها او حفظها على البدن فكذلك المقنع على النافع يلزمه ان يصير مقنعا مطلقا فيكون مقتدرا على الاقناع من حيث هو اقناع فلذلك يقتدر على غير النافع فيعرض من هذا ان يكون الجدلي مقتدرا على الالزام المطلق لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعي اذا كان استعماله ذلك في المنافع كالطبيب فانه انما يكون طبيبا على المجرى الطبيعي اذا كان استعماله ما يستعمله في النافع فان حرف ذلك فقد اشياء على انه ربما كان النافع في وقت الزام احد طرفي النقيض وفي وقت اخر مقابله وذلك مع انسان وايضا ربما يقع احد طرفي النقيض لذاته ويقع الطرف الاخر بالعرض في اثبات نافع اخر واذ كل مخاطبة قياسية فاما ان يكون القصد فيها التصديق او لا يكون بل التخييل وهو الانشاد الشعري والتي القصد فيها التصديق فاما ان يكون المراد فيها الايضاح للحق وهو البرهان والتعليم واما ان يكون المراد فيها الغلبة والالزام وذلك اما في الامور الجزئية واما الكلية والتي في الكلية فاما ان يكون الغلبة والالزام فيه على سبيل ان الغرض فيه نفس الالزام او على سبيل ان الغرض فيه غيره من امتحان او كشف وفضح والذي الغرض فيه الالزام فاما على سبيل مغالطة واما على سبيل عدل وجميع هذه مخصوصة باسام لايقة بها وتلك الاسامي لا يصلح الا في المخاطبات لان ذلك المعنى لا ينفع الا في المخاطبات ولفظة الجدل يليق بعده منها وهو ما يكون على سبيل المنازعة فانه اذا لم يكن منازعة لم يحسن ان يقال جدل وقد خص كل واحد منها باسم لايق به في حد تخصيصه فالاولى ان يسمى باسم الجدل هذا القسم الذي بقي وليس له اسم على ان المناظرين اذا لم يكن بينهما معاندة ما بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زند الفايدة لم يحسن ان يقال للمناظرة جدلا واما اذا كان الغرض الالزام ولو للنافع مما يتحل من المشهورات والمتسلمات فكثيرا ما يخرج الحال بالقايس الى ان يعاند ويحتال فان الحق طريقه واحدة غير متفلس لا محيص عنه ولا يحسن العناد فيه وانما يتحل قياس غير حق ليشفع بالاقناع فلا يبعد ان يحوج فيه الى العناد واللجاج وكثيرا ما يكون الراي النافع اعتقاده غير حق فيحتاج ان يلزم الانسان قبول غير الحق فلا يبعد ان يخرج لحلول ذلك عن حلوق الانصاف اذا اتفق ان ينازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق فيضطر الى الحيلة من المشهورات ويضطر الى الاحتراز والى المخادعة فان المشهورات ايضا كثيرا ما يتقابل وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا وكثيرا ما يتادى الى نتايج متقابلة كما ستعلم فيحوج ايضا هذا القياس الى ان يتخلص عن عهدة مشهور آخر والى تغليب مشهورة الذي يستعمله وربما كان الذي يوجب مقابله اغلب واشهر فان المشهورات كما ستعلم مختلفة في القوة والضعف واما الحق والصدق فهو واحد فالمناظر لا يخاف ان ينقد عليه الصدق بحجة فان الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ولا يوجب مقاومة قياس الصدق واما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور

وان النافع

ذلك

ذلك وربما كان الدعوى حقا والبرهان عليه متعذر فيحتاج ايضا الى ان ينصره بما ليس بحق بل بمشهور فيفطن لذلك مناقضه فيصعب الامر ويحوج الى المراوغة فاذا كان القياس الجدلي محفوفا بالاحتراز عن جميع ذلك لم يكن يؤمن ان يكون كلامه ليس صرف نظر في الامور كما هي ولا فيه اتباع لمنهاج واحد بل يحتاج ان يكون معه ضروب من الحيلة وان يحوج الى معاندة للمشهور او الصادق الذي نصره ومن تلقى بالتدبير في دفع منصره الصدق الذي يناقض معه لم يستغن عن ضرب من اللجاج وان كان غايته نفعا ما واسم المناظرة مشتق من النظر والنظر لا يدل على غلبة او معاندة بوجه واما الجدل فانه يدل على تسلط بقوة الخطاب في الالزام مع فضل قوة وحيلة اخرج من الطبيعي ومن العدل الصرف المحض يسيرا فليس يخطئ من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلي بل عمل الواجب فلا يلتفت احد الى ما يقوله بعض المموهين

خ نصره

٣ فصل في بيان الجدل وتناوله للسائل والمجيب واشباع القول في السائل والمجيب

قد فرضنا الان في هذا الفن هو تحصيل صناعة يمكننا بها ان ناتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذايعة وان يكون اذا اجبنا لم يوخذ منا ما يناقض به وضعنا والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض على سبيل الارادة صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها ولذلك فجميع هذه المقاييس والتصرف فيها والعلوم كلها صناعة وهذه الصناعة اعني الجدلية قد تعين على حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس وقد تعين على حصولها الممارسة والاستعمال للجزئيات لكن كل صناعة بنيت على فطرة او تجربة من غير ان يكون عند الصانع قوانين كلية هي معاندة له كانت ناقصة بل ليس كل صناعة ايضا يحصل لها ان ترتقي بالقوانين والتجربة وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الاقصى وان توفر عليها جميع ذلك فان من الصنايع ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ليس فيها عايق فاذا لم يبلغ به كمالها الاقصى في الاستعمال كان السبب للنقص في الصناعة يمكن لا يتهيا له ان يتخذ من الخشب كرسيا فان ذلك ليس لامر في نفس الخشب بل لامر في نفس الصانع ومن الصنايع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الاقصى فيها هو المنفعل او الالة او نفس الغرض اما المنفعل فاذا كان فيه معاوقة للفاعل فان كان فوق قوة الفاعل لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها وان كانت المعاوقة دون ذلك بلغ مبلغا ما مثل الصناعة المصارعية واما الالة فاذا كانت الالة حالها مع المنفعل احدى هاتين الحالتين واما الغرض فاذا كان نفسه اصعب من سائر ما شاكله وكان متعذرا ان يحصل في كل مادة بل في مادة دون مادة مثل تفهيم الدقيق من المعاني فليس كل مادة لها تقابل وهذا يناسب القسم الاول ويخالفه في ان التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها بل لان المطلوب نفسه فوق المعتدل وصعب المرام ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة واما الاول فكان التعويق كله من جهة المادة واذ علمت هذا فليس اذا كان بعض المواد يستعصي فلا يبلغ فيه الغرض

يكون الملكة النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة فانا لم نقل ان هذه الملكة
النفسانية التي هي الصناعة هي التي تقتدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعا بلغ
قابلا لما يقوم عليه وعنينا قدرة بحسب ما يمكن ان يحصل للانسان بسبيل الكسب فالطبيب
موجود له ملكة افادة الصحة اذا حصل القوانين وعمل عليها وان كان قد لا يمكنه ان يفيد الغرض في كل بدن
اذا كان بالحقيقة صناعة معينة فاذا كان ما يعينه وهو الطبيعة قاصرة لم يقتدر بذلك اقتداره على
بها جيد استعمال الموضوع ان وجد ما يعينه كافيا وكذلك الخطيب وهو خطيب بالملكة التي يمكنه ان ياتي بكل ما
يوجب الاقناع بحسب المقدور عليه بالقوة والانسانية فان لم يبلغ الغرض في واحد فليس ذلك
لفعل هذه الملكة التي بها نقنع المستعدين للاقناع على انه يشبه ان يكون بعض الصناعات هو تماما يوجد صح
كاملا وبعضها هو تماما يوجد للانسان وجودا للانسان وجودا دون الكامل ثم للصناعة في نفسها حد واحد كما للصحة وقصور الانسان عن تحصيلها
بالتمام كقصوره عن تحصيله للصحة فيكون انما ينسب الى الصناعة كما ينسب الى الصحة وكذلك الى
الفضيلة فانه اذا كان الغالب عليه تحصيل افعال الصناعة ينسب الى وجود الصناعة له وان كانت
بالحقيقة غير حاصلة له كالحال في افعال الصحة ويشبه ان يكون الصناعة ليست تصير صناعة بل تكون افعالها
تنجح في كل مادة بل في اكثر المواد فاذا كانت هناك افعال بها يبلغ الغرض واتى بها الصانع ولم يقصر فيها
كان صانعا وان لم يبلغ الغرض بسبب في العرض او في المنفعل او في الالة فيكون كونه صانعا متعلقا
باقتداره على الاتيان بتلك الافعال التي يمكن بها ان يصادف الغرض المقصود بها ان لم يكن سبب من
خارج لكن الانجاح يقع في اكثر الامور وربما وقع الاخفاق وان كان حد الصناعة هو الحد الموجب
لان يكون للصناعة اصابة في كل غرض خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن ان
يسمى صنايع وان كانت تسمى صنايع لم يكن يوجد للانسان بالحقيقة وان كان حد الصناعة هو
الذي اومانا اليه فيكون جميع هذه اذا حصل الانسان منها القوانين ويمكن من استعمالها بملكة نفسانية
صناعات والغرض المقصود في هذه الصناعة هو الاقناع والالزام وليس الغرض هو الاقناع والالزام
في واحد بعينه من طرفي النقيض بل في كل واحد منهما اذا كان من شانه ان يبحث عنه ويختلف فيه ويكون
للجمهور والعاميين من ارباب الصنايع فيه راي غير غريب فكان السبيل اليه من المشهورات سبيلا
يأتي عليه المخاطبة الواحدة فان كان لا سبيل اليه من الذايعات او كان السبيل اليه طويلا لا يفي به
قياسات مركبة مبلغها يخاطب به مخاطب واحد في وقت واحد حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة
وعليه المطالبة بل كان انما تتم بمخاطبات توطي بعضها البعض ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة اخيرة في
وقت ثالث او رابع اذ كان الوقت الواحد الذي يسع لطول المحاورة لا يفي به لم تكن هذه المخاطبة
جدلية بل الاولى ان يكون تعليمية ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجري مجراهم بل مخاطبة
المتعلمين خاصة وهذا مثل ان يكون الوضع هو ان كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين

فان هذا

فان هذا لا سبيل ان يبلغ بالمخاطبة الجدلية في موقف واحد لكن الغرض فيه فامثال هذه المباحث لا يكون
اغراضا في الصناعة الجدلية فالغرض الاول في الجدل الالزام واما كونه الزاما في هذه المسئلة فهو امر عارض
ولذلك لا يتغير الغرض بان يصير غيره مراد الالزام وان كان مقابله لان قصد الالزام لم يتغير كما ان الطبيب
غرضه الاول افادة الصحة ثم له ان يفيدها تارة بالتسخين وتارة بالتبريد فلا يصير بهذا متقابل الغرض لان
غرضه الاول لم يختلف والحجة الجدلية هي اعم من القياس الجدلي فانها قياسية واستقرائية وليس واحد
منهما هو صناعة الجدل بل فعل من افعال صناعة الجدل وكما ان العلاج ليس صناعة الطب ولا الامتناع
عن قاذورة شهوانية هو نفس الفضيلة العفة بل هما فعلان يصدران وهما عن صناعة الطب والآخر
عن فضيلة العفة وانما الطب ملكة يقتدر بها على ايجاد العلاج والعفة ملكة يصدر عنها الامتناع عن
الفواحش كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي تصدر عنها تاليف القياس على النحو المذكور او الاستقراء على النحو
المذكور وبئس ما ظن من ظن ان القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير كانه لم يسمع المعلم الاول يقول
في انولوطيقا ان المجيب يقيس من المشهورات والسائل من المتسلمات بل المجيب انما هو مجيب من حيث
هو حافظ وضع والسائل من حيث ناقض الوضع فاذا قاس قايس على راي هو وضع يحفظه كان
مجيبا وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ويقاوم مقدماته واذا قاس قايس على مقابل وضع
بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلا ولكل واحد منهما قياس ارايت لو ان مدبر مدينة او معلم صناعة حاول
٢ نسخة صح ان يقنع الجمهور او المتعلم في راي او مبدء صناعة ان يعتقد مخاطبه رايه فان اتى بقياس من المشهورات
ليعتقد نتيجة كلية كان بذلك سائلا وكان يحتاج ان يتسلم المقدمات منهم اكان يصير بذلك برهانيا او خطابيا
او مغالطيا او شعريا كلا بل انما ياتي بالمشهور المسلم ويكون قياسا جدليا ليس بسائل فليس كل
قياس جدلي انما هو قياس جدلي لانه سائل بل انما يكون سائلا اذا حاول ابطال وضع بنصرة ناصر فان لم يكن
هناك وضع منصور ولا كان هناك ناصر يذب عنه كان القياس الجدلي موجودا ولم يكن سائل البتة وكذلك
ان كان هناك مناقض ليس على سبيل انه ينصر وضعا نقيض وضع الثاني بل على انه مقاوم فقط وكان
الآخر ينصر وضعه بقياس كان الناصر ليس بسائل واعلم ان قولهم فيما سلف من الزمان سائل جدلي يعني
به غير ما يعني في زماننا بقولهم سائل جدلي ويعنون بالمسئلة غير ما يعني به الآن فان السائل الجدلي انما
يسمى الآن سائلا من جهة انه يقصد فيبتدئ فيسئل مخاطبا له عن رايه في امر فاذا اجاب بما هو رايه
كان مجيبا وكان الاول سائلا ومسئلته هي ما يسئل من نفس الراي ثم بعد ذلك لا يسئل بالحقيقة
شيئا او على مجرى العادة بل ياتي بقياس من تلقاء نفسه او استقراء او غير ذلك مما هو عندهم حجة فينتج
بذلك نقيض وضعه من غير ان يسئله شيئا لكنهم كثيرا ما يسمون ايراد هذه الحجة الموجبة نحو استيجابه المخاطب
سؤالا بمعنى انه وان لم يسئل بالفعل فهو بالقوة كانه يقول اليس يلزمك عن هذا كذا وهل عندك جواب
هذا وما اشبه ذلك واما السائل الجدلي الحقيقي والذي كان في الزمان القديم يسمى سائلا فلم يكن يسال

على هذه الصورة بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة فاذا استوفاها المتعلم عمد حينئذ فجعلها على صورة
ضرب منتج وكان المجيب لا يحد محيصا عن الزامه في مدة قصيرة اذا كان تقدم فسلم المقدمات والتسبب
فيما عليه الامر في ذلك الزمان وما عليه الامر الان ان اولئك المتقدمين كانوا احرص على الحق منهم على المراء
وكانوا امهر في الصناعة وكانوا يحسنون بلفوح المسائل المتسلمة ويعرفون ما يجب ان يطالب
بتسليمه معرفة محصلة مميزة كانهم ينظرون الى واحد واحد منه بعينه وكان المجيبون بصرا ايضا بما يساق
اليه تسليم كل ما يسلمونه فيعرفون كيف يسلمون واما المتجادلون من اهل زماننا فاكثر همهم الظهور
بالغلبة والاقدمون منهم الذين يسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشان عند الملوك
فكلفوا سائلهم ان يورد كل واحد منهم قياسه وحجته في المعاندة وهم يسمعون ويصغون حتى اذا
جاءت النتيجة فطنوا حينئذ بالسبب المنتج لها فانكروه ولم يسلموه وعاندوا فيه وغالطوا ولو
لا انسياقها الى النتيجة لم يبعد ان يسلموها غافلين عن عاقبتها فيقعوا في حيرة فما كان في هذا السائل
منهم ان يسلم مقدمة مقدمة اذ كانت المقدمات غير متميزة عنده باعدادها ولا له بصيرة بما يجب
ان يكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتاليف حتى يؤدي الى الغرض بل كان الاسهل عليه الاستمرار
على ايراد جملة مخلوطة هي قياسات بالقوة ان كانت قياسات كفعل من يفعل بتجربة او ملكة غير
قانونية وكان لو كلف ان يبدا بمسالة مثلة عرض له ما يعرض للموسيقار الذي لا قانون عنده
لما يفعله بل انما يفعل بالاعتياد فانه لو كلف ان يدل على نقرة نقرة لم يحصلها بالانفراد بل انما يمكنه ان
ياتي بها عند التركيب كانه انما تذكر كل واحدة منها اذا ذكر ما تقدم عليه او خيله فهنالك يعمل بجملة
فان يوقف عند نقرة زال خيالها فلم يات بخيال الاخر ليصدر عنه ايجادها واما ان يدل عليها
واحدا واحدا وهو لا يعمل او قبل ان يشرع في العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم في خياله
كانه ينظر اليها فامر كالممتنع او كالافق كذلك السائل عندهم كان انما يخطر بباله المقدمات اذا شرع
في استعمالها واستمر على نهج خاطره واما اذا حاول تجريدها وتعديدها في ذهنه ليتسلمها واحدا واحدا
تعذر عليه فهذا ما كان السبب فيه من قبل سائلهم واما من قبل مجيبهم فانه لو وقع له سائل يتسلم
مقدمة مقدمة فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر فان انكر مرة اخرى انكر عليه ذلك واستعجز في ذلك فلم
يلبث ان تكون الحجة ملزمة فلم يكن من الاحتياط له الا ان يستمع جميع القول فحينئذ يحس بالسبب الذي
يجلب عليه الافة فينكره ولا يصدقه فاذا انصت لجميع ما يقوله ذلك تيسر له الشعور بما يضره و
كانت له مدة تفكر فيها ان كيف يحتال للتخلص فلما استمرت عادة سائلهم على هذه الجملة بقوا عليها
وكان لهم مع الاحتياط المذكور ان يطلبوا المراجعات ويكثر المراودات ولا يكون السبيل الى الزوم
ما لا يلزم قصيرا فيكون لكل واحد من السائل والمجيب بها ورونق ويظاهر بقوة وبصيرة في
الصناعة فاما الامر الذي هو الواجب فهو ان لا يكون للقايس على خصم مقاوم المحتاج في قياسه

الى مقدمات يسلمها له خصمه ان يمضي في تلك المقدمات يؤلفها تاليفا ولا يدري هل هي مسلمة او غير مسلمة
فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسلمها وكيف تكون تلك المقدمات مسلمة
بالفعل ولم يسلم وهل في استعماله تلك المقدمات وهو لا يشتغل بتسلمها الا نفوذ في الشك
وحسن ظن وليت شعري كيف يكون ما يجمعه قياسا وهل القياس الذي يلزم الانسان الا في مقدمات مسلمة
عنده وكيف يكون تسليم بلا مسلم وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ومعلوم ان تسليم السائل
لا ينفع السائل وتسليم المجيب لا يحصل له الا بعد السؤال وهل في ايراده قياسا في مقدمات لم يسلم
الا عمل باطل غير متقن فعسى ان لا يسلم شيئا منها فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ويكون
جميع ما سرده ضايعا بل يحتاج ان يعاوده من راس او لم يسلم له مقدمة فيشرع في اثباتها فان لم يمكنه
فقد تولى باطلا وان امكنه فيحتاج ان تعيس حينئذ من راس وانما يكون القياس قياسا الان حين سلمت
المقدمة فالامر الطبيعي للسائل من حيث هو سائل ان يكون قياسا من مقدمات قد سلمها فيلزمه لا محالة
ان يسال عنها اولا فيتسلمها فيكون المسالة الجدلية بالحقيقة مسالة عن مقدمة والسائل
الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي لان هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل وبه يتم فعل الجدل فاما
السؤال عن المذهب فهو امر خارج عن الجدل وان كان شيئا لا بد منه بل انما هو تمهيد لما يحتاج اليه ليجادل
عليه بعد ذلك كما ان الغرض ليس جزءا من الرمي بل هو تمهيد لما يحتاج اليه ليرمي نحوه واما الامر المقوم
للجدل الداخل فيه فهو ايراد القياس الجدلي والحجة الجدلية للسائل خاصة ايراد القياس السائلي خاصة والحجة
السائلية والقياس السائلي يحصل من المقدمات التي من حقها ان يكون اولا مسائل فاذا تسلمت
كانت حينئذ سبيل الى القياس السائلي فالسؤال الجدلي الداخل في الجدل على انه جزء منه هو السؤال عن المقدمة
لا غير والسائل الجدلي هو سائل جدلي من جهة هذا السؤال المسؤول ليتسلم ما يستعان به في انتاج مقابل
وضع واضع واما المجيب فلا يحتاج ان يسال بل يورد ما هو السبب عنده في اعتقاد ما اعتقد لانه
ناصر وضع نفسه وحاك عن داعية اليه في نفسه وليس يعنيه وضع غيره فيحتاج الى شهادته وناصر
وضع نفسه يحتاج ان يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه فقط حتى يكون الذي يرضى ما يرضاه ولا عند
خصمه اذ ليس اثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى ان سلم هو كان له وضع وان لم يسلم لم يكن له وضع
بل ان يكون مسلمة في نفسها والمسلمات في انفسها هي المشهورات وناصر الوضع قد يكون
ناصر وضع عند من لا يعانده فان اتفق ان كان هناك معاندة له صارت نصرته بالذب اعني بالذب
هو الذب عن مقدمات قياسه بان يمنع المقاومات وعن نتيجة قياسه بان يمنع ما ينتج مقابلها
فكما ان المجيب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الاجابة دالا على وضعه الذي له كذلك قد يتعرف ما دعاه
الى وضعه فحينئذ لا يكون جوابه الا بالحجة وحينئذ لا يكون الحجة مبنية على ما ياتيه من جهة تسليم خصمه
فانه ليس داعيه الى وضعه من جهة خصمه بل بحسب نفسه لكن الخصم وهو السائل ان يقاومه في

في المقدمات التي يشتمل عليها ما دعاه الى وضعه وان نترك ذلك ونقبل على تأليف ما ينقض وضعه
فالقياس الجدلي اعم من السائل الجدلي وكلاهما يؤلف من الذايع المحمود لكن احدهما مما هو محمود بحسب الجمهور
والاخر مما هو محمود عند المخاطب وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود لكن للمجيب خاصية مقاومة
نحو نحو ان لا ينفعل وللسائل خاصية مناقضة نحو نحو ان يفعل ولكل واحد منهما حيلة وقوة ليتم بها
فعله لكن السائل غاية مضمنة في كونه قياسا ومتوصلا الى عمل القياس فانه اذا امكنه الامر العام له
ولغيره وهو ايجاد القياس من المسلمات فقد امكنه القياس على مقابل الوضع فاذا ذكر ان الجدل ملكة يقتدر
بها على ايجاد مثل هذا القياس دخل في ذلك الاقتدار حال السائل وبقي حال المجيب من حيث هو
مجيب وان كان لا يقيس لان المجيب ليس يلزمه من حيث هو مجيب ان يكون قياسا والسائل يلزمه
من حيث هو سائل ان يكون قياسا على انه لا يمتنع ان يكون المجيب قياسا ولا يوجب ان يكون كل
قياس انما هو السائل فاذا في قولنا ملكة نقتدر بها على ايجاد القياس على النحو المذكور قد فرغ عنه
من حال السائل من حيث هو سائل بل بقي علينا حال المجيب من حيث هو مجيب وحال المجيب
من حيث هو مجيب الذب والذب هو ان لا يسلم ما يتألف منه مقاومة مقدمة او لا يأتي
بمقدمة متنقضة او لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه وبالجملة ان لا يؤخذ منه ما يؤدي
الى نقض شيء مما يتم به فعله وهذا النقض اما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التي كانها الاصل
يجري مخالفه فيكون من الشكل الثالث فلا يجب ان يسلم ما يمكن ان ينقض به مقدمته وهو لا يشعر او ينقض
مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئي بل على سبيل انتاج المقابل فانه ربما كانت المقدمة
في قياسه جزئية فلا ينقض بل يبطل اصلا بقياس فلا يجب ان يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته وان
لم يكن نقضا وهو لا يشعر او نقض مذهبه بقياس يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة فلا يجب ان يعلم ايضا
ذلك وهذه ملكة مقابلة لملكة القياس السائل اذ هذه ملكة فيما لا ينفعل لا فيما يفعل فاذا هذا الرسم
مطابق لما يدل عليه اسم الجدل وهو ان يكون لنا قدرة على كمال الامر في المخاطبة التي قوام امرها على
القياس الجدلي بان نفعل عاملة كما يؤثره السائل او نزيد باطلة كما يؤثره المجيب فبالحقيقة والواجب
ما زيد في رسمه فقيل وان يكون اذا اجبنا لم يأت عنا ناقص وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث
قلنا وقوة من حيث تعمل في متقابلين **فصل في ابانة ما غلط فيه قوم من امر القياس الجدلي وفي تعريف
الموضع والمقدمة واسباب الشهرة واعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع** فقد ظن قوم ان
القياسات الجدلية انما هي قياسات جدلية بان تكون موضوعاتها مقدمات اكثرية الصدق وظن
آخرون ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بانها تنتج الحق في اكثر الامر وهذه كلها ظنون فاسدة
فان القياس الجدلي انما هو قياس جدلي بان مقدماته متسلمة او مشهورة وليس من شرط المشهور
او المتسلم ان يكون لا محالة صادقا بل كثيرا ما يسلم الباطل وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب وكثيرا ايضا

ما يشتهر ما هو حق مطلق وكثيرا ما يكون الحق غير بين بنفسه في اعتبار البيان العقلي الاول ويكون مشهورا
وليس يتفق ان لا تقع الشهرة الا لما هو اكثري الصدق كان الكاذب او متساوي الصدق او الحق
الصريح لا يكون مشتهرا واما الظن الاخر وهو ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بان اكثر قياساتها
ينتج الحق فهو تحديد للصناعة بان اكثر اجزائها كذا وهذا تحديد فاسد بل الصناعة تحديدها بما يجب ان يكون
موجودا في كل اجزائها التامة واذا كانت الشهرة او التسليم شرطا في مقدمات القياس فيجب ان يوجد
في كل قياس جدلي ثم الشهرة لا يمتنع ان يكون موجودة للباطل كما للحق حتى تكون المقدمات المشهورة الحقة
متساوية للمقدمات المشهورة الباطلة بل ان اتفق يغلب لاحدى الطرفين فانما تتفق اتفاقا لا وجوبا
من حيث هو مشهور او باطل واذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يمتنع ان يكون ايضا النتايج الحقة والباطلة
تتفق لها ان تكون سواء وان كان لقائل ان يقول ان يغلب النتايج الحقة على الباطل لان الباطلة لا ينتج الا غير الباطلة
واما الحقة فقد ينتج غير الباطلة والحقة وكان لنا ان نجيب فنقول ان هذا ايضا لا يوجب ان لا تغلب
الباطلة بان تتفق ان تكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك اكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا
بالفعل بمقدار لا يتكافأ وان كان عدد ما ينتج الحق من جهة اخرى اكثر فانه يمكن ان يقاس بضرب واحد
على عدد كثير من الباطل ويعطل جميع الضروب الاخر فلا يقاس بها على حق او باطل انما كان ما نقوله مصغى اليه
لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق او الباطل مثل عدد الضرب الاخر ثم اخرج جميع ذلك بالفعل فكان
حينئذ الحق اكثر لكن هذا او لا يمكن ولا يكون وانما الممكن غير هذا وفي الممكن ان يفرض ان الشهرة وقعت
بحيث ينتج الحقات مثل ما ينتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بينا من امرها انها لا تقع كذلك بل
ان كان مانع فامر اخر غير الشهرة واذا كان ذلك واقعا فيكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية
وان لم يكن ينتج في الاكثر الحق وايضا ان كان هذا لا يقع البتة قلنا ان نفرضه فرضا كما نفرض فرضا ما لا يكون
ونجعل مقدما ما في الشرطية فيقال ارايت انه لو كان المشهورات لا تكون بهذه الصفة لكان
حينئذ لا يكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا فان كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من
المشهورات جدلا ويكون صناعة منتجة من المشهورات فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات
كونها جدلا بل يكون بذلك برهانية او خطابية او غير ذلك فلا يكون هذا الرسم صحيحا للصناعة الجدل
وانما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية لشرط اخر لكن يجب ان لا يلتفت الى هذه الاشياء ولا
يشتغل بحال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة بل يلتفت الى ان تكون المقدمة متسلمة
والنتيجة لازمة عن متسلمات والا فقد صعب على الجدلي ان ينظر في كل مقدمة هل هي ارجح يسيرا من
المتساوي الصدق والكذب ويحذر ان يكون صادقة في الكل فيكون في شغل او يكون اذا قاس
قياسا منتجا للكذب او قدر على انتاجه لا يكون جدليا او يكون هناك قياسات اكثر من ذلك بالعدد
ينتج الصدق ويكون قادرا عليها فيكون قياسه ذلك جدليا لا لامر في نفسه بل لامر له بالقياس الى قياسات اخرى

بالقوة وقد قال قوم ان السائل يقوم مقام الفاعل واما المجيب من حيث هو مجيب فانه قايم مقام
المنفعل لانه يحاول ان لا ينفعل وهذا من العجايب ان يصير قائما مقام المنفعل لان غايته ان يكون يحاول لا
ان لا ينفعل بل السائل سائل لانه يحاول الفعل والمجيب مجيب بانه يحاول مقابلة السائل بالفعل
واللاانفعال جميعا اما الفعل فبان يبطله واما اللاانفعال فبان لا يقبله وظن قوم ان الجدلي وان كان
له ان يتكلم في كل مسئلة حتى في مسئلة طبية وطبيعية وغير ذلك فانما يجب عليه من حيث هو جدلي ان لا يتكلم
من مباديها بل من المبادي المشهورة المشتركة وليس كذلك بل يجب ان يقال انه ليس يكون جدليا
بان يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادي تلك الصناعة باعيانها كما يكون كلام التعليمي مقصورا عليه
بل بان له ان يستعمل المبادي المشتركة ايضا الغريبة عن ذلك اذا كانت مشهورة على ان يعلم ان له ان
ان يستعمل المبادي الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين اصلها بل التعليم الاول يكلف الجدلي
ان يقتني الشعور بالمشهورات الخاصة عند اهل صناعة صناعة كانت مبادي او كانت بعد مبادي
من المطالب التي انتجت من تلك المبادي فهي مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم وحتى ان الجمهور ربما شاركوهم
في قبول تلك على سبيل التسليم والحمد وربما كان ايضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد والقياس عليه
من المشهورات مما لا يمكن الا انه حين قبل واشتهر صار من المشهورات في اهل الصناعة فللجدلي
ان يستعمله من حيث هو مشهورة مثل كون الشمس اكبر من الارض وربما كان شيئا ليس عليه برهان
مثل كون زحل نحسا ومثله يستعمل في الجدل فلا يجب ان يلتفت الى ما يقال من خلاف هذا بل ليس
للجدلي ان يستعمل من احكام صناعة ومباديها ما لم يكن مشهورا الا على سبيل التسليم من خصمه حين
يسلم ما هو غير مشهور ولا ان يحاول النظر فيما يبعد عن اوائله مسافة مديدة كانت اوائله حقيقية
او ذايعة اذ الجدلي لا ينتفع بقياسات بعضه وحتى تام للمخاطبة عن استيفائها مسرودة والكتاب
الموضوع للجدل في التعليم الاول قد يسمى كتاب المواضع ومعنى الموضع حكم منفرد من شانه ان يتشعب
منه احكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس مثل قول القائل انه ان كان الضد موجودا للشيء
فضده سيكون موجودا لضد الشيء فهذا حكم مشهور وليس غناؤه ان يستعمل في القياس
على هذه الصفة بل ان استعمل على هذه الصفة فربما ضر فانه حينئذ يشعر بما يفده وينقضه اذ
ربما يشعر عند تامله بضد يكون لشيء ومقابله ليس لضد ذلك الشيء بل المثله كالبياض فانه للجسم
وايضا فان السواد له واما اذا استعمل جزئه مقدمة قياس لم يشتغل بنقضه الا بما لا يدخل في الجملة
المذكورة من جزئياته التي هي جزئيات الكلي الاول فربما لم يوجد له مناقضة ووجد للكلية مناقضة وربما
كان هو اقرب الى الشهرة وكان الكلي امرا عقليا غير مشهور فان الامور اذا رفعت الى الاحكام عامة
كلية جدا تعدت عن الشهرة فانه اذا قيل مثلا ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة
الى الاعداء صواب كان هذا في حد جزئية قريبا من القبول واذا ارتدت مناقضة طلب جزئي تحت

الاساءة الى الاعداء حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط حتى يناقض به ولم
يلتفت الى امور خارجة عنه في اكثر الامر واما اذا اخذت المقدمة العامة المذكورة فربما لم يفهم فان
تصور الكلي جدا ابعد من العقول وربما فهم بعسر وجهد وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما يثير الحمد
كان المحمودات والذايعة امور سهلة التصور وكان سهولة التصديق يتبع في اكثر الامر سهولة التصور
وكان صعوبة التصور يوجب صعوبة التصديق وكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة حتى
لو كان الشيء مشهورا فيكلف تعويص العبارة عنه اورثه ذلك سوء الفهم واورث سوء الفهم
نفور الطبع اباء للتصديق فكان التصديق والحمد ابلابه وذلك لان الحق حق بنفسه والمشهور
يكتسب الشهرة لاحوال يقترن به منها سهولة انجذاب النفس اليه فان المنجذب اليه بسهولة تعرضه ذلك
لسرعة تسليمه وكان الانسان المحل للبيان اقرب الى ان يسلم له ما يقوله من غيره وان تشاركا
في القول كما ان الموثوق به والمحتشم والمحبوب يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسليمه غيره ممن يقابله
عدو او موقع فان التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة بل على حسب مناسبتهما للاذهان
وبحسب اصناف التخيل من الانسان فمن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة
العامة به واجماع ارباب الملل عليه فدراه منقدم موهم ومنادخروهم حتى انها بقي في الناس غير مستندة الى
احد ويصير شريعة غير مكتوبة ويجري عليها التربية والتاديب مثل قولهم العدل يجب فعله والكذب
لا يجب فعله ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والحشمة ومنها
ما يحمل عليه مشاكلته للحق ومخالفته اياه بما لا يحس به الجمهور فاذا لم يعاملوا بالمعاملة التي ذكرناه مما ينبههم
على طريقة امتحان المجهولات وذلك نوع من قصد المعاندة والمناسبة فربما كان الشيء يقبله الطبع
اذا كان المصغي اليه ليس يصغي على نحو معانده ومناصبه ثم اذا تعصب وتصب وطلب
وجه الخلاف احسن بما له فيه اذ لا يسلمه وربما كان اسم مشترك سببا في شهرة الشيء واذا كانت
المشهورات صارت مشهورات بالانقياد والاذعان المبني على غير الوجوب الصرف فلا محالة
اسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه وبسوء موقعها وعنفه والامر الشديد الكلية بعيد عن الذهن
سيشمئز عنه الذهن ولا يقبله فيكون استعمال الجزئي من الموضع مقدمة نافعا محمودا واستعمال الكلي
مقدمة امرا بعيدا عن الذهن واذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة اكثر مما يوجد للجزئي فان ما
ينقض الجزئي ينقضه عن الكلي وسيجد له ما يخصه وربما انه هو على طلب مناقضة لا ينته له الجزئي
فان القائل ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة الى الاعداء صواب قلما يفطن
له خصمه ان ينقض كلامه بان يقول اليس اذا كان الضد لشيء وجب ان يكون ضده لضد الشيء
وان فطن ايضا لم ينصره فان ذلك يقول انا لم اقل ان كل ضد لشيء يجب ان يكون ضده
في ضده بل انما قلت ما قلت في امر جزئي وليس اذا وجب قبول حكم في امر جزئي اذا كان

خ بعد
ط عند

مشهورا او كان يقينا يجب ان يكون حكم كلية كذلك فانه ليس اذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على
موضع واحد وكان ذلك حقا او مشهورا وجب ان يكون مثل ذلك حقا او مشهورا في كل
متضادين او متقابلين فاما اذا بدا وضع الكلي لزمه النقيض حين استعمله وحين جعل حكم الاحسان
في الاساءة مستنبطا من حكمه وصرح به واعترف به فانه استنبط ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم بنفعه
الاستنباط فيه وفي غيره وخصوصا اذا لم يشهره مصرحا به واخص من ذلك اذا لم يوجد ما يقاوم
الجزئي فسلم فان العامة ومن يجري مجراهم اذا فهمت شيئا او وجدوا له امثلة ولم يجدوا امثالا ناقضة
سلموه في اكثر الامر كانه حكم واجب ويكون الكلي الذي هو الموضع قانونا معدا له فاما اذا استعمله
بالفعل عرضه للابطال وعرض بيانه المؤلف منه للابطال على انه لا مانع ان يكون موضع من شانه ان
يصير مقدمة او يستعمل مقدمة بل الفعل كثير من المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لا لجنس استعمالها
مقدمات قياس مثل ان طرفي النقيض لا يجتمعان وان الكلي الموجب ينعكس جزئيا موجبا ومنها ما
يحسن ان يكون موضوعا ومقدمة فيكون نافعا في انه قانون ونافعا في انه جزء قياس معا و
ذلك مثل المثل الذي ضربناه وكثير منها لا يصلح ان يجعل قانونا على سبيل الكلية بل على سبيل
التمثيل وذلك لا يسمى موضعا بل الموضع ما يولد الجزئيات من حيث هو يعمها ومن حيث ينزل اليها
حكمه وهذا وان اتفق ان كان حكم موضعا ومقدمة فهو موضع من جهة ومقدمة من جهة اما موضع فمن
حيث يستعمل على انه قانون واما مقدمة فمن حيث يستعمل جزء قياس ولست استحسن ما يقال
من ان الموضع مقدمة هي كذا وكذا اذ كانت المقدمة انما هي مقدمة لانها جزء قياس وكان الموضع
انما هو موضع لانه ليس جزء قياس واذا كان الشيء الواحد يصلح ان يحفظ قانونا يولد منه
اجزاء القياس ويصلح ان يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح ان يكون موضعا ومقدمة
وليس من حيث هو موضع مقدمة فلا يجب ان يوجد كونه مقدمة في حد كونه موضعا ولو قيل
بدل المقدمة قضية كان اقرب من الصواب ويشبه ان يكون الموضع انما سمي موضعا لاجل انه
قصد للذهن معتبر معتد به وكما ان الموضع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ويقال خصوصا
على الموضع الذي له خاص حكم معتد به حتى يقال انه لموضع امن وانه لموضع خوف كذلك قد يخص
ما يهم التفات الذهن اليه موضعا فيقال ان هاهنا موضع بحث وموضع نظر فكان الحكم النافع
على سبيل القانون موضع انتفاع وموضع اعتبار وحفظ وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع
بل ذلك اكثر اجزائه وفيه نظر يتقدم المواضع ونظر يتاخر عن المواضع لكن عمدة ما فيه واكثره هو المواضع
وساير ذلك انما يقال في كيفية اكتساب الموضع او في كيفية استعمال الموضع وتقسيم الكتاب باسم
الغالب من اجزائه احد من مقدار الكتاب واستعلاء على غرض الكتاب

فصل في التفريع من
من القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية النتايج بشبهة والكلام الجامع لمنافع الجدل

اما القياس المطلق فقد تحققته والصنف البرهاني منه ايضا فقد تصورته واما الجدلي فقد عرفناه
بالجملة ما هو وانه كيف يخالف البرهاني فان البرهاني مقدماته من اوائل في العقل او مبينة عن الاوائل
والجدلي عن المشهورات والحق ينظر اليه في نفسه والشهرة ينظر اليها من حيث التعارف والتسليم فمنه
المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور ومنه ما هو مسلم عند اكثرهم مثل ان الله واحد ومنه ما هو مشهور
محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء هو ان الجميل افضل من اللذيذ ومنه
ما هو مشهور محمود عند اكثر العلماء مثل ان السماء كرية ومنه ما هو مشهور محمود عند اصحاب فاضل
منهم كما هو مشهور محمود عند اصحاب التعليم الاول من ان الفلك طبيعة خامسة وهذه المشهورة
بحسب عدة من الحكماء او واحد مضادا لما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستبشعا لا ينتفع
به في القياسات الجدلية المطلقة فان القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور واكثر من
يجري مجراهم ومنها ما يخاطب به صاحب راي خاص ولما كانت القياسات الخطابية والشعرية
خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي ينحى نحو الامور الكلية فليس بنا كثير حاجة الى الفرق بين
الجدلية وبينها لكن اللواتي تشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية وقد عرفت الفرق بينهما وبعد
البرهانية المقاييس الاربع التي تسمى بعضها مشاغبية مرائية وبعضها سوفسطائية و
بعضها عنادية وبعضها امتحانية وقد عرفتها لكن المشاغبية لا يخالف العنادية الا بالقصد والغرض
فاما في مادة القياس وصورته فحكمها واحد وكذلك السوفسطائية لا يخالف الامتحانية الا بالقصد
والغرض والمشاغبية هي اما من جهة المادة وذلك ان تكون المقدمات ليست مشهورة على
الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادي الغير المتعقب او مشبهة بالمشهور فهذا اذا كانت
صورته منتجة صلح ان يقال له قياس لانه قول اذا وضعت فيه اشياء لزم عنها قول اخر لكنك
لست تضع او ليس الجمهور يضعونه وفرق بين ان يقول اذا وضعت وبين ان يقول موضوع
ووضعت واما من جهة الصورة فان يكون القياس غير منتج لكن المقدمات مشهورة والقياس يشبه
القياس من مشهورات او ليس قياسا ولا من مشهورات وهذان لا يسميان قياسين لانه ليس
لهما حد القياس لانك لو وضعت ما فيهما لم يلزم عنهما غيرهما ولكن يجوز ان يسميا قياسين مرائيين
اي قياسين لا في انفسهما بل عند المماري كما يقال سفينة من حجر ولا يقال سفينة لانه لا يكون سفينة
من حجر ولكن اذا قيل هذا اللفظ فهم انه ليس يعني انه سفينة بالحقيقة بل يعني انه مشابه بوجه ما للسفينة
وان لم يكن من حيث هو سفينة فهذه الانواع من القياس اعني المشبهة بالقياسات الجدلية اذا كان
الغاية فيها نفس الغلبة فقط لا لانها غلبة بل ليظهر عجز المدعي لما ليس فيه سميت عنادية و
اذا استعملها المغالطون ليوقعوا الغلط سميت مشاغبية واذا استعملها الحكماء ليمتحنوا
محل المدعي الكاذب سميت امتحانية والصناعة الجدلية قد تشاركها الامتحانية والعنادية

في الموضوع وذلك لان الامتحانية والعنادية في المشهورات لكنه لما كان يستعملها في مخاطبات
علمية وليست المشهورات معدة لها فهو يستعملها على انها مشتبهة بالصادقة فلذلك
فارقت الجدل من حيث الغاية اذا استعمال المشهورات في العلوم مغالطة ولكنها تفارق
السوفسطائية ايضا في العرض والغاية والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي تخيل وقتا ما انها
مشهورة ثم اذا تعقبت وتؤملت ظهر سريعا انها ليست كذلك فاما التي يبقى بحالها مشهورة
ولا يظهر عن قريب انها ليست بمشهورة بل يرى انها مشهورة فانها بالحقيقة مشهورة
اذا كان حكم المشهور ليس هو التصديق بل قبول الانفس له واما ظهور حال ما ليس بمشهور
فهو على احد نوعين احدهما ببيان الكذب فيه عن قريب والثاني ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب
اما ببيان الكذب فلان المشهور وان جاز ان يكون كاذبا فلا يجوز ان يكون بحيث يظهر الكذب فانه
اذا كان ظاهر الكذب لم يقبل واذا لم يقبل لم يشتهر بل المشهور الكاذب يجب ان يكون خفي الكذب
حتى تستمر شهرته واما ببيان عدم الشهرة فانه وان كانت المقدمة صادقة لكنها ليست
بمشهورة واخذت على انها مشهورة ولم يمكن التعقب يثبت عليها الشهرة لم ينتفع بها في الجدل
وكانت مغالطة وكانت كالكاذبة والتي تكون مع ذلك كاذبة ابعد في النفع واما القسم الثاني
من القياسات المشبهة وهي المخصوصة باسم السوفسطائي فنسبتها من حيث المادة الى القياس البرهاني
نسبة المماري الى الجدل فكما ان المماري انما كان مماريا لان ظاهره هو ان مقدماته مشهورة من مبادي
الجدل وباطنه هو انها ليست كذلك بل مقدماته غير مشهورة في الحقيقة ولا هي مبادي
قياس جدلي في الحقيقة كذلك المغالطي المذكور ظاهره ان مقدماته صادقة وصحيحة ومناسبة
للصناعة التي فيها المطلوب مناسبة للمقدمات البرهانية على ان تلك المقدمات اما مبادي تلك
الصناعة او شيئا يبين بمبادي تلك الصناعة من شانها ان يعود فيصير مبادي قياسات بعد
ما كانت مطلوبة وباطنه ليس كذلك ومادة هذا القياس تعم الامرين جميعا اعني الظاهر بما هو
صادق ومبدء للصناعة ليس فيها مطلوب والظاهر بما هو صادق بما هو نتيجة ويصلح ان
يصير مبدءا فكذا يجب ان يعلم هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال فاذا كان الظاهر فيها هكذا او
بالحقيقة مخالف لذلك بان يكون مقدمة او مقدمات من القياس ليست صادقة ولا مبنية
على الاصول في الحقيقة واستعملت على انها كذلك ثم كان غرض القياس التضليل والايهام ان ما
ينتجه حق يلزم قبوله وانه منتج غير حق فان ذلك القياس سوفسطائي وان لم يكن كذلك بل كان الغرض
فيه اختبار المخاطب ليدري منزلته في تمييز المشبهة عن الحقيقي كان القياس امتحانيا وهذا القياس
يخالف البرهان بان البرهان اصل حق وهذا مشبه به ويخالف الجدلي بان الجدلي لا ياخذ المقدمات
مدعي فيها انها حق في نفس الامر بل حق من جهة الشهرة ولا ياخذها على انها مناسبة للمبادي و

وهذا

وهذا لا ياخذها على انها حق في نفس الامر غير ملتفت الى ذلك الشهرة وانها مناسبة فلو اخذ المشهور
وكان مشهورا لكان جدليا فان اخذ المقدمة المشهورة على انها مشهورة جدلي واخذ المشهور
على انها حقيقية في نفس الامر يتوخا بها التعليم مغالطي سوفسطائي ويخالف القياس المشاغبي بانه
ليس ياخذ مقدماته على انها مشهورة او متسلمة ويكذب فيها بل لانه ياخذها على انها حقة ويكذب
فيها بل لانه واذا وقع للانسان هذا مع نفسه فغلط لم يخرج من ان يكون فيها قياسا مغالطيا
كما اذا وقع الحق للانسان مع نفسه لم يخرج قياسه من ان يكون تعليميا بل كما انه ينزل من نفسه
بحسب اعتبارين ان يكون معلما ومتعلما فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ان يكون مغالطا
او مغالطا وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تربيع الدائرة اذ اخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا
للمربع فحكم ان الدائرة تنقسم الى الهلاليات وكما بين بعضهم بنصف الدائرتين وقع فيهما المركز
لا على موضعه ان خطا من مثلث مساو للاخرين او ازيد وهذا شيء معروف ولا يجب ان تظن
ان هذا القياس يخالف الجدلي والمشاغبي بان الجدلي لا يكون الا من المشتركات دون المبادي
الخاصية وان المشاغبي يتشبه بالمشتركات وهذا يتشبه بالمبادي الخاصية لجنس من العلوم فانا
قد اومانا قبل الى ان هذا هذر ولا موضع الى ان نقول ان نسبة القياس الامتحاني الى البرهاني كنسبة المشاغبي
الى الجدلي فان ذلك لهذا القياس ليس من حيث امتحاني بل حيث سوفسطائي واصناف القياسات
التي نحو الامور الكلية هي هذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للامر الكلي فيها واما التفصيل
فقد عرف تفصيل البرهانيات وسيعرف تفصيل الاقسام الاخر في مواضع اخر وانما علينا
ان نحاول في ما اخذنا هذا تفصيل الجدلي واذا اوضحنا الحال في القياس الجدلي انه ما هو وبماذا
يخالف به غيره فيجب علينا ان نجمع جوامع ما اشرنا اليه من منافع تعليم صناعة الجدل فنقول اول
ذلك انا اذا حصلنا المواضع التي منها نستنبط الحجج على كل مطلوب والالات التي بها نتوصل
الى استنباطها وعرفنا كيفية استعمالها كنا مرتاضين متخرجين ومعنى الارتياض التمكن من تكثير
افعال جنس واحد وتحسينه فاما التكثير فبان يكون مواضع استنباط الحجة لنا معلومة معدة
فلا يكون حالنا حال من يحتاج ان يتوكل على الخاطر والحدس واما التحسين فبما نعلمه من القوانين
في جودة استعمال تلك الافعال فيكون هذا لنا اما رياضة ان كان هذا القدر رياضة واما
سببا ممكنا من الرياضة ان كانت الرياضة ملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك
فانه ليس المرتاض بالرمي من يحصل عنده ما يجب ان يستعمله في الرمي وان يعلم وجه التحسين
في ذلك علما فقط لكنه لم يتمرن به عملا فهذه منفعة واما منفعة في المناظرة فقد عرفت من قبل
ما المناظرة وربما اذا يخالف المجادلة فلانه اذا كانت لنا قدرة على اتخاذ القياس على كل مطلوب
كان لنا قدرة على ايجاد القياس على الشيء وعلى مقابله واذا تفاوض اثنان على سبيل التناظر

والتشارك معا اما التنازع ففي العمل واما التشارك ففي الغاية فكان كل يتطلب على قياس الاخر
موضع الاخذ لم يلبث ان يستبين الحق لهما فيما بينهما وكما ان الانسان يكون معلما ومتعلما من
وجهين فيجوز ان يكون مناظرا ومناظرا فان منفعة المناظرة قد يحصل للواحد مع نفسه ومنفعة
الالزام والغلبة لا يحصل له مع نفسه فلهذا لا يجوز ان يكون الانسان الواحد مجادلا ومجادلا ويجوز
ان يكون مناظرا ومناظرا فلهذا ليست المجادلة مناظرة ومن البين انا اذا قلنا ان صناعة الجدل
ينفع في المناظرة لم يكن كما قلنا انها ينفع في المجادلة ولا يمكن التشنيع الذي يحاوله بعض الخارجين
بشيء فيكون هذا اقساما مفردا من منافعه والمنفعة الثالثة هو نفس المنفعة المقصودة في الجدل في
انه جدل نافع وذلك في اشعار الجمهور العاجزين عن الاصغاء الى البرهان اراء موافقة لهم على ما بيناه
من قبل والمنفعة الرابعة كالجزء لهذه المنفعة او كالمناسب له وهو منفعة في اقناع المتعلم
لمعتقد مبادي علمه ولا يلتفت الى ما يقال انه لما كانت المبادي للعلوم لا مبادي لها فلا قياسات
من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها فلا بد من ان يقيس عليها من مقدمات مشهورة فانه
ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة فان المبادي التي للعلوم ان كانت بينة بانفسها
لم يضطر المتعلم الى قياسات جدلية ببينها فان البينات بانفسها اوضح من الجدليات وان كانت
انما تبين بالحس والتجربة فلا يضطر المعلم ايضا الى تكلف قياس جدلي بل يفزع بالمتعلم فيه الى الحس والتجربة
وشهادة الثقات وان كان ليس بينا لكنه مع ذلك قريب من البين فاما ان يكون قريبا من البين
بان التنبيه اليسير يوقف عليه فيجب ان ينبه عليه من غير قياس وقد علمت الفرق بين التنبيه وبين
القياس وان كان قريبا من البين على سبيل ان مقدمات قريبة من الاوائل تنتجه فله اذا مباد لا محالة
وعليه قياس صادق اما في ذلك العلم واما في علم آخر وليس الامر على ما قالوا من انه لا قياس صادق
عليه اصلا فيحتاج الى المشهور وان كان ما ليس يستبين اصلا استبانة يوقع الثقة به والاعتقاد
له فما يدرينا انه صادق وكيف يكون لنا ثقة بما يبنى عليه اما معونة الجدلي فان يبلغ افادة فيه
فان كان لا سبيل الا الى معونته فيه فيكون قصارى علمنا بمبادي العلوم قناعة كانا لا نجد سبيلا
الى تصديقها بالحقيقة ليس من هذا شيء بل هذه المبادي هي المبادي التي ليست بينة بانفسها
ولها بيان وعليها برهان لكن ذلك في علم اخر فاما في العلم الذي هي مبادي له فكل منها هو مبدء اول
له فكيف يكون له فيه برهان والا لكان له مبدء اخر في ذلك العلم مطلوبا لا مبدءا فيكون الجدل
تنفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة لتكون نفسه غير
مشمئزة عن البناء عليه وقد جرت العادة في الامثلة المورودة لهذا الموضع ان يورد قياسات
عملت لاثبات مبادي علوم ولكن مبادي للهندسة مثلا فاذا بها وهي القياسات الحقيقية
الانتاج لها التي هي من صناعة الفلسفة الاولى ولا تجد واحدة منها فيه مقدمة مشهورة غير

صادقة

صادقة او كاذبة كما يقولونه غير جدلية فانك تجد اعتمادها على الصوادق فهؤلاء قد وجدوا قياسات
على المبادي من مقدمات صادقة من الاوائل الاولى ومع ذلك يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك فما استعملوا
فيها المشهورات من حيث هي مشهورة مشتركة بل من حيث هي خاصية وقالوا انا استعملناه
من حيث هي مشتركة فمن احب ان يعلم ذلك تامل شروحهم ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة
جدل كما علمت بان يكون الجدل قادرا على كل مخاطب بل بان يفيد صاحبها قدرة على الاتيان
بما يمكن في اثبات ما يحاول اثباته او ابطال ما يحاول ابطاله حتى لا يكون التقصير وقع من جهته حتى
انه لو قال كذا لكان الاقناع يحصل واذا قال كذا قصر عن الاقناع وليس ذلك ايضا في كل شيء
بل في اكثر الاشياء كالطبيب فان كونه طبيبا هو ان يكون عنده ملكة يفعل ما ينبغي ان يفعله في
حفظ الصحة ودفع المرض حتى لا يقال انه كان ينبغي ان يفعل كذا او لا ينبغي ان يفعل كذا ثم ان
لم ينجع علاجه فما عليه وكذلك للخطيب **فصل في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس**
والحد والخاصة والنوع والعرض فيجب ان ننظر ان هذه الصناعة من اي الاجزاء تتقوم واول ما يجب
ان ننظر فيه هو ابسط اجزائها ثم نتدرج فننظر في التركيب الذي يليه ثم ننظر في التركيب الثالث
يليه وجميع ذلك لا من جهة الصورة بل من جهة المادة وابسط اجزائها الامور المفردة التي تؤلف منها
المقدمات التي منها تؤلف قياساتها وهذه تكون حدودا للمقدمات لا محالة وذلك لان القياسات
الجدلية كساير القياسات انما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس وتتوجه نحو نتيجة عليها
القياس لكنها تفارق التعليمات بانها مبنية على المسائل وتلك ليست مبنية على المسائل بل
على ما يتعين من طرفي النقيض بتعيين الحق وليست المسائل بالموضوع الا المقدمات فان المقدمات
في القياس الجدلي التي توجد بالطلب من المجيب فيكون اولا مسائل على ما علمت
ثم اذا تسلمت صارت مقدمات فيكون القياس مبنيا على المسائل ومؤلفا من المقدمات
اما مبنيا على المسائل فلان المسئلة من حيث هي مسئلة لا تكون جزء قياس ولكن يكون اصلا يبنى
عليه القياس واذا صارت مقدمة كان منها القياس لانها جزء قياس فالمقدمة قضية كما ان النتيجة
قضية وكما ان المسئلة قضية الا ان القضية اذا كان مقصودا بالقياس العلمي سمي مطلوبا وان
كان مقصودا بالقياس الجدلي سمي وضعا وذلك لان المطلوب هو ما يطلب لنظفر به فيحصل
منه نفس فائدة وانما يحصل منه الفائدة من حيث هو حق واما اذا طلب بالاثبات والابطال
لا من حيث الحق فهي وضع ما ودعوى يراد اثباته فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى و
اذا كانت المقدمة مقرونة بمقابلها مقرونا بها حرف الاستفهام او ماخوذة وحدها مقرونا
بها حرف الاستفهام سميت مسئلة فهذه الثلثة موضوعها واحد وما يتقوم به موضوعها
واحد ويختلف الاعتبار فان كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية فلا يجوز ان يكون المحمول

للصنف
فيها نوعا لان النوع اما ان يجعل محمولا على الشخص او على صنف تحته فيكون حينئذ ليس نوعا
بل نسبته اليه نسبة اللوازم كما علمت فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس بجنس ولا شيء من
اللوازم مخصوصا بوضع الشخص له فلهذا القبيل لا يطول فيه قوم لا يوخذ النوع في المحمولات الجدلية
بل الاولى ان يكون النوع ماخوذا في موضوعات الجدل ثم لا يخلوا اما ان يكون المحمول مقوما ذاتيا
مقولا من طريق ما هو ليست اقول في جواب ما هو اذ المقول في طريق ما هو كما علمت اعم او لا يكون
فان كان ذاتيا فاما ان يكون دالا على جزء من الذات او دالا على حقيقة معنى الذات فان كان دالا
على حقيقة الذات فهو الحد او اسم مرادف والاسم المرادف لا فائدة فيه وليس هو المحمول بالحقيقة
فبقي ان يكون الحد وان كان جزءا دالا على جزء من معنى الذات فكله يسمى في هذا الكتاب جنسا
اذ كله مشترك في انه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في طريق ما هو كالحيوان للانسان وكالحساس
له فان الحيوان مقول على الانسان وان كان الانسان ماخوذا من طريق ما هو وان لم يكن في جواب
ما هو فانه لا يلزم في هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس وجميع ما اوردناه في الفن الاول لانه لا يوقع
في هذه القسمة في هذا الكتاب بين الجنس والفصل ولا اورد ما سميناه هناك جنسا على انه شيء مباين
للفصل بل اخذ المعنى العام لهما وسمي جنسا هكذا فعل المعلم الاول واذا كان كذلك كان الجنس المحدود هنا اعم
من الجنس والفصل المحدودين هناك او يكون القسمة ناقصة والقضية كاذبة لكن الجنس والفصل معا
مقولان من طريق ما هو كما علمت ويصلح ان يجاب بهما اذا سئل عن الشيء ما هو على ان الجواب لا يتم بكل
واحد منهما ولا احتاج ان ازيدك بيانا لهذا فقد سلف فاذا رسم هذا الجنس بانه المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو وانت تعلم ان الفصل لم يكن في حدود هم يخالف الجنس من جهة المقول على انواع
مختلفة بل من جهة انه كان من طريق ما هو فاذا كان من شان الفصل وانه كما صرح به في التعليم الاول
حين علم البرهان صالحا ان يكون في جواب ما هو فقد شارك الجنس في هذا الحد فاذا كان حد الجنس هذا
دخل فيه الفصل ولم يمنع ذلك ان يكون هو مقولا في جواب اي شيء هو من حيث هو مقسم كما هو مقول
في جواب ما هو من حيث هو مقوم ثم يكون الجنس الذي يباين الفصل بيانه بانه ليس يصلح ان يقال في جواب
اي شيء هو قولا اوليا واما الجنس الماخوذ هاهنا فهو امر اعم من الامرين ويبقى هاهنا شبهة في الفصول
المساوية للانواع الاخيرة فان هذا الحد لا يقال عليها وهذه القسمة لا تخرجها فتكون القسمة كاذبة فنقول
انا اذا اخذنا في المقول في هذه الاشياء المقول بالفعل تعسر وتعذر وقد عرفت هذا فيما سلف
فيجب ان ناخذ المقول الذي من شان تصوره ان لا يمنع ايقاع الشركة فيه وان منعه فانما يمنعه لمعنى
زائد عليه فانه بهذا يكون كليا وكما علمت من امر الشمس والقمر وغير ذلك فيما سلف ثم قد علمت ان الفصول
كيف هي فانها زوائد تلحق الاجناس وان الاجناس لا يدخل في تقويمها فنفس تصور الفصل كالناطق
لا يمنع ان يوقع خارجا عن الجنس كما نفس تصور الشمس لا يمنع ان يوقع على غير الشخص المشار اليه

ما بين العلامتين
ليس في نسخة المص

وخارجا

وخارجا عنه فان معنى الناطق كما علمت شيء غير معين له قوة كذا وكذا فلا يمنع الذهن ان يكون هذا
المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ وحركة بارادة وبالجملة ليس له حد الحيوان كما يقوله قوم في الاجرام
السماوية بل انما يمنع هذا ان منعه امر من خارج فاذا كان كذلك فهو في مجرد طباعه مقول في القوة ممنوع
عن ذلك باسباب اخر ليس نفس كونه ناطقا كما ان المنظور من الشمس صورة كلية في نفسها مقولة
في القوة على كثيرين ولكنها ممنوعة لاسباب غير نفس تصورها وليست هذه القوة بحسب الوجود
بل بحسب التصور في الذهن فاذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل بل جرى على الواجب الاوجب
وانما اخرنا هذا البيان في الفن الاول لان مقدم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب وان
يفطن له واما حيث نحاذي فيه التعليم الاول فيجب علينا ان ننبه على الصواب الذي كان القصد متجها
عليه ليزول التشكك وتنحل الشبهة هذا واما العرضيات فاما ان يكون خاصة بالشيء مساوية له
واما ان لا يكون ويسمى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب عرضا عاما وان كان لا يوجد
مثلا في نوع غير النوع الواحد اذا لم يعلم اشخاصه وقد علمت ان هذا العرض ليس يعنى به ما يعنى بالعرض
المقابل للجوهر بوجه ما وهذا امر قد بان لك فيما سلف فهذا العرض هو عرض غير مساو ولم يكن هذا هو
العرض الذي في ايساغوجي وان كان فلم يذهب اليه في تعليمنا اياك هناك ولا يمنعك ان تجعل
القسمة هناك على هذا القبيل وقد اومانا الى ذلك هناك واذا وقعت قسمتك على هذه الصفة
فقد حصلت المحمولات اربعة لا غير حدا وجنسا وخاصة وعرضا فاذا كل اثبات وابطال في المطالب
فانما يتوجه الى احد هذه فاما الحد فهو قول دال على ما به الشيء هو ما هو وقد تحققت هذا فيما سلف
وعلمت ما تحققته انه لا يلزم عليه قول من قال ان حد الجنس اذا كان محمولا في مقدمة لم يكن حد اللموضوع
وكان قولا اذ كان مفصلا وكان دالا على ما هو الشيء على ان قوما قالوا ان قولنا على ما هو غير قولنا على
ما به الشيء هو ما هو فان الجنس دال على ما هو واما على ما به الشيء هو ما هو فليس والا فليس يدل
على كمال ماهية الشيء وعلى فصله الذي هو به ما هو فان كان هذا حقا فيكون قول الجنس على
هذا المذهب ليس دالا على ما به الشيء هو ما هو الا اني كلما اردت بل واجتهدت ان اعلم
ما الفرق بين طلب ما هو وبين طلب ما به الشيء هو ما هو حتى اخذ الفرق بين ما يصلح جوابا لهذا
وبين ما يصلح جوابا لذلك تعذر علي كل التعذر ورايت هذا الكلام نوعا من التكلف واما اعتراض
من يعترض ان كم بقولكم هذا قد حد دتم الحد ولو كان للحد حد لوجب ان يكون لحد الحد حد اخر ويتسلسل
الامر الى غير النهاية فقد اجيب عن ذلك بقول لست اقنع به وهو انهم قالوا اذا حددنا الحد المطلق
دخل فيه الحد نفسه فلم يحتج ان نحده مرة اخرى واما انا فاقول ليس حد الحد المطلق هو حد الحد
بالفعل اذ ليس الحد المطلق هو حد الحد وان كان حدي للحد المطلق حدا مني بالقوة لحد الحد اذ حد الحد
حد لكنه ليس بالفعل فان حد حد الحد ليس هو قولا دالا على الماهية كيف كان بل قولا دالا على ماهية

الحد كما ان حد حد الانسان ليس انه قول دال على الماهية كيف كان بل انه قول دال على ماهية الانسان لكن اذا علمت حد الحد قد يسهل علينا بذلك ان ناخذ حد الحد لان حد حد الحد لفظ مؤلف من جزئين لكل واحد منهما حد فاذا حصل لنا حد احد الجزئين حصل لنا حد الجزء الاخر فحصل لنا حد الجملة لانه مؤلف من حد الجزئين فكان يجب ان يقولوا ان اعطانا حد الحد المطلق يسهل السبيل الى ذلك لا ان يقولوا ان ذلك بنفس اعطائنا لحد الحد ظنا منهم انه يجب ان يتحرزوا عن وقوع ذلك الى غير النهاية وانهم اذا قالوا ما قالوا فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب الى غير النهاية وليس يلزم فهم ذلك حتى يطلبوا التخلص منه بل يجب ان يقولوا للقائل انه ان كان للحد حد فيكون لحد الحد حد ان هذه المقدمة اذا عنيت بها انه اذا حد الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة اخرى ايضا مفروغ عنه فلا يسلم هذا لك فانا انما حددنا شيئا واحدا بالفعل وان عنيت انه يلزمنا ان نحد ذلك ايض فليس يلزمنا ان نحد شيئا بل ان شئنا فعلنا وان شئنا لم نفعل بل كثير من الاشياء يسهل علينا تحديده فلا نحده ولو كنا نحد كل شيء كان ما يقولونه كاللازم ولكنا نحتاج ان نحد الحد ثم حد الحد وكذلك حتى نذهب الى غير النهاية بل اذا صرنا بحيث يمكننا ان شئنا ان نحد بقانون لنا اقتصرنا عليه ولم نحتج ان نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد امور بلا نهاية من قانون واحد كتحديد الاشكال من قانون تعديد الاضلاع حتى نقول للمثلث انه شكل يحيط به ثلثة اضلاع ونقول للمربع انه شكل يحيط به اربعة اضلاع فلا يلزمنا تشنيع القائل انكم تذهبون في ذلك الى غير النهاية فان ذلك بالقوة ولا بالفعل فليس اذا علمنا القانون الكلي بالقوة القريبة من الفعل وسهل علينا التحديد بسهولة ما هو كالواقع كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل واما ان عنى السائل بقوله فلحد الحد حد ان ذلك امر في القوة فنسلم له انه امر بالقوة ويجوز استمرار ذلك الى غير النهاية ولا يلزمنا خلف ولا محال اذا سلمنا ان امورا بالقوة لا نهاية لها واما ان هذا الذي نسلم له هل هو حق في نفسه ام لا فانا نقول انه حق فان للحد حدا بالقوة اذا اخرج الى الفعل كان انه قول دال على ماهية الحد ولهذا ايضا بذلك الشرط حد وهو انه قول دال على ماهية حد الحد وكذلك هلم جرا وكما ان الانسان يدل على الحي الناطق المائت وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك القول فان سميناه من حيث انه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه ج ب حتى كان ب اسما للشيء هو اسم الناطق المائت كان لنا ان نفعل ذلك ولا يكون مدلول ذلك الاسم وهو ب هو مدلول الانسان فان مدلول الانسان هو المعنى نفسه ومدلول ذلك الاسم وهو هو لفظ الانسان من حيث يدل على الانسان ثم كان لنا ايضا ان نسمي ب من حيث هو يدل على لفظة الانسان كما لم يكن معنى ب معنى الانسان فسميناه ج حتى يكون ج يدل على ما هو اسم الانسان فكان لنا ان نفعل ذلك الى غير النهاية ولكنا لا نفعل ذلك لانه لا فائدة فيه لان القانون فيه ظاهر ولانه ليس الا صيغة يتردد ويتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب فهذا حال الحد ورسمه انه قول

كذا في الدستور
ان ب اسم لا يكون معناه لفظة الانسان
كما لم يكن معنى ب معنى الانسان

يقوم

يقوم مقام اسم اي في الدلالة على الجوهر واما قول يقوم مقام قول فذلك انما يكون اذا كان احد القولين يجعل من الفاظه لفظة فيوخذ حده فيكون ما يجتمع باخذ حد اللفظة المجهول في القول قولا اخر يدل على مدلول الاول واما الجنس فما علمت واما الخاصة فهو محمول منعكس على الموضوع من غير دلالة على الماهية واما العرض فانه الذي يجوز ان يكون لطبيعة الموضوع وان لا يكون اي الذي يتقوم دونها طبيعة الشيء ثم يمكن ان يعرض وان كان لكله ويلزمه وان لا يعرض بل يفارق او هو كلي ليس هو احد الثلثة الباقية على ما علمت والذي قيل من ان العرض وان كان لا يفارق موضوعا ما فانه قد يوجد في موضوع اخر ويفارقه وان الفطوسة وان لم يفارق الانف فقد يفارق ما هو في طبيعة الانف فلا يوجد فهو قول لا ينجي عن النقض اذا نوقض ما يقولون باعراض شانها ان يلزم ما يعرض له مثل مساواة الزوايا لقائمتين فانه عارض بالقياس الى الحاد الزوايا والى قائم الزاوية ومتساوي الساقين وغير ذلك اذ هو كلي ليس بجنس ولا حد ولا خاصة وان كان خاصة لجنسها وهو المثلث ومع ذلك فانه لا يفارق وكذلك لا يجب ان يلتفت الى ما يقال من ان العرض اما ان لا يحفظ موضوعه بالكيف بل يشتد ويضعف واما ان لا يحفظ بالعدد بل يختلف في موضوعات لا يستوعبها فليس كل عرض كذلك ونقول يشبه ان يكون قسمة التعليم الاول للمحمول هو الى ثلثة الى جنس وخاصة وعرض كانها تعود فتنقسم الخاصة الى الحد والى ما يقال له خاصة خاصة فتكون الخاصة في التعليم الاول تدل مرة على معنى اعم ومرة على معنى اخص فاما المعنى الاعم فكل محمول مساو واما الاخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما وقد علمت ان مثل هذا كثير ثم الاخص يقال على معنيين احدهما الرسم والاخر الخاصة المعروفة في كتاب ايساغوجي فان حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة فان كل واحد منهما محمول منعكس لكن احدهما قول والاخر مفرد ولما ثلث القسمة في التعليم الاول عني بالخاصة ما يعم الحد والرسم والخاصة التي هي احدى الالفاظ المفردة ثم لما ربعت القسمة عني بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة ولم نشتغل ههنا بالخاصة المفردة اذ لا فائدة ههنا في النظر في المفردات المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه من حيث هي كذلك فان ذلك في المبادي وحيث يجب ان نتكلم في البسائط واما ههنا فالغرض ان نتكلم في المحمولات ولاختلاف احوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة في ايساغوجي وعلى معنى اخص منه وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة وعلى معنى اخص من الجميع وهي التي تذكر في كتاب ايساغوجي وقد تركت ههنا

اذ خ

فصل في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الامور وكيفية اعتبارها في المقولات

فهذه هي الامور التي تجعل محمولات المسائل واليها يتوجه الاثبات والابطال فمنها ما اثباته اسهل ومنها ما اثباته اعسر وجميع ما اثباته اسهل فان ابطاله اعسر وجميع ما اثباته اعسر فان ابطاله اسهل فكل ما يحتاج

في اثباته الى اثبات شرايط فيكفي في ابطاله الى ابطال شرط والحد يحتاج في اثباته ان يثبت انه محمول
ويثبت انه مقوم ذاتي ويثبت انه مساو ويثبت انه هو الاسم في المعنى اي ان المدلول به هو هو المدلول
بالاسم واما في البرهان فلا يحتاج ان يثبت انه موجود بل لا يمكن وقد علمت هذا وذلك لان الحدود
في الجدل قد يكون لا بالحقيقة بل بحسب الشهرة وربما لم يكن ما ظن حدا الجدلي بل ربما لم يكن جملة كلي ولكنه
يحتاج في البرهان الى ايضاح شرط زائد هو ان يكون مع المساواة في العموم مساويا في المعنى حتى
يكون حدا تاما وقد علمت كيفية هذا ويمكن ان لا يكون هذا غير محتاج اليه في الجدل واما الجنس فيحتاج
ان يثبت في الجدل انه موجود ويثبت انه مقوم ويثبت انه اعم والخاصة يحتاج ان يثبت انها
موجودة وانها مساوية وانها ليست في الجوهر والعرض يحتاج ان يثبت انه موجود وانه غير مقوم
وانه غير منعكس لكن من عادة الناس ان يقولوا ان الحد يحتاج فيه الى كل ما ذكر وان الجنس يحتاج فيه
الى الوجود والتقويم وان الخاصة يحتاج فيها الى الوجود والمساواة وان العرض يحتاج فيه الى الوجود
فقط واما الطريق الذي اشرت اليه اولا يجعل الحد اصعب اثباتا من الاخر وذلك من جهة كثرة
عدد ما يجب ان يراعى فيه ويجعل عدد ما يعتبر في العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض
واما الطريق المشهور فيوجب ان يكون ان العرض يسهل اثباته جدا ويصعب ابطاله جدا و
الحد يصعب اثباته جدا ويسهل ابطاله جدا ويكون المواضع التي تعد نحو اثبات العرض هي المواضع
التي تعد نحو الاثبات المطلق الا انه ليس يعجبني هذا المذهب ولا المعلم الاول يصرح به بل نقول
ان في جميع المباحث والمواضع التي لغير الحد مواضع ما ينتفع به في الحد فان ما يحتاج ان يقال في العرض
من طريق الاثبات قد يحتاج اليه في اثبات معنى الحد المحمول والى ان يبين انه حد وان ما يحتاج ان يقال
في الخاصة من طريق ما هي مساوية فيحتاج ان يقال في الحد وما يحتاج ان يثبت به الجنس من طريق ما هو
جوهري يحتاج اليه مثله في الحد وايضا فان اثبات الجنس نفسه يحتاج اليه في اثبات الحد فان ابطل
واحد من هذه بطل به الحد فيكون الحد مشاكلا لهذه ومشاركا اياها في ضرب من الضروب وبجزئيت
لفظة جميع وكل على التسبيل التي دللت عليها فظن انه جميع على سبيل عموم العادة ونسي ان في
كل باب بحث خاص حتى في العرض كان العرض ليس يحتاج الى الخاص يحث ذلك البحث مقابل
للبحث عما يجب ان يبحث بعد الوجود من حال الجنس وكان الشيء اذا كان موجودا كفى ذلك في كونه
عرضا وبالحقيقة فان الذي اجرى عليه الامر في باب العرض يوهم ان كل ما صح وجوده فهو عرض ولكنه
سببه ان يكون انما اقتصر فيه على مواضع الاثبات فان العرض انما يجب ان يبحث عن معانيه الاثباتية
الوجود للشيء واما انه غير مقوم فهو اثبات معنى سلبي فلذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج الى اثبات
العرض دون اثباته للحد وللجنس الى افراد باب بل جميع النظر في الاثبات المطلق والنظر في اثبات
العرض في باب واحد لكنه لزم من جهة النظر في الحد النظر في الهو هو وايراد مواضع الاثبات

والابطال

والابطال في باب الهو هو النظر في ان كذا وكذا واحد او ليس بواحد واعتم بالنظر في الاولى والاحرى باب هو
لان العرض كما قد علمت قد يقبل الاشد والاضعف ويكون بعض الاشياء التي من شانها ان يشترك
اولى بعرض من بعض ولا كذلك فيما هو جنس او حد او خاصة ولان عمدة كل ما تفيده صناعة الجدل
من حيث هي صناعة الجدل طريق الاولى والاحرى وقد يشكل في كثير من الامور وان لم يكن عرضية
هل هي موجودة لشيء او ليست فيستعان بطريقة الاولى والاحرى فيجعل البحث عن ذلك
جاريا مجرى العرض فان الذاتي من حيث علمت ذاتيته لا يشك في وجوده لما هو موجود له بل كل ما يقع
منه بالوجود فلم يسل بان يجري مجرى ما يعرض وعلى ان اعتبار الا خلقية للشيء انما هو بحسب نسبته
الى الشيء وكل نسبة عارضة فعرض من هذه الاسباب ان زيد باب البحث عن انه هل كذا اكثر واولى
بشيء فوسم الباب بباب الاثر فزادت مواضع في الهو هو ومواضع في الاثر وخصوصا
اذا كان النظر في الاولى والاحرى والاثر اشبه نظر بما يراد به الاقناع ومع هذا كله فان الخاصة
اضيفت الى الحد وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتية والتقويم فانحلت المباحث
عن المواضع الى مواضع الاثبات المطلق ومواضع العرض ومواضع الاثر ومواضع الجنس
ومواضع الفصل ومواضع الخاصة ومواضع الحد ومواضع الهو هو فاذا اعطيت هذه
المواضع فقد اعطيت هذه المواضع كلها بما يحتاج ان يعطى القانون في استعمالها عند المحاورات
الجدلية ولكن بالحرى ان يكون لنا معنى الهو هو محصلا فنقول ان الهو هو يقال على طريق الاختصار
والرسم على معان ثلثة فيقال هو هو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسي كما يقال ان الانسان
هو هو الفرس في انه حي ويقال في معنى عام نوعي كما يقال ان زيدا هو عمرو بالانسانية ويقال على
معنى خاص شخصي كما يقال ان زيدا هو هذا الابيض وكل ما يقال فيه هو هو اثنينية ما او لا بوجه ثم ترد
الى وحدانية فاما الاثنينية في هو هو في المعنى النوعي فمفهوم الوحدة ايضا مفهوم واما في المعنى الشخصي
فقد تكون الاثنينية بالعرضين والوحدة بالموضوع كقولنا البناء هو هو الكاتب وقد تكون
الاثنينية بالموضوع وبالعرض والوحدة بالمجتمع الذي يتناول بالاشارة جملته مثل قولنا زيد
هو هو هذا الكاتب وربما كانت الكثرة بحسب اسمين والوحدة بحسب المعنى وهو اولى ما يقال له
هو هو اذ لا غيرية فيه في المعنى كما يقال الانسان هو هو البشر وربما اشكل في الشيء الواحد
انه هو هو فظن انه بالتشخص واما هو بالنوع والسبب فيه ان الكثرة بالنوع قد يكون فيه ظاهرة بالفعل
وقد يكون خفية بالقوة فحيث يكون خفية يوخذ على انها ليست واحدة مثال ذلك ان المياه
المفرقة في اوعية شتى لا يشكل من امرها انها ليست واحدة بالعدد وان وحدتها بالنوع لكن
ولكن المياه المتصلة السيلان الخارجة من عين واحدة خرازة فمن حيث انها يفترق بالمواضع
المختلفة التي تمر عليها وتحاذيها يعقل من امرها التفرق ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها

التعرف

في الجزئية الذين يتشابه فيهما بعد النوع يظن انهما واحدة وليست اجزاء الماء الجاري التي
بهذه الصفة واحدة وكيف يكون الماء الواحد موجودا في جزء من الارض دون جزء واقعا في موازاة
شيء واحد وغير واقع بل هذه كثيرة بالعدد واحدة في النوع فهوهويتها ليست بالعدد بل بالنوع
وليست اعني انه اذا كان جملة السائل لا يعرض لاجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد
بل ان يكون على ما قلت فان الماء المتصل الذي لا اختلاف في اجزائه يكون واحدا بالفعل سواء كان
كثيرا او قليلا وسواء كان متحركا او ساكنا ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسيمه دائما
الى متحرك فكان سيكون ههنا كثرة اجسام بالفعل لا محالة لا نهاية لها هذا محال ولكن يجب
ان يوخذ الاجزاء على الصفة المذكورة واحق ما يقال له هو هو من جملة ما عددناه هو ما يكون بالعدد
ومن الذي بالعدد ما يكون الاثنينية التي فيه بالاسم ويكون الوحدة في تمام المعنى وهي التي تكون هي هي بالحد ثم
ما يكون هو هو بالخاصة كقولنا ان الانسان هو الضحاك او قابل العلم وان النار هي المتصعدة الى فوق ثم
بالعرض ولكن لقائل ان يقول ان الانسان والحيوان والناطق واحد بالنوع والانسان والضاحك
ايضا وسائر ما مثلتم فنقول ليس كذلك بل الواحد بالنوع شخصان تحت نوع واحد وليس كذلك
حال الانسان والحيوان الناطق والضحاك بل الذات التي للانسان هي التي للمحدود بالحيوان والناطق
والموضوع الذي هو الانسان بعينه الذي يقال له الضحاك فيصير الانسان من حيث هو يعتبر بهذا
الاعتبار كذات واحدة بالعدد وانما تصير كلية بالقياس الى الكثرة التي تحته واما ان الاسم والعرض قد يقعان
موقع هو هو فيدل عليه انا اذا التمسنا من خادم لنا ان يدعو الينا صديقا حاضرا لمحفل قلنا ادع الينا
ذلك الجالس الوسيم فيدعوه فيكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم وقد يدخل في باب الهو
هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة على احد وجوه المناسبات التي نذكرها بعد فهذه
هي المباحث المفروضة للمطالب والدليل على ذلك ان كل محمول اما ان ينعكس على الموضوع او لا ينعكس
فان انعكس فهو اما دال على الماهية فهو حد او غير دال عليها فهو خاصة وان لم ينعكس فهو اما مقول
من طريق ما هو فهو جنس او فصل او غير مقول فهو عرض فكل محمول المطلب اثباته فهو احد الاربعة
وقد يطلب لا اثباته بل انه هل هو حد او هل هو جنس وما اشبه ذلك ولا تختلف الاربعة من جهة
الطلب الاول وانما تختلف من حيث الطلب الثاني وانت تعرف ان كل طلب فيرجع الى شيء من
هذا بالاستقراء فان قولنا هل النفس جوهر طلب للجنس وقولنا هل الانسان قابل العلم والنار
متصعدة بالطبع الى فوق طلب للخاصة وقولنا هل النفس عدد متحرك لذاته طلب للحد وقولنا
هل العالم محدث طلب للعرض اللازم ويجب ان نتحقق هذه الامور المذكورة في المقولات المعلومة
فانه في كل واحد منها شيئا هو جنس وشيئا هو فصل فان الفصول الجوهرية قد علمت انها جواهر
وكيف هي جواهر وفصول الكيف كمثل ذلك قد يكون كيفا وعلى نحو ما علمت وربما كانت الكيفية

والضاحك صح

غير دال

فصلا

فصلا ولكن المقولة اخرى غير الجوهر وبالجملة قد نجد في كل واحد منها فصلا اما ان يكون لشيء داخل في
بابه او لشيء اخر وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصة فاما في الجوهر فانه قد يخص الانسان
الضاحك كما يخص الضاحك الانسان فان الانسان ليس جنسا للضاحك ولا فصلا ولا نوعا يكون
الضاحك شخصية ولا عرضا بل هو خاصة له يدخل في حده لا كما يدخل الجزء بل كما يدخل الشيء الخارج وعلى ما
علمت وتحققته سالفا واما وجود الخاصة في المقولات الاخرى فكل يعرفه ولا تحتاج ان يبتدئ بتعريفه
واما العرض فقد يكون في كل واحد منها وذلك ظاهر في جميعها واما الجوهر فقد يحمل على شيء من الاشياء
حملا على سبيل انه عارض له كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك فيكون نسبته الى المتحرك ليس
نسبة شيء غير العرض اعني العرض الذي هو احد الخمسة الذي هو العرضي دون العرض الاخر وايضا فان المحمول
في المسائل يكون اما جوهرا او ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر كما علمت واما احد التسعة الاخرى اما
بالقياس الى الجوهر واما بالقياس الى احد الشيء فان العرض ايضا يدل على ماهيته وله ايضا مع ذلك لواحق
داخلة في الحد وهي اعراض ما وذلك لان العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو احد الخمسة فتكون
بسيطة عرضا بمعنى العرض الذي بازاء الجوهر ويكون مركبة شيئا ذا ذلك العرض وربما لم يكن له لا عرضا
اعني بحسب ما يلزمه وعلى ما علمت وكل واحد من هذه الاجناس كما علمت فانما يدل من طريق ما هو
لا على كل شيء بل على ما هو جنسه فهو داخل فيه بالذات واما على ما هو خارج عنه فقد يكون غير دال على
ماهيته بل عارضا فهذه الاربعة قد تطلب في هذه العشرة وكل واحد من هذه العشرة انما يكون الجنس
منه جنسا لما في مقولته واما العارض منه فقد يكون عارضا لما ليس في مقولته حتى ان الجوهر يكون
عارضا لغيره كالانسان للمتحرك وقد يكون عارضا لما في مقولته كالكم المنفصل يعرض للمتصل وبالعكس
فان كل مقولة اذا وجدت في غيرها كان على سبيل العارض لها وانما تقوم بتقويم الجنس ما هو موجود
فيها واذا سئل عن هذه العشرة او عن شيء منها هل هي فيكون الموضع النافع فيه موضع الاثبات
المطلق واذا سئل عنها هل هي جنس او فصل او خاصة او عرض فيكون الموضع النافع فيها هو
الموضع الخاص بذلك الباب ونقول ان اعتبار هذه الاحوال انما هو بحسب المطالب اي الدعاوى
في القضايا الجدلية وذلك لان هذه المحمولات انما حدت ليعد نحوها المواضع والمواضع انما يعد نحو
الاثبات والابطال والاثبات والابطال انما يتوجه نحو الدعاوى فان المقدمات الجدلية من حيث هي
مقدمات جدلية وليس الدعاوى منصوبة لا ينتفع النظر فيها من حيث محمولاتها احد هذه المحمولات
واما البرهانية فمعرفة نسبة المحمولات الى الموضوعات النحو من النسبة التي لها نافع جدا فان ذلك يحقق
احوالا من احوال الصدق والكذب بل حال المناسبة مع المطلوب واما المقدمات الجدلية فالمعتبر فيها
التسليم المشترك او الخاص على اي نسبة كانت الحدود فان ذلك لا يتعين له حكم بان يكون المحمول شيئا
او غيره واما محمولات الدعاوى فان اعتبارها من حيث هي احد المذكورة نافع في باب ارشاد الموضع المثبت

او المبطل لها **فصل في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية** لكنه يلزمنا
ان نعرف كيف تستنبط المواضع وقبل ذلك فيلزمنا ان نحد المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي والمطلب
الجدلي الذي هو احد طرفي النقيض فيما يسوق اليه القياس الجدلي وهو للمجيب ما ينصره ويحفظه وللسائل مقابله
فهكذا يجب ان نفهم هذا الموضع من التعليم الاول لا كما ظن من انه يعني بهما شيئا واحدا بالفعل او بالقوة
جزء للقياس الجدلي اما هو ما هو بالفعل فاذا استعملت مقدمة واما بالقوة فاذا اخرجت على جهة السؤال
كي يتسلم فان هذا غير موافق للغرض والمقدمة توجد في التعليم الاول حين تحد على انها مسئلة اذ لا فرق يعتد
به بحسب الغرض الذي في هذا الموضع بين ان يقال مقدمة او يقال مسئلة كما علمت فنقول انه ليس يمكن
ان يكون مقدمة جدلية الا مشهورة مطلقة او متسلمة فان العاقل لا يعمل قياسا من مقدمة مجهولة
في المشهور او مضادة للمشهور وعن غير متسلمة عند المخاطب وبالجملة ما لا يقول به احد فان تبعيه
يكون باطلا لان ما لا يوضع منه شيء لا يكون عنه لزوم لازم لان الخصم يقول انما يلزمني هذا ان وضعت وسلمت
واما ان لم اسلم فلا يمكنك ان يلزمني شيئا فاذا المقدمة الجدلية هي الذايعة او المتسلمة وبالجملة ما يراه احد
واما المطلب الجدلي فليس ايضا يصلح ان يكون كل شيء فليس كل مطلب جدليا فان الامر الذي لا يشك
فيه احد من الناس ولا يختلفون فيه هو غني عن الاثبات ومن يحاول نقضه بالقياس فهو اهل ان يضحك
منه وهذه هي المقدمات المشهورة المطلقة فامثالها لا يكون مطالب جدلية الا بالقياس الى المغالطي
في الجدل واما المشهورة الغير المطلقة وهي التي فيها خلاف ما او موضع شك اذ لا اتفاق على قبولها
فللجدلي ان يبحث عنها وان يقيس على طرفي النقيض فيها والمقدمة الجدلية المطلقة هي للمتسلم المطلق الذي
ليس بحسب انسان ما بل هو متسلم من الجمهور او العلماء او اهل النباهة بعد ان لا يكون المتسلم عن
احد الثلثة بدعة منافية للمشهور وبعد ذلك فيما ينبه عليه ويكتسب له الحمد الحاقه بمشهور اخرى
الحاقا مشهورا على سبيل التالي للمقدم بان يكون له مع المشهورات مناسبة اذا دل عليها كان
وجوب حمده عن ذلك مقبولا لظهور مناسبته للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور اليه
بسرعة انتقالا في المشهور وان لم يكن الانتقال واجبا بحسب الحق وهذه هي التي تشتهر بالقرينة
ولا كان الانتقال انتقالا عن قياس الى النتيجة بل كان على سبيل شبه وجوب حمد شيء واستحقاقه للقبول
في نفسه لا لانه لزم عنه لزوم المجهولات التي تصدق بالقياس وبالجملة فان ذلك المتقرب ينبه لا على صدق
تلك المقدمة والتزامه بل على انها مستحقة لاعتراف الحامد بها كانها كان يجب ان يفطن لها قبل
هذا التنبيه بالقرينة وان يقال بوجوبها في نفسها واما النتيجة فانها بعد اللزوم يكون متحققا منها
انها مجهولة في نفسها وانما عرفها القياس فهي الان معروفة وفيما نحن فيه لا يكون كذلك بل يكون
الانتقال يقضي فيها بانها في حقها ان لا تجهل ابدا ولا تنكر وايضا المقدمة الشنعة المضادة للمشهور
والمقابلة التي ليست بمشهورة ايضا تكون جدلية من وجه اذا قدمت على سبيل التناقض بل ان ينتج

خ توخذ

قد

ما يلي العلل … لعسر … المشهور

عن نقيض المطلوب بالقياس ثم يجعل مقدمة في ابانة ان ما انتج ذلك الشنع فهو شنع وهذا بطريق قياس
الخلف ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والاراء الذايعة في الصناعات فان من الاراء الموجودة في الصناعات
ما يذيع ويشتهر فاما مثال اللواتي تحمد بالنقل فمثل انه اذا كان مشهورا محمودا ان العلم بالمضادات
واحد فكذا هذا واتبع فقيل وكذلك الحس بالمتضادات واحد صار هذا محمودا ورأى انه واجب الاقرار
به وذلك لان مشابهة العلم للحس ظاهرة جدا وكذلك اذا لم يكن مشابهة بل مقابلة للايجاب مقابلة الحكم
مثل انه اذا كان مشهورا ان الاحسان الى الاصدقاء واجب فان الاساءة اليهم واجب وهذا هو ان اخذنا
نقيض مقابل الاحسان فاقمناه مقامه او قلنا ان كان محمودا ان الاحسان الى الاصدقاء عدل فمحمود
ان الاساءة الى الاعداء عدل وههنا اخذنا سببا والفا بينه وبين شيء وحكمنا بحكم فجعلنا مقابل
الشيء الاول لمقابل الشيء الثاني بذلك الحكم وسيظهر لك بعد ان هذا امر واجب في نفس الامر
او ليس بواجب الا انه وامثاله محمود وهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ويشترك في استعمالها السائل
والمجيب فان المجيب يستعمل المشهورات ولا يلتفت على ما علمت الى ما يسلمه او لا يسلمه السائل
وايضا فان السائل اذا استعمل المشهورات لم يحتج الى التسليم في اكثر الامر فان حال المشهورات
في الجدل حال الاوليات في البرهان فكما ان الاوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة الى ان يطلب قياسا
على صدقها كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل من غير ان تنزل عن درجة الشهرة المطلقة
والتسليم المطلق الى التسليم المحدود وبالمسئلة عنها للتسليم كانها مشكوك فيها وكانها معرضة لان يقع فيها
شك وربما ضار السائل في ذلك فانه يحرك المجيب الى ان يتنبه لانه لا يسلم المشهور الذي ينفع السائل فاذا
اخذه اخذا وقصده اقتضابا وكانه امر بين كان اقرب الى التسليم ويكون كانه قد سلمه بالقوة وان لم يكن
سلمه بالفعل فما كان من ذلك مشهورا مطلقا فحاول المجيب الى التسليم لم يلتفت اليه بل ربما سخر بالمجيب وربما
احل محل الرحمة وربما نسب الى استحقاق العقوبة على ما ساء مثل ذلك ما نبينه عن قريب وكذلك كل ما كان
مشهورا عند قوم فان استعماله معهم على سبيل الاقتضاب انفع من استعماله معهم على سبيل المسئلة وما
بعد هذا في التعليم الاول فانه يفهم على وجهين ابعدهما كانه يقول واما الذي هو الاولى بان يكون مسئلة جدلية
اي اذ يكون مقدمة ويوجد على سبيل المسئلة فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به في اثبات مطلوب
من باب ما يؤثر او يجتنب او مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حقا ويقصد فيه المعرفة فيكون اما ان يبلغ
تسليمه نفسه الغرض في ذلك او بان يجعل مقدمة تعين في انتاج ما يوخذ مقدمة بذاته او يكون معينا على ذلك بان
يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق ويكون اما عن المشهورات لا المطلقة جدا فان ذلك لا يسئل عنه
بل المشبهة والمقابلة او التي عند قوم ما او لا يكون من المشهورة بل مما للاعتقاد مشهور للفلاسفة فيه
فضلا عن الجمهور او ما يجري فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف كاختلاف الجمهور والفلاسفة في حال اللذة فانهم
يرون ان اللذة خير والفلاسفة لا يرون ذلك او يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف او يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف

وبالجملة ما يكون لاحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف والوجه الثاني وهو اظهرهما فكانه يقول ختم القول في المقدمة
الجدلية واحدها من حيث هي جدلية بان بهما الجسب سائل ومجيب باعتبارهما ثم بالمطلوب الجدلي فكانه قال واما
المطلوب الجدلي فهو حكم علمي او حكم اعتقادي اما شيء انما يقاس عليه لنفسه او يقاس عليه ليعين في معرفة شيء
آخر وهو لا محالة مما لا يكون بين الشهرة بل يكون من حقه ان يتشكك فيه لانه لا راي للجمهور فيه مثل ان الاشكال
القياسية ثلثة او لا راي للفلاسفة فيه مثل انه هل الكواكب زوج او فرد فحينئذ يقيس الجدلي على ضرب منها بالمشهور
الاولى بها ان يكون زوجا او فردا او للفلاسفة راي يخالف ما عليه العامة او فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة
وبالجملة ما يقع فيه شك وهو موضع شك اما لتقاوم الحجج فيه وتكافيها واما لفقدان الحجج في الطرفين جميعا او لبعدها
عن الامر المشهور مثل حال العالم اهو ازلي ام ليس والاحرى ان يكون ما بعد حجته ليس بمطلب جدلي وهو ما لا يكون
عليه قياس من المشهورات ويكون القياس عليه من الاوليات بعيدا مثل انه هل زاوية نصف الدائرة قائمة
واعلم انه كثير من اراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها راي ولا للمشهور اليها سبيل لكن للبرهان اليها سبيل وبازاء
ذلك كثير من الاراء لا سبيل للناس من الاوائل اليها وقد تتكلف عليها قياس من المشهور مثل انه هل الكواكب زوج
او فرد وهل زحل نحس او سعد وكل راي من ذلك فهو بالقياس الى ناصره وضع اي دعوى وليس ما نسميه
ههنا ايضا وفي كتاب البرهان وضعا اعني الدعوى الذي لا يكون مؤيدا بالحجة الصحيحة وانما نسمي ذلك ايضا وضعا
لمناسبة ما بينه وبين الوضع المذكور ههنا فان من الدعاوي ما هو دعوى فقط ومن الاوضاع ما هو وضع فقط
وما كان كذلك فنحن ان نخص باسم الوضع فان العادة جرت بان نخص ما له معنى من المعاني المسماة باسم و
ليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى على سبيل ابتداء اصطلاح كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما سمي
به منقولا اسمه من الممكن العام اذ كان لا وجود له الا الوجود الذي هو ممكن في المعنى العامي من غير زيادة عليه كما كان
من الاوضاع دعوى فقط لا هو حجة ولا مشهور ولا مؤيد بالمشهور على سبيل قياس او استقراء ويكون قائله
يقول بلسانه دون قلبه فبالحري ان نخص باسم الوضع اذ هو دعوى فقط فالوضع بهذا المعنى هو راي مبتدع
وليس كل راي مبتدع فانما يبتدعه من لا اساس له ولا بصيرة بشيء قوي لا يستحق ان يجعل له ذكر ويجعل من
المسائل والمطالب الجدلية بل ما هو مبتدع ممن يذكر ويعد في اهل البصيرة والمعرفة مثل قول من قال انه لا تناقض
ولا خلاف البتة وقول من قال انه لا اثبات البتة وقول من قال ان لا حركة ولا تغير البتة وقول من قال ان
كل شيء واحد وانه ليس كل شيء اما مكونا واما فاسدا فان الموسيقار اذا صار كاتبا فليس هو جاد ثابتا
اذ قد كان موجودا قبل ان يكتب فلو حدث لحدث كاتبا ليس له وجود ما قبله ولا هو ازلي والا فقد كان
دائما فقد يكون شيء لا مكونا ولا فاسدا فهو وضع سخيف والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه اذا وقع
فيه للاوائل خلاف ونصر بحجة فهذا وجه يستعمل عليه لفظة الوضع ويعني بها المعنى الذي اشرنا اليه ولكن ليس كل
مطلوب وضعا بهذا المعنى فانه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لاحد خلاف فضلا عن ان يكون فيه للكل خلاف
وذلك لان الوضع الصرف لا اقل من ان يكون فيه خلاف ما ولو بين الحكماء وبين العامة ايضا واذ كان

ما بين العلامتين ليس في نسخة الاستور

ليس في نسخة الاصل

ما بين العلامتين ليس في نسخة العكس

بلغ

اذا

فيه خلاف فهو دعوى اذ ليس يقال للمقبول انه دعوى وان هو دعوى وكل دعوى يسمى في هذا الموضع وضعا فهو
وضع لكنه وضع صرف على ان مثل هذه الاوضاع ليست اوضاعا ومطالب جدلية على القصد الاول بل على
القصد الثاني وعلى سبيل ما يلزم الجدلي مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول نفسه كما يلزم
الفيلسوف الاول مناقضة من يرى ان بين طرفي النقيض واسطة وذلك بحسب القائل لا بحسب القول
وذلك لان هذا ليس عليه قياس في نفس الامر صحيحا اذ لا وسط في نفس الامر اعرف منه لكنه قد يكون عليه قياس
بحسب المخاطب فانه اذا كان شيء ذلك الشيء عنده اعرف منه عنده وهو يسلمه وذلك الشيء ينتج به
نقيض وضعه لزمه من ذلك ان يعترف به وان كان القائل ممن يركن الى الخطاب واما من لا يصغي الى الخطاب
والى النظر فلا دواء له بالخطاب وكذلك حال الوضع المذكور فانه بالحقيقة ليس مطلبا جدليا ولا من حقه
ان ينظر فيه بالنظر الجدلي الذي بالذات فانه انما يجب ان يلتفت الى وضع ما قد يتشكك فيه وما من
حقه ان يقابل قائله لا بالكلام بل بالعقوبة كمن ينكر حسن عبادة الله وبر الوالدين او بالرحمة كمن يقول
ان النصيحة غير مؤثرة او بالتجربة كمن يقول ان الشمس متبدلة كل يوم او غير متحركة او بالتحسيس اعني تكليف
التحسيس كمن يقول ان الشمس غير منيرة والنار غير محرقة فان مثل ذلك ليس مطلبا جدليا بالحقيقة فان المشهور
اوضح منه يوضحه وكذلك ما كان القياس الذي ينتجه قريبا منه مثل قولنا الربع نصف النصف وكذلك
ما كان القياس عليه من الاوائل وبعيدا جدا وليس اليه قياس من المشهورات فقد قيل في المطلب الجدلي
او قد قلنا قبله في المقدمة الجدلية ونقول ليس يحسن ان يسئل الجدلي عن المائية وعن اللمية فان هذا سؤال
تعلم بل له ان يسئل عن المائية بوجهين اما مائية دلالة لفظ مستعملة للمجيب في خلال ما يتكلم به او ان يطلب
المائية الى الهلية فيقول هل يقول ان مائية كذا كذا حتى يناقضه ويقابله فاما ان يبتدي ويطلب مائية
لشيء كالمكان او الزمان او غير ذلك ليعلم ان يقيس عليه قياسا يؤدي الى ابطال ما يقوله فهو تعلم
فان اراد ذلك فطريقه ان يقول له هل يقول بائية كذا كذا حتى يخرجه الى قول واحد فيقصده او يقصد بل
وكذلك له ان يسئله عن اللمية من وجهين احدهما ان يقول له لم قلت ما قلت من غير ان يواخذه بلمية الامر
في نفسه والاخر ان يقول له مثلا هل السبب في كون كذا كذا ام لا وقد بان من عرض ما تكلمنا فيه ان
العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلي وذلك اذا كان المشهور قد يقاس منه عليه او على نقيضه
ومطالب لا يتكفل الجدلي الكلام عليها وان الجدلي قد يكون له مطالب مشتركة ومطالب خاصة وهي
التي قد يتشكك اليها من المشهور ولكن الطريق اليها من الاوائل الحق متعذر فصل في الآلات التي يتم بها
ملكة الجدل وطلب المواضع وهي اربع فانه قد تكلمنا في ابسط الامور الجدلية وهي المحمولات
ثم التي تليها وهي ما منها الكلام الجدلي اعني المقدمات وما فيه الكلام اعني المطالب فيجب ان ننظر في
نفس الكلام الجدلي وهو الذي اليه غاية التركيب وهو الحجة فنقول وكل حجة اما قياس واما استقراء وما يتبعهما
والقياس اوجب لالى العقل واشد الزاما فانه اذا سلم المقدمات في القياس لزمته النتيجة لا محالة والاستقراء

بلغ

اقرب الى الحس واشد اقناعا واوقع عند الجمهور لميلهم الى الامثلة الا انه اضعف الزاما لانه اذا سلمت
مقدمات الاستقراء امكن ان لا يلزم المطلوب اذ قد يمكن ان يوجد جزئي مخالف فالاستقراء والقياس هما
اصلاح الجدل ويتم ذلك بالمواضع وتكتسب الملكة الجدلية بادوات اربع احدها ان يكون الجدلي قد اكتسب
المشهورات وجمعها وحفظ ما يراه الجمهور واكثرهم وما هو مضاد ايضا لما يرونه مضادة النقيض اي يكون
مناقضا لما يرونه فانه ينتفع به بالذات في قياس الخلف وبالعرض بان ينقل من الشنع الى مقابله فيجره الى المطلب الراجح
المحمود ويجوز ان يعنى به نقل نقيضا الشهرة من احكام في الاضداد الى احكام في الاضداد على ما علمت ويجب
ان نعلم ان من الذوايع ما هو مشهور جدا ومنها ما هو مقارب ويؤيد بمثال ومنها ما لم يذع ولم يذكر ولم يتقارب
الا انه اذا ذكر واخطر بالبال حمده الذهن المشهوري في اول وهلة حمدا راسخا او دون ذلك وان لم يكن سمعه البتة
لكنه يحمد كما يسمع ويقبل وخصوصا اذا ايده مثال وكثير من المواضع المذكورة في الابواب التي تاتي بعد من جملة ما
لم يشتهر ولم يعرف ولكنه كما يقال قولا ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور والسبب فيه مناسبات تجري بينه وبين
خيالات لهم ومشهورات عندهم او تواتر شهادات واليه ايضا ولاكثرها اسباب ذهنية حتى تكون هناك
موجب لا يشعر به ولو شعر به لكان قبوله على سبيل الحجة لا سبيل الحمد وربما وضعوها وسلموها لاستقراء فما لا يجدون ج
له نقضا ومعاندة ويجب ان نكتسب الذوايع التي تكون بالقرينة عليها او نحتاه وبيناه وذلك على سبيل المشابهة
وعلى سبيل المقابلة ويجب مع ذلك ان تعد الاراء التي تخصه بصناعة صناعة وما قد اجمعوا عليه او قاله المقدم
فيها مثل اراء بقراط في الطب وفيثاغورس في الموسيقى وغير ذلك فيجمعها جمعا وتعلم ان المقدمات والمسائل
ثلثة اصناف احدها منطقية يراد لغيرها من الامور النظرية والعملية والثاني خلقية وهو في ما الينا ان نعلمه
وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه اما تعلقا اوليا مثل قولنا هل افعال العفة سعادة او ليست واما تعلقا
ثانيا وهو ان يكون نفس المسئلة ليس رايا هو تعلم عمل او كسب خلق لكنه نافع في ذلك ويطلب لاجل ذلك
كقولهم هل يمكن ازالة الخلق وكقولهم هل العدالة يقبل الاشد والاضعف والثالثة طبيعية ولست اعني بالطبيعي
الجزء الطبيعي الخاص فقط بل اعني به جميع ما ينظر في الامور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة الى انها تكون
نافعة لنا بوجه من الوجوه وربما كان فيها ما ينفع في افعالنا كمعرفتنا ان النفس باقية وانها يجب ان تفارق البدن
مقدسة طاهرة فان هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلقي ولكن لا بالذات واما من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى انه لاجله
بل ثانيا ولنورد امثلة الاصناف الثلثة في موضع واحد فنقول اما مثال المسئلة المنطقية فقولنا هل
المتضادات يوجد حد بعضها في بعض واما مثال المسئلة الخلقية فقولنا هل اللذة مؤثرة جملة ام لا واما
مثال المسئلة الطبيعية فقولنا العالم ازلي او محدث وهل النفس تفسد او تبقى فيجب اذا تامل المشهورات
ان يستنبطها ويحصلها من المسموع والمكتوب ان نضيف ما يقع في فن واحد بعضه الى بعض ويجمعه في جمع واحد فانه لا قياس
جدلي الا من مقدمات جدلية واصل المقدمات الجدلية هي المشهورات فيجب ان تكون معدة ويجب ان تجتهد
حتى تكون المقدمات ماخوذة عنده بوجهين احدهما ان يصير هاهنا مجموعة الى حكم عام وهذا للحفظ مثل انه يجب ان يجمع لنفسه

من احكام المضايفات والمتضادات حكم واحد عام في المتقابلات حتى يجتهد ان يكون عنده بدل قوله
المتضادات كذا ان المتقابلات كذا والوجه الثاني ان يكون مفصلة عنده مقربة الى الجزئيات حتى يكون له
تصرف في كثيرة وهذا السبب انفع الاستعمال فقد بينا سالفا ان احد الجدلي المقدمة في الجدل ويعني قرب
الى التفصيل انفع له فاذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك الى المتضادات وما معها واذا كان عنده
المتضادات فصل ذلك الى الاضداد الجزئية فقال مثلا العلم بالحار والبارد واحد والعلم بالرطب واليابس
واحد والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد وكذلك والالة الثالثة القدرة على تفصيل الاسم المشترك و
المتشابه والمتشكك وهذا ليس قانونا للموضع اي بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب
معين بل انما منفعته ما سيرد من بعد ذكره فلا يجب ان نقتصر على ان نعلم ان كذا لفظ مشترك بل ان يكون له
قدرة على ايراد حدود ما يشترك فيه الحدود والتي تدل على مباينة بعضها البعض فلا نقول مثلا ان الخير يقال
على الشجاعة والعدل والعفة على المصح والمخصب بمعنى واحد فقط بل وان نبين كيفية ذلك بان نبين
الفعل والحد فنبين مثلا ان الشجاعة والعدل خير على انها كيفية الخير نفسه واما المصح والمخصب فخير
على انه فاعل لكيفية الخير واما القوانين النافعة في معرفة ان الاسم الواقع على اشياء كثيرة يقع عليها وهي
ذوات ماهيات وحقايق مختلفة او يقع عليها بمعنى واحد فمنها ان كان للشيء ضد فننظر هل الاشياء
المعدودة مضادة للاشياء المنتفعة في ذلك الاسم وهي واحدة في الاسم او مختلفة في الاسم فان وجدها
مختلفة الاسم في اول الامر سهل عليه الوقوف على ان الاسم اسم مشترك وان لم تجدها مختلفة الاسماء
بل وجدت الاسم في جميع ما يقابل المسميات بالاول تعذر عليه فانه لا يمتنع ان يكون اسم مشترك وبازائه
اسم مشترك كالمضاد له فاما مثال الاول فان اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ويوجد له
من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص
باسم الكليل وحداهما مختلفان فيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم وايضا يقال
ثقيل للجسم الطبيعي وللصوت لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفة والمضاد للصوت مخصوص باسم
الحدة فالثقيل يقع عليهما باشتراك الاسم وكذلك النظيف فانه يقابله في الحيوان السمج وفي الثياب الوسخ
واما مثال الثاني فهو ان يكون المضاد واحدي الاسم المشترك كما يقال صوت صاف وبالفارسية
روشن ولون صاف وبالفارسية روشن ويقال صوت كدر ولون كدر وكلاهما بالفارسية ايضا
تيره فههنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد في جهة التسمية مخلص عن الشبهة بل الحد والماهية
والعلامة والخاصة هي التي تدل في امثالها على الاشتراك فان الصفاء لو كان يعني فيهما معنى واحدا لكان
مدركه حاسة واحدة لكن ليس كذلك بل يدرك احدهما السمع ويدرك الاخر البصر كما ان مدرك الحاد
الطعمي هو الذوق ومدرك الحاد الشكلي اللمس ومثل ذلك ينفع في التمييز بينهما لا لاعتبار الاسم اذ كان
لا يبعد ان يتفق ان يسمى ضداهما جميعا كاليين وايضا اذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لاحدهما

صد ولا يوجد للاخر البتة مثل اللذة فانه يقال لما يجده الصادي عند شرب الماء ويقال لما تاخذه الذهن عند ادراك
الحق لكن لتلك اللذة اذى مقابل محسوس عند العطش واما التذاذ النفس بان القطر لا يشارك الضلع فليس
له اذى يقابله في الناس العاميين وكذلك المحبة اذ قلت للناس وجد بازائها بغضة لمثل ما تحبه واما اذا قيلت
للاحجار كمغناطيس حين يجذب الحديد فلا يوجد بازائه بغضة للمغناطيس لمثل ما يجبه وايضا تنظر في حال تضاد كل واحد
من المتسميين هل لاحدهما له واسطة والاخر ليس له واسطة فانه لا واسطة بين السواد واذا قيل على الجهل والبياض
اذا قيل على العلم وواسطة بين السواد اذا قيل على لون ما والبياض اذا قيل على آخر وكذلك ان كان في كليهما واسطة
لكنهما مختلفان فان بين الاسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والابيض المقول عليه واسطة هي المتخلخل
ومثلها بين اللونين هو الادكن وايضا في واسطة ما بين الصوتين واحدة واحدة الاسم وواسطة ما بين اللونين
كثيرة كثيرة الاسماء فهذه قوانين من جهة التضاد فانه لم تكن للشيء مقابل بحسب التضاد فانه لا محالة تكون له مقابل على
سبيل التناقض البسيط الذي عرفته وعرفت الفرق بينه وبين التناقض القولي فان وجدت اللفظة السلبية مشتركة
فكذلك اللفظة الايجابية كقولنا لا ابصر ولا استعمل البصر فان احدهما ان كان مشتركا فيه فالبصر بازائه مشترك فيه
وكذلك ان احدث المقابل من طريق الملكة والعدم فانه ان كان البصر على وجهين بصر قلب وبصر عين فكذلك العمى و
بالعكس ان كان العمى عميين فالبصر يدل على معنيين وايضا ان كان العلو مشترك يقال على المكان ويقال على الفضيلة
فكذلك اسم السفل والتحت مشترك وايضا يجب ان يعتبر التصاريف والاشتقاقات كذلك فانه ان كانت
العدالة واللون على سبيل العدالة مشتركا فالعدل مشترك وان كان المصح مشتركا فالصحاح مشترك وايضا
يجب ان يرفع الامور المسماة بالاسماء الى اجناسها فان اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك فان الخير اذا قيل للملك وقيل
للفضيلة وقيل للمساوي وجد الاول يرتقي الى الجوهر والثاني الى الكيف والثالث الى الكم فيكون اذا اسم الخير واقعا
عليها بمعان مختلفة اللهم الا ان يعني بالخير امر من الامور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك في المقومات
فيكون حينئذ من الاسماء المشككة الا ان الخير ليس كذلك فان الملك خير على انه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة
وليس خير الاربعة والمساوي وكذلك ان لم يرتفع الى اجناس عالية مختلفة بل اجناس متوسطة مختلفة مثل الابيض في الالوان
والابيض في الاصوات ومثل الحاد من الاصوات والحاد من الزوايا ومثل ما يقال لآلة القيان حمار والحيوان حمار فانها ليست
ترتفع الى اجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعانده ولكن يرتفع الى اجناس قريبة مختلفة فان آلة
القيان لا يدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وان كان يدخل في جنس له دون اعلى الاجناس وكذلك جنس احد الابيضين
اللون والاخر الصوت وهما داخلان تحت جنس دون اعلى الاجناس واما اذا وقعت في اجناس مرتب بعضها تحت
بعض فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك فانه قد يكون للشيء الواحد دائما جنسان مختلفان بهذه الصفة بل ربما
كانت اجناسا المختلفة ليس عن فصول مقابلة بل متداخلة مثل الحيوان الناطق والحيوان المائت اذا جعلنا الناطق ليست
اكثر من الانسان عموما وقد يعرض من جهة الاجناس والانواع التي فوق بعض ان يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك
على شيء واحد من حيث يدل على الاعم والاخص كما قد علمت مرارا وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الامور التي تقع

اليها

اليها لا مفهومات اسم الموضوع بل مفهومات امور اخرى عند اعتبار المضاد والمقابل مثل انه ان كانت المقابلات
ترتفع الى اجناس مختلفة فاسم الضد مشترك واسم الموضوع ايضا مشترك فكذلك من التصاريف ومما ينفع
في اعتبار اشتراك الاسم ان يعمد الى الاسم المركب للشيء الذي يتركب من اسمه الخاص ومن الاسم المنظور في اشتراكه
كانه اسم واحد لكنه مركب فيجعل ذلك الى الحدود او الرسوم ثم ترفع الخاصيات فان بقي للباقي في مفهوم
واحد محصل فليس الاسم بمشترك مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف فانك اذا رفعت الصوت
ورفعت الجسم لم يبق هناك شيء واحد لانه لا بقاء اذا رفعت الصوت ورفعت الجسم حسن
المسموع ونافذ فيه البصر او الشعاع ورب علم ينفع الرجوع الى الحدود والرسوم في تحصيل اشتراك الاسم
وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا والسبب فيه ان يكون في التحديد اشتراك اسم اخر
مثل حد الشيء الصحي انه الذي نسبته الى البدن نسبة اعتدال فيوهم هذا انه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحد
بل حدود والا ان لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال وعلى ما هو سبب اعتدال ومما ينفع
في اعتبار اشتراك الاسم انه اذا قيل شيء على شيئين فهل يحتمل المقايسة بان يقال انهما متساويان في معنا
فان كانا يقبلان الاشد والاضعف فهل يجوز ان يكون احدهما اشد واضعف من الاخر وان كان احدهما
يقبل والاخر لا يقبل فهذا اولى ما يدل على اشتراك الاسم مثاله هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف
الحاد والطعم الحاد او ليس وهل يمكن ان يقال صوت احد من سيف او سيف احد من طعم مع انه يمكن ان
يقال صوت احد من صوت وسيف احد من سيف وقد يقال نور لبيان الحق ونور الشعاع ونور بيان
الحق لا يقبل الاشد والاضعف ونور الشعاع يقبلهما وايضا اذا دل الاسم على اشياء هي فصول لاجناس
مختلفة متباينة فان الاسم مشترك فان الاجناس التي بهذه الصفة فان فصولها مختلفة الحدود
ومثال هذا ان الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت اذ الصوت يخالف صوتا بانه حاد ويدل على فصل ما
بجنس صناعي الى وايضا تنظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة او هل هي فصول واحدة
باعيانها فان وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا فانك تجد فصول اللون الذي يقال
على الجسم مفرق للبصر وجامع له وفصول اللون الذي يقال على البصر مفرق للبصر وجامع له وفصول
اللون الذي يقال على احد الاجناس الثلثة التي في الالحان خنثيا وسدسيا فلما كانت الفصول مختلفة
كان اللون اسما مشتركا ثم النوع لا يكون فصلا البتة لما هو نوع ولا الفصل نوعا له فاذا كان كذلك
فان كان احدهما نوعا والاخر فصلا فالاسم مشترك مثل الابيض في الالوان فانه نوع وفي الاصوات
فانه فصل فاذا هما باشتراك الاسم ولكن يجب ان تنظر ان هذا البحث هل هو حقيقي او بحسب المشهور
فنقول اما ما يقال ان فصول الاعراض هي انواعها فقد علمت فيما سلف انه لا يجب ان يفهم من
ذلك ان الفصل المنطقي للعرض هو بعينه نوعه بل يفهم ان معنى الفصل في كل موضع غير معنى النوع وان
الجنس ليس البتة جزءا من مفهوم الفصل وهو جزء دائما من مفهوم النوع لا شك فيه لكن معنى ذلك

انه ليس يحتاج النوع الذي للبسائط الى ان يكون له فصل مجرد بسيط حتى تكون له حينئذ فصل منطقي مشتق
منه بل الشيء الذي هو النوع فيها انما يكون معنى الفصل المنطقي له لذاته يعنى ان البياض وما جرى مجراه من البسائط
ليس مفرقا للبصر بتفريق يقترن بشيء فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق بل يكون البياض بحيث يكون
مفرقا للبصر لذاته لا كالناطق اذ كان ناطقا منطقيا فان كان ليس انه مفرق للبصر هو انه بياض اذ هو مفرق للبصر
بمعنى انه شيء مفرق للبصر هو انه بياض اذ هو بمعنى انه لون مفرق للبصر هو انه ان كان لا يوجد المفرق للبصر
الا لونا فليس انه شيء مفرق للبصر هو انه لون مفرق للبصر فانه ليس كلما يوجد الشيء الا ويكون هو هو يجب
ان يكون داخلا في مفهومه ومقوما لماهيته وقد علمت هذا فيما سلف فهذا الحكم اذا لا يوجب ما ظنوه
من ان يكون نوع البسيط هو بعينه فصله في المعنى والمفهوم ولهذا يحسن ان يقال اللون البياض كما يصح ان يقال
اللون المفرق للبصر فلا يجب ان يقال قد يكون الفصل نوعا كما حاوله بذلك ابطال هذا الموضع واخراجه من
الحقيقة وخصوصا ما قيل مع ذلك لكن النوع لا يكون فصلا البتة وهذا يوجب ان ينعكس فلا يكون فصل
نوعا البتة او يقال ان هذا في انواع الجواهر وفصولها وكيف والامثلة جاءت لغيرها بل يجب ان
نعلم ان الفصل المنطقي لا يكون البتة نوعا لشيء الاعلى وجه ما الفصل منطقي اخر وهو الذي يكون له مكان جنس
وكثيرا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلا للجنس الاعلى الذي فيه الشيء مثاله الحساس ومعناه شيء ذو حس فانه
نوع من المدرك الذي هو شيء ذو ادراك وقد علمت ان مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل
فيها واما ما هو نوع من مقولة من المقولات فليس هو البتة فصلا لشيء على انه فصل منطقي بل يكون فصلا لشيء
على انه فصل بسيط والكلام ههنا في الفصل المنطقي فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء من المقولات
وبالعكس ليس شيء من انواع المقولات فصلا منطقيا لشيء وانما قلنا ان الاعتبار ههنا مصروف
الى الفصل المنطقي لان المثال الذي ههنا هو الحاد وهو محمول على الصوت من غير اشتقاق فيقال صوت حاد ولا كذلك
الفصل البسيط فانه انما يحمل كما علمت بان يشتق منه واعلم انه ان لم يكن للفصول المنطقية في الامور البسيطة
فصول بسيطة وجودا فانه قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولا فيقال لون له تفريق البصر فلا يجب ان يظن
انما يعني به التفريق بالفصل فان ذلك ليس فصلا ولا يجب ان يفهم منا ان في طباعه شيئا هو التفريق مقترنا
بالشبيه حتى يكون مجموعهما للفرق كالبياض المقترن بالشبيه حتى مجموعهما الابيض ثم يوصف به الجسم بل انما
يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز ويجب ايضا ان نعلم انه اذا كان احد المعنيين المفهومين من الثاني
نوعا والاخر جنسا فان اللفظ مشترك وكذلك اذا كان احدهما جنسا والاخر فصلا وكذلك اذا كانا
فصلين جنسين مختلفين في العموم لكن امثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء واحد بالذات او بالعدد
من جهتين وقد سمعت امثلة هذا مرارا واما الاداة التي بعد هذا مما لا بد للجدلي من الارتياض به وفيه الاقتدار
على احد الفصول بين الاشياء فانه بذلك مفرق بين الامور المتشابهة الاحكام ونطلب بهذه الملكة من
التفريق بين الامور المتجانسة بل المتشابهة جدا وافضل ذلك ما كان في اعتبارات احكام شيء واحد

علی ان

على ان البحث عن تباين امور متشابهة الاجناس نافع جدا مثل التفريق بين احكام الحس واحكام العلم
واما الاشياء المتباعدة جدا المختلفة الاجناس التي لا تشابه فيها في طبايعها ولا في اجناسها ولا موضوعاتها
فان اعتبار الفروق بينها كانه خوض في تعرف امر معلوم وذلك غير مفيد دربة واما الاداة الرابعة فهي الاقتدار على
اخذ التشابه ويجب ان يكون ذلك مطلبا في الاشياء البعيدة الاجناس المختلفة جدا فمن ذلك ما يكون
بمعنى مفرد مثل تشابه الجوهر والكم في انهما لا ضد لهما ومنه ما يكون بالنسبة كما يقال ان نسبة الحس الى المحسوس
هي نسبة العلم الى المعلوم او نسبة البياض الى البصر كنسبة السواد اليه او نسبة البصر الى البياض كنسبة البصر
الى السواد ونسبة العقل الى الخيال كنسبة الخيال الى الحس وبالجملة اما ان لا يكون في الحدود مشترك او
يكون مشترك واحد هو في كليهما منسوب اليه او في احدهما منسوب وفي الاخر منسوب اليه ويجب ان يكون
هذا كله في الاشياء المتباعدة وايضا فان الاشياء المتجانسة اذا كانت بعد التجانس متباينة جدا

فصل في منافع هذه الالات

كالانسان والثور وكالبياض والسواد فان ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع في التدرجة
فالاداة الاولى نافعة في ان يكفي المجيب والسائل الملاحة فيما لا خلاف فيه فربما كان ما يقوله المجيب غير مقابل في
المعنى لما يسوق اليه السائل كلامه مثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين في زماننا اذ يقول احدهم
ان الله يرى ويقول الاخر ان الله لا يرى والذي يقول ان الله لا يرى ويعني به انه ليس مدركا بالبصر ادراك
شيء مقابل ذي كيفية والاخر يسلم هذا لو صرح به له لكنه يقول يرى ويعني به معنى اخر لا يقدر على النطق به ثم
يتشاغبان على العمى وكذلك اذا قال احدهما كلام الله غير مخلوق ويعني به هذا المسموع وقال الاخر كلام الله غير
مخلوق ويعني به شيئا اخر عند ذلك لا يتصوره ولا يتصوره الاخر ثم يتشاغبان والاقتدار على تفصيل الاسم
المشترك يعين في هذا الباب معونة عظيمة ويكفي اللجاج فيما لا يهم وايضا فان المجيب اذا كان يعرف حال
اللفظ المشترك ثم اخذه السائل بمعنى واحد اهله للعبث به والسخرية منه فكثيرا ما حاول ان يقيس على معنى
فيتصرف العبارة عنه الى معنى اخر وهو لا يشعر به وايضا فانا نقتدر بذلك على التحرز من ان يجري علينا
مغالطة باستعمال اللفظ المشترك المغالطة التي ستدل على وجوهها في الفن الذي يلي هذا الفن وان شئنا
ان نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني امكننا فانه يصلح لنا ايضا احيانا ان نستعمل المغالطة ونحتج
بها قوة الجدلي كما يصلح ان نستعملها فنعلم بها قوة المتعلمين وايضا فان كثيرا من الاراء المدينة قد يعمل المدبر
للمدينة كنه الحق فيها ويكون الاصلح ان يعتقد الجمهور خلافه وان يقنعوا او يقنع الجدليون منهم فيه بالاقاويل
الجدلية فان نبع فيهم من لا يصلح للتدريج الحكمي وكان مع ذلك قوي الجدل قوي الخاطر مقتدرا على مقاومة
ما ينبني على المشهور فطنا باقي المشهور من العوارف فطنة طبيعية لم يؤمن ان يعود بجاجته بوبالا فيجب
ان يوخا معه بكل وجه من الالزام فربما نفعت معه المغالطة كما وقع لسقراط بجالسو ما حسن حال نجادلان في
امر العدل اذ غالطه سقراط باسم مشترك فافحمه وليس ينتفع بذلك المجيب وحده ولا السائل وحده فان
كلا الفريقين ينتفعان به اما المجيب فاذا تسلط عليه السائل بقياس نعلمه على ما يحسبه مقابل وضع

الجيب ويكون مقابله في المعنى غيره فاذا بين ذلك اوضح عجزه وعرف قصوره واما السائل فانه يعلم
المجيب بذلك انه كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك فيكون السائل في ذلك وجهان من المنفعة
احدهما انه ان شاء اعلم اخر الامر عجز المجيب والاخر ان يكون السائل لا يحصره قياس على مقابل وضع المجيب
فيأتي بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه وانما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك
فيه واحدا لا كما الحال عليه في قولنا كل عاين جسم فان المجيب حينئذ او السائل ان يقول ان حكم ما ذكرت لا كمال ساير
انك عملت عليه القياس لحكم المعنى وانما انصر المعنيين جميعا نصرة واحدة او هو السائل انا اقصد مقابل
كذا او هو عندك في الحكم على حكم الاخر الذي ظننت اني غلطت في ايراد القياس على مقابله بل كلاهما عندك
سواء فيسقط بهذا التشنيع والتعجيز وعلى ان النفع نقل في انتقال السائل من مقابل المطلوب الى مقابل
مشاركه اذا كان حكمهما سواء بل انما ينتفع بهذا اذ كان حكم الامرين مختلفا وبالجملة فان هذا مغالطة وليس
عدلا في الجدل ولا يحسن ان يشتغل به الجدلي الا في مثل العذر الذي اوضحناه وذلك اذا احس بقصور
من نفسه عن مقاومة الخصم وكان غرضه في مقاومته مصلحة ووجد لنفسه فرجا وصولا الى الغرض فهما
متعلقان باستعمال اللفظ المشترك اذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق بل المصلحة واما الاداة
المبنية على طلب الفصول فمنفعتها في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي تقصد
قصد النظر في الواحد والغير اذا اريد ابطال الواحد واثبات الغير وينفع ايضا في الحدود فان كمال الحدود
بالفصول واما الاداة المبنية على طلب التشابه فينفع في الاستقراء اذ الاستقراء مبني على طلب امور
متشابهة تحت كلي وكلي اخر ليجعل احد الكليين محمولا على الاخر فانها ان كانت متباينة لم ينفع وهذه
المنفعة على ما علمت مشهورة لا حق وينفع بها ايضا في القياسات الشرطية المتصلة ولكن منفعة
مشهورة ايضا لا حقة واما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين احدهما ما يستعمله الجدلي
وغرضه ليس الخلف والتشنيع بالاستقامة كقولهم ان كان اللمس يورد الملموس على اللامس فالابصار
يورد المبصر على المبصر وهذا الكلام جدلي كثيرا ما يكون مشهور القبول لكنه ليس بواجب اعني ان يكون الحكم
في الشيء كالحكم في شبيهه لكنه اذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا كان من العدل في
المشهور ان يطالب المخاطب بايراد الفرق بينهما واما في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك لانه ليس
يلزم في الحق ان يكون حكم الشيء كحكم شبيهه بل هذا ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون فهو كنفس الدعوى وانما يلزم
من طريق النظر الحق ما لزم عن مقدمات واجبة واذا كانت المقدمة ليست واجبة فليس الكلام
بقياس اذ ليس فيه مسلم وموضوع وقد علمت ان هذا كان شرط القياس في ان يصير ما يلزم عنه لازما
فيكون للمخاطب ان يقول ولم يجب ان يكون حكم البصر كحكم اللمس وان تشابها في انهما حاستان
ما لم يبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب واما الذي في طريق الخلف والتشنيع فكما يقولون قائلهم
لو جاز ان يكون كذا لجاز ان يكون كذا اعني لو جاز ان يكون البصر يرسل رسولا الى الخارج لجاز ان يرسل اللمس

رسولا ايضا

رسولا ايضا الى الملموس ويكون لفظة لو ههنا احسن في الاستعمال ولفظة ان ههنا فاذا كان
استعمال هذا عند جدلي في زمان محمودا مشهورا كان من العدل في الجدل ان يطالب الخصم بالفصل حتى تبين
انه لم جاز في هذا دون ذلك وكان حينئذ اذا لم يبين فقد هذا ان كان هذا الى حد صار مشهورا
مقبولا فانه الى حد قد يصير مشهورا كالمقدمات قد يصير مشهورة واما في الحق فلا يلزم الخصم ان
يجيب عن ذلك البتة بل يقول ولم كان يجب اذا جاز شيء في شيء ان يجوز في شبيهه بل يجوز ان يكون
حكم موجودا في شيء وغير موجود في اقرب الاشياء شبيها منه واذ ليست هذه المقدمة بعلمية فليس
قياسك بقياس بل ر بني طلب الفصل فيه وصعب اني لست اقدر على الفصل فيه فاين برهانك على
وجوب التشابه فيه وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم لان اول ما يجب ان يطلب في الحدود هو الشيء الذي له
التشابه فيه لان اول ما يطلب هو الجنس في الجنس ام التشابه في الامور الذاتية والرسوم قد يوجد فيها
الا اجناس واما بدل الاجناس امور مناسبة للاجناس وايضا فانه ان كان عند ناحد لشيء ما ولم يكن
عند ناحد او رسم لشيء اخر فربما كان ذلك الاخر رسما بعيدا عنه جدا وكان مع ذلك شابهه في امر فذلك
الامر جزء حده او رسمه ثم ما وراء ذلك فصوله فنسبة ما هناك على جنس في ذلك الشيء الاخر ثم يقرب
الامر في ارتياد الفصل وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر والوحدة للنقطة اذ كل واحد
منهما مبدأ كم والجدليون اذا وجدوا عاما مثل هذا وجدوا جنسا او ما هو في المشهور جنس او ما هو قائم في الرسوم
مقام الجنس فهذه هي الآلات النافعة في الكتب الفنية الجدلية ثم يليها الوقوف على المواضع **المقالة الثانية**
من الفن السادس **فصل في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من جوهر الوضع** انا سنبتدئ في هذه
المقالة بذكر المواضع سالكين فيه سبيل التعليم الاول فان ما اثبت في التعليم الاول اثبت على جميع من غير ان يعقب
مرة اخرى للترتيب فان جميع ذلك عجيب عظيم والشغل به ربما طرف عن معاودة التكلف لما هو
عايد بحسن الزينة دون الضرورة فلو شاء شاء ان يرتب ما هو مواضع الاثبات والنفي المطلقين على
حدة وغيره عن الذي يخص العرض من حيث له الوجود العرضي لم يكن بما يتكلفه من ذلك باس وكذلك ان كان
من المواضع شيء بينه وبين لفقه موضع كانه غريب بينهما فلم يتكلف ان يتكلف تغيير الحال فيه على ان الفطن
مغنية جودة الفهم عن الترتيب والبليد لا ينفعه الترتيب لحسن فيقول الان المطالب التي تساق اليها
المقاييس كلية وجزئية وما اثبت كليا او ما ابطل بالكلية فقد تضمن الجزئية فيما فعله والعرض فقد يثبت
كليا وقد يثبت جزئيا ولا يبطل من حيث هو عرض سلبه جزئيا واما ما سواه فان جميعه يحتاج ان يثبت
كليا ويبطل ان لا يوجد في البعض لكن الخاصة والحد يحتاج ان يثبتا كليين وان يبطلا عما سوى الموضوع
ابطالا كليا واما العرض فممتنع ان يثبت معاكسا للموضوع فانه حينئذ ينقلب خاصة لكن ذلك ينفع
في ابطال العرض لكنه اذا اثبت انه معاكس لم يكن عرضا لكن اثبات ذلك صعب جدا فاذ لم كان العرض وجوده
اقرب الى ان يكون وجودا بلا زيادة تاكيد حتى يكفي ان يكون موجودا وان لم يكن للجميع او كان للجميع ولم يكن

فيها ستة فصول
فصل في مواضع الاثبات الماخوذ من جوهر
تحصيل حد

اصله

مقوما وجميع ذلك لا تزيده معنى وجوديا على الوجود بل الزيادة هو اما ان لا يكون عاما واما ان يكون مقوما
وما اشبه ذلك وكان ما وراء العرض يحتاج في امره الى نظر زائد وكان المجيب اذا نصر ان الشيء جنس
يكون مصرته له بعد ان يكون سلم له الوجود وان قال او خاصة فان انه ليس بجنس انما خاصية الخاصية
بانه ليس يجب اذا كان سلم له انه موجود واما اذا ادعى في شيء انه عرض فيكون قد اعطا انه لا تضمن
كونه عاما بل كونه عرضا فيكون في اكثر الامر انما خاصية القائل في ان هذا ليس بموجود فصلا ان يكون غير عام
واما ان يقول له هذا موجود ولكنه جنس لا عرض فهو مما يقع نذره وكان الحاق مواضع العرض في التعليم الاول
بمواضع الاثبات المطلق مما له فائدة وعلى ان النظر في المحمولات التي هي اجناس وحدود وخواص نظران
احدهما هل هي موجودة لموضوعاتها وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود وقد عرفت في مواضع اخرى
ما في ذلك والنظر الثاني في ان المحمول هل هو جنس او هل هو حد او هل هو خاصة وهذا نظر في عارض طبيعة
لا في الجنسية كما قد علمت امر ما يعرض للطبيعة الموضوعة للجنسية فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا
اخص من النظر في الوجود ونظرا في انه هل الشيء عرض وقد ظن في هذا الموضع ان السائل مبطل والمبطل
سالب فقيل فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضع على الايجاب وهذا كذب وزيغ فانه كما
ان المبطل للايجاب يكون بالسلب كذلك المبطل لوضع سالب انما يكون بالايجاب وايضا فان الابطال
التعليم الاول لم يتعرض لتقديم السلب بل ذكر حدوث ابطال اذا قال انما يقيس على الابطال لما يقوله
المجيب فالابطال الكلي قد يكون بموجب جزئي وقد يكون بسالب جزئي وقد يكون بالكلي منهما جميعا وقد ظن
في امر العرض شيء اخر وهو ان الجنس كالحيوان اذا قيل كان حيوانا على جوهر حيوان ودل على وجوده ثم الابيض
لا يدل على وجود الثلج ولم يعلموا انه لقائل ان يقول والحيوان لا يدل على وجود الانسان والابيض يدل لا محالة
على وجود جوهر ابيض واما انه لا يدل على ماهيته فشيء اخر ليس مفهوم هذا اللفظ وكذلك ما قالوا ان العرض
لا يدل على غير واحد دلالة لا يزول وهو شيء اخر ليس مفهوم هذا اللفظ فاول المواضع المذكورة هو النظر
فيما فرض عرضا للمحمول هل هو جنس او حد او خاصة له فان كان فليس عرضا له وهذا كانه بعد تسليم الوجود له
وعند اعتبار نفس العرضية التي هي لا محالة غير هذه المعاني الاخر ومثال هذا ان يقول قائل ان البياض
عرض له ان كان لونا وانما اللون جنسه وكذلك لو قال قائل عرض للعدالة ان يكون فضيلة فتارة يقع
الغلط من الوجه الذي قلنا وتارة بان يجعل الجنس لا محمولا بالتواطؤ بل بالاشتقاق كالاعراض فيقال ان
البياض تلون وان المشي تحرك وان النقلة تغير ولو كان اللون خاصة للبياض لما كان مانع يمنع ان
يشتق منه بسيطها الاسم لكن امثال هذه الاشياء اعم من موضوعاتها فليست ايضا بخواص وهذا
الموضع برهاني والقياس عليه من الشكل الثاني ويصلح للابطال من وجه وايضا للاثبات اما الابطال فان
يقال مثلا المحمول كذا جنس للموضوع ولا شيء مما هو عرض للموضوع بجنس له فيكفي في الابطال قياس واحد
واما في الاثبات فيحتاج الى مقدمات كثيرة بالقوة حتى يقال كذا ليس بجنس ولا حد ولا خاصة وكل ما

محمولا صح

للموضوع صح

ليس كذا

ليس بكذا ولا كذا فهو عرض لكن امثال هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة كانه قال كذا
اما ان يكون جنسا او فصلا او خاصة او شيئا اخر ثم يستثني فيقول لكنه ليس بجنس فيصح لكنه كذا او كذا
ثم استثنى مرة اخرى حتى يبقى واحد الا انهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ثم يجعلون الكبرى
مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات وينتجون ومع هذا فان الاولى بهذا الموضع ان يكون
معدا نحو الابطال وموضع اخر معد نحو الهلية بالذات وقد يمكن ان يجعل معدا نحو اعتبار العرضية وهو ما وجود
من اعتبار الموضوع في المسئلة بان يقسم على انواعه واصنافه القريبة منه اولا لئلا يتشوش بالوقوع الى
الكثرة دفعة بل يجب ان يكون الابتداء بالقسمة مما هو اقل ثم يتدرج الى ما هو اكثر فيقسم ايضا جزئيات
الجزئيات القريبة ويوقف عند الحد الذي اذا تجوز وقع في الاشخاص مثل ما لو كانت المسئلة انه هل العلم
بالمتقابلات واحد فيقسمها اولا الى الاربع ثم يقسم الاربع الى جزئياتها فيقسم الاضداد الى العدل والجور وما
اشبه ذلك وتقسم المتضايفات الى الضعف والنصف وما اشبه ذلك والعدم والملكة الى العمى والبصر
وما يشبههما ويقسم النقيض الى قولنا الشيء كذا وقولنا ليس كذا والى البسيط كقولنا انسان ولا انسان
والمركب كقولنا هو انسان ليس هو بانسان على ما علمت فتامل ان كان المحمول غير موجود في شيء منها وكان
الدعوى جزئيا موجبا اتينا بالقياس على نقيضه او كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا اتينا بالقياس
على الجزئي السالب وهذان للابطال وايضا ان وجدنا الحكم مستمرا في جميعه اتينا بالقياس على كلي موجب وجدناه
مستمرا في بعضه اتينا بالقياس على الجزئي الموجب فيصلح هذا للاثبات والابطال فان كان الدعوى كليا موجبا
وكان الامر موجودا في كل الموضوعات او اكثرها فان الاكثر في الجدل كالكلي ثم لم يظهر عناد جزئي سالب او كان الدعوى
كليا سالبا وكان السلب مستمرا في الكل وفي الاكثر لم يظهر عناد جزئي موجب فعليك ان يسلم ولا يجادل فانك
اذا جادلت من غير مناقضة تجدها كنت اهلا لان يضحك منك فنقول ان هذا الموضع انما يكون برهانيا بعد ان يكون
الجزئيات كلها فقد رتبت فلم تغلط بشيء ثم يكون المحمول من الايجاب والسلب على كلية كل جزئي اما الذي
تؤدي اليه بقسمة اولى او بقسمة ثانية فانه لا باس في ان يكون الحكم اعرف في الجزئيات منه في الكلي وان يتوصل
من الجزئيات الى الكلي لكنه من شرطه ان لا يكون كل نوع او صنف مما انتهت اليه القسمة محمول فيه الايجاب والسلب
الا باستقراء الاشخاص فان ذلك لا يفي ولا ينتهي اللهم الا ان يكون بتتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة
للتصديق الكلي المعروف حالها في كتاب البرهان فحينئذ يصلح هذا النظر فاما اذا لم يكن الحكم على كلية جزئي جزئي
مما هو تحت الكلي الاعم سنان عن التفات الى جزئياته الشخصية التفاتا غير تجربي فان هذه الطريقة لا ينفع في البراهين
وانما ينفع في البراهين حيث يكون تاما في حكم الاستقراء التام او في حكم التجربة يقع في كل نوع مما وقف عنده وقوعا
بالغا وهذا مما ينفع في القليل واما المخاطب للتعليم فاذا اورد عليه اكثر جزئيات الامر وكان الحكم فيها مستمرا لكن
للعالم لم يبين ان ذلك في الكل بحيث ولا شاذ واحد كان من العدل ان لا تسلم المقدمة للمجيب وان ينكرها
من غير ان يلزمه الاتيان بعناد البتة فان المخلوق ليس بيان له بسبب انه يجد معاندة او لا يجد فانه اذا كان لا يجد هو معاندة

فكان صح

البرهان صح

الاول صح

للحكم فليس يجب ان لا يكون في نفس الامر له معاند واذا جاز ان يكون في نفس الامر معاندة جاز عنده ان لا يكون الحكم الكلي حقا في نفس الامر وان كان حقا في الاكثر فاذا جاز ذلك عنده لم يمكن التسليم بما يلزمه فلم يكن نتيجة القياس بما يلزم منه فلم يكن تعليم واما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيات اوليات بينة بل هو بين في المشهور واكثر بيان المقدمات في المشهور انما هو بالاستقراء فاذا اتى باستقراء بعد الاكثر فقد اتى بالقانون الجدلي فان وجد المخاطب معاندة فقد اتى بالقانون الجدلي وان وجد المخاطب ما يعاند به فقد ناقض المقدمة الكلية وان لم يجد بل وجد استمرارا فيقبل ما في حكم الجدل ان يقبل فاما ان قال لا اقبل ومع ذلك فليس عندي عناد بل انا عاجز عن المناقضة فقد يعرض لانه يتحرز منه فهذا الموضع معد نحو الاثبات والابطال المطلق من هذا الوجه واما انه كيف يكون معدا نحو العرض فان نجعل النظر في المحمول ليس على انه محمول مطلقا بل على انه موجود عرضا في الكل و الاكثر او ليس موجودا عرضا في شيء او في الاكثر وموضع ثالث شبيه بهذا الموضع في شيء ويخالفه في شيء اما مشابهته لما مضى فانه يتبع لاحاد كثيرة واما مخالفته فلانه يتبع لاحاد كثيرة هي اجزاء الحد والاول فقد كان يتبع لاحاد كثيرة وهي جزئيات الموضوع وايضا فان الاول كان التتبع فيه مخصوصا بجانب الموضوع واما هذا فان التتبع فيه غير مخصوص باحد الجانبين وحده واما نفس الموضع فان يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول ويحلل الى اجزائه ويطلب هل في الاجزاء ما يمنع وجود المحمول للموضوع فانه ان كان جزء من حد احدهما منافيا للاخر فجملة الحد مناف فالحد و ومن مثال ذلك ان قال قائل غير مبال ولا متحرج ان الله يظلم نظرنا في شرح اسم الله تعالى وفي حد الظلم فنجد شرح اسم الله تعالى انه هو الموجود البريء عن الانفعال والتغير المعطي لكل موجود وجوده ونجد حد الظلم انه اضرار يصدر عن الشيء طوعا وان كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الان اليه فنجد الاضرار تغيرا او تاثيرا بوجه ونجد الله تعالى لا يصلح ان ينسب اليه تاثير الضرر فيه وتغيير الطارئ عليه اياه فيصير ذلك لنا سببا الى ابطال ما ادعى وكذلك ان قال قائل ان الفاضل قد يحسد فينظر في حد الحسد فنجده اذى يلحق بسبب الشعور بحسن حال الاخيار ونجد الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال والتلذذ والتاذي على ما هو جميل وعدل فيجب ان يكون الفاضل غير حسود وكذلك لو قال قائل ان المناقش حسود ونجد المناقش بانه هو المتاذي لحسن حال من لا يستحق الخير من الاشرار فيعلم ان المناقش ليس بحسود فاذا حللنا الحد الى اجزاء اولى ولم نخرج من الاجزاء ما يشعر معه بالمنافاة لم يقف ولم يقنط بل لم يزل يحلل ويحلل حتى يلوح النافع في الغرض ان لم يزل ينتقل على تحليل حد اجزاء الحد الاول ونستمر في الجانبين كذلك الى ان يفضي الى اجزاء ينبهنا على ذلك فيكون كلما حددنا حدا واتينا تتفصل مركب لا محالة من مفردات هي اسماء والفاظ بسيطة اتينا بدل المفرد بقول فان هذا الصنيع يسهل لنا سبيل ادراك المطلوب اما من نفس اجزاء الحد كما عرفنا واما من لوازم اجزاء الحد فانا ربما تتادى الى الجزء وحده يكون له لازم بين اللزوم ويكون بين المنافاة للجانب الاخر وهذا الموضع نافع في الابطال في ظاهره وظاهره معد نحو الحلية وهو موضع نافع في البراهين ايضا وموضع اخر شبيه بهذا الموضع ويشبه الاول وهو ان يكون الجدل تضع المقدمات التي تريدها وياخذ في مقاومتها بطلب العناد فينتفع بذلك منفعتين احديهما انه من حيث هو جدلي له ان يقيس على المقابلات فيكون له بما فطن

ما يعني العلامة ... نسخة الدكتور

لمن المقاومة

لمن المقاومة ان تبطل المقدمة الحاصلة له عندما يحتاج ان يستعمل نقيضها في قياس اخر يسوق الى تصحيح وضع يقابل الوضع الذي يصحح بتلك وايضا فيكون له ان يحترز بالشرط التي اذا اشترطت في المقدمة لم يوجد لها مقاومة فيستعملها عند ما يستعملها على الجهة التي تنتفع بها في امان من نقيضها وهذا الموضع من حيث هو يقع للجزئيات فيشبه ما سلف ومن حيث ان العرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه وبالجملة جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع السالف وهذا الموضع جدلي جدا

فصل في مثل ذلك

وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ونافع في الاثبات والابطال جميعا وهو انه ان كان لم يات للمعنى بالاسم المشهور له بل اخترع من نفسه اسما اما على سبيل اشتراك فيه اذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم اخر او على سبيل ابتداع اسم ان كان ليس له عند الجمهور دلالة فانه يبطل عليه قوله ويقال له ان اللفظ الذي اثبت به باطل لان الواجب علينا اتباع الجمهور في التسمية للمعاني وان كان لا يلزمنا اتباعهم في ايقاع ذلك الاسم بذلك المعنى على ما يظن من ادخاله تحت المعنى ونحن نخالفه فان التسمية على وجهين تسمية بغير واسطة وتسمية بواسطة والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانا والمعنى الفاعل للصحة مصحا وهذا الى الجمهور وتسمية بواسطة كتسمية الفلاني مصحا والجسم الفلاني حيوانا وذلك بان يجعل الشيء داخلا تحت المعنى الذي له الاسم او لا وليس هذا الى الجمهور فان العامة اذا سموا مفيد الصحة مصحا تبعناهم فان قالوا ان الاستفراغ قبل النضج في الامراض الحادة والمزمنة مصح لم نتبعهم فاذا الثاني ان نبطل قول من ياتي باللفظ الغير الدال على المعنى في التعارف ولنا ان نثبت بان نبدل ان هذا اللفظ صالح في التعارف لهذا المعنى وهذا الموضع جدلي ايضا فان البرهانيين اذا فهموا من اللفظ شيئا او اخترعوه او عملوا به ما شاؤوا لم يلتفت الى ذلك بعد ان يكون المعنى مراعى وموضع اخر يجوز ان يكون جدليا ويجوز ان يكون مغالطيا وذلك ان الجدلي اذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلي ثم بين استمراره في جميع احاد تلك المعاني انتقل فقال فكل كذا كذا مدخلا فيه المعاني الاخرى وانما يمكنه ان يفعل ذلك اذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم والا فانه سيقول له ان الذي اثبت الحكم فيه غير الذي ينتقل اليه بالمعنى وان كان يشاركه في الاسم وهذا الموضع صالح للاثبات والسلب واما المبطل فيكفيه ان يبين في بعض تلك المعاني ان الحكم غير موجود اذا كان يبطل كليا واما المثبت فلا يمكنه ان يثبت ان الحكم كلي بسبب وجوده في جزئي واحد بل بسبب وجوده في الكلي او في الاكثر الا ان يكون شيء واحد وهو ان يكون مقنعا او مسلما ان الحكم في الجميع كالحكم في الواحد وذلك في الامور المقومة واللازمة فانه اذا صح ان المحمول مقوم لجزئي واحد من كلي اخر وصح انه مقوم للكلي بها وكذلك في اللوازم التي لا تفارق اذا سلم انه موجود لشيء من الكلي وفي جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المجيب والسائل ان الحكم في الواحد والكثير لا يختلف فاما ان لم يكن كذلك فالجزئي الواحد لا ينفع في اثبات حكم كلي فليس اذا كان نفس الانسان غير مائتة يلزم ان يجعل كل نفس غير مائتة واما اذا كان القائل قال ان نفس كل انسان ونفس انسان واحد حكمه واحد ثم بين ان نفس فلان غير مائتة وقول نفس الانسان ونفس

الفلاح صح

خ د ٢ وفيناه ط في المشهور بان

كل حيوان تيقظان في هذا الحكم ثم بين ان نفس الانسان غير مائتة بدليل من المشهورات مثلا انها
خاطبت بعد الموت في الرويا فلانا فاخبرته بان له دفينا في موضع كذا او بان فلانا المدعى على ورثته
محق او بشيء مما يشبه هذا فاقنع بهذا في المشهور بان نفسه يكون حية وهي التي ابت لنفس النايم
فحدثته بما حدثته انتقل القائل فقال وكل نفس انسانية لا يموت اذا كان الخلاف في كل نفس وفي
هذه الواحدة خلافا واحدا فكذلك حكم ما يكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى بل جزئيات اللفظ
واما يلجي الجدل الى هذا الصنيع حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس حكم مساواة الزوايا
الثلث لقائمتين في المثلث فان الجدل لو وجده عاما لم يحتج الى ان يستعمل الاسم المشترك بل كان له ان
يقصد المعنى الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ثم يبين الحكم فيه وان كان لا يجد الحكم عاما ويجده خاصا بالمعنى
الذي يقصده وينافيه فما حاجته الى الاشتغال باللفظ المشترك انما حوجه الى ذلك ان الحكم يكون واضحا
في غير المعنى المقصود فما خذه على انه في المعنى المقصود لاشتراك الاسم نعم ان وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك
الاسم فمن اظهار القوة ان يستعمل البيان في جميعها وان كان لا يلزمه ذلك بل يكون كانه يقول ان الحكم
الذي ادعيته ليس هو الحق وحده في كذا بل وفيما يشاركه في الاسم ايضا فان حكمه حكمه مثل انه ان قيل
هل العدل واجب وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجميل نفسه وعلى الواجب
وجوده فبين ان العدل واجب بالمعنيين جميعا فيكون قد اظهر قدرة على البيان ويكلف ما هو
فوق الواجب وهذا بعد ان يدل على ان هناك اشتراكا في الاسم وانه غير ذاهب عليه الاسم فاما اذا دل
على اشتراك الاسم ولم يمكنه ان يستعمل هذه القوة فاشار الى احد المعنيين موجود له الحكم ولم يمكنه ان يبين
ان المعنى الثاني كذلك فقد خرج عن عهدة البيان لانه اذا بان ان احد المعنيين موجود وانه انما نحا ذلك
المعنى فقد سلمت دعواه فهذا الموضع اذا اخذ على الظاهر المذكور عند الشروع في بيانه فهو سوفسطائي
واذا اخذ على وجه اخر يكون جدليا وهو ان كثيرا من الاسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور
وان كان المشهور لا يمنع ان يوقف على الشركة فيها فيصير ايضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها
في المشهور وان كانت قبل ذلك في حكم المتواطي فان كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة تكون
مشهورة ثم قد يشعر بنقيضها ويمنع ويرد فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ولا يوجب هذا
كونها غير مشهور بالحقيقة فليس الشعور بان الامر غير حق يجعله غير مشهور بل اذا كان ذلك امرا ظاهرا
جدا عاليا موقوفا عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل احد فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية
بل يكون انما راجت المقدمة على انسان ما بسبب من الاسباب وفي وقت غفلته واما ما يكون
مشهورا مقبولا قد يسلمه الجمهور وقد يعتقدونه ويستمرون عليه ولا يظهر لهم ان المشهور يمنع شهرته
في الحال بادنى تامل بل انما يظهر ذلك بنحو من النظر ادق من ظاهر النظر ادق من ظاهر النظر العامي فذلك
مشهور في نفسه فاذا اخذ من حيث يسلمونه اخذ من حيث هو مشهور وصلح استعماله على انه

مشهور

مشهور واذا اخذ مقابله من حيث هو مشعور به وزيد تحجه فهو ايضا جدلي وبالجملة فان المشهور اذا
احس بصدق مقابله او شهرة مقابله ايضا وصح ذلك بنحو من التصحيح كان كل واحد من المتقابلين مشهورا
فكذلك قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على انه متواطئ اذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية
وايضا اذا شعر بالاشتراك الذي فيها ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد فان المقدمة القاطعة ذلك
يكون ايضا جدلية وبالجملة ما يسلمه الخصم وان كان شنيعا فهو جدلي فضلا عن ان يكون مشهورا مطلقا
ومشهورا غير مطلق وانما يكون استعمال الشنيع مغالطة في الجدل اذا اخذ على انه مشهور مطلق او محدود
محمود ولم يكن كذلك وروج على انه كذلك واما اذا اخذت المقدمة الشنيعة من حيث هي متسلمة من المجاوب
فاستعمالها عليه جدلي فاذا هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين لكنه
قد تناسب القياسات الامتحانية والعنادية وموضع اخر شبيه بهذا غير ان بدل الاسم المشترك المحض فيه اسم متشابه
او مشكك فانه يجب ان يفصل دلالته بحيرة محصلة ويتامل الحال في الواقعات تحته واما الامثلة لذلك فان يكون
لاشياء كثيرة مختلفة الحدود اسم واحد لا بالاشتراك البحت بل بالتشكيك مثلا انها كلها بالنسبة الى غاية واحدة
او لانها غايات لشيء واحد فان ذوات الغايات يشترك في معنى النسبة الى الغاية الواحدة والغايات الكثيرة
لشيء واحد يشترك في النسبة الى ذلك الشيء المبدء مثال الاول ان الطب يحد بانه العلم بالامور الصحية الحافظة
والرادة فيكون الامور الصحية يشترك في لفظ الصحية ويشترك ايضا في معناه من حيث النسبة الى غاية واحدة وهي الصحة
ومثال الثاني ان العلم بالمتقابلات واحد ولفظة العلم بالشيء بل لفظة بالشيء يتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة
الحدود ومن جهة ان لها نسبة الى الشيء كما هاهنا الى العلم فهي غايات للعلم معا فيكون مفهوم بالشيء مفهوما مشككا من حيث
يدل على نسبة ومن هذا القبيل ايضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة بل بحسب ان المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم
لا يكون حالة عند الموضوعات سواء بل يكون لبعضها اولا وبالذات ولبعضها ثانيا وبالعرض مثل كون المثلث مساوي
الزوايا لقائمتين وكون متساوي الاضلاع مساوي الزوايا لقائمتين لست اقول المثلث المتساوي الاضلاع والفرق
بينهما ان المثلث المتساوي الاضلاع ليس حمل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض وان كان ليس اولا فانه ليس حمل
بالذات والحمل الاول واحد وقد علمت هذا في موضع اخر ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض لكان حمل الجوهر على الانسان حملا
بالعرض ولم يكن حقيقيا ولكان قولنا كل مثلث فزواياه متساوية لقائمتين على انه حمل ذاتي على الوجه الذي علمت
من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا اذ مثلث ما ليس كذلك اذ انما الذي هو كذلك هو المثلث المطلق وحده وهذا شيء
قد عرفته فلا احتاج الى ان اطول القول فيه مرة اخرى واذا كان كذلك فالمثلث المتساوي الساقين فان حمل مساواة
الزوايا لقائمتين عليه ذاتي وان لم يكن اوليا واما المتساوي الاضلاع فان حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض
وذلك لان متساوي الاضلاع قد يكون مثلثا وقد يكون غير مثلث والمثلث ايضا قد يكون متساوي الاضلاع وقد لا يكون
فاذا عرض لمتساوي الاضلاع ان كان مثلثا عرض له حينئذ ان كان زواياه كقائمتين فان عرض له ان كان مربعا لم يكن
ذلك عارضا له فاذا قلنا متساوي الزوايا القائمتين امر يقال على كل مثلث بالذات وعلى متساوي الاضلاع وقتا ما

وبالعرض لاجل ما عرض له انه كان مثلثا ولاجل عارض له بالجملة ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتأخر مطلق مختلف في الاستحقاق
فلا يكون بالتواطي الصرف بل بالتشكيك لعنه اذا قيل على المثلث وعلى متساوي الاضلاع واما على اصناف متساوي
الاضلاع فلا يكون بالتشكيك بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة حتى لا يتوهم منه هذا انا قد رجعنا عما قلنا
قديما اذ منعنا ان يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا فانا انما منعنا ان يكون بالتواطي وهو مقيس الى جزئيات
طبقتين قياسا يوجب في الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتأخر او الاستحقاق او غير ذلك مما سلف بيانه
واما في كل طبقة فمحمله حمل واحد ولكن لقائل ان يقول فمساواة الزوايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق وعلى متساوي
الاضلاع بالتشكيك ليس بالتواطي اذ يقع بتقديم وتأخير فلم احتجنا الى ان نجعل المتساوي الاضلاع متساوي الاضلاع
مطلقا لا مثلثا متساوي الاضلاع فاقول انه ليس كذلك وذلك لان التقدم والتأخر في التشكيك انما يعتبر في امور
مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض بالذات بل ذواتها متباينة الحدود واما ما كان تقدمه بانه اعم فذلك التقدم بحسب
الوهم واما في الوجود فالمثلث الموجود هو اما نفس المتساوي الاضلاع او نفس القائم الزاوية او غير ذلك وقولنا كل مثلث
فانما نعني بذلك هذه المثلثات والحكم في القضايا عليها وليست ذواتها متباينة في القوام للمثلث الموجود بل هي
في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات فكيف نضع المثلث شيئا وهذه الاشياء اشياء مباينة له خارجة عنه ثم نقول
عليها شيئا كما يقال على امور كثيرة مختلفة لبعضها اولا ولبعضها ثانيا وهي متباينات كما يقال الموجود على ذاتين متباينتين
في الحقيقة لكن لاحدهما اولا وللاخر ثانيا وليس احدهما للاخر بل قد يسبق لاحدهما الاسم من الاخر ففي امثال ذلك يكون
اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه حيث تقدم وتأخر واقعا بالتشكيك وهذا مثل متساوي الاضلاع من حيث
هو متساوي الاضلاع والمثلث من حيث هو مثلث فليس وجود احدهما من حيث هو هو متعلقا بالاخر ولا محمولا عليه
الا بالعرض بل هما شيئان متباينان مختلفان ليس احدهما جزء حد الاخر ولا محمولا على الاخر بانه هو هو بالذات
فيجب اذا ان يفصل امر التشكيك في هذا المذكور فيثبت ان الحكم موجود فيها كلها او يبطل بانه ليس موجودا فيها
كلها وقد يكون نوع من التشكيك مختلطا بان يكون اللفظ يدل على النسبة وليست النسبة كلها نسبة الى غاية
واحدة ونسبة الى مبدء مثل العلم بالشيء فانه يعم ما يكون علما بما هو له كالمبدء وكالعلم بالصحة وبما له كالغاية
كالعلم بالمتضادات فيكون العلم بالشيء يعم هذين عموم مشكك لانه يعم كل ما يكون له نسبة الى الشيء وقد يكون
اعم من هذا او هو انه يتضمن مثل هذين الشيئين والذي بالذات وبالعرض ايضا كقولهم الشهوة للشيء فان لفظة
الشهوة للشيء مشككة فان الشهوة للشيء قد يكون على انها غاية كالصحة وعلى انها مبدء كالمداواة وعلى ما
بالذات كمن يشتهي الحلو لانه حلو وعلى ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لا لانه شراب بل لانه حلو فيقال لجميع هذا مشتهى
بالتشكيك الشامل لجميع المعاني المذكورة واكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الامور المضافة المنسوبة التي
تقال بحسب الشيء كالعلم بالشيء والملك للشيء والشهوة للشيء فيكون اكثر منفعة هذا الموضع في الامور المنسوبة بلغ
والمضافة وهذا الموضع ينفع في الاثبات والابطال منفعة المواضع الماخوذة عن الامور الكلية من حيث اعتبار
جزئياتها فانها تارة تعتبر للمحمول وتؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع مثل قولنا ان الاحساس ادراك ما وتمييز ما

وكل تغير

وكل تغيير فمن شانه ان يقع خطاء وصوابا فلست اقول وكل تغيير اما خطاء واما صواب على وجه قسمة تقتضي تباين
الموضوعين فانك علمت حيث تكلمنا في الجزئيات ان هذا لا ينتج ما نستنتجه الان بل يجب ان يكون الحالتان جميعا
يعرضان لكل واحد كقولنا كل انسان يتحرك او يسكن ليا تما يقسمان المحمول فحينئذ ينتج ان الحس قد يخطي
ويصيب وامثال هذه المقدمات الكلية يسهل اخذها في الجدل اذ كانت صادقة في الاغلب وفي الظاهر
فيصير لذلك مشهورة ويصعب اخذها في البراهين وهذا النمط فيه بيان لحال الجزئي الموضوع من حال الكلي
الموضوع وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا اما ان كان المطلوب جزئيا كما يطلب طالب ليصحح انه قد يوجد حال ما
خسيسا وحال ما فاضلا بان يقول انه كان يوجد علم ما خسيس كعلم اتخاذ الدفوف (?) وعلم ما شريف كعلم التوحيد
فقد يوجد حال ما خسيسة وحال ما شريفة والموضع الاول ليس مطلق النفع في الاثبات فانه ليس موضعا
مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع فانه ليس يجب ان يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع او يكون
مشهورا في مثله العرض بل انما يكون ذلك صادقا او مشهورا اذا كان على الشرط الذي اومانا اليه فان لم يكن
بذلك الشرط لم يكن بينا ولا مشهورا ان حكم الجزئي فيه حكم الكلي فيجب ان يستعمل في ذلك الموضع حيث يكون
فيه الشرط المذكور ولا يستعمل بلا ذلك الشرط والا لم يكن القول مشهورا ولا حقا فيكون استعماله مغالطة
واما المثال الثاني فانه يثبت الجزئي لا محالة بلا شرط فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود لطبيعة الجنس وان لم يعم
فان اردنا الابطال اعني اعتبار اللاوجود فالموضع الاول نافع على اطلاقه فانه اذا لم يوجد شيء للجنس لم يوجد البتة
للنوع وليس الموضع الثاني نافعا فيه فانه ليس اذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس لكنه يجب ان نعلم
ان الموضع الثاني لا ينفع في الاثبات الكلي والموضع الاول ينفع في الابطال الكلي ويقول انه اذا كان الشيء الجنسي
يحمل على الشيء او يشتق له الاسم منه كما يقال للانسان عالم والعالم معنى جنسي يشمل المهندس والنحوي وغيره فيجب ضرورة
ان يكون في الموضوع معنى نوعي داخل تحت المعنى الجنسي المحمول عليه فيكون ذلك المعنى موجودا في ذلك الموضوع
يشتق له منه الاسم لكن المحمول مقول عليه فانه اذا لم يكن الانسان موجودا فيه نوع من انواع العلوم حتى يشتق
له منه الاسم فيكون كاتبا او نحويا او مهندسا فانه ليس بعالم اصلا وهذا كانه موضع من راس معتبر بحسب
اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه وهو والاول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلي والبرهاني
بل هذه مواضع ثلثة موضع من موضوعات الموضوع وموضع مما يقال على المحمول قولا وموضع مما يقال
عليه المحمول قولا وان اتفق ان يتشارك بعض هذه المواضع في الموضوع فالاعتبار مختلف وقد علمت انه كيف
يصلح ما سلف للاثبات والابطال واما هذا الموضع الاخير فانه يصلح للامرين بوجهين اما للاثبات فانه
اذا وجد انواع موضوعات للمحمول محمولا على الموضوع الاول فقد انعقد قياس من الضرب الاول واما الابطال
فليس انه لا يوجد الا احد موضوعاته بل ولا شيء من موضوعاته حتى اذا عدت مثلا الحركات كلها وكانت النفس
لا يوجد فيها حركة صح الابطال بان النفس لا تتحرك اصلا ومنفعة هذه المواضع هي من حيث نعتبر موضوعات
المحمولين ومحمولاتهما في الوضع فيجب ان لم يتبين من جهة اعتبارها ان يرجع الى حدودها وتحليلها ليلوح لك البيان

فكذلك الحال فيما سلف لك من المواضع فان تحليل الحد سهل السبيل الى وجود الحجة كما قد علمت ويجب ان تعتبر
الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم وفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم فانه ربما كان
الحد المشهور رديا او كاذبا لا حدا ولا رسما وربما كان ما هو في الحقيقة حد هو في المشهور رسم وما هو في الحقيقة
رسم هو في المشهور حد وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب وربما لم **فصل في مواضع الاثبات**
والابطال المأخوذة من امور خارجة وليست المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين بل قد يؤخذ من امور
خارجة فانه قد يوجد من امور يلزم المطلوب او المطلوب يلزمها فيطلب اي الامور هي التي اذا وضعت
يلزم منها المطلوب فيطلبها ويصححها فيكون ذلك نافعا في الاثبات للمطلوب فقط كما هو كان موجبا
او سالبا بان يستثنى عين المقدم وايضا يطلب الى الامور يلزم المطلوب اذا وضع وهذا يكون نافعا
في ابطال المطلوب فقط باستثناء نقيض التالي وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان وقد ينتفع
من الامور الخارجة باعتبار الزمان هل يختلف فيه حد المطلوب مثل من يقول ان كل متغذ نام ثم يحد الحيوان
الواقف في السن والمنحط يتغذى في ذلك الزمان ولا ينمي وكذلك ليس التذكر تعلما لان التذكر تحصيل علم
او معرفة ان كان المعلوم بهما زمانيا كان فيما مضى واما التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل قد يكون ان كان بهما ٢ خ
معلومه زمانيا علما بشيء مستقبل كالكسوف المنتظر وهذا ايضا يشترك فيه الجدلي والبرهاني وينفع
في الابطال دون الاثبات اذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق
فهذا الموضع من جملة المواضع الخارجة عن حدي المطلوب وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء الى الكلام
في امور خارجة هي ملزومات او لوازمه يكون اذا صحت او بطلت انتقل منها الى الحكم في الشيء فربما كان ذلك
الانتقال ضروريا في الحقيقة حيث يكون القياس المنتقل اليه والاستقراء المنتقل اليه لتصحيح حال لازم او
ملزوم او بانه صدق الاستثناء فيه ضروريا في الحقيقة وربما كانا ضروريين في ظاهر الامر وفي المشهور
وكلاهما مقبولان في الجدل والاول يدخل في البرهان لكنه كثيرا ما ينتقل الى ما ليس له تعلق بالمطلوب
انتقالا على سبيل ايهام ان المنتقل اليه مما يتضح به حال المحمول اشفاقا من ظهور الانقطاع وشغلا للمدة
بالكلام وتوقعا لقاطع من العوارض يترك الامر معطلا او استفادا لما للخاطر الانكد وذلك مغالطة ومن حق
المجيب البصير ان يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول امهاله ويصرح لما ان ذلك وان سلم لك لا ينتج مطلوبك
فيتضاعف بذلك الفضيحة وهذا المأخذ مغالطي صرف بل يجب ان يكون الانتقال الى اللوازم والملزومات
التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية او مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر ولكل شيء يقال قبله
لوازم كثيرة ويوجد له ملزومات كما توجد موضوعات ومحمولات فان كل من قال شيئا بالفعل فيشبه
ان يكون قال اشياء بالقوة وانت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الابطال والاثبات
من علمك بالشرطيات الاستثنائية ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم بل على سبيل العناد
والمقابلة سواء اخذ مما من شانه ان يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض او اخذ من المتباعدات

وان انتسب

وان انتسب اخر الامر الى مبدء كقولهم انه اما ان يكون الشمس طالعة او يكون الليل موجودا فان الانسان بهذه
المعاندات قد ينتفع ايضا بطريق الاستثناء في الاثبات والابطال كما علمت وهذه يشترك فيها الجدل
والبرهان ومن جملته اعتبار الامور الخارجة نقل الاسم وتبديله فربما نفع في البيان وخصوصا اذا كان الاسم
ليس بحسب الذات بل بحسب الصفة فيجب ان يؤخذ المعنى نفسه ويلحظ في ذاته ويقصر الاسم عليه فان تعدت
الى دلالة الاسم الى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه بانه انقص منه او ازيد عليه او هو بشرط دل عليه وعرف
وهذا كما يأخذ اخذ الشجاع وجيد النفس على ان المفهوم منهما واحد وعلى ان جيد النفس هو قول بحسب
اسم الشجاع وعلى ان الكلام فيهما واحد ثم يتأدى به الا معاند في النظر الى الاشتغال باحدهما من حيث
له زيادة اعتبار فيجب ان يقال للقياس حينئذ ان جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده فيها بلا
لبس فلنترك لفظ الشجاع ولننظر في معنى جيد النفس فانا اذا فهمنا المعنى فلا حاجة بنا الى استعمال لفظة
الشجاع بل استعمل القول كما هو او يأخذ شيئا اخر يطابق جيد النفس فقط من غير زيادة معنى فان لفظة
الشجاع يوهم شيئا زائدا على انه جيد النفس فقط وفي تلك الزيادة تغير الحكم كما ان الحسن الرجاء ذلك على
معنى حسن الرجاء فقط واما لفظ الشجاع فان له زيادة دلالة على ذلك فلنترك انه شجاع ولنأخذ حسن الرجاء
فكذلك الجيد البخت الذي الذي استمرت له غلبات ومعناه مفهوم والشجاع يشير الى معنى اخر فلنترك الشجاع
ولنجعل الكلام في حد البخت وهذا الموضع نافع في منع التلبيس وسرعة الكشف فكان الانتفاع به في التعليم
ليس دون الانتفاع به في الجدل وموضع اخر ليس يعتبر فيه الوجود بل حال الوجود وذلك ان الشيء كونه
موجودا للموضوع غير كونه له دائما واكثريا او اقليا وغير كونه له كله او لبعضه وغير كونه له بالقياس الى كذا
دون القياس الى كذا دون القياس الى كذا وليس اذا سلم وجود فقد سلم من كل وجه فيجب ان يراعى
في ذلك ان لا نأخذ احد الحكمين مكان الاخر وان لا يقنع بمطلق غير مبين من طالب العائل المهمل
المجمل بالبيان والتفصيل وايضا مما يشبه هذا الموضع ان يجعل الشيء اخر لاجل اسمه فيقال كما قال
بعضهم ان من اللذات ما هو فرح ومنه سرور ومنه جذل وهذه كلها الفاظ مترادفة فيجب ان يستكشف الملذات ٢ خ
امثال هذه ايضا وههنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ومن احوال الابتداء ومن الاشتقاقات والانتهاء خ
وغير ذلك وكلها ينفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة اما الذي من المتقابلات الضدية
فطريقه منها ان يوجد متقابلان ضدان ومتقابلان ضدان اخران كذلك فيؤلف على الانحاء التي يذكرها
ويجعل منها مقدم وتال فليكن تقابل هو تقابل الاصدقاء والاعداء والاخر تقابل هو تقابل الاساءة
والاحسان ثم يكون التأليفات فيها انه ان كان الاحسان الى الاصدقاء جائزا فالاساءة الى الاعداء
جائز ومنها انه ان كان الاساءة الى الاصدقاء قبيحا فالاحسان الى الاصدقاء جميل ومنها ان كان
الاحسان الى الصديق حسنا فالاساءة الى الصديق قبيح وبالعكس ومنها ان كانت الاساءة
الى الاعداء جميلة فالاحسان الى الاعداء قبيح وبالعكس فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتحل وليست

كلها واجبة اما الاول فانه ليس اذا كان امر موجود لكل الضد يجب ان يكون ضده موجودا للضد بل يجوز ان يكون الحركة
الطبيعية مخالطة لكل حرارة ولكل برودة واما البواقي مما ذكر وهي بالحقيقة من ثلاث مقابلات كالاساءة والاحسان
والقبيح والجميل والصديق والعدو ثم يوخذ من احدى الثلث طرف ومن الباقين الطرفان جميعا فيوخذ مثلا من
من الصديق والعدو والصديق ثم يوخذ اساءة واحسان وقبيح وجميل فيقال ان كانت الاساءة الى الاصدقاء
قبيحا فالاحسان اليهم جميل وعلى قياس ذلك وهذه ايضا ليست برهانية فليس يجب اذا كان للشيء عند الشيء
حكم ان يكون لضده عند ضد ذلك الحكم فانه ليس يجب اذا كان النور يسود شيئا ان تكون الظلمة تبيضه او
يقابله لا محالة بل كلها مشهورات يسلم ولا تشعر بعنادها ببادي النظر الا ان يطلب لها معاند وما كان له مناقضة
وعناد ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد فليس يجب ان يكون باطل الشهرة كما قد عرفناك مرارا وقد يوخذ من
الاضداد مواضع اخر وهو انه ينظر في مقابل المحمول فان صح انه موجود في الموضوع فذلك غير موجود لكن هذا الموضع
في قوة الموضع المتقدم المذكور ولكنه قد يمكن ان يوجد هذا الموضع على وجه غير مكرر وذلك انه لا يطلب مقابل المحمول
بل ينظر انه هل يلزم من وجود المحمول في الموضوع ان يوجد الاضداد معا وذلك محال فوجود المحمول للموضوع محال وهذا
جزء موضع آخر سلف باعتبار اخص من الموضع المتقدم المذكور فالموضعان يتباينان بما اقوله وهو ان الموضع
المتقدم كان على ان اللازم يكون محالا اي محال كان ويجب ان الملزوم محال وههنا فالمحال المأخوذ فيه ليس مطلقا
بل محال صفة وهو جمع الضدين ومثال هذا ان القائلين بالصور المفارقة للامور يقولون انها مع انها مفارقة
قد يوجد متوسطة في المحسوسات فيكون مفارقة موجودة معا ويلزمهم ان يجعلوها متحركة ومنتقلة ومستحيلة
فيها الحركة ثابتة اما لزوم كونها بحيث يستحيل فيها الحركة فلانهم يجعلونها مفارقة ويعرفون ان المفارق
يجب له الثبات ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض واما لزوم كونها متحركة فلانهم اذا جعلوها فينا جعلوها
قد يتحرك بالعرض تحركا وقد يوخذ في الضد موضع اخر وهو انه اذا كان المحمول العارض له ضد وكان المحمول العارض
محمولا لا على اللزوم والضرورة بل على حسب الجواز والعروض فينظر هل من شان ضده ان يعرض لذلك الموضوع
فان من شان الموضوع ان يكون واحدا للاضداد فان كان الضد ليس طبيعيا للموضوع واحد الموضوع موضوعا
قريبا له فيجب ان يكون من شان الضد الاخر ان لا يعرض لموضوعه مثاله انه اذا كان البغض يعرض للقوة الغضبية
فيجب ان ينسب المحبة اليها لا الى الشهوانية وان كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية فيجب ان يكون العلم
يعرض لها لا محالة لا للناطقة وهذا ينفع في الابطال فقط اللهم الا ان لا يكون الاثبات متوجها نحو الوجود بل
نحو الامكان فينفع في الاثبات فانه اذا امكن عروض ضد امكن عروض ضد اخر واما هل هذا الموضع برهاني
وانه هل يجب ان يكون الشيء القابل لضد ما قابلا للاخر حتى ان كان الشيء يعرض له امر ويجوز ان يخلو
عنه فهل يجوز ان يعرض له الضد الاخر ولا يجوز ان يخلو عنه الى الواسطة او الى العدم ولا يكون من شانه ان يقبل
شيئا آخر فان الواجب والمقبول هو ان الاضداد هي التي يوجد لها موضوع يشترك فيه وهذا غير ان يكون
كل موضوع يكون لعروض احدهما يكون موضوعا لعروض الآخر فانه اذا تم وصح ان للشيئين موضوعا واحدا

بشرط كان فيه على سبيل التعاقب فقد صح الشرط الذي ينبغي له في ان يكون بينهما مضادة وان كان سائر الموضوعات
بخلاف ذلك بان كان بعضها لا يفارقه الضد البتة وبعضها قد يفارقه الى العدم ولا يقبل الاخر واذ كان هذا امرا (ح بل)
غير بين فلا يجب ان يوخذ هذه المقدمة على انها بينة بل على انها مشهورة ويكون سبب الشهرة فيها ايهام هذا العكس
ايهاما جزافا فيكون من احد ابواب المغالطات المعنوية التي سنذكر فيما يستقبل بل لكثرة الجزئيات الشاهدة فاذا
هذا الموضع لا ينفع في البرهان اذا اخذ من حيث هي اصل ومبداء وبين فان صح انه حق فتكون صحته تحت المسائل
وان لم يصح فلا ينتفع به وستتضح حقيقة الامر فيه في العلوم وقد علم ان الشيء انما يكون موضعا اذا كانت الشهرة
توجبه او كان يصح في علم المنطق على سبيل ايجاب من المشهورات فتوضع بعد ذلك قانونا وما ليس كذلك
فليس بموضع ولذلك ما كان هذا موضعا في الجدل للشهرة وليس وان ثبت حقيقة موضعا في البرهان (ح موضوع)
اي اصلا فانه لا هو بين بنفسه ولا بين صدقه في علم المنطق فليس موضعا برهانيا منطقيا واما سائر المواضع
الماخوذة من المتقابلات فمنها المواضع الماخوذة من تقابل النقيض ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا
وهو جعل التالي عكس نقيض المقدم او جعل نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم وهو موضع لا مردله مثاله ان كان
اللذيذ حسنا فما ليس بحسن ليس بلذيذ وكان ان ما ليس بلذيذ فكل لذيذ حسن واما عكس هذا فربما كان مشهورا
في مواد وربما لم يكن مشهورا واما في الاضداد فربما صح العكس واشتهر وربما انتقض فيجب ان يكون الجدلي مستقريا
لذلك حتى اذا انتفع بما ينعكس ادعى العكس واورد له جزئيات توجب العكس واذا انتفع بمنع العكس كان له ما يعاند
به فههنا جزئيات كثيرة توجب العكس اذ يوجد الطرفان لا يزيلان الطرفين فان الشجاعة فضيلة والجبن
رذيلة والصحة مؤثرة محبوبة والكروه ههنا على الاستقامة ويجب ان ياخذ ههنا ما كان من الاضداد
بالحقيقة وما كان بحسب المشهور فيجب ان يكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له وههنا جزئيات اخرى
ومواد اخرى تخالف ذلك وربما كان المظنون فيها عند الجمهور او الظاهر المشهور هو بالعكس من ذلك فان جودة
البنية اي اعتدال المزاج واستواء التركيب وتناسب الاعضاء قد يلزمها الصحة واما رداءة الخلقة والبنية
وهو نقصان في احد تلك فقد لا يلزمها المرض لكن المرض يلزمه رداءة الخلقة والبنية فيوخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة
بل بالعكس اذ يوجد ضد اللازم ملزوما لضد الملزوم فلا يكون اذا كانت جودة البنية صحة فرداءة البنية مرضا
بل المرض رداءة البنية او يلزمها رداءة البنية فيجب ان يكون امثال هذه معدة ايضا واما المقابلة التي للعدم
والملكة فاللزومان مشهوران فيه جميعا فانه ان كان البصر حسا فالعمى عدم حس ويشبه ان يكون هذا الموضع
حقا اذا اخذ على الاستقامة فانه اذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل عدمي فليس يمكن البتة ان يقال ذلك
الوجودي على العمى والابصار العدم[٢] موصوفا بامر وجودي محصل فاذا يقال عليه ذلك الوجودي فاذا عدم ذلك الوجود (ح العدس) (٢ عدم صح)
يلزمه ايضا والمتضايفات تتلازم على الاستقامة اذا روعي ما يجب ان يراعى تلازما حقيقيا وتتلازم على الاطلاق
تلازما مشهورا مثاله ان كان ذو ثلثة اضعاف كبير الاضعاف فذو ثلثة اجزاء كثير الاجزاء وان كان العلم ظنا
فالمعلوم مظنون وان كان البصر حسا فالمبصر محسوس واما في الحقيقة فليس يجب ان يلزم الا بشرائط

وذلك لان العلم من حيث هو فيه مضاف الى العلم ومضاف من وجه الى المعلوم وليس يجب ان يكون اذا كان العلم
ادراكا ان يكون العالم مدركا اى واقعا عليه الادراك او المعلوم مدركا اى واقعا منه الادراك بل يجب ان يكون المواز[نة]
والمعادلة محفوظة وكذلك فان المدرك مضاف الى الدرك وليس يجب اذا كان المدرك معلوما ان يكون المدرك
علما وكذلك ليس يجب ان يكون المدرك علما وكذلك يجب اذا كان المحسوس معلوما ان يكون الحس علما وان
كان المشهور يوجب ان يكون الحس علما فلا يكون هذه معاندة في المشهور وكذلك يجوز لقائل ان يقول ان
المحسوس ليس البتة بمعلوم وذلك لان الحس في الحقيقة ليس بعلم اذ كان كون الحس علما ليس حقا بينا بنفسه بل
ربما كان مشهورا واذا كان الحق ان الحس ليس بعلم وكان الحق يوجب انه ان كان الحس ليس بعلم فما يقع عليه
العلم لا يكون وقع عليه الحس وبالعكس وما وقع عليه العلم فهو معلوم وما وقع عليه الحس فهو محسوس فيجب ان
لا يكون شئ من المحسوسات معلوما وبالعكس فالذي قيل من ان معلوما محسوس ثم بنى عليه الاعتبار نقول جدلى
غير حقيقي **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظاير ومعنى النظاير الامور التى [لها نسبة]
الى الشئ فيشتق لها منه اسم اما مثل نسبة المقبول الى القابل المشتق له منه الاسم كالعدل الذى هو نظير العدالة
التى اشتق له منها اسم واما مثل نسبة الغاية الى الفاعل والحافظ كالامور الصحية التى تفعل او تحفظ الصحة فيشتق
لها من الصحة اسم واما نسبة المبدا الى الغاية فيشتق له منها اسم كما يقال مرض عفونى ومواضع اخرى كانت
تعرف بالماخوذ من التصاريف ويشبه ان يكون مفارقتها للنظاير بانه لا يوجد لها من الشئ اسم على الاطلاق
وعلى سبيل الاشتقاق بل انه يدل على نسبتها الى الشئ بلفظ ماخوذ من اسامى المناسبة والملازمة مقرون
باسم الشئ كما يقال هذا هو جار مجرى الطبيعة وهذا مذهب العدالة وهذا ماخذ الحكمة فتكون نسبة الجارى مجرى
الطبيعة الى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصاريف وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة الى العدالة على
انى لست اثق ايضا بما اقوله من ذلك انما اخمنه تخمينا وليس هو شيئا معروفا فى عادات الاستثناء ولا ينص اللفظة
عن ذلك غرضنا وقد قيل غير ما قلته وظن ان التصاريف هى ما يكون من الامور صادرة عن الشئ كالوجع عن
المرض واخذ هذا بعيدا عن عبادة المعلم الاول ولا يناسبه بوجه فانه ليس يجب ان يكون حكم الوجع وما يجرى مجراه
مقايسا لحكم المرض وما يجرى مجراه واما ما هو على سبيل العدالة فيجب ان يكون له حكم معتبر بالعدالة بسببه
ماخوذ بوجه من العدالة وكانه بوجه مشتق منه ولهذا ذكر انه يظن ان التصاريف اخص من النظاير وعلى ان
هذه عادة لغة لا علم لى بها ثم نقول انه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين وجه اخص بالعلم المطلق وهو المستعمل
فى التعليم الاول مثل انه ان كانت العدالة محمودة فالعدل محمود وان كان ما يجرى مجرى العدالة محمود فالعدالة محمودة
وهذا انما يجد اذا كان المحمول محمودا او مؤثرا وليس يجب ان يقع بينهما فى كل محمول محمود اتفاق فانهما يختلفان الجد
ولا ايضا يصح ان يقع لهما فى الخير اذا جعل الخير محمولا اتفاق فان الخير الحقيقى هو المطلوب لذاته ولا يتفق الامران فيه
فهذا وجه ووجه اخر يعتبر بحسب المقابلة اما من النظاير فمثل انه ان كانت الشجاعة حكمة فالشجاع حكيم واما من
التصاريف فمثل ان كان ما يجرى مجرى الشجاعة هو ما يجرى مجرى الحكمة فالشجاعة حكمة وهذا موضع جدلى مشهور

فى بعض المواد

فى بعض المواد ويصلح للابطال والاثبات وليس بتعليمى ولا ينعكس حتى اذا كان الحكيم شجاعا فالشجاعة
حكمة وان كان الحكيم يلزمه ان يكون شجاعا لزوم المقوم او لزوم التابع يلزم ان يكون الشجاعة يلزمها ان يكون
حكمة بل ان يكون معها الحكمة وكذلك فى المثال الاخر وموضع اخر من حال الكون والفساد مخصوص ايضا
بمحمول الخير والمحمود فان ما كونه خير فهو خير ويجب ان يؤخذ الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقى حتى يقرب من ان يكون
تعليميا فان اخذ مطلقا لم يبعد ان يكون مشهورا وكذلك ما كونه شر فهو شر فيجب ان يؤخذ الخير والشر
بالقياس الى شئ واحد او يؤخذ كلاهما مطلقين حتى ربما قرب بان النفع فى العلوم فان اخذ بدل الكون الفساد
كان موضع اخر فكان بالعكس فان ما فساده شر فهو خير وما فساده خير فهو شر وكذلك ان اخذ فاعل
الخير مكان الكون وفاعل الشر مكان الفساد وليس ببرهانى فليس يجب ان يكون فاعل الخير فى نفسه
خيرا لانه فاعل الخير ولا فاعل الشر فى نفسه شرا لانه فاعل الشر فان ادعى صحة هذين القولين احتيج الى دليل
يوجبها واما اذا اخذ كالبينين بانفسهما لم يجب الالتفات اليهما الا من حيث الشهرة فقط فليس بواجب
ان يجرى كل فاعل مجرى فعله ولا يبين بنفسه ان يكون الشر لا يصدر الا عن ذاته شر ومع ذلك فانه يفهم كون ذات
الشئ شرا وكون فعله شرا يشغل اولا عن فصل القول فى القضيتين وينكشف ثانيا عن ان الشهرة
لا يطابق الاحقاق فى هذه الدعوى اللهم الا ان يعنى بالشر لا ان ذاته فى نفسها شر بل انها تصدر الشر عنها
فيكون كان القائل قال فاعل الشر فاعل الشر وهذا وان كان حقا فهو هذر ومن المواضع مواضع المتشابهات
وهى كانها مسلات يجعل فيهما احد التشبيهين مقدما والاخر تاليا وهذا جدلى صرف كقولهم ان كان قد يكون
بالاضداد علم واحد فقد يكون بالاضداد ظن واحد وان جاز ان يكون البصر بخروج شئ الى المبصر جاز ان يكون السمع
بخروج شئ الى المسموع وان كان ما له بصر يبصر فما له سمع يسمع وهذا يصلح للاثبات والابطال على ما علمت
فانه قد يقبل ان ما كان للشبيه فهو للشئ وما لم يكن للشبيه فليس للشئ ومن المواضع مواضع النسبة الى الوحدة
والكثرة وهذا يصلح للابطال اعنى اذا اختلف الموضوع والمحمول فى النسبة الى الكثرة والوحدة كمن يضع ان كل علم
فهو تصور وفهم فيقال له ان العلم قد يكون باشياء كثيرة معا والفهم ليس يكون لاشياء كثيرة معا فليس كل علم
فهما وهذا الموضع برهانى وفى مثاله المورد مقدمات مشهورة ومواضع اخرى ماخوذة من الاكثر والاقل وهى
مواضع الاخرى وهى اربعة مواضع احدها ان يجعل ما هو اكثر فى معنى الموضوع اكثر فى معنى المحمول والقياس شرطية
مثاله ان كانت اللذة خيرا فما هو اكثر خيرا فان كان الجور شرا فما هو اكثر جورا فهو اشد شرا وهذا مشهور لكنه ان صدق
المقدم فيه كليا حتى كان قولنا ان كل لذة خير حقا صدق لا محالة ان ما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا فكان الموضع علميا واما
ان اخذ مهملا فيكون مشهورا ولا يكون حقا فانه ليس ان كان السكنجبين نافعا للمريض فما كان اكثر كان انفع
بل ربما ضر فاما اذا كان مسلما ان كل سكنجبين نافع دخل فيه القليل والكثرة فيجب ان يكون الاكثر ايضا نافعا
وان كان نافعا وجب ان يكون اكثر نفعا وهذا الموضع كما تعلم نافع فى الاثبات والابطال جميعا والموضع
الثانى من الاربعة ان يعتبر مع المحمول محمول اخر حكمه فى ان يحمل اولا من حكم هذا فانه لم يحمل ولم يوجد ذلك ففى المشهور

انه هذا الا يحمل ولا يوجد وهذا للابطال وان وجد ما ليس اولى ففي المشهور ان الاولى يوجد في هذا للاثبات واما الحال
هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة اولى فانه ان عني بالاولى الاول بالطبع والاقدم
صار الموضوع علميا وان عني به ما وجوده اكثر من وجود الاخر من غير تعلق ثانٍ فليس الموضع بتعليمي فانه كثيرا ما يكون ما هو
في الاقل ولا يكون ما هو في الاكثر تامل ذلك من طرفي النقيض واحدهما اولى بالشيء فقد يوجد كثيرا دون والاخر له
مثل ابتلاع الانسان لما يمضغه والاخر ليس باولى بالشيء بل هو اقلي نادر وهو كعضه به وقد يتفق ان لا يكون
هذا الذي هو اولى ويكون ما ليس باولى والا كان الاولى دائما للاكثرية وكذلك الحكم ما كان مما ليس باولى فقد يوجد
كثيرا دون الاولى والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا وهو ان تكون الكثرة في جهة الموضوع والمحمول واحد
فينظر ان لم يوجد المحمول لما هو اولى ان يوجد له لم يوجد لما ليس اولى وان وجد لما ليس اولى فقد وجد لما هو اولى
وهذا الموضع حاله في شروط صيرورته علميا حال الذي قبله والموضع الرابع من هذه المواضع وهو ان يكون الاعتبار بين محمولين
وبين موضوعين واحد المحمولين ليس اولى بموضوعه من المحمول الاخر بموضوعه ثم يعتبر ما قيل ثم ههنا مواضع ماخوذة من
المساواة بعد هذه المواضع باعيانها وهي ثلثة حال المحمولين متساويي النسبة في الاولى وغير الاولى لموضوع او موضوعين
لمحمول او محمولين لموضوعين ثم يعتبر ذلك بعينه وليس شيء منها علميا ويشترك في انه الحكم يكون ما هو مثل في استحقاق ان
يكون قد كان فالاخر كان او لم يكن فلم يكن وموضع اخر يعتبر من فعل الشيء اذا اضيف الى غيره وقرن به فجعله بحال فيقتضي
بانه حرا وابيض وهو غير علمي واحسن مواضعه الجدليات فانه قد يقترن الحركة بالمادة فيجعلها حارة وهي غير حارة وموضع
قريب من هذا وهو انه اذا زيد شيء على شيء فجعله ازيد في حال كان له مثلا في كونه حرا او بياضا فهو بتلك الحال وليس علميا
ايضا فان الحركة اذا زيدت على الحار صار احر وليست حارة وهذا الموضع والذي قبله للاثبات ولا يصلحان للابطال
فانه ليس اذا زيد شيء على شيء فلم يجعله بصفة لم يكن على تلك الصفة فان الزوج اذا زيد على الفرد لم يجعله زوجا وهو زوج والحلو
اذا زيد على المر لم يجعله حلوا بل زاده مرا وهو حلو وايضا فان العصير اذا زيد على العسل وهو حلو لم يجعله اشد حلاوة والعصير
حلو على انه لا يبعد ان يجعل هذا الابطال عند بعض الجدليين حيلة لا يفطن بمثل هذا العناد وموضع اخر انه اذا قيل المحمول
على موضوع او على شيء بمعنى الاولى والاكثر فهو مقول عليه بالاطلاق مثاله ان كان حرا اقل اسكارا من خمر واكثر فهو مسكر
على الاطلاق وما لم يكن الشيء خيرا فليس يقال انه اكثر خيرية او اقل خيرية فان الشر لا يقال انه اكثر او اقل خيرية وهذا
ليس يصلح في الابطال فانه ليس اذا لم يقل باقل واكثر لم يقل باطلاق فكثير من الاشياء لا يقبل الاكثر والاقل وهذا
الموضع ليس له عناد علمي وله عناد جدلي اما انه ليس له عناد علمي فهو انه اذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه فليس
له ذلك المعنى اقل او اكثر فان الاقل والاكثر يجب ان يكون معه الشيء موجودا حتى يكون قليلا او يكون كثيرا واما عناده
الجدلي فان يقول قائل ان خمود الشهوة خير من الفجور ومع ذلك فليس خيرا على الاطلاق فهذا مقبول في
المشهور واما في الحقيقة فانه ليس خيرا من الفجور فانه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز ان يكون حصته
منه او قريبا هو اقل ايجابا بالامور شرية منه واما في نفسه فهو ردي مثله واما بالقياس الى ما يلزمه من الشر
فهو اكثر شرا وذلك اقل شر الامراض معه بل علة عدا الشر الصادر عنه وفقد بعض الشر ان يكون منه وانه

صح ن او وجوده اشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق

ن بانه بتلك الحال مثل ان يجعله حرا او ابيض فيقتضي صح

وان

وان كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر وهو لا يخلو عن وجود ذلك او فقده
فذلك باب اخر وهو باب فيما يكون الخير والشر فيه واما الشيء الذي يقال له خير او شر بان الخير يصدر عنه والشر
يصدر عنه فليس الامر فيه كذلك فليس اذا كان الشيء ليس سببا للشر فهو سبب للخير الا بالعرض وبالعكس
واما اذا كان الشيء القابل لما ليس فيه شر فيه بازائه خير وموضع اخر مشاكل بوجه من الوجوه لهذا المعنى وهو انه اذا
كان الشيء ممكنا او موجودا او حسنا او نافعا في وقت من الاوقات وموضع من المواضع وموضوع من الموضوعات
فهو ايضا بتلك الحال على الاطلاق فان ما ليس بممكن في نفسه فليس بممكن عند حال وما ليس بحسن البتة فليس حسنا
عند حال وهذا ايضا للاثبات ويعاند هذا الموضع بامثلة مشهورة مثل انه قد يوجد الشيء فاضلا في امر وليس
فاضلا على الاطلاق ويكون الشيء غير فاسد في وقت وليس غير فاسد على الاطلاق وينفع دواء في وقت وفي موضع
وفي موضع عليل وليس نافعا على الاطلاق وقد يحسن قتل القريب اذا كفر بالله تعالى وليس حسنا على الاطلاق
~~وكذلك يكون الشيء حسنا على الاطلاق~~ وكذلك يكون الشيء حسنا عند قوم وليس حسنا على الاطلاق فان من
الناس من استحسن قتل الاب وليس حسنا على الاطلاق وتفسير الاطلاق هو ان يقال المعنى من غير ان يزاد عليه شيء يقيده
كما يراد فيقال انه حسن عند قوم او حسن في وقت فهذا هو الحكم المشهور لكنه يجب ان ينظر في هذا من جهة الحق فنقول
اذا كان الاطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع هو ان لا يكون عليه زيادة اعتبار البتة الا معناه فان كان معناه
اضافيا كان الاطلاق ان يوجد اضافة مطلقة مثل النافع اذا اخذ نافعا لشيء ما وحال ما فان هذا الاطلاق
بلا زيادة لان المضاف اليه داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام او عموم او غير ذلك لكن المشهور لم يفصل
بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت فاذا لم يجده دائما او عاما ظن انه معاند وايضا فان المشهور ياخذه
مهملا وفي المعلوم يجب ان يوخذ محصورا فاذا اعتبرت هذا فاعتبر الامثلة التي وقع بها العناد فيجب ان يكون الفاضل
في امر ما فاضلا على الاطلاق اي فاضلا بلا زيادة ولا يكون فاضلا على الاطلاق بمعنى انه فاضل في كل شيء فهذا ليس
هو الفاضل على الاطلاق الذي يقصده الا باشتراك الاسم لانه فاضل مع زيادة وتلك الزيادة انه في كل شيء ونجد
الممكن العقوي ممكنا على الاطلاق وان كان ليس ممكنا في كل وقت ولكل واحد ونجد ما ليس فاسدا في وقت
ليس فاسدا الا بزيادة ابدا ونجد الدواء النافع للشيء نافعا على الاطلاق لا بزيادة لكل شيء بل لشيء ما هو
مضادة المنفوع واما قتل القريب فنجده محصورا فيتبين ان ذلك الكذب في ان كل قتل قريب حسن بل قتل ما للقريب
على ان يكون حسنا فذلك القتل الذي لذلك القريب نجده حسنا على الاطلاق وان لم يكن حسنا في كل موضع
وكل اعتبار واما المستحسن عند قوم فذلك لا يجب ان يكون حسنا على الاطلاق وانت تعني بالاطلاق الوجود
لانه معناه انه حسن في الظن لا في الوجود والواجب ان يعتبر تقييد الشيء في الظن باطلاقه في الظن او تقييده
في الوجود باطلاقه في الوجود اللهم الا ان يكون قد يفهم من الاطلاق امر يعمهما جميعا فيكون الاطلاق حينئذ حقا فاما ما
اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس الى الظن فبين ان الشيء اذا كان في نفسه بصفة وذلك في حال ما وفي وقت ما
وفي موضع وموضوع وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بان كان فيها نافعا او موجودا او حسنا او غير ذلك

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

فيصدق عليه انه نافع او موجود او حسن او غير ذلك على الاطلاق بمعنى ترك الزيادة الى الاضافة المطلقة
المتضمنة في حقيقة ذلك وليس يجب ان يكون على الاطلاق بمعنى العام الدايم والكاين في كل شيء اذ ليس ذلك
هو الذي على الاطلاق بالحقيقة ويجب ان يعتبر الحصر وترك الاهمال فحينئذ يصير الموضع علميا فانه ما لم يوجد للشيء
صفة لم يوجد له تلك الصفة بحال ولم يلتفت الى ما يقال من كذب الشيء مفردا وصدقه مع شيء وما عسى ان يوجب
من مناقضة هذا الموضع فقد علمت فصل القول في ذلك حيث تكلمنا في الفن الثالث **فصل في الاولى**
والآثر ولى المواضع التي اعطيناها المواضع التي تعد نحو الاثر والافضل وظاهر الحال من البحث عن الاثر
والافضل يقتضي ان يكون متعلقا بالامور الخلقية وما هو اولى بالايثار والاجتناب فقط لكن حقيقة النظر
فيهما مقتضية للنظر في الاولى والاخر وفي الازيد والانقص فذلك قد يتعدى الامور الخلقية واما مشاركة
هذا البحث للبحث عن الاولى والازيد وما ليس باولى وازيد فيتبين لك من جهة ان جميع ما ينفع
في الازيد والانقص ينفع في الاثر والافضل ينفع فيهما وان كان ليس كله كذلك على ما ظنه بعض المتكلمين
في هذا الفن وذلك لان كثيرا من المواضع المعدة نحو الاثر والافضل لا ينفع في الازيد والانقص مثل الموضع المشهور
ان ما هو اطول زمانا فهو اثر فانه ليس يجب ان يكون ما هو اطول زمانا فهو اكرم في نفسه او اشد كرامة مما ليس
اطول زمانا او يجد ذلك واعلم ان المفهوم من الاثر غير المفهوم من الافضل وذلك لان الشيء قد يكون افضل
ولا يكون اثر فان العلم افضل وليس اثر من اللباس عند العريان والموت على حالة كريمة افضل من الحيوة الخسيسة
وليس اثر واذا قيل افضل واخير فقد يقال ذلك عند التحصيل على وجود فيقال افضل واخير لشيئين متشاركين
في نوع من الفضيلة يقبل الزيادة والنقصان ويكون لاحدهما جميع ما للاخر وزيادة مثل قولنا فلان ايسر
من فلان اذا كان له جميع مقدار ماله وزيادة ويقال افضل للمتشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الاشد
والاضعف من غير ان يمكن ان يشار الى قدر ما يساوي به الافضل للانقص متميزا عن الزيادة لكن الحاصل
للافضل اشد مثل الاجمل والاسخى وغير ذلك ويقال افضل اذا كان يشاركه في نوع الفضيلة ذلك النوع
اما انه لا يقبل التفاوت او ان قبل فالذي لهما منه مثلا على السواء لكن للافضل فضايل اخر من انواع اخر
فيكون جملة ما له اكثر مما لذلك مثل ان يكون احدهما شجاعا عفيفا والاخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا
فيكون الاول افضل فيقال افضل اذا كان ليس بينه وبين الانقص مشاركة في نوع الفضيلة اصلا ولكن
في جنس الفضيلة الا ان النوع الذي له هو في جملة نفسه الهي دون نوع الاخر لست اقول انه افضل من الاخر
فانه بيان دور ولكن اقول انه الهي والاخر ليس بالهي فهو افضل واعني بالالهي ان يكون فضيلة باقية لا تبيد
مثل الحكمة او يكون نافعة في الامر الذي هو مطلوب لذاته لست اقول في الامر الذي هو افضل فيكون دور
وهذا مثل النافع في الاخرة والمعاد ومن هذا القبيل ما يحكم بان الحكمة افضل من اليسار ويقال لما المصالح
المتعلقة به وان كانت عاجلية فهي اكثر عددا واعم وادوم منافع عاجلة اخر فانه ليس اذا كان اكثر صار
افضل بل ربما كان الواحد العام الدايم افضل من الكثير ويقال افضل ايضا على مثل ما يقال الاولى وهو ان يكون

احدالامرين

حين ح

صح
ثم واكثر ما ينفع في الاثر والافضل

ن الماية الحرمة والوسيلة
والموات المماثل

١٢ ائره

احد الامرين له الفضيلة في ذاته والاخر فضيلة مستفادة منه او بالعرض وخصوصا اذا كان له في ذاته معنى
افضل بوجوه واما الاولى ايضا فيقال لما هو بهذه الصفة ويقال لما هو اشد مناسبة وهو ان يكون امر
يجوز ان يكون لامرين لكنه لاحدهما اشد مناسبة مثل الكرامة فانه يجوز ان يكون للطارئ الذي لا ماية له لكنه
للذي له ماية في طبعه اولى لان الماية وهي علة من العلل المستدعية الموجبة للحكم فيها بالايجاب بل الحكم
فيها بالاولى اذ كانت توجب باقتران شرايط اليها فاذا لم يشعر بجميع الشرايط التي يقترن بها حتى يصير
علة موجبة بل يشعر باكثرها حكمنا بالاولى ولو شعر بجميعها لكان الامر عند الشاعر واجبا في كونه اولا كونه لكنه
اذا كان الذي يقترن بالعلة الداعية في احدهما اكثر من الذي يقترن بمثلها من الاخر كان الحكم للاول اولى وكذلك
ان كان لاحدهما هذه العلة ولم يكن للاخر فالذي له العلة اولى فاما الماية فانها داعية الى الحكم وليس يتم بها بل
يتم باحوال اخرى اما فيه واما في المتوقع من عنده واما فيهما جميعا بل ربما كانت وربما لم يكن والاولى
في الماية يعتبر على وجهين احدهما بحسب الوقوع والاخر بحسب الجميل والاولى بحسب الوقوع هو كما يقول قايل
ان لفلان عند فلان حقوقا وقد قصده فالاولى في نفس الامر ان يتوقع ان يقضيها حاكما بان ذلك الامر واقع
واما الاولى بحسب الجميل فهو ان يقول فالاولى بالمقصود اي الاجمل به ان يقضيها ويعرفها مع انه ليس يلتفت
الى انه يفعل ما هو اولى بان يقع منه ذلك الاولى بل على انه الاجمل فانه ان لم يفعل فذلك قبيح به فالماية
تشارك ساير العلل التي ذكرناها في امر توقع الوقوع ويخالفها في ان العلل التي ليست بموات لا يعتبر فيها
حال الجميل لكنها انما تقتصر بها على الوقوع وانما تقتصر من الموات وما يشبهها على الاولى لان الاسباب
المحتاج اليها في ان يكون العلة علة بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب فاذا علم ان هذا الواحد منها قد وجد
وجزل الحكم في البواقي وان ها حصل اجتمعت ثم كان موضع اخر لم يحصل فيه علة من العلل سبق الى الذهن العامي ان المتحصل
لعلة منها او للعلة التي تصير علة بالفعل عند شرايط اولى بالوجود مما عدم فيه الامران واما العلل الاخر او الشرايط الباقية
فانها لو كان اجتماعها كلها معلوما لكان الحكم يثبت في ان المعلول واقع ولو كان غير اجتماعها معلوما لكان الحكم يثبت
في ان المعلول غير واقع لكن ما يشعر فيه بوجود سبب او بزيادة الاسباب المرجحة يظن ان الاولى به ان يكون فربما كانت
الاسباب المرجحة متواطية في الجانب الاخر الا انها تكون مجهولة وربما لم يتوافى الاسباب كلها لا في هذا ولا في
ذاك فيمتنع ان يكون ذلك ولا هذا البتة وان كان هذا اكثر اسبابا واما الذي يتوافى فيه الاسباب كلها فليس هو
اولى بل واجب والقاصر الاسباب ليس هو الاولى فقط بل ممتنع ان يوجد فاذا هذا القسم من الاولى مظنون لا وجود
له ولا امتناع الا انه يفيد ميل النفس الى ان الشيء يكون وهو ظن ما يكون غير كاذب ان كان الشيء متوافي الاسباب
فوجب ولم يكن اولى وكاذب ان لم يكن متوافي الاسباب وامتنع ولم يكن اولى واعلم ان اعتبار الازيد و
الافضل قد يقع في كل مقولة ولست اعني ان يكون الموضوع لمحمول يكون في كل مقولة فان ذلك امر لا كبير
اشكال فيه ولا ايضا كثير منفعة في تعرفه وليست ايضا اعني ان الذي اليه النسبة في ان الاخر اولى منه او ليس
واقع في كل مقولة على ما دل عليه اختلاط امثلة يوردها قوم بل ان نفس ذلك المحمول قد يقع في كل مقولة

مثاله انه قد يقال ان الصورة احق بالجوهرية من الهيولى ويقال ان الشخص اولى بالجوهرية من الكلي وهذا
يكون لا على ان جوهرية اكبر من جوهرية ولا ان جوهرية هذا اسبق من جوهرية ذلك بل لان ما يتساويان فيه
يوجد له حكم ووصف هو اسبق لاحدهما واكمل وهو الوجود وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه وقد يقال في
الكم والكيف وهذا ظاهر وفي الاضافة كقولهم ان صداقة فلان اشد وفي الاين كقولهم النار اعلى من الهواء
وقد مثل لهذا بعضهم مثالا سخيفا وهو ان القوة النفسانية في الدماغ او في القلب وليس هذا اختلافا
في زيادة ونقصان الاين بل في نفس الاين وقد يكون في متى كقولهم تاريخ الفرس اقدم ام تاريخ العرب
وقد اورد له مثال اخر فقيل اترى الصيف اصلح لامر كذا ام الربيع فاخذ الموضوع مكان المحمول وطلب الاكثر والازيد
لا في انواع متى مجعولة محمولات بل في الاصلحية والاصلحية ليست من مقولة متى فان الاصلح اسم مشترك
يقع في مقولات واما في مقولة الجدة فمثل قولهم الترس اوقى ام الدرع واما في الوضع فمثل قولهم الفلك بالاقليم
الرابع اشد ميلا او في الثالث واما الامثلة في الفعل والانفعال فسهلة مشهورة وقد جرت العادة ان يقال
في هذا الموضع في وجوه المقايسات التي نضمنها هذا النظر اشياء فقالوا من ذلك ان يكون الموضوعان اثنين و
المحمول واحدا كقولهم الغنى ام الجلد ومن ذلك ان يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا كقولهم الفضيلة النظر
او العمل وهذا يرجع بالمعنى الى الاول فانه كانه يقول النظر اكثر في الفضيلة او العمل ويكون المحمول هو الاكثر بالحقيقة
واما ان يكون موضوعان ومحمولين كقولهم اللبن اشد في البياض ام الغراب في السواد واما ان يكون الموضوع مضاعفا
في كليهما او احدهما كقولهم الحكمة مع الشجاعة خير ام الحكمة مع العفة او الغنى مع الصحة افضل ام الفقر مع الحكمة
والفرق بين المثالين ان في احدهما جزءا من الموضوع مشتركا وفي الاخر ليس وربما كان المحمول بل الموضوع
والمحمول مضاعفا مثل قولهم الحكمة مع العفة انفع في الدنيا والاخرة من الحكمة مع الشجاعة فلنشتغل الان
بالمواضع **فصل** ان الامور الظاهرة التفاوت لا تحوج الى الاستعداد لها بالمواضع بل المواضع انما ينتفع
فيما يخفى فيه التفاوت فمن المواضع ان ما هو اطول زمانا واكثر ثباتا فهو آثر وليس هذا بحق اذا اخذ مطلقا
فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم فانه مؤثر على الخسيس الطويل المدة الا ان هذا قد يستعمل في المشهور
واما اذا تساوى الشيئان في النوع فاطولهما زمانا واكثرهما ثباتا فهو آثر والفرق بين ما هو اطول زمانا
والاكثر ثباتا ان الشيء قد يكون مساويا لنظيره في الزمان لكنه اذا ثبت على حالة واحدة في الشدة والاخر لم يزل
يشتد ويضعف في تلك المدة كان هذا اكثر ثباتا ومختار الاديب لجنس الاختيار او الصالح او مختار الشريعة
الصحيحة او مختار جماعة المتميزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب او مختار الاكثر منهم فهو افضل وهو
مشهور ويختلف وكذلك ما يختاره الكل لذاته فهو المتشوق اليه بحسب الكل فهو افضل في ذاته واولى به
بالاختيار وهذا انما يكون حقا اذا كان الشيء مؤثرا في نفسه لذاته لانه خير واما اذا لم يكن كذلك فهو مشهور
وليس بحق دائما فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة
في الاخرة والمختار في الصناعة التي هي افضل كالفلسفة الاولى اولى بالاختيار مما هو مختار في صناعة اخس

كالموسيقى

كالموسيقى وهذا يصير حقا اذا اعتبرت امرين احدهما ان يكون المختار في الفلسفة مثلا من جهة ما يوجبه الفلسفة
لا الفيلسوف الذي قد يخطي والثاني ان يعتبر الوقت والحال فان الوقت من الاوقات قد يجعل اختيار ما هو
في صناعة اخس اولى من اختيار ما في صناعة ارفع مثل الوقت الذي يوجب اختيار الناس على استخراج اشكال
من الهندسة ٢ فيجب ان يقول ان لم يكن الوقت والحال يوجب ما في الصناعة الخسيسة وموضع اخر
وهو ان ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو افضل من الذي ليس في جنسه كالعدالة فانها في جنس الفضيلة اذ هي
نوع منه واما العادل فهو في ذاته جوهر وليس الفضيلة مقومة لذاته كما ليس البياض مقوما للابيض على انه هو
الذي هو جنسه مقوم له لكن العادل عرض له الفضيلة فهو في جنس الفضيلة بالعرض فيجب ان يكون العدالة افضل من
العادل وهذا قد يشتهر وقد لا يشتهر واما الحق فيجب ان يعلم ان معنى الافضل ههنا مما لا يتقرر لان الاصل ان
عني به انه الاكبر في نفسه في انه فضيلة كما ان الاشد سوادا هو الاكثر من الاخر في انه سواد فليس بينهما مناسبة
في ذلك فان الفاضل ليس فضيلة وان عني بالافضل الاجمع للفضل على انه صفته فليس بينهما مناسبة فان الفضيلة
ليس جامعة او حاملة للفضيلة ثم ان اخذ اسم يعمهما فسيكون باشتراك الاسم وموضع اخر وهو ان المؤثر بذاته و
لاجل نفسه افضل من المؤثر لاجل غيره كالدواء والصحة وهذا حق وايضا المؤثر بذاته افضل من المؤثر بالعرض وهذا
قريب من الاول ويخالفه في ان الذي بالعرض قد لا يكون مؤثرا البتة بل انما يكون المؤثر ما يقاربه مثل ان الشيء اذا
كان حلوا ومربعا فالحلو مؤثر لذاته والمربع بالعرض اذ انما اوثر لانه حلو وليس يتوجه الى التربيع ايثار واما المؤثر لغيره
فقد يتوجه اليه ايثار وربما كان المؤثر بالعرض ليس لانه مؤثر بل لاجل ان مقابله مكروه او يتبع مقابله مكروه
فيؤثر لا الفائدة في نفسه فهي فيه لا الفائدة فيما يقاربه بالذات فهي فيه بالعرض لكنه انما يؤثر لكي لا يوجد مقابله فلا
يكون هو مؤثرا لاجل مؤثر لذاته بالذات اذ ليس يوصل الى المؤثر بالذات بل يوصل الى المؤثر بالعرض وهو عدم المكروه
بالذات وليس عدم المكروه علة لوجود المؤثر بالذات بل بالعرض اذ علل الامور الوجودية امور وجودية لا الاعدام
بل الاعدام ربما كانت مع علل الامور الوجودية ممكنات بوجه العلل لا انها في انفسها علل ومثال ان الفضيلة
في الاصدقاء مطلوبة لذاتها لانها يوصل الى سعادة التصديق وسعادة التصديق مؤثر لذاته للتصديق
واما فضيلة الاعداء فلا يؤثر لاجل ذاتها ولا تؤثر لاجل حصول مؤثر بالذات عنها ولكن قد يؤثر لاجل مؤثر
بالعرض وهو عدم المكروه اذا العدو اذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضرر الذي هو عدم السلامة التي هي مؤثرة
لذاتها فيشارك هذا الوجه الاول في ان الاول المؤثر فيه لا لذاته بل لما عرض فيه ان كان هناك مؤثر اخر
يلتفت اليه ويفارقه المثال الاول في انه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا اليه بل عارضا له فلا يقع له ايثار و
يفارقه المثال الثاني في انه مؤثر ولكن ليس مؤديا الى المؤثر بالذات بل الى عدم مقابله وموضع اخر قريب من الموضع
الاول وهو ان ما كان سببا للخير بذاته كالفضيلة والكفاية آثر مما هو سبب له بالعرض كالبخت كما ان ما هو
سبب للشر بذاته مثل القصور والرذيلة اولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبخت والفرق بين هذا
الموضع والموضع الذي قبله ان ههنا قد اخذ الشيء سببا وهناك اخذ مؤثرا فههنا سببان لغاية وهناك

ما يلي العلامتين مضروب عليه
في نسخة الدستور

ليس في نسخة الدستور
بالعرض صح

٢ هذا صح

غايتان او سبب وغاية بعد ان اخذا مشتركين في الايثار فان حصل لهما ايثار فمنفعة الموضع هنالك
ليس في ايثار الايثار نفسه بل في ان يتعين اي الامرين اللذين حصل لهما الايثار اولى بان يؤثر ومنفعة الموضع
هٰهنا في نفس اثبات الايثار كانه يوجب ان يؤثر شيء وان يكون هو كذا وانه اثر في كذا فيكون هٰهنا كالتضعيف
في الاثبات بالقوة وان كان بالفعل اثبات واحد وهو اثبات الاثر وما هو اثر عند الكل وعلى الاطلاق
اي في علم الاحوال اثر من الذي يصير اثر في حال ووقت وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان آثر كما ان
الصحة اثر من البط بالمبضع للعلاج فان الصحة في نفسها اثر عند الذي بط بل ترك البط عنده اثر لولا العذر
الواقع وهذا حق وايضا فان الذي يكون للشيء بالطبع اثر من الذي لا يكون له بالطبع ومثاله العدالة اثر من
العادل ولست اقول افضل فان هذا الموضع قد مر مرة واما في هذا الموضع فانما اوجب العدالة والعادل
من حيث هما نافعان في امر من الامور يحتاج فيه الى احدهما ومن جهة نسبتهما الى شيء وهو الغاية لست اعني
من جهة اعتبار مقايسته ما بينهما ان اخذ احدهما يؤثر لذاته والاخر لغيره فان هذا الموضع قد مر بل من جهة ما هما مؤثران
لاجل المنفعة المتعلقة بهما لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعي لها في ذاتها وان العدل نافع لامر مكتسب وهذا مثل
ان نقول ان التراح اثر من المرة المصنة بالعكس اذ التراح يفعل ذلك لامر في طبعه والاخر يفعله لامر مكتسب
وهذا حق وايضا هذا كما يقال ان يكون لك ملكة الكتابة فيكتب اثر من ان تستكتب وايضا فان الامر
الموجود للافضل الاكرم اثر من الامر الموجود لغيره مثل الامر الذي يخص الله تع فانه اثر مما يخص الانسان فهذا هو
على الاطلاق مشهور وليميز ليحصل الحق فيه فيقال ليس كل امر موجود في الافضل فهو افضل فان اللحية
موجودة في الانسان وليست اثر من مبلغ الشجاعة الموجودة في الاسد ولكن يجب ان يشترط حتى
يكون الموجود للافضل موجود للافضل من حيث هو به افضل لا من حيث هو به اخس والموجود للاخس
موجود للاخس من حيث هو اخس لا من حيث هو به افضل وبعد ذلك فان الحق ان ذلك افضل واما انه لكلا منهما
اثر فانما يكون اذا اشتركا في انهما مؤثران وانما يكون مؤثرين اذا كان كلاهما من شانه ان يؤثر فيحصل
بالكسب واما اذا لم يكونا كذلك لو لم يكن الذي في احدهما مثلا الذي في الافضل مما يكتسب فليس يقال
انه اثر وموضع اخر يسمه هذا الموضع وليس هو وهو ان ما كان اولا للامور التي هي اقدم فهو اثر كالصحة
بالقياس الى الجمال والقوة فان الصحة يظن انها توجد في مزاج الاركان والجمال والقوة في تركيب الاعضاء
الالية وكذلك ما هو في الشيء الذي هو اكرم فهو اثر كصحة النبض بالقياس الى جودة الهضم وهذا يخالف
الموضع الاول في ان الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد يوصف بهما وصحة النبض وجودة الهضم
يجتمعان في شخص واحد والموضع المقدم كان يفترق فيه الموضوعان لكن الحكمان متقاربان وموضع اخر قريب من بعض
ما سلف وهو ان الغاية في الشيء اثر من فاعل الغاية اخرى حتى لا يكون هذا الموضع مكررا ولكن هذا مشهور
غير حق فان صحة البدن غاية من الغايات ثم صحة النفس وهو الفضيلة يسوق الى الغاية التي السعادة القصوى
والفضيلة اثر عند الافاضل من صحة البدن وايضا فان السابق الى الغايتين يشبه ان يكون اعجلهما نادبه الى التي

اثر وذلك اذا تساويا وتقاربا ولذلك فان الجمهور يؤثرون النافع في المعاش على النافع في المعاد واما اذا اختلفا و
كان التفاوت عظيما ولم يمكن الجمع بينهما فان الاثر عند حصفاء ما هو افضل وان تاخر وايضا فان الغايتين اذا
كان التفاوت بينهما اكثر من التفاوت بين احديهما وبين فاعلها وكان فضل الغاية الاخرى على هذه الغاية اكثر
من فضل هذه الغاية على فاعل هذه الغاية فان فاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وذلك بان نسبة
الغاية الى الغاية كنسبة الفاعل الى الفاعل وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية اكثر من فضل هذه
الغاية على فاعلها ففاعل الغاية الاخرى يفضل فاعل الغاية الاولى هذه باكثر من فضل الغاية الاولى وهذه
لفاعلها نفسها فضل اكثر فهو افضل ففاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وكذلك بالعكس وموضع اخر يشبه
بعض ما مضى وهو ان يكون احد الامرين وان كان قد يطلب لغيره فقد يطلب لنفسه والامر الاخر لا يطلب
الا لغيره فان الاول اثر ومثاله الصحة والعدالة فانهما اثر من الغنى والشدة فان الصحة والعدالة كريمان لانفسهما
والغنى لا فضيلة له في نفسه بل ربما جلب امرا كريما فاضلا وموضع اخر في الامور الخفية التفاوت اللواتي يحوج
الى تدقيق نظر في امرها مثل النظر في اللوازم فان ما لازمه اكثر وافضل فهو اثر وايضا ما يتبعه شر اقل مما للاخر
وان لم يفضل في الخير فهو اثر ومن اللوازم ما يكون مقدما مثل الجهل للمتعلم من حيث هو متعلم ومنه ما يكون متاخرا
تابعا مثل العلم والتابع في اكثر الامر هو الافضل اذا كان من جملة الغايات فهذا موضع وايضا موضع اخر
ان الخيرات التي هي اكثر فهي اثر اذا كان الاقل داخلا فيها فاما اذا لم يكن كذلك فان الاقل عددا ربما كان وان خالطه شر
اثر من خيرات كثيرة مثل الحكمة فانها مع ما يلحق كاسبها من التعب اثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة وربما كان
ما ليس بفضيلة وهي واحد اثر من عدة فضائل مثل ان السعادة اثر من العدالة والشجاعة والعفة وقد يعاند
هذا الموضع فيقال ليس يجب ان يكون مجموع الاثنين اثر من الواحد الذي فيه مثل ان مجموع الصحة وكوننا ذوي صحة
ليس اثر من الصحة فانه لا زيادة ايثار لمجموعهما على الايثار الذي للصحة وانما يكون هذا اذا كان احد الامرين لاجل
اخر واما اذا اختلفا فالحق انه اذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر الاخر فهما اثر من الواحد وهناك اذ ليس اثر فليس
انه نقص ايثار بل ايثار هما واحد وحكم هذا الموضع في الصحة او الشهرة مما لا يخفى وايضا اذا كانت المؤثرات
تحصل مع لذة فهي اثر من ان يكون بلا لذة وهو مشهور غير حقيقي وايضا اذا كانت بغير اذى ولا لذة فهي اثر
من الذي يكون مع اذى وهذا على ما علمت وايضا ما يكون في وقته اثر منه في غير وقته او في وقت لا يعتد به فان
الحكمة في المشايخ اثر منها في الشباب وان كان وجودها في الشباب اعجب وكذلك العفة فيهم بل العفة و
الحكمة بالمشايخ اولى وفي الشباب اعجب واكتساب ذلك وطلبه بالشباب اولى فان المشايخ يجب
ان يحصل ذلك لهم بالطبع والشيء الذي هو انفع في كل وقت في اكثر الاوقات فهو اثر بالاعداد كالعفة و
العدالة فانهما اثر من الشجاعة لكن ربما كانت الشجاعة اثر في وقت يحوج اليها والشيء الذي لو كان هو لم يحتج
الى الاخر واذا كان الاخر احتيج اليه فهو اثر كما انه لو كان الناس عدولا لم يحتج الى الشجاعة ولو كان الناس كلهم شجعانا لم يستغن
بالعدالة بل احتيج اليها فالعدالة اثر وان كان الاخر اعني الشجاعة ربما صارت في بعض الاوقات اثر وايضا ما يجتنب

فاده او ضاعه او ضده اكثر فهو اثر وما يرغب في تحصيله واتخاذه اكثر فهو اثر وايضا فان كل شيء
يكون مؤثرا دائما ويكون الآخر مرة مؤثرا ومرة غير مؤثر فذلك الشيء آثر مثال الاول لذة الحكمة مثال الثاني لذة الاكل والجماع
فان الذي هو مؤثر دائما آثر في نفسه وان كان هذا قد يصير وقتا ما آثر نقول ان المواضع التي اخذت في الآثر منها
ما ينفع في المؤثر نفسه وذلك انا اذا علمنا ان الانفع آثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك اذا راينا الاكثر في باب ما
آثر علمنا ان الكثير مؤثر كما انا اذا علمنا ان الانفع آثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك وان لم يكن الامران يختلفان
في الزيادة والنقصان ورجح ما بينهما من جهة اخرى فقد يوجد الترجيح مواضع اخرى مثل انه اذا كان الخير بالطبع
آثر فالخير بالطبع مؤثر وايضا اذا كان ما يكون خيرا بالطبع فهو اكثر ايثارا فيكون لا محالة للاول ايثارا وهو الخير
الذي ليس بالطبع ايثار ما وان قل فيكون كل خير بالجملة مؤثرا ومنها ما ينفع في الترجيح فقط وقد يمكن ان يجعل هذه
المواضع اعم من حال الايثار ويؤخذ بحيث يشتمل على الازيد من كل تفاوت فيقال مثلا ان ما كان بالطبع بحال ما
فهو ازيد فيها من الذي ليس بالطبع فان الازيد في الحال اعم من الآثر او نقول ان الذي يفيض منه امر ما فهو اولى بان
ينسب اليه من الذي لا يفيض عنه او الذي يفيض منه اكثر فهو افضل لذلك الاثر فهو اولى به والذي هو اكثر بحال ما قبولا او تصرفا
فيه فهو اولى به وكذلك ما اذا زيد على شيء جعل الجملة اكثر بحال ما في زيادة شيء او كانت زيادته على ما هو احق بحال يجعله
اكثر من زيادة شيء آخر وكذلك في جانب النقصان وايضا ما هو اقل مخالطة للضد كالبياض الذي هو اقل سوداوية فالجسم
فهو بالحال اولى وفيها اكثر والمواضع الكلية كما علمت تنفع في الجزئيات وان كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث
والمواضع الكلية هي مثل المشتركة المذكورة في باب الاثبات والابطال المطلقين مثل مواضع المتقابلات والنظائر
والتصاريف فانها اعرفها كلها واقربها من الشهرة وكذلك تلك المواضع نافعة فان تستعمل في المطالب الجزئية
فانه كما ان قولنا ان كان كل لذة خيرا فكل اذى شر فهو مشهور فكذلك سيكون مشهورا قولنا ان كانت لذة ما خيرا
فاذى ما شر وكذلك في سائر الامثلة مما يجب ان تعرفه بنفسك وكذلك مواضع الاولى والاحرى لكن انما تنتفع باخذ
مقدم جزئي لتال جزئي في الاثبات فاما في الابطال فلا ينتفع به مثاله من باب الاولى انه اذا كان كل علم اولى بان يكون
خيرا من اللذة ولذة ما خير فعلم ما خير فان قلنا ولا لذة بخير لم يلزم ان يكون ولا علم بخير واما ان قلنا لكن ليس علم خيرا فينتج
فليس لذة خيرا واما اذا كان الامر من باب التساوي فيصلح للاثبات والابطال الجزئي وحكم الموضع الجاعل الكل على
مثال الجزء من باب الاولى والاحرى وما بعده هذه مكررات بعضها مما يعلم في علم القياس وبعضها مما يعلم في المواضع
المذكورة تمت المقالة الثانية من الفن السادس من المنطق ولله الحمد **المقالة الثالثة فصل في المواضع الجنسية**

مجوّد
المقالة الثالثة في مواضع الجنس
فصل في ايراد المواضع الجنسية

ولان النظر في الجنس قبل النظر في الحد اذ الحد انما يتم حدا بعد ان يصح وجود ما فرض فيه جنسا جنسا على ان الجدليين
اكثر عنايتهم بالاثبات والابطال المطلق ثم اذا نظروا في الحدود كفاهم التمييز والمساواة ولم يفطنوا لشروط
الحدود فلذلك تقل فطنتهم لامر الجنس وذلك لانه فانهم هم الاثبات والابطال ويحوجون الى التحديد لتفهيم الاسم
ولا يتعدون في اكثر الامر ذلك الى ان يعرفوا ما هو حد حقيقي وما هو غير حقيقي فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم وينعكس
بالتساوي لكنه لا يبعد ان يكون من ضبط منهم مشهورات الصنائع العلمية ان يكون قد احس بما هو المشهور

عند المنطقيين

صح بالفعل

عند المنطقيين من ان الحد يؤلف من جنس وفصل فيكون له ان يتكلم في باب الجنس والفصل واعلم ان اكثر المواضع المذكورة في
باب الجنس علمية فان جرى فيها ما شهور صرف خصصناه بالتعريف فمن المواضع ان ننظر في الامور المجانسة للموصوف اي الامور
المشاركة للموضوع في طبيعته وللمتسلم انه جنسها واحد هل شيء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض انه جنس فان وجد منها
ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ما وضع جنسا بجنس وان لم يوجد لم يلزم منه شيء وهذا الموضع للابطال فقط ومثاله
ان قيل ان الخير جنس اللذة فوجدنا لذة ليست بخير قلنا ان الخير ليس جنسا للذة فان وجدنا كل لذة خيرا لم يعلم انه جنس
او ليس فانه كل جنس عام لكن ليس كل عام جنسا وان ننظر هل هو محمول من طريق ما هو فان لم يكن فليس بجنس
واما ان كان فكان حملا هو من طريق ما هو لا في جواب ما هو مما يجب ان يكون جنسا على ما قد علمت لكنه لا يبعد
ان يوجد في المشهور جنس وان كان في جواب ما ولكن لا من جهة الشركة فقط لم يكن جنسا وايضا هل مطابقة
تحديد العرض فانه طابقه فليس بجنس ويخالف الموضع في انه ليس كل ما ليس مقولا في طريق ما هو فهو مطابقة
حد العرض بل ربما طابقه حد الخاصة وايضا ان اختلف المقولة للجنس والنوع فكان النوع من الكيف بالذات
مثلا والجنس من الجوهر او بعكس ذلك فليس الجنس ما فرضنا جنسا وهذا يصلح للابطال فقط ومثال هذا البياض
والثلج فان البياض كيفية والثلج جوهر وايضا العلم والجميل فان العلم مضاف والجميل غير مضاف وانما جعل العلم
في هذا الموضع مضافا اي داخلا في مقولة المضاف بالذات هو على جهة المشهور وقد علمت انه دخوله في المضاف
عند التحقيق هو على طريق آخر ومع ذلك فان الشيء الذي يلزم جنسه الاضافة يلزم نوعه الاضافة ولا يختلفان
فيه وهذا احق وايضا ان حمل على ما وضع جنسا احد ما وضع نوعا فليس ما وضع جنسا بجنس وهذا ايضا
نافع للابطال فقط ومثاله لو ان انسانا جعل للموجود وللواحد جنسا كان ذلك الجنس موجودا او واحدا في
لا محالة وكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس وهذا محال وايضا فان النوع اذا كان يصدق على ما
ليس يصدق عليه الموضوع جنسا فليس الموضوع جنسا بجنس مثل المظنون فانه يصدق على المعدوم والموجود
لا يصدق عليه وهذا كالمكرر وايضا فان كان الموضوع جنسا لا يشارك شيئا من انواع الجنس فليس المفروض
جنسا بجنس كمن يجعل الحركة جنسا للذة ثم لا يوجد اللذة نقلة ولا استحالة ولا نموا ولا غير ذلك وهذا انما يكون اذا
كانت الانواع محصورة ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا احدها ولا داخلا في احدها ومواضع آخر
وهو مكرر بالقوة وان لم يكن وهو ان يكون الموضوع نوعا يقال على اكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا كالمظنون
فانه يقال على اكثر مما يقال عليه المعلوم وهذا الموضع في الظاهر كانه في القوة ما قيل قبل من انه ان كان النوع يحمل على ما
لا يحمل عليه الجنس فليس المفروض جنسا بجنس لكن قولنا ان كان حمله على اكثر مما يحمل عليه قد يقتضي اعتبارا آخر وهو انه
لا يلتفت الى المشاركة البتة بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته فتوضع الموضوعات الغريبة لهذه اكثر عددا
من موضوعات تلك فلا تهما اكثر عددا الا من جهة ان ذلك يشارك البتة او لا يشارك البتة هذا في موضوعاته فيكون
ما فرض جنسا غير جنس وايضا ان كان المفروض نوعا مساويا في العموم للجنس فليس ما فرض جنسا بجنس كمن يجعل
الموجود جنسا للواحد وبالعكس ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد وبالعكس فلا يكون احدهما جنسا والآخر

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

نوعا واما كيفية هذا التساوي في الواحد والموجود فلا يجب ان نشتغل به الان بل يوخذ اخذا ويقتصر على وجه كونه
مثالا واما بيان الحقيقة ففي العلوم العالية وكذلك ان جعل العلة والمبداء احدهما جنسا للاخر فانهما متلازمان
او مترادفان وانما يكونان متلازمين اذ افهم من العلة موجود عنه وجود الثاني من غير عكس وفهم من الاول انه موجود
ليس عنه وجود الثاني من غير عكس والامران وان كانا متلازمين فان بين الاعتبارين فرقا ما بين اعتبار الصاعد
والنازل وايضا ننظر في الامور التي لا تختلف في النوع بل تختلف في الاعراض وان كان ما وضع جنسا ليس جنسا
لجميعها وليس هو بجنس مثاله من جعل غير المنقسم جنسا للخطوط مستقيمة غير منقسمة فان الخطوط الغير المنقسمة
ان كانت موجودة فلا تختلف هي والمنقسمة كما علمت بالنوع والماهية بل بالعرض وايضا فليس ما لا ينقسم جنسا
للخطوط المستقيمة المنقسمة فليس جنسا الغير المنقسمة ايضا وايضا ان كان للنوع جنس اخر ليس احدهما تحت الاخر
فليس الجنس جنسا لكنه ربما جوز ذلك في المشهور لان نوعا واحدا قد يقع في جنسين ليس احدهما تحت الاخر مثل
ان الفهم علم وفضيلة او لا يكون هذا المثال مشهورا جدا فعسى ان يكون كثير من الناس لا يقبلون ان الفهم علم
بل عسى ان يكون المظنون ما ذكرناه في الفن الثاني من الاجناس المتداخلة لكنه ان زيد فصل حتى ليس احدهما
تحت الاخر ولا هما تحت جنس واحد بعينه خلص القول عن العناد ثم كان حقا ومع هذا كله فيجب ان يتعدى الموضوع
ان جنس الى جنسه القريب او العالي فان لم يكن محمولا على جميع النوع او لم يكن من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا
بجنس وايضا فانه يجب ان ينظر هل حد النوع يحمل على الجنس الاعلى فان حمل فليس الجنس جنسا واما المثبت
فان بين ان الجنس العالي والاعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ثم بين ان الموضوع جنس موجود للشيء كان مثبتا لانه
جنس فانه لا يمكن ان يكون العالي يحمل من طريق ما هو والوسط يحمل لا من طريق ما هو وههنا موضع بحث في ان
هذا الموضع علمي او ليس بعلمي وذلك لان لقائل ان يقول ان الجنس ربما حمل على نوعين ثم عرض احدهما للاخر فكان
الجنس الاعلى مقولا على النوع من طريق ما هو ولم يكن النوع الذي هو جنس اقرب محمولا على ذلك النوع الاول من طريق
ما هو مثاله ان الكمية يحمل على المنفصل وعلى المتصل ثم العدد قد يحمل على المتصل اذ يعرض له المنفصل ولا يجب
من ذلك ان يكون المنفصل جنسا للمتصل بسبب ان جنسه جنس له ومقول في طريق ما هو فنقول ان هذا
النوع الاخير كالمتصل اما ان يكون ماخوذا على انه متصل لذاته او على انه شيء عارض له الاتصال فان اخذ على
انه متصل لذاته فالمنفصل الذي يقابله لا يقال على جزئياته وان كان معناه انه شيء يعرض له الاتصال فالكم
لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذي هو العدد قولا جنسيا بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض
للشيء ولا يقال على الشيء قولا جنسيا وايضا فان المنفصل لذاته وهو العدد لا يقال على ما فرض نوعا اخيرا
تحت الكم قولا بالتواطؤ فضلا عن ان يقال لا بالعرض وكيف يقال وكل نوع منها ليس الاخر بل قد يشتق
لاحدهما من الاخر الاسم فلا يقال ان المقدار عدد او انفصال او منفصل لذاته بل معدود او منفصل بعدد و
انفصال ثم المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئا هو ماخوذ على انه عرض له نوع الكمية وكذلك المنفصل
ان لم يعن به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار بل عني به شيء قرن به الانفصال حتى كان معناه انه شيء ذو انفصال

لم يكن نوعا ايضا من الكم على ما علمت ان الشيء مقرون به طبيعة المقولة ليست من المقولة فهذه الاعراض
لا يبطل شهرة الموضع بل لا يبطل حقيقته واما ما حكمنا به ان المثبت اذا بين ان الاعلى مقول في جواب ما هو فالاسفل
الذي هو دونه مقول في جواب ما هو فذلك حكم مشهور وليس بحق واجب وان كان مشهورا فانه يجوز ان يكون الاعم
مقولا في جواب ما هو بالشركة ثم يكون الاخص من المحمولين فصلان متساويان له وقد احد مع الاخر الفصلين فسمي باسم
فيكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي اخص يشترك في شيء مبتور ليس بكمال طبيعة الجنس بل ليس
بجنس لكن لا يجب ان يضايق في هذا الكتاب كل هذه المضايقة بل يجب ان يوجد على المشهور موضع اخر ان
كان ما وضع جنسا ليس يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا واما
للمثبت فانه اذا بين انه اعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو وجب ان يكون الاعم جنسا لكن جعل
المائت جنسا للانسان والفرس ثم المائت فصل يقسم الحيوان ولقائل ان يقول انكم ان صادقتم فلم يجعلوا فصل
الجنس في هذا الكتاب جنسا عرض من الشك ما تقدم ذكره قبيل هذا الموضع وان لم يضايقوا فلا يضايقوا في ان يوجد
المائت جنسا وان كان فصل جنس فنقول اما اولا فان الشيء الذي هو فصل اذا شعر في المشهور بفصيلته
لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو بل من جهة مصادفة الشيء منقسما بشيء آخر قسمه لا خفاء
على الجمهور بانه فصل حكم حينئذ بان الشيء يكون غير جنس وانه ليس مقولا في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو
وانه لا يحل في المشهور محل الجنس وان لم يكن شعور من هذه الجهة والجهة الاخرى خفية فيكون المحمول من طريق
ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكافي في اثبات ان ذلك الشيء جنس لان التفريق بين المحمول من طريق ما هو و
المحمول في جواب ما هو ليس مما يفهم في المشهور بل الكلام في الجنس بحل عن المشهور وانما يفطن له الاحق
من الجدليين فكيف الشروط الخفية في امر الجنس الذي لا يشعر بها ايضا في غير المشهور بل المشهور هو ان
الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو الاتم منه
بل كان المخصوص باسم المقول في طريق ما هو ما كان ليس البتة مقولا في جواب اي شيء هو وان كان المقول
في طريق ما هو اعم من الامرين فههنا يجب ان يوجد كالمخصوص باحدهما **فصل في مثل ذلك** وايضا يجب
ان ينظر هل جعل الجنس جنسا للفصل كمن جعل العدد جنسا للفردية والفردية فصل من باب الكيفية بسيط او جعله
جنسا للفرد الذي هو بمعنى شيء ذي فردية فان ذلك ايضا فصل مقسم للعدد والعدد ليس هو بنوع من انواعه
اذ لو كان نوعا لكان اما نوعا متوسطا واما نوعا اخيرا ولو كان نوعا اخيرا لما كان يقال على ثلثة وخمسة ولو كان
نوعا متوسطا لكان مقولا على ما تحته في جواب ما هو وقد علمت في موضع اخر انه ليس كذلك وهو ايضا في الحقيقة
ليس بفصل حقيقي ذاتي بل هو فصل على المشهور والفرد الذي بمعنى العدد الماخوذ مع الفردية ايضا بنوع بل
صنف ولو كان نوعا لكانت الفردية فصلا ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو واعلم انك اذا
قلت عدد فرد فليس معنى الفرد فيه انه عدد ذو فردية والا كنت كانك قلت عدد هو عدد ذو فردية كما لو قلت
حيوان انسان لكنت قلت حيوان هو حيوان ناطق بل معناه انه شيء ذو فردية اي شيء ذو كيفية لا ينقسم معها

العدد بمتساويين فاذا قلت عدد فرد فمعناه انه عدد ذو فردية اى انه عدد هو شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد
بمتساويين فاذا قلت فيكون العدد الثاني الماخوذ في بيان حد الفرد ليس على سبيل انه محمول بل على سبيل انه جزء حد
لجزء حد فان الفردية جزء حد الشيء ذي الفردية الذي هو الفرد والعدد جزء حد الفردية الجزء الذي لا يحمل عليه في ذاته ولا يحمل ايضا
على الشيء ذي الفردية في ذاته بل يعلم من خارج ان هذا الشيء لا يوجد الا عددا وعلى ما علمت فيما سلف فلا يكون قد قرنته قلت به
للشيء انه عدد كما يلزمك ان يكون قلت به في المثال الاول فههنا فردية وهو كالفصل البسيط وفرد وهو كالفصل
المنطقي والعدد الفرد وليس شيء منها بنوع من العدد لكن لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان فصول الجواهر جواهر فهي انواع
الجواهر فنقول اما اولا فذلك لا يعاند به المشهور واما ثانيا فكان الغرض في هذا هو الفصل المنطقي وقد علمت
ان الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعا للجواهر باتم بيان وان كان يحمل على ما يحمل عليه النوع واما الفصل البسيط فلا يمتنع
ان يكون نوعا لكن هذا فوق ان يحيط به المشهور وانما الغرض ههنا في الفصل المنطقي والفصل المنطقي لو كان يقبل
في جوهره حد الجنس لكان يكون نوعا يحتاج ان يتميز عما يشاركه في ذاته بفصل او فصلا او كان يكون شخصا فيتميز
بالاعراض وهذه اشياء قد تحققتها وعلمت ان الفصل بماذا يخالف النوع وعلمت المذهب الحقيقي في ذلك
واما المشهور فليكن عندك انه مختلف غير مضبوط وايضا انظر هل عرض ان جعل ما هو نوع جنسا وما هو جنس
نوعا مثل من قال ان الالتقاء اتصال ما وان الاختلاط امتزاج ما فان الالتقاء اعم من الاتصال فان المقادير تلتقي اى يوجد
ولا بعد بينها فيكون تارة مشتركة في حد واحد فيتصل وتارة متباينة الحدين فيكون حداهما ليس واحدا بل
معا كما يكون للماء والدهن ويخص هذا باسم المماسة وهذا الالتقاء اى المماسة لا يقال على الاتصال فلا تعرض فيه
الشبهة بل انما يقال عليه ما قيل بالمعنى الاول فهناك يشكل فاذا كان كذلك استحال ان يكون الاتصال الاخص
من الالتقاء فكيف يكون جنسا له وكذلك الاختلاط اعم من الامتزاج اذ الاختلاط يدل على تجاور اجسام كثيرة
غائبة عن الحس او اتم من تجاور الغائبة عن الحس ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة والشعير
وبالجملة اليابسة ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض كالماء والخمر والسكر والخل حتى يجتمع لها كيفية واحدة
وهذا يخص باسم المزاج فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ومن جعل النقلة كالجنس للحركة في المكان وهي اخص في
لغة اليونانيين فان النقلة في تلك اللغة واقعة على ما يكون قسرا او من غير ارادة ولا كذلك الحركة وايضا ان
جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط لان الفصل اذا لم يكن اكثر واعم فلا اقل من ان يكون مساويا وايضا
ان وضع الجنس في الفصل فهو ابعد غلطا فان الجنس دائما اعم فان لم يكن مثلا اعم بل اختلف فشاركه في شيء
وباينه في شيء كالمنقسم بمتساويين والعدد فان طبيعة الفصل لا يكون مقومة للجنس البتة بل عارض
لطبيعته وان كانت تابعة على ما علمت وكذلك ان جعل الجنس فصلا كمن جعل الاختلاط فصلا مقوما
للمزاج والتغير فصلا مقوما للنقلة وايضا ان كان شيء من فصول الجنس او خواصه المقسمة يحمل على الموضوع
نوعا فليس الموضوع جنسا للجنس مثل النفس فان العدد كيف يكون جنسا لها على ما يقال وليست النفس بلغ
بفرد ولا زوج بل كيف يكون العدد محمولا عليها وايضا ان كانت طبيعة النوع يرفع طبيعة الجنس

لكن يجعل

لكن يجعل الحقيقة الالهية داخلة تحت مقولة من المقولات ويعاند هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية فانها
اذا رفعت رفع العدد اصلا والعدد جنس لكنه اذا اخذ الرفع لا رفع الوجود بل رفع كون عددا آخر البتة عددا
في ماهية سلم هذا الموضع والا فلم يسلم والحال في ذلك على ما علمت وايضا ان كان الجنس والفصل قد يزولان
ويبقى ما وضع نوعا فليسا بجنس وفصل وهذا ظاهر وكذلك ان كان ضد الفصل او الجنس يقال على النوع و
ايضا ان كان النوع قد يحمل عليه شيء لا يحمل على شيء مما وضع جنسا البتة فليس الموضوع جنسا لجنس مثاله
ان النفس يحمل عليها الادراك والحس والحيوة ولا شيء من الاعداد كذلك وايضا ان كان الموضوع جنسا
مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق فليس بجنس وايضا ان لم يكن الموضوع جنسا لنوع آخر غير الموضوع
نوعا فليس بجنس وايضا ان كان انما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعا معه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ
قول الاتفاق على حال النعمتين وعلى حال الصديقين فليس بجنس وههنا مواضع من جهة الاضداد وهو انه
هل ان كان النوع ضد وليس لجنسه ضد فالضد ليس يحمل عليه الجنس فانه ان لم يحمل عليه فليس بجنس وهذا
يصلح للاثبات ايضا وايضا ان كان للجنس ضد فهل ضد النوع فيه فانه ان لم يكن فيه لم يكن الجنس جنسا وان
كان كان وهذا يرجع الى الاصول المتقدمة انه ان كان كذا جنس كذا فضده ضد جنسه وايضا ان كان ضد
النوع ليس له جنس بل هو جنس عال فلا يكون النوع نوعا الا جنسا عاليا لا جنس فوقه كالخير
والشر وقد علمت فيما سلف انه كيف ينبغي ان يعلم هذا وايضا ان كان للجنس ضد وللنوع ضد فيجب
في المشهور ان يكون الضد جنس ضده فان كان بين احدهما وضده متوسط وليس بين الثاني وضده
متوسط فيستقبل ان الجنس ليس بجنس خصوصا اذا اتيد بمثال مثل انه لما كان بين الفضيلة والرذيلة
متوسط فبين العفة والفجور متوسط وبالعكس والا فان المتوسط اذا كان بين النوعين فيجب لا محالة
ان يقع في جنس ما لا يكون احد الطرفين اولى به من الاخر فان يكون جنسا له وليس يجوز ان يكون في جنسين
ضدين فيجب ان يكون في جنس آخر واذا كان في جنس آخر فذلك الجنس لا محالة يكون مناسبا للطرفين
مناسبة هذا النوع للطرفين وايضا فانه لا بد للمتوسط بين الجنسين ان يكون عاما ويقع على كل شيء يكون
بلغ هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين وهذا الموضع ايضا مشهور فان الحق ان الاضداد بالذات
انما يقع في جنس واحد لا غير وان المتوسط معها وقد عرفت شيئا من هذا فيما سلف وموضع آخر ان
كان المتوسط بين احد الضدين متوسطا حقيقيا وجوديا وكان المتوسط بين الاخرين متوسطا بمعنى رفع
الطرفين فليس الجنس بجنس بل يجب ان يكون الامر على قياس واحد وذلك لانه يجب ان يكون المتوسط الوجودي
يحمل على متوسط وجودي والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي وكذلك في جانب العدم وهذا
ايضا مشهور وايضا فاذا كان بين النوعين الضدين الذين في جنس واحد متوسط وليس يقع في
ذلك الجنس فليس الجنس بجنس وهذا قد يعاند في المشهور ولا اعتداد له في الحق اما في المشهور فان المتوسط
بين العفة والفجور في غير جنسهما اذ هو في الفضيلة وهما في الرذيلة وقد عرفت ما في هذا واما الحق

فيوجب ان يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد وبيانه في علم آخر وموضع اخر انه ان كان للجنس ضد وليس
للنوع ضد وليس للجنس لجنس وهذا ايضا في المشهور فانه لا يوجد للاجناس اضداد حقيقية البتة ويعاند
هذا ايضا في المشهور فان الصحة يضاد المرض ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له لكن في الحقيقة المرض
ليس ضدا للصحة بل عدما مقابلا ولكل مرض جزئي مقابل جزئي وربما لم يكن له اسم واما المواضع المشتركة المذكورة
فقد ينتفع بها ايضا في اثبات الجنس وابطاله مثلا ان كانت العدالة نوعا من العلم فالعادل نوع من العالم وايضا
ان كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم فالعدالة نوع من العلم وبالعكس والا فلا وكذلك في حال النسبة
مع الاشتقاق كما يقال ان حال اللذة عند الجزئية او المنفعة كحال اللذيذ عند الخير او النافع فان كانت اللذة نوعا للخير
او للمنفعة او جنسا له فكذلك اللذيذ عند الخير او النافع فان لم تكن النسبة مع الاشتقاق كان بعيدا من الحق والشهرة
مثلا ان حال الحيوان من الانسان كحال الانسان من الاشخاص لكن الحيوان جنس للانسان فلا يجب ان يكون الانسان
جنسا للاشخاص الا ان يقال ويسلم ان حال الحيوان من الانسان في انه جنسه كحال الانسان من الاشخاص في انه جنسها مثلا خ
فان سلم هذا لزم واما في طريق الحق فلا يعلم هذا اللزوم الا اذا علم ان كل واحد منهما جنس فلا يحتاج الى الاثبات
كما لا يعلم النسبة لمقادير الى مقادير في مقداريتهما الا بعد ان يكونا مقادير وكذلك في حال الكون والفساد
مع الاشتقاق مثل انه ان كان ان يتعلم هو نوع ان يتذكر فان يعلم هو نوع ان يذكر وان كان ان يحل هو نوع ان يفسد
فيحل نوع ان يفسد وكذلك في الفواعل وغير ذلك وهي للاثبات وليمتحن المواضع من الاعدام فانه لا يجوز ان
يكون العدم مع الملكة في جنس واحد وذلك لانه ان كان العدم جزء حد الجنس الذي المعنى الوجودي فيه ثم له زيادة معنى
فصلي وان كان فصلا وجوديا فهو ضد لا عدم وان كان فصلا عدميا فذلك ان يكون طبيعة طبيعة الجنس بشرط
لا زيادة اي فصل شئت بعينه من فصول انواع الجنس وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء اخر ليس هو عدم النوع
فانه ليس عدم البياض لونا عادما لصفة البياض فان لونا عادم صفة ايضا امر مقابل موجود الذات في حقه
بازاء البياض فانه اذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضا لا يكون المخالف عدما بل انما يكون عدما اذا ذهب
البياض ولم يخلف شيء آخر البتة ولم يحصل هناك الا مادة وفقدان البياض فاذا العدم لا يكون مع الملكة
في جنس واحد بل الاعدام اما ان لا يكون لها اجناس او يكون اجناسها اخرى بل الاولى ان يكون ما يقوم
منها مقام الاجناس اعدام الاجناس ويكون اجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية على ما علمت في موضعه فان
البصر لو كان مثلا مشتملا على امرين لنوعين له وكان لكل منهما عدم يقابله كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين
ويقال عليهما كليهما وكان كالجنس لهما وان لم يكن عدم الحس المطلق جنسا لهما حتى يكون عادم البصر عادم الحس
مطلقا فيكون اذا العدم اما ان لا يكون له جنس او لا يكون جنسه الجنس الذي فيه الملكة وقد ظن قوم انه انما
قيل للاخير لا من حيث هو اخير وجنس للملكة مشار اليه بل من حيث هو قريب كان المقولة تكون مشتركة للعدم
والملكة وقد علم في هذا ما علم ويشبه ان يكون كان هذا مشهورا بينهم فاخذ الاخير على انه القريب من جهة ان
المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة في مقولة واحدة فاذا يجب ان يوجد هذا على حكم المشهور ايضا

وايضا

وايضا ان كان للجنس عدم مقابل وليس عدم النوع فيه فليس النوع فيه وان كان فيه فالنوع فيه مثاله ان كان العمى
يجب عدم الحس فالبصر يجب تحت الحس ويجب ان يعلم ان هذا هو على المشهور واما الحق فهو على ما قلنا واما النقصان
فليس يجب ان يوضع المقابل منهما يجب المقابل فانه ليس اذا كان الانسان تحت الحيوان فيجب ان يكون
اللاانسان تحت اللاحيوان ولا ايضا يجب ان يكون اللاانسان تحت اللاحيوان بل اللاحيوان تحت اللاانسان او اللاانسان الا ان تحت الحيوان خ
تحت اللاحيوان ما لا تحت اللاحيوان البتة كما هناك العمى تحت اللاحس ما لا تحت اللاحس مطلقا فانه ليس اذا كان
الشيء عادم البصر فهو عادم الحس مطلقا وان كان اللاحيوان تحت اللاانسان اذا كان اللاانسان مطلقا تحت
انه لا حيوان ما فتبين ان اللاانسان تحت الحيوان على انه ليس يجب ان يطلق ان المسلوب لها اجناس حقيقية
بل تتذكر ما قد قلنا مرارا ويجب ان ناخذ من هذا البحث فائدة وهو ان النقيض في المتقابلات ليس يعني به نفس
الغضبية فقط بل والتقابل بنعم ولا وهو البسيط واما مواضع تقابل الاضافة فمن ذلك انه ان كان النوع مضاف الذات
او لازم له الاضافة فكذلك الجنس ولا ينعكس ومنع هذا الانعكاس انما هو في المشهور كما علمت من حال جزئيات
العلم وما قيل فيها وقد يعاند الحكم الاول بان الكيفية جنس للعلم ولا يلزمه الاضافة فاذا خصصت نوعا فكانت
علما لزمته والكيفية نفسها وان كان قد يلحق بها الاضافة بنحو من انحاء النسبة فهي غير الاضافة اللازمة بل الرأس
وهو نوع ما بالجملة اضافة والجسم وهو جنس لا بالجملة اضافة اما انت من حيث يطلب الحق فقد علمت لك صواب
الحكم فيه في الفن الثاني وايضا ان كان النوع مضايفا لشيء ثم لم تكن الاضافة الجنسية التي للمفروض جنسا له
متعلقا بذلك الشيء فليس المفروض جنسا له جنس مثل انه ان كان الضعف يقال بالقياس الى النصف ثم فرض
كثير الاضعاف جنسا للضعف ولم يتعلق بالنصف فليس كثير الاضعاف فيه جنسا وهذا الموضع يقبل في المثال
ويشتهر ويعاند من طريق الحق بان الزائد جنس الضعف وليس يجب ان يكون بالقياس الى النصف ولكن يكون
بالقياس الى جنس مضايف النوع وهو الناقص فان الناقص جنس النصف بل الاولى ان يجعل الجنس ومضافه
جنسين للنوع ومضافه كالحس والمحسوس والبصر والمبصر ويعاند من طريق الشهرة بانه ليس يجب ان
يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس الى شيء واحد فان العلم نوع من الملكة ويقال بالقياس الى المعلوم والملكة
يقال بالقياس الى العالم على انه لا يمنع الحق ان يكون العلم من حيث هو علم واخص من الملكة يعرض له ان يكون
مضافا الى النفس مثل ما يعرض الى الملكة فكانك علمت هذا ايضا في موضع آخر وموضع اخر لا مدخل له في العلوم
وهو ان يكون الجنس يقال بلفظة زائدة على اللفظ الموضوع له من الالفاظ الروابط والاواصل مثل من او على او رب
او الى او بعبارة لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به في هذه الالفاظ ثم مخالفة النوع ويعاند هذا الموضع بالمخالفة
اذ يقال لكذا والغير يقال على غير كذا واحدهما تحت الاخر وايضا فان العلم يقال بكذا والملكة يقال لكذا
على ان الحق ان الاضافة للملكة ليست على نحو اضافة العلم الى نحو المعلوم بل اذا اخذ العلم نوعا من الملكة
واجري مجراه كان ايضا العلم من حيث هو علم لا من حيث هو ملكة فقط علما للعالم فان كونه علما للشيء بسبب
كونه ملكة له ومذهب مذهبه وكذلك يعاند ان الزائد على شيء والضعف وهو كالنوع تحته ضعف

لشيء واعلم ان الامور التي تلزمها الاضافة منها ما وجوده ليس الا في حال اليه الاضافة ومنها ما يتعلق به
اضافتان احداهما هي الى امر هو فيه والاخرى الى امر ليس هو فيه فان العلم شيء خارج هيئة مضافة الى العالم
والى المعلوم الخارج وهو في احدهما لا يمكن ان يفارقه بالقياس الى الآخر لا يمكن ان يواصله ومنها ما يمكن له
كلا الامرين مثل العلم فانه يجوز ان يكون بالعالم ايضا اذا علمت النفس ذاتها او بعض الامور يستحصل فيها ان
يكون المضاف موجودا في المضاف اليه البتة مثل المضعف فانه يمتنع ان يكون عارضا في النصف وقد
ينبعث من معرفة هذا موضع ذلك ان يكون الجنس مما اضافته الى ما هو فيه والنوع ليس كذلك او بالعكس
مثل من قال ان الذكر بقاء العلم والبقاء بقاء للباقي وفيه والذكر ليس هو للعلم وبالقياس اليه هو للمتذكر
الماضي او للنفس وهذا الموضع يصلح للاثبات والابطال المطلقين بان ننظر هل الذكر بقاء العلم فنتوخذ بقاء
العلم صفة للعلم بها العلم باق **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع التي يبطل بها الموضع جنسا ان يكون [ولیس الذکر صفة للعلم صح]
الملكة جعلت جنسا للفعل او الفعل جعل جنسا للملكة مثل من يقول ان الجنس حركة جسمانية والحركة فعل
لا مبدأ فعل او نقول ان التذكر ملكة نفسانية والملكة النفسانية تحال ثبات لا تحال تجدد وفعل والتذكر
تحال تجدد لا تحال ثبات ومن المواضع المجانسة لذلك ان يكون القوة على المصابرة يجعل جنسا للملكة النفسانية
مثل يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ او يجعل الشجاعة مصابرة على الخوف والعدالة قسر النفس على الامتناع
من الارباح الدنية فان هذه كلها تباين الملكات اذ كانت الملكات هي التي لا تنفعل معها النفس شيئا من
ذلك فلا تعاطى ولا تخاف ولا ترغب لا ان يعتبر بها ذلك ثم تتكلف المصابرة عليه فان ذلك ضبط
النفس لا فضيلة الملكة ومن المواضع الشبيهة بذلك ان تجد والشيء لازما لا ينفك عنه لكنه خارج عن حقيقته
وماهيته فيجعلونه جنسا له كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ويجعل الظن جنسا للتصديق لكن الغم ليس هو نفس
الغيظ ولا مقولا عليه بل هو امر يتقدمه فيوجبه ولا الظن جنسا للتصديق ولا مقولا على تصديق بل يحدث [٢ الغم]
او لا ظن ثم يكون تصديق فيكون اذا العلم والظن امرين يلزم ان يتقدما الامرين الآخرين وليسا
بجنسين له ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح ان يبقى اعتقادا واحدا فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما
كان ظنا فان ذات الشيء لا يبقى واحدة بالعدد ويخرج من جنسها وايضا ان لم يكن الجنس فيما فيه النوع
بل كان النوع في غير ما فيه الجنس فليس الجنس جنسا مثل من يقول ان الحياء خوف ما لكن الخوف الحيواني [٢ النطقية خ]
من قوة النفس الحيوانية والحياء في المنطقية وكذلك من يقول ان الغيظ الم او غم فان الغيظ في الغضبية [الشهوانية]
والالم في الحس والغم في الشهوانية ومن التياسي وكذلك من قال ان الحس الحيواني مشية ما والمشية
فكرية وتلك شهوانية وهذا الموضع وما يشبهه نافع في الاثبات والابطال المطلقين وان لم يكن الجنس
وحدة وموضع آخر انه ان كان الجنس ليس يقال على النوع قولا مطلقا بل من جهة فليس الجنس جنسا
وكونه من جهة يفهم منه معنيان احدهما ان يكون مقولا على جزء لا على كله مثل العضو فانه يقال على جزء من
الانسان قولا كالجنس ولا يقال على كله البتة بوجه من الوجوه فلا يقال البتة للانسان انه عضو والثاني

ان يكون

ان يكون يقال على كله ولكن من جهة جزء سواء كان عارضا للجزء اوليا او كيف كان مثال ما يقال ان الانسان
محسوس فان الانسان انما هو محسوس لاجل ظاهر جسمه حتى لو فصل جسمه عن نفسه لكان ذلك الجزء
محسوسا وان لم يكن جزء انسان وليس هذا شرطا في هذا القسم فانه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه
لو فصل جسمه مثل الصحيح لكن انما اوردت ذلك لتفهم انه كيف يكون تعلقه بالجزء وبالجملة يجب ان يكون [اوردته خ]
الجنس جنسا للشيء في ذاته مطلقا فيكون ماهية المشتركة المعرفة لذاته تعريفا مشتركا فاما ما يقال
على ذاته لا لاجل ذاته بل لاجل جزء فانه اما غير محمول على ذاته واما ان يقال على ذاته من حيث ينسب ذاته
الى غيره مثل ان ينسب الى جزء فان جزءه غيره او من حيث له غير آخر كيف كان ولا يكون المحمول جنسا فان
جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره فيجب اذا ان يكون الجنس محمولا على الذات لا من جهة
شيء في جزءه ولا من جهة شيء آخر متصل به او عارض له وموضع آخر يتلو هذا الموضع كانه متبع منه
وكان قائلا قال ان الجسم يحمل على الانسان وهو جنسه وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم
ونفس بل يقال على احد الجزئين وهو جسمه الذي يخصه فيكون جسمه الذي يخصه نوعا من الجسم ويكون الجسم
جنسا لجزءه ولا يقال عليه مطلقا والمعلم الاول قال في جوابه انه لا يجوز ان يوجد الجزء البتة كالجنس ولا محمولا
عليه الجزء فانه لا يجوز ان يحد الحيوان بانه جسم ذو نفس والا فيكون الكل محمولا عليه الجزء هو الجسم فيكون الكل
هو الجزء وهذا محال واقول ان هذا الموضع علمي والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية وليس بمشهور فان
المشهور ان الجسم جنس للانسان فيجب عليك ان تتذكر ما علمتك في الفن الذي في البرهان من الفرق بين
الجسم الذي هو جزء انسان والجسم الذي هو جنس الانسان وتعلم من هناك ان احدهما ليس البتة
محمولا على الانسان او الحيوان فان الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لاجلها اقترن
بها النفس بل هو مجموعهما وذلك المجموع جسم لا لانه ذلك الجسم الذي هو الجزء وقد طولنا في هذا واطنبنا
فيجب ان تعرف ذلك من هناك وتعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام والجسم الذي هو جزء
الحد فتعرف صحة هذا الموضع وتعلم انه ليس يعني ههنا بالجسم الذي هو جزء الحد بل الجسم الذي هو
جزء القوام وهو احد الشيئين الذي في الحيوان وبهما يتقوم الحيوان على انهما جزءان له ومعناه جسم يحال [٢ اللذين خ]
ونفس وموضع آخر ان يجعل الفعل محمودا كان او مذموما نوعا من القوة عليه كمن جعل السرقة قوة [٢ الاحتمالات بملكة خ]
على حبس الاقسات بملك الغير سرا وذلك لان القوة لا يصير بها صاحبها الغني شريرا والسرقة يصير
صاحبها السارق شريرا ولو كانت القوة تجعل القوي شريرا لكان الملك شريرا ومن المشهور انه قادر
على الشر وكان الانسان الفاضل شريرا ومن الحق انه قادر على الشر بل نفس القوة مختارة محمود ولم تخلق
عبثا بل هي معدة نحو المصالح ولكنها لا تكون قوة او تكون على المتقابلات ومحال ان تكون الشر
في جنس تختار المحمود او كذلك ايضا ان جعل الفعل المحمود لذاته او الغاية المحمودة لذاتها نوعا للقوة عليها
او نوعا للقوى والفاعل وذلك لان الغايات وما يؤثر لذاته لا يكون نوعا مما يؤثر لغيره والقوة

يؤثر لغيرها ومحال ان يكون للمؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره فانه اذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معنى
ان طبيعة القوة مؤثرة لغيرها ومعنى هذا ان كل قوة مؤثرة لغيرها ولا شي من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها
هي مؤثرة لغيرها فينتج ما يعلم وقد يجوز ان يكون الشي الواحد يؤثر لذاته ولغيره ولكن ليس هذا الموضع في مثل
ذلك فان كان في مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق والذي قال في بيان ان هذا الموضع ان النوع يكون مختارا مؤثرا و
الجنس ليس كذلك مثل الفضيلة والملكة على ان الملكة ليست مؤثرة البتة فهو قول خرافي وذلك لان الملكة
ليست مختارة ولا مكروهة بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول ولا يمتنع ان يكون النوع مؤثرا والجنس
لا يؤثر ولا يكره بل الممتنع هو ان يكون الجنس مؤثرا والنوع مكروه الذات او الجنس مكروه الذات والنوع مؤثرا وامتناع
هذا احق او ان يكون النوع مؤثرا لذاته والجنس مؤثرا لغيره وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي تؤيد
بادنى مثال واستقراء وموضع آخر يكون الشي نسبته الى كل واحد من امرين في ذاتهما جنس له نسبة واحدة
ثم ينسب الى احدهما دون الاخر فيجعل جنسا له دون الاخر مثل ما يقال سارق او مخادع او ساع فان كل واحد
من هذه يجب ان يكون قادرا اي متمكنا ويجب ان يكون مختارا فانه ان قدر ويمكن فلم يختر او اختار لكنه
لم تقدر اي لم تمكن ليست اعني القدرة التي هي القوة لم يكن مخادعا او ساعيا او سارقا بالفعل ثم ليس احدهما الاولى
اولى بان يكون جنسا والاخر فصلا فان كل واحد منهما قد ينقسم بالاخر وكل واحد منهما يوجد في غير ما يوجد
فيه الاخر فانه قد يكون مختارا لا متمكن وقد يكون متمكن لا مختار فاما ان لا يكون ولا واحد منهما جنسا
او يكون كل واحد منهما جنسا ثم ان كان كل واحد منهما امرا محققا لماهية فانهما جعلته جنسا للمفروض
نوعا كالات اربع ثم لم تذكر الاخر فلم يدل على طبيعة المعنى المشترك فيه بالكمال فكما انه ليس احدهما اولى
بالجنسية فليس اولى بالفضيلة وهذا الموضع بالحقيقة انما يمكن في امور يحمل عليها امران كل واحد منهما شرط
في وجوده وليس واحد منهما اولى بان يتخصص به من الاخر في ظاهر الامر فاذا اثبت احدهما جنسا كان للمعارض
ان ينازع ونقول انه ليس اولى بان يكون جنسا من الاخر فاذ ليس الاخر جنسا فليس هو جنس واما ان
امثال هذه الاشياء قد يمكن ان يكون له جنسان فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الاجناس
الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل واما هاهنا وفي هذا الثاني عند التحقيق فان الجنس هو
الاختيار والتمكن هو الفصل العلة من العلل لجعل ذلك اولى بالجنسية وهذا بالفضيلة وان كان العموم كالعلة
وليس بهذا الموضع تطويل القول فيه وموضع اخر قريب من هذا وهو ان لا يكون لنسبة الامرين الى الجنسية
من نسبة واحدة بل احدهما بعينه جنس والاخر بعينه فصل لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا
لما هو جنس منهما كمن قال ان التحير هو افراط التعجب ولم يقل تعجب مفرطا او قال ان التصديق قوة الراي ولم يقل
راي قوي فجعل الافراط جنسا والتعجب فصلا وجعل القوة جنسا والراي فصلا حتى جعل القوة في الراي
تصديقا لا الراي الذي فيه قوة بل فان الشي الذي يكون في الشي لا يكون هو نفسه وكذلك لم يجعل التحير
تعجبا بحال بل حالا في التعجب وهذا محال فان الراي نفسه في التصديق وهو التصديق والتعجب نفسه في المتحير

وهو التحير

وهو المتحير واما افراط التعجب فامر في المتعجب فان كل افراط التعجب هو التحير نفسه اذ قيل ان هذا احده فان التحير يكون موجودا
في التعجب لانه افراطه فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب وهذا محال وكذلك يكون التصديق هو الذي فيظن ويظن
محال ثم يعرض ان يكون الافراط مفرطا اذ كان التعجب هو الافراط وفيه الافراط وان يكون قوة الظن هي القوة
وموضع اخر ان يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للعارض له كمن يقول
ان عدم الموت هو حيوة ازلية فان الحيوة الازلية امر يتبعه ويلزمه ويلحقه ويعرض له عدم الموت حتى لو توهم
متوهم ان شيئا كان على ان يموت ثم ان الله جعله غير مايت فرفع الموت عنه فان هذا المتوهم ممكن ومقبول
وفطرة العقل لا تمنعه انما يمنعه حجة ان كان له مانع فيكون حينئذ حيوته الواحدة مستمرة لم يتغير وقد حدث
به ابتداء من عنده صار غير المايت وذلك حين حدث له معنى غير المايت ومع ذلك فان الحيوة الواحدة قد
كانت غير موصوفة بعدم الموت ثم صارت موصوفة بعدم الموت ومعلوم ان الحيوة الازلية ان كانت
جنسا لعدم الموت فالحيوة مطلقا جنس له اعلى فيكون قد صار الشي عادما للموت بعد ما لم يكن وطبيعة الجنس
واحدة بعضها بالعدد ومستحيل ان يكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد توجد لامرين هما متباينا الذات
اعني المايت وغير المايت والانصار طبيعة الجنس موضوعة للامرين كالمادة التي تقبل وهي واحدة بالعدد امرين
متقابلين فيكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة وقد علمت الفرق بينهما في موضع اخر وبالجملة
فان الحيوة تكون حينئذ موجودة لم يفسد بل قد استكملت واذا لم تفسد لم يتغير التشخص فضلا عن النوع

فصل في مثل ذلك وموضع اخر عكس هذا وهو ان يجعلوا الانفعال جنسا للذي الانفعال وقد جاء مثاله
في التعليم الاول انه مثل من جعل الريح هواء متحركا واوهم ان استنكاره من جهة ان الريح ليس هو هواء
متحركا بل هو حركة هواء فظاهر الحال فيه يوهم ان الهواء لا يحسن ان يجعل جنسا للريح واذا اخذ هذا على هذا
الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمنفعل بل المنفعل جعل جنسا للانفعال فيشبه ان يكون هاهنا
سقط في النسخ او يشبه ان يكون معناه ان يجعل الريح جنسا للهواء المتحرك حتى يكون الهواء نوعا من الريح
وتفسير المثال يدل عليه فانه قيل ولا يجوز ان يكون الهواء ريحا اصلا وذلك لان الهواء يبقى واحدا بالعدد
ريحا وغير ريح والنوع لا تبقى شخصيته واحدا بالعدد ويخرج من جنسه الى جنس آخر فيشبه ان يكون الريح
جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك وانما هو في الحقيقة عرض في الهواء لانه حركة في الهواء او لانه متحرك
من الهواء والظاهر يدل على انه يجعل الريح حركة الهواء ويشبه ان يكون اراد المتحرك من الهواء وحمل المتحرك
على الهواء حمل العرض العام والهواء له كالموضوع المنفعل بسط هذا العرض العام الذي هو الحركة فكانه قال
يجب ان يكون الريح ليس هو هواء متحركا بل متحرك هو هواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله انه
من هواء كما ان الجرداب هو المستدير من الماء والحرف هو المقطع من الصوت والقدوم هو الالة من الحديد
وليس شي منها هواء ولا ماء ولا حديدا والا فالجزء يكون مقولا على الكل ويكون الموضوع مقولا على المركب
فاذا فسر مثال الموضع على هذه الجهة وعلى ان العرض فيه ان الهواء اذا جعل نوعا من الريح الذي هو كالعرض

العام الذي هو احد الخمس بالقياس الى الهواء كان محالا وان الريح هو المتحرك من الهواء ان كان بالجعل الاول فقد سلم
المثال عن ان لا يكون مثالا للموضع وبالجعل الثاني سلم ايضا الريح عن ان يكون حركة وعرضا بسيطا الا العرض
العام الذي باشتراك الاسم وكيف يكون الريح عرضا وحركة ومن المعلوم ان الريح جسم ثم انه ان كان قول القائل
ان الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه اخرى مثل ان الهواء كيف يكون نوعا من الريح والريح لا يوجد غير هواء فليس
ذلك مانعا ان يبطل ايضا من هذا الوجه وليست هذه المواضع الابطالية معدة نحو الاشياء التي لا توجد
لابطالها مواضع غيرها بل ان يكون احد المواضع هي فلو ان قائلا قال ان الهواء نوع من الريح لكان قد يبطل بان
نقول ان الهواء يبقى متحركا وغير متحرك وريحا وغير ريح وهو واحد بالعدد وكان ذلك ابطالا كما لو ابطل بان قيل خ نعالي
وهل هاهنا ريح يقال على شيء اخر فهذا ما يحضرني في رد هذا المثال الى مطابقة الموضع وعسى ان يكون عند غيري ما هو
خير منه اما المفسرون فقد استمروا على ان جعلوا المثال بحسب ما يطابق عكس الموضع بل يطابق الذي قبله
على ان باقي الاخبار عن هذا الموضع يدل على ان الحديث هو عن موضوع جعل جنسا ويشبه ان يكون قد وقع
في النسخ سقط او تغيير او سهو ويشبه ايضا ان لا يكون هكذا بل يكون الكلام على النحو الذي اولناه ثم يكون
ما يتصل به عودا الى الموضع الاول قبل هذا الموضع كانهما في حكم موضع واحد اذ هما كالمتعاكسين وقد يجعل
الكلام في الشيء موصولا بالكلام في عكسه على ان جملتهما كلام واحد واما هذا الكلام المتصل فهو انه يقول
ما معناه هذا ان في بعض الاشياء قد يحمل الموضوع على المتكون منه في المشهور فلا يستنكر ذلك فان الناس
لا يستنكرون ان يقولوا ان الريح هواء متحرك وليس متحرك هوائي ولا يستنكرون ان يقولوا ان الحرف صوت
مقطع لا ان يقولوا مقطع صوتي ففي هذه الاشياء لا يستنكر ان يجعل الريح هواء او نوع هواء استنكارا
مشهورا او قريبا من المشهور واما في بعضها فالامر بالخلاف وذلك كمن يقول ان الثلج ماء جامد فان معنى
هذا القول انه ماء وقع انه ماء جامد فهو غير شديد فانه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جنسا له ثم الثلج ليس ماء
بل كان ماء اذ الماء بالفعل في العادة هو ذلك السيال وذلك السيال ليس موجودا بالفعل ومثال
اخر مما يكون الموضوع جزءا ما يقال من ان الطين تراب معجون بماء وليس الطين ترابا اصلا فكيف يكون ترابا بصفة
وتلك الصفة انها معجونة بماء ولو كان الطين ترابا لم يكن الطين هو الجملة بل كان الطين هو الجزء الذي هو التراب
من جهة ما خالط الماء فالموضوعات التي تصدق على الجملة في المشهور مثل الانسان على الكاتب والصوت
على الحرف فانها يشكل فيها الامر فيظن اجناسا واما ما كان من النمط الثاني فيظهر بسرعة انها ليست محمولات
فكيف يظن اجناسا والموضوعات الاول ربما كانت انواعا اخيرة ليست اجناسا فكيف يكون لها انواع
وذلك انها اذا كان بعض الامور النوعية اذا عرض لها شيء واحد وهو مع ذلك العرض كشيء واحد فسمي باسم مثل
الجرداب فان الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء والماء كما تعلم طبيعة نوعية فاذا حصل في موضعه
شكل عن حركة كان للجميع ذلك الشيء وكان جردابا فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ولا الماء المجرد
بل مجموعهما فاذا اخذ مثل هذا الشيء وفقد في تحديده جنسه اخذ موضوعه واقيم مقام الجنس فاشكل الامر و

وهذه

وهذه الاشياء ليس لها بالحقيقة حدود على ما علمناه في الفلسفة الاولى وليس لها اجناس حقيقية بل اجناسها
المتخيلة لها اما من الامور الجنسية المركبة التي تركب من مقولات شيء او من الشيء المطلق مع مقولة وعلى ما علمت
في موضعه واما ان يقام الطبيعة الموضوعة مقام الجنس ويوخذ على الاعتبار الذي لا يكون بها موضوعا بل يكون بها
نوعا وجنسا على ما علمت من الفرق فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية اليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس اذ كان خ ١٢ اذا
ذلك النوع قد عرض له ان تخصص بمعنى كلي هو مفهوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض الا انه ليس ذلك العرض
بالحقيقة فصلا لانه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة وعلى ما علمت في مواضع اخرى وكذلك لا يكون
ذلك المخصص متحدا في طبيعة اتحاد النوع الحقيقي وكما ان تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا ومحمولا على الشخص من حيث
هو جزء الشخص بل من حيث المعنى الاخر المطلق كما علمت في موضعه كذلك لا يكون محمولا على الصنف في الجنس
له من حيث هو احد الجزئين الذي هو موضوع العرض بل من حيث المعنى الاخر المطلق بل المحمول لا يكون من حيث يصلح
للحمل جزءا البتة فهذا احد الامور التي تشبه الحدود ولا يكون حدودا ويكون موضع فيها كالجنس يشبه الاجناس
ولا يكون جنسا ويكون الاولى بالمحدود ان يسمى صنفا لا نوعا فلهذا الشيء بل الذي اولناه والفرق الذي
فرقناه انكر المعلم الاول ان يوضع امثال هذه الاشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس اولا ثم سلم
ذلك ثانيا وجعله مما قد يصدق وكان المنكر في المشهور من الوجهين قد نبه على بعضه بحجة وهو كونه موضوعا
لا محمولا وذلك صحيح ايضا من حيث اعتبار الحق فانه من المحال ان يكون الشيء من حيث هو موضوع وجزء محمولا
على الجملة واما المساعد عليه ثانيا من حيث اعتبار الشهرة فلانه اشتهر بالاستقراء ان الناس يقولون للريح
هواء ويقولون للجرداب ماء فلا يجب ان يكون الاعتبار المشهور محوجا الى تعيين الجهة التي هو بها جنس فان
ذلك علمي دقيق جدا ولا يمنع اعتبار الشهرة ان يجعل طرفا النقيض مشهورين كما قد علمت واما من حيث اعتبار
الحق فهو ماخوذ من حيث يصح ان يكون محمولا وتلك الجهة تفرق بين كونه محمولا وبين كونه موضوعا وجزءا وله
اعتبار معروف كما قد سبق واما الموضوعات التي لا تبقى على حالها بل يكون قد تغيرت في الشيء مثل
الموضوع في قولهم ان العصير ماء متعفن في الشجر والجمد ماء جامد فان الشهرة قد يرخص في استعمالها لكن تشهر
الشهرة هو ان تلك الموضوعات ليست محمولة البتة وقد يكون شهرة اولى من شهرة وذلك باحد امرين اما
للاشتهار والفشو نفسهما اذا غلبا في شيء ولم يغلبا في شيء تلك الغلبة بل دونها واما لان الحق اذا خالف المشهور
ثم لم يكن المشهور قوما في معناه وكان محتملا لان يقال هو مجاز لفظا او غلط عادة وكان الحق مما يسرع اليه التنبيه
عليه حتى يسلم من اتفق فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة فان كان مقابله مشهورا سريع بيان الحقيقة
سهلة غلبت شهرته والموضع المذكور فان شهرة طرفيه مختلفان واحدهما اقوى بسبب هذا الوجه الثاني و
موضع اخر انه ان كانت الموضوعات للشيء المدعى انه جنس لا تختلف البتة بالنوع من جهة فصول المدعى
جنسا مثل الاشياء البيض فانها لا تختلف تحت الابيض بالنوع البتة مثل الجص والثلج فانهما ليسا خ فانهما
مختلفان من حيث انهما انواع للابيض بل من حيث هما انواع للجسم الطبيعي ولا فصلا لها فصلا يقسمان

الابيض من حيث هو ابيض فانه لا يجوز ان يكون ابيض يعرض له فصل يقتضيه الابيضية فيباين به ابيض اخر بل ان
تباينا فانما تباينان بامور طارية على الابيضية خارجة عنها اعني بهذا ان كل واحد مما هو جنس فانه يقتضي في ان
يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة ما يصير به طبيعة الجنس محصلة فاذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس امر متقررا
على ما علمته في مواضعه مثل الحيوان فانه اذا قيل حيوان اقتضى العقل ان يكون شيئا اخص من الحيوان يكون الحيوان ذلك
الشيء كونا بالذات اعني ان يكون ذلك الشيء امر محصل الحيوانية في ذاتها الا ان يكون الحيوانية كما كانت وقد
انضم اليه امر اخر ثم لم يكن ذلك الامر الاخر جاز ان يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه بل يجب تقرر[2]
فيما يقرره عليه الحيوان محصلا فضلا ان يكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالانسان فانه نفس الحيوان المحصل واما
الابيض فانه اذا صار جسما لم يتخصص من حيث هو ابيض بان يكون ابيضا ذلك الابيض كان غير محصل الطبيعة
من حيث هو ابيض بان يكون ابيض ذلك الابيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو ابيض في العقل حتى
صار جصا عند العقل وكان الابيض هو نفس ذلك الجص وكيف والجص هو امر محصل بالذات في نفسه والابيض
امر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ولا جزء من اجزاء امر ذاته ولذاته عليه فصل فاذا ليس ذات الابيض
من حيث هو ابيض تخصص بان يكون هو ذات الجص ولا ايضا شيئا اذا زيد عليه فتخصص كان المجتمع عليه
ذات الجص بل امر اذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته كان هو واردا عليه فليس اذا ذات الابيض موقوفا
في ان تحصل الا ان يصير عند العقل ذات الجص ومثل هذا ايضا فيما لا يغلط فيه مشاكلة الجنس للمادة انه اذا
قيل لون ثم لم يقنع العقل بانه قد حصل شيئا البتة بل يطلب تخصيصا ويطلب ان يعلم ان ذلك اللون اهو
في ذاته ذات السواد او ذات البياض فان اعطى انه في جسم نبي او فيلسوف او في لجام او في قدر لم يكن ذلك جسم صح
شيئا يحصل ذاته بان يكون هويته انه في جسم نبي او جسم فيلسوف بل يطلب ذاته اولا حتى يكون بعد
ذلك يعرض له ذلك فيكون النوع امر يقع في ذاته لا الجسب امر خارج عنه فاذا صار عند العقل في نفسه بياضا
او سوادا يحصل ذاته وان لم تحصل موضوعه وكذلك حال ما يسبق منه واذا كان الابيض ليس يصير متنوعا
البتة باختلاف ما يوضع تحته في انواعه فانها اما ان لا يختلف في النوع او يختلف في نوعية ليست نوعية
الابيض فليس الابيض وما يجري مجراه جنسا وموضع اخر الغرض فيه هو التحذير من ان يكون المفروض جنسا
ليس هو داخلا في ماهيات الاشياء التي يحمل عليه بل من اللوازم للماهيات ويغلط عمومه وهذا مثل
الموجود والواحدة عند ما يظن ان الموجود جنس لكل شيء ونحن قد بينا ان الموجود ليس جنسا للاشياء
ولو كان جنسا للاشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود وسيكون مع ذلك مقولا على
الجنس كله فان الواحد يقال على كل موجود فان كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد ثم ان لم يكن الموجود
جنسا لكل شيء حتى لم يكن جنسا للواحد بل كان جنسا للمقولات مثلا لم يخل اما ان يكون الواحد جنسا للموجودات
كلها مع الوجود او سوى الموجود او لا يكون فان كان جنسا فللاشياء جنسان عاليان في مرتبة واحدة
وانت قد علمت في استحالة هذا فيما سلف لك وان كان الواحد ليس جنسا وكونه ليس جنسا هو لانه

غير داخل في ماهيات الاشياء واللزوم اذا لم يقترن به شريطة الوجود في الماهية لم يجعل الشيء جنسا ولذلك
لا ينبغي ان يجعل احد هذين فصلا اما اولا فلانهما غريبان عن الماهية كما علمت في موضعه واما ثانيا فلان
الفصل لا يجب ان يقال على كل ما يقال عليه الجنس فضلا عن ان يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس لكن الموجود
والواحد اعم من المقولات و ايضا ان كان وجود المفروض جنسا في جزئياته هو على وجود اللون الابيض في
الثلج حتى يكون موجودا له واما على انه في موضوع او على انه وجود الشيء الابيض في الثلج حتى يكون موجودا مستقام صح[2]
في موضوع فليس بجنس وهذا ظاهر وكذلك ايضا ان كان الجنس قوله على الانواع ليس بالتواطؤ وبعد هذه مواضع صح
مشتركة القوانين يكون تعليميها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع حيث قيل في الابطال والتسلب
المطلقين من ذلك ان يكون للنوع ضد والنوع افضل منه وضعا في جنسين متضادين لكن وضع الافضل
في الاخس فيوضع مثلا البرودة في النور والحرارة في الظلمة ومن ذلك ان يكون حاله عند امرين متضادين
حالا واحدة فيخصه بالاخس منهما في غير وجوب مثل ان يجعل النفس نوعا من المتحرك او المحرك كما يجعل حال
النفس عند التحريك والتسكين واحدة والتسكين من حيث هو ثبات افضل فباطل اذا ان يوضع تحت
الاخس وموضع من الاقل والاكثر انه ان كانت العدالة نوعا للفضيلة والفضيلة تختلف بالشدة
والضعف وهذا انما يكون تعليميا اذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها انها تقبل الاكثر والاشد
على سبيل الاهمال فقط بل على سبيل الحصر الكلي او يكون يقبل ذلك لانها فضيلة مطلقة لا ان يكون من
حيث هي فضيلة لا مانع لها من ان يقبل ذلك وان لم يجب وفرق بين ان تكون الفضيلة من شانها
ان يصير شيئا يلزمه قبول الاشد والاضعف وبين ان تكون طبيعة الفضيلة يلزمه قبول الاقل والاكثر
حيث كانت فضيلة وكيف كانت وموضع اخر ان يكون الامر بالعكس فيكون النوع يقبل والجنس
لا يقبل فلا يكون الجنس جنسا يجب ان يعتبر هاهنا في ان يصير الموضع علميا عكس ما قيل قبل فانه ان كان
طبيعة الجنس لا يقبل البتة لم يكن جنسا واما اذا كان لا يقبل في بعض الموضوعات فيجوز ان يكون جنسا
فان الكيفية لا يقبل ذلك في بعض موضوعاتها مثل الشكل ونوعها يقبله مثل اللون ومواضع اخر
ان يكون الاولى من المحمولات بان يكون جنسا ليس جنسا فالاخر ليس ومن اكثر ما يشكل هذا في امور يدخل
في ماهية النوع ثم يشكل بجنسها مثل الغم ومثل الظن فان كل واحد منهما شرط في ان يكون غيظ وكيف لا
وما لم يكن المرء قد اغتم فلا يكون قد اغتاظ وما لم يكن ظن النعام فلا يكون اغتاظ فان لم يكن الغم جنسا
وهو اولاهما فليس الاخر جنسا وكذلك ان كان ما هو اولى بان يكون نوعا ليس في الجنس فكذلك
الاخر واما المثبت فنقول ان كان كذا وكذا سواء في استحقاق ان يكونا جنسين وذلك جنس فهذا
ايضا جنس وهذا يلزم اذا سلم الخصم واما في نفس الامر فلا يكون شيئان ليس احدهما اعم من الاخر
سواءين في استحقاق ان يكونا جنسين قريبين للشيء الا ما طن في الاجناس المتداخلة ثم في ذلك
الواحد انما يصح في كل واحد منهما انه جنس لا من في نفسه فحينئذ يتبين انهما سواء في الجنسية ليس انه

يتبين اولا انهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك ان الواحد منهما جنس لكن اذا لم يكن النظر في ذات الامر
بل في التسليم فان سلم ان كل واحد منهما ليس اولى من الاخر في ان يكون جنسا ثم سلم ان ما ليس اولى بان يجنس
هو جنس لزم حينئذ ان الاخر جنس لست اقول بان حينئذ ان الاخر جنس وكذلك الحال في الموضع المبني
على ان ما ليس اولى هو جنس فالاولى هو جنس مثل انه ان كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس والقوة اولى
بذلك منها فالقوة ايضا جنس وهذا ايضا على حسب التسليم واما بحسب الامر في نفسه فلا يكون جنسان معا
في المرتبة واحد بهما اولى بالجنسية وموضع كالمكرر وهو انه ان كان الجنس ليس تحته امر غير النوع الموضوع يقال
هو عليهما في طريق ما هو وموضع اخر يحاذي التفريق بين الجنس والفصل وهذا الموضع من وجه تمام ما اخذ الكلام
ويحسن اذا كان المشهور مثلا لا يمنع ان يرى ان الفصل ايضا مقول من طريق ما هو حتى يكون يكون الناطق في
المشهور صالحا ان يكون مقولا في طريق ما هو قول الحيوان فانه كان ليس هذا الان مشهورا عاما بل قد يخالف هذا
كثيرا في المشهور اذ يرى ايضا ان ما هو في جواب اي شيء ليس هو في جواب ما هو واما الحق فقد علم حاله في موضع اخر
فلنضع ان المشهور عند قوم يرخص فيه ويجعل الفصل مدخلا ايضا في ما هو والنظر فيما يتبع ذلك فنقول ان
المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بان المشهور من شانه ان يجعل الجنس ادل على الذات والماهية من الفصل
ويسبه انه يقول ان الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذي هو اصل ذات الشيء ثم يكيفه مثل الفصل المشهور
الذي هو المشا فانه يأتي الحيوان فيكيفه فيكون الحيوان اصلا للذات والمشاء امر الحق ويكيف هذا الاصل
والذي هو الاصل اولى في المشهور بان يكون والاعلى الذات من الذي يكيف الاصل فيكون هذا فرقا بين الجنس
والفصل عند من يميل الى هذا الوجه من المشهورات واما ان قال قائل بان الفصل ادل على الذات فانه يدل على ما
به يصير الذات مخصوصا بهويته واما الجنس فمشترك ومن المشهور ان ما دل على التخصيص فانه اولى بتحقيق
الذات الخاصة مما يدل على الشائع الغير المحصل كما ان الصورة اولى بان يكون محققة للشيء من المادة صار هذا
ايضا عنده وبحسب ما يسلمه ايضا فصلا بين الجنس والفصل فصار ما ليس ادل على الماهية جنسا على انه
يمكن ان يؤول هذا الموضع بحيث لا يكون استعماله نضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية فيكون معنى
قول المعلم الاول ادل واولى المنفرد بالدلالة والاستحقاق فكثيرا ما يقول هذا احق ولا يعني به ولا الاخر فيه في خ ² احق
حق بل يعني به هذا هو الخاص بانه مستحق فحينئذ يكون معنى الكلام ان الدال منهما وحده على ما هو المستحق له
وحده هو الذي يكون منهما جنسا ويكون الدال على ما هو اما في الحقيقة فكما علمت واما في المشهور فما يدل
على اصل الذات الذي هو كالهيولى لمعنى الذات وهو المشترك وموضع اخر في اثبات الجنس ان يكون المشتق
له الاسم من امر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتق له الاسم من امر ذلك الامر جنسه فيكون اصلا الاشتقاق
كذلك نسبتهما مثاله ان كان صاحب الموسيقى من حيث هو صاحب الموسيقى جنسه انه عالم لان مثلا الكل في خ ² نسبتهما
فانه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى بل ذلك له من امر خارج عن ذلك فيكون اذا الموسيقى جنسه
العلم وبالعكس ان لم يكن ذلك لم يكن هذا وهذا مشهور قوي واما الحق فانه يجب فيه ان تذكر ما قيل

لكن في جنس

لكن في جنس الامور المشتق اسماؤها من اعراض واما في حكم الجدل فان ما هو اضعف دلالة من هذا وانما قصاراه انه من
اللوازم التي لا تنعكس قد يوجد جنسا في المشهور فيجعل المنقسم جنسا للعدد والصحو جنسا لاقلاع المطر اذ كان
كل واحد منهما لازما غير منعكس عليه ولا يبعد ان يجعل ما نحن فيه جنسا للمالحة وهذا المشهور ايضا يعان ايضا
في المشهور بان كل سكون فيلزمه انه شيء يجب ان يكون معدوما وقتا ما وليس المعدوم وقتا ما والغير
الموجود جنسا لشيء البتة تمت المقالة الثالثة من الفن السادس من المنطق بسم الله الرحمن الرحيم
المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل في مواضع ان الخاصة اجيدت
او لم تجد ولنبحث الان عن المواضع المذكورة للخاصة على انها اعم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم وقد يفرق
لك بين ما ذكرناه عن قريب وعلى ان الخاصة هي على ما عرفته من اقسامها وان التي تقال بالقياس او تقال
غير دائمة فمواضعها مواضع العرض والذي يبحث ههنا عن مواضعها فهي الدائمة المساوية التي يعرف
بها المجهول فمن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع يشترك في اعتبار واحد وهو انه هل وضعت الخاصة
جيدة معتبرا فيها الجودة غير ملتفت فيها الى الكذب والصدق وهو اعتبار انه هل وقع التعريف بالخاصة
تعريفا بما هو اعرف اوليس اذ كانت الخاصة التي نحن في ذكرها تذكر لتعرف الشيء وما ليس معروفا عندما
الشيء مجهول فلا يعرف به الشيء وكل ما هو معروف عند الشيء مجهول فهو اعرف من الشيء فموضع من تلك
المواضع ان يكون الشيء المعرف به الامر على انه خاصة هو اخفى من الشيء في نفسه فان كان موجودا للشيء
وليس يتعرف بالشيء مثل ان يقول قائل ان النار جرم يشبه النفس لطافة ثم النفس وان كانت لا يعرف بالنار
بقوة ولا فعل فانها اخفى من النار وموضع اخر ان يكون وجود الخاصة للمخصوص اخفى من معرفة ذات المخصوص
مثل من يعرف النار او الجار بانه الذي يتعلق به النفس اولا وتصديقنا بتعلق النفس بالنار اخفى من تصورنا
للنار والفرق بين هذا الموضع والاول ان الاول كان الاخفاء فيه هو تصور من تصور وههنا تصديق
من تصور وهذان موضعان تعليميان ايضا وللابطال واما الاثبات فلا تكون الا ان يكون بعد ان صححت
المساواة في الانعكاس قد بان انها اعرف من الوجهين جميعا اعني التصديق والتصور فينفع في الاثبات
ويجب ان يعلم ان من الخاصة ما هو اعرف بالذات من المخصوص كالحركة الى فوق والاضاءة فانها اعرف بالذات
من طبيعة النار الحقيقية بالقياس الى اوهامنا ومنه ما صار اعرف بالنظر مثل كون الزاوية الخارجة اعظم
من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين فانها خاصة لمساوي الزوايا بالقائمتين واعرف منها وبها يعرف
ومنها ما ليس اعرف منه ولكن قد يعرف بالنظر انه يخصصه مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين في
الشكل المثلث فاذا اوردت دلت على الشيء والاحب الا ان يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف
ما هو اخفى منه اما في معناه وذلك ظاهر واما بحسب اسمه حتى يكون الاسم اذا ذكر لم يفهم فيدل على مفهومه
بالخاصة وان كان معنى الاسم سابقا الى التصور واسبق من الرسم ومثال هذا انه اذا قيل مثلث فلم يفهم
فعرف بانه شكل زواياه مساوية لقائمتين ففهم حينئذ كان هذا القول رسما وان كان تصور حد المثلث

الشيء من وجود هذه الخاصية لكنه اذا كان الامر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا فيدل على المعلوم
من حده او بمتصور منه على وجه من الوجوه فهذه الخاصية يفهم حينئذ معنى الاسم فهذا رسم وان كان معنى الاسم
معلوما فلا يغني هذا المعنى غناء الرسم لان الرسم انما يحتاج اليه لتعريف المجهول لا لامر ذاتي ولكن بعلامة الا ان اعطاء
هذا له يكون اعلاما بالخاصة ليعرف انه له هذه الخاصية لا لان يعرف بها ذاته بالعلامة والفرق بين اعطائه
الخاصية وبين تعريف الذات ظاهر فان التعريف للمجهول والخاصية انما نعطاها المعلوم وبين وجودها للمعلوم
فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم ومن هذه المواضع ان يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك
مشكل فان اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة كمن قال ان الحيوان خاصته انه حساس ولم يفهم انه حساس بالفعل او ان
له قوة ان يحس لانه لا ينعكس والاول كاذب لانه لا ينعكس والثاني صادق لانه ينعكس وقد يكون هذا الاشكال
تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول وكلاهما
غير جيد وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها التعريف واللفظ المشترك في فردانيته او تركيبه الغير الموقوف
على المراد منه يزيد الامر اشكالا واما المثبت فاذا كان قد وفى الى ما يجب بوصعه عبارة لا اشتراك فيها فقد اجاد
فان قائلا لو قال ان النار خاصيتها انها جسم هو اسهل الاجسام حركة مكانية الى فوق ثم كان الجسم مفهوم المعنى
وكذلك الاسهل وكذلك الحركة المكانية وكذلك الى فوق فقد اجاد واحسن من جهة العبارة وموضع اخر الاعتبار
فيه من جهة المخصوص اذا كان اسمه مشتركا ثم لا يدل على ان الخاصة لاي معانيه اوردت فان الرداءة يكون بحالها
ويجري مجرى الموضع الاول ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة ان يكون في القول تكرار كمن قال ان خاصة
النار انها جسم الطف الاجسام او قال خاصية الارض انها جوهر من الاجسام ينتقل بالطبع الى الاسفل فالمثال
الاول قد صرح فيه بالتكرار وذلك انه حين قال الطف الاجسام فقد قال انه جسم لان الطف الاجسام
لا يكون الا جسما فقوله جسم الطف الاجسام فيه تكرار بالفعل والمثال الثاني فيه تكرار بالقوة لان الجوهر مضمر
في الجسم الذي اخذه فيه ولو قال في المثال الاول جسم الطف ما يكون بدل ان قال الطف الاجسام لكان ذلك
في المشهور كافيا في غرضه لست اقول في اعطاء الخاصة فانه اذا قيل جسم الطف ما يكون علم انه الطف ما
من الاجسام وان قال الطف الاجسام علم انه جسم الطف الاجسام فكان في تكريره قائلا ما لا حاجة اليه فالتلفظ
بذلك اللفظ في جملة القول محاكاة ومحاذاة للمعنى من حيث العبارة وان كان فيه تكرار وليس اذا كان اللفظ يدل
على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ يكون العبارة تامة في اسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة و
الاختصار لا بحسب الواجب وهذا بين قد علمته فيما سلف ويشبه ان يكون المثال المشترك المشهور والحق
في هذا انه لو قيل النار جسم ما من الاجسام وهو الطفها فان قوله جسم ما مع قوله من الاجسام هذر وتكرير مستغنى
عنه من كل وجه فان قوله جسم ما هو انه من الاجسام واما المثال الثاني فانه جدلي وتعليمي معا وذلك انه اذا قال
جوهر من الاجسام فكانه قال جوهر ما من الجواهر اذ الاجسام اذا احدث كانت جواهر وكما انه اذا قال جسم ما من الاجسام
كذا كان تكريرا بالفعل كذلك قوله جوهر ما من الاجسام والاجسام ماهياتها وحدودها تتم بانها جواهر فيكون كانه

ثم من المشهور ان التلفظ بما لا حاجة اليه هذر
وانه ليس بجيد واما الحق فان ذلك انما يكون
اذا كان معناه غير محتاج اليه واما اذا كان
معناه محتاجا اليه صح

قال جوهر ما

قال جوهر ما من الجواهر فيكون كرره بالقوة واما المصحح اذا قال ان الانسان حيوان قابل للعلم فقد قال بهما لا تكرار
فيه بوجه لا بالقوة ولا بالفعل فقد علمت ان الحيوان غير مضمن في قابل العلم وانت تكون قابل العلم غير مضمن في الحيوان
اعلم بعد ان تذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما اما انه
خاصة وليس بفصل فتبين من تذكرك ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل وان كونه قابلا للعلم
بعض الاستعدادات الذي هو عليه من حيث هو ناطق اي ذو نفس ناطقة فمن احواله ولواحقه اذا حصل
انسانا بالنفس الناطقة ان يكون قابلا للعلم في طبيعته كالامور اخر وللجهل المضاد للعلم ايضا وايضا
فانه يجب ان يكون الخاصة مميزة كالفصل فان كانت مشتركة فما فصل شيئا كمن قال ان خاصة العلم انه
امر ثابت واحد او هو رأي لا يزول ثم الامر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم فاما القائل للحيوان انه شيء ذو نفس
فلم يات بمشترك ان لم يعن بالنفس المعنى الذي تشترك فيه النبات بل اخص من ذلك وايضا فينبغي ان تورد
الخاصة على انها خاصة واحدة فان اورد فصل على ذلك فقد اوردت خاصيات على انها خاصة واحدة كمن
قال ان النار الطف الاجسام واخفها فانه كما ان من يحد حدا واحدا انما يحاول ان يعرف ذات الشيء
تعريفا واحدا كذلك الذي يرسم رسما واحدا انما حاول ان يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة فاذا دل
مرة ثم اتى بما يدل مرة اخرى فهو مبتدئ تعريفا آخر وعنده انه يعرف تعريفا واحدا وهذا في الجدل واما
في التعليم فلا باس به وان كان في حكم تعريفات متوالية واما الحد فلا يمكن في التعليم ان يكون فوق واحد كما
علمت وموضع آخر ان يكون معنى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص كمن يقول ان
الحيوان هو الذي هو نوعه الانسان وهذا قبيح فان الانسان اذ هو نوع من الحيوان فانما يعرف
بعد الحيوان فكيف يعرف به الحيوان وكذلك اذا اخذ شيئا ليس اعرف من الشيء لانه مقابل له او هو
معه في الوجود واعني بالمقابل المقابل بالمضادة او التضايف واما الملكة والعدم والمتناقضات
فالملكة اعرف والايجاب اعرف واما المتضايفات فانها معا في المعرفة ليس بعضها اقدم فليس
بعضها يعرف ببعض بل مع بعض والامور التي ليست متقابلة بالتضاد وهي معا فهي اما متضايفات
واما امور كالانواع التي تحت جنس واحد وهذه لا تتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه فلا يجوز ان يوخذ
بعضها في تعريف البعض وهذا موضع علمي فاعلم ان هذا الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس على ان ذلك
النوع هو النوع المضايف للجنس مسيء فان الجنس انما مع النوع معا في المعرفة واما اقدم من النوع وموضع
آخر ان يجعل الخاصة ما لا يلزم دائما كمن يجعل خاصة الانسان انه كاتب فلا يكون دل على كل انسان
وموضع يليق به وهو ان يكون دائما انما يريد ان يعرف خاصة شيء هو له في زمان ما كزيد في هذه الساعة
عندما يميزه عن عمرو بانه جالس وعمرو قاعد ثم لا يدل على انه انما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان بل يأخذه
مطلقا فيكون لم يعرف زيدا مطلقا اذ لم يعرفه وهو في زمان اخر مشارك لعمرو في القعود ولا عمرو في
تخصيص حال اذ لم يشر اليها وقريب من ذلك ان تكون الخاصة اعطيت بالقياس الى الحس وذلك الحس

لا يدوم نسبته من الشيء مثل من قال في الشمس انها الكوكب الذي هو اضوء الكواكب التي يكون متحركا
فوق الارض فتكون هذه الخاصة للشمس عند ما يحس فوق الارض واما اذا غابت فلا يكون متميزة عنه
بهذه الخاصة عن سائر الكواكب فان لسامع هذه الخاصة ان لا يسلم ان حالها هناك هذه الحال الا
ان ينظر نظرا آخر فيعلم ان الحكم غير متغير فلا تكون معرفته حاصلة من جهة قابل الخاصة بل من جهة اخرى فيكون
جهة تعريف قابل الخاصة قاصرة فاما ان قال قائل ان السطح هو الملون اولا فيكون قد وفى جيدا الا انه كذلك
هو احس او لم يحس وايضا ان اخذ الحد على انه رسم فقد كذب و لم يحس وموضع آخر وهو انه يجب
ان يكون المعطى للرسم والخاصة لم يعقل الجنس فان المتمم لجودة الرسم ان يكون دل منه على الجنس ليعلم ذلك
من وجهين وجه سهل ووجه حقيقي فيه ادنى صعوبة اما الوجه السهل فلانه لما كان التعريف المقول يكون
على ثلثة انحاء تعريف حدي من جنس وفصول وتعريف من جنس وخاصة وتعريف من اعراض وخواص و
كان التعريف من جنس وعرض خاص بالنوع ليس بحد وكل تعريف بقول مساو فهو اما حد واما رسم واما خاصة لكن
هذا ليس بحد فهو اذا تعريف رسمي خاص لكنه ادل كثيرا على الذات الذي ليس فيه جنس فاذا اخذ الجنس في الرسم لا يجعل
الرسم غير رسم ويجعله ادل واشد تعريفا والادل افضل فاذا اخذه افضل فتركه انقص وخصوصا انك اذا ميزت
فيجب ان يدل على الامر الذي يقع له التمييز بما ميزت وهو الجنس واما في الجهة الحقيقية فلان اعطاء الخاصة وحدها
اذا لم يقترن به جنس معلوم لم يكن يميز البتة مثاله اذا قلت ضحاك اي شيء ذو استعداد للضحك لم يكن يفي علمك بهذا
بوجوب ان يكون هذا الشيء حيوانا او انسانا بل جوزت ان يكون من امور اخرى الا ان يكون عندك علم آخر
يعلم به او يظن به انه لا يجوز ان يكون الشيء ذو الضحك الا حيوانا وهذا شيء قد عرفناك مثله في الفصل اذا
كان نفس تصورك الضحاك ما لم يقترن به علم آخر لا يمتنع ان يكون الضحاك واقعا في غير الحيوان فيكون حينئذ
غير دال على الانسان فان علمت علما آخر يمنع هذا فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل انه ضحاك اذ هذا
وحده لم يعرفك بل هذا وشيء آخر عندك عرفاك ان الملتفت اليه هو الانسان والرسم والخاصة هي التي لذاتها
تعرف الشيء وبنفسها وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاضلا وان كان رسما فاذا لا بد في الخاصة والرسم من
ادخال الجنس فانه اما ان يدخله الراسم مصرحا واما ان يدخله انت بعلم عندك فتضيفه الى مفهوم قول الراسم فيكون
المعرف عندك الجنس والخاصة معا فاذا اريد ان يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك يجب ان يدل منه على الجنس
فان لم يدل فيه على الجنس فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعرف لكن الحد والرسم يجب ان يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى
الذي يراد من غير نقص فان نقص فذلك اخراج لما من حقه ان يكون مقولا فان لم يقل ترك اختصارا كما تضمر المقدمات
الكبرى في القياس **فصل يشتمل على مواضع في ان الخاصة اعطيت او لم تعط** ويلي هذه المواضع مواضع
لا تتعلق بالاجادة والرداءة والافساد بل بانه هل الخاصة في نفسها خاصة او ليست فمن هذه المواضع
ان لا يكون حمل الخاصة صادقا على واحد البتة او لا يكون صادقا على واحد بعينه فلا يكون ما فرض خاصة لخاصة
مثل ان يقول قائل ان خاصة الموصوفين بانهم علماء انهم لا يغلطون البتة ثم وجد المهندس مع انه عالم قد يكون

غالطا

غالطا اذا غلط عليه في ترتيب الشكل كما عرض لابقراط الشكل الهلالي فاذا ليس خاصية العالم ان لا يخطي وهذا المثال
صحيح وليس ما اعترض به عليه شيء حين ظن ان فيه تجوزا اذ من الباطل ان يكون المهندس يخطي فانه ان اخطأ لم يكن مخطئا
من حيث هو مهندس ليس الامر على ما قالوا فان قولهم ان المهندس لا يخطي من حيث هو مهندس لا يقابل قوله ان
المهندس يخطي ولا يكذبه بل يكذب شيئا آخر وهو ان المهندس يخطي من حيث هو مهندس ولا سوا قولنا المهندس
يخطي وقولنا المهندس يخطي من حيث هو مهندس فاذا ليس يصدق على كل مهندس انه لا يخطي الا ان يقال فيما هو
فيه مهندس او من حيث هو مهندس وقد علمت فيما سلف ان معنى قولنا كل مهندس وما يجري مجراه كيف هو
والمراد فيه ما هو وموضع آخر ان يكون القول اعم من اسم المخصوص كمن قال ان خاصة الانسان انه حيوان قابل العلم
بجعل الملك كذلك وموضع آخر ان يجعل المخصوص خاصة للخاصة والمخصوص هو الامر الذي هو النوع اللازم له
الخاصة فهو في طباعه ان يكون موضوعا لا محمولا مثل من قال ان خاصة الطف الاجسام ان يكون نارا وليس
الامر كذلك بل ان كان فلا بد فان خاصة النار هي ان يكون الطف الاجسام وقيل في التعليم الاول الموضوع الواحد له
خواص كثيرة كل واحد منها غير الآخر فلو كان الموضوع خاصة لها لكان خاصة لامور كثيرة متباينة الحدود فما كان خاصة
وهذا الكلام في غاية الجودة وموضع آخر ان يكون احد الفصل على انها خاصة وموضع آخر للمبطل وهو ان يكون الخاصة
توجد قبل وجود المخصوص وبعد وجود المخصوص لا دائما معها فقط كالمشي في السوق فانه لا يمكن ان يجعل خاصة لعله يوجد قبل زيد صح
زيد قبله وبعده وموضع آخر للمبطل وذلك اذا كان الشيء خاصة لاسم وليس خاصة لمرادفه لم يجعل الخير خاصة
للمطلوب ولا الجعلة خاصة للمؤثر وكذلك ان كان الشيء خاصة لموصوف بشيء وليس خاصة لشيء يكون ذلك الموصوف للموصوف بشيء خ
موصوفا بهما معا كالموصوف بانه ضحاك فانه بعينه الموصوف بانه مستحي فاذا كان الخجل موصوفا بانه خاصة للموصوف
بانه الضحاك لم يكن خاصة الموصوف بانه المستحي كانت الخاصة ليست بخاصة ولا يدخل في واحد من الاعتبار
لفظ من حيث فلا ناخذ الموصوف بانه ضحاك من حيث هو ضحاك ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي
بل حدهما مطلقا من غير اعتبار حيث فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه من حيث هذا الموضع نافع
في الاثبات والابطال المطلقين وللقائل ان يقول قد جعلت الشيء ههنا خاصة لمعنيين متباينين وقد منعت
ذلك قبل فنقول احفظ قولنا الموصوف بانه الضحاك والموصوف بانه مستحي فالاشارة فيه الى موضوع واحد
واعلم انا نشير بالمثال الذي اوردناه الى ان الموصوف بخاصية الاستحياء لا يكون موصوفا ايضا بخاصية
الخجل حتى يكون الخجل يلزمه ويساويه وموضع آخر ان يكون للخاصة مقابل ومعاني الاعراض الذاتية
للجنس الذي اعطينا الخاصة لنوعه ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الانواع بالقياس الى هذا النوع مثلا ان كل
واحد من الانسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان والحركة بالارادة مقابلة للسكون بالارادة وكلاهما مقابل خ
من الاعراض الذاتية للحيوان ينقسم بها الحيوان على ما علمت في كتاب البرهان فان جعل خاصة الانسان
انه المتحرك بذاته ارادة فيجب ان يكون خاصة الفرس بالقياس الى الانسان انه الساكن بذاته من تلقاء نفسه
لكنه ليس في ذلك كذلك فليست الخاصة خاصة وموضع آخر لا يبعد ان يغالط به المشاغبون مثل انه اذا كان

لموضوع ما خاصية كان لذلك الموضوع خواص اخرى ومحمولات اخرى لا يوجد لغيره فان تلك الخاصية قد يمكن
ان يجعل ليس لذلك الموضوع وحده بل لذلك الموضوع ماخوذا مع محمولاته الاخرى فانه ان كان خاصية الانسان
الضحاك فيكون الضحاك خاصية لاشياء كثيرة مثل انه خاصية للانسان الخجل وللانسان المستحي وللانسان
القابل للعلم بل قد يوجد محمولا على الانسان الابيض فيعرض من ذلك وجوه من المغالطة منها ان يكون
الضحاك خاصة للانسان وايضا لما هو في المعنى غير الانسان فان الانسان مع الخجل غير الانسان وحده
وايضا سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم ايضا وللذي من شانه ان يستحيي فتكون الخاصة غير
خاصة ووجه اخر مثلا انك تعلم ان الانسان الابيض اخص من الانسان فان روج ان الضحاك خاصة
للانسان الابيض بسبب انه خاصة للانسان فقبل ولان الانسان الابيض انسان والانسان خاصته انه
ضحاك فالانسان الابيض خاصيته انه ضحاك عرض من ذلك ان يكون الانسان الاسود ليس بضحاك او
عرض ان يكون الخاصية ليست بخاصة وقد يمكن ان يعرض وجوه اخرى غير ذلك فاما الوجه الاول فيكفي
للخطب فيه ان نعلم ان قولنا الضحاك خاصة للانسان معناه انه خاصة لما يوصف بالانسان وما يوصف
بالانسان هو الانسان لا غيره موضوعا له على ما علمته في غير هذا الموضع واذا قلنا ان الضحاك خاصة لقابل
العلم كان معناه ان الضحاك خاصة لما يوصف بانه قابل العلم وليس ذلك الا الانسان فقد علمت
فيما سلف ان الموصوف بالانسان هو ذات الانسان لكن الموصوف بالابيض هو شيء غير الابيض وهو
انسان ما او ثلج ما وان كان ابيض ما موصوفا بانه ابيض مطلق لكن مع ذات اخرى قد يكون موصوفا بانه
شيء غيره من حيث انه ابيض والانسان ما لا يكون موصوفا به شيء غيره من حيث هو انسان فيكون الابيض
له موصوف هو شيء اخر وليس كذلك الانسان فاذا عنى بقولنا المستحي الموصوف بالمستحي على الوجه
الذي قلنا لم تكن الخاصة لشيء آخر غير الانسان واما ان اخذ المستحي من حيث هو مستحي فليس الضحاك
خاصة له فان المستحي من حيث هو مستحي لا يقال عليه الضحاك فان المستحي من حيث هو مستحي ليس الا المستحي
واما الضحاك فشيء اخر وعلى ما علمت هذا في موضع اخر فاذا تامل المتامل تميز بين الملكة والحال
وبين ما له الملكة والحال وعرف الاصل الذي قلنا تميزت له الخاصة التي تكون للشيء في نفسه والتي تكون
بالعرض وبسبب شيء اخر ان تكون الخاصة مثلا للملكة فيوجد لذي الملكة اذ كان ما يخص الملكة قد يوجد
ايضا لذي الملكة وذلك اما خاصة ملكة يحمل على ذي الملكة بالاشتقاق واما خاصة ملكة تحمل على
ذي الملكة بغير اشتقاق اما الذي بالاشتقاق فمثل العلم فان خاصة العلم يشتق منها خاصة محمولة
على العالم ولا يكون هي نفسها خاصة للعالم واما الذي بغير اشتقاق فمثل الضحاك فان خاصة الضحاك
من حيث هو ضحاك قد يوجد محمولة على الانسان وكذلك فان الذي لذي الملكة قد يعرض ان يحمل على الملكة
مثل ان الضحاك وهي خاصة الانسان فانه قد يوجد محمولة على المستحي فيعرض من هذا ان يشكل
الامر اما في المثال الاول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التي لا تحمل بالاشتقاق خاصة لذي الملكة فيجعل

(هامش: وحده ايضا)
(هامش: فليس الضحاك خاصة له فان المستحي من حيث هو مستحي صح)

خاصة العلم

خاصة العلم خاصة العالم فيكون العالم ايضا لا يزول التصديق به كما ان العلم لا يزول التصديق به واما في المثال الثاني
فيجعل الخاصة خاصة لاشياء كثيرة مختلفة فاذا راعى المراعي فميز بين الشيء الذي له الخاصة وبين ما يقارنه اما
مقارنة ملكة لذي الملكة او مقارنة ذي الملكة للملكة يحصل له الخاصة التي تكون للشيء بذاته واولا والتي تكون
على طريق العرض او الغلط واما الوجه الذي ذكر اولا بعد هذا الوجه فمعرفتك بالقياس وشرطه يخلصك عن الغلط
فيه وموضع ينفع في القسم الاول وهو ان يراعى التعريف فيوجد العلم وخاصيته ويوخذ المشتق له الاسم
من العلم وهو العالم فيوخذ من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق فاذا كان خاصة العلم انه ما لا يزول التصديق
به لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم انه الانسان الذي له تصديق لا يزول واذا كان خاصة العلم
انه الذي لا يزول تصديقه لما صدق به وقاله فيجب ان لا يجعل هذا خاصة العلم بل يجعل خاصة العلم انه ملكة
تصديقية لا يزول تصديقها من العقد والقول وذلك لانه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومقابلة ما
فلا يجب ان يوجد لكل شيء واحد بل يجب ان يراعى التقابل ايضا بين خواصهما كما يراعى فيهما وموضع اخر ان تكون
الخاصة خاصة بشرط الطبع فتوجد مطلقا فيكون ذلك باطلا مثاله ان يقال ان خاصة الانسان بالقياس
الى الفرس انه ذو رجلين فان هذا ما لم يقترن به ان يقال بالطبع لم يكن حقا فليس كل انسان ذو رجلين
في الوجود واما اذا قيل هو كذلك في طبعه اي هو كذلك في صورته الانسانية حتى اذا صادفت وقت
تكونه مادة وافرة ولم يكن انه في تلك المادة او لم يعرض عارض من خارج كان ذا رجلين كانت الخاصة
كاملة وموضع اخر ان تميز في الخواص ما يكون لشيء اولا ولشيء اخر بعده فاذا لم يميز ذلك لم تكن الخاصية خاصة
مثل من يقول ان خاصية السطح التلون ولم يقل التلون اولا فاذا لم يقل ذلك فيجد الجسم يشارك السطح
فيه فلا يكون ذلك خاصة للسطح ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها بل يجب ان يعلم ان المحمولات
تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط يلحقها فيجب ان تراعى في الخاصة تلك الجهات لتعلم انها
كيف يوضع خاصة فمن الاشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ويكون كونه في الطبع حقا
ككون ذي الرجلين للانسان ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ولكن يكون كونه من شانه ان يعرض له في الندرة
حقا ويكون خاصا بالشيء ككون ذي اربع اصابع للانسان ومنه ما يكون نسبته الى الصورة كقولهم النار
الطف الاجسام اجزاء وذلك في القوام ومنه ما يكون نسبته الى الجملة على الاطلاق كقولهم ان الحيوان حساس
او متحرك اي في طباعه ان يحس ويتحرك ومنه ما يكون نسبته الى الكل ليس على الاطلاق ولا للصورة كما هي
بل لانه جزء منها كما ينسب الفهم الى النفس وهي صورة ما وليس ينسب اليها كيف كان بل هو جزء منها بالحقيقة
وهو الجزء الفكري ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع البتة ولا على الاطلاق بل يكون له بالقنية والتعلم وغير
ذلك كالعلم للانسان ومنه ما يكون له بالشركة ومثاله من جهة معنى اعم كما يقال للانسان انه حساس او حي فذلك
له من حيث هو حيوان ويشاركه فيه غيره فان كان خاصة ما مثل هذا فيكون خاصة بالقياس لا على الاطلاق
فيجب ان يوضع في الخاصية انها بالطبع او اولا او في الندرة او للصورة او على الاطلاق او لا او لجزء من الصورة

(هامش: فيه صح)
(هامش: ٢ او اولا او معنى صح)

او بقياس كل شيء بحجمه

مقتني ليس في الطبع او بقياس شيء وكذلك يراعا ما يقع فيه الاختلاف من جهة الاكثر والاقل مثل الشيء الذي اذا
كان مثلا في الغاية ظن خاصة شيء واذا لم يكن في الغاية ظن خاصة لمعنى اعم مثل قولهم ان النار هو الجسم العالي والطافي
جدا فان الهواء ايضا طاف ويعمهما الحال فيكون الطافي مطلقا يخص الحار ويوهم ان الطافي جدا يخص النار وربما كان
التفاضل ليس يقع بحسب الجنس بل بحسب النوع مثل النيران فانها تختلف باللطافة فليست الشعلة الصافية
المصباحية او البرقية مثل الشعلة الالتهابية والجمرة وكلها نيران فحينئذ اذا قيل ان النار هو الجسم اللطيف
جدا لم يعم النوع ووقع الغلط ولذلك لا تكون الخاصة المأخوذة على انها مطلقة مثل الخفيف هي بعينها الخاصية
المقيدة بالافراط كقولك خفيف جدا فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ولا الخفيف جدا فان الخفيف جدا لا يكون
مقولا على كل نار فان الصغيرة ليست خفيفة جدا عند الكبيرة ولا اللهب عند البرق وموضع اخر ان يجعل الشيء
خاصة لنفسه وذلك على وجهين اما ان يأتي باسم مرادف كمن يقول ان الانسان خاصيته البشرية والجميل خاصيته
اللائق او يأتي بالحد فيكون الحد قد جعله خاصية المحدود ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه ومعنى الخاصة شيء من بعد
معنى المخصوص بل يجب ان يأخذ الخاصية ما هو غير المخصوص في طبيعته ويرجع عليه بالتكافؤ مثل الجسم ذي النفس لو كان
معناه غير الحيوان وكان منعكسا عليه لكان خاصية وموضع اخر فيما يكون له اجزاء متشابهة كماء البحر من حيث هو
ماء البحر والهواء من حيث هو هواء ثم لا يكون اي خاصية تشترك فيه الكل والجزء بل يكون ذلك اما للاكبر كمن يقول ماء البحر
خاصيته انه مالح او ان اكثره مالح او يكون من جهة حد كمن يقول ان الهواء هو المستنشق ثم ليس جميع ماء البحر مالحا
ولا الكل ما هو بحر فاكثره مالح بل منه ما كله مالح ومنه ما كله عذب فليس كل ماء ماء البحر اكثره مالح وكله ماء بحر والهواء
ايضا ليس كله مستنشقا وكله هواء كما جزؤه هواء بل يجب ان يكون كما تقول معطي الخاصية للارض
ان الارض يقبله بالطبع فيجد الكل وكل جزء بهذه الصفة **فصل في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة**
ومواضع اخرى من الاصول المشتركة انه اذا لم يكن الضد خاصية الضد الاخر خاصة الضد الاخر فانه اذا لم يكن
خاصة العدل انه افضل شيء لم تكن خاصة الجور انه اخس شيء ويصلح هذا ايضا للاثبات وقد علمت ان هذا
مشهور وانه لا يمتنع ان يكون احد الضدين خاصا بضده ثم يكون الضد الاخر موجودا لضده ولامور اخرى
وايضا موضع من المتضايفات مثل انه اذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف فليس المفضول خاصة النصف وهو للاثبات
والابطال وموضع من العدم والملكة انه اذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم لم يكن وجود الحس خاصة للسمع
ويصلح للامرين فكذلك المشتق اسمه من الامرين مثل انه يعدم الحس ويصم وانه يحس ويسمع وكذلك
من المتناقضات من جهة انه ان كان المحمول خاصة ومقابله بالنقض ليست خاصة وهذا للابطال وكذلك من
جهة المعادلة ايضا انه ان كانت ان يحيل خاصة ان يحس فان لا يحيل خاصة ان لا يحس وهذا للابطال والاثبات
والثالث انه ان كان الشيء خاصة للشيء فلا يكون خاصة لمقابله من نقيض النقض وليس يصلح للاثبات الا على
سبيل المغالطة وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد مثل انه اذا كان معقول ومحسوس وغير مائت
ومائت ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائت لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت كالملائكة وان كان

بلغ

المحسوس

المحسوس خاصة للمائيات كان المعقول خاصة للملكة والمصحح يعتبر ايضا ذلك انه اذا كان شيئان يشتركان في معنى
عام وكان وجودهما في شيئين ومعنيين كل واحد منهما في واحد فقط وكان واحد منهما بتخصيص عمومه بكونه لاحد
الامرين ويكون ذلك خاصية له في الاخر خاصة انه للامر الاخر مثل الفهم والعفة فانهما فضيلتان ووجودهما في قوتين
للنفس اعني الفكرية والشهوانية ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكري وكان ذلك خاصة للفهم فيجب ان يكون خاصة
العفة انها فضيلة للجزء الشهواني وهذا ايضا علمي وموضع من التصاريف انه اذا كان المصروف
ليس خاصة للمصروف فليس التصريف خاصة للتصريف وبالعكس وهو موضع جدلي للاثبات والابطال
ويؤكده امثلة مثل انه ان لم يكن خاصة ما هو على طريق العدل ان يكون على طريق الجميل لم يكن خاصة العدالة الجمال
وان كان خاصة الانسان انه مشاء ذو رجلين كانت خاصة ما يجري على طريق الانسانية انه يجري على طريق
مشي ذي رجلين وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف مثل ما ليس على طريقة العدل وما ليس
على طريقة الجميل وغير العدل وغير الجميل وكذلك العدم والملكة والمضاف والضد وفي موضع التصاريف والنظائر
نظر علمي وهو انه ليس يجب اذا كان المشتق خاصة للمشتق ان يكون المصدر خاصة المصدر بل ربما لم يكن
المصدر محمولا على المصدر مثاله ليس اذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال
ان النطق ضحك وان الضحك محمول عليه مساوله واما لو كان الضحك خاصة النطق لكان حينئذ يكون
الضحاك خاصة الناطق لا محالة ومع ذلك فحيث لا يحمل المصدر على المصدر يكون لمقارنة خاصية مثل ان خاصية
النطق الانساني ان يقارنها الضحك وموضع آخر من النسبة وهو انه اذا كان نسبة شيء الى شيء آخر كنسبة
ما للسلب لرابع والثاني خاصة اوليست بخاصة فالرابع خاصة اوليست بخاصة مثاله ان المرتاض نسبته الى الخصب
نسبة الطبيب الى الصحة فان كان خاصية للمرتاض ان يكون مفيدا للخصب فخاصية الطبيب ان يكون مفيدا للصحة
وبالعكس وهذا الموضع ليس بعلمي وانما كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط وذلك الشرط غير مفيد
فانه اذا كانت النسبة مثلا هاهنا في انه يفيد فقط لا في ان كونه مفيدا مساويا لم يجب لانه مفيد والاول
مفيد ان يكون كونه يفيد ما يفيده مساويا له وان كان الاول كونه يفيد ما يفيده مساويا له واما اذا كان تقديم
فعلم ان يكون كل واحد منهما يفيد ما يفيده مساويا له للاثبات او غير مساوله للابطال فليس يحتاج في اثبات انه
خاصة او ليست بخاصة الى اعتبار المناسبة ومثال هذا انه يمكن ان يكون الطبيب وحده مفيدا للصحة
ويكون المرتاض وغير المرتاض معا يفيدان الخصب فيشترك الطبيب والمرتاض في انهما مفيدان للخصب
والصحة ثم تكون افادة الصحة حينئذ خاصة بالطبيب ولا تكون افادة الخصب خاصة بالمرتاض فان
كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة حتى علم بهما يشتركان في افادة مساو فبين
ان استعمال المناسبة في اثبات الخاصة غير مجد البتة اللهم الا ان يكون امرا اخر وهو ان يكون قياس يوجب
انه يجب ان يكون حال المرتاض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ثم يعلم ان الطبيب يخصه
افادة الصحة فحينئذ ينتقل عن الطبيب الى المرتاض اذا كان حال الطبيب قد عرف اولا في نفسه

٢ اثنين فم

ولم يعرف حال المرتاض اولانه نفسه بل علم ان نسبة توجب كذا فاما اذا اعتقد نفس المناسبة وحدها ولم
يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا وموضع اخر من نسبة الواحد الى الاثنين والى الاولى وهو انه اذا كان حكمه
عند شيئين حكما واحدا وليس خاصة لاحدهما فليس خاصة للاخر وكذلك ان لم يكن خاصة للاولى لم يكن
لما ليس باولى واما اذا صح انه خاصية لاحدهما فقد زال ان يكون خاصة للاخر لان الخاصية لا يشارك بل زال
ان حكمه عندهما بالسواء وكيف وهو موجود في احدهما دون الاخر فهذا لا ينتفع به في الاثبات واما في السلب
فلا ينتفع به ايضا الا في الجدل واما في العلوم فلا ينتفع به واما في الجدل فانه ربما يسلم المجادل ان نسبته الى
الامرين واحدة او ربما ينتج ذلك عنه مما يسلمه واما في العلوم فيبعد ان يكون محمول نسبته في الوجود وفي
نفس الحق الى الشيئين نسبة واحدة بالسلب ثم يكون هناك موضع يحث انه خاصة او ليس
بخاصة وذلك لانه ان مجهول الحال لم يعلم ان نسبته واحدة وان كان معلوم الحال فقد علم اولا انه ليس بخاصة
حتى يسلب عن كل واحد حتى يسلب على الاثنين حتى علم ان حاله منهما حال واحدة في السلب وموضع
معتبر بالكون والفساد وانت تعرفه مثل انه اذا كان خاصة الانسان ان يكون في نفسه امرا فخاصة
تكون الانسان هو ان يكون ذلك الامر وخاصة فساده ان يفسد ذلك الامر وهذا علمي هو للاثبات
والسلب وموضع اخر للاثبات والابطال انه ينبغي ان يكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء
من جهة نوعه ويكون لنوعه لما هو نوعه وبالجملة لماهيته ومن طريق ماهيته وقد علمت معنى اللاحق
من قبل ما هو في غير هذا الموضع فانه ان كانت المأخوذة خاصة ليست تلحقه من حيث هو نوع كما
لا يلحق التكون الانسان من حيث صورته وماهيته بل من حيث هو جسم او كان يلحقه ولكن لا من
جهة يصير بها مساوية مثل الملاحة التي هي من اللواحق للصورة الانسانية ولكن ليست بخاصة حقيقية
فلا يكون الخاصة خاصة واما اذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان
فذلك يلحقه لطباعه وينعكس عليه فهذه الخاصة جيدة ولكن لقائل ان يقول ان كون الحيوان مركبا من
جسم ونفس هو حده لا خاصيته فنقول له ان المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان بل هو من لوازم
جنسه بل جنسه الجسم وفصله انه ذو نفس ولم يوجد الجسم هاهنا جنسا بل اخذ الجسم جزءا من الفصل
لانه هو الجسم المادي لا الجسم الجنسي ولم يوجد البتة النفس على انه فصل في الحد فلذلك لا يصح بل على انه
جزء فصل منطقي وليس ايضا المركب من جسم جنسا بمعنى الجسم فليس مفهوم المركب من جسم هو
انه جسم وان كان يلزمه لزوما من خارج فيفهم ان المركب من جسم لا يكون الا جسما ولكن ذلك مفهوم
لازم لا مفهوم متضمن وان كان يلزمه لزوما وهذه الاشياء ظاهر لك مما سلف وانما يشير اشارة
للتذكر واعلم ان كثيرا من الحدود اذا غيرت يبقى معه الصدق فانه ينقلب خواص ورسوما وموضع اخر
مأخوذ من الاكثر والاقل مثل انه اذا لم يكن ما هو اكثر تلونا خاصة لما هو اكثر جسمية لم يكن الاقل تلونا
خاصة لما هو اقل جسمية وان كان كان وقد يعتبر ذلك مع الاطلاق فانه ان لم يكن الاكثر تلونا خاصة لما هو اكثر

جسمية

٢٢٧

جسمية فليس الملون مطلقا خاصة للجسم مطلقا وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط وشهورا ان ترك
ذلك الشرط اما حقيقيا فانما يكون حقيقيا اذا كان الموضوع والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الاشد والاضعف
معا فحينئذ يستمر هذا القانون مثل السواد والجمع للبصر مثلا فانه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر فكان
ذلك خاصية له وكانا يقبلان الاشد والاضعف معا فمن البين ان ما هو اشد سوادا هو اشد جمعا وما هو
اقل سوادا فهو اقل جمعا وكل خاصية لكل وبالعكس في جميع ذلك وكذلك في الابطال واما اذا كان
الموضوع لا يقبل الازيد والانقص في طباعه فليس يجب شيء من ذلك فانه ليس اذا كانت النار خاصيتها
ان يتحرك الى فوق والانسان خاصيته ان يفهم بالروية يجب ان يكون ما هو اشد حركة الى فوق اشد نارية او
يكون ما هو اكثر فهما هو اشد انسانية ٢ هذا قد وضع في المقدمة ان الانسانية تقبل الاشد والاضعف ٢
ولا يجب ان يقاس الاكثر في هذا المعنى بالاولى الاعلى سبيل المشهور وذلك انا قد نقول ان آ اولى في ب
بكذا ولا يكون كذا موجودا لاحدهما وربما كان وجود احدهما او كليهما محالا فنقول كذا اولى بكذا لو كان
وبالجملة فانه ليس كلما هو اولى ان يكون لشيء من شيء اخر يجب ان يكون له مثال ذلك في الممتنع ما يقال من
ان الخلاء اولى ان يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق فليس يجب ان يكون ذلك ممكنا في الخلاء وكما تقولون
ان المستديرة اولى بان يكون ضد المستقيمة منها للمستديرة او المستديرة اولى بذلك من المستقيمة
بحسب اعتبارين وليس يجب ان يكون فلا يجب اذا الانتقال من الاولى الى المطلق في الحقيقة بل
ربما اقنع في بعض المواضع واما ما الحكم بانه اكثر وجودا للشيء فقد حكم بانه موجود له اللهم الا ان يوجد الاكثر
بمعنى الاولى باشتراك الاسم ولسنا نذهب الى ذلك في هذا الموضع وموضع اخر من الاكثر والاقل في المناسبة
والذي بمعنى الاولى وغير الاولى وقد يدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا وهو جدلي غير علمي وهو ان يقول
المبطل مثلا لما كان الحس اولى بان يكون خاصة للحيوان منه للانسان وليس الحس خاصة فليس العلم ايضا
خاصة ويقول المثبت لما كان العلم اقل استحقاقا لان يكون خاصة للانسان من الحس للحيوان وهو
خاصة فالحس اذا خاصة للحيوان والسبب في كون هذا غير علمي هو ان الخواص اذا كانت خواص بالحقيقة
لم يكن خاصة اولى بمخصوصها من خاصة اخرى بمخصوصها في نفسها بل بحسب التسليم والالزام وموضع اخر
مجانس لذلك ان يجعل الكثرة في جانب الموضوع والوحدة في جانب المحمول فيقول المبطل انه لما كان
اللون اولى بان يكون خاصة للسطح منه للجسم فاذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم واما المثبت فلا يمكنه
ان يقول وهو خاصة للجسم فهو خاصة للسطح فانه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة وهذا الموضع
يحسن استعماله في العلوم ويكون الاولى بمعنى الوجود اولا وبالذات واما الذي لا يمكن فهو ان يكون بعض
الخواص اولى بموضوعها من بعضها بموضع اخر واما اذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين
فقد يصح ان تكون الخاصة اولى باحد الموضوعين منه بالاخر وهو الذي هو موجود فيه بالذات واولا وموضع
اخر بعكس ذلك فان الكثرة فيه في جانب الخاصة فانه اذا كان ما ليس اولى من اخر بان يكون خاصة

خاصة فما هو اولى بذلك فهو خاصة وان كان ما هو اولى ليس بخاصة فما ليس باولى ليس بخاصة وهذا الموضع جدلي غير منتفع به في العلوم وذلك لانه اما ان يكون خاصة بحسب التسليم المشهور واما ان يكون بحسب التسليم الذي يوجبه الامر في نفسه والتسليم الذي يوجبه الامر في نفسه وهو ان يسلم ان كذا اولى بان يكون خاصة فلا يقع الا ان يكون شروط الخاصة موجودة فيه واكثر فان كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال ولكنه ليس بخاصة فالاخر ليس بخاصة او كيف يقال والاخر خاصة فهو اذا خاصة فانه يكون قد علم انه خاصة حين علم انه اولى بان يكون خاصة بهذا المعنى فضاعت اقامة الحجة عليه فاما ان علم ان شروطها اكثر من شروط الاخر فقد علم ان الاخر فاقد شرط فلم يحتج ان يبين بعد ذلك انه ليس بخاصة للشيء حتى يجعل الاكثر شروطا خاصة فانه ما لم يجتمع جميع شروط الخاصة لم يكن ولا واحدة منهما خاصة فان احدهما لا يكون خاصة وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة انه اذا كان شيئا لشيئين على حد واحد فاعتبر ذلك هاهنا مع موضع اخر وهو ان يكون شيئا لشيء واحد وقد اعيد جميع ذلك في التعليم الاول لان ذلك الاول لم يشترط فيه ان يكون المحمول موجودا وهاهنا انما اخذ على انه موجود فيكون فيما سلف انما يطلب كونها خاصة مضمنا فيه طلب انها موجودة وهاهنا يكون الوجود والحمل متحققا وكونه خاصة غير متحقق فيطلب ذلك وموضع اخر ان يجعل الخاصة امرا قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التي تعلقها بشيء اخر يجوز في ذلك الشيء الاخر ان لا يوجد فيجوز لتلك القوة ان لا يوجد فيصير القوة حينئذ لا قوة وبين القوة التي تعلقها بشيء موجود مثال ذلك ان قال قائل ان الهواء هو جسم مستنشق فان اخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب وان اخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ان استحال ان تكون هذه القوة متحققة فانه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة وهذا للابطال واما ان كانت القوة تعلقها بالموجود مثل ان يقال ان الموجود ما في قوة طباعه ان يفعل او ينفعل فان هذه القوة اضافتها الى موجود وذلك الموجود هو الموضوع وقد علقت بها القوة واما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق وهو غير الموضوع الذي للخاصة وهذا الموضع في الابطال جدلي غير علمي اما انه غير علمي فلان كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشيء خارج فان الذي يفعل يحتاج الى ان يوجد منفعل والا استحال ان يفعل وكذلك الذي ينفعل يحتاج الى ان يوجد فاعل والا استحال ان ينفعل والهواء من حيث هو مستنشق معرض لانفعال ما وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه وان كان قوة الفعل في غيره فان قوة الفعل في الوجود يقابل قوة انفعال في غيره وقوة الانفعال في الموجود يقابل قوة فعل في غيره حتى اذا اشترط عدم الاخر كانت القوة مستحيلا من امرها ان تخرج الى الفعل كما اذا عدم الحيوان لم كانت قوة الهواء في انها تستنشق مستحيلا ان تخرج الى الفعل واما انه جدلي فلان مصدر ان يستنشق هو الاستنشاق وهو فعل وقوته في المستنشق فان الاستنشاق في جميع المصادر الفعلية يضاف في ظاهر المشهور الى الفاعل وان كان الفاعل التصريفي ليس الفاعل الحقيقي ويجعل القوة عليها حيث يصدر الفعل

للفعل

للفعل فيقال ان قوة الضرب في الضارب وانما في المضروب قوة الانضراب وان كان المصدر يضاف الى المنفعل كما يضاف الى الفاعل فذلك اخفى الامرين واما القوة عليه فلا يضاف في الظاهر الا الى الفاعل فلما كان ان يستنشق ماخوذا من الاستنشاق وكان الظاهر ان القوة على الاستنشاق انما هو في المستنشق فكان هذا يدعو الى ان يسلم في المشهور ان قوة الاستنشاق في غير الهواء فيلزم ان يكون في شيء لا يكون موجودا اذا كان الحيوان معدوما فيكون المخصص موجودا واما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا واضاف اليه قوة فعل وانفعال فجعله موصوفا بانه فاعل او منفعل فكان الظاهر المشهور هو ان القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه فلو جعل الهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب اصحاب التصريف مفعولا به بل فاعلا لست اعني الفاعل الحقيقي بل الفاعل التصريفي الذي يقال فيه للمنفعل فاعل كما يقال للمنفعل بالسقوط ساقط كان حينئذ حكمه في المشهور ايضا حكم الفاعل والمنفعل فلنكن ذلك مثلا المواتي للفسخ فان المواتي وان كان في الحقيقة منفعلا فانه في شكل التصريف فاعل فيكون حينئذ قوة المواتاة ليست في الفاسخ الخارج بل فيه ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل وموضع اخر جيد جدا وهو انه لا ينبغي ان يكون الخاصة ماخوذة بمعنى الازيد والاغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع ان يبطل الخاصة لشيء اخر اغلب مثل انه اذا قيل ان النار الطف الاجسام واخفها ثم عدمت النار بقي حينئذ شيء هو الطف الاجسام واخفها وهو الهواء فكان يجب ان يكون ذلك الشيء حينئذ نارا وكان ايضا لو كانت النار موجودة ولم يرها الرائي ورأى الهواء ووجده الطف الاجسام واخفها كان يكون عنده نارا فان اكد ذلك بان يكون عندنا مع علم بعدد الاجسام كلها وعلم بانها لا يمكن ان يكون اكثر من ذلك العدد ولا الطف من ذلك الجسم وعلم بانها ايضا لا يعدم شيء منها فحينئذ يقوم هذا البرهان مقام الخاصة لكن لا يكون عنا في هذا النفس دلالة اللفظ بل القراين التي تضاف اليها من خارج ولا ينبغي ان يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل

اخر المقالة الرابعة

المقالة الخامسة في الحدود

فصل في الشروط الاول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد

الحدود قد ينظر من امرها في انها كيف تؤلف وكيف تكتسب وقد ينظر من امرها في انها هل هي موجودة على الشرائط التي ينبغي في تاليفها واكتسابها والنظر الاول في كيفية ايجاد الحد والثاني في كيفية اعتبار حال الحد الموجود وقد سلف في كتاب البرهان حال الوجه الاول واما هذا الوجه الاخر فانما نظر فيه في هذه صنعة هذا الكتاب على البحث الاعم ويتخلص في ضمنه البحث الاخص اعني بالبحث الاعم البحث الجدلي وبالبحث الاخص البحث العلمي وقد علمت كيفية كون البحث الجدلي اعم من وجه فاول ما يجب ان يراعى من امر الحد ان ينظر هل هو اولا صادق على المحدود فانه ان لم يكن صادقا فقد كفى سائر البحث وعلم انه ليس بحد والثاني ان ينظر هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب فانه وان لم يكن الجنس مقولا وكان لم يذكر جنس البتة او ذكر جنس ليس جنس الشيء او ذكر جنس بعيد وترك الجنس القريب فلم يعمل شيئا ولقد علمت جميع ذلك في موضعه وعلمت ان الجنس يدل على اصل الماهية المشتركة وان الفصل لا يدل على ماهية النوع وان دخل في جملة ما يدل حتى يتم به الماهية الخاصة ثم ان كان الجنس مذكورا ولم يكن القول مساويا بالعموم للشيء حتى يطابق القول الذات في حقيقة الماهية فلم يدل

ما يلي العلة ليس ... ٢ او شروطا كافية فيه صح

بلغ

البالغ خ

وفيها فصول ز

بلغ

بعد على الحد ثم ان كان هناك جنس وكان اضيف اليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود فليس يجب ان يكون
الحد حدا فربما كان المضاف الى الجنس خاصة وربما كان فصلا واحدا او قد اهمل فصل اخر على النحو الذي شرح لك فى غير موضع
فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية وان كان مساويا اما انه لم يكن اخذ الفصل بل اخذت الخاصة مكان الفصل
فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه وان لم يوجد خاصة ولكن احد فصل واهمل فصل مساو للفصل الماخوذ فان القول
يجوز ان يكون مساويا بحسب العموم ولا يكون مساويا بحسب المعنى وقد بان لك الفرق بينهما وقد علمت ان الدال
على الماهية فى الحقيقة انما هو المساوى بحسب المعنى ولا محالة انه يكون مساويا بحسب العموم لكن هذا التحقيق لا يراعى
فى الحدود الجدلية ويقتنع فيها بما يكون الحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود بل تقنع الجدلى بما هو دون
هذا فانه ان لم يكن الجنس ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور والفصل فصلا
بحسب المشهور انساق الجدلى الى ان الحد حد وبعد ذلك كله فيجب ان يكون الصنعة الحاصلة من ايراد الجنس والفصول
صنعة جيدة فانها ان لم تكن جيدة كان للمبطل ان يعارض والوجوه التى بها يكون الحد غير جيد الصنعة مثل ان يكون الحاد
لم يحسن تاليفه او خلط به ما لا ينبغى او اغلق فى اللفظ او صرف الجنس والفصل عن الجهة التى تنبغى لها واذا وقع شيء
من ذلك فليس الحد على ما ينبغى فاما ان القول المحمول او ليس بمحمول فقد تعين على معرفته المواضع المذكورة فى باب العرض
واما ان الجنس هل اورد او لم يورد فذلك مما يعين على معرفته المواضع المذكورة فى باب الجنس واما ان القول
هل هو مساو او ليس بمساو فقد تعين على تحققه ما اوردنا من المواضع فى باب الخاصة واما انه هل الصنعة جيدة
او ليست بجيدة فيتعين عليه المواضع التى نذكرها فى هذه المقالة فلم نسلف لها مواضع فمن المواضع التى فى هذا
الباب مواضع تتعلق باللفظ ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية الى الفضل ومنها مواضع
تتعلق باغفال الواجب اما تركا اصلا واما العدول عنه ومن مواضع البحث الاول ان يكون اللفظ مشتركا كغير
مفهوم العرض المحصل كقول القائل ان الكون مصير الى الجوهر او الصحة اعتدال فى الكيفيات والمصير لفظ متعلق
الاشتراك واول ما يفهم الحركة المكانية والاعتبار لفظ متعلق الاشتراك واول ما يفهم منه تساوى المقادير والاوزان
وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله فى الحدين ومن ذلك ان يقع هذا الاغلاق فى جانب المحدود نفسه اذا كان
اسما مشتركا وربما راج ذلك بان يكون الحد ايضا مشترك الدلالة فيطابق دلالته دلالة المحدود كقول القائل فى
حد النور وهو ما يفصل النور المحسوس من النور المعقول الذى هو البيان انه الكاشف باتصاله للمدرك فيقع هذا
على النور المحسوس وعلى النور المعقول لان الكاشف ايضا لفظ مشترك يطابق بمعناه المعنيين اللذين للفظ المحدود
ولانا انما نحاول فى كل حد محدودا معينا ومثل هذا الحد لا يتعين فى الذهن معناه بشرح محدود فيكون هذا
القول ليس بتحديد واحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة فيقال مثلا ان الهيولى ام حاضنة وان العفة اشتراك
اتفاقى وذلك لان الاشتراك الاتفاقى قد يوجد فى النعم وليست العفة موجودة فيها ولو كان الاتفاق جنسا
لكان الشيء الواحد وهو العفة تقع فى الفضيلة على انها جنسها وفى الاتفاق فيكون للواحد جنسان متباينان
ليس احدهما تحت الاخر ولا يستندان الى عام وهذا مما قد علمت استحالته وكذلك حال التحديدات التى يستعمل

فيها الفاظ مختلفة لم تعتد لكن يترك مثلا لفظ العين فى حد شيء يوجد العين فى حده فيجىء بدل اللفظ الدال عليها
فى التعارف بلفظ المصلة بالحاجب وكذلك الذى ياتى بدل الرسلا بعقبة السبع وبدل المخ بغاذى العظام
عادلا فى اجزاء الحد او فى تسمية المحدود عن الاسماء المشهورة الى هذه الاسماء ومن هذه الاسماء ما يقال بالاتفاق
وقد صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهر
ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معتادة الاشتقاق عنها
مثل ما حكينا ومنها ما هو ابعد من ذلك فلا هو مشترك ولا هو مستعار معروف ولا هو ايضا دال على تتمة
معنى مناسب للشيء وان كان غير معتاد له بل يكون مستعارا بالقياس الى معنى عام جدا مثل اتيانهم بدل
الشريعة بالمكيال او المقدار او المثال فان هذا وما اشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه
واما الاستعارة فقد يدل فهذه وامثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ واغلاقه وموضع
قد وصل بهذه المواضع وهو ان ينظر هل حد الضد يلوح من حد الضد فانه اذا اعطى شيء ذو ضد حدا ثم
لم يلح منه حد الضد الاخر فليس ذلك بجيد اذ حد الضد ضد الحد وقد يجوز ان يجعل هذا الموضع فى الجدل موضعا
لا لكن حد الضد واثباته فانه ربما كان احدهما قد سبق الى الشهرة وان لم يسبق اليها سبق الى
التسليم فينتقل منه الى الثانى واما فى التحقيق فقد ظهر لك حيث تكلمنا فى البرهان ان حد الضد لا يكتسب
من حد ضده على انه وان كان كذلك فيجب ان يلوح منه حد الضد فهو الابطال نافع وان لم يكن الكسب نافعا
فى العلوم فهذه كانها مواضع لفظية واما المواضع التى بعد ذلك فان تعلقها بالبحث الثانى فمنها ان
يكون قد اخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة او شيء من اللوازم التى يلزم كل شيء كالموجود والشيء
او غير ذلك او جنس بعيدا ورد الاعلى انها جزء حد جنس قريب لا اسم له واخذ بدله حده بل الغا وردع
ايراد الجنس القريب وكان فصلا مستغنى عنه واشتمل الحد على تكرار ولو انه اسقط لبقى الباقى قولا خاصا
دالا على الماهية ويجب ان يعلم ان هذا الموضع انما يكون حقيقيا اذا كان العام المذكور مستغنى عنه فان
كثيرا من الاشياء لا يستغنى ان يؤخذ فى حدودها الشيء والموجود كالمقولات وما هو اعم منها والمثال
المورد لهذه الاشياء فى التعليم الاول تحديد من حد النفس بانه عدد محرك لذاته عندهم فقول مطابق
ماهية النفس لان النفس يدل به على المتحرك لذاته فان كان عددا فليس ذلك داخلا فى مفهوم كونه نفسا فيكون
ذكر العدد فضلا اى ان كان المتحرك كالجنس القريب لذاته كالفصل ولم يكن لمجموعهما فصلا ولا مناقشة فى الامثلة
او لم يكن المتحرك لذاته خاصته وكقوله من حد البلغم بانه اول رطوبة غير منهضمة فانه ليس فى البدن رطوبات غير
منهضمة غير البلغم حتى يكون منها اول وثان واما ان يكون الاول فصلا واما ان يكون غير المنهضمة فصلا
وموضع اخر من ان لا يكون الزيادة الفضلة فضلا بحسب العموم بل يكون لحوقه بسبب الخصوص
وذلك انه يكون لحوقه بجعل المعنى اخص وان اتفق ان يكون مع ذلك واقعا فى انواع كثيرة من غير ان يعم شيئا منها
مثل البياض اذا اخذ فى حد الانسان لو الثور فيجعله اخص مع ان البياض من وجه اعم وقد جعل مثاله فى التعليم الاول

ان يحد شيء بانه حي مشاء ذو رجلين ذو اربع وهذا ليس الفساد فيه من جهة طبيعية بل عسى ان يكون من جهة التناقض
بالقوة فان ذا رجلين وذا اربع لا يجتمعان معا في نوع واحد فيشبه ان يكون اريد فيه ان يحد المستقل من الحيوان
عن الارض فقيل انه مشاء ذو رجلين وذو اربع على ان يعم اصناف الماشي على ما القصان كشيء عام لذوات
الارجل كلها المستقلة عن الارض فيكون المحدود قد خصص الحيوان المستقل بذي الرجلين وذي الاربع وهو
اعم من ذلك فان منه ايضا ما هو ذو ست ارجل وذو ثمان ارجل وذو ارجل كثيرة العدد وهو يقصد ان يشتمل
تحديده على كل ماش فيكون حينئذ هذا الحد فاسدا من جهة ان الفصول اخص من المحدود ومخصصة للمحدود ويجوز ان
فغلط
ان يكون وقع في النسخة تحريف او اريد ان يحد المستقل من الحيوان فقيل حي ماش ذو رجلين او ذو اربع
وكتب ذو اربع فحينئذ يكون التحريف في النسخة ومن موضع اخر ان يكون قد اخذ شيئا واحدا مكررا بالفعل او
بالقوة مرتين فمن ذلك ان يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد لكن يقول ان الشهوة توقان الى اللذيذ
فان التوقان هو الشهوة نفسها ومن ذلك ان يكون جزء الحد قد اخذ في الحد مرتين اما بالقوة فكما قيل في المثال
المذكور من ان الشهوة توقان الى اللذيذ واللذيذ متضمن في حد التوقان فيكون كانه قال ان الشهوة انبعاث الرغبة الى لذيذ هو
اللذيذ واما بالفعل وانما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان مترادفان كقولهم ان الحركة زوال وانتقال من مكان الى مكان
والزوال والانتقال اسمان مترادفان وليس لطاعن ان يطعن فيقول انك اذا قلت مثلا ان الانسان حيوان
مشاء ذو قامتين فقد قلت الانسان حيوان انسان اذ المشاء ذو قامتين انسان وانما لم يكن له ان يقول
ذلك لان المشاء ذا القامتين يدل على الانسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ولا بحسب التضمين
وقد عرفت ذلك في مواضع اخرى وكلامنا هذا انما هو حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف
او بحسب التضمين واما اذا قلنا حيوان فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمن وكذلك اذا قلنا مشاء لم يقل
فيه ذو قامتين لا بالترادف ولا بالتضمين انما يكون التكرير مثل قول من يقول ان الفهم هو تحديد الموجودات
وعالم بها وليس مفهوم المحدود ههنا الا مفهوم العالم وهذا بالترادف ومثل قول القائل ان البرد عدم الحرارة
بالطبع فان العدم هو في كل موضع بالطبع لان العدم ان بقى الطبع ولا شيء اخر ان الملكات هي التي تفهم
من خارج معقولة بالطبع مكرر فانه متضمن في العدم وموضع مجانس لهذه المواضع وهو ان تكون الزيادة
المخصصة هي نوع فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير اذ الجنس متضمن في طبيعة النوع وهذا كقول القائل
ان الدعة انتقاص الاشياء الموافقة الواجبة فان الواجبة تخصص المحدود ومع ذلك فانها نوع من الموافقة
فتكون الموافقة متضمنة فيه فتكون مقولة بالقوة مرتين وهذا القول من يقول ان الحيوان جسم ذو نفس انسان
فتكون مخصصة بالزيادة ويكون قال شيئا مرتين لان الانسان متضمن لمعنى الحيوان فصل في مواضع
اثبات الحد وابطاله خاصة واما النظر ليس في انه هل اجاد الحد بل في انه هل حد فاول المواضع في ذلك ان
ننظر هل حد بامور هي اقدم في المعرفة والطباع من المحدود فانه كذلك ينبغي ان يكون لان الامور المأخوذة في الحد
يجب ان تكون مقومات لماهية المحدود فيجب ان يكون اقدم منه بالطباع وايضا يجب ان يكون معرفة
لماهيته

لماهيته فيكون اعرف عندنا ولما كان في طباع المحدود النوعي ما يقومه ومنه يتوصل الى معرفته كما قد علمته
وظاهر من اصول عرفتها ان جميع ذلك في قول هو حد الشيء فاذا كان من ذلك حدا ثم كان المأخوذ فيما ليس اقدم
من المحدود واعرف منه حدا كان للشيء الذي له ذات واحدة حدان وهذا هو المحال والاعرف واما عندنا
واما على الاطلاق وهو الذي يجب في نفسه ان يكون اعرف ونحن اذا عرفنا الشيء فربما عرفناه بما هو اعرف
في نفسه بان نقول مثلا ان الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم او الذي مبدؤه نقطة على انا ناخذ ههنا
على ما هو المشهور من ان النقطة اقدم بالذات من الخط وكذلك الخط من السطح والسطح من الجسم وربما عرفنا
بما هو اعرف عندنا وليس اعرف على الاطلاق كما قد يعرف الخط بانه الذي طرفه نقطة واذا سلكنا هذا
المسلك ولم نكن محددين بالحقيقة بل راسمين او مستعملين وجها اخر من شرح الاسم ان كان ههنا شيء غير الحد
الحقيقي وغير الرسم وانما يكون الحد حقيقيا اذا كان ما هو اعرف عندنا واعرف على الاطلاق ويشبه
ان يكون للمتلقي بفطنته للتحديد اعلى رتبة واوفر درجة من المتلقي بفطنته الترسيم ويكون المستعدون
لتفهم الرسوم دون الحدود وهم الذين درجتهم اقل ومعرفتهم انزر ولو كان كلما هو اعرف عندنا مبدءا للتحديد
امكن ان يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الاعرف عند كل حاد فكان واحد يحد الانسان بانه حيوان
مستعد للملاحة والاخر بانه حيوان مستعد للفلاحة وربما كان الشيء اعرف في سن الشباب ثم يصير غيره
واعرف في سن الحنكة وموضع مناسب لهذا وهو ان يكون الشيء المتحصل الذات المستقل الماهية
قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا مجدودها ولا مستقل الماهية مثل من يعرف الصحة بانها مقابلة
المرض والصحة متحددة والمرض شيء في التغير وعدمي الذات وكذلك من حد البصر بانه عدم العمى والعمى عدم
وليس له ذات متحصلة ومواضع احدها ما ليس باعرف ثلثة احدها ان يكون المأخوذ مساويا للمحدود
والمرسوم في الجهالة كالضدين من المتقابلات فانه ليس احدهما اعرف من الاخر وليس تعريف احدهما
بالاخر اولى من تعريف الاخر به مثل انه ليس تعريف البياض والخير بان ذلك ليس بسواد وهذا ليس
بشر اعني الشر المقابل للخير اولى لا العدمي الذي يؤخذ في تحديده مقابله الذي هو الملكة باولى من ان يقال
بل السواد هو الذي ليس ببياض والشر هو الذي ليس بخير واما الملكة والعدم والموجبة والسالبة
فتحديد الوجودي منهما مما يتم بنفسه لانه معقول بنفسه وبفعله وانفعاله وخواصه واما العدمي والسالب
السالب فانما يتم تعريفهما بالوجودي فلا يمكن ان نتصور العمى ان لم نتصور انه البصر فيقال ان العمى عدم البصر
لا كالبصر الذي يعرف حاله وطباعه وان لم يلتفت الى انه عدم البتة في شخص واما المتضايفان فلا بد
من ان يدخل احدهما في حد الاخر اذ كانت ماهية مقولة بالقياس الى الاخر ولكن ينبغي ان يؤخذ بعضها في حدود
بعض على الوجه الاوفق وهذه لفظة التعليم الاول ومعنى هذا ذلك القول انه لما كان كل واحد من المتضايفين
مقول الماهية بالقياس الى الاخر فلا بد من ان يؤخذ كل في حد الاخر لكنه وان كان ذلك كذلك فان الاخذ مما
لا حدهما في حد الاخر اخذا جزافا بلا تدبير يمكن ان يقال له انه قد عرف الشيء بما ليس اعرف منه بل هو مثله فيجب

ان يدبر في ذلك تدبيرا ايوافق وترك ذلك التدبير الى فهمنا فنقول ان المتضايفين يكون لهما ذاتان فيهما
الاضافتان فاذا كان التعريف ساذجا فقيل ما الجار فقيل الذي له جار لم ينتفع بذلك وخصوصا اذا كانا
كلاهما مجهولين ولكن اذا اخذ احدهما من حيث هو ذات ومن حيث له مع الذات حال ان كان هو بها
معدا للاضافة فحينئذ يمكن ان يعرف به الاخر فيقال مثلا ان هذا المسمى جارا فيؤخذ من حيث هو مسمى
جارا ثم يقال هو انسان فيؤخذ من حيث هو انسان ثم يقال ساكن دار فيؤخذ ايضا مع الانسان
هذه الحال ثم يقال تلك الدار احد حدودها هو بعينه حد دار انسان آخر هو الذي يسمى جاره فيبين
به العلامة فيكون قد اخذ الجار من حيث الشيء مسمى به ودل على الحال التي له ودل على آخر فانعقدت
في النفس صورة الاضافة والمتضايفين وعلما معا فلم يوخذ احدهما في حد الاخر على انه جزء حده فانك
تجد جميع اجزاء هذا الحد مستمرا من غير اخذ المحدود من حيث هو مضايف فيها بل ان كان ولا بد فمن حيث هو مسمى
او من حيث هو ذات بحال اخرى ولو انه اخذ في حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة لكان اعرف منه ومعروفا
قبله وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع وموضع اخر هو ان يكون الشيء قد اخذ به في حد نفسه
على سبيل التضمن من حيث لا يشعر به فيكون قد عرف الشيء بما ليس اعرف كقولهم في حد الشمس ان الشمس
كوكب يطلع نهارا ثم النهار حده انه زمان حركة الشمس فوق الارض فيكون كانه قال ان الشمس كوكب يطلع زمان
كون الشمس فوق الارض وموضع اخر ان يوخذ الامور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد بعضها في حد بعض
وهذا الموضع يدخل في تعريف الشيء بما ليس اعرف منه ومثال هذا الموضع قول من قال ان الفرد هو الذي يزيد
على الزوج بواحد فقوله هذا في تعريف الفرد ليس باولى من ان يقال في تحديد الزوج ان الزوج هو الذي يزيد على
الفرد بواحد وموضع اخر يوخذ فيه المحدود نفسه في حد نفسه بسبب ما هو اخص منه وتحته بان يكون قد اخذ
نوعه او جزء نوعه في حده كقولك ان العدد الزوج هو المنقسم بنصفين والنصفان من جملة الاثنين والاثنان نوع
في ظاهر الامر من الزوج وكذلك لو قيل ان الزوج هو المنقسم بمتساويين فان التثنية من الاثنينية والاثنينية
تحت الزوج وهذا على الظاهر المشهور واما في الحقيقة فليست الزوجية فصلا للعدد ولا جنسا للانواع وقد علم
هذا من موضع اخر وعلم ان الزوجية من اللوازم الغير المقومة لانواع العدد لكن الاشتغال بتحقيق الامثلة مع الوقوف
على الغرض فضل ومثال آخر لهذا الموضع ان الخير فيكون قد جمع هذا ان جعل الخير مذكورا في الفضيلة بالتضمن
وجعل الخير تحت الفضيلة ومن مواضع اغفال الواجب والعدول عنه ان يكون الجنس قد اغفل في ذكر الفصل
فقيل مثلا في حد الجسم انه ذو ثلثة ابعاد واغفل الشيء الذي هو ذو هذه الابعاد الثلثة وقد علمت ما في
ذلك وعلمت ايضا ان الماهية المشتركة يدل عليها الجنس ومن مواضعه ان يكون قد ترك بعض الفصول فقيل
مثلا ان الكاتب هو الذي يحسن ان يخط فانه ايضا الذي يحسن ان يقرا واذا تركت القراءة في التحديد فقد ترك
فصل غير مضمن فيما سلف وهو محتاج اليه وان كان الفصل الاول ربما يساوي في العموم وموضع يقابل
هذا وهو ان يزيد شيئا وان كان مساويا على انه فصل وانما يكون بالعرض كقول القائل للطبيب انه الذي

تحدث الصحة

تحدث الصحة والمرض واحداثه للمرض بالعرض وموضع آخر ان يكون قد ذكر الجنس ولكن البعيد واغفل القريب فيكون
اغفل الماهية كما علمت فيما سلف منه ان يوضع البعيد وحده اغفال واهمال للماهية المشتركة واذا وضع الجنس القريب
فقد تضمن كل الامور الذاتية التي من فوق فيجب اما ان يرتب القريب او ان رتب البعيد اردف بجميع الفصول
التي من فوق الى ان ينتهي الى فصل جنس القريب ويتلو هذا مواضع من جهة الفصول بان يكون قد اغفلت اصلا
او يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة فانه يجب لكل فصل
ان يكون له في الجنس قسيم اما محصل كالمفرق للبصر والجامع للبصر تحت اللون او غير محصل كما الناطق وغير الناطق
تحت الحيوان فان الغير الناطق فصل قسيم للناطق تحت الحيوان فان كان لا يوجد لما اورد فصل قسيما فليس فصلانه
ذلك بفصل وما كان هكذا ثم تحدث طبيعة اخص من الجنس فلم تحدث نوعا وكل فصل اذا قرن بالجنس احدث
لا محالة نوعا وموضع اخر في اعتبار الفصول وهو ان يكون المورد على انه فصل ليس يدل الا على السلب المجرد
مثل قولهم ان الخط طول بلا عرض وذلك لان هذا يوجب ان يكون الجنس مشاركا للنوع فان الجنس كالطول
اذا نظر الى طبيعته لم يكن له عرض فانه اذا نظر الى طبيعة الطول وكان له في حد طبيعة العرض كان حينئذ العرض داخلا
في طبيعة الطول او لازما له فكان لا يكون طول الا وله عرض فاستحال ان يكون طول ما بلا عرض فاذا طبيعة
الجنس المجردة ايضا طول بلا عرض فيكون ايضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط وهو الذي هو
طول بلا عرض واحدة اللهم الا ان يعني بقوله بلا عرض امرا مقابلا للعرض لا سلبا وهذا الكلام قد يلزم اصحاب
الصور اذا قالوا هذا القول لزوما شديدا فانهم يضعون للطول لانه جنس طبيعة مفردة قائمة فتلك الطبيعة
بما فارق النوع الذي هو الخط الذي لا عرض له بعد مشاركته اياه في انه طول بلا عرض ويعني ههنا بالطول
مجردا امتدادا في جهة واحدة من غير التفات الى حال انقسامه في غير تلك الجهة حتى ان لم يرد هذا القول لا يمنعه انقسام
ما سمي طولا في غير تلك الجهة ولا يوجبه فانه لو كان معنى الطول انه امتداد غير منقسم في جهته كان قولنا بلا عرض
حشوا فيجب ان يكون معنى الطول اعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم في غير تلك الجهة ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين
اي طرفين كانا فان كان الطرف منقسما كان الامتداد منقسما في غير جهته وان لم يكن منقسما لم يكن الامتداد
لكن لقائل ان يقول ان هذا يلزم ايضا غير اصحاب المثل وذلك لانهم اذا قالوا ان الخط طول بلا عرض يشارك
الجنس والنوع وان كان الجنس ليس مفارقا ولكن موجودا في الجزئيات اذ طبيعة الجنس موجودة اذا كانت
طبيعة النوع موجودة لا محالة ثم النظر الى الطول من حيث هو طول هو غير النظر اليه من حيث هو خط او غيره
فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو اما ان يكون ذات عرض او لا يكون فان كان ذات عرض او لم يكن عرض
المحال الذي الزمه اصحاب الصور فنقول في جواب ذلك ان تلك الطبيعة لا يوجد واحدة حتى يكون اما ذا
عرض او لا عرض لها بل يلزمها في الوجود ان منها ما له عرض ومنها ما لا عرض له واما ان احدث الطبيعة من حيث
هي تلك الطبيعة كانت تلك الطبيعة فقط واما انها بلا عرض او يقع بعرض او مع عرض فهو امر غير اعتبارها
من حيث هي تلك الطبيعة فانها من حيث تلك الطبيعة ليس لها معنى اخر غير تلك الطبيعة وهذا امر قد عرفته

ورائهم لما خذ هذه الطبيعة واحدة ولا شك انها ان وجدت واحده وحدت واحدة في التوهم من حيث
هي في التوهم واحدة فهي بالقوة ذات عرض وان عدمت العرض عنه بحسب الحمل والمطابقة لا في خارج واما
الخط فهو الذي ليس في قوته ذلك ولا يوجد ذات واحدة هي طول احديه جنسا او خطا ذلك الطول
يقارن العرض مرة ولا يقارنه اخرى فبذلك يعرف النوع من الجنس واما الطول الصوري فهو على قولهم ذات
واحدة قائمة بمفارقة ولا يصلح ان يجعل بالقوة مقارنة للفصل البتة فان الذي بالقوة يستخرج بالفصل
ولا يجوز ان يخرج العرض واللاعرض معا بالفعل ولا ان يتعاقبا على الشيء الواحد فيكون الطول مرة مقارنا
لما لا عرض له ومرة اخرى هو بعينه مقارنا لما له عرض فيكون الطول الجنسي غير موجود مفارقا البتة بل انما الموجود
احد النوعين ولا يعمهما جميعا في وقت واحد وهو واحد في ذاته على ما يصفونه ولكن لقائل ان يقول ان كان
ما اورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور فيكون عذرا لمن عدل في اول الكلام واستقبح صنيعه ثم
انتقل عنه الى اصحاب الصور فنقول انه اذا كان السلب المورد فصلا سلبا عاما لما بالقوة ولما
ليس بالقوة فليس هو عذرا لاحد فان كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا كان هناك شيء
زايد على السلب المطلق فتكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة وانما كان
الانكار على من لم يرد على مجرد السلب فقط وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ولكن يجب ان يكون
سلبا مقابلا للفصل كما ان ذلك الذي هو ايجاب في الفصول هو ايجاب لازم في الطبع فكذلك يجب ان
يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة ويعرض ههنا شك
اخر وهو ان المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة فيما دايفارق جنسه فنقول ان اجناس المعاني العدمية
معاني عدمية كالسكون فانه عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة كالجنس له وهو بالقوة مقارن بفصلين
احدهما القوة على الحركة واذا اقترن به كان سكونا والاخر اللاقوة عليها واذا اقترن به كان ثباتا غير السكون
ويكون القوة التي يقارنه في القسم الاول ويكون فصلا ليست قوة منسوبة الى ذلك العدم الذي هو كالجنس
ونعوا على الفصلين بل قوة هي في موضوع هي ذلك العدم فاذا جرد عدم الحركة كان بالقوة مقارنا لهذه القوة
وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم وكانت التي توجد لتلك الطبيعة
بالفعل مطلقا قوة على هذه القوة وموضع آخر من مواضع التخليط في الفصل ان يكون قد وضع النوع
مكان الفصل كما لو قيل في حد التعيير انه شتم مع استخفاف فان الاستخفاف نوع من الشتم لا فصل للشتم
فان الاستخفاف نوع من الشتم لا فصل للشتم فان الاستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره
وهو نوع من الشتم لان الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه وقلة الخطر نوع من العيب وكثيرا ما
يكون فصل النوع كنوع الفصل للجنس وموضع آخر من ذلك ما ياخذ من وضع الجنس مكان الفصل
وهو كما يقول قائل ان الفضيلة ملكة محمودة والمحمود جنس للفضيلة لا فصل لها واما قياس المحمود الى
الملكة فقد يجوز ان يظن انه له على قياس الفصل وان كان قد يقال على غير الملكة فان من الفصول ما هو كذلك

كالمنقسم

كالمنقسم بالمتساويين فانه قد يقع في غير جنس العدد وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج وان كان الزوج بالحقيقة
ليس نوعا للعدد بل عارضا يوجد فيه وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم في الملكة والمحمود واحد في ان كل واحد منهما
يوجد من غير الاخر اوليس كل ملكة محمودا ولا كل محمود ملكة لكن الملكة ليست فصلا عند التحقيق للمحمود وذلك مما لا شك
فيه لان المحمود ليس نوعا من المقولات العشرة ولا واحدا منها ولا يدل على ماهية الشيء بشركة او عموم حتى يكون
جنسا بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز وتنويع يستفاد بهما الاباية فاذا السبيل الا ان يجعل الملكة فصلا
والمحمود جنسا وسبيل الحمد ان يجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا واما كون المحمود جنسا للفضيلة فلو جد مساهلا
فيه وبحسب المشهور واما التحقيق فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة وحيث علمت في اعتبار الفصل
وهو جلي او صيت بان ينظر كي لا يكون تمييزا ما وضع فصلا تمييزا مساويا لا يعم اي شيء اتفق ما يوصف فان
الفصل يدل على شيء من جهة ما يميز وعلى اي شيء من جهة ما يعم فلا يتناول واحدا بعينه بل يتناول اي شيء كان مما
يتميز به ويشبه ان يكون المفهوم من اي شيء من جهة ما يعم مندرجا في اي شيء من جهة ما يميز فانه اذا سال سائل فقال
اي شيء كذا من باب كذا فكانه سال اي شيء كان ليس اي شيء المعين فان لفظة شيء في قوله اي شيء هو للتكثير و
والتنكير تعميم ما فيكون سواء قرن باي شيء لفظ عام فقيل اي شيء الانسان او قرن بذلك لفظ خاص شخصي
فقيل اي شيء زيد فانك ان اجبت فقلت ابو عبد الله ذلك المشار اليه لم يكن الجواب جوابا فانه يقتضي ان
يقول شيء صفته كذا وكذا وذلك ايضا عام حتى اذا سئل اي شيء زيد فقيل ناطق كان ذلك جوابا فان قال
كاتب او قاعدا وساير ما يتعين لم يكن جوابا ايضا لانه طلب عن شيئيته وماهيته واما كونه كاتبا فعارض
له لو لم يكن لكان ايضا زيدا وزيد يكون زيدا كان كاتبا او لم يكن ويكون شيئيته المطلق به ثانية مجعولة عندما
لا يكون كاتبا فاما ان اجاب بامر لازم كان القناعة به او كد لغلطات مع وظنه اللازم مقوما واما اذا قال
ايهما زيد فقيل ابو عبد الله اقنع بذلك لان الاي قرن باشارة فاذا الاي اذا قرن بامر عام لم يحسن جوابه
الا عاما وان كان مقرونا باشارة حسن جوابه باشارة وموضع آخر ان ينظر كي لا يكون الفصل من العرضيات
التي توجد للشيء ولا يوجد اما بحسب رفع الوجود واما بحسب رفع التوهم وموضع اخر ينظر كي لا يكون الفصل
محمولا على الجنس فان هذا يبطل ان يكون المجعول فصلا فصلا وموضع اخر ان يكون الجنس محمولا على الفصل وقد علمت
ما في ذلك من المحال سواء كان الفصل منطقيا او غير منطقي لا كما ظن بعضهم ان هذا الموضع انما هو في اعتبار
الجنس والفصل الذي يسمونه بسيطا مثل الحيوان والنطق وان هذا هو الذي لا يجوز ان يقال الجنس فيه على
الفصل واما اذا كان كالناطق فان الحيوان يقال عليه ومما يبطل هذا الظن ويحقق انه غير المذهوب اليه
هو مثال التعليم الاول اذ قال انه لو كان الجنس يحمل على الفصل ثم الفصل يحمل على النوع لكان حيوان غير حيوان الجنس
يحمل على النوع بل حيوانات كثيرة اذا كانت فصول كثيرة احدها طبيعة الجنس والاخر الحيوان الذي هو كل
فصل فانه اذا كان ذلك ذو الرجلين والناطق حيوانا وهي محمولات على النوع كانت حيوانات كثيرة محمولة
على الانسان كالماشي وذي الرجلين والناطق مرارا اخر بعد حمل الجنس ولو كان المراد هو الفصل البسيط

لما حس بهذا التشنيع فان المشي والنطق لو كانت حيوانات ايضا لم يعرض هذا المحال فانها ليست
هي محمولة على الانسان فكيف يلزم هذا المحال وبين من ذلك محال آخر اوجبه وهو انه كان يكون حينئذ كل فصل
نوعا فهذا يدل على ان التشنيع ليس من جهة ما يقولون وموضع آخر ان لا يكون النوع او ما تحته يحمل على الفصل
فيكون مقولا على كله حتى تكون طبيعة الفصل تقتضي ان يقال على كله النوع او ما تحت النوع فان الواجب ان
يكون الفصل مقولا على الوجه الذي علمت على اكثر من النوع ولو كان النوع مقولا على الفصل ثم هناك جنس
عام لكان الجنس يقال عليه اذ نوعه يقال عليه وكان النوع يفصل طبيعة الفصل عن ساير ما يشاركه في طبيعة
الجنس فكان النوع يصير فصلا وموضع آخر ماخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل في التقدم والتاخر في
الوجود فان الجنس اقدم في الوجود في اكثر المواضع من الفصل اذ الفصل في الوجود لا يوجد الا فيه وفي بعضه
وقد يوجد الجنس مفارقا له وقد يظن في بعض المواضع ان الفصل قد يوجد في خارج الجنس كما قد اشرنا
اليه مرارا لكنه وان كان كذلك فلا يكون اقدم من الجنس في الوجود حتى ان الجنس لا يوجد مفارقا له وهو يفارق
الجنس بل ان جاز مفارقته للجنس جاز مفارقة الجنس له فان كان شيء من الاشياء اقدم في الوجود من الجنس
فليس بفصل له وان كان الفصل ابدا قبل النوع وليكن الفصل بالقياس الى ما يشارك النوع من الانواع
هو ابدا بعد الجنس فانه ان وقع في بعض الاوقات خارجا عن الجنس فانه اذا قيس الى انواع الجنس الذي
هو فصل لاحدها كان الجنس منها اقدم منه فكان هو بعد الجنس وموضع آخر انه ان كان الفصل فصلا
لجنس مباين فليس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه وقد عرفت حال المباين انه كيف يكون
وهو ان لا يكون فوقه وتحته ولا معه وموضع آخر انه ان كان الموضوع فصلا انما وضع فصلا لجوهر
والفصل في نفسه عرض فليس اعطاء الفصل جيدا فان فصول الجواهر ينبغي ان يكون جواهر وان الجواهر
لا يخالف جوهرا بعرض الا مخالفة عرضية فلا يصير جوهر ما نوعا مخالفا لنوع آخر جوهري بان يكون مشاركا لذلك
النوع في كل شيء مثلا الا في انيه حتى يكون كونه في اين دون اين يجعله نوعا دون نوع وكذلك في عارض آخر
وهذا ٢ قد تحققته فيما سلف وقد صرح في هذا الموضع ان فصول الجواهر لا يجوز ان يكون مما يوجد في موضوع ٢ قد
فيبطل قول من يظن انها تكون بالقياس الى الشيء موجودا في موضوع وبالقياس الى النوع لا يكون في موضوع
قال واما اذا قلنا ان من الحيوان بريا ومائيا فلسنا ندل على انها بل ندل على القوة التي بها ينفصل بعضها
عن بعض في خاصية الجوهر لان تلك القوة تقتضي لها احوالا فيقتضي في بعضها ان يعيش في البر وفي بعضها ان
يعيش في البحر على ان هذه فصول بحسب الشهرة لا بحسب الضرورة لا مضايقة في الامثلة وموضع آخر
ان يجعل الفصل للشيء انفعالا اي استحالة خارجة عن مقتضى طبيعته فان ما جرى هذا المجرى يوجب
تزيده افساد الجوهر ولا شيء من الفصول كذلك مثل الماء فانه اذا سخن جدا تادى به الى ابطال جوهره وعوده
لا صيرورته نارا وبالجملة وان كان انفعال عرضي ايضا لا يفسد الجوهر فليس ذلك الانفعال يصلح ان يكون
فصلا فكيف ما نحن في ذكره فان الاشياء تستحيل باستحالاتها ولا تستحيل بفصولها بل يقوم بفصولها

ويبقى

ويبقى حقايقها محفوظة بفصولها والاستحالات خروج عن احوال الاثبات على الجواهر **فصل في مواضع
مثل التي مرت** وموضع آخر خاص بالمضاف وهو ان الامور التي هي مضافة فان فصولها يجب ان
يكون مضافة بل نقول اما المضاف البسيط الذي عرفت حاله فربما توهم من حاله ان فصله قد يكون امرا
غير مضاف مثل نفس المشابهة فانها اضافة في كيفية والمساواة فانها اضافة في كمية ويشبه الى كميته
والابوة فهي اضافة في الجوهر ويشبه ايضا الى جوهر فهذا يوهم ان الفصول فيها غير مضافة لان الفصول
فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر واذا كان هذا في المضاف البسيط فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى
الاخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه لكن يجب ان يعلم ان الفصل غير جزء الفصل وان الفصل هو الذي يحمل
على الشيء على ما علمت وليس يحمل الكيفية على نوع من انواع المشابهة ولا الكمية على نوع من انواع المساواة
ولا الجوهر على الابوة لكن هذه اجزاء فصول بل المشابهة هي موافقة في الكيفية فالفصل ليس هو الكيفية
بل الفصل هو قولك في الكيفية وقولك في الكيفية معنى قول الماهية بالقياس الى الكيفية وهذا من
الواجب اذا كانت الاضافة مقولة على حدة وقد علمت ان نوع مقولة ما لا يكون مقولا على نوع مقولة
اخرى قولا مقوما وان الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فيقال ان عليه قول التواطؤ البتة قد سلف لك ذلك
وصح فكيف يكون شيء ليس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ويعطيه اسمه وحده واذا لم يكن
مقولا كيف يكون فصلا لكن من طبيعة المضاف البسيط ان يعرض لامور اخرى فتكون تلك الامور هي مخصصة
فتكون النسبة التي لها الى تلك الامور هي فصوله ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف الا الكون
الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف على ما علمت فان الكون شيئا ما مقولا بالقياس الى الكيفية التي
هو فصل المشابهة ليس له وجود آخر غير الذي بالقياس ليس كالاب الذي له وجود انه انسان وليس اذا
كان للكيفية وجود غير الوجود الذي هو به مضاف الى الموافقة التي هي فصل المشابهة فيجب ان ينعكس في
الطرف الاخر لان حقيقة علاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التي في الكيفية لا الى ذات الكيفية بما هي
كيفية وذلك المعنى قايم في الكيفية وكونه قائما في الكيفية معنى لا يخصص عرضيته لا كونه مضافا وقد سلف لك
ان هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر في قولنا ان المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف فانا انما
نشير بهذا الى وجود محصل لماهية ليس وجود المحصلا للعرضية فذلك مما لا بد منه وبالحري ان يكون هذه الاضافة
قياسا ليس شيئا اخر هو بالقياس لكن العرض في قولنا بالقياس انما هو منتجه الى معنى اعم من المضاف وهو كونه
موجودا او ذا ماهية فيكون ذلك الاعم هو الذي بالقياس واما حملة الاضافة فهي نفس القياس الذي بهذه
الصفة واذا كان الامر قد ظهر لك في المضاف البسيط فكذلك يجب ان يعلم ان فصول المضاف الذي بالمعنى
الاعم لا ينفك عن اضافة والماء خذ في بيان ذلك مناسب لهذا الماء خذ بعينه واستعن في ذلك بما سلف
لك من الاصول مثال اخر لهذا الباب ان العلم منه نظري ومنه عملي فكما ان العلم شيء ذو اضافة كذلك النظري
والعملي واما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوعا وقد عرفت ٢ ما في ذلك فاذا احببت ان تجد النحو تحديدا ٢ مع ذلك

من اضافة الى الشيء فنقول هو علم لما يعرض للعه من جهة كذا وكذا وفصله اضافي لا محالة وليس اذا كانت
تلك الاضافة هي بعينها الاضافة التي كانت للجنس تحت من ذلك ان لا يكون الفصل مضافا فانه فرق بين
ان يقول ان الفصل مضاف وبين ان يقول انه مضاف اضافة خاصة على ان اضافة الجنس في امثال
هذه المواضع قد تخصصت فان العلم كانت اضافته الى الموجود مثلا والنحو اضافته الى امر خاص من الموجود
وهو اللغة مثلا وهذا ما يجب ان نعرفه في امر هذا الموضع وموضع اخر انه قد يكون لبعض المضافات
بالمعنى العام اضافيان الى شيئين فربما كان احدهما بالحقيقة والاخر بنوع من العرض فاذا لم يكن الاضافة
واقعة الى الشيء الذي ينبغي ان يكون اليه ومن الجهة التي ينبغي لم يكن التحديد جيدا وكذلك اذا كان للشيء
اضافة ما فاراد حدا ان يحده من جهة تلك الاضافة فحده من جهة الذات او اراد ان يحده من جهة الذات فحده من
جهة الاضافة فقد ابطل مثال الاول ان احدا لو اراد ان يحد البصر الذي له اضافة الى المبصر لكنه انما هو بصر والى المبصر
لانه يبصر به شيء ما فلا يمكن ان يتوهم البصر بصرا الا وهو الذي يتمكن به من تحقق المبصر بالنظر ولا يبعد ان يتوهم
بصرا مفردا ليس لشيء اخر فهو يبصر لنفسه لا على انه اله لغيره فيكون تعلقه بالمبصر امرا في هويته ومتعلقه بمبصر
هو اله امر لازم ما فيجب ايضا ان يراعى ان يقع التحديد من جهة الاضافة الحقيقية وان كانت الاضافة اضافة حقيقية
تقتضي الطرفين جميعا على السواء فيجب ان يشتمل الحد عليهما جميعا حتى انه لو كان البصر لا يتوهم بصرا الا وهو
بصر فيبصر ليبصر على سبيل الالة وجب ان يؤخذ في الحد كلاهما فيقال انه الة بها يبصر الحيوان الالوان بالنظر واما المثال
لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والاضافة ان انسانا لو اراد ان يحد الاجانة فاخذ اضافة يعرض لها فقال
انها اله لكيل بها الماء كان قد بعد فان الاجانة وان كانت من حيث هي اله صناعية لها اضافة فليست
الى الماء لا محالة دون غيره او اراد ان يحد المكيال من حيث هو مكيال فقال ان المكيال جسم مجوف ووقف
على ذلك مما دل على كونه مكيالا بل على كونه جسما ما صناعيا وموضع اخر ان يكون قد وقع في الاجناس و
الفصول الغلط من جهة اخذ ما ليس باول بدلا عن الاول مثلا اذا اخذ حاد الفهم فقال انه ملكة للانسان
او للنفس استعدادية نحو سرعة ادراك ما يرد عليه او عليها وعلم ان الفهم هو اولا ملكة بجزء ما للنفس او
قوة ما للنفس وهي القوة الفكرية وبعد ذلك النفس ثانيا وبعد ذلك للانسان فلم يحسن اذا من حد هذا
الحد وموضع اخر ان تحد شيئا ما ويورد جنسه او فصله من جهة حال وصفة له على انه في شيء ما ثم لا يكون الحال
في ذلك الشيء فلا يكون اتى بالواجب بل يجب ان ينسب الحال الى محلها كما يجب ان ينسب العلم الى النفس
فاما ان قال ان النوم ضعف الحس وضعف الحس موضوعه الحس فان الموصوف بالضعف ههنا هو
الحس فان كان النوم ضعف الحس فيكون النائم هو الحس لان الضعيف هو الحس لان الحادث في
الضعيف فكذلك قولهم ان الشك تساوي الافكار وتساوي الافكار في الافكار فيكون الشك
في الافكار فتكون هي الشاكة لا القوة المفكرة وكذلك الخطاء في قول من يقول ان الصحة اعتدال
الاخلاط فاذا سيكون الصحيح هو الخلط وبالجملة الاعتدال سبب الصحة لا الصحة وضعف الحس سبب النوم

لاالنوم

لا النوم كذلك يفرق الاتصال سبب الوجع ليس الوجع وتساوي الافكار سبب الشك لا الشك وموضع آخر
وهو ان يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد هل يختلفان وهل في الحد لفظ ينافي مقتضى المحدود ومثاله لو ان قائلا قال في تحديد
شيء غير مايت انه الذي هو غير مايت الان وكان المحدود هو الذي لا يموت البتة فلم يكن طابق بين الحد والمحدود ولكنه قد يغني
ادخال لفظة الان ههنا معاني اخر ايضا وليجعل مثاله في غير الفاسد فان الذي يقال انه غير فاسد الان يعني انه لم يفسد
الان وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه ويقال ايضا انه غير فاسد الان اذا كان من شانه ان يفسد ولكن لا يمكن ان يفسد
في هذه الساعة فان كثيرا من الاشياء الممكنة ان يكون يعرض لها في بعض الاوقات ان لا يمكن ان يكون فيها اذا كانت اسباب
مانعة او حافظة او كانت الاسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة ويقال انه غير فاسد الان بمعنى ثالث انه موصوف
الان بانه في طبعه غير فاسد البتة فهذا المعنى وان كان قد يصح ان يقال على غير المايت الذي هو المحدود فان ادخال الان
فيه حشو فان الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الان وبعده فليس الان شرطا في القبول فلا فائدة في ادخاله وايضا
فانه قد كان يجوز ان يفرض شيء لو كان وحده غير مايت ملكا يتوهم او جرم سماوي اخر لكان ولو فرضنا هذا الفرض لكان يوجب
ان يجعله غير مايت ولا يوجب ان يجعله الفرض موجودا الان او قبله فبين اذا ان امثال هذه الزيادات تجعل المحدود
مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات والتي تحاذيها الاسماء وقد مضى في مواضع اخر امر الزمان
واختلافه وما يعتبر في ذلك وكل ذلك فقد يحسن ادخاله في اعتبار الحدود ولا نهاية على اعتبارات يدخل في الحدود
اعني وجود الحد للمسمى مع امتناع الوجود منع ذلك فلا تنعكس وبالجملة فان المواضع التي في العرض نافعة في اعتبار
هل معنى الحد موجود للمسمى وموضع اخر ان يكون قد اخذ غير ذلك الحد يجعل الشيء اكثر في المعنى واحق به فلم يكن موضوع
القول المدعى انه حد حدا له في مثل من يقول في حد العدالة انها قوة على قسمة الامور بالسوية ثم من البين ان
ايثار فعل القسمة بالواجب المقوى عليه والميل اليه لا محالة عدل وليس درجتهما بالسواء وبينهما تفاوت فهذا
الاثبات اكبر في العدلية فانه ان لم يكن هذا اكثر وليس سواء فالقدرة على هذه القسمة اذا اكثر في العدلية
فيكون من مقدر ولا يؤثر اعدل من الذي يؤثر ان يفعل ما يقدر عليه واذ هذا محال فبين ان الحد الذي يجعل المحدود
انقص حالا في معناه الذي هو العدالة في هذا الموضع ليس بجيد مختار وعلى هذه المواضع مواضع يتعلق بالاكبر
والاقل بان يكون الحد يقبل والمحدود لا يقبل وبالعكس وكلاهما يقبلان ولكن لا يذهبان في القلة والكثرة معا
مثل حد العشق بانه شهوة الجماع واذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع وموضع اخر مجانس لهذا ولكنه
تخالفه باد في شيء وهو ان يكون ما يقال عليه الحد اكثر يقال عليه الاسم اقل وبالعكس فيكون ان ازداد ذلك نقص هذا
وان نقص ذاك ازداد هذا لكن يقول ان النار الطف الاجسام كلها واللهب من الوقود اكثف من نار البرق
ونار الحاجب ثم اللهب اولى بالنارية من نار البرق او من الشعاع على مذهب من يراه جسما ناريا والفرق بين
هذا الموضع والاول ان هناك شهوة الجماع لا يقال على شيء من العشق واما ههنا فان الطف الاجرام قد يقال
على بعض ما هو نار فيكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة لكنها لا يكون كونها الطف موازنا لكونها نارا بل
الذي هو اقل نارية اشد لطافة وان كان جملة النار الطف سائر الاجسام فلهذا ما ليس هذا المعنى اولى بحالها هو النارية

سحه بهرية ند

ويدل على حدهما واما في الموضع الذي قبله فان حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذبا بالجملة وههنا ايضا فروق
اخر ليس في ذكرها وتعديدها كثير جدوى وموضع اخر ان يكون مثلا النارية في اللهب وفي الضوء بالتسوية
لا يكون اللطافة فيهما بالتسوية **فصل في مثل ذلك** وموضع اخر ان يدخل الحاد في حد الشيء امرين لا يجتمعان
معا في المحدود مثل ان يقول القائل ان الحسن هو اللذيذ عند السمع واللذيذ عند البصر والموجود هو الذي يمكن ان يفعل
وان ينفعل فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ولان هذا هو حد الحسن المنعكس عليه فيكون كل حسن مشتركا
فيه فهو لذيذ عند السمع وعند البصر معا لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن فهو حسن لا حسن وكذلك اللذيذ عند السمع وحده
وبالجملة ان كان احد القسمين من هذين اذا حصل اصاب حده فالقسم الاخر خارج عن الحد وان كان الشرطان يضاف
اليه القسم الثاني فالواحد وحده ليس بحسن ولا هو ايضا في المثال الاخر بموجود مثل الالة التي لا تنفعل البتة والهيولى
التي لا تفعل البتة لكنهما موجودان وهذا موضع نافع فان كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتخيير وهو لا يشعر
ان ذلك ليس بحد ولا امنع من ان يكون لذلك ايضا معاونة في الدلالة على المعنى المطلوب بل نقول ان دلالته دلالة العلامة
كان المستعين بذلك يقول ان مرادي فيما اقوله هو الشيء الذي منه كذا او منه كذا والشيء الذي لا يخلو من كذا
ومن كذا فتعرفه بامور خارجة عنه هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي تناله ويكون ذلك كالى اضيف له وهو بيان
ضعيف فانه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشمله ولا تعرف جوهره لكان بعيدا عن ان يكون تعريفا حقيقيا
فكيف هذا التعريف الذي انما يعرف الشيء بعارض لا يعمه وبعد هذا الموضع موضع كلي جدا يعم مواضع قلت
وهو ان يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه ما للمدلول عليه بالحد فحينئذ لا يكون الحد حدا مثل ان يكون المدلول
بالاسم مضافا لنفسه كالعلم او لجنسه كالنحو ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك ومثال الغلط في ذلك ان يحد العلم
فيقول انه ظن لا يختلف ولا شك ان العلم مضاف الى المعلوم فقد اساء هذا الحاد في الفلاسفة من جهة انه الى
بمضاف واغفل مقابله في الاضافة ولا اقل من ان يكون كان قال ان العلم ظن بالمعلوم او بالمظنون او بشيء
كذا لا يختلف وكذلك قول من قال ان الارادة شوق لا اذى معه فلا اقل من ان يقول شوق الى عرض هو خير او
يرى خيرا ولذلك فان احدا حاد صناعة الكتابة فلم يقل انها علم بماذا فلم يقل مثلا انها علم بالتسطير ومن هذا الباب
ان يكون قد اومأ الى الاضافة لكنه لم يومئ الى الشيء الذي هو الغاية والذي اليه الاضافة بالذات والى غيره
لاجله كمن حد الشهوة بانه شوق الى اللذيذ ولم يقل الى اللذة وكان يجب ان يقول الى اللذة فان اللذة هي
الاصل والغاية ولاجلها يطلب اللذيذ وموضع آخر ان يجعل بدل الغاية والكمال التي ينبغي ان يوخذ في الحد
المصير اليها والاتجاه نحوها كمن قال ان صناعة البناء هي ملكة تحرك الاجزاء الى الاجتماع كالطين واللبن فلا
يقول انها ملكة لان يوجد البناء بالفعل فانها ليست لاجل حركات ان يبنى بل لكون البناء يحصل ويفرغ
من معنى ان يبنى وقد يعاند هذا بانا نطلب اللذة لان يلتذ لا لان ينقطع الالتذاذ لكن الحقيقة في هذا ان الغايات
منها ما هي امور مستقرة كتحصيل العلم ومنها امور وجودها ان يكون فقط فما كان وجوده ان يكون في التكون
كالرقص وما اشبه ذلك فانه يكون غاية على نحو وجوده وما كان وجوده هو ان يستقر فانما تكون الغاية حاصلة

والتخيير
عليه صح
نخ يختلف
نا لتحصيل صح

اذاتم

اذا تم واستقر فانما يعد الحاد اذا جعل التوجه الى الغاية غاية واما الالتذاذ فليس توجها الى الغاية بل هو نفس
الغاية ولا اليه توجه ايضا بان يكون استحالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ وليست بالتذاذ والتوجه هو
كطلب ما والطلب ليس مقصودا بنفسه وبالجملة اذا لم يكن الامر غير المستقر يطلب للمستقر بل كان كحركة
الفلك امكن ان يكون غاية بنفسه وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة وهو ان يكون للمعنى
المحدود تقدير بقومه او كيف او اين ثم يغفله مثل ان يحد محب الكرامة او الفاجر بان ذلك هو الذي يشتهي
ان يكرم وهذا هو الذي يشتهي اللذة وليس احد من الناس الا وهو يشتهي الكرامة او يشتهي اللذة وانما يكون
محب الكرامة مخصوصا من بينهم لانه يحب الكرامة طرا ويبلغ من شهوته للكرامة وكذلك حال الفاجر في شهوته للذة وكذلك
حال من حد الليل فقال انه ظل الارض ولم يقل اين ومتى وماذا وباي مبلغ او قال ان الغيم تكاثف هواء ولم يبين الى اي حد
او قال الريح حركة هواء ولم يقل باي مبلغ او قال ان الزلزلة حركة جرم الارض ولم يبين كم وكيف وهذا يعود بالجملة
الى اغفال فصل فصل من حقه ان يدل عليه حتى يكون الفصل فصلا وقد قيل في هذا المكان في التعليم لانه اذا
اغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ما ماهية ذلك الشيء وهذا دليل على ان المذهب الحق هو ان ماهية
الشيء انما تتم بكمال صفات ذاته وان الجنس وحده لا يدل على الماهية بل نوع واحد وحده ومن الامثلة لهذه
المواضع ان يحد الارادة بانها انبعاث شوقي نحو الخير ولا يقال نحو الخير في الظاهر فانه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا
وهذا المثال يخالف المثال الاول فان هذه الزيادة تجعل الشيء اعم وكانت الزيادة في المثال الذي قبل
هذا المثال تجعل الشيء اخص فان الخير في الظاهر اعم من الخير اذا عني الخير بالحقيقة وهذا المذهب لا يستقيم على
مذهب اصحاب الصور فان الصورة الحقيقية انما يكون عندهم لما يكون في نفسه حقا واما الشيء الذي
بحسب الظاهر فلا يوجد له الصورة فكيف يمكن اذا ان يحد على هذا النحو الذي لا بد من ان يحد بعض الاشياء
على نحوه وكما ان العموم من حقه ان يراعى بازاء العموم فكذلك الخصوص من حقه ان يراعى بازاء الخصوص فان
حددت شيئا نوعيا فهنالك ليس يلزم ان يكون الظاهر ماخوذا فيه بل يجوز ان يكون الماخوذ فيه هو
الحقيقي فان الظاهر يجعل المعنى اعم والحقيقي يجعله اخص فيجوز ان يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة
عموم تخصيصا مثل ان الشهوة المطلقة يجوز ان يكون اللذيذ المطلق العام الحقيقي الذي هو في الحقيقة و
والذي هو في الظاهر كذلك والارادة المطلقة نفسها الخير المطلق نفسه العام للحقيقي والظاهر واما هذا النوع
المعين من الارادة نفسه او هذه الشهوة نفسها فليس يجب ان يكون لا الحالة للظاهر وموضع اخر وهو ان
يقاس حدود الملكات والحالات وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات يجب بها حتى ينظر هل المشتق
حد للمشتق فان انسانا اذا اخذ الصفة كاللذة مثلا فقد حد بالقوة اشياء كثيرة مثل الموصوف بها
ومثل فاعلها اعني قد يكون حد الملتذ واللذيذ جميعا ومن حد العلم فانه يكون قد حد بالقوة العالم والمتعلم و
والمعلوم وغير ذلك فان كان ذلك لا يستمر فقد اخطا ومثله ان حد حاد اللذة بانها نفع حسي وكان
لا يسلم ان الملتذ منتفع فلم يحسن وكذلك ان حد اللذيذ بانه نافع حسي لم تكن اللذة نفعا فلم يحسن لكن هذا

نخ لهذا الموضع

العكس ليس ضروريا وقد سلف لك القول في مثله ومن جنس هذا الموضع ان ينظر في المتقابلات وفي النظاير مثلا
في المحدودات المضافة فانه اذا كان الجنس مضايف جنس في بل للنوع مضايف نوعي لمضايف الجنس فان كان
الاعتقاد الكلي بحسب معتقد كلي فالاعتقاد بحسب معتقد ما فان لم يكن فقد غلط وايضا فان اعتبار وجود ضد الحد
حد الضد موضع جدلي وقد قيل فيه ما سلف لك واما المتقابلات بالعدم والملكة فالعدم يحد بالملكة ولا ينعكس
وقد عرفت هذا وعرفت انه لو انعكس لكان قد اخذت الملكة في حد نفسها اذا اخذت في حد عدم يوجد في حده
الملكة وكذلك في السلب والايجاب وموضع يجب ان يراعى في حدود الاعدام التي انما هي بحسب قابل في زمان ووقت
على ما عرفت هل حدود ذلك في القول فلم يقل مثلا ان العمى عدم البصر فقط بل ذكر مع ذلك انه فيما شانه ان يبصر
وفي الوقت الذي فيه يبصر وفي عضو مخصوص وكذلك لم يقل ان الجهل هو عدم العلم وسكت فانه ليس الجهل كل عدم
علم اتفق بل المقابل وينظر ايضا في التصاريف التي بين المصادر والاسماء والافعال على ما علمت مرارا ومن
المواضع التي يجب ان يعتنى ان ينظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه وهذا الموضع كالمكرر مثاله اذا قيل
ان الانسان حيوان ناطق مايت ثم كانت الصورة المثالية الافلاطونية انسانا ولم يكن مايتا وكذلك
ان كان في بعض الحدود شرط فعل او انفعال فان ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الافلاطوني فان ذلك
لا يفعل ولا ينفعل وموضع نافع وهو انه ربما كان اسم المحدود واقعا على اشياء كثيرة باشتراك الاسم
ثم يحد فيكون ذلك الحد ايضا يطابق تلك الاشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه ايضا فيظن ان القول حد ويسلم
ذلك الحد بانه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ويخفى حال الاتفاق ويظن تواطئا ومثال هذا ان يحد انسان
النور على انه مقول على الهدى وعلى الشعاع فيقول هو المعنى الذي يصاب حقيقة الشيء الخفي فيظن ان
هذا حد لانه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا والخفي يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم وعلى المستور
بشيء آخر وعلى المجهول وكما حدت الحيوة على انها عامة للحيوان والنبات فقيل بانها حركة موضوع معتد
ينبعث عن غريزة فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن انه حده هذا الموضع قد سلف لك الكلام فيه واقول
انه ربما اتفق ان كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم وهو عام للامرين جميعا الا انه ليس حدا لهما لان الاسم
لا يدل في كل واحد منهما على معنى ذلك الحد بعينه دلالة يكون الاسم انما يوضع فيهما جميعا بحسبها مثاله انه اذا قيل
للحيوان ان له حيوة لم تعن به انه ان له قوة حركة تغذية فانه وان كانت له هذه القوة فليس انما يسمى حيوانا
من جهة هذه القوة بل من جهة انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة واما النبات فان سمي حيا فيشبه
ان يسمى حيا من جهة هذه القوة او من جهة شيء يناسب هذه الجهة فاذا احد الحيوان والنبات بهذا الحد
وصدق عليهما لم يكن حدا بحسب الاسم في كل واحد بل عساه ان يكون في احدهما كذلك واما ان هذا المثال
يخالف الاول فلان المثال الاول انما قصد فيه ان يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد مثل الخفي على الشيء المظلم
والمستور بشيء آخر وعلى المجهول فانه يقال باشتراك الاسم فاذا حد بانه الذي لم يبن ما من شانه ان ينال
به مع حصوره كان الحد ايضا مشتركا فيه واما هذا الآخر فانما قصد فيه ان المعطى ليس حد الكل واحد مما تحته

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

وموضع آخر

وموضع آخر يختص بحدود الامور المركبة مثل الخط المتناهي ومثل الانسان العالم وغير ذلك فانه يجب ان يكون اذا
اسقط ما اورد لخاصة احد الامرين ان يكون للاخر من ان يبقى الباقي صادقا على الباقي بل حدا او رسما للباقي مثلا
اذا قيل ان الانسان العالم هو حيوان ناطق مايت نفسه متصورة لحقايق الاشياء ثم اسقط تصوير نفسه
لحقايق الاشياء بقي الباقي مقولا على الباقي صادقا بل حدا له واما اذا اخذ الخط المتناهي المستقيم بانه نهاية سطح
لها نهايتان ووسطها يستر نهايتيها لم يوجد الحال فيه كذلك وان في هذه الجملة قوله نهاية لسطح له نهايتان
هو حد الخط المتناهي فاذا اسقط ذلك ينبغي ان يكون الباقي وهو قوله ان وسطه يستر نهايتيه لكن الخط المستقيم
غير المتناهي لا نهايتين له فلا وسطه وهذا الباقي كاذب عليه وهو تحت الخط المستقيم وموضع يناسب هذا الموضع
وهو انه اذا تناسب هذا الموضع وهو انه اذا حد شيء مركب فيجب ان يكون لحد كل بسيط لفظ يدل عليه ويكون الحد زيادة
على ذلك ولا نقصان وان لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمي البسيطين او مرادفيهما كشان المركب حيث ما يدعي
تحديد المركب من الاسمين فلا يقال في حد الانسان العالم انه انسان عالم او انه بشر متحقق بل يجب ان يعطى بدل
كل اسم بقول او بدل الاخير او بدل الحقيقي فيقال مثلا انسان متصور لحقايق الامور في نفسه واذا ابدل بعضها باسم
وبعضها بقول فلا اقل من ان ما يبدل اسمه ان يكون الاسم الثاني اعرف من الاسم الاول وربما خالفوا هذا المنهاج فيقال
قايلهم ان الحجر الابيض هو الجندل البلجي وايضا ربما وقع التبديل بما يخالف الاصل كمن قال ان العلم النظري هو ظن
نظري والاصوب اذا اريد ان يحفظ اسم ويبدل اسم باسم او بقول او يحفظ اسم ما يجري مجرى الجنس وهو الاعم
وان يبدل اسم ما يجري مجرى الفصل فاذا اريد ان يحد الانسان العالم فليس من الجيد ان يورد حد الانسان او
اسم مرادف للانسان ويترك العالم بحاله فيقال هو الحيوان الناطق المايت العالم او بشر عالم فان العالم يجب
ان يكون كالمفروغ من معرفته قبل الحاق الخاص به ويكون انما يشكل معرفة الصفة التي تلحقه وهذا الموضع بحسب
الاكثر والاولى وليس واجبا في نفس الامر فربما كان العام منهما هو المشكل واما في اكثر الامر فان الموضوعات
تكون معروفة وانما يجهل المركب بسبب ان الاخص اخفى واما في الاعم فاذا لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا فالاولى
ان يحد الاخص وموضع آخر قريب من هذه المواضع وهو انه كثيرا ما يعرض ان يظن بانه قد حد المركب بسبب
المساواة ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما فان احدا ان حد العدد الفرد بانه عدد له وسط واذا اسقط العدد
بقي انه وسط فيجب ان يكون له وسط حد الفرد فيكون الخط والسطح والجسم ايضا فردا فان قال قايل ان قوله
له يرجع الى العدد في حد العدد الفرد ولا يرجع الى العدد في وصف الخط والسطح بل يرجع الى الشيء فاذا الاشتراك
للخط والسطح مع الفرد فيقال اجعل بدل له ذو فقل عدد ذو وسط ويكون الشناعة لازمة لكن لقايل ان
يقول فكيف ينبغي ان يحد ذلك فنقول يلزم ضرورة ان يذكر العدد مرتين فيقال العدد الفرد هو العدد الذي
هو عدد له وسط او عدد له وسط عددي ولا بد من ذلك ولا الجيد عن هذا التكرير وقد شرح هذا فضل شرح في الفلسفة
الاولى وبين فيها ان حدود هذه تقتضي التكرير وانها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية وسيقال في سوفسطيقا
في امر هذا شيء ومن الغلط الذي يقع في الحد ان يكون الحد لشيء مما يوجد وقد جعله الحد شيئا لا يوجد اذ كان في معنى الحد الحال

بيان لفظ المستقيم

حد المستقيم فيكون المستقيم هو الذي يستر وسطه نهايتيه صح

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

لايوجد يمكن يحد المكان بانه خلاء مبهما والمكان موجود والخلاء محال الوجود ويمكن حد البياض بانه لون مخالط للانار فان التلون
المخالط للجسم معدوم الذات محال الوجود وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضي ان يكون غير الجسم مخالطا
للجسم وذلك محال وموضع مقارب لهذا وهو ان يكون في الحد اضافة يوجب احد امرين اما ان لا تصح تلك الاضافة
اصلا او يصح الى البعض المضاف اليه لا الى جميعه كمن يقول ان الطب هو العلم بالموجود فان كان الطب ليس علما بشيء
من الموجودات او كان ببعضها دون بعض فقد اخطاء وهذا الموضع في قوة مواضع سلف وبالجملة هو في عداد ما
يغلط باهمال مراعاة المضاف المعادل الذي بالذات اللهم الا ان يكون الشيء انما يحد من جهة ما هو بالعرض فلا يجب
ان يوجد من جهة اعتباره بالذات بل يجب ان يوجد النسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشيء فان الشيء من حيث
هو بالعرض حد لا ينبغي ان يكون هو حده من حيث هو بالذات وهذا الموضع اما ان يقع فيه كذب على المحدود او يجعل
غير المحدود مشاركا مثال الكذب اذا قيل ان الطب علم بحركات الكواكب مثال الموقع للشركة انه اذا قيل
ان الطب علم بالموجود فتكون الهندسة لذلك طبا وعلى ان الاول مع ان فيه كذبا فقد يقع فيه مشاركة فانه يجعل
الهيئة طبا اللهم الا ان ينسب مثلا الى شيء لا وجود له ولا شيء من العلوم منسوب اليه فيكون حينئذ كذبا
من غير ان يشركه فيه شيء وموضع اخر وهو ان يكون انما يورد حد شيء بسيط فاذا هو قد حد الشيء مركبا مع شيء
واكثر ما يقع هذا اذا كان التركيب من جنس الكمال كمن يحد الخطيب بانه الذي له ملكة اقناع في كل واحد من الامور بالسوية
لا نقص له في شيء منها او يحد الطبيب بانه الذي له ملكة ازالة الامراض كلها ولا يعجزه شيء منها واثبت بانه الذي
ياخذ كل شيء سرا فانه يكون انما حد مخطئا وانما حد الخطيب الحاذق والطبيب الماهر والسارق الملط
واما الخطيب بما هو خطيب فليس هو خطيبا بشرط ان يقنع كلا ولا الطبيب طبيب بشرط ان
يشفي كلا ولا السارق سارق بشرط ان يقدر على اخذ كل شيء سرا بل الخطيب هو الذي يبلغ في اكثر
الامور ما يمكن ان يقال فيه طلبا للاقناع فربما لم يبلغ الغاية فيكون خطيبا لانه اتى بما يمكن وكذلك حال الطبيب
وكذلك حال السارق فان السارق وان كان يؤثر ان ياخذ كل شيء سرا او كل ما ياخذه سرا ولكنه ليس يجب
ان يمكنه ذلك في كل شيء وموضع آخر وهو ان يزيد في حد شيء من المؤثر لنفسه زيادة تجعله مؤثرا لغيره وبالعكس
مثال ذلك من حد العدالة انها حافظة السنن وليست العدالة للسنن بل السنن للعدالة وربما اتفق في
شيء ان كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره مثل الصحة فانها مؤثرة لنفسها وقد يؤثر لامور يتوصل اليها
بالصحة فينبغي اذا حد كل جهة من الجهتين واعتبار من الاعتبارين الا يدخل فيها الاخر واذا ان يحد الصحة حدا
كاملا اورد الجهتين **فصل في مثل ذلك** وههنا مواضع تختص بحدود اشياء كالمركبات كالكل والجزء في
الخطابة وذلك ان يذكر الاجزاء على سبيل توالي النسق بالواو ويجعل ذلك حد الكل مثل ان يقول قائل ان
العدالة هي عفة وشجاعة وحكمه عليه فان هذا يجعل العفة محمولة على العدالة والشجاعة محمولا اخر عليه فيكون
كل واحد منهما محمولا وحده ليس احدهما مقيدا بالاخر فلا يكون كانه قال عفة التي هي شجاعة كما يقال حيوان
ناطق اي حيوان الذي هو ناطق ولو انه اريد بذلك هذا وان كان غير صحيح في مجرى العبارات كما كان ايضا

فاسد

فاسدا اما بيان فساد الاعتبار الاول فهو ان العفة اذا كانت محمولة على العدالة حيث يراد التحديد كان كانه يقول
ان العدالة هي العفة والشجاعة بالالف واللام فان حمل الحد والاسم المرادف انما يصلح ان يخصص بالالف
واللام في لغة العرب فان حملت لا كذلك لم يكن هناك تخصيص البتة بل كان يجوز ان يكون كل واحد من العفة والشجاعة
بحسب العقل اعم من العدالة حتى كان يجوز ان يفهم ان العدالة عفة ما وشجاعة ما واذا حمل على الشيء عاما لم يخرج منه ما هو اعم
منه ولم يعد احدهما بالاخر لم يجمع منهما دلالة على معنى مساو بل يجب ان تخصص ويكون وجه القول حينئذ ان العدالة
هي العفة والشجاعة ولا يجوز ان يصدق ان العدالة هي العفة والشجاعة يجوز الا وصدق ان العفة كما لا يمكن　خ و الاوصدق
ان يصدق ان الانسان هو الناطق والضحاك والا صدق انه الناطق فيكون حينئذ العدالة منعكسة على
العفة والشجاعة فان كانت عفة ولا شجاعة كانت ايضا عدالة فحينئذ لا يكون من شرط العدالة ان يكون عفة
وشجاعة مجتمعين ويلزم مثل ذلك في جانب الشجاعة ويلزم ايضا ان يكون الجبور جبورا وجبنا والفجور والجبان جورا
فتكون العدالة التي هي العفة حيث لا شجاعة جورا واما بيان فساد الاعتبار الثاني فانه ليس شيء مما هو عفة شجاعة
حتى تكون العدالة عفة هي الشجاعة فان بدلوا لفظة الواو بلفظة مع حتى يكونوا كانهم يقولون عفة مع شجاعة او اوردوا
بالواو معا فتكون حينئذ الموصوف بانه عدالة هي نفس العفة ولكن في حال ما يقترن اليها الشجاعة فتكون
الشجاعة اذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ عدالة مثل ان الشيء اذا اقترن بشيء جعله
يمينا وجعله مضروبا وجعله غيبا ليس على ان اليمين مجموعهما بل احدهما نفسه ولكن اذا كان مع الاخر وكذلك المفرد
وكذلك الغني عند وجود المال له فيكون اذا بعض ما هو عفة هو عدالة وهي العفة التي اقترن اليها الشجاعة
وبالجملة فان تعديد الاجزاء وتحصيلها ليس الكل ولا نفس الكل فانه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودا
ولا يكون البيت موجودا فليست الدلالة على وجود الاجزاء دلالة على طبيعة الكل فلا اقل من ان يقال انه كذا
مجموع كذا وكذا على ان الكل يحدث من الاجزاء على ثلثة وجوه احدها ان يكون يجتمع فقط كيف اتفق مثل الاربعة من
اجزائها والثاني لا يكون يجتمع فقط بل يكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلة في كيفية الجمع مثل البيت فانه
ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان بل ان يكون مجموعا مجتمعا على نحو ولا التعب ثوبا لاجتماع الغزل كيف
كان بل لاجتماعه على هيئة اسدا والحام والثالث نسب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع وذلك ان يكون
للاجزاء المجموعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع كالممتزج فان له بعد الجمع وهيئته
زيادة كيفية تحدث فيما كان من الكلات وجوده بالجمع فقط امكن ان يقال لعله يكفي في حده ان يقال انه مجموع
كذا وكذا واما ما احتيج اليه في الحد زيادة على ذلك وخصوصا زيادة خارجة عن كيفية الجمع فلا يكون المركب قد وفي
حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع وعلى حال كيفية اخرى وحكم اخر اتبعه وموضع اخر يليق بهذه المواضع
ان ينظر هل من شان الاجزاء المورودة للكل ان تجتمع فربما لم يكن من شانها ان تجتمع البتة فلا يكون منها كل كمن
يقول مثلا ان السطح خط وعدد والخط والعدد لا يتاتى ان يتالف منهما شيء او فعل من يقول ان الجسم هو المؤلف
من اجزاء غير متجزية والجسم ليس من شانه ان يتالف من اجزاء غير متجزية ولا الاجزاء التي لا تتجزى يمكن ان

يبنا الف تاديلفا يؤدي الى متصل وموضع آخر ان يكون للمحدود الذي هو الكل محل او مكان واحد ويكون الاجزاء
يستبد كل منها لمحل او مكان مفرد وغير مكانه ومباين له فيعلم ان النسبة الى تلك الاجزاء الى المفروض كلا بنسبة
ردية وهذا صالح للابطال واكثر هذه المواضع ذلك شانها ومثال ذلك ان يقال ان الابصار مجموع لون وادراك
واللون غير الشيء الذي فيه الادراك ولكن الادراك والابصار في شيء واحد وموضع اخر ان يكون الكل اذا رفع
ارتفعت الاجزاء والاجزاء ترتفع ويبقى الكل فان الامر يجب ان كان لابد ان يكون بالعكس وموضع اخر فيما تركب
من متقابلين كشيء هو خير وشر فان ذلك يجب ان يكون دون الخير في الخيرية ودون الشر في الشرية وموضع قبله
وهو ان كان الخير فانه خير مثلا اشد فانه خير من الشر فانه شر والمركب منهما قد يروج على انه ازيد من الناقص في
الطرف الثاني فيكون اشد خيرية منه شرية اللهم الا ان يكون الامتزاج احدث امرا زايدا على مقتضى البسيطين كما
ان المزاج يجعل غير الخيرين خيرا وغير الشرين شرا فيكون هذا ايضا مما يقدح في الموضع المذكور فانه ربما اجتمع
خير وشر فصار الكل خيرا او شرا لكنه يجب ان يكون اعتبار هذين الموضعين حيث يكون التركيب لا يعمل
غير الجمع وما يتبع الجمع لا فيما يقتضيه الاستحالة وموضع اخر ينظر كيلا يكون حد الكل مقولا على احد الجزئين
فيكون هو هو بعينه لا المجموع منه ومن غيره ولكن الجزء غير الكل وقد ذكر ههنا صنفا مما فيما سلف وهو ان لا يكون
ذكر هيئة التركيب وذكر ايضا موضع هذا مع هذا وموضع ان هذا هو من هذا ومن هذا او هذا وهذا قريب مما
سلف فانه حينئذ يكون من هذا ومن هذا فيكون من كل واحد منهما وبعض نظير ما سلف مما ذكرناه حيث
لم يكن من وخصوصا اذا كان حيث يتقوم من امرين ليس يمكن ان يكون ذلك الامران معا وموضع في تفصيل
المعية ونسبتها حتى هل يمكن ان تلك المعية في اي شيء من المحل والزمان وبالقياس الى اي شيء وكيف
حال احد الامرين من اللذين هما معا من الاخر كما يقال ان الشجاعة اقدام مع فكر صحيح ولم يقل انهما بالقياس
الى اي شيء فربما كان ذلك بالقياس الى استعمال المصح وكان صاحبها طبيبا لا شجاعا بل يجب ان ينسب ذلك
الى الجهاد وربما كان احد الامرين سببا للاخر او غاية مثل من يقول ان الغضب غم مع توهم
استخفاف فان توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب بل سببا له والغم كذلك
من قال ان الرمي هو ارسال سهم مع اصابة فان الاصابة ليست جزءا من
الرمي بل خارجا عنها وغاية له وموضع آخر من اخذه الجمع مكان المجموع حتى يقولوا
ان الحيوان تركيب نفس وبدن وهذا مع رداءته في انه جعل المركب
تركيبا فليس يدل على كيفية ذلك التركيب وكيف يكون التركيب
حيوانا او الحيوان تركيبا ولكل تركيب ضد هو التحليل وليس للحيوان
ضد هو التحليل وموضع اخر ان يكون المحدود شيئا منسوبا الى الضدين
بالسواء وقد اخذ في تحديده احدهما دون الاخر كما انه لو كان حال النفس من العلم كحاله
من الجهل المضاد للعلم ليس الذي هو عدم مقابل فاذا قيل ان النفس

دون الاشياء

تفعل

عن خ

فاذا قيل

فاذا قيل ان النفس جوهر قابل للعلم لم يكن اولى ان يقال جوهر قابل للجهل اي المضادة بالجملة قبول العلم خاصة لا فصل
وقد علمت ذلك ومن المواضع التي تحتاج اليها المبطل في التمكن من الابطال ان يعلم انه لا حاجة له الى رفع جملة الحد وربما
تعذر ذلك عليه من حيث هو جملة فلينظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وابطاله فان في رفع الجزء رفع الكل الذي
هو لا يثبت الا بذلك الجزء وقد مر لك هذا ومثاله في مواضع اخر ومن المواضع الذي يسهل السبيل الى الابطال
هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض هو سبب لان لا يشعر بالموضع الذي منه يبطل فاذا استكشف
ظهر اما اصابته واما خطاؤه وموضع خطائه واذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب فيكون الحد هو هذا
الدال الموضح المحصل بعد الكشف وينسخ به ما فرض اولا لانه حد من التمس اذ لا حدين لشيء واحد فاذا كان الثاني
هو القابل المعروف فالاول ليس بحد بل هو منسوخ نسخ الشريعة التي هي افضل لما قبلها فيجب ان
لا يستهان بهذه الاصول في الحدود بل يجب ان يجعل نصب عين الفكرة ويعلم ان سائر كتب المنطق
انما تتم حدودها بمعرفة القوانين التي اعطيناها في هذا الكتاب الى هذه الغاية ومن اقتصر على ما
سلف لم يكتسب كمال الملكة في البرهان ايضا فان كثيرا من الاصول النافعة في البرهان وفي الحد البرهاني
انما تتم في هذا الكتاب الى هذا الموضع واما ما بعد هذا في هذا الكتاب فكانه ليس بسديد النفع في
البرهان المقالة السادسة فصل في مواضع هو هو والواحد والغير منه ~~وقد يليق~~ ان نتكلم في المواضع التي تنفع
في اثبات ان الشيء هو هو واحد بعينه او غيره وفي ابطاله فان ذلك مما يحوج ان يقصد لنفسه لكثرة
وقوع النزاع فيه وينفع ايضا في باب النظر في الحد فان الحد يقصد به ان يكون معناه ومعنى اسم المحدود
واحدا بعينه هو هو ثم الواحد قد يقال على معان واحقها باسم الواحد هو ان يكون الشيء غير منقسم بالعدد
ليست عنى الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين بل اعنى به الواحد في نفسه من حيث ذاته وان كان معنى
عاما بالقياس الى موضوعاته فكان ذلك المعنى من خارج مطابقا لكثيرين مثال ذلك في المسئلة الجدلية
انه هل العدالة والشجاعة شيء واحد فانه ههنا ليس يعني واحدا بالشخص ولا ايضا واحدا بان
جنسهما واحد وبان نوعهما واحد وهما كثيران بعد ذلك بل يعني به هل الحقيقة التي يدل عليها العدالة
هي بعينها الحقيقة التي تدل عليها الشجاعة حتى تكون اذا عددت الشجاعة واحدا من الاشياء يكون
تناولت بذلك العدالة ايضا فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعلم انه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى
هو هو في الحقيقة حتى اذا ذكرته وان كان المعنى كليا فمن المواضع مواضع التصريف انه ان كانت العدالة
هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل والعدل شجاع وبالعكس انه ان كان العادل هو هو بعينه الشجاع لا بالعرض
كانت العدالة شجاعة ويخالف الموضع الذي في باب العرض اذ كان لا يجب هناك انه هو وكذلك لانه كان
هناك حمل فقط ولم يكن مع الحمل اعتبار انه هو وكذلك ينظر في النظائر وفي اعتبار المتقابلات انها هي هي
وايضا من الالوان والفاسدات والاسباب الفاعلة والمفسدة وايضا من طريق الاولى انه ان لم يكن ما هو
هو اولى ان يكون هو هو فليس ما ليس اولى به هو هو هذا وقد علمت هذا الموضع وحكمه وايضا ان كان

وفيها فصل واحد

كل واحد منهما في ترتيب بأن اكثر وافضل من جميع الغير في ذلك الترتيب فهما واحد واما ان كان احدهما اكثر في
ذلك من الاخر او كان اكثر من كل ما هو سواه ولم يكن الاخر كذلك فليس احدهما هو الاخر وقد يكون شيئان اثنان
وكل واحد منهما افضل من كل شيء مذكور بالتعيين مما يشاركه ومع ذلك فليس احدهما هو الاخر وذلك اذا كانا
في مرتبتين وكان احدهما يحوي الاخر كما يقال ان الحيوان افضل الاجسام الكاينة والفاسدة ثم يقول والانسان
افضل الاجسام الكاينة والفاسدة لكن الحيوان يشمل الانسان فلا يجب في مثل هذا ان يكون هو هو فهذا الموضع
فيه شيء ينبغي ان يتأمل وهو انه قد يعرض ان يقال ان الحار جدا هو اعلى المتحركة بالاستقامة والمتخلخل جدا هو
اعلى الاجسام المتحركة بالاستقامة ويكون القولان صادقين ثم لا يكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة لان
الموضوع لكنه ينبغي ان يعلم ان القولين انما صدقا باعتبار الموضوع حتى انهما اذا ازيلا عن ذلك الاعتبار كذبا فان
معنى قوله الحار جدا هو الجسم الموصوف بانه حار جدا وحينئذ فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه فان الاشارة
في قوله والمتخلخل جدا ايضا يتناوله فلذلك لو وجب ان يكون المشار اليه بالقولين ذاتا واحدة فانه غير اعتبار
الموضوع الحار جدا واحد من حيث هو حار جدا حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره كذب قوله وان
الحار جدا من حيث هو حار جدا اعلى من كل ما ليس حارا جدا من حيث هو حار جدا فان المتخلخل جدا ليس دونه في
المكان من حيث هو متخلخل جدا وهو غيره فيجب ان يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للامرين وحالهما في نفسه
فان كانت الاشارة يتناول الموضوع فلا شك ان المشار اليه واحد وان لم يكن الامران واحدا وان يتناول
نفس الامر لا موضوعه وجب ايضا ان يكون الاكثر واحدا والا كان القول كاذبا وموضع اخر انه ينظر هل يبطل
انه مع ح واحد هو مع د الذي هو ح واحدا ام لا وهو يصلح للاثبات والابطال وايضا ينظر هل يختلف في
الاحوال العارضة وا ... ر نق الى مقولات مختلفة وايضا هل كل واحد منهما اذا اضيف الى ثالث حصل
مجموعا هو بعينه مجموع الاخر وايضا كذلك في النقصان وايضا ما هل يتساويان كما يلزم رفع الشيء ووضعه او يلزمه
رفع الشيء ووضعه كان ذلك حقا وباطلا فان الشرطية ليس صدقها في صدق المقدم او التالي بل في صدق
اللزوم ومثال ذلك انه ان كان الهواء والخلاء شيئا واحدا فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء وما يلزم من
وضع الهواء يلزم من وضع الخلاء وما يلزمه الهواء ويلزم رفعه عند وضعه او رفعه كذلك يلزمه الخلاء او
رفعه لكنا اذا توهمنا رفع الهواء بقي الخلاء عند اصحاب الخلاء وليس يلزم عند رفع الخلاء ان يبقى وضع
الهواء فليس الخلاء والهواء واحدا وايضا هل يختلف الامران في المحمولات وهذا الكلام بالقوة وموضع في
قوة هذا انه ان لم يكونا له واحدا بالجنس ان كان لهما جنس او لم يكونا واحدا بالنوع ان كان لهما نوع
لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل وهذه المواضع كثير منها مواضع الاثبات والابطال المطلقين
استعمل في محمول مخصوص وهو الهو هو وكثير منها يخص الهو هو ولقد كان يمكن ان يقال يجب ان ينظر
كي لا يكون احدهما ليس محمولا على الاخر بما قدمناه من مواضع الاثبات والابطال المطلقين ثم نتوقى بالمواضع
الخاصة وهذا الموضع ينفع للمبطلات منها في ابطال الحد فانه اذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

لم يكن حدا

لم يكن حدا واذ هذا لا ينعكس فالمثبتات لا ينتفع في اثبات الحد فانه ليس كل معنى هو هو الشيء هو
حده وان كان ايضا هو هو بالمعنى فربما لا يكون حدا ومع توقفه حده واما انه هل على الحد قياس او ليس
ومتى يكون قياس ومتى لا يكون وكيف يعكس الحد فامر قد عرفناه في الفن الذي قبل هذا واما في هذا
الكتاب فقد عددنا لك المواضع في الحد واولاها ما يكون المواضع جدلية واكثر تمكينا انا نامن التصرف
وهو مواضع التصاريف والاقل والاكثر وساير المشتركات واما ما عدا ذلك فقل عدد مواضع
نفعها وان كانت اصح نفعا ومع ذلك يدعو الى نظر ادق من الجدل المعد للجمهور واما ان اي المسائل
اسهل اثباتا وايها اسهل ابطالا وضدا ذلك واي المحمولات الخمسة اسهل ابطالا واثباتا فيجب
ان تعلمه من الاصول التي سلفت في هذا الفن والفنون التي قبله

المقالة السابعة فصل في وصايا السائل واكثرها في المقدمات

وفيه اربعة فصول

انا اول ما شرعنا في تعريف الجدل عرفنا حده وموضوعه
اعني مقدماته الخاصة به وعرفنا الالات التي ينبغي ان يكون للجدل وعرفنا المواضع المعدة نحو الاثبات
والابطال فبقي علينا ان نعرف كيفية الاستعمال لما سلف اعداده وتعليمه وقد عرفت حال السائل
الجدلي والمجيب الجدلي والفرق بينهما وعرفت ان عمدة المجادلة هو السؤال وعليه يبنى الجواب فلنقدم وصايا
السائل فنقول ان عمدة الامور التي يجب ان يلتئم للسائل ثلثة واما المسئلة التي فيها الجدال فهي
شيء خارج منها وهي كالعرض والجدل نحو المشير اليه فلذلك ليست المسئلة جزءا من الجدل وهذا
قد عرفته لكن اول الثلثة ان يكون قد اعد الموضع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه والثاني ان يكون قد
رتب في نفسه كيفية المتوسل الى تسليمها وكيفية التشنيع على منكرها ان انكرت عليه وهذا ربما
ينبغي ان يكون قد سبق اعداده اياه مع نفسه والثالث هو التصريح بالمعد في النفس فخاطبه به الغير والوجه
الاول من الوجوه الثلثة يشاركه الفيلسوف فيه الجدلي وذلك لان الفيلسوف لا بد له من موضع
يأخذ منه مقدمات ما يصح والوجهان الاخران تخصان الجدلي اذ لا حاجة للفيلسوف الى ان يسلم شيء
فانه يأخذ المقدمات من حيث هي حق لا من حيث هي مسلمة ولا النظر الحكمي متعلق بالمخاطبة والجهاد فيها
فلا يبالي في الخطاب التعليمي ان لا يسلم مقدمة بعد ان تكون المقدمات مناسبة للمطلوب قريبة منه وتوجبه
ولا يحتاج فيه الى ان يحقق بها من النتيجة الحاجة التي للسائل الجدلي فانه يجتهد ان لا يفطن المجيب لما يلزم
من تلك المقدمات لئلا يتعسر في تسليمها بل يروم اخفى قربها من النتيجة ويرى انها بعيدة عنه جدا و
الفيلسوف يروم ضد ذلك وكلما كانت المقدمات اقرب من النتيجة كانت اليه اثر وجميع القضايا التي تورد في
الجدل قسمان ضرورية وغير ضرورية فالمقدمات الضرورية هي الداخلة في نفس القول الموجب للمطلوب
قياسا كان او استقراء واما ما ليس بضروري فانما يورد لاغراض اربعة وهي الاستظهار في الاستقراء
والقسمة والاستظهار في تفخيم القول والاجتهاد في اخفاء النتيجة والتكليف لايضاح القول وتفصل
ان يقول انه ان كان الاستقراء جدليا كان قولا بعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصح داخلا في الضروري

وكذلك القسمة فانها تستعمل في المقاييس المنفصلة وكيف عدد تم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضرورتي
فيقول ان الاستقراء قد يستعمل في علم الجدل على وجوه ثلثة احدها في ان يصحح منه المطلوب نفسه والثاني ان
يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب والثالث للاستظهار وهو ان تكون المقدمات الضرورية لم يجحدها
المخاطب فيحتاج ان يصححها بل هي غير بعيدة من ان يسلمها الخصم اذا ظهر من احوالها انها محمودة او مسلمة وان انكارها
لشنيع بعيد عن المحدود فاذا استعين بها مع الاستقراء فقيل مثلا اليس الانسان وما يجري مجراه فلان وفلان
وهو يفعل كذا وكذا او يسئل على عبارة اخرى يناسب هذا الغرض كان التسليم حينئذ اولى ان يقع فيكون
هذا النوع من الاستقراء لم يحوج اليه بعد ضرورة تلجئه اليه بل اوردت استظهارا واما المقدمات التي يصحح
بها الاستقراء على المطلوب او على ضروري في المطلوب فمقدماته ضرورية اللهم الا ان يكون في عدد ما ذكر
كفاية وقد استظهر بعد بجزئيات اخرى لو لم تعد بها حصل الغرض والقسمة ايضا قد يورد على مقتضى الضرورة
وقد يورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج اليه حجة يقول مثلا ان العلم قد يكون اشرف من علم اما بالقوة برهانية
واما لشرف موضوعه واما لكذا وكذا حيث يكون النافع مثلا ان يبين ان العلم شريف ثم يتعدا الى عدة
وجوه شرفه من غير حاجة اليه فاحد الوجوه الاربعة ان تورد المقدمات للاستقراء الاستظهاري دون الضروري
والقسمة التي لا ضرورة فيها والوجه الثاني ان يورد لبسط القول والتوسعة فيه اما بمدح كلامه واستجادة
مذهبه واما للتعجب ممن ينكر ماخذه واما بالامثلة والاستشهادات باقاويل الناس واما التصرف في تبديل
العبارات للبيان والفصاحة بان يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة كما هو من عادة فصحاء العرب
واما باستعطاف المخاطب واستمالته الى التسليم تارة بمدحه ونسبته الى الانصاف وتارة بذمه وتانيبه وانه
بعيد عن الانصاف وليس لقائل ان يقول ان بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية وذلك لان
المواضع السوفسطائية ربما احتيج اليها في الجدل اذا سكت المجادل فجعل لا يسلم المشهورات حتى قد رخص له
ان يغالط المتنكد باشتراك الاسم ولولا ذلك لما كان يرخص في الجدل ايضا ان يحتال في اخفاء النتيجة ليسهل
تسليم المقدمات والثالث خلط ما يحتاج اليه بما لا يحتاج اليه ليبعد الحد بين عن النتيجة ويخفاء النافع في
الحجة من غير النافع فلو ان السائل طالب المجيب بتسليم الكبرى من النافع في الحجة فيسلم له ثم اعقبه بالتماس تسليم
الصغرى او ابتداء بتسليم منه الصغرى ثم اعقبه بالتماس تسليم الكبرى عرض من ذلك ان يفطن المجيب
لما يحاوله السائل فيتنكد ولا يسلمه واما اذا قرن بتسليم النافع شيئا لا ينفع ولا يناسب المطلوب وفصل
بينه وبين قرينته من النافع لم يبعد ان يخفى الغرض عليه وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به لاخفاء النتيجة
والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة ولا للحيلة بل للايضاح والكشف بتبديل الالفاظ وتكريرها وبالامثلة والنظائر
الوجه الثاني اذا كان التمثيل هناك والتكرير لاجل اجتلاب التصديق وههنا لاجل التصوير والتفهيم فالوجه الثاني
يقصد فيه التصديق وهذا الوجه يقصد فيه التصوير وقد يستعان فيه بالفاظ الشعر او الامثال المعروفة واما
الوصية التي تليق بالوجه الاول فبان لا تذكر المقدمة الضرورية في اول الامر ولا يطلب تسليمها صراحا فربما لم تسلم

بل يجب

بل يجب ان ينتقل عنها الى تسليم ما هو اعم منها حتى يكون ذريعة الى عقد القياس فيشبه على مقابل وضعه او اخص
منها حتى يكون مادة الاستقراء فيسوقه الى مقابل وضعه او مثلها ومساويها حتى تكون الة التمثيل بضربه لمقابل
وضعه فانه كان ينفعه تسليم ان العلم بالاضداد واحد حاول ان يتسلم هل العلم بالمتقابلات واحد ترصيدا للقياس
او هل العلم بالحار والبارد والرطب واليابس او بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء وان يستعين ببعضها
في بعض في مثل انه اذا اراد ان يتسلم مثلا ما هو اعم ابتداء اولا بالاستقراء ويتسلم الجزئيات ثم يتسلم
بعد ذلك ما هو اعم فيكون اسهل عليه ثم يتسلم الضروري واما الوصية في باب اخفاء النتيجة فان ينظر ان
كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة فيجب ان يبتدئ بابعد المقدمات عن النتيجة ويتسلمها فينتقل عنها
الى القريبة سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة او تبين بكثيرة فيجب ان لا يسئل عنها على الترتيب
القياسي بل يسئل عن الاول في الترتيب الطبيعي ثانيا وعن الثاني اولا فلا يسمع الحد الاوسط وقد تكرر
وهو رابط بالفعل بل يسمع تارة في طرف وتارة في طرف آخر وقد تخلل بينهما فاصل وكذلك يجب
ان تخلل في كثير من تسلم المقدمات بين تسلم مقدمة وبين رفيعها تسلم مقدمة اخرى مثلا اذا كانت
احدى المقدمتين ينفع في مقدمة للقياس القريب لم يضف اليها الاخرى التي تنفع في تلك المقدمة بل التي
تنفع في مقدمة اخرى لذلك القياس القريب وكذلك اذا تسلم مقدمة مقدمة مما تنتج مقدمة اقرب
منها ثم تذكر النتيجة معها بل تترك النتيجة وتشتغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الاخر فاذا تسلم المقدمات
تفاريق اورد النتايج التي هي المقدمات القريبة معها ايرادا لا يمكن المخاطب انكارها بعد تسليمه المقدمات
فاما اذا تسلم مقدمتين وانتج عنها ثم اخذ بتسلم المقدمات للنتيجة الاخرى لم يبعد ان يفطن المخاطب
انه انما يحاول ان ينتج مقدمة كذا لتكون مضافة الى النتيجة الاولى فيتنكد ويتعسر بل يجب ان يحاول
الاخفاء لا في النتيجة التي هي الغاية فقط بل في كل نتيجة وان كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك اشد
في الاخفاء وفي ذلك فائدة اخرى وهي انه اذا اعقبها بالنتيجة الاخيرة وكان قد حذف النتايج في الوسط
ولم يرتب المقدمات ترتيبها تخيل المخاطب ان كلامه غير منتج للمطلوب لانه لا يسرده سردا يشبه
المنتج فاذا انتج في اثره فربما قال المجيب ولم قلت انه يلزم مما سردت هذه النتيجة وعرض ان من المجيب
تلك المقدمات وظن انها لا تنفع السائل اذ النتيجة غريبة عنها وكانها لا يلزم منه فلا يشتغل بالعناء كونه
في شيء منها او بناء ويلح جهة تسليمها بان يقول انما سلمت على شرط كذا وانما اردت بالتسليم كذا
بل تساهل كل المساهلة في تسليمها على اي نحو اريد منه تسليمها فيقرر حال المقدمات على جهة مفروغ
عن اللجاج معها فيها فاذا تقررت المقدمات عاد حينئذ فابان ان المطلوب كيف يلزم عنها وانقطع المجيب
وليس انما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب بتسلم الكلية او جزئياته بل الانتقال ايضا الى قرينه
ونظيره ومقابله فان ذلك كله نافع في اخفاء النتيجة وانه اذا رام نفس تسلم النافع لم يبعد ان تعرف
الخصم جهة التحيل عن غرض فان لا يسلمه واما الشيء الاخر الذي هو منه بسبب فربما لم يشاكس فيه مثلا

اذا كان مراده ان يتسلم ان الغضبان هو المشتاق الى الانتقام فربما احتال المجيب فانكر ان يكون كل غضبان كذلك وقال بل ههنا غضبان على صديقه من غير ان يشتاق الى الانتقام منه وان كان غمه اياه بالغضب عليه نوعا من الانتقام منه فان ابتدأ السائل وسأله اليس الغضب شهوة الانتقام كانت المشاكسة فيه اقل فاذا استتم عاد وقال فالغضبان اذا هو المشتاق الى الانتقام والمواضع تختلف في هذا الباب فربما كان المطلوب نفسه اقرب الى ان يسلم من مناسبه فهنالك لا ينفع هذا بل انما ينفع حيث يكون الامر بالعكس كما في مثالنا فان الاعتراض الذي به امكن ان يشاكس في تسليم ان الغضبان مشتاق الى الانتقام وان كان غير صحيح فانه مما يقرب حيث يقال الغضبان ويبعد حيث يقول الغضب ويجب ان يؤدي عن الغرض فيما نحوه في تسليم ما يتسلمه ويشير الى شيء اخر كانه انما يريد ان يصح ذلك بما يتسلمه ليصح بذلك مطلوبه فان ذلك الشيء اذا كان غريبا يوهم بانه لا يؤدي الى المطلوب واذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك الغريب يفطن بانه لا نتيجة و واذا كان الامر كذلك تركب المشاكسة وسمح بالتسليم فاذا تسلم توجه نحو المطلوب ومن التلطف في هذا الباب ان لا يعرف المجيب اي طرفي النقيض فيما يتسلمه ينفع السائل وذلك اذا سال سؤال تفويض وخصوصا اذا قدم في القول المستخبر من الطرفين ما لا ينفعه واخر ما ينفعه فاوهم ان المقدم منهما في اللفظ هو المقدم عنده في الاثبات حتى يؤكد في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو واجب الى السائل واعمل من هذا ان يسال سؤال حجر من غير تفويض ويجعل على الطرف الذي لا يريده مثلا اذا كنت سائلا وكنت نوثر ان يسلم لك ان اللذة خير فتسأل اليست اللذة ليست خيرا فيوهم يفعلك ذلك ان هذا ينفعك فيميل المجيب الى انكاره فيسلم لك ان اللذة خير وخصوصا اذا كان المحذوف من طرفي النقيض اكثر شهرة وحمدا ومن الحيل النافعة في التسلم ان تتسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب لكنه يحسن ان ينتقل عنه الى المطلوب فتتسلم ثم ينتقل عنه الى المطلوب اذ يكون حكمه حكم المطلوب كالشبيه بالمطلوب مثلا ومن النافع في استدراج المجيب ان تسأل ما يسأل كالمتشكك فيه وكالمتعلم وكالمسترشد وكالمائل الى العدل والانصاف وكالملتمس ذلك للتعلم والاستفادة كما تقول ليترك اللجاج فبين فيما عندك في كذا الا على طريقة ملاحة ومغالبة بل على ما يجب ان يكون الامر عليه في نفسه ويجب ان يكون السائل كانه تعارض نفسه ويناقضه ويقول مثلا الا ان هذا الذي قلته ونسقته ليس يجوز بل يجب ان ترجع عنه فيصير هذا سببا الى ان لا يتهم جنبه ويؤثر مساعدته والتسليم له ما يتسلمه ومن الاشياء النافعة في التسليم ان يقول اجمع الناس على كذا والعادة جرت بكذا فان هذا يورث تلافيا مع جبنا عن انكاره ومن ذلك ان لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شيء بعينه بل يتعداه في الوقت ثم يتلطف في العود اليه واعلم ان طبائع الجدليين مختلفة فمنهم متعسر ومنهم صلف سمح والمتعسرون في اول الامر اشد تعسرا واكثر لجاجا فانهم حينئذ اشد استعدادا للشقاق ثم يفترون قليلا اذا طال الكلام فهو لا يجب ان يؤخر تسلم العمدة منهم واما الصلفون فامرهم بالضد فانهم لصلفهم يستنكفون ان يتصلبوا وان يناقشوا بل يطردون

يفطن خ

اي طرفي

انه يهون

انه يهون عليهم ان يسلموا كل شيء واثقين بحسن تاتيهم للتخلص عن مغبة ما يوجبه التسليم وخصوصا اذا كان تاديه الى النتيجة خفية كانهم اذا نوقشوا ابتدارا مقوا تعيين الاستحسان وظنوا ان الاعتساف بجبهم الى المعاسرة وانهم ملجؤون الى الالزام فاذا حان الانتاج عليهم انقلبوا متعنتين واخذوا هنالك يشاكسون ويتصعبون فهؤلاء يجب ان تتسلم منهم العمدة في بدء الامر وحين هم بعد سمحاء وينبغي ان تحاول لاخفاء النتيجة ايضا بتخليل ما لا ينتفع به وبالتطويل وبترويج ما سبيله لو افردوا كان قريبا من الانكار بخلطه في جملته كانه غير منتفع به وكانه في جملة الاسهاب فيتروج وربما دعا الى ذلك الضجر فهذا ما قيل في اخفاء النتيجة والوجهان الاخران فقد علمتهما **فصل في وصايا السائل واكثرها في احوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل واعطاء السبب فيه** وينبغي ان يستعمل مع الجدليين القياس ومع الذين هم اشبه بالعوام الاستقراء واذا لم يكن للمعنى المتشابه به اسم صعب فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التي المستقريات منتشرة تحت موضوعه فيتشوش الكلام على السائل والمجيب اما على السائل فانه لا يتهيا له الانتقال الى الكلية واما على المجيب فلانه لا يتهيأ له ايراد المناقضة اذ لا يعلم ما الذي اشترك فيه حتى يطلب من جملته جزئيا مخالفا وبالجملة ربما دخل اليه في جملة الاستقراء امور غير متشابهة فاخطأ السائل وغلط المجيب بل يجب ان يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم فاذا استقرا السائل ودل على ما وقع فيه التشابه ثم لم يسلم المجيب الكلية فقد ظلم بل عليه ان ياتي بمناقضة او يسلم وهذا بحسب الجدل فقط لان الاستقراء جدلي اذ ليس من شرط الجدل ان يكون ما يورد فيه من القول موجبا للمطلوب بالضرورة بل بحسب المشهور ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز ان تصير جدلية اذا قبلت واشتهرت ويجوز ان لا يكون جدلية اذا لم تشتهر وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا اذا كان نظيرا له فان هذا غير واجب في نفس الامر فانه ليس اذا جاز في شيء حكم جاز في نظيره نظيره وكذلك قولهم ان لزم هذا فقد يلزمك ايضا فان هذا غير واجب ولم اذا الزم الاخر كما يلزم الاول يجب ان يترك حكمه الاول وكذلك قولهم لم قلت كذا في كذا ولم تقل كذا وهو في طرده فانه ليس اذا لم يقل ذلك وجب ان يكون هذا باطلا وكذلك المعارض للحجة بحجة اخرى وليس في ذلك خروج عن عهدة الحجة التي افردت ولكن هذه اذا اشتهرت صارت طرقا جدلية وان كانت غير ضرورية والاستقراء او التعميم بان يرجع الى الموجبة في حكم الجدل وليس للمجيب الجدلي ان يقول ان الحكم فيما استقريت هو ما قلت ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها الا ان يكون متدعيا في اول الامر ان الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف ويكون هذا قولا اسبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملا عليه كما يكون قد ادعى انه من المسلم ان كل عدد زوج فانه ليس باول الا الاثنينية فان قال هذا تخلص من عهدة الاستقراء فلا ينفع السائل ما يورده من الاستقراء معه والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرئ ليستبين

خ د اوردت

ان كل حيوان حساس بان المصور حيوان وليس بحساس وربما اتفق اشتراك في الاسم فخفي فصار في المشهور
اشتراكا في المعنى فحينئذ يتفق ويروج في مثله مثل هذه المناقضة وكذلك ينبغي ان يتمهر في اعتبار الالات
المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك فيرجع اليها وربما نوقض المستقرئ فوجد التخصيص بعد النقض
نعم المطلوب والمستقرئ لاجل المطلوب فيتعلق المجيب بالتخصيص ولا يلتفت الى النقض مثلا اذا كان
قال كل حيوان يحرك لحيه الاسفل واورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والانسان وما يجري مجراها فنوقض
بالتمساح فله ان يقول اني لست احتاج الى الحيوان المطلق فيما استقريته بل الى الحيوان الماشي البري ومن
الناس من يمنع هذا ويقول ان ذلك فرع بعد النقض ولا التفات اليه وليس في ذلك باس عند التحقيق
فانه اذا اورد المستقريات من جملة الحيوان الماشي ولم يكن ذكر لفظ الماشي او قصر فتداركه كانت حجة قائمة
واكثر ما عليه انه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به وهذا لا يجعل الحجة غير حجة والمثال المورد في التعليم الاول هذا
انه اذا اورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له فكان ناسيا فقال كل مفارق للعلم ناس فنوقض
بمن فارقه العلم لتغير المعلوم فيقول انما اوردت المستقريات من بابه من فارقه العلم مع ثبات المعلوم
وكذلك اذا قال اعظم الصديق لاعظم الامرين واستقرى له فعوند بان كمال الخلقة افضل من الصحة فلم يجعلها
داخلة فيه وذلك ابعد عليها ينافي الفضيلة لكن المرض اشد رداءة من سوء الهيئة فان القبيح شر من شيء من الهيئة والمرض
شر منه فله ان يقول انما كلامنا في شيئين متباينين وليس احدهما في الاخر لكن الصحة هو في كمال الخلقة فالاحتراز
بعد العناد يجب ان يكون مقبولا واكثر هذا انما هو في المقدمات الصادقة في البعض اذا لم يورد بالشرط الذي
يصدق في الحقيقة وفي الظن على ان هذا المذهب اذا زيغ المشهور في زمان ما زيف ويقول والمستقيم
اولى ان يستعمله الجدلي من الخلف لانه اذا اورد الخلف وبادر الى الشنيع فقال المجيب ان ذلك ليس بشنيع بل هو ممكن بطل
سعيه وضاع فاحتاج اما الى قياس يبين به شناعته او قياس اخر مستقيم ينحو به نحو المطلوب نفسه واما في
البرهان فليس المحال انما يصير محالا بالتسليم او يلتفت فيه الى ذلك بل اذا كان محالا في نفس الامر استعمل
في قياس الخلف البرهاني وليس كذلك المحال في الجدل فان استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الامر لانك
تحتاج فيه الى انتاج محال اولا ثم يكلف الانتقال عنه الى المطلوب ثانيا فاذا انتجت المحال وحدس المجيب ان
تسليم استحالته يؤدي الى فساد وضعه انكر ان ذلك محال وجعله ممكنا فبطل سعيك وتحتاج الى ان تكلف
سعيا في ان تبين ان ذلك محال فان لم يتم ذلك لم يتلاف بطلان سعيك وان امكنك ذلك كفاك اخذك
في الاول نقيض المحال وتركك اياه الى الاخر لينتج لك المطلوب صفوا ولولا ان الاسبق الى الذهن ليس يكون
في كل وقت نقيض المحال بل ربما سبق الى الذهن قياس ما ولا يتادى به الى المحال لكان استعمال الخلف باطلا في
كل موضع واما اذا سبق الى الذهن المحال ونقيضه معا فتكلف قياس الخلف محال وههنا حين احتجت الى
ان تسلم استحالة المحال قبل عقد القياس فقد صار نظرك الى صحة نقيض المحال خاطرا ببالك في خيالك متى نظرك
الى المحال فحينئذ لا تحتاج الى الخلف البتة فلو كان عندك قياس مستقيم معدا من مادة الخلف بعينه او من مادة اخرى

لكان

لكان يمكنك ان تتسلم مقدماته من غير ان يحدس المجيب بما يلزمها وخصوصا اذا استعملت اخفاء النتيجة فاذا
تسلمتها لزمت النتيجة وقضي الامر وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة ان تتسلم نقيض
المحال ولا يشعر المجيب بعاقبته واما اذا اوردت المحال على انه محال وافطن المجيب عاقبته فلا يبعد ان يتشكك
الا ان مشاكسه ربما لم يقدم عليها لا يفطن لذلك واعلم ان المحال الذي يذكر ههنا هو الشنيع في نفس الامر فان
الشنيع ههنا هو المحال كما ان المشهور ههنا هو الحق ويجب ان يحتال في ادعاء المقدمات الكلية ان يكون محترزة
بالاحترازات التي لا يوجد معها نقض وعناد ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات فانه اذا فقدت المناقضة
ادعن للتسليم ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا كما يقال اليس اذا كان فلان كذا وفلان
اخر كذا فكذا اكذا وهذا مما لا ينبغي ان يستعمل في اكثر الامر فان هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة
فيعرضها للانكار فلا ينعقد القياس بل ينحل ومن الناس من اذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليمها وشفعت
بالقياس عليها او معه اقترن القياس بها ان تسليمها واجب فهؤلاء لا باس بمحاطبتهم على هذه الجملة و
ليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا فانه ليس السؤال عن ما هو وعن اي الاشياء هو جدليا اللهم الا ان يكون
على احد وجهين اما للاستكشاف لفظه يستعملها السائل واكثر هذا هو المجيب واما على سبيل المطالبة باحد طرفي
النقيض بان تقلب السؤال عن الماهية الى الهلية ويكون حقيقة السؤال يشير الى الماهية وذلك ان يجعل التحديد في
قسمة طرفي النقيض لكن يسئل فيقول هل تقول ان ماهية الخير هو انه الذي يتشوقه الكل او لا تقول فان هذا
يستدرج الماهية لا غيره فربما جحد وربما لم يجحد وهذا مثل ان يقول ان لم تكن اللذة هي المتشوقة للكل فتبرى
ما هي ويكون كانه يقول ان لم تكن اللذة هي كذا فليس لها حد آخر وكما تقول ان لم يفهم هذا عن اللذة فهل تفهم
عنه غيره طلبا لتفصيل معاني الاشتراك وهذا من المواضع التي تتعلق بالشهرة والمحمد فانه ان وقع الاصطلاح
من الجدليين على قبوله قبل والا فللمجيب ان يقول هو شيء لا اقوله لك ولا افسره ولا يلزمني ذلك ولعله
ان ساعد المجيب وتكفل ايراد حد آخر واظهار اشتراك الاسم في مثل لفظة اللذة كان الى الانصاف ما هو ويجب
ان لا يظهر السائل حرصا على تسليم شيء بعينه فان ذلك يغري المجيب باللجاج ويدل على عجزه وعلى ان جانبه ضعيف
او فقير لا قياس له الا عن مواد باعيانها بل يجب اذا راه متعسرا ان يتجافى عن تلك المقدمة وينحرف
عنها الى شيء اخر ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة فكذلك فان الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال
وتسلم بعد تسلم من غير ان يتبع ذلك بالانتاج مهور دي لان الجدل لا يتضمن من المطالب الا ما هو قريب المكان
من المقدمات واما المطالب التي بينها وبين اوائلها مقدمات كثيرة جدا فهي مطالب علمية وقد علمت هذا فيما
سلف فيكون اذا المقدمات التي ينتفع بها السائل في ابطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير فمن
امعن في السؤال مجاوزا به ذلك الحد فهو اما متوجه بتلك المسائل الى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل بل
اولى ان يكون ذلك تعليما واما هاذ يشغل الزمان ويتحلل ما لم يفده ويطول بذلك هربا من ان يظهر قصوره
عن انتاج نقيض المطلوب وتوقعا لان يسنح طبعه بتذكيره ما يجب ان يعتمد عليه اذ هو في الحال خال

د
وشنعه

عادم للقياس والامور التي تصعب على الجدلي مصادفة القياس عليها اما لانها امور هي احوال المبادي وانما
يتمكن من معرفة احوالها اذا عرفت حدودها وانها اذا احدث لاح من تحديد حدودها احوالها واعراضها كما علمت
في مواضع اخر فامكن حينئذ ان تستعمل القياس على احوالها عن بعد تحديدها وتحليل حدها فيحتاج اول شيء
ان يتسلم حدودها وتسلم الحدود صعب وذلك لان السؤال عن الماهية ليس بجدلي والسؤال عن الحد بطرفي
النقيض ايضا وعلى النحو المذكور معرض للايجاب الطرف المقابل دون طرف الحد واثبات الحد صعب جدا
وابطاله سهل جدا فاذا ناكد المجيب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الاحوال التي انما تنكشف عن الحد
ولان الاوائل ايضا انما ترسم في اكثر الامر بما تتاخر عنها والمتاخرات عنها ربما كانت امورا كثيرة ويكون
ترسيمه ببعضها ليس اولى من ترسيمه بالبعض الاخر فيتبلد الاختيار في رسمها وايضا فان الحدود قد يتشوش
ما يقع فيها من اشتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد بنفسه فتعسر على السائل ايراد الحجة والتوبيخ
وعلى المجيب ايضا جهة الاحتراز فهذا واما لانها امور قريبة من الاوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة
قربها من الاوائل فلا يوجد بينها وبين الاوائل التي يتبين به الا سلك واحد ومصادفة الواحد قد يتعسر
كثيرا فانك اذا كان دليلك على دار انسان واحد وهو غائب عنك كان وجدانك ذلك الامر اعسر
عليك من ان يكون لك ادلاء عدة ايهم صادفته فقد صادفت دليلك واما لانها امور متاخرة بعيدة
عن المبادي وهذه فانما يصعب على الجدلي اصابة القياس عليها لامور ثلثة احدها كثرة المذاهب الاخذة من
المبادي اليها والثاني طولها والثالث اختلاط بعضها ببعض فيضل الجدلي في تخليصه كلا عن صاحبه وافراده
عمدة لنفسه الا ان يتخلص له واحد من جملتها عن الاخر تخلصا لا يضل فيه وهذا اصعب وسواء كانت هذه
المبادي مبادي بحسب الحق او بحسب الشهرة فاذا تعذر عليك اصابة القياس على شيء فانظر في حال حده وتكشفه
وانظر هل في حده او في اسمه اشتراك او استعارة وافزع الى القسمة والى طلب الاوساط المرتبة على ما علمت
في كتاب القياس واعلم ان التحديد نافع جدا في مصادفة الحجة فلكن يلزم مثلا تصحيح ان الواحد ضده واحد فانه
اذا وفي الضد حقه في حده فقال ان الضد هو المباين في معنى واحد مباينة في الغاية فطن الذهن حينئذ ان غاية
مباينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد وكذلك في الهندسة اذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم
بخط موازي القاعدة فزعنا الى التحديد للنسبة وصادفنا السطحين في النسبة كالخطين وكانت نسبة
الخطين في جهة نسبة السطحين وكان كذلك حال الخطين في الجهة الاخرى فحينئذ علمنا بان المناسبة ما هي
وانها تقتضي ان يكون حال الامور الداخلة فيها ان يكون في حكم ما وان لا يكون حالا واحدة علمنا ان النسب
الاضلاع واحدة واعلم ان جميع التعويقات انما تعرض من امثال هذه الوجوه المذكورة وكثيرا ما يعرض
ان يضعف السائل عن ايراد مقدمات تكون اشهر من النتيجة فيلوح له مقدمات هي اما مثل النتيجة او اقل
شهرة منها فيختارها فيصحح المطلوب بعد ان يقيس عليها ويصححها اذ هي بعرض ان لا تسلم فيقع من تحمل
القياس على كل مقدمة منها في كل شغل ولو انه اصاب رشده لكان يصرف وكده الى ارتياد قياس

على نفس المطلوب

على نفس المطلوب فانه حرى مثل هذه المقدمات بان يقاس عليها هو حق المطلوب فالاولى به ان يشتغل بتصحيح
الاصل المطلوب فربما كان ذلك اهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذي يتضاعف عليه معه التعب
ومع ذلك كله فيحتاج الى ان يؤلف منها مرة اخرى قياسا يؤديه الى التصحيح للمطلوب ولو انه عرض عن تلك المقدمات
وطلب القياس على المطلوب الاول لكان تعبه في ذلك كتعبه في تصحيح كل مقدمة منها اللهم الا ان يضطر الى ذلك
لعوز القياس الا من جهة تلك المقدمات واما الجدلي البليغ في مجاهدته فلا يرضى لنفسه بارتياد قياسات
الا من مقدمات مشهورة او متسلمة واوضح من النتيجة ولا يسف لمثل ما ذكرناه واما في الارتياض فالاصوب
ان يستعرض لكل قياس وعلى كل طرف من طرفي النقيض

فصل في وصايا المجيب

واما الوصايا التي
يجب ان يعمل بها المجيب فلنسمع من هذا المبدء ان كل واحد من المجيب والسائل قد يكون مجيدا وقد يكون غير
مجيد والسائل انما يكون مجيدا من جهتين احداهما جهة الفعل والاخرى جهة القدرة والذي يكون من جهة
الفعل فان يأتي بقياس من مقدمات هي اشهر والذي يكون من جهة القدرة ان يكون قد ساق كلامه سياقة
اضطرت المجيب الى ان لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة فكان من نفاذه فيما هو يحاول
ان عمل حجة ليس بمحمود ما يعمله غيره من المحمودات لكن يبلغ من اقتداره ان يقطع بالكلام من التشنيع وان
يصيب بالاعضل من السهام والمجيد للجواب يكون مجيدا من جهتين اما من جهة فعل واما من جهة قدرة
والذي من جهة الفعل ان يكون ممتنعا عن تسليم ما ليس بمشهور ومسلما لما هو مشهور والذي من
جهة القدرة فهو اما باعتبار الانقطاع والالزام او باعتبار الجدال وانما يكون مجيدا باعتبار الالزام
ان يكون الالزام لا يأتيه مناقضة بل اذا سئل عن طرفي النقيض لم يتسلم عنه مقدمات القياس المسوق
نحو مقابل وضعه قال اني ان سلمت هذا لزمني وان لم اسلمه لم يلزمني لكني اوثر منقبة الجميل من تسليم المحمود
على مثلبة القبيح من الانقطاع فلا انا اسلم المحمود ويلزمني اثر عندي من ان لا اسلم المشهور والى ذلك
ويكون جملة غرضه ان يعلم ان الالزام ليس لضعفه بل لضعف ما يحفظه ولانصافه واما باعتبار الجدال
والمجاهدة فهو ان يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع ان يساق الى النتيجة او ان يكون قادرا ان يورد
فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مطلقا بحيث اذا لم يراع فيه ما اورده من الشرائط صار
غير مشهور فيكون له ان لا يسلمها وان يمكنه التوقف على ان هذا الشنع المورد عليه في التوبيخ غير
شنيع لا ايراد شرط يهلم به ظهور شناعته وهذا كله في المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة وبمعنى المحاورات
الجهادية التي تكون قصارى سعي السائل ان يفعل وقصارى سعي المجيب ان لا ينفعل واما المحاورات
الارتياضية فينبغي ان لا يصرف الهم فيها الى الاحتيال لدفع الالتزام بل الى استكشاف المعاني لاستيضاح
الرجحان والرجوع الى الاولى او الحق ارتياضا بالمشاركة وكل مجيب فاما ان يحفظ وضعا مشهورا
او شنيعا او غير مشهور ولا شنيع وكل واحد من هذه وان كان قد ينتج من غير جنسه فالاولى ان
ينتج من جنسه فان المشهور قد يمكن ان يبين شنع كالحق يمكن ان ينتج عن كاذب وكذلك الشنع

قد يمكن عن المشهورات ليس كالباطل الذي لا ينتج عن الحق وذلك لان المشهور ليس يجب ان يكون حقا
بل ربما كان باطلا وامكن ان يلزمه باطل وان يكون ذلك الباطل مما هو ايضا شنع وان كانت مبادئ غير
شنعة فانه وكثير من القياسات الجدلية يساق نحو امور شنعة وباطلة مثل بيت اسبية الصنايع من جهة
تضاد الافعال فانه ان كان ربما انتج من الباطل باطل وامكن ان يكون ذلك الباطل مشهورا وامكن ان
يصير اي باطل شئت شنعا في زمان وفي وقت فلا يبعد ان ينتج شنع من مشهور والمشهورات الكاذبة
التي اضدادها شنعة قد يمكن ان يبين بطلانها باوليات يساق اليها نتيجة بعد نتيجة فتنتج عنه اخر
الامر وتكون تلك الاوليات لا محالة مشهورة اذ كل اولي مشهور فاذا ليس يبعد ان ينتج شنع عن قد يخ
مشهورات واما ما ليس بمشهور ولا شنع فلا يبعد ان ينتج عن المشهورات والشنعات اذ كان
الانتاج في اكثر الامر انما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ولا يبعد اذا ان ينتج عن المشهور نتيجة لم تكن
مفطونا لها قبل حتى تحمد او تذم وكذلك من الشنع ايضا فاذ قد اتضح هذا فليس يمتنع ان ينتج المشهور
عن مخالفه والشنع عن مخالفه والذي ليس باحدهما عن مخالفه لكن الاكثر هو ان الشنعات من المقدمات
لا تؤدي الى المشهورات بسبب ان القياس الجدلي اما بسيط واما مركب قليل التركيب اذ لا امعان
في التركيب على ما علمت انما هو للعلوم والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الاكثر ان تكون بعيدة
فلو كانت المسافة بينهما في اكثر الامر قصيرة لفطن لها في اكثر الامر فيكون المصير منهما الى المشهور بتركيبات
قياسات كثيرة وكذلك الحال في جانب المشهور وكذلك ايضا النتايج المجهولة قلما توصل اليها الا مقدمات
المعلومة الشهرة الا بوسايط كثيرة مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبادي فان المشهورات
في الاكثر لا يوصل اليها والقريب من المشهور في اكثر الامر يكون مشهورا شهرة ما او مفطونا له بوجه ما
والمفطون له بالاكثر لا يعدم احمادا اما عند الظن او ذما سواء اخذت الشهرة والشنعة مطلقا او بحسب
قوم او انسان فاذا الاكثر هو ان المشهور لا ينتج الشنع والشنع لا ينتج المشهور واذا انتج المشهور
من الشنع لم يكن ذلك طريقة جميلة لانه انما يجب ان ينتج الشيء عما هو اعرف فينبغي ان ينتج المشهور مما هو
اشهر وكل واحد من المشهور والشنع لا يتوصل منه بسرعة الى ما هو بعيد عن التفطن له ليس يميل الظن
الى احماده او ذمه بوجه وهذا كله في الاكثر وايضا فان مقابل المشهور في الاكثر شنيع اللهم الا ان يكون المشهور
ليس مطلقا بل بحسب قوم وقوم ووقت ووقت مثل ان الغناء مؤثر والغناء ليس بمؤثر بل باطل
فانهما جعلته مشهورا فمقابله شنع عند من هو مشهور محمود عنده وفي ذلك الوقت ومقابل الشنع
مشهور فاذا كان الوضع مشهورا فان نتيجة السائل شنع وبالعكس واذا كان ليس بمشهور ولا شنع
فان النتيجة كذلك واذا كان كذلك فينبغي ان يحتاط المجيب المعلل نصره وضع مشهور فيمتنع عن تسليم
الشنعات لان نقيض وضعه وهو نتيجة السائل امر مستشنع ولا يكاد ينتج عن المشهورات بل
المشهورات اقرب الى ان ينفع في نصرة وضعه من ان يناقض بها وضعه وان كان متكفلا لنصرة شنع

لم يسلم

لم يسلم المشهورات وتقول اني بعد ان لم اسلم لك مثلا ان الخير والشر متقابلان فلست اسلم لك ان العلم
والجهل متقابلان سواء كان ينصر الوضع على انه ذلك رايه او على انه نفسه نايب فيه عن غيره فيقول ان الذي
انصر وضعه اذا لم اسلم لك ان الموجودات كثيرة فمتى اسلم لك ان جوهرا وعرضا وهما غيران واما اذا تكفل نصرة
وضع ليس بمشهور ولا شنيع فليسلم المشهورات والشنعات فان المسافة منها الى ايضاح الامر
الذي لا راي فيه في المشهور يشبه ان يكون مسافة بعيدة وان وقت المحاورة الواحدة لا يفي به فان
كان المجيب ينصر وضعا شنعا واستقبح انكار المشهور وتسليم الشنيع ثم استضعف راي غيره
في تسليم المشهور وانكار الشنع تقدم فعرف ان الذي سلمه يبطل الوضع والذي ينصره ولكنه انما
سلمه كراهة للعدول عن الانصاف وللمجيب ان يتوقف في ابتداء الامر عن تسليم ما يراد منه تسليمه اذا كان
فيه غموض فلا يسلمه الا بعد الاستكشاف والاستفهام واذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك
اسم فله ان يستفسره المعنى المقصود فيه سواء تبرع فعدد معاني ذلك الاسم بنفسه او لم يتكلف ذلك
بل جعله الى السائل فانه لا يلزمه ان يجيب عما لا يفهمه ولا عار عليه ان يقول فيما لا يفهمه
انه لا يفهمه فاذا كان الحكم صادقا او كاذبا في جميع المعاني لم ينتفع كثيرا باذهاب الزمان في الاستفسار والاستفصال
وان كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض فحينئذ يجب له اما ان يستفهم المعنى واما ان يعين
احد المعنيين ويعرف صدق الحكم عليه دون الاخر ويجعل الاختيار في المعنيين على السائل وعلى انه
للمجيب في جميع ذلك ان يسلم في ابتداء الامر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي يفهم ويذهب اليه ويعينه
فاذا انتج عليه اخر نقيض وضعه وكان من وجه اخر غير الوجه الذي فهمه عاد فبين ان الذي سلمه ليس هو على
هذا المعنى بل على معنى آخر لكن ذلك مما يغض من المجيب ويدل على تقصير وضعف فيه او قلة انصاف او فرقه
فربما ظن به انه حينئذ قد احتال حيلة لرفع اللازم عما سلمه فهو يحاول الان ان يحرف ما سلمه عن جهته
وربما ظن به انه كان غبيا غير عالم بالاشتراك وعاجزا عن طلب التفسير فيه وللمجيب اذا مانع السائل وقد قيل صح
فاما ان يمانعه في المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة في ذلك واما ان يمانعه في المقدمات القريبة و
والسائل اما ان يأخذ تلك المقدمات على انها تعد نحو قياسات او على انها تعد نحو الاستقراء والتمثيل
واذا اخذها للاستقراء فجمع منها الاستقراء وكان المجيب قد سلم الجزئيات لم يكن له ان يماحكه ويمتنع عن القبول
الا بالمناقضة كما قيل من قبل واضعف من المناقضة ان لا يسلم العموم مستغنيا على ان لا يسلمه بقياس يبين
في بعض الجزئيات انه بالخلاف فيكون ذلك قياسا على مقدمة العناد وهي مقدمة المناقضة فان للمجيب ان
يفعل هذا وان لم يكن الا على مضطر وانما لا يكون له ان يفزع الى مثل هذا اذا استقرئ عليه حين ما يقصد ان يقيس
لا على مقدمة العناد بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء او يجعل للمطلوب مناقضة للاستقراء لئلا
يتم الاستقراء فلا يصح نقيض المطلوب وهذا مما قد سلف لك ذكره واما اذا حاول ان ياتي بقياس ينتج جزئيا
غير المطلوب يخالف حكمه حكم ما عداه فله ذلك كما له ان ياتي بالجزئي المناقض به حجة او اشارة ولكن المشاهد

والمحسوس والمعترف به الكذب المبين بالدليل وليس له بعد تسليم الجزئيات ان ياتي بقياس يعاند به
المقدمة الكلية عنادا كليا وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه وقد اورده قياسا يخالف الظاهر
والقياسات التي توجب خلاف الظاهر اذ وان كان قد يوجد فيها ما يصعب حله مثل قياس زينن على ابطال الحركة
ومعلوم من امرها انها مماحكة وعدول عن الحق والمماحكة محاورة يعدل بها عن الانصاف في طريقة المحاورة الاحتجاجية
ولمثل هذا ما الاولى بالمجيب ان لا ينصر وضعا شنعا فيحوج الى المماحكة واذا تقلد المجيب وضعا صادقا في
المشهور فقيس عليه بقياس ينتج نقيضه في الظاهر فمعلوم ان فيه كذبا فان كانت احدى المقدمتين كاذبة والاخرى
صادقة فلا ينبغي له ان ياخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور فينسب الى التعسف
وخصوصا وله عنه محيص بل يجب ان ينقض القياس من جهة ابطال الكاذبة واما اذا اجتمع فيهما جميعا الكذب
فانه وان كان انكاره ايهما شاء رافعا للقياس فاولى ما ينكره هو الكبرى المشتملة على القول الكلي فانها
اذا دل على كذبها بالضد ابطل القياس وابطل ايضا صدق النتيجة في نفسه مثل انه اذا كان كل ج ب وكل ب ا
وكان لا يمكن ان يكون شيء من ب ا منع القياس وامتنع ايضا صدق ان كل ج ا وذلك لانه اذا كان كل ج ب وكان
لا شيء من ب ا وجب ان يكون لا شيء من ج ا فاما اذا منع ان يكون كل ج ب وسلم ان كل ب ا منع القياس ولم يمنع
ان يكون شيئا اخر غير الب ويكون كل ذلك الشيء ا مع ان كل ب ا فيكون الاعم من ب ومن ذلك الشيء (ان ينتج خ)
ويكون هناك قياس اخر فيكون انتاج كون كل ج ا ممكنا فلا يكون اذا انكار الصغرى ومقابلته بالضد رافعا للقياس
والنتيجة معا ومثال ذلك ان كذب كاذب في ان سقراط جالس وان كل جالس يكتب فمنع ان يكون سقراط
جالسا لم يمنع ان يكون قائما ويكون كل قائم يكتب كما يكون كل جالس يكتب واما اذا قلنا لا شيء مما هو جالس
يكتب رفعنا القياس والنتيجة معا وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وممانعة المجيب اما نحو القول واما نحو القائل
والتي نحو القول فان تاكد فلا يسلم المقدمات بل يابا ها اباء لا على سبيل المشاقة لان السائل اذا وجده ضعيف (متاكدة خ)
الملكة ضيق المجال ومع ذلك فيعوص عليه ويأتيه بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولاحقة فيضعف السائل
عن الامعان فيما يحاوله ويتبلد ويتحير واما نحو القائل فان يكون مثلا المقدمات صحيحة وقد يلزم عنها المطلوب
اذا غيرت بعض التغيير او لحق بها بعض الالحاق لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه لا من حيث انكار المقدمات
بل من حيث يقول ان تاليفك غير منتج وان ما تدعيه غير لازم مما تقدمه فيكون القصور انما جاء من سوء
تاليف السائل للقرائن وقبح ترتيبه للكلام وان كانت قوة كلامه قوة قياسه وعلى سبيل الامثلة المذكورة
في تحليل القياسات حين بين الفرق بين اللازم مطلقا وبين اللازم بقياس وربما كانت هذه الممانعة
المتوجهة نحو القائل من سبيل اخرى وذلك ان يطول عليه الزمان بمناحسات يعود فيها كانه يسائل فيجذبه
الى امور لا ينتفع بها ويحدسه انجذابا معه فيسخره وينسيه مبدأ حركته ويشوش عليه الامر لاختلاط ما عرضه
بما شغل به وقته من امور خارجة وهذا خسيس جدا والمجيب يبكت السائل اما للسوء خلقهم واما للسوء (يشغل خ)
مشاركته اياه لشدة معاسرته في تسليم ما حقه ان يسلم فان كان مجاهدا في مجادلته فعسى ان يكون

عنده

عنده في ذلك اقرب من القبول واما المجادل على سبيل الارتياض فانه يعتبر بذلك على نفسه ان الارتياض
معاملة شركة يعود فايدتها على الشريكين معا فايهما عاسر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ولا يكون
السائل حينئذ مستنجحا ان انقطع دون غايته فانه قد اساء مشاركته اللهم الا ان يكون الارتياض
هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة فذلك شيء اخر والمعاسر في هذه المعاملة
حقه ان يقابل بمعاسرة مثلها وكذلك ان كان الغرض فيه المجاهدة فان المعاسرة في جدل الجهاد لا بد منها اذا
تعداه الشريك لم يكن معذورا فانه ليس له ان ينكر المشهورات الجلية والامور الواضحة ويمتنع عن ارتكاب
الشنع فاذا فعل ذلك فلا لوم على السائل اذا احتال عليه من كل وجه وقاس عليه من كاذبات ومن خفيات
الشهرة بعد ان يستدرجه بلطفه وتخليته الى تسليمها ولا يبعد ان يكون الراضي لنفسه بانكار المحمودات
ممن يعترف بالكذب والخفي ويسلمه ويقول به فانه لو كان كل ذلك المميز وكل ذلك المنصف لما ارتكب (و يعقل به خ)
الشنع فهو اذا بحيث لعله يسلم الشنع والخفي الشهرة فاذا سلم وقيس عليه من هناك فلم يسيء السائل
في القياس عليه مما هو اخفى او مما هو كذب بل الذنب ذنبه من جهتين احداهما انه عاند الظاهرات والثاني انه
سلم ما لا يحب تسليمه وبالجملة فان مجادلة المتعنتين ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن
وكما ان كثيرا من الناس اذا انفرد بفكر نفسه قال المتناقضات والتي في قوة المتناقضات وصادر على المطلوب
الاول مع نفسه وهو لا يشعر وكذلك لا يبعد ان يكون ذلك حاله مع غيره كان سائلا او كان مجيبا فيسلم
نقيض وضعه من حيث لا يشعر ويسلم ما لا ينبغي تسليمه فان استعمل السائل حينئذ ما هو مصادرة
على المطلوب الاول او عكس قياس فليس الذنب الا للمجيب واما المواضع المستحقة للتبكيت في القول
نفسه فهي خمسة احدها ان يكون الاقاويل لا تنتج اصلا اذ لا يكون تاليفها تاليفا قياسيا لا بالفعل
ولا بالقوة حتى يكون بحيث اذا زيد فيها شيء او نقص يكون له صورة قياس منتج والثاني ان يكون منتجا
ولكن بغير المطلوب والثالث ان يكون قد ينتج المطلوب ولكن مما هو كذب وغير مشهور والرابع
ان يكون له فضل لا يحتاج اليه والخامس ان تكون مقدماته صادقة ولكن اخفى من النتيجة وهذا كله تبكيت
القول من حيث هو قول والذي سلف هو تبكيت القول من حيث القائل **فصل في الوصايا المشتركة
بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيت واصناف ذلك وفيها اصناف
المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على مقابل المطلوب** واعلم انه لا يستوي كل وضع في استحقاق
جميل مقدمات القياس عليه بل لكل شيء مقدمة بحسبه وكثيرا ما يكون القول المنتج احسن مما لا ينتج وذلك
لانه قد يكون القول المنتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشنعات واقل شهرة في القول غير المنتج في صورته قد
يكون مؤلفا من صادقات وربما كان بزيادة تزاد عليه يعود منتجا والكاذب لا يفلح في حال واحسن ذلك
كله ان يكون مع انه مؤلف من كاذبات يراد به انتاج صدق وبالحقيقة فان هذا لا يكون قياسا على الشيء
مناسبا والقياسات اما تعليمية واما احتجاجية في عمل جدل الجهاد واما مضللة سوفسطائية الاسم

التي تظن انها مبرهن وبالحقيقة لا مبرهن واما تشكيكه فمن ذلك جدلا ارتياضي يتم بايراد قياسين على
متقابلين كما علمت ومن ذلك جدلي امتحاني كما يورد من القياسات على نقيض الموجود الحق والمشهور
كقياس زنيلن على دفع الحركة اذا لم يرد به غير الامتحان فاما ان ارى انه مؤد الى ايجاب حق فذلك يضلل النتيجة
المظنونة قد ينتج حقا ومظنونا وقد ينتج مظنونا وقد ينتج شنعا قد سلم ومظنونا ويكون حكمه حكما بين
الامرين واضعف في بابه من كل واحد مما استعمل في قياسه ومن الوجوه التي تنكت بها القياس ان يكون حشيه
حصل لا يحتاج اليه ويتم الكلام دونه ثم يكون دخوله يعمي وجه اللزوم ويخفى المقدمة التي عنها اللزوم كما انا اذا
عرض تقابل يريد ان يبين ان بعض الظن اكد من بعض وكان يكفيه مثلا ان يقول لان الامور بعضها اكثر في
الامكان من بعض والظن بما هو اكثر قوة او عدد ظانين اقوى فيترك هذا ويقول ان من الامور ما هي دائمة ومنها
ما هي غير دائمة والدائمة افضل ثم غير الدائمة منها ما هو افضل واتم وجودا ومنها ما هو اضعف وجودا والظن
لا يكون في الدائمة وانما يكون فيما هو في الممكن الاكثري ثم يتبعه تمام الكلام فهذا الكلام فيه حشو يعميه ويصرف
عن التفطن للقياسية التي فيه والقول الفاضل الصادق المقدمات الظاهرها المصيب الترتيب بالفعل
ويليه الذي ان لم يكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة منها او كانت نتيجة لازمة عنها وان كان قد عدم تمام
هيئة التأليف فهو بحيث يعود الى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم او تأخير وزيادة
ونقصان والقول الارذل هو ما يرى انه منتج وليس بمنتج وهو المرائي المشاغبي او الذي ينتج ولكن غير الذي
يراد انتاجه ومن وجوه رذيلة القول في ذلك ان يكون منتجا للمطلوب ولكن عن مقدمات خارجة عن الصناعة
غير مناسبة كمن يبرهن على الطب من مقدمات هندسية او على المطلوب الجدلي ببرهان تعليمي حقيقي ومنها
ان يكون انتاجه للصدق انما هو عن الكذب لا على سبيل قياس الخلف ولا لان الكذب مشهور فيكون
ان يلام مستعمله لامر هو يستحقه لا لاجل الكذب فان للكذب مدخلا في استعمال الجدل فان القياس الكذب
قد يستعمل اذا كان مشهورا ومن استعمل لا على هذه الجهة فقد رام المغالطة قصدا او غلط سهوا وقد
يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا موافقا وهو ان يكون المجيب يحفظ صادقا فيلزم السائل
ان ينتج كاذبا ويلزمه ان ينتج عن كواذب محمودة يتسلمها فلا يكون هو معذولا في تسليمه الكاذب للكاذب
ومنها ان يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم او على المقابل بالخلف او يكون كذلك بحسب
الظن وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الاول انه هو الذي يكون حداه بعينه حدي
المطلوب واما الذي بالظن يخالف حداه في الحقيقة حدي المطلوب لكنه يؤخذ في الظن مكانه ويقال
لمستعمله انك سواء اخذت ذاك او اخذت هذا بدله والمصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه منها
ان يأخذ الاعم مكان الاخص لتعين فيقول له المجيب انك قد اخذت الامر نفسه في حجته وسواء استعملت
الاخص او الاعم بكل يستعمل في اثبات ان علم المتضادات واحد ان علم المتقابلات واحد فيقول له
المجيب ان هذا بعينه هو المطلوب او يقول له لو سلمت هذا السلمت ذاك والثاني ان يأخذ الاخص

مكان الاعم ليستقرئ كما يوجبه عكس المثال المورد والثالث ان يكون الدعوى جملة وياخذ السائل القياس
في المصادرة على جزء جزء منها كمن يريد ان يبين ان الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض فيقول لان الطب
معرفة بحال الصحة والطب معرفة بحال المرض والرابع ان يأخذ اللازم بدل الشيء كمن يقول ان الضلع مباين
لانه غير مشارك او الانسان محبوب لان الضاحك محبوب والمصادرات على المتقابلات على جهة
وجوه ايضا اما الحقيقي المذكور واما ان يأخذ بدل النقيض محمولا مضادا كقولنا رذل لقولنا فاضل بدل قولنا
ليس بفاضل واما ان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكلي المدعى فاما ان يصادر على ضد لازم ما وضع
في المقدمات او لازم ضده او على ما يلزمه ضد لازم الموضوع او الخطأ في المصادرة على المطلوب الاول هو
باعتبار النتيجة ومراعاتها اذا ارتقينا اليها فوجدناها مأخوذة في بيان نفسها واما الخطأ في القياس
على مقابل المطلوب فهو في اعتبار مناسبة المقدمات بعضها الى بعض فالاول يلتفت فيه الى النتيجة والثاني
يعتبر حاله من نفس القياس وينبغي لمن اراد ان تحصل له ملكة الجدل ان يتعود عكس القياس بالنقيض و
الضد فيتوسع في انشاء القياسات وربما اقتدر على ان يتلطف متى شاء في ذلك فينقض القياس
من نفسه اذا امكن ان يخفي صورة العكس ووجد الشهرة بعينه ويجب على الجدلي ان لا يزال يطالب الدربة
بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع اخر فتارة
تعاند مقدمات تلك الحجج وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها فان ذلك يخرجه خصوصا اذا كان جيد
الطبع حسن الاختيار للافضل والاجتناب للاخس وان تحفظ المسائل الخلافية المشهورة ويحفظ
حجج الاثبات فيها والابطال فيها من المواضع التي ذكرناها وان يكون حدود الاصول والمبادي مشهورة
عنده ويكون كلها على طرف لسانه وان يتدرب في تصيير القول الواحد اقاويل كثيرة بالقسمة والامثال
وتحليل الحدود والقياسات الى المبادي والاصول بممارسة كتاب انولوطيقا وان تجتهد على رد الجزئيات
الى احكام عامية يكون انفع له من حيث الحفظ وان كان احد العامة صعبا في كل شيء واما في الاستعمال فينبغي
للمجيب ان لا يسلم الكلي بما قدر فالقياس ينبعث من الكلي كما ان الاستقراء ينبعث من الجزئي وقد علمت
او في موضع استعمال كل واحد منهما اذ علمت ان القياس ينبغي ان يستعمل مع الاقوياء والاستقراء
مع العامة واعلم ان صناعة الجدل يفيدنا القوة على اكتساب القياس وعلى المناقضة وعلى المعارضة
بالاحتجاج والتوصل الى المقاومات والشعور بصحة السؤال او سقمه والقياس فعل السائل والمقاومة
فعل المجيب والمعارضة ايضا للمجيب وهي ان يورد قياسا بعد وضعه يحاذي به قياس السائل
الذي ابطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل وهي ضعيفة جدا والمناقضة ايضا
للمجيب وهي في ابطال حكم الاستقراء او تكذيب الكبرى والقياس والمعارضة يتبديان من كثرة الى وحدة
والمناقضة والمقاومة يردان وحدة الى كثرة اما المناقضة فبان تجعل الكلي الواحد الحكم غير كلي ويختلف
الحكم واما المقاومة فلانها انصراف ما عن الواحد وهي التنبيه الى الكثرة وهي المقدمات ومع ذلك فانها

يحوج الا ان يصحح بتكثر من المقدمات بكثرة اخرى والاولى انه لا يتكفل المجيب حفظ كل وضع او نصرته ولا
ان ... ايراد القياس على نقيض كل وضع بل يجب على المجيب ان يكون نصرته للمشهور والصادق وعلى
ان ... ان يكون ابطاله للشنيع والكاذب ومع ذلك فلا ضير في ان يقابل المتعنت بالتعنت والجاحد
بالجحد والحائد عن الطريقة بالحيد عن الطريقة بل الاولى بمثل هذا المعامل ان يكدح ويكح ولو بمغالطة يروج عليه
ليعرف انه مع انكار الحق قابل للباطل ٭ تم كتاب الجدل والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم المعين ٭

بسم الله الرحمن الرحيم الفن السابع [2] المقالة الاولى فصل وقد قلنا في المحاورة الجدلية بحسب الكفاية

[2] في السفسطة من كتاب الشفاء خ

واما التبكيت المغالطي وهو القياس الذي يعمله المتشبه بالجدلي والتعليمي لينتج نقيض وضع ما فبالحري
ان نتكلم فيه وبالحري ان لا نسميه تبكيتا ونوبخ بل تضليلا كما سلف منا ذكره وذلك انه كما ان في الامور
حقا ومشبها مثل ما ان في الناس من هو بالحقيقة نقي الجيب طيب السريرة ومنهم من يرائي بذلك
بما يظهره مما يعجب منه ويكنه عن نفسه ومن الطبيعي ما هو مطبوع ومنه ما هو مجلوب بتطرية وفي الامور
الجمادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ومنه ما هو مشبه بهما كالرفشيتا الفضية والذهبية وما يتخذ من
الرصاص المصلب وما يصبغ من الشبه بالمرار ومن الفضة بصبغ المرار وسائر الاصباغ التي تتخذها
اصحاب الحيل كذلك قد يكون من القياس ما هو حق محمود وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائي مشبه
بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة وانما يروج على ظن من يتدرب كانهم ناظرون من بعيد والفرق
بين القياس المطلق والتبكيت المطلق فهو ان القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة
فان القياس قول اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها لذاتها قول اخر اضطراريا واما التبكيت المطلق
فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع والتبكيت السوفسطائي هو قياس يرى انه مناقض للحق ونتيجة
نقيض الحق وليس كذلك بالحقيقة والسوفسطائي يروج من غير ان يشعر بهوية او يشعر اكثر الناس
بما يفعل هو وانما يقع هذا الترويج لاسباب كثيرة اوكدها واكثرها وقوع ما يكون بسبب تغليط
الالفاظ باشتراكها في حال افرادها ولاجل تركيبها ويكون حاصل السبب في ذلك انهم اذا تكلموا او حاجوا
الاسماء في اذهانهم بدل الامور فاذا عرض في الاسماء اتفاق وافتراق حكموا بذلك على الامور مثل الحاسب
الغير الماهر اذا غلط في حسابه وعقده ظن ان حكم العدد في وجوده هو حكم عقده وكذلك اذا غالطه غيره وقد
اوجب الاتفاق في الاسم سبب قوي وهو ان الامور غير محدودة ولا محصورة عند المسمين وليس احد منهم
عند ما يسمي امكنه حصر جميع الامور التي يروم تسميتها واحدا بعد ذلك يوزع لكل معنى اسما على حدة بل انما كان
المحصور عنده وبالقياس اليه الاسماء فقط فعرض من ذلك ان تحرر الاشتراك في الاسماء واذا كانت الاسماء عنده
محصورة ولا يحتمل ان يبلغ بها تركيبه بالتكثير غير متناه لان الاسماء حينئذ يجاوز حد الخفة الى الطول غير المحتمل
فلم يوطن المسمي الواحد والمختلفون انفسهم الا على انحصار الاسماء في حد ومجاوزة الامور كل حد فعرض
اشتراك امور كثيرة في لفظ واحد فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وهو متكلف مجرور الى الصواب كرها

وقد قلنا

وقد قلنا في الفنون الماضية ما دل على استكثارنا ان يكون السبب في اشتراك الاسم تناهي الالفاظ وغير
تناهي المعاني واذا فهم على هذه الصورة كان اقرب الى الصواب فهذا هو من اسباب ان وقع الاشتراك
في الاسماء ووقعت المغالطة بسببه وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب وكما ان الحاسب اذا كان غير متمهر
يغلط نفسه ويغلطه غيره وكذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الالفاظ وغير ذلك من وجوه الغلط التي سنذكرها و
يشبه ان يكون بعض الناس بل اكثرهم يقدم اشارة ظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكيما على اشارة لكونه في نفسه
حكيما ولا يعتقد الناس فيه ذلك ولقد راينا وشاهدنا في زماننا قوما هذا وصفهم فانهم كانوا يتظاهرون
بالحكمة ويقولون بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون وظهر حالهم
للناس انكروا ان يكون للحكمة حقيقة وللفلسفة فائدة وكثير منهم لما لم يمكنه ان ينتسب الى صريح الجهل ويدعي
بطلان الفلسفة من الاصل وان ينسلخ كل الانسلاخ عن المعرفة والعقل قصد المشائين بالثلب وكتب
المنطق والمبنية عليها بالعيب فاوهم ان الفلسفة افلاطونية وان الحكمة سقراطية وان الدراية ليست
الا عند القدماء من الاوائل والفيثاغورثيين من الفلاسفة وكثير منهم قال ان الفلسفة وان كان لها حقيقة ما
فلا جدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبهيمة باطلة ولا جدوى للحكمة في العاجلة واما الاجلة فلا اجلة
ومن احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقطت قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل والدعة عنها لم يجد عن
اعتناق صناعة المغالطين محيصا ومن هاهنا تحدث المغالطة التي تكون عن قصد وربما كانت عن ضلالة
والمغالطون طائفتان سوفسطائي ومشاغبي فالسوفسطائي هو الذي يترائى بالحكمة ويدعي انه مبرهن و
لا يكون كذلك بل اكثر ما يناله ان يظن به ذلك واما المشاغبي فهو الذي يترائى بانه جدلي وانه انما ياتي
في محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك بل اكثر ما يناله [2] ان يظن به ذلك و[3] الحكيم
بالحقيقة هو الذي اذا قضى بقضية يخاطب بها نفسه او غير نفسه انه قال حقا صادقا فيكون قد عقل الحق
عقلا مضاعفا وذلك لاقتداره على قوانين يميز بين الحق والباطل حتى اذا قال صدقا فهذا هو الذي
اذا فكر وقال اصاب او اذا سمع من غيره قولا وكان كاذبا امكنه اظهاره والاول بحسب ما يقول والثاني
بحسب ما يسمع فبالحري ان يكون اول ما ينصرف اليه السوفسطائي وكده ان يستقري الالفاظ المشتركة ويجمعها
ويحصيها احصاء عينيه بل ان يحيط علما بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية واصنافها ليكون
مادة معدة له لما يفعله ويكاد ان يكون اشتراك الاسم هو انفع شيء له في ان يظن به انه حكيم ولا حاجة لنا
الى اثبات وجود هذه الالفاظ المشتركة واجناس المخاطبات المضللة اذ الامر في وجودها ظاهر ونقول ان
الاجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالامور الكلية اربعة البرهانية والجدلية والامتحانية والمشاغبية
وقد عرفتها فيما سلف لك وعرفت الفرق بين المشاغبية والسوفسطائية وعرفت ان المغالطة
تجمعها جميعا وقد عرفت البرهانية والجدلية والامتحانية وبعده المشاغبية فنقول ان اجزاء الصناعة
المشاغبية خمسة واحدها التبكيت المغالط وثانيها التشنيع بما يسلم مما سلم او بقوله المجاوب

[2] قاله خ
[3] الحكيم خ

وثالثها سوق الكلام الى الكذب والى خلاف المشهور ورابعها ايراد ما تحير فيه المخاطب وتشتبه عليه
معناه من جهة اللفظ والاغلاق والاعجام وعلى ما سنوضح بعد وخامسها الهذيان والتكرير والتبكيت
منه ما هو داخل في اللفظ ومنه ما هو داخل في المعنى والفرق بين التبكيت وبين غيره ان التبكيت هو
نفس القول الذي يراد به انتاج نقيض الوضع ونظير الحق مطلوب معلوم واما الاخر فليس المغالط
يوردها على هذا السبيل بل قد يبتدئ بها فلا يعلم المخاطب مقصوده وكثيرا ما يسأل السوفسطائي عن
طرفي النقيض فان سلم له الموجبة مثلا عقد منه التبكيت وان سلمت له السالبة لم ينتفع بها في التبكيت
وشنع بان هذا الذي سلمت مخالف وغير مشهور فيكون صنيعه هذا من باب التشنيع ليس من باب التشنيع التبكيت
وعلى هذا القياس صنعة فيما بقي واما التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة اقسام باشتراك الاسم والمماراة
له واشتراك التاليف واشتراك القسمة وبسبب اختلاف العجمة والاعراب وبسبب اختلاف تشكل اللفظ
وجميع ذلك يؤثر في القياس ويؤثر في الاستقراء ويعلم خطاؤه ايضا بالقياس والاستقراء فانك اذا
استقريت الامثلة تحققت ان هذه هي اسباب الغلط والقياس يوجب عليك انه اذا وقع من اشتراك
الاسم او الاستعجام او غير ذلك وجب ان تختلف نسبة الوسط الى الطرفين فلا يكون واحدا بعينه بل تختلف
نسبة الطرفين الى النتيجة فلا يكون الطرفان واحدا بمعنى القياس هو بعينه الذي في النتيجة فيعرض لا محالة
ان لا يكون القياس في الحقيقة قياسا والقياس يوجب عليك عكس هذا ايضا وهو ان اجناس المغالطات
اللفظية هي هذه وسيرد عليك هذا القياس في موضعه من بعد ومثال التبكيت المغالطي لاشتراك الاسم
لمن يقول للمتعلم انه يعلم او لا يعلم فان لم يعلم فليس بمتعلم وان علمه يحتاج الى ان يتعلم والمغالطة في هذا ان
قوله يعلم يعني به انه يحصل له العلم ويعني به يحصل له العلم والذي يعلم ليس يتعلم بصدق اذا كان ليس يعلم
انه لا يحصل له العلم ويكذب اذا كان بمعنى يحصل له العلم وربما كان لفظ يستعمل في لغة العرب دالة على الفكرة
والروية وربما كانت دالة على حصول العقل بنفسه وكذلك قول قائل هل شيء من الشرور بواجب
او ليس بواجب فان كان واجبا فكل واجب خير فبعض الشرور خير وان كان ليس بواجب فلا يوجد
البتة فان ما لا يجب ليس وجوده ولا وقتا ما فليس بموجود بل يحل الموت والهرم وغير ذلك مما هو واجب
ضرورة والمغالطة بسبب ان الواجب وجوده غير الواجب العمل به وانما يقال لهما واجب باشتراك الاسم
ومفهوم الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم الواجب الاخر انه اشارة محمود وايضا قولهم لا يخلو
اما ان يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه او لا يكون فان كان هو القاعد بعينه فالشيء هو بعينه قائم و
قاعد وان كان غيره فليس القائم يقدر على ان يكون قاعدا والمغالطة ان قولنا القائم يعني به نفس القائم من
حيث هو قائم ويعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتا ما فيه فهذه امثلة ما يقع باشتراك الاسم فهذا
القسم هو الذي يحسب اعتبار لفظ مفرد واما المشاغبة اعني المماراة فانه لا يكون اللفظ الاشتراك واقعا
بحسب شيء من الالفاظ المفردة ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها كمن يقول للعدو لي يتعصب

فليس صح

٤٤

والمقادم لي باخذ وهذا مثال حسن في غير لغة العرب ومعناه ان هذه اللفظة يفهم منها تارة انك تتعصب
لي المراغمة العدو وتارة انك تتعصب للذي هو عدو لي وكذلك انت لاجل معاندتي باخذي او باخذ معاندي
واما الاشتباه بالعرض من الكلام العربي فان يقول قائل هل الشيء الذي يعلمه الانسان بذلك يعلمه الانسان
او ليس كذلك فان كان الشيء الذي يعلمه الانسان بذلك يعلمه والانسان يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر فان لم يكن
كذلك فاذا علم شيئا فقد علم غيره او يقول ما يعلمه الانسان فهو ما يعلمه ويعلم الحجر فهو حجر والسبب في هذه
المغالطة ان لفظة ذلك ولفظة هو تارة يشير الى المعلوم وتارة يشير الى الانسان وكذلك هل ما تبصره فاباه تبصر
فاباه تبصر وكذلك ما قلته موجود انت موجود هو وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجر الان قولك
انت موجود هو يجوز ان يفهم انت موضوعا وموجودا هو محمولا عليه ويجوز ان يكون انت هو تاكيد لقوله
قلته او صلة لقوله قلت ويجوز ان يقال الغلط في هذا على جهة اخرى ما قلت انه موجود انت ذلك موجود
وقد قلت ان الحجر موجود ويكون هذا فيه اظهر فهذا ما يقع الغلط فيه بسبب اسنادا واجزاء التركيب بعضها
الى بعض وقد يكون فيه بسبب اختلاف ايهام التقديم والتاخير فان القائل اذا قال ان العالم شريف امكن
ان تختلف الاعتبار فانه يجوز ان يكون العالم اخذه موضوعا والشريف اخذه محمولا ويجوز ان يكون المحمول
هو العالم لكن اخره كما يقال عالم زيد ومثال ذلك لو قال الساكت متكلم امكن ان يفهم ان الساكت يتكلم
وان يفهم ان المتكلم ساكت وباب الاتفاق في الاسم وباب المشاغبة يرجع الى خصلة واحدة وهي ان يكون المفهوم
مختلفا لكن الذي للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات بان يكون مشتركا بالحقيقة او يكون مشتركا
بالعادة للاستعارة والمجاز والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات كقول القائل معرفة الكتابة
فقد يفهم به معرفة يكون العارف بها الكتابة ويفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة وتركيبه يوقع
كثرة في مفهومه وكل واحد من لفظي الكتابة والمعرفة ليست مشتركة في هذا الموضع واما الذي بالتركيب
فهو ان يكون للقول عند التركيب حكم فيطلب ان يصدق ذلك الحكم عند التفصيل ويكون الغلط في التركيب
ولا سيما ان يقال القول مركبا فيكون له حكم وان يقال مفصلا مثال ذلك ان يقول قائل قد يمكن الجالس ان يمشي
والذي ليس يكتب ان يكتب فانه لما عطف قوله الذي ليس يكتب ان يكتب عطفه على انه في مثل حكمه في الامكان الذي
فيه ما يستغني عن تكرير الامكان مرة اخرى اخيرا بالعطف وعلى ان حكمه حكم المعطوف عليه فان فصل هذا كذب
ان يقال الذي ليس يكتب يكتب وانما كان يصدق مركبا على الامكان والقوة فكان معناه والذي ليس يكتب
هو بالقوة كاتب وتعلم الكتابة يعلمها ويعملها يجب ان يفهم هذا الموضع هكذا ولا تستعمل باشتراك
اسم في حديث انه ليس يكتب ففصل اشتراك الاسم فصل اخر قد مضى وكذلك اذا ركب بين قولنا
ليس يكتب وقولنا يكتب فان هذا ان ركب معه القوة فقيل الذي ليس يكتب بالقوة كان القول
صادقا فان فصل وحذفت القوة كذب القول وصار الذي يتعلم الكتابة الان هو في نفسه كاتب وتعلم
يتعلم ما يعلم كذا يجب ان يفهم هذا الموضع وبعد هذا اقول يمكن ان يفهم على انه بيان كلي ويمكن ان يفهم على انه

ليس صح

مثال آخر اما الاول فعلي ما اعتبر عنه ولو كان القول الصادق يجب ان يكون اجزاؤه صادقة لما كان من
يمكنه ان يقول الفاظ مركبا حقا واحدا العدد كان اتى باشياء كثيرة حقه وليس كذلك بل القايل حقا واحد الحب
ان يعتبر حقيقة في ذلك الواحد واما اجزاء الحق فربما كانت باطلة كقول القائل لو كانت الخمسة زوجا لكان
زوج لا ينقسم فان هذا الواحد حق وليس يلزم ان يكون جزءاه حقين واما الثاني فهو انه اذا صح ان يكذب
يصدق القول المركب من ان يكذب ولا يكذب مفصولا عنه القوة على انه مفصوله صادق صدق من
امكن ان يغالط فيجعل من استفاد قوة على امر ما واحد بعينه فقد اقتدر على امور كثيرة غير اذا كان اذا حال
القوة واخراجها واحدا وقد قيل في هذا الشيء آخر يوجب ان يكون هذا الباب و باب المرا واحدا فان
ذلك التفسير يجعل هذا المثال مشتركا في تركيبه لا مغالطا بتفصيل التركيب فيه ولا يجب ان يمنعه البتة فيجعلها
المثال الذي اورد وساير الامثلة ليس هو مثال ما يكذب بالتركيب وهو الغرض بل مثال ان الشيء
قد يختلف حال تركيبه وتفصيله واما الامثلة التي تحتاج اليها لهذا الباب فهي التي يكون التركيب فيها
كاذبا لا صادقا والمعلم الاول عول في ذلك على الافهام على ان هذه الامثلة قد يمكن ان يتعسف فيها ويتاول
على وجه يطابق ان يكون الكذب في التركيب لكنا نكره مثل هذا التعسف واما المثال الذي يوافق الغرض
فقول القائل مركبا الى شيء يمكن ان يحلس حال ما هو مائت فان هذا التركيب كاذب وجزاه ليس فيهما كذب فان
شاء احد ان ينظر كيف تفسير هذا على وجه يطابق الخطاء في التركيب فيلحق بهذا الموضع فصل من موضع آخر
واما الموضع الذي من القسمة فان يكون الشيء عند التحليل صادقا وعند التركيب غير صادق او مغلطا جاريا
الى الكذب وان كان له تاويل صدق وذلك التحليل اما بحسب الموضوع من القول واما بحسب نفس القول والذي
بحسب الموضوع من القول اما ان يكون القول صادقا على اجزاء الشيء مجموعة ويجعل صادقا على الاجزاء بالتفصيل
او ان يكون للشيء اجزاء ولها احكام في التفصيل فيجعل الشيء اجزاء نفسه وله احكامها التي بالتفصيل وربما
كانت متقابلة مثال الاول قول القائل ان خمسة زوج وفرد وكلما هو زوج وفرد زوج فالخمسة زوج كما
كل ما هو ابيض وحلو فهو ايضا ابيض وليس كذلك بل الزوج جزء من خمسة والفرد جزء اخر وليس هو بحسبها
زوجا وفردا وان كان في نفسه فردا بل له جزء زوج وله جزء فرد وهو مركب من زوج وفرد لا زوج وفرد وكذلك
قول القائل ان الاعظم مساو وزيادة فهو مساو ومثال الثاني ان الخمسة ثلثة واثنين فهو ثلثة واثنان
معا وهذا خلف والذي بحسب القول فمثل قول القائل ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد وهذا تركيب صادق
في تفصيلين كاذبين ولا سواء ان يكون الشيء يصدق مفصلا ومركبا فانه قد يكون القول مركبا صادقا
فاذا فصل كان كاذبا وكذلك يكون القول اذا اخذ مفردا صدق واذا ركب كذب او اوهم الكذب وكذلك
قد يكون القول باختلاف التركيبين كما قلنا في باب المرا مغلطا بسبب تضاعف المفهوم ومن امثلة هذه
الابواب قولهم انا استعبدتك بل حررتك وهو يعني انا استعبدتك وهو صادق وانا حررتك وهو
صادق فاذا اخذ مركبا على انه يقول اذا استعبدتك حين ما حررتك حتى يكونا مركبين معا كان كاذبا وعبارة اخرى

انا اياك

انا اياك جعلت عبدا حرا وقوله وانت حر حق كل اذا انفردوا واذا اجمعا للتركيب لا على ان يكون تركيب جزئين هما
حيران على مقابل على ان يجعلهما التركيب جزءا واحدا يتعلق لاجل احدهما بالآخر في تمام الكلام كان سبيلا الى المغالطة
لا يجب ان يفهم من هذا غير هذا وقد يورد ههنا مثال آخر انه قد قيل اخلوس من خمسين مائة رجل والذي يورد
من تفسير المفسرين له لا يجعله خاصا بهذا الباب وهو باب القسمة بل مثالا من امثلة ما يختلف بحسب بسبب
التركيب وكذلك المثال الذي قبله وليس يجب ان يكون كذلك بل يجب ان يخص اعتباره بباب القسمة الذي هو
في سبيله اما ما يقولون فهو انه اذا عني انه من خمسين قربه قبل مائة رجل استقام وان اضيف الرجل الى الخمسين
في تركيب القول استحال وكان لهم ان يقولوا ما هو الطف من هذا وهو ان من خمسين رجلا منهم اخيلوس حال اخيلوس
فقتل مائة رجل كان اشبه بالتعرف من قولهم من خمسين قربه واما الطريقة التي تؤثر ان يفسر عليه هذا القول حتى يكون
مناسبا للقسمة وهو انه لو ترك قولهم من خمسين فقتل مائة رجل قبلهم اخيلوس كان امرا لا يقع فيه غلط فلما
ركب الخمسين هذا النوع من التركيب صار سببا لان يغلط فيه فيظن ان اخيلوس قتل من خمسين رجلا مائة رجل
وليس باب القسمة مقصورا على ان يكون التفصيل صادقا والتركيب كاذبا بالامحالة بل ان يكون التفصيل واتحو
الصدق والتركيب واضح الكذب حتى الصدق صار سببا للكذب ويجب ان يفهم هذا الباب على هذا الوجه واما
الموضع الذي من الاعجام فمن الناس من قصره على المكتوب ونحن نجعله اعم من ذلك وهو ان تغير المعنى بترك الاعراب
او بتغيره لفظا وبالنبرات والسفيلات والتحقيقات والمدات والتشديدات بحسب العادات في اللغات
وبالعجم كتابة مثال الاول قيل عمر بتسكين الراء فلا تدري ان عمر فاعل او مفعول به مثال الثاني ان يقول بدل قوله
ان علينا جمعه وقرآنه ومثال الثالث ان ينقط على قوله ما اطرف زيدا وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد والتليين
والمد والقصر ويتشابه حروفه في الاصل ويختلف بالنقط واما المتعلق بشكل اللفظ فان يختلف مفهومه لانه
باختلاف اشكال التصاريف والتانيث والتذكير والفاعل والمفعول حتى يكون عند بعضهم المسالم فاعلا
سببا والوجع ويكون قول القائل ان الهيولى قابلة بطبعها فعلا ما فهي هذه الانحاء التي يقع بسببها الغلط
من جهة اللفظ وهي هذه لا غير وذلك لان اللفظ اذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط واذا لم يطابق المعنى بعينه
فاما ان يدل او لا يدل فان لم يدل لم يغلط فان ما لا يفهم لا يغلط منه وان دل على معنى فواضح ان ذلك المعنى لا يكون
هو المعنى المقصود فلا يخلوا اما ان يكون المعنى المقصود قد يفهم منه وحده او يفهم منه لا وحده فان كان منه يفهم
وحده فاما ان يكون وهو منفرد واما ان يكون مركب فان كان اعتبار ذلك من انفراد فاما ان يكون في جوهره
واما ان يكون من حال فيه واما ان يكون حاله يلحقه من خارج فان كان في جوهره فهو المشترك في جوهره وان كان في حاله
فهو المشترك في شكله وهيئته وان كان من حال ما يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه من الاعجام والنقط وغير
ذلك وهذه اقسام ثلثة واما الذي يلحقه وهو مركب فاما ان يلحقه في نفسه وحده وهو الذي في تاليفه اشتراك
وهو المماري واما الذي يلحقه لا وحده فيكون مع غيره فيكون اما صدقه مع غيره او لا صدقه مع غيره فيكون
اما التركيب واما القسمة فقد علم ان هذه ايضا ثلثة وان جميع المغالطات اللفظية ستة فصل واما المغالطات

ان علينا جمعه وقرآنه

التي تقع بحسب المعنى فهي سبعة واحد من جهة ما بالعرض والثاني من سوء اعتبار الحمل والثالث من علة العلم بالتبكيت
والرابع من جهة ايهام عكس اللوازم والخامس من المصادرة على المطلوب الاول والسادس من جعل ما ليس بعلة
علة والسابع من جمع المسائل الكثيرة في مسئلة واحدة واما التضليل الكاين بالعرض فهو ان يوخذ شيء عرض
له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضا غير واجب موحدا واجبا او يعرض له اعراض كثيرة فتجعل الاعراض بعضها
محمولة على بعض في كل موضع او يعرض شيء لشيء موحد في حكمه مثل ان يقال ان زيدا غير عمرو وعمرو انسان فزيد
غير انسان وهذا المثال يحيط فيه اهل الكلام في هذا الباب فاخذ بعضهم يؤدي الى ان هذا القياس غير منتج
فيكون الغلط لانه غير منتج ويكون من جهة الصورة لا من جهة المادة واحدا ما بالعرض وانما هو غير منتج لان الصغرى
اما سالبة واما الاوسط ليس محمول الاصغر بل جزء محموله وبعضهم يؤدي كلامه الى نتيجة صادقة فان زيد
غير انسان ما وهذا صحيح فيجب ان يكون التاويل راد الكلام الى غلط وجب من قبل ما بالعرض فنقول انه لما كان
عمرو غير الشخص اذ كان عرض الانسان ان كان غير عمرو فاحدهما واحد فلما كان زيد غير عمرو واحدا لا نوع وعمرو واشياء
واحدا جعل زيدا غير الانسان ايضا وكذلك اذا قلت فجعل زيدا انسانا وكان احد الاناس وعمرو واشياء
واحدا وعمرو غير زيد كان زيد غير زيد وقد يمكن ان يخرج لهذا وجه اخر في باب ما بالعرض قريب منه هذا ولكن لهذا
كفاية واما الذي من جهة سوء اعتبار الحمل فلان المحمول قد يكون محمولا بشرط وقد يكون مطلقا وقد يكون
محمولا في نفسه وقد يكون محمولا بالعرض اعني محمولا لاجل غيره كالرابطة لكن يقولوا ان ما ليس بموجود فهو مظنون
وكل مظنون هو موجود فلانه لا سواء ان يحمل الموجود على الاطلاق وان يحمل كانه رابطة او كانه موجود شيئا ما
وكذلك فرق بين غير الموجود على الاطلاق وغير الموجود شيئا ما وكذلك اذا كان الحمل على جزء واحد على الكل او على
جزء آخر وشرايط اخرى ذكرناها في النقيض يجب ان تراعى في كل حمل كان في مقدمة او نتيجة وان يكون في الكبرى
كما هي في النتيجة وعلى ذلك الاعتبار ولما الموضع المبني على ان القياس او التبكيت لم يورد صوابا في التبكيت
الحقيقي هو الذي يناقض به شيء ليس في الاسم بعينه بل وفي المعنى في المحمول وفي الموضوع وفي الاضافة وفي الجهة
وغير ذلك على ما علمت وانما يدخل الكذب فيها بسبب اغفال شيء منها ولا يبعد ان يدخل هذا الموضع في
المغالطات اللفظية من جهة ان المغالطة وقعت في اللفظ للتقصير فيه وايهام معنيين وان كان قد
يدخل في المغالطات في القياس من جهة ان القياس فيه على غير المطلوب حيث به ان يكون هذا التقصير اذا
وقع في الحد الاوسط فصار الحد الاوسط لفظا فقط واما في المعنى فلا يكون حد الاوسط اذ الحد الاوسط
يجب ان يكون معنى واحدا كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظية وكذلك اذا وقع من
جهة الطرفين فكانا يخالفان حدي المطلوب بشرط من الشرايط فيكون ذلك القياس ليس على ذلك
المطلوب فانه وان كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس ومن المغالطات المعنوية
فانه في لفظ حد القياس والنتيجة اختلافا فان المفهوم والمثال المورد في قوله يناقض به شيئا ليس
بحسب اللفظ فقط بل بحسب المعنى يشير الى هذا القسمة الاخير وهذا المثال الذي في التعليم الاول ليس يعم

وايضا انسانا فينتج ان عمرو اغير انسان صح

جميع وجوه سوء التبكيت بل هذا المثال على مذهب ساير الامثلة في وقوعها على حال مخصوصة لكن الغلط
في نفس القياس فقد يكون لوجوه اخرى من سوء التاليف وكونه غير منتج في نفسه او غير منتج في صورته
للمطلوب كما لكليتين في الشكل الثالث فانهما لا ينتجان كلية فاذا انتج منهما كلي فقد غلط فيه واما المصادرة
على المطلوب الاول فكيف يقع الغلط الاول فقد علمته وتحققت انه من العجز عن التفرقة بين هو هو و
الغير واما الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه ايهام العكس واعني باللازم كل محمول على الكل ذاتي او عرضي
وكل لازم للوضع في المتصلات وانما يغلط فيه ايهام العكس بان يسبق الى الذهن ان الملزوم ايضا
لازم للازمه واكثر ذلك من قبل الحس اذا وجد الحس شيئا موصوفا بشيء لم يفرق بين اللازم والملزوم
فاخذ كل واحد منهما لازما للاخر كمن يرى العسل اصفر وحلو فيظن ان كل واحد لازم للكل فيظن ان كل سيال
اصفر حلو وعسل وكذلك اذا راينا الارض وقد نديت بالمطر فكلما راينا ها ندية ظننا ها ممطورة كانه
لما كان الممطور نديا كان الندي ممطورا والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات فانها توجد في اللوازم
كقولهم فلان متزين فهو زان او متزين زانيا وكذلك فلان يطوف في الليل وهو مريب وقد يقع الغلط
من جهة العقل لا من جهة الحس مثل ما وقع لرجل يقال له ماليسس لما كان عنده ان كل غير ذي مبدء فهو غير مكون
اخذ ان كل مكون فهو غير ذي مبدء وكان عنده الكل غير مكون فجعله غير ذي مبدء وتعدى بخطابه الى
ان جعل ذلك المبدء مبدءا مقداريا ومن وجه اخر لما ظن ان كل كاين له مبدء ظن ان كل ما له مبدء كاين وكمن
يظن ان كل حار محموم لانه راى كل محموم حارا واما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة فهو في القياسات
الخلفية وذلك اذا اورد في القياس شيئا وحاول ارسال فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون فهو علة
لذلك الخلف بل يكون ذلك الخلف لازما كان هو او لم يكن كمن يريد ان يبين ان النفس والحيوة ليستا
شيئا واحدا بان يقول انه ان كان الكون مطلقا مقابل الفساد مطلقا فيكون ما مقابل الفساد ما
والموت فساد ويضاد الحيوة فالحيوة كون فالحيا يتكون وهذا محال فليس النفس والحياة شيئا
واحدا فان هذا المحال ان كان لازما مما قيل فيلزمه وان لم تكن النفس والحيوة شيئا واحدا وههنا فان
القياس منتج لكن لا المطلوب واما التضليل الواقع من جميع المسائل في مسئلة واحدة فهو ان يجمع
المسائل في مسئلة واحدة ليلتمس عنها جواب واحد واحكامها مختلفة لا تحتمل جوابا واحدا فيغلط فيجاب
فينتج منه المحال واذا اختلف المسائل في المحمول والموضوع قل وقوع الشبهة في ذلك فلم يتروج على
المجيب ولم يدع الجواب واحد وقد يتفق ايضا ويكون افتراق المسئلتين لا نحاء الغلط وذلك
في الاكثر اذا اورد محمولان ليسا بطرفي النقيض ومع ذلك لا يكون الموضوع مما قد يوجد فيه احدهما
او كلاهما كقول القائل هل الارض بحر او سماء فهذا ليس مسئلة واحدة وقد يكون من هذا ما هو اخفى وما
هو اظهر والذي يخفى فيه ذلك فقد يسئلون عنه معاجلين فان توقف المجيب نسبوه الى الخوف والى
العجز والتحير وان اجاب قادوه الى التناقض وقد يكون هذا الكثرة في جانب الموضوع مثل من يقول

ازيد وعمروان لن ام لا فان قال لا لشيء واوانه قال نعم فيقول فمن ضرب زيدا وعمروا فقد ضرب انسانا لا اناسا
اوانسانين وهذا قد غالط مغالطة غير التي نحو نحوها مع المغالطة التي نحو نحوها وهو من جملة لفظة الانسان ومثال اخر
اذا كانت الاشياء هي خيرات واشياء هي شرور فاحدث جملة واحدة فقيل هل هي خيرا وشر وكذلك هل هي بيض
اوسود وهذا يرجع ايضا الى باب التركيب والتفصيل فان خالفه في الاعتبار لانه يسئل عن الجملة ونقله
الى كل واحد فيجعل كل واحد خيرا وشرا واما ان كانوا اخذوا مع هذا زيادة فيسلموا ما شانه ان يسلمه الخصم
ان الحكم في الجزء والكل واحد وانه ما يعرض للواحد يعرض للكل فهذا يلزم لا محالة وفي بعض المواضع يجب ذلك
مثل ما يجب في الحدود والرسوم فهذه هي الوجوه والاقسام التي من جهة المعنى ونقول انه ليس غير هذه
الاقسام وذلك لان التضليل من جهة المعنى اما ان يقع من جهة اجزاء القول القياسي واما ان يقع من جهة جملة
القياس واجزاء القول القياسي واما ان تكون قضايا او اجزاء القضايا لا صدق فيه ولا كذب والتضليل
في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب فاذا ليس عنها وحدها اذا تها تضليل واما القضايا فاما ان يكون الغلط
وقع في القضية من جهة نقيضها او من جهة نفسها لا من جهة نقيضها فان وقع من جهة نقيضها فهو ان يكون
الكذب ليس نقيضها فاخذ ما ليس بنقيض لها نقيضا وهذا هو ان يكون ما هو سؤالان جعل سؤالا واحدا
فانه اذا استثل عن غير النقيض فليس السؤال واحدا واما ان وقع من جهة نفسها فيجب ان يكون لها لا محالة نسبة ما
الى الصدق حتى يظن به انه الصدق واذ ليست تلك النسبة من جهة اللفظ فهي اذا من جهة معنى الموضوع او معنى
المحمول او معنى النسبة اما الذي من جهة الموضوع فهو ان يكون القضية مناسبة لقضية اخرى في الموضوع بان
يكون موضوعهما واحدا او شبه واحد فيظن المحمول واحدا وهو العَمّ الذي من جهة احد المحمولات الكثيرة او يكون
المحمول واحدا والموضوعان مختلفين وهو الذي من جهة ايهام العكس او يكون النسبة والشرط مختلفا وهو
اما الاضافة او الجهة او المكان او ساير شروط النقيض فهذه اقسام ما من جهة القضايا واما الذي من جهة القياس
فهو ان يكون القول المأخوذ قياسا بعد وضع ما وضع فيه ليس يلزم عنه قول آخر غيره فان القياس في هذه المواضع
ليس قياسا على المطلوب المحدود وهذا اما ان يكون لا يلزم عنه شيء فلا يكون تاليفه قياسا وهو قسم
واما ان لا يكون القول اللازم اخر غير الموضوعات وهذا هو المصادرة على المطلوب الاول واما ان يكون
غيره ولكن ليس المطلوب هو وضع ما ليس بعلة علة فقد ظهر ان جميع انواع التضليل الواقع من جهة اللفظ والمعنى
ثلثة عشر وجها **فصل** وقد يمكن ان يرد جميع هذه الوجوه اللفظية والمعنوية الى اصل واحد وهو الجهل
بالقياس والتبكيت فان حد القياس مقول على التبكيت وللتبكيت تخصيص ان نتيجته مقابل وضع ما فانه لما
كان القياس هو الذي يلزم عنه قول اخر بالحقيقة لا الذي يظن انه يلزم عنه قول اخر وكان التبكيت قياسا
لم يكن شيء مما وقع فيه شيء من التضليلات قياسا وكذلك اذا اعتبرت سائر اجزاء حد القياس لم يتصادف
لهذه التضليلات اما الاسم المشترك فاذا وقع كان المعنى فيه غيرا وغيرا فلم يكن اشتراك بين المقدمات او بينها او
بين النتيجة ويدخل في هذا حال الاشتراك في التركيب والاشتراك في الشكل وجميع ما يتعلق باللفظ فان جميع ذلك

دل
على اختلاف

دل على اختلاف في المفهوم لا محالة وتثنية وتضعيف فيها لا محالة سواء صدقت التثنية او كذبت فاذا
اختلف المفهوم في شيء وكذلك لم يكن قياس بحسب تاليف المعنى بل بحسب تاليف اللفظ واما الذي من المعاني منها
الذي من العرض فانه ليس يجب ان يكون ما بالعرض لازما للشيء حتى كان لكل واحد منهما هو الاخر حتى ان كل شيء وافق
الابيض في موضوع فصار ابيض يجب ان يكون بالاضطرار حيث كان ابيض وكذلك لا يجب اذا كان المثلث موصوفا
بانه شكل وبانه مستقيم الخطوط وبانه مساوي الزوايا القائمتين ان يصير الجميع في حكم واحد فلا كل موجودين معا
في حال فيجب ان يكون ذلك فيهما بالضرورة ولا اذا كانا معا في شيء بالضرورة كالشكل في المثلث مع مساواة
الزوايا القائمتين يجب ان يكون بالضرورة في كل موضع وفي كل مقدمة قياس وبالجملة ليس يجب اذا
صدق اجتماعها مقدمات جزئية فيجب ان يصدق فيها مقدمات كلية او يكون نتيجة ضرورية واما الذي
من جهة شروط الحمل فانه لا يكون المقدمة المسلمة هي بعينها المستعملة في القياس ولا يكون الحد المشترك
في كل واحد من المقدمتين هو في الاخر اذا كان في احدهما شرط ولم يكن في الاخر كذلك ولا يكون النتيجة بالحقيقة
نقيض الموضع ان كان يخالفه في شرط فلا يكون قد قاس ولا شك ان الكاين بسبب الجهل بالتبكيت من هذا القبيل
وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس بعلة علة اذ كان يجب من اعتبار حكم القياس ان يكون
المقول في القياس علة للانتاج ويكون النتيجة من غير الموضوعات في القياس لازما عنها من بعد فاما التي من اللوازم فيشبه
بوجه ما بالعرض اذ يوجد اللازم الذي هو اعم والشيء الملزوم له شيئا واحدا كما كان يوجد العرضان شيئا واحدا او يوجد
الشيء وعارضه او محمول الشيء وعارضه شيئا واحدا وبالجملة فان موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض اعم من
موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم وذلك ان شئت الغلط فيما بالعرض هو ايهام الهو هو وذلك قد يصح
ان يعتبر للواحد من حيث هو واحد ولا يلتفت الى الكثيرة تحته واما بسبب الغلط في اللوازم فهو ايهام العكس الكلي
وذلك يحوج الى الالتفات نحو الكثرة فموضوعات احد الامرين اخص من موضوعات الاخر وان كان لكل اعتبار تام
براسه ليس حد الاخر بقسيم منه لكنهما يشتركان في موضوعات وامثلة قد مرت لك واما التي من اخذ المقدمات
الكثيرة بمقدمة واحدة فالسبب فيه انه يجب ان يكون في كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد وكذلك
ما يجري مجرى الموضوع والمحمول وهذا خلاف ذلك فاذا كان الحد الاوسط او الاصغر او الاكبر ليس واحدا لم تكن المقدمة
واحدة محصلة فيها محمول واحد على موضوع واحد واذا لم تكن المقدمات محصلة لم تكن القياس محققا بل كان القياس
ليس على صورته وعلى حده فبين ان جميع هذه يرتقي الى مبدء واحد وهو ان يكون القياس والتبكيت ليس على حد
القياس والتبكيت والسبب المقدم في ذلك وفي كل ضلالة سبب واحد وهو العجز عن الفرق بين الشيء وغيره والفرق
بين النقيض وغير النقيض فان الجهل بان ما ليس بنقيض نقيض كالجهل بالفرق بين الشيء وما هو هو وهذا النمط من الجهل قد يوجد
او لا لحض انواع الغلط الواقع من طريق اللفظ فان جميع هذه الوجوه اللفظية يشترك في ان ما لحض التبكيت من انه
على النقيض لا يوجد محققا فيه بل يكون النقيض غير نقيض في الحقيقة بل في الظن فقط اما فيما ينتج مخالفا للوضع الفاعل واما
في المقدمات المأخوذة فيها شيء على انه نقيض باطل ويكون غير نقيضه واما الذي باشتراك الاسم فنسبه الجز

الحدس

عن ملاحظة المعنى وعن قسمة المعانى وخصوصا فى الاشياء الخفية الاشتراك مثل الواحد والموجود حتى يتميز ما هو عما ليس هو هو

والعدهو وما ليس بنقيض عن النقيض والسبب والذى فى التركيب والقسمة ايضا مثل هذا وهو العجز عن تفصيل الغير

عن الهوهو اذا احتاط فلا يعلم ان حكم المفصل غير حكم المجموع فى التعجيم حتى لا يراعى الخلاف بين الشمس وبين ما شبه به فى

الكتابة مخالفة ما فى مد او قصر او غير ذلك وكذلك فى شكل اللفظ فان الذهن فى جميع ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة

اختلاف المعنى بحسب اختلاف اللفظ فتارة يظن ان المشارك فى اللفظ مشارك فى المعنى وتارة يظن ان المفارق

فى اللفظ موافق فى المعنى كان حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم الشيء وان اللفظ او حال اللفظ الذى يشارك فيه

النقص غير النقيض هو فى معنى النقيض كان النقيض فى اللفظ وحاله هو النقيض فى المعنى ومن قدر على التمييز بادر والاحتياط

الشيء نفسه وصار سماعه للفظ اشارة فيه على المعنى حتى انه اذا قال موجود واحد تخيل له مثلا ما هو الاولى بذلك والاخص

به كالموهو الشخص وبالجملة ما خص هذا الجليل من العجز بالالفاظ اولا وان شاركه بما فى المعنى فى ذلك ولان الالفاظ اكثر تضليلا

من المعانى ولذلك ما يقع الغلط فى المحاورة اكثر منها فى الفكرة والتضليل اللفظى يقع من جهة المخاطبة اكثر منه

عند الفكرة لان السماع اللفظى ادخل فى المحاورة واستلاحة المعنى ادخل فى الفكرة على انه قد يقع عند الفكرة ايضا فان

الفكرة قد يقع بالفاظ متخيلة لا محالة وحمله سبب الغلط مشابهة شيء شيئا ولولا المشابهة والمناسبة

لما غلط وهذه المشابهة فى الالفاظ اكثر منها فى المعانى فان المعانى اسد ولا سباب الغلط فى المعنى

مدخل فى انها يقع بسبب العجز بين الشيء وغيره واما الغلط من جهة ما بالعرض فلانه يعجز عن التفصيل بين الذى

هو هو بالعرض وغير بالحقيقة وبين ما هو هو بالحقيقة وان الذى من جهة اللوازم فقد بان الحال فى مشاكلة جهة اللوازم

لجهة العرض وانه اخص منه فى موضوعاته او مقتصرا على ما يجب ان يراعى فيه الكثرة كما قد مضى ذكره ويحصل بينهما كما

حيل يظن انه اذا لم يفارق الملزوم اللازم فكذلك لا يفارق اللازم الملزوم واما الغلط الواقع لسوء التبكيت

والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والاطلاق وما قيل فى شروط النقيض والسبب فيها اغفال ما يوجبه

نقصان يسير من تفاوت كثير وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس بعلة علة وجمع المسائل فى مسئلة

وذلك لانه فى المصادرة على المطلوب الاول يغفل قليل شيء من حد القياس وهو انه يلزم عن الموضوعات

نفس الموضوعات وفى اخذ ما ليس بعلة علة يغفل شيء يسير وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة

وفى جميع المسائل فى مسئلة يغفل شيء يسير من اعتبار ما يزيده مفهوم الجميع او يزيده مفهوم التفصيل وبالجملة يغفل

مراعاة التفاوت بين الغير والهوهو اذا كان يسيرا وقد بان لنا كمية الاسباب التى لاجلها يظن بما ليس قياس

انه قياس فقد علمنا اصناف القياسات المغالطية والتبكيتات المغالطية والقياس المغالطى ليس وحده هو

الذى يظن قياسا او تبكيتا ولا يكون بل والذى يكون قياسا ولا بحسب الظن فقط ولكنه لا يكون مناسبا

للموضوع الخاص بالامر ومن مقدمات مناسبة فان كانت صادقة او مشهورة او مسلمة لكن يوهم انه

مهندس فاوتى بقياس فى الهندسة غير مناسب للموضوع الخاص بالهندسة فانه مغالطة فى الهندسة

وخروج عن الهندسة بل يجب ان يكون القياس البرهانى من جنس الامر ومناسبا له انما القياس المناسب

المقبول الغير المنا

المقبول الغير المناسب هو للجدل وكيف لا وله للممتحن ان يؤلف من الكاذب المتسلم فكيف من غير المناسب

وغير المناسب وان كان جدليا فهو مغالطة فى البرهان فان المغالطة فى العلوم البرهانية هى ان يورد مقدمات على

انها صادقة ومناسبة ولا يكون كذلك وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية والمغالطة فى الجدل هى ان يورد

مقدمات على انها مشهورة ومسلمة ولا يكون كذلك وتسمى هذه المغالطة مماريه ومشاغبيه وهذا

المشاغبى ايضا اذا اورد مقدماته هى التى سلمت بل شبيهة بالتى سلمت وان اتفق ان كانت صادقة و

عقد منها قياس وهو بالحقيقة قياس فترويجها على المحاور على انه واجب مما سلم فيه فهو مغالطة عليه لانه و

ان كان حقا فهو حق فى نفسه لا بحسب التسلم من المخاطب ويجب ان يفهم هذا الموضع على هذه الجملة ولا

يلتفت الى ما يورده بعض متاخرى الفلاسفة والسوفسطائيون هم الذين يأتون بالقياس لا من الامور

المناسبة ولا فى المسلمة من ذات الامر ليست عن الذاتية بل الذى يتسلم من مقدمات وان كانت حقة فانها

اذا لم يكن بالحق من ذات ما يتنازع فيه لا ان يكون شيئا غريبا مشبها به فيما يسلم منه واما الذى يأتى بما

يسلم من ذات الامر فهو الجدلى فان الجدلى انما ينتج ان الوضع كذب عن مقدماته بحسب تسليم المجيب اياها والمحاورة

الامتحانية كانها جزئية من الجدلية ايضا وفى حكمها كما علمت وبالجملة فان تلك صنايع يتكلم فى ذات الواجب

وكل الصنايع موضوعها الحق والعدل ولولا ضعف المجيب لما كان يتم السوفسطائية صناعة التى هى

صناعة لا تنتهى الى غرض محصل واجب فانها وان حاولت المناقضة وتكلفته فانها غير محققة لا تنال

ما تكلمه اقل عنها انها لا تنال ذلك فلا تفيد وكيف لا يكون كذلك وهى مع انها لا تفيد وليست بسبب

الفائدة فقد تعسر على المستفيد الاستفادة وتشوش على العالم العلم بما بعد من الشك فهذه صناعة

معدة نحو الظن والتخيل والمحاكاة ومبتدئة منها وبذلك يروج على السامع وعلى المجيب واشياء لو لا ها

الاسباب المذكورة الثلثة عشر اما بانفرادها بعضها او باجتماعها اذ كانت هى اسباب الغلط واسباب

الغلط هى اسباب القياس المغالطى الذى يقبله من يغفل عن الضلالة فيروج عليها كانها مسؤول عنها

مسلمة فيؤلف عليه اذ كانت مسلمة فى ظنه وان لم يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة فان من الناس

من هو يغلط مع نفسه ويعتقد الجواب الفاسد قبل ان يسئل فكيف اذا سئل وقد يجتمع هذان جميعا

فى المواضع اللفظية فان السائل منهما يعتقد او لا خطائم يعده للقياس ويكون فاسد البتة فيما يسئل

ناقص السؤال يخلو سؤاله عن التوقف على العرض لبعض الاسباب المذكورة وقد يكون المجيب ايضا

يسلم الكذب لغلطه فى مثل مواضع الالفاظ المغلطة وغيرها وترجمة اخرى يوجب ان يفهم هذا الموضع

ان السائل قد يجتمع له ان يسلم المقدمة الناقصة البيان او الناقصة حرفا فلا وان ينتج الكذب وقد

يوجب ترجمة اخرى غير هذا وهو ترجمة فاسدة واذا كان جميع التضليلات التى يناقض بها انما

يقع من اسباب قياسات الكذب وقد عدت واذا اعطيت قوانينها المعدودة كانت ظاهرة فحصل

امام الذهن عدد جميع ما يجب ان يتقى فى جزء جزء من التبكيت الذى هو على عدد جزء جزء من القياس فان

بيان مغلطام

للقياس المغالطي اجزاكما للقياس الصادق وربما عاد احدهما الى الاخر باصلاح يسير بطريق الزيادة والنقصان
واذا كان كذلك فكان ذلك سببا واقناعي الغلط فانك تعلم انك اذا عرفتها بوجهها وربما توصلت منها
الى القياس الحق حين راعيت ما يجب ان تراعيه في اجزاء القياس الكاذب ولاح لك من اجزائها اجزاء الحق فلم يأخذ
مثلا اللفظ المشترك في جوهرها وشكله كشيء واحد في المعنى لم ينعقد عليك قياس مغالطة بسببه وكذلك
الحال في باب باب فانه لا يكون قياس محقق على الاطلاق الا وقد عنوت حدوده على الاطلاق فاذا رايت الحدود
لم يتميز على واجبها علمت انه لم ينعقد قياس على الاطلاق وعلمت انه اذا لم ينعقد قياس على الاطلاق لم ينعقد
قياس على المطلوب المحدود ولانك في مثل اشتراك الاسم وغيره لم توص الى المعنى لتحصل الحدود فقد لك لا قياس
مطلق ولا قياس محدود ولا قياس بحسب الامر في نفسه ولا قياس بحسب التسلم من المخاطب اذا كان انما ينعقد
عليك الغلط في هذه ومن اغفالك التغيير الذي يجب ان تحصره في اجزاء القياس بحسب ما يجب ان تراعيه من نقصان
وزيادة وتفاوت وقع بين الحق والكذب مثال ذلك في الغلط الذي يعرض في حلف السوفسطائي وموضع ما
ليس بعلة علة وكذلك الجامع لسؤالين في سؤال يجهل ان للمسئلة قضية والقضية الواحدة ذات محمول واحد
وموضوع واحد او ما في حكمه فينبغي لمن اغفاله مراعاة اجزاء المقدمة والذي يغلط من طريق ما بالعرض فمن هذا سبيله
وكذلك الذي هو كالجزء له وهو الغلط من طريق اللازم وايضا الغلط من طريق الاطلاق والتقييد غلط في الاجزاء
وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في اجزاء القياس من طريق المعنى لا يكون ثلثة بل اثنان
فقط ولا يظن ان هذه القوانين انما تتم لك اذا علمت كل موجود ونظرت في كل خطاء وصواب فان
ذلك لا تتناهى بل انما تتم لك اذا علمت الاصول والقوانين التي تنتزع من امورها ويكون سايرها على
قياسها وانت تعلم ان الجزئيات من التبكيتات البرهانية والجدلية غير متناهية بعلانيها او لان تكون
محصورة لانها حقيقية او شبيهة قريبة من الحقيقية فكيف الكاذبة التي لا تنحصر تحت حد فكيف الكاذبة
الغير المناسبة فمعرفة اسباب التبكيت المغالطي المطلق هو الى صناعة المنطق واما الجزئيات من
التبكيتات المغالطية في صناعة صناعة فمحلها الى صاحب تلك الصناعة واما التي في الامور المشتركة
فالى الجدلي وليس يمكننا ان نعطي اسباب الغلط في واحد واحد من العلمية بل يجب ان نعطي اعم ما يكون و
كذلك يجب ان نعطي ما يكون على الجدلي حله وهو الذي يرى جدليا وليس بجدلي كما ان للجدلي في صوابه اصولا
عامة فكذلك بازاء ذلك له في خطائه وغلطه اصول عامة تلك الاصول هي اصول القياس المغالطي الشبيه
بالقياس المقبول وليس بمقبول واذا اعطينا بحسب مقابلة الجدلي فقد اعطينا بحسب مقابلة البرهاني
وذلك لان المآخذ الجدلية يشتمل كما علمت بوجه ما المآخذ البرهانية وايضا فان نوع الغلط ووجوب
التحرير في الامرين واحد اذ كان الذي يغلط في الحق فيرى غير الحق انه حق هو بعينه الذي يغلط في المشهور
والمحمود فيرى غير المشهور انه مشهور واذا علم الغلط في القياس العام كالجدلي علم الغلط في التبكيت العام
وعلم التبكيت الذي في الظاهر ليس بالحقيقة فان القياس قياس بحسب نتيجة وتبكيت بحسب مقابل

لمع

نتيجة سواء كان مقابل نتيجة بقياس آخر يقابله او بغير قياس فيكون اذا كل قياس كان بالحقيقة او بحسب الظاهر
او كان جدليا بالحقيقة او جدليا بالظاهر فهو تبكيت واذ قد علمنا الاصول من عقد المضللات فقد عرفنا مواضع
الحل والجدلي هو الذي يلزمه ان يعرف عدد الاسباب للتبكيت الحقيقي والجدلي والمظنون تبكيتا حين يظن جدلية او امتحانية
معرفة بحسب المشهور العامي هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع تمت اخر المقالة الاولى والحمد لله رب العالمين
بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية فصل

فان المعلم الاول والذي يؤثره بعض الناس من قسمة الاقاويل ونعني
به فلاطون ان بعضها موجود بحسب الاسم وبعضها بحسب المفهوم ولا يتفقان وكانه يريد ان التضليل واقع
بحسب الاسم والحق واقع بحسب المفهوم اي ان الخطاء والغلط من جهة المسموع والصواب والادراك بحسب المفهوم
فليس اعتباره صوابا فانه ليست قسمة للالفاظ بالفصول ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ولا الالفاظ
التي تتجه الى المسموع هي في ذاتها غير الالفاظ التي تتجه نحو المفهوم فان اللفظ بعينه يصلح لان يستعمل في غير المعنى
الذي سلمه المجيب فيغالط به وان يستعمل بحسب معناه فلا يغالط به وايضا يستعمل في معناه ويغالط به
من جهة الغلط في المعنى وما غالط به زينن في اثبات ان الكل واحد بسبب قوله ان الموجود واحد فهل هو متوجه
نحو المسموع او هو ايضا مغلط الزينن ولم يخاطبه بحسب المفهوم نعم لو كان يتكلم بهذا او لا يتخيل الالفاظ
من حالها نسبة الى كثيرين لكان مغالطا بحسب الاسم لكنه مع ذلك قد يتخيل له مفهوما مما بل اللفظ بعينه يجوز ان يكون
مشتركا فاذا عني الى معنى واحد من معانيه واياه فهم المجيب صار ذلك اللفظ بعينه مقصورا به نحو المفهوم
ولا شيئا من الالفاظ الا ويمكن ان نقصد فيها نحو المسموع وجميعا يمكن ان يقصد نحو المفهوم ومع ذلك فقد يمكن
ان يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معا ولا اللفظ اذا غلط كان لانه لا اعتقاد هناك بل انما يغلط
حمل الالفاظ بحسب المفهوم فان الاقاويل وضعها الاول وحقيقة فائدتها ان يكون للمفهوم ولم يوضع
للمسموع على ان تقتصر بها على المسموع بل وضعت للمسموع ولاجل المفهوم فان ابطلت المفهوم ولم يكن هناك
دلالة البتة فلا يغلط فان اللفظ المشترك اذا كان يدل على كثرة ولم يلتفت اليها بطل ان يكون ايضا
دالا على الواحد فان ذلك الواحد يكون واحدا منها وقد يمنع ان يأخذها من حيث يدل عليها فاذا لم يدل عليها
لم يبق دلالة اخرى ينسب الى المسموع فيقال انها تغلط ولا تغلط فان كان الاسم واحدا ومفهومه كثيرا فتسلم
السائل من المجيب على معنى ذهب وذهب اليه المجيب ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى في الحكم
ويقاوم به فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط ولكن ليس كله كذلك ولا كل الغلط من هذا القبيل ولا كل ما
يدل على كثير لا يتفق السائل والمجيب فيه على معنى مخصوص من جملة معانيه فيكون اذا وقع حينئذ الغلط وقع
لا نحو الاسم انما الاول هو الذي نحو الاسم وكذلك ما كان من الالفاظ يقال قولا جزئيا ويدل بها على معنى في النفس
ياوي التصديق بمعناها في الاعتقاد واذا ظاهر قائلها بتصديق ذلك في القول فعسى ان يكون هذا
اللفظ هو الذي بحسب المفهوم الا ان ذلك بالعرض ليس لان وضع اللفظ كذلك وهذا مثل تصريح زينن
بان الموجود واحد وان الكل واحد فانه اذا كان رايه في نفسه هو ان الموجود يشتمل على كثير علم ان قوله ليس

٢ فيهما

بحسب الاعتقاد على ان اللفظ كذلك في نفسه بل على ان المجيب او القائل صرفه عن الاعتقاد وذكره كذبا فيكون
مثل هذا انما هو بحسب الاسم بمعنى ان القول لا يتعدى السماع الى الاعتقاد فانه لم يكن معنى قولهم بحسب الاسم
هذا فلا هذا القول يجب الاعتقاد ولا يجب الاسم ولا القسمة المذكورة في الاول صحيحة فلا كل ما يضلل يضلل
بالمسموع ولا كل ما يضلل بالمسموع يكون بسبب ان الاسم مشترك وقد علمت هذا فانه ليس كل تبكيت
سوفسطائي لفظي يعرض من جهة الاسم على ان قوما اخرين قالوا ان الامر ليس كذلك بل القياسات التي تكون
دالة على وجوه مختلفة هي التي من قبل ان اللفظ لا يتعدى المسموع وليس جميع ذلك من قبل اشتراك الاسم بل بعضه
والبعض منه فان اللفظ قد يغلط من وجوه غير الاشتراك في الاسم فباطل ان يكون كل تغليط لفظي من جهة
اشتراك الاسم فاذا الاسوا ما قلناه من ان كل تبكيت سوفسطائي اما ان يقع التضليل فيه من جهة اللفظ
او من جهة المعنى وما ارادوا ان يقولوه ان كل ذلك من جهة الاسم فقط ومن جهة المعنى يقع الصواب ولا سواء
ايضا ان يقال كل تضليل اما كذا واما كذا وان يقولوا كل لفظ قال المعلم الاول والاصح من ذلك ان الرجل قد
اعرض عن تعريف القياس مطلقا واخذ يتكلم في القياس المشبه والتبكيت المشبه وانما يعرف القياس الردي
بعد ان يعرف القياس الجيد فنعلم حينئذ ان القياس الردي هو ان يكون له صورة القياس في ظاهره او يشبه
صورة القياس ثم يفارق بالمادة وان ذاته اما ان يكون من جهة كذب وفساد في المقدمة المأخوذة عن
طرفي النقيض من غير مراعاة لكن يستعمل ان الساكت متكلم والمتكلم ليس بساكت فينتج مثلا ان الساكت
ليس بساكت واما ان يكون من جهة فساد في جهة التاليف وان كانت المقدمات صادقة بحسب
اعتبار انفسها مثل قول القائل ان شعر اوميرس دائرة اي يرجع اخره الى اوله كانه يذكر في اخر كل بيت
ما ذكر في اوله ثم يقول وكل دائرة يحيط بها خط كذا او كل دائرة لها شكل فان المقدمة الصغرى صادقة
والكبرى صادقة لكن ليس لها بينهما حد مشترك الا في اللفظ فليست من حيث المعنى لها ائتلاف
او يكون الفساد من جهتين جميعا كقول القائل ان الانسان يعطي المعطي والمعطي ليس له فالانسان
يعطي ما ليس له ثم ياخذ هذه المقدمة فيستعملها ان الانسان يعطي ما ليس له وكل حرام ما ليس له فالانسان
يعطي الحرام فقط فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين وذلك لان الصغرى كاذبة وقد انتجت
من قياس كاذب لان المعطي يقال للشيء عند ما يريد ان يعطيه المعطي وهو له وانما يصيره لغيره عند القبول
وذلك بعد فعل المعطي فاذا الانسان يعطي ما ليس ما ليس له بمعنى اخر وهو انه ليس له ان يتناوله
شرعا واما كل ما ليس له بحسب الاستيلاء فليس بحرام عليه وايضا فان القياس غير منتج وهذه
هي وجوه فساد القياس وقد قيل في هذا المثال وجه اخر لا يلتفت اليه واذا خلا القياس عن كذب
المقدمات وفساد الاشتراك وله صورة قياسية فهو قياس صحيح قد اطلع في مكانه وجاء من طريقه و
طرح الالتفات فيه الى الالفاظ لم يعرض غلط حق فيجب على من يتعرض لابانة اسباب الصواب والخطأ
في النظر ان يعلم اذا صورة القياس وكيف يكون ومادة القياس وكيف يكون ثم ينتقل الى السوفسطائية

واما من فعل فعل فلاطون فاخذ يتكلم في السوفسطيقى ولم يحصل القياس اولا فقد عمل هذا وخصوصا
اذا ظن ان كل ما غلط فهو من الاسم فيرى المهندس يغلط لان المثلث اسم مشترك عنده وان مهندسا ان استعمل
لفظ المثلث على انه مشترك ثم نص لا على الشكل المعلوم بل على شيء اخر من الاشكال مثل قطع زايد بمخروط
او مثل شكل يحيط به ثلث خطوط قوسية ثم توجه الى مغالطة على معنى المثلث لكون غلطه بسبب اعتقادي
او لفظي ويرى انه لا محالة يعرض لان يغلط لاجل ذلك وما الذي يمنع ان يكون الاسم مشتركا ولا يغلط بان
يفهم المجيب ويبحث عن قصد السائل فان اطلق المجيب الجواب فذلك لانه تصور معنى ما اياه قصد بالايجاب
والسلب وربما لم يكن علم ان الاسم غير ما ذهب اليه ودلالته ثم ان عقد عليه قياس ولم يوت في الحد المشترك
مثلا بذلك المعنى فيكون الزلة بالحقيقة لانه لم يعلم القياس وماهيته فان غلط المجيب وقبل النتيجة فليس
انما اخطا من جهة ان الاسم غلطه وكيف يغلط والمعنى الواحد متصور عنده واحدا بل انما غلط لانه لم
يعلم صيغة القياس وحده الحد المشترك وورد عليه الغلط من جهة الفكر لا من جهة القول وكذلك
في امثلة اخرى لا يتعلق باللفظ من جهة الاشتراك فيه بل من جهات اخرى مما قد علمت مثل ان يسئل
انسان هل يصدق القول بان الساكت متكلم او لا يصدق او يصدق مرة ولا يصدق اخرى فان
اجاب المجيب بانه لا يتكلم البتة ويعني ما دام ساكتا وكان الذي يسال يظن انه سلم ان لا يتكلم في وقت
اخر البتة فلم يجب ان يجتمع من المقدمتين قياس فما الذي يجب ان يقال ان الغلط فيه من ان العقدين مختلفان
وان تاليفهما الى مقدمة يقترن بها الانتاج ليس تاليفا واحدا بل احدهما تاليف نحو المطلوب
والاخر لا تاليف او يقال ان السبب فيه الالفاظ فقط من دون افة اعتقادية كلا بل الافة القريبة
هي في نفس القياس فيجب لا محالة ان يكون المعرفة بالقياس سابقة حتى يمكن ان يقال بئس ما علمت
ايها المجيب حين سلمت هذه الاجزاء فاتى بمعنى تحصل عندك ثم لم يوت بذلك المعنى في الحد المشترك وراج
عليك فاذا كيف يمكن ان يعرف المجيب خطاءه فيما صنع من غير ان يكون قد عرف القياس فكيف نصنف
في تعريف سوفسطيقى واما ان الاسم يغلط ويضلل ولا يعرف انه كيف يغلط فاما الاسم المقول على
اشياء كثيرة فانه اذا استعملت في السؤال فاجاب المجيب عنه بايجاب او سلب ولم يقصد نحو معنى ما
واعتقاد ما فذلك الذي يسلمه هو لفظ فقط لانه الاسم الذي لا يفهم معناه ويجوز ان يكون دالا على اي
واحد شئت مما لا نهاية له من المعاني اذ انما يحدد مفهومه في عدد اذا كان يفهم واذا لم يلتفت الى المعنى لم يكن
الاسم مفهوما ممن يسلمه فانما يسلمه قولا ولا اعتقادا ومثل هذا المجيب ليس انما يغلط بل لا يعقل فليس
اذا الاقاويل قسمين مضلل وحق على ان المضلل هو الذي عند المسموع والحق هو الذي عند الاعتقاد ويجب
ان يجعل الذي عند الاعتقاد جنسا للاقاويل الصحيحة فان هذا الذي يغلط من جهة اللفظ هو ايضا يغلط من جهة
اعتقاد ما وايضا فان عددنا انواع غلط من جهة الاعتقاد لا ذنب للغلط فيها كالذي بالعرض وبالجملة تلك
السبعة المعنوية وليس يحسن الذي يقول يجب على المجيب ان يستقسم اذا لا يفهم منه معنى البتة او يستقسم

نا مع التنبيه صح عن صحة المقابلة

وانما يستقسم اذا فهم ان له معاني كثيرة ثم لم يفهم غرضه من جملتها فاما اذا سبق اليه منها معنى واحد لاح لذهنه فكيف
يمكنه ان يأخذ في استقسام بل انما يسلم او ينكر ونحو ذلك المعنى في حدود ما يسلمه من المقدمات للقياس عليه
وشروعه في تقسيم دلالة اللفظ عليه من قبيل التعليم ليس من قبيل المخاصمة على قاعدة انه مساو في المرتبة بل
للمخاطب ان يستفسر المعنى الذي يريده المتكلم واما ان يقسم عليه الوجوه فهو خارج عن عمود الخصام مشير
الى التعليم فانه اذا قسم عليه ومضى الى معنى واحد كفى الى ان يستقسم وينص على ذلك المعنى ويذهب ذكر ساير
الاقسام لغوا وردمه على سبيل تكلف ما لا يحتاج اليه تبذخا واظهارا للقدرة وقياما مقام المعلم على انه
قد ينعقد من الالفاظ التي ليست مضاعفة الدلالة وكثيرة المعاني مغالطات بحسب تركيبها مثل قولهم هل
احاد الرباعية مساوية لاحاد الثنائية فان اخذت مساوية قيل فاذا الجملتان متساويتان وان
قيل انها غير متساوية قيل فالاحاد التي منها تركيب الثنائية مخالفة للاحاد التي منها تركيب الرباعية لكن
الرباعية مركبة من احاد الثنائية فكيف يكون غيرها ومخالفا لها او نقول هل الوحدات التي في الرباعيات
مساوية للثنائيات التي فيها او بعض الوحدات التي تساوي ويكون متحدة بالثنائيات وبعضها
لا يكون وكيف تساوي الوحدة الثناوية واللواتي يتركب الشيء من اربعة منها اللواتي تركب الشيء
من اثنين منها وكيف خالف الوحدات الثنائيات الا وحدات ايضا اجتمعت واذا كانت كل واحدة
لا يخالف كل واحدة من الثنائيات لم يخالف باربعة الوحدة الثنائية ومثل ما يقولون هل العلم بالاضداد
واحد فان قيل العلم بها واحد قالوا فالعلم بالمعلوم هو العلم بالمجهول فالمجهول علم وان قيل يختلف قيل
فبماذا يعلم الخلاف اذا اقترن العلمان فاذا هذه القسمة لا يغني في التحذر عن الغلط في كل موضع
يقع فيه الغلط من اللفظ بل انما يغني في ذلك التقدم بمعرفة القياس اولا ومراعاة شروطه فانه هذا
الانسان اذا سلم ان ان كنت تتكلم على معنى ما لاح له ثم غلط لم يكن ممن يظن ان كل شفاء وجهة انما هو
في القسمة ان يلومه او يقول له لم لم يقسم معاني هذا اللفظ او يستقسم وكان لصاحب المعرفة
بالقياس ان يلومه ويقول له لم لما فهمت بقولك ليس يتكلم في تسليم الصغرى كذا وفهمت في تسليم
الكبرى شيئا اخر لم تعلم ان الاوسط ليس بواحد فما ابعد من الحق من يظن ان كل غلط من جهة الاسم وان
كل شفاء من جهة القسمة ثم ان كان المجيب يحتاج ان يقسم فما يفعل في المعلم اذا علم واراد ان يظهر عند
من لا معرفة له بما هو عنده ظاهر معروف وخاطبه بما يفهمه وهذا المعلم وليس له عنده معنى واحد ليكون
تعليمه على نحو المسألة والجواب حتى يلزمه مطالبة المتعلم بالقسمة فيأخذه يستقسمه كذا بل المعلم لا يسأل
انما يضع ويقول ولا يقسم شيئا بل يتنبه على المعنى الواحد الذي يريده من غير حاجة في التنبيه على ذلك
المعنى الواحد الى ان يقول ان اللفظ قد يدل ايضا على معان اخرى وانه مشترك فمنها كذا ومنها كذا وكذا
المبرهن لا يسئل عن طرفي النقيض بل يضع الحق انما الممتحن يفعل ذلك وهو بالحقيقة جدلي والجدلي ايضا
يقصد نحو المعنى ولا يحوج الى قسمة اللفظ المشترك ولا اذا قسم ولم يعلم ان القياس كيف يكون يعنيه

القسمة

القسمة ولا اذا قاس ولم يكن قسمة توحد حدا وسطا ضره ترك القسمة والمتشاغب والسوفسطائي متشبه
بالبرهاني والجدلي وان يخالفهما بان قياسه مظنون وبالجملة فان قياسات الغلط ثلثة قياس غلط في طلب
الحق وانما وقع سهوا والسبب فيه ان قايسه طلب ان يبني على المبادي الخاصة وان يساق الى الحق لكنه
سها فقاس على شبيه بالمبادي الخاصة لا عليها واما بنى على المبادي الخاصة وغلط في البناء والقياس المشاغبي
الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب والسوفسطائي الذي الغرض فيه اظهار الحكمة وفضل البيان والمراي
والسوفسطائي يستعملان الشبهات بالمقدمات العامية والخاصية التي يجري مجراها وما يجري ما ليس
خارجا عن الصناعة فيجب ان يكون الشغل مصروفا الى ان يعلم ما القياس الحق وما المظنون فهذه الاشياء
انما يحوج بها المعلم الاول نحو ابانة ان الرجل الذي يدعي انه معلم لجنس الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب
ولا يبين وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي وقد صدق فان معلمه قليل الاجداء فيما يضيعه ويضعه
في العلوم المنطقية والنظرية فان احدى شيئا فعسى ان يكون ما علمه في العمليات وكان العلم يمكن
تصحيحا في زمانه بل كان او هما ما معدة لمن يريد عليها بالتهذيب كالمعلم الاول وليس في معرفة القياس
المطلق ايضا كفاية في ان يعلم حقيقة اصناف التضليلات بل بنا حاجة ايضا ان يعلم فصلا اخص
من ذلك وهو ان يعلم القياس البرهاني المناسب والقياس الخارجي الجدلي الماخوذ من غير المناسب بل
من المشهورات فانه وان كان قد يتالف منه ما ينتج الحق فانه اذا لم يكن على سبيل التسليم والتسليم
والمجادلة على سبيل الامتحان عاد مغالطيا مثل قياس بروسن في تربيع الدائرة وقد حكيناه في كتاب البرهان
ثم من بعد ذلك فيعلم ايضا ان التضليل منه ما يكون خارجا بها بلا التحديد وهو التضليل المشاغبي كما فعل
رجل يقال له انطيفن في تربيع الدائرة فانه قال لا يزال يداخل المربعات بعضها في بعض الى ان يسقط في
سقط الزوايا او باجزاء من اضلاعها مساحة المحيط فيكون حينئذ قد مسحنا الدائرة فخالف الموضوع
لصناعة الهندسة والمبادي الاولى لها وخرج عنها اذ وضع الخط مؤلفا من النقط او ظن ان اجزاء المستقيم ربما
ينطبق على المستديرة ومنه ما يكون مناسبا ويكون الغلط واقعا بعد حفظ اصول الصناعة ومبانيها
وانما وقع ليس لمخالفتها بل لسوء استعمالها والبناء عليها مثل تربيع رجل يقال له ابقراط فانه وجد اشكالا
هلاليا هو قطعة من قطوع الدائرة تساوي مثلثا وقد ساوى مربعا ثم ظن انه اذا قسم الدائرة بهلاليات
بادي اخر الامر الى ان يحصل بجملتها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هي مساوية لمربع وخفي عليه ان
الدائرة لا ينقسم على تلك الهلاليات والمشاغبة جورما يتكلفه خصم من خصوم المحاورة نحو الغلبة
ومن قصد الغلبة نفسها توجه اليها خبط العشواء وقرع كل باب ومن الناس من يغالط ليس للغلبة
بل ليظن به الحكمة وفرق بين الامرين فانه لما كان الذي يريد الغلبة يعترف بانه انما يغلب على غير الحق
لشدة قوته وربما كان افتخاره ان يغلب وهو على الباطل اكثر من افتخاره بان يغلب وهو على
الحق لان الحق ناصر والباطل خاذل ومن غلب ومعه ناصر اضعف حالا ممن غلب ومعه خاذل فالاولى

ان يسمى طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغبيا وان يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيا سوفسطائيا
وبالجملة اذا اشبه الكلام بالقياس الجدلي ولم يكن جدليا بالحقيقة كان القياس مشاغبيا واذا اشبه بالحكمي ولم يكن
حكميا كان القياس مغالطيا ونسبة المشاغبي الى الجدلي هي نسبة المغالطي الذي يورد مثلا الخطوط على ما ينبغي
في عمل هندسي مثل ابقراط المذكور الى الحكيم الهندسي الا انه لا يسمى مشاغبيا اذا حفظ قانون الصناعة لانه
ليس يأتي بالامور العامة بل الامور الخاصة بالصناعة واذ هو بالاتيان بها ان اصاب لم يكن جدليا فكذلك
في الخطاء فيها لا يكون مشاغبيا واما انطفاس وهو مشاغبي وكذا الكلام المنسوب الى زينن يستعمله البتة
ان الحركة بعد الطعام عشاء نافعة او لسان بقوله ان الحركة بعد العشاء نافعة عرضا ماله وان كان بعض
المشاغبة اقرب الى الجميل من بعضها فان اخطاء انطفاس في ذلك اقرب الى العذر من خطاء من قال ان
الحركة بعد العشاء واجبة بحفظ الصحة انبا عاقالنون رسلن فان اخطاءه من قبيل الامور العامة المشهورة
لا من قبيل الامور الخاصة بصناعة المنطق وذلك لان الكذب في ان الحركة بعد الطعام نافعة ظاهر للجمهور
من الكذب بان الخط المستدير يتألف من نقط او من قطع صغار من المستقيمات وكما ان الجدلي ليس يختص بموضوع
محدود وكذلك المشاغبي والسوفسطائي والبرهاني هو الذي يختص بموضوع ما والجدل ايضا ليس حكمه
حكم الصناعة الكلية البرهانية التي هي الفلسفة فان تلك ببرهن والجدلي لا ببرهن وذلك لان الجدلي ليس
عمومه كعموم الفيلسوف الاول وذلك لان الفيلسوف الاول ليس عمومه بانه يتكلم في اي شيء بل عمومه
لان موضوعه هو الموجود بما هو موجود اعم من كل شيء والجدلي ليس عمومه بان له موضوعا ذلك الموضوع
واحد عام بل عمومه بان كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الامور المشتركة وليس شيء من الصنايع البرهانية
جزئيتها وكليتها مبنيا على السؤال فان السؤال للتسليم والتسلم بعد التسليم والتسليم على الاختيار والسائل
ينتفع بكل ما يسلم له او لا يكون له فائدة من السؤال واما المبرهن فبنى على الحق ويكون له في كل نوع من النظر
مباد معينة اذ ليس كل شيء نافعا له والذي ينتفع في كل صناعة امور معينة هي الاصول فيها واذا لم
يستعمل المستعمل النافع فيها وفي جحدها فقد امتنعت مناظرته بالمبني عليها ولم يكن صاحب الصناعة
محاورته فيها واما الجدل فكيف يكون له مباد محدودة واعماله ما يتسلمه وما يكون مشهورا مناسبا كان
او غير مناسب والمشهور قد يتبدل ثم قد يجتمع الشهرة في طرفي النقيض على نحو ما حللت ذكره فيما سلف
والجدل اذا لم يسلم له المبدء الموافق للشيء تحير ولم ينتفع به وكذلك الصناعة الامتحانية اذ هي مبنية على
على التسلم وليس لها من حيث هي امتحانية ايضا موضوع محدود اذ هي والجدلية على منهاج واحد لكن الجدلية
اعم اعتبارا منها كما مضى لك وبالجملة فان الصناعة الجدلية والامتحانية ليست تحددان بان لهما موضوعا
بل بسلب الموضوع وان ليس لهما موضوع ولكونهما غير محدودي المبادي والاعراض معا صار العامي ايضا
يجادل وينازع وربما يظن انه يمتحن فصل قد كنا قدمنا فجعلنا اجزاء الصناعة المغالطية خمسة
وفرغنا من شرح القول في واحد منها وهو التبكيت السوفسطائي فينبغي ان ننتقل الى ساير الاقسام فكان

الذي

الذي يلي القسم المذكور وهو التشنيع برد القول الى كاذب والى شنيع وينبغي ان نتكلم في اسبابه فنقول
انهم انما يتمكنون من انتاج ذلك بان يكون ما يسألوه ويسلموه غير محصل ولا محدود وبان يجمعوا مسائل
في مسألة واحدة بالفعل وبعده ان يكون المسائل كثيرة في الحقيقة وان كانت واحدة بالظاهر وبالفعل
وكذلك ان يخلو بشرط التناقض او غير ذلك مما يتوصل به الا انه يصير الجواب مشوشا غير مفصل فيلوح لهم الطريق
الى التشنيع وبالجملة فانما يتيسر لهم هذا باحتيالهم في تسليم شيء متفرع متشعب على جليته فاذا عاد المجيب
كالمتعلم المستفهم وواقف واستفصل لم يمكنهم الامعان في هذه المغالطة ويجب ان يفعل هذا في اول
الامر وحين يصنع ويسلم لا حين ما يقرب من الخلف وعندما يشرف رفع الكلام عليه وقد بينا في الجدل
ان ذلك كيف يكون جيدا وكيف لا يكون جيدا وكثيرا ما يحتالون عند ما يحقق عليهم المجيب ان يخرج جوابا
مخرج ما لا ينفعهم بتهدية يركوه وانتقلوا الى سؤال آخر كانهم يستفهمون حتى يجدوا مهلة فكر وموضع تعلق
ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب ان يراعي مذهب كل من يريد ان يغالطه وحينئذ ينظر الى الاشياء التي
يقولها اصحاب ذلك الرأي والمذهب مما هو مخالف للمشهور مكروه عند الجمهور فانه لا يخلو رأي من الاراء
من مثل ذلك فيتمسكه على رؤس الملاء وايضا فانه يطلب من آرائه وان لم يكن مضادا للمشهور كان مضادا
مقابلا لما يتجه المشهور فيبكته بذلك فان انكر المشهور شنع عليه وان قبل بكته فيضطره الى ان لا يسلم
المشهور خوفا من التبكيت فيقوده الى مخالفة المشهور والتشنيع عليه به وينبغي ان يتأمل كل من المغالط
والمغالط اصناف التشنيع بحسب العقل واللسان وبحسب الاعتقاد واذا تأمل المجيب الشنع بحسب
القول الذي اليه يساق فلم يكن مطلقا بل كان عند قوم دون قوم وربما كان الشنع شنعا عند قوم غير من
نصر المجيب قولهم واحسن من هذا واقطع للشغب ان يتبين ان الخلف لم يلزم مما يسلم وهو الذي من عادة الجدلي
الصرف ان يشتغل به الا ان هذا ليس من هذا الباب بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ومن باب سوء التبكيت
وكثيرا ما يكون المشهورات قولا غير المشهورات عقدا في الناس والمشهورات باللسن غير المشهورات بالطبع
والمشهورات بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة والمشهور عند الحكماء
غير المشهور عند الجمهور مثال الاول ان المشهور المحمود لفظا هو ما هو احسن قولا والمحمود عقدا هو ما هو اوفق
مثال ذلك ان المحمود قولا هو ان الاولى ان يموت محمودين وربما كان المحمود عقدا هو ان الحيوة في الذم خير من
الموت والمشهور قولا هو ان العدالة مع الفقر اثر وربما كان المشهور عقدا ضده ومثال الثاني ان السنة
تجعل العدالة خيرا واما موجب الطبع فهو ان الانتفاع خير ولو بالجور ومثال الثالث ان تزوج الرجل على
واحدة مطيعة واحاسها مكروه في الشريعة العامة وليس بمكروه في الشريعة الخاصة ومثال الرابع ان الحكماء
يقولون ان السعيد هو العدل والجمهور يقولون هو الملك المظفر فيجب ان يكون هذه الاشياء محصلة
عند الممارين حتى اذا سلم جانب شنعوا بالاخر وان يكون محصلة عند المبتلين بالممارين حتى لا يغالطوا وان
يتكلف ان يكون كلامه على حسب الاحسن بالقول او الاحسن بغير المكتوبة او الاحسن بالسنة بان يروه حلفا من

جهة المشهور الآخر بل يجب ان يقابل المتعسر منهم عند توجه الكلام الى الخلف بحسب مشهور مما ذكرناه انه
ليس خلفا واستعانة فيه بالمشهور الذي يقابله ان وجد فان مغالطة المغالطة عدل وقد مضى في هذا في تعليم
الجدل قول شاف على ان اكثر ما ينصره المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب السنة وبحسب الاجمل
فيكون الخلف الذي لا يجهر به كما يتبع ذلك في الاكثر خلفا يتبع مقتضى الطبيعة ومقتضى السنة الخفية في
الناس الذي لا يجهر بها فيقابل ذلك بالمشهور الحقيقي الذي هو واضح وعلى ان يمكنهم من سؤالات تجر
الى مخالفة المشهور الحقيقي قليل بل اكثر ما يصرون به الى مشهورات ليست حقيقية وربما كان الطرفان
غير شنعين ولكل واحد منهما مناسبة من المحمد يمكن ان يؤيد بيسير اخذوا اسئل مسلم ايهما كان اكد حده الثاني
بشيء يسير يسع به ومثال هذه مثل قولهم ايرى الحكما بطبعهم ام هل البلد والسؤالات التي منها يتمكنون
في انتاج الخلف المخالف للمشهور هو مثل قولهم اترى طاعة الاباء والسنة اوجب او طاعة الحكماء وايهما
سلم انتج منه خلفا فان سلم ان طاعة الاباء اوجب انتج منه فاذا طاعة العقل والحكمة غير واجبة وان سلم
ان طاعة الحكماء اوجب انتج منه فاذا قد يصير عصيان الوالدين ومخالفة واجبين وكذلك اذا سئلوا اهل
ينبغي ان يفعل ما هو اصلح او ما هو عدل واي الامرين اولى ان يؤثره اذا لم يكن يمكنه غيرهما ان يظلم او ان يظلم
وامثال هذه وفي الاكثر الامر يكون احد الطرفين يجلب الى مخالفة الحق والآخر الى مخالفة المشهور والحق ما عليه
الحكماء والمشهور ما عليه الجمهور واذا وقع في امثال هذه الشناعة ان جروا الى مخالفة الحق حملنا عليهم
بالمشهور واذا جروا الى المخالفة للمشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق وما عليه الكثير وعلى ما مضى في ذكر الذي
عند الطبع والذي عند السنة وغير ذلك وليس هذا ظلما ولا اماوعة ذلك لان المشاغبين والجدليين
ليس يمكن ان يجري المخاطبة معهم على قوانين الحكمة والاصول الحقيقية اذ ذلك نوع من المخاطبة غير الذي يمكن ان
يفهمه اولئك فاذا جرت المحاورة معهم على ما هم عليه فالجدليون يحاورون بالقوانين الجدلية ما لم يموهوا واما   بجدليين صح
اذا حادوا واغفلوها وشاغبوا فانهم كانوا ممن نظر في القوانين ثم استعملها فجادوا عنها لم يخل اما ان يكون المجاوب
منهم اما ان يكون من قوته ان يفهم اذا فهم ويرجع الى الواجب اذا نصر فهذا فيكون مثله ممن قد اتفق
له ان كان مشاغبا لم يكن ذلك منه بقصد واما ان يكون قاصدا الى المشاغبة طباعا وان فهم الحق
فكان له قدرة ان يفهم فليس ينتفع معه الاشتغال بتفهيم الحق فيجب ان يرمى عن قوسه واما الذي لا يفهم
القوانين ولو فهمها فاما ان لا يجاور اصلا واما ان يجور لداع من الدواعي وعلة من العلل فالاولى ان لا
يشتغل معه بما لا يجدي او لا يفهم بل بان يرد في الحيرة وينكر عليه بما يريد ان ينكر به عليك واما التشنيع الكذ
يقود المتكلم الى الهذر بالتكرير فالسبب فيه انهم يقولون مثلا الافرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه وبين
مقتضى الاسم ماخوذا مع شيء اخر اخر حتى يكون مجموعها على هيئة قول فياخذون هناك شيئا واحدا ومن
ذلك ما يعرض لهم في الامور الاضافية وكما يقول قائلهم اليس الضعف ضعفا للنصف فالنصف
له ضعف فيكون الضعف اذا ضعف ماله ضعف وهذا هذيان فاذا ليس الضعف ضعفا للنصف

وانما وقع

وانما وقع هذا لانه لم يعلم ان الهذيان غير الباطل وان الهذيان يجعل ما وجب عنه هذيانا مثله لا باطلا
وقولنا الضعف ضعف النصف هو هذيان من حيث يريد اعلام المجهول فانه لا ضعف الا ضعف النصف ولا يفهم الا كذلك
فاذا كنا فهمنا الضعف لم يكن لنا فائدة في ان يقول انه ضعف النصف واما اذا اردنا ان نخبر عن الحق كما هو من غير
ان نقصد الفائدة فيكون هذا حقا وهذا كمن يقول ان الانسان انسان ام لا فان كان انسانا فقد هذيتم ان
الانسان انسان وان لم يكن انسانا كذبتم فانا نقول اذا ذكرنا شيئا هذينا ضرورة لكن لم نقل باطلا والتسبب
في هذا الهذيان ان السؤال في نفسه هذيان اذ المحمول فيه هو الموضوع واما السؤال سؤال من جهة ما هو يلزم بحسب
تسليم احد طرفيه وذلك باعتبار حال الحمل في نفسه لا باعتبار فائدة او غيرها فاذا تركت الفائدة وروعيت
حال الحمل في نفسه كان الجواب حقا والتكرير انما يقبح في الحد وفي قول قياسه مستبدا واما الذي يلزم بحسب القسمة
فموجبه والداعي اليه هو السؤال اقبح منه واما ان ظنوا ان هذا التكرير واجب لم يقع اليه ضرورة بحسب
السؤال بل بحسب المضاف يكون حلا لهذه الدعوى وقد يلزمون مثل هذا التكرير في الحدود فمن ذلك ما هو
على سبيل المغالطة ومن ذلك ما هو على سبيل الوجوب اما الذي على سبيل المغالطة فمثل قول القائل على من قال
ان الشهوة شوق الى اللذيذ بان يقول والشوق نفسه هو الى اللذيذ فانه يقول ان الشهوة هي شيء لاجل اللذيذ
والمغالطة في هذا ان الشوق قد يكون الى غير اللذيذ بان يكون الى الغلبة والى الجميل وان خالف اللذيذ اما الذي على
سبيل الوجوب فاذا كان شيء يوخذ في حده الموضوع واخذ الموضوع معه واريد ان يحد مثل العدد الفرد اذا اريد
ان يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد والفرد حده انه عدد له وسط فيكون العدد الفرد عددا هو عدد وسطه
فيكون قد كرر العدد مرتين وكذلك الافطس انف فيه تقعير في الانف لان الفطوسة تقعير في الانف فيكون
قد قيل الانف مرتين وخصوصا اذا اخذ الانف الافطس بانه انف هو انه انف فيه تقعير في الانف وهذا شيء
لا بد منه اما مصرحا واما مضمرا اذا وقع على التقعير في الانف وقد يرجع برده التفتيش الى جزء من السؤال فانه ان
كان الافطس ايضا ذا تقعير فيجب ان لا يقال انف افطس كما لا يقال انسان حيوان وشرح اسم المكرر تكرارا وان
عني بالافطس صاحب انف فيه تقعير لم يجز ان يقال انف افطس بل انف الافطس وقد قيل في امثال هذا في
الفلسفة الاولى ما فيه كفاية لكن مع هذا كله فان اللفظ المفرد لا يلزمه من الشناعة ما اذا ركب التركيب الذي
ذكرناه ويكون التسبب في ذلك التركيب ما بيناه واما الاعجام فذلك بسبب التغليط باختلاف احوال اللفظ
من حيث التذكير والتانيث وتوسط ان كان في بعض اللغات والتشديد والتخفيف والمد والقصر واحوال
من عوارض اللفظ ومن اشتراك اجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة وبين ما هو يخالف له على ما علمت

فصل وهذه المضللات قد يستعمل للمغالطة وقد يستعمل في مخاطبة العناد على ما عرفتها وقد يعين في
التضليل بان يراعي مستعملها الترتيب الانفع في ذلك كما ان مواضع الجدلية قد تعينها الترتيب المذكور
وحسن التصرف في استعمالها معونة شديدة على بلوغ الغرض في الجدل فمن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام وينسى
مواضع الخلل ويتباعد اجزاء القول بعضها من بعض فيخفى توجهها الى المطلوب ومن ذلك الاستعجال

حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التأمل والروية ومن ذلك التعصب بالتشنيع حتى يغلب الانفعال
النفساني قوة الفكرة فيشغلها عن التنبه للزلة وجميع ذلك تعاين على ان لا يحضر جميع المقدمات في الذهن
وان حضرت يغفل عن جهة تأديها الى النتيجة واقوى اسباب الاسخاط التوقح باعلان الجور والتصريح بالتحكم بحيث
ان يجيب وان يتكلم البتة ومن ذلك تغيير الترتيب والوضع لاخفاء النتيجة ومن ذلك خلط حجة بحجة وقول بقول
وايهام انه يروم انتاج المضافين وانه ينتفع بتسليم كلي طرفي النقيض فتحير المجيب فيما يجمع عليه وفيما يعرض
على ذهنه من المتقابلات حتى يتداخل فلا يكاد يفهم اي طرفي الضدين يقصد بالقول ومن ذلك ان يسئل المتعصب
المتمنع العظيم الدعوى المتكلم من عال سؤال التأريب والتورية فلا يسئل عن الذي يؤثر تسليمه بل يسئل عن
مقابله تعريضا اياه للانكار فيتسلم المطلوب فلا يقول مثلا اهل العلم بالمتضادات واحد ولا يقول
ايضا اليس العلم بالمتضادات واحدا بل يقول مثلا اليس العلم بالمتضادات فلا يكون واحدا فانه اذا سئل
هكذا الكلام كأنه اعرض عن ذلك الاخر وجعله غير ملتفت اليه ولا معلوم فكان التعرض في بابه احق وبعد ذلك
ان يسئل عن الطرفين غير موهم انه الى احدهما اميل بل كأنه غير مبال بانهما سلم واذا لم يعلم غرضه لم يتعصب
ولم يتعسر في الذي هو غرضه الا قليلا ومن الحيل في الاستقراء ان يأخذ جزئيات كالمتسلم بحسبها احصا
فلا يوقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضا اياها للانكار فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها الى الكلي فيوهم السامعين
بترك السؤال عنها مما قد سلمت عند الجمهور لا محالة وان يسئل عنها فاعطيت فليس من الصواب ان
يرجع فيسئل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها فيعرضها للتشكيك ويجعل شغبه في تسليم الجزئيات
كالباطل لانه اذا سئل عن النتيجة اوهم ان ذلك لم يغن بل المجيب والسامعون قد يتصورون انه
انما سأل عنها لامر وان ذلك الامر واجب وان ذلك الواجب هو الانتاج وكثيرا ما لا يلفظ باسم الكلي
بل ينقل الحكم الى الشبيه للمستقريات كأنه لو ذكر الكلي بذكر النقض ولا شيء في التضليل كالامثلة وربما
كان الانفع لهم ان يذكروا الكل فان ذلك اشد ايضاحا وذلك عندما يدمن النقيض ان لا يذكروا في
السؤال طرفا واحدا بعينه بل ان يذكروا الطرفين جميعا على سبيل التضاد محالين لرد التضاد بسلم الطرف
المطلوب ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع كما يسئلون هل يجب ان يطاع الاباء في كل
شيء او الاصوب ان لا يطاعوا في كل شيء على ان معناه في كل شيء لا يطاعوا وهل الاصوب ان
يعصوا في كل شيء او ان لا يعصوا ولا في شيء فاذا استشنع ان لا يطاعوا في كل شيء وان يعصوا
في كل شيء سلم الاخر وكما يسئل سائل هل يجب ان يحرم الشراب كثيرة او قليلة فيوهم هذا انه يجب ان يجاب
عن احدهما والاقدام اكثر في ذلك واذا كان قسم المقدمة بمجال فينتج اوحد صارت المقدمة يجب بها في النتيجة
حمدا او قبحا او اوردت وربما تكلموا بكلام غير متناسب ثم اوردوا شيئا كالنتيجة المفروغ منها و
كأنهم قطعوا الخصم وفصلوا الامر وكأنه قد مضى الامر والكلام بعد واذا سئلوا ليتسلموا شيئا لينفعهم
في مطلوبهم احالوا فان سلم لهم مرادهم ساقوا الى المحال وان لم يسلم بالحقيقة عملوا احد امرين اما ان يطردوا

انه قد سلم

انه قد سلم بان يحرفوه فيتسلم المحرف ويتوهموا انهم قد يسلموا الاخر واما ان يشنعوا بان المجيب قد خالف
المشهور وسلم الشنع ويستعملون ايضا الاستدراجات التي يذكر في الخطاب من باب الاضداد
والمتشابهات المشهورة في بادي الرأي انها كذلك وما هي ذات شروط يختلف بها الحكم فيسلمها
مطلقة وما يجري مجراها في عمود الكلام او في مدحه وفي المقدمات او في ترتيبها واستعمالها والمجيب
اذا انتقل كأنه سائل وحاول في ذلك ضربا من التلطف امكن ان يغالط ايضا السائل اذا اخذ تسليمه
بانه لا يلزمه اذ هو كالسائل ومما ينتفع به السائل المغالط ان يطول المسافة بين ابتداء كلامه وبين
الانتاج وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة ان كانت الوسائط كثيرة وينتج معا جلا غير حافظ للنظام
لئلا يفطن كيفية الانتاج فيتحير السامع ولا يعرف ماذا ينبغي ان ينكر وربما احتاج الى ان يخلط بالكلام ما
ليس له فيه غنى الا اخفاء النتيجة او الغناء فيه خفي غير جلي واجل غير عاجل فاما اذا كان المخاطب شديد التجنب
عن مقدمة مقدمة فليس يمكن خلط الكلام معه الا بعلة ينشاء وعذر يخترع فاذا انشئ ذلك فربما يمكن
من استدراجه الى الاصغاء اليه فاختلط الكلام عليه ولم يفطن للحيلة وخفيت النتيجة وربما انحرفوا
الى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب او يرفعونه لوضع المطلوب وربما انحرفوا عن طريق
المسئلة بل اوردوا الكلام القياسي متصلا بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج الى التسلم وهذا هو الرسم في زماننا
هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين فهذه هي حيل السائلين وينتفع بها جميع من يقيس
قياس العناد وامثاله المجيب فلنتكلم في حاله وانه كيف ينبغي ان يستعمل حل التبكيت وهذا ليس نافعا
في المعاوضة فقط بل قد ينتفع في الفلسفة فمن ذلك ان يكون مفيدا مثل تفصيل الاسم المشترك
فان اول الفوائد في ذلك ان يكون المعاني بتفصيل تلقاء الذهن ويشعر بها ويخطر بالبال ويلاحظ
احكامها في الاتفاق والاختلاف وايضا ان يعتمد الانسان في تفكره بنفسه على جودة التمييز
ولا يعرض الغلط له من نفسه وكثيرا ما يغلط الانسان من نفسه فوق غلطه من غيره لانه اذا فاوض
غيره احترز وعاند ويكون معاملته مع نفسه معاملة محب من يعامله مسترسل اليه وقد ينتفع من
جهة اكتساب المدح وكثيرا ما يظن ان المنقطع لم ينقطع لخطائه بل لضعفه في المفاوضة واقتدار
خصمه عليها وان الذي يغلب على الباطل اصنع من الذي يغلب على الحق واعلم انه ليس كل من يقتدر
على حل الشك وناظر فيه متأملا يقدر على حل الشك مجيبا مسارعا فان ذلك عسى ان يكفي فيه
قانون الصناعة المنطقية وهذا الثاني يحتاج فيه الى ملكة ارتياضية وخصوصا اذا غيرت الترتيب
وبدلت الالفاظ فمن خانته الملكة فعليه بالتؤدة فان المنفلت سهوا يعسر تداركه كما في الكتابة وفي
كل صناعة وكما ان القياس المعقود تارة يكون صادقا ومن صوادق وصوابات وتارة يكون
بحسب الظن كذلك الحل تارة ينبغي ان يبدل فيه المشهور بالحق وتارة يبدل الحق بالمشهور
والمظنون فانه ليس الغرض في مفاوضة السوفسطائيين ان قاس عليهم بالحق بل ان يحاروا عن المراء

ولا يبعد لو انحرفنا عن الحق الى المشهور والمظنون وحمله العرض معهم ان نصرعهم ولا يصرونا وان امعن
السوفسطائي الى النتيجة التي هي الحق لم يضرنا ولكنه انما يضرنا من حيث النتيجة المظنونة فان انتج الحق واوهم
انه انتج السمعه به سهل علينا ان نريه ان هذا غير مطلوبك بل ان كان لا يضاعف مفهوم في سؤاله امكن
ان يحرز فلا يسلم ما ينفعه على ان انه لا ينتج الا ذاك المعين ولا يأخذ الا ما ينفعه فيه اللهم الا ان يغالط بتشبيه
ذلك المعين فليحرز من ذلك وان كان فيه مضاعف مفهوم فلا باس ايضا فانه اذا انتج ماله يسوق كلامه
بالتحقيق ولم يكن بين ما يعنيه في المقدمات كان للمجيب ان يشنع عليه فيقول ما اردت في المسئلة كذا
وما اردت في الموضع الذي احفظه كذا فيكون استعمال الالفاظ الكثيرة المفهوم وبالا ايضا على المغالطة
مضيعا لسعيه ولو فصل واوضح لكان ربما نور على المجيب في عدة سؤال لا يكون للذي يراوغ فيه وهذا
اكثره في اشتراك الاسم وفي الذي سميناه المرى واذا كنا بدأنا فقسمنا معاني المفهوم وكان هذا التلبيس
متعذرا عليهم وان لم يكن تقدمنا فعلنا فالحوا علينا قلنا ان نفعل ونبين انه ليس ما سلمناه ما ذهب
اليه الخصم ولا ما انتجه هو الذي ظنه وليس في ذلك رجوعا منا الى اصلاح حال شيء اضطرنا اليه غلط القائل
اذ الرجوع هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ ولو كان التبكيت باشتراك الاسم تبكيتا لكان كل ممكنا بل
الواجب ان يراعى المعاني ويؤتى باسم غير الذي اتى به ليتميز ما يجب ان يسلب وان يوجب وما يجب ان
يسلب عنه وان يوجب له لئلا يغلط ايجاب او سلب لشيء واحد والذين قالوا ان الخلاص من ذلك بان
يعين الموضوع المشترك في اسمه بلفظة هذا فلا يقال زيد موسيقار بل زيد هذا فما عملوا شيئا فانه ان كانت
الدلالة كما يعلمها مختلفة فان زيدا هذا ايضا مشترك فيه اللهم الا ان يشير بالاصبع ويكون قد اغنيت
عن اللفظ وجعلت الاشارة كافية في الدلالة فاذا كان لنا ان نقسم وان ننص على المعنى قلنا الحل
وربما كان ابتداؤنا بالاستقسام والاستفهام توهم العناد والتعسر والقطع على المتكلم الاتصال
خلافه ففي مثل هذا لا يعجبني ان يؤخر التخلص الى اخره وكثيرا ما كان اغفال ذلك وتركه يجلب الشناعة عليهم
انفسهم كما قلنا فنترك ذلك في البدء حتى يخلطوا واذا كانت القسمة مما لا يوهم التعسر ولا الشناعة
مضرة فبالحري ان لا نتكاسل عنه واذا سلم منا المقدمات فمن الاحتياط ان لا نسلمها جازمين بل
نسلمها على انا نظن ذلك ظنا فان ذلك يمنع انعقاد التبكيت عليه ويوجه الصناعة بخلاف المشهور
الينا والجمع بين السؤالين لو استحق الطوب لا يستحق جواب الجمع عن الف سؤال ولكن ليس للمجيب
الواحد من حيث هو مجيب واحد ان يكون مجيبا عن كل حق فاذا يجب ان يجدد له السؤال وقوة
السؤال بالاسم المشترك كما علمت قوة سؤالات كثيرة ولا السؤال عن المشترك واحد ولا الجواب
والذي يغلطه بالمصادرة على المطلوب باحد التعبيرات فان كانت ظاهرة لم يقبل وان خفيت وتنبه
لها عند الانتاج فيل ان المراد فيما سلمت غير ما اوردت ولو سلمت هذا لسلمت ما فيه النزاع وحينئذ
لا تجد المغالطة سبيلا الى الزام كذب او تشنيع واذا استعمل المغالطة بدل ما في المصادرة على المطلوب

الاول من لفظ كلي قولا مبينا على المغايرة او لم يكن للكلي المستعمل اسم وكان قول ما قبله بقول قياسي كما نقول على ما يجري
مجرى الانسان والفرس وشبهه فهو محرك فلكه الاسفل ويجعله بغير ما يصادر به من المطلوب الاول على هذه الجملة او
في غير المصادرة ايضا ثم اذا انتج منه فله ان يقول انما سلمت لك فيما يجري مجرى الانسان ولم اسلم لك في كل شيء
وهذا الجرم ليس يجري مجرى الانسان فانه يخالفه من قبل كذا وذلك لانه ان لم يفعل هذا تم له التبكيت وخفي ما يريده من
المصادرة على المطلوب الاول اذ كان تغيره على هذا النحو من التغيير بانتقال الى جزئي او المعادلة فاذا استعمل
اسما حقيقيا لم يكن بد من الجواب او من القسمة اذا كان في بعض دون بعض ويعرض ان يكون الاسم حقيقيا في
القضية ليس فيها اشتباه ولا ايهام اشتراك وان كان في نفسه مشتركا فيحتج ظهور معناه الى التسليم
او القسمة ثم يكون اذا استعمل في مقدمة اخرى ليستعمل بوجه آخر مما له في نفسه من الاشتراك ويكون حاله
ما ذكرنا فيعرض في النتيجة ان يكون على نحو كاذب كما انه يقال ان ما هو لاهل بلد كذا فهو ملك لهم والحيوان كذلك
هو الانسان فهو ملك له فيكون كل قضية تستعمل فيها لفظه له بمعنى معقول محصل ولكن يغلط في النتيجة اذ
يوجد في النتيجة على معنى آخر وقد علمت ان القياس لا يكون بالحقيقة قياسا او يكون بحسب الاشتراكات الثلث
التي للمقدمتين في انفسهما والتي للمقدمة مقدمة مع النتيجة واذا كان اللازم غير منعكس كما قلنا فينبغي ان يجيب
في العكس بالجزئية فلا يتهيأ التبكيت بالجزئي فان التجربة تكمل على ايراد الشروط وتكثير القضايا وتعسر
حينئذ التأليف الصحيح في الحق فضلا عن الباطل واذا كانت المسئلة كلا طرفيها مشهور كما هو في النفس
من فسادها وغير فسادها وفي القطر مشارك للضلع عند اصحاب الجزء البتة وعند المهندس غير مشارك
البتة واشياء اخرى مثل ذلك وكان كل طرف مقبولا ومضاد النقيض فيسهل علينا في مثلها ان
يقاوم اذ يكون لنا ان لا نقبل اي الطرفين شيئا واذا لم يكن احد الطرفين معاند القبول والتسليم وكان
كل واحد من طرفي النقيض يصدق بشرط يقترن به لم ينتفع الممارون بامثاله وذلك لان للمجيب ان لا يسلم
اي ذلك شاء واما القسم الاول فلان تسليم شيء من الطرفين غير معتاد واما الثاني فلانه لما خلا عن الشرط
كان حكمه حكم الاول فاذا الحق به الشرط كان للآخر ان يلحق به الشرط ثم لم يسلم مع شرطه وبالجملة يجاذب
النقيض في القبول وغير القبول لضعف سورة التبكيت فاذا كان عند الانسان معرفة حاضرة يحيط بها بكيفية
العشرة في السؤالات وكيفية حلها سارع الى الحل وحل المقاومة ولان يمنع العقد اولى من ان يلبث
الى وقت الحاجة الى الحل وانما يمنع عقد التبكيت الباطل ان يحس باتصال المقدمة المستعمل عنها بالنتيجة ايكرها
ولا اخران يظهر وجه انكاره لها فان هذا فعل الفحول من المجادلين وبذلك يسلقون القياس الكاذب والقياس
قد يكون مغالطيا اما لمادته فقط اذ كانت صورته قياسية فهذا يعرض من جهة مقدماته وقد يكون
مغالطيا لانه يشبه في صورته القياس وليس بقياس على ما علمت وهذا فان الحل قد يكون فيه من
الوجهين جميعا اذا كانت المقدمات ايضا كاذبة فعلى الحال ان ينظر في ذلك في صورته ايضا ويحل
الشبهة منها ايضا وينظر ايضا في النتيجة فان النتيجة اذا كانت كاذبة نبهت على القياس وما فيه من الغلط

ويشرع سوء تسليم ان كان قد وقع فانه كما ليس الفكر كالبداهة كذلك ليس التنبيه للسؤال وهو بعد ل
كالتنبيه له اذا انتج فهذا هو وجه التحرز والتمكن من الحل ومقاومة السوفسطائية واما تعقب تبكيتاتهم و
ايضاح السبب فيها فقد يعلم مما سلف وتزيده معرفة به معاودتنا النظر في واحد واحد منها **فصل**
فنقول ان المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه فانها اما ان تكون لان السؤال يكون كثيرا واما ان يكون الكثرة
في النتيجة ايضا وتلك الكثرة تكون الحق في بعضها موجودا وفي بعضها ليس بموجود كما اذا سئل هل الساكت
يتكلم او قيل هل الذي يريد يتعلم ليس يعلم فان الاول يغلط في النتيجة فينتج نتيجتين ولا يشعر باشتراكه و
مقدمة بعد واما الثاني فانه وهو مقدمة لا يفهم الا بتفصيل اشتراكه فمن عداه عداه وهو غير مفهوم اذ لا بد
له في ان يفهم من ان يعلم راجع الى الشيء المعلوم او العالم حتى يمكنه ان يجيب عنه ويشبه ذلك ايضا قولهم اليس
الذي يتعلم يتعلمه ولكن يعلم ان كل اثنين زوج ولا يعلم اثنين في يدي وفي جميع اشتباه هذه يكون الخلف
فيها بان ينتج ان الشيء ليس هو فان الخلف على وجهين خلف استحالية يتبين لا من جهة التناقض كمن ينتج
مثلا ان زوايا المثلث اكثر من قائمتين والثاني خلف استحالية ليس من جهة التناقض كمن ينتج ان المثلث
ليس بمثلث او ان الاعمى ليس باعمى فيجب اذا علينا ان نشعر بدءا باشتراك الاسم ان يكون تسليمنا
محدودا محصلا بان يقول السائل ان عنيت كذا فجوابه كذا وان عنيت معنى اخر فليس جوابه كذا وان نتعرض
بالمنع لما هو ضار ومبدء للمغالطة وان لم نشعر بدءا تداركنا بعد ذلك فقلنا ليس الساكت يتكلم بل
لهذا الذي هو ساكت الآن ان يتكلم وقتا اخر فانه ليس يلزمنا ان نجيب عن المهملة ومعنى مهملة وعن
المبهمة ومعنى مبهمة وان فعلنا قلنا ان نشير الى ما عنينا وكذلك اذا قال اليس يعلم الذي يعلم فنقول اعلم
ما علم وليس اعلم جزئيات الذي اعلم او ليس يلزم ان اعلم احوال الذي اعلمه والمغالطات التي في التركيب
والتقسيم قلنا ان نحفظ الحكم في التركيب ونمنعه في التقسيم وبالعكس ان نمنع الحكم في التركيب ونحفظه
في التقسيم اذ المركب ليس هو المقسم فيرجع الغلط في هذا الباب الى ما يقال على نحوين في الجزئيات
بوجه ما مثل المغالطة التي تكون للمركب فيها مثل ان ما يعلم انه يضرب فيضرب اذا فيه يضرب فيضرب
اذا فيه يفعلك او علمك وهذا فيه ايضا تضليل من جهة المراء اما من جهة التركيب فلانه يسئل مثلا
الست تعلم بما يضرب به زيد فيقول بلى ثم يقول اليس بذلك يضرب فيقول بلى فيتركب ويقول
فاذا انما تعلم ان زيدا يضرب به يضرب واما من جهة المراء فلانه ينصرف الى موضعين احدهما آلة العلم
والثاني آلة الضرب وربما كان القول صادقا اذا فصل عن الهيئات واللواحق فاذا اقترن بها صار كا
فلما نغلط بالتركيب وبالمراء والذي ظن ان كل مغالطة فهي لفظية وان كل مغالطة لفظية فهي لاشتراك
في الاسم فلا يتناول جزئيات خطائه اذا تاملنا هذه الامثلة التي من باب المراء ومن باب التركيب والتفصيل
مثل توهمهم بالطرف الذي يضرب على ان موضع الذي يضرب في لغة العرب النصب لانه مفعول به وعلى
انه الحد لانه نعت الطرف وهذا من باب المراء وكذلك ان نعلم ان السفن التي لها ثلث سكانات

بعدم خ

الا ان يتكلم خ

التي تكون

التي يكون ما يستقليه الآن فان الان يتصل تارة بالعلم وتارة بالسفن واما من باب التركيب فمثل ان
يقول اليس فلان خيرا واليس فلان اسكافا رديا فعلان خير ردي وكذلك اليس للعلوم الجيدة تعليمات
جيدة وللردي ايضا تعليم جيد فمن الجيد ايضا ان يعلم رديا لكن كل شيء ردي من يعلمه فتعلم رديا فان الكل
تعليم الردي ردي والجيد غير ردي فهذا خلف وههنا تضليل من جهة التركيب وتضليل من جهة اللفظ ايضا
في قوله يعلم رديا وايضا هو ان يقال الان انك حادث لكن لست انت الان حادث فانت حادث الان
لست حادثا الان فهذا خلف وكذلك اليس كما يكون لك شيء ممكنا كذلك يمكنك ان تفعل ويمكنك عند ما
يضرب بالعود ان لا يضرب به فاذا يمكنك ان يكون ضاربا بالعود وغير ضارب بالعود وهذا كله يرجع الى ما قلنا ان الشيء
يفهم بوجهين من وجه وذلك لان سقراط وان كان فاضلا فليس في كل شيء بل بالخلق وان كان رديا فليس في كل
شيء بل في الدباغة وهذا لا تناقض بل يجتمعان انما يتناقض مفهوم اخر وهو ان يكون فاضلا ورديا في شيء
واحد فسقراط فاضل وردي كقضيتين اثنتين لا كقضية واحدة وعلى ما علمنا في موضع آخر وكذلك ليس
يتناقض خير يعقف وشر في شيء اخر ولا يلزم ان يجعل احدهما شرطا في الاخر او يتجها معه نحو حدا واحدا وكذلك
ليس اذا صدق عند ما لا اضرب العود يمكنني ان اضرب لو كانت سببه مجموعا يمكن ان يصدق مفترقا وتقول
عند ما لا اضرب او تقول اي عند ما لا اضرب اضرب فان الامكان والمتشبه فقد اسقط وفرق الفعل ومعنى الامكان
في هذه الاشياء انه كان يكون الشيء بدلا عن ضده لا مع ضده وههنا قد اخذ مع ضده وقد حكى المعلم
الاول ان بعض الناس واظنه يعني بذلك المدعي له انه معلم حل ذلك بان قال فرق بين قولنا يفعل بحسب ما
يمكنه وقولنا انه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا فلو كان يفعل الممكن لا محالة فلعله وجب ان يضرب
في حال ما يمكن هو حال لا يضرب واما اذا لم يكن كذلك بل ليس يجب وقوعه لم يجب امكانه فيجوز
ان يقع واقعا بحال عدم الضرب فيكون حينئذ لا يضرب فان معناه انه كان غير ممتنع في ذلك الزمان
ان يقع الضرب بدل غير الضرب ليس انه يجب وهذا الحل وان كان من وجه حلا فانه ليس حلا بحسب
ان المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة فان الحل يجب ان يكون مستمرا في جميع الجزئيات وهذا الحل
خاص بهذه المادة وان استمر فليس فيه يعرض لما اورد في المقدمات ومن السبب المتصل واما المغالطة
التي تقع من جهة الشكل فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ كمن يقول ان هذا البيت ليس بمقوص ساكنه
فينتج ان هذا البيت ساكنه فيه ومنه ما ليس الغلط فيه نفس اللفظ بل هو شيء يتعلق بهيئة اللفظ وهو
كالاشتراك في الهيئة او شيء متعلق بهيئة الاداء كما يكون الشيء يقال مرة بصحو وحده ومرة بطلاقة
فيتغير الحكمان واذا لم يلتفت الى اللفظ والى شكل اللفظ بل الى المراد والمعنى سهل التخلص مثلا اذا قال قائل ان الذي
يبصر نفسه يفعل من حيث يبصر وينفعل من حيث هو مبصر فتكون من جهة واحدة فاعلا منفعلا فنقول ان الذي يبصر
ينفعل في كل حال وليس يفعل ولا اشتغل بان تصريف يبصر هو تصريف يضرب ويقطع لان المعنى هو
غير مطابق للتصريف وهذا يشبه الاسم المشترك ويشبه الذي يسئل عن مسائل كثيرة وحكمه في ان يحصل

سؤاله بدءا او اخيرا الامر على نحو حكم ما قيل في اللفظ المشترك وحكمه فانه يغلط لاشتراك الاسم حكم المراء وهو مغالطة
لفظية ليست على ما يراه بعضهم من ان كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك ولنورد امثلة من التي يغالط من
جهة اللفظ وحلها غير حل المغالطة التي وقع فيها اسم مشترك مثل قولهم اليس من يرمي شيئا هو له يصير ليس له فمن
رمى الكراع الذي عنده فيكون لا كراع له لكنه ان رمى واحدا جاز ان يبقى عنده تسعة فيكون له كراع ليس له كراع ومثل هذا
ليس فيه اسم مشترك وانما وقع الغلط بسبب ان قوله لا كراع له فهم منه لا كراع له البتة وان التسليم وقع لقلة
التحرز لا لاشتراك في لفظ الكراع او لفظ من الالفاظ المفردة وكذلك هل يبذل الانسان الا ماله فيقول لا فيسئله
بالسرعة انه ان بذل ماله فيجيب المجيب بالسرعة ويقول نعم فينتج عليه ان الانسان يعطي ما ليس له وايضا
هل الذي ليس له يد يبطش باليد وايضا هل الذي ليس له عينان يبصر فانه قالوا بلى يستشنع انه كيف يبصر بلا عينين ويبطش
بلا يد وان قالوا لا فالاقطع واليد الواحدة والاعور دال يبطش وهذا يبصر وقد ذكر حال هذا فاخرجا مما يعرض للمثال
لا للقانون وفيها كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل المثال والحل وما فسر انه غير لايق وايضا مثال آخر اليس
كتبك هذا صادق لشيء كتبته فيقول بلى ثم يقول اليس ما كتبته كاذب فيقول بلى اذا كان كاذبا فاذا هو كاذب
وصادق والسبب ان هذا الكتاب ليس يناقض ذلك الصادق فان الكاذب المقابل للقول الكاذب هو
قول صادق والعقد الكاذب عقد صادق وههنا فقد اخذ الكذب مقرونا بالمدلول عليه والصدق مقرونا بالعدل
في الكتابة والاختلاف التركيبين وقعت المغالطة وايضا اليس ما يتعلمه زيد هو هو وهو يتعلم الثقيل والخفيف
فهو ثقيل وخفيف والمغالطة كما علمت من قبل رجوع هو تارة الى المتعلم وتارة المتعلم وليس يسلم المجيب
انه هو المتعلم بل هو الشيء الذي يتعلم لا زيد وايضا اليس هذا الشيء الذي يمشيه الانسان بطيء وهو
يمشيه يوما كله فهو بطيء اليوم لانه انما يبطئ ما يمشي فيه من المسافة لا الزمان وهذا اليس يشرب منه
الكائن ولكنه لم يشرب منها شيئا والمغالطة ان هذا يشرب منها لا من جوهرها واليس كل متعلم
هو اما متلقن واما مستنبط لكن المستنبط ليس ملقنا او مستنبطا والملقن ليس مستنبطا او ملقنا
والمغالطة بسبب اختلاف ربط ما بين القضيتين فانه يوهم انه ربط احدهما بالاخر على انه معاقبة ويوهم
انه ربط على انه معايدة وايضا الانسان في نفسه وهو شيء ثالث غير العام والخاص لكن العام والخاص
هو لا انه انسان وهذا المثال قد يحتمل ان يجعل تضليلا لا معنويا لكنه مع ذلك لفظي ايضا وذلك لانه
غير العام والخاص في نفسه اي باعتبار نفسه والعام الخاص هو لا باعتبار نفسه ففيه مغالطة من جهة
اعتبار تركيب نفسه مع الانسان وتفصيل معه وهو من حيث نفسه لا يصدق انه شيء من الاثنين بل
كشيء منهما وكذلك جميع العوام حملت على الشيء من طريق ما هو او حملت خارجة عن جوهره فان التسبيل
واحدة ثم بالجملة فجميع ما يغلط عند اللفظ يقابل عند الجواب بالضد ان كان الغلط بالتركيب فيحل فيغلط
من طريق تبكيت القسمة وان كان من القسمة فيحل بالتركيب وان كان الغلط شيئا مثلا شكل مخفف
فليكن الجواب بشكل مثقل وان كان باسم مشترك فنأتي باسم محقق للمعنى المفرد وكان في المرادفة

وفي التركيب مثلا اذا قال اليس من يمشي يتوطاء ما يمشي فيه وهو يتوطاء الزمان فيكون يسلمنا ان الذي يمشي يتوطاء
بما يمشي فيه من المسافة دون الزمان وعلى هذا القياس في تلك البواقي **فصل** واما التي من طريق المعاني فالتي بلغ
من العرض فبعضه واضح مستمر في جميع ذلك بان يكون في بعض الجوابات من الاعراض اذا سئل عنها يقبل اليس
من الاضطرار ان يكون مثلا الابيض موسيقارا وان كان قد يوجد ايضا ويتفق وجوده وانما يلزم الصدق في
جميع الاعراض اذا لم تكن متباينة الاجناس العالية والوسطى فحينئذ لا تفيد حملة جملة المغالطة ويوضح ذلك
بامثلة يسمعها الناس معون ويستوحش من مخالفتها المشاغبة ومن امثلة ما بالعرض قولهم الست
تعلم ما اسألك فانه قال نعم بلى علم قال له ما هو وان قال لا اعلم قال انا اسألك عن زيد او عن الخير وانت تعلمه
والمغالط في هذا من جهة العرض هو ان شيئا واحدا هو معلوم في نفسه ومسئول عنه وليس هو معلوما من
حيث هو مسئول عنه فتركيب العرض بين المعلوم والمسئول وايضا قولهم وكذا قولهم حب جاف قليل لانه
واحد وكل قليل صغير فهو قليل وهو صغير فالقليل صغير وحب جاف قليل لانه واحد فهو اذا صغير وقوله الكلب
لك وهو اب فيجتمع ذلك معا وايضا انت تعلم زيدا انه ذلك فهو الداخل الدار فيعلم الداخل ولا تعلمه والحل
في هذا ان ذلك غير الداخل وانما هو هو بالعرض وههنا بالذات والمعنى شيئان فليس المعلوم هو المجهول والحل
ذلك قليل وصغير فهو ان هذا قد يوجد ليس بالضرورة وكذلك ان سال السائل تعلم ما اريد ان اسألك
عنه حين يجيب عنه والذي يسألك محقق فيجب ان يعلم المخفي والمستور في جميع هذا ان ما عرض كلاهما لموضوع واحد
واحد فهما عرض للاخر من غير نسبة بينهما وكل واحد منهما ليس هو الاخر وليس الجواب ما اجاب به بعضهم
والطف من جرى ذكره مرارا ان الشيء يعلم ويجهل من وجهين فان هذا هو المشنع به وكيف يكون وجهان
للواحد من حيث هو واحد فانهم يستشنعون هذا بل يجب ان يقال المعلوم ليس هو المجهول البتة نعم الا
بالعرض هذا جواب وحل من جهة وفي بعض الاشياء ولكن ليس مستمرا في جميع المسائل التي من هذا الباب
ولا مقبولا عند المنكر منهم وبالجملة فمن تخالف المشهور يلزمه ان لا يكون القياس المؤلف من المشهور
يلزمه وانما لزمه لكان قياسا مبتدئا لا حلا لشبهه ومع هذا فان هذا الحل بازاء الشبهة الشنعاء التي
هي النتيجة وليس بازاء القياس ومن حيث السبب الجامع لهذا المثال وغيره وليس يمتنع ان يكون
الخطاء في مقدمة واحدة يوجد له وجوه يبين به خطاؤه ولكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك بينه
وبين سبب ما يجري مجراه ولو ان انا الف قياسا من مقدمات كاذبة فانتج كذا فاوضح خطاء النتيجة
كان ذلك بيانا للخطاء ولكن مع اعراض عن السبب مثل من يعارض قياس زينن حين يقول ان لا حركة
لانه لو كانت حركة لكانت تحتاج ان تقطع انصافا بلا نهاية في زمان متناه بان يجاب ويقال الزمان
ايضا ما والمسافة في الانقسام فان هذا يبين ان النتيجة غير شنعة ويطل الصواب هو ان يقال المقدمة
كاذبة وانه ليست هناك انصاف بلا نهاية واذا تكلف ابانة خطاء النتيجة بعد ذكره من البيانات
ولم يتعرض لخطاء القياس لم يلزم شيء وكذلك حلهم لمغالطة قالها بعضهم ان كل عدد كثيرة لان العدد كثيرة مركبة

من احاد وكل عدد فانه اقل فهو قليل فكل عدد قليل وكثير فانهم قالوا اليس يكون قليلا وكثيرا من وجهين وليس
هذا بمحال فاعملوا غير مقاومة النتيجة وسلموا القياس ولم يحلوا التضليل وما كان يجب لهم ان يسلموا ان كل عدد كثير
وان كان يقال له كثرة فان الاثنين ليس بكثير والمغالطة التي تورد ويقال ان كذا ابن لك وهو اب فعبد لك فهو
ابن مجمع انه لك ابن واب او لك اب وعبد ومن هذا القبيل الذي بالعرض فان المعلم الاول حل بعض الناس هذا واظنه المذكور
مرارا بان قال ان المغالطة ههنا باشتراك الاسم في لك وهذا غير نافع في الحل ولا مستمر فانه وان كان لفظة لك يقال
باشتراك الاسم على معان تارة بمعنى الملك وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيها في الابن والاب فانه ليس بمعنى
الملك بل يدل على نسبة الاختصاص والقرابة وهذه النسبة معناها واحد فيهما وان كان المنسوب اليه مختلفا
والا لكان قولنا لك يقال على معان غير متناهية وانه وان كان لفظة لك مشتركا فيها فانها عند ذكر العبد يدل على
الملك فقط وفي ذكر الاب يدل على تخصيص نسبة اخرى وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه بل بسبب تاخيد
الامرين اللذين لا اتحاد لهما الا بالعرض بل انما المغالطة في هذا من طريق العرض فان الذي هو ابن لك عرض له ان كان ابا
او ابنا او عبدا لا من طريق ما هو لك اب ولا من طريق نسبي حتى يكون ابا لك او ابنا وكذلك امثلة اخرى من باب العرض
اخذها الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم وبالجملة فان الاشياء الماخوذة من الكيف والكم والمضاف العارض
لشيء واحد لا تتحد الا بالعرض ولا يكون بعضها جزءا الا من طريق ما هو وكذلك ما يكون من مقولة واحدة لكن
اجناسها السافلة متباينة ومع ذلك فان الاضافات اذا اختلطت قل وقوع العرض فيها بالعرض وكذلك الشروط
الاخر التي للنقيض على ان هذا باب براسه وقد ذكرت لهذه امثلة ونحن نذكر ما هو اولى بان يلتبس منها
من ذلك ويوقف ايضا انها مغالطات براسها ليست من قبيل اشتراك الاسم كما ظنه المذكور ومن تلك
الامثلة مثل قولهم ان بعض العلوم علوم للاشرار وكل ما هو للاشرار فهو شر وردي لكن كل علم خير فبعض ما هو خير
شر ردي وذلك لانه وان كان علم الاشرار قد استعمل فيه الاضافة الدالة على وجوه مختلفة فانها ههنا ليست
تدل الا على القنية فقط ولا الغلط جاء من ذلك بل من جهة انها ليست للشرير من جهة ما هو شرير وذلك مثل ان الانسان
اذا قال ان الانسان للحيوان لم تكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة بل على انها نوعه لان التقييد ازال اشتراكه على
ان كون الخير للشر قد يحتمل ان يكون على وجوه ليس ككون الانسان للحيوان ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك
ولعل اكثر اصناف هذه المغالطات لا يقع الا باشتراك الاسم فانه اذا قال قائل ان الذهب خير فهو في دماغ فلان
فهو خير فيه وان كان لفظة في مشتركة فانها في هذا الموضع غير مشتركة ومع ذلك فقد انتج منه غلط ولا يجب
ان يتوهم ان صدق حمل الشيء على شيء ما من وجه وصدق سلبه عنه من وجه اخر يجعل لفظا مشتركا فيه
فان كل لفظة في الدنيا تدل بالشرط على شيء وبالاطلاق على شيء او بشرط ثان على ثالث ووحده على شيء
ومع غيره على شيء اخر انما المشترك فيه هو ان يكون بعينه بحال واحدة تكثر دلالته والا فان قصيدة طويلة
تدل على امر ما فنصفها يدل لا على ذلك الامر بل على شيء اخر ولا يصير مع ذلك مشتركة الدلالة وبالجملة ليس الشيء
مع الاطلاق ومع تقييده بشيء من العوارض التي تعرض في مقولات اخر واحدا وبامثال هذا ما غالطوا

فقالوا هذا الشيء موجود وليس فرسا هو موجود فهو موجود غير موجود هو الفرس وايضا ما يقولون هل تكون
ويوجد ما ليس بموجود فيكون هو الشيء الذي ليس بموجود موجودا وكذلك هل الذي هو موجود يبطل
كونه ووجوده فيكون الموجود قد حصل لا موجود فهو موجود ولا موجود وهل ان يحلف حسنا لكنه على الكذب ليس
بحسن وهل ان يستحلف حسنا لكنه على الجور ليس بحسن ثم الحلف مما يستحسن والاستحلاف مما يستعمل
فهو حسن غير حسن من الحلف وكذلك الطاعة حسنة وهي ايضا قبيحة وكل هذا التركت اعتبار الوجوه والشروط
وترك اعتبار الاطلاق والتقييد فاذا اعتبرنا غير ذلك لم يعرض لها تبكيت وانه فرق بين ان يكون ويكون
ان يكون شيئا وبين الموجود وبين الموجود شيئا وبين الحسن بحال والحسن مطلقا والقبيح بحال والقبيح مطلقا
اي في مثال الحلف والاستحلاف والطاعة وليس بعيدا ان يختلف بالاطلاق والتقييد او التقييدان المختلفان
في الحكم ومن هذه الامثلة اليست الصحة واليسار خيرا فاذا قيل بلى قال لكنهما ليس خيرا للجاير فاذا هي خير ليس
بخير وكذلك اليس في الذنب خير وليس للطيران خيرا ومثال تلوا هذا اسمح ويجب ان يفهم على هذه الصورة
مثل ان يقال اليس ما لا يؤثره الحكيم فهو شر فنقول بلى ثم يقول اليس زوال الخير خير فنقول بلى فيقول فالحكيم
لا يريد اطراح الخير والعادة وطرح الخير ونفيه حال للخير وما هو حال للخير فهو خير فالحكيم لا يريد خيرا وما لا يريده فهو
شر فبعض الخير شر وحل جميع هذا واضح وايضا مثال من باب الشر بسبب مثال ما تقدم ذكره من باب الخير وهو
ان اللص شرير فيجب ان يكون ما ياخذه ويطلبه شرا وهو يطلب الخير وذلك لانه ليس لانه شرير يجب
ان يكون جميع ما ينسب اليه شرا بل قد يعرض ان يكون ما ينسب اليه شريرا كما ان المرض شر وليس
كل ما ينسب اليه شرا فان الاقبال منه ليس شرا ومن المغالطات في هذا الباب اذا تسلم انه لما كان
العادل اثر من الجاير وجب ان يكون ما هو على جهة العدل اثر من الذي على جهة الجور فيكون القتل على جهة العدل
اثر من القتل على جهة الجور وليس كذلك فان المغالطة في هذا ان لا تحفظ انه يكون مما هو على جهة العدل
اثر للعادل او للمعدول به وكذلك ما على جهة الجور اثر للجاير وللمجور عليه ومثال اخر يجب ان يفهم هكذا انه هل
العادل ان ياخذ كل شيء له من حيث كان فان قال نعم قال فان كان ذهبا اخرجه من يده او ملكا جعله لكنه
لغيره وايضا هل يلزم القاضي الا الاجتهاد فالاجتهاد صواب والسنة صواب وان خالفه كان صواب
يخالف صوابا وعدل يخالف عدلا فيكون عدلا لا عدلا وايضا هل يجب ان يعاقب من يفعل العادلات
او من يفعل الجايرات فنقول من يفعل الجايرات والعادل الذي يفعل الجايرات التي جرت عليه يجب
ان يعاقب وجميع هذه الامثلة من اختلاف دلالة ما يقال على الاطلاق وعلى التقييد مثل ان اطرد كل ما كان
على طريق العدل يؤثر من غير ان يقال لمن وكذلك ان يقال كل شيء لمالكه ان ياخذه ولا يبين بشرط انه ما لم
يوجره يخرجه او يرهنه عن نفسه بحق لغيره ولا يبين ان الاجتهاد مرجوع اليه ما لم يخالف النص وان لا يبين قول
الجايرات التي يحكيها او قول الجايرات التي يجور بها على غيره وليس الاخبار عن الجور جورا كما ليس الاخبار
عن العدل عدلا وعن النافعات نفعا وفرق بين جور يحكى وبين جور يعمل على الاطلاق عدلا وعن النافعات

نفعا ح

واما ما يقع من جهة التبكيت فعليك ان تعتبر صورة القياس هل هي منتجة ام لا وتنظر في الحدود هل الاوسط
واحد بعينه من كل جهة وهل كل طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرائط النقيض
وتجتهد في التسليمات ان يلتفت في اول ما يسئل هل تسلم شيئا قريبا بحالين مختلفين او شيئا يشارك
النتيجة بحال دون حال ومما يجري عنده ان يراعى في المحمولات شروط النقيض واذا قيل له مثلا هل كذا اضعف او ليس
بضعف اجاب مع استظهار فقال ضعف كذا دون كذا وكذلك يراعي الوقت والجهة في كل شيء بحسبه
مثل استظهاره في جواب من يسئل اليس من تعرف الامر تعرف كما هو وكذلك الذي يجهل الامر ثم انك
تعرف زيدا ولا تعرف انه موسيقار فتعرفه ولا تعرفه وهذا لانه لم يشترط انه تعرفه من جهة واحدة و
على الاطلاق او من كل جهة وكذلك اذا قال اليس ما هو ثلثة اذرع اكثر مما هو ذراعين لكن هذا ذو الذراعين
اكبر عرضا فهو اكثر وليس اكثر فاذا حفظ المجيب وقال هو اكثر طولا لم يلزمه هذا التبكيت واما
المصادرة على المطلوب الاول فان عرف المجيب انه مصادرة لم يسلم ولم يلزم الشنعة وان كانت
الشهرة توجب تسليما انكر ولم يحتشم قائلا اني بعد ما خالفت الشهرة في الوضع الذي انصره فكذلك
اخالفه فيما هو هو او على حكمه فان سها ولم يتنبه ودلس عليه فسلم المصادرة فان اشبه تداركه وقال
هب اني سلمت فليس لك قياس لان هذا التسليم رجوع مني عن وضعي ومساعدة لك واما انت
فلم تعمل شيئا ولم تفهم تبكيتا وكيف يكون وانت استعملت نفس نقيض وضعي في اثباته والمقدمة عين
النتيجة واما وضع ما ليس بعلة علة فليراع انه هل يلزم ما يلزم مع رفع ما تسلمه فان كان قيل انه سواء
سلم ذلك او لم يكن فالشنع لازم وليس من فعله واما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب ان
لا يغلط فيجعل الملزوم لازما واللازم ملزوما فحينئذ لا يمكن ان يقع لنا غلط حين لا يتوهم الانعكاس
وهذا الباب على صنفين اما على سبيل الاستقامة واما على سبيل عكس النقيض ومقابله الوضع فانه
تارة اذا قيل لكل حريف حار ظن انه يصح معه ان كل حار حريف وقع منه التضليل وتارة اذا قيل كل
متكون له مبدء يظن ان ما ليس بمتكون ليس له مبدء ويعرض ما عرض لمالوسس حين حكم من هذا
ان جرم العالم غير متكون فهو غير متناه وذلك الغلط بل اللزوم كما علمت بالعكس واما السؤالات
اذا جمعت فينبغي ان يتامل المحمول والموضوع او المقدم والتالي هل هو واحد على جهة في المعنى او كثير
وان يفصل ولا يجيب الا عن واحد واحد وقل ما يقع هذا الغلط اذا كان الجواب بالايجاب او السلب
صادقا في الجميع كما في اللفظ المشترك المتفق المعاني في الحكم واعظم ما يقع فيه الغلط اذا كان مختلفا وليحذر
مثل هذا ومما يغلط من هذا القبيل ان يكون الجواب في المسئلتين المجموعتين بالمتقابلين مثلا ان يكون
احدهما خيرا والاخر شريرا فيقال هذان خير او شر ويقال ايضا من وجه اخر ان مجموع هذين لا خير ولا شر
لان الكل ليس هو ولا واحد منهما وكل واحد هو هو وليس الاخر فيقال للمجموع هو كل واحد وليس
هو هو وليس الخير والشر الا هما ولهما وهو ايضا لهما وليس هو هما فهو هما وليس هما وايضا

الا هو ولهما فهو

ليس ما هو خير يكون شريرا والشرير يكون خيرا فيكونان قد صارا شيئا واحدا لكل واحد منهما خير وشر
لان الخير صار شرا والشر صار خيرا وهذه وان تعلقت بجميع السؤالات فلها ايضا ضروب اخرى من التضليل من باب
اشتراك الاسم وغيره وليس للقائل ان يقول اذا قلنا الكل او كلاهما فهو ما صدق لا بكثير فان الكل وكلاهما يصلح
للكثير فاذا حمل شيء في مثل ما نحن فيه على كلاهما فقد حمل على اثنين في المعنى وان كان واحدا في اللفظ اللهم الا ان يكون
الموضوع واحدا ويدخل الكل للسور وذلك غير ما نحن فيه فهذا ما يقوله في المغالطات التي في نفس القياس بحسب
اللفظ والمعنى واما الخارجة فيذكر احوالها ايضا واما الاقاويل الملجئة الى التكرير اما في المضاف فنحن نبين ان الشيء
المضاف لا بد في تعريفه بالمضاف الاخر من حيث يكون المضاف الاخر وانا ثم ليس المضاف ذاتا تتكرر على المضاف
اللهم الا ان يسئل على وجه تعرض ما قلناه في موضعه من ان الملجئ اليه فحش السؤال والسؤال الفاحش هو الذي
يسئل عما لا فائدة فيه فيكون جوابه لا فائدة فيه ثم ليس كل ما يكرر شيء عرض منه هذيان فانك اذا حددت العشرة
الحد الحقيقي احتجت ان تقول انه عدد مؤلف من واحد واحد واحد وواحد وكذلك حتى تكرر الى المبلغ الواجب من غير استحالة
ولا هذيان وذلك لان ما هو مكرر فبيانه مكرر وكذلك اجزاء الموجبة تكون موجودة في السالبة وان يفعل
في انه لا يفعل فاذا قلت المنفصلة من ايجاب وسلب لم يقل فكرر فيه الشيء لانه كرر على نحو يجب فلا يكون
موضوع شنعة ولو ان انسانا تكلف ان يعرف الضعف حلوا ان تعريفه بغيره الذي قد يتعرف بنوع ما به ويكون له
تكرار ما لما عرف الضعف بل ربما عرف موضوع الضعف كالاربعة ويكون عرف شيئا لازما له الضعفية
وليس ذلك الشيء في جوهره من المضاف ويكون مثل العلم الذي هو هيئة ما للنفس وصورة من باب الكيفية
يلزمها اضافة ولذلك ما كان لها ان تتخصص ولا تتخصص في مقابلة شيء مثل الطب فانه تخصص من تحت
العلم ولا يكون كونه مبتدئا الا للمعنى الذي يكون به جنسه وهو العلم مضافا لان تلك الاضافة عارض لازم كثير
وقد بينا هذا في قاطيغورياس واما الباب الاخر مما يسمع بوقوع التكرير فيه من جهة الاعراض الذاتية التي توجد
في حدها الموضوع ويعلم بتوسط ما يحمل عليه فان التكرير يقع فيه ايضا بسبب فحش السؤال فيحتاج الى ان يقال
فان الانف الافطس هو انف فيه التقعير الذي يكون في الانوف وليس هذا كاذبا ولكن مكررا لانك اخذت
السؤال مكررا فجواب المكرر يكون مكررا ولو قلنا افطس وحده كان يكون انف فيه تقعير فكما انك اذا سئلت
معنى قولك انف انف كان الجواب عن تحديده مكررا كذلك اذا قلت انف افطس ومع هذا فليس شنعا ولا كذبا
ان يكون انف فيه تقعير يكون في الانوف بل الشنع والكذب هو ان يكون انف فيه تقعير يكون في الساق
حتى يكون الفحج واذا قلنا انف فيه تقعير لم يحتج الى ان يقول فيه تقعير انفي واما ما يعرض من العجمة فينبغي ان
لا يحسب حتى يحاول اوهم الكسف فليس عليك ان تجيب عما لا تعلم من اي الوجوه كانت العجمة من الاعراب
او التذكير او التانيث او غير ذلك وهذه المواضع المغلطة تكون في بعض الاوقات اظهر وفي بعضها اخفى
وربما اتفق ان يجتمع في شيء عدة وجوه من هذه فيزداد التباسا ويستدعي وجوها مختلفة من الحل وقد يكون
في باب واحد ما هو اصعب واسهل مثل ما يكون في الواقعة في اتفاق الاسم مثل النحو الذي يختلف فيه احكام

المحمول في موضوعات مشتركة الاسم والاقاويل المضحكة التي قد تستعمل في جنس المغالطة والشعر فاكثرها
من قبل اللفظ مثل ما يقال ايضا في الغريبة بابنبل باخر ويعني به شيء اخر ومركبات ونغمات وتصحيفات
مضحكة يذهل على اولي الدربة فضلا عن الاغتام ولو كان التضليل من اللفظ وليس انما يقع الضلالة
بهذه الوجوه للاغتام بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون والعقل الحاد التاثير السريع العمل جدا هو الذي
لا يفطن معه بسرعة اهل الغلط في التاليف او في انه لا ينبغي ان يسلم مقدمة او هو كونه يصرف او يجيب
ان يسلم بعد التفصيل فان مفهومها متضاعف واقواه ما يكتب بما هو اشد شهرة من النتيجة ما كان من
المجادلين يسئل عن طرفي سؤال احدهما مشهورا والاخر شنيع حتى يدري بهما ينفع تسليمه في مطلوب السائل
بل يكون من امور مظنونة كلا الطرفين فيها سواء في الظن ليس احدهما اشهر وفي مثل هذا ان استعمل الحاد المعجل
من السؤال عرضت الحيرة لاستبهام الذي ينفع واشكال الامر في الكاذب والصادق وصحة القسمة التسوالية
وفادها وقصر مدة النظر والتامل وكذلك اذا كان التسوال ان يسئلا ولم يعين المسوق اليه الكلام بهما
من طرفي النقيض حتى تكون مطالعة المطلوب بهدي سبيل المقاومة وكذلك تشكل هذا التاليف على مستقيم
او على خلف وكذلك القياسات المضللة المتقابلة التي تحتاج الى ترجيح وتصعب وتعلم انهما متقابلة
يدفع بعضها موجب البعض لا تهتدي الى السبب الذي من قبله يعرض واحد الحادات ما يحقق وجه الغلط
فيه هل هو من التاليف او من المقدمات فهل فيها كذب او حاجة الى تفصيل الاسم المشترك وبعد ذلك
ما يعلم مثلا ان المغالطة ليس في التاليف ولكن يشكل هل هي بسبب كذب او حاجة الى تفصيل ثم
لا يعلم ان ذلك في اي مقدمة ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة او استعمل فيه في جملة
ما يسلم شيء لم يتسلم ولا يجب ان يجعل سوء ترتيب المقدمات سببا للاستهانة اذا كانت صحيحة صحيحة
احوال الحدود واحد بسرعة الى الصحة بل يجب ان يستعان بها كان القول غير معلوم شهرة المقدمات
ولا انتاج التاليف اذ يكون الت أل ضعيفا غير محنك ويجب ان يتلطف في البعض فتارة يقصد به
القول وتارة القائل بان يرى انه لم يسئل جيدا فان السؤال قد يراد به تارة المجيب نفسه وتارة المسئلة
نفسها وتارة قد يراد به الامان **فصل** قد بينا وجوه المغالطات وحلها ووجه السؤال بها واخذ مقاومتها
والواجب ان نعود الى اكمال القول في غرضنا قال المعلم الاول انا لما حاولنا ان يكون لنا قوانين نقتدر بها
على ايراد القياسات من المشهورات لعرض جدلي او امتحاني وكان السوفسطائي يشاكل هذين الى
الجدلي والامتحاني اما الجدلي فلان موضوعاته مشتركة ولان السوفسطائي قد يتشبه بالجدلي ويسمى
بحسب ذلك مرائيا واما الامتحاني فمن حيث المغالطة ومن حيث يشارك الجدلي ايضا اردفناه
بالنظر في هذه الصناعة وكيف يتشعب ولم يقتصر على ما للسائل في ذلك بل وللمجيب في حفظ الوضع
بالمشتركات وعلى ما يجب ان نراعيه في الامور المشهورة وما للمشتبه بالمجيب حفظا منه لاوضاع
سوفسطائية والحفظ بالجملة اصعب من السؤال اذ السؤال كالهدم والحفظ كالبناء وينبغي للحافظ

ان يحفظ بالمشهورات لا غير واما السائل فيعمل في كل ما يتسلمه ولذلك كان سقراط لا يجيب اذ كان يعترف
انه لا يحسن ذلك بل كان يقوم مقام السائل والذي في التعليم الاول بعد هذا لا يجب ان يفهم منه انه يتكلم
في القياس العام بل هذا في القياس السوفسطائي وان كان كذلك قال وقد كان لنا في الصنايع البرهانية
والجدلية المذكورة اصول ماخوذة ممن سبقنا ليس يعني من حيث هي مجردة عن المواد بل من حيث استعملت
في مواد فكان هناك جزئيات استعملت في البراهين مثلا في الهندسة وجزئيات استعملت في السؤال
والجواب في الجدل والخطابة امكن ان ينتزع منها قوانين كلية وهذه الجزئيات كانت في ابتداء تفطن الناس
للجدل والخطابة قليلة جدا ثم انشعبت وكثرت على حسب كثرة تنوع الناظرين اخيرا والبناء عليها و
تبديلها واصلاحها وصارت لهم ملكة فان لم يكن عن قوانين فسالوا وحلوا وحلفوا في الجزئيات ما فيه كفاية
وربما دلوا على امور من الكليات وان قلت وقد ذكر اقوام ما تولوا في تربية الخطابة بعد القدماء مثل
طيطياس وبعده ثراسوماخس الذي تجادل سقراط في امر العدل ثم ماذروس واما مقاومة السوفسطائيين
فلم يوف الت العون منها شيئا يعتد به لقلة الحاجة اليه بل لم يكن عندهم منها شيء لا في الاصول
ولا في الجزئيات تربها ايامهم اصلا مع ذلك فان الحاجة قلت الى صناعة السوفسطائية فلم يتم عقودها
فصلا عن حلولها بل يكلموا في امثلة قليلة جزئية واشياء تناسب الخطابة لكتاب سطنا القول قليلا
ونظرنا في وجوه الاغاليط وجمعناها وجردناها عن المواد صناعة كلية وانما مست الحاجة الى مثل الخطابة
بسبب ايثار ما يؤثر واجتناب ما يجتنب فكان الاولون انما وقعوا ولا في الخطابة الى هذا الجنس
ثم انبسطوا وكانوا يستعجلون فيعلمون ويتعلمون قبل ان يجردوا الصناعة فيكون من يعلم منهم
يتعلم منه على سبيل ما يعلم من المعلم المجرب لا على سبيل الصانع القياس فما كانوا يفيدون صناعة
ولا امرا كليا الا ما يعتد به بل يبلغ فائدة فكان مثلهم مثل من يقول اني اعلمكم حيلة في وقاية اقدامكم الم
الوطي والحفا وهو ان يقطع من الجلود ما يلبسون من غير تفصيل وبيان بل على سبيل عرض خفاف معمولة
عليه فان هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم اي الجلود يصلح وكيف يقطع وكيف يحرز وما لم يميز الخفاف
والمشمشكات بفصولها بل الذي يفيد مثل هذا العلم فانما يفيد امرا يشتبهما وكلما حسبا جمع
الخفاف من غير تفصيل ومع ذلك فانه لا يخلوا بما يعمله عن هداية ولكنه لا يكون قد افاد الصناعة واكثرهم
جدوى من افاد سببا صناعيا اتخذه فصناعة لكن افاد خفا معمولا ولم يفد بذلك صناعة اذ لم يفد
كيف يعمل الخف قال فلهذا لم يستفد ممن سلف صناعة بل ورثناهم امورا خطبية معمولة وجدلية وبرهانية
قال واما صورة القياس وصورة قياس قياس فامر قد كدنا في طلبه مدة من العمر حتى استنبطناه
فان عرض في هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من يشعر به عند التصفح ولنقبل المنة بما افدناه في الصواب
ولنعلم ان افادة المبدء واستخراج قاعدة الصناعة اجل موقعا واسنى مرتبة من البناء عليها خصوصا
اذا كان المستنبط مع انه مخترع مبتدي محيط بكمال الصناعة وقوانينها لا يدري منها الا ما لا يعتد به فهذا

٢ اشتبهما نه

٢ لا ندري

مايقوله المعلم الاول واما انا فاقول لمعشر المتعلمين والمتأملين للعلوم تاملوا ما قاله هذا العظيم ثم اعتبروا انه هل ورد من بعده الى هذه الغاية والمدة قريبة من الف وثلثمائة وثلثين سنة من اخذ عليه انه قصر وصدق فيما اعترف به من التقصير فانه قصر في كذا او هل نبغ من بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة كلا بل ما عمله هو التام الكامل والقسمة يقف عليه وتمنع تعديته الى غيره ونحن مع غموض نظرنا كان ايام انصبابنا على العلم وانقطاعنا بالكلية اليه واستعمالنا وتعبنا اذكى وافرغ لما هو واجب قد اعتبرنا واستقرينا وتصفحنا فلم نجد للسوفسطائية مذهبا خارجا عما اورده فان كان شيء متفاصيل لبعض الجمل التي اخذناها منه ما نحن نرجوا ان نسكبه من الدلالة عليه في اللواحق حين ما نرجوا ان نكون افرغ لما هو اوجب والذي عمله معلمه وسماه كتاب سوفسطيقا حاد فيه عن الواجب وقصر عن الكفاية اما الجيد فخلطه المنطق بالطبيعي والالهي وهذا لضعف تمييز كان فيهم قبل نبوغ هذا العظيم واما التقصير فانه لم يفهم وجه المغالطة الا الاسم المشترك وبالحري ان نصدق ونقول انه ان كان ذلك الانسان مبلغه من العلم ما انتهى الينا منه فقد كانت بضاعته مزجاة ولم تنضج الحكمة في اوانه نضجا تجنى ومن يتكلف له العصبية وليس في يديه من علمه الا ما هو منقول الينا فذلك اما عن حسد لهذا الرجل واما العامية فيه يرى ان الاقدم زمانا اقدم في الصناعة مرتبة والحق بالعكس ۞ ونسئل الله الهداية والتوفيق وهو الهادي والموفق للصواب ۞ تم الفن السابع من الجملة الاولى من المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ۞ بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الفن الثامن من الجملة الاولى وهو في المنطق

فصل في منفعة الخطابة قد سلف لك الفرق بين الصنايع القياسية الخمس واستثبتت صورة التصديق اليقيني وصورة ما يقاربه وصورة الاقناع المظنون وعلمت مفارقة الاقناع للوجهين الاولين وتحققت ان الاقناع درجات في التاكد والوهن وبان لك ان الصنايع الحائمة حوم التصديق اربع من الخمس وان المغالطة مرفوضة وان الجدلية قليلة الجدوى على الحكماء الا بالطرق المشتركة بينها وبين البرهان والا بالارتياض وبالاقناع في المبادي والا في تخطئة المنتحلين للحق من نفس ما يسلمون وان الجدلية ايضا يسيرة الفائدة على العامة فانها وان كانت مستوهنة ضعيفة بالقياس الى الصناعة البرهانية فهي مستصعبة بالقياس الى فطن العامة وان العامة بما هم عامة تعجز عن تقبل الجدل الا اذا ضاقت باسه حدود الخطابة وان الجدل اذا الزمهم شيئا وادعوا لزومه حاولوه مغالطة اضلتهم او شيئا ليس يتأتى لهم اكتنافه فهم في حيرة منه وينسبوه الى الفاعل بفضل القوة لا بفضل الصواب والمسكوت عنه للحيرة والمقصور المنه لا للمصادفة الموقع فيكون عندهم انهم لو تيسرت لهم نقلة عن درجتهم الى فضل استظهار تنظر واستبصار تعرف انهم لم يبعد ان ينقضوا ما سمعوه وتعلموا موضع التلبيس فيما عجزوا عنه وبالجملة اذا استقصروا انفسهم عن شاء والمفاوض بالقياسات الجدلية زالت ثقتهم بما انتج عليهم فلم يعلمون ان الحق موجبة او القصور مخيلة فيجب ان يكون المخاطبة التي تتلقاها العامي بعامية من الجنس الذي لا يسترفع عن مقامه استرفاعا بعيدا كانه متعال عن درجة مثله بل يجب

وهذا الفن يشتمل على كتاب الخطابة من كتاب الشفاء
ز ٢ هذه المقالة مشتملة على سبعة فصول

ان يكون

ان يكون العايق فيها فايقا في الباب غنيا ان يكون المقتدر على اجادته معدودا في جملة مخاطبي العامة لكنه اتفق منهم من غير مجاوزة لحدودهم وليس يقال لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير الخطابة فلتكن الخطابة هي التي تعد نحو اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا به وليس يضيع عن نفع يعود منها على الحكمة او على الجدل فلما كان المخاطب انا نا وكل انسان اما خاص واما عامي والخاص لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق الخواص الا بالبرهان والعامي لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق العوام الا بالخطابة فالصناعتان النافعتان في ان يكتسب الناس تصديقا نافعا هما البرهان والخطابة واما الجدل فينتفع في ان يغلب المجاور محاورة عليه واما ان يفيده تصديقا ينفعه فهو في بعض حواشي الصناعة دون اسمها او بما يعرض عنها لا لانها جدل وليس قصد الغلبة هو بعينه قصد افادة التصديق فان السوفسطائية يقصد الغلبة ولا يقصد افادة البتة وكذلك المفاوضة الامتحانية والمحاورة العنادية ولو اريد بالجدل الدلالة على الصدق لما كانت الصناعة متجهة الى المتقابلات ومبنية على المتسلمات وحيث يراد بالجدل اقناع المتعلم في المبادي فليس يراد ان يفاد تصديقا جازما فان المعلم يكون قد جانب فيه طريقة من يعلم وصحح الى السيرة من يغر واثر مذهب من يغش ان او هم ذلك وكذب فيما يقول بل غاية غرضه في ذلك ان يزيل عن نفس المتعلم الاستنكار ويشعره قرب الوضع من الامكان ويميل بظنه الى الطرف واحد من طرفي النقيض ومثله وان كان من العامي تصديقا فليس يكون من الخاصي تصديقا فان الخاصي قد ثبتت فيه الاحاطة بان تصديق مثله انما هو بالحجج وانه لا تصديق له بما فيه بعد امكان عناد واما تصديق العامي فليس من شرطه ان يتحقق الشك معه ولذلك من شان العامي ان يقول للمخاطب صدقت واحققت وليس من شان الخاصي ان يقول في مثل ذلك للمخاطب صدقت واحققت وليس لقائل ان يقول ان التصديق اعم من التصديق الخاصي فيكون المتعلم اذا اقنع في المبادي كيف كان فقد افيد التصديق المطلق وان لم يفد التصديق الخاصي فانا نجيبه ان الخاصي لو وقع له بمثل هذه المعاملة تصديق من جنس التصديق العامي لكان يحق علينا ان نقول ان هذه المخاطبة يفيده تصديقا خاصيا وان لم يكن تصديقا خاصيا لكن الشاعر بالتصديق الخاصي والمستعد له ليس من شانه ان يقع له التصديق البتة الا على نحو التصديق الخاصي او الشبيه به الذي لا يخطر مقابله بالبال خطورا يجوز وجوده فما خرج عن ذلك ولم يناسبه لم يقع له تصديق به واما العامي فلا يشعر بذلك بل اخذ الامر مصدقا به اذا مالت اليه نفسه ويجري ان غاب المقابل عن ذهنه وان لاح له جوازه فيكون ميل نفسه اليه مقارنا للتصديق وعلته وان لم نعم التصديق فانه اذا كان ميل نفس مع شعور بجواز النقيض يخطر بالبال مساعد على انه لا يعدو ان يكون فليس يعد هناك تصديق ولا ظن مؤكد بل ميل ظن فاذا انعقد الراي وجعل النقيض مع امكان كونه عند المستشعر في حكم ما لا يكون لحكمنا على كثير مما يمكن عندنا كونه انها لا يكون فحينئذ يكون تصديقا وميل النفس يوقع التصديق عند العامي وتمعن اليه اعتقادا ان طرفه الاخر لا يكون وان كان جائزا عنده ان يكون ولا يفعل ذلك بالخاصي فان كان المتعلم في درجة العوام والمعلم الاول في درجة المروحين كان ذلك ان يصدق من حيث هو عامي

لا من حيث انتقل الى التخصيص وكان هذا يروح من حيث هو مغالطي لا من حيث هو مجادل او معلم على المناقشة
في هذا مماعنة مندوحة فلنضع ان هذا النوع من استعمال قوانين الجدل موقع للتصديق الا ان هذا النوع
ليس من الاعراض الاولية للجدل بل هو من الامور المتعلقة بالجدل والمنافع المستدرة عن صناعة الجدل و
لربما انفعت صناعة في غير ما اعدت له فاذا الغاية القصوى في الجدل هي الالزام ولربما حسنت معونته
على التصديق اما مع العامي اذا ارتفع عن العامة يسيرا فاريد ان يجيب اليه عقدا او يبغض عليه راي من غير
ان يعم منها هذه المعونة جماعة المنسوبين الى العقل من الجمهور كلهم بل افرادا منهم كانهم خواص وكانهم مذبذبون
لا الى الخاصة حقا ولا الى العامة حقا واما مع المتعلم اذا اريدت منه السلاسة لقبول المبادي من غير ان
يقتصر به عليها او يوهم كفاية له فيه وكما ان المخاطبة البرهانية لا يبعد ان يراد بها الغلبة نفسها وكذلك المخاطبة
الخطابية فكذلك المخاطبة الجدلية لا يستنكر ان يعدل باستعمالها عن جهتها الى جهة التصديق وقد نطق الكتاب
الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي هو تنزيل العزيز الحكيم بمثله فقال ادع الى سبيل ربك اي
الديانة الحقيقية بالحكمة اي بالبرهان وذلك لمن يحتمله والموعظة الحسنة اي الخطابة وذلك لمن يقتصر عنه
وجادلهم بالتي هي احسن اي بالمشهورات المحمودة فاخر الجدل عن الصناعتين لان دينك مصروفتان
الى الفائدة والمجادلة مصروفة الى المقاومة والغرض الاول هو الافادة والغرض الثاني هو مجاهدة من مجاهده
ينتصب للمعاندة فالخطابة ملكة وافرة النفع في مصالح المدن وبها تدبر العامة **فصل في عمود الخطابة
واعوانها والتفريق بينها وبين الجدل** الخطابة قد يشارك الجدل باعتبار ويتركه باعتبار اما المشاركة
فمن جهتين احداهما في القصد والثاني في الموضوع اما المشاركة بالقصد فلان كل واحد منهما يروم الغلبة في
المفاوضة اما القايس فبالالزام واما الاخر فبالانفصال وان كان في الخطابة غرض اخر هو غرض للقايس
وذلك هو ايقاع التصديق فكان الاخر لا يكفيه في كمال فعله ان يقاوم المقدمات والقياس فقط بل وان يعود
قايسا على مقابل نتيجة الخصم فيبين كذبه والجهة الثانية من الجهتين الاوليين انه ليس ولا الواحد منهما موضوع
يختص به بنظره واما الجدل فقد علم امره واما الخطابة فان العامة لا يهتدون الى تحيز الموضوعات بعضها
عن بعض وتخصيص الكلام في موضوع مبني على مبادي يليق به وحده على ما يوجبه الصناعة البرهانية بل
الخطابة في ذلك كالجدل وان كان الجدل التفاته الاول الى الكليات والخطابة التفاتها الاول الى الجزئيات
على ان لها ايضا ان يتعاطى الكلام في الكليات من الالهيات والطبيعيات والخلقيات
فهذا هو المشاركة فاما المشاكلة فلان مباديهما جميعا المحمودات لكن الجدل محموداته حقيقية والخطابة
محموداتها ظنية ولما كان كل واحد من الجدل والخطابة متعرضا لكل موضوع صار امشاركين للعلوم
البرهانية في موضوعاتها من وجه فحصل ايضا بينهما وبين العلوم مناسبة ومشاكلة وهذه
الصناعة قد يتعاطى افعالها كل انسان ويجري فيها مفاوضات بين الناس بان يتناولوا ما
يختلفون فيه من مدح او ذم او شكاية او اعتذار او مشورة فمنهم من يصرف في بعض هذه المعاني

انفذ ومنهم من هو متصرف في جميعها ومنهم من نفذ في ذلك بملكة حصلت لهم اعتيادا فاعيلها
من غير ان يكون القوانين الكلية محصلة عنده حتى يعلم لمه ما يفعله ويكون عنده احكام صناعية مجردة عن
موادها ومنهم من يجمع الى الملكة الاعتيادية وحدها وان كانت تنجح فلا عن بصيرة والملكة الصناعية وحدها
ايضا يكون فائدة الانجاح عنها نافذه وقد ذكر المعلم الاول ان سلفه انما كان مقامهم في الخطابة مقام من له ملكة
اعتيادية ولم يكن تحررت له صورة الملكة الصناعية ولا يكلموا فيها ولا خاضوا خوضا يعتد به اذ كان
اكثر ما يكلموا فيه هو النظر في الامور الخارجة عن عمود الخطابة وذلك لان الخطابة لها عمود ولها اعوان
اما العمود فالقول الذي يظن انه ينتج بذاته المطلوب واما الاعوان فاحوال ايضا واقوال خارجة عن ذلك
العمود وذلك لانه لما لم يكن ذلك الغرض في الخطابة اصابة الحق ولا الزام العدل بل الاقناع وحده كان
كل مقنع مناسب للغرض وليس كل ما يقنع هو قول قياسي او تمثيلي او شيء مما يجري مجرى ذلك فانك
قد تقنع بما تحكم به المعروف بالصدق من غير ان يقوم به اقامة البرهان وتقنع بما تخبر به من تشهد سخنته
وصيغته بما تخبر به كالذي صيغته هيئة مرغوب منه عوارا ذا اخذتك ان وراه فبينه اوافه وكلما تحاول
اقناع اخر فاما ان تحاول ذلك بالشيء الذي من شانه ان يقنعه به واما ان تجعله مستعدا للقناعة بما
لولا الاستعداد او شك ان لا يكون مقنعا والاشياء المقنعة اما قول يروم منه صحة قول اخر واما
شهادة والشهادة اما شهادة قول واما شهادة حال وشهادة القول مثل الاستشهاد بقول نبي
او امام او حكيم او شاعر ومثل الاستشهاد بقوم يحصرون ويصدقون بقول القائل شافهة الامر
كان او مثل الاستشهاد بشهادة الحاكم والسامعين بان القول مقنع فالاول شهادة ماثورة
والاخر شهادة محصورة واما شهادة الحال فاما حال يدرك بالعقل او حال يدرك بالحس فاما الحال التي
يدرك بالعقل فمثل فضيلة القائل واشتهاره بالصدق والتميز واما الحال التي تدرك بالحس فاما قول واما
غير قول والقول مثل التحدي ومثل اليمين ومثل العهود واما التحدي فكمن يأتي بما يعجز عنه فيعلم ان دعواه
دعوى صادقة ولولا ذلك لما ايد من السماء بما ليس في طباع البشر ان يوجد بقوتهم وكمن يدعي انه
اعلم من انسان اخر بالطب والا فليعالج هو معالجته واما اليمين فحالها معروفة واما العهود فهي
اقاويل ايضا مدونة مكتوبة وهي شريعة ما يشرعها المتعاهدان على انفسهما واما الحال المحسوسة عن غير
القول فمثل من يخبر ببشارة وسحنة وجهه سحنة مسرور بهيج او يخبر باطلال الغة وسحنة وجهه سحنة مذعور
خائف او ينطق عن تقرير بالعذاب والثواب فمن ذلك ما يكون الحال الشاهدة تتبع الانفعال النفساني
مثل السحنة والهيئة ومن ذلك ما يكون الحال الشاهدة طارية من خارج مثل العقوبة او البرة واما الحيل

ملكة صناعية حتى يكون القوانين محققة
عنده وهو الانسان الذي احاط بهذا
من المنطق علما واكتسب الملكة بالمزاولة
والملكة الاعتيادية

للاعداد المذكورة فيتوجه نحو من يراد اقناعه اما المفاوض نفسه الذي يتوجه اليه المفاوضة اما غيره
وغيره اما ناظر يحكم بين المتحاورين واما السامعون من النظارة فههنا قائل وقول وسامعون
فالحيلة الاعدادية اما ان يكون بحسب جعل القائل مقبول القول او بحيث يجعل القول فضيلة الجمع او

بحيث يجعل السامعين اقبل فاما القائل فانه يتكلف الاستشهاد بحال نفسه تكلفا اذا لم يكن ذلك واقعا
بنفسه وذلك انه يتكلف الدلالة على نفسه او يتهيأ بهيئة وسحنة لجعل مثله مقبول القول واما القول فانه
يحتاج تارة الى ان يرفع به الصوت وتارة الى ان يخفض به الصوت وتارة الى ان ينقل الصوت وتارة
الى ان يحد وتارة الى ان يخلط فيه بهذه الامور ولكل غرض ايضا ترتيب خاص واما السامع فيحتاج ان يتعطف
ويستمال حتى يحتج ويميل الى تصديق القائل او يرد الى هيئة مصدق وان لم يصدق وكذلك الحاكم واما الناظر
فيكفي منه ان يهيأ بهذه الحيلة بهيئة مذعن مصدق وان لم يقع له التصديق فهذا التأثير يوجبه امران
احدهما يحدث انفعالا والثاني منهما ما يوهم خلقا فان الاخلاق تختلف بالناس فبعضها يجعل الانسان
اسرع تصديقا وبعضها يجعل الانسان امثل الى ايثار العناد والانفعالات ايضا فانها تقوم وقتما
تحدث مقام الاخلاق في ذلك فان من انفعل لخوف واتقى عاقبة عناد كان اقرب الى الشهادة ومن
رحم كان ادنى الى التصديق ومن احب كان اخلق بمن يميل الى معاونة المحبوب ومن مدح واعجب
بنفسه كان ميله الى المادح الذي عجب بنفسه وتصديقه اياه اكبر ومن اعصب على انسان كان احرى
ان يكذبه ومن تمكنت منه القسوة كان احرى ان لا يذعن للرحمة وشرح جميع هذا من ذي قبل واكثر ما يستعمل
من هذه الحيل قول فيكون ادنى في الخطابة اقوال غير العمود المذكور من ذلك اقوال يراد بها تقرير هذه الحيل
ومنها اقوال يراد بها ايقاع التصديق بمقتضى الامور المذكورة مثال الاول القول الذي يريد به
الخطيب تقرير فضيلته عند السامعين ليتصدقوا بها او القول الذي يسلس به سخط القاضي على خصمه
ومثال الثاني القول الذي يروم به اثبات كون الشهادة مقنعة واثبات كون المعجزة واثبات كون
الشهادة ببينة زكية فيعود الامر الى ان الاقاويل الخطابية التي يراد بها التصديق ثلثة اصناف العمود والحيلة
والنصرة والعمود هو القول الذي يراد به التصديق بالمطلوب نفسه والحيلة هي قول يقاد به انفعال
الشيء او ايهام خلق والنصرة قول ينصر به حال التصديق فقد اتضح لك اذا ان ههنا شيئا هو العمود
وشيئا خارجا عنه وان جميع ذلك صناعي وذكر في التعليم الاول ان السلف المتكلمين في اصول الخطابة
لم يريدوا على احكام تكلموا فيها متعلقة بالامور الخارجية ولم يفطنوا للكلام في العمود اصلا فاما الاقاويل
الانفعالية والخلقية فقد اكثروا فيها وكذلك ما يتعلق بالترتيب من الصدر والاقتصاص والخاتمة
وجميع ما هو غير العمود مما ليس الغرض فيه نفس التصديق بل الغرض فيه استدراج السامع فلو اتفق
ان يصطلح الخطباء كلهم في المدن كلها على ترذيل الخارجيات والاشتغال بالعمود كما كان قد اصطلح
عليه في عدة مدن في زمان المعلم الاول لكان ينبغي اولئك الخطباء حينئذ قد بطل ولم يكن الى مادة
نوه من اصولهم في الخارجيات حاجة بل كان كانه يزيف ويسقط وكان مذهب الخطباء في
ذلك العصر مذهبين مذهب يختص به بلاد من بلادهم يسوغ للخطيب استعمال كل مقنع من العمود
ومن الحيلة ومن النصرة ومذهب يحصر ذلك كله ويحرمه ولا يسوغ ان يشتغل بشيء عند القول المقنع

والصواب

بلغ

والصواب هو المذهب الاول ومن لطف للتصرف في ذلك كله واقتنى الملكة فيه عد فطنا لبيبا
وحسن التأتي اديبا **فصل في الاغراض التي تختص بالخطيب وكيفيتها** وكل خطيب يتكلم في الامور
الجزئية فانه يحتاج الى ان يثبت كون شيء موجودا او غير موجود في الحاضر والماضي او المستقبل واما كون ذلك
الشيء عدلا او جورا او نافعا او ضارا او فضيلة او رذيلة فربما لزمه ان يثبته وربما لم يلزمه فانه ان كان
الشريعة اما المشتركة التي لا تنسب الى شارع بل ينسبها العامة الى العقل فمثل قولهم الاحسان الى الاباء
واجب وشكر المنعم فرض واما الخاصة لقوم وامة واما ما هو اخص من ذلك كمعاقدة ومعاهدة قد يثبت
انه عدل او جور فقد كفي المثبت لوجود الامر اثبات كونه عدلا او جورا وكذلك ان كان الخطباء والائمة قد فحصوا
بذلك تعريفا على الاصول واما ان كان لا حكم فيه فربما كان الامر فيه موكولا الى نظر الامام والقاضي ولم يكن الى الخصمين
ان يتشاجرا فيه ويتوليا احتجاجا في امره وربما لم يكن بل كان عليهما ان يتشاجرا في ذلك فانهما اقنع الامام
والقاضي فقضى له وكان هذا القسم مما يقل وجوده ويعز اتفاقه في هذا الزمان وكان المستمر في الاقاليم
كلها هو تفويض الحكم في ان الامر عدل او ليس بعدل الى رأي الحاكم واما النافع والضار فمن ذلك ما يعرفه الجمهور
كلهم ومنه ما يعرفه خواص منهم ولكل فرقة تختص باستبصار في ضرب من النفع والضر ومنه ما يكون الحال فيه
خفيا فما كان مما يثبت الخطيب وجوده ظاهر التأدي الى النفع والضر وكان ذلك الضرب من النفع والضر مشتهرا
عند الجمهور لم يحتج الخطيب الى ان يثبت كونه او لا كونه وما كان خفي التأدية جلي النفع او المضرة لزمه تصحيح التأدية
فقط وما كان خفي التأدية خفي النفع والضر لزمه ايضاح حال كونه نافعا او ضارا فقد يشك في هذه المواضع يحتاج
فيه الى ان يبين ان امرا يكون او لا يكون فان كان نفس ذلك الامر مؤديا الى الغاية المطلوبة او الى ضدها بلا توسط
شيء اخر لم يحتج الى اثبات تأديته الى النافع او الضار بل ربما احتيج الى اثبات كونه في نفسه نافعا او ضارا
او كان مؤديا بتوسط لم يكن بد من اثبات تأديته الى النافع او الضار ان لم يكن بينا ويكون ذلك الى
الخطيب ويكون الى الحاكم ان يحكم بان قوله اشد اقناعا من قول خصمه ولا يكون الى الحاكم ان يحكم في ذلك بشيء
هو عنده اللهم الا ان يكون ذلك احكاما اخروية ليست امورا دنيوية فحينئذ اذا اثبت الخطيب كون
امر او لا كونه قضى الحاكم انه يجزيه او لا يجزيه ومعناه انه نافع في الاخرة او غير نافع واما الامور التي تمدح بها
او يذم فمنها ما يكون ايجابه للمدح والذم قائما في الشريعة المشتركة وللمشهور المستفيض كما يكون دفع
الشر عن المظلوم فضيلة او بالشريعة الخاصة كما تكون الصيام فضيلة والحج فضيلة ومنه ما يكون استحقاقه
للمدح والذم غير بين فيحتاج الى ان يثبت كون الامر محمودا او مذموما فقد تميز لك الموضع المفتقر الى ان يتعدى فيه
نفس اثبات الشيء او نفيه الى الكلام اخر والموضع المغني عنه فاذا كان كذلك فكيف يغني الامور الخارجية
في اثبات احكام كلية تحتاج الى تصحيحها احيانا فاذا لم تكن الشريعة حددتها مثل ان كل ما كان كذا فهو
عدل او جور او نافع او ضار او حسن او قبيح او عظيم او صغير حتى اذا صححت ادخل تحتها الامر المثبت
وجوده او لا وجوده فان الامور الخارجية تنفع في ان يقنع في الامور الجزئية واما الاحكام الكلية فلا تنتفع

في اثباتها بان يستدرج السامعون بالحيل الموصوفة ويكاد يكون الانفعالات النفسانية كلها انما تتناول
شخصا بعينه فان المخوف والمرجو والمحبوب والممقوت انما يكون شخصا بعينه وان كان قد يخاف معنى كليا
لنفسه فان الواقع منه في عرض الاستدراج امر جزئي على ان الاولى ان يكون الاحكام الكلية مفروغا عن التشاجر
فيها وان يكون الشارع والامر فرغوا من تحديدها وانما تكون التفريعات الجزئية مفوضة الى الحكام انفسهم
دون المتنازعين فان القضاء على العدل والجور والمصلحة والمفسدة مما لا يفي به كل احد ولا كل قريحة ولا الرؤية
الواقية به يقتدر على الفتوى الجامع للمصلحة الا عن روية يتفق عليها مدة من العمر فكيف يصلح لهذا القضاء
كل من يصلح لذلك الحكومات الجزئية ولو صلح لذلك لكان الزمان الذي في مثله يفصل الامرين المتشاجرين
يضيق عن ايثار الراى السديد فيه واذا لم يكن ذلك الى الحكام فكيف الى من يليهم من العوام والقوانين الكلية
موكولة الى وضع الشارع ولا بد من شارع من عند الله واما استعمال الكليات في الجزئيات فيقوم به الحكام
حتى يكون غاية نظرهم فيما هو في كون الامر الجزئي وغير كونه سالفا او حاضرا او من ذي قبل ويكون الحكم الكلي
متصلا من الشارع فكما ان الحكام القاصرين عن رتبة الشارعين يقصرون عن وضع الشريعة كذلك الشارع عنه
لا سبيل لهم الى الحكم في جزئي جزئي بعينه مما لا يتناهى فهذه ثلثة اشياء كون الامر ولا كونه وهو الذي ينتفع
الحيل الاستدراجية في تصحيحه والثاني الحكم الكلي وهو شيء مفروغ عنه ليس يستانف اثباته وان
كان يستانف اثباته فليس للحيل الاستدراجية في تصحيحه مدخل والثالث النتيجة الجزئية في ان هذا الكائن
كذا او كذا او هذا ايضا فليس ينفع فيه الحيلة الاستدراجية والوجه الاول المعرض لنفع هذه الحيل فيه
فان عموده غير هذه الحيل فقد ظهر من هذا ان المقتصر بتقنينه لقوانين الخطابة على تعليم هذه الامور قد اقتصر
من الامر على صفحته الخارجة ولم يستبطن كنهه ولا ادرك حقيقته بل اكثر جدوى ما صنعه تعريف حيلة
يمكن بها ان يصير السامع على هيئة موافقة لقبول الحجة والاذعان للتصديق الذي يكسبه صناعة ونفس هذا
التصديق انما يقع من جهة العمود كالضمير لا غير وقد عرفت ان الضمير ما هو واذا كان المعتمد هو الضمير فبالحرى
ان لا يختلف حكم صناعة الخطابة فيما يراد به التنفير عن الملح وهو التبيين على سبيل نصح في المشورة والمشاجرة
المبنية على المنازعة في الشكاية والاعتذار اذ العمدة في جميع ذلك واحد وهو الضمير واما الحيل الاستدراجية
فعسى ان ينتفع بها في المشاجرة دون المشهورة وليس ايضا ينتفع به في كل مشاجرة بل في مشاجرة
سوقية منبعثة عن معاملة في اخذ واعطاء او ما يجرى مجراها واما المشاجرات في الامور السياسية
التي تقع بين اهل مدينة ومدينة وتقع بين متوليين لسياسة مدينة فانها عالية عن خلطها بهذه
الحيل الخارجة وانما مجراها مجرى المشورة فلو كانت الخطابة مبنية على هذه الحيل الخارجية لكان المشورة
او المدح لصناعة والمشاجرة لاخرى وكانت المشاجرة في الامور العظام لصناعة والمشاجرة السوقية
لصناعة ولم يكن للخطابة قوة يتكلف الاقناع في جميعها بل الخطابة انما هي خطابة بالضمير فهذه الحيل بعضها
معدات وبعضها تزايين وتزاويق يحسن به الضمير ويفخم به شان الدليل وما احسن من يستعمل

مستقلا م

ليس هو

ينفع

هذه الخارجيات

هذه الخارجيات فيما يراد فيه المشهورة او يجعلها قانون الصناعة ويعقل العمدة التي عليها العمل
والمشورة قد يشارك المشاجرة في الموضع كما يتفق ان يقوم انسان على فعله هي زلة وبازائها
جزاء فان المشير قد يشير في ذلك بما ينبغي ان يفعل به والحاكم قد يحكم بكون تلك العلة عدلا او جورا في تلقاء
نفسه بما يوجبه السنة التي يبصرها او الراى الذي يعتقده وهذا الحاكم من حيث هو حاكم بين المتشاجرين
واما الحكم على ما ينبغي ان يفعل في مجازاته فليس للحاكم ذلك من حيث هو حاكم بين المتشاورين بل الحاكم
وعليه ان يحكم بتفضيل احد الراءين على الاخر ويكون ذلك الذي يحكم به راءيا يورد الخطيب اثباته في هذا
التفسير وان كان احسن من الحكومة بسبب انه عمل من هو احسن فان الخصم في مجلس القضاء احسن
من القاضي وبسبب انه نتيجة راى انسان دون الشارع وذلك نتيجة راى الشارع والشارع هو
الانسان الكثير الذي لا يدانيه انسان وبسبب انه في الفرع وهو الجزاء ليس في الاصل الذي هو الملا
الاستحقاق فانه اعنى المشورة اوضح للجمهور واشيع واعم اذ لكل واحد منهم يدخل في مشورة وليس
لهم مدخل في حكومة او وضع شريعة ولهذا السبب ما يعرض ان يكون الحاكم بين المتشاورين اذا حكم لم
يلبث ان ينكشف للناس عدله في القضاء او مثلا اذا كان حكمه حكما في امور اهلية غير وحشية وفي
اسباب معلومة غير مجهولة واما في التشاجر فانما يحكم بما عنده ويراه وبما يجهله جل الجمهور ولا
معول في ذلك الا على رسم السنة ولذلك ما يتكلم ميله فيه ولذلك ما يلزم الرافع اليه ظلامته ان يتحرز
عنه في الوحشيات الغريبة لا المالوفة المعلومة فان شاء سلم الاحقاق لاحد الخصمين ميلا وتبرعا
ورفض من الحكم وخصوصا فيما يكون اليه ان يقيس ويرى رايه والمتشارعون مغبونون دائما بتجريهم
مجاوزة ما في كتابهم على الحكام ويحذرهم اياه عالمين بتمكنهم في الاحكام التشاجرية مما يميلون اليه واما
في الاحكام المشاورية فعلما نفترض فيها قوانين من عند اصحاب الشرائع الا في امور عبادية وجزئية
ويكلون امر ما خلاه الى الناس فيكون الجمهور الناس باحكامه بصيرة وكذلك ما يصرف الحاكم وكده
الا ان يكون مع الاصوب من الراءين لئلا يفشل رايه ولا يسقط عن مرتبة الاستقصاء والتصدير
للحكومة ولهذا ما يقل منفعة الخارجيات في استدراج الحاكم حيث يشير ولا يقل في استدراج الحاكم
حيث يتشاجر وكان ذلك الاقل استعبت قلة غناء الخارجيات واستوجبت صرف الشغل
الى الالة الصناعية الاهلية وهو ما يوقع التصديق من حيث هو موقع للتصديق بالقياس المحذوف
كبراه وهو الذي يسمى تفكيرا او ضميرا وقد عرفت التفكير انه جزء من قياس ذلك القياس لو تم لكان
منطقيا به انه جدلي وذلك لان الجدلي هو الذي يكون من محمودات حقيقية والخطابي هو الذي يكون
من محمولات بحسب بادى الظن ولما كان النظر في القياس الجدلي الذي ليس مرارا كثيرة
منطقيا لصناعة المنطق فالنظر في السببية به لصناعة للنطق اذ كان النظر في الحق وما يشبه
الحق لصناعة واحدة فالنظر في المحمودات حقا والمحمودات ظنا وفي استعمالهما لصناعة واحدة

في المشهد ٢

في الثبانه

كما ان النظر في الصادق والحق الذي منه تنبعث البرهان وفي المحمود الذي منه تنبعث الجدل لصناعة واحدة اذ كانت
الصناعة المنطقية بالاستحقاق الاول هو البرهان وكان الجدل شبيها به اذ كانت المحمودات تتشبه بالحق وغير الناس
مشعوفة بالتماس الحق لكن السبيل اليه صعب فمنهم من يوفق له ومنهم من يقع الشبهة اليه **فصل في مشاركات
الخطابة لصنائع اخر ومخالفتها لها** ان صناعة الخطابة عظيمة النفع جدا وذلك لان الاحكام الصادقة فيما هو عدل
وحسن افضل نفعا واعم على الناس جدوى من اضدادها وذلك لان نوع الانسان مستبق بالتشارك والتشارك
محوج الى التعامل والتجاوز والتعامل والتجاور محوجان الى احكام صادقة في الامور العملية بها ينتظم شمل المصلحة
وباضدادها يتشتت وهذه الاحكام تحتاج ان تكون متقررة في النفوس ممكنة من العقايد وقد بينا ان البرهان
قليل الجدوى في حمل الجمهور على العقد الحق وبينا ان الخطابة هي المتكفلة به فاحدى فضايل هذه الصناعة غناؤها
في تقرير هذه الاغراض في الانفس وايضا فان في الامور الجزئية احكاما يوجبها التعقل الصحيح وليس التعقل
الصحيح مبنيا على المخاطبة والمحاورة بل قانونه الروية والنظر كما ان البرهان ايضا في الامور الكلية النظرية مبني
على الحق دون المحاورة ثم المصحح بالبرهان من الامور الممكنة النظرية اذا اريد تقريره في نفس من يسفل عن رتبة
البرهان كان الجدل اعون شيء على تقريره كذلك المدرك بالتعقل اذا اريد ان تقرر في نفس من يضعف عن
التعقل بنفسه كانت الخطابة اعون شيء عليه واذا لم يكن المدبر من الناس مستحقا لان يخاطب بالصحيح من البيان
العلمي فيما ينبغي ان يعتقد او بالبيان التعقلي فيما ينبغي ان يعمل فاذا كانت لنا قوة خطابية تمكننا من اقناع المخاطب
بما يقنعه ويظنه ويقبله ويستحسنه ويناسب قدره ويشاكله وعلى ما بيناه في صناعة الجدل وصناعة الخطابة
من الصنايع التي تقنع بها في المتضادين وليس يمكن ان تكون الخطابة تقنع بها في وقت واحد ان هذا الشيء
بعينه كان وانه بعينه لم يكن ولا على ان يكون الجدل ايضا يرام بها القياس على المتقابلين معا في زمان بعينه الا في
الرياضية بل علينا ان لنا ان نثبت في امر انه كان وانه عدل وانه صواب وانه ممدوح ولنا ان نثبت اضداد ذلك
من طريق القوة ومذهب الصناعة واما من طريق الاستعمال فانا لا ننتفع باستعمالها جميعا في الخطابة في امر
واحد وفي وقت واحد بعينه كما كنا ننتفع بذلك في الارتياض الجدلي اذ الغرض في الخطابة ايقاع التصديق
ولا كذلك في الارتياض الجدلي بل قد ننتفع باستعمال الاقناع في الطرفين من وجه اخر شبيه بالارتياض وذلك
بان نحضر الحجج المتقابلة في افكارنا معا متفكرين فيتضح لنا ما ننتفع به في طريق التصديق الذي نلتمس ايقاعه
ويكون حل الحجج المناسبة للطرف الاخر علينا اهون فان الشك اذا كان خاطرا في ذهنك كنت اقدر على حله ووجه
من ان نظرا عليك ولم تستعد له وليس من الصنايع المنتفع بها صناعة يقيس فيها على المتقابلين غير الجدل والخطابة
اما الصنايع البرهانية فتقيس فيها على طرف واحد واما السوفسطائية فليست معدة نحو الاقناع بل نحو التغليط
ولا هي من الصنايع التي يستعملها الناس للمنافع واما الصناعة الشعرية فهي لاجل التخييل لا لاجل التصديق
ولنفي طرف واحد لكن الخطابة وان كانت بهذه الصفة فالخطابة الجزئية الفاضلة هي التي تنحو نحو الطرف
الافضل وتنتدي من المقدمات التي هي افضل فهذا ايضا من فضائل الخطابة اعني اقتدارها على التصرف

في الاقناع تارة في طرف وتارة في الطرف الاخر وحكم ذلك حكم اعضاء الانسان فانها معدة للتصرف في الاذى
والايذاء وحكم قواه سوى الفضيلة الخلقية وحدها فان قواه معدة للخير والشر جميعا واما الفضيلة فللخير فقط
واما ما سوى الفضيلة كالصحة واليسار والشجاعة فقد يصلح ان يستعمل في الشر والحاجة الى الخير ماينبه والى الشر
قد عرض ليدفع الشر بها كما يفلح الحديد بالحديد ويتخلص به من العدو وتسليطا للشر عليه والمرء ينصر بدنه ونفسه
بما هو مشارك فيه لساير الحيوان فما احسن به ان يكون قديرا على نصرة نفسه بما يخصه وهو اللسان والبيان فيعدل
به عن تجوز ويحسن ويشيء ويتمكن به من التصرف في المتقابلات فيحسن فعلا فعله بعدوه وهو قبيح ويعدل فعلا
دفع به الشر عن نفسه وهو جور فضلا عن ان يدل على قبح القبيح وجور الجاير وكما ان الطبيب ليس عليه ان يشفي كل
مريض من كل مرض بل ان يبلغ الممكن الا انه على طريق الصواب في مثل العارض الجد وحتى ان اتفق كان
التسبب فيه صعوبة المرض في نفسه واستقصاء الموضوع على تغيره الى الصلاح كذلك الخطيب عليه ان يتكلف
من ايراد العمد والحيل ما يمكن ايراده في كل باب فانه كان الامر مما يعسر تقريره في النفوس فليس ذلك مما يعود ٢ اردهم
على الخطيب بتعجيز وكما ان في الجدل المطلق قياسا جدليا بالحقيقة وقياسا جدليا بحسب التشبيه كذلك في الخطابة
ما هو بنفسه مقنع لانه بنفسه من المظنونات المستعملة في الخطابة وما هو شبيه بالمقنع بانه ليس هو من الامور
التي تظن بانفسها بل اشياء متشاركة لها بالاسم او في هيئة اللفظ او في معنى من المعاني التي بينا في كتاب
سوفسطيقا كيفية ايجابها الحكم في التشبيه حتى يوهم في قضية انها قضية اخرى وتلك تكون صادقة او مشهورة
فيتعاهم في المشبه بها انها هي بعينها او على حكمها والفرق بين المقنع الحقيقي وبين الذي يرى مقنعا ان مقدمات
المقنع الحقيقي اذا قرر سماعها في الذهن مال الى التصديق بها في بادي الرأي ظن السامع واما التي ترى مقنعة
فهي التي انما وقع بها التصديق على انها غيرها ولو تحصل للذهن معناها وتخلص امام الفكر مفهومها الذي لها
في نفسها لكان الظن لا يجيب الى جهتها فهذا هو الفرق بين المقنع الحقيقي وغير الحقيقي ولا وجه اخر فلقد ثبت
في كتب خطابية لاقوام محدثين لكنه لما كان الغرض في الخطابة الاقناع بما يظن محمودا ولم يكن الغرض فيه كشف
الحق ولا الالزام على قانون المحمود الحق لم يستنكر ان تكون المقنعات بالتشبيه داخلة في الصناعة فيكون بعض
هذه الصناعة صادرة عن بصيرة ومعرفة بحيلها مكتسب القوة وبعضها لا عن تلك الجهة بل عن غلط او
قصد وشية للشر والتلبيس ويكون كلاهما خطابة واما الجدل الحق فانما هو جدل لقوة على الاثبات
والابطال بفعل افعالها مطابقة لتلك القوة فقط وليكون اثبات وابطال فقط واما الجدل الكاذب
وهو السوفسطائية او المشاغبية فليس يكون سفسطة ومشاغبة لاجل مطابقة الفعل قوة وملكة حتى
يكون الغرض فيها اظهار قدرة على التلبيس فقط فان هذا قد يستعمل في الجدل وفي الامتحان وفي قياس العناد
ولا يكون مغالطة ولكنه انما يكون مغالطة اذا اريد به ان يظهر ان المثبت او المبطل هو الحق بنفسه ويقصد
التلبيس لا لان يظهر القدرة على التلبيس فقط بل لان يروج التلبيس قصدا ونية وارادة للتضليل فالجدل
انما هو جدل لتلك القوة والسوفسطائية انما هي سوفسطائية لتلك النية الردية من حيث هي مشيئة

ردية لا للقوة واما الخطابة ففيها قوة ومشية معا اما القوة فلانها اقتدار على الاثبات والنفي واما المشية
فلانه يقصد بها ايضا ترويج ما يثبت او يبطل بالاقناع ولا يصير الخطابة بان يقتصر منها على اظهار القدرة فقط صناعة
اخرى بل يكون خطابة ولا ايضا اذا سيئ بها الاقناع ولو بالمقنعات المشبهة يكون غير خطابة لكن العمدة في امر الخطابة
ان يكمل القوة بالمشية وكذلك ايضا التعليم البرهاني انما هو تعليم بقوة ومشية والمشية قد تستعمل في مثل هذا
الموضع على وجهين عاما فيقال مشية لمشية ايقاع التصديق فيكون الخطابة معدة نحو ان يكون مع القوة مشية
او يكمل بالمشية ويقال مشية ويخصص تلك المشية بمشية الترويج والتلبيس فحينئذ لا يكون كل خطابة كذلك
بل يكون بعض الخطابة كما سبق منا القول صادرة عن قوة ونصرة وبعضها عن مشية ردية نسبة المشبه
السوفسطائية وليست القوة تناسب الصناعية بل يكون الغرض فيها غير النفع للمخاطب بل النفس الخطيب في
اعراض خارجة **فصل في شرح حد الخطابة وختم الكلام في قسمة اجزائها ومناسبتها الصنائع اخرى** فلنعد الى تحقيق
امر هذه الصناعة الخطابية وانها كيف تكتسب وكم اجزاؤها وكيف يتوصل بها الى الاغراض التي تخصها ونبتدي فنحد الخطابة
ونقول ان الخطابة قوة تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة فقولنا قوة نعني به ملكة نفسانية يصدر
عنها افعال ارادية وهي اوكد من القدرة فان القدرة الساذجة قد توجد في كل انسان لكن الملكة التي تحصل اما عن قوانين
تتعلم او عن افعال يعتاد يوجد في الفرد بعد الفرد منهم وقولنا تتكلف يفهم منه معنيان احدهما انها تتعاطى فعلا لا عن
ارادة مؤثرة بل عن ارادة مستكرهة وليس هذا هو الغرض في هذا المعنى ويقال يتكلف ويراد به انها يتعاطى فعلا
بالغ قصد لا تمامه وهذا هو الغرض وقولنا الاقناع الممكن هو تفسير الفعل الذي تتكلفه ومعناه ما يمكن من الاقناع
ولا يلتفت الى تفسير آخر وقولنا في كل واحد من الامور المفردة معناه في اي جزئي كان من الجزئيات كلها واي
مقولة اتفقت فيكون قولنا المفردة تدل على المقولة ويكون قولنا كل واحد يدل على ان كل جزئي من كل مقولة
فهو موضوع له ويحتمل ان يكون كله يقول في كل واحد من الامور الجزئية وتكلف الاقناع الممكن فصل من باب
فعل الخطابة بين الخطابة وبين البرهان والجدل والسوفسطائية فانها ليس شيء منها يتكلف الاقناع
الممكن في كل شيء واذا قلنا في كل واحد من الامور المفردة ودللنا على موضوع الخطابة خرج من ذلك الطب
فانه يشبه ان يكون الطب انما يقنع ما يمكن من الاقناع في امور مفردة تخص نوعا ما فيكون جملة قولنا
تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة بين الخطابة وبين الصنائع العلمية كالهندسة
وبين الصنائع المقنعة في الجزئيات كالطب اذ الخطابة لا تنسب الى جنس معين ولكن لقائل ان
يقول هل الطب ملكة على الاقناع الممكن وان كانت ملكة فهل هي بذاتها او بالعرض فان كان بذاتها فهل
اذا اقنع الطبيب في امر ما واقنع الخطيب في ذلك الامر بعينه اذ له ان يقنع في كل امر كان اقناع الطبيب
من نحو واقناع الخطيب من نحو آخر وهل الخطيب اذا تكلف ذلك الاقناع بعينه كان قد تعاطى شيئا من
الطب وبالجملة هل يحتاج الى فصل بين الخطيب وبين ما يجري مجرى الطبيب فنقول اولا ان الطب ليس له ملكة
على الاقناع البتة ولا على التعليم ايضا بل ملكة علمية على تدبير الابدان لتصح فان كان الطبيب مقتدرا على هذا التدبير

ولم يكن له

ولم يكن له بالاقناع بصيرة البتة وكان عالما بعلمه ولم يكن له في سبيل التعليم هداية البتة فهو طبيب وعالم ثم ان
اقتدر على التعليم فذلك له من حيث هو معلم ويكون تعليمه ليس اقناعا لانه اما ان يعلم امورا واجبة كقولهم كل
مرض اما سوء مزاج او فساد تركيب فان علمها تعليم مثلها لم يكن مقنعا بل محققا وان اقنع لم يحقق ولا شارف
التحقيق كان حينئذ مستعملا فعل الخطابة لا معلما وكان من تلك الجهة خطيبا في ذلك الشيء واما ان يعلم
امورا ممكنة اكثرية جدا او دون ذلك فان علمها من حيث هي ممكنة باكثريتها او غير ذلك على ما سلف منا
شيء من القول فيه في فنون سلفت لم يخل اما ان يصحح اما كونها وقربها من الكون فيكون معلما او يقنع في ذلك
من غير افادة اعتقاد يقين او مقارب لليقين كان خطيبا واما ان يصحح وجودها وان ربما يوجد لا محالة فان حاول
الاقناع في الوجود كان مستعملا فعل خطيب وان حاول ايقاع التصديق الجزم المقارب لليقين فيه كان
مغالطيا فاذا الاقناع للطبيب بالعرض ومن حيث هو فاعل فعل الخطيب الا انه ليس بذلك خطيبا لانه مغالطيا
ليس له ملكة على ان يقنع في كل شيء انما يصير الخطيب خطيبا بهذه الملكة لا بافعالها التي تصدر عنها في اشياء
معينة فنحن وان سلمنا ان الطبيب قد يقنع فليس يصير بذلك خطيبا ولا يصير مشاركا للخطيب
في الصناعة لانه ليس الخطيب خطيبا لاجل افعال تصدر عنه خطابية بل الملكة صفتها الصفة المذكورة اعني ملكة
على الاقناع في كل شيء والطب وان سامحنا في امره وسامحنا انه ملكة مثلا على الاقناع فليست ملكة على الاقناع
في كل شيء على ان الطب ليس ملكة الاقناع ونقول انه كما ان الطبيب قد يقتدر على استعمال علاج في حيوان
غير الانسان كذلك الخطيب قد يقتدر على استعمال اقناع في امر غير الامور المفردة وكما ان ذلك لم يكن طبيبا الا لانه
يعالج الانسان وغير ذلك له بالعرض كذلك ليس هذا خطيبا الا لانه يقنع في الامور المفردة الجزئية وغير ذلك فله
بالعرض ونقول ان التصديقات الخطابية قد تكون صناعية وقد تكون في غير صناعة والتي ليست بصناعية
ليست تكون بحيلة منا بل لوجود الامر الذي يدعو اليه وليس ذلك من صنعنا وتلطفنا مثل الشهود والتقرير
بالعذاب وغير ذلك واما التي بالصناعة وما يحتال فيه بالكلام فكله اذا اعتبر من حيث الملكة والصناعة فانما
يكون من حكمة انفسنا وباحتيالنا فنحن نستنبط المواضع والانواع الخطابية ونعلم ترتيب القياس الخطابي
وما يتعلق به لا كالشهود وما اشبههم فليس الينا الاقناع بهم وايقاع التصديق عنهم والاحتيال فيه هذا
من جهة الاصل واما اذا اعتبرنا هذا من حيث الاستعمال فبعضها قد يكون معدة لنا من قبل وهي المقدمات التي تسمى
في هذا الكتاب مواضع فهي مقدمات من شانها ان يصير اجزاء قياس بالقوة او بالفعل فاذا كانت معدة لنا
استعملناها كما هي وان كنا من قبل لم نستنبطها ونحصلها ثم اعددناها وبعضها لا يكون معدة لنا كما هي
بل يكون المعد فيها اصولا وقوانين اذا علمناها استخرجنا منها وقت المحاورة مقدمات خطابية وتلك
القوانين تسمى في هذا الكتاب انواعا ولا يزال يتوصل من نتيجة الى نتيجة مستمرين على طريق الاستدراج الى حصول
الغرض ومثال ذلك انا اذا كان قد تيسر لنا عند تحصيل هذه القوة كيف ينقل الحكم من ضد الى ضد على سبيل
الاقناع ثم خاطبنا مشيرين فقلنا ان كان زيد الذي هو عدوك قد استوجب اساءتك اليه فعمرو الذي هو صديقك

قد استوجب احسانك اليه كنا قد استخرجنا هذا من قانون عندنا ولم يكن هذا بعينه معدلنا والتصديقات
الصناعية التي يحتال لها بالكلام ويكون ذلك الكلام لطباعه مقنعا لا الوضع او شرع في ثلثة اصناف احدها العمود
الذي سمي تثبيتا في هذا الكتاب والثاني كيفية المتكلم عند تادية الكلام في سمته كما يتفق ان يكون للمتكلم سمت
صالح متخشع فاضل او سمت صادق حاد متان ويكون له لطف في تاديته كما علمت والثالث استدراج السامعين
وهذا الذي هو عمود وتثبيت فانه قد يكون نحو الغرض نفسه وقد يكون نحو تقرير شيء من الابواب الاخر فيكون عمودا
وتثبيتا في ذلك الباب كما يبين الفضيلة نفسه او خسيسة خصمه او يبين وجوب الرحمة عليه فهذا يدخل في
القسم الاول غير ان سمت القائل في اكثر الامر انما يغني في المحاورات التي تكون في امور وقعت كما يكون في الشكاية
والاعتذار وكما يكون في المدح والذم واما اذا حاول اقناعا في امر ممكن مستقبل فنفس سمته وصلاحه لا يدل على صدقه
لان السمت فضيلة ما غير فضيلة العلم وليس اذا احسن سمته ودل على فضيلته دل ذلك على اصابة رايه في الامور الغائبة
الخفية كالامور المستقبلة بل هذا اولى ان يكون نافعا في الامور المتشاجر بها فاذا احسن سمته ظن به انه لم يفعل
الجور او فعل فعل الجور لا على نحو ما يفعل الجور واما استدراج السامعين فيكون كما علمت بالاقاويل الخلقية
والانفعالية فالخطيب اذا احوج الى المعرفة ما بالخلائق وبالفضائل وبالانفعالات حتى يكون له ان يتصرف بها
وفيها تارة ليستعملها وتارة لنقض استعمال خصمه لها بان يصرح انه يحتال بامثالها عليه وان التصديق الذي
يكاد ان يوقعه ليس لاحقاقه بل لاحتياله فلهذا السبب ولما سلف لك عرفانه ما يتناسب صناعة الخطابة
والجدل والصناعة المدنية التي يبحث عن الاخلاق والسياسات اما صناعة الجدل فمن حيث ذكرنا واما
الصناعة الخلقية فمن حيث المعرفة بالاخلاق والانفعالات فيكون كان الخطابية مركبة منها وليست كذلك
بالحقيقة لانه لا يتركب صناعة من اجزاء صناعة اخرى كما علمت في تعليمنا صناعة البرهان بل وليست
المشاركة بينها وبين الامرين الا في الموضوعات واما التصرف في الموضوع فلا يشاركه عنه فلا تلك
الصناعتين واما الجدل فانه وان لم يشاركها فقد يشابهها لانه يروم تقريرا بالمخاطبة واما الصناعة
المدنية فلا يشارك الخطابة في نحو التصرف ولا يشابهه فان تلك الصناعة ليس مبنى امرها على ان يكون
مخاطبة للتقرير ولا نحو بيانها نحوا تقتصر فيه على الاقناع بل يتعدى فيها ذلك الى الاعتقاد الجزم نعم قد يشارك
الخطابة تلك الصناعة في الموضوع لانها يشارك كل صناعة في موضوعها ويشاركها في بعض المسائل
قال المعلم الاول ان المتكلمين في الخطابة قد اغفلوها وعرضوها وابهموا وجه الاحاطة بها فبعضهم لسوء التمييز
وقلة الاستبصار وبعضهم للكبر والتنبه موهما ان كلامه ارفع طبقة من ان يفهم بسهولة وبعضهم لاسباب اخرى
انسانية في الحد وغيره **فصل في العمود وهو التثبيت وفي اقسامه** فلنتكلم الان في التثبيت فنقول يقال تثبيت
وتفكير وضمير واعتبار وبرهان وبينها فروق فالتثبيت هو قول يراد به ايقاع التصديق بالمطلوب
نفسه وهو يعم جميع ذلك لكن الضمير هو ما كان منه قياسا والاعتبار ما كان تمثيلا واسم البرهان في هذا الكتاب
يقع على اعتبار يتم به المقصود سريعا والتفكير هو الضمير بعينه في الموضوع ولكن من حيث اعتباره بالحد الاوسط

فانه من

فانه من حيث اخذ فيه وسطا انما تقتضيه الفكرة هو تفكير ومن حيث فيه نقصان مقدمة وهو ضمير ليكون التفكير
والضمير واحدا بالموضوع فكما ان الجدل معوله على قياس واستقراء كذلك الخطابة معولها على ضمير وتمثيل وكل
ذلك اما صحيح واما مظنون وكله مستعمل في الخطابة على ما علمت والسبب في ان كل بيان يوجب التصديق
اما ان يكون قياسا او شبيها بالقياس او يكون استقراء او شبيها باستقراء هو ان الشيء اذا ادعي فيه
حكم فاما ان يقال انما علمت ان الشيء كذا بسبب فلان وفلان واما ان يقال هو كذا لانه كفلان وبهذا
البيانات البرهانية فقد يكون في بعض الاوقات تمثيلية واستقرائية وعلى الوجه الذي احطت علما به في
موضعه وقد يكون قياسية بل قد يكون في البيانات البرهانية ضمائر وقد حذفت كبرياتها وتكون تلك الضمائر
البرهانية في قوة القياسات فان كبرياتها انما يحذف لوضوحها وعلى سبيل الاختصار وبحيث لو صرح بها
لكان البيان اوضح او مثل بيان الضمير وكذلك في الجدل الذي ليس على سبيل المغالطة واما الخطابة فانها
يحذف الكبريات فيها لانها لو صرح بها لازال الاقناع لان تلك الاحكام اذا احضرت بالكلية علم كذبها لا سيما
وخصوصا في المشوريات منها فان المشوريات منها ما يكون امورا ممكنة وقد يحذف ايضا لئلا يكون
البيان منطقيا فان الخطيب اذا انتسب الى مخاطبة منطقية او كلامية يوهم ان اقتداره لصناعة اخرى
فانه يغلب بعض قوته في المنطق لا لفضل اصابته فالاولى به ان يخاطب خطابا ناجعا وكما ان حال الخطابة
في استعمال الضمير يعكس حال الجدل والعلوم فيه كذلك انتفاعها باستعمال الاعتبار والقياس هو بضد من
حال الجدل والعلوم لانك قد علمت ان القياس اشد الزاما في الجدل واشد تحقيقا في العلوم من الاعتبار والاستقراء
ولكن الاعتبار في الخطابة اقرب الى اقناع الجمهور من الضمير لان الضمير وما يجري مجرى القياس يحتمل كثرة المراجعة في
سؤال لم كانت المقدمة ولم لزم مما قلت ما ادعيت واما المثال فيكون بامور ظاهرة مسلمة فلا يسئل
عن مقدماتها بل يسلم ويكون نقل الحكم الى النسبة فيها او الى الكلي عن جزئي واحد وجزئيات قليلة امرا مقبولا
عند الجمهور لا يتنازعون فيها او يجدوا منا قصته والفرق بين الاستقراء وبين المثال الذي ينتقل فيه الحكم
الى الكلي لينتقل عنه الى الجزئي او لا ينتقل ان المثال يورد في نقل الحكم الى الكلي على انه مثل الكلي فيجعل الحكم للكلي
على انه مثله لا على انه مثل الجزئي كما لو جعل حكمه لجزئي اخر على انه مثله واما الاستقراء فيورد فيه الجزئيات على وعلى انه صح
ان الكلي معها بعينها وان لم يكن كذلك فان استوفيت بقسمتك الجزئيات صار ذلك كما علمت قياسا
لا استقراء وكان ضربا اخر من الاستقراء وبيان ما قدمنا في هذا المعنى على سبيل المثال انك اذا حكمت
ان كل انسان يسرف يفتقر فقلت مثلا فلان وفلان فان عنيت انك تنقل حكم فلان الى كل واحد
من اشكاله من الناس او الى الانسان العام للمشاكلة فهو بعد تمثيل فاما ان لم تقتصر على حكم المماثلة بل او
انك بتعديدك ما عددته عددت الكل كانك اكتسبت عموم الحكم لكثرة المعدودات كان كانك قلت
كل انسان فهو فلان وفلان حتى تكون كانك عددت كل انسان او عددت ما هو مقام كل انسان وهو
الكثير فحينئذ لا يكون حكمت على كل واحد وعلى الكلي بحكم وجدته فيما شاكله فقط بل بحكم يعم الكل او ما هو

كالكل فيه وهذا هو الاستقراء فقد علمت اذا ان التمثيل كيف يفارق الاستقراء في ايجاب حكم كلي وعلمت ان
الاعتبار يقع في الخطابة ولذلك ما يقل اعتراض السعب فيه ويكثر في الضمير ويشترك المثال والضمير في كل واحد خ انفع
بعد اقناعا اي يجعل شيئا لم يقنع به مقنعا به فان كل مقنع اما مقنع في نفسه كما يسمع واما مقنع في غيره تأمل
الله لكنه ما لم يكن مقنعا في نفسه لم يقنع في غيره والمقنع في نفسه هو المحمود والمحمود اما بحسب انسان انسان
او عدة باعيانهم وهذا القسم من المحمود مع انه غير مضبوط لكونه غير محدود فهو ايضا غير مضبوط لكونه غير محدود
فهو ايضا غير مضبوط لكونه مختلفا غير ثابت فان لكل واحد يرى ما يهوى ويختلف الاراء بحسب الاهواء ومثل
هذه المحمودات وان صلحت لان يستعمل في كثير من القياسات من الخطابيات فانها لا يصلح لان يجعل عمدة
في الصناعة فانها لا تتناهى احوالها واما المحمود بحسب الجمهور او طوائف منهم ليس من حيث لهم عدد حاضر
فان الخطابة تشارك الجدل في استعمالها فان الخطابة قد تستعمل المحمودات التي ليست بحسب هوى واحد
بل بحسب هوى الجمهور لكن الجدل يحتاج الى المحمودات احتياجا على شرط المنطق الى ان يكون المؤلف منها قياسا
بشرايطه وشرايطه ان يكون المقدمات حقيقية الحمد ويكون مع ذلك صحيحة التاليف وعلى نظم قياس اما بالفعل
واما بالقوة واذا كان قد وقع فيها اضمار فكان على سبيل المجاز لو صرح به لم يتغير حكمه وليس كذلك حكم الخطابة
فان الخطابة يكفي فيها ان يكون المقدمات فيه محمودة في الظاهر بان يكون الناس يرونها لا على سبيل هوى بل بحسب
اعتقاده في انفسهم اما واجب واما باعتبار فمن ذلك محمودات حقيقية وعند كل الناس او عند طوائف
فان المحمودات الحقيقية محمودات ايضا في بادي الراي ومنها ما من شانه اذا فاحص الجمهور اقنعهم ولا يكون من
المحمود الاول ولكن يشبهه بمشاركة اسم او في معاني الجزء ويخالفه بشرط من شروط النقيض وبالجملة يكون فيه سبب خ الجنس
من الاسباب المغلطة لكن من شان الجمهور او اكثرهم او طوائف منهم ان يقبلوه عندما يعاقصون به فيعمل لحال
واذا خلوا بانفسهم وفكروا دري بعضهم انها ليست من المحمودات التي تقبل لا في انفسها وانه قد غلط فيها
واحد مكان المحمودات بدلها واما المنطق فان قانونه يمنعه ان يقبل من المحمودات عند الجمهور الا اياها باعيانها
ومن المحمودات عند طائفة ما الا اياها باعيانها لمعرفته بالقوانين المميزة بين الشيء وشبهه فالخطابي
يستعمل المحمود الحقيقي والمحمود بحسب الظن والذي قد ظن ظنا من غير نسبة اياه الى احد وهذا هو المحمود بحسب
انسان ما ولكن صناعة ليست يتوقف تمامها الى ان يعرف المحمودات بحسب شخص شخص بل بان يعرف
ان المحمودات ايضا بحسب شخص نافعة له وان كان يجهلها فاذا المحمودات بحسب شخص شخص ينتفع بها
في المخاطبة من حيث يعلم منها هذا الامر الكلي ولا يحتاج الصناعة الى ان يحصرها حصرا بل يجب عليها ان
يحصر ويضبط المحمودات الحقيقية والمحمودات بالظن التي من شان الجمهور ان يسلموها قبل النظر فيها والتعقب
لها والمحمودات الحقيقية هي التي اذا تعقبت لم يزل حمدها او عرفت انها هي التي تحمد باعيانها لا غير وان زال
عنها الحمد وانما يزول عنها باستقصاء يعرف حالها في الصدق اذا انكشف عن كذب فتصير غير محمودة عند من
اطلع على سرها الذي فيها الا انه يعلم مع ذلك انها محمودة عند الجمهور مغلوطا فيها لكن ذلك الاثر ليس

مما يطلع عليه عامة الجمهور فمثل هذا هو المحمود عند الجمهور ولا يزول حمده عنه بان يلوح للمتعقب كذبه وانما المنطقي
الجدلي فانما ياخذها محمودة لانها عند الجمهور محمودة ومن جهة ان هذا المعنى موجود لها بل لاهل النظر البرهاني
ايضا يرونها محمودة لا يشكون في انها محمودة لكنهم انما يشكون في انها صادقة واما المحمودات المظنونة فهي
التي اذا تعقبت زال حمدها لا لاجل ظهور الكذب فقط بل لاجل الشنعة او لاجل فقدان الحمد فقط من غير
ضد فتكون الخطابية وان استعمل محمودات حقيقية فانما يستعملها من جهة انها ايضا محمودة في الظاهر فان
كل محمود حقيقي محمود في الظاهر وانما يتصرف فيه على المعتاد في الظاهر من غير ان يجعل لها ترتيب القياس فيترك الانتفاع
بالضمير ومع ذلك يوس منه ضرب في فن غير المعتاد فقد بان اذا ان الجدلي يتصرف في المحمودات على شروط المنطق
والخطابي يتصرف فيها على الرسوم المعتادة بل يلزم الرسوم المعتادة في مادة قياسية وفي صورية حتى ان كانت
الصورة قياسية في الظن يستعملها كالموجبتين في الشكل الثاني وذلك لانه متوقع نيله والموقع عند القوم
الذين لا يحتملون المخاطبات المرتبة قياسا بعد قياس الى غرض مطلوب في مدة طويلة ولا يضبطونه وعليه الحكام
منهم فيتوقعون نيل الغرض من كثب ولا يبعد نظرهم الى امد بعيد ويقنعون بما يلوح وان لم يحقق ويقل بحثهم
عن امور وجودها بالضرورة وان كان قد يعترض اما على سبيل وضع منهم للصناعة في غير موضعها
اذا تعاطوا الكلام في شيء من اموره الطبيعية او شيء من المعاني الالهية واما على سبيل استعمال الواجبات
فمثل قولهم ان فلانا لا يجتمع فيه حب الشهوات والفضيلة العفية وان فلانا لا يراقب الله ما دام معتقدا
لاستحالة البعث وموجب فناء النفس بل اكثر نظرهم انما هو في امور ممكنة كالمشوريات التي تكون كونها
ولا كونها في مستقبل بمنزلة واحدة فكيف يصرح فيها بمقدمات كلية الا تعرضا للشك فان المقتصر
على قوله ان فلانا يسعى بفلان لانه كان يشاور الامير ساعة اعاذه بالقبض عليه ربما اقنع فان صرح
بالمقول على الكل شعر في الوقت بكذب المقول على الكل فشعر بوجوب الشك في الملتمس اثباته وربما كان الازدياد
في الشرح سببا لاثارة الشك ولبطالات مع التكذيب والتنفير بسبب استيحاش النفس عن التكرير
وليس كل التفكيرات والضماير عن ممكنات بالتساوي بل قد يكون عن ضروريات وعن اكثريات في الضماير
الموجودة في كل واحد من هاتين قد يكون من الصادقات اي من المحمودات الحقيقية وقد يكون من الدلايل
والمحمودات الحقيقية نسبتها الى المحمودات الظنية نسبة الصادقات الحقيقية من المحمودات وبالعكس فمثال ما
يكون من المحمودات في الضروريات قولنا زيد عالم زكي النفس والعالم الزكي النفس سعيد في الاخرة
وهذه المقدمة المحمودة قد يحذف ويستعمل قوتها وانما يصرح بها مهملة لئلا يكون المقول على الكل من
حيث هو مقول على الكل مصرحا به واما تاليفه مثل هذا ويكون تاليفه على منهاج الشكل الاول
ومثال ما هو من الدليل بالقسمة الخاصة قولنا هذه المراة قد ولدت فهي مقتضة فيجعل الولادة دليلا
على ان يعرف الاقتضاض وهو دليل صدق لا يخلو عنه فيلزم ان يكون معه او اخص منه ولذلك يكون على
قوة الشكل الاول واما العلامة فهو حكم اما ان يكون المحمول يلزمه وهو لا يلزم الموضوع او يكون هو يلزم الموضوع

والمحمول لا يلزمه فانه لو لزمه المحمول ولزم هو الموضوع كان دائما فانعقد الشكل الاول فالعلامة الاولى منهما تلبس
بالشكل الثالث كقولنا الفقيه عفيف لان زيدا الفقيه عفيف والصدق في هذا الكلام ان يقال ان زيدا فقيه
وزيدا عفيف فكل فقيه عفيف فيكون زيدا علامة لكون الفقيه عفيفا لكن العفة لزمت زيدا وزيد ليس يلزم لزمت
الفقيه حتى يكون كل فقيه زيدا والعلامة الثانية تكون من الشكل الثاني مثل قولهم هذه منتفخة البطن فهي اذا حبلى
والصدق في هذا الكلام ان يقال هذه منتفخة البطن والحبلى منتفخة البطن فيكون انتفاخ البطن علامة للحبلى لكن انتفاخ
البطن قد وجد في هذه واما الحبل فليس موجودا لكل منتفخ البطن ولنورد امثلة هذه في الاكثريات اما القياس
من الاكثريات فان يكون الكبرى محمودة بالحقيقة لكن ليس صادقة في الكل بل في الاكثر من الاشخاص او الاكثر
من الاعتبارات مثل قولهم زيد كاف الاذى فهو محبوب ويكون الدليل الاكثري مثل قولهم زيد محموم فهو اذا سريع
النبض وهذا يسمى دليل الاول والاشبه عند قوم واما العلامة من الشكل الثاني فان يقال زيد سريع النبض
مثلا فهو محموم واما العلامة فيها من الشكل الثالث فمثل ان يقال مثلا الشجعان لا يبخلون لان علي بن ابي طالب عليه السلام
كرم الله وجهه كان لا يبخل فهذه ثمنه وجوه من الضماير عن الضروريات والاكثريات **فصل** واما الكاينة عن
المتساويات فهي التي تكون فيها المعنى علامة للشيء ولنقيضه جميعا اقول لكنه يكون علامة لاحدهما
بنفسه من غير واسطة ويكون علامة للنقيض بواسطة او يكون علامة للامرين بواسطتين ايهما سبق
الى الذهن ميل الذهن اليه ولا بد في ترجيح اكثرية فيه لا بحسب الامر في نفسه فقط بل بحسب الظن وبادي
الراي فانه ما لم يكن هناك اكثرية مظنونة لم يكن ميل نفس البتة واما اذا اخذ المتساوي من حيث هو
متساو في الظن لم يوجب تصديقا ومثال ذلك قول القائل فلان قائم على راس زيد القتيل الطري
منتضيا سيفه فهو قاتله وقول الآخر فلان قائم على راس زيد القتيل الطري منتضيا سيفه فليس هو
بقاتله فالاول يعتمد مقدمة اكثرية هي ان القائم على راس القتيل بسيف مسلول هو القاتل وهذا يصدق
في الاكثر ويكذب في الاول ويكون قد اخذ هذه المقدمة من حيث اعتبار نفسها واما الآخر فلم يأخذ
المقدمة المقابلة لها من حيث اعتبار نفسها فقط ولكن اما ان يكون القائل التفت الى عكسها وهو ان
القاتل لا يقوم على راس القتيل الطري سالا سيفه واكد ذلك ان مثل هذا القاتل يكون خائفا وكان
ينفصل عن مقام الزلة بعجلة متقيا حلول النقمة به وهذه الكلمة اكثري واما ان يكون قد زاد في العلامة شيئا
فقال فلان قائم على زيد القتيل الطري المحمول دمه المتقي للعقوبة سافكه فيكون علامة غير العلامة الاولى
ولو فرضت العلامة هذه كان ضمير المحتج الاول لا يقنع او يصحبه شيء آخر وهو انه قد فوجئ قائما هناك
غير متمهل للانفلات او انه بانسداد المخالص عليه فحينئذ تكون العلامة ايضا اخرى فان قنع قانع بان قبل
من غير هذه الشروط فتكون هذه العلامة من شانها اذا انفردت ان يوقع تصديقا ما ومن
شانها اذا اخطر بالبال معها قرينة شرط او وقعت مقابل ذلك واما اذا كانت من كل الجهات
واحدة ونسبتها الى الامرين نسبة متساوية فيبعد عندي ان يقنع بلا قرينة البتة في الشيء
وفي نقيضه

وفي نقيضه اللهم الا في تخصيص فيكون في كل شخص خاص حال يستشعر يزول معها خلوص التساوي ولهذا
لم يتعرض المعلم الاول في هذا الموضع للتمكن المتساوي فليكن ايضا هذا قسما ولكن على الشرط المذكور وليكن
اقناعه لاكثرية ما مظنونة ولتفارق ذلك الاكثر الاولي المشهورة تلك الاكثرية ووجوها فاصناف الضماير
اذا تسعة واما التمثيلات فقد عرفتها وليس فيها كثير اختلاف انما الاختلاف الكثير في اصناف الضماير واتمام
معظم المدونة في تفصيلها فانها ايضا تختلف مأخذها كما في الجدل فيصعب لذلك تفصيلها من حيث
هي خطابية نفسها ويصعب تمييزها عن قياسات خاصة بعلوم وصنايع وملكات اخرى قد يحصل كثير منها
ويشبه ان يكون قد بقي منها صنايع وعلوم ولم يدرك بعد والخطابة تشارك الجميع في الموضوع فيحتاج ان
نفصل بين القياسات التي تكون على حد الخطابة منها كما يحتاج ان نفصل ما يكون على حد الجدل منها ونفرق
بين حكمه وبين حكم الخاص بمبادي الصناعة الذي ليس مما يعرفه الجمهور ولان مواضع مشتركة والمواضع
المشتركة المذكورة في الخطابة وفي الجدل اكثر انتشارا بالجملة من الكلام الخطابي والجدلي مفردين ومجتمعين و
كثير من هذه المواضع باعيانها يستعمل في الخلقيات والطبيعيات والسياسيات على اعتبار
غير جدلي اذ كانت هذه المواضع مثل مواضع الاقل والاكثر لا تختص بموضوعات باعيانها بل تعم كل موضوع
فيستعمل في الجدل والخطابة ويستعمل ايضا في الاقاويل المستعملة في الامور العدلية اي الفضائل الخلقية
في الامور الطبيعية وفي الامور السياسية وما يجري مجراها فلا تختص بواحد منها فقط ولا ينسب الى
جنس واحد ولكن يكون لها من حيث يستعمل في الجدل نحو من الاعتبار ومن حيث يستعمل في الخطابة نحو
آخر من الاعتبار ومن حيث يستعمل في الصنايع الثلث المذكورات بعد الجدل مخصصا بها التخصيص اللايق
بها نحو آخر واستعمالها في الخطابة والجدل انما هو من حيث العموم ومن حيث لا يتناهى الذهن فيها الى
شيء بعينه محدود من الموضوعات يخصصه بها ولو حققت وفصلت وردت الى الواجب كان
ذلك اختلاف علم سوى الجدل والخطابة كما علمت في شرح امر البرهان ثم يختلف نحو استعمالها في الجدل والخطابة
فيحتاج ان نعرف لها كل هذه الفصول وان نستخرج الانواع والمواضع معدة نحو الخطابة بعينه دون صنايع
اخرى والانواع هي التي تختص بنفعها في امر جزئي من موضوعات الخطابة والمواضع هي التي تشترك في الانتفاع بها
جميع المواضع بالشركة **م المقالة الثانية فصل في الاغراض الاولية للخطيب فيما يحاوله من اقناع والابتداء**
بمواضع المشوريات وانواعها واولها بالمشوريات في الامور العظام ان المنازعة في كون شيء ولا كونه
هي منازعة عامة لجميع الانواع الخطابية فاذا رجع الى التفصيل والتخصيص فاكثر اصناف المحاورات العامية في الامور
الجزئية يرجع الى ما فيه خير او شر والخيرات اما مستقبلة واما واقعة ويبعد ان يقع للجمهور منازعة في خير مستقبل
واقع بالطبع والاتفاق هل هو خير او شر فان هذا النحو من النظر باهل العلوم اولى بل انما ينازعون في هذا
وهم يشيرون بالتحرز عنه ان كان شرا او التوقع له ان كان خيرا وبالجملة يلتفتون لفت امر ارادي واذا كان كذلك
فالمنازعات التي يتفاوض فيها الخطباء وتتعلق بامور ممكنة في المستقبل انما يقع ليشار بارادته او الاستصواب

نصف خ

اختيارها او بيئا باجتنابها على سبيل صد عنها فيكون كلها متساوية اما آذنة واما مانعة حاجزة
واما الامور الواقعة من الخير او الشر بالانسان فلا يخلو اما ان يراد اثبات وجود هذا الخير او هذا الشر كله
وهذا الشر فقط وهذه هي المفاوضة التي يمدح فيها او يذم وهذا فقد يكون في الحال وقد يكون للماضي ولكن
الكلام في خير معدوم وشر معدوم مما نقل وانما يمدح ويذم في اكثر الامر ما هو موجود اخاص لنفسه او حكمه
فيكون اولى الازمنة بموضوعات هذه المفاوضة هو الزمان الحاضر واما ان يراد وجود هذا الخير من انسان
اخر بارادته او وجود هذا الشر من انسان آخر بارادته وهذا اما ان يكون الخطيب يفاوض انسانا نافع
ان خيرا وصل اليه منه او من انسان اخر وليس مع الاعتراف يتشاجر وتنازع البتة فصارى فلك محاورة
في شكر ومشكور له وان كان هناك منازعة وتشاجر فذلك على وجهين لانه ان كان النزاع ان خيرا
وصل اليه من اخر واريد بذلك اثبات فضيلة الآخر كان النزاع من باب المدح والذم وان لم يرد به ذلك كانت
المنازعة منازعة في اعلم الوجوه وهو الاثبات والابطال وان لم يكن منازعة خاصة فاذا جعل بدل الخير
شر كانت المفاوضة جارية على سبيل شكاية واعتذار فيكون الذي يدعي وصول الشر اما في نفسه
او الى غيره شاكيا او نائب شاك والذي ينكر ذلك او يجعله على وجه لا يكون شرا او لا يكون قصيدا
فهو معتذر او نائب معتذر ولا شك ان الامر الذي يشكى ويعتذر عنه امر ماض فاذا جميع المفاوضات
الخطابية ثلثة متساوية او منافرية ومشاجرية وكذلك الات معون بلة خصم وحاكم يحكم باقناع احدهما
وسامعون نظارا اما الحاكم في المستقبلات فيكون الرئيس المدبر لامر الجماعة واما في الواقعات فيكون كالمتوسط
الموثوق بنصيحة واما النظار فينتظرون وصف الاخر ليس اليهم غير ذلك شيء والخطابة من جهة اخرى تتم بثلثة
تقابل وقول ومخاطب وربما يقع ان يحدث لمخاطبه من هذه بسبب مخاطبة اخرى كمن يمدح شيئا
او يذم شيئا وعرضه ان ينتقل بعد ذلك الى المشورة على سبيل التلطف في الحيلة ولكل واحد من هذه
المخاطبات غرض خاص اما المشورة فهي مخاطبة يراد بها الاقناع في ان كذا ينبغي ان يفعل لنفعه وانه لا يفعل
لضرره واما المنافرة فمخاطبة يراد بها الاقناع في مدح شيء بفضيلة او ذمه بنقيضه واما المشاجرة
فمخاطبة يراد بها الاقناع في شكاية ظلم او اعتذار بانه لا ظلم وربما لم يقع منازعة في كون الامر نفسه
ولكن في كونه نافعا او غير نافع وكونه ظلما او غير ظلم او فضيلة او نقيصة والمشورة ليست تكون مشورة
بسبب اقناعها في امر هو نافع بالحقيقة فانه ربما لم يكن نافعا بالحقيقة ولا عند المشير لكنه ان اظهر انه نافع
حاول الاقناع فيه فيكون المخاطبة مع ذلك مشورية وربما كانت المشورة ليست بالنافع بل بالجميل الذي
نفعه من جهة اخرى وربما كان في العاجل ضارا وكذلك المدح والذم ليس ينظر فيه دائما الى النافع والضار حتى يكون
المدح للنافع والذم للضار بل ربما كان المدح مدحا بالضار فان احتمال الضرر والاذى للذكر الجميل ممدوح كالذين
يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويجرحون ويبتلون وكثيرا ما يحمد العاقل بايثار الموت على الحيوة ولما كان
القياس الخطابي في جميع هذه الوجوه يقتصر منه على قضية تقدم ويكون اما ماخوذة من المحمودات واما دليلا

واما علامة

واما علامة وكل واحد من هذه مقدمة ويعبر عنها بمكان القياس ويرجع اليه على ما تحققت والقياس المطلق
من مقدمات على الاطلاق والتفكير قياس يكون من هذه المقدمة على وجه خاص فيجب ان يكون قد خزن عندنا
مقدمات نافعة في هذه الابواب ولما كان الضروري كونه وعدمه لا الانسان يطلبه ويهرب منه فلا يتوجه المشورة
اليه بل المشورة متوجهة نحو الممكنات فينبغي ان يكون عند الخطيب المشير مقدمات في اثبات ان الامر ممكن او غير
ممكن وفي انه هل يكون او لا يكون وايضا في انه هل كان او لم يكن فان هذا ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر
في التمثيل وفي اثبات الامكان او نفيه وينتفع به الشاكي والمعتذر والمادح والذام وايضا فان التعظيم
والتصغير ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر بان يقول ان في هذا الامر نفعا او خيرا عظيما او صغيرا لا يعبا به
وان هذه فضيلة او رذيلة عظيمة او صغيرة لا قدر لها وان هذا عدل او جور عظيم او صغير لا يلتفت اليه وسواء
اعتبر كل واحد منها بنفسه او بمقايسة بعضها الى بعض فظاهر ان الخطيب لا يقع له استغناء عن اعداد
مقدمات في التعظيم والتحقير والافضل والاخس يكون مواضع وانواعا فلنبدأ باعتبار الانواع المشورية
ولما كانت المشورة مشورة بمحاولة امر لاجل غرض هو خير فبالحري ان يحصل المشير اقسام الخير الذي يشار به
وقبله ان يحقق معرفته من حيث هو عام ومن المعلوم ان الخيرات والشرور الواقعة بالضرورة خارجة عن توجه
المشورة اليها اذ المشورة قول يراد به التحريك الارادي نحو ما يكتسب بالارادة من الخير او ما يتحرز عنه بالارادة
من الشر والضروري لا محالة له كائن اريد او لم يرد فالخير المشوري امكاني لا ضروري ولا كل امكاني فان من
الامكانات ما يصدر عن الطبيعة من غير ارادة ومنها ما يصدر عن عرض يعرض اما من خارج مثل انتفاع التناسلي؟
منصار بحيا وبغضب يعرض له على سبيل الانفعال وان لم تكن مصدرة عن الارادة فسيحي فراجه فيتحلل ريحه
وامثال هذه الاشياء لا تكون المشورة فيها مقدمة تمهد للعمل عليها بل تكون المشورة مقدمة للعمل الارادي
فان المشورة تختص بما كان من الممكنات الينا ان نوجده او نعدمه بالارادة فهذا هو الامر العام لما نحوه المشورة
ثم ههنا انواع خاصية ينبغي ان نحصيها غير ملتفتين في احصائها الى الانواع الحقيقية العقلية بل نقتصر في ذلك
على المقنعات المظنونة اذ ليست الخطابة معدة للتحقيق بل هو صناعة تتصرف فيها الصناعة القياسية بمواد
من السياسة وامثالها وعلى هيئة كالجدلية والسوفسطائية فنقول ان الامور التي هي اقسام المشورية
الخطيرة حادون الجزئيات التي لا تحصر خمسة العدة والحرب والسلم وحماية المدينة ومراعاة امر الدخل والخرج
وتفريع الشرائع ووضع المصالح فالخطيب المشير في امر العدة ينبغي ان يكون خبيرا بارتفاعات الناحية من
اي الاجناس هي وكم هي وبمبلغ النفقات اذا اجريت على القسط ليوازي الدخل والخرج ويوعز بنفي البطال
الذي لا يضرب بيده في حرفة ينتفع بها المدينة ويحجر على المسرف بعض سعته عادلا به الى الاعتدال فليس
كل ميسرة عن استكثار دخل بل عن عدم الميسرة التالي للتقدير في النفقة فان التقدير في الخرج مما يبسط في ذات
اليد فهذا مما ينبغي ان ينصرف اليه وكذا من كان مشيرا في باب العدة فينبغي ان يحيط علما بجزئيات الاخبار
وبعوائد التجارب فانها اكبر وامثال واما المشير في امر الحرب والصلح فاول ما ينبغي ان يلحظ قوة الخطيب

المحموم بنسيم الشمال و احسن ما يعمد داخل مثل انتفاع

الباعث على القتال وقدره وجدواه فربما الصنع قادره عن تجشم خطر القتال بسببه اما لان كظم الغيظ فيه
اخف وطاء من تكلف مؤنة الحرب بسببه فرب كظم كفى عظيما ورب نزق جلب ندما واما لانه له دواء غير
من القتال يشفي داءه ويريح علته ثم بعد ذلك فينبغي ان يحيط بمقابلة مدينته والمقابلة المحاربين عدتهم وعددهم
ودربهم بالحرب وبسالتهم علما وان يحيط بحال نجدة لعسكره يرجى لحوقها واستمدادها وهل في مثل ذلك وفي
نقاء دخلتهم وطهارة نيتهم او ضدها خبرا فرب نجدة عادت كلا ومدد صار وبالا ويجب ان يكون هذا
المشير ممن له بصر ببعض انواع الحروب والتعافي ان لم يكن بكلها وسماع الاخبار المتقدمين من المقابلة في مدينته
وفي نحو مها وما يليها ورسومهم ومذاهبهم وان يكون خبيرا بعواقبها المحمودة والمذمومة بحسب غرض غرض
من اغراض المتقابلين فانه ستستفيد من هذه الاحوال مقدمات ينتفع بها في المشورة وكذلك ينبغي ان يستانف
النظر كل وقت في اعتبار عدة مقابلة المخالف وشوكتهم هل هم يشابهون مقابليهم في ذلك ولا يقتصر
على الامتحان السالف فربما وفر بهم ابقاء التناسل وانتقلوا عن قلة الى الكثرة وعن ضعف الى قوة ومن تجربتهم جزئيات
سالفة فان الامور في اشباهها وتحدى كثير احذوا اشكالها واما المشير في امر حفظ المدينة فينبغي ان
يعرف انواع الحفظ لانواع البلاد المختلفة سهليتها وجبليتها وبريتها وبحريتها وبما يكشفها ويحيط بها وان
يعرف مواضع المسالح وانها كيف ينبغي ان يكون في قربها وبعدها وكيف وجه الاستظهار في ترتيبها فان
هذا امر قد يوقف عليه وان لم يعرف حال المدينة مشاهدة وان يعرف عدة الحفظة والذين اقعدوا في صدا
من المسالح ويتحقق نياتهم ليتحقق طلبهم بالمدد ويعزل خائنهم بالناصح وان يكون له بصر بالمدارج المخوفة و
المسالك التي يرتادها المغتالون ومن ينحرف عن الشوارع فيكون له ان يشير فيها بالارصاد وان يقف على الحال
من القوت وما يحتاج الى جلبه واعداده من خارج المدينة وما يحتاج الى تجهيزه نحو ناحية اخرى لعوض المفروض حرج
فان القوت وما يجري مجراه من آلات اللبس واهب الفصول اذا انحسمت مادتها عجز عن حفظ المدينة وتكون
هذه الاشياء الكل بحسبه والناس يختلفون في الحاجة اليها فينبغي ان يكون المشير بصيرا بمقدار حاجة كل
الى كل وباحوال اهل الفضائل واهل الثروة منهم فيشير بما ينبغي ان يستعان به فيه باهل الفضائل والصنائع
وما ينبغي ان يستعان فيه باهل الثروة مما ينتظم به شمل المصلحة واما الخامس وهو المشهورة في امر السنن
فهو من اعظم الابواب خطرا وامسها الى فضل قوة الخطابة حاجة فاول ما ينبغي للشان ان يحققه حال عدد
الانواع والاشتراكات المدينة وحال التركيبات الخلطية التي تتولد عنها وان يعلم مناسبة اشتراك اشتراك
لامة امة بحسب عاداتها وخلايقها وان يعلم السبب الحافظ لكل واحد منها والسبب الفاسخ له وما الذي
من جهته يبقى فسخها اما من الشركاء انفسهم واما من اضدادهم الخارجين والفساد يتم من المدينة نفسها
اذا لم يكن بحكمة التدبير من امرين احدهما عسف من المدبرين بهم وتشديد في امر الواجبات عليهم والثاني اهمال
ومسامحة وتسيح ومراخاة واصناف السياسات التي تحفظ هذه الاشتراكات اربعة تتشعب الى ستة
منها السياسة الوحدانية اذا لم يرض الناس فيها بالشريك التي من جملتها السياسة التغلبية وهو

ما لك
ويعقبه

وفسخ خ

ان يكون

ان يكون المطاع المؤتمر المنتهي الى رسمه المدبر بتدبيره وهو المستولي بالغلبة اما بفضل ذات اليد واما بفضل
قوة اخرى ويكون مدبرها مقصور الهمة على الاستخضاع والتعبد ومن جملتها سياسة الكرامة وهي ان
يكون الرئيس يراعي مصالح المرؤوسين لا لشيء يستعيضه منهم الا الكرامة والتعظيم ومنها الرياسة الفكرية
وهي ان يكون المطاع هو المؤمر برايه وتقدم وبتدبير تدبره للثروة من غير مغالبة تولاها قبل ومنها السياسة
الاجماعية وهي ان يكون اهل المدينة شرعا سواء فما لهم من الحقوق والكرامة عليهم من الاروش والجنايات
لا يروس احد احد الجملة غير اجماعهم عليه ومهما شاؤا استبدلوا به ومنها سياسة الاخيار وهي ان يكون اهل
المدينة متشاركين على طلب السعادة العاجلية والآجلية كل له مقام محمود بحسب فضيلته في نوع صناعته
وجنسها فهو دون من فوقه ان كان وفوق من دونه ان كان وكل له عمل يعود بصلاح المشاركة وفيهم
رئيس واحد او رؤساء كنفس واحدة يذعن له اولهم الاخرون طوعا لا على اجبار ويروسهم الرئيس استحقاقا
لا لاتفاق ثم يتشعب تحته رياسات بحسب الصناعات الى اخر الناس لا نزاع بينهم ولا اختصام ولا اختلاف
ولا انشعاب فان كان الرئيس فيها حكيما وكان له مع الفضيلة المدنية فضيلة نظرية كان بالحري ان يكمل بهذه
السياسة فاول هذه السياسات تسمى التغلبية والثانية تسمى سياسة الكرامة واذا اخذت مع التغلبية
سمي الامر الذي يعمهما وحدانية الرياسة لامتناع الرئيس فيها ان يشاركه في منزلته احد والثالثة تسمى سياسة
القلة اذا اخذت مع التغلبية سمي الامر الذي يعمهما سياسة الخسة والرابعة تسمى سياسة الحرية والديمقراطية
والخامسة سياسة الخيرات وتسمى سياسة الملك ويعمهما سياسة السقراطية فينبغي ان يكون المشير بصيرا
بهذه السياسات وما يعرض لكل واحد منها في العوارض وما يؤول اليه حال كل واحد منها من المالات فان
السياسة الكرامية لا تحتمل المشاركة اي يعرض ان ينتقل سريعا الى سياسة التغلب وسياسة القلة ما دامت
سياسة قلة فقط لا تصبر على ازدحام الرؤساء وسياسة الحرية قد ينتقل الى سياسة القهر وسياسة القلة
وغير ذلك كل ذلك لفرط المسامحة في السنن او فرط التشديد فيها فانها اذا كانت مهملة لم تكن قانونا واذا
كانت مسدودا فيها وقانونها التحريم لم يجمع التشديد والتحرير فربما مالت الى طاعة المدبر الذي له فضل يقومه او
فضل يتناده فيخضع له ويخرجه عن الحرية الى جانب العبودية ولا يبقى المراتب محفوظة وقد يعين على المشورة
في امر وضع هذه السنن تامل قصص من سلف واما فساد السنن من جهة الاضداد فليس يحتاج اليه الخطيب
من جهة ما يشير في وضع السنن بل من جهة حفظ البلاد وقد قيل في ذلك وفرغ عنه على ان استقصاء الامر في هذا
العلم لصناعة السياسة لا لصناعة الخطابة فصل في المشوريات التي في الامور الجزئية غير العظام
وقد وقف مما عددناه على المواضع التي تنتزع المقدمات المشورية في الامور العظام والآن فقد يحق علينا
ان ننتقل الى اعداد المواضع المشورية النافعة في الامور التي بحسب الاشخاص وهي في انفسها غير معدودة الا
ان جميعها يشترك في حكم المشورة نحو نحو صلاح الحال كان بالحقيقة او كان بالظن فيجب ان نحد اولا رسم صلاح
الحال وان نعد الامور التي هي انواع اصلاح الحال او اجزاله باجتماعها يصلح الحال حتى يكون للمشير فيما يشيره

يحتج خ

مواضع يجعلها مقدمات مشورية فان المعلم الاول ولا نقتصر على ما كان عند الخطباء في ذلك فيما سلف من ذكر وجوه
التهويل والتكثير او التهوين والتحقير والحث عليها واجتناب ما يفسد النظام ويزيل الاقناع من غير ان تعرفوا
بماذا يكون التهويل او التكبير او التهوين والتحقير وفيماذا يكون وما الذي يفيد غرض الخطيب وينقص اقناعه
فنقول ان صلاح الحال هو الفعال الجميل عن فضيلة النفس وامتداد العمر مشفوعا بمحبة القلوب وتوفر الكرامة
من الناس في رفاهية وطيب عيش ووقاية وسعة ذات اليد في المال والعقد ويمكن من استدامة هذه الاحوال
والاستمداد اليها فان صلاح الحال بحسب الظن العام هو ما ذكرناه او ما يجري مجراه واما اجزاؤه فمثل كرم الجد ووفور
الاخوان والاولاد واليسار والانعام وبلوغ الشيبة الحسنة لو عاربها واحوالها والصحة والجمال والجلد والجسامة
والبطش ومع ذلك فالمجد والجلالة وسعادة البخت وانواع الفضائل مثل اصالة العقل والبسالة والعفاف
والبر فبعض هذه بدنية وبعضها نفسانية وبعضها خارجية كالحسب والاخوان والمال والكرامة ومن
حسن هذه الحيوة وحسن منقلبه بعد الممات فهو سعيد عند الجمهور فاما اخراز كرم الجد وشرف المنصب فان يكون
من قبيله اما بتكلف المدينة نفسها من اول سابيها او قدمائها او علماء حكماء او رؤساء مشاهير ذوي كثيرة
احرارا غير موالي او ان يكون من قبيله اخرجت سعداء قد تيسرت لهم امور جزيلة وجميلة فهم لها مغبوطون
وهذا المجد يتفرع الى طرفي الاعمام والخؤولة جميعا اذ كان فيهم ما عددناه موروثا عن اسلافهم وموجودا في
المشايخ من الخلف وفي الاحداث منهم واما حال الاولاد فالامر الجامع من صلاح الحال ان يكون فيهم كثرة مع
الجامة والجمال والبطش والقوة وان يكون لهم في ذلك من الفضائل النفسانية مثل العفاف والبسالة
ثم يخص كل انسان في ولده شهوة فمنهم من يسره جماله ومنهم من يسره ذكورته ومنهم من يسره انوثته
فالاناث فضيلة يراد فيهن خاصة وهي الجمال والعبالة في البدن والعفة وحب الزوج والبسط للعمل وان
كد قال المعلم الاول وبعض الناس في بعض البلاد يقتصرون من جميع ذلك في باب النساء على الزينة كما اللقدمونيين
وقال بعضهم ان افريطن صاحب كتاب الزينة منهم واما اجزاء اليسار وكثرة الصامت والضياع والاعمال
من الاثاث والمواشي والعقد مع علاقة كل شيء ومعاكسه واستكمال الوقاية عليه وتيسر الاستمتاع والتنعم
به في وجوه اللذات المشهورة وايضا الضياع التي تؤتي ثمارها وتجبى ريوعها والمستغلات التي تعود
بالربح منه من غير انصات موصولا الى التصرف فيه من غير خوف وان لا يتقصه الشركة ولا سبب من اسباب الحجر
يكون اليه التصرف فيه تصرف الملاك اخراجا واخراجا بيع او هبة وبالجملة فان الاستغناء في الاستمتاع
لا في الادخار واما النباهة فهي الشهرة باصالة الراي وجميل الفعل وهي الفضيلة عند الجمهور وتؤثره
الاكثر منهم وخصوصا اولو الكيس واما الكرامة فانما تلقاها في الاكثر من غمر بحسن الفعال وقد يختلف بحسب
الازمنة والامم فقد يكرم قوم لافعال واحوال في ازمنة وبلاد ثم يهان عندهم لها في ازمنة وبلاد اخرى والكرامة
قد تكون بالعدل والاستحقاق وذلك ان كان المتعرض لها قد اعتنى بحسن الفعال وقد يكون لا عن وجوب
كما يكرم المقتدر على ذلك وان لم يعن به كالاغنياء اذا اكرموا والسلاطين اذا احمدوا لانهم يقتدرون

على انعام

على انعام بمال او جاه او تخليص عن مضرة او توصيل الى مربحة فليس كل الناس يقتدرون على ذلك
غير السلطان والغني وايضا الجد القوي واما اجزاء الكرامة فان يدعى الانسان بالخير او يتصدق باسمه او يتقرب عنه اما في حيوته
او بعد موته على ما توجبه سريعة الوقت وان يصدر في المجالس ويراس فيها وان يساعد على ما يريده وان يبدأ له بالسلام
والدعوات العامة فلا يغفل حشمه وان يتقرب اليه بالهدايا والتحف فان الهدايا دلائل على كرامة المهدى اليه وقد تسر
الهدية طائفتين احداهما محبو القنية من حيث الهدية لجهة مالية والاخرى محبو الكرامة من حيث الهدية دلالة كرامة
واما فضائل الجسد فالصحة الغريزية التي لا تشوبها سقامة مع اقتدار على استعمال الاعضاء الآلية كلها فان
كثيرا من الاصحاء كالمرضى مثل الذين ركبوا بطبائعهم الى الكسل والخور او افرطت بهم العبالة واقعد بهم الحركة او علات
عليهم الاسراع فيها كما يعرف من حال الذين يسلكو الاعتياد الدعة فما بهم نهوض في الحركة ولا استقلال بالمهمات
فهل يهنى من يعطلت عليه اعضاؤه فلا يغني غناءها او يهنى من لا اعضاء له فرح وهؤلاء اضحام والمدفون
في حكم من لا عضو له غير لسان به ينطق واسنان بها يمضغ واما كثافة الجيش ووفور الحلة فهو ان يكون له
لا لان جماعة عديدة يعملون بخيرات تخصه واما سعادة الجد فمعلوم انه من صلاح الحال وكم من خير عم ونعمة تمت
بالبخت لا عن اكتساب صناعي ولا عن فعل طبيعي وان كان في الخيرات ما يفيدها الصناعة حتى ان الصحة كثيرا ما
يفيدها الصناعة واما الجمال والجلالة الغريزية ففعل الطبيعة لا محالة وخيرات الجد هي التي يغبط عليها المغبوطون
ويكره عليها الحاسدون والجد من العلل الكاذبة التي لا تعويل عليها لا في الخير ولا في الشر اما في الامور الطبيعية فان يتفق
للواحد ان يكون اقبح ممن حضره فيحسنون في مقابلته حسنا او يكون احسن من اخرين يقبحون في مقابلته حسنا واما في
الامور الارادية مثل اختصاص الواحد بالعثور على كنز دون اخرين والطريق واحد او اختصاص الواحد باصابة سهم
غرب اتاه دون اخرين والموقف واحد واما الفضيلة فسيعد اجزاءها بحسب الظن في باب المدح فهذه هي التي
تثار بما يشار على واحد واحد من الناس لاجلها وقد بعث النواقع المشتركة وهي التي تثار بها لا لها والفرق
بين النافع والخير ان الخير يراد لاجله ولغيره والنافع يراد لاجل غيره وربما عمم كانه والخير ما يتشوقه الكل واهل
البصيرة والمعرفة كل بحسب فطنته ومبلغه من العلم حتى ان الذي يختاره الجاهل عن جهل لا يعده الجمهور خيرا ولا المظنون
بل انما يعتبرون ما يميل اليه اهل الراي منهم اذا وصلوا اليه سكنوا عن الطلب واذا وجدوا بعض اهل الراي والتصور
قد اختار شيئا كان ذلك حجة مقنعة عندهم في انه خير وكان الخطيب ينتفع بالاحتجاج بذلك والمقصود المحتاج اليه
الذي هو نفس الحاجة قد يشارك النافع الذي يفعل الحاجة ويوجدها والذي يحفظها ويديمها في ان المشير يشير
بنحوه فان المشير يشير نحو الخير ونحو النافع ولكن يشير الى الاحد على انه نفسه والى الاخر لاجل غيره وربما اشار بلازم
النافع بل يفعل انه تعب فيصح وليس التعب علة الصحة بل الحركة الرياضية هي علة الصحة فيلزمها التعب وكذلك
يشير باجتناب علل الشر ولوازمها واللوازم كلها اما لاحقة من بعد كالعلم فانه يلزم التعليم الا انه يتأخر
عنه واما مساوقة لوجود الشيء مثل استحقاق المديح بحسن السيرة في الحيوة واما العلل الفاعلة فمن ذلك ما يكون
اسمه من حيث فعله مثل الصح والصحة ومن ذلك ما لا يكون كذلك وكل ذلك على قسمين قسم يكون طبيعة المستى

انما هي علة موجبة لما يوجبه لكيفيتها كالغذاء للصحة ومنه ما لا يكون طبيعته علة موجبة لها لكيفيتها بل لكميتها مثل الارتياض
للصحة فان الارتياض ليس علة للصحة من حيث هو ارتياض بالفعل بل من حيث انه بمقدار منه يجب استعماله والغذاء
وان كان له مقدار لا يجوز تجاوزه فانه ليس كالارتياض لان ما فضل من الغذاء على الواجب ما انهضم فلا يكون علة للمرض
لذاته فان ذاته حين انهضم علة للصحة بذاته وان لم ينهضم لم يكن غذاء بالفعل واما المعتدل منه بل القليل منه اذا انهضم
وقبله عضو ما فهو علة لصحة ذلك العضو بالقدر الذي قبل واما الرياضية فان قليلها وكثيرها رياضية وحركة لكن
قليلها لا يوجب صحة شيء البتة وكثيرها ربما اوجب الضرر والنواقع منها ما يعد خيرات ومنها ما يكون شرورا منفعتها
التخليص من الشرور واذا خلص شيء من الشر كيف كان مقبولا عند الجمهور انه هو الذي يفعل الخير الذي يتمكن منه عند الخلاص
من الشر ومن النواقع ما ينفع لا في افادة خير بين بل في الزيادة اليه وينفع لا في التخليص من الشر اصلا بل لهويته والكسر
من حماه فيكون هذا النقصان من جملة ما يعد فائدة اذ كان الانقص شرا فظن فيه افضل لكن الفائدة التي هي من
باب الخير هي بالحقيقة فائدة واما الفائدة التي من باب الشر التي هي الانتقاص من الآفة انما هي من جملة الخيرات النافعة
لا الخيرات الحقيقية والخيرات الحقيقية التي هي الفضائل فهي ايضا نوافع في خيرات عامية واللذة من الخيرات العامية
لانها مما يشتاق اليه الطبيعة الحيوانية بل كل مشتاق اليه اما جميل واما لذيذ واما نافع فاذا كانت اللذة يعد
خيرا فكيف ما كان من اللذيذ مع انه لذيذ جميلا او نافعا وكذلك التمكن اللطيف مثل الذكاء وحسن القبول وكذلك
الحفظ والتعلم والحذق في العلوم والصنايع وقد يختار هذه لذواتها لا لغيرها فهذه خيرات نافعة معترف بها
عند الجمهور واضدادها شرور وقد يمكن من جهة المغالطة ان يغلب القضية فيجعل هذه الاحوال النافعة ضارة وشرورا
واضدادها خيرات ومواقع فان الشجاعة ضارة اذا كانت للعدول وكذلك العقل اذا كان له فاذا احدث
ضارة مطلقة ولم يضف الى الوجه الذي ينبغي ان يضاف اليه كانت مغالطة وربما كان من القبيح والمتعلق به سار
بذلك الشر مثل سرور رجل من الملوك المحاصرين باحتيال مقاتل عدوه وولده في بعض المغازي فلم يزل يتضرع اليه حتى يسلمه
منه مسلما فاعتد بذلك اذ يمكن من تدبير حيلة باحراقهما على رسمهم واحراز رمادهما في الكوز لينقل الى موضعه اعتدادا كان
يصرح به عارضا شكره على رؤيته وشيعه باشر الدعوة في رده ولده القتيل اليه وليس رد الولد مسلما مما يسر به
لكنه قد صار سارا لما حاربه من الحال اذ كان يخرجهم بين القتيل وبين اوليائه ممكنا لهم ولو فعلوه لكانوا قد زادوهم
غما وكان حكم الاحسة وحكم غروها ولاء اباهم يقتضي الامعان في غيظهم فلما لم يفعلوا مع امكانه ومع استحقاق
وكان ذلك خيرا عظيما من جهة ومنه غطية من الجنس الذي لا يمكن كتمانه اذ كان ظاهرا ويلزم الشكر عليه والا كان كفرانا
فان قال قائل ان رد الولد قتيلا سار مطلقا بلا اعتبار مثل هذه الحال المقارنة كان ذلك مغالطة وليس هو من
المغالطة التي تقنع فيكون خطابيا بل هو من الجنس الذي هو مغالطة ولو في الخطابة لان مقدماته محرفة عن وجه الصدق
وعن وجه المحمود وعن الظن جميعا ثم من الخيرات النافعة الاحسان او المكافاة فانه في نفسه خير ونافع في خير آخر هو
النباهة والذكر الجميل والمحبة وافضل الاحسان الى الفاضل بنصرتهم على اعدائهم الارذل اما نصرة فعلية واما نصرة
قولية مثل ما فعل اوميرس الشاعر اذا اختار فاضلين هما تاوذورس ملك اثينيه وهلانا ابنته واختار اخيلوس

الشجاع

الشجاع ويمصهم هدفا للمدح والبناء ونصب بازائهم عدوهم اسكندر بن ملك يرا الذي كان عدوا لهم
فنكلهم بالذم والهجاء فيفعل بالاصدقاء والاعداء ما ينبغي ان يفعل من الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء
على المقدار الذي كان يحتاله فعله فان كان المتوقع من الاسد هو الممكن المتوقع فاذا لم يكن الا القليل ثم اتى فلا
وان امكن اكثر فاقتصر على يسير دونه عد تقصيرا وكذلك ما يحتمل من تقصير او جفاء يقع من الضرورة لداع خوف
انما يحتمل ولا حرج عليه اذا قل وقصر زمانه فاما اذا طال وجاوز وقت الضرورة فهو مكروه ولا يقوم عليه العذر
لان المتوقع من الاحسان بلوغ الامكان والمعذور من الاساءة ما يصدر عن ضرورة وعوز امكان فما قصر عن الممكن
في الاحسان للمحسن فهو تقصير وما جاوز الضرورة من الاساءة فهو قصد واذا دام الاذعان للمحن واشتد الضعف
والخوف حتى جاوز بالجفاء وقت الضرورة اوردنا استحاش لا محالة وقد فهم بعضهم من الضعف الضعف وهو
التضاعف فكان معناه ان الشيء اذا تضاعف امل وان كان قبله سهل او المثال لما نحن فيه ما يورثه طاعة
الانسان لهواه في الاحسان فان هواه ان لا يتضرر البتة باحسانه الى غيره بشيء يصيبه في مال او حال ثم ان
دعاه داع من استحقاق المحسن اليه الاحسان اخذ يعمل قدمه من الانعام الى التضرر بنقص يقع له في مال او حال فهو احينئذ
موقوف على الغير وهواه ان يكافيه بما يقصر عن مستحقه ما قدر فيغالطه عن كثير ما اسداه بالقليل وعن عام المنفعة
بخاص المنفعة وعما كان هو محتاجا اليه عند القبول بما هو فضل لا يحتاج اليه مبتدئه بالاحسان وبالجملة يجهد ان لا يكون
مكافيا بالمثل والمكافي بالمثل فهو الذي يكافي بما هو مقارب في الجنس او مقارب في القدر والمنفعة واما الموجبة
للنباهة والحمد والبناء من المكافاة فان لا يكون للمبتدئ والمكافي يؤثر الاحسان بسبب المكافاة قليلة وقد تسيس
عليه الجزيل على ان المتيس من المكافاة قد يكون تارة ما هو مثل الاحسان المبتداء من جنسه بكماله وكليته وقد يكون
ما هو اكثر منه وقد يكون شيئا خارجا من جنسه وشبيها به بالقوة وقد يكون ناقصا ومن وفي الممكن فقد اعذر
ومن قعد عنه فقد اغفل وقد يكون من المكافاة امور ليست اعواضا بما لك بل مثل سر صديق والحاس عدوه
افعال بليد عشاهد تهاو يتعجب منها في المكافات وغيرها بحسب ما يقع له عند مشاهدة المتقرب اليه اياه
في الموقع لاستعداد يختص به المتصرف اليه في فطرته فكل يلتذ بشيء ويتعجب من شيء يخصه واما بحسب العادة
والتدرب فيه فان الدربة قد يلذ شيئا ويعجب منه لولاها لم يلتذ به ولا يتعجب منه ومن هذا الباب ايضا
الهداية والنصيحة فانه احسان ومكافاة ما ولو اقاه الصنيعة او الجزاء وقت الحاجة اليه والرغبة فيه موقع لذيذ
بل عظيم كريم ولكل واحد من الناس خاص ايثار ولقوم ما يعنيهم في العلم ولقوم ما يعنيهم في الكرامة ولقوم ما يعنيهم
في اليسار وهلم جرا والتصديقات الخطابية في باب الخير والشر انما يكتسب من هذه المواضع المذكورة فصل
في الاشد والاضعف وختم القول في المشوريات وقد يحتاج الخطيب المشير الى مقدمات بعدها في اثبات
ان هذا الخير افضل او هذا النافع انفع بل قد يحتاج اليه غيره ايضا فينبغي ان يعد الانواع النافعة في ذلك فافضل
الخيرين اعمهما او ادومهما واكثرهما جهات نفع وخيرية او اولاهما بان يكون مقصود النفس واذا كان الواحد
من باب خير ما افضل من عدة من خير آخر الا ان يكثر جدا فهو افضل والخير الذي عظيمه افضل من خير آخر فهو افضل مثل

ان العظيم من الحكمة هو معرفة الله والعظيم من العبادة هو المثابرة على الصلوات ومعرفة الله افضل من
المثابرة على الصلوات فالحكمة افضل من العبادة وما كان ايضا نفعه افضل فعظيمه افضل فانه اذا كان القرآن
افضل وافصح من خطبة النبي عليه السلام فقصيح القران افضل وافصح من فصيح خطبة النبي صلعم واذا كان احد
الخيرين يستتبع الاخر اما معا كالسلطان والكرامة واما باخرة كالسلطان واليسار واما في القوة مثل السلب
فانه نفعه فقد وليس كل فقد سلبا وكان الاخر لا يستتبعه دائما فالمستتبع افضل وربما وقع ان الشيء الذي
ليس بفاضل في نفسه اذا كان يفعل خيرا اعظم في نفعه من شيء اخر هو نفعه فاضل فانه ينبغي ان يكون هو
اثر من الفاضل وان لم يكن افضل مثل الجلد والجمال فان الجلد وان لم يكن نفعه خيرا كالجمال فقد يدرك بالجلد ما هو افضل
من الجمال وكذلك التصحح وان لم يكن افضل من اللذة فقد يدرك به ما هو افضل من اللذة فيكون هو اثر فيكون بعض
ما هو نافع اثر من بعض ما هو خير والذي يؤثر لنفسه وان لم يصحبه الاخر اثر من الاخر اذا كان لا يؤثر وان لم يصحبه
الاول مثل الصحة والجمال فان الصحة بلا جمال مؤثرة ولكن الجمال بلا صحة غير مؤثر فالصحة اثر وافضل والذي هو تام
الوجود مستقرة ومراد لنفسه كالصحة اثر من الذي يفقد احدهما او كلاهما اما كاللذة فانها في طريق التكون و
يطلب لذاتها واما كالرياضة فانها في طريق التكون ومع ذلك فانها يطلب لغيرها والذي وجوده يغني عن الاخر
افضل من الذي وجوده يفتقر الى الاخر مثل اليسار والتجارة فان اليسار يغني عن التجارة والتجارة يفتقر الى اليسار
فاليسار اشد وقد يوهم كون الشيء مبدء الاخر انه اعظم منه وربما لم يكن في الحقيقة فان الخير افضل من اختياره وهو
بدؤه على انه ليس يمكن ان يكون خيرا او نافع مشورى لا بدوله وكيف وكثيرا ما اردى فاذا كان كذلك امكننا ان
نجد انواعا من اعتبار المبادى فما مبدؤه اعظم فهو اعظم والمبدء الذي لا اعظم المعلولين اعظم وقد يمكن ان ينصر في بعض
الاوقات ان المبدء نفسه اعظم فان رجلا واحدا من الخطباء يقال له لاوداماوس ذم رجلين احدهما يقال له
فلسطراطس والاخر كفديوس وكان فلسطراطس كما اقدر انا اشار على كفديوس بارتكاب جور فاتم فذم فلسطراطس
فقال ان خطيئته اعظم من خطيئة الاخر فانه لولا اشارته عليه بالجور لما ارتكبه ثم ذم الاخر فقال ان خطيئته اعظم
من خطيئة الاول فلولا تشاره لما اضرت مشورته وايضا فان الاعز افضل كالذهب وايضا بل الاعم نفعا افضل
كالحديد فان في صلابته وشدته منافع عامة جدا ليس في الذهب بل الاكثر وجودا اعم نفعا كالحديد فقد ينتفع
به كل انسان والذهب يقل الانتفاع به وكذلك الماء وان كان ذهن البلغاء ان اعز وجودا منه فهو افضل لعموم نفعه
وايضا فالذي هو اصعب ادراكا وذلك لعظمه في نفسه بل الذي هو اسهل وصولا اليه وذلك لموافقته لمحبتنا
في الدعة وايضا فان الذي ضده اعظم ضررا فهو اعظم نفعا والذي فقدانه اعظم ضررا فهو اعظم نفعا واقلب الاعظم
من باب النفع الى الاعظم من باب الضرر وغايات افعال هي اعظم فمن الخيرية او الشرية اعظم وبالعكس وما هو خاص
بالاعظم اعظم فان صحة البصر اعظم من صحة الشم اذ البصر اعظم من الشم وكذلك محبة الانسان افضل من محبة المال
لان الانسان افضل من المال ثم الفضايل انفسها وهي من المبادى افضل من الافعال الفاضلة وما اشتهاه
افضل فهو افضل وبالعكس وافضل العلمين ما كان افضل اثرا مثل الطب فانه افضل من علم الزينة ومثل

ومثل علم

ومثل علم الهندسة فانها افضل من علم الاخلاق فان الصدق في الهندسة اكد وهو فيه العرض وفي علم الاخلاق
اضعف لان بناءه على المحمودات وليس العرض فيه نفس الصدق فقط بل في العمل وبالعكس فان افضل العلمين
في وزنه اي وزن برهانه وفي مرتبته اي في تقدمه بالغائية لانه هو الذي علم اخر لاجله فغايته افضل فلذلك
علم التوحيد افضل من علم الهيئة لان القياسات التوحيدية مجردة عن المادة صحيحة جدا والهيئة يتعلق بالحس
والرصد وايضا فان الهيئة يقصد علمها ليتوصل به الى الكثير من علم التوحيد والذي يشهد بتقدمه الاكثر والفضلاء
من ذوي الالباب والبصيرة افضل فان ما يشهد به العقلاء الصالحون الذين لا يسعفوا بهم الاهواء والشهوات فهو
افضل مطلقا وقد يقتدرون لسلامة انفسهم عن العصبيات والاهواء على الاحاطة بكثير من الامور الفاضلة
بماهيته وكيفيته وان كان ذلك دون ما يعيده الصنايع العلمية المرتبة ترتيبها الطبيعي وما هو اكثر التذاذا فهو افضل
فاللذة مشتاقة عند الجمهور لذاتها وخصوصا ما كان اثر الغير شوب الغم وادوم مدة وارسخ ثباتا وكذلك ما كان
اجمل فهو افضل من الاقبح فان الجميل يختار لذاته ومن التصاريف ايضا ان الشجاعة افضل واثر من العفة لان
الشجاعة افضل واثر من العفة وما يختاره الكل اثر وما يختاره السلاطين والعظماء والعلماء اثر وما يختاره
الذين يؤخذ عنهم الراي في عظايم الامور وان جلوا وانهم هم المكرمون ايضا فان من جنس الهوان ان لا يقبل
قول الانسان والذين هم اعظم كرامة والذين هم اشد تمكنا من الضرر والنفع والمجبرون على تعظيمهم وضده الانواع
يفارق ما سلف فان ذلك بحسب الشهادة وهذه بحسب الايثار وايضا فان المعنى العظيم من هذا اذا جرى الى
اقسامه فعددت اقسام ذلك المعنى فكثر الكل الواحد او الكل الواحد صار اعظم مثل ما قال اوميرس ان هذه المدينة
اذا فتحت عنوة سلق من لاغورس ذلك كل شر وكذلك الناس كلهم فانه يهلك الناس ويشب الحريق
في المدينة حتى يحرقها باسرها ويعترف كل تولده اي يبوح كل باسم ولده يا ولدي فلان فهذا التفصيل مما قد
جعل الشر اعظم مما لو ذكرت الجملة غير مفصلة وقد يفعل ايضا التركيب والاجمال فانه اذا اقتضب جزئيات
خير او شر ثم اتبع ذلك بالدعوى الكلية زاده ذلك تاكيدا وايضا فان صدور الشيء عن صعب مصادرة فاقلها
صدورا عنه يجعله اعظم اما بحسب الزمان اذا كان صدوره في مثل زمانه اقل او السن اذا كان صدوره
عن صاحب ذلك السن مثلا صعبا وقليلا وكذلك مواضع مقدار العدد والقوى فانها يجعل الشيء الغريب
الصدور عظيما فان الزمان الشيخ مستقطع فوق استقطاعه من الحدث واورد لهذا الباب امثلة
في التعليم الاول لم افهمها والجزء الرئيس من الشيء الاشرف هو افضل لمن قال ان بقي الشباب عن المدينة
مثل اسقاط الربيع عن السنة وايضا فان الذي يكون في الحين الانفع افضل مثل المال فانه في الكبر افضل منه
في الشباب وفي المرض افضل منه في الصحة والاقرب الى العامة افضل لانه كالغاية ولذلك ما كان
من اللوازم خاصا بالغاية افضل من لوازم يخص ما هو دون الغاية فان الصحة يلزم اعتدال المزاج والضعف
يلزم ما دون اعتدال المزاج فالصحة افضل من الضعف وقد فهم من الضعف الضعف بمعنى اليسار
ويضاعف المال وفهم من الخاص ليس الخاص بالغاية بل الخاص بالكاسب وعندي انه وقع في النسخ

غلط ويجب ومكان الضعف عدم الضعف او امانة وهو القوة ولكن يجب ان يرجع الى اليونانية والخيرات
المتيسرة في اخر العمر اثر من المتيسرة في الحداثة لانها كانها يخص الغاية وما يقصد لاجل ذاته وليكون موجودا بالحقيقية
اثر من الذي يقصد لاجل الحمد الذي اذا كان ذلك لا يوقف عليه ولا يظهر للغير لم يوثر البتة ولهذا ما يكون استفادة
الخيرات اثر من افادتها اذا لم يظهر للغير لانها اذا لم يظهر للغير فغلط الغير في مصدرها لم يوثر وقريب من هذا ما قيل
في الصحة والجمال او ما هو انفع في امور كثيرة فهو انفع فان ما ينفع في الحيوة وفي حسن الحيوة اثر من الذي ينفع في احدهما
ولهذا ما يعظم الصحة واليسار لكثرة نفعهما في النفع لانهما يبريان من الحزن ويمكنان من اللذة علما او جهلا وكان
اليسار هو الخير المطلق عند بعض الناس وعند بعضهم انما يكون خيرا اذا اقترنت به احوال اخر وكذلك الضرر قد يختلف
في الضرر بما هو اعم لذلك فقو عين الاعور اضر من فقو عيني الصحيح ويجب ان نستكثر من ضرب الامثال وايراد
التذاكير واقتصاص احوال باس هم في منابعه مثل ذلك الحكم فقد اعطينا الانواع النافعة في اثبات ان الشيء صلاح
حال او نافع او خير والانواع في الافضل والانفع والاثر والمدسبات الست فقد علمتها وعلمت الغايات
فيها وان كل واحد منها ينبغي ان يشار فيه بما يحفظه وان الاجتماعية منها فقد تراس فيها الاقسام الذي هو
في مثل حكم غيره وانما تراس اجماعا الداعي دعا الى ذلك من قرعة او بحث وحساسة الرياسة هي التي تكون الاستيلاء
فيها سدى اتاوة لطلقة الرئيس للمرؤسين فيقبلونه واما الرياسة الشريفة فهي التي نسوس فيها السايس
لانه مستحق للسياسة لاقتداره على وضع السنن او حفظها وان وحدانية الرياسة هي التي قصارى غرض الرئيس
فيها العز والكرامة والانفراد والاستعباد لمن هو غيره وان هذه قد يكون بسيطة محدودة وقد يكون متركبة مبتداه
بحسب ما يمكن به حفظ الكرامة وغاية الاجتماعية الجزئية وغاية حساسة الرياسة اليسار وغاية جودة التسلط حفظ
السنة وغاية الكرامة حفظ الكرامة والعز والاحتراس من المنازع ولكل غاية ضرب من الاخلاق يجانسه فيحفظه
ويدعو اليه مما يسهل الوقوف عليه وينبغي ان يكون المشير يشير بتلك الاخلاق ويكون متخلقا بها فان المشير
اذا اشار بخلق لا يتحلى به بناعته القبول فليكن هذا كافيا في المشوريات فصل في المنافريات وهو باب
المدح والذم فلننتقل الى تعديد الانواع النافعة في المدح والذم المتعلقة بالفضيلة والرذيلة وما يجري مجريهما
وهي مع انها ينفع في المدح والذم قد ينفع في اعداد الخطب للتصديق بقوله وان كان في غير باب المنافرة وذلك
انه اذا اثبت فضيلة نفسه جعل نفسه اصلا للدعة بقوله وكذلك اذا ادم خصمه غرضه لرد الناس قوله والممادح
المنسوبة الى انها فضيلة واشياء يتبع الفضيلة من الجمال والحسن وغير ذلك من الممادح التي قد يتعدى بمدحها
الناس والملائكة الى اشخاص اخر يمدح بها فالجميل هو المختار لاجل نفسه وهو المحمود واللذيذ لا لشيء آخر
بل لاجل خيريته فانه جميل من جهة اللذة والفضيلة نوع من الجميل لانها قوة او ملكة حسنة التاتي لتحصيل ما هو خير
او يري خيرا وهي التي تفعل او يحفظ الامور الشريفة العظيمة من كل جهة واجزاء الفضيلة هي البر والشجاعة
والعفة والمروة وكبر الهمة والسخا والحلم واللب والحكمة ومن الفضائل لا محالة ما يتعدى خيره الى غير الفاعل
مثل البر والشجاعة والسخا ولذلك يلزم كل واحد منهم اذ الكرامة مبذولة من الكل للنافعين فلنعد الى ذكر كل واحد

منها

منها فاما البر فانها فضيلة عادلة تقسم لكل ما يستحقه بحسب تقدير الشريعة والجور رذيلة يكون بها المرء اخذا
ما ليس له وبحسب تقدير الشريعة والشجاعة فضيلة يكون بها المرء فعالا الافعال الصالحة نافعة في الجهاد على ما
يامر به الشريعة وبها ينصر الشريعة نصرة خادمه والجبن خلاف ذلك في التقصير واما العفة ففضيلة يكون
بها المرء في استعمال الشهوانية البدنية على القدر الذي يرخص فيه الشريعة والفجور خلافه واما السخا ففضيلة
يكون بها المرء فعال الجميل يبذل المال والدناة خلافه واما كبر الهمة ففضيلة يكون بها المرء فعالا الافعال عظيمة المنزلة
من المجد والسفالة ضدها واما المروة ففضيلة بفعل النبل بالتوسيع في الاطعام وصغر النفس والنذالة خلافه
واما اللب ففضيلة في الراي يكون بها المرء حسن التعقل والمشورة نحو الخيرات والجميل والبلاهة ضده ولنوخذ
هذه الرسوم على ظاهرها ولا يلتمس فيها التحقيق العلمي البتة وكذلك في اكثر ساير الرسوم التي تورد في هذا الفن
من المنطق فهذه هي الفضائل التي تمدح بها واما ما سواها من الممادح فعلامات الفضائل والعلامات التي تدل
على الفضايل مثل الانداب على الشجاع وكذلك الانفعالات التي تلحق العادلين اذا لزموا العدل ولم يجنحوا الى الجور
كالمستودع اذا اشتد عليه العذاب في انتزاع ما هو في يده فاحتمل وابى ان يسلم الوديعة الا الى ربها واما الانفعالات
التي تستحقونها عدلا فهي وان كانت خيرا في نفسها وواجبات اذ كل فعل يصدر عن عدل فهو واجب وخير
فانها من حيث هي الام صرفة تجلب ضيما وخزانا فقط بلا زيادة اخرى فليست خيرات وممادح لمن يقع بهم
وان كانت باستحقاق عن سوء سيره فهي مذام واما في الباب الاول فقد كان الالم وان كان من حيث هو
الم شرا يعصي اثره فهو من حيث يدل على فضيلة النفس واثبات العدل مكرمة محمودة وربما خلد ذكرها وقد
يمكن ان يصدر عن الشجاع فعل لا يصدر الا عن شجاع او يلحقه انفعال لا يكون الا للشجاع وكذلك قد يصدر عن
السخي فعل وانفعال لا يصدر الا عن سخي ولكنه لا يكون محمودا اذا كان خارجا عن مقتضى العدل ومن اثار الفضائل
ما هو اكرم واحسن فان الشجاع اذا حوري بالكرامة كان هذا اقرب الى استحقاق المدح به من ان يجازى بالمال
وادل افعال الفضائل على استيجاب المدح ما فعل لجذب منفعة الى الفاعل بل لاجل غيره او لانه خير لنفسه اذ هو
خير عام له ولغيره ولهذا يمدح من يتعهد الموتى بالصدقات لان هذا النوع من الاحسان لا يبتغى به جزاء مما يراد
به نفع الاخرين من حيث هو خير لهم وليس لهم فيه غرض ويفارق ما قبله ان ذلك كان الايثار يتجه فيه اليه
لانه خير فقط وهذا لانه خير لاخرين وهذا قد ينبغي عليه جزاء والاول لا ينبغي عليه جزاء وبعد هذا ما يراد به الاحسان
الى المحسنين خاصة فان كان مكافاة فانه من حيث تكافا فاعلها الا يرتاد لنفسه خيرا الا بالعرض من حيث هو
مكافي متوقع لا مكافي فقط واما المكافي من حيث هو مكافاة فقد حصل الخير واحرزه وليس متوقعه حين
تكافي ومن علامات الفضيلة والممادح اجراس بنابذ الفضيلة ومضادها وتجليه فانهم كثيرا ما يتندو
باقوال وافعال من الفواحش يريدون بها فضح غيرهم فيعتصمون لفضيلة في ذلك الغير يصدر عن حسن المعاملة
لاجلها مثل ما فعلت بقاء الحكيمة حين رمز اليها القاوس المتغلب يغرض عن فاحشة قائلا اني اريد ان اتفوه
عن صدري بشيء لكن الحياء والاحتشام يصدني عنه فاستقرت هذه الحكيمة على جانبه امرها ودبعه

لم تقابله بالفحشاء من القول والهجر ممن تسبب مستحسنه من مفارقة طريقة الحكمة ومن اظهار البينة لمعاني الفاحشة
كانها لا يخطر ببالها ان اخذ ابعضها اطمع سوء ويعترض لها بدعوة الى فاحشة او يضرب لها مثلا بمنكر او يجري
عليها المعاني التي تجري على غيرها لكنها مصروفة الشغل الى النصرة البهية والملكة الفاضلة بترك الفعل الرذل ٢ لكانت
وكذلك ان كان معناه من الشهوة الحصر لا لحرص ولا لخفض من وقوع مثل ذلك بها لعله يشرف نفسها واعلائها
عن طاعة غير الواجب وكمال فعلها في طاعة فضيلتها وقلة انفعالها عن الرذائل صار كل ذلك صادرا عن
ملكة حصلت بالارتياض والاجتهاد فان الفضائل جلها مباين للهوى ويكتسب بالمجاهدة ايثار اللجد والفخر في
تميزها بالفعل عن الهوى مثل ما سمعت من قضية الرجل والمراة والاستحياء ايضا قد يكون لشيئين احدهما الاشمئزاز
النفس عن طالة الشنعاء وهذا يصدر عن فضيلة والثاني لنظرية ذكر فاحشة عرف بها المستحيي وقد نسب
في الحال فاذا الفظ بلفظ يشير الى معناها او فعل شكلها خطرت بالبال من الحاضرين وهو من اهلها تخطر بالبال
صنيعه فصار كالمشاهدة منهم له الموجبة الاستحيا الاخر التابع في الرذيلة والسقوط فلا يستحيي من انكشاف
مذمته ومن الممادح افعال يفعلها الانسان ليصلح بها حال الاخرين وايضا الانتقام من الاعداء وقلة الاذعان
لهم والجزاء على الحسنة والسيئة وان يكون الشجاع مغلبا لا يغلب فان الغلبة والكرامة من ممادح الشجعان
وان يفعل افعالا يتنبه ويذكر ويكون لعظمتها مما يسهل خلودها فيتوارثها الاعقاب ومن الممدوحات
علامات تخصيص بالاسراف كاسبال العلوية شعورهم فانه من دلائل شرفهم ومن الممدوحات الاستغناء عن
الاخرين في اي باب كان وقد يتلفظ في المدح على سبيل كالمغالطة فيعبر عن الخسيسة بعبارة تجلوها في
معرض الفضيلة اذا كانت اقرب الخسيسين المتضادين من الفضيلة او كان قد يلزمها والفضيلة شيء
واحد يعمها وهذا مما يضطر اليه الخطيب اذا احوج الى مدح الناقصين فيجعل الشيء الذي يشاركه الفضيلة
الخسيسة مشاركة ما مكان نفس الفضيلة فيقال للجبان انه حسن المشورة وللفاسق انه لطيف العشرة وللغبي
انه حلوم وللغضوب القطوب انه سلس في وسمت وللابله المغفل عن اللذات انه عفيف وللمتهور انه شجاع
وللماجن انه ظريف وللمبذر في الشهوات انه سخي ومن الممادح الانخداع والغلط في صغار الامور فانه يدل على
قلة الخوف فان الخوف هو الملجي الى الاحتياط في الفكر ويدل على قلة الالتفات الى مراقبة فوت ما يضن به
وقد يمدح ايضا بالبراءة عن الانخداع اصلا لشدة الفطنة ومن الممادح الازلال الى الصديق والعدو وان كان
من الممادح ايضا تخصيص الاصدقاء بالاحسان والاسداء وايضا فان الخطيب يجب ان يعلم موضع مدح
الممدوح حتى يمدحه بما يلائم ذلك الموضع فلا يأمن ان يكون الممدوح في موضع مدحه مذمة في موضع آخر بل
يجب ان يعلم الممادح بحسب البلاد والامم والملوك ومن الممادح ذكر السلف الصالح والاثار التي خلدوها
خصوصا اذا يشبه بهم الخلف فاستوجب مزيد مدح وكرامة من تلقاء نفسه وان قصر عن مساعي سلف او
كان ما يكسبه اقل مما كان ينبغي ان ينحو نحوه من الخير والفضيلة كالانسان المتوسط في نعمة او كان ما يكسبه
اقل مما كان ينبغي فاذا الحج اقنع فلم يعن والكثير الهمة كلما امعن في الالحاح امعن في الاستئناف لحدة ادراك ما

اعلى فصار احرص على اقتناء الماء اثر المستصعبه ومثل هذا الانسان لا يقتصر على الشرف الموروث
بل يستخف به وينشط لادخار الحسب والشرف المكتسب وينقل افتخاره باباءه وربما ارتقى بافعاله الى درجة يفوق
درجة فسليه كما قال بعض الناس في مديح سيرس مخاطبا اياه واخوانه اليوم في التساطير بايس كان السباطيربايس
قبيلة اشرف من اليونانيين واول الافعال التي يستحق بها المدح ما صدر عن قصد او عن مشية واما التي بالعرض فاذا
نادر نفعه لم يذكر الا ان يكر فيلحق حينئذ بالممادح ويشبه بما يصدر عن مشية فان المتكرر مرارا قد يظن به انه مقصود
من الفاعل ويعتقد انه الذي يجب قليل التكرر والممادح الحقيقية هي الافعال الاختيارية واما المظنونة فهي
التي تنسب الى النسب حتى يقال ان الاسد بلد الاسد طبيه بلد طبيه وكذلك التي يصدر عن نماء ودربة تقويم
ليس عن نشاط عرشي على انه ليس يبعد من الحق ان يسمه الاولاد بالاباء فان الانسان يحرص على الاتمام
مما اكثر منه مشاهدة ويستمر عليه نشوءه وكذلك ما قد يحمد الفاعل اذا فعل الجميل المنشوء عليه فانه اذا فعل ما نشا
عليه دل على ان الفعل انما يصدر عن فضيلة وعن ملكة فيه رسخت مع تصور النشوء فيكون حينئذ قد فعل
ما فعل اباؤه فان اعمالهم الباقية دلائل على افعالهم وانما يحمدون على اعمالهم لانها عن افعالهم وانما يحمدون على
افعالهم لانها تصدر عن فضائلهم الموجودة فيهم فاما استحقاق الحمد فهو لنفس الفضيلة حتى لو سبقنا وجود
الفضيلة في انسان ما فانا نمدح ذلك الانسان ولو لم نر فعل فعله ثم الفعل دليل على الفضيلة التي هي المحمودة
وان كان استحقاق الحمد لا يكون الا على فعل والفعل هو الانعام واما السعادة المشهورة فهي من باب
الاتفاق والبخت وكما ان صلاح الحال جنس الفضيلة كذلك اتفاق البخت جنس السعادة لكن الكلام
في المدح والمشورة نوع جديد اي غير ما قلناه مما هو خاص او مما قد اعتبر خاصا بكل واحد منها بل شيئا يعمهما
وغيرهما من الامور الخطابية وذلك ان من الذي يمدح به الممدوح اشياء قد يشار بها على المشار عليه وبالعكس
فانه كما يقول المشير ينبغي ان لا تستنيم الى السعادة الاتفاقية بل ان تستنيم الى ما تيسر لك من المآثر المكتسبة
بالمسعى ويكون هذا مشورة على سبيل تفويض واطلاق اذا كذلك يقول المادح في الممدوح انه هو الذي
حاز المحاسن بسعيه ليس الذي اتفق له من اسبابها ما اتته منها حظا غير موثوق به فاذا اردت ان
تمدح فيلزمك ان تتأمل ما يمدح به فاذا كانت المشوريات تتضاد في امور فتمنع عن بعضها ويطلق
بعضها فالذي لو اشرت لا طلقت الاذن فيه ورايته المستصلح من الامرين للتقريب بالمشورة به
فهو المستصلح للمدح فانتقل من المشورة الى المدح ومن المدح الى المشورة وينبغي ان يؤكد امر المدح وكذلك
امر المشورة بالالفاظ المعظمة المفخمة كما يقال انه هو نسيج وحده في كذا وانه بديع عصره فيه وانه وحده فعل
واول من سن واسرع وفعل مثل فعله واكثر من فعل مثله فعلا وفعل في زمان يعسر فيه فعل مثله وانه
صار قدوة لغيره واقام غيره لمن سواه واصبح من جره عن الغشاء والمنكر امه يونس به في الجميل شهرة عند
الناس والجمهور وخصوصا اذا كان فعل ذلك يقصده ويقال في كل شيء من ذلك ما يشاكل وكذلك
يقال انه فعل كذا لا كفلان الذي قصر عنه بل كفلان الذي وفي له وليس كل ان انسان مليا بالمقابلة

بينه وبين غيره فان اكثر الناس يستفصل نفسه على غيره ويستهين رذيلته وعيبه الذي لو كان في اخيه يستنكره
وعلى ما يقال ان المرء النعم عن الجذع في حدقته ويلمح مداه في عين صاحبه وليس كل انسان مثل سقراط الذي كان يعير
نفسه من غيره في مجاري اخلاقه فيعاقب نفسه اذا اشبهت بالاراذل وتنبيها اذا تشبهت بالاخيار ومن المحمود
ان يجتهد في التشبيه فان المجتهد كالحاصل في نجوم الفضائل فهذه الاشياء تكون التعظيم والتعظيم يدل على زيادة
في الشرف والزيادة في الشرف شرف مفرد والشرف المفرد ممدوحة خاصة وبالجملة فان التعظيم والتفخيم اشد
مشاكلة للمدح واما الدلالات والبرهانات فاشد مشاكلة للمشورة لان المادح بالحاضرات واكثر الحاضرات مقر بها
وقلما يطلب دليل عليها واما المشوريات فبالمعدومات الغائبة وتمس الحاجة الى تصحيح الغائب بالحجة وضرب الامثال
مما كان بما سيكون اشد مناسبة الى تصحيح الحاضر واما الكلام الذي هو فصل القضاء وهو استنصاح صحة الحجة فللحاكم
لان الحاكم ينبغي ان يكون الفصل الذي لا مطعن عليه وضرب الامثال من الامور المستقبلة والماضية اوقع عند الجمهور
في المشورة من غيره لانه امر قد كان ودرس وبقي ذكره وللتذكر تاثير اكثر من المشاهدة لان التذكر كانه اقرب الى الامر
العقلي الذي يخص بذوي الالباب والمشاهد الى الامر الحسي الذي يشترك فيه الخاص والعام وقد يستنبط المادح
من المذام والصواب في المشورة من الخطاء فيها **فصل في شكاية الظلم والاعتذار بانه لا ظلم** واما القول في الشكاية
والاعتذار فقد حان ان ينتقل اليه ونحد القياسات المشاجرية وان نبين الامور التي تجور الجاير لاجلها فنوخذ منها
مقدمات في انه لما كان الفاعل كذا اقدم على الجور والامور التي تعرض بها الانسان لان يجاب عليه فيوجد منها
مقدمات في انه لما كان المفعول به كذا اقدم بالجور عليه والغايات التي كان لاجلها الجور والامور التي هي في نفسها
جور وقبل ذلك ينبغي ان نحد الجور اضرار يقع بالقصد والمشية متعدى فيه الرخصة الشرعية والشريعة والسنة
اما خاصة مكتوبة بحسب شارع شارع وبلاد بلاد وازمنة ازمنة واما عامة غير مكتوبة ولكن اكثر الناس وجلهم يعتقدونها
ويرونها وربما كان الفاضل مثل ايثار رذل الاولاد بالنحلة فانه يصح في السنة المكتوبة اذا وقع من المؤثر في وقت الصحة
ويمنع عنه في السنة الغير المكتوبة والقضاء المر مبنى على السنة المكتوبة والواسطة على السنة الغير المكتوبة والحسنة
على اقرب التبيين من مصلحة الوقت مستوية بسنة الملك وهو السياسة فالجاير هو الذي يضر بالمشية لان
الذي يصدر عنه فعل ما طبعا او قسرا لا بالمشية وطوعا فانه لا يعد به محسنا ولا مسيئا واما الذي يقدم طوعا
على ما يفعله فهو الجاير والمقدم طوعا هو الذي يعلم ما يفعله ويقدم عليه غير مقسور لامور يستدعيه اليه هواه فمنهم من يكون
مقدما هذا الاقدام عن روية وبصر واختيار وهذا هو الشرير الجاير ومنهم من يفعل ذلك لضعف راى وهو
الذي يجيب في ذلك داعي تخيل يبعث انفعالا نفسانيا مناسبا لاستعداد خلق له او مخالفا للخلق الموجود فيه
مثل ما يعرض ممن يغلبه الشهوة او الغضب او الخوف او شيء اخر مما يشبه ذلك فيفعل من غير روية يستعملها فيما يفعله
فربما يعقبه الندم وهذا مثل ما يبدر عن البذل الذي مر فعادة عن البشرة النهم اذا عرضت له لذة ويبدر من الكسلان
عند ما يحيل الدعة التي هو اهلها من خذلان صديقه ومن الجبان عند الخوف فربما سلم الحريم وكما يقع من المؤثر الكرامة عند استرباح
الكرامة وتقية الهوان وكما يقع من الغضوب عند ثوران الغضب من عسف ومن فوت النطق عند اعتراض الغلبة من

اقحام

داعی

مقول ان الجور

٢٩١

المادو...

اقحام من الانف ذي الحمية عند خشية الاستخفاف والعقوبة من انقباض ومن المانع المائقون في عقله عند التبلد
فيما بين الخطاء والصواب من حيط ومن الوقح الحريص عند فائدة يلوح له وربحه خسيسة يقرب منه من استحقاق
بمضنوب ما الوجه وقلة رعيه في الحمد فهذه هي الاحوال التي اذا كانت في خلايق الناس حركتهم الى الجور او كانوا
فلا يفعلوا بها وقتاما وان لم يكن عن خلق وينتفع الخطيب باستعمالها في ان الجور وقع من الجاير فينبغي ان
يبين الان الاشياء التي لاجلها يجار فان الامور المشكوة تسمى واما المقادير فانها غير محدودة بانفسها
لانها تتبع الشكايات وتتحدد بها فمن المحال ان يكون معذره الا وقبلها شكاية مصرحة بها او مضمرة او
متوقعة مقول ان كل فعل يصدر عن الانسان فاما ان يكون عن قصد وارادة او يكون بغير قصد وارادة
وما ليس بقصد وارادة فاما ان يعرض بالاتفاق او يقع بالاضطرار والذي بالاضطرار فاما ان يقع عن طبيعة
واما ان يقع عن قسر فاما الافعال التي تكون عن الارادة فمنها ما يتبع العادة والخلق ومنها ما يتبع شوقا حيوانيا
اما نحو اللذة وهو الشهوة واما نحو الدفاع والغلبة وهو الغضب ومنها ما يتبع شوقا فكريا او شوقا منطقيا
او يشبه ان يكون قد عنى بالفكري ما يصدر عن الفكر لحواي عرض كان وان كان العرض غير عقلي او غير جميل وبالمنطقي
ما يكون نحو الجميل العقلي ويشبه ان يكون عنى بالفكري الحيلي وبالمنطقي الفكري بالحقيقة وهذه الاقسام تنحصر
في سبعة الاتفاقي كمن رمى صيدا فاصاب انسانا والطبيعي كمن ركب مطية مستاجرة متثقلة بالعذر الذي
عسى ان يكون غاية ما يرخص في حمله عليها فنا بها حتى نفقت واستكراهي كمن تغلب على يده فصفع
سكينا فوجي بيده انسان واما اعتيادي وخلقي من اعتاد السرقة والاختلاس فاذا امكنته فرصة لم يملك
نفسه ان ابتدرها واما فكري مثل رجل اختل حاله فلم يدل تفكره وحال جهة الشاهد يرى في احوال ما انسان واما
غضبي واما شهواني فهذه هي القسمة الذاتية واما قسمة هذه الاسباب من جهة الاسنان ومن جهة الهمم فمثل
ما يقال ان الشاب يجور في الحرم وفي الدماء والشيخ يجور في الاموال والغني يجور في اللذات فليس ذلك قسمة
ذاتية فان الشاب ليس يجور في الدماء لانه شاب بل لانه غضوب وليس يجور في الحرم لانه شاب
ولكن لانه مغتلم والشيخ ليس يجور في الاموال لانه شيخ ولكن لانه حريص وقح والغني ليس يجور في اللذات لانه
غني بل لانه حريص متمكن وكذلك الناسك ليس يعدل لانه عابد بل لانه زاهد لكن من الاقسام التي يتبع العرض
ما هو بعيد عن المناسبة مثل قسمة الناس الى البيضاني والسوداني والنحاف والسمان فان ذلك لا يتعلق به
شيء من الاخلاق التي تصدر عنها هذه الافعال بالذات ومنها ما هو قريب وهو مثل قسمة الناس الى الاحداث
والشيوخ والى العباد والفساق فان هؤلاء قد يكتنفهم ويلزمهم من الاخلاق ما يصدر عنها بالذات هذه
الافعال والغنى والفقر من هذا القبيل فللغنى اخلاق تخصه وللفقير اضدادها والافعال الصادرة عن الاتفاق
غير مضبوطة ولا محدودة واما التي عن الطبيعة فذاتية واكثرية وقد يوجب الطبايع ايضا اخلاقا متمكنة
لا يجب ان ينسب الافعال الصادرة عن تلك الاخلاق الى الطبايع الا بالعرض ولم يحسن من ظن ان الطبايع
في هذا الموضع يعمل عمل السجايا واما الخارجات عن الطبيعة فقد علمتها والمسكر من حملها وقد جرب الناس

احوال المستكرهين مرارا كثيرة وفي امور مختلفة وعرفوا ما فيه فالمستكرهون عرضة لتمهيد معاذيرهم
اما الذي يجب علينا تفصيل القول فيه هو ما يكون بروية وفكرة لمنفعة قوم نحو غاية يرى خيرا وربما كانت
لذة او غلبة لكن الاقدام من يستفزه الانفعال صحبة على فعل ما هو على خلاف هيئة اقدام المروي عليه فان الذي
يقدم بانفعال نفساني او خلق هو الذي قد اعرض له الشيء فشاهده فتحرك به اليه انفعال او خلق واما الذي يقدم
بروية فهو الذي يتحمل الحيلة في تحصيل الغاية وطلبها قصدا لكن اكثر من يجور عن روية يجور لمنفعة لا للذة ولا الغلبة
فاما الشهوانيون الفجار فليسوا يجورون في اللذة لينتفعوا بها في شيء بل لنفس اللذة والمطبوعون على احنة
وتر يطلبون الثار لاجل التشفي والغلبة لا لاجل التاديب وفرق بين العقاب وبين ادراك الثار فان التاديب
يقصد به تقويم المسيء وتثقيفه وردعه لمجازاته لا لاجل مجازاته واما الثار والمقصود بطلبه ليس حالا يحصل في
المفعول به فقط بل حالا يحصل للفاعل وهو التشفي والابتهاج بالانتقام وكل متبع روية او مطيع خلقا او انفعالا
فله لذة ما فيما يطلبه ولكل لذة علة فبعض اللذات علتها الطبيعة وبعضها علتها العادة حتى ان كثيرا مما هو غير لذيذ بالطبيعة
يعود لذيذا بالاعتياد وبالجملة فان الاقدام على شيء طوعا لا يكون الا بعد خير ولذة حقيقية او ظنية وبالجملة لاسعا
المنفعة هو خاصة للمروي فان المروي هو مستعمل الحد الاوسط الى ما يريده من الخير عنده وهذا الحد الاوسط هو المنفعة
حتى ان الشر بالحقيقة او بالظن او اليسير من الخير قد يطلب بالروية طلب النافع ليوصل به الى غاية هي خير او يرى
خيرا فحري بنا ان نتكلم في النافع واللذيذ لكن النافع قد ذكر في باب المشورة فبقي اللذيذ **فصل في اسباب اللذة
الداعية الى الجور** ان اللذة حركة للنفس نحو هيئة تكون عن اثر يؤديه الحس بغتة يكون ذلك الاثر طبيعيا او كالطبيعي للحس
واعني بالحس الظاهر والباطن معا والشيء الذي يفيد هذه الحركة هو اللذيذ وضده الذي يفيد هيئة مضادة لهذه
هو المولم فالامور الطبيعية كلها لذيذة والمعتادة والمتخلق بها هي ايضا كالطبيعية اذ العادة كانها طبيعة
مكتسبة والمستكرهة مخالف لهما مولم ولذلك صار الاعتياد ببذل الجهد والدؤب من المولمات والكسل
والاستراحة والتواني والعطلة والترف والنوم من اللذيذات لانها كالامر الطبيعي والمشتهى لذيذ كيف
كان لذة نطقية او غير نطقية وغير النطقية هي التي تتوجه اليها الشوق لا عن فكر ورأي ويعني بين انه مثل يجب
ان يطلب وان لا يطلب وهي التي تنسب الى الطبيعة او الى الحس لكن السمع والبصر قد يخصان بتادية لذات
الى النفس ليست طبيعية بل عقلية بما يدل عليه من غير المحسوس كمن يسمع فضيلة فيتبرع اليها او يبصر صنعا
جميلا فيحن نحوه ويؤثر التشبه به او يقرأه من مكتوب واما التخيل فله نوع من اللذات لان التخيل حس
ضعيف كانه اثر عن حس ويلذ بالتذكر او بالتامل واكثر الماءمول يطابق المذكور وخصوصا وانما يومل
تركيبات عن مفردات محسوسة وسالفة فيكون الالتذاذ بالذكر او بالامل تابعا للذة حسية شوهدت
فذكرت ثم املت وان الحس للحاضر والذكر للماضي والتامل للمنتظر وربما كان الذكر والتامل اشد التذاذا من
المركون الى حصوله فان الشوق يسقط مع الظفر والملال من هذا القبيل وهذا يختلف باختلاف الاوقات
والاحوال والسجايا ومن الاذكار اللذيذة اذكار مشتقات فوسبب فتخلص بها من خطر او يوصل بها

الى المراد وظفر وانبعاث الغضب ايضا فكثيرا ما يلذ لتحمل الغلبة اللذيذة واستقرئ بها كما قال اوميروس
ان الغضب لاحلى من الشهد ولولا الغلبة لما لذ الغضب فان الغضب على من لا يرجى الانتقام منه
لعلو شانه غير لذيذ وايضا فان الساخط الحامل الذي لا اعتداد به قلما يلتذ بالتسخط عليه لفقد الالتذاذ بغلبته والتشهي
قبل المواقعة قد يلذ مثل هذا الالتذاذ وذلك لانه يتخيل معه المواقعة ومصادقة المشتهى فيلذ ولهذا ما يلذ
المتذكر والمومل ولهذا ما يعرض لبعض المصابين ان ينقبضوا عن الماتم والمباحات فتسليه بلذات الذكر والامل
وحشية ان يوكد الماتم حال الالم في النفس وربما اجتمع في عارضة واحدة لذة والم كالمصاب فانه يلتذ بتذكار من
اصيب به ويتالم بفقدانه كما قال اوميرس الشاعر في وصف كلام انسان اسدت مساويومه وتذكيره انه لما
تكلم بذلك صرخ او صرخ فاجعة لذيذة ومن اللذات ادراك الثار واحقاق العدو في الطلبات وكما ان الحنق اذا
لم يستقص التشفي بالانتقام بقي حسيرا الا ان يترجى السلامي فيفرح بالرجاء والغلبة لذيذة لا للجمهور الناس بل لساير
الحيوان فضلا عن مؤثر بها من الناس خلقا وطباعا وان اختلفت الدرجات فيه ولهذه العلة ما صار استعمال
الادوات اللعبة كالضرب بالصولجان والمرامات بالاحجار والملاعبة بالشطرنج والنرد وساير ما يجري مجراها
لذيذة وبعضها لا يلذ ما لم يتمهر فيها كالشطرنج والنرد وبعضها يلذ في الحال كالصيد والغلبة بالواجب في القسط
الوعند قوم والتي تقع بالمشاغبة والتلبيس الوعند اخرين بحسب اسعاب الخصم فكثير من الغلبة وغير الغلبة يعجب
فيه لما يتبع ذلك من الكرامة لما يتخيل من استحقاق الغالب والمعجب اياها مع الغلبة او التعجب فان المجتهد في
الفضيلة ربما صرف وكده الى اجتهاده بسبب الوجوه وحتى ان اكرامه على ذلك يريده علوا فيه ووجوه الحاضرين
ادعى الى ذلك من الغيب والمعارف اولى بان يسعى وجوههم من الاجانب والبلديون اولى به من الغرباء
والحاصلون اولى به من الاين والمحصلون اولى به من الاغنام والاكثر عددا اولى به من الاقل واما المستخف
بهم جدا مثل البهايم والاطفال واشباههم من الناس فلا يهتز الانفس الى طلب الوجه لديها والاحباء من
الامور اللذيذة فمن حبيب حتى الحقد الا ويلتذوا بما يلذ الحبيب لما يتخيل فيه من خير يصل منه او يريده
هو من محبة واما التذاذ الانسان بان يكون محبوبا مقربا فليس لاجل شيء خلا نفسه وكذلك ان يكون معجبا
منه ولاجل ذلك ما يبارز المعجب من نفسه بين الصفوف ومجمع الزحام واما قط اللقاء فيحتشم ما يحتشم التذاذا
بما يعجب من نفسه والتملق ايضا لهذا السبب لذيذ فان المتملق معجب من نفسه بما نظره في الموالاة
وتكرار اللذيذ لذيذ والمعتاد لذيذ وتغير الاحوال وتجددها لذيذ لما يستحدث معه من الاحساس بها ويكمل به
من العلم المتسلط علينا فان العلم انما يستكمل بما تورده عليه الحواس من الفوايد الجديدة واما الحاصل
فيكون كشيء قضي منه الوطر فلا تاثير لبقائه والتعلم لذيذ ويشبه ان يكون الالذاذ لما يخيل من التعجب منه
اذا استكمل ولان التعليم يخرج امرا فينا في قوة الطبيعة الى الاستكمال والى حصوله صنعة والفعل الجميل اذا فعل لذيذ
والانفعال الجميل كالاحتمال الدال على جودة الاقتدار وكمال الملكة لذيذان وكالتذاذ بالجروح في مزاولة الشجاعة والفعل
للحس انما يلذ لانه يشتاق فيه الى الامرين احدهما الحس والاخر اظهار الاقتدار وفي الانفعال احدهما فقط والهداية

لذيذة والكفاية لذيذة وانسداد الخلة لذيذ وكمال التعلم لذيذ بسبب ما يتوقع من التعجب كذلك المحاكيات
كلها كالتصوير والنقش وغير ذلك لذيذة حتى ان الصورة القبيحة والمستبشعة في نفسها قد يكون لذيذة
اذا بلغ بها المقصود من محاكاة شيئ آخر هو ايضا قبيح مستبشع فيكون الالتذاذ لا لانها حسنة بل لانها
حسنة المحاكاة لما حوكي بها عند مقايستها به والحيل التي تخلص بها عن المكاره لذيذة لا لغاياتها بل لجودة
ترتيبها هذا كله للمناسبات بين الصورة مثلا وما يحاكيها وبين الحيلة وما يعمل فيه وهذه المناسبات
امور في الطبيعة وسبب اللذيذ لذيذ مثل شبيه الصديق وشبيه نفس الشيئ لذيذ اليه لانه نفسه الى نفسه
لذيذ مثل الصبي الى الصبي واللص الى اللص وكذلك المناسب في العادة محبوب والسلطان والبراعة بالحكمة
والاستبصار لذيذ عند الجميع وخصوصا عند محبي الكرامة والتمكن من عول الاقارب ورياستهم لذيذ لذيذ
ثم ارتياض المرء فيما بينه وبين نفسه في اكتساب الفضيلة جيد لذيذ والمضاحك والنوادر والفكاهات
الجارة لذيذة فهذه هي اللذيذات واضدادها هي المؤذيات فهذه هي ما يدخل في باب اللذة من غايات
الجور **فصل في الاسباب المسهلة للجور كانت في نفس ما جري به او في الجاير او في المجور واما الداعي**
الى الجور من استيهار الفرصة وحسن التاني فبعد هذا من ذلك ان يكون الجور بما يسهل جهله واخفاؤه
واستتاره او يكون الغرم فيه ان شاع وظهر دون الغنم واما الكلام في الممكن وغير الممكن من الامور فسيتبين
اخيرا ولكن اذا اجتمع التمكن والامن سوء العقبى دعا ذلك الى ارتكاب الجور دعاء حثيثا ومما يومن ذلك
كثافة العشيرة وكثرة الشيعة وخصوصا اذا كانوا شاركوا في العهدة هم او اخرون هم منهم بسبب
وهذا من جانب الجاير ومن ذلك زوال الحشمة وتاكيد الصداقة مع المجور عليه فيرجي احتماله او حسن مرجوعه
باذني اعتذار يخاطب به ولما رافعاه الى الحاكم او اذا امل ذلك من الحاكم فيطمع في مثله او تحقيقه
عليه التكرر وهذا من جنبة المجور عليه او الحاكم وكذلك اذا كان المجور عليه مريضا او ضعيفا او بعض يحديقام
عليه او بلا ينساق اليه فانه اذا كان كذلك اقدم على ظلمه من غير مبالاة وهو ايضا يقدم على الجور فان
مثله لا يظن به الجور ومن ذلك ان يكون الجور علانية جدا ومجاهرة حقا اما بترويج الاحد منه على انه هزل او
باخلاع الاوهام والانحاء اليها ان ذلك لو لم يكن واجبا لم يجاهر به وصل هذا الجور لا يتحفظ منه لان كل
تحفظ انما هو عن معتاد الوقوع والنوادر لا يبقي والا لازدحمت تبعات غير متناهية في ان واحد
ولذلك فلا يتحفظ عن صديق او حميم ولذلك فان حسن الظن بالناس والوثوق بصحتهم والغافل عن تصيد
اعدائه اياه هو بصدد كل جور لسقوط التحفظ عنه ومثل هذا يسهل الجور عليه لما يظن به من تضييع الاحتياط
ومن الناس من يهمل التحفظ ايهاما من نفسه سلامة الصدر ليقل الاحتراز منه فيتمكن من الجور ويقوم الحجة
له في التنصل انه ليس من اهل العدوان ومن الذين يسهل عليهم الجور من يقتدر على كتمان ما جار
فيه اما في الاخبار واما في الحالات اي في احوال يعمي على الناس فعله من مراياته بالتقوى او وقوعه
حين ما يجور في زحام لا يبين ومما يسهل الجور رجاء الاملال بالالحاح وطول المدافعة عند المحاكمة

والموافقة وبذل الغرامة وكذلك رجاحيف من الحاكم الى حسبه الجاير ونفديه من الحكم وكذلك الثقة بظهور الاعدام
وانه ليس ممن يسام غرامه ويجبر عليها وكذلك من يرجوا في جوره منفعة حاضرة وعظيمة ويحاذر مضرة متراخية
ويسيرة وكذلك من يامن مضرة الغرامة عند منفعة القسمة لعموم فيه او وقوع بروح بهدر الجنايات وكذلك
من اكتسب بامعانه في الجور ذكرا ابتشر او فخرا ابتهر مثل المواخذ بثاره اذا تعدى حد القصاص فقيل عن نفس
نفوسا وكذلك الذين لا يرتقون فيما يحتويه افة عن خسران في مال او اضطرار الى جلاد من الناس من هو
بالضد وهؤلاء فيهون عليهم ارتكاب الجور الذي يعقبه فضيحة او عقوبة اذا امن الخسران في المال والمردود
دونه في العقوبات المعتادون للالام يستحقون بها فيهون عليه احتمالها ولا يعضهم ذلك عن ارتكاب
العدوان ولهذا ما يسجع من كثرت مزاولته للحرب وقد يحمل ذلك ضعيف الراي وهو الرضى باستعجال [باستعجال]
المنفعة واللذة وان اقترن باستيجاب المضرة والاذى العظيمين وههنا قوم بالضد منهم لا يردعهم عاجل
الخسران عن مزاولة جور ويعقبهم اجل الالتذاذ وهؤلاء اجل رايا وربما حمل على الجور تعذير الجاير انه يعتذر
بان ذلك قد وقع منه اتفاقا وانه كان عليه محمولا مستكرها او كان سهوا وخطاء او صدر عن طبيعة مستولية
عليه وعادة متقررة فيه او يكون من ظاهر حاله الاستغناء عن ذلك الجور فيقول عند الظلم منه وما الذي
الجاه الى هذا الجور ولا مساس حاجة اياه به ولا الى سبيل مستقيم الى الغرض دون تعاطيه على ان الاستغناء
لا يلحق الحاجة الى الازدياد والحاجة على وجهين حاجة ضرورية وهي للفقراء او حاجة شره وهي للاغنياء واذا
الح صاحبها لم يحمد بل ذم لسرعة والحب منهم ينسب ذلك الى الانجاح الى الجد والالحاح ودون القصد ولا
يظهر بسببه كالجدل والعي بصدده ومن الامور التي تكون في الانسان فيطمع الاشرار فيه ان يكون
المجور عليه غبيا عن الجور او محذولا لا ناصر له او يكون عنده ما يحتاج اليه المضطر المتنعم او يكون في طباع
من قوم منظرين مسامحين لا يستعجلون في اقتضاء الحقوق او يكون من القرابة والاقرباء ايضا فان
الاولين يجار عليهم استضعافا فهؤلاء يجار عليهم استسماحا ولان الاقرباء لا يسيئون الظن باقربائهم
فيخفى عليهم مظنة الجور فيندرس الامر ويختفي وكذلك حال اهل التقوى والصيانة والتورع عن المشاجرة
وكذلك الذين جنوا الطريق وضيعوا الامانات يقصدون بالجور احيانا لما قيل من لا يظلم الناس
يظلم والداعي الى ذلك امن جانبهم وكذلك المدعون الكسالى فانهم لا يلحون على الحكام بفصل القضاء
وكذلك الحييون والذين يعدون الشغب اشد اختيارا من فوت المال وكذلك المدعون المبطلون
كثيرا المعتادون الظلم فانهم يظلمون استحقارا وثقة بانهم ملوا التالم والتظلم وكذلك الذين احفقوا
كثيرا في الشكايات فخيبتهم مجالس الحكماء والذين شارفوا الانتصاف مرارا فلم ينتصفوا والذين
قد حالت الجنايات بينهم وبين الظهور للحكام والائمة فهم من يتقون حلول النكر بهم لما سلف
عنهم والواترون بانفسهم او دويهم معرضون للجور من القوم والمستحقون ومن انهى منهم ترة

او انهى منه استحقاق وهو صديق فانه كان المنهي يسيرا خف ولم يلتفت اليه وان كان عظيما التفت اليه
واصغى نحوه اصغاء ملذا لما يؤدي من حيث يوقف عليه وان كان ايلاما من حيث هو حق واما العدو فربما خف
عظيم ما يبلغ عنه خفة ما يتوقع وربما ثقل ما يستقطع ومن ليس بصديق ولا عدو فاحدر بان يكثر اليه هاون
عما له اذ لم يتعده الى المكروه من فعاله ومن الناس من يحار عليهم لا للمنفعة بل للذة فقط مثل الغرباء ومثل اصحاب
الغفلة فان ايذاءهم والتعرض لهم ايسر على الاشرار منه لغيرهم والسبب في ذلك جروح امثال هؤلاء الى
الفلق سريعا لا بسبب موحش فقد علم ان اخراج من يسرع اليه الحرج لذيذ ولهذا ما يولع الصبيان بالمجانين
فاذا راوهم يحتملون وادعوهم واذا راوهم يزدادون نزقا زادوهم احراجا والمعتدون المسيئون يلتذ بالتعدي
عليهم ويومن عاقبة الانكار فيه كانهم لا يقسون او يعذبون او يستحقون ويجري بذلك قريبا الى الناس
وكذلك من ساعدهم او فرح بسوء صنيعهم وجميع شيعهم والمتعجبون منهم والحكماء المحتملون البالغون في
الاغضاء ملذ ان الجور عليهم تعجبا من حلمهم او امنا الغائلتهم والمعاشر نظلم ثقة باحتماله ايضا والذي وقف على
شكاية قد ينشط لابتداء الجور عليه اذا كانت الشكاية هي المتعاة والصادة عن الجور فلما وقعت فقد
كان ما كان يبقي والذين يفطن لجورهم يهون به فان مقابلتهم عنه مما لا يعد جورا مثل قتل من همه بالقتل
والذين هم يشرف من جور فقد يهون الجور عليهم من ذلك النوع ومن نوع اخر مثل من ماله عرضة لنهب
جاير فان غير ذلك الجاير ربما اقدم على مشاركته في النهب اخذا ما لولا ابتداء ما به لما استحله وذلك لانه لما
ايقن بفوات ماله لم ير مصيره الى الجاير اولى من مصيره اليه وكذلك من اشرف على الغرق فابتدر الى سلب
ثيابه عنه فكما ذكران قوما شاهدوا اشرذمة استحلت لطائفة باسرهم ولسبيهم فلما راوهم قد بذلوا
الرضاء بذلك وطمعوا ان يمنعوا عمدوا اليهم فسبوهم وحجروا بينهم وبين الطائفة المبتدئة وقد يسهل
الجور في اشياء لخفاء ويتوقع فيها الصفح لحقارة المجور فيه او لسرعة استحالته وتغيره كالاطعمة او لسهولة
تغيره عن حاله اما بالشكل او اللون كالثياب او بالخلط كالادوية او لان الجاير يملك ما يشبهها ويضاهيها
فان وجدت معه لم يتميز عن الموجود قبلها عنده واوهم ذلك استغناؤه او يكون في رفعه الى الحكام والبوح
بالتظلم فيه فضيحة ويكون ستره احلى بذي المروة من كشفه كالجور في الستر **فصل في المتنصل والاعذار**
وجواب الشاكي بتعظيم الجناية والمعتذر بتصغيرها ان الظلم قد يكون بحسب مخالفة السنة المكتوبة
وقد يكون بحسب مخالفة السنة غير المكتوبة وكل ذلك اما في الملك واما في الكرامة واما في السلامة و
كل ظلم اما بحسب واحد كمن يضرب واحدا او يأخذ ماله او بحسب المدينة كمن يفر من الزحف ولا يشارك
في التبعة والظلامة حال المظلوم من حيث يظلم وذلك كما علمت بالمشية وطوعا او على اقسامه وليس
كل مضرة ظلما ولا كل منفعة عدلا وبازاء المتظلم المتنصل والمتنصل اما ان ينكر اصلا ما رفع عليه في قصة
الدعوى واما ان يقربه وينكر وقوعه على الجهة التي تكون بها ظلما كما يقال انه اخذ ولم يسرق وانه عاشر

عليهم

ولم يخز

ولم يغز وكانه احد الدنية غافلا عن كونها وقفا على المصلي وانه فعل ما يشكى فضيح المفصول به لكنه فعله شيئا
غير جبار وعلى جربة لم يفضح به وانه واطئ العدو واحسا الا عليه لا له فان اصناف الظلم من السرقة والفضيحة و
الاستهانة والزنا انما يصير ظلما لا لنفس الفعل بل لوقوعه على جهة وبالمشية فيكون الاعتذار اما بانكار نفس
الفعل او بانكار وقوعه على جهة يكون بها ظلما او لوقوعه كذلك غلطا وسهوا لا بالمشية وهذه الجهات
تتحدد بالشرايع المكتوبة والمشتركة واما المكتوبة فيرجع اليها في كتبها واما غير المكتوبة فان العدل والجور
يتفاضل فيهما على حسب تفاضل الخير والشر اما في جنس ما يستحق به المدح او الذم واما في جنس ما يستحق
به الكرامة والهوان ومثال الاول ان من قال ينبغي ان يحسن الى المحسن ثم فعل ذلك استحق المدح بفعله
ومن قال ينبغي ان يحسن الى الاخوان كافة ثم فعل ذلك استحق الكرامة منهم ايضا لفعله وكثيرا من العدل لا يكون
بحسب المكتوبة مفصلا فان الحلم يعد في السنة المكتوبة عدلا في غير تفصيل المحض ثم يفصل بالسنة الغير المكتوبة
المشتركة فان الحلم في بعض المواضع رذيلة وجور بحسب السنة المشتركة كما قيل ان بعض الحلم عجز وانما يقع
هذا الابهام في السنن المكتوبة حيث لا يفصل العدل والجور على واجبه ويحتاج ان يردف حكم السنة
المكتوبة فيه بحكم السنة الغير المكتوبة لشيئين احدهما ان يكون المتعرض للشرع غير مؤيد من السماء وانما
هو متغلب خارجي فيجهل ويسهو واما الاخر ان الامر في نفسه غير ممكن انهاؤه الى اخره تفصيلا لان المخصصات الجزئية
لا نهاية لها فيكون الشارع انما يشرع احكاما كلية يحتاج ان يستعان في تفصيلها بحسب الوقائع الجزئية
بالمحمودات والسنن الغير المكتوبة وهي التي تسمى عند الجمهور عقلا ومثال هذا ان الشارع اذا قال من قتل
بالحديد فيلزم ان يقتل بالحديد فليس يمكنه بعد ذلك ان يفصل جميع وجوه القتل بالحديد من جهة الفعل او من جهة
الحديد او من جهة المضروب او من جهة عوارض جزئية اخرى ربما يعرف لها احكام ويكون غير محدودة ولا مضبوطة
ودون ان يليها فناء العالم فتبين ان كثيرا من الظلم والعدل اذا كان عدلا او ظلما بحسب الشريعة المكتوبة
فربما يجد المعتذر فيه تخلصا بالنجاة الى السنة الغير المكتوبة على سبيل التفصيل وربما كانت السنة الغير المكتوبة
تخالف المكتوبة اصلا كما كان في بعض السنن المكتوبة القديمة ان لابس الخاتم اذا شال يده غير منكوسة استحق
التأديب ويسلم الى الظلم والسنة الغير المكتوبة تبيح له ذلك وقد يختلف السنة المكتوبة وغير المكتوبة
بالعكس من ذلك وهو ان تكون المكتوبة قد تحدد وتحصر في امر وغير المكتوبة يوجب على العموم فان السنة
الغير المكتوبة يوجب الاحسان الى الاخوان كافة وربما منعت المكتوبة الاحسان الى بعض الاخوان وكما
ان السنة المكتوبة ترى كل حلم عدلا والمشتركة يفصل ذلك وقد يوجب خلاف ذلك فان السنة المشتركة
ربما رات الحلم في بعض المواضع واجبا ورات العقوبة قبيحة وكانت السنة المكتوبة لا ترى ذلك
بل يخصص ذلك الموضع مثاله ان السنة المشتركة يوجب ان يكون المقدم على سرقة الطفيف يحلم عنه
ولا يعاقب والسنة المكتوبة يوجب قطع اليد في سرقة دينار عند قوم وربع دينار عند آخرين
وهذا انما يشار عنه المشتركة ومن ترك حقه من الاضرار بالاخر على مبنى السنة الغير المكتوبة اذا كانت

واطلى في

المكتوبة لا يرخص له في ذلك الاصرار لا يسمى حليما ولا محتملا وان كان الامر بالعكس يسمى حليما ومحتملا ومن
تعاطى الاحتمال على الاخر على موجب الفتوى السنة المكتوبة وان كان لا يوجبه السنة المشتركة لم يسم منفصلا
بان يتبع فتوى السنة المشتركة في ذلك وان كان لا يوجبه للشاكي المعاقب عليه السنة المكتوبة او يوجب
عليه دونه يسمى منفصلا وبازاء المتظلم اثنان معتذر ومستغفر وقد قلنا في المعتذر فبالحري ان يقال
في المستغفر والمستغفر هو ملتمس الحلم او التفضل اما الحلم فان لا يعاقب على جوره واما التفضل فبان
يترك عليه ما جار فيه ولا يرجع منه فان ترك ذلك عليه نوع من مغفرة وتلقيم باسم اخر والانواع النافعة طلسم خ
في الاستغفار ان يقال ان الحلم هو الصفح والاولى بالعاقل ان لا ينظر الى فعل الشارع في سرعة بل الى سيرته من
حلمه وصفحه وانه لا يتعلق بالظاهر من لفظه بل بالمقصود من مراده وانه لا يواخذ بعمل العامل بل بمحيط
نيته وانه لا يلتفت الى نادر خطيته بل الى متواتر طاعته وان يقول المعتذر المستغفر لا تخطئ بعين الحال
بل بعين السالف والانف فقد احمدتني فيما مضى وستحمدني فيما يستقبل واذكر الجميل بنسيك القبيح
وتان ولا تتوثب بالمكافاة فعسى ان يكون ما كرهته يعقبك خيرا وليكن للمشكور من الجميل عندك
موقع عندك ليس دون موقع المشكو من القبيح بفعله وليكن حصور الولائم اثر عندك من حصور الجرائم
فان الخير الكريم موادع والخبيث اللئيم بدق منازع واعلم ان الصحب الاعوج ربما رغب نفسه الى ان تحاكم
فلتكن انت اولى به فهذه الاشياء يعتذر المعتذر ويستغفر المستغفر وحينئذ لك امور يعظم الظنه خ
بها الظلم وبازائه للمعتذر امور اضدادها يهون به الفعلة فمن الظلم العظيم ما يقدم عليه الانسان العظيم
الذي لا فاقة به الى الجور فيكون اليسير من فعله مستعظما فانه يدل على العظيم من شرور بها كان اليسير
من الجور مستعظما لا من جهة الجاير بل من جهة المجور عليه اذا كان فقد ذلك اليسير عظيم الضرر عليه كمن لا يملك الا قوتا
ويغصب ما يملكه والجناية الخسيسة مستعظمة كمن يسرق من وقف المسجد درهما فانه هذا وان كان من طريق العدل خ
الحقيقة واعتبار ظلم قليل الضرر لا يوجب الحكام فيه عقوبة بالغة فهو من جهة استنكاره عظيم القبح وان
كان من الظلم الذي لا يفتقر الى مصالحه ولا الى مشاجره ومرافعه الى الحكام واحتمال عن المظلوم بسبب انه
صديق وقريب فانه دون ان يقع فيه حلم وصفح كما لا يقع به تفضل فانه ليس مما يتغير به صلاح والحاكم
انما يرفع اليه فيما يحتاج ان يرده الحاكم الى الصلاح او فيما يحتاج ان يقيم فيه حدا ومن الظلم العظيم ان يجمع الى الغضب
النعمة الانهماك في العقوبة ومن الظلم العظيم ما يقع عن المحسن مثل عمل الناسك بابن عربين ومن المعظمات
ان يقال انه اول من فعل وانه المنفرد وحده بما فعل وانه كثيرا ما فعل وانه جار على من يوخي بصنعه التقرب اليه
والمصلحة له ثم من الظلم العظيم ان يستعان فيه الجبر على الانهماك الذين لا رفق بهم ولا رافة كانهم
سباع ضارية حتى يستعان بهم في العقوبة وقطع القرابة واغفال حقها واخافتهم ظلم عظيم وكذلك
خفر العهد والحنث باليمين والخيانة في الامانة والتعرض للمحصنات فان هؤلاء لا يقتصر بهم على العقوبة
بل يعمل على فضحهم واخزائهم كما يفعل بشهود الزور من فضحهم في مجلس القضاء والظلم في السنة الغير المكتوبة

اعظم

اعظم لان هذه السنة اوجب وكذلك تعدى المكتوبة ايضا ظلم عظيم عند مستحيلها واما الظلم اليسير
فهو مما قاتل في ذلك فليكن ما قلناه كافيا في التصديقات الواقعة بصناعة **فصل** واما التصديقات التي ليست
عن صناعة واكثر نفعها في المشاجرات فهي تنحصر في اقسام خمسة السنن والشهود والعقد والعذاب
والايمان واما السنن المكتوبة فربما افتقر الخطيب الى مناقضة موجبها فحينئذ الى ان يهاون مقتضى بعضها سبيلا
باظهار اغراض مثلها للنسخ والتبديل وان غير المكتوبة مامونة التغير ولان اهل المروة لا يستعملون عمر السنة
المكتوبة بل ينحرفون الى مقتضى السنة المشتركة وذلك بحسب ما نقول لان المكتوبة انما احتيج اليها لعجز
الجمهور عن تقدير الغير المكتوبة وتفصيلها فاذا كان بالعاقل فرايله ان يفصل المشتركة له كان بعقله كفاية
وكان له ان يخصص المكتوبة بحكم العقل ثم نقول والحاكم الفاضل هو بمنزلة النار المخلصة بعض الجواهر عن بعضه
فيلزمه ان يهتدي لهذا التخليص وينظر في واجب الامر ولا يخلد الى مر القضاء فان ذلك من عمل الحشوية
الغثم الذين لا يفطنون للمصالح ولا ينصرفون في راي واجتهاد واما القاضي المتبصر فربما راى ان يرجح حجة
العقل وربما راى ان يرجح مر الحكم واذا اشكلت عليه المصلحة اعتصم بالتوقف ولم يستعجل في فصل القضية
فربما اعقبته العجلة ندامة واذا وقف الامر كان له ان يستظهر بالمعاودة النظر فيلوح له الصواب من
ايثار الواجب من المكتوبة او النافع من المشتركة فهذا وامثاله مما يقوله الخطيب حتى تكون السنة المشتركة
اشهد للخطيب فان لم يوافقه المشتركة وكانت المكتوبة اوفق له قال غير ذلك فقال ان الامور التي
فيها احكام السنة المشتركة امور مختلفة ومتبدلة لا استقرار لها ولا اصدق للحكم الكلي فيها فلابد
من سنة مكتوبة مختصة تحدد وتقرر ولا يحل للحاكم ان يحدث نفسه بعدول عنها فان الحاكم قد جعل المكتوبة
كما احلف به ان لا ينقض حكمه بل توقف ريث الاستبانة فان الحكم الذي عنده بحسب السنة المشتركة هو مصلحة
او خير مطلق وليس قضاه عند ما يترافع اليه المتشاجران قضاء في امر كلي حتى يكون في خير مطلق بل في خير ما
فعليه ان يتاني ريث ما يستعلم مقتضى السنة المكتوبة المقدرة فانه ان جاز ان لا يستعمل السنة المكتوبة فقد جاز
ان لا يسن وفي ذلك ابطال السنن ورفع الحاجة الى الشريعة فكما ان الانتفاع بالطبيب مما يفقد عند
موازنته ومناكرته والعدول عن اشارته كذلك الانتفاع بالشارع ما يبطل اصلا ان جارت مخالفته بل هذا
اعظم ولو جاز ان لا يلتفت الى السنن المكتوبة لم تقع الحاجة الى استقصاء العقبة امام المستبصر في احكام
السنة المكتوبة فان السنن المشتركة لا يذهب عنها اولو الالباب ان لم يكونوا فقهاء فهذا ما قيل في سبيل
السنة واما الشهادات فمنها شهادات قدماء عدول على امور قديمة يلتفت الى شهاداتهم بوجود الامر وعدم
وجوده الى شهاداتهم بكونه على صفة من صواب او خطأ او جور او ظلم او عن غير ذلك وربما كانت شهاداتهم
كهانات وانذارات بامور مستقبلة بحسب زمانهم ومنها شهادات شهود حدث وهم المشاركون في
الزمان الذين يحتاج الى تعديلهم والتفتيش عنهم والرجوع في ذلك الى جيرانهم الخبراء بامورهم ويفارقون
الاولين ايضا من جهة انهم قد يتهمون بمشاركتهم المشهود له في فائدة الشهادة من جلب خير او دفع شر

ومن جهة انهم لا مرجع اليهم الا في اثبات وجود الامر وعدمه واما حكم بابعد ذلك فيكون الى الحكام ومن
الشهود ما ليس من جملة الناس وهي الدلائل والامارات التي تحرا جتهاد الحاكم الى احد جنبي الحكاية
والاعتوار بحسب المشاكلات وكيف لا لا يستعام الى هذه الامارات عند عدم الشهود وربما احتيج
اليها عند وجود الشهود في قبول الشهادة او ترسيفها وكل شهادة اما على الخصم بانه ظالم كاذب
فيما يقوله واما على الامر بانه كان او لم يكن وهو الاصل الذي لا تحصل عنه فاما الشهادة على النحو والكيفية
بان تستشهد مثلا للمشهود له بانه حسن السيرة حليم محصل وللخصم بانه داهية محتال حب وكل ما هو خارج
عن الامر نفسه فاما ان يؤكد به نفس ما يقول المتكلم بانه حق واما ان يؤكد به ما هو مخالف لدعوى خصمه
وهما وان تقاربا فبينهما خلاف فانه ليس بصحيح ما يقوله ان هو بعينه بصحيح بطلان ما يقوله خصمه
مثلا ليس القياس الذي يثبت به مثلا حدث العالم هو بعينه القياس الذي يرفع به قدمه وان كان نتيجة
لازمة لنتيجة ذلك فان القياس الذي نحو الموجب منهما غير القياس الذي نحو السالب منهما وهما متغايران
وكذلك فرق بين ان يشهد انه اعطاه وبين ان يشهد انه اخذ منه وان كان معا فالشهود انما يقام على
احد هذه الوجوه واما ابطال الشهادة هو بان يقال ان الشاهد هو صديق للمشهود له او عدو للمشهود
عليه وذلك لان الشهود ثلثة صديق وعدو وغريب من المدعي والمنكر لا ميل له الى احدهما الذي بالحري ان وبينه
يقبل شهادة مثله واما العهود فانها اذا وقعت دعوى المشاجرة عظمة مجالا في رفع امرها وتعظيم
اذ قد حافظ على الميثاق وفي تحقير صاحبه اذ خفر به ونكثه وبالجملة فان غناء العهد لعارضه على الحكام
والحاضرين انما هو في الاقناع وايقاع التصديق بوجوب العمل على مقتضى دعواه وثبوت ظلم من خالفه
وتعداه واما في التوهين والتفخيم والعهد كان هذه وجوب ما يوجبه على المكتوب له وعليه وكان ها
في التعظيم والتجويز والتعظيم والتحقير ونقض العهد اذا وافق الدعوى فينبغي ان لا تجادعنه بل يجب
ان يقام به الحجة ويعظم به الظنة فان العهد شريعة شرعها اثنان او عقده فيما بينهم والشريعة انما تؤمن وتحفظ
بالعهد والعهود ربما كانت خارجة عن حكم موجب الشريعة مستقلة بنفسها مثل معاهدة اثنين على ان لا
يفترقا في سفر ولا تجادلا عند وقوع منكر وللمدعي ان يقول انك ان نبذت العهد وراء ظهرك فاحلق بان تنابذ
الشريعة وتنسلخ عن السنة وان الناس عند عهودهم وكيف وانما عقدوها على اختيارهم فان كان العهد
مردودا والاستنامة اليه ساقطة فقد زالت المعاملة وسقطت المشاركات وما يجري هذا المجرى من
الشناعات فاما الذي يجد العهد مخالفا لمراده فيجب ان يقول كل عهد ليس في الكتاب فهو بدعة وكل بدعة
ضلالة وقد كفانا عقد الشرع عقد العهد الذي هو مخادعة ومراوغة ومن استقطر الشريعة فقد احتاج
الى غيرها من المعاهدة والشريطة فقد برئت منه الذمة ومن استقصرها فقد نسب الناسخ قبوله
الشريعة الى اجتماع على الجهل والضلالة ثم يقول الحاكم ان الحاكم خليفة العقل والشرع وفي ذمته عهدة الابتلاء
الاستكشاف وبالحري ان يستبرئ احوال العهود المفروضة فان صادفها بمعزل عن جرية السنة او عن نقيضها

وعمل بابطالها فلا عهد في معصية الله فمن القبيح ان يتمكن مدلس من حمل على جور بعهد وفي ايجاب طاعة
لعقد غير عادل نقض وان الشريعة لا يتقبل عن رضى واتفاق من العلماء واما العهد والاقرار فربما
جلع اليه وربما قسر السلطان عليه واذا وجد الخطيب نصا من السنة المكتوبة في سنة تلك المدينة
او رجع الى سنة مدينة اخرى او امة اخرى ان لم يجد النص في سنة المدينة ووجد مشهورا
من السنة المشتركة بخلاف العهد فقد اعتصم الخطيب في ابطال مقتضاه بالعروة الوثقى وكذلك
اذا وجد عهدا اخر سبقه وقد عهد بخلافه فنقول ان الاول من العهدين هو الاولى بالانتهاء اليه
والعمل عليه ولو حمل نكثه فاحش بان يحل نكث ما بعده وكذلك اذا وجد عهدا تاخر عقده عنه
ولعسى بتاريخ بعده فانه يستدل بتاريخه على نسخ الاول وعلى ان التراضي بالاول مقصور على
مدة لم يتراض بعدها الا على ضده وان الاول لو كان مقبولا لما اجمع على نقضه بعهد ردفه والرفع
بالناسخ اعمل منه بالمنسوخ ويجب ايضا ان ننظر فعسى ان نجد في لفظ العهد وعبارة الصك لفظا
متشابها يحتمل غير المعنى المدعى فيكون التاويل بصرفه عن الجهة التي تحب ان ينص عليها الحاكم واما
التقريرات والفحص عن الاحوال بالاعذار والانذار وبالترغيب والترهيب وبالعقاب والثواب
فهي ايضا في جنس الشهادات فان كان التقرير موافقا للدعوى احتفظ به حجة وزين واعتمد عليه
وقيل لا اكثر في اعتراف على هذه الجهة واقرار يصدر في مثل هذه الحالة وان كان مخالفا للدعوى
فنقول ما هو الحق وهو ان المضطر كالغريق لا يبالي باي علقة تشبث وربما رجى الخلاص بالكذب
كما يرجى الخلاص بالصدق فانه اذا صدع المقر بالحق وصبر عليه فلم يصدقوه بل يعيبونه تكذيبا
اياه وتعذيبا له الجي الى الكذب وعدل اليه عن الصدق الذي لم يجد به خلاصا ويضرب لذلك امثالا
مشهورة عند الحكام من كذب قوم اخرين عند تشديد عليهم بما يقال حينئذ ان من الناس من
يستنكف ان نزله العقوبة ويضطره الى البوح بما اثر كتمه وتنسيه من يطلب وجهه الى العجز
ولا يصرح بالحق وان اختلفت عليه ضروب العقوبات ومنهم خوار يقرره ادنى ذاع فلا خوارج
معول على التقرير بالتنكيل واما القسم واليمين فمحنة ما لاجل ان يعطي ما يحلف عليه من عرض او جاه
او معونة او غير ذلك فيا خذه وما يتعلق به واما ان لا معطا فيه ولا اخذا بل حاكيا او متظلما
واما ان يكون متمكنا في اعطاء متمنع عن الاخذ وذلك عن رعبة كمن يحلف ان هذا الولد ليس له
حيث يكون حلفه يوجب الزام الولد غيره ويكفيه مؤنته فاما ان ياخذ ولا يعطي وكل ذلك
اما ان يلزم المدعي الحلف او يلزم خصمه ومن عرف بالحنث والحنث والفجور لم تكن اليمين التي تقدم
عليها موقعا للتصديق البتة واما الموثوق به فاذا حلف اما طاعن نفسه وجوب ما يدعي عليه
وكانت فضيلته داعية الى التصديق بقول الخصم عليه وكان هذا ضربا من الفضيلة يكون على الفاضل
ليس لمن يخطب في تزييف اليمين يقول ان هذا لم يزل حانثا في يمينه ضعيفا في مروته او يقول انه

ان عزم الاقدام على الاقسام منفود وعزم الحنث نشئة والفاجر يؤثر العاجلة على الآجلة واما الملاعنة والاستدعاء
الى اليمين فقد يكون على سبيل تهور وقد يكون عن ثقة بجبن الاخر عنه وخصوصا اذا كان المتحدى بذلك
كانه لا يبالي بما يعقبه اليمين وان كانت كاذبة وذلك الاخر ينفي الشبهة في الصادق وقد يكون على سبيل
الثقة بصدق نفسه ولاجل ذلك اكثر ما يتحدى المتحدون والامين ربما عزم ولم يحلف وربما حلف لتاكيد
صدقه ولتزيل الشبهة عن انكاره حتى لا يقال انه استحل ان يكذب عند الانكار فلو نكل الصحيح لصار انه كان قد كذب
فيه واذا حلف ازال الشبهة ولكنه يستصعب ذلك ويستثقله على نفسه اقول والكريم من حلف لذلك
ثم عزم والثقة الامين ربما اثر الغرامة وان يجل الله عن ذكره في مثل ما شجر بينه وبين غيره ويتنزه عن
الاقدام على الحلف به حسب لما دوعه سدل وال لكنه يستحيي ان لا يحلف في موضع يوجب هو نفسه الحلف
على الاخر فيه او يتحداه اليه كما في المنافرة الى اليمين فمن هذه الاشياء يؤخذ الانواع النافعة في الدعوى
والانكار الذي يقوله والمقدم على اليمين الفاجرة اذا ظهر حنثه او المعقود عليه في المستقبل بعقد وقد اجرى
الى المخالفة حكمه قد يدفع اللائمة عنه بمثل ما يقول لقد قهرني على الاستحلاف او جرني على الخلاف او خدعت
او وقعت مني اي دينك كان بلا قصد او انه انما خالف ظاهر اللفظ لا التاويل المعتقد والنية المرادة وان
اللجاج حمله على الزلة لكثرة عناد الخصم وان اليمين التي يعتبر حكمها ما تعقده القلوب لا ما يوجبه اللغو فان الشرائع
قد اهملت امر اللغو تمت المقالة الثانية من الفن الثامن والحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم
المقالة الثالثة منه فصل لسكلم الان في المخاطبات التي يستدرج بها القضاة والسامعون فقد يختلف ذلك
بحسب مراتب الحكام في اذهانهم وتعارف ارائهم واضداد ذلك وخصوصا في المشوريات واما الخصومات
فيه ان يكون الاعتماد فيها على السنن المحفوظة اكثر منه على القرائح المميزة فاذا كان الخطيب خبيرا بحال الحاكم
وحال خصمه انتفع بذلك فان الحكام لا يتساوى ميلهم الى من يحبونه ومن يشنؤنه وحكمهم لمن يضمرون عليه موجدة
او بالونه مسالمة فكذلك اذا استدرج الحاكم بالمخاطبة في محل المرافعة الى ان يعتقد الخصم ويسخط عليه ويحبه ويعتقد
للخطيب او رحمه اياه او غير ذلك مما نقل اليه وفسده على خصمه وكان حسن الظن بالمتكلم الخطيب مستقيما
اليه لما يتخيله من فضيلته ودمائته او صار كذلك لم يبعد ان يصير به الى الخير كما انه لا يبعد ان يكون متعرا
على المرتب المتعر فيما اطوع الطباع لمدامة المدامت ومشاكه المشاكس والمتكلم قد يقع التصديق به للثقة
بعلمه او للثقة بفضيلته او للثقة بموالفته وصداقته وقد يقع التكذيب لاضداد هؤلاء كما قد يقع التكذيب
في المشورة من المشيرين اما لجهلهم واما لشرارتهم ومحبتهم الشر للناس واما لانهم غير معنيين بالمشار
عليه فلا يصدقون النظر في امره ويشيرون عليه بالغلط من الراي واما امتحان الانسان ويعرف حاله
في اصالته وزكاء خليقته فانما تيسر الوقوف عليه باعتبار الانواع المعطاة في باب المدح والذم واما حال
الالفة والصداقة واعتبارها فسيرد من الانواع في ذلك ما يريح العلة في الحاجة الى معرفته حين نذكر الانفعالات
وهي الاحوال التي تختلف باختلاف تكيف الحاكم بها حكمه فلنبدا من هذه الاحوال بالغضب والمغضب والمغضوب عليه

وفيها ثمانية فصول

واما الغضب

واما الغضب فهو اذى نفساني لسوق من الانسان الى اخلال ما يرى عقوبة بسبب احتقار واستصغار
وازدراء من الذي يغضب عليه اياه ولذلك فالغضب لا يتناول امر كليا يغضب عليه لان الامر الكلي لا يصدر
عنه احتقار ولا يرجى منه انتقام بل المغضوب عليه شخص وقد علمت ما يلزم الغضب من اللذة التي
تستدعي الى التزايد فيه واما الاستحقار فهو ان يظهر من حال الشيء قولا او فعلا انه لا يستحق الاعتناء به
والالتفات الى كرامته وانه لا يخاف شره ولا يرجى خيره وينحصر في ثلثة اقسام في الاستهانة والعبث والشتيمة
والاستهانة اظهار ما يدل على دناءة المستهان به والعبث هو التعرض له عند ما يحاول حركة او سكونا بارادة
ليتضجر عن ذلك لا لغرض الا الالتذاذ بضجره او خيبته وهذا لا يفعل الا بمن هو غير معتد برضاه ولا بسخطه كانه
لا يرجى ولا يبقى واما كيفية الاضرار بالشتيمة وانه لا يصدر الا عن استحقار فهما ظاهران لا يحتاج الى كشفهما والشتم
ايضا مما يلتذ له الشاتم لما يتخيله عند ما يشتم من الغلبة وما يتوهم عند نفسه من سبقه المشتوم في الفضيلة
لبراءته عما قرفه به من المثالب والاحداث والمثرون يشتمون فيحاشون بهذا السبب والبطر من تركيب من العبث
والاستخفاف او العبث والشتيمة على ما يشرح في مواضعه واقل الناس احتمالا للمحرجات واحلما عند لواذع
المغضبات من يرى لنفسه فضلا لحسبه او قوته او فضيلة فيه او سلطان والمتنعمون ومن يتوقع الكرامة
وانعاما فحقق او يبلغ ممن يتوقع ذلك عنده استخفافا وهوانا في نفسه او ذويه يقصد من الآخر والمشغول
بالم في بدنه ومقاساة اذى من غيره او مصايب فجعة او نوايب فادحة مستعد للغضب من ادنى مغضب
وكذلك من مني بالعسرة او قصر عن شقاق اليه من الاغراض فانه لا يتفرغ للشهوة واللذة ويضطرب عند عارض
الغضب وقد يسرع الى الانسان الغضب على من يتهاون بعارض له الم بدني او نفساني او ما به من
استحبار حال او مزاولة قتال او يتهاون بحقه من الصداقة وكذلك المحقق في امله فانه يعرض استشاطة غضبا
على من حرمه امله وعلى غيره ومن جنس الشتيمة والاستهانة تحقير ما يؤثره اهل الاجتهاد في العبادة والفضيلة او
في تعليم اهل الاجتهاد الحكمة وتعلمها او برذيله فان الجمهور كثيرا ما يسطارون بهؤلاء لقصورهم او حصامهم عن ادراك
المنفعة فيما يداتون فيه فينسبونهم الى انهم متشحطون فيما لا منفعة ولا قوة منفعة فاذا فطن المجتهد والمتعلم
لصنيعهم امتعض وارتمض لكن العامي ايضا اذا الامر فقد يحجبه الاحوال الى مرض الامناء والفضلاء فيما يتوقعونه
من حسن قيامهم على الودايع وحسن توسطهم في الامور بما يعرفه العامي من بدينهم باحسان المعونة من الافتقار
الى عدالتهم في باب الشهادات التي لا بد منها في المعاملات فحينئذ يتاولفونهم ويستعطفون قلوبهم ويرون
في استيحاشهم منهم خسرانا ووضيعة ومن المغضبات قطع العادة في الاحسان والعقود عن جزاء الجميل
بالجميل فكيف اذا اساءت المجازاة فقوبل الحسيم من النعمة بالسيئة او بالكفران او باستحشاش ما اسدى من
الاحسان وايقاعه موقع القاصر عن الاستحقاق فبعض هذه الوجوه خسيسة وهو قطع العادة وبعضها اخس
وهو القعود عن الجزاء وبعضه لا كلام في قبحه وهو سوء الجزاء وقد يغضب المرء على صديقه اذا استحل السكوت عن
الجميل في بابه وخصوصا اذا اصابه باساء فهانت عليه ولم يعص له ولم يحس مشاركته اياه فيها او اصابه فاقة

[illegible]

وبه سدها فلم يحج له وكذلك ان كان مكانه اهل عنايته ومن يهمه امره وذلك لان هذا كله دليل على الاستهانة
واصناف الاستهانات الموجبة للغضب الاستهانة بالمرء نفسه والاستهانة بمن يكرمه والاستهانة بمن
يحب المرء والاستهانة بما جلب فضيحة على الصديق ومن هذه الاصناف غضب الوالد على اولاده والمتسلطة
على زوجها والنحس في كل حين هو من الاستهانة وكذلك يلتقي جد الجاد بالهزل والتخصيص بالحرمان من بين
الاشكال ونسيان الصديق حتى يحو اسمه او قصه عن الذكر فقد استقصى شرح ما يتعلق بالغضب فلننتقل
الى شرح الحال في ضده وهو فتور الغضب وانما يفتر عمن لم يقصد الاستهانة بالمرء بل سهوا او غلطا وعمن
يتعدى الاغضاب الى العذاب فيشتغل الالم عن الحرد وعن الذي يعامل نفسه بما عامله به وعن المعترف
والمستغفر بالتوبة كما ان المصر على الانكار والجحد لوقاحة او الاستخفاف فانه يوصل لمزيد الغضب على ما
كان عليه من الغضب وعن المخاشع المتذلل المستكين المتساكت الذي لا يعتصم باللجاج والمجاج ويستعمل
السكوت من الاعتراف المجل وقد تجد الكلاب الهرشة اذا ولعت بالجمل على عدة فقعد بعضهم وتجلل
بعضهم كانه تجالدها كفت عن المسيئين بالقعود وحملت على المجالد وقد يفتر الغضب عن القوم المشاكل
حدا فان الارحية التي تتوسم فيهم بفراصهم تحمل النفس الى مثلها في بابهم كان الهشاشة احسان تقتضي جزاء
وكذلك الفقراء الذين بأحوالهم ضر وكذلك المستغفرون المحتجرون وكذلك المشاهير بكف الاذى وغض الطرف
وقصر اللسان فانهم يحتمل عنهم نوادرهم وبوادرهم وكذلك المهيبون والمستحيا منهم فان الغضب الجامع
للمهابة والاستهانة اذا صدرت عن محتشم طيب نتيجة سخطه فلم يعتقد استهانة محضة بل
اعتقدت تأديبا وسعيا وعند تأمله للغضب عليه مضادا للاحتقار فان البالغ في السقوط
لا يسف اليه السخط ولا يعتري منه الحرد ولا الاذى المستشعر مع استشعار استهانته وكذلك الاستهانة التي
تكون في حال المزاح فانها تدل على التذاذ المستهين بمجاورة المستهان به ومخالطته وذلك لغة لا لحقارته
والملهوية فلا الغضب لرجائه الخير من ملهوّ به وكذلك اذا اتى بفعل مغضب مشوبا بحق خصاصة وسداد
معروف واذا طال الزمان على المتع المغضب انمحى اثره فلم يغضب او فتر عنه الغضب ومما يسكن
الغضب الظفر وادراك الثار او انصباب عذاب على المغضبين ولو من السماء والعارف بذلته وجنايته
الواقف باعترافه على خطئه المتحقق لاستحقاق ما يجري عليه من الاحتقار فانه لا يجرد في الضعف بعجز المصر
على الانكار وخصوصا اذا عوقب اولا بالكلام وذلك انه توافق على سوء صنيعه وتوبيخ عليه وانما
تعصب في مثل هذه الحالة من الناس من هو غال في الرعارة ومما يسقط الموجدة على المسيء جهله بالاهانة
وغفلته عن الفرقان بين الجميل والقبيح وان هلاك المغضب ولحوقه بالدار الاخرة لما يسل السخيمة عن القلوب
فضلا عن الغضب **فصل في انواع الصداقة والامن والخوف والشجاعة والجبن** الصداقة حالة
الانسان من حيث يهوى الخير لانسان اخر لاجل ذلك الاخر لا لاجل نفسه فتكون له ملكة داعية الى
فعل الخير لذلك الاخر والصديق هو الذي يحب ويحب معا ويشاركك في السراء والضراء لاجل صديقه

لا لاجل نفـ

لا لاجل نفسه وانما يظهر صدق الصداقة عند الارتياح لما يسر الصديق والاغتمام لما يسوءه لان العدو بالضد
والمحسنون اليك من الناس هم المحسنون اما اليك او الى من تحبه اما بسبب وخصوصا اذا تولى الجم من احسانهم
عن طيب نفس وطلاقة من غير استثقال وكذلك الذين يرجى مثل ذلك منهم وكذلك حبيب الحبيب وعدو العدو
الذي يبغض العدو او يبغضه العدو والذين يطعمون غيرهم ولا يطمعون مثل الاسخياء والشجعاء والابرار
والذين يعيشون بما يكتسبونه بانفسهم ويحسمون مواد الاطماع عن غيرهم مثل الذين يعيشون
بغنائم الاعداء وكذلك سليما الصدور ويحسبون لكفهم الاذى وايما بهم الناس غوائلهم وكذلك ذوو الفضائل
الذين يستغنون عن الاخرين ولا يقدم احد على اكرامهم الا بالاستيذان ويستشعر من برهم منه حسبه جانبي
يجاب الى القبول وكذلك الظرفاء الالفاء في عشيرتهم لما يتوقع من مساهلتهم ومساعدتهم وملهم
على سعيه وقلة معاتبتهم على التقصير وشدة امان الاصدقاء وتوبيخهم على التفريط واضداد هؤلاء هم
الصخابون المعاسرون العذال وان كان ليس كله للتكدير بل للشفقة ومنهم الصلاب المحتملون لانواع
العقوبة المصطبرون عليها فانهم انما يفعلون ذلك لشراسة اخلاقهم ومن المحبوبين المداحون المتملقون
والمتجملون المحتفون اليه والذين لا يعيرون ولا يعاشرون ولا يرتئون الوغر في الصدور ويمضون اللجاج فانهم
اذا جرت عادتهم بهذه في الناس رجا كل انسان منهم مثل ذلك مع نفسه وكذلك الذين يملكون
السنتهم فلا يهجرون ولا يفيضون في ذكر الشر ولمثل هذه العلة ما ينحل عقده الموجدة او المقت
بالمستكون والاستبداد او الشريك في الحرفة والعادة والذي يظن بالانسان فضيلة او يعجبا
وبانس به هو مجيب عند المظنون به وكذلك المكرمون المتجلون وكذلك من يود ان لو جسدك
في غير تعدية الى تربص تخيلة فانك لو لم تعد بلم سوحده ذلك والمعتد به اذا امن غيرة فهو معرض
للمحبة وكذلك من يحب ان يحبك ومن المحسن ايضا من يبذل مودته للداني والقاصي من غير تملق
وتصنع ومن المحسن من يوثق بحسن كتمانه لما يقف عليه من مساوي الانسان وكذلك فان انواع
بحث المحبة لانه نامه فاما انواع الصداقة فبلية او لاها الصحبة وهي حالة يتاكد بين اثنين لطول
التشاهد وثانيها الانس وهو الالتذاذ باللقاء وثالثها الوصلة وهي المشاركة اما في القرابة كالمصاهرة
واما في النعمة كالمهاداة واما العداوة فتوقف على احوالها في احوال الصداقة على مقتضى المقابلة ومن
اسباب العداوة والبغض الغضب لكن الغضب لا يكون الا على شخص والبغض قد يكون للنوع وما يشبهه
النوع كبغضك للسارق على الاطلاق ومن هذه الانواع يمكن ان يتبين ان فلانا صديق وفلانا عدو ومنها
يمكن ان يقرر في نفس الحاكم والسامعين على سبيل الاستدراج عداوة للخصم وغضبا عليه ومحبة
للمتكلم وميل اليه فاما الخوف فهو حزن واختلاط نفس لتخيل شر متوقع ناهك يبلغ الاف او لا يبلغه
فانه ليس كل شر يخاف فان الحسد وكون الانسان فاجرا مما لا يخاف انما يخاف من الشر الذي يهلك
من تحله بافساد او ايلام ويكون في المستقبل فاما الذي انقرض والذي حل فقد بطل الخوف عنه

ويكون مع كونه في المستقبل متوقعا اى قريب الوقوع فان المستبعد لا يخاف ولهذا لا يخاف كل انسان
الموت بل انما يخافه الذي شارفه والمخوفون اذا هم الذين يقتدرون على مثل هذا الضرر وركوب الخطر هو الحركة
نحو مقارنة الضرر او الثبات بقربه ومما يوجب الخوف الاعتبار وهو مشاهدة مثل ذلك الضرر وقد حل
باخر ومن صدر عنه ذلك مخوف ومن جرب بالاضرار مرارا فهو مخوف والمقتدر الذي لا يدافع الا بالاستغفار
مخوف وان لم يقدم على ضرر وخصوصا اذا كان مع ذلك ظالما والمعاقص بخلاف المظنون خائفه يخاف في عاقبة
وهذا المعاقص ما لم يرجه مخوف عند معاقصه والمقتدر على المنازعة فيما لا يحتمل الشركة كالملك مخوف والاعلى
من الخوف وخصوصا اذا شعر بقصده منه والذين يخافهم من هو افضل فهو مخوف عند الادون واصدقاء
المظلومين والاعداء والمسارعون الى الاضرار بك والمتانون في الدهاء فانهم ابلغ نكاية في المتشدد عليهم
وهؤلاء هم الذين لا يوقف على نياتهم بسرعة ولا يعلمون طول قراءة العداوة من الامور المخوفة ما لا يقبل
تداركه بمنعه او مقابلة بصده وما لا ناصر على مدافعته فاما المستبعد لا ان يخاف وهو الذي به احد هذه
الاحوال فهو متوقع لضرر بطل ولا ناصر له ولا حيلة والذين لا يخافون هم المترون المتمكنون من العدد
والاعوان ولذلك ما يراهم شاهين صحابين مستخفين بالناس مستعلين وخصوصا في سن الشباب
وصحة البدن وقوته ووفور الشعر وكثافة الرقبة والالتجاء الى المشورة من علامات الخوف فمن اراد
ان يثبت خوفا او يقرره في نفس او وهم فليتأمل شيئا شيئا مما قلناه وليجده موضعا فاما الشجاعة
فهي ملكة تكون بها الانسان حسن الرجاء للخلاص مستبعد الوقوع المكروه وكان المكروه عند الشجاع غير موجود
او بعيد وكل ذلك له من جهة اعتقاده بان اسباب الخلاص قريبة ومن جهة حسن ظنه بالتمكن من تقويم الشر
المتوقع وقوة استشعار نفسه التمكن من ازالة النكبة بالقرن المبادر ثم كثرة الانصار وقوتهم ومعاملة الناس
عن الظلم وقلة احتماله معا اذا اجتمعا شجعا الانسان فانه من حيث لم يظلم حسن الظن ومن حيث لا يحتمل
الظلم جرئ على المدافعة فانه لا يمكن ان يقدم على المجاهدة وما به منه بدن او نفس فاذا كانت تضاهيك
قوة وكان الاخر يجري منه مجرى الصديق وكان مبرءا عن توجه الضيم منه اليه بل لم يزل مخصوصا بالاحسان
منه به اما في فعل او انفعال اما الفعل فمثل المعونة واما الانفعال فمثل مقاساة الشدائد فيما يعود
على الصديق بالمصالح فان مثل هذا الانسان شديد الشجع على من يوذيه من اصدقائه الذين حاله اليهم
ما اقتصصناه ثم المستبد بخلال الشرف في النسب والفضل في الحسب او باجتماعهما جرئ مقدام
لاستحقاره من دونه والامور التي تشجع عليها هي الامور التي لا يبلغ الاتلاف ويتوقع فيها التلافي
والامور المكابدة مرارا عن خلاص فان المجرب من المخاوف المكابدة ربما جرا عليها قوما وربما جبن عنها
قوما وما لم يجرب يشجع عليه ايضا حين لا يحمل عقباه وقد يشجع على المخوف المجرب اذا صودف فيه
سند يعول على كفايته كمن يشجع على ركوب البحر مستنيما الى الربان وقد يشجع على المخوف معرفة الانسان
بخلاص طائفة قاسوه عنه وان لم يخلصه الان انفه واذا كان المدبر تحت تدبير غيره ويرى انه افضل

واولى

واولى بالرتبة السنية منه يتشجع عليه وكذلك ان راى نفسه بطراله فاما ان كان المستعلي افضل واولى
بوفور ماله او قوة بطشه او كثافة ابصاره وزحامه بلده وكثرة عدده او في بعض ما هو خطير من جملة
ذلك فانه يكون حينئذ مخوفا مهيبا واذا كان المستعلي عليه حسن السيرة متمهد الحال فيما بينه وبين الله
كان ايضا قليل الاكتراث بالمتغلب عليه وكذلك اذا كان العقلاء والفقهاء والخطباء يحسنون به الظن
ويشهدون له بالسير فانهم لا يكترثون بالمتغلبين ومن المشجعات اشتعال الغضب فانه اذا حمي يشجع الجبان
وقوى الخوار واخرج الانسان الى جانب الاقدام ومما يوجب مثل هذا الغضب ظلم يقع على البرئ فانه
يحسن ظنه بنصر الله اياه وكذلك الثقة بامن غائلة الاقدام او زيادة المنفعة فيه على المضرة او اعتراضها
للتلافي ، **فصل في انواع الاستحياء وغير الاستحياء والمنة** فلنتكلم في الخجل وفي الافتضاح وفي اسبابها
ان الخجل والاستحياء حزن واختلاط بسبب شر يصير به الانسان مذموما سواء سلف وقوعه او حضر
او يتوقع والوقاحة خلق يحقر معه الانسان فوات الحمد ويستهين بانتشار الذم فيكون الفاضحات
من الشرور التي بهذه الصفة مثل الفرار في الزحف والتكشف عن السلاح جبنا ومثل التعرض للوديعة
بالجحود ومثل ارتكاب الظلم وكذلك معاشرة الفساق ومداخلتهم في مواضع الريبة والحرص على المحقرات
والاشفاق للدنيات مثل سلب المسكين والنبش عن كفن الميت والتقتير مع اليسار ومسئلة المعسر
والاستسلاف حيث يسمح ومعارضة المسمحين بالاستماحة ومقابلة المجتدي بالتقاضي ومقاضي اذا
استمنح ويستمنح اذا تقوضي ومن ذلك المدح للطمع والذم عند الاخفاق فيكون متملقا مفرطا في نشر
فضائل انسان ما خارجا عن الواجب ومتظاهرا بالاغتمام لما يعم الآخر فوق المضمر في النفس ومن الفضائح
الجزع على اليسير من الوجع او الضر كجزع المشائخ او الكسالى او المتسلطين او الضعفاء وكذلك التعبد
للمحسنين بافعالهم او انفعالهم فان ذلك قبيح وفضول لان ذلك علامة صغر النفس وكذلك
مدح النفس بالكذب والصلف وانتحال ما ظهر من غيره من اثر فان هذا من علامات الزهو ومن المستحيا
منه ان يجري مجرى هؤلاء وان لم يأت ما اتاهم والذي يجري مجراهم هو من يرضى بمصاحبهم ويدخل في مشورتهم
ويميل الى عشيرتهم ومن المخازي انفعالات سلفاها الانسان في نفسه وذويه بالاذعان مثل رضى
الانسان بالاستهزاء به ومحاكاته للامور الخسيسة وتعريضه اعضاه لمعاملات فاحشة وصبره على الشر
الواقع به بارادته وبغير ارادته لحرصه وخشعه وتوقعه حلوانا عليه وكثيرة من الصبر جبنا لا شجاعة وذلك مثل
القعود عن الثار وما يجري مجراه ثم الافصاح او الجزاء وبالجملة فانه يوهل لفوات الحمد وحلول الذم و
انطلاق الالسنة فيه بالذم عند من يعتد به واما فوت الحمد عند المجانين والصبيان فامر لا يستحيا منه
فالمستحيي منهم هم الذين يتعجب منهم او يتعجبون هم من المستحيي ومن يوثر المستحيي ان يكون عجيبا عنده
او مكرما لديه ويكون معتدا بما يناله من حمده وذلك من ايثار تعجبه منه او يكون محتاجا اليه او يكون مادحا
له او يكون نظيرا له فربما يوحش من الوحيد الى النظير ما لم يتوحش الى غيره او يكون المستحيا منه حصفا معروفا

مشهورتهم خ

باصالة الراي او شيخا وادبيا وفضح العيان اشد من فضح الاثر وفضح الجهر اشد من فضح السر والفضيحة
عند الاقربين وللمصاحبين اعظم من الفضيحة عند الابعدين والمهاجرين والفضيحة عند الذين لا يحلون منه
محل المقومين المؤدبين اعظم من الفضيحة عند القائمين مقام المقومين والمودبين فان الانسان كالمنكشف
لمن لا يحله محل المودب ولمن يسترسل اليه وكالمنقبض عن تحلية ذلك المحل ولا يبوح اليه ببنات صدره
وخفيات سره ويكره ان يقف هو على خطاياته صرح له به او لم يصرح كان ذلك حقا او كان باطلا بعد ان يكون
هناك توهم وليس لكل ذي معرفة يسترسل اليه فكثير من المتعرفين بالمودة هم قاعدون للعثرات بالمرصد ومتوكلون
باستقراء المساوي فالفضيحة عند امثالهم اعظم فضيحة وامثال هؤلاء فليس انما يستحيي منهم لانهم في انفسهم
اهل الاستحياء بل لاذاعتهم ما يستحيا منه حتى يبلغ من يستحيا منهم وهؤلاء هم المشتهرون بالصداقات
والمشاجرون للمعارف وقد يستحيي ممن لم يزل معظما للانسان ثم يمتهنه باستهانة كما يستحيا من المتعجب
من الانسان ومن المرغوب في استيناف صداقته واستمداد مواصلته ومن الذي سيصار الى الاتصال به من المعارف
القدماء الذين لم يستعثروا الانسان فيما سلف وليس انما يستحيا فقط من العمل الفاضح والكسب الفاحش
بل من دلائله وعلاماته بل ومن النطق به واما من لا يستحيا منه فالخلص من الاخوان والمستخف بهم من
العامة المجرون مجرى البهايم والاطفال والغرباء الذين لا معرفة بينهم فان الاستحياء من المعارف بالحقيقة
ومن الاجانب على سبيل الظن ولا يحتاج ان يكرر القول في ذكر ما يشتد الاستحياء منه واذ قد قلنا في
الحياء والوقاحة فلننتقل في شكر المنة وكفرانها فانه متصل بذلك والمنة هو الامر الذي به يسمى الانسان
ممتنا وهو الامر النافع الذي اذا وجد من انسان عند ان وجب ان يصير الى الانسان الاخر شاكرا او
طايعا او اكثر شكرا او اطوع نفسا وكل منه فاما لذمة اي يفعل بدني نفاع واما بصنيعة اي باعطاء جوهر
ينتفع به اللابس لولا المعطي لما كان الانتفاع به نفسه ممكنا مستطاعا وانما يكون مثل هذه الخدمة
والصنيعة منة اذ لم يرد بها غير نفس المصطنع اليه والمنة العظيمة ما يوافي اشتداد الحاجة او يكون في وقت
تعسر المعونة محله فيه او يكون المان بها مفردا بالمبرة لم يبسطها لغيره او يكون اول من انعم فانبسط غيره
ويكون اكثر انعاما به والحاجة اما مشتهى يشتاق حصوله او مشتهى يحزن فراقه كالمعشوق وخصوصا
ما يشتهى في الشدة اما لانه يدفع الشدة واما لان الرغبة فيه بحيث لا يسقطها الكآبة والحزن
بالشديدة وموقع المنة عند الممنونين بالفاقة والمدفوعين الى الخصاصة اعظم وكذلك عند المجوبين والمتوارين
والمستخفين عن اعداء واضداد ولمن يحرس مجراهم وعند من هو اسوا حالا منهم واعظم الناس منا من لم يرد
بالانعام ذكرا ولا نشر الصنيعة شكرا فان ستر الاصطناع تهنية كما ان اذاعته تنغيص فهذا ما يحتج به
في توكيد المنة ومما يحتج به في ابطالها وتحقيرها ان يقول ما اردت باصطناعك الاعراض المستنفعة وانك
لم تتمم النعمة وقصرت عن الواجب في نيلة عليك اذ لم يطبق به مفصل الحاجة والربت قبولها عند
الغيبة فانك لم يصطنع بقصد بل لاتفاق او ضرورة او لرغبة في مجازاة او من غير علم ولا ارادة فان

ذلك

٢٩٩

ذلك كله مما ينضال معه المنة واذا كانت من اجل الضرورة قلت معها المنة وقد يكون مع الضرورة ارادة
فتكون الارادة قرينة وهوان يلجاء الى اختيار الانعام وقد يكون من غير ارادة فيه وهو ان يكون المضطر
يوجد منه ماله ويبدله غيره ولذلك يكون مع علم ومن غير علم وهذه الانواع نافعة في الشكاية والاعتذار
والعلامات المحققة لتهنية المنة وتاكيدها ان يكون صدورها عن ارادة ومحبة وان لا يكون فيها تقصير وان
لا يكون مثل ذلك قد صدر منهم الى الاعداء المماثلين فانه اذا اشترك في النعمة العدوان معا دل على ضرورة دعا الى
ذلك الاحسان وكذلك اذا اصطنع المان بمثله الى عدو نفسه وكذلك اذا لم يكن احسن الحسن هو في مثل
استحقاق الممنون عليه او دون فان ذلك يدل على ان المنة لم يصدر عن سماحة فانه لو كان احسانه احسانا
مرتادا للمنة والقربة لما كان حكم العدو فيه حكمه ولما كان المستحق الاخر يقصر عنه مثله وكذلك ان كانت المنة مسوبة
لشر ينقصها فحينئذ لا يكون الغرض بالمنة مطابقة الحاجة والاعتراف بالمنة يقتضي اعترافا بالحاجة ولا يعترف
احد بحاجة الى الشر **فصل في انواع الاهتمام بالغير والشفقة عليه والحسد والنعمة والغيرة**
والحمية والاستخفاف فلنذكر الان الاهتمام بالغير وهو قريب من الشفقة او شغل القلب بالانسان
على سبيل العناية ومن الذي يهتم له والاهتمام اذى يعتري الانسان لشيء مفيد او حازن يعرض لانسان
اخر من غير استيجاب ومن غير متوقع والمهتم هو الذي به مثل هذا الاذى لما عرض لانسان اخر او المتصل به
من ذلك واما الهالكون فلا يهتم لما وقع لهم لان ما عرض لهم بعد ان يقال فيه انه غير متوقع وكذلك سعداء
البخت لا يهم لهم لانه لا ظن بهم سوء ولحوق شر والذين لا يهتمون ولا يبالون فهم المتدربون بمعاساة
الشرور والسن او لكثرة التجارب والخلدون الى الاقبال وانفسهم طيبة لا يستوحش بحال والمشهورون
بالاعتلاء والنمو والمتاديون الذين يغلب عليهم حسن الظن والذين جرت الامور على محاب اسلافهم وعلى محابهم
انفسهم والمنفعلون باعراض الشجاعة كالغضاب والعساة وكذلك المستهينون والشاتمون فان
لا هؤلاء يهتمون ولا معاملوهم من الخائفين الارقاء المكروبين الاسعاف فانهم بهم ما يشغلهم عن الاهتمام
لغيرهم بل انما يهتم المتوسطون بين ذلك ولا يهتم بالخاملين المحتقرين المحتقرين فانهم في عداد المعدومين
ولذلك فان الجبابرة لا يهتمون باحد تقديرا منهم انه ليس غيرهم احد واما الاسباب التي لاجلها يهتم
فقد توقف عليها في حد الاهتمام وهذه الاسباب مثل المهلك من العذاب والاوجاع والجهد والكبر
والسقم والخصاصة وسوء البخت وعدم الانصار وخصوصا اذا طرا الشر ممن يتوقع منه الخير واذا خلا
الشر عن خلط الخير او يكون الاستمتاع بحلوه قد انقرض وقته والمهتم لهم هم المعارف والشركاء
والحرفاء فاما من هو من الانسان كنفسه وهو الولد فلا يقال ان الانسان يهتم للاذى يصيبه كما لا يقال
انه يهتم للاذى يصيب نفسه فلا يقال ان الانسان يشفق على نفسه ويعتني بنفسه بل ذلك شدة
خوف لا عناية وشفقة ولهذا ما حكي عن واحد انه لم يدمع عينه عند اشفاء ولده على التلف ورأى
صديقا له قد فضحته الفاقة فبكى له والشدة تنسي الشفقة وتسلي عن العناية بالغير ومن المهتم لهم الاكال

في الاسنان وهم الاقران والاشكال في الاخلاق والهمم والمراتب وايثار الجميل وكل ما يخاف وقوعه بالانسان
فهو الذي يهيجه اذا حل بالاحوال ولذلك لا يهم المتقادم والا المتراخي وممن يهم له المشكل بشكل المظلوم والمعذب
والممنو والمحزن وان لم يشاهد ما قدمناه ولا تحقق ما تحبه فان هيئة تحل حاليه فيكون المشاهد في هيئة كالمشاهد في حاله وقد يهم ايضا علامات الافات اذا دلت على وقوعها وان لم يقع بعد ولهذا المعنى
قد يهم امتحان غير المستحق وكان هذا الحزن مضادا اي مقابل مقابله ما للحزن الذي يعتري المنح بلا استحقاق وهو الذي يسمى
في هذا الكتاب جزعا وان لم يكن تضادا حقيقيا فان مصدر كل واحد منهما عن خلق كريم والجامع بين ذلك مصيرورة
كل منهما الى غير مستحقة من خير او شر ووقوع ما لا يستحق يعم بالحق واما اذا لم يكن لذلك سبب معلوم بل كان واقعا
على مجرى القضاء والقدر فالحزن في ذلك متوسط فانه لا يبعد ان يقول القائل انه لم يقض الخير الذي اتاه عفوا
الا عن استحقاق ولا قضى عليه الشر الذي اتاه نعته الا عن استيجاب فصل الحزن لذلك وان كان لا يجب زواله ودفعه
او حمله فان القضاء والقدر ليسا مقصورين على الاستحقاق فقط وان كانا موجبين اياه بل المشهور ان امر القضاء
والقدر مشكل موكول الى الله تعالى وقيل في التعليم الاول فاما الذين يصيرون الى ذلك بلا حتم او قضاء يشبه ان
يكون لفظ لا قد وقعت زائدة سهوا من الناقلين او غيرهم او يشبه ان يكون معناه بلا حتم من الحاسبين ولا تقدير
منهم فيكون كانه قال بلا توقع من الناس ولا تقدير وهما ايضا دالا اهتمام والجزع المذكورين للحقد فان الاهتمام هو الذي
يعتري لشر نصيب الانسان انما يعتريه لانه غير مستحق ولاجل ذلك الانسان والحقد هو الذي يعتريه
لخير نصيب من لا يستحقه لاجل انه اصابه فاما الجزع المذكور فهو كالوسط بينهما فان الجزع اقرب الى الاهتمام واذ هو قريب
من الاهتمام فهو كالضد للحقد ولا يجب ان يناقش ايضا في الاضداد مطالبة ان يورد على الحقايق دون المظنونات
فقد قيل في هذا ما هو سد لهذا الباب والحقد انما يكون حسدا اذا كان الغم فيه بسبب ان الخير اصاب الغير واما
اذا كان الغم ليس لهذا بل بسبب قصور مثله عن المغتم فهذا ليس حسدا او هو امر قريب من الواجب ولا ينفك
عنه الطبايع فان كل انسان يغتم لما يفوته من العطاء والرزق الذي من شانه ان يوجد لغيره ولذلك اذا كان
الغم بسبب خوف يعتري الانسان من انجاح العدو ويقدر معه ان انجاحه يبسط له في القدرة فيمكنه من افعال المعاداة
وههنا فرح بنصيب الانسان لشر يعرض للمستحقين كالذين يقتلون الناس ويعقون الاثار ويعيثون
في الارض ساعين بالفساد وفرح اخر باجحاف المستحق وسوء حال المحسن وهما متضادان احدهما يصدر
عن فضيلة والاخر عن رذيلة وحزنان حزن يعرض لحسن حال المستحق لاجل حسن حاله وهو الحقد وحزن يعرض
لحسن حال من لا يستحق لانه لا يستحق وهو المنافسة والغبطة وهما متضادان احدهما عن رذيلة والاخر عن
فضيلة فهذه تركيبات مختلفة من الحزن والفرح والخير والشر والاستهال وغير الاستهال والحاسد يحسد
في كل خير حتى في الحسن والجمال وغير ذلك واما الناقم فليس يحقد في الفضائل بل لانه لا معنى لاستعاده
وجود فضيلة بلا استحقاق فان غير الفاضل لا ينال الفضيلة بل انما ينقم للخيرات الخارجة فان غير الفاضل لا يستحقها
وغير الفاضل ينالها وانما يستحقها الاخيار وكذلك لا ينقم في الخيرات الواقعة في الطبع كالحسن والجمال وما يجري

ولا في الخيرات

ولا في الخيرات الموروثة التي لم يستحدث فان ذلك بين كالحق الواجب وكذلك اذا كان المستحدث للخيرات
سلطانا ومتبعا فانه وان لم يستاهلها بالفضيلة فكانه استاهلها قديما للسلطان والملك
فيكون بعضهم لا ينقم عليه لانه في عداد من كان يملك قديما وان يستحدث وبعضهم لانه لم يستحدث بل هو
كالحق وليس ايضا مبلغ الاستحقاق في الجميع واحدا ولا كل انسان مستحقا لكل خير بل كل انسان يليق
به خير ما ينقم فانه قال الناسك غير مستحق للمعتقد كما لا وجيا من زينة التلبس والتلح وكذلك فان الاستكثار
من السرايا وما يجري مجراه لا يليق بمستطرف اليسار فان المستطرف يليق به ان يتشبه بعد بحاله حال الفقر
الا ان يونس بيساره وكذلك الحقير لا يستاهل طرفا بالتنبه وخصوصا اذا كان في مذهب واحد ولهذا
صار امثال هذه الاحوال مما يعد من اثار القدر وليس من اثار القدر ولولا ذلك لما استوى العاجز على القادر
ولا استويان مثل المغنى بالناسك والامور المنسوبة من هذا الباب الى القدر اثنان احدهما ان يفوز من لا استحقاق
له بالخطر العظيم والثاني ان يقتصر المستحق الفاضل عن مستحقه وانما يشتد نقمة الناقم على امثالهما اذا كان هو في نفسه
محبا للكرامة فان محب الكرامة انظر الى الاستهال وضده ولهذا السبب يكون الصبوع بالدنية والمستند
الى المخادعة الذي يرجى عيشه بها ولا يلتفت الى المذمة غير ناقم لانهم لا يلتفتون الى الاستيجاب والحسد وانهم
الذين اصابهم خيرهم مع ذلك من جنس الحساد فان المباين في الجنس كانه لا يحسد وكذلك المباين في النسب
او السن او الحرفة او المرتبة او الشهرة فانه اذا بعد ما بين الدرجات نام الحسد فان لم يكونوا متساوي
الدرج في المعنى الجامع ولكن كانوا متقاربين فانهم يتحاسدون ايضا والحاسد هو القاصر عن الغاية وان
كان مقاربا فيها ولهذا ما يكثر الحسد من المتمكنين فان الذي يعلم هو احسد للعالم من الذي لا يعلم والذي
يفعل العظايم هو احسد لمن يقوله فيها ممن لا ينهض اليها البتة فانه لا بد من مشاكله او مقارنه واشدهم
حسدا محبوا الكرامة وبالجملة محبوا الحمد لما قلناه وكذلك المتجملون بالرقيق والاموال فان التجمل للحمد وكذلك
في كل شيء مستحسن حسد مرصد وخصوصا اذا كان المستحسن مما ينزع اليه الحاسد وانت تعلم من هذا
انه من المحسود ولا يحتاج الى تكرير ذكره مما جرى واما الذين لا يحسدهم الناس فالذاهبون الاولون من
القرون والهالكون والبعداء في المكان المنقطع عنهم كالساكنين عند منار هرقلس فلا يحسدهم احد
من هذه البلاد والمستقصون جدا والفايقون جدا الذين لا يقاربون بل انما يحسد من يصلح ان يكون منازعا
ويصلح ان يشارك في الهوى والارادة ويكون الخير المحسود عليه مما يتوقعه الحاسد او كان له ثم ولذلك
ما كان اكثر العلامتين يحسد اصغرهما فاذا فلح اذا كان له فيها فلح وكان له ان يكتسبه وكذلك المعذر يحسد
المصلح وكذلك الذي لا يدرك الخير الا بجهده يحسد من يسر له ادراك الخيرات وبالجملة اذا كان يرى نفسه
اهلا لمثل ما سبق اليه غيره فاما اذا تناسبت المراتب لم يكن حسد فهذه الانواع يقتدر الخطيب على التقيم
والتحسيد والتاسيف والاهتمام والتسلية وغير ذلك وههنا شيء يناسب النقم وهي الحمية وهو
ايضا من جملة الحقد والحمية اذى يعتري عند فوت خيرات يستحقها المرء وينالها الاخرون ويكون في نيل

الاخرين دلالة على جواز نيلها وجواز النيل في مذهب الاستحقاق وان تعتري هذه الحمية الاملين بحسب الخير ويأسف
على فوته ويراه محمودا ولا يعرض الا للكبار الانفس عليا الهمم واولاهم بالحمية من يسير مثل ذلك الخير لسلفه او لعشيرته
او لاشكاله وخصوصا اذا كان الخير مما يكرم عليه وينال المحمدة كالمال والجمال لا كالصحة فانها ليست بعوض الناس
للكرامة كل التعريض وانما يغار على مثل الشجاعة والحكمة والرياسة لان هذه امور يمكن من الفضائل ومن
الاحسان ومن الكسب للمحامد فالغيرة اذا انما يقع على الذين لهم هذه الفضائل واشباهها وعلى جميع
رغبة في مصادفة لفضيلة وعلى المتعجب منهم والمثني عليهم والمستحقين لمن يقصر منهم ويضادهم و
يخالفهم فان الاستخفاف بضاد الحمية فان الحمية يصدر عن غيره والاستخفاف عن عدم غيره واذا كان
الاستخفاف بضاد الحمية فهو بحركة تحريك المضادي والمؤدي فيزيد فيه فان المستخف بذي الحمية يكون محركا
من حمية عند ما يستخف به واما الذي لا يعتريه الحمية فهو فاقد الخير الذي يحمي واما الذي يستخف به ولا يحمي عليه
فمن ساق اليه الجد شيئا بغير استيهال ولا يكون ابتداؤه عن جلد وصرامة فمثل هذا يستخف به ويوثق بوهي
قاعدة امره **فصل في مواضع نحو اختلاف الناس في الاخلاق** وينبغي ان يدل على الاحوال المحركة نحو خلق خلق
بحسب الاعراض والهمم وبحسب الاسنان وبحسب الجدود وبحسب الانفس اما الاعراض فمثل الغضب والميل
واما الهمم فكما يعاد في ايثار النفس على جنس من الامور كمملكة او سياسة او زهد ويدخل فيها الصناعات
واما الاسنان فكالحداثة والسن والشيخوخة واما الجدود فكالحسب واليسار والجلد واما الانفس فكالنفس
العزيزة والعجمية والنفس الكبيرة والنفس الصغيرة ولنبدأ بالاسنان فالغلمان قد تكثر حركة الشهوة
فيهم ويقتدرون عليها ويقتصر شهواتهم على الامور المطيعة بالبدن المنسوبة الى الزهرة كالمناكح و
والملابس والمشام وهم سريعوا التقلب والتبدل تغلب عليهم الملال يشتهون بافراط ويميلون
بسرعة لحدة اهوائهم وصلفها وفقدان الجزالة في ارائهم وانما اراداتهم كالعطش الكاذب الذي ينقمع بالنسيم
البارد وسريع اليهم الغضب ويشتد فيهم وخصوصا لحبهم الكرامة فلا يحتملون الضيم ويفرط فيهم محبتهم للكرامة
والغلبة متلا منهم الى النباهة والعلو وحبهم لذلك اشد من حبهم للمال بل ميلهم الى المال يسير فانهم
لم يقاسوا الحاجة ولا كابدوا العاقة ومن طباعهم سرعة التصديق بما يرد اليهم علما فيهم من حسن الظن
وقلة الارتياب وفسحة الامل وكل ذلك يتبع مزاجهم الحار الرطب بمزاج السكارى الذي يقوي النفس جدا ولكنه
لا يحوزون ولا يهرمون ويرجون العيش بالامل فان المستقبل في سلطانهم والماضي في سلطان
المشايخ فانهم اذ لا كثير ماض لهم يتبع تجربتهم وحسن ظنهم يسهل انخداعهم وكذلك الشجعان ولهذا يشتركان
في سرعة الغضب فيهما حسنا الظن سريعا الغضب وحسن الظن يزيل الجزع وشدة الغضب يقوي الجرأة
فيتبعه قلة الخوف لا لحسن الظن فقط بل لشدة القلب فان الخوف والغضب لا يجتمعان ويشبه ان
يكون حسن الظن جزءا من الشجاعة وقد يغلب على الاحداث الحياء لانهم لم يندفعوا بعد في الفواحش الموحشة و
يقضى على الفطرة وهم متهمون لانفسهم استقصارا لانفسهم في المعرفة والخبرة ويتبع حسن ظنهم كبر انفسهم

في المحامد

ولا يقدرون

يستفيقون في

ولا يقدرون يستفيقون اذ لم يقاسوا الضراء بعد ولربما يتوجه همهم الى العظام ويحتشم في انفسهم الاماني
وميلهم الى النافع الذي عرفوه اكثر من ميلهم الى الجميل الذي لم يأت العقوبة بعد وانما فكرهم هو احسن انفسهم موقوفة
على الانفع فانهم انما عرفوا من الخير النافع الذي عندهم بحسب سنهم وكانه اللذة وما يجري معها والفكر المبني
على الفطرة وهذه الفكرة انما تحدث الى النافع الذي بحسب الفكرة وعنده واما الحادث الى الجميل فهو
الفضيلة لا الفطرة هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الاحداث فشديدوا المحبة لذويهم واخوانهم
واقرانهم وذلك لانهم يسطون يحبون السرور والسرور انما يتم بالصحبة والمعاشرة معا وليس عرضهم
فيما يؤثرونه المنفعة الحقيقية المؤدية الى اللذة ولذلك صداقتهم للذة لا للمنفعة في المصالح العقلية
فلذلك يحبون الاصدقاء لا للمدد واهم وخطاءهم في ان نافعهم في كل شيء اعظم من خطاء المشايخ
في مثله لانهم مفرطون لا متوسطون والافراط مغلطة ومن شدة افراطهم ظنهم بانفسهم البصر بكل
شيء ومن شيمهم ركوب الظلم الجبار وان عاد عليهم بالعيب والخزي لانهم مائلون بالطبع الى سوء الفعال
لانهم بالطبع شديدوا الغضب قليلوا الخوف ومع ذلك فقد يغلب عليهم الرحمة لتصديقهم المتظلم المتعرف
بالخير وهم لقلة حزنهم ومكرهم متناصصون للاشرار والمكروه وهم محبون للهزل والمزاح بحب الفرح
والسرور ولضعف الروية التي اذا قويت وقفت الهمة على الجد واما المشايخ فاكثر اخلاقهم ضد اخلاق هؤلاء
فان اخلاقهم سخيفة ومع ذلك شكسة لا تذعن لاحد لكثرة ما جربوا وكثرة ما جرى عليهم من الخديعة والغلط
ثم تنبهوا له وكثرة ما خاضوا فيه من الشرور وقصدوه منها ومن اخلاقهم انهم لا يحكمون في شيء من الاشياء
بحكم جزم البتة وان حكموا احكموا به على ما جربوه وكل شيء عندهم على حكم ما سلف او لا حكم له اصلا وكانهم على كثرة
تجربتهم لم يجربوا شيئا وذلك لشدة امترائهم فيما لا مثال له عندهم فكانهم فيه اغمار ويقل اكتراثهم بالمحمدة
والمذمة واذا حدثوا عن امر في المستقبل حدثوا عنه مرتابين يعلقون الفاظهم بعسى ولعل واخلاقهم بسببه
لسوء ظنهم وليس من عادتهم الغلو في ولا او بغضا الا في الاشياء المضطر اليها وتراهم في محبتهم كالمبغضين
وفي بعضهم كالمحبين وهم صغار الانفس متهاونون لا يقيفون اثر العزم المصمم كانهم قد يئسوا
فلذلك يضعف شوقهم الى الامور سوى ما تعلق بالمعاش فهم حرصا عليه خوفا من ادراك الاجل ولاجل
ذلك ما لا يسمو انفسهم الى التكرم والمروة ضنا بمتاع الدنيا وقد اشعرتهم التجارب عسر الاقتناء
وسوء عاقبة الاتلاف والافناء والجبن يستولي عليهم وهم حسنوا الانذار بما هو كائن لما استفادوه
من التجارب وهم على خلاف الشبان في المعاني الحركة بل هم الى السكون لبرد مزاجهم فلذلك يجبنون ويخافون
ولاجل الجبن والخوف يشتد حرصهم وايضا لفرط حبهم للحيوة بسبب اعراضها فيهم للزوال فيسقط شهوتهم
عن المناكح والمناظر لزوال حاجتهم فيها على انهم يشتهون ايضا وخصوصا الاكل ويميلون الى العدل
ويحبون الائمة العادلة وذلك من جبنهم وضعفهم فان الميل الى العدل هو لحب السلامة وحب السلامة
هو امان فضيلة واما الصغر النفس فان الفضيلة تحث عليه وصغر النفس ايضا يوجبه فمن ليس يوجبه فيه

الفضيلة فليس شيء يوجبه الا صغر النفس ويؤثرون النافع ولا يؤثرون الجميل وكل ذلك لمحبتهم لانفسهم
فان محب نفسه يميل الى النافع لا الى الجميل فان النافع بحسب الانسان والجميل بحسب غيره وهم اوقاح
لا يستحيون لانهم ليس لهم كل الميل الى الجميل بل ميلهم موقوف على جهة النافع فلذلك يتهاونون بالجميل ومن
اخلاقهم قلة الثقة اذ اوجدوا الاخفاق في العالم اكثر من الانجاح والتجربة يتبع الاكثر والاعتقاد فيهم يتبع
التجربة ولهم بدل الالتذاذ بالنساء ميل الالتذاذ بالتذكر ولقلة نساء ميلهم تكسر جبنهم وغضبهم حديد ضعيف
اما الحدة فلسرعة الانفعال كانهم متشائمون واما الضعف فلضعف النخوة وشهواتهم مضمحلة
او منكسرة وشوقهم الى النافع دون اللذيذ ولذلك يظن بهم انهم اعفاء وهم اعفاء ضرورة لا اعفاء
فضيلة ويقل رغبتهم في طلب الفضل والفائدة استقصارا لمدة الحيوة ويعاشرون الناس على انهم
اتباع فيما يؤثرونه لاخلاق مستعفة لاجلها يفعلون ما يفعلون لا على انهم اتباع افكار توم المنافع
فان عاداتهم اشبه باخلاق الصالحين وان كان ما يفعلونه لاغراض وافكار فانهم اذا تراءوا بالصلاح
طلبوا بذلك منفعة ما لكنهم لا يعترفون به وهم طالبون جدا لكسب المنافع ولكن على سبيل الارب والحب
والمكر لا على سبيل المجاهرة وارتكاب ما يستحيا منه خلافا لعادات الاحداث وقد يرحمون ايضا بسبب
مخالف لرحمة الاحداث فان الاحداث يرحمون لمحبتهم للناس وتصديقهم للمظلوم وهؤلاء يرحمون لضعف
انفسهم وتخيلهم للشر المشكو منه والمشاهد كالواقع بهم وهم مع ذلك صبر على الادبار غير فلجين وليسوا
بمهزالين لان الهزل مناف للجد مباين للتصبر واما الذين في عنفوان التشبيح فهم الذين بلغوا اشدهم
ولم يخطوا فاخلاقهم متوسطة بين الخلقين المذكورين بين الشجاعة التهورية والجبن وبين التصديق
بكل شيء والتكذيب لكل شيء بل هم في الشجاعة على ما ينبغي وفي التصديق على ما ينبغي وهم مازجة
للنافع بالجميل وللجد بالهزل فهم اعفاء مع شجاعة واما الاحداث فالشجعان منهم كما ان الشيوخ
جبنا مع عفاف ومبدء هذه السن من ثلثين الى خمسة وثلثين واستكمالها الى خمسين واما الانساف
والابوة من الناس فانهم راغبون جدا في الكرامة متشبهون باوائلهم وقد يظن ان كل ما هو اقدم
فهو اجل واعظم فلذلك يتشبهون الرفعة والكرامة ولذلك يحتجون الى العه والاستطالة وربط
الجاش ومع ذلك فكرهم يدعوهم الى العدل وذلك ما دام الكرم فيهم باقيا بعد ولم ينسخ الايام
عاداتهم الموروثة عن اسلافهم ثم يعطلون اخر الامر مع جريان الدهر لعلة تواضعهم للتاديب
واعتلائهم عن الاشتغال بالحرف والصنائع والمكاسب المتناقلة فاذا جار عليهم الدهر
بقوا متعطلين وتفرقت عنهم العدد والكفايات فبقوا معاينة او عجزة مخاذيل واما
اخلاق الاغنياء فالتسلط والاستخفاف بالناس والاقدام على سمهم وعظم الاعتقاد في انفسهم كانهم
فائزون بكل خير ما لا يخطئون كلا بالتملك والاستعباد فهم مترفون بالنعمة صلفون بحسن الحال وهم محبون
للثناء مشيرون للمدح لكثرة ما اعتادوه وصار من عاداتهم ان يتحسد والكل ان كان كل انسان يحسدهم

على حظهم

على حظهم ولذلك جعل بعضهم من فضائل الحكمة ان الحكيم لا احتياجه الى الاغنياء ومقاساة الفقر يكون بصيرا
بالاحوال غير شيء الظن بالناس ولا مسيئا اليهم بحكم التسلط واساءة الاغنياء فيغلب عليهم ضعف الروية
لقلة الحاجة منهم اليها ويشاكل شمائلهم شمائل النساء الا ان الذي له قديم في الغنائيل من المستحدث الذي قد قاسى
قبله الهوان ورسخ فيه صغر النفس والاغنياء يشبهون الاحداث في المجاهرة بالظلم في غير مبالاة كان المال
وقاية لهم عن كل افة ويقوى فيهم الاخلاق المائلة الى جهة القوة والاخلاق المائلة الى جهة القوة منها ما هو حسن
وهي التي تصرف فضل القوة الى الازدياد في الاقتناء ومنها ما هو انبه مثل محبة طلب الفضيلة فان من كان
منهم على همة صرف قوته الى الفضيلة وهؤلاء هم المحبون للكرامة وهم اجمل اخلاقا واجزل اراء وهؤلاء
اقدر من المائلين الى الازدياد في المبسرة لان افعال القوة هي التي نحو الغلبة والكرامة والجلالة واما الاكتساب
والاستكثار من العدة فهو للضعف وكلما كانت النفس اقوى كان الى التصون والتصلف اميل وهؤلاء
يكسبون بقوة انفسهم فضل لب ويترفعون عن ان يتكبروا ويتكلفوا فلذلك لا يرون انفسهم حاجة الى الكبر
فيكونون متواضعين حسني الاشكال في العشيرة لا يسعون للظلم الحقير فان ظلموا ظلموا في كثير واما المجدودون
فمن اخلاقهم التنعم والاستمتاع باللذات والاستطالة وقلة المبالاة لسعة المقدرة ويكونون محبين لله جدا
واثقين به ومعولين على التوكل لانهم اعتادوا الانتفاع بالجد دون الكد وقد يوقف على احوال اضدادها
ولا من احوالهم ولما كانت المنفعة في الاقاويل الاقناعية هي حصول الاقناع والاقناع لن يحصل الا اذا
انقطع الجواب وحصلت الكلمة والواحد بعد اسكاته وبعد اذعانه وخصوصا في الامور الاقناعية
فبالحرى ان يكون من تمام التدبير في المحاورات الخطابية تعيين حاكم يزجر المرتكب عن ارتكابه والمعاند
عن معاندته مع تمكينه كلا في كلامه لا يحجر عليه او يجري الى الخطل ويجب ان يكون انما يحجر عند مشاركة النظار
اياه في استحصار المتكلم وشهادة السامعين للبادل لئلا ينسب الى الميل فينبغي اذا ان يكون ههنا
متكلم وحاكم ونظار واذا كان كذلك وجب ان يكون عند الخطيب انواع تعين في الانفعالات والاخلاق

فصل قد حان لنا الان ان نتكلم في الانواع المشتركة للامور الخطابية الثلاثة كالقول في الممكن وغير
الممكن والقول في الكائن وغير الكائن وفي التكبير والتصغير وهذه وان كانت عامة للثلاثة فيشبه ان يكون
التكبير والتحقير اخص بالمدح واما الجزئي الموضوع اي الذي يحكم بوضعه وكونه وهو الذي ينحوه النظر في الكائن
وغير الكائن فهو اخص بالمتشاجرين واما الممكن وغير الممكن والمتوقع كونه فانه اخص بالمشوري الذي يثبت
ان الانتفاع بكذا ممكن ومتوقع فلنبتدئ بالانواع الخاصة بالممكن وغير الممكن فنقول اذا كان نقيض الشيء
ممكنا فظاهر انه ممكن وايضا ان كان ما يشبهه ويجري مجراه ممكنا فهو ممكن وان كان الاصعب ممكنا
فالاسهل ممكن وان كان كونه بحال احسن ممكنا فهو ممكن فانه لما كان اجادة البناء ممكنا فالبناء ممكن واما
ابتداء كونه ممكنا فما تنتهي اليه ممكن وما كان تمامه ممكنا فبدؤه ممكن واذا كان المتاخر في الطبع ممكنا
فالمتقدم ممكن فانه ان امكن ان يكون الانسان رجلا امكن ان يكون غلاما وبالعكس والامور التي يشتاق

الينا طبعا ممكنات فان الممتنع لا يشتاق والامور التي يتعاطاها العلوم كالطب والصنايع كالفلاحة
ممكنات وما كان الانسان يدبره كالذي يكون عن اختيار او بشفيع فهي ممكنات والذي يتعلق بمعونة الافاضل
والاصدقاء كالممكن مثل ما يتعلق باموالهم او جاههم فانه ممكن لا يبخلون به واذا كان جزء ممكنا فالكل ممكن
واذا كان الكل ممكنا فكل جزء ممكن وان كانت طبيعة النوع ممكنة الوجود فطبيعة الجنس ممكنة لا محالة واذا
امكن احد طرفي الاضافة امكن الاخر وما امكن للجاهل والبطال فهو للعالم الصانع اشد امكانا وما كان ممكنا
للاوضع فهو ممكن لمن هو اشرف واما الذي لا يمكن فيتجه انواعا مضادة لهذه واما انواع انه هل كان
الشيء او لم يكن فمن انواعه ان كان ما هو اخس استعدادا للكون قد كان فالاتم استعدادا قد كان وان
كان التابع قد كان فالمتبوع قد كان وانه ان كان التابع قد كان فالمتبوع قد كان وانه ان كان قد نسي
فقد كان قد علم وان كان الاسباب قد كانت فالشيء قد كان فانه اذا كانت القدرة والارادة
فقد كان الشيء وخصوصا اذا لم يكن عائق وهذا يجوز ان يكون قدر وغضب او قدر واستياق
او قدر واشتهى والذي يوجب الدلائل ان يكون فلنوضع كاينا فان الاسباب الملاصقة توجب
الوجود بالفعل لا محالة واذا كانت المعدات قد سبق كونها فالامر قد كان كما انه ان كان السحاب قد برق
فقد رعد وان كان الانسان قد جرب محاولة امر يطلبه فوجده قد اذعن او اذعن له فقد فعل واذا استعد
للثاني فقد كان الاول مثل انه اذا استعد للقتال فقد تقدم الاستنجاش قال المعلم الاول ومن هذه ما هي اضطرارية
ومنها ما هي اكثرية فيجب ان يعلم من ذلك ان راي المعلم الاول في الخطابيات ليس ما ينسب اليه من وجوه
يتساوى الامكان فيها وانت تستعلم انواع ما لا يكون من انواع ما يكون ومن هناك تعلم حال متوقع
الكون وهو ما استعدت نحوه الاسباب مما ذكر وما ليس متوقع الكون وهو الذي بالخلاف واما
امر التعظيم والتحقير فقد يكتفى فيه بما ذكر منه في المشوريات وخصوصا اذا خصصت بحسب امر
امر من الامور الجزئية وجعل له بحسبه حكم حادث فلنفصل الامر في التصديقات المشتركة وهي جنسان
المثال والتفكير واما الراي المحمود فهو داخل في مواد التفكير ولنبدا بالمثال وهو الذي نسميه ههنا برهانات
ونقول ان الامثلة على ضربين امثلة من امور يقر بكونها يقاس عليها غيرها سواء كانت امورا موجودة
او حوادث وحدث في زمان ماض او امثالا مضروبة سايرة وهكذا ينبغي ان يفهم ومنها ما يخترعه الانسان
فمن ذلك مثل وحكاية يجعل له حكما ويجعله كانه قد كان وهو ممكن الكون الا انه لا رواية له ولا سير مثل به
ومنها ما هو كلام كاذب مثل ما في كتاب كليلة ودمنة فمثال المثال بالحقيقة ما يقال لا ينبغي لك ايها
الملك ان تستهين بامر الجواسيس فلان قد استهان فندم ومثال المثل المضروب ما قال سقراط ان
من يحرم النواويس بالقرعة كمن يحرم المصارعة بالقرعة فان تحريم المصارعة بالقرعة لم يكن امرا قد وجد ثم
فاعقب خطابيل امرا قد اصطلح فرضه وبه يصرفه الخطا فنقل الخطاء منه الى غيره واما الثالث فكقول
بعض المشيرين مثلا وهو يشير على قومه بشدة التقصي وان لا يدعوا الواحد وعدهم تخليصهم

عن يدي من تسلط عليهم عنيف بهم فانه قال لقومه اياكم وان يصيروا بجالكم الى ما صار اليه الفرس عند
ما زاحمه الايل في مرعاه ونغصه عليه ففزع الى الانسان من الناس يستصحبه بمعونته ويقول له هل لك في انقاذ
مرعى من يدي هذا الايل فانعم الانسان له بالاجابة على شرط ان يسمح باللجام بالجمه ويتسلط ظهره وهو ممسك
قضيبا فلما اذعن له صار فيما هو شر له من الايل وقال اخر في قريب من هذه الواقعة اني اوصيكم ان تستنوا
بسنة الثعلب بالذبان قيل له وما فعل ذلك الثعلب قال ان ثعلبا يعبر نهرا من الانهار الى العبر الاخر
اذ قد الكسفته القبضه وحصل في حومة الطلب فلم يلتف تخلصا غير الانقذاف فيه وهذه غاية انقذافا
الحنة وكلما اراد الخروج منه اعجزه فلم ير الا الاستسلام وهو في ذلك ان جهد به الذبان تحوشته اياه و
اذا في جواره قنفذ تشاهد ما به من القرية والحيرة ولدع الذبان والخلال القوة فقال له هل لك يا ابا الحصين
في ذب عنك فقال كلا ولا سبيل لك الى ذلك وانه لمن الشفقة الصابرة ومن البر العاجل فقال له القنفذ
ولم ذلك قال اعلم ان هؤلاء الذبان قد تسعلت المكان فلا يتوقع لغيرهم من يدي وقد امتصت ربها
من دمي فهي الان هادية فان ذبت خلفها جماعة اخرى غراب كلبي تسرف بقية دمي واكثر ما ينتفع
بهذه الامثال في المشورية حين ما يعوز وجود جزئيات مشاكلة فيجمع فان احتج الى شهادة لكن موقع الموجود
المشهود به اكد واعتبار الجزئيات الموجوديات من ابواب مبادي الفلسفة اذ التجربة كما علمت تحلل في اجل اصولها
فكيف في التخوت الضعيفة والفزع الى المثال انما يقع عند عوز التفكير اولا ان يوقع التصديق واما اذا اورد
المثال لا على انه المقنع نفسه بل على انه شاهد للضمير مسوغ او مصحح لمقدمة كبرى في الضمير على ما تحققه قبل
فانه يكون في اول القضايا نافعا وفي الثاني ضروريا ويكون منزلة المثال في تثبيت الكلي منزلة الاستقراء
وان كان الاستقراء غير اهل للخطابة ولا مناسب الا في احوال نادرة فان اقدم الخطيب الضمير ثم ايده
بالشاهد على انه نافع او ضروري كان قد تمم الاقناع فان الشاهد مقنع لكنه اذا سبق فادعى ولو مقرونا
بالضمير فاستنكر دعواه مديا لم يكد يسلم له بشهادات كثيرة فاما اذا اورد المثال اولا واعتمده ثم
اورد الدعوى بعده فيكون الدعوى قد صادف الاستعداد من الانفس لقبوله ولم يرد عليها بغته
فتنبه لانكارها وقد يقبل المثال الواحد قبول الشاهد الواحد اذا كان ثقة وهذا الاعداد مثل
الاعداد لحذف الكبرى ايضا فان التصريح بها ينبه على العناد فالغرض في هذا ان الضمير اذا كان محوجا الى
تصحيحه بالمثال فلان يبتدي بالمثال اولى من ان يبتدا بالضمير واما اذا كان المثال للاستظهار فلا
باس في تقديمه او تاخيره فكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع واما الراي فانه قضيه كليه لا جزئية وهي
في امور عمليه ومن جهة ما يؤثر او يجتنب والتفكير الراي قريب من المستنتجة التامة ونتايج الاراء
اذا اخذت بانفرادها هي ايضا اراء كما ان مقدماتها اراء لكنها انما يكون تفكيرا اقناعيا اذا قرنت
بها العلة مثل قولنا ان معرفة الاحداث بالحكمة فضول فهو راي ونتيجة راي وهو انهم حينئذ يكونون
متوخرين ما لا ينتفعون به لكنه اذا اخذ الراي الذي هو نتيجة وحده لم ينتفع به لانه لا ينتفع اذ ليس معقولا

بنفسه اذ القبول مثاله بعد قبول مقدمة هي غاية قبوله فينبغي ان يقرن ذلك به فينتج ثم يستعمل
النتيجة فيكون الضمير المقنع جميع ذلك القبول ويجب لذلك ان يكون انواع الراى اربعة راى لا يحتاج
الى قرن كلام به لظهوره في نفسه وراى لا يحتاج الا ذلك لظهوره عند المخاطب او عند اهل البصر
وراى يحتاج الا ان يقرن بكلام اخر ليؤدي الى المطلوب وهذا على قسمين لانه اما ان يكون ذلك
الكلام هو نتيجة عنه او يكون منتجا اياه فان كان نتيجة عنه كان هو بالحقيقة ليس ضميرا على المطلوب
بل جزءا من الضمير كانه جزء قياس مركب وان كان يحتاج الى ما سبق فيكون هو الضمير القريب وليس
جزءا من الضمير البتة فان القياس القريب ليس كالبعيد فان البعيد يفلح على انه جزء قول مفلح والقريب
ينتج الشيء بذاته لا على انه جزء شيء وعلى هذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وقد خبرناك ان الخطابة
يشاكل الجدل في الموضوعات والمبادي ويشاركه في اشياء فينبغي ان ناخذ الاراء الخطبية
اراء مختارة مقبولة عند انسان ممن يخاطب او عند انسان من الائمة او مما يظن
مقبولا مما هو في الامور الممكنة المتعلقة بالزمان لا المظنونة التي في الامور الدائمة فان ذلك للجدل
واذا كان هذا محصلا عندك امكنك ان تستنبط منه الحجج والضماير ولسنا نوجب عليك ان تضبط
امورا غير متناهية في الموجودات بحسب شخص شخص في امر جزئي فان ما لا يتناهى لا يوجد فكيف
يحصر ويضبط بل ان نصف الاحكام الكلية الموجودة المحصورة المتعلقة بالاجناس الثلثة للخطابة
وتجتهد ان تخصصها ما قدرت فان الاحكام التي هي اخص اشد نفعا واقرب الى الباب واليق
وكذلك اذا اخذت تستعملها في الجزئيات فتلطف تخصيصها بلطف اخر حتى يكاد يطابق ذلك
الشخص المتكلم فيه وحده مثال ذلك في المدح اذا كان عندك مقدمة مناسبة للمدح كقولك الالهي
هو الذي يكاد ان يكون فيه قوة الالهية فان هذا من المدح البالغ حد الكنه اذا مدحت واحدا من
الفضلاء بهذا فقد مدحته بما يعمه وغيره من الذين يجرون مجراه فان خصصت وزعمت انه الذي
فعل الامر الالهي الفلاني فظفر بفلان وانقذ فلانا من ورطة كان هذا بالمدح اليق والى الاقناع اقرب
ما لم يدل على جزئي من الامور وبه تصير مثله الهبا هكذا ينبغي ان يفهم ايضا هذا الفصل ومن الاراء
التي تحتاج ان تقرن به القول الاخر لم تتعرض للاتحاد ولا يشك في ان الاولى في مثله على ما ذكرناه في غيره
ان يقدم تلك القرينة به عليه مثل قول القائل قد ينبغي للعاقل ان لا يتادب فان هذا اذا ذكر وحده استشنع
فاذا قدم عليه فقيل ينبغي للعاقل من الراغبين في ان يامن غوائل الحساد ان لا يتادب فحينئذ ربما
اقنع واما المجهول والذي لا يعرف شناعته ولا حمده فلا باس ان تقرن العلة به مقدمة او مؤخرة
وربما كانت العلة في امثال هذه ليست راءيا بل رمزا شعريا وكلاما مخيلا فيخرج مثل قول القائل
اياكم ان تكونوا شتاما من قنود واخطاطيف الارض وعنى بخطاطيف الارض الناس الضعفاء
الكائنة الاذى المستعملين الى الشنعة والوقيعة عند ما يخرجهم امر وليس كل الناس يليق به استعمال

الكلام

الكلام الراى واختراع ضرب الامثال بل انما يليق ذلك بالمشايخ لانهم المرموقون بعين التمييز فيكون
احكامهم الكلية ملقاة بالاذعان فهم المظنون بهم كثرة التجارب فتكون امثالهم التي يصيرونها معدودة
في الكائن فان تكلف العمر الذي لم يجرب ضرب الامثال وايراد الشواهد في الاحوال فهو شروع منه
فيما لا يعنيه واساءة الادب فالراى انما يوجد كليا ويعبر عنه مهملا وربما اشترط فيه الامر الاكثر وربما
اقتصر على الكثير فتارة يقال الكثير كذا او كذا ابدا ما كليته وتارة يقال كثيرا ما كان فيه كذا كذا وهذا مما يقع
بالتكلف والاستكراه وكذلك في العلامات وينبغي ايضا ان يورد في الراى ما كان الجمهور يرونه وما
اجمعوا عليه لسنة او عادة وان لم يكن الذايعة المطلقة وذلك مثل استعمال الناس في شريعتنا ان المتعة
ظلم وان قذف المحصنات يوجب حد ثمانين فان احكام الشرايع اراء جليلة وينبغي ان يورد ايضا
الامثال المقبولة السايرة على انها احكام كلية وهي مع قبولها عند الجمهور ليس يجب ان تكون محمودة
بالحقيقة كقولهم الكلاب على البقر وقولهم اذا عز اخوك فهن وقولهم ول حارها من تولى قارها
فانها محمودات في بادي الراى كذلك ينبغي ان يفهم هذا الموضع وينبغي ان تستعمل الاراء التي في غاية
الفشو حتى يجتمع فيها ان تكون اراء وامثالا مثل قولهم اعرف ذاتك وهذه من الاراء التي تصلح للاضداد
اذ هذا يصلح للمدح والذم وكذلك لو عرفت خلقك ما استعظمت هذا منك فان هذا يصلح ايضا — للاضداد اذ هذا يصلح صح
للشكاية والاشكاء وبعض هذه يكون فاعله في النفس انفعالات كما تقول للمشتغل غضبا عن شيء
بلغه ان امثال هذه السعايات بقدر علم لكاذبه فان هذا ربما هدا غيظه وكما تقول طوبى لمن
عرف قدر نفسه فلم ينتصب لقيادة الجيوش فان هذا يستخط من انتصب لها فهذه من جملة ما يؤثر
انفعالات وقد يكون اقوال راسية اخرى خلعية كقولهم ليس ينبغي ان يحب المرء بقدر ما يبغض بل ان تكون
محبته للحبيب اكثر من بغضه للبغيض وينبغي ان تجتهد في كل موضع حتى يكون اللفظ المعبر به مطابقا لكنه
في الضمير فان قصر اللفظ عن مطابقة المعنى ولم يخرج خروجا معيبا عن الشرح فعليه معاودة الشرح
كذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع مثلا ليس ينبغي ان تقول احب لا كما تبغض وتسكت فان هذا
غير شارح بل تقول انه ينبغي ان تحب الحبيب لا بقدر ما تبغض البغيض كما قال قوم ولكن يجب ان
يكون اكد المحبة وانما يتم بعطف العلة فنقول اما المساواة بين الحب والبغض فهو طريقة الغدار الذي
لا يثبت عند العهد والمكار الذي لا يصح عنده انعقاد الميثاق او تقول على وجه اخر ينبغي ان تشتد
محبة الحبيب كما ينبغي ان يشتد بغض الشرير وهذا ايضا ايراد للعلة في المقابلة ولايراد الكلام الراى
منافع عند السامعين منها ما يتعلق بنقل فهمهم وبلادتهم فانهم اذا كانت عندهم جزئيات
مجربة تحت حكم وقصروا عن رفعه الى حكم عام فاورد عليهم الحكم العام طالعوا دفعة جميع جزئياتهم
وفرحوا بذلك كانهم اصابوا حاجتهم وربما كان القول الكلي غير محمود ولكنه اذا وقع مطابقا للجزئيات
التي عندهم حمدوه وقبلوه في الوقت كالماء الذي بعده جيران فساق او باولاد عقاق اذا سمع قول

القائل الحران شر الخليقة وقوله لاحد في اجاده الاولاد فرح جوا بذلك وتلقاه بالتصديق وفرح به فلذلك
ينبغي ان يكون المتكلم بصيرا بحال السامع والحاكم والى حاجته بالقول الكلي ومن منافع الراي يجعل
الكلام حلقا اي حكميا في الاخلاق وهذا مما تخرج به الكلام ويصير قائله كالسان والشارع ويلمع مثله
في الخطباء والمخاطبين، **فصل في الفرقان بين المقدمات الجدلية والخطابية وفي اعطاء انواع**
نافعة في التصديقات باصنافها الفرق بين المقدمات المستعملة في الضماير والمستعملة في
الجدل ان الجدلية قد يستعمل فيها المقدمات البعيدة عن المطلوب لتدريج بها الى المطلوب باوساط
متتالية ويستعمل فيها المقدمات التي لا ظن للجمهور فيها اذا كانت منتجة عن مقدمات مشهورة
واما الخطابة فلا يجوز ان يستعمل فيها المقدمات البعيدة جدا كما علمت ولا الشرط فيها ان يستعمل
المشهورات الحقيقية فقط فيوهم ان المتكلم يتعلق بالحقايق ويخرج عن طريق العامية والخطابة لا يستعمل
فيها ايضا المقدمات البعيدة عن ظنون الجمهور بل انما يستعمل فيها مقدمات ليست حاضرة للاذهان
بالفعل حضور كون الشمس مشرقة ولا غائبة عنها حتى اذا ذكرت صدقت الاذهان عن الحكم فيها
بوجه بل هي التي عندما يذكر ينقدح فيها ظن سواء انقدح منها ذلك اذا ذكرت مفردة او ذكرت مع
قرينة وعلى نحو ما علمت وهذا مثل قولهم بئس الشيء الطمع فان المعلومة جدا ذكرها كالفضل والمجهولة
جملة ذكرها كالاغراب والخروج عن العادة فاما المناسب لطباع العامة فما لا يجهل ولا يكون ايضا
كالمعلوم والفضل والشيء المجهول منفور عنه غير مجانس ولذلك ما يكون الرجل القليل الادب افكه
في المجالس من الاديب وذلك لان الاديب كالقريب وكما لا يجانس وهذا اقرب الى المجانسة
وهو ايضا اسرع الى التصديق والقبول والارتياح لما يسمع من الاديب الذي لا يفيده السماع الا
ما علمه سالفا فيكون مثل هذا الانسان ليس في المجالس لما يسمع ويسمع فمنهم من يتكلم بالظاهرات
جدا عند الكل ومنهم من يتكلم بامور هي عندهم معروفة فاذا تكلم بالظاهرات او ردها على انها
فوائد وقوانين مضبوطة ففرح من جهة ما يفيد فامعن في النشاط واذا اورد ما هو عنده مشهور
وليس من المعلوم جدا ولكن بين من جملة وكان من القريبة لا من البعيدة وعلى ما ذكرنا في ابتداء
الفصل فاستمر الى فهمها السامعون ففرحوا بها واما الاديب فانه يورد الغرايب مما يستمر
عنه الانفس والاحب الى ان يفهم هذا الفصل هكذا فيسلس من هذا ان الكلام الخطبي ينبغي ان لا يكون
كله كابرا ويظن من المشهورات جدا بل من امور محمودة اذا قيلت يكون كانها اصول وكانها تذكر
لمتذبها فيكون من الجنس الذي علم بالعلامات المعلومة ان الحكام تقبلونه ويجب ان يقرن به دعوى
دعوى انها ظاهرة للكل والاكثر فان ذلك وان لم يكن بالحقيقة كذلك فلا يبعد ان يريد القول توكيدا
فانه ليس واجبا لا محالة ان يؤتى بالاضطراريات بل والاكثريات نافعة لهم فلياخذ وها ماخذ
الاضطراريات هكذا فافهم هذا الموضع والمتصدي للكلام في جنس من الاجناس مع مخاطب

من المخاطبين

من المخاطبين ينبغي ان يكون بصيرا بذلك الجنس من الامر وبالاحوال التي عرضت للجزئي الذي يتكلم فيه كما
مثلنا في المشورة في الجزئيات وغيرها وخصوصا ذكر مشورة حروب في بلاد مخصوصة فانه ان
لم يعلم ماثر انسان ما وافعاله الكريمة لم يمكنه ان يمدحه وان لم يعلم فضائحه لم يمكنه ان يذمه ولهذا اشار
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله على حسان بن ثابت ان يحضر ابا بكر الصديق رضي الله عنه فيسمع منه
مساوي ابي سفيان وعشيرته ثم يقول الشعر فيه وكذلك الحال في المشاجرات وفي كل باب واعلم ان
الحكم في الخطابة كالحكم في الجدل في انه اصوب الصواب له التقدم باعداد مواضع نحو كل اثبات وابطال
على جهة محدودة قريب من الامر فحال الخطابي في هذا هو حال الجدلي وكما بينا هناك ان الموضع الاقرب
والاشد مناسبة للامر احرى بالاستعمال وكذلك فان النوع الاقرب والاخص بالغرض اولى في الخطابة
بالاستعمال فيجب لا محالة ان يهيا فيها المواضع والانواع فانها اسطقسات واصول للعمل وكل تفكر
فاما التثبيت فقد يشبه القياس المستقيم واما التوبيخ فقد يشبه الخلف والتثبيت قد يولف من مقدمات
تقربها والتوبيخ من المحمودات المستشنعة وذلك في اي شان كان في مشاورة او منافرة او
مشاجرة او كان في الانفعاليات والخلقيات فلنذكر هذه ولننتقل عنها الى ذكر المناقضات والمقاومات
فنوع من ذلك نقل الحكم من الضد على ما علمت وربما جحد لانه غير ضروري ونوع من النظاير والاشباه
ونوع من المتضايفات مثل انه ان كان فعل هذا حسنا فانفعال ذلك حسن وربما يغالط في هذا مغالط
فيزيل الشرط كمن يقول انه كان عدلا بالقائل ان يقتل فعدل الى ان اقتله فان القائل وان كان عدلا له
ان يقتل فليس مطلقا بل بشرط ان يقتل بيدي قاتل محدود ولا بدي كل قاتل فيجب ان يراعى الاستقامة
والتعادل في المضاف فلا يوجد عند احد المضافين الا ما يعادله دون اي شيء اتفق وان يكون
الاضافة من جهة واحدة فلا يبعد ان يكون للمضاف الثاني الى الاول اضافة ما غير الاضافة التي فيها الكلام
مثلا ان يكون صديقا وان يكون شريكا فاذا اخذ من حيث الاخر صديق لا ينبغي ان يوجد هذا من حيث هو
شريك فربما كان لكل اضافة حكم آخر وربما كان الحكمان متضادين مثل ان يكون هذا شريك ذلك وذلك
ظالم هذا فيكون مثلا حكم الشركة يقتضي ضد حكم الظلم وهما اضافتان بينهما لا غير ونوع من الاقل والاكثر
على الوجوه التي علمتها ونوع جزئي جدا ماخوذ من التقديم والتاخير البرهاني مثل ان يقول ان فعلت كذا وكذا فيكن
ان افعل كذا فربما كان ما يسئله خارجا عن وسعه فلا يلزمه ان يجيبه الى ملتمسه او مثل ان يقول له ان الفاضل والعادل
من يفعل كذا وكذا فهلم فافعل فان هذا في قوة قياس معهم ان القائل يقدر على ما يعجز عنه المخاطب او يقول
لاخر بئس الرجل انت اذ فعلت كذا وكذا فيوهم انه بريء الساحة عن هذه المذمة وربما اوهم القائل
المخاطب بمثل هذا انه بريء الساحة عما يريد المخاطب ان يشكوه عليه ونعم ما قال القائل ان التجني بلا جناية
من هذا النمط ومن هذا الجنس ايضا التقصير في الشروط عند العهود والتقصير في تفصيل الالفاظ وتجريدها
عن التاويلات فان المكار يتقدم فيجعل العهود ذوات تاويل وهذه نوافع في التوبيخ حيث يقول

لو فعلت كذا لفعلت كذا او نقول انك لم تفعل كذا الواجب عليك وهذا قبيح منك ونوع من قبل اعتبار
الحد وان لم يكن الحد حقيقيا بل مظنونا كقول القائل ان كان الملك حقيقة انه الحي وخلق قريب من الله فانه
الله على كل حال موجود ومثل قولهم فلان لم يسم فاضلا الا انه شجاع فاذا الفضيلة هي الشجاعة فالاول
هو استخراج حكم من حد والثاني استخراج حد من الحكم ونوع ماخوذ من القسمة وابطال وجه وجه منه بحجة
او بتسليم ونوع من الاعتبار وايراد امثلة كثيرة من الجزئيات مثل من يثبت اصابة الشفيع في المشورة
بعد امثلة او يثبت حمق حال العدول عن السنة بامثلة وهذا هو الاستقراء المستعمل في الامور الاختيارية
في الخطابة ونوع اخر ان يكون ذلك الحكم بعينه قد حكم به فاضل او حكيم بحكم كان شبيها بذلك الحكم او بحكم
بضد ذلك الامر ونوع اخر ان تنظر في جزئيات المحمولات فلا تجدها للموضوع فتسلب الحكم كقول
القائل ان كان زيد شجاعا فمتى قاتل وفي اي حرب بارز وموضع اخر من لواحق الحكم ولوازمه كقولهم
لا يتاذب فتحسد او نقول تاذب تتجمل ونوع اخر مقارب لهذا من حيث هو من اللوازم مخالف له
من حيث هو من لوازم المتضادين اذا كان يلزمهما امر عام ويكون بحيث لا بد من حمل احدهما على الموضوع
فيكون كالوسط في انتاج ذلك الحكم لهذا الموضع خاصة اخر ومع ان الضدين نفسهما قد يستعملان
في ايجاب نقيض ذلك الحكم مثاله قول القائل ينبغي ان يسكت المرء في المحافل فانه اذا صدق ابغضه الناس
وان كذب ابغضه الله فالناطق في المحافل ممقت ثم نقول ينبغي ان يتكلم المرء في المحافل فان صدق احبه الله
وان كذب احبه الناس فهو على كل محبب وكما تقول عليك باتخاذ العقار فانها ان اغلت قرت بالغل
وان لم تغل امنت بوار الاصل وهذا تفارق الاول لان الطرفين يلحقهما خصلة واحدة وهو الخير فقط
ونوع اخر ان يكون القائل في اثبات شيء او مدح شيء فياتي فان الظاهر بحجة علانية يقبل في الظاهر
ويكون في الباطن انما يراعي حجة اخرى وغرضا اخر وهو الانتفاع والملاءمة مثل محب اللذات فانه في ضميره
يحبها لانها ملائمة ولانها لذات واما اذا احتج لدفع الملامة عن نفسه عليها قال احبها لانها تقوي الطبيعة
وتشرح الصدر وتجلو الذهن كما ان اصحاب المالنخوليا ينتفعون بالجماع من حيث هو مفرح وكذلك
حال بعض الصوفية في قولهم بالشاهد فكانهم يحاولون جمع الامرين كليهما احدهما في الباطن والاخر في الظاهر
وهذا الموضع لتعميه شديد الاقناع ونحو اخر من الوزن والمعادلة اما الوزن فوضع مقابل بازاء المقابلة
واما المعادلة فوضع حكم بازاء حكم كما قال قائل عذل في استخدامه ابيه وكان قد بلغ الكبر فقال انكم ان كنتم
تعدون الطوال من الغلمان رجالا فعدوا القصار من الرجال صبيانا وكما قال قائل ان كنتم تستقبحون طرد
الضيف المحبب فلا تستقبحوا قرى الضيف البغيض والاول على قياس عكس النقيض والثاني على قياس
الاستقامة ونحو اخر من هذا القبيل وهو ان يكون الحكم ثابتا على كلا الوجهين او وجب مثل قولهم ان كان
الاله خالق الخير والشر او خالق الخير وحده فالاله موجود وكذلك سواء قلت ان الاله مكون او قلت ان الله
فاسد فذلك يرفع وجود الاله وكذلك ما يعمل على سبيل الموازنة والاستدراج لمن يسل منكر العلم والفلسفة

فيقول

فيقول هل يجب ان تتفلسف فان قال نعم فقد اعطى علما وان قال لا فقد اعطى علما فيكون هذا على سبيل الاستدراج
ليس معناه انه مغالطة بل معنى كونه مستدرجا انه يفتقر فيه الى سؤال ويخالف ما الذي ياتي به المثبت من
تلقاء نفسه وكقولهم سواء خرجت الى فلان من ملكك ارضك او من ملك مشارك ملكك فكلاهما اذعان وهذا
وقت ما يحتج بانه لو جمع بينهما في تمليكهما فلانا فقد انقاد لصغار وانما تعطيه احدهما وكقوله انك ان تكبرت
من خدمة الملك ورايت مخالطته مذلة كذلك اخترت الى العامة ورضاك بجري احكامهم عليك ولبسك
ثوب السلامة الذي افيض عليهم ونحو اخر من ضدين عند ضدين في وقتين يمكن ان يعكس الامر فيهما كقول
القائل انما كنت اقاتل لاني كنت متورطا فان امنت فلا اقاتل وللقائل ان يقول انما كنت لا اقاتل
لاني كنت في الورطة والان فاذا امنت فانا مقاتل ونحو اخر ينبغي ان يفهم هكذا وهو انه اذا كان
الضد الذي قد كان سببا للضد فالضد الاخر لو كان لقد كان يكون لا محالة سببا للضد الاخر مثل ما يقال لو كنت
لما اعطيته سريرة فكلما رجعت جزئيته واذا كان الامر سببا للضدين فيجب ان لا يخص باحدهما فيقال الجد
انما يعطي السعادة للاحتمال والغيظ ولان تحسده الاشرار وتقصده بالشر وقد يمكن ان يعم
الضرب الذي قبل هذا على هذا المعنى بعينه حتى يقول ما اعطاه ليسره بل ليرجعه فيغمه وهذه المواضع
نافعة في الذم وفي فكر المنة والشكاية وقد يقع ايضا في المدح والاعتذار ونحو اخر خاص بالمشاجرة
والمشاورة وهو ان يكون للخطيب عمد الى حال الشيء فيتاملها فاذا كانت على جهة ما شكاية او
منع وان كانت على ضدها اعتذار او اطلق فمن يقول هذا ممكن وسهل ونافع لك ولاخوانك فافعله
في المشورة او فعلت بك عند الاعتذار وفي ضده لا تفعله في المشورة او فعلت بي عند الشكاية
واما نحو يتبع هذا وهو في الاشتغال بالمعروف في القريب من المعروف فهو كالمكرر وموضع من التوبيخ
اورد غير مناسب لما يحكيه وهو ان ياتي بما هو معلوم من مساوي الخصم وان كانت خارجة عن المسئلة
ومساويه في الامور القبيحة المنسوبة اليه او من الامور القبيحة التي هو مؤثر لها اما في الاحوال المنسوبة الى الدهر
والزمان وفي الحدية او من الافعال الاختيارية او الاقوال الاختيارية او ياتي بما هو معلوم من فضائل نفسه
وان كانت خارجة عن المسئلة ونحو بازاء التوبيخ المدح بان يقول انه لو كان قبيحا لما فعله فلان او مثل
شبيهه فلان او انه انما فعله فلان او لما فعل شبيهه فلان او انه انما فعله فلان لا لانا وانما كان لكذا
لا لكذا المحنة على الجملة وربما كانت المصادرة على المطلوب الاول مقنعة ويكون التكرير الذي فيه موقعا
لتصديق الامر بعد تكذيبه كقول القائل لم زعمت ان فلانا شق العصا فتقول لانه شق العصا وكذلك
ما يجري مجرى المصادرة مما قيل في الجدل وذلك مثل ان يقول فلان لا يفعل كذا الا انه مامون ان يفعل
كذا فانه في قوة المصادرة وانما فعل كذا مناكرة لفلان لانه اراد مغالطته ومن الانحاء في التوبيخ انك
لم تغلب هذا وقد كان الاحسن والاولى بك ممكنا وهذا في قوة قياس على انتاج القبيح وايضا ان يقول
لو كان ما يقول صوابا لفعله وقد يصلح للتثبيت انه لما كان قال شيئا وفعله نفسه فقد كان عنه

صوابا او نقول الموبخ لو كان ما يقوله صوابا عنده لفعله بنفسه ويعارض هذا بانه يجوز ان يكون لما فعل
ما فعله او لم يفعل ما لم يفعله كان ذلك عنده انه صواب واما حين يشير ما يشير به فلا يؤمن ان يكون
قد بدا له فيه استقصائية فهذا النوع يعارض بهذا وايضا قد يعارض قول من قال قلت ولم يفعل
وهو موضع يصلح للاستغشاش بانه ليس كل من يشير بصواب يجب ان يعجله فما كل صواب
يعتقد يعمل به المعتقد فهو موضع يصلح لازالة التهمة عند الاستغشاش ويعارض من قال انه لما اجل
انه لما قال وفعل فهو صواب بانه ربما فعل على غير الوجه الذي قد اشار ويصلح للتعشيش ايضا ونحو
اخر من التوبيخ ماخوذ من الضدين انه ان كان فعلك كذا لاجل كذا فلم يفعل الذي يخالفه والذي يضاده
وان كنت لا يفعل كذا وبالجملة فان فعلك يلزم منه ضد فعلك كما قال قائل لقوم يلحون عن
ميت انه لحق السعادة وصار الى جوار الله وهم مع ذلك يبكون عليه انكم بئس ما تفعلون ان كان
المتوفى عندكم لاحقا بدرجة السعداء فلم تبكون عليه وان كان لاحقا بدرجة الاشقيا فلم لا تكونون
عنه وتقربون ونحو اخر يجب ان يفهم انه يتمكن به المتكلم من التوبيخ لما يعرض لخصمه من الخطا في الاحتجاج
وذلك لعرض كثيرا فيكون الحجة التي يحتج بها الخصم يوكد عليه الالزام مثل المرأة المتهمة باسقاط ولدها
وقتله فانها لما قيل لها لم فعلت فحاولت ان تدرا عن نفسها التهمة قالت ما قتلت ولدي
ولا خطا ناوحي فصار قولها هذا حجة للخصم يوبخ بها ويقول ان هذه قد جعلت حكم زوجها حكم
ولدها فهي قاتلها جميعا ونحو اخر يتعلق فيه باشتقاق الاسم وبالاستعارة وبما هو منقول اليه
كمن يقول انك والله جواد كما سمعت وفلان ظالم كما سمي وكما قال واحد لبراسوماحس الجدلي انك
والله لبراسوماخس كما سميت اي صحاب مشغب وكما يقال ان شريعة موسى عليه السلام تكون سواي خلافه
صعبه وكما يقال ان ملة محمد محمودة والتوبيخ الجمع من التثويب لانه يصح التصديق بنصيب العين والعين
عن التوبيخ فانها تجري على ايجاز كما يقال لو فعلت كذا لكان كذا فيكون مبدء منه لا جزئية عن عرضه
والموبخ يولم ويوثر اثرا يستشعر فاعله معه فضل بشفق وخصوصا اذا كان هيئة ابتدائية بنيه
على اخريه فان سرعة التفهيم مفرح كما ان سرعة التفهيم مفرح **فصل في الضماير المحرفة والمقبولة**
في الخطابة والمردولة المغالطية منها وفي اصناف المقاومات قد علمت ان استعمال
الضماير المحرفة التي ليست حقيقية قد يكون خطابيا فمنها ما تحريفه بسبب اللفظ كالذي يكون فيه
لفظ مشترك وما يجري مجراه ومنها ما تحريفه بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول يلزم منه الامر
بحال والا روما مظنونا لكن القائل يتجلد وينتقل عن القول الى النتيجة كانه انتجها فترو حجها فهذا الترويج
يكون بسبب في هيئة القول ولفظه متعلق باللفظ وحده او متعلق بالمعنى مع اللفظ بترويج له
المقدمة على انه يدل لها فمن ذلك ما يكون باشتراك الاسم القرف كمن يثني على الكلب ويمدحه فيقول بلغ
الا ترى الكلب الذي في السماء يسد سائر الكواكب نورا ومن ذلك ما يكون بسبب التركيب

والتفصل

والتفصيل على ما علمت في الفن الذي قبل هذا كمن يقول فلان يعرف الحروف والهجاء فيعرف اذا الشعر وكقولهم
كيف يكون فلان قد صح وقد نكس الى مرضه وكيف يكون عن سرير حيرة وقد يقال هذا على جهة التوبيخ ويقال على
جهة التثبيت ومن ذلك ان يترك الامر ويستقل الى غيره مثل المفكر انه فعل سيئا اتهم به اذا لم يكن عنده
حجة يبين بها انه لم يفعله فانه ياخذ في تقبيح من يفعل ذلك وتعظيم صنيعه او الشاكي اذا تهيا بهيئة
متحرج مغضب او يهم ان ذلك قد فعل به وهذا النوع من الاحتجاج المظنون فان الحاكم اذا كان عنده الامر ولا كونه
مشكلا لديه لا يتضح له فعوّل على ما ذكرنا اشتغل عن استثبات الحال فيه وانتقل الى اعتبار ما يخاطبه
او يتراءى به فلم يلبث ان يصدق وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ونحو اخر ان يأتي بالالاحق فان هذا
بالحقيقة قياس مظنون لانه من الموجبتين في الشكل الثاني ومن ههنا يعلم ان المعلم الاول لما ذكر في كلامه
المائل المنحرف وانه تفكير حقيقي لم يعن به ان المائل من جهة وضع حدوده والمنحرف عن الشكل المنتج في
نفسه تفكير حقيقي فانه ليس يراه تفكيرا حقيقيا بل تفكيرا مظنونا وانه انما عنا بالمائل ما حرف عن جهة
القياسية وذلك لان كثيرا من المقدمات يستعمل في الخطابة لا على انها مقدمات بل على انها مسائل
او تعجبات او اوامر ومن ذلك ان يسلك طريق ما بالعرض كمن يقول ان من الاستظهار ان يكون
مع الانسان حيث يكون درهمان فان نردجرد انما هلك لفقد الدرهمين ومن ذلك قول من يبغي
ان يفهم على ما اعبر عنه وهو موضع مبني على اعتبار المعادلة او اعتبار المباينة وان يجعل الشيء حكم
شيء لانه نظيره كمن يجعل التحلي دليلا على العز وكان تحلي الاسكندر انما هو لعزة ويجعل السرى
بالليل دليلا على الزنا لان الزناة كذلك يفعلون وكذلك ايضا لما كان المساكين الذين لا ماوى
لهم وانما يسكنون الرباطات هم ما يأكلون ملاحمة ويرقصون والهارب الشادر دون ايضا
ينزلون حيث شاؤا ويفعلون كذلك ثم الاكل والرقص والنزول حيث شاء الانسان فقد
يكون كثير للمثرين المتنعمين فيقال من هذا ان المساكين والهارب مثرون متنعمون وهذا ايضا من جملة
اللواحق واما الامثلة لهذا من المباينة كما يقال ليست يقارعون كمالك والاسراف وهذه ايضا
ضماير مظنونة وعندي انها قريبة من باب اللواحق او جزئية اللاحق وانه تاخر عنه لغلط من النساخ
ومن ذلك اخذ ما ليس بعلة علة كمن يقول لولا ورود فلان المشؤوم لما مات فلان ومن ذلك اطراح
الشرايط من الاين والكيف وغير ذلك واخذ ما ليس بمرسل مرسلا فان الجدلي يأخذ الشرط بوجوده
وبوجده والسوفسطيق بلغيه وبعدمه هكذا فافهم هذا الموضع واذا كانت السوفسطية مظنونة
مقبولة فهي خطابية فلا باس في الريطورية ان يستعمل من الضمير المظنون ما اشرنا اليه فيوخذ ما ليس
محمولا بالايجاب على الاطلاق محمولا بالايجاب على الاطلاق فما كان من اصناف هذه التفكيرات ما يروج
ويظن في مذهب الخطباء حجة فهو غير بعيد من الخطابة واما ما كان لا يقع به الظن ولا يقبله الجمهور فيفطنون
لتحريفه فان استعمال المغالطة في الخطابة كمن يقول ان زيدا الجاني عندما هو مريض قد كان صحيحا

عليه انه غير واجب ان يعاقب فيجب ان لا يعاقب ابدا او نقول ان هذا السكران ان لم يجلد في سكره
وجنايته فكيف يجلد وهو صاح وقد فارقته الجناية فان امثال هذه يظهر عند الجمهور ما فيها من التحريف
واما المناقضة فمنه ما يكون بان يورد للخصم حجة بازاء حجة الخصم ينتج نقيض نتيجة الخصم ويكون ما اعطيناه من
الانواع المظنونة الصالحة لايقاع الظنين المتقابلين معا كافيا في معرفة ما حد ذلك ومنها ما يكون بان
يقاوم ولا يأتي بحجة على نقيض مطلوب الخصم بل يقصد المقدمات والمقاومة والخطابية يشارك الجدلية في
العدة وفي انها اربع وقد ذكرت في الجدل انها اما مقاومة نحو المقدمة او نحو القول او نحو السائل او نحو
الزمان وان كانت تخالف الجدلية في التعيين على ان الجدلية ايضا ينفع في الخطابة واما هذه الاربعة المذكورة
خاصة في الخطابة فهي ان المقاوم اما ان يجوا بها نحو المقدمة نفسها او نحو ما هو مقامها كليها فوقها او جزئيها
تحتها واما ان يركبها ويقصد شبهها فيثبت في شبهها ما يبطل حكم المقدمة واما ان يقصد ضدها فيجعل
حكم المقدمة ضد حكم الشبيه او يرفع حكم المقدمة على اقتصار ذلك التضاد واما ان يأتي بنص من اقاويل الشرايع
والحكام كمن يقول ان السنة ليست توجب على السكارى العذاب اذا قذفوا وهم سكارى فيقول المقاوم
بل السنة توجب ذلك ولذلك عذب فلان السبي والامام ولده حين اساء ادبه في حال الانتشاء
ثم ان التفكيرات اما ان يكون من الواجبات وهي الآراء المحمودة او يكون من البرهانات لا من حيث يصح بها المطلوب
نفسه فذلك خارج عن هذا بل بان يسهل منها الحكم كلي ثم يصنع منه ضمير واما من الدليل وهو الذي على سبيل
الشكل الاول وهو اضطراري جدا واما من الرواسم والعلامة اما من الكلية على سبيل الشكل الثاني
واما من الجزئية على سبيل الشكل الثالث وعلى ما علمت وذلك اما في اثبات واما في نفي هكذا يجب
ان يفهم هذا الموضع وليس يجب ان يظن ان الواجب هو الحق دائما بل وان كان في الاكثر فهو واجب
بحسب هذا المبلغ والكلام المؤلف من الآراء فانه يناقض بالمقاومة للمقدمة فقط ولا يناقض من جهة
تزويل الشكل ويناقض المقدمة بانها ليست دائمة الصدق ويعني يجري يكذب فيه الحكم وانه ليس
باضطرار وان كان يسلم انه واجب فلا يسلم انه واجب دائما كل وقت بل تارة نقول انه
ليس بواجب وتارة نقول انه ليس باضطرار وجوبه كل وقت وان نقول نعم هذا يكون
في الاكثر ولكن ليس واجبا بل قد يختلف وانه وان كان الشرع اوجبه فقد اوجبه من غير تفصيل
والمصلحة توجب فيه التفصيل بحكم العقل فيخصص الحكم بزمان يناقض به او بشخص يناقض به واما
ان يكون ظاهر احكمه في انه ينقض او يدعم الخرثي الحجة في مصلحة او غيرها كما ان الاعتماد على مقتضى
الكثير بالعدد والمترادف في الزمان قوي كذلك نقضه بانها كان او باجتماعهما نقض قوي واما الرواسم
فانها ينقض من وجهين احدهما من ان العقل غير منتج والآخر من ان المقدمة غير صحيحة على ان نقض المقدمة
فيها ربما عسر لانها انما يكون في الاكثر من مقدمات مسلمة واما الامثلة فمناقضتها بالامثلة واجبة
فان لم ينقض بمثال فالوجه ان يقال فيها انها ليست باضطرارية وان كانت اكثرية ويعترف

باكثريتها ثم يقال لكنها تختلف في مثل ما فيه الكلام اللهم الا ان يفرط جدا في الكثرة فحينئذ لا بد من المقاومة
بمثال آخر فان الذي هو قريب من العدم وليس المعول فيه على سنة واحدة فقط اما ان يبين انه ليس
بمشابه اصلا ولا مشاكل او ان الحكم لعلة اخرى غير المشابهة المظنونة واما ان يعترف بفضيلته و
يدعى له واما الدلائل فلا يؤتى من جهة رداءة التأليف فان صدقت المقدمات فلا سبيل الى مناقضتها
واما التكبير والتصغير فليس اسطقسا للضمير الذي يراد به الاصول في المشاجرات والمشاورات
والمنافرات بل هما من توابع ذلك فمقاومتها ليست مقاومة اصلية ولا الاستقصات مقاومة وكل
مخاصم بالحجاج كما علمت اما معارض او مقاوم وكلاهما مشتركان في استعمال انواع جنس واحد محتاج
اليه ومعترفان منه وان كانت المقاومة من نوعي المناقضة ليست تفكيرا كما علمت لانه ليس اذا ابطل
صحة احتجاج خصمه فقد صحح قول نفسه وانما اكثر ما بينه ان كلام خصمه ليس بصحيح وان فيه كذبا تمت المقالة

وفيها ست فصول

الرابعة فصل في التحسينات واختيار الالفاظ للتعبيرات قد قيل في التصديقات وفي الانواع كلها
وبقي ان نتكلم في التوابع والترتيبات والتحسينات وهذه بعضها متعلق باللفظ وبعضها متعلق
بالترتيب وبعضها متعلق بهيئات المتكلمين وبامور خارجة عن اللفظ وعن المعنى فمنها ما يتعلق بهيئة
اللفظ ونغمته ومنها ما يتعلق بهيئة القائل فيخيل معاني او يخيل اخلاقا واستعدادات نحو افعال
وانفعال وهذا هو الشيء الذي يسمى الاخذ بالوجوه ويسمى نفاقا وهذا كما انه يصلح للشعر من
جهة ما فيه من التخييل فقد يصلح ايضا للخطابة فان التخييل قد يعين على الاقناع والتصديق ومنها الصنف
المستعمل في النغم مثل تثقيلها وتحديدها وتوسيطها وتجهيرها والمخافتة بها وتوسيطها فان للنغم
مناسبة ما مع الانفعالات والاخلاق فان الغضب ينبعث منه نغمة بحال اخرى وانفعال ثالث
ينبعث منه نغمة بحال ثالثة فيشبه ان يكون الثقل والجهر يتبع الغرامة واتخاذ المخافتة فيه يتبع ضعف
النفس وجميع هذا يستعمل عند المخاطب اما لان يتصور الانسان تخلق تلك النغمة او بانفعالها عند ما
يتكلم واما لان ينسبه نفس السامع بما يناسب تلك النغمة قساوة وغضبا او رقة وحلما ومن
احوال النغم النبرات وهي هيئات في النغم مدية غير حرفية يبتدى بها تارة ويعقب النهاية تارة
وربما يكثر في الكلام وربما يقلل ويكون فيها اشارات نحو الاغراض وربما كانت مطلقة للاسجاع
وللتعريف القطع ولامهال السامع ليتصور ولتفخيم الكلام وربما اعطيت بالحدة والثقل هيئات
يصير بها دالة على احوال اخرى من احوال القائل انه متحير او غضبان او يصير به مستدرجة للقول معه
متدبرا او متضرع او غير ذلك وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل ان الشرة قد تجعل الخبر استفهاما
وتعجبا وغير ذلك وقد يورد للدلالة على ان الاوزان والمعادلة وعلى ان هذا شرط وهذا جزاء وهذا
محمول وهذا موضوع واعلم ان اختلاف النغم عند محاكاة الحاكي ان يكون من وجوه ثلاثة الحدة والثقل
والنبرات والمنازعون من الخطباء يكتسبون هذه الملكة من مراعاة المنازعين من الشعراء فما كان اعمل

في اغراضهم نقلوه الى صناعتهم وكذلك قدماء خذوا فيها من هيئات السواس حاين يسوسون المدن لكن هذه الاشياء
لم تكن دونت الى زمان المعلم الاول بل الاوجب منها وهو القول في اللفظ لم يكن قد دون البتة وهذه الاشياء
كلها بزينات القول ليستقر في الانفس استقرارا اكثر ويبقى لاجل قذف الظن في النفس واما بالحقيقة فهي
خارجة عن صرف العدل ومره لان صرف العدل هو الاقتصار على الكلام واما هذه فهي حيل ولكنها حيل نافعة
واعلم ان الاشتغال بتحسين الالفاظ في صناعة الخطابة والشعر امر عظيم الجدوى واما التعاليم فان اعتبار
الالفاظ فيها امر يسير ويكفي فيها ان يكون مفهومة عن مشتركة ولا استعارة وان يطابق بها المعاني ولا يختلف
التصديق في التعليم باي عبارة كانت اذا عبرت عن المعنى واما الاقناع في الخطابة والتخييل في الشعر فان اللفظ
الجزل يوهم ان المعنى جزل فاللفظ المتسفساف يجعل المعنى كالمتسفساف والعبارة بوقار يجعل المعنى كانه امر ثابت
والعبارة المستعجلة يجعل المعنى كشيء سيال ولذلك فان المشتغلين بالحقائق المتمكنين من المعرفة المتحلين
بالصدق لا يتعاطون فيه طريقة تزيين الالفاظ فلا المهندس ولا معلم آخر يعينه الاشتغال بالالفاظ
وتحسينها الا ان يكون ناقصا ومزورا ومضطرا الى ان يروج المعنى باللفظ كبعض الخراسانية السوفسطائية الذين
كانوا قريبا من زماننا بل هذه التكلفات تجري مجرى النفاق والاخذ بالوجوه فيحسن حيث يحسن هي وقال المعلم
وقد تكلف النظر فيها براسوماخس الخطيب الجدلي اما النفاق والاخذ بالوجوه فانما ينصرف على اشياء
تصدر عن الطبايع واما الحيلة اللفظية فانما تنصرف على اشياء تصدر عن الصناعة ولهذا صار المقتدر على
اجادة العبارة اسبق الى المنازعة من العاجز عنها وان كان المعنى واحدا كما ان المقتدر على الاخذ بالوجوه يجسر
على ما لا يجسر عليه التارك وان اتفقا في المعنى واما الرسائل الخطبية المكتوبة فانما يكون قوة تاثيرها
الاحوال في نفس اللفظ فقط لا في النفاق لا يكتب وكثيرا ما يضعف المعنى جدا فتتداركه اللفظ الجزل وان
لم يرفده النفاق ذلك واول من اهتدى الى الاستعمال ما هو خارج عن الاصل هم الشعراء اذ كان بناء وهم لا على
صحة واصل بل على تخييل فقط فلذلك اخذوا في تفخيم الالفاظ وجعلوا ايضا نغم الالحان مضاهية لجزء جزء
من الغرض ومن هناك اهتدوا الى الاستنباط الصنايع الخطابية المدنية والعصبية ولذلك اذا اقتدر
الشاعر على ان يحل باللفظ وحده من غير حاجة الى الغناء والتلحين واخذ الوجوه والنفاق اعتد بصنيعه
واعجب به واستوجب عليه الاحماد ولهذا السبق ما يسبق التخييل التصديق في الزمان فان الماثور
من العبارات والمناظرات القديمة انما جرى على مذهب الشعراء في التخييل والناس اول ما يسمعون الامثال
الشعرية التي فيها مشاكلة للاقاويل التخييلية ثم بعد زمان يتدرجون الى الخطابة ثم الى الجدل وسفسطة
ثم الى البرهان ويكون المتكلفون والمتفصحون في كل عصر محاولين للتشهيق في بدالة الكلام وليس يحسن
هذا في كل موضع ولا ايضا في كل شعر وكثيرا ما يجب ان يستعمل مثل هذا في غير الشعر وكثيرا ما يجب ان
يستعمل في الشعر فان الاشعار القصار والخفاف التي ينحى بها نحو المعاني القريبة الهزلية والضعيفة
يجب ان لا يفخم فيها الالفاظ بل يومى بالبذلة ولذلك فان الاعاريض التي كان لليونانيين مفروضة لمعنى ما لما حرفت

ترسانات ح

انما يستعملون ح

والحقت

والحقت باعاريض اخرى حرف ايضا ما يليق بها من التفخيم ولما طولوا الرباعيات حاولوا تغيير عادة اللفظ فيها ولم يحسن
ذلك لانهم لم يطولوها وهم بعد في نحو استعمال الخرل استعملوها في العرض الذي كانت يستعمل فيه وهي رباعية
ويجب ان يفهم ان الرباعيات هي القصار من الابيات دون الطوال وبالجملة لا ينبغي ان يستعمل فخامة اللفظ
في كل موضع ولا ينبغي ان يتعدى الخطيب بالشاعر في ذلك وكيف والشعراء انفسهم لا يستعملون ذلك في كل
موضع وينبغي ان لا يجري الخطيب المفهوم في كل موضع بكلام مستقصى في الجزالة ولكن ليطابق بجزالة اللفظ
وسلاسته مباينة ما يتكلم فيه وسلاسته واعلم ان القول يرسق بالتغيير والتغيير هو ان لا يستعمل كما توجبه
المعنى فقط بل ان يستعير ويبدل ويشبه وذلك لان اللفظ والكلام علامة ما على المعنى فانه ان لم يدل على شيء
لم يكن معنيا غناء اللفظ فينبغي ان يكون له في نفسه حال يكون بها ذا رونق حتى يجمع الى الدلالة حسن التخييل
وذلك ان لا يكون الالفاظ حقيرة سفسافية ولا مجاوزة في المتانة مبلغ الامر الذي يدل عليه
وكذلك الشعراء المفلقون الذين كلامهم حسن بكلام عامي وهو الشعر فانهم يستعملون الالفاظ من الاسماء والكلم
ما كان مشهورا كريما بين الحقيرة وبين المتكلفة المجاوزة الحد الواجب في تهذيبها وهذه الالفاظ المتوسطة التي
ترتفع عن درجة العامية ولا يحوج الى الكلفة المشنوءة يسمى الفاظا مستولية واما اقسام الالفاظ من حيث انفسها
فنذكر في الشعر واعلم ان الرونق المستفاد بالاستعارة والتبديل بل بالتشبيه للاستغراب والتعجب
وما يتبع ذلك من الهيبة والاستعظام والروعة كما تستشعره الانسان من مشاهدة الناس الغرباء فانه
يحتشمهم مثلا احتشاما لا يحتشم مثله المعارف فيجب على الخطيب ان يتعاطى ذلك حيث يحتاج الى الروعة والى
التعجيب والاوزان ما يبر عظيم في ذلك واستعمال الاستعارات والمجاز في الاقوال الموزونة اليق
من استعمالها في الاقوال المنثورة ومناسبتها للكلام النثر المرسل اقل من مناسبتها للشعر وهو
مع ذلك متفاوت فانه ليس قولك لرجل لا يعرف اسمه يا رجل كما يقول يا علم فان هذا اشد بعدا
من الواجب على ان له موضعا يلايمه ويليق به ولا ينبغي ان يتعدى في ذلك بالشعر فان الخطابة معدة
الى الاقناع والشعر ليس للاقناع والتصديق ولكن للتخييل ولنعلم ان الاستعارة في الخطابة ليست
على انها اصل بل على انها غش ينتفع به في ترويج الشيء على من ينخدع وينغش ويؤكد عليه الاقناع الضعيف
بالتخييل كما تغش الاشربة والاطعمة بان يخلط معها شيء غيرها لتطيب به او ليتعمل عليها فيروج انها طيبة
في انفسها وقد يقع من ذلك ما يسمج جدا كما كان يفعل رجل يقال له ادروس فانه كان يحرف لغته و
صوته ويتكلم بغير لغة بلده ويتشبه فيه بالغرباء فكان يستشنع ذلك منه عند المحنكين لانه كان
يخرج عن العادة وانما كان يتعجب منه المعتوهون والاغمار ويعرض لمستعمل الخطابة شعرية كما يعرض
لمستعمل الشعر خطابية وانما يعرض للشاعر ان يأتي بخطابية وهولاء الشعراء اخذ المعاني المعتادة والاقوال
الصحيحة التي لا تخيل فيها ولا محاكاة ثم ركبها تركيبا موزونا وانما يعتبر بذلك البله واما اهل البصيرة فلا يعدون
ذلك شعرا فانه ليس يكفي للشعر ان يكون موزونا فقط وهذا الانسان في حكم اللص لانه يسرق ظنا

لم يطيلوها ساكن ٢

بغير وجوب ولا اشباه وجوب واولى من كان يفعل هذا او يعد من اهل الاصل الاول في الخطابة ان يكون
الالفاظ التي منها يتركب الخطابة الفاظا اصلية مناسبة وان تكون الاستعارات وغيرها يدخل فيها كالابازير
وكذلك اللغات وكذلك الالفاظ المختلفة على سبيل التركيب وهي الفاظ لم يستعمل في العادة على تركيبها
وانما الشعراء ومن يجري مجراهم هم الذين يختلفون في تركيبها مثل قولهم فلان سكسيح فان هذه مما ينفر عنها
في الخطابة لانها احرى ان يستعمل منها في التصديق وستعلم ان بين الجميل والحسن وبين القوي والعظيم
فرقا كما في الطلوع والاشكال وانما يحسن في الخطابة من الاسماء ما كان منها مستوليا وقد عرفته وما كان مناسبا
ايضا اهليا وهذا هو اللفظ النص على المعنى واما التغييرات فانما يصلح الى حد والفرهاني الخطباء يستعملون
هذه الاصناف وعرفنا اقسام من الالفاظ ذكرها الكتاب الشعر اولى ومن حقها ان يهجر في الخطابة وكلها تغلط
السامع والتغليط بالشعر اولى منه بالخطابة وخصوصا المتفقات من الاسماء فان من حقها ان لا تستند
اليها على انها بالمغالطة اولى واما المترادفة فهي بالشعر اولى فان تراد فيها لحيل توكيد المعنى واما التصديق
فلا يستعان فيه بالتكرير البتة اللهم الا ان يكون التصديق غير واقع او يريد تخييل وكما ان الوزن من جملة ما
لا ينتفع به في الخطابة او ينتفع به نفعا يسيرا وانما يحتاج فيها الى شيء من الوزن غير تام كذلك الالفاظ الشعرية
واعلم ان الاستعارة والتغيير اما ان يقع بلفظ مشهور اي بحسب معنى اخر او بلفظ غريب او بلفظ لا مشهور
جدا ولا غريب ولكن لذيذ واللذيذ هو المستولي المذكور وخصوصا اذا كانت حروفه حروفا غير مستبشعة
في انفرادها او في تركيبها وكيف كان فينبغي ان يستعمل من الالفاظ الموضوعة اي المطابقة والمتغيرة اي المستعارة
وما يجري مجراها من المجاز ما يليق بالشيء لا كيف اتفق وذلك على حسب الشيء ومضاده وان يقايس بينه
وبين ضده فيعلم اختصاصه بما يليق به فان الشيخ يحمل به شيء من الزينة بعينه ولا يحمل به ضده وبالصبي
شيء اخر ويبين ذلك اذا قوبل الشيخ بالصبي فروعي ما يحمل بالصبي فيعلم ان ذلك لا يحمل بالشيخ وينبغي
للخطيب اذا اراد ان يسعيره ويعمر حيث يريد التحسين ان ياخذ الاستعارة والتغيير من جنس مناسب
لذلك الجنس محاك له غير بعيد منه ولا خارج عنه فانه اذا اراد ان يحقر انسانا ويقبحه فيجب لا محالة ان لا يحاكيه
بشيء بعيد من جنس ما يفعله بل يقول ان اراد ان يقبح ملتمسا ويحقره ان فلانا ليتكدى واذا اراد ان يفخم
امر جرم لم يبعد بالمحاكاة بل حاكاه بانه حاذق بما يتعاطاه وكما يقال للص المحتال انه لص بالتدبير والحيلة وربما
كان ما يحاكيه به ليس يخرجه الى ضد المعنى بل يجعله اصغر او اكبر فيه كمن يهون حال الظالم فيقول يخطى مسيء او يعظم
الطيبة في امر من اساء او اخطاء فيقول ظالم متعد وكذلك يقول لمن سرق انه احد ونا ول تارة يريد بذلك
تخفيف الامر واغارا وتشبيه اخرى يريد بذلك تعظيم الامر وقد يقع ايضا الغلط في الدلالة من جهة اعراب
المقاطع ومن حروف الفصل الاصل فربما يقع ذلك خطاء وربما يقع قصد التحريف الدلالة والتغيير واذا لم يجد
الخطيب للشيء اسما فاراد ان يستعيره له فينبغي ان يستعير اسمه من امور مناسبة ومشاكلة ولا يمعن
في الاغراب بل يأخذ الاسم المحقق تشبيهه ومناسبته فيعيره اياه ليس مستعار المستعار ومغير المغير

بكتاب ساله

ونظير

ثم يجب ان يكون المعاني التي يستعار منها معان لطيفة معروفة محمودة وقد استعملت في المتعارف من الكلام
مثل قول القائل فوارداعلى كبدي فان امثال هذه الاستعارات قد صارت لفرط الشهرة كانها غير استعارات
واما الاستعارات التي لم تروج ولم تتعارف فاكثرها منافية للخطابة وانما يجوز ان يختلف الاستعارات
الغريبة في الكلام الشعري ومن حسن الادب في الالفاظ ان يكون الخطيب اذا حاول العبارة عن معنى فاحش
لم يصرح باللفظ البسيط الذي يدل عليه بلا تركيب اي بلا توسط معنى مستعار بل ينبغي ان يعرض عنه ويستعير له
ويعجم شيئا بدله وذلك وان كان كذبا فهو كذب حسن وربما دل على المعنى القبيح بالاشارة دون العبارة
ولكنه مذهب غير شريف في الخطبة لان الخطيب يجب ان يدل على المعنى بحيث يسمع فاذا سكت عنه
لفظا واومأ اليه اشارة فكانه ترك المخاطبة وقد يحسن ان يعرض لا في التسمية والمناسب بل تسميه
ما يخالف المعنى يحكوما فيه بالاولى والاحرى والافضل فيقابلها اما بالاولى والاحرى والافضل فكما يقول
وهو يريد ذم انسان ان السيرة الحسنة اولى من الغشم وان العفاف افضل من الفجور واما بالاحق فان يقول
ليس العفاف احق في ارغاد العيش من الطمع وربما ذكر مقابل ما هو الاحرى والاولى مثل ما ذكر في المثالين
وربما لم يذكر ذلك المخالف بل ذكر الاولى والاحرى وحده وكفاه في ذلك الباب بعينه فيقول الازدياد من العفة
اولى والاستكثار من الاصدقاء احرى وقد ينتفع بهذا ايضا اذا ذم به من فيه عفة او له اصدقاء الا انه مقتصر
على الاقتصاد وجميع الاستعارات توجد في امور ما مشاركة في الاسم او مشاكلة في القوة اي مغنية غناء
الشيء في فعل او انفعال او مشاكلة في الكيفية المحسوسة مبصرة كانت او غيرها والقول الانتقالي
الاستعاري في تاثيره مراتب فانه اذا قال القائل في صفة بنان الحبيب انها وردية كانت او وقع من
ان يقول حمر وخصوصا ان يقول قرمزية فان قوله في الاستعارة للحمرة وردية فقد يخيل معها في لطافة
الورد وعرفه ما لا يخيله قوله حمر مطلقا فان قوله حمر مطلقا لا رطوبة تحته المدح والاستحسان وذكر القرمز يبعد
الى تخييل الدودة المستقذرة وكذلك ايضا الحال في الاسماء الموضوعة التي ليست مستعارة فان بعضها
افضل من بعض فان اللفظ الذي يقع على الشيء من حيث له معنى اكرم هو احسن من اللفظ الذي يقع عليه
من حيث له معنى اخس واذا كان كل واحد منهما يقصد به في الحقيقة معنى واحد مثل ما يقال للبغل انه نسل
فرس من غير فرس فانه اوقع من ان يقال له نسل حمار من غير حمار وكلاهما وان قصد بهما معنى واحد من جهة
وفي ظاهر الامر فان الاعتبارين المتحققين فيهما مختلفان واحدهما احسن وهذا قريب مما قال ابو الطيب
المتنبي فيا ابن كروس يا نصف اعمى وان تفخر فيا نصف البصير وعلى هذا المجرى حال استعمال اللفظ المعظم
والمصغر فاذا قيل مثلا ذهب ونوب حقر به المعنى الواحد بعينه الذي يعظمه لو قيل القضبان او قيل
الخلعة بل اذا قيل ثعلبان وقيل ثعلب وقد قيل معطي وقد قيل معيطي وعني تصغير معطي اختلف المعنى
بذلك شديدا ويجب في اكثر المواضع ان يتوقى الافراطان جميعا والالفاظ الباردة على وجوه اربعة منها الاجل
الماخوذة بالتركيب بدل الاسماء اذا جمعت من اعراض بعيدة غير خاصة مثل قولهم بدل السماء الكثيرة الوجوه

وقولهم بدل الارض حما الهامة وقولهم بدل المتملق صديق الحاجة وكقولهم بدل النفس العادية اشد وكقولهم
بدل قعر البحر فاي اللوى فان هذه الالفاظ المركبة اذا ذكرت لم يقم مقام حد ولا رسم ولا خاصة ولا يفهم منها
غرض القائل واما في الشعر فقد يجوز امثال ذلك ويكون استعمالها على انها يدل على الشي على انها الفاظ تحاكي
الشي والنوع الثاني ان يستعمل لغة غريبة اما في ذلك اللسان بعينه او من لسان اخر ينقله الى لسانه او على
سبيل الاختراع كما اخترع بعض اهل العرب فقال ترامع الغربا جانه صفعا والنوع الثالث ان يكون
من الالفاظ الموضوعة الموافقة ما يستعمل جدا الا النفس الغريبة بل لانها محرفة في هيئاتها عن القبول لطولها جدا كاستعمالهم
بدل الطويل العشنق او لابهامه كما يتفق ان يكون الكلمة مبهمة لا يدل على زمانها فلا يعرف ان الامر ماض مثلا او مستقبل
او يكون محرفة الزمان كقولهم كان ذلك اي سيكون اولانها متصلة اي منفصلة بعد ذلك المعنى كتسميتهم الخمر
صهباء حيث لا يكون مشهورا فان الصهوبة يشير الى صفة بها اصل الخمر بها غيره او قولهم للماء واللبن الابيضان
حيث لا يكون مشهورا وامثال هذه لا يحسن في الكلام الخطابي ولا ما كان مشهورا جدا متعارفا على السنة
الناس والعامة وسيما كالملوك ولا الحسن ايضا ما يكون مع ذلك ماخوذا من الشعر تخييلا فيه طبيعة الشعر كما
يسمع تقريبا من هذا الذي يسمى في زماننا ذنب الشعر وهو وان استحسن في زماننا فانما استحسن في البلاغة
من حيث هي بلاغة يراد بها التعجب لا من حيث هي خطابية يراد بها انواع التصديق للجمهور اذ ليس هو على
عادة الجمهور ومذهب اللفظ المشهور بل هو كاللفظ الغريب الغير اللذيذ عند الجمهور وعلى ان الاجماع
انما وقع على ذلك من المتعجبين واما البصرا فانما يحبون من ذنب الشعر ما هو حامل اللفظ لطيف المعنى
وليس بمفرط في الاستعارة ويحبونه كالاباريز ما يسمح الافراط جعله الشي عظيما مثل ما كان لا يستعمل
بعضهم في كلامه لفظ التذييل بل ياخذ بدله المغذي وقد ذكر لذلك امثلة اخرى جمع فيها ان كان اللفظ
متصلا ومع الاتصال فيه البرد التركيبي وانما يضطر الى الاستعمال هذه الاشياء في كثير منه حيث لا يوجد
للشي لفظ موضوع مفرد فيحتاج ان يؤلف له لفظ دال عليه ثم على طول الزمان ربما قيل واعتيد
ويكون قبل ذلك باردا وبعض هذه الوجوه المستبردة قد يقع في الشعر حسن موقع اما المضاعفات
فملائم الوزن المسمى اقمن وهو وزن يستعمل في المطربات المفرحة والمضحكة ويكون مع ذلك طويلا
فيكون المضاعف لطوله ولتعريضه للضحك منه سرده ملائمة واما الغريب فيصلح للوزن المسمى
امي فانه وزن يراد به تهويل الامر في السياسات والشرايع ليتخشع او يحذر والغريب من جملة ما يكون
له كما ابانا به من قبل روعة وحشمة مع انقباض النفس عنه كما ان الاستعارة يناسب ايامبوا
واما النوع الرابع من الالفاظ الباردة فهي الاستعارات التي لا تشاكل الخطابة اما لشدة بعدها و
الغلو فيها واما لحقارتها وذهابها الى جهة الاستهزاء فانها قبيحة وان كانت الاستهزائية منها
يصلح في ضروب من موذيات الشعر وهي التي يذكر فيها الاهاجي والفحش والرفث والمبعدات
الغطيمة جدا منها يستعمل في الالفاظ شعرية والتشبيه يجري مجرى الاستعارة الا ان الاستعارة تجعل الشي

غيره والتشبيه يحكم عليه بانه لغيره لا غير نفسه كما قال القائل ان اجيلوس وثب كالاسد والتشبيه نافع في
الكلام الخطابي منفعة الاستعارة وذلك اذا وقع معتدلا فاما اصله فهو الشعر ويجب في التشبيه والاستعارة
اذا استعملا في شيئين معا ان يكونا متجانسين مثلا اذا دل على الزهرة والمريخ معا بالاستعارة او بالتمثيل
او بالمحاكاة فقيل في هذه ماسكة الكاس فينبغي ان يقال للمريخ ماسك الحربة حتى اذا كانا نظيرين ومتخالفين معا
عملا ان لسمان متناظرين من جهة مختلفين من جهة خاصة لكل واحد منهما **فصل في اشباع الكلام في اجتناب
ما يهجن اللفظ واختيار ما يحسنه وما يحسن في الشعر ولا يحسن في الخطابة وما يحسن فيهما جميعا**
فلنتكلم الان في كيفية احسان اللفظ فنقول يجب اول كل شي ان يكون فصيحا صحيحا لا لحن فيه بحسب اللغة
فان اللحن يهتك الكلام ويرذله ثم ينبغي ان تراعى الرباطات بتمامها والرباطات هي الحروف التي تقتضي
النطق بها عود مرة اخرى وارتباط كلام بها فينبغي ان لا تنسى اعادتها وان لا ينسى الكلام المرتبط بها
مثل انه اذا قال اما انا فقد قلت كذا فينبغي ان يتم الكلام فيقول اما انت او انسان اخر فلم يفعل كذا فان
الوقوف على اما هو نقصان من واجب الكلام وان لا يباعد بين الرباطين بحشو يدخل بينهما ما بينهما من الوصلة
وان يراعى حقه من التقديم والتاخير وانه يجب ان يقول لما كان كذا كان كذا فان حق لما ان تقدم ويقول كان كذا
لانه كذا كذا فان تقدم لان قبل الدعوى سمج القول ولم يات بهذا صاحب البساغوجي وان لا يدخل بين رباطين رباط وبين
جوابه لا في بعض المواضع كقولهم اما انا فلاجل الرغبة في حمدك فارقت قومي وقصدتك واما فلان فيلزمهم فلان
لفظ فلاجل قد دخل بين اما الاول وبين اما الثاني فتوسط ولم يقبح وربما لم يتوسط ولم يقبح وربما لم يتوسط
بل جعل في الطرف كقولهم اما انا فاتيتك واما فلان فلم ياتك ثم تقود العلة في الطرف فيقال لاجل كذا وهذا
انما يحسن حيث يكون الرباط الاول شديد التنبيه على الثاني ثم للغات في هذا احكام فليس يمكن ان يقال فيها
بقول كلي محقق بل ينبغي ان يكون الالفاظ التي لا يراد فيها التشبيه والاستعارة الفاظا خاصة غير مشتركة
ثم لا يكون مغلطا ويوهم معناها الواحد الشي وضده فامثال هذه الالفاظ تستعمل تغليطا مثل ما يستعمل
ابدا في تلبيس للكرة التي تقول ان العالم سيصير وقتا اليها كما ابتدا وقتا منها وكما تتلفظ به المتكهنون
مثل الحكم النجومي الذي حكم به بعض المنجمين فقال فلان الملك اليوناني اذا عبر النهر بادي الامر به الى بطلان ملك
عظيم فلما عبره ملكا كورس الملك وهزمه وافسد ملكه ولم يجد الى الانكار على المنجم سبيلا لانه لم يكن بين
اي الملكين يبطل بعبوره وانما كان الملك نفسه ومن ذات نفسه ويحسب وهمه ما يحتمل ان ملك
كورش يبطل ولفظ الكاهن كان محتملا للمعنيين ولمثل ذلك يكون المنجم والكاهن جسورا على القضايا
بامور كلية جدا اذ الغلط في الجزئية اكثر وكذلك فانهم يحكمون حكما مبهما جدا غير موقت ولا مكيف
والوجه الرابع ان يراعى امر التانيث والتذكير ما كان بعلامة وما لم يكن بعلامة حتى لا يقع فيه غلط والوجه
الخامس ان يراعى امر الجمع والتثنية والوحدان والتصاريف التي تختص بها وينبغي ان تسقط الرباطات
والادخالات والتعويضات بالشروط المتداخلة بالتقديم والتاخير وتجعل الكلام عفوا احسن

الدلالة وان يكون هيئات الدلالة على الوقف بالتقصير وعلى الاتصال بالمتصل مراعاة على حقوقها وهذا
شيء يكثر في اللغة السريانية واليونانية ويحذر ايقاع ايقاع اللفظ موقعا يمكن ان تقرن دلالته بموضعين مختلفين
كقول بعضهم ان هذا القول كان دائما للرجال الحكماء لان الدائم لا يدرى اهو في شرط الموضوع او في شرط المحمول او على
ان هذا القول اذا كان دائما فهو للرجال الحكماء او على ان هذا القول للرجال الحكماء كان دائما فيحتاج ضرورة الى
علامة تتصل بها اما في الكتابة فالى الشكل والاعجام واما في العبارة فالى مثل ذلك من الدلالة وهذا مما ليس في الكلام
العربي وهذا كما يجب عليك اذا ذكرت الشيء وحده ان يدل عليه بالاسم الذي يخصه كما تقول في حكاية حال
العينين انهما ابصرت فان قال احسنت فلم يدر الى اي الحواس يرد اذ كان محتملا للرد الى كل حاسة رد العين
الى الابصار واللمس فكذلك حال الدائم هناك لكنه اذا ذكر حالا عامة لا يتبين من حال عامة بفعلي السمع والبصر معا
احتاج ضرورة الى ان يقول ويحسن واغناه ذلك عن ان يقول الاذن والعين ابصرت وسمعت بل يقول
احسنا وكذلك اذا جمع المذكر والمؤنث معا او بناهما فغلب المذكر ومن الاشياء المفسدة لرونق النظم
ادخال كلام في كلام مثلا كما تقول كنت اريد ان اتيك وقت المساء وفي ذلك الوقت يرجع الناس
الى بيوتهم ويتهيؤن لصلوة المغرب ولتناول العشاء لان الشمس تغرب والليل يقرب لكنه منعني من
ذلك بعض الموانع واعلم ان الكلام ربما يقع اجازة حين يراد الافهام الوحي وربما يتبع بتعقب الاقناع اياه
بمعرفة حال السامع او حال الاراء فيجب ان يورد الحدود والرسوم هناك للالفاظ المفردة وربما نفع بسط منه
للاسهاب به حين يراد توكيد الاقناع والتهويل فيجب ان يبدل الالفاظ المفردة بالاقاويل وقد يبدل الاسم
بالقول اذا كان التصريح يستبشع مثل الاسم الصريح لفرج النساء فالاحسن ان يبدل فيقال عورة النساء وكما
يبدل اسم الحيض بدم النساء ويبدل الاسم الصريح للجماع بلمس النساء وربما بدل الاسم بالصفة المفردة فيقال
بدل الاسم الصريح للجماع الموطى ويبدل اسم ذلك الذي يلمس العورة وربما تركت الصفة وفزع الى التشبيه
والاستعارة والشعراء يجتنبون استعمال اللفظ المسموع ويحرصون على الاستعارة حرصا شديدا حتى
اذا وجدوا اسمين للشيء احدهما موضوع والاخر فيه بعض ما مالوا الى المعرف مثلا اذا كان شيء واحد يحسن
ان يقال له مستراح ويقال له مسكن ومثبت وتسميته بالمسكن اولى لانه مكان المرء ووطنه سموه بالمستراح لانه
يدل على بعض ما ويحيل راحة ما كما ينتقلون الى الوصف عن الاسم فيقولون لبعض الدور والمساكن تلك الكثيرة الابواب
ولبعضها تلك التي لها وجهان ومصراعان متباينان ولا يقولون بالتصريح انه دار فلان او مسجد فلان فيتركون
الاسم الموضوع ويميلون الى النعت كذلك يتركون الاسم الموضوع وينتقلون الى الاسم مشتق عن وصف او
الى مستعار وبالجملة الى معنى غير هذا ومما يعين على الايجاز ترك الروابط وحذف حروف الاضافة والصلات
اذا وقع عنها الاستغناء وليس يحسن استعمال المعدول حيث يوجد اللفظ المعتدل الموجز المحصل
فان المعدول لا يدل النفس على معنى يقع عنده بل انما يدل على المراد بالعرض كما علمت فيجب ان لا يعتقد ان في
استعماله كل تلك الفصاحة والشرف بل يجب ان يستعملها في التعريضات حيث يكره التصريح وفي

التهويلات

التهويلات وحيث يراد التعجب والتعويب وهذه الاسماء تجوز في الافراطات المدحية والهجائية حيث
يذكر حسرات وسرور لا لاجل ان ينتفع بها وكذلك يحسن جدا في الشعر واما في المشورات فلا يحسن الا حيث
يراد تهويل ما بالتحذير واما في الشكاية فقلما يحتاج فيها الا الى ما يدل على المعنى بالمطابقة واما الاعتذار فربما احتاج
الشعراء فيه الى مثل ذلك كثيرا مما يستعملون ذلك فيقولون ان الاشعار الحان غير مرعية وان النفخ في المزمار
القرني عرف غير عودي واحسن هذه ما يحفظ المعادلة وانما تكون المعادلة اذا كان للشيء ضد او نظير وشريك
فدل عليه بسلب ذلك الشيء عنه فيقال الجاهل غير عالم والزمر عرف غير وتري اذا كان الجاهل غير العالم وكان
الوتر نظير الزمر واما ان يقال غير انسان او غير اسلس او ما اشبه ذلك فهو مستنكر غير مقبول والالفاظ الفصيحة
الموافقة هي المطابقة والمحيلة مع ذلك على سبيل التضليل وهي التي تجمع الى تفهيم المعنى التخييل المطابق للغرض ايضا
اذا فهمت وذلك اما للعبارة واما للنفس اللفظ كما يقال بدل الخبث من الناس القذر فانه تقرر عنه مع افهام
المنقصة المقصودة وان يكون معتدلة والمعتدل هو الذي لا يفرط في الصفة حتى يدخل في حيز الكذب الظاهر
ولا تقتصر ايضا تقصيرا يسلب الصفة وبهاءها ويجب ان يقال في كل شيء بما يناسبه ولا يقصر في الامور العالية
ولا يفرط في الامور المتواضعة وان يجر اللفظ العامي السفساف الذي لا يستعمله الا الغاغة فان الشعراء المجان
ايضا اذا قصدوا قصد الفحش والسقط السفساف من المعنى احسنوا اللفظات قط وهو بذلك اليق
فان السفساف اليق بالسفساف وقد ينتفع بالالفاظ الانفعالية والخلقية انتفاعا شديدا وذلك حين يراد ان يثار
انفعال فتكون الالفاظ المثيرة اللائقة الفاحشة صالحة لاثارة الغضب واما الالفاظ المستقيمة القوية حيث
والاثام فانما ينتفع بها حين يزهد في القبايح وينتفع بالمدحيات للاستدراج وبالذميات والموذيات
عند الغم فان الالفاظ اذا قرنت بهذه الاحوال ضللت النفوس وجذبها الى جانب التصديق وقهرتها
الى القناعة وحصلت هيئة النفس للسامع على هيئة نفس القابل وللفظ سلطان عظيم وهوانه قد يبلغ
به اذا احكمت صنعته ما لا يبلغ بالمعنى لما يتبعه او يقارنه من التخييل فاذعان النفس لما تهيؤه حالة قوة اللفظ يقرب
البعيد من التصديق كما ان الهيئات الخلقية اللاحقة للانسان وغيرها مما يقرب من الهيئات يقرب البعيد من الانفعال
والطاعة وتصديق ما بني على ذلك الانفعال والالفاظ الخلقية يقوم مقام هذه الهيئات والكلام الخلقي هو المحرك
استعاره الى كون نحو اعتقاد خلق والاثاره والكلام الانفعالي هو المحرك في الوقت لانفعال وان كان مخالفا
للخلق مثل ما يجعل الحليم وحده ذكر ما يطابق باللفظ الصريح بين الخلق والانفعال ومن هذه الالفاظ الانفعالية قول
القائل كل عاقل يعلم ان كذا كذا فيستحيي السامع انكاره وقول القائل الخصمه تظن ان الناس يدعون لرزقك
ويصعدون الى بلسك او يقول انت هو ذا يستحق الحاكم والحضور ولا تعبا بهم ولا بشفاعة ولا يعرض عليهم
من كلامك وهذا وما اشبهه يغيظ المتوسطين ويحرجهم الى توبيخ الخصم واما وجوب احضار الوقت لكل عمل من
هذه بحسبه فهو امر يعم كل شيء واما دعوى الصحة فهو ايضا في ذلك القبيل ودعوى الصحة ان يقرن بكل لفظ
بقوله انه لا شك فيه وانه من البين وكذلك وجوب تقدمة الاعداد وليس يجب ان يستعمل الخطيب المعدلات

فقط فربما وجب ان يستعمل تلك الاخرى ويستدرج السامعين بترك استعمالات المعتدلات مائلا بالالفاظ
بها الى الافراط المذكور او التقصير المذكور وكذلك يلزمه ان يستدرج باخذ الوجوه فانه ان لم يفعل هذا لم يكن
القول الاستاذ جاء على فطرته الاولى غير معان محيله وحينئذ ربما لا يفاد منه اقناع فاذا غلط اللين
وللين الغلط كان في ذلك تدارك للشئ بلطف الصنعة ورداه الى الاقناع واما الاسماء الموضوعة والمصنوعة
والغريبة فيصلح في الاحوال الانفعالية وخصوصا اذا قرن بها معان انفعالية وعرض لمدح او ذم او احتشام
او يوقب بتودد مثل ما كان يقول سقراط انه شتم مرادي ولقد تم صبري وحرب ادى والمجاهد في الحق يبلغ منه
اربه وهذا الشك موافقة للشعر قال وعليه كان الشعراء القدماء ومثل هذا ما كان ان عرض القديم ينزل
منزلة النبي فيعتقد قوله ويصدق حكمه ويؤمن بكهانته اذا كان يزعم ما يحلم به بمثل هذه الاشياء لكن
الخطابة وان خص فيها بمثل هذه الاحوال فلا ينبغي ان يقرن بها وزن وعدد ايقاعي فان الناس يلحظون بها
حينئذ بعض الصناعة والتكلف وانه انما يفعل فعله لما صنع عليه من الصنعة واوقع فيه ذلك الغالب
وانه من جملة ما صنع لا يتعجب منه ويتخيل عنه لا الايقاع التصديق وتدعوهم حشمة الى شدة صرف الهمة كلها الى تفهم
مستقر اللفظ ويفهمون الغرض قبل الوصول اليه فيعرض من ذلك ان لا يلتذ به حين ما يسمعونه بل
يكون كالمفروغ منه ويعرضونه بذلك للتعقب خصوصا والزمان يسع له فربما يسمع وهو معاند ويكون
ذلك كما يبدر الصبيان المتعادون امام المنادي في السوق فيخبرون بما يقوله فاذا اطلع على القوم رمق
يعني الاستغناء عنه واما اللفظ المتخلخل وهو المقطع مفردا مفردا فهو شئ غير لذيذ لانه لا يتبين فيه الاتصال
والانفصال في الحدود التي يتناهى اليها القضايا وغير القضايا ايضا التي هي مثل النداء والتعجب والسؤال اذا تمت
فان لكل شئ منها حدا وطرفا يجب ان ينفصل عن غيره بوقفة او نبرة فيعلم واذا كان الكلام مقطعا ليس فيه
اتصالات وانفصالات لم يلتذ به وهذا الفصل والوصل وزن ما للكلام وان لم يكن وزنا عدديا فان ذلك
الشعر وهذا الوزن هو الذي يحدد بمصاريع الاسجاع فان قرب من الوزن العددي تقريبا ما لا يبلغ الكمال
فيه فهو حسن وهذا التقريب ان يكون المصاريع متقاربة الطول والقصر وان لم تكن قسمتها قسمة متساوية
ايقاعية وللنبرات حكم في القول لجعله قريبا من الموزون وكذلك فان القول المنثور ايضا قد يجعل بالنبرات
موزونا كالخبر والانبات فانها تجعل موزونة بنبرات تلحقها وانت تستعمل معنى الوزن في مواضع اخر
وذلك حين تتكلم في الايقاع الشعري اذا بلغنا الى الموسيقى فمن الاقاويل ما ينبغي ان يورد النبرات فيه
عند تمام قول قول وذلك عند ما يكون الكلام قصيرا ويحتاج ان يكون الكلام مع قصره فخما فيتحلل اجزاؤه
القولية الصغرى بنبرات وكان هذه الاقاويل هي التي تسمى باليونانية اناسفى وماريعا واحوج الاقوال
الى النبرات هي القصيرة المتعادلة الاجزاء واما الطوال فيقل حاجتها اليها فانها تزداد بذلك طولا واعني
بالطويل من الاقاويل مثل ما تكون القضايا فيه كثيرة اجزاء الموضوع والمحمول ومثل ذلك ايضا في سائر اقسام
اللفظ المركب فيجب ان لا تحلل هذه الاقاويل الطويلة الى النبرات التي لا تنغم فيها وانما يراد بها الامهال

فقط

فقط وربما احتيج ان تحلل الالفاظ المفردة اذا كانت في حكم القضايا خصوصا حين يكون على سبيل الشرط والجزاء
كقولهم لما التمس اعطيت فتقول بين التمس وبين اعطيت نبرة الى الحدة وهو عند الشرط وتعقب اعطيت
نبرة اخرى الى الثقل وهي للجزاء وتشبه والله اعلم ان يكون هذا الجنس من الكلام باليونانية يسمى اياميس
ومن الكلام والعبارة ما يكثر فيها النبرات فيصير كالخز وكان ذلك قريب من الشعر وكان احسن للمغالطة
والتعجيب وهو شبيه بالاشعار الرباعية وذكر ان تراسوماخس اول من تكلم فيها او بها او نوع من النبرات
يأتي عند خواتم الفصول ويشتمل على هذه ويشبه ان يكون يسمى هذا فوزن ويجب ان يميز بينه
وبين النبرات الاخر المتحللة والمشددة وقارون كان امرا لا بد منها فيه وعن سائر تلك الاخرة ويجب
ان يكون مقرونا بالمقطع الممدود وليس المكتوب مثل الالف التي تكتب للشفعاء ويسمع بل الحرف الاخر
او في اعلموا ولا يسمع اليه بل المسموع المطابق واقوال العادات توجب في النبرات ودلائلها امورا لا نضبطها
كذلك في تلفيق الكلام وتصريفه وتسجيعه وغير ذلك لليونانيين في هذا الباب احوال لم نحصها ولم نقف عليها
وما نراها نحن ننتفع بها اليوم وللعرب احكام اخرى في جعل السجع قريبا من النظم وهو خمسة احوال احدها
معادلة ما بين مصاريع الفصول بالطول والقصر والثاني معادلة ما بينها في عدد الالفاظ المفردة والثالث
معادلة ما بين الالفاظ والحروف حتى يكون مثلا اذا قال يا جسيم قال بعده وعظامهم لا عرف عظيم والرابع ان
يناسب بين المقاطع الممدودة والمقصورة حتى اذا قال يا جسيم قال بعده مثلا نوال عميم ولم يقل موهب
عظيم وان كانت الحروف متساوية العدد والخامس ان يجعل المقاطع متشابهة فيقال يا جسيم ثم لا يقال
منيع بل يقال مناع عظيم حتى يكون المقطعان الممدودان بعيدان نحو هيئة واحدة وهو اشباع القافية واما التسجيع
ويشابه حروف الاجزاء فهو شئ لا يتعلق بالموازنة وهو خاصية للعرب وله غناء كثير في اللفظ وكل هذا لاحق
النثر الى النظم فهذا ما يقوله في الاوزان للخطابة وقد ذكرت هذه ايضا في التعليم الاول **فصل في وزن الكلام
المطابق واستعمال الادوات فيها والنبرات وما يجب من ذلك بحسب مخاطبة مخاطبة وما يحسن
مسموعا على الاشهاد وما يحسن في مجالس الخواص وما يحسن مخاطبة وما يحسن كتابة** قيل في التعليم
الاول انه يجب ان يكون الكلام الخطابي مفصلا اي ذا مصاريع ويكون المقاطيس كل واحد منها تاما بنفسه بل يجب
ان يكون كل واحد منها مسوقا الى المصراع الذي يليه الذي انما يتم به المعنى وهذا مثل ما قال الفصيح من العرب اتاك وما
يسبق الى النفس انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل من يسمع نكرا يعذر ان يوسعه عذرا فان كل مصراع
من مصاريع هذا الكلام يحتاج الى العقبة حتى يتم وهذه التفاصيل يحسن عند المخاطبة بالنبرات التي تقطع وتصل
ويجب ان يكون للكلام الخطابي عطوف وهو ان يكون اما الابتداء من لفظ او حرف ينتهي اليه سواء كان
على سبيل التكرير او على سبيل التجنيس وهو ان يكون المكرر وان كان لفظا مكررا في المسموع فهو مختلف
في المفهوم فان هذا يجعل الكلام لذيذا محصورا لحدود حاده تقف عندها الذهن ويجعله سهل الحفظ لكونه
ذا عدد انما يسهل بذلك حفظ الموزون وبالجملة فان المسجع والمعطف والموزون اقرب الى ان يثبت

في الذكر من غيره في الكلام ويجب ان يكون طول الاسجاع بقدر لا يبعد له ما بين الاطراف بعدا يمحى معه
تخيل السجع الاول وايضا فلا ينبغي ان يكون سريع الانقطاع قصيرا جدا وينبغي ان يكون التوصيل بين
المصاريع غير متباين ولا متفرقا فلا يتناسب والموصل هو الكلام الذي له مصاريع يتنفس فيما بينها
كما عند اسجاع المعاطف فهو كلام فيه تفاصيل بالفعل واما الذي لا تفصيل فيه فهو المصراع الواحد مثل
المصراع الاخر ويجب ان يكون مصاريع الاسجاع والاتصالات معدلة في القصر والطول فان القصير يسمى
الانسان لما يعرض من قصر مدة مطابقة الذهن اياه فان النهر والمعبر اذا قصر جدا لم يحتفل به ولم يعتد
للطفر عليه ولم يكن به اعتداد البتة واما الطويل فانه يمل وينسى اوله اخره ويعدل فيه عن الواجب
مثل المعبر الى الساحل اذا كان طويلا جدا لم يحسن ان يطفر عليه طفرة فان فعل لم يبعد ان يغرق في وسطه ومثل الطريق
اذا طال فان المترافقين يتركون مسالكتهم في ذلك الطريق ويحيدون عن مرافقته فالطويل مملول والقصير مستحقر ولا يكون
له استدارة اي اعتدال باجزاء يعود بعضها على بعض والكلام الموصول فربما كان اتصاله اقساما وسمي المقسم كقولهم
اني يعجبت من فلان الذي قال كذا وكذا ومن فلان الذي عمل كذا فهولاء اقسام المتعجب منهم وربما كانت الاقسام
الى التقابل كقولهم منهم من يشتاق الى المروءة ومنهم من يشتاق الى اللهو وكقولهم اما العقلاء فاحتقروا واما الحمقى
فالجوا والمقابلات التي اذا توافقت احدثت رونقا لظهور بعضها ببعض فالموصولات بعضها متقسمات
وبعضها متقابلات وبعضها مدافعات وهو ان يختلف اقسامها في الطول والقصر بعد ان يكون بينها نظام
وبعضها مصارعات وهي التي لها اطراف متشابهة ومبادي متشابهة وهي المسجع سجعا واحدا بان يكون
المقطع الاخير فيها واحدا او يكون فيها كلمة واحدة مكررة في اخر كل مصراع واوله واعلم ان العبارة المفهمة لذيذة
بما يفهم والاغراب مستكره لما لا يفهم ومن التغييرات الاستعارية اللذيذة ان ينسب الامر الى صفة الفاعل
دون الفاعل وخصوصا اذا كانت تلك الصفة توجب الامر مثل ان لا يقال المشايخ يفعلون الخيرات
بل يقال ان الشيخوخة يفعل الخيرات وهذه الصفة عامة كالجنس ويجب ان يستعمل الاستعارات
غير كثيرة التداخل وهو ان يدخل استعارة في استعارة وكذلك الاغرابات فانه ينبغي ان لا يمعن فيها فان
الامعان في الصنعة بعضه كما ان الامعان في السخيف من العبارة والسفساف منها يكون مسترذلا
وذلك هو الذي يفهمه كل انسان من ساعته وكذلك الذي يصعب فهمه ايضا مسترذل بل يجب ان يكون
العبارة بحيث تفهمها الاماثل دون سقاط الجمهور ويفهمونه متى اصاخوا اليه اصاخة متامل ولم يحوجوا الى نظر وفحص
فان هذا يكون غير قليل وان المعتدل وخصوصا اذا شحن بالمطابقات الماخوذة من المتقابلات لذيذ جدا وكذلك ايضا
اذا وقعت فيها استعارات لطيفة ليست شديدة البعد وكل ذلك ينبغي ان يكون بتامل ونظر واختيار للاوقع
وان يكون التغيير كانه يجعل الشيء قائما نصب العين ومدار جميع ذلك على ثلثة اشياء التغييرات والمطابقات
المتقابلات والافعال اما التغييرات فاحسن ضروبها ما كان المستعار منه يعادل المستعار له ويحاكيه محاكاة تامة
ولا يكون فيه شيء يظهر مخالفته للمقصود ومحاكاته من الجهة المقصودة والتغييرات اربعة تشبيه واستعارة

من الضد

من الضد كقولهم حوته للشمس وابو البيضاء للاسود واستعارة من الشبيه كقولهم للملك ربان البلد واستعارة من
الاسم وحده كقولهم للشعرى هذا النباح في السماء وكقولهم للحمل ذلك الناطح في السماء واما المتقابلات فبعضها اضداد
وبعضها كالاضداد والمتضايفات في تلك الجملة والصيغة المتقابلة يجعل الشيء كالمحسوس المشاهد واما الافعال
فهو ان يشرح الشيء المنصوب بحذاء العين ببسط افعاله ويقام افعاله مقامه وقد تركب الاستعارة مع شرح
الفعل ويحسن كما يقال للرجل الصالح انه مربع الجوانب اي معتدل فهذا استعارة وبسط الفعل ومن انواع
الاستعارة اللفظية ان يجعل افعال الاشياء الغير المتنفسة كافعال ذوات الانفس كمن يقول ان الغضب
لجوج وان الشهوة ملحة والغم غريم سوء واحسنه ما لا يبعد ويكون قريبا مشاكلا ولا يكون ايضا شديد الظهور
فان المشابهة القريبة ليس ينتفع بها في التغيير فقط بل وفي العلوم على ما قد علمت وكثير من الالفاظ الاستعارية
النادرة المستطرفة خطابا يعجب ان يستعمل في الكتابة ومن ذلك الافراطات في الاقاويل كقولهم اجمع اهل الدنيا
وكقولهم انت وذاك من التغييرات الحسنة لانه يتحدث عن امر بحيث ظاهره لا يكون حجة على القائل و
يعتقد في الضمير انه انما يعني به معنى ما بلا شك فيه من غير ان يكون اقربه ومن ذلك نكتة وهو ان يقول القائل
بقوله على ظاهره وكانه يقر بان غرضه ذلك المعنى لكن الاحوال تدل على ما يريد بظاهره وربما كان السبب فيه اتفاق
الاسم بل اكثر ذلك باتفاق الاسم ومن الملح في ذلك ان ينقض الشيء نفسه ويروج كقول القائل الاحسن بنا ان نموت
قبل ان يفعل ما نستحق به الموت فان قوله الاحسن بنا ان نموت هو نفس الدلالة على استحقاق الموت فكانه
قال نحن نستحق الموت قبل ان نستحق الموت وامثال هذه الاشياء يروج اذا كانت موجزة مبنية فان
بسطت سمجت ويجب ان تكون المقابلة فيها لطيفة غير مصرح بها تصريحا ويجب ان يكون لمثل هذا
القول وجه يصدق به دون وجه المجاز الذي ليس هو صدق به اي وجه لمجازيته فان هذا القول الذي يحتمل
به له وجه يصدق وليكن لذلك اذا اتضح بذلك الوجه وبذلك الشرط لم يكن له روعة كما لو قيل ينبغي ان
يموت قبل ان يستحق الموت القبيح بالجنطة وليس الاستعارات كلها في الافعال والاوصاف بل قد يكون
في المسميات ويقع اذا احسن منها الموقع اللطيف كمن قال عن الترس صحفة المريخ وهذا على سبيل التركيب
واما على الاطلاق فاذا سمي الترس صحفة او سمي الترس صحفا لم يكن له موقع من القبول وربما لطف موقع ما يجتمع فيه
الامران من الاستعارة للاسم الاستعارة للصفة والفعل كما قيل ان فلانا يشبه قردا من وقد يخطئ
الشعراء في التشبيه اذا ابعدوا وقبحوا كقول القائل ان ساقه ملتفيان كالكرفس فان التشبيه من جملة
التغيير فان التغيير منه استعارة بسيطة ومنه تشبيه بسيط ومنه مثل يضرب من الاغرابات الواقعة
بكثرة التركيب هي تعبيرات بحسب القول لا بحسب اللفظة المفردة ومن افراطات الاشياء التي تقال للتعظيم
مع العلم بكذب من يدعيها او وصف من يصفها قول الناس لو اعطيت مثل هذا الرجل ذهبا ما رغبت في
نكاحها وقال بعضهم ان الزهرة لا تشبه بهذه اي حسنها احسن من الزهرة فهذه ليست امثالا ولا تشبيهات
ولا استعارات فانه ليس يعني هذا المعنى ويعبر عنه بغير لفظه بل هي اكاذيب ظاهرة وهذا الصنف

قريب من المواقع في الخطابة واقبح من ذلك ما كان في المكتوبات فان هذه افراطات قد يقال قولا
بصرم واما في الرسائل المكتوبة فان مثالها يقبح لانها تخلد والمخلد يقبح فيه ما يدل على السرق وعلى المجازفة بالقول
وليس ايضا حال الخطبة المشورية والمدحية التي تخطب بها على راس الملا ويراد فيها التفخيم والتصوية كما
يقال وحال المشورة التي تحكم بها واحد عند واحد بمنزلة واحدة فان الخطبة تحتمل من الافراطات ما يقبح ان
يخاطب به الواحد على سبيل المشاورة وعلى كل حال فانه يلزمنا ان نعرف الوجه الاجود في المخاطبة والوجه
الاجود في الكتابة وما يليق بكل واحد منهما حتى اذا انشانا وناظرنا استعملنا الاول واذا احتجنا ان نجيب
الرسائل استعملنا الوجه الثاني ولم يضطر الى السكوت اضطرار من لا يكتب واعلم ان اللفظ المكتوب ينبغي ان
ان يكون اشد تحقيقا واستقصاء في الدلالة واللفظ المخاطب به يكون اشد اختلاطا باخذ الوجه والنفاق
المذكورين سواء كان خلقيا او انفعاليا والمنافقون الاخذون بالوجوه شديد والحرص على قراءة الكتب النافعة
في اخذ الوجوه والكتاب على قراءة الكتب النافعة في تجويد اللفظ والشعر ايضا كذلك وما يسمع ولا يقراء
ينسى ولا تتصدى لنقد الفكر ولا يلزم من تصحيحه ما يلزم من تصحيح المكتوب ولهذا ما كان كثير من الكتاب المهرة
لا يجيدون الاقناع بالمخاطبة وكثير من الخطباء المقنعين المفلقين لا يحسنون يعلموا فاذا بهم اقناعا والسبب
في ذلك ان المنافقة شديدة الموافقة في المنازعات والمفاوضات وشبهها احوال اخرى مثل استعمال الرباطات
باختصار او تكرير القول الواحد استظهارا وليس شيء من هذا ملايم الكتابة واختلاط اخذ الوجوه بالتعبيرات
شديد المعونة في الاقناع لانهما يتفقان جميعا على تضليل الذهن ويكون ترك النفاق كالاخذ ببعض القوة واستعمال
النفاق كالاخذ بالتلطف والالتماس وكذلك اذا استعملت الالفاظ مجردة عن الرباطات فقال مثلا وافيت
طلبت بالوقف ولم تدل باللفظ على المقصود بل بالاشارة والهيئة والنغمة والسعل المزيل والتعجيل الحذر من
هذه الابواب واعلم ان الاختصار في تلك الرباطات هو اختصار لفظي وليس اختصارا معنويا فان
الرباطات تجعل الكلام الكثير كالواحد وتركه يجعل الكلام مفرقا مكثرا فيوهم معاني كثيرة كمن لا يقول وافيت ولقيت
وطلبت بل يقول وافيت لقيت طلبت فان هذا يوهم كانه عمل امرا كثيرا وقد يحسن في الخطبة تصديقهم الغرض الذي
يصار اليه وخصوصا في المشورية فان الخطب على رؤس الملا تكون في الاكثر مشورية وقد يكون منافرية
وقد علم ذلك خطباء العرب مثل خطبهم في الفتوح التي يبتدلون بها فيقول الحمد لله معز اوليائه قاهر اعدائه فيقدم
شيئا كالرسم قبل التصوير يوقف منه على الغرض فان الجميع كلما كان اكثر احتاج الى تفهيم اكثر واقناع احق وذلك
ان تصديق الاكثر والجمهور العامة بالشيء سهل وانما يتعسر تصديق الخواص البحت اذا انفردوا بالمباحثة وتفهيم
الاكثر صعب وانما يسهل تفهيم الخواص البحت والقول الخصوصي يحتاج ان يجعل قولا سديدا التقريب من الغرض
وان يكون اللفظ فيه سديد المطابقة للمعنى لا سيما حيث لا يكون كالخطبة بل يكون بين يدي حاكم واحد ومجلس
الخواص وذلك لان تكلف الخصومة في مثل هذا الموضع يكون ايسر منه على راس الملا المزدحم فان مثل هذه المواضع
يحتاج الى عمل واحد من الخطابة وهو حسن العبارة ولا يحتاج الى كثرة الاستعارات والتشبيهات والتهويلات

كما يحتاج

كما يحتاج اليها الخطبة التي على المنابر وعند المحافل بل الاشتغال في المشاجرة التي تكون في مجلس خاص يجب
ان يكون مقصورا على اظهار الغرض الخاص بالامر وان يظهر بالقريب منه وحتى لا يكون الشاكي منها ايضا قد بعد
عن المراد وذلك لان القضاء في المجلس الخاص مصرح مهذب لا يحتاج فيه الى التكلف الذي يحتاج اليه في المحافل
فلذلك لا يجد المعتادين للخطبة على رؤس الملا يجيدون في المجالس الخاصة انجاحهم على المنابر لان النفاق والاخذ
بالوجوه هناك احسن واروج لان ما يراد به مخاطبة الجمهور فقد يكون شيئا غير ذلك التحقيق جدا لان ما يراد
ان نفهمه جماعة تكون بحسب الاقرب الى الفهم ارذلهم واما ما يخاطب به الخواص فهو شيء اخر فان كان المراد
بالخطاب العام هو التبكيت ليس التحقيق فالنفاق انفع من الاستقصاء واما اللفظ المرذول اي المكتوب الذي ليس
بمسموع فمنه الرسائل ولا يحتاج فيها الا الى العراء ومنها السجلات التي يجلدها القضاة والخطباء ولا تطلب فيها
غاية التعظيم والتفخيم للكلام فانه مبغوض بل ان يكون جزؤا في الكلام مهذبا واذا اشتمل على التحميد والعظة فينبغي
ان تكون العبارة عنه على ما بينا فيما سلف ويجب ان يكون اشد الكلام تقويما لان السجل اشرف من الرسالة
وابقى واشد احتياجا الى العرض فينبغي ان تكون الفاظه الفاظا مشهورة غير غريبة ليس من المشهورات السفسافية
ولا ينبغي ان تكون فيها اضمارات كثيرة فانها تردها الى الغرابة عن الشهرة والاختصار يفقدها العرض في امثالها
ولا بد من ان تخلط بها ايضا اشياء لطيفة من التغييرات المعتادة وقليل من الغريبة وشيء من الوزن الخطابي
على الجهات المقنعة المذكورة **فصل في اجزاء القول الخطابي وترتيبها وخاصيتها في كل باب من الابواب الثلثة
وما يفعله المجيب فيها** ويجب ان نعرف الان حال النظم والترتيب فنقول ان الخطابة تتعلق بامرين الشيء الذي
فيه الكلام والحجة التي تتبين ذلك الشيء وبالجملة دعوى وحجة وللاقاويل الخطابية صدر واقتصاص وخاتمة والصدر
هو كالرسم للغرض الذي ينحى نحوه من الامر والاقتصاص كالرسم للتصديق كانه ذكر ما كان وما يقتضيه كونه بالاجمال والتصديق
هو الاحكام والخاتمة هو جمع ثانيث وتذكير دفعة واحدة على سبيل التوزيع للقول والاقتصاص لا يحتاج اليها
في المشورة لان الاقتصاص اقتصاص الامر الواقع فينسب الى انه حسن او قبيح كما في المنافرة واما عدل
وجور كما في المشاجرة واما المشورة فليس فيها ما يحكى فيشكى او يحمد او يذم وليس فيها منازعة ومواثبة
بل دلالة على مصلحة قائلة واذا فعبر عن هذه الصورة عادت شكاية لكن الصدر يحسن جدا في المشوريات ليكون
الانذار قدوما على الغرض فيه حمله ما ثم لا يزال يستبرى حاله بالمقايسة بين الحجج الموردة في المشاجرين في امره
وكذلك الخاتمة كقوله وقد قلت ما عندي من المصلحة والان فالراي رايكم وبعض الشكايات لا تطول بالاقتصاص
وذلك اذا اريد ان يؤخر الكلام ثم الصدر والاقتصاص والخاتمة هي اقاويل يتلقى بها السامعون دون الخصم وانما
يتلقى الخصوم بالتصديقات والتصديقات تكرر وتطول للتذكير والتفهيم لا لان التكرير جزء من الخطبة ويشبه
الصدر الى الكلام كله نسبة التسجيح الى الاقاويل والترنم الزمري قبل افتتاح الزمر الى الزمر وكذلك من اراد من المتعلمين
للكتابة ان يحدد صورة ما يكتبه فانه يرسم بالنقط اولا ثم توسع الحروف ويحسن الصدر في المدح والذم مثل قول القائل
بالحري ان يتعجب الناس من فضيلة اليونانيين ثم تقص بعد ذلك في عد فضائلهم وتصحيحها وكذلك في المشورة

ان يقول بالواجب ان يكرم اهل الفضائل ثم يتخلص منه الى الانسان الذى يريدان يذكره ويشير باكرامه وفى الشكاية
ايضا كما يقول الان قد بلغ السيل الزبى وكما يقول وبعد فقد طال ما قيل سمن كلبك يأكلك وتصدير الخصومة
اولى بالطول وليس الصدر مما تقدمه الخطباء فقط بل الشعراء والمجيدون اللهم الا ان يكون الامر قليل الخطر بل فى
كل باب منها فيكون ترك التصدير فيه اولى لان التصدير بالعظايم من الامور واما الحيل الخارجة
عن الامر فوجه فايدتها هو على ما علمت فمن ذلك ما يتعلق بالمتكلم بان يثنى على نفسه ومنها ما يراد به تخييل الامر
على الوجه المراد وذلك مثل ما يراد به اظهار نقيصة الخصم والضد فاما الشاكى فيحسن ان يستعملها بدءا فيقرر فضيلته و
خسيسة خصمه واما المجيب الشاكى فانما يجب عليه ان ينحو نحو صريح الجواب عن الشكاية فى اول الامر فانه متوقع ثم بعد
ذلك ياتى بالحيل والذى يهجو او يقابل المادح فينبغى ان يقدم التصديق بسرعة لتعظيم القبح فان الترتيب
بالجميل احمل والمغافصة بالقبيح اوقع ثم ياتى بالحيلة واما الشاكى فلا بد فى ان يصدر او تطول واما استدراج
السامع فهو بتقريب وبسط تارة وتبعيد واحاش اخرى وليكن التقريب متوسطا فلا يحسن الان وكذلك
باستيناس وتحبيب تارة وضد ذلك اخرى والتحبيب انما الحيلة الظاهر بحيث يصور الخير ويوجبه والقرابة
والمنزلة وحسن المنظر فيجب ان يوهم كل ذلك فان كان التحبب لا ينفعه ولم يكن من شانه فالاحرى ان يقتصر على
التصديق والسامع الاحمق اطوع للاستدراج منه للتصديق وكذلك يجب ان يتلطف لمثله بالتصدير لتجاب
للقلب والمرتن والمعظم واعلم ان الافتتاح بالمحسنات جدا والعامات الموحشات فى الشكايات اقبح مسقط لرونق القائل
كتصدير بعض الشاكين بانك ستخلص عن قريب منى بموتى او تقول فى المشورة قد يكاد ان يلحقنى نكبة بالفعل
فحينئذ يفقدون مثلى فهذه المصيبة ليست لى وحدى بل ولكم والتصدير من الاشياء التى انما يراد بها
السامع لذلك ما صار اكثر الناس يشتطون لتطويله وان يزيدوا فان النفوس من السامعين يشتاق الى التصريح
لكن الامعان فى التصدير واطالته من الحانق الضعف عن البوح والعجز عن التصريح مثل العبيد الذين يسئلون شيئا
فيجانون بما نطيف به دون ما يسئل ومدح السامعين نافع للاستدراج واما الخطبة اذا عدت نحو
الشكاية فليس يحتاج فيها الى كثير من التصدير لان اكثر هذا يكون فى الامر المشهور اللهم الا ان يكون السامع
والخصم عرف قدر الامر فيحتاج ان ينبه قدره بالتصدير واما مقاومة الشكاية فتارة ان يقول لم يكن وتارة
ان يقول كان ولم يضر والانكار يكون ما يشكى اصلا فهو على وجهين لانه اما ان ينكره اصلا او ينكر كون جميع ما قال
فيقول ولا كل هذا وانكار الضرر على وجهين اما ان ينكره اصلا ويقول لم يكن الضرر عظيما وايضا من الانكار
ان يقول لم يكن قبيحا بل كان واجبا او يقول لم يكن لها كثير مقدار قبيح ووجه اخر ان يدعى الخطاء والزلة
ووجه اخر ان يقول هذا كثير الشكاية بالجزاف فقد شكانى او شكا فلانا ولم يكن من ذلك شئ وموضع اخر
ان يقول كانت بينى جبلة فيما فعلته وان كنت اذنبت فقد كانت فيه مصلحة لك كالذى يحنث فى يمينه
فيرى وجه التخلص ان يدعى نية مضمرة تخالف الظاهر من الحلف ونحو اخر ان يقابل السيئة المشكوة بحسنات
مشكورة فان هذا يوهن الشكاية وقد يقابل هذا فيقال والدهاة اذا ارادوا ان يضروا اعروا المضرور

اخو الشكاية مناكاة

اولا بالمنافع ليومنوا ويقال لو اساءت فعلا فقد اساءت شكايته وهذه المقابلة عجيبا للشاكين
ونسبه اياهم الى التزوير والسعاية ثم يقال ان الساعى يمدح عند المسعى اليه يسيرا ويهجا عند الناس كثيرا و
المعتذر اكرم من الشاكى فان المعتذر ينحو نحو الفضيلة ويثبت العدل والشاكى ينحو نحو المذمة ويحاول ان
يثبت الامر الخسيس الذى هو الجور والاقتصاص هو اجارطا يراد ان يظهر ويوضح بعد ولكن لا على ذلك النسق والترتيب
بل باشارة حريه وربما كان الاقتصاص مخلوطا بشئ غير صناعى وربما كان مخلوطا بالصناعى وما كان الاقتصاص
كالرسم للتصديق وكان شيئا يحتاج ان يثبت فى الذهن اولا الى ان يسمع ويرى فيجب ان لا يراعى فيه حقوق الترتيب
فيخرج به عن الغرض فيه وكثير من الاشياء ظاهرة ولا يحتاج الى اقتصاص بجمل لان الجملة من امره ظاهرة انما الحاجة فيه
الى اتباع التصديق بالتفصيل فذلك هو المطلوب ومثلا اذا كان يخطب فى مدح انسان ذلك الانسان معروف
بمدح الناس اياه ومجهول المادح بالتفصيل فاذا وقع الاقتصاص قبل التفصيل لم يفد معرفة شئ ليس عند
الناس معرفه مما يجب ان يفاد بالقول حتى يعتقد فاذا لم يحتج الى ذلك فالاولى ان يعرض عنه ويشتغل بالبيان
فمثل هذا لا يحتاج الى اقتصاص اللهم الا ان يكون الحاكم غريبا فيحتاج ان يفعل ذلك ويجب ان ياتى الخطيب
فى المديح بالتصديقات الماخوذة فى المديح من الافعال والاوصاف الخاصية بالممدوح فيها بعظم الفضيلة واما
الامور الاتفاقية والخارجية فيوتى بها للتاكيد التصديق كما يقال وبالحرى ان يكان وهو ولد الفاضلين فاضلا
والمشورة تشارك المدح كما علمت وبادنى تغيير لفظى يصير المدح مشورة كما اذا قلت فاضل هو لانه يفعل كذا او كذا
كان مدحا فان قلت افعل كذا وكذا تكن فاضلا كان مشورة واما الممادح البحتة فقد تنقلب الى المشورة من وجه
اخر بان يقال لا تعتمد الجد بل الكد فينقلب هذا فى المشورة الى مكان المذموم وذلك لان المدح الحقيقى ايضا انما هو
بالامور المكتسبة لا الاتفاقية ولذلك قد ينقلب المشورة التى ذكرناها مدحا فيقال انما يجب ان يمدح مثل
فلان المدرك بجده لا بكده ولا شك فى ان القلب ربما اخرج الى باب الضد والاولى بالصدر والاقتصاص ان يكون
معتدلا وان لا يخلط به التصديقات فيشوش النظام واذا خلط الاقتصاص بذكر فضيلة القائل مهد الاصغاء
الى قوله التصديق ويكون تلك الفضيلة التى يذكرها من النحو الذى يلتذ به الحاكم واما المجيب فلا يحتاج فى المشاجرة الى
اقتصاص كثير وخصوصا اذا انكر الامر اصلا وانكر الضرر وحيلته ان يورد حججا فى تصحيح انكاره برد ما على الشاكى
او فى الزامه التصفح ويجب ان يكون الاقتصاص وخصوصا فى المعتذر لطيفا مقبولا فيه كلام خلقى يدل على الخير
ويدعوا اليه فيفيد المتكلم سمتا ومحلا وهيئة محمودة وذلك يوهم انه لا يختار الا الخير فان الكلام الخلقى يتعلق بالاختيار
ولذلك ليس فى التعاليم قول خلقى يتعلق بجميل او قبيح او نافع او ضار اللهم الا عند بعض اصحاب سقراط و
قد يستعمل الاقاويل الخلقية دلائل على خلق الخصم مثلا اذا قيل انه يتكلم ويمشى معا فيدل ذلك على انه برق عجول
وانه لا يتكلم عن روية بل يعتمد المجازفة لان الاحوال الخلقية يستند الى هيئات الاختيار واذا لم يقع بذلك
تصديق دل عليه بعلامة وعلة ومثال مما يفعله وايضا فقد يجب على المجيب ان يرذل الاخذ بالوجوه بان
يقول هذه حيلة وهذا شأن الطاعنين والاقتصاص لا يدخل فى المشورة كما قلناه مدارا الا بالعرض حين يعزم على

ذكر انه كان وافتصاصه والاحتجاج على حالة وما يلزم من الخير او الشر ثم ينتقل عنه الى المشورة وكذلك اذا ابتدا
بضرب مثل او بعلاج ثم انتقل الى المشورة فيحتاج ان يصحح ما تقتضيه ان كان منكرا وخصوصا الشاكي اذا كان خصمه
ينكر اصل الفعل واما اذا سلم ثم جحد انه ضر بما فعله او ادعى انه عدل فيه وانه كان السبب فيه خصمه وانه ابتداه
به فقد ضيق على نفسه الاحتجاج وخصوصا في الاخير من الوجهين وذلك حين يعترف بالفعل وبالضرر ويدعي الاستحقاق
فانه يجعل المشكي هو الشاكي فيحتاج ان يبين امورا واما اذا جحد الاصل فقد ضيق الامر على شاكيه والمجاراة في المشورة
هي اما في ان الامر لا يكون ولا ينفع او يكون ولا ينفع ولا يكون بعدل وان المشار اليه مما يحتاج اليه في الامر وانه
يجب ان يكون لا لهذا التحويل على نحو آخر والدلائل نافعة والامثلة انفع في المشورات بمقايسة ما يكون بما قد
كان واما الضمائر فهي في الخصومية انفع فان المثالات قليلة النفع فيها لان المشكو كاين وداخل في الوجوه
فيجب ان يغير نظام الضماير على ما قيل في الجدل وفي بعض المواضع يجب ان يذكر على الترتيب اذا كان الكلام
قويا فيديه الترتيب ايضا حجة ولسد ذكر من علم الجدل ما ينبغي ان يعتمد عليه في ذلك واذا اردت ان تحدث
انفعالا فلا تأت بضمير البتة فانهما متمانعان فان الانفعال يشتغل عن الضمير والضمير يشتغل عن الانفعال
فان الانفعال يتقرر بالتخيل والالم ويميل بالاختيار الى حال والضمير يجبر اجبارا من غير اختيار والمشورة اصعب
من المشاجرة لان القول في المعدوم اصعب من القول في الموجود والتعلق بالشريعة في المشاجرات
باب قوي لان الاحتجاج به مؤكد ولا يحسن على مخالفته ورده كما يحسن على رد سائر المقدمات اللهم الا ان يقع من
الخصم تشكك في امر الشريعة نفسه واما المحمودات في الظاهر فيصلح جدا في المدح والتوبيخ انجع من التعبيد
لما فيه من الاحداث الالم واحلال الصغار بالمخاطب واما كلام الخصم فبعضه ينتقض كما علمته بالمناقضة وبعضه
بالمعارضة بقياس اخر واذا قاومت في المشورة والخصومة فيحسن ان يبتدئ ببعض ما قاله الخصم ثم تقصد
الى اثبات نقيض ما حاوله فان المشير اذا ابطل مشورات غيره اصغى جدا الى مشورته اصغاء ليس كما لو
ابتداء بالمشورة خاصة اذا كان ما يشير به منجحا شديدا مؤيدا بالتصديق البالغ وينتفع بان يقول في جوابه
للشاكي ان المصر على الشكاية لا يلتفت الى المعذرة فانك سليط فيصح تماحكه في كل شيء او يعتذر على
العلية ويحسن الكلام فيصدق عند الناس ولا يصدق عند الله او يقول انت لجوج معزى بالاطالة
او يقول انت ابله لا تعرف ما تقول والعجب من اشتغالي بك **فصل في السؤال الخطابي وانه اين
ينبغي وفي الجواب وفي خاتمة الكلام الخطابي** فلنختم هذا الفن بذكر كيفية السؤال والجواب وكيفية الخاتمة
اعلم انه ليس بنا الخطابة على السؤال عن المقدمات وقد عرفناك هذا فيما سلف ولكن السؤال فيها ايضا مواضع
نافعة فمن ذلك السؤال عن الشيء الذي ان اجيب فيه بنعم لزم الخصم شيء في خاص ما يقوله وان اجيب
بلا كان ذلك او ما يلزم عنه عند السامعين قبيحا مستنكرا او بالعكس والثالث ان يكون القائل
واثقا انه لا يجيب الا بطرف وان ذلك الطرف نفس الضمير الذي ينتج المطلوب كقولهم اليس دخل الدار
بغير اذنه وقد منع دخوله المتاع حين يعلم المخاطب ان الآخر يعترف به ويسلمه وكما يجيب بنعم فيوجد عليه

فينتج انه

فينتج انه اذا لص والاول يقارع هذا بان ذلك الجواب يلزمه شنعه وهذا يلزمه المطلوب وهذا نافع
حيث لا يمكن للمتكلم اثبات الشيء الا بتقرير الخصم به وايضا اذا وثق بانه يجيب جوابا فيه تناقض فيتعجب
من بلهه وايضا اذا كان السؤال ذا وجوه ومنع المجيب ان يفصل تفصيلا طويلا فاذا سئل ولم يفصل الزم
وان مال الى التفصيل والتطويل امل فجاوهم انه الى المجيب قد يبلد ويشوش فان الجمهور لا يفطنون للتفصيل
انما يعجبهم من الجواب ما كان جزما وفصلا نعم او لا فاذا ابتلي المجيب عند الذهاب بمثل هذا فاحصر واجاب
بلا تفصيل قطع وان اخذ يفصل اوهم انه يتعلق بحواشي الكلام والهذيان وقد ضاق عليه المجال والمسائل
الخطابية ايضا قد يكون مهملات والذي يوجب ان الحقيقة موجبات يتوقف في امر المهمل والتوقف
يوهم الاحتمال للتخلص عن الالزام ويجب ان لا يكون السؤال المقصود قريبا في الابتداء وعلى ما قيل في طوبيقا
واما الجواب فيجب ان يتحرز فيه مقابلة اعراض السائل وسائر ما قيل في طوبيقا ويجب ان لا يسئل عن النتيجة
ولا عما بعد النتيجة للعلة المذكورة في طوبيقا وقد يستعان بالهزل في اوقات الضرورة وبالمزاح وقد قيل
في موضع اخر في المزاح وان الذي يليق بالكريم منه غير الذي يليق بالخسيس وان الذي يليق بالكريم منه التعريض
وهو تمكين المعنى دون التصريح ويجب ان يكون مشيرا به الى التفصيل بنفسه وتخسيس خصمه واستلاح
السامع واما المواضع والانواع والتعظيم او التصغير والالميات والخلقيات واجزاء الخطبة والمقامات
فقد علمتها مما سلف في هذا الكتاب والذي يليق باخر الخطبة وهو الخاتمة ان يكون مفصلا غير مخلوط بما
قبله مثل الصدر وخصوصا في المشوريات وهو ان يقول هذا هو الذي قلته وسمعتموه والحكم
اليكم كما يقال عندنا اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم انه غفور رحيم ❁ تم الفن الثامن من
الجملة الاولى من المنطق وهو في الخطابيات ❁ والحمد لله حق حمده ❁ بسم الله الرحمن الرحيم ❁

**الفن التاسع من الجملة الاولى في المنطق فصل في الشعر مطلقا واصناف الصيغ الشعرية
واصناف الاشعار اليونانية** نحن نقول اولا ان الشعر هو كلام مخيل مؤلف من اقوال موزونة متساوية
وعند العرب مقفاة ومعنى كونها موزونة ان يكون لها عدد ايقاعي ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول
منها مؤلفا من اقوال ايقاعية فان عدد زمانه مساو لعدد زمان الاخر ومعنى كونها مقفاة هو ان يكون الحروف
التي يختم بها كل قول منها واحدة ولا نظر للمنطقي في شيء من ذلك الا في كونه كلاما مخيلا فان الوزن ينظر فيه اما
بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما بالتجربة بالجزئية وبحسب المستعمل عند امة فصاحب
علم العروض والتقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي وانما ينظر المنطقي في الشعر من حيث هو مخيل والمخيل
هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط عن امور وتنقبض عن امور من غير روية وفكر واختيار وبالجملة
تنفعل له انفعالا نفسانيا غير فكري سواء كان القول مصدقا به او غير مصدق به فان كونه مصدقا به او غير مصدق به
غير كونه مخيلا او غير مخيل فانه قد يصدق بقول من الاقوال ولا ينفعل عنه فان قيل مرة اخرى وعلى هيئة
اخرى فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا وربما كان المتيقن كذبه مخيلا واذا كانت محاكاة الشيء

بغيره يحرك النفس فهو كاذب فلا عجب بان يكون صفة الشيء على ما هو عليه يحرك النفس وهو صادق
بل ذلك اوجب لكن الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق وكثير منهم اذا سمع التصديقات استنكرها وهرب
منها وللمحاكاة شيء من التعجيب ليس للصدق لان الصدق المشهور كالمفروغ منه ولا طراء له والصدق المجهول
غير ملتفت اليه والقول الصادق اذا حرف عن العادة والحق به شيء يستانس به النفس فربما افاد التصديق
والتخييل وربما شغل التخييل عن الالتفات الى التصديق والشعورية والتخييل اذعان والتصديق اذعان لكن
التخييل اذعان للتعجب والالتذاذ بنفس القول والتصديق اذعان لقبول ان الشيء على ما قيل فيه فالتخييل
يفعله القول لما هو عليه والتصديق يفعله القول بما المقول فيه عليه ان يلتفت الى جانب حال المقول فيه والشعر
قد يقال للتعجيب وحده وقد يقال للاغراض المدنية وعلى ذلك كانت الاشعار اليونانية والاغراض المدنية
هي في واحد اجناس الامور الثلثة اعني المشورية والمشاجرية والمنافرية ويشترك الخطابة والشعر في ذلك
لكن الخطابة يستعمل التصديق والشعر يستعمل التخييل والتصديقات المظنونة محصورة متناهية يمكن ان
يوضع انواعا ومواضع واما التخييلات والمحاكيات فلا يحصر ولا يحد وكيف والمحصور هو المشهور والقريب
غير كل ذلك المستحسن في الشعر بل المستحسن فيه المخترع المبدع والامور التي تجعل القول مخيلا منها امور
تتعلق بزمان القول وعدد زمانه وهو الوزن ومنها امور يتعلق بالمسموع من القول ومنها امور يتعلق بالمفهوم
من القول ومنها امور يتردد بين المسموع والمفهوم وكل واحد من المعجب بالمسموع او المفهوم هو على وجهين لانه
اما ان يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللفظ فصيحا من غير صنعة فيه او يكون نفس المعنى غريبا من غير صنعة فيه
الا غرابة المحاكاة والتخييل الذي فيه واما ان يكون المتعجب منه صادرا عن حيلة في اللفظ والمعنى اما بحسب البساطة
او بحسب التركيب والحيلة التركيبية في اللفظ مثل التسجيع ومشاكلة الوزن والترصيع والقلب واشياء
قيلت في الخطابة وكل حيلة فانما تحدث بنسبة ما بين الاجزاء والنسبة اما المشاكلة واما المخالفة والمشاكلة
اما تامة او ناقصة وكذلك المخالفة اما تامة واما ناقصة وجميع ذلك اما ان يكون بحسب اللفظ او
بحسب المعنى والذي بحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة الدلالات او القديمة الدلالات كالادوات
والحروف التي هي مقاطع واما في الالفاظ الدالة البسيطة واما في الالفاظ المركبة والذي بحسب المعنى فاما ان يكون
بحسب بسايط المعاني واما ان يكون بحسب مركبات المعاني ولنبدا من القسم الاول فنقول
ان الصيغات التي بحسب القسم الاول نسبة مقاطع تتكرر في الاجزاء وتداخل الادوات واما الصيغات
التي بحسب القسم الثاني فالمشاكلة التامة فهو ان يتكرر في البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر مخالفة
التصريف والتي بالمشاكلة الناقصة ان يكون مقارنة الجوهر او مقارنة الجوهر والتصريف
ومثال الاول العين والعين مثال الثاني الشمل والشمال مثال الثالث والرابع الغارة والهارف
او العظيم والعليم او الصالح والسابح او السهاد والسهاد وهذا هو التشاكل الذي في اللفظ بحسب ما هو
لفظ وقد يكون في اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان اشتهرا مترادفين او احدهما مقولا على مناسب الاجزاء

فالتي صح

ذلك صح

او مجانه

او مجانه واستعمل على غير تلك الجهة كالكواكب والنجم فيراد به البيت والسهم والقوس يراد به الاثر العلوي
واما الذي بحسب المخالفة فاذ ليس لفظ يخالف اللفظ من جهة لفظية فاذا ان خالف فمعناه ما يخالفه وهو المعنى الذي
يكون اشتهر له فتكون الصيغة التي على هذا السبيل في الفاظ او لفظين يقع احدهما على شيء والاخر على ضده او ما يظن
انه ضده وينافيه او ما يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به وقد استعمل على غير تلك الجهة كالسواد الذي هو العرى
والبياض او الرحمة وجهنم وما جرى مجراه واما الصيغات التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكلة فان
يكون لفظ مركب من اجزاء ذوات التصريف في الانفراد ويجتمع منها جملة ذوات ترتيب في التركيب ويقاربه مثله
او يكون التركيب من الفاظ لها احد الصيغات التي في البسيط ويقاربه مثله والذي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه
مخالفة ترتيب الاجزاء بين جملتي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة فيهما او اجزاء غير مشتركة فيهما واما الصيغات
التي بحسب القسم الرابع اما الذي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة
واما الذي بحسب المشاكلة الناقصة فان يكون هناك معان مفردة مضادة او مناسبة كمعنى القوس والسهم
ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك
في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل مثال الثاني القوس والسهم مثال الثالث
الطول والعرض مثال الرابع الشمس والمطر وربما صرح بسبب المشاكلة وربما لم يصرح واذا صرح فربما كان بسبب
الامر في نفسه وربما كان بحسب الوضع والمخالفة اما تامة في الاضداد وما جرى مجراها واما ناقصة وهي
بين شيء ونظير ضده او مناسب ضده وبين نظيري ضدين او مناسبتهما وربما كانت المخالفة بسبب
مذكور وربما كانت في نفس الامر واما الذي بحسب القسم الخامس فاما في المشاكلة فان يكون معنى مركب
من معان واخر بغير متشاكل تركيبهما او يشتركان في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان يتخالفا في التركيب
او الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بالشركة في الاجزاء او يدخل في هذه القسمة وكقولهم اما كذا وكذا واما
كذا وكذا والجمع والتفريق كقولهم انت فخلان بحر لكن انت للعمارة وذلك للزعافة وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
برحا وبقي برجا الحمافة وكشف الصواعق فهذه هي عدة الصيغات الشعرية على سبيل الاختصار واليونانيون
كانت لهم اغراض محدودة يقولون فيها الشعر وكانوا يخصون كل غرض بوزن على حدة وكانوا يسمون
كل وزن باسم على حدة فمن ذلك نوع من الشعر يسمى طراغوذيا له وزن ظريف لذيذ يتضمن ذكر الخير والاخيار
والمناقب الانسانية ثم يضاف جميع ذلك الى رئيس يراد مدحه وكانت الملوك فيهم يعني بين ايديهم بهذا الوزن
وربما زادوا فيه نغمات عند موت الملوك للنياحة والمرثية ومنه نوع يسمى ديثرمبي وهو مثل طراغوذيا
ما خلا انه لا يخص به مدح انسان واحد وامة معينة بل الاخيار على الاطلاق ومنه نوع يسمى قوموذيا
وهو نوع يذكر فيه الشرور والرذائل والاهاجي وربما زادوا فيه نغمات لتذكر القبايح التي يشترك فيها
الناس وساير الحيوانات ومنه نوع يسمى ايامبو وهو نوع يذكر فيه المشهورات والامثال المتعارفة
في كل فن وكان مشتركا للجدال وذكر الحروب والحث عليها وفي معاني الغضب والضجر ومنه نوع يسمى

ا. شانه ان يفعل الحسي وبهذا
فيكلمسها بالحول بحث وبرجي
رحالحا منه وكشف الصواعق

ورا ماطا وهو نوع مثل انامسوالاتنه يراد به انسان مخصوص او ناس معلومون ومنه يسمى ديقرا وهو نوع كان
يستعمله اصحاب النواميس في تهويل المعاد على النفوس الشريرة ومنه يسمى ايني وهو نوع مفرع يضمن الاقاويل المطربة
لجودتها او لغرابتها ومنه نوع يسمى اقتقى ديطوريقي وهو نوع كان يستعمل في السياسة والنواميس واخبار
الملوك ومنه نوع يسمى ساطوري وهو نوع احدثه الموسيقار يعان خاصة في ايقاعه والملحين المقرون به وزعم
انه تحدث في الحيوان حركات خارجة عن العادة ومنه يسمى صومونا وكان يذكر فيه الشعر الجيد والردي ونسبة
كل ما يجانسه ومنه نوع يسمى افيجاناساروس واحدثه اسدقليس وحكم فيه على العلم الطبيعي وغيره ومنه نوع
يسمى اوموسقى وهو نوع يلحن به صناعة الموسيقى لا يقع له في غيره **فصل في اصناف الاغراض الكلية و**
المحاكيات الكلية التي للشعراء والان فانا قد نعبر عن هذا القدر الذي امكنا فهمه من التعليم الاول اذ اكثر ما فيه
اقتصاص اشعار ورسوم كانت خاصة بهم ومتعارفة عنهم ويغنيهم تعارفهم اياه عن شرحها وبسطها
وكانت لهم كما اخبرنا انواع معدودة للشعر في اغراض محدودة ويخص كل غرض وزن وكانت لهم عادات
في كل نوع خاصة بهم كما للعرب من عادة ذكر الديار والغزل وذكر القيافي وغير ذلك فيجب ان يكون هذا
معلوما مفروضا فنقول قال اما الكلام في الشعر وانواع الشعر وخاصة كل واحد منها ووجه اجادة
قرض الامثال والخرافات الشعرية وهي الاقاويل المخيلة وابانة اجزاء كل نوع بكميته وكيفيته فنقول فيه
ان كل مثل وخرافة فاما ان يكون على سبيل تشبيه باخر واما على سبيل اخذ الشيء نفسه لا كما هو عليه
بل على سبيل التبديل وهو الاستعارة والمجاز واما على التركيب منهما فان المحاكاة كشيء طبيعي للانسان
والمحاكاة هي ايراد مثل الشيء وليس هو هو وذلك كما يحاكي الحيوان الطبيعي بصورة هي في الظاهر
كالطبيعي وكذلك يتشبه بعض الناس في احواله ببعض ويحاكي بعضهم بعضا ويحاكون غيرهم فمن ذلك ما
يصدر عن صناعة ومن ذلك ما يتبع العادة وايضا من ذلك ما يكون بفعل ومن ذلك ما يكون بقول
والشعر من جملة ما يخيل ويحاكي باشياء ثلثة باللحن الذي يتنغم به فان اللحن يؤثر في النفس تاثيرا لا يرتاب
به ولكل غرض لحن يليق به بحسب جزالته او لينه او توسطه وبذلك التاثير تصير النفس محاكية
في نفسها لحزن او غضب او غير ذلك وبالكلام نفسه اذا كان مخيلا محاكيا وبالوزن فان من الاوزان
ما يطيش ومنها ما يوقر وربما اجتمعت هذه كلها وربما انفرد الوزن في الكلام المخيل فان هذه
الاشياء قد يفترق بعضها من بعض وذلك ان اللحن المركب من نغم متفقة ومن ايقاع قد يوجد في المعازف والمزامير
واللحن المفرد الذي لا ايقاع فيه قد يوجد في المزامير المرسلة التي لا يوقع عليها بالاصابع اذا سويت مناسبة و
الايقاع الذي لا لحن فيه قد يوجد في الرقص ولذلك فان الرقص يتشكل جيدا بمقارنة اللحن اياه حتى يؤثر في
النفس وقد يكون اقاويل منثورة مخيلة وقد يكون اوزان غير مخيلة لانها ساذجة بلا قول وانما
يجود الشعر بان يجتمع فيه القول المخيل والوزن فان الاقاويل الموزونة التي عملها عدة من الفلاسفة و
منهم سقراط قد وزنت اما بوزن هو الثالث المؤلف من اربعة عشر رجلا واما بوزن المؤلف من ستة عشر

رجلا وغير ذلك وكذلك التي ليست بالحقيقة اشعارا ولكن اقوالا تشبه الاشعار وكالكلام الذي وزنه
انبذقلس وجعله في الطبيعيات فان ذلك ليس فيه من الشعر الا الوزن فلا مشاركة بين انبذقليس وبين اوميروس
الا في الوزن واما ما وقع عليه الوزن من كلام انبذقليس فاقوال طبيعية وما يقع عليه الوزن من كلام اوميروس
فاقوال شعرية فلذلك ليس كلام انبذقليس شعرا وكذلك ايضا من نظم كلاما ليس من وزن واحد بل
كل جزء منه ذو وزن آخر فليس ذلك شعرا ومن الناس من يقول ويغني به بلحن ذي ايقاع وعلى هذا كان
شعرهم المسمى ديثورمبي واطعنه ضربا من الشعر كان يمدح به الانسان بعينه او طائفة بعينها بل الاخيار
على الاطلاق وكان من يؤلف من اربعة وعشرين رجلا وهي المقاطع وكذلك كان شعرهم الذي يستعمله
اصحاب السنن في تهويل المعاد على نفوس الشريرة واطعنه الذي يسمى دثراقي وكذلك كان يعمل بطراغوذيا
وهو المديح الذي يقصد به انسان حي او ميت وكانوا يغنون به غناء محلا وكانوا يبدءون فيه فيذكرون فيه
الفضائل والمحاسن ثم ينسبونها الى الواحد فان كان ميتا زادوا في طول البيت او في لحنه نغمات تدل على انها
مرثية ونياحة واما قوموذيا وهو ضرب من الشعر يهجا به يجاء مخلوطا بطنز وسخرية ويقصد به انسان وهو
يخالف طراغوذيا بسبب ان طراغوذيا لحسن نجمع اسباب المحاكاة كلها فيه من اللحن والنظم وقوموذيا
لا يحسن فيه التلحين لان الطنز لا يلايم اللحن وكل محاكاة فاما ان يقصد بها التحسين واما ان يقصد بها التقبيح فان
الشيء انما يحاكى ليحسن او يقبح والشعر اليوناني انما كان يقصد فيه في اكثر الامر محاكاة الافعال والاحوال لا
غير واما الذوات فلم يكونوا يشتغلون بحكايتها اصلا كاشتغال العرب فان العرب كانت تقول الشعر
لوجهين احدهما ليؤثر في النفس امرا من الامور تعد به نحو فعل وانفعال والثاني للعجب فقط فكانت تشبه كل
شيء لتعجب بحسن التشبيه واما اليونانيون فكانوا يقصدون ان يحثوا بالقول على فعل او يردعوا بالقول
عن فعل وتارة كانوا يفعلون ذلك على سبيل الخطابة وتارة على سبيل الشعر فلذلك كانت المحاكاة
الشعرية عندهم مقصورة على الافاعيل والاحوال وعلى الذوات من حيث لها تلك الافاعيل والاحوال وفي
كل فعل وكل فعل اما قبيح واما جميل ولما اعتادوا محاكاة الافعال انتقل بعضهم الى محاكاتها للتشبيه الصرف لا
للتحسين والتقبيح وكل قسمة محاكاة كان معدا عندهم نحو التقبيح او التحسين وبالجملة المدح او الذم كانوا يفعلون
فعل المصورين فان المصورين يصورون الملك بصورة حسنة ويصورون الشيطان بصورة قبيحة
وكذلك من حاول من المصورين ان يصور الاحوال ايضا كما يصور اصحاب ماني حال الغضب والرحمة فانهم
يصورون الغضب بصورة قبيحة ويصورون الرحمة بصورة حسنة وقد كان من الشعر اليوناني من
يقصد التشبيه للفعل وان لم يخيل منه قبحا وحسنا بل المطابقة فقط وظاهر ان فصول التشبيه هذه الثلثة
التقبيح والتحسين والمطابقة وان ذلك ليس في الالحان الساذجة والاوزان الساذجة ولا في الايقاع الساذج بل
في الكلام والمطابقة فصل ثالث يمكن ان يمال بها الى القبح وان يمال بها الى الحسن فكانها محاكاة معدة مثل من شبه
شوق النفس الغضبية بوثب الاسد فان هذه مطابقة يمكن ان يمال الى الجانبين فيقال يوثب الاسد الظالم

او يوثب الاسد المقدام فالاول يكون مهيا نحو الذم والثاني يكون مهيا نحو المدح والمطابقة يستحيل
الى التحسين او تقبيح يتضمن شيئا رائعا او هذا نمط اوميرس فاما اذا تركت على حالها ومثالها كانت مطابقة
فقط وكل هذه المحاكيات الثلث انما هو على الوجوه الثلثة المذكورة سالفا فكان بعض الشعراء اليونانيين
يشبهون فقط وبعضهم كاوميروس يحاكي الفضائل في اكثر الامر فقط وبعضهم يحاكي كليهما اعني الفضائل و
القبائح وذكر عادات كانت للبلاد في ذلك فهذه هي فصول المحاكاة من جهة ما هي محاكاة ومن جهة ما يقصد بالمحاكاة
اما المحاكيات فمثله تشبيه واستعارة وتركيب واما الاغراض فمثله تحسين وتقبيح ومطابقة بلغ

فصل في الاخبار عن كيفية ابتداء نشوء الشعر واصنافه ان السبب المولد للشعر في قوة الناس شيئان احدهما
الالتذاذ بالمحاكاة واستعمالها منذ الصبى وبها يفارقون الحيوانات العجم من جهة ان الانسان اقوى على المحاكاة
من سائر الحيوانات فان بعضها لا محاكاة فيه اصلا وبعضها فيه محاكاة يسيرة اما بالنغم كالببغا واما بالشمائل
كالقرد وللمحاكاة للناس فائدة وذلك في الاشارة التي تحاكى بها المعاني فيقوم مقام التعليم ويقع موقع سائر
الامور المتقدمة على التعليم وحتى ان الاشارة اذا قرنت بالعبارة اوقعت المعنى في النفس ايقاعا جليا
وذلك لان النفس تنشط وتلتذ بالمحاكاة فيكون ذلك سببا لان يقع عندها الامر فضل موقع والدليل
على فرحهم بالمحاكاة انهم يسرون بتامل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة والمتقزز منها ولو شاهدوا انفسها
لتنكبوا عنها فيكون المفرح ليس تلك الصورة ولا المنقوش بل كونه محاكاة لغيره اذا كانت اتقنت ولهذا
السبب ما صار التعلم لذيذا لا الى الفلاسفة فقط بل الى الجمهور لما في التعلم من المحاكاة لان التعليم تصوير ما للامر
في رقعة النفس ولهذا ما يكثر سرور الناس بالصور المنقوشة بعد ان يكونوا قد احسوا الحاج التي هذه امثالها
فانهم لم يحسوها قبل لم يتم لذتهم بل انما يلتذون حينئذ قريبا مما يلتذ من نقش كيفية النقش في كيفيته ووضعه وما يجرى
مجراه والسبب الثاني حب الناس للتاليف المتفق والالحان طبعا ثم قد وجدت الاوزان مناسبة للالحان فمالت
اليها الانفس واوجدتها فمن هاتين العلتين تولدت الشعرية وجعلت تنمو يسيرا تابعة للطباع واكثر تولدها عن
المطبوعين الذين يرتجلون الشعر طبعا وانبعثت الشعرية فيهم بحسب غريزة كل واحد منهم وقريحته في خاصته
وبحسب خلقه وعادته فمن كان منهم اعف مال الى المحاكاة بالافعال الجميلة وبما يشاكلها ومن كان منهم اخس نفسا مال
الى الهجاء وذلك حين هجوا الاشرار وكانوا اذا هجوا الاشرار بانفرادهم يصيرون الى ذكر المحاسن والممادح ليصير الرذائل
بازائها اقبح فان من قال ان الفجور رذالة ووقف عليه لم يكن تاثير ذلك في النفس تاثيره لو قال كما ان العفة جلالة
وحسن حال قال الا انه ليس لنا ان نسلم ذكر الفضائل في الشعر لاحد قبل اوميرس وقبل ان بسط هو الكلام
في ذكر الفضائل ولا ننكر ان يكون احد دون فرضوا الشعر بالفضائل ولكن اوميرس هو الاول والمبدا ومثال
اشعار المتقدمين في الهجاء قول بعضهم ما ترجمته ان فلانا ان شبقا وفسقا وانتشار حال وما يجري مجرى ذلك مما يقال
في الاشعار المعروفة ساموا وهو وزن يخص بالمجادلات والمطالرات (؟) والاضجارات من غير ان يقصد به انسان
بعينه وهو وزن ذو اثني عشر رجلا وكان يستعمله شعراء البلاد وابعادوا امنوا ثم ان اوميروس وان كان اول من

قال

قال طراغوذيا قولا يعتد به وبسط الكلام في الفضائل فقد نهج ايضا سبل قول درامطي في معنى الهجو (؟) انما هو
مقصود به انسان بعينه او عدة من الناس باعيانهم ونسبة هذا النوع الى قوموذيا نسبة اوذوسيا الى
طراغوذيا يعني ان كل واحد منهما اعم من نظيره واقدم والثاني اشد تفصيلا وابطاء زمانا وانهما تولدا بعد
ذلك ويذكر بعد هذا ما يدل عليه من كيفية الانتقال بحسب مارنجاتهم (؟) التي كانت لها من نوع الى نوع الى ان
تفصل طراغوذيا وقوموذيا واستفادا الرونق التام فان طراغوذيا نشات من امور سموا القديمة واما
قوموذيا فنشات من الاشعار الهجائية السخيفة المنشئة عند الاماثل الباقية مال الى الان في الرساتيق الخسيسة
ثم لما نشات الطراغوذية لم يترك حتى اكملت بتغيرات وزيادات كانت تليق بطباعها ثم اضيف اليها
الاخذ بالوجوه واستعملها الشعراء الذين يخلطون الكلام بالاخذ بالوجوه حتى صار الشيء الواحد يفهم
من وجهين احدهما من حيث اللفظ والاخر من حيث هيئة المنشد ثم جاء اسخيلوس القديم فخلط ذلك بالالحان
فوقع للطراغوذيات الحان تقبت (؟) عند المغنين والرقاصين وهو الذي رسم المجاهدة بالشعر يعني المحاورة
والمناقضة كما قيل في الخطابة وسوفقلس وضع الالحان التي يلعب بها في المحافل على سبيل الهزل والتطاير (؟)
وكان ذلك قليلا يسيرا فيما سلف ثم انه نشا من عمل ساطوري في غير الهزل ونقل الى الجد وذكر العفة
واظن ان الرباعيات وضع الاوزان القصيرة التي يكون كل بيت منها في اربع قواعد وكل مصراع من
قاعدتين وليس يجب ان يصغى الى الترجمة التي دلت على ان الرباعيات هي التي تضاعف الوزن فيها اربع
مرار بل الترجمة الصحيحة ما يخالف ذلك فان ذلك النقل يدل على ان هذه الرباعية قديمة وبسبب الرقص المسمى
ساطوريقا والاقدم من الاشعار هو الاقصر والانقص والمستعمل للرقص هو الاخف قال وانما سمي هذا
النوع ساطوري لان الطباع صادفته ملائما للرقص المسمى ساطوريقا وكان الطباع تسوق الى هذا النوع
من القول ذلك النوع من الوزن وخصوصا حين ما كانت الاجزاء تستقل بالوزن وهذا هو ان يلحن فيكون
في كل جزء من اجزاء البيت الموزون وزن بتلحين قال والدليل على ان ذلك طبيعي ان الناس عند المجادلات
والمنازعات ربما ارتجلوا شعرا منها طبعا ارتجالا مبلغ مصراع منه وهي ستة ارجل واما تمام الوزن فعلى
ما ينبعث اليه القريحة بتمامه وانما يقع المتنازعون في ذلك اذا انحرفوا في المنازعات عن الطريق الملايم
للمفاوضة او مالوا عنها الى لحجة للتفخيم والزينة فان العدول من المسدل (؟) الى الكلام العالي الطبقة والتي تقع
فيه اجزاء هي ثلث نادرة هو الاكثر بسبب التزيين لا بسبب التبيين ولا شك في ان الناس تعبوا
تعبا شديدا حتى بلغوا غايات التزيين في واحد واحد من انواع الكلام والقوموذيا يراد بها المحاكاة التي
هي شديدة الترذيل وليس بكل ما هو شر ولكن بالجنس من الشر الذي يستفحش ويكون المقصود به
الاستهزاء والاستخفاف وكان قوموذيا نوعا من الاستهزاء والهزء وهو حكاية صغار واستعداد
سماجة من غير غضب يقترن به ومن غير الم يدني يحل بالمحكي وانت ترى ذلك في هيئة وجه المستهزئ عندما
تغير سحنته ليطنزه به من اجتماع ثلثة اوصاف فيها القبح لانه يحتاج الى ان يعدل عن الهيئة الطبيعية الى سماجة النكد

لانه يقصد قصد المجاهرة بما يعم عن اعتقاد قلة مبالاة به واظهار اضرار عليه ولذلك في وجه النكد هيئة
تحتاج اليها المستهزئ والثالث الخلو عن الدلالة على غم لا كما في الغضب فان الغضب سحنته مركبة من سحنة
موقع مثاربه ومغموم جميعا واما المستهزئ فسحنته سحنة المنبسط والفرح دون المنقبض المغتم او المتاذي قال
فاما مبدا الامر في حدوث طراغوذيا واخره فامر مشهور لا يحوج الى الشرح واما قوموذيا فلما لم يكن من الامور
التي يجب ان يعتنى بها اهل العناية واهل الفضل والرواية فقد وقع الجهل بسببه ونسي مبداه وكيفية
تولده وذلك ان المغنيين والرقاصين لما اذن لهم ملك اثينوس ان يستعملوا القوموذيا بعد تحريمه اياه عليهم
كانوا يستعملون منها مخترعونه بارادتهم مما ليس له قانون شعري صحيح ولم يكن يجنبهم والقريب منهم من يستمد
منه اشكال الاقوال الشعرية حتى كانوا يصادفون شعرا ويكتبونه غناء وايقاعا وكانوا يقصرون على بعض الوجوه
الموزونة من الاقاويل القديمة او من جهة الاستعانة بصناعة الاخذ بالوجوه فكان امثال هؤلاء لا يتحققون
المعرفة بالقوموذيا في وقتهم فكيف يكون حالهم في تحقق نسبة قوموذيا الى من سبقهم **فصل في مناسبة**
مقادير الابيات مع الاغراض وخصوصا في الطراغوديا وبيان اجزاء الطراغوذيا ان اجادة الخرافات
هي تعقيبها بالبسط دون الايجاز فلذلك هم اكثره في الاعاريض الطويلة فان قوما من الاخرين لما تسلطوا على
بلاد من بلادهم وارادوا ان يتداركوا الاشعار القصار القديمة ردوها الى الطول وبسطوا في ايراد الامثال
والخرافات ولذلك رفضوا ايامبو القصيرة واما وزن افو وهو ايضا الى القصر فانه في ستة عشر رجلا هو
بطراغوذيا وزادوه طولا وهو نوع من الشعر يذكر فيه بالاقاويل المطربة المعجبة لجودتها وغرابها وندرتها
وربما استعملت المشوريات والعطايات وينبغي ان يكون الوزن بسيطا اي من ايقاع بسيط فان ذلك اوقع من الذي
يكون من ايقاع مركب وليكن الاوزان بسيطة موفية بوقتات مختلفة لكل شيء بحسبه واما ماسوى هذين الوزنين
فيكاد بعض الناس يحور مد الوزن في الطول ما يسعه مدة يوم واحد لكن اوفى مع ذلك لم يحد قدر في كثيره
الى قدر لا يجاوز ولذلك اختلف عندهم قال ولكنه وان كان قد زيد الشعر بهذه الزيادة في اخر الزمان فقد كان
الطراغوذيات في القديم على المثال المذكور وكذلك القول في افي واما اجزاء افي واطروغوذيا فقد كان بعضها
المشتركة بينهما وبعضها يخص الطراغوذيات حتى يكون اجزاؤها اما هذه المشتركة واما الخاصة بالطراغوذيا
فانه ليس كل ما يصلح لطراغوذيا يصلح لافي واما الدراسيات والقوموذيات فيؤخر القول فيها فان المديح
وما يحاكى به الفضائل اولى بالتقديم من الهجاء والاستهزاء ولنجد الطراغوديه ونقول ان الطراغوذيه هي محاكاة
فعل كامل الفضيلة عالي المرتبة بقول ملايم جدا لا يختص بفضيلة فضيلة جزئية تؤثر في الجزئيات لا من جهة الملكة
بل من جهة الفعل محاكاة تنفعل لها النفس رحمة وتقوى وهذا الحد قد بين فيه امر طراغوذيا بيانا يدل على انه
تذكر فيه الفضائل الرفيعة كلها بكلام موزون لذيذ على جهة تميل الانفس الى الرقة والتقوى ويكون محاكاتها
للافعال لان الفضائل والملكات بعيدة عن التخييل وانما المشهور من امرها افعالها فيكون طراغوذيا يقصد
فيه لاجل هذه الافعال ان تكمل ايضا بايقاع اخر واتفاق نغم ليتم به اللحن ويجعل له من هذه الجهة ايقاع زايد على

يقصدون ش

على انواع

على انواع اوزانه في نفسه وقد يعملون عند انشاد طراغوذيا باللحن امورا اخرى من الاشارات والاخذ
بالوجوه يتم بها المحاكات فاول اجزاء طراغوذيا هو المقصود من المعاني المتخيلة والوجيهة ذات الرونق ثم
بني عليها اللحن والقول فانهم انما يحاكون باجتماع هذه ومعنى القول اللفظ الموزون واما معنى اللحن فالقوة التي
تظهر بها كيفية ما للشعر بحكم من المعنى والمعنى القوة هو ان التلحين والغناء الملايم لكل غرض هو مبدا تحريك
النفس الى جهة المعنى فيحس له معه التفطن ويكون فيه هيئة دالة على القدرة لان التلحين فعل ما ويتشبه به
بالافعال التي لها معان اذ قلنا ان الجدة من النغم يلايم بعضا من الاحوال المستدرج اليها والثقل يلايم اخرى
وكذلك اجزاء الالحان يلايم احوالا احوالا ويكون من الالحان في امور تحدث بها عند ناس ينشدون ويغنون
على الهيئة التي يضطر ان يكون عليها صاحب ذلك الخلق وذلك الاعتقاد الذي يصدر عنه ذلك الفعل ولذلك
يقال انه اشد كآبة واحد ممن له ذلك المعنى في نفسه او واحد شانه ان يصير بتلك الحال في نحو هيئاته
المحدث نحو ان نحو يدل على خلق لمن يتكلم كلام غضوب بالطبع او كلام حليم ونحو يدل على الاعتقاد لمن يتكلم
كلام متحقق او من يتكلم كلام مرتاب وليس الهيئات الاذي قسم غير هذين ويكون الكلام الخرافي الذي يعبر
عنه المنشد محاكاة على هذه الوجوه والخرافة هو تركيب للامور والاخلاق بحسب اعتاد للشعراء الموجود
فيهم ويكون كل منشد هو كواحد من المطهرين عن اعتقادهم الحد فانه وان هزل حقا فينبغي ان يظهر جدا و
يظهر مع ذلك هيئة دقة فهم فانه ليس هيئة من يعبر عن معنى معقول عبارة كالجزء المسرود هو هيئة من
يعبر عنه ويظهر انه شديد الفهم في وقوفه عليه والتحقيق لما يوديه منه وكما ان للخطابة على الاطلاق اجزاء
مثل الصدر والاقتصاص والتصديق والخاتمة كذلك كان للفعل الشعري عندهم اجزاء واجزاء الطراغوذيا
التامة عندهم ستة الاقوال الشعرية الخرافية والمعاني التي جرت العادة بالبحث عليها والوزن والحكم والراي
بالدعاء اليه والبحث والنظر واللحن فاما الوزن والخرافة واللحن فهي ثلثة بها يقع المحاكاة واما العبارة و
الاعتقاد والنظر فهو الذي يقصد محاكاته فيكون الجزءان الاولان له احدهما ما يحاكى والثاني ما يحاكى
ثم كل واحد منهما ثلثة اقسام ويكون المحاكي احد هذه الثلثة والمحاكى به احد تلك الثلثة والمحاكيات اما
العادة الجميلة والراي الصواب فامر لا بد منه واما النظر فهو كالاحتجاج والابانة لصواب كل واحد من العادة
والخرافة ويؤدي بالوزن واللحن وكذلك الابانة لصواب الاعتقاد يؤدي بالوزن واللحن واعظم
الامور التي بها يقوم طراغوذيا هذه فان طراغوذيا ليس هو محاكاة للناس انفسهم بل لعاداتهم
وافعالهم وجه حياتهم وسعادتهم والكلام فيه في الافعال اكثر من الكلام فيه في الاخلاق واذا ذكروا
الاخلاق ذكروا الافعال فلذلك لم يذكروا الاخلاق في الاقسام بل ذكروا العادات ليشتمل على الافعال
والاخلاق اشتمالا على ظاهر النظر فانه لو قيل الاخلاق لكان ذلك لا يتناول الافعال ضرورية في طراغوذيا
وذكر الاخلاق غير ضروري فيه فكثير من طراغوذيات كانت لهم يتداولها الصبيان فيما بينهم يذكر فيها
الافعال ولا يفطن معها لامر الاخلاق وليس كل انسان يشعر بان الفضيلة هي الخلق بل يظن ان

ان الفضيلة هي الافعال وكثير من المصنفين في الفضائل والشاعرين فيها لم يتعرضوا للاخلاق انما يتعرضون
لما قلنا وان كان التعرض للخرافات والعادات والمعاملات وغيرها وجمعها في الطراغوذيات مما قد يسبق
اليه اولهم وقصر عنه من خلف ووقع في زمان المعلم الاول وكان المتاخرين لم يكونوا يعملون بالحقيقة طراغوذيا
بل تركيبا من هذه الاشياء لا يؤدي الى الهلية الكاملة لطراغوذيا فان المعمول قديما كانت فيها خرافات واخر
وكان سائر ما يقوم به الطراغوذيا موجودا فيه وكان يؤثر اثرا قويا في النفس حتى كان يعين المصابين ويسلي
المغمومين واجزاء الخرافة جزان الاشتمال وهو الانتقال من ضد الى الضد وهو قريب من الذي يسمى في زماننا
مطابقة ولكنه كان يستعمل في طراغوذيات بان ينتقلوا من حالة غير جميلة بالتدريج بان يقبح الحالة الغير الجميلة
ويحسن بعدها الجميلة وهذا مثل الخلف والتوبيخ والتعيير والجزء الثاني الدلالة وهو ان يقصد الحالة الجميلة بالتحسين
لا من جهة تقبيح مقابلها وكان القدماء من شعرائهم على هذا اقدر منهم على الوزن واللحن وكان المتاخرون على اجادة
الوزن واللحن اقدر منهم على حسن التخييل بنوعي الخرافة فالاصل والمبدء هي الخرافة ثم من بعدها استعمالها في العادات
على ان يقع مقارنا في الامر حتى يحس به المحاكاة فان المحاكاة هي المفرحة والدليل على ذلك انك لا يفرح بانسان
ولا عابد صنم يفرح بالصنم المعتاد وان بلغ الغاية في تصنيعه وترتيبه ما يفرح بصورة منقوشة تحاكيه ولاجل
ذلك التسبب الامثال والقصص والثالث من الاجزاء هو الراي فان الراي ابعد من العادات في التخييل
لان التخييل معد نحو قبض النفس وبسطها وذلك نحو ما يشتاق ان يفعل في اكثر الامر وكان الكلام الراي المحمود
عندهم هو ما اقتدر فيه على محاكاة الراي وهو القول المطابق للموجود على حسن ما يكون وبالجملة فان الاولين
انما كانوا يقررون الاعتقادات في النفوس بالتخييل الشعري ثم نبغت الخطابة بعد ذلك فداولوا تقرير
الاعتقادات في النفوس بالاقناع وكلاهما متعلق بالقول ويفارق القول في الراي القول في العادة و
الخلق ان احدهما يحث على ارادة والاخر يحث على راي في ان شيئا موجود وغير موجود ولا يتعرض فيه للدعوة
على ارادته او الهرب منه ثم لا يكون العادة والخلق متعلقين بان شيئا موجود او غير موجود ولا يتعرض فيه
للدعوة الى الارادة او الهرب منه بل اذا ذكر الاعتقاد في الامر العادي ذكر للتطلب او للهرب منه فاما الراي فانما يبين
الوجود او اللاوجود فقط او على نحو الرابع المقابلة وهو ان يجعل للغرض المفرد وزنا يقول به ويكون ذلك الوزن
مناسبا اياه وان يكون التغييرات الجزئية بذلك الوزن يليق به قرب شيء واحد يليق به اللطف في عرض اخر يليق به
التلصيق وهما فعلان يتعلقان بالايقاع يستعملها وبعد الرابعة التلحين وهو اعظم كل شيء واشده تاثيرا في
النفس واما النظر والاحتجاج فهو الذي يقرر في النفس حال المعقول ووجوب قبوله حتى يتسلى عن الغم وينفعل الانفعال
المقصود بطراغوذيا ولا يكون فيه صناعة اي التصديق المذكور في كتاب الخطابة فان ذلك غير مناسب للشعر
وليس طراغوذيا مبنيا على المحاورة والمناظرة ولا على الاخذ بالوجوه والصناعة اعلى درجة من درجة الشعر فان
الصناعة هي تهيئة الالات التي فيها يقع التحسين والنافعات منها والشعر يتصرف على تلك تصرفا ثانيا
والصانع الاقدم راس من الصانع الذي يحدثه ويتبعه واعلم ان اصول التخييلات ماخوذة من الخطابة

علا انها

علا انها خدم للتصديقات وتوابع التصرف فيها بحسب انه اصل هو الشعر وخصوصا للطراغوذيا **فصل**
في حسن ترتيب الشعر وخصوصا الطراغوذيا وفي اجزاء الكلام المخيل الخرافي في طراغوذيا واما حسن قوام
الامور التي يجب ان يوجد في الشعر ان يتكلم فيه فان ذلك مقدمة طراغوذيا واحكم منه واعلى مرتبة فان طراغوذيا
ايضا يجب ان يكون كاملة فيما يعمل من المحاكاة وان يعظم الامر الذي يقصده فان تلك المعاني قد يقال قولا مرسلا
من غير الرونق والفخامة والحشمة واستعمال طراغوذيا اذا بسبب التعظيم والتكميل للتخييل وكل تام وكل
فله مبدا ووسط واخر والوسط مع وصل والمبدء قبل وليس يجب ان يكون مع والاخر مع وليس
يجب ان يكون قبل شيء والخير الفاضل هو الوسط وان كان من جهة المرتبة قد يكون بعد ولذلك فان الشجعان
المقدمين انما يفضلون اذا لم يجبنوا فيكونوا في اخريات الناس ولم يتهوروا فيكونوا في اول الرعيل وكذلك
الجيد من الحيوان انما هو المتوسط وكل امر جيد مما فيه تركيب فهو الذي لا يتركب منه شيء بل تركيبه من الاطراف
فمعتدل وليس يكفي ان يكون المتوسط فاضلا لانه وسط في المرتبة فقط بل يجب ان يكون وسطا في العظم
فان المقدار الفاضل هو الوسط في العظيم فيجب ان يكون اجزاء طراغوذيا هي المتوسطة في العظم وكذلك فان
الحيوان الصغير ليس يتهيئ والتعليم العظيم المدة الذي يخلط الكل بعضه ويرده الى الواحد لقصره ليس بجيد ويكون
كمن يرى حيوانا من بعد شديد فانه لا يمكن ان يراه ولا ايضا يمكن ان يراه وهو اشد القرب بل المتوسطة هو
السهل الادراك السهل الروية كذلك يجب ان يكون الطول في الخرافات محصلا مما يمكن ان يحفظ في الذكر
واما طول الاقاويل التي تتنازع فيها والتصديقات التي في الصناعة الخطابية فان ذلك غير محصل ولا محدود
بل بحسب مبدء المجازاة فيه واما طراغوذيا فانه شيء محصل الطول والوزن ولو كان مما يكون بالمجاهدة و
المفاوضة لكانت تلك المفاوضة لا تحد بنفسها الا ان تقتصر بها على وقت محدود تحد بعجان الشاعر
فلذلك لا يجب ان يوكل امر تقدير طول القصائد الى مدة المفاوضات بل يجب ان يكون لها طول وتقدير
معتدل كالطبيعي وان يكون الاستحالات التي فيه الى ذكرنا انها توجب الانتقالات محدودة الازمنة
لا كما يظن ناس انه انما كان القصد في الطراغوذية الكلام في معنى بسيط ولا يلتفت الى جميع ما يعرض للشيء
فيطول فيه فان الواحد يعرض له امور كثيرة وكذلك لا يوجد امر واحد له عرض واحد وكذلك للواحد الجزئي افعال
جزئية بغير نهاية ولهذا ما يكون الشيء واحد الفعل بالنوع غير واحدة بانضمامه باعراضه واحوال
يقترن به بشخصه ومن هنا وقع الشك الكبير في كون الواحد كثيرا بل يجب ان يراعى نمطا واحدا من الفعل ويتكلم
فيه ولا يخلط افعالا بافعال واحوالا باحوال فانه كما يجب ان يكون الكلام محدودا من جهة اللفظ كذلك يجب
ان يكون محدودا من جهة المعنى ويكون فيه من المعاني قدر ما يوافق الغرض ولا يبعد له الى احوال واعراض للمقول
فيه خارجة عنه كما كان يفعله بعض من ذكروا اما اوميرس فانه كان يخالفهم ويلزم غرضا واحدا ونعم ما
فعل في ذلك سواء كان اعتبر فيه الواجب بحسب الصناعة فان كل صناعة يقصد غاية واحدة او محدودة
او الواجب بحسب الطبيعة فان الطبيعة يقصد غاية واحدة او غايات محدودة واورد لهذا

امثلة في شعر اوميرس انه لما ذكر انسانا او حربا لم يذكر من احوال ذلك الانسان او الحرب وما عرض له من المقومات
ولحقه من الكتاب الا المتعلق بالعرض الخاص الذي نحاه فيجب ان يكون تقويم الشعر على هذه الصفة ان يكون
مرتبا فيه اول ووسط واخر وان يكون الجزء الافضل في الاوسط وان يكون المقادير معتدلة وان يكون المقصود
محدودا لا يتعدى ولا يخلط تغيره مما لا يليق بذلك الوزن ويكون بحيث لو نزع منه جزء واحد فسد وانتقص
فان الشيء الذي حقيقته الترتيب اذا زال عنه الترتيب لم يفعل فعله وذلك لانه انما يفعل لانه يحاكي كلا ويكون
الكل سعيا محفوظا بالاجزاء ولا يكون كلا عند ما لا يكون الجزء الذي للكل واعلم ان المحاكاة التي تكون بالامثال
والقصص ليس هو من الشعر في شيء بل الشعر انما يتعرض لما يكون ممكنا في الامور وجوده او لما وجد و
دخل في الضرورة وانما كان يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات والحكايات الوزن فقط وليس كذلك
بل يحتاج الى ان يكون الكلام سدادا لخواص وجدا ولم يوجد وليس الفرق بين كتابين موزونين لعمل احدهما
فيه والاخر فيه مثل ما في كليلة ودمنة وليس شعرا الا بسبب الوزن فقط حتى لو لم يكن لما ثبت كل
كليله ودمنه وزن صار ناقصا لا يفعل فعله بل هو يفعل فعله من افادة الاراء التي هي نتايج وتجارب
احوال ينسب الى امور ليس لها وجود وان لم يوزن وذلك لان الشعر انما المراد فيه التخييل لا افادة الاراء
فان فات الوزن نقص التخييل واما الاخر فالغرض فيه افادة نتيجة التجربة وذلك قليل الحاجة الى الوزن فاحد
هذين يتكلم فيما وجد ويوجد والاخر يتكلم فيما وجوده في القول فقط ولهذا ما صار الشعر اكثر مشابهة
للفلسفة من الكلام الاخر لانه اشد تناولا للموجود واحكم بالحكم الكلي واما ذلك النوع من الكلام فانما يقول
في واحد على انه عارض له وحده ويكون ذلك الواحد قد اخترع له اسم فقط لا وجود له ونوع منه يقول في
اقتصاص احوال جزئية قد وجدت لكنها غير مقولة على نحو التخييل واما الجزئيات التي تتكلم فيها الشعراء
كلاما يخلطونه بالكلي فانها موجودة كجزئيات الامور التي تحدث عنها في قوموذيا مما وجدت وليست
كجزئيات الامور التي في انامبو العامة فان تلك الجزئيات يعرض فرضا ايضا ولكن يدل على معنى كلي
على النحو الذي يسمى تبديل الاقتصاص واما في طراغوذيا فان النسبة انما هي الى الاسماء موجوده و
الموجود والممكن اشد اقناعا للنفس فان التجربة ايضا اذا استندت الى موجود اقنعت اكثر مما
يقنع اذا استندت الى المخترع وبعد ذلك اذا استندت الى موجود ما يقدر كونه وقد كان يستعمل
في طراغوذيا ايضا جزئيات في بعض المواضع مخترعة على قياس المسميات الموجودة ولكن ذلك في
النادر القليل وفي النوادر قد كان يخترع اسم شيء لا نظير له في الوجود ويوضع بدل معنى كلي مثل جعلهم الجزء
كشخص واحد والطنابهم في مدحه وذلك لان احوال الامور قد كانت مطابقة لاحوال ما كانوا يخترعون لها
الاسم وليس يقع ذلك في التخييل بنفع قليل ولكنه لا يجب ان يوقف على الطراغوذيا واختراع الخرافات
فيها على هذا النحو فان هذا ليس مما يوافق جميع الطباع فان الشاعر انما يجود شعره لا بعمل هذه الاختراعات
بل انما يجود فرضه وحرافته اذا كان يحسن المحاكاة بالمخيلات وخصوصا للافعال وليس شرط كونه شاعرا

ان يخيل

ان يخيل لما كان فقط بل ولما يكون ولما يقدر كونه وان لم يكن بالحقيقة ولا يجب ان يحتاج في التخييل الشعري
الى هذه الخرافات البسيطة التي هي قصص مخترعة ولا ان يتمم بافعال وحيلة مثل احد الوجوه وهي افعال يؤثرها بعض
الشعراء او الرواة ايرادها مع الرواية حتى يخيل بها القول فان ذلك يدل على نقصه وعلى ان قوله ليس يخيل
الانفعال وانما يضطر الى ذلك من الشعراء الرذال منهم لضعفهم واما المفلقون فلمقابلة الاخذ بالوجوه
باخذ الوجوه واما اذا قابلهم الشعراء المفلقون دون هؤلاء لم يبسطوا الخرافات خالطين اياها بامثال
هذه وانما اوردوها موجزين متحيين وربما اضطروا في الطراغوذيات ايضا الى ان يتركوا المحاكاة للافعال
الكاملة ومالوا الى المجربات وذلك اكثره في الجزء الذاتي وقد يخلط بعض ذلك ايضا ببعض الوجوه الاخر كانها
قد دخلت بالاتفاق للتعجب فان الذي يدخل بالاتفاق ويقع بالبخت يتعجب منه وكثير من الخرافات يكون
خاليا عن التقنع والتخييل وربما كان بعضها مشتبكا متداخلا به يتجه كما ان الافعال من الناس انفسها ان
بعضها ينال به الغرض ببساطته وبكونه واحدا متصلا وبعضها انما ينال به الغرض بتركيب وتخليط
والمشتبك المتحد (المستحسن) من الخرافات ما كان متنقلا في وجوه الاستدلال والاستمال وبذلك ينقل النفس
من حال الى حال وان كل استمال واستدلال يراد به نقل النفس الى انفعال عن انفعال فان يحل سعادة
فينبسط او شقاوة فينقبض فان الغايات الدنيوية هاتان واحسن الاستدلال ما تركب
بالاستمال وقد يستعمل الاستدلال في كل شيء ويكون منه خرافة لكن الاليق بهذا الموضع ان يكون الاستدلال
على فعل فان مثل هذا الاستدلال وما يجري مجراه من الاستمال هو الذي يؤثر في النفس رقة او مخافة كما
يحتاج اليه في طراغوذيا ولان التحسين واظهار السعادة والتقبيح واظهار الشقاوة انما يتعلق في الظاهر
المشهور بالافعال وانما يكون لناس كانوا استبدل منهم ويحاكي بهم اخرون يجرون مجراهم في الفعل فاجزاء
الخرافة بالقسمة الاولى اجزاء الاستدلال والاستمال وههنا جزء ثالث يتبعه في طراغوذيا وهو التهويل وتعظيم
الامر وتشديد الانفعال مثل ما يعرض عند محاكاة الافات الشاملة كالطواعين والطوفان وغير ذلك فهذا
انواع طراغوذيا

فصل في اجزاء طراغوذيا بحسب الترتيب والانشاد لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة الاخرى وما يحسن من التدبير في كل جزء وخصوصا ما يتعلق بالمعنى

وكان عندهم لكل قصيدة
من طراغوذيا اجزاء ترتب عليه في ابتدائها ووسطها وانتهائها وكان ينشد بالغناء الرقص وسواه عدة
وكان جزء الذي يقوم مقام اول التشبيب في شعر العرب يسمى مدخلا ثم ثلثة جزء هناك يبتدي معه
الرقاص يسمى مخرج الرقاص ثم جزء اخر يسمى مجازها ولا وهذا كله كالصدر في الخطبة ثم يشرعون فيما
يجري مجرى الاقتصاص والتصديق في الخطابة فيسمى التقويم ثم كان يختلف احوال ذلك في مساكنهم
وبلادهم فانهم كانوا الايحلون من المدخل ومجاز المغنيين فالمدخل هو جزء كلي يشتمل على اجزاء وفي وسطه
يبتدي الملحنون بجماعتهم والمخرج هو الجزء الذي لا يلحن بعده الجماعة منهم واما المجاز فهو الذي يؤدونه المغنون
بلا لحن بل بايقاع واما التقويم فهو جزء كان لا يؤدي بنوع من الايقاع يستعمل فيما سواه بل يؤدي

مسيد بوحى لا عمل معه ايقاعى الاوزان الشعر وكل ذلك ينشده جماعة الملحنين فهذا نوع قسمة الطراغوذيا
ونوع اخر ان بعض اجزاء طراغوذيا يعطى طيبا لحيلا بشيء ويميل الطبع اليه وبعضهم يعطى النفس ما يحدره ويحفظه
على سكونه ويقتضيه عن شيء ويجب في تركيب الطراغوذيا ان يكون غير تركيب بسيط بل يجب ان يكون فيه اشتباك
وقد عرفته ويكون ذلك مما يخيل خوفا وحلوا وحزنا بمحاكاته فان هذه الجهة من المحاكاة هي التي تختص بكل طراغوذيا
وبها تقدر النفس لقبول الفضائل وليس يجب ان يكون العلة فيها كلها من سعادة الى سعادة فالتحيا لان لا تقنعوا
بمزاولة السعادة والبراءة من الخوف والغم ومزاولة الافعال التي لا صعوبة فيها كما لا يقنع الكدود بدوام
الشقاوة ومثل هذا لا يخيل في النفس انفعالا يعتد به من رقة او حزن او بقية ولا يكون فيه محاكاة شقاوة الا شقاوة
وانما يحدث الرقة من امثال ذلك وكذلك الحزن والخوف وانما يحدث التفجيع من محاكاة الشقاوة بمن لا يحق
والخوف يحدث عند تخيل المضر وانما يراد محاكاة الشقاوة لهذه الامور ولاظهار زلة من حاد عن الفضائل فينبغي
في الطراغوذيا ان يبدء المحاكاة السعادة ثم ينتقل الى الشقاوة ويحاكي لمن تدعو طريقتها وتميل النفس الى ضدها
ولا يذكر الشقاوة التي تتعلق بجور من الجائر على الشقي والتي تتعلق سعة بل التي يتعلق بغلط وضلاله سبيل
الواجب وذهابه عن الذي فضله اكثر ويكون الاستدلال مطابقا لذلك وذكر ان الاوليين القدماء كانوا
يتيهون في الخرافات حتى يتوصلوا الى الغرض واما المحدثون بعدهم فقد مهروا حتى انهم يبلغون الغرض في
طراغوذيا بقول معتدل وذكر له مثال وذكر قوم احسنوا النقلة المذكورة واما الطراغوذيات الجهادية فقد ذكر
انها قد يدخلها المغضبات في تقويمها بها وذكر له مثال وقد كان نوع من الطراغوذيات الجهادية القديمة قد
تعدى فيها الى ذكر النقائض وكان السبب فيه ضعف بحيرة الشعراء الذين كانوا يقولون اشعار التقييد وكانوا
يقعون في مخالفتهم فلم يكن ذلك طراغوذيا صرفا بل مخلوطة بقوموذيا وكان شعرها ولا شعر المعادين مثل
رجلين سماهما فانهما صارا في آخر امرهما من النساك المتعففين انشدا في المرثي اشياء لا تتناسب وكانا لا يخيلانه
الا بالمتفرجات والمجربات ويوردانه في تقويم الامر ما يورده الشعراء المعلقون ويجب ان لا تكون الخرافة موردة
مورد الشك حتى يكون كانها تعينه على التخيل فان هذا اولى بان يخيل جيدا كما كان يفعله فلان وان كان فعله غير مخلوط
بصناعة تصديقه وشيء يحتاج الى مقدمات وقد كان بعضهم يقدمون مقدمات شعرية للتعجيب بالتشبيه والمحاكاة
فقط دون القول الموجه نحو الانفعال فيجب في الشعر ان يحاكي الافعال المنسوبة الى الافاضل والى الممدوحين من الاصدقاء
بما يليق بهم ويقابلها الاعداء واحدهما مدح والاخر ذم واما القسم الثالث فتشبيه صرف واما عدو العدو وصديق
الصديق وصديق العدو وعدو الصديق فليس يكون ممدوحا ومذموما لذلك بل يكون مع ذلك صديقا وعدوا
او يكون المدح بذكر افعال يصدر عن علم واما علم بلا فعل وفعل بلا علم فلا يحسن به مدح او ذم واما مدح بذلك او ذم
استدر القول ونسب الى السفسافية وكذلك الاقتصار على ضروب المحاكاة في هذه الابواب قول هذر
ولذلك نقل في اشعارهم وقد حكى لذلك من الاستدلال امثلة لهم فهذا ما يقال في التقويم واما الاخلاق فانه يحاكي
من الممدوح خيريته والخير موجود في كل صنف ونوع على تفاوته وذكر ان خيريته نافعة موافقة وانها على

المقصر

على الشبه ما ينبغي ان يكون به وانها معتدلة متناسبة الاحوال وكذلك يجب ان يكون القول الدال عليه واورد
لذلك امثلة والاخلاق المحمودة اما حقيقية فلسفية واما التي يضطر الى مدحها بين يدي الجمهور وان لم يكن حقيقته
واما التي تشبه احدهما وليس به وجميعها يدخل في المديح الشعري ويجب ان يكون خاتمة الشعر يدل على مقتضاه
فيدل على ما فرغ منه كما في الخطابة لا كامثال اورده وان يخالطه من الحيل الخارجة بقدر ما ينبغي ان يخاطب به المخاطبون
ويحتملونه بقدر لا يكون الانشاد معه عاليا وبقدر مطابق للقول لو صرح به وذكر امثلة ويجب ان يكون كالمصور فانه
يصور كل شيء بحسبه وحتى الكسلان والغضبان كذلك يجب ان يقع المحاكاة للاخلاق كما كان يقول اوميرس
في بيان خيرية اخيلوس وينبغي ان يكون ذلك مع حفظ الطبيعة الشعرية والمحسوس المعروف من حال الشعر فقد
يذهب المحاكي ايضا عن طريق الواجب وعلى النمط المستعمل المستحسن وانواع الاستدلال فيها التي هو بصناعة
ان يخيل لست اقول بان يصدق واما امور ممكنة ان يوجد لكنها لم يوجد فيكذب من حيث لم يوجد ويخيل من حيث
يقع كذبه موقع القبول واما معناه من الاجسام حاصلة لها بالحقيقة فتشبه به حاصل في الظاهر من المعاني
كالطريق في العنق تشبه بالمنة والقمصام في اليد تشبه به البيان وما كان بعيدا عن الوجود اصلا فينبغي ان
لا يستعمل وكذلك محاكاة الخنساء فيس وذكر امثلة فهذا ضرب يستعمله الصناع من الشعراء الذين يحسنون التصديق
وبعض الشعراء يميل الى الاقاويل تصديقه وبعضهم الى استمالته واذا كان مرائيا بالعفة بارزا في معرض اللوم والعذل
واما الوجه الثاني فاستدلالات ساذجة لا صنعة شعرية فيها وهي شبيهة بالخطابية او القصص ويخلوا ذلك
عن الخرافة والثالث التذكير وهو ان يورد شيئا يتخيل معه شيئا آخر كمن يرى خط صديق له مات فتذكره فيتأسف
والرابع الاخطار الشبيه بالبال بايراد الشبيه من النوع والصنف لا غير مثل من يراه الانسان مشتبها بصديقه
الغائب فيتحيره لذلك واورد امثلة والخامس من المبالغات الكاذبة كقولهم قد برع فلان قوسا لا يقدر البشر على
نوعه والاستدلال الفاضل هو الذي يحاكي الفعل وذكر امثلة وسياق الكلام الى الواجب وحده ان يبلغ التخييل
مبلغا يكون كان الشيء يحس نفسه وان يطابق بذلك المضادات فعل المعلمين وذكر امثلة وذكر ان تفصيل
الانواع مما يطول والسبب فيه ان ما يأخذ التشبيه بها ليست حقيقية ولا مظنونة فقدم على ما قدمنا لذلك قولا
وقد يقع في الطراغوذية حل وربط قد يقع بفعل من الخارج وقد يقع بقول وله والربط هو اشارة يبتدئ بها
يدل على الغاية والى النقلة المذكورة والحل هو تحليل الجملة المسبب بها من ابتداء النقلة الى اخرها ومن
الطراغوذية استدلاليه واشتماله ومسبكه مركبة من استدلال واستمال وقول انفعالي قد اضيف اليهما و
قول قد اطلى ليس يستند الى ما يجري مجرى الاحتجاج ومن الناس من يحمد عند الحل بالاشتباك ولا يحمد مع الانجاز
وضبط اللسان عن الاشهاب ثم ذكر عادات في الاوزان وفي التطويل المناسب لطول المعنى وغير المناسب
وما يكون عبادة مناسبا لوزنه وتخييله غير مناسب وما يخلط به الشعر من افعال دخلة ذكرناها وان
الفعل الدخل والقول الغير الموزون والموزون بوزن آخر واحد فاما القول الرأي فينبغي ان يستنبط اصوله
من المذكور في الخطابة وان هذا القول الرأي مطابقا للانفعال المراد بالتخييل الذي يقوم به ذلك الشعر وانه تجد

انفعالية

انواع ذلك وما يطابق انفعالا فيما قيل في الخطابة وكذلك ما يطابق التهويلات والتعظيمات وما كان انواعا
من القول الى صادقا وكان بين الصدق وموافقا للغرض اجد جاله وما كان غير بين بطريق شعري لا خطابي
يكون بحيث يقال بلوح صدقه بل بامور خارجة او اقوال لحاكي امر ذلك الامر يوجب المعنى ايجابا خارجيا و
يشكل القول ايضا بفعل يحيل ذلك وان لم يكن شيء غيره وانما يحتاج اليه بازاء الاخذ بالوجوه مثل شكل
الامر وشكل التضرع وشكل الاخبار وشكل التهدد وشكل الاستفهام وشكل الاعلام وكان الشاعر لا يحتاج
الى شيء خارج عن القول وشكله وذكر قضيته **فصل في قسمة الالفاظ وموافقتها لانواع الشعر وفصل**
الكلام في طراغوذيا وقسمته اشعار اخرى به واما اللفظ والمقالة فان اجزاءه سبعة المقطع الممدود والمقصور
كما علمت ويؤلف من الحروف الصامتة وهي التي لا تقبل المد البتة مثل الطاء والباء والتي لها نصف صوت وهي التي
تقبل المد مثل السين والصاد والمصوبات الممدودة التي نسميها مدات والمقصورة وهي الحركات وحروف العلة
والرباط الذي يسمى واصلة وهي لفظة لا يدل بانفرادها على معنى وانما يفهم فيها ارتباط قول بقول تارة يكون بان يذكر الواصلة
ولا يقول بل فينتظر بعده قول آخر مثل اما المفتوحة وتارة على انه يأتي ثانيا ولا يبتدى به مثل الواو والفاء وما هو
الالف في لغة اليونانيين والفاصلة وهي اداة اي لفظة لا يدل بانفرادها لكنها يدل على ان القولين متميزان واحدهما
مقدم والاخر تال ويدل على الحدود والمفارقات مثل قولنا اما مكسورة الالف والاسم والكلمة وتصريفهما والقول
وكل لفظ دال فاما حقيقي مستول واما لغة واما زينة واما موضوع واما منفصل واما متغير والحقيقي هو اللفظ
المستعمل في الجمهور المطابق بالتواطي للمعنى واما اللغة فهو اللفظ الذي يستعمله قبيلة وامة اخرى وليس من
لسان المتكلم وانما اخذه من هناك ككثير من الفارسية المعربة بعد ان لا يكون مشهورا متداولا قد صار كلغة
القوم واما النقل فانما يكون اول الوضع والتواطي على معنى وقد نقل عنه الى معنى آخر من غير ان صار كانه اسم ضرورة
لا يميز معها بين الاول والثاني فتارة ينقل من الجنس الى النوع وتارة الى النوع من الجنس وتارة من نوع الى نوع وتارة
منسوب الى الشيء من مشابهة في النسبة الى رابع مثل قولهم للشيخوخة انه مسا للعمر او حريف الحياة واما الاسم الموضوع
المعمول فهو الذي يخترعه الشاعر ويكون هو اول من استعمله وكان المعلم الاول اخترع ايضا اشياء ووضع
للمعنى الذي يقوم في النفس مقام الجنس اسما هو بطلاحسا واما الاسم المنفصل والمختلط فهو الذي احتيج الى ان حرف
عن اصله بمد قصر او قصر مد او ترخم او قلب وقيل انه الذي يعسر النفوه به لطوله او لتناول حروفه واستقصائها
على اللسان او بحال اجتماعهما والاول هو الصحيح واما المتغير وهو المستعار والمشبه على نحو ما قيل في الخطابة
والزينة هي اللفظة التي لا يدل بتركيب حروفها وحده بل بما يقرن به من هيئة نغمة ونبرة وليست للعرب وكان
كل اسم لليونانية اما ان يكون مذكرا واما ان يكون مؤنثا او وسطا وكان حروف التذكير ر و د وحروف التانيث
كشي ن وافضح القول وافضله ما يكون بالتصريح والتصريح هو ما يكون بالالفاظ الحقيقية المستولية وساير ذلك
يدخل للتفهيم بل للتعجيب مثل المستعارة فيجعل القول لطيفا كريما واللغة يستعمل للاغراب والتخييل والرمز والنقل
ايضا كالاستعارة وهو ممكن وكذلك الاسم المضعف وكلما اجتمعت هذه كانت الكلية ايدوا عرف وبها

تامل شيء صح

تفخيم

تفخيم الكلام وخصوصا الالفاظ المنقولة فلذلك يتضاحكون بالشعراء اذا اتوا بلفظ منفصل او اتوا بنقل و
استعارة يريدون الايضاح ولا يستعمل شيئا منها للايضاح وقد اورد لذلك امثالا وذكر فيها ما يكون الصنيعة
فيه بالتركيب وبالقلب مثل قولك ليس الانسان بسبب السنة بل السنة بسبب الانسان والعطف
والمطابقة وساير ما قيل في الخطابة واشرنا اليه في فاتحة هذا الفن وقال ان الالفاظ المضاعف اخص بنوع ديبر
مبي وقد علمته وهو الذي يبنى فيه على الاخبار من غير تعبير واللغات اليق به بقوافي وهو وزن كان في شرايعهم
يهول به حال المعاد على الاشرار وانما المنقولات وهي اولى بوزن المسقى وهو وزن مخصوص بالامثال والحكم المشهورة
وكذلك المنقولات الشديدة الملائمة لانبقوافي فهذا تعيل في طراغوذيا واما الاشعار القصصية التي كانت
لهم والاوزان التي كانت لاهل القصص فسبيلها سبيل طراغوذيا في تقسيم اجزائه الى المبدا والوسط والخاتمة
ولا يقع استدلالات فيها على نفس الافعال بل على محاكاة الازمنة لان الغرض ليس الافعال بل تخييل الازمنة
وماذا يعرض فيها وما يكون حال التسالف منها بالقياس الى العائد وكيف ينتقل فيها الدول ويدرس
امور ويحيا امور وذكر في ذلك امثلة وبين ان اوميرس احسنهم تاتيا في هذا المعنى وكذلك الاشعار
الجزئية فانه كان هو اهدى الى فرضها سبيلا واحسن لها الى الاجزاء الثلثة تقسيما وان كان ذلك في
الامور الجزئية صعبا في كيفيتها وذكر امثلة فهذه الابواب متعارفة بينهم قال ويقع اجي ايضا مناسبا
لطراغوذيا وذلك انها اما بسيطة واما مشتركة وربما كانت بعض اجزائها انفعاليا كما قلنا في طراغوذيا
واحكامها في التلحين والغناء احكام طراغوذيا وذكر امثالا وقصايد لقوم بعضها بسيط وبعضها مشتبكة
وانها كانت مختلفة الاوزان في الطول والقصر وكان بعضها شديد الطول وهو اطي وكان فيها
خلقيات واعتقاديات كما في طراغوذيا لكن طراغوذيا لا تتفنن في المحاكيات الا في الجزء الذي في المسكن
ويذكر فيه البناء على الناحية والذي بازاء المنافقين الاحدين بالوجوه فاما في فعند تجاهه الى الخاتمة فقد
يقع فيه حديث كثيرة ويتفنن في المحاكيات مختلفة ولذلك يزداد بهاؤه وربما دخلوا فيها الدخيلات
التي علمتها وان لم يكن مناسبة وذلك لان المناسب يقتضي بسرعة التمام وانما يطول الكلام بالدخيل
قال واما وزن ابرايقوا فوقع من التجربة فان انسانا قاله طبعا في الجنس من الامور المخصوصة به فوافق
ذلك قبول الطباع وهو وزن رزين واسع العرصة يحتمل معاني كثيرة ويسعه محاكيات كثيرة فلذلك
يحتمل ذكر الفضائل الكثيرة معا فيه واما انامسوا فلها اربعة اوزان وتحرك الى هيئة رقصية مع التحريك
الانفعالي ولا يجب ان يخفى هذا كما خفي على فلان وليست عرصته بواسعه سعة اوبي وبالجملة فان الملائمة
الطبيعية هي التي حركت الى الاختيار قال وان اوميرس وحده هو الذي يستحق المدح المطلق فقد
كان يعلم ما يعمل وينبغي للشاعر ان يقل من الكلام الذي لا محاكاة فيه وكان غير اوميرس يجتهد ويطيل
وانما ياتي بالمحاكاة يسيرا واما اوميروس فكان كما يشبب يسيرا تخلص الى محاكاة بمراة او برجل
او المثل او عادة اخرى فال غير المعتاد معنف ويجب ان يحشي طراغوذيا بالامور العجيبة واما

اي فيدخل فيها من المعاني العجيبة ما لا يتعلق بكيفية الافعال ثم لا يتخلص منها الى المضاحك بحسب المساكن وضرب
امثالا وقد سقط فضل اوميرس الشاعر بتقصير غيره ودل على ذلك باحوال اشعار لقوم بعضهم حكوا الحق
وبعضهم اسدوا بغير الواجب قال وما كان من اجزاء الشعر بطالا ليس فيه صنعة ومحاكاة بل هو شيء ساذج
فحقه ان يعتني فيه بفصاحة اللفظ وقوته ليتدارك به تقصير المعنى وتجنب فيه البذلة اللهم الا ان شديد الاشتهار
كمثل مضروب ما فصل في وجوه تقصيرات الشاعر وفي تفضيل طراغوذيا على ما يشبهه ان الشاعر يجري
مجرى المصور فكل واحد منهما محاك والمصور ينبغي ان يحاكي الشيء الواحد باحد امور ثلثة اما بامور موجودة في
الحقيقة واما بامور يقال انها موجودة وكانت واما بامور يظن انها سيوجد ويظهر وكذلك ينبغي ان
تكون المحاكاة من الشاعر بمقالة تشتمل على اللغات والمنقولة من غير اللغات الى مطابقة من الشعر للاقاويل
السياسية التعقلية فان ذلك من شان صناعة اخرى والشاعر يغلط من وجهين فتارة بالذات والحقيقة وجهين
اذا حاكى ما ليس له وجود ولا امكانه وتارة بالعرض اذا كان الذي يحاكي به موجودا لكنه قد حرف عن هيئته ووجوده
كالمصور اذا صور فرسا فجعل الرجلين وحقهما ان يكونا موخرين اما معلقين ام مقدمين وقد علمت ان كل
غلط اما في الصناعة ومناسب لها واما خارجا عنها وغير مناسب لها وكذلك في الشعر وكل صناعة
يخصها نوع من الغلط ويقابله نوع من ظل يلزم صاحب تلك الصناعة واما الغلط الغير المناسب فليس حله
على صاحب الصناعة فمن غلطات الشاعر محاكاته بما ليس بممكن ومحاكاته على التحريف وكذبه في المحاكاة كمن يحاكي
ما للانثى ويجعل لها قرنا عظيما او بانه يقصر في محاكاة الفاضل والرذل في فاعله او فعله او في زمانه باضافته
او في غايته ومن جهة اللفظ ان يكون اورد لفظا متفقا لا يفهم منه ما عني به من بين امرين متغايرين يحتمل
العبارة كل واحد منهما ومن ذلك انه لا يحسن محاكاة الناطق باشياء لا نطق لها فينكر ذلك الشاعر
بانه فعلك ضد الواجب وكذلك اذا حاكى بالضد انه حسن ان يحاكي به وكذلك اذا ترك المحاكاة وخالف التصديق
الصناعي على ان ذلك جايزا اذا وقع موقعا حسنا فبلغت به الغاية فان قصير قليلا سمج ولا يصح المحاكاة
بما لا يمكن وان كان غير ظاهر الاحالة ولا مشهورها واحسن المواضع لذلك الخلقيات والذاتيات والا غاليطي
والتوبيخات التي بازائها هو هذه الاثني عشر ويدخل في جملة غير الامكان او المحاكاة بالضد او بما
يجب ضده او التحريف او الصناعة التصديقية او كونه غير نطق وقد شحن هذا في التعليم الاول بامثلة
ثم يقايس بين طراغوذيا وافي وخاصة فوريطيقي منه وهو ضرب يخلط القول فيه بالحركات الشمائلية
والاشكال الاستدراجية في اخذ الوجوه وباغاني وكان القدماء يذمون ذلك ويشبهون الشاعر
المفتقر الى ذلك والعامل به بايقي ربه بل يجعلونه اسوا حالا منه واما افي فهو بنفسه محيل ولا يحتاج الى شيء من ذلك
فيكون فوريطيقي على هذا القياس احسن وبالجملة فان الثلث منه اخذ بالوجوه ليس بشعر وبادئه اضاعا
وعلى نحو عادة رجل كان فيما ينشد يرعد ويرتعش على انه ليس كل حركة وشكل استدراجي مذموم بل
الذي يتحاش ويتساقط به والطراغوذيا قد يمكن ان يطول البيت منه حتى يكون مكان الجزء التفافي كلام

ويكون

ويكون لقائل ان يقول ان طراغوذيا جامع لكل شيء واما افي فوزن فقط وايضا فان الشيء اذا
دخل بعض اجزائه والقلائل منها غناء واخذ بالوجوه وكان لها اشكال كان الذ وخصوصا ولهاانه
يدل بالقول والعمل جميعا ولان هذا انما يعرض عند انقضائه ويكون مدة يسيرة ولو كان اختلاط ذلك
بطراغوذيا في مدة طويلة لسمج ومثل لذلك وايضا في فضائل طراغوذيا انه مقصور على محاكاة غرض
واحد واما افي فهو مختلف وكان الطراغوذيات كثيرة مجموعة في خرافة واحدة ويكون ذلك منتشرا وان
ظهر المعنى فيه بسرعة كانه منتشر خفي غير مستقيم لان الوزن الواحد انما يلايم في تلك الجملة غرضا واحدا
فاذا تعداه وان كانت المحاكاة والصيغة لذيذة فلا يكون مناسبة الا لغرض واحد وهذا هو التلخيص
القدر الذي وجد في هذه البلاد من كتاب الشعر للمعلم الاول وقد بقي منه شطر صالح ولا يبعد ان
يجتهد نحن فنبتدع في علم الشعر المطلق وفي علم الشعر بحسب عادة هذا الزمان كلاما شديد التحصيل
والتفصيل واما ههنا فلنقتصر على هذا المبلغ فان وكد غرضنا الاستقصاء فيما ينتفع به في العلوم
ولله الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلامه

قد وقع الفراغ من تنميقه بعون المعين وحسن توفيقه
عن يد العبد النحيف الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف
الراجي عفوه يوم يؤخذ بالنواصي محمد بن احمد الاسكوبي
ساكنا في مدرسة ابي ايوب الانصاري وقت الظهر
في يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر جماذي الآخرة
في سنة اربع وثلثين ومائة والف رحم الله
امرءا نظر في هذا المكتوب ودعا
لكاتبه ولباعث كتابته
المعروف باسعد بن علي بن
عثمان اليننيوي سلمه الله
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والحمد لله ونعم المعين
والصلوة والسلام
على محمد
سيد
العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

الحمد لله رب العالمين وصلوته على محمد واله اجمعين هذا كتاب الشفاء للشيخ ابى على الحسين بن
عبد الله بن سينا رضى الله عنه وفى صدره كلام لابى عبيد عبد الواحد بن محمد الجورجانى قال
ابو عبيد احمد الله على نعمه واسئله التوفيق لمرضاته واصلى على نبيه محمد واله وبعد فقد كانت محبتى للعلوم
الحكمية ورغبتى فى اقتباس المعارف الحقيقية دعتانى الى الاخلال ببلادى والمهاجرة الى مستقر الشيخ الرئيس
ابى على من البلاد اذ كان ما وقع الى من خبره وعرض على من كلامه تقتضى الميل اليه عن ساير من يذكر بهذه
الصناعة ويعتزى الى هذه الجملة وقد كان بلغنى من خبره انه مهر فى هذه العلوم وهو حدث لم يستوف الشباب
ولا اربى على عقدين من العمر وانه كثير التصانيف الا انه قليل الضن بها والرغبة فى ضبط نسخها فحققت
رغبتى فى قصده وملازمته والالحاح عليه والالتماس لان يهتم بالتصنيف واهتم بالضبط فيتممه. الخفاف ح
وهو بجور جان وسنه قريب من اثنين وثلثين سنة وقد بلى بخدمة ح
السلطان والتصرف فى عمله قد شغل ذلك وفاته فلما انتهز الا الوقت واستمليته
فيها شيئا من المنطق والطبيعيات واذا دعوته الى تصنيف الكتاب او الى الشروح احال الى ما عمله من الشروح
وصنفه من الكتب فى بلاده وقد كان بلغنى تفرقها وتشتتها وضن من يملك نسخة منها بها واما هو فلم يكن
~~من عادته ان يحزن من الدستور وكان لم يكن~~ من عادته ان يحرر من الدستور او يخرج من السواد وانما يملى او يكتب
النسخة ويعطيها ملتمسها منه ومع ذلك فقد توارت عليه المحن وغالت كتبه الغوائل فبقيت معه
عده سنين انتقل فيها من جرجان الى الرى ومن الرى الى همدان وشغل بوزارة الملك شمس الدولة وكان
استغاله بذلك حسرة علينا وضياعا لروزجارنا وكان قد وهن الرجا ايضا فى تحصيل تصانيفه الفائتة بالالفاظ ح
فالتمسنا منه اعادتها فقال اما الآن فلا شغل وتنزحها فامر لا يسعه وقتى ولا ينشط له نفسى فان قنعتم بما يتيسر لى
من عندى عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى فبذلنا له الرضاء وحرصنا على ان يقع
منه الابتداء بالطبيعيات فشرع فى ذلك وكتب قريبا من عشرين ورقة ثم انقطع عنه بالقواطع
سلطانيه وضرب الدهر ضربانه واخترم ذلك الملك واثر هو ان لا يقيم فى تلك الدولة ولا يعاود
تلك الخدمة الى الاحتياط بها استحبه من ذلك انه يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار
افبرح فصادفت منه خلوة وفراغا اغتنمته واخذت بتتميم كتاب الشفاء وهو بنفسه على تصنيفه اقبالا
بجد وفرغ من الطبيعيات والالهيات خلا كتاب الحيوان والنبات فى مدة عشرين يوما
من غير رجوع الى كتاب يحضره انما اعتمد طبعه فقط وشرع فى المنطق وكتب الخطبة وما يتعلق

صح
ثم ان اعيان تلك الدولة نقموا عليه واستتاره واستنكروا اعزمه فى المفارقة وظنوا انه لمكيدة او لمحالاة
خصمه وحرص بعض خلص خدمه على توريطه فى مهلكه ليقول بما له عنده من متاع الدنيا فدل عليه طلابه

وكانوا ممن سلف

وكانوا ممن سلف له عندهم صنايع تحرم عليهم قصده بالايحاش لو كانوا للمعروف ذاكرين ووقفهم على
مكانه فاستوثق منه بايداعه قلعة فروزجان وبقى بها قدر اربعة اشهر ثم تقرر اسباب تلك الناحية فروزجان خ
على فصل من الامر ونازلها المنازعون فافرج عنه وسيم الوزارة فاعتذر واستمهل فعذر وهناك اشتغل معاودة ح
بالمنطق وتمكن من الكتب فعرض من ذلك ان حاذاها وجرى على ترتيب القوم فيها وتكلم على ما استنكره
من اقوالهم فطال المنطق وتم باصفهان واما الرياضيات فقد كان عملها على سبيل الاختصار فى سالف
الزمان فراى ان يضيفها الى كتاب الشفاء وصنف ايضا الحيوان والنبات وفرغ من هذه الكتب
وحاذى فى اكثر كتاب الحيوان كتاب ارسطاطاليس الفيلسوف وزاد فيها فى ذلك زيادات وسبع سنه
حينئذ اربعين وغرضى فى اقتصاص هذه القصص ان يوقف على السبب فى اعراضه عن شرح الالفاظ وفى
اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والالهيات وان تتعجب من اقتداره
على تصنيف ما صنفه من الطبيعيات والالهيات والمدة عشرون يوما والكتب غايبة عنه وانما يملى
عليه قلبه المشغول بما منى به فقط ويجد المتامل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتعريفات
والبيانات ما لا يجده فى جملة كتب السالفين والله الموفق لما فيه الخيرة ومن ههنا ابتداء الكتاب من كلام
ابى على الحسين بن عبد الله رضى الله عنه بسم الله الرحمن الرحيم الجملة الاولى فى المنطق وهى
تسعة فنون الفن الاول من الجملة الاولى فى المدخل وهو مقالتان المقالة الاولى منهما مشتملة
على اربعة عشر فصلا ا فى الاشارة الى ما يشتمل عليه الكتاب ب فى التنبيه على العلوم والمنطق
ج فى منفعة المنطق د فى موضوع المنطق ه فى تعريف اللفظ المفرد والمؤلف والكلى والجزئى والعرضى
والذاتى والذى يقال فى جواب ما هو والذى لا يقال و فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى
ز فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية ح فى قسمة اللفظ المفرد الكلى الى الاقسام الخمسة
ط فى الجنس ى فى النوع ووجه انقسام الكلى اليه يا فى تعقب رسوم النوع يب فى الطبيعى
والعقلى المنطقى وما قبل الكثرة وفى الكثرة ومع الكثرة يج فى الفصل يد فى الخاصة والعرض العام
المقالة الثانية تشتمل على اربعة فصول ا فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة
واولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل ب فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع ج فى
المشاركات والمباينات الباقية د فى مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض المقالة الاولى من الجملة
الاولى من الفن الاول من الجملة الاولى وهى فى علم المنطق فصل فى الاشارة الى ما يشتمل عليه الكتاب
قال الشيخ الرئيس ابو على الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله وبعد حمد الله والثناء عليه كما هو اهله
والصلوة على نبيه محمد واله الطاهرين فان غرضنا فى هذا الكتاب الذى نرجو ان يمهلنا الزمان الى
ختمه ويصحبنا التوفيق من الله فى نظمه ان نودعه لباب ما تحققناه من الاصول فى العلوم الفلسفية
المنسوبة الى الاقدمين المبنية على النظر المرتب المحقق والاصول المستنبطة بالافهام المتعاونة على

ادراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها اكثر الآراء وهجرت معها
غواشي الاهواء وتحريت ان اودعه اكثر الصناعة وان اشير في كل موضع الى موقع الشبهة واحلها
بايضاح الحقيقة بقدر الطاقة واورد الفروع مع الاصول الا ما اثق بانكشافه لمن استبصر بما استبصره
وتحقق ما تصوره او ما عزب عن ذكري ولم يلح لفكري واجتهدت في اختصار الالفاظ جدا ومجانبة التكرار
اصلا الا ما يقع غلطا او سهوا وتنكبت التطويل في مناقضة مذاهب جلية البطلان او مكفية الشغل
بما يقرره من الاصول ونعرفه من القواعد ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به الا وقد ضمناه كتابنا
هذا فان لم يوجد في الموضع الجاري باثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رايت انه أليق به وقد اضفت الى ذلك
مما ادركته بفكري وحصلته بنظري وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها وفي علم المنطق وقد جرت
العادة بان تطول مبادي المنطق باشياء ليست منطقية وانما هي للصناعة الحكمية اعني الفلسفة الاولى
فتجنبت ايراد شيء من ذلك واضاعة الزمان به واخرته الى موضعه ثم رايت ان اتلو هذا الكتاب
بكتاب آخر اسميه كتاب اللواحق يتم مع عمري ويورخ بما يفرغ منه في كل سنة يكون كالشرح لهذا الكتاب
وكتفريع الاصول فيه وبسط الموجز من معانيه ولي كتاب غير هذين الكتابين اوردت فيه الفلسفة
على ما هي في الطبع وعلى ما يوجبه الراي الصريح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ولا يتقى فيه
من شق عصاهم ما يتقى في غيره وهو كتابي في الفلسفة المشرقية واما هذا الكتاب فاكثر بسطا
واشد مع الشركاء من المشائين مساعدة ومن اراد الحق الذي لا مجمجة فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب ومن
اراد الحق على طريق فيه ترض ما الى الشركاء وبسط كثير وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر
فعليه بهذا الكتاب ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق وتحريت ان احاذي به ترتيب كتب صاحب
المنطق واوردت في ذلك من الاسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة ثم تلوته بالعلم الطبيعي فلم يتفق
لي في اكثر الاشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره ثم تلوته بالهندسة فاختصرت
كتاب الاسطقسات لاوقليدس اختصارا لطيفا وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه ثم اردفته
باختصار كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة تتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما والحقت به من الزيادات
بعد الفراغ منه ما وجب ان يعلم المتعلم حتى يتم به الصناعة ويطابق فيه بين الاحكام الرصدية والقوانين
الطبيعية ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم
الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي مع بحث طويل ونظر دقيق على الاختصار ثم ختمت الكتاب
بالعلم المنسوب الى ما بعد الطبيعة على اقسامه ووجوهه مشارا فيه الى جمل من علم الاخلاق والسياسات
الى ان اصنف فيهما كتابا جامعا مفردا وهذا الكتاب وان كان صغير الحجم فهو كثير العلم ويكاد لا يفوت
متأمله ومتدبره اكثر الصناعة الى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب اخرى وأول الجمل التي فيه
هو علم المنطق وقبل ان نشرع في علم المنطق فنحن نشير الى ماهية هذه العلوم اشارة موجزة ليكون

المدبر

المدبر لكتابنا هذا كالمطلع على جمل من الاغراض **فصل في التنبيه على الاغراض في العلوم والمنطق** فنقول
ان الغرض في الفلسفة ان يوقف على حقائق الاشياء كلها على قدر ما يمكن الانسان ان يقف عليه
والاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا واما اشياء
وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الامور
التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والفلسفة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم فقط
والفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لا بان تعلم فقط بل بان تعلم ما تعمل به فتعمل فالنظرية
غايتها اعتقاد راي ليس بعمل والعملية غايتها معرفة راي هو في عمل فالنظرية اولى بان تنسب
الى الراي والاشياء الموجودة في الاعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة
الاولى على قسمين احدهما الامور التي تخالط الحركة والثاني الامور التي لا تخالط الحركة مثل العقل
والباري والامور التي تخالط الحركة على قسمين فانها اما ان تكون لا وجود لها الا بحيث يجوز ان
تخالط الحركة مثل الانسانية والتربيع وما شابه ذلك واما ان يكون لها وجود من دون ذلك فالموجودات
التي لا وجود لها الا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين فانها اما ان تكون لا في القوام ولا في
الوهم يصح عليها ان تجرد عن مادة معينة كصورة الانسانية والفرسية واما ان تكون يصح عليها ذلك
في الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لا يحوج تصوره الى ان يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال
حركة واما الامور التي يصح ان تخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة
والعلية فيكون الامور التي يصح عليها ان تجرد عن الحركة اما ان يكون صحتها صحة الوجوب واما ان لا تكون
صحتها صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع لها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي
هو الكثرة وهذه اما ان تنظر اليها من حيث هي هي فلا يفارق ذلك النظر النظر اليها من حيث هي
مجردة فانها تكون من جملة النظر الذي يكون في الاشياء لا من حيث هي في مادة اذ هي من حيث
هي هي لا في مادة واما ان تنظر اليها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود ولا في المادة وهو
على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهمه ان يكون الا مع نسبة الى المادة النوعية والحركة
مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هواء وفي الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث
هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي مبدأ حركة بدن وان كان يجوز
مفارقته بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الا مع نسبة الى مادة ومخالطة
حركة فانه قد يتوهم احواله وتستبان من غير نظر في المادة المعينة والحركة النظر المذكور مثل
الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجذير والتكعيب وسائر الاحوال التي تلحق العدد فان
ذلك يلحق العدد وهو في اوهام الناس او في موجودات متحركة منقسمة متفرقة مجتمعة ولكن
تصور ذلك قد يتجرد تجردا ما حتى لا يحتاج فيه الى تعيين مواد نوعية فاصناف العلوم اما ان تتناول الاعتبار

الموجودات من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع وأما أن يتناول اعتبار
الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً وأما أن يتناول اعتبار الموجودات من حيث
هي مفارقة قواماً وتصوراً فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي
المحض وعلم العدد المشهور منه وأما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والقسم الثالث
هو العلم الإلهي وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة فالعلوم النظرية الفلسفية هي هذه
وأما الفلسفة العملية فإما أن تتعلق بتعليم الآراء التي ينتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية
وتعرف بتدبير المدينة وتسمى علم السياسة وإما أن يكون ذلك التعلق بما ينتظم به المشاركة الإنسانية
الخاصية وتعرف بتدبير المنزل وإما أن يكون ذلك التعلق بما ينتظم به حال الشخص الواحد في زكاء نفسه
ويسمى علم الأخلاق وجميع ذلك إنما تتحقق صحة جملته بالبرهان النظري وبالشهادة الشرعية ويتحقق
تفصيله وتقديره بالشريعة الإلهية والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق والغاية في الفلسفة
العملية معرفة الخير وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء وقد تكون في التصور فيكون
لها اعتبارات ثلاثة اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها من حيث
هي كذلك واعتبار لها من حيث هي في الأعيان فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع
والحمل ومثل الكلية والجزئية في الحمل والذاتية والعرضية في الحمل وغير ذلك مما ستعلمه فإنه ليس في الموجود
الخارجي ذاتية ولا عرضية حملاً ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبراً ولا مقدمة ولا قياساً ولا غير ذلك وإذا
أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها فنحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصور فيعرض لها ضرورة الأحوال
التي تكون في التصور فنحتاج ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور وخصوصاً ونحن نروم
بالفكرة أن نستدرك المجهولات وأن يكون ذلك من المعلومات والأمور إنما تكون مجهولة بالقياس
إلى الذهن لا محالة وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه والحال والعارض التي يعرض لها حتى ينتقل
من معلومها إلى المجهول لها هو حال وعارض لها في التصور وإن كان ما لها في ذاتها أيضاً موجوداً مع ذلك
فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال وأنها كم هي وكيف هي وكيف تعتبر في هذا العارض ولأن
هذا النظر ليس نظراً في الأمور من حيث هي موجودة أحد نحوي الوجودين المذكورين بل من حيث
ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين فمن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء من
حيث هي موجودة ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءاً من الفلسفة ومن
حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل
بحث نظري ومن كل وجه يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة وآلة لسائر أجزاء الفلسفة و
سنزيد لهذا شرحاً فيما بعد والمشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن
الفضول أما من الباطل فلأنه لا تناقض بين القولين فإن كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر وأما

من الفضول

من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدي نفعاً وهذا النوع من النظر هو المسمى
علم المنطق وهو النظر في هذه الأمور المذكورة من حيث تتأدى منها إلى إعلام المجهول وما يعرض لها
من حيث ذلك لا غير

فصل ٣ في منفعة المنطق

لما كان استكمال الإنسان من جهة ما هو إنسان ذو عقل
على ما سيتضح لك في موضعه هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه والخير لأجل العمل به واقتنائه وكانت
الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليلتي المعونة على ذلك وكان جل ما يحصل له من ذلك
إنما يحصل بالاكتساب وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول وكان ما يكتسب به المجهول هو المعلوم
وجب أن يكون الإنسان يبتدئ أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف
يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها حتى يفيد العلم بالمجهول أي حتى إذا ترتبت في الذهن الترتيب
الواجب فتقررت فيه صور تلك المعلومات على الترتيب الواجب انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب
فعلمه وكما أن الشيء يعلم من وجهين أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه
في الذهن وإن لم يكن هناك صدق أو كذب كما إذا قيل إنسان أو قيل افعل كذا فإنك إذا وقفت
على معنى ما تخاطب به من ذلك كنت تصورته والثاني أن يكون مع التصور تصديق فيكون إذا قيل
لك مثلاً إن كل بياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط بل صدقت أنه كذلك فأما
إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا
تفهمه ولكنك لم تصدق به بعد وكل تصديق فيكون مع تصور ولا ينعكس والتصور في مثل هذا
المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض والعرض والتصديق
هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها والتكذيب يخالف
ذلك كذلك الشيء يجهل من وجهين أحدهما من جهة التصور والثاني من جهة التصديق فيكون كل واحد منهما
لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ويكون كسب كل واحد منهما بمعلوم سابق متقدم وبهيئة وصفة
تكون لذلك المعلوم لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول فههنا شيء من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوره
بالمجهول تصديقه ولم تجر العادة بأن يفرض للمعنى الجامع من حيث علمه يفيد علم تصور شيء اسم جامع أو لم
يبلغنا إلا أن منه حداً ومنه رسماً ومنه مثالاً ومنه علامة ومنه اسماً على ما سيتضح لك وليس لما تشترك
فيه اسم عام وأما الشيء الذي يرتب أولاً معلوماً ثم يعلم به غيره على سبيل التصديق فإن ذلك
الشيء يسمى كيف كان حجة فمنه قياس ومنه استقراء ومنه تمثيل ومنه أشياء أخرى فغاية علم
المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون
القول الموقع للتصور حتى يكون معرفاً حقيقة ذات الشيء وكيف يكون حتى يكون دالاً عليه وإن لم يتوصل
به إلى حقيقة ذاته وكيف يكون فاسداً مخيلاً أنه يفعل ذلك ولا يكون يفعل ذلك ولم يكون كذلك
وما الفصول التي بينهما وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقع للتصديق حتى يكون

اى الافتراقات التي حصلت بينهما

موقعاً بتصديقاً يقينياً بالحقيقة لا يصح انتقاضه وكيف يكون حتى يكون موقعاً تصديقاً يقارب اليقين
وكيف يكون بحيث يظن به انه على احدى الصورتين ولا يكون كذلك بل يكون باطلاً فاسداً وكيف يكون حتى
يوقع عليه ظن وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم وكيف يكون القول حتى يؤثر في النفس ما يؤثره
التصديق والتكذيب من اقدام وامتناع وانبساط وانقباض لا من حيث يوقع تصديقاً بل من
حيث يخيل فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق فانك اذا قلت للعسل انه مرة
مقيئة نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك البتة كما تنفر لو كان هناك تصديق او شبيه به
قريب منه وما الفصول بينها ولم كانت كذلك وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد
هذين الغرضين الى مقدمات منها يتوصل الى معرفة الغرضين وهذه الصناعة هي المنطق وقد يتفق
للانسان ان ينبعث في غريزته حد موقع للتصور وحجة موقعة للتصديق الا ان ذلك يكون شيئاً غير
صناعي ولا يؤمن غلطه في غيره فانه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفينا في ذلك
كما في كثير من الامور لكان لا يعرض من الاختلافات والتناقض في المذاهب ما عرض ولكان الانسان
الواحد لا يناقض نفسه وقتاً بعد وقت اذا اعتمد قريحته بل الفطرة الانسانية غير كافية في ذلك
ما لم يكتسب الصناعة كما انها غير كافية في كثير من الاعمال الاخر وان كان يقع له في بعضها اصابة كرمية
من غير رام وليس ايضاً اذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للانسان ان يحصل له منها كانت
كافية من كل وجه حتى لا يغلط البتة اذ الصناعة قد يعزب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من
الاحوال لا لان الصناعة في نفسها غير ضابطة وغير مرادة عن الغلط لكنه يعرض هناك امور احدها
من جهة ان الصانع لم يستوف الصناعة بكمالها والثاني ان يكون قد استوفاها لكنه في بعض المواضع
اهملها واكتفى بالقريحة والثالث انه قد يعرض له كثيراً ان يعجز عن استعمالها او يذهب عنها على انه
وان كان كذلك فان صاحب العلم اذا كان صاحب الصناعة واستعملها لم يكن ما يقع له عادماً ومع ذلك فانه
اذا عاون فعلاً من افعال صناعته مراراً كثيرة تمكن من تدارك اهمال ان كان وقع منه فيه لان صاحب الصناعة
اذا افسد عمله مرة او مراراً تمكن من الاستصلاح الا ان يكون متناهياً في البلادة فاذا كان كذلك فلا يقع
له السهو في مهمات صناعته التي تعنيه المعاودة فيها وان وقع له سهو في نوافله ولان الانسان في معتقداته
امور مهمة جداً وامور يلهيها في الاهتمام فصاحب صناعة المنطق يتاتى له ان يجتهد في تاكيد الامر في تلك
المهمات بمراجعات يعرض عمله على قانونه والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها الامان من الغلط يمكن يجمع
تفاصيل حساب واحد مراراً للاستظهار فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة فهذه الصناعة لا بد منها في
استكمال الانسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب ونسبة هذه الصناعة الى الروية الباطنة التي
يسمى النطق الداخلي كنسبة النحو الى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي وكنسبة العروض الى الشعر
لكن العروض ليس ينفع كثيراً في قرض الشعر بل الذوق السليم يغني عنه والنحو العربي قد يغني عنه ايضاً الفطرة

البدوية واما هذه الصناعة فلا غنى عنها للانسان المكتسب للعلم بالنظر والروية الا ان يكون انساناً مؤيداً
من عند الله فيكون نسبته الى المروين نسبة البدوي الى المتعربين **فصل في موضوع المنطق** ليس يمكن
ان ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شيء فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً
في ايقاع ذلك التصديق فانه ان كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجوداً او معدوماً فليس للمعنى مدخل في
ايقاع التصديق بوجه لان موقع التصديق هو علة التصديق وليس يجوز ان يكون شيء علة لشيء
في حالتي عدمه ووجوده فاذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده او عدمه في ذاته او في حاله
فلم يكن مؤدياً الى التصديق بغيره واذا قرنت بالمعنى وجوداً او عدماً فقد اضفت اليه معنى آخر واما التصور
فانه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما سيتضح لك في موضعه وذلك في قليل من الاشياء ومع ذلك فهو
في اكثر الامر ناقص ردي بل الموقع للتصور في اكثر الاشياء معان مؤلفة وكل تاليف فانما يؤلف من امور كثيرة
وكل اشياء كثيرة ففيها اشياء واحدة ففي كل تاليف آحاد واحدة والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطاً
ولما كان الشيء المؤلف من عدة اشياء يستحيل ان تعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه يرى ان يكون العلم بالمفردات
قبل العلم بالمؤلفات والعلم بالمفردات يكون على وجهين لانه اما ان يكون علماً بها من حيث هي مستعدة لان تؤلف
منها التاليف المذكور واما ان يكون علماً بها من حيث هي طبايع وامور يعرض لها ذلك المعنى ومثال هذا ان البيت
الذي يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه الى ان يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين لكن
للخشب والطين واللبن احوالاً بسببها يصلح للبيت وللتاليف واحوالاً اخرى خارجة من ذلك فاما
ان الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية وان طبيعته حارة او باردة او ان قياسه من الموجودات قياس كذا
فهذا لا يحتاج اليه باني البيت ان يعلمه واما ان الخشب صلب ورخو وصحيح ومتشوش وغير ذلك فانه
مما يحتاج باني البيت الى ان يعلمه فكذلك صناعة المنطق فانها ليست تنظر في مفردات هذه الامور
من حيث هي على احد نحوي الوجود الذي في الاعيان والذي في الاذهان ولا ايضاً في ماهيات الاشياء
من حيث هي ماهيات بل من حيث هي محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك مما
انما يعرض لهذه المعاني من جهة ما قلناه فيما سلف واما النظر في الالفاظ فهو امر تدعو اليه الضرورة وليس
للمنطقي من حيث هو منطقي شغل اول بالالفاظ الا من جهة المخاطبة والمحاورة ولو امكن ان يتعلم المنطق
بفكرة ساذجة انما يلحظ فيها المعاني وحدها لكان ذلك كافياً ولو امكن ان يطلع المحاور فيه على ما في نفسه
بحيلة اخرى لكان يغني عن اللفظ البتة ولكن لما كانت الضرورة تدعو الى استعمال الالفاظ وخصوصاً من
المتعذر على الروية ان ترتب المعاني من غير ان تتخيل معها الفاظها بل يكاد يكون الروية مناجاة من الانسان
ذهنية بالفاظ متخيلة لزم ان يكون للالفاظ احوال مختلفة تختلف لاجلها احوال ما يطابقها في النفس
من المعنى حتى يصير لها احكام لولا الالفاظ لم يكن فاضطرت صناعة المنطق الى ان يصير بعض اجزائها نظراً
في احوال الالفاظ ولولا ما قلناه لما احتاجت ايضاً الى ان يكون لها الجزء ومع هذه الضرورة فان

الكلام على الالفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها الآن وضع الالفاظ احسن علما واما فيما سوى ذلك فلا خير في قول من يقول ان المنطق موضوعه النظر في الالفاظ من حيث تدل على المعاني وان المنطقي انما صناعته ان يتكلم على الالفاظ من حيث تدل على المعاني بل يجب ان يتصور ان الامر على النحو الذي ذكرناه وانما تبلد في هذا من تبلد وتشوش من تشوش بسبب انهم لم تحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق والصنف من الموجودات الذي يختص به اذا وجدوا الموجود على نحوين وجود الاشياء من خارج ووجودها في الذهن فجعلوا النظر في الوجود الذي من خارج لصناعة او صناعات فلسفية والنظر في الوجود الذي في الذهن وانه كيف تتصور فيه لصناعة او جزء صناعة ولم يفصلوا فيعلموا ان الامور التي في الذهن اما امور تصورت في الذهن مستفادة من خارج واما امور تعرض لها من حيث هي في الذهن لا يحاذي بها امر خارج فيكون معرفة هذين الامرين لصناعة ثم يصير احد هذين الامرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عرض يعرض له واما اي هذين الامرين ذلك فهو القسم الثاني واما اي عارض يعرض فهو انه يصير موصلا الى ان يحصل في النفس صورة اخرى عقلية لم تكن او نافعا في ذلك الوصول او ما يعاوق ذلك الوصول فلما لم تتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق ولا الجهة التي بها هو موضوعا تتعتعوا وتبلدوا وانت ستعلم بعد هذا بوجه اشد شرحا ان لكل صناعة نظرية موضوعا وانها انما تبحث عن اعراضه واحواله وستعلم ان النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة والنظر في عوارضه يكون من صناعة اخرى فهكذا يجب ان يعلم من حال المنطق

فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال واذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الالفاظ فانا نقول ان اللفظ اما مفرد واما مركب والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات مثل قولنا الانسان وكاتب من قولنا الانسان كاتب فان لفظة الانسان منه يدل على معنى ولفظة كاتب ايضا يدل على معنى وكل واحد منهما جزء قولنا الانسان كاتب ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا الانسان كاتب دلالة مقصودة في اللفظ ليس كما نقول حيوان فنظن ان الحي منه مثلا دال اما على جملة المعنى واما على بعض منه لو كان من غير ان يقصد في اطلاق لفظة الحيوان ان يدل الحي منه تلك الدلالة واما المفرد فهو الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالة بالذات مثل قولنا الانسان فان الان والسان لا يدلان على جزئين من معنى الانسان منهما يأتلف معنى الانسان ولا يلتفت في هذه الصناعة الى التركيب الذي يكون بحسب المسموع اذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى كقولنا عبد شمس اذا اريد به اسم لقب ولم يرد عبد للشمس وهذا وامثاله لا يعد في الالفاظ المؤلفة بل في المفردة والموجود في التعليم الاقدم من رسم الالفاظ المفردة انها هي التي لا يدل اجزاؤها على شيء واستنقص فريق من اهل النظر هذا الرسم واوجب انه يجب ان يزاد فيه انها التي لا تدل اجزاؤها على شيء من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ المفردة على معان لكنها لا يكون اجزاء معاني الجملة وانا ارى

ان هذا الاستنقاص

ان هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو وان هذه الزيادة غير محتاج اليها للتتميم بل للتفهيم وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالته ثم يطلقه دالا على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون ذلك دلالته وكذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن الدلالة بقي غير دال وعند كثير من اهل النظر غير لفظ فان الحرف والصوت فيما اظن لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظا او يشتمل على دلالة واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد ان يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا على شيء معين حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل دلالة بها وبالجملة فانه ان دل فانما يدل لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا قائما بنفسه فاما وهو جزء فلا يدل على معنى البتة فاللفظ اما مفرد واما مركب وقد علمت ان النظر في المفرد قبل النظر في المركب ثم اللفظ المفرد اما ان يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن من حيث تصوره اشتراك الكثرة فيه على التسوية بان يقال لكل واحد منهم انه هو اشتراكا على درجة واحدة مثل قولنا الانسان فان له معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان ولفظ الكرة المحيطة بذي عشرين قاعدة مثلثات بل لفظ الشمس والقمر وغيره وذلك كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرة فيه وان لم يوجد مثلا بالفعل كالكرة المذكورة او كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس واما ان يكون معناه بحيث يمتنع في الذهن ايقاع الشركة فيه اعني في المحصل الواحد المقصود به كقولنا زيد فان لفظة زيد وان كان قد يشترك فيه كثيرون فانما يشتركون من حيث المسموع واما معناه الواحد فيستحيل ان يجعل واحد منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يمتنع في الذهن ان يجعل لغيره اللهم الا ان لا يراد بزيد البتة ذاته بل صفة من صفاته المشترك فيها فهذا القسم وان لم يمتنع الشركة في مسموعه فقد يمتنع ان يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة والقسم الاول يسمى كليا والثاني يسمى جزئيا وانت تعلم ان من الالفاظ ما هو على سبيل القسم الاول ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الاول وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يمتنع نسبته الى اشياء كثيرة يطابقها بنسبة متشاكلة ولا عليك من حيث انت منطقي انه كيف يكون هذه النسبة وهل لهذا المعنى من حيث هو واحد مشترك فيه وجود في ذوات الامور التي جعلت لها شركة فيه وبالجملة وجود مفارق وخارج عن الذي في ذهنك او كيف حصوله في الذهن فان النظر في هذه لصناعة اخرى او صناعتين فقد علمت ان اللفظ اما ان يكون مفردا واما ان يكون مؤلفا وان المفرد اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا وقد علمت انا اوجبنا تأخير النظر في المركب واعلم ايضا انا لا نشتغل بالنظر في الالفاظ الجزئية

ومعانيها فانها غير متناهية فتحصر ولا لو كانت متناهية لكان علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا كمالا حكميا
او يبلغنا غاية حكمية كما تعلم هذا في موضع العلم به بل التي يهمنا النظر في مثله هو معرفة الالفاظ الكلية وانت
تعلم ان اللفظ الكلي انما يصير كليا بان كان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات يحمل عليها ويحمل
على وجهين حمل مواطاة كقولك زيد انسان فان الانسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة وحمل اشتقاق
كحال البياض بالنسبة الى الانسان فانه يقال ان الانسان ابيض او ذو بياض ولا يقال انه بياض وان
اتفق ان قيل جسم ابيض ولون ابيض فلا يحمل حد المحمول في مثله على الموضوع وانما غرضنا ههنا مما يحمل
هو ما كان على سبيل المواطاة فلنذكر اقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات مواطاة عليها و
يعطيها الاسم والحد لكنه قد تضطرنا اصابتنا لبعض الاغراض ان لا نسلك المعتاد من الطريق في
قسمة هذه الالفاظ في اول الامر بل نعود اليه ثانيا فنقول ان لكل شيء ماهية هو بها ما هو وهي حقيقته
بل هي ذاته وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة اذا
التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة وقلما نجد لهذا في الظاهرات مثالا فيجب ان نسلم وجوده
وربما كان واحدا ليس بمطلق بل يلتئم حقيقته وجوده من امور ومعان اذا التأمت حصل منها
ماهية الشيء مثال ذلك الانسان فانه يحتاج ان يكون جوهرا وان يكون له امتداد في ابعاد تفرض
فيه طولا وعرضا وعمقا وان يكون مع ذلك ذا نفس وان يكون نفسه نفسا تغتذي بها ويحس ويتحرك
بالارادة ومع ذلك يكون بحيث يصلح ان يتفهم المعقولات ويتعلم صناعات ويعلمها ان لم يكن عائق
من خارج لا من جملة الانسانية فاذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الانسان
ثم يخالطه معان واسباب اخرى يتحصل بها واحد واحد من الاشخاص الانسانية يتميز بها شخص
عن شخص مثل ان يكون هذا قصيرا وذاك طويلا وهذا ابيض وذاك اسود ولا يكون شيء من هذه
بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص وكان بدله غيره لزم منه ان يفسد لاجله بل هذه امور تتبع
وتلزم وانما يكون حقيقته وجوده بالانسانية فيكون ماهية كل شخص هي بانسانيته لكن انيته
الشخصية يتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك وقد يكون ايضا له من الاوصاف اوصاف اخرى
غير الانسانية يشترك فيها الناس مع الانسانية بل يكون بالحقيقة اوصافا للانسان
العام مثل كونه ناطقا اي ذا نفس ناطقة ومثل كونه ضاحكا بالطبع لكن كونه ناطقا امر هو
احد الامور التي لما التأمت اجتمع من جملتها الانسان وكونه ضاحكا بالطبع هو امر لما التأمت
الانسانية بما التأمت منه لم يكن بد من عروضه لازما فان الشيء اذا صار انسانا بمقارنة النفس
الناطقة لمادته عرض للتعجب الموجب تغير مادته هيئة الضحك كما عرض لامور من الخجل والبكاء والحسد
والاستعداد للكتابة وقبول العلم ليس واحد منها ما حصل لعرض الشيء لحصول النفس الناطقة
له فيكون حصول النفس الناطقة اذا سابقا لها ويتم به حصول الانسانية وتلحق هذه لوازم بعدها

اذا استثبتت

اذا استثبتت الانسانية لم يكن بد منها فقد لاح لك من هذا ان ههنا ذاتا حقيقة للشيء وان له اوصافا
بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء وبعضها عوارض لا يلزم ذاته لزوما في وجوده وبعضها عوارض لازمة
له في وجوده فما كان من الالفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء او اشياء فذلك هو الدال على الماهية
وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية فانه دل على الامور التي لا بد من ان يكون متقدمة في الوجود على
ذات الشيء حتى يكون بالتئامها تحصل ذات الشيء ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ولا
اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكمالها بل على جزء منه فذلك ينبغي ان يقال له اللفظ الذاتي
الغير الدال على الماهية واما ما يدل على صفة هي خارجة عن الامرين لازمة كانت او غير لازمة فانه يقال له
لفظ عرضي ولمعناه معنى عرضي ثم ههنا موضع نظر انه هل يجب ان يكون معنى اللفظ الذاتي مشتملا
على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص او لا يكون فان قولنا لفظ ذاتي يدل على لفظ
لمعناه نسبة الى ذات الشيء ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء انما ينسب الى الشيء
ما ليس هو فلهذا بالحري ان نظن ان لفظ الذاتي انما الاولى به ان يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية
ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان لكن الحيوان والناطق
يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الانسان ذاتيا للانسان بما هو انسان بل للشخص فالشخص لم يخل
اما ان يكون نسبته بالذاتية الى حقيقة ماهية الشخص وذلك هو الانسان ايضا واما ان يكون نسبته
بها الى الجملة التي تتشخص فيكون ليس هو بكماله بل هو جزء مما هو منه حيث هو جملة فحينئذ يعرض ان
لا يكون الحيوان الناطق والانسان وما يجري مجراها ذاتيا للشخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل
لونه وكونه قصيرا وكونه ابن فلان وما يجري هذا المجرى قد يكون ذاتية لانها اجزاء مقومة للجملة فحينئذ
لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي للشخص الا ما لهذه فهذه الافكار تدعو الى ان لا يكون الذاتي
مشتملا على المقول في جواب ما هو لكن قولنا ذاتي وان كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى
النسبي فانه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى اخر وذلك لان اللفظ الكلي اذا دل
على معنى نسبته الى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبة توجب اذا توهمت غير موجودة ان لا يكون ذات
ذلك الشيء من الجزئيات موجودا الان ذات ذلك الشيء يجب ان يكون يرفع اولا حتى يصح توهم رفع
هذا بل لان رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء سواء كان لان هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا
المرفوع مما يحتاج اليه حقيقة ذاته ليتقوم فانه يقال له ذاتي فان لم يكن هكذا او كان يصح في الوجود او في
التوهم ان يكون الشيء الموصوف به حاصلا مع رفعه او كان لا يصح في الوجود ولكن ليس رفعه
سبب رفعه بل انما لا يصح ذلك في الوجود لان رفعه لا يصح الا ان يكون ذلك ارتفع في نفسه اولا
حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه فهو عرضي فاما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود وذلك
مما يعسر رفعه وكالشباب فانه يبطؤ رفعه وكغضب الحليم فانه يسهل ازالته وكالخلوق

فانه يصعب ازالته واما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي واما الذي لا يرتفع ولا يرفع رفع السبب
فكون الانسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك وهو كونه ضحاكا بالطبع فانه لا يجوز ان يرفع عن
الانسان في الوجود فان توهم مرفوعا فان الانسانية يكون مرفوعة لان رفع الاعراض بالطبع لهذا المعنى — لهذا المعنى ح
هو سبب رفع الانسانية بل لانه لا يتاتى ان يرفع الا ان يكون الانسانية اولا مرفوعة كما انها ليست
سببا لثبوت الانسانية بل الانسانية سبب لثبوتها فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق
والانسان الى الاشخاص وبين نسبة الاعراض اليها فان النسبة الاولى اذا رفعتها اوجب رفعها رفع — ايضاح
الشخص واما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص بل منها ما يرتفع ومنها ما لا يجوز ان يرتفع
او يرتفع الشخص واما رفعها فلا يرفع الشخص البتة واذا كان الامر على هذه الجملة فالذاتي يشتمل على الدال
على الماهية فقد اتضح لك ان اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية ومنه ذاتي لا يدل على الماهية
ومنه عرضي ◦ **فصل في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي** قد قيل في التمييز بين الذاتي
والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ثم لم يحصل ولم يبين انه كيف يكون مقوما او غير مقوم و
قيل ايضا ان الذاتي لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء والعرضي يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء فيجب
ان نحصل نحن صحة ما قيل او اختلاله فنقول اما قولهم ان الذاتي هو المقوم فانما يتناول ما كان من الذاتيات
غير دال على الماهية فان المقوم مقوم لغيره وقد علمت ما يعرض من هذا الكلام الا ان يعنوا بالمقوم ما لا يفهم
من ظاهر لفظه ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتي فيكونوا انما اتوا باسم مرادف صرف عن الاستعمال الاول
ولم يدل على المعنى الذي نقل اليه ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي ويكون حاجة كل واحد منهما الى
البيان واحدة واما اعتمادهم على امر الرفع في التوهم فيجب ان تتذكر ما اعطيناك سالفا ان المعنى الكلي
قد يكون له اوصاف يحتاج اليها اولا حتى يحصل ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى تلزمه وتتبعه
اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع الاوصاف التي يحتاج اليها الشيء حتى يحصل ماهيته فلن يحصل
معقولا مع سلب تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف لك ان للاشياء ماهيات وان
تلك الماهيات قد يكون موجودة في الاعيان وقد يكون موجودة في الاوهام وان الماهية
لا يجب لها تحصيل احد الوجودين وان كل واحد من الوجودين لا يثبت الا بعد ثبوت تلك الماهية — عوارض الماهية
وان كل واحد من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض يكون للماهية عند ذلك الوجود ويجوز
ان لا يكون له في الوجود الاخر وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية لكن الماهية تكون متقررة
اولا ثم تلزمها مثل ان الاثنينية تلزمها الزوجية والمثلث يلزمه ان يكون زواياه الثلث مساوية
لقائمتين لا لاحد الوجودين بل لانه مثلث وهذه الماهية اذا كانت لها مقومات متقدمة من حيث
هي ماهية لم يحصل ماهية دون تقدمها واذا لم يحصل ماهية لم تحصل معقولة ولا عينا فاذا اذا حصلت
معقولة حصلت وقد حصل ما يتقوم به في العقل معها على الجهة التي يتقوم به فاذا كان ذلك حاصلا

في العقل

في العقل لم يمكن السلب فيجب ان يكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها له
ولا يجوز سلبها عنه حتى يثبت الماهية في الذهن مع رفعها في الذهن بالفعل ولست اعني بحصولها
في العقل خطورها بالبال بالفعل فكثير من المعقولات لا يكون خاطرة بالبال بل اعني انها لا يمكن مع
اخطارها بالبال واخطار ما هي مقومة له بالبال حتى يكون هذه مخطرة بالبال وذلك مخطرا بالبال
بالفعل ان تسلبها عنه كانك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها اعني تصور الماهية في الذهن
واذا كان كذلك فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني المعقولة يجب ضرورة ان تعقل الشيء على
هذا الوجه اذ لا يتصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها ~~اعني تصور الماهية في الذهن واذا كان
كذلك فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني~~ واما سائر العوارض فاذ ليست مما يتقدم تصورها في الذهن
تصور الماهية فيه ولا ايضا هي مع تصور الماهية بل هي توابع ولوازم ليست مما تحقق الماهية
بل مما يتلو الماهية فالماهية تثبت دونها واذا ثبت دونها لم يبعد ان يعقل الماهية وان لم تتقدم
او ان لم يلزم تعقلها وقد علمت اني لست اعني في هذا التعقل ان يكون اذا تصور الشيء بالفعل
ملحوظا اليه يكون مع ذلك تصورت افراد المقومات له ايضا بالفعل فربما لم يلحظ الاجزاء بذهنك لكن من دون وجود
ما يقوم منه فيه فاذا كان كذلك فيجب ان لا يمكنك سلبه عنه بل تعقل وجوده له لا محالة واما العوارض
فلا امنع صحة استثباتك في الذهن معنى الماهية ولا تعقل وجودها للماهية بل تسلبها سلبا كاذبا
ولا اوجب ذلك ايضا في كل العوارض فان من العوارض ما يلزم الماهية لزوما اوليا بينا ليس
بواسطة عارض اخر فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية واخطارهما معا بالبال مستحيلا
اذا كان ليس له سبب وسط بينه وبينه وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد
اضلاعه على الاستقامة نوعا ما او معنى اخر مما يشبه هذا مما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود
العارض بواسطة فاذا لم يخطر تلك الواسطة بالبال امكن سلبه مثل كون كل زاويتين من
المثلث اصغر من قائمتين ولو لا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ولو لا صحة القسم
الاول لما كان ما بيناه لك يعد من اثبات عارض لازم للماهية بتوسط شيء حقا وذلك لان
المتوسط ان كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بين الوجود لها ذهب الامر الى غير النهاية وان
كان من المقومات صار اللازم المجهول كما تعلم لازما لهذا المقوم لا مقوما اذ مقوم المقوم مقوم
وكان لازما له اخر الامر بلا واسطة فما كان من اللوازم غير بين للشيء صح في الذهن ان يتوهم الشيء
مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ولم يصح من جهة اما جهة الصحة فمن حيث ان تصوره يحصل في الذهن
مع سلب اللازم عنه بالفعل واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق واما جهة الاستحالة
فان يتوهم انه يجوز ان لو كان يحصل في الاعيان وقد سلب عنه فيها اللازم حتى يكون مثلا
كما يصح ان لو كان يكون هذا الشخص موجودا ولا الذنب الذي لزمه في اصل الخلقة ايضا يصح

برائ هذا المسئلة اذا خطرت ... بل لم يمكنك ان تسلب الذي هو مقوم له ... معه وجود المقوم بالبعيد في الذهن ح

انه يكون هذا المثلث موجودا ولا زاويتاه اقل من قائمتين فان هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه واعتبار
هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للموجود فقد بان لك من هذا ان من الصفات ما يصح سلبه وجودا ومنها
ما يصح سلبه توهما لا في الوجود ومنها ما يصح سلبه توهما له مطلقا ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض
ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي لكن يتميز من العارض بان الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتي له ذاتي
قبل ثبوت الذاتي بل ربما اوجب سبق ثبوت الذاتي واما العرضي فان الذهن يجعله تاليا وان وجب
ولم ينسلب فقد اتضح لك كيف لم يحصل معنى الذاتي والعرضي من اقتصر على البيانين المذكورين **فصل**
في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية ان الدال على الماهية قد قيل فيه انه هو الدال
على ذاتي مشترك كيف كان ولم يبلغنا ما هو اشد شرحا من هذا فلننظر الان هل المفهوم من هذه اللفظة
بحسب التعارف العام هو هذا المعنى ام لا وهل ما تعارفه الخاص واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه
فانا اذا فعلنا هذا اتضح لنا غرض كثير اما المفهوم بحسب التعارف العامي فليس يدل عليه وذلك لان
الدال على ماهية الشيء فهو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو والشيء انما يصير هو ما هو
بحصول جميع اوصافه الذاتية المشتركة فيها والتي تخصه ايضا فان الانسان ليس هو ما هو بانه
حيوان والا لكانت الحيوانية تحصل الانسانية نعم الحيوانية محتاج اليها في ان يكون هو ما هو وليس
كل ما يحتاج اليه في ان يكون شيء هو ما هو يكون هو الذي يحصل بحصوله وحده الشيء هو ما هو
فاذا كان كذلك لم يكن الذاتي المشترك للشيء مع غيره وحده ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل
جزء ماهيته والعجب ان جماعة ممن يرى ان الذاتي والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتي الخاص دالا
على ماهية ما هو ذاتي له وهو الذي يسمونه بعد فصلا فهذا هذا واما تعرف الحال في الدال على الماهية
على سبيل الوضع الثاني والتعارف الخاص فهو انا نجد الحيوان والحساس محمولين على الانسان والفرس
والثور ثم نجد اهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجري مجراه من جملة امور يسمونها فصولا امور يسمونها
اجناسا ذاتية ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه اجناسا ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة اشياء
مختلفة جنسا لها وكذلك حال الانسان والناطق بالقياس الى اشخاص الناس فيجعلون الانسان
يدل عليها بالماهية ولا يجعلون الناطق كذلك ويجعلون الانسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق
فان الشيء الذي يقولون انه دال على الانية الذاتية المشتركة يجعلون شيئا غير الدال على الماهية الذاتية
المشتركة ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لان يكون بالقياس الى اشياء انية وماهية حتى يكون من
حيث يشترك فيه هو ماهية لها ومن حيث يتميز به عن اشياء اخرى هو انية لها حتى يكون الشيء المقول على
الكثرة من حيث يشترك فيه الكثرة جنسا او نوعا ومن حيث يتميز به فصلا فيكون ذلك الشيء لتلك
الاشياء جنسا او نوعا ومع ذلك يكون لها فصلا بل اذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا اخر ليكون
فصلا يقوم الجنس ان كان جنسا له فصل يقومه وكذلك اذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل

ولو كان الشيء

ولو كان الشيء انما هو دال على الماهية حتى هو جنس او نوع لانه دال على ذاتي مشترك فيه لكان الامر بخلاف
هذه الاحكام وههنا موانع اخرى عن ان يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك فيه دالا على الماهية
حقا فان زاد احدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا او نوعا في كونه دالا على الماهية وهو انه يجب ان يكون
اعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك وذلك الاعم هو الاعم الذي لا يدل على انية اصلا
حتى يكون الفرق بين الامرين ان الدال على الانية هو الذي بكليته وبكماله يدل على الانية واما هذا الذي يتضمن الدلالة
على اعم الذاتيات المشتركة فانما يدل على الانية بالعرض لانه يدل بجزء منه دون جزء كالحيوان فانه وان تميز به
الشيء عن النبات فانه ليس ذلك بجميع ما بحصوله الحيوان حيوان بل بشيء منه فانه لا يفعل ذلك بانه جسم
بل بانه حساس وهذا هو الدال على الانية اولا ولاجله يدل الحيوان على التمييز والانية فيكون الحيوان ليس بالذات
صالحا للتمييز بل بجزء منه ويكون الحساس كذلك لذاته فنقول ان هذا ايضا تكلف غير مستقيم اما اولا
فانه لو كان كذلك لكان اذا اخذنا اعم المعاني كالجوهر وقرنا به اخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا جوهر
ناطق لكان يكون دالا على ماهيته وكان يكون نوع الانسان او جنسه وكان يكون حد الانسان او حد جنسه
انه جوهر ناطق وليس كذلك عندهم بل حده انه حيوان ناطق وليس الحيوان والجوهر واحدا ومن المحال
ان يكون للشيء الواحد تمام حقيقة الا الواحد وان يتكلفوا ان يوجبوا مع المشترك الاول سائر التي في الوسط
على الترتيب كله فقد حصل ما يذهب اليه ان الدال على الماهية يجب ان يكون مشتملا على كمال الحقيقة فيكون
حينئذ هذا التكلف يؤدي الى انه لا يحتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة الى اصطلاح ثان فانا
سنوضح من بعد ان استعمال هذه اللفظة على ما جرى عليه يحفظ الوضع الاول لها مع استمرار في الوجوه التي
تتعوق معها ما تتعوق وبعد هذا كله فان ذلك يفسد بوجوه اخرى منها ان الحساس ايضا حكمه حكم
الحيوان وانه ايضا محصل من معان عامة وخاصة وان المعاني العامة فيه ككون الجسم او الشيء ذا قوة
او صورة او كيفية لا تميز بها انما تميز بما هو اخص منها وهو كون الجسم او الشيء ذا قوة دراكة
للمحسوسات على سبيل كذا ومنها ان الحيوان وان كان لا تميز بجزء من معناه كالجسم وتميز بجزء كالحساس
فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ولا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحيوان
من حيث هو حيوان والحيوان من حيث هو حيوان شيء واحد ومن حيث هو ذاك الواحد لا يخلو اما
ان يميز التمييز الذي عن النبات او لا يميز فان لم يميز وجب ان يكون النبات تشارك الحيوان في انه حيوان
وهذا خلف وان ميز فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز وان كان قد يصدر ايضا عن جزئه وكان الجزء علة
او للمجموع ذلك التمييز وليس اذا كان للشيء علة بها يصير بحال وللعلة تلك الحال يجب ان يكون تلك
الحال له بالعرض فكثير من الاشياء بهذه الصفة ثم لا امتنع ان يكون ههنا شرط اخر يلحق بالبيان
الذي جعلوه للدال على الماهية يتميز به ما قسموه جنسا او نوعا عن الفصل وشروط اخرى يلحق بالتمييز
يكون ذلك للحساس دون الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول ولا بحسب نقل

منصوص عليه من المستعملين لهذه الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اضطر ان قد الجا اليها امثال هذه المقاومات واذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار كان المصير عنه الى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذي يدعو اليه الانفة من الاذعان للحق والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما اوردناه من المباحث الى حين سماعها

في هذا الفصل بيان المطابقة والتضمن والالتزام

فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه الخمسة

نقول الان انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي واما عرضي وان الذاتي للشيء اما صالح للدلالة على الماهية بوجه واما غير صالح للدلالة على الماهية اصلا والدال على الماهية اما ان يدل على ماهية شيء واحد او اشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا واما ان يكون دلالته على الماهية انما هي بحسب اشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا مثال الاول لفظة الشمس اذا وقعت على هذه المشار اليها والانسان اذا وقع على زيد وعمرو ومثال الثاني دلالة لفظ الحيوان اذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا فسال سائل مثلا ما هذه الاشياء فقيل حيوانات فان لفظ الحيوان يدل على كمال حقيقتها من حيث هي مسؤول عنها جملتها ومطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة والفرق بين الوجهين ان الوجه الاول يكون دالا على ماهية الجملة وماهية كل واحد فان لفظة الانسان يدل ايض على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو وانما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منها به من الاوصاف العرضية كما قد فهمته مما قيل سالفا واما الوجه الثاني فانك تعلم ان الحيوانية وحدها لا يكون دالة على ماهية الانسان والفرس وحدها فليس بها وحدها كل واحد منها هو هو وليس انما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية واما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان يدل عليه واما الحساس فيدل على جزء من جملة ما يشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها وكذلك حال الناطق بالقياس الى الانسان لكن لقائل ان يقول انه لا دلالة للحيوان الا ومثلها للحساس وكما انه لا يكون الحيوان الا جسما ذا نفس كذلك لا يكون الحساس الا جسما ذا نفس فنقول في جوابه ان قولنا ان اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته اعني ان يكون اذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يكن بد من ان يكون هناك محرك ولفظ السقف اذا دلت لم يكن بد من ان يكون هناك اساس ومع ذلك لا نقول ان لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ولفظة السقف مفهومها ودلالتها الاساس وذلك لان معنى دلالة اللفظ هو ان يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل القصد الاول فان كان هناك معنى اخر تقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الاول وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يحمل عليه معنى اللفظ كمعنى الجسم مع معنى الحساس وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك والمعنى الذي يتناوله اللفظ بالدلالة ايض يكون على وجهين احدهما اولا والاخر ثانيا اما اولا فكقولنا الحيوان فانه يدل على جملة الجسم ذي النفس الحساس واما ثانيا فكدلالته على الجسم فان معنى الجسم متضمن في معنى الحيوانية

ضرورة

ضرورة فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم لا على انه يشير اليه من خارج فيكون هاهنا دلالة بالحقيقة اما اولية واما ثانية ودلالة خارجة اذا دل اللفظ على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا اخر من خارج يقارنه وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق فان اردنا ان نختصر هذا كله ونحصله جعلنا الدلالة التي للالفاظ على ثلاثة اوجه دلالة مطابقة كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس ودلالة تضمن كما يدل لفظ الحيوان على الجسم ودلالة لزوم كما يدل لفظة السقف على الاساس فاذا كان كذلك فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول ان المفهوم من الحساس هو انه شيء له حس ثم من خارج ما يعلم انه يجب ان يكون جسما وذا نفس فيكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم واما الحيوان فانما نعني به بحسب الاصطلاح الذي لاهل هذه الصناعة انه جسم ذو نفس حساس فيكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة وعلى اجزائها دلالة تضمن واما دلالة الحساس على سبيل المطابقة فانما هي على جزء فقط واما الكل وساير الاجزاء فانما يدل عليها على سبيل اللزوم ولسنا نذهب هاهنا في قولنا لفظ دال الى هذا النمط من الدلالة فقد تقرر ان اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ومن هاهنا تزول الشبهة المذكورة فاما اللفظ الذاتي للشيء الذي لا يدل على ماهيته ما اعتبر ذاتية له لا بسبيل شركة ولا خصوص فانه لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا لدل على الماهية المشتركة بوجه فهو اذا اخص منه فهو صالح التمييز بعض ما تحته عن بعض فهو صالح للانية فكل ذاتي لا يدل بوجه على الماهية الشيء فهو دال على الانية فان قال قائل ان الذي يصلح للانية هو بعينه يصلح للماهية فان الحساس وان دلت كونه دالا على ماهية الانسان والثور والفرس بحال خصوص او شركة فانك لا تدل دلالته على ماهية مشتركة للسميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي ينقسم الى مقول في جواب ما هو ومقول في جواب اي شيء انقساما لا يدخل احدهما في الاخر ولذلك لم يتبين لك انه اذا كان الشيء دالا على الماهية فليس بدال على الانية بل يلزمك ما الزمت القوم فنقول له اما التشكك المقدم فيحل بان يعرف انا لا نمنع ان يكون ما هو دال على انية اشياء دالا على ماهية اشياء اخرى بل ربما اوجبنا ذلك انما يمنع ان يكون الحساس مثلا دالا على ماهية خاصة او مشتركة للانسان والفرس والثور كدلالة الحيوان مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للانسان والفرس والثور فان الحساس ذاتي مشترك لعدة اشياء كما ان الحيوان ذاتي مشترك لها فانا انما نمنع حكما اخر فنقول انهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للامور التي هما ذاتيان لها ويجب ان تعلم انا اذا قلنا لفظ ذاتي عنينا ذاتيا لشيء ثم نقول ماهية وغير ماهية فنعني بذلك انه كذلك لذلك الشيء لا لغيره واذا خلينا عن هذا فيكون ما هو ابعد من هذا فان الذاتي للشيء كاللون للبياض قد يكون عرضيا لشيء اخر كما هو للجسم وهذا لا يوجب منع قولنا ان الذاتي لا يكون عرضيا فان غرضنا يتوجه الى انه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي واما التشكك الاخر فيحل بان يقول انا نعني بالدال على الانية ما انما صلوحه للانية فقط دون الماهية حتى انه لا يكون

فانا

دلالة على معنى مقوم يتمم ماهية مشتركة او خاصة بل على معنى مقوم محض فاذا قلنا الدال على الماهية عنينا
هذا المعنى فان تشكك متشكك واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس هل هو قول
في جواب ماهو اوليس وكيف يجوز ان يكون مقولا في جواب ماهو فيكون هذه انواع الحيوان او امورا
مختلفة متباينة ايضا فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ماهو لان الحيوان اتم دلالة وكيف
لا يكون كذلك وهو الكل المحمول على ما يحمل عليه بالشركة فيجب ان ننظر هذا المتشكك اصولا واحوالا نعطيها
اياه في حمل الجنس على الفصل وذلك بعد فصول واذ قد تبين هذا فنقول ان الذاتي الدال على الماهية
يقال له المقول في جواب ماهو والذاتي الدال على الانية يقال له المقول في جواب اى شيء هو في ذاته او اى
ماهو واما العرض فربما كان خاصا بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضحاك والكاتب للانسان
ويسمى خاصة وربما كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان ولغيره ويسمى عرضا عاما فيكون كل
لفظ كلى ذاتي اما دالا على ماهية اعم ويسمى جنسا واما دالا على كمال ماهية اخص ويسمى نوعا واما
دالا على انية ويسمى فصلا واما الكلي العرضي فيكون اما خاصا ويسمى خاصة واما مشتركا فيه ويسمى
عرضا عاما فكل لفظ كلي اما جنس واما فصل واما نوع واما خاصة واما عرض عام وهذا الذي هو جنس
ليس جنسا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل جنسا لتلك الامور التي يشترك فيه وكذلك النوع ليس
هو نوعا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى الامور التي هو اعم منها وكذلك الفصل انما هو فصل
بالقياس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة ايضا انما هي خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض
انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده فلنتكلم الان في كل واحد منها بانفراده ثم نبحث عن مشاركاتها
ومباينتها على حسب العادة الجارية سالكين فيه مسلك الجماعة

فصل في الجنس

فنقول ان اللفظة التي كانت
في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس كانت تدل عندهم بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع
الثاني الى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا وكانوا اولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه اشخاص
كثيرة جنسا مثل ولدتهم كالعلوية او بلديتهم كالمصرية فان مثل العلوية كان يسمى عندهم باسم الجنس
بالقياس الى الاشخاص العلويين وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس الى اشخاص المولودين
بمصر او الساكنين بها وكانوا ايضا يسمون الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه الكثرة جنسا لهم فكان
على مثلا عندهم يجعل جنسا للعلويين ومصر جنسا للمصريين وكان هذا القسم اولى عندهم بالجنسية
لان عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين وفطن
ان السبب اولى بالاسم من المتسبب اذا وافقه في معناه او قاربه وكذلك ايضا انهم كانوا يسمون
الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمشتركين فيها والشركة نفسها ايضا جنسا فلما كان
المعنى الذي يسمى الان عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة الى اشياء كثيرة تشترك
فيه ولم يكن له في الوضع الاول اسم نقل له من اسم هذه الامور المشابهة له الاسم فسمى جنسا

وهو الذي

٧

وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
وقبل ان نشرع في شرح هذا التحديد يجب ان نشير اشارة خفيفة الى معنى الحد والرسم ونؤخر تحقيقه
بالشرح الى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول ان الغرض الاول في التحديد هو الدلالة باللفظ
على ماهية الشيء فان كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملتئم من معان فليس يصلح ان يدل على ذاته الا بلفظ
يتناول تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها لا غير ولا يكون له ما يشرح ماهيته باكثر من لفظ هو اسمه
وربما اتى باسم مرادف لاسمه يكون اكثر شرحا له لكن دلالة الاسم اذا لم تفد علما بمجهول احتيج الى بيان آخر
لا يتناول ذاته فقط بل يتناول نسبا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته اذا فهمت تنبه الذهن حينئذ
لمعناه منتقلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات دون الماهية فلا ينتقل اليها وعلى ما هو اقرب
الى فهمك في هذا الوقت فمثل هذا الشيء لا حد له بل له لفظ يشرح لواحقه من اعراضه ولوازمه واما
ان كان معنى ذاته مؤتلفا من معان فله حد وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته
حتى تحصل ماهيته وكان اخص الذاتيات بالشيء اما جنسه واما فصله على ما يجب ان تنبه له فيما نخلف
ذكره فاما فصل الفصل وجنس الجنس وما ركب من ذلك فهو له بواسطة وهو في ضمن الجنس والفصل
فيجب ان يكون الحد مؤتلفا من الجنس والفصل فاذا احضر الجنس القريب والفصول التي تليه حصل
منها الحد كما تقول في حد الانسان انه حيوان ناطق فان كان الجنس لا اسم له اتي ايضا بحده كما لو لم يكن للحيوان
اسم اتي بحده فقيل جسم ذو نفس حساس ثم الحق به ناطق وكذلك من جانب الفصل فالحد بالجملة يشتمل
على جميع المعاني الذاتية للشيء فيدل عليه اما دلالة مطابقة فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة واما دلالة
تضمن فعلى الاجزاء واما الرسم فانما يتوخى به ان يؤلف قول من لواحق الشيء تساويه فيكون لجميع
ما يدخل تحت ذلك الشيء لا للشيء غيره حتى يدل عليه دلالة العلامة واحسن احواله ان ترتب فيه اولا
جنس اما قريب واما بعيد ثم يؤتى بجملة اعراض وخواص فان لم يفعل ذلك كان ايضا رسما
مثال ذلك ان يقال ان الانسان حيوان عريض الاظفار منتصب القامة بادي البشرة ضحاك او تذكر
هذه دون الحيوان فالمقول في شرح اسم الجنس هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا فمن المقول ما يقال
على واحد فقط ومنه ما يقال على كثيرين فيكون المقول على كثيرين كالجنس الاقرب واما المقول
لا على كثيرين فلا يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين يتناول الخمس المذكورة الا انا لما قلنا المختلفين
بالنوع في جواب ماهو اختص بالجنس وعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية فان
النوع قد يقال لحقيقة كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت الى نسبته الى شيء اخص خصوصا
اذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين يشترك فيه بالفعل بل بالقوة او احتمال التوهم وليس يحتاج
في تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى شيء من ذلك واذا كانت اشياء مختلفة الماهيات ثم قيل
عليها شيء اخر هذا القول كان ذلك الشيء الاخر جنسا فافهم من قولنا ان هذا الشيء يقال على هؤلاء

تعريف الحد

تعريف الرسم

الكثيرين في جواب ما هو ان ذلك بحال الشركة كما علمت واما الفصل فانه غير مقول في جواب ما هو
بوجه واما النوع فانه ليس من حيث هو نوع مقولا على شيء قولا بهذه الصفة بل مقولا عليه فان الغى
ان قيل هو بعينه هذا المقول فقد صار جنسا فانا يلزمنا ان نعلم في الحدود والتي للاشياء الداخلة
في المضاف انا نزيد بها كونها الشيء من حيث لها معنى الحدود كانا لما قلنا هذا الحد للجنس استشعرنا
في انفسنا زيادة تدل عليها قولنا من حيث هو كذلك لو صرحنا بها واما الشيء الذي يخص من بعد
باسم النوع فستعلم انه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالعدد واما العرضيات فلا يقال شيء منها
في جواب ما هو فلا شيء غير الجنس موصوفا بهذه الصفة وكل جنس موصوف بهذه الصفة لانا
حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما له وقد يعرض ههنا شبهة من ذلك انه اذا كان الجنس
يسمى الجنس وهو المقول على كثيرين كان للجنس جنس اذا قيل الجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنسه
فكان الجنس مقولا على الجنس نفسه فنقول في جوابه ان المقول على الكثيرين يقال على الجنس كقول الجنس
والجنس يقال مقولا كقول الجنس بل كقول العرض له اذ ليس يقال ان كل مقول على كثيرين جنس وكل ما
هو جنس فانما يقال على كل ما هو كجنس بل المقول على كثيرين تعرض له الجنسية عند اعتبار ما كما يعرض
للحيوان الجنسية باعتبار ما وهو اعتبار العموم بحال وكما شرح لك كل هذا عن قريب من غير ان يكون
الجنسية مقومة للحيوان البتة ولا يمنع ان يكون المعنى الاخص قد يقال على الاعم لا على كله ولو كان الجنس
يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على كثيرين على الجنس لكان شططا محالا ومما يشكك
ههنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع يشبه ان لا تجد بدا من ان تدخل
فيه اسم الجنس كما تبين لك بعد اذ يقال لك ان النوع هو المرتب تحت الجنس وكلاهما
للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان وكل تحديد او رسم فهو بيان
وقد اجيب عن هذا فقيل انه لما كان المضافان انما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس
الى الاخر وكان النوع والجنس مضافين وجب ان يؤخذ كل واحد منهما في بيان الاخر ضرورة اذ
كان كل واحد منهما انما هو هو بالقياس الى الاخر فهذا الجواب هو زيادة شك في امور اخرى غير الجنس والنوع يشكل فيها ام
يشكل في الجنس والنوع وزيادة الاشكال ليست بحل فان المحقق يقول ورد حدود للمضاف على حد الجنس
والنوع وغرضي انها اذا كانت مجهولة معا فكيف يعرف الواحد منها بالاخر وايضا فان من شان الحل
ان يعضد فيه مقدمات الشك فينكر جميعها او واحدة منها وليس في الحل الذي اورده هذا الحال
تعرض لشيء من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدي المتعلم ولم يقل
انه اذا عرف كل واحد منهما بالاخر وهو مجهول فليس هو تعريف مجهول بمجهول فان هذا لا يمكن انكاره
ولا ايضا يسوغ انكار الثالثة وهي ان تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ولا التي تبين الذي لهذه المقدمات
غير موجب لصحة المطلوب بها واذا كان هذا الحال لم يتعرض من قياس الشك ولا التاليف فلم يعمل شيئا

وايضا فقد وقع

وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم وهو انه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف مع الشيء وبين الذي يعرف
به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء اذا اضيف اليه جزء
اخر يوصل الى معرفة الشيء فيكون هو قد عرف قبل الشيء واما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي
اذا استتمت المعرفة سوا في المعرفات للشيء معا عرف الشيء وعرف هو معه ولا يكون المعرفة به تسبق
معرفة الشيء حتى يعرف به الشيء فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء فان اجزاء الجملة التي تعرف
الشيء ما لم تجتمع معا لم يعرف الشيء والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذي للشيء فقط فما دامت
الاجزاء يذكر ولم يستوف جميعها يكون الشيء بعد مجهولا فاذا توافت عرف الشيء حينئذ وعرف
ما يعرف مع الشيء والمضافات انما تعرف معا ليس بعضها تعرف بالبعض فيكون معرفة بعضها
قبل معرفة البعض لا مع معرفته وبالجملة ما يعرف مع الشيء غير الذي يعرف به الشيء فان الذي تعرف
به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء وكذلك فانا نقول ان المتضايفات لا تحد على هذه المجازفة
التي اوما اليها من ظن انه يحل هذا الشك بل في تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق
ولهذا بيان اخر واما مثاله في العاجل فهو انك اذا سئلت ما الاخ لم تعمل شيئا ان اجبت انه الذي
له اخ بل تقول انه الذي ابوه هو بعينه ابو انسان اخر الذي يقال انه اخوه فتاتي باجزاء بيان ليس
واحد منها متحدا بالمضاف الاخر فاذا فرغت يكون قد دللت على المتضايفين معا واذ قد تقرر ان هذا
الحل غير مغن فنرجع نحن الى الحيث فارقناه فنقول ان تحديد الجنس تم وان لم يوخذ النوع فيه نوعا
من حيث هو مضاف اليه بل من حيث هو الذات فانك اذا عنيت بالنوع الماهية والحقيقة و
الصورة وقد يعنى به ذلك كثيرا في عاداتهم لم يكن النوع من المضاف الى الجنس واذا عنيت بالمختلفين
بالنوع المختلفين بالماهية والصورة تم لك تحديد الجنس فانك اذا قلت ان الجنس هو المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق والماهيات والصور الذاتية في جواب ما هو تم تحديد الجنس ولم يحتج
الى ان تاخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده في حده وان كانت الاضافة يندرج في ذلك
اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحدا بالمحدود واما الاندراج فلانك اذا قلت مقول على المختلف بالماهية
جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه وهذه اشارة الى ما عرض لها من الاضافة واما انك لم تجعل
جزء الحد متحدا بالمحدود وبالحد فلان جزء الحد هو الماهية او كلية تخالف بالماهية والماهية من حيث هي
ماهية والكلية المخالفة بالماهية غير متحددة بالجنس فيكون قد حددت الجنس حدا انبهت فيه
وبالقوة معه على تحديد النوع الذي يضايفه من غير ان جعلته بالفعل من حيث هو مضاف جزء حده
واما شرح هذا التدبير في الحدود والتي للمتضايفات وانه لم ينبغ ان يكون هكذا وكيف تحصل معه
مراعات ما لكل واحد من المتضايفين من خاصية القول بالقياس الى الاخر ففيه وذلك في مكان اخر

فصل في النوع ووجه انقسام الكلي اليه

والنوع ايضا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع

المنطقي فان اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقي كان مستعملا في الوضع
الاول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التي هو بها دون شيء اخر فوجد واصورا وماهيات
للاشياء التي تحت الجنس يختص كل واحد منها بها فسموها من حيث هي كذلك انواعا وكما ان لفظة الجنس
كانت يتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي ولفظة النوع مطلقا كانت يتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي
كذلك لفظة النوع المنطقي يتناول عند المنطقيين معنيين احدهما اعم والاخر اخص فاما المعنى الاعم
فهو الذي يرونه مضافا الى الجنس ويحدونه بانه المرتب تحت الجنس او الذي يقال عليه الجنس وعلى غيره
بالذات وما يجري هذا المجرى واما المعنى الخاص فهو الذي ربما سموه باعتبار ما نوع الانواع وهو الذي
يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يخلو
في الوجود عن وقوعه تحت الجنس ويقال له نوع بالمعنى الثاني وبين المفهومين فرق وكيف لا وهو بالمعنى
الاول مضاف الى الجنس وبالمعنى الثاني غير مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج في تصوره مقولا على
كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو الى ان يكون شيء اخر ايضا اعم منه مقولا عليه ومعنى النوع بالوجه
الاول ليس كالجنس لمعنى النوع بالوجه الثاني وذلك لانه ليس كمقوماته اذ قد يجوز في التوهم ان
لا يكون الشيء الذي هو نوع بهذه الصفة نوعا بالصفة الاولى اذ لا يمتنع في الذهن ان تتصور كليا
هو راس ليس تحت كلي اخر وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول كالنقطة عند قوم وما كان
حكمه هكذا وعلى هذه الصورة وجاز رفعه في التوهم لم يكن كما علمت ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا
بل ان كان لا بد فهو عارض لازم له وقد يقال لهذا نوع الانواع وليس المفهوم من كونه نوع الانواع
هو المفهوم من كونه نوعا بمعنى انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو وكيف ومن حيث هو
نوع الانواع فان النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده وهو به مضاف الى انواع فوقه ثم
لست احقق ان اي الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين اقدم فانه لا يبعد ايضا ان يكون الاقدم
هو المعنى الاخر فلما كان هذا المعنى يلزمه ان يكون نوع الانواع ويخص في اضافته بالنوعية فقط من غير
تجنس جعل اولى باسم النوعية وسمي من حيث هو ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا شيء ليس
يمكنني تحصيله وان كان اكثر ميلي هو الى ان اول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضايف لكنه
يجب علينا ان نعلم ان النوع الذي هو احد الخمسة في القسمة الاولى هو باي المعنيين نوع فنقول انه
قد يمكن ان يخرج القسمة المخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل ان اللفظ الكلي
الذاتي اما ان يكون مقولا بالماهية او لا يكون والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية المشتركة
للمختلفين بالنوع او للمختلفين بالعدد دون النوع كان قسمة المقول بالماهية يتناول الجنس
والنوع الملاصق للاشخاص فيضيع اعتبار النوع بالمعنى الذي يكون بالاضافة الى الجنس في القسمة
الاولى بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو الى ما هو كذلك

ولا يقال عليه

ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذي يسمى جنسا فقط والى ما يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب ما هو الى ما هو كذلك ويقال عليه اخر بهذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا لكن هذه القسمة
لا يخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا بل تخرج قسما من هذه النوعية بذلك الاعتبار وهو ما كان جنسا
وله نوعية ويخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا وقد يمكن ان يقسم بحيث يخرج النوع بالمعنى
الاعم فيكون النوع بالمعنى الخاص في القسمة الثانية حتى يكون ما هو نوع اما الذي هو نوع الانواع الذي
يعرض له ان يكون النوع بالمعنى الذي يجعله اخص واما الذي هو نوع يتجنس لكنك اذا قسمت الكلي من حيث
هو كلي فاولى الاعتبارات به ان تقسمه قسمة تكون له بالقياس الى موضوعاته التي هو كلي بحسبها فهنالك
يذهب النوع الذي بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد باعتبار ثان وهنالك يصير النوع المشعور به اولا
هو النوع بالمعنى الخاص وان لم يراع هذا بل روعي احوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كليات
مثل الزيادة في العموم والخصوص التي لبعضها عند بعض لا عند الجهات خرج لك النوع المضاف على ما نؤدي
عن قريب وليس يجب ان يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى يكون اليه قسمة الكلي فان الشيء
ينقسم اقساما قسمة تامة وبقيت منها اقسام له اخرى انما تأتي سليمة بقسمة اخرى فان الحيوان
اذا قسمته الى ناطق واعجم لم يكن الا قسمين واغفلت المشاء والطاير واحتاج الى ابتداء قسمة وكيف يجب
ان تتعرف ونقول ان هذه القسمة المخمسة يجب ان يشتمل على كل معنى يكون من اقسام الكلي باعتبار
بل يجب ان تعلم انه انما يحمل على هذا التخميس اشتراك قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع بل الاحرى ان
نقول ان هذه الخمسة اذا تحصلت حصل من المناسبات التي بينها امر اخر هو حال الاخص من المقولات
في جواب ما هو عند الاعم حتى يكون ذلك نوعية الاخص وكما يعرض مثل ذلك ايضا شخصية وجزئية
ولكن تلك قد تركت اذ لا التفات اليها فان اثرنا ان نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف الذي هو
اعم وجب ان نقول ان اللفظ الذاتي اما مقول في جواب ما هو واما غير مقول ونعني بالمقول في جواب
ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل عن اشياء كثيرة ما هي جوابا ثم المقول والمقول في جواب ما هو قد يختلف
بالعموم والخصوص فيكون بعضها اعم وبعضها اخص فاعم المقولين في جواب ما هو جنس للاخص
واخصهما نوع للاعم فاذا وجدنا النوع فهناك نقسم قسمة اخرى فنقول انه لا يخلو اما ان يكون النوع
من شانه ان يصير جنسا لنوع اخر واما ان لا يكون ذلك من شانه فهذه القسمة تنتهي الى الخمسة انتهاء
ظاهرا ويكون طبيعة النوع متحصلة فيه والنوع بالمعنى الاخر يدخل فيه بوجه واما القسمة الاولى فلم يكن
كذلك واما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة فهي اقرب من القسمة الاولى وذلك لانهم يقسمون
هكذا ان لكل لفظ مفردا اما ان يدل على واحد او على كثير والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي واما الدال
على الكثير فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالعدد والدال على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا
واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا فاما ان يكون في جواب ما هو واما ان يكون في جواب اي شيء هو

فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون في جواب ما هو وهو النوع واما في جواب اى شىء هو
وهو الخاصة فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاتها طبيعة الفصل بما هو فصل
بل انما دخل فيها من الفصول ما يحمل على انواع كثيرة وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس
كل فصل كذلك على ما سيتضح لك الا ان يراعى شىء ستعرفه ونعلم انهم لم يراعوه ولم يفطنوا له فليس
يمكننا ان نجعل ذلك عذرا لهم اللهم الا ان يكون المعلم الاول راعاه وايضا فان هذه القسمة لم يفرق فيها
بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون الا للنوع وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس الى
فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع بل بما هى خاصة لنوع اخر كما لم يوردوا النوع الا نوعا اخر

فصل في تعقب رسوم النوع

فلنحقق الان حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فنقول اما النوع
بالمعنى الذى لا اضافة فيه الى الجنس فقد وفواحده اذ حدوه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد
في جواب ما هو وذلك لان الجنس والعرض العام لا يشاركانه اذ كل واحد منهما مقول على كثيرين
مختلفين بالنوع لا على كثيرين مختلفين بالعدد اذ يجب ان يفهم من قولهم مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
انه مقول على ذلك فقط لانك ان لم تفهم ذلك لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا
على كثيرين مختلفين بالنوع فان المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون ايضا مقولا على كثيرين مختلفين
بالعدد فاذا علمت ان التخصيص بهذا الاسم انما هو لما لا يقال الا كذلك خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع
من مفهومه فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام وقد يفرق ايضا بين النوع والفصول التى تقال على
كثيرين مختلفين بالنوع مثال هذا الفصل المنقسم بمتساويين فانه فصل الزوج في ظاهر الامر وقد يقال
على الخط والسطح والجسم في ظاهر الامر فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين في ظاهر الامر فانه اذا اضيف
الى العدد الذى هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالنطقى
اعنى الذى له مبدا قوة التمييز فان هذا للانسان وحده واما الذى يقال للملك فهو بمعنى اخر ليس يشارك
الانسان الملك فيه ولكن قد يمكن لبعض المتشحطين ان يخرج من هذا الحد في هذه الجهة وجها يفرق بين النوع و
والفصل وذلك الوجه هو ان طبيعة النوع بهذا المعنى يقتضى ان لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة
الفصل لا يقتضى ذلك وهو وجه متكلف لكن قوله في جواب ما هو يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا
ويفرق بينه وبين الخاصة ايضا فان الخاصة لا مدخل لها في جواب ما هو فهذا الرسم متقن محقق مطابق
للمعنى الذى يقال عليه النوع الذى لا يطابق الا النوع الانواع واما رسوم النوع بالمعنى الذى فيه الاضافة فذلك
عندهم رسمان احدهما انه المرتب تحت الجنس والثانى انه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو فيجب
ان ينظر في حال فنقول انه ان عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون اخص منه حملا اى يكون حمله على بعض ما يحمل عليه
الجنس مما هو تحته فان الشخص والنوع والفصل والخاصة تشترك جميعها فيه وان عنى بذلك ما كان كليا وحده
دون الشخص فقد عنى ما هو خارج عن مقتضى اللفظ ومع ذلك فان الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه

النطق مبدا قوة التمييز

وان لم يعن بالمرتب هذا بل عنى به ما هو اخص وملاصق لا يتوسط شىء بينهما وهو ما يتلوه في المرتبة
خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل وان عنى بالمرتب ما كان ملاصقا ليس في ترتيب العموم فقط بل في ترتيب
المعنى ايضا خرج الخاصة ودخل الفصل وان عنى بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا في طبيعته اعنى ما يكون ما فوقه
مضمنا في معناه اختص هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا فيهما ونسبته اليهما نسبة الامر اللازم الذى
لا بد منه ليس نسبة الداخل في الجوهر على ما علمت لكن لفظة المرتب ليس يدل على هذا المعنى المحدود بكل هذه
الاشتراطات لا بحسب الوضع الاول ولا بحسب النقل فليس يذكر في موضع من كتب اهل هذه الصناعة
انه اذا قيل مرتب تحت كذا عنى هذا المعنى واما الرسم الثانى وهو انه الذى يقال عليه جنسه من طريق ما هو
اعنى بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن فيجب ان يزاد عليه انه الذى يقال عليه وعلى غيره جنسه من
طريق ما هو او يقال هو الذى يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا للنوع فان الفصل
لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو البتة وكذلك الخاصة والعرض واما الشخص فلا يتم ماهيته بالجنس
واما ان عنى بذلك ما يعنونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض فرق ولا يكون بينه وبين الشخص
فرق الا ان يضمن انه كلى بهذه الصفة وايضا فانه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق والذى حد و
قال ان النوع هو اخص كليين مقولين في جواب ما هو فقد احسن تحديد النوع وانما يتم حسنه بان يقال
انه الكلى الاخص من كليين مقولين في جواب ما هو وتعلم ذلك اذا اندربت بالاصول والمواضع المقررة
للحدود فنقول الان الجنس منه ما يكون جنسا ولا يصلح ان ينقلب باعتبار اخر نوعا اذ لا يكون فوقه
جنس اعم منه ومنه ما يصلح ان يكون نوعا باعتبار اخر اذ يكون فوقه جنس اعم منه وكذلك النوع منه
ما يكون نوعا ولا يصلح ان ينقلب جنسا اذ لا يكون تحته نوع اخص منه ومنه ما يصلح ان ينقلب جنسا
باعتبار اخر اذ يكون تحته نوع اخص منه فرتب الجنس مراتب ثلثا جنس عال ليس بنوع البتة وجنس
متوسط هو نوع وجنس وتحته جنس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس وكذلك يكون
في باب النوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة فليس بجنس البتة ونوع عال تحت جنس الاجناس الذى
ليس بنوع البتة ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع والمثال المشهور لهذا هو من مقولة
الجوهر فان الجوهر جنس لا جنس فوقه وتحته الجسم وتحت الجسم الجسم ذو النفس وتحت الجسم ذى
النفس الحيوان وتحت الحيوان الحيوان الناطق وتحت الحيوان الناطق الانسان وتحت الانسان
زيد وعمرو وفريد وعمرو وامثالهما من الاشخاص والجوهر هو جنس الاجناس اذ ليس فوقه جنس
والانسان هو نوع الانواع اذ ليس تحته نوع وما بينهما اجناس وانواع متوسطة فانها بالقياس
الى ما تحتها اجناس وبالقياس الى ما فوقها انواع فان الجسم نوع الجوهر وجنس للجسم ذى النفس
والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس الحى لانه يعم النبات والحى والحى نوع الجسم ذى النفس و
جنس للحى الناطق لانه يعم الحيوانات العجم والانسان والحى الناطق نوع الحى وجنس للانسان

لانه يعم الانسان والملك فيكون الحي الناطق هو الجنس السافل والجوهر هو الجنس العالي والجسم
ومايليه هو الجنس المتوسط ويكون الجسم هو النوع العالي ويكون الانسان هو النوع السافل
ويكون الجسم ذو النفس ومايليه النوع المتوسط ويكون الجوهر بالقياس الى ماتحته جنس الاجناس
والجنس العالي وبانه لايقاس الى مافوقه يكون جنسا ليس بنوع ويكون الانسان بالقياس الى ما
فوقه نوع الانواع والنوع السافل واما بقياسه الى ماتحته فهو انه نوع ليس بجنس وقياسه
الى ماتحته على وجهين قياس الى ماتحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم وقياس الى ماتحته باعتبار
انها ليست بانواع وقياسه الى ماتحته من حيث الحمل يفيده معنى النوعية غير المضافة الى الجنس
وهو المعنى الثاني مما ذكروه واما قياسه بالاعتبار الاخر فيفيده انه نوع ليس بجنس فهو نوع الانواع
ونوع ليس بجنس ونوع بالمعنى المذكور ومفهومات هذه الثلاثة وان تلازمت فهي مفهومات مختلفة
واذا جعل اسم النوع اسما لواحد واحد من هذه المعاني يكون مقولا على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ويكون
حدود مفهوماته مختلفة فان جعل اسما لواحد منها فقط كان ذلك القول الذي لذلك الواحد حدا له و
القول الذي للاخر رسما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له وكما ان تحت نوع الانواع موضوعات
كلية وان كانت ليست بانواع مثل الكاتب والملاح والترك تحت الانسان فكذلك لايبعد ان يكون
فوق جنس الاجناس محمولات ليست باجناس بل معان لازمة قد تشترك فيها اجناس من اجناس
الاجناس كالوجود والعرضية وكامور يحمل على عدة اجناس عالية لم يستفطن لها بعد واما هذه القسمة
التي اوردت للجوهر وبلغت الانسان فانها غير مستقيمة وان كانت غير ضارة في تفهيم الغرض المقصود
وذلك ان الجسم ذا النفس اذا تناول النبات مع الحيوانات لم يتناول الملائكة الا باشتراك الاسم
فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا يدخل فيه الملائكة وكذلك اذا قيل ناطق للانسان وللملك لم يكن
الا باشتراك الاسم والناطق الذي هو فصل مقوم للانسان غير مقول على الملائكة واذا كان كذلك
لم يكن الحي الناطق جنسا للانسان والملائكة ولا الجسم ذو النفس جنسا للنبات والملائكة والحيوانات
فاذا كان كذلك لم يكن ادخال الميت فصلا يقسم الحيوان الناطق الى انسان وغير انسان محتاجا اليه

١٢

فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

انه قد جرت العادة في تفهيم هذه الخمسة ان يقال ان منها طبيعيا ومنها منطقيا ومنها عقليا
وربما قيل ان منها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو في الكثرة ومنها ما هو بعد الكثرة وجرت العادة بان
يجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن امر الجنس والنوع وان كان ذلك عاما للكليات الخمسة
فنقول متشبهين بمن سلف ان كل واحد من الامور التي تاتي امثلة لاحد هذه الخمسة هو في نفسه
شيء ومن انه جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام شيء ولنجعل مثال ذلك من الجنس
فنقول ان الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في النفس وليس

ما هو طبيعي ومنها ما هو منطقي ومنها ما هو عقلي ح

معروضات الكليات الخمسة ليست في انفسها عامة ولا خاصة

وليس في نفسه بعام

وليس في نفسه بعام ولا خاص ولو كان في نفسه عاما حتى كانت الحيوانية لانها حيوانية عامة لوجب
ان لا يكون حيوان شخصي بل كان كل حيوان عاما ولو كان الحيوان لانه حيوان شخصيا ايضا لما كان يجوز
ان يكون الا شخصا واحدا ذلك الشخص الذي يقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز ان يكون شخص اخر حيوانا
بل الحيوان في نفسه شيء يتصور في الذهن حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط
فان تصور معه انه عام وخاص وغير ذلك فقد تصور معه معنى زايد على انه حيوان يعرض للحيوانية
فان الحيوانية لا يصير شخصا مشارا اليه الا بمقارنة امر يجعله مشارا اليه وكذلك في العقل لا يكون
كذلك الا بان يلحق بالمعقول معنى يخصصه ثم لا يعرض له من خارج ان يكون عاما حتى يكون ذات واحدة
بالحقيقة هي حيوان وقد عرض له في الاعيان الخارجة ان كان هو بعينه موجودا في كثيرين واما
في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة ان يجعل لها نسب الى امور كثيرة فيكون
ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة الى عدة تتشاكل فيه بان يحمله العقل على واحد واحد منها فاما كيف
ذلك فلصناعة اخرى فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية فيكون الحيوان
لهذا العموم كالخشب مثلا العارض يعرض له من شكل او غيره وكالثوب الابيض فيكون
الثوب في نفسه معنى والابيض معنى ويتركبان فيكون هناك معنى اخر مركبا منهما كذلك الحيوان
هو في العقل معنى وانه عام او جنس معنى وانه حيوان جنس معنى فيسمون معنى الجنس جنسا
منطقيا ومفهومه انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو من غير ان يشار الى شيء هو
حيوان او غير ذلك مثل ان الابيض في نفسه معقول لا يحتاج معه ان يعقل انه ثوب او انه خشب
فاذا عقل معه ذلك عقل شيء يلحقه الابيض وكذلك الواحد في نفسه معقول فاما انه انسان
او شجرة فهو امر خارج عن معقوله يلحقه انه واحد فالجنس المنطقي هو هذا واما الطبيعي فهو الحيوان
بما هو حيوان الذي يصلح ان يجعل للمعقول منه النسبة التي الجنسية فانه اذا حصل في الذهن
معقولا صلح ان يعقل له الجنسية ولا تصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من
الانسان فيكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان يفارق بهذا العارض طبيعة الانسانية
وطبيعة زيد اذ هو بحيث اذا تصور صلح ان يلحقه عموم هذه الصفة التي هي الجنسية وليس له
خارجا الا الصلوح لها بحال فقولهم الجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير
في الذهن جنسا وليس هو في الطبيعيات بجنس ولانه يخالف في الوجود غيره من الامور
الطبيعية بهذا المعنى فلا يبعد ان يخص لهذا المعنى باسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء
الذي يعرض له بحال وهو الجنسية واما الحيوان الجنسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي
واما الجنسية المعقولة المجردة فمن حيث هي مفردة في العقل هي ايضا جنس معقول ولكن
من حيث انها شيء من الاشياء يبحث عنه المنطق فهو جنس منطقي وليس وان لم يكن لهذا

الذي هو منطقي وجوداً الا في العقل يجب ان يكون المفهوم من انه عقلي هو المفهوم من انه منطقي وذلك
ان المعنى الذي يفهم من انه عقلي غير المفهوم من انه منطقي وذلك ان المعنى الذي يفهم من انه عقلي لازم ومقارن للمعنى
الذي يفهم من انه منطقي ليس هو هو اذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما فالجنس المنطقي تحته شيئان
احدهما انواعه من حيث هو جنس والآخر انواع موضوعاته التي يعرض لها اما انواعه فلان الجنس
المطلق اعم من جنس عالٍ وجنس سافل فهو يعطي كل واحد مما تحته من الاجناس المتقررة حده واسمه اذ يقال
لكل واحد منهما انه جنس ويحد بحد الجنس واما انواع موضوعاته فلا يعطيها لا اسمه ولا حده وذلك
لان الانسان الذي هو نوع الحيوان من جهة انه حيوان لا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية
لا اسماً ولا حداً فان الانسان لا يجب ان يصير جنساً من جهة حمل الحيوانية عليه لا باسم ولا بحد كما يجب
ان يصير جسماً من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد فان صار شيء من الانواع جنساً فذلك له لا من جهة
طبيعة جنسه الذي فوقه بل من جهة الامور التي تحته واما الجنس الطبيعي فانه يعطي ما تحته اسمه وحده من
حيث هو طبيعة اي من حيث الجنس الذي هو مثلاً الحيوان حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي اي معنى
يصلح اذا تصور ان يصير جنساً من حيث هو كذلك فانه ليس يجب هذا لما تحته وبالجملة اذا قالوا
ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده فهذا ايضاً قول غير محقق فانه يعطي بالعرض لانه ليس يعطي
من حيث هو جنس طبيعي كما لم يعط ايضاً من حيث هو جنس منطقي ولكن انما يعطيها الطبيعة الموضوعة
لان يكون جنساً طبيعياً وهذه الطبيعة بنفسها ايضاً ليست جنساً طبيعياً كما ليست جنساً
منطقياً اللهم الا ان لا يعنى بالجنس الطبيعي الا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ولا يعنى بالجنس الطبيعي
ما عنيناه فحينئذ يصلح ان يقال الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده وحينئذ لا يكون الحيوان جنساً
طبيعياً الا انه حيوان فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا واما العقلي ففيه ايضاً موضوع وجنسيه
وتركب وحكم جميع ذلك في العقلي كحكم الطبيعي والاحرى ان يكون الحيوانية في نفسها يسمى صورة
طبيعية تارة وصورة عقلية اخرى ولا يكون في انها حيوانية جنساً بوجه من الوجوه لا في العقل ولا
خارجاً بل انما يصير جنساً اذا قرن بها اعتبار اما في العقل واما من خارج وقد اشرنا الى الاعتبارين
جميعاً لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين فانه ربما كان معقولاً اولاً
ثم حصل في الاعيان وحصل في الكثرة الخارجة كمن يعقل اولاً شيئاً من الامور الصناعية ثم يحصله
مصنوعاً وربما كان حاصلاً في الاعيان ثم تصور في العقل كمن عرض له ان رأى اشخاص الناس
واستثبت الصورة الانسانية وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجه ما لحصول
الصورة الموجودة في الاعيان وربما كانت الصورة الموجودة في الاعيان سبباً بوجه ما للصورة
المعقولة اي يكون انما حصلت في العقل بعد ان كانت قد حصلت في الاعيان ولان جميع
الامور الموجودة فان نسبتها الى الله والملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا الى النفس الصانعة

نظر با مو جدياه سنفهما و نظر با يفهما فالمعنى
قد جد ثاني يستقيها لتابعه اسعد

فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الامور الطبيعية موجوداً قبل الكثرة و
كل معقول منها معنى واحد ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجه
من الوجوه اذ ليس في خارج الاعيان شيء واحد عام بل تفريق فقط ثم يحصل مرة اخرى بعد الحصول في الكثرة
معقولة عندنا واما ان كونها قبل الكثرة على اي وجه هو على انها معلومة ذات واحدة يتكثر بها او لا يتكثر
او على انها مثل قائمة فليس بحثنا هذا بواف به فان لذلك نظراً علمياً آخر واعلم ان ما قلناه في الجنس
هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض يهديك سبيل الاحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعيته
وما في الكثرة منه وقبلها وبعدها واعلم ان الامور التي هي في الطبيعة اجناس الاجناس فهي فوق واحد فانها عشرة لك
ومتناهية كما سيتضح لك بعد واما الامور التي هي انواع الانواع فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية
واما هي في انفسها فغير متناهية في القوة فان انواع انواع كثيرة من المقولات التي تاتيك بعد لا تتناهى
كانواع انواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك واما الاشخاص فانها غير متناهية بحسب التكون والتقدم
والتأخر واما المحسوس المحصور منها في زمان محدود فمتناه ضرورة والشخص انما يصير شخصاً بان يقترن
طبيعة النوع خواص عرضية لازمة وغير لازمة وتتعين لها مادة مشاراً اليها ولا يمكن ان يقترن بالنوع
خواص معقولة كم كانت وليس فيها اخر الامر اشارة الى معنى متشخص فيتقوم به الشخص في العقل
فانك لو قلت زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا وكم شئت من الاوصاف فانه لا يتعين
لك في العقل شخصية زيد بل يجوز ان يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع ذلك لاكثر من واحد بل انما يعينه
الوجود والاشارة الى معنى متشخص كما تقول انه ابن فلان الموجود في وقت فلان الطويل الفيلسوف ثم
يكون اتفق ان لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ويكون قد سبق لك المعرفة
ايضاً بهذا الاتفاق ويكون ذلك بالادراك الذي يجري مجرى ما يشار اليه من الحس نحو ما يشار الى فلان بعينه وزمانه
بعينه فهنالك يتحقق شخصية زيد ويكون هذا القول دالاً على شخصيته واما طبيعة النوع وحده فما لم تلحقه
امر زائد عليه لا يجوز ان يقع فيه كثرة وليس قولنا زيد وعمرو انه يتشخص اسماً بالاشتراك كما يظنه
اكثرهم الا ان يعنى بالشخص شخصاً بعينه واما الشخص مطلقاً فهو يدل على معنى واحد عام فانا اذا قلنا
لزيد انه شخص لم نرد بذلك انه زيد بل اردنا انه بحيث لا يصح ايقاع الشركة في مفهومه ونفس المعنى
يشاركه فيه غيره فالشخصية من الاحوال التي تعرض الطبائع الموضوعة للجنسية والنوعية كما يعرض
لها الجنسية والنوعية والفرق بين الانسان الذي هو النوع وبين شخص الانسان الذي يعم لا بالاسم
فقط بل بالقول ايضاً ان قولنا الانسان معناه انه حيوان ناطق وقولنا الانسان شخص هو هذه
الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها المادة المشار اليها وهو كقولنا
انسان ما واحد اي حيوان ناطق مخصص فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا اذ الحيوان الناطق
قد يكون نوعاً وقد يكون شخصاً اي هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان

صيرورة المعنى
شخصاً

الشخص مشترك معنوي

الناطق الشخصي حيوان ناطق والعموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات
الجزئية كالعموم الذي للحيوان اعم من الانسان وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي
الحيوان اعم به من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ
شخصا وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب
تحت الحيوان بل هي اعتبارات يلحقه ويخصصه وكما ان الانسان قد يوجد مع عرض من الاعراض كالانسان
الضحاك فيقال على جميع ما يقال عليه الانسان وحده من الجزئيات الموضوعة كذلك الانسان الشخصي
وذلك لان الوحدة هي من اللوازم التي يلزم الاشياء وستبين انها ليست مقومة لماهياتها فاذا
اقترنت الوحدة بالانسانية على الوجه المذكور حدث منها الانسان الشخصي الذي يشترك فيه كل
شخص ولا يكون لذلك نوعا لانه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم وامثال هذه ليست
يكون انواعا كما ان الانسان مع الضحاك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن بل مع قابل الملاحة
وغير ذلك لا يكون نوعا اخر بل الانسان بجوهره نوع فيلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق
النوع وليست امورا يوجب النوعية الجديدة وهذا مما يتحقق في الفلسفة الاولى

فصل ١٣ في الفصل

واما الفصل فان اسمه يدل به عند المنطقيين على معنى اول وعلى معنى ثان وليس سبيلهما
سبيل ما قبلهما في الجنس والنوع اذ كان الوضع الاول فيهما هو للجمهور والنقل للخواص بل المنطقيون
انفسهم يستعملونه على وضع اول وعلى نقل اما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى يتميز
به شيء عن شيء شخصيا كان او كليا فصلا ثم نقلوه بعد ذلك الى ما يتميز به الشيء في ذاته واذ فعلوا
هذا فقد كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولا على اشياء ثلثة بحسب التقديم والتاخير حتى كان من
الفصل ما هو عام ومنه ما هو خاص ومنه ما هو خاص الخاص فالفصل العام هو الذي يجوز
ان ينفصل به شيء عن غيره ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ويجوز ان ينفصل الشيء به عن نفسه
بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقة كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل عن عمرو
بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد ثم كرة اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد وان زيدا ليس بقاعد فيكون
هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بان يكون مرة
قاعدا ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام واما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من
العرضيات فانه اذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به فانه لا يزال انفصالا حاصلا
مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال الواقع به خاص للانسان
بالقياس الى الفرس ولا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان وذلك لانه لا يخلو اما ان
لا يجوز البتة ان يعرض هذه الصفة للفرس واما ان يجوز فان لم يجز ان تعرض له البتة لم يجز الا
ان يكون هذا الانفصال بينهما قائما وان جاز ان يعرض مثلا ذلك للفرس لو جاز لم يكن للفرس انفصال

انفصال عن

انفصالا عن الانسان بل مشاركة فهذا اذا فصل لم يفصل الا احد الشيئين دون الاخر فمنه ما لا يزال فاصلا
مثل المثل الذي ضربناه وهو الخاصة ومنه ما يخص فصله اذا فصل وليس لا يزال فاصلا مثل السواد
الذي ينفصل به الزنجي عن انسان اخر فان الزنجي لا يفارقه السواد وذلك الانسان يجوز ان يسود فح
لا يكون بينهما انفصال بالسواد فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالجنس وحيث لم يخص لم يكن
فصلا واما العام فلم يكن هكذا بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك وتارة يفصل ذاك
عن هذا فالفصل العام وهذا القسم من الخاص قد يصلح ان ينفصل بهما اشخاص نوع واحد واما القسم
الاول من قسمي الفصل الخاص فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن بعض اذ كان لازما لطبيعة
النوع ولو كان عارضا لبعض الاشخاص لم يمتنع ان يعرض مثله لاشخاص اخر فيبطل دوام الانفصال
به اللهم الا ان يكون من جملة ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود كما للناس في ابتداء الولادة ولا يجوز
ان يعرض بعد ذلك فيجوز ان يكون في هذا الفصل ما اذا فصل عن شخص موجود استحال ان لا يفصل البتة
اذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود فيكون هذا ايضا مما يقع به الفصل بين اشخاص
النوع واما الفصل الذي يقال له خاص الخاص فانه الفصل المقوم للنوع وهو الذي اذا اقترن بطبيعة
الجنس قومه نوعا وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ويعرض له ما يعرض له فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود
نوعا وهو يفرزها ويفردها ويعينها وهذا كالنطق للانسان وهذا الفصل ينفصل من سائر
الامور التي معه انه هو الذي يلقى اولا طبيعة الجنس فيحصله ويفرزه وان سائر تلك انما يلحق تلك الطبيعة
العامة بعد ما لقيها هذا وافرزها فاستعدت للزوم ما يلزمها ولحوق ما يلحقها فهي انما تلزمها وتلحقها
بعد التخصص وهذا كالنطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار
حينئذ الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والصنايع كالملاحة والفلاحة والكتابة واستعد ايضا
لان يتعجب فيضحك من العجايب ويخجل ويفعل غير ذلك من الامور التي للانسان ليس ان واحدا من
هذه الامور اقترن بالحيوانية عند الذهن اولا فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لان يكون
ناطقا بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الانسانية هي التي يسمى بها ناطقا وهذه عوارض لها
وتوابع وانت تعلم هذا بادنى تامل وتحقق انه لولا ان قوة اولى هي مستعدة للتمييز والفهم
قد وجدت للانسان لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية وان تلك القوة هي التي تسمى النطق
فصار بها ناطقا وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع واما انه اسود او ابيض او غير ذلك
فليست من جملة الاشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فافرزته شيئا عرض له ولحقه ان كان انسانا
فيجب ان يتحقق ان الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا فلذلك لك
ان نقول ان من الفصول ما هو مفارق ومنها ما هو غير مفارق ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ومنها
ما هو عرضي ولك ان تقول ان من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث اخرية والاخر هو الذي جوهر

وان يبكي

غير والغير اعم من الاخر وكل ما يخالف فهو غير وليس كل ما يخالف شيئا فهو اخر اذا عنيت بالاخر المخالف
في جوهره فمن الفصول ما يكون من قبيلة الغيرية فقط كان مفارقا كالقعود والقيام او غير مفارق كالفطح
وعريض الاظفار فان الضحاك ايضا وان كان يجب ان يكون في جوهره مخالفا لما ليس بضحاك فليس
كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف في الجوهر بل الضحاك لحق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر
دونه ثم عرض هو فموجبه الاول لذاته هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف
بالضحاك وبين ما لا يوصف به ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك بل من موجب
شيء اخر وهو الناطق فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للاخرية
بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال لفظ الاخر ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل
وهو الذي هو احد الخمسة دون تلك الاخرين ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب اي شيء
هو في ذاته من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل له انه المقول على النوع في جواب ايما هو ثم له رسوم مشهورة
مثل قولهم ان الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس وايضا انه الذي به تختلف اشياء لا تختلف
في الجنس وايضا انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلنتأمل هذه الرسوم
ولنحققها ولننقص فيها بما عندنا من امرها فنقول انه اذا الحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة
ساوى الفصل وتلك الزيادة ان يقال في ذاته او لذاته او ذاتي او الذاتي فيكون الشيء الذاتي الذي
يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل فان الخاصة وان فصلت فليست ذاتية وليس
فصلها ذاتيا وكذلك يجب ان يقال انه الذي يفصل به النوع على الجنس في ذاته وكذلك انه الذي به تختلف
اشياء لا تختلف في الجنس بذاتها وكذلك انه المقول على كثيرين كذا في جواب اي شيء هو في ذاته لكن
الرسوم الثلثة المتقدمة وان ساوت الفصل فليست يتضمن الشيء الذي يحل من الفصل محل الجنس
بذلك الشيء يتم التحديد وان كان قد يكون باسقاطه دلالة ذاتية مساوية كما قال قائل ان الانسان
ناطق مايت دل على طبيعة الانسانية وساواها ولكن انما يتم بان يذكر الشيء الذي هو الجنس وهو
الحيوان فاما لم هذا وكيف هو فسيأتيك في موضعه وهذا الشيء الذي هو كالجنس للفصل هو الكلي
فيجب ان يلحق هذا به واما الرسم الاخر فقد ذكر فيه الكلي اذ قيل مقول على كثيرين والمقول على كثيرين هو
رسم الكلي فقد اتى فيه برسم ما هو كالجنس وان لم يوت فيه باسمه لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع
ثلثة مفهومات احدها مما لا يفطن له من قصد تقديم هذا الكتاب وسنوضحه في موضعه ومفهومان
اقرب من الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل يكون متناولة بالحمل انواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد ثم
المفصول والاخران طبيعة الفصل هي التي يوجب ابيه الاسماء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عن بعض
كانه قال انه المقول على الانواع في جواب اي شيء هو لا جملتها بل واحد واحد منها كقول القائل ان السيف
هو الذي يضرب به الناس ليس انه يضرب به الناس معا بل واحد واحد من الناس وهذا الثاني وبل

بعيد

بعيد غير مستقيم فان امكن ان يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل وان تعذر تفهم هذا من هذا
اللفظ وانما يفهم منه الوجه الاول فهذا الحد على الوجه الذي يفهمونه منه مختل وذلك لان طبيعة الفصل بما هو
فصل ليس يلزمها كما علمت ان لا يختص بالنوع الواحد بل هذا عارض ربما عرض لبعض الفصول فيكون
هذا عارضا لطبيعة الفصل لا فصلا للفصل ومع ذلك فليس بعارض يعم جميع الفصول حتى يقوم
في الرسوم مقام الفصل في الحدود فهذا مختل وههنا موضع بحث وشك يلوح في قولك انه مقول
في جواب اي شيء هو تركنا كشفه الى وقت نتكلم في المباينات على اننا ان فهمنا هذا الرسم على حسب اصولنا
على ما نشرحه في موضع اخر تم الرسم رسما لكنا انما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم
المستعملون اياه وايضا يجب ان نعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع القريبة نوعا واحدا
فقط ثم ان الفصول لها نسبتان نسبة الى ما يقسمه وهو الجنس ونسبة الى ما يقسم اليه وهو النوع
فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان فيكون مقسما للجنس مقوما للنوع فان
كان الجنس جنسا عاليا لم يكن له الا فصول مقسمة وان كان دون العالي كانت له فصول مقسمة و
مقومة فاما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعا اذ الفصل يحدث النوع تحت
الجنس واما المقسمة فهي التي تقسمه ولا يقوم النوع تحته ومقومات الجنس لا يكون اخص منه
ومقسماته تكون اخص منه فالجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له فصول مقومة والنوع الاخير
له فصل مقوم وليس له فصل مقسم وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة
في ظاهر الامر ما لا يقوم ولا يكون ذلك البتة الا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا
فانا اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت غير الناطق نوعا محصلا بازاء الناطق
اللهم الا ان يتفق ان يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا كالذي ليس بمنقسم عددا ويبين تحت العدد
فانه صنف واحد وهو الفرد او يكون الانسان لا يرى باسا بان يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا
للعجم ونوعا من الحيوان فان فعل هذا فاعل عرفناه بان غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل بل هو
امر لازم وكذلك جميع امثال هذه السلوب فان السلوب لوازم للاشياء بالقياس الى اعتبار
معان ليست لها فان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق فيكون معناه وفصله الذي له امرا
في ذاته ثم يلزمه ان يكون غير موصوف بشيء غيره لكن ربما اضطر المضطر الى استعمال لفظ السلب
في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته اذا لم يكن له اسم محصل وذلك لا يدل على ان السلب بالحقيقة اسمه
بل الاسم اللازم له عدل به عن وجهه اليه فلو لم يكن من الحيوانات غير الانسان شيء الا الصاهل وكان
الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ثم لم يكن مسمى فقيل غير الناطق وعني به الصاهل لكان غير الناطق
يدل دلالة الفصل فاما وغير الناطق امر اعم من فصل كل واحد واحد من انواع الحيوانات وليس
لها شيء واحد مشترك محصل البتة يمكن ان يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه الا انه معنى

ذلك خ

وايضا انه الذي يفصل به النوع على الجنس ح

النوع ح

سلب الناطق والسلوب لا يكون معاني مقومة للاشياء من حيث هي سلوب بل هي عوارض
ولوازم اضافية بعد تقرر ذواتها فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا يشترك فيه العجم مقوما لها
فان احب محب ان يجعل ذلك فصلا ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ثم جنسا ويجعل الحيوان قد
انقسم قسمة معتدلة واحدة الى نوع اخر والى جنس معا فليفعل فيكون ايضا لكل فصل مقسم
مقوما وان ان الوجه المحصل المحقق لم يكن هذه فصولا وكيف يكون فصولا وليست مقومات
للانواع ولم يكن الفصول الحقيقية الا مقومة عند ما يقسم والذي فطنه الظانون ان من الفصول المحصلة ما
يقسم ثم ينتظر فصلا اخر ترد حتى تقوما معا مثل الناطق الذي ربما ظن انه يقسم الحي ثم يتوقف في تقويم
النوع الى ان ينضم اليه المايت فهو ظن كذب وذلك انه ليس من شرط الفصل اذا قسم فاوجب تقويم
النوع ان يكون مقوما للنوع الاخر لا محالة فانه فرق بين ان يقول قوم نوعا وبين ان يقول يقوم نوعا الاخير خ
وبين ان يقول قوم نوعا اخيرا والناطق وان كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاخير فانه يقوم
الحي الناطق الذي هو نوع الحي وجنس الانسان ان كان ما يقولونه من كون الناطق اعم من الانسان
حقا وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى الملك لا باشتراك الاسم بل وقوع اللفظ بمعنى واحد ثم
قولنا الحي الناطق قول مجموعه معنى معقول وهو اخص من الحي وليس فصلا بل الفصل جزء منه وهو
الناطق ولا خاصة فهو لا محالة نوع له وكذلك سيتبين انه جنس الانسان وقد يصرح بمثل هذا صاحب
ايساغوجي نفسه في موضع فالناطق اذا قد قوم نوعا هو جنس فحين قسم قوم لا محالة ويعلم
من هذا ان الفصل انما هو مقول قولا اوليا على نوع واحد دائما وانما يقال على انواع كثيرة في جواب
اي شيء هو قولا ثانيا بتوسط ونقول الان انك تعلم ان ذات كل شيء فيجب ان يكون ذات واحد
الشيء لا يزداد ولا ينتقص فانه ان كان ماهية الشيء وذاته هو الانقص فمن حده ان الزيادة و
النقصان والازيد غير الانقص فالازيد غير ذاته وكذلك ان كان الازيد وكذلك ان كان الاوسط
واما المعنى المشترك للثلثة الذي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد
بالعدد فليس لك ان تقول ان الزايد والناقص والوسط مشترك في معنى واحد هو ذات الشيء
فاذا ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان
فانه ان كان اذا ازداد قوم ذاته بزيادته فذاته هو الازيد وان كان يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه
فذاته هو الناقص وان كان لا يقوم في احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص
اللهم الا بالمعنى العام وفيه ما قلناه وعلى ان هذه المعاني لا يمكن ان يقال فيها عند الزيادة ان
الاصل موجود وقد اضيف اليه شيء بل اذا ازدادت فقد بطل الموجود اولا وفي بطلانه بطلان
المقوم وفي بطلانه بطلان المتقوم وكذلك في اعتبار النقصان اذا كان الاصل ليس بعينه
عند الحالة الاولى وعند الحالة الثانية مع النقصان فقد تبين ان الفصل الذي هو خاص الخاص

لا يقبل الزيادة

لا يقبل الزيادة والنقصان واما ساير الفصول فانها لما كانت بعد الذات فلا مانع يمنع ان يقبل
الزيادة والنقصان كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل او غير مفارقة كسواد الحبشي وليس اذا كان
بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا بل ولا لو كان واحد من الناس
لا يفهم البتة كالطفل فان ذلك لا يكون عارضا في فصله وذلك لان فصله هو ان له في جوهره القوة
التي اذا لم يكن مانع فعل الافاعيل النطقية وتلك القوة واحدة ولكنها يعرض لها تارة عوز الالات
وتارة معاسرتها وعصيانها فيختلف بحسب ذلك افعالها تارة بالبطول والسقوط وتارة بالزيادة
والنقصان ومعناها المذكور ثابت كالنار واحدة يختلف افعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها بهذه
الوجوه من الاختلافات فيكون تارة اشد اشتعالا وتارة اضعف وذلك بسبب المادة التي يفعل بها وفيها
وكذلك القلب والدماغ الثاني للقوة النطقية بها يتم اول فعلها من الفهم والتمييز وغير ذلك فبحسب اعتدال
مزاجيهما ولا اعتداله يختلف هذه الافعال وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من امثال ذلك فصلا يقوم الانسان
بل هي عوارض وخواص والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه امر يحصل في الاستعداد
المتولد من استعدادين استعداد الفاعل واستعداد المنفعل فاما الذي للفاعل نفسه فغير مختلف واعلم
ان الفصل الذي هو احد الخمسة هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق
لان هذه الخمسة اقسام شيء واحد وهو اللفظ الكلي وصورة اللفظ الكلي في جميعها ان يكون مقولا على
جزئياته ويشترك فيه بان يعطيها اسمها وحدها والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده
وهذا ان قيل له فصل فهو فصل بمعنى غير الذي كلامنا فيه وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض فانه
يجب ان يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاتية
والعرضية

فصل في الخاصة والعرض العام

فاما الخاصة فانها تستعمل عند المنطقيين ايضا
على وجهين احدهما ان يقال على كل معنى يخص شيئا كان على الاطلاق او بالقياس الى شيء والثاني انها
يقال على ما يخص شيئا من الانواع في نفسه دون الاشياء الاخرى ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة
ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احد الخمسة في هذا المكان عند
المنطقيين فيما اظن هي الوسطى من هذه وهي المقول على الاشخاص من نوع واحد في جواب اي شيء
هو لا بالذات سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا سواء كان عاما في كل وقت او لم يكن فان العام
الموجود في كل وقت هو اخص من هذا ولو كانت الخاصة التي هي احد الخمس هي هذه لكانت القسمة
يزيد على خمسة وان كان الاولى باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اخص منها ولا يبعد
ان يعنى بالخاصة كل عارض خاص باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى ويكون ذلك حسنا جدا
ويخرجها القسمة على هذا الوجه وهو ان الكلي العرضي اما ان يكون خاصا بما يقال عليه او غير خاص
بما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا او نوعا اخيرا لكن التعارف قد جرى في

[illegible]

ايراد الخاصة على انها خاصة للنوع وتاليه للفصل فيكون الخاصة التي هي احدى الخمسة هي ما يقال على
اشخاص نوع ولا يقال على غيرها عمت تلك الاشخاص او لم تعم وكان النوع متوسطا او اخيرا وربما
اوجبوا ان يكون النوع اخيرا وقد ذهب قوم الى ان يجعلوا كل ما هو سوى اخص الخواص من جملة العرض
العام حتى لو كان مثلا لا يوجد الا لنوع واحد لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ويكون مما يجوز ان يكون
وان لا يكون لذلك البعض فهو العرض العام حتى يكون العرض اللازم لموجود النوع واحد لكله دائما
فيكون خاصة واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما موجود الانواع واما موجود النوع ولكن لا بالصفة
المذكورة فيكون عرضا عاما وهذا القول مضطرب ولا يدل على الشيء من جهة عمومه وخصوصه
وكليته بل من جهة اخرى ويجعل اسم العرض العام هذا فان العرض العام موضوع بازاء الخاص واذ
الخاص انما يحسن ان يصير خاصا الا لنوع واحد فاذا ليس يحسن ان يجعل اخص الوجوه الثلثة في استعمال
لفظة الخاصة دالا على المعنى الذي هو احدى الخمسة وهذا الاستعمال الاعم يجعل الخواص مقسومة الى اقسام
اربعة خاصة للنوع ولغيره كذي الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس واحراه بذلك ما كان للنوع
كله وخاصة للنوع وحده وهذا اما لكله واما لا لكله كالملاحة والفلاحة للانسان والذي لكله اما
دائما في كل وقت مثل ما يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في طبعه واما لا دائما كالشباب للانسان
فالخاصة من حيث هي اولى ان يكون احدى الخمسة هي ما ذكرناه واما من حيث هي اولى بان يكون خاصة
فهي اللازمة المداومة التي لجميع النوع في كل زمان ولا تناقض قولنا ان كذا خاصة حقيقية من جهة
الاختصاص بالنوع وليس هو الذي اليه قسمة الخمسة وقولنا ان الذي اليه قسمة الخمسة فهو خاصة
حقيقية فان الذي هو خاصة حقيقية بحسب ذلك ليس هو الذي هو الخاصة الحقيقية باختصاصه
بالنوع واعلم ان الخاصة التي هي احدى الخمس هي الضحاك لا الضحك والملاح لا الملاحة وعلى ما قيل في الفصل
وان كنا نتجوز في الاستعمال احيانا فنأخذ الضحك مكان ذلك واما العرض العام فهو المقول على كثيرين
مختلفين بالنوع لا بالذات وهو ايضا كالابيض لا كالبياض وليس هذا العرض هو العرض الذي بناظر
الجوهر كما يظنه اكثر الناس فان ذلك لا يحمل على موضوعه بانه هو بل يشتق له منه الاسم وهذه الخمسة
حملها حمل واحد كما قد سلف لك مرارا والعرض العام الذي ههنا كالابيض وكالواحد وما اشبه
ذلك فانك تقول زيد ابيض اي زيد شيء ذو بياض والشيء ذو البياض محمول حملا صادقا على زيد
والشيء ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذي يناظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى وكذلك
تقول ان الجسم محدث وقديم وليس القديم او المحدث جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا
للجسم بل من جملة هذا الصنف من المحمولات وليس المحدث عرضا بهذا المعنى والا لكان الجسم
موصوفا بالعرض من غير اشتقاق فكان الجسم عرضا بل معنى العرض ههنا العرضي وان كان ليس
بعرض بالمعنى الاخر فمن العرضي ما هو خاص ومنه ما هو عام فان العرضي بازاء الذاتي والجوهري

الى قوله فهم ... على الاشخاص نوع واحد ... والا لكان ... ما هو ... او وقت ما هو

نوع

العرضي صح

والعرض بازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كجنس العرض للعرض كاللون للبياض وقد يكون جوهرا
والعرض قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا وفي هذا الموضع انما نعني بالعرض ولم يعلم بعد حال العرض
الذي هو نظير الجوهر وهذا شيء لم يلتفت اليه اول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق بل جعل للعرض العام
حدودا مشهورة مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع اي حامله ومثل هذا
قولهم هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه وان لا يوجد وانه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة
ولا نوع وهو ابدا قائم في موضوع فليتامل هذه الحدود والرسوم المشهورة فاما الاول فان فيه وجوها
من الخلل احدها انه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد اشرنا الى مثل ذلك في نقض حدود الفصل ومن الخلل والثاني
انه ان عني بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود فالاعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك
وهم مقرون ان من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو غير مفارق وان عني ما يكون في الوجود والوهم
جميعا فقد استعمل لفظا مشتركا عنده كان لفظة يكون وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده انما هو بالاشتباه
وهذا مما حذروا عنه وسيتضح لك ذلك فيما بعد وبعد ذلك فان من الامور العرضية التي ليست بذاتية ما اذا
رفع بالتوهم استحال ان يكون الشيء قد بقي موجودا غير فاسد كما قد مر لك فيما سلف نعم ربما لم يستحل ان
يتوهم الوهم باقيا بعده لم يفسد وهذا غير مذكور في هذا الرسم وتجد هذه المعاذر كلها محصلة في الرسم الثاني
فان كثيرا من الاعراض لازمة دائمة والدائم لا يكون ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم ولم يشترط الوهم وفي اشتراط
الوهم ايضا ما قلنا واما الرسم السلبي الثالث فان الشخص من الاعراض يشاركه فيه والطبايع من حيث
هي طبايع لا من حيث هي كلية فان الحق به انه كلي بهذه الصفة خص العرض العام لكن صاحب هذا القول
قد الحق به شيئا وهو انه قايم في موضوع وانما الحق هذا اذ ظن ان هذا العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض
الذي يناظر الجوهر وقد قالوا ان الفائدة في الحاقه ذلك هو ان يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال مثل قول
القائل شيصبان وهذه خرافة وذلك لانه انما يعني بقوله الذي ليس بجنس اللفظ الدال على معنى كلي ليس
ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال لانه ليس يحد لفظ العرض
هذا المسموع حتى قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة شاركه في هذا اللفظ الفاظ اخر لا يدل
على شيء فيلزم ايراد الفصل بينه وبين ذلك ولو كان انما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع لكان تشاركه
في انه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة الفاظ اخرى مسموعة مما هي دالة ٥ تمت المقالة الاولى
من الفن الاول ولواهب العقل الحمد والفضل كما هو اهله **المقالة الثانية من الفن الاول من**
الجملة الاولى **فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها بعد العامة**
ما بين الجنس والفصل ان في الوقوف على ما فصلناه من امر هذه الخمسة غنى للمحصلين عن
ايراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلية بايراد
ذلك فلنحتذ في ذلك حذوهم ولنقتصر على ما اوردوه منه ولنبدأ بالمشاركات فنقول ان

اذا صح

المشاركة التي تعم الخمسة هي انها كلية اي مقولة على كثيرين واذا اعترف بهذا مصنف المدخل فقد اعترف بنقض
الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض اذ اغفل فيها ذكر الكلية وتشترك جميعها في شيء آخر وهو ان كل ما
يحمل على المحمول منها يحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه فانه يحمل على موضوعه فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما
يحمل عليه الجنس وكذلك جنس الفصل وفصل الفصل وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض فان الملون الذي
هو جنس الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يحمل على عرضه العام وكذلك المرئي الذي هو عرض الابيض يحمل على زيد
الابيض اذ يقال لزيد الابيض مرئي وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحاك فان جميع هذه يحمل بالتواطي اي — يقال الابيض
تعطي ما يحمل عليه اسماؤها وحدودها والجنس والفصل يعمهما في المشهور ان طبيعة الجنس يجب فيها
ان يقال على انواع وان لم يجب ذلك فيها فليس ذلك بممتنع فيها وعلى الشرط الذي نستفهمه وقتا ما
وكذلك ليس بممتنع في طبيعة الفصل ان يقال على غير نوعه لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفا وقد
مثلوا لذلك الناطق فانه يحوي انواعا وقد علمت ما في هذا ومع ما قد علمت فلم يحسنوا في ايرادهم هذا
المثال فان الناطق انما يحوي انواعا كثيرة ليس هي الانواع القريبة منه بل هي انواع النوع الواحد الذي
قومه الناطق عندهم حين اضيف الى الحي وهذا ايضا قد فرغنا منه فانهم لم يعنوا بذلك الانواع القريبة بل
اي انواع كانت فيجب ان لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع فان من الانواع ما يحوي انواعا
ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع والمشاركة الثانية المشهورة هي ان الجنس والفصل يشتركان
في ان كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو فانه يحمل على ما تحتهما من الانواع وقد علمت ان هذه المشاركة ليست
يختص الجنس والفصل بل هذه عامة الا ان يقال ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما تحتهما من طريق
ما هو وهذا شيء لم ينطق به مصرحا ولو نطق به لصح اذ اعني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو
كما ستوضح لك عن قريب والمشاركة الثالثة المشهورة ان رفعهما علة رفع ما تحتهما من الانواع فانه اذا
رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الانسان والفرس وغير ذلك وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي ان
كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له فهذا هو الاصل وذلك الفرع وهذه خاصية مشتركة
بين الجنس والفصل لا يوجد لغيرهما واما الخواص التي يباين بها الجنس غيره فاول المشهورات منها ما هو ان
الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض اما ان الجنس اكثر حوايا من الفصل والنوع
والخاصة فهو امر ظاهر فان الخاصة يختص النوع وكذلك الفصل لكن بشرط لم يشترطه وهو ان يقايس
بين الجنس وبين فصل تحته وخاصة تحته واما العرض فليس بينا بنفسه انه يجب ان يكون اقل
من الجنس وذلك ان خواص المقولات العشرة التي يذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها وليست
اقل من الجنس في عمومها بل منها ما هو اعم واكثر كما ان الجوهر ثابتا على حد واحد فلا يقبل الاشد والاضعف — كون لحمه
هو اعم من الجوهر فان قال قائل ان هذا سلب وليس تحته معنى فقد يمكننا ان نجد لوازم وعوارض
اعم من مقولة مقولة كالواحد وكالموجود بل كالمحدث بل مثل الحركة فانها اكثر من الحيوان الناطق

وهو جنس عنده

وهو جنس عنده للانسان والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي ان الجنس يحوي الفصل
بالقوة اي اذا التفت الى الطبيعة الموضوعة للجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها ولم يمتنع بل كان
وجوده لها بالامكان فكان امكانه امكانا لا يستوي في طبيعة الجنس بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل وهذا
معنى الحوي فان الحاوي هو الذي يطابق كل شيء ويفضل عليه والمباينة الثالثة هي ان الجنس اقدم — المعين وقد لا يوجد له والفصل
من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد له الفصل انما وجوده في الجنس ولذلك لا يرتفع طبيعة الجنس
برفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة الفصل برفع طبيعة الجنس وفي هاتين المباينتين موضع شك
فان من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس مثل الانقسام بمتساويين فانه فصل الزوج فيما يظن
ويقع خارجا عن العدد لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع اخرى والمباينة الرابعة هي ان
الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس يحمل من طريق ما هو وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على
المباينة فان شيئين اذا وصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما فان قائلا لو
قال ان المباينة بين زيد وعمرو هي ان هذا حساس وذلك ناطق او ان هذا ملاح وذاك صايغ
لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق فان الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يبعد ان — ولا يبعد
يكون كون زيد حساسا وان كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا هو مما لا يوجب ان يباين به زيد عمروا
فلا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع انه حساس ناطقا ايضا لان الاوصاف المختلفة المفهومات
قد يجتمع في موصوف واحد وكذلك الملاح والصايغ بل يجب وان يكون بينهما قوة السلب — ناطقا والناطق ان لا يكون
حتى يكون الحساس يلزمه ان لا يكون حساسا ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع ان يكون
مقولا في جواب اي شيء هو على اصول هؤلاء ولا بينهما قوة التسلب فانه لا يمتنع ان يكون ما يقوم
ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية حتى يكون بالقياس الى ما يشترك فيه مقولا في جواب
ما هو بالقياس الى ما يفترق به مقولا في جواب اي شيء هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس الشيء
هو ايضا فصلا له باعتبارين ان كانت المباينة المطلوبة هي هذه ولا يوجب ان لا يكون جنس الشيء
البتة فصلا له واما ان يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما اقدر وذلك
كالحساس فانه جنس بوجه للسميع والبصير وفصل للحيوان فان قال قائل ان الشيء الواحد قد يكون
جنسا وفصلا لشيء واحد فانه وان كان جنسا وفصلا لشيء واحد فان اعتباره انه جنس غير اعتبار
انه فصل وقال نحن انما نريد ان نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على احدهما اسم الجنسية
وعلى الاخر اسم الفصلية لم نخالفه ولم ننكره ولم ننازعه في التسمية ولكنه يكون غير مس كلامنا معه لان
كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد
بالقياس الى موضوع واحد موصوفا بكلا الطبيعتين بل يجعل احدى الطبيعتين صالحة لاحد الجوابين
والطبيعة الاخرى صالحة للجواب الآخر لكن الوجه الذي ذهبنا نحن اليه في تفهم المقول في جواب ما هو

والمقول في جواب اي شيء هو يعلمك ان المقول في جواب ماهو لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو وبالعكس
فتكون هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحة لكن لقائل ان يقول انكم قد اطلقتم القول في عدة مواضع ان
الفصل ايضا قد يقال من طريق ماهو وخصوصا في كتاب البرهان فنقول انه فرق بين قولنا ان الشيء
مقول في جواب ماهو وبين قولنا انه مقول في طريق ماهو كما انه فرق بين قولنا الماهية وبين قولنا
الداخل في الماهية فالمقول من طريق ماهو كل ما يدخل في الماهية ويكون في ذلك الطريق وان لم يكن
وحده دالا على الماهية والمقول في جواب ماهو هو الذي وحده يكون جوابا اذا سئل عما هو فالفصل
يدخل في الماهية ويكون مقولا في طريق ماهو اذ هو جزء الشيء الذي يكون جوابا عن ماهو لكنه
ليس هو وحده مقولا في جواب ماهو وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد يكون مقولا في جواب
ماهو ايضا في بعض الاشياء دون بعض والجنس دائما دال على ماهو وذلك لان الجنس يدل
دائما على اصل ذات الشيء واما الفصول فربما كانت مناسبات واضافات الى افعال وانفعالات
امور اخرى فلذلك يجعل الجنس اولى منه بما هو وفي هذا الكلام خلل لان احدهما ما كان في الفصول
يجري هذا المجرى فلا يكون فصلا مقوما بل يكون من الفصول اللوازم والاخر ان الشيء اذا اريد ان يفرق
بينه وبين الشيء الاخر بوصف يجب ان يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الاخر موجودا له
دون الاخر وجودا على الثبات اللهم الا ان يجعل التفرقة بالوصف بل بالكثرة الوصف والخلقية
فيقال مثلا ان الجنس هو الذي هو احرى بان يكون مقولا في جواب ماهو والفصل هو الذي ليس باحرى
فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف بل من جهة القوة اذ هو موجود لاحدهما دون الاخر
فان فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف الى امر اضافي عرضي وان لم يفعل ذلك فيكون
بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس وبعضها مباينة في الحد والمباينة التي بعد
هذه هي ان الجنس لا يكون للانواع الا واحدا والفصل قد يكون اكثر من واحد كالناطق والمائت
للانسان وفي اطلاق هذه المباينة بهذا المثال خلل لانه ان اخذ الجنس كيف كان لا قريبا ملاصقا
فقط وجد للشيء اجناس كثيرة ايضا فان الاجناس المتفاوتة في العموم قد يوجد الكثير منها للشيء
الواحد ولكنها لا يكون كلها اجناس الشيء بالحقيقة بل بعضها اجناس جنسه وكذلك يوجد فصول
كثيرة متفاوتة في الترتيب ولكنها لا يكون كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول
جنسه كما مثل به فان الناطق ليس فصلا قريبا للانسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها
قسمتهم بل هو فصل جنسه وانما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت وهذا في مثاله
واحد كما ان الجنس الاقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد كذلك الفصل الاقرب
الذي ليس بفصل الجنس في مثاله واحد وهو المائت لكن قد يوجد لهذا الموضع امثلة اخرى
مثل الحساس والمتحرك بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان فيكون الجنس القريب

ليس الآواحدا

ليس الا واحدا والفصول القريبة قد يكون اكثر من واحد وايضا فان ههنا وجها اخر وهو ان الاجناس الكثيرة
ينحصر بعضها في بعض حتى يحصل اخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة يكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض
واشباع القول في هذا من حق صناعة اخرى والمباينة التي بعد هذا هي ان الجنس كالمادة والفصل
كالصورة وتمم تبيان ذلك بان يقال والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة واما ان الجنس ليس
بمادة بل كالمادة فلان المادة لا يحمل على المركب حمل انه هو والجنس يحمل على النوع حمل ان الجنس هو
وان المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا ينسب اليهما بالفعل الا في زمانين والجنس يكون
مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد وههنا فروق اخرى تذكر في غير هذا الموضع واذ الجنس
ليس مادة فليس الفصل صورة واما انه كالمادة فلان طبيعته عند الذهن قابل للفصل واذا الحقه
الفصل صار سببا مقوما بالفعل كما هو حال المادة عند الصورة واذ الجنس للفصل كالمادة للصورة
فالفصل للجنس كالصورة للمادة **فصل ٢ في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع** واما المشاركة
الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة كانت مع الفصل وهي انهما يتقدمان ما يحملان
عليه اي ما هما له جنس ونوع والثانية مشاركة عامة وهي ان كل واحد منهما كلي وقد نسي مورد ها
ان هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة فان ارادوا ان يجعلوا هذا وجها خارجا عن ذلك فيجب ان يعني
بالكلي غير الكلي على الاطلاق بل كلي هو ماهية جزئياته بالشركة واما المباينة الاولى فمثل ما كان مع الفصل
وهو ان النوع يحوي الجنس والجنس ليس يحوي للنوع واخرى في قوتها وهي ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة
النوع اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا رفعت ارتفعت هي
واذا رفعت طبيعة النوع لم يجب ان يرفع طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدت وثالثة قريبة من
ذينك وهي ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا وهذا
في ضمن المباينة التي قيلت من جهة الحوي وغير الحوي وهذه المباينة ليست من المباينات التي في قوة
السلب والايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون ان لو قيل ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كليا
ثم يسلب هذه الصفة بعينها عن النوع بل انما يسلب عن النوع في هذه المباينة صفة اخرى وهي
انه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب لكن صورة هذه
المباينة ان النوع لا يكافئ الجنس فيما الجنس عند النوع وهذا الايتاء في الامرين مختلفين ومباينة اخرى
ان كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الاخر بوجه لا يفضل به الاخر عليه فالجنس يفضل
بالعموم اذ يحوي امورا وموضوعات غير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى اذ يتضمن معنى
الجنس ومعنى الفصل زائدا عليه فانه كما ان الحيوان يتضمن بالعموم الانسان وما ليس بانسان مما هو
خارج عن الانسانية كذلك الانسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ومعنى خارجا عن الحيوانية وهو النطق
ومباينة اخرى متكافئة وهي انه ليس في النوع جنس اجناس ولا في الجنس نوع انواع وان

كان في كل واحد منهما متوسط واما الجنس والخاصة فقد يشتركان في انهما محمولان على النوع وتابعان
اي اذا وجد النوع وجدت الخاصة والجنس ايضا وهذه المشاركة قد يوجد مع غير الخاصة وهذه المشاركة
هي مع الخاصة العامة وذكرت مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس يحمل على ما تحته بالسوية اذ نوع الحيوان
بالسوية حيوان ولا يقبل الاشد والاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص الناس وهذه المشاركة
لو ذكرت في مشاركات الجنس والفصل والنوع لكان ذلك احرى فنسي هنالك واورد في هذا الموضع
على انه ليس هذا موافقا للخواص كلها فان الخجل بالفعل من خواص الناس وليس يستوي فيهم وكذلك
امور اخرى لامور اخرى وبالجملة اي برهان قدمه الرجل على ان الخاصة هكذا واي استقرائية له وانما اورد
له مثالا واحدا وليس هذا وجه البيان العلمي للشيء الذي ليس بيّنا بنفسه وبالحقيقة فان هذا الحكم
انما يصدق في بعض الخواص دون جميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي تتبع الصور فيكون للكل
ودائما واما الخواص الدائمة التي تتبع المواد فكثيرا ما يقبل الاشد والاضعف والرجل ينسى هذا الاعتبار عن قريب
ويأخذ في تعريف الخاصة على جهة لا يستوي معها اعطاء هذه المباينة التي كما ستعرفه وذكرت مشاركة
اخرى وهي انهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون حملهما حملا بالاسم والحد وهذا ايضا قد
كان يليق به ان يذكره لغيرهما لكنه يجب لمن يسمع هذا وتصوره واقر به ان لا ينسى حكمه في كتاب قاطيغورياس
حيث يظن ان المقول على الموضوع وهو المقول بالتواطؤ هو الذاتي فقط واما المباينات فالاولى منها
هي ان الجنس متقدم بالذات والخاصة متاخرة اذ كانت الخاصة انما تحدث مع حدوث النوع تنبعث
اما من المادة كعرض الاظفار ومثال آخر واما من الصورة كقبول العلم واما منهما جميعا كالضحك والثانية
ان الجنس يحوي انواعا والخاصة نوعا منها ومباينة اخرى ان الجنس يحمل على كل واحد من الانواع حملا
كليا ولا ينعكس اذ لا يقال ان كل حيوان انسان كما يقال كل انسان حيوان واما الخاصة فانها تنعكس
اذ كل انسان مستعد للضحك انسان وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة العامة او بين طبيعة
الجنس والخاصة مطلقا اذ تلك لا تحتمل وهذه تحتمل اعني هذا العكس ويتبع هذه مباينة هي في ضمن
تلك وهي ان الخاصة وان كانت لكل النوع ودائما كالجنس فانها لا تكون لغير النوع والجنس يكون
ومباينة اخرى منتزعة من المباينة الاولى وهي ان الجنس ترفع الخاصة برفعه من غير عكس ومن شاء
ان يجعل هذه مباينة غير المباينة المتعلقة بالتقدم والتاخر لم يعوزه الحيلة فيه ولكنه يكون قد معن
في التكلف واما الجنس والعرض فيشتركان في ان كل واحد منهما يقال على كثيرين وهو المشاركة العامة
وليته قال على كثيرين مختلفين بالنوع فكان اورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس خصوصا ولم
يذكر مشاركة اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع كما علمت فاما النوع فهو قبل ما يعرض له
لانه ان كان ما يعرض له منبعثا عن نوعيته فيكون نوعيته قد تقررت بفصله ثم لحقه ما لحقه وهذا
قد فرغ لك من شرحه وان كان من الاعراض التي يعرض من خارج فيكون النوع اولا قد حصل موضوعا

يستعد لقبول ذلك العارض من خارج لكن هذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة
الاخرى قد ذكرت هكذا ان الاشياء التي تحت الجنس يشترك فيه بالسوية والتي تحت العرض لا يشترك
فيه بالسوية وهذه عبارة محرفة ردية لانها تشير الى فرق موجود بين موضوعاتهما ليعاد ثانيا فيستدل
بذلك على الفرق بينهما بل كان يجب ان يقول ان الجنس لا يحمل على الاشياء التي تحته الا بالسوية وذلك
يحمل لا بالسوية فيكون الفرق واقعا في اول البيان بل كان يجب ان يقول والاعراض ربما حملت
لا بالسوية فانه ليس جميع الاعراض يحمل الا بالسوية كالمربع والمثلث وامور اخرى ولفظ الرجل
يوهم ان كل عرض يحمل لا بالسوية ثم تامل من هذا انه اذا جاز في الاعراض ان يكون فيها محمول لا بالسوية فما
المانع ان يكون كذلك في الخواص فعسى ان يكون كون هذا اعم وذلك مساويا مما يرخص لهذا فيما لا يرخص
فيه لذلك والمباينة التي هي بعد هذه ان الاعراض يوجد في الاشخاص على القصد الاول واما الاجناس
والانواع فهي اقدم من الاشخاص وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش فانه كان يجب ان يقول
ان الاعراض يوجد في الاشخاص على القصد الاول والاجناس والانواع لا يوجد على القصد الاول او يقول
ان الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص والاعراض ليست اقدم وما المانع من ان يكون الشيء اقدم
وموجودا على القصد الاول ثم ان كان معنى القصد الاول هو ان يحمل عليها لا بواسطة شيء فان النوع
كذلك واما الجنس فعساه ان لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط النوع واما النوع فانه محمول
على الشخص بالقصد الاول ويشبه ان يكون الرجل قد سها في ايراد لفظة النوع فقد كان مستغنيا عنه
اذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض والمباينة التي بعد هذه هي ان الاجناس يقال في
طريق ما هو والاعراض لا يقال وهذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة وقد اغفلها هناك

فصل في المشاركات والمباينات الباقية

واما الفصل والنوع فيشتركان بانهما يحملان على ما تحتهما
بالسوية والمشاركة الاخرى انهما ذاتيان وهذه تقع ايضا بين الجنس والفصل ولم يذكرها واما المباينة
فان حمل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اي شيء هو وان الانسان وان صلح ان يكون جوابا عن
اي الحيوان فليس ذلك له اولا وبذاته بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا قبل والمباينة الاخرى
هي ان النوع لا يوجد البتة الا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والفصل في اكثر الاحوال او في كثير من
الاحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل لا بين الفصل
والنوع المطلق والمباينة الثالثة هي ان الفصل اقدم من النوع واورد مثاله من طريق الترفع بان
قال ان الناطق يرفع برفعه الانسان ولا يرتفع برفع الانسان اذ الملك ناطق ولم يات بالفصل
والنوع اللذين هما معا بل اخذ فصل جنس الانسان وحاكيه بالانسان فعل نظير ما الفاعل ان يفعله
قائلا ان النوع اقدم من الفصل اذ الحي نوع الجسم وهو اقدم من الفصل الذي هو الناطق وكما ان هذا
القائل محرف فكذلك بعدوله عن ايراد فصل ونوع متعادلين في الوضع كذلك لكن الفصل اقدم من

النوع من جهة انه علة وجوب وجوده ونسبته اليه نسبة الصورة الى المركب واورد مباينة اخرى
وهي ان فصلين يأتلفان فيقومان نوعا والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع وجعل مثال
الفصلين الناطق والمايت وقد علم انهما غير متساويي الترتيب كما شرحناه قبل لكن هذه
المباينة تستمر على احد اعتبارين اما ان يجعل الفصلان من جنس فصلي الحساس والمتحرك بالارادة
واما ان يقال ان الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان فيحدث من اجتماعهما الى ما يجتمع معه نوع هو
غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان حتى يحدث منهما نوع غير كل واحد منهما
نوع اخر بل يكون الاعم منهما جزءا من الاخص ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما بل هو شيء
هو احدهما والنوعان اللذان لا يختلفان في الترتيب بل يكون متباينين لا يجتمعان البتة لكن لقائل
ان يقول ان الناطق والمايت في انفسهما نوعان من اشياء اخرى وان لم يكونا نوعين للناس وقد
اجتمعا فاحدثا نوعا وكذلك كثير من الطبايع المختلفة الانواع يجتمع فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع
كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية وهي نوع ثالث غيرهما فان الجواب ان الاعتبار
الذي ذهب اليه في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار وذلك ان الغرض فيما يقوله متوجه نحو اشياء
محمولة على اشياء باعيانها تشترك فيها فانها اذا كانت فصولا كالناطق والمايت اللذين قد يحملان
على موضوعات باعيانها فانها اذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الانواع لتلك الاشياء
ويكون تلك الاشياء موضوعات له كما توضع الاشخاص للانواع ولا يكون كذلك الناطق
لان الحيوان داخل في ماهية تلك الاشخاص وليس داخلا في ماهية الناطق والمايت فليس المايت
والناطق نوعين بالقياس اليهما وان كانا محمولين عليهما والا لكانا متوسطين بينهما وبين الجنس
الذي هو الحيوان وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين فقد وجد في الفصول فصلان
يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ولا يوجد ذلك في الانواع واما ان يكون انواع مختلفة
فيفعل باجتماعهما نوعا موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها فذلك غير منكر مثل موضوعات الخمسة
فانها غير موضوعات الاثنينية والثلاثية واما الفصل والخاصة فيشتركان في انهما يحملان
على ما تحتهما بالسوية ويجب ان يعلم ان هذا انما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة
الصورية فان الضاحكين ضاحكون بالسوية كما ان الناطقين ناطقون بالسوية ويشتركان في
انهما للكل ودائما وهذا ايضا للخاصة العامة غير الدائمة واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هي
لنوع واحد والفصل قد يكون لانواع وقد علمت ما في هذا واتبع ذلك مباينة هي كانها تلك
او لازمة لتلك فقال ان الفصل قد لا ينعكس في الحمل فلا يقال كل ناطق انسان كما يقال كل انسان
ناطق واما الخاصة الحقيقية فتنعكس واما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق فدوام
وجودهما لموضوعاتهما واما المباينات فالاولى منها ان الفصل يحوي دايما ما هو له فصل ولا يحوي البتة

قال الرجل

قال الرجل واما الاعراض فانها تحوي غيرها وذلك من حيث هي عامة وتحوى ايضا من غيرها من قبل ان
الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه او فيه بل يوضع لغيره فهو لذلك يحويه كما كان العرض
يحويه لانه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته بل يعرض لغيره وقد نسي الرجل ما قاله ان الموضوع
الواحد قد يكون له فصول كثيرة يجتمع فيه ثم الحوى كانه لفظ مشترك غير علمي لا ينبغي ان يستعمل فان مفهوم
وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مباين للوجه المسلوب وقد كان له وجه اخر لو قاله لكان اصوب
وهو ان العرض قد يحوى ويحوى اذ هو من جهة اعم ومن جهة اخص كالابيض فانه كما يحمل على غير الانسان
فكذلك الانسان قد يحمل على غير الابيض فيكون لا كل انسان ابيض ولا كل ابيض انسان بل بعض
ذاك وبعض ذاك هذا ولكن هذه مباينة مع بعض الاعراض فتأمل انه كيف جعل العارض للشيء
ولا يمه خارجا من جملة العرض وكان توهم فيما سلف انه فيه ومنه واما انه كيف جعله كذلك فلانه جعل
من شروط العرض التي بها يباين انه يحوى النوع ويزيد عليه اللهم الا ان يكون اراد ان هذه مباينة
لا لكل عرض بل لعرض ما والمباينة الاخرى ان لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة
الفصلية يمتنع ان يقبل الزيادة والنقصان وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك لكن الرجل اطلق ان الاعراض
يقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى هي ان الفصلية يمنع ان يوجد مقابلاتها موضوع واحد بعينه
فيكون هو ناطقا وغير ناطق والعرضية لا يمنع ذلك فان الاعراض غير المفارقة قد يكون للمتضاد
منها موضوع واحد واما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في ان كل واحد منهما ينعكس على الاخر فكل
انسان ضحاك وكل ضحاك انسان وفي انهما يوجدان معا لموضوعاتهما دائما واما المباينات فاولا
ان الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء اخر واما الخاصة فلا يكون خاصة لشيء اخر وهذه
المباينة مشوشة ردية جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت الى ايراد المباينة بين النوع
المضايف للجنس وبين غيره بل يشتغل بالنوع السافل والان فقد اعرض عن ذلك واشتغل بالنوع
المضايف للجنس ثم الخطب في هذا يسير لكنه لو كان قال ان النوع للشيء قد يصير خاصة
لشيء آخر ثم قال ان الخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكانت مباينة حسنة ولكن الحكم في النوع
كاذب ولو قال ان النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر والخاصة لا يصير جنسا لشيء اخر لكان هذا
ايضا صحيحا ولكن الحكم في الخاصة كاذب فكما ان النوع الذي ليس بسافل يصير جنسا كذلك الخاصة
لنوع غير سافل يصير جنسا فيكون خاصة لنوع عال وجنسا لانواع لها كاللون فانه خاصة وجنس
ولو كان قال ان النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء اخر والخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكان
مستقيما ومباينة اخرى ان النوع متقدم في الوجود والخاصة متاخرة وهذا مسلم معقول كما قد سلف
ثم اورد مباينة اخرى وهي ان النوع موجود بالفعل دائما واما الخاصة فيوجد في بعض الاوقات
وههنا تشويش ايضا وذلك انه ان عنى بالخاصة مثل الضحاك الذي بالفعل فقد رجع عن المذهب الذي

كان يسلك الى الان وان عني بالخاصة الاستعداد الطبيعي فذلك موجود بالفعل دايما فان كون الانسان
ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دائما وهذه المباينة ان صحت فكان يجب ان نذكرها للجنس والفصل
مع الخاصة ايض ومباينة اخرى هي ان احديهما يختلفان وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخص
اعتبار الحال بين النوع والخاصة واما النوع والعرض فيعمهما انهما كليان قال ولا يوجد لهما اشياء
كثيرة يشتركان فيها البعد ما بينهما واما المباينة فلان هذا للماهية وذلك ليس ولان الجوهر الواحد
نوعه واحد واعراضه لا يجب ان يكون واحدة وهذه المباينة توجد ايض بين الجنس والعرض وبين النوع
والخاصة وبين الجنس والخاصة وايضا فان النوع قبل العرض وجودا وتوهما وان النوع يستوي
لموضوعاته المشتركة فيه والعرض قد لا يستوي وان كان غير مفارق كسواد الزنوج واما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان في انهما دايمان لموضوعاتهما وقد كان يجب ان لا ينسى هذه
المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق ويختلفان بان الخاصة يوجد للنوع وحده والعرض
الغير المفارق يوجد لاكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب ويجب ان نذكر هذا اذا رجعت الى ما سلف
في المقالة الاولى ومباينة اخرى ان الاشتراك في العرض لا يجب ان يكون بالتسوية وقد عرفت
ما فيه فهذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي اوردها اول من افرد لهذه الخمسة الكليات
كتابا وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه وجميع ما اورده من المباينات التي ليست مباينة عامة
فيمكن ان يعبر عنه فيقال مثلا الفصل ليس من شانه ان يكون كذا ومن شان بعض ما هو في طبيعة العرض
مثلا ان يكون كذا فيكون هذا التحسينا القول ومع ذلك مستمرا ولوانه وقع لكان نورد اولا المشاركات
التي بين الخمسة ثم التي بين اربعة اربعة ثم التي بين ثلثة ثلثة ثم التي بين اثنين اثنين وكذلك كان نورد
المباينات التي بين واحد وبين اربعة ثم التي بين اثنين وثلثة ثم التي بين كل واحدة وواحدة اخرى
خاصة فيكون قد حفظ ما هو الواجب ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها
تركا مهملا ونذكرها بين اثنين اثنين اخرين

فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

واذ قد عرفنا
هذه الالفاظ الكلية الخمسة فيجب ان نعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء بل
لنوعه فقط وكذلك الفصل ليس يجب ان يكون فصلا لكل شيء بل اما من حيث هو مقسم فلجنسه
واما من حيث هو مقوم فللنوع ذلك الجنس وان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنسا او جنس او فصلا
ونوعا وخاصة وعرضا فان الحساس كالنوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل للحيوان
والماشي جنس لذي الرجلين ولذي اربع ارجل ونوع للمنتقل وخاصة للحيوانات وعرض عام للانسان
وربما اجتمعت الخمسة في واحد والجنس ليس جنسا للفصل البتة ولا الفصل نوعا للجنس
والا لاحتاج الى فصل اخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوانا
ذا نطق بل شيء ذو نطق وان كان يلزم ان يكون ذلك الشيء حيوانا واما الحيوان ذو النطق فهو

فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان
فهو حيوان ذو نطق فان ذا النطق والناطق شيء واحد واذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال
العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل في ماهيته لكنه كالمادة للفصل ونسبة الفصل
اليه من وجه كنسبة الخاصة التي يوجد في البعض لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل وان لم يدخل في حده
وماهيته دخوله في اسه كثير من العلل وكالصورة للمادة هذا ان كان الفصل اخص على الاطلاق
من الجنس ولم يقع خارجا عنه البتة وبالحقيقة فان كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع وهذه
الاشياء يتحصل لك في الفلسفة الاولى والجنس يكون نسبته الى الفصل كنسبة عارض عام واما العارض
العام فانه قد يكون بالقياس الى الجنس خاصة وبالقياس الى النوع عرضا عاما مثل الانتقال بالارادة فانه
خاصة من خواص الحيوان وعارض عام للانسان وربما كان خاصة لجنس اعلى مثل البياض فانه من خواص
الجسم المركب وعارض عام للانسان وربما كان من خواص اعلى الاجناس كلها وربما لم يكن العارض العام
خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة مثل امتناع قبول الاشد والاضعف
فانه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره وليس خاصة لجنس من اجناسه اذ ستعلم ان ذلك
قد يقع في غير اعلى اجناسه والحيوان نسبته الى هذا الحيوان من حيث هو حيوان الحق به الاشارة ولم
يعتبر فيه النطق نسبة النوع الى الاشخاص فانه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس الى الاشخاص
فقط على الاشخاص لا نسبة الجنس بل انما هو جنس بالقياس الى اشخاص الحيوان من حيث صارت
ناطقة وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ماخوذ معه الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور
لا كفصل بل هو فصل لاشخاص الحيوان من حيث هي حيوان والضحاك ايض فانه كالنوع لهذا الضحاك
من غير ان يعتبر انسانا وانما هو خاصة للانسان ولاشخاص الناس وكذلك الابيض ايضا لهذا الابيض
من حيث هو ابيض مشار اليه فانه كالنوع له والعرض العام انما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع
لكونه هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض واعلم ان هذه الخمسة قد يتركب بعضها
مع بعض تركيبا بعد تركيب فالجنس يتركب مع الفصل فان المدرك جنس فصل الانسان الذي هو
الناطق مثلا او ذو النفس فانه جنس للناطق فهو جنس الفصل وقد عرض له ان كان فصل الجنس
لان ذا النفس فصل بعض الاجناس المتوسطة التي للانسان وقد يتركب الجنس مع العرض مثل ان
الملون جنس عرض للانسان الذي هو الاسود والابيض لكن هذا التركيب يخالف الاول
فانه ليس يجب ان يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع وجنس العرض يجب ان يكون
عرضا لاحقا لذلك النوع نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع وكذلك قد يكون جنس
العرض عرضا لاحقا لجنس النوع واما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل ان المتعجب بالفعل جنس للضحاك
بالفعل الذي هو خاصة والصباح جنس للصاهل الذي هو خاصة والفصل ايضا قد يتركب مع الجنس كالحساس

فانه فصل جنس الانسان وقد يتركب مع الخاصة مثل النسبة الى قائمتين من قولنا مساوى الزوايا الثلث
لقائمتين فانه فصل خاصة المثلث وقد يتركب مع العرض كالمفرق للبصر فانه فصل عرض القطن والخاصة
قد يتركب مع الجنس فان المشى خاصة جنس الانسان وقد يتركب مع الفصل فلا يفارق فى كثير من المواضع
خاصة النوع وربما كان اعم من خاصة النوع وذلك اذا كان الفصل اعم مثل المنقسم بمتساويين الذى
هو فصل الزوج فاذا التنصف خاصة لهذا الفصل وقد تركب مع العرض العام فان المبصر خاصة الملون
والملون عرض عام للانسان والعرض قد تركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع لانه يكون عرضا للنوع
لكن من اعراض النوع ما هو خاصة للجنس وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ومنه ما هو عرض عام لهما وكذلك
عرض الفصل وعرض الخاصة تم كتاب ايساغوجى والحمد لمولى النعم ومرادف الآلاء والقسم

بسم الله الرحمن الرحيم الفن الثانى من الجملة الاولى من المنطق فى المقولات وهى سبع مقالات

المقالة الاولى ستة فصول فصل

فى غرض المقولات قد علمت فيما سلف مائية اللفظ المركب
ومائية اللفظ المفرد وقد علمت ان اللفظ المركب انما يتألف من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ المفردة
من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية منقسمة خمسة اقسام فمن الواجب الان ان تعلم ان معرفة
هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة على معرفة الالفاظ المركبة من حيث يقصد المعرفة بها وان
تعتقد ان ههنا احوالا اخرى للالفاظ المفردة غير محتاج اليها فى معرفة الالفاظ المركبة فليس كل احوال الالفاظ
المفردة تحتاج اليها لتنتفع بها فى معرفة احوال الالفاظ المركبة التركيب المقصود فى المنطق اما هذه فمما
تنتفع بالوقوف عليها فى صناعة المنطق واذا الالفاظ المركبة انما تركب بحسب صناعة المنطق
ليوقف على السبيل النافع فى افادة التصديق والتصور وهذه الافادة تتم بالقياسات وبالحدود
وبالرسوم والقياسات مؤلفة من مقدمات كما ستعرف ويحتاج ان يكون موضوعاتها كلية
ليدخل فى العلوم ويحتاج ان يكون موضوعاتها ومحمولاتها على نسب من النسب المذكورة فى الذاتية
والعرضية حتى تدخل فى البرهان والقسمة ايضا احدى الطرق الموصلة الى اكتساب العلم بالمجهول
والقسمة الفاضلة هى التى تكون للاجناس الى الانواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب لئلا يقع
طفرة من درجة الى غير التى تليها وقد تكون ايضا بالخواص والاعراض فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة
فى القياسات ومنفعتها فى الحدود والرسوم اظهر فان الحدود من الاجناس والفصول والرسوم من
الاجناس والخواص والاعراض وهى فى اكثر الامر للانواع فتقديم تعرف هذه الاحوال اللاحقة للالفاظ
المفردة قبل الشروع فى معرفة المركبات تقديم اما ضرورى واما كالضرورى وللالفاظ المفردة
احوال اخرى وهى دلالاتها على الامور الموجودة احد الوجودين اللذين بيناهما حين عرفنا موضوع
المنطق ولا ضرورة البتة الى معرفة تلك اعنى فى ان نعلم صناعة المنطق ولا شبه ضرورة لا من جهة
حال دلالتها على الاشخاص الجزئية فان ذلك مما لا ينتفع به فى شىء من العلوم اصلا فضلا عن المنطق

ولا من جهة حال دلالتها

ولا من جهة حال دلالتها على الانواع لان هذا امر لم يعن به احد فى صناعة المنطق وتمت صناعة المنطق
دون ذلك ولا من جهة حال دلالتها على الاجناس العالية التى جرت العادة بتسميتها مقولات
وافراد كتاب فى فاتحة علم المنطق لاجلها الذى يسمى قاطيغورياس فان المتعلم للمنطق اذا انتقل بعد
معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفردة وعرف الاسم والكلمة امكن ان ينتقل الى تعلم القضايا و
اقسامها والقياسات والتحديدات واصنافها ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير
البرهانية واجناسها وانواعها وان لم يخطر بباله ان ههنا مقولات عشرا وانها هى التى تدل عليها
انفسها او على ما يدخل فيها بالالفاظ المفردة ولا يعرض من اغفال ذلك خلل يعتد به ولا ان ظن احد
ان هذه المقولات اكثر عددا او اقل عددا دخل من ذلك وهن فى المنطق وليس ان نعلم انه هل هذه
الامور توصف بالجنسية او حب عليه من ان نعلم انه هل امور اخرى يوصف بالنوعية بل معرفة هذه
اما من جهة كيفية الوجود فالى الفلسفة الاولى ومعرفتها من جهة تصور النفس لها فالى حد ما من العلم الطبيعى
بصاحب الفلسفة الاولى ومعرفة انها تستحق الفاظا توقع عليها فالى صناعة اللغويين ومعرفة ان الالفاظ
المفردة تقع على شىء منها من غير تعيين الالفاظ التى تقع عليها هى معرفة ان الامور الموجودة لها الفاظ مفردة موضوعة
بالفعل او فى القوة وليس ان يعرف المنطقى من حيث هو منطقى ذلك فيها اولى من معرفة ذلك فى
غيرها فانه ليس يلزمه من حيث هو منطقى ان يشتغل بان يعرف ان الالفاظ المفردة موضوعة لصنف من
الامور وهو الكليات العامة دون العرف ذلك فى صنف من الامور وهو الكليات الخاصة نعم
ههنا شىء واحد وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه وهو انه يحصل له احاطة ما بالامور
ويقتدر على ايراد الامثلة واذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلاف باختلاف وقوع المحدودات
فى مقولات شتى كحال الشىء الذى من مقولة المضاف مثلا فانه يعرض له ان يحتاج فى تحديده الى احوال لا يعرض
لما يقع فى مقولة الجوهر وربما خص انواع الكمية فى التحديد خواص هى لها دون انواع الكيفية واذا كانت
هذه الاشياء مفهومة على حيالها كان تعلم ذلك سهلا بعد ان الحاجة الى افراد هذا التعليم غير ثابتة
فى هذا المعنى فانه يمكن ان يعلم صناعة التحديد بكمالها من غير ان يحتاج الى افراد هذا الفن وان يقال ان كانت
امور من المضاف فحكمها كذا وان كانت قوى وكيفيات فحكمها كذا فيجب ان لا تتجاوز هذا القدر
بطمعك فى هذا الفن وان تتيقن انه دخيل فى صناعة المنطق وان تعلم سببا اخر وهو ان واضع
الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد فانه لا سبيل بالبيان المناسب
للمنطق ان يعلم ما يعلم فيه بالتحقيق ويجب ان نعلم ان كل ما يحاولون به اثبات العدد لهذه العشر
وانه لا عام لها وانه لا تداخل فيها وان كل واحد منها خاصية كذا وان تسعة منها تخالف الواحد الاول
فى انه جوهر وهى اعراض وما اشبه ذلك فانها بيانات مجتلبة من صناعات اخرى ومقصر فيها كل التقصير
اذ لا سبيل الى معرفة ذلك الا بالاستقصاء ولا سبيل الى الاستقصاء الا بعد الوصول الى درجة العلم

الذي يسمى فلسفة اولى فيجب ان تتحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان يعتقد ان امورا عشرة
هي اجناس عالية تحوي الموجودات وعليها يقع الالفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما وان
تعلم ان واحدا منها جوهر وان التسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن لك ان التسعة اعراض بل
يجب ان تقبله قبولا فلا سبيل الى ان يبرهن لك الان ان الكيفيات والكميات اعراض من غير ان
يبرهن لك ضرورية ذلك العدد بل تقبله قبولا ومن غير ان يبرهن لك ان كل واحد منها جنس
بالحقيقة لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم فلا سبيل لك في ابتداء التعليم ان تعلم مثلا
ان الكيفية يقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانها ليست اسما مشتركا او مشككا او متواطئا
ولكنه مقوم لماهية ما تحته وكذلك الكمية ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي
به وسعه وكذا حال الخواص التي تذكر فانها انما تذكر ذكرا والدليل على ان الحق ما اقوله لك هو ان هذه المباحث
قد تركت في الكتاب الذي هو الاصل وايضا فقد اشمأز كافة المنطقيين المحصلين عن ان يكون هذا
الكتاب نظرا في طبايع الموجودات بل قالوا انه نظر فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة
وليست البراهين التي تصحح ان هذه التسعة اعراض غير البراهين التي تدل على احوال وجودها ولا يوجد
برهان على ذلك فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكذلك الحال في تلك المباحث
الاخرى فاذا كان بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة لم يكن للاشمئزاز الذي
يعتقدونه معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ثم من حيث هي مدلول عليها
باللفظ فيكون قد جمع فيه وجها النظر على ان كل ما ينظر في احواله من حيث هو موجود فقد يشعر
مع ذلك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ نعم لو كان
لكونها مدلولا عليها خواص لا يتناول صرافة الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرا عليها
ومتصرفا اليها لكان بالحرى ان يظن ان هذا الذي عرفوه من امر غرض هذا الكتاب حتى جردوه نظرا
منطقيا ليس فلسفة اولى ولا فلسفة طبيعية امر قريب واخراج لطيف وفصل غامض ولو
كانوا يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبيل التسليم ويقولون ان هذه جماع الامور التي عليها
يقع الالفاظ المفردة ومنها تؤلف الالفاظ المركبة بل هي الامور التي معانيها في النفس هي مواد اجزاء
المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى ادراك المجهولات وان لم يكن هناك لفظ
البتة لكانوا يقولون ايضا شيئا واما اصرارهم على ان هذا بحث منطقي وانه متعلق بالالفاظ
لا محالة فتكلف بحث فلذلك تبلدوا وتحيروا واما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم
وعادتهم شئنا ام ابينا ونقول ان هذا الكتاب وتقديمه مع انه ليس بكثير النفع فانه ربما ضر
في بادي الامر فما اكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب حتى تخيل
منه امورا لا سبيل له الى تحققها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت له خيالات مصروفة

عن الحقيقة وابتنت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه وانسطر في لوح عقله ما لا يمحي
بانسطار غيره واذا خالطه شوشه

فصل في الالفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

ان من الامور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد وذلك على وجهين فانه اما
ان يكون على طريق التواطؤ واما ان يكون على غير طريق التواطؤ وطريق التواطؤ اسم لها واحد او قول
الجوهر اي حد الذات او رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم واحدا من كل وجه مثل قولنا الحيوان على
الانسان والفرس والثور بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا واذا
اراد احد ان يحد او يرسم وبالجملة ان يأتي بقول الجوهر اي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها
كان رسما او حدا فان القول اعم من كل واحد منهما وحده واحد فيها من كل وجه اي يكون واحدا بالمعنى وواحدا
بالاستحقاق لا يختلف فيها بالاولى والاحرى والتقدم والتأخر والشدة والضعف ويجب ان يكون
هذه المواطاة في القول الذي بحسب هذا الاسم فانه اذا وجد قول آخر تتحد فيه وتتشارك ولم
يكن بحسب هذا الاسم لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ ونحن نعني هاهنا بالاسم كل لفظ دال سواء كان
ما يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة او الثالث الذي لا يدل الا بالمشاركة كما سيأتيك بيانه
بعد فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ واما ما ليس على سبيل التواطؤ فان جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم
وتنقسم الى اقسام ثلثة وذلك لانه اما ان يكون المعنى فيها واحدا في نفسه وان اختلف من جهة
اخرى واما ان لا يكون واحدا ولكن يكون بينهما مشابهة واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا
بينهما مشابهة والذي يكون المعنى فيها واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فمثل معنى الوجود فانه واحد
في اشياء كثيرة لكنه يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه فانه موجود
لبعضها قبل ولبعضها بعد فان الوجود للجوهر قبل الوجود لساير ما يتبعه وايضا فان الوجود
لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر وكذلك الوجود لبعض الاعراض قبله لبعض الاعراض فهذا طريق
التقدم والتأخر وكذلك قد يختلف من طريق الاولى والاحرى فان الوجود لبعض الاشياء من ذاته
ولبعضها من غيره والموجود بذاته اولى بالوجود من الموجود بغيره وكل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى به
من غير عكس فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لاحدهما قبل بل هما فيه معا
لكن احدهما اولى به لانه اتم فيه واثبت واما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك انما يكون
في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في
الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق ولا يقال الفلسفة على الذي في المشائين والتي في
الرواقيين على التواطؤ المطلق وانما نأتيك بامثلة مشهورة يجب ان يسامح فيها بعد الوقوف
على الغرض فما كان المفهوم من اللفظ فيها واحدا اذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابها في الاشياء
المتحدة في ذلك اللفظ فانه يسمى اسما مشككا وربما سمي باسم آخر والاسم المشكك قد يكون

مطلقا كما قلنا وقد يكون بحسب النسبة الى مبدء واحد كقولنا لجميع الاشياء انها الٓهيّة واما الذي
لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم يكون اتفاق في معنى يتشابه به فمثل قولنا الحيوان
للفرس والحيوان للمصوّر والقائمة لرجل الحيوان ولما يقل السرير فانه يسمى متشابه الاسم وهو
من جملة الاتفاق في الاسم فان المسميات بمثله انما يتفق في الاسم ولا يتفق في قول الجوهر الذي بحسب
الاسم وذلك انك اذا اتيت بقول الجوهر حيث يقال حيوان للفرس قلت انه جسم ذو نفس
حساس متحرك بالارادة ولا تجد هذا القول هو القول الذي يأتي به اذا شرحت اسم الحيوان من
حيث يقال على الصورة في الحايط فانك تقول شكل صناعي يحاكى به ظاهر صورة الجسم الحساس
المتحرك بالارادة وكذلك اذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت انه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان
ويمشي به ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير بل تقول انه جسم صناعي مستدق مباين من السرير
يقل السرير ومع ذلك فانك تجد بين الامرين شبها اما في شكل واما في ساير الاحوال ثم
فيكون ذلك الشبه هو الداعي الى ان يعطى احد الامرين اسم الاخر ويكون الاسم في احد الامرين
موضوعا وضعا متقدما ويكون في الثاني موضوعا ثانيا فاذا قيس ذلك الاسم الى الامرين
جميعا سمى بالاسم المتشابه واذا قيس الى الثاني منهما سمى بالاسم المنقول وربما كان المعنى المتشابه
فيه معنى متقررا بنفسه كالذي للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي وربما كان نسبة ما كما تقول
لطرف الخط مبدأ وللعلة مبدأ وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا وربما كان
اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيواني وذلك لانه لا تشابه بينهما
في امر حقيقي الا في امر مستعار وذلك لان النجم رؤي كالتابع للصورة التي جعلت كالانسان
ثم وجد الكلب اتبع الحيوانات للانسان فسمى باسمه فما كان سبيل نقل الاسم اليه هذا
السبيل فلا ينبغي ان يجعل في هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذي لا اشتراك حقيقيا
ولا تشابه فيه مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار والسبب في وقوع هذا الاسم ليس
ما ذهب اليه من قال ان الامور لما كانت غير متناهية من حيث تركيبها عن الحروف المتناهية
متناهية وجب ان يكون الاسم الواحد يشترك فيه عدة امور تلزمه وليس كذلك لا من جهة
ان الحروف المتناهية قد يمكن ان تتركب منها تركيبات غير متناهية وذلك لان هذا الامكان متعلق
بتزيد مقادير ما تركب من الحروف ثم اللسان والعادة لا يحتمل كل تطويل التركيبات من الحروف
بل هناك حد تنفر الطباع عن استعمال ما هو اطول منه واذا كان كذلك فقد حصل الصلوح
التركيب حد محدود وجب له ان يتناهى ما تركب من الحروف ولا لان غير المتناهي انما هو في
الاشخاص دون الانواع على ما يرون ويقولون انه لو كان الاشتراك في الاسم انما يوجبه غير المتناهي
لكان يجب ان يكون اسم الانواع ايضا لا يقع فيها اشتراك فان هذا البيان مختل لان الانواع

وكانت الالفاظ متناهية

قد لا يتناهى

قد لا يتناهى من وجه كما علمت ولان الاشخاص اذا كانت غير متناهية فاخذت من حيث هي امور
تشاركها الانواع فصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع وكانت الانواع من جملة الامور
التي لا تتناهى والتسمية انما يقع على الامور لا من حيث هي اشخاص فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما
في هذا من الغلط بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الاشياء غير متناهية هو
ان الامور وان كانت من حيث هي امور غير متناهية فانها من حيث يقصدها المسمّون بالتسمية متناهية
فان المسمين ليسوا يشرعون في ان يسموا كل واحد مما لا نهاية له فان ذلك لا يخطر ببالهم فكيف يقصدون
التسمية له بل كل ما قصد تسميته فهو متناه وقد كان يمكن لكل واحد منه اسم مفرد والدليل على ذلك
انك الان لو شئت لافردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا لان جميع ذلك متناه فهذا
القول انما يبطل من هذا الوجه وان كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه التكلف والتمحل
تستمر الا انه يرجع الى بعض ما نريد ان نعطيه من السبب في ذلك فنقول ان السبب في وقوع هذه الشركة
احد شيئين اما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة العين فانه لما كان اسما للبصر وكان
البصر من فعله المعاينة وكانت المعاينة يدل بوجه ما على الحضور والحضور يدل على النقد وكان النقد المحقق
هو للدينار سمى الدينار لذلك فيما يظن عينا او لانه عزيز عز العين او لشيء اخر من هذه الوجوه وربما كان
ذلك على سبيل التذكر والتبرك او على سبيل الرجاء واكثر هذه في الجزئيات كمن يرغب في التسمية باسم
نبي او يسمى ابنه باسم ابيه ليتذكره به واما الاتفاقات البختية الواقعة فلاختلاف المسمين بالتسمية
الاولى كان بعضهم اتفق له ان اوقع اسم العين على شيء والاخر اتفق له ان اوقعه على غيره فيجوز اذا
ان يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسميين او لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار
فيهما كشخصين وهذا القسم الواقع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم
ويشارك التشابه بالاسم في ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد ولا يرفع اشتراك الاسم
ولا اتفاقه ان يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع فان هذا
لا يمنع ان لا يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثل ان قائمة السرير وقائمة الحيوان
يتفقان في اسم القائمة ويتفقان في ان كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض وعمق وهذا لا يمنع
ان يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك او التشابه وذلك لان هذا ليس بحسب اسم القائمة
بل بحسب لفظ اخر وهو الجسم ولا يمنع ان لا يكون لهذا القول اسم اخر موضوع وليس ان لم يكن له
اسم اخر موضوع دل ذلك على انه بحسب هذا الاسم الذي هو القائمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد
مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا مثل الاسود اذا قيل على رجل اسمه اسود وهو ايضا
ملون بالسواد وقيل على القير فانه اذا اخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله عليه وعلى القير
بالاتفاق واذا اخذ على انه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ وقد يكون اللفظ الواحد ايضا مقولا

على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطي كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء وقد يكون
مقولا على اشياء باعيانها من جهتين بالتواطي والاتفاق كما كان اتفق ان دل بالاسود وهو لفظ واحد
على رجلين اسودين يسميان اسودين والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك
مثل الاسود على المسمى باسود ولونه اسود وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم
والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك من حيث يدل على معاني مختلفة
ويقع بسبب ذلك غلط كثير كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري والاسماء المستعارة والمجازية
اذا استقرت ففهم منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة الا انها يكون كذلك عند من يفهم معناها ويجب
ان يكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة وكما انها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة كذلك
كونها مشتركة قبل ذلك انما هو بالاستعارة والكليات كلها كالجنس والنوع والفصل وحدها فيهما خ
فانها يقع على جزئياتها التي يشترك فيها بالسوية وقوعا بالتواطي وليس ما نظن من ان الجنس
والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطي دون غيرها بشيء وذلك لان التواطي لم يكن تواطيا
بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد توجد فيما هو
ذاتي وقد يوجد فيما هو عرض من الخواص والاعراض العامة وكما ان الاشياء المتكثرة اعتبارا بحسب
الاتفاق في الاسم الواحد فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم فان الاشياء اذا تكثرت
بالاسامي لم يخل اما ان يكون تكثرها مقارنا لتكثر مفهوماتها فيها فيسمى تلك الامور متباينة الاسماء كقولهم
حجر وانسان وثور وهذه هي التي تختلف بالاسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الاسامي
واما ان يكون التكثر في الاسامي ومفهوماتها واحدة كما يقال عسل واري وشهد فان مفهومات
هذه كلها واحدة فتسمى اسماء مترادفة والتباين قد يقع على وجوه فيقع في اشياء مختلفة الموضوعات
مثل الحجر والفرس وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات فمن ذلك ان يكون
احد الاسمين له من حيث موضوعه والاخر من حيث هو له وصف كقولنا سيف وصارم فان السيف
يدل على ذات الآلة والصارم يدل على حدتها ومن ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص
مثل الصارم والمهند فان الصارم يدل على حدته والمهند على نسبته ومن ذلك ان يكون احدهما بسبب
وصف والاخر بسبب وصف الوصف كقولك ناطق وفصيح فان الناطق يدل على وصف والفصيح
يدل على وصف الوصف وفي الجملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي ليس هي من فهي
جهة ما ليس اسمها واحدا ولا معناها واحدا متباينة لكن من حيث ان بين الاسمين والمعنيين مشاكلة
ما لا يبلغ ان يجعلهما اسما واحدا او معنى واحدا فهي مشتقة وليس هذا قسما خامسا يحوج الى ان يشترط
في المتباينات من انها هي التي تتباين في جميع الوجوه فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا التكلف
يحوج الى زيادة اقسام بل المشتقة من جملة المتباينة والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما الى

الى نسبة

اى نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة او له كالمال او موضوعا لعمل
من اعماله كالحديد فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الاول
وليس ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب اليه مباينا له من كل وجه فلا يصلح الا ان
اليه خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف لمخالفة يدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق
الذي بينهما فقيل فصيح او متمول او حداد او زيدت فيه زيادة يدل على النسبة فقيل نحوي وقرشي
او فعل به فعل اخر يوجبه اصطلاح لغة دون لغة ومن شان هذا اللفظ الذي للثاني ان يقال له انه
مشتق من الاول او منسوب اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لقيل منقول بالاشتباه كما لو لم يسم من فيه
العدل عادلا بل يسمى عدلا ايضا لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقا ومنسوبا بل من جملة ما يقال باشتباه
الاسم واتفاقه وكان منقولا من الاول الى الثاني لاشتقاق والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء
اخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الاخر مع اسم الاول والى تغيير ما يلحقه والمفرق ان يفرق
بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحاق لفظ النسبة بلفظ الشيء كالهندي ويجعل
المشتق ما يدل بتغيير يلحق اللفظ كالمهند ولليونانية في الامرين اصطلاح آخر **فصل في معنى ما يقال**
او لا صح **على موضوع ولا يقال ويوجد في موضوع ولا يوجد** اقول انه ربما اوجب استقصاء النظر عدولا
عن المشهور فاذا قرع سمعك ذلك فظن خيرا ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تالفه عليك
واعلم ان العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا وبعد ذلك فاعلم ان صفات الامور
على اقسام لانه اما ان يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما تاما ثم ان الصفة التي يوصف
بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض او لازم واما ان يكون الموصوف اخذ بحيث قد استقر ذاته
لكن الصفة التي يوصف بها ليست تلحقه لحوق امر خارج بل هو جزء من قوامه واما ان يكون اخذ
بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته واما ان
يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة ليست تلحقه من خارج بل هو جزء من وجوده
واما ان لا يكون قد استقر ذاته والصفة تلحقه لا لنفس ذاته بل لحوق لازم بما يقرره او عارض
له اول مثال الاول قولك الانسان ابيض او ضحاك ومثال الثاني قولك الانسان حيوان
فان الانسان طبيعة متحصلة لا يحتاج الى ما يقومها بعد ما هو انسان وان اشكل عليك هذا
فخذ مكانه زيدا ومع ذلك فان الحيوان جزء من ماهيته ومثال الثالث الهيولى والصورة
فان الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها يتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل ولولاها لاستحال
وجودها الا على ان الصورة لازمة بعد التقوم بل مقومة ومثبتة وليست مع ذلك جزءا من
الهيولى وقد فهمت الفصل بين هذين ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان فان الجسم
مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده الا العوارض واللواحق الخارجة بل يحتاج الى امور

صفات الامور خمسة اقسام
الصفة الخارجة لازمة او عارضة
الصفة التي هي جزء من الموصوف
الصفة المقررة لذات الموصوف التي ليست جزءا منه
الصفة التي هي جزء من الموصوف
الصفة اللازمة او العارضة لما يقرره

والصفة التي لحقته اى الحيوان لم تلحقه ... بل هو جزء من قوامه السعد

خارجة فصلية للجفة وتقومه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته اى جزء حده ومثال الخامس الهيولى اذا
وصفت بالبياض او السواد او التحيز وما اشبه ذلك وكذلك الجسم المطلق اذا وصفت بانه مستعد
للحركة والسكون في الاين وغير ذلك فان الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها وكذلك الجسم غير متقرر الوجود
في نفسه وهذه الاحوال ليست مما تقرر بعد او ذلك وان كانت تلزم بعد كل ما يتقرر بما يقرره او تتبعه
وتلحقه فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج ليقومه بل كان الموصوف متقوما في ذاته او غير متقوم
فانه يسمى موضوعا لتلك الصفة فلا يكون الهيولى موضوعة للشيء الذى يسمى صورة لانها صفة خارجية
مقومة للهيولى شيئا بالفعل ويكون الانسان موضوعا للحيوان لان الحيوان ليس لاحقا له من خارج
وان كان يقومه بل هو جزء وجوده ويكون الجسم موضوعا للبياض لانه وان لم يتقوم بعد فليس يتقوم
اذا تقوم بالبياض بل انما يتقوم باشياء اخرى فهو اذا قيس الى البياض يكون قد تقوم دونه ويكون
البياض موضوعا للون لانه ليس يتقوم به على انه لا من خارج ويكون جميع ما نسبته الى الصفة ليست
على نسبة شيء الى الخارج المقوم موضوعا سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة او كانت خارجة و
ليست مقومة فيجب ان يفهم من الموضوع ههنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع اخرى استعمالا
غيره ففي هذا التفصيل فوايد احدها الشعور بهذا الاختلاف والثاني ليكون الموضوع المستعمل في
شيء وعلى المذكورين بعد معنى كالجامع ثم تفصل النسبة اليهما اعنى الى النسبة في والى النسبة على وان يكون
بين العرض والصورة فرق وانه لا يحتاج الى ان يقال ان شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا وهذه
اشياء نستعرفها عن قريب وتعرف ما في اغفال هذا الاصل الذى اعطيناك من الخلل فنقول ان
الامر الذى ينسب الى موضوع يكون نسبته اليه على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان
الموضوع هو كالحيوان الذى يمكن ان يقال ان الانسان هو حين يقال ان الانسان حيوان ومثل هذا
فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال انه هو بل يقال انه فيه
وذلك كالبياض الذى لا يمكن ان يقال لموضوعه اذا فرض ثوبا او خشبة انه هو فلا يقال ان الثوب بياض
او الخشبة بياض ولانه موجود للموضوع فاما ان يقال ان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب مبيض
او ابيض وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على الموضوع كما هو بل انما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا
من لفظه او مؤلفا من لفظه ولفظة النسبة او يكون حمله بالاشتراك في الاسم لا في المعنى ولكن مثل
هذا وان لم يكن محمولا على الموضوع فهو لا محالة يكون موجودا فيه والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر
ماخوذا بنفسه من غير الحاق سورية فانه لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه
اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين المتباينين لا يحمل
احدهما على الاخر وان كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع
بل بحسب القول واللسان كما تقول ان زيدا هو ابو القسم او هو ابن عمرو اللهم الا ان يعنى بابن عمرو

تعريف الموضوع

لا يحتاج بيان

تعريف المحمول على الموضوع

البتة صح

معنى يجوز ان يشاركه فيه اخر فيكون كليا فان خصصته بانه لم يكن ابن عمرو الا هذا او هذا هو زيد وكذلك لو قلت
هذا الابيض هو هذا الكاتب فانما تشير الى موضوع واحد وليس كونه هذا الابيض اولى بان يوضع او يحمل
من الاخر وان كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان يوضع من طبيعة الكاتب اعنى المطلقين واما هذا الكاتب
فهو بعينه هذا الانسان وان اخذت احدهما من حيث هو هذا الانسان بلا شرط فوق هذه الانسانية
واخذت الاخر بانه كذلك ايضا لم يحمل احدهما على الاخر فانه ليس انسان ما من حيث هو هذا الانسان
هو هذا الكاتب ولا هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الانسان اعنى من حيث الاعتبارين
المختلفين اذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما الى اعتباره الواحد مجردا بشرط ان لا يلتفت الى شيء
اخر ثم الاعتباران المختلفان متباينان ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل
من حيث هو هذا الطويل بل احدهما مسلوب عن الاخر ولا حمل ولا وضع وليس احدهما موضوعا للاخر
ولا مقولا عليه اى بالايجاب واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا فان
طبيعة الكلى لا يكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير الحاق سور الجزئي والا لكانت الطبيعة
الكلية تستحق في طبعها الا ان يكون هذا المشار اليه واذا كان الامر على هذه الصورة فيكون كل ما
يقال على موضوع يلزمه ان يكون كليا هذا ان كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه وان لم يجعل
كذلك بل جعل كونه على موضوع دالا على انه مقول على كثيرين كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم وكان
في ترك اللفظ المشهور وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل
لا فائدة فيه وكان يصير الامور التى ينسب الى الموضوع لها على قسمين امور يقال على موضوعاتها
وامور توجد في موضوعاتها تكلفا فقد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين
ولا متشاكلين متقاربين وهذا شطط وفصل بل الاحرى ان نسلك السبيل الذى سلكناه وليس
ولا في واحد من السبيلين ضرورة ولو قيل كلى وجزئى كان فيه كفاية فاذ قد تكلف هذا التكلف
فبالحرى ان يجعل له وجها مفيدا على ما اوردناه فنقول الا ان كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو
كلى وكل كلى فانه محمول على موضوع ضرورة لان له جزئيات بفعل او بقوة يقال عليها الكلى هذا القول
وكل موجود في موضوع فهو الذى يقال له عرض واذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع
فان العرض اسم موضوع لهذا المعنى ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم
ما لزم في الجهة الاخرى التى للكلى وذلك ان تلك الجهة اذا امكن ان يقال فيها ما قيل ولم يكن
بالترادف بقيت هذه الجهة على الترادف ولم يلزم الامور التى كانت تلزم وذلك لان الفائدة
في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض او قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم
الذى في ايراده غير مرادف فائدة على ان هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح
اسمه اذ يلتفت الى دلالة جزء جزء منه واما الكلى فانما يشرح اسمه قولك المقول على كثيرين والمقول

ولا معقول ... صح

[illegible]

على موضوع اسم له معنى يلزمه ان يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي اومانا اليها واما الموجود في موضوع
فهو قول مرادف لاسم العرض فان العرضية ليس معناها الا ان يكون للشيء وجود في موضوع ويكون
المعنى بالوجود في الموضوع ما نقرره بعد واذا تقرر هذا فنقول ان ما ليس من الاشياء مقولا على موضوع
هو الجزئي وبالعكس وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي يسميه الجوهر ثم ان قوما اشتد طوا في المقول على
الموضوع ان يكون ذاتيا مقوما للماهية وفي الموجود في الموضوع ان يكون عرضا اذ كان العرض عندهم والعرضي
شيئا واحدا والعرضي كما يختلفان فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال فهؤلاء حكموا بان الابيض
اذا قيل على هذا الشيء الابيض لم يكن مقولا على موضوع بل موجودا في موضوع اذ ظنوا ان الابيض موجود
في موضوع اذ ظنوا ان الابيض عرض بل جاوزوا هذا الى ان قالوا ان الكلي هو المقوم لماهية الشيء فكان غيره
ليس بكلي فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى ولنذل على الغضيحة التي فيه ليتضح ان الصواب
ما ذهبنا اليه قال وانما قلت ان الكلي هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء وهو الذي يقال على
موضوع لانه قد يحمل على الموضوع اشياء على غير هذه الجهة مثال ذلك انا نحمل على زيد انه يمشي فنقول ان
زيدا يمشي لكن معنى يمشي ليس يحمل على زيد على انه امر كلي وزيد جزئيه لانه ليس يحمل على زيد عند المسألة
عنه ما هو لانه ان سأل سائل ما هو زيد فاجاب المسؤول بانه يمشي كان جوابه له خطأ وكذبا لان معنى يمشي
ليس يدل على ماهية زيد بل انما هو فعل من افعاله فانظر الى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه ان الكلي
هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء ثم اراد ان يبين هذه الدعوى فجعل بيان ذلك من ان ما يحمل
لا من طريق ما الشيء لا يكون كليا وهذا عكس النقيض للمطلوب ولو كان بينا او مسلما لكان الاولى
لازما عن كتب ثم نقض المسألة في جزئي وهو انه يمشي وترك الماشي لان هذه المغالطة كانت تظهر في
الماشي اكثر اذ كان الماشي اسما وكان يمشي فعلا ويجب ان لا يضايق في هذا ايضا بل نقول فلما اراد ان
يبين ان يمشي ليس كليا اخذ المطلوب الاول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان ان هذا ليس كليا
فقال لان يمشي لا يدل على ماهية وكل ما لا يكون مقولا على ماهية الشيء فلا يكون كليا وهذا هو
الامر الذي انصرف عن المطلوب الى بيانه على انه والمطلوب سواء في الحكم فان ظن ان هذا غير المطلوب
بل يلزم عنه المطلوب ومن شان القياسات ان تأخذ اشياء هي ملزومات المطلوب اذ كانت اعرف
فيقال له لا يخلو اما ان تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على انها بينة او على انها يتبين او لا ثم يتبين
منها المطلوب فان كانت بينة بنفسها فلا يحتاج الى تكلف هذه القياسات بل يجب ان يوجد هذا
فيقال لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا فكل كلي مقول في جواب ما هو ثم
دعوى انها بينة وتبين من ان كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول فان من يقول
ليس كل كلي مقولا في جواب ما هو يقول مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي
وان كان يحتاج الى ان تبين حتى يتبين منها المطلوب فلم اخذت نفسها جزء القياس الذي بعينها يتبين

بها المطلوب

بها المطلوب ثم هل لادخال يمشي ههنا فائدة الا ان يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست
كلية فيتبين ان المحمولات لا من طريق ما هو لا يكون كلية فكيف يكون ذلك بان يوخذ بان المحمولات لا من
طريق ما هو ليست كلية وقد اوما في هذا الفصل الى شيء ولم يفصح به وهو اشبه ما قاله فيما يخيل وهو
ان يمشي ليس كليا لان زيدا ليس جزئي يمشي فان قوله لان زيدا ليس جزئي يمشي هو مما يسبق الى الذهن
قبوله اذ قد سبق الى الذهن ان زيدا تخصص من نوع الانسان والتخصص جزئي للنوع فيسبق الى الظن
انه جزئي للنوع ليس جزئيا لغيره كان الشيء لا يجوز ان يكون جزئي شيئين لكن يجب علينا ان
يحصل المفهوم من قولنا ان كذا جزئي كذا فنقول ان قولنا كذا جزئي كذا معناه انه احد ما يوصف
بكذا فيكون كذا لا يلزم ان يوصف ذلك الجزئي به وحده فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل او قوة فاذا
كان او صف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ان كان كذلك لم يكن هو جزئي ذلك الوصف
واما اذا كان يوصف به هو غيره وصفا بمفهوم واحد وحد واحد ووصفا على سبيل انه هو من غير
اشتقاق فهو اعم بالوقوع منه وذلك اخص منه فان زيدا اخص من يمشي ويمشي اعم من زيد فان
زيدا لا يقال الا على واحد ويمشي يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ويكون زيد احد الامور الجزئية التي يحمل
عليها يمشي وانما يعنى بالجزئي هذا واما ان المحمول العام على زيد وغيره يجب ان يكون امرا يحمل عليه في ذاته
فهو شرط زايد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية وقد اجتمع الناس على ان الخواص والاعراض كلية
ولها من حيث هي خواص واعراض جزئيات غريبة عنها فان الضحاك بالقياس الى هذا الضحاك من
حيث هو هذا الضحاك ليس خاصة بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت بل هو خاصة للانسان و
جزئيات الضحاك من حيث هو خاصة هي اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي اناس فلا
يتقوم بالضحاك فانه غير داخل في ماهيتها وذلك لانه لا يقوم ماهيته ومع ذلك فهو كلي مقول
على كثيرين هي جزئياته من حيث هو خاصة ثم ان كان الابيض للانسان ويمشي لزيد ليس مما يكون
مقولا على موضوع بل هو عارض لم يخل اما ان يكون اسم العرض يقال على العرضي والعرض الحقيقي
باشتراك بحت لا تشكيك ولا تواطؤ فيه او لا يكون مقولا بالاشتراك فان كان مقولا بالاشتراك
وجب ان يكون الاقسام بحسب المعاني اكثر من الاقسام التي يوردونها اذ اصول الاقسام يكون
ستة كلي وجزئي وجوهر وعرض الذي باحد المعنيين وجوهر وعرض الذي هو بمعنى الجوهر في العرضي
وكل واحد من العرضيين قد استعمل في الامثلة التي لهم في هذا الباب اعني قد استعمل هؤلاء
المدخلون هذه الشروط الفاسدة ليست اعني ان الاول من علمنا هذا ادخل شيئا في ذلك واما
ان كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ فليدل على هذا المعنى لكنهم اتفقوا ان الذي في موضوع لا يشاركه
موضوعه في الحد والاسم جميعا بل ربما يشاركه في الاسم فقط ولا يحمل عليه حده ثم اذا قلنا لزيد انه
يمشي وانه ابيض وطلبنا حد يمشي وهو انه شيء ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وطلبنا حد الابيض وهو انه شيء ملون بلون يفرق
للبصر فهذان الحدان كلاهما مما يقال على زيد فان زيدا كما نقول انه يمشي كذلك نقول انه ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى م

سں مم

ءليس

علم

وكما يقال انه ابيض كذلك يقال انه جسم ملوّن مفرق للبصر فمن البيّن ان هذا الكلام مما يجب ان لا يلتفت
اليه ويجب ان يتذكر ههنا ما قيل في المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها ان الخمسة
يحمل على تواطؤ وان الخاصة ايض يحمل بتواطؤ فيعلم انهم سيرعا ينسون اللهم الا ان يقولوا ان المشاركة
في الحد هو ان يكون الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون حدا فيكون الاجناس الطبيعية لا يشاركها
الانواع في الحدود بل في الاسماء فان حدود الاجناس ليست حدود الانواع وايض فان الاشخاص
لا حدود لها فكيف يشارك الاجناس في الحدود فان تكلفوا اشتطاطا اخر وقالوا ان المشاركة في الحد
هو ان يكون ما هو حد لاحدهما اما حد للاخر او جزء حد للاخر فيكذبهم تصديقهم ان الجنس يشارك الخاصة
في ان الجنس والخاصة يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد وقد اقروا الكلام بهذا فليس اذا معنى
المشاركة في الحد هو هذا بل ان يكون ما هو مفهوم للاسم وحدا او رسما له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه
الاسم فيوصف الشيء بالاسم كما يسمى بلفظه وان لم يكن ذلك حدا له فبهذه الاشياء يتبين انهم بتحقيقهم
اغفلوا اغفالا كثيرا وتبين ان السبب في ذلك ظنهم ان العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يتكلم
فيه في هذا الكتاب بل قد يتبين بذلك ان كل معنى عام يقال على اكثر من واحد كيف قيل فهو كلي
والمعنى الخاص جزئي وان العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي نحده وان الامور اما مقولة على موضوع
ومنه جزئيات الاعراض فانها لانها اعراض موجودة في ولانها جزئية ليست على واما مقولة على موضوع
موجودة في موضوع ومنه كليات الاعراض فانها بالقياس الى جزئياتها كالبياض الكلي بالقياس الى
بياضها مقولة على موضوع ولانها اعراض فهي موجودة في موضوع ولانها جزئية ليست مقولة على
موضوع **فصل في شرح حد العرض وهو انه موجود في موضوع** فلنبين الان معنى قولنا الموجود في
موضوع فقد رسم انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه فنقول انه الموجود
في شيء يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ وعلى بعضها بالتشكيك وعلى بعضها بالاشتباه
وليس وقوعه على جميع تلك الاشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع
لفظ مشترك اعني اذا قيس الى جميعها ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي
بل هو نوع البيان على المحال ببعض الاسم كما يبين اسم باسم اشهر واعرف وما اخذ ذلك هو ان الجمهور يعرفون
اشياء يقال لها انها في شيء فيريد الا في بهذا البيان ان يقول ان هذا العرض هو الكاين في الموضوع
وان كونه في الموضوع ليس كنحو من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم فيبقى معنى واحد
ينبه عليه بالمثال بعد ان ازيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم قد يمكن على نحوين احدهما ان يؤتى
بالحد المراد بالاسم او يؤتى بالرسم والثاني ان ينفي المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي
لا من ذاته ولكن يسلب ما ليس له فقول الموجود في شيء يفرق بين حال العرض وبين حال الكل في
الاجزاء فان للكل صورة تمامية لا يوجد قائمة بنفسها ولكن في اجزائها جملتها لا في واحد واحد منها

غير موجودة في موضوع وهي كليات اشياء هي جواهر فلانها كليات فهي يقال على ولانها جواهر فلا يوجد في وادا ما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع صح

و اما لا مقولة على ولا موجودة في وهي جزئيات الجواهر كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ولانها جواهر ليست موجودة في موضوع صح

فان العشرية

فان العشرية كلية ما ولا يوجد حاصله في واحد واحد بل في الاجزاء كلها فانها اذا توافقت واجتمعت
حصلت حينئذ صورة العشرية ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في شيء
فقد زالت مشابهة العرض للكلية وللقائل ان يقول ان الاضافات كالمماسة وكالمواخاة وغير ذلك
انما يوجد في شيئين لا في شيء واحد فيكون جوابه ما يقوله في موضعه من تعريفنا المضاف وللقائل
ان يقول ان الزمان عندكم عرض وليس في شيء فجوابه انه في شيء وبيانه في العلم الطبيعي وللقائل ان
يقول ان المكان ايضا عرض وليس في المتمكن فيكون جوابه في شيء اخر وبيانه ايض في العلم الطبيعي فان
المنطقي لا يفي ببيان ذلك بل يجب ان ينبه حتى لا يحسب ان هذه المقدمة وهي ان الزمان ليس في شيء
مسلمة وكذلك غيرها وللقائل ان يقول ان الكل وان كان قد يكون جوهرا فان الكلية هي في اشياء وهي
عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها لا تعد عندكم جواهر بل هي اعراض وليس وجودها في شيء واحد
فيقال انه ليس يمنع ان يكون الموضوع الاول للعرض مؤلفا من اشياء كثيرة تكون جملتها قد صارت موضوعا
للعرض وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض من حيث هي جملة وتكون من حيث هي جملة شيئا واحدا
فان كانت الكلية عرضا فلها موضوع فالموضوع الذي يحملها ليس موضوعا لها من حيث هو اشياء
حتى يكون كل واحد منها يحمل ذلك العرض بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها وانما يمنع من ان يكون
العرض في اشياء على ان يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها فان قال قائل فلم لم يكن جوابكم في وجود
الكل في الاجزاء هذا الجواب ولم احتجتم ان تفصلوا بين العرضين وبين الكل بان الكل هو في اشياء
اذ ليس الكل في واحد واحد منها بل في الجملة وتلك الجملة واحدة من حيث هي جملة فنقول ان الكل يجوز ليس صح
ان يقال انه في جملة الاجزاء لانه نفسه جملة الاجزاء فلا يكون لمجموع الاجزاء شيئا دون الكل فكيف يكون
الكل في نفسه واما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك وهي حال هذه الجملة من حيث هي جملة وبالحقيقة فان
قول القائل ان الكل في الاجزاء قول مجازي ومعناه ان وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الاجزاء
كان الاجزاء اشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل وتلك الهيئة هي الكلية وتلك الهيئة عرض جامع
والكل هو المؤتلف من تلك الهيئة والافراد فيكون العرض ما يقال للكل انه في الاجزاء اي كليته في الاجزاء و
قوامه في الاجزاء وبالحري ان لا يحتاج ان نشتغل بهذا الفرق كل الاشتغال الا لما يقع من الالتباس يعني كالكلية في الاجزاء
في بادي الامر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي وفي امثال هذه المواضع فقد يجب ان يعرف الفرق
ايضا بين الحقيقي والمجازي الذي ربما لم يعرف في بادي الامر انه مجازي وتشبه ان لا يكون بنا حاجة بل خ
داعية الى هذا الفرق والظن ان الرسم الاول لم يذهب ذهنه الى شيء في امر هذا الفرق بل اخترعه المتكلمون
فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو انه اذا قيل للكل انه في امر فانما يقال انه في اشياء وان كان هو بالحقيقة
لا في شيء ولا في اشياء منها واما العرض فانما هو عرض لانه في شيء فان اتفق ان كان بوجه ما في اشياء
فليس هو عرضا من اجل ذلك بل من اجل انه في شيء اما لمجموعها او غير ذلك واما الكل فان كونه كلا انما هو بحسب

ما يقال مجازاً انه في اشياء الا في شيء فهذا وجه بيان هذا الفرق وما اراه يحتاج اليه وان احتيج الى ذلك كان فرقاً ايضاً
بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الجنس في الانواع من حيث العموم ووجود النوع في الاشخاص وبالجملة
بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات من حيث هو كلي اذ اعنينا بقولنا الموجود في شيء اي في شيء متحصل القوام
بنفسه قد تمت شيئيته دون ما يوجد فيه او هم دونها فلا يقومه ما يحله كان فرقاً بين حال العرض في الموضوع
وحال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر الذي يجعل محله موجوداً بالفعل ومحله ليس بنفسه
شيئاً بالفعل الا بالصورة وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة
الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما
عامان وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئي
انه في الكلي وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه
مفارقاً له يفرق بين كون العرض في موضوعه وبين كون الشيء في الزمان لان الشيء في اي زمان
فرضته يمكنك ان تجعله مفارقاً له الى زمان آخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشيء في المكان
فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان فانه لا من حيث هو ذو مكان
ولا من حيث ذلك مكان يلزم ان لا يفارق ذو المكان المكان بل ان كان ولا بد فلسبب آخر وكون العرض
في موضوع يوجب ذلك من حيث هذا موضوع وذلك عرض وكذلك كون الشيء في الغاية فان كون
الشيء في الغاية قد يفارق الغاية كالانسان في السعادة والبدن في الصحة والسائس في السياسة
وكذلك كون الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام وكذلك المادة من حيث
لها معنى المادة لا يمتنع عليها ان يفارق الصورة الى اخرى وطبيعة الجنس قد يوجد مفارقة لطبيعة
النوع في نوع آخر وعلى ان في مثل هذا نظراً ليس يفي به المنطق لكن الشكوك على هذا كثيرة ولنذكرها
ولنحلها حلاً من ذلك ان الشيء يقال انه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق وان الشيء يقال
له انه في المكان المطلق ولا يفارق المكان المطلق والجوهر يقال انه في العرض المطلق كذلك ولا يفارق
العرض المطلق وبعض الاجسام لا يصح لها ان يوجد الا في المكان الذي هي فيه وليست اعراضاً كالقمر
في فلكه وبعض المواد لا يفارق الصورة التي لها الى اخرى كمادة الفلك وليست اعراضاً ولا الشيء من
الصورة يصح ان يفارق المادة وقد قلتم ليس كون الصورة في المادة ككون الشيء في موضوع فنقول
اولاً ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان اي موجود معين منه اخذته في الشيء المتعين
الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه لا ان يكون ذلك امراً لزمه بعد
تقومه بالفعل ولاجل هذا ما خص العرض باسم الموجود في الموضوع او نحو اعتبار الوجود وخص الآخر بلفظ
القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجوداً في اللفظ او في التصور وكلاهما قول فهذا غرضنا فيما نقوله
فيزول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لاجل ما استنبطناه ومن تحريه ان الشيء انما يكون في المطلقات

اي من يتخلص بعد مفارقتها اياها

يعني صورة الاجسام الفلكية

بحسب الوهم

بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود وليس في الوجود كما تعلم الا اعيان موجودة في اعيان كلها متخصصة
وكلامنا في نحو وجودها الذي لها لا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يبعد ان يجعل كثيراً من الاعراض مفارقة
للموضوعات في التوهم واما القمر في فلكه فذلك امر لزمه من خارج لزوماً لا انه علة وجود طبيعة القمر من حيث
هي طبيعة القمرية كونه في مكانه ولذلك صح ان يفرض للقمر جزء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يفرض له جزء بوجه ما
وما يفرض من اجزائه يكون غير موصوف بانه يكون في مكان الكل او في مكان البتة يعلم هذا في علم الطبيعة
ومع هذا فليس ذلك لانه في المكان حتى يوجب كونه في المكان ان لا يفارق المكان بل انما يوجب ذلك
فيه شيء غير كونه في المكان واما العرض فانما ذلك له لانه في موضوع واما الصورة التي في المادة فانها ليست
المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين بل علة الصورة شيء هو ايضاً علة المادة لكنها كذلك بتوسط
الصورة ويلزم الصورة ان يكون ذاتها ملاقية لما يقومه موجوداً بالفعل وقال قوم ان الفرق بين
وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع ان الصورة يكون جزءاً من المركب واما العرض
فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب وصاروا من هذا الى ان قال قوم آخرون ان لم نقس الصورة الى المركب
بل الى القابل كانت عرضاً وان قست العرض الى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة وهذا الكلام ردي
جداً مشوش وذلك لان الرسم المقدم لم يشترط فيه ان العرض لا يكون جزءاً من شيء البتة ولا فيه ان لا يكون
جزءاً من المركب بل فيه ان لا يكون جزءاً من الموضوع حين قيل انه لا كجزء منه اي من الموضوع اي من الذي هو
عرض فيه وليكن هذا فرقاً بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المركب فليس المطلوب
هذا بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة الذي هو باعتبار
غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة فلو كان قيل في الرسم ان العرض موجود في شيء لا كجزء
من شيء البتة لكان الامر على ما يقولونه ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءاً من شيء البتة لا من الموضوع
ولا من المركب وكانت الصورة جزءاً من احدهما وهو المركب وليست جزءاً من المادة لكان ربما
فرق هذا القول ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا موجود في شيء لا كجزء منه وانما يفهم من هذا القول انه لا يكون
جزءاً من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله واذ ليس ذلك مقولاً وليس ايضاً حقاً فما
ذهبوا اليه هذيان وانما لم يكن ذلك حقاً لان الاعراض قد يكون اجزاء من مركبات منها ومن الجواهر فقد
يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما كل واحد منهما جزء منه كالكرسي من الخشب ومن عارض
فيه والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة وكالتقعير فانه يحدث منه ومن الانف شيء وهو
الافطس فاذاً هذا الاعتبار ردي فاسد وههنا شيء يجب ان يميل اليه كل الميل وهو انه يشبه
ان يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض لم يعن فيه بالعرض ما اذا تعلل الانسان في الفلسفة شعر
به وبالفرق بينه وبين الصورة بل عنى به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذي يعم هذا العرض
والصورة وهو الكون في المحل والحاصل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة او موضوعاً فانه

[illegible]

[illegible]

اسم العرض لا يبعد ان يقال على الامرين قولا يتفقان فيه وفي مفهومه بوجه ولكن هذا الاشتباه ليس
امرا لا محيد عنه ولا محيص واما امر المادة الكائنة في صورة لا يفارق المادة تلك الصورة الى غيرها فهو
امر مشكل وكانه يعيب هذا الرسم وينقصه ان يجعله عاما لهذه المادة وللعرض ومع ذلك فان المادة
يقال ان بها في هذه الصورة تلك الشرائط الاخرى فيشبه ان يكون من الوجوه التي يجاب بها عن هذا
ويكون جوابا عن اشياء اخرى ايضا ان هذا الكتاب انما يخاطب به الجمهور فان المبتدئ بعد في زمرة الجمهور
وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف وانما يعتبر احواله بحسب اللفظ ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة في
ليس يتناول نسبة الصورة الى المادة ولا المادة الى الصورة بل يتناول نسبة الجوهر الى الاعراض كقولهم
زيد في راحة ونسبة الاعراض الى الجوهر كقولهم البياض في جسم مع امور اخرى جرى التعارف بها كالشيء
في الزمان والمكان والاناء والجزء في الكل وما جرى ذلك المجرى وان الفرق اذا حصل باستثناء هذه
الوجوه المشهورة لم يبق في المشهور شيء يقال انه في شيء غير العرض حتى يسبق الى ظن المتعلم ان
ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ولا يكون فقد اخبرنا ان هذا التعريف بحسب اللفظ ليس بحسب
معنى جامع وضع عاما ثم الحق به فصول واذا كان بحسب اللفظ وتفصيله وعلى نحو ما اخبرنا به لم
يبعد ان يلتفت في ذلك الى الاستعمال الجمهوري لا الى اصطلاحات حصلت بعد تفارق الجمهور التي
يمكن ان تقع عند الامعان في العلوم فليس يمكن ان تترك لذلك غاية فان ايقاع الاسم على الاشياء
بالاشتراك او الاشتباه ليس مما يضبط او يحد انما يضبط او يحد ما يرام فيه مراعاة المعنى اما بالتواطؤ
او التشكيك الذي ذكرناه وكانت المادة والصورة اذا كانتا بالصفة المذكورة لهما لم يطلق
الجمهور اللفظ بان احديهما في الاخرى بل مع الاخرى وخصوصا المادة في الصورة فان اراد مريد
ان يزول هذا الاشتباه الواقع الان مع وجود الاصطلاحات التي تحدث بعد الاصطلاح المشهور فيجب
ان يزاد الموجود في الشيء جاعلا اياه بصفة ونعت فان هذا ليس يسد تشكيكا بل اتفاقا فان لفظ الموجود
في شيء فيكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت اعني المادة التي فيها الشك بل الصورة هي التي
تنعتها وتصفها فان قال قائل ان الفرق هو ان المادة في طباعها ان يتبدل صورة تقوم بها يعني الصورة الفلكية
كهذه الصورة لكن الصورة ليست تزول عنها فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة واما العرض
ففي طباعها هو متقوم بالموضوع وليس في طباعه الانتقال عنه لم يقبل منه هذا القول فان المادة
التي فيها الشك تحصل من امرها في العلوم انها لا تقوم بالصورة وانها ليس في طباعها ان تقبل
صورة اخرى فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة على انا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة
جهة لا يبعد عن اصابة موقع في الفرق وهو انا قلنا ان المادة لكونها مادة لا يلزمها ان يكون متعلقة
مقارنة لصورة بعينها بل ربما وجب لها ذلك لنوعيه او طبيعة كيف كانت بعد كونها مادة و
اما العرض فمتعلقه بالموضوع لا عم معانيه وهو كونه عرضا وهذا ايضا مقنع ومما يتشكك به ايضا امر

الاعراض

الاعراض التي لا يفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها لكنها ليست انما لا يفارق لان الجوهر يتقوم
بالكون فيها حتى لا يصح قوامه دونها بل ذلك امر لازم له وهو تقومها واما العرض فان معنى انه لا يفارق انه
لا يصح قوامه بنفسه مفارقا بل قوامه مستفاد مما لا يفارق واما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه
فرق بين الجوهر والعرض فان العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر ومما يتشكك به على هذا الرسم هو ان من
الاعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه وقد قلتم ان العرض لا يفارق الجوهر فيقال انا نعني بهذا انه لا يفارق
قائما دونه واما انه يفارقه بان يبقى الجوهر ويبطل العرض فذلك مما لا ننكره الا ترى انا قلنا ولا يصح
ان يكون له قوام دون ما هو فيه ومما يتشكك به على هذا ان يقال ان الرائحة عندكم عرض فيجب ان لا يقوم
مفارقة للتفاحة ونرى الرائحة يقوم مفارقة للتفاحة في موضوع اخر فيقال في ذلك ان الرائحة ليست
اذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح ولا الحرارة اذا وجدت في الهواء عن النار فقد وتركت التفاح
انتقلت عن النار وتركت النار بل ذلك اما على سبيل حدوث حرارة اخرى ورائحة اخرى في الهواء
واما على سبيل انبثاث اجزاء متحللة منها في الهواء والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك فلو كان صحيحا
ان الهواء اذا روح واذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما فوجدنا بلا تلك الكيفية
وكان صحيحا مع ذلك ان الكيفيتين لم يعدما من النار والتفاح عدما بلا انتقال وما وجدتا في الهواء ابتداء
بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه من غير عدمه ولا حدوث مثله لكان هذا حقا لكن العلم الطبيعي
يبين ان الامر ليس على هذه الصورة فاذا لم يكن هذه المقدمة مسلمة لم يلزم هذه المناقضة وقصارى اي جرت عادة بعض المفسرين
امر المنطقي ان يعرف ان هذا لا يلزم واما ان هذا كيف يكون فاستعمال المنطقي شرحه وبيانه على ما جرت
به العادة خروج عن صناعته من غير وفاء يمكن ان يقع منه بما يرومه **فصل في مزاوجات يقع بين قول
على وجود في وانتهائها الى شيء يبادي** فنقول الان انه اذا حمل شيء على شيء حمل المقول على موضوع
ثم حمل على ذلك الشيء شيء اخر حمل المقول على موضوع حتى يكون طرفان ووسط فان هذا الذي قيل على
المقول على الموضوع يقال على الشيء الذي حمل عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما قيل على الانسان
حمل المقول على الموضوع وقيل الانسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد
هذا القول بعينه اذ زيد حيوان ويشترك مع الحيوان في حده اي حد الحيوان يحمل عليه لان الحيوان يقال
على طبيعة الانسان وكل ما يقال له انسان يقال له حيوان وزيد قيل له انسان وقد يتشكك على هذا
فيقال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان فنقول
ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على فان طبيعة الحيوان ليس بجنس ولو كان طبيعة
الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلي لكان يلزم ما يلزمون ويكون كل حيوان جنسا كما كانت طبيعة
الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما كان الانسان جسما لا محالة بل ان الذي يحمل عليه
الجنسية هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار فيها بالفعل وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن بحيث

يصلح لايقاع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الذي
هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو حيوان فقط بلا شرط تجريد او غيره تجريد فهو اعم اعتبار من الحيوان باعتبار
شرط التجريد وذلك لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يقرن به شرط التجريد فيفرض حيوانا قد نزع عن الخواص المنوعة
والمشخصة ويصلح ان يقترن به شرط الخلط فيقترن بالخواص المنوعة والمشخصة واما اذا اخذ بشرط
التجريد لم يصلح ان يقرن به احد الشرطين اما احدهما فلانه قد حصل فلا يصلح تحصيله ومرة من ذي قبل
واما الثاني فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد فلطبيعة الحيوان لا بشرط تجريد ولا بشرط خلط اعتبار اعم
ولطبيعة الحيوان بشرط التجريد اعتبار اخص وانما يقال عليه الجنسية اذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط
بالفعل وقبول خلط بالقوة لعدم مقارن عايق عن ذلك مثل فصل نوع وعوارض جزئية للتشخص وانما يكون
طبيعة الحيوان اذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط
وبشرط التجريد ولم يكن الحيوان بشرط لا خلط وبشرط التجريد مقولا على الانسان بل بلا شرط خلط لم يوجد
الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها
وجود الشيء في موضوع واما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة اعني على ما يخصصه بلا شرط
المذكور ليس هو قول العرض على المعروض له بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له اي ليس قول
البياض على الانسان بل قول الابيض على زيد ولو كان الشيء الذي يقال عليه الجنس مما يقال على الانسان
لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من ان يقال على الانسان وهذا تعليمه مما يلي هذا الموضع والحقيقة
ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر
ويجب ان يعتبر المقول على والموجود في في هذه الامثلة كلها فانك اذا جوزت الجزئية حتى يكون الطرف
الاكبر على بعض من الواسطة لم يجب في اتفاق القولين بعلى ان يقال الطرف الاكبر على الاصغر
فان الناطق يحمل على بعض الحيوان بعلى والحيوان يحمل على كل فرس بعلى وليس يلزم ان يحمل الناطق
على الفرس بعلى ولو اتفق ان كان بدل الجنس شيء اخر هو على حكم الجنس وصفته من حيث العموم وكان
يحمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه غير ذاتي ان يحمل على ما تحت الواسطة فان اختلاف نسبة الطرف
الذي هو مكان الحيوان ولنسمه الاكبر الى الواسطة التي هو كالانسان ونسبة الواسطة الى الطرف الطرف م
الاخر الذي هو مكان زيد ولنسمه الاصغر فكان الطرف الاكبر مقولا على الاوسط والاوسط موجودا
في الاصغر فان الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان احدهما انه لا يحمل على الاخر ولا في الاخر ومثالهم عنه خ
ان اللون محمول على الابيض حمل المحمول على الموضوع والابيض محمول على الطاير الذي يسمى ققنس حمل المحمول
في الموضوع قالوا واللون لا يحمل على ققنس حمل على لانه ليس من طريق ما هو ولا حمل في لما يقولون
هو خ
قال بعضهم ما هذا لفظه ولا ايضا يقال عليه حمل المحمول في الموضوع اعني انه ولا باسمه يسمى ققنس
فهذا التشويش سبق اليه وهمه من قولهم ان المقول على يعطي اسمه وحده والموجود في لا يعطي حده

بل اسمه

بل اسمه انه يجب في كل موضع ان يعطي اسمه لا ان معناه انه ربما اتفق اشتراكه الموضوع في اسمه حتى اذا كان
عرض من الاعراض كالفلسفة موجودا في موضوع اي في النفس ولم يسم النفس فلسفة او عرض اخر
لجوهر آخر فلم يسم مثلا الحجر صلابة او التفاح رايحة لم يكن ذلك الشيء عرضا او كان طبايع الاشياء
يشعر بان يجري في العادة ان يعطي اسمها وحده دون معناها امورا اخرى او لا يجري ذلك في العادة
حتى اذا لم يعقد اصطلاح في تسمية الامور باسماء امور ليس لها حدود وحدها من غير ان يوجب ذلك مشاركة على خ
في الحدود وصارت لذلك اشياء اخرى واما الجواب الاخر فهو ما رام رايم ان يصلح ما قاله هذا القائل
ان الحق في بعض المواضع ما قال هذا وفي بعض المواضع قد يحمل كما نقول الابيض على ابيض ما لانه ذاتي والابيض ما
موجود في بيضاء ما ثم يقال للبيضاء انه ابيض فليت هذا القائل نفسه درى انه يعني بالابيض الذي
او الشيء ذا البياض فانه ان عني به البياض كان كانه قال البياض يقال على بياض ما وبياض ما موجود في
البيضاء ثم البياض موجودا ايضا في البيضاء وهذا لا يفارق ذلك المثال فان اللون موجود ايضا
في البيضاء وان عني بالابيض شيئا ذا بياض كان الابيض موجودا في البيضاء على رايه اذ يرى انه
وصف عرضي فما اورد على اصله مثالا مخالفا لمقتضى ما اورده من تشكك على كلامه فاما نحن فنقول ان الاول
يكون على كل حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا كان فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور
التي يقال على اللون قولا كليا ويوصف بها اللون وصفا عاما والا كان في ذلك الشيء بياض ولم
يكن فيه لون وكان ذلك البياض ليس بلون فلم يكن حمل اللون على البياض كليا بل ما شيء وجدت
فيه طبيعة عرض من الاعراض فيوجد فيه طبايع الامور التي توصف بها ذلك العرض وصفا كليا ولكن اذا كان
ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ان امكن ان يكون ذلك المعنى سببا عاما لموضوع ما وعرضا فيه
فيجوز ان يقال ذلك على موضوعه لا من جهة العرض بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه مثاله انه اذا كان
الواحد مثلا يقال على العرض قول على حتى يقال ان البياض واحد وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى
موضوعه فان الواحد حينئذ لا يمتنع ان يقال على الموضوع قول على وليس من جهة البياض لان الواحد الذي
قيل على البياض هو هو البياض اذ البياض هو ذلك الواحد فاذا البياض في موضوعه فذلك الواحد
هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه حتى يكون من جهته واحدا بل هو من جهته ذو واحد لا واحد وان كان في
نفسه واحدا فهو واحد اخر فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه اذ ذلك الواحد
الذي هو البياض ليس هو الواحد الذي هو الموضوع بل فيه وهذا كالجوهر يقال على الانسان ويقال
على نفسه والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه بل هو موجود فيه وان كان كوجود الجزء لا كوجود العرض فبين
انه لا يمنع حينئذ ان يكون الشيء موصوفا بصفة وشيء اخر فيه هو ايضا موصوف بتلك الصفة
فيكون الصفة مقولة عليه من جهة ومقولة فيه من جهة فان لم يوجد شيء من هذا القبيل فالمانع عن ذلك
فقدان هذا القسم لا نفس النسبة المذكورة واما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به

محصوله ان هذا جميعا ان الاول لا يخلو اما ان يكون حمـ
على الثاني حمل على او حمل في وهو ان يكون مقولا عليه
لا يفارقه كيف كان فان كان حمل الثاني على الثالث حمل على فالاول
في حال كان حمل الثاني على الثالث حمل في فالاول
عليه ايضا بعلى وان حمل عليه بفي وانه يحمل عليه
بفي وان لم يحمل الاول على الثاني الا بفي فلا يلزم شيء
مقوما وجاز ان لا يفارقه وقد حمل على الثالث
لا بفي ولا بعلى وان كان لا يفارقه
ايضا بفي صح

بل يقال انه منه خ

من جهة ذلك البياض واحد

لا تشاركه تلك الطبيعة فيه فانه يكون موجودا في الموضوع لا غيره واما اذا قلبنا النسبة فجعلنا
الطرف الاكبر موجودا في الطرف الاوسط مقولا على فالجواب المشهور انه تارة يحمل حمل في كالبياض
في القفنس والقفنس على قفنس ما والبياض في قفنس ما وتارة لا يحمل كالجنس في الحيوان والحيوان
على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان ويجب ان يتذكر ما قلناه ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذي
هو بعينه مقول على الانسان فلا يكون الواسطة واحدة بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة — اي الطبيعة الموضوعة لذلك العرض
فان الحق هو ان الواسطة اذا كانت واحدة فان الموجود في الواسطة اذا كان وجوده فيها كليا كان هو
موجودا في الطرف الاصغر وان كان في بعضها افترقت الواسطة فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره
وليس يخرج المثال المورد في الجنس من ان يكون من جملة ما يحمل فيه على بعض الواسطة وليس يجب ان يوجد
الامران الكليان في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت الوجود والقول في بعض وفي كل تغيرت المسائل
كلها واعلم ان الطرف الاكبر اذا كان على الاوسط والاوسط على الاصغر ولم يكن القول في شيء منها
على معنى الذاتي فالطرف الاكبر ايضا يكون مقولا على الاصغر مثل الضحاك على كل انسان والماشي على
كل ضحاك فالماشي على كل انسان وان كان الطرف الاكبر موجودا في الواسطة والواسطة موجودة
في الاصغر فالجواب المشهور فيه ان هذا ممتنع وذلك لان العرض لا يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة — اي حمل في
عرضا لم يجز ان يكون الطرف الاكبر عرضا في الواسطة فيكون عرضا في عرض وهذا الذي يقولونه
شيء لم يجب من حد العرض ولا قام عليه برهان اما انه لا يجب من حد العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود
في شيء بهذه الصفة ولم يبين ان ذلك الشيء هو جوهر لا محالة او عرض واما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء اقامته
في منطقهم ولا في سائر علومهم ولا ايضا هو في نفسه مما يقوم عليه البرهان فان الحق نقيض هذه الدعوى
ولا ايضا يمكنهم ان يقولوا ان هذا بين بنفسه واما ان الحق نقيض هذه الدعوى فذلك لان كثيرا من الاعراض
انما يوجد في الجواهر بتوسط اعراض اخرى كما تبين لك في موضعه فان الملاسة توجد في الجسم لانها
توجد في السطح والتثليث يوجد في الجسم لانه في السطح وكونه مرئيا يوجد في الجسم لانه في اللون وليس
اذا كان الموجود في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي فيه السطح فيكون ايضا كونه موجودا في الجسم يمنع
ان يكون موجودا في السطح كما ان قول الحيوان على اشخاص الناس لا يمنع ان يكون مقولا على الانسان
المقول على اشخاص الناس بل يجوز ان يجتمع القولان والوجودان معا لكن احدهما اول والثاني ثان فان
الملاسة يوجد في السطح اولا ثم في الجسم والزمان يعرض للحركة اولا ثم للمتحرك وهذه امور يتبين
لك في مواضع اخرى بل ما يعرض في العرض يكون هو والعرض كلاهما في العرض كون الشيء في شيء — موضوع
لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودا
في الموضوع الثاني فيكون بالحقيقة الموضوع لعلى والموضوع لغي لا يوجب احدهما ان يكون الموضوع
هو الموضوع الذي هو الجوهر فان اللون مقول على موضوعات كالسواد والبياض وهي اعراض والزمان

موجود

موجود في الحركة وهي ايضا عرض واما الموضوعات التي هي جواهر فامثلتها ظاهرة ولنرجع الى الرأس فنقول
كل ذاتين يحصل احدهما في الآخر حصولا اوليا لا يتميز منه شيء عن الآخر لا كالوتد في الحائط اذ باطن الوتد متبرئ
عن الحائط ويكون لو وقعت اشارة الى تلك الذات لتناولتهما جميعا فانهما جعل صاحبه بصفة و
هيئة ونعت فانه عرض في صاحبه واما صورة وذلك لانه ان كان صاحبه المتصف به متقوم الذات
وهذا انما يتقوم به فهو عرض وان كان صاحبه لم يتقوم بعد الا به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورة وتشتركان
في انهما في محل لكن محل احدهما يسمى مادة ومحل الآخر يسمى موضوعا **فصل في افساد قول من قال**
ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين وقد بعثت مذاهب عجيبة في امر العرض والجوهر
دعا اليه الاشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة وظن اربابها ان الصورة ايضا في موضوع
اذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة الذي بالحرى ان نسميه حاملا او الموضوع الذي م
بالحرى ان نسميه مبتدأ في الجزء وسمعوا ان الصورة تكون لها استحقاق لان يكون في حال جوهرا او من جهة ان
اسم الكيفية اسم مشترك كما تعرف تفصيله في الفلسفة الاولى ثم انهم قد سمعوا ان فصول الجواهر جواهر
وسمعوا ان فصول الجواهر كيفيات ولم يعلموا ان فصول الجواهر انما يسمى بهذا الاسم بالاشتراك فظنوا
ان الكيفية التي هي المقولة التي سنذكرها بعد يكون مشتملة على فصول الجواهر وكانت هذه الكيفية عندهم
عرضا صارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول الجواهر عندهم ايضا جواهر فكان الشيء يكون
عرضا وجوهرا وايضا كانت الصورة في حامل الصورة لا كجزء منه فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب
جزءا منه فكانت جوهرا اذ جزء الجوهر جوهر فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا والبياض ايضا جزء من
الابيض اذ الابيض مجموع جوهر وبياض فالبياض موجود في الابيض الذي هو جوهر وجود الجزء فلم يكن فيه
على نحو وجود العرض في الشيء فهو فيه اذا جوهر وهو بعينه في موضوعه عرض اذ هو فيه لا كجزء منه و
سائر ذلك فتهوست طبقة وظنت ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا واما نحن فنقول ان هذا مستحيل
فاسد فان هذه المقاييس كلها فاسدة ونقول اولا انا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقة ذاته يوجد من
غير ان يكون في موضوع البتة اي حقيقة ذاته لا يوجد في شيء البتة لا كجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث
لا يمكن مفارقته اياه وهو قائم وحده وان العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده من ان يكون في شيء من الاشياء
بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا يحصل موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة
واذ الاشياء على قسمين شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجود الشيء
في موضوعه وشيء لا بد له من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض
واذ من الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود الى ان يكون شيء من الاشياء هو فيه
كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة الى ان يكون شيء من الاشياء البتة هو فيه كالشيء
في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر فلنرجع الى شكوك هؤلاء فنقول ان الصورة

(وهي في المركب صح)

ليس لها موضوع البتة هي فيه لانها اما ان يكون في المادة واما ان يكون في المركب كجزء منه فليس فيه كالشيء
في الموضوع واما في المادة فقد بينا انها ليست فيها كالشيء في الموضوع واذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم
انها فيه كالشيء في الموضوع الا في هذين ويعلم انها ليست في شيء من الاشياء غير هذين كالشيء في الموضوع
فالصورة لا يحتاج ان يكون ذاتها في شيء من الاشياء كالشيء في الموضوع فليست الصورة عرضا البتة بل هي
جوهر على الاطلاق فان الطبيعة التي هي صورة في النار لست اعني هذه الكيفية المحسوسة وجودها في النار
كالجزء في المركب وهي في مادة النار لا كالشيء في موضوع بل كشيء في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول البسيطة
التي لا يحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك فانها ايضا ليست في شيء من الاشياء كما يكون العرض في
موضوع لا في النوع فانها جزء ولا في الجنس فان طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها
كما يعلم في موضعه ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررة يتصور بالفعل من خارج لكان الجنس كالمادة
التي انما يتقوم بالصورة بالفعل وكان الفصل كالصورة فلم يكن عرضا البتة ولا في المقولة التي كانت
هي الكيفية بل ان قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم فان الكيفية يقال باشتراك الاسم على اشياء يقع في مقولات
مختلفة فيسمى كل قوة وكل مبداء فعل وكل شيء يحلي شيئا ويخصصه كيفية ولو كان كمية او غير ذلك
وذلك باشتراك الاسم وليست المقولة الا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سيتضح ان ذلك المعنى
من شرطه ان يكون متقوما بموضوعه فان الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة وقولهم ان العرض في المركب
هو فيه ليس لا كجزء منه وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه وكل ما ليس عرضا في شيء
فهو جوهر فيه فهو قياسان مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث اذا اضمرت النتايج فقوله
ان العرض في المركب ليس لا كجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس عرضا
فيه ان عني به ان كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ليس في نفسه عرضا وهو فيه فهو غير مسلم فانه اذا
كان فيه لا لا كجزء منه لم يخل اما ان يكون شيئا ماهيته محتاجة الى موضوع ما فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه
ومع هذا هو عرض وهو فيه وان لم يكن ماهيته كذلك كان جوهرا وهو فيه وان لم يعن هذا بل عني
انه لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع فهذا صحيح فيكون النتيجة ان العرض
ليس في المركب على ان المركب موضوعه وهو فيه في موضوع ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان
في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه يفهم منه ايضا معنيان احدهما ان كل شيء هو في شيء وليس في
نفسه عرضا وهو ايضا فيه فهو جوهر وهو فيه فهذه مسلمة والثاني ان كل شيء هو في شيء وليس
فيه على ان ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع فيجب ان يكون بالقياس اليه كونه
فيه جوهرا فهذا غير صحيح وذلك انه ليس اذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني الذي هو فيه كالجزء
يجب ان يصير جوهرا فيه فانه ليس ما لم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه بل ما لم يكن عرضا في
نفسه فهو جوهر فيه في نفسه اذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع هو ذلك المركب او شيء آخر منفصل

بل ما كان ليس

بل ما كان ليس في موضوع البتة وكونه ليس في كذا كائنا في موضوع لا يثبت انه ليس في شيء من الاشياء
كائنا في موضوع فلو كان اذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائنا على معنى كون الشيء في موضوع كان ذلك
يعطيه الجوهرية بالقياس الى ذلك الشيء لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه بل انما كان معنى الجوهرية هو انه ليس
في شيء من الاشياء البتة كائنا في موضوع لا انه ليس في شيء كذا كائنا في موضوع فبين انه اذا لم يكن الشيء
في كذا كائنا في موضوع كان من الواجب ان ننظر بعد ذلك فان كان ليس في شيء من الاشياء غيره كائنا في موضوع
فهو جوهر وان كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع ثم لم يكن في هذا الشيء ولا في الف شيء
آخر على انه في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غير ذلك فالشيء عرض وكما ان الجوهرية لم تكن
لاجل ان الشيء بالقياس الى شيء ما هو لا في موضوع بل لانه في نفسه كذلك فكذلك العرضية ليست لان
الشيء بالقياس الى شيء بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل لانه في نفسه يحتاج الى موضوع ما
كيف كان مع اي شيء كان فاذا كان له ذلك فهو عرض وان لم يكن ذلك الشيء بعد هذا الشيء وكان هو
في هذا الشيء لا على انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع وانما هو عرض لانه في نفسه
في موضوع نعم العرضية والجوهرية اعني كون الشيء عرضيا للشيء او جوهريا له فذلك مما يكون على هذا
الاعتبار فانه اذا اضيف الى شيء فكان فيه وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض
فلان ذاته قد حصل موجودا في موضوع لانه موجود في هذا الموضوع فدل ذلك على انه يحتاج في نفسه
الى موضوع ما اذ احتاج الى هذا الموضوع واما عرضي فهو امر له بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس
الى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي فالشيء عرض لانه في نفسه مفتقر الى موضوع وعرضي
لانه لغيره بحال كذا ولما اتفق ان كان الموضوع هذا وليس مقوما له فهو عرض فيه وهذان المعنيان وان
تلازما في هذا الموضع فاعتبارهما مختلف ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة اما للعرض
فالجوهر واما للعرضي فالجوهري اي الذاتي سواء كان جوهرا كالحيوان للانسان او عرضا كاللون للسواد
بعد ان يكون مقوما لما هو فيه فاذا كان العرض في شيء لا لا كجزء منه بل كجزء وهو مقوم له فهو جوهري فيه
وليس جوهرا ومعنى الجوهري الذاتي فان ذات كل شيء كان عرضا او جوهرا فقد يسمى جوهرا فيكون لفظ
الجوهر الذي ينسب اليه الجوهري ليس يدل على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهري منسوبا (الجوهر صح)
الى ذلك الجوهر بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذاتي فهولاء كانهم اخذوا الجوهر والجوهري واحدا
فقالوا كذا جوهر في كذا والشيء ليس جوهرا بالقياس الى شيء وان كان جوهريا بالقياس الى الشيء الذي
هو فيه ونقول من رأس ايضا انه لو كنا قلنا ان الشيء اذا قيس الى الشيء هو فيه لم يخل اما ان يكون فيه
على انه في موضوع اي على انه موضوعه او لا يكون فان كان فهو عرض وان لم يكن كذلك وهو فيه فهو جوهر فيه
لكان هذا المذهب صحيحا لكنا لسنا نقول هكذا بل نقول ان الشيء اذا كان في نفسه غير مفتقر الى
موضوع البتة فهذا الذي هو فيه ان كان في شيء او غيره فهو جوهر وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون (لا صح)

فيه اي شيء كان هذا الموضوع كان هذا او اخر هذا فهو عرض واظن ان من سمع هذا ثم تنبه على ان شيئا
واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الانصاف تمت المقالة الاولى **المقالة الثالثة من الفن الثاني فصل ١**

**في حال مناسبة الاجناس وفصولها المقسمة والمقومة وتفهيم هذه الاجناس العالية وحال قسمة الموجود
اليها وابتداء القول في انها عشرة لا يدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارجا عنها**

ان الاجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها وانما يكون لها فصول مقومة لو كان
لها اجناس فوقها وبالجملة معان اعم منها داخلة في جوهرها تحتاج ان تنفصل في جواهرها عنها بغيرها كما
تبين في صناعة اخرى ولكن انما توجد لها الفصول المقسمة والانواع السافلة لا يوجد لها فصول مقسمة
نعم قد يكون لها اعراض وخواص مقسمة وانما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح ان يكون لها انواع تحتها
واما الاجناس والانواع المتوسطة فانها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة فالفصول لها
المقومة هي التي تقسم اجناسا فوقها وفصولها المقسمة هي التي يقوم انواعا تحتها وكل ما قوم جنسا
هو فوق فانه يقوم كل ما تحته لكن تقويمه الاولى لما قسم اليه الجنس قسمة اولى وكل ما قسم جنسا او نوعا هو تحت
فانه يقسم ما فوقه لكن ربما لم تكن قسمته له اولى فان الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة اولية ويقسم
الجسم قسمة لكنه ليس قسمة اولية فان الجسم ما لم يكن حيوانا لم يستعد للانفصال بالنطق ومع ذلك فان الغير الناطق
الذي تحت الحيوان لا يبعد ان يدل عليه بالعجمة وان لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوما واذا قسمت العجمة مقام
ما لم تتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان فانك تقول كل حيوان اما ناطق واما اعجم ويقف عنده ولا تقول
كل جسم اما ناطق واما اعجم ويقف عنده لان النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا اعجم فان قسمت الجسم
الى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذي يقصد اليه في قولنا حيوان
غير ناطق فيجتمع من هذا ان الفصول المقسمة للجنس الاسفل ربما لم يكن مقسمة لما فوقه قسمة اولية والقسمة
مستوفاة والفصول المقسمة لما فوق في الاكثر من الامر لا يقسم ما تحت بل يقومه مثل الجسم ذي
النفس الحساس فان الحساس لا يقسم شيئا من انواع الجسم ذي النفس لكنه قد يوجد في بعض المواضع
فصول يقسم ما تحت وما فوق معا وجود الجنس المشهور وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة
متداخلة فان الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة اولية ويقسم ايضا بالمايت وغير المايت
قسمة قريبة اولية وكذلك يقسم بالماشي والسابح والطاير فاذا ابتدئ فقسم باحد هذه الوجوه حتى
كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق امكن ان يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمايت وغير المايت
واذا ابتدئ فقسم بالماشي والسابح والطاير امكن ان يقسم الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك
فان القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز ان يوافي الجنس اول شيء قبل القسمة بالمايت وغير المايت
والقسمة بالمايت وغير المايت كان يجوز ان يوافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق فيما كان
يبعد ان يقسم الحيوان الى المايت وغير المايت ثم تقسيم المايت الى الناطق وغير الناطق وقد بقي ههنا

ههنا شيء

ههنا شيء واحد وهو انه هل المايت وغير المايت من الفصول الذاتية او من اللوازم وكذلك هل
الماشي ونظايره هي من الفصول الذاتية او من اللوازم وان كان المايت وغير المايت والماشي وما ذكر معه
من اللوازم الغير المقومة فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر مما يخلق
ان لا يبقى به صناعة المنطق فلنؤخر الى موضعه والاجناس العالية قد تبين من امرها انها لا يجوز ان
يكون لها فصول مقومة فلا يبعد ان يقع في الاوهام ان الجنس العالي واحد ولو كان كثير الانحصرت
الكثرة في جامع يحوج الى فصل بعده لكن الحق هو ان الاجناس العالية كثيرة فلنبدا اولا ولنضع هذه الاجناس
وضعا ثم نبحث عن امرها بما يحوج اليه هذا النظر من البحث فنقول ان جميع المعاني المفردة التي يصلح ان يدل
عليها بالالفاظ المفردة لا يخلو عن احد هذه العشرة فانها اما ان يدل على جوهر كقولنا انسان وشجرة
واما ان تدل على كمية كقولنا ذو ذراعين واما ان تدل على كيفية كقولنا ابيض واما ان تدل على اضافة
كقولنا اب واما ان تدل على اين كقولنا في السوق واما ان تدل على متى كقولنا كان امس وعام
اول واما ان تدل على الوضع كقولنا جالس وقايم واما ان تدل على الجدة والملك كقولنا متنعل و
متسلح واما ان تدل على يفعل كقولنا يقطع واما ان تدل على ينفعل كقولنا ينقطع وهذه الامثلة
التي اوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى بل دلالة الاسم على ذي المعنى
اذ كان هذا اعرف ثم ينتقل منه الى المعنى وذلك لان قولنا ابيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشيء
هو ذو كيفية وهو الجوهر ولكن من ههنا يتنبه على وجود الكيفية فان الابيض كزيد وكزيد ابين اعرف
عند التخيل من البياض الذي هو مجرد الكيفية والتخيل اسبق الينا في هذه الامور من العقل فاذا
اخطرت ببالك الابيض وكان شيئا ذا بياض ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والامر
على الامر فالمقولة ليست هي الابيض بل البياض وكذلك ليست الكمية هي شيء ذا ذراعين بل نفس القدر ذي الذراعين
وكذا الحال في البواقي فالالفاظ التي يدل على الجواهر يدل على ذات فقط دلالة الاسم ولا يدل على امر ينسب
اليه هذه الذات لا دلالة الاسم ولا دلالة المعنى واما اذا قلت بياض فان هذا اللفظ يدلك على معنى البياض
دلالة الاسم ويدلك على معنى اخر وذلك انك كما تسمع لفظ البياض وتفهم يبادر بك ذهنك في اكثر الامر الى
ان يخطر بالبال شيئا اخر هو الابيض وكذلك الحال في كل واحد من التسعة فللمقولات التسع هي ما يدل عليه
البياض والمقدار والعدد والابوة والكون في المكان كقولك الانجاد والاتهام والكون في الزمان كقولك
العتاقة والحداثة والوضع كقولك القيام والقعود وايضا ما يدل عليه التسلح وصدور الفعل كالقطع
وقبوله كالانقطاع ما دام ينقطع والمباحث في امر هذه العشرة كثيرة منها انه هل يمكن ان يسند كلها
الى جنس واحد كما ظن ان الموجود جنس لها ومنها انه ان لم يمكن ذلك فيها فهل يمكن ان يفرد الجوهر جنسا
ويجعل العرض جنسا واحدا يعم التسعة ومنها انه ان لم يمكن هذه فهل يمكن ان يجمع في اكثر من اثنين واقل
من عشرة ومنها ان هذه هل تشتمل على جميع الموجودات فلا يستند منها شيء او لا تشتمل بل ههنا

امور اخرى لا يدخل في شيء من المقولات ومنها ان الموجود كيف يتشعب الى هذه العشرة مع كون
امور اخرى خارجة عنها او مع لا كون امور اخرى خارجة عنها فنقول اما البحث الاول وهو حال نسبة
الموجود الى هذه العشرة فان المشهور من النظر فيه ان يعدوا وجوه قسمة الواحد الى الكثرة فيبطلوا وجها
وجها منها حتى يبقى ما يؤثرون بقاءه وليس في تعديدنا ذلك كله فائدة اذ من المعلوم ان الموجود مقول
على هذه العشرة وانه انما يتكثر فيها تكثر المقول لا تكثر وجوه اخرى مما يطولون به كلامهم وتكثر المقول
يكون على وجوه ثلثة اما ان يتكثر تكثر المتواطئ في موضوعاته او تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك
او تكثر المشكك ثم من امتنع ان يعقل ان للموجود معنى واحدا في هذه العشرة فقد فارق الفطرة وخصوصا
اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود ان الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره
وان الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده الى وجود آخر والعرض موجود يحتاج في وجوده الى ذلك فقد اشرك
هذين الشيئين في شيء وهو لفظ الموجود ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او بغيره وانه محتاج او غير محتاج
فهذا الموجود المستعمل ان كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد فقد حصل معنى جامع
وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الاخر بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر
بغيره فانه ليس يستحيل ان يكون الشيء الواحد له معنيان احدهما بذاته والاخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه
وبين ذاته الا ان يقال انه من حيث له المعنى الذي بذاته غيره من حيث له المعنى الاخر الذي له بغيره وهم لم يسلكوا
في هذا الموضع هذا السلوك ولا هذا مما يحسن ان يعتبر في هذا الموضع ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين
المختلفين البتة بشيء غير الوجود فانهم لا يمكنهم ان يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في احدهما هو غير المعنى
الذي يدلون عليه بالوجود في الاخر حتى يعودوا فيضيفوا الى احدهما انه خارج بذاته والى الاخر بغيره بل الحق
هو ان الاشياء تشترك في الثبوت والوجود بمفهوم يحصل عند الذهن وهذا بين بنفسه لا يمكن
ان يبان ومن ينكره فهو يغالط نفسه بازالة فكره عن العرض الى غيره ولولا هذا لما صح قولنا ان الشيء
لا يخرج عن طرفي النقيض فان لكل واحد من طرفي النقيض كان يكون اشياء كثيرة ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا
بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع
الاسم المتفق وليس ايضا وقوع الاسم المتواطئ فان حال الموجود في هذه العشرة ليست حالا واحدة — الوجود خ
بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد وانت تعلم ان الجوهر قبل العرض والوجود لبعضها احق ولبعضها
ليس باحق فانت تعلم ان الموجود بذاته احق بالموجود من الموجود بغيره والوجود لبعضها احكم ولبعضها اضعف
فان وجود القار منها كالكمية والكيفية احكم من وجود ما لا استقرار له كالزمان وان ينفصل فليس وقوع الوجود
عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبايع الاجناس على انواعها الذي هو بالتواطئ المحض فهو اذا غير — فانه دال على معنى عن خ
جنس ولو كان متواطئا لم يكن ايضا جنسا فانه غير دال على معنى داخل في ماهيات الاشياء بل امر لازم
لها ولذلك ما اذا تصورت معنى المثلث فنسبت اليه الشكلية ونسبت اليه الوجود وجدت الشكلية

داخلة في معنى المثلث

داخلة في معنى المثلث حتى يستحيل ان يفهم المثلث انه مثلث الا وقد وجب ان يكون قبل ذلك شكلا
فكما يتصور معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل اولا ولا يجب مع ذلك ان يتصور انه موجود وليس
يحتاج في تصورك ماهية المثلث ان يتصور انه موجود كما يحتاج ان تتصور انه شكل فالشكل للمثلث لانه
مثلث وداخل في قوامه فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن كيف كان واما الموجود فامر لا يتقوم به
ماهية المثلث فلذلك يمكنك ان تفهم ماهية المثلث وانت شاك في وجوده حتى يبرهن لك انه
موجود او ممكن الوجود في الشكل الاول من كتاب اوقليدس ولا يمكنك ان تفعل ذلك في شكليته — لذلك خ
فما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية
ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك ايضا المثلث لكان امرا لاحقا للمثلث من خارج ولذلك يستحيل
ان يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا او المثلث شكلا ولا يستحيل ان يطلب ما الشيء الذي
جعل المثلث موجودا في الذهن او في خارج فالذاتي للشيء لا يكون له بعلة خارجة عن ذاته وما لا يكون
بعلة خارجة فليس مقوما ذاتيا وان كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلة خارجة عن الماهية
بل يكون الماهية موجبة له ومقتضية اياه واما ما يكون الماهية لا توجبه ويجوز ان يكون من شيء خارج
يفيده فليس مقوما للماهية والجنس انما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى
والماهية ماهية واما الوجود فامر يلحق الماهية تارة في الاعيان وتارة في الذهن فقد بان ان
اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطئ وبان انه لو كان يقع عليها بالتواطئ لم يكن من الامور
المقومة للماهية فالوجود اذا ليس بجنس وقد قيل في الاجوبة المشهورة ان من الدليل على ان الموجود
ليس بجنس انه لو كان جنسا لكان فصله اما موجودا واما غير موجود فان كان موجودا وجب ان يكون
الفصل مكان النوع اذ يحمل عليه الجنس وان كان غير موجود فكيف يفصل وهذا الاحتجاج ليس بمغن في — يتذكر في هذا الموضع ما يقوله ... في الفصل الاخر ...
هذا الباب فان فصول الجواهر جواهر وهي مع ذلك فصول واما كيفية الصورة في هذا فهي
لصناعة اخرى مما لا يفي به المنطق وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود فيقال — ٣ فانه يقع في
ان كثيرا من الاجناس قد يقع على انواع متقدمة ومتاخرة كالكم على المنفصل والمتصل والمنفصل
اقدم من المتصل ومع ذلك قد يعرض له وايضا فان الكم بتوسط العدد بل العدد نفسه يقع على
الاثنين والثلثة والاربعة وهذه مختلفة في التقدم والتاخر وكما يقع الجوهر على الجوهر الاول والجوهر
الثاني وكما يقع على البسيط والمركب لكن الاولى ان نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع

فصل
في ان العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

واما العرض فقد قيل في منع جنسيته لهذه
التسعة اقوال مشهورة منها قولهم ان حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ويحاولون
تصحيحه بامثلة منها قولهم امس وعام قابل كل واحد منها امر واحد وموضوعاته كثيرة ويستحيل
ان يكون هو موجودا في جميعها فان العرض الواحد بالعدد لا يكون في موضوعات كثيرة على انه موجود

في كل واحد منها فاذا ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض وهذه خرافة فانه ان عني بامس وعام اول
معنى متى وهو الكون في الزمان فان كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه فانه
ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان على ان الكونين واحد بالعدد وان عني به الزمان نفسه
فان الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها وهو موضوع واحد عند قوم وموضوعات كثيرة عند
قوم ويكون عندهم زمان من الازمنة متقدما وهو الذي يعتبر به الاشياء فيقال انها في زمان واحد واما تفاريق
الاشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص الآن الاعتبار عندهم في قول الناس انه كذا وكذا
في زمان واحد بالعدد ليس الا بالزمان الثابت الواحد الاول ولست اشير الى ان هذا المذهب او غيره صحيح
بل الى ان هذا الماخذ من الاحتجاج ليس به ان حد العرض لا يتناول الزمان باطل وقوم قالوا ان الزمان لا يتعلق
بموضوع فهناك قالوا انه جوهر فاما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين واذ لا مذهب
غير هذه الثلث والثلاثة اما ان يجعل الزمان جوهرا واما ان يجعله بحيث يحد بحد العرض فهذا القول لا يعتد به
وكذلك احتج هؤلاء وقالوا ان حد العرض لا يتناول الاين فان الكون في السوق معنى واحد ويشترك فيه
كثيرون فلا يصلح ان يكون كل واحد منهم موضوعا له ولا الجملة والا لما وصف به الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو
هذا الجواب بعينه فان السوق وان كان واحدا للجميع لانه ليس المكان الحقيقي فيمتنع الشركة فيه بل هو من قبيل
المكان العام فان لكل واحد كونا فيه يخصه دون الاخر وليس السوق اينا بل السوق من مقولة الجوهر على انهم ان
مثلوا المكان بالمكان الذي من مقولة العرض لم يمكنهم ان يجعلوا فيه عدة اشياء انما الاين ان كان ولا بد فهو النسبة
الى السوق ولكل من الذين في السوق نسبة يخصه توافق النسبة الاخرى بالنوع ويخالفه بالعدد واعتبارنا ههنا
بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع وقالوا ايضا ان المضاف ليس يوجد الا في موضوعين فليس موجودا في شيء — اي ما قيل في حد العرض انه في شيء بل هو واحد فقط
بل في شيئين وقالوا ايضا ان التسلح معنى لا في موضوع اذ هو في موضوعين لان موضوعه السلاح واللابس
فنقول اما المضاف فليس على ما حسبوا فيه اما اولا فلان كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منها
فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء فانه لم يقل في شيء واحد فقط كما ان كون الاب ابا الابنين لا يمنع — واذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منها
كونه ابا الابن واحد وكون الحيوان مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد نعم في بعض الاشياء قد يكون
الوجود في الكثرة بحيث يمتنع ان يكون في الواحد مع تلك الكثرة فهناك لا يكون الموجود في اشياء موجودا في
شيء واحد والفرق بين الموجود في موضوع من جهة انه موجود في شيء وبين كون الكل في الاجزاء ان الكل يكون
في اشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة واما الموجود في موضوع فليس يبعد ان يكون موجودا في موضوعات
ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ولا تمانع بين الحالين فهذا ان كان ما ذهبوا اليه من امر — ثم
وجود اضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضائفين اثنين بالعدد مذهبا صحيحا واما الحق فسينكشف
عن خلاف ذلك وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف واما التسلح وما تعلقوا به فيه
فالجواب عنه ان التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح فيقال انه هو متسلح

متسلح هو وصف

[illegible]

متسلح هو وصف له وان كان بالنسبة الى الغير فليس يجب ان يكون في ذلك الغير ففرق بين الوجود في الشيء
وبين النسبة الى الشيء فلا معونة لمثل هذه الهذيانات في ان يقال ان العرض ليس بجنس وان كان الحق هو
ان العرض ليس بجنس لكنهم قالوا شيئا اخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبايع
ساير الاعراض بل على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى ان ذاته يقتضي هذه النسبة والجنس يدل على طبيعة الاشياء
وماهيتها في انفسها الا ما يلحق ماهياتها من النسبة وهذا قول سديد والدليل على ذلك ان لفظة العرضية
اما ان تدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دلالته على هذه النسبة او تدل على انه في ذاته بحيث
لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرض وذلك لان نسبة هذا المعنى الى اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية و
الوضع امر غير مقوم لماهياتها لان ماهياتها تتمثل مدركة مفهومة ثم يشك في كثير منها فلا يدرى انها تحتاج
الى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلسفة الاولى حتى ان قوما جعلوا هذه الامور جواهر فنسبة العرض
الى هذه نسبة الموجود الى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية وكما ان الموجود ليس مقوما لماهية
هذه العشرة كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة فلذلك لا يؤخذ في حد شيء منها انه عرض

٣ **فصل في تعقب اقوال من اوجب فيها نقصانا او مداخلة** واما الذين تكلفوا ان يجعلوا بعض
هذه داخلا في بعض وان يحصروها في مقولات اقل عددا فمنهم من جعل المقولات اربعا الجوهر والكمية
والمضاف والكيفية وجعل المضاف يعم البواقي لانها كلها منسوبة ومنهم من جمع الست في جنس خامس في
عداد الاربع ثم قال والخامس الاطراف التي تاخذ من الكيفية شيئا وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر
لك حين نعلمك رسوم هذه وخواصها فانه يتضح لك انها متباينة وليس الذي قيل في تباينها انه الدليل — و بالعكس
على ان الكمية منها تخالف الكيفية ان الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعف كيفيته فالكمية مخالفة للكيفية
شيئا فان من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول ان كميته ما زادت فانتقصت كميته ما اخرى او كيفيته
ما زادت فانتقصت كيفيته ما اخرى وليس اذا اختلف هذان اللذان اشير اليهما يمنع ان يدخلا في
مقولة واحدة فان الاضداد التي لا يجتمع معا ويتعاقب قد يجتمع في مقولة بل في جنس قريب واحد — بل في
ولا يوجب اختلافها البالغ تباينها في المقولة وانت تعلم ان هذا التنافر الذي بينهما اشد من التنافر
بين ما ذكر سالفا ولكن المعول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها فنعلم ان بعضها
غير داخل في بعض واما ان عدة منها هل يدخل في جملة كمن ظن ان المضاف يشتمل على البواقي فسنبين بطلان
ذلك من ان نحقق لك في باب المضاف ان المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الاخرى حمل الجنس
ولكن يوجد في كل واحد منها بان يعرض له فيكون له نسبة الى شيء يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف
جنسا له ويعرفك ان الشيء لا يصير بسبب ان له شيئا وانه في شيء او مع شيء مضافا اليه بل بان تاخذه
بعد ذلك من حيث له ذلك فيعرض له ان يكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار معقولة بالقياس الى غيره فان
كون زيد في الدار هو نسبة التي هو بها اين وهذه النسبة ليس اضافة بل اينا ثم اذا اعتبرت النسبة

وجدت الموصوف بالاين يعرض له من حيث هو ذو اين ان يصير مقول الماهية بالقياس الى ما هو فيه
من حيث هو محوى وذلك حاولا من حيث هو اين فقط بل من حيث انه هو محوى حاويه وجدته قد عرضت
له الاضافة كالبياض فانه من حيث هو بياض شيء ومن حيث انه لذى البياض اى للابيض فان ماهيته
مقولة بالقياس الى ذى البياض لا ماهيته انه بياض بل ماهيته انه للابيض كذلك ليس كونه فى مكانه
الذى هو نسبة طرف واحد هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك ومن حيث
يصير النسبة شاملة للطرفين الحاوى والمحوى وهذا انما يتضح لك فى باب المضاف حقيقة الاتضاح واما ههنا
فهو شيء كالنسبة غير محصل واما قول القائل والاطراف التى تاخذ فى الكيفية سببا فيشبه ان يكون يعنى
بهذا مقولة يفعل وينفعل فتكون الكيفية هى الامر الذى يسوق اليه الفعل والانفعال ويكون
الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل اليها ويشبه ايضا ان يكون يعنى مع هذين الوضع ايضا
وذلك بسبب ان الوضع يلزمه الشكل او يلزم الشكل وانت تعلم ان هذا الكلام متشوش جدا فان لفظة
الاطراف لا يدل فى هذا الوضع على معنى محصل والاخذ فى الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا يجد تحته معنى
متواطا فيه ولا ايضا يدل بالتشكيك وان كان يخيل شيئا فان من افضل احوال المعانى النسبية
التى لا يتفق فى النوع اذا وقع عليها اسم ان يكون على سبيل التشكيك فقل ما يوجد فيها تواطئ صرف
وخصوصا فى مثل هذا الموضع اذ الاخذ ليس له مفهوم محصل ولا الاطراف ولو ان قائلا اصلح هذا اللفظ
فقال والامور التى لها الى الكيفية نسبة ما كانت هذه الامور جواهر وكميات عرض لها نسبة الى الكيفيات
فيكون الجواهر والكميات يدخلان فى مقولة غير مقولتها بسبب عارض يعرض لهما فيكون دخولهما
فى تلك المقولة بالعرض وما دخل فى مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من
المقولة وانما ناخذ المقولات فى هذا الموضع على انها اجناس وانما نبحث عن دخول الاشياء
فيها على انها انواع لها واما على سبيل غير ذلك فلا يمتنع ان يدخل بعض انواع مقولة فى مقولة اخرى
فان لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية او شيء اخر ان كان الى الكيفية لا الى ذات الجوهر والكمية
فليست الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان لمطالب ان يطالب فيقول ولم ليس يجعل
للنسبة الى الكميات ايضا مقولة ويلزم حينئذ ان يجعل النسبة الى كل مقولة مقولة فيتضاعف
المقولات بل لا يتناهى فانه قد يمكن ان يعرض الى المقولة التى هى نسبة نسبة وان قوما اخرين
قالوا ان الانفعال هى الكيفية لا غير فليس التسخن غير السخونة وما قالوه باطل فان التسخن هو سلوك
الى السخونة فان كان المتسخن له فى كل ان سخونة فليس تسخنه تلك السخونة بل تسخنه انما هو بالقياس
الى سخونة مطلوبة وبالجملة فان التسخن هيئة غير قارة ولو كان التسخن هو السخونة لكان التكيف
المطلق هو الكيفية فكان طلب الكيفية كيفية فكان الطالب طالبا لما هو موجود له كل هذا
باطل فاسد وسيتضح لك فى العلم الطبيعى فان كان التكيف ليس كيفية فبالحرى ان لا يكون

التسخن
والسخونة هيئة قارة

التكيف

التكيف كيفية والتكيف هو الفعل فبالحرى ان لا يكون الفعل كيفية ولو كان التسخين سخونة لكان ما
يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك وستعلم ان هذا غير واجب واعتبر ذلك بالعشق فانه كما تعلم
من امره يحرك وليست فيه حركة وقد قال قوم ان مقولة ان يفعل وان ينفعل يجتمعان فى جنس واحد
هو الحركة وستعلم فى العلوم الطبيعية ان الحركة غير موصوف بها الفاعل وانها ليست يفعل ولو قالوا
ان ينفعل هى جملة الحركة او حركة وان يفعل هى جملة التحريك او تحريك لكان اقرب من ان يصغى اليهم

فصل فى ذكر امور ادعيت انها اما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس او خارجة عن العشرة وتتميم القول فى ذلك

وههنا شكوك فى امور تدعى انها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها
وان امورا هى اعم من عدة منها مثل الحركة فانها تتناول الكيف والكم والاين بنحو ما ومنها امور
مباينة لها كالوحدة التى هى مبدا العدد والنقطة التى هى مبدا بوجه للمقادير وايضا فمثل الهيولى والصورة
وايضا فمثل الاعدام كالعمى والجهل وما اشبه ذلك ومنهم من اورد لهذا الباب امثلة جزئية كالشمال
والجنوب والغدا والعشا فنقول اما الحركة فانها ان كانت هى مقولة ان ينفعل فما زادت جنسا وان
لم تكن مقولة ينفعل فانها لا يجب ان يكون جنسا بل يجب ان يكون مقولة على اصنافها بالتشكيك
وان يكون ذلك هو المانع من ان يجعل الحركة هى نفس مقولة ان ينفعل ان امتنع والا ان لم يكن هناك
مانع من هذا القبيل فمقولة ينفعل هى بعينها الحركة وسيرد الكلام عليه فى موضعه فهذا ما يقضى به فى امر الحركة
فاما هذه الاخرى فنقول فيها قولا كليا ثم نورد ما يقال فيها فى المشهور ثم نقول فيها الحق فنقول انه
ليس كل موجود اشياء لا تدخل فى المقولات ضارا فى ان المقولات عشرة بل نحو واحد منها وهو ان يكون
اشياء لا تدخل فى احدى المقولات العشرة ولها اجناس اخرى هى انواع تحتها واذ ليس يجب فى بادى النظر
ان يكون لكل ذات موجودة مشارك فى الحد هو اخر غيره موجود حتى تكون تلك الذات موجودة فليس
يجب ان يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا لكل شيء نوع مقول على كثيرين
بالعدد لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع اخر مشارك له فى ماهية مشتركة حتى يكون هناك
جنس فلا يمتنع ان يكون امور مفردة لا مشارك لها فى نوعها او انواع انما هى انواع بالقياس الى ما تحتها
ولا قياس لها الى ما فوقها حتى يكون هى انواع اجناس فوقها واذ كان العقل الاول لا يمنع هذا فليس مستحيلا
ظاهر الاستحالة بنفسه واذ ليس كذلك فان كانت اشخاص مفردة لا انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط
المذكور او انواع لا اجناس لها لم يكن شيء من ذلك داخلا فى مقولة وكان مع ذلك حقا ما قيل من ان المقولات
هى هذه العشرة اذ الخارج عنها ليس بمقولة فى نفسه ولا فى مقولة غيرها ومثال هذا انه لو قال قائل انه
لا بلاد الا عشرة بلاد فوجد قوم بادية لا يتمدنون لم يصر وقوعهم خارجا عن هذه البلاد عشرة فلو سلمنا
ان جميع ما اوردوا خارج عن المقولات لم يكن ذلك موجبا ان لا يكون المقولات عشرا فقط الا ان يصح
ان لتلك الاشياء اجناسا خارج العشرة وبعد ذلك فان الاجوبة المشهورة عن هذه بعضها

يسلم ان هذه الاشياء خارجة عن العشرة ولا يتكلف نوعا اخر من الجواب وخصوصا ما كان منها يجرى مجرى
المبادى كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة فانهم يزعمون ان المبادى لا يدخل فى شىء من المقولات
وذلك لان هذه المبادى هى مبادى المقولات ومبادى المقولات لو دخلت فى المقولات لكانت وذا المبدا ح
مبادى لانفسها وبعضها لا يسلم خروج المبادى عن المقولات بل يجعل المبدا فى مقولة واحدة ويقول
ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد فى العدد والعدد كم وكذلك النقطة فى الخط والخط كم وكذلك يقولون فى
الاعدام وانها فى مقولات ملكاتها كالعمى من الكيف والسكون من مقولة ان ينفعل ان كانت الحركة من
مقولة ان ينفعل وشرذمة من المتخلفين يا[…]تون فيجعلون للشىء الواحد مقولات كثيرة فيقولون
مثلا ان النقطة من حيث هى طرف الخط من المضاف ومن حيث هى هيئة ما فهى من الكيف وان الشمال
من حيث هو جسم فهو من الجوهر ومن حيث هو متحرك فهو من مقولة ان ينفعل ومن حيث هو مختص باحد القطبين
فهو من الاين والتغذى من حيث هو تحريك فهو من مقولة يفعل ومن حيث هو للمتغذى فهو من المضاف
ومن حيث هو فى زمان مخصوص فهو من مقولة متى فعلينا ان نتامل ما يقوله طائفة من هولاء الذين
اقتصصنا اراءهم فنقول ان الذين يزعمون ان هذه المبادى مباد للمقولة باسرها فلا يكون من المقولة
يجازفون فى قولهم مجازفة مطلقة اما اولا فليست الوحدة مبدا للكمية باسرها بل هى مبدا النوع
منها وهو الكم المنفصل والنقطة ايضا ان كانت مبدا لها فليست مبدا للكمية باسرها بل المقدار على
انه سيتبين لك فى استقصائك للمعارف انه ليست حال النقطة كالوحدة فان الوحدة مبدا للعدد
على انها علة ومبدا على انها طرف وليست النقطة كذلك فانها ليست البتة علة للمقدار بل هى مبدا على
انها طرف وانما يظن ان النقطة علة للخط قوم متقاعدون عن الحقايق ازالتهم التمثيلات والتخيلات
التى يستعمل فى تفهيم النقطة عن الجادة ومع ذلك فانها لو كانتا مبداين لم يكن بنفس كونهما مبداين يوجب
ان لا يكونا غير النقطة والوحدة من الكم حتى كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل حينئذ اذ يقع على
النقطة والوحدة وكان يكونان مبداين علتين للمتصل والمنفصل كما هما الان ولم يكونا مبداين
بجميع مقولة الكم وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة فى مقولة الكم انهما مبدآن للكمية باسرها هذا مبدا الكم ح
انما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدا الجميع ما فى المقولة
ولو انه سلم هذا الظهر له ان الوحدة والنقطة ليستا بكميين من غير ان يحتاج الى اعتبار المبدئية وان
تشكك فى هذا متشكك فقد تشكك فى ذلك فكيف يقبل ان الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية الا
ان طريق الحق فى هذا هو ان ينظر فان كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة وكان المقول
مع ذلك ذاتيا وجزء الحد كل واحد من الوحدة والنقطة فالكمية جنس لهما كانا مبداين او لم يكونا فان كانا
مبداين لم يكونا حينئذ مبداين لجميع الكميات بل لما بعدهما وان كان لا يقال او يقال قولا غير ذاتى فليست
الكمية جنسا لهما فاذا فعلت هذا فانك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة وتجد رسم الجوهر

مقولا على الهيولى

مقولا على الهيولى والصورة وسياتيك رسم الكمية من بعد فاعتبر ما كلفناكه هناك واما رسم
الجوهر فقد مر لك انه الموجود لا فى موضوع وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا
فتجد الهيولى والصورة داخلتين فى مقولة الجوهر وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة وهو
الاجسام الطبيعية فلا يكون كون الشىء مبدا مانعا من ان يشارك ما هو له مبدا فى المقولة ولا كونه مبدا
موجب ذلك بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة ولو كانت النقطة يمتنع ان يشارك المقادير فى الجنس
الاعلى الذى هو الكم بسبب المبدئية لكان الخط ايضا يمتنع ان يشارك الجسم والسطح فى الجنس الاقرب
الذى هو المقدار وكذلك كانت العشرة يمتنع ان يشارك المائة فى الجنس الاقرب الذى هو العدد فان
العشرة من المائة كالوحدة من العشرة نعم هيهنا شك واحد فى حله قانون مفيد يعرفك من احوال المقولة واحوال البطلان لنقطة من فى من احوال المقولة زائد لك
ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ما يحتاج اليه ضرورة وهو ان لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود ليس
بجنس لان وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتاخر واختلاف فيجب ان لا يكون ايضا الجوهر جنسا
للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم فليس قول الجوهر عليها
بالسوية بل هو بتقدم وتاخر وقد يعرض هذا التشكيك ايضا فى غير ذلك فانه قد يعرض بسبب
ان بعض الكميات قبل بعض كالخط فانه قبل السطح والثلاثية فانها قبل الرباعية وكذلك
عسى ان يكون الامر فى انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولى
والصورة فى جنس الجسم هو حال مبدائيه اولا مبدئيه بالقصد الاول بل قول الجنس عليهما وعليه
الجوهر بغير السوية فنقول ان التقدم والتاخر فى جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلو اما ان
يكونان فى المفهوم لهما من ذلك المعنى او تلك المقولة او فى مفهوم اخر اما الذى فى المفهوم من ذلك المعنى ان يكون ح
فمثاله تقدم الجوهر على العرض فى المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود اذا قيل لهما موجودان فان الوجود
للجوهر قبله للعرض وهو اعنى الجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود المتقدين ح
واما الثانى فمثل تقدم الانسان الذى هو الاب على الانسان الذى هو الابن وهما تحت نوع
الانسان معا فان الاب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان هو داخلا فى معنى الانسانية
ولا الوجود داخلا فيها فاما حد الانسان فانه من حيث حد الانسان فهو لهما بالسواء وان كان
وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان والاخر بعد لا فى انها انسانية بل فى انها موجودة واما بحسب
النظر فى الانسانية فليس احدهما فى انه انسان قبل الاخر فى انه انسان وعلة له لست اقول
فى انه موجود انسانا وبالجملة فلا شىء جعل زيدا الذى هو ابن عمرو انسانا فانه لماهيته انسان وان ان ح
فانه مستحيل ان لا يكون زيد انسانا ولذلك لا علة له فى انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس
بمستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك له علة فى انه موجود وكذلك البياض ليس الا لذاته موجودا هو لون لكنه ليس لذاته ح
ومن حق الجنس ان يقال على انواعه بالسوية فيشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه واما ان اختلفت

مفهوم م

بالتقدم والتاخر في مفهوم اخر غيره فليس ذلك بممتنع ولا مانع ان يتشابه الشركة في الجنس فيكون الجنس
جنسا ولذلك لا يجب ان يباين الابن في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان الاب اقدم منه بالعلية او
الزمان وليست انسانية اقدم من انسانية في انها انسانية وعلة لها وكذلك الحال في نسبة الهيولى
والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا لعلة
من العلل ولا السبب من الاسباب ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى الاسباب
في وجوده ولا جوهرية شيء في انها جوهرية يكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة
جوهرا لست اقول جوهرا موجودا ولا الثلاثية ايضا في انها عدد يكون علة لكون الرباعية عددا لست
اقول كونها عددا موجودا بل كل واحد من المتالين علة لما بعده في الوجود فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء
وان لم يكن لماهيته له اولا وسببه للاخر ثانيا فيكون تلك ماهية انسانية لان هذه ماهية انسانية
كما يصح ان يكون العرض موجودا لان الجوهر موجود ولذلك امتنع ان يكون الموجود جنسا اذ كان معناه
يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة احق بان يكون موجودة لا في موضوع
من الجسم ولا شك في ذلك وان كانا احق بالوجود منه واشد فيه فقد تبين اذا ان تقدم الثلثة على
الاربعة انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد وليس ذلك في معنى العدد وكذلك تقدم الهيولى والصورة
على المركب هو في الوجود وهو غير معنى الجوهرية في معنى المقولة اذا انما يتقدم الانواع ويتاخر عنها لا لنفسه
بل لمعنى يضاف اليه فيه التقديم والتاخير وهو الوجود فهذا اصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم انواع
المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم اصناف الموجود وما يجري مجراه
بعضها على بعض الذي يمنع كون الوجود او ما يجري مجراه مقولة لها وقد علمت من تحصيل ما سلف
لك ذكره واتضح لك ان الوحدة والنقطة ليستا في الكم وان المادة والصورة ليستا في الجوهر واما قولهم
ان الوحدة في العدد والعدد من الكم فالوحدة من الكم فهو قول المجاز فبين ايضا فليس كل شيء يوجد في نوع
مقولة فهو منها والا فالاعراض كلها جواهر اذ هي موجودة في انواع الجواهر بل لو كانت الوحدة
موجودة في العدد وجود النوع في الجنس ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب ان يكون الوحدة
من مقولة الكم فاما اذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد ثم حمل على العدد شيء فليس يجب ولو كان ما قالوه واجبا ح
ان يحمل عليها فليس ما قالوه واجبا لكان بالحرى ان يحكم ان الانسان انسانا ورجل البقرة بقرة او حيوانا
واما المبحوث عنه من حال العدم فينكشف اذا عرف ان العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم
الذي ليس بضد فاما الاعدام التي يعني بها الاضداد فان الاضداد قد يسمى اعداما كما ستعرفه فهي
يشارك في المقولة فاما الاعدام الحقيقية فانها ليست ذواتا بل اعدام ذوات والمقولات هي
مقولات ذوات وامور وجودية والاعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة وانما وجودها في
موضوعها وجود بالعرض كما تبين فانه دخلت في مقولة دخلت بالعرض والدخول في المقولة بالعرض

ليس دخول

ليس دخول النوع في المقولة لان النوع يدخل في جنسه بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء
وقوع الجنس لم يكن جنسا له واذا لم يكن جنسا لم يكن مقولة بالقياس اليه حتى يشمله شمول المقولة لما
تحتها من الانواع فالاعدام لا يدخل في هذه المقولات واما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التعدي فينبغي
ان يعلم اولا ان ظنون هؤلاء المتخلفين بان الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة وذلك
ان لكل شيء ماهية وذاتا واحدة وان كانت له عرض شتى ويستحيل ان يكون الماهية والذات
الواحدة من حيث هي تلك الذات والماهية تدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان
تقومت في ذاتها بانها جوهر امتنع ان يتقوم بانها ليست بجوهر فان دخلت في مقولة بذاتها و
دخلت في اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء
وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة يشمله وقد يغلط في
هذا الباب بشيء واحد وهو ما للقائل ان يقول ان للجسم بما هو جسم حقيقة ذات وبما هو ابيض حقيقة ذات
لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم فانه كان الجسم جزءا منه وكان معنى الابيض انه جسم ابيض او منها خ
كان لازما لجزء منه انه كان الابيض ليس جسما ابيض بل شيئا هو ابيض لكن يلزم ان يكون ذلك
الشيء جسما فيجوز ان يكون لهذا الذي هو جزء او لازم مقولة يقال على ذاته واما الابيض فهو شيء
غيره وان قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته وليست المقارنة بموجبة ان لا يتغاير الذوات
فيجب اذا ان يكون للابيض بما هو ابيض مقولة تخصه ذاتية له وهذا الشك ينحل من وجوه ثلثة
احدها انه يجب ان يعلم انه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية يصلح ان
يجعل مستحقة للوقوع في جنس مفردا ويخص له جنسا مفردا فاذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب
اليه المتشكك ومما يتضح به ان هذا غير مسلم فهو من وجهين احدهما انه لو كان هذا حقا لكان الانسان مع
البياض بل الانسان مع الفلاحة سيصير ذاتا متحدة وهي كاتبة وتجب لها ان يكون نوعا يجب له
ان يصير الانسان جنسا والثاني انه لو كان هذا حقا لكان يكون الجوهر ماخوذا مع كل مقولة مقولة
يحدث على حدة غير المقولات الاخرى اذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطي
فان ذلك ما كان يكون كيفية ولا يحد بحدها وان كان يكون مكيفا ولا كمية ولا يحد بحدها وان
كان يكون ذا كم فان الذات اذا حصلت بالفعل فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ولا جنسية
مخصوصة لان ماهيتها الذاتية يكون واحدة مستقرة ولا يصير لها ماهيات اخرى بالنسب والاضافات
العرضية واما الوجه الثاني من الاوجه الثلثة الاول فهو انا ان وضعنا المجموع جوهرا وكيفية فيستحيل
ان يكون واقعا في مقولة فليس بصحيح ما قالوه من ان الابيض من حيث هو ذو بياض فهو من مقولة
الكيف فانه الكيف ان عني به ذو كيف فليس البياض في هذه المقولة وذلك لانها كيفية لا ذات
كيفية وان عني بها الكيفية فليس المكيف بالبياض وهو الابيض داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل

في المقولة اذ لا يحد المكيف الابيض لحدود بالكيفية والبياض واما الثالث فان المكيف وان كان له
من حيث هو مكيف حقيقة وحدانية فلا يحتاج الا ان يقع في غير مقولة الجوهر فان الشيء الذي هو المكيف قابل
لرسم الجوهر اذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ان كان يصلح لها اتحاد حقيقي فانها من حيث هي واحدة جوهر
لا في موضوع وليس يمنع كون الجسم الذي هو جزء الجملة من مقولة الجوهر او موجودا لا في موضوع ان يكون
المجموع كذلك ولا يوجب ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل كذلك فلا يمتنع ان يكون جزء الشيء يدخل
في المقولة التي يدخل فيها الشيء وكيف ومن المشهور ان اجزاء الجواهر جواهر ومن المتيقن ان الخمسة جزء
العشرة وهي من العدد كالعشرة والخمسة جزء الستة وليست الستة عددا ولا يجب ذلك ايضا ضرورة فان
الجزء الثاني من الستة اعني الواحد ليس بعدد وكذلك ان كانت الجسمية لازمة للابيض فليس يمنع ترك
الالتفات اليها ان يحمل جنسها على المجموع حمل مقوم غير لازم فيكون الابيض وهو شيء ذو بياض مقوما
له انه موجود لا محالة لا في موضوع لكن لقائل ان يقول ان هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لماهيته
لانا لا نمنع ان يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر بل هو عرض وان يكون العرض قد يعرض للعرض
وقد اتفقنا فيما سلف على ان ما كان كذلك فهو غير مقوم بل ربما كان لازما واذا كان ما نحن في ذكره ليس
مقوما للشيء بل هو لازم لماهيته لم يكن جنسا له فلا يكون الجوهرية جنسا للشيء ذي البياض كما لم يكن
الجسم فان قال قائل هذا وقال الحق فالمعتمد في جوابه انه ليس يجب ان يكون لكل شيء جنس ومقول
بل ما يكون له وجود متحد نوعي ويشاركه في بعض ذاتياته شيء اخر واذا شئت ان تعلم ان كون الشيء
ذا بياض ليس يؤدي الى اتحاد فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل
فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان فيتحد الشيء انما يحصل شيئا بان يصير جسما او كيفية
او شيئا اخر فحينئذ يلزمه او يعرض له انه ذو بياض ولولا انضياف الجسمية اليه لما يحصل لكن
لقائل ان يقول ان العشرة ايضا انما يحصل عشرة بانضياف خمسة الى خمسة وليس ذلك اتحادا
حقيقيا ومع ذلك يجعله نوعا ويكون الخمسة قد يقوم العشرة فنقول ان كلامنا في اجتماع
ما يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل وبالجملة في جميع المحمولات حتى يتحد طبعه وليست الخمسة بجنس
للعشرة ولا الاخرى بفصل لها ولا حصول العشرة هو بان يجمع هذا الجمع وان كان يلزمه هذا
الجمع ولا العشرة خمستان بل العشرة عشرة واحدة ~~وانما العشرة عشرة واحدة~~ وانما العشرة
عشرة واحدة لا بالالتفات الى هذه التفاريق بل من جهة اخرى وسنعلم هذا بالحقيقة في صناعة
اخرى وانما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض وحكمنا انه لا يوجب الوحدة
الحقيقية فيه ولذلك نقول ان الخمسة والخمسة لا يوجبان الوحدة بل هناك اعتبار اخر يعرفه ارباب
صناعة اشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة بل نقول ان الحيوان والناطق من حيث
هذا عام وذلك مميز فليس يوجب اجتماعهما اتحادا بل انما يوجبه شرط زايد على ذلك الاجتماع ومجانب

ان يقال

ان يقال في هذا الموضع ان كل واحد من مقولات الاعراض قد يقال مفردا كالكمية ويقال مؤتلفا وتأليفه على
وجهين احدهما مع الجوهر كتأليف جوهر ولون او جوهر ومقدار والاخر مطلقا غير معين الموضوع وهو المفهوم
من الاسماء المشتقة كقولنا ابيض فان المفهوم شيء ذو بياض لا ندري انه جوهر ام عرض اي من اللفظ بل يلزم
ذلك من المعنى لزوما وكذلك ذو ذراعين والجنس بالحقيقة هو الاول وسيقال في هذا زيادة قول من بعد **فصل**
في تعريف حال عدد المقولات قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه
المقولات وانه ان لم يكن حصرها في عدد اقل فليس يمكن بسطها الى عدد اكثر وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين
واما ارى في وجوه الوفاق فان السبيل في تصحيح ذلك يحوج الى انحاء ثلثة من النظر احدها ان يبين ان لا
واحد من هذه المقولات الا ويقال على ما تحته قول الجنس وهذا يحوج الى ان يبين ان حملها على ما تحتها
ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتاخر فيكون على سبيل
التشكيك ولا ايضا على سبيل قول اللازم التي يقال على ما تحتها بالتسوية من غير اختلاف ولكن لا يكون من
المقومات بل يكون من اللوازم او الامور الاضافية التي لا يتقوم بها ماهية شيء فاذا بينوا ان حمل
المقولة على ما جعلوه انواعا لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه
المستثناة كان كل واحد منها جنسا بالحقيقة لما جعل نوعا له ولم يكن نسبة واحد منها الى ما جعل نوعا
له نسبة العرض الى التسعة او نسبة الموجود الى العشرة او نسبة النسبة الى عدة منها كالاين ومتى والجدة
والفعل والانفعال فانه ان كانت الكيفية مثلا ليست يقع على الاشياء المجعولة انواعا لها على شرايط
وقوع الجنس ولكنها تقع عليها على سبيل اللوازم وان كانت بمعنى واحد لم يكن جنسا لما تحتها بل ان كان
حمل ما تحتها على ما هو اخص مما تحتها حمل مقوم صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الاعلى وكان مثلا
الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات والجنس الاخر مثلا الملكات والحالات
فكانت الكيفية مقولة على هذه لا على سبيل قول الجنس بل على سبيل اللوازم كان عدد الاجناس التي
هي بالحقيقة اجناس عالية فوق العدد المذكور وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به احد
ممن سلف والوجه الثاني ان يبين ان الاجناس خارجا عن هذه المذكورة بقسمة الموجود الى ان ينتهي القسمة
المحصلة الى هذه وان سومح في امر التقويم للذات وهو ايضا ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيق وسنورد
ما قالوا من بعد واما ان يبينوا بوجه اخر غير القسمة بيانا انه يستحيل ان يكون جنس غير هذه الاجناس
ان كان الى مثل ذلك سبيل وما عندي انهم عملوا شيئا يعتد به في ذلك ونبتدي الان فنذكر واحدا
من انحاء القسمة المشهورة فيه ليتأمل حاله ثم نتكلف قسمة تقرب الى هذا الغرض السبيل من غير ان
تضمن موافاة الحقيقة بما فيه فاما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات
لا شك فيه فاذا قسمنا التسعة التي هي الاعراض الى التسعة تمت المقولات عشرة فقال ان العرض
اما ان يكون مستقرا في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ولا محتاج الى نسبة الى ذلك الخارج

وهو اقسام ثلثة كمية وكيفية ووضع واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا يكون له فيه حاجة
الى امر ينبعث من نفسه بل بكيفية وجود امر خارج يستند اليه وهو اقسام ثلثة الاين ومتى وله واما ان
يكون هناك امر انما يتم بينه وبين شيء من خارج وليس من خارج فقط وهو اقسام ثلثة المضاف والفعل
والانفعال ثم احكم امر هذه الثلاثية ونوه بذكرها جاريا على العادة التي جرت من استعمال الخطابة في بعض
مسائل الفلسفة حيث يقولون في تقريظ الثلاثية ان الثلاثية عدد تام ولذلك لا يقال كل وجميع الا
للثلثة والتسابيح مثلثة والحركات ثلث والاقطار ثلثة وما اشبه ذلك فهذا ما قالوه وقد علمت
ان هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب ولكنه يمكن ان يدعم هذا الماخذ ويوكد قليلا بان يقال ان
كل عرض فلا يخلو اما ان يحوج تصوره الى تصور شيء خارج عن الموضوع او لا يحوج الى ذلك والذي
لا يحوج الى ذلك على اقسام ثلثة اما ان يكون وان لم يحوج الى ذلك فقد يحوج الى وقوع نسبة في
اشياء هي فيه وليست خارجة عنه واما انه لا يحوج الى ذلك البتة فان كان محوجا فهذه الحاجة تجعل
الموضوع منقسما بوجه ما حتى يكون له اجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة في النسبة وذلك
هو مقولة الوضع اذ هو نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض ان كل واحد منها اين هو من الكل
فان هذه هي الاختلافات التي يعرض لها بالذات من حيث هي اجزاء منقسم والذي يكون باعراض
اخرى كالوان وروايح فانها لا يكون الا بعد ذلك ويكون بعد النسبة القائمة الى اصلة بينها بانحاء
اجزاء قد قسم بها الشيء به يكون ذلك الاختلاف نغيره يصير بها كل واحد مخالفا للاخر في — للكل و
ماهية خ — عارض ولا يصير للكل بها هيئة واحدة يعتد بها وليس غرضنا الان في حال يكون بحسب نسب
الاجزاء بعضها الى بعض في امر ما يكون ذلك حالا واحدة للكل فيشبه ان يكون هذا هو الوضع
للكل والاضافة للاجزاء واما اذا لم يكن تصور ذلك محوجا الى نسبة تقع فيها فاما ان يكون
امر الذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته ان يمكن عده بواحد يفرض فيه عدا متصلا او منفصلا وهذا
هو الكمية واما ان لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة في الجسم لا يحوج تصورها الى ان يجعل للجسم نسبة
الى شيء بقوة او فعل البتة حتى يصح تصوره فهذا يسمى كيفية فاما الوضع فيوجب نسبة ما لاجزاء ما
للجسم بالقوة او الفعل بعضها الى بعض واما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل الى جزء او اجزاء بالقوة و
يشتركان اعني الوضع والكمية في انهما يشيران الى القسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها فكل
هيئة لا يوجب قسمة بوجه من الوجوه في تصوره ولا يوجب في ذلك نسبة الى الخارج فهو كيفية فبين
اذا ان هذا القسم على وجوه ثلثة واما الذي يوجب نسبة الى الخارج فاما ان يوجب نسبة تجعل الماهية معقولة
بالقياس الى المنسوب اليه و يكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة وهذا هو الاضافة واما
يكون خ — ان يكون النسبة لا يوجب ذلك فحينئذ اما ان يكون الى الجواهر او الى الاعراض واما الجواهر فانها
لانفسها لا يستحق ان يجعل لها او اليها نسبة بل انما يستحق لامور واحوال فيها تحقق بها فاذا

المعتبر

المعتبر ما يكون الى اعراض فتلك الاعراض اما ان يكون من اعراض النسبة او من غير اعراض النسبة واما
النسبة الى اعراض هي نسبة فهي من الامور التي يتسلسل الى غير النهاية ومع ذلك فان النسبة الى النسبة
يؤدي في آخرها الى نسبة الى الشيء الاخير الذي اليه النسبة وتستقر عند اول غير منسوب والا ذهب
الى غير النهاية فتكون النسبة الحقيقية الاخيرة انما هي الى الاعراض التي لا نسبة فيها فتكون اما الى الكمية
واما الى الكيفية واما الى الوضع والاشياء لا ينسب الى الكميات كيف اتفق بل يجب ان ينسب اليها ان
ينسب الى الكمية بجعل جوهر اذ الكم مقدار الجوهر اخر وانما يقدره بمقدار ذاته او بمقدار حاله ولا يكون لحال
من احوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم بل يجب ان يكون مثله مقدار الغير قار فيكون لحالة
غير قارة وكل حالة غير قارة تسمى حركة فيكون اذا هذه النسبة اما بمقدار يصير لوجوده في جسم
جسم اخر بحال وهو ان يكون يحويه او يحتوي فيه وهذا هو الحاوي او بمقدار الحال على ما وصفنا وهذا
هو الزمان فاذا النسبة الى الكم لا يخلو اما ان يكون بنسبة الى الحاوي او الى الزمان والنسبة الى
الحاوي ابدا اما ان يكون نسبة الى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الاين وهو اما نسبة الى مكان
اول او مكان ثان واما نسبة الى حاو لازم عند النقلة وهذا كما يذهب اليه بعض المحصلين مقولة الجدة
فكان ليس ان انواع المقولات التي ينبعث من النسبة الى الكم اما اين واما متى واما الجدة واما النسبة
الى الكيفية فينبغي ان يعلم انه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا الى جوهر بل كيفية تكون في هذا في ذلك
او من ذلك في هذا فاذا كانت الكيفية في احد الجوهرين من الاخر فحال الذي تكون فيه الكيفية من حيث هي
هو مقولة ان ينفعل وحال الذي تكون منه الكيفية في هذين هو مقولة ان يفعل فهذا ضرب من
التقريب متكلف لا اضمن صحته ومحاويته لامتحان القانون الا انه اقرب ما حضرني في هذا الوقت
ويمكن ان تروم فيه وجوه اخرى وتتكلف ولو رايت في ذلك فائدة او حجة حقيقية لتوخيت ان
اقسم قسمة غير هذه يكون اقرب منها ولكن القريب والاقرب اذا لم يبلغا الحق نفسه فهما
بعيدان فهذا القدر يكفينا في تعرف احوال هذه العشرة فهذه الاحوال العشرة ومعانيها هي التي
تكون اجزاء لما يؤلف وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفا بحسب استعمال
اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن وتابط شرا وامثال هذه الالفاظ وان كانت مؤلفة بحسب اللغة
فانها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطق اذ كان لا يراد ان يدل باجزائها حيث جعلت القابا
واسماء شخصية على معنى اصلا وان كان قد يتفق ان يدل بها على معنى في موضوع اخر وربما كان اللفظ بحسب
اللغة غير مؤلف وهو بحسب نظر المنطق مؤلف كقول القائل اعيش وتعيش فان همزة اعيش
وتاء تعيش يدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد واما يعيش بالياء فليس في اعداد المؤلفات
لان الياء فيه تدل على نسبة الى موضوع غايب فقط فليس فيه الا مجرد الدلالة التي للكلمة اعني الدلالة على
موضوع غير معين واما حيث تقول تعيش واعيش بالهمزة والتاء فهناك تعيين للموضوع

وذلك زيادة دلالة على ما للكلية وسيتضح القول في هذا بعد وهذه العشرة هي التي منها يوخذ اجزاء
الالفاظ المؤلفة التي يسمى اقوالا وبعض ما يؤتلف من معاني هذه يكون قضية وخبرا وهو الذي يصلح
ان يصدق او ان يكذب كقولنا الانسان حيوان وبعض ذلك ليس قضية وخبرا وهو الذي لا يصلح
لذلك كقولنا زيد الكاتب وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم وهو ان يكون الالفاظ التي تتالف
يأتي بعضها اثر بعض على سبيل زيادة تعريف او تخصيص للمعنى المتقدم على انه هو وهو الذي يصلح
فيه استعمال الذي نحو قولك الحيوان الناطق المايت فان ذلك كقولنا الحيوان الذي هو الناطق الذي
هو المايت وكالتركيب الذي في الدعاء والمسئلة والامر والنهي والنداء واشياء اخرى قد عدت
في مواضع اخرى فاما الالفاظ المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ولا معانيها او احادها في
النفس يكون صدقا ولا كذبا للصدق والكذب الذي في المعاني بل اذا الفت هذه الالفاظ على وجه من التاليف
مخصوص دلت على معنى صادق او معنى كاذب ومعانيها اذا الفت في الذهن ان طابقت الوجود كانت
صادقة او كاذبة ان لم تطابقه ثم هذه وان لم تكن صادقة ولا كاذبة فهي اجزاء الصادقة والكاذبة
تمت المقالة الثانية **المقالة الثالثة** وهي اربعة فصول **فصل في الجواهر الاول والثانية والثالثة
وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية** فلنتكلم الان في مقولة الجوهر فزعم قوم ان لفظة
الجوهر ان اريد اطلاقها على الاجسام وحدها امكن ان يقال على التواطي والقول الجنسي واما على معنى اعم
من الجسم فانما يقع بالاتفاق او التشكيك وقوع الموجود وذلك لان الهيولى والصورة اقدم في معنى
الجوهرية من المركب والمفارق الذي هو سبب وجودهما وقوام احدهما بالاخر هو اقدم من جميع ذلك وان
المبادي لا يقع مع ذوات المبادي في مقولة واحدة ومع ذلك فقد اعترفوا بان كونها موجودة لا في
موضوع امر مشترك فيه جميعها وان كان الموجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض وقالوا ان الوجود اذا
كان يقال على هذه بالتقدم والتاخر فلحوق لا في موضوع به من بعد وهو معنى سلبي ليس يجعل الوجود فيها
على مرتبة واحدة فنقول اولا ان من هذه الجهات لا يلزم ان لا يكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو
غير جسم اما حال التقدم والتاخر وحال مشاركة المبادي لذوات المبادي في الجنس وغير مشاركتها فامر
قد سلف لك منا بيانه ومع ذلك فان الاجسام ايضا التي لا يشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم
ليست سواء في المرتبة بل بعض الاجسام اقدم من بعض واما حديث الموجود لما اخذ في رسم الجوهر وانه
لا محالة واقع على بعضها قبل بعض فهو شك وحقه ان يحل فنقول ان قولنا ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع
لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود لما نوضحه عن قريب ولو كان كذلك لاستحال
ان يجعل الكليات جواهر وذلك لانها لا وجود لها في الاعيان البتة وانما وجودها في النفس كوجود
شيء في موضوع ولو عنى بالموجود ذلك وهو الموجود في الاعيان لكان الامر بالحقيقة على ما يذهبون
اليه وكان بعضها قبل بعض بل يعنون بالموجود لا في الموضوع المعنى والماهية التي تلزمها في الاعيان

اذا وجدت

اذا وجدت ان يكون وجودها لا في موضوع مثل ما يقال ضاحك اي من شانه عند التعجب ان يضحك
واذا شئت ان يظهر لك الفرق بين الامرين وان احدهما معنى الجوهر والاخر ليس كذلك فتامل
شخصا ما كزيد اذا غاب عنك او نوعا ما من الجواهر مع امكان انصرامه من العالم لو كان عندك ان انصرامه
ممكنا او نوعا مما يشك في وجوده فانك تعلم انه ماهية اذا كانت موجودة في الاعيان كانت لا في
موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول لحقيقته كما تعلم انه جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان
بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوما بعد فان الوجود بالفعل في الاعيان لا في موضوع ليس مقوما
لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر بل هو امر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق لماهية الاشياء كما علمت فليس
هذا جنسا بل الاول ولذلك اذا كان شيء ماهيته هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس
ولا يشارك الجواهر بمعنى انها اشيا ومعاني انما يلحقها الوجود اذا لحق بهذه الصفة بل لا يوجد امر مقوم لذلك
الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة فان ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرض لهذه كالوجود الحاصل كيف
كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك فانه ليس هناك ماهية
غير الوجود يلحقها الوجود فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع وعرفت كون الجوهر
بهذه الصفة امر لا تقدم فيه ولا تاخر وان كان حصول الوجود الذي هذا الاعتبار مقيس اليه واقعا بتقدم
وتاخر كما ان المعنى الذي يقال به الانسان ناطق لا تقدم فيه ولا تاخر ولا اشتداد ولا ضعف واما التحيز
بالفعل الذي يلحق ذلك والذي الفصل قوة اولى عليه وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف اما الدليل على
ان حقيقة الجوهرية التي اوضحناها لا تقدم فيه ولا تاخر انك لا يمكنك ان تقول ان كون الصورة في
نفسها ماهية اذا وجدت في الاعيان لم يحتج الى موضوع ولم يوجد فيه هو قبل كون المركب كذلك
او ان هذه الحقيقة في المركب في انها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة كما
تقول ان وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجود المركب اذ وجودها قبل
وجودها ووجوده متعلق بوجودها وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذا هذا غير موجب
ان لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا شكوك خاصية يجب ان نترك للكتاب
اللواحق بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي منها يركب الجوهر اعني المادة
والصورة والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بري مفارق واما ان يكون داخلا
في تقويمه والداخل في تقويمه اما دخول الخشب في وجود الكرسي ويسمى مادة واما دخول شكل الكرسي
في الكرسي ويسمى صورة والمادة هي ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة
والصورة ما انما يصير المركب هو ما هو بالفعل بحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد كليا واما ان
يوجد جزئيا وان كان الجوهر انما هو جوهر كما قدمناه لك بماهيته التي تلزمها وجود في الاعيان او في
الاوهام ليس من حيث هو موجود في الاعيان والا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككا لا

متواطئاً كما قال الاوائل انما يعني بالجوهر الشيء الذي حق وجود الماهية الخاصية له في الاعيان ان يكون لا
في موضوع وجب ان يكون هذه الماهية كالانسان مثلا الحقيقة جوهرا فالانسان انما هو جوهر
لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان بخواص الوجود واذا كان جوهرا لانه انسان فما لحقه من اللواحق
الغير مثل الشخصية والعموم وايضا مثل الحصول في الاعيان او التقرر في الذهن فهي امور تلحق
جوهرا ولواحق الجوهر لوازم والعوارض لا يبطل معها جوهرية فيبطل ذاته فيكون قد لحقت غير الجوهر
اذ الجوهر قد بطلت ذاته فاذا الاشخاص في الاعيان جواهر والمعقول الكلي ايضا جوهر اذ صح عليه
انه ماهية حقها في الوجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول
الجوهر ربما شكك في امره فظن انه علم وعرض بل كونه علما امر عرض لماهيته وهو العرض واما ماهيته
فماهية الجوهر فهو المشارك للجوهر بماهيته جوهر وكذلك فان حد النوع من حيث هو طبيعة
وحد الجنس ايضا من حيث هو طبيعة محمولان على الاشخاص التي لا يشك فيها انها جواهر فما شاركهما في
حدهما فهو جوهر ولو كانت انما هي جواهر لانها موجودة في الاعيان مكتنفة بالاعراض لكانت جوهريتها
الامور عارضة لماهيتها اذ صح ان الوجود عارض عارض في هذه الماهيات ولكانت العوارض
تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرا فيكون شيء عرض له ان كان جوهرا فيكون الجوهرية عارضة لشيء
واذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها فصل في الجواهر الاول والثاني والثالث
لكن الجواهر الاول هي الشخصيات والاول في الامور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على
وجهين فانه اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه كما ان الجوهر اول في الوجود بالقياس الى العرض
واما ان لا يكون في ذلك المعنى اولا ولا اخيرا ولكن يكون اولا بوجه اخر ومعنى اخر فالجواهر الشخصية
ليست اولا في حقيقة الجوهرية وان كانت اولى وفرق بين الاول والاولى فليس كل ما هو
اولى بشيء فهو قبل به بل قد يكون اولى به اذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له اكثر مما
لغيره او اقدم له في الوجود مما لغيره والجزئيات ليست اول في حقيقة الجوهرية اذ تلك الحقيقة
للماهية التي لها ولا يخالف فيها غيرها ولكن الجواهر الشخصية اولى بالجوهرية لانها اول من جهة
الوجود ومن جهة تقرر الامر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع
ومن جهة الكمال والفضيلة ايضا ومن جهة السبق الى التسمية اما من جهة الوجود فان الجواهر الكلية
من حيث هي كلية بالفعل فهي اما معقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل او معتبر لها نسبة اليها
ووجودها ذلك ان تكون معقولة بوجه ما على موضوعات فلا بد لها من الموضوعات وليس يحتاج
الشخص في ان يكون شخصا اي غير مقول معناه قولا وجوديا ووهميا على كثيرة الى ان يكون
شيء اخر معقولة عليه وعلى غيره والا لكان من شرطه تقرر وجود كل شخص ان يكون معه غيره واذ
كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكلي فان سأل سائل وقال

هامش: ما بين العلامتين ليس في نسخة بخط حسن فاضل والنسخة كاشيع [؟]

الى خ

ان الكلي كما

ان الكلي كما انما هو كلي بالقياس الى الجزئي كذلك الجزئي انما هو جزئي بالقياس الى الكلي ان ماهية الجزئي من حيث
هي ماهية لا يتعلق بالكلي بل من حيث هو جزئي كذلك ماهية الكلي من حيث هي ماهية لا يتعلق بالجزئي بل
من حيث هو كلي فالجواب عن ذلك انه ليس كلامنا ههنا في الكلي والجزئي من حيث هما متضايفان بل يعني
بالكلي ما هو مقول على كثيرين وبالجزئي ما ليس مقولا على كثيرين بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو وهذا المعنى
لا يتعلق بالكلي ولسنا ننظر في زيد وعمرو من حيث هو جزئي كلية بل من حيث هو شخص مفرد الذي يقابل
الكلي مقابلة غير مقابلة المضاف وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلي فان قال قائل ان الشخص بعينه لا يتعلق
وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يتعلق بالشخص بعينه فنقول ولسنا ايضا نعني شخصا
بعينه بل نقول ان الطبيعة الشخصية على الاطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية من
حيث هي كلية حتى لا بد من ان يكون شركة واما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة فان قيل
ان طبيعة الانسان اقدم من طبيعة زيد فنقول انا لم نأخذ ماهية الجوهر من حيث هي ماهية بل اخذناها
من حيث هي ماهية كلية ثم حكمنا هذا الحكم فهذا نحو تقدم الوجود فان قيل انكم اخذتم احدهما من حيث
هو مضاف واخذتم الاخر من حيث ليس بمضاف فنقول ليس لاحد ان يحكم علينا فيما نأخذه
اي نأخذ شيئا ثم يقضي عليه بحكم انما يصدق عليه عند ذلك الاخذ بل المأخوذ اي اخذ شيئا اذا حكمنا
عليه يكاد فحينئذ له ان ينازع وبعد ذلك الفائدة في ذلك هي ان المنطقي انما ينظر في هذه الاشياء
من حيث هي كلية مقولة فاذا قايسها بالدرجات قايسها من حيث هي موجودة فيجب ان نأخذ
المقيس كليا ضرورة والمقيس اليه من خارج مفردا كما هو في الوجود فهذا نحو واما نحو تقدمه بحسب استقرار
الامر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر فهو ان الجوهرية هي الماهية التي من شأنها اذا وجدت ان لا تحتاج
الى موضوع والجوهر الاول قد حصل لها هذا الامر الذي قيست اليه الماهية والجواهر الكلية لم يحصل
لها واما حديث الكمال والفضيلة فقد قال قوم انها اذا كانت موضوعات واصولا لغيرها
والموضوع والاصل افضل فهي افضل فهذا كلام خرافي انه غير بين فيه ان الاصل والموضوع يجب
ان يكون افضل بل ربما كان ذو الاصل الذي له الاصل وزيادة فضيلة افضل من الاصل والكل
ولهذا ما كان كل شيء افضل من الهيولى ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي ان القصد في الطبيعة
متوجه الى ان يوجد هذه الاشخاص والاحوال والافعال التي يجب ان تحصل فانما يحصل منها
ولها واما حديث السبق الى التسمية فلان اول شيء عرف انه موجود لا في موضوع فهي الاشخاص
الجزئية وبالحري ان يكون سابقة للاشياء كلها اذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل على
موضوعات للاعراض على سبيل في فكان كل شيء وجوده اما بان يكون مقولا عليها او موجودا فيها
وهذه الجواهر الكلية فانها وان كانت ثانية فان لها فيما بينها تفاوتا فالنوع منها اولى بالجوهرية
من الجنس وذلك لانه اشد مشاركة للجواهر الاول في ماهياتها لانه يدل عليها دلالة اكثر من

هامش: وكما ان

هامش: ط كما يج

ولالة الجنس لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا تاما من جوابك عنه بانه حيوان فهناك

لايكون قد وفيت الماهية بل يكون للسائل الى معاودة البحث سبيل فكل ما هو اشد مشاركة للاول

من حيث هو اول فهو اقرب اليه من حيث هو يتقدم به ويتاخر فهو اولى بالجوهرية وعلى ان حال الجنس

من حيث هو كلي من النوع الذي دونه كحال النوع من الشخص الذي دونه وكان الشخص انما صار متقدما على النوع

لانه موضوع للجنس والنوع فكذلك حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص ايضا موضوع للاعراض الكلية فيوجد

فيه فان الانسان موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وذي الرجلين والغراب للاسود فقياس النوع الى

الجنس والى سائر الامور بعد الشخصيات كقياس الشخص الى النوع وسائر الامور ولكن لقائل ان يقول

ان الحال الذي اوردتموه في الشك الذي ذكر فيه ان الكلي كما انه متعلق بالجزئي كذلك الجزئي متعلق

بالكلي بان قلتم ان الشخص غير الجزئي المضاف الى الكلي من حيث المعنى فهو حل لا يفيد اذا اورد مثل ذلك

الشك في النوع فان النوع ليس كالشخص بل انما هو مقول بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا

بالقياس الى الجنس اللهم الا ان يعنوا بالنوع النوع السافل الذي نوعيته بالقياس الى الاشخاص ثم

يكون كلامكم مختصا بالمقايسة بين النوع الاخير واجناسه لا يتناول المقايسة التي بين نوع متوسط

وجنس اعلى منه فيكون بيانا غير مستوعب ولا موضوعا حيث يكون وصفه اوليا فانكم لا محالة

تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس فوقه هذه النسبة فنقول انا لسنا ننظر في

الانسان ايضا من حيث هو نوع مقول بالقياس الى الجنس بل نظرنا الاول كان في المقايسة بين الكلي

وما ليس بكلي ويشارك الكلي في الماهية والكلي يقال عليه ونظرنا الان انما هو في ان الكلي الذي

هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلي المشارك له الاخص

منه الذي ليس بجنس فنجد تلك الحال والانسان الكلي ليس يحتاج في ان يكون انسانا كليا الى ان فحجه عام

يكون فوقه شيء هو نوعه بل الى ان يكون تحت شيء بل الحيوان الكلي لا يحتاج في ان يكون حيوانا كليا

الى ان يكون فوقه جنس كلي ولا ينعكس وان كان الانسان من حيث هو نوع محتاجا الى الجنس وكذلك

الحيوان فلسنا ننظر الان في طبيعة الانسان والحيوان من حيث هو نوع بل ننظر في طبيعة النوع من

حيث هو كلي فقط وليس النظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي هو النظر في طبيعة النوع من حيث هو

طبيعة النوع او من حيث هو نوع ولقائل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية متاخرة عن المحسوسات

فيجب ان يكون العقل والباري سبحانه متاخرين عن الاشخاص المحسوسة فنقول في جواب ذلك

اولا اما الباري تعالى فيجب ان يعلم مما سلف انه ليس داخلا في جنس الجواهر واما ثانيا فانه وان كان

النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي انواع واجناس بل في العقليات مفردات قائمة

في ذاتها لا يتعلق بموضوع يقال عليه او فيه وهذه المفردات العقلية اولى بالجوهرية من كل شيء

اما من المفردات الجسمانية فلان تلك اسباب وجودها واما من الكليات العقلية ان كان لها فلانها

مفردات

مفردات على النحو الذي اومانا اليه واما من الكليات الحسية الطبيعية فلانها اولى بالجوهرية مما

هو اولى بالجوهرية منها اعني المفردات الجسمانية واما المقايسة التي تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات

وهذه الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات وان كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية يعمها

نوعية ونوعية يعمها جنسية فالمناسبة بينها هذه المناسبة ويشبه ان يكون ذلك موجودا في

بعضها دون بعض وكذلك الحال في البسائط التي للمحسوسية ايضا فان الصور الشخصية اقدم من الصور

النوعية مثل ان صورة هذا الماء وذاك الماء اقدم من صورة الماء المطلق واذ قد فرغنا من تلك مثلا آخر

المقايسات التي تجري بين هذه الجواهر عموما فلنعتبر المقايسات التي تجري بينها عرضا فنقول ان

الاشخاص الجزئية وان تفاضلت في امور فانها من حيث هي اشخاص فان ماهيتها لا تقدم لبعضها

على بعض وكذلك حال نوعياتها فانه ليس زيد اولى بان يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر بل ربما

كان اولى ببعض الاعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه فهو اولى بالعلم منه وكذلك

ليس الانسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه اولى من الفرس

وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاول في الحقيقة

الا انواعها واجناسها اما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع وقد علمت من هذا ما تعتمده

ومن جهة اخرى فان الفصول اما ان يعني بها الصورة التي هي كالنطق وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان

كانت جواهر ولا مقايسة بينها وبين الاشخاص والانواع في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة

والتركيب وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هذه المقايسة بعينها واذا نسبت

الى المركبات من حيث هي بسايطها كانت اقدم قدمة المبدأ على ذي المبدأ فهي بالقياس الى جزئياتها

انواع واجناس فهي ايضا انواع الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شيء آخر فصولا واما

الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق فان مثلها وان كان لا يكون الا جوهرا فان معنى

الجوهرية كما علمت غير متضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون

ذلك الشيء الا جوهرا اي لا يخلو من لزوم الجوهرية له وهذا امر تحققته فيما سلف لك فبالجملة ان

الجواهر هي اشخاص الجواهر وانواعها واجناسها وفصولها في عداد اجناسها وانواعها على النحو

الذي قيل فالفصول المجردة التي هي الصور اذا قيست الى طبايع الانواع المركبة منها كانت اولى

بالجوهرية بسبيل القدمة ولم يكن اولى بالجوهرية بسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول فانها

متاخرة في الجوهرية من وجه آخر لان الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها اذ قد علمت ان

الناطق يجب ان لا يوجد جوهرا او حيوانا ذا نطق بل شيئا ذا نطق فصل في رسوم الجوهر

وخواصه الجواهر كلها يشترك في خاصية متساوية لها وهي انها موجودة لا في موضوع والفصول

المنطقية ايضا اذ كانت جواهر وان كانت الاجناس والانواع اولى بذلك من حيث علمت فانها

ايضا موجودة لا في موضوع اذ كانت تعطي شخصياتها اسماءها وحدودها التي يقال في موضوع فربما
وافقت في الاسم فقط وليس شيء من الجواهر في موضوع ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر وليس
اذا كانت اجزاء الجواهر في الكلات التي هي المركبات وجزئياتها في الكليات يجب من ذلك ان يكون
في موضوع فقد علمت ان الوجود في الموضوع بخلاف وجود الاجزاء في الكلات والجزئيات في الكليات
فلا يلتفت الى ما يقال من ان الصور والفصول غير المنطقية انما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها
جزء للجوهر وانها بالقياس الى موادها اعراض ومن مقولة الكيف فقد علمت انه لا يقع شيء في مقولتين
بالذات وعلمت ان هذه ايضا ليست بالقياس الى موادها باعراض وان الكيفية يقال عليها وعلى معنى
المقولة باشتراك الاسم لا كقول الجنس فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية يشترك في هذه الخاصية
اذ هي ايضا جواهر وفصول المنطقية يشارك الجواهر الثانية في انها مقولة بالقياس الى اشخاص الجواهر
قول المقول على موضوع فهذه الخاصية اعني الكون لا في الموضوع اما بالقياس الى الجوهر المطلق فخاصية متساوية
منعكسة واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص والانواع والاجناس فانها اعم وههنا
خواص اخر منها ما يرى في المشهور انه خاصة لكل جوهر وليس كذلك بل لبعض الجواهر فهي من الخواص
التي يخص المخصوص ولا تعمه وهذه الخاصية هي ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة فان الاشارة هي
دلالة حسية او عقلية الى شيء بعينه لا شركة فيها لشيء غيره لو كان من نوعه والاعراض لا يعرض
لها هذه الاشارة الا بالعرض لانها انما تصير متميزة متكثرة بالجواهر التي لها وكل واحد منها يصير واحدا
متعينا لتعين موضوعه فالاشارة الحسية المعينة للموضوع انما يتناول الجواهر ذوات التميز بالتحيز
واما الاشارة المشهورة بانها عقلية فانها يتناول الاعراض ايضا ولكن اذا تناولتها من
حيث معانيها لم تكن الاشارة التي سميناها لان معانيها صالحة للشركة واذا تناولتها وهي
بحيث لا شركة فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم الاشارة فلا يمكن العقل ذلك الا وقد خصصها
بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الاعراض وهي متكثرة بذواتها قبل تكثر تلك الاعراض او متكثرة
لاسباب كثرتها قبل تكثر تلك الاعراض لمواد لها اليها نسبة على ما ستعلمه في موضعه فيكون الاشارة
العقلية بهذا المعنى لا يتناول ايضا الاعراض العقلية ان كانت موجودة تناولا بالقصد الاول
فالمقصود اليه بالاشارة اي بالقصد الاول بالاشارة هو الجواهر دون الاعراض ولا مناقشة
في ان يجعل الاشارة المذكورة حسية فيكون الى الجواهر الحسية فقط او يجعل اعم منها يشتمل على
الاشارتين وان لم يكن ذلك بالتواطؤ فان كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الاشياء سبيلها
هذا السبيل لكن هذه خاصية الجواهر الاولى دون الثانية فانه لا اشارة الى الكليات اذ لا تعين
فيها ولا يظن انك اذا اشرت الى زيد فقد اشرت الى الانسان ففرق بين الانسان وزيد وان
كان الانسان محمولا على زيد ولولا الفرق لكان ابدا محمولا على زيد فقط وكان كل انسان زيدا نعم

الانسان

فمنها اي كل من الجواهر الثانية ما يعطيها
معنى ذاته اسمه تتقرر به كالنوعيات
ومنها ما لا يعطيها اسمه تتقرر به
كالجوهر الذي هو جنس الاجناس

الانسان وساير الكليات لا تدل على مشار اليه بل على اي واحد اتفق من المشار اليه فمنها ما يعطيها معنى
اسمه تتقرر به كالنوعيات ومنها ما لا يعطيها كالجوهر الذي هو جنس الاجناس الا ان يجعل الانواع
ليس بالقياس الى المشارك في الجنس بل بالقياس الى الوجود وهذه الجواهر الثانية اذا افادت ابنية
افادتها اسمه ذاتية وهو افراز حمله بالذات غير معتبر انها تحت عام يعمها اوليس فلذلك ليست تلك
الابنية ابنية الفصل فان افرازية الفصل افراز تحت الجنس وهذا الطريق من الافراز لا يقال على النوع
الا بالعرض من وجه ما كما قد علمت اعني بقولي بالعرض ما لا يكون للشيء اولا بل بسبب غيره ولست
اعني بقولي بالعرض ان طبيعته لا يفرز بالحقيقة بل الانسانية تفرز ولكن انما يفرز لان فيها
مفرزا هو الاول فيه فالجواهر الكلية يدل على اي من وجهين احدهما انها لا تدل على هذا المشار اليه
بعينه بل على اي واحد كان والثاني انها تفرز افرازا جوهريا فهذه الخاصية المنسوبة الى الاشارة
خاصية للجوهر على سبيل انها لا يوجد الا في الجوهر وان كانت لا يوجد لجميع الجواهر فيكون وجه تخصيصها الجوهر بان
يقال ان الجوهر من المقولات هي المقولة التي يوجد في الامور التي تشتمل عليها هذا الشرط كما يقال الكعبة خاصة
لمكة لا على ان جميع اجزائها الكعبة بل على ان بعض اجزائها الكعبة ولا والا كذلك المدينة وللجوهر خاصية تعم جميع انواعه
لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض وهو انه لا ضد له اذ كان لا موضوع له
والضد الذي الكلام فيه ههنا هو امر مشارك لما هو ضده في الموضوع ومعا ذاتان تتعاقبان عليه ويستحيل
اجتماعهما فيه واما ان عني بالضد كل مشارك في المحل كان مادة او موضوعا كان القول في هذا الباب قولا اخر
ولم يبعد ان يكون للجواهر الصورية ضد وليس على المنطقي ان يحاول ابانة هذه الاشياء بالتحقيق فان بقي بها
وسعه بل اكثر ما يحمله هو ان يعرف ذلك بالاستقراء او بحجة ماخوذة من المشهورات وان يزال عنه شكوك
يعرض له من امثلة مستقراة نفهمه ان ما احتيج في صدره او القي اليه من الشكوك كاذب وان كان زوالها
لا يوجب اعتقاده ان هذا صادق والاستقراء يبين انه لا ضد للانسان والفرس واما الجسم الحار والجسم البارد
فليسا متضادين بذاتيهما بل بالعرض اذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة وهذه الخاصية يشاركها
فيها مقولات اخرى فانه لا ضد ايضا للكمية فان تشكك متشكك واورد الصغير والكبير مناقضة لهذا
الراي فالى ان يحل ذلك ويبطل فعليه ان يتامل ليعلم ان الاربعة والثلاثة والخمسة ليس لها اضداد اذ
ليس شيء من العدد اولى بان يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدا الا وهناك ما هو ابعد واشد مخالفة منه
فاذا علم ان لا ضد للثلاثة ولا للاربعة بهذا القدر من البيان وجد للجوهر مشاركا في انه لا ضد له من الكمية وهو
انواع ذكرناها وان كان مثلا من الكمية ما له ضد وهو الكثرة والقلة ان كانتا كميتين وكانتا متضادتين
واذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلة فلا فائدة ههنا في الاشتغال
ببيان ان الكثرة والقلة والكبير والصغير ليست كميات ولا متضادات ايضا ثم الكمية وان شاركت الجوهر
في هذا فان انواعا من المقولات الاخرى لا يشاركه فان اكثر الكيفية لها اضداد وان كان بعضها ايضا لا ضد له

ويتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهي ان الجوهر ايضا لا تقبل الاشد والاضعف فان المشتد يشتد عن حالة
هي ضد الحالة التي يشتد اليها فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيرا يسيرا متوجها الى حالة القوة او عن حالة
القوة متوجها الى حالة الضعف والحالتان متقابلتان متضادتان لا يجتمعان فان كانتا اعراضا كان الاشتداد
والضعف في الاعراض وهذا مما يكون وان كانتا جواهر كان في الجوهر تضاد وقد منع ذلك فاذا وضعت
الخاصة التي قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه الخاصة موضوعة ايضا فان الاشتداد والتنقص
ينتفي مع انتفاء التضاد ثم الضرب من التضاد الذي لم يتشدد في رفعه عن الجواهر فذلك فيما لا يحتمل المصير
من بعضها الى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى
بعض على هذا السبيل بل ربما كان دفعة بل رفع قبول التضاد برفع التنقص والاشتداد ووضعه لا يوجبه ولا
يضعه وقد ظن ظان ان الاشتداد والنقص قد يكون لا فيما بين الاضداد ومثال ذلك ان الصحة لا تضاد الحسن
وربما كان حسن اكثر من صحة ولا ينبغي ان يلتفت الى ذلك فان الذي ذهب هذا الظان اليه هو نوع من اعتبار
الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا اليه ههنا وكما ان الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص على سبيل الحركة كذلك لا
يكون منه ما هو اشد وما هو اضعف لست اعني المقايسة التي تجري بالاولى والاحرى ومعها فان الجواهر قد قيل
ان بعضها اولى بالجوهرية من وجه ولكن اعني بحسب المقايسة التي تخصه في طبيعة واحدة وحد واحد فليس شيء من
اشخاص الناس فانه انسان الذي هو جوهرية باشد من شخص اخر كما انه قد يكون بياض فانه بياض اشد من
بياض اخر ولا ايضا شخص انسان فانه شخص انسان باشد من شخص فرس فانه فرس كما يتوهم ان بياضا
اشد في بياضيته اشد من سواد في سواديته وحرارة في حرارتها اشد من برودة في برودتها وكذلك
حال الانواع التي في درجة واحدة فانها ليس بعضها اشد في بابه من الاخر اذ فرضنا ان الاجناس انما
تحمل عليها بالسوية ومع ذلك فان الجواهر الاول وان كانت اولى بالجوهرية من الثواني فليست
اشد في الجوهرية والاولى غير الاشد فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية
الجوهرية والكم ايضا يشارك الجوهر في هذا كما نبين بعد وقد يعتقد في ظاهر الامر ان اخص الخواص
بالجوهر ان ماهيته اذا تشخصت وضعت الاضداد فكان الجوهر الواحد بعينه منه لا الكلي منه قد تقبل (ماهيته خ)
الاضداد لتغيره في نفسه اما الجوهر الكلي فلا يقبل الاضداد لان الكلي يشتمل على كل شخص ولا يصدق
ان كل شخص اسود وان كل شخص ابيض فان ظن ان العرض الكلي يقبل الضدين ايضا كاللون يكون بياضا
وسوادا فليبطل ظنه بانه ليس اللون الذي هو الاسود قابلا للون الابيض بان ينسلخ السواد عن اللون
ويغشاه البياض بل انما يقال في اللون المطلق انه يقبل الضدين بمعنى انه بعض وبعض او بان يفرز
الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فيقبل في الوهم اي الفصلين شئت وليس كلامنا في مثل ذلك (فالوجود والنبوة الذي خ)
بل كلامنا في القبول الذي يكون لقابل واحد ولو كان اللون الكلي يقبلهما لكان كل لون سوادا او كان
كل لون بياضا ولو كانت طبيعة اللون المجردة يقبل ذلك لما كانت سوادا او بياضا بل مسودة

وبيضة

وبيضة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولكانا على التعاقب لا معا وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر (ولكن خ)
فما كل جوهر يقابل الاضداد فان الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة وما لا يتغير البتة فلا يقبل الاضداد
بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ولا كل المركبات الجسمانية فان كثيرا
من الاجسام السماوية لا يقبل الاضداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية وهذه الخاصية يساوي ذلك
البعض وهي خاصة للجزئيات ذلك البعض فقط بل الجميع فان كلياتها ايضا تحمل عليها ان الواحد منها بالعدد
يقبل كذا وكذا او انه وان لم يقبل ذلك كلية بكليته فان كليته موصوفة بان الواحد منها بالعدد تقبل ذلك
والاشخاص فان الواحد منها يقبل فان قال قائل انك ان جعلت هذه الخاصية بحيث يصح للكليات لم يصح
للجزئيات فان زيدا ليس يقال عليه ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات فالجواب ان هذا حق صحيح وان هذه
الخاصية في النظر الاول لطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظورا الى ماهيتها فمنها كلي ومنها جزئي ويلحق هذه
الخاصية الكلية بسبب انها يلحق الطبيعة ويلحق المقولة لحوقا على الوجه الذي قيل في بعض الخواص التي تخص
ولا تعم موضوعات المخصوص ولكن قد يظن ان من الاعراض ما سبيله هذه السبيل وذلك لان القول
قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا ثم يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود
وكشف هذه الشبهة اما في القول فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد ليس قابلا
للصدق والكذب واما الظن فانه يبقى فيكون موضعا لهذه الشبهة فالجواب المشهور عن هذه الشبهة
عام في القول والظن وهو ان القول والظن لم يتغير من حالهما شيء لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحدث
عنه او المظنون به وكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر دون القول والظن لكن هذا الجواب على هذا
الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان الامر يستحيل يجب ان يكون الظن لم يستحيل فان الامر يستحيل استحالة
توجب في الظن استحالة وذلك ان الامر يستحيل في انه كان موجودا وكان الظن فيه صادقا في انه موجود
فاذ صار معدوما وبقي الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد ان كان
صادقا فهذا الحل انما تثبت استحالة اخرى وليس يتعرض لان ينفي الاستحالة الاولى وذلك لانه تثبت
للامر استحالة في وجوده وعدمه وكلامنا في استحالة الصدق والكذب ومعلوم ان لكون الظن صادقا معنى (فقط خ)
في الظن وان كان اضافيا وهذا المعنى قد زال لا عن الامر وحده بل عن الظن فان هذا الوصف وهو انه (النطق خ)
صادق اي مطابق للموجود كان للظن لا للامر وقد زال فانما زال عما كان فيه وليس كل وصف يتغير على
الشيء يجب ان يكون متقررا فيه بل المضاف ايضا من جملة الاوصاف والاعراض التي يلحق الاشياء كما
تعرفون به ولا مانع ان يكون تغير امر هو سبب تغير امر اخر كافعل الشمس وغيبتها فان ذلك سبب
لتغير حال الارض والهواء وكل واحد تغير في نفسه وليس اذا كان الامر قد استحال يجب ان لا يكون الظن قد
استحال باستحالة اخرى تابعة لاستحالة الامر لكن اذا قيل ان الجواهر يقبل الاضداد بان تستحيل في نفسها في
معان غير مضافة استحالة اولية اي استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط لم يوجد الظن

بهذه الصفة وانحلت الشبهة واما السطح فانه ايضا ليس يستحيل تغيره في نفسه بل لان لموضوعه تغيرا
به فان استقصينا وعنينا بقولنا بتغيره في نفسه انه يكون مستغنيا بذاته وحده في ان يكون موضوعا
للاضداد تتغير بها بنفسه لا يحتاج في ذلك الى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير خرج السطح والخط والقول عن
ان يشاركه بوجه من الوجوه واما المناقشة في ان الاعراض بانفسها لا تحل الاعراض وانها لن تزول عنها اعراض تعقبها
اعراض اضافية وقارة زوالا وعروضا اوليا يكون ذلك للجوهر بتوسطها فذلك شيء لا ارى للمنصف
ان يركبه وانه وان كان الجوهر سببا لوجود العرض فليس يجب ان يكون ذلك مانعا ان يكون امور يعرض
للعرض ويلزمه ويلحقه لحوقا اوليا ثم يلحق الجوهر بتوسطه وان كان التحوق موجودا معه في الجوهر ومحتاجا اليه
معه كما ليس مانعا ان يكون له انواع ايضا واجناس يقال عليه واما تحقيق ذلك فستجده في العلوم فليجمع الآن
مساعدين على ان العرض لا يقبل بمفرد ذاته وتتغير نفسه شيئا من الاضداد بل اما ان تتغير في امر مضافه
ليس بتغير في نفسه اي في هيئة قارة في ذاته وتتغير بتغير ما هو فيه وبالجملة فان العرض ليس له تغير يخص
بنفسه بل انما له تغير مضاف او تغير تابع

فصل في ابتداء القول في الكمية

قد جرت العادة ان نذكر الكمية
عقيب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية اليه منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر
والكمية احوجت الى ذكر الكمية من الجوهر دون الكمية والمضاف واما الستة الاخر فانها تابعة لهذه الاربع
كما تعلم بعد ومنها ان الكمية اعم وجودا من الكيفية واصح وجودا من المضاف اما اعم وجودا من الكيفية
فلان العدد من الكمية وليس مقصودا في وجوده على الامور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التي
لا يقبل كيفية ولا شيئا غريبا عن جوهرها واما اصح وجودا من المضاف فلان المضاف غير متقرر في
ذات موضوعه تقرر الكمية وايضا فان الكمية المتصلة يوجد في جميع الاجسام الطبيعية من غير اختلاف
والكيفيات تختلف فيها والكمية اذا شاركت الكيفية في الجواهر فانها يلزم اول جوهر منها وهو
الجسم والكيفيات يلزم الجواهر النوعية السافلة او المتوسطة بعد الجسمية وقد يمكن ان يقال
في هذه اشياء اخرى ويمكن ان يطلب للكيفية خواص يفضل بها على الكمية لكنا لا نوثر ان نشتغل
بامثال هذه المباحث الا اشتغالا دون الوسط واول ما يجب ان يبحث عنه من حال الكمية ان امكن
وكان البحث يحتمله هو انها جوهر او عرض فان كانت الكمية هي الجسمية التي يقارن المادة فيقوم الجسم
جسما فبالحري ان يكون صورة مقومة للجواهر والصورة جوهر فالكمية اذا جوهر فنقول ان تحقيق هذه
الاشياء مما لا يكلفه المنطقي بل يجب ان يأخذ المنطقي ما نقوله اخذا ويكون بيانه له في صناعة اخرى
فنقول يجب ان يعلم ان كل جسم فهو متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد الجسم المتناهي من
حيث هو متناه والتناهي يلزم كل جسم بعد ما يقوم بحد الجسمية جسما ولذلك قد يعقل الجسم جسما
ولا يعقل تناهيه ما لم يوضح برهان ايضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة اياها
فالتناهي ليس داخلا في ماهية الجسم فالسطح ليس جزء حد الجسم ومع ذلك فانه وان كان كل جسم متناهيا

في ابتداء القول في الكمية

خط المصنف ويمكن ان يطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية صح

ويمكن ان يطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية

فان الابعاد

ليس ح

فان الابعاد ليست بواجب حصولها في الجسم بالفعل فان الكرة من حيث هي كرة جسم وليس يحيط
بها الا نهاية واحدة وليس يفرض فيها ابعاد بالفعل متميزة بل الجسم انما هو جسم لانه من شانه وفي طباعه
بحيث يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد وفيه على الاطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعا على قوايم
وهذه صورة الجسمية فالشيء الذي يمكنك ان تفرض فيه بعدا اخر يقاطعه على قائمة ثم ثالثا يقاطع
الاوليين على التقاطع الاول على قوايم فهو الجسم ثم اذا اختلفت الجسمان بان احدهما يقبل احد الابعاد
او اثنين منها او ثلاثتها اكبر او اصغر من الابعاد التي في الجسم الاخر فانه لا يخالفه في انه يقبل ثلثة ابعاد
على الاطلاق البتة ويخالفه فيما قبل من الابعاد على ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلثة ابعاد جسم على الاطلاق
ومن حيث يقبل ثلثة ابعاد بعينها او هي موجودة فيه بالفعل ان امكن فهو بحيث يقدر وذلك له
من حيث انه يقدر سواء كان التقدير لا بعينه البتة ان امكن او بعينه والصورة الجسمية التي هي
صورتها الجوهرية التي لا يزيد فيها جسم على جسم فهي من جملة القسم الاول وهي صورة جوهر بل جوهر وليست
عرضا والمعين المعرض للتقدير في الابعاد الثلاثة تقديرا محدودا او غير محدود فهو العرض الذي من باب
الكم والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة فان
الشمعة اي شكل تشكلها به يحفظ عليها ان يكون بحيث يصح فرض ابعاد ثلثة مطلقة فيها على الصورة
المذكورة ولا يختلف فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الابعاد طولا وعرضا
وعمقا بالفعل او بالقوة احد ذلك الشكل فانه ان شكل الشمع بشكل كرة كان معرضا النسبة
ابعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها اذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته والماء
قد يحفظ جوهره ما ويزيد حجما عند التخلخل فيكون قد يثبت له جوهريته النوعية فضلا عن الجسمية الجنسية
ويغير مقداره الجسمي وليس لقائل ان يقول ان الجسم الكري اذا تكعب فان ابعاده لم يتغير فهو مساو
لما كان اولا في المساحة وانك ستعلم ان المساوي يقال لما هو مساو بالفعل ويقال لما هو مساو بالقوة
وان امثال هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة بل معنى ما يقال فيها من ذلك انها في قوة المساوية
والذي بالقوة ليس بموجود بعد والجسمية بالمعنى الاول لا يقدر بشيء البتة لان المقدر يجب ان يكون مساويا
للمقدار او مخالفا اصغر منه والمساوي للمقدر لا يقدر بالمساواة بما يخالف المقدر والاصغر يكون مخالفا
لما يقدره فما يقدر لا يكون غير مخالف لجميع ما يجانس مقداره بل لا بد من ان يكون مخالفا لبعض ما يجانس
مقداره وكذلك ما يقدر فلا يتقرر لهذا المعنى الذي لا يخالف به جسم جسما ان يكون مقدرا او مقدرا فاذا انما
يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الاخر فذلك هو الكمية وان كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير
غير المعنى الذي به يصير الجسم جسما فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية بل الجسمية التي هي الكمية
التي هي عرض هي جسمية بمعنى آخر وهي ما اشرنا اليه وان كانت قريبة من الصورة الجسمية وملازمة اياها
فكذلك ستجد اشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية والسطح ايضا له صورة غير الكمية التي فيه وتلك الصورة

ثلثة ح

ذلك ح

العرض ح

هي انه بحيث يصح ان يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة وذلك له لاجل انه نهاية شيء ما يصح في ذلك
الشيء فرض ثلثة ابعاد وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة الى الموضوع ايضا واما
كمية فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا يتبدل لا كما في الجسم ثم في هذا الموضع مباحث عميقة سيقال
عليها في اللواحق وليس اذا كانت للسطح صورة تلزمها او تقومها الكمية يجب ان يكون السطح جوهرا فانما قلنا
ان لكل صورة لنوع من الانواع يلزمه عرض فهو جوهر بل ذلك في صورة الجسم وحده فيكون الجسمية التي من باب
الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة طالما يلزم الجسم من التجدد ويكون صورة الجسم اذا جردت بكميتها
او جردت منها الكمية ماخوذة في الذهن سمي المجرد جسما تعليميا واعلم انه قد يشكك في امر العدد ايضا انه
عرض او ليس بعرض فيجب ان يعلم ان الوحدة في الامور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها وان
مجموع الاعراض عرض فهذا قدر ننبه به على الحق في هذه المباحث واما تحقيق هذه الاشياء ففي صناعة اخرى
فنقول الان ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن جهة اخرى ان الكم منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس لاجزائه
وضع فيكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له ان يوجد كثيرا على معنى
معنى واحد فيقع منه غلط في معاني المتصل فمنه ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من
حيث هي اعظام ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث هي طبيعية فاما الذي هو فصل فمن خاصيته انه يقال
على المقدار الواحد في نفسه لا يحوج الى قياسها الى مقدار غيره وذلك لان حده انه الذي يمكن ان يفرض له اجزاء
يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزئين منها وباعتبار اخر هو نهاية لاحدهما اعني لما يجعله في التخيل الى الاشارة
اقرب منك فكانه اول وبداية للاخر فيقال لهذا الكل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون هناك
قطع وجزء بالفعل بل الشرط فيه ان يكون هناك امكان هذا التوهم وهذا الفرض وهذا المعنى هو معنى المتصل
الذي تنقسم اليه الكم والى المنفصل ويعم معنى المتصل الاخرين انهما يقالان بالقياس الى غيرهما فيكون المتصل
فيهما لا المتصل في نفسه بل المتصل بغيره فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل حتى يعينها ولا اخر
طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة مثل الخط الذي يتصل
بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفعل هي طرفهما جميعا ومثل الجسم اذا صار له جزءان لعرضين
تميزا فيه فمن البين ان كل واحد من العرضين ليس فيما فيه الاخر كسواد وبياض فان كل واحد منهما اختص بموضوع
هو الذي جعله غير الاخر فان الاشياء المتفقة في الطبيعة لعارض ما يتغاير في العدد فيكون ما يختص
بانبثاث البياض فيه متناهيا وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهيا وكل ذلك بالفعل وليست
النهايتان المفترضتان لما عرض اثنتين بل هناك نهاية واحدة فهذا اتصال قد يكون للكميات وهي
بكميات لم يلحقها الا لواحق الكميات مثل هيئة الوضع الذي للخطين الزاوية ومثل مماسة يفرض بدل السواد فيما
مثلنا به ايض ولا مماسة يفرض فيه بدل البياض حتى لا يكون ماخوذا مع عرض طبيعي فيتميز لاجل ذلك
جزءان من السطح او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم يكن النهايات فيه واحدة في الموضوع

ولا اخر

اسيين في الاضافة

اسيين في الاضافة بل كانتا اسيين بالموضوع ايض لكان يدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة واما الاتصال
الثالث فهو ان يكون المتصل به لازما للمتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي تلاقي
نهايته فيه وهذا الاتصال لا يمتنع ان يكون فيه مماسة اذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة او مشابكة
فان الجسم اذا كانت حاله عند جسم اخر انه اذا حرك ونقل عن موضعه نقلا يلزمه الطرف الذي يليه من الاخر حتى
يصير الاخر معه حيث صار فانه يقال انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الاول وان
كان انما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الاضافة اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي
وكثيرا ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء اخر فيصير بحسب صناعة ما احق بذلك الاسم فمن الكمية ما هو متصل ومنه
ما ليس بمتصل فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل وكيف لا وانك تجد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض بين اجزائه
حد مشترك وهو السطح فتجد اجزاءه يشترك بسطح واحد تلتقي عليه وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط وللخط
بالنقطة والزمان ايضا فانا نجد فيه شيئا متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله وهو الان وهذا الجسم
المحسوس ليس يجري الا من حيث فيه بعد فيقسم ذلك البعد الى ما ينقسم اليه فالجزء له من حيث هو ذو ذلك
المقدار لا من حيث هو جسم على الاطلاق او جسم جوهري فان الجزء كه من حيث تفاوت ويساوي لا من حيث
لا يقبل مفاوتة ومساواة على ما علمت فاذا التجزية انما عرضت بالضرب الاول للجسم من حيث هو ذو كم
لا من حيث صورته فان قال قائل ان التجزية لا يكون الا بسبب شيء من شانه قبول التجزية والقبول والاستعداد
انما يكون في المادة فيكون الاستعداد للتجزية بسبب المادة لا بسبب الكمية فانه شك ينحل في العلوم
ويجب ان يسلم هاهنا ان التجزية تعرض للمقدار بما هو مقدار وان كان فيه للمادة مشاركة وفي العلوم
تبين ان حصة المادة في ذلك ما هي والامر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو فان هذا لا يجب ان يشتغل
به في علم المنطقيين بل نعلم ان التجزية التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزية التي انما فيها تعيين الجزء
فقط فهذا الكلام كله اشارة مثال الكم المتصل واما الكم المنفصل فانها كالسبعة التي لا يوجد لاجزائها
حد مشترك فانك اذا جزات السبعة الى ثلثة واربعة لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا طرف للاعداد
الا الوحدة ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلثة والجزء الذي هو الاربعة ولو وجدت وكانت
بين وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة وان كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة
من ثمان وحدات فلننقل الان ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فيما هو كم له واما ان يكون ذاته
غير قارة بل هي في التجدد ولنضع ان كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة
جسم فان ذلك هو الزمان وبيانه في العلم الطبيعي واما الكم المتصل القار فليسم عظما وقدرا ولا يخلو
اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحتمل تجزية واحدة لا يعارضها تجزية قائمة عليها وهذا هو الخط
واما ان يكون محتملا للتجزية في جهة ثم يمكن ان يعارضها تجزية اخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين
متقاطعين على قوايم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان يكون المقدار الذي يحتمل التجزية يحتملها

نقلا يلزم الطرف الذي يليه

لمعنى ح

في ثلث جهات وهذا هو الجسم الذي من باب الكم فيسمى جسما من حيث هو بهذه الصفة وقد يسمى عمقا
وسمكا وثخنا اما ثخنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا فلانه ثخن نازل اي معتبر من فوق الى اسفل واما
سمكا فلانه ثخن صاعد اي معتبر من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق على معنى اخر سنذكره واما المكان
وزيادتهم اياه في معنى المقادير فامر لم احصل له فائدة وذلك لانهم يقولون ان المكان نهاية جسم محيط حاصرة
للجسم المحاط فهي بالقياس الى الجسم المحاط مكان فالمكان نهاية بالقياس الى الجسم المحيط وحاو بالقياس الى الجسم
المحاط وسطح في جوهره وذاته فنقول لهؤلاء ان كل شيء ذي جنس فان جنسه هو مما يقوم به جوهره فان
كان المكان كما لانه بمجموع هذه اي لانه سطح هو نهاية وحاو فلا يخلوا اما ان يكون لكونه نهاية وحاويا مدخل
في تصييره كما اولا يكون فان كان له في ذلك مدخل فيجب ان يكون للمكان من حيث هو كم الكم الذي يفيد المعنيان
معا خصوصيه قبول ابعاد وقسمة غير الذي يفيدها السطح بما هو سطح وليس له ذلك وان لم يكن لكونه نهاية
وحاويا مدخل في كونه كما فهذه الجهة انما هي من الكم بسبب ان موضوعها او جزء منها وهو السطح من الكم فيكون
الكم بالحقيقة هو السطح ويكون عرض لذلك الشيء الذي في نفسه كم ان حوى فيكون ليس في جوهره شيئا غير السطح
ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعديده فلا يكون نوعا خارجا منه وايضا لانه ان كان المكان كما لانه نهاية
او لانه حاو فيكون الشيء من حيث هو مضاف هو من الكم ثم يجب ان يرونا الكمية التي للنهاية من حيث هي
نهاية والحاوي من حيث هو حاو كمية تكون غير سطحية ولا يجدون فيبقى ان المكان كمية لسطحية فان المكان
اما نوع من السطح تحته لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعا تحت الكم واما سطح ماخوذ بحال فيجب
ايضا ان يكون للجسم الماخوذ بحال مخصوص مما بعد نوعا سادسا مثلا يجب ان يكون الجسم من
حيث هو متمكن نوعا زايدا على ما ذكر لانه تمكن ولا بد نوعا الجسم المطلق اذا اعتبرت الانواع الاولى من
الشيء فمن الواجب علينا اذا عددنا انواع الاجناس ان لا يعد انواع انواعها معها ولا يعد انواعها
من حيث تعرض لها خواص اخص منها يقسمها فالكمية المتصلة هذه واما المنفصلة فلا يجوز ان يكون
غير العدد فان المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات احاد والاحاد
اما نفس المعنى الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شيء فيه الوحدة وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة
فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات واما الامور
التي فيها تلك الوحدات فجملتها مع حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة
غير معنى اجتماع تلك الاحاد ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها من حيث هي معدودة ولا لها جواز مساواة
ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها فلا يجوز ان يقع فيها مقدار او
جواز مساواة ولا مساواة بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره
الى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو امر غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او جسما
فان امكن في شيء من الاشياء ان يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله

سطحيته خ

تقدر خ من تقدر خارج

ومع ذلك

ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي بل ماخذا اخر من الانفصال امكن ان يكون غير العدد كمية
منفصلة لكنك لا تجد شيئا من الاشياء ينسب الى تقديره وجواز مساواة وغير مساواة الا وقد اعتبر
اتصاله او عدده لا غير والاشياء اذا لم يلتفت الى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به لم تجد لها تقديرا وكمية
منفصلة لا سيما ومفسرهم يقول ان للمقطع المقصور الى المقطع الممدود نسبة عدد الى عدد وهذا تصريح
بانه بعد لاجل العدد وحاله في ذلك حال التي في الجماعة والعجب انه لم يشكل هذا في اجسام يجمع من غير اتصال فيقدرها وحد
ويكون لها جزء من حيث هي منفصلة ولا في ازمنة متفرقة ولا في حركات الايقاعات ولا في عدد كيفيات تكون في
النقوش والصور انما اشكل هذا واشبه على قوم في امر القول المسموع فانهم قالوا انه من الكم المنفصل بالذات
جزما ثم بعضهم جعل السبب فيه انه يتقدر بمقاطعه فيكون مقاطعه اجزاؤه ولها ازمنة تقدرها فيكون المقاطع
بقدر الجملة بسبب زمانها فيكون هؤلاء انما يقدرون القول بعدد اقسام ازمنة وبمقادير ها فيكون
بالحقيقة انما يجعلون القول كما العدد وزمانه فيكون القول على طريقتهم كما بامرين من الكم يقارنانه لا لذاته
وقوم يتحاشون من ذلك فيحتالون له وجها اخر فيقولون ان الصوت يعظم ويصغر بحال القارع
والمقروع ولا يكون ذلك العظم معتبرا بالزمان فهو اذا من باب اخر فهؤلاء ليسوا انما يجعلون القول وهو
المركب من المقاطع وحده كما منفصلا بل يجعلون الصوت نفسه كما ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله
فان الجهة التي يحاولون ان يكون بها الصوت كما ان كان بها كما فهي جهة يوجب فيها الكمية المتصلة وهؤلاء
انما احوجوا الى ان يثبتوا الكمية غير متصلة على ان عظم الصوت وصغره هو ثقله وخفته او جهارته وخفاتته وهي
كيفيات بالحقيقة كما يعلم ذلك في موضعه لا كميات ومع ذلك فهؤلاء جعلوا الكمية الصوت لكمية ما يتولد
عنه فجعلوه ايضا من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة غير الصوت وقوم ممن هم اشد تحصيلا زعموا انه ليس
القول كما لشيء من ذلك بل لان المقطع جزؤه وهو يعده وكل ذي جزء يعد بجزء له فهو من الكم والكبرى
من قياسهم مدخولة فانه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب ان يكون من الكم بالذات بل يجوز ان يكون له وجود
وحقيقة اخرى وقد عرضت له كمية ما اما مقدار واما عدد فتكمم به وصار له بسببه جزء يعده وامثال
هذه الاشياء لا يكون كميات بالذات ولا يدخل في الكمية دخول النوع في الجنس والمقطع ليست
جزئية وتقديره الا لانه واحد والقول كثير فالقول انما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه
وهي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه التي هو متحصل منها ولا الى الزمان الذي يا وقتها
ولا الى مقادير ما يتولد منه الصوت او فيه لم يجد للقول كمية البتة فان كانت هذه الاشياء يدخل
ما يقارنه من الاشياء في مقولة الكمية ادخالا بالذات فههنا حركات الايقاع ونغم الجمع في الالحان
والوان الثياب واعضاء الحيوان واشياء اخرى حالها هذه الكميات كلها او بعضها فحكمها بالها لا يدخل
في الكم بالذات وليس لقائل ان يقول ان المقادير قد يقع عليها العدد وكونها واقعا عليها العدد
لا يمنعها ان يكون في انفسها كمية فكذلك القول فان المقادير وان كثرت بالعدد فلها بعد الكثرة و

احتمال خ

المنفصلة خ

منفصلة خ

وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها واحوال يلزمها ويلحقها من حيث هي متصلات لا يلتفت فيها الى عددها
مثل كونها قابلة للتجزية والتجزية بالفعل فان جعلتها ذات عدد فان قبول التجزية لا يجعلها ذات عدد وهي تحتمل ايضا
المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها كما سنبين بعد من غير احواج الى عدد او شيء اخر يلحقها واما المعلم
الاول فقد اجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم وعد من الكم اقساما مشهورة ولم يتعرض فيها
للتحقيق وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة وكما فعل في مواضع من المضاف
وقد زعم قوم ان الثقل من الكمية قالوا ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو بالوزن وليس
كذلك لان الوزن لا يمكن ان يقال متجزيا ومساويا بذاته بل الوزن مبدا حركة الى اسفل فاذا كان من الوزن
ما يقاوم وزنا اخر فلا يقدر الاخر على اشالته في الميزان راسبا في نفسه قيل انه مساو له اي غير مقاوم اياه في
التحريك فان قد قيل انه اعظم منه فان كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الاخر ولا يقدر على تحريك جسم
من طبيعة الجسم الاخر هو ضعف ذلك الجسم الاخر لا ضعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريكه قيل ان هذا مساو
لضعفه والاخر مساو لنصفه وايضا يقال للثقيل الذي تحرك في مثل الزمان ضعف المسافة انه ضعف وبالجملة
انما يمكن ان يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان او المسافة وليست المقاومة من مقادير الاجسام انما الثقل
قوة وكذلك الخفة اعني بالخفة القوة المصعدة الى فوق وقد يمكن ان تتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه اعني
بالمعكوس ان يكون المايلات بين كفتيها صاعدة وقد يمكن ان تتخذ موازين للميول القسرية التي تحدث
بالدفع والرمي يكون حكمها حكم ميزان الثقل لكنه قد يكون لا في جهة الثقل فلا يلزم من ذلك ان يكون الميول
القسرية كميات تمت المقالة الثالثة من الفن الثاني ولله الحمد والمنة المقالة الرابعة من الفن الثاني فصل
في بيان القسمة الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض واما القسمة الاخرى للكمية فهو ان من الكمية ما له وضع
في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها وجود قار بالفعل معا ليكون
لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا ترتيب يوقعه ذلك تحت الاشارة ان كل واحد منها
اين هو من صاحبه والوضع اسم مشترك يقال على معاني شيء فيقال وضع لكل ما اليه اشارة كيف كان
والاشارة هي تعيين الجهة التي تخصه من جهات العالم وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ان خ
ويقال وضع لمعنى اخص من هذا اذ يقال لبعض الكميات وضع ومعناه ما قلناه ويقال وضع للمعنى الذي
يشتمل عليه مقولة من التسع وهو حالة الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض في جهاته وهذا الوضع
لا يقال قولا حقيقيا الا على الجواهر ولا يقال على الخط والسطح وقد يقال وضع لمعاني اخر لا يتعلق
بالمقادير ولا بالاشارة والوضع الذي يقصد في باب الكمية هو الوضع بالمعنى الاوسط وكانه اسم منقول
من المعنى الثالث فكانه لما كان وضع الجسم الذي من مقولة الجوهر انما هو بسبب حال اجزائه بعضها عند
بعض جعل نظير ذلك او مقاربه اذا اعتبر في الجسم الذي من باب الكم وضعا وان لم يكن الجسم الذي
من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان لكن للجسم الذي من باب الكم له اجزاء

بالقوة

بالقوة لها اتصال وترصيف والى كل واحد منها اذا فرض بوجود اشارة انه اين هو من صاحبه وكذلك
الخط والسطح وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فيسمى باسمه وقد قيل ان الجسم
المتحرك لا وضع له فان عنى القائل لذلك انه لا وضع له الوضع الذي هو من المقولة فربما وهم ذلك صدقا
وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون للشيء وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون
للجسم اين وبين ان لا يكون له اين قار وكما ان الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا اين
وان اخرجته عن ان يكون ذا اين قار فكذلك حال الحركة بالقياس الى الوضع فانها لا تخرج الجسم عن
ان يكون ذا وضع وان اخرجته عن ان يكون ذا وضع قار لكن الوضع الذي يعتبر في مقولة الكم غير ذلك
الوضع وهو غير متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا يعدم شيئا من شرائط هذا
الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان يفرض فيها اجزاء اذا فرضت تكون متصلة ويكون بعضها
بجنب بعض يلزم ذلك الجنب في الجسم فان الحركة لا تزيل مجاورات الاجزاء بعضها بعضا ولا يمنع
ان يشار الى كل جزء انه اين هو من الاخر وتكون تلك المجاورة محفوظة وان كانت المجاورات مع اشياء
خارجة عن الجسم متبدلة حتى اذا كان مثلا للجسم وهو متحرك علامة شكل او كيفية وتلك العلامة
في بعض اطرافه كان بعض اجزائه يقال انه يلي تلك العلامة والجزء الاخر يقال انه الجزء البعيد عن تلك العلامة و
ان كانت الحركة لا يحفظ نسبة الاجزاء الى جهات العالم تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع الذي هو المقولة
على انه وان كان كذلك فانها يوجب نقلا عن وضع الى وضع وهذا لا يوجب ان يكون المنقول لا وضع
له بل يوجب ان الوضع متبدل على الاتصال او على الانفصال وفي كل ان يفرض يكون له وضع لكن
هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم ثم ان كان قسمة الكم الى ذي الوضع وغير ذي الوضع قسمة بالفصول
يعرض لم يجز ان يتبدل الفصول بحركة او سكون يعرض للجسم وطبيعته محفوظة ثم من البين ان الخط لاجزائه
وضع والسطح لاجزائه وضع والجسم لاجزائه وضع والمكان لاجزائه ايضا وضع بالقياس الى ما هو سطحه
وبالقياس الى ما هو حاويه واما الزمان فكيف يكون لاجزائه وضع ولا اخر يوجد منها مقارن الوجود للجزء الاخر
حتى تثبت مجاورته للجزء الاخر فكيف يثبت مجاورة ما هو مفروض موجودا او مفروض انه سيوجد لما هو
في العدم او قد فقد وان كان قد يوجد في اجزائه اتصال وان لم يوجد وذلك الاتصال هو ان حدا واحدا
منه وهو نهاية ما عدم وبداية ما يوجد وربما كان لاجزائه ترتيب من جهة التقدم والتاخر واما
العدد فانه وان وجد لاجزائه قرار وترتيب فليس يوجد له اتصال فلا يكون له وضع وقد يفرض
عدد لا يشار الى اجزائه باين فضلا عن اين بعضها من بعض ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات
وبالحقيقة فان العدد لا يقتضي وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه والقول
ابعد من ذلك فانه لا يقتضي ترتيبا طبيعيا ولا ثباتا والكم ذو الوضع هو المقدار والمقادير بالحقيقة ثلثة
واذا اخذ فيها المكان صارت اربعة ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع فهذه هي الكميات

وانسان طويل وقصير

بالحقيقة وقد يكون اشياء اخرى يقال لها انها كميات ويكون كذلك بالعرض لا بالذات وانما يقال فيها
ذلك بسبب مقارنتها الكميات التي هي كميات بالذات فبعضها موضوعات لها كالانسان والفرس
حين يقال انسان طويل وقصير وبعضها اعراض لا يوجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها لا يوجد الا
بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فيتقدر بها والزمان يكون هي ايضا فيه فيتقدر به وفي جسم
متحرك يكون فيه فيتقدر به فيقال حركة طويلة اي في مسافة طويلة او في زمان طويل وكذلك يقال
بياض عريض اي في سطح عريض وبعض هذه عوارض خاصة للكمية كالطول والقصر الذي بالقياس مثل
ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل بل قصير وان كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى اخر من حيث
له بعد واحد وهذا السطح عريض وذلك الاخر ليس بعريض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا في نفسه
بمعنى اخر اي من حيث له مع بعد يفرض طولا بعد يفرض عرضا ويقال هذا الجسم ثخين والاخر رقيق ليس بثخين
وان كان كل جسم له ثخن بمعنى اخر اي من حيث له عمق اي من حيث له ثلثة ابعاد وكذلك نقول ان هذا العدد كثير
وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثيرا بمعنى اخر من حيث هو كم منفصل يعد بالاحاد فهذه وامثالها
يقال لها كميات وليست بكميات بل هي احوال يعرض للكم بمقايسة بعضها الى بعض كما سنوضح
واعلم ان الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معاني فيقال طول لكل امتداد واحد كيف كان ويقال
للامتداد الواحد الذي يفرض اولا طول ويقال طول لاطول امتدادين يحيطان بسطح من غير ان يعتبر تقدم
وتاخر ويقال طول للامتداد الواحد من حيث يأخذ من مركز العالم الى المحيط كطول الانسان وهو البعد الذي
فيه اول حركة النشو وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بعدان ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعا
لبعد فرض اولا على انه طول ويقال عرض لاقصر بعدين متقاطعين ويقال عرض للبعد الاخذ من يمين الحيوان
الى شماله ويقال عمق للثخن الذي تحصره السطوح وقد يقال عمق لذلك بشرط الاخذ من فوق الى اسفل ويقال
عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين اولا طولا وعرضا المقاطعة المعلومة فان الخطين اذا فرضنا
اولا ثم جاء ثالث ذلك المجيء قيل انه عمق ولو ابتدأ به اولا لكان طولا ويقال عمق لما يحويه قدام الانسان
وخلفه ومن ذوات الاربع فوقها واسفلها ونقول انه لو توهمت نقطة تتحرك او تحرك جسم فيه
نقطة فتلاقي بسيطا بالنقطة رسم ذلك طولا وخطا فيما عسى فان تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة
بل في جهة مقاطعة لها ارتسم سطح وعرض فان ارتفع السطح او انخفض حتى يكون حركته على بعد مقاطعا
للبعدين على قوايم ارتسم جسم وايضا فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما
وراء الظاهر فهو بسيط وسطح فان قطع هذا الذي هو السطح فالتفت الى القطع الذي يناله فقط ولم
يلتفت الى مشاركة الجسم او السطح فيه فان طرفه الحاصل بالقطع هو الخط فان قطع الخط فان طرفه
على ذلك الاعتبار هو النقطة فالخط المحدود هو البعد الذي يفرض بين نقطتين والسطح المحدود هو البعد
الذي يفرض بين خطين والعمق المحدود هو البعد الذي يعترض بين سطحين واعلم ان الطول والعرض

والعمق

والعمق من حيث لا اضافة فيها هي من الكمية والمضافات اعراض في الكمية واعلم ان الكثير بلا اضافة هو العدد
والكثير بالاضافة عرض في العدد وكذلك القول في ساير ما يشابه ذلك واعلم ان الطويل والعريض والعميق
والكثير المتضايفات قد يتضايف على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه طرف منها ان تتضمن اضافة
الى ثالث منها كما تقول الكثير والكثير او غير ذلك وقد يضاف اضافة تتضمن ذلك فيقال الطول والكبر والعمق
فان لكل واحد منها اضافة الى شيء له اضافة الى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شيء هو عند شيء
ما طويل الا ان هذا الشيء اطول منه ونقول ان المساحة تقدير المتصل والعد تقدير المنفصل والعد والمساحة
منها ما في النفس هو العاد والماسح ومنها ما في الشيء وهو المعدود والممسوح واذا صار الممسوح معدودا
فان العد عارض له ولا يوجب ذلك ان يصير المنفصل جنسا له والزمان متصل بالذات وبالعرض ايضا
ومنفصل بالعرض اما انه متصل بالذات فلانه في نفسه مقدار للحركة واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر
بالمقايسة الى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره فيقال زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ
والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير له كما للحركة ولا بأس بان يكون الشيء في نفسه في مقولة
ثم يعرض له شيء من تلك المقولة فان الاضافة تعرض لها الاضافة والكيفية تعرض لها الكيفية واما
انه منفصل بالعرض فذلك لما يعرض له من الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وليس يحسن من
يقول ان الزمان منفصل ايضا لا بالعرض وذلك من حيث هو عدد للحركة وان الان يوجب فصله
فالان في الزمان موهوم كالنقطة في الخط ولو كان شيئا حاصلا لكان كما يقولونه فاصلا ولكن من
غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة فليس اذا فرض الان فاصلا لم يكن واصلا ولما كان بان يصل اولى
منه بان يفصل فانه اذا كان حاصلا بالفعل صار به لاجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال
في ذواتها وان عرض لها من حيث اي اجزاء ان يكون ذات عدد لا عددا وذات كمية منفصلة لا كمية منفصلة
مثل حال الخط والسطح والجسم اذا افترض منها حدود مشتركة وليس هذا الفصل هو الفصل الذي
لا يجتمع مع الوصل لان ذلك هو الفصل الذي يبعد الاجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ولا
الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة بل يجعله ذا كمية منفصلة واعلم ان الكمية المتصلة
او المنفصلة لو قومت ذات شيء بقي هناك شك في ان الشيء من تلك المقولة ام ليس لانها ربما
قومت كالفصل البسيط وكان لقائل ان يقول ان الفصل البسيط لا يجب ان يكون من مقولة
النوع الذي يلحقه فكيف اذا عرضت ولم يقوم واعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا الا
ان يقرن بها طبيعة الجنس ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الانواع واعلم ان الفصول المنطقية
كلها تحمل على الانواع فلا يكون غير الانواع في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار فان كان الفصل
المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع كان النوع منفصلا يفصل غيره كالانسان
الذي هو ناطق وانما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان فلا يقال انه

الانسان نطق لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند الى شيء هو غير النوع
بحيث لا يحمل عليه واعلم ان الكم المتصل لا يخالف المنفصل الا بذاته لا باتصال غيره ولا المنفصل
يخالف المتصل الا بذاته لا بالانفصال فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ليس واحدا [في]
بالاعتبار واما الفصل البسيط فليس له البتة اذ ليس هذا متصلا باتصال ولا ذاك منفصلا [به]
بانفصال وانت موعود بشرح هذه الاشياء لك في موضعه ان

فصل في خواص الكم

وبالحري ان نتكلم
الان في خواص الكمية فنقول قال بعض المتقدمين ما هذا معناه ان للكمية خاصيتين اوليتين احداهما ان الكمية
يحتمل التقدير والاخرى ان الكمية لا مضاد لها ثم انه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان اخريان فيتولد
من ان الكمية يحتمل التقدير انه يقال مساو وغير مساو ويتولد من انه لا مضاد له انه لا يقبل الاشد والاضعف
فنقول نحن ان الخاصة الاولى للكمية هي التي منها انقدح لنا الوقوف على معنى الكمية انها لذاتها لا لشيء
اخر يحتمل ان يوقع فيها التقدير واما انها لا مضاد لها فامر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه الى التفطن بماهية
الكم وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية فانها من الخواص التي بالقياس لا التي على الاطلاق والاقرار
بان الكمية لا مضاد لها مما يجب ان يوضع في المنطق وضعا ويقنع فيه بالاستقراء او بما يشبهه من الحجج
مثل ان نقول ان الكميات المتصلة قد يتوافى معا في موضوع واحد وبعضها نهايات بعض وان
المنفصلات كيف يمكن ان يفرض لواحد منها ضد واي شيء وضع ضد الاثنين مثلا فهناك شيء
هو ابعد مشاكلة للاثنين منه وهو العدد الابعد منه فلو جعل الالف ضد الاثنين او الثلثة
من جملتها لكان العشرة الف ابعد من طبيعته فكان اولى بمضادته ولكان الالف اولى بان يكون في
حكم المتوسط بين الضدين ثم كيف يكون متوسطا والطرف غير متقرر فان قيل الالف مثلا يوجد
له ما هو في غاية البعد عنه كالاثنين فلم ليس ذلك ضده فالجواب ان ضد الشيء انما يكون ضدا له
اذا كان ذلك الشيء ضدا له ولو كان الاثنان ضدا للالف لانه غاية في البعد منه لكان الالف ضدا
للاثنين وغاية في البعد منه واذ ليس ذلك في الجانبين جميعا بل في جانب واحد فليس ذلك بموجب
للتضاد وبعد ذلك فانه وان كان المنطقي لا سبيل له الى اثبات ان لا ضد للكمية فلا بد من ان يوافق
في اشياء يظن بانها اضداد وكميات معا فيعرف انها ليست كذلك فاول ذلك ما يظن من ان المتصل
من الكم ضد للمنفصل فاول الجواب في ذلك ان المنفصل والمتصل من حيث هما فصلان من لواحق الكم لا من
الكم نفسه كحال الفصول وايض فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شانه في نفسه او في جنسه
ان يتصل والعدم غير الضد فليس الانفصال ضد الاتصال وان كان شيء واحد يكون موضوعا للقدر
متصل ثم ينفصل فيوضع لعدد يعرض له واما الزوجية والفردية والاستقامة والانحنا فانها لا اضداد
ولا كم اما الزوجية والفردية فموضوعها القريب اعداد ما ولا يشترك في الزوجية والفردية بالقوة فلا
العدد الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فردا ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجا ولا يوجد شيء من

او الثلاثة من جملتها لكان

فلم لا يكون كذلك

يعرض

الاشياء

من الاشياء موضوعا بعينه للامرين وما كان كذلك لم يكن ضدا وايضا فليس الفرد الا ان لا يوجد للعدد
قسمة بمتساويين فانقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام بحسب ايجاب خاص بالشيء وسلب خاص
به لكنه قد اتفق ان وضع للكم مقرونا بهذا السلب او بهذا العدم اسم محصل فاوهم الاثبات وايضا
فان الزوجية والفردية كيفيات في الكم ولا يمنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فيصير لاجلها الكميات
متضادة بالعرض كالجواهر والمضمون مثلا هو ان الكميات لا تتضاد بنوعها تضاد السواد والبياض وكذلك
حال الاستقامة والانحنا فانها ليست باضداد ولا كميات وكذلك التساوي والتفاوت كلها اضافات
في الكميات لا كميات ولا بينها مقابلة التضاد والكبير والصغير وما يجري مجراها اضافات تلحق الكم
فالكبير لا يكون الا كما ولكن ليس كميته انه كبير فان الكبير مثلا يكون في ذاته جسما او سطحا ولاجله يكون كما
يعرض له اضافة ما فيصير بسببها كبيرا واذا عرضت له اضافة ما فانما يلحقه بعد ان كان كما فان كان
في تلك الاضافة او في عارض آخر مضادة لم يكن في ذات الكم بل في عارض للكم اذ انما يكون للكم من جهة
عارض عرض له واعلم ان الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يكون في الكميات مضادة فانها
كلها عوارض للكمية وليست بكمية كما علمت ومع ذلك فليس فيها تضاد فان التضاد انما يكون بين
طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه ثم اذا اضيف الى الاخر قيل له مضاد مثل الحرارة والبرودة
فان كل واحد منهما معقول بنفسه فاذا اضيف الى الاخرى كانت ضدا لها فيكون هناك
طبيعة تعرض لها اضافة هي اضافة المتضادة والكبير والصغير لا معقول له من هويته الا ان يكون
مضافا وليس له من حيث هو كبير وجود مخصوص كما للسواد من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض حتى
يكون اضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص بقياس عروضها في السواد والبياض ولذلك
قد يكون الشيء كبيرا او صغيرا بالقياس الى شيئين ولو كان الكبير شيئا محصلا بنفسه تلحقه اضافة التضاد
لما استحال الكبير صغيرا بالقياس الى غيره فانه لو كان الكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان
المحصلتان اللتان يعرض لهما الاضافة يجتمعان معا في شيء واحد وهو كبير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس
الى شيء فان قال قائل ان هاتين الطبيعتين لا يكون بينهما مضادة لانه لا يضاد كبير بالقياس الى شيء
صغيرا بالقياس الى شيء اخر فيكون هذا القائل قد سلم ان الكبير والصغير لا تحصيل لهما الا بالاضافة فقط
والاضداد لها في طبايعها تحصيل ويكون تلك الطبايع متنافية متضادة فيعرض لها الاضافة التي للتضاد
ويكون تلك الطبايع وان لم يلتفت الى اعتبار التضايف الذي في التضاد طبايع متعادية لا يجتمع فلو كان
الكبير والصغير كالسواد والبياض وكساير الاضداد والاضداد طبايع يعرض لها اضافة التضاد
لكان للكبير وللصغير طبيعتان يوجبان بينهما التنافي وان لم يلتفت الى التضاد مثل تلك الطبايع فانها
وان لم يلتفت الى التضاد فقد يوجب التنافي اعني انها لكونها تلك الطبايع لا يجتمع وازيد هذا شرحا
فاقول قد عقل ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف وان كان التضايف كالتضاد من حيث

التضايف

هو تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه وللمخالفة التضاد للتضايف ما يجد طبايع الاضداد كالسواد والبياض
لا بتضايف وبحد الجوار للجوار لا لتضادان ثم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب التضايف
لا محالة فاذا ينبغي ان يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه وذلك التضاد من حيث هو تضاد
متضايف فبقي ان الشيء الذي في التضاد لا تضايف هو موضوعات التضاد وطبايعها اي الموضوعات
التي هي في انفسها امور معقولة اذا قيس شيء منها الى شيء آخر كانت هناك اضافة التضاد وكانت
تمنع عن الاجتماع فاذا المضادة لا تتم الا بان يكون موضوعات لا تتضايف في انفسها ويلزمها تضايف
هو التضاد وتلك الموضوعات هي لانفسها لا يجتمع البتة لا اذا اعتبر فيها التضايف فقط بل يجب
ان يكون لها ذلك امرا هو بالذات قبل التضايف ويلحقه التضايف فيجب ان يكون للكبير والصغير
ان كانت متضادة موضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها وانها لا يجتمع وان لم يلتفت الى
تضايفها وليس الامر كذلك بل ليس انما يجتمع الكبير والصغير اذا كانا متضايفين لطبايع لها محصلة تلك
الطبايع لا يجتمع كما لا يجتمع طبيعتا السواد والبياض لانهما سواد وبياض فيتضادان فيتضايفان
لان المضاف من جهة اعم من المضاد لا من حيث هو طبيعة بل من حيث هو مضاد بل انما لا يجتمع الكبير
والصغير لانهما انما يقال بالاضافة فقط فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى
ما هذا اخر فانه حينئذ لا يستمر ان يقال ان الكبير لو كان ضد الصغير لما اجتمعا فان القائل يقول الكبير
ضد الصغير الذي هو عنده صغير لا الكل ما يفرض صغيرا وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون المتحذلقين خ
في هذا الموضع شيئا يرجع الى خلال ما قلناه قبل هذا ولكنهم يريدون فيه تكلفا يوهم انه شيء وذلك
انهم يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير من الكم وان الكبير والصغير متضادان فبعض الكميات
متضادات فيقول ان لهذا جوابين جواب معاندة وجواب مساعدة اما المعاندة فان يقول ان هذه
ليست بكميات واما المساهلة فان يقول انا وان اعطينا انها كميات فليست بمتضادة وهذا الجواب
اذا اوضح حق الايضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة حق واما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه
فمن جنس التكلف وذلك لان احد الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين والاخر يعاند في الكبرى هو
والعناد في الصغرى اعراض عن الكبرى الى ان يفرغ لها فكانه حين قال ان هذه ليست بكميات كان كانه
قال هبها اضدادا وهبني اساعدك على ذلك ولكني اقول انها ليست بكميات وكذلك حين قال ان هذه
بكميات فكانه قال هبها كميات وهبني اساعدك على ذلك فانها ليست باضداد وسواء قال في كل موضع ولكني اقول انها ليست باضداد خ
وهو تنازعه في مقدمة هب اني اسلم لك المقدمة الاخرى او لم يقل فان ذلك لا مدخل له فيما هو بسبيله
وما فعلهم في هذا القائل لو قال هبها اضدادا فانها ليست بكميات لكانت المعاندة ينقلب مساعدة
وقد كان يمكنهم ان يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة اخرى فيجعلوا المساعدة في ان يسلموا الاخرى [illegible]
ويجعلوا المعاندة ان لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك

ان الصغير

ان الصغير قد يكون شطرا من الكبير يقومه والفرد جزء من الزوج والشيء المقوم لا يكون مضادا لما يقومه وقالوا
ان الصغير والكبير بالقياس الى المعتدل ضدان ويشبه ان يكون صدق هذا ليس متعلقا بالكبير والصغير بل
بالزايد والناقص من جهة ما هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيف ويكون من جهة الطبايع الزايدة
والناقصة لا من جهة الزايد والناقص من حيث هما هما فقط فيكون مثلا الجبن ضد التهور لا لان الزايد ضد
الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور فانهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد وان كان يعرض
لهما هذه الاضافة واما الحدود والمتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا يقال بالقياس فانها ايضا تكون متضادة
لا لانها مقادير بل لانها مقارنة لكيفيات ولاجل انها اطراف طبيعية مثل ان الاعظام الحيوانات مقادير
هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدار فيها وليس انما يقال للكبير منها كبير
بالقياس الى الصغير بل في نفسه وبالقياس الى طبيعة نوعه وكذلك الحال في الصغير منها وحكمها حكم اطراف المسافة
التي للحركات الثقل والخفة ومن الشكوك في امر هذه الخاصية ما يظن من ان المكان الاسفل ضد للمكان الفوق وهذا
محال فان المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته الذي هو سطح ولم وكيف يضاد المكانان ولا يتعاقبان
بالحقيقة على موضوع واحد والمكان من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو نهاية حركة
ومن حيث هو طرف مسافة او من حيث هو طرف جسم حاو وهذه عوارض للكمية وهذه العوارض لا تجعله
بحيث يشترك الفوق والاسفل منه في موضوع واحد فيكون مضادا بالحقيقة بل الاثنان متضادان
اعني كون الشيء فوق فانه مضاد لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس يجب اذا كان بين هذين المكانين
غاية البعد ان يكونا متضادين وان كان التضاد يتضمن هذا الشرط او كان الناس انما فطنوا اولا
للتضاد من امر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد فانهم لا يقتدرون على ان يعبروا اهل حال المكانين في
كونهما وبينهما غاية البعد هو التضاد او حال المتمكن اذا كان تارة في هذا المكان واخرى في مكان اخر ومع
ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الالفاظ الحكمية على تعارف الجمهور بل يجب ان يلتفت
في اعتبار معنى لفظ التضاد الى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني وهو يدل على
الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لا ان يطيع باحدهما الموضوع وبينهما
غاية البعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط والدليل على ذلك ان المكان من حيث هو مكان
ومن حيث يتحصل طبيعته الشخصية لا يحتاج الى ان يقال الا بالقياس الى المتمكن ومن حيث يسمى فوقا
يقال بالقياس الى مكان اخر ثم ان الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الاضافة فلا يكون فيهما تضاد
كما لا يكون في الصغير والكبير وقد يعتبر من طريق الطبيعة حتى يكون الفوقية اما حالا للمكان فانه نهاية
جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا فان عرض من هذه الجهة للمكان تضاد كان بسبب طبيعة ذلك الجسم
وستبين ان هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضادا للجسم الذي هو
اسفل اذ الجسم الاعلى لا ضد له من وجه كما ستعلم واما حالا للمكان من حيث كونه مكانا لجسم وضع

الطبيعي كذا واذا فرض او اتفق ان هذا كان موجبا او مقارنا لان يكون الجسمان متضادين في الطبيعة
كان حينئذ التضاد في المكان لا من التمكن فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض فيجتمع من هذا الكله
ان لا تضاد في الكم وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد ولست
اعني بهذا ان كمية لا يكون ازيد وانقص من كمية ولكن اعني ان كمية لا يكون اشد وازيد في انها كمية
من اخرى مشاركة لها فلا ثلثة اشد ثلثية من ثلثة ولا اربعة من اربعة ولا خط باشد خطية اي انه اشد
في انه ذو بعد واحد من خط اخر وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي بل لا يجوز
ان يكون كمية ازيد واشد في طبيعتها من كمية اخرى انقص او اكثر منها اعني انه ليست الثلاثية في انها
ثلثية وفي انها عدد ولها حد العدد باكثر من رباعية في انها رباعية وان لها حد العدد اعني في انها كمية منفصلة
يقدر بالاحاد نعم قد يصير ازيد واقل فيما يعرض لها من الاضافات المختلفات بينها والفرق بين هذا
الازيد وبين الاشد والازيد الذي يمنع كونه في الكمية ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل
او زيادة والاشد والازيد الذي يمنعه انهما لا يمكن فيهما ذلك وتفاوت الاشد والاضعف ينحصر
بين طرفين ضدين وتفاوت الازيد والانقص لا ينحصر البتة بين طرفين ومن خواص الكمية انها تقال
بذاتها لغيرها انها مساوية وغير مساوية والمساواة هي الحالة التي يكون عند توهمك تطبيق ابعاد
المتصل او احاد المنفصل بعضها على بعض تارة في ترتيب ما فلا تجد احد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل
الاخر عند ذلك الحد وغير المساواة ان تجاوز احدهما والقصر فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف
الحدود تسمى مساواة فان اختلفت الحدود لم يكن مساواة وانت تعلم ان الثقل والحركة اذا اعتبرا
بذاتيهما من غير التفات الى مقادير خارجة عنهما لا يوجد فيهما هذا التطبيق فليست قابلة للمساواة
وغير المساواة فالكمية قد ذكر لها ثلث خواص حقيقية وهي انها لذاتها لها جزء ولذاتها تحتمل التقدير
ولذاتها يقبل المساواة واللامساواة وذكر لها خاصيتان اضافيتان انها لا يقبل في ذاتها
مضادة وانها لا يقبل في ذاتها الاشد والاضعف فصل في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف
الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشارة المجملة الى اقسام المضاف قد جرت العادة ان تخاض
في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية وللناس تخريجات مختلفة لعلة ذلك
ويشبه ان يكون اظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكمية وليس على المنطقي اثبات
المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ومن يتكلف ذلك فقد تكلف ما لا يعنيه ولا يتعلق
به من حيث هو منطقي والوقوف على المضافات اسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافة
التي هي المقولة فالامور التي هي من المضاف فهي الامور التي ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها
على الاطلاق او بنحو اخر من انحاء النسبة والتي على الاطلاق فهي مثل الامور التي اسماؤها اسماء تدل
على كمال المعنى الذي لها من حيث هي مضافة مثل الاخ واما الذي بنحو اخر من انحاء النسبة فهي التي

تعلق بها

تعلق بها النسبة فيصير لذلك مضافة مثل القوة من حيث هي لذي القوة والعلم من حيث هو
للعالم فان كل ذلك في ذاته كيفية وان كانت مضافة فالى غير ما تكلف اضافته اليه كالعلم فانه بحرف
ما صار مضافا الى العالم وبغير ذلك الحرف فهو مضاف الى المعلوم فان العلم يشبه ان يلزمه في نفسه الاضافة
الى المعلوم والعلم والقدرة والقوة وما اشبه ذلك وان كان كله مضافا كله في نفسه غير مضاف
الى ما اضيف اليه في مثالنا بل انما الحق بها نحو من انحاء النسبة فصارت به مضافة وذلك بسبب
حرف يدخل فيجمع كما يدخل بين الانسان والدار لفظ نسبة ما فيصير بها اضافة بين الدار وذي الدار وربما
كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة احد الجانبين ويحتاج الجانب الاخر الى الحاق لفظ النسبة باسم الاول
كقولنا الجناح وذو الجناح فان لفظة ذو انما وقعت في احد الجانبين والجانب الاخر مستغن عن مثلها
لكن اسمه اذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الاخر واكثر هذا حيث يوجد لاحد المضافين من حيث
هو مضاف اسم ولا يوجد للاخر بل انما يكون اسمه المشهور دالا على ذاته او مشتقا من جهة حال اخرى غير
اضافته او لا يكون هناك اسم البتة وربما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف اليه لفظ نسبة يخصه ويحفظ
اسمه كقولنا العالم عالم بالعلم فيقرن باسم العلم حرف يدل على انه مضاف اليه العالم واما في الاول
فانما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف لا المضاف اليه وربما كان حرف الاضافة مختلفا فيهما
مثل قولك ان العلم علم للعالم والعالم عالم لا للعلم بل بالعلم وقوم يقولون ان معنى قولهم فاو بنحو اخر انما
هو لما لا يتشابه فيه الحروف العاطفة وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره وانه اولى
من التاويلات المذكورة واما كون الشيء معقولا بالقياس الى غيره فهو ان يكون الشيء اذا قصد
تصور معناه احوج تصوره الى تصور شيء خارج عنه ولا كيف كان فان السقف اذا تصور معناه
تصور معه معنى الحايط الذي يقله وليست ماهية السقف مقولة بالقياس الى الحايط ولكن يجب
ان يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو له من اجل وجود ذلك الغير
بازائه فذلك المعنى الذي للشيء من اجل حصول الحال التي لها ما صار الاخر معه هو اضافته مثل الاخ فان
حقيقة المفهوم من الاخوة لاحد الاخوين هو لاجل وجود الاخر وهي الحال التي له بسبب ذلك وهو كونه
ابن ابي هذا الاول فان الاخوة هي نفس اعتباره من حيث له اخ بهذه الصفة وان كان قد يكون
في بعض الاضافات هو نفس اعتبار احد الامرين من حيث له اخر بصفة خلاف صفته فهذا هو كون
الماهية معقولة بالقياس الى شيء اخر وليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن
الى الامر الذي يلزمه في الذهن لكن لا يكون ذلك اضافة كما قلنا فان اخذت النسبة مكررة في كل شيء
صارت له اضافة ومعنى قولي مكررة ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى
ان للشيء نسبة من حيث له نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحايط فاذا
نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقرا على الحايط ونظرت من حيث هو مستقر على

الحايط صار مضافا لا الى الحايط من حيث هو حايط بل من حيث هو مستقر عليه فعلاقة التسقف بالحايط من
حيث الحايط حايط لا نسبة ومن حيث ياخذ الحايط منسوبا اليه بالاستقرار عليه والحايط مستقر عليه للمستقر
انعكس والتسقف بنفسه منسوب فهو اضافة وهذا معنى ما يقولون ان النسبة تكون لطرف واحد
والاضافة تكون للطرفين وذلك انك اذا اخذت التسقف مستقرا على الحايط وجدت النسبة من جهة التسقف
المستقر واما جانب الحايط فلا نسبة فيه الى شيء من حيث هو حايط واما اذا اخذت النسبة من حيث التسقف
مستقرا على مستقر عليه والحايط مستقر عليه بمستقر انعكست النسبة وصلحت لان تكون اضافة فكل نسبة
لا توجد من الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير اضافة وكل نسبة توجد الطرفان فيها من حيث
النسبة فهي الاضافة والامور التي توجد منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط وان اخذت منسوبة
على هذا الشرط فهي مضافة فذوات الامور قد تكون منسوبة وان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة
صارت مضافة ومن الامور المضافة ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها
ما هو مثل القوة والقدرة فان القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء والحال حال لذي الحال
والحس حس حاس لمحسوس والعلم علم عالم بمعلوم وكذلك القيام قيام قايم والجلوس جلوس جالس
فهذه كلها مضافات لكنه من هذه ما هو كالكبير فانه لا يكون في نفسه كبيرا او في ماهيته كبيرا او يكون
هناك صغير وكذلك الشبيه والمساوي واما القدرة والقوة والحس والعلم فيشبه ان لا يكون الامر
فيها هذا الامر فان ماهية الشيء الذي هو العلم ليس انما يقال له علم بالقياس الى العالم وان كان لا يوجد
الا في العالم وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس وليس البياض انما يقال له بياض بالقياس الى الموضوع
الذي هو له بياض وان كان لا يوجد الا فيما هو له بياض وفرق بين ان يكون الشيء لا يوجد الا ان يوجد شيء
وبين ان يكون ماهيته مقولة بالقياس الى شيء فان العالم لا يوجد الا بالباري وكذلك الثنائية لا توجد
الا بالوحدانية وليست ماهيتها مقولة بالقياس الى الوحدانية وليس الوجود والماهية شيئا واحدا
ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس الى الماهية بل كون الماهية بالقياس ان يكون
الماهية هي حقيقة اللون مقارنا للمقارن على الحالة القارنة فبعض هذه الامور المعدودة ماهياتها مقولة
بالقياس الى غيرها كالكبير والصغير وبعضها يجعل كذلك اذا اخذت مع النسبة كالبياض فانه اذا اخذ من
حيث هو في الابيض كان مضافا كالوسم كونه من حيث هو في الابيض جسما كان الجسم ماهية مقولة بالقياس
الى الشيء الذي له البياض فقد علمت ان بعض ما عددناه في المضاف ماهية مقولة بالقياس الى غيره
وبعضه يقال بالقياس الى غيره بنسبة تلحق ماهيته فحينئذ تكون مقولة بالقياس الى غيره وان كان ذلك
الالحاق يجعل له ماهية اخرى متقررة بنفسها فالامور المضافة هي امثال هذه وقد يوجد فيها مضادة
كالفضيلة والخسيسة التي كل واحد منها قد تصح له اضافة الى موضوعه ولكن ليس كل مضاف يقبل
ذلك فانه لا ضد للضعفين على الزايد جزءا او القانون في ذلك هو ان المضاف مما يعرض للمقولات

٢ اضافة صح

٣ وليست ماهيته مقولة بالقياس الى الباري صح

حسها

جميعها فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد يكون في الكم كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف
كالاسخن والابرد وكالملكة وذي الملكة وقد يكون في المضاف نفسه كالاكبر الى ما اقل كبرا وكالصديق
الاصدق من صديق وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث وكذلك
قد يكون في سايرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته فلما كانت الضعفية تعرض للكم وكان لا مضادة
للكم لم يعرض للضعفية مضادة ولما كانت اضافة الفضيلة عارضة في الكيف وفي الكيف تضاد
جاز ان يعرض لهذه الاضافة تضاد وكذلك في قبول الاشد والاضعف والاقل والاكثر وقد يظن ان
غير المساوي قد يكون اكثر واقل لان الكمية تكون اكثر واقل كما ان الشبه يكون اضعف واشد فنقول
اما غير المساوي فانه في الحقيقة لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون ابعد واقرب فان العشرة ابعد
في المساواة للثلثة من التسعة والسبب في الامرين اعني المحال والممكن ما ذكرناه من ان الكم لا يكون اشد
واضعف لا بالقياس الى نفسه ولا بالقياس الى حال غيره عند نفس ذلك الغير فانه لا يكون عشرة اشد
عشرية من تسعة لتسعية كما يكون بياض اشد ابيضاضا من سواد اسودادا وان كان قد يكون عدد
اكثر زيادة على عدد من عدد كما بينا فعلى ذلك يكون غير مساو اقرب من غير مساو اخر واما في انه غير
مساو فلا يقبل زيادة ولا نقصانا ومن خواص المضافات انها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافو
وينعكس بعضها على بعض ووجه ذلك الرجوع تخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ولانحاء اخرى من
الرجوع والعكس ياتيك من ذي قبل وذلك لان الوضع ههنا قد يكون احد الطرفين مكررا والحمل
يكون من الثاني فاذا انعكست صار الحمل وضعا وقد الحق به مثل ذلك التكرير في جانبه وصار الوضع
حملا وقد حذف عنه التكرير فنقول ان العبد عبد للمولى ثم نقول والمولى مولى للعبد فتكرر العبد
في الاول والمولى في الثاني وفي بعض الامور يحتاج الى ان يلحق بالطرف المجعول محمولا شيئا ان لم
يلحقه وهو موضوع كالحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا بل الحاقك ما يلحقه حين يقال الحس
حس بالمحسوس والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما يقول ان الاب
اب للابن والابن ابن الاب وسواء قلت ذلك لفظا او لم تقل فانك تعقله معنى فانك تاخذ
المحمول على انه منسوب اليه سواء الحقت به اللفظ الدال على ذلك او لم تلحق ولم تاخذه على هذا
الوجه بعينه حين تضعه واما ساير العكوس التي ستاتيك في مواضعها فتخالف الذي للمضاف
في ذلك كله لكن في هذا التكافو شرط يجب ان يراعى وذلك ان الاضافة اذا لم يقع على التعادل لم يجب
هذا التكافو ووقوعها على التعادل هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا وبالذات
فانها ان وقعت الى موضوعه او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوعه لم يقع الاضافة متكافية
فانك اذا قلت ان الراس راس للانسان او للحيوان او الراس راس لذي مشي او الراس راس
للماشي وكذلك الجناح جناح للطاير والسكان سكان للسفينة لم يمكنك ان ترجع فتقول والانسان

٧ الحال صح

فلان الكيفية تكون اشد واضعف صح

وكذلك لا تقل الطائر طائر بالقياس الى الجناح
والسفينة سفينة بالقياس الى السكان
وذلك لان الراس ليس معادلا لما ذكرت
بل معادله هو ذو الراس فالراس راس
لذي الراس وكذلك صح

او الحيوان او ذو مشي او المشا هو انسان او حيوان او ذو مشي او مشا بالقياس الى الراس ثانيا وكذلك
الجناح جناح لذي الجناح وكذلك السكان سكان لذي السكان واما ما ذكرت فهو اما موضوع المضاف المعادل
او جنس موضوعا او جنس للمضاف او عارض لموضوع المضاف وانما يعرض ذلك في هذا الموضع الذي لا يكون
فيه الاضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس الى حيث يجعل كذلك بنوع من النسبة فيكون لا اسم
للمضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بل ان كان له اسم فمن حيث هو موضوع للنسبة اليه او من جهة اخرى فلذلك
يجب ان تخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر في تحصيل ما يقع اليه الاضافة بالتعادل
مميزا مما يقع اليه لا بالتعادل فسبيلك ان تجمع اوصاف الشيء جميعا فاي تلك الاوصاف اذا وضعته
ثابتا ورفعت غيره جاز ان ترفعه او لم يجز امكنك ان تحفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك
حفظ الاضافة فهو الذي اليه التعادل وما لم يكن كذلك فليس اليه التعادل فانك اذا رفعت من الشيء انه
حيوان وانه انسان وانه مشا وانه ذو مشي كيف اتفق وحفظت انه ذو راس امكنك ان تنسب اليه
الراس فاذا رفعت انه ذو راس وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه مشا وانه ذو مشي لم يمكنك
ان تضيف اليه الراس **فصل في خواص المضاف** ومما يرى في المشهور انه يلزم المضافات
كلها هو انهما معا في الوجود اي ايهما وجد كان الاخر موجودا وايهما عدم كان الاخر معدوما مثل الضعف
والنصف ولكن قد لا يقع في بعض الاشياء تكافؤ في الوجود معا من جهة اخرى وذلك كالعلم والحس
اي الادراك ليس القوتان المشاركتان لهما في الاسم فان ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائما ان يكون
مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك فانه قد يوجد غير مضاف الى
العلم وان كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم احدهما على الاخر وليس الغرض ذلك بل
الغرض ان احد الذاتين لا ينفك من اضافة يلزمه يوجب ان يكون معه مضايفه ابدا وذات الاخر
قد يوجد وليس بمضايف وكذلك فتصور حال هذا الحس وان ذاته لا ينفك عن لزوم الاضافة
اياه وذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ يجوز ان لا يكون
حساس موجودا ويكون العناصر المحسوسة التي اوائل التكون للحيوانات وغيرها من الاجسام الارضية
موجوده واما امور اخرى فيكون اما متكافية في اللزوم ان اخذت متضايفات واما غير متكافية
في اللزوم ان اخذت ذوات فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الوجه الذي يغمه عليه الطائفة
وجه تخييل محتق فاما المثال في جنبة العلم فالمشهور ما اورده من امر المربع المساوي للدائرة فان العلم
به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه هو موجود فحرى ان نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول ان لقائل ان يقول
ان هذا القول مجازف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون لكل علم بازاء معلوم موجود فمن العلم
التصور وقد يتصور امور ليس يجب لها الوجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات
فانا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك الى ان نجعل لها وجودا في الاعيان وبالجملة لا يحوجنا

ذلك الا

٦١

ذلك الى ان نجعل لها وجودا غير الذي في الذهن وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه وانما حاجتنا عن علم
مضاف الى مضايف له والمضايف شيء ثان وايضا فان في المعلومات بحسب التصديق اشياء
كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بالامكان والامكان غير الوجود وذلك مثل قولنا
اذا اخرج على شكل كذا خط منحن كذا في جنب خط كذا لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان فان
هذا لا وجود له ايضا الا في الذهن وهذا المثال الذي اوردوه وهو حال المربع المساوي للدائرة
الذي يجعلونه موجودا وان لم يعلم فهو مثال اشد اشكالا في الدعوى فليت شعرنا اين وجوده فانه
ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له في الاعيان وجود حاصل فباي دليل
عرفوا ذلك ومن حدثهم به وان عنوا انه ممكن ان يوجد فذلك امر بالقوة كما ان العلم به ايضا ممكن ان يوجد
فنقول لمن قال هذا او سال انه ليس يمكنك وانت منطقي ان تحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما
كان غرضنا فيما اوردناه ان نعلم انه يمكن ان يكون لذات احد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة
الى الاخر وليس الاخر مكافيا له في ذلك فان كان علم تصوري او تصديقي ليس مضايفا الى شيء اخر فليس
هو من جملة المضايفات التي نذكرها واذا لم يكن من جملة ما ذكرنا لم ينتقض به ما قلناه بل جعلنا مثالنا
الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا بان الفلك موجود متحرك
على الاستدارة وهذا العلم هو في الجملة التي ذكرناها وان شرط الذي اشرنا اليه وان كان لما اوردناه
قبل مثالا يضايف في الذهن او خارج الذهن وكان مكافيه في الوجود معا فليس ذلك ايضا مما
ينتقض به ما قلناه فانا لم نقل ولا شيء من المتضايفات تتكافؤ في الوجود معا بل قلنا ان اكثرها
كذلك واما امر المربع والدائرة فليس تتغير بما زعم فيه غرضنا وذلك لانه ان كان لهذا المربع امكان
وجود فلا تستحيل فرضه موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان
يكون هذا المربع موجودا ونحن على جبلتنا من الجهل به فبين ان جميع ما اورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض
الذي نؤمه فما علينا من غير ذلك وما حاجتنا الى ان نتكلف في المنطق علما غير المنطقي ليس من شان المنطقي
ان تحققه كنه التحقيق ويجب ان نعلم ان المتضايفين من حيث متضايفان بالفعل تضايفا على التعادل
فهما معا اذا الشيء انما يقال ماهيته بالقياس الى شيء يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة
فقد زال التعادل لكن على هذا اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول بالقياس
الى المتاخر ولا بد من ان يكون بينهما اضافة بالفعل ولا تضاد فهما موجودان معا وايضا فانا نعلم
بان القيامة ستكون والقيامة معدومة غير موجودة والعلم بها موجود ولا بد ان يقع بينهما اضافة
بالفعل ولا تضاد فهما معا فنقول اما الشك المورد من جهة المتقدم والمتاخر فانه ينحل بان نقول
ان هذا المعنى يعتبر من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا والاخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن
اما بحسب الذهن فان يحضر الذهن الزمانين معا في الوهم فيجد احدهما متقدما والاخر متاخرا فيكون

مثالا مضايف في

قد حصلا جميعا في الذهن او يكون احد الزمانين كيوم من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف الذهن
اليه زمانا نعقله مستقبلا فيحكم حينئذ بينهما بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا واما الوجه الاخر فهو ان الزمان
المتقدم اذا كان موجودا فموجود من الاخر انه ليس هو ويمكن ان يوجد امكانا يؤدي الى وجوب وهذا كونه متاخرا
وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم واذا وجد المتاخر فانه موجود في الذهن
حينئذ ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبة الى الذهن نسبة شيء كان موجودا ففقد وهذا ايضا امر موجود
مع وجود الزمان المتاخر فاما نسبة المتاخر الى المتقدم على وجه اخر غير ما ذكرنا فلا وجود له في الامور لكن في الذهن
فقط فان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا متاخرا ولا مضافا الى شيء من الازمنة
والا لكان مضافا الى الاشياء بلا نهاية في وقت واحد وكانت هناك اضافات لا نهاية لها موجودة
بالفعل بل هو في نفسه بحيث اذا عقل وعقل الاخر حكم العقل عليه بانه متاخر عن امر موجود في الذهن
واما العلم بالقيامة فانه انما هو في حكم سيكون فان العلم بها انها ستكون علم بحال من احوالها موجود في
الذهن مع وجود العلم بانها ستكون لا عند ما يكون بل قبل ذلك عند ما هي معدومة في الاعيان موجودة
في النفس واما تصور ماهية القيامة مجردة فانه غير مضاف الى شيء في الوجود من حيث هو تصور
واعلم ان جميع امثال هذه اضافات انما تتقرر في الوهم والمتضايفات فيها ايضا انما يكون متضايفات
في الوهم والبيان المستقصى لهذا انما هو في العلوم الحقيقية لكن قوما من المتكلفين اجابوا في شبهة تكافؤ
العلم والمعلوم فقالوا ان الذي قيل من ان المعلوم قد يوجد ذاته والعلم به لا يكون قول غير حق فان
ههنا علما موجودا بكل شيء وجودا لا يتاخر عن الاشياء وهو علم الباري والملائكة ولم يعلموا ان هذا
وان كان حقا فليس جوابا للمتشكك فان المتشكك ليس يقول انه ولا شيء من المتضايفات لا يكون معا
ولا ايضا يقول انه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معا ولا يحتاج الى ذلك فان دعواه انه ليس كل
متضايفين يكونان معا وهذه الدعوى يصح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فنقول ان علم
بوجود العالم لا يصح ان يكون علما وذاتا والعالم غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس
علمي به موجودا وكذلك ان لم يعتبر شرط الذات فاذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ولم يكن علم البتة غير
هذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا لا العلم الذي اشار اليه فقط بل جميع العلوم مكان العالم
قد يكون موجودا او علم ما من العلوم بوجوده ليس بموجود فالشبهة تكون قائمة فان الشبهة لم ترد بسبب
ان المعلوم قد يكون موجودا ولا علم البتة بل هي شبهة اخرى وينبغي ان يراد لها حل اخر واقل ان
يقال ان العالم حينئذ لا يكون مضافا الى هذا العلم اذ لا يكون معلوما له **فصل في تحقيق المضاف
الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة ولوازم
وخواص المضاف الذي هو المقولة** اعلم انا الى هذا الوقت انما اخبرنا عن مضافات يطابقها الحد
المذكور فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها وبعضها كانت قد يصير كذلك بنحو من النسبة

بلغ

يلحقها

يلحقها فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ام رسم معنى يصلح ان يقال انه مضاف وليس بنفس
المقولة او نوعا من المقولة فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة وانه لا يصلح ان يحمل مقولتان معا
على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين وان كان قد يدخل الشيء
في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض وقد فرغنا فيما سلف عن هذا ثم ان هذا الحد لا يمنع العقل
مطابقة امورا يدخل في مقولات اخرى فان الراس قد يحتاج ان يكون بذاته جوهرا حتى يكون راسا
كما يحتاج الى ان يكون معقول الماهية بالقياس الى غيره حتى يكون راسا فكلا الامرين مقوم له من حيث
هو راس ليس احدهما بالذات والاخر بالعرض والراس انما يكون كذلك اذا اخذ راسا على الاطلاق وكان
على اعتبار الجواهر الثانية واما اذا اخذ مخصصا على انه هذا الراس فانه لا يقال ماهيته بالقياس الى غيره حينئذ
وذلك انه بسبب ان ذاته قد تحس وتخيل من غير ان يعلم الشيء الذي هو راسه من حيث هو هذا
الراس والذي هو راسه من حيث هو هذا الراس فانه هو هذا الانسان واما اذا دل على انه راس
لشيء جملة فليس ذلك له من حيث هو هذا الراس بل من حيث هو راس على الاطلاق وكذلك لا يقال
ان هذا الراس راس ما بالقياس الى شيء بل انه راس على الاطلاق بالقياس الى شيء ويمكننا
ان نقول ان الراس انما هو راس بالقياس الى ذي الراس ولا يمكننا ان نقول ان هذه اليد انما هي
هذه اليد بالقياس الى سقراط او هذا الذي هو ذو يد حتى لو رايت هذه اليد منكشفة عن مستورة تخيل
في ذهنك ضرورة بازائها ما هو بالقياس اليه وهو سقراط او هذا ذو اليد كما يتخيل هنالك ذو الراس
وايضا فان بعض الامور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية ايضا مثل الملكة فانها
كيفية وقد قيلت بالقياس الى غيرها بنحو من انحاء النسبة وكذلك امور اخرى من مقولات
اخرى فالرسم الاول لا يمنع من ان يكون ههنا امور هي من باب الجوهر وغيره داخلة في المضاف
فليس هذا الحد اذا حد المقولة والا لاشترك في حد واحد امور من مقولات شتى وان لم يكن حدا
لها بل انما هو حد بحسب اسم معنى يعمها مقوم لماهيتها يقال عليها فانه لا يجوز ان يكون الامور
التي بعضها الجوهر جنسها شيء غير الجوهر فيجب اذا ان نتامل هذا الحد ونتدارك خللا ان
وقع فيه والتدارك المشهور لهذا هو ان الامور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو انها
مضافة وهذا تدارك صحيح لكن بعض الناس فطن ان هذا بعينه هو الحد الاول وسنعلم انه ليس
هو الاول عن قريب ولو كان هو الاول لكان نهاية الاول غنى عنه وخصوصا والاول يدل على المعنى
الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ان دل دلالة بذلك الوضوح وظن بعضهم
ان فيه بيان الدور وهو انه اخذ المضاف جزء حد نفسه والمشتغلون لهذا الشان قد
اجتهدوا في حل هذا الشك وقد قارب بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه ذهابا يسيرا لكنا
نقول ان من الاشياء ما يكون جنسه اشهر عند الجمهور فيكون الاسم بحسب الوضع الاول موضوعا

لجنسه او لما هو عنده كالجنس ثم ان الخواص يجدون معنى نوعيا او ما هو كالنوع تحته فينقلون اسم
الجنس اليه بملائمة توجبه وقد تجد مثل هذا كثيرا اعنى انك تجد امورا نقل اليها اسماء حرفت عن دلالة الوضع
الاول بل تجد لنفس ما اوما انا اليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس الى النوع امثلة كثيرة فمن جملتها
ان الجمهور قد كانوا يرون ان كل شيء تو هم فهو اما ممتنع واما غير ممتنع وجعلوا اسم الممكن مرادفا او
كالمرادف لقولهم غير الممتنع فقالوا ان كل موجود اما ممتنع واما ممكن ولما فصل الخواص حال ما ليس
بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود وكلاهما يشترك في انه غير
ممتنع وفي انه ممكن بهذا المعنى اى بمعنى غير الممتنع ثم وجدوا في الامور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع
ولا يمتنع وجوده ولا عدمه فيمكن وجوده وعدمه فخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضروري واخرجوا
الواجب عن دلالة هذا الوضع الثاني ونقلوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذلك ايضا
الحال في المضاف فان اسم المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند الفلاسفة على المعنى المذكور وهو انه
ما تقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار ان له وجودا غير ذلك او ليس له وجود غير ذلك حتى
كان الشيء اذا كان من الجوهر او من الكيفية ثم لحقته نسبة واعتبر من جهة نسبته فكان من حيث هو كذلك
مقول الماهية بالقياس الى غيره فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست يقال بالقياس
وكان اذا كان الشيء كالابوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود اخر
وماهية اخرى كان ايضا من المضاف فكان المضاف يقع على المعنيين جميعا وقوعا يجده وان لم تكن
لهما جميعا جنسا فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين او على شيئين من مقولتين او على شيئين من
مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين فانك قد عرفت هذا وتحققته واذا كان كذلك فمعنى المضاف
الماخوذ في الحد هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص فكما ان الحاد اذا حد الممكن
الحقيقي فقال ان الممكن الحقيقي هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا يكون قوله مدخولا من جهة انه
اخذ الشيء في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن الماخوذ في الحد الا المعنى الجنسي الذي هو بمعنى غير ممتنع فكذلك
اذا قال ان المضاف الحقيقي الذي يحده على انه احد العشرة هو الذي ماهيته ووجوده انه مضاف ونعني
به الذي وجوده وماهيته هو انه مقول الماهية بالقياس وليس له وجود غيره لم يكن اخذ المحدود في حده
او الرسوم في رسمه فيكون هذا من جملة المخصصات التي انما تخصص باللحاق بشرط التجريد بطبيعة عامها فانه
اذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لان يلحق بها معنى وان لا يلحق وليس يجب لحاقها
احدهما وكانت اذا الحق بها بشرط وجود ذلك المعنى تخصصت فانها اذا الحق بها بشرط عدم ذلك
المعنى تخصصت ولست اعنى بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين بل الخاص والعام
فاذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد فالراس لا يكون مضافا بالمعنى الذي للمقولة اذ
ليس يكون وجوده انه مضاف فقط بل له وجود اخر قد لحقه هذا المعنى وكذلك العلم فانه صورة

وكيفية

وكيفية متقررة في النفس لكنها يلزمها اضافة ما ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس وكذلك
الضعف فانه يكون صورة في النفس عددا او كما ويعرض له نسبة ولكن لقائل ان يقول انكم قد منعتم
ان يكون المشتق اسمه من الاعراض البسيطة مقولة كالابيض ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ثم
لا شك في انه يجب ان يكون المضاف فالمعنى الاول يفهم منه انه شيء ذو اضافة من غير تخصيص ولا شك
على تلك الاصول انه اذا كان على هذا المفهوم لم يمكن ان يكون له مقولة او نوعا من المقولة ثم المضاف
الذي يجعلونه مقولة فهو ايضا شيء ذو اضافة لانه شيء مقول ماهيته بالقياس الى غيره واذا كان
كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة فلا يكون بينهما فرق
واما الشيئية فهو امر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ولا يمكن ان يسلب عنه ولا يمكنك ان تقول
ان الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافا هو انه شيء فان الشيء لا ينفك عنه ايضا ما لا
يجعل له وجودا خاصا غير كونه مضافا بل الوجود الخاص انما نعني به وجودا اخص من الشيئية ووجودا من
جملة انحاء الوجود الذي يخص الاشياء دون الامر المشترك لجميع المقولات فنقول في جواب ذلك انه ولا
سوا فان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصيصها الوجود الذي للمضاف من حيث هو
مضاف واما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فان تخصيصها وجود آخر فان الشيء ذا الاضافة اذا خصصت
شيئيته صار به جوهرا او كيفا او شيئا اخر واما شيئية الاضافة فهي الاضافة فشيئية ذي الاضافة تقتضي
لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ولا كذلك شيئية الاضافة فاذا قلنا ان المضاف الذي من المقولة
هو الشيء الذي ليس له وجود الا الوجود الذي هو به مضاف فلسنا نعني به الوجود العام بل نحو من الوجود
مخصصا للعام ليس هو التخصيص بكونه اضافة فقط بل هو تخصص تخصيصا في انه اضافة والابيض
ايضا ليس يخصصه عن الشيئية ان تخصيص شيئيته بانه شيء ذو بياض فقط بل شيء له نسبة خاصية
الى البياض لا يتم شيئيته بالفعل الا ان يلحقه ان يكون في نفسه جوهرا جسمانيا فيكون الفرق ان احدهما
شيء متقوم بانه مقول الماهية بالقياس وانه مخصص من قبل ذلك ولا يتخصص بغيره وهو المقولة
والاخر ان شيئيته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصية تلحقها الاضافة وليس من قبل الاضافة
وهذا هو الذي ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق ما كان احدهما مقولة ولم يكن الاخر مقولة ولا جاريا
مجراها الا بمجرد انه شيء له اضافة فقد انحل هذا الشك فاذا كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف
فيلزم ان يكون اذا حصل احد طرفيه تحصيلا كان الاخر محصلا بسببه حتى اذا قلت ضعف مطلقا
من غير تحصيل تمثل لك بازائه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة تمثل لك بازائه
نصف هو اثنان وقولنا تحصيل المضاف لفظ يفهم منه معان ويجب ان يتقدم قبل بيان ذلك
مقدمة فنقول ان المضاف ليس له وجود مفرد بل وجوده ان يكون امرا لاحقا للاشياء وتخصيص
تخصيص هذا اللحوق يفهم على وجهين احدهما ان يؤخذ الملحوق والاضافة معا وذلك من مقولة

دا التخصيص بهذا اللحوق ...

ومقولة ليس المقولة بل هو مركب من مقولة ومقولة والاخر ان يوجد الاضافة مقرونا بها النحو
من ذلك التحوق الخاص العقلي ويوجدان جميعا كعارض واحد للملحوق وهذا هو تنويع الاضافة و
تحصيله فان المشابهة مثلا موافقة ما في الكيفية غير الكيف الموافق فالكيف الموافق ليس هو
اضافة بل هو شيء ذو اضافة واما الموافقة منسوبة الى الكيف فهو نوع من المضاف مثل المساواة
التي هي موافقة في الكمية والمماثلة التي هي موافقة في النوع فاذا كان التحصيل في المضاف انما يمكن
حيث يكون المضاف اولا غير محصل فيكون اضافة ما ماخوذة بمعنى اعم اذا انتزع من امر يعرض له او اليه
الاضافة ثم اذا تحصل فانما تحصل لا محالة بتحصيل ذلك المعنى ولو كان المعنى بحاله لكانت الاضافة
بحالها واذا كان المضاف قد يحصل فليس تحصيله بازاء الامر الذي كان اولا وهو كما كان اولا
ومثال ذلك انا اذا اخذنا اولا ضعفا عددا على الاطلاق فهو بازاء النصف العددي الذي هو الضعف
حتى صارت الضعفية محصلة فلا يثبت الجانب الاخر على حاله فان اطلاق ذلك الجانب اعني النصفية
كان انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب اعني الضعفية غير محصل فاذ قد يحصل فيبين من ذلك ان
الاخر قد يحصل فانه اذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه
اذ ليس يجوز ان يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل فان المضافين عرف
بالتحصيل عرف الاخر به فان كان التحصيل لم يطرا عليه من حيث يتحصل بها الاضافة بل من حيث
يتحصل الموضوع وتركت الاضافة بحالها فان المضاف المقابل لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة
لم تتحصل بل موضوعها وليس اذا كانت الاضافة لا تتحصل الا بموضوعها يجب ان يكون كلما تحصل
موضوعها تحصلت لا اضافة ومثال هذا انه اذا كانت الراسية اضافة عارضة لعضو ما
وكان قياسه الى ذي الراس فتحصل هذا العضو من حيث هو جوهر وكان هذا الراس قد دخل التخصيص
جوهره ولم يدخل التخصيص اضافته لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الراس من حيث هو هذا الجوهر
محصلا ان نعرف من ذلك انه راس لمن لان الراسية تركت بحالها ولم تحصل من حيث العقل
بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى التحصيل الثاني اذ لم يتحصل له الاول والحس
لا سبيل له الى ادراك تان غير حاضر عند الحس بسبب او لحاضر عند الحس فلو اجتهد حتى يحصل العقل
تخصيص هذا الجوهر وجب ان يخصص له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن زيد فحينئذ يتخصص
للعقل ذو الراس فهذا حكم ما فيه موضوع واضافة فاما اذا كان المضاف نفس الاضافة فلا
يتحصل احد الطرفين الا بتحصيل الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين غير المضاف فيحصل من هذا
ان كل شيء من باب المضاف اذا حصل بخواص التحصل لا يلزم ان يتحصل مقابله فان من الاضافة
لاحقة له وله وجود خاص وليس يلزم من هذا ان يكون كل ما يلحقه اضافة وله وجود خاص فانه
لا يتحصل يتحصل مقابله بل قد يتحصل اذا كان التحصيل عقليا واما الاضافة نفسها

والموافقة في الكيفية صح

فني صح

بها خ

فانها يتحصل في العقل مع تحصيل موضوعها فمن تحصيل الاضافة تحصيل موضوعها ما بنوعها ومنه
ما لا بنوعها بل بصنفها او بشخصها فان جعل حدها اخر نوعها وان حفظ حدها والحق به عارضا غريبا
لو لم يكن ذلك لم يبعد ان يحفظ تلك الطبيعة في الاضافة لم ينوعه بل ربما صنفه كابوة الرجل العادل و
ابوة الرجل الجائر فانهما يختلفان في احوال ولكن خارجة عن الماهية فان الرجل العادل لو توهمته غير عادل
لم يزل بذلك المعنى الذي هو الابوة فاما المساواة فانك ان توهمت بدل الكمية فيها كيفية لم تكن تجد المساواة
موجودا ولم تبق الاضافة بعينها موجودة واما الشخصية فكابوة هذا وابوة ذاك بل كالجوار الذي
لكل واحد من الجارين فيجب ان نعلم ان ما يقولونه من حال الاضافة في امثال هذه انها علاقة واحدة
بالعدد موجودة لهما جميعا هو قول لا معنى له بل كل واحد منهما موصوف باضافة الى الاخر ليست
هي بالعدد اضافة الاخر اليه بل ربما كان نوعهما واحدا كالجوار لهذا لذاك وجوار ذاك لهذا وربما كانا
متخالفين بالنوع كالابوة والبنوة وكذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه مماس
لذلك الاخر ففيه مماسة لذاك نسبة تلك المماسة اليه بنفسه هي انها فيه والى الاخر انها له وانها بالقياس
اليه ولاجله كذلك والاخر ايضا مماس للاول بمماسة فيه للاول فنسبة تلك المماسة التي الاخر هو
بها مماس الى الاخر نسبة بانها فيه والى الاول نسبة بانها له لا بانها فيه وانه لا تماس احدهما الاخر
بمماسة تكون فيه نفسه لذلك الاخر لكنهما من حيث المماسة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق
الشخصيات في الامور العامة وهذا فليكن كافيا في بيان امر المضاف المقالة الخامسة من الفن
الثاني من الجملة الاولى في المنطق في الكيفية فصل في تعريف الكيفية واقسامها الاول واما
الكيفية فقد جرت العادة بان نعرف بنحوين من التعريف احدهما ان يقال ان الكيفية ما به يقال على
الاشخاص انها كيف هي والاخر ان يقال ان الكيفية ما به يقال للاشياء انها شبيهة وغير شبيهة
فلننظر في حال هذين التعريفين انهما هل يفيدا اننا معنى متصورا فنقول اما اذا كان هذا التعريف
على سبيل الاحالة على المتعارف وما جرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف والجواب به اذا
سئل بكيف فامر غير محصل في مقولة واحدة وذلك لان الجمهور قد يسئلون كيف زيد ويتوقعون
ان يجاب بانه قايم او قاعد فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع ويسئل ايضا فيقال كيف
رايت عبد الله فيحسن في التعارف ان يجاب فيقال رايته ماشيا او عاديا او رايته يجز او يصفر
او غير ذلك ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم ايضا ان يقولوا رايته في مكان طيب او فوق سرير
وامثال هذا حتى يكون هذه الاحوال عندهم كيفيات احوال الناس في التعارف فليس يقفنا في ذلك
على شيء يصرف النهي الى تخيل الكيفية الداخلة في المقولة بل كما انهم يقولون حال لا الذي يسمى
حالا في قاطيغورياس فقط بل لجميع الصفات وان كانت كميات فلا يتحاشون ان يقولوا الكيفية
لغيرها فان كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة فالوضع داخل

واة صح

موجودة صح

وبالقياس اليه ولاجل الابانة
فيه وكذلك الاخر صح

في ذلك الاخر بل بمماسة تكون فيه صح

ايضا في هذه المقولة ثم لا يبعد عندي ان يتقبل كلامي واحد من هؤلاء المرتجشين فنقول اما الوضع
فهو من حيث يصلح ان يكون جوابا عن سؤال كيف فهو كيفية ومن حيث هو حال الجوهر ذي اجزا كذا فهو وضع
فان قال ذلك لم نضايقه بان نقول لان هذا لا يمكن ولم نؤاخذه بما سلف ذكره ولكنا نوجب عليه
ان يجعل الوضع نوعا من الكيفية فان الجهة التي بها وضع لا يجعله بحيث لا يصلح ان يكون جوابا عن
سؤال كيف الشيء بل يعده لذلك فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين
بل كاعتبارين احدهما يقال على الاخر وهو اعم منه واذا كان الاعم مقولة فالاخص يدخل فيها فلا
يكون الاخص مقولة براسه فان لم يلتفت في هذا الى التعارف العام بل الى معنى وقع عليه
اصطلاح خاصي فبالحري ان يكون الدال بهذا اللفظ على ما اراده يكون قد عرفنا ما نريد به بالوضع الثاني
فلم يمكنني الى هذا الوقت ان افهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ولا يبعد ان يكون غيري قد فهم ذلك
او يكون التاويل ما سنقوله بعد وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه فان الشبيه يستعمل
استعمالا عاميا ويستعمل استعمالا خاصيا فاما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في
هذه المقولة بل قد يقولون ان قعود فلان شبيه بقعود فلان وان احتراق النقطة شبيه باحتراق
ذهن البلسان بل لا يمتنعون عن القول بان طول زيد شبيه بطول عمرو فلا اجد التعارف ايضا
يعمل في امر الشبيه الا ما يعمله في امر السؤال بكيف فان قال انه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقي
فنسلم له انهم اذا قالوا شبيه في الطول دروا انهم يستعيرون لكنهم اذا قالوا قعود شبيه بقعود و
لم يذهبوا الى انهم يستعيرون شيئا وكذلك اذا قالوا احتراق شبيه باحتراق بل قالوا ذلك وهم محققون
وليس يمكن ان يقال ليس لكم ذلك بل انما يكون هذا اللفظ مستعارا في شيء وحقيقيا في شيء
بحسب ارادتهم فان اللفظ لا يستحق شيئا من ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك له بحسب التعارف
والتعارف في المستعار هو ان يقول القائل ذلك وعند القائل انه لفظ غيره استعيره لمشاكلة
وتمثيل فاما حيث لا يكون عند القائل كذلك بل يكون قوله ان احتراقا شبيه باحتراق كقوله ان
حرارة شبيه بحرارة فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل الى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة
حقيقية ومع هذا فان من يدعي في لفظة ما استعارة ما واستعارة فعليه ان ينص على المعنى المقصود به
في الموضع الذي يستعمله وخصوصا اذا كان ظاهر اللفظ بعيدا عن ان يتميز للسامع معناه
المقصود ويميزه ولو قال عين الماء وعين الشمس وعين البصر فيجب ان يكون قد اعطينا معنى الشبيه
حين يخاطب باستعماله ههنا وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاص وغاية
ما ينصون عليه هو ان يقولوا انا نعني به الموافق في الكيفية وان كان قولنا ان الكيف هو ما
يقال له شبيه بالقول النقلي لا المتعارف عند الجمهور وكان تفسير ذلك النقلي هو الذي معناه
الموافق في الكيف فلا شك ان الكيف نفسه يجب ان يكون اعرف من الموافق في الكيف

فيكون من قال

فيكون من قال ان الشبيه هو الموافق في الكيف وقد عرف الشبيه في الكيف وهو يريد ان يعرف
الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا انما يمكن ههنا حيلة واحدة وذلك
ان يكون الكيف هو قابل الشبيه بجمع لنا من الموجودات معاني مختلفة ثم اذا فصلنا هذه المقولات
وعرفنا ما جعلناه مخالفا للكيف واستثنيناها بقي لنا المنحصر في مقولة الكيف ما يجاب به
عن سؤال كيف مما ليس من تلك الاخرى وما يقال به المشابهة مما ليس تلك فتخيل الذهن امورا
دون امور وان يكون ههنا وجه اخر من النظر وهو ان يجعل حقيقة البحث عن الشيء انه كيف هو
في نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله فاذا كان الوصف ما يحوج الى اعتبار امر اخر فيه غير نفسه وغير حاله
حتى يقال انه كيف هو فكانه قد عدل عن الواجب فان السائل انما رام ان يخبر عن امر في نفسه اذ قال
كيف هو في نفسه دون امر يكون له بخير نفسه فيشبه ان يكون الوضع وغير ذلك من المقولات انما صلح
ان يقال له كيف اما بالنقل والوضع الثاني واما بالتوسع فلذلك صار يصلح لان يجاب به عن كيف
الشيء ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالاصل فان الوضع ليس معنى تتصور الشيء ما لم
تتصور له اجزاء بعضها عن بعض وجهات خارجة ثم تتصور له وضع فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون للشيء
في نفسه بنفسه الذي بالحري ان يكون البحث بكيف مقصورا عليه فهذا وان كان قد يمكننا
ان نقوله فانا يكون قد تعدينا ايضا التعارف الى نوع من النظر والاستدلال واما الكم فيه خ
فان التعارف نسبة ان يدل على انه غير صالح في جواب كيف الشيء وان اجيب فانما هو مجاز فاذا كان
كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف وكيف اشهر من الكيفية فان اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف والمشتق
منه اول واعرف من المشتق له وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذي الحال ليس
من قبيل ما يشتق فيه اسم ذي الحال من اسم الحال كاشتقاق اسم الضارب من الضرب وايضا فان اعني خ
الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب بل من حيث هو شيء اشهر من الكيفية اذ كان السبيل اليه
الحس والحس لا يميز الكيفية مفردة بل بينا ولها مع الشيء المتكيف بها او مع المقدار الذي يلحقها
نسبة تنا ولا واحدا غير مفصل ثم من بعد يحصل ما يتحصل وعلى هذا فاعتبر الشبيه وعلى انه
شبيه في نفسه من غير حاجة الى اعتبار امر غيره فليكن هذا قدر ما نقوله في امر هذا التعريف والتقرر
الا ان الكيفية في كل هيئة قارة في الموصوف بها لا يوجب تقديره ولا يقتضيه ويصلح تصورها ولا تقتضيه خ
من غير ان يحوج فيها الى التفات الى نسبة يكون الى غير تلك الهيئة وهذا ايضا ضرب من البيان متعلق
بان يثبت شيء ثم يعرف باسلوب امور عنه وقد قال قوم ان الكيفية هي التي يحدث رسمها في الجوهر
وظنوا انهم قد اتوا ببيان وذهب عليهم ان استعمال لفظة الرسم ههنا يشبه ان يكون استعمالا
مجازيا لا يحقق معنى فان حقق فليس بحسب المتعارف في استعمال هذا اللفظ بل لدلالة
تقترن به من خارج وهذا اللفظ يخيل مغالطي اشد بعدا عن البيان من لفظة الكيفية وكذلك لهم

بيانات لشبه هذه فلننقل الان ان الكيفية كيف تنقسم الى الامور الاربعة التى جعلت انواعا لها
فنقول ان الكيفية لا تخلوا اما ان يكون بحيث يصدر عنها افعال على نحو التشبيه والاحالة او لا يكون
والذى يفعل فعله على سبيل التشبيه والاحالة فهو كالحار يجعل غيره حارا والسواد يلقى شبحه فى العين
وهو مثاله لا كالثقل فان فعله فى الجسم التحريك وليس نقلا والذى لا يكون متعلقا بالكم فاما ان يكون
للاجسام من حيث هى اجسام طبيعية فقط او لا يكون بل يكون لها من حيث هى ذوات انفس او
يكون النفوس فالتى تلتئم ما بينها افعال وانفعالات هى التى تسمى كيفيات انفعالية وانفعالات
والتى يتعلق بالكم فهى كالاشكال وغيرها والتى للاجسام من حيث هى اجسام طبيعية فهى القوى الفعلية
والانفعالية والتى تختص بذوات الانفس فهى التى تسمى ملكات وحالات او نقول ان الكيفية
اما ان يكون متعلقة بوجود النفس او لا يكون والتى لا يكون فاما ان يتعلق بالكمية او لا يتعلق و
التى لا يتعلق اما ان يكون هويتها انها استعداد واما ان يكون هويتها انها فعل وان عرض
لها ان يكون استعدادا وقد يمكننا ان نحاول فى ذلك ضروبا من القسمة يؤدى الى هذا الغرض
ولولا ان الكيفيات التى فى العدد لكان يحسن بنا ان نقول وما لا يفعل على طريق التشبيه اما
متعلق بالاجسام ثم يقسم فنقول اما من حيث كميتها ومن حيث هى تعليمية واما من حيث طبيعتها
ومن حيث هى طبيعية ثم تتم القسمة ولكانت هذه القسمة احوج ما خذ الكن الفردية والزوجية و
ما اشبهها يخرج عن ذلك فان لم يدخل ذلك فى كيفيات هذه المقولة وكانت الكيفية ما
يعرض للجواهر الجسمانية فيجب ان نقسم على نحو ما قلنا فاما انواع القسمة المشهورة فمنها
قولهم ان الكيفيات اما طبيعية واما مقتناة ثم فسر وا ان الطبيعية هى المتولدة بالطبع من داخل
الموجودة دائما فى الشىء الذى يوجد فيه والمقتناة فهى التى تمامها من خارج ويمكن اطراحها ولكن
من المقتناة الملكات والاحوال واما الطبيعية فمنها بالقوة ومنها بالفعل والتى هى بالقوة
فهى الكيفيات التى تقال بسببها انها مستعدون وفينا امكان لشىء من الاشياء والتى
هى بالفعل فمنها ما ينفذ الى العمق وهى الانفعالات والكيفيات الانفعالية ومنها ما يظهر
من خارج وهى الاشكال والصور وايضا فان لهم قسمة اخرى للكيفية فانهم يقولون ان الكيفية
اما ان يظهر فى النفس واما فى البدن والذى يظهر فى النفس فاما ان يظهر فى النفس الناطقة
واما فى غير النفس الناطقة والتى فى الناطقة اما عسرة الانحلال كالملكة واما سهلة الانحلال
كالحال والذى فى غير الناطقة اما فى القوة المنفعلة واما فى القوة الفاعلة والذى فى القوة الفاعلة
فهو الصنف الثانى من انواع الكيفية اعنى قوة ولا قوة والذى فى القوة المنفعلة فانه الصنف
الثالث من انواع الكيفية اعنى الانفعالات والكيفية الانفعالية وما يظهر فى البدن فاما فى
عمقه فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم انها ان كانت غير ثابتة كانت انفعالا والذى

اما ان يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم او لا يكون والذى لا يكون صح

وانما فى ظاهره والذى فى عمقه صح

طرف

يحدث فى ظاهر البدن فانه الشكل والخلقة قالوا والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس واما الخلقة فانها
يخص المتنفس وقد قسموا ذلك ايضا بوجوه من القسمة **فصل فى تعقب الوجوه التى قسم قوم بها**
الكيفية الى انواعها الاربعة فحرى بنا ان نتامل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل
الى فصل القضية فيما نطرأ عليك من وجوه قسمتهم فنقول ان هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعى ومتكلف
قبيح التكلف اقبح كثير احدا مما تكلفناه اما القسمة الاولى فمن موجبها ان يكون سواد الغراب مباينا فى نوع
سواديته لسواد مقنى مكتسب ويعرض من ذلك ان لا يكون الملكات والحالات نوعا واحدا من جملة ما خرج
بالقسمة بل يكون نوعا ثانيا هو نوع تحت بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم فمنها الملكات والحالات
وعلى ان هذا القول يوجب ان يكون للملكة والحال قسيم اخرى اذا عدت الملكة والحال وجب
ان تعد هى معها فيزيد الاقسام على الاربعة وقوله منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل ان
عنى بذلك ان هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصحاحية والممراضية هى معان من باب الكيفية
ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تغيير ردى جدا فانه لو
قال منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل لكان له وجه بعيد وان نعذر لان الشىء الذى بالقوة
هو الشىء الذى ليس بموجود ويصح ان يكون موجودا فان كان الذى هو بالقوة هو المصحاحية
لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة فيكون من انواع الكيفية ما هو مصاحيه
معدومة وان عنى هذا اللفظ ليس ان المصاحية يكون فى نفسها بالقوة فى وجودها بل
ان يكون بالقوة شىء اخر فيكون قد جعل المصاحية صحة بالقوة فيكون الشىء الذى هو بالقوة
صحة هو المصاحية صحة وحينا ولا شىء من الاعراض بصحة الاخرى اذ ليس لها فى انفسها شىء
مشترك وان لم يعن بها بالقوة المصاحية بل الصحة التى بالقوة حتى يكون الصحة اذا كانت
صحة معدومة جايز او جودها كانت من نوع واذا صارت بالفعل كانت من نوع فيسكون
المعدوم كيفية موجودة ومع ذلك فقد يضاعف انواع الكيفية اذ كل واحد من الانواع قد
يكون بالقوة ايضا فهذا هذا وان لم يعن ما قلناه ولكن عنى ان ذلك الشىء اما ان يكون قوة
واما ان يكون فعلا وعنى بالقوة والشىء الذى يقابل الفعل الذى هو الحصول لا الفعل
الذى هو التأثير او ما اشبهه ومقابل ذلك هو الاستعداد لامر ما حتى يكون القسمة الى
قوة وفعل وجه فيجب اول شىء ان ينظر هل هذه التى يسميها فعلا ليست فى انفسها
قوى فيشتبه ان يكون الحرارة قوة اذ تستعد بها لخواص ما فكذلك البرودة وكذلك الالوان و
المذوقات والروايح فان الشىء ذا الرايحة مستعد لان يؤثر سرا ما وقد تستعد بعض هذه الكيفيات
لانفعال ما كالرطوبة او للانفعال او عسر انفعال ما كاليبوسة الا ان يقول قائل ان الحرارة
فى ذاتها امر ما واما الاستعداد لان يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة لان الحرارة فى طبيعتها كيفية

ليشبه هذه صح

وليس صح

فيصير المصاحيه صح

الفعل صح

ببعض نسخه

واما الاستعداد فامر يعرض لها من حيث يصلح ان يكون مقولة بالقياس الى الشيء او بالنسبة
اليه واما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد فان
قيل هذا الزم ان يكون هذا الباب اوسع مما قالوه بل يلزمهم ان يجعلوا هذه الاستعدادات التي
للحرارة وغيرها من باب الكيف ويكون كيفيات عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس مذهبهم
وليس عندهم ان الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها فصارت
مستعدة بها ولا هذا مما يصلح ان يقال ويعتقد فانهم طيبوا انفسهم قائلين ان كلامنا في
الاستعدادات الجوهرية في ذواتها وجب ان يكون المصحاحية استعداد اللصحة في الجسم ووجب
ان يكون الممراض فيه مصحاحية فانه لا يعرى عن استعداد للصحة وان جعلوا الاستعداد الحال فربما منه ح
صاروا الى الصواب لكن قولهم وعباراتهم لا تشير الى ذلك الا بتكلف وتعسف فلم يحسنوا
اذا ان يقسموا هذه القسمة ومع ذلك فان الاحرى في قسمة الشيء الى قوة وفعل هو ان يكون
القوة والفعل في شيء واحد ولم يفعلوا كذلك فليس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلا لما
جعلوه قوة ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالقوة على الترطيب والاسوداد
والقوة على قبول العلم واما ما قالوه من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو ردي جدا و فانهم لم يجعلوا اشياء من ذلك من باب القوة
ذلك لانهم تركوا الكيفيات التي للاعداد وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات الخط
فان الخط ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان يقولوا ان الاستقامة والانحناء اذا وجدا في الخط فقد
وجدا في الجسم اذ الخط في جسم وما هو في شيء فهو في ذلك الشيء الاخر مستعملين لفظة في
المشككة فيلزمهم حينئذ ان يكون الجسم مستقيما ومعوجا ان كانت فيه استقامة خط
واعوجاجه واما ان الجسم معوج الخط فهو حق لكن الاعوجاج الذي لا عرض له لا يكون فيه فانه
لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ولكن يكون موجودا في شيء منه هو فيه بالذات وكذلك ليس
الاستقامة والانحناء موجودا بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودا بالذات حتى يكون
في الجسم وحده بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فليسامح في هذا وليجعل قولهم موجود في
الجسم وفي ظاهره كل وجود متعلق به وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة
في ظاهر الجسم قول البله المغفلين فان الاشكال المجسمة انما وجودها من حيث هي مجسمة
ان يكون سائرة في الجسم كله فان الشكل ان كان ما احاط به حد او حدود فانما يحيط بالجسم سارية ح
بالسطوح والسطوح بالعمق وليحقق ذلك اكثر فنقول ان ههنا حدودا وههنا شيئا
ذا حدود وله هيئة بسبب الحدود وههنا تلك الهيئة فاما الحدود فليست اشكالا بل هي
اطراف ولا يجوز ان يقال لشيء منها انها في ظاهر المحدود حتى يقال مثلا ان السطح في
ظاهر الجسم او الخط في ظاهر السطح وذلك لان الظاهر غير الذي في الظاهر وليس السطح
غير ظاهر الجسم

غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح فان اعتذر معتذر
وقال ان هذا الانسان قد تجوز في لفظه وكان ينبغي ان يقول ظاهر فقال في ظاهر فلم يعذر ايضا وذلك
لان القسم الاخر هو انه في العمق وليس معناه انه عمق وليس قوله ظاهر قسيمه انه في العمق
حتى يكون الشيء اما ظاهرا واما في العمق بل نظيره انه في العمق انه في ظاهر ونظيره الظاهر العمق ثم مع
ذلك فان الذي هو الظاهر كم لا كيف حتى لا يكون لطائفة منهم طريق الى ان يقولوا انه اراد بقوله العمق م
في العمق نفسه طلبا منهم لاستواء القسمة فانه ان كان هذا المذهب في التاويل صحيحا لكان
كانه قال وان بعض كيفيات الاجسام ظاهر وبعضها عمق وهو محال واما ان عنوا الشيء المتحدد وهذا خ
فهو مقدار لا كيفية وان عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد فانما يكون في الظاهر منها ما يكون موجودا
في السطح وحده من الهيئات اما شكلا كالتربيع واما هيئة غير الشكل كالتسطيح والتعبيب
والتقعير واما المجسمات من الاشكال فليست هيئات توجد في الحدود بل هي هيئات توجد علا
في جملة المحدود وجودا بينهما بالشركة ليست نسبتها الى الحدود اولى من نسبتها الى المحدود بالحدود وهي الحدود وهي
فلو كان الكرية في نفس السطح لكانت تعسا او تقعيرا لا كرية كما لو كانت الدائرة في نفس
الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرة وكما ان شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس
الخط كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح وان كان شكل الدائرة لا يتم
الا بانعطاف الخط وكان شكل الكرة لا يتم الا بتقبيب السطح وهذه الاشكال وان كانت ٢ فليست علا الهاء م
تحدث للمحدودات بالحدود فليست هي في الحدود وان كانت للحدود علا الهاء في انفسها
بل في شيء اخر تتحدد بها واعلم ان الحدود انفسها لا يقال انها موجودة الا في المحدود نفسه
جملته فان الخط نهاية للسطح الذي هو خط على انه نهاية بجملته فهو موجود بانه نهاية في جملته
وجود الصفة في الموصوف وليس موجودا في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر
اجزائه بالقوة فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي
هو الطرف فقط ومع هذا فانهم جعلوا هذا النوع شكلا وخلقة فقط كما سمع اذ
كان المعلم الاول انما اورد من الامثلة في اول الامر لذلك فقط وليس كذلك بل التعبيب
في جملة هذا الباب وليس شكلا اذ ليس له حد الشكل فان قال اعني بهذا ان كل
جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي في هذا الباب
فليس كذلك فان الشكل الذي في الكل لا يوجد في الاجزاء فاول ما في ذلك انه كان يمكنه ان
يقول هذا اللفظ على وجهه ويكون عبارته صحيحة فما الذي احوجه الى العدول عنه واما ثانيا
فان كثيرا من المعاني التي ليست من باب الشكل انما يوجد في الجملة دون الاجزاء كقوة اليد على افعالها
فانها غير موجودة الا في اجتماع الاجزاء اللهم الا ان يقول ان تلك ليست بقوة واحدة بل قوى

تتظاهره على فعل واحد وان قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعين من حيث هو مصارع
فكذلك هيئة قبول كثيرى من الامراض واما القسمة الاخرى فاخرجها اليبس يتجه الى الاربعة بل تجاوزها
كما ندرى ثم يمعن في هذيان كثير اذ نقول والتى في النفس غير الناطقة فاما في القوة الفاعلة واما
في القوة المنفعلة فلا ادرى ان هذا الرجل اين كم صواب ذهب من ذلك ان نوع القوة و
اللاقوة ليست تتعلق بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما تتعلق
بالنفس والثانى انا لو سامحنا فيهما وجعلناهما مما تتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات
والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك جعلها فى هذا القسم وليست من العوارض التى
تتعلق بالنفس الناطقة او غير الناطقة البتة ومن ذلك انه ليس جميع ما فى باب القوة واللاقوة تتعلق
بالقوة الفعلية فان الممراضية والاستعداد للانضاع ليست من باب قوة يفعل بها شيئ وايضا
فان المصحاحية هى بمعنى القوة التى لا ينفعل ان كان لا بد من معنى القوة على الفعل فانه وان كان
المصحاح يعرض له ان يكون قويا على افعال فذلك امر لازم للمصحاحية اما المصحاحية فانها
مصحاحية من حيث لا ينفعل من اسباب المرض لا من حيث يفعل بها افعال وايضا فان الاشياء
التى جعلها في القوة الانفعالية وان كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها في جملة
القوى الانفعالية فان الحرارة والبرودة لان يجعلا في القوة الفعالة اولى من ان يجعلا فى القوة
المنفعلة فان قال ان هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الاولى ايض لا يحدث الا
بالانفعالات في المادة وايضا فان كان الاعتبار ليس ان يحمل على المقسوم اليه معنى ما قسم اليه
من القوتين بل ان ينسب اليهما فان لكل واحد من الجنسين نسبة الى قوة فاعلة ومنفعلة معا
اذ لا واحد منهما تحدث الا عن سبب فاعل ومنفعل ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع
الثالث في القسمة مرتين والعجب ممن يلتفت الى ما يقوله هؤلاء ونكتبه ويدوّنه ومن انا نحتاج
الى مناقضته **فصل في تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة
واللاقوة** فلنبتدى بالنوع الموجود بسبب النفس وهذا النوع لا اسم له يعمه لكن له اسمان بحكم اعتبارين
فان الكيفيات التى تتعلق وجودها بالانفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها راسوخا لا يزول
او يعسر زواله وبالجملة لا يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون متزعزعا للزوال
سهل الانتقال فيسمى حالا والاظهر في تعارف محصلى اهل الصناعة ان الحال ليس مقولا على
الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذى هو نوع من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حالا وليس كل
حال ملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس اذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحكم فاذا استحكم لم يسم
حالا بل ملكة وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس فان الانفصال بينهما ليس
الا بالحال النسبة الى التغير وزمان التغير وهذا انفصال باعراض لا بفصول داخلة فى طبيعة الشيئ

ولا ايضا يجب ان يكون بين الحال والملكة اثنينية كما بين الشخصين بل يجوز ان يكون بينهما اثنينية
كما بين شخص واحد بحسب زمانية كالصبى والرجل فانه ليس يجب ان يكون الصبى شخصا غير الرجل
في ذاته وان كان غيرا بالاعتبار فان الشيئ الذى هو حال ما كابتدا التخلق او التصنع لم يستقر بعد في النفس
اذا تمرن عليه انطبع انطباعا متعذرا ازالته فيكون الشيئ الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة فليس
بحال ومن الملكات العلوم والفضايل ونعنى بالفضائل لا الافعال المحمودة بل الهيئات النفسانية
التى تصدر عنها الافعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعى من غير ان يحتاج الى روية واختيار مستانف
فيكون بحيث اذا اريد اضداد تلك الافعال شق على اصحابها وتعوقب عليهم واحتاجوا الى تكلف
وهذا مثل خلق العدالة والعفة والرزايل ايضا التى في اضدادها فانها ملكات فان الفاجر بالخلق
يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان فعله تاذى به وان اتى بفعل الفجور سهل عليه ففى نفسه هيئة
مطاوعة نحو فعل معاصيه بجواحر فهذه ملكات والعلوم ايض ملكات ليس اذا استوفى المتعلم
اصول الصناعة ومهر فيها فقط بل والراى الواحد اذا اعتقد وعلم وتيقن به عسر زواله ويعنى الهيئة
نافعة عظيمة من امراض واحوال اخرى واما الحال فيسمى بها ما كان بهذا الجنس سهل الزوال سهولة
زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحادث من المصحاح
وان كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس وانما اوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة واما
الصحة والمرض اذا كانا سهلى الزوال فهما من هذا القبيل ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والطرب
والعقد الذى لم يبرم فاما اذا صار شيئ من الصحة ومن الطرب والمرض مستحكما لا يزول بسهولة
فهو من جملة الملكات وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا اى كانت تلك الهيئة الى ان استحكم
حالا وليست كل حال فانها كانت ملكة فانحلت حالا هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع لا ما فهم من
ان الحال يقال على المعنى الذى هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا يصير نوعا تحتها كما لا يجب ان يصير الحيوان
المتحرك والحيوان الاثبت نوعا له لانه يزيد على طبيعة العام بعرض لا بفصل فان الامر ليس هكذا
لان واضع هذين الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والحال ان هذه سهلة وتلك اطول زمانا و
اعسر تحريكا والعام لا يحمل عليه الفصل ولا العرض المقابل لعرض يخص واحدا مما تحته فجعل
له بحسبه اعتبار واسم كما لا يقال والفرق بين الحيوان وبين الانسان او بين الحيوان والحيوان الصحيح
ان الحيوان اعجم او مريض والانسان ناطق او الاخر صحيح على انى قليل الالتفات الى امر الاسماء
ولا امنع ان يكون الجانب الذى يحتاج الى التاويل هو هذا اللفظ وان يكون ما قاله واضع
هذه التسمية من ان الملكات ايضا هى حالات ليس على معنى انها قد كانت حالات بل انها
في الحقيقة حالات وحيث قال ان الفرق بين الحال والملكة ان هذه سهلة معناه ان هذه قد تكون
لكن اتشادى لما اثرته ليست تعارف الاقدمين المنقول عنهم هذه الالفاظ وهو ان الحال هى كيفية

اصدارنخ

سهلة صح

١٥ و

سريعة الزوال والملكة كيفية راسخة واما الجنس الاخر من اجناس الكيفيات التي هي انواع الكيفية
العامة فيجب ان يتصور على انه استعداد جسماني كامل نحو امر خارج بجهة من الجهات لا القوة التي في
المادة الاولى ولا قوة الجوار فان كل انسان بالقوة صحيح ومريض لم يتمم الاستعداد حتى يصير هذه القوة
التي تحكم الجواز الطبيعي وافره من جهة احد طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء ان يقبل المرض وان يصرع
غيره فقط كيف ماكان بل ان يكون قد يرجح قبول المرض على قبول الصحة او يرجح لا قبول الصرع على قبول
الصرع والمصحاحية والممراضية والهيئة المصارعية والهيئة الانصراعية والصلابة المترجح فيها ان لا يتغمز و
اللين المترجح فيه ان يتغمز هي من هذا الباب لكن في هذا الموضع شكوك وذلك ان الامور التي يدخل في هذا
الجنس يوجد ثلثة امور استعداد شديد على ان ينفعل كالممراضية واستعداد شديد على ان يفعل كالمصارعية
واستعداد شديد لا على ان يفعل ولا على ان يفعل بل على ان لا ينفعل كالمصحاحية والصلابة وقول القوة
على هذه الثلثة قريب من ان يكون على سبيل اشتراك الاسم وان رام جمعه في معنى واحد كان عسرا
متكلفا وايضا فلم تشكك ان يتشكك في انه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث
لا ينصرع او من حيث يصرع غيره فان كان من حيث لا ينصرع يكون المؤونة في الشك خفيفة ويكون
هذا الجنس هو تاكد احد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في ان ينفعل او في ان لا ينفعل لكنه يعرض ان
يضيع استعداده من حيث تحرك غيره من الاقسام اذ لا يصلح ان يوجد في الاجناس الاخرى او يصعب
وان كان من حيث يصرع فاتم الشبهة الاولى يتاكد وكانك قد فهمتها ولسنا نعني بالقوة المصارعية
القوة الاولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الاشد والاضعف بل هذه كمال لتلك
القوة من جهة مواتاة الاعضاء ونسبتها اليها نسبة شدة الذكاء والفهم الى النفس الناطقة
فنقول الان ان المصارعية يجب ان يعلم انها متعلقة بثلثة امور امر في البدن وامر في القوة
المحركة وامر في القوة الدراكة اما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهو معرفة ما صناعية بحيل المصارعة
كمعرفة صناعة الرقص والضرب بالقعود وبالجملة فهو صنف من اصناف المعرفة بكيفية
افعال تتعلق بالحركة وبما ليس له هيئة قارة الوجود في موضوعه يعرف كصناعة البناء
والكتابة واما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف تحريك العضل على ادراك الغرض
في المصارعة فهاتان اما حالان ان ضعفتا واما ملكتان ان تمكنتا وليستا ولا واحدة منهما
من الامور البدنية الصرفة واما الثالث وهو الباقي فهو امر بدني وهو كون الاعضاء في خلقتها
الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من اجزاء كمال صناعة
المصارعة الطبيعية وهو غير معنى القوة المحركة لان ما يعرض للقوة المحركة وبالجملة للقوى النفسانية
فهو من الباب الاول من انواع الكيفية فقد زالت هذه الشبهة ويقرر ان هذا الجنس هو
استكمال استعداد احد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما

اذا وجد كان انفعالا بالفعل كالممراضية او شديد الاستعداد لان لا يوجد فيه وهذا كالمصحاحية
وبالجملة فان هذه القوة اما ان يستكمل اخذه نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة
واما نحو ان لا يتغير عنها وهي القوة الطبيعية

فصل في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى القوة ولا قوة

لكن العادة جرت على خلاف ما قلناه وذلك انه قد صرح في التعليم الاول بان القوى انما هي
قوى بحسب انها يفعل بسهولة كالمصارعي ولا ينفعل بسهولة كالصلب واللاقوى هو الذي
ليس له قوة على ان لا ينفعل كالممراض الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل واللين الذي ليس له قوة
على ان لا ينقطع فلنتامل الحال في هذا فان شبهتنا قد عادت فان الحرارة قوة على ان يفعل بسهولة
اذ تحرق بسهولة فهل هي من هذا الجنس فاما ما يقال ان الشيء يكون في جنس وجنس او نوع
ونوع باعتبار واعتبار فامر قد فرغنا عن منع الالتفات اليه فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي
حرارة غير حقيقتها انها تحرق بسهولة ولعل الحرارة انما يكون قوة على الاحراق بسهولة لا
لانها حرارة بل لانها حرارة شديدة فيكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع وهذا ايضا يوجب
ان يكون شدة الحرارة عارضة للحرارة حتى يكون حرارة واحدة تشتد وتضعف وهي في انها
حرارة واحدة وانما يعرض لها الشدة بان يكون الشدة للحرارة اخرى اضيفت اليها بل كيفية
غير الحرارة يقارن الحرارة فتصير الحرارة بها اشد احراقا وهذا غير مقبول ثم ان امر السهولة ايضا مشكل
فان الشيء انما يكون سهلا بالقياس الى شيء اخر فيشبه ان يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه
سهلة الاحراق وشيء هي بحسبه صعبة الاحراق وكذلك حال المصارعي فان شيئا واحدا يكون بالقياس
الى شيء قويا على ان يصرعه وبالقياس الى شيء اخر قويا على ان ينصرع منه بل قد يكون من الناس
من هو بالقياس الى اكثر الناس صراع وقد يكون منهم من هو بالقياس الى الاكثر منصرع فيشبه
ان يكون القوة في هذه اي يكون صرعه اكثر من انصراعه فيكون القوة الفاعلة فيه ارجح من المنفعلة
لا امر بالامحالة موجود فيه فيكون كل واحد من القوي والضعيف فيه الشيء الذي يصرع به لكن
لاحدهما اشد وللاخر اضعف فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان ينصرع اضعف
والذي فيه قوة ان ينصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين لكنها
في احدهما اكثر وفي الاخر اقل فترى القويين هل انما يختلفان في طباعهما بالشدة والضعف
بعد ان يكونا من نوع واحد وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها
فان كانتا متخالفتين بالنوع فيشبه ان يكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان لم تكونا متخالفتين
بالنوع فلا يكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل يكون كالخط الاطول والاقصر مثال هذه الاشياء
يشكل فيما قيل وايضا فانه لو كانت القوة على ان يفعل بسهولة والقوة على ان لا ينفعل يفعل
بسهولة وعدم القوة على ان لا ينفعل بسهولة تعد عداد الكيفية على انها انواع قريبة لكان
يفعل

قد يمكن ان يساهل في جميع ذلك لكن انما يعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية وعلى انها في القسمة الثانية ثم اذا اريد ان يعرف ذلك الجنس لم يدل عليه الا بان يقال انه الذي منه كذا وكذا فلا بد أن على طبيعة عامة اخص من الكيفية واعم من كل واحد من هذه وان كان قد يمكن ان يتكلف ذلك على سبيل اجحاف على الحق وعلى ان ههنا شيئا آخر وهو ان قولهم ان اللين هو الذي ليس له قوة ان لا ينقطع اما ان يشير وابهذه الى عدم كيفية لو كانت لكانت قوة مقاومة وكان بها لا ينقطع الشيء سهلا من غير ان يراد بازائها اثبات معنى فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية واما ان يراد بذلك اثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانغماز فلا يكون الا القوة الانفعالية وهذا احرى ان يكون فان اللين بالحري ان يكون معنى لا عدم معنى والصلابة كذلك فيكون ما سموه لا قوة هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد سواء قلت ان قوة ان لا ينقطع كيفية قائمة بها يمتنع المادة او قلت ان قوة ان لا ينقطع ليست كيفية قائمة ولكن عدم للمطاوعة المادية فان ذلك ان كان عدما فالذي يقابله في المادة يكون معنى وجوديا وكيفية فيكون اذا اللين ليس نفس عدم شيء بل هو معنى محصل يقارنه العدم فيظهر ان هذا اللفظ ههنا وهو قولهم لا قوة لفظ مجازي يحتاج الى وجه يصرف اليه اذ قد اخذ فيه بدل تلك الكيفية لفظ يدل على امر يلزمها وهو عدم شيء آخر لا يخالطها فلا يبعد ايضا ان يكون اللفظ الآخر وهو القوى سبيله هذه السبيل فيكون وان كان معناه الاول انه هو الذي يقوى على ان يفعل بسهولة فليس الغرض من استعماله ذلك ولا المراد بالقوة هذه القوة ولكن ما يلزمها بهذه القوة وهو ان يكون الشيء في نفسه مثلا عسر الانصراع فيتبع ان يكون سهل الصرع لغيره حتى يكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانصراع هي من هذه الجنس من الكيفية وقد دل عليها بما يلزمها كما ههنا اذ دل ههنا على قوة ما بما يلزمها وهو لا قوة اخرى ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة وكذلك ههنا ايضا يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة حتى يكون كانه يقول ان المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه حتى يتوصل به الى ان يفعل في الآخر بسهولة اذ لا ينفعل عنه بسهولة هو الباب المسمى قوة فان فهم هذا القول على هذا التاويل انزاحت العلل ولم يبق حل اشياء من اجناس اخرى في هذا الجنس ولنعلم بان الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي بل قد يجوز فيه كل التجوز تخفيفا وكان حال الانسان المصارع التي بها لا ينصرع وبتوسطها يتمكن من ان يصرع غيره على هذه الجملة التي اشير اليها في هذا الكتاب حالة معروفة يمكن ان يدل عليها فاذا فصل على المتعلم ان ههنا حالة بها لا ينصرع وحالة بها يصرع تشوش على المبتدي وعسر فهمه فاهمل كما اهمل كثير من الاشياء في هذا الكتاب ثم الواردون من بعد شوشوا الامر فيه ولم يتركوه على الظاهر وقد ظن قوم انه يمكن ان يجعل القوة على ان لا ينفعل واللاقوة على ان لا ينفعل قوة واحدة ذات اعتبارين مختلفين بالقياس الى شيئين مثل اللين

ذلك صح

نفس اللاقوة قوة
مثل القوة على الانفعال

فان ذا قوة

فان له قوة على ان ينقطع بسهولة وليست له قوة على ان لا ينقطع بسهولة وتلك كيفية واحدة فيه بعينها والذي ليس له قوة على ان يمرض بسرعة فله قوة ان لا يمرض بسهولة والذي له قوة ان يمرض بسرعة فليس له قوة ان لا يمرض بسرعة والذي له قوة ان لا ينصرع بسهولة ليس له قوة ان ينصرع بسهولة فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة انها قوة ومن جهة انها ليست قوة لكنه وان كان كذلك فان عادتهم في ان ليس قوة انما هي فيما ليست له قوة مقاومة وقوة الفعل واللاقوة الذي هو ضعف طبيعي الذي بالحري ان يقال له في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة فكانهم ليسوا يدخلونه في هذا الباب ولذلك يبقى لهم الاقسام ثلثة قوة انفعال وقوة مقاومة وقوة فعل فانهم لم يفعلوا هكذا ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزا بالقياس الى سرعة الانفعال وكان الجامع بينهما ان لكل واحد منهما استكمال في احد ما عليه القوة الاولى من ان ينفعل وان لا ينفعل فانه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي عمل الى ان يجعله النوع من الكيفية الذي هو هذا الجنس ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته احدهما يسمى قوة طبيعية والآخر عجزا طبيعيا لكنا نحتاج الى جامع و بين الذي هو قوة فعل وهذا يعسر فليكن هذا الجامع ان في الشيء مبدا به يتم حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح به فان فعلنا هذا وتكلفناه كانت القوة الفاعلية التي بسهولة والتي للمقاومة والتي للانفعال بسهولة داخلة في هذا الصنف ولكن الشناعات المذكورة وغيرها تكون باقية وتكون القسمة الى الاربع قسمة متداخلة لا مفصلة ولنقتصر الآن على ما قلناه فانا ان اوردنا في هذا الباب جميع ما يجب ايراده طال ولا كثير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق فضلا عن اطالته ولا ينبغي ان يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس اما في مقولة خارجة عن الكيفية واما في نوع من الكيفية غير هذا النوع ان هذا النوع قد يقع خارجا عن الكيفية او يداخل نوعا اخر تحتها مثاله ان المصارعي له قوة على ان يحدث في اخر صرعا وعلى ان لا يحدث فيه نفسه صرع وهيئة الصرع اعني الغاية التي تحصل عنه لا التحريك الى الغاية هي من باب الوضع والتحريك من باب الفعل وكذلك الممراض له قوة ان يقبل المرض بسهولة والمرض من النوع الاول من انواع الكيفية فانا لا نسمي المصارعي مصارعيا لانه بالحال المذكورة من الصرع ولا الممراض ممراضا لانه موجود فيه المرض بل من قبيل ان لهم قوة على ذلك وان كانت في نفسها معنى فعلنا به يقال انه كيف هو ولكن تلك الفعلية ليست صرعا ولا مرضا

بين هذا الجامع ح

فصل في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

في انواع ح

والجنس الثالث من التي هي نوع من الكيفية وجنس لانواع من الكيفية حاله في انه لا اسم يعمه حال الجنس الثاني وكذلك فانه لم يذكر له رسم عام بل جعل له اسمان وجعل احد الاسمين مقولا على انواعه بالاشتراك والآخر مقولا عليها قولا مجازيا وذلك ان هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات فتكون الكيفيات الانفعالية منها ما يشبه الملكة من النوع الاول والانفعالات ما يشبه الحال منه واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض انواعها

لانها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي يتبع المزاج الحار المستحكم في الكبد ويقال على بعضها لانه
يحدث منه انفعال لا في كل شيء بل في الحواس واما الانفعالات فيعم ظاهر ما يقال فيها انها
ليست كيفيات كان الصفرة اذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية لا لانها
اصفرار اي اخذ الى الصفرة فان الاصفرار لو توهمناه تطول مدته لم يكن ايضا كيفية بل ربما ادى
الى كيفية تحدث في اخرها وعند ما ينتهي اليها فيفنى الاصفرار ويقف انما الاصفرار في مقولة
ان ينفعل بل الصفرة اذا توهمنا الاصفرار قد انتهى اليها فاستقرت استقرار صفرة اخرى مما نفسها ح
يدوم او يطول زمانها لكن هذه تثبت يوما او ساعة وتلك طال بقاؤها فان هذه الصفرة
تسمى انفعالا والطويلة المدة كيفية وكذلك السواد والحرارة والبرد وما اشبه ذلك فان
اصلح هذا الظاهر ومنع ان يكون طول الزمان وقصره مخرجا للشيء عن مقولة او مدخلا فيها
كما فعل حيث ذكر الملكة والحال فان اللاتي تسمى انفعالات يكون ايضا كيفيات لكنها في قصر
مدتها او سرعة زوالها منعت اسم جنسها كما يقال للقليل انه ليس وسميت باسم الامر الذي هو
في التجدد والتغير وهو الانفعال فسميت انفعالات فيكون هذا الاسم كالمستعار لها او
المنقول اليها المشابهة من غير ان يراد باطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه وبالحري
ان يكون الامر كذلك وان لا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للامر عن جنسه والان
فان المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان هي معاني ثلثة معنى الكيفية التي ينفعل عنها الحواس
ولها بقاء ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء وقد حصر في لفظ واحد
ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها وليس كل واحد من هذه المعاني عاما لجميع ما تحت هذا النوع
ولا ايضا يدل على فصول حقيقية ينفصل بها انواع مرتبة تحت هذا النوع لكن احد هذه المعاني
قد يعم الثلثة وهو انها بحيث ينفعل عنها الحواس فان الانفعالات والانفعاليات كلها
يشترك في ذلك ويعمها شيء وهو انها من شانها ان يفعل في مواد ما اشياء يشاركها في المعنى
فان الحار يفعل الحار والبارد يفعل البارد والاسود ايضا يقرر شبح السواد في الحواس والخيال
ويجدها تشترك في ان يصح في طبايعها ان يعرض للاجسام على سبيل الانفعال الجسماني
والحرارة النارية وان كان يظن على ظاهر الامر الى ان نعرف الامر المحقق فيه انها لم يوجد في النار
بانفعال ولا ايضا في مادة النار اذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال انما الانفعال
في الموضوعات القايمة يريد بالموضوعات القايمة الموضوعات التي لها وجود حقيقة ما وجود غير حقيقة ح
تلك الكيفية صورة له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فان الحرارة ليست
صورة لها بل لها وجود حقيقة اخرى ثم عرضت لها الحرارة فان سامحنا في تسليم هذا القول
فان الحرارة من شان طبيعتها من حيث هي حرارة ان يحدث بالانفعال وان كان في غير النار

وحلاوة العسل

وحلاوة العسل وان لم يحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل فقد حدثت على سبيل
انفعال وجد في امور تكونت عسلا وانفعلت انفعالا ما صارت بذلك حلوة فيشترك بذلك
في انها بحيث يصح ان يحدث عن انفعالات في موضوع ما وان اختلفت في ان بعضها يحدث
بانفعال الموضوع بها نفسها وبعضها قد يحدث بتبع الانفعال في الموضوع ويجمع جميع اصنافها
بان الحواس ينفعل بها ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال ان يكون هذه المعاني الجامعة قد يدخل فيها امور
منها ما هو من باب الكيفية الا انه في غير هذا الجنس مثل الرطوبة واليبوسة واللين والصلابة و
الثقل والخفة فانها كلها محسوسات ومثل الخشونة والملاسة فانه وان لم يكن من الكيف بل من
الوضع فهو محسوس والرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين ايضا هي من باب القوة
واللاقوة لكنا اذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسة واما الرطوبة واليبوسة
والصلابة واللين فنحن اذ بها ننظر فانها اما ان يكون ماهيتها هي انها استكمال استعداد في ان
ينغمز ويتشكل بسهولة او في ان لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة او يكون امر اخر هو في نفسه موجود محصل
ويلزمه هذه الكيفية ويكون انما يحس من جهة الامر الاخر حتى يكون هذه الكيفية دليلا على ذلك
الوجود الاخر وهذا بين بان نتامل حاله في دخوله في الحس اهو له من حيث ينغمز او من جهة شيء اخر اما انه او لا ينغمز ح
لا ينغمز فهو معنى عدمي انما يجب ان يحسه الحس على سبيل تعطله كما نتعطل عند الظلمة وابصارنا
للظلمة هو ان يكون لا يبصر شيئا ثم الصلب يشبه ان يكون ادراكنا له باللمس كالادراك الوجودي في اللين
كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة اصلا واما الانغماز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة والحركة
مع الهيئة غير محسوسة الا بواسطة وقد يحس الانغماز ايضا بالبصر دون اللمس وكذلك سرعة الحركة
الى الشكل وبطؤها فلا يكون ذلك دليلا على ان الصلابة واللين او الرطوبة او اليبوسة قد احستا
بالبصر فاذا ليس ما يلمس هو الانغماز وعدم الانغماز ولا ايضا الاستعداد فان الاستعدادات من
حيث هي استعدادات معان يعقل فكذلك فان قوة المصارعين لا يحسها مصارعة بل يحس هناك
صلابة للمقاومة وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم يصلب بوجه من الوجوه
بل هو في طبيعته كما كان لكن الحس يحسه كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان الامر الذي يحس منه المقاومة
هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود فان الهواء لم ينعقد في طبعه صلبا وان انحصر في
الزق ولا بان صار بحال الاستعداد الطبيعي موجود فيه ولا يحس به فاذا المعنى الذي يحس بذاته
ان كان لا بد من معنى يحس بذاته وهو غير ذلك الاستعداد وان كان يقارنه ويكون معه وغير نفس
حركة الانغماز وغير الانغماز فاحد هذه عدم والاخر من باب الحركة لا من باب الكيف والثالث
من جنس الكيفيات التي في الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات فالذي يقع في هذا
الجنس من المعنيين المعتبرين في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما والذي يقع في الباب الاخر غير

باب القوة واللاقوة بعد ما لا يحس منها وهما متلازمان واما الخشونة والملاسة فانهما لم تكن
البتة من باب الكيف فكيف تكون كيفيات انفعالية فان الخشونة هي اختلاف الاجزاء في ظاهر
الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع
والخشونة والملوسة من حيث هي كذا غير محسوسة الا بواسطة كما يحس المقادير والاشكال والابعاد
فان احست بواسطة صلابة او لين او سواد او غير ذلك فلا يكون من جملة المحسوسات التي نحن
في سبيلها فانها لا يفعل في الحس تاثيرا من جهة نفس الحال العارضة للاجزاء لاجزائها مطلقا الذي
هو الوضع بل لامر اخر وهو صلابة او لين او حرارة او بياض او غير ذلك فان كانت للخشونة و
الملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة فتلك الحال غير حال الامر العارض لها في اجزائها
وهو الوضع ويكون تلك الحال كيفية واما الثقل والخفة فانهما ليسا الا من باب الكيفية فان
الذي يظن بهما انهما من باب الكمية باطل وكانا قد فرغنا من ذلك لكنه قد يظن بهما انهما من باب
القوة واللاقوة وانما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية يدخل في ذلك الجنس مثل
الحرارة وما اشبهها ايضا فالثقل والخفة ايضا من هذا الباب وهما من جملة المحسوسات ومن
جملة ما يحدث في الاجسام بالانفعالات فان الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه
فان البخار ما خف بالحرارة وكذلك اجزاء الارض للمنسحقة قد تخف فيصعد متروحة وقد يدفن الشيء
في الارض فيزداد ثقلا من غير ان يزداد قدرا وقد يجمع اشياء متباينة بجملتها وزن ما فاذا اجتمعت
حدث لها وزن اكثر او اقل اذا انفصل بعضها ببعض و **فصل في حل باقي الشكوك** واما
التخلخل والتكاثف فقد يدل بلفظهما على معاني فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الاجزاء بان
تتخللها اجسام ارق منها فيتباعد كالصوف المنفوش ويقال تكاثف لما يقابل ذلك كما يعرض
عند الكبز وقد يقال تخلخل اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيك من غير انفصال يقع فيه
ويقال تكاثف لمقابله ويقال تخلخل لقبول المادة حجما اكبر ويقال تكاثف لقبولها
بعينها حجما اصغر والمعنى الثاني والثالث قد يظن بهما انهما معنى واحد وذلك للغفلة فان النار
اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للشكل والتقطيع اذ الهواء رطب جدا
والنار يابسة والهواء اذا استحال نارا قبلت حجما اكبر وصارت اشد مقاومة ويبسا لكن
الماء اذا سخن فصار هواء عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام فيظن من لا يثبت في حكمه ويتبع
عفو التمثيل والاستقراء ان الامرين واحد واما نحن فنقول اما المعنى الاول فهو من باب
الوضع واما المعنى الثاني فهو من باب الكيف واما المعنى الثالث فهو من باب الكم المقارن للاضافة
او الاضافة المقارنة للكم لانه زيادة حجم وقد اتفق ان كانت العناصر ذوات البرد تتقارب
فيها التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم التخلخل الذي بمعنى الرقة والتكاثف الذي بمعنى نقصان الحجم

التكاثف

التكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومة وكانت العناصر ذوات الحر بالضد مثل الهواء اذا صار
نارا فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام والنار اذا صار هواء كان بالضد في ذلك واما البارد فانه
اذا صار حارا عرض له التخلخلان جميعا والحار اذا صار باردا عرض له التكاثفان معا فهذا هو الذي
يجب ان يتحقق ولا يلتفت الى ما كتب في مواضع اخرى ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس
ولنحاذ بعبارتنا نظم التعليم الاول ليفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول ان هذا
الجنس منه كيفيات انفعالية هي التي تكون قارة راسخة في الشيء كحلاوة العسل وسواد الغراب
وليس يقال لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هي فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لانها
ينفعل عنها على النحو المذكور اما الحواس فقط او الحواس وغيرها وبعض هذه فلها مزية نسبة الى الانفعال
مثل البياض والسواد فانهما لا يوجد في اجسامها الا ان يكون قد وقع قبلها انفعالات في موضوعها
في الكيفيات الاولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها فان ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات
فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل والوجل حر او برد فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل او صفرة كما
في الوجل فان عرض مثل تلك الاسباب في اصل الكون والولادة فثبت فاستقر مزاجا
وتبعها حمرة او صفرة صارت الحمرة والصفرة لازمتين وكانت من جملة الكيفيات الانفعالية
وكذلك اذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه واما الذي يعرض الزوال فهو مثل الشيء
الذي اذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما لم يصلح ان يجاب به ولم يلتفت الى ما عرض لهم منه وقد جرت
العادة انهم انما يعرفون بالكيفيات التي تلزمهم فلا يقال لمن خلع احمر البشرة انه مصفار اللون بسبب
عارض من وجل او حرد نغير لونه فلذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات واعلم ان هذا على سبيل
المجاز والتوسع في الكلام والا فالكيفية يقال على المعنيين جميعا وذلك انه اذا سئل عن الذي اصفر لوجل
انه كيف هو في هذه الحال فقيل اصفر اللون لم يكن الجواب كاذبا واذا سئل عنه انه كيف هو مطلقا
فلا يجاب في العادة بانه اصفر اذ كان مجاري الخلقة والسبب في ذلك ان المجيب يستشعر ان السائل
سائل انه كيف هو في طبيعته الصحيحة وفي حالته الاكثرية ويكون عنده ان السائل توسع فترك
بعض ما يجب وان عجم به عبارته فيجيبه حينئذ بما يجيبه واذا سئل مطلقا انه كيف زيد وكان
السؤال لا يقتضي زيادة استشعار او كان السؤال يوهم المجيب انه سائل عن حاله في الوقت فلا تكذب
لو قال مغموم او محموم وان كان ذلك سريع الزوال واما ان نفس السؤال بكيف اي جواب يقتضي بحسب اعتبار
الازمنة واعتبار دوام الحال ولا دوامها فليس بنا حاجة الآن الى بيانه فيجب ان يتصور الامر على هذه الصورة
ولا يلتفت الى من يجزم ان تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف واعلم ان ذلك
انما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات
التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الاول فان الملكات قد يجوز ان يسمى كيفيات انفعالية والحالات انفعالات

وان كان ذلك اذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولا بتشابه الاسم الآن لانجعل اسم الكيفيات الانفعالية
والانفعالات اسماما وبالمعنى هذا الجنس بل المعنى اعم منه وهو ان يكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف
بها يسمى كيفية انفعالية وكل كيفية سهلة التغير يسمى انفعالا فيكون قسمة الكيفية الى الكيفيات الانفعالية
والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربيع بل على سبيل التثليث فتكون الكيفية تنقسم الى كيفيات
انفعالية وانفعالات والى قوة ولاقوة والى الاشكال وما معها ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم الى
هذا الجنس الثالث والى الحال والملكة فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له وانما له اسم معنى اعم منه
فان جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم اذ ليس له هناك
تمام حده ونعود فنقول بعد ما فصلناه من حال اشتباه هذين اللفظين ان من كان له مزاج غضبي توجب
خلوق الغضب من اول الكون مثلا او كان استفاد ذلك لا عن مزاج بل باستعمال افعال الغضب حتى	خلوق بابك
صار له خلوق الغضب فانه ذو كيفية انفعالية يعنى بها الملكة على سبيل اشتراك او على سبيل مجاز التمثيل
او يعنى بها معنى اعم من الملكة والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية فانه
كانت الكيفية الانفعالية يعنى بها الملكة كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث الا باشتراك الاسم
وان عنى بها المعنى الاعم كان مقولا عليها بالتواطؤ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين
باشتراك الاسم فانه من حيث يجعل اسما لخصوصيته يدل على معنى ومن حيث يعنى المعنى العام يدل على
معنى والمعنيان جميعا موجودان في الاخص محمولان عليه وهذا كمن يسمي عبده الاسود اسود امن حيث
شخصه فيكون الاسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين هذا ولا عذر لمن يسمع ان الناس اجمعوا على ان
الحال والملكة نوع واحد كلتاهما كيفية ويسمع ان الملكات هو ذا تختص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات
بالانفعال ويسمع ان السبب في ذلك انه لم تجر العادة بان يسمى من عرض له الغضب في وقت ما وحال ما
من غير دوام وعن خلوق مكيفا بكيفية الغضب ان يشكل عليه ان الانفعالات في الجنس الثالث كيفيات
بالحقيقة وان لم يسم كيفية بل انفعالات وان السبب الذي توهم ان الانفعالات ليست
كيفيات يجب ان يوهم ذلك في الحالات واذ ليس يوهم في الحالات فيجب ان لا يوهم ههنا
ايضا ويعلم ان هذا السلب مجازي اعنى قولهم ليست كيفيات المقالة السادسة من الفن الثاني

فصل في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية

اما الجنس الرابع فقد ذكرت ايضا انواعه ولم يذكر
المعنى الجامع لها والمشهور من انواعه ثلثة اصناف الشكل وما ليس بشكل وما هو حاصل
من شكل وغير شكل واما الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد او حدود واما حد فمثل ما
للكرة والدائرة واما الحدود فمثل ما للمربع والمكعب واما الذي ليس بشكل فكالاستقامة
والانحناء للخط وكالتقعير والتحديب والتسطيح للبسيط واما الذي يحصل من شكل وغير شكل
فهو الذي يسمى صورة وخلقة وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي

وخصوصا

وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون ما فيكون الشكل الملون خلقة وصورة فلما ذكرت
هذه الوجوه الثلثة قيل ويشبه ان يكون للكيفية نوع اخر فيه مذهب هؤلاء الذين يسرحون فقال
بعضهم انه يعنى الامور التي سميت في الفلسفة الاولى كيفيات التي هي الامور المفارقة اصلا كالمثل
المظنونة والتعليمات او كالعقول التي لا يلابس المادة وهؤلاء لم يشعروا بان اطلاق اسم
الكيفية على ذلك وعلى هذه المعدودة انما هو باشتراك الاسم او شبيه به وليس حد الكيفية
في جميعها واحدا فلا يكون ما يجمع تلك الاشياء نوعا من انواع الكيفية زائدا على انواع الكيفية المذكورة
وقال اخرون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره فان
هؤلاء وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوة واللاقوة واما ان يجعلوه من جنس الانفعاليات
والانفعالات ومع هذا فان جميعهم قد توخى في القسمة التربيع حتى جزم ان لا كيفية خارج عن
الاجناس الاربعة وذلك هو الحق ثم شك في نوع خامس فتامل حال هؤلاء واضطرابهم واعلم
انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ان الاربعة ليست اجناسا لحصر انواع الكيفية كلها حتى يحتاج
ان يوجد خامس او سادس بل معنى هذا الكلام انه يشبه ان يكون للكيفية نوع هو قسيم لهذه
الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس بل ذكر انواع الجنس وبالحري ان يكون الكيفية نوع
اخر داخل تحت هذا الجنس وذلك لان خواص هيئات العدد كالفردية والزوجية والتربيع والتكعيب
والتثليث وغير ذلك ليست هي باعداد ولا ايضا فصول الاعداد بل عوارض يعرض لانواعها
لازمة كما تحقق لك ذلك في الفلسفة الاولى وكما هو مشهور وليست من مقولة المضاف
او اين او غير ذلك فهي اذا من مقولة الكيفية ومن هذا الجنس منها اذ ليست بملكات ولا حالات
بل ولا هي قوة ولا عجز بل ولا انفعاليات ولا انفعالات فهذا هو النوع الذي اعرض عنه بسبب
ان توقيف المبتدي على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جدا واما المذكورات فهي مشهورة
المبتدئين اذ هي مما يسهل اطلاعهم عليها وكتاب قاطيغورياس انما هو للمبتدئين لا لغيره وقد تشكل
بصورته مرارا ثم المشكلات التي يجب ان يبحث عنها في هذا الموضع ستة احدها تعرف
المعنى الجامع لهذا الجنس والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل والثالث تحقيق
الحال في ان الشكل من الكيف وليس من الوضع والرابع ابانة حال الزاوية انها في اي مقولة
تقع والخامس حال الخلقة وانها كيف هي في جنس واحد من انواع الكيف وانما هي لون وشكل
معا والسادس حال ما يجري مجراه اذا اتفق ان كان من مقولتين فالى اي المقولتين ينسب
الواحد الحاصل من الجملة فاما البحث الاول فيجب ان يعلم ان هذا الجنس هو الكيفية التي تعرض
للجواهر لعروضها اولا للكمية بما هي كمية ليس كالقوة والضعف فانهما وان قارنت الكمية
فليس لاجل ان الكمية بنفسها مستعدة لها استعدادا اوليا ثم تعرض بتوسطها للجوهر

واما الشكل فانه يعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الشرح الذي اوردناه يلخص هذا الجنس الرابع
يدخل فيه الشكل والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقعيب والخلقة وكيفيات الاعداد لكن
لقائل ان يقول ان الخلقة تخالف البواقي لان البواقي يعرض للكمية عروضا واما مطلقا وبتوسطها
يعرض لذوات الكمية واما الخلقة فلا يعرض للكمية عروضا اوليا فانه ما لم يكن جسم طبيعي ملونا لم يكن
خلقة وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض ايضا للكميات لعروضها لذوات الكميات كما يعنون
في العمق فنقول ليس الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكمية منها ما تعرض للكمية في نفسها
لا بشرط انها كمية شيء ومنها ما يعرض للكمية في نفسها بشرط انها كمية شيء فيكون الكمية
هي المعروض له الاولى في ذلك الشيء ثم الشيء وان لم يكن يعرض له ذلك العارض الا وهو كمية ما
لا هو كمية فليس اذا كان لا يعرض له امر الا وهو كمية شيء يجب ان يكون اذا عرض له الامر لم يعرض
له اوليا بل عرض لذلك الشيء والكمية بسبب ذلك الشيء فانه لا سواء قولنا ان الكمية يعرض
لها الامر عندما يكون في شيء وان نقول ان الكمية انما يعرض لها الامر لانها في الشيء الذي عرض له الامر
كالالوان فانا اذا قلنا ان النفس لا يعرض لها النسيان الا وهي في البدن او شيء اخر غير النسيان
لم يدل ذلك على ان النسيان او ذلك الشيء انما يعرض للبدن وبتوسطه يقال على النفس كما
ان الحركة يعرض للبدن وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس ثم اللون حامله الاول هو السطح
كما هو مشهور ومحقق في العلم الطبيعي والجسم بنفسه غير ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون
وليست القوة حاملها الاول هو العمق وبتوسطه يقال على الجسم حتى يكون الجسم ذو القوة هو
الذي مقدار تحته ذو قوة بل القوة يحملها جسم يحمله مادته وصورته وانما يحمله مادته وحدها
كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة اخرى فالخلقة يلتئم من شيء حامله السطح بذاته او ما يحيط به
السطح وهذا الشيء هو الشكل وشيء حامله السطح ايضا ولكن عند حال كونه نهاية الجسم الطبيعي وهذا
الشيء هو اللون فاذا الخلقة يلتئم من امرين حاملهما الاول هو الكم وبسببه يقال على الجسم واما البحث الثاني
وما قيل في حد الشكل فيشبه ان يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية بل هو
رسم الشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون انه مساوي لشكل اخر وغير مساوي ونصفه
ومثله ويعنون بذلك مقدارا مشكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحدود بالذات هو المحدود و
المحدود بالذات هو المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم فليس اذا ما
يحيط به الحدود بشكل هو الشكل من باب الكيفية لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على
نسبة ما هو الشكل والدليل على صحة ما قوله وعقله هؤلاء عنا ان المربع غير التربيع الا ان يقال
مربع ويعنى به التربيع نفسه كما يقال ابيض ويعنى به البياض ثم لا شك ان التربيع شكل من باب
الكيف والتربيع لا يقال انه ما احاط به حدود بل يقال انه ما احاط به الحدود واما المربع فانه عنى به الشيء

الذي احاط به الحدود

الذي احاط به الحدود الاربعة فلا يقال انه كيف بل انه مكيف ولا يصح حمل الكيف عليه والمهندسون
انما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب فانهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء
الذي فيه التربيع والشكل فلذلك صح قولهم الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم فان الشكل
الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا واما من عنى به التربيع فلا يمكنه ان يقول ان
الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم ان رسم الشكل المذكور ههنا هذا الرسم محارف فيه
واذا عرف هذا فقد صح ان الاستقامة والانحناء والتسطيح والتقعيب وغير ذلك ليست
باشكال بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه واما البحث الثالث فيجب ان يعلم
فيه ان المعاني التي تلتئم من اجتماع امور فانها يعسر اعطاء الحدود الموازية اسماءها لان الجمهور يصعب
عليهم ان يميزوها وان يلتفتوا الى خصائص احوالها اذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر
الذي يحتاج اليه الجمهور من تخيلها والشكل من تلك الجملة فان الشكل يلتئم من مقدار ومن حدود على هيئة
كالمربع من سطح ومن اربعة حدود ومن هيئة فلا يبالي في عادة الجمهور ان يجعل اسم المربع واقعا على
السطح من حيث له اربعة حدود وعلى الحدود الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح والحدود في باب الكم
واذا اخذت معروضا لها ما يعرض فانه يحصل منها كميات ذوات اعراض لا يخرجها ما يعرض لها
عن ان يكون كميات كما ان الحركة لا يخرج الانسان من ان يكون حيوانا وجوهرا وان نظر الى الهيئة
كانت الهيئة كيفية وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ولا فيه وضع البتة وقد غلط
من ظن ان الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه وانما عرض له من جهله باشتراك الاسم
في الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه فيقال وضع لحصول الشيء في موضعه وهذا المعنى
من الوضع هو نفس مقولة الاين ويقال وضع لحصول الشيء مجاوز الشيء من جهة مخصوصة كما يوضع
خط في يمين خط وهذا الوضع نوع من المضاف ومقولة هيئة بالقياس الى غيره فان وضع الشيء
عند مجاوره مقول بالقياس الى وضع مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن يشكل عليه
ان المجاورة من باب المضاف ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض
في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لاجزائه وبالجملة لوجود اضافة ما في اجزائه التي يوجد بالفعل
او بالتوهم حتى يكون الاجزاء اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم
فيه اجزاء ذوات اضافة ما معلومة حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع وهذا هو المقولة
وهو صفة لجملة الجالس لا الشيء من اجزائه لكن انما تكون هذه الصفة للجالس اذا كان لاجزائه بعضها
الى بعض اضافة او امكان اضافة ولا كل اضافة بل اضافة هيئة المجاورة ولا كل اضافة هيئة
المجاورة بل ان يكون لها نسبة مع ذلك الى الجهات تكشفها او اجزاء امكنة او اجزاء امور يحوية فيها
وبالجملة ان يقترن بالاعتبار الذي فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين امور مباينة لها فان

٧ فقول صح

يعني ان من راى ان الشكل عليه
ان ... المجاورة من باب الوضع

الهيئة التي لاعضاء الجالس بعضها عند بعض اذا اثبتت وقام الجالس والهيئة ثابتة بالقياس
المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذا زالت النسبة بينها وبين الامور الخارجة عن جوهرها
وان نعت الداخلة على نسبتها ولذلك ما يقال انه قد انتقل وضعه والذي يقال ان الشكل من
من الوضع لان الشكل تتعلق بحدود وبينها تجاور خاص لوضع بعضها عند بعض فلقد يغلط من
وجوه من ذلك انه احد الحدود ومكان الاجزاء وانما الاعتبار في الوضع بالاجزاء وفي الشكل بالحدود
وغلط ان حسب ان هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يعرف ان هذا من المضاف وانما الوضع الذي
هو المقولة فهو وضع اجزاء الشيء عند شيء خارج مباين لا وضع اجزاء الشيء في نفسه وغلط
ايضا اذ ظن ان الشيء اذا كان متعلقا بمقولة فهو من تلك المقولة فان الشكل وان كان لا يحصل
الا باضافة بين الحدود او وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعا فان المربع ايضا
لا يحصل الا بعدد في الحدود وليس يجب ان يكون المربع عددا الا ترى انه لا يقال ان المربع هو عدد
الحدود ولا ان المربع هو وضع حد عند حد فاذ ليس يقال احد ذينك عليه فلا يكون هو داخلا في
مقولته بل يقول ان المربع حاصل عن وضع كذا وعن حد كذا ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من
ذلك اذ عرفوا انه لا يلزم ان يكون التربيع وضعا بسبب ان الحدود يكون فيه ذوات وضع لكنهم
سلموا ان الحالة التي للحدود وبعضها عند بعض هي من مقولة الوضع وذلك لتعذر تفريقهم بين
معاني الاسم المشترك وخصوصا اذا كان متشابه المعاني وخصوصا وكان ايضا يجتمع المعاني
في شيء واحد فقد علمت ان الشكل لا تتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة بل بالوضع الذي
من الاضافة واما الدائرة فانها لا تتعلق بهذا الوضع بل هو بان يكون لحدها هيئة مخصوصة
في الانحناء فيحصل للحدود وهيئة الشكل كيفية بكيفية **فصل في تعريف حال الزاوية وكيفية**
وقوعها في الكمية او في الكيفية او في الوضع وغير ذلك وتعرف حال الحلقة وكيف صارت مع
التركيب الذي فيها نوعا وباقي الشكوك في هذا الجنس من الاجناس الاربعة واما البحث
الرابع فهو عن امر الزاوية فنقول اما الفرق بين الزاوية وبين الاشكال فهو ان الزاوية انما هي زاوية
من حيث يعتبر المقدار او متحددا بين حدين او حدود ملتقيان بحد ولنخص الكلام بالمسطح فنقول
انه لا يخلو اما ان يكون الشيء الذي يحيط به الحدان الملاقيان في المسطحات قد يحيط معهما ثالث
او رابع او لا يحيط فان لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك
لهما اخر او لا يلتقيان بل يذهبان في التوهم الى غير النهاية فان التقيا فيكون كحال الخطين
المحيطين بقطعة دائرة او شكل هلالي او شكل اسي او غير ذلك فالسطح الذي لا يتحدد بحد ثالث
بل انما هو محدود بحدين يلتقيان في جانب منه فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك هو او صفة
شكل فانه لم يعتبر كونه محاطا به بل اعتبر منه حالة من جهة حدية الملتقيين بحديهما فذلك ايضا اعتبار

[illegible]

تناول الزاوية

تناول الزاوية وكيف ما كان فان النظر في السطح من حيث يتحدد بحدين اثنين بالفعل يشتركان
في حد يتصلان به بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث او لا يتحدد وكيف يجوز ان يتوهم انه
لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان متباعدين الى غير النهاية او ينقطعان في السطح بنقطتين
ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح امكن ذلك او لم يمكن وغير النظر فيه من جهة ان حديه اللذين
قد يشتركان في حد اخر فيكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتبار نظيرة نسبة المقدار الى التحدد
من جميع الجهات ونظير المقدار المقدار ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل او المثلث
او المربع ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث
هو محدود في الجهات اعني الشكل فكما ان المقدار المتشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع
اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة فانها كمية وكما ان هيئة المتشكل كيفية فكذلك
هيئة الزاوية كيفية وكما ان المهندسين اذا قالوا شكل ذهبوا الى المتشكل لذلك اذا قالوا زاوية ذهبوا
الى المقدار ذي الزاوية ولذلك ما يكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى وكما ان حال حدود
المربع بعضها عند بعض حال وضع او اضافة كذلك حال حدي الزاوية وقد قيل ان الزاوية مقدار ينتهي
عند نقطة وهو قريب مما قلناه لولا شيء واحد وهو ان المقدار الجسماني اذا تحدد بسطحين يلتقيان
عند خط من غير ان يتسطح بذلك سطحا واحدا وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية فما اهمل اعتباره
بحيث يكون احد السطحين قائما على الاخر او الى انفراج او الى تقارب محدد وليس شكل الجسم من حيث
هو متحدد بسطحين هكذا كما ليس شكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالاشكال الهلالية هو زاوية
فبالحري ان يكون هذه زاوية مجسمة ايضا فقد اغفل امرها وان لم ينته الى النقطة وبالحري ان يكون ههنا
معنى جامع للزاوية التي عن خطين والتي عن سطوح عند نقطة والتي عن سطحين عند خط ويكون هذا
الجامع هو كون المقدار ذا حد ودفوع واحد ينتهي عند حد واحد مشترك لهما من حيث هو كذلك
فان جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيدا من الصواب وكان انتهاء الزاوية المسطحة
عند النقطة لا لانها زاوية فانها لها من حيث انها زاوية ان يتحدد وينتهي عند حد واحد ثم عرض
ان كانت الحدود خطوطا فعرض ان كانت النهاية نقطة ثم ان ابى هذا اب وجعل اسم الزاوية
للمقدار من حيث هو منتهي الى نقطة لم اناقش فيه وصار معنى الزاوية اخص مما ذكرناه وجزء شيء
من جملة الزاوية ومن جملة الشكل يعرض ايضا للمقادير من جهة الحدود وهذا هو ما ذكرته وليس ينبغي
ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلفين لما لا يعنيه ان الزاوية جنس اخر من الكم هو بين الخط والسطح
ظانا ان قولهم الخط له طول فقط وان السطح له طول وعرض هو ان يكون له طول وعرض معا حدا ان
قائمان احدهما على الاخر حاسبا ان الخط يكون عن حركة نقطة ثم السطح من حركة الخط بكليته على
عمود عرضا حتى يكون اذا ثبت طرف وتحرك طرف فعل شيئا بين الخط والسطح وكذلك ما بين السطح

والجسم فان هذا انما اخطاء في معرفة الطول والعرض تمادى به الخطاء الى انه نهوتس بل الزاوية المسطحة
بسطح ولذلك يمكن ان يعرض فيها بعد اواخر قائما عليه والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك اعني اذا اعتبرنا
بالزاوية المقدار الذي له هذا النوع من التحدد واما اذا التفتنا الى الهيئة فان الزاوية كيفية واما البحث
الخامس فلقائل يقول ان الخلقة كيف يكون كيفية واحدة وسلوا احدا او هو مجموع شكل ولون وهب
انكم تجوزون ان يكون انواع الجواهر مركبة من جواهر فقد اصرتم على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض
تركيب وان كان لحدودها تركيب من جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقة فانه عندكم نوع واحد من
باب العرض تنقسم الى قسمين منهما يحصل وجوده احدهما الشكل والاخر اللون فنقول في جواب
ذلك انا لا نمنع ان يكون اعراض مركبة من اعراض وكيف والعشرة عرض لانه عدد فهو كم وهو مركب
من خمسة وخمسة والمربع عرض وانما يلتئم من ان يكون هناك حدود وحدود اربعة بل نعني ان الجواهر
قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها اجزاء متغايرة وان لم يكن احدهما
طبيعة الجنس ولا الاخر طبيعة الفصل على ما يعرفه في تعليمنا البرهان والاعراض لا يوجد فيها ذلك
وان وجدت لها اجزاء فلا يكون جزء منها مدلولا عليه بطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب بوجه من الوجوه
وجزء اخر مدلولا عليه بطبيعة الفصل وانها ينتهي لا محالة الى بسائط لا يوجد فيها احد وجهي القسمة
الا بحدودها وليس يجب ان يكون اجزاء الحد اجزاء المحدود على ما سنعلم بعد فالشكل اذا قارنه
اللون اجتمع لذلك شيء واحد جملة به يقال للشيء انه حسن الصورة وجيد الصبغة وانه قبيح ردي
ولو خلا اللون عن الشكل فكان لونا وحده او الشكل عن اللون فكان شكلا وحده لم يكن له ذلك
الحسن وذلك القبح بل حسن او قبيح اخر فاذا الصورة من حيث هي مجتمع من الشكل مع اللون او مع
غير ذلك خاصية حال من الاجتماع ليست تلك خاصية احد جزئيها ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما
معا فقط بل اذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل و
لم يكن مناسبة الحسنين مناسبة محدودة لم يكن الحسن الذي يعتبر لجملة الصورة بل ربما اوجب الحسن الذي
للجملة الا ان يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذي على سبيل
الاجتماع منهما وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص الا بالاشتراك الاسم واما البحث السادس فهو تعرف
حال المركب من شيئين انه الى ايهما اميل فنقول انه لا يخلو اما ان يكون احدهما اولى بان يكون موصوفا
والاخر صفة كالمربع الذي يعني به سطح ذو هيئة فان السطح هو الموصوف بالهيئة والهيئة عارضة
له فالجملة من مقولة الموصوف فان السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة والمجموع يحمل عليه انه سطح
واما اذا اختلفا وليس احدهما اولى الشيء والاخر ثانيا ونسبة الاول وبعده فان ذلك الاجتماع
منهما يكون جمعا عرضيا ولا يكون على سبيل جمع يحصل له امر له اتحاد في طبعه ويكون كحال الكتابة والطول
اجتماع تحدث منه جملة واحدة في الذات فلا يستحق ذلك مقولة بل يدخل في المجموع والمجموع مركب
[illegible]

فيكون

فيكون مقولات هذه الاشياء مركبة ايضا من المقولات كما ان الكتابة اذا اجتمعت مع الطول كان
المجموع حاصلا من كيفية واضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي واعلم ان الامور التي تستحق ان يدخل
في المقولات على انها انواع المقولات ليست اي امور اتفق بل الامور والطبايع التي يتقوم بعضها
جنس وبعض آخر يقترن به فصل يتقوم بالجنس على المعنى المذكور في المدخل فاما الافترانات
التي لا يكون على هذه الصفة فلا يوجب نوعية ولا يوجب دخولا تحت مقولة بل يستحيل لها مقولة
تخترعه ليست حقيقية فيكون الانسان اذا قارن كيفا لا يتقوم به ولا هو تابع للانسانية بل عارض
غريب يكون المجموع منهما ليس نوعا البتة لشيء من حيث هو المجموع الا ان يظن انه نوع من جوهر
مكيف فعلى هذا القياس فقس فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والاحوال
التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها فهذه هي الكيفيات واما ذوات الكيفية فهي التي
لها هذه اما اولا واما ثانيا كانت جواهر او كميات فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية
ق ح وغيرها اما في لغة العرب والعربي فيشتق اسم المكيف فيهما دائما من اسم الكيفية وان قبلت بلا اشتقاق
فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ورجل عدل او لون ابيض وجسم ابيض
فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات او في اليونانية
وحدها بانه لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات بل يفرد للمتكيف اسم فانه ما كان يشتق
في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة اسم لذي الفضيلة بل كان بدل الفاضل اسم مشتق من اسم
الاجتهاد وربما كان لذي الكيفية اسم ولا يكون للكيفية اسم اصلا وهذا كثير في اللغات فانه
القوى يشبه ان لا يكون لها في اليونانية اسم بل لذي القوى يقال فيها ملاكري ولا يكون للكيفية
فانه المصحاح في لغة العرب صح اسم اذ المالاكرة اسم فعل الكيفية لا الكيفية ولا يبعد ان يكون كذلك الحال في لغة العرب لم يشتق
اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد بل من الكمال فانه هذا مشتق من الصحة ومحرف من المعتاد في
الاشتقاق فان الذي لا صحة فيه اذا مرض فانه قد يكون في حال المرض مصحاحا وان لم يكن صحيحا
اذا كان سريع القبول للصحة والهيئة المصحاحية فانها لا اسم لها بل ربما يتكلف في لغة العرب
فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة على عكس القانون الطبيعي فيقال مصحاحية فيكون حينئذ
اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة بل بالعكس ومن لواحق الكيفية ان الكيفية يكون فيها
مضادة وذلك ظاهر اما في الملكة فمثل الجبن فانه ضد التهور ومثل العقد الصواب فانه ضد
للعقد الخطاء والامر في الحالات ايضا هو بقياس ذلك واما المضادة في القوة واللاقوة فمثل
المصحاحية للممراضية واما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات فكالبياض للسواد
والحرارة للبرودة واما المتعلقات بالكمية فالاشكال لا اضداد لها واما الاستقامة والانحناء
والتعسب والتقعير فستعلم في العلوم انها غير متضادة واما الزوجية والفردية فتظن في

ظاهر الامر انهما متضادة وليس كذلك لان الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع والبتة
ثم ليس كل معنيين قسيمين لا يجتمعان فهما متضادان وان كان يجتمعان في جنس واحد فان الفرس
واللافرس والبياض واللابياض والحرارة واللاحرارة كل ذلك من التي لا يجتمع معا فلو ان احدا
اخذ اللابياض مقرونا بشرط اتصاف جسم به من شانه ان يقبل البياض فاثبت له اسما
وكان مثلا ب واخذ اللامربع على ذلك الوجه فجعل اسمه ح حتى كان الموضوع لا يخلو من ان يكون بياضا
او يكون ب او مربعا او يكون ح لما كان يجب من هذا ان يكون ب يصير سوادا الذي هو ضد البياض
او ح ضدا للمربع الذي لا ضد له وليس ذلك لان لا مربع واحد او اشياء كثيرة يشترك في انها
لا مربع وان اللابياض هو سواد واشياء اخرى يشترك في انها لا بياض فانه لا تقديم ولا تاخير
للكثرة والقلة في هذا الباب ان كان كونه ضدا انما هو بسبب ان له اسما محصلا ولا يجامع اخر
بازائه ثم الفرد اذا خالف الزوج فانما يخالفه بان الزوج هو العدد الذي ينقسم بمتساويين وان الفرد
هو العدد الذي ليس كذلك فنفس كونه عددا لا ينقسم بمتساويين ليس يوجب الا سلبا لمعنى
كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه بل انما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد وقد علموا ان هذا
القدر لا يوجب الضدية ولو قارن الموضوع المشترك فضلا عن جنس الموضوع فان فهم للفردية معنى
اخر ان يد من ذلك يقابل الزوجية فذلك المعنى اكثر اذ الا انه معنى مباين لا مشارك في الموضوع ونحن
اذا قلنا ضد لم يذهب الى هذا ولا هؤلاء ايضا وان غفلوا فاذا الزوجية والفردية لا يتضادان
ولا الوحدة والكثرة واستقصاء القول في هذا في صناعة اخرى فاذا الجنس الرابع لا مضادة
فيه فاذا كانت احد المتضادتين من الكيف فالاخرى التي تنازعها الموضوع بالتعاقب لابد من
ان يكون من الكيفية فان تلك ايضا يكون هيئة قارة غير منسوبة يعاقب هذه تلك وبيان ذلك
ههنا هذا بالاستقراء كالبياض والسواد والحرارة والبرودة وغير ذلك ولما كان لانواع من
الكيف اضداد يستحيل الموضوع من بعضها الى بعض انسلاخا من كيفية منها وتلبسا بالاخرى
فتلك الانواع من الكيفية يقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة
فان كان يقبل الانقص والازيد فان حرارة تجدها ازيد من حرارة وبرودة تجدها ازيد من برودة كلها
وهذا داب جميع الاضداد التي بينها وسائط التي ليس زوال الموضوع عن احدهما مقارنا لوجود
الاخر بل ربما خلا عن الطرفين الى الوسط فهذه الواسطة في حكم انها محدودة التوسط لا يقبل
التشدد والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين افراطين والعفة التي هي متوسطة بين افراطين
الا ان هذه المتوسطات اذا قرنت بالمادة واعتبرت في الاشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي
وان ذلك غير مدرك الا بالحد فما قارب ذلك الحقيقي ولم يخرج الى الطرفين خروجا يعتد به ويظهر
اثره ظهورا فاحشا فانه يعد في الواسطة فلذلك قد يكون عدالة زيد اشد من عدالة عمرو وان كانت

العدالة المطلقة

العدالة المطلقة ليست اشد من عدالة اخرى فانها واحدة لا تقبل الازيد والانقص وهكذا حال
الصحة التي هي توسط ما في المزاج وفي هيئة التركيب بين امور زائدة وناقصة فان الصحة المطلقة
واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص لكن قد يكون صحة اصح من صحة وذلك بحسب اعتبار صحة زيد
وصحة عمرو واما الامور التي لا اضداد لها فانها لا يقبل الاكثر والاقل كالمربع والمثلث وغير ذلك
ولو انها كانت يقبل التزيد والتنقص لكان التربيع يتوجه في النقصان الى ضد اذا امعن صار اليه
وكان ذلك بعيدا في طباعه عن التربيع ومشاركا له في المادة يعاقبه فكان ضدا له ومع هذا فان التربيع
ايضا اذا اريد قربه بالمادة لم يتيسر ايجاد التربيع الحقيقي بل انما يوجد في المادة ما هو شبيه به وخفي عند
الحس مخالفته له فيكون حينئذ تربيعا اصح من تربيع بحسب انه تربيع حسي لا تربيع حقيقي واما
السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة فليس يقع ذلك لهما من جهة الحس وخطائه
بل يكون الموجودان في المادة كلاهما حارين احدهما اشد والاخرى انقص ليس كالمربع الحسي الذي لا
هو بالحقيقة مربع ابل يكون شكلا اخر الا ان خلافه للمربع لا يحس به ولا كالعدالة التي لا يكون في الحقيقة
عدالة ولكنها تكون جبنا او تهورا الا ان خاصية مخالفته لا تدرك حسا وانما يكون الشيء اكثر في شيء
بعد ان يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع ذلك اشد واقوى منه فيجب ان يكون كلتا الحارتين
محرقتين مفرقتين لكن احديهما اشد احراقا فما كان هكذا فهو بالحقيقة قابل الاشد والانقص والاخر
فهو كذلك عند الحس فلذلك لا نجد مربعين ثقيلان حد التربيع بالحقيقة ثم يكون احدهما اشد
والاخر انقص بل اما ان ثقيلا على السواء واما ان لا يكون احدهما مربعا ثم بعد هذا مباحث
خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي ومن خواص الكيفية التي لا يظن ان شيئا يشركها فيه قبولها التشبيه
وغير التشبيه وقد بينا الحال فيه فيما سلف فصل في حل شك متعلق بمداخلة انواع من
الكيف وغيره لانواع من المضاف ولقائل ان يقول ان اكثر هذه الاشياء التي عددتموها
في مقولة الكيفية فانها من مقولة المضاف كالملكة والقوة والعلم وما اشبه ذلك والجواب
ان هذه الاشيا ليست بذواتها من مقولة المضاف بل مما قد عرضت له الاضافة اذ لها
وجود غير ما هي به مضافة فانه وان كانت ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها فانها لا يجب
بذلك ان يكون من مقولة المضاف اذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك كما علمت الى دعامة اخرى
وبعيرا يلحق به حتى يصير خاصا بالمقولة وكذلك قد علمت ان الجواهر كان يظن ببعض نوعياتها
انها من المضاف بهذا الرسم فلما حصل الرسم علم انها ليست من المضاف وذلك حين كان
لها وجود محصل مختص لم يكن به من المضاف اذ كان ذلك الوجود لها مجردا وانت تجد مثل ذلك
في العلم فلو كان العلم لذاته يقال ماهيته بالقياس الى غيره ولوجوده الذي يتقوم به من كل وجه
ولم يكن كيفية يلزمها اضافة وله وجود انه كيفية ويلحقها وجود هوية مضاف لكان اذا حصل العلم

وحصص اثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات
العلم كالنحو لا يقال ماهياتها بالقياس الى غيره في حد تخصيصه بل من جهة معناه الاعم وهو كونه علما
فلا يقال النحو نحو شيء بل يقال ان النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال ان هذا الراس هو هذا
الراس لشيء بل يقال هذا الراس راس لشيء فاذا كان هذا انتهك هنالك ان هذا الراس
مخصص من ذلك الراس من حيث وجوده الذي ليس به مضافا بل عارضة له الاضافة حتى ان هذا
التخصيص يعرى عن موافقة تخصيص الاضافة بازائه بل يلزمه من الاضافة ما لزم الطبيعة العامة
التي يلحقها الاضافة كالراسية ولذلك هاهنا انما صار النحو جزئيا في العلم من حيث العلم كيفية و
لذلك لم يتبعه من الاضافة الا ما لحق جنسه اولا ولو كان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الاضافة
بل من جهة الوجود الخاص كان كيفية ما تكون هيئة في النفس وصورة مجردة عن المادة وهي مطابقة
لامور من خارج فيكون عاما للهيئات وصور في النفس مجردة كلها مشترك في هذا الحال ولا تختلف
فيه فيشترك ايضا في انها مطابقة لامور من خارج لا لاجل خصوصيتها بل لاجل ان هذا المعنى عارض
او لازم للمعنى العام لها فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له الا انه مضاف لكان
يجب ان يكون الاضافة يلحقها فتخصصها فاذ قد بقي تخصصها في حد تخصيصها غير مضاف
فلها وجود غير مضاف فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها بل لها وجود خاص
وانما المقول ماهيته بالقياس هو الجنس الذي لاجله يقال كذلك النوع وفي حد تخصصه لا يقال
فكان للنوعيات وجود ليست به مضافة فيجب بها ايضا كذلك وان عرضت له الاضافة فليس
من المضاف بذاته فانه يستحيل ان يكون الجنس داخلا بذاته في مقولة ثم يكون انواعه في ماهيتها
غير داخلة في تلك المقولة وهل المقولة الا جنس الجنس وهل صورة المقولة الا هذه الصورة
فتبين اذا انه لما لم يكن النحو من المضاف فليس العلم من المضاف الا انه عارض له المضاف عروضا
لازما لا على انه نوع من المضاف ولا باس ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين اما في احدهما
فبالذات على انه نوع له واما في الاخر فبالعرض على انه موضوع لعروضه له فهكذا يجب ان
يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون ان الشيء يكون في جنس وانواعه
في جنس مباين له والعجب ان هؤلاء قد نسوا ان هذا الرسم المذكور للمضاف وهو انه الذي
ماهيته مقولة بالقياس الى غيره رسم قد زيف لانه كان يدخل في المضاف ما ليس من
المضاف وانه يحتاج الى زيادة وتاقوه وبينهم وبين هذا الموضع قريب ثلث ورقات
حتى جاؤوا وسلموا ان العلم داخل في المضاف بطبيعته على انه نوع من المضاف وانواعه ليست
تحته فلزمهم ان يحلوا هذا الشك ونسوا ان مثل هذا الشك قد سلف ذكره في الجواهر ايضا
فكان حل الشك في آخر الامر يوجب ان ما يخصص فزال كونه مقولا بالقياس الى غيره دل ذلك

هذا الشك صح

منه

منه على انه ليس من مقولة المضاف وعلى ان الحد الثاني المحصل المحقق الذي للمضاف غير مقول عليه
ونسوا ان الشيء اذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع وقيل هذا المقول عليه لذلك على
ثالث فان الاول يقال على الثالث كذلك ونسوا انهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع انه يجب
ان يكون ذاتيا مقوما للماهية فلم يعلموا انه اذا كان المضاف جنسا للعلم كان مقوما لماهيته ثم
العلم جنس للنحو ومقوم لماهية النحو ومقوم المقوم للماهية مقوم الماهية فكيف ينقلب
النحو عن جنبة المضاف حتى يذهب الى كنف الكيفية سواء كان تاويلهم المقول على الموضوع حقا
او لم يكن ونسوا انهم علموا ان الاشياء المتباينة الخواص لا يحمل منها شيء على الاخر فاذا كان كل
نحو نحو ذاته وماهيته محمولا عليه الكيف ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على ان
لا يكون له وجود الا ما هو به مضاف لا على انه لا يعرض له الاضافة انه يلزم من ذلك ان يكون لا شيء
من النحو يقال عليه المضاف في جوهره وكل علم عندهم نوع من المضاف فيقال عليه المضاف في جوهره
فيلزم ان لا شيء من النحو بعلم هذا خلف لكنا لا يجب ان يلتفت الى هؤلاء بل نفهم ان ما قيل
في قاطيغورياس كان الغرض فيه ما او ما نا اليه لكن لقائل ان يقول ان حكم النحو حكم العلم فان النحو نحو
بالقياس الى شيء وهو اعراب اللغة والجواب عن ذلك ان اعراب اللغة ليست ماهيته من
حيث هو اعراب اللغة مقولة بالقياس الى النحو فكيف يكون النحو مضافا اليه والمتضايفان
كما علمت كل واحد منهما مقول بالقياس الى الاخر لكن اعراب اللغة مقول بالقياس الى النحو من حيث هو
معلوم حتى لو كان اعراب اللغة موجودا الف سنة ولم يعلم لم يكن مقولا بالقياس الى النحو فاذا
كان كذلك فمقابل المعلوم من حيث هو معلوم العلم والعالم من حيث هو عالم فلما لحق اعراب
اللغة المعلوم فصار اعراب اللغة معلوما صار بازائه هيئة نفسانية هي علم فالهيئة النفسانية
التي هي علم جملتها مقولة بالقياس الى هذه الجملة فاذا فصلت الهيئة فالتفت الى كونها هيئة ولم
يلتفت الى ما عرض لها من اضافة الى الخارج صار بها علما كان وجودا غير مضاف وكذلك اذا التفت
الى اعراب اللغة وفصلت عنه كونه مطابقا له هيئة نفسانية حتى زال عنه انه معلوم كان وجودا
غير مضاف وكذلك هذا الراس فانه من حيث هو راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو راس
فاذا اعتبر الجوهر المضاف اليه ولم يجب ان يكون النظر اليه من حيث هو هو نظرا في انه راس كان
له وجود خاص وكذلك في جانب ذي الراس نعم الاضافة اللاحقة هناك لازمة للهيئة التي في النفس
وليست لازمة للراس فكذلك الراس نفسه اذا حصل لم يجب تحصيل الاخر وليس اذا قلنا
ان احد المضافين الحقيقيين اذا عرف بالتحصيل عرف الاخر بالتحصيل لزم علينا ان كل ما
لزم العلم يحصل مضايفه عند العلم بتحصيله فهو مضاف حقيقي بل قد يكون هذا في المضاف
الحقيقي ويكون ايضا فيما لا ينفك عن ملازمة الاضافة له فان ذلك انما او هناك ليس لانه يتبع

انه كل ماكان ذلك شانه فهو مضاف حقيقي بل انه يبين انه ماليس ذلك شانه فليس مضافا
حقيقيا فيه وال الشك المذكور في الجواهر وكان تصحيحه واحتجاجه يتوجه الى ان المضاف الحقيقي
الذي وجوده هو انه مضاف اذا عرف بالتحصيل عرف كذلك مضايفه وكان الجوهر واشياء اخرى
عددت ليس كذلك فينحل الشبهة فانه ما اورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته الا على هذا ولم
يتعرض لعكسه ولا زعم ان هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ولا كانت له الى ذلك
حاجة بل الى هذا على ما بيناه واضاف اليها ان الراس وما يجري مجراه ليس كذلك فانتج انه ليس
من المضاف الحقيقي وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب **فصل في الاين وفي متى** واما الاين فانه نص في الاين ومتى
يتم بنسبة المتمكن الى المكان الذي هو فيه وحقيقته كون الشيء في مكانه وقد علم فيما سلف انه
كيف يباين المضاف وهو جنس لانواع فان الكون فوق اين والكون تحت اين والكون في الهواء
اين وفي الماء اين ومن الاين ما هو حقيقي اولي وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثان
غير حقيقي مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي كقولهم في السماء وفي الماء ولا يكون جسمان
موصوفين باين واحد بالعدد والاين اول حقيقي ويكونان موصوفين باين واحد بالعدد والاين
ثان غير حقيقي كجسمين يكونان في السوق ومن الاين ما يكون ماخوذا بذاته ككون النار فوق على انه ٢ معا صح
في باطن سطح السماء ومنه ما هو عارض له ككون الحجر في الهواء وربما كان في الاين اضافة ككون
الهواء فوق بالقياس الى الماء لانه في مكان هو اقرب الى الفوق من مكان الماء والاين منه جنسي
وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت
في الهواء وهو مكان ثان او مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار اليه وقد زعم بعض
المتقدمين ان الواحد من الآن قد يوجد فيه جواهر كثيرة كعده في السوق وقد غلط واجابه بعض المحدث
بما اعبر عنه وقال انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد فيه هذا المعنى واما الاين الغير الحقيقي ن بل كون زيد في السوق هو الاين وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق
كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد من ان يكون السوق مكانا ثانيا
مشتركا فيه فليس الاين هو السوق بل كون زيد في السوق هو الاين ويوصف لزيد بها زيد كائن
في السوق وليس بها بعينها عمرو كائنا في السوق وان كان السوق واحدا فنسبة زيد اليه من
حيث زيد غير نسبة عمرو وغيره بالعدد وهو كالبياض فانه وان كان متحدا بالنوع متكثر بالعدد
ثم ان بعض المحدثين اعان المتقدم ولم يرض هذا الجواب فقال ليس حال الاين كحال البياض فان
البياض الذي في زيد اذا عدم لم يجب ان يعدم الذي في عمرو واما السوق فيكون واحدا للجماعة وجب
انه عمل شيئا اذا ان السوق واحد فان كان السوق هو الاين كان السوق كون في المكان
لا مكان ما وكان الشيء اذا سئل عنه اين هو فيصلح ان يقال سوق لا ان يقال في السوق فان كان
الاين هو كونه في السوق فزيد يبطل عنه كونه في السوق فانه لم يبطل كون عمرو في السوق فهو كالبياض

ايضا

ايضا ونقول ان الاين فيه مضادة كما في سائر المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحيط
هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز لا يجتمعان وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان
عليه وبينهما غاية الخلاف وان قد يصار من احدهما الى الآخر قليلا قليلا ويكون المصيران متضادين
ويكون هناك اين متوسط بينهما وايون اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية وايون من
الجهة الاخرى بالخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من جهة جنسيته بل من حيث خواص نوعيته و
اضافتها ايضا ان يقبل الاشد والاضعف فان اثنين كليهما فوقان واحد هما اشد فوقية فعلى
هذه الجهة يمكن ان يقع فيها الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون
في اي حد حسب مطلقا والكون في المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشد واضعف وفي الكيفية ايضا
فان السواد الحق لا يقبل اشد واضعف بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء هو بياض
بالقياس الى آخر وكل جزء من السواد يفرض فلا يقبل الاشد والاضعف في حق نفسه ويجب ان يذكر
هذا في هذا الموضع بل له مكان اليق به من الفلسفة فان القائل ان يقول ان السواد ليس من حيث
هو مضاف يقبل الاشد والاضعف بل لطبيعة كيفيته واما الاين فانما يقبل ذلك من حيث اضافة
يعرض لاثنينية وهو قرب وبعد من الطرف ثم اذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا كان خروجا الى صناعة
اخرى فلنسلم الآن لهذا القائل ان الاين انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك
القول في امر السواد والبياض مبهما واما متى فانه ايضا نسبة ما للشيء الى الزمان وهو كونه في نفسه
او في طرفه فان كثيرا من الاشياء يقع في اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة ويسئل عنها بمتى ويجاب
واذا نسب الشيء الى الزمان فاما ان ينسب الى زمان اول مطابق له ولا يفضل عليه كقولهم كان
هذا الامر وقت الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير السوق في الاين كقولهم كان هذا في سنة
كذا ولم يكن في جميع السنة بل في جزء منها وليس الزمان المطابق كالمكان المطابق في انه لا يشارك
فيه في النسبة اليه بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ينسب اليه اشياء كثيرة فيكون لكل واحد منها فيه
على سبيل المطابقة لكن مع ذلك فان كل واحد كاين فيه يكون هي نسبة الخاصية اليه التي لو عدمت
لبقيت نسبة خاصية للآخر وان كان المنسوب اليه واحدا نظير ما قلنا في النسبة الى السوق
ولا يحتاج ان يطول بذكر ما قاله المتقدم المذكور في متى وفيما هو جوابه فانه اذا قال ما قال في المكان
فهو قوله في الزمان اقول وقد تعمل فاضل المتاخرين في العبارة عن متى الخاص فهو لا مفرطا
فقال ان متى نسبة الشيء الى الزمان التي يا وق وجوده وتنطبق نهايتاه على نهايتي وجوده او زمان
محدود هذا الزمان جزء منه وذلك انه ذكر نهايتي وجوده فاما ان يعني به نهايتي مقداره او نهايتي
حركته او نهايتي زمانه وجوده او نهايتي متاه ونسبته الى زمانه فان عني نهايتي مقداره فليس ينطبق
عليهما نهايتا زمانه وان عني نهايتي حركته فتخصص بذلك المتحرك المتصل الحركة او الحركة نفسها وليس العرض

منتهيا الى هذا وحده واما نهايتا زمان وجوده حاصلا فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه بل هما هما واما نهايتا
النسبة فيمكن ان يجعل له وجه تاويل فيقال ان معناه ان متاه هو نسبة الى زمان ينطبق نهايتاه
على نسبتين له الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة قبل اولاهما ولا بعد اخراهما اليه فيجب ان يفهم قوله على هذا
الوجه لكن نسبة الشيء الى الان التي تقارنه عسى ان يظن بها انها ليست من مقولة متى بذاتها فان
كان ذلك كذلك فكان هذا الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في ان ما لا يحمل عليه هذا الحد وهو من مقولة
متى لكن الحق ان الآن لا يصح اليه نسبة معقولة يحتمل ان يكون بها جواب متى الا ان يشار الى الذي يحدد
بذلك الان فيكون للشيء نسبة الى الزمان لا على انه فيه بل على انه في طرفه ومع ذلك يكون انا فهذا يفيد
ما قاله هذا الفاضل اللهم الا ان يحكم بان النسبة الى الان ليست من مقولة متى لكنها لا مقولة لها يليق
بها غير هذه المقولة ولا يعلم بها غير داخلة في مقولة اصلا ثم بعد هذا نظر كان الاشتغال به يخوض فيما
بالمبتدى فيما لا يعنيه واعلم انه كما لم يكن الاضافة معنى مركبا يوجب تركبه ترديدها بين شيئين اذا لم يكونا
جزئيين منها بل كانا امرين خارجين عنها هي متعلق بهما كذلك الاين ومتى لا يجب ان يظن فيهما تركيب
بسبب ان لكل واحد منهما نسبة الى الشيء وان النسبة ليست المنسوب ولا المنسوب اليه جزء منها
حتى يكون الجملة هي النسبة حينئذ جزء الذاتها اذ الجملة يحصل جملة في الاشياء من الجمع نفسه فيكون
الجمع كالصورة وهما كالمادة والمجموع كالمركب والجمع في المركب كالصورة واذ هذا محال فليس الاين
ولا متى مركبان **فصل في باقي المقولات العشر** واما الوضع فقد تبين لك انه اسم يقال على
معان وان الذي هو المقولة هيئة يحصل للتمام اي للجملة لاجل نسبة يقع بين اجزائها وبين جهات
اجزائها في ان يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئية لا ذاك فقط بل يخالف مع ذلك بالقياس
الى امور غير الموضوع المعتبر بجزئية اما امكنة حاوية واما متمكنات محوية وجهات وهذا كالقيام والقعود
والاستلقاء والانبطاح ولا احتاج ان ازيدك على ما سلف بيانا وشرحا وتفصيلا وتطويلا
بل اعلم ان الوضع فيه تضاد فان الهيئة الحادثة من وضع تصير الاجزاء بها الى الجهات مضادة
لجهات اخرى هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها كالاستلقاء والانبطاح وذلك اذا كانت
الاجزاء لا تتخالف بالعدد فقط بل بالطبع ومثال هذا ان المكعب الذي له ست جهات لا اختلاف
فيها اذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه فوق وهذا يمينا وهذا شمالا وكذلك الى اخرها
ثم غير حتى صار هذا الذي هو فوق هو تحت والذي هو تحت هو فوق فان حال جملة الموضوع
في تناسب ما بين اجزائه محفوظ واحدة بالعدد ووضعه لا يخالف الوضع الاول بالنوع بل هو كما
كان لكن هذا الوضع يخالف لذلك الوضع بالعدد واما هيئة الجملة فمحفوظة ولا يتخالف الوضعان بالحد
بل بالتخصيص الجزئي وذلك لان الجهات هي التي كانت باعيانها والاجزاء والاطراف التي يليها هي
مثل التي كانت لا يخالفها بانواعها بل باعدادها واما لو كان بدل المكعب المتشابه الاضلاع شجرة

اوانسان فنصبا

اوانسان فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا فان حد الامرين يختلف فان حد الاول وضع وهيئة
حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول راسه كذا وحد الثاني يخالف لذلك لا بسبب ان
الساق والراس انما يتخالفان بالعدد فقط بل هما يتخالفان في المعنى والطبيعة ايضا فاذا كان
حد الهيئتين متخالفين وبينهما غاية الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان واما هنالك فانما
كان يتخالف الخصوصية الجزئية دون الحد واذ كان سطح ما منه فوق فصار تحت وصار الاخر فوق
وذلك السطح انما يغاير السطح الاخر بالعدد ومغايرة ليست في حدين وليست التي لها طباع متباينة
وحدودها متخالفة وتتخالف بالنوعية لا بالشخصية وكما ان الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث
امس من حيث هو ذلك البياض الامسي والبياض الحادث اليوم من حيث هو هذا البياض ومعا
يتعاقبان على موضوع واحد وليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولا اخلاف بامر داخل
في الكونية فكذلك وان كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ويتعاقبان
فيه فليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع وبعد ذلك
فان الوضع يقبل الاشد والاضعف على نحو قبول الاين ولا يقبله على نحو لا قبول الاين ولان
قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة فاعلم
ان القيام الذي من الوضع هو القار منهما لا حالة ان يقوم واما مقولة الجدة فلم يتفق لي الى هذه الغاية
فهمها ولا احد الامور التي يجعل كالانواع لها انواعا لها بل يقال عليها باشتراك في الاسم او تشابه
وكما يقال الشيء من الشيء والشيء في الشيء والشيء على الشيء والشيء مع الشيء ولا اعلم
شيئا يوجب ان يكون مقولة الجدة جنسا لتلك الجزئيات لا يوجب مثله في هذه المذكورة
ويشبه ان يكون غيري يعلم ذلك فليتامل هنالك من كتبهم ثم ان زيف بعضها فان يكون
انواعا وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس الى بعضها دون بعض وجعل الاشتراك في اسمها
بالقياس الى الجملة او الاخرين وعنى به انه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه فلكن
كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص وليكن منه جزئي وكلي ومنه ذاتي كحال الهرة عند
اهابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قميصه وليفصل هذا المهم من المقولات العشر الى ما
اوتر ان يفصل اليه ففيه محال واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فيتوهم في تصورها هيئة يدخل
في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف او الكم
او الاين او الوضع بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء شيئا ويتوجه الى شيء ما دامت
موجودة كالتسود ما دام الشيء يتسود والتبيض ما دام الشيء يتبيض فالحركة من مكان الى مكان
فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها فهو منفعل وينفعل وحاله هي ان ينفعل
والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث هو منسوب اليها فحاله هي ان يفعل

اوالجملة صح

فاما ان هذا يكون في الكيف وحده او في سائرها فهذه فاير ستقصيه واحواله واقسامه في الكلام الطبيعي
فان الناس قد اختلفوا فبعضهم خصص هذه المقولة بانها يجب ان يكون تغيرا في الكيفية فقط واما
العام لها ولغيرها من الامور التي يقع في مقولات كثيرة وبعضهم يجوز ان يكون جامعة للانواع كلها
بمعنى واحد وتحقيق هذا لك في الطبيعيات واعلم انه انما قيل ان ينفعل وان يفعل ولم يقل انه
انفعال وفعل لان الانفعال قد يقال ايضا للحاصل الذي قد انقطعت الحركة اليه فانه يقال في
هذا الثوب احتراق اذا كان حصل واستقر ويقال انفعال اذا كان الشيء بعد في الحركة وكذلك
القطع الذي هو الفعل قد يقال عند استكماله وقد يقال حين ما يقطع واما لفظة انه ينفعل وانه
يفعل فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه الى الغاية وكذلك القيام الذي هو النهوض والجلوس الذي هو
المصير الى الامر الذي يستقر فيه ايضا جلوسيا هم اللذان اما ان يكونا من هذه المقولة او يناسبا هذه
المقولة واما هيئة القيام المستقرة وهيئة القعود فهما من الوضع كما ان هيئة الاحتراق من الكيف
وهيئة تمام النمو هي من الكم وهيئة الاستقرار في المكان هي من الاين انما هذه المقولة وما يناسبها
هي ما كان توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر من حيث هو كذلك وهذه المقولة يقبل التضاد
فان التوجه من ضد يخالف بالحد التوجه اليه وموضوعهما واحد وبينهما ابعد الخلاف وذلك كابيضاض
الاسود واسوداد الابيض وكصعود السافل ونزول العالي وايضا فانها قد يقبل الاشد و
الاضعف لا من جهة القرب الى الطرف الذي هو السواد فان القريب من ذلك وهو حد مبلوغ اليه من السواد
بل بالقياس الى الاسوداد الذي هو سكون في السواد وفرق بين الاسوداد غاية الحاصل القار وبين السواد
فان الاسوداد يعقل على انه غاية حركة واما السواد فلا يحتاج في تعقله سوادا الى ان يعقل حركة
اليه واعلم ان تسودا يكون اشد من تسود اذا كان اقرب من الاسوداد الذي هو الطرف من السواد
اشد من السواد اذا كان اقرب من السواد الذي هو الطرف وايضا فان الاسوداد قد يكون اشد
من جهة السرعة اذا كان اسرع اسودادا وهذا ايضا تتم بنسبته الى الاسوداد فان الاسرع يوصل اليه
قبل الابطاء فيكون اسرع لانه اقرب زمانا من الاسوداد لكن يخالف التقريب الاعتبار الاول وهذا الاعتبار
ان الاعتبار الاول يجعل حركتين متساويتي السرعة في ظاهر الامر لكن احدهما مبتدئة من حد
اقرب الى البياض والاخر من حد ابعد منه واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة لكن احدهما
لانه اقرب فقط يقال هو ذا يسود اشد من الاخر لكن يتحرك حركة مساوية لحركة اخرى وكلاهما
يتصعد تصعدان لكن احدهما اشد من اعلى والاخر من اسفل فيكون ذلك يتصعد اشد من هذا
الاخر بهذا الوجه وان كان البحث المستقصى لامثال هذه الاشياء في العلم الطبيعي يمنع من هذا
وانما يجوز منه هذه المناسبة اذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان فاقصرهما زمانا هو
الاشد دون غيره وقد جرت العادة بان يتلى ما سلف ذكره بالقول على المتقابلات فلنقل

جلوسيا

لكن الفرق بينهما

متشابهة في

اولا ما يجب

المقالة السابعة

اولا ما يجب ان يعتقد فيها ثم لنقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب
من الفن الثاني وهي اربعة فصول

فصل في المتقابلات

فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان
في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد فاما ان
لا يجتمعا على سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطاة بان يكونا مقولين عليه بان الشيء هو هذا
وذاك كما يكون الشيء حيا وابيض معا او على سبيل ان الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق
ايضا وذلك بان يتمانعا من حيث الكون فيه ايضا والقسم الاول يكون احدهما في قوة سالب
الاخر كالفرس واللافرس فلا يخلو اما ان يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط
او من حيث هناك زيادة معنى ايجابي يلزمه السالب كما اذا جعلنا المتقابلين او الشيئين المذكورين
الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا هو انه ليس بزوج فقط بل انه امر زائد على ذلك
فليكن الاول هو تقابل النفي والاثبات اما بسيطا كما هو فرس لا ليس بفرس من حيث ليس بفرس
او مركبا كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس والاول لا صدق فيه ولا كذب والثاني فيه صدق
وكذب ويشتركان في انه ليس فيهما اشارة الى وجود في خارج بل اعتبار احكام عقلية فانه لو
كان اللافرسية من حيث هي لافرسية شيئا له وجود بوجه لكان النسما فيه سلوب موجودة بالفعل
لا نهاية لها لانها ليست بحجارة ولا مثلث ولا اثنائية ولا رباعية ولا امر من الامور التي لا هي متناهية
وكان يكون بسبب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفة بلا نهاية
ولا غاية اذ كان لكل جملة يفرض سلب مستانف بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول ومن
خواص هذا القسم انه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد بان يكونا فيه لا بان
يكونا عليه وذلك لان الرائحة ليست طعما وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ويجتمعان في موضوع على
سبيل الوجود في موضوع فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه فليس يجتمع في موضوع
على سبيل القول عليه ولا ينعكس ثم ان المتقابلين اللذين اوردناهما يختلفان في ان تقابل
الفرسية واللافرسية لا صدق وكذب فيه ويقابل ان زيدا فرس لقولنا زيد ليس بفرس فيه صدق
وكذب واما القسم الاخر فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ومثل امور يجري
مجراها فلنقل اولا انه لا شك ان الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات وكذلك قولنا زيد فرس
مقابل لقولنا زيد ليس بفرس وكذلك الزوج والفرد يعدان من المتقابلات وكذلك العمى والبصر
يعدان من المتقابلات وكذلك الحركة والسكون يعدان من المتقابلات وكذلك الحرارة والبرودة
يعدان من المتقابلات وكذلك الابوة والبنوة يعدان من المتقابلات والاشياء التي تعرض
لها هذه الاحوال يحكم عليها بانها يتقابل بسببها وصور هذه الاشياء مختلفة بان الفرس جوهر ويقابله
اللافرس لا محالة على قياس يقابله الفرسية ان كانت عرضا ولنسلم ذلك للافرسية بل جوهر مكانها

النفس واللاانفس او شيء اخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض واما القضية فهي عرض والفرس
واللافرس ليس يتقابل التقابل الذي للنقيضين اذ لا صدق هناك ولا كذب ولا يتقابل على
سبيل الاضافة ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع
واحد بشرايط ذكرت واما الزوج والفرد فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه بل جنس مع
لموضوعين لهما لا يفارقانه واما العمى والبصر فيشارك السكون والحركة فان العمى ليس معنى مقابلا
للبصر بل هو عدمه وكذلك السكون للحركة لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد واما العمى
فلا يعاقب البصر واما المتضايفان فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع او اشتراكهما في موضوع
حتى يكون الموضوع الذي هو علة لامر ما يلزمه لا محالة امكان ان يصير فيه معلولا او يكون هناك
موضوع مشترك وان كانت العلية والمعلولية في المضاف فاول ما ينبغي ان يطلب انه هل
يمكننا ان نجد لهذه كلها معنى جامعا ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتاخير ان لم يكن على
سبيل التواطؤ البحت او لا نجد لها معنى جامعا لكن التقابل مقول عليها فيشبه ان يكون التقابل
الاول هو نظير ما للفرس واللافرس الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع وان لم يمنع ذلك وجودا
في موضوع فانه لا يكون شيء واحد هو رايحة ولا رايحة ويكون شيء واحد فيه رايحة وما ليس برايحة
ولست اقول انه يجتمع في شيء ان يكون فيه رايحة وليست فيه رايحة فان هذين لا يجتمعان
وليس قولنا ان فيه رايحة وليس فيه رايحة هو قولنا فيه رايحة وما ليس برايحة ولا يقال انه
رايحة فاذا تقابل ان فيه رايحة وليس فيه رايحة هو من القسم الاول الذي على سبيل الحمل فلذلك
يحمل على التفاحة ان فيها رايحة فيقال ان التفاحة فيها رايحة ولا يحمل الرايحة على التفاحة حتى يقال
ان التفاحة رايحة فلذلك هي موجودة في محمول على جميع الاشياء المتنافية الطبايع يكون متقابلة
من حيث ان كل واحد منها ليس هو الاخر وهذا هو مقابل اول ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على
موضوع الى اعتبار الوجود في الموضوع فجعلت حال الامور التي تشترك في عام او خاص يكون موجودة
فيه بالقوة معا ولا يجتمعان بالفعل معا تقابلا فبعضه يختص بالقول من حيث هو حكم كالايجاب
والسلب الذي موضوعها المحمولات والموضوعات يتعاقب فيه ولا يجتمع معا وهذا يحكم القول
وليس في الوجود حمل ولا وضع وبعضه يكون من خارج فمن ذلك ما يكون الشركة فيه في عام ومنه ما
يكون الشركة فيه في خاص معين ويكون المشترك فيه طبيعة هي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان
فيه بل يتعاقبان عليه فالمتقابلات يقال على هذه التي بعد الباب الاول بمعنى انهما معان تشترك
في موضوع لهما ان يوجد فيه الا انهما لا يجتمع فيه فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لاقسام له كالانواع
اما اقسام محققة واما اقسام بحسب ما يصلح للمبتدي ويكون اسهل على متعلم قاطيغورياس
فلنقسم الان على الوجه الذي ينبغي ان يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس وهو غير المصطلح عليه

لا صح

صح فالمتقابلات هي حال الامور

في العلوم

في العلوم من يحتشم ان يجمع بين الامرين فقد عمي نفسه اما القسمة التي في قاطيغورياس فيخرج على
هذا الوجه المتقابل اما ان يكون ماهيته مقولة بالقياس الى ما هو مقابل له واما ان لا يكون فان كانت
ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فهو تقابل المضاف كالابوة والبنوة اما انه تقابل فلان الابوة والبنوة
اما انه تقابل فلان الابوة والبنوة وما يجري مجراهما مشترك لا محالة في موضوع اما عام كالاثنانية
بل والجوهرية بل كالموجود او غير ذلك واما خاص كهذا الانسان يكون عينا لزيد ثم يصير شمالا له واما انه
مع التقابل مقول الماهية بالقياس فامر لا شك فيه واما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس الى غيره
فاما ان يكون الموضوع صالحا للانتقال من احد الطرفين بعينه الى الاخر من غير انعكاس واما ان لا يكون كذلك
بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما الى الاخر او ولا عن احدهما الى الاخر لان الواحد لازم له فيسمى القسم
الاول تقابل العدم والقنية ونعني بالقنية لا مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي تقوى على
ان يكون لها ابصار بل القنية ان يكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى
ليس بعمى ولا فقد الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل وان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة هما امران
يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون انما ذلك هو فقد ما سميناه قنية فحينئذ لا يمكن
ان يبصر البتة بل فذلك عمى لا يعود للموضوع معه الى الابصار مرة اخرى فالعدم الذي ههنا ليس هو
العدم الذي يقابل معنى وجودي وجودي سبب بل الذي يقابل القنية فان العدم يقال على وجوه
ولسنا نريد الان ان نحصي جميعها بل ما نعنيه في هذا الموضع فنقول انه يقال للشيء عدم كذا ويشار
الى حال ما للمادة في كونها خالية عن الشيء الذي تخليها والشيء الذي له معنى وجودي سواء كان قارنها
ما خالف ذلك الشيء الوجودي او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شانه ان يسود سواء كان هناك
بياض مخالف للسواد في موضوعه او لا يكون بل يكون اشفاف مثلا فقط ولا لون البتة فانه اذا
كان هناك بياض فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئا واحدا ولو كانا ايضا متلازمين على
بل البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله والاخر العدم الذي يعتبر بشرط
ان يزول المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء كالسكون فان الذي ينزل انما يقال له في وقت اخر انه ساكن
عادم للحركة لا اذا كان ليس ينزل فقط بل انما هو يصعد ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية البتة
فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة وقد يقال عدم بشرط فقدان
الشيء الذي من شانه ان يكون لفاقده من الموضوعات وفي الوقت الذي من شانه ان يكون له
حتى لا يقال ان في النطفة عدم الانسانية بهذه السبيل ولا في الصبي عدم الايلاد اذ ليس
وقته ومن العدم ما يقال قبل الوقت كالامرد فانه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الانبات لسبب
الثعلب انه امرد ومنه ما يقال بعد الوقت كالاصلع يكون بعد وقت الوفور والغمم ومنه ما هو
بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العجمة بازاء الناطق او الى النوع لا الى الشخص مثل حالة المراة الى الرجل

ومنه ما هو بالشخص على الاقسام المذكورة وهذه كلها لا يلتفت اليها في هذا الكتاب انما العدم
المقصود فيه هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها اي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل اذ صار الموضوع
عادما للقوة فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعمى واما القنية فيزول الى العدم فهذا هو التقابل القوي
المذكور في قاطيغورياس واما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما اولا وما دخل فيه فجميعه يسمى في قاطيغورياس ح
اضدادا الكان احدهما وجوديا والاخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمي او كان كلاهما وجوديا وكذلك ان
كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما الى الاخر او كان احدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا اليه كالبياض للجص
وسواء كان الموضوع واحدا بعينه كالماء للتسخن والتبرد او كان معنى عاميا مثل العدد للفردية والزوجية
فانهما ينسب اليهما من حيث يوجد عددا على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين لا يصحب الا احدهما ومن حيث
هو عدد غير معين لا يجب ان يقبل احدهما دون الاخرى وسواء كان الشيئان بينهما واسطة فلا يجب
ان يكون للموضوع اذا خلا عن احدهما وحدث فيه الاخرى او لم يكن كذلك بل كان اما طبيعيا لا يفارق
واما بحيث اذا خلا عن الاخر لزمه الثاني كالصحة والمرض فان جميع هذه يسميها اضدادا في هذا الموضع ومن جملة
المعنى الجامع فيسمى الحر والبرد والصحة والمرض والزوج والفرد والحركة والسكون اضدادا ولا يبالي بان
يكون احدهما هو معنى وجودي والاخر معنى عدمي وعلى اي انحاء الاعدام كان اذا كان ليس عدما على
النحو المذكور فلا يجب ان يشتغل المعلم الكتاب قاطيغورياس بان يجعل العدم غير الضد قائلا ان
الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع وان العدم ليس بذات بل هو ان يعدم المعنى الوجودي
فيكون الموضوع خاليا عنه فقط فان الضد الذي يقال في هذا الكتاب ليس يعنى به هذا فان الحركة والسكون
يكونان حينئذ غير متضادين ولا الزوج والفرد متضادين ولا الخير والشر ولا العلم والجهل ولا اكثر ما ذكر
ههنا ولا يجب للمتكلف ان يتعرض للاستدراك كما فعل بعض الناقصين فيقول ان القسمة
غير مستوفاة فان ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد وغير التي للعدم المذكور مثل مقابلة السكون
والحركة اذ لا تضاد بينهما ولا السكون حاله حال عدم المذكور في هذا الكتاب ولنعلم هذا المتكلف
ان التضاد الذي يذكره في كتاب قاطيغورياس ليس هو ذلك الذي ذهب اليه وانه لم يخف
على المعلم الاول ما لا يخفى عليه ولننظر الى الحدود دون الاسماء ولنعلم ان المبتدي لا يكلف تصورا ما
يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة فانه يكتفى منه في تعليم المتقابلات بان يفاد تصورا ما بنحو من
الانحاء وان كان التصور منه لبعضها على نحو التصور العامي ولا يسام ان يفهم الفرق بين الذات
المقابلي للذات وبين عدم الذات المقابلة للذات الا فيما يظهر ظهور العمى وايضا فعل هذا المتكلف
في بعض ما يهذي فيه انه قد ترك المعلم الاول التقابل الذي بين الجوهر والعرض وبين الصورة والمادة
مما يجب ان يلتفت اليه ولنعلم انه ليس يعنى بالتقابل حال كل غيرين متباينين كيف اتفق بل انما
الاول من التقابل فهو تقابل الايس والليس وذلك موجود في الجوهر والعرض فان الجوهر لا عرض

والعرض لاجوهر

والعرض لاجوهر واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان يكونا في موضوع واحد جنسي او نوعي على
انهما فيه لا عليه وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما اما العلاقة والملازمة
فهي اضافة يلزم اما احدهما فيلحق الاخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الاضافة مما قد
تبين واتضح او يلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم بد
التقابل المذكور ههنا
فصل في شكوك يلحق ما قيل في التقابل
ثم ههنا مشكلات يجب
ان تورد فتحل وذلك ان لقائل ان يقول ان الحرارة وحدها لا يكون ضدا بل يكون حرارة فقط ضدا ح
بل انما يصير ضدا بالقياس الى البرودة وهي اذا اخذت بالقياس الى البرودة كانت مضافة فانها وان
لم تكن من حيث هي حرارة من المضاف فليست ايضا بمضادة بل اذا كانت مقيسة كانت ضدا و
اذا كانت مقيسة وضدا صارت ايضا مضافة فمن حيث هي ضد ماهيتها مقولة بالقياس الى غيرها
ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس الى غيرها هي من المضاف فمن حيث هي ضد هي من المضاف
فيكون التضاد والمضاف اما شيئا واحدا او يكون التضاد شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون
كالقسيم له تحت التقابل وههنا مشكل اخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف ثم المضاف
تحت التقابل واخص منه وهذا محال سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا كما يكون تحت معان
ليست اجناسا ولكنها لوازم او مشككات الاسماء ومما يجب ان نبحث عنه هل التقابل جنس لهذه
او ليس بجنس وان كان جنسا فهل هو جنس اعلى او ليس بجنس اعلى فهذه المباحث مما لا يحتاج ان يبحث عنها
المنطقي اذا كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم اليق فنقول ان الحرارة ينظر اليها والى البرودة
معا فيكون الحرارة من حيث هي حرارة ضد البرودة ثم يوخذ من حيث هي ضد مرة اخرى فتكون مضافة
الى البرودة فيكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليها معنى حد الضد وهو انهما كذا وكذا
ولا يصح عليهما معنى التضايف اذ ليس احدهما معقول الماهية بالقياس الى الاخر وكل واحد منهما ممانع
للاخر في الموضوع فيصح لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما ينازع الاخر موضوعا ان
كان مشتركا وليس صحيحا لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما معقول الماهية بالقياس
الى الاخر لكن صحيح لك ان تقول ان الحرارة من حيث ينازع ويضاد البرودة في موضوعها مقولة الماهية
بالقياس الى الاخر فاذا الموضوع في حمل الضدية شيء والموضوع في حمل الاضافة شيء هو اما نفس المحمول
الاول واما الموضوع ماخوذا مع المحمول الاول ملحوظا فيه لا اخذه مع المحمول الاول ونفس التضاد شيء
والاشياء المتضادة شيء والاشياء المتضادة هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ونفس
التضاد موضوع للمضاف ولك ان تقول ان الموضوعات المضادة اذا اخذت مضادة صارت
بسبب ذلك مضافة وليس لك ان تقول ان الموضوعات للمضادة اذا اخذت متضادة صارت
بسبب ذلك مضادة فالتضاد اذا غير المضاف وليس الامر الذي هو التضاد هو الامر الذي هو

المضاف وان كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو مضاد فهذا حل شك واما حل الشك الثاني
يجب ان نعلم ان المتقابلات تعرض لها الاضافة وليست في هويتها بمضافات فان كل تقابل من
حيث هو تقابل مضاف وليس كل تقابل بمضاف وفرق بين قولنا ان كل تقابل من حيث هو تقابل
من حيث هو تقابل
مضاف وبين قولنا كل تقابل مضاف وذلك لان التضاد من التقابل وقد علم ان الموضوع له
ليس هو الموضوع للمضاف كما بينا لكن الموضوع له من حيث تقابل يصير موضوعا للمضاف فلذلك
ليست الامور المتضادة مقولة الماهية بالقياس الا ان يقال من حيث هي متضادة ولا الملكة والعدم
من المضاف ولو كان المضاف امرا مقولا على التقابل قولا مطلقا لكان كل متقابلين فيهما متضايفا
مطلقا لا بشرط الحاق انهما كذلك من حيث هما كذا لكن كل متضايف فهو متقابل وكل متضاد
وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المضاف فليس اذا المتضايف اعم من المتقابل فليست
الاضافة اعم من التقابل ومع هذا فان الذي هو خاص قد يعرض لكل ما له طبيعة العام باعتبار
شرط يصير العام به اخص وهو ههنا النظر اليه من حيث هو متقابل وهذا النظر تخصيصه فيمنع عمومه
لكل ما تحته ويحرم حمله عليه ولذلك لا نقول ان المتضادات هي متقابلات من حيث المتقابلات
متقابلات وان كنت تقول ان المتضادات متقابلات فان ذلك كذب بل كونها من حيث هي متقابلات
اشترط اخذها بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم التقابل واخذها بذلك المعنى كاخذ الحيوانية من حيث
هي حيوانية محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف فحينئذ يلزم الحيوانية ما لا يحمل معه على جميع جزئيات
الحيوانية فان الحيوانية اذا كانت كذلك يلزمها ان يكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق
وكاخذها لا في مادة اذا انظر فيها من حيث ليست في مادة وليس كل حيوانية كذلك واما التقابل
وكاخذها
فليس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه وذلك لان المتضادات ماهيته انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق
بهذه الماهية ان يكون متقابلا ليس انها تتقوم بهذا فانه ليس هذا من المعاني التي يجب ان يتقدم
في الذهن او لا حتى يتقرر في الذهن ان الشيء ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل اذا صار الشيء
مضايفا لزم في الذهن ان يكون على صفة التقابل فالذاتية بشرايطها غير موجودة بين التقابل وبين
الاشياء التي هي كالانواع للتقابل حتى يكون كونها متقابلات داخلة بقوة او بفعل في حدود
هذه كلها والقوانين المفيدة في هذه الاغراض سنشرح لك في مواضع اخرى والان فينبغي ان
نستانف الكلام من راس فنقول اما الفرق بين المتضاد والمضاف فهو ان المضاف مقول
الماهية بالقياس والمتضادات ليست كذلك ولذلك لا نقول ان الخير انما هو خير لاجل قياسه
الى الشر كما نقول ان الضعف ضعف بسبب قياسه الى النصف بل نقول ان الخير مضاد للشر
ثم حينئذ نقول وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف ومما نفارق به المضاد المضاف ان
المتضادات لا تخلو اما ان لا يستعد الموضوع فيهما في احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة او قد

نتعرى

نتعرى منهما فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لاجلها افعاله
الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير معروفة وسواء نسبت الى البدن كله او الى عضو واحد وسواء
كانت بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي بحسب الحس رسمه بحسب الحس والمرض حال او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون
افعال من كل الوجوه كذلك بل يكون هناك افة في الفعل فلا يخلو الموضوع عنهما البتة وكذلك الفردية و
الزوجية والذي ظن ان ما بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية فانما ظن ذلك لانه نسي
الشرايط التي ينبغي ان يراعى في حال ما له وسط وما له وسط وتلك الشرايط ان يفرض الموضوع واحدا
بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الجزء واحدا بعينه والجهة والاعتبار واحدة بعينها فاذا فرض
كذلك وجاز ان يخلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة فان فرض ان انسانا واحدا واعتبر منه عضو
معتدل م
واحد او اعضاء معه في زمان واحد وجاز ان يكون المزاج سوي التركيب بحيث يصدر عنه جميع الافعال
التي تتم بذلك العضو او الاعضاء سليمة وان لا يكون كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون
معتدل المزاج سوي التركيب او لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب اما لانه احدهما دون الاخر او
لانه لا واحد منهما فليس بينهما واسطة ومثال الثاني السواد الصرف والبياض الصرف فان بينهما وسايط
الوان اذ قد يخلو الموضوع من كليهما الى الوسايط وربما خلا الى العدم بان يصير مشفا فتكون الواسطة
سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات وواسطة خلطية من الطرفين فهذه الواسطة الخلطية ربما كان
لها اسم محصل كقولك الادكن والفاتر وربما لم يكن لها اسم محصل بل انما دل عليها بسلب الطرفين
من غير ان يعني بسلب الطرفين السلب الذي لا اثبات تحته بل يراد به اثبات كقولهم لا عادل
ولا جاير فاذا عني بالسلب سلب لا يشير الى اثبات متوسط دل عليه بواسطة غير خلطية كقولهم السماء
لا حقيقة ولا ثقيلة والهواء لا ابيض ولا اسود فالاضداد تنقسم الى هذين القسمين وهذا الخالف
التضاد تقابل العدم والملكة لان المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد من شانه كل واحد
منهما ان يكون فيه فيكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما يكون فيه العدم
موجودة فيه للموضوع كما يعدم البصر في الموضوع ووقتا من شانه ان يكون في
بان يعدم الملكة من موضوع ووقتا من شانها ان يكون له ملكة البصر وتسقط الاسنان ووقتا من شانها
ان لا يسقط فيه بل يبقى وهنالك يكون احدهما عمى والاخر دردا فان الجرو الذي لم يفتح لا يقال له اعمى
ولا الطفل ايضا ساعة يولد يقال له ادرد بل اذا جاز ان يكون له بصر وسن ولم يكونا فهو ادرد
اعمى وضح
وهذا الشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد فان الموضوع المشترك للضدين الذين لا واسطة
بينهما يجوز في كل وقت ان ينتقل من احدهما الى الاخر الا ان يكون طبيعيا لا يفارق كبياض
ققنس والموضوع المشترك للضدين ذوي الواسطة فقد يخلو عنهما جميعا الى الواسطة ان لم يكن
احدهما له طبيعيا ولا واسطة بين العدم والملكة ولا انتقال من العدم الى الملكة بل من الملكة الى العدم
وافهم بعد ذلك انا اذا قلنا عدم وملكة او غير ذلك من المتقابلات فلسنا نشير من العدم والملكة

من ساير المتقابلات الا الى طبايعها لا اليها من حيث وجودها للموضوع او كون الموضوع متصفا
بها فليس العمى وان يعمى والبصر وان يبصر شيئا واحدا وكذلك يقال زيد يعمى ولا يقال زيد عمى وكون العمى الاعمى خ
ايضا لزيد معنى تقتضي نسبة العمى الى زيد واما العمى فهو معنى مفهوم بنفسه او مفهوم بسبب ما
عدمه اعني البصر اذ هو عدم البصر فهذه ليست من المتقابلات الاول بل امور تلحق المتقابلات
فيعرض لها ان يكون متقابلة وكذلك الحكم في الموجبة والسالبة فان ما يقع عليه الموجب والسالب
امر او معنى لا قول بل هو الموضوع كقولك زيد في قولك زيد جالس او زيد ليس بجالس واما ما
يوجب ويسلب بنفسه فهو ايضا ليس بقول بل هو المحمول في القول كقولك جالس وليس بجالس
فليس اذا الشيء الذي يقابل الايجاب والسلب هو الايجاب والسلب هذا ان اخذناه
التناقض موجبة وسالبة فان اخذناه ايجابا وسلبا كان الموضوع لذلك والموصوف به
وضعا ووصفا على قياس ما كان للعمى والبصر هو القضية فانها هي التي فيها الايجاب فمشتق
لها منه الاسم فيقال موجبة او السلب فيقال سالبة فيكون المتقابلان في الايجاب والسلب
ليسا هما الايجاب والسلب ولان الايجاب ايجاب في قضية فليست القضية ايجابا كذلك
فان عرف هذا فقد عرف حال التضاد وحال العدم والملكة وكان قد عرف الفرق بين المضاف
وبين التضاد فلنفرق بين تقابل المضاف وتقابل العدم والملكة فنقول اما العدم والملكة
فليس احدهما مقولا بالقياس الى الاخر اما الملكة فليست مفتقرة في تصورها الى العدم
البتة فانها قد تتصور ماهيتها في نفسها واما العدم كالعمى فانها وان كانت لا تتصور
الا بتصور الملكة فانها ليست مقولة الماهية بالقياس الى الملكة فانها غير صايرة عمى بالقياس
الى البصر حتى يكون العمى انما هو عمى لاجل قياسه الى البصر وان كان العمى هو عدم البصر وقد ظن
بعض الناس في هذا الموضع ان معنى هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طريق جنسه حتى يكون كما
قيل في النحو من انه مضاف من طريق جنسه وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه او ما هو جنسه لجنسه نخ
وهو العدم فان العدم معقول بالعرض وبسبب ما هو عدمه فليس هذا الذي قاله صوابا
بوجه من الوجوه فان العدم الذي هو جنس العمى ليس معقول الماهية بالقياس الى شيء ولا بالقياس
الى الملكة فان العدم ليس انما هو عدم لاجل انه مقيس الى الصورة موضوعة في الذهن بازائها
يقال له عدم حتى يكون العمى عمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب ابا لان الابن ابن فتنعكس
القول من الجانبين كما قد علمت اذ قول للماهية بالقياس معناه هو حال الشيء من جهة ان
شيئا اخر موجودا بازائه ومأخوذا بازائه من حيث هو كذلك لنفس كون ذلك الشيء بازائه
وليس حال الملكة عند العدم كذلك فان العدم يرفع الملكة وليس العدم انما هو عدم لاجل
ان الملكة ملكة فقط بل انما هو عدم للملكة لا على انه يجعل الملكة بحال بل على انه منسوب اليها بانه

بازاء زوالها وفقدانها

بازاء زوالها وفقدانها لا افتقاد شيء اخر كيف اتفق ولذلك لا يحتاج الملكة ان يقال ماهيتها بالقياس
الى العدم المأخوذ بازاء الملكة فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس وكذلك ما تتكافؤ في
المضافان في العكس الخاص بالمضاف ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة فلا يقال ان البصر بصر
للعمى ولا ان البصر انما هو بصر لاجل العمى كما نقول ان العمى عمى البصر فظاهر ان العدم والملكة ليسا
متضايفين وكان قد علم بالاشارة ما انهما غير متضادين فان المتضادين اللذين لا واسطة بينهما
حكمهما احد الحكمين اما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع يستحيل وجود الموضوع خاليا عنه كالفردية للثلثة
في ظاهر الامر والحرارة للنار واما ان لا يكون احدهما طبيعيا فلا يكون الموضوع في شيء من الاوقات خاليا
عن احدهما البتة مثل الصحة والمرض لبدن الانسان ثم العدم والملكة قد يكون الموضوع خاليا عنهما
جميعا قبل الوقت الذي من شانه ان يكونا فيه مثل الجرو الذي لم يفتح فانه لا بصير ولا اعمى ولا يكون
احدهما طبيعيا بعينه للموضوع في وقت كونه فهذا التقابل ليس فيه احد حكمي التضاد الذي لا
واسطة فيه واما التضاد الذي فيه واسطة فان الموضوع في وقت صلوحه للطرفين قد يخلو عن
الطرفين الى الواسطة وكذلك حال تقابل العدم والملكة فان الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه
لهما عن احدهما وايضا فان الاطراف من المتضادات اذا لم يكن طبيعية فقد يمكن ان ينتقل من كل واحد
منهما الى الاخر فانه ليس ما يقال ان الذي له ملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الصالحين بشيء فانه لما
كان اذا عاشر الصالحين انتقل الى عاداتهم ولو يسيرا فيوشك ان ينتقل عند الارتياض الى التمام
او تقارب التمام ان لم يخترم ولا كذلك حال العدم والملكة فان الملكة ينتقل الى العدم والعدم لا ينتقل
الى الملكة لا قليلا ولا كثيرا فان الذي يكون غير بصير ثم يأخذ يبصر يسيرا يسيرا فليس باعمى بل حكمه حكم مجبوب
او مغموم او معصوب البصر يحتاج الى ان يزال المانع وينجي فالملكة التي هي المبصرة ثابتة موجودة فيه القوة نخ
انما العمى بالحقيقة ان يكون الملكة قد زالت فاما اذا حجبت او غمت فليس ذلك العمى فهذا افتراق
التقابل الذي للعدم والملكة والذي للمتضادات فاما التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع
من جهة ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب وليس في العمى ومقابله ولا في الحرارة و
مقابلها ولا في الاخ ومقابله صدق ولا كذب وايضا فان المتناقضين اذا كانا على الشرايط
لزم ان يصدق احدهما ضرورة ويكذب الاخر ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين ولا ايضا
ان الف مما سواهما قضايا حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح احد الاضداد التي لا وسايط بينها
كالصحيح والمريض فانه وان كان زيدا اذا كان موجودا فقيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما
ضرورة ويكذب الاخر فلا ينبغي ان يظن ان هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض وذلك لان
الصحيح وما ليس بصحيح اذا قرنا باي موضوع شيب وبالمعدوم قرنا على شرط النقيض ثبت
تقابل النقيض وصدق احدهما وكذب الاخر فانك اذا قلت الجمر صحيح والجمر ليس بصحيح صدق

السالب منهما فاذا قلت الحجر صحيح الحجر مريض كذبا جميعا وكذلك اذا جعلت الاخبار عن زيد وهو معدوم
كذب انه صحيح وكذب انه مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السلوب كلها يصح على المعدومات وذلك
لان الايجاب يكذب عليها وذلك لان الايجاب للمعاني الموجودة ويكذب عليها الا بشرط وحال
ليس هذا موضع بيانه لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او وجود وصف لامر ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود
وان لا يوجد فهو السلب واذ كان ما لا متوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض فكيف اللواتي فيهما
متوسطة التي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع الموجود القابل لهما كما اذا قيل للعفيف انه خامد الشهوة
او فاجر وبالجملة انك اذا نظرت الى التضاد من حيث هو تضاد لم يوجب ما يوجبه التناقض
وانما يعرض ما يشبه ذلك لبعض المتضادات وفي بعض الموضوعات خاصة لا لانها تضاد بل لانه
لا واسطة لها ومن هذا الوجه كله يتضح الفرق بين تقابل التناقض وبين تقابل العدم والملكة فان الموضوع
الغريب كالحجر والمعدوم كزيد المتوفى يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكة كقولنا الحجر بصير
الحجر اعمى او قولنا زيد المعدوم اعمى ولا يكذب المتناقضان معا اذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير
الحجر او زيد المعدوم ليس ببصير وايضا فان الموضوع الذي ليس بغريب قد يكذب العدم والملكة فيه
اذا لم يكن الوقت الذي من شانه ان يكون فيه كقولنا للجرو الذي لم يتفتح بصيرا او اعمى ولا يكذب انه ليس
ببصير **فصل في التعبير عن احكام وخواص في المتضادات** الشر على الاطلاق من حيث هو شر
يظن انه ضد للخير على الاطلاق وكل واحد من جزئيات الشر ضد لواحد من جزئيات الخير كالمرض للصحة والجور
للعدل والجبن للشجاعة والفجور للعفة فهذه حال مضادة الشر للخير واما المضادة شر اخر للشر
فقد يكون الذي يضاد الشر شرا اخر وذلك لان الملكات المتوسطة بين طرفي الافراط والتفريط في الامور
المتعلقة بالشهوة والغضب والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير يتعلق بها الفضائل التي
هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة او يكون هي الفضائل والافراطات والتفريطات
تتعلق بها الرذائل او يكون هي رذائل فان الجبن والتهور والخمود والفجور والجربزة والغباوة رذائل
والتوسط يضاد الطرفين وكل واحد من الطرفين يضاد الاخر لبعده عنه وهذا التوسط المضاد
للطرفين انما يوجد في يسير من الامور نحو التي ذكرناها واما في اكثر الاشياء فان الخير يضاد الشر
مطلقا ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض والعلم والجهل والحيوة والموت ونحو ذلك مما الافراط
فيه كله ردي كالمرض ومن ذلك ما الافراط فيه كله خير كالعلم فهذا هذا وقد قال بعض المفسرين في شرح كلام
وهذا في يسير من الامور التي يخالف هذا القانون ان قائل هذا القول يعني به ان بعض الوسائط في
الافراطات والتفريطات ليست بخير مثل القتل فانه ليس الوسط فيه بخير بل كله ردي واما الا قتل
فكله خير ليس انما يكون الطرف فيه بعينه فقط هو الخير وليس الغرض في هذا الكتاب هذا بل الغرض
انه من الشرور ما يوجد له خير يضاده وشر ايضا يضاده وذلك اذا كانت هناك طبيعة موضوعة

بصير زيد المعدوم صح

للافراط

للافراط والتفريط من اول حدود الافراط الى اخر حدود التفريط ذاهبا باتصال واحد فهناك
يوجد متوسط وطرفان في الطبع ويكون المتوسط خيرا ايضا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل
واحد منهما الاخر وهذا في يسير من الامور وليس الحكم في كل الامور هكذا فان العلم خير والجهل
شر وليس هناك للشر ضد الا الخير وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر وكذلك الحال
في اشياء اخر كثيرة غيره فهذا معنى كلام المعلم الاول واليه ذهب ولم يلتفت الى متوسط بين
طرفي الافراط والتفريط وضعيين كما ذهب اليه بعض الشارحين ولو ذهب الى ذلك لكان
انما يبين ان الشر ليس الذي يضاده فلان وليس غرضه ان يرينا هذا بل غرضه ان يرينا ان الشر الذي
يضاده الخير ربما ضاده الشر وربما لم يضاده وليس في الذي اورده من امر التوسط ذلك
واما حديث القتل ايضا فانه ليس مثالا حسنا في ذلك لان قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي
ينبغي هو من افعال الشجاعة ومن الواجب في حفظ المدينة وهو خير كما ان ترك قتل من ينبغي
قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي هو من الشر وبعد هذا فيجب ان نعود الى عادتنا في
التعقب فنقول ينبغي ان نعلم ان الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات لان الشجاعة
ليست تضاد الجبان من حيث هو جبن بل من حيث يشارك الجبن التهور في ذلك لانه رذيلة
مخسة للنفس والشجاعة فضيلة فاذا الضد بالذات للواحد واحد وتحصيل هذا النظر في هذه الملكات
هو على وجهين نظر في طبايعها ومعانيها غير مضافة الى موضوعاتها من حيث انها يفيدها حالا يلزم
موضوعاتها لاجلها محمدة او مذمة او منفعة او مضرة وهو ان ننظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن
والتهور مارا على الشجاعة من حيث هي ملكات تصدر عنها افعال ما فحينئذ لا يجد الشجاعة
مضادة لاحد الطرفين بل يكون اما متوسطة ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية البعد فيكونان هما الضدان فقط والثاني بطر فيهما من حيث الحال التي يحصل
لموضوعهما منهما وذلك باعتبار امر يناسب مصلحة الانسان او نوع الانسان او لا يناسبه
وهذا اعتبار امر يعرض للكيفيات من جهة اضافات لها وليس في ذواتها كما ان كون الشيء
حارا او باردا غير كونه موافقا وصحة وكون الجسم في طبيعته كحال غير كونه دواء نافعا او سما قاتلا فكون
الخيرية والشرية امرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها الى الطبيعة الانسانية ولذلك
لا يلزمانها من جهة مقايستها الى الابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح لك ما قلناه فقد علمت
ان الكيفية التي يقال لها شجاعة والاخرى التي يقال لها جبن لا تتضادان في جوهرهما بل قد علمت
ان الشجاعة انما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن به سمي احدهما شجاعة والاخر
جبنا وانها لا تضاد تلك من حيث طبيعتها نفسها بل طبيعتها وسط ولكن لما كان بناء هذا
الكتاب على الامور المشهورة والمتعارفة غير مردودة الى الشروط التي تصير بها حقيقية

كثيرة صح

وذلكته صح

آن صح

فلذلك لا يجب ان يلتفت فيه الى هذا النحو من التحقيق واعلم ان ههنا امورا اخرى بينها متوسطات
ولا يوجد المتوسط فيها مضادا للشيء من الطرفين بوجه من الوجوه اذ ليست لها هذه النسبة
فان الفاتر والادكن لا يضاد شيئا بل طرفاهما هما المتضادان وان حروان كان حال الفاتر فيما يظن
ليس كحال الشجاعة فان الفاتر يعتقد من امره انه خلط من الطرفين واما الشجاعة فانها طهارة
من الطرفين ومع ذلك فان هذه القسمة المشهورة تتاتى في تقابل التضاد ولا تتاتى في
تقابل العدم والملكة ومن احكام المتضادين ان وجود احدهما مطلقا لا يوجب وجود الاخر
بوجه من الوجوه ايجاب المتضايفين فانه لو توهمنا ان الناس كلهم صحاح لم يمنع هذا التوهم
منا معارضة وجود المرض ولم يبعد ان لا يكون مرض البتة وان عنينا وجود احدهما في شيء بعينه
منع وجود الاخر معا كما لو قلنا زيد صحيح منع ان يكون مريضا والمتضايفات اما مطلقات فيوجب وجود
احدهما الاخر واما في شيء واحد فلا يمنع ان يكون ما هو اب ايضا ابنا وقد اشير الى تلخيص هذا فيما سلف
ومما للمتضادين ان محلهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعانه وربما كان ذلك الواحد معنى اعم من نوع واحد
كالسواد والبياض فان موضوعهما الجسم من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب كان مما يصلح
لقبوله وقد يصلح له انواع وليس ذلك نوعا واحدا وربما كان من نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما
ليس كل نفس ولا نفوس تقع في انواع كثيرة بل نفس الانسان وربما كان الموضوع للضدين جنسا
فيقسمانه من غير تنازع كالعدد للزوجية والفردية والمتضادان ربما كانا في جنس كالبياض والسواد
في اللون وربما كانا في جنسين مختلفين كالعفة والفجور اللذين احدهما من جنس الفضيلة والاخر من جنس
الرذيلة وربما كانا بانفسهما جنسين كالخير والشر ويشبه ان يكون المعنى في قولهم بان الخير والشر
جنسان ليس ان الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي وغير ذلك فيقال
قولا جنسيا من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئا من هذا الوجه ليس باشتراك الاسم
ثم قد سومح في كونه ذاتيا لها او عرضيا لازما لهذه الملكات فان الحالات الخيرية والشرية يلزمها
ولا يقومها فان كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف ويشبه ان يكون المراد غير ما ناقشنا فيه
بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعا مطردا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور
من امرهما انهما عامان للاشياء فاجرى الحكم على ذلك ولم يبال بما يعرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب
كتابا يقتضي الاستقصاء فاما الاستقصاء فانه يقتضي ان تكون الشجاعة مضادا للجبن قريبا
من كون الصارم مضادا للدوان اذا اخذ الصارم اسما للسيف مع الحدة والدوان اسما للسيف
مع الكلال فيكون لا تضاد بينهما الا باعتبارهما على مضادين بل يقال ان التضاد بينهما لاجل
جنسين هما الحادة والكليل وكذلك الشجاعة كانها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة وكذلك
الجبن وكذلك الحمق لكنا لا نناقش في هذه الاشياء في مثل هذا الكتاب واما التحقيق في هذه الامور

عهاحج

يعني لازم للعفة غير مقوم لها وكذلك الشر للفجور

وذلك صح

فسيأتيك

فسيأتيك له موضع محصل في ذلك فينبغي لنا ان نشير قليلا الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في امر
التضاد وامر العدم والصورة بعد المشهور ولا نترك المتعلم متحيرا فنقول ان الاضداد الحقيقية
هي الامور التي تشترك في موضوع واحد وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد وليس كالسكون
والحركة ويكون الاسمان المتقابلان منها لا يجتمعان معا بل يتعاقبان وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر
والحار واما العدم والملكة فالحقيقي من العدم ان يكون الشيء معدوما في الموضوع القابل لوجوده
بطباعه من حيث هو كذلك سواء كان المعدوم ما سميته ههنا ملكة او اشياء اخر وسواء عاد او لم
يعد وسواء كان قبل الوقت او بعده او فيه ومنه ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشيء عما في طبيعة من
طبايع الموضوع ان يقارنه شخصية كانت تلك الطبيعة او نوعية كالمرس الاصلي او جنسية كما لا نوثه
والخير والشر في اكثر الاشياء تتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة فان الشر عدم كمال ما
من شانه ان يكون للشيء اذا لم يكن والسكون والظلمة والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض
ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم لست اعني من حيث هو مزاج او الم والفردية ايضا هي حال الجنس
ماخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه وذلك الجنس هو العدد وقد ينقسم بمتساويين وقد يعدم
هذا المعنى فيه فاذا اقترن به ان لا ينقسم بمتساويين كان من تلك الجهة فردا وكان منطويا على عدم ما في
شانه ان يكون في ذلك الجنس ولنقتصر الان على هذا المبلغ

فصل في المتقدم والمتاخر

وقد جرت
العادة ان يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتاخر والحال في ذلك كالحال في المتقابلات اعني ان توفية
حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب ان نقتصر على ايراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الاول
واما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه فالوجه الاول من التقدم هو الذي يكون بالزمان فان الاكبر
سنا اقدم من الاحدث والوجه الثاني ما يقال له انه متقدم بالطبع وقد حدّ انه هو الذي لا يرجع
بالتكافؤ في لزوم الوجود كحال الواحد عند الاثنين فانه ان كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة
ولا تنعكس مكافية فليس ان كانت الوحدة موجودة فالاثنينية لا محالة موجودة ومن المشهور
ان يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرايط واما تحصيل الامر في ذلك فيؤخر الى
صناعة اخرى واما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الاطلاق وهو الشيء الذي ينسب اليه اشياء
اخرى فيكون بعضها اقرب منه وبعضها ابعد مثل الجنس الاعلى في حكم الجنسية والنوع السافل
في حكم النوعية واما بعد المطلق فذلك ما هو اقرب المنسوبين الى هذا المنسوب اليه منه مما هو اقرب
للاخس من هذا المنسوب اليه فهو اقدم في المرتبة مثل الجسم فانه يتقدم على الحيوان ان اعتبرت
الابتداء من الجنس الاعلى والحيوان اقدم من الجسم ان اعتبرت ذلك من النوع الاسفل والتقدم في
بالمرتبة ليس يجب له بذاته ان يكون متقدما بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد ينقلب
الاقدم فيصير الاسد تخلفا وكما ان الترتيب قد يوجد في الامور طبعا مثل ما في ترتيب الانواع

والاجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب اوضاع الاجسام البسيطة فقد يكون وضعا
كترتيب الصفوف في المكان منسوبة الى مبدأ بالوضع كالبلد الفلاني مثلا او كدار فلان كذلك
المتقدم بالترتيب قد يكون في امور طبيعية وقد يكون في امور وضعية والتقدم في المكان من
هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الاول من صفوف المجلس وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة
في مكانها بالقياس الى الهواء وقد يوجد المتقدم بالمرتبة ايضا في العلوم البرهانية فان المقدمات
قبل القياسات والنتايج والحروف قبل الهجاء والصدر في الخطبة قبل الاقتصاص وههنا
مواضع اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان الامثلة المذكورة في هذا الموضع داخلة في الباب
الاول فان المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع فانه ان كان القياس كانت
المقدمات وليس ان كانت المقدمات كان القياس وكذلك الحال في الحروف والهجاء فنقول
في جواب ذلك انه وان كان الامر كذلك فليس يمتنع ان يكون المتقدم بالطبع متقدما في المرتبة
من وجه اخر وذلك لان النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا اياها
في التعليم ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب فان سلكنا
مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات وان سلكنا سبيل التحليل بان فرضنا اولا
النتيجة وطلبنا وسطا كما ستعرف بعد انعقد لنا القياس بعد النتيجة ولان اخذ الوسط
بين الطرفين على انه مشترك بينهما مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه باحدهما حتى يحصل
احدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالاخرى حتى يحصل الاخرى بصفة فيكون القياس اولا
ما بينا ثم نتدرج منه الى اعتبار مقدمة ما حالها وكذلك الامر في الهجاء والحروف فقد ظهر ان
الترتيب الواحد يكون موضوعا للتركيب والتحليل ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل
ويكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب وذلك بحسب استعمالنا المقدمة فهي
وان كانت متقدمة بالطبع من حيث نفسها فليست متقدمة بالطبع من حيث انتهائنا اليها بالتحليل
على ان النتيجة قد يجوز ان يكون من مقدمة اخرى وعلى انا في اعتبار التقدم في المرتبة لا يلتفت الى حال
الشيء في نفسه ولا الى حاله من جهة استعمالنا بل انما يلتفت الى حال نسبته الى طرف ينتهي اليه
والمقدمات المنتظمة من الاوايل وما يجري مجراها الى النتيجة القصوى المقصودة منتظمة بين
طرفين احدهما النتيجة والاخر المبدا الاول فما هو اقرب من النتيجة فهو ابعد من المبدا الاول
وما هو اقرب من المبدا الاول فهو ابعد من النتيجة وقد يختلف مقدمتان في القرب من جانب
والبعد من جانب اخر فيصير احدهما اقرب منه والاخر ابعد ويكون حكمهما بالقياس الى الطرف
الاخر مخالفا او يكون ابعدهما من الطرف الاول اقربهما من هذا الطرف الاخر واقربهما من ذلك
الطرف ابعدهما من هذا الطرف الاخر واما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف

فهو كما يقال

فهو كما يقال ان ابا بكر متقدم على عمر وههنا قسم متقدم مشهور نذكره على وجه وتحققه في صناعة
الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية فان السبب متقدم على المسبب وان كان لا يوجد احدهما الا
وقد وجد الاخر وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية
وبالذات وهذا التقدم مثل وجود الانسان في نفسه واحقاق قول القايل انه موجود فانه كلما
كان القول بانه موجود صادقا فهو موجود وكلما كان موجودا فالقول بذلك صادق لكن الناس
لا يتحاشون ان يقولوا انه كان اولا موجود ثم كان القول بوجوده صادقا وحتى كان القول بعد
ذلك بانه موجود صادقا ويتحاشون ان يقولوا انه كان القول بوجوده صادقا ولاجل كان هو موجودا
او حتى كان هو موجودا وكذلك الحركة التي ليد زيد اذا اختارها فحرك لا محالة ما يلاقيه او حرك القلم
فان الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده اولا فحرك ما يلاقيه او يحرك القلم معنى يمنعون صدقه
في قولهم انه يحرك ما يلاقي يده او حركة القلم حتى حرك هو يده فهذا المعنى هو التقدم العلي فان العلة وان
كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولا تتاخر ولا يكون معا وكانت من حيث هي
علة لزمها الاضافة والاخر معلول لزمه الاضافة لا يتقدم احدهما ايضا ولا يتاخر بل هما معا فان
الاول من حيث وجوده ليس عن الاخر ووجود الاخر عنه فهو متقدم بالنسبة الى حال الوجود ويكون
له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها وجود الاخر والاخر انما نسبة له الى الوجود الاول ويتوسط فيها
وجود الاول وستجد هذا المعنى كالحاصل في ساير انحاء التقدم لكل بحسبه واذ قد وقف على التقدم والتاخر
فقد سهل الوقوف على معرفة معًا فان كل امرين لا يتقدم احدهما على الاخر ولا يتاخر فهما معا
فيقال معا في الزمان لما لا يتقدم احدهما فيه ولا يتاخر ويقال معا في الطبع للامر الذي لا تقدم
ولا تاخر فيه بالطبع فهما اما متلازمان في تكافو الوجود كالاخ والاخ واما متنافيان فيه فلا يلزم احدهما
الاخر كالانواع تحت جنس واحد لانهما معا في الطبع فقط بل لانهما معا في المرتبة ايضا وفي النسبة
الى مبدا ما فان هذه من حيث النسبة الى طبيعة الجنس متاخرة بالطبع عن الجنس ومن جهة اضافتها
الى الجنس على ان الجنس مبدا مفروض هي متاخرة عنه بالمرتبة ومن حيث ان طبايعها لا تقدم فيها ولا
في الطبع فهي معا في الطبع اذ كل واحد منهما بالقياس الى الاخر يوجد حاله كالحال الذي للطبعة
عند طبع الجنس ولطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتاخر به احدهما بالطبع ويتقدم الاخر فيكون
لذلك معا في الطبع واذا انتسبت الى حال تاخر عن الجنس بالمرتبة وحدت معا في المرتبة نعم وهي
مشتركة في ان طبايعها متاخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معا في هذه الشركة
لم يكن معا في الطبع مطلقا لكن معا في التاخر في الطبع وليس كونهما معا في الطبع هو كونهما معا
في التاخر بل المعا في الطبع هي الاشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتاخر من حيث هي لا متقدمة
ولا متاخرة في ذواتها لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة الى معنى اخر فيجب ان يكون معه الانواع

بههنا وان كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم

للاخ صح

تاخر صح

بالوجه الذي يخالف تقدم الاجناس عليها وتاخرها عنها انما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم
فان المتاخر يوجد له انه يلزم وانه لا يلزم والمتقدم لا يوجد له انه يلزم ولا يلزم والمتقدم لا يوجد له
انه يلزم ولا يلزم والمتكافي في الوجود اما ان يكون كل يلزم كالمتجاورين واما ان كل لا يلزم وفي الحالين
يكون معا كالمتباينين فانهما معا وهو الوجود في الحالين يكون معا وهما متضايفان من وجهين و
الانواع يكون معا من هذا الوجه معتبرا فيما بينها بازاء التقدم والتاخر الذي بينها وبين الجنس واما معيتها
في المرتبة فلانها متساوية القرب والبعد من المبدا الذي هو الجنس اذا كانت النسبة اليه والاشياء
التي هي معا في المرتبة ايضا فاما ان يكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فانهم في مرتبة وضعية
واما في مرتبة طبيعية كالانواع تحت جنس واحد ولك ان تعلم من هذا ايضا حال معا في الشرف
واما معا في العلية فتحقيق الامر فيه عسر وقد يذكر في هذا الموضع الحركة فيقال الحركة لها انواع ستة
سواء كانت انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت يشبه الانواع وهي في انفسها معاني
مختلفة يقال عليها الحركة بالتشكيك او الاتفاق على ما نحققه نحن في العلم الطبيعي وهذه الانواع
ليست على قياس الانواع القسيمة تحت جنس واحد بل على قياس انواع تختلف مرتبتها
فبعضها ملاصق وبعضها متاخر والسبب في ذلك ان بعض الانواع القريبة لم يوجد لها اسم
عام فترك واخذ نوعاه المسميان مكانه اذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك بل مكانه
العلم الطبيعي فالاشياء الستة التكون وهو حركة الى الكون جوهر مثل تكون الجنين وفساد وهو
حركة الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان وهذان يعمهما امر لا اسم له يحقق في العلوم ويعلم هناك
انهما ليسا بحركتين عند التحقيق والثالث النمو مثل نشو الصبي وتزيد الشجرة والرابع الذبول مثل
اضمحلال الهرم في اعضائه وهما ايضا تحت معنى حركة من كم الى كم ونوعاه والخامس الاستحالة و
هو التغير من كيف الى كيف وهو بالحقيقة ثالث فان الاول من هذه تغير من جوهر الى جوهر وهو
كون لما اليه وفساد لما عنه والثاني هو تغير من كم الى كم اما في نقصان الى زيادة او من زيادة الى نقصان
فيبقى الذي في الكيف ثالثا والسادس من المذكورة وهو من النقلة وهو تغير من مكان الى مكان
وهو بالحقيقة رابع وهذه الاربعة متباينة تباينا ظاهرا وربما اشكل امر الاستحالة اذ كانت
الاستحالة يكون في الاكثر مقارنة لحركة يظن انها نقلة او غير ذلك ولكن الشيء قد يتغير لونه ومزاجه
ولا يكون قد تحرك في مكان ولا نما ولا ذبل ولا كان ولا فسد وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان
وكيفيته بحالها والمربع يضاف اليه العلم فينمو ويكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التربيع
لم يتغير وان كان هذا ليس هو النمو الحقيقي ويشبه ان يكون هاهنا حركة اخرى وهو الحركة في الوضع لكنه يشبه النمو الحقيقي صح
مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلا الوضعه دون اينه فربما لم يكن له اين فيتغير اينه وان كان له اين وتحرك
فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته كهذا موضع اخر ثم الحركة على الاطلاق يضادها السكون على

على الاطلاق في ظاهر الامر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ولا يوجد لها مضاد غير السكون فالحركة
مطلقا في المكان لا نحو الامر فانها تضادها السكون في المكان وفي الكمية وفي الكيفية والحركات
الجزئية من كل باب مما ذكر تضادها حركات مقابلة لها جزئية ايضا فللكون الفساد وللنمو الذبول
لكن الاستحالة قد اخذت غير منوعة فيعسر اصابة الضد لها من حيث هي استحالة لا الاستحالة ولا السكون
في ظاهر الامر اذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الامر وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد و لو لم يذكر اسمه عين والنمو والذبول صح
لو لم يذكر اسمه عين والظاهر يوجب ان لا نصاب للاستحالة ضد الا ان يقترن الظاهر تامل ومقايسة
بالحركة الكائنة فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف السكون في الكيف متضادة جنسية كما
للنقلة السكون في المكان او يكون لجزئيات الحركات في الكيف اضداد جزئية فيكون كما ان الحركة
من اسفل الى فوق مضادة للحركة من فوق الى اسفل كذلك الحركة من السواد الى البياض مضادة
للحركة من البياض الى السواد اعني ان الابيضاض ضد للاسوداد وهما نوعا الاستحالة فليصطلح
الان على ان الحركة على الاطلاق يضادها السكون على الاطلاق وان النوعيات الاربعة القريبة
منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر او الكيف او الكم او الاين واما المتضادات الجزئية
النوعية حدا فيضاد الحركات منها حركات واما انه هل جميع ما ذكر حركات وانه ليس غيرها حركات والحركة صح
وانه كيف يقابل السكون الحركة واي سكون لاي حركة فاولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي لكن
الفاظ المتقدم والمتاخر والمتقابل والمع والحركات كانت الفاظا قد استعملت في تعليم المقولات
وكانت قريبة من ان يكون فيها تعارف يخيل للمتعلم ما يعلمه في ابتداء الامر فحسن تعقيب ذلك
النظر بتفصيل مشهور لهذه الالفاظ واما النظر في حال الاتفاق والتواطؤ وما على موضوع
وما في موضوع وغير ذلك فكان محتاجا تقديمه على المقولات اذ كان لا بد من استعمالها في
تعليم المقولات ولم يكن في المشهور لها معان معلومة او متخيلة بوجه فليكفنا ما قلناه في
امر قاطيغورياس فان الزيادة على ذلك فضل ولا يبعد ان يكون القدر الذي اوردناه ايضا
فضلا تم اخر الفن الثاني من الجملة الاولى من المنطق ولله الحمد وصلواته على نبينا محمد واله
بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى في المنطق وهي عشرة
فصول فصل في معرفة التناسب بين الامور والتصورات والالفاظ والكتابة
وتعريف المفرد والمركب فيما يتعلق بها في ذلك ان الانسان قد اوتي قوة حسية ترتسم
فيها صور الامور الخارجية وتتادى عنها الى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا وان غاب
عن الحس ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس امور لا على نحو ما اداه الحس فاما ان يكون هي
المرتسمة في الحس ولكنها انقلبت عن هيئاتها المحسوسة الى التجريد او يكون قد ارتسمت
من جنبة اخرى لا حاجة في المنطق الى بيانها فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس

يكون اثارا في النفس ولما كانت الطبيعة الانسانية محتاجة الى المجاورة لاضطرارها الى
المشاركة والمجاورة انبعثت الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك ولم يكن اخف من ان يكون
فعلا ولم يكن اخف من ان يكون بالتصويت وخصوصا والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا
يزدحم فيكون فيه مع خفته فائدة وجود الاعلام به مع فائدة الحكاية اذ كان مستغنيا عن الدلالة به بعد
زوال الحاجة عنه اذ كان يتصور دلالته بعده فمالت الطبيعة الى استعمال الصوت ووقفت من
عند الخالق بالات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من اثر ثم وقع اضطرار
ثان الى اعلام الغائبين من الموجودين في الزمان او من المستقبلين اعلام ما يتدونون ما علم اما لينضاف
اليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة او الحكمة الانسانية بالتشارك فان اكثر الصنائع انما
تمت بتلاحق الافكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتاخر بالمتقدم واقتدائه به
او لينتفع به الاتون من بعد وان لم يحتج الى ما يضاف اليه فيكمل به فاحتيج الى ضرب اخر من
الاعلام غير النطق فاخترعت اشكال الكتابة وكله بهداية الهية والهام الهي فما يخرج بالصوت
تدل على ما في النفس وهي التي تسمى اثارا والتي في النفس تدل على الامور وهي التي تسمى معاني
اي مقاصد للنفس كما ان الاثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معاني والكتابة تدل على اللفظ اذ
يحاذي بها تركيب اللفظ واختير ذلك للسهولة وان كان الى اثرها بحيث لا يحاذي بها اللفظ
واجزاؤه سبيل لكن ذلك مما يصعب ويطول وسواء كان اللفظ امرا ملهما او موحى به علمه
من عند الله بعلم اول او كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو اليق به كما سميت قد سبق
القطا قطا لصوتها او كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحا او كان شيء من هذا فاستحال يسيرا
يسيرا الى غيره من حيث لم يشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على جهة والبعض الاخر على جهة
اخرى فانها انما يدل بالتواطؤ اعني انه ليس يلزم احدا من الناس ان يجعل لفظا من الالفاظ
موقوفا على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس كما لهم عليه بل قد واطا تاليهم اولهم على ذلك
وسالمه عليه بحيث لو توهمنا الاول اتفق له ان استعمل بدل ما استعمله لفظا اخر موروثا او مخترعا
اخترعه اختراعا ولقنه الثاني لكان حكم استعماله فيه كحكمه في هذا حتى لو كان معلم اول علم
الناس هذه الالفاظ وانما صارت اليه من عند الله او يوضع منه او على وجه اخر كيف شئت
لكانه يجوز ان يكون الامر في الدلالة بها بخلاف ما صار اليه او وضعه ولكان المعنا هذا المعنا بهذا
فالدلالة بالالفاظ انما استمرت بها التعارف بسبب تراض من المخاطبين غير ضروري حتى انه وان
فرضناه بحسب المعلم الاول ضروريا من عند الله او من جهة اخرى فانه بحسب المشاركة اصطلاحي
فان قبول الثاني من الاول انما هو بان قال له الاول انه كذا يعني به كذا او فعل فعلا يؤدي
الى مثل هذا التوقيف وما اشبه ذلك فواطاه عليه الثاني والثالث من غير ان كان يلزمهم

ان يجعلوا ذلك اللفظ

ان يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى وان يجعلوا الفاظا بعينها لمعنى بعينه لزوما ضروريا بل كان يجوز ان
يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الاول لهم على لفظ اخر فلذلك جاز ان يكون دلالات الالفاظ مختلفة و
معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس
ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما اورده الحس على النفس التفتت الى معناه واما الكتابة فقد كان يمكن
ان يكون لها ايضا دلالة على الاثار بلا توسط الالفاظ حتى يجعل لكل اثر في النفس كتابة معينة مثلا
للحركة كتابة وللسكون اخرى وللسماء اخرى وللارض اخرى وكذلك لكل شيء لكنه لو اجري الامر
على ذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها نقوشا والاول
يسهل له امام رياضة التربية واما تعلم شاق فاذا لزم مرة ثانية ان يحفظ كتابة بهذه الصفة
كان يكون يلزم تعلم لغة من راس فوجد الاخف في ذلك ان يقصد الى الحروف الاولى القليلة العدد
فتوضع لها اشكال فيكون حفظها مغنيا عما سلف ذكره فانها اذا حفظت حوذي بتاليفها
كما تاليف الحروف لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دليلا على الالفاظ اولا وذلك ايضا
دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ فلذلك اختلفت واما دلالة ما في النفس على الامور فدلالة
طبيعية لا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه كما في الدلالة التي بين اللفظ والاثر النفساني فان
المدلول عليه وان كان غير مختلف فان الدال مختلف ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة
فان الدال والمدلول عليه جميعا قد يختلفان فاما ان النفس كيف تتصور صور الامور وكيف
يحصل فيها ذلك وما الذي يعرض للتصور وهي في النفس وما الذي يعرض لها وهي من خارج و
ما الفاعل الذي هو سبب اخراج قوة التصور الى الفعل فليس من هذه الصناعة بل من علم اخر
وايضا فان النظر في انه اي لفظ هو موضوع دالا على معنى كذا واي كتابة هي موضوعة دالة
على معنى كذا واثر كذا فذلك لصناعة اللغويين والكتاب ولا يتكلم فيها المنطقي الا بالعرض
بل الذي يجب على المنطقي ان يعرفه من حال اللفظ هو ان يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني
المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك الى احوال المعاني انفسها من حيث تتالف عنها شيء
يفيد علما بمجهول فهذا هو من صناعة المنطقيين واعلم ان في الالفاظ والاثار التي في النفس
ما هو مفرد ومنها ما هو مركب والامر فيهما متحاذ متطابق فانه كما ان المعقول المفرد ليس
بحق ولا باطل كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب وكما ان المعقول المفرد اذا قرن
به في الذهن معقول اخر وحمل عليه فاعتقد انه ذاك او ليس كان الاعتقاد حقا او باطلا
فكذلك اللفظ المفرد اذا قرن به لفظ اخر وحمل عليه فقيل انه كذا او ليس كذا كان صدقا
او كذبا وقد يكون الصدق والكذب على نحو اخر من التاليف ايضا سنوضحه في الاسماع
والكلم في الالفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب فلا صدق في افرادها

ولا كذب واعلم انه اذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده لم يكن تصوره وحده او التلفظ
بلفظه وحده يدل على صدق او كذب ما لم يقترن به انه موجود او غير موجود اما في الذهن او في
اللفظ مثلا بان يعتقد ان عزائيل موجود او يعتقد انه غير موجود او يقال ان عزائيل غير موجود اما مطلقا
بلا اشتراط زمان او باشتراط زمان انه كان موجودا فيه او يكون موجودا فيه او زمان حاضر والذي
يقال ان معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان حاضر او المشترط فيه كل
زمان حتى يكون معنى قولهم او في زمان انه في زمان ماض او مستقبل دون الذي في زمان
حاضر فليس يعجبني كل الاعجاب وما اومات اليه اقرب الى الصواب فلننظر الان في الاسم والكلمة
فصل في تحقيق فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس احد من اجزائها دالا على الانفراد
وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فهو انه لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى
من الازمنة الثلث المحصلة كما اذا قلت زيد فلم يدل على معنى قد دللت معه على زمان ذلك المعنى
ومعنى قولنا وليس ولا واحد من اجزائه دالا على الانفراد معناه انا لا نقصد في دلالتنا بقولنا
الانسان ان يدل بواحد من اجزائه على شيء البتة من حيث هو منفرد بل نستعمله على انه جزء دال لا دال
بانفراده فانه لا يوجد في قولنا الانسان جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني اصلا حين
يراد ان يدل بقولنا الانسان وان كان ربما اريد به الدلالة اذا استعمل لا على انه جزء لفظة انسان
بل على انه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءا الا انما يدل بجملته دلالة ما وربما لم يوجد له دلالة البتة
بوجه من الوجوه وحيث يوجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان فانه انما
يكون جزء انسان اذا استعمل في لفظة الانسان من حيث يراد ان يدل بالانسان جملته فهناك
لا يوجد له دلالة ~~فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان~~ البتة بوجه من الوجوه وقد كنا اومانا
الى هذا في مواضع اخرى وليس هذا في مثل لفظ الانسان فقط بل وفي الالفاظ التي هي بحسب
المسموع مركبة لكنها لا يدل بها على انها مركبة فهذا شانها كقولهم عبد الملك اذا لم يرد ان يدل
به على شيء من جهة ما هو عبد الملك بل جعل هذا اسما لذاته فهنالك لا يوجد للفظة عبد من حيث
هو جزء من عبد الملك دلالة على شيء البتة فانك تعلم ان الدال بلفظة عبد الملك على هذا النحو
ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء اصلا ولا بالملك فهكذا يجب ان يفهم هذا
الموضع واما الاسماء البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا يدل اصلا الا من حيث هي جزء ولا لو انفردت
واما جزء اللفظ المركب فانه يدل على شيء لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركب مدلولا بالمركب
على ما دل به عليه كقولك عبد الملك فانه حينئذ لا يتوقع ان يدل بانفراده من حيث هو جزء لفظ
حتى يكون انما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة بل هذا في استعمال اخر والحاق التواطؤ
بعد قولنا لفظ فقد يوهم انه هذر من القول فقد نطق ان اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطؤ

او يقال ان عزائيل موجود

الاسم

ولذلك قيل

ولذلك قيل انه كان يجب ان يقال بدل اللفظ الصوت فاقول ان هذا باطل فانه لا يحسن ان
يستعمل في هذا الموضع الصوت فان الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمل على الشيء المعمول منه
مادة وصورة الا بنوع من المجاز او الجهل اذ يقال للصنم انه حجر وللكرسي انه خشب واما الحدود الحقيقية
فلا يجب ان تستعمل فيها المواد مكان الاجناس اما الفرق بين الجنس والمادة فمما تشتبه
الحال فيه ويشكل ولكنه سيتبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد وكذلك تحقيق ما قلناه
من ان المادة لا يجب ان يؤخذ مكان الجنس بل يكون ذلك كاذبا واما ان الصوت مادة فتحققه
في العلم الطبيعي بل اعود الى الغرض فاقول ان اللفظ قد يكون دالا وقد يكون غير دال كما قد اعتبرنا
به وذلك على وجهين احدهما ان يكون مؤلفا من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على اثر في النفس
كقول القائل سنقنقتاين والثاني ان يراد بذلك دلالة على اثر في النفس لكن ذلك الاثر لا يستند
الى الخارج كقولنا العنقاء فكون اللفظ غير دال ليس يخرجه عن ان يكون لفظا فكذلك كونه دالا او
لكن لا بالتواطؤ بل على نوع اخر فانه قد يسمع من الناس الفاظ فيدل على معان على غير سبيل التواطؤ
كمن يقول اخ فيدل على الوجع ويقول اخ عند السعال فيدل على اذى في الصدر فليس ذلك
على سبيل التواطؤ المحض حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين
اياه لفهم معنى اذى الصدر وهذه وان كانت اصواتا فهي ايضا الفاظ لانها مركبات من حروف
تركبها الانسان وانها وان كانت يدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان يكون دلالتها لا بالتواطؤ
بسلبها من كونها الفاظا شيئا فانها ولو لم يدل اصلا لكانت الفاظا لانها مؤلفة تاليفا اختياريا
عن حروف وليس دلالتها من حيث فيها صوت مانعا عن ان يكون لفظا فان الشيء انما هو
لفظ لانه مؤلف من حروف مقطعة عن اصوات وكونها كذلك ليس يوجب ان يكون مع
ذلك دالة او غير دالة فضلا عن ان يوجب ان يكون غير دال دلالة بالطبع فان جزءا منها كالمادة
وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت لانه صوت فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها
دالا على المصوت فاذا هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب فان الدال اعم من الدال
بالتواطؤ والدال على وجه اخر اللهم الا ان يجعل الدال يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على
دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطاير وصياح البهيمة ايضا باشتراك الاسم فان كان كونه دالا انما
يقع على ذلك كله بالاشتراك وكان ذلك يغني عن تحمل الفصل بين دلالة ودلالة فان الفصول
في الحدود والرسوم انما يطلب بحسب المعاني لا بحسب الالفاظ والحال قائمة عند ما يجعل بدل
اللفظ الصوت وان لم يكن ذلك معيبا فانا نحوج الى ايراد الفصل بين الدلالتين اذ كنا لما اخذنا اللفظ
وكان يكون دالا وغير دال وقرنا به الدال لم يقترن دالا احدى الدلالتين بعينها بل قرنا دالا عاما كما
فعلنا حين اخذنا الصوت فيحتاج ان يدل على احدى الخاصتين فان قيل انه اذا قيل لفظ دال

بلغ

علم انه ليس يعني بالدال الا ما اصطلح عليه الناس فنقول وكذلك الحال اذا قيل صوت دال واردف
بانه يدل على زمان او لا يدل وساير ذلك فان الذهن نفسه يسبق اليه ان المراد به ههنا انما هو انه دال
بالتواطؤ كما يسبق اليه هناك ولا يغني ذلك في الموضعين جميعا عن ذكر التواطؤ اذ ليس ولا في
احد الموضعين مستفادا من نفس كونه لفظا او صوتا ولا من نفس كونه دالا مطلقا او على زمان بل
هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وسببه امر خارج لا على سبيل دلالة اللفظ وقد عرفت علیه خ
الفرق بين الدلالتين وان ظن ظان ان المحوج الى ايراد التواطؤ لم يكن الا مراعاة الفرق بين الالفاظ واصوات
البهايم واذا قيل لفظ خرج ما كان يشكل ويشتبه فذلك حسن ظن بالامر وخديعة للنفس وما الذي
امن هذا الظان ان الحاجة قد قضيت فعسى ان يكون قد بقي بعد ذلك ايضا اشتباه وتشكك اخر
من جنس ما اوردناه نحوج الى مراعاته وبالجملة لا يجب ان يلتفت في الحدود الى ما يشتمل عليه اللفظ
في التحديد اقتصارا على ما بينته له الذهن فان هذا لو كان ملتفتا اليه لقيل في حد الانسان انه حيوان ضحاك
واقتصر عليه واستحسن اذ كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا او قيل انه جسم ناطق فان الذهن يلتفت
الى انه حيوان ولا يجب ان يكون الالتفات في الحدود موجها الى التمييز نفسه فقط بل الى ما يستعمله في موضعه
فقد بان ان لا دخال التواطؤ ههنا معنى وان كان الماخوذ في الحد لفظا لا صوتا فانه ليس شيء من الاصوات
اسما بالطبع اي ليس شيء منها دالا دلالة الاسم بحيث يكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها او
من الدالين بها فلا تلك الدلالة امر طبيعي يلزم الاسم ولا الطبع منها ينبعث الى الدلالة على المعنى به
كالكثير من الاصوات الدالة بالطبع التي ينبعث الطبايع الى استعمالها في ذلك الشان سواء كانت
دلالة يقصد المصوت ان يقع بها شعور الشان كما يفعله البهايم عند دعاء بعضها بعضا او يكون
بغير قصد منه لذلك لكن سامعه يستدل به على امر كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه
فالاسم ليس اسما في طبع نفسه بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عند ما يراد به الدلالة فيصير
دالا وذلك جعله اسما اي جعله دالا على صفة لكن لقائل ان يقول انك جعلت حد الاسم انه ولا جزء
منه يدل وههنا اسما كقولك لا انسان ولا بصير ولا شك في انها اسما وكيف وهي يدل
دلالة الاسماء وكيف وقولنا لا بصير يقوم مقام قولنا الاعمى ثم نجد لفظ الا ولفظ الانسان
ولفظة الا ولفظ البصير يدلان على معنى ويتالف من معنييهما معنى الكل فنقول انها بالحقيقة
ليست اسما ولم يوضع لها من حيث هي كذلك اسم يدل عليها بل هي من جملة الالفاظ المؤلفة التي
في قوة المفردة كالحدود وكما يقال راعي الشاة ورامي الحجارة وان لم يكن كذلك على الاطلاق او لو
لان تركيبها ليس عن الفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا انسان فانه مركب من اسم
ومن اداة سلب ومطابقتها للاسماء لا يدل على انها اسماء بالحقيقة فان الحد والرسم كذلك
شانهما ومع ذلك فلا يجب ان يعتبر بدخول حرف السلب فيها فيظن ان فيها سلبا كلا

بل ليس فيها ايجاب او سلب بل يصلح ان يوجب وان يسلب وان يوضع للايجاب وللسلب
فاذ كانت قرينة المجانبة للاسماء فلنسلم اسما غير محصلة ويكون حكمها كالحكم المحمول في قولنا زيد في
الدار فان زيد موضوع وفي الدار محمول وليس هو بالحقيقة باسم بل هو مؤلف لكن بالنية ليس مثل القول
المطلق الذي يكون مؤلفا عن اسمين او عن اسم وكلمة لانه مؤلف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا
قولا مطلقا فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى التاويلات التي يتعاطونها وكذلك
حال الاسماء التي تسمى متصرفة فانها قد اقترن بالاسم منها شيء زائد على الاسمية مشير الى معنى غير ما يشير اليه
مجرد الاسم وذلك حركة من الحركات واعراب من الاعاريب حتى يسمع هناك مجموع حاصل من جزئين
احدهما الاسم والاخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع فيوجد هناك جزء يدل على معنى اخر اما ان يدل على
معنى مطلق واما ان يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكما لولاه لم يكن ولذلك صار ممنوعا عن اقترانه ان
بعض ما كان يقترن به من الاسماء فلو كان المعنى لم يتغير ما يغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم
في نفسه بل انما انضمت اليه زيادة سواء كان الجر او كان مقطعا او حركة فان جميع ذلك
اجزاء من المسموع وسواء كان المعنى معنى طويلا او اشارة وبالجملة اذا صار الاسم بما لحقه من الزيادة
ممنوعا عن ان يلحق به ما من شانه ان يلحق به فقد زيد على معنى الاسم المجرد شيء صار به يخالف من حاله
وهو اسم مطلق كما اذا شغل الموضوع ببعض الاعراض فحينئذ يكون للجملة معنى غير الذي يكون للموضوع
وحده وذلك الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءا من المجموع فالاسم الذي ينصب او يجر او يغير
تغييرا يمنعه عن مقارنة كل واحد عما من شانه ان يقارنه لا يكون بالحقيقة اسما مجردا بل اسما وحرفا
بجزء من المسموع قرن به وكما ان حد الموضوع للبياض وليكن انسانا ما هو حد واحد كان ابيض
او لم يكن فان حد الانسان الذي لحقه البياض في نفسه هو بالحد الذي يكون له وان لم يلحقه البياض
الا ان يحد من حيث هو ابيض فكذلك حد الاسم الذي هو على فطرته وحد الاسم الذي لحقه
التصريف واحد من حيث هو اسم الا ان يحد من حيث هو مصرف فحينئذ يلحق بحد الاسم زيادة
اما بحسب اللغة العربية فهو انه لا يصلح ان يقترن به كل ما من شانه ان يقترن بالاسماء فان
قولك زيد بالرفع لا يلحقه في وقولك زيدا لا يلحقه ضرب او كان او حيوان وكذلك زيد بالجر
واما بحسب اللغة اليونانية فان الاسم المصرف هو الذي اذا الحق به الكلمات الزمانية كقولك
كان ويكون او كاين الان لم يصدق ولم يكذب والاسم الغير المصرف هو الذي اذا قرن به احد هذه
صدق او كذب ثم كما ان الخشب المدور خشب قرن به التدوير فهو خشب فيه عرض هو التدوير
وهو في نفسه خشب بلا زيادة لكن ليس المجموع خشبا مطلقا كالصنم المتخذ من خشب ومثال
فان الخشب مادية ولا يحمل عليه فان الجملة لا يحمل عليها احد الجزئين فكذلك اذا اخذ جملة الاسم
وما لحقه من التصريف كان في احكام المركبات ولم يكن اسما ولكن اذا نظر اليه من حيث هو

في التصريف كان اسما مصرفا واذا نظر اليه مطلقا كان اسما مطلقا والفرق بين النظر فيه وهو اسم
مصرف والنظر اليه جملة كالفرق بين النظر في الجذع انه في السقف والنظر اليه جملة الجذع والسقف ولذلك
لك ان تقول ان الاسم المصرف من لفظ دال لا يدل جزؤه وقد لحقه كذا وكذا ولا تقول ان الجملة التي حصلت
من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه وكيف والاسم احد الجزئين وهو يدل وهذا قانون دقيق
يجب ان يحفظ لمواضع اخرى وكثيرا ما يقع من جهة المقارنة نوع من الغلط اذا لم يعلم ان الشيء ماخوذ
مقارنا لشيء غير الجملة التي يحصل منه ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة من حيث هي مع الستة
غير الممتنع منها ومن الستة التي هي السبعة لكن على حد الاسم شكوكا وذلك لان الزمان اسم ويدل على الزمان
والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض وكذلك امس وكذلك المتقدم اسم وهو يدل على انه حاصل
في زمان ماض فنقول الان في حل هذه الشكوك ان الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلثة
احدها ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني ان يكون الزمان جزء حد المعنى المدلول عليه وان لم يكن نفسه
والثالث ان يكون الزمان شيئا خارجا عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد
عن الزمان هو ان يبين المدلول عليه من زمان يلحقه فان التجريد من البياض هو التبرية عن بياض لاحق
اعني ان التجريد هو تبرية عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقا من خارج واذا قيل جرد فلان عن الثوب
عني به ابانة بينه وبين الثوب الذي لو لم يكن لكان ذلك الثوب لاحقا له لا ذاته ولا جزء حده فان الشيء
لا يقال انه تجرد عن ذاته او جزء حد ذاته ولو كان لاحقا من خارج واذا قيل جرد فان من قال ان الانسان
قد تجرد عن الانسانية قال شططا الا ان يعني ان مادة الانسانية قد جردت عن الانسانية فح
الانسانية يكون امرا خارجا عنها ايضا وكذلك ان قال ان الانسان تجرد عن الحيوانية كان محالا الا
ان يعني الوجه المذكور فمعنى قولهم مجرد من الزمان هو ان لا يدل معه على زمان يلحقه من الازمنة كان لحوقه
به صدقا او كذبا فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجردا عن زمان يدل اللفظ على انه كان فيه
الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد في حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه
من خارج حتى اذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم في زمان لحقه وعين له وسواء كان هذا حقا او كذبا
فان العبرة لدلالة اللفظ من حيث هي دلالة اللفظ لا من حيث هي صدق او كذب وكذلك امس هو
نفس زمان ما وكذلك ما يجري مجراه واذا شئت ان تعلم ان التجريد انما يقصد به ان يدل على معنى ولا
يقترن به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة

فصل في الكلمة

واما الكلمة فانها يدل
مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انفراده وهو ابدا دليل على ما يقال على غيره
فيكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ما يدل عليه على زمان وساير ما قيل فتأمل ان الكلمة حيث حصلت
دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معا ليس هو هو ولا جزء منه واذ كان ما لا يدل بالتجريد
هكذا صورته فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه وفي هذا في التعليم الاول فقيل ان معنى هذا

بلغ صح

هو ان قولنا

هو ان قولنا صح يفارق قولنا صحة بان الصحة تدل على معنى ولا يدل على زمان مقترن به واما
صح فيدل على صحة موجودة في زمان والكلمة هي ما يسميه اصحاب المنطق في لغة العرب فعلا وقد كانت
الكلمة في الوضع الاول عند اليونانيين انما يدل من الزمان على الزمان الحاضر ثم اذا اريد ان يدل بها
على الزمان الماضي او المستقبل قرنه بها زيادة مع حفظ الاصل واما العرب فلم تجر لهم العادة
بافراد كلمة للحاضر فان شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر فيقال ان زيدا يمشي
اي في الحال ويمشي اي في الاستقبال فاذا حاولوا زيادة البيان قالوا ان زيدا هو ذا يمشي فاقتضى
الحال او قالوا سيمشي او سوف يمشي فاقتضى الاستقبال ويكون ذلك بالحاق يلحق به وربما استعاروا
له من الماضي فقالوا ان زيدا صح كما يكون قد اتاه البرء ويقال صح ايضا لما هو فيما سلف لكن موضوع
صح للماضي وموضوع يمشي للاستقبال وليس للحال شكل خاص واما انه ماش وانه صحيح فليس
كلمة بل اسما مشتقا فههنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة فالاسم الموضوع يدل على ما قيل
ولا يدل على موضوع البتة واما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وحده او مشتق منه
الاسم فيكون دالا على معنى واحد وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما مثال ذلك قولك
ماش فانه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى ان المشي له واما الكلمة فيدل مع ذلك
على زمان وهو زمان النسبة كقولك يمشي فانه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى
وجود المشي له وعلى كون ذلك في المستقبل وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا فهو كلمة
فان قولهم امشي ويمشي فعل عندهم وليس كلمة مطلقة وذلك ان الهمزة دلت على موضوع خاص
وكذلك الياء فصار قولك امشي او مشيت صدقا او كذبا وكذلك تمشي ومشيت
وكان ذلك في حكم قولك انا امشي وانت تمشي وانا مشيت ومفهومهما مفهوم واحد
وهذا بالحقيقة موضع نظر فان هذه اللفظة لا تخلو اما ان يكون مفردة او مركبة فان كانت
مفردة فلا ينبغي ان يكون صادقة او كاذبة فقد جزمنا القول على ان الالفاظ المفردة لا صدق
فيها ولا كذب وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء دوال فنهب ان الهمزة من قولنا امشي
دلت على معنى والياء من تمشي دلت على معنى فالتاء في جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه فان
اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتداء ثم سين ثم ياء اما ان لا يكون لفظا بنفسه البتة ان كان حقا
ما يقال من ان الساكن لا يبتداء به او يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني ان امكن ان يبتداء به
كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة ولا يبعد ان يظن انه ان كان امشي مركبا او في
حكم المركب فيكون يمشي ايضا الذي لا صدق فيه ولا كذب مركبا فان الياء يدل على غائب
وليس التعيين بشرط في ان يكون الدال دالا فانك اذا قلت انسان دللت وان لم تعين
ولا فرق بين قولك يمشي وبين قولك شيء ما يمشي فيكون الكلمات المستقبلة كلها مركبة

ولا يكون الفاظا بسيطة وكذلك لقائل ان يقول ان الاسماء المشتقة ايضا مركبة او في حكم المركبة
فانها محصلة من مادة وهي حروف المشي ومن صورة قرنت بها فصارت دالة به على موضوع
غير معين فلها جزءان جزء يدل على معنى وهو المادة وجزء يدل على معنى الآخر وهو الصورة فالذي
يجب ان يقول في ذلك كله اما اولا فانه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة
ووضع وضع فربما يتفق في لغة من اللغات ان يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء
من معناه فيكون اللفظ مفردا ثم يكون لغة اخرى لم يوضع فيه لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه
الا بلفظ مركب فاذا ترجم معنى ذلك اللفظ الى لغة اخرى لم يوجد لفظة الا مركبا وذلك مثل جاهل فانه
لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد بل لفظ فيه تركيب من لفظتين احدهما يدل على العدم
والآخر على العلم والعالم فيقال نادان فلا يجب ان يلتفت المنطقي في ذلك وما اشبهه
الى لغة معينة بل يعلم ان لهذا المعنى ان يدل عليه بلفظ مفرد وكذلك حال الكلمات في لغة العرب
فان الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم صح وقولهم مشى وكذلك
للمستقبل في لغة الفرس كما يقال بكند فانه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين البتة وفي
بعض المواضع فان لغة الفرس لا يستعمل كلمة مفردة بل يقولون مثلا حيث يقول صح درست
شود كما اذا ترجم كان مطابقا لقولنا يصير صحيحا فياخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلونه
جملة قائما مقام الكلمة فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة الى الدلالة
على الكلمة المستقبلة بلفظ مؤلف وكان قد يسبق الى بعض الاوهام ان الكلمة المستقبلة بلفظ
مؤلفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان قد يسبق اليه في مثله ان الجاهل ليس له اسم
مفرد واذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة حتى اذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة يدل على الحاضر ضر ذلک صح
المنطقي في الدلالة على اقسام الكلمات الثلث فكذلك لا يضر المنطقيين تعارف اهل اللغة
في انه لا يكون لها كلمة بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما يدل عليه الكلمة
بل يجب ان يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد وهو ممكن ان يقع في اللغة فانه لا محالة من الممكن ان يكون
لفظ دال يتواطئون على معنى وزمانه وهو مفرد فذلك هو الكلمة فان لم يكن في لغة العرب فلا
حرج واما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشي في مشى او في ماش فكان جزءا من
الجملة يدل على موضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء فانه انما نعني بالجزء ههنا جزءا من
جملة اجزاء تترتب فيها تام منها الجملة فهي اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع او حروفا مصوتة وغير
مصوتة وبعد ذلك فانما ادعوه من وجود الصدق في قولنا يمشي وانه في قوة قولنا ان شيئا
ما يمشي فهو غلط وذلك لان قولنا يمشي وان كان فيه تركيب بحسب لغة العرب وكانت
الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على اي واحد

اتفق

اتفق من امور هي تحت كلي من الكليات على الوجه الذي ذكره في تمثيل الانسان بل نعني به ان
الياء يدل على ان له موضوعا معينا في نفسه دون غيره وان كان لم يتعين وهو غائب ويحتاج
ان يفسر ويدل عليه فيتعين فان النسبة موجهة اليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه فان القائل
اذا قال يمشي ليس يريد بهذا ان المشي موجود في واحد من امور العالم اي شيء كان حتى كان يكون
كانه يقول ان شيئا من الاشياء التي في العالم موجود له المشي اي شيء كان فانه ان عنى بيمشي هذا المعنى
كان قوله يمشي يكون صادقا ان كان في العالم شيء يمشي ويكون كاذبا ان لم يكن في العالم شيء يمشي
واذا اخذ يمشي على ان معناه معنى الحكم بان شيئا من العالم يمشي فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون
زيد هو شيئا من العالم يمشي وذلك ان قولك شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين احدهما الشيء من العالم
الموصوف بان له مشيا في زمان كذا فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق
فيه ولا كذب والثاني هو ان شيئا من العالم يحكم عليه بانه يمشي واولهما لا يدخل فيه في لغة العرب ان
واما الآخر فقد يدخل فيه فليس احدهما مدلولا عليه بلفظ يمشي وذلك لان الشيء من العالم الموصوف
بانه يمشي اذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ويصح ان يحمل على زيد حمل الاسم واما الآخر فانه
لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد فقد بان ان معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق
والكذب فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل
تجويز اي معنى كان وعلى انه حاصل له موضوع ما كيف كان بل على انه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين
بدلالة اللفظ والامر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بانه متعين عند القائل
فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمر حتى ان كان المضمر معنى عاما
او شخصا او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في جزئياته فانه متعين في نفسه من
جملة الامور فان الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئا هو معنى معقول متعين وان كان ما يقع عليه
من جزئيات يكون تحته غير متعين وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وامور اخرى
اذا كان ليس في نفسه معقولا وان كان بعضها يقال عليها فمتى صرح بذلك المضمر المنوي في النفس
صار القول حينئذ صدقا او كذبا وقبله ليس يصدق ولا يكذب اذ ليس يجوز ان يعنى بقولنا يمشي
الوجه الذي كان يتوهم انه يصدق او يكذب بانفراده وليس كذلك قولنا امشي او نمشي فقد صرح
ههنا بالموضوع وعين فليس يحتاج الى ان يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة اخرى فانه دل فيه على
شخص ولا اسد تعيينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عام في بابه هو الموضوع من غير التفات الى
جزئياته لكان يكون صدقا او كذبا فكيف اذا كانت دلالته على شخص بعينه واما الشبهة التي اوردوا
على ان التركيب غير موجود في قولك امشي بسبب ان الجزء الثاني لا يدل فالجواب عن ذلك اما اولا فانه
لم يكن قبل في حد الكلمة ان ذاتها التي لا يدل اجزاؤها كل واحد على معنى بنفسه بل ان لا يوجد لها جزء من اجزائها

حاشيه
اى اذا حكم بشيء ما في العالم بانه يمشي وجعلت
ذلك قضية على حدة بحيث تحتمل الصدق او الكذب
فحينئذ لا يصح حملها على زيد بان تقول زيد اذا قلت
عمرو يكتب وجعلت ذلك قضية على حدة فلا يجوز
ان يحمل على زيد هذه القضية ولا لفعل عمرو يكتب
زيد كما لا يصح هذا فلا يصح ذلك

تعليق
قال وذلك لانه اذا قلت ان الشيء في العالم الموصوف
بانه يمشي فان النفس تطلب تمام
هذا الفعل لان هذا الفعل بنفسه غير مفهوم ولا يفيد
بذاته بل هو موضوع ويحتاج الى المحمول حتى يصدق او
فلهذا قال بان يستقل اللفظ الى ان لا يدخل في هذا الفعل الصدق
لا يدخله على ان بعد بانه ودخل عليه بنفسه
ويتحقق صدق او كذب واما اذا كانت الجملة
في العالم بانه يمشي فحينئذ يكون كلاما
ان تام ذلک صح
ان يجعل بان شيئا من العالم
يمشي ويكون قد يدخله الصدق والكذب

يدل على شيء من حكمها البتة واذا وجدلها جزء يدل وان لم يدل الا فر فقد انثلم الحد ولم يكن المطعون به
انه كلمة كلمة واما ثانيا فانه كما ان اللفظ يدل فاذا صار جزءا لم يدل من حيث هو جزء كذلك قد يجوز ان
ان يكون اللفظ يدل من حيث هي جزء ثم اذا انفردت لم يدل وانت تعلم انه اذا قيل امشي دلت الهمزة
على الشخص القابل ثم باقي اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء تدل على باقي المعنى فتتنبه النفس على
معنى المشي عند ما هو مقرون بالهمزة وان كان لا يدل وحده على ذلك ولا تستعمل فيكون هذا الباقي
بعد الهمزة تدل اذا استعمل جزء على ما لا يشك فيه انه يدل عليه واما مفردا فلا يدل فليكن هذا كافيا
في حل هذه الشبهة وقد بقي الان ان نبحث عن شيء وهو ان المليح بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو
قولنا وهي ابدا دليل على ما يقال على غيره جزءا من الحد او خاصة الحقت بالحد فنقول اما من كان عقده
في الحدود انها يراد ليدل على تمييز ذاتي فاذا حصل التمييز تم به الحد فلا يبعد ان يقع عنده ان هذه الزيادة
خارجة عن الحد لكن المحصلين من اهل صناعة التحديد لا ينصرف همهم في الحدود الى ذلك بل وكدهم الدلالة
على ماهية الشيء وحقيقته بكمالها وانهم اذا وجدوا عبارة ما قد ميزت بالذاتيات لكنها خلفت فصلا
صوريا او ماديا او من اهمالهم يقنعوا بما فعلوا ولم يكن الحد قد بلغ تماما عندهم وسياتيكم هذا في موضعه
شرح بالغ فاذا كان كذلك فبالحري ان يكون هذه الزيادة التي تدل على احد الشرائط التي يتقوم بها
الكلمة وهو النسبة الى موضوع غير معين محتاجا اليها وتكملة لحال الدلالة على الزمان وليس احتياج الكلمة
الى النسبة اقل من احتياجها الى الزمان وكيف وهي اولا وما لم يكن نسبة لم يكن زمان نسبة ﴿ فصل ٤ ع

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمعرفة وغير المعرفة

والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو امر قد يدل عليه باسم اما اسم
مطلق واما اسم هو مصدر فان المصدر قد يجيء على وجهين احدهما ان يكون موضوعا وضعا اوليا كالضرب صح
فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق والثاني هو ان يصرف الاسم المطلق تصريفا يدل على ان معنى الاسم
المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث منه او فيه كالتحريك وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدر
كالتحريك والابيضاض والتحريك والسبب في ذلك انه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص فيؤخذ الاسم والتبييض صح
مقامه كما تقول صح يصح صحة وهو الذي يجيء على الوجه الاول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه
لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم المطلق الذي لا يشير الى موضوع بوجه فيكون معنى المصدر
ليس له اسم خاص بل اخذ مكانه الاسم المطلق للشيء كما ربما اتفق ان لا يكون للاسم المطلق
وضع خاص فيؤخذ المصدر مقامه كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير الى موضوع فيؤخذ
المصدر مكانه وهو لفظة الافتراق وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو اولى كما ان البياض اولى
ان يدل على ذات والابيضاض على حدوثه في موضوع واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما
تضمنه من الدلالة على موضوع منه او فيه معنى من المعاني فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما

والاكثر

والاكثر في لغة العرب هو انه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فانه يكون الكلمة دالة على وجود معنى
لفظ ذلك المصدر للموضوع في زمان معلوم وان كان قد تتضمن ذلك معنى الاسم المطلق ايضا مثل
قولهم ابيض يبيض من الابيضاض فانه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض فالمعاني التي يدل
عليها الكلمة وانها لغير بها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق
هو معنى المصدر ومعاني المصادر كلها في لغتهم اعراض لانها نسب عارضة في الجواهر الى امور تحدث
لها فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر بل يوجد في الجواهر فيكون لغة العرب لا يستعمل كلمات
تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة اولى فاما دلالة ثانية فقد يكون كما اذا قلنا حي فلان اذا صار
ذا حيوة بل تجوهر فلان اي صار جوهرا من الجواهر فانه وان كان دلالته الاولى انما هي على معنى التجوهر
لا على معنى الجوهر والتجوهر كون ما لا جوهر فان الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ولغة
العرب ليس تدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا في هذا الموضع بانه كان جوهرا حتى
يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره حتى يكون قولهم تجوهر اي كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف
بل معنى انه تجوهر عندهم هو ان الجوهر المقول عليه حدث له فيما سلف فليس يدل على قوله عليه
بل على حدوثه فيه فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث امر لا امر موضوع له في وجوده ولغة
العرب مضايقة في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات كلمات لا تضايق في ذلك
بل يقتصر دلالتها على التبليغ المذكور الذي لا يشير الى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو ان
الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على ان حدوث الجوهرية موجود لزيد فيما سلف من غير التفات
الى الحمل بعلى البتة وكما انه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل كذلك يكون في الكلمات
كلمة محصلة وكلمة غير محصلة كقولنا لا صح وقد قيل في التعليم الاول وذلك انها غير محصلة
لانها يدل على شيء من الاشياء موجودا كان او غير موجود دلالة على مثال واحد وهذا القول انما
عنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم حمله على كل موضوع صح
موجودا وغير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه فيكون ايجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير
الموجود فهذا مما يمنع عنه في مباحث اخرى فانه عني بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المحمول
من امور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به انه مرض او توسط او فعل فعلا اخر غير الصحة كلمة خ
كله يدخل تحت ما صح كالسديدا بل عندي ان الغرض في هذا ان هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودي
المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا تحصيل له في نفسه فقولنا ما لا اسود تصدق على
الشيء اذا كان قد ابيض وعلى الوسايط على وتصدق اذا كان عادما للون كيف كان ويكون
كما يقال صار غير اسود ويشبه ان يكون لغة العرب لا تستعمل فيها كلمة غير محصلة وانها اذا
الحقت بالكلمة حرف سلب كان للسلب فقط وربما كان ما قيل في التعليم الاول تاويل اخر

ليس يحضر في الآن واما حال الكلمة المصرفة والقائمة فهي ان القائمة في لغة اليونانيين هي ما تدل على
الحاضر والمصرفة ما تدل على احد الزمانين وقد اشرنا الى الواجب في هذا وبينا انه لا وجود لذلك في لغة
العرب والكلمة من حيث انها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الاسماء فان كل واحد منها ينطق به فيتصور
معناه فان قائلا لو سئل ماذا عمل زيد فقال مشى افاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه الى
معنى زيد ويحصل له منهما الدلالة التي للخبر كما اذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد وان كان
زيد ومشى كل واحد منها بانفراده لا يدل على ايجاب وسلب واما الادوات كقولنا في وعلى
والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات والكلمات الوجودية هي كقولنا صار يصير
وكان يكون لا الدال على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بل هي الكلمات التي انما يدل من
المعاني التي يدل عليها الكلم على نسبة الى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير
معينة لمعنى منتظر ان يقال ولا تتضمنه تضمن الكلمة الحقيقية اياه والدليل على ان هذا اعني الادوات
والكلمات الوجودية نواقص الدلالات انه اذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار او قيل اين زيد
فقيل في لم تقف الذهن معها على شيء وهو لغى الادوات والكلمات الوجودية توابع
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال وتشتركان
في انها لا يدل بانفرادها على معنى متصور بل انما يدل على نسب لا يعقل او يعقل الامور التي
هي نسب بينها وكذلك اذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار او كان واريد كان شيئا
ثم سكت ولم يزد عليه او ابتداء فقيل ان وسكت بقي الذهن طالبا بعد ولم يتنبه الا على
نسبة بين تتب فلا يصلح افرادها لان يوضع او يحمل بتداء بها او يخبر الا ان يقترن بها لفظ
اخر يتمم نقصانها فاذا اقترن بها غيرها صح ان يكون مبتداء او خبرا وجميع هذه اما دوال على نسبة
غير معينة كفي وعلى واما على لا انسبة غير معينة كغير ولا يجب ان يفهم هذا الموضع على هذا الوجه
ولا يلتفت الى ما يقولون من القبيح بالمعلم الاول ان يذكر من بسائط الالفاظ الاسم والكلمة ويترك
الاداة وما يشا كلها **فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر** واما القول فهو اللفظ
المؤلف وهو اللفظ الذي قد يدل جزؤه على الانفراد دلالة اللفظ اي اللفظة التامة لا كالاداة وما
معها وان كان لا يدل على ايجاب وسلب فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ
فان قولنا الانسان كاتب قول لان انسان جزء من هذه الجملة ويدل وليس كالمنقطع من لفظه
الانسان فانه لا يدل اصلا من حيث هو جزء منه واما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل
جزء منه ايضا بذاته من حيث هو جزء منه وان كانت له دلالة في استعمال اخر فليس يدل بها الا ان
بذاته بل بالعرض والقول ايضا حكمه حكم الالفاظ المفردة في انه لا يدل من حيث هو قول الا بالتواطئ
وليس لقائل ان يقول ان الالفاظ المفردة وان كانت لا ضرورة في تخصيصها بما يدل عليه ولا

تخصيص

ولا تخصيص الا بالتواطئ فان التاليف بينها على هيئة مخصوصة ليس بتواطئ بل امر يوجبه المعنى
نفسه بعد ان صار المفرد دليلا وذلك لان المفرد الذي منه التركيب اذ جاز وقوع التواطئ على
غيره صار ايضا المركب عنه متغيرا بالتواطئ واما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطئ فان ذلك
لا تتغير البتة وان كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة لغة فان المضاف اليه مثلا
يؤخر في لغة ويقدم في لغة وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب
بعينه في الطبع والاقوال قد يتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بان ياتي بعضها مقيدة
لبعض وهي التي يصلح ان يورد من اجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان الناطق المبيت فانه يصلح
ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المبيت وقد تركب على انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى
القول هي الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لشيء اخر يتوقع من
المخاطب ليكون منه والتي تراد لذاتها هي الاخبار اما على وجهها واما محرفة كتحريف التمني و
التعجب وغير ذلك فانها كلها ترجع الى الاخبار والتي يراد لشيء يوجد من المخاطب فاما ان
يكون ذلك ايضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة فيكون المخاطبة استعلاما و
استفهاما واما ان اريد عمل من الاعمال وفعل من الافعال غير الدلالة فيقال انه من المسا وي التماس
ومن الاعلى امر ونهي ومن الادون تضرع ومسئلة لكن النافع في العلوم هو اما التركيب الذي
على نحو التقييد وذلك في اكتساب المتصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها والتركيب
الذي على سبيل الخبر وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها وهذا النحو من
من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازما والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق
او كاذب واما الاقاويل الاخرى فلا يقال لشيء منها انه جازم كما لا يقال انه صادق او كاذب
فالنظر فيها اولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر والقول الجازم يحكم فيه نسبة معنى الى معنى
اما بايجاب او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون فان
كان وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة بل من حيث يعتبر تفصيله فان القول الجازم
ليس ببسيط ولا حملي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم هيهنا بايجاب
نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود فاوجب تلو ثانيهما للاول وكقولنا
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب هيهنا نسبة عناد بين قولين
في اجزاء كل واحد من القولين في المثال ليس تركيب ايضا يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة التي جاعلة
للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس وكذلك
في سائر الاجزاء وانما استعمل من حيث هو بهذه الصفة وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى
شرطيا وما جرى المجرى الاول يسمى متصلا وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك

متصلا

بحد او رسم فهو

بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما تركيب
لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مايت فان تركيب الجزء منه
وهو قولنا حيوان ناطق مايت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب
فيه صدق او كذب ولكن اخذ من حيث هي جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحده لا تفصيله
كقولنا ان قولنا الانسان حي قضية فانه ليس يلتفت الى حال الانسان وحال حمل الحي عليه بل
الى الجملة التي يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قال سمعت انه رأى عبد الله زيدا وما اشبه هذا الجميع بهذه
التي لا يراد ان يحكم في اجزائها بالنسبة الايجابية والسلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء
منها ايجاب وسلب فيجعل الثاني كيف الايجابي والسلبي كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث
يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان اريد فهو حملي وخاصته ان المنسوب اليه يقال في ايجابه انه هو ما جعل
منسوبا كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافه واما في الشرطية فانما يقال في ايجابه انه
لازم تال لذلك او معاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الاخر فلنؤخر القول في الشرطيات فان لنا
فيها كلاما مستقصى ولنبدأ بالكلام في القول الجازم البسيط وهو الحملي والبسيط الموجب ثم بعده السالب
واما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة برباط الشرط
الذي يلحق المقدم من قضيتها او فصلها حرفه فيجعله غير صادق ولا كاذب كما لحق ان كان بقولنا
الشمس طالعة وكما لحقت لفظة اما بالمثال الاخر فصار كل مقدم موقوفا في ان يتعرف بصدق
وكذب الى ان يلحق به الاخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقا او كاذبا واذا الحق به
الآخر تم الكلام كانت الجملة صادقة او كاذبة لا المقدم وحده وكذلك حال التالي فانه لا يعتبر في صدق
الشرطية وكذبها كما صدق اجزائها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا الحملي واوله
الايجاب لانه مؤلف من منسوب اليه يسمى موضوعا ومنسوب ويسمى محمولا على نسبة وجود
واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة وكل عدم فانه
يتحدد ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه ان يلتفت الى العدم فالسلب لا يتصور الا ان يكون
عارضا على الايجاب رافعا له لانه عدمه واما الايجاب فهو وجودي مستغن عن ان يعرف بالسلب
فيكون السالب بعد الموجب ولست اعني بهذا ان الايجاب موجود في السلب كما قال بعض المفسرين
فان الايجاب يستحيل ان يوجد مع السلب بل الشيء الذي لو انفرد كان ايجابا هو موجود في حد السلب
كما لو قال قائل ان البصر موجود في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود في العمى بل يعني هذا ان العمى
لا يحد الا بان يذكر انه عدم البصر فيقرن البصر بالعدم فيكون البصر احدى جزئي البيان وان كان ليس جزءا
من نفس العمى كذلك نسبة الايجاب مذكورة في نسبة السلب على انها مرفوعة لا على انها جزء
من السلب او داخل في السلب وجودا بل داخل في حد السلب والمعنى الذي يسلب هو موجود

في لفظ السلب

في لفظ السلب وفي معنى السلب وان لم يكن موجودا في ذوات الامور فان من سلب عنه شيئا
فلا بد انك تدخل في السلب ذلك الشيء لا على ان ذلك الشيء يكون في الوجود داخلا في المسلوب عنه
واذا جعل الايجاب موجودا في السلب فانما هو من حيث ان السلب انما يرفعه فيوجد في السلب
من حيث تركيب بينه وبين حرف السلب كقولك زيد ليس هو حيا فان هو حي هو الذي لولا
حرف النفي كان ايجابا على زيد فجاء السلب فرفع هذه النسبة فمن وجه يحق ان يقال ان
الايجاب ليس يكون مع السلب فان الايجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع ومن وجه
يحق بان يقال ان السلب بالحقيقة امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب فان العدم والرفع انما يتناول
الوجود والحصول ولا يتحدد دونه والاعتبار الذي بسببه ما الايجاب داخل في حد السلب يجعل
الايجاب داخلا في السلب والاعتبار الذي لا اجتماع معه بينهما يمنع الايجاب ان يكون داخلا في
السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الايجاب جزءا من السلب او موجودا فيه هو كون الايجاب
والسلب مجتمعين معا فان الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد وليس يوجب ذلك ان
يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد لان الزوج
جزء الفرد لا هو بعينه ولا ان شيئا واحدا بعينه موصوف بهما لكن ليس حال الايجاب في السلب
هذه الحال بل هو جزء من حد السلب وليس اذا كان جزءا من حد السلب صار السلب ايجابا او
المسلوب موجبا وصار السلب موجودا مع ايجاب هو جزؤه الا في الذهن واما ما خاضوا
فيه من حيث ان الايجاب اشرف او السلب حتى قال بعضهم الايجاب اشرف وقال
بعضهم ان السلب في الامور الالهية اشرف من الايجاب فنوع من العلم لا افهمه ولا اميل
الى ان افهمه **فصل في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول وتعريف
الايجاب والسلب واعطاء الشرائط في مقابلهما** وكل قول جازم كان حمليا او
شرطيا فانه مفتقر في لغة اليونانيين الى استعمال الكلمة الوجودية وهي الكلمات التي تدل على
نسبة وزمان من غير ان يتحصل فيها المعنى المنسوب الى الموضوع الغير المعين الا ما كان من الاصل
نفي كلمة اما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب واما المتصلات فانك تقول
اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان واما المنفصلات فانك تقول اما ان يكون كذا واما
ان يكون كذا فتضطر الى استعمال الكلمة الوجودية في الامرين دائما واما الحمليات فقد كان
الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين فكانوا يضطرون الى ان يقولوا زيد كان كذا ويكون كذا و
كانه ليس يجب ذلك في لغة العرب فاما الذي يجب بحسب الامر في نفسه فهو ان القضية الحملية
تتم بامور ثلثة فانها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما وليس اجتماع المعاني
في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك

النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب
ان يتضمن ثلث دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة
والارتباط الذي بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما من حيث
هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصل ذلك ان احدهما محمول او انه موضوع او مضاف
بالجملة الى شيء فان تركيب اللفظ الدال على هذه العلاقة فانما يترك اعتمادا على الذهن او تعويلا
على حال من الاحوال اللفظية التي تلحق احدهما او كليهما لحوقا يدل على هذا المعنى وحينئذ يكون قد دل على
هذا المعنى بدلالة لفظية وان لم يكن بلفظة مفردة مخصوصة بها واما نفس تلو لفظ للفظ في زمان قصير
فليس بدال على حال احدهما عند الاخر ودلالة تحصل بالاجتماع فان التركيب الذي في الحدود ايضا لولا
شيء زائد تقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض اجزائه لبعض ان يكون دالا على اجتماع ووحده بل انما
صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع لانك تعني به الحي الذي هو المشاء والذي
هو ذو رجلين ويدل عليه هيئة التركيب فيصير الجملة واحدة لانك بعد اوصاف الواحد وتقييد
بعضها ببعض فلولا هذه العلة الزائدة على نفس التتالي ما كان التالي يفعل وحده كما لو قال قائل
السماء الارض العنقاء الدائرة بل يحتاج ان تقترن بالتتالي امر اخر يدل على ارتباط بعض المقترنات
ببعض ارتباط حمل ووضع او ارتباط تقييد بعض ببعض هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع فلا
يشتغل بالتكلف البعيد الذي يحاولونه فقد ظهر من هذا ان هاهنا معنى غير معنى الامر الموضوع و
معنى الامر المحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة وحكمها
حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها
وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم وربما كان في قالب الكلمة والذي في قالب
الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر
بعد ما دام انما يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت
بالادوات لكنها نسبة الاسماء واما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية كقولك زيد
كان كذا ويكون كذا وقد غلب هذا ايض في لغة العرب حتى انهم يستعملون الالفاظ الزمانية
في الدلالة على ايجاب حمل غير زماني اصلا كقوله تع وكان الله غفورا رحيما او غير مختص بزمان
بعينه بل واقع في اي زمان كان كقولهم كل ثلاثة فانها تكون فردا واما لغة الفرس فلا يستعمل
القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة اما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست او هي او
واما الحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين فيكون الفتحة دالة على ان جنين
محمول على فلان ولما كان الرابطة المصرح به والمضمر هو الذي يحدث من الكثرة وحده فاذا انما يكون القول
الجازم واحدا اما في الحمل فان يكون الرابط المصرح به او المضمر تدل على ربط واحد والربط في الحملي

هو ان يقول ان الموضوع هو المحمول فاذا انما يكون واحدا اذا كان المحمول واحدا والموضوع واحدا لا في
الاسم وحده بل وفي المعنى لا كقولك العين جسم ويشتمل ذلك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار
فان هذه القضية وان كانت حقا فانها ليست واحدة وذلك لانك لا يمكنك ان تجعل
العين مفهوما واحدا يشتمل على الثلثة ثم تحمل عليه الجسم فان نوقشت واحدا في المعاني ودللت عليه
باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع في اسم الموضوع او المحمول مكثرا للمعاني في القضية والا فمن
يجد اسما غير مشترك ويستعمله انما يكون الاسم مدلولا به على كثيرين اذا دل به المتكلم على كلها
واما اذا انحا واحدا منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالا في استعماله الا على ذلك الواحد وان كان ربما
اشتبه على السامع وليس كل ما يكون موضوعه او محموله اسما مشتركا للمعاني يستمر الصدق في الحكم
المحكوم به على جميعها بل كثيرا ما يختلف فيغلط كما يقال ان العين بصيرة فان اريد عين الانسان وعين
الشمس كان يختلفا في الصدق والكذب والحملية الواحدة هي بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة
من القضايا واما الشرطية فهي عند التفريق قضايا مختلفة انما يوجد بين اثنين منها الرباط بان يقرن
باحدهما او كليهما حرف او لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جايزا ان يقال فيه
انه صادق او كاذب فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد زالت قولك
الشمس طالعة عن ان يلحقه تصديق فان هذا القول وحده لا صادق البتة ولا كاذب وكذلك
اذا قلت اما ان يكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد بل تحتاج في الاول ان يذكر تاليه وفي الثاني
ان يذكر معانده فحينئذ يحدث قول واحد من قولين هما في انفسهما قضيتان بطل عن كل واحد
منهما كونه قولا جازما فان قولك ايض فالنهار موجود ملحقا به الفا معتدا بدلالتها من غير ان يلغى
لا يكون صادقا وحده بل الجملة قول جازم واحد بالرباط وليس قولا جازما واحدا بسيطا
على الاطلاق وكيف وفيه قولان جازمان لكن الرباط سلبهما ذلك واحدث منهما قولا جازما
واحدا فبالرباط صار واحدا واذا علمت القول الجازم الواحد فقد علمت الكثير فان الكثير اما ان يكون
واحدا في المسموع فذلك لاشتراك الاسم فيه واما ان يكون كثيرا ايض في المسموع كثرة لم تربط بعضها
ببعض ربطا موحدا وهاهنا نعلم ان الالفاظ كيف يدل من حيث هي الفاظ فقط ومن غير دلالة
ايجاب وسلب وان التركيب الاول الجازم منها هو تاليف بين اثنين منها على سبيل
ايقاع احدهما على الاخر او نزعه عن الاخر وان التركيب الثاني هو القول المركب كذا قيل
في التعليم الاول وهذا الكلام يفهم على وجهين احدهما ان يعنى بالايقاع الايجاب الذي للحملي
فقط فيكون النزع هو السلب الذي للحملي كانه لم يتعرض لغيره ويكون القول المركب يصلح
ان يعنى به الشرطي ويصلح ان يعنى به القياس ويصلح ان يعنى به كليهما والوجه الثاني ان يعنى
بالايقاع الايجاب بالحمل والتلو كقولك في الايجاب الحملي زيد حيوان وفي الايجاب الشرطي

المتصل اذا كان كذا كان كذا فقد اوجب فيه تلو التالي للمقدم واوقع عليه ويعني بالنزع السلب
والعناد جميعا اما العناد فلقولك اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا وذلك في الشرطي المنفصل
واما السلب فاما في الحملي كقولك ليس يحيى واما المتصل فلقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم
فيبقى ههنا سلب العناد كقولك ليس اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا فان اريد ان
يفهم وجه يحتمل دخول هذا ايضا مما ذكر امكن على احد سبيلين اما ان يجعل هذه الايقاع ايقاعا بالفعل
او بالقوة فيكون السالب للمنفصل داخلا في الايقاع بالقوة لانه كما تبين لك بعد في قوة حملي
موجب وانت تعلم هذا في موضعه فهذا وجه او يفهم من الايقاع كل ايقاع بحمل او اتصال الاسباع ٦
او انفصال ويجعل النزع كل سلب لهذا الايقاع ونحن لا نبالي اي المعاني يكون قد عني بهذا
القول لكنه ان كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثاني لزم منه ان يكون المراد بقوله والمؤلف
من هذه هو القياس لكن اظهر الوجوه هو الوجه الاول فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على
ان شيئا موجود لشيء او ليس بموجود له واما في اللغة اليونانية فلا بد فيه من ان يقترن بذلك
لفظ يدل على زمان والايجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء اخر والسلب هو الحكم بلا وجود
شيء لشيء اخر وليس ما ترجم به التعليم الاول فقيل ان السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء
فان النفي والسلب واحد فيكون كانه قال ان السلب حكم بسلب شيء عن شيء او يعني به
بالنفي ما هو اعم من السلب حتى اذا قيل لا انسان يكون قد نفي الانسانية من غير نسبة
الى منفي عنه لكن التوقف لم تدل على ان السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح ٢ وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء اخر
العامي بل يجب ان يقال كما قلنا وما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر ان يسلبه سالب
وما يسلبه سالب فغير متعذر ان يوجبه موجب سواء كان زمانيا او غير زماني فتبين ان
لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله وهذا هو التناقض اعني ان يكون ايجاب
وسلب متقابلين بالحقيقة وانما يكون هذا التقابل متقررا اذا كان المعنى في الايجاب محصلا
من كل جهة فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا وكذلك
المحمول وان يكون الجزء الذي متوجه اليه القصد من الموضوع او المحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل
الانسان يبصر اي بعينه ثم قيل بعده ان الانسان لا يبصر اي بيده ظن ذلك مقابلا له او قيل ظن ان هنا مقابلا له
ان الحبشي اسود اي في بشرته ثم قيل ليس باسود اي في لحمه ظن ان هناك تقابلا وان اخذ
احد المعنيين في احدهما بالقوة فيجب ان يؤخذ في الاخر بالقوة كقول القائل ان المسكر محرم
ويعني ما يسكر بالفعل ويقول الاخر ان المسكر ليس بمحرم يعني ما في طبعه ان يسكر ولم يسكر بعد ظن
ان هناك تقابلا وان يكون المكان ان كان مكانا او الزمان ان كان زمانا او الجهة والاعتبار
والاضافة ان كانت جهة واعتبارا واضافة واحدا مثال الجهة ان يقال ان الجسم مكيف اي ملونه

ليس بكيف

ليس بكيف اي بمقداره ومثال الاضافة ان يقال ان الثلثة نصف اي للستة وليس بنصف
اي للعشرة بل القضية لا يكون صادقة او كاذبة البتة في المعنى الذي يقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة
بل ولا متصورة فضلا عن ان يكون متقابلة اذا لم يحصل جميع الامور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه
فاذا كان ايجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب ان يكون سالبة على ذلك الوجه ثم ان لحقه سور وجهة
مما سنذكره اقتضى ان يكون السلب مقابلة في ذلك وسنؤخر الحكم فيه الى ما بعد وهذه الاشياء
اذا اهملت في القضايا عرض منها مغالطات كثيرة في القياسات على نحو ما نذكر في تعليمنا في
تبكيت المغالطين **فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف
التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل
وايراد احكام للقضايا من جهة ذلك** ولما كان موضوع القضية لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا
فالحكم اما على الكلي واما على الجزئي فاذا كان الموضوع جزئيا كقولك زيد كاتب فان مناقضه سالب
اجتمع فيه مراعاة الشرائط ما ذكرناه واما ان كان الموضوع كليا فاما ان يكون الحكم عليه كليا اي يكون قد بين البتة م
ان الايجاب على كل واحد مما تحته او ان السلب عن كل واحد منه فلا ايجاب على شيء مما تحته او
بين ان الايجاب او السلب في بعضه او يكون قد ترك ذلك تركا ولم يتعرض له وانما تعرض للكيف دون
الكم اعني للايجاب و السلب دون التعميم والتخصيص مثال الحكم بالايجاب الكلي على الموضوع
الكلي قولك في الحمليات كل انسان حيوان فقد اوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بانه انسان
واما تتميم القول في تفهيم هذا فلنؤخر الى الفن الذي نذكر فيه القياس فقد جرت العادة بذلك وان كان
هذا الموضع احوج به ومثال السلب الكلي عن الموضوع الكلي قولك ليس ولا واحد من الناس بحجر
واما بحسب لغة العرب فاذا قيل ليس احد من الناس بحجر كان السلب يقتضي العموم ولم يفهم منه
انه يعني احدا من الناس بعينه او احدا خاصا واما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذي قلنا
اولا انه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكانه قال لا يوجد انسان بحجر ولا واحد البتة من جملة
الناس يوجد حجرا ففي لغة الفارسية يحتاج ان يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى تدل على العموم على
ان تحقيق القول في هذا الى اصحاب صناعة اللغة وهذان الحكمان ليسا بمتناقضين وكيف
وقد يكذبان معا اذا كان المحمول من المعاني التي اذا قيست الى شخص شخص لم يجب ان يكون لها حكم
ان لا يكون واذا قيست الى الطبيعة الانسانية وجدت الانسانية لا يوجبها ولا يمتنع عليها
ومثاله كقولك كل انسان كاتب اي بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب فان كليهما كاذبان
ولو كان قولنا كل انسان كاتب سلبه الذي يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس
بكاتب لكان يجب ان لا يكذب قولنا ولا واحد من الناس بكاتب فاذا ليس ههنا مقابلة
بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فلنسم هذه المقابلة

تضادا اذا كان المتقابلان بهما لا يجتمعان البتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالاضداد في اعيان
الامور فان الاضداد لا يجتمع معا ولكن قد يرتفع معا على ما علمت واعلم ان حال المحمول في نفسه عند
الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل انه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة الى المحمول بل
الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق او كذب او لا دوامهما يسمى مادة
فاما ان يكون الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند
الانسان او يدوم ويجب كذب ايجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الانسان او لا يدوم ولا
يجب احدهما ويسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان وهذه الحال لا تختلف في الايجاب والسلب
فان القضية السالبة يوجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب احد الامور
المذكورة وان لم يكن اوجب والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة اذا اشتركا في الموضوع و
والمحمول والشروط المعدودة ان السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب الموجب ظ
واما في الممتنع فان الواجب هو الكاذب دون السالب وفي الممكن فكلاهما كاذبان واما الجزئيتان
فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكليتين واما في الممكن فالمشهور هو انه يجب ان يصدقا جميعا
لكن البين من امرهما انهما قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا بعض الناس كاتب وليس كل الناس
بكاتب واما ان ذلك يجب وجوبا فهو امر ليس بين للمبتدي فانه لا يجب عنده ان يكون المحمول
الذي من مادة الممكن موجودا لا محالة في بعض الموضوع معدوما في بعضه فان المبتدي لا يستنكر ان
يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ثم يتفق ان لا يوجد البتة لشيء من اشخاص النوع
في زمن من الازمنة والذي يتكلف ان يوجب هذا ويبينه فانما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقي
ثم عساه انما يمكنه اثبات ذلك ان امكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الانسان واما
في امور خارجة عن ذلك فما ارى ان البرهان اليقيني تقوم للمتعلم المنطقي عليه وعلى ان المنطقي
لا يحتاج في صناعته ان يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بان الجزئيتين الداخلتين
تحت التضاد قد يصدقان جميعا في مواد امكانية مستقربا في ذلك مواد امكانية ظاهرا من اكثرها
انها لا يعم سلبا ولا ايجابا واما المختلفتان في الكم دون الكيف ولنسميها متداخلتين فيجب
المتداخلتين منهما بالايجاب يصدقان في الواجب والمتداخلتين في السلب يصدقان في الايجاب خ
الممتنع وكلاهما يقتسمان الصدق والكذب في الممكن لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور
وتامل ذلك بنفسك وليس اذا كان موضوعك كليا فقد صار حكمك بذلك كليا عليه ما لم تحكم
بانه موجود في كله او غير موجود فاذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط
وهذه الطبيعة في نفسها معنى وانها ماخوذة عامة معنى وانها ماخوذة خاصة معنى وهي في
نفسها يصلح لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا يصلح للخصوص لم يكن يصلح ان يكون مثلا انسانية

واحدة

واحدة بها زيد انسان واحد ولو لم يكن يصلح عامة في العقل لما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون ثم
الامور التي تلحق الانسانية ان لحقت بها وهي انسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الالحاق الحاقا ليس
لنا معه ان نقول انها تلحق بها في عمومها او خصوصها بل انها صالحة للامرين جميعا لكنها ان كانت ملحقة
بها في عمومها صدقت على خصوصها وان كانت ملحقة بها في خصوصها فقد لحقت بها في خصوصها
دون عمومها فلا يجب ان يكون صادقة على عمومها وان لحقت بها فقط فلا يخلو اما ان يكون تصحيحها
مع العموم ملحقة بها فيكون حينئذ صاحبة اياها في خصوصها كما لحوق العام لحوق الخاص واما ان لا تصحبها
هناك بل تبرأ عنها ويكذب عليها فتصدق لا محالة في خصوصها فانه ان كانت تكذب ايضا في خصوصها
فهي مما لا يصدق عليها البتة واعني بقولي يصدق عليها في عمومها اي يصدق على جميع ما يعمها ليس ان يصدق
عليها من حيث هي معنى عام فانها حينئذ كشيء واحد يصدق عليه ما لا يتعدى الى مخصوصاته فانه من
حيث هو عام هو كلي ونوع وغير ذلك وهذه امور يلحقه دون ما تحته ولسنا نشير بما نقوله الى
ما يلحقه من حيث هو عام بل الى ما يصاحبه في عموم حملا على موضوعاته وغرضنا ما بيناه من ان الحكم على
الكلي من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ولا ايضا فيه دلالة لفظية على التخصيص
ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا انها نفس دلالة الحكم فيه كما ان لكل قضية لوازم
في العكس وغير ذلك مما استعلمه ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية فبين ان كلية الموضوع
لا يوجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المختلفتان بالسلب والايجاب
ليستا متضادتين واعني بالمهمل ما موضوعه كلي قد بين كيفية الحمل فيه ولم يبين كميته فهما ان ليستا
بمتضادتين وكيف وقد يصدق ان الانسان كاتب على ما بيناه ويصدق ان يقال ليس بكاتب
فيجتمعان على الصدق الا ان ذلك ليس يمنع ان يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة وان
لم يصرح به فحينئذ يكون قوة الايجاب والسلب قوة المتضادتين اذ نحن لم نوجب ان هذا
الحكم لا يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة بل قلنا ان معنى الانسان يصدق على العام
وعلى الخاص فاذا كان يصلح ان يحمل المحمول بالايجاب والسلب على الانسان وهو عام ويصحبه
في عمومه فيصح ان يكون الايجاب والسلب عنه في قوة المتضادتين لكن ليس ذلك واجبا في
نفس الامر حتى اذا حمل امر على انسان وجب ان يحمل على العام لا محالة كما اذا حمل عليه وجب ان يحمل
على الخاص لا محالة والانسان لا يمتنع عليه ان يكون عاما وان يكون خاصا لكن نفس اللفظ لا يكون
دل على ذلك وهو كما يقول قائل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب فلا يبعد
ان يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين وان كان اللفظ
لا يوجبه والامور الممكنة في اللفظ هي التي يصلح ان يتفق ولا يوجبها اللفظ فهذا وجه تاويل لما قيل
في هذا الموضع ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين والذي

قيل انه عنى بهذا القول انا اذا قلنا الانسان صحيح الانسان ليس بصحيح كانت قوة قولنا
الان ان صحيح والانسان مريض اذ الانسان الذى ليس بصحيح هو المريض اذ هما من الاضداد
التى لا متوسط بينهما فهو ايضا وجه لكن الاولى هو الوجه الاول فلا يبعد عندى ان يقال فى هذا الموضع
ان القضيتين ليستا بمتضادتين ونعنى بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين
الا انه مع ذلك محتمل ومتكلف فيتضح هذا ان المهملة فى قوة الجزئية والذى قال ان الالف واللام فى
المهملات تدل على الحصر الكلى فاذا لا مهمل الا وهو كلى فقد غلط من وجهين احدهما انه ليس الكلام بحسب
لغة دون لغة فعسى ان لا يكون فى لغة العرب مهمل البتة والثانى ان الالف واللام فى لغة العرب
ايضا لا يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول البتة كل واحد من الناس نوع وتقول
ان الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فليس ما ظنه هذا الملتحق بصحيح واعلم
ان اخذ الالف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى ان القضية يكون صادقة مع
الالف واللام فان لحقها السور بان كذبها كما انك تقول ان الابيض ابيض بالضرورة فيقبلو قبولا
فان قلت كل ما يوصف به بانه ابيض فهو ابيض بالضرورة لاح لك كذبه واما البحث عن مشاركة
الالف واللام السور فهو اولى بصناعة النحويين فبين من جملة هذا ان كلية الموضوع غير كلية الحكم
وان كلية الحكم يدل عليه اما فى الايجاب فبلفظ كل واما فى السلب فبلفظة ليس ولا واحد وهذا انما
يدلان على عموم الحكم واما الموضوع فعمومه ليس من جهة لفظ يدل عليه بل لانه فى طبعه كلى والسور الكلى
يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول فان المحمول وان كان كليا فليس السور يدل
على ان النسبة بكليته بل على ان نسبته الى كلية الموضوع واذا قلت كل انسان حيوان لم تعن
ان الحيوان بكليته للانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان احتجت ان تدل على ذلك
لم تدل عليه بهذا السور بل تحتاج ان تورد لفظا اخر يدل على الكم كما تقول كل انسان هو كل حيوان
وان حذفت هذا السور فقلت الانسان كل حيوان لم يعن هذا اللفظ المذكور شيئا فى الدلالة
على القضايا المنحرفات وليس فى احصائها واستقصائها كثير جدوى لكن العادة جرت بذكرها
فلنتبع تلوها ولنعرف احوالها

فصل فى المنحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة اى جزئية
الموضوع ومهملة ومحصورة اى مذكورة السور وهذا اللفظ الذى يدل على الكمية اما بايجاب كلى
او سلب كلى او ايجاب فى البعض كقولك بعض الناس كاتب او سلب عن البعض كقولك ليس كل
الناس كاتبا او ليس بعض الناس بكاتب فان سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع ايجابك فى البعض
كقولك ليس كل انسان كاتبا بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض
فقولك ليس كل انما يوجب ان العموم ليس واما ان الخصوص ليس ايضا فليس فيه فنقول انا
اذا قلنا زيد ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فاما ان يكون لفظ كل او ولا شئ او بعض او لا كل والمحمول

اما ان يكون

اما ان يكون معنى كليا او معنى شخصيا فان كان معنى شخصيا فمن البين ان حال الكل والبعض فيه فى فى المعنى الشخص هـ
الايجاب هذر لا ان يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلا ان هذه اليد كل هذه الاصابع والساعد
والعضد او يقال هذه اليد هى بعض البدن وليس الكل او البعض الذى هو السور هو فى مثله كلامنا على هذا
الوجه فانا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين الى ذلك بوجه من الوجوه بل نعنى بكل لا
الجملة بل كل واحد ونعنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ومشاركه فى الحد فقولنا
بعض الانسان انما يعنى به بعضا من جملة الناس الذى مع انه بعض هو ايضا انسان فهو واحد من
جميع ما يسمى بانسان ويحد بحده فاذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخص فقلنا زيد
كل هذا الشخص اى كل واحد من ذلك الشخص فهو كاذب فانه ليس فى ذلك الشخص محمولا على احاد كل واحد
منها ذلك الشخص واذ لا معنى لذلك ولا يصح حمله بالايجاب فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص
صادق واذا قلنا زيد بعض هذا الشخص فكاذب فنقيضه ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق
واذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص فانه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا اما ايهامه الكذب
لانه يوهم ان هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها لكن القضايا لا يلتفت
الى ايهامها بل الى المفهومات من انفسها ولكن لا يصير قولنا ليس كل انسان حجرا كاذبا بالايهام
ان بعض الناس حجر وكذلك اذا جعل الخاص جزئيا سالبا حتى قيل ان زيدا ليس كل هذا الشخص
اى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا الشخص فانه حق وانما يوهم كذبا اى يوهم ان لهذا الشخص
موضوعات كثيرة وانما هو حق لان هذا الشخص اذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر
ان زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست فان المعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون الموجود
شيئا او اشياء معدومة واذا كان لا يمكن ان يكون زيد كل واحد مما هو عمرو ومما ليس فصحيح
ان زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو فاما ان كان المحمول كليا فقلنا ان زيدا كل انسان او كل حيوان
او كل كاتب فهو كاذب لا محالة فاذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا فان كانت المادة
ممتنعة كان حقا وان كانت المادة واجبة كان كاذبا وان كانت المادة ممكنة لم يجب كذب
ولا صدق بعينه بل يمكن ان يكون زيد كاتبا مثلا فيكذب هناك ان زيدا ولا واحد من
من الكتاب واما يمكن ان لا يكون كذلك فيصدق هناك ان زيدا ولا واحد من الكتاب
فاما نفس القضية وصورتها فلا يوجب شيئا وبالجملة حمل الممكنات على الاشخاص لا يوجب
فى قضايا بعينها صدقا ولا كذبا واما ان كان السور موجبا جزئيا فذلك فى مادة الواجب
حق كقولنا زيد هو بعض الناس وفى مادة الممتنع كاذب وفى مادة الممكن موقوف واما ان
كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة محتج ان يقول زيد ليس
كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب وكيف يكون الشخص كل شئ من المعانى الكلية واما

واما المهملات فالمقرون فيها سور الايجاب الكلي بمحموله فقد يظن انه يصدق في بعض المواضع كقول
القائل ان الانسان كل ضحاك وهذا ظن خطاء لان قولنا الانسان يعني به طبيعة الانسان وكل
ضحاك يعني به كل واحد مما هو ضحاك وطبيعة الانسان لا يوصف بانها كل واحد من الضحاكين والا
لكان انسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك ايضا ان اخذ الانسان من حيث هو عام فانه ليس
ولا واحدا من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها فان عني بكل ضحاك كل الضحاكين اي
جملتهم جميعا فهذا اما لسنا نذهب اليه في استعمال الاسوار لكنا مع ذلك نعتبره فنقول ان الانسان
العام ليس عمومه هو انه جملة الضحاكين وكل الضحاكين ولنا نأخذ هذا اخذا فكان بيانه موضع اخر
ولا طبيعة الانسانية من غير زيادة بشرط عموم او خصوص ذلك وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف
بها واحد واحد وطبيعة الانسان يوصف بها واحد واحد فان عني بكل ضحاك الضحاك العام من
حيث هو عام فهو ايضا غير ما نريده ونذهب اليه في استعمال قولنا كل ضحاك لكنه قد يصدق ان
يقال ان الانسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الانسان ذلك
فان طبيعة الانسان ليس هو الضحاك العام والا لكان كل انسان ضحاكا عاما فان طبيعة الانسان
موجودة لكل شخص فهذا في المادة الواجبة واما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الانسان
كل حجر او الانسان كل كاتب كيف اخذت فان كان السور الكلي سالبا كذب في الواجب الذي
هو اعم فانك اذا قلت ان الانسان هو لا شيء او ولا واحد من الحيوان كذب القول واما في الواجب
المساوي فانك اذا قلت ان الانسان هو ولا واحد من الضحاك فان لك ان تعني بالانسان
الانسان العام وبقولك ولا واحد من الضحاك سلبا عن واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا
عنيت ذلك فلم يكن واحد من الاحاد التي يوضع تحت الضحاك هو الانسان العام وبالعكس
وصدقت القضية فان لم يؤخذ كذلك كذب وذلك ان يعني به واحد من الضحاك كل ما يقال له
ضحاك كان شخصا شخصيا او كليا وهو اول ما يجب ان يفهم من لفظة هذه القضية واما الممتنع
فيصدق كقولك الانسان هو لا شيء من الحجر واما في الممكن فيصدق ان اردت بالموضوع العام
من حيث هو عام كقولك الانسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب
وان عنيت الطبيعة كذب كقولك الانسان ولا واحد من الكتاب واما ان اخذ السور جزئيا
موجبا صدق في الواجب العام كقولك الانسان هو بعض الحيوان ولم يجب صدقه في الواجب
المساوي كقولك الانسان هو بعض الضحاك لانك ان اخذت طبيعة الانسان او عمومها لم يجب
صدقه وان عنيت انسانا ما اذ هو انسان ايضا صدق واما في الممتنع فهو كاذب اذ تقول
الانسان بعض الحجارة واما ان اخذ السور جزئيا سالبا في الواجب صدق كقولك الانسان ليس هو كل حيوان و
ليس هو كل ضحاك على اعتبار ما سلف ذكره وصدق ايضا في الممتنع فان الانسان ليس هو

حمل الضحاك ... الانسان ... وطبايع الاصعد ... العموم والخصوص ... [illegible]

كل حجر

كل حجر صدق ايضا في الممكن فان الانسان ليس هو كل كاتب كما كذب ان الانسان هو كل كاتب
فلنتكلم الآن في المحصورات فان العادة جرت فيها دون غيرها **فصل** ٩ اما اذا كان الموضوع مسورا
بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبة في مادة من المواد كقولك كل واحد من الناس كل واحد من
الحيوان او هو كل واحد من الضحاك او كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة او هو كل واحد من
الكاتبين لكن بعض الناس حسب ان قولنا كل الناس كل الضاحكين حق اي جملة الناس جملة الضاحكين
وقد علمت ما في هذا من الخطاء والزلل فان كان سور المحمول كليا سالبا كقولك كل انسان لا واحد
من كذا كذب في الواجب كقولك كل انسان لا واحد من الحيوان او الضاحك واما في
الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو انه يصدق لا محالة جزئية فيكون قولك
كل انسان لا واحد من الكاتبين قولا كاذبا ايضا فانه ليس كل انسان كذلك بل بعض الناس
الذين ليسوا بكاتبين اولئك هم الذين هم ولا شيء من الكاتبين واما البعض الكاتبون فليسوا
ولا واحد من الكاتبين والانسان يعم ذلك اللهم الا ان يتفق ان يكون مادة القضية على نحو
ما اومانا اليه فيما سلف ان كان جائزا فحينئذ يكون للواقف ان يقف فلا يحكم بصدق و
لا كذب الا في مواد باعيانها واما تحقيق ظاهر القول في ذلك فالى صناعة غير المنطق و
يصدق في الممتنع كقولنا كل انسان ولا واحد من الحجارة واما ان جعل سور المحمول جزئيا
موجبا كقولنا كل كذا هو بعض كذا فان هذا يصدق في الواجب والعام المساوي كقولنا
كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل انسان
بعض الكتاب وكل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيا سالبا كقولك كل
انسان لا كل كذا يصدق في الواجب كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل انسان
لا كل حجر وفي الممكن كل انسان لا كل كاتب واما اذا كان الموضوع مسورا بسالب
كلي ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق
في الواجب كقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك وفي الممتنع كقولك ولا واحد
من الناس هو كل حجر وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون
بالمحمول سالبا كليا كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا صدق في الواجب فانه ليس واحد
من الناس ليس واحد من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن انه يكذب انه وليس
ولا واحد من الناس ولا واحد من الكتاب فان معنى هذا ان اي واحد من الناس اخذته كان
موجبا عليه انه واحد من الكتاب اذ ليس فيهم واحد يصدق عليه انه ليس واحد من الكتاب
وهذا كاذب ظاهر الكذب لكن المفسر المتأخر الذي يعول عليه هو لا ذكر ان هذا صادق واما
في مادة الامتناع فهو صادق كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحيوان

حكين ح

ضحاك وفي الممتنع كقولك

فان هذا اصدق فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا موجبا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض
كذا كذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن
كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع
كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا سالبا كقولك
ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فانه يكذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد
من الناس ليس كل حيوان او ضحاك وفي الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس
كل كذا فانه يكذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان او ضحاك
وفي الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ويكذب في الممتنع
ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر فاما اذا كان السور المقرون بالمحمول
موجبا جزئيا فيصدق حيث كذب الذي كان السور المقرون بموضوعه سورا جزئيا موجبا
ويكذب حيث صدق اذا تساويا في غير ذلك وجرب انت بنفسك وقد ظن المفسر المذكور
ان قولهم واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب كاذب وهذا ايضا من غفلاته فان هذا صادق
فان الامي ليس ولا واحدا من الكتاب وهو بعض الناس فان كان السور المقرون بالموضوع
جزئيا موجبا كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي اذا وافقه في جميع
الاحوال ويصدق حيث كذب وجرب انت بنفسك واما اذا كان السور المقرون بالموضوع
جزئيا سالبا فانه يصدق حيث يكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب
اذا ساواها في جانب المحمول وجرب انت بنفسك ثم لا يلتفت الى ما يقال من ان هذه
كلها مرذولة فلا يستعمل البتة نعم الكاذبات منها بهذه الصفة واما الصوادق فان السور
فيها جزء من المحمول والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع بايجاب او سلب فان انتفع
بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها سور البتة
والذي قال ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني لان بعضها يصدق في المواد الثلث وبعضها
يصدق في الواجب والممتنع وانها ليست موجبات خوالص ولا ليست سوالب
خوالص فانه قال هذا من القول اما اولا فان المحمولات اذا جربت اجزاء كان لبعضها
مع بعض نسبة غير النسبة التي للقضية نفسها وهنالك تكون القضايا باعتبار اجزائها
على احوال تخالف الاحوال التي تكون للمحمول بكليته عند الموضوع حتى يكون فيها سوالب وتكون
القضية موجبة فلا تغير هي سببا من الاحكام التي للقضية من حيث هي فيها محموله وموضوعه
وان اوجبت احكاما اخص ومتاخرة عن ذلك وليس الالتفات الى القضايا واستعمالها
لشيء غير الصدق فان كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ولا يلتفت الى صدقها

فان لبيب

كان بسبب كذا فان الصادق من اي سبب كان يؤديك الى الغرض المقصود اذا كان لك ان تستعمله
واما قول هذا الانسان ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني فان عنى بالمعنى المعقول من الايجاب
والسلب الذي في القضية فقد كذب فان الايجاب في الصادق منها صادق في الكاذب كاذب
وان عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب فان الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها دائما واما
احتجاجه بقياس الفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا ان هذه تصدق في المواد الثلثة او في مادتين
من متضادتين وما يصدق كذلك فليس صادقا في المعنى فان المقدمة الثانية غير مسلمة فان الصادق
لا يكون صادقا البتة الا لصدق المعنى وليس الصادق انما يكون صادقا والكاذب انما يكون
كاذبا لاجل انه يعم صدقه في المواد او لا يعم بل لان له موافقة للوجود ومطابقة او خلافهما في مادة كانت
او اكثر وقوله انها ليست موجبات خوالص ولا سوالب خوالص فهو قول باطل فان الايجاب
والسلب لا يقبل الغش والخلوص فان اي معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو
ايجاب بالسواء واي معنى جعلته محمولا فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء فاذا اخذنا
قولنا كل حيوان او بعض حيوان او لا شيء من الحيوان او لا كل حيوان بمعنى واحد ويمكن ان يجعل محمولا بكليته
ليس على ان المحمول جزء منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة ثم ان اوجبناه كان ايجابا بالحقيقة
وان سلبناه كان سلبا بالحقيقة وكان لنا مع ذلك ان نجعل الايجاب والسلب كليا او جزئيا
ومع ذلك فلا يظن ان هذه المواد مواد القضايا بل هي مواد اجزاء المحمولات فان قولنا كل انسان
هو لا شيء من الحيوان مادة هذا المحمول هو الممتنع وان كان مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب
وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلا ليست
مواد القضية بل مواد اجزاء لها فقد اذنب هذا الصدق واستحق ان يزول فامثال هذه الاشياء
لا يجب ان يقع اليها التفات واما الذي قال ان السور الكلي اذا قرن بالمحمول كان ايضا صادقا
كقولك كل انسان قابل كل صناعة فهذا ايضا غلط وذلك لان قولنا السور قرن بالمحمول في
المنحرفات ليس قولا حقيقيا فان القول الحق فيها هو ان يجعل السور مع شيء اخر محمولا ويكون ذلك
الشيء له حكم او جعل وحده محمولا ولم يدخل السور فاما اذا دخل السور وقرن به ذلك الامر
وجعل الجميع شيئا واحدا فتلك الجملة هي المحمول فليس ذلك الامر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا
بل انما قيل لهذا الجزء انه محمول بسبب ان المبحث الاول كان عن كلية موضوع ومحمول فقيل انه
لا ينبغي ان يشتغل ببيان كلية المحمول فان الغرض ليس ان يدل على ان المحمول بخصوصه او بعمومه موجود
في شيء بل على ان طبيعته كيف كانت موجودة في شيء فان حاولت ان يقرن هناك سورا فقد انحرفت
القضية وصار المحمول ليس بمحمول بل جزء من المحمول فانتقل اعتبار الصدق الى النسبة التي تقع لتلك
الجملة مع الموضوع فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الاول بل الواردون

بالجمعه بانه

فان القول الحق فيها هو ان السور يجعل مع شيء اخر

من بعد المحبون للتكثير الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يدعو اضطرار الى الموافقة بما يغلطون فيه
ايضا اى فى ذلك التكثير واما قولك كل انسان قابل كل صناعة فان السور ههنا مقرون بالصناعة
والصناعة ليست المحمول الذى لولا السور كان يكون محمولا بل جزء من ذلك المحمول وذلك المحمول بتمامه
قولك قابل الصناعة فلو قال كل انسان قابل صناعة او كل صناعة لكان يكون منحرفا واما
قوله الانسان قابل كل صناعة فليس من المنحرفات اذ ليس السور مقرونا بما كان يكون محمولا
لولا السور من غير زيادة مضافة اليه

فصل فى تحقيق حال التناقض ومراتب اصنافها فى اقسام

الصدق والكذب المتعين وغير المتعين انه وقد وقعنا الى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون
القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع وبان فيما بين ذلك ان المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية
وانها فى حكم المحصورات الجزئية وهى التى الاولى بها ان يسمى داخلة تحت المتضادة وانها يصدق
فى الممكنة معا ولا يكذب البتة فى موضع معا وتامل ذلك فى المواد الثلث فلما تادى بنا الكلام
فى بيان ذلك احتجنا الى ان نعرف ان الحصر يجب ان يقع فى الحكم من غير تناول المحمول ايضا واحتجنا الى
ان نبين ان تناوله المحمول كيف يكون ووقعنا الى المنحرفات وتاملنا حال الصدق والكذب فيها
فلنرجع الان الى غرضنا فنقول ان اول ما يجب ان نعرف من حال الايجاب والسلب حال التناقض
الذى يوجب لصورته ان يكون احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة بعينها او بغير عينها
لا لاجل مادة دون مادة وهذا لا يكون بين المتفقين فى الكم فقد يكذب الكليتان منهما ويصدق الجزئيتان
فلا تتناقضان اذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب اختلافا يلزم عنه لذاته
ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا بعينه او بغير عينه فيجب اذا ان يكون المختلفان بالايجاب والسلب
اختلافا تاما محصلا تختلفان ايضا فى الكمية ان كان موضوعهما كليا واما ذات الموضوع الشخصى
فيكفى فيها الاختلاف التام بالايجاب والسلب لتعين الموضوع واما المهمل فهو فى حكم الجزئيتان الداخلتين
تحت التضاد كما قد علمت فاذا المهمل لا تناقض فيه وكيف والاهمال اما ان يقتضى الكلية
فتكون القضيتان كلتاهما كليتين او لا يقتضى الا الجزئية كما قد علمت فتكونان جزئيتين وقد علم
الحال فى جميع ذلك فاذا لا تناقض بين المهملتين فيبقى ان يكون التناقض بين المخصوصات
والمحصورات وان يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض فقولنا كل كذا يناقضه
لا كل او لا بعض اذ هما واحد فى القوة وقولنا لا شيء يناقضه بعض فان كانت الكلية موجبة
صدقت فى الواجب وكذبت فى الممكن والممتنع ومقابلها يكذب فى الواجب ويصدق
فيهما وان كانت الكلية سالبة صدقت فى الممتنع وكذبت فى الممكن والواجب ومقابلها
يكذب فى الممتنع ويصدق فيهما وعليك ان تجرب فلا بد فى كل مناقضة من ان يكون فى احد
طرفيها سور كلى فكل مقابلة لمحصورة كلية الموضوع واحد طرفيها وحده مسور بسور كلى فانها

ودو م

١٠٢ ١

يقتسم الصدق والكذب فى كل موضع وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها فنحو
ان يقول ان الانسان لفى خسر وان الانسان ليس فى خسر وان الانسان جميل وان الانسان ليس بجميل
وذلك لانه قد يصير الانسان الجميل قبيحا فلا يكون جميلا وكذلك عند ما هو فى التكون جميل فليس بجميل
والان ان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عند ما هو قبيح وعند ما هو فى التكون قبيحا او قيل ان كان جميلا
فالموضوع الواحد بعينه يشير الى الصدق القولين ان الانسان جميل وانه ليس بجميل فكيف موضوعان
مختلفان وليس كون ذلك فى شيئين او وقتين مما يزيل حقيقة ما يقوله فان كل واحد منهما اذا
صدق فى وقت صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت فما لم يحصل للانسان صفة انه جميل لم يكن جميلا
فى وقت من الاوقات فصدق انه جميل فى وقت كذا فعدمه صدق انه جميل اى مطلقا لست
اعنى بالمطلق الدائم فان ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام انما
المطلق ما لا شرط فيه بوجه وكذلك الحال فى السلب وهذا امر سيأتيك بيانه بوجه اخر بعد لكن
لقائل ان يقول ان القولين كلاهما كاذبان فان قولنا الانسان جميل معناه كل انسان جميل وقولنا
الانسان ليس بجميل معناه كل انسان ونحن قد اسلفنا الجواب عن هذا فيما سلف ذكره فان قولنا
الانسان تقتضى معنى الانسان بلا شرط فيصلح ان يتناول كل ما هو انسان وان كان واحدا بعينه
وليس بنا حاجة الى تطويل الكلام بذكر ما اورده مخالفوا الحق من الاستدلالات باقوال الشعراء
استعملوا فيها مهملات على انها محصورات فاجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بان ذلك فى مادة
ضرورية ولو قالوا انا لا نمنع ان تستعمل المهملات منويا بها الحصر لكن ذلك شيء يعرف لا من
نفس القضية بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافيا فانا فى اكثر الامر نتجوز فنحذف
الاسوار ونستعمل المهملات واتفق بان المخاطبين تقفون على الغرض والشاعر ايضا لم يكن يلتفت
الا الى العادة وما كان من امر المادة المذكورة وصورتها شيئا ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة
بالفعل لكان يجب ان يقول ان المهملتين فى الواجب والممتنع متضادتان وليس كذلك بل
يجب ان يعتبر حال المهمل من حيث هو قضية وامر اعم من ذوات المواد الثلثة لا من حيث فى مادة
مادة فان المهملة فى مادة الواجب من حيث هى مهملة جزئية الحكم وان كانت المادة يصدق
فيها الكلى وفرق بين حكم يصدق لو حكم به وبين حكم قد حكم به بالفعل وبين حكم يوجب صورة
القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب صورته والذى ذكر بعضهم انكم كيف
تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما شيء واحد معين بعينه بل اما ان لا تعنوا او
يعنوا المختلفين بعينها كانه خارج عن مفهوم القضية بل مقرون فى الذهن الى مفهومها وان
عنى شيئا واحدا بالحد فليس هذا اول ما يعد فى الواحد بالحد بل لا يبالى بان يحمل الاضداد على
شيء واحد بالحد ويوجد معا فيه كالفردية والزوجية معا فى العدد الذى هو واحد فى الحد والاشتغال

يشعرجح

وذلك نذر خطا وذلك لانه ان عنى شيئا واحدا بالعدد ... فقد كذب فان القائلين ان الانسان لفى خسر ليس الانسان لفى خسر لا يشيرون ذلك الى واحد صح

او يعنوا فيكون ذلك التعيين تعيينا مختلفا

بتطويل القول في هذه الاشيا مما لا يجدي لكن يجب ان تحقق ان غرضنا المقدم ههنا هو
في تحقيق التناقض وان حال التناقض هو على ما وصفناه لكن للمتشكك ان يتشكك فيقول
ما يمنع ان يكون للايجاب الواحد مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما في حكم المناقضة فنقول ان
هذا امر ممتنع فان المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن ان يسلب
مرتين الا ان يكون اما المسلوب مختلفا او المسلوب عنه مختلفا فللايجاب الواحد سلب واحد
فيكون اذا للايجاب الذي هو ان كل انسان حيوان سلب واحد فان دق بالموضوع او المحمول على
معنيين لم يكن الايجاب واحدا فلم يكن سلبه واحدا فانا اذا سمينا الفرس ثوبا وسميناه الانسان
ايضا فقلنا ان الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض والانسان ابيض الا ان يكون الثوب
دالا على معنى واحد جامع للانسان والفرس والثوب فحينئذ لا يكون اسما للانسان وللفرس بل يكون
اسما لمعنى يحمل عليهما لكنه قد يجب علينا ان نحقق اصلا لا يقع اغفاله وهو انه ليس يجب ان تكون
احوال المتناقضات في اقتسامها الصدق والكذب حالا واحدة فان المحصورات يتعين فيها
الصدق والكذب لذات القضية ولطبيعة الامر وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي
ازمنتها ماضية او حاضرة فان الذي حصل جعل احد الامرين لا حقا لطبع الامر بالضرورة واما
القضايا المتناقضة الشخصية في الامور المستقبلة فانها ليس يجب فيها من جهة طبايع الامور
ان يتعين فيها صدق ولا كذب ولا ايضا يكون قد يتعين احدهما فيه بحصول السبب المعين
فان التعيين اما يوجب الامر في نفسه واما لوجود السبب المعين لما ليس يجب بذاته ان
يتعين فان كل شيء واجب فاما ان يجب لذاته او يجب لحصول السبب الذي يوجبه ولو كان
في القضايا التي نحن في ذكرها تعيين لصدق او كذب حتى كان كل ايجاب او سلب اما صادقا بعينه
واما كاذبا لكان كل امر في المستقبل اما ان يوجد لا محالة واما ان لا يوجد فانه اذا قال قائل ان كذا
يوجد وكان يتعين فيه الصدق او الكذب وقال الاخر انه لا يوجد ويتعين انه صادق او كاذب
وليكن الاول صادقا متعين الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر وليكن الاخر صادقا متعين
الصدق فحينئذ لا يمكن ان يوجد الامر فان كان لا يمكن ان يوجد الشيء مع صدق القول بانه لا يوجد
وبالعكس فان القول ان كان صادقا فالامر موجود وان كان الامر موجودا فالقول صدق فانه ان
كان الشيء في نفسه يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول يصدق فيه اما انه ابيض
بعينه واما انه غير ابيض حتى يكون الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب وحتى ان كان القول في ذلك
صادقا فالامر يكون لا محالة وان كاذبا فالامر لا يكون البتة فلزم تاليا لما قدمناه من المقدمات الشرطية
ان يكون كل شيء من الاشياء واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون وان لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق
بل يكون الاشياء كلها بالضرورة وهذا ستشير قريبا الى احالته اعني التالي من قولنا انه ان كان كل ايجاب

الزمانية (margin)

اوسلب

او سلب يجب ان يصدق بعينه او يكذب بعينه فليس شيء من الاشياء يكون على سبيل الاتفاق
جائزا فيه الكون واللاكون بل الامور كلها ضرورية والذي اوجب هذا التالي هو ان كان القول
قبل كونها يتعين فيها صدق او كذب فيكون بياض زيد الذي وجد الان لقد كان قبل الان واجبا
ضرورة ان يوجد في الان اذ عسى كان بعض الناس قال انه يوجد ولم يكن كذب بل صدق فكان كون
هذا المصدق به ضروريا وكذلك فيما يستقبل ايضا مما يقال فيه الان انه يوجد ويصدق القول
الان صدقا متعينا وليس الامر انما يصير موجودا بانه قد صدق به بل انما يكون القول صدقا لان
الامر في نفسه كذلك فاذا هذه الضرورة يكون في نفس الامر وان لم يقل شيء فقد بان من
هذا ان الصدق والكذب اذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي نشير الى انه محال وان لم يتعين فلذلك
وجوه ثلث احدها انهما يشتركان في الصدق والثاني انهما يشتركان في الكذب والثالث انهما
ليس احدهما الان واجبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وان كان لا يمكن
ان يكون ذلك في غيرهما وانه يفوتهما معا فيخرج عنهما الصدق والكذب لكن الوجه الاول محال فانه
ان كان حقين وكل واحد منهما يقابل الاخر ويناقضه صار كل واحد منهما ايضا كاذبا
فكانا حقين وكاذبين معا وهذا محال وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود فيكون
الامران جميعا موجودين معا فيكون زيد ابيض ولا ابيض بل اسود معا في زمان واحد وكذلك القسم الثاني
وهو انهما جميعا يكذبان فانه يلزم ان يصدقا جميعا ايضا وان يوجد الامر ولا يوجد معا ومع ذلك فيكون
المحال الاول ثابتا فانه يكون الامران معا ضروريين ولا يكون في العالم شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقا
لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديما ثابتا الان ايضا فاذا اثبات الصدق موجودا في احدهما
بعينه يوجب ان لا يكون اتفاق واثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات
وان لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم اولا وهذا الذي لزم الان محال اما استحالة الذي لزم الان فظ واما استحالة
الذي لزم اولا فلانا نعلم ان ههنا امورا تحدث بالاتفاق وامورا تحدث وكونها ولا كونها بالسوية
ولولا ذلك لما كان بنا حاجة ان نروي او نفكر او نستعد معتقدين انا ان فعلنا ما يجب كان امر
لا يكون ان قصرنا ولو كان الامر الذي نروي فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة او لا يكون بالضرورة
كان قائلا قال فيه امرا فصدق او كذب فتعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه
من الوجوه لكن عقولنا يشهد بفائدة الاستعداد فلا يشك فيها فاذا ما رفعها وبطلها محال
فاذ كان بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهبة يغير حاله وما يكون ضروريا
بنفسه لا يتغير فاذا هذا التعين من الصدق والكذب محال وليس هذا في الامور التي يكون بالاختيار
فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالخشب فانه يمكن في طباعه ان يبقى الى ان يبلى ويمكن ان يصادف
نارا فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب احد الامرين فهكذا يجب ان يفهم ما قيل في التعليم الاول

لما كان بنا (margin)

تغير حاله ولم يكن ضروريا بنفسه ولا يتعين فان من هذا التعين

ولا يلتفت الى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن ان بهذا الكلام المورد في التعليم الاول
انما اراد به اثبات للضرورة ونفي الامكان ثم يرجع عنه الى اثبات الامكان ونفي الضرورة على سبيل المراجعة
فانه اذا تامل التنسيق الذي عبرنا عنه ونسق التعليم الاول علم ان هذا هو اولى به وان ما قيل في تقاسيمهم
تكلف مع انه محال فان النظر في طبيعة الضروري والممكن واثبات الامكان ليس مما يتعلق به المنطقي من
حيث هو منطقي بل ذلك لصناعة اخرى انما غرض المنطقي ان يعلم حال الصدق والكذب وانه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وان التعين في بعض الامور يوجب محالا معاندا لما كان ظاهرا مشهورا
فبين ان من الامور ما ليس ضروريا في الوجود واللاوجود فانه من المشهور الظاهر ان كثيرا من الاشياء
ليس وجوده بضروري لست اعني ما دام موجودا او بشرط انه موجود فانه بهذا الشرط وساير
الشرايط الاخرى التي يشبهه مما يستعمله في مواضع اخر من الشرايط التي يطرأ على الممكن فيغير حاله
الى الضرورة فيكون الشيء به ضروريا بل انما ليس وجوده ضروريا من حيث النظر الى ماهيته بلا زيادة
شرط فانه لا سواء اثبات الشرط وحذفه فليس سواء ان يقول زيد ماش بالضرورة وقولك
زيد ماش بالضرورة ما دام ماشيا وكذلك نقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا اذا اخذناه
مطلقا ولم نعن وقت مشيه ولا نقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا ما دام ماشيا وكذلك
اذا نظرت الى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لا ضرورة في وجوده لها فان اشترط حال ما هو
محترق او حال مماسته نار قاهرة اياه في مدة يفعل في مثلها صار واجبا وكذلك الحال في الاقوال فان
بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب بعينه وبعضها جائز فيه ان يصدق وان يكذب واما الان
بعينه صدق ولا كذب الا ان يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئا غيره وغير نقيضه
بل كما ان الامر ليس واجبا ان يكون موجودا كذلك ليس القول واجبا ان يصدق وكما ان الامر وجب
ان يكون ما دام كائنا وان لا يكون ما دام غير كاين فكذلك القول الذي لم يكن واجبا ان يصدق حين
قيل بالاطلاق مثلا ان زيدا يوجد فانه يصدق اذا قيل ان زيدا يوجد ما دام موجودا وكذلك
القول الذي لم يكن يصدق بالفعل ان زيدا لا يوجد فانه يصدق بالفعل اذا قيل ان زيدا لا يوجد
ما دام لا يوجد وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالك بنقض ما قاله بعض الناس في ان ما قيل في التعليم
الاول من ان زيدا ماش بالضرورة ما دام ماشيا وانه ليس ماشيا بالضرورة كلمتا تناقض لم يجتمع
من جميع ما قيل ان هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالامكان وان كان احد
الطرفين في بعضها اولى بالصدق كما ان بعض الامور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها فان كونها
مع ذلك اولى من لا كونها لموافاة الخارج وكأنه في اكثر الامر • المقالة الثانية من الفن الثالث
من الجملة الاولى في المنطق فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة
والعدمية والسلب التي تقع بين متناقضات هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات

القضية

القضية اما ان يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان او غير زماني واما ان لا يكون فان صرح به فانها
تسمى ثلاثية وان لم يصرح به فانها تسمى ثنائية والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها الا ان
يكون محمولاتها كلما فلا يبعد ان يرتبط بانفسها لان الكلمة تدل على الموضوع في بنيتها والرابطة انما يحتاج اليها
ليدل على نسبة المحمول الى الموضوع اذا كان اسما هو في نفسه منفرد واذا وجدت الدلالة على الموضوع ثم
حاصلة في الكلم لم يكن حاجتها الى الرابطة حاجة الاسماء الاصلية والاسماء المشتقة يجري مجرى الكلمة في
ذلك على ان هذا ليس حكما جزما في الكلم ايضا اذ كانت الكلم وان دلت على موضوع فلا يدل على معين
والحاجة انما هي الى ما يربط بالمعين ربطا يشير اليه ولغة العرب لا يفقد هذه الرابطة اداة يشبه الاسم
ويفقدها اداة يشبه الكلمة فانهم اذا قالوا زيد هو حي فان هو يرجع الى زيد ويتناوله مشارا اليه فقط
واما اذا قيل زيد كان حيا لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد فلذلك ما نقول علمائها ان ههنا
اضمارا ومعناه كان هو حيا ثم ساير اللغات يختلف في ذلك فمراتب القضايا اذا ثلث مرتبة ما دل فيه
على تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة اصلا
وهذا القسم الاخر هو الثنائي التام والقسمان الاخران ثلاثيان لكن احدهما ثلاثي تام والثاني ثلاثي
لم يتم ثلاثيته وبالجملة فان الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا
ان الانسان هو عدل فان لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على انها بنفسها محمول بل ليدل على
ان المحمول موجود للموضوع واما لفظة يوجد فليدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل واما
لفظة هو فليدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور يدل على
كمية الموضوع فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب
الموضوع فاذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل اما ان يدخل حرف السلب
على الرابطة او يدخل الرابطة على حرف السلب مثال الاول قولنا زيد ليس يوجد عادلا ومثال الثاني
قولنا زيد يوجد لا عدلا فان دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلبا
بالحقيقة وان دخل الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءا من المحمول فلم يكن
العادل بانفراده محمولا بل جملة اللاعادل فان لفظة يوجد يجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد
بالايجاب كأنه قال زيد موصوف بانه غير عادل حتى انه يصلح ان يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كرة اخرى على الرابطة فيقال زيد ليس يوجد غير عادل فيفترض ههنا موجبتان
وسالبتان فان قولنا يوجد عادلا يقابل قولنا زيد ليس يوجد عادلا وهما الموجبة والسالبة
البسيطتان وقولنا زيد يوجد لا عادلا يقابله قولنا زيد ليس يوجد لا عدلا وهما الموجبة المعدولة
والسالبة المعدولة فان القضية التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة يسمى معدولية

ما دل فيه الرابطة

ومتغيرة فان اوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولية وان سلب كانت سالبة
معدولية واذا لم يكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بالمحمول لها حرف السلب لم يكن هناك دليل
على ان حرف السلب داخل على انه رافع المحمول ولا على انه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة لكن بعض حروف
السلب الداخلة وخصوصا اذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فان ذلك يغلب الظن على ان حرف
السلب رافع النسبة ثم لا ندرك حكمه في لغات اخرى موجودة او في القوة فعسى ان يكون التصريف
في الفاظ السلب الداخلة على كلماتها او نحو اخر من انحاء الاشارة تدل على ذلك والمحمول هو الجملة
حاشية لكن بعض حروف السلب
الداخلة على الاسماء كما ان بعض حروف السلب الداخلة على الاسماء في لغة العرب ادل على السلب
وبعضها على العدول فيشبه ان يكون لفظ ليس اولى بالسلب ولفظ غير اولى بالعدول واذا دخل
على انها كان لفظ ما صار موجبا كقول القائل ان ا ماليس ب فان هذا القول قد يشعر
الذهن قريبا معان المعنى هو ان ا هو ماليس ب فيقدم الرابطة التي هي لفظة هو على السلب
في الذهن وان لم يصرح به فيشعر بانه موجب واما اذا لم يكن هناك دليل كان حكم الظاهر حكما صح
ان القضية سالبة خالية عن الرابطة ويحتاج الان ان نقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب
اصولا فنقول ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود
بان شيئا موجود له فكل موضوع للايجاب فهو موجود اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا
قال قائل ان كل ذي عشرين قاعدة كذا فانه يعني به ان كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كان
فهو كذا ليس معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة المعدوم يوجد له في حال عدمه انه كذا فانه اذا كان
معدوما فصفاته معدومة اذ ليس يجوز ان يكون معدوما وصفاته موجودة واذا كان معدوما
فكيف يحكم بانه يوجد له الا عند قوم يهوسون انفسهم فيجوزون ان يكون للمعدوم صفات حاصلة
ولا يكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود وكلامنا في المفهوم من الحاصل ولا نريد بالمفهوم
من الموجود غيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاؤوا بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها
في انفسها ووجودها يوجد لها المحمول او انها يعقل في الذهن موجودا لها المحمول لا من حيث
هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها هذا المحمول فان كان لا وجود للشيء وقت الحكم
الا في الذهن فحينئذ من المحال ان يقول ان ب منه مثلا موجود له انه ليس في الذهن في نفس الامر وليس معدوما في نفس
الامر موجودا فكيف يوجد له شيء ومفهوم الايجاب والاثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده
له كما ان مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء وهذا هو عدمه لا محالة فبين من هذا انه لا ايجاب
البتة الا على موضوع حاله ما ذكرنا فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان الاثبات الذي ربما
استعمل عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها بانها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودها
في الذهن لكان كذا وهذا كما يقال ان الخلا ابعاد فاما السلب فقد يصح عن الموجود والمعدوم

فالفرق المقدم

فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية ان موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا
وقد يكون معدوما ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم واما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح
ان يوجب عليه وهو معدوم ثم ان قوما حاولوا بعد هذا ان يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة
البسيطة بان جعلوا المعدولية تدل على عدم امر من شانه ان يكون موجودا في الجنس القريب او البعيد
او في النوع حتى قالوا ان قولنا لا عادل انما يصح على عادم العدل وفي طبيعته ان يكون عادلا
او في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة انها غير ناطقة او للنفس الناطقة انها غير جسم والمعنيان موجودان
في جنسهما وقوم قالوا ان غير العادل هو بازاء الجائر والمتوسط وان غير البصير هو بازاء الاعمى
سواء قلت غير بصير او قلت اعمى حتى لا يصح ان يقال للخلد عندهم انه غير بصير هذا ما يقولونه فاما
القول الحق فيبين من مثال نمثله فنقول انا اذا قلنا كل جسم فانه غير موجود في موضوع وكل ما هو
غير موجود في موضوع فهو جوهر فكل جسم جوهر كان ما انتجناه لازما ومعلوم ان القضيتين
موجبتان ولفظة غير ماخوذة جزءا من المحمول ولذلك تكررت جزءا للموضوع ونتج ما نتج ومع
ذلك فان غير الموجود في موضوع ليس يشير الى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه او لا
جنس للجوهر اللهم الا ان يوخذ الموجود كالجنس فان فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم ما من
شانه ان يوجد في جملة الوجود كان هذا اقرب الى الحق بل المعدول هو الذي حرف السلب جزء من
محموله كيف كان واذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده اخذ الشيء الواحد
ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة من حيث تاليفها فاما المادة
وكيفيتها فهو امر اخر وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده ان لفظ اللاانسان ليس يختص
بشيء دون شيء وليس يختص بما وجد دون ما عدم او انه يصلح ان يجعل محمولا فما كان
يجب ان يشكل الامر فيه وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولية هذا صح
موجودا لا لان نفس قولنا غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك في ان
يصدق سواء كان النفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب
ان نعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة
اعم من الموجبة المعدولية في انها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ولا تصدق
الموجبة المعدولية على ذلك فانه يصدق ان يقال ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصدق
ان يقال ان العنقاء يوجد غير بصير هذا على ان العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ولا وجود
له في الاعيان وبعد هذا فنقول ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون
فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
او معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه شيء كالمحمول فاما

ان يكون ذلك موجودا فيه او ضده او واسطه ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجزء
الذي لم يفتح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل ولا واحد منهما مثل النفس للبياض
والسواد والوسايط فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق
في البواقي واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا او كلاهما بالقوة
او غير قابل لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت عادتهم
ان يسموا اخس المتقابلين عند الجمهور في ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عدما سواء كان
بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة او كان ضدا كالجور فالموجبة العدمية يقع في حيز الموجبة المعدولية
والسالبة البسيطة فيكون حال العدميين عند المعدولتين الموجبة منهما يشارك الموجبة المعدولية
والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية يصدق على الموجبة العدمية ولا تنعكس
لان الموجبة المعدولية اعم من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية يصدق على السالبة المعدولية ولا
تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا ولا
تنعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان هذا يصدق
في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق الاول عليه فحال العدميين عند المعدولتين
ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص
وحال العدميين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب
وهذا لوح هذه المخصوصات باحكامها

زيد يوجد عادلا ا	زيد ليس يوجد عادلا ب	زيد ليس يوجد جائرا ه
يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب فيما سوى ذلك	يصدق في الجميع الا واحد فيصدق اذا كان جائرا معدوما او مختلطا او بالقوة ولا بالقوة ويكذب اذا كان عادلا	يكذب اذا كان جائرا ويصدق اذا كان معدوما او عادلا او مختلطا او بالقوة او لا بالقوة
زيد يوجد جائرا و		
يصدق في واحد فقط اذا كان جائرا ويكذب في البواقي		
زيد ليس يوجد لا عادلا ج	زيد يوجد لا عادلا د	
يصدق اذا كان عادلا او معدوما ويكذب في البواقي	يكذب اذا كان عادلا او معدوما ويصدق في البواقي	

فقد بين لك ان اثنين حالهما عند العدميين كحال الايجاب والسلب عندهما واثنين
ليس كذلك واما ان الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد فهو
مما يتشابه فيه العدميان والبسيطان ويتخالف به العدميان والمعدولتان واعلم ان ما
هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا
هو الاعم كذبا والاعم صدقا هو الاخص كذبا ويصدق النقيضان حيث يكذب الاولان من
المتشاركين فان الذي يكذب اكثر مقابله يصدق اكثر فلذلك نقيض الملازم الاخص من غير انعكاس
هو ملزوم لنقيض الاخص من غير انعكاس وحيث كذب الاعم كذب الاخص من غير انعكاس

فهذا قد تبين ح

وحيث صدق الاخص

وحيث صدق الاخص صدق الاعم من غير انعكاس ولنضع للمهملات لوحا ايضا ذ

ا الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
ح الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا
الانسان ليس يوجد جائرا	الانسان يوجد جائرا

[illegible]

فقولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم عادلين والباقين ما كانوا
ويكذب اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم عادل واحد ما كانوا متفقين او مشوبين واما
قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا كلهم لا عادل فيهم البتة
ما كانوا او كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والاخر فيه عدل او غيره ما كان اذا وجد بعض منهم معدومين
او جائرين او متوسطين او بالقوة او غير قابل ويكذب اذا كانوا كلهم عادلين فقط فهاتان المتقابلتان
يتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضي عموما واما قولنا الانسان يوجد جائرا فيصدق اذا كان
كلهم جائرين او بعضهم جائرا وبعضهم ليس عادلا ما كان فقد يصدق اذا معه قولنا الانسان ليس
يوجد عادلا كيف صدق ولا تنعكس فانه قد يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا لانه اذا كانوا كلهم
لا عادلين ولا جايرين متفقين كانوا او مشوبا وحينئذ لا يصدق ان الانسان يوجد جايرا واما قولهم
الانسان ليس يوجد جايرا فيصدق اذا كانا معدومين او كان لا جاير فيهم البتة او كان بعضهم جايرا
فقط وبالجملة اذ كان بعض معدوما او عادلا او متوسطا او غير قابل والاخر ما كانوا ويكذب اذا كانوا
كلهم جائرين فقط فهو اعم من قولنا الانسان يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فيصدق
اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا متفقين ومشوبا او لم يكن في بعضهم كائنا ما كان بل
كانوا او لينك البعض جايرين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او كان البعض وحده
عادلا ويكذب اذا كانوا معدومين او كان الجميع عادلين فهو اعم من قولنا الانسان يوجد جائرا او
اخص من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واما قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فانه يصدق
اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا كلهم عادلين او كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة
بعد ان يكون بعض معدوما او عادلا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا فهو اكثر
صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا لكنه اخص من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا ايصدق اذا
كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين ويصدق ايضا اذا كانوا كلهم متوسطين
او بالقوة او غير قابلين ويكذب هناك قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فالمتضادات كلها
تجتمع على الصدق اذا كان بعض وبعض ليس واما المقاطرات فان الموجبة البسيطة والعدمية يتفقان
اذا كان بعض عادلا وبعض جاير والموجبة البسيطة والموجبة المعدولية يتفقان اذا كان بعض
عادلا والاخرون موجودون فقط ما كانوا واما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فيتفقان

لان قولنا ليس يوجد جائرا و

اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر البتة او كان بعض عادلا وبعض جائرا واما السالبة البسيطة
والسالبة المعدولية فيتفقان على الصدق اذا كانوا معدومين او بعض عادلا وبعض غير
عادل واما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فيتفقان اذا كان البعض جايرا والبعض الاخر
ماكان واما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فيتفقان اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر او
اذا كان بعض وبعض

فصل ٣ في اعتبار هذه المناسبات بين المناقضات المحصورة واتمام القول في العدول والبسائط والاشارة الى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنفرض الان كذلك لوحا للمتناقضات   كل انسان يوجد عادلا   ليس كل انسان يوجد عادلا ع

ليس كل انسان يوجد جائرا   كل انسان يوجد جائرا

ليس كل انسان يوجد لا عادلا   كل انسان يوجد لا عادلا

قولنا كل انسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا
ليس كل انسان يوجد عادلا يكذب اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك واما قولنا كل انسان
يوجد جائرا فيصدق اذا كانوا كلهم جائرين ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان
يوجد جائرا يكذب اذا كانوا كلهم جائرين ويصدق فيما خلا ذلك فيكون الموجبة العدمية اخص من
السالبة البسيطة لكن السالبة العدمية اعم من الموجبة البسيطة واما قولنا كل انسان يوجد لا
عادلا فيكذب اذا كانوا معدومين او بعضهم عادلا او كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك
فهو اعم صدقا من الموجبة العدمية وقولنا كل انسان يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا معدومين
او بعضهم عادلا او كلهم عادلين ويكذب فيما وراء ذلك فهو اخص من السالبة العدمية وجرت
الامور ههنا مجرى الشخصيات فاما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع البتة على الصدق لكن تجتمع على
الكذب اذا كان الكل معدومين واذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ماكان فان قولنا
كل انسان يوجد عادلا يكذب اذا كان بعضهم عادلا فقط وهناك يكذب كل انسان
يوجد جائرا وكذلك كل انسان يوجد لا عادلا واما السوالب فانها قد تجتمع على الصدق
حيث يكذب الموجبات معا ولا تجتمع على الكذب والا لاجتمع نقايضها على الصدق وهذه صورة
الحال اذا جعلنا الكلية موجبة وان جعلنا الكلية سالبة وصغنا لوحا على هذه الصفة ○

بعض الناس يوجد عادلا   ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا

ليس ولا واحد من الناس يوجد جايرا   بعض الناس يوجد جايرا

ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا   بعض الناس يوجد لا عادلا

فان السالبة الكلية يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او كلهم متوسطين او بالقوة او غير قابلين
او معدومين او خلطا ليس فيهم عادل ويكذب اذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان

وقولنا بعض الناس يوجد عادلا

وقولنا بعض الناس يوجد عادلا يصدق اذا كان بعض عادلا والاخرون كيف كانوا ويكذب اذا
اذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا واما قولنا لا واحد من الناس يوجد جائرا فانه يصدق اذا كانوا
كلهم عادلين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او معدومين او خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل
البتة ويكذب اذا كان بعضهم جايرا ومقابله يصدق اذا كان بعضهم جايرا كائنا ما كان الاخرون
فالعدمية الموجبة ههنا لا يلزم السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فانه اذا كان بعض
الناس جائرا والباقون كيف كانوا من غير ان يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك
السالبة البسيطة واذا كان كل الناس معدومين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او
خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل صدقت السالبة ولم يصدق الموجبة الجزئية العدمية واذا
كان بعض الناس جايرا وبعضهم عادلا صدقت الموجبة العدمية وكذبت السالبة البسيطة
فاذن لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضهما والا لكان بينهما عكس ذلك التلازم واما قولنا
ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين ويكذب
فيما خلا ذلك واما السالبة العدمية فيصدق فيما صدقت فيه ويصدق اذا كانوا غير قابلين
او متوسطين او خلطا ليس فيهم جائر فهي اعم منها اي من السالبة المعدولية وكيف لا وانت تعلم
ان الموجبة العدمية اخص من الموجبة المعدولية فيجب ان يكون السالبة المعدولية اخص من السالبة
العدمية فقد خالف الامر ههنا ما كان عليه في الشخصيات فان المقاطرات الموجبة ههنا قد تصدق
معا اذا كان بعض عادلا وبعض جائرا فالسوالب تكذب معا في ذلك وتكذب الموجبات
معا اذا كان الكل معدومين ويصدق السوالب فيها لكن البسيطة والعدمية تكذبان معا
اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غير قابلين فيصدق مقابلتاهما حينئذ ولننشئ مع
حال لوح يعرض للمتضادات على هذه الصورة ○   كل انسان يوجد عادلا   لا واحد من الناس يوجد عادلا

لا واحد من الناس يوجد جائرا   كل انسان يوجد جايرا

لا واحد من الناس يوجد لا عادلا   كل انسان يوجد لا عادلا

فلا كل المتضادات يتفق على الصدق البتة لكنها قد يتفق على الكذب وكذا المقاطرات الايجابية
فانها لا تتفق البتة على الصدق لكنها قد تتفق على الكذب اذا كانوا معدومين او خلطا واما
المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعا كما قد علمت واما الداخل تحت المتضادة
فهي في حكم المهملات فهذه الاقسام انما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول وقد يتولد ايضا
من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع اذا جعلت الموضوع مثلا لا انسانا فاثبت عليه او سلب
عنه فانظر الان وتامل ما اوجبه التعليم الاول فان التعليم الاول جعل اللاانسان مصطلحا
لان يكون موضوعا غير محصل ولم يوجب بهذا ان يكون اللاانسان يدل على عدم خاص

اي جعل اللاانسان صالحا لان يسمى به الحجر مثلا او الثوب او البياض فهذا مع ان البياض من جنس البياض الذات ثابتة غير موجودة ولا في نوعه ولا في خاص ذاته

او جنسي فاحكم ان الامر من جانب المحمول كذلك واعلم انه كما ان الرابطة كانت اذا دخلت
على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول حتى اذا اوجب صارت القضية موجبة واذا دخل حرف
السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلا وكان سلبا لا ايجاب
عدول فكذلك اذا كان في جانب الموضوع سور فان السور اذا دخل حرف السلب جعله جزءا من
الموضوع كقولك لا انسان واما اذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع
صادف السور الموضوع محصلا وصار حرف السلب للسلب كقولك ليس كل انسان
فاذا اريد ان يكون الموضوع معدولا فليجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا تشاركت القضيتان
في الكم واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول وكان الموضوع في حكم الموجود فهما
متلازمتان فان قولنا كل انسان يوجد عدلا ملازم قولنا لا احد من الناس يوجد لا عدلا اذا
كان الموضوع في حكم الموجود وقولنا ليس كل انسان يوجد عدلا ملازم قولنا بعض الناس يوجد
لا عدلا بعد الشرط المذكور وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا ملازم قولنا لا واحد من الناس
يوجد عدلا وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد عدلا و
برهان ذلك وليكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا
ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا وكان كل
انسان يوجد عدلا وهذا محال وانت تعرف صحة الحال فيما بقي من هذه الصورة وهذا الشرط
الذي نورده من كون الموضوع في حكم الموجود حتى تكون القضية يصح ايجابها ربما اغفل وهو
الواجب اعتباره فان لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ولا يمتنع واعلم
ان الموضوع الشخصي اذا تسلمت عليه السالبة من طرفي النقيض جاز ان يبقى سالبة بحالها
وجاز ان يجعل موجبة معدولية ان كان ذلك انفع كما اذا سئل هل زيد عدل فقيل لا
كان للسائل ان ياخذ انه ليس زيد بعدل وان ياخذ ان زيدا هو لا عدل واما اذا كانت
القضية محصورة فسال مثلا هل كل انسان حكيم فقيل لا لم يكن قولنا كل انسان هو
لا حكيم نقيضا اذ النقيض انما يكون نقيضا اذا سلب عما اوجب كما اوجب فاما اذا
سلب من حيث هو محمول ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية ما معلومة لم يكن السلب
سلبا لما اوجب من حيث اوجب فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه بل الجهة حمله فاذا تركت
الجهة بحالها لم تدر ما يكون فاذا كان الحمل للحكيم كاذبا بشرط عمومه فيجب ان يرفع عموم حمله
فيقرن السلب بالسور الموجب ليرفع عموم الايجاب واعلم انه وان كانت اجزاء
القضايا قد تزال عن اماكنها في بعض الاوقات فلا يؤثر في المعنى على حسب التعارف فان
لكل جزء منها مكانا طبيعيا اما السور فقد تبدل مكانه فيقال الناس كلهم او صنف منهم

السور

السور ويفرق بينه وبين الموضوع وانما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع وكذلك الرابطة قد
تبدل موضعها الذي لها فيقال تارة يوجد الانسان عادلا وتارة الانسان يوجد عادلا وتارة
الانسان عادلا يوجد واما مكانه الطبيعي لمجاورة المحمول بل قد تبدل وضع المحمول والموضوع
ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز وسياتي لك في باب الجهات بيان آخر
وقد يتكلف ايضاح ان قولنا يوجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان معناه معنى واحد
بان قيل ان كان سلبهما واحدا فيجب ان يكونا واحدا لكن سلب قولنا يوجد الانسان عدلا هو
انه ليس يوجد الانسان عدلا فان لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الانسان فليكن سلبه
اما قولنا ليس يوجد عدلا لا انسان او لا يوجد عدلا انسان لكن الاول سلب قولنا يوجد
عدلا لا انسان والثاني سلب قولنا يوجد انسان عدلا وهذا البيان لا يغني شيئا وذلك
لانه اما ان لا يشكل الامر في وحدانية حكم هاتين القضيتين واما ان يشكل فان اشكل
وامكن ان يكون احد من الناس يرى ان قولنا يوجد الانسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الانسان
فيرى ايضا ان السلبين متخالفين اعني قولنا لا يوجد الانسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا
الانسان فلا يرى ان يوجد عدلا لا انسان هو سلب قولنا يوجد الانسان عدلا فانه قال انا
نعلم اذا قلنا ليس يوجد عدلا الانسان او قلنا ليس يوجد الانسان عدلا انما يسلب فيهما العدل
عن الانسان فيقال ان هذا ليس اظهر من ايجاب العدالة للانسان في القولين الموجبين
فان كان ذلك مما يشكل فبالحري ان يشكل هذا بل الحق ان ذلك ظاهر لا يشكل وهذا ايضا
ظاهر ليس يشكل وليس احدهما اولى من الاخر بان يشكل او بان يظهر فصل في تعريف الحال
في القضايا المتكثرة والمتاخذة واللاتي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق
والجمع واللاتي لا يختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك
ان القضية الحملية انما تكون واحدة اذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد فان تكثر الموضوع
والمحمول واحد كقولنا الفرس والانسان حيوان او تكثر المحمول والموضوع واحد كقولك زيد كاتب
وطويل فان القضية لا تكون واحدة بل الاول من المثالين قضيتان احديهما ان الفرس حيوان
والاخرى الانسان حيوان والثاني ايضا قضيتان احديهما زيد كاتب والاخرى زيد طويل
فاما ان اتفق ان كان في الموضوع او المحمول تكثر باللفظ وكان هناك تاليف لفظي لكنه يؤدي
بالجملة الى ان يكون منه معنى واحد لم يؤد تكثر اللفظ الى تكثر المعنى مثل قولك ان الانسان حي ناطق
ميت اي ان الانسان شيء هو الحي الذي هو الناطق الذي هو المايت فهذه الجملة محمول واحد
بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق المايت قابل للكتابة واما اذا كانت المعاني
متباينة لا يجمع طبيعة واحدة كالانسان الابيض المشاء فاذا قلت زيد انسان ابيض مشاء

فما حملت عليه معنى واحدا فان هذه الثلثة امور لاتقيد في الطبع بعضها ببعض حتى يتحد بطبيعة
واحدة ولذلك فان القضية لاتكون واحدة فهذا هو ما يقال ولكني لا اضايق في امثال هذا
مضايقة كثيرة البتة فاني اجوز ان يجعل هذا ايضا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو
موصوف باجتماع هذه فيه وان اضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك
الاسم وليكن ج مثلا يدل على مجموع هذه حتى يكون ج الذي هو الشيء الموصوف بانه المشاء
الذي هو ابيض فيكون اذا قلنا زيد ج فهمت انه مجموع هذه ولم يكن بد من ان يقول زيد ج او ليس ج
وليس هذا كما كنا قبل من انا اذا سمينا الابيض بالثوب وسمينا الطويل بالثوب فقلنا زيد
ثوب كان قولنا في حكم قضيتين كانا قلنا زيد ابيض و زيد طويل وذلك لان الثوب هناك
اسم للابيض واما ههنا فليس ج اسما لواحد من هذا بل للجملة من حيث هي جملة وايضا فان
الحيوان الناطق المايت اذا لم نذكر في الحمل والوضع على سبيل التقييد بل على سبيل التعديد حتى
كان كانه قال الانسان حيوان ناطق ومايت كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلي
كما ستعلمه ليس هو كل سؤال فان السؤال عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال تعلم ليس سؤال
طلب الالزام بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به مقدمات يجمع فينتج خلاف ما نصره المجيب
فيكون الجواب عنه اما تسليم ما يطلبه او تسليم نقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما
واذا لم يكن المسئلة نقيضه واحدة في الحقيقة لم يقتض جوابا واحدا فان من ذلك ما لا يمكن ان يجاب
فيه بايجاب ولا سلب كمن سئل فقال هل الانسان جسم وروح ام ليس فانه ليس يمكن ان
يجاب بالايجاب ولا بالسلب فان احدهما محمول على الانسان والاخر مسلوب عنه بل يجب
ان يفرق الجواب فيقال الانسان جسم وليس الانسان بروح ومن ذلك ما يمكن ان يجاب فيه
وفي نقيضه كلاهما بايجاب او سلب ولكن لا يكون الجواب واحدا كمن سئل اليس الانسان جسيما
ومكلفا فان هذا وان امكن فيه الجواب بالايجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا وربما كان اللفظ
واحدا لكنه مشترك وذلك على القسمين الممثل لهما جميعا فللمجيب اذا حمله السائل على طرفي النقيض
ويلزمه ان يجيب باحدهما ان يلزم السائل تحرير المسئلة وتقريرها وتوحيدها ثم يتصل بهذا
المعنى اشياء جرت العادة بذكرها وبالحري ان نذكر المشهور فيها ثم نعقبه فقد قيل ان
من الاشياء التي يحمل فرادى ما يحمل جملتها جملة واحدة ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء
التي يحمل جملة ما يصح ان يحمل افرادها فرادى ومنها ما لا يصح اما مثال ما يصدق جملة وفرادى
هو الحد واجزاؤه واما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا ان بعضه يكذب صراحا
مثل ان يكون انسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة او بصيرا بالعلاج
فيصح ان يقال ان زيدا طبيب ويصح ان يقال زيد فاره ولا يصح ان يقال ان زيدا طبيب فاره

الى الجدلي

اذا سئل مثلا هل العين باصرة امر للمجيب ان يقول العين يدل على معان مختلفة فعن اي معانيها سئلت كذلك اذا سئل هل العين مدركة فله ان يقول الادراك يقع على معان كثيرة فعن اي نوع منها تسئل ثم يحصل بعد تحديد المسئلة ذلك

يكذب فظ

بان يؤخذ

٢٠٩

بان يؤخذ الكل محمولا واحدا وكذلك لا يصح ان يقال زيد طبيب بصير فان هذا يكون نعتا اياه بانه
طبيب فاره في الطب او بصير فيه وقالوا ان بعضه يكون هذيانا اما بالقوة واما بالفعل اما بالفعل
فان القائل اذا قال زيد انسان فصدق ثم قال هو ابيض فصدق فان كان يجب ان يصدق جملة ما
يصدق فرادى وجب ان يصدق ان زيدا انسان ابيض ولان هذا يصدق والابيض يصدق
وما صدق فرادى يصدق جملة من غير هذيان وجب ان يصدق من غير هذيان فيقال ان زيدا انسان
ابيض ابيض وكذلك الى غير النهاية وان كانت التفاريع اكثر من اثنين فالشناعة اظهر واما الذي
بالقوة فمثل انه اذا وجب من صدق قولنا الانسان حيوان وقولنا الانسان جسم ان يصدق جملة
فيصدق ان الانسان حيوان جسم او حيوان حساس و هذا هذيان بل قال بعضهم ان هذا ايضا
كذب وذلك لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو رجلين فكانا انما فصلناه من اناس ليسوا بذي رجلين
فكانه قد انطوى في قولنا هذا ان في الناس من ليس هو ذا رجلين وهذا كذب ثم طلبوا القانون لهذا
فقالوا ان الاشياء التي يعرض لبعضها ان يحمل على بعض لانها قد تجتمع في موضوع واحد كالبصير والطبيب
والابيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة والاشياء التي ليس حال اجتماعها
كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب
في المثال ان صار ابيض وللابيض ان صار طبيبا فانها لا تصير معنى واحدا وذلك لان معنى
انه طبيب ليس معناه انه ابيض بل عرض له انه ابيض فمن هذه الجملة قد يكون ما لا يجتمع صدقا و
كذلك اذا كان بعضه محصورا في بعض فانه لا يحمل جملة كالابيض في الانسان الابيض صريحا
وذو الرجلين في الانسان تضمينا واما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فمنها ما يكون
اجزاء المحمول فيه يشتمل على مناقضة مصرح بها كقولهم ان الخصي رجل لا رجل والقاضي سلطان
لا سلطان وان الخفاش طير لا طير اذ يلد ولا يبيض ومنها ما يكون تلك المناقضة فيها بالقوة
كما يقال للسفينة التي يتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان انها سفينة حجر ولا يصدق ان يقال
انها سفينة لان السفينة اله للطفو والحجر سبب الرسوب فحد السفينة يقتضي مناقضة لما كان حجرا
وكما يقال لهذا الشخص انه انسان ميت ولا نقول انه انسان لان الانسان حده انه حيوان
ناطق والمايت يقابل الحيوان واما الذي لا مقابلة فيه ويكذب افراده مع ذلك انا اذا قلنا
الان وقدمات اوميرس ان اوميرس موجود شاعر وان اوميرس هو شاعر فان ذلك حق
واذا قيل ان اوميرس هو او موجود كان كذبا وكذلك العنقاء موجود في الوهم فاذا قيل
موجود كان كذبا قالوا فيجب اذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة
اي اذا اعتبرت الحدود وكان الحمل بالذات فان حملها الصادق حمله لا يمنع حملها الصادق
فرادى فيجب علينا نحن ان نتامل هذه الاشياء بالانصاف ونقول فيها ما يوجبه الحق فنقول

القائل في

اما اذا تجوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا وباغفال ما قالوا يعرض غلط شديد وذلك معرفة صح
لان الناس قد اعتادوا الفاظا يقولونها وفيها المجاز قولا كالحقيقة ففي مثل تلك الالفاظ اذا وجب
ان كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب ان يصدق جملة او ما يحمل في العادة جملة فيجب ان يصدق تفاريق
عرض ما قالوا والمعلم الاول انما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ولم يلحظ التحقيق اذ كان المبتدى
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى تميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة ومع ذلك فيغلطه
اهمال ظاهر الحال فيه فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه واما ان لم يشتغل بالعادة والتفت
الى الاغراض والى المفهومات اللفظية بالحقيقة لم يلزم شيء من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو
في التكرير والهذيان فاما امثلة الفاره والطبيب والبصير فالحق يوجب ان جميعها يصدق
فرادى ومجتمعة وذلك لانه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيف اتفق بل حمل عليه الفاره
على انه فاره في شيء يحصل لما كان فارها في الخياطة وحين حمل البصير عليه ايضا فلم يحمل عليه البصير
كيف اتفق بل على انه بصير بالعين واذا كان كذلك فاذا جمعت المحمولين وعنيت عند الجمع
ما عنيت في التفريق لم يعرض كذب فان زيدا طبيب فاره في الخياطة وطبيب بصير بالعين
وليس طبيبا فارها في الطب فلم يكن اردت عند التفريق بالفاره الفاره في الطب ولا بالبصير
البصير في الطب فان قال قائل انه انما حمل عليه الفاره بلا شرط شيء وكذلك البصير فلنفرض
انه انما حمل عليه الفاره فارها من غير شرط والبصير بصيرا من غير شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ على ما
كان قبل الجمع فانه اذا الحق به شرطا او غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان اولا فان كان
قد حمل الفاره مطلقا وعنى انه فاره اي في شيء ما فحق الان عند الجمع انه طبيب فاره في شيء ما واما
فاره في الطب فلم يحمل مفردا ولا اذا قرن بالطبيب هذا المعنى وجب ان يكون معناه انه فاره
في الطب وان اوهمت العادة ذلك واما اذا كان اريد في التفريق الفاره الفاره في الخياطة
فهذا كان هو المحمول بحمله عند الحقيقة وهو الذي يجب ان يورد عند الجمع وقد يجوز في حذف جزء
منه لفظا من حقه ان يصرح به واما اذا لم يصرح فانما لم يصرح اتكالا على تفهيم العادة ذلك واقول
بالجملة ان من حقوق الامور المنسوبة اذا كانت محمولات ان يراعى جهاتها وشرائطها وان يكون
مصرحا بها عند الضمير وان يصرح بها في اللفظ وعلى ما قيل في شروط التناقض ولولا انه
قولنا فاره معناه فاره في شيء كذا او فاره في شيء ما لا انه نفسه فاره في اي شيء اتفق
لكان كلما قيل انه ليس بفاره وعنى في امر اخر ليس هو فيه فارها كان يناقض فاذ
لا تناقض او تعين ذلك الشيء ويلتفت اليه فذلك الشيء اذا لا محالة اما داخل
في نفس الامور المحمول وان حذف تجوزا دخولا معينا او مبهما فيجب ان يكون مقصودا الامر صح
فيما يعين جمعه معه واذا كان كذلك فاذا جمع على واجبه كان ايضا حقا وكان حقا ان

زيد طبيب

زيدا طبيب فاره في الخياطة او بصير بالعين او فاره في امر ما وبصير في امر ما على ان التمثيل
بالبصير ردي جدا لان البصير اذا عني به البصير بالعين قوة وعني به انه الفاره في صناعة ما كان ذلك
باشتراك الاسم ولكن قد عرض ههنا شيء ان تجاريا ان احدهما ان قيل لزيد انه فاره ولم يرد عليه
لفظا اخر اتكالا على معرفة السامع بانه فاره في كذا ثم جمع على حاله فقيل طبيب فاره وكانت
العادة جرت انه اذا قيل هذا عني به طبيب فاره في الطب او اوهم اجتماع اللفظين مع جريان
العادة ان معنى القول انه يقول طبيب فاره في الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس
الامر بل عادات العبارات وما فيها من الابهامات والاختصارات والابهامات والا اختصارات صح
مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الالفاظ واما ما قالوه من مصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قاله
الرجل المحكي الفاظه ان الهذيان في قوة الكاذب متعلقا في ذلك بالابهامات ليس هو
من كلام اهل المعرفة بشيء فان الالتفات الى الابهامات وان قائل كذا كانه قال كذا
من غير ان يكون قال كذا بالحقيقة لفظا ولا معنى ولا لزوما بل قال ما هو كانه ذلك وليس هو ذلك
ولا لازما عنه امر غير معتبر في تحقيق معنى الالفاظ ودلالاتها فانه اذا قال قائل ان الانسان ضحاك
بادي البشر لم يلتفت الى انه يحاول ان يفصل بذلك ضحاكا عن ضحاك او يحاول انه من جملة الضحاكين
ما هو بادي البشرة وان كان يوهم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوهم هذا فليس هو
مفهوما عنه ولا لازما للمفهوم عنه بوجه من الوجوه بل انما يلتفت الى ان له هذا الوصف مقرونا
بذلك الوصف فان اتفق ان كان التقرير مخصصا ما له الوصف الثاني عما له الوصف الاول
دون الثاني فذلك شيء يعرض من غير ان يكون مقصود القائل وان كان مقصودا له فيكون
قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة وههنا اشياء
كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل بعض الناس حيوان فان هذا حق في نفسه وكذب بالابهام
فان السامع ربما يتوهم ان البعض الاخر ليس بحيوان لكن لا يقال ان قائل هذا اللفظ كاذب
وان كان له ان يقصد في امثلة الدلالة على التخصيص فيقول بعض الناس كاتب يريد ان يدل
بهذا على ان البعض الاخر ليس بكاتب فيكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه ولست امنع
ان يكون الهذيان كاذبا بابهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذبا واما ما قيل ان الطبيب
ليس معناه معنى البصير فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه حتى يكون لما كان الطبيب ليس
معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الاخر محمول فالحي ايضا ليس معناه معنى الناطق وليس يجب
من هذا ان لا يجتمع منهما محمول واحد فيجب انه ليس معناهما واحدا انما الذي يمنع ذلك من اجتماعهما
واحدا فانهم لم يفهموا من قولهم ان الطبيب ليس معناه معنى البصير هذا الذي ذهبت اليه بل
معنى اخص منه فليس ذلك الذي فهموه هو مفهوم اللفظ الذي عبروا به وليس مفهوم الذي

عبروا بغير ما ذهبنا اليه فمما كان من حق المفسرين ان تسكتوا عن تعريف ذلك المعنى و تعرضوا
عنه الى وقت ان ذكروا فاخذوا يحررون نعم الطبيب لا يحتاج في تقويمه الى مقارنة البصير ولا البصير
الى مقارنة الطبيب والحي والناطق ليسا هكذا ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة بل دل على المقدار
الذي لا يعني في الغرض وعلى انه ليس في انه لا يتقوم به ما يوجب ان يكون لا يجتمع منه معه محمول
والجملة بوجه ما فان كثيرا من المحمولات الوحدانية اسما لمعاني مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذي
في بعض بدنه سواد وفي بعض بياض ابلق وكما يقال الاخيف والاسرح وامور اخرى يسمى من
اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم ومع ذلك فليكن الطبيب
والبصير ليس معناهما معنى واحدا وليكونا مع ايضا بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق حتى ذلك
مجموعهما كان الاشياء التي يصدق مجموعها هي التي يتحد منها معنى واحد اتحادا طبيعيا فقط اذا
لم يكن كذلك كذب حمل الجملة فلم لا يجوز ان يكون الشيء الذي هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة انه طويل
كاتب ولم يكون ذلك كاذبا عليه ذلك فامثال هذه المذاهب مما لست اتصوره ولا اقول به
وعسى ان يكون عند غيري بيان له تحققه فاما ما قيل في الخصي من حمل الرجل واللا رجل عليه فان التفتنا
فيه الى العبارات العامية صدق قولهم ان الخصي رجل لا رجل فكان حينئذ معنى الرجل الداخل في الجملة
ليس هو معنى الرجل الذي يسلب عنه مفردا فان الرجل اما ان يعنى به الذي يستعمل آلة الايلاد من
الناس فيولد في غيره او الذي في الطبع له هذه الالة وان غصبها قهرا او الذي يشبه الرجل في
بعض احواله واعضائه واي هذه المعاني عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله بالحقيقة فانه ان عنى بانه
الانسان الذي له ان يستعمل آلة الايلاد في غيره فان هذا المعنى لا يجتمع البتة مع لا رجل الذي هو مقابله
فانه حينئذ يكون كانه قيل هو بحيث يستعمل آلة الايلاد في غيره ولا يستعمل معا وهذا كذب اللهم
الا ان يقال المراد به انه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة
المذكورة او انه الذي فيه بعض معاني الرجلية وليس كمال معاني الرجلية فبهذا الاعتبار يصدق معه
الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصي وكذلك يصدق متفرقا فانه يصدق عليه انه رجل مفرد
اذا عني بالرجل ما اريد حين قيل رجل لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه يشبه الرجل او ان فيه بعض
خواص الرجل ويصدق ايضا انه لا رجل مفردا اذا عني باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلا او الذي ليس فيه
كمال معاني الرجلية وان عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب ان يقال انه
كذلك في الطبع ليس كذلك في الطبع بل اللهم الا ان يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع و
باللا رجل الذي ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقا اذا
حمل بالانفراد ومن الجزاء ان يوخذ الرجل حيث يقال رجل لا رجل بمعنى ثم يوخذ حين يعرف بمعنى اخر فاذا
كذب بهذا المعنى الاخر فيوجب من ذلك ان الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكم جملة ولا يصدق

مفردا

مفردا بل لو كان اذا قيل رجل في الجملة ومجتمعا مع غيره قولا يعني فصدقا ثم قيل وحده بذلك المعنى
فلم يصدق لكان ما ذهبوا اليه حقا واما اذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب لم يجب من ذلك
ان الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق وكذلك حديث القاضي في
سلطان ليس بسلطان وفي الخفاش انه طاير ليس بطاير وبالجملة لا يصدق امثال هذه التركيبات
الا ان تحرف الالفاظ عن دلالتها المعتادة الى دلالات لها مستعارة والذي قيل في السفينة
ايضا فهو من العجايب فانهم يدرون انهم اذا قالوا سفينة حجر عنوا به انه شيء في صورة السفينة
متخذ من حجر واما السفينة بحد السفينة فلا يصدق على مثلها ان يقال انها حجر فاذا كان المراد في قولهم
سفينة حجر انه شيء في شكل السفينة من حجر فلتنظر هل السفينة بذلك المعنى محمول على الشيء مفردا فتجده
محمولا عليه لانه شيء في صورة السفينة ولكن العوام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسما لطبعه
ونوعه وسمه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه فلذلك لا يمتنعون ان يسموا الميت انسانا
والحجر سفينة لا مفردا ولا مركبا فان سهوا المعنى امتنعوا ايضا عن اطلاق ذلك مركبا وان لم يمتنعوا
اخطاوا وزلوا وكذلك المثال المورد من الانسان الميت فانه اخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة
وخاصية اخرى ولو اخذ بمعنى واحد لظهر ان الامر ليس كما يقولون بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق
فرادى فان قول القائل انسان ميت قول عامي والخاص لا يقول البتة لشيء انه انسان
ميت ولا يجوز عنده ان يكون الانسان والميت محمولين على شيء واحد فانه سواء عند الخواص
ان يقال حي ناطق هو ميت بالفعل وبين ان يقولوا انسان ميت فكما لا يمكنهم ان يقولوا
زيد حي ناطق هو ميت كذلك لا يقولون زيد انسان ميت ولا يصح ايضا ان يقولوا ان هذا
كان انسانا فالان هو ميت وذلك لان هذا لا يتناول منهما امرا واحدا لان الذي هو الان هذا هو
جزء من الشيء الذي كان انسانا لانه بدنه وهذا لم يكن البتة انسانا وان اردت التحقيق فلم يكن
ايضا موضوعا للانسانية لان مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا
ومع ذلك فانهم قالوا ان هذا كان موضوعا للانسانية وهو الان موضوع للموت صدقوا
فرادى ومجتمعة لكن العامة يعنون بالانسان المصور على صورة الانسان الظاهرة ومن مادة
هي في الحس كمادته واذا عني ذلك صدق الان ايضا ان يقال للميت انه انسان بهذا المعنى
فان لم يوجد هكذا بل عني بالانسان الذي في المركب غير ما يعني في الانسان الذي لحظ اليه مفردا فهو
زيغ واما التمثيل باوميرس فان الظلم فيه ظاهر وذلك لان لفظة هو موجود ماخوذ في ذلك
القول الذي محموله موتلف على انه رابطة والروابط في حكم الادوات لا دلالة لها بنفسها
كما علمت فيجب ان لا يوخذ في حال التفريق على انها اسم حتى يكون المعنى في الوقتين واحدا فانه لم يوخذ
الموجود رابطة بل اخذ دالا على معنى حتى يكون كانه يقول ان اوميرس هو الموجود الذي في ذلك

الموجود يكون شاعراً كذب القول بعد موت اوميرس مفرداً ومركباً وان لم يؤخذ هكذا بل احد رابطة
ولكنه عند ما يحمل وحده يحمل على انه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الامر في ذاته فهو غلط ومغالطة
باشتراك الاسم وان حمل حين يحمل وحده على انه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود اي شيء
وكذلك اذا قيل كان وعني به الرابطة كان على قولهم كان في نفسه ويعني المحمول الكلي وبعد هذا كله
قد يعلمنا ويفهم ان المعدوم لا يحمل عليه شيء وعلمنا انا اذا حملنا ان اوميرس كان شاعراً لم يكن
حقاً على معنى ان اوميرس شيء يوصف انه كان شاعراً بل على ان الخيال الذي كان من اوميرس بصفة
انه خيال تخيل من اوميرس ويصدق ان يقرن به معنى كان شاعراً اي هو خيال موجود له صفة هو
انه اذا قرن معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه واما المثال الذي اورده
بقولهم ان العنقاء موجود في التوهم ففيه ايضاً غلط وذلك لان لفظة الموجود من قولنا الموجود في التوهم
اما ان يدل على معنى او لا يدل فان لم يدل واحد مفرداً وهو حينئذ يدل لم يكن الماخوذ مفرداً هو
الماخوذ في التركيب وان دل فاما ان يدل على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث
هو موجود او لا يدل فان دل على معنى عام هو اعم من الموجود في التوهم والموجود من خارج احد مفرداً
فيجب ان يوجد بذلك المعنى فحينئذ نصدق بان العنقاء موجود نوعا من الوجود فان المتوهم له وجود ما
وانما يكذب اذا اخذ العنقاء موجوداً في الاعيان الخارجية وهذا شيء اريد من الموجود اذا اخذ بذلك
المعنى ولا يمتنع ان يكون المعنى الذي يصدق في الجملة اذا افرد وقرن به معنى اخر وشرط اخر قد يكذب
كما اذا صدق على الانسان انه حيوان لم يجب ان يصدق عليه انه حيوان بشرط زايد على ما كان له في
الاول حتى اذا قيل انه حيوان اعجم كان صادقاً واذا كان الموجود الذي في التوهم لا يشارك الموجود في
الاعيان بمعنى من المعاني فانه الموجود كمفرداً على انه موجود في الاعيان اخذ معنى لم يكن البتة مذكوراً في
التركيب الا من طريق الاسم ومن الذي يمنع ان يكون بعض الاشياء التي في التركيب اذا اريد به
غير معناه في الافراد جاز ان لا يصدق فهذا هو الذي يدركه عقلي ويشبه ان يكون عند غيري لهذا
بيان اخر وحقيقة اخرى لم ادركها الا ان القوم لا يحل لهم ان يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكروها
وهم يعلمونها ويعلمون موقع الشبهة فيها الى ان يجيء معارض فينبههم وما اراهم يفعلون فانه
ان كان ما ذكرناه نحوا غير النحو الذي نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التي لا تسكت عن
التحذر منه من عنده نحو اخر وغرض اخر يكون عذراً له بل بالحري ان يذكر ذلك فينبه عليه ويحترز
مما اوردته فان لم يفعل ذلك فليس الا غفلة واما صاحب التعليم الاول فانه انما اراد في ايراد ما
اورده ان يعرفنا ان بعض المحمولات يصدق فرادى فيعرض لها بعد ذلك ان يقال مجتمعة فيوهم
معنى اخر يكذب او يصدق المجموعة فاذا افردت عرض لها ان يفهم على وجه فيكذب حينئذ يكون
اذا اسلم ان كل ما يصدق متفرقاً يصدق مجتمعاً على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وان لم يكن

[illegible]
الخيال

المفهوم المحقق او ان كل ما يصدق مجتمعاً يصدق متفرقاً على المعلوم المعتاد عند التفريق وان
لم يكن المفهوم المحقق او ان كل ما يصدق مجتمعاً يصدق متفرقاً على المعتاد عند التفريق وان لم يكن
المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات وتمكن به المغالطون من تخليطات **فصل في القضايا المتنوعة**
وهي الرباعية واحكامها وتلازمها وتعاندها اقل احوال القضايا ان يكون ثنائية ثم يصرح
بالرابطة فيصير ثلاثية ثم تقرن بها الجهة فيصير رباعية والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع
فتعين ان نسبته ضرورة او لا ضرورة فيدل على تاكد او جواز وقد تسمى الجهة نوعاً والجهات ثلثة واحدة
واحدة يدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة واخرى
يدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة واخرى يدل على انه لا استحقاق دوام الوجود ولا
وجود وهي الجهة الممكنة والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة
مصرح بها يدل على قوة الربط او وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت واما المادة وقد تسمى عنصراً
فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الايجابي الى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ
لكان يدل بالجهة وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فانك اذا قلت كل انسان
يجب ان يكون كاتباً كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن وكما ان السور من حقه ان يجاور
به الموضوع والرابطة من حقها ان يجاور بها المحمول فكذلك الجهة من حقها ان يجاور بها الرابطة
ان لم يكن سور فان كان سور كان لها موضعان سواء بقي المعنى واحداً او اختلف احدهما
الرابطة والاخر السور وكان لك ان تقرنها بهذا وبذلك فانك تقول يمكن ان يكون كل واحد
من الناس كاتباً وتقول كل انسان يمكن ان يكون كاتباً وكذلك تقول يمكن ان يكون بعض
الناس كاتباً وتقول بعض الناس يمكن ان يكون كاتباً واما في السلب الكلي فلا تجد في لغة العرب
له الا لفظة واحدة وهو ان يقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتباً ولا تجد اخرى يقرن فيها
بالرابطة دون السور الا ان يقول ولا واحد من الناس الا ويمكن ان لا يكون كاتباً او تقول كل
انسان يمكن ان لا يكون كاتباً لكن هذا اللفظ اشبه بالايجاب واما السلب الجزئي فنقول فيه
القولين جميعاً فنقول يمكن ان لا يكون كل انسان كاتباً وبعض الناس يمكن ان لا يكون كاتباً
وقبل ان نحقق القول في هذه ونظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه
لفظة الجهة بالسور واحداً وليس وان لم يكن واحداً فهل هما متلازمان اوليسا فيجب ان نعلم
شيئاً اخر فنقول كما انك حين لم تكن ادخلت الرابطة في القضية الشخصية كان الواجب الطبيعي
ان اردت السلب ان يقرن الحرف السالب بالمحمول ثم لما ادخلت رابطة المحمول وجب ان اردت
السلب ان يلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا زيد يوجد عادلاً بل قولنا زيد لا يوجد
زيد يوجد عادلاً قولنا
عادلاً وكيف وانك قد تكذب بان اذا كان زيد معدوماً فكذلك لما الحقت الجهة على الرابطة فانك
متى اردت السلب يجب عليك ان يقرن حرف السلب بما تقدم في جملة ما تاخر لا بعض ما تاخر فلذلك

اذا قلت يمكن ان يكون زيد كاتبا فسلبه ليس امكان السلب بل سلب الامكان اعني ليس قولك
يمكن ان لا يكون بل قولك لا يمكن ان يكون وكيف وقولك يمكن ان لا يكون يسالم قولك يمكن ان يكون
في الصدق وكذلك اذا قلت يجب ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه يجب ان لا يكون كاتبا فكلاهما
يتسالمان في الكذب بل ليس يجب ان يكون وكذلك اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتبا ليس
سلبه ان يقول يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا يسالمه في الكذب
بل سلب قولك يمتنع ان يكون زيد كاتبا هو قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتبا واما يمكن ان
يكون مع ليس يمكن ان يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون وممتنع ان يكون مع
ليس يمتنع ان يكون فلا يتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان تستاثر الشرايط موجودة
وكذلك محتمل ان يكون مع ليس يحتمل ان يكون ويشبه ان يكون المحتمل انما يعني به ما هو عندنا كذلك
والممكن ما هو في نفس الامر كذلك ويشبه ان يعنى به معنى اخر وهو ان المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل
ويكون في الوقت معدوما والممكن ما لا دوام له في وجود او عدم كان موجودا او لم يكن وقال قوم
ان الممكن يعنى به العام والمحتمل الخاص لكن قولهم غير مستمر في القاطع ويشبه ان يكون بين الممكن والمحتمل
فرق اخر لم يحضرني ولا كبير افتقار الى تحصيله وطلبه فنقول ان هذه الجهة ان تقرن بالرابطة وذلك
لانها تدل على كيفية الربط المحمول على شيء مطلقا او بسور معمم او مخصص فالسور مبين لكمية حمل كيف
الربط فاذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فهو الطبيعي ومعناه ان كل واحد واحد من الناس
يمكن ان يكون كاتبا فان قرنت بالسور ولم يرد به ازالة عن الموضع الطبيعي على سبيل التوسع بل اريد به
الدلالة على ان موضعها الطبيعي مجاورة السور لم يكن جهة الربط بل جهة التعميم او التخصيص وتغير المعنى
وصار الممكن هو ان كون كل واحد من الناس كافتهم كاتبا ممكن والدليل على تغير المعنى ان الاول لا
يشك فيه عند جمهور الناس فان كل واحد من الناس يعلم انه لا يجب له في طبيعته دوام كتابة
او غير كتابة واما قولنا يمكن ان يكون كل انسان كاتبا على ان الامكان جهة الكلية والسور فقد يشك
فيه فان من الناس من يقول محال ان يكون كل الناس كاتبين اي يحال ان يوجد ان كل انسان
هو كاتب حتى يكون اتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب فاذا بين المعنيين فرقان واما
في الجزئيات فان الامرين فيهما يجريان مجرى واحدا في الظهور والخفاء ولكنه قد يعلم مع ذلك
ان بين المعنيين خلافا اذا رجع الى حقيقة المفهوم واستعين فيه باعتبار الكلية واما السلب
الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على سلب الممكن العام بل المتعارف فيها انما يدل على امكان
سلب العام ولذلك يشكل ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فلقائل ان يقول ان
هذا لا يمكن ان يصدق البتة بل يجب ان يوجد الصناعات في بعض لا محالة وليس كلامنا في ان هذا القول
حق او باطل فليست معرفة هذا من صناعة المنطق بل غرضنا ان الامر الذي قد يقع فيه شك ليس

اي ان قولنا كل انسان كاتب
يمكن ان يصدق بحصول الامر

هو الامر

هو الامر الذي لا يقع فيه شك والذي يقع فيه شك هو امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد لكنه
لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا الا بالايجاب كقولهم كل واحد من الناس ان لا يكون كاتبا واما
قولهم ليس كل انسان كاتبا فان جهة الامكان لا يمكن ان يدخل فيه الا على السور حتى يكون معناه يمكن
ان لا يكون كل انسان كاتبا فيدل على امكان السور واما قولنا بعض الناس يمكن ان يكون كاتبا
فانه قد يساوي من جهة قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبا وقد يخالفه وان لازمه حتى يكون
الغرض في احدهما ان بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه وفي الثاني انه ممكن
احقاق قول القائل بعض الناس كاتب فاذا علمت هذه الاحوال فيجب اذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا ان تنظر في حال تلازم
هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على انها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك ايضا
فلن ينكشف لنا حقيقة الامر فيها الا بعد ان يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول ان لفظة
الممكن قد كان مستعملا عند الجمهور على معنى وهو الان عند الفلاسفة مستعمل على معنى اخر فكان الجمهور
يعنون بالممكن الامر الذي ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع لا يلتفتون الى انه واجب او غير
واجب ثم عرض ان كانت امور يصدق ان يقال فيها انها ممكنة ان يكون وممكنة ان لا يكون
اي ليست ممتنعة ان يكون وليست ممتنعة ان لا يكون وامور اخرى يعرض فيها ان يكون ممكنة ان
يكون وليست ممكنة ان لا يكون فلما وجد الخواص بعض الاشياء يجتمع فيها امكان ان يكون
وامكان ان لا يكون اعني الامكان العامي خصوا حاله باسم الامكان فجعلوا الشيء الذي يصح
فيه الامكانان جميعا اعني في السلب والايجاب مخصوصا باسم الامكان وهو الشيء الذي
لا ضرورة فيه فهؤلاء الخاص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على ان يسموا الامر الذي لا يمتنع وجوده
ولا عدمه ممكنا فصارت الاشياء عندهم ثلثة اقسام ممتنع الوجود وممتنع العدم وما لا يمتنع
وجوده ولا عدمه وان شئت قلت ضروري الوجود وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود
والعدم ومعنى الضروري الدايم ما دام الموصوف به موجود الذات على ما سنشرح هذا في
موضع اخر بالتحقيق فالممكن اذا عني به المعنى العامي كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا وكان
ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ولم يكن هناك قسم اخر واذا عني المعنى الخاص كان كل
شيء اما ممكنا واما ممتنعا واما واجبا ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا بل ما ليس بممكن ضروريا اما
في الوجود واما في العدم وبعد ذلك فان الخاص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح اخر فجعلوا دلالة
الممكن على معنى اخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل
غير ضروري الوجود او غير الوجود في اي زمان فرض وسياتيك استقصاء القول في هذا
المعنى فيما يستقبل من الفنون فيكون الممكن مقولا على معاني ثلثة يترتب بعضها فوق بعض
ترتب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص

من جهتين احدى الجهتين فيما تخصه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وهذا شيء قد علمته فيما سلف
فالمعنى الاعم هو العامي وهو ان شيئا حكمه غير ممتنع واعني بالحكم ما حكم فيه من ايجاب او سلب والمعنى
الخاص هو ان حكمه غير ضروري والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل فالامر
الموجود الذي لا يجب وجوده لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الخاص والعام والواجب
لا يدخل في الاخص ولا في الخاص ويدخل في العام ثم ان قوما تشكلوا على انفسهم فقالوا ان الواجب
لا يخلوا اما ان يكون ممكنا او لا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب
ممكن ان لا يكون هذا خلف وان لم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهذا خلف
فاجابوا بما هذه حكايته قالوا ان الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضروري فالممكن
الذي يقال على الضروري لا يدخل فيه الممكن الآخر ولا يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون معا بل
ممكن ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوة فهو الذي يصدق فيه ممكن ان يكون وممكن ان
لا يكون معا فاذا ليس كل ما يقال له ممكن ان يكون يصدق عليه انه ممكن ان لا يكون فان الممكن
يقال على الضروري وليس ايضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعا فان الممكن الذي بالقوة
يسلب عن الضروري ولا يجب منه انه ممتنع وهؤلاء قد زلوا من وجهين احدهما انه ليس احد من الناس
يقول ممكن ويعني بالضروري على انه اسم مرادف له فاذا لم يعن منه الضروري بل عنى ان كان
ولا بد معنى اعم من الضروري اذ ليس ببعد ان يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعا
بمعنى واحد يعمهما جميعا فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذي ادعوه اللهم الا من
جهة اخرى غير هذه الجهة او ما نا اليها ثم ههنا شيء آخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي
نحن في ذكره فان الشيء الذي في القوة بشرط ان يكون معدوما والممكن الذي ليس بضروري
هو الذي ليس دائما وجوده ولا دائما عدمه فلا يبعد ان يكون موجودا في الحال او غير موجود فان
قال قائل اذا وجد في الحال صار واجبا في وجوده من حيث هو موجود فلم لا يقول انه اذا
عدم صار واجبا في عدمه من حيث هو معدوم فهو ممتنع الوجود اذ هو معدوم لكن الواجب
الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال وكذلك الممتنع الذي كلامنا فيه
بل الواجب هو الدايم الوجود والممتنع هو الدايم العدم وليس اذا كان الشيء موجودا
فهو واجب اي دايم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما انه دايم الوجود ما دام
موجودا وليس دايم الوجود مطلقا فليس ما قاله هؤلاء بشيء لكن المعلم الاول قد اومى
الى المعنى الذي ذهبنا اليه ولم يعبر عنه كما ينبغي حتى يفهم ان سياقته ليست على ما ذهبوا اليه
قال ليس كما يقال له ممكن ان يوجد او يمشي فيجب ان يكون معنى الامكان فيه متضمنا لما هو
مقابل لذلك حتى يصدق مع ذلك ممكن ان لا يوجد فان ههنا اشياء لا يصدق فيها المقابل

اي من جهة انه ليس بممتنع

فان الاشياء الخ

يعني بها الامور الطبيعية

فان الاشياء التي تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فانها تسمى قوى
وامكانات وليست تكون على الامر وعلى خلافه بل تسمى قوة وامكانات ويحيى به نحو امر واحد
هذا ان كانت القوة فاعلية واما ان كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها احد
الامرين بل يقبل المتقابلين معا وليست الاخرى التي في جهة الفاعل بفعل المتضادين معا بل ان
تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم يفعل ومع ذلك فيسمى حال الفاعل امكانا وحال المستعد للامرين
امكانا فالامكان مشترك في الاسم اذا كان يقال على الذي يمشي وعلى الذي يقوى على ان يمشي
وهو لا يمشي فالاول يقال على الفعل والآخر على القوة والذي بالفعل يشترك فيه الازليات
والمتغيرات والآخر يختص بالمتغيرات ويجب ان يفهم انه ليس يجب من قوله يقال عليه ان
يفهم انه اسم مرادف بل الاولى ان يظن ان معنى قوله يقال عليه هو ان يقال عليه بمعنى يخصه
يمكن ان يقول ان الحيوان او الابيض يقال على الانسان ليس بمعنى انه مرادف له بل انه محمول
عليه فالممكن الذي يقال في المتغيرات اي يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب
واما على الوجه الآخر فيقال وعلم بيان ذلك الوجه ثم قال ولكن الكلي محمول على الجزئي والممكن محمول على
الواجب ويشير بهذا الى ان للممكن معنى يفهم عنه اكثر واعم من معنى الواجب فيكون كليا بالقياس
الى الواجب والواجب جزئي تحته وذلك المعنى هو انه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس
بممتنع فلما قال المعلم الاول هذا اعطف فقال يجب ان نتدارك ما قلناه يعني ما قاله في اللوازم
على سبيل التشكيك ويجب ان يعلم من امر هذا الفاضل المعلم الاول انه يوثر التشكيك وتأخير
الكشف وفي كثير من الامور قد يمضي على قانون الشك ثم يكر آخر الامر فيحل وربما تساهل
في امور هو بنفسه يعلمنا ما يقتضي ترك التساهل فيها وايضا في تساهله ايانا فيسبق ان
يبادر الناظر في كتبه الى الاعتقاد ما تساهل فيه وتغير بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ثم يأخذ
في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضلل نفسه واعلم ان هذا الفاضل قد قصد
في كثير من الامور اخفاء الحق ضنا به ليفوز به من له منة الوصول اليه عن كتب فلنتكلم الآن
في المتلازمات فنقول ان المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس والمتعاكسة
هي التي كل واحد منها في قوة الآخر والتي لا تتعاكس فهي التي اذا وضع بعضها لزم الآخر
وليس كلما وضع الآخر لزم الاول فقولنا واجب ان يوجد يلزمه وينعكس عليه ممتنع ان
لا يوجد وليس بممكن ان لا يوجد اعني العامي ونقايض هذه يلزم قولنا ليس بواجب
ان يوجد واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس
بممكن ان يوجد العامي وتعارض هذه يلزم كقولنا ليس بواجب ان يوجد واما قولنا واجب
ان لا يوجد فيلزمه وتنعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد العامي ونقيضاها

يعني ان هذه القوة الاستعدادية
يخرج الى الفعل بقوة اخرى هي فاعله
وتخرج تلك الاخرى غير حاملة ذلك من
حيث انها علة الشيء وعلى مقابله
التي في الفاعل يكون شيء واحد
بعينه بشيء

اي الذي

لم خ

يلزمان قولنا ليس بواجب ان لا يوجد فلم يوجدا ذا من باب الممكن الخاص شيئ يلازم شيئا من باب الواجب وللممتنع منعكس عليه وهذه صورة ما ذكرناه طبقة

ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد	
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد	
ممكن ان لا يوجد العامي	ليس بممكن ان لا يوجد العامي	

طبقة اخرى

واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد	
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد	الموجبات متلازمة
ليس بممكن ان لا يوجد العامي	ممكن ان يوجد العامي	والسالبة متلازمة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة

واما الممكن الخاص فلا يلزمه شيئ منعكس عليه الا في بابه فقولنا ممكن ان يوجد يلزمه ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه نقيضه فيلزم قولنا ليس بممكن ان يوجد الخاص قولنا ليس بممكن ان لا يوجد الخاص ثم فطبقات المتلازمات اذا ست ولكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ولنذكرها في كل طبقة طبقة الواجب ان يوجد وما معها واما طبقة ليس بواجب ان يوجد فلا يلزمها شيئ غير ما ينعكس عليها ب

واما طبقة واجب ان لا يوجد فيلزمها

ليس بممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد	واما طبقة ليس بواجب ان لا يوجد فلا يلزمها شيئ غير ما ينعكس عليها
ممكن ان يوجد العامي	ممكن ان لا يوجد العامي	
ليس بممكن ان يوجد الخاص	ليس ممكنا ان يوجد الخاص	ليس بواجب ان يكون
ليس بممكن ان لا يوجد الخاص	ليس بممكن ان لا يوجد الخاص	ليس بممتنع ان يكون
		ممكن ان يكون العامي

واما طبقة ممكن ان يكون الخاص فيلزمه

ليس بواجب ان لا يكون ليس بممتنع ان لا يكون ممكن ان لا يكون العامي

واما طبقة ليس بممكن ان يكون الخاص فلا يلزمها الانعكاس

فصل في بيان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد ام التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

وقد اعتيد ان يختم هذا الفن من المنطق بشيئ ليس للمنطق من حيث هو منطق اليه حاجة وهو اشبه بالمباحث الجدلية وذلك انه اذا حمل محمول على موضوع ولذلك المحمول ضد فهل ايجاب الضد عليه اشد عنادا ام سلبه المقابل الذي هو نقيضه مثاله اذا قيل زيد عادل فهل قولنا زيد جاير اشد عنادا له ام قولنا ليس بعادل وهل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان جاير او ما سلف ذكره وهو انه لا واحد من الناس عادل فان هذا شيئ قد تشاجر فيه طوايف والحق فيها ان كونه جايرا اشد عنادا في طبيعة الامور لكونه عادلا من كونه ليس بعادل واما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقادا او لفظا فان السالب اشد عنادا وابعد من ان يطابق الموجبة في شيئ من الصدق والكذب ولما كان هذا النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول تابع للعقد ثم

فلننظر

فلننظر في هذه المعاندات من حيث هي معتقدة فليكن عقد في خير انه خير وعقد فيه انه ليس بخير وعقد فيه انه شر ولنعلم ان كون العقد منسوبا الى الضدين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه شر او الى متقابلين كالنقيضين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه ليس بخير لا يوجب تعاند العقدين بل يجب ان يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه انه خير اذا اعتقد فيه انه شر واعتقد فيه انه ليس بخير اي الاعتقادين في نفسه اشد عنادا فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان تستحيل اعتقاد انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر شيئ ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك تستحيل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير فان كثيرا مما ليس بخير ليس بشر فتبين ان العناد في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين بل لكون الحكمين متنافيين وليس التنافي الاول الا الذي بين الايجاب والسلب قالوا ومن الدليل على ذلك ايضا ان الشيئ الذي هو خير وعدل يصدق عليه ايجابات مثل انه محمود ومختار وسلوب مثل انه ليس بمذموم ولا مكروه ويكذب عليه ايجابات مثل انه مكروه ومذموم ويكذب عليه سلوب مثل انه ليس بمحمود ولا مختار وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق فان الواحد انما يضاده بالحقيقة واحد فيجب اذا ان يكون الضد منها ما يعمها وانما يعم جميع الايجابات والسلوب الكاذبة على الخير انه ليس بخير فاتى ايجاب او سلب صح عليه انه ليس بخير كان مباينا واما ليس بخير نفسه فانه مباين بنفسه وان لم يعتبر له انه احد تلك والشيئ الذي لا يحتاج في ان يكون مباينا الى غيره والاخر لا يباين دونه فمباينته اقدم والذي مباينته اقدم فعناده اشد فالسالبة اشد عنادا وما هو اشد عنادا فهو الضد فالسالبة هي الضد ويشبه ان لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التعليم الاول احتجاج البتة ويكون انما قصد في الاول منهما ان يشار الى ان نفس التضاد في الامور لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان يكون الامور متنافية حتى يجوز ان يكون متضادة في الاعتقادات وفي الثاني ان يشار الى انه ليس ايضا ينافي الاعتقادات وان لا يجتمع المعتقدات دالا على تضادها فان ههنا امورا لا نهاية لها يصح ان يسلب عن الخير والعادل مثل انه ليس بطاير وليس بحجر وليس بسماء ويكذب ايجابها وامور يصح اثباتها عليه لا نهاية لها مثل انه ابيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب امكانها اما الموجودة له فلا يمكن ان يكون بلا نهاية واما المسلوبة عنه فبغير نهاية فلا ينبغي ان ينظر في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد انه خير او غير مضاد له فانها لا تتناهى ولكن هذا النظر انما هو فيما دخلت الشبهة من قبله والشبهة انما هي فيما يقع التكون منه فانه وان كان الخير ليس بطاير وايضا ليس شريرا وكان الطاير ينافيه فاحدهما قد يكون عنه التكون والاخر لا يكون عنه التكون اما الذي يكون عنه التكون فالمقابل من ضدين هو الشرير واما الذي لا يكون عنه فالذي ليس بمقابل وهو الطاير والشبهة انما هي في المقابل كالشرير والجاير وتلك الشبهة

الاعتقادات في

لا الشرير ينافيه

ان العقد فيه انه عادل هل يضاد العقد فيه انه شرير جاير وهذا موافق لما قيل في التعليم الاول
ويكون الغرض فيه ان يجعل توطئة وتنبيها على انه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد والا لكان
الشبهة يدخل في ان العقد في زيد انه عادل سيتضاد العقد فيه انه طاير ويضاد اعتقادات اخرى
بلا نهاية فيشبه ان يكون غرض المعلم الاول ما اومانا اليه فانه انما قدم جميع ما قدمه الى هذا الموضع
لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل التوطئة وانه انما ابتدا يحتج بعد فراغه من هذا الكلام حين
يقول ما معناه انه قد تبين انه ان ليس بنفس تضاد الامرين يوجب تضاد العقدين ولا بنفس
ما في العقدين يوجب تنافي الامرين فيجب ان ينظر في ذلك نظرا اخص من النظرين فنقول انا اذا
قلنا للخير انه خير صدقنا واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا لكن صدقنا عليه في قولنا انه خير صدق تام
في ذاته وصدقنا عليه في قولنا انه ليس بشر صدق عليه في امر ليس بذاته فان الخير خير لذاته واما
انه ليس بشر فعارض له حين تقابل بامر غير ذاته مباين لذاته وهو الشر فيسلب عنه ذلك الامر فاثبات
الخير يتم عليه بذاته وسلب الشر انما يتم له بغيره وقد علمت ان السلوب من اللوازم في مثل هذه الاشياء
لا من الداخل في الذات وبازاء هذين الصدقين كذبان كذب انه ليس بخير وهو كذب مقابل له في ذاته
وكذب انه شر وهو كذب مقابل لا لامر له عارض ولما كان اعتقاد انه خير صدق في امر ذاتي[1] مقابل لاعتقاد
انه ليس بشر صدقا في امر عرضي كل اعتقاد ليس بخير كذب في امر ذاتي[2] والكذب في الامر الذاتي اشد
معاندة للصدق في الامر الذاتي من الكذب في الامر العرضي هكذا يجب ان يقال واما الظن بان احد الامرين
اشد كذبا والاخر اقل كذبا فذلك باطل فانه لا صدق اشد صدقا من صدق ولا كذب اشد كذبا من كذب
بل بعض الصدق يكون ادوم وبعضه يكون ليس بادوم وبعضه في امر ذاتي وبعضه في امر غير ذاتي
والذي هو كذب في امر ذاتي اشد عنادا وقد ينبعث من هذا احتجاج اخر يجب ان يفهم على هذه الصفة
اني اذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وحققته في نفسه انه خير لا احتاج ان اعتقد مع ذلك فيه
انه ليس بشر اذ هذا ليس ذاتيا له بل امر يعرض له وليس يحتاج في اخطار الامر الذاتي بالبال ان
يلتفت الى امر بالقياس الى خارج البتة بل الصدق الذاتي انما ينعقد باخطار الموضوع والمحمول بالبال
اخطر غيره او لم يخطر فان حصلت وقابلت هذا العقد بعقدين احدهما انه شر والاخر انه ليس بخير
وجدت عقد انه شر لا يتم لي ان يتضمن انه ليس بخير فان الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم
الا بان يخطر بالبال الكذب الذاتي فانه ان لم اخطر بالبال ان العدل الذي نحن فيه خير صار لا خيرا
لم يمكنني ان اقضي عليه بانه شر وذلك لاني علمت واعتقدت ان العدل خير وان ذلك حق فحين اجعله
شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالي ضرورة اني سلبت عنه ذلك الحق وليس اذا اخطر ببالي
سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي انه شر فهكذا يجب ان يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف
والا لم يستقم وهو قريب مما اوردناه اولا وفي قوته وجه اخر وهو ان جميع القضايا يوجد

[1] ح حاي كان اعتقاد

[2] بخير في الحاشية مقابل لاعتقاد انه ليس بشر

لها متقابلات من باب التناقض وليس يوجد لجميعها متقابلات من موجبات يحمل الضد عليها
فانا اذا قلنا كذا مربع وجدنا بازائه انه ليس بمربع ولم نجد انه كذا الذي هو ضد المربع فههنا المعاند
هو السالب دون الموجب لمضاد المحمول وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب ايضا
معاند فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند
فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الاخر امر عارض بل اسلم ان
عناد السلب اعم واكثر لا من حيث هي موجبة لكن لقائل ان يقول ليس كلامنا في ان كل موجب
يعانده موجب بل اسلم ان عناد السلب اعم واكثر كعناد السكون للحركة مطلقا بل اسلم ان عناد
السلب اعم واكثر واما الموجب اذا تخصص فصار موجبا ضدي المحمول فهل تخصص بازائه ضد هو اشد
ضدية له كما تتخصص الحركة اذا كانت نازلة فان الذي يضادها هو حركة اشد عنادا من السكون لكن
الشان في المفسر المشهور وكل من قرب عهده فانه اعان هذه الحجة بقياس فاسد فقال فاذا كان
في كل الامور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد النقيض فيكون هذا شيئا ذاتيا اذ كان الذاتي شيئا
موجودا في الكل فانظر كيف غلط في القياس وذلك لانه اورد قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل مقدمة
لقياس ينتج ان هذا شيء ذاتي ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا ينتج الا في الشكل الاول
فالذاتي من قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل لا يخلو اما ان يجعله حدا اوسط او حدا اصغر لا محالة
لانه موضوع في هذه المقدمة والمطلوب موجب فان جعله حدا اوسط فلا يجب ان يكون داخلا
في النتيجة وقد ادخله وان جعله حدا اصغر كان الانتاج هو ان الذاتي يكون كذا لا ان كذا ذاتي فان
الذاتي يجب ان يكون في القياس حدا اصغر لا حدا اكبر واما اذا اعتبرنا المقدمة الاخرى فانا نجد ما يشا
به هذه المقدمة حال الوجود في الكل فان جعلناه هناك موضوعا صح كان القياس هكذا ان الذاتي
موجود في الكل والموجود في الكل هو ان العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى
اذا اخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى انتج ان الذاتي كذا لا ان كذا ذاتي وهذا مع فساد المقدمة
وكذبها ان اخذت كلية حتى ينتج ولم يؤخذ مهملة وان لم يجعل الموجود في الكل موضوعا بل محمولا وجب
الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصادق امرا موجودا في الكل وكان الذاتي امرا موجودا
في الكل فانتج من موجبتين في الشكل الثاني وان عكس فقال وكل موجود في الكل فهو ذاتي كذب
كذبا صراحا ولو سلم هذه الحجة حجة قوية وهو ان عقدنا في الشيء الذي ليس بخير انه ليس بخير لا يمكننا
ان نورد بازائه عقائد اخرى من الجنس الذي نحن فيه الا ان يعتقد فيه انه شر وانه ليس بشر وانه خير
لكن اعتقادنا فيه انه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الامور فلا يكون معاندا مطلقا
لهذا الاعتقاد واعتقادنا فيه انه ليس بشر قد يصدق ايضا فانا نجد الشيء الواحد كالطفل
لا خيرا ولا شريرا وكذلك المتوسط فبقي ان يكون معاندة انه خير فاذا عقد انه خير هو المعاند لعقد

نخ اي الحركة الصاعدة

انه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له والمضاد مضاد لمضاده فمعانده انه خير هو انه ليس بخير فانه لا يجوز
ان يكون الشيء يضاد شيئا على الاطلاق بالحقيقة وذلك الشيء يضاد اخر ولا يضاده فاذا جعلنا
المسئلة كلية فنظرنا هل معاند قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ان كل انسان شر او قولنا ان
كل انسان ليس بشر او قولنا كل انسان خير وكان ضده على الوجه الذي بينا هو ان كل انسان خير
فضد قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا كل انسان خير لكن ضد قولنا كل انسان ليس بخير هو
قولنا ولا واحد من الناس خير فانه سلب الخير عن كل واحد واحد ضد القول في الشخص والكلي معا
واما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معا وكذلك الجزئيات والاضداد وان كانت ترتفع معا
وتكذب معا فليس يجوز ان تصدق معا ** تم الفن الثالث من كتاب الشفاء وهو من الجملة الاولى
في المنطق والحمد لله على تمامه ** بسم الله الرحمن الرحيم ** المقالة الاولى من الفن الرابع من الجملة الاولى
في المنطق فصل في صورة القياس المطلق قد فرغنا في تعديد الالفاظ المفردة واحوالها ومن تعديد
التاليف الخبري الحملي منها وقصدنا الاول بالذات في صناعة المنطق هو معرفة القياسات وتقسيم
الناظر منها في القياسات البرهانية ومنفعة ذلك لنا هي التوصل بهذه الالة الى اكتساب العلوم البرهانية
وقصدنا الثاني معرفة اصناف القياسات الاخرى فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها والتخلص عنها
الى العلوم البرهانية كالجدليات ولها منافع اخر وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز عنها عند اقتناء
العلوم البرهانية كالسوفسطائية وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة ونظام المشاركة كالخطابة
والشعر وجميع هذه كالمشتركة اما بالفعل واما بالقوة في هيئة القياس وصورته واكثر اختلافها
في موادها والعلم الباحث عن الامر الكلي مقدم دائما على العلم الباحث عن الامر الجزئي ومن لم يعرف القياس
المطلق العام لم يمكنه ان يعرف القياس المخصص فبالحري ان نقدم القول في القياس المطلق اما بيان
اختلاف المقاييس في المواد فالاولى ان يؤخر الكلام فيه واما ما قيل من ان المقدمات اما ان تكون واجبة
فتكون منها البرهانية واما ممكنة اكثرية فتكون منها الجدليات واما ممكنة متساوية فتكون منها
الخطابيات واما ممكنة اقلية فتكون منها السوفسطائية واما ممتنعة فتكون منها الشعريات
فيجب ان لا يلتفت اليه ولا ينظر بوجه من الوجوه الى هذه القسمة وتعلم ان الواجبات يدخل
في البرهان والممكنات ايضا قد تدخل في البرهان على النحو الذي سنبين لك عند كلامنا في البرهان
واما الجدليات فتكون صادقة في الكل وتكون كاذبة في الكل فلا تعتبر فيها حالها في نفسها بل
الشهرة او التسليم والسوفسطائية تكون كاذبة في الكل وتكون صادقة في الاكثر فلا يلتفت
الى ذلك بل لانها تكون خلاف ما يدعى من انها برهانية او اولية او شهرية فتكون مشبهة باولية او مشهورة
والخطابيات يعتبر فيها ان تكون مظنونة ومشهورة في بادي الراي وان لم تكن مشهورة حقيقية وربما
كانت كاذبة مطلقا وربما كانت صادقة كما ان الصادقة ربما كانت مشهورة في بادي الراي

وربما كانت غير مشهورة في بادي الراي والشعريات انما يلتفت فيها الى ان يكون مخيلة كانت
صادقة او كاذبة في الكل او لا في الكل اذا كانت النفس ينفعل عنها انفعالا نحو انقباض او انبساط لا لانها
صدقت بشيء منها بل من جهة حركة تخييلية تعرض لها عندها كمن اذا سمع قول قائل للعسل انه مرة
اشمأز عن تناوله وربما سمع الثنا على جميل كان يعرفه جميلا والذم لقبيح كان يعرفه قبيحا وكان التصديق
لا يحرك منه شيئا فاذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعث نزاعه او نفوره الى موجب تخيله طاعة
للتخييل لا للتصديق بل نرجع من راس ونقول انه لما كان علم القياس جزءا من المنطق وكان علما بصورة ما
تلك الصورة تنكر وتتغير لاجل ان مادتها تتغير وتتكثر فيصير احدى الصنائع الخمس لم يكن لنا سبيل الى
معرفة اصناف اقسام الاختلاف الا بعد معرفة الصورة الجامعة للاصناف وهي صورة القياس
بما هو قياس فيتقدم النظر في صورة القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقدم
معرفة ما القياس مؤلف منه فقدم النظر في بسائط القياس وبسائطه القريبة هي القضايا و
بسائطه البعيدة التي هي بسائط بسائطه هي المفردات فنبدي بالمفردات فلما احصيت وعلمت
تلى ذلك بالنظر في التاليف الاول منها الذي يكون فيه الصدق والكذب فلما عرف ذلك فرض
شرع في تعليم القياس ونقول ان الاستدلال صنعة ما تؤدي الى غرض وكل صنعة فانها تتعلق بمادة
وصورة وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة تختلف الصنعة في المصنوع فربما كانت الصورة
فاضلة ولم تكن المادة فاضلة كما يتفق ان يبني البيت من خشب نخر وطين متشنج ثم يوفى حقه من
التشكل والرسم ولا يغني ذلك ولا يبلغ به الغرض الاقصى من الانتفاع به والسبب فيه رداءة
مادته وربما كانت المادة فاضلة لكن الصورة غير فاضلة كما يتفق ان يبني بيت من خشب صلب
وحجارة صلبة بناء غير محكم في تركيبه ووضعه وبعد امه وشكله فيعدم فائدة استحكام خشبه
وحجارته لاستفساد صورته وربما اجتمع الامران جميعا فكذلك الاستدلال يدخله الفساد
من احد وجوه ثلثة اما من جهة ان يكون ما يؤلف عنه غير وثيق اي غير حق وغير بين وعلى غير ما يجب
ان يكون فان اوقع عليه تاليف حسن ورصف فاضل لم يغن في التوصل الى الغرض واما من
جهة ان نفس التاليف ليس يوجب سوق الذهن الى الغرض وان كان ما عنه التاليف
فاضلا حقا واما لاجتماع الشيئين جميعا وكما ان الصانع يلزمه ان يعرف انه اي الصور نافعة
في غرضه وايها غير نافعة واي المواد محكمة وايها متوسطة وايها واهية كذلك المستدل يلزمه ان يعرف
حال التاليفات منتجها وعقيمها وحال ما عنه التاليف والغرض في الاستدلال حصول علم
او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب والمؤدي المعتمد عليه هو القياس ومادة القياس هي مصدقات
او امور في حكم مصدقات سلف بها التصديق وصورة القياس هي الرصف والتاليف الذي
تقع فيها فانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول من اي علم كان بل يعلم له الى المجهول شبه

محصوصه ونعلم انه ليس اي تاليف اتفق في المعلومات التي عندك يوديك الى اي مطلوب
اتفق بل تاليف مخصوص فالمنطق يلزمه ان يعرف اصناف المطالب وهي باعيانها اصناف
القضايا ثم يعرف ان اي التاليفات يودي الى اي مطلوب ونعلم كل ما يودي الى كل مطلوب
معين فان القضايا يدخل في تاليف نحو مطلوب مطلوب معين وذلك لها من
حيث هي قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد الى مادتها وذلك هو الذي يجب ان نعلم من حالها اولا ثم
نعلم من تلك القضايا كيف يكون مادتها اعني حال الصدق في تاليف اجزائها حتى تودي فيما يودي
اليه يقين وكيف يكون حتى يودي الى ظن قوي تكاد يشبه اليقين وكيف يكون حتى يغلط وكيف
يكون حتى يوقع اغلب الظن وبالجملة القناعة وكيف يكون حتى يخيل ثم ينظر ان الافضل والابلغ
في كل باب ما هو وليس يلزمه هذا في جنبة التصديق فقط بل وفي جنبة التصور وعلى هذا القياس
بعينه وان لا بد من مصدقات اولى لم يكتسب بروية والا لما كان لنا سبيل الى كسب الثواني اذ كان
لا وجه لكسب الثواني الا بتقدم تصديق الاوايل فلو احتيج في كل صدق به الى اول ذهب الى غير النهاية
ولم يكن الى قطعه سبيل فبين ان تلك اوايل المواد القياسية سواء كان التصديق بها واقعا
باول العقل او بالحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالغلط او بالظن او القبول من مظنون به
الصواب فيما يقول والمصدقات بالكسب قد يعود مرة اخرى مواد القياسات يكتسب بها
مصدقات اخرى ويمعن ذلك الى ما عسى ان لا يتناهى وقد جرت العادة بان يسمى تعليم القياس
علم التحليل والسبب الحقيق في ذلك ان الاستدلال بالحقيقة انما يكون على مطلوب محدود واما
الذي يكون على غير ذلك السبيل اعني ان يكون القياس ينعقد اتفاقا فيودي الى النتيجة من النتايج
لم يطلب ولم يجمع له القياس فهو شيء غير صناعي وانما هو امر بختي بل القياس الصناعي هو ان يكون
لك غرض فيطلب ما ينتجه او ينتج مقابله وما ينتج الشيء علة له من حيث هو ينتجه فيكون نظرك
حينئذ مبتديا من معلول الى علة ويعرض مع ذلك نظرك في جملة يطلب ان يفصلها بادخال الوسط
كما ستعلمه بعد بين اجزائها ويكون نظرك مبتديا من واحد تحلله الى الكثرة ويطلب له مبادي كثيرة
وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس كما ان مقابله يسمى التركيب فسمي هذا الكتاب كتاب التحليل
بالعكس لهذا الوجه لا الوجوه بحثه عنها قوم بالتكلف المشتط فيه والدليل على صحة هذا القول
انك ستعلم عن قريب ان جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب انما يسمى قياسا بعد ان يوضع نقيض
مطلوب ما ويقاس به اجزاء القول الناتج اياه حتى يتعين الاصغر والاوسط والاكبر والصغرى
والكبرى فان ذلك لا يتعين الا وقد تعين المطلوب كما ستعلم وانه ان كان قول ينتج شيئا ولكن
ليس ينتج ما جعل اجزاؤه بالقياس اليه هذه الاجزاء اعني الصغرى والكبرى والاصغر والاوسط
والاكبر لم نسم ذلك قياسا الفصل الثاني في ان المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغنى عنها

قد كان سلف

قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق وبيان ان الغلط كيف يقع فيه وسلف لك جملة ان
المنطق كيف يكون جزءا للحكمة وكيف يكون آلة وانه لا تناقض بين من يجعله جزءا وبين من يجعله آلة فانه
اذا اخذ موضوع المنطق من حيث هو احد الموجودات وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات
كيف كانت كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف احوال موجودات ما حالها وطبيعتها ان يعرف كيف
يكتسب بها المجهول او يعين فيه فمن حيث ان هذه الحال امر خاص لبعض الموجودات او عارض ذاتي له
او امر مقوم اليه فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض
ثانيا ان كانت هذه المعرفة من امر هذا الموجود تعين في معرفة امور اخرى فيكون هذه المعرفة التي هي في نفسها
معرفة ما آلة لمعرفة اخرى بل جل الغرض فيها معونتها في معرفة اخرى فكونها معرفة بجزء من الموجودات
هو كونها جزءا من الفلسفة وكونها معرفة بجزء من الموجودات من حيث تعين في معرفة اخرى وليكون تلك
المعونة هو كونه آلة فكون المنطق جزءا يكون اعم من كونه آلة وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له
فانه ليس جزءا لما هو آلة له وهي العلوم التي تكال بالمنطق ويوزن بعيارة بل هو جزء من العلم المطلق
الذي يعم هذه العلوم كلها وكونه منطقا هو من حيث هو آلة ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه ايضا
معنى اعم من الآلة كما ان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال انه حي وليس
افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنيين متباينين على الاطلاق بل بمعنيين احدهما اخص والآخر اعم
فان كل ما هو آلة لعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس ينعكس فهكذا يجب ان يتصور وان كان
ما قاله فاضل المتاخرين في نصره من راى ان المنطق آلة وليس بجزء هو تمام ما يمكن ان يقال فيه واما
كونه آلة فلانه يعين وليس بكل معونة فان المعرفة قد تعين في معرفة اخرى على ان يكون مادة ويعين
على ان يكون مكيالا او ميزانا ولا يكون مادة البتة وان كان المعيار قد يمكن ان يجعل بوجه من الوجوه جزءا
او مادة فانا اذا قلنا مثلا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم واقتصرنا على هذا وانتجنا فالنفس
ليست بمتحركة لم يكن ههنا مادة منطقية البتة ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه جزءا معينا في هذا
من حيث هو مادة بل من حيث هو مكيال يعرفنا ان هذا التاليف منتج وكذلك ان كان بدل انها
حد من الحدود او رسم من الرسوم فكان المنطق ينفع في ان نكال به هذا ويوزن ولا ينفع في انه جزء
منه البتة فان تكلفت وقلت لكن هذا شكل منتج ينتج سلب المتحرك عن النفس حتى حاولت ان يتم
الكلام صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول لكن غرضنا في الاعتراف بان المنطق جزء كما
هو ايضا آلة ليس على ان يصير جزء مادة على هذه الصفة اعني الوجه الذي يدخل فيدل على ان هذا مترتب
بالمنطق مكيل به فانا اذا علمنا المنطق لم نحوج في كل قياس نعلمه ان نصرح بالفعل بانه مترتب بالمنطق
حتى يكون ذلك مصرحا به وجزءا من القول المنتج بل اذا جاءنا تاليف نعلم في انفسنا انه منتج او حد نعلم
في انفسنا انه حد انتجنا واقتصرنا عليه كما ان النحوي اذا قال ضرب زيد اقتصر على هذا اللفظ في غرضه

اي جزءا من المعرفة الاخرى كما ان
الشكل الاول من اقليدس معرفة
مادة وجزء لمعرفة الشكل الثاني
منه

ولم يحسن ان يقول زيد مرفوع بانه فاعل بل يعلم هذا ويستغني عن ذكره عند استعمال ما علم بهذا الاجله
فالمنطق ليس معينا في العلوم على ان يوجد مادة فيها من حيث مطالبها مطالب غير منطقية نعم
ان كثيرا من الاصول التي في الجدل او في الخطابة وفي الشعر يوخذ مقدمات وقياسات لكن مطالبها
تكون منطقية مثل انه هل هذا الشيء افضل او غيره وهل هذا ظلم او ليس بظلم وما اشبه ذلك
فان هذه مطالب منطقية يجعل مقدمات ما منطقية مواد في اثباتها وليس كلامنا في امثال هذه
المطالب وربما ادخل المنطق ايضا كالجزء في بعض المواضع اذا لم يوثق بذكر للمتعلم ما علمه في ذلك المعيار
في المنطق فيكون ذلك على سبيل التذكير كما ان النحوي او اللغوي اذا استعمل غريبا من الاعراب
او اللغة في كلامه لداع ما فخشي ان لا يتنبه له السامع لم يقبح ان يشير الى وجهه فتصير اشارة الى وجه استعماله
لمقدمة نحوية او لغوية وربما كانت مطالب مشتركة ايضا بين المنطق وبين صناعة اخرى واكثر
ذلك مع الفلسفة الاولى فيكون بيانها المحقق في الفلسفة الاولى وبيانها بوجه اخر او على سبيل
الوضع في المنطق فيستعمل مواد في قياسات علمية فان التفت اليها من حيث تعلمت في
المنطق كان على سبيل التذكير وكان ايرادها على سبيل ايراد ما هو مستغنى عنه وان التفت اليها
من جهة انفسها كانت اصولا موضوعة اذا استعملت في علوم ومثال هذا ما قيل لما كان العلم
الطبيعي علما بامور ذوات مبادي وكان العلم بذوات المبادي انما يستفاد من العلم بالمبادي
فيجب ان ينظر اولا في المبادي فان المقدمة الكبرى كما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان وايضا
فانما تحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الاولى فان اوردت على انها وضع وخطاب مثلا
مع من لم يسمع المنطق ولم يعلمه كانت هذه مقدمة وضعية يتقلدها الطبيعي من صاحب الفلسفة
الاولى ويضعها وضعا في علمه كما هو الحال في اكثر مبادي العلوم وان كان ذكرها وايرادها
على انها شيء مفروغ في المنطق عنه معتقد فيه الحقيقة فلا موقع لها الا الموقع الذي من حقه ان لا يذكر
ولا يورد كما لا نذكر حال القياس انه ناتج والفاعل انه رفع اذ كان انما يعلم ليستعمل في العلوم
مكيالا ومعيارا لا داخلا في الكيل والعيار بل انما اورد امثال ذلك تذكيرا لما يغلب الظن بانه
ليس من المباحث المنطقية التي يثبت في الذهن لا لحاكل وقت وحق هذا ان يعلم ويعتبر
وجوده فيما يعلم من غير تصريح به فان صرح به فعلى سبيل تذكير واما ما ظنه فاضل المتاخرين من ان
المقدمات المستعملة في مناقضة مالسس وبرمانيدس هي منطقية اذ ذكر فيها الكم والتناهي
وان التناهي للكم بذاته او لغيره او لا وما اشبه ذلك فقد زل فان النظر في الكم وما يلحق الكم
ليس بنظر منطقي وقد فرغنا من هذا في بياننا لقاطيغورياس فالمنطق معين على سبيل انه ميزان
لا على سبيل انه داخل في الوزن وانما هو منطق لانه هكذا واما سائر العلوم الاخرى فيعين بعضها
في بعض على سبيل ان المطلوب في هذا المعين يصير مقدمة ومادة للمعان لا على سبيل التعيين

فانه اوجب موجبه

لفاضل يعني الشيخ ابا النصر الفارابي

فانه اوجب موجب ان لا يتناول بلفظة الفلسفة كل ما هو علم بموجود بل يخصها بما هو علم مقصود
لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تعين في تحصيل علوم اخرى كان له ان يجعل المنطق آلة لا جزءا لكنه كالمتكلف
المستغنى عنه والمنطق نعم العون في ادراك العلوم كلها فلذلك تحقق الفاضل المتاخر ان يفرط في
مدح المنطق وقد بلغ به هذا الافراط الى ان قال ان المنطق ليس محله من العلوم الاخرى محل الخادم بل محل
الرئيس لانه معيار ومكيال ولكني اقول ليس كون العلم معينا على سبيل انه معيار يرفعه او كونه معينا
على سبيل انه مادة يضعه بل ما كان مقصودا بنفسه في كل شيء اشرف واعلى من المقصود لغيره فلا يحوج
ان يحاول اثبات رياسة المنطق على العلوم الاخرى لكن بنا حاجة الى ان نجيب من يسال فيقول ان
المنطق ان كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية فيجب ان يكون محتاجا اليه في تعلم صناعة المنطق
نفسه وان يكون هذا الكتاب الذي في القياس محتاجا الى معرفته ليعلم به ما سلف قبله ثم ما بال قوم
هم مبرهنون ولا قانون عندهم كارشميدس الذي يبرهن على التعاليم ولم يكن في زمانه المنطق محصلا
بل ههنا اخرون جدليون وآخرون خطباء واخرون شعراء وما شيئ من السوفسطائيين فنقول
اولا ان التعليم على وجهين تعليم هو افادة العلم بما من شانه ان يجهل لكن يعلم ان الزوايا الثلث من
المثلث مساوية لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد اما التذكير فان يجعل الامر الذي لا يجهل اذا خطر
بالبال مخطرا بالبال فان الذي ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو معلوما بالفعل التام بل هو
علم بالقوة القريبة من الفعل واقرب من قوة الذي اذا اخطر بالبال امكن ان يتشكك فيه فهذا هو
التذكير واما الاعداد فان يخطر معه بالبال امور يجري مجراه يكون كل واحد منها اذا علم لم يفد العلم
به نفسه واذا اخطر بالبال في مجاورة الاخر يوقع منهما ان يفيد علما لم يكن يكون لا بد من اعداد تلك
الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بايقاع المجاورة فليس كون الشيء اذا اخطر بالبال معلوما
هو خطوره بالبال معلوما ولا كون الشيء يخطر بالبال وحده هو كونه يخطر بالبال مع غيره
فضرب من التعليم هو ما قلناه قبل وذلك على قسمين فمنه قسم متصل متسق يبعد ان يقطع في
نمطه غلط ومنه قسم ليس كذلك ومثال الاول ما يتعلم في علوم الحساب والهندسة وعلامته
قلة وقوع الاختلاف فيه ومثال الثاني ما يتعلم في علوم الطبيعيين وعلامته كثرة وقوع الاختلاف
فيه ثم ان الامور التي تعلم في علم المنطق منها ما تعليمه على سبيل التذكير والاعداد ومنها ما هو
على سبيل الوضع ومنها ما هو على سبيل النتاج والاحتجاج ولذلك يجب ان يكون ظنك بان اكثر ما في
قاطيغورياس انه اما وضع واما تذكير واعداد على انه ليس علما منطقيا في الحقيقة وما في باريمينياس
اكثره تذكير واعداد وبعضه احتجاج واستدلال وما بعد ذلك مخلوط من تذكير ومن تعليم امور لا يقع
فيها اختلاف اذا فهم على وجهها الا انها من القسم المسوق والمنطق فان اكثر الحاجة اليه فيما كان
من التعليم على وجه القسم الآخر فلذلك لا حاجة الى جميع المنطق في جميع المنطق بل الجزء الذي على سبيل

هو هذا وضرب من التعليم هو

فصح

التذكير والاعداد محتاج اليه في الجزء الذي على سبيل الكسب حتى يكون الجزء الذي على سبيل التذكير و
الاعداد يعتبر به الجزء الذي على سبيل الاحتجاج والكسب ويكون الجزء الذي على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع
الاختلاف فيه عند الحقيقة والذي يتوهم من وقوع الاختلاف فيه فانما هو بسبب الالفاظ ووقوع
الاختلاف في معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض اخر لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا في
اكثر الامر وهو كلام غير منطقي دخيل في المنطق ومع ذلك فلا ينكر ان يبرهن غير المنطقي وان يجادل
غير المنطقي وان يخطب غير المنطقي فان المنطقي ايضا اذا يعلم هذه الصنايع ولم ينفعه نفس
معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن يصير له استعمال هذه ملكة كما ان النحوي
اذا يعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو في ان يستعمل النحو استعمالا بالغا الا بعد التمرن واكتساب الملكة
قد يحصل ملكة في النحو من غير معرفة القوانين وفي الجدل وفي غير ذلك الا انها تكون ناقصة ولذلك
يجوز ان يزول ويفسد كازالة الملكة النحوية عن العرب لانهم كانوا معولين على الملكة فلو كانت
لهم مع الملكة قوانين تصدر افعال الملكة عن الملكة وعنها وكانت معيرات ما كان يقع ما وقع فليس
سواء من له ملكة وعلم بجميع قوانين تلك الملكة ممثلة لعقله منزوعة عن المواد يرجع اليها فيما يفعل والذي
له ملكة سارجة لا تدعمها معرفة بالقوانين بل الاولى ان يكون الصناعة محصلة ثم تكتسب الملكة
على قوانينها فاذا لا غنية عن المنطق لمن اراد ان يستظهر ولا يعول على ملكة غير صناعية

الفصل الثالث في المقدمات واجزائها وفي المقول على الكل بالايجاب والسلب

يجب ان يبين ما
المقدمة وما الشيء الذي يسمى حد المقدمة وما المقول على الكل بالايجاب والسلب وما المقول
على البعض وما القياس وما الكامل منه وغير الكامل منه ثم بعد ذلك نشرع في تنويع القياسات
ونعرف ما يلحقها من الاعتبارات فالشيء الذي كان يسمى في كتاب بيرارمينياس قولا جازما
وقضية فانه اذا جعل جزء قياس كان مقدمة فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس وليس هذا
فصلا يلحق المقدمة بل اعتبار عرض حتى لو توهمنا المقدمة نفسها زال عنها انها جزء قياس
لم يجب ان تفسد ذاتها ولا كونها قولا جازما فساد اللون الموجود في حد البياض اذا توهم ان
كونه مفرقا للبصر قد زال فانه وان كان فصول الجواهر قد يظن بها انها معاني تلحق جنسيتها
ويزول من غير فساد طبيعة جنسيتها فلا يظن ذلك بفصول الاعراض على ان الظن المظنون
به في الجواهر مما فيه موضع نظر وسينكشف في الموضع اللايق به وكما ان القضايا محصورة و
مهملة وشخصية كذلك المقدمات فيجب ان تحقق حال المحصور فالمحصور التي هو موجب
كلي كقولنا كل ب ا فيجب ان تحققه اولا فنقول يجب ان نعلم ان معنى قولنا كل كذا هو كذا هو
انه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكلي فليس معنى قولنا كل انسان انه كل الناس جملة
ولا الانسان الكلي بل ان كل واحد واحد منهم حتى لا يشذ شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم

على الانفراد

على الانفراد فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الافراد ولا الحكم على الانسان الكلي من حيث
هو كلي يجب ان يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف بل هذا الحكم هو على واحد واحد من
الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية معا ان كان المعنى جنسيا ثم يجب ان يعلم انه ليس معنى قولنا
كل واحد واحد فيما هو كذا معناه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا كقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما
هو ابيض من حيث هو ابيض فقط بل كل ما يوصف بانه ابيض وكل شيء يقال له ابيض كان ذلك الشيء ابيض
بانه نفس الابيض من حيث هو ابيض او كان شيئا موصوفا بانه ابيض وله حقيقة اخرى كانسان او خشبة
موصوفين بالبياض وايضا يجب ان يعلم ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه
ابيض دائما فان قولنا كل ابيض اعم من قولنا كل ابيض دائما فان الابيض اعم من الابيض وقتا ما ومن
الابيض دائما فقولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا
للابيض موصوفا به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا
كل ابيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف بالفعل بانه ابيض كان
وقتا ما غير معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط
فربما لم يكن الموضوع ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرة تحيط بذي عشرين
قاعدة مثلثة ولا الصفة هي على ان يكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل
موصوفا بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون قولك
كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل انه ابيض دائما او في وقت
اي وقت كان فهذا جانب الموضوع واما جانب المحمول فنقول ان ههنا موجبات مطلقة وضرورية
وممكنة اما الموجبة الكلية المطلقة فينبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضروري فنقول
ان معنا اقوالا كلها موجبات والاحوال فيها مختلفة فنقول ان الله تعالى حي دائما لم يزل
ولا يزال ونقول كل بياض لون وكل انسان حي ونعني لا ان كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا
يزال كذلك او كل انسان حي لم يزل ولا يزال كذلك بل انما نقول ان كل ما يوصف بانه بياض ويقال
له انه بياض فانه ما دام ذاته موجودة فهو بياض وكذلك كل واحد مما يقال له انسان فانه ليس لم يزل (فهو لون خ)
ولا يزال حيوانا بل ما دام ذاته وجوهره موجودا ونقول ان كل متحرك جسم ولسنا نعني ان كل واحد مما يتحرك
فانما هو جسم ما دام يتحرك فقط بل وان لم يتحرك انما نعني انه جسم ما دام ذاته موجودا والفرق بين هذا وبين
الذي قبله ان هناك لا يفترق الحال بين قولنا ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام بياضا وههنا
يفترق الحال بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام متحركا ونقول
كل ابيض فلون مفرق للبصر ولا نعني ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دام ذاته موجودا فهو ذو لون
مفرق للبصر بل ما دام موصوفا بانه ابيض واما الذي يوصف بانه ابيض اذا زال عنه انه ابيض لم يبطل

وهو الكرمانشاهان بلد من بلاد الاكراد قريب بجبل بيستون

ذاته وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف ونقول كل منتقل من الري الى بغداد فانه يبلغ مثلا قرميسين
ولا نعني انه ما دام موجودا او ما دام منتقلا الى بغداد بل انه له وقت لا محالة يوصف فيه بانه يبلغ
قرميسين ونقول كل حجر فانه ساكن فان هذا يجوز ان يكون له دائما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما ولا بد
من ان يكون وقتا ما ويجوز مع ذلك ان يكون دائما في بعضه ما دام ذاته موجودا اتفاقا لا ضرورة فلا يكون
في كل وقت انما هو وقتا ما ونقول كل مستيقظ فانه نائم نعني كل واحد مما يوصف بانه مستيقظ فانه
وقتا ما يكون نائما لا محالة وكل مستنشق فانه نافخ ونعني كل موصوف بانه مستنشق فانه نافخ
ليس ما دام ذاته موجودا او ما دام مستنشقا بل له وقت هو موصوف بانه فيه نافخ وكذلك كل مولود
فانه له وجود في الرحم اي كل شيء موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس ما دام
مولودا وانت تعلم ان قولك ان كل مولود فله وجود في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف
وقتا ما بانه في الرحم وليس هذا انه موصوف عند ما هو مولود بانه في الرحم فان قولك كل مولود هو
كذا الذي معناه كل ما هو موصوف بانه مولود اعم من قولك بشرط كونه مولودا او لا بشرط كونه
مولودا واعم من انه حين ما هو مولود او حينا آخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا متعينا فيه
كقولك القمر يوجد له الكسوف وقد يكون الوقت وقتا غير متعين كقولك الانسان يوجد له التنفس صح
وهذه كلها تشترك في ان المحمول يوجب فيها للموضوع فان قال قائل ليس هكذا بل قولك كل مستيقظ
نائم كاذب الا ان نقول ان كل مستيقظ نائم في غير وقت يقظته وكذلك يجب ان نقول ان كل
منتقل الى بغداد فهو بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وان كل مولود فهو موصوف بانه
في الرحم قبل ولادته فيكون هذه المقدمات انما تصدق بشريطة تزاد فالجواب عن هذا من وجهين
احدهما ان كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما وكل موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فهو موصوف
بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته فهو بالغ قرميسين لا محالة وقتا ما
فان وجود الشيء للشيء فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الوقت يختلف في اشياء
ويتفق في شيء وذلك انه يختلف في الازمان ويتفق في انه وجوده له في نسبته اليه فكذلك وجود
البلوغ او النوم للشيء معنى يعم في الذهن وجوده له فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له
في الحال وليس هو حمل ايجاب لتعيين شيء من ذلك بعينه بل هو حمل ايجاب لاجل هذه النسبة
يصير له ثلثة اقسام ايجاب في الماضي وايجاب في المستقبل وايجاب في الحال فتبين اذا ان المقدمات
التي انتزعناها من المقدمات الزمانية صحيحة فاذا اضفنا اليها الضميمات فقلنا مثلا كل مستيقظ
نائم في وقت كذا وكل نائم في وقت كذا فهو نائم على الاطلاق اي بلا زيادة شرط انتج ان كل
مستيقظ فانه نائم فيكون قضايا صحيحة وتشترك في ان فيها حملا موجبا والجواب الثاني
هو انا نساعد فنجعل المحمول ما جعلتموه فهو ايضا تصحيح لما ذهبنا اليه فان كل منتقل الى بغداد

فهو موصوف بانه

فهو موصوف بانه بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وليس ذلك ما دام منتقلا الى بغداد اللهم
الا ان يقولوا ان هذا الشرط يجب ان يكون في جانب الموضوع فيقال ان كل منتقل الى بغداد هو
في نصف مسافته فهو بالغ قرميسين وكل مولود قبل ان يولد فهو في الرحم فان قالوا هكذا قلنا
ليس كلامنا في ان هذا صحيح او فاسد وليس اذا كان هذا صحيحا كان الاول غير صحيح بل كلامنا وهذه
الزوايد مقرونة بالمحمول فليجعل زيد المنتقل الى بغداد موضوع مسئلتنا ولننظر هل يحمل عليه انه بالغ
الى قرميسين في نصف مسافته فاما ان يكون هذا السلب عنه دائما او ما دام منتقلا الى بغداد وليس هذا
مسلوبا عنه دائما ولا ما دام منتقلا الى بغداد بل في بعض زمان كونه منتقلا الى بغداد فاذا انتفاؤه
في بعض وقت انتقاله لا يمنع اطلاق السلب فكذلك وجوده في بعض الوقت لا يمنع اطلاق
الايجاب فان السلب والايجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي تكون بها القضية قضية
وتكون فيها لمحمول وموضوع بل يختلفان في ان احدهما يوجب والاخر يرفع فالحق اذا ان هذا
يصدق سلبه ويصدق ايجابه وان القضايا المطلقة نفس السلب والايجاب فيها لا تتناقض
ما لم يشترط الوقت والحال واذا تقرر هذا فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى
القضية المطلقة وليس ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب فريق الى ان الاطلاق
يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا كيف كان بحيث يكون ذلك الحكم عاما
لجميع وجوه التخصيص المذكور غير ملتفت فيه الى ان ذلك على اي الاقسام المذكورة بعد ان لا يشترط
فيها ضرورة او لا ضرورة وذهب فريق الى ان الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها
حكما اي سلبا او ايجابا يكون موجودا بشرط ان لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا
بل ما خالف هذا فيكون المطلق بهذا المعنى اخص من المطلق بالمعنى الاول والامثلة التي نوردها في التعليم
الاول يغلب الظن على ان الغرض ما ذهب اليه الفريق الاول فانه واتجه في مواضع امثلة يصدق
فيها السلب والايجاب معا فذلك على سبيل انه دعوى جزئية بمثال من الجملة المطلقات في مثله
لا يستمر الحكم الكلي فقد بان من هذا ان قولنا كل ب ا معناه كل واحد واحد مما يوصف ويفرض انه
بالفعل ب دائما او غير دائم فانه موصوف ايضا بانه ا من غير ان يلتفت متى ذلك ومن اي الاقسام
كان فقوم جعلوا كونه بهذه الصفة هو كونه مطلقا لكن لم يعرفوا هذه الاقسام كلها بل انما عرفوا
ثلثة اقسام احدها ان يكون ب هو ا دائما والثاني ما دام موصوفا بانه ب والثالث ما دام موصوفا
بانه ا فيكون قولنا كل ب ا تضمن هذه الاقسام الثلثة وهو يعمها كلها فيكون العموم انما
على اعتبار هذا التثليث فقط واما على اعتبار الاقسام التي ذكرناها للخصوص بحسب قسمين حتى
يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائما وسيتضح لك تحقيق القول في اقسام الضرورية بعد

الفصل الرابع في الجهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان والامتناع [illegible]

الى قرميسين في نصف مسافته او لا يحمل عليه فان كان لا يحمل عليه فيكون مسلوبا عنه فيكون زيد المنتقل الى بغداد مسلوبا عنه انه بالغ ح

في امر المطلقة فنقول قال بعضهم ان كونها مطلقة هو ان يحذف الجهة عنها قولا وتصورا حذفا يعني انه
لا يلتفت الى الجهة التي تجب لها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وان كان حقيقة الحال فيه ان
الحيوان موجود لكل ما هو انسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت الى ذلك بل الى ما يشارك فيه هذه القضية
غيرها وهو ان الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط فهي موجبة مطلقة ومن حيث التخصيص
فهي امر اخص وهو انها ضرورية وكذلك قولهم كل مستيقظ نائم او كل حيوان يتنفس فانه يجب ان لا يلتفت
فيه الى ما يقابل الضرورة من حيث انه كذلك وقتا لا دائما ما دام ذاته موجودا بل من حيث هو موجود من غير زيادة
جهة يقال او يتصور فيكون المطلق اعم من الضروري وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا
فيه دائما او ما لا يجب ذلك في كل واحد وان اتفق في البعض بل ما يكون الحمل وقتا ما ولا يجب ان يكون
ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا وقوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في
زمان ما حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل في زمان ما فيكون الكلية الموجبة
المطلقة على الراي الاول معناه ما ذكرناه وعلى الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل صح وعلى الراي الثاني
بالفعل انه ب دائما او غير دائم فهو موصوف بانه ا وقتا ما لا محالة سواء كان معينا او غير معين
من غير وجوب دوام وعلى الراي الثالث ان كل واحد من الموجودين في وقت ما ب فانهم موصوفون
بانهم في ذلك الوقت وهذا الراي الثالث سخيف مختل فان كل واحد من الموجودين في وقت ما ب اذا لم
يصرح بالشرط المذكور كان بعض ما يوصف بب وقولك كل ب اعم من ذلك وههنا قضايا موضوعاتها
امور لا يلتفت الى وجودها ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا يكون ضرورية ولا ايضا ممكنة بل يحمل عليها
بانها لا يوجد لا محالة وقتا ما كقولهم كل دائرتين عرضيتين يتحركان دائما بالخلاف على محور واحد الى
قطبه فانهما ينطبقان وينفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان كونهما ينطبقان او
منطبقين ليس لهما دائما ولا ايضا من الممكنات التي يجوز ان يكون او لا يكون بل يجب ان يكون
بالفعل وقتا ولا ايضا حين حمل عليها هذا الحمل في هذا القول فانما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار
الامكان وان كان له مدخل في الامكان ومع ذلك كله فلا يبعد ان ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر بل
لا يلتفت الى وجودها بل الى ماهيتها فقط فاذا ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذي
نعتبره فتبين انها تكون مطلقة ولا يكون المطلق ما ذهبوا اليه والمعلم الاول يمنع من هذا الظن في
المطلق صراحا ويلزم من فرضه محالات نذكرها في حل المباحث التي نحن متوجهون اليها باقتضاء
وقد نبغ من هذا المذهب مذهب اخر في امر الجهات حتى التفت في امر الضرورة والامكان الى
امر القضية في ان سورها يصدق ويكذب وترك في امر المحمول باعتباره الى الموصوف بالموضوع
فكان قولنا كل حيوان انسان ممكنا اذ كان يمكن ان يتوهم وقت من الاوقات لا حيوان فيه الا الانسان
فحينئذ يصدق ان كل حيوان انسان فيكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة وقبل ذلك

يكون ممكنة

يكون ممكنة اذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما فان حسب حاسب ان مقتضى هذا
المثال غير ممكن فقد يمكن ان تطلب لذلك امثلة من امور اخرى من انواع الامور التي لا نهاية لها والفرق
بين هذا الاعتبار والاعتبار الحملي انا لو فرضنا هذا الامر واقعا كان من حيث السور وصدقه ليس واجبا
ان يدوم صدقه ومن حيث الحمل كان الانسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين في ذلك
الوقت فانه لم يكن الشيء الموصوف ذلك الوقت بانه حيوان يجوز ان يكون موجود الذات وليس
يوصف بانه انسان لكنا سنوضح فيما يستقبل ان هذا الراي التابع ايضا غير صواب وان الاعتبار
في الضرورة والامكان انما هو بحسب مقايسة حال المحمول والموضوع ويدخل عليه بعد ذلك
السور وليس ذلك بحسب السور واما المذهبان الاولان فانا لا نناقش فيهما بوجه فانه يجوز ان
يعني بالمطلق ايهما اريد بعد ان يحفظ لكل اعتباره ولنعلم ان للقضية من حيث هي قضية احكاما
ومن حيث هي قضية يوجد فيها الحمل دائما احكام اخص وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما احكام
اخص والامثلة التي تورد في التعليم الاول يدل على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول هي
العامية وقد زعم قوم انه لا مقدمة كلية الا ضرورية وقد غلطوا فانا نجد كليات يكون الحمل في كل
واحد من الموضوع لا دائما كما عرفتك فلا يجب ان يلتفت الى ذلك فان ذلك كان من سوء فهمهم
لما يراد بالضروري لكن الاولى بنا الان هو ان نذكر الكلية الموجبة الضرورية فنقول ان قولنا
كل ب ا بالضرورة معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل انه موجود ب كان دائما ب او كان
وقتا ما ب فذلك الشيء موصوف بانه ا لا عند ما يوصف بانه ب فقط ولا وقتا معينا
بل ما دام ذات هذا الذي يوصف بانه ب موجودا فان كان دائما موجودا فيكون دائما وان
لم يكن دائما موجودا كواحد واحد من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا سواء كان ذاته نفس المعنى الذي
في الموضوع مثل الموصوف بانه انسان فان الموصوف بانه انسان ليس شيئا الا نفس
الانسان او كان الموصوف بانه ب قد يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب كما مثلنا لك
قبل هذا بل نعود فنقول انا قد نستعمل لفظة الضرورة ونعني الدوام في مواضع من ذلك
انا نقول ان الله تعالى بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال ونقول كل انسان حيوان بالضرورة
لا انه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ولكن ما دام ذات الشيء الذي يقال له انه انسان موجودا اي ما دام
موصوفا بما جعل معه موضوعا ونقول ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه دائم لم يزل ولا يزال
ولا انه دائما ما دام ذات المقول عليه انه متحرك موجودا بل ما دام متحركا وان كان قد يتفق ان يكون
دوام ذاته موجودا وكونه مقولا عليه انه كذا واحدا كما تقول كل انسان فان دوام وجود ٢ بالضرورة صح
ذاته دوام اتصافه بالانسان واحد ونقول كل متحرك جسم انه كلما يقال عليه انه متحرك كيف
كان فهو ما دام ذاته موجودا وان فارق الحركة فهو جسم ونقول للماشي انه ماش بالضرورة

مادام ماشيا ولا تقول ماشي بالضرورة وحده وتقول ان القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا
وكذا وهذا وان صح عليه انه يوجد له الكسوف مادام كاشفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان
شرط الضرورة في القول الثاني هو مادام الكسوف موجودا وشرط الضرورة في القول الاول حصول
وقت يكون القمر في العقدة مقابلا للشمس وبها وان تلازما تخالفان وتقول كل انسان فانه يتنفس
بالضرورة ليس وقتا معينا بل وقتا لابد منه وليس ايضا معنى هذا انه يتنفس بالضرورة مادام
متنفسا وان لازمه وهذه كلها اقسام المطلق الكلي وانما الضروري المرسل فيها هو الذي يقال فيه
الحمل او السلب مادام ذات المقول عليه الموضوع موجودا والذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا واما
الموجبة الكلية الممكنة فكقولنا كل ب ا بالامكان ومعناه اما ان كل واحد مما يوصف بانه ب
دائما او غير دائم فغير ضروري وجود ولا وجود الف له اذا لم يعتبر شرط ولا يلتفت الى انه سيوجد له لا محالة
وقتا ما او يجوز ان لا يوجد البتة او يجوز ان يصاحبه دائما وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثاني
واما ان كل واحد مما يوصف بالفعل بانه ب دائما او غير دائم فانه في اي وقت يفرض ذلك الوقت الوجود
موجودا له فانه يكون اي مستقبل تخصصه يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم
وان لا يوجد ليس مستقبلا الى مبتداه ان محدود حتى يكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة
ويكون الموضوعات التي توصف انها ب في زمان معين ويكون المستقبل المعتبر مستقبل
وقت معتبر محدود فلا يكون قولنا كل ب يشتمل على جميع ما يوصف بانه ب في كل زمان وذلك خلاف
ما قصدناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عنه المطلق فلا يكون جزئيا تحته وان جاز ان يكون
شخص محدود يصدق فان جميعا فيه فان زيدا اذا قعد فهو قاعد لا على الضرورة ولا ايضا بالامكان
بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله اذ ليس هذا القعود دايم الوجود ولا دايم العدم مادام
ذات الموضوع موجودا واما انه ليس في الامكان بهذا المعنى فلان الامكان بهذا المعنى يقتضي المستقبل
ولا يلتفت الى الحال وهذا ملتفت فيه الى الحال فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل
ممكنا وبحسب اعتبار الوقت مطلقا اذ يعين ولا يكون احد الاعتبارين داخلا في الاخر ومقولا
عليه وان تلازما وقد يمكن ان يجعل كونه غير مستحق ان يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا اخر
للامكان فان القعود ليس كالتنفس او كالنزع للموت وقتا ما او كالكسوف فان الشيء
يجوز ان لا يقعد البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر البتة فيجوز ان يكون عدم الضرورة المطلقة
وعدم الضرورة التي يقتضيها وقت لا محالة هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد قاعد يدخل في
هذا الامكان من غير اعتبار المستقبل وقولنا زيد يتنفس لا يدخل في هذا الامكان بل في القسم الاول
الذي هو شيء غير ضروري دايم واما الامكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شيء حتى الضروري لكن
المستعمل فيما اقدر احد القسمين المذكورين فمن شاء ان يجعل للضروري والمطلق والممكن طبايع

فانه عدما يكون الحكم موجودا في وقت
محصل فيفرض اي وقت كان من المستقبل
بقياسه بحسب يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم
وان لا يوجد ولا تعلق ذلك بمستقبل مبدؤه
ان محدود

لا تداخل البتة ولا يجتمع في مادة واحدة جعل الضروري الموجود مادام ذات الموضوع موجودا
والمطلق ما يجب وجوده وقتا ما بعينه او بغير عينه لا دائما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت
من الاوقات فاما ان جعل الممكن ما ليس ضروريا حقيقيا دخل القسم المذكور من المطلق فيه وان جعله
معتبرا بحسب المستقبل في اي وقت بعينه فرض صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي
له وقت لا بعينه وان لم يقل احدهما على الاخر ولم يدخل فيه بل صاحبه في المادة وكانت المادة مطلقة
باعتبار وممكنة باعتبار وان اخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة ولا ضرورة بوقت انفرد
الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه فقد عرفت الطريق في تفهيم الجهات وكان مثالك انما هو في الكلي
الموجب ولك ان تنقله الى غيره واما الموجبة الجزئية المطلقة كقولك بعض ب ا فمعناه بعض ما يوصف
بالفعل انه ب سواء كان ذلك البعض دائما ب او وقتا ما ب او خلطا فانه يوصف بانه
ا من غير بيان او بشرط لا دائما واما الضرورية فان يكون بعض ما يوصف بانه ب على اي الاحوال
المذكورة شئت يوصف دائما بانه ا مادام الذات الموصوفة بب موجودة والممكنة على ذلك
النحو المذكور وفي هذا القياس يعلم ان السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف يكون وكذلك
الجزئية وبالحقيقة فان لغة العرب ولغات اخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على سلب
كلي الا ويوجب ان يفهم منه ان لا شيء مما هو موصوف بانه ب موجود له الف البتة مادام
موصوفا بانه ب واذا قيل لا شيء مما هو ب ا لم يوجد شيء مما هو ب في وقت ما هو ا وان
كان السلب عنه وقتا ما اخر صادقا كان المفهوم من اللفظ كانه قد انتقض واذا قيل كل انسان
يتنفس فرئي انسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم ير ان الكلام قد انتقض كما يرى انه
اذا قيل لا واحد من الناس يتنفس فانه اذا وجد في وقت يتنفس ظن انه منتقض اللهم
الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس متنفس دائما فحينئذ لا يجعل مصادفة بعض الناس متنفسا
وقتا ما مناقضا لهذا فان شئنا ان نحد للسالب الكلي لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها العموم
فبالحري ان نستعمل لفظا اخر مثل قولنا كل ب فانه لا يوجد ا فيكون كانا قلنا كل واحد واحد
مما هو ب فانه لا يوجد ا ويشبه ان لا يكون هذه القضية موجبة فان حرف السالب فيها
قبل الرابطة ويشبه ان لا يكون لفظه كل وحدها يدل على ايجاب البتة بل على عموم فان جاء
الحمل موجبا دل على ايجاب اما محصل واما معدول كقولنا كل انسان يوجد لا عادلا وان جاء
الحمل سالبا دل على سلب كقولنا كل انسان ليس يوجد عدلا وكذا حال البعض فاني لا اجد
كثير فرق بين قولنا بعض الناس ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب
وان لم يمنع اللغة ان يكون قولنا كل انسان ليس يوجد عدلا سلبا فهذا هو السالب الذي
يجب ان يستعمل في السلب العام الذي يدخل فيه الوجوه المذكورة كلها ويجب عليك ان تعرف

الحال في المعنى المقصود في الموضوع والمحمول اذا كانت القضايا جزئية فانها لا تفارق الكلية الا ان الحكم
فيها في بعض الموضوع **الفصل الخامس في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات** ويحق علينا
ان ندل على المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة فان لقائل ان يقول متشككا ان المذكور منها
في الفن الثالث غير كاف وذلك لانا اذا قلنا كل ب ا وادرنا ان نراعي الزمان في قولنا ليس كل
ب ا اذ هو شرط النقيض عسر ذلك علينا مثلا اذا قلنا كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي
يتفق ان يتنفس وقلنا ليس كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس فيه حتى
يكون الوقت واحدا كان ذلك بالحقيقة مناقضا للاول الا انا لسنا نراعي هذا في المواضع التي
نستعمل فيها المناقضات اذ ليس سبيل هذا خلف البتة ولا يقع شك في انه حين ما يتنفس ليس
لا يتنفس وعلى ما سنشبع القول فيه ولا البراهين على احوال المقدمات السالبة المطلقة توجه
نحو مثل هذا فان هذا مما لا يشك فيه وان حصل زمان واحد واحد لنا اخذه من حيث هو وقت
في نفسه لا من حيث هو وقت موقت بالتنفس يعذر ذلك فلم يمكن تحصيله والفرق بين
اخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه واخذه من حيث هو وقت موقت بالمحمول انه اذا
قيل ان القمر ينكسف نصف ليلة كذا وقيل ان القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا كان ذلك مما
يشك فيه ويحتاج الى بيان وكان التناقض حاصلا مع ذلك واما اذا قيل ان القمر ينكسف وقت
كسوفه وليس ينكسف اي وقت كسوفه فانه وان كان هذان القولان كالاولين في انهما
متناقضان فليس يقع خلاف البتة في ان السالبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك ويجب ان
نعلم ان زمان الحمل في الواحد يجوز ان يعين واما في القضية الكلية وفي كل واحد فكيف يمكن
ان يعين حتى يعتبر في السلب فيكون السلب بازائه فان اهملنا مراعاة الزمان والوقت امكن
ان يصدق الكليتان المتضادتان كقولهم كل انسان متحرك كل انسان ليس بمتحرك وكما
ان التعليم الاول قد استعمل قولنا كل فرس مستيقظ صادقا مع قولنا كل فرس نائم اي
ذلك في وقت والاخر في وقت آخر وانما كنا نقول ان المتضادات لا يصدق معا
اذا حفظ فيها شرايط النقيض وكانت الازمنة فيها واحدة وذلك امر قد يكون في نفس الامر
واما نحن فيتعسر علينا ان نورد ذلك فانا اذا قلنا كل ب ا وكانت الازمنة متفرقة لكل
واحد زمان اخر ثم قلنا ليس كل ب ا لم يمكننا ان نشير بهذا الى الزمان الذي لكل واحد خاصا فانه
ليس كل ب ا في زمان واحد نعم لو قلنا ليس بعض ب ا في الزمان الذي قيل فيه انه ا كان ربما
امكن ان يكون ذلك البعض واحدا او يتعين زمانه ولكن هذا انما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك
البعض منطوقا به مصرحا واما اذا كان معنى ذلك في زمان ما ولم يعين فكيف يكون قولنا
ليس بعض ب ا يدل على انه ليس في ذلك الزمان الذي لم يعين واما ان اريد ايضا انه ليس ا

واخذه من حيث هو وقت موقت

اى ليس بعض ب ابدا

في زمان ما

في زمان ما امكن ان يصدق القولان فان عني انه ليس ا في الزمان المعين الذي يكون فيه ا كان
صدق السالبة بينا بنفسه في كل موضع ولم ينفع في الخلف وليس كذلك على انا لسنا نستعمل
عبارة ليس بعض ب ا فقط بل قد نستعمل عبارة ليس كل وهذا التاويل لا يستمر
حيث نقول ليس كل وسياتيك من البيانات لهذا ما يزداد به استبصارا في موضعه وايضا
ليس يمكننا ان نقول ان نقيض كل ب ا هو قولنا كل ب ا على معنى انه ليس ما دام كل ب موصوفا
بب فهو ا حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق وذلك لانهما قد يصدقان معا لانه يمكن
اذا كان قولنا كل ب ا اي في وقت من اوقات كونه ب صادقا ان يصدق معه ليس كل ب ا
اي ما دام موصوفا بب واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا ولذلك قد قالوا في امثلة
المطلقات كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة اي بالفعل حتى لا يصير ضروريا وليس
ذلك دائما ما دام موصوفا بالموضوع فان اقتصر على التثليث في القسمة كانت المناقضة سهلة
فكان اذا قيل كل ب ا وكان اطلاقه ان كل ب ا دائما ثم قيل ليس كل ب ا اعني دائما او قيل كل ب
او كان اطلاقه ان كل ب ا ما دام ب موصوفا بب ثم قيل ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا بب
كان متناقضا او قيل كل ب ا اي ما دام موصوفا با ثم قيل ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا
بانه ا كان متناقضا لكن نفس الاطلاق لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه ولا الحدود المذكورة
في التعليم الاول تساعدان يكون الحكم كله على هذا الاعتبار فيجب ان يطلب عاما لذلك كله فعسى
ذلك هو ان لا يكون موصوفا بانه ا ما دام الشرط الذي في الموجب وبعض هذا في الضلال
ايضا ما ذكرناه فيما سلف فان حكم الشرط كحكم الوقت وانه وان كان نقيضا فليس يمكننا ان
نستعمله على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من الهذر والهذيان اعني القسم الذي يقال فيه
كل ب ا ما دام موصوفا بانه ا وكذلك نقيضه وهو انه ليس كل ب ا في الوقت الذي هو فان هذا
السالب لا يصدق البتة ولا يكون لهذا الاعتبار في الاطلاق فائدة الا ان يصح بالضرورة
فينقلب القضية عن حالها ويصير كانه يقول كل ما يوصف بانه ب فانه بالضرورة دائما ما دام
ذاته موجودة يوصف بانه ا ما دام ا فيكون الالف ليس هو المحمول بل جزءا من المحمول ويكون
المحمول هو انه ما دام ا فهو ا وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة بل هو ضروري له فكذلك
في الجانب الاخر اذا اعتبرت هذا انقلبت القضية في الموجب ضرورية بل يجب ان يلتفت
في المطلقات اما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير دائم واما انه مع اي شرط يجب فهو امر
يلحق المطلق بالضرورة يغير المحمول عن كونه محمولا الى كونه جزء محمول وان كان كذلك فيجب ان يكون
المطلق اما ان يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه الى الدوام وغير الدوام او الوجود
ملتفتا فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخله الاقسام ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التي

الموجبة والسالبة ضرورية

يجب معها الوجود وهي الشرائط التي تعين الوجود في وقت الوجود وتوجبه وقد علمت ان نفس قولك
ان هذا موجود وليس دائما غير قولك انه موجود وجب وجوده لوجود كذا وان كان اتفاقيا في وقت
واذا لم يدخل الشرائط الموجبة للوجود في الايجاب فيجب ان لا يدخل في السلب المناقض نعم اذا كان
شيء يوافي الضرورة وليس نفس الضرورة كالقسم الثاني من الاقسام الثلاثة كقولك كل ب ا
اي كل ب فانه يكون ا عند ما يكون ب ثم نقول ليس كل ب ا اذ قد يكون ب ولا يكون ا فنعم مثل
هذا يتميز التناقض ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه وان لم يصرح فلو كان قولنا كل ب المطلقة
اما ان يكون عامة يعم الضروري الدائم والذي هو ضروري ما دام الشيء موصوفا بانه ب ولا شيئا
اخر او كانت المطلقة ما يكون بشرط ما دام الشيء موصوفا بانه ب فقط لا ما دام موجود الذات
حتى يكون قولنا كل ب لا دائما ما دام ذاته موجودا بل عند وقت ما هو ب ويلتفت الى انه ليس
دائما ما دام ذاته موجودا ولا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا شرط
لتصيره ضروريا الا ذلك الشرط مثلا فقد علمت ان بين اعتبار كونه غير دايم وكونه لازما بشرط
فرق وان الالتفاتين والاعتبارين مختلفان لكان اذا قيل بعد هذه الشروط انه ليس كل ب ا
اي قد يكون الشيء ب وليس ا من غير التفات ايضا الى الشرط سيكون مناقضه وانما كان يكون هذا
لو انا اذا رفعنا الثالث الذي لا فائدة فيه لم يبق الا هذان القسمان وكان المطلق اما الامر الذي
يعمهما او الثاني منهما لكن ليس الامر كذلك فان الاقسام كما علمت كثيرة وصاحب التعليم الاول
مثل في المطلقات عن قوله كل فرس نائم وكل فرس مستيقظ فلا ينتفع بهما اذا صرفا الى
احد الوجهين المشهورين فيجب الان ان نصطلح فنقول ان كانت المطلقة تكون لها في المطلقة
مناقض مستعمل فالمطلقة ليست الا احد هذين القسمين المذكورين الان ولنجعل جميع القضايا
الكلية الموجبة التي قد يوجد لموضوعاتها اتصاف بما وضعت معه في زمان ما والمحمول مسلوب
كاذبة حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ كاذبا لا نرى فرسا نائما فيكون فرس ما ليس بمستيقظ
ولكن يبقى ان يعطي العلة في كون قولنا فرس ما ليس بمستيقظ صادقا وليس هذا يصح
السلب عنه ما دام فرسا بل في وقت ما وفي الايجاب من شرط الصدق ان يكون الاستيقاظ
موجودا ما دام فرسا لا في وقت من اوقات كونه فرسا فان قال قائل ان التسبب فيه
العموم فليس ذلك يحل الشك في التشخص وذلك لان قولنا كل فرس يتناول عدد الافراس
ويعم ما ليس يعم عدد الافراس وعدد الاوقات معا لانه سور لموضوعات الفرس الكلي لا سور الامر
جميعا اي اشخاص الافراس واشخاص الازمنة فانه اشترطنا في السلب ايضا ما يشترط في الايجاب
فلم نعن انه ليس بمستيقظ عند ما هو نائم بل عنينا انه غير موصوف بالاستيقاظ لا ندري متى
عرضت المناقضة ولكن كان المفهوم اشد مناسبة للقول فان هذا اولى بان يفهم من لفظ القول

اذ كونه

بل كونه مستيقظا في وقت بعينه او لا ح

اذ كونه مستيقظا اعم من وقت بعينه بل وقتا كيف اتفق او دائما اذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ
وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ وليس كل مستيقظ
مستيقظا وقتا ما غير دايم وليس ايضا معنى انه مستيقظ انه مستيقظ عند ما نتكلم ولا في ان بعينه
اذ كل انسان ليس حيوانا الان فان استعملنا المطلق على هذا الوجه استعملناه من حيث
يوجبه نقص الامر وان استعملناه على الوجه الذي يؤخذ فيه المطلق نقيض مطلق استعملناه
بحسب اصطلاح نصطلح عليه فيما بيننا على انا لا نقول كذا البتة ونعني كذا الذي يجب ان نعني به بل
اذا قلنا كذا قلنا وحينئذ نعني كذا المصطلح عليه وانت تعلم ان هذا حجر وتكلف فاذا اذا قلنا
كل ب ا فعسى انما يكون نقيضه ان بالضرورة ليس كل ب ا اعني النقيض الذي يمكننا استعماله
ويدل عليه الفاظنا التي ننطق بها ولا يمكننا ان ننطق الا بها لكنه ليس يلزم اذا قلنا كل ب ا
وكذب ان يصدق لا محالة بالضرورة ليس كل ب ا فانه قد يكذب ذلك لصدق قولنا بعض
ب يمكن بالامكان الخاص ان لا يكون البتة في وقت من الاوقات وهذا القول لا ينافي كذب قولنا
كل ب ا فاذا المناقض هو الامر الجامع لهما وهو انه يمكن ان لا يكون كل او بعض ب البتة ا
الامكان العام فانك تعلم انا اذا قلنا كل ب ا على الاطلاق الذي يعم الضرورة وغير الضرورة و
صدق حتى كذب هذا لانك اذا قلت يمكن ان لا يكون بعض ب البتة بالامكان العام وكذب
صدق بل وجب ان يكون كل ب ا اما بالضرورة او اطلاق غير ضروري لكن قولنا يمكن ان
لا يكون بعض ب البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة بعض ب ا وقتا ما و
ليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك ان يكون نقيض غيرها فان زيادته في مقدمة
البتة مرة اخرى وقتا ما غيرت الاحوال واما اذا اخذ المطلق بالمعنى الاخص فان السالبة والموجبة
الضروريتين جميعا اذا صدقا كذب ذلك وكذلك يكذب ان صدق الممكن بالمعنى الاخير الذي
هو انه يجوز وجود الشيء الموضوع وعدمه ولا يعرض له المحمول الجائز العروض اصلا مثاله انك
اذا قلت كل ب اي وقتا وحالا لا دائما فانه كان السلب يجب دائما او الايجاب يجب دائما
او يتفق في البعض ان يوجد ويعدم ولا يعرض له ا البتة كذب في جميع ذلك ان كل ب ا ولم
يجب ان يصدق شيء من ذلك بعينه وليس يمكنك ان تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه فان
السلب لا يدخل فيه الايجاب ولا تجد ايضا ايجابا يقابل ذلك لان الايجاب لا يكون مناقضا
للايجاب والسلبان يعمهما شيء واحد فهو السلب الممكن العامي فعسى انك تحتال فتزيد في
السلب فتقول ليس كل ب ا وقتا بعينه لا دائما بل اما بعضه دائما او بعضه لا البتة ا
فنقول الان ان المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية كقولنا كل ب ا يخرج عنها شيئان احدهما
بالضرورة بعض ب ليس ا والثاني اتفاقا بعض ب ليس ا البتة فانه اذا كان الايجاب دائما او وقتا

لا محالة فذلك داخل في المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا عنه دائما وسلبا عن البعض
دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب ان يكون ضروريا بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض
دائما في مدة وجوده بل الدائم السلب او الايجاب الضروري ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع
لا بحسب شخص ما فان المسلوب عن شخص ما دائما قد يكون غير الضروري فاذا هذا النقيض ايضا
وهو السلب الدائم عن البعض مطلق اذ قد يشتمل على الضروري وغير الضروري فاما ان كان المطلق
ماخوذا بحسب المعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب
المطلق فان سلب الاطلاق قد يجوز ان يكون غير السلب المطلق كما ان سلب الضرورة غير ضرورة
السلب وسلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان يكون المطلق الموجب انما هو كاذب لا
لايجابه بل لاطلاقه اذ هو ضروري الايجاب فهذا ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق ضرورة السلب ويجوز
ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في البعض وجميع هذا يشترك في سلب اطلاق الايجاب
وان لم يشترك في سلب مطلق الايجاب فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب ا بالاطلاق انما هو بالضرورة
موجب في البعض او دائم السلب عن البعض وهذا ليس سلبا مطلقا بل سلب الاطلاق
وان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها ايضا جزئية موجبة دائمة الايجاب في البعض
على الوجه الذي يعم النحوين المذكورين واما ان كانت مطلقة خاصة فمقابلها احد الامور الثلثة
اما ضرورة السلب في البعض او ضرورة الايجاب او ايجاب دائم في البعض غير ضروري وهذه الثلثة
لسنا نجد لها ايجابا واحدا يشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد مشترك فيه واما الجزئية
الموجبة كقولنا بعض ب ا على الاطلاق العام فيشكل الامر فيها جدا لمقابلها الضرورة والامكان
معا فانه يشبه ان لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فان كان لا يصح فيكون
بعض الاشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها فيدخل في المطلق ولا يناقضه ويبقى الضروري
هو الذي يقابله وان صح السلب فيكون الدائم حينئذ يقابله ويكون الدائم غير الضروري ويعني بالضروري
ما الطبيعة يستحق ان يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه والدائم ما يكون لطبيعته او
اتفاقا وليس على المنطقي ان يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي فلنأخذ ان مقابله السلب
الدائم حتى ان كان لا دائم الا ضروريا فذاك وان كان دائم غيره فقد اتى بالنقيض والممكن فانه يشبه
ان لا يشكل انه لا يتفق وجوده لكل شخص دائما كما كان يشكل عدمه فان العدم كانه اليق بالممكن
فيكون النقيض ههنا الدائم فنقيض قولنا بعض ب ا ليس شيء من ب ا البتة ونقيض قولنا
ليس كل ب ا ان كل ب ا دائما على ان يفهم من الدائم ما فهمت فان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص
لم يجب ان يكون مقابلهما شيء بعينه بل كان الضروري الموافق في الكيف والدائم المخالف
في الكيف بعد ان يخالف في الكم داخلين في نقيضه واما قولنا كل ب ا بالضرورة فنقيضه ليس

بالضرورة

بالضرورة كل ب ا وان وجد او جوز ان يكون كل ب ا دائما ويلزمه يمكن بالمعنى الاعم ان لا يكون كل
ب ا وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ا فان نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ا اما
بالامكان او بضرورة الايجاب فان ذلك بالحقيقة ايجاب ويدخل في قولنا يمكن ان يكون بعض ب ا
الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ا نقيضه ليس بالضرورة ولا شيء من ب ا ويلزمه يمكن
ان لا يكون شيء من ب ا الامكان العام وقولنا بالضرورة ليس كل ب ا فان نقيضه بالحقيقة انه
ليس بالضرورة ليس كل ب ا ويلزمه يمكن ان يكون كل ب ا الامكان العام واما في باب الامكان
فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ب ا فنقيضه ليس يمكن ان يكون كل ب ا بل يجب او يمتنع ان يكون
مطلقا على حسب احوال الممكن ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب ا على ما ظن فان ذلك في سلب الممكن
الاعم وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب ا فنقيضه ليس يمكن ان لا يكون كل ب ا بل يجب او يمتنع
او بالاطلاق على حسب احوال الممكن ولا يلزم شيء بعينه ايجابا في البعض ولا يوجد لاصناف ما
يصدق مع كذب الممكنة الكلية شيء واحد يعمها وعلى هذا فقس في الجزئيتين

الفصل السادس في حد القياس المطلق العام

قد عرفت اذ المقدمة والمقول على الكل ايجابا وسلبا والجهات
والتناقض فيها وكما ان القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغير ذلك كذلك
المقدمة من حيث هي مقدمة بل انما يكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بفروق اخرى
بعد كونها مقدمة فالبرهانية يكون احد جزئي التناقض ليس ايهما اتفق بل الحق منهما مثل
الاولية او المحسوسة والمستندة الى الاولية والمحسوسة او شيء اخر ان كان يجري مجرى ذلك
وهذه لا يكون الا واحدة واما الجدلية فانها يكون للمجيب ما هو مشهور ومحمود وربما كان المتقابلان
معا مشهورين فكان كل واحد منهما بالقوة للمجيب مقدمة جدلية فكان القايس اذا اراد — القياس خ
ان ينصر وضعا وانتفع باحد المتقابلين استعمله ثم اراد ان ينصر مقابله وانتفع بالمقابل
الثاني اخذه واستعمله واما المجيب وضع واحد فتعين له مشهور واحد واما السائل
فانما ينتفع بما يتسلمه من المجيب ولا يتعين ما يتسلمه من المجيب وربما بدا فاستعمل مشهورا وان — ما بين العلامتين ليس في نسخة المشهور
لم يتسلم من المجيب وكان حينئذ حكم المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمجيب في انه ينتفع
بالطرفين جميعا واما الذي يكتسبه بالتسلم ففي اكثر الامر انما ينتفع باحد النقيضين بعينه اذا كان
نحو انتاج مقابل ما ينصره المجيب على الاستقامة وقد ينتفع بالثاني في انتاج خلف عليه وربما
امكن ان ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المجيب وذلك لانه لو كان مثلا ينتج ان كل انسان
حيوان من تسلمه ان كل انسان حساس وكل حساس حيوان ثم سلم له ان كل انسان عديم الحس
وسلم ايضا وكل عديم الحس حيوان امكنه ان ينتج ذلك بعينه فالمقدمة البرهانية تخالف
الجدلية انها واحدة بعينها من طرفي النقيض دون الاخرى وان نقيضها لا يكون مقدمة لقياس

برهاني البتة ينتج ما انتجه الاول بعينه ولا النتيجة اخرى كما كان المحمود ان المتقابلان يكونان مقبولين
للقياس الجدلي اذ كان اي طرفي النقيض يسلمه مقدمة للقياس الجدلي لان البرهانية لا يصير برهانية
البتة بسبب التسليم او المنع فانها لا تلتفت فيها الى التسليم البتة وهذه الفصول كلها واردة
بعد كون المقدمة مقدمة فان كونها مقدمة غير كونها مقدمة برهانية او جدلية وانما هي جزء
القياس المطلق من حيث هي مقدمة لا من حيث هي مقدمة برهانية او جدلية فالنظر في صورة القياس
والمقدمة مما يجب ان يتقدم على النظر في مادتها اذ النظر في الشيء يتبع النظر فيما يشبهه وليس
به او يرجع اليه قوته وليس ان يعلم الشيء نفسه يكون في صناعة وان يعلم ما يشبهه يكون
في صناعة اخرى فالامور التي تلحق القياس لاجل الصورة لا لاجل المادة ويرجع اليه من جهة الصورة الصورة م
وانحاء الغلط الذي يقع في القياس من جهة والعوارض التي تلزم القياس من جهة الصورة حقها
ان يذكر في هذا الفن فحري ان نتكلم في هذا الفن في الاستقراء والمثال والضمير من جهة الصورة
ونتكلم ايضا في تركيب القياس وتحليله في الامور التي تشبه القياسات وفي البيان الدوري
وعكس القياس وانعكاس القياس بسبب النتيجة وارتداد الخلف الى المستقيم والمستقيم الى
الخلف ويتبين من حال النظر في كل باب منها انه نظر في امر يتعلق بصورة القياس فاذا
استتممنا الكلام في ذلك اشتغلنا الى بيان احوال مادة مادة واما الحدود فانها الاجزاء التي
للمقدمات اذا انحل عنها الجزء الرابط فيبقى في الحمليات الشيء الذي هو الموضوع والشيء الذي
هو المحمول واما السور والجهة فدواخل واما الرابطة فذاتية للمقدمة حتى يكون مقدمة ولكنها
يبطل عند الانحلال ولا يكون ما ينحل اليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال فلا يكون حد المنحل فانه
الحد هو ما ينحل اليه المقدمة وفي الشرطيات اذا اسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف
العناد التي بها الارتباط بقي المقدم والتالي وسميت هذه حدودا لانها اطراف للنسبة
تشبيها بالحدود التي في نسب الرياضيين واما القياس فهو قول ما اذا وضعت
فيه اشياء اكثر من واحد لزم من تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما اخر غيرها
من الاضطرار فالقول هاهنا كالجنس للقياس فينبغي ان ننظر انه جنس للقياس المعقول
المتصور في النفس او جنس للقياس المقول فنقول ان القياس يقال بالتشابه على الشيئين
فيقال قياس للافكار المؤلفة تاليفا ما في النفس فيؤدي الى التصديق في النفس بشيء اخر
ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها وليس من حيث هو قول مسموع
فقط فان الاقوال المسموعة لا يلزم عنها قول اخر البتة فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب
ان يتبعه لفظ اخر او لا يتبعه ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول وليس من حيث
هو قول مسموع دال على معنى معقول على ان يكون قولا مسموعا هذا التساع بل لانه قول مسموع

فقط

فقط على الاطلاق غير مختص بلغة دون لغة فانه لا يصح ان يكون اللازم او الملزوم ما يدل بلغة
دون لغة بل على الاطلاق اي لغة كانت ومعنى اللازم ان يكون ذلك اللفظ يجب الاقرار بمعناه ونحا
ان القياس يقال على هذين فالقول الذي هو كالجنس للقياس يقال على هذين فالقياس المسموع
على الوجه الذي قلناه جنسه القول المسموع والقياس المعقول جنسه القول بمعنى المعقول لكن القياس
المعقول قد يكفينا وحده في تحصيل الغرض الذي في القياس اذا كان المطلوب برهانيا واما في الجدل
والخطابة والسوفسطائية والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الغرض الذي في كل
واحد منها وكذا في الامتحانات التي يستعمل وستذكرها في مواضعها فهذا معنى القول المأخوذ في جنس
القياس واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يعني اذا سلمت الاشياء التي فيه وليس يعني ان يكون
بنفسها مسلمة بل وان كانت عندك منكرة او في نفس الامور لكنها اذا سلمتها لزم عنها غيرها
وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير ذلك وقياس الخلف فان القياس
الجدلي انما لا يوجب الحق حيث لا يوجب لان مقدماته تكون في نفسها غير حق لكنها مع ذلك
اذا سلمت يلزم عنها ما يلزم والسوفسطائي الذي فيه اشتراك الاسم فانه يوهم مع ذلك تصورا
لذلك الاسم على انه معنى فاذا سلم ما فيه على الوجه الذي ياخذه السوفسطائي لزمت منه النتيجة مثال
ذلك اذا قال السوفسطائي المالة عين وكل ما له عين فانه يبصر فالماء يبصر فان هذه المقدمات
اذا سلمتها على نحو ما اخذ لزم المطلوب بها اذ لا تخلو حينئذ من وجهين اما ان يعني بقوله ان المالة
عين عين الينبوع او عين الحدقة او يعني بقوله ان له عينا ان له شيئا يسمى عينا فاذا سلمت
المقدمات على اي الوجوه كان حتى كان كانك تقول ان المالة عين ينبوع فانه يبصر او المالة عين
حدقة وكل ما له عين حدقة فهو يبصر او المالة ما يسمى عينا وكل ما له ما يسمى عينا فهو يبصر فانك
اذا سلمت هذه وان كانت كاذبة لزمت النتيجة فاما ان تخالفت في التسليم لم يكن ما يقوله
قياسا اعني اذا لم يكن الاوسط عينا بمعنى واحد لم يكن ما قاله قياسا البتة وان سلمتها لانها
لا يلزم من تسليمها والاوسط مختلف شيء وامثال هذه القرائن الغير المنتجة فانها ليست
بقياسات سوفسطائية بل هي قياسات سوفسطائية ومعنى هذا انها ليست في انفسها
قياسات ثم ينسب الى السوفسطائي اي ليس اذا سلم ما فيها وان كان على سبيل الغلط
يلزم عنها المطلوب كما ان الاشياء في انفسها قياسات ثم ينسب الى الجدليين فيكون
كونها سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات ومن شرطها انك اذا
سلمت ما قيل فيها لزم عنها غيرها فاما ما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة حتى يختص بانها
قياسات سوفسطائية لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما تقول ان هذا انسان
مايت وتقول هذه فضة زيف وتعني بها انها اشياء شبيهة بالقياسات فيقال

مايلي العلامتين مضروب عليه في نسخة الدستور

وكل ما له عين ينبوع م

لها قياسات مشبهة مجازا واستعارة كما يقال حيوان مصور وانسان مصنوع والنظر في معرفة كل
شيء هو على وجهين احدهما في ان نعرفه والثاني ان يعرف ما يشبهه وليس هو فالنظر في كلا وجهي
القياس السوفسطائي نظر منطقي واما القياس الشعري فانه وان كان لا يحاول ايقاع التصديق بل
التخييل فانه يرى انه يوقع التصديق ولا يعتد فيه من حيث هو شعر انه كذب وهو تستعمل مقدماته على
انها مسلمة مثلا اذا قال فلان قمر لانه حسن فانه يقيس هكذا فلان وسيم وكل وسيم قمر ففلان قمر فهذا
القول ايضا اذا سلم ما فيه لزم عنه قول لكن الشاعر ليس يريد في باطنه ان يعتقد هذا اللازم وان
كان يظهر انه يريده من حيث هو شاعر بل قصده ان تخييل هذا اللازم استحسانا من النفس للممدوح كما
اذا قال ان الورد سرم قائم في وسط روث فكانه تحاول ان تقول فكل ما هو سرم يبغض هذه الصفة
فهو يحسن قذر فان قوله وان كان قياسا اي اذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب فانه ليس
يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأي بقوله بل يريد ان تنفر النفس عن المقول فيه تخييلا فقد بان ان قولنا
اذا وضعت فيه اشياء يشتمل على جميع هذه وكما ان الحملي يسلم فكذلك الشرطي يسلم وكما انه يكون
قول مركب من حمليات فيلزم عنه قول اخر فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة او
مخلوطة يلزم عنه قول آخر فهذه امور يستعملها في مواضعها فلم يحسن من ظن ان قولنا اذا وضعت
فيه اشياء انما هي الاشياء الحملية دون الشرطية وانما قال اشياء ولم يقل شيء واحد فرقا بين القياس
وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب الى النقيض وما اشبه ذلك فانك تستعلم
ان القياس لا يصح ان يكون من حد واحد بل ولا من مقدمة واحدة بل انما يكون من اقوال اكثر من واحدة وهو اما
اثنان اذا كان القياس بسيطا او اكثر من ذلك ان كان القياس مركبا ولما كان معنى قوله اذا وضعت
فيه اشياء هو اذا سلمت فيه اشياء كانت الاشياء هي القضايا لا محالة لان التسليم لا يقع الا
للقضايا ولا يجوز ان يقال ان القياس قول اذا وضعت فيه مقدمات ومن قال هذا فقد اخطاء
في التحديد وذلك لانه يكون قد اخذ القياس في حد نفسه لان المقدمة انما تحد بانها قضية هي جزء قياس
فكانه يقول ان القياس قول اذا وضع فيه قضايا هي اجزاء قياس وتعرض ما عرض لبعض مغفليهم
في امر الجنس والنوع لكن يجب ان يؤخذ في حده قضايا او اشياء من غير ان يوحد مقدمة ومعنى قوله
اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت ما فيه من الاشياء التي هي القضايا وليس معنى هذا
ان يكون القياس شيئا وما يوضع فيه شيء خارجا عنه بل ما يوضع فيه هو ما يلتئم منه القياس فهو منه
على انه جزء منه يلتئم وليس معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت اشياء مما فيه بل
معنى ذلك اذا سلمت الاشياء التي فيه كلها التي منها تاليفه وقولنا لزم من تلك الاشياء الموضوعة
معناه من تلك الاشياء الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه وذلك لان اللازم ليس غير
تلك المقدمات التي هي مادة التاليف كيف كانت بل منها ومن التاليف فيها وهو نحو كونها

في ذلك القول

ای بغل حج

ای بتغیر فیه

١٢٨

في ذلك القول فيكون كانه قال لزم من تلك الاشياء الموضوعة فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعها
وقوله بذاتها اي ان تلك الموضوعات لا تحتاج في ان يلزم عنها ما يلزم الى ان يقترن بها شيء يتم بذلك لزوم
ما يلزم عنها سواء كان معقولا او مصرحا به فانك اذا قلت ج مساو لب وب مساو لد فج مساو لد
انما يكون تم لك هذا بان استشعرت ان ج مساو لمساوي د ومساويات المساويات مساوية
فليس هذا القول قياسا على وجهه ومثل قول القائل فلان يطوف في الليل فهو متلصص فان
هذا القول ليس قياسا بالفعل ولا يلزم عنه كونه متلصصا بذاته بل ان تسلم شيء اخر معه وهو ان
يسلم ان كل طائف في الليل متلصص وكقول القائل حفظ السنة ضد اهمال امر السنة لكن حفظ
السنة ليس شرا فاهمالها شر فاذا حفظ السنة خير فان هذا لا يلزم عن هذا القول وما وضع فيه بذاته
بل عن مقدمة محذوفة ان كل ما هو غير شر ويضاد الشر فهو خير وكمن يقول انك تقول ان النهار
موجود لكن النهار موجود فانت اذا صادق فقد حذف هاهنا وكل من يقول قولا يكون عليه الوجود
فهو صادق واشباه هذه كثيرة واعلم ان معنى اللزوم هو انك اذا سلمت تلك يجب ان
يسلم هذا القول الاخير ليس انه يجب ان يكون صادقا ولا ان اللزوم يكون بينا بنفسه عنها
فان قولنا كذا يلزم عن كذا اعم من قولنا كذا بين اللزوم عن كذا فكذلك هذا الحد يتناول القياسات
البينة اللزوم وما ليس الزامها ببين واذا قال يلزم فقد فارق الاستقراء والمثال والعلامة
وما اشبه ذلك فان تلك اذا سلمت مقدماتها لا يلزم عنها شيء باضطرار وقولنا لا بالعرض
يعني به ان لا يكون انما لزم اللازم بسبب مقدمة اخرى لم تورد وليس حالها حال المحذوف اصلا
فلا يورد الذي يحتاج الى ان يتم به المقدمات الموضوعة بان يضاف اليها فذلك قد اورد ما ينفصل
عنه بل هي مقدمة تركت هي واخذ بدلها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت
بالذات وبسبب هذه بالعرض لا عن ذاتها كمن يقول الدليل على ان جزء الجوهر جوهر هو ان
جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فاذا جزء الجوهر
جوهر وهذا اللازم عن هذا القول لا محالة فانه لا يلزم ما قيل مسلما الا وهذا اللازم لكن ليس يلزم
عنه لذاته بل انما يلزم عن مقدمة اخرى يجب ان يقرن بالاولى وتلك الاخرى هي ان ما يوجب رفعه
رفع الجوهر هي قوة هذه المقدمة واما ما كان من الاقوال فيه فصل لا يحتاج اليه في ان يلزم و
ما يلزم فتلك الجملة لا تحتاج ان ينفصل عنها وذلك لانها من حيث هي تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء
الذي يلزم لا وحدها ولا مع غيرها ولا تتعين بل يلزم عن بعض اجزائها فلا تحتاج ان يفرق بينها
وبين القياس فانها لم يشركه في شيء وقولنا شيء ما قالوا ان المراد به شيء واحد وربما لم يذكر
شيء ما ولكن ليس يكون القياس قياسا بان يكون اللازم عنه واحدا او كثيرا فلو كان يعرض ان
قول ويلزم عنه اقوال متلازمة او متكافية ما كنا نبخل ان نعطيها اسم القياس لكن المراد في هذه

رفع الجوهر فهو جوهر ... وليس ... بجوهر لا يوجب رفعه

ای ما هو موجب في نسخة الدستور

الزيادة شيء ان لم يفهم من هذه الزيادة كان هذا الحد مطابقا للاشياء لا يسمى قياسا مثال ذلك
انه اذا قيل ليس شيء من ج ب وبعض ب ا فانه قد يلزم منه ان بعض ا ليس ج وستعلم
بعد ان الامر على هذه الصورة وقد منعوا ان يكون هذا قياسا وان كان يلزم عن وضع ما وضع
فيها لذاتها قول اخر ومعنى قولنا يلزم ما علمت لا انه يلزم بين اللزوم فاذ ليس هذا قياسا
وهذا الحد ان ترك على ظاهره يتناوله فقد وجب من هذا ان يبحث عن فصل في هذا الحد يصير به غير
مشارك له ولا يوجد الا في هذا الموضع فقوله شيء ما اي شيء محدود ويكون ذلك محدودا موضوعا
محصلا عند الذهن او اشياء كذلك ان كانت ويكون هذا القول اذا وضع فيه اشياء يوجب
ذلك الشيء المحدود فاذا كان كذلك فقد يتعين نسبة ما للقياس الى اللازم وانما قالوا ان قولنا
ليس شيء من ج ب وبعض ب ليس ا ليس قياسا لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود واما
كيف كان هذا الشيء المحدود فانا حين نريد هذا التاليف نريد على انا جعلنا الكلية صغرى والجزئية
كبرى فاذا جعلنا احدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عينا المحمول او ج موضوعا فلما لم
يلزم عنه شيء ما حددناه وعيناه على نسبة ما لزومه من غيره لم يكن قولا اذا اسلمت فيه اشياء
لزم عنها شيء ما محدود والذي له نسبة اليه بصفة محدودة كون غيره كذلك فلم يكن قياسا غيره كون غيره
قياسا فان قال قائل فيجب ان يكون كثير مما هي قياسات يصير غير قياسات اذا لم ينتج ما يريد فيجعل
اولا انها تكون قياسات بالقياس الى ما ينتج وغير قياسات بالقياس الى ما لا ينتج واما ثانيا
فانا لسنا نقول انه اذا لم ينتج اي شيء اتفق مما لا يريده لم يكن في نفسه قياسا بل اذا كان لا
ينتج شيئا ماله معه نسبة معينة على ما سنصف بعد وليس اذا كان لا ينتج شيئا فرض فليس
ينتج شيئا له معه تلك النسبة ولم يكن قياسا لانه ينتج شيئا بل لانه ينتج شيئا ما معينا فاذا كان كونه
لا ينتج امرا فرض مما لا يرفع عنه انه يلزم عنه شيء ما الذي نعينه فلا يرفع عنه انه قياس ثم لا مانع
يمنع من ان يقال ان من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ومنه ما هو قياس على مطلوب
محدود بعد ان نعلم انا حيث نقول في هذا الكتاب ان كذا قياس فانا نعني هذا الاخير فلا يكون
اسم القياس لهذا الاخير من الجهة التي يشارك فيها الاول بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته
على ان القياس انما هو قياس لاجل شيء والحجة حجة على شيء وليس من شان المتعلم ان يبحث
عن التاليفات حتى كيف يتفق ان ينتج بل من شانه ان يحصل مطلوبا فينظر هل يصح او لا يصح
ويجعل القياس مسوقا اليه فيكون كل قياس انما يطلب لشيء ما محدود وقولنا اخر غيرها
يعني بهذا ان لا يكون النتيجة قد كانت في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما فما
كان يحتاج ان يقاس ليلزم تسليمه بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس ويشترك الحملي
والشرطي في هذا وقوله بالاضطرار اي دائما ليس في مادة دون مادة فانا اذا قلنا ليس احد

لفظ ليس ليس في نسخة الدستور

عينا خ

من الناس بفرس

من الناس بفرس وكل فرس صهال فاوردنا محمولا مساويا للاوسط لزم في هذه المادة وكل مادة
يشاركها في صورة المساواة والانعكاس انه ليس احد من الناس بصاهل ولكن ليس يلزم مثل
هذا عن كل تاليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائما فليس هذا التاليف قياسا

تبين خ

وليس يعجبني قول من يقول ان قوله اضطرارا للتفرقة بين القياس والاستقراء والمثال وذلك
ان تلك لا يلزم عنها شيء لا دائما ولا غير دائم فان مقدمات الاستقراء اذا سلمت لا يلزم عنها شيء
البتة ولا المثال اذا سلم لكن المثال الذي اوردناه اذا سلمت المقدمات التي فيه لزم عنه الشيء
بشرط في المادة وليس اضطرارا عن هيئة الصورة التي للتاليف فتكون القرائن المنتجة يلزم
عنها اشياء في مواد هي لها حال وشرط ولا يلزم في غيرها من المواد فيكون قد لزم عنها شيء لكن لا دائما
والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء البتة حتى يكون يلزم عنها شيء ولكن لا اضطرارا
اي ليس دائما كما ظنوا

الفصل السابع في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

لكن قد يلحق هذا الذي قيل شكوك منها ان اللوازم قد لا يكون اضطرارية بل يكون ممكنة ويكون القياس
قياسا ومنها ان القياسات الجدلية قياسات وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة بل في غالب الظن
والخطابيات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا وايضا فان القياسات الشرطية قد تكون النتيجة
فيها شيئا مما في المقدمات فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار اذا موجود فيكون اللازم مما وضع في المقدمات وقد جعل الشرطي داخلا في هذا الحد وكذلك
اذا قلت اما ان تكون الحركة موجودة او لا تكون موجودة لكن الحركة موجودة فينتج نقيض التالي وهو
عين المقول في الاستثناء وذلك لانك اذا قلت ان الحركة موجودة انتج فالحركة موجودة واشنع
من هذا مثال اخر انه ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة وقالوا
ايضا ان ههنا مقاييس توجب النتيجة عن قول واحد كقول القائل فلان يتحرك فهو اذا حي ولما كان
عبد الله يكتب فهو اذا يحرك يده فاما الشك الاول فينحل بان نتذكر ما قلناه انه ليس معنى قولنا
يلزم اضطراريا ان اللازم في نفسه يكون قولا اضطراريا بل ان لزومه عن القياس يكون اضطرارا
وان كان في نفسه كذبا او حقا ضروريا او ممكنا وغير ضروري فان الباطل والممكن قد يلزم اضطرارا
عن شيء اذا سلم ويكون في نفسه غير اضطراري واما الشك الثاني فقد قيل انه يعني باللازم
ما كان لازما بالحقيقة او على سبيل الاقناع وليس كذلك فان اللازم يعني به المفهوم من اللازم حقيقة
لا المجاز ومع ذلك فان الشك منحل لان ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فانه
ما فيها اذا سلم لزم عنه النتيجة اضطرارا انما تكون مشكوكا فيها لان تلك المقدمات تكون مشكوكا
في امرها فاما كون القياس قولا اذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا فهو مشترك للجميع واما
الشك الثالث فينحل بان يعرف ان قوله لزم عنها غيرها معناه غير المسلمتين والمسلمة

هي التي يكون فيها صدق او كذب ولم يكن قولنا فالنهار موجود مسلما في نفسه او متعرضا لان يكون في
نفسه حقا او باطلا بل كان المسلم شيئا هو جزء منه فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
هو بجملته مسلم واحد ولا تسليم فيه لاحد جزئيه الآن فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد حتى اذا قلت
ان كان الاف انجرا فهو جماد ولا واحد من هذين بمسلم والمقدمة مسلمة لان التسليم ههنا يتناول حال
النسبة بين القولين كما ان الصدق يتناوله فان لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين عن ان يكونا
قضيتين ويكون فيهما صدق او كذب ووضع وتسليم ولذلك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة
لم يكن صدق ولا كذب وكذلك اذا قلت فيكون النهار موجودا مع الفاء وحرف الجزاء لم يكن صدقا ولا كذبا
فلم يكن شيء منهما مسلما او غير مسلم وان كان اذا افردت كل واحد منهما كان صدقا او كذبا او عرض
لتسليم او غير تسليم وكذلك اذا قلت هذا اما كذا واما كذا صار الصادق المسلم هو الجملة غير الاجزاء
فاذا النتيجة غير الامور المسلمة واما الشك الاخر وهو ان يقول ان كانت الحركة موجودة فالحركة
موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة فان هذا الشك ينحل من وجوه احدها ان هذا القول
ليس بقياس البتة فان القياس هو ما يفيد زيادة تسليم وهذا ليس يفيد شيئا وليس
كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان بل ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه ولم يكن مسلما من جملة ما
يسلم موضوعا في جملة ما وضع فاذا لم يكن هذا قياسا لم يجب ان نقول ان شيئا هو قياس
وقد لزم منه لازم ليس غير الموضوع والثاني ان المسلم ايضا ليس هو النتيجة فان المسلم هو
لكن الحركة موجودة مقرونا بلفظة لكن وكذلك قولك فالحركة موجودة مقرونة بالفاء الواصلة و
فيما وضع نتيجة وبين ان الحركة موجودة وهذا جزء من المسلم لا المسلم والدليل على ذلك ان قائلا
ان قال ان الحركة موجودة ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء حتى يكون كانه قال
وصادقا مع ذلك ان الحركة موجودة حتى تكون الحركة موجودة لموضوع وقد حمل عليه وصادق
مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء فان لزم فمع الاستشعار بان هذا مستثنى فتكون الحركة موجودة
يجعل في الذهن جزء من قضية محمولها الاستثناء فحينئذ يلزم ما يلزم وهكذا الحال في المثال الذي
اورد للمنفصل وقد تكلف لانواع من الجواب لكن الحق ان هذا ليس بقياس لست اقول
ان المقدمة المنفصلة الى ايجاب وسلب لا يكون قياسية فانها تدخل في القياسيات
لكني اقول ان استعمالها على ان تقرن بها استثناء النقيض وعلى ما قيل في الشك ليس
يؤدي الى قياس فانه لما قال اما ان تكون الحركة موجودة او لا تكون فقد ساق هذا الكلام
لا ان تبين به امرا مجهولا او يلزم امرا منكرا لا يقر به فلما قال لكن الحركة موجودة وجعل هذا جزءا
من القياس ليتبين به ان الحركة موجودة لم يكن هذا قياسا لانه كان المطلوب فيه قد بان
وسلم قبل عقد القياس عليه فان كان القياس انما هو لاستبانة شيء فقد كان مستغنيا عنه

وان كان لالزام شيء منكر فالمطلب لا يسلم ان الحركة موجودة ليستثني بها واذا لم يسلم ذلك
لم ينعقد عليه من هذا قياس ومع ذلك فانه اذا لم يلحظ نحو سلب صريح بل الى جهة من جهات العدول كان حينئذ النتيجة
غير الذي ذكر بل ان الحركة ليست غير موجودة وهذه ليست هي ان الحركة موجودة ولو كان يلزمها فان اللوازم كلها
اغيار في المعنى كما قد علمت مرارا واما الامثلة الاخرى فانما تتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت
عقلا قد حذف في واحد منها ان كل متحرك حي وفي الاخر وكل ما كان السراج موجودا فالضوء موجود وهي
الشرطية وفي الثالث كل كاتب يحرك يده فقد وقف على حد القياس فاعلم الان ان من القياس ما هي
كاملة وهي التي تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها ومنها ما هي غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم عنها
بينا وانما لم يلزم بتغيير يلحقها يرجع به الى الكاملة يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها لا في شيء
يدخل عليها ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما سلم فيها **المقالة الثانية** من الفن الرابع من
الجملة الاولى **الفصل الاول في عكس المقدمات على الاطلاق** قد جرت العادة بان يعرف اولا حال
عكس المقدمات حتى اذا وقف عليها سهل الامر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة ومعنى العكس
هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيفية والصدق على حاله والقضية المنعكسة هي
التي تقبل هذا العكس فالسالبة الكلية من المطلق اذا اخذت بحسب ما يفهم في التعارف من قول
القائل لا شيء من ج ب وهي المستعملة في العلوم فانها تنعكس وان اخذت على ما يجب في نفس الامر
فانها لا تنعكس فاما والمفهوم لا شيء من ج ب انه ولا واحد من الموصوفات بانها ج بالفعل محمولا عليه
ب مع استشعار ما دام موصوفا بج من غير منع ان يكون ما دام ذاته موجودا بل مع تجويز ان يكون
مع ذلك ما دام ذاته موجودا فليس ب فتنعكس وذلك اذا كان قولنا لا شيء من ج ب معناه انه
لا شيء مما يوصف بج يوصف مع الوصف بج انه ب فمنه ما يدوم وصفه بج فيدوم سلب ب عنه
ومنه ما لا يدوم وصفه بج ويدوم سلب ب عنه ما دام ومنه ما لا يدوم له احد الامرين فاذا كان حقا
ان كل واحد مما يوصف بج كيف كان فيسلب عنه ب دائما ما ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا صدق
معه لا شيء من ج ب واذا كان السلب عنه حقا عند ما يكون ج فقط صدق ولا شيء مما هو ج
ب فاذا هذا يصدق على الضروري وعلى غير واحد من الاشياء التي تسميها مطلقات
فنقول انه ينعكس مثل نفسه فانه ان كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج والا فبعض ب ج
فلنعين ذلك البعض وليكن د فيكون د بعينه موصوفا بانه ب و ج فيجتمع فيه انه ب وانه ج
فيكون شيء واحد يجتمع فيه انه ج وانه ب وقد قلنا انه لا شيء مما هو ج يوصف بانه ب مع ما يكون
ج موجودا مع انه ج هو ب وهذا خلف وهذا العكس يجوز ان يكون كالاصل فانه كما يكون لا شيء
من الابيض اسود اي ما دام ابيض فكذلك لا شيء من الاسود ابيض ما دام اسود وكانه لا شيء
من الحجارة حيوانا اي دائما ما دام موجودا فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودا فالحكم

الاصل لحكم العكس وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا لانه تبين فيه ان السالبة الكلية منعكسة بان يؤخذ نقيض
السالبة الكلية وهي الجزئية الموجبة فتنعكس جزئية موجبة ثم تصحح الدعوى على سبيل الخلف وفي هذا وجهان
من التقصير احدهما انه لم تبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس وبعد ذلك فانه حين تبين لنا ان الموجبة
الجزئية تنعكس تبين بان السالبة الكلية تنعكس وهذا بيان الدور وقالوا انه ايضا تبين بالخلف
بقياس من الشكل الثالث وذلك مما لم يبين لنا بعد فهؤلاء حادوا عن هذا البيان واتوا ببيان
اخر وهو ان ج لما كان مباينا لب ومباين المباين مباين فب ايضا مباين لج فلا شيء من ب ج اما
اعتراضهم فنقضه اهل التحصيل وبينوا ان هذا ليس على سبيل استعمال عكس الجزئية بل على سبيل تعيين
شيء واحد وافتراضه يكون بعينه كلا الامرين فهذا امر تعلمه من غير ان يلتفت فيه الى حديث العكس فذلك
الواحد يتعين لك بالحس او بالعقل انه بعينه ج وب فتجد موصوفا بج هو ب وموصوفا بب هو ج
من غير استعمال قياسين في امر هذا الواحد ومن غير عكس وهذا النقض نقض حسن وحق واما طريقتهم
فقبلوها ومالوا اليها وحسبوا انها بيان نافع وهذا خطاء ممن ابدعه ومن القابل وذلك لان المباين
اسم مشترك يقال على وجوه فمن ذلك في المكان ومن ذلك في الحد ومن ذلك في اشياء اخرى منها
المباين بمعنى انه ليس هو فيكون معنى قولنا ههنا مباين المباين هو انه ليس هو المباين في المكان
ولا في الحد كمباينات الاشياء التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ولكن في معنى انه ليس هو فاذا
قال قائل اذا كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج لان ج مباين لب كان معناه لان ج ليس ج
ب وما ليس شيئا فليس الاخر هو لم يخل اما ان يكون هذا بينا فيكون بينا انه اذا كان ج ليس ب فليس
ب ج وان كان ذلك غير بين فهذا غير بين لان ج ليس هو عبارة عن مادة بعينها بل عن كل مباين
وب عبارة عن كل ما بوين فلا يمكن ان يقال ان هذا جزئي غير بين يجب كلي بين فلو كان مسلما كلّي خ
ان كل مباين لشيء فالشيء مباين له اي كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو كما لا شك
في انه لما كان ج ليس ب فب ليس ج نعم ههنا شيء بين بنفسه وهو ان الشيء المباين لشيء
فذلك الشيء مباين له وبازاء ذلك مسلم ان ما ليس شيء فذلك الشيء ليس هو بل معا في هذا
الموضع قولان مترادفان على معنى واحد وليست المسئلة هذه بل المسئلة انه اذا كان لا شيء
من ج الا مباينا لب فهل يكون لا شيء من ب الا مباينا لج وهو بعينه طلبنا هل اذا لم يكن شيء
من ج ب فهل ليس شيء من ب ج وليس معنى المباينة الا هذا فان كان احدهما بينا بنفسه فالاخر كذلك
لكن الشخص انما يبين بنفسه في كليهما او قريب من البين فاذا حصر حصر الكليات تغيرت المسئلة وزال
البيان بنفسه تامل الحال في المهملة فان هذه الكلية فيها كاذبة مثل قولك ج مباين لب فليس
يلزم ان يكون ب مباينا لج فان الحيوان مباين للانسان بهذا المعنى والانسان لا يباينه وكذلك
المسور بسور جزئي فانه اذا كان بعض ج مباينا لب لم يلزم ان يكون بعض ب مباينا لج فلم يكن

كون المباين

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

كون المباين مباينا للمباين نافعا ههنا وذلك لان ج قد يكون مباينا لبعض ب ومواصلا
للبعض الاخر فيكون ذلك البعض الاول مباينا له لا يوجب ان يكون مباينة كلية فكذلك اذا قلنا
لا شيء من ج ب اوجبنا المباينة من جانب ج ولا يدرى هل الجانب الاخر مباين بكليته او ببعضيته
فيحتاج ان تبين ببيان بل ليس تسلم انه اذا كان كل ج مباينا لب اي ليس شيء من ج ب فب مباين لكل
ج ليسلم ان هذا بين بنفسه فهل اذا نقل كل من ج الى ب يكون حقا ان كل ب مباين لج او يكون ليس
كذلك بل حكمه حكم البعض اذا نقل عن ج الى ب في قولهم بعض ج مباين لب فصار بعض ب مباينا لج
كان كاذبا على انه حيث يصدق والمباين مباين للمباين انما يصدق اذا كان المتباينان موجودين معا
حال المباينة واما اذا كانت المباينة هو ان لا يكون احدهما موجودا مثل مباينة الكاتب للانسان
حين لا يكون انسان ما كاتبا فلا يقال ان الاخر المعدوم مباين ايضا فهذا البيان ليس بشيء ولا
ينبغي ان يلتفت اليه بل الى البيان التعليم الاول واما طعنهم في جهة استعمال قياس الخلف فالجواب عنه
ان قياس الخلف معقول بذاته مستغنا م اليه في نفسه وليس يحتاج الا ان يعلمنا حاله في لزوم ما يلزم
عنه اذا كان كاملا معلم والمعلم الاول فانه ليس يعلمنا حال قياس الخلف الا على سبيل التذكير والتجريد عن
المادة واستعماله وقبوله طبيعي وعلى ما نعلم ثم ان الفاضل من المتاخرين قد بين هذا بوجه فقال
والا فليكن بعض ب ج وقلنا لا شيء من ج ب وهذا قياس كامل معلوم الانتاج بنفسه انما يعلم
بعد على سبيل التذكير لا على سبيل افادة علم لمجهول فيلزم من ذلك ان بعض ب ليس ب وهذا خلف فهذا
واما اذا كانت الكلية السالبة على ما يجب في نفس الامر فليس يجب لها عكس وهي التي رايناه ان نجعل
العبارة عنها بقولنا كل ج فليس يوجد ب او ان يقول ليس ولا واحد من ج او ليس ب فيفهم عنه
ان كل واحد مما يوصف بانه ج بالفعل كيف كان دائما او غير دائم فانه يسلب عنه ب لا ندري متى اوفي جميع
زمان ما يوصف بانه ج او في جميع زمان وجوده وصف بج او لم يوصف او في بعض زمان كونه ج او زمان
غير زمان كونه ج فان ما يوصف بانه ج اذا سلب عنه ب في زمان كونه ج كله فقد سلب عنه ب وان كان
في بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه ب وان كان في زمان قبل او بعد ذلك فقد سلب عنه ب وان
كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب فانا وان قلنا مسلوب او يسلب فانا اهملنا زمانا فذلك
لضرورة اللفظ بل مرادنا ان كل شيء يوصف بانه ج فذلك الشيء حق عليه سلب ب لا ندري متى فاذا كان
السالبة الكلية المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم او ما هو خارج عن الضرورة وهو الذي ليس السلب
عنه دائما ما دام ذاته موجودا بل في وقت ما من اوقات وجوده وهي التي تختص بالوجود به لم يلزم لها عكس
فان سلب الضحك بالفعل عن كل انسان صحيح بهذا الوجه فان كل انسان يسلب عنه الضحك بالفعل
وقتا ما واذا سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا وكل انسان يسلب عنه الضحك مطلقا وخصوصا
على راي من يخرج الضرورة عن الاطلاق واذا كان هذا السلب الكلي مطلقا لا ينعكس اذ ليس يمكن ان

يسلب الانسان عن الذي يضحك بالفعل بوجه من الوجوه وكذلك في مواد كثيرة فقد وجد السلب الكلي المطلق مادة
لا ينعكس فيها وهذا معنى قولنا انه كذا لا ينعكس اي ليس يلزم عكسه لا انه لا ينعكس في مادة من المواد فتبين من هذا
ان السالب الكلي المطلق الحقيقي لا ينعكس لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا البيان فلذلك
لا يقال ولا واحد من الناس ضاحك فلننظر الآن في وجوه اخرى يعتبر لهذا فنقول ان قوما يقولون ان المطلقة ضاحك ح
هي التي الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجودا حتى يكون اذا قال قائل كل ج ب كان معناه ان كل
واحد من الموصوفين بانه ج في الماضي والحال مما قد وجد هو موصوف بانه ب فيكون قولهم لا شيء من ج ب
معناه انه لا شيء مما وجد وحصل جيما بالفعل الا مسلوب عنه كونه ب وان كان قد يمكن ان يوجد له ب او
يكون بعض ج اذا وجد كان ب بالضرورة لكنه الآن ليس موجودا والموجود منه البعض الذي لا شيء منه ب
مثال الاول عندهم اذا اتفق في وقت ان لم يكن انسان متحركا بالفعل ومثال الثاني ان يكون وقتا لا لون
موجودا فيه الا البياض فيكون حينئذ كل لون بياضا فيكون بهذا الوجودي ينعكس ايضا فلننظر هل
يلزم من هذا ان لا شيء مما هو ب فهو ج ايضا اما اذا عني في العكس ما عني في الاصل فليس يجب ان يكون هذا
العكس لانه يجوز ان يكون ب مسلوبا عن ج الموجود ولم يوجد في غيره فانه ليس يلزم اذا سلب الكتابة
عن انسان موجود ان يكون الكتابة موجودة في آخرين او اشياء اخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم فليس
يلزم من ذلك ان يكون سلبه عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب حقا على سبيل الاطلاق فانهم ربما
لم يحصلوا ب حتى يصير والجيث اذا وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور واما على غير هذا الشرط
وعلى ان يكون ج مسلوبا عن ب سواء لم يوجد ب او وجد في شيء آخر غير ج فهذا صحيح خارج من طريق العكس
على هذا القانون لكن ينبغي ان ينظر ان هذه القضية حينئذ اي القضايا يكون فانه لا يلزم ان يكون ضرورية فانه
اذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب وكان ب شيئا لا يجب ان يسلب عنه ج في كل زمان مثل ان يكون
اتفق ان كان كل موجود ابيض في وقت ما مسلوبا عنه انه مالك الفي و قرد ذهب وكان حينئذ لا وجود
لمالك الفي وقرد ذهب في الموجودين في ذلك الوقت هو ابيض وانعكس انه لا شيء مما هو مالك الفي
وقرد ذهب بابيض كان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة ولم يكن ممكنا حقيقيا اذ قد سلب عنه
بالفعل وقد اتفقوا على ان كل قضية اما ان يكون فيها حكم بالفعل ضروري او حكم بالفعل غير ضروري
او حكم ممكن ليس فيه شرط انه بالفعل واذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فستكون مطلقة ليس ح
فيكون ما ظنوه من ان المطلق هو الذي يجب ان يكون الحكم فيه على الموجودين في زمان ما قد حصل باطلا ما بين العلامتين مضروب عليه
واعلم ان قولنا كل كذا كذا ليس يعني به كل موجودين كذا في زمان ما فان الموجودين من الناس في زمان ما في نسخة الدستور
بعض الناس لا كل الناس ومع ذلك فان هذا اذا اعتبر حصلت اقسام لا يمكن الحاقها بالضروري
ولا الممكن فيجب اذن ان لا يلتفت الى هذا المذهب وسمحنا امعاننا فيما نستانف الى ان
نزيد هذا الغرض شرحا فان لم يعتبر وجود الموضوع بل اعتبر صدق القضية كان الموضوع موجودا او غير موجود

حتى يكون المطلقة

حتى يكون المطلقة هي التي الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما سواء كان الموضوع موجودا او غير موجود
فان غير الموجود يصدق عليه السلب عاما كان العكس مثل الاصل بعينه متعلقا بذلك الزمان وكان مطلقا
الا ان هذا الاعتبار مزيف لما دريت ولما يستقبلك واما ان اخذ الموضوع على السبيل الذي
اختاره الفاضل من المتأخرين حتى يكون ج ما يصح ان يكون ج حتى يدخل فيه ما يصح ان يكون ج وان جاز
ان يوجد و يعدم و لا يكون حاصلا الا انه ج فلننظر ما يلزم من ذلك فيكون معنى السالب الكلي على مذهبه
اما انه لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل او بالقوة موصوفا بالفعل بانه ب واما انه لا شيء مما يصح يجعل ح
ان يكون ج موصوفا بانه يصح ان يكون ب لكن هذا الفاضل جعل المطلقة ما لا يجب سلب ب عنه
بالفعل كل وقت فلا نجد محيصا عن الالزام السالف اذ بينا ان مثل هذه المطلقة قد لا تنعكس
ولا تغير ذلك بان يجعل الموضوع ما هو موصوف بالفعل بما يوصف به الموضوع او بالقوة وما
يجري مجراه فهذا على اول الوجهين واما الوجه الثاني فانه قضية يسلب فيها الامكان العام و ليس
مطلقة فان قال قائل انه ليس كذلك بل الامكان ههنا في مفهوم المحمول وانما يكون ذات جهة جهة
تلحق الرابطة ويخبر عن امكان الربط فنقول اولا ان الجهة ههنا في مقابلة القضية السالبة ملحقة ثم
بالرابطة فانك تقول هناك بعض ما هو ج يصح ان يكون ب وثانيا ان كل مقدمة لها جهة يمكن
ان تجعل الجهة فيها خارجة عن المحمول فانه يمكن ان تجعل جهتها جزءا من المحمول ثم يلحق بها جهة اخرى فانك
اذا قلت كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فلك ان تقول بعده كل انسان بالضرورة يمكن ان يكون
كاتبا واما ثانيا فما تقول في قولك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا ا معناه ان كل انسان يمكن
او يصح ولا يمتنع كتابته مدخلا للجهة على المحمول على نحو معناه فانك ان قلت هذا وعنيت بالامكان
الامكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع فقد كذبت فان امكان الكتابة ليس ممكنا اللهم الا ان
يلتفت الى امكان قريب فحينئذ لا نجد حيلة فيما ليس فيه الا امكان واحد ومع ذلك فيكون قولك
كل انسان ممكن ان يكون كاتبا كاذبا على هذا البناء وبل لان ذلك كله ليس بامكان بعيد ولا قريب
بل الناس مختلفون في ذلك واما بعد هذا كله فننظر ان هذا كيف ينعكس فنقول ان هذه القضية
مع هذا تكون على حكم السالبة الضرورية اذ كان لا شيء مما يصح ان يكون ج هو شيء يصح ان يكون ب
هذا وان قوما قالوا ان السالبة الكلية على الوجه الاول لا تنعكس واوردوا له امثلة فقالوا انا
نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا من البطاطيخ في السكاكين ولا ينعكس انه لا شيء من الاوتاد
في الحيطان او السكاكين في البطاطيخ فالجواب عن امثال هذا ان ما ذكروه ان المحمول ليس هو الوتد
ولا السكاكين بل في الوتد وفي السكاكين فاجعلها كما هي بجملتها موضوعين تنعكس الفصل الثاني
في عكس المطلقات واذ قد بينا هذا فلنبين ان الكلية الموجبة هل تنعكس وكيف تنعكس الكلية فاذ بينا نسخة
موجبة ام جزئية فهل يبقى مطلقة ام لا يبقى مطلقة فنقول اذا صدق قولنا كل ج ب فليس

يلزم ان يكون كل ب ج مثاله كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان وايضا نقول كل انسان مستيقظ
ولا نقول كل مستيقظ انسان فليس يجب اذا للكلية الموجبة عكس كلي موجب فانه ربما كان المحمول اعم
واما عكسها الجزئي فواجب فانا اذا قلنا كل ج ب لزم ان بعض ب ج وقد جرت العادة في بيان هذا ان
يقال انه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج وهذا مما ينعكس فيكون ولا شيء من ج ب وقد قلنا كل
ج ب هذا خلف فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب وعلينا ان ننظر في هذا البيان هل هو حقيقي ام ليس
بحقيقي وذلك انه ان كان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هي السالبة الكلية المطلقة وقد قيل ان الحقيقية منها
لا تنعكس فلا يكون هذا بيانا على ان ذلك كما علمت يحتاج في اخذ نقيضه الى ان يعين الحال والوقت وههنا
لم يشتغل بتعيين حال او وقت في كليهما حتى يكون السلب مقابلا فتعين في الخلف فلا هو مقابل و
ولا يجب ان تنعكس السالبة الكلية فيه فنقول الآن ان هذا وان كان هكذا فان هذا البيان صحيح وذلك
لان القائل اذا كذب في قوله بعض ب ج فيجب ان يكون انما كذب لانه لا يجد بعض ما هو ب هو ج في وقت من
الاوقات فانه اذا وجد بعض ب ج وقتا ما فقال بعض ب ج اي وقت كان واي حال كان فانه يكون
صادقا وان كان صادقا مع ذلك ان كل ب ليس ج وقتا ما فليس اذا هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة
لتلك الجزئية الموجبة ولكن التي اذا كذبت القائلة بعض ب ج صدقت هي ولا تكذب الا ان لا يكون
بعض من الابعاض موصوفا في شيء من الاوقات بالمحمول فاذا مناقض هذه الموجبة الجزئية المطلقة هو هذه
السالبة التي ظهر من حالها قبل انها تنعكس مثل نفسها مانعة للايجاب الجزئي كيف كان فضلا عن الكلي فهذا
البيان اذا صحيح فان اخذ المطلق على المعنى الاخص لم يكن هذا نقيضه بل جاز ان يكون كذبا لا لان الايجاب
كاذب بل لان الحمل دائم فكذبت السالبة ولم يجب ان يصدق نقيضها على الوجه المشهور فيكون خلفا
فيظهر من هذا ان الغرض في التعليم الاول ليس ما ذهب اليه من اختار هذا الاعتبار في المطلق فان كان
المطلق ماخوذا على المعنى الاخص فيتبين انعكاسه بالافتراض الذي سنشير اليه بعد ونقول الآن ان
مناقض قولنا ليس كل المطلق هو كل الذي الحمل فيه دائم واما مناقض السالب الكلي المطلق والموجب
الكلي المطلق العام للجميع هو الجزئي الذي يدل على الدوام وقد عرفت الفرق بين الدائم والضروري فيجب
ان يراعى هذا في جميع ما نورده فهذه اصول يجب ان يكون منك على ذكر فان الناس لم يشتغلوا بها
ونقول ان هذا العكس يمكن ان يبين بالتعيين والافتراض وذلك بان يقال اذا كان كل ج ب فلنفرض
واحدا من الموصوفات بج وليكن د فيكون د هو ج وهو ب فالموصوف بب الذي هو د موصوف بانه
ج وكذلك قد يمكن ان يبين بالخلف على قياس ما فعله القائل من المتاخرين فانه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء
من ب ج السالب المطلق بمعنى مادام ذات ب موصوفا بانه ب وكان كل ج ب ينتج بقياس كامل
طبيعي ان لا شيء من ج د هذا خلف واما ان هذا العكس ما حاله فنقول حاله ايضا الاطلاق العام
فلا يلزم اذا كان كل كاتب مستيقظا اي وقتا ما يجب ان يكون بعض ما هو مستيقظ هو كاتب

مادام ذاته موجودا

مادام ذاته موجودا او مادام مستيقظا وفي بعض المواضع يجب كما نقول كل انسان حيوان اي
مادام موجودا او دائما وبعض الحيوان انسان اي مادام موجود الذات وهذان يعمهما الاطلاق العام و
لقائل ان يقول انا اذا قلنا كل كاتب مستيقظ لزم منه ان بعض ما هو مستيقظ فانه كاتب مادام موجود
الذات وذلك انا اذا قلنا الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين وذلك الكاتب بعينه
من حيث هو كاتب فانه كاتب مادام ذاته موجودا وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ فبعض ما يقال
له انه مستيقظ فانه كاتب مادام ذاته موجودا فقد انعكس ههنا ايضا ضروريا فنقول في جواب ذلك اما
اولا فانا نسامح ولا نناقش المناقشة التي لنا في هذا فنقول لا يمنع وجود بعض المستيقظ كاتبا مادام ذاته
موجودا ان يكون بعضه ليس كذلك فانه كما ان الجزئية لا تمنع صدق سلبها صدق ايجابها كذلك لا تمنع
صدق ضروريتها صدق لا ضروريتها وكذلك بعض الاجسام ابيض بالضرورة وبعضها ابيض لا بالضرورة فان
كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كاتبا بالضرورة اذا اخذنا الشرط المذكور فبعضه الذي ليس بذلك
الشرط ليس بالضرورة وان قابلنا هذا الكلام بالحق لزمنا ان لا نسلم ان الكاتب من حيث هو كاتب
يوصف بالمستيقظ فان ذات الكاتب بشرط ان يؤخذ كاتبا فقط لا يوصف بالمستيقظ فان الشرط
هو ان يكون كاتبا فقط بلا زيادة والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا فيكون كاتبا فقط ليس
كاتبا فقط بل اذا اخذ مطلقا وهو الكاتب كيف كان اي الموصوف بانه كاتب المجوز ان يكون
كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفا لا بالضرورة واما الاشياء من حيث حدودها وبشرط
تجريد العوارض عنها لا يكون موضوعة لما ليس لحدودها ولا في حدودها ثم ستعلم ان قولنا من
حيث هو كاتب ليس جزءا من الموضوع البتة وذلك في مثل قولنا الكاتب من حيث هو كاتب
هو مستيقظ بل جزء من المحمول وسيتبين لك حينئذ ان الشك ينحل من وجه آخر ونرجع فنقول
ان العكس في المطلقتين جميعا لا يجب الا مطلقا عاما وذلك لانك ان اخذت المطلقة خاصة
وجدتها قد تنعكس خاصة وقد تنعكس ضرورية مثال الاول كل كاتب مستيقظ وعكسه بعض ما هو
مستيقظ كاتب لا بالضرورة ومثال الثاني كل انسان متنفس لا بالضرورة وعكسه ان بعض ما
يتنفس انسان بالضرورة واذ عرفت حال الكلي الموجب المطلق فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب
وانه تنعكس مثل نفسه جزئيا موجبا والبيان ذلك البيان وينبغي ان لا نطول بسببه وقد اوردت
امثلة نوقض بها ما قلناه من انعكاس الكلي الموجب جزئيا فلا يحتاج ان نعددها لظهورها بل يجب
ان نتذكر ما قلناه في الجواب عن حدود اوردت ليتبين بها ان السالبة الكلية لا تنعكس وكذلك
الاحرى ان ننظر الى جملة الموضوع وجملة المحمول فنعكسه كما هو لا ننقص جزءا منه فيه ولا نغيره اعني الجزء الذي
اذا نقصته عنه وهو بحاله الاول قبل العكس فاردت ان تحفظ الايجاب والسلب مع نقصانه
لم تجد الحكم باقيا فانك اذا اخذت المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لم تغلط ولم تغالط و اما

نعيدها خ

واما السالبة الجزئية فانها لا تنعكس فليس اذا لم يكن كل حيوان انسانا او كل انسان كاتبا وجب ان لا يكون
كل انسان حيوانا او كل كاتب انسانا وههنا نوع من العكس اخر يجب ان نتاملة وهو الذي يسمى عكس
النقيض وهو ان يوخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا فنقول اذا قلنا
كل ج ب لزم منه ان كل ما ليس ب ليس ج والا فليكن بعض ما ليس ب ليس ج فهو ج فبعض ما ليس ب
هو ج ينعكس فبعض ما هو ج هو ما ليس ب وقلنا كل ج ب واذا قلنا كل ما ليس ب ليس ج صح كل ج ب
والا فليصح ليس كل ج ب فيكون بعض ما هو ج مسلوبا عنه ب فذلك البعض ج وليس ب وقلنا كل ما
ليس ب ليس ج فذلك البعض ج وليس بج واذا قلنا لا شيء من ج ب لا يلزم لا شيء مما ليس ب ليس
ج فانك اذا قلت لا شيء من الناس حجارة لم يلزم انه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بانسان او ليس
شيء مما ليس بحجارة هو انسان بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة
هو انسان فلا شيء من الناس بحجارة وكنا قلنا لا شيء من الناس حجارة واذا قلنا بعض ج ب لزم منه
بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن ج وب معا فيكون بعض ما
ليس ب ليس ج واما قولنا ليس كل ج ب فيلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب
ليس ج ~~والا فكل ما ليس ب ليس ج~~ فكل ما هو ج فهو ب وههنا تخصص اخر والاولى ان يجعل له ليس ج
مواضع من الكتاب بالتواضع الفصل الثالث في عكس الضروريات والممكنات ونقول اذا قلنا
بالضرورة لا شيء من ج ب فيجب ان يكون بالضرورة لا شيء من ب ج قالوا والا امكن ان يكون بعض ب
ج فامكن ان يكون بعض ج ب فاشكل ههنا شيء وهو انه استعمل عكس الممكن فيه وهذا ما لم يبن بعد فقال
بعضهم ان انعكاس هذا الممكن بين بنفسه فانه اذا امكن ان يكون شيء شيئا امكن ان يكون ذلك الشيء
الاخر ذلك الشيء ولما كان هذا بينا بنفسه جاز تعريف غيره به غير متوقف فيه ان يبين حاله وعندي انه
يحتاج هذا العكس الى بيان ما ايضا وليس ما فرضوه بينا اعرف من ان الممتنع كونه شيئا يمتنع كون
ذلك الشيء الذي هو المطلوب او قريب من المطلوب لكن ما قاله الاخرون احسن وهو انه ان
امكن ان يكون بعض ب ج كان فرضه غير محال ولكنه ان يكون كذبا والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال
فان لازم ما يمكن ممكن فان المحال لا يكون البتة فما لا يكون الا ويلزمه المحال لا يكون البتة وكيف يكون
وانما يكون مع كون ما لا يكون البتة والكذب الغير المحال لا يلزمه المحال فاذا فرض بعض ب ج موجودا
فحينئذ يكون بعض ج ب موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب ~~موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب~~
كما علمت كذبا غير محال لكنك قد قلت بالضرورة لا شيء من ج ب فكيف يكون قولنا بعض ج
ب غير محال فهو محال ولزم من قولنا بعض ب ج فقولنا بعض ب ج كذب ومحال على ان هذا
له وجه وهو اقرب عندي وهو ان نقول اذا جاز وامكن شيء امكن لازمه فاذا امكن ان يصدق
المطلقة القائلة بعض ب ج امكن لازمها ضرورة اي قولنا بعض ج ب وهذا احق ما ينبغي ان يقال

ليس ج

واما اذا كان القول

واما ان كان القول موجبا مثل قولك باضطرار ان يكون كل ج ب او بعض ج ب فيقولون
انه باضطرار ان يكون بعض ب ج والبيان المشهور لهذا هو انه لا بد من ان يكون بعض ب ج لانه من جنبه
هو مطلق هذا حكمه فحينئذ اما ان يكون باضطرار او لا يكون باضطرار فان كان لا باضطرار فبعض ج
ب لا باضطرار وكان كله باضطرار وهذا خلف وفي هذا البيان مواضع تخليط وذلك لان الذي
سلف من تعليمهم في انعكاس المطلقة الموجبة انما كان انها تنعكس جزئية فقط ولم يبين انها ان كانت
لا باضطرار فيكون عكسها لا باضطرار ولا هذا حق بوجه من الوجوه فان كل انسان كاتب لا باضطرار
ثم كل كاتب انسان باضطرار والتخليط الثاني هو انا وان سلمنا ان هذا البيان قد ينفع في بيان عكس الكلي
الكلي الموجب فكيف ينفع في بيان العكس الجزئي الموجب فانه ليس يمنع قولنا بعض ج ب بالضرورة
ان يكون بعض ج ب ايضا لا بالضرورة فيجوز ان يكون عكس قولنا بعض ب ج بالضرورة وهو ان بعض
ج ب لا بالضرورة ثم ان انعكس على قولهم فصار بعض ج ب لا بالضرورة صح مع صحة الاصل وهو
قولنا بعض ج ب بالضرورة ولم يلزم خلف فانك تعلم ان بعض الاجسام متحركة ضرورة وبعضها متحركة
لا بالضرورة وكذلك بعض الاجسام سود بالضرورة اي دائما وبعضها سود لا بالضرورة بل الحق ان هذه
تنعكس مطلقة بالمعنى الاعم وهو ان بعض ب ج بلا زيادة شرط والبرهان عليه هو المثالان المذكوران و
تعلم انه ليس يجب ان يكون عكس غير الضروري عن غير الضروري من المثال المذكور فلا يمتنع ان يكون
الشيء ضروريا حمله على شيء ثم ذلك الشيء لا يكون هذا ضروريا له وسنزيدك لهذا شرحا في موضعه واما
الجزئية السالبة الضرورية فانها لا تنعكس فانه ليس اذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بانه حيوان
انسانا يجب ان لا يكون بالضرورة كل انسان حيوانا واعلم ان قولنا بالضرورة ليس ليس سلب الضرورة
بل سلب الضرورة ليس بالضرورة واما المقدمات الممكنة فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما اصف
قالوا ان الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي فما كان في الضروري
والمطلق فحكمه حكم ذينك وما كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف على ما سنبين لك في موضع اخر فاقول
ظاهر هذا اللفظ ان الممكن اذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا الا في اللفظ فيقال له ممكن ويعنى انه ضروري
فاذا لم يكن مخالفا الا في اللفظ كان عكسه عكسه وليس ينبغي ان يفهم الامر على هذه الصورة فانه ليس
احد من الناس يقول ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ويعنى به الضروري ولا الشبهة التي
دعت الى ان يجعل في لفظ الممكن اشتراكا حتى كان يجب مرة ان يقال على الضروري ومرة ان لا يقال
وكان يمنع كونها مقولا على الضروري انها تنعكس الى السالبة العكس الذي يجري بينهما اذ كان ما يمكن ان
يكون يمكن ان لا يكون وكان يوجب كونها مقولا على الضروري ان سلبها لا يقال عليه والا كان
نقيضها وهو انه ليس يمكن مقولا على الضروري وكان الضروري ممتنعا شبهه يوجب ان يكون حملها
بان الممكن يقال على الضروري قولا متناوبا اذ فان الممكن اذا كان له معنيان واحدهما اعم من الواجب

فم
اثبات

من ان بعض الكاتب انسان بالضرورة وليس
احد من الناس كاتبا بالضرورة فانه
لا يمتنع

والاخر مباين للواجب فان الشبهة ينحل ايضا وهل الممكن الذي يجب قوله على الضروري الا الممكن الذي سلبه
لا يقال على الضروري لان سلبه انه ليس بممكن ومعناه ممتنع فيكون الممكن الذي يجب ان يقال على الضروري
هو الذي هذا سلبه فاذا كان هذا الممكن المقول على الضروري الوجود معناه انه ضروري ومفهوم
ذلك كما يكون في الاسماء المترادفة كان ما ليس بضروري وما ليس بممكن معنى واحد وكان ما ليس بضروري
اذا هو الممتنع وهذا محال بل الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو
لفظة غير ممتنع وهو اعم من الواجب ومن الممكن فليس اذا صحة انعكاس الضروري او المطلق وما هو
اخص منه يوجب صحة انعكاسه في نفسه بل يجب ان نعلم ان معنى الكلام المذكور في التعليم الاول الصحيح
هو ان هذا اذا قيل على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن فما منه في مادة الضروري فحكمه ما قيل وكذلك
ما هو في مادة المطلق فحكمه ما قيل واما الممكن الحقيقي فسيتضح امره بعد ليعلم ان بعد ايضاح الحكم في
جميع ما تحت هذا العام يتضح حكم هذا العام والنظر في الممكن الحقيقي وفي عكسه جرت العادة بتاخيره فلنؤخره

الفصل الرابع في القياسات الاقترانية وذكر الاشكال الثلثة في حالتي الاطلاق والضرورة

فهذه الاشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعليمه من امر القياس فنقول ان اللازم عن
القياس لا يخلو اما ان يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل ويسمى امثال هذه المقاييس
اقترانيات مثل قولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه
وبالجملة احد طرفي المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما وهذا اسميه استثنائيا والجمهور يسمونه شرطيا
وانما لم اسميه شرطيا لان من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران ومنه ما يكون من حمليات فنقول
ان كل قياس اقتراني بسيط حملي فانه مؤلف من مقدمتين يشتركان في حد اشتراك المثال المورد في
الجسم وهذا الحد لا تخلو اما ان يكون في احدهما محمولا وفي الاخر موضوعا او يكون محمولا في كليهما او
موضوعا في كليهما واذا كان موضوعا في احدهما محمولا على الاخر فاما ان يكون محمولا على موضوع المطلوب
وموضوعا لمحمول المطلوب وهو الذي يسمى الشكل الاول واما ان يكون محمولا على محمول المطلوب
موضوعا لموضوع المطلوب وهذا هو الشكل الذي الغي لما اذكره من العلة بعد وجوبه في القسمة فانهم
حين قسموا الاشكال على القسمة المثلثة التي ذكرناها فجاءت ثلثة عينوا واحدا منها على انه الشكل الاول
واخذوه على انه هو الذي اوسطه موضوع في احدهما محمول في الاخر ثم لما نظروا فيه من حيث يجمع منه
ما يجمع اخذوه من حيث تحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحموله محمولا فقط وهذا اخص من المعنى الذي
لاجله جعل شكلا اولا فاذا جعلوه شكلا اولا لا لمجرد ان الاوسط موضوع ومحمول بل لان الاوسط محمول
على موضوع المطلوب وموضوع لمحمول المطلوب فقد الغوا قسما رابعا وفاضل الاطباء يذكر هذا
ولكن لا على هذا الوجه بل هذا الالغاء هو بسبب انه امر غير طبيعي وغير مقبول وغير ملايم لعادة النظر
والروية ومستغنى عنه بقوة عكس نتيجة ما هو شكل اول وعلى ما سنوضحه في موضع اخر فليكن الشكل

ولنقدم ما يلزم

الاول ما ذكرناه واما الثاني فهو الذي يكون الاوسط محمولا على الطرفين واما الثالث فهو الذي يكون حده
الاوسط موضوعا فيهما جميعا والطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر والمقدمة التي فيها هذا
الطرف يسمى مقدمة صغرى والطرف الذي هو محمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها هذا الطرف
يسمى مقدمة كبرى وتاليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة والتي تجب عنها النتيجة لذاتها تسمى قياسا
وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا والذي يلزم فانه ما دام يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا
فاذا لزم سمي نتيجة وانما سمي الشكل الاول شكلا اولا لان انتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة ولانه ينتج
جميع المطالب والثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي ولانه ينتج افضل المطالب وهو
الكلي الموجب واعلم انه لا قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا صغرى سالبة كبراها جزئية الا ان يكون
السالب ممكنا واعلم ان النتيجة يتبع اخس المقدمتين لا في كل شكل بل في الكمية والكيفية دون الجهة وهذه
حمل تعلمها بعد الجزئيات الشكل الاول والشكل الاول فانه لما كان صغراه موجبة صار الحد الاصغر فيه
داخلا فيما يقال عليه الاوسط فاذا كان في الكبرى ايجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او سلب كلي
عن كل ما يقال عليه الاوسط كيف قيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا امكن ان يفوته الاصغر فيجوز
ان لا يكون هو البعض الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا او ممكنا فاما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر
فيجد امورا يوجب على كليهما وهما متباينان وامورا يسلب عن كليهما وهما متباينان فلا يلزم
ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر كان سلبا او ايجابا فان كان الاكبر جزئيا فذلك ابعد بل ان كان حكما
جزئيا على الاوسط والاوسط موجود للاصغر لم يجب ان نتعدى اليه اذ الحكم على الاوسط كان حكما
جزئيا فيجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الاصغر بايجاب
او سلب فيكون الحكم على ما ليس الاصغر ويكون ما قدمنا ذكره فبين انه اذا كانت الصغرى سالبة
والكبرى جزئية لم ينتج وهذا يجب ان يقتصر عليه ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج بسبب انه لا
يلزم منها نتيجة معينة فانك بعد الاحاطة بما قدمناه يمكنك ان تورد تلك الامثلة واعلم ان
المهملات حكمها حكم الجزئيات فيصلح صغريات وينتج مهملة فان المخصوصات احكامها احكام الكلية
فانه قد يكون من مخصوصتين قياس كقولك زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هو اخو عمرو ولكن النتايج
تكون مخصوصة شخصية واكثر ما يستعمل المخصوصات مقدمات صغرى فلنعد المحصورات فنقول انه
اذا كان كل ج ب وكل ب ا فبين ان كل ج ا وانه اذا كان كل ج ب ولا شيء من ب ا فبين ان لا شيء
من ج ا وانه اذا كان بعض ج ب وكل ب ا فبين ان بعض ج ا وانه اذا كان بعض ج ب ولا شيء
من ب ا فبين ان ليس كل ج ا فهذا هو الشكل الاول وضروبه المحصورة هذه الاربع ونتايجه هذه
وقد يلزم القياسات الثلثة من هذه لوازم هي عكوس هذه فان جعلت قياسات عليها
لم تكن قياسات كاملة بالقياس اليها بل انما يبين ما يلزم عنها بالعكس فاما من قال ان في غير هذه

باعتباره

في اصح
وقد يلزم من هذه القياسات الثلثة لوازم

الضروب ما ينتج وهو اذا كان لا شيء من ج ب وكل ب ا او لا شيء من ج ب وبعض ب ا انتج ليس بعض
ج فان قال لانك اذا عكست كل ب ا او بعض ب ا انتج من الشكل الثاني ليس كل ا ج فالجواب عن هذا انه انما
قيل كبرى وصغرى بسبب ان في احديهما موضوع المطلوب وفي الاخرى محمول المطلوب فاذا جعلنا
مقدمة ج ب صغرى وكان ب الحد الاوسط فيكون ج الحد الاصغر ويكون موضوع المطلوب وعلى مثل
ذلك يكون ا المحمول المطلوب فاذا قلنا لا ينتج بسلب او ايجاب عنينا ذلك لا ينتج والمحمول وقد زال بهذا الشك
فان انتج شيئا فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع ومع ذلك فانه يرجع الى الكامل بعكسين فهو بعيد عن الطبع
مناسب للقسم الثاني من الاقسام الاربعة للاشكال الذي انما الغي لانه بعيد عن الطبع في نظم مقدمة واحدة
هي الكبرى والثالث بعد عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى واذا كان البعد في معنى واحد احتمله الذهن
وفطن للغرض واما القسم الثاني فانه يحتاج في رده الى الامر الطبيعي الى بعد يلحق جميعه وهو مستغنى عنه فالاولى
به وبما هو في مذهبه ان يلغى الشكل الثاني هذا الشكل خاصيته في نظمه ان الاوسط منه محمول على الطرفين وخاصيته
في انتاجه ان الموجبتين منه لا ينتجان وذلك لان المحمول الواحد بالايجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر و
الحيوان وعلى متفقين كالانسان والضحاك ولان السلب لان المحمول الواحد كالحجر قد يسلب عن متباينين
كالانسان والفرس وعن متفقين كالانسان والناطق ولا عن جزئيتين فان المحمول الواحد يوجب لبعض
الامر الواحد ويسلب عن بعضه وقد يوجب ويسلب عن بعضي امرين مختلفين ولا اذا كانت الكبرى
جزئية فانه اذا حكم على كل شيء ما ثم حكم على بعض الاخر بخلاف ذلك جاز ان يكون الشيء محمولا على ذلك الكل
لكنه اعم منه فيوجب عليه وان كان بعضه لا يوجب عليه وجاز ان يكون مباينا له بكليته لا يحمل عليه
فهذه خاصيته في الانتاج وانما كان شكلا ثانيا واخر عنه الشكل الباقي في الاشكال لانه ينتج ما هو انفع و
هو الكلي وذلك الباقي لا ينتج الا الجزئي وان كان ينتج الموجب وهذا لا ينتج الا السالب الكلي انفع من الجزئي
الموجب اي في العلوم ولانه انما يحدث منه الاول بعكس الكبرى منه والباقي يحدث بعكس الصغرى فقرابته
من الاول في اشرف المقدمتين والاشياء الاختيارية التي لا وجوب فيها وانما يدعوا اليها الاستحسان
والاخذ بالاولى فانها لا يجاور بعللها المبلغ الذي اوما نا اليه ومع ذلك فانا نريد ان نصرح بما نرفع
الحق عن وجوهنا قناع الحياء فيه وهو انه اذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما يفهم
من السلب الكلي المطلق فهما بحسب الامر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا يأتلف
منهما في هذا الشكل قياس وذلك لان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة قد يصدقان معا
على شيء واحد وقد اوردت الامثلة في التعليم الاول فان كل انسان نائم وكل انسان ليس بنائم قد يصدقان
لان كل انسان نائم وقتا وكل انسان ليس بنائم وقتا ما وبالجملة اذا كان محمول يحمل على كل واحد لا دائما
بل وقتا ما فهو ايضا يسلب عن كل واحد لا دائما بل وقتا ما وكذلك ان كان حمله حملا يجوز ان يكون لا دائما
وان لم يوجبه فيجب ان نعلم اذا انه ليس يجب ان ينعقد من السالب المطلق والموجب المطلق قياس في

في هذا الشكل اللهم الا ان يستعمل السالب الكلي على اللفظ المشهور الذي بينا انه ينعكس او يستعمل المطلقة
التي اطلاقها لا المحتمل بل المنحصر اذ يصدق الحصر كليا في بعض الازمنة او يستعمل في القضيتين ما يتعذر مراعاته
وهو جعل الوقت في كل واحد وقتا واحدا ان امكن وشرطا واحدا ان امكن لكن المطلقة باعتبار القول
في نفسه مما لم تجر العادة بان يستعمل في العلوم وفي المخاطبات بل جرت العادة بان يستعمل التباع
في كل موضع ويتوى الشرط الذي ذكرناه وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب ا انه انما يستعمل
ذلك على نية ان كل ب ا عند ما يكون ب فيجب ان يلتفت الى هذين في هذا الشكل وما بعده فلنستعمل
نحن السالبة على النحو المشهور فان ذلك اجمع للغرض فنقول يجب في شرط انتاج هذا الشكل ان يكون
احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وان يكون الكبرى كلية ولنذكر الضروب المنتجة فقط الضرب
الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا برهانه
انا نعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب ا فيكون كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا وقد يبينه
من طريق الخلف فنقول انه ان كان نقيض هذا كاذبا فليكن بعض ج ا وكان لا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول ليس
كل ج ب وكان كل ج ب هذا خلف وللقائل ان يقول ان هذا ليس خلفا لان المطلقات لا تكذب فيها
ان يقال كل وليس كل فانه يجوز ان يكون كل ج يعني به في كل واحد وقتا ما ولا كل ويعني في كل واحد
وقتا اخر وليس هذا الخلف فالجواب انا قد قدمنا ان الذي نذهب اليه ونعنيه في استعمالنا للمطلقات
ما كان منها بمعنى لا شيء من ا ب ما دام ا وكذلك قولنا كل ج ب فانما يعني به كل ج ب ما دام ج فيكون
النتيجة لا شيء من ج ا ما دام ج وهذا لا يصدق مع قولنا بعض ج ا ما دام ج فاذا هذا خلف محال
فسببه اما ان التأليف غير منتج واما ان المقدمات كاذبة لكن التأليف منتج والقائلة لا شيء من
ا ب كانت موضوعة حقا فبقي ان السبب هو كذب قولنا بعض ج ا فلا شيء اذا من ج ا وقال
قوم انه لا حاجة الى بيان هذا بالعكس والخلف وان هذا بين بنفسه فمن البين ان ب لما كانت
مسلوبة عن شيء موجبة لشيء آخر فالشيئان متباينان اذا كان امباينا للب وكان ج غير مباين
له فاما من جعل هذا الامر بينا بنفسه فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه
فاما من احتج بما احتج به فلم يجعل الحجة غير الدعوى بنفسها فان المتباينين والمسلوب احدهما عن الاخر
معنى واحد كما علمت ولكن الذهن يلتفت ضرورة الى ان يعقل ان ج لما كانت ب المتباينة لا
او التي لا توصف با فيكون قد رده الى البين انتاجه بنفسه وقد ناقضه بعض من يعسر عن
المشائين مناقضة صحيحة وفي هذا الكلام طويل يفصل في اللواحق وهذا ينتج ايضا ان جعل المطلق
الكلي ما ظنه قوم ان قولنا كل ج ب بالاطلاق ان كل الجهات الموجودة في وقت ما فهي ب بعد
ان يكون الوقت في السالب والموجب واحدا والاصوب ان لا يلتفت الى هذا الضرب الثاني
من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا

فانا اذا عكسنا الصغرى واضفناها الى الموجبة انتج لا شيء من ا ج ثم نعكس النتيجة الى حقها وبالخلف ايضا
انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
مثاله بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا يتبين بعكس السالبة وبالخلف انه ان كان كل ج ا ولا شيء
من ا ب ولا شيء من ج ب وكان بعض ج ب الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية كبراها موجبة كلية
مثاله ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فلا يقترن بالاخرى
الجزئية اقترانا منتجا فلنبين بالخلف انه ان كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب
او لنفرض بعض ج الذي ليس ب ولنعينه وليكن د فلا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا وبعض ج
د فيرجع الى الاول الشكل الثالث خاصية هذا الشكل في تاليفه ما علمت وخاصيته في انتاجه انه لا ينتج
الا جزئيا وشرطه في ان ينتج هو ان يكون الصغرى موجبة واحداهما كلية فان كانتا سالبتين لم يجب ان
يكون الامران المسلوبان عن شيء واحد متفقين او مختلفين وان كانتا جزئيتين جاز ان يكون الامر
الواحد يوجب في بعض شيء وان يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض وجاز ان يكون المختلفان
كل يوجب في بعض او واحد يوجب في بعض والاخر يسلب عن بعض وان كانت الصغرى سالبة
لم يجب اذا سلب شيء عن امر ان يوجد له ما يوجد لذلك الاخر او يسلب عنه وعليك لان تطلب
الحدود الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وكل ب ا لا يلزم
من هذا ان كل ج ا فانه يجوز ان يكون ج اعم من ب ويكون الموجود لكل ب اما مساويا لج واما دونه
في العموم ولكن يجب ان يكون بعض ج ا وليكن ذلك البعض هو ب فهذا هو افتراض او لنعكس
الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب ا ولنقل ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من
ب ا وكان كل ب ا هذا خلف وعلى الصورة المذكورة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة
ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ب ا لا يلزم من هذا ان لا شيء من ج ا فربما كان ج اعم منهما
لكن ينتج فليس كل ج ا فلنعين ب ذلك البعض او لنعكس الصغرى او لنقل ان لم يكن كذلك
وكل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ب ج وقد كان كل ب ج هذا خلف الضرب الثالث من
جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى مثاله بعض ب ج وكل ب ا ينتج بعض ج ا ونبرهن عليه
بما علمت في الضرب الاول الضرب الرابع كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى مثاله كل
ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا يبين بالافتراض بان نعين البعض الذي هو ب وهو ا فليكن
ذلك د فيكون كل د ا لكن كل د ب وكل ب ج فكل د ج وكان كل د ا فبعض ج ا فنبين بان نعكس الكبرى
ثم نعكس النتيجة فيكون بعض ا ب وكل ب ج فينتج بعض ا ج فينعكس بعض ج ا ويبين ايضا
بالخلف انه ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا وكان بعض ب ا هذا خلف الضرب
الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا

لا يستبين هذا

لا يتبين هذا بالعكس لان الكبرى لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية ويبين بالافتراض بان نفرض
الشيء الذي هو ب وليس ا وليكن د فيكون كما علمت كل د ج ولا شيء من د ا وبالخلف انه ان كان
كل ج ا وليس كل ب ا فليس كل ب ج هذا خلف الضرب السادس من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة
كبرى مثاله بعض ب ج ولا شيء من ب ا فليس كل ج ا يبين بعكس الصغرى بان يقال بعض ج ب
ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا من الشكل الاول وبالخلف بان يقول والا فكل ج ا
وكان لا شيء من ب ا فلا شيء من ب ج وكان بعض ب ج وهذا خلف واعلم ان الشكل الاول وان
كان يرجع اليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصية فائدة وهي ان بعض السوالب انما الطبيعي
فيها والسابق الى الذهن منها اولا هو ان يكون احد الامرين فيها محمولا والاخر موضوعا فان عكس
لم يكن طبيعيا وكان غير السابق الى الذهن مثال ذلك ان يقول ليس السماء بخفيف او ثقيل
فان هذا سلب طبيعي سابق الى الذهن وكذلك الحال في قولنا ليست النفس بمائية او ليست
النار المجردة بمرئية فاما عكوس هذه فمثل قولنا لا شيء من الخفيف والثقيل بسماء او ليس شيء من المائيات
بنفس او ليس المرئي بنار وان كانت حقا فانها ليست على الامر الطبيعي والسابق الى الذهن فان النار
اولى بان يكون موضوعة يسلب عنها المرئي من المرئي ان يكون موضوعا ويسلب عنه النار وكذلك
في امثالها وايضا فان الجزئيات هذه احوالها فانا اذا وضعنا الحيوان والانسان وسورا جزئيا كان
الاولى حينئذ ان يكون الحيوان موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل
قولنا بعض الناس حيوان فيجوز في كثير من المواضع ان يكون التاليف الكائن من سالب وموجب
ويراعى فيه حال السالب ان يكون على ما هو طبيعي وعلى ما هو اولى انما يستقيم على هيئة الشكل
الثاني اقرب الى الطبيعي وكذلك يكون تاليف الجزئي وهو طبيعي مع الكلي انما يقع على هيئة الشكل
الثالث واذا عكسناه حتى يرجع التاليف الى الاول صار السلب على الوجه الذي ليس بطبيعي ولا
سابق الى الذهن وصار الجزئي الطبيعي غير طبيعي فالشكل الثاني والثالث اذا ليس بمستغنى
عنهما ومن ظن ان القضايا المطلقة لا يستعمل فقد اخطأ فان اكثر العلوم تستعمل فيها القضايا
المطلقة من كل جنس من المطلقات وخصوصا في العلم الذي هو صناعة الرجل الذي حكم هذا الظن
على ان الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب فان اراد ان يبحث عن مطلوب كلي مطلق كقولهم هل
العفة خير وهل كل جسم متحرك فليس يمكن ان ينتج من الضروريات فقد علم اذا حال هذه الاشكال
الثلثة واذا علم ذلك فلنعلم ان المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم وكذلك في نتائجها
لكنها تخالف في المواضع الذي يحتاج في بيانها الى الخلف وذلك لان نقائض نتائجها لا تكون ضرورية
وذلك لانه اذا كانت النتيجة بالضرورة ليس كل ج ا اما في الشكل الثاني واما في الشكل الثالث
فاذا قلنا ان لم يكن هذا حقا فنقيضه حق لم يخل اما ان يوجد نقيضه ليس بالضرورة ليس كل ج

(في الهامش: يكون تاليفهما على هيئة)
(في الهامش: كلي خ)
(في الهامش: اعني جالينوس)

فلا يجد هذا المقدمة بحيث يمكن ان يضاف اليها شيء مما في القياس واما لازم ذلك وهو انه يمكن
ان يكون كل ج ا فان هذا اللازم يكون موجبا جهة الامكان الاعم وانت لم تعلم كيف ينتاج القياس [جهة خ]
في ممكن بالامكان الاعم مع مقدمة ضرورية فاذا لا سبيل الى تبيينه بالخلف قبل تعليم الاختلاطين
من الممكن والضروري فينبغي ان يبين بالافتراض واما الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة
ليس كل ج ب وبالضرورة كل ا ب ينتج بالضرورة ليس كل ج ا فلنعين البعض الذي هو ج بالضرورة
وليس ب وليكن د فاذا كان بالضرورة لا شيء من د ب وبالضرورة كل ا ب فبالضرورة لا شيء من
د الذي هو بعض ج ا فبعض ج ليس ا واما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا كل ب ج
بالضرورة وبالضرورة ليس كل ب ا ينتج بالضرورة كل ج ا فليكن د بعض ب الذي هو ايضا بعض [ليس ج]
ج وهو بالضرورة ليس ا [لم يكن ذلك البعض ج و]

المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق الفصل الاول في القياسات المختلطة من الاطلاق والضرورة

قد قلنا في هذه القياسات اذا كانت مطلقة واذا كانت
ضرورية وبقيت المختلطات من الضربين في جملة ما بقي فلنتكلم في المختلطات اذا كانت احدى مقدمتيها
مطلقة والاخرى ضرورية ولنبدا بالضرب الاول من الشكل الاول الذي من كليتين موجبتين
صغراها مطلقة وكبراها ضرورية مثاله كل ج ب اي بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فنقول انه
كل ج ا بالضرورة ونقول اولا انا قد كنا ناخذ المطلقة فيما سلف عامة لما بالضرورة ولما ليس
بالضرورة واذا اخذناها الآن كذلك اختلط فما كان من ذلك يوافق مادة الضرورة كان حكمها
حكم الضرورة وما يوافق مادة لا ضرورة فيها اختلف فلنعن ههنا بالمطلقات ما كان من المطلقات
غير ضرورية فما كان يلزم من خلطها بالضرورة نتيجة ضرورية علمت ان ذلك حكم الخلط الذي من المطلقة العامة
وما كان يلزم منها مطلقة علمت انك لو اخذتها عامة لزمت مطلقة عامة ولم يلزم ضرورية ثم تكون
المسافة مقربة فانه لو كانت المطلقة العامة يوجب ضرورة لكانت يوجد في كل جزئي لها وكانت
يوجد في هذه الخاصة التي هي جزئية تحت العامة فنقول ان قوما يعجبوا لكون هذه النتيجة ضرورية
واستبعدوا هذا المذهب وانما غرهم شيء واحد وذلك لانهم حسبوا ان الضروري ههنا
كل ما كان ضروريا ما دام ذات الموضوع موجودا او ضروريا ما دام موصوفا بما يوصف به حتى
اذا قيل ان كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر حسبوه ضروريا حقيقيا وكذلك اذا
قيل بالضرورة لا شيء من الابيض اسود حسبوه ضروريا حقيقيا وكانوا اذا قالوا زيد ابيض وكل
ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لم ينتج لهم ان زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة والاخر
ابيض بالضرورة فكذلك انما كان ينتج لهم في مثال الاسود ان زيدا ليس اسود لا بالضرورة وكل هذا [الاخر]
لانهم لم يشتغلوا باستثبات حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا حتى يفطنوا للفرق بين قولنا
كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر اذ معناه كل ما يوصف بانه ابيض كيف وصف بانه

ابيض

ابيض فانه ما دام ذاته موجودة كان ابيض او لم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ليس باسود
وبين قولنا كل ما يوصف بانه ابيض [ليس] بالضرورة فهو ما دام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر او كل
ما يوصف بانه ابيض كيف كان فما دام ابيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر او بالضرورة ليس
باسود وانت تعلم مما سلف لك ان بين الاعتبارات فرقانا وكيف وان اولها كاذب ولو كانوا
قالوا في كبراهم ان كل ابيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لكان ايضا حقا لكن لم يكن
الحد الاوسط حينئذ مشتركا فيه وذلك لان الابيض بالضرورة ليس محمولا على زيد بل الابيض الذي
ليس بالضرورة او الابيض بلا شرط فان خففوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة لانك لا يمكنك ان
تقول ان كل ابيض بالضرورة او بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة فقولك كل ابيض
يشملها جميعا فلا يمكن ان تقول كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العادة المجازية
التي غلطته فاذا قلنا كل ج ب ثم قلنا كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة بعد ان يكون ب
كان وقتا ما او دائما فهو ا بالضرورة دائما دخل في المقول على الكل وكذلك اذا قلنا كل ب مطلقا
الذي يعمهما جميعا فوجب ان يكون كل ج ا بالضرورة الضرب الثاني كذلك ولكن الكبرى مطلقة
ينتج مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو ا بالاطلاق فكل ج ا بالاطلاق لانه
قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او غير الضرورة انه بالاطلاق ا فيكون كل ج ا بالاطلاق
وهذه المطلقة لا يصح ان يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائما فهو ا بالاطلاق
وذلك لانه ليس كل ما هو ب لا يدوم له انه ب اذ قلنا ان بعض ما هو ب وهو الذي هو ج
هو ب بالضرورة دائما فلا يصح اذا بعد ذلك القول قولنا كل ما يوصف بب يكون له ا
وقتا ما وذلك الوقت هو كونه موصوفا بب فان بعض ما يوصف بب يوصف به دائما لكن
يمكن ان يوجد هذه المقدمة مطلقة المطلقة التي تكون فيها ضرورة ولا ضرورة كقولنا كل متحرك
فهو متغير ولا يصح ان تقول انه متغير بالضرورة ولا ما دام متحركا وليس دائما بل في وقت كونه
متحركا الذي لا يدوم له اذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركا وبعضه لا يدوم وكذلك يكون بعضه
متغيرا بالضرورة وبعضه لا بالضرورة فلا يصح ان يقول ان الكل كذلك بالضرورة ولا ان الكل
كذلك لا بالضرورة بل يقول مطلقا ويكون الاطلاق العام فاذا صدقت هذه المقدمة على هذه
الصفة وكان كل ما هو ب ا بالاطلاق من هذا الوجه كانت النتيجة مع انها مطلقة ضرورية لان
هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى اي مطلقة عامة فيكون كل ج ا ما دام موصوفا بانه ب
لكنه يدوم له الاتصاف بب فيدوم له كونه ا مثال ذلك الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض
فانه ملون بلون مفرق للبصر بالاطلاق كما قلنا فكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر دائما فليتامل
هذا من يتعجب من انتاج الضرورة عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية فانه تجد الضرورية تنتج

عن كبرى مطلقة اذا كانت الصغرى ضرورية الضرب الثالث صغراه كلية موجبة مطلقة وكبراه سالبة
كلية ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة ينتج بالضرورة لا شيء من ج ا كما علمت
والضرب الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ا ب بالاطلاق ينتج لا شيء
من ج ا وعلى ما علمت في الضرب الثاني والخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه كلية موجبة ضرورية
والسادس عكسها في الضرورة والاطلاق والسابع صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه ضرورية سالبة
كلية والثامن عكسه في الضرورة والاطلاق والنتايج تابعة للكبرى واعلم ان الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورة
ولا الجزئية الضرورية تمنع الاطلاق فان الجزئيتين اذا كانتا لا تتمانعان في السلب والايجاب ثم
كيف يتمانعان في الضرورة والاطلاق و يمتنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني واما الشكل الثاني فالحق
فيه انه اذا اختلفت القضيتان في الضرورة والاطلاق الخاص وكانتا كليتين فقيل الاوسط بالضرورة
على كل واحد من طرف ثم قيل على كل واحد من الطرف الاخر بغير ضرورة على ما جوزه صاحب الفص ايضا
وكان لاحد الطرفين حكم الاوسط عند كل موصوف به انه دائم له وعلى الاخر هو انه ليس دائما له اي
لكل واحد واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا فان الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما عن
الاخر وكذلك ان كانت الصغرى جزئية فان البعض الذي فيها مسلوب عن الطرف الاكبر اذ كان ذلك
البعض مخالفا له في الحكم وانت اذا جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران مثلا او كل
كل ج ب بالضرورة وكل ا ب لا بالضرورة او بالضرورة لا شيء من ج ب ولا شيء من ا ب سلبا هو
في كل واحد لا بالضرورة امكن ان تقول كل ما يقال له ا فيحمل عليه انه دائما ب ولا شيء مما يقال له ج
يحمل عليه انه دائما ب فينتج انه لا شيء من ج ا وكذلك لو قلت كل ما يقال له ج فهو شيء ذلك الشيء
يسلب دائما عنه انه ب وليس شيء مما يقال عليه ا فهو شيء ذلك الشيء يسلب دائما عنه انه ب انتج
ليس ا ب وذلك بالضرورة فانك يمكنك ان تجعل بدل قولك شيء مسلوب عنه كذا اسما مفردا وحينئذ
يمكنك ان تربط جهة الضرورة في جميع ذلك وينتج ضرورية واما اذا اخذت العامة المطلقة لم يجب
ان ينتج من موجبتين او سالبتين لانه يمكن ان يكون تلك المطلقة يصدق على ضرورية وفي تلك المادة
لا يجب نتيجة وهذا معنى انه لا ينتج فلنعد الى اقتصاص المشهور في ذلك الضرب الاول من ذلك كل ج ب
بالاطلاق و بالضرورة لا شيء من ا ب فنعكس الى الاول فينتج انه بالضرورة لا شيء من ج ا وهذا لا يتنازع
فيه والثاني ان يجعل السالبة الضرورية صغرى واما الثالث فمثل قولنا كل ج ب بالضرورة ولا شيء
من ا ب بالاطلاق الغير الضروري وليكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة وما ينعكس مما ليس بضروري
لا يجوز ان يكون الا نوعا من المطلقة العرفية او يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتا ما حتى تنعكس
على نحو ما قيل فاما ان كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الاول فقد علم انها اذا انعكست صارت ولا شيء
من ب ا ما دام موصوفا بانه ب وكل ج ب دائما فينتج كما علمت ضرورية واما ان كانت على الجهة

الثانية فيكون حقيقة التاليف فيها ان كل ج في كل وقت وزمان فانه موصوف بانه ب دائما
ما دام ذاته موجودة لا ما دام موصوفا بانه ب فقط ولا شيء من الموجودين اي زمان ما موجود له انه ب
فيجب ان يمتنع ان يكون شيء من ج ا عند كون القضية السالبة صحيحة موجودة والا لكان في كل زمان يوجد
فيه ذاته يوجد له انه ب وفي هذا الزمان ايضا ويشبه ان لا يحسن ان نعكس هذه المقدمة عكسا حتى يتالف
منه قياس في الشكل الاول على جهة ان يقال كل ج كيف كان فانه موصوف بانه ب دائما وكل ب كيف
كان مسلوب عنه ا في هذا الوقت فان الكبرى حينئذ فيما احسب لا يكون مطلقة على احد المذهبين بل انما
يجب ان يقال كل ب موجود في هذا الوقت مسلوبا عنه ا فحينئذ لا يجب ان يدخل ج تحت ب فربما
لم يكن ج موصوفا بانه ب في هذا الوقت اذا لم يكن ذاته موجودا في هذا الوقت فعلى طريقتهم حينئذ
لا تكون النتيجة مطلقة على شرط وجود الموضوع نعم ان كان ج موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه انه
ا في هذا الوقت فلا يلزم ان يسلب عنه في كل وقت مثلا اذا كان ج ابيض دائما ثم اتفق في وقت ما
ان لم يكن شيء من المتحركين او من البات ابيض فيكون حينئذ لا شيء من ج الموجود في ذلك الوقت ب
بيا في ذلك الوقت لا في كل وقت فتكون النتيجة مطلقة على نحو استعمالهم الاطلاق فهذه الاتفاقات
كلما اذا اتفقت انتجت هذه النتيجة لكن ليس يجب من نفس الامر ان يتفق هذه الاتفاقات وذلك انا
اذا اخذنا كل لون كسوف فانه بالضرورة سواد ثم اتفق في وقت ان لم يكن شيء من الوان الاجرام السماوية
سوادا اذ هذا على هذه الطريقة وجودي لم يجب من هذا ان يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة
في الوقت حتى تكون القضية وجودية فربما لم يكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها وايضا لم يجب
ان ينعكس فيقال ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك فربما لم يكن حينئذ سواد موجود لانهم
يجوزون ان يقول القائل ليس شيء من الالوان سوادا اي في وقت ما وفي ذلك الوقت يصدق
ان يقال لا شيء من الالوان السماوية بسواد ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا حينئذ ثم لا ينعكس
هذا حتى يرجع الى الشكل الاول ولكن لقائل ان يقول ان هذا السلب الكلي صادق وليس الشرط ان
يكون الموضوع موجودا في الوقت الا في الموجب لان الايجاب في وقت معين لا يكون الا على موجود
في ذلك الوقت واما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم فربما صدق عليهما في كل وقت
وربما صدق في وقت معين والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع فان كان دائما فهو ضروري
وان كان موجودا ولكن في وقت ما فهو مطلق وجودي ثم قلنا كل ب كيف كان فانه مسلوب
عنه ا في هذا الوقت قول صادق في هذا الوقت اذا لم يوجد في هذا الوقت ب موصوفا بانه ا
سواء كانت البات موجودة او معدومة لا يوصف با فان المعدومات لا يوصف با والموجودات
اذا لم يوصف مع ذلك با لم يكن في الوقت شيء هو ب وهو ا فيصدق السلب الكلي في الوقت
بل الحق ان نتحرف عن هذه الطريقة الى طريقة قريبة من هذا في هذا الباب كنا اومانا اليها فيما سلف ويلزمنا

الآن ان نذكر حالهم وذلك لان للقايل منهم ان يقول انا اذا قلنا كل ج هو ب بالوجود اي في وقت ما
لا نجعل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات بل نجعل الوجود للحصر فانا اذا قلنا كل ج ب بالوجود يفهم منه
معنيان احدهما انه قد وجد ان كان الصدق هو قولنا ان كل ج ب بعد ما لم يجب ذلك في نفس الامر لانه ربما
كذب هذا الحصر في وقت اخر ولا يلتفت في ذلك الى الحال بمنع ج انه هل هو لواحد واحد منها وجودي او ضروري
مثاله انا اذا قلنا في وقت من الاوقات لا بياض فيه ولا حمرة ولا شيء من الاوساط ان امكن ان كل لون
فهو سواد وصدق هذا في ذلك الوقت ولم يكن صدقا ضروريا لم نعن ان كل واحد مما هو موصوف
بانه لون فانه موجود له وجودا غير ضروري انه سواد حتى يجوز ان يبقى ذلك الواحد موجود الذات او موجودا
لونا وقد زال عنه انه سواد حتى يكون كانا حكمنا ايضا ان كل واحد مما يوصف بانه لون في ذلك الوقت
ليس دائما ما دام موجود الذات فهو سواد كلا فان الوجود الغير الضروري في قولنا هذا انما يعتبر في صدق
الحصر لا في ان المحمول غير ضروري لواحد واحد ولكل كذلك لا يلتفت في السالب الى وجود الموضوع بل الى وجود صدق
السلب الكلي وان كان لا بد من وجود الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر وبيان ذلك في السالب
فانه اذا كان ولا شيء من الالوان في وقت ما بياضا ولا شيئا من المتوسطات بل كانت الالوان كلها
سوادا ولم يكن لون البتة فصدق ان لا شيء من الالوان في وقت ما بياض اي في ذلك الوقت لان المعدوم
لا يوصف بانه بياض ولا بشيء من الموجبات واذا لم يصدق الايجاب صدق السلب ضرورة فاذا اعتنا
ما نقوله والتفتنا الى وجود الصدق في الحصر امكننا ان نعكس هذه القضية فان سلكوا هذه الطريقة يكون قد
كثروا على انفسهم اصناف القضايا وحادوا عن الطريقة التي بما اذا تاملت بعض ما سلف لك
وقفت عليه فاذا كان كل كسوف قمري سوادا وكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد
لان الكسوفات كانت معدومة فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف وكذلك لا شيء
من الناس بناس وكذلك في كل واحد من الامور وليس له ان يقول ان معناه لا شيء من كسوفات القمر
في وقت ما بكسوف موجود فانه لم يكن كسوفات القمر من حيث احدث حد الكبرى ماخوذة على انها موجودة
لكن له ان يقول اني في كل موضع انما اعتبر في المحمولات لكن في المقدمات السالبة المطلقة ان يكون
موجودة في ذلك الوقت فتثبت بعد ذلك او يسلب ولا اعتبر ذلك في الموضوعات للسلب
فنسلم له ذلك وانما طولنا التردید في هذا الباب ليريد المتعلم استبصارا في هذا المعنى بكثرة
الاحترازات التي يحتاج ان يراعي في ترويج هذا المذهب بعد ما فيه من ضياع مقدمات ووجوه
فاضلة مما قد وقف عليه قبل فنقول انه اذا كانت المطلقات على هذه الصفات امكن ان
يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ولا يبالي فيها بان تكون القضايا في انفسها ضرورية
او غير ضرورية بل يكون الالتفات الى الحصر حتى اذا كان حقا ان بعض الالوان اسود بالضرورة
وبعض الحيوان انسان بالضرورة فعدمت ساير الالوان وساير الحيوانات وبقي السواد والانسان

ان ثبتا [3]

التي فيه [2]

وبقي البعض

وبقي البعض من الحيوان الذي هو انسان بالضرورة والبعض من اللون الذي هو اسود بالضرورة
وكان حقا ان كل حيوان حينئذ انسان او كل لون اسود فكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية وذلك لان صدق
الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة بل مطلقا مثل صدق قولنا كل حيوان انسان فانه وان كان حمل الانسان
على كل واحد من اولئك الموصوفات بانها حيوانات ضروريا فان صدق الحصر ليس بضروري فيجب ايضا
ان يكون قولنا كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة اذ يجب ان لا يلتفت الى حال حيوان حيوان بل
الى صدق القول بان كل حيوان فانه متحرك وقتا او متنفس وقتا ما فيكون هذا الصدق موجودا في كل
زمان فانك في كل زمان اذا قلت ان كل حيوان موجود له الحركة لا ما دام ذاته موجودا بل حين ما يتحرك ان يكون
صادقا ولا يكون هذا القول في وقت من الاوقات كاذبا نعم يكون في وقت من الاوقات ليس كل حيوان متحركا
وهذا لا يناقض ذلك فانه في الوقت الذي يصدق انه ليس كل حيوان متحركا اي في الوقت يصدق ايضا ان
كل حيوان متحرك او متنفس وقتا من الاوقات في وجوده فان هذا يصدق في كل وقت وان كان حيوان
لا يتحرك في وقت اذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت ويناقض بان لا يكون حركة في وقت فيلزم ان
يكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة بل ضرورية وهم يأخذونها مطلقة ولا يأخذونها ضرورية البتة
وكذلك قولهم كل متحرك متغير يجب ان لا يكون مطلقة بل ضرورية وقد اخذها بعضهم مطلقة [2] وايضا
فماذا يقولون في قول القائل بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعض اللون سواد بالضرورة هل
ضرورية او مطلقة لكنهم معترفون بان هذه القضية الجزئية يجب ان يكون صادقة في كل وقت
ونقيضها كاذبا في كل وقت فنجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين الى السور وكذلك قولنا بالضرورة
ليس كل حيوان انسانا فانهم معترفون بان هذه القضية ضرورية ويجب ان يكون جميع ذلك مطلقا
ان كانت الضرورة انما يراعى في صدق السور لا في اعتبار الحال بين المحمول والموضوع فان كان الاعتبار
هو السور فصدق هذا السور ليس ضروريا وذلك لانهم يسلمون انه قد يصدق وقتا اخر ان كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سوره في كل
وقت وكذلك ايضا اذا قلنا كل انسان حيوان فانهم كلهم يعترفون بان هذه القضية ضرورية
وعلى اصلهم فانها لا يكون ضروريا بل يكون لو توهمنا لا انسان موجود على ما يفعلون هم ويقولون
لم يكن احد من الناس حيوانا على قياس قولهم ان قولنا ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف اي كسوف
موجود قول حق واذا كان يصح عندهم ان يكون قولنا كل حيوان اعجم صادقا في وقت من الاوقات
حين ما لا يكون انسان البتة بموجود واذ يصح سلب الحيوان عن الانسان الذي ليس بموجود فيصح حينئذ
ان يقال ليس احد من الناس بحيوان فلا يكون اذا صدق قولنا كل انسان حيوان صدقا دائما بل انما
يكون صادقا وقتا ما فلا يكون هذه المقدمة ضرورية بل يكون ممكنة وهم يستعملونها ضرورية فكان
يجب ان يمنعوا كون هذه القضايا ضرورية مع اعتقاد المذهب الذي لهم وعلى ان لهم ان يقولوا

وصدق من جعل هذه كبرى والاول مطلقة فانتج نتيجة مطلقة صح

انا لو اجبنا الى الاطلاق راعينا الوقت الذى نتكلم فيه واما فى الضرورة والامكان فيراعى شيئا اخر فيكونون
قد شوشوا على انفسهم فهذه الابحاث وما يشبهها صرفتنا عن الالتفات الى هذا الرأى وسنستقصى ما يجب
ان يقال من الزيادة على ما قلناه فى ابحاث اللواحق فقد بان ان هذه القرينة ينتج ضرورية وكذلك القول
فى الرابع اذا كانت الكبرى موجبة مطلقة الفصل الثانى فى تعقب النظر فى الحجج على كون النتيجة مطلقة لكنا
مع ذلك نبحث عن الحجج المذكورة فى ايجاب كون النتيجة مطلقة وننقض فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا فاحد حججهم
عكس المطلقة الى الشكل الاول وقد علمت ما فى ذلك لانك قد علمت ان الكبرى فى الشكل الاول اذا كانت
مطلقة وبحيث تكون عكس سالبة مطلقة يجب عكسها فان النتيجة فى الشكل الاول يكون ضرورية وان
كانت الكبرى مطلقة واما الطريقة من الخلف التى قبلت فى تبييض ما ادعوا من انتاج مطلقة من تأليف
سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى وانه ينتج سالبة كلية مطلقة قائلين انه لو كان بالاضطرار ليس
ولا شئ من ج الكان بالاضطرار ليس ولا شئ من اج ويصح ان يقال بعض ب ا فيكون بالاضطرار ليس كل
ب ج واذ كان لا شئ من ج ب بغير اضطرار فلا مانع ان يكون لا شئ من ب ج الذى هو عكسه بغير اضطرار
فلا يكون السلب ضروريا فى شئ البتة وحينئذ لا يكون مانع عن ان يكون كل ب ج وقد وجب من فرض ما
فرضناه انه بالاضطرار ليس كل ب ج فاول ما يقال لهم هو انه ليس اذا لم يكن مانع عن ان يكون اذا كان لا شئ
من ج ب بغير اضطرار كان عكسه بغير اضطرار حتى يصدق معه فى نفس الامور ان كل ب ج يجب ان لا يكون
فى مادة من المواد مانع من ذلك وهب انه لا مانع فى موضع ما من ذلك فلم حيث يوجد تأليف مثل هذا
التأليف لا يكون الحاجة الواقعة الى المواد المؤتلفة بهذا التأليف مختصة بمواد فيها هذا المانع فعسى انه
اذا صدق ان كل اب بالضرورة كان هذا مانعا ان يصدق ذلك الانعكاس فيصدق بعده قولنا كل
ب ج فلنتنزل ان كل ما هو ب يمكن ان يكون ج ونتنزل مع ذلك انه صدق سلب المطلق ان لا شئ من
ج ب ثم لينتأمل هل يصح ذلك فنقول لا يخلو قولنا يمكن ان يكون كل ب ج اما ان يعنى بهذا حال صدق السور
فيكون كانه قال انه ممكن فى وقت من الاوقات ان يكون كل ب ج ففى ذلك الوقت لا يصدق ان لا شئ
من ج ب لا محالة فيكون وقتا يصدق ان كل حيوان انسان وحينئذ لا يصدق انه ليس احد من الناس
بحيوان ولكن فى وقت اخر يصدق انه ليس احد من الناس بحيوان او نقول فى وقت يصدق
مثلا ان كل ابيض انسان ويصدق فى وقت اخر انه ليس احد من الناس بابيض لا فى ذلك الوقت
فاذا الفنا هذه الصورة ان لا احد من الحيوان او من الابيض بانسان وكل ناطق انسان بالضرورة
انتج لا احد من الحيوان بناطق فى ذلك الوقت وكان هذا مطلقا غير ضرورى وكانت النتيجة على ما
يدعونها ولو كانت ضرورية لاستحال ان يصدق قولنا كل حيوان انسان اى وقتا ما فهذا البيان
مستمر على هذا الاصل لكن التأليف ليس من خلط فان الموجب لم يكن دائم الصدق ولم يكن ضروريا
فانه حين ما لا يكون انسان موجودا لا يكون كل ناطق انسانا موجودا وعلى ما قد علمت وكما جاز

ب ج

ان يصدق

ان يصدق قولنا ان كل حيوان انسان وقتا ما فكذلك يجوز ان يصدق وقتا ان كل حيوان فرس فلا يكون
حينئذ ناطق موجودا فلا يكون حينئذ كل ناطق انسانا فاذا انما يصدق قولنا ان كل ناطق انسان
وقتا ما فاذا انما تبحث المطلقة من مطلقتين واما الذين ذهبوا الى هذا ولا ارى صاحب التعليم الاول
ذهب الى هذا بل حرمه تحريما كليا وانما قصد الى ان يكون الصدق غير ضرورى باعتبار الحمل لا باعتبار
السور فكان الغرض فى قوله لا شئ من ج ب ان كل واحد من ج يسلب عنه ب وقتا ما ولا يسلب
وقتا ما ولا يجب ان يسلب دائما بل يجوز ان يكون ب من خواص ج التى لا يدوم ويكون فلننظر
كيف يتألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزمه الخلف فنقول اذا قلنا ليس شئ من الناس
يضحك بالفعل اى عند ما لا يضحك ثم قلنا كل ا بالضرورة ضاحك بالفعل حتى يكون القياس
المطلوب ما كان لنا ان نقول كل ضحاك بالفعل انسان حتى يلزم وكل انسان ثم يلزم فبعض ما هو
انسان او كل ما هو ا فهو ضحاك بالضرورة فبعض ما هو انسان هو ضاحك بالضرورة وكان لا شئ
من الناس الا وهو مسلوب عنه الضحك هذا خلف فاذا صدق قولنا كل ب ج كان ذلك مانعا
عن ان يصدق قولنا بالضرورة كل اب واذا صدق قولنا كل اب بالضرورة كان ذلك مانعا
~~عن ان يصدق قولنا بالضرورة كل اب واذا صدق قولنا كل اب بالضرورة كان ذلك مانعا عن~~
ان يصدق ان كل ب ج لا بالضرورة ولو صدقا جميعا عرض المحال المذكور فاذا لما صدق كل ب
ج فيجب ان يكذب كل اب بالضرورة وان يمنع صدق ذلك صدق هذا فيكون فى مثل هذه المادة مستحيلا
ان يوجد شئ من الاشياء يوجد عليه الضحاك بالفعل بالضرورة حتى يكون ذلك الضحاك او بالحقيقة
فان الضحاك بالفعل غير مقول على غير الانسان بوجه من الوجوه وهو الانسان غير ضرورى وكيف
يمكن ان يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان اعم منه لم يكن
ان ينعكس لا السلب كليا مطلقا صرفا ولا الايجاب كليا كيف اتفق واما المثال لما يكون فيه
الصدق من جانب قولنا كل اب ويمنع صدق ايجاب عكس الجانب الاخر ان يجعل ج انسانا
و ب المتحرك بالفعل و ا الفلك ولا يكون لك ان تقول ان كل متحرك بالفعل انسان بوجه
فاذا قوله ان هذا لا يمتنع غير صحيح فانه انما لا يمتنع فى نفس الامور واما فى تأليف هذه صفته
فيمتنع ان يكون مادة تقع فيها ليس شئ من ج ب لا بالاضطرار ثم يكون عكسها لا بالاضطرار
ايضا فعسى يكون عكسها بالاضطرار فلا يمكن ان تنعكس الكلى السالب فيها كليا موجبا
مساعدة السالبتين المتعاكستين اللتين تصدقان معا ثم اوردوا المعدة مثالا من
الحدود وهو انه لا شئ من الابيض بحيوان ~~وكل انسان حيوان فلا شئ من الابيض بحيوان~~
وكل انسان حيوان فلا شئ من الابيض بانسان قالوا فيكون صادقا انه لا شئ من
الابيض انسان فى وقت اى فى الوقت الذى يصدق فيه ان لا شئ من الابيض حتى

وليس صدقا بالضرورة لانه يمكن ان يكون بعض الابيض انسانا وبعض الناس ابيض فنقول ان
هذه السالبة لا وجه لصدقها الا وجهان احدهما ان يقال لا شيء من الابيض حي من حيث هو ابيض
والثاني ان يقال اذا لم يكن ققنس ولا ناس في بلاد الاعتدال ولا انواع من الحيوان التي هي دائما بيض
بل كان انما يوجد انواع هي بالطبع غير بيض واشخاص من انواع لها ان يكون بيضا ولكنها الان سود
فحينئذ يصدق انه لا شيء من الابيض حي اي في ذلك الوقت فان فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم
الثاني لزمهم ان تكون الكبرى كما علمت ايضا غير ضرورية فلا يكون النتاج على ما يدعون واما الوجه
الاول ففيه من الزيادة التي لا يجب ان يلتفت اليها ما قد علمت وما قد قيل لك فيما سلف وقد علمت
ان بعض الابيض حي بالضرورة وانه ليس يسلب الحي من الابيض من حيث هو ابيض سلبا وجوديا حتى يصح
ان يكون مرة الابيض من حيث هو ابيض حيا ومرة لا فقد مضى لك هذا فان كل ابيض مسلوب
عنه ما دام ذاته موجود الحيوانية من حيث هو ابيض فانه دائما مسلوب عنه الحيوان من حيث هو ابيض
لا يجوز ان يبقى ذاته موجودا ويكون من حيث هو ابيض محمولا عليه الحيوانية فان قال قائل يجب ان
يؤخذ في اعتبارك هذا ذات الموصوف بانه ابيض ذاتا واما قولك ان هذه الذات مسلوب عنها
الحيوانية من حيث هي ابيض دائما هو كقولك انه كذا مسلوب عنه السواد ما دام ابيض ومن حيث
هو ابيض واذا كان دوام سلبك السواد من حيث هو ابيض لا يوجب ان يكون سلبا ضروريا
فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الابيض من حيث هو ابيض فالجواب ان قولنا من حيث هو ابيض
ان كان جزءا من المحمول عرض ما قلنا الان وفيما سلف من اقاويل مضت وان كان جزءا من الموضوع
فاما ان يكون كانك قلت الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد او يكون كانك قلت
الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض لا بشرط التجريد او زيادة فان كان معناه الابيض المأخوذ
من حيث هو ابيض على انه بشرط التجريد فانه لا يجوز ان يكون شيء اخر يوصف به هو غيره في المعنى
بل يكون هو بنفسه امرا لا يعرض له امر اخر ولا هو يعرض لامر اخر فلا يكون شيء يوصف بالابيض
المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد هو انسان او فرس او غير ذلك فانه لا يكون انسان
او فرس او شيء من الاشياء هو ابيض بشرط ان لا شيء هو غير الابيض من حيث هو ابيض فلا يكون
اذا هو عارضا للذات حتى يكون هناك معنيان معنى للذات في نفسها ومعنى لها ما دامت موصوفة
بهذا الوصف حتى اذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا بل هي بنفس الذات
المسلوب عنها دائما كل وقت فان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد مسلوب
عنه كل شيء من الاشياء له مفهوم غير مفهومه سلبا دائما فاذا كل سلب عنه فهو سلب دائم
ليس وقتا عند ما يكون موصوفا بما وصف به ووقتا لا فهذا هو الفرق وهذا كما يقال ان
الانسان حيوان بالضرورة فانه يستوي فيه ما دام ذاته موجودا وما دام موصوفا بانه انسان

واما ان اخذ الابيض ليس بشرط التجريد بل لا بشرط حتى يكون ان يقترن به شرائط اخرى فالسلب المذكور
كاذب فانه كاذب ان يقال ان الانسان من حيث هو شيء موصوف بانه ابيض مسلوب عنه
الحيوانية بل الشيء الموصوف بانه ابيض غير مانع ان يوصف انه حيوان وصفا ضروريا فضلا عن الوجود
الا من حيث يعتبر ابيض مرفوعا عنه انه شيء ابيض اي شيء اخر هو الموصوف بانه ابيض والفرق بين
الاعتبارين ان النظر في الابيض بلا اعتبار شرط قد يقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض المجوز فيه
ان يكون اي شيء كان موصوف بانه ابيض ولكن لم يلتفت عند ذلك الوصف والاعتبار الى شيء
من تلك الاشياء التي يجوز ان يكونه وانما التفت الى النفس انه شيء ابيض الجائز ان يكون جصا او
ثلجا او غير ذلك والنظر في الابيض باعتبار شرط التجريد يقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض وهو
النظر في الشيء الابيض المرفوع عنه انه جص او بياض او له وجود اخر غير وجود انه شيء ابيض فقط
فاذا اخذ الابيض هكذا سلب عنه الحيوان وصح ان يقال ان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بهذه
الصفة ليس حيوانا فان اعتبر بالمعنى الاول فيكون الابيض من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال
انه يسلب عنه الحيوانية بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه ولا اثبات الحيوانية له فلا يكون
الشيء الابيض من حيث هو ابيض بهذا المعنى ليس حيوانا بل يجوز ان يكون حيوانا الا ان يقال ان الشيء
الابيض ليس من حيث هو شيء ابيض بهذا المعنى حيوانا فينتقل لفظة من حيث هو ابيض الى المحمول فيبين
انا اذا قلنا ليس شيء مما هو ابيض حيوانا لم يصدق بهذا المعنى على ان ناخذ الابيض جزءا من الموضوع ومما
يشفي ويكفي في هذا الادراك ان نعلم انه لا اعتبار في تاليفاتنا ههنا بهذا البتة اعني بالنظر في الموضوع
والمحمول انه من حيث او ليس من حيث بل ان ننظر الى الشيء الموصوف مثلا بانه ابيض لا نريد شيئا
اخر فان صح عليه الايجاب في كل وقت او وقتا ما فقد صح الايجاب او صح كذلك السلب فقد صح السلب
وانه اذا زيد على هذا شيء فقد ادخل شرط اعتبار من حيث وكان غير نفس الموضوع وحده وغير نفس
المحمول وحده اللذين الاعتبار بهما بل قرن بهما اعتبار او اعتباران فقد صارت القضية حينئذ اخرى
واعلم ان الفاضل الذي اكثر اشتغالي بمخاطبته مقر بما قوله بل المعلم الاول مصدق بان الكبرى الضرورية
في الشكل الاول اذا قارنت صغرى غير ضرورية كانت النتيجة ضرورية فلنضع ان كل ج ب لا بالضرورة
ولنقل كل ب ا هو ا بالضرورة ومعنى ما قد اوقع عليه الفاضل والمعلم الاول وما قد علمت فلم لا تقول
واحد منهما ايضا ان هذه ليست ضرورية بل يجب ان يقال كل ج من حيث هو ب ا بالضرورة و
اذا قال بالضرورة ولا شيء من ب قال ايضا من حيث هو ب فانه اذا اعتبر هذا صدق ما قال الطاعنون صح
على من انتج منهما انها ضرورية وذلك لانه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن
ومثل ما قيل في هذا الموضع فلقائل ان يقول له عند قوله وتمثيله لانتاج الضرورية من الاقتران المذكور
مثلا اذا انتج ان كل صاعد جسم بالضرورة من قوله كل صاعد متحرك وكل متحرك جسم بالضرورة

فكل صاعد جسم بالضرورة ان النتيجة ليست ضرورية لان الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة
وكذلك لقائل اخران يقول ان قولك في الكبرى كل متحرك جسم بالضرورة ليس صادقا اذ ليس هو من حيث
متحرك جسما بالضرورة حتى اذا لم يكن متحركا لم يكن جسما فان قال ان الابيض يجوز من حيث اعتبار انه ابيض ان
لا يكون حيوانا ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك فانه لا يجوز ان لا يكون جسما فنقول لم يكن غرضنا ما ذهبت
اليه بل انك كما تقول انه ليس حيا من جهة انه ابيض لا تقول ليس هذا المشار اليه جسما بالضرورة من جهة
ما هو متحرك بل هو جسم بالضرورة وان لم يكن متحركا ثم لا يمنعك جواز قولك انه ليس جسما بالضرورة من جهة
كونه متحركا ولانه متحرك ان تقول كل متحرك جسم بالضرورة فان منعت فقد كذبت المقدمة التي استعملها
في هذه المواضع فقد عرفت ان جهات الموضوع والمحمول من حيث هي زوايد بعد الحمل وان الايجابات كما
علمت ينتقل بسببها سلوبا والسلوب ايجابات بل يجب ان يلتفت الى ما جعل موضوعا والى ما جعل
محمولا والى الحمل والوضع فان صدق حمل وان لم يصدق لم يحمل وان كانت زيادة يلحق احدهما فيصير الكذب
صدقا والصدق كذبا فقد انقلبت القضية وصارت اخرى وانه ليس اذا صح سلب مع ادخال جزء
الدواخل بطل الايجاب الذي كان اولا او صح ايجاب بطل السلب الذي كان اولا اذ قد تغير المحمول والموضوع
فانظر فيما يسلبه او توجبه الى نفس السلب والايجاب كما هو فان كان صادقا وكان دائم الصدق فاحكم
انه كما هو ضروري او كان غير دائم الصدق فاحكم انه كما هو مطلق فاذا غيرت فاستانف الاعتبار
وفي المثال الذي نحن في اعتباره يجب ان ينظر الى الامور التي تقال لها ابيض والى الحيوان فيجد الحيوان اما
كاذبا سلبها عنها او كاذبا ايجابها عليها او في بعض دون بعض ثم ينظر اذلك دايم فيها كلها او بعضها
او بعض دون بعض ثم اذا دخلت من جهة كذا او بشرط كذا فيعلم ان القضية صارت اخرى وتتوخى
لها حال صدق وكذب وضرورة وغير ضرورة مرة اخرى وتترك ما كان في يديك واظن ان هذا القدر كاف
لمن انصف **الفصل الثاني في باقي الاختلاط منها** الضرب الخامس بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من اب
بالضرورة وحكمه ما علمت السادس بعض ج ب بالضرورة ولا شيء من اب بالاطلاق وحكمه المشهور
ما علمت الضرب السابع ليس كل ج ب بالاطلاق وكل اب بالضرورة والمشهور فيه ما قد علمته وحدوده
ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان فليس كل ابيض حيوانا الثامن ليس كل ج ب بالضرورة وكل
اب بالاطلاق والحدود بالضرورة ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان ثم قيل مع ذلك فليست
النتيجة اضطرارية فنقول انه ان كان بعض ما هو ابيض بالضرورة ليس بحي على معنى السور فيجب ان
يصدق هذا دائما ولا يصدق البتة ان كل ابيض حي واعتبار السور يقتضي ان هذا قد يصدق على ما
قد علمت وان كان لا على معنى السور بل على معنى ان بعض الاشياء التي هي بيض مسلوب عنها الحيوان
دائما فكذلك حالها وانها مسلوب عنها الانسان دائما فلم منع ان يكون النتيجة ضرورية فلعله يجب
ان يأخذ الضروري في احدى المقدمتين ليس من جهة السور بل من جهة الحمل واما المطلق منها فناخذه

مطلقا

مطلقا من جهة السور حتى يكون قولنا كل انسان حي مطلقا بان ناخذه من جهة السور ولا ناخذه من
جهة المحمول فيكون قولنا ليس كل ابيض حيوانا بالضرورة قد اعتبرنا ضرورية في معنى الحمل وقولنا
كل انسان حيوان بالاطلاق قد اعتبرنا اطلاقه في جهة السور فاخذناه مطلقا من حيث هو كذلك بان
نظرنا الى الصدق الذي اتفق ان كان كل انسان حيوان الذي قد يكذب اذا عدم الناس كلهم فلا يكون
حينئذ ضروريا واخذنا ذلك ضروريا من جهة المادة اذا كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الابيض
فانتج ليس كل ابيض انسانا وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور وان كانت ضرورية
من جهة المادة وكيف لا ويمكننا ان نلحق الضرورة بالمقدمة الموجبة فتكون النتيجة حينئذ ضرورية فيكون
حينئذ سلب الضرورة في النتيجة ماخوذا من غير الوجه الماخوذ في المقدمة الجزئية لان الضرورة الماخوذة
في المقدمة هي ضرورة الحمل والمادة وسلبها في النتيجة هي سلب ضرورة السور ولما كانت الجزئية قد
تكون صادقة بالضرورة وصادقة بالامكان ولا تمانع ان اذ بعض الابيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة
وبعضه ليس بالضرورة وهو الذي هو ابيض لا بالضرورة ولا يبعد ان يكون قول صاحب هذا التعليم
ان النتيجة لا يكون ضرورية معناه ان النتيجة قد لا يكون ضرورية اي باعتبار غير اعتبار ان النتيجة لا يكون
ضرورية بحسب السور بل باعتبار انه قد يجوز ان يصدق المطلق والضروري معا في الجزئيات فانه لم يعن
هذا بل اقتصر على اعتبار السور وان عدم الضرورة هو في اعتباره وان كان اعتبار الحمل والمادة يوجب
الضرورة فليس هذا في الجزئي فقط بل في الكليات ايضا فان ما انتج ان كل انسان حيوان بالضرورة
انتج ما قد يصير مطلقا باعتبار اخر كما قد علمت فترى ان مشايخنا قائلين ان هذه تنتج ضرورية كان
على انها لا تنتج الا ضرورية فقط لا يصح معها مطلق وليست تنتج مطلقة لانها لا تنتجها وحدها وانما الحكم
انها تنتج مطلقة او انتجت مطلقة فقط فلم يفعل هذا في كل موضع وصار يقتصر على ان يعلمونا تعليما
كليا ان كل جزئية ضرورية فانها قد يصح ان يكون مطلقة فيحكم في جميع ذلك انها مطلقات النتايج
ويكون هذا مفروغا منه ليس انما يعنيه هذا في اقترانه بعينه او بحسب كونه نتيجة بل كيف كانت
او عسى ان لا يكون هذا الكليا في كل موضع بل عسى ان يكون في الاشياء ما لا يعلم امكان بطلانه فيلا يكون
ما يتعلق ببطلانه داخلا في الامكان حتى تصير القضية بسببه مطلقة ولكن هذا الاخص بقضية هي
مقدمة او قضية هي نتيجة بل يكون هذا جائزا في جميع اصناف القضايا التي تصلح ان يوخذ مقدمة في هذا
القياس او نتيجة بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تاليفها وعسى ان يركب مركب
فنقول ان صدق المادة التي تصح منها هذا التاليف يوجب ان يكون الضرورة ملزومة للمطلقة في هذا
الاقتران ممعن في المحال ومع هذا فليت شعري اذا قلنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر وكان هذا
مطلقا صادقا وقلنا كل انسان حيوان وكان هذا مطلقا صادقا فهل معنى الاطلاق فيهما شيء واحد
او يفهم للاطلاق فيهما معنيان فان كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام فيكون الفصل فيما

ضرورته

بينهما

ان احدهما يختص بالضرورة والآخر لا يختص بالضرورة اذ ليس كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام ذاته موجودا فيكون انما اخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري فتكون النتيجة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار اي اعتبار الحمل فلا يجب ان يقبل ما قيل من انه لا يكون ضروريا لانه مطلق الا ان يكون معناه لا يكون ضروري السور ولهم ان يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما لا دائما ويكون القولان مشتركين في انهما صادقان في وقت ما لا دائما لكن الوقت كقولنا كل انسان حيوان وقت السور وللآخر وقت كونه ابيض فوقت احدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ووقت الآخر الوقت الذي لم يعدم ولم ينزل عنه البياض ويكذبان جميعا في وقت اما احدهما فان لا يكون الناس موجودين واما الآخر فان يكون قد عدم البياض فعلى اعتبار السور قد يتم ما قيل فقد تحللنا اذا الوجه الذي يجب ان يفهم عليه صدق ما قالوا تحللا متكلفا مع معرفتنا بان اعتبار السور في هذه الاحكام باطل ومع ايجابنا اعتقاد شيء وهو ان الضرورية في المقدمة اعتبار ها غير مجانس للاعتبار الذي للمطلقة في النتيجة وان الضروريات في المقدمة قد يصدق مطلقة لا من جهة ان المطلق مقول عليها واعم منها فقط بل من جهة انها لازمة لها باعتبار اخر بيناه فنكون نحن حيث جعلنا نتايج هذه الاختلاطات ضرورية لم نجعلها ضروريا يمنع ان يكون مطلقة فان اطلاقها لا يمنع ضروريتها على ان الاطلاق الذي يستعمله غير هذا الاطلاق واعلم ان طائفة من المحصلين نبهوا لكون نتيجة هذا الضرب ضرورية وزعموا ان هذا غلط واقع في النسخة وبرهنوا على ان نتيجة هذا الضرب تكون ضرورية وبينوا ذلك بالافتراض تبيينا حقيقيا فانهم كانوا يميلون في تحقيق الضروري والمطلق ميل السور فلا يجب ان يمنعوا كون الضروري مطلقا ايضا وان كانوا قد عرفوا ما هو اولى بان يعتقدوه فهم على الحق فليعذروا اذ لك في كل موضع وليسوا يفعلون ذلك بل كثيرا ما يفزعون اليه اذا الزمهم الحق في مضيق واما الشكل الاخير فالضرب الاول منه من كليتين موجبتين والكبرى ضرورية كقولك كل ب ج بالاطلاق وكل ب ا بالاضطرار فالنتيجة بعض ج ا بالاضطرار فتبين بعكس الصغرى والثاني عكس هذه في الجهة وتكون النتيجة ايضا من الاضطرار عندهم لان الكبرى اذا عكست انتجت بعض ا ج بالاضطرار ثم تنعكس بعض ج ا عندهم به بالاضطرار وليس ذلك بواجب بحسب الامر اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري ضروريا ومثال ذلك ان كل متنفس حيوان بالاضطرار وكل انسان متنفس لا بالاضطرار اي دائما ما دام موجود الذات والثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك كل ب ج وبالاضطرار لا شيء من ب ا فبالاضطرار ليس كل ج ا ب وتبين بعكس الصغرى والرابع ان تكون الجهة بخلاف الثالث فيقولون ان كانت الجهة بالخلاف كانت النتيجة مطلقة تبين بعكس الصغرى والحدود المشهورة كل فرس حي ولا فرس بحيوان نايم او مستيقظ مما ليس ضروريا بل يكون وقتا وهذا القول صحيح في هذا الافتراض بعد ان يتذكر ان المادة اذا اتفقت على ما سلف لك ذكرها في مطلقة كبرى تنتج ضرورية كانت

النتيجة

النتيجة معهما ضرورية لكن الاطلاق العام يعم جميع ذلك واعلم ان عندهم ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فايهما كانت اضطرارية فالنتيجة اضطرارية والا فالعبرة للسالبة والخامس ان يكون التاليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة كبراها كلية ضرورية سالبة فلا شك ان النتيجة ضرورية والسادس ان يكون الكلي الضروري صغرى فينتج عندهم ضروريا بالعكسين وليس ذلك بواجب بل ينتج مطلقة تبين بالافتراض بان يعين البعض من ب الذي هو بالاطلاق وليكن د وتعمل ما علمت والسابع بعض ب ج بالاضطرار وكل ب ا بالاطلاق لا بالاضطرار ينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور والثامن كل ب ج بالاطلاق وبعض ب ا بالضرورة ينتج عندهم مطلقة فقط وبينوا ذلك بالعكسين وليس ذلك كما علمت بواجب بل الافتراض يوجب ان تكون النتيجة ضرورية واما مثالهم ان كل حي مستيقظ وبعض الحي ذو رجلين بالضرورة ولا يجب ان يكون بعض المستيقظ ذا رجلين بالضرورة فنقول الحق ان بعض ما يقال له انه مستيقظ فانه موصوف بانه ذو رجلين دائما قيل له انه مستيقظ او لم يقل والبعض الآخر بالضرورة ليس بذي رجلين فمنهم من قال ان بعض المستيقظ وان كان بالضرورة ذا رجلين فليس من جهة ما هو ذو رجلين وقد علمت ما في هذا وليكن لا يمنع كونه ضروريا ان يكون مطلقة ايضا على الوجه الذي باعتبار السور اذ قولنا ان بعض المستيقظ ذو رجلين ليس بدائم الصدق فنكون انما اورد المثال على هذه الجهة واما التاسع فان يكون السالبة كلية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة فالنتيجة مطلقة تبين بالعكس وبالحدود كقولك بالضرورة كل انسان حي وليس كل انسان بمستيقظ ويتبين بالافتراض واما الحادي عشر فان يكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة وتكون النتيجة سالبة مطلقة والثاني عشر ان يكون الصغرى كلية موجبة مطلقة والكبرى جزئية سالبة اضطرارية فالمشهور انه ينتج مطلقة بحدود هي هذه كل ذي رجلين حي بالاطلاق وبالضرورة ليس كل ذي رجلين متحركا وهذه الحدود لا يبعد ان يكون قد وقع فيها السهو اذ كان الحق ان يقال وليس بالضرورة كل ذي رجلين متحركا فاخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة وفي بعض النسخ كل ذي رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض ذي رجلين ليس انسانا فينتج ليس كل متحرك انسانا قالوا وذلك بالاطلاق وحده والاطلاق السوري لان هذا الصدق قد يزول فيكون كل متحرك انسانا لكن كيف كان فان هذا الاطلاق لا يمنع صدق الضرورة ولا شك في صدق قولنا بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا كالفرس والسماء فقد جعلت العبرة للكلية في هذا الموضع

الفصل الرابع في حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا في القياسات المؤلفة من المقدمات الموجودية والاضطرارية صرفها ومختلطها فبقي ان نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة او مختلطة وقبل ذلك فيجب علينا ان نتكلم في حد الممكن والفرق بينه وبين الوجودي المطلق وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية وتعريف عكسها وان كنا قد اومأنا فيما سلف الى نبذ من امر الممكن فحري بنا ان نستقصي الآن

القول فيه ولا ينقبض من الاعادة فنقول قد ظن بعض الناس ان النظر في القياسات المؤلفة من الممكنات
هذر ولو فكر لعلم ان ناسا كيف القياسات من المقدمات الممكنة ليست بهذر فان المطالب الممكنة لا تثبت
الا من مقدمات ممكنة وكما يلزم البحث عن امور ضرورية وعن امور وجودية فكذلك قد نبحث عن امور ممكنة و
اذا اردنا ان نبين شيئا من الاشياء ليس بمحال احتجنا ان نبين ذلك في اكثر الامر بمقدمات ممكنة فالحاجة
الى القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة والذي يقال من ان الفيلسوف انما يبحث عن الامور الدائمة
والامور الاكثرية وليس يبحث عن الامور المساوية لم يفهمه كثير من الناس على واجبه بل يجب ان نفهم
ان معناه ان الفيلسوف انما يبحث عما خلا الضرورة والاكثرية اذا بحث عن الاشياء من حيث وجودها
واما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن فاما اذا راعى امر الوجود والحصول لا امر الامكان التفت الى
الامور الدائمة والامور التي في الاكثر وكذلك حال الجمهور ايضا في الامور التي يتوقعونها من حيث وجودها
انما يتوقعون امرا واجبا او اكثريا اي في اي يكون له وجود واما اذا تركوا امر التوقع بحثوا عن الممكن ايضا
واما الامور الاقلية والمتساوية فلا شيء يتوقعونها ولا يشتغلون بها الا على وجه آخر وهو وجه
الاحتراز والقياسات الطبية والفلاحية والمقدمات التي في كتبهم كلها ممكنة اكثرية وقد اخذت
على انها موجودة كما في الكتاب المنسوب الى بقراط المعروف بكتاب الفصول وغير ذلك من كتبهم والعجب
من الطبيب الفاضل الذي رأى النظر في ذلك فضلا وهو نظره من حيث هو طبيب ونحن فسنقتضي القول
في هذا عن قريب وقد علمت فيما مضى لك ان الممكن يقال عند العامة على معنى وعند الخاصة على معنى وان
الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير الممتنع وعند الخاصة لغير الضروري وان الخاصة ايضا تستعمل الممكن
على وجوه فيقولون ممكن لما كان غير الضروري المطلق الحقيقي وهو الامر الذي اذا قيس بالموضوع
لم يكن دايم الوجود له ولا دايم العدم سواء كان في طبيعة الموضوع ما يقتضي وجوده له او لا وجوده وقتا ما
طبيعة خ
معينا كالكسوف او غير معين كالتنفس او كان لا يقتضي ذلك بل يعرض له ذلك اتفاقا ولاسباب
خارجة مثل الحركة وغير ذلك وجميع اصناف المطلق الخاص يدخل فيه ويقال لما هو اخص من هذا وهو الذي يكون
غير دايم الوجود ولا دايم العدم ولا في طبيعة الموضوع ما يجعله ضروريا في وقت وحال ولا يجب وبالجملة كونه
او لا كونه له الا ان يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما يقتضيه ذاته مثال ذلك انا اذا نظرنا الى الانسان
ونظرنا الى الكتابة او نظرنا الى الصحة لم يجب علينا ان نجعل احد الامرين للانسان ليس بمعنى انه لم يجب دايما
فقط بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه فان اشترطنا شرطا اخر فقلنا ما دام او في هذه الساعة تعين احدهما اما
ما دام كاتبا فالطرف الذي هو الوجود واما في هذه الساعة فربما لم يعلم احدهما الذي حصل وتعين
بعينه لكنا ندري مع ذلك ان احدهما قد تعين فالاخر اذا بالضرورة لا يوجد اذ وجد هذا فاما في المستقبل
فلا ندري ان اي طرف كذا قد يحصل بعينه فنعرفه بعينه ولا يوجب مع ذلك ان احد الطرفين متعين
فيه بعينه وان لم ندركه نحن لا كما اوجبنا في الزمان الحاضر ان احد الطرفين بعينه متعين فيه وان كنا لا ندركه

والمستقبل

والمستقبل اذا فرضناه حصل كان حكمه هذا الحكم لكنا اذا اخذنا هذا الوجه من حيث انه لا ضرورة في طباع
الموضوع ان يكون له المحمول لا دائما ولا وقتا دخل فيه الموجود والمستقبل جميعا فان الموجود ليس له هذه الضرورة
بل الضرورة الواقعة انما هي بسبب امر غريب فاذا اذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار وهو ان لا ضرورة فيه
بحسب طباع الموضوع او المحمول دخل فيه ما ضرورته من خارج وما لم يتعين فيه ضرورة فبعض اصناف
المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذي لا ضرورة فيه
بوجه من الوجوه وهو الذي لا على الاطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما ومثال هذا الامر الذي لا يوجبه وقت
معين ايجابه في الكسوف او لا يوجبه وقت وان كان غير معين كالتنفس او الامر الذي لا يوجبه شرط يلحق
من خارج ايجابه في الكتابة بشرط كونها حاصلة فالاولان اعني الكسوف والتنفس مطلقان لا يكونان ممكنين
بهذا المعنى فاما وجود الكتابة فهي قد يكون ممكنة بهذا المعنى وقد يكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى فانها
مع الشرط الذي تصير به مطلقة او ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن واما بترك هذا الشرط فيقال
عليها هذا الممكن فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن اخص من الوجه الثاني الذي هو اخص من الوجه الاول
ويكون الى المستقبل لا غير ويشارك المطلق في الموضوع ويباينه في الاعتبار ويكون من حيث
بالقياس خ
الحصول مطلقا ومن حيث انه لا ضرورة في كونه ولا كونه اي وقت فرضت في المستقبل ممكنا
ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل احدهما في الاخر ويباين المطلق كل المباينة فلا يدخل في مطلق
ولا يدخل فيه مطلق اعني بحسب الحمل لا بحسب الوضع فهي معان ثلثة يقال عليها الممكن باشتراك
الاسم وهي مع ذلك فقد يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث منها يقال له ممكن بثلثة معان وهذا
من جنس الاسم المشترك الذي يتناول امرا واحدا باعتبارات شتى والحدود المشهورة للممكن بمعنى ان
الممكن هو الذي ليس بضروري ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن هو ما ليس
بموجود ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن ما ليس بضروري من غير زيادة و
ساكن
٢ هو الذي
ايضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضروري وايضا الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان
لا يوجد والاصح عندنا هو الرسم الاول فليوضح الفساد في الرسوم التي بعده فاما الزائد في رسم الممكن
انه ما ليس بموجود فلا يخلو اما ان يرسم الممكن الذي بالمعنى الاعم فيكون قد كذب فانه يكون من
ذلك ما هو موجود واما ان يكون انما يرسم الاوسط فقد اخطأ فانه ليس من شرطه ان يكون غير
موجود ولا ان يكون موجودا بل ان لا يكون دايم الوجود او غير الوجود بل الغير الموجود منه الذي ليس
بضروري الوجود واللاوجود هو السالب المطلق والموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللا
وجود خ
هو الموجب المطلق وكلاهما داخلان تحته وكل واحد منهما اخص منه وان كان انما يرسم المعنى
الثالث فالمعنى الثالث مباين للمطلق وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب فيكون كان المطلق
سلبه هو الممكن الاخص فيبقى قسم رابع وهو المطلق ايجابه فما نقول فيه ان الموجود الذي ليس

بضروري ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال فهل هو من هذا الممكن ام ليس فانه ان كان هو من هذا
الممكن فقد فسد الشرط وان لم يكن منه بل كان مطلقا في ايجابه ولم يكن كذلك ممكنا في نفسه فتلك
المقدمة ايضا مطلقة في سلبها فيجب ان لا يكون ممكنة وان كان قد جعلوا الاطلاق جنسا او شرطا
للامكان بقي الممكن الذي لا ضرورة فيه حقيقية ولا مشروطة بلا رسم ولا حد ثم ان ظن ان الوجود يجعل الممكن
ضروري الوجود بشرط وان هذا مما يجب ان يحترز عنه في الممكن الحقيقي فلم يظن ان فرض اللاوجود
يجعله ايضا ضروري اللاوجود بشرطه فانه زعموا ان معنى قولهم غير الموجود هو انه الذي لا يجب بشرط خ
ان يوضع حكمه موجودا او انه الذي ليس بدائم الوجود فليس ما قالوا صوابا فان قولهم هو ما ليس
يجب وجوده هو غير قولهم هو الغير الموجود وبعد ذلك فالوجهان جميعا داخلان في قولهم ليس بضروري
فما الحاجة الى تكرير ذلك في الحد وبالجملة فان غير الموجود كالجنس لامرين فقط فانه غير الموجود اما ان يكون
دائما فيكون المحال والضروري العدم واما ان يكون غير دائم فيكون المطلق السلب ولا يدخل فيه غيرهما
مما ليس نوعا لهما فهؤلاء اذا لم يحسنوا فيما فعلوا واما الذي يقال من ان الممكن هو ما ليس بضروري
من غير زيادة فاذا عني به ما ليس ضروري الوجود وغير الوجود كان هذا القول مطابقا للممكن اما الخاص
ان عني به سلب ضرورة الدوام بلا شرط والاخص جدا ان عني سلب جميع وجوه الضرورة وان عني به
انه ليس ضروري الحكم الذي يقال له انه ممكن ايجابا كان او سلبا لم يتم حتى يقال اذا فرض ذلك
الحكم موجودا لم يعرض منه محال وقد فهم بعضهم من الضروري الواجب الوجود وقد زل فان الضروري
في هذا الفن من المنطق يعني به معنى اعم من وجوب الوجود والا لكانت المقدمات اربعا ضرورية
واجبة واخرى ممتنعة ومطلقة وممكنة وانت تقف من هذا على ما تضمنه الرسوم التي تتلوا هذا
واشنعها قولهم ان الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان لا يوجد فان لفظ يتهيأ اسم مرادف للممكن
وفيه من الاشتراك ما فيه وله وجه واحد حسن يمكن ان يصرف اليه وهو ان يكون المحدود هو الممكن الخاصي
ويوخذ في حده الشيء الذي هو كالجنس له والممكن العام ويكون المفهوم من لفظه يتهيأ ما يفهم عند
الجمهور وليس يفهم عند الجمهور من لفظة يتهيأ والامن لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة فلو ان الحد
اخذ الممكن العامي في حد الخاصي لم يعنف لكنه يكون قد اوهم من حيث اللفظ ان الممكن اخذ في حد نفسه
مثل ما عرض في باب المضاف وعلى ما علمته فاذا اخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام
يدل على المعنى المراد بالممكن العام ولم يجد الخاصة استعملوه كثير استعمال مرادفا للممكن المحدود ويكون به
هذا الابهام قد زال فيكون كانه قال ان الممكن الخاصي ما ليس ممتنعا كونه ولا ممتنعا لا كونه ويكون
هذا بازاء قولهم ان الممكن الخاصي ما ليس بضروري فاما الرسم الاول فهو اوثق الرسوم واحفظها
للمذهب في الصناعة فاما اذا فهم ان هذا القول على انه رسم الممكن من حيث هو ممكن وفهم
من الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير الوجود صار ما قيل بعد من انه اذا فرض موجودا لم يعرض

منه محال

منه محال امرا كالمستغنى عنه وانما اورد كنافع وخاصة لا على انه جزء رسم لكن الاولى عندنا ان يقال
ان هذا التحديد هو للحكم الممكن فان الحاجة ههنا انما هي الى تحديد جهات القضايا فكانه يقول ان الممكن
من القضايا هو ما ليس ضروري الحكم المحكوم به من ايجاب او سلب ايهما كان حكم به فيدخل فيه الممتنع
فاذا قال ومتى فرض ذلك الحكم الموجب او السالب موجودا او حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه
محال تم الرسم مساويا للمرسوم ويكون الرسم انما تم بجزئين فحينئذ ان عني بالضروري الضروري
الحقيقي كان هذا الرسم للممكن الخاص وان عني الضروري اي ضروري كان بشرط او بغير شرط كان هذا
الحد للممكن الاخص وليس ما قال بعض الناس ان معنى قوله ما ليس بضروري ما ليس بواجب شيئا
فقد علمت ما في ذلك واعلم ان الامكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى فانها تعرض للكيف
وللكم ولغير ذلك وهو يقع على بعده بالمتقدم والتاخر وهو كالوجود وكالوحدة وما اشبه ذلك فليس
يمكن ان يجعل له جنس يشار اليه انه فيه ولذلك فان ما يوخذ في رسمه كالجنس يكون لا محالة ليس بالحقيقة
جنسا ولكنه يناسب الجنس وانما يدل على معنى مشكك ويكون من الامور العامة مثل الذي وما والشيء
وكذلك يكون ما يجري مجرى الفصول فيه فصلا عن تشكيك ثم ان الممكن امر ليس بصحيح الوجود مستقرا
بذاته بل هو امر اما ان يكون عدما واما ان يكون متحققا بعدم فيحتاج في تحديده الى ان يحد بالسلب كما
قد علمت من الواجب في تحديدات امور عدمية ولما كان الامر الوجودي في نفسه اسبق الى التصور
وكان العدم انما يتصور بالقياس اليه اعني ان العدم نفسه انما يتصور بانه عدم معنى وجودي كما قد
سلف لك بيانه فيجب ان يكون الامر الضروري اسبق الى التحقيق والتصور فان الضروري
هو الامر الذي وجوده يستحق الدوام اما مطلقا واما عند وجود الشرط فلا يكون وقت من الاوقات
لا يوجد فيه اما مطلقا واما عند وجود الشرط فالضرورة يدل على وثاقة الوجود ويمكن تصوره مبتدأ
ولان المحال ضرورة مقرونة بالعدم فيكون المحال انما يتصور من جهة الضروري كانه الذي موجود له
دائما صدق القول انه معدوم فاذا اخذنا الضروري في حد الممكن اخذنا ما هو اشهر في نفسه عند الجمهور
وعند التحقيق اما عند الجمهور فلانهم لا يفطنون للممكن الذي عند الخاصة واما عند التحقيق فلان المتصور
الاول هو الموجود واما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع وتصور الممتنع انما هو من حيث هو واجب
ان لا يوجد وتصور الواجب هو من حيث هو وجود يستحق الدوام فلا يكون البتة معدوما فالواجب
والضروري متصور ايضا قبله والمحال متصور ايضا قبل الممكن اما العامي من حيث هو عامي فانما
يتصور بانه ما ليس بمحال واما الخاصي فلان المحال ابسط نسبة الى المعنى الوجودي منه فانه هو الذي عدمه
ضروري والممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ولا وجوده ضروري فاذا فهمت هذا فطعن من طعن
انكم رسمتم شيئا وهو الممكن بما هو اخفى وهو الضروري او بما يتبين به ويدور عليه اذ قد اخذتم
في حد الممكن المحال والمحال هو ما ليس بممكن ولا يحد الا بذلك والضروري ايضا هو الذي لا يمكن ان

لايكون وهو المحال ان لايكون وانتم اما ان تكونوا قد اسأتم الاختيار واما ان يكون الامر في نفسه
يوجب الدور فنقول ليس الامر كذلك وذلك لان الضروري والمحال قبل الممكن في التصور
والمحال وان كان يصدق عليه انه ليس بممكن فليس كل ما يصدق عليه شيء فهو هو في الاعتبار
او هو مالا يتحدد الشيء دونه ومع ذلك فليس الممكن الذي يعرف به المحال هو الممكن الذي
عرفناه بالمحال بل هو كالجنس له وكذلك قولهم لا فرق بين قولكم ممكن وبين قولكم ما ليس بضروري
فنقول هو كذلك لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا الحيوان الناطق لكن احدهما اسم والاخر
قول مفصل يشرح معنى الاسم **الفصل الخامس في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه**
فقد انشرح ما كان يجب ان نشرحه لتتحقق به الرسم المذكور ولنعد الان النظر في هذا الرسم ولننظر هل انه هل
يطابق الممكنين الخاصيين فنقول انه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار وذلك لانا ان عنينا
بالضروري المذكور فيه الضروري الحقيقي طابق الممكن الخاص وان عنينا بالضروري المذكور فيه كل ضروري
كان بشرط او بغير شرط طابق الممكن الاخص وايهما كان فلا يجب ان يقع فيه التفات الى شرط وجود الشيء
او لا وجوده اما الخاص فان المطلق الصرف اخص منه فلا يجب ان يلتفت في تصوره الى حال الامر الذي
هو ممكن من حيث وجد او لم يوجد فان كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط وقد جعلناه
غير ضروري بشرط بل ممكنا صرفا بل يجب ان ينظر الى الحالة من حيث لا ضرورة فيه ومن حيث لم يشترط شرط
يوجب الضرورة فاما هل يوجب هذا النظر ان يجعله مستقبلا ونقتصر باعتباره على الاستقبال
لاغير فالظاهر من امره هو ان الموجود من الامور وما لم يوجد سواء كان في الحال او في الماضي قد صار
له ضرورة ما ومن احب ان يرفع الضرورة اصلا فانه يحوج الى اعتبار الاستقبال وان كان ليس
ينعكس فيكون كل ما في الاستقبال ممكن فان كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل
ولا كسوفه في وقت اخر ليسا بممكنين بهذا المعنى الاخص بل فيهما ضرورة على ما علمت فاحد
الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة والاخر هو فيه بالضرورة غير منكسف فلننظر الان انا اذا
قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا هل يخرج الناس السالفون من هذا الحكم والذين وجودهم حال
حال ما يعتقد هذا العقد او يقال هذا اللفظ ونعني بذلك ان كل انسان من الموجودين فيما يستقبل
من هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا وكذلك اذا قلنا يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا هل
ذلك انما يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا او انما يختص بالموجودين في الاستقبال فنقول
لا حاجة لنا الى ذلك اعني لا ضرورة الى ان يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل فان قولنا
كل انسان معناه كل واحد واحد مما هو انسان فاذا قلنا كل واحد مما هو انسان في اي وقت كان فانه
يمكن ان يكون كاتبا واردنا ان كل واحد واحد منهم فانه في مستقبل كل وقت منه او فانه غير ضروري
بوجه من الوجوه ان يكتب وان لا يكتب بل صحيح ان يكتب وان لا يكتب ما دام الوقت مستقبلا كان

هذا القول

أي وجه كيفما طلق او يخصصه واما الممكن الاخص فلا يجب ان يلتفت في تصوره ح

هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا او يكونون ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل
المعينين ويكون هذا اعم صدقا من ان يكون كل واحد من الناس في المستقبل من قول القائل يصح له ان يكتب
وان لا يكتب وههنا وجد صدق اخر من جهة الحصر وهي الجهة التي رذلناها وهو ان قولنا كل انسان كاتب
في كل وقت من المستقبل ان يصدق قولنا كل انسان كاتب او ابيض حتى يكون في ذلك الوقت
كل انسان كاتبا وان يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتب فاي وقت من المستقبل
كل مستقبلا يصح فيه اي الامرين شئت ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت ان يصير الممكنة
والضرورية في حكم واحد فيكون كما ان قولنا كل حيوان او كل ابيض انسان بحسب المستقبل هو قضية
ممكنة كذلك قولنا ليس ولا واحد من الحيوان بانسان على ما سلف لك قضية ممكنة فيكون هذه القضايا
بحسب اعتبار حصرها ممكنة ان يصدق او تكذب في المستقبل وهي في مادتها ضرورية وتكون هذه
نظيرة المطلقات التي مضت الان امثال هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة
القضية بل السور وجهة القضية جزء من حدها فكانه يقول ان قولنا كل حيوان انسان قول يمكن
ان يكون صادقا وكذلك في الاطلاق بل يجب ان يلتفت الى المثال المتقدم ولقائل ان يقول ان وجود
زيد في الحال وفي الاستقبال اذا اتفق ان استمر فيهما وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران وغير ذلك
ليست امورا متجددة بوجه من الوجوه وكذلك لا كون زيد قاعدا ليس مما يتجدد في المستقبل اذا لم يكن
قاعدا في الحال واستمر فان كان الذي في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال وهذا مطلق وضروري
بشرط فكيف يكون ممكنا فنقول انه يجوز ان يكون شيء في وقت وحال بصفة وهو بعينه في وقت
وحال واعتبار اخر بصفة اخرى فالوجود والانسانية والقعود ومقابلاتها هي في انفسها امور
ولها احكام اخرى تلحقها مثل انها ممكنة ومطلقة وتلك الاحكام هي بحسب محمولات اخرى يضاف
الى انفسها وليس يتجه نظرنا هذا الى معانيها في انفسها بل انما يتجه الى نسبتها الى موضوعاتها ونسبتها
الى موضوعاتها الان ليست نسبتها الى موضوعاتها في المستقبل واذا كان كذلك فهي باعتبار وقت
بعرض حاضر مطلقة لموضوعاتها وباعتبار وقت بعرض مستقبل ممكنة لموضوعاتها وان كان وجودها
في انفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد فقد لاح من هذا صحة جميع ما اوردناه بديا ولاح
ايضا انه حق ما قيل من ان الممكن الخاص والاخص قد يرجع موجب كل واحد على سالبه فيما يمكن ان يكون
يمكن ان لا يكون اذ لا ضرورة لا في ان يكون ولا في ان لا يكون اذ كل ممكن لا ضرورة فيه بوجه وما لا ضرورة
فيه بوجه ممكن فما كان يمكن ان لا يكون لكل واحد فيمكن ان لا يكون لكل واحد واحد وما يمكن لبعض فيمكن ان
يكون لذلك البعض وكذلك اذا كان اعتبار الامكان انما هو في السور فان ما امكن ان يكون كله كذا
فيمكن ان لا يكون كله وما امكن ان يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق امكن ان يصدق
انه لا واحد منه فانه ان كان قولنا ولا واحد دايم الكذب فقولنا بعض من حيث هو بعض دايم

في كل وقت من المستقبل ضروري صدقه ولا صدقه فانه يصح ح

صح

معه وجود ٢

الصدق لا يمكن ان يكذب البتة فلا يكون صدقه ممكنا بل واجبا وجعلنا صدقه ممكنا فكل ما هو ممكن انه
يكون يرجع فيكون ممكنا انه لا يكون يشترك في ذلك الاكثري والاقلي لكن يختلف في شيء اخر وهو ان الاكثري
يكون كون احد طرفيه موجودا مطلقا اكثر والاخر اقل وليس كونه موجودا اكثر هو كونه ممكنا وهو من حيث اعتبار
امكانه يتساوى انعكاسه الى السلب ومن حيث الوجود لا يتساوى فليس وجود الاكثري وجودا ولا وجوده
بمنزلة واحدة من حيث الوجود وكل ما هو اكثري وجودا فهو اقلي لا وجودا وكل ما هو اقلي وجودا فهو اكثري
لا وجودا واما المتساوي فهو متساو من حيث عكس الامكان ومتساو من حيث الوجود ونعني بالاكثري
وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في اكثر زمانه وما كان وجوده لاكثر اشخاص نوع واحد وان كان
لكل واحد منها دائما كالكتابة كون الانسان ذا خمس اصابع او كان موجودا لاكثر الاشخاص في اوقات
ليست باكثر الاوقات بل اوقات ما كالاحتلام او كالتشيب او كامتداد القامة او يكون لاكثر الاشخاص
في اكثر الاوقات الغير المحدودة مثل الابصار بالفعل للناس والممكنات الاكثرية اما امور طبيعية كانت
تجب لولا عوايق من خارج او من عصيان المادة مثل الصحة ومثل كون الانسان ذا خمس اصابع واما
ارادية تصدر وتجب عن الارادة لولا عوايق وقد علمت ان الاكثريات يبحث عنها من حيث الوجود
ومن حيث الامكان واما الاخر فمن حيث الامكان فقط ولذلك فان الاكثريات تؤخذ مقدماتها
في القياسات كالمطلقات فيقال من سقي السقمونيا اسهله ذلك صفرا ولا يقال يمكن فانه ان قيل
يمكن اوهم انها ممكنة لا تتعين منها طرف فنظرت النفس اليه من حيث الامكان لا من حيث الوجود فبطل عنه
التوقع من حيث فان الممكن من حيث هو ممكن غير معلوم الوجود ولا على تعين الوجود فيه قياس اللهم
الاكثري من حيث هو اكثري فان وجوده مظنون مع ان امكانه معلوم وعلى وجوده قياس ما كما على امكانه
واما المتساوي فليس على وجوده قياس ولا هو معلوم بل امكانه هو المعلوم فقط ولذلك ما كانت
الممكنات المتساوية والاقلية لا توضع موجودة في العلوم ولكن تطلب ممكنة ليطلب تحصيلها كما
في علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر الى الاصلح او ليحذر وذلك فيما يرجع الى العمل او
ليعلم ان الامر غير محال وذلك في الامور النظرية ومع ذلك فان الممكنات قد يؤخذ في صنايع
اخرى موجودة كما يقال في الخطابة فلان يكلم العدو من الحصن جهارا فهو خبيث النية كانه قال ومن
يفعل هذا يكن خبيث النية ولا يقول انه يمكن ان يكون خبيث النية فانه اذا قال هذا لم يقنع
في غرضه اذ امكان خبث النية مما لا يحتاج ان يبين ويخطب له ولا معرفة بنافع في التدبير ولا حاجة
في الخطباء ان يقول فلان كلم العدو من الحصن جهارا فليس بخبيث البتة كانه يقول ومن يكلم
جهارا لا يكون خبيث البتة فهذه مقاييس خطابية يستعمل فيها الامور المتساوية من حيث الوجود
وقائلها يوهم فيها انها اكثرية غير متساوية فقط بل انها موجودة على ما نوضح في صنعة الخطابة
والسوفسطائية والشعرية وقد يستعمل ايضا الاقلية والممتنعة الوجود بل قد يستعمل

في جنب هذه العلامة ٣ والى الشيلها
ناخر الفصل في نسخة الاستاذ مذكور في
المقالة الرابعة بين قوله بين به هذا الظاهر
وبين قوله الموجود من هذا الظاهر حسب هذه
العلامة ايضا ٣

ذلك

ذلك في الخطاب ايضا اذا كانت مظنونة وجميع ما قلناه في الممكن انما هو بحسب طبيعته وليس
الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول عندنا فان كل مجهول عندنا ممكن عندنا ان يكون وان لا يكون
وربما كان في نفسه واجبا وربما كان ممتنعا وربما كان بالحقيقة ممكنا ه

المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق

الفصل الاول في القياسات الممكنة في الشكل الاول

فلنشرع الان في
تعليم القياسات التي في الممكن فالضرب الاول من الشكل الاول منه كل ج ب بالامكان وكل ب ا
بالامكان فيلزم كل ج ا بالامكان وذلك لان ج داخلة بالقوة تحت ب فلها بالقوة ما لب فهذا قياس
كامل ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر فقال بعضهم ان هذا القياس لا يجب ان يكون بينا كاملا بنفسه
انه قياس وانما وجب كماله نظرا الى ما فيما سلف اذ كان ج بالفعل ب فكان ما يقال على ب يدخل فيه
ج واما اذا كان الدخول فيه بالقوة كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث فان الشكل الثاني قد حكم
فيه ان ج بالفعل ب ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب بشيء حتى يدخل فيه ج بالفعل ج وان
كان ج ب فليس بالفعل داخلا تحت حكم على ب بل بالقوة وذلك لانه لم يحكم على ب بالفعل بل بالقوة
وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب بل بالقوة لانه يمكن ان يعكس فيجعل ج تحت ب
وههنا ايضا فان ج لم يدخل بالفعل تحت ب بل بالقوة والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان
في الشكل الثالث حيث احتاج الى البيان فليس هذا اذا قياسا كاملا قال قوم ان قولنا كل ب ا
معناه كل ب بالفعل وبالامكان فهو او بالجملة كل ما يصح ان يكون ج فيكون ج تحت ب لا محالة ما
يصح ان يكون فاذا كانت ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا وقد علمت ما في ذلك ومع
فينتقض هذا في موضع قريب حيث يجعل الكبرى مطلقة او ضرورية والصغرى ممكنة ويجعل
القياس غير كامل ولا وجه لذلك الا ان ج غير داخلة تحت ب بالفعل لكنه قد قال قوم هناك انه ليس
معنى قولهم انه قياس كامل هو انه قياس كامل بالاطلاق بل هو قياس كامل بالقياس الى قياس اخر
بعده يتبين به والذي يجب ان يقال في هذا انه ليس يجب ان يشتغل في امثال هذه المواضع بكل
هذا التشدد والتعصب بل ليعلم ان كثيرا من الامور الظاهرة للناس يتشدد فيها الناس بالتماس
البيان تشددا يحوجهم الى العدول عن امور ظاهرة وانه كما ان الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر انه موجود
له فكذلك الممكن للممكن ظاهر انه ممكن ولا يوجد شيء تبين به الظاهرية كالكثرية اظهر من هذا الظاهر ويقول
بل قد فرع الى ان قال ان قولك ب هو كل ما يكون ب بالقوة او بالفعل ارايت لو ان انسانا
قال كل ج بالفعل يمكن ان يكون ب وكل ما هو ب بالفعل فيمكن ان يكون ا لم يمكن لنا بد من ان
نحكم ان هذا قياس فان انكر ان يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط وكيف لا يكون هذا قياسا
ويلزم عنه لذاته قول اخر دائما وان كان هذا قياسا فهو من اي القراين واي الثلاثة ليت شعري وان كان
قولهم ما هو ب معناه ما هو يصح ان يكون ب كان هذا الذي اوردناه ضربا من القياسات ذوات

الجهات قد ضيعت ثم ان كان هذا قياسا فاى قياس اظهر من هذا بينه وان تكلف ان يبين
بان يزاد عليه فيقال وما هو ممكن للممكن فهو ممكن ويجعل هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها
اضمرت فهل قولهم ممكن الممكن ممكن غير قولهم الممكنة لب الممكنة لج ممكنة فهل الا ما هو ممكن اى
شيء كان وهل ب الا ما هو الممكن له ممكن وهل ج الا الشيء الثالث فان ا هو بعينه قولك ما
لانه يدل المعنى الكلى وليس هو مشارا اليه بعينه و ب يدل الآخر و ج على الثالث فظاهر اذا ان
ممكن الممكن ممكن بظاهر الامكان كما ان الضرورى للضرورى ضرورى والموجود للموجود موجود نعم
اذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى فحص ونظر وذلك مثل ممكن الضرورى وضرورى
الممكن وكذلك امكان لا مع امكان نعم صدق ان هذا القياس كامل اذ لا شبهة فيه وليس كالشكل
الثالث والثانى فان نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعى زايلات وحال الحد الاصغر فى ن خ
الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الكلى ليس يشبه حال هذا الدخول الذى ههنا بل يخالفه من جهتين
احدهما ان قولنا ان الاصغر داخل فى الشكلين تحت الحكم الذى على الاوسط ليس معناه ان ذلك
الحكم لم يوجد له بالفعل او انه موجود له بالامكان بل معناه ان القائل لم يحكم عليه بالفعل بل حكم على
غيره بالفعل حكما اذا حكم على ذلك الغير وكان صادقا امكن ان يحكم به حينئذ على الاصغر حكما صادقا ولم يتحرك
ولم يجب ان يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم وان كان اذا حكم صدق لست اقول لم يجب صحة ذلك
الحكم اذا حكم فيكون هذه القوة لا بالقياس الى نفس الامور بل القياس الى الحكم الحاكم الذى اذا حكم بذلك
كان له وامكنه ان يقول ذلك يكون صادقا واما ههنا فكان القوة ليست بحسب الحكم بل
بحسب الامر فى نفسه اذ جعل فى نفسه ممكنا له الامر ولم يحكم بوجوده له وليس يجب اذا كان
ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ان يكون هذا النوع يجعله ايضا غير كامل والوجه
الثانى ان الدخول بالقوة هناك على اى وجه كان هو امر بين فى طبيعة الحد الاصغر وليس بينا لنا
بل يحتاج ان نبحث عنه لنعلمه ونبرهن عليه فيتضح لنا حينئذ ان ج بالقوة كانت داخلة
تحت ب فلو كان ذلك معلوما لنا بنفسه كما هو حاصل فى نفسه ما كنا نحتاج الى العكس والى غير
ذلك واما ههنا فقد علمنا وحققنا ان ج بالقوة داخل تحت الحكم واذا علمنا انا بالقوة داخل ٢ انه صح
تحت الحكم لم نحتج الا ان نعلم شيئا اخر واما فى ذينك الشكلين فان الاصغر وان كان داخلا بالقوة
فى الحكم فانما كان كذلك فى نفسه وكان مجهولا لنا وكنا نطلب لنعلم ما له فى طبيعته فلسنا نقول
ان الشكل الثانى والثالث هو غير كامل لمجرد ان الحد الاصغر فيه غير داخل تحت الحكم الا بالقوة
بل لان هذا الدخول الذى بالقوة غير معلوم الا بنظر فلو كان هذا الدخول الذى بالقوة معلوما هناك
لم يحتج الى عمل يشتغل به بل انما نعمل ما نعمله من العكس وما يجرى مجراه حتى اذا دخل بالفعل علمنا انه حين لم
نعكس كان داخلا بالقوة واذا كان بالقوة كان قياسا فكونه بالقوة فى نفسه يجعله قياسا

فى نفسه وكونه معلوما له بالقوة يصح عندنا منه انه قياس فاذا كان قد صح لنا انه داخل بالقوة تحت الحكم
فقد صح لنا مع علم ذلك ان التاليف قياس واذا صح مع علم ذلك انه قياس فما يحوجنا الى التشكك فيه والى
استنقاصه وهذا القدر كاف لمن اشتغل بزبدة العلم ولم يمل الى الهذيان والهذر واما الضرب الثانى فى كليتين
والكبرى سالبة كقولك كل ج ب بالامكان ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون شيء من ج ا والحال
فى ذلك معلوم والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون بالامكان لا شيء من ج ب وكل ب ا بالامكان
فهذا لان صغراه سالبة وكبراه موجبة ولم يصح بان ج بالقوة تحت ب ولكن انه بالقوة ليس تحت ب
لم يكن بيانه بيان الاول اذ كان قد حكم بشيء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول فكان غير كامل وكان الذهن
يلتفت الى ان يخطره بالبال ويتامله ليعلم المطلوب به فان مطلوبه هو ان يعلم ان ج تحت ب بالقوة وانما
يعلم ذلك من مقدمة كلية يتذكرها ويخطرها بالبال ومعنى ان كل ما هو بالامكان الحقيقى ليس كذا فهو بالامكان
الحقيقى ايضا كذا فاذا اخطر ذلك بالبال وتامله وجد حينئذ ان ج يدخل بالقوة تحت ب فبيان هذا الضرب
اذا انما هو بالعكس الذى يخص الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها والجهة بحالها لكن قد غيرت الكيفية فنقل
الايجاب الى السلب او نقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صارت بالامكان كل
ج ب وبالامكان كل ب ا فبالامكان كل ج ا فبالامكان ان لا يكون شيء من ج ا فهذا بعكسين وعلى هذا
القياس ساير ما بعده والضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين ينتج ممكنة سالبة كلية بعكس
الصغرى الى الايجاب وكذلك لك ان تركب انت ضروبا اربعة من جزئية صغرى وكلية كبرى سالبتين
او موجبتين وموجبة وسالبة وموجبة لكن بعض الناس قد قال ان ما بين من هذا الباب بالعكس
فهو مزيف لا يستعمل اعنى حيث هذا السؤال صغريات وذلك لان المستعمل من هذه الاكثريات
واذا عكست صارت اقلية فخرجت عن الاستعمال فقد اخطا وذلك لان المستعمل من هذه لتوقع
الوجود الاكثريات واما اذا كان الغرض مصروفا الى تحقيق الامكان فكلها مستعملة وايضا
فليس كتاب القياس موضوعا بحسب النفع فى العلوم بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل
وغيره وقد رد عليه من وجه اخر فقيل يمكن ان يكون قولنا لا شيء من ج ب بالامكان امكانا اقليا
فاذا قلبت صارت اكثرية لكن هذا الرد لا يغنى شيئا فانها ان كانت اقلية فقلبت فصارت
اكثرية لم ينتج النتيجة المطلوبة لانه يحتاج ان يعكس نتيجته فتصير اقلية فرجع الى ما انكره المتشكك
من اقلية النتيجة وقيل انه لا مانع من ان يكون هذا القلب نافعا حتى يرجع الى قياس يفيد نتيجة
اكثرية ثم لا يقلب وقد استعمل فى التعليم الاول حدود لتبيين ما لا ينتج اذا كانت الكبرى
جزئية لئلا يظن انه كما كان سالبة الصغرى مما ينتج فى الممكن فلعل جزئية الكبرى مما قد ينتج فقيل
انه اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض ما هو ابيض يمكن ان يكون حيوانا كان الصادق
مع هذا هو ان كل انسان حيوان وكذلك ان جعلت الصغرى سالبة ممكنة او جزئية ثم اذا بدلنا

بحدود اخرى فقلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض يمكن ان يكون ثوبا كان الصادق ههنا
ان لا شيء من الناس بثوب ويجب ان نتأمل هذه الحدود مع انه لا يناقش في الصغريين واما
الكبريان فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريتان فان البعض الموصوف بانه ابيض هو بالضرورة حيوان
والبعض الاخر هو بالضرورة ليس ثوبا فليس الكبرى ممكنة حقيقية بل ضرورية اللهم الا ان يعنى بالممكن
لا الحقيقي بل العام فيكون غير ما نحن فيه او يعنى ليست ضرورية من جهة البياض وفي ذلك ما قيل
او يعنى الممكنة بمعنى السور فالنتيجة يكون ايضا كذلك ولكن لقائل ان يقول حينئذ ان الكليات
ايضا لا ينتج ان كان الامكان ماخوذا بحسب السور فانا نقول يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان
يكون كل ابيض فرسا وايضا يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض حيوانا ينتج في اولهما
بالضرورة ولا واحد من الناس فرسا وفي الثاني كل انسان حيوان بالضرورة وهذا البيان وان لم
ينفعك في اظهار فساد هذا القول فانه ينفعك في اظهار فساد رأي من ظن ان الجهات
جهات الحصر اذ كان هذا ينتج تأليف القياس حملا لا يجب ان يمتنع لانه يوجب الانتاج من مقدمتين
مرة بايجاب ومرة بسلب وذلك احد اسباب ما يصير له القرينة غير قياس فبين انه لا التفات
في امر المطلق والممكن الى السور والا فهذا الموضع يجب ان يلتفت اليه **الفصل الثاني** في القياسات
المختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الاول فلنتأمل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل
الاول فالضرب الاول كل ج ب وكل ب ا بالامكان فظاهر ان كل ج ا بالامكان والثاني كل ج ب
ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فظاهر انه يمكن ان لا يكون شيء من ج ا واما اذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى
ممكنة فليس يكون بينا ان القياس منتج على اية جهة وذلك لان الصغرى اذا كانت داخلة بالقوة
تحت حكم موجود لم يكن اول الوهلة يدرك من حاله انه مطلق او ممكن للاختلاط الواقع وان كان الدخول
بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه من هذا القياس انما الذي يشكل حال كونه مطلقا او ممكنا او كليهما
فاذا لا يكون حال هذا التأليف في لزوم الممكن عنه او لزوم المطلق في البيان كحال الذي من ممكنتين
فان الدخول هناك تحت الممكن بالقوة لا يشوش الذهن بل يقتضي الذهن فيه بجعله ان امكان ثبت الحكم
الامكان امكان ولما كان هذه الدعوى كليا وفي الشكل الاول لم يمكن ابانته بالعكس او بالافتراض
فيجب ان يكون طريق اثباته الخلف فيكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن ان
قولنا كل ج ب معناه كل ما يمكن ان يكون ج ويصح ان يكون ج فهو ب ولو كان الامر على ما قاله
لما كان ج داخلا في ب بالقوة بل كان داخلا فيه بالفعل ولكان هو من جملة ما قيل عليه انه
او كان قياسا بينا بنفسه اذ دخل الصغرى بالفعل في المقول على الكل فاما وجه هذا
الخلف فهو مبني على ان الامر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الاعم لا يعرض من وضعه محال بل ما
يلزمه يلزمه وهو ممكن عام وقد اومانا الى حقيقة ذلك فيما سلف فلا يحسن بنا ان نطول الان

في بيان ذلك

في بيان ذلك بما جرت العادة به من وضع حروف واسهاب فان محصول ما جرت به العادة ما دللنا عليه
فيما سلف وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع امر ممتنع لسنا نقول انه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي الا ممكن
حقيقي بل نعني بهذا انه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق والضروري الا ممكن
بالمعنى العام فان الممتنع لا يلزمه البتة سواء كان ما وضع للزوم ممكنا حقيقيا او مطلقا او ضروريا
فان ما يلزم الممكن العامي فهو غير ممتنع كائنا ما كان ولذلك فان الكذب غير المحال لا يلزمه كذب محال
وهو الذي يستحيل صدق نقيضه دائما بنفسه بل باشتراط بل ان لزمه الكذب لزمه كذب غير محال فاذا كان
كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالوجود فنقول ان كل ج ا بالامكان والمشهور انه كذلك بالامكان العام
وذلك ان يتبين بالخلف وذلك الخلف مبني على انه ان لم يكن هذا ممكنا فليكن غير ممكن وغير ممكن هو الذي بالضرورة
ليس يكون فلا شك ان هذا الممكن اذا هو العامي المقابل للذي بالضرورة ليس يكون اي العامي فلنأخذ
اذا نقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل ج ا ~~ولنفرض انه كل ج ا~~ ولنفرض ان كل ج ب على انه
موجود اذ ليس ذلك محالا فينتج من الشكل الثالث ان بالضرورة ليس كل ب ا وكان بالاطلاق
كل ب ا هذا المحال لم يلزم من التأليف ولا عن الكذب غير المحال فيكون عن الاخرى المشكوك فيها
فاذا ذلك محال هذا ما في التعليم الاول فنذكر ان المعلم الاول قد كان منع ان يكون هذا التأليف
ينتج الضروري والان فقد انتج منه الضروري فانه ان لم يكن ضروريا لم يناقض بالحقيقة الوجودي فبين
لك من هذا ان هذه النتيجة ضرورية كما ادعينا نحن وانما لم نورد في التعليم الاول حيث نعلم ان المحال
ضرورية على سبيل الارتياض والامتحانات الاخرى انهما لما استعملت استعملت منتجة للضرورية على انه قد يمكن
ان نبين هذا الخلف على هذه الصورة من غير ان نأخذ كذبا غير محال البتة بل ان يقال ان كان بالضرورة
ليس كل ج ا وكان كل ب ا وجب من الشكل الثاني ان يكون بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا
ان يكون كل ج ب هذا خلف وقد بينوا هذا الخلف بوجه اخر بان جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكان بالضرورة ليس كل ج ا وما كان يجب ان نؤخر هذا عن الاول وقيل بعد
هذا في التعليم الاول ما معناه ان المقدمات المطلقة لا يجب ان يلتفت الى سورها البتة حتى يكون
اطلاقها ان سورها قد صدق وقتا ما فلا يجب ان يقال في المطلقات كل ج ب ومعناه كل ج ب
في هذا الزمان وذلك لانه لا مانع ان يصدق وقتا ما ان كل متحرك انسان اذا لم يكن متحرك غيره فاذا
قلنا كل فرس يمكن ان يتحرك صدقنا واذا قلنا كل متحرك يمكن ان يكون انسانا اي وقتا ما لم يجب
عنه ان كل فرس ممكن ان يكون انسانا بل بالضرورة لا شيء من الافراس انسان فان جعل بدل الانسان
الحيوان كان بالضرورة كل فرس حيوان فهذا ما قيل في التعليم الاول فقد جعل هذا سببا لان
يكون مثل هذا الاكبر لا يتألف عنه قياس فقد بان وصح ان استعمال المطلق والوجودي على هذه
الصفة ليس بجيد وان التعليم الاول يخالفه وان كان لقائل ان يقول ان هذا القياس غير مؤلف

فان الكبرى اذا كانت بهذه الجهة فيجب ان يكون الاوسط مشتركا فيه فيقال ان كل فرس يمكن ان يكون متحركا في ذلك الوقت وهذا كاذب لانه في ذلك الوقت لا يمكن ان يكون شيء متحركا غير الانسان اذ كان قد وجد كل متحرك انسانا وحين يوجد كل متحرك انسانا يستحيل ان يكون الفرس متحركا لكنا نقول له ان ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة بحال واعني بالممكنة الممكنة بالامكان الخاص فان ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا فانه وان وجد ان لا متحرك هو فرس فليس ذلك كذبا محالا ولا صدقا حقا ضروريا بل هو امر بين امرين فهو الممكن الخاص الذي يقع على المطلق واما الممكن الذي لا يقع على المطلق ويعتبر فيه الزمان المستقبل فلا يمكن ان يقال الا ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل فاما ان لا يأتلف منه مع هذا المطلق قياس البتة او قد ائتلف واما ان لا نراعي ما ذكروا وما علينا من ذلك شيء فان علينا ان نحكم في كل موضع بما يجب فيه مع اعتبار انه ان كان المراد بالمطلق كذا كان كذا وان كان المراد بالمطلق شيئا اخر كان له حكم اخر وما علينا ان نناقش في الالفاظ ونصر على ان قائلا عني كذا دون كذا واذ قد بينا هذا فنعود قائلين انه قد تبين بهذا البرهان ان النتيجة ممكنة عامة وذلك هو الحق ان اخذنا المطلق ما يعم الضروري وغيره فان اخذنا المطلق الذي لا ضرورة فيه لم يجب ان يكون الا ممكنة بالمعنى الاعم فان ظن الظان انه قد صح في طريق الخلف المذكور ان النتيجة ممكنة حقيقية خاصية فلم يحسن فانه ليس اذا لم يكن كل ج ب بالامكان الخاص والاخص يجب ان يكون بالضرورة ليس كل ج ا بل يجوز ان يكون بالضرورة كل ج ا لان الامر المخالف للممكن ليس هو الذي هو ضروري اللاوجود بل الضروري في الوجود واللاوجود جميعا لكنا نبين ان النتيجة حينئذ يكون ممكنة خاصية ايضا وذلك لانه ان كان بالضرورة بعض ج ا وليكن كل ج ب موجودا فيكون بالضرورة بعض ب ا وكان كله لا بالضرورة واما انه هل يجب ان يكون ممكنا الممكن الذي لا يدخل المطلق حتى يكون كل ج ب بالامكان الاخص ولا اطلاق ايجاب البتة فنقول ليس ذلك بواجب فانه يجوز ان يكون الاعم من ب فيكون موجودا لكل ما هو ب بالفعل ولما ليس ب ولا يجب ايضا ان يكون لما هو ب عند ما هو ب بل قبله او بعده فيكون ج موجودا له وان كان ممكنا له انه ب لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا فانه وان كان مطلقا له في وقت ولم يكن ضروريا فيجوز ان يكون له وقت ما ممكنا بحسب القياس الى مستقبله اللهم الا ان يكون موجودا له دائما وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور وبيان لك وجه تحقق هذا اذا علمت بعد انه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت النتيجة ضرورية واما الان فنقول انه لو كان في مسئلتنا هذه ج ا دائما ما دام ذاته موجودة ثم كان يمكن له ان يكون ب وان لا يكون وقد كنا قلنا ان كل ما يوجد له ب فانه انما يوجد له ا وقتا ما فيكون اذا صار ج ب صار له ا اما غير دايم وذاته موجود وقد كان له ا دائما فيكون له ا دائما ما دام ذاته موجودة ومع ذلك فانه قد يصير له غير دايم عند امر ما موجود مع ذاته هذا خلف فيكون السبب في هذا ما فرضناه من كون ا دائما لج فاذا لا يكون له دائما حين يكون الكبرى صادقة واذا لم يكن له

دائما لم يكن

دائما لم يكن ما فرضنا ان يكون ا لج ممكنا اخص مع كونه مطلقا فانه يكون مطلقا له بشرط وجهة واعتبار غير الاستقبال وممكنا بشرط كل وقت شئت ان نفرضه له مستقبلا فاما ان هذه النتيجة هل يصدق مطلقة فنقول انه لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من ج لا يوجد البتة ب من وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له ا عند ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من ج لا يتفق له ا البتة ولا ايضا امثل قولنا كل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب مماس بقلمه القرطاس فليس يلزمه صدقه بالاطلاق حتى يصدق ان كل انسان مماس بقلمه القرطاس فاذا علمت هذا فقس عليه ساير الضروب والضرب الذي بعد هذا هو كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا بالامكان العام وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف ومع ذلك فالمشهور ان النتيجة هي لا شيء من ج ا بالضرورة فقد قيل ما يدل على ذلك في التعليم الاول لكن الاولى ان يكون قد وقع في اللفظ تقديم وتاخير ويكون معناه ليس بالضرورة او لا في شيء من ج لا انه بالضرورة لا في شيء من ج وفرق بين قولنا ليس بالضرورة لا في شيء من ج وبين قولنا بالضرورة ولا في شيء من ج كما علمت واورد لهذا في التعليم الاول مثال يدل على ان المراد فيه هو النتيجة قد يكون ضرورية لا انها يكون دائما ضرورية والمثال لذلك كل انسان يمكن ان يفكر اي بالفعل ولا شيء من المفكر بغراب والنتيجة ولا شيء من الناس بغراب وذلك بالضرورة واذا جعل بدل الغراب المتحرك انتج نتيجة غير اضطرارية فاذا النتيجة تارة تكون ممكنة وتارة تكون ضرورية وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الحدود فقد قيل في التعليم الاول يجب ان يطلب غير هذه وقد صدق فان الكبرى في القياس الاول ضرورية الا ان يجعل بدل المفكر المتخيل فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح في وقت ما فيكون اول شيء قد نسينا النصيحة والوصية المذكورة في هذه الساعة وثانيا ان هذا بعينه يمكن في الضرب الذي كبراه موجبة مطلقة فانه قد يصدق هناك ان كل متخيل غراب ولا ينتج ان كل انسان يمكن ان يكون غرابا لكنه اذا اخذ المطلق ما يعم الضروري كان الانتاج على ما ذكره في التعليم الاول فانه تارة يكون ضروريا ان كانت المطلقة في مادة ضرورية وتارة غير ضرورية ان كانت المطلقة في مادة غير ضرورية والضرب الذي بعده وصورته يمكن ان لا يكون شيء من ج ب وكل ا ب ينتج يمكن ان لا يكون شيء من ج ا وبيانه بعكس السالبة الى الموجبة ثم بعكس النتيجة وكذلك اذا كان من سالبتين كليتين فان جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس والعلة فيه ما علمت في المطلقات فان جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة كلية موجبة كانت او سالبة فالعبرة للكبرى بلا شك فان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة على ما سلف لك فلا خلاف انها تكون جزئية وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة بعكس بالعكس الى الايجاب على نحو ما علمت

الفصل الثالث في القياسات المختلطة في الامكان والضرورة في الشكل الاول

ان صح

اما خلاف

فان اختلطت الممكنة والاضطرارية اما اذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة فلا شك ان النتيجة
تكون ممكنة بسبب المقول على الكل وان كانت الكبريات ضرورية فهناك تحتاج الى بيان يتبين به ان
القياس منتج وذلك كقولنا كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فينتج اولا نتيجة ممكنة بالمعنى العامي
فانها ان لم تكن ممكنة كانت غير ممكنة ان تكون كل ج ا فيكون بالضرورة بعض ج ليس ا وبالضرورة كل
ب ا فيكون بالضرورة بعض ج ليس ب وكان بالامكان الحقيقي كل ج ب وكذلك ان كانت سالبة ضرورية
كقولك كل ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون شيء من ج ا والا فليس يمكن
فبعض ج ا بالضرورة وبالضرورة لا شيء من ب ا فينتج ما علمت واما هل تكون هذه النتيجة ضرورية
او مطلقة او تكون ممكنة صرفة فقد قيل في التعليم الاول فيه قولا كليا ان الكبرى الضرورية ان كانت
موجبة انتجت ممكنة فقط ولم تجب مطلقة وان كانت سالبة انتجت ممكنة ومطلقة غير ضرورية
ولم يعرض لبيان هذا في الضرب الموجب وتعرض لبيان ذلك في هذا الضرب الثاني بما يمكن ان يجعل
دليلا على ان النتيجة ضرورية فانه قيل فيه ما هذا عبارته فيجب ان لا يوجد ا في شيء من ج اذا لم يجعل
لفظة تجب دالة على لزوم النتيجة بل على ان النتيجة في نفسها واجبة ويكون لفظة وجود دالة على
ذلك اللزوم ويكون الوجوب هو اللازم فكانه لما قاس قال منتجا فبالضرورة ليس ا في شيء من ج و
اقتصر بالفا على دلالة اللزوم والاتباع ثم بين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بان قيل فلنوضع ان ا
موجودة في كل او بعض ج وانما قيل في كل مقدمتان تعبان مثل ذلك في النتيجة السالبة الجزئية
التي نقيضها كلية موجبة واما قوله فلنوضع فمعناه انه لما قيل انه تكون النتيجة سالبة كلية ضرورية
قيل بعده فانه لم تكن بالضرورة لا شيء من ج ا فليكن ليس بالضرورة ولا شيء من ج ا فيمكن بالامكان
العام ان يكون بعض ج ا فلنفرض ذلك موجودا فانه لا يلزم من فرض الممكن موجودا محال ولنفرض
كل ج ا ونضيف اليه ايضا قولنا بالضرورة لا شيء من ا ب عكسا للضروري وردا الى الاول لزيادة
البيان وان لم يفعل ذلك بيانا من الثاني فلما فعل هذا انتج من اختلاط المطلق والضروري ان
لا بعض او لا شيء من ج ب وذلك بالضرورة وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا محال وهذا وجه
بيان برهاني يبين به ان النتيجة ضرورية واليه ذهب في التعليم الاول لكن الصدر والاقتصاص
المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التاويل فلننظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا فنقول
انه يمكن على هذه الصفة وهو ما عليه الظاهر من التفسير فنقول انه لا شيء من ج او الا فليكن هذا باطلا
وليكن الحق ان بعض ج ا وبالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة لا كل ج ب وكان كل ج يمكن
ان يكون ب وهذا البيان يبين الاطلاق بالمعنى العامي ولا يبين الاطلاق الذي لا ضرورة فيه
وذلك لان قائلا ان قال انه ليس اذا كان لا شيء من ج ا بالاطلاق باطلا يلزمه منه ان يكون بعض
ج ا حقا بل يجوز ان يكون الباطل انه لا شيء من ج ا باطلاق لا ضرورة ج ا حقا فاذا هذا البيان لا يصلح

بعد ما صار

٢ كان ذلك نح

لاثبات ان النتيجة مطلقة باطلاق لا ضرورة فيه ولكن يصلح لان يبين به اطلاق عام ثم يبقى البحث
عن الضرورة فان هذا البيان لم يبين به البتة انه ليس ههنا ضرورة ولا يتبين به ان فيه امكانا حقيقيا
الا ان يتكلف الامكان بمعنى الستور وعلى ما سلف من الكتب افعل ان النتيجة في هذا وما اشبهه ضرورية
واقول ان الضرب الموجب والسالب الذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية مثال الاول كل ج
ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فكل ج ا بالضرورة والا فيمكن ان لا يكون بعض ج ا فلنضع هذا
الممكن موجودا فينتج من الشكل الثاني يمكن ان لا يكون بعض ج ب بل لا يمكن ان يكون كل ج ب وهذا
خلف لزم لا من الصادقة بل من المشكوك فيها ولنبين ذلك من الشكل الاول بعينه ولنضع
ان كل ج ب بالوجود وكل ب ا بالضرورة فكل ج ا بالضرورة واذا كان فرضنا الممكن موجودا لم يجعل
هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن ان ينتقل عن الضرورة فان قولنا كل ج ا بالضرورة معناه ان كل ما
هو موصوف بانه ج ما دام ذاته موجودا وان تغير عليه اي وصف كان فهو موصوف بانه ا فيلزم
ان كل ج ب فما دام ذاته موجودا فهو ا بالضرورة فاذا كانت ذاته موجودة فهو ا بالضرورة واذا كان
ذاته موجودة ولم يكن موصوفة بب بالفعل فلا يخلوا اما ان يكون موصوفا بانه ا دائما او لا يكون
فان كان موصوفا بانه ا سواء وجد ب او لم يوجد وفي كل وقت فالنتيجة ضرورية وان كان
عند ما يصير ب يصير ا فان لم يكن ب لم يكن ا فليس ما دام ذاته موجودا يكون ا بل ما دام ذاته
موصوفا بانه ب وقلنا انه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا كان ا موصوفا بانه ب او لم
وهذا خلف وبالجملة فاعلم ان ما يمكن ان يصير ضروريا فهو ضروري دائما وامكانه الامكان الاعم وذلك
لانه اذا صار وقتا ضروريا ويجوز ان يزول عنه الضرورة وذاته موجودة فيكون لم يصر ضروريا
لان معنى صيرورته ضروريا ان يكون الموضوع عند ما يصير به المحمول ضروريا له موصوفا بانه له
ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول واذا كان ذاته موجودة وهو غير موصوف قبل
ان صار ضروريا له فقد صار ضروريا له وليس هو له بضروري وهذا محال ومثال هذا كل
انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة فلما كان
كل متحرك ما دام ذاته موجودا تحرك او لم يتحرك موصوفا بانه جسم وكان الانسان عند ما يتحرك
صادقا عليه انه جسم بالضرورة اي ما دام ذاته موجودا كيف كانت احواله يلزمه ان يكون
وان لم يتحرك جسما لانه جسم ما دام ذاته موجودا الا عند ما هو متحرك فقط فهو ما دام ذاته موجودا
جسم وهو قبل الحركة جسم وبعدها جسم لانه انما يستفيد هذا عند ما يتحرك فان الشيء
لا يستفيد امرا من امر عند وجوده يكون ذلك الامر له حاصلا قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك
فان ذلك محال كذلك الحال في التي كبراه سالبة ضرورية ان نتيجته سالبة ضرورية والعجب كل العجب
ان مثل البيان الذي ذكر حيث الكبرى سالبة ضرورية ليتبين به ان النتيجة قد تكون ضرورية وقد

كان يمكن ان نذكرها في الموجبة فقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين التي كبراه موجبة والتي كبراه سالبة
في هذا المعنى ومن العجايب انه لما كانت الكبرى مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن تحمل لها نتيجة ضرورية ممكنة ولما
صارت ضرورية جزم ان تكون نتيجة ضرورية هذا واما اذا كانت الممكنة سالبة فينتج بعينه ما انتجت
الموجبة ولا يمكن رد النتيجة عن الايجاب الى السلب اذ ليس الامكان فيه خاصيا بل عاميا واعلم ان
اكثر ما يشتمل عليه في التعليم الاول من امر الاختلاطات امتحانات وليست فتاوى حقيقية وسيتضح
لك حقيقة ذلك في موضع نذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاختلاطات او نستعمل فيها بعض
ذلك فتكون الفتوى فيها حينئذ على ما يوجبه الحق وقد مضى لك من جملة ذلك واحد وانت تعرف
المقاييس الجزئية من هذه وبالجملة فان العبرة للكبرى فانها ان كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة او ضرورية
فالنتيجة ضرورية

الفصل الرابع في القياسات الممكنة في الشكل الثاني

ان الشكل الثاني لا يلزم
فيه من ممكنتين قياس فان الشيء الواحد يجوز ان يكون ممكنا لشيئين احدهما يحمل على الاخر فيمكن ان
يكون لكل واحد ويمكن ان لا يكون لشيء منه وكذلك يمكن ان يوجب ويسلب عن كل واحد من
امرين متباينين فلا يلزم من هذا التاليف شيء بعينه اذ تارة تكون النتيجة ضرورية الايجاب كما
لو كان الاصغر انسانا والاوسط متحركا والاكبر ناطقا او حيوانا بل انسانا نفسه ثم بدلت الحدود فجعلت
الاكبر فرسا وليس يمكن ان يبين هذا بالعكس والرد الى الشكل الاول فان السالبة الممكنة لا تجب
لها عكس البتة اما على الحقيقة فانه يجوز ان يكون شيء من الاشياء له خاصة لا تعمه وجودا بالفعل بل تمكن
لكل واحد واحد منه كالضحك بالفعل للانسان فيمكن ان يقال ممكن ان لا يضحك بالفعل واحد من
الناس وان شئت جعلت بدل يضحك يعقد الحساب او يتعلم الملاحة او يخجل ثم يكون الحق في قلبه
كلية موجبة ضرورية كقولك كل ضحاك او خجل او متعلم للملاحة او عاقد للحساب انسان بالضرورة
اللهم الا ان يجعل الامكان للسور حتى يكون معناه يمكن ان يكون حقا مثل قولنا لا واحد من الضحاكين
انسانا اي اذا اتفق ان لم يكن انسان ولا ضحاك وكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون انسانا
ويكون ذلك الان ممكنا لكنا قد قلنا مرارا ان هذا الاعتبار من حقه ان يعرض عنه وليجعل بدل الضحاك
المتحرك فيكون قولك يمكن ان لا يكون احد من المتحركين انسانا كاذبا فان بعض المتحركين انسان بالضرورة
والاخرون يسلب عنهم الانسانية بالضرورة فلا يكون عكس ذلك لا صادقا ولا ايضا ممكنا
الا على التدبير المتكلف الذي اوردنا بيانه واما المشهور فهو انها لا تنعكس كلية ولكن تنعكس (اورد بيانه خ)
جزئية والبيان المشهور في انها لا تنعكس كلية هو انه ان كان يلزم قولنا يمكن ان لا يكون شيء
من ج الذي يصدق معه كل ج ب بالامكان انه يمكن ان لا يكون شيء من ب ج حتى يمكن ان يكون كل ب ج
فيلزم من ذلك كلما امكن شيء لكل شيء ان ينعكس فيمكن الشيء لكل ما يمكن له حتى يكون اذا امكن
ان يكون كل انسان متحركا فيمكن ان يكون كل متحرك انسانا فربما كان ان يحل الممكن التسلب والايجاب

اعم من الموضوع

اعم من الموضوع فلم ينعكس عليه الموضوع قالوا بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما تقول كل انسان
يمكن ان يكون متحركا ثم ليس يصدق ان كل متحرك لا يمكن ان يكون انسانا بل انما يصدق ان بعض المتحرك
بالضرورة ليس انسانا وهذا قريب مما قلنا في مواضع وهو دليل على ان قولنا كل متحرك يمكن ان لا يكون
انسانا كاذب في استعمالات التعليم الاول لكنه باعتبار السور صادق فتبين انه يجب ان لا يلتفت
الى السور وان يعلم ان ذلك يخالف ايضا لمذهب التعليم الاول ولكن مما يلزم القوم اذا عملوا بموجب
ما حكموا به من الحق اذ قالوا ان بعض المتحرك هو بالضرورة ليس انسانا وذلك هو الفرس ان يقولوا ومن
الحق ان بعض المتحرك هو بالضرورة انسان وذلك هو الناطق مثلا فان كانت الضرورة على ما يدعون
من امرها انها منعكسة ضرورية وجب ان ينعكس فبعض الناس متحرك بالضرورة وقد وضعوا
كل انسان متحرك لا بالضرورة بل بالامكان الحقيقي المعاند للضرورة فاذا ذلك العكس مما لا يجب
ولنعد الى حيث فارقناه قالوا والخلف لا يبين هذا وذلك لان قائلا ان قال ان لم يكن ان لا يكون
شيء من ج ا فبالضرورة بعض ج ا وكان لا ضرورة في شيء منه وهذا الخلف لم يكن صنع شيئا قالوا وذلك
لان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ا ج مقابله امران احدهما بالضرورة بعض ج ا والاخر بالضرورة لا شيء
من ج ا ولا كل ج ا فلا يجب اذا هذا الخلف فهذا ما قيل في التعليم الاول وكله صواب حسن ولكن
مراعاة مقابله ضرورتي الايجاب والسلب معا للسلب الممكن امر كان منسيا الى هذا الموضع وقد
يذكروه ههنا فعسى ان يكون كلامهم فيما سلف ليس بحسب الممكن الحقيقي بل بحسب الممكن العام
او هي امتحانات وقالوا ايضا ان هذه المقدمة وان لم تنعكس كلية فتنعكس جزئية وهذا شيء
له تاويل ما بعيد في التعليم الاول ولكن الذين جاؤوا من بعد فقد قالوا انه تنعكس جزئيا على ظاهره وذلك
لان قولنا لا شيء من ج ا بالامكان الحقيقي ينعكس ان كل ج ا بالامكان الحقيقي وهذا ينعكس ان بعض
ا ج بالامكان الحقيقي اذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ثم تنعكس هذا الى السالبة
بانه يمكن ان لا يكون بعض ج ا فقالوا ان السالب الجزئي الممكن ينعكس لاستحالته اولا موجبا
جزئيا ثم انعكاس ذلك جزئيا موجبا ثم انقلاب ذلك الى السالب الجزئي فهذا ما قالوه بل اقوى
ما قالوه وليس يعجبني قولهم ان الكلي الموجب الممكن تنعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا بل انما
تنعكس ممكنا بالمعنى العام الذي لا يجب ان تنعكس سلبه على ايجابه وذلك انه يمكن ان يكون له امر ما
بالقوة في اشخاصه كلها وذلك الامر لا يصح ان يكون شيء يوصف بانه هو الا ويحمل عليه النوع كقولنا كل انسان
يمكن ان يخجل فكل خجل فهو انسان بالضرورة وكذلك كل انسان يمكن ان يتحرك والمتحركات بعضها ناس (والمتحرك خ)
بالضرورة وبعضها بالضرورة ليس ناسا اللهم الا ان يقصد واقصد السور الذي حان لنا الا ان
بعقله والذي يتكلفه بعض المتكلفين ان بعض الجالسين بالقوة ناس بالقوة فقد اجبنا عنه في مواضع
ولو صح مثل هذا القول لصح قول القائل بعض الناس حيوان بالامكان الحقيقي اذ كان بعض الناس

بالقوة حيوانا بالقوة والذى قاله بعض الفضلاء انا نقول كل حيوان ممكن ان يكون نائما من جهة ما هو نائم
فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم ممكن ان يكون حيوانا لان حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم
فمغالطة صرفة واما ما يجب ان نعلم فى هذا بالحقيقة فامر قد سلف بيانه واما القدر الذى ينبغى ان نعيده
ونقوله ههنا فهو ان لفظة من جهة ما هو نائم فممكن ان يكون حيوانا لو هذا كما تسمعه ثم هب انه حق
فليس كلامنا فيه فلا يمنع ان يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة وليس دليل صحة العكس هو
ان ترى مواد تنعكس فيها الشىء بل دليل صحته ان القضية لا تنعكس هو ان ترى مادة لا تنعكس
فيها واذا كان ذلك كذلك فهب ان هذا حق ومنعكس ولكن انت تعلم ايها الفاضل ان النائم بلا شرط
غير النائم بشرط اخذ كونه نائما ومن جهة ما هو نائم والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا تنعكس فانه
لا يخلو اما ان يحمل عليه الحيوان او لا يحمل فان لم يحمل البتة فليس تنعكس فان حمل عليه دائما فهو ضرورى
وان حمل عليه وقتا دون وقت فيكون نائم ليس بحيوان وهو محال واما ان يكون جزءا من الموضوع
ولنا عد حينئذ ولنسلم ان النوم يكون ممكنا له ويكون فى هذه المادة تنعكس ولكن كلامنا فى ان ناخذ
الحيوان حيوانا ويعتبر معه النوم على انه محمول بلا شرط يلحق الحيوان اليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس
فهذا الفاضل فى تكلفه هذا كرنا قهرا الان يجعل المثال الذى اوردناه مثالا آخر يوافق غرضه ونحن
اذا ساعدنا وسامحنا ان يكون المثال الذى يقلب اليه اعتباره هو ما يقول وانعكست الممكنة ممكنة
صادقة فلم يجب ان يكون منعكسة على الاطلاق اللهم الا ان يجر ناكرها على ان يعتقد ان لا فرق
بين المثالين وهذا مما لا يضطرنا اليه وكيف ويعلم ان الحيوان بما هو نائم معنى والحيوان معنى والنائم
بما هو نائم معنى والنائم مطلقا معنى وقد بينا الفرق بين ذلك كله فيما سلف مما لا حاجة الى مزيد عليه
فالحق ما يقوله والباطل ما يتعصبون له ولنسلم ان الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة فتلك
الموجبة ليس يجب ان تنعكس موجبة ممكنة حقيقية وان كان يجب ان تنعكس ممكنة بالمعنى الاعم
وذلك فانه اذا كان كل ب ا بالامكان الحقيقى فبعض ا ب بالامكان العامى والا فبالضرورة
لا شىء من ب ا او كان كل ب ا بالامكان لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذى نحوه فانه ليس
يجب اذا كان ا ب بالامكان العامى ان تنعكس الى السلب فيكون ممكنا ان لا يكون ذلك البعض
من ا ب فان الامكان العامى لا يجب له انعكاس الى السلب والى الايجاب فربما كانت المادة
مادة تصدق عليها الضرورة فهذه الاشياء من ان الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها بل
تنقلب هى والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الاعم فان السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها
انعكاس الا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الاعم تابعة فيه الجزئية الموجبة فيخالف الممكن فى هذا الباب
غيره فى انه ما كان يجب لغيره ان تنعكس السالب الجزئى منه شيئا وههنا يجب ان ينقلب جزئية
موجبة ثم من جملة هذه الاقاويل تبين ان العكس لا ينفع فى بيان ان قرينة من القراين المؤلفة

من جهة ما هو نائم اما ان يكون ذلك انما جزء من المحمول او من الموضوع فان كانت جزءا من المحمول يجب او يحتاج ان يجعل فى العكس جزءا من الموضوع ضرورة او بعض ما هو نائم

تهواه

يتبين

عن المقدمات

عن المقدمات الممكنة فى الشكل الثانى قياس وليس يمكن ايضا من طريق الخلف ان يبين ذلك لانا
ان وضعنا كل ا ب وبعض ج ب بالامكان لم يكن مناقضا للسالبة الممكنة ولم يبين به شىء واما
ان اخذنا نقيضها وهو انه ليس يمكن ان لا يكون شىء من ج ا وذلك يصدق اما لان بعض ج ا بالضرورة
او بعض ج ا بالضرورة ليس ا فاذا قلنا بعض ج ا بالضرورة فاما ان ناخذها صغرى او كبرى فليكن
صغرى فيضاف اليه ويمكن ان لا يكون شىء من ا ب ويمكن ان يكون كل ا ب فينتج بعض ج بالامكان ب
او ليس ب وهذا هو الذى كان وضع اولا ولنجعلها كبرى ولنجعلها مع ذلك كلية فنضيف
اليها مقدمة ج ب ينتج من الثالث بعض ب ا او ليس ا كيف كانت جهته فلا يناقض شيئا من المقدمات
فلا يبين به شىء من الخلف الا ان يتفق النتيجة ضرورية فى مادة تنعكس فيها الضرورية الموجبة ضروريا
لا محالة فان كانت عكس النتيجة يلزم ضرورية فانها يناقض الممكنة التى هى احدى المقدمتين المحكوم فيها
بالامكان الكلى لكن ليس هذا مما يتفق دائما ولا الصادق دائما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية
بل ربما كان الصادق الاخرى وان لم يكن ضرورية لم يناقض ما قيل ثم اذا اعتبرنا الجزئية السالبة
واخذنا بعض ج بالضرورة ليس ا ولنجعله كبرى او لا فيكون فى الشكل الثالث فقط لانه جزئى و
سالب ويكون هكذا كل ج ب بالامكان وبالضرورة ليس بعض ج ا ينتج فليس كل ب ا
كيف شئت ان يكون عليها الجهة فان كانت مطلقة صرفة لم يناقض الممكن ولو كان الحمل والوضع
واحدا وان كانت ضرورية لم يناقض لانها عكس بعض المقدمات العكس الذى لا ينعكس ضرورية
~~ولست اعنى بالعكس انه تنعكس ضرورية~~ ولست اعنى بالعكس انه تنعكس عنه بل انه مخالف فى وضع
جزئية له فان اخذت صغرى لم يصلح الا فى الشكل الثانى اذ السالب غير الممكن لا يكون صغرى فى
شكل غير الثانى فلا ينضاف اليه غير الكبرى ولا ينتج ايضا نقيض المقدمة بوجه ولا يمكن ان يبين
بالافتراض فان الافتراض فى هذا الشكل انما يتبين بقياس كلى من هذا الشكل الثانى نفسه
ثم بقياس يتبين النتيجة الجزئية فالكليتان من التاليفات من القراين الواقعة فى هذا الشكل
لا يتبينان بالافتراض والجزئيات تمنع عن بيانهما ان لا يستبين القياس الكلى فى الشكل
نفسه فاذا لا ينتج من ممكنين فى الشكل الثانى وان اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة
فانت تعلم ايضا انه لا يكون قياس اذا كان المطلق بالحال المذكورة فى المطلقات فى الشكل الثانى
كيف كان واما ان كان المطلق سالبا ينعكس فيكون عنه وعن الممكن قياس سواء كان
الممكن موجبا او سالبا فان كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس وهما فى حكم الموجبتين
ولنعد الضروب المنتجة من هذا الشكل عدا فالضرب الاول كل ج ب بالامكان ولا شىء
من ا ب بالاطلاق المنعكس ينتج ما ينتجه الضرب الثانى من الشكل الاول ويتبين بعكس السالبة
والضرب الثانى المشهور ليس شىء من ج ب بالاطلاق المنعكس وكل ا ب بالامكان وقد

دائما صادق

قيل فيه ما قيل ولكن ان فرغنا ان نعرف حاله الى العكس واستخبنا في العكس الاول فيه بينتج ان لا شيء
من اد بالامكان فكيف ينعكس هذا وليس يجب للممكن الخاصي عكس فلا يجب ايضا للممكن العام عكس
فانه اذا لم ينعكس ما هو اخص لم ينعكس ما هو اعم فان الاعم انما ينعكس اذا انعكست جميع خصوصياته وهذا
شيء يعرفه فلا يجب اذا ان يتوقع منه نتيجة كلية لكن الحق في هذا الباب هو ان النتيجة قد يكون
جزئية موجبة بالامكان الاعم وهو الذي جعلناه عكس السالبة الممكنة ان كانت النتيجة الاولى
ممكنة الامكان الحقيقي وذلك عند ما يكون الكبرى مطلقة غير ضرورية فان كانت المطلقة قد اتفق
فيها ان كانت ضرورية كانت النتيجة الاولى كما علمت ضرورية سالبة فلم يجب عكس موجب
بل عكس سالب فاذا اذا كانت المطلقة عامة كان بين انتاج موجب ممكن عام وبين انتاج سالب
ضروري فلم يكن يلزم شيء بعينه بطريق العكس فان كانت المقدمتان كلتاهما سالبتين فلا ضير
وذلك لان الممكنة يرجع الى الايجاب فينتج ما ذكرنا ثم يرجع فيما انتجت ممكنة صرفة الى السلب
فاما حيث انتجت جزئية موجبة بالامكان الاعم فلا يجب لها رجوع الى السلب والعجب ممن يرى
ان امكان نتيجة هذا التاليف في الشكل الاول ليس هو بخاص بل عام ثم حيث يحاول ان يتبين ان
انتاج هذا الضرب يرجع الموجبة فيه الى السالبة وعليك ان تعرف احوال المقاييس الجزئية من هذه لتعرف
ان السالبة يجب ان يكون من المطلقة بهذه الصفة وان كانت جزئية فيتبين على اصلهم بالافتراض
في التعليم الاول ان السالبة ان كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس لكنا اذا قلنا بعض ج ليس ب
ويمكن ان يكون كل ا ب فافترضنا ذلك البعض فكان ولا شيء من د ب بالاطلاق المنعكس وكل ا
ب بالامكان فانتج بالامكان لا شيء من د ا وذلك على اصولهم ثم نقول بعض ج د فينبغي ان ينتج
فبعض ج ليس ا بالامكان او عسى ان يكونوا قد ذكروا ههنا ان نتيجة هذا التاليف لا تكون
كلية فلا يتاتى منها قياس مع الجزئية الاخرى **الفصل الخامس في القياسات المختلطة من**
الامكان والضرورة في الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمة المخالطة ضرورية وقد علمت
ان السالبة يجب على اصولهم ان تكون ضرورية والضرب الاول كل ج ب بالامكان وبالضرورة
لا شيء من ا ب ينتج بالامكان العام وبالضرورة ان لا شيء من ج ا ويبين ذلك انعكاس الضرورية
وبالخلف انه ان كان ليس بممكن عام ان لا شيء من ج ا فيمكن ان يكون بعض ج ا بالامكان العام ولنفرضه
موجودا ثم نقول ولا شيء من ا ب وذلك بالضرورة فينتج بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا
هذا خلف وقد علمت جهة خلفيه مثله وان كانت السالبة الضرورية صغرى بين هذا ثم خلفه
بعكسين فان النتيجة بالحقيقة ضرورية وعكسها ضروري فان ظن ظان ان النتيجة الاولى ربما
كانت ممكنة ولا تنعكس فلنترك العكس الى ان يوضح الامر فيه ولنبين بالخلف انه ان كان يمكن
ان يكون بعض ج ا بالامكان العام ليدخل فيه الضروري وغير الضروري ويضيف اليه وكل ا ب

بالامكان الحقيقي

بالامكان الحقيقي فيكون بعض ج ب بالامكان الحقيقي وكان بالضرورة لا شيء من ج ب هذا خلف فان
كانت الضرورية موجبة ففي المشهور انه لا يكون قياس البتة والحق يوجب في جميع ذلك ان يكون قياس
دائما كيف كان الخلط نعم لا يكون من هذا قياس ينتج لممكن البتة بل كان قياس منه فانما ينتج الضروري السالب
دائما كانت المقدمتان موجبتين او سالبتين او خلطا وعلى قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجوديتها
صرفة وقد عرفت ذلك فنذكر منه ما يجب تذكيره واما الان فلننظر فيما قالوه هم قالوا اذا كان كل ج ب
بالاضطرار وكان بالامكان لا شيء من ا ب فلا يلزم عنه نتيجة لانا اذا قلنا كل ققنس ابيض بالضرورة
وممكن في كل واحد من الناس ان لا يكون ابيض كانت النتيجة ضرورية سالبة فلم يجب نتيجة ممكنة
حقيقية اذ هذه غير الممكنة الحقيقية بل هي ضرورية وقد صدقوا قالوا ولا الاضطرارية لان الاضطرارية
يجب اما عن اضطراريتين واما اذا كانت السالبة اضطرارية ولكن هذا هو المشكوك فيه فان
القائل اذا قال ان هذا الضرب منتج لم يسلم ان الضرورية لا ينتجها الا هذان وحين يسلم ان هذين
ينتجان الضرورية ثم اتوا بحدود فقالوا كل يقظان متحرك بالضرورة ويمكن ان يكون كل او لا يكون
شيء من الحيوان متحركا فالنتيجة على ما تشتهيها المفترون بالضرورة كل يقظان حي وليست
اخبرهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة وان عني الحركة الارادية النقلية فليس يجب ان يكون
كل يقظان متحركا بالضرورة وان عني حركة مقابل سكون النوم فيكون نفس اليقظة او لازما
فحينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا ما دام ذاته موجودة فانه ليس كل ما
يوصف بانه يقظان يتحرك حركة اليقظة ما دامت ذاته موجودة بالضرورة كان يقظان او
لم يكن بل انما يتحركها ما دام يقظان وانت تعلم على حكم الاصول الماضية ان مثل هذه المقدمة لا
لا يكون ضرورية ثم هب ان كل يقظان متحرك بالضرورة وبعض الحي يقظان امكانا ليس
ينتج على اصولهم ان بعض الحي متحرك بالضرورة بل بالوجود وذلك لا ينتفع به وان حسب انه ينفعه
وجودا فكيف يصدق وجودا ان يقال بعض الحي متحرك بالضرورة ويمكن ان لا يكون شيء من الحي
متحركا الا ان يلتفت الى امر السور وقد علم ما فيه ومع ذلك فان النتيجة تكون ممكنة حينئذ ان يصدق
موجبة هكذا او ممكنة ان يصدق سالبة كالاولى فيكون ممكنة بعين السور ثم لا يقولون ههنا
ان قولنا كل يقظان حي ليس بالضرورة اذ ليس من جهة ما هو يقظان بل هو ممكن كما قالوا فيما
سلف ذكره فان قال قائل ان معنى قولنا يمكن ان يكون او لا يكون الحي متحركا انما هو في وقت
لا يكون فيه مثلا حي يقظان فلا يخلوا اما ان يجعل هذا الوقت داخلا في الموضوع حتى يكون كانه
قال يمكن ان يكون كل حي موجود احيانا لا حي يقظان متحركا فلا ينتج حينئذ ان اليقظان حي فقط بل
ان اليقظان حي موجود حينا لا حي يقظان وهذا محال وان لم يكن هذا جزءا من الموضوع بل تفهيما لحال
صدق الحصر وقتا ما ففي ذلك الوقت يكون كاذبا ان كل يقظان متحرك سواء اخذت بالضرورة

او بالاطلاق اللهم الا ان لا يلتفت في الضروريات الى الوقت بل الى الذات الموضوع وذات المحمول
فيجب ان يفعل مثل هذا بالممكنات وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا والذي يتكلفه متكلف
فقال ان قوله كل يقظان متحرك بالضرورة ليس معناه انه متحرك دائما بل معناه انه كلما فرض موجودا
في وقت وجد انه متحرك وكما تقول كل انسان حيوان فانه لا نعني بهذا ان كل انسان دائما حيوانا بل
اذا كان موجودا بل لا نعني بهذا ان كل انسان دائما انسان موجود ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه
ولا ايضا معناه ان قولنا كل انسان حيوان قول يكون دائما صادقا وفي كل زمان فانه يجوز ان يعدم اشخاص
كثيرة من الانواع اصلا كالدود فلا يكون حينئذ كل دود حيوانا فنقول لهذا الذي يتكلف اما قولك انه ليس
شرط الضرورة احد الامرين المذكورين فهو حق لكن قولك بل شرط الضرورة ذلك الذي ذكرته وهو كون الموضوع
موصوفا بما وصفته حتى يكون قولنا كلما كان يقظان موجودا يقظان كانت الحركة النقطية موجودة
توجب الضرورة او نقيضها ينقض عليك اصولا سلفت وذلك لان هذا القول يلزم منه ان يكون
قولنا كل متحرك متغير ضروريا فانه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه انه متغير فاذا جعلت امثال هذه
كبريات ضرورية في الشكل الاول وقرنت بصغريات مطلقة لم ينتج ضرورية وذلك خلاف رايك
نعم اذا قلت ان الذات الموصوفة بانها يقظى كلما وجدت كانت متحركة حركة النقطة فانها اذا وجدت
ولم تكن يقظى يكون قد وجدت الذات التي توصف بالنقطة ولا تكون متحركة واما الانسان فليس
من هذا القبيل فان الذات الموصوفة بانها انسان لا توجد وليست بانسان بل اذا صارت لا انسان
فقد فقدت ولا كذلك الذات الموصوفة بانها يقظى فانها تكون يقظى ولا تكون يقظى وهي موجودة
فضرورة مقدمة اليقظان تعم الذات الموصوفة باليقظان حكم انها يقظان لا حكم انها موجودة واما
ضرورة مقدمة في الانسان فتعتبر حكم انه انسان وحكم الوجود معا وليس شيء موضوعا قائم
الذات يوصف بانه انسان وانه ليس بانسان بل الشيء الموصوف بانه انسان ليس الا نفس
ذات الانسان كالموصوف بانه سواد ليس الا ذات السواد فلا يبقى الشيء الموصوف بانه انسان
موجودا ولم يبق له انه انسان كما يبقى الشيء الموصوف بانه يقظان موجودا وان لم يبق له انه يقظان
وان اشكل هذا عليك في الانسان فخذ بدله السواد فان جوزت ان يكون شيء واحد يكون انسانا
وهو بعينه غير انسان ويحمل عليه الحيوانية عند كونه انسانا لم يكن حينئذ قولك كل انسان حيوانا مقدمة
ضرورية عندك وهو مما لا يجوزه من تنازعه الان ولا يشك هو في ان الموصوف بانه يقظان
انما يكون بالضرورة متحركا لا ما دام ذاته في نفسها موجودة بل ما دام ذاته يقظى وهذا هو ضرب
من المطلق وقد تحققت هذا فيما سلف تحققا لا يحتاج مع تذكيره الى اعادتنا عليك ما عددناه
فان كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محالة كقولك لا شيء من ج ب بالامكان و
بالضرورة لا شيء من اب فان هذا ينعكس الى الشكل الاول وان كانت الصغرى ضرورية

حتى تكون

حتى تكون بالضرورة لا شيء من ج ب ويمكن ان يكون لا شيء من اب فينتج انه بالضرورة لا شيء
من ج ب على ما قلنا اما على اصولهم فيعرض ما قلنا حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة وبعد
ذلك فلا يجب ان تجدوا عكس العكس على اصولهم وان كانت المقدمتان موجبتين والنتيجة تكون على
اصولنا سالبة ضرورية واما على المشهور فلا ينتج ويثبتون ذلك بحدود وهكذا كل انسان
يمكن ان يكون ابيض وكل ققنس بالضرورة ابيض والحق سالبة ضرورية قالوا وكيف يمكن ان
تكون النتيجة ممكنة وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة وكيف تكون مطلقة صرفة ولا مقدمة
مطلقة وكيف يمكن ان تكون ضرورية سالبة الا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب في التاليف
لهذا الذي انتج من هذه المادة وكيف يجب عن هذا التاليف سالبة ضرورية اذ ليس فيه سالبة
ضرورية فانه من المسلم ان القياس لا ينتج سالبة ضرورية او يكون فيه سالبة ضرورية وهذا شيء
لم يبين الا في الشكل الاول وليس بيانه في الشكل الاول بيانا في كل موضع ثم قد تكلف بعضهم
مادة تنتج سالبة ضرورية وفي اخرى موجبة ضرورية وذلك غاية ما يدل على ان الاقتران غير منتج
وتلك الحدود هي ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي ممكن ان يكون متحركا وقد علمت ما في هذا
فاذ قد عرفت الكليات فقد امكنك ان تعرف الجزئيات **الفصل السادس في اصناف
القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث** فلننظر الان في الضروب
التي تكون من الشكل الثالث وانها كيف تكون حال نتائج المستنتجة من المقدمات الممكنة فيها
فالضرب الاول كل ب ج بالامكان وكل ب ا بالامكان فبعض ج ا بالامكان لان الصغرى تنعكس
بالامكان الاعم ويكون كبراها ممكنة حقيقية فتكون النتيجة ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى
سالبة ممكنة ينتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانت المقدمتان سالبتين انعكست السالبة
الصغرى موجبة جزئية فانتج ما نعرف فان كانت الصغرى جزئية فكذلك سواء كانتا موجبتين
او سالبتين او خلطا كيف اتفق فان جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية وهما موجبتان لم يجب
من طريق العكس ان تكون النتيجة ممكنة حقيقية بل لا يمتنع العكس ان يكون ضرورية اذ ليس يجب
ان يكون عكس الممكن ممكنا لكن الافتراض يبين ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية مثاله كل ب ج بالامكان
وبعض ب ا بالامكان فلنفرض ذلك البعض الذي هو ايضا بعض ب وليكن د فيكون كل د ب بالامكان
وبعض ج د فبعض ب د بالامكان ثم نقول كل د ا بالامكان وبعض ب د وذلك سواء كان بالامكان
او بالاطلاق فينتج جزئية ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الجزئية سالبة او كانتا سالبتين على ما يتبين
فاما اذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة فالمشهور ان النتائج فيها كلها تكون ممكنة و
لا مطلقة وهذا يفهم على وجهين احدهما ان تكون النتائج فيها ممكنة ويستحيل ان يصدق مطلقة
وهذا بعيد فان الممكنات كثير منها يصدق مطلقة ولا باس بان يكون لمحمول واحد موجود الا ان

وكل ب ج وكل د ب وكل د ا
فبعض ج ا ينتج

وممكن ايضا بحسب الاستقبال والطبيعة واحدة فان خالفوا هذا وقالوا ان الموجود الان لا يمكن
ان يكون شيء من جنسه ممكنا في الاستقبال حتى يكون الجالس الآن لا يمكن ان يحدث له جلوس
في الاستقبال او يستمر له الوجود في الاستقبال فقد خرجوا عن المعقول واوجبوا ان كل من جلس
امتنع ان يكون له جلوس في حال ثانية فهذا وجه ردي جدا والثاني ان نتايجها ما هو ممكن حقيقي ولا يجب
ان يكون ممكنا يصدق على المطلق لا غير وهذا استمر على قانونهم فليكن كل ب ج بالامكان وكل ب ا
بالاطلاق فاذا عكست الصغرى صارت الى الشكل الاول وانتج على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية
من مذهبهم والظاهر انه لا يصدق معها الاطلاق واما الحق فهو انه ليس يجب ان يكون ممكنة حقيقية
وان لا يصدق معها الاطلاق فانه يجوز ان تنعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية بل ممكنة بالمعنى
العام فنجعلها صغرى مطلقة فتكون النتيجة حينئذ مطلقة فاذا انما تصدق عليها الممكنة التي
تقال على المطلق ايضا مثاله كل انسان يمكن ان يكتب وكل انسان يتنفس بالاطلاق فبعض ما
هو كاتب يتنفس بالاطلاق كالانسان فاما ان جعلنا الصغرى مطلقة فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية
وكيف لا والكبرى عند الرد الى الاول تكون ممكنة حقيقية ولا يمنع مع ذلك صدق المطلقة فان
كانت الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فالامر على ما علمت وان كانت الصغرى كذلك فيكون
الحال على ما علمت وكذلك ان كانتا سالبتين وكذلك ان كانت جزئية لكن لا يتبين بالعكس
ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية لما علمت من حال العكس بل انما يتبين بالافتراض حيث يحتاج الى
عكسين كما قد علمت وكذلك كل موضع لا يغني فيه بالعكس وهناك ايضا يمكن ان يتبين
بالخلف وليمثل لهذا الاقتران فنقول ان مثاله قولنا كل ب ج بالامكان وليس كل ب ا
بالوجود الذي لا ضرورة فيه فانا ناخذ المقدمات هاهنا بهذه الصفة صريحة في بابها خالصة
لما قررناه فيما سلف من السبب ونبين ان هذا لا يتبين بالعكس على اصولهم لان السالبة الجزئية اذ هي
وجودية فليست تنعكس على اصولهم ولو كانت ممكنة انعكست جزئية موجبة لكن يبينونه بالخلف
والخلف المشهور فيه هو انه ان لم يكن يمكن ان لا يكون كل ج ا فبالضرورة كل ج ا وكان ليس كل ب ا
فبالضرورة ليس بعض ب ج وكان بالامكان كل ب ج هذا خلف لكنا نقول ليس اذا لم يكن يمكن
ان لا يكون كل ج ا وكان الامكان حقيقيا يجب ان يكون بالضرورة بعض بل ربما يكذب وذلك
اذا كان بالضرورة ولا شيء من ج ا فيكون ليس يمكن ان لا يكون كل ج ا بل بالضرورة واما ان كانت
الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة تكون ممكنة حقيقية فان كانت الكبرى سالبة ضرورية فان النتيجة حينئذ
تكون على الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه هذا الضرب بعكس الصغرى اذ المشهور فيه
بين والحق بين فان جعلت الصغرى سالبة ممكنة كانت النتيجة جزئية على الوجه المقول في الشكل
الاول ولا يلزم عكس النتيجة الى السلب كما علمت وان كانت الصغرى سالبة ضرورية لم ينتج لمثل ما

علمت في المطلقات فان كانت الصغرى موجبة جزئية ممكنة والكبرى سالبة ضرورية او موجبة
ضرورية فالنتيجة ضرورية وعلى الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه ذلك بعكس الصغرى وكذلك
ان كانت سالبة جزئية ممكنة فان كانت ضرورية لم يصلح سالبة وصلحت موجبة وكانت النتيجة
ممكنة حقيقية لا غير فان كانت الكبرى هي الجزئية وهما موجبتان فان كانت الضرورية هي الكبرى
يتبين بالافتراض ان النتيجة تكون ضرورية ولم يتبين بالعكسين اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري
ضروريا في الايجاب وان كانت الكبرى ممكنة يبين بالافتراض ان النتيجة ممكنة ايضا لا بالعكس
على ما علمت وان كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية فالقول ما علمت واما ان كانت سالبة ضرورية
فلا ينتج ولكن ان كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية يبين ذلك بالافتراض
فليكفينا هذه المبلغ في ذوات الجهة تمت المقالة **المقالة الخامسة** من الفن الرابع من المنطق

الفصل الاول في القياسات الشرطية واصنافها انه كما ان المقدمات منها حملية ومنها
شرطية كذلك المطالب منها حملية ومنها شرطية وكما ان من الحمليات ما يصدق به بلا قياس ومنه
ما يحتاج فيه الى القياس كذلك الحال في الشرطيات فان كثيرا من الدعاوي التي في الرياضيات والطبيعيات
وفيما بعد الطبيعة شرطية متصلة ومنفصلة والحمليات قد تبين بقياسات حملية وبقياسات
شرطية لكن الشرطيات لا ينتج عن الحمليات على ما علمت فهاهنا اذا قياسات شرطية تنتج شرطيات
سواء كانت من شرطيات صرفة او مختلطة على ما سنبين والقضية الشرطية توافق الحملية في انها
قول جازم موضوع لان يصدق به او يكذب وفيه تصور يلزم مع تصور نسبته الى الخارج على
سبيل المطابقة فان كل قضية تتصور اولا في نفسها لكنها انما يقع التصديق بها اذا نسبت
الى الخارج على سبيل المطابقة ثم الشرطية تخالف الحملية في انها مركبة بالضرورة من اجزاء فيها تاليف
خبري ومع ذلك فان النسبة بينها ليست نسبة ان يقال في ايجابها ان اولها ثانيها كما يقال
ان الانسان كاتب فيجعل اول الامرين هو ثانيهما فتشارك الحملية في ان هناك حكما بنسبة جزء
الى جزء ويخالفها في هيئة ذلك الحكم لكن الشرطيات تختلف ايضا في هذه النسبة فتكون النسبة
الايجابية في بعضها على سبيل المتابعة ~~ومنها بعضها على سبيل المتابعة~~ وفي بعضها على سبيل المعاندة
وذلك اذا اخذا موجبتين فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الارتباط
الموجب على سبيل الاتباع واذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا كان ذلك على سبيل العناد
ولنبدا باقتصاص ما قيل في امر الاتصال والعناد قالوا ان الاتصال منه تام ومنه غير تام
وكذلك العناد منه تام ومنه غير تام وكذلك العناد منه تام ومنه غير تام واما الاتصال التام فجعلوه
ما يلزم فيه المقدم التالي كما لزم التالي المقدم كقولهم كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة واما الاتصال الغير التام فان يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس كقولك

كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا ينعكس فليس اذا كان ذلك حيوانا فهو انسان وقالوا
ايضا ان العناد منه ناقص ومنه تام فالتام هو الذي يوجد فيه مع معانده كل واحد من الجزئين للآخر
ان يكون نقيض كل واحد منهما قائما مقام علي الآخر كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد والناقص
هو ان يكون العناد حاصلا وليس نقيض احد الامرين يقوم مقام عين الآخر كقولنا الستة اما ان
يكون عددا تاما واما ان يكون عددا زائدا ويقف فانه ليس اذا لم يكن زائدا كان تاما بل ربما كان ناقصا
وقال بعضهم ان الاتصال مكان الايجاب والانفصال مكان السلب وقال اخرون ان الشرطية
بالجملة لا ايجاب فيها ولا سلب هذا وقد يخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه زيدا اما ان يكون
نباتا واما ان لا يكون حيوانا وزيدا اما ان لا يكتب او يكون يحرك يده ولهم قضايا يستعمل في الشرطيات
متردده الاحوال سنذكرها بعد وظن بعضهم ان الشرطية المتصلة انما تكون شرطية بان يكون
مقدمها كالمشكوك فيه وظن بعضهم ان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان انه وما يجري
مجراه حملي لا متصل كانه نقول كل انسان حيوان فحري بنا الآن ان ننظر اولا في الاتباع الذي في
الاتصال فنقول ان الاتباع قد يكون على ان وضع المقدم وهو المنسوب اليه وهو المقرون به
الحرف الاول للشرط الذي يقتضي جوابا هو الجزاء يقتضي لذاته ان يتبعه التالي وهو بين في نفسه كقولهم
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان وضع الشمس طالعة يلزمه في الوجود وفي العقل ان يكون
النهار موجودا وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود التالي كما في هذا المثال وربما كان معلولا غير
مفارق كما لو قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وربما كان مضايفا وربما كان كل واحد
منهما معلول علة الآخر وكانا معلولي امر واحد يلزمانه معا مثل الرعد والبرق والحركة الريح في السحاب
وربما كانت وجوه اخرى لا نحتاج اليها ههنا هذا وربما كان وضع المقدم يلزمه التالي في بديهة العقل
بل في الوجود حتى ان الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن ان يكون التالي معه لعلاقة بينهما لا يجوز معها
ان يحصل للمقدم وجود الا وحصل للتالي وجود اما لان المقدم موجب عن التالي واما ان المقدم موجب
للتالي واما لانه وهو موجبان عن علة واحدة واما التضايف بينهما واما لشيء اخر مثل ذلك ان كان
وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل فيكون المقدم اذا كان صادقا فان التالي
ايضا صادق من غير ان تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت اليها ويراعى وان
كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهة او نظرا كما اذا قلنا ان كان الانسان
موجودا فالفرس موجود ايضا لا على حكم منا ان ذلك الاتباع امر واجب في الوجود نفسه ولا ان
نفس وجود الانسانية يوجبه او يمنعه بل على تجويز منا ان يكون اتفق اتفاقا وان لم يكن الامر في الطباع
كذلك والقول العام الشرطي يقتضي ان يدخل فيه جميع هذا واما اذا جعل الشرطي المتصل
انما هو شرطي متصل بحسب شرط وجزاء كان القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون اتباع تاليه

لمقدمه على سبيل اللزوم عن وضعه ومما علينا في ذلك من شيء بل علينا ان نتكلم على كل واحد منهما بما
يخصه لكن ههنا حروف شرط في الشرطيات المتصلة يدل على النحو المذكور من اللزوم وحروف اخرى لا تدل
عليه فالتي تدل عليه لفظة ان فانك لا تقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لست ترى التالي
يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضروري بل ارادي من الله تعالى وتقول اذا كانت القيمة يحاسب الناس
وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فالاثنان زوج او الخلا معدوم لكن تقول متى كان الانسان موجودا
فالاثنان ايضا زوج والخلا ايضا معدوم فيشبه ان يكون لفظة ان شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ومتى
ضعيفة في ذلك واذ كالمتوسطة ولفظة اذا كان كذا كان كذا ~~كلما~~ لا تدل على اللزوم البتة وكذلك
لفظة كلما لا تدل ايضا على اللزوم ولفظة لما اذ تقول لما كان كذا كان كذا يصلح للامرين ولا يوجب احدهما
والمقدم في الشرطي المتصل يدل على الوضع فقط ليس فيه ان المقدم الموضوع موجود او ليس بموجود
فليس اذا قلنا ان كان كذا كان كذا هو ان كذا يريد ان يكون حتى يكون معنى هذا ان كذا يريد ان يكون ومعه
كذا يريد ان يكون فيكون المقدم في نفسه قضية صادقة والتالي في نفسه صادقا وقد قيلا معا
ويكون المقدم لو سكت عليه كان قولا تاما وليس ايضا دلالة المقدم على هذا المعنى وهو ان كذا الذي يكون
معه كذا ايضا يكون فان هذه قضية حملية تحكم ان كذا كائن مع كون كذا وليس في هذا شرط البتة
بل الشرط يحيل كل واحد من الجزئين عن كونه قضية فانك اذا قلت ان كان كذا فلا صدق ولا كذب
واذا قلت فيكون كذا لا صدق فيه ولا كذب اذا اعطيت الفا حقها من الدلالة على الاتباع اللهم
الا ان يتكلم بلغة لا يكون للتالي علامة من حيث هو تال الا نفس الاتباع فيكون حينئذ التالي وحده صادقا
او كاذبا بسبب انه ناقص للعبارة عن المعنى المقصود فيه ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما
اذا الحق به الفا واذا الحق به الفا كان كانك تقول فحينئذ او مع ذلك يكون كذا وهذا لا صدق
فيه ولا كذب حتى نعلم الوضع الموضوع وان كان نفس قولنا يكون زيد صادقا او كاذبا وحده وليس
المقدم ايضا معترضا من حيث هو مقدم للشك فيه او للتصديق به بل انما الالتفات اليه من حيث هو
مقدم ان التالي يلزمه او لا يلزمه فربما كان غير مشكوك في بطلانه كقولهم ان كانت العشرة فردا
فلا نصف لها فربما كان وضعه على انه ثابت حق في نفسه ليتضح به التالي واما من حيث هو شرطي
فليس المقدم منه ولا التالي يقتضيه فليس احدهما بحيث يصدق به وهو مقدم او تال وما
لم يكن كذلك فليس مشكوكا فيه واما اذا نظر اليهما من خارج فربما صار التالي هو المشكوك فيه اذا كان
القصد متجها نحو ابطاله فنقول انه لا بد من ان يكون القول الدال على ان شيئا يصدق معه شيء وانه مهما
كان الاول صادقا كان الآخر صادقا قولا هو قضية ويكون لا محالة ليست من الحمليات فيجب لا محالة
ان يكون من الشرطيات ومن التي تسمى متصلة وان كانت حقيقة الشرط والجزاء يوجب ان يكون
وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي لعلاقة بينهما ونسبة كيف كانت نسبة حمل او نسبة صريح اضافة

انتاجه او المقدم اذا كان القصد متجها نحوه

حقيقية او نسبة اضافة لازمة لان احدهما علة او معلول او كل او جزء او كلي او جزئي او شيء من امثال
هذه مما علمت ان الاضافة لازمة لو ليست مقومة بجوهره كانت تلك العلاقة معلومة لنا ام لم تكن
معلومة فيحتاج ان نعلمها والاول ايضا فانه في وجه من الوجوه يرجع الى هذه القسمة فان المعية
في الصدق في الوجود علاقة ما لكن اذا كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالي وليس انما انتقل
اليه عن وضع الاول اما انتقالا اوليا واما انتقالا انتظر فيكون لا فائدة لو وضع المقدم لينتقل منه الى
التالي فليكن المتصل اما على الاطلاق فما يدعى فيه انه يصدق التالي منه مع المقدم واما على التحقيق
فما يلزم فيه صدق التالي عن المقدم والاول منهما اعم من الثاني اذ ينقسم الى ما معيته باتفاق ثم — الى ما معيته بلزوم وهو
ههنا مواضع توجب شكوكا في هذا المعنى مثل انه اذا وضع محال على ان يلزمه في الظاهر محال مثل
قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا هل يجب ان يقبل هذا ام لا يجب وان يقبل
فانه ان لم يكن شرط الاتصال اللزوم لم يكن هذا مما يجب قبوله فلقائل ان يقول انه اذا فرض انه
معيصا — قولنا انه ليس بحيوان صادقا فلم يجب ان يرافقه في الصدق انه ليس حساسا اذ كانت
هذه المرافقة التي لا لزوم فيها بل مقتضاها ان يكون حكما مفروضا ويتفق معه صدق شيء — الى المرافقة
ولا التفات فيه الى اللزوم لكن كون الانسان ليس بحساس قول غير صدق فكيف يوافق صدقه
شيئا اخر فرض فرضا الا ان يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم فيكون هذا وان كان ليس صادقا
في نفسه حتى يصدق مع ذلك فهو لازم عنه لكن الجواب عن هذا ان اللازم صدقه مع صدق
الشيء اخص من الذي يصدق مع الشيء فان هذا لازم ان يصدق مع صدق الشيء فانه
يصدق لا محالة مع الشيء وليس اذا صار صادقا مع الشيء يجب ان يصير صادقا مع الشيء
بغير لزوم فانه قد يكون كذلك تارة وقد لا يكون اخرى واما هذا فلا يصدق مع الاول بوجه
الا لزوم فان الاول من هذين اذا فرض صادقا فالثاني لا يجوز ان يكون صادقا معه من غير لزوم
لان الاول ممتنع صدقه معه وانما تكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع ان
يقارنه صدق التالي اذ الصادق لا يمنع صدق الصادق واما اذا كان كاذبا فربما منع وربما لم يمنع
هذا واما قول القائل اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق فليس يجب ان يكون
صادقا باحد الوجهين لا لان هذا في نفسه صدق مع ذلك فان كليهما كاذب ولا لان احدهما
يلزم عن الاخر واما قولنا ان كان الانسان موجودا فالخلا ليس بموجود هو صادق بالمعنى
الاول وكاذب بالمعنى الثاني فان صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه وان كان صادقا
معه فاللزوم جزء من التالي في هذه الحقيقيات وليس جزءا من التالي في الشرطي المطلق ولفظه
ان موضوعة لهذه الدلالة واما الالفاظ الاخرى فالامر فيها على ما علمت وسلف لك ذلك
واعلم ان قول القائل ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد قول حق من جهة وليس حقا من جهة

فان هذا القول

فان هذا القول حق حين يلزم القائل به وليس حقا في نفس الامر حتى يكون واجبا بنفسه ان يكون
التالي يلزم من الاول لا محالة وذلك لان المحقق لهذه القضية وهي قولك ان كانت الخمسة زوجا
فهي عدد لما يجري مجراها هو قياس يلزمه ويوجبه وقد حذفت منه مقدمة وتحليل ذلك انه اذا
كان قد وضع ان الخمسة زوج على انه حق وكان حقا في نفسه ان كل زوج عدد فيلزم ذلك
الانسان حينئذ ان يكون الخمسة عددا والسبب فيه تسليم باطل وحق وليس يجب تسليم ذلك
الباطل على من سلم ذلك الحق فانه اذا وضع ان الخمسة زوج فليس يجب ان يسلم ان كل زوج عدد
ولا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم بل يجب ان لا يسلم هذا فان وضع الخمسة زوجا يوجب
في نفس الامر ان لا يسلم هذا ولا باس من ان يلزم محال محالا حتى اذا سلم باطل كان بالحري ان
لا يلزم تسليم حق بل اذا سلم المحال فيجب ان يسلم معه محال ان كان يلزمه ففي نفس الامر اذا
سلمت ان الخمسة زوج فيلزم ان يسلم ضرورة انه ليس كل زوج بعدد والدليل على انه اذا
سلم ذلك لزم ان يسلم هذا هو انه ليس شيء من الاعداد هو خمسة زوج ويجب من ذلك ان لا يكون
شيء مما هو خمسة زوج بعدد فاذا سلم ان خمسة زوج وتلك الخمسة ليست بعدد لم يكن كل
زوج بعدد بل انما لزم على واضع الوضع ان يلزم ذلك لانه اخذ وضعا باطلا واخذ امرا هو حق في
نفسه فخلط بينهما فلزمه شيء لا يلزم اذا لم يسلم ذلك الحق الذي لا يلزم تسليمه اذا سلم باطل
وان كان انكار ذلك الباطل وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق فان خلاف الامرين
واجب او جائز عند ركوب الباطل ولو كان قولنا لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا حقا يجب
ان يسلم في نفسه لكان من الحق ان يقال ان ما هو خمسة زوج فهو عدد فلما كان هذا باطلا فان المتصلة
التي في قوته ايضا باطلة ولو كانت هذه الحملية حقا لكان عكسها ان بعض العدد خمسة زوج
حقا فقد عرفت حال القضية المتصلة الحقة واللازمة ومقدمها وحده باطل والتي تاليها
ومقدمها معا باطل ولا يجوز ان يكون المقدم حقا والتالي باطلا بوجه من الوجوه فان الباطل
لا يلزم الحق واما القضية الكاذبة من حقين فمثل قولك كلما كان الانسان ساكنا كان الانسان
متحركا وكلا القضيتين صادقتان وجودا وكذلك قولك ليس البتة ان كان الانسان حيوانا
فهو جسم فان هذه كاذبة من ضروريتي الصدق **الفصل الثاني في الشرطيات المنفصلة**
ويجب ان ننظر في جانب العناد فنقول اما العناد فانه مما دل عليه بمجرد معانده بان قيل
ان هذا القول مثلا معاند لهذا القول لم يجب بذلك ان تكون القضية شرطية ولان كانت
شرطية وجب ان يكون منفصلة فان المتصلة قد يمكن ان يشتمل على تمام معناه هذا المعنى والدال
على العناد في ظاهر العادة هو لفظة اما ولفظة اما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلثة فالوجه
الحقيقي فيه هو ان يدل على ما يدل عليه قولك لا يخلو الامر عن احد الوجوه كقولك اما ان يكون هذا

بعض [illegible] على المنفصلة

العدد زوجا واما ان يكون فردا حتى يكون الغرض فيه الدلالة على ان هذه امور متعاندة والشيء
لا يخلو عن جملتها فدل على العناد بينها وعلى انه لا يخلو عن احدها معا فاذا عني بلفظة اما هذه
المعنى لم يصلح ان يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة بل كان الناقص كاذبا كقولك
هذا العدد لا يخلو اما ان يكون تاما او زائدا ثم تسكت فانك اذا فعلت ذلك كان قولك هذا كاذبا
والوجه الثاني ان يحرف عن هذه الدلالة لاضمار شيء في النفس وبيان ذلك ان يقول القائل ان هذا
الشيء يكون جمادا وحيوانا معا فيجيبه بانه اما ان يكون جمادا واما ان يكون حيوانا ويعني بهذا ان
هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان ولا يعني صراحا انه لا يخلو عنهما بل اضمار كانك تقول ان كان
هذا الامر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك فلا تاخذهما مما لا يخلو عنهما الشيء معا حتى
لا ين لا يلزمانه بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما لا معا بل على انه لا يخلو عن احدهما فانهما لا يجتمعان لانهما
متعاندان فكيف يكونان معا فيكون كانه قال ان هذين متعاندان ولا يخلو الشيء عنهما بزعمك
فقد دل على مثل ما دل عليه الاول من عناد وانه لا يخلو عنه ولكن يكون ان لا يخلو عنهما امر ليس
يقتضيه القول بل متابعة المخاطب كان المخاطب جعل الامرين لا بد منهما ومن وجودهما ولكن لا على
سبيل العناد فراده القائل ان هذا على سبيل عناد ولا يجتمعان معا وان كان لا يخلو عنهما الشيء
واذا عني باما هذا الوجه لم يدخله الناقص والتام معا بل احدهما والوجه الثالث ان يعبر عن العناد
في مثل ذلك بسلب الامرين كان قائلا قال ان هذا الشيء جماد وحيوان فيقال له اما ان لا يكون
جمادا واما ان لا يكون حيوانا فيكون دلالة اما ليس على القسمة ولا على انه لا يخلو من ان لا يكون جمادا
ومن ان لا يكون حيوانا بل فيه اشارة الى معنى لا يخلو من وجه اخر كانه قال لا يخلو اذا قلت ما قلت
اما ان يكون كاذبا في انه جماد واما ان يكون كاذبا في انه حيوان وهذه القضية بهذه الصفة راجعة
الى حقيقة دلالة اما فان هذا القول لا يخلو اما ان يكون كاذبا في ان الشيء جماد او كاذبا في انه حيوان
فهذا ايضا يرجع الى الحقيقي ولكن قد جعل فيه قوله اما ان لا يكون بدل قوله كاذب فان الكاذب
هو الذي لا يكون الامر على زعمه فكانه قال اما ان لا يكون جمادا فيكون كاذبا اذ قلت ما قلت
واما ان لا يكون حيوانا فيكون كاذبا اذ قلت ما قلت وهذا القسم ايضا ليس فيه عناد
ناقص وعناد تام معا فتنقسم اليها مفهوم العناد في هذه الثلثة بمعنى واحد فانه انما يفهم
من العناد بين الاجزاء ان الاجزاء لا يصدق معا فالثالث يصدق اجزاؤه معا ولفظة
اما ليس تدل ايضا على معنى مشترك بين الاول والثاني فان لفظة اما ليس انما تدل على
صريح العناد فقط بل على زيادة ايضا وهي ان الثاني كاين ان لم يكن الاول واما الدلالة على صريح
العناد فقد يكون بالفاظ الاتصال وبالحمل وان كان من شرطه لفظة اما ان يدل على العناد ولكن
كما يدل اللفظ على جزء من اجزاء حده وشرط من شرائط مفهومه وربما استعملوا لفظة اما في وجه

آخر

آخر وقالوا لقيت اما زيدا واما عمروا ولا عناد في ذلك البتة بل يضمر القائل لقيت اما زيدا
وحده واما عمروا وحده ولم الق غيرهما وقد تدل لفظة اما على ان الشيء لا يخلو من احد امرين مع جواز اجتماعهما
من غير ايجابه او نفيه كقولهم العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس وليس يشار في هذا الا الى انه ليس
يخلو من هذين لا على ان احدهما يكون له وحده فليس اذا المعنى الذي يسمونه عنادا تاما والذي يسمونه
عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم اما بمعنى واحد بل باشتراك الاسم واما الاتصال فان الامرين
الذين يسمونهما اتصالا تاما او غير تام داخلين فيه ومع ذلك فليس يجب ان يلتفت في امر الاتصال
الى هذه المكافاة التي يلتفت اليها في امر العناد وذلك لان جزئي الاتصال فقد تميزا وانفصلا بما
لحقهما من اللواحق حتى جعل احدهما مقدما بعينه والاخر تاليا بعينه اذا اقترن باحدهما حرف الشرط
واقترن بالاخر حرف الجزاء وان كان لاحدهما ان يعود مرة اخرى فيصير ان كان مقدما تاليا وان كان
تاليا مقدما فذلك بوضع ثان وبخروج عما عليه الامر الاول وفي مواد خاصة ليس بصورة الاتصال
ولا التفات الى ذلك ولذلك لم يلتفت في الحمليات الموجبة الى ان يقال ان منها ما حمل تام ينعكس
عليه المحمول وحمل ناقص لا ينعكس عليه المحمول اذا كان ذلك بتدبير ثان واما العناد فبالحري ان يعتبر
فيه هذه الاحوال ان امكن فان حال اجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحده ولذلك يلحق بها
حروف قوتها واحدة وانما عرض لبعضها ان كان مقدما ولبعضها ان كان تاليا بوضع لا طبع
فاعتبار المكافاة فيها مما يحوج تامله واما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثاني
وليس يجب من حيث هو متصل ان يكون هناك مكافاة لكنا يلزمنا ان نحقق القول في الاقسام
الثلثة للمنفصلة ونوضح ان البسيط الحق منها واحد فنقول ان الاول يدخله لفظة لا يخلو ويليق
معناها فانك تقول لا يخلو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ولا يليق
ذلك بالقسمين الاخرين فانك لا تقول هناك لا يخلو اما ان لا يكون هذا الشيء نباتا واما ان
لا يكون جمادا ولا تقول لا يخلو اما ان يكون هذا الشيء نباتا واما ان يكون جمادا الا ان هذا معناه
ان هذا الشيء لا يخلو من الامرين فايهما لم يكن كان لا محالة الاخر الذي بعده وهذا القول كاذب
في الثاني من هذين فايهما كان لم يكن الاخر الذي بعده وهذا القول كاذب في الاول من هذين
فان قال قائل انه قد يكون القضية صادقة مع انه لا يلزم من لا كون احد الجزئين كون الاخر وذلك
اذا كانت الاقسام فوق اثنين وكان القول صادقا مثل قولك هذا المقدار لا يخلو اما ان يكون
مساويا واما ان يكون اعظم واما ان يكون اصغر وليس يجب ان لم يكن مساويا ان يكون اعظم
لا محالة والقضية صادقة والجواب عن هذا هو ان من رفع المساوي يجب لا محالة ان يكون ما
بعده حقا فانه ان لم يكن مساويا فلا محالة انه اما اعظم واما اصغر والذي بعد المساوي ليس
احد هذين بل جملة هذين مع شريطة الانفصال فاذا انما خلا عن المساوي ومن بعض ما بعده وكلامنا

وكلامنا بكل

في انه لا يخلو عن الواحد وان خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه فقد تبين الفرق بين الاول وبين الثاني
والفرق بين الثاني والثالث ان الثالث قد يصدق في الشيء الواحد جزاءه معا حتى يصدق ان يقال انه
ليس بنبات وانه ليس بجماد والثاني لا يصدق جزؤه في شيء واحد بعينه بل بينهما عناد والثالث
يشارك الاول في شيء وهو انه يصلح فيه ادخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط نقيض اي جزء شيء
كانك قلت وان كان نباتا لم يخل عن ان لا يكون جمادا كما تقول فان لم يكن زوجا لم يخل عن ان يكون
فردا ولا تقول في الثاني فان لم يكن نباتا لم يخل عن ان يكون جمادا والثاني يشارك الاول في ان
جزئيه بينهما عناد وهما موجبتان فظاهر الحال في المنفصل ذلك والثاني والثالث يشتركان
في انه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو اذ لا يستوفيان الاقسام ويشتركان في انهما اذا حققا
لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة وبالحري ان يسمى لذلك ناقصة العناد بل المنفصلة بالحقيقة
هي التي يليق بها اللفظ الدال على القسمة وهي لفظة لا يخلو وهاتان في قوة تلك وليست بها
وكل واحدة من هاتين فيها اضمار اذا صرح به عادا الى منفصلة والى متصلة فلا تكون قضية منفصلة
محضة مثال ذلك في الثانية ان تمام الكلام فيها ان يقال هذا الشيء اما ان لا يكون نباتا او يكون
فان كان فحينئذ لا يكون جمادا فاسقط قسيم لا يكون وهو لفظة يكون ووضع مكانها لازمها وهو
انه لا يكون جمادا حتى انه اورد لازم اخر عنه عبر هذا اللازم من اللوازم التي تكاد لا تتناهى فقيل
لا يكون فلكا لا يكون بياضا لا يكون ملكا او قيل بالايجاب يكون متنفسا او يكون فاصلا
وفرع صح جميع ذلك وهناك لا يصلح الا لشيء معين لكن العادة جرت في ذلك على الاختصار وحذف
الملزوم اذ كان الذهن يشعر به ويستغني عن تصريحه وهو في الذهن مصرح مقول فالمقول الحقيقي هو
الذي يطابق مسموعه ترتيب المعقول في الذهن فهذا القول اذا فيه تحريف عن وجهه وتجوز واقتصار
على الغرض دون توفية المعنى حقه من العبارة وكذلك الحال في الثالث فان معناه اما ان يكون هذا
الشيء نباتا واما ان لا يكون نباتا فيكون حينئذ يصح ان يكون جمادا فقد بان لك ان الثانية والثالثة
كل واحدة منهما في الحقيقة قضيتان ادغم احديهما في الاخرى ولقائل ان يقول مثل ذلك في الاولى
الا ان الفرق بين الامرين ما اقول ان لا يكون العدد فردا هو نفس كونه زوجا وينعكس عليه
وكون الشيء نباتا ليس هو كونه جمادا ولا خاصية بل هذا لازم له وربما كان لغيره على ان ذلك الحقيقي
وان كان يصح ان يقلب الى منفصلة ومتصلة فليس يجب ان يكون تمام الكلام فيه وبمثله في الذهن
بالفعل على صورة مؤدية الى صيرورته قضيتين بل الذهن يستثبته من غير التفات الى ذلك واما هاتان
فان الذهن ما لم يلتفت الى ذلك بالفعل لم يستثبته وفرق بين ان يكون الشيء حال لا بد منه
وبين ان يكون له مثل تلك الحال على الجواز والقسم الثالث لا يستعمل في القياسات الشرطية
سفخ الاقترانية نعم ربما استعمل في الاستثنائيات والحقيقي والثاني يستعملان كلي جنسي

في القياسات الشرطية ويشتركان في ان وضع نقيض اي جزء منها كان يلزمه وضع عين الاخر ويختص
الحقيقية ان وضع عين اي جزء كان منه يلزمه وضع نقيض عين الاخر واعلم ان حكم اللاتي تكون مؤلفة
من سالبة وموجبة في حكم المؤلفة من سالبتين على انه لا يمتنع ان يكون منفصلة حقيقية من سالبتين
ومن سالبة وموجبة اذا لم يرد بها ما اريد من المذكورة بل اريدت القسمة ايضا حتى كان كانه قال لا يخلو
الامر من احد امرين اما ان لا يكون اب واما ان لا يكون جد وكانه لا يخلو اما ان يكون الحق هو قولنا لا يكون
اب او ان يكون الحق قولنا لا يكون جد فاذا كان كذلك فقد دخله لا يخلو واعلم ان المنفصلة الحقيقية
قد تحرف عن الانفصال الحقيقي الى الانفصال الغير الحقيقي فيزاد عليها قسم وهو اذا كانت على حكم الانفصال
الحقيقي لم يحتمل قسما زائدا وهذا كقولهم اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان لا يكون عددا
وهنا ايضا يظهر فضل ظهور ان مقتضى لفظة اما هناك غير مقتضاها ههنا هذا ولتنظر انه هل كان في الاتصال
ما هو على المعنى العام ومنه ما هو على سبيل اللزوم كذلك في العناد عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع مثال ذلك
هل كما يصدق في المتصلات فيقال كلما كان الانسان موجودا فالخلا معدوم كذلك يصدق في المنفصلات
رفع خ فيقال اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلا موجودا حتى يكون الاتفاق او قع الاجتماع لا العناد
كما كان الاتفاق هناك اوقع الاتصال لا اللزوم فنقول ان هذا لا يصح في العناد البتة وذلك
لان لفظة لا يخلو لا يدخل في هذا البتة ولا توافق الاتفاق فانه ليس يصح ان يقال لا يخلو اما ان
يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلا موجودا لان الوجوه المقولة في تفسير لفظة اما لا يصح في هذا
للموضع الاعلى سبيل المجاز الذي ربما اشرنا اليه فانه وان لم يكن الانسان موجودا لم يجب ان يكون الخلا
ان لا يكن خ موجودا ولا اتفق ان يكون موجودا الا ولو كان الخلا موجودا يلزم ان لا يكون الانسان موجودا او
تتفق او لم يكن الخلاء موجودا صدق معه بلزوم او من غير لزوم لا يكن الانسان موجودا فالمفهومات
المذكورة للفظ اما لا يوجد ههنا البتة بل الانسان موجود دائما او غير دايم والخلا معدوم دائما فليس
يجتمع لهما الوجود ولا ايضا يتعاندان مترافقين على سبيل اللزوم وقد قلنا ان هذا غير حقيقة كون
القضية منفصلة مكافية في العناد امر واجب اذا التكافؤ في العناد واجب في نفس الانفصال
الحقيقي في العناد واما في غير الحقيقي فلا باس بذلك واما التكافؤ في نفس الاتصال غير لازم والاتصال
اقرب الى ان يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه اخر فانه ليس ببعيد ان يكون الامور المتوافقة معانيها
علايق مشتركة موجبة في نفس الامور يلزم لها بعضها بعضا وان كنا لا نشعر بها ولا كذلك الامور
التي تمانع ان يوجد معا فانها ربما كانت مستحيلة لا لنفسها والاسباب متفرقة ليس امتناع
توافقها عن سبب يوجب ذلك بينها واعلم ان ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة
التي ذكرناها وهي في القوة اما متصلة واما منفصلة فمن ذلك قولهم لا يكون اب او يكون جد
او حتى يكون جد او الا ان يكون جد وهذه في قوة ما ذكرناه فانها لا محالة شرطية لانها تتضمن

نسبة ما بين حكم وحكم فيشبه من المتصلات مثل قولك ان كان اب فجـ د ومن المتصلات قولك اما
ان يكون جـ د واما ان لا يكون اب ويلحق بالمنفصلات من غير تغيير كيفية الجزئين فهي بها اولى ومن ذلك
قولهم يكون اب وليس جـ د وهذه شرطية ايضا كما تعلم وتشبه من المتصلات قولك قد يكون
اذا كان اب فليس جـ د بل هو بعينه ومن ذلك قولهم انما يكون اب اذا كان جـ د وهذه ايضا
شرطية متصلة وتدل لفظة انما فيها على تخصيص التالي باتباعه للمقدم وهذا نظير قولهم ان الانسان
هو الضحاك ولا يكونان الا مهملين اعني الحملية المذكورة والشرطية وقد يوجد ايضا تاليفات
تشبه هذه وترجع الى المتصلات والمنفصلات رجوع هذه فتكون هذه بالجملة قضايا شرطية
محرفة العبارة كما قد يكون مثلها في الحمليات **الفصل الثالث في تعريف اصناف تاليفات**
الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات وكل واحد من المتصل والمنفصل فاما ان يكون
التاليف فيه من حملي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او متصل ومنفصل او حملي ومتصل
او حملي ومنفصل ومثال الاول قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلات قولك اما
ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان نهار
كانت الشمس طالعة فكلما كان ليل كانت الشمس غاربة ومن المنفصلات اما ان يكون كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ومثال الثالث من المتصلات
ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا فبعض الجواهر اما ساكن واما متحرك ومن المنفصلات اما ان يكون
هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما ان يكون هذه الحمى اما بلغمية او سوداوية وهذه قريبة القوة
من منفصلة واحدة معمولة في هذه الاجزاء الان التي اشرنا اليها توقع القسمة الثانية بعد الاولى على
تدريج وجعلت منفصلة من الاجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدريج ومثال الرابع وليكن
اولا من المنفصلات اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة
واما ان يكون النهار موجودا واما من المتصلات وليكن المتصل مقدما اولا فقولك ان كان كلما
طلعت الشمس كان نهار فاما ان يكون النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة وليكن المتصل تاليا كقولك
ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد ومثال الخامس
وليكن ايضا اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة واما ان لا يكون الشمس علة النهار
ومثاله من المتصلات والمقدم حملي ان كانت الشمس علة النهار فكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة
ومثاله والتالي حملي ان كان كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان الشمس علة النهار او شرط
النهار ومثال السادس من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا واما ان لا يكون عددا
ومثاله من المتصلات والحملي هو المقدم قولك ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومثاله
والحملي هو التالي قولك ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين

مثل قولك

مثل قولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبتين واما ان يكون ذا اجزاء
كثيرة متناهية في القوة والفعل كقولك اما ان يكون هذا العدد تاما او زائدا او ناقصا او غير متناهية في القوة
كقولك اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة وكذلك حتى لا جرا وقد يكون فيها سوالب مع موجبات
واما المتصل فلا يكون الا ذا جزئين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة و
مع ذلك فقد تكون جملتها مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة
وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب واما اذا وقعت هذه
الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه القضية فقلت ان كان
بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وكذا وكذا فيكون لا قضية واحدة بل قضايا كثيرة
بالفعل لان قولك فبه حمى قول تام وقولك فبه سعال يابس كلام تام فان قال قائل انه قد يكون التالي
قضايا كثيرة والمتصلة واحدة كقولنا ان كان قد يكون ا ولا ب ويكون ب ولا ا فلا ب شرط ا
ولا ا شرط ب وانما يتم غرضنا بان يعقل القولين معا فالجواب انه وان كان الجمع بينهما يكون اوفى دلالة
فان القضية يتم مع ايهما قيلت وحده ولا يكون الثاني معه كالمتمم قيل كما اذا جعل الحد محمولا في الحمليات
وذلك لا يكون دليلا على ان جزء الحد وحده لا يكون محمولا واذا اريد ان يدل بعبارة اخرى لا يتم معها
الكلام بواحدة منهما فهو ان يقال ان كان قد يكون ا ولا ب و ب ولا ا فليس احدهما شرطا في
وجود الاخر فيكون التالي قضية واحدة ايضا واعلم انه كثيرا ما تكون المتصلة والمنفصلة مشتركة
الاجزاء في اجزائها اعني مشتركة التالي والمقدم في جزء منهما او في كلي جزئيهما مثل قولك ان كان كل اب
فبعض اب وقولك ان كان اب فاجـ او قولك ان كان اب فجـ ب او قولك اما ان يكون اب واما
ان لا يكون اب او قولك اما ان يكون اب واما ان يكون اجـ وقولك اما ان يكون اب واما ان يكون
جـ ب وجميع القضايا المتصلة بل والمنفصلة فانها يمكن ان ترد الى الحمليات وخصوصا المتصل
المشترك الجزئين في جزء مثل قولك اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة
كذا فان الخطين متوازيان فان هذا في قوة حملية مثل قولك كل خطين يقع عليهما خط وقوعا كذا فانهما
متوازيان ونحن نبين هذا في موضع يخصه وايضا فان المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها
في قوة بعض ونحن نشير اليها عن قريب لاحتياجنا الى معرفتنا اياها هناك واعلم ان المنفصلات
والمتصلات ربما كان دلالة الاتصال او الانفصال فيها بعد وضع الموضوع وربما كان قبل وضع الموضوع
اعني بذلك الكلية التي منها ايضا رالى الاتصال والانفصال كقولك ان او كلما في المتصل وقولنا اما
في المنفصل فيصير لذلك اربعة اصناف من المتصل والمنفصل فمثال الذي الاتصال فيه بعد الموضوع
قولك الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود وهذا قريب جدا في الحملي لانه يمكن ان يوضع لجميع ما بعد
الموضوع اسم واحد مثلا ان معنى قولك هذا هو معنى قولك الشمس شيء من صفته انه اذا كان طالعا كان

مشترك خ

و ذلك صح

فان هذا في قوة حلية خ

بها خ

النهار موجودا وهذا الشيء الذي هو بهذه الصفة قد يمكن ان يوضع له اسم وهو انه الف فاذا
قلت ان الشمس الف يكون قد قلت هذه القضية بعينها فهذه القضية مترددة بين ان يعني شرطية
وبين ان يعني حملية واما مثال الذي الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر وهو قولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان هذه القضية متصلة بالفعل وليست تكون حملية بل قد تلزمها الحملية
والقضيتان المتصلتان المذكورتان مثلا زمتان في كل موضع وليس كذلك نظيرتاها من المنفصل
كما تبين لك اما مثال المنفصلة التي الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن الا ان تكون الاجزاء مشتركة
في ذلك الموضوع فيكون حينئذ كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا وهذا ايضا
في قوة الحملية كانك قلت كل عدد فهو شيء صفته انه لا يخلو من احد هذين الامرين فانه متميز
بجميع صح ان يقول ان كل عدد فهو ح فهذه القضية مترددة بين ان تستعمل منفصلة وبين ان تستعمل
حملية من غير ان يكون كذلك بقوة بعيدة بل بقوة كانها فعل ومثال الذي يكون الانفصال فيه
قبل الموضوع قولك اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه المنفصلة
وبين الاولى ان هذه كاذبة والاولى صادقة وهذه انما تصدق اذا اقرن بها قسم ثالث فتكون
الجملة قضية صادقة والاولى لا تحتمل قسما ثالثا لان الحق هو انه اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان
يكون كل عدد فردا واما ان يكون بعض الاعداد زوجا وبعض الاعداد فردا وهذه الثالثة لا تصح
واذا ورد الانفصال بعد الموضوع ولا قوة هذه القضية قوة الحملية التي تصاغ من الاولى اعلم
ان ظاهر القول والمشهور هو ان المتصل كالموجب والمنفصل كالسالب وانه لا سلب ولا ايجاب
في الشرطيات فنقول اولا انه ليس اذا لم يكن المتصل يقتضي فيه سلب مقدم او تال او ايجابه
فقضاء ما يجب ان لا يكون له في نفسه سلب او ايجاب كما انه ليس يقتضي فيه بصدق احدهما
ولا الكذب وذلك ليس يوجب ان لا يكون له في نفسه صدق او كذب بل انه كما ان الموجب الحملي
يوجب الحمل كذلك الموجب المتصل يوجب الاتصال والموجب المنفصل يوجب الانفصال واذا
قال قائل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه يوجب تلو التالي للمقدم وصدقه معه فاذا لم
يصدق هذا وانكر هذا الاتصال فقيل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يكون قد سلب هذا
الاتصال وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم وان كان يلزمه انفصال ولا ايضا سلبه
ما ظن بعضهم وهو ان يؤلف متصل تاليه سالب هذا التالي كما يقال ان كانت الشمس طالعة فليس
الليل بموجود وذلك لان هذا يبطل حين يجعل بدل ان لفظة كلما فانك اذا قلت كلما طلعت
الشمس كان غمام فانكر هذا لم يجب من هذا ان يكون مناقضه ومقابله هو كلما طلعت الشمس
لم يكن غمام بل ليس كلما طلعت الشمس كان غيم فيكون المقدم بحاله والتالي بحاله لكن قد سلب
الاتصال الكلي وكذلك في العناد وليس اذا قال قائل اما ان يكون هذا الشيء ناطقا او ضاحكا

تبع

كان ذلك متصلا

كان ذلك متصلا او منفصلا مناقضا باحد جزئيه الاخر حتى يكون كانه قال اما ان يكون زيد ناطقا
واما ان لا يكون ضاحكا فان هذا يبطل صدق المنفصل في مادة اخرى بان يقول اما ان يكون زيد كاتبا
واما ان يكون فقيها فيقال له ليس اما ان يكون كاتبا واما ان يكون فقيها ولا يكون معنى هذا هو انه
اما ان يكون كاتبا واما ان لا يكون فقيها فربما كان فقيها وربما كان كاتبا غير فقيه او كان كاتبا ٢ غير كاتب صح
وفقيها او كان لا كاتبا ولا فقيها فهذه الاشياء تحقق لك ان الانفصال له سلب انفصال
يجوز ان يلزمه اتصال او انفصال موجب وكذلك ايجاب الاتصال يقابله سلب اتصال
يجوز ان يلزمه انفصال او اتصال موجب وان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل
ليس بموجود ليس هو سلب الاتصال بل اتصال السالب وانه بالجملة ليس ايجاب المتصل
بسبب كون تاليه او مقدمه موجبا ولا سلبه لنظير ذلك بل الايجاب فيه ايجاب الاتصال والسلب
فيه سلب الاتصال وانه قد يكون ايجاب والتالي بل الجزآن سالبان كقولك ان كان الانسان
كاتبا فليس هو باقي بل كقولك ان لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا وقد يكون سلب والجزآن
جميعا موجبان كما مثلناه لك وكما ان الحملي لم يكن حال ايجابه وسلبه من جهة تحصيل اجزائه او عدولها
لا لتحصيلها بل بسبب الحمل كذلك حال المتصل ليس ايجابه وسلبه من جهة اجزائه فكذلك حال المنفصل
ايضا في جميع ما قلناه وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق اجزائه بل ربما كذبا معا وان
كان الشرطي صادقا كقولك ان كانت الخمسة زوجا فالخمسة لها نصف واما المنفصلات
فاكثر اجزائها يكون كاذبة وانما يكون الحق فيها في واحد فقط وهي مع ذلك صادقة في جميع
هي منفصلة لكن المتصل لا يجوز ان يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ويجوز ان يكون مقدمه
كاذبا وتاليه صادقا على النحو الذي قيل قبل كقولنا ان كان الانسان حجرا كان جسما وقد يكون
كلاهما كاذبين كقولنا ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد ولا يجوز ان يكون متصل موجب
كاذب صادق الاجزاء ولكنه قد يكون صادقا صادق الاجزاء وكذلك يكون صادقا
كاذب الاجزاء كما مثلنا وقد يكون صادقا حقا واجزاؤه لا صادقة متعينة الصدق
بنفسها ولا كاذبة متعينة الكذب بنفسها كقولك ان كان عبد الله يكتب فيحرك
يده واما المنفصلة ففيها جزء صادق وربما كانت اجزاؤها كلها صادقة وهي كاذبة
كقولك اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا وجماع ما يوقع الغلط في
امر المتصل والمنفصل سبوق الوهم في القضية الى ان الغرض فيها تال او مقدم فتعتبر حاله ٢ النسبة صح
وقصور الفهم عن معرفة ان الاعتبار في الشرطيات هو للنسبة التي بين اجزائها لا
التي بين اجزاء اجزائها **الفصل الرابع في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية**
في الشرطيات انه كما قد ظن ان المنفصلات تضيء متناقضة ومتقابلة بسبب اجزائها

كذلك قد ظن انها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب اجزائها فقالوا انه كما ان المقدمات
الكلية في الحمليات هي التي موضوعاتها ومحمولاتها كلية كذلك المقدمات الكلية في الشرطيات
هي التي مقدماتها وتواليها كلية فكان قولهم ان كان كل ج ب فكل د ه مقدمة شرطية كلية
ولو انهم نظروا في نفس المثال الذي اوردنا لظهر الشيء من هذا لهداهم سبيل الصواب وذلك لان
القضية الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حمل و
نظيره ههنا اتصال وعناد فكما كان يجب في الحمليات ان ننظر الى الحكم لا الى الحدود التي فيها
وبينها الحكم فكذلك في الشرطيات يجب اذا ان ننظر الى الحكم لا الى الاجزاء التي فيها وبينها الحكم
فان كان الاتصال محكوما به على كل اشتراط ووضع للموضوع كيف كان فالقضية الشرطية المتصلة
كلية وان كان العناد كذلك فالقضية المنفصلة كلية وان لم يحكم بذلك فالقضية مهملة اما
اذا قيل كلما كان كذا فالقضية متصلة كلية واذا قيل دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا
فالقضية منفصلة كلية واما اذا قيل ان كان كذا فكذا كذا واذا كان كذا فكذا كذا فالقضية مهملة
الا انه يشبه ان يكون لفظة ان تدل على اهمال ما بنحو مخصوص كانا اذا قلنا ان كان اب فه ر فانا
نوجب من هذا ان يكون اي مرة من المرات كان اب ومتى كان اب كان ه ر كون ه ر يتبع
كون اب من حيث هو كاين اب ولا يتضمن شروطا اخرى تتضمنها قولنا كلما مما سنذكرها واما
لفظة اذا فيشبه ان لا يتضمن هذا المعنى بل يقتضي باتباع يوجد من ه ر ولو عند احد اوضاع اب هذا
وقالوا ايضا ان المقدمة الشخصية هي التي مقدمها او تاليها شخصي وهذا ايضا بعيد عن الغرض الذي
يجب ان يجري في هذا الكتاب نحوه وذلك لانه لفظة كلما قد تدخل امثال هذه القضايا فيقال كلما كان
زيد يكتب فزيد يحرك يده ولا يكون هذا الشرط جزئيا بل كليا وكذلك اذا قيل اما ان يكون زيد يتحرك
واما ان يكون يسكن فان هذا العناد ليس في وضع مخصوص بل كلما كان زيد يتحرك فان هذا العناد
يصدق بين هاتين المقدمتين والذي ظن ان قولنا كلما كان اب فه ر قضية حملية لان قولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان مساو لقولنا كل انسان حيوان فقد اخطا من وجوه اما احدها
فانه ليس مسلوبا له لان قولنا كل انسان حيوان كلية موجبة ليس فيها شخص البتة وقولنا
الاخر يقتضي اشارة الى زيد الشخص حيث قلنا هذا وكان الاولى به ان يقول ان نظيره في الحمليات
ان هذا الانسان هو حيوان لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذي في كلما فان حفظ الحصر
بطل امكان وجه استعمال زيد وان استعمل زيد بطل الحصر فليس اذا هذا المتصل مساويا
لهذا الحمل ثم ان كان مساويا فليس يجب ان لا يكون شرطيا فان القضايا المختلفة الاصناف
قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ويساوي بعضها بعضا في الدلالة من وجه وهي مختلفة في
الاعتبار فان اعتبار الحيوانية موجودة للانسان غير اعتبار ان حكمنا وقولنا فهو حيوان يصدق

مع حكمنا

مع حكمنا وقولنا انه انسان ليس هو هو بل معنى اعم منه اذ كثيرا ما يصدق كذلك لا يحمل فان التوالي
في غير هذا المثال قد يصدق مع صدق المقدم ولا يحمل شيء منها على شيء من المقدم ثم ان هذا التساوي
موجود ايضا في الذي يسلم من امره انه متصل مثل قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان فلم كان ان
لا يصير حمليا وذلك يصير حمليا وليس ههنا شيء يفوت بنقله حمليا كما كان هناك الحصر يفوت
فلنتكلم الان في الكلي الموجب من الشرطي المتصل فنقول قولنا كلما كان ج ب فه ز ليس معنى
قولنا كلما فيه معنى تعميم المرار فقط حتى يكون كانه يقول كل مرة يكون فيه ج ب فه ز بل فيه تعميم
كل حال يقترن بقولنا كان ج ب حتى لا يكون حال من الاحوال او شرط من الشروط يقترن به فيجعل
ذلك الشرط ج ب موجودا الا وه ز موجود فانه يجوز ان لا يكون المقدم امرا له تكرر وعود بل هو
امر ثابت موجود لا مرار له ومع ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به شروط تخصصه كما ستعلم عن قريب
وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الشروط ونتاملها فنقول هل يصح ان يقول كلما كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة في الصدق لا اللزوم كما كان يصح ان
يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فنقول اما هذا فهو حق
فان معناه ان كان الاول حقا فذلك التالي ايضا حق فههنا يكفي في التالي ان يكون حقا فلذلك
يكون صدق هذه القضية ظاهرا واما اذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فعسى يقع
لاحد من الناس انه لا يكفي في صدق هذه القضية ان يكون قولنا كل حمار ناهق صادقا فقط
بل يجب ان يكون صادقا دائم الصدق من وجهين احد الوجهين ان يصدق على كل ما يوصف
بانه حمار انه ناهق والثاني من جهة اعتبار السور ايضا فان كل حمار اذا كان ناهقا لم يمنع ذلك
ان يكون وقت من الاوقات لا حمار فيه ففي تلك المرة والحال والشرط يمكن ان يطلق ان قولنا
كلما كان كل انسان حيوانا كان كل حمار ناهقا كاذبا لانه في تلك الكرة لا حمار ناهق لكن هذا ظن
باطل وذلك لان قولنا كل حمار ناهق قد يصدق وان عدم الحمير فانا كما علمت لا نريد بقولنا كل
حمار ناهق كل حمار موجود حاصل فان عنينا هذا فليس بينا انه كلما كان كل انسان ناطقا صدقا
صدق معه كل حمار موجود في ذلك الوقت فهو ناهق وليس ايضا على سبيل اللزوم وكان بلزم
اللزوم او لم يكن بل اللزوم بل يكون مما يبين بنظر ثم لسائل ان يسأل هل يوجب هذا الاعتبار
ملازمة الكذب حتى يكون حقا انه كلما كان كل حمار ناطقا فكل انسان ناهق مثل انه ان هذا المقدم
الكاذب صدقا فالكذب الاخر يكون صدقا معه فان قوما حسبوا ان هذا لازم فنقول ليس الامر
على ما حسبوا وليس هذا لازما بحسب الامر في نفسه ولا ايضا بحسب الزام من يعترف به وذلك
لان هذا الاتباع اما ان يكون على سبيل اللزوم حتى يكون هذا الكذب يلزم ذلك الكذب او يكون على
سبيل الموافقة فنقول اما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم عن الصدق المذكور ولا الكذب

عن ذلك الكذب فانه ليس يجب عن كون الانسان ناطقا ان يكون الحمار ناهقا ولا ان لا يكون ناهقا
بل وجد ذلك صدقا بنفسه وليس ايضا على سبيل الموافقة حتى اذا فرض هذا صدقا يكون قد وجد
ذلك صدقا معه فان ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا اخر على سبيل اللزوم فاذا كان لا هو
صادق فيجب ان يصدق معه ولا هو لازم اياه فليس هو اذا بتابع له على وجه البتة نعم لو كان
لازما عن وضعنا ان كل انسان ناطق ان كل حمار ناهق لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا
قولنا وليس كل انسان ناطقا فاما اذ ليس الاول لازما بل هو امر في نفسه صادق فيصدق
مع صادق اخر فلا يلزم ان يكذب مع كذب ذلك الصادق اذ كان انما يعتبر حال التالي في نفسه
لا حال لزومه عن شيء اخر فيتغير بتغيره فان قال قائل انه لما كان قولنا كل انسان ناطق
لا يوجد حقا البتة الا و يوجد حقا ان الحمار ناهق فكيف يمكن ان يفرض ان الحمار ليس ناهقا ثم
يوجد حقا ان كل انسان ناطق وقد قلنا ان مع وجوده يوجد ان كل حمار ناهق فيكون مع انه
ليس كل حمار ناهقا وجد كل حمار ناهقا فهذا انتاج خلف من مقدمتين شرطيتين هكذا قد يكون
اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق وكلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق
فاذا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل حمار ناهق هذا خلف واحدى الشرطيتين صادقة
والاخرى كاذبة فليس البتة اذا لم يكن كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق والجواب ان هذه النتيجة ليست
خلفا ونبين ذلك بعد ان نعلم ان قولك قد يكون ليس على سبيل انه يوجد في الوجود بل على انه
قد يكون من الفرض فان قولك قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا فقول لا انسب له الى الوجود
البتة بل الى الفرض واما التالي فماخوذ من موافقة الوجود كما اخذت في كبرى القياس فاذا عرفت
هذا وجدت هذه النتيجة حقا فانك كلما فرضت هذا الكذب وهو انه ليس كل حمار ناهقا
كان في موافقة الوجود كل حمار ناهق فلا تكون هذه النتيجة كاذبة فان قولنا كل حمار ناهق
قول صادق في نفسه فاي حال نفرضها ونفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا
ولا يكون لازما عن فرضك انه ليس كل حمار ناهقا وبالجملة لا يبطل موافقة هذا الوجود لهذا
الفرض فاما كون الامرين جميعا في الوجود حتى يكون في الوجود نفسه حقا ان ليس كل حمار ناهقا
وكل حمار ناهق فهذا محال وليست النتيجة هذه بل النتيجة انه اذا فرضنا انه حق ان ليس كل حمار
ناهقا وجدنا موافقا له في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل حمار ناهق وهذان لا يتناقضان
ولا يتمانعان وايضا عسى كان يكون لمحال لو كان يلزم من وضعنا ليس كل حمار ناهقا ان كل حمار
ناهق وهذا لم يلزم ذلك لان القضية القائلة ان كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق ليس
على سبيل اللزوم فما نتيجة كما ستدري بعد لا يكون على سبيل اللزوم على ان في اللزوم ايضا ما علمته
واما حيث ينتج الخلف ويقال انه محال فانما يقال حيث يلزم من شيء ما باطل واما ان يكون باطل بوضع

فيوجد

فيوجد الحق معه في نفسه حقا ليس انه يكون لازما ان يكون حقا عن فرض ذلك حقا وليس في ذلك
باس ولا الكلام بمحال ولولا هذا لكان لا يمكننا ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس
قياس الخلف بان ناخذ مشكوكا فيه ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول عسى انا اذا
اخذنا نقيض الحق لم يصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم عن كل كذب كذب ما ولولا ان الامر على هذا لكان
اي حق رفعته لزمه رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه
وبينه ويجب ان لا يغرك شيء واحد وهو ان القوم تجدهم كلما استثنوا نقيض التالي اوجبوا نقيض
المقدم ونعلم ان الاستثناء ليس هو فرضا فقط بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول وهذا
الوجود على وجهين احدهما بحسب الامر في نفسه فلا يكون نقيض التالي هناك باطلا البتة او بحسب
اقرار الخصم به فالخصم ايضا لا يجعله محالا فيلزمه ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق وليس ما يلزم هو
بعينه الحق وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق بل من حيث اعترف ان الامر موجود ماخوذ من
حيث هو موجود واما في نفس الامر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء اذا لم يكن الشرط المذكور وهو ان يكون اذلم نر
هناك شرط ولزوم شيء فلننظر فيما كنا فيه هل هو لازم بحسب اعتراف من يعرف بوضع نقيض
التالي فيكون صورة الالزام انه اذا اعترف بذلك لزمه وضع نقيض المقدم فنقول ان هذا لا يتصور
لان المعترف لا يلزمه ذلك الا ان يكون سلم الشرطية بشرطها ولا يمكنه ان يسلم الشرطية ويفرض
وضع نقيض التالي وذلك لان تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم بل على ان الامر الثاني صادق
في الوجود مع الامر الاول وهو موجود او مفروض من غير لزوم عنه بل في نفسه فلا يمكن مع ذلك ان
يقول نقيض التالي فقولا يلزمه خلف لانه لا يقول لكن موجود ان الحمار ليس بناهق بعد ما قال ان
موجودا ان الحمار ناهق دائما فان فرض ذلك وجوز جوازا ان يكون كل انسان ناطقا وليس
كل حمار بناهق فلننظر هل قول القائل ان كان كل حمار ناطقا فكل انسان ناطق صدق في
معنى الموافقة او ليس فنقول يجب ان يكون صدقا على معنى الموافقة فانه اذا فرضنا كل حمار ناطقا
او لا شيء من الحمير ناطقا فالصدق في نفسه هو ان كل انسان ناطق فاذا اعتبرت كون التالي
صدقا في نفسه لا لازما عن المقدم فقولنا كلما كان الحمار ناطقا فان كل انسان ناطق حق و
واعلم انك اذا قلت ان كان واذا كان لم يجب ان يخطر ببالك من نفس اللفظ ان ذلك يكون او
لا يكون فان عرفت ذلك فعده في جملة ما نعرفه من خارج بل هذا اللفظ يدل في كل موضع على معنى
اعم من الذي يفهم معه ان له وجودا او ليس له واذا كان المفهوم من هذا اللفظ في كل قضية شرطية
هذا كان مفهومه في كل موضع الفرض فاما الالتفات الى ان المفروض يوجد فليس من قبيل هذا اللفظ
فتبين اذا ان المقدم من حيث هو مقدم لا يتوقع فيه الوجود وانما هو فرض فقط ويتخصص بان يكون
تارة فرضا حقا في نفسه وتارة حقا بحسب فرض ما او غير ملتفت الى انه حق بل منتظر الحكم

موقوفة وليس معنى الفرض انك فرضته بالفعل او تفرضه في المستقبل بل انه اذا صح فرضه صح ما يلي
اياه واما المحال فانه اذا فرض مقدما فليس فيه الا الفرض هذا واما التالي فيذكر على انه موجود وحاصل
مع المقدم اذ يقولون فالنهار موجود بعد ما قالوا ان كانت الشمس طالعة وهذا يدل على ان الحكم بان
النهار موجود حاصل مع الفرض المفروض فيجوز بعد ذلك ان يكون على سبيل الموافقة وان يكون على
سبيل اللزوم واما المقدم فاذا كان كونه مقدما ليس لانه موجود بل بمعنى اعم من الفرض الصرف
ومن الوجود في نفسه وذلك انه بحيث يصح الوجود بكون الفرض حاصلا فان دل على التخصيص دل على
شيء هو بعد الفرض واعلم انه اذا كان المقدم مفروضا وهو امر غير ممتنع فيكون اتصال التالي به على
سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا واما ان يكون باطلا فقد يتبعه الحق وقد يتبعه الباطل فان
تبعه الحق فان تصور اتباعه على وجهين احدهما ان يكون الاتباع على ان الحق موجود مع وجوده وهذا
كاذب دائما ولا يذهب اليه والآخر على ان الحق يكون موجودا في نفسه مع كون الباطل مفروضا وهذا
دائم الصدق مثل ان قولنا كلما كان الانسان غير ناطق اي بالفرض فالانسان ناطق اي في نفسه
حق واما ان كان بمعنى اللزوم فكثيرا ما يكون ذلك لكن لزومه يكون لان ما على الفارض فانه يلزمه ان
يقول بذلك وليس يجب ان يكون ذلك حقا في نفسه وقد اشرنا الى ذلك واما الباطل الذي يتبع الباطل
فانما يتبع على سبيل اللزوم فقط واعلم انا اذا قلنا كلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق عنينا
بالمقدم الفرض وبالتالي الموافقة وكانا قلنا كلما فرضنا ان كل انسان ناطق فرضا على انه حق
في نفسه والوجود يطابقه او حق بحسب الفرض او منتظر موقوف فانه يوافقه ان كل حمار ناهق
ولو كان بدل كل حمار ناهق فكل انسان ضاحك لكان الفرض يلزمه هذا التالي وشيء كان
في ان الفرض يتبعه هذا اللازم ولنتكلم الآن على تحقيق الكلية للقضية المتصلة ونعود الآن
فنقول ان القضية الشرطية الكلية انما تكون كلية اذا كان التالي يتبع كل وضع للمقدم لا في الزمان
فقط بل في الاحوال واما انه اي الاحوال تلك فهي الاحوال التي تلزم فرض المقدم او يمكن ان يفرض
له ويتبعه ويكون معه اما بسبب محمولات على موضوع المقدم ان كان حمليا او بسبب مقارنات
مقدمات له اخرى ان لم يكن حمليا اعني المقدمات التي يمكن ان يصدق مع صدقه ولا يكون
محالا معه وان كان محالا في نفسه او بسبب تسليم ما مما يوجبه ويجوزه وان كان في نفسه
محالا وليس هذا اذا كان المقدم في نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا وفرض فرضا على سبيل
الوضع فان له ايضا لوازم وعوارض يعرض او يفرض ان لو كان موجودا لكانت يعرض له او
يلزم وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ان كانت الشرطية اخذت للمجادلة ولقائل ان
يقول هل امكان الحاق الشروط المحالية بالامور الممكنة في المقدمات من اجزاء الشرطيات
المتصلة يمنع كلية تلك الامور الحقة التي تتلوها كقولنا كلما كان كذا انسانا فهو حيوان فهل ينهدم

وحيث لا يصح الوجود ويكون الفرض حاصلا م

قد صح

الكلي فيه

الكلي فيه بسبب انك لو قلت كلما كان كذا انسانا وكان عديم الحس والحركة لم يكن حيوانا كقولنا
كلما كانت هذه اثنوة وكان لا ينقسم بمتساويين كان فردا فان هذا لا يجوز ان يقال انه كاذب بسبب احالة المقدم
فان الشرطيات ليس صدقها بصدق المقدم والتالي بل صدقها حال اللزوم واكثر الشرطيات المستعملة في
العلوم اذا استعمل القياس الخلف هي بهذه الصفة فان مقدماتها تكون محالة ثم لا يقال لكونها محالة
المقدمات والتوالي انها كاذبة وكذلك لو قال قائل انه لو كان هذا اثنوة وكان لا ينقسم بمتساويين لكان
يكون هذه الاثنوة فردا فان هذا حق وان كان المقدم محالا فاذا ههنا احوال غير محالة في الفرض وان كانت
محالة في الوجود اذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه ومثاله انه ليس كلما فرض هذه الاثنوة فهو
يلزمه انه زوج بل ان لم يفرض معه ما ينقض ذلك فانه ان فرض معه ما ينقض ذلك وان كان محالا في الوجود
وكونه محالا في الوجود ليس يمنع كونه جائز الفرض فليس كل فرض للشيء انه اثنوة يتبعه انه زوج بل
ههنا فرض محاله تمنع ذلك ولو كان قولنا كلما كانت الاثنوة عددا يعتبر به كونه جائزا في الوجود
لكان الامر كذلك ولو كان فرض المقدمات المحالات يمنع ان يكون منها شرطية اذ لا جواز وجودها
لكن المقدم ليس تقديره بشرط الوجود بل بشرط الفرض فنقول يجب ان نتذكر ما قلناه ان هذا يكون
حقا بحسب الالزام ولا يكون حقا في نفس الامر وان الكلية في نفس الامر لا تنهدم الكلية بهذا بحسب
الالزام ثم لقائل ان يقول فنحن لا نجد اذا قضية كلية موجبة بحسب الالزام فنقول ونجد ذلك وذلك
هو بان يضاف الى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط التي توجب لزوم التالي الذي لا يجب لزومه
بنفسه كانك تقول كلما كانت هذه اثنوة على النحو الذي يمكن ان يكون عليها الاثنوة فهو زوج وكلما
كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او الزاما للوجود الذي فرض
عليه او لزمه فرضه ان امكن ولم يكن هناك شرط يناقض مفهوم الخلائية فهو بعد فيجب في المتصلة
ان يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه والا فلا يوجد كلية البتة وهذا انما يتشوش حيث تكون
الكلية ماخوذة بحسب الالزام لا ان تكون ماخوذة بحسب الامر وامثال هذه الكلية الماخوذة
بحسب الالزام انما هو في القياسات التي يساق فيها الكلام الى المحال واما القياسات المستقيمة
فمستغنية عن ذلك فاذا استعملت هذه القضايا حيث تخفى عنك الامر فاشترط في نفسك
اسقاط الشروط المناقضة كانك تركته على واجبه فانك اذا استعملت كلما كان هذا انسانا كان
حيوانا فاستشعرت معه ولم يكن شرطا هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم يمنع الحق في نفسه
فحينئذ سلم لك الكلية فان كان المقدم صحيح الوجود كانت الاعتبارات امورا وقضايا صحيحة
وان كان محالا كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال ويتبعه ويعرض عنه لا الامور التي يستحيل
ذلك المحال بل يناقضه وترفعه حقا كانت او باطلة فاذا عرف الكلي فتحقيق ان يعرف منه الجزئي فان
الجزئي ههنا ايضا كما قد علمت في الحمليات يكون على وجهين جزئي منحرف عن الكلي وهو الجزئي

الاثنوة خ

الاثنوة ح

بهذا انما تنهدم الكلية ح

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

وما كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض
الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه
او لزم فرضه ان امكن خ

٢ ووصايا خ

الذي يصدق معه الكلي اذا كان الحمل اذا صدق على الكل صدق على البعض فاذا حكم في هذا الموضع
بالجزئي لم يكن كاذبا والحكم بالكلي ايضا صادق وكذلك حال التلو في المتصل اذا صدق على كل
وضع للمقدم صدق على البعض فيكون اتباع التالي بعض اوضاع المقدم وفي هذه المادة يصدق
معه الاتباع الكلي ويكون جزئيا محرفا وجزئيا ليس محرفا عن الكلي بل هو الحق نفسه دون الكلي فمن
ذلك ما حق المحمول في جملته ان يكون بالضرورة موجبا على بعض الموضوع ومسلوبا عن الاخر لكنا
اذا جردنا الموضوع طبيعة في العقل كان طبيعة المحمول محمولا مثاله قولك بعض الحيوان انسان
فان بعض ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة انسان كما علمت والبعض الاخر بالضرورة ليس بانسان
لكن الحيوان اذا اخذته حيوانا ولم يلتفت الى موضوعاته وجدت طبيعة انه حيوان تحتمل من غير ايجاب
ولا يمنع ان يكون انسانا ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقة للموضوع في الوجود ايضا مثل قولك
بعض الناس كاتب كذلك الجزئي الشرطي الذي جزئيته غير محرفة منه ما التلو للبعض فيه على سبيل
الضرورة ومنه ما ذلك على سبيل الامكان مثل قول القائل قد يكون اذا كان الشيء انسانا حيوانا وليس انسان
فهو حيوان اي اذا كان ناطقا وذلك بالضرورة والاخر قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو كاتب
وذلك بالامكان فاما المثال الاول فلا يشك من امره ان التالي فيه لا يكون موافقا للتلو للمقدم
فقط بل يكون مع ذلك لازما واما القسم الثاني فربما ظن به انه يكون موافقا فقط ولا يكون لازما
لكنه قد يمكننا ان نجعله لازما فلننظر انا اذا جعلناه لازما فهل يعود الى القسم الاول او لا يعود
فاما انا كيف نجعله لازما فهو انه حق انا نقول قد يكون اذا كان كذا انسانا فهو كاتب لا محالة
وذلك اذا كان يدل على ما في النفس برقم برقمه وهذا يلزمه انه كاتب او انه صانع فاذا قد يكون
اذا كان هذا انسانا فيلزمه ان يكون كاتبا فاما ان هذا هل يعود الى الاول فنقول انه من وجه
يرجع اليه ومن وجه لا يرجع اليه واما الوجه الذي يرجع اليه فلان من الناس ما هو موجود برقم ذلك
ومنه ما ليس بموجود كذلك فالذي يرقم يلزمه بالضرورة انه كاتب والذي لا يرقم يلزمه بالضرورة
انه ليس بكاتب واما الوجه الذي لا يشبه فيه الاول فلا ولا يرجع اليه ان قولنا هذا انسان اذا
حصل موجودا جاز ان يلزمه وقتا انه يكتب ووقتا انه لا يكتب ولا كذلك في الاول فانه ليس
اذا كان حيوانا كان يلزمه مرة انسان ومرة انه ليس فهذا القسم الاخر يمكن ان يوجد على سبيل
الموافقة ويمكن ان يوجد على سبيل الضرورة واذ هو حري فلا باس ان يصدق تحته لزوم وفيه
موافقة كما كان قد يصدق الجزئي مطلقا وضروريا جميعا وان كان هذا اللزوم غير الضروري الذي
لجهة المتصلة كما تعلمها انما المشكل ههنا شيء واحد وهو انا كيف نقول في بعض القضايا الجزئية
من المتصلات قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل كذا كذا والكل يستوعب الموضوعات كلها فانه
فكيف يكون هذا صادقا من غير ان يصدق معه الكلي فنقول ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا
للموضوعات

للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول وليس مستحيلا ان يجعل مداوما بالفرض فنقول و
حينئذ قد يكون اذا كان كل ج ب فكل ه ز وذلك اذا كان كل ج اي كل ج الامر الذي هو ممكن
ان يعرض له واذا كان كل ج د الامر الذي يمكن ان يقارنه مثاله قد يجوز ان يكون اذا كل انسان
محركا لليد فكل انسان يكتب وذلك اذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد الا مبتديا بالكتابة
وهذا غير مستحيل وكذلك اذا قلنا قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من الناس براجم
او فكل انسان جاهل بالرماية وذلك اذا فرض ان كل انسان ضعيف ولا يتفرغ الا للتعليم الكتابة
فيكون لفرضنا كل انسان كاتبا في الذهن حالان حال يفرض فيه كل انسان قاصرا عن تعليم
صناعة اخرى وحال لا يفرض فيه ففي احد الحالين يلزمه شيء وفي الحال الاخرى يلزمه شيء اخر والجزئية
يدل على تخصيص الحال وهو تخصيص الفرض فهكذا يمكن ان يصدق هذه القضية وكل كلية المقدم والا
لم يصدق فاذا اشرنا الى وجه حل هذه الشبهة فلنتم الكلام في احصاء هذه القضايا وانتا علم

الفصل الخامس في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

واما الكلي السالب فيجب ان نقيسه على
هذا وهو ان يكون ولا سلب واحد يتبعه او يلزمه التالي وكما ان الشرطي المتصل على الاطلاق هو
الذي فيه موافقة واما الحقيقي فالذي فيه اتباع بلزوم كذلك السالب الشرطي منه ما يسلب الموافقة كقولنا
ليس ان كان الانسان موجودا فالخلاء موجود ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا ليس ان كان هذا انسانا
فهو كاتب والفرق بينهما ان قائلا ان قال ليس ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واراد رفع
اللزوم صدق واما ان اراد رفع الموافقة كذب فكذلك الكلي السالب يكون ايضا على وجهين
واذا كان الرفع رفع اللزوم فاللزوم المرفوع جزء من التالي من حيث هو تال وان كان رفع الموافقة
فالموافقة المرفوعة جزء من التالي من حيث هو تال ويرفع التالي في كليهما رفع للتالي مع ما هو جزء
منه ففي موضع المرفوع هو اللزوم وفي آخر فالمرفوع هو الموافقة والموافقة ليس الا نفس تركيب
التالي على انه حق وهو نفس كونه قضية على انها حق واما اللزوم فهو شيء زائد على نفس كونه قضية
بل هو انه مع كونه قضية فهو لازم واما السلب الجزئي فقياسه قياس الايجاب الجزئي كقولك
قد يكون اذا كان اب فج د وكان كل اب فكل ج د فلنتاء مل حال الكلي الصادق في وجهي السلب
المذكور فنقول اذا قلنا ليس البتة اذا كان اب فه ز ونعني به الموافقة فان تصور وجوده
سهل فانه يكون المراد فيه ان كون اب ليس يوجد صادقا معه ه ز فتارة لان هذا ليس صادقا في
نفسه فلا يكون صادقا عند وضع غيره ان لم يكن لازما عنه فربما كان الكاذب في نفسه يصير صادقا
عند وضع غيره اذا كان ذلك كاذبا وكقولنا ليس البتة ان كان الانسان ناهقا او غير ناهق فالخلا
موجود وهذا رفع موافقة على الاطلاق فان احدهما وهو المجعول تاليا ليس يصدق موافقا للاخر
وجودا اذ ليس يصدق ولا ايضا يصدق لزوما اذ ليس يلزم عنه واذا كان كذلك صدق السلب

والمقدم يمنع صحة التالي تارة وهو في نفسه صحيح الوجود وممكنه فيصح سلبه كقولنا ليس البتة اذا كان
زيد ابيض فهو اسود واخرى وهو في نفسه واجب الوجود كقولنا ليس البتة ان كان زيد ليس بجسم
فهو حيوان او قولنا ليس البتة ان كان زيد جسما فهو بياض ولرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا ليس
البتة ان كان الانسان موجودا فالخلاء ليس بموجود او المثلث ليست زواياه مثل اربع قوايم وذلك
لان هذين التاليين وان كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود الانسان فهما غير لازمين عن وجود
الانسان فهذا التالي يصدق موافقة ولا يصدق لزوما فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون
مادة اي حال فرضت لوضعه مقدما لم يلزم التالي فيشبه ان يظن ان هذا لا يمكن لانه يمكن ان يضاف
شروط تجعل الشيء التالي المسلوب التالي لازما كمن يجعل الانسان متحركا فيتوصل منه الى ان يلزم
ان الخلاء غير موجود ولكن الحق انه لا يخلو اما ان يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم يثبت التالي غير لازم
ويحفظ على ذلك او اي شرط الحقته بالوضع للمقدم جعل التالي لازما فان كان قد يمكن ان يستثنى به
الشرايط الملزمة فاذا استثنى اعدامها كانت المتصلة الكلية المقرونة بعقدها الاستثناءات
كلها كلية سالبة للزوم فيه فان كان الامر على موجب القسم الاول فالسالبة صادقة والا فلا يتوصل صح
الى تصديقها مثلا ليكن المقدم ج د والتالي ه ز وليكن هناك شرط او شرايط يلزمه فليكن ذلك
شرطا واحدا وهو شرط كون ح ط لا غير حتى اذا كان ج د وليس ح ط كان فلا لزوم البتة لـ ه ز والقضية
القائلة انه كلما كان ج د وليس ح ط فلا لزوم البتة لا يكون ه ز قضية صادقة فاذا قلنا ليس اذا — ٢ ج د و ح ط يجب ه ز
كان ج د وليس ح ط يجب ان يكون ه ز كان هذا صادقا بمعنى سلب اللزوم فان لم يكن هكذا بل
كان اذا لم يكن ح ط كان لازما ايضا وكان لا ينفك عن شرط يلزم فالتالي حقه اللزوم فالسالبة للزوم
كاذبة ويجب ان يكون هذه الشروط الملحقة التي يلزم مما يلزم او يلزم يعرض للمقدم على ما قلنا
ولما كان قد يوجد للزوم حدود والاسباب يمكن استثناء اعدامها من الممكن اذا ان يكون قضية
كلية ترفع اللزوم وهذه يجب ان يوجد فيها اللزوم في جملة التالي في حال الرفع حتى يكون قولك — كذا ه
فيها ليس البتة اذا كان كذا فكذا معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزم ان يكون كذا كذا او كذلك
فافعل في الموجبة ومما يتشكك فيه ههنا انه هل يصدق سلب تلو امر لامر لا يتفق لها — لها صح
وجود البتة ويكون ذلك السلب كليا فبالحري ان يقع للانسان ان قولنا ليس البتة اذا كان
هذا عددا فهو خط او ليس البتة اذا كان هذا نباتا فهو حيوان او ليس البتة اذا كانت الثنائية عددا
فالثنائية فرد قضايا صحيحة لكنه قد يمكن ان ينقض ذلك اذا جعل هذا المقدم شيئا محالا كجعل العدد نهاية
ذاتية للسطح يصير حينئذ خطا وذلك مثل ما يقال مصرحا به انه ان كان هذا عددا وكان مع ذلك نهاية
للسطح فهو خط وكذلك لو كان هذا انسانا وكان مع ذلك صاهلا فهو فرس وان كان هذا اثنانية
وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين فهو عدد فرد وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية

كاذبة فانك تقول لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا ولو كانت الثنائية غير منقسمة بمتساويين لكانت
فردا ويكون القضيتان صادقتين وان كان مقدمهما محالا والقضايا الشرطية المستعملة في قياسات
الخلف بهذه الصفة فاذا ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة لكنا قد اوردنا مثل هذا السؤال
في الكلية الموجبة والجواب عن ذلك يسهل مأخذ الجواب عن هذا واما السالبة الجزئية المتصلة فيعرفها
مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هي سالبة ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة
من حيث هي جزئية موجبة٣ واذ بلغ بنا الكلام في تعريف الايجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فبالحري
ان تعرف مثل ذلك في المنفصل فنقول ان الامر في كلية الايجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو — ٣ بخط المصنف مضروب على الموجبة
كالظاهر وهو ان العناد المتكافي يكون دائما عند كل وضع للمقدم لكن يجب علينا ان نحقق تفهيم هذه
السوالب ولنعد الى اعرفها تصورا مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل
ج د فنقول انه انما يصدق في احوال ثلثة احدها ان يكون القولان وهو قولنا كل اب وقولنا
كل ج د يجتمعان بالصدق في كل حال كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان
يكون كل حمار ناهقا والثاني ان يكون القولان جميعا يجتمعان بالكذب في كل حال كقولنا ليس البتة
اما ان يكون كل انسان ناهقا واما ان يكون كل حمار ناطقا والثالث ان يكون احدهما حقا دائما
والاخر محالا غير معاند ولا مقابل مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون
الاثنان كيفا وهذا واجب الصدق في كل حال او مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان
حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا فانه ليس يعاند احدهما الاخر ولا يلزم من احدهما نقيض الاخر — خ ولكن صح
وان كان نقيض احدهما وهو المحال منهما يصدق مع عين الاخر دائما ولكن ليس صدقا لازما اياه حتى
لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الاخر هذا الذي عنينا بلفظة اما ايجاب عناد المقدم للتالية على ان وضعه
يمنع وضعه واما ان عنينا به نظير ما عنينا في المتصلات الغير الحقيقية وهو ان يكون المرتفع
قد علم ارتفاعه بنفسه او هو مستحق لذلك في نفسه لا لوضع المقدم فهذه السالبة تكون كاذبة في
مثل هذا الوضع من هذا القسم الاخير الا ان المنفصلات لا يتصور الا مع عناد البتة واذا كان
في الاجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا ليس
البتة اما ان لا يكون شيء من اب واما ان لا يكون شيء من ج د قد يصدق بسبب انه سلب
لكاذب هو قولنا اما ان لا يكون شيء من اب واما ان لا يكون شيء من ج د لان هذين قد يجتمعان
معا اجتماعا لا يكون هذه القضية لاجله كاذبة فاذا كانتا هاتان جائزتي الاجتماع والقضية
تكون صادقة لم يجب ان يصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات فقد بين الوجه الذي عليه
تتصور هذه القضايا وذلك اذا كانت موجباتها المقابلة لها كاذبة وذلك لاحدى العلل
المذكورة ثم يشكل ههنا انه هل يصدق اما ان يكون كل واما ان يكون

لاشيء واما ان يكون لاشيء وذلك لانه لقائل ان يتشكك فنقول كيف يصدق القضية القائلة اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل ج ب او القائلة اما ان يكون لاشيء من اب واما ان يكون لاشيء من ج د وكيف يتفق ان يقع هذا التعاند بين كليتين فنقول ان هذا الاشكال اكثر عروضه انما هو في المشتركات في الموضوع وذلك انه كيف صار يصح ان يقال اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل ا ج و يوقف عليه ويترك القسم الثالث وهو انه اما ان يكون بعض و بعض فنقول اولا ان جواز هذا في المنفصلات اللاتي انفصالها وارد بعد الموضوع فهو امر ظاهر متعارف كقولك كل عدد اما زوج واما فرد فان العموم قد يتناول كل واحد من حالتي الانفصال وانما شك في الانفصال السابق لوضع المقدم والذي يقوله في جواب ذلك اما اولا فانه ليس كلامنا في هذه القضايا على انها صادقة او كاذبة بل على انها قضايا فلا يكون فقدان الصدق في صنف منها موجبا علينا ان نسقطه عن جملة الاصناف واما ثانيا فليس علينا ايضا ان نطلب فيها الصدق الحقيقي بل الشهرة فقد تكفينا في استدعائها الى تعديدها اعني اذا كان قد يقبل صدقها وان لم يكن حقيقية واما ثالثا فانا ان سمنا انفسنا ان نورد المنفصلات صادقة بالحقيقة فليس يلزمنا لا محالة ان نورد من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا بالبديهة بل ان كان مما يبين صدقه بالحجة فهو ايضا من جملة الصادقات فمثال ما وجد من المشهورات مطابقا لهذا الصنف ان القوم الذين صح عندهم وقام في انفسهم ان الفاعل لا يكون الا واحدا فانه مشهور عندهم مقبول لديهم انه اما ان يكون كل حركة فعل الله واما ان يكون كل حركة فعل العبد فاذا استثنوا انه ليس كل حركة فعل العبد انتجوا ان كل حركة من عند الله وفعله و يكون مشهورا فيما بينهم ايضا انه اما ان لا يكون شيء بقضاء الله واما ان لا يكون شيء بفعل الناس وربما لم يكن هذه كثيرة الاشتهار اعني التي من سالبتين كليتين لكن اذا قلبت الى الايجاب كان يكون مشهورا عندهم كقولهم ان ج كل شيء اما ان يكون بقضاء الله او يكون كل شيء بفعل العبد لانه لا فاعل الا واحد واما في العلوم وفي الصدق الحقيقي فان الشيء الذي يقتضيه النوع اما مسلوبا عن كل واحد او موجبا لكل واحد مثل طلب طبيعة النار مكانا معينا والارض مكانا معينا فان ذلك يكون للكل وبالجملة كل ما هو فصل او لازم للنوع مما ليس بعرض عام زايل فان ما كان هذا صفته وعلم ان هذا صفته علم يقينا صدق القضية التي بني انفصالها على متقابلين احدهما هذا الشيء والاخر مقابله مثاله اما ان يكون كل نار متحركة الى الفوق واما ان يكون كل نار متحركة الى الاسفل اي اما ان يكون كل نار مكانه بالطبع فوق او يكون كل نار مكانه بالطبع اسفل وهذا وان كان يحتمل التقسيم الذي يبني على البديهة قسما ثالثا وهو انه اما ان يكون بعض النار كذا و بعضه كذا فهذا القسم الثالث مستحيل اثباته في القسمة التي تكون بعد العلم فان طبيعة النار لا يختلف في ذلك بل يكون القسمان المذكوران كافيين والقضية صادقة حتى انهما استثنى عنه انتج نقيض الثاني وايهما استثنى

نقيضه

نقيضه انتج عين الثاني واذا استثنى نقيض احدهما صح ان يقول فيجب ان يكون لا محالة القسم الثاني بعينه ولو كان في الاقسام قسم ثالث لم يجب ان يكون من رفع الاول اثبات هذا الثاني كما يكون اذا كان الاصل الذي يبني عليه مجهولا فكان حينئذ يحتاج الى قسم ثالث وكان اذا رفع القسم الاول لا يجب عند الذهن اثبات الثاني وحده للجهالة لا لانه غير واجب في نفس الامر فقد بان انه قد تكون قضية ما صادقة بهذه الصفة وكذلك قد يجد لهذا امثلة في القياس الثاني من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة اذا انتقل عن الاستثناء الاول الى الاستثناء من النتيجة وهي ناقصة قسم واما الجزئيات فبالحري ان يتشكك في امرها فيقال انه كيف يصلح ان يقال قد يكون اما كذا واما كذا وليس ذلك كليا دائما الا ان يكون عنادا غير تام فنقول انه ربما كانت الاقسام بحسب الامر المطلق مثلا ثلثة واما بحسب وضع ما وحال فاثنان او اقل من القسم المستوفيه مثل ان الاقسام في قولنا ان كل مقدار اما ناقص واما زايد واما مساو ثلثة فان فرض ان كان المقدار ليس مساويا او استثنى ذلك فبقيت نتيجة يحتاج ان يستثنى منها كانت الاقسام اثنين فان المقدار بهذا الشرط يكون اما زايدا واما ناقصا فقط ويكون العناد حينئذ تاما اذ ايهما اوجب رفع الاخر ورفع اوجب الاخر فان قال قائل فيكون اذا قولنا كل مقدار اما ناقص واما زايد واما مساو ليس ايجابه دائما اذ حينئذ لا يصدق فنقول ان كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك فان هذا حينئذ لا يكون ايجابه دائما بل تارة يصدق وتارة يكذب ويشبه حينئذ ان يكون كل منفصلة يشتمل حال القسمة الاولى منه على اجزاء فوق اثنين فهو منفصلة ليس فيها انفصال كلي الايجاب وذلك لان ج عند وضع نقيض قسم وهو ممكن يبطل صدق الايجاب لانفصال اكثر من اثنين ولا ايضا ايجاب انفصال الاثنين منها فقط يصدق دائما بل انما يكون الانفصال الدائم الصدق حيث الاجزاء في القسمة الاولى اثنان فان كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاستثناء اذ الانفصال صدقه ليس لصدق اجزائه فلا يلزم هذا الطعن لكنه قد يشكل ههنا ايضا امر الجزئي فانه قد يجوز ان يتشكك في حال التخصيص الذي يدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين كقولنا قد يكون اما كل واما كل فيقال ان هذا كيف يمكن ان يكون فلنحل هذا الشك اولا في الموجبة منه فنقول ان هذا التخصيص ايضا تخصيص حال وعلى قياس ما قلنا في المتصل ووجه هذه الحال المخصصة انه ربما كانت الاقسام التامة اكثر مما عد في هذه الجزئية واما في تلك الحال فلا يكون اكثر من قسمين مثاله ان مناسبات المقادير يعني ثلثة المساواة والزيادة والنقصان لكنه قد تكون الاقسام في بعض الاحوال قسمين لا ثلثة فانه قد يكون كل مقدار في الوجود اما مساويا لمقدار ما واما اصغر وذلك اذا كان الموجود مقدار لا اعظم منه مثلا كقطر العالم فانه قيل انه قد يكون كل خط اما مساويا للخط واما اصغر منه كان صادقا جزئيا فان جعلته كليا كذب وهو ان يقول دائما وفي كل حال واعتبار اما ان يكون كل خط مساويا

لخط او انقص منه الا ان يسمى المقيس اليه فنقول دائما اما ان يكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم او اصغر منه وايضا قد يكون الاقسام اكثر من اثنين مثلا اذا اخذنا عموم الاحوال واما اذا اعتبرنا حالا ما فلا يصح فيه الا ان يوضع من الاقسام جزءان اثنان او انقص من العدد الذي للاول فلتكن تلك الحال فرضنا ان الفاعل واحد فيكون حينئذ صحيحا ان كل فعل اما ان يكون من الله او يكون كل فعل من الناس ولا يكون القسم الثالث محوجا الى صحة هذا الكلام اعني بالقسم الثالث قولنا واما بعض وبعض فنفس الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئيا اعني انه قد يصح ان عند فرض ما ان يكون اما كل فعل من الله واما كل فعل من الناس واذا كان الفرض حقا بنفسه لا عند اعتبار تلك الحال وفرق بين ان يكون فرضا وبين ان يكون حقا فان الفرض قد يكون غير موجود في الوجود فمنه ما هو جائز الوجود ومنه ما هو محال الوجود والحق هو الذي يحصل بنفسه موجودا في الامور لا في الوضع والفرض فان انكر منكر صحة لزوم التالي معتمدا حالة الفرض وهو ان الفاعل واحد فقط فيجوز ان يوضع له فرض جائز مثل ان يعرض في وقت ما ان كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة الى جهة واحدة فحينئذ يصح ان تقول اما ان يكون كل نار متصعدة او كل نار هابطة او كل نار ذاهبة الى جهة مقاطعة للمسافة بين الجهتين ولا يصح لك هذا دائما بل عند هذا الفرض الجائز في نفسه لان حمل الحركة على كل واحد من النيران جائز وان كان يجب لها اذا وصلت الى موضعها السكون فيكون قد يكون كل نار اما كذا واما كذا اي ههنا حالة يصدق فيها هذا القول وان شئت جعلت بدل النار مدرة او شررة فيخرج الكلي من الحكم وبعد هذا كله فاعلم انك ان اردت ان تعتبر الجهات في الشرطيات كان اولى اعتبار الجهات لهذه القضايا ان يكون للمتصلات واعلم انه كما لم يمكن ايجاب المتصلة وسلبها واهمالها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب اجزائها بل باعتبار الاتصال كذلك ليس كونها ذات جهة لكون اجزائها ذات جهة بل يجب ان تكون الجهة للاتصال واعلم انه كما يكون حمل بوجود لا لزوم فيه وحمل في بعض الاشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه وحمل ضروري كذلك التلو اما امثلة ذلك في الحمليات فانا قلنا زيد كاتب وصدقنا كان موجودا ليس فيه ضرورة البتة وان قلت القمر ينكسف كان فيه وجود وضرورة ما ولم يكن دائما وان قلنا ان زيدا او القمر جسم كان ضروريا مطلقا كذلك في المتصلات فليس نفس اللزوم وانه لا بد من التالي عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا والموافقة ابعد من ذلك ولا الموافقة من غير لزوم تمنع الضرورة بل يجب ان يكون اللزوم او الموافقة دائما في جميع مدة كل وضع وضع للمقدم حتى اذا كان يلزم كل وضع او يوافق ولم يكن دائما ولم يكن ضروريا فالضروري الكلي في الايجاب هو ان يكون الاتصال دائما ما دام الوضع ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقة او اتصال لزوم واما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي من التي تعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو ان يكون اللزوم موجودا

تح او جبا فان هذا الجزئي حينئذ يصير كليا فيكون هذا صحيحا بنفسه صح

في كل وضع الا انه لا يدوم مع دوام الوضع او لا يجب كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو متنفس او كلما طلعت الشمس فهو توافي السمت فان المصير الى الموافاة والموافاة جميعا بعد الطلوع بزمان واما اذا لم يكن الاتصال منها بلزوم فلا يبعد ان يتشكك متشكك انه هل يوجد كلية متصلة الاتصال منها اتفاقي ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دائم ويشبه ان هذا لا يوجد صادقا فانه ان كان الامر ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة بل عارضا فيجوز ان لا يعرض اذ ليس يلزم عروضه عن الوضع ولا هو واجب في نفس الامر واما في الجزئيات فيوجد ذلك هذا واما الممكن الصرف فهو ان يكون التالي يصح ان يوافق في كل وضع وان لا يوافق اذ لا موجب واما حيث الاتصال لازم فيشبه ان لا يوجد للزوم فيه حكم ممكن كلي صادق ليس لان الممكن لا يلزم فانه ممكن للانسان الكتابة وقد يلزم بشرط كما قلنا وبينا ولكن لان ذلك الشرط لا يوجد مع كل وضع فانه من الاوضاع التي للمقدم اوضاع بشرط فيها ما يمنع ذلك اللزوم فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن ان يصير التالي لازما عن الموضوع وهو احد الاوضاع واذ عرفت هذا في الايجاب فقد عرفت في السلب والامر في الجزئيات اظهر

المقالة السابعة من الفن الرابع منه الفصل الاول في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الاشكال الثلثة

القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين يشتركان في حد اعني في مقدم او تال ويكون ذلك على هيئة الاشكال الثلثة الحملية فاما ان يكون الحد الاوسط تاليا في احدهما مقدما في الاخرى ويسمى الشكل الاول واما ان يكون الاوسط تاليا في كليهما ويسمى الشكل الثاني واما ان يكون الاوسط مقدما في كليهما ويسمى الشكل الثالث ولا قياس من جزئيتين ولا سالبتين ولا من سالبة صغرى كبراها جزئية الشكل الاول من متصلتين شرطية مثل شرطية الشكل الاول في الحمليات وقولنا اب وجد يدل على حملية يكون من الثمانية الضرب الاول من موجبتين كليتين كلما كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج كلما كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان اب فجد وليس البتة اذا كان جد فهز ينتج ليس البتة اذا كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج قد يكون اذا كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون اذا كان اب فجد وليس البتة اذا كان جد فهز ينتج فليس كلما كان اب فهز وهو قياس كامل وقد يلزم على هذا الشكل شكوك فان لقائل ان يقول ان هذا الشكل لا ينتج فانا نقول كلما كان الاثنان فردا فهو عدد ثم نقول كلما كان الاثنان عددا فهو زوج وكلا المقدمتين صادقتان فيلزم من ذلك كلما كان الاثنان فردا فهو زوج وهذا خلف فنقول ان السبب في هذا ان الصغرى كاذبة في نفسها ولكنها يلزم على ما قلنا من يرى ان الاثنين فرد وكل فرد عدد فيلزمه لا انه حق في نفسه

هذه هي المقالة السابعة والتي قد جعلت السابعة هي التي ينبغي ان يذكر ههنا وتقدم على هذه واولها فصل في تلازم الشرطية المتصلة وتقابلها فلتنقل هذه الى ههنا

بل لانه يرى باطلا وكذلك هذه النتيجة يلزمه ويكون صدقها على سبيل صدق المقدمة وصادق على سبيل
الالزام ان الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس انه يلزمه وان يكون حقا شيئ واحد وكذلك حال كل
مقدمة صغرى هذه حالها وان كان الحد الاصغر محالا والاوسط محالا والاكبر محالا كان حال الاكبر في
اللزوم صادقا عليه اي صادقا بحسب الالزام لا بحسب الوجود فلننظر اذا كان الاكبر موجودا مع الاوسط
على سبيل اتباع دون لزوم والاوسط للاصغر كذلك فنقول ان مثل هذا وان لزمه عنه شيئ فالاولى
ان لا يكون قياسا لان ذلك لا يكون افادنا علما بشيئ مجهول عندنا فان الاوسط اذا لم يكن علمنا بالاكبر
بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس ان الاكبر موجود معه الاصغر ومع كل موجود او مفروض سواء
التفتنا الى الاوسط او لم نلتفت فان انتهى الى موضع بين الشيئ ببيان غيره فذلك مما هو لازم عنه
عند الذهن وكذلك ان كانت الصغرى لزومية غير محالة المقدم واما ان كانت محالة المقدم مثل
قولنا كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما كان الاثنان عددا فان البياض لون فلننظر هل يفيد هذا
انه كلما كان الاثنان فردا فان البياض لون فنقول ليس من علمنا هذا علمنا ان البياض لون فانا ان
جعلنا الاثنين زوجا علمنا هذا ايضا بل هذا هو علي انا نعلم هذا في نفسه وان كانت الصغرى اتفاقية
والكبرى لزومية فقد نظن انه قياس مفيد فانه يجوز ان يكون الاكبر غير معلوم الوجود بالقياس الى الاصغر
بل الى شيئ يعلم انه موجود معه فيعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر الان ولم يكن قبل ذلك يعلم لكن هذه الافادة
الى حد ما على سبيل تذكير ما وذلك لانك لما علمت وجود الاوسط في نفسه علمت منه وجود الاكبر في
نفسه لا من القياس وانت مع ذلك تعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر ومع كل شيئ في العالم فلم
يكن ادخالك الاصغر مفيدا شيئا يعتد به هذا ان كانت الكبرى موجبة واما ان كانت سالبة للموافقة
او للزوم فلا يخلو اما ان تكون الموجبة لزومية او اتفاقية فان كانت اتفاقية وكان الموافق لا يلزم
عن وضعه شيئ بشرط وضع الاصغر معه فاذ قلنا ولا شيئ من اوضاعه الممكنة يلزمه الاكبر فمن اوضاعه
اشتراط الاصغر معه وهذا في اللزومية ظاهر ايضا وان كانت الصغرى محالا والاوسط جائزا والكبرى
سالبة اللزوم فيجب ان لا يلزم الاكبر عن الاصغر البتة والا كان السلب الكلي كاذبا لست اعني كاذبا
بحسب الامر في نفسه بل بحسب الالتزام ولو اعتبرت بحسب الامر في نفسه لكانت الصغرى كاذبة
اذ كان الاوسط جائز الوجود او حقا وهذا الشيئ قد علمته واما ان كان كلاهما محالا في الايجاب فكذب
ايجاب الاكبر على الاوسط كان الاكبر غير لازم البتة للاصغر فانه لو لزم الاصغر للزم فرض الاوسط
اذا فرض معه الاصغر وعلى ما علمت فتكون النتيجة الا البتة اللزوم صادقة فاما في جميع ذلك
ان كانت الكبرى سالبة الموافقة والموجبة اتفاقية ولا شك ان الاوسط يكون جائز الوجود ويكون
الاكبر محالا فيكون معه سلب ايصال على سبيل الموافقة حقا وكذلك ان كانت الصغرى لزومية و
الاصغر جائزا فان كان الاصغر محالا والاوسط حقا يلزمه ويسلب عنه موافقة محال او لزومه

فالنتيجة

فالنتيجة سالبة الاتفاق واللزوم على الوجه الذي يصدق فيه محال المقدم غير محال التالي اعني
بحسب الالتزام واما الشكل الثاني فانه لا ينتج عن موجبتين وعن جزئيتين وعن كبرى جزئية   ح الالزام
وذلك ما تعرفه بادنى سعي على حكم الاصول المعلومة عندك وبان تاخذ الحدود الحملية فتنقلها
الى الشرطية واما اذا كانتا كليتين والكبرى سالبة كقولنا كلما كان ه ز فج د وليس البتة اذا كان
اب فج د فانه تختلف الاحوال فيه بحسب كون المقدمتين وفاقيتين او لزوميتين او مختلفتين في ذلك
فان كانتا جميعا للموافقة فلا يكون في ذلك بيان شيئ مجهول ويكون على حسب ما علمت في الشكل الاول
واما الموجب فتعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الاول فان كان السلب
للزوم فقط ولا يمنع للموافقة والموجبة موجبة للموافقة فان القياس لا ينتج البتة كقولنا كلما كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس البتة اذا كانت الاثنوة زوجا يلزم منه ان الحمار ناهق فانه
هذا يصدق عنه انه ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا يلزم ان الاثنوة زوج وان جعلت بدل
كون الاثنوة زوجا كون الانسان حيوانا صدقت النتيجة انه كلما كان الانسان ناطقا لزم ان يكون
الانسان حيوانا ثم ان جعلت بدل كون الانسان حيوانا كون الانسان نباتا صدق انه ليس البتة
اذا كان الانسان ناطقا فالانسان نبات فان كانت الموجبة لزومية تجد النتاج ليف مفيدا سواء
اقترنت به سالبة اللزوم او سالبة الموافقة وتكون النتيجة بحسبه ثم تكون شرطية بعينه مثل
شريطة الشكل الثاني في الحمليات ويجب ان تكون سالبة ضرورية احدى الضروريتين المنعكستين
حتى ينتج كما قلنا نحن في الحمليات ونبين بالعكس والخلف والافتراض مثال بيان ذلك في هذا الضرب
الضرب الاول الذي من كليتين والكبرى سالبة وهو قولنا كلما كان اب فج د وليس البتة اذا كان
ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان اب فه ز ونبين بعكس الكبرى ورده الى ثاني الاول وبالخلف
انه ان كانت هذه النتيجة كاذبة فنقيضها وهو انه قد يكون اذا كان اب فه ز صادقا ونضيفه اليها
ليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس كلما كان اب فج د الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة
ليس البتة اذا كان اب فج د وكلما كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان اب فه ز تبين بعكس الصغرى
ثم بعكس النتيجة او بالخلف بان يوخذ نقيض النتيجة ويضاف الى الكبرى وينتج نقيض الصغرى والاحوال
فيه ما قد علمت في الضرب الاول الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون
اذا كان اب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس كلما كان اب فه ز ونبين بعكس الكبرى
وبالخلف الضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ليس كلما كان اب فج د وكلما كان
ه ز فج د ينتج ليس كلما كان اب فه ز ويبين بالخلف ويبين بالافتراض بان يعين الحال والمرة التي
تكون فيها اب ولا يكون فيها البتة ج د وليكن ذلك عند كون ح ط فيصح ان يقول ليس البتة اذا
كان ح ط فج د وكلما كان ه ز كان ج د ينتج ليس البتة اذا كان ح ط كان ه ز ونضيف اليها انه قد يكون

اذا كان اب فج ط ينتج ليس كلما كان اب كان ه ز ولقائل ان يقول عسى ان يكون توالي هذه السوالب
محالة فلا يكون تنعكس السوالب فنقول ان كان المقدم من الموجب ليس بمحال فالتالي الاوسط ليس
بمحال وان كان ذلك المقدم محالا او يقارن الاوسط والاخر لا يقارنه فلا يجتمعان البتة فالنتيجة صادقة
الشكل الثالث انت ايضا ستعلم ان استعمال القضايا الموجبة التي ايصالها اتفاقي غير محدود وذلك
اذا تاملت النحو من التامل الذي سلف لك وبعد ذلك فان شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة الشكل
الثالث في الحمليات وضروبه ايضا كضروبه ستة الضرب الاول من كليتين موجبتين كلما كان ج د فه ز
وكلما كان ج د فاب ينتج انه قد يكون اذا كان ه ز فاب برهانه ان نعكس الصغرى فنرجع الى الشكل الاول
او نقول والا فليكن ليس البتة اذا كان ه ز فاب ونضيف اليه كلما كان ج د فاب فيكون ليس
البتة اذا كان ه ز فاب هذا خلف الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان ج د فه ز وليس البتة الضرب ٢ صح
اذا كان ج د فاب ينتج ليس كلما كان ه ز فاب ونبين بعكس الصغرى وبالخلف بان نضيف نقيض النتيجة
الى الكبرى فينتج نقيض الصغرى الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان ج د فه ز
وكلما كان ج د فاب ينتج قد يكون اذا كان ه ز فاب ونبين بعكس الصغرى وبالخلف لينتج لنقيض الصغرى
الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كلما كان ج د فه ز وقد يكون اذا كان ج د فاب ينتج جزئية
موجبة ونبين بعكس الكبرى ثم عكس النتيجة وبالخلف الضرب الخامس من موجبة كلية صغرى وسالبة
جزئية كبرى كلما كان ج د فه ز وليس كلما كان ج د فاب فليس كلما كان ه ز فاب وهذا لا يتبين الا بالخلف
والافتراض بان نقول ليكن الحال الذي يكون فيه ج د وليس اب هو حال كون ح ط فيكون ليس البتة اذا كان ح ط
فاب فنقول كلما كان ج د فه ز وقد يكون اذا كان ج د فح ط ينتج اذا كان ه ز فح ط وليس البتة اذا كان ح ط
فاب ينتج ليس كلما كان ه ز فاب الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى كقولك قد يكون
اذا كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ج د فاب ينتج ليس كلما كان ه ز فاب ونبين بعكس الصغرى وبالخلف
واعتبر احوال الجهات كما في الحمليات والعبرة في حال المتصلة بها مطلقة او لزومية للكبرى **الفصل الثاني
في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات** لنبدا اولا بالتوالي تكون فيها المتصلات مكان
الصغريات فلا يخلو اما ان يكون الشركة في المقدم واما ان يكون الشركة في التالي وفي كل واحد من الاقسام
اما ان يكون المنفصلة حقيقية او الاخرى التاليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات
حقيقية كبرى والشركة في تالي المتصل ضروب ذلك من موجبتين مثال الذي من كليتين كلما كان ه ز
اي بلا شرط اخر فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان يكون اب ينتج انه كلما كان ه ز فلا يكون اب برهانه
ان المنفصلة يرجع فتصير كلما كان ج د فليس اب مثال الذي من موجبتين والصغرى جزئية حكمها
حكم هذه في الانتاج والكلي جزئية واما ان كانت المنفصلة جزئية لم ينتج والحدود لذلك تارة قولك
كلما كان زيد ماشيا فهو متحرك في المكان وقد يكون اما ان يكون زيد متحركا في المكان واما ان يكون تاركا

للمشي وتارة كقولك كلما كان هذا مسكا اي بلا شرط اخر فهو اسود وقد يكون اما ان يكون الشيء اسود واما
ان يكون طيب الرائحة فالاول تصدق فيه الموجبة الكلية والثاني تصدق فيه السالبة الكلية ضروب ذلك
والمتصلة سالبة تنعكس ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان يكون اب ينتج ليس
البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب بل كلما كان ه ز فاب وايضا ليس البتة اذا كان ه ز فليس
اب وهو لزومية لانه يلزم الشرطيتين هكذا كلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د فاب ينتج كلما كان ه ز
بلا شرط اخر فاب ويلزمه ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب ويلزمه السالبة المنفصلة ايضا
وكذلك ينتج ان كانت الجزئية متصلة وينتج ههنا ايضا اذا كانت المنفصلة جزئية لان المتصلة تنعكس
فيلزم عكسها كلما كان ج د فليس ه ز ويضاف اليه قد يكون اذا كان ج د فليس اب ينتج قد يكون اذا
لم يكن ه ز فليس اب ويلزم ليس دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب ضروب ذلك والمنفصلة
وحدها سالبة لا ينتج منها شيء اعتبره من هذه المواد كلما كان هذا زوجا فهو عدد وليس البتة اما ان
يكون عددا او يكون كثيرة منقسمة بمتساويين هذا تارة وتارة او يكون كثيرة لا تنقسم بمتساويين
فتارة تصدق بسلب كلي والعقم في الجزئيات اظهر واما من سالبتين ومن جزئيتين فلا ينتج البتة
التاليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات غير حقيقية كبرى والشركة في التالي
من المتصل فليكن اولا المنفصلات من جزء سالب وجزء موجب والشركة في الموجب ولا يلتفت
الى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل فانه لا يغير الحكم البتة ضروب ذلك والتاليفات من موجبتين
وليكونا كليتين كلما كان ه ز بلا شرط اخر فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب وهذا لا ينتج
ومثاله كلما كان كذا انسانا فهو حيوان ودائما اما ان يكون حيوانا واما ان لا يكون طايرا او فرسا
اما ان يكون حيوانا واما ان لا يكون ناطقا وظاهر من هذا كيفية حال الذي يكون متصلة جزئية وكذلك
اذا كانت منفصلة جزئية لم يجب له نتيجة مثاله كلما كان ماشيا كان مريدا وقد يكون اما مريدا واما
ان لا يكون متحركا وايضا قد يكون اما مريدا واما ان لا يكون ساكنا اي مريد السكون فان احدى التاليفين
ينتج ضد انتاج الاخرى ضروب ذلك والمتصلة سالبة على اي نحو كان واما التاليفات من
كليتين فمثل قولك ليس البتة اذا كان ه ز فج د على اي نحو كان ودائما اما ان يكون ج د واما ان لا
يكون اب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فاب فانه ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب
لانه يرجع الى المتصلات هكذا كلما كان ه ز على نحو المقول في السالبة فليس ج د وليس يلزمه
ج د وكلما لم يكن ج د لم يكن اب ينتج كلما كان ه ز لم يكن اب ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز فاب
وايضا ليس اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون اب وكذلك ان كانت المتصلة جزئية فان
كانت المنفصلة جزئية انتج ايضا على مثال ما انتج في نظيرتها والمنفصلة حقيقية ضروب
ذلك والمنفصلة سالبة كل هذا لا يلزم له نتيجة والحدود كلما كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا

٧ ايجاب كلي فتارة تصدق صح

بلا شرط وليس البتة اما ان يكون له حامل واما ان لا يكون جوهرا وليس البتة اما ان يكون له حامل
واما ان لا يكون كل مقدار متناهيا اي مع انه لا يشترط فيها شرطا آخر فاسد فان هذه الحدود
يلزم عنها المختلفات والعقم في الجزئيات اوضح ولتكن الشركة في الجزء السالب ضروب ذلك
والتاليف من موجبتين كلما كان ه ز فليس ج د واما ان لا يكون ج د واما ان يكون اب فلا ينتج
والمواد كلما كان هذا انسانا فليس هو عرضا واما ان لا يكون حجرا او يكون جمادا وايضا اما ان لا يكون
حجرا او يكون جسما وكذلك اذا جعلت احدهما جزئية فستجد له مواد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة
هذه لا ينتج ولنورد لذلك مثالا واحدا كلما كان هذا عرضا فليس بجوهر وليس البتة اما ان لا يكون هذا
جوهرا او يكون في موضوع وليس البتة اما ان يكون هذا جوهرا او يكون المقدار غير متناه بالفعل وانت
لا يبعد عليك من هذا ان تعرف ان حكم التاليف التي تكون منفصلاتها من سالبتين حكم هذه التي
الشركة فيها في جزء سالب والجزء الآخر موجب فلننتقل الآن الى امتحان الضروب التي كلها
لهذه الضروب والشركة في مقدم المتصل ولنبدأ بما تكون منفصلاته حقيقية ضروب ذلك
من موجبتين اما التي من كليتين كقولك كلما كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب
ينتج قد يكون اذا كان ج د فليس اب فانه ليس دائما اما ان لا يكون ج د واما ان يكون اب برهان
ذلك ان المنفصلة يصير هكذا فكلما كان ه ز فلا يكون اب فيضاف الى الاخرى على قياس الشكل الثالث
وينتج ما ذكره وقد يمكن من هذا ان يستنتج نتيجة كلية بان يؤخذ عكس نقيض المتصلة على ما عرف وهو
انه ليس البتة اذا لم يكن ج د فه ز ويضاف اليه لازم المنفصلة وهو انه كلما لم يكن اب فه ز ينتج ليس
البتة اذا لم يكن ج د لم يكن اب ويلزمها ليس البتة اما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب وكذلك
اذا كانت المتصلة جزئية او المنفصلة جزئية فانها حينئذ يصير قد يكون اذا كان ج د فليس
اب وقد يمكن ان بالعكس المتصل حتى يرجع الى ضروب التاليفات التي الشركة في تالي المتصل
كما قيل في التي قبلها ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان
يكون ه ز واما ان يكون اب فينتج ليس البتة اذا كان ج د فليس اب بل كلما كان ج د فاب فانه ليس
البتة اما ان يكون ج د واما ان يكون اب برهان ذلك ان المتصلة تنعكس كلية وترجع الى الشركة في
التالي وكذلك ان كانت المتصلة جزئية تبين بان تجعله موجبة متصلة وبعكسه قد يكون اذا كان ليس
ج د فه ز وكلما كان ه ز فليس اب فقد يكون اذا كان ليس ج د فليس اب فليس كلما لم يكن
ج د فاب فان كانت المنفصلة جزئية تبين بان تجعل المتصلة السالبة متصلة موجبة فنقول
كلما كان ه ز فليس ج د ونجعل المنفصلة متصلة ونقول قد يكون اذا كان ه ز فليس اب
ينتج قد يكون اذا كان ليس ج د فليس اب فليس كلما لم يكن ج د كان اب ضروب ذلك و
المنفصلة سالبة كلية كلما كان ه ز فج د وليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وهذا لا ينتج

لانك

لانك اذا قلت كلما كان هذا زوجا فهو منقسم بعددين متساويين وليس البتة هذا اما ان يكون زوجا
واما ان يكون عددا كان الصحيح انه كلما كان هذا منقسما بعددين متساويين فهو عدد وان بدلت وجعلت
مكان العدد وجود الخلاء كان الصحيح هو السلب وكذلك اذا كانت هيهنا جزئية التاليفات الكائنة على هذا المنهاج
والمنفصلة غير حقيقية ولتكن الشركة في الموجب ضروب ذلك من الموجبتين كلما كان ه ز فج د ودائما
اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون اب ينتج من وجه ما قد يكون اذا كان ج د فاب وليس دائما اما ان يكون ج د
واما ان يكون اب وتبين هكذا كلما كان اب فه ز وكلما كان ه ز فج د ينتج كلما كان اب فج د ثم اعكس
بل لك ان تستنتج الكلية على النحو الذي سلف لك مناذكره وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية ضروب ذلك
والمتصلة سالبة ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون اب فليس البتة
اذا كان ج د فاب بل كلما كان ج د لم يكن اب وليس اما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب فيتبين بالعكس
للمتصلة وكذلك ان كانت المتصلة جزئية بفعل ما فعلت بنظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة
هذه لا ينتج والحدود كلما كان زيد يغرق فزيد في الماء وليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان لا يطير و
ليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان يكون الخلاء معدوما التاليفات الكائنة على هذا المنهاج والشركة
في الجزء السالب ولنبدأ بضروبه من موجبتين كلما لم يكن ه ز كان ج د ودائما اما ان لا يكون ه ز واما
ان يكون اب ينتج قد يكون اذا كان ج د فليس اب وليس دائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون
اب وكذلك ان كانت احديهما جزئية وتبين بالعكس بان تقول كلما لم يكن اب لم يكن ه ز وكلما لم يكن
ه ز فج د ينتج كلية وتنعكس قد يكون اذا كان ج د فليس اب ولك ان تستنتج منه الكلية على ما علمت
ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البتة اذا لم يكن ه ز فج د ودائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب
ينتج انه ليس البتة اذا لم يكن ج د كان اب بل كلما كان ج د كان اب وليس البتة اما ان يكون ج د واما
ان يكون اب بيان ذلك بعكس المتصلة كلية بحالها وكذلك ان كان احديهما جزئية فانك تفعل
به ما فعلت بنظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذا لا ينتج وامثلته من حدود نظيرته
والمنفصلة حقيقية ولكن اجعل مكان قولك يغرق ليس لا يغرق واما الضروب التي تكون
منفصلاتها من سالبتين فحكمها حكم هذه ولا يبعد عليك معرفتها فلينصرف الآن الى اعتبار هذه
الاحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ونبدأ بما تكون الشركة فيه في المقدم والمنفصلة حقيقية
ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فاب ينتج كلما لم يكن
ه ز كان اب ويلزمه برهان ذلك ان المنفصلة يصير هكذا كلما لم يكن ه ز كان ج د وكلما كان ج د
فاب ينتج كلما لم يكن ه ز فاب والاحرى كون المنفصلة جزئية معلوم على قياس هذا وان كانت
المتصلة جزئية فاجعل المنفصلة متصلة فيكون كلما كان ج د فليس ه ز ويضاف الى الاخرى
على سبيل الشكل الثالث فينتج قد يكون اذا لم يكن ه ز فاب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة

اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب

ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فاب هذا لاينتج مثاله في الحدود وليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء خلاء واما ان يكون زوجا وكلما كان زوجا فهو منقسم بمتساويين واجعل بدل
الخلاء زوج الزوج ضروب ذلك والمتصلة سالبة من ذلك قوله دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون
ج د وليس البتة اذا كان ج د فاب تنعكس المنفصلة الى الاتصال كلما لم يكن ه ز كان ج د وانتج انه ليس البتة
اذا لم يكن ه ز فاب وكذلك ليس اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب وان كانت المتصلة جزئية
فاصنع ما صنعت بنظيرتها والمتصلة موجبة التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية
والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما
كان ج د فاب ينتج كلما كان ه ز كان اب وليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب وذلك
لان المنفصلة يصير متصلة هكذا كلما كان ه ز فج د وكذلك ان كانت جزئية وان كانت المتصلة
جزئية فلا يجب له نتيجة مثاله من الحدود دائما اما ان لا يكون هذا زوجا ويكون عددا وقد يكون اذا
كان عددا فهو زوج الزوج وايضا اذا كان عددا فهو فرد الفرد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة بهذه
لا ينتج والحدود وليس البتة اما ان لا يكون هذا غير ناطق واما ان يكون انسانا وكلما كان انسانا
كان حيوانا ثم اجعل بدل غير الناطق الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان لا يكون
ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان ج د فاب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فاب بل ليس البتة
اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب لان المنفصلة يصير كلما كان ه ز فج د وكذلك ان كانت المنفصلة
جزئية فان كانت المتصلة جزئية فلا ينتج وحدوده مثل التي في موجبتين بعد ان تقلب الجزئية الموجبة
جزئية سالبة التاليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب ضروب ذلك من موجبتين
دائما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وكلما لم يكن ج د فاب ينتج كلما لم يكن ه ز فاب او ليس
البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب لان المنفصلة يصير هكذا كلما لم يكن ه ز لم يكن ج د وكذلك
ان كانت المنفصلة جزئية وان كانت المتصلة جزئية لم ينتج مثاله من الحدود دائما اما ان يكون هذا
المخبر عنه عددا واما ان لا يكون زوجا وقد يكون هذا اذا لم يكن زوجا فهو بياض او فهو فرد ضروب
ذلك والمنفصلة سالبة لا ينتج مثاله من الحدود وليس البتة اما ان يكون الانسان غير جسم او لا يكون
متحركا وكلما كان متحركا فهو جسم ثم ضع بدل غير الجسم الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما
اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وليس البتة اذا لم يكن ج د فهو اب والمنفصلة تصير هكذا كلما
لم يكن ه ز فليس ج د ينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فاب او ليس اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون
اب وتدبير المنفصلة اذا كانت جزئية ظاهر واما اذا كانت المتصلة جزئية فلا ينتج وحدود ذلك
تارة ليس البتة اما ان يكون خلاء واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد وتارة
ليس البتة اما ان يكون غير منقسم بمتساويين واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد

التاليفات

التاليفات التي تكون المتصلة فيها كبرى والشركة في تالي المتصل والمبتداء بما تكون المنفصلة فيه
حقيقية ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د كلما كان اب فج د والمنفصلة
يلزمها ليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فاب او ليس اما ان لا يكون ه ز او يكون
ج د تدبير المنفصلة ان كانت جزئية ظاهر فان كانت المتصلة جزئية فانها تصير صغرى وينتج قد لا يكون
اذا كان اب فه ز ويلزمها قد يكون اذا كان اب وليس ه ز وتنعكس قد يكون اذا لم يكن ه ز فاب فليس
اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون اب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة بهذه لا ينتج والحدود في ذلك اما ان
ليس البتة اما ان يكون متحركا واما ان يكون جوهرا وكل ما كان ساكنا كان جوهرا وايضا كلما كان منتقلا كان
جوهرا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان اب
فج د والمنفصلة تنعكس متصلة فيصير كلما لم يكن ه ز كان ج د فينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فاب او ليس البتة
اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية فان كانت المتصلة جزئية يضيف
اليها وكلما لم يكن ه ز فهو ج د ينتج ليس كلما كان اب فليس ه ز ويلزمها قد يكون اذا كان اب فه ز وتنعكس
قد يكون اذا كان ه ز فاب فليس دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة
غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون
ج د وكلما كان اب فج د والمنفصلة تصير هكذا كلما كان ه ز فليس ج د فليس البتة ان كان ه ز فج د ثم سائر
القول كما تعلمه ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د
وكلما كان ج د فاب هذا ايضا لا ينتج والحدود حدود نظيرتها بعد ان تجعل بدل المتحرك غير المنفصل
لا يكون ساكنا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة
اذا كان اب فج د والمنفصلة تصير هكذا كلما كان ه ز فج د فليس البتة اذا كان ه ز فلا يكون ج د وينتج
ليس البتة اذا كان ه ز فاب وتدبير الجزئية اذا كانت هي المنفصلة ظاهر فان كانت هي المتصلة فقد
يعمل بها نظير ما عمل بنظيرتها وانت تعرف من هذا حال ما يكون الشركة فيه في الجزء السالب وتعرف
حال ما يكون من سالبتين في جميع هذه الابواب

الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من المنفصلات

نقول ان المنفصلات الحقيقية لا يتاءلف من مقدمتين منها قياس البتة لانك اذا قلت لا يخلوا
اما ان يكون اب واما ان يكون ج د فهذا القول انما يكون صدقا اذا لم يكن قسم ثالث لان معنى قولنا
لا يخلوا اما ان يكون اب واما ان يكون ج د هو انه اما ان يكون اب واما ان لم يكن كان لا محالة ج د فان
كان قد لا يكون ج د فالقضية كاذبة اللهم الا ان تجعل جزئية على ما سلف وحينئذ لا يكون لها قسم ثالث
ثم سنبين ايضا انه لا يكون من موجبتين وفيهما جزئية قياس واذا كان قولنا اما ان يكون اب واما
ان يكون ج د انما يتم صدقا اذا لم يكن قسم ثالث فان كرر الحد الاوسط فقيل اما ان يكون ج د واما
ان يكون ه ز فان كان ه ز هو اب فالقضيتان قضية واحدة والنتيجة باطلة لانه ينتج اما ان يكون اب

والمنفصلة

واما ان يكون ه ز اى اما ان يكون اب واما ان يكون اب وان كان قولنا ه ز غير قولنا اب فهاهنا
قسم ثالث والقضيتان المنفصلتان كلتاهما كاذبتين واما من موجبتين ناقصتي العناد فقد
يأتلف ولا فائدة في ذلك واما من سائر ذلك فقد يأتلف فلننظر اولا هل يأتلف من موجبتين
موجبتي الاجزاء واحدهما جزئية مثل قولنا قد يكون اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز ثم نقول واما
ان يكون ج د واما ان يكون ه ز واما ان يكون اب هكذا يجب ان يكون حتى تكون الجزئية بالحقيقية جزئية
ليست بكلية فنقول الاحرى الا يكون هذا قياسا فان الصغرى منه معقولة بالفعل في الكبرى وان
اريد ان ينتج منه انه قد يكون اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب لم تكن هذه الفائدة حكما مجهولا حصل
لنا من جهة القياس وان كان يلزم القياس والاولى ان يكون القياس هو الذي يسلك بنا من الاعرف
عندنا الى المجهول ويكون القياس علة ذلك لنا فلنترك الان هذا ولنشتغل بالتاليفات التي هي اشبه
بمذاهب الاقيسة ولسنا نراعي فيه الترتيب الحقيقي والبولا المقدم الافضل فالافضل بل الترتيب
الذي هو اولى بالتعليم واوقع بالتفهيم ثم انت تعلم انه لا يتعين في المنفصلات مقدم ولا تال ولا في
النتيجة المنفصلة ايضا فلا يكون اذا في اقترانها شكل وشكل ولا ايضا يكون في القرينة الواحدة
صغرى وكبرى بل يكون اقتران سازج لا غير فلنبدأ بالاقترانات التي تستعمل فيها المقدمات
المنفصلة الحقيقية الموجبة التي لو انفردت لم يأتلف منها قياس فنخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير
الحقيقية وبسوالبها وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين احداهما سالب جزء دائما اما ان يكون
ه ز واما ان يكون ج د واما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب فنقول انه ينتج برهانه انهما يصيران
هكذا كلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د لا يكون اب وكلما كان ه ز لم يكن اب فاما ان لا يكون ه ز
واما ان لا يكون اب فان جعلنا ذات السلب سالبة لم ينتج لانه تارة ينتج الانفصال الكلي الموجب
وتارة ينتج السلب الدائم لهذا الانفصال وتارة لا يصح الانفصال الموجب وينتج السلب
الدائم لهذا الانفصال واذا كان كذلك لم يلزمه شيء بعينه مثال الاول اما ان يكون الاثنان فردا
واما ان يكون الاثنان زوجا وليس البتة اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون فردا يصح معها انه اما
ان يكون الاثنان فردا واما ان لا يكون فردا يصدق من هذا انه دائما ليس اما ان يكون الاثنان عددا
فردا واما ان لا يكون فردا مثال الثاني اما ان يكون الاثنان فردا واما ان يكون زوجا وليس البتة اما
ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون خلاء ينتج انه ليس البتة اما ان يكون الاثنان فردا واما
ان لا يكون خلاء فان كان فيهما جزئية فالعقم اظهر ولكن السالبة ذات الموجبتين فهي ايضا بهذه الصفة
مثال ذلك انك اذا قلت اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة اما ان يكون الاثنان
عددا واما ان يكون منقسما بمتساويين صح من هذا انه اما ان لا يكون الاثنان زوجا او يكون منقسما بمتساويين
واما اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة اما ان يكون الاثنان عددا

ينتج في ج د ايضا بل في نسخة سقط

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدستور

ينتج ح

واما ان يكون خلاء

ليس في الدستور

لا يجب

ليس في الدستور

واما ان يكون خلاء صح انه ليس البتة اما ان لا يكون الاثنان عددا واما ان يكون خلاء واذا كان معهما جزئية
فالعقم اظهر فقد ظهر من هذا انه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية الا ان يكون الاخرى غير حقيقية
وموجبة سالبة الجزء الذي لا شركة فيه التاليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقيتين يشتركان في غير موجب
لا يكون لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة واعتبر له مثالا بهذه الصفة اما ان لا يكون الاثنان
زوجا واما ان يكون عددا اما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا يكون فردا يصدق من هذا انه دائما ليس اما
ان يكون الاثنان عددا او زوجا واما ان لا يكون فردا ثم نقول اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا
اما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا ينقسم بمتساويين يصدق معهما انه ليس اما ان يكون الاثنان
زوجا واما ان لا يكون منقسما بمتساويين وكذلك الحال في الجزئيات ولكنها ينتج على غير وجه الانفصال
هكذا اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان لا يكون اب فان المقدمتين يلزمهما
لم يكن ج د لا يكون ه ز وان لم يكن ج د لا يكون اب فقد يكون اذا لم يكن ه ز لا يكون ج د فليس كلما لم يكن ه ز
لا يكون ج د فليس اما ان يكون ه ز او يكون ج د وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات وكذلك
ان جعلت احداهما سالبة التاليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقتي الانفصال يشتركان في
جزء سالب اما ان كانتا موجبتين انتجا مثاله اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د واما ان لا يكون ج د
واما ان يكون اب ينتج على حسب ما قلنا فيما قبل ليس دائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون اب
برهانه ان المنفصلتين يرجعان متصلتين الى الشكل الثالث هكذا دائما ان كان ج د فيكون ه ز و
كلما كان ج د يكون اب فينتج ذلك انه قد يكون اذا كان ه ز فاب ويلزمه ليس دائما اما ان يكون ه ز
واما ان يكون اب وكذلك ان كانت احدى المقدمتين جزئية فان كان فيهما سالبة لم ينتج ولنقتصر
على مثال واحد وهو انا اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون زوج الزوج وليس البتة اما
ان لا يكون الاثنان زوج الزوج او يكون فردا لزم عنه مقابل الذي يلزم لو وضعت بدل الفرد كيفا والعقم
في الجزئيات اظهر والشركة بين سالبة الجزئيين وموجبة الجزئيين مستحيلة وكذلك بين سالبة
الجزئيين وموجبة الجزء في الجزء الموجب بل يصح في الجزء السالب التاليفات من منفصلتين احداهما
سالبة الجزئيين والاخرى سالبة جزء واحد حكمها حكم التاليفات من مقدمتين يشتركان في جزء سالب
التاليفات التي من منفصلتين سالبتي الاجزاء حكم جميعها الحكم التاليفات من منفصلتين يشتركان في
جزء سالب **الفصل الرابع في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية في الشكل الاول
والحملية مكان الكبرى في الاشكال الثلثة** هذه القياسات لا يخلو اما ان يكون فيهما الحملي مكان الاعظم
او مكان الاصغر ولا يخلو اما ان يكون الشركة للحملي مع تالي المقدم او مع مقدمه فلنبدأ اولا بما تكون
الشركة فيه مع التالي والحملي مكان الاكبر ولا محالة ان الشركة بين التالي والحملي يكون على احد الهيئات
التي للاشكال الثلثة ومن عزمنا ان نحصي القياسات المنتجة من ذي قبل ولا نطول الكتاب

اما ان لا يكون خ

الجزئيين خ

بذكر العقيمات بعد ان هدينا السبيل الى اكتساب الحدود فيها ضروب ذلك والتاليف على هيئة
الشكل الاول اذا كان التاليف على هذه الصورة فالشريطة في الانتاج ان يكون الحملي والتالي على
النسبة المذكورة في الشكل الاول للحمليات فان كانت المتصلة موجبة كانت النتيجة بينة اللزوم
كما في الحمليات الا ان الفرق بين الامرين ان اللزوم في الحمليات مطلق وههنا عند وضع شيء
ويكون النتيجة ههنا مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالي والحملية ولو كانتا وحدهما وان كانت المتصلة
سالبة لم يكن انتاجها بينا بل يظهر بالعكس الى الموجبات ضروب ذلك والمتصلة موجبة كلما كان
ه ز فكل ج د وكل د ا وكلما كان ه ز فكل ج ا ولا يجب ان يعترض على هذه الضروب وما اشبهها
معترض فيقول ربما كانت الحملية صادقة في نفسها ولا يصدق عند وضع المقدم فلا يجب
حينئذ قياس مثاله ان قولك كلما كان الخلاء موجودا كان بعد قايم بذاته ثم تقول وكل بعد فليس
قائما بذاته او لا شيء مما يقوم بذاته بعد فتكون الحملية الصادقة في قوة مناقض التالي فالجواب
من وجهين احدهما ان لنا ان نخص الكلام بالقرينة التي تصدقان فيها معا والثاني ان الالزام غير
المقدمتين حق فانه اذا كان الخلاء موجودا لزم ان يكون البعد غير بعد لزوم الخلف وان كان التالي
لا يصادق الحملية الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل ج د ولا شيء من د ا فكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا
كلما كان ه ز فبعض ج د وكل د ا فكلما كان ه ز فبعض ج ا كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من د ا فكلما
كان ه ز فليس كل ج ا واربعة اخرى متصلاتها جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة اذا كانت
المتصلة سالبة فالشرط فيها ان يكون التوالي سالبة والحمليات كلية والا لم ينتج مثالها ليس البتة
اذا كان ه ز فلا كل ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج ا برهان ذلك ان المتصلة يلزمها
كلما كان ه ز فكل ج د وكل د ا ينتج كلما كان ه ز فكل ج ا ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا
وانت تعلم حال البواقي من هذا الواحد وهي هذه ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د وكل د ا
ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج ا ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د ولا شيء من د ا ينتج
ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا واربعة اخرى متصلاتها جزئية سالبة التاليفات على هيئة
الشكل الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرط بين التالي والحملي في انتاجها هو الشرط الذي
يجب ان يكون في الحمليات حتى ينتج الضرب الاول كلما كان ه ز فكل ج د وليس ولا شيء من ا د
فكلما كان ه ز فليس ولا شيء من ج ا برهانه ان نعكس الحملية وايضا برهانه ان نقول كلما كان
ه ز فج د حق وانه لا شيء من ا د حق وكلما كان ج د حقا ولا شيء من ا د حقا فلا شيء من ج ا حق ينتج
كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا حق الضرب الثاني كلما كان ه ز فلا شيء من ج د وكل ا د ينتج كالاول وبرهانه
بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من ا د ينتج كلما كان ه ز فليس كل ج د
ويبين بعكس الحملية الضرب الرابع كلما كان ه ز فليس كل ج د وكل ا د ينتج كالثالث وبرهانه

في نسخة الشيخ هكذا ليس البتة اذا كان ه ز ولا كل ج د و
ليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا اذا كان ه ز فلا شيء
ولا شيء من د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج د ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء
من ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز
فلا شيء من ج ا ليس البتة اذا كان
من ج د ولا شيء من د ا ينتج ليس متصلاته جزئية
ه ز فكل د ا واربعة اخرى
سالبة ه

انه كلما كان

انه كلما كان ه ز فحق انه ليس كل ج د وحق ان كل ا د وكلما كان حقا انه ليس كل ج د وان كل ا د
فحق انه ليس كل ج ا ينتج وكلما كان ه ز فليس كل ج ا واربعة ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب
ذلك والمتصلة سالبة والشريطة فيها ان يتفق الحملي والتالي في الكيف وان تكون الحملية كلية الضرب
الاول ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د ولا شيء من ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا لان
الشرطية يلزمها كلما كان ه ز فكل ج د ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا ويلزمها ليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج ا الضرب الثاني ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج د وكل ا د ينتج كالاول الضرب الثالث ليس
البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د ولا شيء من ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا الضرب الرابع ليس
البتة اذا كان ه ز فكل ج د وكل ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا التاليفات على هيئة الشكل
الثالث ضروب ذلك والمتصلة موجبة الضرب الاول كلما كان ه ز فكل ج د وكل ج ا ينتج كلما كان ه ز
فبعض د ا ويتبين بعكس التالي الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل ج د ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان ه ز فليس
كل د ا ويبين بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه ز فبعض ج د وكل ج ا ينتج كالاول ويبين بعكس التالي
الضرب الرابع كلما كان ه ز فكل ج د وبعض ج ا ينتج كالاول ويبين هكذا كلما كان ه ز فحق ان كل ج د وحق
ان بعض ج ا وكلما كان كل ج د وبعض ج ا يكون بعض د ا فكلما كان ه ز فبعض د ا الضرب الخامس كلما كان
ه ز فكل ج د وليس كل ج ا ينتج كلما كان ه ز فليس كل د ا ويبين بمثل ما بان به الرابع الضرب السادس
كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من ج ا ينتج كالخامس ويتبين بعكس التالي وضروب ستة اخرى والمتصلة
جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشرائط ان يكون التالي سالبا ويكون احدهما كلية لا محالة
اعني التالي والحملي الضرب الاول ليس البتة اذا كان اب فلا شيء من ج د وكل ج ه ينتج ليس البتة اذا
كان اب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها ثم اخذ لازم النتيجة الضرب
الثاني ليس البتة اذا كان اب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج ليس البتة اذا كان اب فكل د ه ويبين برد
المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الثالث ليس البتة اذا كان اب فلا شيء من ج د وكل ج ه
ينتج ليس البتة اذا كان اب فلا شيء من د ه ويتبين برد المنفصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الرابع
ليس البتة اذا كان اب فلا كل ج د وبعض ج ه ينتج ليس البتة اذا كان اب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس
المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الخامس ليس البتة اذا كان اب فلا كل ج د
وليس كل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان اب فكل د ه ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ
لازم النتيجة الضرب السادس ليس البتة اذا كان اب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج كالثاني ويتبين
بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة وستة ضروب اخرى والمتصلة جزئية فلنخص اصناف
هذه الاقترانات والمتصل مكان الكبرى ولنبدأ بما يكون على قياس الشكل الاول ضروب ذلك
والمتصلة موجبة والشرايط فانه ينتج ههنا ان يكون بين الحملي والتالي من النسبة ما هو الشرط في انتاج

خ فلا كل ج د

قرائن الشكل الاول في الحمليات ثم تكون النتيجة متصلة تاليها نتيجة الحمليتين لو انفردتا الضرب الاول كل ج
ب وكلما كان ه ز فكل ب ا فكلما كان ه ز فكل ج ا والضرب الثاني كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا فكلما
كان ه ز فلا شيء من ج ا الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فكل ب ا فكلما كان ه ز فبعض ج ا الضرب
الرابع بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب ا فكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا واربعة ضروب اخرى
والمتصلات جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة شريطة ان يكون التالي جزئيا الضرب الاول كل ج ب
وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب ا فليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب
ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب ا فليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج ا والضرب الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب ا فليس البتة اذا كان ه ز فليس
كل ج ا ويبين كذلك الضرب الرابع بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب ا فليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج ا ويبين كذلك واربعة ضروب اخرى والمتصلات جزئية تأليفات ذلك على منهاج الشكل
الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط بين الحملية والتالي تلك التي في الحمليات
الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ا ب ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج ا ويتبين بعكس
التالي الضرب الثاني لا شيء من ج ب وكلما كان ه ز فكل ا ب ينتج كذلك ويتبين بعكس الحملية ثم
عكس التالي في النتيجة الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ا ب ينتج كلما كان ه ز
فليس كل ج ا ويبين بعكس التالي الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان ه ز فلا كل ا ب ينتج كالثالث
ويبين هكذا كلما كان ه ز فحق انه لا كل ا ب وحق انه كل ج ب وكلما كان هذان حقين فلا كل ج ا ينتج
انه كلما كان ه ز فلا كل ج ا واربعة ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة
والشريطة فيه ان يكون التالي جزئيا موافقا للحملي في الكيف كذلك كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ا ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا الآخر لا شيء من ج ب وليس البتة اذا كان ه ز
فلا كل ا ب ينتج كذلك الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ا ب ينتج ليس البتة
اذا كان ه ز فكل ج ا الرابع ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز ولا كل ا ب ينتج كالثالث
وجميع هذه يتبين بعكس السالبة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة ولها ضروب ستة جزئية المتصلات
تأليف ذلك على منهاج الشكل الثالث وضروب ذلك من موجبتين الضرب الاول كل ج ب
وكلما كان ه ز فكل ج ا فكلما كان ه ز فبعض ب ا يبين بعكس الحملية الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان
ه ز فلا شيء من ج ا وكلما كان ه ز فليس كل ب ا ويبين بعكس الحملية الضرب الثالث بعض ج ب
وكلما كان ه ز فكل ج ا فكلما كان ه ز فبعض ب ا ويبين بعكس الحملية الضرب الرابع كل ج ب وكلما
كان ه ز فبعض ج ا ينتج كالاول والثالث ويبين بعكس التالي الضرب الخامس كل ج ب وكلما
كان ه ز فليس كل ج ا ينتج كلما كان ه ز فليس كل ب ا ويبين بان نقول كلما كان ه ز فليس كل ج ا

هذا الضرب على انه في صورته الجزئي لكن انه
ينقض بالمادة التي ينتج فيها هذه
الشيء فانه لا ينتج البتة على هذه
الضروب ولا بهذا البيان المذكور بل
الصورة ولا ان يحمل الى غيره كان قياسه
منتج اصلا وانما ناخذه على هذه
النتيجة بغير هذه وكلما
انه ينتج ليس كل ج ب وكلما كان ه ز فليس
الصورة لا الحالة ينتج كلما كان ه ز فليس
كل ا ب ينتج الحملية منع تاليه
كل ج ا وكذلك تأليف الضرب الرابع من
المتصل على هيئة المنتج بالخلف
الشكل الثاني في الحمليات المنتج
انه ليس كل ج ا ويضاف الى المقدم
المتصلة فينتج انه كلما كان ه ز فليس
كل ج ا

وايضا

وايضا كل ج ب واذا كان ليس كل ج ا وكان كل ج ب فليس كل ب ا ينتج كلما كان ه ز فليس
كل ب ا الضرب السادس بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ج ا ينتج كالخامس ويبين بعكس
الحملية ضروب ذلك من سالبتين الضرب الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج ا فليس
البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ب ا الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا فليس
البتة اذا كان ه ز فكل ب ا الثالث كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج ا فليس البتة
اذا كان ه ز فلا شيء من ب ا الرابع بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا فليس البتة اذا كان
ه ز فلا شيء من ب ا الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فكل ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فكل ب ا
السادس بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ا فليس البتة اذا كان ه ز فكل ب ا وجميع
هذه يبين برد المتصلة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة وبالعكس الا في واحد وكذلك ضروب
ستة جزئية المتصلات **الفصل الخامس في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية والحملي
فيها مشارك للمقدم في الاشكال الثلثة** ولنبدا بما يكون الحملي فيه مكان الصغرى التأليفات
الكائنة على منهاج الشكل الاول ومن الشرط صحة المقدم وان لا يكون محالا وخاصيته انه ان كانت
الحملية كلية موجبة والمقدم كلي فالنتيجة جزئية كلية المقدم وان كان المقدم جزئيا فالنتيجة كلية وان
كانت الحملية جزئية فيجب ان يكون المقدم لا جزئيا ويكون النتيجة موجب المقدم كليا حتى يصح واذا كان
الشرطي ومقدمه جزئيتين لم ينتج الضرب الاول والشرط ان يكون المقدم ليس بمحال كل ج ب
وكلما كان كل ب ا فه ز ينتج قد يكون اذا كان كل ج ا فه ز والا ليس البتة اذا كان كل ج ا فه ز و
كلما كان ب ا فه ز فليس البتة اذا كان كل ب ا فكل ج ا لكن كل ج ب فاذا كان كل ب ا كان كل
ج ا هذا خلف وقد يعرض هاهنا شك كما عرض في نظيرتها مما سلف وحله ذلك الحل الضرب
الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ب ا فه ز ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والا
فليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فه ز وكلما كان لا شيء من ب ا فه ز فليس كلما كان لا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ا وكل ج ب هذا خلف الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ب ا
فه ز وكلما كان كل او بعض ج ا فه ز لان ج بعض ب فاذا كان ج ا كان بعض ب ا الضرب
الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ب ا فه ز وكلما كان لا كل ج ا او لا شيء من ج ا فه ز لان ج بعض
ب الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب ا فه ز ينتج انه قد لا يكون اذا كان كل ج ا
فه ز والا فكلما كان ج ا فه ز وليس البتة اذا كان كل ب ا فه ز ينتج انه ليس البتة اذا كان كل ب
فكل ج ا هذا خلف وايضا ترد السالبة المتصلة الى الايجاب ثم ترد النتيجة الى السلب
السادس كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب ا فه ز فليس البتة اذا كان كل او بعض
ج ا فه ز لان ج بعض ب السابع والثامن كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء او لا كل ا فه

حتى ينتج كلية المقدم وان كانت سالبة
فيجب ان يكون المقدم جزئيا صح

فليس البتة اذا كان لا شيء او لا كل ج ا فه ز لا ان ج بعض ب التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان
كل ب ا فه ز فقد يكون اذا كان كل ج ا فه ز والا فليس البتة وقد قلنا قد يكون اذا كان ب ا فقد يكون
اذا كان كل ب ا فليس كل ج ا هذا خلف العاشر كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ب ا فه ز فقد
يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والا فليس البتة وقد يكون اذا كان لا شيء من ب ا فه ز فقد يكون
اذا كان لا شيء من ب ا فليس لا شيء من ج ا الحادي عشر كل ج ب وليس كلما كان كل ب ا فه ز وليس
كلما كان ويتبين بالخلف وبالرد الى الايجاب الثاني عشر كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من ب ا
فه ز فليس كلما ويتبين بالخلف وبالرد الى الايجاب الثالث عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ب ا
فه ز ينتج وكلما كان ج ا فه ز لانه اذا كان كل ج ا وصح ان بعض ج ا كان بعض ب ا الرابع عشر بعض ج
ب وكلما كان لا كل ب ا فه ز ينتج كلما كان لا شيء من ج ا لانه اذا كان ج ب ولا شيء من ج ا كان لا كل
ب ا الخامس عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب ا فه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فه ز
والبرهان مثل ذلك السادس عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب ا فه ز ينتج ليس البتة
اذا كان لا شيء من ج ا فه ز النتائج التي في هذا الباب على منهاج الشكل الثاني لا ينتج من مقدم موجب كلي
وينتج من مقدم موجب جزئي فاذا كان المقدم جزئيا فيجب ان يكون الحملي موافقا له في الكيف وان كان
كليا فيجب ان يخالفه في الكيف وان يكون المقدم صحيح الوجود واذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزئية
وان كان جزئيا فالنتيجة كلية لكنه ان كان الحملي كليا كانت النتيجة كلية كلية المقدم وجزئيتها معا
وان كان جزئيا لم يكن المقدم في النتيجة الا كليا ولكن يجب ان يكون المتصلة كلية المقدم سالبة الضرب
الاول كل ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والا فليس
البتة وقلنا كلما كان لا شيء من ا ب فه ز ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فليس شيء
من ج الكن اذا كان لا شيء من ا ب وصح ان كل ج ب كان لا شيء من ج ا هذا خلف وقد يمكن ان يبين
بعكس المقدم اذا كان سالبا كليا فينعكس الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ب
لا شيء من ا ب فه ز ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج ا فه ز ونبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو
او بعكس المقدم او برد السالبة الى الايجاب الضرب الثالث ليس شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب
فه ز فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والا فليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فه ز وكلما كان كل ا ب
فه ز فليس البتة اذا كان كل ا ب فلا شيء من ج الكن اذا كان كل ا ب وليس شيء من ج ب حقا
فلا شيء من ج ا حق وهذا خلف الضرب الرابع ليس شيء من ج ب وليس البتة اذا كان كل ا ب
فه ز ينتج فقد لا يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز ويتبين على نحو ذلك الضرب الخامس كل ج ب
وكلما كان بعض ا ب فه ز ينتج كلما كان كل ج ا او بعض ج ا فه ز لانه حينئذ يكون بعض ا ب الضرب
السادس لا شيء من ج ب وكلما كان كل ج ا او بعض ج ا فه ز لانه حينئذ يكون بعض ا ب الضرب السابع

السابع لا شيء من ج ب

لا شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب فه ز ينتج كلما كان كل ج ا او بعض ج ا فه ز لانه حينئذ يكون لا
كل ا ب الضرب الثامن بعض ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج
ا فه ز والبرهان بالخلف وبعكس المقدم الضرب التاسع بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء
من ا ب فه ز ينتج ليس كلما كان لا كل ج ا فه ز والبرهان بالخلف هو غير ذلك الضرب العاشر ليس
كل ج ب وكلما كان كل ا ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج ا فه ز والا فليس البتة وقد قلنا كلما كان
كل ا ب فه ز فليس البتة اذا كان كل ا ب فلا كل ج ا لكن هما جميعا حقان فالسلب بالحمل الضرب الحادي عشر
ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ا ب فه ز ينتج ليس كلما كان لا كل ج ا فه ز لانه اذا كان كل ا
ب فحينئذ ليس كل ج ا وليس حينئذ ه ز وقد يبين بالرد الى الايجاب الضرب الثاني عشر بعض ج ب
وكلما كان بعض ا ب فه ز ينتج كلما كان كل ج ا فه ز لانه يكون حينئذ بعض ا ب الضرب الثالث عشر
ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ا ب فه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فه ز لانه يكون حينئذ
لا كل ا ب واما الجزئيات المتصلات السالبة المقدمات لكليتها فليبرهن على ضرب منها وهو
انه كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من ا ب فه ز ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج ا فه ز والا فكلما
كان وليس كلما كان لا شيء من ا ب فه ز فليس كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج الكن كل
ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب كان لا شيء من ج ا ولنبرهن على ضرب اخر وهو انه كل ج ب وقد يكون
اذا كان لا شيء من ا ب فه ز فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فه ز ويتبين بالخلف النتائج المؤلفات من
هذا الباب على منهاج الشكل الثالث وهي افضل قياسات هذا الباب ولا ينتج والحملية سالبة
ويكون النتيجة كلي المقدم دائما الضرب الاول كل ج ب وكلما كان كل ج ا فه ز ينتج كلما كان كل ب ا
فه ز لانه حينئذ يكون كل ج ا الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ج ا فه ز ينتج كلما كان لا شيء
من ب ا فه ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ا الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ج ا فه ز
ينتج كلما كان كل ب ا فه ز لانه يكون حينئذ بعض ج ا الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ج ا فه ز
ينتج كلما كان لا شيء من ب ا فه ز لانه يكون حينئذ لا كل ج ا الضرب الخامس كل ج ب وليس البتة
اذا كان كل ج ا فه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا فه ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ا الضرب السادس
كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج ا فه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا فه ز لانه يكون حينئذ بعض
ج ا الضرب الثامن كل ج ب وليس البتة اذا لم يكن كل ج ا فه ز ينتج ليس البتة او لم يكن لا شيء من
ب ا فه ز لانه يكون حينئذ لا كل ج ا التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ج ا فه ز ينتج قد يكون اذا كان
كل ب ا فه ز لانه يكون حينئذ ج ا والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر
والخامس عشر والسادس عشر متصلاتها جزئية ونتائجها جزئية كلية المقدم يحتاج ان نعلم بنفسك
والسابع عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ج ا فه ز ينتج كلما كان كل ب ا فه ز لانه يكون حينئذ بعض

ج الثامن عشر بعض ج ب وكلما كان لا كل ج ا فه ز ينتج كلما كان لا شيء من ب ا فه ز لانه يكون حينئذ
لا كل ج ا والتاسع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج ا فه ز ينتج ليس البتة اذا كان
كل ج ا فه ز والعشرون بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء من لا كل ج ا فه ز ينتج ليس
ليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فه ز والحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث
والعشرون والرابع والعشرون جزئية للحمليات وجزئية المتصلات والمقدمات والتوالي
بحالها اصناف هذه القياسات والحملية مكان الكبرى تاليفات ذلك على منهاج الشكل
الاول لا ينتج الا ان يكون المقدم متالبا والحملية كلية الضرب الاول كلما كان لا شيء من ج ب فه ز وكل
ب ا ينتج كلما كان لا شيء من ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ب والضرب الثاني كلما كان لا شيء
من ج ب فه ز ولا شيء من ب ا ينتج كلما كان كل ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا شيء من ج ب الضرب
الثالث كلما كان لا كل ج ب فه ز وكل ب ا فينتج وكلما كان لا كل او لا شيء من ج ا فه ز لانه يكون
حينئذ لا كل ج ب الضرب الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ز ولا شيء من ب ا فينتج كلما كان كل
او بعض ج ا فه ز لانه يكون حينئذ لا كل ج ب الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن
متصلتها سالبة وينتج تلك النتائج سالبة والبرهان ماخوذ ذلك بعينه وضروب ثمانية اخرى
والمتصلة جزئية موجبة وسالبة واما تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني لا ينتج الا ان تكون الحملية
كلية ويكون المقدم مشاكلا لها في الكيفية الاول كلما كان كل ج ب فه ز وكل ا ب ينتج كلما كان
كل ج ا فه ز لانه حينئذ كل ج ب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ز ولا شيء من ا ب فينتج
كلما كان كل ج ا فه ز لانه حينئذ يكون لا شيء من ج ب الثالث كلما كان بعض ج ب فه ز وكل ا
ب ينتج كالاول الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ز ولا شيء من ا ب ينتج كالثاني واربعة اخرى والمتصلات
سوالب وثمانية اخرى والمتصلات جزئية سالبة وموجبة تاليفات ذلك على منهاج الشكل
الثالث الاول كلما كان لا شيء من ج ب فه ز وكل ج ا ينتج كلما كان لا شيء من ج ا فه ز لانه حينئذ لا شيء يكون حج
من ج ب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ز ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان كل ب ا فه ز لانه حينئذ
لا شيء من ج ب الثالث كلما كان لا كل ج ب فه ز وكل ج ا ينتج كلما كان لا شيء من ب فه ز لانه
يكون حينئذ لا كل ج ب الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ز ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان كل ب ا فه ز
لانه حينئذ يكون لا كل ج ب واربعة اخرى والمتصلات كلية سالبة وثمانية اخرى ومتصلاتها
جزئية وكلية سالبة وموجبة

الفصل السادس في القياسات المنقسم على نمط الاشكال الثلاثة

فمن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ومن حمليات كثيرة على قياس الاستقراء الا ان
الاستقراء يكون الحمل فيه حقيقيا بل تشبيها ويجوز ان يكون اجزاء القسمة ناقصة ومع ذلك
يكون استقراء ولا يليق الا ان يكون الاجزاء تامة على ما ستعلم وهذا يكون الحمل فيه حقيقيا على

على موضوع الانفصال

على موضوع الانفصال واجزاء القسمة تامة وانا اسميه القياس المقسم ويكون اجزاء القسمة فيه
مشتركة في جزء ويكون للحمليات مشتركة في جزء ويكون ذلك اما على نمط الشكل الثاني او الثالث الاول او على نمط الشكل صح
تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول وذلك ان يكون اجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع
ويرد الانفصال على موضوعها ويكون كل حملي مشاركا للاخر في جزء هو محمول ذلك الحملي مباينا في
جزء هو موضوع ذلك الحملي ويجب ان يكون المنفصلة موجبة موجبة الاجزاء والحمليات كلية متشابهة صح
الكيف وتنتجها حملية الضرب الاول كل ب اما ج او ه او ز وكل ج ه وه ز ا فكل ب ا الثاني
كل ب اما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه ولا ز ا فلا شيء من ب ا الثالث بعض ب اما د او
ه واما ز وكل ج ه وز ا فبعض ب ا الرابع بعض ب اما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه
ولا ز ا فلا كل ب ا وان جعلت المنفصلة جزئية لم يغن في انتاج الحملية تاليفات ذلك على منهاج
الشكل الثاني والشريطة فيه ان تكون المنفصلة ايض موجبة الضرب الاول كل ب اما ان يكون ج
او ه او ز ولا شيء من ا ج او ه او ز ينتج لا شيء من ب ا الضرب الثاني لا شيء من ب ج ولا ه ولا ز
ودائما اما ان يكون ا ج او ه او ز الضرب الثالث بعض ب اما ان يكون ج او ه او ز ولا شيء من ا ج او
ه او ز وان جعلت المنفصلة جزئية لم تغن في انتاج الحملية وكذلك ان جعلت المنفصلة كبرى وحفظت
النسبة ولم تجعل الكبرى جزئية واما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية
وان تكون الشركة في كلي اعني يكون في اجزاء المنفصل او اجزاء الحمليات كلي ثم يكون الجزء ان كان
في الاخر مشاركا اياه الضرب الاول دائما اما ان يكون ج ب واما ان يكون د ب وكل ج وكل د ه
ينتج ان بعض ب ه لان كل واحد من ج ود او ج او د بعض ب فان كانت المنفصلة سالبة
لم ينتج مثاله ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس حيوانا وكل انسان وكل
فرس جسم ثم نقول ليس البتة اما ان يكون الانسان نفسا او يكون الفرس نفسا وكل انسان
وكل فرس جسم فان جعلت المنفصلة كبرى انتج ايضا مثل ذلك بعينه فان جعلت في الحملية
جزئية انتج كذلك ولكن ينبغي ان يكون جزء المنفصلة كليتين مثاله اما ان يكون كل ج ا وكل د ب
وكل ج او بعض ج ه او بالخلاف واما ان كان في جزئي المنفصل جزئية فان تشاركت في الحمليتين
كلية انتج والا لم ينتج مثاله الذي لا ينتج دائما اما ان يكون كل ج ب واما ان يكون بعض د ب وكل ج
ه وبعض د ه فانه يمكن ان لا يكون قولنا كل ج ب حقا البتة فيبقى الاقتران من جزئيتين ولكن
يلزم منه نتيجة شرطية انه ان كان لا شيء من د ب فبعض ب ه لانه يكون حينئذ كل ج ب وكذلك
ان عكست الترتيب فان جعلت الشرطية جزئية لم يفد كلية كما علمت واما التاليفات
من منفصلة وحمليات لا تشترك في محمول واحد فما كان ترتيب الشكل الاول فالشرط فيه ان
يكون الصغرى موجبة والكبريات كليات مثاله كل د اما ج واما ب وكل ج ه وكل ب ز ينتج كل د

لا يخلو امن ه و ز لا على انهما لا يجتمعان فيه بل على انه لا يخلوا منهما فانه كان كل د اما ج واما ب ولا شيء
من ج ه ولا شيء من ب ز ينتج ان كل د لا يخلوا من ان لا يكون ه او لا يكون ز وعلى ذلك فقس باقي الضروب
فان جعلت الحمليات صغريات كقولك كل ج ه وكل د ز ثم تقول واما ان يكون كل ه ا واما ان
يكون كل ز ا ينتج انه اما ان يكون ج ا او د ا عند ما يكون كل ه ا او يكون كل ز ا فان كان في اجزاء المنفصل
جزئي لم ينتج فان كانت المنفصلة سالبة انتجت منفصلة سالبة والشرط ما ذكرنا ان كا[نت]
المنفصلة سالبة الاجزاء لم ينتج الشكل الثاني يجب ان تكون الحمليات فيه سوالب تنعكس
فحينئذ ترجع الى الشكل الاول ويكون حكمه حكمها الشكل الثالث تعرف احوالها بما يلزم الصغريات
من العكس او بالافتراض التاليفات من حملية مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى ترتيب
الشكل الاول كل ج ب ودائما كل ب اما ه واما ز ينتج كل ج اما ه واما ز فان سئل على هذا
فقيل كل فرد فهو عدد وكل عدد اما فرد واما زوج فيلزم من هذا ان كل فرد اما فرد واما زوج وهذا
هذيان والجواب ان هذا ينتج ولكنه نتيجة غير مفيد وليس انه غير مفيد وانه كاذب شيئا واحدا — منتج ولكنه نتيجة
ومثال هذا لو ان قائلا قال كل ناطق انسان ثم قال وكل انسان ناطق فانتج وكل ناطق ناطق
لم يكن هذا موجبا ان الضرب غير منتج ولكن السبب فيه المقدمات لا التاليف اذ قد اخذت
المقدمات سوى المحتاج اليها ثم لا شك ان كل فرد اما فرد واما زوج وذلك لانه ان خلا عنهما وهو
عدد كان شيئا اخر غيرهما وهذا محال وان اجتمع فيه كان الفرد والزوج مجتمعين وهذا اشد استحالة
وكذلك اذا كانت الكبرى جزئية وكذلك اذا كانت الصغرى جزئية وكذلك اذا كانت الكبرى
سالبة كلية او موجبة سالبة الاجزاء واما ترتيب الشكل الثاني لا ينتج واما ترتيب الشكل الثالث
ينتج ما تعرفه بعكس الحملية واعلم ان جميع المقاييس المؤلفة من حملية ومتصلة او منفصلة قد يجوز
ان يكون مكان الحملية متصلة اذا كان المقدم او التالي او اي الاجزاء كان مما يشارك فيه متصلة
وتكون النتيجة تلك بعينها الا انها تكون متصلة بدل ما يكون حملية واعلم ان جميع الاقترانات
التي اشتركت في حد بعينه فانه يلزمها اقترانات تكون من احدى المقدمتين ومن مقدمة في
قوة المقدمة الاخرى وان تغير الحد المشترك فصار كلية جزئيا او سالبة موجبا او بالعكس
وكذلك ان بدلت مكان المقدمتين لازميهما وعليك ان تجرب هذا في قرينة قرينة وتجد
حينئذ قراين اخرى غير التي اوردناها هي في قوتها واما اصناف قياسات تحدث
من شرطيات يشارك في جزء غير تام فمن ذلك اشتراك منفصلتين في جزء غير تام ما كان من
ذلك على شاكلة الشكل الاول اما من موجبتين فهكذا دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز وكل
ز اما ان يكون ب او يكون ا ينتج اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ب او ه ا واما من موجبة بلغ
وسالبة فهكذا دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز وليس البتة اما ان يكون ز ا واما

ان يكون زب

ان يكون ز ب ينتج اما ان يكون ج د واما ان لا يكون ه ب او ه ا وان كان صغراهما جزئية ينتج جزئية
واما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون الا على هذه الصورة دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ج
ه وليس البتة اما ان يكون د واما ان يكون ه ينتج حملية انه ليس البتة ج ا والضرب الثاني صغراه
سالبة وكبراه موجبة وضربان صغراهما جزئيتان وهو في قوة الحمليات ومنها اشتراك متصلة
صغرى ومنفصلة كبرى في محمول المقدم وموضوع الانفصال او محمولهما جميعا ضروب ذلك
على منهاج الشكل الاول كلما كان ج ب فه ز وكل ز اما د واما ا فكلما كان ج ب فكل ه اما
د واما ا الثاني كلما كان د ب فه ز وليس البتة ز اما د واما ا فكلما كان ج ب فليس البتة ز اما
د واما ا وضربان والمتصلة جزئية ضروب ذلك على منهاج الشكل الثاني كلما كان ج ب فه ز
او د ولا شيء من ا ب او د وكلما كان ج ب فليس ه ا كلما كان ج ب فليس ه ز او د وكل ا ز او
د فكلما كان ج ز فليس ه ا وضربان اخران جزئيتهما موجبة وضروب اربعة ومتصلاتها
سالبة فهي ترجع الى هذه ونتائجها يكون لوازم هذه فقد ادينا ما ضمناه من الكلام المختصر
في القضايا الشرطية وقياساتها وقد كنا علمنا في هذا الباب في بلادنا كتابا كثير الشروح
غاب عنا في اسفارنا ومفارقتنا لاسبابنا وكانه موجود في البلاد التي كنا بها وبعد ان كنا استخرجنا
هذا الجزء من العلم تقريبا من ثماني عشر سنة وقع الينا كتاب في الشرطيات منسوب الى فاضل
المتاخرين كانه متخول عليه فانه غير واضح ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض فانه فاسد
في تعريف حال القضايا الشرطية انفسها وفي كثير مما يستقيم من القياسات وفي وجوه الدلائل
على الانتاج والعقم وفي تعديل الضروب في الاشكال فيجب ان لا يلتفت المتعلم الى ذلك
البتة فانه مزيفة مضللة وذلك لان مصنفه لم يعرف الايجاب والسلب في الشرطيات
والكلية والجزئية والاهمال كيف يكون وكيف تتضاد الشرطيات وكيف تتناقض وكيف
تتداخل بل اصناف هذا كله الى اجزاء المتصلات واشتغل من عكس الشرطي بنوع واحد ولم
يعرف جميع الاقترانات بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ولم يستوف
جميعها وكثرها فوق العدد الواجب لانه عدد اشياء داخلة تحت حكم واحد كاشياء ذات احكام
مختلفة وانما يجب ان يورد الحكم الكلي فيها فيكفيه تكثير اصنافها بحسب تعديد ابدالات المقدم او
التالي باختلاف الكمية والكيفية لا يتغير بتغيرها حكم ثم ظن في كثير من النتيجات انها عقيم ثم لم يصب
في ابانة كثير من المنتجات المحتاجة الى بيان بل سلك سبيلا غير سديد ثم ظن ان المنفصل يتحيز فيه
التالي عن المقدم حتى عد التاليف منه مرة في شكل ومرة في شكل اخر لانه في احدهما قدم المشترك
فيه وفي الاخر اخر ثم ظن في كثير من الاقترانات التي ليس الاوسط فيها شيئا بعينه انه قياس بسيط
لانه يلزم منه شيء بقوة وسط واحد بعينه وذلك في حكم القياس المركب لان القياس البسيط

با
بكثير من العقيم انه منتج وخصوصا ما اورد بعده
في الكتاب ثم ظن في كثير من هذه العقيم
بانها ظاهرة الانتاج لا تحتاج الى البيان
لكمال قياساتها ثم ظن [illegible]

وسطه واحد بعينه بلا اختلاف فهذه واشباهها وجوه زيعه في ذلك الكتاب

المقالة السادسة من الفن الرابع من الجملة الاولى في المنطق

الفصل الاول في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها

فقد عددنا الان اصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل واما الاشتغال بتعديدها بان ناخذ اصناف المنفصلات التي من حمليات والتي من اختلاط والتي من جزئين والتي من اجزاء واصناف المتصلات كذلك بكيفياتها وكمياتها وجهاتها واعتبار احوال مقدماتها وتالياتها انها لا تخلو من ان يكون احد الثمانية وتلك الثمانية اما محصلة واما معدولة وبعد ذلك اما ثنائية واما ثلاثية وبعد ذلك لا يخلو عناصرها من احد العناصر الثلاثة وتكون مطلقة او منوعة وتنوعها وجوب او امتناع او امكان وساير ما اشبه هذه الاعتبارات ثم تركب بعضها مع بعض ويجمع ما يحصل من اعدادها وان يسمى كل صنف باسم فذلك مما الاولى ان يشتغل به من له فراغ عن المحتاج اليه مما لا يحتاج اليه مع ان الاشتغال بذلك وتعديده من ايسر الامور واهونها عند من نعم به ممن له ادنى تفطن واما الاولى بنا فان نشتغل بالاحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول انك اذا علمت الموجبة والسالبة الكلية والجزئية فقد علمت التناقض والتضاد وما تحته والتداخل ولا حاجة بنا الى استيناف تعليمك ذلك فان الحال فيها كما في الحمليات والذي ظن ان ذلك انما يكون بسبب المقدم والتالي فذلك باطل ولو كانت المقدمة التي تاليها مناقض مناقضة لكان قولنا كلما مشى زيد عاين عمروا وكلما مشى زيد لم يعاين عمروا متناقضين وليس كذلك وان كان قد يتفق في بعض المواضع ان يكون تلك لازمة للمناقض وامر المقدم ابعد في هذا المعنى فلنشتغل بتعريف احوال التلازم ولنبدا باحصاء انواع كل جنس من هذه القضايا وناخذ اجزاءها محصورات فان ذلك ادل على اغراضنا ونتعرف الحال في كيفية لزوم بعضها البعض ولناخذها ضروريات واما اخذها مطلقات وممكنات فانظره في كتاب اللواحق ان كنت لا يمكنك ان تقيس الحال فيها على ما قيل في نظايرها من الحمليات وعلى انك لو اجتهدت تمكنت من ذلك بعد ان يفهم اولا المدلول عليه في كل صنف منها وانه كيف صدق ولنبدى بالمتصلات ولنمثل في البسيطة التي يؤلف من حمليتين

الموجبات الكلية

من موجبتين كليتين ا كلما كان كل اب فكل ج د — من موجبتين والمقدم كلي ب كلما كان كل اب فبعض ج د

من موجبتين والتالي كلي ج كلما كان بعض اب فكل ج د — من موجبتين جزئيتين د كلما كان بعض اب فبعض ج د

من سالبتين كليتين ه كلما كان لا شيء من اب فلا شيء من ج د — من سالبتين والمقدم كلي و كلما كان لا شيء من اب فلا كل ج د

من سالبتين والتالي كلي ز كلما كان لا كل اب فلا شيء من ج د — من سالبتين جزئيتين ح كلما كان لا كل اب فلا كل ج د

ط من كليتين والمقدم موجب والتالي سالب كلما كان كل اب فلا شيء من ج د — ي المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي كلما كان كل اب فلا كل ج د

يا المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي كلما كان بعض اب فلا شيء من ج د — يب المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي كلما كان بعض اب فلا كل ج د

يج كليتان والمقدم سالب والتالي موجب كلما كان لا شيء من اب فكل ج د — يد المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي كلما كان لا شيء من اب فبعض ج د

المقدم سالب

يه المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي • كلما كان لا كل اب فكل ج د — يو المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي • كلما كان لا كل اب فبعض ج د

من موجبتين كليتين • ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج د — يح من موجبتين والمقدم كلي • ليس البتة اذا كان كل اب فبعض ج د

من موجبتين والتالي كلي • ليس البتة اذا كان بعض اب فكل ج د — يب من موجبتين جزئيتين • ليس البتة اذا كان بعض اب فبعض ج د

من سالبتين كليتين • ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فلا شيء من ج د — كد من سالبتين والمقدم كلي • ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فلا كل من ج د

من سالبتين والتالي كلي • ليس البتة اذا كان لا كل اب فلا شيء من ج د — كو من سالبتين جزئيتين • ليس البتة اذا كان لا كل اب فلا كل ج د

كليتان والمقدم موجب والتالي سالب • ليس البتة اذا كان كل اب فلا شيء من ج د — المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي • ليس البتة اذا كان كل اب فلا كل ج د

المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي • ليس البتة اذا كان بعض اب فلا شيء من ج د — كليتان والمقدم سالب والتالي موجب كلي • ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فكل ج د

المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي • ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فبعض ج د — ه المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي • ليس البتة اذا كان لا كل اب فكل ج د

المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي • ليس البتة اذا كان لا كل اب فبعض ج د — ز المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي • ليس البتة اذا كان بعض اب فلا كل ج د

ولكل واحد من الانواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الانواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها الى بعض ووجه الرجوع ان يحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع بنقيض التالي وجميع هذه الاصناف يوخذ مرة باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فيزاد لفظة اللزوم فقولنا ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج د وهو على المعنى الاعم في قوة قولنا كلما كان كل اب فليس كل ج د وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا كلما كان كل اب فليس يلزم ان كل ج د واحفظ هذا القانون في جميع ذلك وعلى هذا القياس قولنا ليس البتة اذا كان بعض اب فكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض اب فليس كل ج د وقولنا ليس البتة اذا كان بعض اب فبعض ج د في قوة قولنا كلما كان بعض اب فلا شيء من ج د وقولنا ليس البتة اذا كان بعض اب فكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض اب فليس كل ج د وعلى هذا القياس واما وجه البرهان على هذا الاتباع فانا نشير اليه في صنف واحد وعليك ان تنقله الى ساير الاصناف فنقول انه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج د صدق قولنا كلما كان كل اب فليس كل ج د والا صدق نقيضه وهو قولنا ليس كلما كان كل اب فليس كل ج د ومعنى هذا الكلام هو منع ان يكون هذا التالي السالب لازما لكل وضع للمقدم فيكون هناك لا محالة مرة من المرات يوضع فيها هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالي اياه فيكون الصادق حينئذ معه نقيضه فيكون حينئذ قد كان كل اب ومعه كل ج د وقد قلنا ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج د هذا خلف واما ان كان على سبيل رفع اللزوم فانه يلزم من قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فيلزم ان يكون كل ج د قولنا كلما كان كل اب فليس يلزم ان يكون كل ج د والا فمن الحق انه ليس كلما كان كل اب فليس يلزم ان يكون كل ج د فيلزم مرة عند وضع كل اب ان يكون كل ج د وهذا محال واما البرهان على ان هذه السالبة يلزم الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم فانه اذا صدق قولنا كلما كان كل اب فكل ج د ولم يصدق قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فليس كل ج د صدق نقيضها انه قد يكون اذا كان

كل اب فليس كل ج د فيجوز ان يكون قولنا كل اب موضوعة ولا يكون تاليا لها ان كل ج د اذ يكون
ليس كل ج د وقد قلنا انه كلما كان كل اب فيجب ان يوضع تاليه ان كل ج د وهذا خلف فانا فرضنا ان ج
ذلك يجب اما ان يصدق معه او يلزمه فالقضايا المتصلة الكلية المتفقة في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة
التوالي متلازمة اما في المواد التي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة التالي فيكون
لزوم النقايض من التوالي على ان اللزوم جزء من التالي وعلى انه خارج عنه فيصدق فيهما جميعا واما اذا كانت
المواد مواد يكون الصدق في سالبها ليس منع صحة التالي بل منع لزوم التالي كان صحيحا او ليس بصحيح
فعلى ان يجعل اللزوم جزءا من التالي فيؤتى بنقيضه من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم فان كان التالي
موجبا كان المتصل اللازم اياه على هذه الصفة كلما كان ه ز فليس يلزم ان يكون ج د وان كان سالب التالي
كان هكذا كلما كان ه ز فليس يلزم ان لا يكون ج د ومعناه يصح ان يعرض معه ج د فيكون كمال القول كلما كان
ه ز فيصح معه فرض ج د اي صحة في الفرض لا في الوجود فقط ومن هذا تبين ايضا خطا من ظن ان القضايا
المتصلة المتناقضة هي التي تواليها متناقضة وذلك ان الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان
يكونان في قوة المتضادتين فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان وذلك لان احدى هاتين الموجبتين
يكون في قوة سالبة كلية مقابلة للاخرى بالتضاد

الموجبات الجزئية

من موجبتين كليتين — قد يكون اذا كان كل اب فكل ج د — من موجبتين والتالي جزئي — قد يكون اذا كان كل اب فبعض ج د
من موجبتين والمقدم جزئي — قد يكون اذا كان بعض اب فكل ج د — من موجبتين جزئيتين — قد يكون اذا كان بعض اب فبعض ج د
من سالبتين كليتين — قد يكون اذا كان لا شيء من اب فلا شيء من ج د — من سالبتين والتالي جزئي — قد يكون اذا كان لا شيء من اب فليس كل ج د
من سالبتين والمقدم جزئي — قد يكون اذا كان ليس كل اب فلا شيء من ج د — من سالبتين جزئيتين — قد يكون اذا كان ليس كل اب فليس كل ج د
كليتين والمقدم موجب والتالي سالب — قد يكون اذا كان كل اب فلا شيء من ج د — المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي — قد يكون اذا كان بعض اب فلا شيء من ج د
المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي — قد يكون اذا كان كل اب فليس كل ج د — المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي — قد يكون اذا كان بعض اب فليس كل ج د
من كليتين والمقدم سالب والتالي موجب — قد يكون اذا كان لا شيء من اب فكل ج د — المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي — قد يكون اذا كان ليس كل اب فكل ج د
المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي — قد يكون اذا كان لا شيء من اب فبعض ج د — المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي — قد يكون اذا كان ليس كل اب فبعض ج د

السوالب الجزئية

ليس كلما كان كل فكل • ليس كلما كان بعض فكل • ليس كلما كان كل فبعض • ليس كلما كان بعض فبعض
ليس كلما كان لا شيء فلا شيء • ليس كلما كان لا كل فلا شيء • ليس كلما كان لا شيء فلا كل • ليس كلما كان لا كل فلا كل
ليس كلما كان كل فلا شيء • ليس كلما كان كل فلا كل • ليس كلما كان بعض فلا شيء • ليس كلما كان بعض فلا كل
ليس كلما كان لا شيء فكل • ليس كلما كان لا شيء فبعض • ليس كلما كان لا كل فكل • ليس كلما كان لا كل فبعض
فنقول ان الحال في تلازم هذه الجزئيات كالحال في تلازم الكليات فان قولنا ليس كلما كان كل فكل يلزمه قولنا
قد يكون اذا كان كل فليس كل والا لزمه نقيضه وهو انه ليس البتة اذا كان كل فليس كل وهذا يلزمه

انه كلما كان

انه كلما كان كل فكل وقد قلنا ليس كلما كان كل فكل هذا خلف وعلى هذا القياس في سايرها وتقريب من هذا
يبرهن ان هذه الموجبة يلزمها سالبة فان لم يلزم السالبة صدق نقيضها وهو انه كلما كان كل فكل وهذا
يلزمه ليس البتة ان كان كل فلا كل وقد قلنا قد يكون اذا كان كل فلا كل هذا خلف واعتبر حال الاتباع وحال
اللزوم وقد يتبين ايضا من هذا كذب ظن القائل ان المناقضة في التالي تجعل المتصلة مناقضة فان
هاتين الجزئيتين قد يصدقان معا لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة في التالي وقوة
الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي فيكون موجبتان مناقضتي التالي ويصدقان معا
وسالبتان كذلك ويصدقان معا وقد علمت فيما سلف ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية الا انه
معها ولازمها واذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولازمها ولا ينعكس احد الامرين ويجب ان يراعى حال الزيادة
التي تحتاج اليها في امر اتصاله بلزوم

الفصل الثاني في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وحال التلازم فيها ولنحص الان اصناف القضايا المنفصلة

دائما اما ان يكون اب او كل ج د • دائما اما ان يكون بعض او كل • دائما اما ان يكون كل او بعض • دائما اما ان يكون بعض او بعض
دائما اما ان يكون لا شيء او لا شيء • دائما اما ان يكون لا كل او لا شيء • دائما اما ان يكون لا شيء او لا كل • دائما اما ان يكون لا كل او لا كل
دائما اما ان يكون كل او لا شيء • دائما اما ان يكون بعض او لا شيء • دائما اما ان يكون كل او لا كل • دائما اما ان يكون بعض او لا كل
دائما اما ان يكون لا شيء او كل • دائما اما ان يكون لا شيء او بعض • دائما اما ان يكون لا كل او كل • دائما اما ان يكون لا كل او بعض

ليس البتة اما كل واما كل • ليس البتة اما بعض واما كل • ليس البتة اما كل واما بعض • ليس البتة اما بعض واما بعض
ليس البتة اما لا شيء واما لا شيء • ليس البتة اما لا كل واما لا شيء • ليس البتة اما لا شيء واما لا كل • ليس البتة اما لا كل واما لا كل
ليس البتة اما كل واما لا شيء • ليس البتة اما بعض واما لا شيء • ليس البتة اما كل واما لا كل • ليس البتة اما بعض واما لا كل
ليس البتة اما لا شيء واما كل • ليس البتة اما لا شيء واما بعض • ليس البتة اما لا كل واما كل • ليس البتة اما لا كل واما بعض
قد يكون اما ان يكون كل او يكون كل • قد يكون اما ان يكون بعض او يكون كل • قد يكون اما ان يكون كل او يكون بعض • قد يكون اما ان يكون بعض او يكون بعض
قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا شيء • قد يكون اما ان يكون لا كل او لا شيء • قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا كل • قد يكون اما ان يكون لا كل او لا كل
قد يكون اما ان يكون كل او لا شيء • قد يكون اما ان يكون بعض او لا شيء • قد يكون اما ان يكون كل او لا كل • قد يكون اما ان يكون بعض او لا كل
قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل • قد يكون اما ان يكون لا شيء او بعض • قد يكون اما ان يكون لا كل او كل • قد يكون اما ان يكون لا كل او بعض

ليس دائما اما كل واما كل • ليس دائما اما كل واما بعض • ليس دائما اما بعض واما كل • ليس دائما اما بعض واما بعض
ليس دائما اما لا شيء واما لا شيء • ليس دائما اما لا شيء واما لا كل • ليس دائما اما لا كل واما لا شيء • ليس دائما اما لا كل واما لا كل
ليس دائما اما كل واما لا شيء • ليس دائما اما كل واما لا كل • ليس دائما اما بعض واما لا شيء • ليس دائما اما بعض واما لا كل
ليس دائما اما لا شيء واما كل • ليس دائما اما لا شيء واما بعض • ليس دائما اما لا كل واما كل • ليس دائما اما لا كل واما بعض

واذ احصينا هذه فلنتكلم اولا على تلازم المنفصلات والمتصلات فنقول اما المنفصلات الحقيقية الموجبة
الموجبة الاجزاء فيلزمها من المتصلات ما يكون نقيض احدى جزئي المنفصلة فيه مقدما وعين تاليه تاليا ايهما
كان مقدما من المنفصل اذا كانا متفقين في الكم والكيف مثاله اذا قلنا دائما اما ان يكون كل اب واما ان يكون
كل ج د فيلزمها كلما لم يكن كل اب فكل ج د وكلما لم يكن كل ج د فكل اب ولنبرهن على احد اللازمين فان الامر في
كليهما واحد فنقول انه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية المتصلة لا متصلة فقط بل متصلة
مع الزام المقدم للتالي وهذا اذا صح صح ما هو اعم منه وهو المتصلة المطلقة فانه حيث يصدق الاخص يصدق
الاعم فنقول انه لم يلزمه قولنا كلما لم يكن كل اب فيلزم ان يكون كل ج د فقد يصدق معه نقيضه وهو قولنا
ليس كلما لم يكن كل اب يلزم ان يكون كل ج د ويلزم هذه القضية قولنا قد يكون اذا لم يكن كل اب فليس
يلزم ان يكون كل ج د وهذا يجوز ان لا يكون كل اب ولا كل ج د والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين
معا وجعلت وضع كل واحد منهما يلزمه رفع الاخر وهذه المتصلة يجوز ارتفاعهما معا هذا خلف وايضا
يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف تاليه نقيض احد جزئيه ومقدمه عين الجزء الاخر مثل قولنا كلما كان
كل اب فليس كل ج د والا فليس كلما كان كل اب فليس كل ج د وهذا يلزمه انه قد يكون اذا كان
كل اب وكل ج د وهذه يوجب جواز اجتماع القولين والمنفصلة يمنع ذلك هذا خلف فهذا هو القول
في الموجبات الموجبة الاجزاء وقد برهن على الكليات منها فيمكن ان يبرهن على هذا القياس على الجزئيات
منها على نمط واحد ليس يجب ان ينعكس الا ما صح اذا صدقت المتصلات المذكورة صدق معها
المنفصلات والا لوجب ان ينعكس كل متصلة منها على نفسها اذا كان الصدق والعناد الحقيقي
في المنفصلة منعكسا وقد يجوز ان يكون التالي في المتصل الموجب اعم لزوما في لزومه للمقدم مثل
قولك ان الانسان كلما كان متحركا او كلما لم يكن متحركا ففي الحالين جميعا يلزمه انه جسم واما تحصيل بيان
هذا فليكن اللازم موافقا للمقدم كقولك كلما كان كل اب فليس كل ج د كقولنا اما ان يكون كل اب
واما ان يكون كل ج د فنقول ان هذا المتصل لا يجب ان يلزمه انه اما ان يكون كل اب واما ان يكون
كل ج د لانه حينئذ يجب ان يلزمه هذا المتصل انه كلما لم يكن كل ج د فكل اب وليس دائما يوجد هذا
الانعكاس وكذلك ان جعلت اللازم مناقض المقدم وجب ان يلزمه عكسه وهذا لا يجب واما اذا
كان احد الجزئين او كلاهما سالبا فيلزمها من المتصلات مناقض المقدم موافق التالي ولا يلزمها موافق
العين مناقض التالي كما كان يجب في الموجبات الاجزاء مثل ذلك انا اذا قلنا دائما اما ان لا يكون مثال
شيء من اب واما ان لا يكون شيء من ج د لزمه قولنا كلما كان بعض اب فلا شيء من ج د وكلما كان بعض
ج د فلا شيء من اب ولنبرهن فنقول انه ان لم يصدق ذلك صدق قولنا ليس كلما كان بعض ج د
فلا شيء من اب ويلزمها انه قد يكون اذا كان بعض ج د فبعض اب والمنفصلة يمنع اجتماع ذلك
وهذا خلف وانما قلنا انه لا يلزم من وضع عين المقدم انا اذا قلنا وكلما لم يكن نباتا لم يلزم منه انه جماد

اولیس بجاد

اوليس بجاد واللزوم ههنا منعكس لان وضع نقيض التالي يلزمه وضع نقيض المقدم دائما وانما يؤدي هذا
الانعكاس الى هذا فقط وانت تعلم ان هذا الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط بل اتصالا مع التزام
على ان يعتبر في ايجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان في الاولى وان يدخل اللزوم ايضا في التوالي ويعتبر بها
ذلك الاعتبار بعينه ونقول انه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل ايضا وهو انه اذا صح كلما كان بعض
اب فلا شيء من ج د يلزمه اما ان لا يكون شيء من اب واما ان لا يكون شيء من ج د فان لم يلزم وقتا او حالا
فلنعين ذلك الوقت والحال فيكون حينئذ شيء من اب ومعه شيء من ج د فيكون حينئذ ليس بنقيض
كون الشيء من اب ان لا يكون شيء من ج د ولا كون شيء من ج د ان لا يكون شيء من اب وقد فرضنا كون
شيء من اب يقتضي ان لا يكون شيء من ج د هذا خلف وانما لم يعرض مثل هذا الخلف في الاول لانه اذا صدقت
سالبة الانفصال بمعنى لم يجب ان يلزم صدقهما جواز الاجتماع بل ربما كان صدقهما لجواز الارتفاع معا
وههنا يلزم صدق السلب لجواز الاجتماع فقط وكذلك لا يحوج ههنا الى ان نصير المتصلة منعكسة
واجزاؤها بحالها بل ان يلزم نقيض تاليها نقيض المقدم وهذا واجب وعلى هذا فقس الحال اذا كانت
احدى المقدمتين موجبة والاخرى جزئية وبعد القانون فعليك ان تمتحن في واحد واحد واما التلازم
في المنفصلات انفسها فنقول اما المنفصلات الموجبة الاجزاء فانها يلزمها من المنفصلات
ما يوافقها في الكم بعد الخلاف في الكيف ويناقضها في المقدم مثاله في الكليات دائما اما ان يكون كل اب
واما ان يكون كل ج د يلزمه[2] اما ان لا يكون ليس البتة كل اب واما ان يكون كل ج د وكذلك ليس البتة
اما ان لا يكون كل ج د واما ان يكون كل اب ولنبرهن على الاول منهما فان الثاني يجري مجراه وعلى
قياسه فنقول انه ان كذب عليه قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل اب واما ان يكون كل ج د وصدق
حينئذ عليه نقيضه وهو انه قد يكون اما ان لا يكون كل اب واما ان يكون كل ج د وهذا يلزمه قد يكون اذا
كان كل اب فكل ج د فيجوز الجمع والمنفصل يمنع الجمع البتة وليس يجب ان ينعكس هذا حتى اذا صدق
قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل اب واما ان يكون كل ج د لانه قد يصدق ما فيه المحال الغير المعاند
كقولك ليس اما ان لا يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا او غير موجود وليس يلزم
من ذلك انه اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا او غير موجود بل قد يصدق ان
يقول ليس اما ان لا يكون الشيء حيوانا او يكون بياضا والجزئيات حكمها ايضا هذا الحكم مثاله انا اذا
قلنا قد يكون اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل ج د فانه يلزمه ليس دائما اما ان لا يكون كل اب
واما ان يكون كل ج د والا لصدق نقيضه انه دائما اما ان لا يكون كل اب واما ان يكون كل ج د ويلزمه
ليس البتة اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل ج د وقد قلنا قد يكون اما ان يكون كل اب واما
ان يكون كل ج د هذا خلف ولا يلزم انعكاس هذا لما قد اشرنا اليه فهذه حال المنفصلات بعضها مع
بعض ونقول كل متصلة يلزم منفصلة موجبة فان السالبة المنفصلة التي يلزم تلك المنفصلة يلزم

[2] يلزمه وليس البتة اما ان لا يكون كل

وا اما ان يكون بياضا ولا يلزم
من ذلك ان الشيء اما ان يكون حيوانا صح

تلك المتصلة مثالا ان قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د هو لازم لقولنا دائما
اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة كلما كان بعض ا ب
فلا شيء من ج د فنقول ان هذه المتصلة يلزمها قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون
شيء من ج د والا صدق نقيضها انه قد يكون اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د وهذه
يلزمها متصلة بهذه الصفة قد يكون اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د ويلزمها ليس كلما كان بعض
ا ب فلا شيء من ج د وقد قلنا كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د هذا خلف فقد علمت من هذا ان كل
متصلة موجبة فيلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم وفي المقدم والتالي وبذلك عليه على هذا البرهان
الذي اوضحته لك لكنه ليس يلزم ان ينعكس فيلزم هذه الموجبة هذه السالبة فانه يصدق ان نقول
ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كاتبا واما ان لا يكون شيء من الاثنوات زوجا ولا يلزم منه كلما كان
بعض الناس كاتبا فليس شيء من الاثنوات بزوج وهذه السوالب يلزم من سوالب الموجبات المتصلة
التي يلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات التي يلزم السالبة المنفصلة اياها
ومن المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة اللازمة فيكون كل سالبة متصلة فانها يلزمها كلها
سالبة كلية منفصلة مناقض لها في المقدم فانا اذا قلنا ليس البتة اذا كان كل ا ب فكل ج د يلزمه ليس
البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د والا فليكن ذلك فيكون قد يكون اما ان يكون لا كل ا ب
واما ان يكون كل ج د وهذا يلزمه قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د هذا فلننظر هل ينعكس هذا اللزوم
فلنضع انه ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د ولنرجع الى المواد فنقول انا نقول
ليس البتة اما ان لا يكون الانسان حيوانا فالخلاء ليس موجودا عني اتصال اللزوم واما الاتصال
الاعم فانه ليس بما يلزمه فانه ان كان مع صدق ذلك ليس صدقا قولنا ليس البتة ان كان كل ا ب
فكل ج د فنقيضه حينئذ صدق وهو انه قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د فاذا كان كل ا ب وكل
ج د يجتمعان في وقت وشرط فعند ذلك الشرط ان لم يكن كل ا ب لم يكن كل ج د وقد قلنا ليس البتة
هكذا هذا خلف فقد علمت ان المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات اما الموجبة فما يناقضها
في المقدم ويوافقها في التالي ويكون على كمها واما من السالبة فما يكون في قوة تلك الموجبة وهي
التي تخالفها في الكيف وتوافق الموجبة في المقدم ويناقضه في التالي فيكون مخالفا للمنفصلة في الكم
ومناقضا له في المقدم والتالي وانما يوافقه في الكم وان هذه اللوازم لا تنعكس حالها فلا يجب
ان تكافيها الموجبات المنفصلة في اللزوم واما المنفصلات السالبة فيلزم هذه الموجبات وما
يلزمها معا فيكون ملزومها من الموجبات المنفصلات ما يوافقها في الكم ويناقضها في المقدم ومن
الموجبات المتصلة ما يوافقها في الكم وفي المقدم والتالي ومن السالبات المتصلة ما يوافقها في
الكم والكيف والمقدم ويناقضها في التالي فقد عرفت الحال في التلازم ولانك عرفت الجزئي والكلي

والموجب

اما ان لا يكون

والموجب والسالب في الشرطيات فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات وما تحت المتضادات
والمتداخل بعضها في بعض ولا تحتاج ان نعد هاهنا ونطول الكلام فيها عليك ولذلك ان اردت
ان نعد ما يكون بعضها في بعض من جهة مقدمها او تاليها باحدى النسب المذكورة على ان ذلك لا فائدة فيه
بل الفائدة ان نراعي هذه الاحوال في حكم القضية من الاتصال والانفصال واذا عرفت المناقض بالفعل
وعرفت ما يلزمه وينعكس عليه ان كان له ذلك كما في المتصلات فقد عرفت المناقض في القوة وكذلك
المضاد بالقوة وما تحته في القوة والداخل بالقوة اذ بعض هذه الاحوال بالفعل وبعضها بالقوة مثل
قولنا كلما كان كذا كان كذا يناقضه بالفعل ليس كلما كان كذا كان كذا ويناقضه بالقوة قد يكون اذا
كان كذا كان كذا ثم ان في هذه الملازمات شكوكا في جهة التناقض المأخوذ فيها اذا اعتبرت المقدمات
مطلقة او ضرورية ليس في تعرضنا لها كثير نفع والاولى انها تؤخر الى اللواحق اذ في ظاهر ما قلنا بلاغ
الى الغرض النافع **الفصل الثالث في عكس المقدمة المتصلة** لنشتغل من العكس بعكس المتصل فنقول
ان عكس المتصل على وجهين احدهما عكس استقامة والاخر عكس نقيض وعكس الاستقامة هو ان تجعل المقدم تاليا
والتالي مقدما مع حفظ الكيفية على ان يكون مع ذلك حافظا للصدق واما عكس النقيض فان تجعل بدل التالي
نقيض التالي وبدل المقدم نقيض المقدم ولنبدا بعكس الاستقامة فنقول انا اذا قلنا ليس البتة اذا كان
كل ا ب يكون كل ج د فظاهر الحال توجب انه ليس البتة اذا كان كل ج د فكل ا ب والا فليكن مرة كل ج د
ومعه كل ا ب فيكون في بعض المرار قد كان كل ا ب ومعه كل ج د فقد قلنا ليس البتة اذا كان انسان
موجودا فالخلاء موجود فهل نقول ليس البتة اذا كان الخلاء موجودا فالانسان موجود فان
هذا ليس يجوز ان يكون حقا على ان التالي مسلوب موافقته مع فرض المقدم وان اردت سلب
اللزوم لم يكن عكس ذلك السالب لكنا نقول ان هذه القضية في المواد التي تواليها محالة لا تنعكس
سالبة الموافقة بل سالبة اللزوم وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس اذ لا يمكن فرض ايجابه
وتعيينه في الوجود وسالبة اللزوم اعم من سالبة الموافقة وموجبة الموافقة اعم من موجبة اللزوم
المقالة الثامنة الفصل الاول في تعريف القياس الاستثنائي واذ قد تكلمنا على
القياسات الاقترانية حمليها وشرطيها فحري بنا ان نتكلم الان في القياسات الاستثنائية فنقول
ان القياس الاستثنائي مخالف للاقتراني في ان احد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي
بالفعل ولا يكون موجودا في القياس الاقتراني الا بالقوة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم فلا المطلوب ولا نقيضه موجودان في هذا القياس الاقتراني بالفعل واما ان
قلنا ان كان الانسان حيوانا فالحيوان جسم او ان لم يكن الانسان جسما فليس بحيوان وقلنا في الاول
لكن الانسان حيوان فانتج ان الانسان جسم ولو قلنا في الثاني فانتج ذلك وجدنا احد طرفي المطلوب
وهو الموجب موجودا بالفعل في اول القياسين تاليا والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس

الثاني تاليا فنقول ان كل قياس استثنائي يكون من مقدمة شرطية ومن مقدمة استثنائية هي
نفس احد جزئيها او مقابله بالنقيض فينتج اما الاخر او مقابله فاما ان تكون الشرطية متصلة او تكون
منفصلة ولنقدم ما تكون الشرطية فيه متصلة فنقول انه لا يخلو حينئذ من ان يكون المستثنى في جانب
المقدم او في جانب التالي فالضرب الاول المشهور في ذلك وهو ان يكون المستثنى عين مقدم المتصل
ويكون المتصل تام الاتصال واللزوم فينتج عين التالي فلننظر الان في المتصل الذي يفيد هذا الجنس
من الاستثناء كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة او على سبيل اللزوم فنقول انه لا يفيد ما
كان منه اتصاله على سبيل الموافقة وذلك لان التالي لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم بل انما جعل
مواصلا للمقدم بسبب انه عرف وجوده حقا في نفسه مع وجود المقدم والمعلوم وجوده مستغنى فيه
عن القياس عليه فاذا يجب ان يكون هو مجهولا بنفسه ومعلوما لكونه مواصلا للمقدم فاذا علم وجود
المقدم علم منه وجوده كما اذا قلنا ان كل اب فج د فاذا استثنينا لكن اب وكنا نعلم ان ج د فاذا لم نعلم نفعنا
علما جديدا بان ج د لكنه اذا كان كون ج د مجهولا وكانت متابعته لكون اب معلومة فاذا صح لنا ان اب
صح من ذلك ان ج د فيجب ان تكون المتصلات المستعملة في المقاييس الاستثنائية هي المتصلات اللزومية
الضرب الثاني من المشهور وهو ان يكون المستثنى عين العدم ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم
وهو كالضرب الاول الا انه يباينه في ان اللزوم فيه غير تام وما كان يجب ان يجعل هذا قسما آخر بل كان يجب
ان لا يلتفت الا الى تمام اللزوم ونقصانه في الاستثناء الذي يكون من جهة المقدم بوجه وكان الاصوب
ان يقال ان الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ينتج العين من التالي وذلك امر بين والقياس فيه
كامل فان كان موضع الفرق فهو اما في استثناء نقيض المقدم او عين التالي الضرب الثالث من المشهور
وهو ان يكون المستثنى عين التالي من التام اللزوم فينتج عين المقدم وقالوا وهذا ليس انتاجه بينا بنفسه
بل هو قياس غير كامل انما يكمل بمثل ان يقال انا لما قلنا ان اللزوم تام جعلنا اللزوم منعكسا فلنا ان نجعل حينئذ
التالي مقدما والمقدم تاليا فيستثنى عين ما هو الان مقدم وقد كان قبل تاليا فينتج ما هو الان تال وكان
قبل مقدما والذي يجب ان يعتقد المنصف في هذا ان النظر في صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب
مفهوم المقدمة من حيث هي المقدمة المفروضة فاما من حيث لها مادة ومادة وخصوصية وخصوصية
فليس ذلك نظرا فيها بالذات فاذا قلنا ان كان اب فج د وجعلنا هذا القول مقدمة نبني عليها قياسا
فيجب ان نلتفت الى مفهوم هذه المقدمة في صورتها فنقضي بما يوجبه الخاص من صورتها واما ان تاليها
هل هو منعكس على مقدمها فهو نظر في امر غير صورة المقدمة بل انما هو نظر في مواد المقدمة وما هو الا كالنظر
في المحمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للموضوع او غير مساو فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف
احكام المقدمات والمقاييس لقد كان يقال هناك ايضا ان من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ومنه ما ليس
تام الحمل او شيئا اخر شبيها بهذا فكان يقال انه ان كان المحمول مساويا للموضوع فانها تنعكس مثل نفسها

وان كان غير

وان كان غير مساو فانها تنعكس جزئية ولكان يقال في الشكل الثالث ان المحمول في الصغرى ان كان
مساويا فالنتيجة تكون كلية موجبة بل الضرب الثالث والرابع من الضرب الاول لقد كان يقال فيه
ان كان الحد الاصغر ليس اعم من الاوسط فالنتيجة كلية لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بسبب انهم اعتبروا
حال المقدمة من حيث فيها موضوع ومحمول وكمية وكيفية والتفتوا الى ما يجب عنها لذلك ورفضوا ما يمكن
ان يكون عنها اذا كان هناك اعتبار زائد من الداخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو اخص منها مما يمكن ان يعرض
في مادة دون مادة فكذلك يجب ان يكون الامر في الشرطيات المتصلة فيجب ان نلتفت الى نفس الشرط والى
مقدمه وتاليه من حيث ان التالي تال والمقدم مقدم والى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت
مواده فاما ما يكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة لها مقدم وتالي ولا يكون ذلك
مضمنا فيها لازما اياها ويختلف هو من غير ايجاب الاختلاف فيها فلا يجب ان نلتفت اليه فانه ليس
المفهوم من كون المقدمة متصلة ذات مقدم وتال ان تاليه كيف حاله مع المقدم في انه سينعكس عليه او لا
ينعكس فان ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة بل هو شيء يجوز ان يفهم من خارج وليس يضاف الى المفهومات
الخارجة اللازمة لزوم العكوس بل من اللواحق الممكنة التي يتفق في مادة مادة فيجب ان لا يلتفت الى امثال
هذه التكثيرات ومن علم ان التالي ينعكس على المقدم ليس من صورة المقدم بل من خارج فما يحوجه الى استعمال
هذا القياس وله السبيل الى ان يضع الملزوم عنه مقدما ولا يلزم على هذا ما عمل في الشكل الثاني والثالث
اذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الاول اذ الامر هناك مخالف للامر ههنا فانه كما قد علمت
هناك انه كثيرا ما يكون السابق الى الذهن انه لا شيء من اب ثم يخطر بالبال بعده انه لا يجب ان يكون لا شيء
من ب ا او لم يخطر ذلك بالبال فيكون خطور هذا شيئا سابقا الى الذهن فاذا كان هذا السابق
الى الذهن كما هو وقد ينتج بقرين اخر اليه لم يحتج الى تكلف عكس وكذلك في الموجبة الجزئية فيكون هذا وجها
مفيدا في استعمال الشكلين الاخرين ومع ذلك فان العكس لازم للمعكوس وهذا شيء قد فرغ عنه
لك فيما سلف واما ههنا فان صورة قولنا ان كان اب فج د ليس يقتضي ذلك ان يكون ان كان ج د فا ب
لا محالة بل يجب ان يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا اليه لا لازما عن الاول فانه
لا يلزم البتة واذا كان هذا معلوما لك بنفسه خاطرا في بالك واستثنيت ان ج د فبالحقيقة انما
استثنيت المقدم وهو الذي سبق الى الذهن ولم يحتج الى متوسط اخر فلو كان قولنا ان كان كل
اب فج د اذا سبق الى ذهنك لزم عنه عكسه وكان عكسه بحيث ينتج عين مقدمه عين تاليه الذي الان
هو غيره على مقدم لما سبق الى ذهنك لكنت نقول ان هذا لما سبق الى الذهن او لا لازمه متى يلزمه ثالث
ولازم اللازم شيء لازم للملزوم الاول فلا اختلف الان ذهنك ان سفل من هذا الى اللازم الاول ومن
اللازم الاول الى الثالث الذي هو لازم ثان بل تركه ينتقل دفعة الى اللازم الثاني على انه لازم اول من غير
حاجة الى ان يلتفت الى القياس الاول عند الاستعمال وان كان يحتاج الى ذلك وقت استثباته ان العكس

منتج ان كنت استفدت بما عملته شيئا واحتصرت بابا وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثاني والثالث
واذ ليس الامر كذلك البتة بل انما ينفعك ان تخطر هذا العكس بالبال اذ تحتاج ان تعلم ان الملزوم تام و[هذا]
هو انك تحتاج ان تعلم و تخطر بالبال ان هذا الذي هو تال له نسبة التقديم الى هذا الذي هو الان مقدم
فان كنت تحتاج الى ان تخطر بالبال اولا ثم تعقد قياسك فيكون قد اوردت في ذهنك انه ان كان ج د
فاب ثم لما استثنيت لكن ج د فانما استثنيت مقدمة المقدمة التي اخطرت بالبال بالفعل فما كان
للمقدمة الاولى غنا بوجه في ان تكون جزء قياس واكثر غنائه ان تكون تذكرت به شيئا ليس يلزمه بل العرض
معه الضرب الرابع في المشهور استثناء نقيض التالي من ناقص العناد فينتج نقيض المقدم كقولك اذا كان

هكذا في

ج د فاب لكن ليس اب فليس ج د وليس قياسا كاملا وبين هذا انه ان لم يكن ليس ج د فج د واذا كان
ج د فاب ينتج انه ان لم يكن ليس ج د فاب لكن فرضنا ليس ج د فينتج فاب فاذا حق ان اب وكان
حقا ان ليس اب هذا خلف ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف ان نذكر في راس انه ان كان هذا
الاتصال على سبيل الموافقة لم تجب هذه النتيجة قال بعضهم ربما كان التالي كثير الاجزاء واخذ كشيء
واحد كقولهم الفلك لا ثقيل ولا خفيف فيجب ان يوتى بنقيض الجملة كلها والذي عندنا في هذا انه ان
عني بقوله لا خفيف ولا ثقيل السلبين جميعا فيكفي باستثناء نقيض ايهما شئت حتى ينتج نقيض
الاخر وان عني بذلك اثبات الواسطة بين الامرين وقد عبر عنه بالسلبين فالتالي معنى واحد في الحقيقة
ليس فيه كثرة اجزاء ومع ذلك فان استثناء احدهما ايضا يكفي فان اثبات احد الطرفين رفع
الوسط كما ان نقيض احد الشرطين يوجب نقض المجتمع فان سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث
هو للمجتمع الضرب الخامس في المشهور استثناء نقيض المقدم من غير تام اللزوم هذا لا يجب له نتيجة في

مجتمع خ

المشهور فان التالي اذا كان اعم لزوما فليس اذا رفع المقدم اوجب رفع التالي اذ التالي موجود
مع غير المقدم وهذا كقولهم ان كان زيد متنقلا فهو متغير لكنه ليس بمتنقل فليس يلزم انه متغير او ليس
بمتغير فانه ان لم يكن متنقلا جاز ان يكون متغيرا في الكيف وان لا يكون الضرب السادس من استثناء عين
تال من متصل ناقص اللزوم لا ينتج وليكن مثاله متغير فليس يلزم انه متنقل او ليس بمتنقل الضرب السابع
استثناء نقيض مقدم ما هو تام اللزوم فينتج نقيض التالي وذلك لانه يصير تاليا ويصير ما كان تاليا
مقدما وعلى ما علمت والحكم في هذا الضرب هو الحكم في الثالث الضرب الثامن استثناء نقيض تال تام
اللزوم وليس هذا بالحقيقة ضربا اخر غير الذي سلف بل يجب ان يعلم ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج في
الاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء عين التالي لا ينتج واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم فان هذا التكليف منهم انما دعاهم اليه سبب واحد وهو فقدانهم ما تولاه المعلم الاول من تفصيل
القياسات الشرطية واحتياجهم الى ان يخوضوا فيه بانفسهم واقتران بذلك عقولهم عن القياسات
الاقترانية فيها ووقوعهم الى هذه الاستثنائية واستقلالهم عدد ما لاح لهم واستقباحهم ان يكون

ذلك

ذلك ازا موازنا لما تولى المعلم الاول بيانه في الطبيعيات فالتجاوا الى تكثير الحور بالعفن ويجب ان نختم هذا الفصل
بشيء وهو انك يجب ان لا تلتفت الى ما يقال ان الاستثنائية لا يكون الا حملية واعلم انها يكون ما يكون المقدم
او التالي المأخوذ هو او نقيضه في الاستثناء واذا كان كل واحد منهما يجوز ان يكون احد اقسام المقدمات
فكذلك الاستثناء فكذلك ايضا كان ان طلعت الشمس كان نهار فالنهار لازم للشمس ثم اراد ان يستثني المقدم

خ ح
فلذلك

لم يستثن الا شرطيا وقد ظن قوم ان اللزوم قد يكون على سبيل الامكان كقولهم ان كان هذا حيوانا فيمكن

١٧ ان قال قائل م

ان يكون انسانا وان حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف وانما غرهم هذه المادة وعلى ان الامكان
فيها امكان بحسب الذهن لا بحسب الامر اذ ليس شيء من خارج هو حيوان ويمكن ان يكون انسانا بل هو واجب

٣ بل هو اما واجب ان خ

اما ان يكون انسانا او واجب ان لا يكون انسانا ولا يصير انسانا البتة وجوهره باق على ما هو في شرط
الممكنات فاما ان هذا غير منتج على ما ظنوه فانك اذا قلت ان كان هذا حيوانا فيمكن ان يكون ابيض لكنه ابيض
او ليس ابيض حيوان او ليس بحيوان لم يلزم عنه شيء بل عسى انما يلزم هذا في الامكان الذي بعينه الذي يخص
بنسبة الاعم الى الاخص الذي ينقسم اليه الاعم وهذا شيء وراء كون اللزوم ممكنا وشيء يلتفت فيه الى المواد
دون الصورة والذي الجاهم الى هذا شيء عجيب وذلك ان المعلم الاول ذكر في كتاب النفس ان النفس
ان لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن ان يكون لها قوام بذاتها وان كان لها فعل بذاتها كان لها قوام
بانفرادها فجاء رجل له سبق في العلم الطبي ونكوص في المنطق فزعم ان فلانا اخطا اذ استثنى
نقيض المقدم فانتج منه نقيض التالي فقال قوم متعصبون للمعلم الاول انه لم يخطئ لان هذا اللزوم هو الامكاني
وجاز له ان يستثني نقيض المقدم فيه ليجعل نقيض التالي نتيجة التي تلزم على جهة الامكان وعسى ان يكون
قوم يجيبون عن ذلك بان اللزوم فيه تام فينتج نقيض المقدم والحق ان المعلم الاول لم يورد هذا الكلام
على سبيل الاستثناء والانتاج بل ذكر مقدمتين معا في موضع احدهما عكس الاخر كمن لو ابتدأ فقال
ان كل ضاحك انسان وكل انسان ضاحك فدل بذلك على تساوي المحمول والموضوع فيهما ليس على ان
الثاني منهما شيء يستبين من الاول بل شيء نذكره مع الاول ولذلك ذكر الثانية مع لفظ الشرط
والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط بل يذكر بناء على انه قول تام لا على انه جزء قول فلما وضع

فعلا ح

المقدمتين جميعا جاء وبين في موضع اخر ان للنفس فعلا بذاتها فانتج فلها قوام بذاتها فكان استثناؤه
ليس نقيض مقدم او لتهما بل عين مقدم الثانية لكن المتشكك ضيق فحسب انه ينتج من نقيض المقدم
نقيض التالي والذي اشتغل بحل ذلك حسب ان للمتشكك صدقا فيما ظن واخذ يروم وجه التخلص بالحيلة
التي لا جدوى لها فاخطا المتشكك في واحد واخطا الحال في شيئين احدهما تصديقه المتشكك
فيما ذكر من حال الاستثناء والثاني اجابته ان ذلك الاستثناء منتج في مادة الامكان **الفصل الثاني**
في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية اما قياس الاستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة
الحقيقية فانها اما ان تكون ذات جزئين او تكون ذات اجزاء واللواتي من جزئين اما ان يكون جزؤها

مختلفين بالايجاب والسلب على سبيل التناقض كقولنا اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان
استثنى فيهما عين ايهما اتفق انتج نقيض الاخر فتكون النتيجة هي بالمعنى نفس الاستثناء كقولك لكنه
كذا فينتج فاذا ليس لا كذا وهذا ليس شيئا اعرف من الاستثناء الذي كان جزء قياس وكذلك
ان استثنى لكنه ليس لا كذا فينتج فهو اذا كذا لكن الاستثناء ايضا ليس بعيدا من ان لا يكون اعرف
من النتيجة واسبق الى الذهن وانما ينتفع بذلك في اكثر الامر في قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة
كقولهم كذا اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان لم يكن كذا فاذا ا ب لكن ليس ا ب فينتج فهو اذا كذا
فكانه يكون المستثنى غير النقيض نفسه بل لازما لكن هذا القياس ايضا مما يتم بشرطية متصلة وحدها
ولا يبعد ان لا يحتاج فيها الى المنفصلة بوجه فاذا هذا القسم من المنفصلات لا ينفع استعمالها
في القياسات الاستثنائية كثير نفع بل يجب ان يكون الجزآن غير متقابلين هذا التقابل بل مثل قولنا
ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فان استثنى عين ايهما كان انتج نقيض الاخر كما اذا استثنى انه
زوج انتج انه ليس بفرد وهو الضرب الاول والضرب الثاني هو الذي ان يكون الاستثناء فيه من النقيض
كقولك لكن ليس بزوج فينتج انه فرد وليس بفرد فينتج انه زوج واما المنفصلات الحقيقية الكثيرة
الاجزاء فاما ان يكون اجزاؤها التي تتم بها متناهية في القوة والفعل فحكمها حكم ما سلف مثاله
اذا قلت ان هذا العدد اما زائد واما ناقص واما مساو فاستثنيت عين ايها شئت نتجت نقيض
جميع ما بقي وهذا النقيض يفهم على وجهين احدهما ان تكون النتيجة ليست نتيجة واحدة بل نتيجتان
في هذا المثال ونتائج كثيرة في مثال ان كان اكثر من هذه اجزاء مثاله فيما مثلنا به فليس اذا زائدا ولا ناقصا
وهذا القول في الحقيقة نتيجتان والوجه الثاني ان ينتج نقيض المنفصلة التي تتم من الباقيتين وهو
انه فليس اما زائد واما ناقص ولقائل ان يتشكك فيقول ان هذا لا يكون قياسا وذلك
لانك ان جعلت انتاجه على سبيل انتاج نتيجتين او نتائج كان عن قياس واحد نتيجتان او اكثر
من اثنتين معا كلاهما بالذات ليس احدهما قبل الاخر ولا بعده وان جعلت انتاجه على سبيل
الوجه الاخر انتج الكذب فانه ليس حقا ان هذا العدد لا يكون اما زائدا واما ناقصا فان كونه مساويا
انما يمنع كونه ناقصا ويمنع كونه زائدا واما ان يكون اما هذا واما ذاك واما شيئا اخر فليس
استثناء ذلك بمانع اياه ولا هو نقيض ما استثنيت فان الحملية لا تناقض المنفصلة فنقول
في جواب هذا اما اولا فلم يتبين في شرط القياس انه لا ينبغي ان لا ينتج نتيجتين البتة بل كان من شرطه ان
ينتج نتيجة واحدة وليس يمنع كونه منتجا بنتيجتين ان يكون ايضا قد انتج نتيجة واحدة واما ثانيا
فان هذا ايضا ان اردت الحقيقة فانما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسان وذلك
لان المنفصلات كلها انما تنتج هذه الحمليات الكثيرة بقوة مقدمات اخرى كانك اذا قلت
لكنه مساو يحتاج ان يذكر في نفسك مقدمة اخرى وهي ان ما هو مساو فليس بزائد فينتج انه

النتيجتين

النتيجتين وايضا ما هو مساو فليس بناقص فينتج حينئذ النتيجة الاخرى وهذا شيء وان
اسقطت ذكره لفظا وقولا فانك لا محالة تقوله في الذهن اذ لا بد لك من ان تخطر هذا في بالك
اذ لو قال لك قائل ولم يجب ان لا يكون ناقصا او زائدا قلت لانه مساو وكل مساو فليس بناقص
وليس بزائد فيكون حينئذ حللت القول الى المبادي وكذلك لو لم تتشكك فانت تضمر هذا في نفسك
وما لم يلتفت اليه ذهنك لا يستبين لك صدق الانتاج فبالحقيقة انما يتم الانتاج من المقدمة المنفصلة
باستعمال قياس اخر اقتراني يكون جميع ذلك هو المتادي الى الانتاج فبالحقيقة ما يتادى الى انتاج
انه ليس بزائد فيلتفت فيه الى تاليف غير التاليف الذي يلتفت اليه في انتاج انه ليس بناقص
بعد ذلك وههنا اشياء من حقها ان يقال في اللواحق فهذا واحد وايضا فان قولنا ليس اما زائدا
واما ناقصا هو قول حق ونقيضه باطل وذلك لان قولك ليس اما يضمر فيه فليس هذا الذي هو
مساو اما كذا واما كذا وحق ان يقال ان هذا الذي هو مساو ليس اما زائدا واما ناقصا وذلك لان
هذا مساو وليس البتة المساوي اما ان يكون ناقصا واما ان يكون زائدا انتج فهذا ليس اما زائدا واما
ناقصا واما صدق الكبرى فهو ايضا ان لم يصدق صدق نقيضها فكان بعض ما هو مساو اما زائد
واما ناقص ومعنى هذا ان بعض ما هو مساو لا يخرج الحق فيه من احد القسمين اما ان يكون زائدا واما ان
يكون ناقصا وهذا كذب صراح وقد عرفت هذا القانون فيما سلف ولا بأس ان تكون النتيجة الذاتية
الحقيقية هذه ثم يلزم هذه النتيجة النتيجتان لا عنها وحدها فانه ليس اذا قيل انه ليس اما ج واما
د يلزم انه لا يكون لا ب ولا ج فانك اذا قلت زيد ليس اما انسانا واما ناطقا لم يلزم منه انه ليس بانسان
ولا ناطق بل انما لزم النتيجتان لاعتبار اخر ينعقد مع هذا في الذهن وهو انه ينعقد في الذهن ان هذا ليس
اما زائدا واما ناقصا بل هو امر خارج عنهما وكلما كان كذلك فليس هو واحدا منهما فهذا هو القول في استثناء
العين واما في استثناء النقيض فانك اذا استثنيت نقيض ايهما كان انتج عين الباقية على حالها
منفصلة مثلا اذا قلت لكنه ليس بمساو انتج لك هذا فهو اما زائد واما ناقص وهي النتيجة القريبة
ثم اذا استونف انشاء قياس من هذه النتيجة ومن استثناء نقيض بعض اجزائها فهنالك يتادى
الى ان ينتج على واحد منهما بعينه ويكون كثرة القياسات بحسب كثرة الاجزاء فهذا اذا لا يخالف ما يكون
من جزئين والجامع بينهما ان استثناء العين في كل واحد منهما ينتج نقيض الباقي على حاله ان كان جزءا او
اجزاء واستثناء النقيض ينتج عين الباقي على حاله كان جزءا او اجزاء واما ان كانت الاجزاء غير متناهية
في القوة فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه في ان يكون عنه قياس
ولا يتحصل شغل من اشتغل باعتبار انتاجه وذلك لان الاستثناء ان كان على احد الاجزاء لم يكن له
نتيجة لان البواقي لا يحد حتى يقال نقايضها او يؤلف منها منفصلة سالبة اللهم الا ان تكون النتيجة
فليس شيئا مما عدا المستثنى فيكون حينئذ هذه النتيجة نتيجة عن قياس ذي جزئين كانه قال انه اما

عدا

ان يكون العدد اثنين او ما عدا الاثنين لكنه اثنين فليس ما عدا الاثنين وكذلك ان كان الاستثناء
نقيض بعضها فينتج ايضا شيئا غير محدود لا يمكن ان ينطق به الا ان يقال فهو شيء من باقي ما بعده وهذا
ايضا يكون بالحقيقة عن قياس مبني على منفصلة ذات جزئين كانه يقول اما ان يكون اثنين او شيئا مما
بعد الاثنين ثم الفائدة الحصلة في الاستثناء من المنفصلات هي استتمام القياسات المترادفة بالاستثناءات
المتوالية منتهية الى قسم واحد ونتيجة واحدة وهذا مما لا سبيل اليه في استعمال القياس الاستثنائي من منفصلات
ذوات اجزاء لا نهاية لها فهذا هو القياس الاستثنائي من مقدمات منفصلة حقيقية واما ان كانت المقدمة
منفصلة غير حقيقية فاما ان تكون المنفصلة منفصلة يجتمع طرفاها فمن ذلك ما يكون الامر في نفسه كذلك
كقولك اما ان يكون عبد الله لا يغرق واما ان يكون في الماء ويقاربه قولنا لا يكون عبد الله لا يغرق او هو
في الماء فانهما استثني نقيضه انتج عين الباقي ثم استثناء العين لا ينتج ومنه ما يكون كذلك اتفاقا كقولك
اما ان لا يكون عبد الله يتكلم واما ان يأذن له عمرو ويقاربه قولنا لا يكون عبد الله يتكلم او يأذن له عمرو وحكمه
ذلك الحكم وقد يقارب هذين اخران كقولك لا يكون عبد الله يغرق وليس هو في الماء ولا يكون عبد الله
يتكلم وليس يأذن له عمرو والنتيجة هاهنا تخالف ذلك فان استثناء النقيض ينتج النقيض لا غير وايضا
من هذين القسمين ما يكون عن سالبتين كقولك اما ان لا يكون نباتا واما ان لا يكون جمادا وينتج كذلك ويقاربه
لا يكون عبد الله نباتا وهو جماد وايضا لا يكون عبد الله نباتا او لا يكون جمادا فثانيهما الجزءان فيه كالجزئين
في الاصل واولهما جزء فيه كجزء في الاصل وجزء مقابل للجزء في الاصل فالذي الجزءان فيه كالجزئين ينتج استثناء
النقيض على التالي والاخر ينتج النقيض وهذا هو الذي يقال له المبتدي من سالب الى سالب وقد يتفق
ان تكون الاجزاء في جميع ذلك اكثر من اثنين كما علمت في المقدمات فيكون الحكم بهذا الحكم واما الصنف
الاخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم وهي التي لا تجتمع طرفاها فيه بل يرتفعان
كقولك اما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا فانما ينتج فيها استثناء العين للنقيض وهذا القسم يشبه
المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين والقسم الاول يشبهها من حيث استثناء النقيض
ونقول ان جميع المقاييس التي من منفصلات فانما تتم بالمتصلات اما في غير الحقيقية كما ستعلم ان تذكرت
ما علمناك من احوالها سالفا واما في الحقيقية فانك انما تعني بها ما يدخله لفظة لا يخلو فيكون كانك قلت
اذا لم يخل عن هذا او هذا ولا يجتمعان وهو ليس ذلك فهو ذاك او هو ذلك فليس ذا فقد اضمرت في
النفس اتصالا لا محالة واستثناء منه وان لم يصرح به وكيف والمطلوب يجب ان يكون لازما عن القول
والمعاند ليس بالفعل لازما لما يعانده بل اما ان يلزمه نقيضه واما ان يلزم هو نقيض معانده فاذا البيان
الحقيقي الاول الذي لنفسه هو من طريق اللزوم واما من طريق العناد فذلك بتوسط ما يلزمه من لزوم وانت
يجب ان تحل هذا وتبسطه بقوة ما قد تمرنت فيه الى هذه الغاية

الفصل الثالث في قياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطيين فقط فان كان المطلوب حمليا وهو المستعمل

في كتاب انولوطيقا

في كتاب انولوطيقا فان النتيجة تكون هي الحملية واما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حملي وذلك
اذا سلك فيه المسلك الطبيعي السهل فاما القياسان الشرطيان اللذان فيه فاحدهما اقتراني من شرطية
متصلة ومقدمة يشاركها في التالي والثاني قياس شرطي اتصالي استثنائي وبذلك يتم الخلف وحده
ويستغنى عن التكلف التي تحاول في تحليل تمام القياس الخلفي وانه يلتئم من قياس يتم وان نبسط ذلك
بسطا طويلا على ما يوجد في كتبهم فاما الوجه الحق وهو الذي ذهب اليه المعلم الاول فهو انا نجعل المطلوب
مثلا ان ليس كل ج ب فنقول ان كان قولنا ليس كل ج ب كاذبا فكل ج ب ونضيف اليها مقدمة
صادقة وهي ان كل ب ا ينتج من الاقترانات التي عددناها شرطية هكذا ان كان قولنا ليس كل ج ب
كاذبا فكل ج ا ثم نقول لكن ليس كل ج ا اذ هو خلف محال فيكون قد استثني نقيض التالي فينتج نقيض المقدم
وهو ان كل ج ب وهذا امر خفيف سهل فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين وفيهما مقدمتان
شرطيتان احداهما لا يتغير حالها في جميع المواضع اعني من حيث ان مقدمها تكذيب المطلوب وتاليها
نقيض المطلوب والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال تاليها فان مقدمها يكون تكذيب المطلوب
وتاليها اي حال لزم من تأليف نقيض المطلوب مع مقدمة حقة احد انحاء التأليفات المنتجة للحمليات
ان كان المطلوب حمليا او المنتجة للشرطيات ان كان المطلوب شرطيا كقولنا بعد الدعوى مثلا
ان لم يكن اذا كان ج د فه ز فليس كلما كان ج د فه ز وكلما كان ح ط فه ز ينتج ان لم يكن اذا كان ج د فه ز فليس
كلما كان ج د فح ط لكن هذا خلف فانه كلما كان ج د فح ط ينتج انه كلما كان ج د فه ز فهذا هو تحليل القياس المعروف
بالخلف الى مقدماته واما الذين يحاولون ان يضعوا الشرطية الاولى ثم يبنوا منها الخلف فانهم يقولون
لكن التالي محال ويجعلون قولنا التالي محال دعوى فمنهم من يتكلف ان يصادف قياسا يجمع بين التالي و
بين المحال فنقول ان التالي يجتمع منه ومن حق قياس منتج المحال وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال
ثم ثانيا بقياس ينتج الصغرى فنقول ان التالي يجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال وما اجتمع منه ومن
كذا قياس ينتج المحال فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال هذا بعد ان يكون فيه ادغام مقدمات
وتكلف كثير وطول الكلام على المحال ومنهم من يعرض عن هذا ويأخذ تأليفا من التالي ومن حق فينتج
محالا ثم يعود فنقول ان هذا المنتج محال فهو اما عن الكبرى او الصغرى او التأليف ثم يستثني
وليس عن التأليف فينتج فهو اذن اما عن الكبرى واما عن الصغرى ثم يستثني وليس عن الكبرى اذ كان
الحق هو الكبرى فينتج فهو اذا على الصغرى ثم نقول والصغرى محال فينتج فنقيض التالي حق فنقيض
المقدم حق ثم تكون في جملة هذا انواع من البتة ومن اضمار قياسات لم يصرح بها لا فائدة لنا
بتطويل الكلام في ذلك والذي اوردناه هو على القياس الخلفي من غير زيادة ولا نقصان لكن
العادة جرت في استعمال الخلف بان يستعمل تلك الاقترانية ثم يترك النتيجة فلا يذكر بل يذكر ما هو بالحقيقة
الاستثناء لنقيض تاليها فينتج المطلوب مثلا العادة في ذلك هي انه اذا قيل ان كان ليس كل ج ب

فكل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وهذا محال فكل ج ب ويكون قوله فكل ج ا معناه ان كان ليس كل ج ب
فكل ج ا واذا كان الامر على ما وصفنا فكل ج ا ويكون قوله هذا محال معناه انه ليس كل ج ا وهو استثناء
نقيض التالي فالعادة مستمرة اذا علم ذلك في تحليلنا القياس الخلف انما يكون في المواعيد فقط وبعضهم
قال انما سمي قياس الخلف لانه لا ياتي الشيء من بابه بل ياتيه من ورائه وخلفه اذ ياتيه من طريق نقيضه
والاوقع عندي ان الخلف المستعمل هاهنا هو بمعنى المحال لا غير **المقالة التاسعة من الفن الرابع منه الفصل**
الاول في تعريف القياسات الاستثنائية انما تتم بالقياسات الاقترانية ان كل قول قياسي
ينتج منه حملي فانه يتم باحد الاشكال الثلثة التي للحمليات وبالجملة فان الاستثنائيات تتم بالاقترانيات
اذا اريد ان يكون القياس مفيدا فنقول ان قياس الخلف قد بان انه يتم بالقياسات الاقترانية
والشرطية الاستثنائية بالقياس الشرطي فقد وضح من امره انه يتم فائدته بالاقترانيات واذ الكلام
في انولوطيقا القديمة انما هو في القياس المنتج للحملي فيكون المراد بالاقتراني فيه والحملي واحدا فنقول
وقد اتضح لك ان القياس الاستثنائي المنفصل انما يستثنى فيه لاستشعار المتصل وان المتصل
الذي يستثنى فيه نقيض التالي يستبين بالذي المستثنى فيه عين المقدم فاذا وضح ان المستثنى فيه
عين المقدم لا يفيد الا بقياس اقتراني بان لك ذلك في جميع القياسات الشرطية والحملية فاحسن
ما تكلف في ابانة ذلك ان قيل فيه ما قاله بعض المحصلين انه لو كان المقدم بينا واضحا لكان لازمه
وتابعه بينا واضحا وكان اثباته بالقياس محالا اذ القياس يبين الخفي فاما البين فلا حاجة به الى
ان يقاس عليه قال ولولا ان المقدم غير بين لما الحق به لفظ الشك وهو الشرط فانا قلنا ان كان
كذا كذا فكذا كذا يقتضي ان في المقدم شكا فان زال صح حينئذ التالي فان كان المقدم بينا بنفسه فما معنى
الحاق لفظ الشك به فيجب ان يتصفح هذا البيان فان وجدناه ناقصا اكملناه وان وجدناه باطلا
انتقلنا الى غيره فنقول اما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه او غير مشكوك فامر قد سلف منا
ايضاح الحال فيه فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف واما كون المتعلق البين التعلق بشيء
بين الصدق بينا صدقه فامر غير مسلم وذلك لان الشيء ربما كان بينا بنفسه وله لازم ليس بينا
بنفسه لكن لزومه لذلك الشيء البين بينا فيعلم بتوسطه لازمه فانه ليس سواء ان تقول ان
الشيء بين بنفسه وان تقول انه بين لزومه عن بين بنفسه فان الاشياء الخفية انما تتدرج اليها
بان يكون لازمة لامور بينة بانفسها او مبينة وان كان لزومها غير بين بان يتوسط اخر وسط
ينتهي اخر الامر الى لازم بين اللزوم فان كان هذا المنتهى اليه بينا بنفسه وكان الذي يلزمه لزوما اوليا
بينا بنفسه لانه لازم للبين بنفسه بين اللزوم فتصير الاشياء كلها بينة بانفسها ويلزم على هذا ان يكون
الضرب الاول من الشكل الاول لا ينتج شيئا وذلك لان قياساته تنحل الى مقدمتين ستتبين بانفسهما
ثم النتيجة بين اللزوم عنهما كما قد علمت فتكون نسبة القياس الى النتيجة نسبة التالي الى المقدم فيكون

ادل خ

ومعنى قولهم قياس الخلف الذي يرد الكلام الى المحال فان الخلف اسم للمحال واما الذين يقولون قياس الخلف بضم الخاء فقصدهم ان الخلف صح

المقدم امرا بينا وهو مثلا انه ان كان كل ج ب وكل ب ا والتالي بين اللزوم عنه كقولك كل ج ا فيجب
ان يكون قولنا كل ج ا بينا وكذلك جميع النتائج التوالي الى غير النهاية فهذا المقدار من البيان لا يكشف حقيقة
الغرض وايضا فانه ليس يجب ان يكون التالي بين اللزوم حتى تكون المقدمة متصلة فانه ربما كان غير بين
اللزوم فيبين لزومه فاذا صار بين اللزوم بحجة واستثني المقدم حينئذ بعينه انتج التالي بعينه فكان
قياسا مفيدا فيجوز ان يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس ببين فيبين فاذا بان افاد استثناء
مقدم بين بنفسه شيئا كان مجهولا والذي يجب ان نقوله نحن في هذا ونرده بما يمكن هو ان كل ما يعلق
من الامور تعلقا بينا بامر واحد بين كان خطور المتعلق به بالبال معينا في وقوف الذهن على صحة التالي
اللازم فيكون اذا كان كل ا ب بينا وكان تلوح دله بينا فمتى اخطر بالبال لم يحتج الى ان يستعمل قياس
بالفعل بوجه من الوجوه في الزام التالي فانك كما اخطرت بالبال حال ا ب اذ قلت ان كان ا ب فكما
قلت في خاطرك ان كان ا ب الكاين في د فلا يحتاج الى ان تعاود وتضع لكن ا ب لان هذا قد فعل
في ضمن ايرادك ا ب المقدم لانك لا تاخذه خاطرا بالبال وان تخطر بالبال الا موضوعا فيغنيك
وضعه مقدما في ان نعلم صدق التالي وان كنت بالحقيقة قد استثنيت وضع المقدم الا ان ذلك
الاستثناء مندرج في التقديم مفروغ عنه غير محتاج الى تجريده استثناء مبتدا الشيء انما شعر به انفا
واما اذا لم يكن بينا فلا يكون الصورة بل يحتاج الى ان تجرد النظر في امره مستثنى وكذلك حال القياس
الاقتراني اذا صار مقدما فانه يغنيك بيان مقدماته عن استيناف الاستثناء فيكون للتالي وجه
النتيجة لزوم اي بالقياس الى القياس وهو اعني القياس مقدم شرطي وبحسب ذلك يحتاج النفس
اذا كان اللزوم كاملا ان يرجع فيستثني فنقول ولكن كل ج ب وكل ب ا اذ هذا قد اندرج في الذكر
مع خطور المقدم لكنه انما ليس بين اللزوم قبل القياس وقبل الوضع والا لما لانه ليس لزومه
عن امر واحد بين لان لزومه عن امرين وعن اجتماع بينهما وليس صورة هذا الاجتماع ثابتة في الذهن فانه
ربما خطر في الذهن التصديق باحد القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية وعلى انه ليس يخطر بالبال
لا على انه ليس بين التصديق والفرق بين الامرين قد سلف لك في موضع اخر وربما حضر التصديق
بالاخر وربما حضر بهما جميعا ولم يرتبا بالفعل الترتيب الذي يؤدي الى النتيجة فلم يشعر بالمشترك
فان كان يغني فيه تصديق واحد فانه كلما خطر خطر معه الثاني وان كان يحتاج الى تصديقات اكثر
من واحد احتيج الى ان يجتمع معا في الحالين جميعا فان وضع المقدم يفيد علما بلازم غير بين بنفسه
وفي الحالين جميعا فان الخطور بالبال على تمامه يغني عن استيناف الاستثناء لما قلناه من اندراج
الاستثناء في التقديم وفي كون استيناف الاستثناء كشيء مبتدا امر قصد لكن الملزوم في احد الحالين
تصديق واحد وفي الاخر تصديق اكثر من واحد مع شروط اخرى وليس هذا انما هو في المقدم
الذي يكون بينا بنفسه بل اذا بان ايضا بقياس وعلم كان الاستثناء فضلا وكذلك ان كان اللزوم

مقدمه او ماخوذه صح

كشي خ

تلك الصورة خ

فضلا بان بحجة وكان المقدم بينا بنفسه واذا كان الاستثناء المبتدء فضلا كان تكميل القياس على
صورته فضلا ولهذا صارت امثال هذه المقدمات من الشرطية لا يستعمل في العلوم بصورة القياس
بل يقال لما كان كذا كان كذا ولا يقال ان كان كذا كان كذا لكن كان كذا فاذا كذا بل هذا يوخذ اخذا وليس
لقائل ان يقول فيلزم ان يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة بانفسها في القياسات فضلا وان يكون
الضمير في ذلك كافيا على نحو ما يستعمل فنقول ان الفضل في القول على وجهين فضل يكون الاستغناء
عنه على سبيل انه قد فرغ من اخطاره بالبال في ضمن ما قيل فلو قيل لاستونف اخطاره بالبال مرة
ثانية على سبيل التكرير والثاني ان يكون النفس مستغنية عن التوقيف فيه لانه لو صرح به لكان الامر يخطر
بالبال مرتين بل لانه لو صرح به لكان يخطر بالبال امر سيخطر بالبال وان لم يلفظ بلفظه ويكون اذا خطر بالبال
وان لم يلفظ به خطر مرة واحدة ويكون خطوره بالبال معاقبا لخطور المصرح به بالبال في زمان ثان الذي
لو صرح بهذا ايضا لكان يخطر بالبال فيه ايضا مرة واحدة فما كان على سبيل القسم الثاني فانه قد يكون فضلا
من حيث هو قول واما من حيث هو معنى فيكون هو محتاجا اليه ليس بفضل بل لا بد منه في ان يتم المعنى كما عرفنا
ومن حال الكبرى لكن التصريح بما صرح به واتباعه المطلوب يخطر بالبال ان القائل اضمر شيئا وهو مثلا
انه كل ب ا فان كان بينا بنفسه استغنى بخطوره بالبال في اتباع النتيجة المقدمة عن التصريح به وان لم يكن بينا
بنفسه طالب به المخاطب فقال ولم وجب ان يكون كل ب ا فلولا انه فهم من المخاطب ما صرح به وما لم يصرح
به جميعا لما كان يحتج في قوله له لم قلت ان كل ب ا فاما ان كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى فلا يكون
هذا الكلام نافعا البتة فاذا انما ينفع هذا الاضمار اذا خطر الكبرى بالبال خارجا عن خطور الصغرى بالبال
ومتصلا زمانه برهانه كما لو صرح بالكبرى فان لم يخطر لم ينفع البتة ولم يكن للضمير جدوى في علم البتة وان خطر
فانما ينفع الضمير شيء لا بد من ان يخطر بالبال في زمان لو قبل التلفظ لكان افادته ذلك الاخطار في ذلك
الزمان لو صرح به فاذا المعنى الذي يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج اليه لكن خطوره بالبال يغني عن استفادته
بدلالة اللفظ فمعنى اللفظ محتاج اليه وان كان اللفظ مستغنى عنه واما في الشرطية فانا اذا قلنا ان كان كل
اب فخطر الوضع بالبال وخطر معه التصديق به فان التصديق مثلا يكون خاطرا قبل الزمان الذي ينتقل
فيه الذهن الى التالي فضلا عن الزمان الذي استانف فيه الاستثناء فاذا جاء الاستثناء لم يخل اما
ان لا يفيد اخطار شيء بالبال او يفيد تكرير الامر حاصل مستغنى عنه ليس زمان خطوره بالبال زمان
التلفظ بالاستثناء كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال فيما يستغنى عن التلفظ به
فاذا هذا الاستثناء ليس يفيد امرا ذاتيا في الايصال الى الغرض بل امر سلف التصديق به وما سلف
التصديق به فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة اليه فهو فضل بحسب اللفظ وبحسب الافادة
جميعا فلا يفيد او يفيد مستغنى عنه ولا كذلك الذي اذا قيل افاد نفس المحتاج اليه في وقته وكان
مطابقا بدلالته لما هو المحتاج اليه في الوقت فبين اذا ان استعمال هذه المقدمات على صورة قياسية

سا

ع

تكلف

تكلف وانما الواجب ان يستعمل على نحو ما قلنا كما يقولون لما كان كذا كان كذا وليس كل ما كان على صورة
قياس فيكون له فائدة قياس فان قائلا لو قال كل انسان ضحاك صدق واذا قال وكل ضاحك حيوان
صدق ولكن هذا غير مفيد فانه قد علم ان كل انسان حيوان ليس بعد ان علم انه ضاحك فيجب ان يفهم قول
المعلم الاول على هذه الصورة ولا يظن انه يريد ان يبين اللزوم من بين التصديق بين التصديق او ان المقدم
لا يكون موضوعا مقدما وهو غير مشكوك فيه كان المقدم اذا لم يكن مشكوكا فيه لم تكن القضية متصلة حتى
يكون قول القائل ان كان الانسان حيوانا فهو جسم امرا مشكوكا في مقدمه او قولا غير متصل بل معناه ان
استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه بان يستثنى مقدمه اذا كان تاليه بين اللزوم او كان بان لزومه بشيء او هو
بين بنفسه هو امر غير قياسي اي غير مطابق بدلالته على المحتاج اليه فان كان التالي لم يكن لزومه بينا فهو بعد
فيحتاج لا محالة في ابانته الى قياس اقتراني ينتهي اليه اخر الامر ليكون الاتصال بينا فينفع فاذا لا يكون
المقدمة المتصلة متعرضة للاستثناء من مقدمها ما لم يكن مقدمها مشكوكا فيه والتالي ظاهر اللزوم
والاتصال بنفسه او ظاهر بحجة فقد بان وصح ان القياسات الخلفية والوضعية المتصلة فان الفائدة
في استعمالها على صورة قياسية انما يكون اذا كانت مشكوكا في مقدمها ويكون قد بان اتصالها
بنفسه او بقياس اقتراني فيكون لا بد من اقتراني واما المقدم فلا يخلو اما ان يتبين بقياسات استثنائية
او اقترانية فان شئت باستثنائية فلا بد من ان ذلك ينتهي في اخر الامر الى قياسات استثنائية مشكوك
في مقدماتها يتبين بالاقترانيات وان شئت في اول الامر بقياسات اقترانية فذلك اوضح فيكون
جميع القياسات المفيدة استعمالها على صورة قياسية يرجع الى الاقترانيات على انا لا نستبعد
ان ينتهي الى استثنائية لا يحتاج ان يستعمل على صورة القياس وذلك في القليل والكثير الغالب
ما قلناه فان قال قائل فما تقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها قياس اقتراني فكيف يبين مقدمها بقياس
اقتراني فنقول هو في نفسه قياس اقتراني وغرضنا ان الشيء يبين بالاستثنائي من مقدمة يتعلق الدكام
بقياس اقتراني فان كان نفس مقدمة كذلك فقد تعلق البيان الاستثنائي بالقياس الاقتراني
وان لم يكن كذلك بان بقياس غيره على انه قد يثبت ان استبانة التالي الذي هو النتيجة من المقدم الذي
هو القياس ليس على سبيل بيان امر قياسي عن قياس مفيد لكن لقائل ان يقول ل ما تقول في القياس
الاستثنائي الذي في الخلف الذي يستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فنقول ان ذلك ليس
من الجنس الذي هو بين المقدم بين لزوم التالي للمقدم وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذي يراد ابطاله
وكيف يكون بين لزوم التالي للمقدم وانما يبين ذلك باقتراني على انه اذا بان لزوم التالي بالاقتراني لا نحو
صح باستثناء نقيض التالي انتاج نقيض المقدم ولقائل ان يقول ان استعماله والاستثناء من التالي
قياس ليس مما يستغنى عنه وقد جاء قياس شرطي مستثناه بين بنفسه لا يبين باقتراني كانه يقول حب
ان المستثنى اذا كان من المقدم فهو كما ذكرتم مما هو لكم فيما يستثنى من تاليه فانه يتم بلا رد الى اقتراني البتة

مثل ج

فنقول ان هذا القياس لا يخلوا اما ان يكون من جنس ما اللزوم فيه خفي واما ان لا يكون فان كان من جنس ما
اللزوم فيه خفي احتاج الى اقتراني في اثباته وان كان اللزوم فيه بينا فكان لزوم التالي للمقدم بينا وكان كذلك
لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي بينا لم يكن فائدة البتة في وضع المتصلة على وجه يراد فيه ان يستثني نقيض
مقابل تاليها لينتج نقيض المقدم فانا لو وضعنا نقيض التالي مقدما معرا عن تقديه بلفظه لما لا فاد الفائدة
على الوجه المذكور فكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا وامرا يقتضي تكريرا على قريب من النحو المذكور فيما
سلف ونحن لا نمنع ان يكون قياس مؤلف من المتصلات على الوجه الذي اومانا اليه بل نمنع ان ذلك لا يكون معتدا
وان كان لزوم التالي للمقدم بينا لكن لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي غير بين حتى يكون قولنا ان كان ا ب
فج د بينا بنفسه ثم يجوز ان يكون ليس ج د وموجود معه ان ا ب الا اذا التفتنا معه الى القضية الاولى
فان كان استعمالها مع وضع القضية الاولى كان بيانا ان ذلك منتج هو بخلف اقتراني قد عرفته
وان لم يوضع مع الاول احتاج الى قياس مبين للزوم فهذا اكثر ما يمكنني ان اقوله في نصرة راى من يرى
ان المتصل لا يتم الا بالحملي على ما فيه وعلى انه ليس الحملي منظورا اليه من حيث هو حملي بل من حيث هو
اقتراني وليس باستثنائي ولكن لما لم يكن المذكور من الاقتراني في كتاب انولوطيقا الا الحملي كان الحملي
والاقتراني فيه تجريان مجرى واحدا واذ قد فرغنا من مقصودنا هذا متكلفين ما تكلفناه فيجب ان نبين
ان الحملي لا يتم الا بعقد مقدمتين وان نبين انه لا يحتاج المطلوب الواحد الى اكثر من مقدمتين و نقل جميع ما نقوله
في الحملي الى القياس اقتراني ان كنت عليه قديرا **الفصل الثاني في تعريف انه لا يتم القياس الا بتضمنه معنى الكلية** والايجاب

ان المطلوب اما ان يبين على سبيل انه لازم عن شيء او معاند فيكون نقيضه في قوة اللازم فيكون سبيل
بيانه عنه سبيل الاستثناء فان كان يبين عن شيء لا على سبيل اللزوم عن موضوع او العناد له فلا يخلوا
اما ان يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا خبريا او يكون ليس كذلك بل وهو في حكم المفرد فيكون لزوم
الشيء عنه كما يلزم عن مفرد لو وضعه او رفعه فيكون على سبيل الاستثناء وايضا فان كان يلزم عن شيء
يتركب تركيبا خبريا وليس على سبيل وضع واستثناء فلا بد ان يكون الذي يبين به نسبة ما اخرى الى
هذا الشيء وليس يمكن ان تكون النسبة الا على احد الوجهين اما نسبة الى جملة هذا القول لا الى اجزائه ويكون
اذا عقلت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء لزم هو سواء كان الوضع ايجابا او سلبا الزاما او رفعا بعد
ان تجعل حكما وهذا القسم هو ايضا من القياس الشرطي الاستثنائي واما نسبة الى اجزاء هذا
القول المطلوب واحدا فواحدا وذلك لان النسبة التي لذلك الشيء اما ان يكون الى الجملة واما الى الاجزاء
الجملة فانه اذا لم يكن لذلك نسبة الى جملة هذا القول ولا الى اجزائه حتى تكون تلك النسبة توجب جميع
الاجزاء لم يجب ان يتصل في الذهن احد الحكمين بالاخر اعني المطلوب بما يطلب به ويعلم به واذا كان
الشيء اذا احضر في الذهن لزم ان يحضر في الذهن شيء اخر فبين ان بينهما علاقة ما وكل علاقة بين معنيين
معقولين اما ان تكون علاقة لزوم او تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع واما ان يكون

تلك العلاقة

تلك العلاقة فيه على سبيل حمل او وضع فان كان الشيء الثالث الذي له نسبة الى اجزاء المطلوب
فيبين به المطلوب انما نسبة الى اجزاء المطلوب هي على سبيل التلازم من غير حمل ووضع فان ما يحضره
في الذهن اما ان يدل على وجود الموضوع او وجود المحمول او وجودهما فقط دون الدلالة على سبيل جميعا
النسبة التي بينهما فيجب اذا ان تكون العلاقة فيما نحن فيه علاقة حمل ووضع ثم يجب ان تكون هذه
العلاقة مع الطرفين جميعا فانه ان كان مع احد الطرفين فقط ويوجب وجوده لطرف او سلبه
عن طرف او عكس ذلك لزوم علاقة ما بين الطرفين فالقياس بعد شرطي وانما لزم قول قولا وليس
وجود ذلك الشيء سببا لذلك بل جملة قول واحد يجتمع فيه مع احد الطرفين يلزمه صحة قول اخر فاذا
يجب ان تكون العلاقة مع الطرفين معا وتكون تلك العلاقة اذا عقلت له معهما صار الجملة ايضا
كالملزوم والمطلوب كاللازم الا ان الثالث هو الذي جعل الطرفين مجتمعين لخاصية لا محالة تلك الخاصية
توجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب فاذا عقلت تلك الخاصية وهي انه لما كانت لها
الى هذا الطرف نسبة كذا والى ذلك الطرف نسبة كذا وجب ان يكون بين الطرفين نسبة كذا في اي
مادة اتفقت واي قول كان لان تلك الخاصية في صورة المقدمة اعني كيفيتها وكميتها وجهتها
لا مادتها لزم دائما ان يصح اللازم فلا يحتاج ان يبتدا كل وقت بوضع شرطي واستثناء بل تقتصر
على تلك الخاصية وان كان في الحقيقة عند النفس شرطي واستثناء وكان في الحملي من هذه الجهة ايضا
ما يتم في القوة بالشرطي واما الاقسام الاخرى التي تقع للنسب دون ذلك القسم الخاص الذي
اجتمع له الطرفان وهو الوجه الذي يلزمه المطلوب فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية في هيئة المقدمة
الملزومة وصورتها بل لمادتها وقد توجد تلك الصورة بعينها فلا يلزمها مثل صورة ذلك
اللازم لزوما قياسيا بل عسى مثل العكس وكذب النقيض وليس كلامنا في مثل ذلك فقد
بان واتضح ان القسم الذي يكون نسبة الشيء الثالث فيه الى اجزاء المطلوب حتى يجمعها ٢ وج
انما يكون على سبيل وضع وحمل تكون هيئة تلك النسبة ملزمة للمطلوب وذلك هو صورة
التاليف وهذا الثالث لا يخلوا اما ان يكون شيئا مفردا معنى ولفظا او غير مفرد فان كان
غير مفرد فلا يخلوا اما ان يكون في قوة مفرد او يكون اجزاؤه متباينة لا يتصل منها ما قوته قوة
مفرد فان كان في قوة مفرد فحكمه حكم المفرد الذي يقول فان وضع لا في قوة مفرد بل اخذ على انه
شيئان او اشياء متباينة فاما ان يكون لكل واحد منها نسبة الى كلا الطرفين او لجملتها
او بعضها له نسبة الى طرف وبعضها الى طرف اخر فان كان لكل واحد منها نسبة الى كلا الطرفين
فاما ان يتم جميع الطرفين بنسبة واحدة منها فيكون القياس الواحد تاما بواحد ويكون
ذلك الاخر اما فضلا واما قياسا اخر وان كان انما يتم جميع الطرفين بجميع النسب كلها فيكون
جملتها هو الشيء المتوسط وهو من جهة ما هو جملة كمعنى واحد مثال هذا والنسب متفقة ا ب ج

وكلما هو ب مع ج فهو د ومثاله والنسب مختلفة اب وليس ج وكل ما هو ب وليس ج فهو د ولسنا نبالي بعينها شرائط الانتاج بل احوال هذا المتوسط حتى يتبين اخر الامر ان النسب هي تلك التي مضت وشرائط القياس هي تلك التي مضت وانت تعلم ان المقدمة من حيث هي مقدمة هي من جملة القول الذي ليس مفردا اللهم الا ان يوخذ لا من حيث تفصيلها وتركيبها بل من حيث هي امر من الامور فيكون ايضا في قوة مفرد كقولهم قولنا كل اب محصورة واما من حيث هي مقدمة مفصلة فلا تكون لها نسبة واحدة الى كل واحد من الطرفين بل يجب ان ينفصل نسبتها ولا يكون حالها حال المتوسط الذي اوردناه الذي فيه تركيب وقد دخل في هذا البيان القسم الثاني وهو ان لا تعتبر الاجزاء فيه البتة بل تعتبر الجملة فظاهر انه يكون حينئذ نسبة شيء واحد ذي اجزاء واما القسم الثالث الذي وضعت فيه النسب متفرقة فمن البين انه لا يجب ان يلزم منه لازم البتة وذلك انه اذا كان لشيء الى شيء نسبة حمل او وضع وللثاني الى الرابع نسبة حمل او وضع وليس للثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة فلا يجب من ذلك ان يكون بين الشيئين نسبتهما علاقة حمل ووضع فان الاشياء كلها بهذه الصفة بل يجب لا محالة ان كان ولا بد ان يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة في حمل ووضع فاذا كان كذلك فكل واحد منهما او واحد منهما فانه اولا انما تحدث علاقة بين الثاني منهما وبين احد الطرفين ثم ذلك الثاني يجمع الطرفين فان النسبة القريبة قبل النسبة البعيدة بل يجب ان يتحقق له اليه اولا نسبة ثم يؤدي الى الطرف الذي تخصه النسبة اليه اذا كان لا نسبة له اوليه الى ذلك الا بواسطة هذا فهذا لا يكون قياسا واحدا الا انه يكون مشتملا على بيانين احد البيانين ان الطرف مال الى احد الشيئين الداخلين الذي تخص ذلك الطرف علاقة ونسبة ثم ببيان ذلك يتبين ان لهذا الطرف الى ذلك الطرف علاقة ونسبة وبينهما اجتماع فان لم يكن هكذا لم يجب للذهن ان يتبع علاقة علاقة مثاله اذا كان طرفا المطلوب ب ب واه والداخلان ج في جانب ب ود في جانب ا فان لم يكن لج ود علاقة لم يلزم شيء وان كان بينهما علاقة كان اول النسب المؤلفة نسبة ب مع د او نسبة ا مع ج وان كانت هذه النسبة المؤلفة توجب نسبة مفردة لب مع د او مع ج ثم كانت نسبة ج الى ا او ب او نسبة د الى ا او ب توجب بينهما وقوع نسبة فقد بان المطلوب ثانيا وان كان لا يوجب بينهما وقوع نسبة لم يغن هذا التاليف وانت تعرف هذا اذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية فيجب ان لزم لاحد الداخلين مع احد الطرفين نسبة لزم ثانيا للطرفين نسبة والا لم يلزم شيء ولما كان القياس الواحد على هذا السبيل فاذا القياس الواحد ان الداخل فيه بالفعل او بالقوة واحد وهو اما موضوع لطرف محمول او موضوع لهما او محمول عليهما ويجب ان يكون للمحمول في المطلوب نسبة الى الداخل بالفعل او بالقوة كلية وللموضوع نسبة اليه بالقوة وبالفعل موجبة حتى يكون الحكم على الداخل يتناول الطرف الذي هو موضوع المطلوب فاذا الاشكال القياسية ثلثة اعني الاقترانية وقد كان قيل

ان الاستثنائية

ان الاستثنائية ايضا انما يتم بالاقترانية وكذلك الخلفية فكل مطلوب انما يتم بهذه الاشكال ويتم هذه الاشكال بالشكل الاول ثم قيل بعد هذا القول في التعليم الاول ان كل قياس يتم بكلي وبموجب ولا ينتج كلي الا عن كليتين واما الجزئي فقد ينتج عن كليتين وعن كلي وجزئي والنتيجة تشبه في الجهة احدى المقدمتين لا محالة فبهذا القول يتبين صحة ما ذكرناه من انه اذا كانت ضرورية وممكنة لم يجب نتيجة مطلقة او مطلقة وممكنة لم يجب نتيجة ضرورية فقد تبين لك من هذا انه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية ومما هو موجب بالفعل او بالقوة كالممكن والمطلق الصرف اذ قوة سالبة قوة موجبة ويتبين ان الكلي لا ينتجه الا كليتان واما الجزئي فقد ينتجه كليتان وكلي وجزئي والموجب لا ينتجه الا موجب والسالبة لا ينتجها الا التي موجبة لا موجبتان قيل وفي كل قياس مقدمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة اما كليتيهما واما احداهما فظاهر من اعتراف المعلم الاول بهذا ان الذي نورده من استنتاج ممكنة عن مطلقة وضرورية هو على سبيل التشكيك وكذلك ما ينتج من مطلقة غير ضرورية وممكنة

الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من مقدمات اكثر من اثنتين وبيان انها قياسات كثيرة مركبة

قد استبان لك انه لا قياس اقتراني عن مقدمة واحدة ولا عن اكثر من مقدمتين وبقي لك ان تتشكك وتقول انا قد نشاهد اقاويل قياسية يحاول بها ابانة مطلوب واحد وتكون المقدمات فيه اكثر من اثنتين ومما يدل على ذلك كتاب الاصول في الهندسة وغيره فنقول ان المقدمات تكثر في القياسات ويزيد على الاثنتين لاحد وجوه ثلثة اما ان يكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي اقرب واما ان يكون موردة على سبيل الاستقراء والتمثيل فلا يكون مقدمات القياس نفسه بل مقدمات استقراء يتعرف بها صحة مقدمة واما ان يكون خارجة عن الضرورة وعن المنفعة القريبة من الضرورة وهذا على وجوه بعض تلك الوجوه ان يورد للحيلة وبعضها ان يورد للزينة وبعضها ان يورد للاستظهار في الابانة فاما الموردة للحيلة فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي لو كانت المقدمات الضرورية لو اوردت صرفة لحدس ما ينساق اليه من النتيجة وعلم كيفية انسياقها اليه فعوسر في تسليمها فاذا خفي وجه انسياقها وظن بها انها عديمة الجدوى وخصوصا لاختلاط ما يجدي بها ترك المعاسرة في تسليمها وهذا في الجدل وفي الامتحان وقد يقع مثل ذلك للغباوة والتلبيس والتراي بالتدقيق واما التي للزينة فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيب وبالتخلص وهي مقدمات وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة واما التي للايضاح فكالامثلة المستغنى عنها وانما يورد للتقرير كالاستشهادات المستغنى عنها وكتقسيم اللفظ وكالانتقال من لفظ الى لفظ وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل واما القياس القريب فمحال ان يكون من اكثر من مقدمتين بل يحتاج ان يكون الاصغر فيه بالقوة او بالفعل داخلا تحت حكم الاكبر كلي فالتكثير اذا ان وقع وليس بسبب الاستقراء وغير ذلك من هذه الوجوه فهو بسبب تركيب القياس ومعنى تركيب القياس ان يكون قياس مؤلف من مقدمتين كلتاهما او احداهما تحتاج الى قياس تبينها

فيتركب قياسان احدهما على المقدمة والآخر على المطلوب ومقدمات المطلوب زوج لا محالة والمقدمات
المنتجة لاحدى المقدمتين زوج والنتيجة ايضا لكليهما زوج اذ هو ضعف ما ينتج الواحد وجمع الزوج الى الزوج
زوج فاذا مقدمات القياسات البسيطة او المركبة ازواج فان كان عددها فردا فهناك اما نقصان واما زيادة
واما عقم ان كان لا يتم بزيادة ولا يستوي بنقصان والذي بنقصان فهو على وجهين اما ان يكون المقدمات
قد اسقط الكبرى منها استغناء بحالها في اشتهارها من الظهور او ايهام استغناء بالظهور فيما
لو صرح به لظهر كذبه كما في المغالطة والخطابة او اسقطت الصغرى بسبب من ذلك واما ان يكون
الاسقاط على سبيل الاستغناء عن المقدمة لا لظهورها في نفسها ولا الحيلة ولكن لانها قد ظهرت
بناء ليف المقدمتين التي تنتجها ظهورا يغني ان تجعل بعد ذلك مقدمة فلسقط النتيجة التي عن المقدمتين و
يؤتى بالمقدمة الاخرى فيكون ثلثة وينتج المطلوب واذا كان على كل مقدمة قياس فيبعد ان يسقطا
معا كما تسقط النتائج استغناء بالظهور بل ان اسقط منها شيء فالذي يتاخر قياسها فان الذي سبق
قياسه كانه نسي عند الاشتغال بما تاخر قياسه فكان نتيجة الاقرب زمانا من القياسين اولى بان لا يذكر
واما الذي بالزيادة فهو على الوجوه التي سلف لك ذكرها واما الذي لاجل العقم فهو ان لا يكون الفردية يرجع
الى الزوجية بوجه ولا بنقصان ولا بزيادة وكل قياس مركب فاما ان يكون موصولا واما ان يكون مفصولا
والموصول هو الذي تكون النتائج المتقدمة للمطلوب التي هي مقدمات المطلوب مذكورة فيه بالفعل
سواء كان التركيب بسبب حاجة احدى المقدمتين الى القياس فيكون تركيبا واحدا او بسبب حاجة
المقدمتين كليهما اليه فيكون تركيبا مضاعفا قد ذكرت النتائج على انها نتائج ثم ذكرت على انها مقدمات
وذلك بان يبتدا من ابعد المقدمات عن المطلوب فيقرن بين اثنين منها فينتج نتيجة هي مقدمة فان نخ اسلى
احتيج الى ان يستنتج مقدمة اخرى فعل وان لم يحتج اخذت تلك المقدمة والمقدمة الاخرى فانتج منهما
فيكون اربع مقدمات ونتيجتان فاما ان احتيج الى ان يستنتج الاخرى اورد له قياس من مقدمتين وانتج
فيكون في طبقة واحدة اربع مقدمات ونتيجتان وفي الطبقة الثانية مقدمتان ونتيجة فيكون جميع
المقدمات في التركيب ستا وجميع النتائج ثلثا ويكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات ويكون
في كل قياس ثلثة حدود ونتيجة فان كان على كل مقدمة قياس وكانت المقدمتان مشتركتين كانت
ستة حدود الا ان الواحد منها مشترك في الوسط فيكون خمسة حدود لكن من المشترك ومن احد طرفي الخمسة
يحصل احدى المقدمتين القريبتين ومن المشترك والطرف الاخر يحصل المقدمة الاخرى ومن طرفي الخمسة
يحصل المطلوب الذي اليه يساق تركيب القياس وان كان القياس على مقدمة واحدة فيكون هناك
قياسان فقط فيكون هناك اربع مقدمات مقدمتان على المقدمة ومقدمتان على النتيجة احديهما نتيجة
القياس الاول والاخرى غير نتيجة وينتج منها المطلوب فيكون عدد المقدمات مع اخذ النتيجة مكررة
اربعا وعدد النتائج اثنين ويكون عدد المقدمات ضعف عدد النتائج واما عدد الحدود فيكون ههنا على

عدد المقدمات

عدد المقدمات مثاله كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ج د وكل د ه فكل ج ه فيكون الحدود ج د ب
انه اذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود ثلثة فان كان القياس اثنين و
لكن الثاني في درجة الاول اي ليس شيء فيه نتيجة عن القياس الاول بل ينتجان نتيجتين متباينتين كانت
المقدمات اربعا وكانت الحدود ستا لا اربعا فان كان القياسان على مقدمتين مشتركتين هما جزء
قياس اخر صارت خمسا فان صارت المقاييس التي في درجة واحدة ثلثة ينتج متباينات كانت المقدمات
ستة وكانت الحدود تسعة فان كانت النتائج الثلثة يشترك على الولاء صارت الحدود سبعة فلا يزال
يزداد عدد الحدود في المقاييس المتتالية على عدد المقدمات بواحد وتكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا
وتكون النتائج نصف عدد المقدمات تارة ازواجا وتارة افرادا لان انصاف الازواج تكون ازواجا وتكون
افرادا واما اذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة لكن احد القياسين اقدم مرتبة من القياس الثاني
اذ يوجد فيه مقدمة في الاخر فانه اذا تم القياس الاول كانت الحدود ثلثة فاذا جاء القياس الثاني جاءت
مقدمة اخرى وحد اخر فيكون للقياسين في البسط ستة حدود اثنان من الستة حدود القياس الاول
فيبقى للقياسين اربعة حدود فيكون عدد الحدود عدد المقدمات والنتائج نصف عددها فان جاء قياس
ثالث حينئذ جاء بمقدمة يضاف الى النتيجة الثانية ويكون بزيادة حد وتكون المقدمات مع ما فيها من
النتائج الاولى ستا والنتائج ثلثا والحدود خمسا واذا كانت المقدمات اربعا كانت الحدود اربعا
والان لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ازدادت نتيجة لما سلف ومقدمة فان زدنا حدا ازداد
قياس فصارت المقدمات ثماني والنتائج اربعا والحدود ستا فيكون في القياس الاول عدد الحدود
اكثر من المقدمات بواحد وفي القياس الثاني يتساوى المقدمة والحد كان المقدمات قد لحقت الحدود ثم من
بعد ذلك تكون تجاوزه في كل تركيب اذ مع كل حد يزداد مقدمتان فان الحدود كانت اولا ثلثة وزاد
واحد فصارت الحدود اربعا وزادت مقدمتان فصارت المقدمتان اربعا فلما زاد حد صارت
المقدمات ستا والحدود خمسا وعلى هذا القياس فتكون المقدمات دايما ازواجا وتكون الحدود في
اول الامر فردا اذ هي ثلثة وفي التركيب الثاني زوجا وفي الثالث فردا وكذلك ينتظم دائما فان كان
التركيب مختلطا لم يحفظ لا ذلك الترتيب ولا هذا الترتيب اما ذلك الترتيب فلان المقدمات
وان بقيت ازواجا فالحدود لا تبقى افرادا ولا يكون لها نظام واما هذا الترتيب فان المقدمات
دائما تبقى ايضا ازواجا لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد وعلى تواليه وليس
تكون المقاييس المركبة هذا التركيب ولا التركيب الاخر الذي سنذكره الذي من قياسات من شكل واحد
الا ان يكون المطلوب كليا موجبا فان القياسات عليه وعلى مقدماته تكون من الشكل الاول ومن الضرب
الاول اعني من الحمليات فان كان المطلوب سالبا كليا فان القياس على احدى مقدمتيه وهو الكلي الموجب
ان يكون من الشكل الاول واما على مقدمته الثانية فيكون من الشكل الاول ومن الشكل الثاني وبحدود

واحدة باعيانها مثاله والمطلوب لا شيء من ج ا فيكون تركيب قياسية الابسط وهو الذي هو قياس
على مقدمته على وجوه فاما ان كانت المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة اعني في القياس القريب
من المطلوب وكان هذا القياس القريب من الاول فانك تجد الصغرى لا يتبين الا بالشكل الاول والكبرى
يتبين بالشكلين ويتبين بالشكل الثاني من وجهين احدهما والكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب د
فكل ج د وكل د ه ولا شيء من ه ا فلا شيء من د ا الوجه الثاني والكبرى من الشكل الثاني وصغراه موجب
كل ج ب وكل ب د فكل ج د كل د ه ولا شيء من ا ه فلا شيء من د ا الوجه الثالث والكبرى من الشكل الثاني
وصغراه سالب كل ج ب وكل ب د فكل ج د لا شيء من د ه وكل ا ه فلا شيء من د ا ولا شيء من
ج ا واما ان تكون المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة في القياس القريب ويكون القياس من
الشكل الثاني فيكون الصغرى لا يتبين الا بالشكل الاول ايضا والكبرى يتبين بالشكلين الوجه
الاول والقياس على الكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ا ه ولا شيء من ه د
فلا شيء من اد فلا شيء من ج ا الوجه الثاني والقياس على الكبرى من الشكل الثاني وصغراه سالب موجب
كل ج ب وكل ب د فكل ج د ولا شيء من اه وكل د ه فلا شيء من ا د فلا شيء من ج ا واما ان كانت
المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ الا من الشكل الثاني فيكون من ذلك وجوه ثلثة هي عكس
الوجوه الثلثة المذكورة وانت يمكنك ان تعلم ذلك فان كان المطلوب جزئيا موجبا فيكون
قياسه القريب من مقدمتين موجبتين واحداهما وحدها كلية فان كان على صورة الشكل الاول
كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الاول فقط والقياس على الصغرى اما من الشكل
الاول والجزئية موجبة صغرى لا محالة واما من الثالث فيكون اما من كليتين فيكون القياسان
الابعدان من الشكل الاول لا غير واما من جزئية وكلية فيكون تارة الجزئية صغرى وتارة كبرى وان
كان القياس القريب من الشكل الثالث وصغراه موجبة جزئية كان القياس على كبراه من الاول و
على صغراه اما من الاول كما علمت واما من الثالث على وجهين وان كان صغراه كلية كان القياس
على صغراه من الشكل الاول وعلى كبراه اما من الشكل الاول واما من ضروب الثالث فان كان المطلوب
جزئيا سالبا فاما ان يكون القياس القريب عليه من الشكل الاول او الثاني او الثالث فان كان القياس
القريب عليه من الشكل الاول فيكون القياس على كبراه من الشكل الاول لا غير وعلى صغراه من الشكل
الاول على ضرب ومن الشكل الثالث على ثلثة ضروب وان كان القياس عليه من الشكل الثاني وصغراه
موجبة وكبراه كلية فيكون القياس القريب على كبراه من الاول ومن ضرب الثاني وعلى صغراه من الاول ومن
ثلثة ضروب الثالث وركب المزاوجات فيه فيكون عشرة وان كانت صغراه سالبة يبين كبراه
بضرب من الاول وصغراه بضرب من الاول وضربين من الثاني وثلثة ضروب من الثالث فيكون
اربعة وعشرين تركيبا واما التركيب الذي يكون على سبيل فصل النتايج من المقدمات بان نذكر المقدمات

خ د ° الوجه الاول

فلا شيء من ج ا

يكون منه

وركب خ

ونترك

ونترك النتيجة اصلا الا النتيجة الاخيرة مثل قولهم كل ج ب فكل د ه وكل ه ز وكل ز ح فكل ج ح فان
اول القياس الذي فيه بالفعل لا محالة وهو من مقدمتين والقياس الثاني مذكور كبراه في المثال الذي اوردناه
فكلما زدنا حدا زادت مقدمة فيكون لما زدنا حدا رابعا جاءت مقدمة ثالثة واذا زدنا حدا خامسا
جاءت مقدمة رابعة فيكون عدد المقدمات اقل من عدد الحدود بواحد فان كانت المقدمات زوجا
كانت الحدود فردا وان كانت المقدمات فردا كانت الحدود زوجا وكذلك على الولاء لكن مع زيادة
كل حد يزيد نتيجة في القوة اعني من النتايج النافعة في المطلوب فكلما زيد حدا زادت نتيجة فيكون النتايج
الزايدة النافعة في المطلوب بعد الحدود ومثلها في الزوجية والفردية ومعنى قولنا النتايج النافعة
في المطلوب انه في قوة مثل هذا التركيب ان يستنتج نتايج غير نافعة في المطلوب والنتايج النافعة
في المطلوب في المثال الذي اوردناه فمثل كل ج ه ومثل كل ج د واما غير النافعة في المطلوب فمثل قولنا
اذ نعكس من تلك المقدمات كل د ه وكل ه ز فينتج وكل د ز فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب
في نسقنا الذي نسقناه وان كان لنا ان نبتدئ بترتيب آخر ونسق آخر فنجعل فيه مقدمة د ه بينة ومقدمة
ه ز غير بينة ثم نبينها ونضيف اليها مقدمة ز ح على انها بينة لكي يكون قد غيرنا النسق الذي فرضنا
في هذا المثال وهذا النوع لا يستفاد فيه مع زيادة كل حد نتيجة واما النوع الآخر فانا ننتج اولا ان كل
ج ه ثم نضيف اليه كل ه ز فينتج كل ج ز ثم نضيف اليه كل ز ح فينتج كل ج ح واما كل د ز وما يجري مجراه
فانه لا ينفع بوجه من الوجوه في هذا الترتيب من القياس واعلم ان الحد الزايد يدخل في جانب الحد الاصغر
وفي جانب الحد الاكبر وفي الوسط واما الكلي الموجب فلا تكون القياسات المركبة عليه الا من الشكل
الاول ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذي قد علمت في المثال الذي اومانا اليه واما الكلي
السالب فيكون عليه قياسات مركبة على الوجه المذكور في الموصولات فنظير الوجه الاول كل ج ب
وكل ب د ولا شيء من ه ا فلا شيء من ج ا ونظير الوجه الثاني كل ج ب وكل ب د وكل د ه ولا شيء من اه
فلا شيء من ج ا ونظير الوجه الثالث كل ج ب وكل ب د ولا شيء من ه د وكل ا د فلا شيء من ج ا وكذلك
الحال في جميع الوجوه التي تترك فيها النتايج اصلا ويرضى بها وهي بالقوة وانما نذكر الاخيرة منها بالفعل
فقط فمن هذه الاشياء تبين لك ان الكلي الموجب مما يصعب وجود القياس عليه جدا كان قياسا
مفردا او قياسا مركبا اذ لا يكون الا من ضرب واحد من شكل واحد ومقابله يسهل وجود القياس
عليه جدا لانه يتبين من ستة ضروب مفردة اعني بهذا المقابل الجزئي السالب ويتبين بضروب
كثيرة جدا من القياسات المركبة عددناها لك ويلي الكلي الموجب في الصعوبة الكلي السالب
ويعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ويلي الكلي السالب في الصعوبة مقابله الجزئي الموجب
ويعرف ذلك من هذا المذهب ايضا واعلم ان التركيب المفصل اذا انتهى الى مقدمات سوالب بعد
الموجبات فالاحسن ان نوصل فان النظام ينقطع هناك واما اذا كان الابتداء من السوالب ثم

خ د تلك من

صح وكل د ه

خ د الفصول

كلتيهما موجبات اي عدد كانت اسم القياس على تركيب المفصول وقد يتركب قياسا استثنائية واقترانية ويكون
الاقترانية اما داخلة لانتاج الاتصال والانفصال او لانتاج الاستثناء **الفصل الرابع في اكتساب
المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب** قد اشتغلنا الى هذا الحد بتبيين ان القياس ما هو
وكم ضروبه وما الفرق بين بسيطه ومركبه وليس يكمل انتفاعنا بان نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح اذا لم نعلم
كيف نكتسبه ونحصله وذلك لانا اذا احتجنا الى معرفة شيء بالقياس لم يكفنا ان نعلم ان القياس ما هو
ويكون مثلنا كمثل من يعلم ان الدواء النافع لعلة كذا ما هو وهذا لا يكفيه في شفاء العلة ما لم يكن يعلم مع
ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذه فانه ان اتفق ان صادفه معمولا محصلا انتفع به وان لم يتفق ذلك بقي
متحيرا لا ينفعه علمه بماهيته وكيفيته في حاجته الناسخة فحري بنا ان نشتغل بتعرف كيفية اكتساب القياس
اشتغالا على وجه كلي اما اكتساب القياس من حيث هو برهاني او جدلي او غير ذلك فهو امر اخص من بحثنا
هذا بل كما ان بحثنا انما هو عن القياس الكلي لا عن قياس ما معين برهاني او جدلي كذلك بحثنا عن اكتساب
القياس انما هو عن القياس على الاطلاق لا عن قياس ما ولنعبر عما افادناه المعلم الاول في ذلك وان كان
جميع الصناعة مستفادة منه بقوة او فعل فنقول قد علمنا ان الامور اما شخصيات واما كليات و
الشخصيات قد يكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات فاما محمولة على الشخصيات كهذا الابيض على زيد فلا يكون
بالحقيقة وهذا الشيء قد وضح لك في موضع آخر واما الكليات فمنها كليات قريبة من الاشخاص بلا واسطة
ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها واما امور في الوسط وكل محمول اما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي واما
كاين بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالانسان على الابيض او حمل عارض آخر يشاركه في الموضوع الذي هما
محمولان عليه كالحمل الطبيعي كحمل الابيض على الموسيقار وليس كل حمل عرضي انما يكون من حمل موضوع على عرضية
بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتية المقوم الاعم كما يحمل الانسان على الحيوان وزيد على الانسان وذلك
في القضايا المحصورة الجزئية لكن الامر الذي هو في نفسه واجب بحسب طبايع الامور من غير اعتبار عارض
من خارج هو ان يكون الاخص موضوعا للاعم وان يكون الامر موضوعا لخواصه وعوارضه لا بالعكس والمحمولات
التي تحمل بالطبع على شيء واحد يتبين من حالها انها متناهية سواء اخذت محمولات حقيقية او مشهورة
فان كثيرا ما يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا لكون مشهورا انه محمول ذاتي وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ويكون في
المشهور ان له عاما فوقه وبين اعم العوام واخص الخواص امور انما اكثر الكلام واكثر البحث عنها فاذا اردت
ان تكتسب القياس فضع الحدين ولتطلب حد كل واحد منهما وخاصيته وكل ما يلحق كل واحد منهما اعني
الحدين من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها وفصولها والعوارض لها وليس من مقوماتها
وفيها اجناس عوارضها وفصول عوارضها او عوارض عوارضها وبالجملة لواحق اللواحق فانها عوارض ايضا
وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه النسبة المذكورة وما يلحقه ما يلحقه وهذه مواد
طلب الايجاب واما مواد السلب فاطلب ايضا الامور التي لا توجد ضرورة او اطلاقا لحد منها فلا تشتغل

خ د فيها

خ د وخاصته

بطلب ما يلحقه

بطلب ما لا يلحقه حد حد فان ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحق واما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق فان الموضوعات
التي على المجرى الطبيعي تمايز المحمولات على المجرى الطبيعي وان دخل بعضها في بعض اذا كانت على غير المجرى الطبيعي
كما قد علمت فاذا حصلت ذلك فعند ذلك تتأمل حال كون ذلك حقيقة او مشهورة واعلم انك
كلما امعنت في استكثار من هذه اللواحق والملحوقات وما لا يلحق فانت اقرب من اصابة الغرض واللواحق
التي تلحق غير الملحوق الكلي مما لا ينتفع به في اكثر الامر بل عليك باقتناص الكليات وكذلك في الملحوقات
وفيما لا يلحق واعلم ان القياس انما يحصل لك من الكليات وليس اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للموضوع بل
ما يلحق كلية الموضوع وقد استبنت هذا فيما سلف وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه الموضوع
اعني مثل هذا الملحوق الكلي كذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما يلحق اللاحق هل هو لاحق للموضوع فان
لاحق اللاحق لاحق وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ملحوق الملحوق هل هو ملحوق اللاحق وكذلك لا يفيد
اشتغالك بتأمل شيء هل يلحق الطرفين جميعا او هل لا يلحق الطرفين جميعا اذ قد علمت ان ذلك لا يفيد
الا ان يجعل نظرك من حيث لحوقه ومن حيث لا لحوقه بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة
فذلك مفيد جدا في اشتغالك به على رأينا خاصة الذي سنذكره ان تذكرته ولا يفيد ايضا ان ننظر هل
في موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع فان ذلك لا ينعقد عنه قياس ويجب ان تتأمل حال الملحوق الضروري
والممكن والذي هو دايم او اكثري فان كل مسور منها وما يجانسه فاذا كان مطلوبك موجبا وهو كلي فاطلب
في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحوقات المحمول فان وجدت فقد انعقد قياس فان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات
كل واحد من الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس فان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات
كل واحد من الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس من الشكل الثالث ينتج نتيجة فان
لم تجد ذلك ولكن وجدت في ملحوقات احدهما لاحقا للآخر كله او بعضه افادك ذلك وان كان المطلوب
سالبا فاطلب لواحق احد الحدين هل فيها شيء في جملة ما لا يلحق الآخر فان صادفت انعقد لك قياس
من الشكل الثاني وان كانت جزئيا طلبت هل في ملحوق احدهما ما لا يلحقه الآخر فان وجدت انعقد لك
قياس[2] واذا تدربت في هذا علمت غناء الحد الاوسط وانه هو الذي يخلق القياس واذا امتحنت حال ما
يلحق وما لا يلحق فابتدئ من اعم لواحق احدهما هل هو مما لا يلحق فانك ان وجدت ذلك غير لاحق كفيت
المؤنة وعلمت ان ما دونه غير لاحق فان لم تجده كذلك بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة تبتدي مما هو
اعم وتتدرج عنه على الولاء فان في ذلك سرعة الاصابة ومصادفة القياس الاول فان سلب الناطق
عن البياض ليس سلبا اوليا بل سلب الجسم عنه او الجوهر فاذا كنت في طلب هذا الامتحان فلا يكون قصارى
طلبك انه هل في لواحق احد الحدين شيء مضاد للواحق الحد الآخر او مغاير حتى تقول مثلا ان ج بارد و ا حار
او تقول ج سماء و ا ارض وذلك لان الحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا واما ههنا فان الاوسط
اثنان وذلك يضطرك الى ان يجعل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا اكثر من قياس واحد وذلك لانه ليس

[2] من الشكل الثاني فان كان جزئيا طلبت هل في ملحوق احدهما ما لا يلحقه الآخر فان وجدت انعقد لك قياس صح

انما يصير حينئذ امسلوبا عن ج بسبب كونه موصوفا بشيء هو ضد ما يوصف به ذلك حتى يكون هذا
هو الذي لاجله ينعقد القياس المنتج للسلب فانه لو صار بدل الضد مضاف او عدم و ملكة او غيرية اخرى
لكان القياس ينعقد لكن السبب الاول فيه كون شيء مما هو لاحق لج غير لاحق لا او بالعكس فالبارد اذا لحق
ج كان قياسه الى ا قياسين احدهما انه غير لاحق له والاخر انه ضد لاحقه وانما ينعقد منه القياس لانه غير لاحق
فقط فانك ان حفظت كونه غير لاحق وبدلت كونه مضاد اللاحق استمر القياس المطلوب فان امكن ان تحفظ
كونه ضدا وتوهم انه لاحق مثلا حتى يجعل الاضداد قد تلحق بالشيء الواحد لما كان ينعقد عنه القياس وهذا
يحوجك الى ان يتكلف طلبين فانك اذا وجدت البارد يلحق ج ونظرت هل يلحق البارد ا او لا يلحقه فوجدته في
جملة ما لا يلحق اكتفيت المؤنة فاما اذا استانفت الطلب بعد حصول الارب فاخذت تبحث هل في لواحق ا
ضد له فانما تبحث بحثا خارجا عن الغرض اللهم الا ان تطلب قياسا اخر وبالحقيقة اذا وجدت هذين فلم تجد
قياسا واحدا بل قياسين فانك في استعمالها كانك تقول ج بارد و ا ليس ببارد و ج ليس بحار و ا حار و
الخلف ايضا قد يكتسب بهذا النحو وذلك لانك اذا تتبعت لواحق و ملحوقات حدود النقيض و ما لا يلحقه
فوجدت فيها ما ينعقد به مع احد طرفيه مقدمة صادقة ينتج مع النقيض محالا كنت قست قياس الخلف
وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار وكل خلف كما سيتضح لك فانه يرجع الى المستقيم بوجه من الوجوه وكذلك
يمكنك ايضا ان تكتسب من هذا الماخذ ما تفتقر اليه في الشرطي الاستثنائي على ما علمت و يمكنك بهذا الوجه
ان تكتسب الاستقراء ايضا وذلك اذا تاملت موضوعات الموضوع واذا وجدت في اللواحق ما يدل
على المساواة امكنك ان تكتسب قياسا كليا من حيث كنت تكتسب الجزئي بقوة الانعكاس
وهذه المساواة في الايجاب هو ان يكون الايجاب على الموضوع فقط وفي السلب ان يكون السلب
عنه فقط ويجب ان تتامل في جميع ذلك هل هو على سبيل الاضطرار او على سبيل الامكان واما المطلق
فان عنيته بشرط ان يكون لا دائما وجدته في مادة الممكن وان اخذته عاما فايهما وجدته صح لك مطلقا فلا
تحتاج ان تبحث عنه بحثا خاصا فان قال قائل كيف تمكننا ان نجعل ما يمكن مطلقا كليا فانا نجد الكتابة
ممكنة للانسان ثم لا نقول كل انسان كاتب فنقول انا قد اوصيناك ان تاخذ اللواحق الكلية والملحوقات
الكلية فذلك هو المقوم فاذا شئت ان تعتبر الامكان والضرورة فبالحري ان تعتبرها بعد ذلك واللاحق
للكل اذا كان غير دائم ولا ضروري فهو ممكن و مطلق على ما علمت وبان لك هنالك ان هذه المطلقات
موجودة وان كانت القضية المؤلفة من الانسان والكاتب ليس من جملتها فاذا كان اشتغالك
باعتبار الضرورة واللاضرورة و وجدت الامكان مع اللحوق الكلي وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري
فقد وجدت وان كان مرادك المطلق الاعم وهو الاصوب ان يكون مرادك فايهما وجدته وجدت
المطلق فيحتاج حينئذ عن الشيء هل هو مطلق لحال وكما ان السلب والحمل قد يكون بالحقيقة وقد يكون
بالشهرة فكذلك الضرورة واللاضرورة قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة والمشهور ايضا

منه

١٩٥

منه ما هو مشهور بالحقيقة ومنه مشهور في بادي الراي فانت من حيث يكتسب القياس المطلق يجب
ان تعتبر جميع ذلك ويجب ان تعلم ان لكل صناعة مقدمات خاصة فيكون اللواحق والملحوقات وما لا يلحق
انما يطلب بحسب تامل تلك الصناعة فان ادراكها بالحيلة المشتركة ادراك يسير وكثير منها
يحصل بالتجربة وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما فهذه اشارة الى اكتساب القياس
واما تفصيلها فحيث نتكلم في صناعة الجدل ولقائل ان يقول ان كانت هذه الجملة بازاء ذلك
التفصيل فان هذا البحث عن اكتساب القياس بنحو غير كلي بل بنحو مطابق للبحث الجدلي فنقول ان
البحث الجدلي في ذلك هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات والمشهورات اعم
من الاوليات فكل اولي مشهور وليس كل مشهور باولي فالمباحث البرهانية تدخل في المباحث
الجدلية من حيث هي ايضا نافعة في المشهور لكن انما ننظر فيها في كتاب الجدل من حيث مشهورة خ د حقه
وتطلب في البرهان من حيث هي حق وننظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمها فهذا البحث
والبحث الذي في الجدل يشتركان في المباحث ويختلفان في ان هذا البحث اعم من ذلك بالاعتبار
وان لم يكن في الموضوع وذلك لان هذا ليس يبحث عن تلك من حيث هي مشهورة بل من حيث
هي مقدمات وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث اولية وحق وفي كتاب الجدل يبحث
عنها من حيث هي مشهورة وان كان قد يدخل البحث الاول والنافع في البرهان في ذلك البحث
فليس يدخل بالذات بل بالعرض فان المشهور ليس يحمل على الاولي من حيث هو والمقدمة
يحمل عليه من حيث هو ونحو البحث الذي في البرهان فقد يدخل في هذا بالذات اذا كانت المقدمة اذا
يلحق كل واحد من الامرين من حيث هو هو والمقدمة اعم من المشهور من حيث هو مشهور ومن الحق الغير
المشهور من حيث هو حق غير مشهور والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة يصلح
ان يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية والبحث عن المقدمة من حيث هي مشهورة
لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية فان البحث البرهاني ليس جزءا من البحث
الجدلي والبحث عن المقدمة البرهانية كالجزء من البحث عن المقدمة المطلقة كما ان القياس البرهاني والجدلي
هما جزءان من القياس المطلق وليس ولا واحد منهما جزءا من الاخر ولكن لقائل ان يقول فما بالكم اعرضتم
عن النحو الخطابي والسوفسطائي والشعري ولم تحيلوا على الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري
بل احلتم على الجدلي فنقول ان اكتساب القياس منفعته الكبرى في الامور
المعدة نحو ذلك ثلث البرهان والجدل والمغالطة والمغالطة مذمومة ونتعلم ليؤمن الوقوع
في حبالة مقاييسها المصنوعة فكيف يكون تعلمها لاجل اكتسابها على انك اذا اخذت مكان
الحق او المشهور في اللواحق والملحوقات وما لا يلحق المشبه من اللواحق والملحوقات وما لا يلحق
يكون قد صادقت القياس المغالطي

الفصل الخامس في بيان غلط من ظن ان القسمة قياس

خ د حقه

وقد ظن قوم ان القسمة هي سبيل الى اكتساب القياس بل انها هي القياس فمنهم من جعلها قياسا
على كل شيء ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا على الحد وجعل الحد محتاجا الى البرهان وجعل برهانه القسمة
فاما الحق فان القسمة انما يكون منها القياس المسوق الى الانتاج قضايا منفصلة على ما علمت واما على
غيرها وعلى الحد فلا وليست ايضا قياسا بل مقدمات قياس فلنبين ان القسمة ليست قياسا
على الحدود والمفصلة التي في اجزائها ثم لنبين ان القسمة ليست قياسا على الحد الاول واما البيان الاول
فنقول فيه اولا انهم يرومون ان ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا والشيء الموجب انما يكتسب لموضوعه
بتوسط وسط اما هو اخص من المحمول الذي هو الاكبر او مساوله فاما القسمة فانما يكون الاكبر فيها
دائما اخص من الاوسط كقولك كل حيوان اما مايت واما ازلي ثم نقول والانسان حيوان فان انتج
هذا فانما ينتج منفصلا فقط واما ان الانسان ازلي او مايت فلا ينتج منه البتة اللهم الا ان تأخذ
ذلك اخذا فتقول ان الانسان حيوان ازلي او مايت فان هذا معطاك بنفسه او بقياس اخر فما
الذي احوجك الى القياس عليه فان القياس انما يكون قياسا اذا كان مفيد العلم بالمجهول ولهذا
يكتسب ويطلب واما المفروغ عن معرفته فاكتساب القياس عليه كالفضل فكيف اذا كان الذي
يكتسب منه لا ينتج المطلوب فان قال قائل ان هذا يفيدنا ان الانسان مايت بان نقول الانسان
حيوان وكل حيوان اما مايت واما ازلي فينتج ان الانسان اما مايت واما ازلي ثم نقول لكنه ليس
بازلي فينتج انه مايت او انه ليس بمايت فينتج انه ازلي فنقول اولا ان القسمة حينئذ لا يكون
مفيدة من حيث يفيد القياس الاقتراني بل من حيث يفيد القياس الاستثنائي الا ينتج منفصلة
واما ثانيا فانه لا يخلو اما ان يكون قولك الانسان ليس بازلي بينا او قولك ليس بمايت بينا
او لا يكون ايهما اعتبرته بينا فان كان قولك ليس بمايت بينا وكان كونه ازليا بينا لم يحتج الى قياس
فان لم يكن كونه ازليا منهما بينا فلا يخلو اما ان يكون بينا ان الشيء اذا لم يكن مايتا فهو ازلي او لا يكون
فان كان ذلك بينا بلا وسط فيكفينا ان نقول ان الانسان ليس بمايت وما ليس بمايت فهو ازلي
من غير قسمة وان لم يكن بينا بل كان جائزا عندك في اول الامر ان يكون بعض ما ليس بمايت ليس بازلي
او يراد فيه الحيوان فاستثناؤك لكنه ليس بمايت لا ينتج ذلك ما لم يقل لكنه ليس بحيوان مايت
فيجب ان يكون قسمتك ماخوذا فيها المقدم جزءا من المقسوم اليه اذ القسمة على وجهين احدهما ان لا يوجد
المقسوم جزءا من المقسوم اليه كقولك كل حيوان اما مايت واما ازلي والثاني ان يوجد كقولك كل
حيوان اما حيوان مايت واما حيوان ازلي فاذا يجب ان يكون قسمتك على هذا الوجه واذا كانت
قسمتك على هذا الوجه لزمك ايضا ما قلنا فانه ان كان بينا ان كل انسان حيوان ليس بمايت
وبينا ان كل حيوان ليس بمايت فهو حيوان ازلي وكان مطلوبك ان كل انسان حيوان ازلي
فقد يمكنك ان تنتجه من هذا التاليف من غير قسمة فاذا ليس يمكنك من طريق القسمة ان تنتج الا طرفي [?]

واما استعمال

واما استعمال القسمة لاثبات الحد فاول ما فيه ان القسمة لا يفيدك ان ما اخذته هو المحمول الاعم الذي
يجب ان يقسم بقسمة مثلا كالحيوان في هذا الموضع بل يجب ان يكون ذلك لك موضوعا ثم تقول مثلا
الانسان حيوان وكل حيوان اما مايت واما غير مايت فاذا وقعت هاهنا لا يكون الحد قد حصل لك
بل يجب ان تضع وضعا وتأخذ اخذا ان كل انسان مايت ثم تعود وتقول ان كل حيوان مايت اما ناطق واما
غير ناطق فتضع وضعا مرة اخرى ان الانسان ناطق فتجمع ان الانسان حيوان ناطق مايت فاذا فعلت
ذلك لم يمكنك من ذلك ان تعلم ان هذا احد فان القسمة لا يدل على ان هذا مساو وليس باعم فليست القسمة
تفيد شيئا من ذلك افادة ضرورية والحد كما تعلمه مؤلف من جنس ومن فصول والجنس لا يكتسب بالقسمة
والفصول هي التي يكتسب القسمة ليست التي يكتسب بالقسمة والتمام وهو المساواة ليس يمكن ان يبين
بالقسمة انه قد حصل وايضا فان الذاتية والعرضية لا يتبين بالقسمة فاذا القسمة يسيرة الجدوى في
عمدة القياس والانتاج خصوصا في الحد ومع ذلك فانها لا تخلو عن جدوى فانها تنبه على ترتيب الفصول
وتنبه على ما ينقسم اليه الشيء لانه ولما هو هو وعلى ما تنقسم اليه بالعرض فان انقسام الحيوان الى الناطق
وغير الناطق امر له لانه حيوان واما الى السواد والبياض فليس لانه حيوان فالقسمة لا تفيد هذا بالذات
بل بالتنبيه والقسمة تنبه بتوسط فصول على فصول تليها فان القسمة اذا اوردت ذا الارجل
نبهت على ان من ذي الارجل ما هو ذو رجلين وما هو ذو اربع وما هو ذو ارجل كثيرة واذا اعطت
الفصول والخواص نبهت لامور تلحق الفصول والخواص ونبهت ايضا على لحوقات ما هو اعم
وجميع ذلك نافع في القياس وفي الحد لكن افادته على سبيل التنبيه لا على سبيل الايجاب ارايت
لو كان مطلوبنا ان القطر مباين للضلع فقلنا اما ان يكون القطر مباينا او مشاركا لكان
هذا القول يؤدي الى ان القطر مباين البتة الا ان يصادر على المطلوب او يأتي بقياس اخر به استغناء
عن القسمة

الفصل السادس في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات يعتمد وينتفع بها في ذلك

ولانه ربما خوطب الانسان بقياس يورد عليه مصنوعا مفروغا منه او وجد ذلك
مكتوبا في كتاب ثم لم يكن بسيطا بل مركبا وكان تركيبه غير موصول بل مفصولا وربما كان مع
ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي او مضمرا فيه شيء او موردا فيه زيادة غير محتاج اليها وربما كان بسيطا
او محرفا ايضا عن ترتيبه الطبيعي او ناقصا او زائدا وقد علمت السبب في ذلك فاذا لم يكن
عندنا قوانين نهتدي بها في انا كيف نطلب للمطلوب المعطى قياسه صحة النسبة الى القياس
المعطى تحسن التأتي لتحليل قياسه الى عدد مقدماته وترتيبها الطبيعي وتجريدها عن الشوايب وتتميمها
ان كانت ناقصة ورفعها الى الشكل الذي منه ينتج فاتينا ما يفيده القياس اما ان كان قياسا صحيحا
فانتاجه واما ان كان فاسدا فالوقوف على فساده اما في مقدماته واما في تأليفه فيجب ان يكون عندنا
قوانين من باب الوصايا ومن باب التحذيرات نعتمد بها في تحليل القياس لا على انه قياس برهاني او جدلي

او غير ذلك بل على انه قياس مطلق وانت اذا اعطيت ذلك وجدت ما يؤديك اليه التحليل مطابقا
لما سلكت منه على سبيل التركيب فتجد الحق متفقا في جميع جهاته وشاهدا لذاته فان الحق كما انه من حيث
هو موجود شاهد لذاته من حيث هو متصور كذلك من حيث هو مبتدأ منه شاهد لذاته من حيث هو منتهى
اليه ومن حيث هو منتهى اليه شاهد لذاته من حيث هو مبتدأ منه فاذا وجدت قياسا فاول ما تطلب
منه المقدمتان قبل الحدود فان حصر الاقل اسهل وايضا فانك اذا ابتدأت بالحدود امكن ان يكون
وجوه امكان تركيب المقدمتين منها اكثر من وجهين فاحتجت الى بحث متفرع وذلك لانك بمصادفة
الحدود قد لا يصادف المقدمتين مؤلفتين بل يضطر الى ان تبحث حال كل حد من الحدود فيتحصل اربعة
اصناف من امكانات التركيب فيكون لك خمسة مباحث بحث عن الحدود ثم اربعة بحوث تتصل
بنحو تأليف المقدمتين منها فان صادفت المقدمتين كفاك نظر واحد وهو تعرف الحدود فاذا
وجدت مقدمتين سهل لك حال القياس ومصادفته فاول ذلك ان تنظر هل المقدمتان تشارك
كل واحد منهما المطلوب بحد وتباينه باخر فان كان احدهما يشارك جزءا من الثانية في كلي الحدين
والاخرى يشارك بجزء منها كلا الحدين من المطلوب هو غير ذلك الجزء فالقياس استثنائي والمقدمة
التي تشارك المطلوب بجزء ويشارك الاخرى بجزء اخر مشاركة في حدي كل واحد من المطلوب والاخرى
فهي الشرطية والاخرى هي الاستثناء فتأمل الذي يشارك جزء منه المطلوب بالحدين هل هو متصل او منفصل
فان كان متصلا فانظر هل يشارك بمقدمه او تاليه وانظر ذلك الاخر هل هو بمثل او نقيض او كان منفصلا
فانظر يشارك بمثل او نقيض وانظر في حال الاخرى وهي الاستثنائية كذلك فتحل القياس لك حينئذ
الى الضروب الشرطية فان لم يكن كذلك بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب الا بحد دون حد
هو ما يباين به فاعلم ان القياس اقتراني وان وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة فاطلب الحد الاوسط
فتجد الشكل وانسب الحدود الى النتيجة فتجد الاكبر والاصغر وتجد ساير ما ينبغي ان تطلبه وان لم تجد الاوسط
فالقياس غير بسيط بل هناك تركيب واقل حدوده اربعة فليكن المطلوب كليا موجبا وهو ان كل ج ا
وليكن الموجود من المقدمات كل ج ب وكل د ا فان كان بينا ان كل ب د انتظم قياسك والا فتحتاج
الى وسط وليكن المطلوب كليا سالبا وليكن الموجود كل ج ب ولا شيء من د ا فانظر هل كل ب د فان كان
فقد تركب قياس والا فتحتاج الى وسط وليكن الموجود من المقدمات لا شيء من ج ب وكل ا د ولا ينفعك
ههنا ان تجد كل ب د فان اتاك انه تصير صغرى الاول وتبقى موجبتان فانظر هل يصح لك كل د ب
فحينئذ تقول كل د ب ولا شيء من ج ب وينتج فلا شيء من ج د وتضيف اليها ان كل ا د فينتج لا شيء
من ج ا وليكن الموجود لا شيء من ج ب وكل د ا فلا ينتفع وليكن المطلوب بعض ج ا ووجدت بعض ج د
وكل ب ا فان اتصل كل د ب او بعض د ب لم ينتفع به وان اتصل كل ج ب او بعض ج ب لم ينتفع به
وكذلك ان اتصل بعض ب ج او بعض ب د لم ينتفع به وكذلك ان اتصل كل ب د لم ينتفع به وان اتصل

كل ب ج لم يحتج الى ج فان كان الموجود الحاصل بعض د ج وكل ب ا واتصل كل د ب فقد حصل القياس وان كان
الحاصل كل د ج وكل ب ا واتصل كل او بعض د ب فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل د ج وبعض ب ا
لم ينتفع به وان كان الحاصل بعض د ج وكل ا ب لم ينتفع به وكذلك فاعتبر الاقسام الباقية وليكن المطلوب
جزئيا سالبا وهو انه ليس كل ج ا ووجدت بعض ج ب ولا شيء من د ا فان اتصل ب د انتفعت
به مثل كل ب د وان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض د ا لم ينتفع به وكذلك ان كان عندك كل ج ب
وليس بعض د ا وان كان عندك ليس كل ج ب وكل د ا فلا ينتفع به وان كان عندك بعض ب ج ولا شيء
من د ا واتصل كل ب د انتفعت به وان كان لا شيء من ب ج وبعض د ا لم ينتفع به وان كان كل ب ج و
كل د ا لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ب ج وكل د ا لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ج ولا شيء
من ا ب واتصل كل د ب انتفعت به فان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض ا د لم ينتفع به وان كان الحاصل
كل ج ب وليس بعض د لم ينتفع به وان كان الحاصل كل ج ب وكل ا د لم ينتفع به وان كان عندك
بعض ج ب ولا شيء من ا د واتصل كل ب د انتفعت به وان كان عندك لا شيء من ب ج وبعض ا د
لم ينتفع به وان كان عندك كل ب ج وليس كل ا د لم ينتفع به وكذلك في ساير البواقي وهذا اذا كانت
المقدمتان يشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد فان كانتا مشتركتين في انفسهما وليستا مشاركتين
للمطلوب اصلا فلا تشتغل بتحليله فهناك نقصان مجاوز للقدر وكذلك اذا كان يشارك احدهما المطلوب
فقط والاخر لا يشارك المطلوب ولا رفيقها فهو بعيد عن التحليل يحتاج في تعليم تحليله الى ان نوصل اصلا اطولا
لا ينحصر في قانون يحصل بالايجاز على ان تحليل ذلك ممكن وليكن مكانه كتاب اللواحق وحيث تحلل مقدمات
اكثر من اثنين فان وجدت المقدمتين مشتركتين ويشارك احدهما المطلوب فاما ان يشاركه في الموضوع
او في المحمول فلنضع المشاركة في الموضوع وليكن اولا النتيجة كلية موجبة كقولنا كل ج ا وليكن الموجود
هكذا كل ج ب وكل ب د فان وجدت د يتصل با فقد حصل وليكن النتيجة كلية سالبة والموجود
كل ج ب وكل ب د فان وجدت ا مسلوبة عن كل د فقد حصل وان وجدت كل ج ب ولا شيء
من ب د فان وجدت كل ا د فقد حصل دون عكسه وان وجدت لا شيء من ج ب وكل ب د فلا ينتفع به
وان وجدت لا شيء من ج ب وكل د ب ثم وجدت كل ا د فقد حصل ولتكن النتيجة جزئية موجبة
ولكن قد حصل ان بعض ج ب وكل ب د فان اتصل د ا فقد حصل ولكن كل د ب وكل ب ج
فان اتصل د ا او بعض د ا فقد حصل وليكن كل ج ب وبعض ب د فان هذا لا ينتفع به وان كانت
الجزئية سالبة ووجدت بعض ج د وكل د ب واتصل لا شيء من ب ا فقد حصل وان وجدت
بعض ج ب ولا شيء من ب د واتصل كل ا د فقد حصل وتأمل عليك من هذا في امثاله بحسب
التراكيب واعلم ان قولنا فقد حصل اي حصل من غير احتياج الى العكس للموجود وتغييره واعلم انا لا نتكلف
ان نعلمك الان ان الحاصل في اي شكل يكون فانك ان لم تفهم ولم تحفظ ما قيل لم ينتفع بهذا

فاما اذا كانت المشاركة في محمول المطلوب وكان المطلوب كليا موجبا وكان عندك كل د ب
وكل ب ا واتصل كل ج د فقد حصل وان كان المطلوب كليا سالبا وكان الموجود كل د ب ولا شيء
ج ب — من ب ا واتصل كل ج د فقد حصل وان كان الموجود عندك لا شيء من د ب وكل ا ب واتصل كل ج د — ج ب ح
فقد حصل وان كان عندك كل د ب ولا شيء من ا ب واتصل كل ج د فقد حصل وان كان المطلوب
جزئيا موجبا وعندك بعض ب د وكل د ا واتصل كل ب ج انتفعت به وان كان عندك بعض ب — ج د
د وكل ا د لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ب وكل ب ا وكان كل د ج انتفعت به وان كان عندك — د ب ج
بعض د ب وبعض ا د لم ينتفع به وبعكسه في الترتيب واما ان كان المطلوب عندك جزئية سالبة
وكان عندك بعض ب د ولا شيء من د ا واتصل كل ب ج انتفعت به وان كان عندك كل ب د
ج د — وليس كل د ا لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ب د وكل د ا لم ينتفع به وان كان عندك
ا د — لا شيء من ب ج وبعض د ا لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ب ولا شيء من ا ب واتصل
كل د ج انتفعت به فان كان عندك لا شيء من د ب وكل ا ب واتصل بعض ج د انتفعت به
وان كان عندك ليس كل د ب وكل ا ب لم ينتفع به وجرب انت التركيبات التي تكون المشاركة
فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس فهذه تقيه عليها وجوه التحليل وعندك مقدمة
فاما ان كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول والمطلوب كلي موجب وكان
المطلوب كل ج ا وعندك كل د ا فان اتصل كل ج د فقد حصل لك وان كان عندك كل ا د لم ينتفع
به وان كان المطلوب كليا سالبا وعندك لا شيء من د ا او لا شيء من ا د واتصل كل ج د فقد حصل
وان كان عندك كل د ا فلا يحصل بل ان كان عندك كل ا د ولا شيء من ج د فقد حصل وان كان المطلوب — و صح ج
جزئيا موجبا وعندك بعض د ا واتصل كل د ج انتفعت به فان كان عندك كل د ا واتصل بعض
ج د انتفعت به وان كان عندك بعض ا د لم ينتفع به البتة الا ان تعكس وان كان المطلوب جزئيا
سالبا وعندك كل د ا لم ينتفع به البتة وان كان لا شيء من د ا واتصل بعض ج د انتفعت به وكذلك
ان كان لا شيء من ا د وكان عندك بعض د ا او بعض ا ج لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل د ا
واتصل كل ج د انتفعت به وان كان ليس كل ا د لم ينتفع به وانت اذا فعلت هذا الترتيب
الذي بينت لك ووقفت على الحدود وعلى الاشكال وعلى الضروب فصادفت الحدود لا تخرج
به ج د — عن الوجوه المذكورة فان ينتفع بها واعتبر القرائن الشرطية هذا الاعتبار بعينه **الفصل السابع**

في ذكر تاليفات قياسية يعسر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل ذلك انه كثيرا ما يعسر
تحليل القياس الناقص اذا كان ظاهر المسموع منه تلزم عنه النتيجة عند الذهن فيستغني النفس عن
تتميمه ورده الى كماله وتفطنه تاما ثم لا تجد القدر الموجود مشاركا للنتيجة حق مشاركها التي ينبغي
ان يكون بينها وبين المقدمات ومثال هذا قول القائل ان اجزاء الجوهر تبطل ببطلانها الجوهر

وما ليس بجوهر

وما ليس بجوهر لا تبطل ببطلانه الجوهر او نقول بطلان اجزاء الجوهر تبطل معه الجوهر وبطلان ما
ليس بجوهر لا تبطل معه الجوهر فيلزم منه ان اجزاء الجوهر جوهر ثم لا يشك الذهن في لزوم هذا عما وجده
فنظن ان ذلك قياس تام لا يمكن تحليله ورفعه الى الاشكال رفعا يلزم منه المطلوب فيتبلد
فيه الذهن وربما كان المطلوب في مثل ذلك لازما للنتيجة القريبة من القياس لزوم التالي للمقدم
او لزوم النتيجة عن الضميمة كما ان هذا القياس انما ينتج عنه بالحقيقة اما على العبارة الاولى فهو ان اجزاء الجوهر
ليس ما ليس بجوهر ويلزم هذا لزوم تالي المقدم ان اجزاء الجوهر جوهر واما على العبارة الاخرى فهو ان
بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر واذا اضيف اليه وما ليس بطلانه بطلان الجوهر فهو
جوهر فينتج فاجزاء الجوهر جوهر وربما كان القياس يعود الى انتاج المطلوب بادنى تغيير يلحق مقدمة من
مقدماته اذ كانت المقدمة ماخوذة في القياس لا على النحو الذي ينتج المطلوب الواجب بل على نحو
يلزمه مثل عكس او عكس نقيض او غير ذلك فاذا رد الى الواجب سهل تحليل القياس فان هذه المقدمة
القائلة وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر اذا قلبت حتى صار وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر
فهو جوهر انتج على الاستقامة ان اجزاء الجوهر جوهر وكذلك لو ان قائلا قال ان كان الانسان موجودا فالحيوان
موجود وان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود فينتج انه ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود قيل وهذا
يعسر تحليله وقد قيل في كونه عسر التحليل وجوه من القول من ذلك ان هذا التاليف انما يكون من شرطيين
ليس من حمليتين ومع ذلك فليس فيه استثناء فليس بقياس وان اشبه القياس ومن ذلك ان المراد
منه هو ان ينتج من هذا ان الانسان جوهر ولا ينتج ذلك من هذا ومن ذلك ان هاتين مهملتان ومن يقول
هذا فالعجب منه اذ تعشى الحق ولم يعرف بعد الاهمال الا في الحمليات وينبغي ان يكون ما يقال في مثل
هذا يحفظ اشياء احدها ان يكون المطلوب حقا والثاني ان يكون لازما عن ذلك القول والثالث
ان يكون القول ليس ينتج ذلك اما لانه غير قياس واما لانه قياس وينتج غير ذلك وهذه الاشياء
لا يمكن ان يحفظ في تعقب هذا القياس لان هذا القياس قياس مؤلف من شرطيتين متصلتين
والمطلوب شرطي متصل لا ينتج الا عنه فلا يوجد في هذا القياس معنى الا ان يقال ان المقدمتين ليستا
بمحصورتين لا الحصر الذي للحملي بل الذي الشرطي الذي قد علمت فيحتاج ان يصلح فيجعل بل ان كان
كلما كان لكن المعلم الاول اذا اورد هذا فقد اورده ولم يتقدم تعليمه للشرطيات فيشبه ان
يكون معنى ذلك ان ههنا لوازم يلزم ولا يكون عن وجوه القياسات التي تعلمتموها فلا تمكن حلها
الى تلك حتى يعلم انه ليس كلما يلزم عنه شيء يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو بل ربما كان عن
اقترانات اخر واذا اريد تحليله الى الحمليات التي علمت في هذا الكتاب لم يمكن ان يؤخذ بحاله بل بان
يتصرف فيها نحوا من التصرف فينقل مثلا الشرطيتان ههنا الى حمليتين واما انه كيف ينقل
ذلك الى الحمليتين فبان يقول كل انسان حيوان وكل حيوان جوهر فكل انسان جوهر ويلزمه ان

كان انسانا فهو جوهر فهذا التاليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ولا ينحل الى القياس المتعلم
واذا احتيل حتى يحل اليه بما ذكرناه لزم عنه ايضا هذا اللازم ولكن ليس على انه نتيجة الاولية
فاذا اخذ على ان هذا نتيجة لم يمكن تحليله مع النتيجة واذا حصل وحده كانت نتيجة شيئا اخر وكان
هذا الازما غير نتيجة فعلى هذا يمكن ان يعرف هذا المثال فهذا وامثاله من قبيل ما يكون المواهم في الشيء
انه قياس على شيء وليس بالحقيقة قياسا عليه هو كونه بحيث لا يشك في لزوم ذلك الشيء عنه
وقد يعرض ان يكون المواهم شيئا فيه نفسه لا بالقياس الى ما يظن انه يلزم عنه وذلك بمشابهته حدود
لحدود القياس مع اخلال وقع فيه بشرط يلحق الحدود من الاسوار والروابط وغير ذلك او يكون
غير منتج ولا يلزم منه شيء فيظن قياسا مثل ذلك ان زيدا متوهم زيدا والمتوهم زيدا قد يمكن ان
يكون ازليا والذي قيل في هذا ان السبب في التغليط كون الكبرى غير كلية وان الشرط ان الكبرى
يجب ان يكون كلية حتى ينتج وهذه ليست كلية بل مهملة واذا قلت كلية فقيل وكل متوهم
فيمكن ان يكون ازليا كان القول كاذبا قول من حقه ان ننظر فيه ونقول ولقائل ان يقول ان الكبرى
ليست مهملة بل شخصية وان نقول يشبه ان يكون القياسات المؤلفة من شخصيين قد ينتج وان
كان الكبرى ليست كلية فانه اذا قيل ان زيدا هذا القاعد وهذا القاعد هو ابيض لزم دائما ان
يكون زيدا ابيض انما كان الجزئي لا ينتج حيث كان جزئية محصورة او في قوتها فيجوز ان يغلب ع
الاصغر عن الاوسط وههنا فلا يغلب الاصغر عن الاوسط ابدا فلو قلنا ان زيدا متوهم زيدا كان متوهم
زيدا ان كان شخصيا ثم كرر وصدق ان المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وعنى به هذا المتوهم زيدا كان القياس
منتجا والقول يلزم عنه ما يلزم وان كان قولنا وهذا المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا كاذبا فيكون القول
لم ينتج حقا لان كبراه كاذب لا لما قيل على ان لقائل اخر ان يقول ان قولنا المتوهم زيدا يفهم منه معنيان
احدهما الشيء الموجود خارجا المضاف اليه صورة في النفس وهيئة تحكي صورته كما يقال المحسوس
للشيء الذي من خارج وقد اخذ ملتمس صورته وقد يمكن ان يفهم منه نفس تلك الصورة التي في الوهم فانه
هو المتوهم عن زيد فالمعنى الاول اذا اضيف اليه انه يمكن ان يكون ازليا فيمكن ان يفهم منه معان فانه يمكن
ان يفهم منه ان يكون دايم الوجود في نفسه ويمكن ان يفهم منه انه يكون دايم الوجود في الوهم ويمكن ان
يفهم منه انه يتوهم محكوما عليه انه دايم الوجود لا على معنى انه كذلك في الوجود في نفسه ولا على انه يبقى في الوهم
خ د
دائما بل لو بقي في الوهم ساعة قصيرة كان قد توهم في تلك الساعة انه موجود دائما صدق القول والالفاظ
٣ نقول ان
التي تطابق معنى معنى من هذا اما الذي يطابق المعنى الاول فان يقول ان الشيء الحاصل صورته في الوهم
موجود في الاعيان دائما والذي يطابق المعنى الثاني هو ان الشيء الحاصل في الوهم صورته تبقى صورته
في الوهم دائما بقي هو او لم يبق والذي يطابق المعنى الثالث ان الشيء الفلاني قد احضر في الوهم صورته
وحكم على انها دائمة الوجود في الاعيان حكما في الوهم حتى يكون الحكم في الوهم ولكن مقيسا الى الخارج ثم التسلم

ان قولنا المتوهم

ان قولنا المتوهم زيدا ازلي او يمكن ان يكون ازليا موضوعه معنى كلي فان عنى به المعنى الاول فالقضية
كاذبة وان عنى به المعنى الثاني فالقضية ايضا كاذبة وان عنى به المعنى الثالث فهناك تقصير في العبارة
اذ معنى القول ان المتوهم زيدا ازلي في حكم الوهم فيجب ان يوجد الازلي كذلك في النتيجة فلا تكون النتيجة
كاذبة بل صادقة ويكون السبب في كذب النتيجة وجه غير الوجه الذي ذهب اليه وهو ان الحدود
في القياس على نحو وفي النتيجة على نحو لان ترتيبها في القياس ترتيب ردي فيجب ان نحكم الان في ذلك فنقول
اما قوله متوهم زيدا فهو معنى يجوز ان يفهم على وجه كليا وذلك بان يفهم منه ان هذا الشيء حصل صورته في
الوهم منسوبة اليه وقد يمكن في التوهم العام ان يتوهم غير زيد زيدا كان كاذبا او صادقا فانه ليس يكون
كونه متوهما شيئا وكونه صادق ذلك التوهم شيئا واحدا ثم ليس يبعد ان يتوهم عبد الله انه زيد فيكون
هذا التوهم ممكنا ويكون كاذبا وهذا مثل قولك زيد قيل انه فلان ويجوز ان يكون عبد الله مقولا
انه فلان فيكون المقول انه فلان زيد وغير زيد وان كان الصدق في ذلك واحدا صح وفرق بين ان يكون الشيء
مقولا وبين ان يكون صادقا وكذلك بين ان يكون متوهما وبين ان يكون صادقا فاذا الاوسط
على هذا الاعتبار كلي ثم لنسامح ايضا في امثال هذه الامثلة فليوجد المتوهم مقولا على ذات زيد وعلى الصورة
من حيث لكليهما نسبة الى الوهم ولنسامح ولنجعل احدهما ممكنا ان يكون ازليا وهو الذي في الوهم والاخر
ليس كذلك وبحسب امكان وجوده حتى يكون ايضا قولنا يمكن ان يكون ازليا بحسب امكان النحو من الوجود له
فيكون صادقا فان بعض ما هو متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا الامكان الذي له وليكن الاخر ليس كذلك
فاذا قيل وكل متوهم دخلا جميعا وكذب الحكم واذا اخذ مهملا صدق فيكون السبب ههنا والصورة
هذه الصورة انما ليس ينتج ما كان كبراه مهملا وذلك النحو هو ان يخرج الاصغر عن الحكم الذي للاكبر على الاوسط
غرض المعلم الاول بيان
فهذا هو غرض المعلم الاول وان كان عليك ان تجعل الاوسط جزئيا لا عموم له وذلك باعتبار اخر وهناك
يتغير هذا الحكم الذي نحن في اعتباره والمعلم الاول ليس يبالي في الامثلة ان لا يكون الحدود على كل ذلك
التواطي ثم ان احتيل ان يجعل الكبرى صادقة عند ردها الى الكلية حتى قيل وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون
ازليا في حكم الوهم فلا تكون النتيجة كاذبة وليس شغلنا بهذا بل بالذي ليست نتيجة صادقة وقد ينتج
او زيد المغني معناه
هذا المثال بمثال اخر فيقال زيد هو زيد المغني لا يبقى غدا والابقى الغنا فان مجموع كل المعنيين واحدهما
لا يبقى لا يبقى ويجب ان يفهم من هذا المثال ان زيدا المغني امر كلي ايضا لان زيدا لا يقال الا على واحد واما
زيد المغني من حيث هو زيد المغني فيقال على كثيرين وذلك لان زيدا المغني من حيث هو زيد المغني هذا المغني بهذا الغناء
نجده بعد ساعة قد يبقى زيدا ولكن لا يبقى مغنيا فلا يكون زيدا المغني ثم يصير زيدا المغني ويغني ذلك
الغناء لا بالعدد ولكن بالنوع فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد
ومغن فلا يكون ذلك بالعدد وانما كان يكون ذلك بالعدد لو كان زيد ذلك بعينه والغناء ذلك
بعينه بالعدد وهذا كاللبنة تتخذ من طين ثم تنقض ثم يعاد فلا يكون اللبنة تلك بعينها وان كان طينها

ذلك الطين بعينه بل يكون هذا شيئا مبتداء غير ذلك كذلك اذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد فهذا المغني من حيث هو هذا المغني غير ذلك بالعدد والشيء قد يغاير ذاته في احواله كما قد علمت والمغايرة لا يصح مع وحدة بالعدد وذلك لا يوجب ان لا يكون الموضوع واحدا واذا كان الحد الاوسط معنى ليس بمتشخص فمن حق الكبرى ان يكون صادقا عند الحصر الكلي فيكون قولنا زيد المغني يجوز ان يدخله كل فيكون كانك قلت ان كل شيء يوصف بانه زيد المغني وقد علمت ان معنى هذا ان الامور الموضوعة لزيد المغني الموضوعة
اذ علمت ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يوصف بانه ج بالفعل فهو ب ليس بشرط ان ذلك ما دام موصوفا بانه ج او في وقت اخر والامور الموضوعة لزيد المغني احدهما زيد مطلقا والثاني زيد المغني من حيث هو مغن وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد المغني فمن الكاذب ان يقال ان كل ما يوصف بانه زيد المغني ويوضع لمغني فانه يبطل عن ابل بعض ذلك وهو الذي هو زيد المغني من حيث هو زيد المغني واما كل ما زيد المغني صح
يوصف بانه زيد المغني ويوضع لزيد المغني فلان زيدا مطلقا لا بشرط انه زيد المغني ليست اقول بشرط انه ليس زيد المغني هو مما يوصف بانه زيد المغني مثل ان الانسان باعتبار نفسه وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض فانك اذ تقول زيد ابيض فلم تاخذ الموضوع الا زيدا فقط بلا زيادة وكذلك يوصف ايضا ماخوذا مع الابيض حين تقول زيد الابيض ابيض لكنه اذا اخذ مع الابيض كان الحمل ضروريا بالوجه الذي تعلم واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا وهذا الفن من العموم هو الذي عمومه ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد فهمت هذا فان اخذ زيد انه زيد شيء واحد انه زيد المغني شيء وقولنا الموصوف بانه زيد المغني شيء وقولنا الموصوف بانه زيد المغني هو كل واحد منهما لان زيدا يكون معتبرا انه زيد ولا يعتبر معه زيادة ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة انه مغني وهذا لا يبطل شخصية زيد لانه شخص من حيث هو زيد فقط مشترطا فيه معنى فقط واذ قد تبين هذا فاذا اخذت الكبرى مهملة او بهمت الصدق واذا جعلت كلية كذبت فهذان المثالان مثال ما يكون الحدود منه مرتبة ترتيبها ولكن في تحصيل كميتها تخلط وربما كان التخليط في روابط الحدود وذلك لانه ربما عبر عن القياس بان ابتداء من المحمولات فيحتاج حينئذ الى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود وانما هو رابطة او شبه رابطة ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول ان الصحة ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان فيل وقد يظن انه يعرض من هذا ان الصحة غير ممكنة ان يكون في واحد من الناس ولكن القائل ولو
ان يقول انه احد النتيجة ضرورية وهذا انما لا يلزم عن القياس عنده وان كان قياسا والذي يظن انه يلزم عنه هو ان الصحة ليست ولا في واحد من الناس وهذا يكون حقا على النحو الذي الصغرى به حق وهو ان المرض في كل انسان فان اخذت الصغرى ممكنة فهذا على ذلك النحو ممكن وقد حكمهم ان هذا القياس ينتج ممكنة وان اخذ الصغرى مطلقة وصح اطلاقها فهذه النتيجة ايضا يصح مطلقة والذي تقول في الجواب عن هذا ان النتيجة ماخوذة ضرورية والكبرى ماخوذة ضرورية والصغرى ماخوذة

ممكنة

ممكنة وان قد استدل في التعليم الاول على صدق الصغرى من جهة القبول والقبول لا تدل على الوجود بل على الامكان على ان كل انسان يصدق عليه انه مريض مطلقا اذ كل انسان مايت وكل موت فيتقدمه مرض ولو زمانا يسيرا فحق القياس ان يقال الصحة بالضرورة لا على شيء من المرض والمرض ان شئت قلت ممكن او شئت قلت موجود في كل انسان فان اخذت الصغرى مطلقة وجب ان تكون النتيجة ضرورية اتفاقا وان اخذتها ممكنة وجب ان تكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار الحق وان لم يكن عليه اتفاق وعلى ان المعلم الاول يومي الى انه ياخذها ممكنة فيتضمن ذلك ان رايه هذا الراي لكنه يقول ما نقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان وبعد هذا فان النتيجة الضرورية كاذبة وسبب كذبها ان دلالة لفظ في في الكبرى هي ما تشبه الرابطة ولذلك يصدق ان يقول ولا شيء مما هو مرض بصحة وفي الصغرى هي جزء من المحمول ولذلك لا تقول ههنا كما ان كل انسان مرض بل نقول كل انسان فيه مرض فيكون لفظة في في الكبرى تدل على ان حمل لفظة في في الصغرى لا يدل على ان الاوسط محمول على الاصغر بل موجود فيه فان اصلح حتى قيل مثلا كل انسان فيه المرض او هو مريض او ذو مرض ثم قيل ولا شيء مما هو مرض بصحة لم يكن قياس فان اصلح كرة اخرى فقيل ولا يمكن ان يكون شيء مما هو مريض بصحة انتج حقا وهو انه لا احد من الناس يمكن ان يكون صحة وان سلك به الى ان ينتج المحال وهو انه لا شيء من الناس يمكن ان يكون صحيحا لجب ان يقال في الكبرى ولا شيء مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا فيكون هذه القضية كاذبة وهذا النوع من الغلط يقع حيث لا تكون الحالات احدث مكان قوابل الحالات واخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في القوة وان لم يكن بالفعل فهذه انحاء من الغلط يعرض بسبب الامور الداخلة على الحدود مثل الحصر والاهمال والربط

الفصل الثامن في تعريف وجوه اخرى من الاعتبارات الماخوذة من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة يسهل بها التحليل

ولنورد الان وجوها من الاعتبارات يجب ان تراعى لا يتعذر التحليل وتلك الاعتبارات في نفس الحدود وفي نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة ولا ايضا من جهة الدواخل فمن ذلك ما في نفس الحدود وذلك ان الحدود ربما لم تكن الفاظا مفردة بل يكون الفاظا مركبة مثلا لا يكون الحد الاصغر الانسان بل الحيوان الناطق المايت فيتشوش حينئذ عليك افراد الحدود ولانك لا تجدها ثلثة بل اكثر ويصعب عليك تمييز بعضها من بعض فاجتهد حتى تجد لجملة جملة منها اسما مفردا فان لم تجد فلا عليك ان تضع الجملة جملة منها اسما مفردا وربما كان الاولى ان تبدل اسما مكان اسم وان تصلح خللا مقولا في العبارة ومن الامثلة المورده لهذا ما يجب ان يفهم لا على ما فسره عليه الشيخ النصارى ولا على ما فسره عليه فاضل المتأخرين قال انك اذا اردت مثلا ان تبرهن فتجعل الحد الاصغر متساوي الزوايا الاوسط المثلث والاكبر مساوي الزوايا القائمتين لانك تحتاج ان تبرهن

على المتساوي الزوايا بسبب المثلث لان هذا المثلث اولا اي ليس مقولا عليه بسبب القول
على اعم منه وان كان بينهما اوسط فيكون ما تبينه وتفهمه هو الحد الاكبر كلاما وقولا لا لفظا مفردا
فكذلك فاعلم انه ربما كان الاوسط لا لفظا مفردا لكن مركبا مثل هذا الاكبر فاذا طلبت ان تحلل
الحد الاوسط مفردا من جملته لم تنحل لك الى الاشكال وان تناولت حال الالفاظ التي هي ادوات او كالادوات
وهي التي حقها ان يكون جزءا من جملة المحمول والموضوع فيعرض من الاخلال بتأملها ما عرض فيما سلف
ذكره مثل قولك ان علما واحدا موجودا في الاضداد وان الخير موجود للحكمة فان في الاول جزءا من المحمول
لان معناه الاضداد فيها علم واحد وحرف ل في الاخرى ليست جزءا من شيء بل هي حرف دال على
الربط فاذا وجدت شيئا في الحدود من هذا الجنس فانظر هل هو جزء فاحفظه جزءا واضفه الى ما هو
قرينه واجعل منهما حدا واحدا واطرح الاخر واقلب القضية الى عبارة لا تحوجك الى استعمال ذلك
فانك اذا قلت الخير موجود للحكمة احتجت الى هذا اللام واذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها فعلمت ان
اللام ليس جزءا من المحمول البتة فاما اذا قلت علم واحد في الاضداد ثم قلت الاضداد فيها علم واحد لم تستغن
عن لفظة في او لفظة اخرى يقوم مقامها وقد يتفق ان يكون مثل هذه اللفظة في الصغرى والكبرى
جميعا دالة على الجزء كقولك كل كيفية ففيها تصديق وكل ما فيه تصديق فله موضوع فكل كيفية له موضوع
وربما اختلف الامر في المقدمتين فكان الدال على الجزء في الكبرى والاخر في الصغرى كقولك العلم موجود
في كل كيفية والكيفية موجودة في كل بياض وربما كان بالعكس كقولك الجزء موجود في العلم والعلم الخير ح
موجود في كل كيفية وليس هذا في الايجاب وحده بل وفي السلب ايضا كقولك ليس في الكون
كون وليس للحركة حركة فانك ان اخذت لفظة ل ولفظة في دالتين على الحمل كذبت القضيتان وان
اخذتهما جزئين من المحمول صدقتا جميعا فانك اذا قلت لا شيء من الكون موجودا للكون والكون موجود
في كل لذة فاخذت اللام في الكبرى جزءا انتج من هذا ان اللذة ليس لها كون وهذا حق اذ كل لذة
كون والكون ليس له كون واذا اخذت دالا على الحمل لم يصح قولك ان الكون ليس موجودا للذة
اوليس محمولا عليها وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة والعلامة موجودة للضحك وكذلك
الوقت موجود لله تعالى واما ان يحتاج اليه ليس موجودا لله وهذه الاشياء يخلصك عنه تحول
المقدمات على الترتيب المستعمل فانه وان كان وضع الحدود يحوجك احيانا الى ان تقول ان الحيوان
على الانسان والانسان على الكاتب فان استعمال المقدمات لا يحوجك اليه فانك لا تقول
في استعمال القياس هذا لا في الكتب ولا في المخاطبات بل تقول كل كاتب انسان وكل انسان
كاتب ويكون قد تخلصت عن شبهة الزائد على الحدود وقد يعرض الغلط في الحدود من جهة شرائط
هي بالحقيقة اجزاء من الحدود ولكنها لا يصرح بها او يختلف التصريح فيها فيجب ان يصرح بجميع ذلك
ويحضر بالفعل ثم يحاول التحليل مثال ذلك ان قولك ان غير المتناهي لا يعلم ليس بالحقيقة

صادقا

صادقا فانه ان كان عددا علم من جهة ما هو عدد وانما يجهل من جهة انه غير متناه وليس انه غير متناه وانه عدد
معنى واحد فيجب ان يزيد فيه وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه واما ما يكون كقولك الانسان حساس
فلا يحتاج الى ذلك فيه واعلم انه ربما صدق القول مرسلا فان زيد بشرط كذب فانه صادق ان الانسان حساس
وليس بصادق ان الانسان حساس للنفس وربما كذب مرسلا كقولك ان الانسان معدوم فان قيل
معدوم النظير صدق واما ما ليس كذلك فليس شيء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه الا وهو صادق مرسلا
فان الشيء اذا كان مملوكا كالزيد فهو مملوك لا محالة وما كان عينا لعمرو فهو ايضا عين فان الشيء ما لم يكن له
المعنى الاعم لم يكن له المعنى الذي يخصه واما صدق الشيء بسيطا دون المركب ومركبا دون البسيط فهذا
امر قد عرفته وحققت كيفيته واعلم انه قد يعرض لبعض الحدود ان يؤخذ مكررا فيحسب ان تكراره انما
يكون حيث هو ولا يكون كذلك بل يكون مرة حدا او في حد ومرة جزءا من حد اخر فاذا كان المكرر هو الحد الاوسط
عرض كثيرا ان يكون له ثلثة مواضع موضع في الاوسط وموضع في الاكبر وموضع في النتيجة مثال العدل
خير وكل خير فانه يعلم انه خير فالعدل خير فالخير ههنا يكون مرة حدا اوسط ومرة اخرى جزءا من الاكبر وكذلك
اذا قيل ان خط كذا غير متناه وكل غير متناه فلا يعلم من جهة ما هو غير متناه فتكون النتيجة ان خط كذا
لا يعلم مطلقا ولكن من جهة ما هو غير متناه فان قال قائل ان مفهوم قولك لا يعلم اعم ايضا من مفهوم
قولك لا يعلم من جهة ما هو غير متناه فيصلح ان ينتج عنه لا يعلم مفعول وايضا قولنا لا يعلم ذاته او لا يعلم
خطا فان انتج انه لا يعلم موقوفا غير مفصل انه كيف لا يعلم لم يخل من وجهين اما ان يكون هذا جاريا مجرى
الكلم الوجودية التي لا يصدق اذا حملت ولا يكذب كقولنا لا يكون الذي يراد به الربط ليس كونه في
نفسه الذي لا يتم بمفعول واحد لكن الذي يتم بمفعول واحد حتى يكون ايضا قولنا لا يعلم يقتضي ان لا يعلم
انه ماذا لا يعلم لا لا يعلم نفسه مثل ما يقال ايضا لا يعطي فيكون ما جعل نتيجة ليست نتيجة اذ ليس
فيه صدق ولا خبر واما ان يكون محمولا مستقلا بنفسه فان كان محمولا مستقلا بنفسه فلا يعتبر في
صدقه صدق قولك انه لا يعلم خطا او كذبه بل معنى اعم منه كانه يقول لا يعلم من وجه ما لكن القياس ربما
لا يكون ذهب الى هذا بل نحا نحو تعيين ما او يكون موضع الكلام تقتضيه فاذا لم يوضح ذلك اشكل الامر
وان كان له هذا التأويل وذلك حين لا يكون هذا التأويل مناسبا واعلم انه حيث ما قيل من جهة
كذا فهو في المحمول دون الموضوع فان قولك كذا من جهة ما هو ح ليس ح الثانية جزءا من الموضوع بل من المحمول
ولذلك غلط من قال من المغالطين ان الموجود من جهة ما هو موجود اما قائم بنفسه واما غير قائم بنفسه و
لو كان الموجود من جهة ما هو موجود هو غير قائم بنفسه لوجب ان يكون كل موجود موصوفا انه غير قائم
بنفسه وكذلك ان كان من تلك الجهة قائما بنفسه وجب ان يكون كل موجود قائما بنفسه وهذا
خلف ولم يعلم ان المقابل للموجبة منهما هو انه ليس ما اورد بل هو انه ليس من جهة ما هو موجود
قائما بنفسه فتدخل السلب على القائم بنفسه مقرونا به من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول

فلا يلزم ذلك المحال في جميع امثال هذه يجب ان يوخذ المكرر منها في جملة المحمول فان كان في الاوسط في مثل الضرب
المشار اليه وقع ايضا في الاكثر وان لم يجر الامر على هذه الجهة لم تكن للكلام معنى ولم ينحل الى الضروب ومن الامثلة
لهذا الباب الانسان محسوس وكل محسوس فانه يعدم من جرته ما هو محسوس فكلما اردت ان تنتج في امثال
هذه الاشياء بشرط فيجب عليك ان تاخذ الاكبر في الاوسط بالشرط ثم تحلل وان صح انتاجك مرسلا
ثم حلل مثال الاول ان اردت ان تنتج ان الخير معلوم ما فقل لانه موجود ما وان اخذت معلوم فحد موجود
ومتى انغلق فبدل الالفاظ ما شئت وربما كان حذف جزء من اللفظ المولف غير موثر في غرضك وانما
ادخل ادخالا غير ضروري بل لغرض بيان فيكون ان اسقطته لم تتغير المعنى فاسقطه ثم حلل فانه ربما
اردت ان تنتج ان كذا هو متوهم ويكون الوسط المظنون فيقول المتوهم جنس للمظنون وكذا هو
مظنون فيدخل الجنس بين الحدود وانما ادخلته ليدل على ان حمل المتوهم على المظنون صحيح ثم ان
اسقطت ذلك لم يضرك في الانتاج فاسقطه لينحل القول الى القياس وربما كان الامر بالضد فيكون
حذف شيء يسير يوقع خللا كثيرا كما ان ادخاله يوقع ايضا خللا كثيرا فانك اذا قلت ان اللذة هي خير كان
له معنى واذا قلت ان اللذة هي الخير كان له معنى وبين المعنيين بون بعيد وكيف والاول منهما صادق عند
من سلم ان اللذة خير والاخر ليس بصادق اذ ذلك يوجب ان يكون الخير مساويا في الحمل للذة وكذلك
من اراد ان ينتج ان اللذة هي خير فيجب ان يجعل الاكبر خيرا بغير الالف واللام وان اراد ان ينتج ان اللذة هي الخير
فيجب ان اخذ الاكبر مع الالف واللام حدا اكبر ولقائل ان يقول ان في هذا خللا فلتكن ب هو الحد الاوسط
فيكون حينئذ اللذة هي ب فلا يخلو اما ان يقال ان كل ب هو الخير او يقول بعض ب هو الخير او يقول الب
هو الخير فان قلت كل ب هو الخير فكانك قلت كل واحد واحد مما هو ب هو الخير كله وهذا كذب
وان قلت بعض صارت الكبرى جزئية وان اخذت مهملة كانت الكبرى مهملة فلم ينتج فنقول في جواب
هذا ان المهملة في المادة المنعكسة ينتج وذلك لان المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع
بل على كل الموضوع كما ان الموضوع مقول على كله فلا يقلب الاصغر بل الاصغر لا يكون ايضا الا منعكسا
ولا يمكن ان يوجد الا على هذه الصفة وفي هذه المادة قد يكون قياس من مهملتين حينئذ يقال ان اللذة هي الب
والب هي الخير وتكون هذه متساويات بعضها البعض فينعكس فيكون كل لذة ب وكل ب لذة و
كل ب خير وكل خير ب ولكن قولنا كل خير ب لا يفيد ما يفيده قولنا ان كل الخير هو الب فان الاول
يلتفت الى موضوعات الخير وهذا يلتفت الى طبيعة الخير نفسه وذلك لا يفيد المساواة وهذا يفيد
المساواة فيفيد ايضا ان ب مقول على كل ما يقال له خير بعد ما افاد ان كل الخير مقول على كل ما يقال
له ب وهذه الفائدة غير مستفادة من القول على الكل بل المستفاد من المقول على الكل عموم المحمول لجميع
ما يوصف بالموضوع فقط فان هذا هو المعنى المستفاد من المقول على الكل ليس المقول على الكل هو ان
ب المحمول يقال على كل الاشياء التي يقال على كلها الموضوع حتى ان كان شيئا يقال عليه ا ب ولا

ولا على كلها

ولا على كلها لم يقل عليها المحمول بل هو اعم من ذلك وكذلك ليس معنى المقول على الكل ان يكون مقولا على
كل ما يوجد فيه ب حتى ان كان ب يوجد في بعض الشيء يكون ا مقولا على كله حتى يكون قولنا الحيوان على
كل انسان معناه الحيوان مقول على كل شيء يوجد فيه الانسان فيكون مقولا على كل جسم فان هذا
ربما كان اخص مما يوجد فيه الانسان كما تحققه من هذا المثال فاذ ليس معناه هذين فكيف يكون
معناه ان الحيوان بكليته مقول على الانسان حتى يكون قولنا اللذة هي الخير وقولنا كل لذة هي خير
بمعنى واحد يوجبه المقول على الكل في احدهما فاذا هذا يفيد بنفسه فائدة اخرى يصلح ان يؤلف من مثله
النحو من القياس المذكور ولا يلزم الشك المذكور

الفصل التاسع في ذكر احوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب اشكال المقدمات يجب ان يراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران

وصورة المقدمات صح

فلنقل الان في الاحوال التي تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب شكل المقدمة اعني الذي
ليس بسبب الحدود فنقول انه قد يتفق ان يكون القياس الموجود مركبا فيحتاج ان يحلل اولا الى قياسات
فاذا وجد قياس او وجد ذلك ان القياس الثاني هو من شكله فيجب ان لا يلتفت الى ذلك ويعلم ان
القياسات قد تتركب وهي من اشكال وضروب ومختلفة بل يجب ان يعتبر حال التاليف في نفسه
لا غير واذا كانت القياسات مؤلفة لينتج سلبا وكان المحمول مركبا فانه قد يمكن ان يخفف فيزال التركيب
وذلك لانه اذا كان الدعوى ان الماء جسم بسيط مشروب فهذا يمكن ان يبطل منه جملة القول فيقال
ليس جسما بسيطا مشروبا ويمكن ان يبطل بان يبطل انه مشروب فانه اذا ابطل انه مشروب
لم يكن جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطال انه مشروب يكفي ان يورد الحد الاكبر في القياس وهو المشروب
وحده فيكون التحليل اسهل فنقول ماء البحر ماء ثم لا نقول وماء البحر ليس بجسم بسيط مشروب
بل نقول ليس بمشروب فهذا وذلك يقوم لك في غرضك مقام المركب فان جاءك قياس استثنائي
فحلله الى شكله لا تحلله الى الاشكال الاقترانية اما المنتج للاستثنائي فسيمكنك ذلك فيه وكذلك المنتج
للخلف في قياس الخلف اما على الطريق المشهور عند الجمهور واما الحقيقي المركب من الحملي والشرطي على ما
اوضحنا وكلاهما اقتراني ويمكن ان تحال الى الاشكال والفرق بين الشرطية التي في القياس الاستثنائي
الذي في الخلف والقياس الاستثنائي الذي ليس في الخلف ان الشرطية التي ليس في الخلف لا يلتفت
فيها الى تسليم المخاطب اذ الحق لا يخرج من طرفي النقيض واما الاخرى فيحتاج ان يقر المخاطب بها ويتسلم
منه انه اذا كان المقدم كذا لزم كذا التالي والخلفية في كل مادة يكون التالي منها نقيض المقدم في الاكبر
فلا يصرح بها استغناء وفي غير الخلف لا بد من التصريح به في اكثر الامر وربما لم يصرح بالمستثنى هذا
وربما اشكل الامر في الاخلال وكان القياس صالحا لان ينحل الى اشكال ثلثة كالقياس المنتج الجزئي
السالب او الى الاول والثاني كالقياس المنتج للكلي السالب او الى الاول والثالث كالمنتج الجزئي
الموجب وربما كان لا ينحل الى شكل اخر اما لانه لا ينتج مطلوبه الا في شكل واحد كمنتج الكلي الموجب

واما الانه ان انتج مطلوبه غيره فانه لا ينحل الى ذلك الغير لان حدوده لا تطيع للعكس المراد اليه كرابع الثاني
وخامس الثالث فانه يجب ان يراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها فان اشكل علانا بال بعد ان ينحل ومما
يتعذر معه ارجل القياس الى الاشكال اشتباه السالبة والمعدولة فانه اذا كانت المقدمتان او احديها
معدولة ظنت سالبة فغلط ذلك واكثر ما يغلط هذا اذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها
وفي المقدمات عدول فظن سلبا مثلا ان يكون الصغرى معدولة من جهة المحمول والكبرى معدولة
من جهة الموضوع مثل قولنا كل د هو لا ب وما هو لا ب فهو ا فكل د ا فهذا ما يحير ويغلط ولكن يجب
ان يراعى حال السلب والعدول وان ما خذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذي يقرن به
وخصوصا من المحمول وقد علمت الفرق بين الموجب المعدولة والسالبة والحال في تلازمها وتخالفها
وسيكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ولا نحتاج الى الاطالة التي تورد في هذا الموضع ليتبين ... فيه نر
به الفرق بين ان يرد السلب بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية
بان يقال لا فرق بين ان يرد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان يرد بعد معنى اخر فانه لو كان قولنا
موجود لا ابيض مناقضا لقولنا موجود ابيض لكان قولنا يمكن ان يخشى مناقضا لقولنا ويمكن ان لا يخشى
بل يكون قولنا عود ابيض مناقضا لقولنا عود لا ابيض فسيكون كل شيء اما عود ابيض واما عود ... ٢ بسبب كونه
لا ابيض فسيكون القمر عود الا ابيض وسيكون كل شيء اما شيئا يساوي شيئا واما شيئا هو
غير مساو على معنى مفاوت مثلا اذا اعتنينا بغير مساو المفاوت او عنينا شيئا اعم منه مختصا انه
بالوجود فسيكون النقطة اما مساوية للخط واما مفاوتة قالوا اذا غلط واخذ المعدول في قوة
السلب عرض منه محال وغلط عظيم فليكن ا مكون ب ليس بمكون د هو غير مكون ج ابيض د ليس
بابيض ب هو غير ابيض حتى يكون ب الشيء الذي لا هو ابيض ولا هو ايضا ليس بابيض لان المعدو ... ان ...
غير السالبة و د الشيء الذي ليس بمكون ولا ايضا هو ليس بمكون لان المعدولة غير السالبة
واذا كان ا مكونا فيكون محمولا على ج الابيض حمل الاعم حتى يكون كل ابيض مكونا وليس كل مكون ابيض
ولكن ب نقيض ا وهو ليس بمكون و د نقيض ج وهو ليس ابيض فلان ا اعم من ج فيكون د اعم من ب
وقد علمت هذا مما تكرر عليك ومما نزيدك في التنبيه لذلك بيانا ان تعلم انه لما كان ما يكذب عليه ا ... بيانا لذلك ان تعلم
يكذب عليه ج فيصدق عليه د وكان قد صدق ب وكلما صدق ب صدق د لكن د قد يصدق على ما
ليس ج لانه اعم منه فيصدق د اذا على بعض ما هو د وحينئذ يكذب ب وكان كلما صدق ب
صدق د فاذا د اعم من ب فكذلك اذا كان د اعم من ب فسيكون ج اخص من ا وعلى غلب ذلك البيان
فليكن د الغير المكون في قوة النقيض لا المكون فان كان هو في قوة النقيض فسيكون على هذا ... ٢ ولما كان ... ب ... ولا مسلوب عنها الطرفان وما كان ...
الحكم المذكور في الانعكاس ولكن ب كذلك لج فان كان د في قوة نقيض لا كان اخص من ب وكان
ايضا اخص من ب اذ كان ب في قوة د من حيث هو غير ابيض واذا كان كذلك لم يكن د ب وليس د ابيض

٣ ما بين العلامتين وجد في نسخة مضروب عليه ... وعده ... مكانه ما اثبت على الحاشية علينا على ... والمتن ... الصحيح

با فيصدق عليه انه ليس ا وقد يصدق عليه ايضا ... ليس ب فهو اذا قد سلب عنه الطرفان ٣ وما سلب
عنه الطرفان فهو في حكم الواسطة والواسطة ليس بان يكون نقيضا لاحد الطرفين اولى منه بان يكون
نقيضا للطرف الاخر بل هو نقيض لكل طرف فاذا من حيث د هي نقيض ا وب نقيض ج يكون ب اعم
من د ولان د نقيض ب و د نقيض ج ونقيض ب اعم من د فسيصير د اعم من د وهو هو هذا خلف في اما
انا فاقول انني لست افهم هذا الكلام حق الفهم وسيكون غيري تفهمه فهما ابلغ من فهمي له ومع ذلك فانه
ليس هذا كالواسطة فان الواسطة هو ما يسلب عنه الطرفان جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث الخصوص
والعموم والمعدولة ليست هي السالبة على الوجه الذي يقال ليس الانسان هو الحيوان ان معنى الحيوان
اعم من الانسان فاما ان الحيوان ليس محمولا على الانسان فكلا وههنا فان الموجبة لا تحمل على المعدولية
واما السالبة المقابلة لها فانها تحمل على المعدولية وانما يفارقها بحسب العموم والتوسط كالمقابس
فليس انما تخالف الطرفين بان احد الطرفين اعم بل بان الطرفين لا يحمل عليها اصلا فقد اخذ المعدولية
كالواسطة وانما المعدولية بالحقيقة نوع وامر اخص من الطرف الاخر ومثل هذه الواسطة ليس
يجب ان يكون نسبتها الى الطرفين نسبة واحدة بل تكون نسبتها الى الاحد مخالفة للامر الذي هو مباين
ونسبة الى الاخر نسبة الامر الذي هو اخص ثم ان الواسطة وان كانت مسلوبا عنها الطرفان به
فليست تقوم ولا شيء من الطرفين مقام النقيض فانه ليس كلما ليس الشيء فهو نقيضه وكل
من له عقل وانصاف فانه يعقل ان هذه النسبة غير متشابهة وليس يجب اذا فرض نقيضا من جانب
ان يصير نقيضا من الجانب الاخر بل ان يصير متوسطا ثم يشبه ان يكون عند غيري بيان لهذا ليس
عندي الا انه لم ير في التفاسير شيء يضع به وانما خبطوا فيه خبط عشوا والمقدار الذي عرف من المعدو
والسالب يغني عن تكلف هذه الهندسة فلنقتصر على ذلك فان في ذلك بيانا وفرقانا وعلم
ان احد المعدول مكان النقيض يكون بالقوة كنقل النقيض الى المضادة وقد علمت ما في هذا فان كان
المادة ضرورية لم تختلف وان كانت ممكنة اختلف ولم يصلح

الفصل العاشر في استعراض النتايج التابعة للمطلوب الاول بالقياس المؤلف

المقاييس التي ينتج الكلي فانها ينتج ذلك الكلي والجزئي تحته
وعكسها المستوي وعكس النقيض ومعنى عكس النقيض هو ان يجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب
موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مثل انه اذا انتج كل ا ب انتج ما ليس ب ليس ا ولكن ينتج الاول
بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم والجزئية الموجبة تجمع الى ما ينتج عكسه و
عكس نقيضه واما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لانها لا تنعكس وههنا وجوه اخر في
اللوازم المستنبطة من قياس واحد وهو ان القياس الكلي في الشكل الاول اذا حكم بالفعل
على الحد الاصغر فانه حكم بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني على كل موضوع مثله للاوسط
وايضا على كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسا

وذلك لانه ان كان انما يكون واسطة لان الطرفين يسلبان عنه فيكون اذا شيء ليس هو ا وايضا ذلك الشيء ليس هو ب فهذا يكفيني ان اعلم ان ا د ليسا متناقضين ولا احتاج الى هذه الهندسة كلها

اخرى في الحقيقة وكانها ليست قياسات اخرى بل كانها القياس الاول لاتصالها في الذهن به معا
فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والوجه الثاني نتيجة تحت نتيجة واما الشكل الثاني فانما تستتبع النتيجة
فيه ما تحتها بحكم ذلك القياس لان ذلك انما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فيقوم في القياس الذي هو
في الحقيقة منتج النتائج المستتبعة مقام الكبرى فيظن للاتصال الذي فيهما انهما قد لزما عن قياس
واحد واما اذا كانت النتيجة جزئية فلا يمكن ذلك فيها اعني استتباع ما تحتها واما استتباع التي معها فيمكن
فاذا لم تكن للنتيجة الجزئية ان تستتبع ما تحتها في الاول فذلك في الاخرين احرى فانه اذا كان لا تستتبع النتيجة
الكلية ما معها في الاخرين لان الحكم على الاوسط غير مبرهن اي غير موضوع بالفعل مبنيا ويحتاج الى بيان
فكم بالجزئي ان لا تستتبع الجزئية معها ولكن يظن ان النتيجة في الشكل الثالث قد تستتبع ما معها والصواب
ان ذلك ليس مع النتيجة لانه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الاوسط مع موضوع النتيجة
الثانية فيكون معها وانما يكون معها اذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الاولى تحت الاوسط
فيكون الحكم عليها كالواحد والقياس عليها في الظاهر كالواحد واما اذا كان تحتاج الى عكس وبيان فلا وبالجملة
انما يكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجة يصح ان تصير كبرى
فهذا وجه تقف به على ان القياس كيف ينسلك عن نتيجة الى لازم اخر

الفصل الحادي عشر في ان المقدمات الصادقة تلزمها النتيجة الصادقة ولا تنعكس فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات صادقة

اعلم انه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة اذ كان يلزم عنه النتيجة والنتيجة كالتالي فيجب من وضع
المقدم وهو صدق القياس اي صدق مقدماته وصواب تاليفه ان تكون النتيجة لا محالة صادقة
وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات اوفساد التاليف كذب النتيجة لا محالة بل قد يمكن
ان يكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لا لان المقدمات اوجبته بل اتفق ان كانت صادقة لذاتها
وعارضة لهذه المقدمات فاما انه قد يمكن ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة فمثال ذلك انك
اذا قلت كل ج ب ولا شيء من ا ب فانتج لا شيء من ج ا ثم حرفت فكذبت فيهما فقلت لا شيء
من ج ب وكل ا ب انتج ذلك انه لا شيء من ج ا وكذلك ايضا في الموجب اذا اتفق ان كان شيئان
متباينين في الجنس واورد جنس احدهما فقيل بالايجاب على الاخر وقيل ذلك بالايجاب على
المباين انتج الصدق مثال ذلك قولك كل انسان حجر وكل حجر حيوان فيلزم منه ان كل انسان حيوان
او قيل ولا شيء من الحجر بجماد فانتج لا احد من الناس بجماد فاما ان هذا القول الذي قيل قياس فلانه
قول اذا وضع ما فيه اي سلم لزم عنه قول اخر اضطرارا لذاته لا بالعرض وهذا القول الاخر هو هذه
النتيجة الصادقة فلنبدا اولا بالدلالة على اصناف هذا النحو من الانتاج في الشكل الاول فنقول
انه لا يخلو اما ان يكون الكذب في المقدمتين جميعا او في احديهما فان كان الكذب في الكبرى وكان
كذبا في الكل اي هو مع ذلك في كل وقت حتى تكون كاذبا بغاية وكان القياس على مطلوب كلي فيمتنع

ان ينتج

ان ينتج عنه الصدق البتة والسبب فيه ان ضد تلك المقدمة يكون صادقا واذا اضيف الى الصغرى
انتج ضد النتيجة التي نتيجتها كاذب الكبرى في الكل ويكون ذلك الضد صادقا فكيف يكون هذا صادقا فاما
ان كانت كاذبة بالجزء فانه قد يكون النتيجة صادقة فانه يمكن ان يكون الحد الاكبر في كل الاصغر ومع ذلك
ليس في كل الاوسط بل في بعضه وذلك حيث يكون الاوسط اعم من كليهما فصدق ان كل ج ب ويكون
كاذبا بالبعض ان كل ب ا ويصدق كل ج ا مثاله كل ققنس ابيض وكل ابيض حي واما التسلب فان
يكون نسبة الاوسط بعده لكن الاكثر قسيم الاصغر تحت عام فهو غير موجود في شيء من الاصغر ولكن
بدل القفنس البلج فاما ان كانت الصغرى كاذبة في الكل فيمكن ان ينتج الصدق مثل ان يكون الاكبر
جنسا والاوسط والاصغر نوعين متفقين في المرتبة تحته كقولنا كل انسان فرس وكل فرس
حي والتسلب بدل الحي جنس غريب عن كليهما كما يجعل بدل الفرس والانسان الموسيقى والطب
ونترك الحي بحاله وكذلك ان كانت الصغرى كاذبة في الجزء حتى يكون الاوسط نوعا مثلا ويكون الاصغر
فصلا ما اعم من النوع او جنسا اقرب ويكون الاكبر جنسا للنوع او جنسا اعلى من الاصغر كقولنا كل
مشاء انسان وكل انسان حيوان وللتسلب جنس غريب مثل ذلك كما تقول ان كل فكري عقلي وهذا
كاذب في البعض ولا شيء مما هو عقلي بحيوان فان كان القياس على جزئي فان الكبرى الكاذبة في الكل
ينتج مثاله بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي فبعض الابيض حي ونسبة ما بين هذه الحدود هي ان الاصغر اعم
من الاوسط ويقال على كله ولكنه يقال على بعض الاكبر مثاله في التسلب بعض الابيض انسان ولا
من الناس بحيوان والاوسط كما كان لكنه يقال على بعض الاكبر والاكبر يقال على كله وكذلك ان كانت
جزئية الكذب فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض من الاوسط والاصغر والاوسط في بعض الاصغر
فيوجب الكبرى كلية او يسلب كلية فاما القياسان المنتجان للجزئي فقد ينتجانه والكبرى كاذبة
بالكل او بالجزء او الصغرى او كلاهما كاذبان فانه يجوز ان يكون الاكبر كالحي غير موجود في شيء من الاوسط
كالثلج والثلج موجود في بعض الابيض والاكبر موجود في بعض الاصغر فيوجد الكبرى موجبة وللتسلب
الاكبر موجود في كل الاوسط كالحي للانسان وفي بعض الاصغر كالابيض دون بعض فيوجد الكبرى
سالبة وكذلك الحال ان احدث الكبرى كاذبة في الجزء فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض الاوسط كالحي
في بعض الجسد والاوسط في بعض الاصغر فيوجد الكبرى موجبة كلية او سالبة كلية فان جعلت
الصغرى هي الكاذبة في الكل فانه يجوز ان يكون الاكبر في كل الاوسط كالحي في كل ققنس وفي بعض
الاصغر كالحي في بعض الاسود ويكون الاوسط ليس في شيء من الاصغر ويوجد في بعض وللتسلب
الاكبر جنس غريب من الاوسط كالحي الذي هو غريب من العدد ثم يكون الاوسط مسلوبا عن بعض
يوجد فيه الاكبر كالابيض فيكون لا شيء من الابيض بعدد فيوجد كل ابيض عددا واما ان جعلت
الصغرى كاذبة في البعض فلا يجب ان يكون كذبا اذا اخذت جزئية واما اذا اخذت المقدمتان

جميعا كاذبتين اما الكبرى ففى البعض واما الصغرى ففى الكل فيجوز ان تكون النتيجة صدقا وذلك
اذا كان الاكبر كالحى موجودا فى بعض الاوسط كالابيض وفى بعض الاصغر كالاسود والابيض لا شيء
من الاسود واخذ بعض الاسود ابيض وكل ابيض حى او ليس شيء من الابيض حيا فينتج الصدق
وقد يجوز ان تكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين فى الكل بان يكون الاكبر كالحى مسلوبا
عن جميع الاوسط وهو نوع غريب كالعدد وموجود فى بعض الاصغر وهو كعرض لانواعه كالابيض
ثم يكون الاوسط مسلوبا عن كل الابيض فيوخذ بعض ح ب وكل ب ا وللسلب يكون الاوسط
نوعا تحت الجنس مثل القفنس تحت الحى ويكون الاصغر شيئا من الاعراض التى توجد فيها الاكبر مثل
كالاسود لكن الاوسط لا يوجد فيها البتة فيقال بعض ح ب ولا شيء من ب ا واما فى الشكل
الثانى فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الاقسام فى الكليات والجزئيات فان حدود الضرب
الاول اذا كانت صادقة وانتجت لا شيء من ح ا فجعلت الموجبة سالبة والسالبة موجبا كانتا
كاذبتين فى الكل وانتجتا تلك النتيجة بعينها فى الضرب الثانى منه وكذلك حدود الضرب الثانى ينتج
مثل ذلك من الضرب الاول منه وكذلك ان كانت احديهما كاذبة بان يكون الاوسط موجودا فى
الطرفين وليس احد الطرفين موجودا فى الاخر فجعل موجودا فى كل احدهما ولا فى شيء من الاخر
فان النتيجة تكون ان لا شيء من الاكبر فى الاصغر وسواء جعلت السالبة الكاذبة صغرى او كبرى
وكذلك ان كان الاوسط شيئا لا يوجد فى شيء من الطرفين ولا يوجد احدهما فى شيء من الاخر
فاخذ موجودا فى ايهما كان فيكون الايجاب كاذبا ويكون تارة صغرى وتارة كبرى وكذلك
ان كانت الكاذبة كاذبة بالجزء ويكون الاوسط فى بعض طرف وفى كل الاخر وهما متباينان
واحد لا فى شيء من ذلك الطرف وكانت السالبة كاذبة لكون الاوسط فى بعض طرف وقد
اخذت لا فى شيء من ذلك الطرف وكذلك ان كان الاوسط موجودا فى بعض كل واحد فى الاصغر
والاكبر ولا واحد منهما فى الاخر كالحار فى الاسود والابيض فاخذ فى كل ايهما شئت وفى لا شيء
من الاخر فيكون القضيتان كاذبتين فى البعض والنتيجة صادقة ان كان القياس على جزئى و
كذلك فانه يجوز ان يكون الاوسط كالحيوان مما يوجد فى الاكبر وفى بعض الاصغر والاكبر مثل
ليس فى كل الاصغر كالقفنس فى المتحرك فان اخذت معه الكبرى سالبة كلية انتج الصدق
او ان يكون الاوسط لا فى شيء من الاكبر ولا فى كل الاصغر والاكبر ولا فى كل الاصغر فيوجد الكبرى
كاذبة موجبة وكذلك ان كانت الكبرى وحدها صادقة بان يكون الاوسط غير موجود فى
شيء من الطرفين والاكبر ليس الا فى بعض الاصغر فيوجد الصغرى جزئية موجبة او يكون
موجودة فى جميع كليهما وهما على ما قيل فيوجد الصغرى جزئية سالبة وعلى هذا القياس
فتامل واما فى الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيف اتفقا اما عن الكاذبتين

في الكل

فى الكل فان يكون الاوسط مباينا للطرفين والاكبر منهما فى بعض الاصغر فيوجد المقدمتان
موجبتين وذلك فى انتاج الايجاب او تكون المباينة مع الاصغر وحده فيوجد معه بايجاب
كاذب ومع الاكبر بسلب كاذب وذلك فى انتاج السلب واما الكاذبتان فى الجزء فان يكون
الطرفان كل واحد منهما يوجد فى بعض الاوسط وحده والاكبر فى بعض الاصغر فيوجدان كليتين
بالايجاب او يكون الكبرى سالبة كلية والصغرى كلية موجبة وقد يجوز ان يوجد الكبرى وحدها
موجبة كاذبة بان يكون الاكبر موجودا فى بعض الاصغر وغير موجود فى شيء من الاوسط لكن
الاصغر موجود فى بعض الاوسط فيكذب فيجعل الاكبر فى كل الاوسط وللسلب ان يكون الاكبر
فى مثل ذلك موجودا فى كل الاوسط فيوجد ولا فى شيء منه وقد ينتج والكبرى موجبة كاذبة فى الكل كقولك
كل قفنس حى وكل قفنس اسود وبعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة فى الكل ايضا كقولك
كل قفنس حجر ولا قفنس باسود وكذلك والكبرى كاذبة كقولك كل قفنس حجر ولا قفنس بابيض
وقد يمكن ان يكون الكذب فى البعض اما للموجبة والكبرى كاذبة فكقولك كل انسان ذو رجلين
وكل انسان فاضل وللصغرى هذه الحدود بعينها وبعكس الترتيب فاما والكبرى سالبة و
كاذبة فى البعض فكقولك كل انسان ذو رجلين ولا انسان بفاضل فان كانت الصغرى كاذبة
فكقولك كل انسان فاضل ولا انسان بفرس واما الجزئيات فيجب ان يوجد حدودها هذه
الحدود على ان يكون الجزئى الكاذب كاذبا فى الكل فانه لا يتصور جزئى غير كاذب فى الجزء فنعلم
ان صدق القياس الذى هو كالمقدم يوجب صدق النتيجة الذى هو التالى واما كذب القياس
الذى هو رفع المقدم فلا ينتج كذب التالى الذى هو رفع التالى فاما كيفية هذا التقديم والتلو
فيجب ان يعلم مما قد علمت ولا اطيل عليك القول **الفصل الثانى عشر فى قياس الدور** انه قد
يقع فى القياس عارضان من جهة حال نسبة المقدمات الى النتيجة احدهما بيان الدور والاخر عكس
القياس على ما سنبينهما فهو من جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس فيجب ان ننظر فيهما فى
علم القياس واما الانتفاع بهما فانما يكون فى الامتحان والمغالطة او يكون لاجل التحرز وقد يدخل
من وجه ما فى العلوم وفى الجدل لكل واحد من بيان الدور ومن عكس القياس عارض للقياس من موضوعهما
القياس فان الدائر والمعكوس قياس وذلك لان القياس لم يكن قياسا لان مقدماته حق او
مسلمة او مشهورة او غير ذلك بل انما كان قياسا لان مقدماته اذا وضعت ولزم سلمت
غيرها فاما بيان الدور فان يكون معنا قياس على مطلوب ثم يجعل المطلوب مع عكس
احدى المقدمتين قياسا على انتاج المقدمة الاخرى فيكون المطلوب تارة مقدمة والمقدمة تارة
مطلوبا فتارة يوخذ تلك المقدمة فى بيان المطلوب وتارة يوخذ المطلوب فى بيانها وبالحقيقة
المطلوب والمقدمة تكون واحدا وهذا قد استعمل بان يتلطف فتغير المطلوب فى اللفظ عن صيغته

بلغ

نعله

حد
حقه

وهو مطلوب ليوهم شيئا شيئا آخر وربما استعمل هذا في العلوم بان يكون معنا مقدمتان فينتجان
شيئا على سبيل برهان ان وبيان العلة من المعلول وذلك على طريق الان ثم نقلب فنبيان
المعلول من العلة على طريق اللم على ما نستعمله في الفن الذي يلي هذا الفن واما عكس القياس فهو
ان ينتج من مقابل النتيجة مع احدى المقدمتين مقابل المقدمة الاخرى واكثر نفعه في انكار احدى المقدمتين
من قياس يوجب شيئا فيتولى ابطاله بان يحتال ويتلطف في تسليمه مقابل النتيجة من حيث
لا يشعر به بتغيير لفظ او حيلة من الحيل فيقرن بمقدمة وينتج صحة مقابل المقدمة الاخرى فيمنع بذلك
القياس على المطلوب وقد ينتفع به كما نستعمل في رد الخلف الى المستقيم واما في الجدل فانه ربما كان
مقابل المطلوب مشهورا في نفسه اذ المتقابلان كما نستعمل كثيرا ما يكونان مشهورين والجدلي
من حق صناعته ان ينظر طرفي النقيض معا في وقتين وان يستعمل طرفي النقيض المشهورين في
وقتين مختلفين وربما حاول ان يكون نصر احدهما في وقت بقياس ثم يتلطف فيتسلم مقابله
المشهور فيمنع به مقدمة في قياس يؤلف على ابطاله على ان هذا يكون ضربا من المغالطة في
الجدل فانه عندما ينصر احد المتقابلين ليس له ان ياخذ مقابله حقا على سبيل المشهور فلنبدا
ببيان الدور فبيان الدور ان يوخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية فان ادخل
حد غريب لم يكن بيان الدور ان انتج ايضا شيء غريب لم يكن بيان الدور بل بيان الدور ان يتبين
الشيء بما يبين به مثل قولك كل ج ب وكل ب ا فينتج وكل ج ا فان اخذت كل ج ا وكل ا ب
انتجت كل ج ب وان اخذت كل ب ج وكل ج ا انتجت كل ب ا ويحتاج ان يكون المقدمة التي
تضاف الى النتيجة منعكسة على كليتها مثل كل ج ب وكل ب ج فهذا العكس في الموجبة ظاهر
واما في السالبة فان العكس المحتاج اليه في الدور انما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب
عن الموضوع فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون
حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثل
هذه السالبة سالبة ترجع الى العدول الموجب فتنعكس بالايجاب ومثال هذا السلب
قولك لا شيء من الجوهر بعرض فتنعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو
جوهر او لا شيء مما هو اله بمتعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو اله
وبالجملة هذا هو السالب الذي اذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول ثم عكس بان يجعل جزءا
من الموضوع صح الطرف الاخر على كل ذلك الموضوع ونقول اذا كان لا شيء من ب ا وانعكس
لا شيء من ا ب على ان كل ما ليس ا فهو ب فيلزم ان كل ما ليس ب فهو ا والا فليكن بعض ما
ليس ب ليس ا فهو ب يلزم ان بعض ما ليس ب فهو ب هذا خلف فاذا اذا وجد هذا اللازم
يلزم عكس مقدمة فهذا يلزمه المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض ج ا فانما نعكس

وكل ما ليس ا فهو ج

العكس المطلوب

العكس المطلوب ههنا ان كل ما ليس بعضا فهو ج فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون
الاخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا يتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول
اية مقدمتيه انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى وان كانت المنعكسة الكبرى بقيت
كبرى في القياس الثاني او كانت الصغرى بقيت الصغرى في القياس الثاني واي مقدمة
اخذت مع عكس النتيجة انتجت عكس الاخرى وان عكستا جميعا انتجتا عكس النتيجة وان كانت
الكبرى سالبة كقولنا لا شيء من ب ا وكانت الكبرى تنعكس العكس الذي يخص السالبة
في هذا الموضع وهو ان كل ما ليس ا فهو ب فناخذ النتيجة محولة من السلب الكلي الى العدول فنقول
كل ما هو ج فليس ا وكل ما ليس ا فهو ب ينتج كل ج ب وان قوما من المفسرين يظنون انه ينبغي
ان يقال ان ج شيء لا يقال على شيء منه وكل ما لا يقال على شيء منه فان ب يقال على كله فينتجون
ان ج يقال ا على كله فيجعلون السور غير السور بل جزءا من المحمول ويجعلون النتيجة في ظاهر حالها مهملة
ويجعلون النتيجة بالجملة ليست احدى المقدمتين فيكونوا قد غيروا النتيجة الاولى والمقدمة المضافة
والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعي ويخالفوا النسق كما من يفسرون كلامه واما انتاج الكبرى
فسهل بان يعكس الصغرى فيكون كل ب ج ولا شيء من ج ا واما القياسات المنتجة للجزئي فتبين
ان الكبرى لا يمكن ان ينتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن في الموجبتين هكذا بعض
ج ا وكل ا ب فبعض ج ب هذا في النتيجة الموجبة واما في السالبة فلا يمكن لانا اذا عكسنا الكبرى صارت
النتيجة صغرى سالبة فلم ينتج وان عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزئية فلم ينتج واما في الشكل
الثاني فلا يمكن ان ينتج الموجبة دورا وينتج انتاج السالبة لان الموجبة لا ينتج من موجبة وسالبة واما
السالبة فيمكن ان ينتج من ذلك لان النتيجة السالبة مع عكس الصغرى ينتج من الشكل الاول عكس
الكبرى السالبة ثم تعكس فان كان من شرائط البيان الدوري ان تكون النتيجة يوخذ وتعكس
مقدمة فقط ولا عكس بعد ذلك لم يكن هذا بيان الدور فان اخذت النتيجة السالبة مع عكس
الموجبة الكبرى الكلية انتجت الصغرى السالبة وصارت النتيجة صغرى سالبة وقد ينتج الصغرى السالبة
من الشكل الثاني واما اذا اريد انتاج الموجبة فيحتاج الى العكس الذي يخص السالبة مثاله كل ج ا ولا
شيء من ب ا فلا شيء من ج ا فنقول كل ما هو ج فليس ب وكل ما ليس ب فهو ا فكل ج ا فهكذا يبين
باخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس فان لم يجعل هذا بيان الدور لانه لم ينعكس فيها مقدمة
فله ذلك وان جعل بيان الدور يتم بما يلزم المقدمات من العكس وما يجري مجرى العكس من اللوازم
التي حكمها حكم الملزوم كان هذا بيان الدور واما ان كانت الموجبة هي الكبرى مثاله لا شيء من ج ب
وكل ا ب فيحتاج ان تعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع وهو انه كل ما هو ا
ليس ج وكل ما ليس ج فهو ب فكل ا ب فاما ان لا يكون هذا بيان الدور او يكون على حد

شيء صح

اخر فيغار في هذا الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه يحتاج فيه في انتاج السلب الى احد امرين
اما ان يوخذ لازمات البتين او يوخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت
المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يتبين منها ومن النتيجة الكبرى
البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان يتبين بحجة من الشكل الثاني وان كانت
موجبة لم يمكن على النحو البسيط لانه لا قياس من سالبتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غيره واما
الشكل الثالث فلا يمكن ان يبين فيه الكلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج
الا جزئية واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة واضفنا عكس الصغرى اليها كليا انتج الكبرى الجزئية
لانا اذا عكسنا فقلنا كل ج ب وج الاصغر وكان انتج بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو الكبرى وان
كانت صغرى لم يمكن الا بعكسين لانا اذا اخذنا ان بعض ج ا وهو النتيجة واضفنا اليها عكس الكبرى
وهو كل ا ب انتج لا المطلوب ولكن عكسه ولم يكن كلامنا في ذلك ولكن اذ جوزوا هذا في الثاني
فما بالهم لا يجوزونه في الثالث وان اختلط موجب وسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالب
لانك تقول ليس بعض ج ا وهو النتيجة ونضيف اليها عكس الصغرى وهو كل ج ب ينتج ليس
بعض ب ا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين الا ان
تعكس السالبة على النحو المذكور فتقول بعض ج هو ليس ا وكل ما ليس ا كله او بعضه فهو ب
فتقول بعض ج ب ثم تعكس فقد بان ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات لا يخرج من الشكل
الاول حقيقة ولا خيالا واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كانه من
الثالث لانك تقلب المقدمة السالبة فتفعل كل ما لا يوجد فيه ا يوجد فيه ب فجعلت ا و ب
محمولين معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان كان في الشكل
الثالث واما على الوجه الذي يخيل الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون
البيان الحقيقي كله منه واما المخيل فكان في غيره مع تكلف فيه وما كان من الشكلين الاخرين انما يبين
دوره بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا واما معدوما اذ اجمع
بيان الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة **الفصل الثالث عشر في عكس القياس** قد علمت ان عكس
القياس هو ان يوخذ مقابل النتيجة اما نقيضها واما ضدها ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج
مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى
والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لم تبطل الا ان اخذ المقابل بالتناقض والتضاد يختلف فلنعتبر
ذلك من الشكل الاول ولنضع ان كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فان قلنا لا شيء من ج ا او ليس كل ج ا
انتج لا شيء من ج ب وكان كل ج ب فاخذ الضد انتج ضد الصغرى وان اخذنا النقيض
انتج النقيض للصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان اضفنا اليه الصغرى فقلنا لا شيء من ج ا

منه سلمه

ولكل ج ب

وكل ج ب انتج من الثالث انه ليس كل ب ا فكذلك لو قلنا لا كل ج ا فاد الا سبيل الى انتاج مضاد
الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان كل ج ب ولا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ا وناخذ مضاده وهو ان كل ج ا وكان لا شيء من ب ا انتج ضد الصغرى وناخذ
نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المعكوسة الى التضاد او التناقض
الصغرى انتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى جزئية فحينئذ ان عكست
النتيجة الى التناقض بطلتا معا والى التضاد لم يبطل فلنضع ان بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا
فنعكس النتيجة الى السلب المناقض فنقول ليس شيء من ج ا وكل ب ا انتج نقيض الصغرى او نضيف اليها
الصغرى فينتج ليس كل ب ا فان اخذنا بالمضادة وهو ان ليس بعض ج ا واضفنا اليها الكبرى
وهو كل ب ا انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا ليس بعض ج ا وبعض
ج ب كانتا جزئيتين ولم ينتج التاليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض ج ب ولا شيء من ب ا
فلا كل ج ا وناخذ نقيضه فنقول كل ج ا وبعض ج ب فبعض ب ا وهو نقيض الكبرى او نضيف اليها
الكبرى فيكون كل ج ا ولا شيء من ب ا ينتج نقيض الصغرى فاما ان اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا فبعض
ج ا ولا شيء من ب ا ينتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل قولنا بعض ج ب واذا اضفنا الى الصغرى
لم ينتج ايضا واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يوخذ مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الكبرى بان
ينتج ضده بل بان ينتج نقيضه لان القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما
مع الكبرى فان عكست النتيجة الى المضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى
لان القياس يكون في الشكل الاول ولا يمتنع ذلك هناك فليكن الكبرى موجبة مثل ان لا شيء من ج ا
وكل ب ا فان اخذنا كل ج ب او بعض ج ب وقلنا ولا شيء من ج ا انتج في الحالين انه لا كل ب ا فان اخذنا
كل ج ب وكل ب ا انتج كل ج ا فان اخذنا بعض ج ب وكل ب ا انتج بعض ج ا ثم فليكن الكبرى سالبة مثل
ان يقول كل ج ا ولا شيء من ب ا ولناخذ اما كل ج ب او بعض ج ب وقد قلنا كل ج ا انتج في الحالين
بعض ب ا وهو نقيض الكبرى لا ضده وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل ج ب ولا شيء
من ب ا انتج لا شيء من ج ا او قلنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا انتج بعض ج ليس ا فهذا هو تفصيل
ذلك فان كانت الصغرى جزئية فلا تبطل اخذ ضد النتيجة شيئا فانه يكون جزئيا موجبا ولا ينتج
مع الصغرى وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية والجزئية لا تبطل الجزئية واما ان عكست
النتيجة الى التناقض ابطلت كليتيهما بالتناقض فلنوضع بعض ج ا ولا شيء من ب ا فليس
بعض ج ب فان قلنا بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى واما مع الكبرى فينتج ليس بعض ج ا ولا
يبطل ذلك قولنا بعض ج ا فان قلنا كل ج ب وقلنا بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو نقيض الكبرى

٢ نسخة

او قلنا كل ج ب ولا شيء من ب ا انتج لا شيء من ج ب وهو نقيض الصغرى ولنضع لا كل ج ا او كل ا ب
فان اخذنا ضد النتيجة وهو بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ج ا ولا تبطل بهذا قولنا
لا كل ج ا واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل ج ب وكل ب ا ابطل الصغرى بالنقيض او قلنا كل ج ب
ولا كل ج ا ابطل الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة
لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزئية فلا ينتج ومع الكبرى يكون من الشكل
الثاني وكبراه جزئية فلا ينتج واما ان اخذت بالتناقض كان نقيض النتيجة كليا فان كانت الكبرى
سالبة كان موجبا كليا او موجبة كان سالبا كليا وانتظم مع الصغرى على نظم الشكل الاول ومع
الكبرى على نظم الشكل الثاني فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة
الكليتين من الشكل الاول والثاني كلي وان كانت احديهما ولتكن الصغرى جزئية ويكون لا
محالة موجبة انتجت نقيض كل واحد منهما لان الجزئية اذا اخذت مع عكس النتيجة الى النقيض
انتجت جزئيا يناقض الكلي منهما وان لم يوجد هي بل الكلية انتجت كلية يناقض الجزئية منهما
وان كانت الكبرى هي الجزئية الموجبة لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة الى النقيض ولا الى التضاد ما ينتج
نقيض الصغرى ولا ضدها لانها ينتج عكس مقابل الصغرى ويأتلف من الصغرى ونقيض النتيجة
ما يرفعها وكذلك ان كانت جزئية سالبة فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات القياسات في الشكل
الاول يكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث والصغرى كان من
الثاني وفي الثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث تبطل صغراه بالثاني
وكبراه بالاول **الفصل الرابع عشر في رد قياس الخلف المستقيم والمستقيم الى الخلف** فلنقل
في رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف على انا نعتبر المقدمة التي هي التالي من الشرطية و
نعمل على الاقتران منها وحدها مع الحملية فان ذلك لا يضرنا اذ قد علمت صورة ذلك التأليف
وان الاعتبار فيه ايقاع التالي مع المقدمة الداخلة موقع احدى القراين الحملية فقياس الخلف ايض
يكون من وجه مشابها لعكس القياس لانك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل
مسلما ما لكنه يخالف بان عكس القياس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى
ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لابطال شيء معلوم واما الخلف فقياس
مبتدأ لا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق فلا ندري بعد ما نتيجة الا ان ينتج محالا لكن حال الحدود و
الترتيب فيهما واحد فليكن صح لنا ان كل ج ب ا بتوسط ا ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفنا
الى الصغرى بطلت الكبرى او اضفنا الى الكبرى بطلت الصغرى وكان عكس القياس فلو انا
ابتدأنا فقلنا ان كان قولنا كل ج ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ج ب ا صادق وكان

صح
بل قد يأتلف فيها ومن عكس النتيجة
الى النقيض ما ينتج نقيض الصغرى
نقيض الكبرى
الا انه يحفظ في القياس المؤلف الكبرى
ايضا وذلك مما لا يلزم من ان

مسلما

مسلما ان كل ب ج ينتج ان لا كل ج ا وكان حقا ان كل ج ا هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل ج ا وليس
كل ج ا فاذا قولنا ليس كل ج ا كذب ولزم عن قياس فاحدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسلمة
وهي ان كل ب ج فهي اذا المشكوك فيها وهو انه ليس كل ب ا فاذا كل ب ا والمطلوبات
الاربع كلها الا الكلي الموجب يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من
الشكلين الاخيرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل ب ا كذب نقيضه وهو
قولنا ليس كل ب ا قلت ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل ب ا
صادق وتحتاج ان تنتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك
المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان يكون صغرى الاول
لانها سالبة ولا كبرى الاول لانها جزئية واما ان اخذت الضد بدل النقيض امكن ان تجعله
كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب لم يلزم ان ضده صدق لان الضدين قد يكذبان معا
في المواد الممكنة كما علمت سالفا فلم ينفع في انتاج المطلوب واما السالبة الكلية فيتبين في الشكل
الاول بان يوخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية ويضاف اليها كبرى فينتج محالا ولا يمكن ان يضاف
اليه الاخرى وهي الصغرى فيكون الكبرى جزئية والسالبة الكلية تبين في الشكل الاول بادخال
مقدمة هي كبرى لا غير واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن
ان نضيف اليها في الشكل مقدمة الا الصغرى فينتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا
نقيضها في الشكل الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلي وموجب واما في الشكل الثاني فان
الموجبة الكلية اذا اخذ نقيضها وهو ليس بعض ب ا لم يمكن الا ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة
واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ
الضد ثبت بالقياس بطلانه لكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فان نقيضها يمكن ان يضاف
اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى وكذلك الجزئية السالبة فان نقيضها يمكن ان يضاف اليها كبرى
وصغرى لان نقيض الجزئيتين كلية فيصلح كبرى وصغرى سالبة وموجبة واذا اخذنا الضد في
هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد ولكن لم تصلح الا صغرى وفي الشكل الثالث اما الموجبة الكلية
فانها ان اريد ان يثبت بالخلف واخذ نقيضها لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها
يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة جزئية ويكون صالحة في الطرفين ايهما كان واما الجزئية الموجبة
فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا
الموجبة لا تبين الا بالضروب التي كبراها سالبة هي نقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل
الثالث والحال في الضد ههنا انه اذا ابطل لم يجب بطلان ضده هو كما في غيره والفرق بين المستقيم
والخلف ان المستقيم يقصد فيه القايس في اول الامر نحو الشيء الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه

من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه في اول
الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه
فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فانتج صدق نقيض ذلك وايضا فان للمستقيم انما
يوجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات واما في الخلف فاحدى المقدمتين من تلك الجملة
والاخرى نقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في المستقيم غير بينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف
فان النتيجة يوضع اولا ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مؤلفا من نقيض المطلوب ومن صادقة
ينتج محالا فانك ان عكست القياس فاخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك نقيض الثانية
المشكوك فيها وهو المطلوب اعني ذلك النقيض فليتبين ان السالب الكلي بالخلف من الشكل الاول
ولنشاء قل كيف يستقيم ولكن المطلوب ان يتبين انه لا شيء من ب ا فاذا اخذنا نقيض هذا
وهو ان بعض ب ا فلا بد من ان يكون ذلك صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها حتى ينتج المحال
هو اما قولنا كل ا ج او قولنا ولا شيء من ا ج فان انتج موجبة فكان بعض ب ج واخذنا نقيضها
ليرد الى الاستقامة كان نقيضها لا شيء من ب ج واضفنا اليها كل ا ج فكان الشكل الثاني وان كان
انتج سالبة فكان ليس كل ب ج وكان نقيضها كل ب ج واضفنا اليها لا شيء من ا ج كان ايضا من
الشكل الثاني واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا نقيضها وهي الكلية الموجبة فان اضفنا
اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية
فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها اما كلية سالبة واما جزئية سالبة وجميع ذلك تبين باقتران نقيض
النتيجة بالصغرى على تاليف الشكل الثالث واما الموجب الكلي مثل قولنا كل ا ب فلا يمكن ان يبين
بالخلف في الشكل الاول لان نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى ولا كبرى فاما الجزئي فتبين
في الشكل الاول وذلك باخذ نقيضه فلا يمكن ان يكون نقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلي فلا يمكن
ان يبين بعكس القياس الا في الصغرى ونقيض النتيجة وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب
لا يمكن رده الى الشكل الثاني فاما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه الخلفي الى الاستقامة فانه يرجع
الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه يكون قد اخذ في الخلف نقيضه فصار صغرى
فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ذلك بالشكل الاول وكذلك الكلي السالب لان نقيضه ايضا
لا يكون كبرى واما الجزئي الموجب فان نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك
الجزئي السالب فاذا جميع قياساته يمكن ان يعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئي يمكن ايضا
ان يعكس الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجبات ما بين فيه بالخلف قد تبين كلها في
الاول بالمستقيم وسالباته تبين ايضا في الثاني اما الموجبات فان نقايضها يكون في قياس
الخلف كبرى لا محالة فيبطل بالشكل الاول واما السالبات فان نقايضها يكون صغرى وكبرى

معا

معا فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفي مشارك للمستقيم
يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل الخامس عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

وقد يولف قياس من مقدمات متقابلة بان يؤلف قياس من موجبة و
سالبة متضادتين او متقابلتين احتيل حتى خفي ذلك اما بان يبدل الاسم حد ما بما يرادفه واما بان يوجد
بدل الحد جزئية او كلية فيحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ومنه
ما ليس بالحقيقة كذلك ولكن بالظن وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل على سبيل المبالغة في
التبكيت بان يتسلم قول ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى ثم يوخذ المتسلم والمنتج فينتج منه في الشيء
انه ليس هو وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التميز والمتقابلات في اللفظ اربعة كل ولا كل كل ولا واحد
بعض ولا واحد بعض ولا بعض وفي الحقيقة ثلثة لان البعض ولا بعض لا تقابل فيهما وهذا الضرب من
من القياس انما يتاتى في الشكل الاول بان يجعل المحمول كشيئين فيوضع احدهما للاخر واما في الشكل
الثاني فبان يوخذ الموضوع كشيئين ويوخذ المحمول واحدا واما في الثالث فبان يوخذ المحمول كشيئين
ويوضع الموضوع واحدا وفي الشكل الثاني اخذنا متضادين جاز وضع ايهما اتفق صغرى وكبرى
وان اخذنا متناقضين لم يجز الا ان يكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة او سالبة ولكن لا بد من ان
يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل او بالقوة مثل ان يكون احدهما نوعا وجزئيا تحت الاخر فيكون
قياسا على المتقابل واما ما سوى ذلك فلا يكون الا في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب وايجاب
وغير ذلك لان المقدمتين لا يكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين مثل قولنا كل انسان حيوان بعد
او لا شيء من الضحاك بحيوان وكل علم ظن ولا شيء من الطب بظن واقول يشبه ان يكون القياس
على طرفين احدهما جنس والاخر نوع مما يظن انه قياس على المتقابلتين وليس في الحقيقة قياسا واحدا
على متقابلتين بل اذا رد الى ذلك بالتحقيق كان قياسين في قياس احدهما مضمر والاخر مصرح والمضمر
هو الحقيقي على متقابلتين ولكنه وان لم يكن حقيقيا فهو اقرب الى الحقيقة لان الحكم على الكلي كالحكم على
الجزئي الذي تحته ولا يحتاج الى بيان فكانه حكم على الجزئي بمتقابلين وذلك حكم القياس المضمر فيه واما
الشكل الثالث فانما يمكن ذلك في ضروبه المنتجة للسالب فاما الضروب المنتجة للموجب فمقدماته
موجبتان فكيف يتقابلان وعلى كل حال فلا يجوز الا ان يكون السالب كبرى ومثاله كل طب علم
ولا طب بعلم او ليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذنا على التناقض تلك وينبغي ان يستقصي النظر
هل يمكن ههنا شيء امكن في الشكل الثاني اذ كنا نقول هناك مثلا ان كل علم فاضل ولا شيء
من العلوم فاضلا فيكون قياسا من متقابلين ثم نضع بدل العلم الطب فيمكن ان يوضع فيه
طرف اخص من طرف ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا من متقابلين فهل يمكن ان يكون ذلك
ههنا واذا استقصي وجب انه لا يمكن لانه لا يمكن في الشكل الثالث في القياس على المتقابلين

في
ولو حد

الحق هو ان القياس في متقابلين لا يكون الا في الشكل
الاول لانه يمكن ان يجعل الحد الاوسط محمولا على الطرفين
اللذين هما النقيضان شيئا واحدا او موضوعا لهما اب
وايجاب ويحمل بهما النقيض الثاني والثالث واما الاول
فانه يوجب ان احدهما سلبا او ايجابا وعند وضعا
ويعلم الكذب بسهولة

ولا شيء من الناطق بحيوان صح

ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر والمقدمتان متقابلتان وينتج غير الحق مثل قولنا كل هندسة علم ولا شيء
من الهندسة طب فليس كل علم طب فذلك حق ومما تعين في هذا الاستقصاء ان نضع كل ولا كل كل ولا واحد
بعض ولا شيء وهي بلية فجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول الا ان موضوعاتها اسمين مترادفين
اخذ احدهما او مشتركة الموضوع الا ان محمولها اسمين مترادفين وضعا طرفين او احدهما تحت الاخر والموضوع
محفوظ الاسم فتكون ستة تاليفات من الشكل الثالث ليس غيرها فنعلم ايها قياس وايها غير قياس
وذلك بالاصول المتقدمة وينتج وان تراعي الاصل الذي اعطيناك الا ان الاكبر يجب ان يكون ليس
اخص من الاصغر ولا يجب ان يظن انا لما جوزنا ان يكون قول صادق انتج عن كاذب كذلك يجوز
ان يكون ايضا عن متقابلتين نتيجة صادقة البتة لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو واما انه كيف
يمكن ان يعرض لاصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات من متقابلين وهم لا يشعرون فذلك لانه
يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات فاسدة انتجت نتائج فاسدة وهو جامعها عند نفسه ويكون
عنده حق ما موضوع مسلم وتكون تلك القياسات او النتائج الفاسدة يلزم عنها لفسادها
شيء فاسد يمكن ان يساق الى انتاج ضد ذلك الحق او يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس
هذا الموضوع المسلم او الجزئي تحته فاذا حقق كان بالقوة مقابلا له فينتج منه بقياس ما مقابل هذا الموضوع
مثاله ان كان الموضوع ان بعض الاعداد فرد ويكون في تلك القياسات الفاسدة اما مقدمة كاذبة
وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين واما نتيجة فاسدة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين امكن
ان يكتسب من تلك المقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع ان لا شيء من الاعداد بفرد فينتج
منها ان بعض ما هو عدد ليس بعدد او بعض ما هو فرد ليس بفرد وكذلك ان وضع ان كل علم
ظن ثم سلم او لزم من اصول اخرى عنده ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات
الفاسدة انتجت مقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات انتجت مقابله كانت قياسات
صادقة او كاذبة وربما كانت قياسات صحيحة عنده وقياسات فاسدة فاكتسب من الصحيحة
صحيحا ومن الفاسدة فاسدا وكانا متقابلين واما اذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن ان يستعمل من
غير حيلة فمن تلك الحيل ان يتسلم جزئية مناقضة لكلية كما يتسلم ان كل علم طب ثم يتسلم وان لا شيء
من الطب ظن ومن ذلك ان يوهم ان المركب ليس احد الجزئين فيسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل
المركب حدا اوسط فيقال ان الحي الابيض ليس بابيض اي ليس بابيض مجردا وحده او ليست
حقيقته الابيضية ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم يقول انسان ما اي كفلان هو حي ابيض فينتج
ان ذلك الانسان ليس بابيض اي ذلك الانسان بعينه ثم يقول ذلك الانسان ليس بابيض
وهو بعينه ابيض فينتج الابيض ليس بابيض هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع ويمكن ان يوخذ له مثال
كلي كقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق على انه يعني فيما بينه

وبين

وبين نفسه وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فقط فينتج فليس احد من الناس بناطق
ثم موضوع ان كل انسان ناطق فان قال قائل ان هذا لا يكون متناقضا في المطلق وخصوصا
في المهمل قيل اما المهمل فقد عرف الجواب عنه واما المطلق فلو حفظ على الشرط الذي يمتنع ايضا في
المطلق اجتماعه ولنقل ان زيدا ابيض وهذا الانسان ليس بابيض فهذا ليس هو غير الانسان ان صح
الذي هو زيد هذا خلف ليس في المطلق كذا

الفصل السادس عشر في المصادرة على المطلوب الاول

وقد بقي من الامور المناسبة لما جرى ذكره امران المصادرة على المطلوب الاول ووضع ما ليس سببا
للنتيجة على انه سبب للنتيجة وذلك في الخلف فاما المصادرة على المطلوب الاول فهي داخلة في
جنس ما لم يبرهن مما قيل ولكن ذلك الجنس اعم منه لان ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب ان
القول غير منتج بشكله او بسبب مقدماته وقد يكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او
ان المقدمات مساوية له في الجهالة او ان المقدمات انما يتبين بعد بيان المطلوب وليس شيء
من هذه مصادرة على المطلوب الاول فانه انما تكون المصادرة على المطلوب الاول في قياس
منتج الشكل وليس اذا بسبب الشكل وليس يجب ان يكون بسبب ان المقدمة اخفى او مساوية
في الجهالة حتى اذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب وذلك لان الخفي والمساوي في الجهالة
قد يكون غير المطلوب ولا يكون مصادرة على المطلوب الاول واما في المصادرة على المطلوب
الاول فليس الخفي او المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب بل انما يكون القياس مصادرة على المطلوب
الاول لان المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه بان بدل اسم احد حديه الذي يراد ان يجعل
حدا اوسط والاشياء البينة بنفسها فلا تبين بوجه ولا بالحقيقة ولا بان يقاس عليها من
نفسها فان ذلك غير معتاد لانها مقبولة مسلمة وان كان يمكن ان يصادر عليها بل انما يستعمل
هذا فيما من شانه ان تشكك فيه ويجهل فهذا اذا استعمل في بيانه غيره مما هو اعرف منه فقد
عمل الواجب وان استعمل نفسه في بيان نفسه فقد صودر على المطلوب الاول وقد يعرض
ذلك في قياس واحد وقلما يخفى هذا الا على ضعفاء العقول وقد يعرض في قياسات فوق
واحدة بان تكون نتيجة تبين بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك
المقدمة انما تبين بصحة النتيجة فيكون هذا ايضا مصادرة على المطلوب الاول بوسائط
مثل الشكل الذي في كتاب اوقليدس ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت
الزوايا كذا وكذا وفي مقدمات برهان ذلك المطلوب ان الخطين اللذين في سطح واحد اذا وقع
عليهما خط فصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا فان رام احد
ان يبين هذا بان يقول انهما ان التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا
الثلث اعظم من قائمتين هذا خلف فاذا لا يلتقيان فقد صادر على المطلوب الاول من

قال احد ليس هو في مقدمات
ذلك المطلوب ولا بيان المثال الذي
ذكره مصادرة على المطلوب
الاول فيحتاج ان نعد له المثال
بغيره ح

حيث لم يشعر بان كون زوايا المثلث بهذه الحالة انما يبرهن بعد صحة ذلك فيكون عرف حال الزوايا
في الخطين بزوايا المثلث وحال زوايا المثلث انما يبان بحال زوايا الخطين فيكون استعمال زوايا الخطين
مع الخط الواقع عليها مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسايط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب بالجملة
يجب ان يكون قد اخذ فيها احد حدي المطلوب مرتين اما بالحقيقة فباسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر
حملا ومعنى واما بحسب الظن فان باحد شيئين كانا متعاكسين كالانسان والضحاك فيظن ان
بيانهما وحكمهما واحد ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين او اخذ كليا وجزئيا ويظن ان الحكم فيهما واحد
فيظن انه مصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن على اقسام مذكورة في طوبيقا واما في الحقيقة
فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما آخر مرادفا كما يكون في تقابل القياس فان
تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الاول مشتركان في ان الحد الاوسط فيهما موجود في النتيجة و
القياسات الصحيحة ليست كذلك ويكون المصادرة على المطلوب الاول فيهما مقدمة صادقة
جدا وهي التي يكون موضوعها ومحمولها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهي التي هي المطلوب وقد صودر
عليه وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الشكل الاول والثاني والثالث لكن ان كان المطلوب
موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان للاكبر والاوسط اسمان مترادفان
وكانت الكبرى هي تلك المقدمة الصادقة جدا وان كان كبرى كان للاصغر والاوسط اسمان مترادفان
وكانت الصغرى هي الصادقة جدا وان كان جزئيا لم يمكن الا ان يكون صغرى واذا كان سالبا لم يمكن
فيه الا ان يكون الكبرى وقول المعلم الاول ان كل مطلوب موجب في الشكل الاول فيصلح ان يوجد
في القياس صغرى وكبرى انما عنى به الكلي واما في الشكل الثاني فان المطلوب لا يكون الا سالبا ففي
ضرب لا يكون الا الصغرى وفي ضرب لا يكون الا الكبرى هذا ان كان السالب كليا فان كان جزئيا لم يجر
في الثاني الا الصغرى وفي الشكل الثالث الا الكبرى وفي الاول لا يصلح بيانه بوجه لانه لا يصلح صغرى ولا
كبرى والمصادرة على المطلوب الاول قد يكون في العلوم وذلك اذا كان صادرا بالحقيقة على الوجه الذي
قلنا وقد تكون في الجدل وذلك اذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود وهو الذي يكون جعل
المقدمة الصادقة فيه كشيء واحد بحسب الظن المحمود **الفصل السابع عشر في وضع ما ليس سببا**
للنتيجة على انه سبب واما وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب للنتيجة فهو ان ينتج كذبا وينسب الى مقدمة
حتى يكون من حقه ان يقال ان الكذب الذي انتجته هو من قبل كذا وليس من هذه الجهة التي ظنت وهذا
يقع في قياس الخلف اذا اخذ احد نقيض الموضوع قاس قياسات انتج كذبا ثم رام ان ينتج ان نقيض الموضوع
كذب لانه انتج كذبا فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا فيمنع القياس الخلف وانما يمكن ان يقال له وذلك اذا
كان الكذب يلزم وان رفعت تلك المقدمة ولم يستعمل في القياس اصلا وهذا الاعتبار لا يكون في
المستقيم لان المستقيم لا يقصد فيه انتاج كذب من وضع شيء مناقض للمطلوب بل يساق الى المطلوب

والمصادرة على المطلوب الاول صح

تلك صح

قياس الخلف

واذا منع

واذا منع قيل ان في القياس مقدمة كاذبة او ليس تاليفه منتجا ولم يقل انه لم يعرض الكذب من
قبل وضع كذا لانه لم يبن على ان هناك كذبا عارضا بل هذا في الخلف اذا كان نقيض الموضوع سواء وضع
او رفع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على وجوه اما
ان يكون الحدود التي للمحال والقياس غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة واما ان يكون مشاركة ولكن المحال
لزم عن شيء آخر مثال الاول لو ان احدا اراد ان يبين ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس
زينن في ان لا حركة ثم قال وهذا محال ثم قال فاذا القطر غير مشارك للضلع وهذا القسم من اخذ ما ليس
بسبب سببا هو اظهر ما في هذا الباب واما مثال الذي يوخذ في المحال او قياسه حد ويشارك ويتصل
بحدود النقيض فمثل ان يقول ليس كل ب ا والا فليكن كل ب ا وليكن كل د ج وكل ج ب وكل ا ب
فاذا كل د ب هذا خلف فاذا ليس كل ب ا فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا
كل د ب يكون نتيجة عن مقدمتيه وان لم يقل كل ب ا وايضا من الجانب الآخر بان يقول كل ب ا
وكل ا ج وكل ج د وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل
ب ا وان رفع بقي القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب
متصلة ويكون مع ذلك بحيث اذا رفع النقيض لم يلزم محال بل يكون المحال انما يلزم لوضعه لا غير
فيكون القياس المركب متصل التركيب لا حشو فيه او ليس قياسات مختلفة ولا وصلة بينهما
فان الكذب لا يمكن ان يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالا تصير به كقياس واحد فانها اذا اجتمعت
ولم يتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفع البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة
وان كذبت نتايجها كلها ايضا لم ينتفع بجميعها في ابطال شيء او اثباته مثل قياسات مختلفة على
ان المتوازية يلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين وغير ذلك فان جميع اصناف نتايج
كاذبة لا يتصل قياساتها لا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف **الفصل الثامن عشر**
في وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع من
تسليمها وغير ذلك ان القياس قد يستعمل في العلوم وقد يستعمل في الجدل والذي يستعمل في
العلوم فيستعمل على ما عليه الامر في نفسه والذي يستعمل في الجدل فيستعمل على ما هو مشهور او مسلم
وان عوسر في المشهور لم ينتفع به في الجدل فعمدة المقدمة في المحاورة الجدلية ان يكون على سبيل التسليم
والتسليم يكون بالمسلم والمسلم في الموضوع كانه هو المقدمة وانما يباين بهيئة تلحق المسلمة تنحرف بها عن
هيئة المقدمة وقد يقال لها ايضا مسلمة اذا كانت متسلمة عن سؤال ولما كان الجدل انما يحاول
الالزام والتبكيت اعني القياس على نقيض ما ينصره المجيب وليس غرض الجدلي من حيث هو جدلي الحق فلا
باس ان يحاول السائل في تركيب القياس الجدلي حيلا يكون استعمالها مقربا للمسافة من الغرض وان
يعتمد المجيب الذي يورد السائل القياس على مقابل ما ينصره حيلا يتحرز بها عند احتياجه الى الاجابة عن

بالمسلمة والمسلمة صح

مسئلة مسئلة من ان لحقه نقض وتبكيت ويجتهد في منع القياس اصلا او منع القياس على مقابل ما ينصره ولنعد ههنا اصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس او يستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس ولان المسئلة الجدلية على وجهين فانها اما ان يكون عن مقدمات قياس مع نتيجة كقولك اليس اذا كان كل ب ج وكل ج د كان كل ب د فهذا لا حيلة فيه الا التسليم او انكار مقدمة او ادعاء ان القياس غير منتج واما ان يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها اخر القياس وينتج النتيجة فيكون فيه التحفظ على وجهين (الامر صح) احدهما عند تسليم مقدمة مقدمة والاخر عند اجتماعها لئلا يؤلف قياسا فاما القسم الاول فيجب ان يجتهد فيه حتى لا يسلم حدا مكررا تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي لم يمكن ان يؤلف قياس فلم يمكن السائل ان يبكت والتبكيت قياس على اثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب واما في اخر الامر بعد التسليم فيجب ان يتامل ان الواسطة التي سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يمكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالثاني للموجب والثالث للكلي منع انتاجه ذلك او كان غير منتج اصلا منع انتاجه اصلا وهذا انما يتاتى له بعد حفظ اشكال القياسات وضروبها فهذه وصية المجيب واما السائل فيجب ان يحتال في التوصل اللطيف الى ترويج ما اوصي بالتحرز عنه فيجب ان يجتهد باخفى ما يكون من الحيلة فيتسلم ما هو ضروري في الانتاج من غير ان يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنيعه بل ان كان القياس مركبا من قياسات ينتج نتايج تصير مقدمات لقياسات ينتج نتايج اخر ولا (ايراد صح) حتى يبلغ المطلوب سال اولا عن ابعدها من ايهام المطلوب وتسلمه ثم لم يسئل عما يليه بل عما هو اقرب من المطلوب من مقدمات بينهما ثم عاد وسال عما بين المسئلتين ولذلك وجوه من الترتيب مثلا ان كان بيان ان كل ب ا وكان ينتج ذلك بان كل ز ه وكل ه د وكل د ج وكل ج ب وكل ب ا فكل ز ا فيسال اما عن مقدمات الاطراف او الواسطة فان سال عن مقدمات الاطراف فاولاها الكبرى لان السائل اذا سال اولا عن الصغرى اليس كل ز ه حدس المجيب انه عسى ان يكون كل ه د او شيئا آخر مما على النظام واما اذا سال عن الكبرى انه اليس كل ب ا فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب اقل لانه لو قيل كل ب ا او كل ز ب مصرحا لم يكن على النظم القياسي بالفعل اذا لم يوضع المشترك في كل واحد منهما بجنب الاخر فلم يوهم فكيف اذا لم يصرح والاحرى ان يسال عن الكبرى اولا فيقول اليس كل ب ا ثم يتباعد عنه يتحايل عما هو بجنبه بل عن البعيد منه فيسال هل كل ه د ثم يعود فيسال عما بينهما انه هل كل ج ب وكذلك يجتهد ان يوقع اختلافا في الترتيب وان يسال عن بعض المقدمات المتوسطة اولا ثم الطرفية على خلاف ما هو نهج الترتيب في الاوساط ثم عاد الى الطرفية الاخرى لم يكن عليه باس بعد ان لا يجعل السائل مرتبة واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب ان يسال اولا عن الواسطة بجعل اول سؤاله عن الكبرى فيكون اولا يلفظ به لفظ

الواسطة مثلا يقول هل كل ب ا فيكون اول ما يدخل في لفظه الواسطة ويكون انما طلب ولا النسبة التي للحد الاكبر الى الواسطة ثم سال عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات فاذا فعل هذا حدث قياس على نقيض الموضوع وهو التبكيت فالتبكيت قياس ما وعلى شرايطه في الاشكال والضروب الا انه باعتبار ما وذلك الاعتبار ان يكون نتيجة نقيض وضع ما يحفظه المجيب وقد ظن بعضهم ان قول المعلم الاول انه يجب ان يبتدئ اولا بالواسطة ان معناه انه يجب ان يبدأ بالاصغر وليس كذلك فانه اذا سال عن الصغرى لم يكن بد من ان يتلوه بالسؤال عن الكبرى فيكون قد سال على ترتيب قياسي منتظم وقد حذر ايضا عن الابتداء بالصغرى طائفة من التنبيه على ماخذ الاحتجاج فان كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمجيب فيه عن جواب يلايم غرض السائل يكون حكمه لو ابتدا بالصغرى سائلا وان كان للمجيب ان يجيب بشيء اخر فهو الان افطن لوجوب ذلك عليه اذا احس بالصغرى واحس بانتظام القياس فاذا كان له سبيل الى ان يعاسر في تسليم الكبرى فقد افترض عليه سلوكها في هذا الوقت واما اذا سال عنهما اولا ثم تلاها بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الاول لم يلح له.... (وجه التاليف والنسق فلم يلح له) وجوب المعاسرة فان كان التسليم اشبه بالواجب والمستحسن رجي ان لا يعدل عنه عدول له لو بينه للتاليف القياسي ولو ان انسانا نازعنا في ان العالم محدث فاردنا ان نثبت عليه ان العالم محدث فقلنا له اليس العالم كذا ينبه ان كونه كذا يجعله محدثا فعاسر في ذلك في اول الامر واما اذا سالناه وقلنا اليس كذا محدث امكن ان يذهب توهمه الى انه شيء لا يضره حدوثه ولا قدمه ويجب ان يعلم ان هذا الاختلاف في الترتيب ينتفع به في المقاييس التي تؤلف على نظم الشكل الاول ومع الذين لم يحتنكوا في الجدل بل هم مبتديون وعاميون واما المحتنكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم بل انما يغلطون في القياسات المركبة (بلغ)

الفصل التاسع عشر في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وانه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم

انه كما ان المجيب قد يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر لانها سلمت منه لا على الترتيب المنتج بل مخلطة محرفة كذلك الانسان فيما بينه وبين نفسه قد يكون عنده المقدمات التي تجب ان يعلم مع العلم بها شيء اخر فيجهل ذلك الشيء لان المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في علمه بالفعل بالترتيب الموجب لذلك العلم فلنقل كيف يمكن ان يجهل الشيء ويعلم معا وان يعلم ويظن به مقابل ما يعلم فنقول ان السبب في ان يكون بالشيء علم وظن متقابلان بقياسين او احدهما بقياس والاخر ليس بقياس هو على جهتين احدهما يستحيل ان يكون في انسان واحد في وقت واحد بل قد يقع لانسانين وذلك انه اذا كان مثلا كل د ب وج بلا واسطة ثم كان كل ب ا وكل ج ب ايضا ا فان اعتقد انسان واحد ان كل ب ا وهو الحق واعتقد الاخر ان لا شيء من ج ا وهو باطل في كل بما يراه الصغرى هذا ان كل د ب وذلك ان كل د ج اعتقد اعتقادين متقابلين واما انسان

واحد يمكن ان ينعقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة انتاجهما اياهما معا
بل ان وقع له مثل هذا التشكك ولم تعتقد شيئا والجهة الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان
يكون يعتقد ان لا شيء من ج ا ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة ان كل ب ج
وكل ا ب وكل ب ا فانه ربما التفت فعلم من هذا بالفعل ان كل دا وعلم ان كل ا و لم يعلم ان كل ج ا
بالفعل اذ لم يصرف تامله الى ذلك وكان يجب ان يعلم ذلك لو صرف اليه تامله اذ العلم بان كل ج ب
وكل ب ا يكون علما بالقوة ان كل ج ا قوة تصير بالفعل اذا اورد المعنيين بباله واخطرهما على
ترتيبهما وقصد ان يعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ولكنه لم يفعل لكنه يظن الان انه لا شيء من
ج ا فالذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكلي الذي يلزم عنه ان نعلم وهو ان كل ب ا واما من الجهة المخصوصة
به فليس يعلمه مثلا كما ان انسانا يعتقد ان الاجرام السماوية لا تشارك النار والاستقصات في طبيعتها
ثم يحسب ان الكواكب نارية لانها نيرة فهذا ظنه بالفعل المخصوص بالكواكب وعلمه بها الكلي موجود
فيه بالقوة لا بالفعل لانه علم بالجملة ان كل جسم سماوي لا يشارك النار واما ان الكواكب غير نارية فهو
جزئي تحت هذا الحكم الكلي فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وقد نهجنا لك
سبيلا الى ان تعلم انه كيف يمكن ان يعلم في المثال الاول ان كل ج ب ويعلم ايضا ان كل ب ا
ومع ذلك يظن ان لا شيء من ج ا ويعلم ههنا ان كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوي ويعلم
ان كل ما هو من جوهر الجسم السماوي فهو غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية فانه يسهل عليك
بما اعطيناك انفا ان تحل هذه الشبهة لانك تعلم من ذلك انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولم تضع الاصغر
تحت الاوسط بالفعل في انه لا يجب ان يعلم النتيجة بالفعل وبين ان يعلم الكبرى والصغرى معا ولم يولف
بينهما تاليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجود هاتين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب ان
في النفس العلم بالنتيجة الا ان يكون فيما بينهما تاليف ما مخصوص وان يكون النفس مراعية لذلك
التاليف معتبرة اياه قاية بينه وبين المطلوب كل ذلك بالفعل والا وقع ذهول مثلا
ان من يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجمعهما معا في الذهن خاطرين بالبال امكن
ان يظن مع ذلك ان في بطن هذه البغلة جنينا وذلك لان هاتين المقدمتين ليستا سبب
النتيجة الا بالقوة وانما يصير ان سبب النتيجة بالفعل اذا اخطرا معا بالبال على الترتيب الذي من شانه
ان تنتج قاعدة نحو النتيجة واما اذا كانا معلومين بالتفاريق ولم يحضرا معا في العلم بالفعل على الترتيب
المذكور ونحو الغرض المقصود فان النتيجة يلزمها بالقوة وكما ان الكبرى وحدها اذا علم لم يعلم وجود
النتيجة ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط وتحت حكمه فاذا الخدعة الواقعة مع
العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة احدهما الجهل فيه بجزئي وهو بالقوة
تحت كلي معلوم والثاني الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم لا من حيث هو

وظن به ظنا مقابلا للعلم من جهة تخصه صح

ملزوم

ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته فعلى هذا ينبغي ان يفهم قول المعلم الاول فاذا ليست من جهة واحدة
جهل الشيء وعلم فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط اذ قال له هل
المطلوب عندك بالقياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا فكيف
تعرفه اذا وجدته هل يمكن ان نظفر بالابق من لم يعلم عينه ولم يتعرض سقراط لفسخ مقدمات قياسيه
بل عرضه بشكل هندسي ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم واما تلميذه الذي يقال له افلاطن فلما تعرض
لذلك قال ان التعلم تذكر وكيف يستقيم هذا الذي اعتمده هذا الفيلسوف الاخر متخلصا به عن الشك
والعالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وان
كان جاهلا بها بالفعل فكما يحس بمثلث جزئي ويعلم ان هذا الشيء مثلث ويخطر بالبال ما
كان علمه اولا تيقن ان هذا الشيء زواياه الثلث مساوية لقائمتين ولا يجوز ان يكون قد تذكر
شيئا علمه قبل فان هذا المثلث الجزئي انما حدث الان فكيف يكون علم من قبل ان زواياه الثلث
مساوية لقائمتين بل انما كان علم اولا علما كليا ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئي تحت ذلك الاول
العلم الكلي فعلم ثالثا امرا لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة فاذا قد كان يعلم المطلوب لا من الوجه الذي
يجهله ويجهله لا من الوجه الذي يعلمه فليس المطلوب اذا يجهل كل الجهل حتى اذا وجدناه لم نعلمه بوجه
لا يخصه ولا ايضا نعلمه كل العلم حتى يستغني عن طلبه لانا نجهله من الوجه الذي يخصه وهذا كمن كان
يعرف ابقا ابق منه بعلامة فعرف مثلا ان كل من به تلك العلامة فهو ابقه ولا يعرف اين ابقه الذي
يطلبه فلما يحس به يحس بالعلامة وهو الحد الاوسط فيحكم انه الابق المطلوب وبالجملة فان
المعرفة اما عامية واما خاصية وايضا فان المعرفة اما معرفة بالقوة واما معرفة بالفعل ولهذا
السبب يمكن ان يكون عارفين بالكلي ونجهل الجزئي لا الجهل الذي هو عدم العلم فقط بل الجهل
المضاد للعلم مثلا بان يكون علمنا ان كل خنس مرطب ثم راينا خنسا فحسبناه مجففا وظننا
انه جرجير او غير خنس فيكون قد اخطانا في الصغرى لا جهلناه فقط وربما ظننا ان خيرا ما
ليس بخير كالشجاعة انه شر وكنا علمنا ان كل شر ما فليس بخير فيكون ظننا ان خيرا ما ليس
بخير وسواء عقد في خير مثلا انه شر ما وانه وذلك الشر واحد وكذلك سواء عقد في ذلك
الشر وشر اخر انه واحد وعقد ان ذلك الشر ذلك الشر الثالث بل هذا اشد تاكدا لانه
يدل على المساواة لكن مذهب الغلط واحد وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطاء بان
اظن بخير ما انه شر وظن بذلك الشر انه خير فيكون قد انتجنا ان خيرا ما خير فيكون انخدعنا
في المقدمة دون النتيجة وقد يعرض للانسان من جهة اخرى علم وظن بشيء واحد متقابلين
معا من جهة وليس معا من جهة مثل ان يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس ان ليس
خارج العالم خلاء ولا ملاء ثم انه اذا اعرض عن ذلك القياس ونظر في الامر نفسه جاءت القوة الوهمية

في سمت وجوب ان يكون هناك خلاء او ملاء على سبيل غفلة كما علمت ثم اذا تذكرت القياس انقلعت
عن طاعة الوهم فيكون هناك من جهة علم وظن معا ومن جهة ليس اما الجهة التي ليس بها العلم والظن
معا انه يستحيل ان يخطر جميعا بالبال اعني صحة ان ليس هناك خلاء او ملاء فان القياس اليقيني يوجب
له ثم تكون النفس ظانة ان هناك خلاء او ملاء وان كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك اذ ليس
الوهم والظن شيئا واحدا واما الجهة التي تكون بها هذا العلم والظن معا فلان هذا العلم قد اكتسب
وحصل وليس يحتاج ان يستأنف طلبه كالمشكوك فيه بقياس يستفاد والظن طرا على هذا
العلم وهو مكتسب ولكنه معرض عنه وفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين المجهول المطلق فان جميع
ما يعلمه الانسان لا يكون نصب عينه ومن هذه الجهة ما يعرض للانسان من الاختلاط عند الظنون
الفاسدة فيكون الانسان متيقنا من جهة العقل انه لا ضار له في الموضع المظلم وظن من جهة الخيال الا
الظنون الفاسدة ان فيه ضارا له فيجبن عن خوضه كان الوهم يخيل شيئا وكان النفس تنقاد لذلك
المتخيل فيظنه ظنا او يعتقد عقدا ولو كان لا يظنه ولا يعتقده لما كان نفس التخيل يوحشه فان
الانسان قد يتخيل امورا هائلة فاذا لم يكن معها ظن ما لم ينفعل عنها شيئا فيكون العقل قد حصل
عنده استحالة ذلك الامر الهائل الا ان النفس وخصوصا الحيوانية يكون كانها تؤثر الاعراض
عن المعقول

الفصل العشرون في عكس النتايج

وههنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات
بسبب احوال في الحدود فنقول انا اذا انتجنا ان كل ج ا من قولنا كل ج ب وكل ب ا ثم انعكس
كل ج ا فصار ان كل ا ج فيلزم ان تنعكس الصغرى وذلك لانك تقول كل ب ا وكل ا ج فكل ب ج
ويلزم ان تنعكس الكبرى لانك تقول كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب فان كانت الكبرى سالبة فقلت
كل ج ب ولا شيء من ب ا فيلزم انه لا شيء من ج ا كانت الكبرى مما تنعكس لا محالة فكما تنعكس
الكبرى فكذلك تنعكس النتيجة لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب عن تأليف وان كانت الكلية
السالبة تنعكس لنفسها دائما واما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست
صارت الى الشكل الثاني وصلحت ان تكون صغرى فانتجت عكس النتيجة وايضا ان انعكست
الصغرى وعكست النتيجة السالبة انعكست الكبرى السالبة لانه اذا كان كل ب ج وقلت
فلا شيء من ا ج وهو عكس النتيجة انتج لا شيء من ا ب فان لم تنعكس النتيجة انتج الكبرى بحالها فهذا
ما كان بسبب انعكاس النتيجة او المقدمة واما انعكاس المتلازمات والمتقابلات فانه
اذا كان كل واحد من ا و ب ينعكس على الاخر في الحمل وكان كذلك ج و د وكان ا و ج موضوع اما
الشيء المطلق واما شيء اخص لا يخلو اما ان يكون ج واما ان يكون ا فكذلك هو لب و د لانه
اذا كان اذا وجد في الموضوع ا وجد فيه ب وحينئذ لا يوجد فيه ج فيجب ايضا ان لا يوجد فيه د
والا فقد وجد فيه ج لان كل د ج فاذا عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه د وكذلك عند ما يوجد

فيه د يجب ان يوجد ج فلا يوجد ا فيجب ان لا يوجد ب والا فقد وجد ا واقول ايهما لم يوجد فالاخر يوجد لانه
اذا لم يكن فيه د لم يكن فيه ج فاقول يكون فيه ب لانه اذا لم يكن فيه د لم يكن فيه ج والا لكان ج ليس بد واذا
لم يكن فيه ج كان فيه ا وكل ا ب فكان فيه ب وكذلك بالعكس ومثال هذا انا نضع المكون والفاسد
ينعكس احدهما على الاخر فغير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الاخر وكل شيء اما مكون واما غير مكون
فكل شيء اما فاسد واما غير فاسد وهذان قياسان مركبان احدهما يبين ان الشيء دائما يكون
موصوفا باحد هذين والثاني انهما لا يجتمعان فيه معا فيتبين منهما المطلوب فاما اولهما
فهو ان كل شيء اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد وكل غير مكون غير فاسد ينتج كل شيء
لا يخلو عن كونه فاسدا او غير فاسد ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ليس انهما لا يجتمعان فيه ولا
يزولان عنه بل معناه انه لا يوجد مفارقا للمعنيين جميعا وان جاز اجتماعهما فيه وهذا في نفسه
قياس مركب من قياسين احدهما ان كل شيء اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد ينتج
كما تعلمت قياسا سلف وحيث علمناك الاقترانات الشرطية ان كل شيء لا يخلو على الوجه
الذي قلنا من الصنفين المذكورين اعني من ان يكون فاسدا او غير مكون واذا جعل هذا مقدمة واضيف
اليها وكل غير مكون غير فاسد ينتج ان كل شيء لا يخلو من ان يكون فاسدا او غير فاسد ولكن ليس على
معنى انه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت بل يحتاج في اتمام ذلك الى بيان اخر وذلك في القياس الثاني وهو
ايضا مركب من قياسات وهو انه لا شيء مما هو مكون بغير مكون وكل غير فاسد غير مكون فلا شيء
مما هو مكون غير فاسد ثم تقول كل فاسد هو مكون ولا شيء مما هو مكون غير فاسد ينتج انه لا شيء
مما هو فاسد بغير فاسد ثم يقال كل شيء لا يخلو من فاسد وغير فاسد والفاسد وغير الفاسد
لا يجتمعان فكل شيء لا يخلو منهما ولا يجتمعان وكل شيء لا يخلو منهما ولا يجتمعان فهو اما هذا واما ذاك
فكل شيء اذا اما هذا الذي هو الفاسد واما ذاك فاحد القياسين المركبين يبين ان كل شيء لا يخلو
منهما جميعا والثاني يبين ان لا شيء من الاشياء يوجد فيه كلاهما فعلى هذا الوجه يمكن ان يبان ما يقوله
المعلم الاول من ان ذلك يتبين بقياسين مركبين واما من لم يعلم الاقترانيات التي من شرطيات
فيهم في بيان هذا اعيانا غير منتظم هذا وايضا وان كان كل الموضوع اما ان يوجد فيه ا واما ب
وايضا اما ان يوجد فيه ج واما د ثم كان كل ا ج وكل ج ا فكل ب د وكل د ب والا فليكن بعض د ليس ب
فيكون الا انه لا يخلو الموضوع من ا و ب واذا كان بعض د ا وكل ا ج فبعض د ج وكان د و ج لا يجتمعان
معا هذا خلف واما ان كانت ا موجودة في كل ب وفي كل ج فقط ولا يوجد في غيرهما ثم كان كل ج ب
فيكون كل ا ب لان ب يقال على جميع ما يقال عليه ا لان ا يقال على ب و ج فقط ثم ب يقال على ب
وعلى ج فب يقال على جميع ما يقال عليه ا فكل ب ا فان انعكس ب ج انعكس ايضا ا ب وهذا ظاهر
وايضا اذا كان كل ج ا او كل ج ب وكان كل ب ج فكل ب ا لان كل ب ج وكل ج ا ونقول انه ليكن

متقابلان وكذلك ج مطلوب مثل ما ان د مهروب عنه لانهما ج

او د مطلوبين وج و ب مهروبا منهما واو ب متقابلان وج و د متقابلان فنقول اذا كان او ج كلاهما
مجموعين افضل من ب و د مجموعين فان ا افضل من د وذلك لان ا مطلوب كما ان ب مهروب عنه لانهما
متقابلان فان لم يكن ا افضل من د فاما ان يكون مساويا له او يكون د افضل لكنه كان ا مساويا له فانه مطلوب
فيجب ان يكون اضدادهما متساويين في انهما مهروب عنهما اعني ج و ب فاذا جمع الى ج اجتمع مطلوب
ومهروب منه واذا جمع الى ب د اجتمع مطلوب ومهروب منه وكان جملة ذينك في الطلب والهرب
كجملة هذين فلم يكن مجموع ا ج افضل من مجموع ب د وكان افضل هذا خلف واما ان قلنا ان د افضل من ا
في باب انه مؤثر مطلوب فضده الدال الذي هو في غاية الخلاف له اكثر في باب المهرب لان الاقل بازاء
الاقل والاكثر بازاء الاكثر فا و ج اكثر في وجوب اجتنابه والهرب منه من ب فيكون ب اثر من ج فيكون
ب و د معا اثر من ا و ج ولم يكن هكذا ثم مثل لهذا مثالا من كتاب افلاطن فليكن بدل ا من المواد اختيار
مساعدة الحبيب محبه على بغيته فيكون ب ان لا يختار مساعدة الحبيب محبه على بغيته وليكن
ج هو ان لا يساعده على بغيته فيكون د هو ان يساعده على بغيته ثم كلا ا و ج اعني ان يهوى مساعدته
ولا يساعده افضل من كلا ب و د اعني ان لا يهوى مساعدته ويساعده فاذا ا وحده وهو ان يهوى
ان يساعده افضل من د وهو ان يواتيه ويساعده ومعنى هذه المواتاة والمساعدة الشركة
في الجماع فاذا افعال المحبة بلا جماع اثر في المحبة من الجماع والافضل هو الكمال في كل شيء والجماع اما ان
لا يكون له مدخل في باب المحبة واما ان يكون شيئا من اجل المحبة لارادة شدة الالتقاء وطلب التسل
المؤدي الى تاكد المقارنة والمخالطة فلا يكون غير المحبة ولكن غير شهوة مقارنة للمحبة فالشهوة تطلب
اللذة والمحبة تطلب المخالطة والخبر الواصل الى المحبوب فيكون اذا هذه الشهوة اذا قدرت
وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لاجل المحبة فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة لا على ان نفس المحبة
يقتضيه بل على ان الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة يقتضيه لاجل المحبة

الفصل الحادي والعشرون في القياسات الفقهية والتعقلية

والعقلية خ

ليس الراجع في التحليل الى الاشكال الاقترانية هي المقاييس
البرهانية والجدلية بل والمثال والاستقراء والضماير الخطبية والفقهية والمحنية والتعقلية والوساطية
وما كان من الضماير يسمى دلائل وعلامات مما سنذكره واعلم ان الحجج الخطبية اما ضماير حذفت
فيها الكبريات فاذا ردت عادت الى شكل من الاشكال واما مثالات الحجج مظنونة الصدق غير معتقدة
او مظنونة الانتاج في التاليف غير معتقدة سواء كانت صادقة او كاذبة ولكنها معدة نحو
الزام خصم منازع او اقناع جماعة سامعين وحاضرين او مكاتبين واكثرها في الامور الجزئية والقياسات
الفقهية ايضا فانها قياسات مثالية وهي التي يحكم فيها على شبه بحكم موجود في شبيهه الماخوذ

شبيه خ

عن صاحب الشريعة عليه السلام او خلفاء الله المهديين رضي الله عنهم او عن الائمة العالمين او المتفق عليه مما يرجع الى
الماخوذ عنه ويسمى الشبيه اصلا وما يشتبهان به معنى وعلة وما ينقل عن الشبيه الى شبهه

حكما

صح

نا فاما الخطبية صح

حكما وقول صاحب الشريعة اما جزئي اقيم مقام كلي كما يخاطب في كتاب الله النبي عليه السلام
ويراد به الناس كلهم واما كلي اقيم بدل جزئي كالعام في كتاب الله تعالى الذي يراد به الخاص واما جزئي
اريد جزئيا او كلي اريد كليا وهذان هما النص واما القياسات التعقلية فهي قياسات تؤلف على
انتاج ما ينبغي ان يفعل ويخالف المشورية بما يخالف به الخطبية جماع الامر فيهما ان يكون على سبيل
المخاطبة فلا يقال لمن فكر في نفسه في ايثار ما يجب ان يفعل ولا يفعل انه يخطب وكذلك ليس يجب
ان المشورية يكون على الغير ولذلك صارت القياسات التعقلية ماخوذة من مقدمات صادقة
او اكثرية في الحقيقية واما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك بل ان يكون مقبولة عند
السامع مظنونة يلزمها النتيجة وانما صار ذلك كذلك بسبب ان الانسان ليس غرضه مع نفسه ان
يلزمها بل ان يهديها سبيل الحق وغرضه مع غيره قد يكون الهداية وقد يكون الالزام والتعقلية اعم من السياسية
فان السياسية انما تكون فيما ينتج ما ينبغي ان يفعل ويترك من الامور المتعلقة بالمشاركة العائد
نفعها الى تدبير المدينة من حيث هو تدبير مدينة والتعقلية تكون من ذلك ومما هو اخص من ذلك
واما القياسات المحنية فهي قياسات ماخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة فيؤخذ منه
عاميا منها من المقدمات الفقهية وخاصيا منها من المقدمات السياسية والوساطية قياسات مقدماتها
ماخوذة مختلطة من الفقهية والاراء المحمودة التي ليست تختص بملة ملة التي تسمى سنة غير مكتوبة فيكون
في اكثر الامور عاميتها من المقدمات الفقهية ثم تخصص بمقدمات محمودة واما الاستقراء فهو ان يبين
ان شيئا كليا موجب على شيء كلي آخر او مسلوب عن شيء كلي آخر لوجود ذلك الكلي الاول في ما تحت
الكلي الثاني اعني في جزئياته ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم فالكلي المحمول او المسلوب
كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات حقها ان تكون كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه حقه ان
يكون كالحد الاوسط فيكون قد بين باحد الطرفين وجود الطرف الاخر للواسطة ويكون ما حقه
ان يكون حدا اصغر قد صار واسطة وما حقه ان يكون حدا اوسط صار حدا اصغر فليكن مثلا
الحد الاصغر وهو ج انسانا وفرسا وبغلا وليكن الحد الاوسط وهو ب قليل المرارة والحد
الاكبر وهو ا طويل العمر ليتبين ان كل قليل المرارة طويل العمر فاذا اردنا ان نستعمل هذا على سبيل
الاستقراء قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وحفظنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان قليل
المرارة فهو اما انسان او فرس او بغل او قلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبغل
ثم قلنا وكل فرس او بغل او انسان فهو قليل المرارة فانتجنا ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المرارة فقد رجع هذا الى القياس الاقتراني الا ان الوسايط فيه اشياء كثيرة وموضوعات
الحد الاكبر واما ان الاكبر كلي للاوسط والاوسط موجب على الاصغر والاوسط ناقل للحكم فيه
من الكبرى الى الصغرى وجامع بين الاكبر والاصغر فهو كما في القياس ويجب ان يعلم ان الاستقراء

ليس استقراء لانه بيان حكم على كلي لكونه في جزئياته مدعى انه في جميعها لفظا وان لم يكن كذلك ولم يكن
قد عددت بكمالها متناهية كانت او غير متناهية فان المستقري يقول كل حيوان طويل العمر
فهو كفلان وفلان فيكون هذا ظاهر دعواه فانه لو اعترف ان شيئا شاذ من جملة ما يستقريه وكانه
اعترف بانه على ان يكون دعواه الكلي غير صحيح وربما عد منها شيئا ثم قال كذا وكذا وما يجري مجراه فاذا
فعل كذلك جعل الاوسط في دعواه مساويا لجزئياته فانه يقول ان كلها كذلك لكنه ربما كذب فيما
يوهمه وليس قانون الاستقراء مبينا على ان يكون حقا بل على ان يكون على الصفة المذكورة فان
استقرأ الجميع فقد اتى باستقراء برهاني وان لم يستقر الجميع فانه يوهم انه يستقريه حتى يكون كانه
يقول كل حيوان هو واحد مما عده فقط وليس لقائل ان يقول انه يجب ان يعد الجميع والا لزم لا ينتج
الاستقراء كما قلنا ليس للالزام الحقيقي بل للالزام المشهور وبما فيه ظن غالبا فالاستقراء استقراء ابدا
وقد غلط من ظن ان الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حدة وان فيه نوعا من الاستقراء غير
الذي في طوبيقا محتجا بانه قد ذكر فيه ان الاستقراء يكون بجميع الجزئيات فان ذلك ليس على انه يكون
كذلك بالحقيقة بل على انه يدعى انه كذلك والاستقراء اعم من الاستقراء المستوفى الذي هو بالحقيقة
قياس مقسم ومن جملة ما عددناه فيما سلف ومن الاستقراء المقتصر فيه المدعى فيه الاستيفاء فانه
انعكس ج على ب حتى يكون كل ب فهو احد تلك المعدودة لا غير ولا يخلو منها فكانت الباءات
هي الجيمات والجيمات هي الباءات حمل الالف على كل الباء لا محالة اذ كل اثنين يقالان على موضوع ثم
انعكس الموضوع على احدهما فواجب ان يقال الثاني على الذي انعكس عليه الاول قد بينا هذا والاستقراء
التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه ب على ج ويكون الجزئيات عدت بالتمام والاستقراء انما يضطر
اليه في انتاج المقدمات التي ليس توجد بين محمولها وموضوعها واسطة واما تبين بموضوعات
الموضوع فانه اذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء
فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان يكون حدا اصغر
لو كان القول قياسا يصير في الاستقراء واسطة فنبين به ما يجب ان يكون حدا اكبر للواسطة
او لو كان القول قياسا وفي القياس لا يكون هكذا وايضا القياس اقدم وابين بالطبع عند العقل
واما الاستقراء فاقدم وابين عندنا بالحس فكانا انما نكتسب كثيرا من المقدمات الاول بالاستقراء
للحس واما كيف ذلك فنبين في موضعه

الفصل الثاني والعشرون في الاستقراء

نعود فنقول ان الاستقراء استقراء لانه اثبات حكم على كلي لانه موجود في جزئياته على ايهام انها
استوفيت ومنع ان يكون لها مخالف فمنه تام ومنه غير تام فكونه استقراء امر اعم من ذلك
وايضا فاعلم ان الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى او صغرى فانه الاستقراء لانه
يثبت به مطلوب كلي ثم يعرض له ان يصير مرة اخرى مقدمة كبرى او صغرى فلا يكون الاستقراء اثما

٢ قد علمت انه يجب

بما هو هو لا لاثبات الكبرى والصغرى او لاثبات شيء لينتفع في شيء اخر او لاثبات شيء هو مطلوب
في نفسه بل الاستقراء استقراء لانه يثبت به امر ما من الامور واحد معين النوع المعلوم من الاثبات
ويكون ذلك الامر تارة مطلوبا بالنفس وتارة مطلوبا بالغيرة وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقراء
واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا في انه استقراء بل هذا كله بعد انه استقراء والاستقراء قد
يستعمل في بيان الصغرى ويؤخذ الكبرى اخذا وحيثما كان فيجب ان يكون ما يبين بالاستقراء
اظهر من المطلوب الاخر وليس اخفى فيه واما كيف يكون ذلك اظهر من المطلوب فان يكون ذلك
المطلوب مثلا مجهولا وجود محموله لموضوعه او سلبه عنه ويكون المحمول في المصحح بالاستقراء معلوما
وجوده للموضوع او سلبه عنه مطلقا لكن كميته مجهولة فيصحح بالاستقراء كميته او يكون كلاهما ظاهرين
بحسب الشهرة لكن هذا اظهر واما كيف يكون ليس باخفى منه بل مساويا له فانما يكون ذلك اذا
كان لوجود المحمول في المطلوب سبيل بيان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه الى هذه السبيل فيكون كل
واحد منهما له وجه بيان ليس متعلقا بالاخر فلا يكون احدهما مبدا بيان للاخر فيكون اظهر منه بل
يتساويان ولكنه من حيث هو الان مبين بهذا فلا يمكن الا ان يكون البيان اولا للمقدمة ثم للنتيجة
فيكون الوسط للمقدمة اقل منه للنتيجة واذا كان الوسط اقل فهو ابين فان جميع ما يورد في الاستقراء
من وسط فانه مشترك للمقدمة والنتيجة وللنتيجة زيادة وسط اخر فان كان الاصغر بينا والاكبر
مشكوكا فيه واريد اثباته بالاستقراء التام امكن من وجه ولم يمكن من وجه اما الوجه الذي يمكن فان يقسم
قسمة تكون الجزئيات فيه بحيث لا يخرج عنها الاصغر مثل ان الحيوان تارة تقسم الى الناطق والى
غير الناطق وتارة الى المائت وغير المائت والمائت وغير المائت لا ينفلت عنها الناطق ولا غير الناطق
فاذا اريد مثلا ان يبين ان كل ناطق الف وجعل الحيوان فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقراء
قيل فيه كل حيوان مائت وغير مائت وكل مائت وغير مائت فهو الف فكل ناطق ا واما الوجه الذي
لا يمكن فان يستعمل الاستقراء في الكبرى ماخوذا من جزئيات القسمة الاخرى فيقول كل ناطق
حيوان وكل حيوان اما ناطق واما كذا واما كذا وكل ناطق وكل كذا وكذا ا فانه ياخذ ان كل ناطق
ا في بيان ان كل ناطق ا وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة الا قسمة واحدة ان كان شيء هكذا او غلط
من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون الى جزئياته مرة الى انواع اللون ومرة الا انها جسم وبياض
فجعل الجسم والبياض قسيمين في الترتيب تحت اللون ولم يحصره انه يمكن ان يقسم الموضوعات
للمحمول قسمة لا يذكر فيها ما يدخل في قسمة اخرى فبالجملة الوجه الممكن هو ان يكون اذا قسم القسمة
المذكورة ادعى ان كل واحد مما في القسمة الغير المصرحة بالاصغر ولا المخرجة اياه هو بصفة فجعل
تلك الصفة للكلي الذي هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك الحكم واما الوجه الذي لا يمكن فيه ذلك
فان يكون القسمة مخرجة في الاجزاء للاصغر صريحا فيحتاج ان يصرح ان الصفة موجودة للاصغر و

وذلك هو المطلوب الاول وذلك محال فان ذلك ان كان بينا فما الحاجة الى البيان وكذلك ان كانت
الصغرى هي الخفية على ان المستقرى اذا لم يكن استقراؤه تاما اقتصر من الاقسام الذي ينقسم اليها
الذي هو في حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر وترك الاصغر فاذا انتج الحكم الكلي عاد فادخل
الصغرى تحت ذلك الحكم واعلم ان المستقرئ عندما يستقرئ ما يمكن ان يجعل صغرى او كبرى فانما
ينظر فيه لنفسه ولا يلتفت حينئذ الى النتيجة بل انما يطلب ان يستقر له الحكم الكلي فاذا استعمله في القياس
استعمله على انه امر قد تبين قبل فهو بحسب استعماله ابين من النتيجة ويكون في نفسه اما ابين واما مثل
النتيجة في الخفاء فان الاستقراء من حيث هو استقراء انما يبين به ما هو بالحقيقة جزئي الا ان ينقلب
الاستقراء قياسا مقسما وذلك الذي بان انه هو مثل ما يريد ان يبين من امر النتيجة المسوق اليها الكلام
فان تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبني على الاستقراء لا ابين ايضا بالحقيقة من حيث الدعوى
الكلية كما لم تكن المقدمة ايضا بانت خفاؤهما واحد ولا يمتنع ان يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء
وربما كان للنتيجة طريق اخر يتبين به بلا توسط هذا المتوسط وبلا توسط الصغرى او الكبرى المجهولين
ويكون ايضا لتلك طريق اخر يتبين به فيكون البيان الحقيقي لهما منفردا الكل على حياله غير متبين بالاخر
فلا يكون احدهما اظهر من الاخر فعلى هذه الجهة ينبغي ان يفهم هذه المواضع لا على الجهات التي قيلت
واعلم ان الاستقراء الناقص مغالطة في البرهان وليس مغالطة في الجدل وقد يؤخذ في الجدل
اخذا غير حق ويستعمل على ذلك من غير استنكار في الجدل والاستقراء التام المنقول عنه الحكم
الى الشيء تحت المستقرى له انما ينفع في البراهين اذا بانت بها المقدمات من جهة قسمة ما ثم
هناك قسمة اخرى يصير لها الجزئيات اخر فيطلب الاكبر على جزئي ما منهما مثلا اذا بان ان كل
ناطق وكل غير ناطق بصفة فصار كل حيوان بتلك الصفة ثم اخذ المائت فقيل والمائت حيوان
وكل حيوان فقد بان باستقراء جزئياته انه بصفة كذا فالمائت بصفة كذا ويكون قد بان الحكم
على كل ناطق وعلى كل غير ناطق فبان على كل حيوان ثم جعل الحد الاصغر جزئي الناطق فلا يمتنع ان
يكون الحكم على الناطق ابين منه على جزئي الناطق ثم ليس لقائل ان يقول فهلا بين الجزئي الذي للناطق
من جهة الناطق وانما ليس ذلك له لانه لا يمتنع ان يكون نظره الاول في الناطق ليس لاجل جزئي
الناطق بل لاجل الاستقراء ثم صح له من الاستقراء ان كل حيوان بصفة ثم لما اورد ذلك الجزئي خطر
بالبال وقوعه تحت الحيوان ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين فائتلف قياس صحيح فان كان
بيانه من جهة الناطق بيانا افضل ومما هو اولى على ما ستعلم في كتاب البرهان فعلى هذا يجب ان
يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الاول واعلم انه كلما كانت الاوساط من حيث هي جزئيات
المستقرى له اقل ومن حيث هي موردة في الاستقراء اكثر كان الشك ازول لان الباقي حينئذ لم يعد
يكون اقل فاعلم ان الاستقراء في تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين وقد يستعمل

للتنبيه على الاوائل ولا يحتاج فيها الى الاستيفاء وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب
من اليقين وان كانت من غير استيفاء كما ستكلم فيه في كتاب البرهان واعلم انه قد استعمل في التعليم
الاول لابانة الاستقراء المنتج للصغرى مثالان احدهما ما قيل من ان كل عدل علم وكل علم متعلم فكل عدل متعلم
ثم وجد كون العدل علما غير بين فكان هذا الذي يحتاج الى بيان استعمل بعضهم فيه القياس وقد نسي انه ينبغي
ان يستعمل الاستقراء اذ المثال للاستقراء وكان ذلك القياس مثل قولهم ان كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة
وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم وهذا هو نفس القياس وقد عمل بعضهم شيئا اخر وهو ان قال انه يجب
ان يكون مكان العدل فضيلة ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء اذ هو جزئي للفضيلة فلما
صح ان العدل علم بالقياس المقول قبل وكذلك كل فضيلة علم واما نحن فلا يعوزنا ان ناخذ العدل حدا اصغر
نفسه ويكون بيانه ان عدالة فلان المشهود وفلان المشهود كانت بعينه اكتسب بالبحث والفكرة
فنقول حينئذ كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة فتكون هذه الصغرى انما بانت بالاستقراء هكذا
واما المثال الثاني فانه نسبة ما يستعمل فيه الاستقراء وليس مستعملا فيه الاستقراء وذلك المثال هو ان
قيل مثلا ان الدائرة يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط وكل ما يساوي اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف
التربيع فالدائرة معروفة التربيع لكنه بين الصغرى بان قسمت الدائرة الى اشكال هلالية وكان كل واحد
منها يساوي مربعا فالدائرة يساوي المربع فههنا شيء لا يمنع الاستقراء وشيء يمنع الاستقراء اما
الشيء الذي لا يمنع الاستقراء فهو انه ان كانت الدائرة لا تنحل الى اشكال هلالية بتمامها بل يبقى شيء
غير هلالي فان الاستقراء يتم بالاكثر وان اغفل الاقل ومع ذلك فدعى المستقري انه اخذ فيه الجميع واما الشيء
الذي يمنع الاستقراء فهو ان الهلاليات ليست جزئيات الدائرة بل هي اجزاء الدائرة وكذلك فان الدائرة
الواحدة بالعدد ليتالف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس وليس كذلك حال الجزئي
والكلي ولذلك فان الهلاليات لا يقال عليها الدائرة وليس كذلك حال الجزئي عند الكلي لكن هذا مثال سومح
فيه ووضعت الاجزاء بدل الجزئيات اذ الامثلة قد لا يناقش فيها

الفصل الثالث والعشرون في التمثيل

واما التمثيل فانه اذا حقق يكون من اربعة حدود اكبر كلي واوسط كلي وهذا الاوسط
محمول على الاصغر وعلى شبيه الاصغر فيكون الاصغر وشبيهه حدين واما الاكبر فانه يحمل على الاوسط
لانه محمول على شبيه الاصغر فليكن الاكبر ا ومعناه المذموم والاوسط ب ومعناه قتال المتاخمين
والاصغر ج ومعناه قتال اهل بلد لمحاربة لاهل سما والشبيه بالاصغر تحت الاوسط د ومعناه
قتال اهل ثيبنيا الجيران انهم اهل قوقيا وههنا فالمشكل شيئان احدهما الكبرى هل ب اي هل قتال
المتاخمين مذموم والثاني النتيجة وهو انه هل قتال اهل اثينيه لاهل سما مذموم ويجب ان يكون
شيئان اعرف من هذين احدهما هل قتال اهل اثينيه لاهل ثيسا قتال المتاخمين وهو وجود الاوسط
في الاصغر والثاني هل قتال اهل ثيبنيا لاهل قوقيا مذموم وهو وجود الاكبر في شبيه الاصغر واما

التشبيه مثل ان قتال اهل اثينه لاهل ثيبا حال قتال اهل ثيبا لاهل فوقيا فينبغي ان يكون بين الشبه
فاذا رتبت هذه فنقول هكذا ان قتال اهل اثينينه لاهل ثيبا قتال المتاخمين وقتال المتاخمين
مذموم فقتال اهل اثينه لاهل ثيبا مذموم بعد ان يصحح الكبرى بالشبه فنقول قتال المتاخمين هو
كقتال اهل ثيبا لاهل فوقيا وقتال اهل ثيبا لاهل فوقيا مذموم فقتال المتاخمين مذموم فقد
رجع التمثيل الى قوة القياسات وصار التمثيل يصح بقياسين وسواء كان المثال الذي يؤنس به واحدا
او كثيرا فيرجع حاصل الامر في المثال الى انه يوجب حكما على جزئي لوجوده في جزئي اخر او جزئيات اخر واما الاستقراء
فكان يصحح الحكم فيه على كلي لوجوده في جزئياته والاستقراء يدعى فيه انه بيان من جميع الجزئيات حتى يبين وجود الاكبر تصحيح
في الواسطة التي يريد ان يكون حدا اصغر واما في المثال فيكتفى فيه بجزئي واحد او بجزئيات فوق واحدة غير
مدعى معها انها قد استوفيت تحت الكلي ليحكم على الكلي بذلك الحكم دعوى بالفعل بل ذلك بالقوة وبالايهام
واما الذي بالفعل فهو ان حكم هذا الحكم امثاله المعدودة غير مدعى فيها انها قد استوفيت فان الحاجة الى
دعوى استيفائها انما هو لاثبات الكلي الذي ينقسم فيها وقياس المقاومة ايضا انما يرجع الى الاشكال وقياس
المقاومة قياس مؤلف معد نحو انتاج مقابل مقدمة من قياس ليبطل فيمنع القياس بمنع المقدمة التي عليها
مدار ذلك القياس وهي التي توخذ كبرى فالمقاومة يقصد بها قصد المقدمة الكلية في القياس فانها ابين
القياس وتكون على وجهين اما عنادا واما مناقضة والعناد ان تجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي يقابل
به المقدمة الكلية اشد عموما من تلك المقدمة ويخالفه لها في الكيفية فيكون الحكم في المقدمة الاولى هو على شيء
عام كالاضداد مثلا ويكون الحكم عليها ان العلم بها واحد فيجيء المقاوم وياخذ ما هو اعم من الاضداد ويحكم
عليه بضد الحكم وهو ان يسلب عنه الحكم سلبا كليا فنقول ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا
ونضيف اليه فنقول ان المتضادات متقابلات واذا كان القياس الاول على موجب وكان القصد
في كبرى القياس الثاني مقابلة الحكم بالضد الاعم لم يمكن ان يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثاني فان
الشكل الثاني يحوج الى هذا الحكم وبيان هذا انك اذا اوردت كبرى المقاومة فقلت ولا شيء من المتقابلات عكس صح
يكون العلم به واحدا فلا يتصل به والاضداد متقابلات الا ان يعكس ولا ينعكس كلية بل جزئية واما اذا كان
المقاوم سالبا ليكون المقاومة موجبة فلا يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية الا في الشكل الاول
ثم ان هذا القياس اذا انتج مقابل كبرى القياس الاول فاضيف اليه الصغرى من القياس الاول بحالها
انتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس الممنوع فيكون قد قيل ان ب الا ان ب ج وكل ج ا فعورض ان ب
ليس لا ان ب ج ولا شيء من ج ا فيكون من حيث اخذ الصغرى بحالها من حقه ان يسمى قلبا واما المناقضة
فان يكون الدعوى كليا فتورد جزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم ويكون ذلك الجزئي ملحوظا اليه اول ما
يلحظ للمناقضة على انه موضوع لطرفي المناقضة وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الاول ولا الشكل الثاني
فاذا كل مقاومة موجبة اما في الشكل الاول واما في الشكل الثالث واما في الشكل الثاني فلا يمكن

مقاومة موجبة واما السالبة فلا يتبين به الا بان يغير الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة وهو
ان يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة مثلا نقول ان الاضداد متقابلة ولا شيء مما به العلم واحد
بمتقابل فتغير الدلالة على البيان بنفسه الى ابانته بالعكس فان البين بنفسه اذا كان انه لا شيء من المتقابلات
العلم به واحد فاخذت بدل هذا عكسه لم يذعن له الذهن اذعانه لهذا بل احتيج ان يذكر ان السالبة الكلية
تنعكس فيحتاج ان يزيد في الكلام ما عنه غنى ونحن وان قلنا ان السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها فلم نحوج
ان عكسها مثلها في البيان ويجب ان نتاول في المقاومة ما يوجبه الراي المحمود فتوخذ المقاومة مقدمة
محمودة ان لم تكن اولية ويستعان فيها ايضا بالقياس الاستثنائي مثلا انه لو كان العلم بالاضداد واحدا
لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد وكذلك بالنظر الى الاضداد والنظر في الاشتباه كقولهم لو كان
العلم بالمضافين واحدا لكان بالعدم والملكة واحدا وههنا اشياء اخر في هذا الباب بيانها في الفن المشتمل
على الجدل

الفصل الرابع والعشرون في الدليل والعلامة والفراسة

وقد جرت العادة في
هذا الموضع ان اسمي بالدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين كبراهما مقدمة محمودة يراها الجمهور ويقول بها وتوخذ
حجة ودليلا لا على سبيل ان جزءا منه دليل على جزء اخر مثل الدخان على النار بل على ان نفس القول الحاصل من
الجزئين معترف به فهو دليل وربما كان على امر مستقبل وربما كان على امر حاضر وربما كان عاما وربما كان
على الاكثر مثل قولهم ان الحساد ممقوتون والمنعمون مودودون فان هاتين المقدمتين دليلان او منهما
يتخذ الدليل وليس الغرض ان نفس المقت او الود علامة ودليل او نفس الانعام والحسد بل على ان هذا القول
نفسه دليل اي متبع مقبول محمود مرجوع اليه فان الدليل في هذا الموضع يراد به هذا فيكون الدليل اما محمود
على ان امر كاينا او غير كاين في المستقبل فيكون من الاكثريات في اكثر الامر لانها ممكنة واما على ان الامر
قد دخل في الوجود او لم يدخل هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وهذه المقدمات توخذ في القياسات مقدمات
كبرى اما بالقوة واما بالفعل وصغرياتها شخصيات كقولنا ان فلانا حسود وان فلانا محب وجعل
هذه المقدمات بحسب الظن الغالب والقياس الكاين منها يسمى انوميا وقياس العلامة ايضا يرجع
الى الاشكال وقياس العلامة ضمير يثبت فيه الاكبر للاصغر بعلامة وتلك العلامة اما ضرورية واما محمودة
مظنونة والحد الاوسط في القياس الكاين من العلامة تقع على جهات ثلثة اما ان يصلح ان يكون حدا اوسط
محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل اللبن اذا جعلته علامة للولادة فيقال المراة لها لبن فقد ولدت وهذا الخص
كثيرا باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لهما جميعا كقول القائل الحكماء ذو فضايل لان
فلانا ذو فضل وفلان حكيم واما ان يصلح ان يجعل اوسط محمولا عليهما جميعا ولو بالايجاب في الشكل الثاني
لان مثل قولهم هذا في الخطابيات مقبول لانه قياس مظنون مثل قولهم هذه المراة صفرا فقد ولدت
ولا يمكن ان يقال كل صفرا ولدت بل كل والدة صفراء فهذا يقبل في الظن وكذلك هذه المراة تتغثى
فهي حبلى وانما تكون علامة ودليلا اذا اضمر الكبرى والا كان قياسا والذي في الشكل الاول تمر

ولا ينقص وهو صحيح واما الذي في الشكل الثالث فستقص فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا فكل حكيم فاضل
وكذلك التي في الثاني لان القياس الكاين من موجبتين ولا ينعكس كيراه سهل المناقضة بان يقال ليس يجب
ان يكون لكل صفراء والدة فيكون طعنا في التاليف وتنبيها على انه غير واجب بما هو ايضا محمودة مقبول
واما المؤاخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا استعماله في العرف العامي فليس على الخطابة فلذلك
صار الذي في الشكل الاول افضل العلامات ويسمى طغموريون وليس يعجبني ما يظن من ان العلامة تدل
على الوجود فقط حتى تكون مقدمات القياسات العلامية في الاشكال الثلثة موجبة ومقدمات ما يسمى
دليلا تكون موجبة وسالبة فانه قد تكون على العدم علامة كما على الوجود علامة وعلامة العدم كثيرا ما تكون
عدم علامة الوجود وايضا هذا الذي يسمى دليلا اولى ان يكون له اسم اخر ليتوقع فيها انتاج خاص
بالاول فكان هذا وقع بحسب المترجمين والاشبه ان يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل الاول
فيوجب الحكم وان المخصوص باسم العلامة هو ما في الشكلين الاخرين فانها كعلامة غير دليل فكان الدليل
اقوى من العلامة وكان العلامة دليل ضعيف وكل ما يتوقع منه تخيل من ايجاب وسلب وقد استعمل
ذلك على هذا الوجه في موضع اخر وان قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغايب يطلبون
القياسات كلها من العلامة ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الاكبر فمرة يصححون ذلك بالاستقراء
المستوي ومرة بالاستقراء المعكوس وهو الذي يكون على عكس النقيض للمطلوب وذلك الاول يسمونه
طردا وهذا الثاني يسمونه عكسا ويسمون العلامة علة واذا ارادوا ان يشنوا قولا في تصحيحها عددوا
اوصاف الشيء الذي هو كالمثال ثم يبطلون ان يكون العلامة والعلة واحدا واحدا منها او يبطلون ينفوا
ان يكون واحدا واحدا منها علامة فيبقى لهم ان العلامة هي الباقي وان الباقي علامة ويحسبون انهم بر
فاول ذلك انه ليس يجب ان يكون الحكم للمثال لاجل حكم آخر فيه بل ربما كان لذاته لا لحكم اخر سابق
له وانه لو كان كل حكم يكون للشيء يكون لحكم آخر لتسلسل الى غير النهاية فان كان الحكم يلحق للذات بالذات
فليكن حكمان كذلك فما فوقهما والثاني انه ليس يسهل عد الاوصاف للشيء بل ربما ترك منها
شيء وليس ان يفكر فلا يجد وصفا دليل على انه لا وصف والثالث انه لا يجب ان يكون الاقسام
بعدد الاصناف المفردة بل ربما كان الاجتماع علة او اجتماع الذات مع واحد منها او عدة منها
فان كانت الذات او الاوصاف ب و ج و د والحكم ه فربما كان الحكم لانه ا ولانه ا و ب او
لانه ا و د ولانه ا و ب و د ا ولانه ب و ج اولانه ب و د وكذلك الى ساير الاقسام او الاجتماع
كلها وبعد ذلك فان ذلك الباقي الذي يبقى ربما كان عاما فينقسم الى نوعين او صنفين فيكون
مثلا الباقي ح لكن ح منه ر ومنه ط فتكون العلة ليس ح كيف اتفق بل ط من ح او ر من ح وكون ما
سوى ح ليس بعلة انما يبقى ان العلة في حيز ح ولا يوجب ان يكون كلما هو ح علة فانه جاز ان يكون
ط من ح هو العلة يكون ليست العلة ب ولا د ولا شيء من اقسام اخرى غير ح ان كانت ب و د و ح

ح علة

لانه او ج ح

بلغ

ذلك فلا يكون لزم ان كل ح علة اذ العلة ط فقط ثم كيف يتوصل الى ان يبلغ بقسمة الاوصاف الى حد الانقسام
الى خواص تحته نوعية او صنفية حتى يكون الباقي الذي يبقى لا ينقسم الى علة والى غير علة على انهم لا يغيرون بين
قولهم فالعلة كذا وبين قولهم فكذا علة وبين قولهم فالعلة هي كذا وبين قولهم فالعلة هي الكذا فيأخذون
اي هذه اتفق مكان الاخر وتحليل قياسهم يوجب ان يكون العلة هي الموضوع وان يكون المحمول ليس كذا
بل كذا فانهم لا يمكنهم الا ان يقسموا فيقولوا كذا اما لذاته او لعلة لكنه ليس لذاته فبقي ان يكون كذا
لعلة ويحتاج ان يقولوا والعلة صفة لا ان يقولوا والصفة علة فان هذا لا ينتج فاذا قالوا والعلة صفة
ثم قالوا فاما ان يكون ب صفة او يكون ج صفة كذبوا فان كل ذلك صفة ومع ذلك لا يستمر قياسهم
لانه لا ينتج بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما ب واما ج واما د فحينئذ تكون النتيجة فالعلة اما ب
واما ج واما د ثم يبقى اخر الامر فالعلة د لان د علة وايضا ان قالوا قبل الانتاج وما هو الصفة اما ب
واما ج واما د كذبوا فليس يجب في القسمة ان يكون الامر على هذه السبيل حتى يكونوا كل قسم
على حكم منحرفة وانت تعلم هذا قريبا بل يجب ان يقولوا والصفة اما ب واما ج واما د فتكون النتيجة ان
العلة اما ب واما ج واما د فحينئذ اذا ابطل ب و ج وبقي د تكون النتيجة ان العلة د وليس ان كل د علة
حتى حيث وجد د تكون علة بل تكون العلة التي توجب الحكم د حتى اذا وجدت العلة وجد د ويجوز ان
يكون ما هو د مما يحتاج ان يقسم ويخصص ان امكن حتى يبلغ الى العلة كما انك ان قلت وليس الجسم بقديم
فانحت فالجسم محدث لم يجب ان يكون المنحت والمحدث جسم او ان كل محدث جسم فان ظنوا في
اول الامر ان يكون قولهم ان العلة اما ب كيف كانت واما ج كيف كانت واما د كيف كان فهذا
غير مسلم فانه ليس اذا كان للحكم علة وكان لا يخلو عن احد الاوصاف المذكورة انه يجب ان يكون الموضوع
الذي لا يخلو عنه انما لا يخلو عنه على انه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى اخص منه تكون علة نعم ان كانت القسمة
الاولى جاءت بالاوصاف التي لا تنقسم بقسمة ثانية فيمكن ذلك ودون ذلك هذا وان قياس
الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية فانه اذا سلم ان الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجبلة
والطبيعة يتبعها اخلاق النفس كما تتبعها هيئات البدن سلمت الفراسة او روي ان الانفعالات
الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والاخلاق تتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه كما يتبعها في النفس
سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات الطبيعية لان ههنا انفعالات تؤثر في النفس من غير ان تعرض
للبدن مثل تعلم اللحون انما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما فاذا علم ان انفعالات
النفس يصحب اي انفعالات البدن وبالعكس امكن ان يجعل الانفعالات البدنية والهيئات
البدنية دلائل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية فاذا عرف من شيء من الحيوان انفعال
او هيئة نفسانية كالشجاعة من الاسد يطلب ما يقترن بتلك الحالة النفسانية من احوال
البدن ويختص بها فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية فتكون العلامة البدنية في

الاسد مثلا عظم الاطراف العالية ويكون هذا للاسد خاصة لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى
كل حيوان غير شجاع بل هو خاصة هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع فيجعل عظم الاطراف علامة للشجاع اذا
كانت تنعكس عليه فاذا وجد انسان عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع وان كان هناك خلقان او
انفعالان نفسانيان مثل ما للاسد فانه مع انه شجاع فقد ينسب اليه جود وكرم فيجب ان يتامل اولا اي
العلامتين يتبع اي المعنيين ويعرف ذلك على وجهين فانه ان كانت العلامة في النوع كله وليس احد
المعنيين في كله فاتت العلامة تدل على فراسة الموجود في النوع كله وان كانت العلامة في نوع اخر يشاركه
في احد الخلقين دون الاخرى فالعلامة لما يشاركه فيه مثل ان النمر لا يشاركه في الكرم ويشاركه في
عظم الاطراف العالية ومع ذلك فيشاركه في الشجاعة فيكون عظم الاطراف العالية دليلا على الشجاعة
وعلامة عليها دون الكرم فاذا يجب ان يكون الواسطة في الفراسة اعم من الاصغر لا محالة ومساوية للاكبر
وترجع الى القياسات المذكورة ٥٥ اخر كتاب القياس من كتاب الشفاء والحمد لله على اتمامه

بسم الله الرحمن الرحيم **المقالة الاولى** من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في المنطق **فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن** لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكرى قسمين احدهما
التصديق والاخر التصور وكان المكتسب بالفكرة في التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة
في التصور حاصلا لنا بحد ما وكان كما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما
بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان لا يمكن
زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو اما الذي يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني
الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحسب لو عسى ان نبه عليه
بطل استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر
لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد الاول
ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان لنقيضه امكانا وان لم يعتقد
هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما يوقع
اليقين وهو البرهاني ومنها ما يوقع شبيه اليقين وهو اما القياس السوفسطيقي المغالطي ومنها ما
يقنع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا
محركا للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكات لامور جميلة او قبيحة وايضا كما ان التصور المكتسب
على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي تخصه مجموعها او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشيء
بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات
وحده اما ان يشتمل على كمال حقيقته ووجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة
اذ لم يشذ منها من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها كذلك القول المفصل

يشارك الاسد

وهي ثلاثة عشر فصلا

ما القياس الجدلي صح

المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه ربما كان تمييزه المعرف تمييزا عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات
فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما تمييزه عن الكل فان كان بالعرضيات
فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس مرتبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين
حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان
يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان يحصل تمييز في الذاتيات فقط الا ترى الى
قولك ان الانسان جسم ناطق مايت فليس هذا وان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس
متوسطة وكذلك ان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده تغير شركة غيره
فصول كثيرة وكان بواحد منها كفاية في التمييز لم يكن به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان نذكر
جملتها حتى يكون الحد الحقيقي ولهذا ليس رسم الحد ما قيل فيه انه قول وجيز مميز للمطلوب بالذات
بل ما قال المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء
التي بها هو ما هو فبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي اذا جعلت حدود
قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد
كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور بنوع ما مبدا للتصديق لان كل مصدق به
متصور وليس كل متصور مصدقا به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها
تركيب قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها
ولكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قايم في النفس كقولك الانسان
حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصور اي انه كما
حصلت منه صورة معقولة في نسبة او قعت بين حديها كذلك الحال لحديها في الوجود في
نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون ساير
اصناف التصورات التي لا ينفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم
ما يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس دون
الحد بان سمي كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا واذا ذكرنا غرض
الكتاب وهو افادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة
وهو التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة بل الضرورية لنا اذا شرعنا في
استعمال هذه الالة التي هي المنطق واخذنا نرن بجزائها العلوم النظرية والعملية معا **فصل في
مرتبة كتاب البرهان** ان الفنون التي سلفت سلف اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب فكان
من حق الفن الذي في البسائط ان يقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في التركيب الاول الجازم ان
يقدم على الذي في القياس المطلق ان يقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي انتقلنا اليها

في القياس وكان من حق الفن الذي صح

فمن الجائز ان يقدم بعضها على بعض وليس الى شيء من الترتيب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه ان يكون
المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف
وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون
والاولى في كل شيء ان يقدم الاهم وان يصرف الشغل الى الغرض قبل النفل فاما ما يفيده سائر الفنون
فكانه من الامور التي ينتفع ببعضها في الامور المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصية
الا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليحذر والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها
يتعلم ليتحرز منه وبعضها ليرتاض به او ليكبح به معاند الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة الجمهور في حملهم على
المصالح بما يظنون منه ظنا او يخيلون تخييلا وجميع ذلك مما لا غنية عن تحصيله لتكمله الاقسام لكن
من الناس من راى ان الاصوب هو ان يقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار
ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك التنكير وكل ذلك الرد فان فيه وسع وقته للتاخر
واملى له في الاجل فسلك ذلك السبيل لكان ذلك احسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه
فان الاول احسن من وجه حسن الاختيار والشفقة على الروزكار والثاني احسن من وجه اختيار
حسن التدريج وذلك لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل واحد منهما
برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية الاولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسية ومجربة
واولية او اولية القياس وكما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية هي المستوفية المذكورة
فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات المشهورة واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر
وبحسب الدعوى وكل مقدمة محسوسية او مجربة او اولية فانها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس
وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظاهر ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل
فهو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل لكنها لم توخذ من حيث هي
صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث هي صادقة ولم يرض
بمشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى نعم سينشعب
الى مواد لا يكون مشهورة ولكن ليست تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسبة
التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع الجدل استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس
له الى معرفتها سبيل واما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل لكن الحدود والمقدمات
ربما عرفت عن الجدل وفي المنطق لا يعطى الحدود بل يعطى النسب التي بين الحدود فاذا نسب
المواد التي هي الثواني مما يعطى ايضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة
مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان الى المواد
الاولى للبرهان والى النسب التي تعطى الحدود والمواد في تعليم قانون البرهان وهما شيئان

مختلفان نسبة صورة القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى الدواعي
الى تقديم القياس فكذلك تلك هي احدى الدواعي الى تقديم كتاب الجدل لكن هاهنا بعد ذلك فرق وذلك
لان العام قد يكون مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني نسبة
امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط ليس نسبة امر مقوم ولذلك اذا التفت الانسان
الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور
بل شنع لما اوقع ذلك خللا في التصديق به كما لو سلب القياس البرهاني حد القياس المطلق لا حتى بل امتنع
لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدريج الى الاخص متعرفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك (كأن صح)
الاعم امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما على هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن
اولا للجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر
الامر بان تورد اولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شيء يستعمله
في صناعة الجدل فاما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الامور الكلية النظرية وذلك لان
موضوعهما الامور الجزئية وان نقلب الى الامور الكلية ظلمت هي والامور الكلية واما المغالطة فانها
وان شاركت الجدل في انها كانت اولا قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت يتقدم تقدم الضار
لا النافع ويتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينفع بوجه ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان
بوجه بل لا المادة المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورته على صورته ولا بالعكس والخطابة فقد
تقدمت ايضا على البرهان في الزمان فكانت اما شبيهة بالجدل ومن حكم الجدل او كانت على حكم
المغالطة وليس التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي مع مشاركة ما **فصل في ان**
كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم النجارة والصياغة
وانما يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما او لغة ما
وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ ليحصل ملكة ومنه تادبي وانما يحصل
بالمشورة على متعلمه ومنه تقليدي وهو ان يالف الانسان اعتقاد راي ما وانما يحصل له من
جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كحال من يعلم ان مغناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه في وقته
ولا يفطن له عند احساسه جاذبا للحديد فيتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذي عرفت
حاله فحينئذ ينتبه ويزول عنه التعجب او يمكن يخاطب بالاوائل فلا يفطن لها لنقص في العبارة
او في ذهنه فيحتال في تقريرها له ومنه اصناف اخر وليس شيء منها بذهني او فكري والذهني والفكري
هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا لم يكن او يوقع تصورا لما
لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين انسانين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه
من جهتين فيكون من جهة ما يحدس الحد الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة

من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا وهو انسياق ما
الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة
تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبق وذلك لان التصديق
والتصور الكائنين بهما انما يكونان بعد قول قد يتقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما
اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون علما ما بالمطلوب ان لم يكن بالفعل
فبالقوة اما التصديق فتقدمه معلومات ثلثة احدها تصور المطلوب وان لم يصدق به بعد والثاني
تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة فيتبع هذه
الثلثة المعلومات تصديق بالمطلوب وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او
استقراء او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات تحصل العلم بها من وجهين من جهة
التصور اولا والتصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق ما لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور
اجزاء الحد او الرسم لا غير وفي الصناعات العملية ايضا انما يتوصل الى التعليم والتعلم من علم متقدم كما ان متعلم
النجارة يجب ان يعلم اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شانه ان ينحت بالقدوم وينشر
بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا واعلم انه لما قيل كل تعلم وتعليم ذهني حسب ان
الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق عن الحس قالوا فانه قد يتعلم ايضا حس عن علم قد سبق بان ادرك شيئا
بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق وهذا مما ليس يعجبني فانه
يشبه ان يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس ولو ان انسانا ارى انسانا غيره
شيئا ما عرضه على حسه فافاده ادراك المحسوس لم يكن عنده معرفة فانه لا يقال للنفس ما فعل به الاخر
انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به ذلك انه تعلم شيئا اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه ليحدث له به
ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما يريه هو هيئة عمل وذلك اعتبار غيره اعتبار كونه مدركا كذلك
من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون هذا ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان لا
ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق
ليس الغرض به اي سبق اتفق بل ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود في
هذا التعلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس
الثاني ولا جزءا من السبب الموصل الى الاحساس الثاني نافعا فيه موجودا معه فان اريد ان يكون
معنى الكلام على هذا التاويل كان الصحيح فيجب ان يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف او
يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطا عليه في هذه الكتب بل ما يفهم من التعريف والتعرف
ولا مناقشة في ذلك وقد قالوا ان قول القائل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القائل
كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القائل يكون اخرج بقوله الفكري الحس فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لاولئك

يكون صح

يكون ~~بيانه~~

وشيء اخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فاي حاجة الى ما يفصله
عن الذي بالحس والذي عندي هو ان الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي والفهمي
فان الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس الى طلب الاوسط
على الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا تزال تستعرض الامور المناسبة الى ان تجد حدا اوسطا واما
الحدسي فهو ان يكون المطلوب اذا سنح للذهن تمثل الحد الاوسط من غير طلب وهذا اكثر ما يكون
او ان يكون احدى المقدمتين سانحة للذهن فينضاف اليها دفعة حد اما اصغر واما اكبر فيتحلق
نتيجة من غير تفكر ولا طلب واما الفهم فهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل بطلب ولا بسنوح بل
يسمع من معلم من خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا فان قال قائل ان الفهم هو فكري ايضا
لان النفس عند ما يسمع يتفكر فيقال له ان المعلم كلما اورد القياس فعلمه المتعلم من جهة التصور
كان ذلك دفعة ثم اذا انضاف اليه حد اخر فحصلت مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم
الا ان يتفكر في نفسه فيتعلم فيكون هذا تعليما مركبا من فهم وفكري اذ هو قياس مركب وكل قياس
من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس فيكون
العلم انما جاء بالقياس وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام فاما ان لم يشك المتعلم فظاهر ان
التصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي نحن في اعتباره تعليما
واحدا وقياسا وقياسا واحدا ولا يؤخذ خلطا فان الخلط قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى
فيجد فيها ما يكون فهما دفعة وما هو غير فهم دفعة وهنالك لا يكون انتفاع فان عاد وفكر في نفسه
في ذلك فتعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد
علم ان الفكرة امر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء ويتردد طالبه لا واحده فاذا لم يحصل
في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية
فهو اما على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل
ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا
بالقوة بشيء اخر فهو اما ملزومه واما معانده او كلي فوقه او جزئي تحته او جزئي معه والملزوم اذا
علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة
والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه
عند رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه
من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا علم
وجود حكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما
في بعض الجزئيات وذلك بالاستقراء الناقص وكان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم

حكما يعم كل جزئي وذلك بالاستقراء التام والجزئي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة
في جزئي اخر انه كذلك اذا كان يشاركه في معنى وذلك بالتمثيل فاذا كل صنف من الظن والعلم المكتسب
اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم او ظن سابق سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس
وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد فان
اللازم ليس مضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل وضع وحمل فانا اذا قلنا كل ب ا فمعنى
هذا القول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب فهو ا فقد ضمنا موضوعات
ب في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما
بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون الاصغر
للاوسط كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل ب ا فقد علمت ان كل موضوع
بب هو ا فدخلت فيه الموصوفات بب واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل آ الذي هو محمول
على ب في هذا لا بالفعل ولا بالقوة لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب
فهو ا وليس قولك كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول ب اذ الكلية في جنب الموضوع فان قال
قائل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم
نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت كل ب ا فمفهومه كل موضوع تحت ب وليس يجب ان يظن
ان معنى قول ارسطو فيعلم سابق ان هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها
الان بالفعل اذا كانت معنا معرفة قديمة بالقوة التي كانها فعل وتكون تلك المعرفة قد سبقت
بالزمان وبعضها انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في ان نعلمه الذي لو سبق في الزمان لكان علما
بالقوة القريبة جدا ومثال ذلك انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر وكان الاوسط
حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر فاذا بان لك انه للاوسط
بان لك في الحال انه للاصغر ولم يحتج ان تنظر شيئا او ان تنظر في تأليف الاصغر مع الاوسط بل
تبين لك الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجودك الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر
ولا في اقصر جزء من الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات واليه توجه
اول الطلب بالذات فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع

فصل في تعديد مبادي القياسات

عام ثم ان مبادي القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها بوجه او غير مصدق بها والتي
لا يصدق بها ان لم تجر مجرى المصدق بها بسبب تأثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التأثير
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل
هي المخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور مثل ما يفعله الشيء المصدق
به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدق به كمن يقول للعسل انه مرة مقيئة فتنزع عنه النفس

مع التكذيب بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق به او قريبا منه وكما يقال ان هذا المطبوخ المسهل هو في حكم
التراب ويجب ان تخيله ترابا حتى يسهل عليك شربه فتخييل ذلك فيسهل عليه وذلك مع التكذيب
به فهذا الواحد هو مبدأ القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة
من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الامور الجزئية اذ كان الغرض
في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس على انقباض وانبساط او سكون عنهما واذا كان التخييل من شأنه ان
يفعل ذلك قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق وهذا قسم واما القسم الذي
فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا يختلج في النفس معاندة
او على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان تكون ضرورة ظاهرية وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر
او يكون ضرورية باطنية والضرورة الباطنية اما ان تكون عن العقل واما ان تكون خارجة عن العقل
ولقوة اخرى غير العقل واما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستعينا فيه
بشيء والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء واما الذي عن العقل
مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب
فيكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين غريزيا في العقل حاضرا وهو الذي
يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر المطلوب مؤلفا من
حدين اكبر واصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا ان كل اربعة
زوج فانه من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل انه منقسم بمتساويين
وكذلك كلما تمثل للذهن اربعة وتمثل الاثنان تمثل في الحال انه ضعفه لتمثل الحد الاوسط واما
اذا كان بدل ذلك ستة وثلثين او عددا اخر افتقر الذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاولى
ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها
جزما وبالضرورة الوهمية اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم اولي وتلك الامور
مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ يجعلها في احكام ما
يحس مثل حكم النفس في اول ما يوجد مميزه وقبل ان يتثقف بالاراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان
او في حيز مشار اليه وان الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس
تحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقد هو الموجب لهذا ولكن يكون ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل
النظر الذي يخصه والف قياسا من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى ان كان
لها حكم في القبول والتسليم انتج ان للمحسوسات مبادي مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى
النتيجة ما نعت القوة التي تحكم الحكم المذكور فنعلم انها كاذبة ضرورية وان فطرتها وضرورتها
غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة قوية في اول الامر واول ما يكذبها انها نفسها لا تدخل

في الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب علينا التمييز بين الضروريين الآن بنظر في موضوع المطلوب ومحموله
فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة تدعوا الى جعله على صورة محسوسة لم يلتفت
اليها بل نفزع الى الحجة والموجود والشيء والعلة والمبداء والكلي والجزئي والنهاية وما اشبه ذلك
كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقايق النوعيات ايضا مثل حقيقة الانسان فانها مما لا يتخيل فانها
البتة ولا يمتثل في اوهامنا بل انما ننالها عقلنا ولذلك كل حقيقة كلية من حقايق نوعيات
الامور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضعه فمبادي البراهين التي من جنس
المدركات بالضرورة هي من هذه التي ندرك ونصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية
فهذا واما ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما على سبيل تسليم
غلط اما الذي على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم
من واحد خاص يكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص فلا يكون النفع تاما
به متجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين
نفسه البتة انتفاعا حقيقيا او تجردا والذي على سبيل تسليم مشترك فيه اما ان يكون رايا يستند
الى طائفة او يكون رايا لا يستند الى طائفة بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله وقد مرنوا عليه
فهم لا يخلونه محل الشك وان كان منه ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل في العالم دفعة
وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يودب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل
فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة واعرض عن
الاستقراء ايضا فيكون بوسط ولم يلتفت الى انه هل ينقض عليه بشيء واذا فعل هذا امكنه
ورام ان يشكك فيه نفسه امكنه الشك كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب
فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل
المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في ان يصير يقينيا
الى حجة ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات كاذب
والتسبب في اعتقاد المشهورات احد ما قدمنا بالاحتراز عنه تخيلها في الذهن للامتحان وهذه
هي المشهورات المطلقة واما التي يستند الى طائفة فمثل ما يستند الى الامة والى ارباب صناعة ويسمى
مشهورات محدودة ومثل ما تستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به ويخص باسم المقبولات
واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع المصدق بها متخيل ومحرك
للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المسلم شيئا على انه امر اخر
لمشابهته اياه ومشاركته في لفظ او معنى على ما سنبين في موضعه وهي المقدمات المشبهة بغيرها
كقول كل عين باصرة ويكون تلك مسلمة له من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك ويأخذ

بدل اخر

بدله اخر فيحسبه انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع في ان يظن بنفسه او يظن غيره ان الدينار يبصر
وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات المشبهة فاما المظنونات
فهي التي نظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك اما لما لا بينها للامور المشهورة فيكون مشهورة
في بادي الراي الغير المتعقب فاذا تعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما
فان هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر
الظالم اخا كان او ولدا لكنه في الحال يفعل فعله الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل
القبول من ثقة واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى ليس لاحدها على انها مشهورات لكن يرى
عبوسا يا ابنه فيظنه باطشا به وهذه المظنونات انما تنفع في المقاييس من حيث ان بها اعتقادا
لا من حيث ان مقابلها يختلج في الضمير فاذا جميع المشهورات وما سلف ذكره ايضا معها نافع حيث
تنفع هي لانها معتقدة فاي صناعة جاز فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات
قبلها كلها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من
حيث هي معتقدة اعتقادا لا يختلج مقابله فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت
وسلمت نافعا نفعها فيصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية
فانها بالحري ان يكون اقوى من المشهورات لا في النفع بل في شدة اذعان النفس الغير المقومة
لها فربما بقيت مشهورة وربما صارت شنعة فيكون كاذبة وشنعة معا ويكون صيرورتها
شنعة ليست بسبب امر اليه يدعوا من الغرايز والاخلاق والمصالح بل لما يدعوا اليه العقل فاذا
مبادي القياسيات مخيلات ومحسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات
فطرية القياس ووهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات
ومشبهات ومشهورات في بادي الراي الغير المتعقب ومظنونات ظنا فهي اربعة عشر صنفا
وههنا قسم من مبادي المقاييس وهي التي ليست مبادي من جهة المقاييس نفسه فان اقسام (نخ القايس)
الذي يكون من جهة القياس هو ما قلناه ولكن هي مبادي من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم
تسليم شيء ووضعه ليبني عليه بيان شيء اخر فيسلمه ويضعه وهذه هي الامور التي تسمى اصولا
موضوعة ومصادرات **فصل في المطالب وما يتصل بها وفي ذلك بيان اصناف مبادي
العلوم واصناف الحدود الوسطى** اما المطالب بحسب ما يحتاج اليه ههنا فانها بالقسمة
الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل
على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس موجودا
على الاطلاق والاخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا
فيكون الموجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجودا حيوانا

ومطلب لم ومطلب ما على قسمين
احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلاء وما العنقاء والثاني الذي يطلب به
حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان
ومطلب هل صح

و مطلب لم على قسمين فانه اما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول
والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه
على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطلب الاي والكيف والكم والاين ومتى
وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهل المركب فان اراد احد ان يكثر المطالب بتعديد هذه فليفعل
الا ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي ابسط هذه البواقي واشد دلالة
على المطلوب به وانما يطلب تمييز الشيء بما يخصه وتلك اوسع مذهبا واعرض مجالا وان احب
احد ان يجعل مطلب اي مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل فحينئذ
يكون مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما
مطلب ما الذي بحسب تحقق الامر في نفسه فمتاخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما
ذات الحركة وما الزمان فانما يطلب مائية امر موجود عنده واما ان طلب احد هل حركة
او هل زمان او هل خلاء او هل اله موجود فيجب ان يكون فهم اولا ما تدل عليه هذه الاسامي فانه
يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان الحد انما
هو بالحقيقة للموجود ولكن لا يوقف في اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او بحسب الذات الا بعد
ان يعرف ان الذات موجودة وكذلك توضع في التعاليم حدود اشياء تبرهن على وجودها
من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدث في اول كتاب اسطقسات الهندسة فكان
حدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها من بعد فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب
الذات بل صار حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم من الاسم بالجملة والذي يفهم
من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فيكون احد
الامرين معرفة والثاني علما كما ان الحس معرفة والعقل علم ومبادي العلوم تختلف في تقديمها
على العلوم وتصدير التعاليم بها ففي بعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود فقط لان
الضرورة تدعوا فيها الى هذا المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفي النقيض او مثل وضعهم ان
الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها انما يوضع اولا ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا
من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك يتبين وجوده
وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد ونحن مستقصون
لهذا فنقول ان الامور التي تذكر في المبادي منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة
انما يليق بها ان يستدعى فيها التصديق لا ان يعطى لها الحدود فان التركيب الخبري للتصديق
واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة مركبة

فاذا لا تحقق فيها معنى اعطاء الحد والماهية ولا بد منها ان يقبل بالهلية ليبرهن بها غيرها فقد حصل
من هذا ان هذا القسم من المبادي يوضع بالهلية واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة
ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثاره فهي التي
تطلب في الصناعة ليصحح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع
الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذا اثبات وجودها الى تلك الصناعة
فهذه لا يجوز ان تكون بينة الوجود والموضوع الصناعة ان موضوع الصناعة كما تبين لك من بعد هو ما يوجد
في حدها ووجودها ان يكون له واذ هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب
وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة فيستحيل ان يفرض وجودها مطلقا
فيستحيل ان يفرض وجودها في المبادي واذ لا بد من ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في
المبادي فهذا القسم حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع
فلا بد فيها ان يفهم ولا بد ايضا من ان يعترف بوجودها وانها حقة معا فانها ان لم يفهم ماهيتها لم يمكن
ان يعرف شيء من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها واذ لا مفر في العلوم
البرهانية الا شيئا داخلا في الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما منه واما
احكام الموضوع فاذا بعض المفردات يوضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع
حدودها ووجودها اذ ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية والقضية انما يوضع
وجودها لا محالة دون حدها وعلى ما قلنا فيتبين من جميع ذلك ان في الامور المصدرة في الصناعة ما
يوضع بهليته فقط ومنه ما يوضع بماهيته ومنه ما يوضع بهليته وماهيته واما مطلب اللم فانه على كل
حال متاخر عن المطلبين معا فان ما لم يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما يتصور ايضا معناه
وانه ما هو او ما معنى الاسم الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب
اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان متقدما على طلب اللم الذي بحسب
الامر في نفسه فربما صح عندنا بقياس ان ج ب ولا ندري العلة في نفس الوجود لكون ج ب فيكون
قد علمنا انا اذا لم نعتقد ان ج ب ولم نعلم انه لم كان ج ب في نفس الامر وربما كان مطلب لم
الذي بحسب الامر في نفسه غير مفتقر الى مطلب اللم الذي بحسب القول في ذلك اذا كان الشيء بينا
بنفسه بالحس واما علته فخفية مثل جذب المغناطيس الحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بقياس
او يطلب بلم حتى يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم فيطلب
لم صار مغناطيس يجذب الحديد فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق
ان يكون الحد الاوسط في القياس وهو علة القياس علة ايضا للامر في نفسه فيكون قد اجتمع
المطلبان معا في بيان واحد

فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات

لكل مطلب من هذه

ح
واثاره ولواحقه ولوازمه

مجهوله صح

فانما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة لكن ههنا موضع شك فان المعدوم الذات المحال الوجود كيف
يتصور اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه
حاصل او غير حاصل والمحال لا صورة له في الوجود فكيف تنتزع عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه
فنقول في جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من
المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالحامل
وضد الله متصور بانه لله كالحار للبارد فيكون المحال يتصوره بصورة امر ممكن ينسب اليه المحال و يتصور
نسبة اليه وتشبيها به واما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه تركيب ما
وتفصيل مثل عنز ايل او عنقا وانسان يطير فانما يتصور اولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك
التفاصيل اقترانا ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون
هناك اشياء ثلثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود والثالث تاليف بينهما هو من جهة ما هو
تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يعطى معنى
دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم انما تصور لتصور متقدم للموجودات ونقول الان انه اذا كان حصل
عندنا حكم على كلي اول حصوله اما بينا بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم من الجزء او بينا باستقراء
او تجربة على الوجوه التي تصدق بها بالاستثناء من غير استعانة بقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل
جزئي تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا يعرف مثلا ان زيدا الذي بالهند حيوان لانا انما عرفناه بعد بالقوة
اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا هذا العلم علم اخر او علمان
اخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب ان يعلم ان زيدا موجود وان يعلم انه موجود انسانا
فاذا حصل لنا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما واقترن بذلك
علم كان عندنا حاصلا ايضا بغير قياس اقترانا على التاليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علما
ثالثا علمنا ان زيدا حيوان فيكون عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منهما فهو ما
كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدثت في الحال واما العلم فقد كان قبلها والذي
يحصل منهما فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مباديه الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا
قد انسقنا اليه انسياقا بالموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب
ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم
على الجزئي حاصلا بقياس اخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان القياسات
الاولى يكون من مقدمات بينة بنفسها او مكتسبة بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس
على ما يوضح بعد ثم ان لسائل ان يسال احدا فيقول هل يعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم
ان جوابه اني اعلم ذلك فيعمد و يقول هل الذي في يدي هو زوج او فرد وعدد الناس الذين عد بلده

كذا زوج

كذا زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقال فلستم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج
فان هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم ان قوما اجابوا عن هذا بجواب
غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف
ان كل اثنين موجود عرف او لم يعرف فهو زوج بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين
زوج فاذا لم نعرف اثنين زوجا انتقض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان
انه اثنان فنعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل
اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج اما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة
التي اوردت واما الوجه الثاني فمعرفة عامية لا يناقضه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم ان الذي في يد
فلان زوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج ثابت معنا غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل
في علمنا بالقوة لا بالفعل فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في
يده اثنان وذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفنا في الحال ان الذي في يده زوج فاذا المجهول لنا
غير معلوم لنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا ابطل ذلك
ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه فبهذا يزول
ذلك الشك وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم والتعلم قال له ان الطالب لعلم ما
اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب
عبدا ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته ان عرض عليه ماخذ بيان شكل
هندسي قرره عنده ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقي لانه
يبين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما كان اتى به مانن بقياس انتج غير امكانه ولم يحل الشبهة
واما فلاطن فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر يحاول بذلك ان يصير المطلوب قد كان
معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب اذ كان قد نسي فكما يتادى اليه البحث
يذكر ويعلم فيكون انما علم المطالب امرا كان علمه فكان فلاطن قد اذعن للشبهة وطلب الخلاص
منها فوقع في محال وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذي في القياس
لكنا نحن مع ذلك نقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان مجهولا لنا
من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجه ما مجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم
لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يخص
ايضا بالفعل فاذا اسبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بفطرة عقل او حس او غير ذلك
من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء كثيرة فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب
فانها في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا يحاذي من وجه ما اورده مانن من مثال الابق

ما فهو صح
في معناه
او ليس بزوج صح

حذوا لحد وفانا نعلم المطلوب بالتصور اولا كما نعلم الابق بالتصور اولا ونعلم ما قبله مما يوصل
الى معرفته بالتصديق كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الابق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب
وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا
لم نشاهد الابق البتة ولكن تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو ابقنا ثم اذا انضم
الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا بالمشاهدة او واقع بكسب وطلب وامتحان وتعرف
فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه ابقنا فتكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتناصنا
لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة فهو ابقنا كحصول الكبرى
قديما عندنا ووجدان الابق كالنتيجة وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلبه
بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة
ما هو معلوم فاذا علمناه وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم نكن وانما حدث باجتماع سببين
للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة تعرف
باجتماع شيئين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب ا وهو نظير السبب الاول في مثال
الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال
الابق فكما ان السببين هناك موجبان لادراك الابق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك
المطلوب وليس ما صادر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب مسلم بل كل ما جهل
من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم امر مضى العلم به فذلك علم ما بالمطلوب
بالقوة وهو كالعلامة له وانما يحتاج الى اقتران شيء به يخرجه الى الفعل حكما يقترن به ذلك لتخرج
الى الفعل لحصل المطلوب فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني وان ذلك انما
يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادي اولى للتصديق ومبادي اولى للتصور ولو انه كان
كل تعليم وتعلم بعلم سابق ثم كان كل علم بتعليم وتعلم لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعليم وتعلم
بل لا محالة ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان تكون
هي المبادي الاولى للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصديق ولنشتغل اولا بمبادي التصديق
اليقيني **فصل في البرهان المطلق وفي تسمية الذين احدهما برهان لم والاخر برهان
ان ويسمى دليلا** ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب وقد يقال علم مكتسب للتصور
الواقع بالحدود والمصادرات والاوضاع التي تفتتح بها العلوم ويقال لكل تصديق
حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا ويقال لما كان اخص من هذا وهو كل تصديق
حق وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون
كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقانا لان النتائج المطلقة تعلم انها كذا ولا يكون

معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودة
وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به للموجود لغير الضرورية باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة
بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثان فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا
ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع ان كذا كذا من غير
ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو يقين غير دائم بل يقين وقتا ما فالبرهان قياس مؤلف
يقيني وقد قيل في تفسير هذا القول ويشبه ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني النتيجة فانه اذا كان
يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا وان امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف او تكلف جعل ادخال المؤلف فيه
حشوا من القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني النتيجة ويغلب على ظني ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات
وان في اللفظ ادنى تحريف فاليقينية اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه
واذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات امر له في ذاته فهو اولى ان يكون
ماخوذا في حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا
ان كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات وان كان حقها ان تكون صغريات
وهي في جملة البرهان المفيد للان وذلك لان ذلك القياس هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي
الذي نسميه المقسم فهو داخل في هذا الحكم انما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان
القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس اقترانيا انما هو في حمليين
فيجب ان لا يروج عليك ان شيئا يفيد اليقين في الان وليس ببرهان ولا يلتفت الى ما يقوله من لا يعرف
من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس
يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان
ان واذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر
للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه في نفس الوجود فهذا البرهان
يسمى برهان لم وبرهان الان فقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود الاكبر في
الاصغر ولا معلولا له بل امرا مضايفا او مساويا له في النسبة الى علة عارضا معا او غير ذلك مما هو
معه في الطبع معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى برهان ان على
الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال برهان الان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر
في علة الحارة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام ثم ينتج ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام
وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحارة
الى ناحية الراس واندفاعها نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للاخر ومثال الدليل
هذا المحموم ينوب حماه غبا وكل من تاب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء او نقول ان القمر متشكل

بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اى يكون اولا هلاليا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة
وما قبل الضوء هكذا فهو كرى فالقمر كرى او نقول ان القمر ينكسف انكسافه واذا انكسف القمر انكسافه فقد
حالت الارض بينه وبين الشمس او نقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته النار فجميع هذا بين العلة
من المعلول ويسمى دليلا وهذا ظاهر لا نطول ببيانه واما البرهان المطلق اعنى برهان لم فمثل ان نقول
ان هذا الانسان عفن فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا فهو محموم غبا نائبه
او لازمه يشتد في الثالث او نقول القمر كرى وكل كرى فانه استفادته النور من المقابل يكون على
شكل كذا وكذا او نقول ان القمر وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة تستر ضوءها عنه
وكل ما كان كذلك انكسف او نقول ان هذه الخشبة باشرتها النار [2] يحترق فان هذا كله مما يعطى — [2] وكل خشبة باشرتها النار يحـ
التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب في نفسه معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن
ان يوخذ حدودا اوسط فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد واما الان فنقول ان جميع ما هو
سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون
سببا لوجود الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلولة العفونة
الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد ومثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط
حمله على الانسان فالانسان علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان
محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان
وجوده للانسان علة في وجود الانسان جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان
على الاطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فانه سنح لسائل ان يقول بل
الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حل الشك في ان فصل
الجنس هو اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك فرضا علينا ودينا نقضيه والان فنقول
ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه وسيبين تحقيق ذلك
من حل الشك المذكور بعد ونقول ان كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط
له وان لم يكن بينا انه علة له ولكن لا يكون القياس المؤلف ببرهان لم بعد فالى ان يبين ذلك فلا يكتسب
به اليقين التام واذا تبين لحجة بان باعتبار او حجة فيكون اليقين انما يتم لا بذلك الحد الاوسط وحده
بل بالحد الاوسط الاخر وهو الذى يبين ان السبب سبب بالفعل علته اما يكون السبب المعطى اولا ليس
سببا قريبا او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه ما
للحيوان واذا قلنا كل حساس حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس
حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشيء ذى الحس فيكون حينئذ الاوسط والاكبر اسمين مترادفين و
لا يكون احدهما اولى بان يكون علة للاخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شيء ومعنى الحيوان على شيء

الحمل معنى

الحمل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط بل جسما ذا نفس
غاذية نامية قريبة حساسة متحركة وانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس
غاذية نامية قريبة حساسة وان كان هذا لا يخلو عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا
يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة ان نعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية
مولدة وغير ذلك فانك لو فرضت ان ههنا جسما له حس ولا شيء من ذلك لم يمتنع عليك تصوره
بالبديهة نعم قد تمنع قد تستنكره وتجد الوجود يخالفه وليس اليقين يصير يقينا بمطابقة الوجود له
وبالاستقراء كما قد علمت لا بل كل ما لا تنكر البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس مقابله
يقينا لك واذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان ولا نعنى بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما
مرادفا له بل تجعله امرا له خصوصية مفهوم حققناه او مستيقنا به مع ان الحساس علة الا انه علة ليس وحده
علة بل هو احدى العلل او جزء العلة فيجب ان يعتقد هذا ولا يلتفت الى ما يقال فاما اذا اخذ الحساس
مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فما فعلت شيئا فاذا علة الكبرى التى نحن في
ذكرها يجب ان تكون علة كاملة وعلة واضحة ثم نعتبر الاعتبارات التى اعطيناها ونعود فنقول ربما
كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة
معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا يمتنع ان تكون العلة اولا موجودة لشيء فيكون
ذلك الشيء معلولا لها ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول اخر فتكون هذه الواسطة معلولة
في الوجود للاكبر لكنها علة لوجود علته في معلول آخر وليس سواء ان يقول وجود الشيء وان يقول وجود
الشيء في الشيء ولا تناقض ان يقول هذا معلول الشيء ثم يقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في
معلول اخر فان حركة النار مثلا معلولة لطبيعتها ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذى حصلت
عنده ففعلت فيه ولذلك هى التى تجعل حدا اوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا يكون
علة الاحراق بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق او حركتها اليه مثلا فالشيء الذى هو علة لوجود
الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده
في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا
له على الوجه الذى قلنا وليس لقائل ان يقول يجب من قولكم ان يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده
لما وجد له واذا كان كذلك فمتى كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له في وجوده
للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له ومحال ان يكون المعلول علة علته فان الجواب
عن ذلك انه يجوز ان يكون الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون في شيء
فيكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في
شيء هو غير اعتبار ذاته فانه كان ذات الاوسط لا يتحقق موجودة الا ان يكون في ذلك الاصغر فلا يشك

فان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك امرا لازما فيجوز ان يكون شيء آخر علة لذلك ويجوز ان يكون
الاكبر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر للاصغر
من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر
ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر ويكون المعلول كونه للاصغر فلا ينقلب
العلة معلولا وتامل هذا المعنى في مثل المثال الذي اوردناه هذا ونقول فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر
في الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان علمت ان كون الاوسط علة ما يوجب للاكبر ليس كافيا في ان يصلح وضعه حدا
اوسط ما لم تستكمل شرايط عليته واما اذا كان الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده للاصغر حتى يكون ذلك
علة فيه فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان ان فيجب ان تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فتتخلص من
كثير من الشبهات **فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان
من ذلك** ثم نقول اذا كان يحمل المحمول على موضوع دائما او سلبه عنه دائما او حمله او سلبه في وقت بعينه
يكونان فيه بالضرورة علة لتلك العلة صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول
والموضوع ليس لهما لولا تلك النسبة بالوجوب بل بالامكان واذا علمنا من غير الوجه الذي به صار الحكم بينهما
ضروريا على تلك النسبة فقد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان يكونا بتلك الحال وذلك هو ان يعلم الحكم
بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان لكل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول الى الموضوع
المذكورين بعرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة امكان لا وجوب فيكون قد علم
ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا اذ لم يعلم ما به لا يمكن لا يكون كذا فان قاس انسان فقال
ان فلانا به بياض البول في حمى حادة وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام وانتج
لم يكن له بما انتج علم يقيني او يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل انسان ضحاك وكل
ضحاك ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض
هذا وذلك لان الضحاك اي القوة الضحاكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة
النطق اولا للناس ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد
انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوجد في ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوجد
بالتجربة واما العقل فيمكن اذا ترك العادة ان يشك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك
دائما وللجميع او يتوهم زائلا اذ ليس بمقوم لماهية الانسان او يبين الوجود له الا ان يكون تيقنه بوجوب
كون الانسان ناطقا يوجب كونه ضاحكا ان اوجب ولم يحتج الى زيادة وحينئذ يكون قد عرف
وجوبه بعلته فاستحال ان يعود ويتبين به العلة فانا فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان ناطق
فحينئذ لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين ومن طريق الناطق وان كان بينا مثل ان كل ضحاك
ناطق فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما ان الانسان ناطق

أ العلة تلك صح

بلغ

لم يكن لطلبه

لم يكن لطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب
ان يطلب فاذا من الجائز حينئذ ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه
جائز الزوال اذ كان انما اكتسب من جهة اعتبار ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذي به صار
الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون
عرف اولا ان كل انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نقول كل
غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب في ايجاده اياه في شانه ان
يسود دايما ما يظهر عليه من الريش فتبين ان الشيء او الحال اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان الاكبر
للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا انه تبين الوجود للاصغر ثم الاكبر
بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا لان المقدمتين
كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس الاول لان الاكبر له سبب يصله باصغره كان
حين لم يعلم من السبب الذي به يجب بل اخذ من جهة هو بها لا يجب بل يمكن فان كل ذي سبب فانما يجب
بسببه واما ههنا فكان بدل السبب الذات وكان الاكبر للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط
ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى
ايضا كذلك اذ لم يكن الاكبر للموصوفات بالاوسط الا لذاتها لا لسبب يجهل حكمه لجهله والذي يبقى ههنا
شيء واحد وهو ان لقائل ان يقول كيف يكون الذات الواحدة يقتضي لذاتها شيئين مثلا ج الاصغر كيف
يقتضي ب الاوسط وا الاكبر والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته واولا ويقتضي الثاني
لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول بينهما فحينئذ يكون ب علة لا بحسب البيان فقط بل وبحسب الوجود
فالجواب ان للمنطقي من حيث هو منطقي يجب ان ياخذ ان هذا يمكن في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة
لها واما هل لهذه المواد امكان ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم منطقي بل البحث عن
امثال هذه في الفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهناك يتبين انه يجوز ان يكون
للذات الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البسط لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض وان
في بعض الذوات البسيطة احوالا تشبه هذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة
مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد تحصل من هذا ان برهان الان قد يعطي في مواضع يقينا دائما
واما فيما له سبب فلا يعطي اليقين الدائم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يقين له
في كثير من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه ياخذها من جهة ما وجدت بالرصد وكذلك صنيعه حين يستخرج
مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج سرعة وبطوا فبطؤها للاوج
وسرعتها للحضيض ولا يعطي العلة في شيء من هذا وانما يعطيها الطبيعي فان قال قائل انا اذا راينا
صنعة علمنا ضرورة ان لها صانعا ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلول على العلة

العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا المسبب مصور فله مصور واما كلي كقولك
كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت له مصور
فليس مما يقع باليقين الدائم لان هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده به
واليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين الدائم الكلي واما المثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى
وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة اما ذاتي للجسم به مقوم
واما عرض لازم فان كان عرضا لازما يلزمه لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون من قبيل ما يقوم عليه ٢ فان جميع كان
برهان الان باليقين فلنترك ذلك الى ان تستبين احاله وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة
فالكلام فيه كالكلام في المطلوب فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه وان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي يلزم
لا بسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا الا المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة هو المؤلف لا ان له مؤلفا
وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تقول ان المؤلف
يوصف بان له مؤلفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف هو اولا للمؤلف
ثم للمؤلف من هيولى وصورة سواء كان متقوما للمؤلف في نفس الوجود او تابعا لازما واذا كان ذو المؤلف
في نفس الوجود هو اولا للمؤلف فهو لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت مما سلف فيكون
اليقين حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم وان كان جزء من ذي المؤلف وهو المؤلف
علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط عسى ان يكون فيه
جزء هو علة للحد الاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء اخر فان المؤلف
هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف فمحال ان يكون محمولا على المؤلف لكن لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون
الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له بل هو امر مقارن له وكلاهما معا
في الوجود ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال من الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول
ان لزوم وجود الاخ عن الاخ اذا جعلناه حدا اوسط لزوم عن علة ومع ذلك فانه يقيني لا شك فيه
وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه انه فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس
ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا وهو امر في نفسه علة
لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ننظر في هذه ونحلها فنقول اما
اذا كان هاهنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل تعلق احدهما او كليهما بشيء اخر فانه ليس احدهما
يجب بالاخر بل مع الاخر واذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر فانه اذا كان احدهما علم من جهة العلة
فان كان الاخر علم ايضا من جهة العلة فبتوسط الامر الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة
العلة واما ان كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم بعلته ثم من شانه ان يعلم به الاخر فليس
بينهما حال الاضافة فان المضافين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا مجرى الاخ و

الاخ

والاخ اذ كان احدهما اعرف للاصغر من الاخر لكن الاخر الذي هو الاكبر معرف للاوسط فلو كانت العلة الموجبة
للاوسط يوجب ذلك ايضا للاصغر لم يفتقر الى الاوسط فانه ان كان في ذاته بحيث يجب للاصغر بالاوسط وليس
هو باعتباره بالاوسط وحده في حد الامكان له فللاوسط مدخل في عليته وفرض لا كذلك وان كان
اعتباره بالاوسط اعتبار شيء له امكان بعد وفي الاصغر ليس يوجب فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع
يقين واعلم ان توسط المضاف امر قليل الجدوى في العلوم وذلك لان نفس علمك ان زيدا اخ هو
علمك بان له اخا او يشتمل على علمك بذلك فلا تكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة الصغرى فان
لم يكن كذلك بل بحيث يجهل الى ان يتبين له اخا فما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه
الاشياء الاولى ان تسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور فلا يخلو
اذا استثنى فقال لكنه ليس بزوج اي ليس له حد الزوجية اما ان يقول ذلك لمقدمة غير موجبة لولاها
ان يكون ليس بزوج فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا تكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان
يقينية واما ان يكون علم ذلك للعلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك الا فقدانه حد الزوج وليس
يمكن ان يعتقد حد الزوج الا بان يؤخذ اولا حد الفرد فيكون هذا القياس محالا لا فائدة فيه ولانه ينتج ما قد علم
قبل الاستثناء وانما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانما
يفيد برهان الان لانه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لايجابه المحال وهذه كلها بامور خارجة لكنه في قوته
ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب ان يعلم انه لا يكفي في
اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة الموردة
في التعليم الاول المقتصر على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة مثل حال الشجر وعرض ورقه
وجفاف الرطوبة والانتثار وحال القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط
ليس دائم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له فان كان علة
فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتا ما وللقائل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط
في البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط تقتضيه لذاته بلا توسط علة اقتضاء النوع
لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا اوليا لكن الاوسط علة لا للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه
التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين اذا جعلناه الاوسط وفرضنا
انه كذلك بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث بنصف زوايا
المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم تقارن الاخر
واما كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين لشيء وليس احدهما علة تقتضي الاخر فقد علمت الوجه فيه واما
قياس الاكبر من الاوسط فكما علمت ولكن لقائل ان يقول انه اذا ثبت حكم على الاصغر فصحت النتيجة فاردنا
ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط

وقد صار الاكبر بيناله بعلة فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت علة
ايضا للاصغر الثاني ان الاولى انها علة للاصغر الثاني بواسطة وللاول بغير واسطة وليس برهان اللم هو الذي
تعطى العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يفعل ذلك بعد ان يكون انما يبين ما يتبين بالعلة
واليقين وكان ينحل البيان فيه الى العلل والذي سنقوله من ان البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد
الاكبر لم يكن برهانا ان فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والحد الاكبر الكن ب ليس علة
قريبة لكون ج ا انما هو علة لذلك لاجل انه د واذا اعطينا ان ا ب لم نخل ان يكون يقينا لنا ان ب ا د مقبولا
عندنا او لا يكون فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان مقبولا
لا من جهة د لم يكن يقينيا بان كل ب ا يقينا تاما وكان انتاجنا ان كل ج ا لانه ب غير متيقن يقينا دائما
تاما فاما اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب الاجل ان د ا وتأخر فعلم ذلك فان البرهان حينئذ لا يكون

برهان ان مجردا **فصل في كيفية معرفة ما ليس لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه**
والتجربة وموجبها ثم لسائل ان يسئل فنقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود
فكيف يتبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان ذلك بينا بنفسه لا يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين
من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة
ووجوبها من حيث وجبت فالعلم الحاصل يقيني وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقيني غير زائل
لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقيني وان جعلناه ما هو سبب فقد
وسطنا سببا وهذا محال اذ فرضنا انه لا سبب فنسبته ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون
بيانها بالاستقراء الآن لا يخلوا اذا بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود نسبة
المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذ انما يبين الاستقراء بهذا النوع واما ان يكون وجود
نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل واحد منها فاما ان يكون
البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا يرفع امر جائز الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين
واما ان يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانا سنبين
بعد ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك
انه يكون من الاعراض اللازمة لكلي يحمل على الجزئيات اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما لشيئ
من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي بهذه صفته هذا شأنه واذا كان كذلك كان حمله على كل
جزئي لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك اى الذاتي سببا عاما لوجود هذا العرض
في الجزئيات وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك السبب لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا يقيني
فضلا عن بين بنفسه ويستحيل ان يكون عرضا للمعنى العام حتى يصح ان مطلوبا لكنه ذاتي لكل واحد
من الجزئيات عن اخذها فان الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس

شيئ من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك المحمول بسلبه او بايجابه فاذا لم يكن عارضا لشيئ منها فكيف
يكون عارضا لكلها وعارض طبيعة الكلي عارض للكل فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا لازما لجنس
الانسان كانت عرضا للانسان ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول في مثل ما كلامنا فيه يكون
عرضية عامة ويحتاج ان يبين في كل واحد من الجزئيات بسببه فقد بطل اذا ان يكون استقراء جزئيات
سببا في تصديقنا بما لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا في الجزئيات بنفسه واما ان كان
حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا
لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فكيف يوقع ما ليس يقينيا اليقين الحقيقي
الكلي الذي بعده واما ان يكون بيانا بالسبب ليوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق
في السبب كما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في المعنى الكلي
فليس ايضا بنافع في الجزئي واذا نفع في الكلي فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان
لا يكون سبب هناك البتة فيكون اما بينا بنفسه وذلك مما قد ابطل واما باستقراء آخر وهذا
مما يذهب بلا وقوف فقد بان ان ما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه فاما بين بنفسه واما لا يبين
البتة بيانا يقينيا بوجه قياسي واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا ان
السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن
ان من شأن السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا ولسائل ان
يسئل فيقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن
ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال
الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ليس ذلك اتفاقا فان الاتفاقي لا يكون دائما او
اكثريا فعلم ان ذلك شيئ يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا اذ علم ان الجسم بما هو
جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له او نسبة مقرونة به فصح بهذا النوع
من البيان ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء والقوة المسهلة للصفراء اذا
كانت صحيحة وكان للمنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فصح ان السقمونيا في بلادنا يسهل
دائما للصفراء اذا كانت صحيحة فاذا عرفنا الاعظم للاصغر بواسطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة
وهو السبب واذا حللت باقي القياس وجدت كل بيان انما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الاكبر
في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذا بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين ايضا ولقائل
ان يقول ما بال التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفراء على وجه يخالف في افادته
افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون مستوفيا للاقسام واما ان لا يوقع غير الظن الاغلب
والتجربة ليست كذلك ثم يعود متشككا فيقول ما بال التجربة يوقع في اشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا

ان لاناس الا في بلاد السودان ولا يتكرر على الحس ان آن الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد
بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان اوقعت فقد اوقعت
خطاء وكذبا واذا اوقعت خطاء وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة ان يكتسب
منها مبادي البراهين فنقول في جواب ذلك ان التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما تشاهد على ذلك
الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علما كليا قياسيا مطلقا بل كليا بشرط وهو
ان هذا الشيء الذي يكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها امرا دائما الا ان يكون مانع فيكون
كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر علم ان شيئا
قد تكرر ولا يخلوا اما ان يكون ذلك الامر هو السبب او المقترن بالسبب او لا يكون فان لم يكن هو السبب
او المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر بل لا محالة يجب ان يعلم ان السبب
او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست تفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد
واذا اعتبرت هذا القانون الذي اعطيناه سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود في بلاد السودان
وولادتهم للسود وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد
كذا صحت منه التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست التجربة متاتية باعتبار
الجزئيات المذكورة اذ التجربة كانت في ناس سود والناس المطلقون غير الناس السود ولهذا فان التجربة
كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فيوقع ظنا ليس يقينا وانما يوقع اليقين منها
ما اتفق ان كان تجربة واخذ فيها الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة
لا تفيد اليقين ولسنا نقول ان التجربة امان عن الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس ايضا
ليس كذلك بل نقول ان كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا
يكون اذا امنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان
يوجد دائما او في الاكثر بوجوده امر فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام فالشيء
بوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الخاص ايضا مقارن للحكم وان كان ذلك الوصف مساويا
للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم وان كان لوصف خاص بل اخص من الطبيعة التي للشيء
فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الموجود من الشيء عندنا
فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما اخص من كلية الشيء المطلقة ويكون الغفول
عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي فانه في مثل ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا
يفعل امرا هو كذا فلا يكون لنا يقين بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك فانا ايضا لا نمنع
ان يكون سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة او يعدم فيه مزاج وخاصة لا يسهل بل يجب
ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس هو لذاته او لطبع فيه يسهل الصفراء

الا ان يقاوم

الا ان يقاوم بمانع وكذلك حال الزمرد في اعماء الحية ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها عنى ان
يكون الموجود بالنظر التجربي عن معنى اخص لكانت التجربة وحدها يوقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية
المقيدة فقط واذ ذلك وحده لا يوجب ذلك الا ان يقترن به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء
في التجربة فبالحري ان التجربة بما هي تجربة لا يفيد ذلك فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف او هو ضعيف
التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته وبين اليقين فان ههنا عقائد تشبه اليقين
وليست باليقين وبالجملة فان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي
اعتبار عللها فقط فان كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير الشرط الذي شرطناه لا شك فيه
فيشبه ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها بل عن السبب
المباين الذي يفيد اوائل اليقين وخبره في علوم غير المنطق فيشبه حينئذ ان تكون التجربة كالمعد وليس
بذلك المعد الملزم الذي هو القياس بل معد فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان المحسوس
لا يفيد رايا كليا البتة وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب ان المستقرى لا يوجب
كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يؤول الى التجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور

فصل في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول

فاقول انه مما يشكل الاعطيما ان الحيوان كيف
يكون سببا لكون الانسان جسما على ما ادعيناه في ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا وكيف
يكون سببا لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان
لوجود الحيوان فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينضم الى معنى النفس
فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين
وكذلك كيف يحمل المتنفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله ينحل اذا
عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جزء الذي
هو فصل وبان لنا في ذلك ان ما كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يؤخذ حدودا او
بذاتها وحدها بل كما يؤخذ العلل حدودا وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول انا اذا اخذنا الجسم
جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث لو انضم
اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذا او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها
كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان
لا يتعرض لشيء آخر البتة ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية
كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة وكان معها وفيها الاقطار
ولكن بالجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات تكون بعد ان تكون جملتها جوهرا ذا اقطار

ثلثة وتكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان تكون تلك الجوهرية تمت
بالاقطار ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ هو الجسم الذي هو الجسم
بالمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية الذي بمعنى المادة فليس بمحمول لان
تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض فقط واما هذا البيان فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة (وعمق صح)
واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذا محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس
لان جملة ذلك جوهر فان اجتمع من معاني كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها
جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا جسمية
واغتذاء وحس كان لا يبعد ان يكون مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان
وموضوعا وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسا وفي
معاني ذلك الحيوان على سبيل التجويز لحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض (بالفرق صح)
لدفع شيء منها او وضعه بل مجوز له وجود اي ذلك كان في هويته ولكن هناك معها قوة تغذية وحس
وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال في
الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان
جزءا من الانسان ولذلك كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا مجوزا له وفيه ومنه اي الصور
والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذا اي معنى اخذته مما
تشكك الحال في جنسيته ومادته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كان على انها فيه ومنه
كان جنسا وان اخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء اخر لم يكن من تلك
الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا
وان كنت في الاشارة الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا فاذا باشتراط ان لا يكون زيادة يكون
مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات
على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى
ان العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل في نفسه واما في الوجود فانه
فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة واذ قررنا هذا فلنقصد المقصود الاول ونقول
انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة (الجنس)
لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه
واما الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانها
لا يوجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان يجوز في نفسه تضمنه
اياها فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك الجسم اذ حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة

فانه جزء

فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه
وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود
محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت قبلية
لا بالزمان ولكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا ليس هو النوع بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع
فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود
هو نوعه فلنرتب الان نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا
هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى موضوعاتها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد
الجنس الاعلى موجودا اولا مستقرا بنفسه للنوع ثم تتلوه الجنس الذي دونه ويحمل بعده بل نجد كل ما هو اعلى
تابعا في الحمل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان فانه ليس
يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان في شرط الجسم الذي يحمل عليه ان يكون حيوانا
ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم الا
حيوانا او هو نفس الحيوان والجسم الذي يحمل عليه هو الذي اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو
كان مركبا من الف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا احمل عليه بالفعل قد صار المجوز فيه
من التركيب محصلا في الوجوب فان كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب وهو
السبب المعين فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب البتة بل قد يجب
فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حينئذ حيوانا وذلك
الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان لا شيء اخر فالحيوان هو
اولا الجسم ثم الانسان وبعد هذا كله فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك
مانعا على ما علمت ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فربما وصل المعلول الى الشيء قبل
علته بالذات وكان سببا للعلة عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحدا
مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والانسان
فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان وبالجملة لو شئنا ان نوصل الجسم الى الانسان قبل
الحيوان لم يمكن وذلك لان الموصول اليه حينئذ لا يكون انسانا لانه ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا
فمحال ان نوصل الجسم الى حد اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان
اذا وصل الى الشيء تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن
ايضا بلا واسطة تكون وصولها نفس حصول الانسان وافهم من الوصول الحمل على مفروض وهذه
فصول نافعة في العلوم دفنه في انفسها لا يجب ان تستهان بها وقس على هذا حال الفصل
الذي هو لجنس الانسان في وجوده للانسان فانه لجنس الحيوان ايضا في انه جزء من الحيوان يوجد او لا

(ن: فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة صح)

للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف هذا بالنباتات التي قدمت فانك ان حاولت عرفانه في البيان
الاخير تخيل عندك ان ذلك مختص بالجنس ولا يقال الفصل وليس كذلك ولكن في تفهم كيفية الحال فيه صعوبة
ربما سهلت عليك ان تأنيت للاعتبار وربما عسرت وطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك
فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما اثبتناه من ان طبيعة كل فصل وان كانت في الوجود مساوية
لنوع واحد فهي صالحة لان يقال على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة
فصل الجنس يستحيل حملها على الانسان ولم يحمل عليه الحيوان حال ما لم يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان الجنس
الاقرب اذا انتسب الى النوع بالفعل وينسب الجنس الذي يليه الى ذلك النوع بالفعل او ينسب فصل
الى ذلك النوع بالفعل لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس كما ناخذ الآخذ
طبيعة الجنس والفصل بذاتيهما غير منسوبة الى الشيء بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد وان لم يوجد
ما هو اخص وفرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقا وان يكون قبل في الوجود لشيء فقد اتضح من ذلك
ان الشبهة منحلة وهذا يتبين بيانا اوضح اذا نحن تأملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللونية
لشيء ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له هو البياضية واذا وجد الشيء بياضا او سوادا اتبعه تبعه
وجود انه للشيء لونا وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكنه لا يوجد ههنا
البياض الا لانه موجود للبياض اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان للجنس وان لم توجد النوعية
المعينة ولا يوجدان للنوع الا وقد وجد الجنس فهما اذا لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر بين ان وجودهما
للجنس بذاته ووجودهما للنوع بالجنس فاذا الجنس سبب في وجودهما للنوع لان كل ما هو بذاته فهو سبب لما
ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع فان قال قائل انا اذا قلنا كل حي حساس وكل حساس
فهو حيوان فانتجنا ان كل حي حيوان لم يمكن ان يزول هذا العلم البتة ولم يمكننا ان لا يصدق بانه لا يمكن
ان لا يكون كل حي حيوانا فالجواب ان الامر ليس كذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس فليس يتبين
ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو بيان ما ببيان برهاني وذلك لان معنى قولك
حساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس
هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية لا بان تكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا بالفعل ولا بان
تكون العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني
معنى الحيوان فاذا كون الحساس حيوانا بلا بيان اخر امر ليس يتعين بالوجوب الا بوسط بل هو امر لا يمنع
العقل في اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس وليس له سائر المعاني التي بها تكون الحيوة
فاذا توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى الا ان يؤخذ الحساس من جهة تكون علة للحيوان
لا فصلا ثم يتمم سائر المعاني التي تصير بها علة موجبة للحياة على ما توضح في باب العلل من كيفية اخذ
العلل حدودا وسطى فحينئذ لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا ايضا الحساس وحده واما اذا كان
الحيوان

الحيوان هو الحد الاوسط والحساس يضمن فيه ليس لازما خارجا عنه وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن
ان يتغير وانت تزداد تحقيقا بهذا مما سلف **فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها و
سائر شرايطها** ولما كانت البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان اقدم بالذات
وكذلك هي اقدم من النتيجة عندنا في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا تعرف الا بها ويجب ان تكون
صادقة حتى ينتج الصدق واذا كانت هذه المقدمات عللا فيجب ان تكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة
العلم الذي فيه النتيجة او علم يشاركه على نحو ما يبين بعد وان يكون اوائل براهينها من مقدمات اول بينة بنفسها
هي اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم تكن بهذه الشرايط لم تكن المقدمات برهانية وكثيرا ما يوخذ في
في الاقناع الجدلي كواذب مشهورة ينتج بها صادق وكثيرا ما يوخذ صوادق غير مناسبة في قياسات تنتج بها
صوادق مثل احتجاج الطبيب ان الجراحات المستديرة اعسر برءا من قبل ان المستدير اكثر احاطة فيكون
امثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لانها غير مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توخى بها ابانة
مطلوب طبيعي ولم يوضح علة مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء التي يصيبها اولا والاقدم عند الطبع
هي الاشياء التي اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هي ايضا الاقدم عندنا والاعرف
عند الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فاذا رتبت الكليات بازاء الجزئيات
المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية اقدم عندنا والاعرف عندنا معا وذلك لان اول شيء يصيبه نحن ونعرفه
هو المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية واما اذا رتبت الكليات
النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة و
كانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية اشد تأخرا واحق
معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعت ارتفعت طبايع الانواع وان كانت
طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع فطبايع الاجناس اقدم بهذا الوجه
من طبايع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي طبايع الانواع لان الطبيعة انما تقصد لا طبيعة الجنس في
ان يوجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة او بالعرض وذلك لان النوع
هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان يوضع لها في الوجود تحصيل والطبيعة تقصد
الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت انواع الجنس في
الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن ظان ان طبيعة اللون هي اعرف عند الطبيعة
من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم يقصد الطبايع النوعية
والطبايع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبايع الشخصية والجنس داخل في القصد
بالضرورة او بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع اعرف من طبايع الاجناس في الطبيعة وان كان
الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبايع الاجناس اقدم عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا

وادراك عقولنا الادراك المحقق لها فان العقل اول شيء انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل
الى ما هو مفصل فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيات الاشياء فانما
نعرفها اكثر من تحته اكثر ونحن في مبداء استفادتنا للمدركات يلوح لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد
تاخرا في الطبيعة على الاطلاق وهي الجزئيات المحسوسات فنقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا
ان نحقق الكليات تحققا كليا ليس شيئا منتشرا خياليا يكون ما نبتدي منه هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم
عند الطبع معا ويسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزئيات اي النوعيات فنبحث اول شيء اعم بحث
ثم يفصل وينزل بالتدريج فاذا كنا نعرف اول شيء طبايع الكليات الجنسية ثم النوعية فانا نكون قد
ابتداءنا مما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع
من الجهة التي حددنا بها الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا
التعليم فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما ختم التعليم عند الاشياء التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ما ابتداءنا
اولا واخذنا من البسايط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فيكون قد ابتداءنا مما هو اقدم في
الطبع لكنه وان كان ذلك مما خصصنا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو دائما اعرف عندنا فانه ليس كل
بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصوص عرف
عندنا ويكون قد سلكنا سبيلا برهانية لا محالة لان البسايط اسباب فليبحث هل البسايط اعرف عند
الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه ان يكون هي لاجل المركبات فان المادة
لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان تكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك
البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان تكون الاجزاء واحد منها اعرف من الاخر من حيث انها اجزاء بل
هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعتبر لبعضها خصوصية زائدة على انها جزء واما البسايط التي
هي علل كالفواعل والغايات فليست باجزاء المعلولات فيشبه ان تكون هي اعرف واقدم معا عند
الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكن عما هو اقدم عند الطبع واعرف
عند الطبع معا لا ما هو اشد تاخرا فان ابتداءنا من المركبات وسلكنا الى البسايط او ابتداءنا من الجزئيات
وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا نكون مستدلين غير مبرهنين ويكون قد اتفق ان كان الاعرف
عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان تحقق هذه الاصول على هذا المأخذ فان قال قائل ما قد قاله
بعضهم ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق
اعرف فيقال له لا معنى لقولك انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يصير معروفا بعارفه وعارفه
انما يكون بالعقل او كل ما هو ذو عقل واما الطبيعة في قصدها النظام الكل على سبيل الاستعارة
فيكون الاعرف عندها ما تقصده لنظام الكل فان اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية فالطبيعة الجنسية لا تكون
معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما يعرف اذا عرفت بالعقول وانما تكون معروفة بذاتها

بالقوة

بالقوة على النحو الذي يريد ان يصير معروفة بالفعل ولا ننكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول
فان الطريقة البرهانية تاخذ مما هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف عند الطبيعة على ما نفرغ به العلم
الاول في ابتداء تعليمه للطبيعيات ونحن ننقل به هناك ونشرح الامر فيه

فصل في مبادي البرهان

ومبداء البرهان يقال على وجهين فيقال مبداء البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبدأ البرهان بحسب
علم ما ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان يتعلق
بيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها
ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون
له في مرتبة في ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسطه في علم قبله او معه او يكون وسطه في ذلك العلم
بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبداء البرهان يتفقان في ان لكل واحد منهما احد طرفي
النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية بان الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض
فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدا برهان ولا وسط لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل
فانها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها واما كل شيء بعدها مما يلقن في ابتداءات
العلوم تلقينا سواء كان حدا او مقدمة ففي الظاهر انهم يسمونها وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف
المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة مثلا
كما لقائل ان يقول ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الوحدة محمول
ما بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى تلقين
ذلك الا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع له كل اسم
انما يقع المنازعة في الحدود وان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطاء ان وقع في التصور واما المقدمة
فانما تورد لتقريبها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم اخر وهو الاصل
الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل
الموضوع المصادرة وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى مقبول بالمساهلة وليس في نفس المتعلم
راي يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم الاصل الموضوع والى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته
وفي نفس المتعلم راي يخالفه وربما قالوا وضع لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غير
اولي كان في نفس المتعلم ما يخالفه او لم يكن وربما سمي في التعليم الاول باسم الوضع كل راي يخالف ظاهر
الحق يقال باللسان دون العقل مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور
الاوليات في العقل اولية فتصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما لنقص في فطرته اصلي او
حادث مرضي او سني او لتشويش في فطرته بازاء مقبولة او مشهورة تلزم بها رد الاولي التلايم نقيضها
وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج الى ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له وغموضه

قد يكون كثيرا الكلية وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا قد يستقرئ للتحطب الجزئيات وينفع كثيرا الآن
الاستقراء وان كان لا يثبت فقد تذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان نضع ان مبادي العلوم حدود ومقدمات
واجب قبولها في اول العقل او بالحس والتجربة او بقياس برهاني في العقل وبعد هذا اصول موضوعة
مشكوك فيها ولكن لا تخالفها راي المتعلم ومصادرات وليست الاصول الموضوعة تستعمل في كل
علم بل من العلوم ما تستعمل فيها الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فتستعمل فيها
جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا قد تستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير متميز ولما كان البرهان يوقع
لنا تصديقا يقينيا بالمجهول وانما يوقعه البرهان بسبب مبادي البرهان فيجب ان يكون تصديقنا
بها متقدما وليس يكفينا ان يكون مصدقين بمبادي البرهان كلها او بعضها اي الذي ليس بمصادرة
فقط بل ان يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها اشد من تكذيبنا
بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل بالضد وانما وجب ذلك لانه اذا كان شيء علة لشيء
في معنى يشترك فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلة اكد واكثر اذا كان من اجله يحصل في الاخر فانا
اذا كنا نحب شيئين لكن نحب احدهما بسبب لان نحب الاخر فالسبب اولى بان نحب اكثر كالولد
والمعلم للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال ان احدهما اولى بامر من الاخر فهو لنقص في
الاخر او لمخالطة من الضد للاخر كما يظن من ان الاولى بالسوادية ما شارك في نفس السواد وكان ازيد
سوادية فيكون الاخر ازيد بياضية حتى يكون الشيء انما يكون اولى بالصدق اذا كان الاخر اولى
باللاصدق فيخالطه شيء من الكذب بل قد يقال ان كذا اولى بكذا من كذا اذا كانا في طبيعة سواء لكن
احدهما له الامر في نفسه اولا وللاخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كليهما لكن صدقت باحد الامرين
قبل وبالاخر بعد كانت النفس بصدق باحدهما ملتفتة اليه بنفسه وبالاخر ليس ملتفتة اليه بنفسه
بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق بالاول اشد لهذا المعنى فان شوشك هذا الفصل فدعه فلا كثير
جدوى فيه واعلم انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث قيل ما قيل في جميع التي تاخذها وهي معقولة
من حيث لم نبينها ان كان اخذه لما هو مظنون عند المتعلم فانما نضعها وضعا وهي اصل موضوع لا
اعني الوضع لا على الاطلاق لكنها عند ذلك فقط فاما ان هو اخذه من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد
او من حيث ظنه على ضده فانما يصادر عليه مصادرة وهذا هو المذكور في التعليم الاول بين المصادرة
وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم وهو هذا الذي ياخذه
الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يتبين بادنى
تامل وان المصادرة ما لا يتبين بادنى تامل بل كان الاصل الموضوع هو الذي يحضر للمتعلم حقيقته
اذا افكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك وليس الامر كذلك فان الذي يتبين بادنى
تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشيء

٢ الكنه ما جرى العادة به منها ان تستعمل
في

٢ ما بين العلامتين ليس موجودا في النسخ المكتوبة منها هذه النسخة

٢ الفرق صح

حقه ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم فلا يتنبه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل هو
الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه واما الاستكشاف للتصور فليس انما يعرض في القسم الذي
هو الاصل الموضوع بل قد يقع ايضا في الاوائل الحقيقية فانها ربما ذهب عنها واغفلت حتى انكرت
فيحتاج ان ينبه المتعلم فاما التامل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف
هو ابتغاء الحد الاوسط في موضع بنوع يسهل على المتعلم ادراكه فيشبه ان يكون المطالب والمسائل القليلة
الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك صار كثير من المسائل المهملة التي في الهندسة التي يفطن لها
المتعلم بادنى تامل من جملة الاصول الموضوعة وهذا محال بل الاصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة
في انفسها التي من حقها ان يبين في صناعة اخرى اذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم و
وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرة ما كان كذلك لكن المتعلم لا يظن ما يراه المعلم ظن مقابله
او لم يظن شيئا والمؤكد بالجملة فيها ان يكون عند المتعلم ظن يقابله بل الاشبه ان تكون المصادرة هي ما
يكلف المتعلم تسليمه وان لم نظنه كان من المبادي او كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي
يتبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة فيكون المبداء الواحد الذي ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا
باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبداء للصناعة بل في مبدا البعض
مسائل الصناعة اذا كان يبين في الصناعة فيقال لذلك المبداء مصادرة وبالحري ان يكون ما وضع
في كتاب اوقليدس وهو التقاء خطين في جهة التناقص عن قائمتين مصادرة اذ كان الاوسط لا يكون
هناك الا من صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط
الخارجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل ان المساوية لواحد متساوية
ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى تامل قال وذلك بفركار يعرف به المتعلم ذلك فيقبله
ولعمري ان هذا الغافل لو قال ان نفهم هذه القضية على سبيل التصور قد ينتفع فيه بالفركار لكان
له معنى واما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدائرة يعني بها شكل خطوط
مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكنه ان يضع دائرة وخطوط مركزها الا كذا فيكون وضع دائرة ليست
دائرة وهذا لا يمكنه ان يشك فيه بعد فرض وضع دائرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدائرة بل
الذي يجب ان يشكل عليه هو انه هل لهذا المسمى دائرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى ان يشكل
عليه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدائرة وفرض ان لها وجود فالفركار كيف يصحح الامر العقلي
في الهندسة ولو كان فركار عقلي لغني ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدل بفركار حسي او عقلي
او حسي الا على ان خطوطا محدودة هي متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل خط مما لا نهاية له في
القوة كذلك لزوما ضروريا فان شك المتعلم في وجود الدائرة شك في ذلك مع كل فركار يفرضه
وان سلم وجود الدائرة لم يمكنه وقد حدها ان يشك في ذلك ثم ان كان متعلم ابله شك في ذلك بعد

ان فهم ما الدائرة وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة فيجد متعلمين بها اكثر في ذلك سيغفلون
عن تفهم ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية حتى لو خط لهم مسطح وخطوط فيتبين لهم ذلك على
سبيل النسبة وبالجملة فان سبيل النسبة لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف بل الحق هو انه انما
صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج الى بيان فوجه البيان الواقع
بالفركار فان سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان يفهم ما سمع من المعلم الاول على ما اعبر عنه وكل
ما يوخذ ويكلف قبوله من غير بيان وهو يحتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع بالقياس
الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك
فهو مصادرة والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك
حين ياخذ هذا الذي يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان ومما غلطهم في امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعله احد
قسمي ما لا وسط له وحسبوا ان معناه الا وسط له في نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له في
ذلك العلم سواء كان له وسط في علم اخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط واعلم ان المقدمات البرهانية
التي على مطالب ضرورية انما هي في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في امثالها هي في
مواد ممتنعة ضرورية واعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات
مغالطات جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالاولية وتكون
من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما
ليس منها فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية فلذلك توجد كلية كاذبة في
الكل كبرى وصغرى وينتج منها نتايج كاذبة في الكل اذا اخذت كبرى وتكون المقدمة منها مضادة
للمقدمة البرهانية والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة
المغالطية الجدلية فانها تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ولا يجب في الاكثر
ان يكون ضرورية وربما كانت شنعة وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل
يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب
وكثيرا من الشنيع حق ونسبة المشهور والشنيع الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات
البرهانية فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع
لسهو من القياس وقد تقع لقصد الامتحان وقد تقع شرا ورداءة نفس **المقالة الثانية** من الفن
الخامس **فصل في معروفية مبادي البرهان وكليتها وضروريتها** انه لما علم ان مبدأ البرهان
يجب ان يكون اوضح واعرف من البرهان وهو الحق واقترن به ظن ان كل شيء يتبين بالبرهان وهو
باطل اجتمع منها رايان احدهما راي مبطل البرهان والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان
يتبين دورا فاما من الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات

وهي عشرة فصول

يحتاج

يحتاج ان يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل المطلوب بالبرهان انما يقع بمقدمات يحتاج
ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا
مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل بيانها وكذلك هلم جرا وذلك يؤدي الى ان يكون الشيء الواحد
متوقفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه اقامة براهين بلا نهاية وهذا محال او يكون الشيء يتسلم
من غير بيان وما يبنى على غير البين فهو غير بين فلذلك ما ليس ببين فلا يكون مبدأ للبيان فاذا لا سبيل
الى اقامة برهان على شيء واما الراي الثاني فان اصحابه لما لزمهم هذا المأخذ في الاحتجاج اضطروا الى
ان يقولوا ان للبراهين مبادي اول وكانوا وضعوا ان كل شيء يتبين ببرهان فوقعوا في ان قالوا ان
هذه المبادي يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض فيبرهن هذا المبدأ بهذا المبدأ وذلك بهذا على
سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم ان على كل شيء برهانا معا و
تخلصوا عن ذهاب المبادي والمقدمات الى غير النهاية وكلا الرايين باطل والمقدمة المؤدية الى الراي
وهي ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان باطلة بل الحق ان يقال اما
ان يكون كل شيء مجهولا او يكون شيء معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان وليس
كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن قولنا كل شيء مجهول بمعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان
فانه لو كان كل شيء يعلم ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته
ولو تمموا القياس على هذا النحو لم يلزمهم ما لزمهم وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت ان البراهين
تكون بمتوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد
ما بين الطرفين الاوليين ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد
لاخر فاذا كان مثلا بين ج و ب متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات
متوسطات بعدد ما بين الطرفين فانه لا نهاية له فيكون بعض محصور الجانبين مساويا مثل الكل الحاصر
وهذا خلف والثاني ان هذه المتوسطات وان كانت يذهب الى غير نهاية فالكل واحد مما لا نهاية له
من جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون اذا بعض المقدمات التي في الوسط
لا وسط له وهو من مبادي البرهان لا محالة ووضع ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان
غير معلوم هذا خلف فبين اذا انه ليس كل علم ببرهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا وسط فيكون
عنده النهاية في التحليل ويكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي اليه مقدمات البراهين فلا يكون
ايضا ما ظن من ان مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية او يوقف في كل برهان عند اصل موضوع
بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهي الى بين بنفسه بلا واسطة واما الذين ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة
بان يجعلوا البراهين متناهية الى اوائل بين بعضها ببعض فقد فسخ طريقهم في التعليم الاول فقيل
ان البيان بالدور ليس ببيان البتة وبين ذلك بحجج ثلث احدها ان بيان الدور يوجب ان يكون

بيان ببرهان

سيبان كل واحد منهما اكثر بتقدما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد تاءخرا واخفى من الاخر لان
وجهين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والاخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون اعرف منه واعرف — ٢ ما هو صح
عندنا واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاءخرا هو اشد تاءخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان
هذا يمكن ولكن الاعرف فيما يتعلق بالبيان الدّوري في الشيئين جميعا في جهة واحدة وبالقياس الينا — وحده او بالقياس الينا صح
والى الطبيعة معا لانه لابد من ان يكون ما يؤخذ مقدمة في قياس ما اعرف عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع
انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاءخرا عند الطبيعة كجزئيات
الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه اعرف عندنا من شيء واقل معرفة
منه بعينه وهذا مستحيل جدا والحجة الثانية ان المبرهن يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الاول
وذلك لانه اذا كان يبين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة سبين نفسها بالمقدمة الاولى
او يبين بمقدمة او مقدمات يتبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط
واحدة او كثيرة اي كثرة كانت فانه انما يتبين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما
يبين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا محال لان القول بان الشيء موجود لا يفترق فيه الحال بين
ان يوضع وضعا بلا بيان ملية وبين ان يقال ان الشيء موجود فقط ولا يزاد فان كان لا يقبل
ان الشيء موجود فلا يقبل ايضا ان الشيء موجود وان كان لا يقبل ان الشيء موجود لان الشيء — لان الشيء موجود صح
موجود فلا يقبل البيان بالدّور والحجة الثالثة انه قد تبين في انولوطيقا الاولى ان البيان بالدور
كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لابد من ان يقع في حدود اقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا
على بعض مساوية له وانعكاس مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادي
الاولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدّور وهذه اعني مبادي
البراهين كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا في بعضها
لا يتبين بالدّور نعم ما قيل ان هؤلاء يعالجون الداء بادوى منه فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم
ان لا برهان او لابد من ذهاب مبادي البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان محتاجة في ان يعلم
الى ما لا يعلم الا بها فآل امرهم الى ان جعلوا مبادي البرهان لا يعلم البتة ولا يعلم بها شيء على ان
بيان الدور لا يتخلص من الذهاب الى غير نهاية والدّور نفسه ذهاب الى غير النهاية ولكن في موضوعات
متناهية العدد فلاهم تخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية ولما
كانت مقدمات البرهان يفيد العلم الذي لا يتغير فلا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم بحال اخرى غير ما
علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني
التي تسمى ضرورية فلنعد الوجوه التي تقال عليها الضروري وكانا او مانا الى ذلك في بعض ما سلف
فنقول ان الضروري اما ان يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان

ان يعرض معدوما في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي
لا يمكن البتة ان يعرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم
حمل ما وهو سلبه وهذا على انحاء خمسة فيقال لما كان من السّلب والايجاب دائما لم يزل ولا يزال — امّا ان يكون نخ
كقولنا الباري واحد والباري ليس بجسم او يكون السلب والايجاب ليس دائما على الاطلاق بل دائما
ما دام ذات الموضوع موجودا ذاتا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي ما دام كل انسان وكل موصوف
بانه انسان وهو الموضوع موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان لا دائما فان كل انسان نفسد فلا يبقى
اتصافه بانه حيوان دائما او يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى
الذي جعل موضوعا معه مثاله كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ولا
ما دام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذّوات الموصوفة بانها ابيض قد يزول هذه الصفة
عنها مع وجودها ويزول ايضا ما يلزم هذه الصّفة وهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دامت الذات
موصوفة بانها ابيض فانها تكون لا محالة موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون الضرورة فيه
بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا يصح في كل وجود وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجيء بعد فان
كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا فلا يمكن ان لا يكون موجودا بشرط
ما دام موجودا ولكن انما يعد هذا القسم فيما لا يكون المحمول ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا
كل انسان فانه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا ولا نقول قاعد بالضرورة وقت كما دة هذه الجهة من
الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفي كل وقت وبهذا يفارق الاقسام الاخرى او يكون الضرورة
متعلقة بشرط وقت كاين لا محالة لا بشرط وضع او حمل مثل قولنا ان القمر منكسف بالضرورة
اي وقتا ما وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا
القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا وليس كذلك بل هذا قسم على حدة
وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الاقسام الثالثة وذلك لان هذا القسم له وقت
ضروري لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت ضروري بل ضروريته اشتراطه وجود
نفسه واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري الوجود لا لانه موجود
وبشرط وجود فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس انكشاف القمر
وقت انكشافه كقعود زيد وقت قعوده ولا نحتاج الى ان نطول الكلام في هذا فان المقدار الذي قلنا
واضح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج النتايج البرهانية الضرورية بذاتها بل ان كانت من مواد ممكنة
اكثرية صلحت ان تنتج نتايج امكانية اكثرية واما سائر الانحاء فيستعمل في البرهان ان كانت
محمولاتها ذاتية وستفصل الذاتي بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما صلحت ان يدخل
في البرهان لانها يصلح ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحدة منها فهي من الجهة

ما دام موجود الذات صح

التي صار بها ضروريا ممتنع التغير فما يلزم من النتيجة ممتنع التغير وكنا قد شرحنا ذلك اذا قلنا في كتاب القياس
ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف في دائما او بالضرورة او وصف
به وقتا ما او بالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقت و دائما بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما
في هذا الكتاب فانا اذا قلنا كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه موصوف
بانه ب لا بل ما دام موجود الذات معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج
فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات الضروريات ههنا اجناس و فصول
و عوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شيء بنوع ما يجب
ان يوصف بجنسه او فصله او حده او لازم له دائما بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا زال فان حده
يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشفا
او الحلو صار تفها لا طعم له فزال حينئذ النوع وجنسه وهو الابيض واللون وزال الحلو والطعم معا
وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات
البرهانية قيل فيها انها تجب ان تكون كلية فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية
فنقول اما في كتاب القياس فانما كان المقول على الكل بمعنى انه ليس شيء من الاشياء الموصوفة بالموضوع
كج مثلا الا والمحمول كب مثلا موجود له او ان كان القول الكلي موجبا ومسلوب عنه ان كان القول الكلي سالبا
ولم يكن هناك شرط ثان وهو ان الوجود والسلب يكون في كل زمان بل في المطلقات لقد كان يجوز ان
ان يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا واما ههنا فان
المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا
فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضرورية
يبطل كليته بشيئين اما ان يقال ان من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان
لانه ليس كل انسان كاتبا او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول
كالصبي لانه لا يوصف بعالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل ضروريا وان قال قائل انكم اخذتم
الضروريات التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات في كتاب القياس فكانت هناك كلياتها
مطلقة وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا ناخذها مطلقات
بان نرفع عنها جهة الضرورة وههنا اثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول وحيث كنا نجعلها مطلقة
فما كنا نقول ان الضروري ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة
بالفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فيه ولا امكان الضرورة الحقيقية حتى ان المطلقة
التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن ان يشترط الا من هذه الجهة فهي مطلقة اذا خلت من هذه الشرائط
والجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شيء وبين اشتراطه بالفعل فههنا اذا اشترطت الضرورة

بلغ

انقضت

انقضت بالخلو عن الحكم اي زمان كان وهناك اذا لم تشترط الضرورة بل كانت القضية مطلقة بلا شرط
بالفعل فلم ينتقض بالخلو عن الحكم زمانا اذ وجد زمانا وكان لم يشترط دوام الحمل للموضع ولو اشترط هناك
شرط الضرورة وكان بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول
منتقضا ولنعبر عن هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ههنا هو غير الذي
كان يعتبر فيه الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك ما بين حدي المطلوب على الاطلاق وهما ذات
الشيء الابيض وذات اللون المفرق للبصر فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته وههنا
نعتبر ذلك في شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة انه ابيض وهناك لم يكن بشرط
هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس بعرض لذات الموضوع دائما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان
ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه
ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وههنا
كذلك ايضا ولكن انما نمنع ههنا ان يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط
الذي تصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك ايضا وهذه المقدمة تستعمل في البرهان مع حذف
جهة الضرورة ولكن سوى وانما تكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت ولم تنو بل نظر الى الوجود فقط فقد
انحلت هذه الشبهة العويصة فصل في المحمولات الذاتية التي تشترط في البرهان فاذا كانت
المقدمات البرهانية تجب ان تكون ذاتية المحمولات للموضوعات الذاتية التي تشترط في البرهان غير غريبة
فان الغريبة لا تكون عللا ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادي البرهان عللا
فلا تكون مبادي البرهان عللا للنتيجة فلنبين ما الذي هو بذاته فنقول ان الذي هو بذاته يقال على وجوه
منها وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما المعتد بهما في كتاب البرهان فيقال ذاتي من جهة لكل شيء مقول
على الشيء من طريق ما هو وهو داخل في حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او قلت مقول من طريق
ما هو وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه و فصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات الشيء
مثل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناه وهكذا قيل ايضا في التعليم الاول
فاقول قبل ان نرجع الى الغرض يجب ان نستيقن من هذا ان الفصول صالحة لان تكون داخلة في
جواب ما هو صلوح الجنس في التعليم الاول وضع الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر في
كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم قد جعل الفصل الاخير المورد في حد الجنس هو انه
مقول في جواب ما هو وفرق به بين الجنس والفصل وغير الفصل فيجب من ذلك ان يكون المقول
في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وان يكون بينهما فرقان على ما رأيناه واوضحناه في موضعه
هذا ولنعد الى موضعنا الذي فارقناه ونقول ويقال الذي بذاته من جهة اخرى فانه اذا كان شيء
عارضا لشيء وكان يؤخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج

بصفة صح

والخط في حد الاستقامة والانحناء او موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لمساواة زواياه
من جهة لقائمتين او جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر فان جميع ذلك يقال له انه عارض
ذاتي وعارض للشيء من طريق ما هو هو وهذان هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين والتي
تؤخذ في حدها جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم تستعمل في الصناعة
على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات مخصصا من جهة
النظر فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية
بجعل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت
اليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسئلة وليس خارجا من موضوع
الصناعة ولا يؤخذ في حده موضوع المسئلة بل جنسه وموضوعه وامر اعم منه ولكن لا بد فيه ان يؤخذ
موضوع الصناعة في حده اخر الامر فهو مما يدخل في البرهان فان المحمول في قولك هذا الخط مساو لهذا
الخط وهذا المضروب في نفسه زوج محمول اعم من الموضوع فكيف يؤخذ في حده الموضوع فليس كل محمول
في المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذا في حده واما هو ماخوذ في حد الموضوع فليس
كل محمول في المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذا في حده واما هو ماخوذ في حد الموضوع
اللهم الا ان يقال ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لها او يؤخذ في حدودها
موضوع الصناعة او يقال ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات
او ما يقومها مما هو في تلك الصناعة يوخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح به
فكل محمول برهاني اما ماخوذ في حد الموضوع او الموضوع وما يقومه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح
للمثلث واما التخصيص يلحق به ضرورة كما ان الخط اذا حمل عليه المساوي فانما حمل عليه المساوي والخط مما
هو مخصص والعالم اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا وهذا ايضا تخصيص
له بقول او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك ان يؤخذ موضوع المعروض
له او جنس المعروض له او موضوع جنسه الاول كما يوخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد
والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الاخرين كل في نفسه فان موضوع
هذا العارض هو المثلث القايم الزاوية ولكن يؤخذ في حده المثلث والثاني كما يؤخذ السطح
في هذا المثلث القايم الزاوية فانه موضوع جنسه والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج
فجميع هذه يقال لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذ في حد الموضوع ولا الموضوع
او ما يقومه ماخوذ في حده فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل
البياض للققنس وان كان لازما على ما سنوضح وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل
والوضع ولا الايقاع بالبرهان فيقال لما معناه غير مقول على موضوع او في موضوع وهو

قايم بذاته

قايم بذاته واما المادة والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي ويقتضي شيئا اخر
هو الموضوع له فليس ولا واحد منها مقتصر الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها فذواتها ليست هي
هي بذواتها ويقال ايضا بذاته للشيء الذي هو سبب للشيء موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت
لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه الموت بذاته لا مثل ان يعرض كسوف او ان يمشي ماش
او يمشي انسان فيعثر على كنز وساير كل ما كان اتفاقا ويقال ايضا بذاته لما كان من الاعراض في الشيء
اوليا اعني بقولي اوليا انه لم يعرض لشيء اخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له
وكان المعروض له سببا لان يقال انه عرض في شيء اخر كما تقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح
ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض وهذه هي الوجوه الخارجة عن غرضنا ههنا بل الداخل
في غرضنا هو المذكوران الاولان فانه قد يطلق لفظة ما بذاته مرادفة لما هو مقول من جهة ما هو على
المعنى المذكور في هذا الفن فيقال للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي
ويعنى به العارض الماخوذ في حده الموضوع او ما يقومه على ما قيل وربما قيل على معنى اخص واشد
تحقيقا ويعنى به ما يعرض للشيء او يقال عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص
منه وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد يتضمن شرط الاولية فكذلك من غير استثناء
وشرط انتج منه انه يجب ان يكون اوليا واذ لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل ما كان يجب ان
يقال ان لذاته هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم هذا الاشتراك الاول ولذلك قيل لا الموسيقي
ولا البياض بذاته للحيوان لان الموسيقي من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب انه انسان
واما البياض فهو له لانه جسم مركب ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة الضحك
للانسان ومنه ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان وقد بلغ من عدول بعض الناس
عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه ان ظن ان المحمولات في البراهين لا تكون البتة الا من
المقومات لانه لما جرت العادة عليه في تاملة لكتاب ايساغوجي بان يسموا المقوم ذاتيا ولا يفهم
هناك من الذاتي الا المقوم ظن ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه وهو العلة قال وليس
كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل احدهما وسط برهان بل المادة او ما يجري مجراها
وهو الجنس او الصورة وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب ايضا هي هذه
باعيانها وانه انما تكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال
ان الحد الاوسط يكون ذاتيا لكلا الطرفين بمعنى المقوم وحين سمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي
في كلا القسمين المستعملين هو المحمول بل حسب انه الماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان
من الذاتيات ما هو محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول ليس
ان ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد رايت بعض المنتسبين الى المعرفة ممن

كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى الطبيعة فعول عليه في المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم
هذا المنهج ان قال كل محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي تعم النوع كله
في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته وان كون المثلث المساوي الساقين ذا زاويتين
متساويتين عند القاعدة فصل لا خاصة وان كون كل مثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل لا
خاصة وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون
البرهان برهانا ونعترف ان ذلك كثيرا ما يكون مساويا ونعترف ان كل مقوم علة وان المعلول
ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وقد فرضه محمولا ذاتيا بمعنى المقوم ومنع
ان يكون لازم غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ونعترف
ان المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا نفارقه وايضا فانه مع قوله ذلك نعترف ان مثل المساواة
زواياه لقائمتين ان كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له لان المقوم علة والشيء
لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الا بسبيل الغرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا
من نفس ما هو عنه متقدم ونعترف انه ليس كل ما هو مع شيء دائما فهو علة بل يحتاج ان يكون
مع المعية مقوما والاخر مع المعية غير مقوم فيكون المحمول في الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولان
الاوسط في البرهان علة للاكبر عنده مطلقا فهو متقوم بالاوسط وايهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما
كليا وما هو لازم لزوما كليا فهو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم فما اخلق بالعاقل ان يتعجب من عقول
هؤلاء وانت تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة
بوجه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنس او فصل والعجب من ذلك الاول المتشبه به اذا
نكر ان تكون العلة الفاعلة وسطا ثم انه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات
الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلية الكسوف ويؤخذ في حد الكسوف والعفونة تؤخذ في حد
صنف من الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك
بيانه من بعد والعجب الاخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في المتوسط وذلك علة لانمحاق
الضوء مقومة له لا متقومة به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له ومما نغرهم ما يقال
من ان الحد وانه مناسب للبرهان فيحتجون ان كل برهان ينحل الى الحد واذا انحل الى الحد كان المطلوب
هو الحد الاوسط او والاصغر وليس كذلك كان وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القايس
القائل ان القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه وبين الشمس او رثته ظلمة بالستر
لم يكن الوسط فيه حد القمر ولا جزء حد ولا الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد له لكنه معلول له بل الاوسط
والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما ستعلم حد للمطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض
التي للقمر وليس شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا الطغيان انما يعرض لهم

من شيئين احدهما بسبب ما جرت العادة من استعمال لفظ الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا
انه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني تفخيم امر
البرهان اذ جعلوه من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم انه اشرف مما ليس
ايضا بالحقيقة هو اشرف فيتوهمون انه يجب ان تكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير
كما لو قال قائل انه لا يجب ايضا ان يكون برهان على سالب لانه خسيس او لا يجب ان يكون برهان على
الامور الطبيعية والتعاليمية بل انما يناسب البرهان الاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه ان
كان للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف
الاخر وكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات
ان تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف اذا كانت مختصة بالعلم الالهي لشرفه لكن ليس
هذا وامثاله بشيء ولا يجب ان يصغى الرجل العلمي الى ما يفزع اليه القاصرون من ان ذا شريف وذا خسيس
بل الى الموجود في نفس الامور فلنعرض عن امثال هؤلاء الخارجين ولننصرف الى غرضنا في تحقيق الاعراض
الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او جنس ذات الشيء فلا
يخلو عنها ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل للمثلث من كون الزوايا الثلث مساوية
لقائمتين واما بحسب المقابلة اذ كان الموضوع لا يخلو عنه او عن مقابله بحسب المضادة او بحسب
العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية
والشيء عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها باحد الوجهين
المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخلو عنها
ولكن يوجد لغيره من اشياء غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له بوجه اذ
كانت لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات شيء يتقوم بها ولو كان الموضوع يخلو عنها لا الى مقابل
مثلها بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها فاما اذا كانت
من الامور اللاحقة للموضوع التي تقتضيها ذاته واختصت بجنسه ولزمته مطلقا او على التقابل صارت
يستحق ان تسمى اعراضا ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع للصناعات ليست اعني
في موضوع موضوع للمسائل اعني التي وجودها ان يكون فيه هي التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولا لما هو
واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة عن ان يفيد الموضوع
اثرا من الاثار المطلوبة له وكيف وهي اعم من تلك الاثار اذ تلك الاثار انما توجد في الموضوع وهذه قد توجد
خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مختصة بالموضوع صارت ذاتية ماخوذا في حدها الموضوع واعلم
ان الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث
تخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها وانما يمكن ان تخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او جنسه

او لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة من حيث هو موضوع الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزئية واما كلية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الوجود المطلق فكان العلم الجزئي علما كليا ولم يكن العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع على حدة وهو العدد فتنظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار وان كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما او ذو مقدار فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار واذا كان له ايضا ان ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد وان ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا وكذلك ان كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدا حركة فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما له مبدا حركة فلم يتميز علم من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود فكان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فلذلك اذا كان موضوع صناعة ما جزئية وليكن الطب امرا وليكن بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الطب هو غير العلم الطبيعي الكلي ولم يكن علما جزئيا وكان يكون ايضا نظره وفلاحة اذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتحير فيه الفهم الا ان يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان ليس ان يجعله سواد الانسان بل سوادا هو بحال مع تلك الحال يكون للانسان حتى لا يكون تخصيص نسبة فقط بل تخصيص لامر خاص لذلك الخاص تخصصت النسبة فتبين ان الاعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات واذا اتفق ان انتج شيء مثل هذا في علم ما وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على سبيل العرض لانه في مثل هذا القياس اما ان يكون الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع اخر او للعلم الكلي فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض وان كان الاوسط مناسبا لكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه هو بل الاكبر المحمول غريب منه ومن جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء داخل معه فيكون من نحو الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر اوسط اخر قد ترك واخذت النتيجة لا من وجهها الذي يليق به حتى لم يوخذ في بيانها مقدمة بينة بنفسها ولا مقدمة تجري امرها على انها مبدا العلم واصل موضوع فلا يحصل من ذلك تعين مطلق ولا تعين لازم عن اصل موضوع فلا يكون

كليا ولم يكن العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة صح

البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب وان كان لازما انه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في برهان لم حتى اذا لم يكن للشيء برهان لم لم ينظر فيه في هذا الكتاب وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير ذلك فانه ليس يصير القياس بان ينتج شيئا صدقا من مقدمات صادقة ماخوذة من حيث هي صادقة جدليا ولا مغالطيا ولا شيئا حقه ان يبان في فن اخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام الصنائع القياسية اكثر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين بالان فقط وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العارض الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقينيا وكفى سقوطا لقول من يقول ان ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين بانه يوجب ان لا يكون لنا يقين بالباري جل ذكره اذ لا سبب لوجوده فيعترف بانه ضائع السعي في طلب العلم اذ هو ما قدر للشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين بالباري تعالى جده بل يجب ان يعلم ان العلة في ان يصف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الاول لمن فهمه وهو ان هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا له واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة وذلك لان ما ساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عارضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل كما دل العلامات التي هي اعم وجودا وعلى ما قيل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان بيانا ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض

فصل في كون المقدمات البرهانية كلية وفي المعنى الاولي وتتميم القول في الذاتي

وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كتاب البرهان المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان واولا فيكون كليا باجتماع شرائط ثلثة وكل واحد من نوعي الذاتي قد يقال اولا وقد يقال غير اول فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على شيء اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان ولا يتوقف حمله على الحيوان ان يكون محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن لاخر ولا يكون للاخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وقيل كونه للاخر واذا تعقبت اصناف ما يقال اولا وقيل وجدتها تدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان او بالزمان او بالشرف

اوغير ذلك فيتبين ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا انه
القياس اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه المثلث مساوية لقائمتين فان ذلك مما يوجد لغير متساوي
الساقين من المثلثات وهو اذا للمثلث اولا ولمتساوي الساقين ثانيا وهذا الصنف الاول ربما كان
المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم كان للحيوان في المثال الاول والحيوان للانسان وربما كان مساويا
مثل مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا في الماهية كما في المثال الاول
وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا مقوما
لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانيا مثل المثلث فان كون الزوايا هكذا يعرض له اولا واما
متساوي الساقين فانما يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا اولا لجنسه وعارضا ثانيا له وجنسه مقومه
ويمكن ان يكون عارضا اولا العارض للموضوع مثل الزمان فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارضة للجسم وعسى
ان لا يكون هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل تكون الاولية في هذا الموضع هو ان لا يكون الشيء محمولا
على اعم من الذي قيل انه له اولا وان كان محمولا عليه بتوسط مساو فكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء
غير اول فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما قام على ما هو له اول فان من بين ان كل مثلث
متساوي الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ما هو متساوي الساقين
بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض
للمثلث وبين المثلث وسائط وحدود واشتركة كلها عوارض اقرب منه بل الشرط ما قد بيناه
اولا واما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية
الشيء بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات انواع الشيء او من جملة الاعراض الخاصية الذاتية
للشيء لكن انما يحمل على كلية الموضوع بسبيل التقابل على ما قلنا فاما القسم الاول فهو مثل الفصول
المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا حتى البتة فيكون فصولا اولية للانواع من جهة انها يقومها ولا يقوم
اجناسها ويكون فصولا اولية للاجناس من جهة انها تقسمها ولا يقسم انواعها واما القسم الثاني
فهي العوارض الخاصية للجنس ما التي لا يعمه ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا ما معينا فيها حينئذ لقبول مثل
ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج في ان
يكون ضحاكا الى ان يصير اولا حيوانا بل انسانا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف من الذاتيات واعلم
انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين ان يقال مقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية هي التي
لا تحتاج ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي يحمل فيه فكثيرا ما يحتاج الى
وسائط فالمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا
وما كان من الاعراض الذاتية ليس يختص بالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان جنسه يوخذ في
حده ذلك العارض وذاتي للجنس بان نفسه يوخذ في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية

للموضوع

للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه عرض ذاتي واولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون
ذاتيا للموضوع ولكن لجنسه مثل ان جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضيا ذاتيا للعدد لانه يوجد في
المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكلما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم يكن جنسه ذاتيا
لذلك الموضوع فيجب ان يكون لا محالة ذاتيا لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجوهر فقد لا يكون
ذاتيا لجنس الموضوع مثل ان التنافر والاتفاق اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست اعراضا ذاتية
لاجناس النغم بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاولي الخاص وغير الخاص مما اشرنا لك اليه اشارة ما
وسهل لك من ذلك ان تعلم ان من المحمولات الاولية المقومة لماهية الشيء ما هي خاصة كالحد وبعض
الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل
المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك
والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كحال
زوايا المثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمتين
فانه اولي للخط الواقع على خطين المصير زاويتيهما المتبادلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين
المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات
فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ بدلهما الخط الواقع على خطين
الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين والاخر الجاعل اياهما مختلفين لكن المتبادلتين متساويتان ولا يقبل
قول من يظن ان جنس الفصل اذا لم يكن جنسا وفصله اوليان للنوع وعلى انهم انما قالوا هذا في
الفصول المساوية واعلم انه قد يكون البرهان اولا على ما ليس بمحمول اولي فان الاوسط اذا كان
اعم من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اوليا بل يكون البرهان
عليه برهان اول لكنه على جزئيات الاصغر برهان ثان وقد يجمع الامران جميعا كالبرهان على المثلث
المسبب كون زواياه الثلث مساوية لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر
سواء كان الاكبر مساويا للاوسط كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقال على ما هو اعم منه وعلى ما
قد علمت والاعراض الذاتية قد يكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلث لقائمتين فانه ذاتي للمثلث
مساو له وقد يكون غير خاص و ذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي لمضروب الفرد في الزوج ولكن غير خاص
اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد هو جنس موضوعه يوخذ في حده والعرض الذاتي
الخاص قد يكون مساويا وقد يكون انقص من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الثلث
لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما الخاص
على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض الذاتية
للعدد لان جنس العدد يوجد في حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض العدد وكم

منه من وجه لانه توجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا
فانه يقسم موضوعه كالعدد ههنا وانواعا كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن موضوعات
الاعراض الذاتية ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان لاعراضه الذاتية
ومثل الحيوان والجسم والكم ولكن فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية على ما علمنا ومنها ما تشبه اجناسا
وانواعا وليست وهي المعاني التي تقال على كثير ولكن لا بالسوية وهي لوازم غير داخلة في ماهية الاشياء
الداخلة في المقولات مثل الوجود والوحدة وهما شبيهان من جهة الاجناس العالية ويعرض لها عوارض
ذاتية تبحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد
يكون ايضا الامور اخص من الواحد والموجود وكالانواع لها هذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان
المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد وكنا بينا انهما غير خاصيتين بالعدد ثم كل عدد
فاما ان يكون مساويا او غير مساو فينقسم العدد اليهما قسمة مستوفاة وايضا فان العدد
ينقسم الى الزوج والفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة
اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان
وايضا جنس العدد ينقسم كذلك فان كل كم اما مساو واما غير مساو فاذن القسمة الاولية بها
لجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فهي للعدد قسمة اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد
ولذلك فان جنس العدد لا ينقسم بها قسمة مستوفاة فلا نقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول
ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل
عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ماش ومنه
زاحف ومنه طاير ونقول ان القسمة المستوفاة الاولية اما ان يكون بفصول ولا يكون نسبتها
الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفة في الاولية على ما بينا وان كان نسبة الاولية في كل اخر واما
ان يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم
اما متحرك واما ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك
اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فان الزوج
والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد
عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان هذه عوارض تعرض
للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض شيء من هذه العوارض فهي من
جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون في تمييز الامرين ان يمتحن
وياخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان
يعرض له الامران في حالين فعروضهما اولي وعند هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لان يتحرك وان يسكن

ولا يجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا وان يكون فردا فان طبيعة الجسمية كافية لان يتصورها وقد عرض
لها الامران قبل ان يلتفت الى لحوق فصل بها وليس طبيعة العدد كافية في ان يتصورها قد عرض لها
واحد من الامرين ما لم ينضم اليها في الذهن فصل او لحقته بها تبين لك حينئذ ان يلحقها ذلك العارض
وقد يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليس مستوفاة ولا اولية بل هو اولى لما فوقه كقولك كل عدد اما
زايد واما ناقص واما مساو وما تحته كقولك كل كم اما زوج واما فرد ونقول ايضا ان القسمة التي
تكون اولية للجنس من حيث القسمة وتكون الاعراض التي انقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع على
اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث
اما ان يكون زاوية منه مساوية للباقيتين او زاوية منه اعظم من الباقيتين مجموعتين واما ان
يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثاني
عارض خاص بمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص بالحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا
وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما مشاء واما سابح واما طائر واما زاحف
فان كل واحد منها وان كان اوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها
غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك اولي خاص وغير الضاحك
اولي غير خاص ونقول ان السبب في انه لم قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين او
فصلين منقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف مبلغه وهو كمال حقيقته وماهيته ويعرف
ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا بنظر انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم
بمتساويين ويكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضي ان يكون بينا له الانقسام بمتساويين ومقابله والزوج
والفرد لا يخلوا اما ان يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد او فصل جنس او فصلا خاصا او
يكون نفس النوع وقد علم نفس ذلك النوع وكيف يمكن ان يكون[2] فصلا خاصا له وقد يوجد الزوجية لنوع
اخر والفردية وكيف يكون جنسا او فصل جنس او شيئا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم
معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت
بل التي لا يمكن ان يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويجهل ان
الاربعة عدد حتى يتامل ويستبان اللهم الا ان لا يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون احضر في الذهن مع
معنى الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسمائة[2]
ان يشك فلا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد حتى يستبين ويتامل حال الانقسام بنصفين
او مقابله بنوع فكر ونظر فان كان عدد ما يعرف ذلك فيه بسرعة او كانه في اول وهلة مثل الاربعة
والثمانية فانا انما نحكم بسرعة انه زوج لاجل انه ذاتي للاربعة والثمانية ولكن لانه قليل فيلوح لنا انه
منتصف عن قريب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف الى ان يستثبت فاذا ليس بيان كون اربعة

في
او عارضا لازما له وكيف يمكن ان يكون

[2] امكن صح

زوجا لذاته بل الظهور عارض اخر عرفناه له وهو التنصف وههنا وجوه اخر يعرف بها ان الزوج
عارض لا ذاتي لاصناف العدد لا يحتاج الى التطويل بها فاذ كان الزوج والفرد عارضين لاصناف
العدد وليسا بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين
لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع فبقي ان يكون كل واحد منهما عرضا عاما بالقياس
الى نوع نوع من العدد وعرضا خاصا بالقياس الى العدد **فصل** قيل في التعليم الاول انا ربما اعطينا الكلي
الاولي ونظن بنا انا لم نعطه وكثيرا ما لم نعطه فنظن بنا انا اعطيناه والاسباب في ذلك ثلثة امور
واحد منها هو سبب لما يكون قد اعطينا ونظن انا لم نعطه مثل قولنا ان الشمس تتحرك في فلك
خارج المركز حركة كذا وان القمر تتحرك في فلك تدويره الى المغرب حركة كذا وان الارض في وسط الكل فان
هذه العوارض تكون مقولة على الكل اولية ويظن انها ليست كلية بشرط هذا الكتاب والسبب
في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود مفردة وطبايعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود
فيظن ان محمولاتها وان كانت مثلا اولية فليست بكلية وليس الامر كذلك فان قولنا شمس بل
وقولنا هذه الشمس مختلفان وذلك لان قولنا الشمس يدل على طبيعة ما وجوهرها وقولنا هذه
الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه ثم كل برهان نبرهن به على الشمس
فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه
الشمس كان البرهان ما لم يقم عليه بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم فنبرهن ممتنع
عليها بشيء او نحكم عليها بشيء لو كانت تلك مقولة على الف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان
متناولا للجميع والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل
على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال على الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط ويقال كلية
من جهة ما هي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين وان اتفق ان قيل في الحال على واحد مثل بيت
مسبع وكما حكي من امر طاير يقال له ققنس حتى يقال انه يكون في العالم واحد فان ابطل حدث من جيفته
او رماد جيفته مثله اخر ويقال كلية لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا ايضا له في الوجود امكانه
عموم ولكن لان مجرد تصور العقل له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر ومعنى
اخر ينضم اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحدا ابدا واما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصورانها
واحدة بالعدد شيئا واحدا بل تصورها شيء غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على كثيرين ولكن
معنى آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك والطرف المقابل له فهو الذي نفس معناه
وتصوره تصور فرد من العدد كقولنا هذا ذات زيد بما هو زيد ولا يمكن ان يكون هو زيد بما هو زيد لا
في الوجود ولا في التوهم فضلا عن العقل امرا مشتركا فيه فالطبايع الكلية يقال على هذه الوجوه
الثلثة وكان الاخير منها يعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون المتصور منها مشتركا

او تنضم الى تصوره معنى اخر وليس هذا نفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار
وهو ازيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة وانما نشترط هذا وننبه عليه حتى لا نظن ان هذا الاعتبار
ليس اعتبار الكلية بالذي هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط فهذا هو الذي
ينبغي ان نجعله الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان تتذكر ما سمعته من هذا المعنى
في مواضع اخرى ولا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك شخصية بل يجب ان تعتقد ان المقدمة
الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة
فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلي ومقدمته كلية ولا تبال كيف كان كلية من الوجوه
الثلثة بعد ان يصح الواحد الاخير كذلك فاذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس من جهة ما هي
شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الآن ما نعا يمنع ان يكون شموس كثيرة فيمتنع ان تشترك في حكمك
بل كلي الكلي كثيرون وانت جعلته كليا فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا
سبب هذه الشبهة الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية وهي كانها
عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما فانه لم يضع المقول على الكل فظن انه وضع وكان هناك
وضع فظن انه لم يضع والثاني ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي ولم يكن
في الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه اولي وكان هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول
القايل ان التوازي اولي للخطين يقع عليهما خط فيجعل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قائمة وذلك لانه
لا يخلو شيء من خطين بهذه الصفة الا وهما متوازيان فظن ان المقول على الكل كليا وليس كذلك
لان شرط الاولية فايت لان الزاويتين اللتين من جهة واحدة وان لم يكن كل واحدة قائمة بل كانتا
مختلفتين لكن مجموعهما مثل قائمتين فان التوازي يكون محمولا على الخطين وهذان الخطان وذانك
الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له اولا وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصيره الداخلتين
من جهة واحدة معادلتين لقائمتين سواء كانتا متساويتين وقائمتين او مختلفتين واما
السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهي شبهة تقع فيها الضرورة او الخطاء اما الضرورة
فاذا كان الشيء الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم له فتبين الحكم في كل واحد من انواعه التي هي لها
اسماء بيانات خاصية فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منه لفقدان الاسم العام ظن انه اولي لكل
واحد منها وان الحكم منا عليه كلي مثاله انا نبرهن في المقادير المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة
ونبرهن ايضا في الاعداد ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة وقد برهن في كل
واحد منها ببرهان اخر ولكن المبرهن عليه ليس اوليا لواحد منها بل هو اولي لكل كم الا ان
اسم الكم لا يوضع لا في صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع العدد فيها
على انه اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة توضع فيها المقادير على انه اعم جنس ولا يتجاوز

وكان اسم الكم معدوم بحسب الصناعتين وكانه ليس في احدى الصناعتين للمعنى العام اسم وظن في كل صناعة ان هذا العارض اولى بموضوع صناعته وهو في الحقيقة اولى بالجنس موضوعي الصناعتين ولذلك هذا التبديل متقرر في الازمان وفي النعم وفي الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او كم والسبب الذي يقع لاجله ان يبرهن لا على العام الذي الحكم عليه اولى بل على انواعه اما فقدان الاسم على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب جدا ولكنه على نوع نوع من احوال الخص ذلك سهل واما لان العام لا يسعف تحت الخيال لانه جنس والنوعيات التي تحته تكون اقرب الى الخيال فتنتصب بحذائه ويكون شان ذلك العلم ان يبرهن عليه بتخييل ما كالتشكيلات الهندسية وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين وايضا الكم ليس من موضوعات احدى الصناعتين وايضا فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير من جهة حال الاضعاف ويقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون قد قام على كل واحد من جهة تخصه وصعب اقامته بنحو يعمهما جميعا وايضا لان تخييل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم اسهل من تخييل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث يخصه كما وضع لانواعه بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل خص اكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام الى النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم القياس الى التخييل فهذا وجه وقوع سبب هذا الغلط من قبل الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط وذلك ان ينظر الانسان اول نظره واحاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من غير ان يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها وان كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها فيبين في كل واحد منها ابرهان عام او برهان خاص لكل واحد وله ان يبتدئ فيبين ذلك في المثلث المطلق لانه اولا الا ان الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات فحينئذ كيف يمكنه ان ينقل الى المثلث المطلق الا ان يعمل على الاستقراء المغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير متحقق استيفاؤها الى الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لانه يلزم من وجود الحكم كان في جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها يقينا ان يحكم بالحكم اليقين على الكل واما الحكم الاقناعي الشبيه باليقين فقد يجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لان هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه للشيء الذي هو المثلث المطلق ما لم يكن تيقن استيفاء الاقسام التيقن الذي لو كان حصل له كان له بعد ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اولى وعليه كلي واذا لم يتنبه لذلك حسب ان الحكم اولى لتلك الجزئيات وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب ومن اراد ان لا يضل في معرفة ان الحكم اولي فيجب اذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة ان يمتحن اولية الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا منها ويبدل ذلك الواحد كلها دائما فما

اذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا ارتفع وان بقيت البواقي لو امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا مثال هذا مثلث متساوي الساقين من نحاس وهو ايضا شكل واذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وابقيت المثلث وجدت كون ثلث زواياه كقائمتين ثابتا ولو كان ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم فمن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس تجد الحكم ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع المثلث فيجتمع من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لا لغيره

فصل في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسباتها

ثم ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية قبل لان ما يكتسب بتوسط ما يجوز ان يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير بل النتيجة الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان تغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع في كسب العلم اليقين فضرورية في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية الموضوع في جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم ايضا اما على الاطلاق واما على المقابلة والتي على المقابلة فالماخوذ منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد فان كان مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليس داخلا في البرهان على الامر الضروري من حيث ما هو ضروري واما كيف ترتيب هذه ليكون منها العلم اليقين فمقوله بعد قالوا وكل قول ينتج به امر ضروري وليس ضروريا فان للمعاند ان يقول ان الملزوم الذي وضعه ليس دائم الوجود فما يلزمه ليس بدائم الوجود اذ لا يجب ان يكون دائم الوجود فان كان ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكون بهذه السبيل فاذا استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكون فيها هذه المطعن فبين من هذا ان الذين يقتصرون في اخذ المبادي على ان يكون صادقة في نفسها او مقبولة اي معترف بها عند قوم او امام او مشهورة اي يعترف بها كافة الناس ويراعى غير ان يكون اولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرفه في كتاب الجدل فقد يضلون السبيل فان استعمال المقبولات والمشهورات وامثالها في طلب اليقين مغالطة او غلط وبلاها اذ يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقة فاذا لم يكن مناسبة للجنس الذي فيه النظر وكانت خارجية غريبة لا يبين شيئا من الجهة التي بمثلها يقع اليقين بالعلل وان كان يقع بها يقين ما لانها لا يدل على العلل اذ العلل مناسبة للشيء وانما يعطي صدق النتيجة فقط لا ضرورة صدقها او لمية صدقها وليس بكل حق مناسبا وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي وغير ضروري للاصغر فلا يخلو اما ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته الى الاصغر غير ثابت فلم يكن يقينا محضا الا ان يكون البرهان عليه

منجهة ما هو ممكن لا منجهة ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فانما هو ضروري في نفسه ليس
ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه غير ضروري له فحينئذ لا يبقى الشيء
الذي كان علم بتوسطه فيزول ح الظن والشيء موجود في نفسه فانا اذا علمنا ان هذا الان حيوان
لانه يمشي وكل ماش حيوان فاذا لم يمش بطل عنا العلم الذي اكتسب بتوسط المشي فلم ندر حينئذ انه
حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق فان قال قائل ان هذا اليقين لا يزول وان زال الحد الاوسط
لان قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بانه ماش وقتا ما فهو حيوان دائما ما دام ذاته
الموضوعة للمشي موجودة فان كل شيء موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم يمش على ما علم
في كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشي
ولو مشى وقتا ما ضروري والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم فالجواب عن هذا ان هذا انما يفيد اليقين
لرجوعه بالقوة الى قياس برهاني لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى الضرورية الماخوذة ضروريتها
على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهي قولنا كل ماش بالضرورة حيوان
حقيقتها ان كل شيء من شانه ان يمشي فهو حيوان بالضرورة فلا يخلوا اما ان يكون عرف بالعلة
فان كان لم يعرف بالعلة واللمية لم يكن اليقين ثابتا حقيقيا كليا على ما اوضحناه قبل وان كان عرف
فانما اكتسب اليقين بقياس العلة وهذا المشي يكاد ان يكون من الاعراض الذاتية بالانسان من وجه
وبالحيوان من وجه اخر على ما قيل في الابواب المتقدمة فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان
الاوسط فيه عرض ذاتي وهو المشي ثم ان تحقيق حال المقدمتين اذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين
في القوة الى مقدمتين كبراهما ضرورية وذلك لان قولنا كل واحد مما يمشي وقتا ما فانه حيوان بالضرورة
قوته قوة قولنا كل ما من شانه ان يمشي ويمكن ان يمشي ويصح ان يمشي فانه حيوان بالضرورة
وقولنا كل انسان يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان يصح ان يمشي ومتى صدق صدق هذا
معه واذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها وكان قولنا كل ما
من شانه ان يمشي فهو حيوان قولا يقينيا معلوما بعلته وكان الاوسط عارضا ذاتيا للحدين
باعتبارين كان القياس برهانيا وكان كانك تقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان
يمشي وكل ما امكن ان يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في قوة هذا
القياس انتج يقينيا وليس يضر في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فان ليس
اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين بل وقع اليقين
بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوة ذلك استحال وقوع اليقين به وكما انه قد
كان يمكن ان ينتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة فكذلك قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية
عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة على القياس

حينئذ سلك

ان كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان
او لم يكن عرف بالعلة صحيح

غير ح

بل من جهة انها

بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة وان من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالعرض كذلك
النتيجة الضرورية ههنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي
قوة الحدود وان يغلب على نحو نتيجتها ضرورية وكما ان هناك قد يشك متى احس بكذب المقدمات فلا ندري
ان النتيجة صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك
ههنا نشك فلا ندري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه اخر يلوح مع تلك المقدمات
وفي قوتها او لا يلوح عنها بل عن مقدمات اخرى وكما ان هناك لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة عن صوادق كذلك
ههنا لا يمكن انتاج غير ضرورية ونسبتا الحد الاوسط ضروريتان والمقدمات العرضية وان كانت لا تنتج
شيئا ضروريا فقد ينتج بالضرورة وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج
بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا واذا كان القول منتجا بالضرورة فان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى
عن فائدة بل لا بد من ان يتبعه فائدتان احداهما العلم بوجود شيء وان لم يكن يقينا فاسا لجهل سببه
ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني كما انه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان يعرف لم كذا كذا
وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا ثبت دخوله في الوجود
لم يقصر البرهان عنه او يكشف من كنه لميته والثاني الزام الخصم والمخاطب عند ما سمح بتسليم المقدمة وهذا بعيد
عن ماخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم الحق اياها وان يكون ضرورية
ولا يكون ضرورية على النحو الماخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتية
فان الضروريات الخاصة بكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية وما سوى ذلك
فهي اما ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض مطلقة ولا يعلم منها لمية شيء البتة فاذا كان
الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم اخر بل يبين كل علم بمقدمات خاصة
مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسية والعدديات بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم بيان
منقول او بيان غريب الا فيما يشتركان فيه وسنوضح هذا بعد فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة مش

فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واختلاف مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة

نقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات
ومسائل والمبادي هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها
عن ان تبرهن فيها وانما تبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها عن ان تبرهن في ذلك العلم بل في علم
دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما تبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها
والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه
او عوارضه وهي مشكوك فيها فنستبين حالها في ذلك العلم فالمبادي منها البرهان والمسائل
لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله

لكل صناعة مبادي وموضوعات
ومسائل

نا ولا تبرهن في تلك الصناعة مع
تعريفات المبادي ولو صدق
والمسائل

ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي ونقول ان المبادي على وجهين اما مباد خاصة بعلم علم مثل اعتقاد
وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مباد عامة
وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب
واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدا يشترك
فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا تتعدى ماله تقدير فان
هذه الاشياء هي المساويات في الكميات وذوي الا غير فان المساواة لا يقال لغير ما هو كم او ذو كم
الا باشتراك الاسم والمبادي الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء
موضوعاتها او عوارضها الخاصية فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير
خاصة به بل بجنسه مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة يخصصها بها لان المساوي في الهندسة مساوي مقدار وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة
والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا بموضوع
الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المضادة ايضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع
العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان شيء مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على موضوع
العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولنا كل عدد زوج ثم
منقسم بمتساويين والمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج وان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين
فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع واما اذا كان الموضوع في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة
او اعم منه فهو مبدا غير خاص والمبادي العامة يستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل
واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل استعملت قوتها فقط فقيل
ان لم يكن كذا حقا فمقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما ان يصدق عليه السلب والايجاب
لان هذا مشهور مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمناكدين واذا استعملت بالفعل خصصت
اما في جزئيتها معا كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما
مباين فقد خصصت الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما
في الموضوع وكتنقلنا المقدمة العامة وهي كقولنا كل الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
الى ان كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله
وهذا على الاعتبار الذي مضى لنا ايضا ونقول ايضا ان المبادي الخاصة بمسائل علم ما على قسمين
اما ان يكون خاصة بحسب ذلك العلم كله او بحسب مسئلة او مسائل ونقول انه قد يكون للعلم
موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون في الحقيقة موضوعات
كثيرة يشترك في شيء ساحد به وذلك على وجوه فانها اما ان يشترك في جنس هو الشيء المتحد به

اشتراك الخط

اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس يتحد به وهو المقدار او تشترك في مناسبة متصلة بينها اشتراك
النقطة والخط والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث والثالث الى
الرابع واما ان تشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات
والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال ان اخذت هذه موضوعات الطب لا اجزاء موضوع
واحد فانها تشترك في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها الى العادة واما ان
تشترك في مبدا واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى مبدا واحد
اما طاعة الشريعة او كونها الاهية وايضا فان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق
من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل
العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من
غير ان يكون فصلا منوعه ثم طلب عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض
الاكر المتحركة والمسئلة اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول
كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع فلنتامل جهة الموضوع فنقول ان الموضوع
في المسئلة الخاصة بعلم ما اما ان يكون داخلا في جملة موضوعه او كائنا من جملة الاعراض الذاتية له
والداخل في جملة موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او كثير الموضوع مثل قولنا
هل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية له وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا هل الهواء
المحبوس في الماء يندفع الى فوق بالطبع او للانضغاط القاسر وهل الغضب مبدا الدماغ
او القلب والكائنة من اعراضه فاما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا هل حركة كذا مضادة لحركة كذا
او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضاءة الشمسية مسخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي
له كقولنا هل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض
ذاتي لنوع عرض له كقولنا هل ابطاء الحركة هو لتخلل سكون فان الابطاء من عوارض بعض باكح عرض
الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية السرعة لا ابطاء البتة ولنقصد الان ناحية
المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة على انها مجهول الانية وتطلب فيها الانية لا التي هي مجهولة
الانية وتطلب فيها اللمية دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مجتمعا
منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب ان تكون
بينة الوجود للشيء اذا تحقق الشيء كما قد علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط
لكن ليس كل بيان بحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان تبين بوجه ما بحد اوسط مثلا
ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط كذلك للاصغر فيتوسط بين الموضوع
وبين المحمول وليس مثل ذلك قياسا عند التحقيق فان القياس انما يكون قياسا على الاثبات

والابانة اذا كان على خفي الثبات ويكون قياسا على اللمّ اذا كان على خفي اللمّ وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا ما او فصلا لشيء امران مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة اخرى وبالقياس الى الانسان هو فصل جنس فيشبه ان يكون انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس او هل هو فصل له او لجنسه او ليس ولا يشكل انه هل هو للانسان موجود من جهة ما هو معنى ما من شانه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد ينبه ايضا على وجود امثال هذه المحمولات المقومة الذاتيات بيان ما من ليس بسليم الفطرة كما ينبه على المبادي الاولية وايضا قد يبرهن على وجوده لشيء ما اذا كان عرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى الشيء او له فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته مثل انا نطلب هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر هو جنس النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال ما له وتصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها شيء هو كمال كذا ومبدا لكذا فقط فيكون بعد ما عرفنا ذاتها فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها فاذا لم يكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل امر اخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية بل كان جنسا لشيء اخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد جعلنا معنى الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر عرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا يقوم دونها تلك المادة بل يقوم بها وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات او قابل متقوم دون الهيئة التي فيها وان لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف بدلها او كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال اخذنا نحتج ونقيس من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع الصناعة كانت محمولاتها من اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض اعراضها فان كانت موضوعاتها من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون محمولات الصنفين من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة ع
في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة والفعل من العوارض الخاصية بالموجود والمضادة ايضا اذا استعملت في العلم الطبيعي

كانت العوارض

كانت العوارض الخاصية بجنسه وانما لا يكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة او متشابهة الحركة لا مضادة فيها وان لم يتفق حركاتها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي فمهياة للتغير بين الاضداد فاما اذا كان المطلوب هو اللمية دون الانية فيصلح ان يجعل مقوم ما حدا اوسط تبين به مقوم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر اذ يكون الاكبر اولا للاوسط وبتوسطه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق والحساس ثم للانسان واقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية البتة سواء كانت مبادي خاصة او مبادي عامة الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر ويكون كما ان العرض يجوز ان يبتدا فيطلب فكذلك يجوز ان يبتدا فيطلب جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء او لجنسه اوضح منه للشيء جاز ان يتوسط الفصل او الجنس وكذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للشيء او للمفصول بالعرض اعرف للشيء جاز ان يتوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس يقع الا على الوجه المحدود فان طلب طالب وقال لما كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الاصغر ولا يعرف وجود جنسه فالجواب عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما لا يحمل حمله على النوع وجهان وجه لحمل البتة بل ما لم يخطر معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس ويجوز ان يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا اخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت الى حمل النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال البتة وذلك اولى فان لم يخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال فكيف اذا لم يخطر البتة

فصل في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

اختلاف العلوم الحقيقية بسبب موضوعاتها

نقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع ولتفصل اقسام الوجه الاول ونقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوع الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الاخر في شيء وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصية بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما مشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم تخص الطب بالنظر

في جد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية
واما القسم الاول من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عمومه واصل عموم الجنس او عموم اللوازم
مثل عموم الواحد والموجود ولنؤخر الآن هذا القسم فاما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المجسمات
على انها من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعي
وموضوع الموسيقى فان الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم على قسمين قسم ٢ موضوع
يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا ٦ بازائه يفرد
يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الاعم لكن يجعله علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص انما صار اخص
بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء
وحال دون حال بل يتناول جميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءا
من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل مقوم فليس
من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض يتبع ذلك الفصل ولواحقه
مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم بالاخص
عن العلم بالاعم ويجعله علما تحته كما ان الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته واما ان يكون
الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا ومعارض فينظر فيه من جهة ما صار به اخص
وصنفا اي بحث اي عوارض ذاتية تلزمه وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته وبالجملة فان
اقسام الموضوعات المخصصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلك العلم
اربعة احدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتية معينا فينظر في اللواحق
التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي
فان الطب ينظر في بدن الانسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا في بدن الانسان لكن الجزء من العلم
الطبيعي الذي ينظر ايضا في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق
التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح و
يمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص
من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكنه مع هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجرده وقد اخذ الموضوع
مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران
ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات او الهندسة والقسم الثالث
ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته ولكن نسبة مجرده
وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك
النسبة به مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر

في لواحقها

في لواحقها الذاتية وجميع ذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة يشترك
في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع
الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا
قيست الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي
ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر غريب منها ومن جنس آخر
وهو العدد فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق
والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يجب ان يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه بل
تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا
لا من جهة ذاتها لان النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض
عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي
قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في
العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه فان علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات
بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى
ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون
العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي ولا العام يؤخذ
في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان الموجود و
والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه
لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ما ليس مبدأ لوجود
بعض الموجودات دون بعض بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه في
علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئي لانه تقتضي نسبته الى كل موجود
ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا
العلم ولانا قد وضعنا ان مبادي العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان تبين في علم اخر اما جزئي
مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم يصح في هذا العلم
فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة انه مثلا ان كانت الدائرة
موجودة فالمثلث الفلاني كذا والمثلث الفلاني موجود فاذا صير الى الفلسفة الاولى تبين
وجود المقدم فيبرهن ان المبدأ كالدائرة مثلا موجود فحينئذ يتم برهان ان ما تلوه موجود
فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطي والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم
ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية والفلسفة الاولى تفارق الجدل والسوفسطائية

في الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما تنظر في العوارض
الذاتية للموجود والواحد ومباديهما ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم من العلوم الجزئية والجدل
والسوفسطائية تنظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا تقتصر ولا واحد منهما على عوارض
الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية
لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان او معوجا لكل بحسب صناعته وقد تفارقهما من جهة المبداء
لان الفلسفة الاولى انما تاخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبداه من المقدمات
الذايعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبداه من المقدمات المشبهة بالذايعة او اليقينية
من غير ان يكون كذلك في الحقيقة وقد تفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة الاولى اصابة الحق
اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهور تدرجا الى البرهان
ونفعا للمدينة وربما كانت غايته الغلبة بالعدل وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان
بحسب النفع والذي بحسب المعاملة فان يكون الالزام واجبا بما يتسلم وان لم يكن اللازم حقا ولا صوابا و
اما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة و
القهر بالباطل ثم اعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد
العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ان الانسان قد ينظر فيه جزء من
العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه
من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الاخر فيها مثل
ان جسم العالم او جرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط
وذلك الشرط هو ان له مبداء حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرط ان له كما
وانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك
يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبداء حركة وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون صيغته التي
تسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة غير مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون
في بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة واما المهندس فيقول
ان الفلك كري لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه يوجب كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة
القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل ان يتفقا لان الموضوع واحد
وفي الاكثر يختلفان ونقول من راس ان العلوم المشتركة اما ان يشترك في المبادي واما ان يشترك
في الموضوعات واما ان يشترك في المسائل والمشتركة في المبادي فلسنا نعني بها المشتركة
في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي يعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان
الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كالهندسة

والعدد

والعدد في المبداء الذي ذكرناه واما ان يكون المبداء للواحد منهما اولا وللثاني بعده مثل الهندسة
وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقي يشتركان في هذا المبداء لكن الهندسة اعم موضوعا من علم
المناظر فلذلك يكون لها هذا المبداء اولا وبعدها للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقي واما ان
يكون ما هو مبداء في علم مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم
والخصوص فيسمى شيء في علم اعلى ويوجد مبداء في علم اسفل وهذا يكون مبداء حقيقيا او يبين
شيء في علم اسفل ويوجد مبداء للعلم الاعلى وهذا يكون مبداء بالقياس الينا واما ان يكون العلمان
غير مختلفين في العموم والخصوص بل هما مثل الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما مبادي لمسائل
الاخر فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية وقد يبرهن عليها قبل
في المقالات العددية وهذا لا يمكن اذا لم تكن بين العلمين شركة في موضوع او في جنس موضوع
واما الشركة في المسائل وهو ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة وهذا
ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع فاذا الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم
هي على موجب القسم الثالث وهو الشركة على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد
الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والعلم الطبيعي والهندسة والمخروطات وسائر ما اشبه
ذلك واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الاخر كالطب
والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار
موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذلك كما ان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم
الطبيعي واذ تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب ان نتكلم
في نقل البرهان **فصل في نقل البرهان من علم الى علم وتناوله الجزئيات تحت الكليات
وكذلك تناول الحد** نقل البرهان يقال على وجهين فيقال احدهما على ان يكون شيئا ماخوذا
مقدمة في علم فيكون برهانه في علم اخر فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم اي يحال
على العلم ويقال على وجه اخر وهو ان يكون شيء ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه
برهان حده الاوسط من علم اخر فيكون اجزاء القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين كما
نبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية
هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين التي يقوم على الاعداد التي في علم التاليف
وان كان الداعي الى هذا الاشيء من نفس الامور بل ضرورة ما على ما سنبينه بعد ونحن نعني ههنا
بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الاخر
وبالجملة يجب ان يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في اثاره اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا
الوجه هو ان يكون احدهما تحت الاخر فحينئذ يجوز ان ينقل البرهان من العام الى الخاص فيكون

في الموضوع صح

بلغ

تعطي العلة للخاص على ما سنوضحه بعد واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الاخرى فيمكن ان يتفقا في القياس
فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات والاكبر عارضا
لذلك الجنس او ذلك المقوم وهو المأخذ الاول من مآخذ البرهانيات او كان اوسط عارضا ذاتيا للاصغر
والاكبر عارضا ذاتيا اخر او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو المأخذ الثاني من البرهانيات
ليس غيرهما على ما اوضحنا كان نحو النظر في العلمين واحدا وان لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما
جميعا بل عساه ان يكون برهانيا في احدهما غير برهاني في الاخر وهو في كليهما غير برهاني اذ بينا ان
البرهان لا يخلو عن احد هذين المأخذين واشبعنا القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد المأخذين علمان متباينا
الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب ليس للمهندس ان يبين حال الاضداد بها علم واحد او لا
فان الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه ولا في العوارض الذاتية له او لجنسه واذا كان الامر على ما حققناه فيجب
ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية يستعمل في المناظر والعددية يستعمل
في التأليف ويجب ان لا يتفق بحث علمين متباينين في الموضوعات والاعراض وان لا يكون شيء من
العلوم ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الاعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقبيح اذا استعملا
في الشكل والخط والمقابلة اذا روعيت بين المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كانت توجد بوجه ما
في الموضوعات الهندسية فليست تعرض لها بما هي هي بل هي عوارض خارجية قد يعرض لاشياء غير الجنس
الذي يختص بموضوعات الهندسة هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان تكون مقدمات البرهان
كلية حتى تكون يقينية لا يتغير بتغير الامور الشخصية ووجب ان تكون نتائجها كذلك كلية ودائمة وجب
ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قياس ما يدل على ان الامر هكذا فقط فانه لا يمكن
ان يدل على انه يجب يجب ان لا يتغير ولا ايضا بها علم الا العلم الذي بطريق العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم
الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض واتفق ان دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا تقتضيه نفس ذلك
الحكم ولا الشخص تقتضي دوامه تحته فليس احدهما تقتضي دوام النسبة مع الاخر فاذا النسبة بينهما عارضة
وقتا ما والعلم اذا بالحري يعني الشخص علم بالعرض ولذلك اذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو في الذاتيات
مثل انه هل زيد حيوان فانه ان مات او فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على
الفاسد برهان كانت احدى المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات
لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة وكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا
محال واما غير كلية فان الكلية يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما
يبقى الكلي محمولا اما ما ووقتا ما ومحال ان يكون برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين
فاذا لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل قياسات في وقت وتبيين بعد ان كل حد
فاما ان يكون مبدأ برهان او تمام برهان او نتيجة ويكون برهانا متغيرا منقلبا وتكون الاجزاء التي للحد به

مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها فلا حد لها ثم الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اما
شيئا خارجا عن نوعه او شيئا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج عن نوعه فيجوز ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن
لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص بل بحال طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما يفارقها بامور غير ذاتية
بل بخواص له عرضية ويمكن ان يكون مشاركاته في نوعه بالقوة بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل
اخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع الواحد متفقة كلها في الذاتيات فاذا لا يجوز ان يحد الشخص
الفاسد والشخص المشارك في نوعه الاقرب حدا يكون له بما هو شخص اصلا لانه ان ميز بقول كان ذلك القول
من عرضيات لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما القول الذي من الذاتيات الذي يفرقه لا من
اشخاص نوعه بل من ساير الانواع فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا
بالعرض مثل البرهان ولقائل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البراهين ان يكون كلية لا محالة ونحن
قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا كانت المطالب جزئية والبرهان الجزئي وان
لم يكن في شرف البرهان الكلي فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن في شرف
البرهان الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلي يقال على
وجهين فيقال كلي بقياس الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء كان على كله او بعضه او مهملا بعد
ان يكون الموضوع كليا ويقال كلي بقياس الجزئي والمهمل ويراد به ان الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة
الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا الذي يختص بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه
في الاكثر طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق فاذا الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه
المقدمة الجزئية ولا يدخل الشخصية وقيل في التعليم الاول ولان الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد
قد يبرهن عليها ويحد مثل كسوف القمر فحري ان يتشكك شاك انه كيف وقع لها مع فسادها
برهان وحد والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة
وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية وكذلك
الكسوف في وقت ما فانه وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصوره كسوفا قمريا في وقت
حاله وصفته كذا يمنع عن ان يقال على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية
او قمرية كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع ان يقال على كثيرين وعلى ما سلف منا لك شرحه فاذا انما
صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير لا لان معناه اذا تصور منع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان
امور اخرى من خارج ولاستحالتها اذ ليست الشمس الا واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا وعرض
للكسوف ما عرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت ما
معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول ساير الفاسدات وليس يقوم البرهان على كسوف ما
من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان ويكرر

او جوز العهم وجوده معه ولقائل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهانية كلية لا يتبين الا ببيان
ان الفاسد لا يبقى به يقين فكيف صار القوم يبينون ان الفاسد لا برهان عليه ولا يثبتونه لان مقدمات
البرهان كلية فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا على الموضوع وليس
دائما في كل واحد منه حتى لم يكن كليا بحسب الكلي في البرهان اعرض الحكم للشك والانتقاض اذ كان يتغير في البعض
من الاعداد والمتغير لا يقين به اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس
دائما في كل وقت له يعرض للشك والانتقاض اذا كان يتغير في البعض من الازمنة والمتغير لا يقين به ثم
فكانه يقول السبب الذي اوقع في الامور العامة حاجة الى ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية والا منع
اليقين موجود بعينه في الحكم على الشخصيات وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الكلي مورد التنبيه
على العلة لا لان يكون نفس مقدمة بيان

فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان

قيل في التعليم الاول انه يجب ان
لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة فقط بل يجب ان يكون مع ذلك اولية غير ذات
اوساط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان يكون مناسبة على ما اشرنا
اليه مرارا كثيرة فكاد ان يكون القياس الذي اورده بروسن على تربيع الدائرة ماخوذا من مقدمات صادقة
بينة بنفسها مقولة على الكل الا ان كلامه ليس ببرهان هندسي لان مقدماته غير مناسبة فبيانه كما علمت
بالعرض والعرض في هذا التربيع ان يبين ان دائرة مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد اضلاعه
فانه يمكن ان يحل الى المثلثات مثلثات يمكن ان يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها وبجملتها ايض مربع واحد
مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ضلع ذلك المربع جذر الدائرة فبين بروسن غرضه
ذلك بان قال ان الدائرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم
الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم خطوط
يقع فيها واصغر من كل مستقيم خطوط يقع خارجا عنها فقد وجد ايضا شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة
وقيل في التعليم الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة الهندسة بل هو عام مشترك
فيه ويوجد لاشياء اخر ويطابقها وليست تلك الاشيا متناسبة لجنس اي مشتركة في الموضوع او جنس
الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على الشروط البرهانية ان السبب فيه انه اخذ فيه
مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشياء التي هي اعظم من اشياء واحدة بعينها
كالاشكال التي في الدائرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال المحيطة بها اشياء متساوية اي
كالدائرة وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور قال وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد
وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب واظن ان هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس
وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في

في العلوم

في العلوم مثل ان الكل ازيد من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير
والعدد واذا اريد ان يجعلا خاصين باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل
اكبر من الجزء وايضا قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار اخر واما ازيد واما انقص وفي الاعداد كل عدد اما
مساو لعدد اخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يقال تارة ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
وتارة الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما ذكره هذا المتاول و
بالجملة فليس انما تستعمل في العلوم الجزئية من المبادي مبادي خاصة بالمحمولات بموضوعاتها بل والخواص باجناسها ايض
التي تشترك فيها ولكن ينقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهذا يمكن ايضا ان يعمل بهذه المقدمة فيقال
ان الاشكال او المقادير ذوات الاشكال التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها فهي
متساوية فيصير حينئذ مبدءا ملائما فان لم يصر هذا مبدءا فلا واحد من تلك المبادي الاخر لكن الوجه الذي
عندي في هذا ان هذه المقدمة انما تنفع اذا اخذت هكذا ان الدائرة واسطة بين اشكال بلا نهاية في القوة
داخلة فيها واشكال بلا نهاية في القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك باعيانها
وههنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدائرة وذلك الشكل
المستقيم الخطوط متساويان فان فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم يفرض غير متناهية لم يجب
ان يكون المتوسطان بينهما متساويين الا ان توضع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في
الاشكال لان كل شكل يفرضه اصغر من الدائرة فهناك شكل اخر ايضا اكبر منه واصغر من الدائرة بل
يحتاج ان يقع هذه الداخلة والخارجة اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون حينئذ مداخل من وجهين احدهما
في البرهان والاخر في المطلوب اما في البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس
ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال ولا من العوارض الذاتية بجنس الكم بل اعم من جميع ذلك
لانه من العوارض الذاتية بالموجود وانما ينقل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له
بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظرة في اشياء تحت الموجود اذا كانت تلك الاشياء من شانها
ان يكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فانما يوخذ مجردة عن المواد
ومشارا اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل في المطلوب فهو سعينة هذا
بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا اليه بالفعل انما يشير اليه على انه موجود بالقوة بين امور ما
بالقوة مجهولة والبيان الذي يبين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ايضا هندسيا بل اما جدليا
واما منطقيا اي من العوارض الغريبة وانا اظن انه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا
ولا ذاتيا للهندسة بل خارجا وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية و
المحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان على الشيء من جهة ما هو هو مثلا لو اردنا
ان نبين ان ثلث زوايا المثلث مساوية لقائمتين فيجب ان ناخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية

للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذى للمثلث من عوارضه الذاتية فان جاء حد اوسط من جنس آخر فيجب ان يكون جنس اعلى من ينقل عنه الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر والحساب والموسيقى ويكون السبب فى ذلك هو المشاركة فى الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل حينئذ العلم الاسفل يعطى برهان ان والعلم الاعلى يعطى برهان لم وذلك لان المقدمات تكون فى العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات او مصادرات غير معلومة العلل ومعلوم ان نتايجها لا يكون على الحقيقة يقينية ما لم تحصل اليقين بمقدماتها وانما يحصل اليقين بمقدماتها فى العلم الاعلى اذ كان الاوسط انما هو بالذات فى العلم الاعلى فهناك نظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل فقد ادخل فى العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم ان المراد فى ذلك ان العلم الاعلى يعطى اللم فى المسئلة بعينها التى يعطى العلم الاسفل فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا التاويل يجب ان يجعل المسئلة فيهما واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى فى المسائل ويكون لا محالة مشاركا فى الامور الذاتية للموضوع فى المسئلة فيكون مشاركا فى الاوسط فيكون صالحا لان يبرهن فى كل واحد منهما بما يبرهن به فى الاخر ولا يغتر قائل بان هذا يعطى الان وذلك يعطى اللم بل يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطى اللم على الوجه الذى قلناه او على وجه يساه حيث تكلمنا فى حال الموسيقى والمناظر لا على الوجه الذى قيل و بالحقيقة فان الوجه الذى قيل فى الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعوا اليه الضرورة وقصور الانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قيل وفيه لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظر اخر امر يحتاج الى عدة ولولا ذلك لكان بالحرى ان نبرهن على احوال الخطوط التى توجد فى المناظر واحوال الاعداد التى توجد فى الموسيقى لا فى علمى المناظر والموسيقى بل فى علمى الهندسة والحساب ونعد نتايجها لاصحاب المناظر والموسيقى ولكن لما كانت المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات التى تنفق اليها فى المناظر والموسيقى حاجة ما اذ كان ذلك كثيرا جدا لا يمكن اعدادها اعدادا مستوفى بل اعد من ذلك ما يفتقر اليه الاصول دون الفروع او يفتقر اليه الاصول المشعور بها دون اصول يشعر بها بعد فلما اوقع الامعان فى الاستنباط حاجة الى مقدمات اخرى كسل عن ان يفرد عن العلمين ويلحق بالعلم الذى هو منه ولنرجع الى ذكر اختلاف معونة العلمين على اللم والان فنقول اما العلمان المختلفان فى العلو والدنو ففى الاكثر انما يتم البرهان المعطى للم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطى الاعلى الاسفل مقدمات توجد مبادى البرهان ومن هذا القبيل ايضا ان يكون فى احدهما برهان حده الاوسط علة ما وفى الثانى برهان اخر حده الاوسط علة اخرى قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه المسائل مرددة فى العلمين والسبب فى ترديدها قصور من الناس عن المبالغة فى التمييز مثاله ان العلم الطبيعى والفلسفة الاولى اشتركان فى النظر فى تشابه الحركة الاولى وبيانها لكن العلم الطبيعى يعطى العلة التى هى الطبيعة التى لا ضد لها والمادة البسيطة التى لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض

فيكون لح ٢

فسادا

فسادا وتغير والفلسفة الاولى تعطى العلة الفاعلة المفارقة التى هى الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التى هى الوجود المحض والبرهان فى العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعى مع انه اعطى برهانا ما به فانه لم يعط البرهان اللمى مطلقا بل اعطى ان ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان اللمى الدائم مطلقا واعطى علة دوام المادة والطبيعة التى لا ضد لها فيدوم مقتضاها وكذلك العلم الطبيعى يعطى العلة فى كون الابيض غير كرية بالتحقيق وفى وقوع الماء فى قعور منها حتى ينكشف ادهار فى بعض النواحى فيكون سبب ذلك فى العلم الطبيعى ان الماء بالطبع سيال الى القعور والارض يابسة لا تتشكل بذاتها بل تحفظ الاشكال الاتفاقية واذا اتفق لاجزائها كون وفساد بقى مكان الفاسد قعرا ووهدة ولم يجتمع لا جله الباقى على الشكل الكرى وبقى مكان الكاين ربوة وكذلك الحال عند اتفاق ساير الاسباب التى توجب نقل جزء منها عن موضعه واما الماء والهواء وغير ذلك فكل يجتمع على شكله اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكرى الذى لا يجوز غيره ان يكون مقتضى طبيعة البسيط واما فى الفلسفة الاولى فتكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية وهو ان يستقر الكائنات على مواضعها الطبيعية والحال فى البرهانين ما قلنا فهذا ما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى فى اللم واما فى الاقل فربما اخذ العلم الاعلى مبادى اللم من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادى متوقفة فى الصحة على صحة مباد انما يبين فى العلم الاعلى او يكون يبين بمباد من العلم الاعلى لكن انما يبين بها ثانيا فى العلم الاعلى مسائل ليست مبادى لها وللجزء الذى فيه من هذا العلم الاسفل بل كما ان بعض مسائل علم واحد يكون مبادى بالقياس الى بعض المسائل منه بوساطة مسائل منه هى اقرب الى المبادى منها فلا يبعد ان يكون مسائل علم ما يتبين به بمبادى من علم اخر ثم يصير تلك المسائل مبادى لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخر بلا دور فيكون هذا حال مسائل يتبين فى علم اسفل بمبادى من علم اعلى ثم يبين بها مسائل ما فى علم اعلى واما ان يكون هذه المبادى الماخوذة من العلم الاسفل لا يبين من مبادى من العلم الاعلى بوجه فذلك مثل ان يبين بالمبادى البينة بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادى مسائل من العلم الجزئى هى مبادى المسائل من العلم الاعلى صارت بوساطة العلم الجزئى مبدءا لمسائل من العلم الاعلى لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن ان يعطى اللم من هذه فى العلم الاعلى على ما كان مبنيا على المبادى البينة بنفسها واعلم ان الامور الجزئية الحسية والتجربة هى اقرب الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية كما ان الامور العامة العقلية اولى بان يكون المبادى المقتضية منها مبادى العلوم الكلية فان ما كان اشد عموما فهو اولى بان يكون مبدءا للعلم الذى هو اشد عموما واما العلوم التى ليس بعضها تحت بعض فلا يجب جزء بعض فكثيرا ما يكون احد العلمين معطيا فى مسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر معطيا فيه برهان اللم مثل ان العلم الرياضى

يعطي في كرية الماء برهان ان بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم وايضا كذلك القول في
كرية الارض ووقوفها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطي برهان الان والطبيعي
يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس
بعضها تحت بعض يعطي الاخر مبدا ما مثل العدد والهندسة في مسائل المقالة العاشرة ولا يتفق
في العلوم الجزئية ان يعطي علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نخبر من بعد عن العلة في ذلك
فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف يكون حدودا وسطى واذا كانت حدودا وسطى
كيف يكون وحتى يكون معطية البرهان التام واما ههنا فنقول على الجملة ان الاسباب اربعة
مبدا الحركة اي الفاعل وما في جملته والموضوع وما في جملته والصورة وما يجري مجراها والغاية وهي
التمام الذي لاجله يكون ما يكون واليه يسوق مبدا الحركة وما يجري مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه
الاسباب كلها لشيء واحد بالذات وربما كان الشيء ليس له من الاسباب الا الفاعل و
والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشيء جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشيء
مادة وحركة فان الفاعل الذي يقال له انه فاعل فبنحو اخر يقال وتكون نسبته اليه نسبة داخلة في صورته
وكذلك غايته فكل ما هو مجرد عن المادة فانما يمكن ان يعطي من الاسباب ما هو صورة فقط و
تسمى العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات كالعلوم
الناظرة في الموجودات التي صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي انتزاعية بالحد
كالعلوم الرياضية فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات ولكن مفارقة
الحدود لها وذلك لان موضوعاتها امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما يكون في خشبة كذلك
يكون في ذهب فليس يقتضي طباعها موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شيء من الموضوعات
التي توجد فيه داخلة في حدودها لهذا السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها
مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن ان توجد تلك الصورة منها مفارقة لها ولا في مادة اخرى
فطباع تلك الصورة مختصة بتلك المادة فلذلك تدخل المواد في حدودها والامور الطبيعية
هي التي تجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم من العلوم ان ما كانت الحدود الوسطى في براهينه
ماخوذة من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك في البرهان عليه علمان اذا اريد بالبرهان
برهان اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة
عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية
القصوى فانها مفارقة للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية
القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون كل تلك داخلة في موضوع
الصناعة اي ما كانت انواعا لها او كانت من عوارضه الذاتية مثل السبب الفاعلي التمامي

والمادي والصوري لموجودات ما طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان او اسباب
نوع او جنس اخر من الكائنات الطبيعية او الطبيعيات التي ليست بكائنة فان اسبابها
الظاهرة كلها طبيعية ونشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان سببه الفاعل الظاهر اما انسان
او نطفة او قوة في نطفة وصورة فيها وهذه الثلاثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة
واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادي
اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسببه الصوري النفس وهو
من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعي وكمال ماله وسببه الغائي الكمال الذي يخصه وجود اكمل جوهر
يمكن حصوله من مباد كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن حتى يكون من شانه ان يبقى بنفسه
للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي التي لا يمكن ان توجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل
والصورة والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع وان تكون الغاية التي هي غير الصورة في
الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ومن عند مبدا اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل
الانسان انسانية ما وصورته انسانية وهي غاية الفاعل الطبيعي واما الكمال الاخر كالطحن
الذي هو الغاية المقصودة في تعريض الاضراس للطحن فهي مقصودة عند مبدا اعلى من الطبيعة
واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له فكان الغاية في الطبيعيات غايتان
غاية هي صورة وهي نهاية حركة وتمام محرك طبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليست الصورة
المقصودة قصدا اوليا في حركة التكوين وهي مثل الطحن وهي غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ونقول
بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا غريبين من جنس الصناعة والفاعل والغاية
ربما كانا غريبين فاذ مهدنا هذه الاصول فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجة
عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة اخرى امكن ان يكون على المسئلة برهانان من علمين
واما اذا كانت الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء
برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا من مباد خاصة وبهذا
السبب يغلط فيظن في كثير من الاشياء انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة
في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم الحقيقي اذا لم يكن مناسبة ۞ فصل ۞ من البين
انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على مباديها والا فما يبين به المبدا هو المبدا او العلم
به احق من العلم بما قيل انه مبدا له فبعض مبادي العلوم بينة بانفسها وبعضها محتاجة الى
بيان وكلاهما من المستحيل ان يبين في العلوم التي هي لها مباد اول اما البينات بانفسها
فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم اخر
وخصوصا في علم اعلى ومبادي العلم الاعم الذي سائر العلوم تحته كلها بينة بنفسها وبعضها

ماخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا وذلك قليل وموضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به وان
يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفي الحد مثل الجسم الطبيعي لموضوع وجوده في العلم بل اشتغل
بان يوضع حده فقط فما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده
ايضا ووضع وجوده هو من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة لانه مقامة مشكوك فيها
مبني عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا كان تكلف وضع الامرين فضلا وربما وضعوا
الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشيء موجود وان الحد ليس
بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة علوم الهندسة ان النقطة شيء لا جزء له واما المحمولات
الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فانها هي المطلوبة كلما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على
سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة
حدودها ان كانت خفية الحدود واما ان كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزايد والناقص
وما اشبه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم
والمثلث والاصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب والمستدير في الحساب
فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق الهلية
وهو التصديق حتى يمكن ان يعلم بها هلية شيء اخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا ولا بد
من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوعه الانية في نفسها وموضوعه مائيته
الاجزاء في فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت اعم من
الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل فاذا الموضوعات ان احتيج الا التنبيه على وجودها
وضعت وضعا ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية
فتحد فقط ان احتيج اليه ولا يوضع موجودة الا عند الفراغ عند اقامة البرهان في مسئلة مسئلة
ليستبين منه انها موجودة لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي التي ليست اصولا موضوعة
وليست مصادرات فان وضعها ان التكلف مثل ان النقيض لا يجتمعان وما اشبه ذلك وان
نازع فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة لان تلك المنازعة باللسان دون العقل
وبالقول الخارج دون القول الداخل وانما القياس الذي يتكلف احيانا في تصحيح شيء من ذلك او
تبكيت مخالف فيه من السوفسطائية فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف
ويعرف فيما يستانف واما المبادي التي قد يشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها ويفهم ماهية
اجزائها ان لم يكن سبق تصور الاجزاء والحد فليس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم
بل انما يوضع لتفهيم اسم فقط اللهم الا ان يسمى انسان كل مسموع في فواتح الصناعات اصلا موضوعا
بل انما الاصول الموضوعة اشياء مصدق بها وهي في انفسها صادقة يجتمع من التصديق بها

ولو بالوضع

ولو بالوضع مع مقدمات اخرى نتيجة والحدود ليست كذلك ولما قيل في التعليم الاول هذا
فظن الظن لعله يسبق الى بعض الناس معين انه ربما كان في المقدمات المستعملة مبدءا ما العلم كله والمسئلة
منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة وكان سائلا سال وقال قد نرى في العلوم اصولا موضوعة
ومقدمات كاذبة يتدرج منها الى المسائل مثل ما ان المهندس يقول خط اب لا عرض له وهو مستقيم
ولا يكون كذلك ومثل اخر مستقيم الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك بل يكون
كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون
عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي الاضلاع في الحقيقة فاجيب
وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخلوطا لافتقار البرهان الى مثله والبرهان
هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيمة
بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخيل والبرهان هو على المعقول دون المحسوس
والمتخيل ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج الى الشكل البتة فقد بان ان الاصول
الموضوعة مصدق بها وعلى التصديق بالنتيجة والمطلوب ولا كذلك الحد وايضا فان كل اصل له
موضوع فهو محصور كلي او جزئي وليس شيء من الحدود بمحصور كلي ولا جزئي فليس شيء من الاصول
الموضوعة بحدود وعلى انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم
هي صور مفارقة لكل نوع منها مثال اشبهه قائم بذاته عقلي موجود لا في مادة فبالحري ان يقع الشك
وحله في جملة ما يتعلق بالبرهان ويجب ان يذكر اولا السبب الذي حمل اولئك على هذا الظن
فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس فاسد فقالوا ان هذه العلوم كلها
انما ينظر في موجودات ما فالمعدومات لا فائدة في النظر فيها ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد
والتغير واما دائمة الوجود غير متغيرة وايضا اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها
ولا حد لها والمحسوسات ليست ايضا مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وشخصية
بل من جهة طبيعة عقلية اخرى فالبرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من جهة ما
انها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها والشخصية العارضة لها وكذلك الحد ليس لها من
جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة لئلا يكون
محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات
والصور الهندسية وبالجملة للصور التعليمية دون الطبيعية ورقى اليها الطبيعية وكان ماخذ
هؤلاء في الاحتجاج شيئا اخر وهو ان هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك في الوجود قالوا
واما ما يضعه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه والخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان
وقوم القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات مبدا الهندسيات واما افلاطن ثم

فجعل الصور المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسماها اذا كانت مجردة مثلا واذا اقترنت بالمادة صور الطبيعية وجميع هذا باطل فان صور الطبيعية لا تكون مع معنا اذا جردت عن المادة والصورة التعليمية لا تقوم بلا مادة وان كانت تحد لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الاراء والقياسات الداعية اليها انما هو في صناعة الفلسفة الاولى دون المنطق وعلوم اخر بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه ان تبين ان هذه وان فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البرهان التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت بالذات واولا لامور عقلية كلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح على العنب على الاطلاق فيصح على هذا العنب واذا صح ان كل انسان حيوان صح على انسان ما انه حيوان والبرهان انما لا بد من ان يكون فيه قول كلي ليكون شاملا للكثرة بان يعطي اسمه وحده للكثرة الجزئية ويمكن ان يجعل الكلي فيه والمحكوم عليه بالحكم الكلي حدا اوسط موجبا على الكثرة بالاسم والحد فيما حكم عليه حكم على الكثرة و اما الصور فانها جزئية ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولا يمكن ان يكون حدودا وسطى في اثبات شيء على الكثرة من الجزئيات الشخصية وذلك لان المثل وان انزلنا انها تعطي الكثرة اسماها فلا يمكننا ان نقول انها تعطيها حدودها لانه ليس شيئا من الجزئيات صورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان ثم المحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق مايت وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا مايت وكيف يقال الشيء من هذه انها تلك كما يقال انها حيوان فاذا الصور المثلية لا يعطي اسمائها وحدودها معا الكثرة والجزئيات فلا يصلح ان تتخذ حدودا وسطى في برهان على الجزئيات وان كان ذلك البرهان برهانا بالعرض وكذلك لا يجوز ان يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى فلان الحدود الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم بوجه ما على اعيان الموجودات وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هي ايضا امور الحكم عليها حكم بوجه ما على اعتبار تلك الموجودات لانها حينئذ تكون حدودا وسطى وقد بينا انها لا تكون حدودا وسطى ولا هي ايضا الموضوعات الاولية لهذه العلوم حتى تكون انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا ايضا انما نطلب اعراضا ذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليست المثل على احد الحكمين فليس الستور والمثل المفارقة اذا داخلة في موضوعات البراهين ولا في مباديها بوجه **المقالة الثالثة من الفن الخامس فصل في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم** المبادي الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الاول الذي منه تتشعب كلها اعني قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه السالبة ليس يوضع في العلوم وضعا بالفعل الا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين بل انما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الاول على وجوه ثلثة يجب

ان يعتبر

ان يعتبر في تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة فلا يجوز ان تصدق سالبة او كانت سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة لتكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقد دائما وان لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجبات فليس بسالب واذ هو سالب فليس بموجب البتة وان السلب والايجاب لا يجتمعان او ان كل شيء يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح به وانما تكون هذه القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر في النتيجة من غير عكس فانك اذا قلت في الاكبر مثلا كل انسان حيوان اضمرت وليس ليس بحيوان وانتجت ان الكاتب حيوان واضمرت وليس ليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوعا لحكم محمول فليس موضوعا لمقابله واما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما يقال في الخلف انه ان كان قولنا اب ليس صادقا فقولنا ليس اب صادق فيكون هذا المبداء الذي نحن في ذكره مضمرا وقوته قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله ذلك لان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبداء على انه نافع في تكميل مقدمة كما في الاول ولا في تكميل قياس كما في الثاني بل بان يخصص اما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار اما مباين واما مشارك فناخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجب ما خاصا بالصناعة وهو المشارك وبدل السالب سالبا ما خاصا بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج ان تاخذ هذا المبداء بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم بل بحيث ينفع في ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم العامة الواجب قبولها تشترك العلوم فيها لا على انها مادية للبيان اي الموضوعات او لة البيان واياه يبين وفي المسائل بل على انها في الذي منه البيان والجدل يستعملها من جهة ان كل اولى مشهور ايضا والجدل ايضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادي الواجب قبولها وكما يشارك في الموضوعات فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس بمحدود النظر في شيء من الوجوه وكل علم فانه محدود النظر في الوجوه الثلثة من الموضوعات والمبادي والمسائل واما بيان ان الجدل ليس بمحدود النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتصر عليه واما بيان انه ليس بمحدود النظر في المسائل فلذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي الغريبة ايضا مثل انه ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا او كذا بل هل هو احسن من المستدير او ليس وهل هو مضاد للمستدير او ليس والثاني لانه قد يتفق ان ينصر الضدين والنقيضين معا بقياسين في وقتين كل واحد منهما جدلي على ما ستعرفه حيث نتكلم في الجدل فتارة تقيس من المشهورات ان النفس

لا يموت وتارة نقيس منها ان النفس يموت واما بيان انه ليس ايضا المحدود والنظر في المبادي فذلك
من جهتين احداهما انه لا ياتي بالمبادي الذاتية بالشيء بل كيف اتفق والثاني انه ياخذ المبادي الاولية
والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة معا وما يتسلمه من المخاطب وقد يجعل كل واحد من
المتقابلين مبدء القياسية ذلك في وقت وهذا في وقت على ما علمت واما البرهان فانه محدود الموضوع
محدود المسئلة التي تبينها وينصرها محدود والمبادي التي منها يبين ويكاد ان يكون الحق هو انها ليس
في العلوم مسئلة عن طرفي النقيض وذلك ان السؤال النافع عنها بالحقيقة هو ان تتكافى تسليم
الطرفين معا عند السائل فايهما كان جاز واستمر في عقد قياسه والقايس المبرهن اذا سلم له الواحد المعين
النافع له في عقد قياسه انتفع به وان سلم مقابله سكت ولم يمكنه الاستمرار فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة
اذ كان انما ينتفع بالواحد فيجب ان ياخذه اخذا من غير مسئلة ولكن يقال مسئلة علمية على وجهين احدهما
يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم انه هو الحق وانه لا يتعداه المجيب او المخاطب وانما
يسئل للتقرير والتعديد لا على سبيل المسائل الجدلية والثاني في المخاطبات الامتحانية التي تكون في
العلوم ولا يبالي فيها بتسليم اي طرفي النقيض كان على ما ستعلمه والمسئلة الامتحانية فانها من وجه
ليست علمية فانها علمية من جهة ان مباديها مناسبة وليست علمية من جهة ان الغرض فيها ليس اثبات
علم فلذلك اذا حققت لم تكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية المطلقة محدودة و
ليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا في علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلا
انما هي اما عن مقدمة صحت وبانت بالطرق الهندسية ويراد ان يبان بها غيرها فيكون عن مبدء خاص
بالمطلوب واما عن مبداء عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسية يبين بها المطالب الهندسية ولا يبين
هو في الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان تكون منظرية خاصية يبني فيها واما ان تكون
هندسية وهي مبدا العلم المناظر فان مباديه من الهندسة فتكون مسائل هندسية هي مبادي مناظرية
ومن وجه مسائل هندسية واما انه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي ايضا مسائل
هندسية فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في نفسها مسائل وهي
هندسية لانها نافعة في الهندسة فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية واما
المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول
على وجه اخر وهو ان تكون المسئلة من وجه هندسية على انها مبدء مثلا للمناظر فهي في المناظر وليست
مناظرية بل هندسية وتكون المسئلة من وجه اخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة غير مضافة الى
علم اخر وهذا التاويل ليس بجيد ولا بين الامرين تباين يعتد به بل انما نعني بالمسئلة ههنا المطلوب
بل المسئلة التي توخذ مقدمة فمن ذلك مبدء لا سيما بيانه في ذلك العلم ومن ذلك ما من شانه ان يبين
في ذلك العلم ويبين به غيره ايضا فالمبادي مسائل هندسية اي مسائل نافعة في الهندسة

والمطالب مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد وان كانا
من حيث هما نافعان في مطالب اخرى من الهندسة لا يختلفان واذا حققت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز
ان يكون المبداء مسئلة في العلم الذي هو مبدء فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم يكتسب بمباديه
والمسائل متميزة عن المبادي وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مباديه من جهة ما هو صاحب علمه
فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مباديه والمناظري من جهة ما هو مناظري كذلك فان تكلف
مناظري ذلك في مباديه فقد صار هندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين مباديه وان تكلف المهندس ذلك
في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مباديه ومبادي جميع العلوم يتبين في علم
ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مباديه كذلك لا كلام له مع من يناقض في
مباديه ولا كلام له مع من لا شيء على مباديه ولا ايضا يلزمه ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان
مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب علم ما ان يعرف عماذا يجيب وعلى السائل ان
يعرف عن ماذا يسئل فاذا كان السائل انما يخاطب المهندس في امور هندسية مبنية على مبادي الهندسية
فهو مصيب والا فليس بمصيب ولا ايضا مطلوبه ينكشف في الهندسة بالذات بل عسى بالعرض وكذلك
المجيب المهندس فلا كلام له مع من ليس بمهندس فان كليهما فضل ويجري مجرى ردي لما ياخذ ثم ان المسئلة
التي ليست علمية اي ليست مثلا هندسية على وجهين احدهما ان يكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم والاخر
ان يكون بوجه داخلة فيه مثلا لو ان انسانا سئل في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد فقد سئل مسئلة
من حق الفلسفة الاولى او عن عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين مربع فقد سئل
مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل والاربعة متفقان فقد سئل مسئلة تاليفية
فاي هؤلاء سال في الهندسة كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل هذا كان جهله
غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطاء والجهل المطلق على ما نوضح بعد في موضعه فكل خطاء جهل
وليس كل جهل خطاء ولو ان انسانا سئل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط قصير الزاويتين
اللتين يتبادلان متساويتين ملتقيان او ظن في نفسه انهما ملتقيان لم تكن هذه المسئلة تقريرية
هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك لان غير الهندسي
يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء كقولنا ان النقطة لا وزن لها
ولا نهاية لها وان اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا للساكن الذي من شانه
ان يتحرك انه ليس بمتحرك فالمسئلة الغير الهندسية والظن الغير الهندسي على الوجه الاول هو الذي لا يكون
في قوة حدوده ان يكون هندسية او يصير بعمل ما هندسية مثل قولنا ان طرفي الذي بالكل والاربعة
متفقان او غير متفقين ايهما كان خطا فان بهذه الحدود لا يمكن ان ترد الى مسئلة هندسية او ظن هندسي
وان ازيل حالها الذي هو الايجاب الى السلب فليس في قوة حدود هذه المقدمة ان يصير هندسية و

واما على الوجه الثاني فهي ان لا يكون هندسية بسبب ان نسبتها الى الهندسة نسبة ردية وان كانت
هندسية من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية وان كانت ليست بالفعل الا ترى ان تلك الحدود
اذا حفظت وازيل ما عرض لها من النسبة الايجابية سها الى نسبة سلبية فقيل مثلا ان الخطين
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان صارت المسئلة حينئذ هندسية فهذه المسئلة بالقوة هندسية
وبالفعل مضادة للهندسية ولما كانت الاضداد انما ينسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا بأس
ان يقال من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية اوظن هندسي **فصل في اختلاف العلوم الرياضية** هندسية بيان
وغير الرياضية مع الجدل وفي الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه وبيان اختلاف
ما ذكر في التحليل والتركيب ان الجهل المضاد للعلم هو الذي ليس انما يعدم معه العلم فقط بل ان يعتقد
ويرى صورة مضادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهي اللاعلمي واللاهندسي قلما يقع
في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب واظهرها امران احدهما التباس مفهوم حدود
القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الانخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في
المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني حال التأليف وشكل القول اذا لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل
الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك واما القسم الاول فانه مما لا يقع في التعليمات لان
الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا يوهم غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ منها
معنى مفهوم بحسب الغرض او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الخيال فكلما يفهم
في العقل للفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال فيثبت خيال حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع
الذهن يزيغ عنه فحينئذ يكون الحد الاوسط مضاعفا اي واحدا بعينه توحد قرينتين معلومتين
فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي الجدل خصوصا فلا يكون هذه المعاون بل تكون الفاظها
في اكثر الامر مشتركة والمعنى العقلي باطن غاير في النفس غير معان لخيال ملايم لذلك المعنى يثبته و
يحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال اللايح في الذهن منافيا بالمعنى والغرض معنى اخر ويزيغ الذهن
عن الغرض الى الخيال والخيال فيما سوى التعليمات في اكثر الامر مضل وفي التعليمات هاد مرشد ولذلك
ما صارت المسائل الرياضية يصعب تعليمها الا بان يشكل اشكالا محسوسة تعلم بحروف ليكون
ذلك معونة للخيال وتقوية اذا كان لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم الاخرى واما
في العلوم الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه
صعوبة زاغ الذهن ويخص الجدل ان وجدانه معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب بلغ
الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال
لفظة النور في الجدل ولفظة الدائرة فان لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسه
ما لم يرسم فيكاد يقع عنده ان الدائرة المشكلة والشعر الدائر الاجزاء بعضه على بعض والبيان الدوري

مفهوم لفظة

مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريبا من مفهوم اللفظ المتواطئ فيشكل صدق قول القائل كل دائرة
شكل وربما ظن انه ليس كل دائرة بشكل فيكون مثل هذا سببا للغلط عليها الا ان يرسم ويميز ذلك
ولما كان وقوع اسم الدائرة او ما اشبه الدائرة على امثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد وجب ان يكون
قولنا كل دائرة كذا مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض ان اريد ان تكون مقدمة واحدة
ووجب ان لا يناقض قول القائل جدليا كان مستقريا او غير جدلي ان كان دائرة شكل كانه تخيل الدائرة
بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا فاذا تم ان يقال ان الدائرة الشعرية
ليست بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها ومناقضة بالقياس الى غيرها وما لم تصر اولا مقدمة
في نفسها لم يصلح ان يصير مناقضة لغيرها ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها المحصل فاذا
حصل معناها وحصل معنى قول القائل كل دائرة شكل لم تكن هذه مناقضة لها بل انما يظن انها مناقضة
على احد الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة اذ كان انما تصير هذه المناقضة غير مقدمة للجهل
الكاين بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة بل لا يفهم لموضوعها معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون قد
اخذ موضوعها وهو الدائرة في قولهم كل دائرة شكل على معنى كل ما يسمى دائرة لا على معنى كل ما له
معنى الدائرة وكلا الامرين يمنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة مقدمة صحيحة في
انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة فما لم يتقرر المقدمة مقدمة لم يتقرر مناقضته ولنرجع
الى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليمات فنقول ان العلوم الرياضية
انما يستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول ومن ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني
فلا يقع فيه مغالطة بتأليف القياس الا في الندرة النادرة جدا واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيه قياسات
غير منتجة سهوا وانخداعا لانه متصرف في الاشكال وفي الضروب ويستعمل الحقيقي والمظنون وخصوصا
التأليف الكاين من الموجبتين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل تكن يريد منهم مثلا ان
يبين ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة بان يقول النار سريعة التولد والتزيد وكثيرة الاضعاف
في النسبة سريع التولد والتزيد فينتج ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة فان هذه الصورة غير
منتجة في الحقيقة فان كانت قد تعد منتجة في الظاهر وانما يمكن ان يصح لها نتيجة في بعض المواضع ثم
بسبب المادة اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فيمكن ان ينعكس كبراها كلية فيرجع
الى الشكل الاول والجدل والتعاليم تختلفان غاية الخلاف في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم توجد
محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض التي تعرض للاشياء
بذاتها ومن جهة ما هي هي من حيث لها حدودها وكلها محدود ومحصور ومعلوم واكثرها منعكس
فاذا كان مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس طلب من لواحق الطرفين
ما هو على الشريطة المذكورة وهي لواحق محدودة معلومة فتصاب من كثب فيكون سبيل

التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو
عكس سهل سهل وطريق التركيب متدرجون من مسئلة الى مسئلة من غير ان تخلوا بمقدمة ذات وسط ويتجاوزوا
عنها الا بعد ايضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا والطريق منهوجا والجدل تخالف
في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط تكون امورا كثيرة متشوشة فانها تكون
امورا عرضية وذاتية ويكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد ان تكون مشهورة فيتضاعف مطالب
الاوساط فتصعب تحليلها وليس انما تصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل وفي الصادقة
منها لانها قد تنتج من كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة او منتجة منها ولولا ذلك لكانت سهلة من
وجه واحد وهو انها كانت تكون مقتصرة على الصادقات واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما
صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب فيه ليس يكون على نهج مستقيم تبتدئ من غير ذوات
اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون كيف اتفق وباي اوساط اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل فجعل
ما تثبته الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة بيان بها وبعينها في مجادلة اخرى فيتضاعف التركيب وربما وقع
ذلك في بعض مقدمات الجدل التي ان سلمت نفذ فيها وعقد القياس وان لم تسلم رجع من التركيب الى التحليل
فيتحلل التركيب مواضع التحليل وهي مواضع المباحث عما لا يسلم ويطلب له حد اوسط مرة اخرى وهذا
هو التحليل فيحتاط تركيبه بالتحليل واما ثالثا ففي التزيد وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه يعني به التزيد البرهاني
التعليمي من جهة انه يتزيد لا بالتوسط على ما بيّنا بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف فيبتدئ برهانا
على شيء منقطع عن الاول كما فعل في اوقليدس حين اشتغل بزوايا خط قائم على خط ومثل ان يكون
يبين اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود بتوسط انه عدد ذو كم ثم يبين ايضا الزوج كذلك فلا يكون قد اتم
بل عدل ومن احب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين كرر الفرد في اوسط احدهما والزوج في الاخر ويمكن
ان يفهم انه يعني به التزيد الجدلي فيكون كانه يقول لان التزيد في نتايج الطريقة الجدلية ليس يكون على
الاستقامة فقط بل تارة تزيد على الاستقامة وتارة تعدل الى الجانب فتداخل في اوساط المقدمات
نتايج اخرى انواعا كثيرة من المداخلة مثل ان جعل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلا والحدين الاخرين مختلفين
فنقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد ذو كم فهو عدد ذو كم محدود
متناه او غير محدود ولا متناه فينتج ان العدد الفرد هو ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ونقول ايضا
العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذو كم وكل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه
فيكون هذا قياسا اخر يشارك القياس الاول لا في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد يحول هاهنا الى جانب
اخر في تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا ان نفهم هذا انه يريد به جانب الجدل ليبين ان اكثر قياساته على هذه
السبيل ونقل في البراهين هذا وفي التعليميات لانها منعكسة الحدود ولان هذا المثال يليق بالجدلي
من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول

على غير

على غير هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكثر تصرفا واكثر شعب تصرف فانه اقل نتايج فان الجدل
لا يتغلغل الى الكلام في جميع المسائل فانه لا يفي بذلك مشهوراته وما يبتني عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة
الى قياس حاضر فما كان يتبين مثلا بتاليف وسط لا يمكنه ان يحضره ولا ايضا ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج
الى اوساط كثيرة جدا لا نفي المخاطب بايرادها كلها وقت المحاورة والقياس البرهاني فلا يبالي متى كان يكون
مطلوبه انما يتوصل اليه بتاليف وسط وفي مدة طويلة فهو يمعن في التركيب على الاستقامة ولا يبالي بما
في العدول ايضا عن اوساط وحدود صغرى الى غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب **فصل**
في استيناف القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم وفي
علمين قد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم وكيف يكون على شيء واحد برهان
ان وبرهان لم وبقي ان نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الاول فنقول ان الحدود قد يقع فيها برهان ان
وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه فيكون عليه قياسان احدهما لا يكون قد
وفيت فيه العلة الاولى اي القريبة للامر الموجبة له لذاته وتكون هذه العلة قد وفيت في الاخر فيشترك
القياسان في ان كل واحد منهما اعطى العلة للامر ويفترقان في شيئين احدهما ان احد القياسين
اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى العلة القريبة والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة يحتاج الى
متوسط وهو العلة القريبة والمعلول القريب ولذلك لم يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة
الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين وسنزيد تفصيله بعد واما الوجه الثاني فان لا يكون قد اعطي في كل قياس
منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطي في احدهما ما ليس بعلة اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة
منعكسا على الحد الاخر من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كلمع الكواكب الذي هو معلول لبعده
وهو مما ينعكس على العلة وهي بعده ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول كريته وهو مما ينعكس على
العلة وهي كريته او كان ما ليس ايضا معلولا ولا علة مثل دلالة ثبات الهالة على سجوم المطر عن السحاب
الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلول منعكس او علامة منعكسة وان لم يجب ذلك فربما
لم يكن المعلول منعكسا بل كان اعم مثل اضاءة البيت بسبب الاصطباح او كان اخص مثل التدخين
على النار وكذلك العلامة على ما علمت فيبين انه يمكن ان يبين بالمعلول العلة وبالعلامة ذو العلامة
ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف [2] فيشبه المعلول او العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان
يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك وجها من وجهي هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة
غير لامعة وكل مضيء غير لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل
مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحدة من اللمع وسلبه مسبب ومعلول لذلك
للبعد وهذا للقرب وكذلك قولك القمر تتزيد ضوؤه كذا وكذا وكل ما تتزيد ضوؤه كذا وكذا فهو كري [3] فهذا
ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة الضرب الثاني من برهان ان ولو ان هذه الحدود الكبرى

[2] فان كان الاعرف صح

[3] فالقمر كري صح

كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى وكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من التمع واللاتلمع والكرية
اعرف للقمر من هيئة قبول الضوء لكان يمكن ان تجعل هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء
وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كرى وكل كرى فانه يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهان لم على انه يجوز
ان يعلم اولا الان بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة
واما البيان الثانى فلم يطلب فيه ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة
على المطلوب ففى امثال هذه المواد المنعكسة يمكن فى علم واحد ان يعلم ان صرفا اولا ثم يعلم لم صرف ثانيا
من مواد باعيانها مع ما فيهما من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثاله ان يعلم بالعلم الرصدى ان القمر
كرى الشكل لانه مستضئ كذا وكذا فيكون هذا محفوظا ثم نتعرف من العلم الطبيعى ان الاجرام السماوية
يجب ان تختص بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللم والان جميعا ثم يقال فلذلك ما صار متشكل
على هذا الشكل الذى انت غير شاك به فى انيته وانما جهلت لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه اخر وذلك لانه
قد يمكن ان يكون لشئ واحد معلولات ولوازم مقارنة لا هى علل ولا معلولات مثل ان يكون معلولات
لشئ واحد ويكون منعكسة عليه ويكون له ايضا علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات
واللوازم للموضوع ما اعرف من وجود الشئ له ووجود تلك العلة ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود
الشئ له فان جعل الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم والمعلولات كان
برهان ان فقط فاذا هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قد يما قد انشعب الى وجهين احدهما الوجه الذى
يكون مواده مشتركا فيها للامرين ولكن يجرى الامر فى الامرين على العكس والثانى الوجه الذى يكون
مواده مختلفا فيها واخذ احد المختلفين الذى ليس هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ
ثانيهما الذى هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه يجب ان يفهم هذا
الموضع حتى يكون الان واللم لشئ واحد والذى يفسره قوم اخرون يكون فيه الان لشئ واللم
لشئ اخر ولنرجع الى تفصيل القسم الذى لا يكون فى احد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة
اما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الاول ما هذا لفظه وايضا فى الاشياء التى توضع
الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على لم هو اذا كان احبر بالعلة نفسها فانه لم يخبر بها نفسها
لم يكن برهان على لم بل على ان وانما يعنى بالعلة العلة القريبة لكن قوله الاشياء التى يوضع فيها الاوسط
خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثانى
مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة فيه كما تقول فى الشكل الثانى ان الجدار
لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان وهذا التاويل اظهر ويكون انما نسب الى الشكل
الثانى لانه كما علمت اولى بالسلب وهذا يقع فى البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع فى الموجبة
فاما التفسير الثانى وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر فهو انه يعنى بالاوسط الاوسط فى القياس والوجود

جميعا

جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب فى اجزاء القياس
بل ترك من خارج فان الجدار فى مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل
ما ترك خارجا وهو كونه غير ذى رئة فانه اذا كان للايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة علة
السلب وكان السلب مطلقا اذا كان له علة منعكسة فمقابل تلك العلة علة الايجاب ولو كان علة
انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان لكان علة انه يتنفس كونه حيوانا وليس كذلك فان فى الحيوان ما لا يتنفس
وكذلك ليس علة انه لا يتنفس انه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس
فان من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرئة وعلة عدم التنفس
اعم من عدم الحيوة وهو عدم الرئة لكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه يتباعدون عن العلل
القريبة الى البعيدة كما قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها زعار اذ ليس فيها كروم ولو قيل اذ ليس فيها
خمور لكان عسى قد ادى العلة القريبة فى الاغناء عن المطربين ولكن اعطى علة العلة فلم يوضح المقصود
ولم يبرهن وقد قيل فى التعليم الاول انما يمكن ان يكون هذا فى الاكثر فى علمين اذا كان احدهما تحت الاخر
بمنزلة علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الحيل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد
وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم اى احكام علم الهيئة فان هذه العلوم تكاد ان يكون الاعلى
والاسفل منهما متواطى الاسم وانما قيل تكاد ولم تقل بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين ينسبان
الى شئ واحد من وجه فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر فى حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم
التعليمى ونجوم اصحاب الملاحة فان كليهما ينظران فى مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمى وتاليف
اللحون الصناعى السماعى كلاهما ينظران فى حال النغم وكذلك علم المناظر هو علم الهندسة ينظران فى اشكال
وخطوط ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران فى مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك
الذى لها نسبة للمتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لشيئين احدهما ان العلمين فى بعض الاصناف
المذكورة لا يشتركان فى النسبة اشتراكا تاما فان علم الموسيقى ينظر فى عدد ما بحال وهو عدد وقع فى
نغم وعلم المناظر ينظر فى مقادير ما بحال وهى مقادير ما للبصر اليها نسبة وعلم الحساب ينظر فى العدد
على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر فى المقادير على الاطلاق والوجه الثانى انهما ولو اشتركا فى المنظور
فيه واستقرت نسبتهما اليه من جهة كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة معا بل لبعضها
اولا ولبعضها اخيرا وهذا يمنع التواطى الصرف وان اشتركت اشياء فى المعنى اذا لم تتساو فيه
بل اختلفت بالتقديم والتاخير والاستحقاق او النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل ولما كادت
تكون هذه من المتواطئة اسما وتشابهت بوجه ما العلم الواحد فتشاركت بوجه ما فى المسائل
لكن اختلفت فان العلم الاعلى يعطى اللم والعلم الاسفل يعطى الان على نحو ما كنا نحن انفنا اوضحناه
فى موضعه ثم قيل وذلك لان العلم بان هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب التعاليم معنا

ما بين العلامتين فى بعض النسخ لا غير

ان العلم بان هو للملاح والعلم بلم هو المنجم والعلم بان هو للمتدرب في صناعة الموسيقى العملية والعلم
بلم هو لصاحب علم التأليف التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم الاول وقيل لان
اصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثير لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما حكي عليها
وكثيرا ما يسمع التعليمي العالم بالموسيقى بعد الذي بالاربعة او الطنيني او غير ذلك من الابعاد المتفقة
فلا يحس ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم السبب في اتفاقها لان عنايته بالامر الكلي لا الامر الجزئي
وعنايته بالصورة مجردة عن المادة في الوهم لا المحصلة في المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير
والمسموحات وان كانت لا تكون الا في المادة فان المهندس ينزعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما
عرض لها في وجود في مادة على ما اوضحناه من قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو
ان يكون جزء من علم ما تحت علم اخر لا كله مثل ان النظر في الهالة والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات
الكائنة من انعكاس البصر الى نير او ملون غير املس صقيل جزء من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر
ثم تحت علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر في الزوايا الواقعة عند البصر بين
الوسط والمقوم من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه الكوكب او يرى عليه اكثر التدوير في ابعادها
البعيدة والقريبة وزوايا انحرافات المنظر جزء من علم المجسطي وواقع تحت علم المناظر والعلم كله
ليس واقعا تحته فهنا ايضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس هي هكذا
وهكذا السبب كذا سببا غير محصل ولا مقرب وعند المناظر انه لم هو بالسبب المحصل المقرب
وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم اخر بل
مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا
العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب
به مخصصا مهيا لالتزام عارض ذاتي ولو لم يجعل مخصصا ما التزم عارضا ذاتيا على ما اوضحنا فيكون
برهانه المعطي للم لا في ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض الغريب فالطبيب يحكم ان الجراحات
المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطي العلة في ذلك حين يقول لان الدائرة اوسع الاشكال
احاطة وقد يمكن ان يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والهندسي فيقال لان الاندمال لحركة الى الوسط
فاذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء واذا لم يكن زاوية كانت الحركة في جميع المحيط
معا وتقاومت الاجزاء وابطأ الاندمال وقد اورد في الشروح مثالا لما يكون برهانه في
العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان المخروط البصري اذا
بعد فني وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان
وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين برهانين صح
مختلفين واما الذي اوردوه ان صح فيكون مما يوضع في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه نعم

لو عنوا ان امرا ما اذا كان مما يبرهن بهذه المقدمة في العلم المناظري وهي غير معطاة العلة فانما يبقى بما لم يتحقق
بعد فلا يكون بيانه برهان لم واذا وقع الى المهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال ردي
جدا وبالعكس من الواجب لان الصنوبرة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر وهنالك لا التقاء
البتة بل كلما امعن كان التباين اكثر فهذه الاشياء مما قيلت في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان
وعد التعليم الاول ان يرينا قياسين على امر واحد في علمين مختلفين وهذه الامثلة التي اوردت في انجاز
ذلك الموعد كلها او ما اخذ المفسرون لها انما يرينا امرين احدهما ان يكون اللم معلوما بقياس والان
موجودا بالحس والثاني ان يقع الان في غير ما وقع فيه اللم فاذا هذه الامثلة اما ان يرينا قياسين على
مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما قياس والاخر غير قياس والذي اظنه حلا لهذه الشبهة هو ان المعلم
الاول لم يعن بقوله الحس بالامرين يكون حاكما بالنتيجة والمطلوب بل يكون عنده مقدمات ماخوذة
من الحس ينتج المطلوب انه دون لم هو فان اصحاب العمل لهم مقاييس عن مقدمات تجربية وامتحانية وفيهم
محاورة في اثبات وتبكيت مبنية على ذلك مثلا كما تقول صاحب التأليف السماعي ان هذه النغمة
ليست موافقة لهذه النغمة من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النغمة الفلانية كذا فيكون مقدمات
حسية ينتج منها نتيجة حسية يبين بها ان شيئا كذا او ليس كذا وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحة
ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان كوكب كذا بعد لم يشرق ويقول صاحب
العلم الطبيعي ان هذه القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست على الافق فيكون اما اولئك
فقد اخذوا مقدمات امتحانية واما هذا فقد اخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير بينة له بالعلة القريبة
فان كون الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب القوس على الافق بل
انما بيان مقدمته بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون معنى امثلة المعلم الاول على هذا الوجه

فصل في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال

قد بين المعلم الاول
ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثرها افادة للقياس لوجوه ثلثة اولها ان العلوم التعاليمية انما تستعمل
هذا الشكل في تاليفات براهينها ويكاد كل علم يعطى في مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل
في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان تكون العلة موجودة للحد الاصغر فيوجد له المعلول فان هذا
هو تأليف الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت العلة للاصغر وتبع فيه المعلول العلة فان كان البيان
البرهاني لايجاب الكلي فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن
يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر يكون اعطي العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا
للعلة في الوجود له بل حرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له فلا تكون العلة قد جرت معلولها
بالقصد الاول واما الشكل الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون
الحد الاصغر اوجد للعلة التي تتبعها معلول فيكون العلة لم تجر المعلول بالقصد الاول انما الشكل الاول

هو الذي يعطي الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم وساير ذلك
بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم بما هو وهو الحد ان امكن ان ينال بقياس فانما يمكن بهذا الشكل
وسنوضح بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن اما انه لم هو بهذا الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل
الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث فهو ان الشكل الاول قياس كامل بين
القياسية بنفسه والشكلان الاخران انما يستبين انهما قياسان بالرد اليه اما بعكس واما بافتراض وبالخلف
ايضا فانه يرد اليه بوجوه فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التي لا اوسط لها والى الترتيب الاول القياسي
الذي لا واسطة له فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا وههنا وجوه من الفضيلة للشكل الاول من
ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره لانه لا بد في كل قياس من موجبة وكلية
والموجبة لا تنحل الى مقدماتها التي انتجتها بالشكل الثاني والكلية لا تنحل اليها بالشكل الثالث ووجه آخر
ان المطالب البرهانية يراد فيها تقصي العلم ومعرفة ما للشيء بالذات وذلك بالكلي الموجب فاما الجزئي
فليس به علم مستقصى لان قولك بعض ج ب مجهول انه اي بعض هو فاذا عينته وعرفته وكان مثلا
البعض الذي هو د عاد الى الكلية فصار كل د ب واما السالب فانه يعرف من الشيء ما ليس له وهذا
امر غير ذاتي وتغير نهاية الآن يوما في ضمن السلب الى معنى ليس سابق السلب فيكون قوته قوة الموجبة
المعدولية ويكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الاول على ان الفلك لا ضد
له فاذا النظر الذاتي المستقصى هو الموجب الكلي وهو مما لا ينال الا بالشكل الاول وقد يكفي الشكل
الاول من الفضائل ان هيئته هيئة قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة فقد اوضحنا ان
ذلك كيف يكون لها تحليل الى مقدمات غير ذات وسط فان المقدمات التي تنحل اليها السالبة فلا بد
فيهما من سالبة فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات وسط وكيف يكون سالبة غير ذات وسط اما
الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها اولا للشيء هو علة لوجوده للموضوع والسالب
كيف يكون فقدانه للوسط ليت شعري فقال انه كما ان الموجبة قد تكون بغير وسط اي بحيث لا تقتضي
حمل محموله على موضوعه شيئا متوسطا يقطع مجاورتها فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا ثم
للموضوع فكذلك السالبة قد يكون بغير انقطاع اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا
شيئا آخر عنه يسلب محموله اولا وهو موجود للموضوع ولان السلب الكلي منعكس وخصوصا في الصور
الذاتيات فمتى وجد لاحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر وان لم يكن او لم يسبق اولا الى الذهن
وجود شيء للآخر محمول عليه ليس للاول او كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه او اشياء فيكون في
كل رتبة شيء او اشياء خاصة تساوي فذلك الحد وكانت الرتبتان متنافيتين ليس في احدهما
شيء يدخل في جملة الاخرى فان المحمول على احدهما يمكن ان يجعل حدا اوسط فيكون سلبهما ايهما شئت
عن الآخر بقياس فان كان المحمول الموجب انما هو في جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد

الآخر وذلك كيف يكون وكان قائلا يشكك على المعلم الاول في هذا الموضع اذ ذكر ان تحليل القياسات من الشكلين الآخرين الى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الاول ان السالب صح

كفى ح

لا غير مثل ان كان كل ا ج فلا شيء من ب ج او كل ب ج ولا شيء من ا ج وان كان المحمول الموجب
قد وجد في جانب كل واحد من الحدين كان بقياسين مثلا ان كان ا و د وح طبقة متساوية وط يحمل عليها
ويساويها و ب و ه و ز طبقة متساوية وح يحمل عليها ويساويها ومعلوم ان شيئا من هذه الطبقة
لا يحمل على شيء من تلك الطبقة فان قيل كل ا ط ولا شيء من ب ط كان قياس وان قيل كل ب ح ولا شيء من
ا ح كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال ان لم يكن الا ا و يحمل عليه ط فقط و ب و يحمل عليه ح فقط لكن
العادة في التمثيل جرت بذلك فاذا كان على احد الطرفين محمول خاص كان السلب بانقطاع فيجب انه
اذا كان ليس على احد الحدين محمول خاص واحدهما مسلوب عن الآخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع
اي بلا واسطة فانه اي واسطة احضرت كانت مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم ينتج
واما لفظ الكتاب في نسختنا فيوهم بدل المحمول الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا من وجه يستقيم
ولكن النتائج تكون جزئية فانه اذا كان على كل بعض حكم كلي بقياس فليس على الكل بلا قياس وقد وضع
كليا بلا انقطاع فعسى ان يكون هذا معنى ظاهر النتيجة التي عندنا والاولى ما كسبناه اولا ولقائل
ان يقول ان السالبة التي لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم يوجد فانه لا يخلو ا و ب من
حد او رسم ومن اجزائهما وان كان نفس حد الم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل وبالجملة ليست
الاشياء تخلو عن خواص ولوازم حتى الاجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس فكيف يوجد ا و ب
غير محمول على احدهما شيء لا يحمل على الآخر فاقول انه عسى ان لا يكون مثل هذا الوسط اي المحمول المتفق
وان لا يكون القياس بكل ماله وسط اي وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده للاصغر
والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وفي المطلوب السالب يجب ان يكون
وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر فحينئذ يكون
وسط وقياس فيشبه ان يكون المعلم الاول عنى محمولا نسبته الى ا والى ب اعرف من نسبة ما بينهما هذا
وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم في النفس فقط وهو ان
لا يكون للنفس راي في الامر حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط
وخلو النفس عنه وان كان قد يظن ان ذلك مكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان
تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل وهذا خطاء بل تكافؤ الحجج تثبت هذا الجهل الموجود وتحفظه واما انه يحدثه
فليس واما على ما ظنه بعضهم ان الراي الباطل اذا افسد بحجج ولم يصح بفساده الراي الحق اوجب
ذلك حينئذ الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا
عن القياس بل بالعرض لان ذلك القياس انما اوجب بالذات ابطال الراي الفاسد فلما بطل
ولم يكن هناك راي آخر عرض ان بقيت النفس عادمة للراي اصلا كما كانت بل القول الصواب
ان هذا الجهل لا يكتسب ومن الجهل ما هو مركب وليس هو عدما فقط بل فيه مع عدم العلم وجود راي

مضادة له وهو جهل على سبيل العدم والملكة وهو مرض نفساني وذلك لان صحة كل شيء اما ان يكون
موجودة على مزاجه الذاتي وفطرته الاصلية فقط ويكون قد اكتسب مع ذلك كمالا ثانيا لكن يكون مع
وجوده على مزاجه الصحي جميلا او قويا وليس هو في المزاج من البدن بل وفي التركيب ايضا فان صحة البدن
هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب وكمال صحته ان يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التي تسعد
البدن بهذين لها من الجمال والجزالة والقوة كذلك صحة النفس على وجهين صحة اولى وهي ان يكون على
فطرتها الاولى ومزاجها مثلا الاصلي وليس فيها معنى خارج عن الملائمة وصحة ثانية وهي ان تحصل لها الزوائد
الكمالية التي تستعد لها بتلك الصحة ثم وكما ان البدن اذا حدث فيه امر غريب لا تقتضيه فطرته ثم منع مقتضى نـ وهي العلوم الحقيقية صح
فطرته والافعال التي له بذاته وكان البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الاراء الباطلة المخالفة
لما يجب ان يكون مبنيا على فطرتها الاصلية كانت مريضة وانما سمي هذا الجهل مركبا لان فيه خلاف
العلم ومقابله من وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم والثاني انه مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد
العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء واذعانا للنفس له من غير حد اوسط وقد يقع باكتساب قياسي
والكائن باكتساب قياسي اما ان يكون فيما لا وسط له او فيما له وسط والكائن فيما له وسط اما ان يكون
الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط فيه
هو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه او ليس هو بعينه ولا يخلو اما ان يكون مقابله حق سالب
فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون مقابله حق موجب فيكون هو
سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدا بالاختراع الواجب فنقول اذا
كان الحق هو انه لا شيء من ب ا وكان تغير انقطاع واختدع فظن ان كل ب ا حتى يكون في غاية المضادة
للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان
يكون احداهما فقط كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج شيئا لا يحمل على ب ولا يحمل على ا واخذ ان كل
ج وكل ج ا انتج الباطل وهذا ممكن فانه لا بد ان لب ولا ما لا يحملان عليه ويجوز ان يتفقا في واحد من
ذلك والا وجب ان يختص بعض ذلك بايجاب طرف فجاء وسط وكذلك ان كان ج انما يحمل على بعض
ما من ب لا على كله وب غير ممكن ان يكون في كل شيء البتة اوان يكون في كله شيء البتة اي تحمل باين ب
لان ب ا مقدمة بلا وسط في كلها فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج ا كاذبة اما بالكل والجزء معا
او بالجزء وحده واما ان كانت احداهما فقط صادقة فلا يحتمل الا ان يكون الكبرى ومثال هذا ان يفرض ا الا سالبا
محمولة ولها موضوعان ج وب لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع وب وج
لا يحمل على احدهما على الاخر فان قيل كل ب ج وهو الباطل وكل ج ا وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل ب ا سواء
كان هذا التسلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان هذه المادة لا ينتج الا باطلا فهذا هو عطا
وجه القياس الذي يوقع خدعة في اعتقاد الكلي الموجب ولا يكون الا في الشكل الاول واما القياس

الموقع

الموقع للجهل المركب بكلي سالب غير ذي وسط فيكون في الشكل الاول عن مقدمتين كاذبتين فانه
اذا كان كل ج ب وكل ب ا بلا واسطة وكان لا شيء من ب ج فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج لا شيء
من ب ا ويمكن ان يكون احداهما صادقة ايتهما كانت فلنضع اولا الكبرى صادقة ولكن احينئذ من
المسلوبات عن ج والموجبات لب وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا
وهي الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو صدق انتج الكذب ولنضع الصغرى
صادقة فانه اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ج ا فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج لا محالة سالبا مضادا
للحق وهذه المادة هي ان يكون ا موجبا لب وج معا و ب تحت ج او مساويا لج لكن الجهل المركب لا يكون
بمقدمة غير ذات وسط واما في الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا
ردا الى الصدق فاوجبت السالبة وسلب الموجبة انتجا ذلك بعينه فانه اذا كان قيل اولا ان كل ب ج ولا
شيء من ا ج وكانا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شيء من ب ا فان رد الى الصدق فقيل لا شيء من ب ج
وكل ا ج وانتجا ذلك بعينه وهو انه لا شيء من ب ا وكذلك ان كان القياس الكاذب هو انه لا شيء من
ب ج وكل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شيء من ب ا فان رد الى الصدق فقيل كل ب ا و
لا شيء من ب ج انتجا ذلك بعينه فاذا نتيجة هذا القسم صادقة دائما واما ان كان الكذب بالجزء فممكن ان
يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ج وبعض ا ج وكان كل ب ا فقيل لا شيء
من ب ج وكل ا ج او قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة
وقد يجوز ان يكون الكذب في احداهما فقط فانه اذا كان في مثالنا كل ا ج فبين ان كل ب يكون ج لان كل ب ا
وكل ا ج فان كذب في هذه فقيل كل ا ج ولا شيء من ب ج انتج الكذب وايضا ان كان ج ليس محمولا
على شيء من ا فكان لا شيء من ا ج فيكون لا محالة لا شيء من ب ج فان قيل لا شيء من ا ج وكل ب ج انتج
الكذب وايضا ان كان كل ب ج كذب حينئذ لا شيء من ا ج لا محالة او ج فان قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج
وهو كذب انتج الكذب فلنتكلم الان في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط ولنبدا بما يوقعه
في موجب كلي ذي وسط في الشكل فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس الحق لا محالة من
كليتين موجبتين وكان مثلا كل ب ج وكل ج ا حتى انتج الحق وهو كل ب ا ولما غلط فيه حتى انتج المضاد
للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين فلم ينتج التاليف ولا ايضا
يمكن ان يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا
في الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل هو الشكل الاول فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى
فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون ا محمولا على كل ب وج موضوع لا مثل ب
الا انه مباين لب مثل الانسان والفرس تحت الحيوان فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من
ج ا وهو كذب انتج الكذب والحق لا شيء من ب ج فكل ج ا وهذا لا ينتج البتة فليس الاوسط

مناسبا ويمكن ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا وكانت ب تحت ا
وموضوعة لهما وكان ج وب متباينين فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج ا كان
صادقا فانتج منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب ا اما مثل ذلك في الشكل الثاني فالاوسط سواء
كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل قد بان فيما مر انهما ان نتيجتهما صادقة لا محالة
واما ان كانت احداهما كاذبة في الكل ايتهما كان امكن ان يقع منه قياس الخدعة مثل ان يكون كل ب
ج وكل ا ج وكل ب ا فان اقترنت احدى المقدمتين على الصدق وسلبت الاخرى ايتهما كانت انتج لا شيء
من ب ا وهو كذب واحدى المقدمتين صادق واما الكاذبتان في الجزء مثل ان يكون ج في ا وفي بعض
وكل ب ا فاحداهما كان موجبا كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل ا ج ولا شيء من ب
ج او لا شيء من ا ج وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب
فقد بان ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول وبين مما قلنا في ضد هذا ان الصغرى يجب ان تقر على ايجابها
الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا وانما يمكن قلب الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن
اذا الا في صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب وبحيث لا ينعقد منه
نسبة الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن ان يكذبا في قياس الخدعة معا ويمكن ان يكذب
الصغرى وحدها ولا يمكن ان يكذب الكبرى وحدها فانه ان كان كل ج ا وكان لا شيء من ب ج
ولا شيء من ب ا فان قيل كل ب ج وان كان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان
كل ب ا وان كان لا شيء من ج ا هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شيء من ب ج اذا
كان لا شيء من ب وج ا ويمكن ان لا يكون شيء من ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا
وكان باطلا وكان كليا في بطلانه انتج باطلا من مناسب واما ان كان جزئيا في كذبه فانه يمكن
ان ينتج اوسطه غير مناسب واما ان لم يكن شيء من ب ج فنقلت المقدمتان الى الايجاب الكلي
انتج كذبا لا عن مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك
مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا والمثال الثاني الموسيقى بدل ب
والعلم بدل ج والمناظر بدل ا والمثال الثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا
ففي القسم الاول لا بد من ان يكون الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء وفي الثالث
تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فيكون كل موسيقي فهو علم المناظر وكل علم المناظر
فهو حيوان وكل موسيقي فهو حيوان **فصل في ذكر كيفية انتفاع اليقين بالحس في المعلومات
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب وفي التركيب الاول منها وكيف تنتهي اليه
تحليل القياسات** قيل ان من فقد حسا ما فقد يجب ان يفقد علما اي العلم الذي تحرك النفس
اليه ذلك الحس فلا يمكنه ان يصل اليه وذلك ان المبادي التي منها يتوصل الى العلم اليقيني برهان

والاستقراء

واستقراء اي الاستقراء الذاتي ولا بد في استناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومباديها
انما يحصل بالحس وبان يكتسب بتوسط خيالات المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب
به الامور الكلية مفردة وتركبها على هيئة القول وان رام احد ان يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن
السبيل لها لم يمكن باستقراء يستند الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها مثل المقدمات الرياضية المأخوذة
في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية في ان الارض ثقيلة والنار خفيفة ولذلك فان اوائل
اوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول
آخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت مفارقة او غير مفارقة فان وجوه الوصول
اليها اولا بالحس فهذا قول مجمل قيل في التعليم الاول ونحن فقد جاد بنا بكلامنا ذلك على ان نزيدك
تفصيلا فنقول يجب ان يعلم انه ليس شيء من المعقولات بمحسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو
معرض للحس معقول اي معرض لادراك العقل له وان كان الحس مبدأ ما لحصول كثير من المعقولات ولنتمثل
لهذا من الانسان المحسوس والمعقول اولا فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين فان الحس يناله
ايضا بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع له في مكانه وكذلك
ينال هذه الاحوال في عضو عضو منه فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو الانسان
المعقول او يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس وان كان ملازما ثم في البين ان الانسان
المعقول مشترك فيه على السواء فيزيد عند العقل انسانا كما عمرو انسان وذلك بالتواطؤ المطلق
وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه اذ ليس مقداره وكيفيته ووضعه مشتركا فيها وهو غير محسوس
هذا المحسوس الا كذلك فاذا ليس الانسان المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس
وبالجملة ان الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها وليس هو
الشيء الذي يصادفه العقل منها الا بالعرض فلننظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فنقول
يجب ان يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين وتكيف بكيفية ما معينة
وتحديد موضع ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة معقولة بريئاه لان يعرض لها كل المقادير و
الكيفيات والاوضاع والايون التي من شانها ان يعرض للانسان في الوجود ولو ان الانسان
كان تصوره في العقل بحده مقترنا بتقدير ما او وضع ما وغير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه
كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته
التي تختص به فبين ان الانسان من حيث تصوره في العقل بحده مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها
وهو بما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس بل الانسان اذا تناوله الحس يتناول مغمورا بلواحق غريبة ثم
يقول ان الموجودات قسمان معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما معقولة
الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة وانما هي معقولة بذاتها لانها لا تحتاج الى عمل

ببهائه يصير معقولة ولا يمكن ان تكون محسوسة البتة واما محسوسات الذوات في الوجود فانّ
ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يجعلها بحيث يصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن
لواحق المادة ونقول انه انما نكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو ان الحس
ياخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري
الذي لنا فيكون هناك صور كثيرة ماخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل مخالفة بعوارض مثل ما
تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة اعضاء وتجد عمرا مختصا باخرى غير تلك فيقبل على هذه
العوارض فينتزعها فيكون كانه يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعاني
التي يشترك فيها ولا يختلف بها فيحصلها ويتصورها واول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال
يجد عوارض وذاتيات ومن العوارض لازمة وغير لازمة فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال و
ياخذها الى ذاته واما كيفية هذا الصنيع وماهية القوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعلة
فليس هذا الموضع موضع العلم به بل هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله هاهنا فهو ان الحس يؤدي
الى النفس امورا مختلطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة فاذا افردها العقل معقولة كان له
ان يركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها
بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض
والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكائن بالعرض فهو ان يكتسب
من الحس بالوجه الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط الحسي والخيالي ثم يقبل العقل
على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض ويتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها
ويتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول من هذين فيكون باتصال من العقل بنور من الصانع
مفاض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل بالقوة الى الفعل ولكنه وان كان
كذلك فان الحس مبدا ما له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني منهما فيفزع فيه الى الحد الاوسط
فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب العقل المصدق به اكتساب الاوليات بعينها وبقوة ذلك
المبدا فهذا وجه من الاربعة واما الكائن بالقياس الجزئي فان يكون عند العقل حكم كلي على الجنس فيحس
اشخاص نوع لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا
لم يكن واما الكائن بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد تبينت للعقل في الطريق المذكور
اولا فاذا استقرا جزئياته تنبه العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء الحسي الجزئي موجبا
لاعتقاد كلي البتة بل منبها عليه مثل ان المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك
الشيء فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا في النفس فلما يحس جزئياته يتنبه له العقل ويعتقده واما
الكائن بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء وليس افادته بالاوليات

الصرفة بل مكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات
علما كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة فيوقع بل التجربة مثل ان نرى او نحس
الحاس اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا حكم العقل
ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر المغناطيس
المغناطيس
يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب ان يكون شيء يتغير عن حاله الذي
بالطبع لاقتران شيء اخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون تغيره بذاته فيحكم ان السبب
هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ومبادي للعلوم كثيرة
والتجربة منها فان فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض
وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف فهذه هي الانحاء التي لاستفادة العقل
علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الان وقد ذكرنا نوعا من استفادته العلم التصوري
بسببه فاذا كل فاقد حس ما فانه فاقد لعلم ما وان لم يكن الحس علما ولما كان كل قياس مؤلفا
من حدود ثلثة اما الموجب منه فانما يبين ان شيئا ما موجود للثاني لانه موجود للثالث موجود
للثاني واما السالب فيتبين ان شيئا غير موجود للثاني لانه غير موجود للثالث موجود للثاني و
كذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين ان كانت محتاجة الى وسط ومشكلة غير بينة
فلا بد من ان ينتهي الى مبادي واصول موضوعة موجبة او سالبة لا محالة لا وسط لها على الاطلاق
او في ذلك العلم والمبرهن ياخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين المذكورين
وينحل باخره الى ما لا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون
او على الراي المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات
وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات التي يراها فريق
كان القياس قياسا في رايه وان كانت المقدمات الاولى ليست ذات وسط بل لها وسط ما
مثل ان العدل جميل والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم يطلب لذلك
وسط وربما طلب ايضا في الجدل على نحو ما خاطب به سقراطيس اسوماخس وربما كان المشهور
لا وسط له لا لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات
الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب
ان نبتدئ الان فنبين ان هذه الاوساط وما معها اوساط متناهية بعد ان نعاود مرة اخرى
حال ما بالذات وما بالعرض من المحمولات فيقال من وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع
مستحقا لان يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما اي حمل كان مثل
قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله ثم البياض قايم فيه

ويحتاج الى حامل له مثله فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي
لا بالعرض وبازاء هذا القسم حمل ما بالعرض وهو ان نقلب ما من شانه ان يكون محمولا في طباعه فيوضع
لما من شانه ان يكون موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي في طباعه فيقال ابيض انسان
فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان
يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشيء الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض
فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الاخر فيقال ان الابيض متحرك اي الشيء الذي
عرض له البياض فقد عرض له الحركة لا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال للشيء
انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان عن طبعه او بقاسر اوجده فيه ولكنه ليس
لشيء غيره من اجله يقال له واذا تحققت لم تجد الصفة في نفسه مثل ما يقال ان الحجر متحرك[2] وان كان لا بالذات
متحرك[2] ولكن بالقسر وبازاء هذا المحمول بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل

[2] سواء كانت حركته بالطبع وبالذات او كانت لا بالطبع والذات اه

ما يقال للساكن في السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا واذا حققت وجدته ساكنا فربما كان
الموصوف به بالحقيقة مفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال فيها وربما كان مفصلا كما يقال كرم ابيض
اي عناقيده بيض ويقال المحمول بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله
المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشيء انه محمول بالذات
اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء هذا المحمول بالعرض كما يقال جسم
ابيض اي سطحه ابيض ويقال للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس واردا على الشيء من
خارج غريبا بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقال ان الحجر يتحرك الى الاسفل بالذات
وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى الفوق بالقسر ويقال المحمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق
الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون انحدار الحجر اذا حمل على الحجر من المحمولات بالعرض من
هذه الجهة لانه ليس بلازم ويقال المحمول بالذات لما كان ليس من شانه ان يفارق الشيء وكان
مع ذلك مقوما لماهيته لا واردا غريبا وبازائه المحمول بالعرض معروف فيكون اذا كون السطح
ابيض محمولا بالعرض ويقال المحمول بالذات لكل ما من شانه ان يوجد في حد الشيء او يوخذ الشيء في
حده وبالجملة ما يكون مناسبا لذلك الشيء بالحد الذي لاحدهما ان يوخذ الشيء في حده فما خرج من هذين
يكون محمولا بالعرض ويريد ان يبين ان المحمولات الذاتية على ما بينا من الذاتي متناهية ولا يلتفت
الى ما بالعرض في هذا الموضع **فصل في حكاية ما قيل في التعليم الاول في تناهي اجزاء القياسات
واوساط الموجب والسالب** فنقول حاكين في التعليم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها
موجودة والموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته مثل ج وليس من شانه ان يصير
محمولا الا بالعرض وليكن حمل ه على ج اولا بلا متوسط وكذلك ز له وب لز افترى ان هذه المحمولات

يتمادى

يتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود فنوجد دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا نقف او نقف
ثم ليكن ب شيئا ليس من شانه ان يحمل عليه شيء آخر بالذات لكنه محمول على ط بلا واسطة وط على ح وكذلك
وح على ب كذلك افترى ان هذا التنزل في الموضوعات من محمول اول محدود يتمادى بلا نهاية ويوجد دائما
موضوع لموضوع بلا واسطة ولا نقف او نقف والفرق بين النتيجتين انا ابتدانا في الاول
منهما من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات وابتدانا في الثاني منهما من المحمول المحدود واخذنا
ننزل في الموضوعات ولكن ا محمولة على ج بتوسط ب سواء كان ا لا محمول عليه او عليه محمول وج
لا موضوع له اوله موضوع فهل يمكن ان يكون بين ا وبين ب اوساط موضوعات لا او محمولات
على ب بلا نهاية وبين ج وب كذلك وهذا البحث يفارق الاولين بان المحدود كان في ذينك طرف
واحد والمحدود ههنا طرفان وانما نطلب هل الوسايط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان متوقف
الصحة على براهين بلا نهاية وليس هذا في موجب فقط بل وان كانت مقدمة اج سالبة
والمتوسط ب فصارت بج موجبة واب سالبة فهل دائما بين اب واسطة وكذلك هل بين كل
كبرى سالبة وحد واسطة او نقف قبل وهذا الطلب لا يكون في الاشياء التي تستحيل ان تنعكس
بعضها على بعض ان كانت اشيا تستحيل ان تنعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع
اول ومحمول ثان بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او واسطة بين المحمول والموضوع
بل الشك يكون مناف للحالتين جميعا انه هل يوجد لما وضع منهما موضوعا شيء اخر ينعكس عليه و
على صاحبه ولما وضع محمولا شيء اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية او يقع
محدودة واذا استبان تناهي الوضع فيها من جهة كان ذلك استبانة تناهي الحمل في تلك الجهة وبالعكس
اذ الوضع هناك حمل والحمل وضع اللهم الا ان لا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه بل يكون
احدهما حمل حملا حقيقيا والاخر حمل حملا عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل
حمل الضحاك على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك فان ذهب هذا المذهب فمعناه ان هذه
المتعاكسات يكون في الطبع احدهما موضوعا والاخر محمولا متعينا ولا يكون حكمهما على ما قلنا من انه
ليس احدهما اولى من الاخر بذلك والتاويل الثاني ان يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان والحمل
الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان فالموضوع
والمحمول بالذات متعينان واذ قد تقرر هذا فنقول ان الوسايط بين حدي الايجاب متناهية
فليكن كل ب ا فنقول ان الوسايط بينهما متناهية وهي الاشياء التي تحمل على كل واحد منها
او يحمل كل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء وذلك انها ان كانت بغير نهاية لكان اذا
اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من جهة ا نازلين على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء
اخذنا بعضها على الولاء بلا واسطة بينها واخذنا بعضها وقد تركنا الوسايط فيما بينها او اخذنا

الكل سالبة ولا واسطة بينهما وكانت لا تتناهى او اخذنا الكل على طرفات تتضاعف لها ما لا نهاية
له فان الكلام فى ذلك واحد فاذا كنا كلما ابتدانا من حد لم ننته الى حد اخير فليس هناك حد اخير فانه لا فرق
بين قولك هذا سبيل لا تتناهى عند السلوك وقولك لا حد له وكذلك قولك له حد وقولك تنتهى
اليه عند السلوك واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ اليه ونهاية ولا تنتهى اليها ويكون
ذلك كقول من يقول انت اذا اخذت تتصاعد من الواحد لم يبلغ البتة الالف الذى هو حد محدود ولان بينهما
درجات للعدد بلا نهاية ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل ان بين طرفى كل مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية
وذلك لان المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم البتة فكل قسم يفرض فيها يكون محدودا والعدد و
ان اللانهاية التى يتوهم بين حدين منها هو امر بالقوة اى تلك الحدود والتى فيها هى فى القوة ووجود
فى القوة ولا يوجد البتة موجودة بالفعل بل واحد منها بعد واحد والذى نحن فى البحث فيه فان فيه حدين
وطرفين واذا كان بينهما وسايط يكون معانى تستحق ترتيبا فى انفسها كانت حاصلة لا متوقفة
على قسمة قاسم فبين اذا انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسايط بلا نهاية وكذلك الامر
فى السلب اذا قلنا لا شيء من ج ا وكان بينهما واسطة اعنى شيئا مثل ب يوجد لج ولا يوجد لا فليس
يمكن ان يكون دائما واسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما
الموجبة فقد فرغنا عنه واما السالبة فلان بيان ذلك يكون من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل
الشكل الاول كما مثلنا له فيجب على كل حال ان كان الوسايط التى للكبريات السالبة يذهب الى
غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجان بها معا ثم الموجبة
موجبات وقد بان فى الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لا يمكن
ان يذهب الى غير نهاية بين حدين فبين ان الذى لا يزيد عليها فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة
متناهية وكذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى
بعضها فلا بد من ان يكون فى كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب فيها
متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء متناهية لان هذه داخلة فى
تحديد الاشياء والحدود انما يتم بها فلو كانت الحدود متوقفة الى ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان ممكنا
ان يحد شيئا لكن الحدود موجودة اذ الامور متصورة ومبادئها متناهية ثم قيل بعد هذا فى التعليم
الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشى وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق
واما اذا قيل الخشبة هى كبيرة او قيل هذا الانسان يمشى فانه قد اجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه
وذلك ان قولنا الاول وهو ان الكبير خشبة او الماشى انسان ليس معناه ان نفس الماشى من جهة
ما هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة او الانسان ولا معناه ان الماشى بنفسه شيء
قائم غير مقتض ولا متضمن شيئا اخر هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا الماشى انسان ان

الشيء

الشيء الذى عرض له ان كان ماشيا ذلك الشيء هو انسان وكذلك الشيء الذى عرض له ان كان بمقدار كذا
وعرض له ان كان كبيرا ذلك الشيء هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان ماش معناه ان الانسان
نفسه لا شيء يعرض له ان يكون انسانا هو نفسه ماش وكذلك قولنا الخشبة كبيرة ان نفس الخشبة لا شيئا ٢ معناه صح
آخر يعرض له ان يكون خشبة هى كبيرة وانت تعلم ان بين قولك الشيء الذى هو ماش وله عرض المشى وبين
قولك الشيء الذى هو انسان او خشبة او جوهر او ذات فرقا وذلك لان الشيء فى الاول على من
الاعيان هو فى نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقايق والماشى من حيث هو مجرد شيء ذى مشى
شيء اخر ليس هو واما فى المثال الآخر فان الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر وليس شيئا
عرض له جوهرية فيكون فى نفسه امر محصل النوعية والحقيقة وقد اضيف اليه معنى اخر خارج عن ذاته
يسمى لاجله جوهرا كما سمى هناك لاجله ماشيا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولانهما
يقتضيان نسبة الى موضوع والى شيء غير جوهرهما فاما الماشى والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشى والكبير
فكل واحد منهما يدل على معنى الماشى والكبير ويدل على موضوع فلنضع للامرين اسمين نفيتر قان به فنجعل حمل
الماشى على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الماشى فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل
حمل فاما ان يكون من طريق ما هو الشيء واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو واين هو
او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك سائر المقولات وبعض ذلك داخل فى الجوهر وبعضه عارض كالانسان
يحمل عليه الابيض وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين البتة اما الصور الافلاطونية فعليها السلم
فانها اصوات واسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل فى علم البرهان اذ البرهان هو
بهذه المحمولات المذكورة وهذه العرضيات توجد فى الجواهر فى الحقيقة وان كان يمكن فى القول ان يجعل
كم ما وحده موضوعا لكم وكيف ما وحده لكيف واما فى الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها يكون موضوعها الاول
الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع للشكل فى التحديد والقول واما فى الوجود فلا يمكن البتة ان يكون السطح
وما يعرض له الا قائمين فى الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان كذلك فان الطرف الذى هو
الموضوع الحقيقى حد ونهاية والمحمولات الداخلة فى ما هو الشيء محدودة متناهية من الاجناس والفصول
اذ بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية بتحديد شيء واحد والتحديد موجود والمحمولات العارضة
لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهى المقولات العشرة لان كل واحد منها اما
كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فما بين الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات
من جملتها داخلة فى حدود وهى اعنى حدود المحدودات الجزئية منها الموجودة فى الموضوع وان لم يكن داخلة
فى حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات فى حدود الشيء متناهية فاذا جميع المحمولات متناهية
سواء كانت داخلة فى حدود الجوهر او كانت اعراضا ذاتية او اعراضا غريبة فقد استبان من هذه الجهة
ايضا تناهى الاوساط وهذه الجهة هى جهة اعتبار التصور والحد فقد بان واتضح ان ههنا مقدمات اولى

وان المحمولات وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولادة والاشياء التي نعلم بالبرهان لا يمكن
ان نعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون بعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية
ارتفع العلم البرهاني اصلا واما ان وقف عند مقدمات لا اوساط لها فاحسن ما يأول عليه ذلك
ان يكون الوقوف عند اصول موضوعة ان كانت تلك الاصول لا يتبرهن في علم اخر ووقوف غير
برهاني فيجب اذا ان كان وقوف على اصول موضوعة ان يكون لها وقتا ما بيان برهاني وفي اخر الامر
يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهاني ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج الخصوم
في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت اليه ولما كان البرهان انما يؤخذ من جهة الاشياء التي هي
للموضوع بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثير للعدد وقد بان
ان هذا القسم متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون
للفرد شيء مثل ما للعدد ولذلك الشيء شيء اخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد
ويكون العدد مع الفرد مأخوذا في حدودها فان ذهب تلك الى غير النهاية ذهب ايضا معها ما يؤخذ
في حدودها الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوعا من هذه التي تؤخذ في حدودها وكل سابق
داخل مع المسبوق في حد المحمول فيكون اذا موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ في الحدود
وقد بان استحالة هذا فانه لما كانت الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات لا يذهب الى غير نهاية
فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد وعلى ان القائل ان يقول انما بان استحالة ذلك في اشياء غير
متناهية تؤخذ في حد شيء واحد وههنا لا يكون المأخوذ في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من
تلك الغير المتناهية وهي ما بين الطرفين وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد متناه فيقال انها
قد حصل ههنا الغير المتناهي من الموضوعات حصولا بالفعل والفعل يشتمل على الجميع من غير ان يبقى شيء
خارجا عنه هو بعد بالقوة وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد لان كل سابق مأخوذ في حد
ما يوجد فيه المسبوق عنه بالسابق القريب من الطرف ويكون شيء خارج عنه هو مأخوذ في حده فيجب
ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات لمحمول خارج عنها لكن ليس شيء خارج عنها بل كل محمول يؤخذ
فيؤخذ على انها واحد من جملتها ثم كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية هي معاني جنس واحد بل في شيء
واحد بالعدد ولها ترتيب فان الفرد وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية توجد كلها لا محالة في شيء
من انواع العدد وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها والعدد المتضمن للترتيب فانه في النقصان
متناه الى الوحدة فقد بان اذن انه لا الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات
المأخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان من جميع هذا ان البراهين مبادي غير
ذوات اوساط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات غير منقسمة وحين بان ان الحمل من فوق ومن
اسفل واقف وان هناك حملا اول على الشيء واته وان كان كسر من الحمل على الموضوع يكون لسبب عام

بلغ

مثل ان حمل

مثل ان حمل مساواة ثلث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الاضلاع
ليس ولا على واحد منهما اولا ولا من جهة ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث عام لهما فليس يجب
ان يكون دائما كل حمل لكل شيء انما هو اولا للشيء عام حتى يكون للمثلث شيء اخر عام وكذلك لذلك
الشيء شيء اخر عام بل يكون اخر الامر لشيء بذاته واولا ولا يكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة
والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم بالقوة الى مقدمتين بدخول حد
وليس عليه برهان فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي بعضها مبادي
البراهين المنتجة للموجبات وبعضها مبادي البراهين المنتجة للسالبات فانه كما انه قد يكون مقدمة
غير ذات وسط موجبة وهي مبدأ البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة غير ذات وسط سالبة وهي
مبدأ للبرهان السالب وهذه بسايط المقدمات واوائلها كما ان اول الثقل منا واول الابعاد
اللحنية هو ربع الطنيني الذي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى نسبة ست وثلثين الى خمسة وثلثين وذلك
لان هذه لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما ساير الابعاد التي لها الاسماء مثل الذي بالكل
والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطنيني واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة
كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا منهما لا محالة واما في السالب
فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان مغزالنا في قياسك ان يسلب عن الموجود الاصغر فلا يمكن
ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل فلم نزل نوسط بين كل حدين سلب هذا النوع في التوسيط
واما البيان بالشكل الثالث فلا ثبات الجزئي فقط وهو ايضا بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع
في الشكل الاول فانه يقع بين بين اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر
لكن من جانب الاكبر وبالجملة من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر الذي يمكن
ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذلك اذا اردت في التحليل ان تصحح السالبة من قياس مقدمة
من الشكل الاول فلك ان تستمر التحليل وتدخل الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قرائن
في الشكل الثاني واردت ان تركب قياسا لانتاج السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفي الثالث
لم يخرج من جانب السالب فقد حاذينا ما قيل في التعليم الاول وجميع ما اوردناه ههنا يوجبنا فيه ايراد
ما قيل في المشهور ويجب ان نعلم ان جملة ينحصر في انه اذا كان حدان امتنع السلوك من احدهما الى
الاخر ان كانت وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن حد ولا برهان فلا
يلزم شيء منه هذا من ينكر البرهان والحد الا ان يبين عليه من وجه اخر ان ههنا حدا وبرهانا وليس ذلك
على المنطقي بل هو موضوع له وان المعتمد ما ذكر من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا يكون المحمولات
في الشيء متناهية ومن جميع هذا يتبين ان الزائد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل
فقط واما ان التزايد كيف يذهب الى غير النهاية فنوضحه بعد ما **فصل في ان البرهان الكلي**

والموجب والمستقيم كل افضل من مقابله قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية ومنها
جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل
ام الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان لظان ان يظن ان البرهان
الجزئي افضل من الكلي بان يقول اذا بينا ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان نبين
ان كل انسان كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته وذلك بيان له لا من ذاته بل بيان امر في غيره وليس ان
يعرف ان متساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شيء
اخر هو المثلث ولما كان البيان من الجزئي بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس من ذات الشيء ومن
نفسه الذي بذاته افضل فالجزئي افضل وايضا الظان ان يظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات
هي هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود بل موهوم فقط واما امر موجود فيها قائم بها فان كان غير
موجود فما برهن به عليه انما برهن على غير موجود والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود وان كان موجودا
لكنه قائم فيها غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي يجعله كانه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها
فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذاك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذاك العدد وفاده
تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذا البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم واما على محرف الوجود عن حقيقته
فالبرهان على الجزئي اذا افضل وايض فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان مستعمليه
يكونون كالمبرهنين على غير المطلوبات مثلا اذا برهن مبرهن على ان الكميات المتناسبة اذا بدلت
يكون متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس شيئا منها وان كان متساوي
الساقين بل من جهة ما هو البرهان الكلي من وجه ما على ما هو اكبر فانه من وجه اخر على ما هو اقل في الوجود
لان الذي في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزئي ظن يخالف الحق الكلي على
ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون على الجزئي وعلى الموجود المحال لاستحال وقوع علم او ظن
معا فاذا البرهان على الكل اخس واوضع رتبة ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي
بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي الساقين زواياه كذا او كذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه
مثلث فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث فعلمه اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة
من الفعل في غير متساوي الساقين من المثلثات كما يعلمه في متساوي الساقين واذا علمه للمثلث فقد
علمه لما هو له بالذات واذا علمه لمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو له بالذات فالكلي اذا افضل وايض
فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطئا وليست طبيعته في الجزئيات
كطبيعة الاعراض بل طبيعة ملايمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود الاحاد الجزئية وان
كان هو واحد المتشابهة وتلك لا نهاية لها وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكد من وجود الفاسد
والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكاد لا يفني ولا يتناهى اذا لم يجمع في كلي تشترك فيه

حاشية من لفظ ارسطوطاليس فان كان البرهان الكلي في هذا المعنى اكبر وهو على ما هو موجود اقل من الجزئي وقد يذكر بسناطت كان ما يكون البرهان الكلي اخس من الجزئي

من جهة ما هو متساوي الساقين صح

امور بلا نهاية

امور بلا نهاية وتحذبه فيكفيها كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين بغير نهاية وايضا فانه ليس
يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلي انه لم يجعل الكلي معدوما وما يلزمه ان يجعله شيئا مباينا للجزئيات فليست
الجواهر الكلية في ذلك بمباينة الحال للاعراض الكلية مثل الكيفية والكمية فيرى هل يجب لكون هذه الاعراض
كلية ان يكون امورا خارجة عن الجزئيات قائمة بذاتها موجودة لا في موضوع وهل جزئياتها اذا انفردت
بحد ينفرد بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلي شيء خارج من الجزئيات بسبب ايراد البرهان عليه فاللوم
يلحقه في اصغائه الى الباطل وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت في
مواضع اخرى الفرق بين الذي ينظر اليه دون اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين لغيره وايضا
فانا قد اشبعنا القول في ان البرهان هو قياس من العلة واللمية والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان
المعنى يوجد للكلي بذاته واولا فان كل شيء له امر بذاته لا يحتاج ان يكون لشيء اخر بعرض غيره حتى يكون له بل
ان لم يكن للغير المفروض كان له ولا يكون لذلك الغير الا ويكون له فهو للغير نسبة وهو العلة الغريبة فالكلي
هو الذي يعطي الجزئي ماله بذاته والكلي هو الذي عند نهاية البحث عن لم وعند تناهي البحث ما نظن انا
علمنا الشيء كما لو سئل سائل لم جاء فلان فقيل لنا خذ مالا ما فيقال لم تأخذ قيل ليقضي دين غريمه هل ولم
يقضي هل لكي لا يكون ظالما فاذا وقف البحث عن اللم عند هذا وامثاله فقد سكنت النفس الى معلومها ولا محالة
ان البحث اللمي في امثال هذا ينتهي الى امر لا يتجاوز عنه ويكون هو الامر الاعم الاعلى الذي يلزمه الحكم لنفسه ولغيره
بسببه وهو العلة المطلوب به وكذلك اذا سئلنا عن الجزئيات ان هذا المثلث لم زواياه الخارجة مساوية
لاربع قوايم واجبنا بشيء جزئي فقلنا لانه من ذهب او لانه مخلوط في ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن
شيء من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي تطلب الان بل يقال لانه شكل يحيط به ثلث خطوط مستقيمة يكون
واحد منها اذا اخرج ارتسم حوله متساويتان لقائمتين فيكون جميعها ست زوايا قوايم اثنتان منها داخلتان
فيبقى الخارج اربعا فنحن اذا في اعطاء العلة يضطر الى البرهان على الكلي ولذلك ليس يمكننا ان نبرهن على
هذا الحكم في المتساوي الساقين برهانا كليا الا ان يقال انه مثلث به حال اضلاعه ان يخرج كذا وكذا وايضا
فان الجزئيات غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه غير
معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود فاذا العلم الذاتي انما هو للكلي وهو اكثر في معنى المعلومية فاولى بان
يكون المقصود بالبرهان واذا كان هو اولى بالبراهين فالبراهين ايضا اولى به لان الاولى من باب المضاف
واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك ايض اولى من ذلك الغير به منه وايضا فان الشيء الذي اذا علم
هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه وعلم كان ذلك
علما به وبالجزئي ايضا تحته بالقوة القريبة واذا علم الجزئي فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي لا بالفعل
ولا بالقوة القريبة من الفعل فالعلم بالكلي اذا اثر وايضا فان البرهان الكلي يكون الحد الاوسط فيه
اقرب الى المبداء فهو اشد استقصاء في كل شيء واكثر في المعنى الذي له المبداء مما هو ابعد منه من المبداء

فالبرهان الكلي اشد استقصاء من الجزئي وامثال هذه الاقاويل هي التي قبلت في التعليم الاول لكن يشبه
ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول بنفسه من ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم
يفهم منه انه يقول ~~ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم~~ يفهم منه انه يقول ان بعض هذه
الحجج لا يختص بالبرهان والذي يجب ان يصغى اليه من جملة هذه الحجج هو ان العلم الكلي علم بالقوة بالجزئي
ومبدأ للبرهان على الجزئي واما العلم بالجزئي فليس فيه البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه
كذا فما اسهل ان يعرف ان متساوي الساقين كذلك ومن علم ان متساوي الساقين كذلك فلا يعلم
من ذلك وحده البتة ان كل مثلث كذلك ومثل هذا ما قيل ان البحث باللم يحوج الى العلم الكلي وايضا
فان الكلي معقول والعلم الحقيقي للعقل واما الجزئي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا
برهان عليه ثم قيل ان البراهين المأخوذة من اصول ومبادي ومصادرات موجبة فظاهر وهي
التي بتبين الموجب افضل من الكائنة عن سوالب واحتج في ذلك بحجج من ذلك ان تلك لا يحوج الى استعمال
اشياء مغنية مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج الى ذلك اذ لم يكن السوالب الصرفة تنتج
انتاج الموجبات الصرفة بل تنتج اذا خلطت بالموجبات واذا اعطينا عللا متوالية في الشيء فانما
يعطي اللمية الحقيقية الواحد منها الاخير الذي هو اقرب من المعلول وليس في تكثير الاوساط فائدة
بل الفائدة في تعليلها والاختصار منها على القريب الملصق بالجملة فان العلم الكائن مما هو اقل افضل
من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر والحصار المعنى في القليل اكثر
وفي الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على ستة واحدة غير مختلفة افضل من البرهان المتكثر
الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب
فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر في النوع واشد اختلافا فالموجب افضل وايضا
فان الذي لا حاجة له في ان يعرف وان يوجد معا الى شيء ثان والثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف
من الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة وانما يكون عليها ببرهان موجب
ان كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة فاذا البرهان الموجب اقدم من
السالب واعرف ايضا فان البراهين الموجب يحد المتوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين نسبة
ايجاب فقط وكذلك التزايد فيها وهو اخذ حد خارج عن الحدود الثلثة لتركيب البراهين الموجبة موجب
ايضا ويستمر كذلك لو كان يجوز ان يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها واما البرهان السالب
فالغالب فيه في التوسيط والتزييد معا هو الموجب فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء
من ب ا فان اردت ان تتوسط بين ج ب حدا فلا شك انك تتوسط بايجابين وان اردت ان تتوسط
بين ب ا حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فتصير جملة القياس كيف وسطت مؤلفة من موجبين وسالبة
واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا وكل ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا وكذلك

لوذهب

لوذهب في التوسيط الى المقدمات الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة فان لم تمكن
تممة القياس بالتوسيط بل بالتزييد من خارج فضممت الى قولك ولا شيء من ب ا قولا سالبا اخر لم يمكنك
ان تأتي بقياس مركب ولكن تحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د ج فينتج بقياس مركب ان
لا شيء من ج د فبين اذا ان الموجبات غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات
اذا اوجب احضارها في الذهن من السوالب في كل قياس وهي في انفسها افضل فالمركب منها والمؤدي
اليها افضل وايضا فانه وان كانت المقدمات الكبريات غير ذوات اوساط وكانت موجبة في
البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها ابسط
لانها تتم بحدين ورابطة والسالب يحتاج الى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث
والذي يتم وجوده باشياء اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشياء وزيادة واما انها
اعرف فلان الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في تفهمه الى قياسه
الى السلب كالوجود وكالملكات واما السلب وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف
الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب
انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو فاذا البرهان المستعمل
للمبداء الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان المستقيم افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا
كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج انه لا شيء من ج ا وليكن الخلف هكذا ان كان قولنا لا شيء من ج ا باطلا فليكن
بعض ج ا وكان لا شيء من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هذا خلف اذ كان كل ج ب ثم
انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج ا فهو حق فنقيضه وهو قولنا لا شيء من ج ا حق ففي المستقيم
انما اوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع بجنب قولنا لا شيء من ب ا ايجابا بذاته في الخلف
انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج ا مع صدق قول اخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة الى صدق
ضدها كما بان لك في الفن الذي قبل هذا والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس
اخر افضل من الذي يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس اخر ينضم اليه وانت
تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحناه لك في الفن الذي قبل هذا هو ما يكون احدى المقدمتين فيه
كالجزء تحت الكل وهي الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهي الكبرى وتكون النتيجة ايضا تحت
الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة
كالكل عند الجزء ويكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب ا ونتيجة لا شيء من ج ا تحت مقدمة
لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى فان كانت تخالف الكبرى في
الكيفية فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج واما في النتيجة فبهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية
معا وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء

من ب او لا ايضا النتيجة وهو قولنا ليس بعض ج ب داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب ا فاذا صورة
القياس بالذات التي شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا للخلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف لانها
معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة
والقياس الكائن من مقدمات اعرف افضل على كل حال ونقول انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم
من وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان اللم ووقف على السبب القريب الذاتي
والثاني اقتصر على الان فقط والثاني ان يكون احد العلمين اخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة و
والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ ذلك الشيء مقترنا بمادة ولذلك
فان علم العدد اشد استقصاء من علم الموسيقى وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة والثالث
ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط بشرط انه مسلوب عنه سائر الزوائد اشد استقصاء من
العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى وموجب له زيادة مثاله ان الوحدة والنقطة يوضعان بعلميهما
بمعنى بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يقترن بذلك في الوحدة ان لا يكون لها وضع
وبالنقطة ان يكون لها وضع فتكون الوحدة ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك
المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد
والنقطة موضوعة اولى للهندسة فالحساب اشد استقصاء لذلك من الهندسة فقد فرغنا
في هذه الاشياء من محاذاة التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيه
فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بافهامنا والاحسن الانقباض دلنا اذا
اردنا اتقانه

فصل في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات

المباحث انما يكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث فيها انما هو عن العوارض
الذاتية التي تعرض له او لاجزائه او لانواعه واشتركت في المبادي الاول التي منها يبرهن ان تلك
العوارض الذاتية موجودة للموضوع الاول او لاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول وفي
المبادي الاول للبراهين اختلافا ما يشير اليه ونعني بالمبادي الاولى لا المقدمات فقط بل الحدود وغير
ذلك فليست من علم واحد فاذا اردت الامتحان فارفع كل شيء الى مباديه الاولى وجنسه الاول
اي موضوعه فتجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة اما في الجنس
اي الموضوع فتجدهما مختلفين فيه لا محالة واما في المبادي فتجدهما وان اشتركا فيها بوجه ما فانهما يختلفان
من وجه اخر فانك تجد المبادي وهي للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا منه وليس اختلاف
البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان لا في حدين
اوسطين يحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا كل انسان
نام وكل نام مغتذ بل ومن حدين اوسطين لا يحمل احدهما على الاخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك وكل

متحرك متغير مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير فالاول احد حديه الاوسطين تحت الاخر
فان الحيوان تحت النامي واما الثاني فهما مختلفان ليس احدهما تحت الاخر وكذلك قولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك متعجب وايضا كل انسان مستحيي وكل مستحيي متعجب فان هذين وان كانا من
جملة ما ينعكس احدهما على الاخر لاجل موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما تحت الاخر فقد بان ان اختلاف
الحدود الوسطى لا يوجب اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب فنوجد نظير
هذا في الشكلين الاخرين فنوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة والقرب ما اخذ ذلك
البيان لا نطول الكلام بتفصيله واما ان جل البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا منه واما انه قد يكون
على الاكثري فبعض المفسرين يابى ان يكون على الاكثري برهان بل انما يسمح نفسه بان يكون عليها قياس
ونقول لانها لا تتبعها يقين اذ ليس بها انفسها يقين والحق وراي المعلم الاول يوجب انه قد يكون
على الاكثري برهان مصنوع من مقدمات اكثرية تعطي سببا من اسباب اكثرية ويكون به يقين غير زائل
من جهة ما هو اكثري وان كان ظنا من جهة ما هو موجود وعلى ما علمت في مواضع اخر فان اريد بالبرهان
كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري برهان واما ان اراد احد ان يخص
باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف
وليس فيه امكان فليس على الاكثري برهان بل قياس ما اخر يصنع بين البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي
والشعري ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه بل الاولى ان يقول انه لما كان كل بيان
انما يكون لوجود متميز يعني لا وجود مبهم هذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا او غالبا
غير دائم وهو الاكثري فاذا لا بيان في امر غير الوجودين الا هذين ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاقي
لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكني اريد هذا الكلام تحصيلا واقول ان الامور الممكنة يعتبر حال وجودها
ولا يعتبر حال امكانها فاما اعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه الا عن الاكثريات
ولا قياس الا عليها فان لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والارادة وعلى الجهة التي اوضحناها
في فن سلف واما المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان او دليل على احد طرفيه الا قيام
مرجح لذلك الطرف فيخرج اياه عن المكافاة فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس
الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على الممكن الاكثري وعلى المساوي وعلى الاقلي اعني البرهان الذي يبين
انه ممكن لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم لا البرهان الذي يعذر بوجوده او لا وجوده الا ان يكون شيء
منهما اكثريا وكما قلناه في الاكثري الوجود فانقله الى الاكثري اللاوجود وانزل انا عنينا بالوجود الحكم اي
حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس بالحس برهان ولا مبدأ البرهان بما هو حس
لان البراهين ومباديها كليات لا تختص بوقت وشخص واين والحس يجد حكما في جزئي في ان بعينه
واين بعينه فاذا الحس لا ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شيء منه هو علم بكلي ولو كنا نحس

ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين لما كان يتعقد لنا من احساس ذلك رأى كلي ان كل مثلث
كذلك ولا علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر لما حصل في المخروط الظلي انكشف لم يمكننا من جهة الحس ان نحكم
بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فمن كذا وكذا الا بما لا يمكننا ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما
كل كسوف فلان ذلك مما لا نهاية له في القوة واما الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط وان كنا قد نستقري
من تكرر المحسوسات الجزئيات امور كلية لا لان الحس ادركها ونالها ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص من
من الجزئيات المتكررة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن ادرك جزئياته فاختلج العقل من الجزئيات
معنى معقولا لا سبيل اليه للحس بل يناله باشراق فيض الحق عليه وايضا فانا كثيرا ما نتوصل بالحس الى مقدمات
كلية لا لان الحس يدركها بل لان العقل يصطادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه نحن قبل حسب ما
التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك المستقصى صار توقعنا ذلك في غناء وبحث عن العلل لك
المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءها فان الجسم الملون بالعقل
الذي وراءها يرى من غير ان يحجب القارورة دون ذلك كما يحجب كثير من الاجسام الاخرى فقوم يقولون
ان السبب في شف الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف مؤد للون الذي وراءه وقوم يرون ان سبب
ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة فتنفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي
المبصر قيل في التعليم الاول فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه ادراك الثقب لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم بان
السبب فيه الثقب وان الابصار كاين بنفوذ البصر في تلك الثقب ولكان يميل الى المذهب المائل اليه
وان كان بعده البحث باقيا انه هل فيها هواء او خلاء وان كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب
يؤدي اللون او الشعاع ينفذ اليه فيه وبالجملة لو كان الابصار بنفوذ شيء في الثقب وكان الحس مع ذلك
يميز ذلك ويدركه لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر
بواسطة شعاعيه لا بنفس سخيف الزجاجة من حيث لا لون لها وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلا بالحس
لا ان الحس حصله لكن لان العقل يجد الحس مبدأ للتجربة ثم قيل انه لا يصح ان يظن ان مبادي المقاييس كلها
متفقة اما اولا فان المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتجة للصادقة و
وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فذلك انتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض ويشبه
ان لا يكون عني من جهة انتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات لان القياس انما هو قياس من جهة ما
ينتج بالذات لا من جهة ما ينتج بالعرض واذا كان كذلك فيجب ان تكون القياسات المنتجة للصادقات
من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت كذلك كانت مبادي القياسات الصادقة
غير مبادي القياسات الكاذبة وايضا فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتايج فان الاضداد
قد يكذب معا مثل قولنا ان المساوي هو اكبر والمساوي هو اصغر وايضا فان اشياء غير متضادة
يكذب معا ولا يصدق معا مثل قول القائل ان العدل سهور وقوله ان العدل شجاعة وكذلك قوله

الانسان فرس وقوله الانسان ثور فان هذه في قوة المتقابلة وان لم تكن متضادة او متقابلة بالفعل
فبين ان مبادي النتايج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه وايضا فان المقاييس الصادقة يجب ان تكون
واحدة باعيانها وذلك ان المبادي اما خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها
ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار اما منطوق به واما اصم وقولنا في العدد
كل عدد اما اول واما مركب وبين ان هذه مختلفة لا مطابقة فيها لان الهندسية كلها بعد النقط
والعددية كلها بعد الوحدة ولا يمكن بينهما مطابقة البتة ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على
احدى وجوه اما ان يكون احد المبدئين اعم من الاخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على ان ج تحت ب فاذا
كان كذلك كان احد المبدئين تحت الاخر او فوقه فكان حينئذ احد الجنسين تحت الاخر او فوقه
ومثل هذه الشركة قد يقع في المبادي وهناك قد يكون الامر على ما اوضحناه قبل وذلك اذا
كانت اجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض واما الاجناس التي ليس بعضها
تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون مبدأ داخلا في الوسط
للاخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين فيكون حينئذ اما متشاركين في الجنس فيكون احدهما
مبدأ والاخر نتيجة لا مبدأ او غير متشاركين في الجنس اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا
احد العلمين تحت الاخر فتكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددناه قبل واما العلوم المختلفة التي
ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك في المبدأ الخاص البتة لا على ان يدخل حد في الوسط
ولا فوق منها ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا او محمولا لمختلفا في ذلك في علمين واما المبادي العامة
مثل قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه موجبة واما ان يصدق عليه سالبة فقد يشترك فيها لان
هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها
شيء اخر لانها من جملة ما هو مبدأ اما في العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود ولكنها توجد في العلوم
بالقوة ولا توجد البتة بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى الا وقد اخذت مخصصة بموضوع ذلك
العلم وعوارضه الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذا لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك
بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد على المقدمات على النحو المعلوم
في تركيب القياس فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسبة محفوظة وليس تنتج عن تلك المقدمات
الا تلك النتايج باعيانها وليست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة واذا دخل حد من جانب
او في الوسط لم تزد داية نتيجة اتفقت بل ما يناسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات مع
النتايج هذه النسبة فكيف تكون اللواتي هي المبادي منها صالحة لا ينتج منها لا هذه بل نتايج
خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا المناسبة لتلك المقدمات فبعضها
التي هي المبادي ابعد من ان ينتج منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم وكيف والنتايج

المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة والحدود التي للمبادي متناهية فان المبادي والاصول
الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها وان كانت
في ذواتها محصورة فقد لا تتناهى بالقوة من جهة ان بعض المحمولات تكون ضرورية متقررة في الشيء دائمة
وبعضها ممكنة يحصل باعتبارات بينها مثال ذلك ان المثلث المتساوي الساقين من حاله ان زاويتيه
متساويتان امر موجود في نفسه بالضرورة واما انه امر نسبته الى مثلث اخر يقع مثلا في دائرة كذا
وفي مخمس كذا نسبته هي كذا وما يجري مجراه فامور ليست محصلة الوجود فيه والا لكانت فيه امور غير
متناهية بالفعل بل هي امور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها فاشتمال المبادي
الخاصة مثلا التي تخصه بعلم الهندسة يعظم فيها ان يكون وافية بمسائل الهندسة فضلا عن مسائل
خارجة لا تتعلق بها وكيف يقال ان مبادي العلوم المختلفة متفقة من جهة ان العلوم المختلفة متفقة
وهذا ظاهر البطلان او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج منها في كل علم حتى يكون مبدءا لاي علم اتفق
صالحا لاي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية وهي محدودة في المصادرات
مميزة بالفعل ظاهر من امرها انها لا يصلح بعضها للبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبداء علم واحد
يصلح لجميع مسائل ذلك العلم فكيف لمسائل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا
الى المقدمات التي لا اوساط لها في علم ما وميزناها ان لم تكن مميزة بعينها في الرياضيات وجدناها مشتركة
لجميع النتايج بل كان لكل الا خاصة لنتيجة او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول ان مبادي
العلوم المختلفة اختلافا فلا اشتراك فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم مشتركة
في المبادي وان من المبادي خاصة ومنها عامة فعسى الحق هو ان المبادي متناسبة في الجنس اي الموضوع
ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي لا تناسب في الموضوع فان مباديها الخاصية باجناسها لا تتناسب
ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه انه الحق والقضاء الفصل هو ان المبادي يقال على نوعين
اما مبادي منها البرهان اي المقدمات الاولى في العلوم واما مبادي فيها البرهان اي اجناس العلوم اي
موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها اويسا وبها كالواحد بوجه ما للموجود فالقسم الاول يجوز
ان يكون فيها مبادي عامة مثل قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان تكون خاصة او تتناسب علمان
في الجنس وما كان من المبادي التي بعض المقدمات مما هو خاص او مخصص كما علم فلا يشترك فيها
في حق الامر الا علمان احدهما فوق الاخر ويكون المسائل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه
او عرض ذاتي منه فلا يجوز ان تكون الصغريات من المبادي المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد
فالكبريات على النحو الذي يجوز به الشركة ٥ فصل في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفي
تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة من العلوم ان ههنا علما بشيء

لاحدهما اولا وللثاني ثانيا وما كانت الموضوعات صح

وههنا ظننا

وههنا ظننا به وان الاختلاف فيهما من جهة الوثاقة والقلق وانهما داخلان تحت الرأي وان بينهما
موضع مقاربة ومناسبة وليس كل علم يحسن ان يقاس بالظن بل العلم التصديقي ولا كل علم مع كل ظن
بل مع ظن يوافقه في جنس الرأي وان ما سواه من الظن فيجب ان يقاس بالجهل والعلم التصديقي هو ان
يعتقد في الشيء انه كذا واليقين منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد انه لا يمكن بان لا يكون كذا
اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن بينا بنفسه
فلا يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط الاعلى اوقعه على انا نعني بالعلم ههنا المكتسب والذي
يخالفه اصناف من الاعتقاد اعتقاد في الشيء الذي هو كذا اصلا وبتة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان
لا يكون كذا لكن تكون هذه الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال
واعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم اعتقاد اخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر بالبال اعتقد وهو انه
يمكن ان لا يكون كذا واعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا وهذا جهل مضاد للعلم الاشارة لكن
اعتقاد انه يمكن ان لا يكون كذا اما ان يعتقده في الموجود كذا الذي ليس من شانه ان لا يكون الا كذا
او في الوجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا وكل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظنا والاول منهما
فانه ظن صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا والاعتقاد فيه انه كذا
مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون ان كان لا لكونه على انه جائز في نفسه لكن الوجود قد غلب او جائز
في وقت اخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع بما يوجبه كان تيقنا ما بالشيء على ما هو به وانه
كان على انه يرى ويحكم انه موجود ويخطر بالبال عسى ان لا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا حتى يجوز
ان يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه
تركيب بجهل مضاد بل بجهل بسيط اذ لا بد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما
على الدوام فيكون العلم على الدوام او الضروري بالشرط فيكون العلم ايضا بالشرط والظن
موضوعه الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا تنضبط فيكون حال الامر بحسب القياس الى الوجود
حال الرأي فيه بحسب القياس الى الصحة وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا ايضا في
الامور الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يخرج من حيث هو مؤكد ان لا يعد في الظن فيكون ثلثة اشياء
من جملة ما عددناه داخلة في اعتبار الظن احدها الاعتقاد بالشيء الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه
انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما بل ظنا والثاني
الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب والثالث الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل
البسيط ويشترك هذه كلها في شيء واحد وهو انه عقد في الشيء انه كذا ممكن ان يلحقه العقد انه لا يكون
كذا وذلك لان الاول منها اذا كان جائز الاستحالة فليس ممتنعا في طباعه ان يقرن به عقد امكان
ان لا يكون الشيء اما ابتداء وغير طارئ على العقد الاخر الذي معه واما فاسخا للعقد الاخر الذي معه ومع

الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ويقابل عقد صاحب العقد الاول لان ذلك
كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا يعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما
العقد الثالث فان الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة او بفعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب
بواسطة موقع الظن كما ان العلم يكتسب بواسطة يوقع العلم فانه ليس كل واسطة غير ضرورية الزام الاكبر
يدعو الى الممتنع بل قد يدعو الى امر واجب والعلم بالجملة يخالف للظن في الهيئة العقد في الامور التي العلم اولى
بها وكما انه قد يقع لانسان في هذا الشيء علم ولاخر ظن وكذلك يمكن ان يقع لهذا علم بمبادي ذلك العلم يتدرج
حتى ينتهي اليه وان يقع للاخر ظن بتلك المبادي والمقدمات فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو نتيجة لها فيكون
الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة رايا صادقا ويرى انها لا يتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون رايه
فيها صادقا الا انه خال عن الراي الثاني او يجوز لغير ما يراه لكان يجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان
الشيء موجود ويعلم هو موجود وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه لم هو موجود وان لم يكن ذلك
بمتوسطات فيظن انه موجود فقط ولا يظن لم هو موجود وعلى الاحوال كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا
وان كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن ان يكون في انسان
واحد ظن وعلم معا والظن صادق وظن كاذب معا اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان لان قولنا العلم
يقتضي اعتقادا ثانيا في الشيء محصلا وهو انه ممتنع التحول عما هو عليه ويمتنع ان يقارنه او يطرأ عليه اعتقاد
مضاد لهذا الثاني وقولنا الظن يقتضي اعتقادا ثانيا بالفعل او بالقوة القريبة او البعيدة وهو ان
الشيء جائز التحول عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشيء الواحد للانسان الواحد في وقت واحد
امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا او يجتمع فيه راى ان يجوز زواله واما الظن الصادق والكاذب
فكيف يجتمعان في انسان واحد فان الظن الذي يظنه وهو كاذب والظن المقابل الذي له وهو
فيه صادق ان تساويا لم يكن ظن بل شك في الامرين وان مالت النفس الى الصادق بقي الكاذب
غير مظنون او الى الكاذب بقي الصادق غير مظنون والشيء الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة
ويرى غير ممكن اخرى فاذا تناول الراي كونه غير ممكن تناولا تاما فهو علم واذا وقع عليه الراي من الجهة
الثانية فهو ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم ولا يتساويين مثلا هذا يظن ان القطر غير مشارك
للضلع ويصدق وذلك يرى ان القطر مشارك له فيكذب والظنان مختلفان لكنهما واحد في الموضوع
واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فكاد يكون اكثره اولى بعلوم اخرى
من الطبيعيات والخلقيات الا انا نحدها هاهنا حدا فالذهن قوة للنفس المهياة المستعدة لاكتساب
الحدود والاراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والحدس جودة حركة لهذه
القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان القمر وانه انما يضيء من جانبه الذي
يلي الشمس على اشكاله فيقتنص ذهنه بحدسه حدا اوسط وهو ان سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس

من هذه القوة يقع في زمان قصير غير مهمل والفكرة حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها
الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحوا تاما مقصودا والحكمة خروج
نفس الانسان الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا
بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال
النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق **المقالة الرابعة** من الفن الخامس
فصل المطالب والمعلومات بالطلب متساوية فان الشيء انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب
وان كان للمكثر ان يكثرها بالاين والكم والكيف وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع اربعة
اثنان داخلان في الهل احدهما هل يوجد الشيء اي على الاطلاق والثاني هل يوجد الشيء شيئا مثل انه
هل يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير متجزية وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ويتصل بذلك مطلب
الما واما مطلب الاي فمن التوابع لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم بوجود موضوع او
عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده او لا وجوده لحال وكل ذلك اما ان يتعدى فيه طلب علة الحكم
الى طلب علة الوجود او لا يتعدى والاحرى ان يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا و
علته في الشرط واما سائر ذلك فالاحرى ان تكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلب ما فانه يتبع
المطلب البسيط من مطلبي الهل بتعاطيهما فانه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء الموجود
فقد علم ان مطلب ما الذي بحسب الذات فهو بعد طلب هل وتابع له لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما
بمعنى الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلب هل اتضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات ويتبع المطلب
المركب من مطلبي الهل ايضا على وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك
لان الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية والماهية اولا في كل علم ثم يطلب
عوارضه الذاتية له بالهلية فاذا طلب وجود العارض له او لا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك
الموضوع فبالحري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان
البراهين انما تبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا يوجد الا في تلك الموضوعات
واجناسها فان منع ان يكون لها وجود في تلك الجملة منها صارت في جملة الممتنعات واذا اعطيت
للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها
وجودا في شيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون البحث عن هليتها لا مطلقا كالبحث عن هلية
المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد وصلا ايضا
بالتقاطع فهو بحث عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكان وجود واذا صح للشيء هليته
استحق ان يطلب له المائية وان يعطاها بحسب الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها
او اعطاها الا بحسب الاسم لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف فوقت وضوع بحث
الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد افيد

في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه
يتضح حينئذ مع ايضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فيه طلب اللم بعد الهل على
وجهين احدهما بالقوة والاخر بالفعل اما بالقوة فلان طلب الهل في مثل هذا انما يطلب عما
هو مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه يطلب بالقوة هل ههنا حد اوسط مثل من سأل
هل القمر ينكسف فانما يطلب هل شيء يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا اعطى الهل
وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس
في انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي
هو علة الامر في نفسه ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي اعطيت بالقوة اولا انه موجود
حين ضمنت ان الامر الحق هو كذا يجب ان نعطيه الان بالفعل ونقول ما هو الان فيكون البحث عن
لم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو طلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون
بالفعل وطلب ما بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلب ما الحد الاوسط بالفعل
فذلك ظاهر لا بد منه ان كان مجهولا فقول المعلم الاول الموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود
بالكل يعني به الموجود على الاطلاق والموجود شيئا اما شيئا جوهريا للموضوع او عرضيا ذاتيا او عرضيا
خارجيا ثم قول المعلم الاول اعني بالموجود على الاطلاق الشيء المطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا
هل المثلث موجودا والا له فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا او هل [illegible]
للشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض ما او لاحق وهذا هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان
المطالب بالقوة يرجع الى هل الشيء والى ما الشيء وان مطلب اللم تحت ما عن ما الشيء بوجه
لانه بالقوة بحث عن الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا منعكس وانه ليس في البراهين شيء
هو بحث اللم الا وهو بحث الما الا بالقوة ولا بحث الما الا وهو بحث اللم وتعدى هذا الى ان ظن
ان الاوسط في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس كل البحث عن ما هو عن الاوسط
وايضا ليس البحث عما هو الاوسط هو البحث عن مائية احد الحدين الاخرين حتى يكون الجواب به حدا
ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد او جنس او فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة لامور لا في
انفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب لا صورة ولا مادة وكثيرا ما نجد من الاوساط في البراهين
ما ليس مادة ولا صورة ولا احدا بل نجده شيئا ما موجبا لشيء في شيء فان الجنس المتوسط يوجب
وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن على ان ذلك الشيء
نوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هو حد الاكبر ولا صورة ولا مادة ولا ايضا يوجب
ايجاب غير علة كما علمت او ستعلم وكثير من الخواص هي علة لكثير من الخواص وهي خارجة عنها ليست
بجنس لها ولا فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة يوجب

كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون خطه بتلك الصفة جنسا ولا فصلا ولا داخلا في الذات
كون زواياه مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست
حدودا ولا عللا داخلة في جوهر الشيء بل عللا فاعلة وموجبة وهكذا حكم قيام الارض في الوسط للكسوف
وهكذا مماسة النار فانها قد تجعل حدا اوسط في اثبات احراق الخشبة وان كان قد يجوز ان يجعل هذه
العلل الموجبة فصولا من جهة على انها اجزاء فصول لا كما ان يحمل الفصول المعقولة منها كما ان القدوم من
لا يقال انه حديد بل من حديد ولا يقال ان الحمى عفونة بل من عفونة وليست اجزاء فصول مقومة للذات
هي اخص الفصول بل اجزاء فصول خاصية فقط فان العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا
للماهية واجزاء الحد اجناسا كانت او فصولا حقيقية او اجزاء فصول هي التي تكون عللا للماهية
واما علل الموجود فليس يجب ان تكون عللا للماهية ولذلك لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل والغايات
في الحدود بل يدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود يدخل في
الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذا قد يكون من الحدود الوسطى
في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست تلك الحدود اجزاء من تلك الامور فاذا ليس كل حد اوسط
حدا او جزء حد وان كان قد يكون ان الحدود حدودا وسطى واجزاؤها اللهم الا ان يكون يعني بالحد
والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مخصصة بها مما يدخل في الرسوم
واما اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يلزم من هذا القبيل شيء انما لهم حينئذ ان يقولوا ان
الاوسط يكون ههنا حد الاصغر ويلزمهم ايضا ما يقوله الاخرون فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى
لا غيرها لكان يكون ادراك الاشياء امرا سهلا وذلك لانه من المحال ان نطلب وجود محمول للموضوع
ولا نعلم ما الذي من لفظه فان كان له حد فاقل ما علينا ان نفهم حده والا فرسمه فقط فكما نفعل ذلك
لا يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم وجوده للاصغر فاذا كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه
الى الاصغر وهو المثلث يقوم لنا اوسط يبرهن منه وكما نفهم حد المساواة ونضيفه الى المثلثين
متساوي الاضلاع على التناظر تنشرح لنا معرفة المساواة فيهما وقد نفعل هذا فلا نفلح بل نحتاج
الى اوساط اخرى ضرورية اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان المثلثين متساويان ويكون
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بها فهذه اقاويل من جنس
الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان وانه الشيء الذي من الحد لا غير وكثير من هؤلاء
يدعي حلل كلامه انه يأتي به ببرهان على وجود الحد للمحدود فيكون الاوسط مما يأتي به كالحد للاكبر
ويكون الذي تبينه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد
وعنده انه بين الحد نعم ههنا شيء يجب ان نعلمه ونتيقنه وهو انه لا يمكن في الحقيقة اثبات حد الاكبر للاصغر
او رسمه الا بتوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس

هو بموجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو بمسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي
لا حاجة الى غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم ان حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة عددية كذا وانه اذا جعل
هذا حدا اوسط انتج ان النغم متفقة فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة بالاتفاق هو بعينه
حدا اوسط لكنه ليس يجب من ذلك ان يكفيك هذا التوسط او انه لا يكون البرهان الا بمثل هذا
التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم موجودة لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها
الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل علينا حمل المحدود فلا ينتفع بتوسط الحد
بل يحتاج الى توسط امور اخرى لا محالة يتادى بتوسيطها الى انتاج وجود الحد قبل تاديتها الى انتاج
الجملة التي تدرك عليها اسم المحدود ولكن تلك الوسائط يكون امورا غير المحدود والحدود فليست ترى
برهانا قط وسط فيه حد حقيقي للاكبر ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا
فقط اعني الذي اوسطه الحد ما كنا نجد برهانا على شيء لا على ما وجود حد الحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود
نفس الحد الاكبر خفي وما اقل امثال هذه الاشياء وكذلك ان جعلوا الاوسط حدا للاصغر وقلما
يجري ذلك في امثلتهم ولو شئت ان ابين ان هذا لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظنون ثم
لفعلت وبالجملة يعسر عليهم ان يدلوا على انه كيف يبرهن على مطلوب محموله اعم بتوسط اخص فيجب
اذا ان ننصف ولا نغتر بهذه الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية
للماهية داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشيء فهي داخلة في البرهان لانا بينا ان اليقين انما يكون
بمعرفتها والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو بعد الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في
الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب واذا اورد
الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية ايرادا في قول الشيء فقد حددنا مثاله ان يقال لم كان كسوف
فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء وكلما كان كذلك فان القمر
ينكسف والحد الاوسط هو ماهية الكسوف لان ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الارض
بينه وبين مفيد الضوء اعني الشمس وكذلك اذا قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه النغمة قيل
لان بينهما نسبة عددية التفاوت فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين فهذا بعينه ماهية
الاتفاق التي في النغمة اسلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة فالاوسط
اذا داخل في الحد الاوسط الا ترى انا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة
حسية مكتسب منه بالتجربة دون البرهان علما كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا اذ كنا وجدنا علة
الكسوف فكذلك اذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن انما نطلب اياه بالقياس فاذا المطلوب
باللم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان
كان قد يتوهم فيما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب ما وهو طلب الحد

ههنا دخوله في البرهان والبحث عن لم يطلب

ان البرهان

ان البرهان والحد قد يقومان على شيء واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا برهانا اعطينا حدا
وليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد فهو ايجابي لمحدوده وليس كل برهان يوجب على مبرهنه
بل قد يسلب وايضا ان كل حد فمحدوده كلي وليس كل برهان كليا على مبرهنه فليس اعطاء برهان
المبرهن اعطاء حد المحدود وايضا فان البرهان يعطي للشيء عرضا ذاتيا عليها او منحنا مرارا والحد
يعطي من الذاتيات المقومة والعرض الذاتي غير داخل في حد للشيء فليس اذا ما يعطيه البرهان هو بعينه
ما يعطيه الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين وذلك المعنى خارج عن حد
المثلث ولا يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شيء
واذا استقريت لم تجد البرهان اذا اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده
للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا وليس اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا
وذلك لانا اذا اعطينا حدا فلم يوجب شيئا على شيء ولم يسلب شيئا عن شيء بحد اوسط ولم
يعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه فليس نفس اعطاء الحد هو اعطاء برهان
وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يشارك الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك دائما فان المقدمات
الواجب قبولها لا برهان عليها واجزاء تلك المقدمات كلها اعني الحدود والمحدوده يعطي حدودها ولا يعطي
بذلك برهانا عليها فانها لا برهان عليها لانها بسائط والبسائط تحد ولا تبرهن عليها والتاليف
منها يأتي بغير برهان ولو كان ايضا برهان لم يكف اعطاء الحد المؤونة اعطاء البرهان ولو كان على كل
شيء برهان لما كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود مبرهنا
بحده ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه واذا كان الحد شيئا غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا
ما يقتضيه ما هو غير الحد بما هو غير الحد اذ كما ان البرهان غير الحد كذلك ما يفيده البرهان بما هو برهان
بالذات شيء غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل الحد او الحد
لا يحتاج اليه بل يبرهن وكيف وهذا يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط وذلك يوجب بالذات
تصديقا بقياس ساذجا فقط اما ان التصديق لا يكون الا بالتصور فمسلم لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان
بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان والحد يقتضب اقتضابا ويوضع وضعا والبرهان يؤلف
تاليفا مسوقا الى الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة
مساوية لذاته في المعنى وفي الانعكاس عليه معا وتلك الامور بينة بنفسها للمحدود والبرهان يعطي
عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي المحدود واجزاء حده بتاليف حملي بل بتاليف تقييد واشتراط
والبرهان يعطي المبرهن اجزاء برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف حملي والبرهان على الشيء او
لا يكون برهانا وعلى غيره ثانيا والحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان وان كان حد
الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد للاخص واما البرهان فقد ينقل الى الاخص ويكون برهانا على الاخص

فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان محصور في البرهان مثل انحصار البرهان
على متساوي الساقين في مكية زواياه تحت البرهان على المثلث بل الحد والبرهان هما مختلفان لانه
ليس يحمل احدهما على الآخر بوجه ما **فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة** ونقول ان الحد
ليس يكتسب ايضا ببرهان وبحد اوسط على ان يكون المحدود حدا اصغر في القياس والحد حدا اكبر ولو كان
ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد اوسط ولما كان الاكبر فيه يجب ان يكون منعكسا على الاصغر فيجب ان
يكون منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لا محالة شيء من الخواص اما
خاصة مفردة او فصل مساو واما رسم واما حد ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الاول
لمساواتها خواص فاما ما هو اعم من الشيء فلا يصلح ان يكون حدا اوسط بين الشيء وبين حده واما
الخاصة والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا اوسط فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا
من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا وانتجت ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا
من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل فهو حد النوع ايضا وسواء عنيت
بقولك كل ب كل ما هو موصوف بب او عنيت كل ما من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما
على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة وحينئذ تكون الامور
التي من انواع مختلفة حدها واحدا اذ يكون كلها محدودا بالاكبر لا ان الاوسط الذي هو نفس ب
وهو فصل او خاصة او غير ذلك هو وحده محدود به واما على سبيل الوجه الثاني وذلك ان يعني
ان كل ب من حيث هو ب هو كذا وكذا يدل على ماهيته فان هذا القول لا يمنع ان ينتج الاقتران ويغير الوسط
ويجعله اخر ولو كان هذا القول منتجا لوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غيره في الحد
وغير حده هذا محال فان الخاصة والفصل وان كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما فانما يحمل لا من
طريق انه حد النوع او حدهما واحد فحدهما حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون
هذا الشيء موجودا للشيء وبين ان يكون حاله او يكون حدهما واحدا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة
فصله وحد طبيعة خاصته مفترق فحد فصله جزء من حده وحد خاصته مأخوذ فيه حده بالقوة او
بالفعل فاذا ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا من هذا الوجه ولا رسما ايضا وايضا فاول
من راس كالمعيدان مثل هذا الوسط اما ان لا يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة لانك لا تخلو
اما ان تقول مثلا كل ضحاك او ناطق فهو حيوان ناطق مايت وتسكت وحينئذ ينتج ان كل
انسان حيوان ناطق مايت من غير زيادة بيان ان هذا حده وحينئذ يكون حمل الحد على موضوع النتيجة
ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط بل ربما كان ذلك اوضح فاذا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مايت
لانا نعلم انه انسان وقد بان لك من حال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان يكون اخفى من حمله
على النوع ان كنت تذكر اصولا سلفت واما ان تقول كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان

ناطق مايت

ناطق مايت وان هذه الجملة ماهيته فتكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق
يفهم على وجهين متضمنين فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل ناطق من جهة ما هو ناطق
والاخر كل شيء يوضع للضحاك وكل شيء يوضع للناطق وليس هو ذات الضحاك او ذات الناطق
وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك
وذات ضحاك ولا الناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق بل لشيء ما مما يعرض لذاته ضحاك ويتقوم
بان يحمل عليه الناطق وهو الانسان فاذا ليس يصح ان يقال ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى
على انه حد واما الوجه الثاني وهو ان يعني ان كل ما هو موضوع للضحاك وضعا حقيقيا او للناطق فهذا
حده ويعني بذلك الانسان واشير اليه في الذهن فان كان هذا بينا لم يحتج الى بيان بالكبرى بل الكبرى
بالحقيقة بيان اذا كان ذلك بينا وان لم نشر اليه بل اشرنا الى كل واحد واحد كذبنا وان لم نفعل شيئا
من ذلك لم تكن الكبرى مسلمة فقد بان ان الحد الاوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما بل ان
كان ولا بد فيجب ان يكون حدا آخر اما ان الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا ما الحد
الحقيقي وعرفنا انه مساو لذات الشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفاء
كل معنى ذاتي له داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم
ان مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن
اشتمال الحد الاول لما كان الاول حدا مساويا بالمعنى ذات الشيء ولا حدا حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما اذا لم يستقصوا
هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة حتى اذا حصل التمييز وقفوا وان كانت هناك معان
ذاتية اخرى يحتاج اليها حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان مثلا ان يحد الانسان
تارة بانه حيوان ذو رجلين مشاء واخرى بان الانسان حيوان ناطق مايت وان النفس عدد متحرك
بذاتها وايضا مبدأ للحيوة بذاتها وان الغضب غليان دم القلب وايضا شهوة حركة الى الانتقام وما اشبه
ذلك فاذا جعل واحد من هذين الحدين حدا اوسط والاخر حدا اكبر كان تأليفا ما قياسيا الا انه يعرض منه شيئان
احدهما ان المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما بل حدا ناقصا او جزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط لا يخلو
من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حده والاكبر كذلك في حمله عليه او يكون الحمل في احدهما حملا فقط
ولم يقل انه حد لما حمل عليه فان قيل مثلا ان ا حد لب و ب حد لج فا حد لج لان حد الحد حد فقد خرج عن
صواب التعريف من وجوه وذلك لان كون ب حدا لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضابا من غير قياس
وكان الشرط في التحديد بعد اكتشاف الجنس عند هذا المنازع ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون ب
قد صح اولا انه حد لج بقياس اخر واما ان يكون التحديد ليس طريقه الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة
ذلك معلولا فيها على قياس والا لاحتيج الى حد ثالث يكون متوسطا وكان لا يزال يكون بين كل حدين فيكون
للشيء حدود بغير نهاية اذ لا يجوز ان يكون الحد بين ب وج هو ا فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي

بلغ

الى الاوساط لا اوساطها فيكون حدود غير مكتسبة وهذا خلاف ما يذهبون اليه فقد بان ان اخذ الاوسط
حد الاصغر واخذ الاكبر حد الاوسط يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فان الطلب واحد انه هل
هذا الشيء حد للشيء او حد لحده ولا يبين انه حد لحده او يكون بينا انه حد للشيء فهذا ايضا نحو اخر قد خرج
فيه عن صواب التعريف اذ وضع ان آ حد لحد ج والمشكوك فيه انه هل آ حد لج هذا اذا كان وضع ان
آ حد لب و ب حد لج واما ان لم يوضع ب حد لج فلا ندري هل حده حد لج ام لا لكن يقال ان حده محمول
على ب كما ان حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حد النوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذا
لم يوضع ان آ حد لب فانه ليس اذا علم ان ا موجود لحد ب يجب ان يكون هو حد ب فليس كل لازم
ومحمول ذاتي حدا وان قيل في اخر الامر كالمستنبط من وجه هذا البيان ان آ حد لج فيكون شيئا قد وضع
وضعا غير ان نتيجة قياس على ان من وسط الحد للحد فقد صادر على المطلوب الاول وهو لا يشعر كمن
يقول ان النفس عدد محرك لذاته لو كان هذا احدا ثم يقول وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم
طبيعي آلي وليس يعني به ان يبرهن على الحمل والوضع فقط بل ان يبرهن على ان الاكبر حد للاصغر فيكون كانه
يقول والشيء الذي ماهيته وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته وحده وحقيقته انه استكمال جسم
طبيعي آلي وهذا الشيء هو نفس المطلوب حده فلو كان بينا ان الشيء الذي حده انه عدد محرك لذاته المعلوم
بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المطلوب حده استكمال الجسم طبيعي لما كان يطلب هذا وليس هذا كما يكون
عند ما يكون الاوسط غير حد للاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شيء اخر يحمل
هو عليه واما المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحد فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة
الى انه لم يطلب متوسطا بين الحد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين الشيء وحقيقة ذاته وهذا
محال بل لا متوسط وانما يكون المتوسط بين امور واشياء ليست هي حقائق تلك الامور الا بالعرض
على ما بينا في موضع اخر ثم قيل ان طريق القسمة لا يثبت ايضا ان احتج بل لا قياس بالقسمة على
شيء كما اوضحنا في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود شيء بل انما يفصل فقط فيقال
اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر
عليه ويوضع مسلما كان لم يكن قياس وهذا يشبه الاستقراء الدائر من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلا
عندنا هل كل ج ب فاوضح موضح ان ذلك كذلك لان كل ج ا وكل ا ب ثم اخذ يبين ان كل ا ب بان
نظر فيقول لان د ب و ه ب و ز ب وهي الجزئيات التي في رتبة ج ثم نقول فكل ا ب فيقول القائل
اذا اراد ان لا يقبل الا الضروري ان ما تحت آ ليس د و ه و ز فقط بل و ج ايضا فان سلمت
ان د و ه و ز قسما هو ا ب لم يلزم ان يكون كل ا ب فعسى ما لم نشاهده او لم نعد خلاف ما شوهد
وعد فعسى انما الذي هو ب بعض الالف وهو د و ه و ز وان ج الذي يتنازع فيه مخالف
وان احدث في الاستقراء ان ج ايضا هو ب حتى لم يبق جزئي له الا وقد حمل عليه ب فقد صادر ع

على المطلوب

على المطلوب واخذت ان ج ب في بيان ان آ ب لبيان ان ج ب وهذا محال وكما ان مثل هذا الاستقراء
لا يضع المطلوب ولا يوجبه بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول فكذلك التقسيم وعلى هذا يجب
ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم يضع
انه حيوان ثم يقول والحيوان اما ماش واما سابح واما زاحف واما طاير فيضع مثلا انه ماش ثم يقول فان
الانسان اذا حيوان ماش كان اخل في انتاج الحد في هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم يتعين له
بالقسمة احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما والثاني انه جمع متفرقا وهذا قد يخل من وجوه احدها
انه قد يمكن ان يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا والثاني انه يمكن ان لا يجمع من متفرقات طبيعة واحدة
بالذات وهذان مذكوران في باريرمينياس والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذي
يجب ان يراعى في الحد فينظر فيه اي الفصول يجب ان يقدم وايها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت
عدة فصول فهذه ثلثة وجوه يتشعب اليها الوجه الثاني وهو الخطاء في جمع المتفرق وهذه الوجوه
الثلثة يؤمن عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على ما قد علمت اي ما ينقسم
اليه الشيء لانه هو لاجل شيء اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد بما عرفه والثالث
من الاخلال في انتاج الحد من هذه انه جمع فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب
في الترتيب حدا فربما نقص شيء من الواجب او زاد عليه نعم او يبعد ان لا يقع في القسمة طفره
او تخطى للذاتيات الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك
او عريض الاظفار او منتصب القامة فيها وان تكلف ابانة وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاوز
مقتضى القسمة وان تعدى القسمة الى القياس بان قسم فاستثنى نقيض قسم او اقسام وانتج واحدا
بجميع هو الباقي من الاقسام فجميع اجزاء الحدود وتعدى هذا القياس ايضا الى قياس بان جمع المحمولات معدودة
جوهرية حتى حصل منها مساو للشيء فقال جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكل
ما كان كذلك فهو حد فهذا احد ما عمل شيئا حين حاول اثبات الحد بالقسمة وقياس معها اما القياس الاول
فلانه بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد بينة بنفسها للمحدود واذا كان حصل ذاته في الفهم مجملا وكانت
الحاجة الى تحديده فان اجزاء ذلك المحمول يكون بينة للمجمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انه يحتاج الى بيان
فليس بيانها رفع سائر الاقسام فان اثباتها ابين من رفع سائر الاقسام او مساو له في الخفاء فان
الناطق ابين للانسان او اعرف ما الناطق من انه ليس غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان يكون
ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما في القياس الثاني فلم يعمل ايضا شيئا وذلك لان طلبنا ان
الحيوان الناطق المايت حد للانسان فطلبنا ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان
دال على ماهية غير مختلفين في الخفاء والوضوح فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل
مساو للانسان دال على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل

الذی بهذه الحال فاذا کما لا یسلم ان هذا حد للانسان کذلک لا انسلم انه قول بهذه الحال یسلم ما یجعل حدا
واخذنا القول بهذه الحال حدا اوسط هو مصادرة من وجه علی المطلوب الاول بالقوة دون الفعل
اعنی ان توسیط حد الشیء حدا فی القیاس ربما لا یکون فی مواضع اخری مصادرة علی المطلوب
الاول اذا کان التفصیل اشهر من الاجمال واما فی هذا الموضع فالتفصیل هو المطلوب وهو الخفی فاذ
لیس بتوسط حد الشیء مصادرة علی المطلوب الاول فهذا لیس مصادرة بالفعل لکن لما کانت
قوة هذا التوسیط فی الموضع الذی نحن فیه کقوة توسیط الحد الاکبر فهو مصادرة علی المطلوب الاول
بالقوة فی ذلک الموضع علی انه قد اخذ منه حد الحد بلا واسطة کما اخذ الحی الناطق المایت او موجود اللانسان
مساویا له بلا قیاس وهو المطلوب فمن این بان حد الحد ثم ههنا شیء اخر وهو ان صاحب الصناعة
یجب ان یکون عنده قانون فی معرفة الحد الصحیح والحد الغیر الصحیح کما یجب ان یکون عنده قانون
فی معرفة القیاس الصحیح والقیاس الغیر الصحیح وکما انه لا یجب ان یکون القیاس قیاسا ومع ذلک
یبرهن انه قد قاس وان القول الذی نظمه هو علی القانون القیاسی وانه منتج الا مع المناکدین المغالطین
الجاهلین بقوانین القیاس فکذلک المحدود یجب ان یحد علی ذلک القانون ولا یستعمل فیه ذلک القانون
بالفعل وبالجملة کما ان القیاس یقیس فقط ولا یقیس علی انه قاس بان یقول وکل قول من شانه کذا وکذا
فهو قیاس کذلک المحدود یجب ان یحد فقط ولا یحد الحد فی الحد بان یقول کل قول هو کذا وکذا فهو حد
بل یجب ان یکون قد علم ما القیاس وما الحد اولا وکما ان الذی ینکر ان کذا کذا اذا اورد علیه شیء علی انه
برهان ویکلف ان یدل علی انه برهان بان له حد البرهان یکون له ان یقول لو سلمت ان هذا حد البرهان
او انه ان کان حد البرهان فهو موجود لهذا القول لکنت اسلم ان هذا القول برهان فاذ لست اسلم
ان هذا برهان فکیف اسلم ان لهذا القول حد البرهان کذلک حال من ینکر الحد فان له ان یقول انی لو سلمت
ان هذا هو الحد او انه وان کان حد الحد فهو موجود لهذا الشیء لکنت اسلم انه حد وانه لذلک الشیء
حد وبالجملة فان الحد علی مائیة الشیء والبرهان علی انیة الشیء للشیء وانیة الشیء غریب عن مائیته
خارج عنها لا یبعد فی مثلها ان یجهل للشیء کما علمت فیطلب بالبرهان ٭ فصل فی ان الحد لا یقتنص
ایضا بالقسمة والاستقراء وتاکید القول فی هذه الابواب وفی مناسبة بعض البراهین مع الحدود
ونسبة بعض البراهین علی الحدود ٭ ولیس لقائل ان یقول ان حد الشیء یستنبط بالقیاس الشرطی من حد ضده
لان حده ضد حد ضده مثلا انا اذا علمنا ان حد الخیر انه هو الامر الملتئم المنتظم بان یقول هکذا ان کان حد الشر
انه هو الامر المتشتت الغیر المنتظم فحد الخیر هو انه الامر الملتئم المنتظم ثم تستثنی لکن حد الشر کذا فاذا حد الخیر کذا
فان الجواب عن هذا علی وجوه اربعة اولها انه لم یکن هذا القیاس ان یعطی حدا بقیاس حتی احد حدا باقتضا
ووضع من غیر قیاس فاشبه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ کل واحد منهما یاخذ
المطلوب بوجه ما مصادره و نقضه وضعا و ظن انه بینه بقیاس ضروری وان کان هذا انما صادر علی نقیض

وهو یجیب

مطلوبه لانه طلب ان یبین بقیاس فاخذ الحد بلا قیاس وقد عرفنا ان صاحب القسمة کیف یفعل هذا وان
صاحب الاستقراء کیف یعرض له ان یفعل هذا فلیتامل من هناک والثانی انه قد عرض لهذا شیء اخر
وهو انه جعل القانون فی کسب الحد ان یوضع حد ضد المحدود فاذا طالبناه بان یبین کیف یحد ضد الاخر
المبین به حد هذا الضد وهو فی هذا المثال الخیر احتاج ان یبینه لا محالة علی حکم قانونه بحد لهذا الضد وهو
فی هذا المثال الشر فمع انه یصادر علی المطلوب الاول فانه یستعمل الدور والثالث انه لیس حد احد
الضدین اعرف من حد الضد الاخر بل هو مثله فی الجهالة والمعرفة الحقیقیة وکل بیان بما لیس اعرف
وان لم یکن دورا ولا مصادرة فلیس ببیان والرابع انا لنسامح ولنضع ان هذا الانسان قد حد
ما له ضد بهذا القانون فکیف یحد ما لیس ما لیس له ضدا وکیف یحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع
علی الطرفین لیس له ضد وللقائل ان یقول انکم قد زعمتم اکتساب حد الضدین من حد الضد الاخر فی هذا
الکتاب ههنا واما فی کتاب الجدل فقد استعملتم هذا القانون من حیث تکلمتم فی اثبات الحدود وابطالها
والجواب عن هذا من وجهین احدهما ان کتاب الجدل لیس یدل فیه علی الاثبات والابطال الحقیقیین لکن
علی الکاین اما من تسلیم الخصم لمقدمته واما من الرای المشهور ونحن لا نمنع ان یکون احدی الضدین مسلم
من الخصم فحینئذ یلزم شاء او ابی ان یکون حد الاخر ضد هذا الحد ولا نمنع ان یکون حد احد الضدین بالقیاس
الی المشهور والی الرایع اعرف من حد الضد الاخر ویکون انما حد بما هو اعرف فی المشهور لا بما هو حقیقی
المعرفة عند العقل الصریح وربما کان حصا انفسه ولکن اشهر مثل کثیر من المقدمات التی هی خفیة فی نفسها
بالقیاس الی العقل النظری الصریح ولکن بالقیاس الی الشهرة هی بینة بنفسها او مقبوله والثانی ان
الحد المطلوب فی کتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقیقة ولا یجب
ان یجری فی الاحکام الحقیقیة مجری الحدود الحقیقیة ونقول ایضا الحد لا یصطاد بالاستقراء وقد تبین
هذا لک من الاستقراء الحقیقی هو من الجزئیات المحسوسة وهذه لا حدود لها علی ما اوضحنا والثانی انه ان
استقری منها قول علی انه حد فان ذلک القول اما ان یوخذ علی انه حد لکل واحد من الاشخاص فینقل الی انه
حد للکلی کما اذا وجد حکم فی الجزئیات نقل الی الکلی او علی انه حد لنوع الاشخاص فلا یمکن ان یکون حد الکل
واحد من الجزئیات فانه یعرض من ذلک محالان احدهما انه لو کان لکل واحد منها حد لخصه لکان لا شارکه
فیه الاخر وکان لا یمکن ان ینقل الی النوع کله او ینقل الیه حدود کثیرة متخالفة والثانی ان الحد الخاص بکل
واحد لو کان لما کان من الامور الذاتیة التی یشترک فیها بل بالعوارض التی علی ان یخص جملة منها
شخصا واحدا کما علم فی ایساغوجی والعوارض غیر داخلة فی ما هو الشیء فقد بطل اذا قسم واحد
من هذا الاستقراء و بقی انه انما استقری علی انه حد لنوع الاشخاص ولیس شیء من الاشخاص بدل
بوجود معنی فیه علی انه حد لنوعه الا ان یعرف نوعه او لا یعرف الحد له فیکون الاستقراء باطلا وذلک لانه
لا یمکن ان یقال لما کان هذا حد نوع هذا حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص فهو حد نوع کل هذه الاشخاص

لان هذا قد عرف ان عرف انه حد لنوع الشخص الاول قيل فاذ ليس طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا
بالقسمة ولا بالاستقراء من الجزئيات فكيف ليت شعري يعمل فانه لا سبيل الى ان يعرف بالجنس ويشار
اليه بالاصبع ثم معنى ما هو الشيء وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجود الذات والمعدوم الذات
قد يكون له قول دال على معنى الاسم واما حد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يبين بقياس فاما
ان يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك او يعني الحد الحقيقي فان عني شرح الاسم فذلك مع
انه ليس يحتاج ان يبين المباين او يبرهن المبرهن على انه يعني بهذا الاسم معنى هذا القول وان عني به الحد
الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد لا يشير البتة
الى وجود ذلك الشيء وانما يعلم وجوده من وجه اخر او يكون الحد نفسه يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجود
فقد علم وجوده اولا فيلزم ان يكون هذا عرف الحد له اولا لا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم
حين عرف ما الشيء الذي هو الموجود وما يعني باسم الشيء الذي هو موجود فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده
فان كان وجوده بينا بنفسه يكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه وان كان غير بين فيكون البرهان
الذي يبين وجوده كما يبين وجوده يجعل شرح اسمه حدا له فيكون الذي كان من قبل شرح اسم قد صار الان
حدا لما صح ان الشيء موجود لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو برهان على وجوده بالذات
وعلى حده بالعرض وهذا النحو لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان اعطاء الحد نفسه
هو المشير الى الوجود حتى يكون اعطاء الحد لما ليس بين الوجود من حيث هو حد حقيقي بين الوجود بيان
ان الامر موجود فيكون من حد الشيء فقد قاس على وجوده معا من حيث قد حده وهذا محال فان الحد انما
ينبني على امور داخلة في ماهية المحدود والموجود كما علمت ليس منها فليس الوجود جنسا ولا فصلا
بل هو محمول لازم والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان هو
معطي اللازمات التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجود مجهول الوجود مطلقا
او مجهول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد
لان ذلك بين بنفسه ولا الحد يعطي ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشيء ولذلك كان
اهل العلوم كلها يضربون سورا بين الامرين ويميزون ماخذ اعطاء الحدود بابا ويقتضبون الحدود
اقتضابا ويميزون ماخذ البراهين بابا اخر ويؤلفون البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث
في الهندسة لم يقدموا على ذكره وجوده شيئا بل لم يبينوا ان هذا حد بالحقيقة او بفهم الاسم فلما برهنوا ان
المثلث موجود بالشكل الاول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيما للاسم عند
ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما اظهر ما بان ان ماخذ الحد الحقيقي مباين لماخذ القياس وكذلك القول
المعرف لماهية الاسم الذي ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا
لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم واما ان هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن ان ينازع

فيه ويخاصم وبين الامرين فرق ولو كان لكل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة
والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان مخاطباتنا وكلامنا حدودا فما من لفظ مركب بلفظ
في استفهام او خبر او دعاء او تمن او تعجب او شرح او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم
مفرد بدله فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة مثل شعر اوميروس المسمى باغلياس
حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلد والقرية مع كثرة اجزائه باسم واحد ثم يكون حده تفصيل
جملته فبين اذا ان القياس لا يثبت حدا والحد لا يكون قياسا ولا دلالتهما على شيء واحد بعينه فانه
لا قياس على ما يدخل في ما هو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات هلية بسيطة او مركبة وحكمه حكم
القياس والبرهان ولا سبيل الى الاثبات الحد به اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان فانا
نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة في حد بين بعض الحدود وبالعكس ونقول
كما انا لا نطلب لم الشيء الا بعد ان نضع هل الشيء كذلك لا نعرف ما الشيء الا بعد ان نعرف
هل الشيء ثم معرفة هل الشيء قد يحصل لنا على سبيل العرض بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود
النتيجة بل علة للزوم النتيجة او يكون عارضا غريبا لازما وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرفنا الشيء
من قياس بحد اوسط هو سبب وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي الى معرفة باصل حقيقته
والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو وفي اقتناص الحد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل
فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون ما يفهمنا من وجوده شيئا ان دل على وجوده
المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما حده واما جزء من حده فحينئذ لا يبعد ان ننتبه مع مراعاة الشرائط
المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع التوقف على الهلية يشير الى لمية الهلية فكذلك مع التوقف على
الهلية يشير الى مائية الهلية وخصوصا وقد سلف منا البيان ان اللمية الهلية ومائية الهلية مشاركة
ومثال هذا ان من قاس على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع مقابلة الشمس واستتر الارض واذا
وقع كذلك انكسف او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت به ايضا انه لم ينكسف
يثبت به وايضا انه ما كسوفه وهو زوال ضوئه بستر الارض يثبت به وخصوصا اذا استقصي هذا
البيان حتى يصير الى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة له فاذا جمعت تلك
الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع مقابلة الشمس المفيدة اياه الضوء
على القطر وكلما وقع كذلك فان الارض يستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا فانه لا يضيء
بعد ان كان يضيء وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا احدث هذه الاوساط و
ابتدى من اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها
كان حد الكسوف تاما وذلك لان حد كسوف القمر هو انه لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء بستر الارض عنه
ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان التام

على الكسوف الاول وذلك الاول حد ناقص اخذ في برهان ناقص وعلى الشك يعترض في هذا
فيقال كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا لمن تقدم فعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان قد افاد
الحد فنقول ان الشيء يعرف معرفة بالفعل ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة فيحتاج
فيها الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه البتة وكان هذا
قد كان يعرف ان القمر يصيبه كذا من الشمس فيغفل عنه فاذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث
ان يتيسر له الانتقال الى ترتيب الحد واما اذا لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم
فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال واذا لم يقع له ظل فهو منكسف فالقمر قد ينكسف فليس
يصطاد من مثل هذا حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية عند قوم فالستر وعند قوم انقلاب
القمر وعند قوم طفوه بعد اشتعاله وكذلك ان قال قائل ان السحاب قد يطفأ فيه النار واذا طفيت
فيه النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان
عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يجب ان يتأمل ويتذكر من فصل علمناه في اول الكتاب
ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل ان يظن بنا ما ظن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد
فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد لا ان كله كذلك ولا لو ضمنه
كان حقا فانه اذا كان الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا وماخوذا فيه علة النتيجة وحدها
لا للحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد فرغنا نحن عن ذلك فيشبه ان يكون هذا حيث يكون
الشيء الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا واما الظن المستحكم لقوم ان
البراهين انما هي من حدود وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى وعلى الصغرى فظن باطل وانما
غرهم قلة العناية والنظر وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء وسنصير اليه عن
قريب ويتبين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا انا
نشتغل ههنا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات العلل يعطى بوجه ما
تنبيها على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء لعلة من جنس العلل الماخوذة
في الحدود واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا او لشيء لانه غير عارض في شيء او عارض اول بلا علة
ومن جنسه مبادي العلوم فانه قد يصدق به من غير قياس يعطي عليته البتة بل هليتها واضحة مع
ذلك فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد
فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل يوضع وضعا وربما اقنع فيه بكلام جدلي او استقراء اقناعا غير بان
ليس من شرط العلم ولكن ذلك لا يعذر تحديده فاذا ليس كل ما يتوقع فيه ان يصار اليه من البرهان حده صح
بل كثيرا ما يحد الشيء اولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه وخصوصا في حدود البرهان الذاتية والحدود
التي فيها شيء علة وشيء آخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في الغمام لطفو النار فيه وطفو النار

علة

علة والصوت معلول ومجموعهما لا احدهما وحده هو الحد التام فانه وان كان طفو النار علة فاعلة
للصوت والصوت معلول له فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد بجملته علة صورية
للمحدود وان كان بعض اجزائه علة لبعض واذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة
لا محالة وانما يكون البرهان مفيدا للحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا

فصل في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيف الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل

ومما ينفعنا في المقاصد التي اياها نغزو ان نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص الذي هو مبدأ
برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات
وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه ينحصر في اربعة اقسام فيقال حد بوجه ما لما هو قول
شارح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات من ذلك الاسم بالعرض ولا يدل على وجود ولا على
سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه حينئذ
دلالة اما بالعرض على سبب الوجود لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات وان كان لا يكون حد وذلك صح
ذات وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فان اخذ في الابتداء على انه شرح اسم لشك
في وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكر حد
المثلث قبل وجود المثلث (ثبوت) فانه انما يورد ويؤخذ اولا على انه شرح اسم لا ندري من امره هل هو موجود
المعنى ومع انه يوجد شرح اسم لا بد من ان يعطى اسباب المثلث وهي الاضلاع الثلاثة فيكون مثل هذا
يعطى اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه فاذا اتفق ان صح عند انسان انه موجود انقلب ذلك
القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو شرح اسم بالعرض
وكذلك دلالته على الوجود بل الحد المقول بحسب الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه شيئا معتبرا
من وجه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه معتبرا من وجه آخر وذلك لان القول انما يكون
واحدا على احد وجهين اما لانه متصل الاجزاء بالاربطة الجامعة كما مضى منا ذكرها سلف مثل قصيدة
او كتاب فما دونه واما لان اجزاءه يصير شيئا واحدا في النفس يدل على شيء واحد في الوجود والحد
الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون اتحاد اجزائه ما دام ليس مطابقا لموجود واحد اتحادا بالارتباط
الا ان يؤخذ بالقياس الى خيال واحد في النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير مستمر
في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون
خياله واحدا وان كان محالا وله خيال في النفس ذو اجزاء لا يجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال
واحدا مثل تخيلنا انسانا يطير فان كان هذا الخيال واحدا فمعناه ان يكون واحدا بجهة غير الجهة التي
بها يكون المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد يقال على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب
الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشيء واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب

الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لانه طبال او ملغا او ملوجود واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية وهذا وجه مما يقال
عليه الحد ويقال حد بوجه آخر لما يعطي علة وجود معنى المحدود ويوخذ بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون
مبدأ للبرهان واذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو اضافته الى المعلول ووضع المحدود اجتمع فيه
ثلثة اشياء معنى المحدود وحد يعطي العلة وكماله في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة اشياء
تنعكس بعضها على بعض والا لما كان محدود وحد وكمال الحد لان المحدود والحد متساويان وكمال الحد
هو معلول الحد الذي يوجد عنه فقط ويوجد لجميع المحدود فهو ايضا مساو للاولين وهذه الامور
الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان ينتج كمال الحد للموضوع ما بقياس الا ان الامر في وضع حدود
البرهان بالعكس من وضع اجزاء الحد مثال هذا لكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلثة ولكن هذا الحد
الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم وليكن كماله هو حدوث صوت فنقول ان الغيم رطوبة قد طفيت
فيها نار وكل رطوبة طفيت فيها نار يحدث فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث
في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين مرسلين اصغر
حدودهما موضوع الامور الثلثة وهو الغيم وكان طفو النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت
وكان حدوث الصوت يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدأ برهان لا نتيجة
والمحدود وهو الرعد هو آخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فاذا وردت
هذه الحدود الى تاليف حدي عكست فذكرت اول شيء الرعد ثم الصوت الحادث في الغمام ثم طفو النار
في الغمام فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار فيه فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار
اخر الحد وما كان نتيجة للبرهان فصار مبدأ الحد وصار المحدود الذي كان محمولا اخر الامر موضوعا للجميع
ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير كماله غليان دم القلب وهو نتيجة البرهان
فاذا حددت قدمت غليان دم القلب واردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا برهنت قلت فلان
يشتهي الانتقام وكل من اشتهى الانتقام غلا دم قلبه فقدمت شهوة الانتقام واخرت غليان دم القلب
والجنس دائما مع الحد الذي هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة
والذي هو مبدأ البرهان يكون من الصورة وحسبوا ان توسط الارض الذي هو المبدأ الفاعلي للكسوف
هو علة صورية للكسوف وان انمحاق الضوء علة مادية وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل كونه
العلل المتوسطة ومبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان
والحد الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام وترك الحد الذي هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم
وهو بالحقيقة قسم خارج مما ذكر وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع وسنشير اليه
بعد قليل بل انما يجعل الرابع حد امور لا علل لها وذوات لا اسباب لوجودها بوجه وليس في حدها
التام شيء هو علة ومعلول فلا يكون هناك شيء هو مبدأ برهان وشيء اخر هو نتيجة برهان ولا كل مبدأ برهان

يؤدي الى حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدأ برهان لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا لم يفد
بالقسم الشارح لاسم لا وجود لمعناه حد الا انه بالحقيقة ليس حد الشيء حتى يثبت وجود الشيء بعينه
الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدود التام الا ان يشترط
في هذه انها لا يكون ايضا الا للاشياء المخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ويجعل دلالة الاسم اعم من
ذلك وحتى للاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف الافطس ونحو ذلك وكيف كان فانه يكون
قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون بالحقيقة القسمة الاولى اليها فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه
ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر لشيء اعرف من وجود الاكبر للاصغر فيجعل ذلك الشيء
حدا اوسط ويكون القياس من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا ظهر لحد الاصغر اكثر من ظهوره
للاصغر فيتوسط حد الحد الاصغر على سبيل الشكل الاول وان كان سلب حد الحد الاكبر عن الاصغر اظهر من
سلب الاكبر وحفظنا الحد محمولا بينا ذلك بالشكل الثاني لا غير الا ان تحرف الصورة واذا كان سلب
الحد الاكبر عن حد الحد الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول لا غير الا ان تحرف الصورة
وبهذا يتبين ان الشكل الثاني في الاستعمال غنا وللاول غنا وانه ليس وان كان الاول اولى
وافضل فلا غنا خاص للثاني فان شئت ان انوح لك بالصدق فسواء عندي طلب الشيء للشيء وطلبه
لحده التام وكذلك طلب الشيء للشيء وطلب حده التام له وكان من باب خذ ان كذا موجود لحد الشيء ويريد
ان يبين انه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الاول وكذلك الوجه الاخر فليس وضع الشيء الا وضع
حده ولا حمل الشيء الا حمل حده ولكن امثال هذا انما يكون قياسات على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر وحده لم
يحصروا معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم ذكر الاكبر فهموا بالاوسط الاصغر وتصوروه ثم
قبلوا حمل الاكبر عليه لا ان الاوسط توسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم بحمل شيء
عليه فلما فهم صدق ما يجب تصديقه فيكون الاوسط انما يقع في التصورات واما في التصديق
فبالعرض وكذلك ان كان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل حده لما احتيج الى
ان توسط الحد حدا اوسط فانه ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن على الحد بينا
لم ينفع توسيط الحد فان كان احدهما وليكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده ووسط حده وهو
لا يشعر انه حد فلا يكون الانتفاع بتوسيط الحد من حيث هو حد ايضا بل يكون ذلك مثل حال من تصور
الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم توسيط الحيوان الناطق فيحمل التمييز على
الحيوان الناطق ظاهر وانما وسط ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان كان البرهن عليه
يجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق فيكون قد جعل
الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب القامة
لا حدا له كما عرفت في غير هذا المكان فانك اذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة انسانا

كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب ولا مناقشة في الاسماء فهاهنا لا يكون الاوسط حدا للاصغر
واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء الاسم بل يعني هو لاحق لشيء اخر ليس يتعرض له فان
علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلوما انه محمول عليه
حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم النتيجة وان كان ظاهرا ان هذه الذات هو الحيوان الناطق
فلم يكون مجهولا ما اسمه واذا لم يكن مجهولا ما اسمه عاد الى الوجه الاول فكان الطلب للانسان
والحيوان الناطق واحد وان كان معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون اولا
لم يتوسط الحد من حيث هو حد ثانيا انه لا يكون يعني بتلك الذات ما نعني نحن بالانسان وذلك لانه
يجوز ان يكون العامي يعني بالاسم ما يجب ان يعني به ولكنه يغفل او يعجز عن التحديد ولا يتنبه له واما
اذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه لم يجهل انه حده واذا وضع للاسم ووضع الحد
ولم ياخذه على انه حد ولم يجره ذلك المجرى فليس عن غفلة ما ذهب عنه تحديده بل عن قصده ويكون
مراده بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا اخر مما تصوره او يغفل عنه لو نبه عليه لكان معناه غير هذا الحد او يكون
ذلك الانسان خالعا للصواب لا يلتفت اليه وكذلك الكلام في جانب الاكبر ولما كانت البراهين
الحقيقية كلها والحدود بعضها او اكثرها انما تتم بالعلل فواجب ان نعرف كم العلل فنقول ان العلل
اربعة احدها الصورة للشيء في حقيقته ووجوده في نفسه والاخر الشيء او الاشياء التي يحتاج ان
يكون اولا موجودة قابلة لصورته ووجوده اذا حملها بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدأ
الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجمع بين مادة الكائن وصورته وهو التمام وكلها يصلح
ان يوضع حدودا اوسط وذلك لان كل علة لشيء في شيء فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا
الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدثان من خطيها والقطر
وهما معادلتان لقائمة حتى ان كان الخطان متساويين كان كل منهما نصف قائمة وكل زاوية مساوية
لنصفي قائمة او نصف قائمتين او لزاويتين معادلتين لقائمة فهي قائمة فزاوية نصف الدائرة
قائمة فيكون الحد الاوسط وهو المعادلة لمجموعة قائمة وهذا علة كالصورة للقائمة ويجب ان
يسامح في امثال هذه الامثلة ولا يقال بل ان كونها قائمة هي العلة لكونها مساوية لمعادلتين لقائمة
بل يجب ان يراعى في الامثلة التحقيق فهذا مثال وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا
هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال
السائل ان اهل السنه لم حاربوا اهل ماركدا فيقال لهم انما حاربوا لان اولئك كبسوا اهل اسنه فقد اعطى
هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة وقد يوضع العلة التمامية فيقال ان فلانا لم يمشي
فيقال لكي يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح يمشي للرياضة فالحد الاوسط هو من الغاية
وكذلك يقال لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث وكذلك لم يجب ان يمشى بعد الغذاء فيقال لئلا يطفو

الغذا فيفسد الهضم والعلة في هذا كله هو الغاية وقد يعطى الموضوع والمادة فيقال لم يموت
الانسان فيقال لانه مركب من متضادات وهذه العلل التي يصلح ان يجعل حدودا وسطى فهي يصلح
ان يتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور

فصل في دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب ان نعلم ان العلل منها ما هي بعيدة مثل
سوء الهضم في جواب طلب لم يحمى وذلك من الغاية والشدة في جواب طلب لم حم فلان وذلك من المبدأ
الفاعل وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدأ العنصري وقيام خط على خط
في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة وذلك بالمبدأ الصوري ومنها قريبة مثل تعفن في احتقان الخلط و
استيلاء البرد في الجواب لغاية المشي والعفونة في الجواب لمبدأ الحمى الفاعلي واستيلاء اليابس على
الرطب في الاخلاط في الجواب بالمبدأ العنصري للموت والقيام على خط عن زاويتين متساويتين في الجواب
الصوري لكون زاوية كذا قائمة ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض اما الذي بالذات
فكالنقل لانهدام الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلي وكالصفاقة لعكس الشبح وهو من باب المبدأ العنصري
ومثل كون الزاويتين متساويتين في المسدس مبدأ الانبات كون الخط عمودا وهو من باب المبدأ الصوري
وكالصحة لانبات انه يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدأ التمامي واما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام
الحائط في اعطاء المبدأ الفاعلي وكالحديد به لعكس الشبح في اعطاء المبدأ العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة
على الخط القائم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة لكون الخط عمودا في اعطاء المبدأ الصوري وكالكلام
قبل الطعام والصورى على كبده في اثبات المبدأ التمامي واعلم ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب
قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب لكون المعلول بالفعل فاما اذا
كان بالقوة فليس كونه بالقوة شيئا النفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من نفسه وقد يكون
السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا بازاء الجزئي وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية ووجود
الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية قد يكون
بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزمها الصور بالضرورة و
يوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة والضرورة لا يمنع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يكون
بالضرورة وللغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحين عريضة اذا حصلت بتمام
الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلقة عرضها لتمام وغاية وهو طحن الطعام وكما ان
خلقة حدة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا سئل
فقيل لم ينفذ ضوء السراج في المجاري التي هي اوسع ان كان ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب الضرورة العنصرية
فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب من جانب العلة التمامية فيقال لئلا نعثر فيه ونزلق وكذلك اذا سئل
فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء ويجاب تارة فيقال

لتهديد اصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في امثاله وليست هذه الضرورة ضرورة قسر
بل ضرورة طبع وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لان تمام تلك المادة
يحصل بحركة من علة الحركة وكل حركة يقع في زمان وفي اخره ما ينتهي الى الصورة كذلك في الامور الصناعية
فانها لا يلزم لها وجود الصورة ايضا لوجود العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق الى الصورة
الا بعلة فاعلة فان كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج فربما اوردت على العنصر وربما لم ترد وان كانت
العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لانها قوة طبيعية لم يمكن
الا ان يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولاقته واعلم ان من قبيل العلة التي هي مبدء حركة ما ليس
يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول
فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية
وما اشبه ذلك ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت
قد يخالطها ضرورة فهي يفعل لغاية لا بالاتفاق واعلم انه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت
الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاضطجاع مع
وجود الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير سببا بشرط مقارنة او لحاق
بعيد افادته وحده في جواب لم كان الشيء لا يكون بادية سبب ويكون قد بقي للم مكان حتى يبلغ الى ان
في ذكر الشروط ويصير بها لذاته سببا وحتى يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل الة وجود ذواتها
لا يكفيها في ان يكون عللا فقد يقترن بها اشتراط فيجب ان يكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل مثل
كون قوة الافيون مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن اذا اتفق ان انفعل الافيون من الحرارة الغريزية
التي للانسان فتبين من هذا كله ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات
وبالفعل والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذا العلل فيما له علل الماهية فتورد بها بتمامها لا تخلي
منها شيئا ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية
للمحدود في المعاكسة بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه
الحد واشتمل عليه فان اخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فما دل على ماهيته لان ماهيته ليست بعض مقوماته
وبعض ذاتياته بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته بالتمام
والغرض في التحديد ان يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها ولهذا السبب لا يكون
لشيء واحد حدان كما لا يكون لشيء واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدودات ما اضافته الى
جميع العلل ذاتية وجب ان يوجد كلها في حده الا ان هذه العلل يجب ان يكون في حيز فصوله لا في حيز
جنسه لان هذه العلل علل الشيء لا محالة ووجود ذلك الشيء يقتضي وجودها وبها يتحقق ويتحصل
ويتخصص فتكون امثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصص ووجود منتشر

غير مخصص

غير مخصص مخصصة لامر ما حتى يجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا بها فذلك الامر جنس والعلل فصلية
كقولك صوت من طفو النار فالصوت جنس ومن طفو النار فصل ان كان كل رعد هكذا اما امثلة
الحدود المتخذة من العلل المختلفة فانت تحد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول المساوية لاخرى
في جنبتي خطها القائم على مستقيم وتحد الغب بالفاعل فتقول حمى سببها العفونة الصفراء وتحد الخاتم
حادثة من عفونة الصفراء
بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها الاصبع وتحد الفطوسة بالموضوع فتقول تقعير في الانف وربما جمعت
الجميع في واحد فقلت ان السيف الة صناعية او سلاح صناعي من حديد مطاول معرض محدد الاطراف
ليقطع به اعضاء الحيوان عند القتال فقولك الالة والسلاح جنس وقولك الصناعي فصل من
المبدء المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة
وقولك ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية وللقائل ان يقول ان الحد يعرف الشيء وذاته فكيف
٢ جوهره صح
يوجد فيه الاسباب الخارجة عنه فالجواب انه انما يوجد في حد الشيء اسبابه لان جوهره متعلق بتلك
الاسباب واضافته اليها ذاتية له في جوهره وان كان من الاسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ولا يمكن
ان يعرف ما هذا حاله جوهره او يذكر اسبابه بل يجب ان يعقل الحق ونعلم ان حد الشيء من جهة ماهيته يتم اجزاء
قوامه وما ليس خارجا منه ويتم من جهة انيته بسائر العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود ويتحقق بذلك
ما يتقدم ماهيته في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية
غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود اياها كفى في حدها ايراد ما يقومها
من حيث هو ماهية وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة و
المشتركة فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها متقدم على وجود
الماهية فكثير من الاشياء يحد لا في ذواتها بل من حيث لها عوارض من الاعراض ولواحق من اللواحق
ونسبة من النسب فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن الا ان يذكر الغاية كالكبر
في حد الخاتم وفي حد الملاءة وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحراق فانه ليس بها التعرف اجزاء الشيء و
تسويدها كيف كان بل ان يكون عن حرارة ثم للقائل ان يقول ما بال القوى لا يحد الا بافعالها وهي امور
خارجة عنها وليست اسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك
قد يمكن ان يوجد في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوجد على وجه حد فانه اذا دل في القول المعرف
على مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها كيف كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها
ان يكون بحيث يصدر عنها فعل كذا او لا كان حدا لان الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ولا ذاتي
للقوة الا التي من شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك وايضا اذا كانت القوة يصدر
عنها فعل اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة الناطقة وافعال
واحوال يتبعها الامور يقترن بها لا لذاتها لان الذي هو قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى مثل الاول الذي على الوجه المذكور مما يدخل
في حدها ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذي ليس على الوجه المذكور والى مثل الفعل الثاني لا يدخل في حدها
بل في رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التي ليست القوة عليها اولا بل على الصناعة المطلقة
فان النسبة اليها مدخل في الترسيم ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشيء هو بحسب ما يلزمه تلك الامور لان الواحد
يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس لقائل ان يقول لنا فلم لا يجعلون كون الانسان بحيث يلزمه في جوهره قوة
الضحك وضلالة واخلاقه في حده فنقول لان هذا كذب فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة تلزمها قوة
الضحك بذاتها اولا الا بالعرض بل تقترن بها فراج ما فتتبعه قوة ضحك وايضا قوة بكاء وايضا قوة
خجل وغير ذلك وليس الاستعداد لواحد منها او فعله اوليا لذات القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء
للحد ولا تحمل على المحدود مثل النقطة في الدائرة والصورة منها فقد تحمل في حال وذلك انها تحمل اذا اخذت
مع المادة ولا تحمل اذا اخذت مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه اذا كان مبدأ فاعل وموضوع و
صورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية كانت هناك غاية لا محالة بالفعل
وليس يجب ان يكون حيث هناك مبدأ صوري فهناك مبدأ غائي على النحو الذي ينتهي اليه الحركة كما ليس
يجب ذلك في المعاني الهندسية فيجب ان يقبل انها ليست لغاية ما على هذه الصفة بل ان كانت
هناك غاية فعلى جهة اخرى واما اذا كان السبب الفاعل اتفاقيا والسبب المادي اتفاقيا فلا يجب
ان يكون ذلك لاجل شيء بالذات بل بالعرض وذلك لانهما وان تادى الى غاية ما كانت مبادي لتلك الغاية
بالعرض لا بالذات فيكون لهما اذا غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت والاتفاق مثل ان تمشي
انسانا يمشي لطلب غريمه فيعثر على كنز فالمشي ههنا سبب من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات
والعثور على الكنز غاية من وجه للمشي ولكن بالعرض لا بالذات انما الذاتية ما هي على الدوام او الاكثر فينبغي
ان يتجنب من الاسباب ما كان بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوخذ في حد ورسم ولا برهان
واذا كان المعلول مما قد كان فعلته قد كانت فيجب ان يوخذ في البرهان على انه كذا كان ما كان من العلل
قد كان فيما مضى ولما هو في الحال كذا ما كان من العلل في الحال والذي يريد ان يكون ما كان من العلل في الحال
يريد ان يكون وهذه في الاشياء التي عللها تكون عللا بالفعل فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا
وليس بعد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به بل يستدل عليه ولا يوضع امثال ذلك حدودا وسطى بل
حدودا كبرى وكذلك في الكائنات مثل انه ليس اذا كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون الابن
موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحايط
موجودا وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فههنا يجب ان يوجد لا بين على
معلولاتها بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال فيقال ان السقف موجود فالحايط موجود وان
السقف قد كان وان السقف يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكون وكذلك في الاب والابن والجملة

هذا يكون في الفاعل والمادة فانهما مقدمان على المعلول في الزمان بالذات كما لانهما قد يكونان علتين بالفعل و
قد يكونان علتين بالقوة واذا كانتا علتين بالقوة ووضعا في حدود وسطى لم يجب ان يكون المعلول
حدا اكبر وكذلك في هذا موضع تعجب وهو ان الكون كيف حصل ان كان يجوز ان يوجد المبادي ولا تتصل
بها التوالي ثم كيف يمكن ان تتصل مبدأ كون العلة في ان ومبدأ كون المعلول في ان والآنات لا تحدث
من تالفها زمان ولا ايضا يمكن ان تتلوان انا كما تتلو واحدة واحدة بل بين كل اثنين زمان فيه آنات
بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول وعلة وسائط
بغير نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية فواجب من هذه الاشياء التي نقبلها ههنا قولا و
نبرهن عليها في العلم الطبيعي ان لا يكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال كون تكون فيجب ان يقال
ان اتصال الكون انما هو من جهة اخرى وهو ان الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادي الطبيعية بتوسيط
الحركة بينهما فاذا كان كون فان اندفع بالحركة الى كون اخر في آن اخر يصل ما بينهما زمان وهذا سيتعلم
بالحقيقة في العلوم دون المنطق ومما يجب ان ينظر فيه اذا وسط النوع للجنس وكان برهانا بعلة فباي
علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون من علة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم
وذلك لان المعلول هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه وذو العلل المادية موجودة في مادة وانما يقع
هذا اللفظ للاشتراك في اسم الموضوع ولكنه اما ان تكون علة غائية لان الانواع كمالات للاجناس فان طبيعة
الجنس تراد في الطباع لاجل النوع وعند النوع يستكمل الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر او علة فاعلة لانه
مؤثر اثرا في شيء وموجب معنا في موضوع وهو مباين بالذات لما اوجبه وهل هذا الا شبه بالعلية
الفاعلية وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة
بل على الدور ومثال ذلك في العلل المادية ان الارض ابتلت من المطر فتحرف فحدث غيم فمطرت فابتلت
من المطر فاذا العلة الاولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض طين مبتلة من المطر
وكل طين مبتلة من المطر كان برهانا دائرا ومع دوره صادقا لا بد منه الا ان يلي حده الاوسط والاكبر
وسايط ومطالب للم لانه يقال لم الارض المبتلة من المطر يبتل من المطر فيجاب لانها بخرت ثم تسال مرة
ولم اذا بخرت ابتلت من المطر قيل لانه تحدث من ذلك سحاب فسال ولم عند حدوث السحاب يبتل
من المطر فيجاب لان السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطرا فكل واحد من هذه الامور علة ومعلول واحدة
حدا اوسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الابتلال
الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار
الذي كان عن السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب وعلى هذا القياس فاذا اعتبرت نوع المعنى
كان البرهان دائرا واذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شيء متعلق
من النوع فاذا ليس الذي يبين به هو بعينه الذي يبين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم

دونه هذا وقد كنا قلنا ان البرهان اما للامور ضرورية واما للامور اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من
حالها ان الواجب في براهينها ان توسط العلة الضرورية فاما الامر الاكثري فالحد الاوسط في برهانه
يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس ففي الاكبر يغلظ ما يتخلل عنه ويكثف جلده ذقنه وكل من يكون
كذلك فانه ينبت له على الاكثر لحية فقد اعطى هذا البرهان علة لوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثري

فصل في الاشارة الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب

نقول انما وقعنا الى ما وقعنا اليه من
التطويل بسبب ذكر العلل لامر بيان مشاركة الحد والبرهان حتى يشير الى انه كيف يتوصل منه الحد وقد حققنا
انه لا برهان على الحد بوجه ولا القسمة تكسب الحد فيجب الان ان نبين كيف يمكن ان يكتسب الحد فنقول انا نعمد
الى الذوات والامور التي لا تنقسم في جملة المحدود وسواء كان المحدود جنسا او كان المحدود نوعا فنا خذ الامور
الذاتية المحمولة عليها التي هي اعم منها وليس يخرج من جنسها الاول مثلا عن الجوهر او الكم والكيف وساير ذلك
او الجنس الاقرب مثلا حتى يكون كالعدد للفرد فنا خذ في جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها جمعا
حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساويا ايضا
للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع ولا نتجاوز منه
الى تحديد الجنس اخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضرورتي مقول على الكل واولي معا وان اردنا ان نتجاوزه
الى تحديد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك واخذنا ما هو اولي له وما ليس
اوليا فاذا وجدنا فقد يمكننا في تحديد الجنس فانا اذا اسقطنا من حد النوع ما هو اخص المحمولات به بقي
حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد الثلاثية فلا نأخذ الموجود لانه خارج عن جنسها وهو العدد بل نأخذ ما يلايم
جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما هو اول من الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا
يوجب الخصوص فان الجنس والفصل اول للنوع فنأخذ العدد فان الثلاثية عدد ونأخذ الفرد لان
الثلاثية فرد ونأخذ الاول والاول له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب
من عددين البتة والاخر ان يكون العدد لا يعده عدد فخمسة اول من جهة انه لا يعده عدد وليس اولا
من جهة انه لم يتركب من عددين وذلك لانه مركب من ثلثة واثنين واما الثلاثة فاول من الجهتين جميعا
فالعدد محمول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه وعلى خمسه وسبعه والاول محمول عليه وعلى غيره
وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لماهيته اول يحمل عليه الا هذه فيكون جملتها مساوية للثلاثة من الوجهين
جميعا اعني في المعاكسة وفي الماهية معا ويجب ان لا يناقش في الامثلة ولا يقال ان الفرد ليس
نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها فان المناقشة في الامثلة لا فائدة
فيها ونعود من راس فنقول ان مساواة هذا القول للثلاثة له ظاهر اذ لا يقال على جنسه ولا يقال
على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما تختص بجنسه وهو اخر ما ينقسم المحمول عليها فيتأدى الى
جوهره ثم يجب ان يفهم من الجنس ههنا امران هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء والموضوع المأخوذ

في ماهية

في ماهية معا فاذا اريد ان تحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الجزئيات النوعية لا ما هو اولية
له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس نفسه
لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا وهذا مثل ان يكون قد حددنا الانسان
واخذنا في حده الحيوان الناطق فان من هذه السبيل لا يصار الى تحديد الجنس لانك اذا حذفت الخواص
لحد نوع نوع بقي اسم الجنس مثلا اذا حذفت الناطق من هذا الحد وغير الناطق من حد ما ليس بانسان من الحيوان
بقي الحيوان فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس واسم الجنس ليس بحد له فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه
داخلة في ماهيته كانت اولية او غير اولية فحينئذ يخرج لك حد النوع وحد جنسه معا بسهولة واما كيف
يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الاول ان يوجد الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني
وخط الزاوية مثلا القائمة فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة واما على الانحناء والاستدارة
واما على زاوية فيكون الخط المستقيم يوجد له انه طول بلا عرض والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه
على محاذاتها كلها اياهما والقوس طول بلا عرض ويمكن ان يوجد فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج اليها
منه يكون متساوية والمحدب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل ينفصل عليها جزءاه فاذا
حذف خاصة كل واحدة من هذه بقي ما يبقى مشتركا وكان حد الجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل عرض ثم
قيل فارجع الى المقولة التي يقال عليه وانظر في لوازمه الخاصية بتلك المقولة اولا فان لوازم المركبات تستنبط
من لوازم البسائط فاما بعض المفسرين فيقول ان معناه ان كان الشيء كالخط قلت كم طول بلا عرض
وان كان كيفا كاللون قلت كيف يحرك المشف بما هو مشف بالفعل وكذلك ثم ان المترجم يقول ان معنى
هذا انك تقول في لغة العرب طول ما بلا عرض وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار
الا في الجوهر واما في الاشياء الاخر فيستعملون بدل لفظة ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح
ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا كيف لون وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة وان
كان لقائل ان يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول بلا عرض الى ان يقال ما معناه طول ما بلا عرض
حتى يحتاج ان يراجع الجنس ومع ذلك فما الحاجة الى ذكر اللوازم واستنباطها في البسائط للمركب ان كان الغرض
ما يقوله القائل بل عسى ان يكون معنى كلام المعلم الاول هو انه يجب ان يوجد الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى
الى المحدود ويرتب حتى يمكن ان يحذف خواص الانواع القسمة فيه فيبقى حد جنس ثم يركب ذلك الجنس
مع جنس هو مقاسمه تحت جنس فوقهما ويحذف غير المشترك بينهما ويوحد ما يبقى حد ما فوقه وكذلك
حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما
فوق الذي يلزمه بالتقابل وبالفصول العالية التي للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا المعنى بعد ويذكر
ان للقسمة معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم العوارض الذاتية واشار بهذا الى ان الحد
كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان نطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس العالية ويجب اذا اريد ترتيب

الحدود من الانواع الى الاجناس ان يوجد من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما
له وان كان ملازما فان وجد شيء يتضمن اشياء منها حذف او عزل الى وقت الحاجة اليه مثاله اذا اخذ
الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدئ منه تركيب الحد واخذ له الناطق او الصهال والحساس
والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي والمولد وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم
والجوهر فيحذف من جملة هذه الحيوان اولا لان الحساس والمتحرك بالارادة مضمنان في الحيوان وكذلك
جميع تلك العالية مضمن فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم يجمع على الترتيب
فنقول ان الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالارادة ناطق
ونأخذ في حد الفرس الصهال بدل الناطق فيجد الناطق والصاهل خاصين وما وراء ذلك مشتركا فيطلب
اسما مفردا للجملة المشتركة فان وجد كما يوجد الحيوان ههنا فقد كفى ان يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع فيقال
ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان صاهل وان لم يوجد للجملة المشتركة اسم طلب لما هو اعلى من ذلك
واعم فلو وجد مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم فلنوجد ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق فقد
تم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان اريد ان ينقل الى حد الجنس فيجب ان تترك الفصول الخاصة وتؤخذ
جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا فهو حد الجنس وعلى ذلك الوجه يجب ان يطلب حدود الاجناس الاخرى
القسيمة للجنس المحدود فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ويطلب المشتركة ويضم ذلك الاسم
الى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا هذا القانون الموجب لاسقاط
المتضمنات لغيرها وحفظها مع ذلك الى وقت اخر لانا ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل
الفرس وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم حذفنا الفصلين لم يمكننا ان نحد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم
الحيوان فقط وايضا ان اخذنا الحيوان والحساس معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمنا فلو
حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا لم يطلب ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة اخرى
بعد حذفه ولم نعده بل سردنا جميع المحمولات كنا قد اطلنا الحد والحد قد يطلب فيه الايجاز فقد بان ان الغرض
في الحاجة الى احد هذه المعاني كلها حذف المتضمن لعدة منها وعزله وفي رده مرة اخرى فاذا فعلت هذا
فقد ركبت الحد ولا يجب ان يظن بالمعلم الاول انه يقتصر في كتاب الحد على طريق اخذ من اسفل الا فقط
لما يتفق من الاوصاف كيف كان كانه ليس الا طريقة تركيب فقط بل نضيف الى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة
المحمولات الاولية والاولية للاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا ومراعاة التركيب وليس
لغير ما فعله على الوجه الذي فعله وجه ٥ **فصل في ان طريق القسمة نافعة ايضا في التحديد وكيفية ذلك
وتفصيل طريقة التركيب وما فيهما من قلة الوقوع في تقليل الاعم المشترك** نقول ان القسمة
وان كان لا تقتنص على الحد فهي نافعة في الحد وذلك لان القسمة وان كانت انما يؤخذ منها اجزاء الحد
اعتصابا بالارزوما فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلاثة احدها ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص

ويستنبط منه هذا كيفية ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في تحديد الانسان
حيوان ذو رجلين انسي لا ذو رجلين حيوان انسي فان بين الامرين فرقا لان قولك ذو رجلين حيوان
انسي اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب واما
اذا قيل حيوان اولا فلم يقل بعد ذو الرجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال بها المضمنات فاذا قيل ذو الرجلين
بعد الحيوان لم يكن خللا والثاني ان القسمة بذلك على ان يقرن كل فصل مع جنس فوقه فيجعله جنسا لما تحته
فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول انما يجتمع على توالها فلا يذهب منها شيء
في الوسط فاذا اريد ان يركب الحد في الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس بعد بل الجنس الذي يليه والثالث
انها اذا وفيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية
الشيء الا وقد ضمن فيه فيكون قد اعطينا الفصول على توالها طولا واعطيناها بتمامها ولو عرضا
فانه يمكن ان يقسم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك
بالارادة مرة والى الحساس وغير الحساس مرة فيجب ان يراعى هذا في القسمة عرضا كما روعي طولا لئلا
يفوت فصل من فصول ينقسم الى فصول ذاتية متداخلة او متوافية والمتداخلة في المايت وغير المايت
والناطق وغير الناطق والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها والقانون
في مراعاة الوجه الثاني والثالث حتى يحصل منه منفعة ان تكون القسمة بالذاتيات المقومة للانواع وان تكون
القسمة قسمة اولية للجنس وهو في القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس مثلا انما يجب ان يقسم الحيوان اولا الى الطاير
والسابح والزاحف والماشي ثم يقسم الماشي الى ذي رجلين وكثير الارجل والطاير الى متصل الجناح ومنفصل
الجناح فان اخل بهذا وقسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل
من جهة ما هو طاير وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من
جهة ما هو ماشي فيجب ان ينظر اولا ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زائدة على طبيعة الجنسية حتى يقبل
هذه القسمة اولا يحتاج بل هو هذه القسمة له اولا فيقدم القسمة التي تكون اولا وتؤخر القسمة التي ليست
اولا فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان ينتهي الى
ما لا ينقسم الا بالعدد ثم بعضت اطراف القسمة محمولات للنوع وتضعها للتركيب فاذا قسمت شيئا مرة
قسمة اولية فيجب ان تجتهد جهدك وتنظر هل يوجد له قسمة اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمت
ايضا حتى تستوفي القسمة طولا وعرضا وتستوفي جميع المحمولات ويجب ان تكون الفصول للقسمة
ذاتية وقد بينا كيفية ذلك في الفن الاول ثم قيل في التعليم الاول لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحاد في تحديده
الى ان يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم قسمة تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة
كلها بالفعل واذا حد المحدود حدا تاما وجب ان يذكر كل فصل للمحدود مع كل واحد من الاشياء بالفعل
واذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى الحد وانه ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه فهو

مخالف وان وافق في النوع كسقراط لافلاطون بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية غير متناهية
ويحتاج كل الى الفصل عن كل ويشبه ان يكون المخالفات النوعية عنده كذلك وكذلك الصنفية فيحتاج
ان يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع وان تلك فروق بلا نهاية لابد منها كلها
فاجيب بان هذا باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة توجب ان يكون الشيء مخالفا لاخر بالذات
والحد فان الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد والاشياء المتفقة في النوع الذي له الحد
تختلف بالعرضيات ولا نبالي حين ما نحد النوع بذلك الاختلاف في العرض ولا نلتفت الى الاصناف
والاشخاص تحت النوع الذي نحد واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق
ونظرنا المحدود انه في اي الطرفين يقع منها فوقع مثلا في الناطق فقد فصلناه عن كل نوع تحت
غير الناطق لاشتراك الانواع التي تحت غير الناطق في انها غير ناطقة ولا نحتاج ان نفصله عن الثور وحده
والفرس وحده والكلب وحده ولا يكون ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه يمكن ان يقع
بينهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت
الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا مثل هذه متساوية لم نحتج ان نطلب فصلا له
عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان نتحرى
ان يكون القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع ويجوز ان يستعان في هذا الباب
بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية حيث تذكر مواضع هل الشيء جنس او فصل او ليس و يوخذ
من ذلك ما كان ليس مبنيا على المشهورات الذائعة ويستعان ايضا بالمواضع التي تدل على ان الشيء
عرض غير مقوم لماهية الشيء ليتحرز عن ان يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني يستفاد من القسمة
للترتيب فما هو في ترتيب القسمة اولا فيجعل في ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان تساوى
فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو اشبه بالغاية وان لم يختلفا في هذا
فلك ان تقدم ايهما شئت وتؤخر ايهما شئت والثالث ان لا نزال نقسم حتى يبلغ الشيء المحدود
ان كان نوعا متوسطا او منتهى الى اخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات
ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل انك اذا احصرت بالقسمة او باي وجه كان جميع المحمولات
الداخلة في ما هو فميز المشتركات منها المتشابهة في انواع كثيرة وميز الخواص بنوع نوع لتحد الجنس فتقدمه
اولا ثم اردفه بالفصول فان وقع في حد شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد مع
واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت الحد ثم رفعت ما لحق واحدا واحدا فلم يبق شيء من المعنى مشتركا
فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال ذلك اذا اردت ان تحد كبر
النفس ففعلت ما يجب ان يفعل في التركيب بان قصدت الموصوفين من الاشخاص بكبر النفس
فطلبت محمولا بهم من جهة كبر النفس فوجدت الفيبيادس الملك واخيلوس الشجاع والس كل منهم

يسمى كبر النفس ووجدت ايضا لوسندرس الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلبت
الامر الموجود لواحد واحد منهم ففي الطبقة الاولى نجد واحدا قبل نفسه انفة من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقدا
لوقوع الضيم عليه اعتقادا دائما لم يفارقه والاخر قابل شديد الطلب للثار من وقوع الضيم وفي الطبقة الثانية
نجد واحدا منهما ورد عليه خير عظيم فلم يعبأ به بسبب انه كان من البخت والاخر ورد عليه بلاء عظيم فلم
يعبأ به لان وروده عليه كان بسبب البخت فاذا اخذت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم
قد بقي لهم شيء مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم واذا اخذت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية
بقي لهم شيء مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت فاذا كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد
وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك هو ما بقي في كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي
تخص واما اذا عمدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة
لم يبق شيء مشترك فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا لمعنى الفرقتين ولا معنى واحدا بل اسما فقط ولم يمكنك
في مثل هذه ان تمعن في التركيب بل ينقطع بك العمل ولحد الاستخفاف بالبخت والامتعاض للضيم ليسا
نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كليا لهما وانما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكلي واحد لا للكليات
الجزئية فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث هي صحة صحة ويبرهن على شفاء العين
لا شفاء هذه العين وتلك العين بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية واعلم انا اذا
ابتدأنا في التحديد من الكليات ظلمنا من اصعب شيء نقع فيه واخره ايانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم
الخفي فاذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات ونصعد بنا من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر
النفس امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان تصليل اشتراك الاسم في الكليات اكبر وكما ان الغرض المقدم في
القياس والمصادر عليه للقياس هو ان يكون مظهرا للتصديق بالخفي فكذلك يجب ان يكون الغرض المقدم
في الحد والمصادر عليه للحد هو ان يكون مظهر التصور الخفي وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح
قد يستره الاسم المشترك وقل ما يقع هذا الخلل اذا احدت من الجزئيات الوحيدة فانه اذا قيل لون
شبيه بلون وشكل شبيه بشكل فان الى من جانب المشبه امكن ان يغلط ويظن انه معنى واحد وخصوصا
اذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية وهما من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل واللون فنظر
ثم نظر ٧ اي شكل شبيه بشكل وكان ذلك شكلا يساوي زوايا شكل آخر ويناسب اضلاعهما على التناظر اي
لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يشارك اللون الاخر في الحاسة مشاركة بكون انفعالها منهما واحدا
واذا حذفت الخاصيتين من المشبهين لم يبق شيء مشترك فامن وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك
حال الحادّ في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية فبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها
الى بعض ليظهر حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط ه **فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء**
وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه قال ليس يجب ان نقتصر

على استنباط الامور التي يوخذ في الحدود والمقاييس من القسمة التي للكلي الى الجزئي بل ومن التشريح الذي للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الالية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكذلك الى الاجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان نقتصر على ذلك فقط بل ان نسأل اذا كثرت الاجزاء والجزئيات انه ما الذي يلزم كل واحد واحد وكل عدد من المحمولات والعوارض وايضا اي الاجزاء يلزم اي الجزئيات واعلم انك لما استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت الجسم وتحت ذي النفس فكذلك استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلم بيض وان كل حيوان طاير منفصل الجناح يبيض ومتصل الجناح لا يبيض وان كل حيوان ذي قرن فلا اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة يذهب في قرنه وكل حيوان ذي قرن فله كرش لانه لا يحسن المضغ فيجب ان يعاد قبل وصوله الى الجوف الباطن فينهضم ما وكل سمكة فلا رية لها وامثال هذه المستنبطات وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرناه اعطاء علة فانه اذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل اذ قد لا يوجد لذي رجل اخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا قال لنا لم لهذا الحيوان كرش فقلنا لان له قرنا او ان قيل لنا لم ليس له كرش فقلنا لانه ليس له قرن كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان نتأمل ان اي معنى بالذات حتى لا نجعله لازما لما هو اخص منه او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الحرف للسلحفاه كالشوك للسمك والعظم للانسان وقد يتحد مسائل كثيرة مسئلة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة وذلك لكون الحد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احساس الماء في الشراقة وانزلاقه الى النهراقة وانجذاب الجلد في المحجمة فان جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء وعند فلاطون جذب المغناطيس والكهربا والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فسعة انتقال ما هو فيه او لكون الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل الصداء وقوس قزح فان المتوسط فيهما واحد بالجنس وهو انه انعكاس محسوس لكن ذلك انعكاس صوت وهذا انعكاس لون وقد يختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا يكون بالحقيقة مسئلة واحدة لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة بل هي لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن في جملة يكون الاوساط مرتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق اشد سيلانا فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فقد تحت مسئلة ثم يسأل مسئلة اخرى ولم صار الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فيقال لان القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخين الكائن منه ولو سئل لم يكون هذا ايضا كان الجواب لان الشمس هو الذي يفيده الضوء صارت مجازته لجانبه الاعلى الذي لا يكتسب فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع الا انها مختلفة في

ملكا سع

الوز

القرب والبعد فليست مسئلة واحدة قبل ويمكن ان يسأل سائل فنقول اذا كان من الحدود الوسطى التي توضع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الارض بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كون الورق عريضا للاستارة فانه سبب مساو للانسان وان كان بعيدا والقريب هو سرعة انفشاش الرطوبة الماسكة وهو ايضا مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلول ايضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا فانه ان شئنا قلنا ان القمر انكسف فقد توسطت الارض بينه وبين الشمس وان شئنا قلنا ان القمر توسطت الارض بينه وبين الشمس فقد انكسف وايضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها و هذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق وهذا دور ظاهر فيقال في جوابه ان هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا اما ان البيان ليس فيهما دورا فذلك انه لا يخلوا اما ان يكون الامران مجهولين فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا في مثله وان سبق التوسط الى الذهن فعرف بحساب ثم اثبت بتوسيطه الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول اثبات التوسيط من الكسوف الذي يثبت من التوسط فان الكسوف مجهول وان سبق الكسوف الى الحس ثم اثبت بتوسيطه التوسط لم يكن دورا الا ان يحاول بطريق ما ذكرناه واما ان كان كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط اخر لا ذلك بعينه يدل على كسوف اخر لا ذلك الاول بعينه فليس هناك كما علمت دور انما يكون البيان في هذه الاشياء دورا اذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط وهو مجهول انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان اللم للكسوف والكسوف يعطي قياس الان للتوسط الا ان التوسط علة للكسوف فيوجد في حد الكسوف وليس للكسوف علة للتوسط فليس يوجد في حده ونقول انا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسايط من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر مثاله انا نبرهن على ان الانسان يجب ان يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المفنية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة وتارة من جهة العلة المادية فان كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان للشيء مادة يلزمها هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلة يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان توسيط المادة صالح لانتاج وجود الهيئة وكذلك توسيط الفاعل وكذلك توسيطهما مجتمعين لكنه اذا وسط ايهما كان وحده يضمن في القوة توسيط الاخر لان المادة لا تخرج الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذوات المادة لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط التام هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها علل مجتمعة مثاله انك اذا حكمت ان القمر ينكسف لتوسط الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنته في القوة السبب القابل من الكسوف اذ المتوسط يستر قابلا للضوء فيكون تمام التوسط اجتماع الامرين ستر وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء وجعلت كريته وهو من السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان نضيفه الى الشمس على وضع ما فيكون

ضمنه السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه
والا لم يجب المعلول ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا امكان المتاء ثر القابل
للضوء من المفيد لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة
شيئا واحدا هو مجموع الجملة واما انه يجب ان يعطى فاعل دون قابل او دون غاية او ان يعطى فاعل
فقط بالفعل والقابل بالقوة او القابل فقط والفاعل بالقوة وسائر الاقسام فامر باطل بل يجب
ان نعلم ان حال اعطاء الاسباب الكثيرة حدودا وسطى انما يكون في قوة علة واحدة في الحقيقة
لان الاعطاء ما لم يشر الى المجموع ما لم يكن تاما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل انه لا يجوز ان يوسط في مطلوب
واحد الا سبب واحد واما ما قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا
ويكون طبيعة الاكبر في ماهيتها معلولة لطبيعة معينة فيكون حيث كانت تكون معلولة له اى اذا كان المعلول
عليه واحدة فاما الوجوه الاخرى فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة
اخص وجودا منها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه والسحاب نفس طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب
كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي هي الحمى
قد يكون لها اسباب اما اشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال عضو فاتى هذه الاسباب
جعلت حدودا وسطى انتجت المعلول وهى اخص منه وليس لقائل ان يقول ان سخونة الروح ليس سببا للحمى
كله بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس المنتج وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى ليس هو ايضا الحمى
كله بل حمى ما فانا اذا قلنا الانسان حيوان لم نعن ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما ويكفى في اثبات الحيوانية
له ان يثبت اى حيوانية كانت وليس يكفي في سلب الحيوانية ان يسلب اى حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق
وكذلك فان الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذى دونه والاشخاص تحته فلا يجب
ان يشترط ان العلة يجب ان يكون مساوية دائما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر
لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها يدخل في الحد وتلك مساوية لا محالة كانت مادة او
فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء وربما كانت اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء
لا تتضمنه من جهة ما هو هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا ان السحابية غير متوقفة
في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصة وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في
الوجود على ان يوجد سخونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا كانت الاسباب التي هى اخص مع انها
اسباب ومع انها يعطى اللم للنتيجة ليست اسبابا بالمطلق طبيعة الحد الاكبر لم يدخل في الحد وهذه الاسباب
تكون عللا للنتيجة بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر بالعرض ونحن قد بينا قبل ان
من الحدود الوسطى التي هى علل ما هو علة للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التي في الروح فانها علة لوجود
الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق فانه وجد لهذه العلل التي هى اخص امر ما فكان ذلك علة مطابقة

للشي

للشيء الاول منعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك العام ولا يجب ان لا يزال يوجد بينها وبين العام
عام اخر فلذلك لمحال بل يقف عند عام هو لها اول بلا توسط فيكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة
بينهما البتة من العلل مثاله ان السحاب وان كان يجتمع علله كلها في شدة تكثف الهواء العالي فيكون مثلا
العلة المطابقة للسحاب شدة تكثف الهواء العالي فان ما اشده تكثف الهواء العالي غليان البخار المتصاعد
والبرد ولا يجوز ان يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام اخر وان كان وقف اخر الامر فالبرد
والبخار غير ماخوذ في حد السحاب لذلك والعلة المكثفة جدا للهواء العالي ماخوذة في حد السحاب فما كان
من العلل بهذه الحال اعنى داخلة في الحد فهى منعكسة **فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول في منع توسيط
العلل ومحاذاه مذهب كلامه فيه مع الايضاح** فلنرجع الان الى الوجه الذى يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول
لئلا تعرض الشكوك فنقول يجب ان يفهم كانه يقول انه وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر للواحد شيئين
بتوسط شيئين مثل ان يحكم به على ج و ه بواسطتين احداهما ب والاخر د ففي مثل ذلك لا يلزم اذا وضع
المعلول الاعم موجودا ان يوضع من علله التي هى اخص اى علة كانت واتفقت ولا ان يوضع واحدة بعينها
وان كان لا بد من ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا لكل علية وكيف اتفق بل انما يتعين ما يتعين بسبب
وقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا وتكون العلة فيه لا يوجد للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد
وليكن المطلوب في المسئلة كليا وعلة كلية ومطلب لشيء كلى له العلة اولا وان كانت لما تحته ثانيا
مثل ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار شيء من التين والخروع والكرم ولكن يوجد اولا لشيء عام لها وهو عرض
الورق فيكون كل عريض الورق او كل شجر منتثر الورق فان رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها
الطبيعية الماسكة فانتثرت فتكون الاشياء هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة و
عرض الورق هو الذى له العلة اولا وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته ولكن بحسب وجوده في موضوع
قابل هو معلول له مطلقا وما كان مثل هذا انما يكون يوجب حكما معلوما في اشياء كثيرة ولكن ليس لها
اولا بل لمعنى يجمعها كلها وهى علة له لا في وجوده في موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذه ما
يجب ان تكون العلة داخلة في حد الحكم المساوى لها وذلك ان العلل ههنا يجب ان لا يكون اخص من المعلول
فان الاخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع
كما اوضحناه من قبل في تلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضنا ههنا ان العلة ليست
لموضوع موضوع بل لامر جامع فاذا مثل هذه العلة داخلة في الحد فهى حد مبدء برهان والاوسط في مثل
هذا الموضع هو الذى يكون منعكسا لا في كل موضع فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول ولا يجب
ان يضايق في هذا المثال من جهة ان انفشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار بل بالعرض وانما العلة
للانتثار هو الثقل الطبيعي وانما الانفشاش والجمود للرطوبة ان كان فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو
سبب الانفصال بالذات وللانتثار بالعرض بمعنى مزيل العايق ثم قيل فليت شعرى هل يمكن لشيء واحد

بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا في موضوع موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن لانها يكون حدا مبدء برهان كما اوضحناه واما علة للقياس كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن فيمكن ان يفهم انه يعني العلة التي هي علة في جميع الموضوعات لا علة خاصية بموضوع موضوع فكانه يقول ان مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول حتى ان كان المعلول مشترك الاسم واحدا شيئا واحدا فما يجعل علة له لا يمكن ان يؤخذ شيئا واحدا الا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا لمعلولات نوعية كانت العلل جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك فيتحد الحد الاوسط في ذلك على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان الاكبر متواطئا يجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطئا وان كانت العلة من حيث هي علة معنى محققا محصلا غير مبهم فيجب ان يكون ما يجب عنها بازائها محقق محصل غير مبهم ولا معنى يدل عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر محصلا فالاوسط ليس محصلا فان خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب او الا معنى عام لها فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة واذا اخذت لها حدود وسطى مخصصة لم فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب فان التخصيصات الملحقة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة يخصص بالعدد وهناك حد اوسط وتخصص بالمقادير وهناك حد اوسط اخر وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط هو شيء المشترك والحدين الاوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين وهو نحو من التجريد المجعول علة وذلك ايضا اولا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين والاصغرين ان خصصنا بجنس واحد فكذلك عرض للاوسطين ان خصصا واما ان لم يكن البيان مثل بيان ابدال النسبة المأخوذ في الهندسة على وجه وفي الحساب على وجه بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط في المشابهة المطلوبة في المثلثين واحدا بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة في الحد فان حد المشابهة في اللون هو اشتراك في جنس وفي الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان الحد الاوسط كذلك كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها اشياء نسبية مشككة مثل الصحي والطبي والقوة وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذ الحد الاوسط والعلة له اولا مثل عرض الورق فجعل هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض الورق فاما ان اخذ ما هو له ثانيا فجعل حدا اصغر مثل شيء من الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البتة مثل العنب والكرم فان انتثار الورق يكون عليها كليا ثم قيل اعني بالكلي الفاصل عليه الزائد ومن قبل فانما كان يسمى كليا بمعنى آخر ودللنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال انه قد يجوز ان يكون علل كثيرة وهي مع كثرتها اخص من المعلول وتكون علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان علة طول العمر اما في الناس

ودوى الاربع

ودوى الاربع فعظم المرارة واما في الطير فحسن المزاج او شيء اخر واما لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اي العلل التي يعطى بالتمام على نحو ما قلنا في الصور ولسائل ان يسئل انه اذا انعكس على الموضوع علة المحمول ثم كان للمحمول علة اعم منها لا تنعكس على الموضوع مثلا ان هذا السحاب كائن من برد ومن تكثيف الهواء وسحاب اخر كائن من بخار ومن تكثف هواء وفي احدهما علة تكاثف الهواء هو البرد وفي الاخر تكاثف البخار فانهما هو العلة الخاصية بالسحاب الاول واحدهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني فالجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه اعني البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه وهو تكثيف الهواء وبالجملة فان العلل للموضوعات الخاصية هي العلل الخاصية والعلة للموضوع العام هي العلة العامة وقد عرف معنى هذا الخاص والعام في العلل و ايضا اذا كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها علة لبعض فالعلة للاصغر هو الاقرب اليه منها لانه علة لوجود العلة الثانية لها التي هي اقرب من المحمول والعلة للاكبر هي الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده بان الاول هو علة للنتيجة فما هو اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلة للنتيجة والثاني هو علة الاكبر وحده ولست اعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها

فصل في خاتمة الكلام في البرهان

قد بينا من قبل ان العلم بمبادي البرهان يجب ان يكون اكد من العلم بنتايج البرهان فلشاك ان يتشكك انه هل كلاهما علم بالقوة او احدهما علم والاخر شيء اخر والقوة اخرى ثم لا يخلوا اما ان يكون موجودة فينا كما خلقنا ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون عندنا علم برهاني لا نعلمه فكيف علم اصح من البرهان وان كنا نعلم ثم نسينا متى كنا نعلم وفي اي وقت نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة اخرى عند الاستكمال فاذا الحق انا نكون غافلين عن مبادي البرهان اولا ثم انا نقتنصها ونحصلها فكيف نحصل مجهولا بغير برهان وان كان ببرهان احتجنا الى مبادي قبل المبادي الاول وهذا محال فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اسبابا بلا تعلم وبمعاونة اعوان يكون معونتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله او اكثره فان الحس الظاهر وان وجد في الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان او ان وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها الفعلة ثبات مثل حالها في الدود والذباب والفراش التي تفر من النار ثم تنسى انها مؤذية فيرجع اليها واما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما اخذت من الحيوان مدة طويلة والحيوانات تاخذ بقواها الدراكة شيئين احدهما صورة المحسوس وخلقته كخلقة الذئب وتشكلها وخلقة الحسن البهي من الناس وانما تاخذ هذه الصورة بالحس وتخزنها في الخيال وهي في مقدم الدماغ والثاني معنى المحسوس مثل منافاة الذئب وموافقة

المحسن وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ويسمى وهما وخزانه
في قوة اخرى يسمى ذكرا وهي في مؤخر الدماغ وهذه القوة الباطنة للانسان اقوى وخاصة قوة الذكر والحفظ
والوهم والحس والوهم يؤكدان ما يجري في المصورة وفي الحافظة بالتكرير ثم ان القوة المقتنية المعلوم
الاولى فينا تطالع هذه الاوهام الباطنة فيتميز المتشابه والمخالف وتنزع عن كل صورة ما لحقها
بالعرض وتجرد ما بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسائط ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض
بمعونة قوة تسمى مفكرة وتفصل بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات فما اتفق ان
كان منها ما من شأنها ان تعلمه فلا نعلم ولا وسط علمية وجزئية مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها
تستعد لحكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب
في انا لا نعلم بهذه المبادي هو فقداننا مبدأ ايصالها وهو التصور فان المبادي الاولى وان لم يكن لها
مبادي من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور واما مباديها من جهة التصور فيكتسب بالحس
والتخيل والتوهم فاذا اكتسب امكن ان يورد التركيب فيها والتفصيل بينها موردا لتصديق بها
فيتصور من حيث هي مركبة ومنفصلة وبعد هذا التصور نعقلها بالذات وهذا التصور احد مباديها
وكان الحفظ يتأكد بمحسوسات متشابهة متكررة كذلك التجربة يتأكد بل ينعقد بمحفوظات متشابهة
متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نعتقد الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون
اعتقادنا بها بوجه غير وجه التعلم والتعليم ويكون انا جهلنا ها قديما لان بسايطها لم يلح لنا ولم يخطر
ببالنا فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسايطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها كان
ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها اذا كان متصلا بالفيض الالهي الذي لا ينفصل عنه المستعد
واما سائر العلوم فتستفاد اما من التجربة واما توسطا اذا كان نفس تأليف البسايط لا يقتضي
التصديق فيكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل وهو عدم لوح البسايط للذهن
وعدم الوسط والتجربة والاوائل البينة بنفسها سبقها احد السببين وهو الاول وقد شبه المعلم
الاول حال اجتماع صورة الكلي في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب فانه اذا وقعت هزيمة فثبت
واحد فقصده اخ ووقف معه ثم يليهما ثالث واتصل الامر فجعل واحد واحد يعود انتظم الصف
ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية يرتسم في النفس
قليلا قليلا عن احاد محسوسة اذا اجتمعت اكتسب منها النفس الكلية ثم قدرها وذلك ايضا لان الذي
يحس الجزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس سقراط فقد يحس بانسان وكذلك ما يؤديه
فانه يؤدي الى النفس سقراط وانسانا الا انه انسان منتشر مخالط بعوارض لا انسان صراح ثم ان
العقل يقشره ويحط عنه العوارض فيبقى له الانسان المجرد الذي لا يفارق به سقراط فلا فطن ولو
ان الحس لم يكن ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد

الصورة صح

والنوع الاخر ما لم يكن عقل ولا الحس ايضا يميز ذلك بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا اخر
وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمته الى اخر واصطادت بهما معنى كليا اخر وهذا الماء خذ الطبيع
في ادراك النفس للامور الاولى شبيه بالماء خذ الصناعي الذي الى سعيه المعلم الاول في اقتناص الحدود وسو
التركيب وهذا من دلائل شرف التركيب قيل فالمنظر في قوة من قوى النفس هذه فانا نقول ان للنفس
قوة علامة بها يكتسب المجهولات بالنظر وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة متوهمة ولا يعرض
لنا في القوى الباطنة قوة دراكة غير هذه ثم الظانة والمتفكرة والمتوهمة لا نعتد بها ولا حكمها صادق دائما
حتى يتقدم على قوة العلم ولا قوة العلم صالحة لهذا لانه يحتاج الى مبدأ البرهان ليس يكتسب بالبرهان فكذلك
مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم ولم يبق قوة تصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي قوة العقل النظري المجهول
فينا وهو الاستعداد الفطري الصحيح واما المبدأ لقبول العلم فهو العقل بالملكة وسيعرفان في كتاب
النفس وهذه القوة العاقلة انما يفعل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فقويت القوى المعينة اعني
الخيال والذكر والوهم والفكرة فتمت الات العقل واعلم ان النظر في المواضع المعينة في الفن الذي في الجدل
نافع جدا في البرهان اذا تعقبت منه المواضع البرهانية ونحن ننتقل من ههنا الى ما هناك فاذا وضع ثم
موضع برهاني دللنا عليه ٥٥ تم البرهان من كتاب الشفاء وهو الفن الخامس ولله الحمد ٥٥ ٥٥ بسم الله الرحمن الرحيم ٥
المقالة الاولى من الفن السادس من الجملة الاولى فصل في معرفة القياس الجدلي ومنفعته لما انه لا سبيل الى
معرفة القياس الا بعد معرفة القضايا ولا سبيل الى معرفة القضايا الا بعد معرفة الالفاظ البسيطة كذلك لا سبيل
الى معرفة اصناف القياسات الا بعد معرفة القياس المطلق واهم الاشياء بالانسان ان يشتغل بما يكمل ذاته
الشخصية ثم يشتغل بما ينفع نوعه او يحفظ نوعه وذات الانسان بالحقيقة اما ان يكون هي النفس
الناطقة او يكون هي الجزء الاشرف وهي الشيء المقصود تكميله من ذاته وكمالها مكسوب بمعرفة فمنه ما هو
معرفة فقط ومنه ما هو معرفة لما يعمل به والمعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني
والقياس اليقيني هو البرهان فيجب ان يكون الانسان معتنيا اول شيء بمعرفة البرهان واذ لا بد في تقدم
معرفة القياس قبله فيجب ان يفرغ عن القياس الى البرهان وقد اعطينا ما امكننا اعطاؤه على سبيل الاختصار
من علم البرهان لكن ههنا قياسات اخرى نافعة في الامور الشركية وقياسات اخر مغلطة والنافعة في
الامور الشركية منها ما يتعلق اول تعلقها وانفع تعلقها بالامور الكلية ومنها ما يتعلق اول تعلقها
وانفع تعلقها بالامور الجزئية فيجب ان نعلم هذه الاصناف ايضا لما لا تخلو عنه من منفعة بل لما يدعو الى
استعمالها في الامور المدنية من الضرورة وان نعلم المغالطات ليكون لنا قدرة على التحرز عنها مستفادة
عن الوقوف على اسبابها وعللها وقد علمت ان النوافع الشركية من حقها ان يؤخر عن النوافع الشخصية
اذا لم تكن ضرورية في المنافع الشخصية ولا يخفى عليك ان النافع والضروري انما نعرفه بالذات لنطلبه
والضار انما نعرفه بالعرض لنتحرز عنه فيجب ان يكون معرفتنا لحال القياسات المغلطة بعد معرفتنا حال القياسات

القياس صح

الامور ظ

النافعة في الامور النظرية اعني الفكرية ولان المقاييس على الامور الكلية اقرب الى الدرجة العقلية من القياسات
النافعة في الامور الجزئية فيجب ان يكون ما ينفع في الكليات على اي وجه كان مقدما فيجب ان يكون اول نظرنا
انما هو في الصنف من القياسات التي تتناول امورا كلية فلننظر اي القياسات هذه القياسات واذا
قلنا قياس في امثال هذه المواضع نجده قياسا وما يشبه القياس فنقول ان القياسات لا تتخالف في صورها
بل كل ما اذا وضع فيه اقاويل لزم منه قول اخر ولم يظن لازما فليس بقياس وعلى ما سبق منا التخيص امره وكل
ما كان كذلك فهو قياس لكن الموضوعات تختلف فمن الموضوعات ما وضعه في الطبيعة كان الطبيعة والحق
قد وضعاه وسلماه ومنها ما وضعه بحسب واضع او واضعين والذي وضع ما فيه انما هو بحسب الطبيعة
ونفس الحق فهو القياس البرهاني وقد فرغنا عنه وجميع الذي نتلوه يجب ان يكون الموضوع فيه هو الموضوع ان يخالفه بانه ليس يجب صح
في الطبيعة فبهذا يخالف البرهاني غيره واما بانه يكون موضوعا فيه ما لا يجب في الطبيعة فيضاده والجدلي
ايضا في جملة ما بعده فيجب ان يدخل في هذا الخلاف لكن قولنا ليس يجب ان يكون الموضوع فيه موضوعا في
الطبيعة يشمل على انه سيجوز فيه ذلك وما ليس ذلك فيكون انما يتميز هذه القياسات عن البرهاني بان حكم
مقدماتها الاول اعم من حكم المقدمات الاول البرهانية مثل المقدمات المشهورة المستعملة في الجدل واذا خ حكم
كان خلاف الجدلي البرهاني لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف الى الوجوب بان يكون مضادا في مقدماته للبرهاني
وان جاز ان يكون في بعضها كذلك كان خير القياس الجدلي ما يجري مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهاني
فقد كان سلف منا القول ان جميع المقدمات الاول البرهانية التي لا اوسط لها مشهورة ولا ينعكس وكل
مشهور ليس معتقد ولا ينعكس فلنطلب الآن مقدمات اقرب القياسات من البرهان ولننظر
انا نأخذها لانها مظنونات غريبة فقط ليس لها زيادة عليه او مشهورات فنجد الظنون الصرفة انما
تفيد القياسات المعمول منها في الامور الجزئية واما الاحكام على الامور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات
التي تكون مظنونات سارحة عند انسان واحد او انسانين بل الاولى ان يكون احكامنا على الامور الكلية
اذا فاتنا البرهان او تعذر مخاطبتنا به من نخاطبه بما هو اقرب الى طبيعة البرهان على ما هو اكد
من المظنونة فيجب ان يجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الامور المشهورة ثم ان سلم مظنون
ليس بمشهور استعملناه في القياس على المخاطب لكنا اذا جعلنا العمدة هي المسلمات واقتصرنا عليها
فانا حينئذ لا يكون صناعا ونقادا في اعمالنا اذ يكون القياسات منا متوقعة على ان يسلم لنا مسلم
شيئا ويكون عندنا مقدمات يجب ان يؤخذ مسلمة فيكون لنا من قبلها قياسات ولنا فيها
قدرة على التصرف فيجب ان يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات
مشهورة او مسلمة وبالجملة من مقدمات متسلمة اما متسلمة من المجيب وحده او متسلمة
من جمهور اهل الصناعة او متسلمة من جمهور الناس وهذان القسمان الاخران كما علمت يسميان
مشهورين احدهما مقيد والاخر مطلق ونحن قد اومانا الى منفعة هذا القياس ايماء ولم يغتره

فنقول

فنقول انه لا يجب ان يتوهم ان هذا القياس قد ينفع استعماله الانسان مع نفسه بالقصد الاول
لانه لا يفيده اليقين الا البرهان وما دون اليقين فاكثره ظن والظن مخلوط دائما بشك قوي او
ضعيف والشك عدم الكمال فان كان الرأي ليس يقينا وليس ظنا بل هو عقد قوي يشبه اليقين
فهو بالحقيقة ايضا جهل اما ان كان كاذبا فهو جهل مضاعف واما ان كان صادقا فهو جهل من جهة
ان هذا العقد لا يكون متقررا في ذلك العقل من غير مشاركة قوة فاسدة نفسد ويفسد معها العقل
المقارن لها فان العقل الصريح لا يقبل المجهول الا من جهة السبب الذي لاجله يصير المجهول معلوما فهذا القياس
الجدلي غير نافع في ان يكون الانسان مخاطبا به نفسه او معلما به نفسه بالذات فاذا منفعته المخصوصة
به هو في امر مشترك وفي ان يخاطب غيره لكنه ينتفع صاحبه منافع لا بالذات من حيث هو قياس
بل بالعرض فانه ان كانت الغلبة مطلوبة عنده انتفع به فيه وايضا ينتفع به من وجه اخر انه اذا لم يجد
يقينيات اخذ مشهورات ينتج النقيض واخذ اخرى ينتج طرفا اخر فلا يزال يتردد بينهما ان حججا حتى بعد تبرح صح طرف صح
ربما لوح له الحق ويخرج به الى اليقين كما ان الانسان كثيرا ما يتخلص من تحقيق اعراض الشيء وخواصه الى
معرفة فصله وماهيته لكن هذا النفع والاول ليسا بما عنه بما هو قياس فان القياس بما هو قياس
نفعه هو بما ينتج والاول مما عددناه نفعه بشيء يعرض ان ينتج نتيجة وهو الغلبة والثاني نفعه لشيء
يعرض ان ينكشف عن حال مقدماته بان يتخصص ويتخصص منها بعض ويزيف بعض ثم يكتسب مقدمات
اخرى وقياس اخر او يشكل من القياس المذكور قياس اخر فيكون كان ذلك القياس الاول فسد وبطل والقياس
الثاني حدث وكان ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني وقد ينفع تعلم هذه الصناعة في البرهان
من وجه اخر وهو انه وان كان ما علمناه في البرهان كافيا فان الانسان ينتفع بتأمل هذه الصناعة
في البرهان من وجهين احدهما من جهة انه اذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها امثال البرهانية باعيانها
ويجد لمقدماتها شرائط واحوالا تخالف ما عهده يصير محيطا باصناف من المقدمات غير برهانية وفي
معرفة ما ليس بالشيء وشاركه منفعة ما في معرفة الشيء وزيادة بصيرة به فانه يكون حينئذ قد حصل
له معرفة بالشيء من حيث هو معرفة بالشيء من حيث ليس غيره ومن جهة ان كسب المقدمات المشهورة
واعدادها اعم من كسب المقدمات البرهانية واعدادها اذ المشهور اعم من البرهاني فيتفق له
في كسب المشهورات ايضا واعدادها ان يكتسب البرهانية وبعدها حين ما يأخذ يتعقب المشهورات
ليتأمل ما منها برهانية وما منها غير برهاني ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله سالكين
مسلك من سلف ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها واومانا الى الجملة كسبها ايماء مجملا
فاذا تفصل ذلك فيما بعده من المواضع المشهورة كان لنا ذلك زيادة بصيرة واما الحاجة الداعية
الى تفصيل الامر في كسب المشهورات دون البرهانيات ان البرهانية محدودة الشرائط مخرجة عن
حدي المطلوب في كل باب واما الشهرة فليس شيئا يتبع اجزاء المقدمات ويلحقها في انفسها

بل هو شيء ياتي من خارج فلا يكون القانون المستند الى اعتبار اجزاء المقدمات نافعا في ذلك بل يحتاج ان
تحصى امورا انما عرفت من الشهرة الخارجة فتبين عن جملة هذا ان هذا النمط من القياسات لا ينفع الانسان
استعمالها والتحصيل ملكتها فيما بينه وبين نفسه بالذات بل انما منفعتها على سبيل المخاطبة ولا ان ينفع
المخاطب في ان يكمل ذاته بل ينفع في امر اخر اما مؤد الى تكميل ذاته بالقصد الثاني واما مؤد الى قوام المصلحة المشتركة
واما المؤدي الى التكميل ذاته بالقصد الثاني فلان المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان لكن اكثر العلوم
البرهانية على ما عرفت من حالها يكون في مباديها ما هو موضوع للمتعلم فاذا طولب تسليمها سار جا
غير معان بما يقنعه بوجه من الوجوه اذ لا سبيل الى ايقاع اليقين له بها في درجته كان مستوحش النفس عما يبني
على تلك الموضوعات فاذا كان معنا قدرة على ان نقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها ويسلمها
ويحمدها وان كانت غير حقيقية في نفسها لم ينفر عن تلك الموضوعات ولم يستغربها ولم يشمئز طبعه
عما ينبني عليها فصعد في تعلمه الى ان يحصل له ملقف ما يحصل له فيها اليقين واما المؤدي الى قوام المصلحة المشتركة
فلان استمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة مبني على عقايد يعتقدونها فيما ينبغي ان يقربه وفيما ينبغي
ان يعمل ويكون اضدادها مؤدية الى ما هو ضد لحفظ حسن المشاركة فاذا كانت للناس بل للمدبر في الناس
ملكة يقتدرون بها على تاكيد العقايد النافعة في انفسهم بالحجج المقبولة عندهم اذا اختلج في قلب احدهم
شك ويبكتون من اعتقد غير النافع بالحجج المقبولة عندهم انتفع المدبر من جهة تمكنه من تدبيره الذي يتولاه
وانتفع المدبر من جهة قبوله لحسن التدبير ولو كان للمدبر سبيل الى ان يورد الحجج عليهم من المقبولات لذواتها
والمحمودات في نفس الامر لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة او كانت الطبايع منفعة في قبول ذلك وفهمه
لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الامر شططا وفضلا او خدعة لكن الطريق التعليمي
طويل ولا كل نفس له بقبول وخصوصا في الامور التي هي انفع ما يعتقد كاثبات الصانع الواحد واثبات
الرسالة الالهية واثبات المعاد المعتقد واذا انصرف الجمهور بهممهم الى ذلك طال وتاخر عنهم ما يجب
ان يسعوا عليه من المصلحة الى احاطتهم به وفيه غرر وايضا فان اكثر القوى قاصرة عن ذلك وليس
كل ميسر لذلك بل لما خلق له فبالواجب ما احتيج الى استعمال اصناف هذه القياسات ولم يكن
النظر فيها بحسب تكميل اقسام المنطق فقط كما قال بعضهم بل كان هناك منفعة قائمة غير ذلك فصل
في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية فيجب ان نتنظر الآن اي في هذه الصناعة
اي الاسماء احق بها اما اصابة الحق والنظر للحق وغير ذلك فلا يشك في استبعاد دلالته عن الغرض فيها
وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة على المحاورة والمخاطبة لكن الاسماء المستعملة في المخاطبات
القياسية هي هذه التعليم والمجاراة والمناظرة والمعاندة والاختبار والمجادلة والخطابة والانشاد
وان شيئ غير هذه فهو اما داخل في بعض هذه او غريب غير مالوف ثم التعليم لا ينفع فيه ايضا الا
الحق واما المجاراة فليس القصد فيه الا ما في التعليم ولكن المجاراة يتم بالمشاركة كان الانسان الواحد

بلغ

لما كان

لما كان في اكثر الاوقات او بعضها اذا حاول ان يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين
على ما علمت عسر عليه ذلك فان اعوزه معلم وقد حصلت له الملكة افتقر الى اخر يشاركه في النظر فضم
ما يحدسه ذلك الى ما يحدسه هو فيصير كل واحد منهما جزء معلم وكل واحد منهما تمام متعلم والغرض فيه العلم
واما المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار فالغرض فيها المباحثة عن الرايين المتقابلين المتكفلين البحث
بتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين ليتبين لكليهما المحقوق منهما فيساعده الثاني عليه فهذان
ايضا غرضهما ليس الا حصول العلم فلا ينتفعان بالذات الا بما يوقع العلم ويفيده واما المعاندة
فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها اظهار نقص من يدعي الكمال على اي وجه كان وان يعجزه بقياسات من
مقدمات حقة او باطلة فيكون الغرض فيها من المخاطب اظهار عجزه لا اعطاء فائدة يعتقدها المخاطب
فانه ليس اذا عجز عن امر فقد ظهر فيه الحق ويكون الغرض فيها من المخاطب ان يظهر قوته من حيث يظهر نقص
ذلك فيظهر فضيلته ونقيصه ذلك فان كان المعاند ليس يعاند ناقصا بل يقصد التمويه والتلبيس
ولو على غير ناقص لا لمعرفة النقص بل لتخييل اليه ان ما يقوله حق فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد
بل هو اما سوفسطائي ان تشبه بالفيلسوف واما مشاغبي ان تشبه بالجدلي بل انما يكون المعاند
معاندا اذا كان ظاهر قصده تعجيز الاخر المخاطب وربما قرن بذلك الاعتراف بان ما يقيسه غير حق
لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه فلفظ المعاند بحسب تعارف العموم
ليس يليق ان يجعل اسما لهذه المخاطبة ولا بحسب اللغة ايضا فان العناد موضوع للدلالة على الخروج
عن الحق والعدول عن الواجب بفضل القوة واما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه اقناع
في راي البتة بل يعرف مبلغ المخاطب في القوة على استبانة القياسات فكان القياس المعاند
والقياس الممتحن والقياس المغالط واحد في الموضوع لكنه اذا استعمل على انه انما يراد به اثبات الحق او
الاقناع بالعدل سمي سوفسطائيا او مماريا مشاغبيا واذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد
عجزه عند القياس المجهول عجزه عند الخصم او عند اخرين كان قياس عناد واذا استعمل والغرض فيه
استكشاف حال المخاطب المجهول امره من غير ان يراد تضليله او يراد اظهار المخبور او المعتقد فيه عجزه
كان قياس امتحان والالفاظ ايضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الاغراض فانه ليس يحسن ان يسمى من يخاطب
ليفيد عقدا نافعا مغالطا ولا معاندا ولا مختبرا ممتحنا واما الانشاد فهو بعيد ان يكون الغرض فيه
ايقاع اعتقاد وتصديق البتة واما الخطابة فان الخطيب هو المقتدر على اقناع الناس في الامور
الجزئية ولا يقال لمن يحسن الاقناع في الهندسة وفي الطب خطيبا فلم يبق لنا اسم اولى بهذا من اسم
الجدل حتى تكون الصناعة المعدة لالزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور في اي راي كان جدلا
فانه وان كان ليس الزام كل راي نافعا في كل وقت فان الصناعة الاختيارية لا يكون صناعة بان
تكون ملكة على طرف واحد فقط فان هذا غير ممكن بل اذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في احوال

تعريف المناظرة

تعريف المعاندة

نقصه لانه تمويه وتلبيس صح

الابدان حتى يفيد صاحبه فانه يتبعه او يلزمه او يتقدمه ضروره ان يكون مقتدرا على التصرف المطلق
في احوالها بما هو تصرف مطلق فكان مقتدرا ايضا على ان يفيد المرض لانه ليس الاقتدار انما يكون على
الصحة من حيث هو صحة بل من حيث هي حالة يمكن احداثها او حفظها على البدن فكذلك المقنع على النافع
يلزمه ان يصير مقنعا مطلقا فيكون مقتدرا على الاقناع من حيث هو اقناع فلذلك يقتدر على غير
النافع فيعرض من هذا ان يكون الجدلي مقتدرا على الالزام المطلق لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعي
اذا كان استعماله ذلك في المنافع كالطبيب فانه انما يكون طبيبا على المجرى الطبيعي اذا كان استعماله
ما يستعمله في النافع فان حرف ذلك فقد اشياء على انه ربما كان النافع في وقت الزام احد طرفي النقيض
وفي وقت اخر مقابله وذلك مع انسان وايضا ربما يقع احد طرفي النقيض لذاته ويقع الطرف الاخر بالعرض
في اثبات نافع اخر واذ كل مخاطبة قياسية فاما ان يكون القصد فيها التصديق او لا يكون بل التخييل وهو
الانشاد الشعري والتي القصد فيها التصديق فاما ان يكون المراد فيها الايضاح للحق وهو البرهان
والتعليم واما ان يكون المراد فيها الغلبة والالزام وذلك اما في الامور الجزئية واما الكلية والتي في
الكلية فاما ان يكون الغلبة والالزام فيه على سبيل ان الغرض فيه نفس الالزام او على سبيل ان الغرض فيه
غيره من امتحان او كشف وفضح والذي الغرض فيه الالزام فاما على سبيل مغالطة واما على سبيل عدل وجميع
هذه مخصوصة باسام لايقة بها وتلك الاسامي لا يصلح الا في المخاطبات لان ذلك المعنى لا ينفع الا في
المخاطبات ولفظة الجدل يليق بعده منها وهو ما يكون على سبيل المنازعة فانه اذا لم يكن منازعة لم يحسن
ان يقال جدل وقد خص كل واحد منها باسم لايق به في حد تخصيصه فالاولى ان يسمى باسم الجدل هذا
القسم الذي بقي وليس له اسم على ان المناظرين اذا لم يكن بينهما معاندة ما بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح
زند الفايده لم يحسن ان يقال للمناظرين جدلا واما اذا كان الغرض الالزام ولو للنافع مما ينتحل من
المشهورات والمتسلمات فكثيرا ما يخرج الحال بالمقاييس الى ان يعاند ويحتال فان الحق طريقه واحد
غير منفلت لا محيص عنه ولا يحسن العناد فيه وانما ينتحل قياس غير حق لينفع بالاقناع فلا يبعد ان يحوج فيه
الى العناد واللجاج وكثيرا ما يكون الراي النافع اعتقاده غير حق فيحتاج ان يلزم الانسان قبول غير الحق
فلا يبعد ان يخرج لحلول ذلك عن حلوق الانصاف اذا اتفق ان ينازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق فيضطر
الى الحيلة من المشهورات ويضطر الى الاحتراز والى المخادعة فان المشهورات ايضا كثيرا ما يتقابل
وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا وكثيرا ما تتادى الى نتايج متقابلة كما ستعلم فيحوج ايضا هذا القياس
الى ان يتخلص عن عهدة مشهور اخر والى تغليب مشهورة الذي يستعمله وربما كان الذي يوجب مقابله
اغلب واشهر فان المشهورات كما ستعلم مختلفة في القوة والضعف واما الحق والصدق فهو
واحد فالمناظر لا يخاف ان ينفد عليه الصدق حجة فان الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ولا يوجب
مقاومة قياس الصدق واما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور

وانساحح

ذلك

ذلك وربما كان الدعوى حقا والبرهان عليه متعذر فيحتاج ايضا الى ان ينصره بما ليس بحق بل بمشهور
فيفطن لذلك مناقضة فيصعب الامر ويحوج الى المراوغة فاذا كان القياس الجدلي محفوفا بالاحتراز عن
جميع ذلك لم يكن يومن ان يكون كلامه ليس صرف نظر في الامور كما هي ولا فيه اتباع لمنهاج واحد بل يحتاج
ان يكون معه ضروب من الحيلة وان يحوج الى معانده للمشهور او الصادق الذي نصره ومن تلطف بالتدبير
في دفع منصره الصدق الذي يناقض معه لم يستغن عن ضرب من اللجاج وان كان غايته نفعا ما واسم
المناظرة مشتق من النظر والنظر لا يدل على غلبة او معاندة بوجه واما الجدل فانه يدل على تسلط
بقوة الخطاب في الالزام مع فضل قوة وحيلة اخرج من الطبيعي ومن العدل الصرف المحض يسيرا فليس
يخطئ من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلي بل عمل الواجب
فلا يلتفت احد الى ما يقوله بعض المموهين

نصره خ

فصل في بيان الجدل وتناوله للسائل والمجيب واشباع القول في السائل والمجيب

قد فرضنا الان في هذا الفن هو تحصيل صناعة يمكننا بها
ان ناتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذايعة وان يكون اذا اجبنا لم يوخذ منا ما يناقض
وضعنا والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض على
سبيل الارادة صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها ولذلك فجميع هذه المقاييس والتصرف فيها
والعلوم كلها صناعة وهذه الصناعة اعني الجدلية قد تعين على حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس
وقد تعين على حصولها الممارسة والاستعمال للجزئيات لكن كل صناعة بنيت على فطرة او تجربة من غير
ان يكون عند الصانع قوانين كلية هي معانية له كانت ناقصة بل ليس كل صناعة ايضا يحصل لها ان
عرفت بالقوانين والتجربة وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الاقصى وان يوفر عليها جميع ذلك فان
من الصنايع ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ليس فيها عايق فاذا لم يبلغ به
كمالها الاقصى في الاستعمال كان السبب للنقص في الصناعة لكن لا يتهيا له ان يجد من الخشب كرسيا
فان ذلك ليس لامر في نفس الخشب بل لامر في نفس الصانع ومن الصنايع ما يكون السبب في قصورها
عن الغرض الاقصى فيها هو المنفعل او الالة او نفس الغرض اما المنفعل فاذا كان فيه معاوقة للفاعل
فانه كان فوق قوة الفاعل لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها وان كانت المعاوقة دون
ذلك بلغ مبلغا ما مثل الصناعة المصارعية واما الالة فاذا كانت الالة حالها مع المنفعل احدى
هاتين الحالتين واما الغرض فاذا كان في نفسه اصعب من ساير ما يشاكله وكان متعذرا ان يحصل
في كل مادة بل في مادة دون مادة مثل تفهيم الدقيق من المعاني فليس كل مادة لها بقابل وهذا يشبه
القسم الاول ويخالفه في ان التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها بل لان المطلوب
نفسه فوق المعتدل وصعب المرام ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة واما الاول
فكان التعويق كله من جهة المادة واذ علمت هذا فليس اذا كان بعض المواد يستعصي فلا يبلغ فيه الغرض

بلغ

يكون الملكة النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة فانا لم نقل ان هذه الملكة
النفسانية التي هي الصناعة هي التي نقتدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعا
قابلا بمقوما عليه وعنينا قدرة بحسب ما يمكن ان يحصل للانسان بسبيل الكسب فالطبيب
موجود له ملكة افادة الصحة اذا حصل القوانين وعمل عليها وان كان قد لا يمكنه ان يفيد الغرض في كل بدن
اذا كان بالحقيقة صناعة معينة فاذا كان ما يعينه وهو الطبيعة قاصرة لم يقتدر بذلك اقتداره على
استعمال الموضوع ان وجد ما يعينه كافيا وكذلك المخطب وهو خطيب بملكته التي يمكنه ان يأتي بكل ما
يوجب الاقناع بحسب المقدور عليه بالقوة والانسانية فان لم يبلغ الغرض في واحد فليس في ذلك
لفعل بهذه الملكة التي بها نقنع المستعدين للاقناع على انه يشبه ان يكون بعض الصناعات هو تمام وجد
للانسان وجودا دون الكامل ثم للصناعة في نفسها حد واحد كما للصحة وقصور الانسان عن تحصيلها
بالتمام كقصوره عن تحصيله للصحة فيكون انما ينسب الى الصناعة كما ينسب الى الصحة وكذلك الى
الفضيلة فانه اذا كان الغالب عليه تحصيل افعال الصناعة ينسب الى وجود الصناعة له وان كانت
بالحقيقة غير حاصلة له كالحال في افعال الصحة ويشبه ان يكون الصناعة ليست تصير صناعة بل تكون افعالها
تنجح في كل مادة بل في اكثر المواد فاذا كانت هناك افعال بها يبلغ الغرض واتى بها الصانع ولم يقصر فيها
كان صانعا وان لم يبلغ الغرض بسبب في العرض او في المنفعل او في الالة فيكون كونه صانعا متعلقا
باقتداره على الاتيان بتلك الافعال التي يمكن بها ان يصادف الغرض المقصود بها ان لم يكن سبب من
خارج لكن الانجاح يقع في اكثر الامور وربما وقع الاحقاق وان كان حد الصناعة هو الحد الموجب
لان يكون للصناعة اصابة في كل غرض خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن ان
يسمى صنائع وان كانت تسمى صنائع لم يكن يوجد للانسان بالحقيقة وان كان حد الصناعة هو
الذي اوما انا اليه فيكون جميع هذه اذا حصل الانسان منها القوانين ويمكن من استعمالها بملكة نفسانية
صناعات والغرض المقصود في هذه الصناعة هو الاقناع والالزام وليس الغرض هو الاقناع والالزام
في واحد بعينه من طرفي النقيض بل في كل واحد منهما اذا كان من شانه ان يبحث عنه ويختلف فيه ويكون
للجمهور والعاميين من ارباب الصنائع فيه راى غير غريزي فكان السبيل اليه من المشهورات سبيلا
يأتي عليه المخاطبة الواحدة فان كان لا سبيل اليه من الذايعات او كان السبيل اليه طويلا لا يفي به
قياسات مركبة مبلغها يخاطب به مخاطب واحد في وقت واحد حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة
وعليه المطالبة بل كان انما تتم بمخاطبات تتوطى بعضها البعض ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة اخيرة في
وقت ثالث او رابع اذ كان الوقت الواحد الذي يسع لطول المحاورة لا يفي به لم تكن هذه المخاطبة
جدلية بل الاولى ان يكون تعليمية ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجري مجراهم بل مخاطبة
المتعلمين خاصة وهذا مثل ان يكون الوضع هو ان كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الاخرين

فكان هذا

فان هذا لا سبيل ان يبلغ بالمخاطبة الجدلية في موقف واحد لكنه الغرض فيه فامثال هذه المباحث لا يكون
اغراضا في الصناعة الجدلية فالغرض الاول في الجدل الالزام واما كونه الزاما في هذه المسئلة فهو امر عارض
ولذلك لا يتغير الغرض بان يصير غيره مرادا الزامه وان كان مقابله لان قصد الالزام لم يتغير كما ان الطبيب
غرضه الاول افادة الصحة ثم له ان يفيدها تارة بالتسخين وتارة بالتبريد فلا يصير بهذا متقابل الغرض لان
غرضه الاول لم يختلف والحجة الجدلية هي اعم من القياس الجدلي فانها قياسية واستقرائية وليس واحد
منهما هو صناعة الجدل بل فعل من افعال صناعة الجدل وكما ان العلاج ليس صناعة الطب ولا الامتناع
عن قاذورة شهوانية فهو نفس الفضيلة العفة بل هما فعلان يصدران وهما عن صناعة الطب والاخر
عن فضيلة العفة وانما الطب ملكة يقتدر بها على ايجاد العلاج والعفة ملكة تصدر عنها الامتناع عن
الفواحش كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي تصدر عنها تاليف القياس على النحو المذكور او الاستقراء على النحو
المذكور وبئس ما ظن من ظن ان القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير كانه لم يسمع المعلم الاول يقول
في انولوطيقا ان المجيب يقيس من المشهورات والسائل من المتسلمات بل المجيب انما هو مجيب من حيث
هو حافظ وضع والسائل من حيث ناقض الوضع فاذا قاس قايس على راى هو وضع يحفظه كان
مجيبا وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ويقاوم مقدماته واذا قاس قايس على مقابل وضع
بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلا ولكل واحد منهما قياس ارايت لو ان مدبر مدينة او معلم صناعة حاول
ان يقنع الجمهور او المتعلم في راى او مبدء صناعة ان يعتقد مخاطبه رايه فان اتى بقياس من المشهورات
ليعتقد نتيجة كلية كان بذلك سائلا وكان يحتاج ان يتسلم المقدمات منهم الكان يصير بذلك برهانيا او خطابيا
او مغالطيا او شعريا كلا بل انما يأتي بالمشهور المسلم ويكون قياسا جدليا ليس بسائل فليس كل
قياس جدلي انما هو قياس جدلي لانه سائل بل انما يكون سائلا اذا حاول ابطال وضع بنصره ناصر فان لم يكن
هناك وضع منصور ولا كان هناك ناصر يذب عنه كان القياس الجدلي موجودا ولم يكن سائل البتة وكذلك
ان كان هناك مناقض ليس على سبيل انه ينصر وضعا نقيض وضع الثاني بل على انه مقاوم فقط وكان
الاخر ينصر وضعه بقياس كان الناصر ليس بسائل واعلم ان قولهم فيما سلف من الزمان سائل جدلي يعني
به غير ما نعني في زماننا بقولهم سائل جدلي ويعنون بالمسئلة غير ما نعني به الان فان السائل الجدلي انما
يسمى الان سائلا من جهة انه يقصد فيبتدئ فيسال مخاطبا له عن رايه في امر فاذا اجاب بما هو رايه
كان مجيبا وكان الاول سائلا ومسئلته هي ما يسال من نفس الراى ثم بعد ذلك لا يسال بالحقيقة
شيئا او على مجرى العادة بل يأتي بقياس من تلقاء نفسه او استقراء او غير ذلك مما هو عندهم حجة فينتج
بذلك نقيض وضعه من غير ان يسئله شيئا لكنهم كثيرا ما يسمون ايراد هذه الحجة الموجبة نحو استجابة المخاطب
سؤالا بمعنى انه وان لم يسال بالفعل فهو بالقوة كانه يقول اليس يلزمك عن هذا كذا وهل عندك جواب
هذا وما اشبه ذلك واما السائل الجدلي الحقيقي والذي كان في الزمان القديم يسمى سائلا فلم يكن يسال

على هذه الصورة بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة فاذا استوفاها التعلم عمد حينئذ فجعلها على صورة
ضرب منتج وكان المجيب لا يحد محيصا عن الزامه فى مدة قصيرة اذا كان تقدم فسلم المقدمات والتسبب
فيما عليه الامر فى ذلك الزمان وما عليه الامر الان ان اولئك المتقدمين كانوا احرص على الحق منهم على المراء
وكانوا امهر فى الصناعة وكانوا يحسنون بلغوى المسائل المتسلمة ويعرفون ما يجب ان يطالب
بتسليمه معرفة محصلة متميزة كانهم ينظرون الى واحد واحد منه بعينه وكان المجيبون بصراء ايضا بما ينساق
اليه تسليم كل ما يسلمونه فيعرفون كيف يسلمون واما المبتدئون من اهل زماننا فاكثر همتهم الظهور
بالغلبة والاقدمون منهم الذين يسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشان عند الملوك
فكلفوا سائلهم ان يورد كل واحد منهم قياسه وحجته فى المعاندة وهم يسمعون ويصغون حتى اذا
جاءت النتيجة فطنوا حينئذ بالسبب المنتج لها فانكروه ولم يسلموه وعاندوا فيه وغالطوا ولو
لا انسياقهما الى النتيجة لم يبعد ان يسلموها غافلين عن عاقبتها فيقعوا فى حيرة فيما كان فى هذا السائل
منهم ان يعى بسليم مقدمة مقدمة اذ كانت المقدمات غير متميزة عنده باعدادها ولا له بصيرة بما يجب
ان يكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتاليف حتى يؤدى الى الغرض بل كان الاسهل عليه الاستمرار
على ايراد جملة مختلطة هى قياسات بالقوة ان كانت قياسات كفعل من يفعل بتجربة او ملكة غير
قانونية وكان لو كلف ان يبدا بمسئلة مسئلة عرض له ما يعرض للموسيقار الذى لا قانون عنده
لما يفعله بل انما يفعل بالاعتياد فانه لو كلف ان يدل على نقرة نقرة لم يحيلها بالانفراد بل انما يمكنه ان
ياتى بها عند التركيب كانه انما يتذكر كل واحدة منها اذا ذكره ما تقدم عليه او خيله فهنالك يعمل بعجلة
فان يوقف عند نقرة زال خيالها فلم ياته خيال الاخر ليصدر عنه ايجادها واما ان يدل عليها
واحدا واحدا وهو لا يعمل او قبل ان يشرع فى العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم فى خياله
كانه ينظر اليها فامر كالممتنع او كالاشق كذلك السائل عندهم كان انما يخطر بباله المقدمات اذا شرع
فى استعمالها واستمر على نهج خاطره واما اذا حاول تجريدها وتعديدها فى ذهنه ليتسلمها واحدا واحدا
تعذر عليه فهذا ما كان السبب فيه من قبل سائلهم واما من قبل مجيبهم فانه لو وقع له سائل يتسلم
مقدمة مقدمة فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر فان انكر مرة اخرى انكر عليه ذلك واستعجز فى ذلك فلم
يلبث ان تكون الحجة تلزمه فلم يكن من الاحتياط له الا ان يستمع جميع القول فحينئذ يحس بالسبب الذى
يجلب عليه الافة فينكره ولا يصدقه فاذا انصت لجميع ما يقوله ذلك تيسر له الشعور بما يضره و
كانت له مدة تفكر فيها ان كيف يحتال للتخلص فلما استمرت عادة اوائلهم على هذه الجملة بقوا عليها
وكان لهم مع الاحتياط المذكور ان يطلبوا المراجعات ويكثر المراودات ولا يكون السبيل الى الزوم
ما لا يلزم قصيرا فيكون لكل واحد من السائل والمجيب بها رونق ويظاهر بقوة وبصيرة فى
الصناعة فاما الامر الذى هو الواجب فهو ان لا يكون للقايس على خصم مقاوم المحتاج فى قياسه

الى مقدمات

الى مقدمات يسلمها له خصمه ان يمضى فى تلك المقدمات يؤلفها تاليفا ولا يدرى هل هى مسلمة او غير مسلمة
فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسلمها وكيف تكون تلك المقدمات مسلمة
بالفعل ولم يسلم وهل فى استعماله تلك المقدمات وهو لا يشتغل بتسليمها الا نفوذ فى الشك
وحس ظن وليت شعرى كيف يكون ما يجمعه قياسا وهل القياس الذى يلزم الانسان الا فى مقدمات مسلمة
عنده وكيف يكون تسليم بلا مسلم وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ومعلوم ان تسليم السائل
لا ينفع السائل وتسليم المجيب لا يحصل له الا بعد السؤال وهل فى ايراده قياسا فى مقدمات لم يسلم
الا عمل باطل غير متقن فعسى ان لا يسلم شيئا منها فيكون حينئذ ما ظنه قياسا ليس بقياس ويكون
جميع ما سرده ضايعا بل يحتاج ان يعاوده من راس او لم يسلم له مقدمة فيشرع فى اثباتها فان لم يمكنه
فقد تولى باطلا وان امكنه فيحتاج ان تعيس حينئذ من راس وانما يكون القياس قياسا الان حين سلمت
المقدمة فالامر الطبيعى للسائل من حيث هو سائل ان يكون قياسا من مقدمات قد سلمها فيلزم لا محالة
ان يسال عنها اولا فيتسلمها فتكون المسئلة الجدلية بالحقيقة مسئلة عن مقدمة والسائل
الجدلى بهذا السؤال هو سائل جدلى لان هذا السؤال هو الذى يدخل فى نفس الجدل وبه يتم فعل الجدل فاما
السؤال عن المذهب فهو امر خارج عن الجدل وان كان شيئا لا بد منه بل انما هو تمهيد لما يحتاج اليه ليجادل
عليه بعد ذلك كما ان الغرض ليس جزءا من الرمى بل هو تمهيد لما يحتاج اليه ليرمى نحوه واما الامر المقوم
للجدل الداخل فيه فهو ايراد القياس الجدلى والحجة الجدلية للسائل خاصة اى والقياس السائلى خاصة والحجة
السائلية والقياس السائلى يحصل من المقدمات التى من حقها ان يكون اولا مسائل فاذا تسلمت
كانت حينئذ له سبيل الى القياس السائلى فالسؤال الجدلى الداخل فى الجدل على انه جزء منه هو السؤال عن المقدمة
لا غير والسائل الجدلى هو سائل جدلى من جهة هذا السؤال المسؤول ليتسلم ما يستعان به فى انتاج مقابل
وضع واضع واما المجيب فلا يحتاج ان يسئل بل يورد ما هو السبب عنده فى اعتقاد ما اعتقد لانه
ناصر وضع نفسه وحاك عن داعية اليه فى نفسه وليس يعند وضع غيره فيحتاج الى الشهادة وناصر
وضع نفسه يحتاج ان يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه فقط حتى يكون الذى يرضى ما يرضاه ولا عند
خصمه اذ ليس اثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى ان سلم هو كان له وضع وان لم يسلم لم يكن له وضع
بل ان يكون مسلمة فى نفسها والمسلمات فى انفسها هى المشهورات وناصر الوضع قد يكون
ناصر وضع عند من لا يعانده فان اتفق ان كان هناك معاند له صارت نصرته بالذب اعنى بالذب
هو الذب عن مقدمات قياسه بان يمنع المقاومات وعن نتيجة قياسه بان يمنع ما ينتج مقابلها
فكما ان المجيب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الاجابة دالا على وضعه الذى له كذلك قد يتعرف ما دعاه
الى وضعه فحينئذ لا يكون جوابه الا بالحجة وحينئذ لا يكون حجة مبنية على ما ياتيه من جهة تسليم خصمه
فانه ليس داعيه الى وضعه امر بحسب خصمه بل بحسب نفسه لكن الخصم وهو السائل ان يقاومه فى

في المقدمات التي يشتمل عليها ما دعاه الى وضعه وان نترك ذلك ونقبل على تاليف ما ينقض وضعه
فالقياس الجدلي اعم من السائل الجدلي وكلاهما يؤلف من الذايع المحمود لكن احدهما مما هو محمود بحسب الجمهور
والاخر مما هو محمود عند المخاطب وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود ولكن للمجيب خاصية مقاومة خ او مزاولة
نحو نحو ان لا ينفعل وللسائل خاصية مناقضة نحو نحو ان ينفعل ولكل واحد منهما حيلة وقوة له يتم بها
فعله لكن السائل غاية مضمنة في كونه قياسا ومتوصلا الى عمل القياس فانه اذا امكنه الالزام العام له
ولغيره وهو ايجاد القياس من المسلمات فقد امكنه القياس على مقابل الوضع فاذا ذكر ان الجدل ملكة يقتدر
بها على ايجاد مثل هذا القياس دخل في ذلك الاقتدار حال السائل وبقي حال المجيب من حيث هو
مجيب وان كان لا يقيس لان المجيب ليس يلزمه من حيث هو مجيب ان يكون قياسا والسائل يلزمه
من حيث هو سائل ان يكون قياسا على انه لا يمتنع ان يكون المجيب قياسا ولا يوجب ان يكون كل
قياس انما هو السائل فاذا في قولنا ملكة نقتدر بها على ايجاد القياس على النحو المذكور قد فرغ عنه
من حال السائل من حيث هو سائل بل بقي علينا حال المجيب من حيث هو مجيب وحال المجيب
من حيث هو مجيب الذب والذب هو ان لا يسلم ما يتاءلف منه مقاومة مقدمة او لا يأتي
بمقدمة منتقضة او لا يسلم ما يتاءلف منه ما ينتج نقيض وضعه وبالجملة ان لا يوخذ منه ما يؤدي
الى نقض شيء مما يتم به فعله وهذا النقص اما نقص مقدمة قياسه تلك الكلية التي كانتها الاصل
تجري مخالفه فيكون من الشكل الثالث فلا يجب ان يسلم ما يمكن ان ينقص به مقدمته وهو لا يشعر او ينقص
مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئي بل على سبيل انتاج المقابل فانه ربما كانت المقدمة
في قياسه جزئية فلا ينقض بل يبطل اصلا بقياس فلا يجب ان يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته وان
لم يكن نقضا وهو لا يشعر او ينقض مذهبه بقياس يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة فلا يجب ان يعلم ايضا
ذلك وهذه ملكة مقابلة لملكة القياس السائل اذ هذه ملكة فيما لا ينفعل لا فيما ينفعل فاذا هذا الرسم
مطابق لما يدل عليه اسم الجدل وهو ان يكون لنا قدرة على كمال الامر في المخاطبة التي قوام امرها على
القياس الجدلي بان ننفذ عامله كما يؤثره السائل او نزيد باطله كما يؤثره المجيب فبالحقيقة والواجب
ما نزيد في رسمه فقيل وان يكون اذا اجتنبنا لم يأت علينا قص وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث
قلنا وقوة من حيث نعمل في متقابلين **فصل في ابانة ما غلط فيه قوم من امر القياس الجدلي وفي تعريف
الموضع والمقدمة واسباب الشهرة واعطاء السبب وتسمية هذا الكتاب بالمواضع** ظن قوم ان بلغ
القياسات الجدلية انما هي قياسات جدلية بان تكون موضوعاتها مقدمات اكثرية الصدق وظن
آخرون ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بانها تنتج الحق في اكثر الامر وهذه كلها ظنون فاسدة
فان القياس الجدلي انما هو قياس جدلي بان مقدماته متسلمة او مشهورة وليس في شرط المشهور
او المتسلم ان يكون لا محالة صادقا بل كثيرا ما يسلم الباطل وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب وكثيرا ايضا

ما يشتهر

٢٩٨

ما يشتهر ما هو حق مطلوب وكثيرا ما يكون الحق غير بين بنفسه في اعتبار البيان العقلي الاول ويكون مشهورا
وليس يتفق ان لا تقع الشهرة الا لما هو اكثري الصدق كان الكاذب او متساوي الصدق او الحق
الصريح لا يكون مشتهرا واما الظن الاخر وهو ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بان اكثر قياساتها
ينتج الحق فهو تحديد للصناعة بان اكثر اجزائها كذا وهذا تحديد فاسد بل الصناعة تحديدها بما يجب ان يكون
موجودا في كل اجزائها التامة واذا كانت الشهرة او التسليم شرطا في مقدمات القياس فيجب ان يوجد
في كل قياس جدلي ثم الشهرة لا يمتنع ان يكون موجودة للباطل كما للحق حتى تكون المقدمات المشهورة الحقة
متساوية للمقدمات المشهورة الباطلة بل ان اتفق يغلب لاحدى الطرفين فانما يتفق اتفاقا لا وجوبا
من حيث هو مشهور او باطل واذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يمتنع ان يكون ايضا النتايج الحقة والباطلة
يتفق لها ان تكون سواء وان كان لقائل ان يغلب النتايج الحقة على الباطل لان الباطلة لا ينتج الا غير الباطلة
واما الحقة فقد ينتج غير الباطلة والحقة وكان لنا ان نجيب فنقول ان هذا ايضا لا يوجب ان لا تغلب
الباطلة بان يتفق ان يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك اكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا
بالفعل بمقدار لا يتكافا وان كان عدد ما ينتج الحق من جهة اخرى اكثر فانه يمكن ان يقاس بضرب واحد
على عدد كثير من الباطل ويعطل جميع الضروب الاخر فلا يقاس بها على حق او باطل انما كان ما نقوله مضغا اليه
لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق او الباطل مثل عدد الضرب الاخر ثم اخرج جميع ذلك بالفعل فكان
حينئذ الحق اكثر لكن هذا اولا يمكن ولا يكون وانما الممكن غير هذا وفي الممكن ان يعرض ان الشهرة وقعت
بحيث ينتج الحقات مثل ما ينتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بينا من امرها انها لا تقع كذلك بل
ان كان مانع فامر اخر غير الشهرة واذا كان ذلك واقعا فيكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية
وان لم يكن ينتج في الاكثر الحق وايضا ان كان هذا لا يقع البتة قلنا ان نفرضه فرضا كما نفرض فرضا ما لا يكون
ونجعل مقدما ما في الشرطية فيقال ارايت انه لو كان المشهورات لا تكون بهذه الصفة لكان
حينئذ لا يكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا فان كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من
المشهورات جدلا او يكون صناعة منتجة من المشهورات فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات
كونها جدلا بل يكون بذلك برهانية او خطابية او غير ذلك فلا يكون هذا الرسم صحيحا للصناعة الجدل
وانما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية لشرط اخر لكن يجب ان لا يلتفت الى هذه الاشياء ولا
يشتغل بحال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة بل يلتفت الى ان تكون المقدمة متسلمة
والنتيجة لازمة عن متسلمات والا فقد صعب على الجدلي ان ننظر في كل مقدمة هل هي ارجح يسيرا من
المتساوي الصدق والكذب ويحذر ان يكون صادقة في الكل فيكون في شغل او يكون اذا قاس
قياسا منتج للكذب او قدر على انتاجه لا يكون جدليا او يكون هناك قياسات اكثر من ذلك بالعدد
قياسات اخرى صح ينتج الصدق ويكون قادرا عليها فيكون قياسه ذلك جدليا لا لامر في نفسه بل لامر له بالقياس الى قياسات

بالقوة وقد قال قوم ان السائل يقوم مقام الفاعل واما المجيب من حيث هو مجيب فانه قائم مقام
المنفعل لانه يحاول ان لا ينفعل وهذا من العجائب ان يصير قائما مقام المنفعل لان ماهيته ان يكون يحاول ان لا
لان لا ينفعل بل السائل سائل لانه يحاول الفعل والمجيب مجيب بانه يحاول مقابلة السائل بان الفعل
واللاانفعال جميعا اما الفعل فبان يبطله واما اللاانفعال فبان لا يقبله وظن قوم ان الجدلي وان كان
له ان يتكلم في كل مسئلة حتى في مسئلة طبية وطبيعية وغير ذلك فانما يجب عليه من حيث هو جدلي ان لا يتكلم
من مباديها بل من المبادي المشهورة المشتركة وليس كذلك بل يجب ان يقال انه ليس يكون جدليا
بان يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادي تلك الصناعة باعيانها كما يكون كلام التعليمي مقصورا عليه
بل بان له ان يستعمل المبادي المشتركة ايضا الغريبة عن ذلك اذا كانت مشهورة على ان يعلم ان له ان
ان يستعمل المبادي الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين اهلها بل التعليم الاول يكلف الجدلي
ان يقتني الشعور بالمشهورات الخاصة عند اهل صناعة صناعة كانت مبادي او كانت بعد مبادي
من المطالب التي انتجت معا من تلك المبادي فهي مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم وحتى ان الجمهور ربما شاركهم
في قبول ذلك على سبيل التسليم والحمد وربما كان ايضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد والقياس عليه
من المشهورات مما لا يمكن الا انه حين قبل واشتهر صار من المشهورات في اهل الصناعة فللجدلي
ان يستعمله من حيث هو مشهورة مثل كون الشمس اكبر من الارض وربما كان شيئا ليس عليه برهان
مثل كون زحل نحسا ومثله يستعمل في الجدل فلا يجب ان يلتفت الى ما يقال من خلاف هذا بل ليس
للجدلي ان يستعمل في احكام صناعة ومباديها ما لم يكن مشهورا الا على سبيل التسليم من خصمه حين
يسلم ما هو غير مشهور ولا ان يحاول النظر فيما يبعد عن اوائله مسافة مديدة كانت اوائله حقيقية
او ذايعة اذ الجدلي لا ينتفع بقياسات بعضه وحتى تام للمخاطبة عن استيفائها مسرودة والكتاب
الموضوع للجدل في التعليم الاول قد يسمى بكتاب المواضع ومعنى الموضع حكم مفرد من شانه ان يتشعب
منه احكام كثيرة يجعل كل واحد منها جزء قياس مثل قول القائل انه ان كان الضد موجودا للشيء
فضده سيكون موجودا لضد الشيء فهذا حكم مشهور وليس غناؤه ان يستعمل في القياس
على هذه الصفة بل ان استعمل على هذه الصفة فربما ضر فانه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه اذ
ربما يشعر عند تامله بضد يكون لشيء ومقابله ليس لضد ذلك الشيء بل لمثله كالبياض فانه للجسم
وايضا فان السواد له واما اذا استعمل جزء مقدمة قياس لم يشتغل بنقضه الا بما لا يدخل في الجملة
المذكورة من جزئياته التي هي جزئيات الكلي الاول فربما لم يوجد له مناقضة ووجد للكلية مناقضة وربما
كان هو اقرب الى الشهرة فكان الكلي امرا عقليا غير مشهور فان الامور اذا ارتفعت الى الاحكام عامة
كلية جدا تعدت عن الشهرة فانه اذا قيل مثلا ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة
الى الاعداء صواب كان هذا في حد جزئية قريبا من القبول واذا اريدت مناقضته طلب جزئي تحت

الاساءة الى الاعداء حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط حتى يناقض به ولم
يلتفت الى امور خارجة عنه في اكثر الامر واما اذا اخذت المقدمة العامة المذكورة فربما لم يفهم فان
تصور الكلي جدا ابعد من العقول وربما فهم بعسر وجهد وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينفره [?] الحمد
كان المحمودات والذايعة امور سهلة التصور لكان سهولة التصديق يتبع في اكثر الامر سهولة التصور
وكان صعوبة التصور يوجب صعوبة التصديق فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة حتى
لو كان الشيء مشهورا فيتكلف تعويص العبارة عنه اورثه ذلك سوء الفهم واورث سوء الفهم
نفور الطبع اباء للتصديق فكان التصديق والحمد ابلا به وذلك لان الحق حق بنفسه والمشهور
يكتسب الشهرة لاحوال يقترن به منها سهولة انجذاب النفس اليه فان المنجذب اليه بسهولة يعرضه ذلك
لسرعة تسليمه وكان الانسان المحل للبيان اقرب الى ان يسلم له ما يقوله من غيره وان تشاركا
في القول كما ان الموثوق به والمحتشم والمحبوب يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسليمه غيره ممن يقابله
عدو حق وموبخ فان التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة بل على حسب مناسبتهما للاذهان
وبحسب اصناف التخيل من الاذهان فمن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة
العامة به واجماع ارباب الملل عليه فتراه منتقلا موجهم ومنا خروجهم حتى انها يبقى في الناس غير مستندة الى
احد ويصير شريعة غير مكتوبة ويجري عليها التربية والتاديب مثل قولهم العدل يجب فعله والكذب
لا يجب فعله ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل او الرحمة والحشمة ومنها
ما يحمل عليه مشاكلته للحق ومخالفته اياه بما لا يحس به الجمهور فاذا لم يعاملوا بالمعاملة التي ذكرناه مما ينبههم
على طريقة امتحان المجهولات وذلك نوع من قصد المعاندة والمناسبة فربما كان الشيء يقبله الطبع
اذا كان المصغي اليه ليس يصغي على نحو معانده ومناصبه ثم اذا تعصب ونصب وطلب
وجه الخلاف احس بحاله فيه اذ لا يسلمه وربما كان اسم مشترك سببا في شهرة الشيء واذا كانت
ط عند المشهورات صارت مشهورات بالانقياد والاذعان المبني على غير الوجوب الصرف فله لا محالة
اسباب تختلف بحسب موقعها ولطفه وبسوء موقعها وعنفه والامر الشديد الكلية بعيد عن الذهن
سيستشنع عنه الذهن ولا يقبله فيكون استعمال الجزئي في الموضع مقدمة نافعا محمودا واستعمال الكلي
مقدمة امرا بعيدا عن قبول الذهن واذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة اكثر مما يوجد للجزئي فان ما
ينقض الجزئي ينقضه عن الكلي وسيوجد له ما يخصه وربما انه هو على طلب مناقضه لانه له الجزئي
فان القائل ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة الى الاعداء صواب قلما يفطن
له خصمه ان ينقض كلامه بان يقول اليس اذا كان الضد لشيء وجب ان يكون ضده لضد الشيء
وان فطن ايضا لم ينصره فان ذلك يقول انا لم اقل ان كل ضد لشيء يجب ان يكون ضده
في ضده بل انما قلت ما قلت في امر جزئي وليس اذا وجب قبول حكم في امر جزئي اذا كان

مشهورا او كان بينا يجب ان يكون حكم كلية كذلك فانه ليس اذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على
موضع واحد وكان ذلك حقا او مشهورا وجب ان يكون مثل ذلك حقا او مشهورا في كل
متضادين او متقابلين فاما اذا بدا وضع الكلي لزمه النقيض حين استعمله وحين جعل حكم الاحسان
في الاساءة مستنبطا من حكمه وصرح به واعترف به فان استنبط ذلك الحكم من نفسه من هذا الحكم بنفعه
الاستنباط فيه ومن غيره وخصوصا اذا لم يشهره مصرحا به واخص من ذلك اذا لم يوجد ما يقاوم
الجزئي فسلم فان العامة ومن يجري مجراهم اذا فهمت شيئا ووجدوا له امثلة ولم يجدوا امثالا تنقضه
سلموه في اكثر الامر كانه حكم واجب ويكون الكلي الذي هو الموضع قانونا معدا له فاما اذا استعمله
بالفعل عرضه للابطال وعرض بيانه المؤلف منه للابطال على انه لا امنع ان يكون موضع من شانه ان
يصير مقدمة او يستعمل مقدمة بل الفعل كثير من المقدمات المشهورة هي مواضع فقط لا لجنس استعمالها
مقدمات قياس مثل ان طرفي النقيض لا يجتمعان وان الكلي الموجب ينعكس جزئيا موجبا ومنها ما
يحسن ان يكون موضوعا ومقدمة فيكون نافعا في انه قانون ونافعا في انه جزء قياس معا و
ذلك مثل المثل الذي ضربناه وكثير منها لا يصلح ان يجعل قانونا على سبيل الكلية بل على سبيل
التمثيل وذلك لا يسمى موضعا بل الموضع ما يولد الجزئيات من حيث هو يعمها ومن حيث ينزل اليها
حكمه وهذا وان اتفق ان كان حكم موضعا ومقدمة فهو موضع من جهة ومقدمة من جهة اما موضع فمن
حيث يستعمل على انه قانون واما مقدمة فمن حيث يستعمل جزء قياس ولست استحسن ما يقال
من ان الموضع مقدمة هي كذا وكذا اذ كانت المقدمة انما هي مقدمة لانها جزء قياس وكان الموضع
انما هو موضع لانه ليس جزء قياس واذا كان الشيء الواحد يصلح ان يحفظ قانونا يولد منه
اجزاء القياس ويصلح ان يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح ان يكون موضعا ومقدمة
وليس من حيث هو موضع مقدمة فلا يجب ان يوجد كونه مقدمة في حد كونه موضعا ولو قيل
بدل المقدمة قضية كان اقرب من الصواب ويشبه ان يكون الموضع انما سمي موضعا لانه جهة
قصد للذهن معتبر معتد به وكما ان الموضع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ويقال خصوصا
على الموضع الذي له خاص حكم معتد به حتى يقال انه لموضع امن وانه لموضع خوف كذلك قد يخص
ما يهم التفات الذهن اليه موضعا فيقال ان ههنا موضع بحث وموضع نظر فكان الحكم النافع
على سبيل القانون موضع انتفاع وموضع اعتبار وحفظ وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع
بل ذلك اكثر اجزائه وفيه نظر يتقدم المواضع ونظر يتاخر عن المواضع لكن عمدة ما فيه واكثره هو المواضع
وسائر ذلك انما يقال في كيفية اكتساب الموضع او في كيفية استعمال الموضع وتقسيم الكتاب باسم
الغالب من اجزائه احدا من مقدار الكتاب واستعلاء على غرض الكتاب

فصل في التفريق بين
من القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية النتايج شبيهة والكلام الجامع لمنافع الجدل

اما القياس المطلق فقد تحققته والصنف البرهاني منه ايضا فقد تصورته واما الجدلي فقد عرفناه
بالجملة ما هو وانه كيف يخالف البرهاني فان البرهاني مقدماته من اوائل في العقل او بينة عن الاوائل
والجدلي عن المشهورات والحق ينظر اليه في نفسه والشهرة ينظر اليها من حيث التعارف والتسليم فمنه
المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور ومنه ما هو مسلم عند اكثرهم مثل ان الله واحد ومنه ما هو مشهور
محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء من ان الجميل افضل من اللذيذ ومنه
ما هو مشهور محمود عند اكثر العلماء مثل ان السماء كرية ومنه ما هو مشهور محمود عند اصحاب فاضل
منهم كما هو مشهور محمود عند اصحاب التعليم الاول من ان الفلك طبيعة خامسة وهذه المشهورة
بحسب عدة من الحكماء او واحد مضاد اما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستبشع الا انه ينتفع
به في القياسات الجدلية المطلقة فان القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور واكثر من
يجري مجراهم ومنها ما يخاطب به صاحب راي خاص ولما كانت القياسات الخطابية والشعرية
خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تنحو نحو الامور الكلية فليس بنا كثير حاجة الى الفرق بين
الجدلية وبينها لكن اللواتي تشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية وقد عرفت الفرق بينهما وبعد
البرهانية المقاييس الاربع التي تسمى بعضها مشاغبية مرائية وبعضها سوفسطائية و
بعضها عنادية وبعضها امتحانية وقد عرفتها لكن المشاغبية لا تخالف العنادية الا بالقصد والغرض
فاما في مادة القياس وصورته فحكمها واحد وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية الا بالقصد
والغرض والمشاغبية هي اما من جهة المادة وذلك ان تكون المقدمات ليست مشهورة على
الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادي الغير المتعقب او مشبهة بالمشهور فهذا اذا كانت
صورته منتجة صلح ان يقال له قياس لانه قول اذا وضعت فيه اشياء لزم عنها قول اخر لكنك
لست تضع او ليس الجمهور يضعونه وفرق بين ان يقول اذا وضعت وبين ان يقول موضوع
ووضعت واما من جهة الصورة فان يكون القياس غير منتج لكن المقدمات مشهورة والقياس شبيه
القياس من مشهورات او ليس قياسا ولا من مشهورات وهذان لا يسميان قياسين لانه ليس
لهما حد القياس لانك لو وضعت ما فيهما لم يلزم عنهما غيرهما ولكن يجوز ان يسميا قياسين على
اي قياسين لا في انفسهما بل عند المماري كما يقال سفينة من حجر ولا يقال سفينة لانه لا يكون سفينة
من حجر ولكن اذا قيل هذا اللفظ فهم انه ليس يعني انه سفينة بالحقيقة بل يعني انه مشابه بوجه ما للسفينة
وان لم يكن من حيث هو سفينة فهذه الانواع من القياس اعني المشبهة بالقياسات الجدلية اذا كان
الغاية فيها نفس الغلبة فقط لا لانها غلبة بل ليظهر عجز المدعي لما ليس فيه سميت عنادية و
اذا استعملها المغالطون ليوقعوا الغلط سميت مشاغبية واذا استعملها الحكماء ليستوضحوا
محل المدعي الكاذب سميت امتحانية والصناعة الجدلية قد تشاركها الامتحانية والعنادية

في الموضوع وذلك لان الامتحانية والعنادية في المشهورات لكنه لما كان يستعملها في مخاطبات
علمية وليست المشهورات معدة لها فهو يستعملها على انها مشتبهة بالصادقة فلذلك
فارقت الجدل من حيث الغاية اذا استعمال المشهورات في العلوم مغالطة ولكنها تفارق
السوفسطائية ايضا في الغرض والغاية والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي تخيل وقتا ما انها
مشهورة ثم اذا تعقبت وتؤملت ظهر سريعا انها ليست كذلك فاما التي يبقى بحالها مشهورة
ولا يظهر عن قريب انها ليست بمشهورة بل يرى انها مشهورة فانها بالحقيقة مشهورة
اذا كان حكم المشهور ليس هو الصدق بل قبول الانفس له واما ظهور حال ما ليس بمشهور
فهو على احد نوعين احدهما ببيان الكذب فيه عن قريب والثاني ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب
اما ببيان الكذب فلان المشهور وان جاز ان يكون كاذبا فلا يجوز ان يكون بعد ظهور الكذب فانه
اذا كان ظاهر الكذب لم يقبل واذا لم يقبل لم يشتهر بل المشهور الكاذب يجب ان يكون خفي الكذب
حتى تستمر شهرته واما بيان عدم الشهرة فانه وان كانت المقدمة صادقة لكنها ليست
بمشهورة واخذت على انها مشهورة ولم يكن التعقب يثبت عليها الشهرة لم ينتفع بها في الجدل
وكانت مغالطة وكانت كالكاذبة والتي تكون مع ذلك كاذبة ابعد في النفع واما القسم الثاني
من القياسات المشبهة وهي المخصوصة باسم السوفسطائي فنسبتها من حيث المادة الى القياس البرهاني
نسبة المماري الى الجدل فكما ان المماري انما كان مماريا لان ظاهره هو ان مقدماته مشهورة من مبادي
الجدل وباطنه هو انها ليست كذلك بل مقدماته غير مشهورة في الحقيقة ولا هي مبادي
قياس جدلي في الحقيقة كذلك المغالطي المذكور ظاهره ان مقدماته صادقة وصحيحة ومناسبة
للصناعة التي فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية على ان تلك المقدمات اما مبادي تلك
الصناعة او شيئا يبين بمبادي تلك الصناعة من شانها ان يعود فيصير مبادي قياسات بعد
ما كانت مطلوبة وباطنه ليس كذلك ومادة هذا القياس تعم الامرين جميعا اعني التظاهر بما هو
صادق ومبدء للصناعة ليس فيها مطلوب والتظاهر بما هو صادق مما هو نتيجة ويصلح ان
يصير مبدءا فلذا يجب ان يعلم هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال فاذا كان التظاهر فيها بكذا او
بالحقيقة مخالف لذلك بان يكون مقدمة او مقدمات من القياس ليست صادقة ولا مبينة
على الاصول في الحقيقة واستعملت على انها كذلك ثم كان غرض القياس التضليل والايهام ان ما
ينتج حق يلزم قبوله وانه منتج غير حق فان ذلك القياس سوفسطائي وان لم يكن كذلك بل كان الغرض
فيه اختبار المخاطب ليدري منزلته في تمييز المشبهة عن الحقيقي كان القياس امتحانيا وهذا القياس
يخالف البرهان بان البرهان اصل وحق وهذا مشبه به ويخالف الجدلي بان الجدلي لا ياخذ المقدمات
مدعى فيها انها حق في نفس الامر بل حق من جهة الشهرة ولا ياخذها على انها مناسبة للمبادي و

وهذا

وهذا ناخذها على انها حق في نفس الامر غير ملتفت الى ذلك الشهرة وانها مناسبة فلو اخذ المشهور
وكان مشهورا لكان جدليا فان اخذ المقدمة المشهورة على انها مشهورة جدلي واخذ المشهور
على انها حقيقية في نفس الامر يتوخى بها التعليم مغالطي سوفسطائي ويخالف القياس المشاغبي بانه
ليس ياخذ مقدماته على انها مشهورة او متسلمة ويكذب فيها بل لانه ياخذها على انها حقة ويكذب
فيها بل لانه واذا وقع للانسان هذا مع نفسه غلط لم يخرج من ان يكون فيها قياسا مغالطيا
كما اذا وقع الحق للانسان مع نفسه لم يخرج قياسه من ان يكون تعليميا بل كانه ينزل في نفسه
بحسب اعتبارين ان يكون معلما ومتعلما فكذلك قد ينزل في نفسه بحسب اعتبارين ان يكون مغالطا
او مغالطا وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تربيع الدائرة اذ اخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا
للمربع فحكم ان الدائرة انقسم الى الهلاليات وكما بين بعضهم بنصف الدائرتين وقع فيهما المركز
لا على موضعه ان خطا من مثلث مساو للآخرين او ازيد وهذا شيء معروف ولا يجب ان نظن
ان هذا القياس يخالف الجدلي والمشاغبي بان الجدلي لا يكون الا في المشتركات دون المبادي
الخاصية وان المشاغبي يتشبه بالمشتركات وهذا يتشبه بالمبادي الخاصية لجنس من العلوم فانا
قد اومانا قبل الى ان هذا هذر ولا نضع الى من يقول ان نسبة القياس الامتحاني الى البرهاني كالمشاغبي
الى الجدلي فان ذلك لهذا القياس ليس من حيث امتحاني بل حيث سوفسطائي واصناف القياسات
التي نحو الامور الكلية هي هذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للامر الكلي فيها واما التفصيل
فقد عرف تفصيل البرهانيات وستعرف تفصيل الاقسام الاخر في مواضع اخر وانما علينا
ان نحاول في ما اخذنا هذا تفصيل الجدلي واذا اوضحنا الحال في القياس الجدلي انه ما هو وبماذا
يخالف به غيره فيجب علينا ان نجمع جوامع ما اشرنا اليه من منافع تعليم صناعة الجدل فنقول اول
ذلك انا اذا حصلنا المواضع التي منها نستنبط الحجج على كل مطلوب والآلات التي بها نتوصل
الى استنباطها وعرفنا كيفية استعمالها كنا مرتاضين متخرجين ومعنى الارتياض التمكن من تكثير
افعال جنس واحد وتحسينه فاما التكثير فبان يكون مواضع استنباط الحجة لنا معلومة معدة
فلا يكون حالنا حال من يحتاج ان يتوكل على الخاطر والحدس واما التحسين فبما نعلمه من القوانين
في جودة استعمال تلك الافعال فيكون هذا لنا ارتياضا ان كان هذا القدر رياضة واما
سببا ممكنا من الرياضة ان كانت الرياضة ملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك
فانه ليس المرتاض بالرمي من يحصل عنده ما يجب ان يستعمله في الرمي وان يعلم وجه التحسين
في ذلك علما فقط لكنه لم يتمرن به عملا فهذه منفعة واما منفعته في المناظرة فقد عرفت من قبل
ما المناظرة وربما اذا يخالف المجادلة فلانه اذا كانت لنا قدرة على اتخاذ القياس على كل مطلوب
كان لنا قدرة على ايجاد القياس على الشيء وعلى مقابله واذا تفاوض اثنان على سبيل التناظر

بلغ

والتشارك معا اما التنازع ففي العمل واما التشارك ففي الغاية فكان كل ستطلب على قياس الاخر
موضع الاخذ لم يلبث ان تستبين الحق لهما فيما بينهما وكما ان الانسان يكون معلما ومتعلما من
وجهين فيجوز ان يكون مناظرا ومناظرا فان منفعة المناظرة قد يحصل للواحد مع نفسه ومنفعة
الالزام والغلبة لا يحصل له مع نفسه فلهذا لا يجوز ان يكون الانسان الواحد مجادلا ومجادلا ويجوز
ان يكون مناظرا ومناظرا فلهذا ليست المجادلة مناظرة ومن البين انا اذا قلنا ان صناعة الجدل
ينفع في المناظرة لم يكن كما قلنا انها ينفع في المجادلة ولا يكن التشنيع الذي يحاوله بعض الخارجين
بشيع فيكون هذا اقساما مفردا من منافعه والمنفعة الثالثة هو نفس المنفعة المقصودة في الجدل في
انه جدل نافع وذلك في اشعار الجمهور العاجزين عن الاصغاء الى البرهان اراء موافقة لهم على ما بيناه
من قبل والمنفعة الرابعة كالجزئي لهذه المنفعة او كالمناسب له وهو منفعة في اقناع المتعلم
لمعتقد مبادي علمه ولا يلتفت الى ما يقال انه لما كانت المبادي للعلوم لا مبادي لها فلا قياسا
من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها فلا بد من ان يقيس عليها من مقدمات مشهورة فانه
ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة فان المبادي التي للعلوم ان كانت بينة بانفسها
لم يضطر المتعلم الى قياسات جدلية تبينها فان البينات بانفسها اوضح من الجدليات وان كانت
انما تبين بالحس والتجربة فلا يضطر المعلم ايضا الى تكلف قياس جدلي بل تفزع بالمتعلم فيه الى الحس والتجربة
وشهادة الثقات وان كان ليس بينا لكنه مع ذلك قريب من البين فاما ان يكون قربه من البين
بان التنبيه اليسير يوقف عليه فيجب ان ينبه عليه من غير قياس وقد علمت الفرق بين التنبيه وبين
القياس وان كان قربه من البين على سبيل ان مقدمات قريبة من الاوائل نتيجة فله اذا مبادلا محالة
وعليه قياس صادق اما في ذلك العلم واما في علم اخر وليس الامر على ما قالوا من انه لا قياس صادق
عليه اصلا فيحتاج الى المشهور وان كان ما ليس يستبين اصلا استبانة يوقع الثقة به والاعتقاد
له فما يدرينا انه صادق وكيف يكون لنا ثقة بما يبنى عليه اما معونة الجدلي فان يبلغ افادة فيه
فان كان لا سبيل الا الى معونته فيه فيكون قصارى علمنا بمبادي العلوم قناعة كانا لا نجد سبيلا
الى تصديقها بالحقيقة ليس من هذا شيء بل هذه المبادي هي المبادي التي ليست بينة بانفسها
ولها بيان وعليها برهان لكن ذلك في علم اخر فاما في العلم الذي هي مبادي له فكل منها هو مبدا اول
له فكيف يكون له عنه برهان والا كان له مبدا اخر في ذلك العلم مطلوبا بالا مبدا فيكون الجدل
تنفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة ليكون به غير
مشمئز عن البناء عليه وقد جرت العادة في الامثلة المورودة لهذا الموضع ان يورد قياسات
عملت لاثبات مبادي علوم وليكن مبادي للهندسة مثلا فاذا بها وهي القياسات الحقيقية
الانتاج لها التي هي من صناعة الفلسفة الاولى ولا تجد واحدة منها من مقدمة مشهورة غير

للاقناع
كان
يقال

صادقة او اكثرية كما يقولونه غير كلية فانك تجد اعتمادها على الصوادق فهؤلاء قد وجدوا قياسات
على المبادي من مقدمات صادقة من الاوائل الاولى ومع ذلك يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك فما استعملوا
فيها المشهورات من حيث هي مشهورة مشتركة بل من حيث هي خاصية وقالوا انا استعملناه
من حيث هي مشتركة فمن احب ان يعلم ذلك تامل شروحهم ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة
جدل كما علمت بان يكون الجدل قادرا على كل مخاطب بل بان يفيد صاحبها قدرة على الاتيان
بما يمكن في اثبات ما يحاول اثباته او ابطال ما يحاول ابطاله حتى لا يكون التقصير وقع من جهته حتى لو كان
انه لو قال كذا لكان الاقناع يحصل واذا قال كذا قصر عن الاقناع وليس ذلك ايضا في كل شيء
بل في اكثر الاشياء كالطبيب فانما كونه طبيبا هو ان يكون عنده ملكة يفعل ما ينبغي ان يفعل في
حفظ الصحة ودفع المرض حتى لا يقال انه كان ينبغي ان يفعل كذا او لا ينبغي ان يفعل كذا ثم ان
لم ينجع علاجه فما عليه وكذلك الخطيب

فصل في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض

فيجب ان ننظر ان هذه الصناعة من اي الاجزاء تتقوم واول ما يجب
ان ننظر فيه هو ابسط اجزائها ثم نتدرج فننظر في التركيب الذي يليه ثم ننظر في التركيب الثالث
يليه وجميع ذلك لا من جهة الصورة بل من جهة المادة وابسط اجزائها الامور المفردة التي تؤلف منها
المقدمات التي منها تؤلف قياساتها وهذه تكون حدودا للمقدمات لا محالة وذلك لان القياسات
الجدلية كساير القياسات انما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس وتتوجه نحو نتيجة عليها
القياس لكنها تفارق التعليمات بانها مبنية على المسائل وتلك ليست مبنية على المسائل بل
على ما يتعين من طرفي النقيض بتعيين الحق وليست المسائل بالموضوع الا المقدمات فان المقدمات
في القياس الجدلي المسائل توجد بالطلب من المجيب فيكون اولا مسائل على ما علمت
ثم اذا تسلمت صارت مقدمات فيكون القياس مبنيا على المسائل ومؤلفا من المقدمات
اما مبنيا على المسائل فلان المسئلة من حيث هي مسئلة لا تكون جزء قياس ولكن تكون اصلا يبنى
عليه القياس واذا صارت مقدمة كان منها القياس لانها جزء قياس فالمقدمة قضية كما ان النتيجة
قضية وكما ان المسئلة قضية الا ان القضية اذا كان مقصودا بالقياس العلمي سمي مطلوبا وان
كان مقصودا بالقياس الجدلي سمي وضعا وذلك لان المطلوب هو ما يطلب ليظفر به فيحصل
منه نفع فائدة وانما يحصل منه الفائدة من حيث هو حق واما اذا طلب بالاثبات والابطال
لا من حيث الحق فهي وضع ما ودعوى يراد اثباته فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى و
اذا كانت المقدمة مقرونة بمقابلها مقرونا بها حرف الاستفهام او ماخوذة وحدها مقرونا
بها حرف الاستفهام سميت مسئلة فهذه الثلاثة موضوعها واحد وما يتقوم به موضوعها
واحد ويختلف الاعتبار فان كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية فلا يجوز ان يكون المحمول

للصنف
فيها نوعا لان النوع اما ان يجعل محمولا على الشخص او على صنف تحته فيكون حينئذ ليس نوعا
بل نسبته اليه نسبة اللوازم كما علمت فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس بجنس ولا شيء من
اللوازم مخصوصا بوضع الشخص له فلهذا القبيل لما يطول فيه قوم لا يوخذ النوع في المحمولات الجدلية
بل الاولى ان يكون النوع ماخوذا في موضوعات الجدل ثم لا يخلوا اما ان يكون المحمول مقوما ذاتيا
مقولا من طريق ما هو لست اقول في جواب ما هو اذ المقول في طريق ما هو كما علمت اعم او لا يكون
فان كان ذاتيا فاما ان يكون دالا على جزء من الذات او دالا على حقيقة معنى الذات فان كان دالا
على حقيقة الذات فهو الحد او اسم مرادف والاسم المرادف لا فائدة فيه وليس هو المحمول بالحقيقة
فبقي ان يكون الحد وان كان جزءا دالا على جزء من معنى الذات فكله يسمى في هذا الكتاب جنسا
اذ كله مشترك في انه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في طريق ما هو كالحيوان للانسان وكالحساس
له فان الحيوان مقول على الانسان وان كان الانسان ماخوذا من طريق ما هو وان لم يكن في جواب
ما هو فانه لا يلزم في هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس وجميع ما اوردناه في الفن الاول لانه لا يوقع
في هذه القسمة في هذا الكتاب بين الجنس والفصل ولا اورد ما سميناه هناك جنسا على انه شيء مباين
للفصل بل اخذ المعنى العام لهما وسمي جنسا هكذا فصل المعلم الاول واذا كان كذلك كان الجنس المحدود ههنا اعم
من الجنس والفصل المحدودين هناك او يكون القسمة ناقصة والقضية كاذبة لكن الجنس والفصل معا
مقولان من طريق ما هو كما علمت ويصلح ان يجاب بهما اذا سئل عن الشيء ما هو على ان الجواب لا يتم بكل
واحد منهما ولا احتاج ان ازيدك بيانا لهذا فقد سلف فاذا رسم هذا الجنس بانه المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو وانت تعلم ان الفصل لم يكن في حدود ههنا يخالف الجنس من جهة المقول على انواع
مختلفة بل من جهة انه كان من طريق ما هو فاذا كان من شان الفصل ٢ وانه كما صرح به في التعليم الاول ما بين العلامتين ليس في نسخة الاصل
حين علم البرهان صالحا ان يكون في جواب ما هو فقد شارك الجنس في هذا الحد فاذا كان حد الجنس هذا
دخل فيه الفصل ولم يمنع ذلك ان يكون هو مقولا في جواب اي شيء هو من حيث هو مميز كما هو مقول
في جواب ما هو من حيث هو مقوم ثم يكون الجنس الذي يباين الفصل بيانه بانه ليس يصلح ان يقال في جواب
اي شيء هو قولا اوليا واما الجنس الماخوذ ههنا فهو امر اعم من الامرين ويبقى ههنا شبهة في الفصول
المساوية للانواع الاخيرة فان هذا الحد لا يقال عليها وهذه القسمة لا تخرجها فتكون القسمة كاذبة فنقول
انا اذا اخذنا في المقول في هذه الاشياء المقول بالفعل تعسر وتعذر وقد عرفت هذا فيما سلف
فيجب ان ناخذ المقول الذي من شانه بتصوره ان لا يمنع ايقاع الشركة فيه وان منعه فانما يمنعه لمعنى
زائد عليه فانه بهذا يكون كليا وكما علمت من امر الشمس والقمر وغير ذلك فيما سلف ثم قد علمت ان الفصول
كيف هي فانها زوائد تلحق الاجناس وان الاجناس لا يدخل في تقويمها فنفس تصور الفصل كالناطق
لا يمنع ان يوقع خارجا عن الجنس كما ان نفس تصور الشمس لا يمنع ان يوقع على غير الشخص المشار اليه

وخارجا

وخارجا عنه فان معنى الناطق كما علمت شيء غير معين له قوة كذا وكذا فلا يمنع الذهن ان يكون هذا
المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ وحركة بارادة وبالجملة ليس له حد الحيوان كما يقوله قوم في الاجرام
السماوية بل انما يمنع هذا ان منعه امر من خارج فاذا كان كذلك فهو في مجرد طباعه مقول في القوة ممنوع
عن ذلك باسباب اخرى ليس نفس كونه ناطقا كما ان المنظور من الشمس صورة كلية في نفسها مقولة
في القوة على كثيرين ولكنها ممنوعة لاسباب غير نفس تصورها وليست هذه القوة بحسب الوجود
بل بحسب التصور في الذهن فاذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل بل جرى على الواجب لا وجب
وانما اخرنا هذا البيان في الفن الاول لان مقدم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب وان
يفطن له واما حيث نحاذي فيه التعليم الاول فيجب علينا ان ننبه على الصواب الذي كان القصد متجها
عليه ليزول التشكك وتنحل الشبهة هذا واما العرضيات فاما ان يكون خاصة بالشيء مساوية له
واما ان لا يكون ويسمى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب عرضا عاما وان كان لا يوجد
مثلا في نوع غير النوع الواحد اذا لم يعلم اشخاصه وقد علمت ان هذا العرض ليس يعنى به ما يعنى بالعرض
المقابل للجوهر بوجه ما وهذا امر قد بان لك فيما سلف فهذا العرض هو عرض غير مساو ولم يكن هذا هو
العرض الذي في ايساغوجي وان كان فلم يذهب اليه في تعليمنا اياك هناك ولا يمنعك ان تجعل
القسمة هناك على هذا القبيل وقد اومانا الى ذلك هناك واذا وقعت قسمتك على هذه الصفة
فقد حصلت المحمولات اربعة لا غير حدا وجنسا وخاصة وعرضا فاذا كل اثبات وابطال في المطالب
فانما يتوجه الى احد هذه فاما الحد فهو قول دال على ماهية الشيء هو ما هو وقد تحققت هذا فيما سلف
وعلمت ما تحققته انه لا يلزم عليه قول من قال ان حد الجنس اذا كان محمولا في مقدمة لم يكن حدا للموضوع
وكان قولا اذ كان مفصلا وكان دالا على ما هو الشيء على ان قوما قالوا ان قولنا على ما هو غير قولنا على
ما به الشيء هو ما هو فان الجنس دال على ما هو واما على ما به الشيء هو ما هو فليس والا فليس بدال
على كمال ماهية الشيء وعلى فصله الذي هو به ما هو فان كان هذا حقا فيكون قول الجنس على
هذا المذهب ليس دالا على ما به الشيء هو ما هو الا انى كلما اردت بل واجتهدت ان اعلم
ما الفرق بين طلب ما هو وبين طلب ما به الشيء هو ما هو حتى اخذ الفرق بين ما يصلح لجواب هذا
وبين ما يصلح لجواب ذلك تعذر علي كل التعذر ورايت هذا الكلام نوعا من التكلف واما اعتراض
من يعترض الكم بقولكم هذا قد حد وتم الحد ولو كان للحد حد لوجب ان يكون لحد الحد حد اخر ويتسلسل
الامر الى غير النهاية فقد اجيب عن ذلك بقول لست اقنع به وهو انهم قالوا اذا حددنا الحد المطلق
دخل فيه الحد نفسه فلم يحتج ان نحده مرة اخرى واما انا فاقول ليس حد الحد المطلق هو حد حد الحد
بالفعل اذ ليس الحد المطلق هو حد الحد وان كان حدي للحد المطلق حدا مني بالقوة لحد الحد اذ حد الحد
حد لكنه ليس بالفعل فان حد حد الحد ليس هو قولا دالا على الماهية كيف كان بل قولا دالا على ماهية

الحد كما ان حد حد الانسان ليس انه قول دال على الماهية كيف كان بل انه قول دال على ماهية الانسان
لكن اذا علمت حد الحد فقد يسهل علينا بعد ذلك ان ناخذ حد الحد لان حد حد الحد لفظ مؤلف من جزئين لكل واحد
منهما حد فاذا حصل لي حد احد الجزئين حصل لي حد الجزء الاخر فحصل لي حد الجملة لانه مؤلف من حد الجزئين
وكان يجب ان يقولوا ان اعطانا حد الحد المطلق يسهل السبيل الى ذلك لا ان يقولوا ان ذلك بنفس
اعطائنا لحد الحد ظنا منهم انه يجب ان نتحرزوا عن وقوع ذلك الى غير النهاية وانهم اذا قالوا ما قالوا
فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب الى غير النهاية وليس يلزم ذلك حتى يطلبوا التخلص منه بل يجب
ان يقولوا للقائل انه ان كان للحد حد فيكون لحد الحد حد ان هذه المقدمة اذا عنيت بها انه اذا حد
الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة اخرى ايضا مفروغ
عنه فلا نسلم هذا لك فانا انما حددنا شيئا واحدا بالفعل وان عنيت انه يلزمنا ان نحد ذلك ايض
فليس يلزمنا ان نحد شيئا بل ان شئنا فعلنا وان شئنا لم نفعل بل كثير من الاشياء يسهل علينا
تحديده فلا نحده ولو كنا نحد كل شيء كان ما يقولونه كالازم ولكنا نحتاج ان نحد الحد ثم حد الحد و
كذلك حتى نذهب الى غير النهاية بل اذا صرنا بحيث يمكننا ان شئنا ان نحد بقانون لنا اقتصرنا عليه
ولم نحتج ان نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد امور بلا نهاية من قانون واحد كتحديد الاشكال
من قانون تعديد الاضلاع حتى نقول للمثلث انه شكل يحيط به ثلثة اضلاع ونقول للمربع انه شكل يحيط
به اربعة اضلاع فلا يلزمنا تشنيع القائل انكم تذهبون في ذلك الى غير النهاية فان ذلك بالقوة
ولا بالفعل فليس اذا علمنا القانون الكلي بالقوة القريبة من الفعل وسهل علينا التحديد بسهولة ما
هو كالواقع كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل واما ان عني السائل بقوله فلي الحد حد ان ذلك امر في القوة
فنسلم له انه امر بالقوة ويجوز استمرار ذلك الى غير النهاية ولا يلزمنا خلف ولا محال اذا سلمنا ان
امورا بالقوة لا نهاية لها واما ان هذا الذي نسلم له هل هو حق في نفسه ام لا فانا نقول انه حق فان
للحد حدا بالقوة اذا اخرج الى الفعل كان انه قول دال على ماهية الحد ولهذا ايضا بذلك الشرط حد
وهو انه قول دال على ماهية حد الحد وكذلك هلم جرا وكما ان الانسان يدل على الحي الناطق المائت
وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك القول فان سميناه من حيث انه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه
ب حتى كان ب اسما للشيء هو اسم الناطق المائت كان لنا ان نفعل ذلك ولا يكون مدلول ذلك
الاسم وهو ب هو مدلول الانسان فان مدلول الانسان هو المعنى نفسه ومدلول ذلك الاسم وهو
هو لفظ الانسان من حيث يدل على الانسان ثم كان لنا ايضا ان نسمي ب من حيث هو يدل على لفظة
الانسان كما لم نكن معنى ب معنى الانسان فسميناه ج حتى تكون ج يدل على ما هو اسم الانسان فكان
لنا ان نفعل ذلك الى غير النهاية ولكنا لا نفعل ذلك لانه لا فائدة فيه لان القانون فيه ظاهر ولانه ليس
الا صيغة يتردد ويتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب فهذا حد الحد ورسمه انه قول

كذا في الدستور
ج اسم لا يكون معناه لفظة الانسان
كما لم نكن معنى ب معنى الانسان

يقوم مقام اسم اي في الدلالة على الجوهر واما قول يقوم مقام قول فذلك انما يكون اذا كان احد
القولين يجهل من الفاظه لفظة فيوخذ حده فيكون ما يجتمع باخذ حد اللفظ المجهول في القول قولا اخر
يدل على مدلول الاول واما الجنس فكما علمت واما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة
على الماهية واما العرض فانه الذي يجوز ان يكون لطبيعة الموضوع وان لا يكون اي الذي يتقوم دونها
طبيعة الشيء ثم يمكن ان يعرض وان كان لكله ويلزمه وان لا يعرض بل يفارق او هو كلي ليس هو احد اذ خ
الثلثة الباقية على ما علمت والذي قيل من ان العرض وان كان لا يفارق موضوعا ما فانه قد يوجد
في موضوع اخر ويفارقه وان الفطسة وان لم يفارق الانف فقد يفارق ما هو في طبيعة الانف
فلا يوجد فهو قول لا ينجي عن النقض اذا نوقض ما يقولون باعراض شانها ان يلزم ما يعرض له مثل
مساواة الزوايا للقائمتين فانه عارض بالقياس الى حاد الزوايا والى قائم الزاوية ومتساوي الساقين
وغير ذلك اذ هو كلي ليس بجنس ولا حد ولا خاصة وان كان خاصة لجنسها وهو المثلث ومع ذلك
فانه لا يفارق وكذلك لا يجب ان يلتفت الى ما يقال من ان العرض اما ان لا يحفظ موضوعه بالكيف
بل يشتد ويضعف واما ان لا يحفظه بالعدد بل يختلف في موضوعات لا يستوعبها فليس كل عرض
كذلك ونقول يشبه ان يكون قسمة التعليم الاول للمحمول هو الى ثلثة الى جنس وخاصة وعرض كانها
تعود فتنقسم الخاصة الى الحد والى ما يقال له خاصة خاصة فتكون الخاصة في التعليم الاول تدل مرة على
معنى اعم ومرة على معنى اخص فاما المعنى الاعم فكل محمول مساو واما الاخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك
مقوما وقد علمت ان مثل هذا كثيرا ثم الاخص يدل على معنيين احدهما الرسم والاخر الخاصة المعروفة
في كتاب ايساغوجي فان حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة يقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة
فان كل واحد منهما محمول منعكس لكن احدهما قول والاخر مفرد ولما ثلث القسمة في التعليم الاول
عني بالخاصة ما يعم الحد والرسم والخاصة التي هي احدى الالفاظ المفردة ثم لما ربعت القسمة عني بالخاصة
ما يعم الرسم والخاصة المفردة ولم نشتغل ههنا بالخاصة المفردة اذ لا فائدة ههنا في النظر في المفردات
المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه من حيث هي كذلك فان ذلك في المبادي وحيث يجب ان نتكلم
في البسائط واما ههنا فالغرض ان نتكلم في المحمولات ولاختلاف احوالها بحسب هذا البحث من جهة
البساطة والتركيب فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم
والخاصة المشهورة في ايساغوجي على معنى اخص منه وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة وعلى
معنى اخص من الجميع وهي التي تذكر في كتاب ايساغوجي وقد تركت ههنا **فصل في كيفية الانتفاع
بالمواضع المعدة نحو هذه الامور وكيفية اعتبارها في المقولات** فهذه هي الامور التي تجعل
محمولات المسائل واليها يتوجه الاثبات والابطال فمنها ما اثباته اسهل ومنها ما اثباته اعسر
وجميع ما اثباته اسهل فان ابطاله اعسر وجميع ما اثباته اعسر فان ابطاله اسهل فكل ما يحتاج

فی اثباته الی اثبات شرایط فیکفی فی ابطاله الی ابطال شرط والحد یحتاج فی اثباته ان یثبت انه محمول
ویثبت انه مقوم ذاتی ویثبت انه مساو ویثبت انه هو الاسم فی المعنی ای ان المدلول به هو المدلول
بالاسم واما فی البرهان فلا یحتاج ان یثبت انه موجود بل لا یمکن وقد علمت هذا وذلک لان الحدود
فی الجدل قد یکون لا بالحقیقة بل بحسب الشهرة وربما لم یکن ما ظن حدا الجدل ربما لم یکن جملة ذاتی ولکنه
یحتاج فی البرهان الی ایضاح شرط زائد هو ان یکون مع المساواة فی العموم مساویا فی المعنی حتی
یکون حدا تاما وقد علمت کیفیة هذا ویمکن ان لا یکون هذا غیر محتاج الیه فی الجدل واما الجنس فیحتاج
ان یثبت فی الجدل انه موجود ویثبت انه مقوم ویثبت انه اعم والخاصة یحتاج ان یثبت انها
موجودة وانها مساویة وانها لیست فی الجوهر والعرض یحتاج ان یثبت انه موجود وانه غیر مقوم
وانه غیر منعکس لکن من عادة الناس ان یقولوا ان الحد یحتاج فیه الی کل ما ذکر وان الجنس یحتاج فیه
الی الوجود والتقویم وان الخاصة یحتاج فیها الی الوجود والمساواة وان العرض یحتاج فیه الی الوجود
فقط واما الطریق الذی اشرت الیه اولا یجعل الحد اصعب اثباتا من الاخر وذلک من جهة کثرة
عدد ما یجب ان یراعا فیه ویجعل عدد ما یعتبر فی العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض
واما الطریق المشهور فیوجب ان یکون ان العرض یسهل اثباته جدا ویصعب ابطاله جدا و
الحد یصعب اثباته جدا ویسهل ابطاله جدا ویکون المواضع التی تعد نحو اثبات العرض هی المواضع
التی تعد نحو الاثبات المطلق الا انه لیس یعجبنی هذا المذهب ولا المعلم الاول یصرح به بل یقول
ان فی جمیع المباحث والمواضع التی لغیر الحد مواضع ما ینتفع به فی الحد فان ما یحتاج ان یقال فی العرض
من طریق الاثبات قد یحتاج الیه فی اثبات معنی الحد المحدود الا ان یبین انه حد وان ما یحتاج ان یقال
فی الخاصة من طریق ما هی مساویة فیحتاج ان یقال فی الحد وما یحتاج ان یثبت به الجنس من طریق ما هو
جوهری یحتاج الیه مثله فی الحد وایضا فان اثبات الجنس نفسه یحتاج الیه فی اثبات الحد فان ابطل
واحد من هذه بطل به الحد فیکون الحد مشاکلا لهذه ومشارکا ایاها فی ضرب من الضروب وبحسب
لفظة جمیع وکل علی التبیین التی دللت علیها فظن انه جمیع علی سبیل عموم العادة وننبی ان فی
کل باب بحث خاص حتی فی العرض کان العرض لیس یحتاج الی خاص بحث ذلک البحث مقابل
للبحث عما یجب ان یبحث بعد الوجود من حال الجنس وکان الشیء اذا کان موجودا کفی ذلک فی کونه
عرضا وبالحقیقة فان الذی اجری علیه الامر فی باب العرض یوهم ان کل ما صح وجوده فهو عرض ولکنه
یشبه ان یکون انما اقتصر فیه علی مواضع الاثبات فان العرض انما یجب ان یبحث عن معانیه الاثباتیة
الوجود للشیء واما انه غیر مقوم فهو اثبات معنی سلبی فلذلک لم یبلغ من قدر هذا المعنی الحاجة الی الاثبات
العرض دون اثباته للحد والجنس الی افراد باب بل جمیع النظر فی الاثبات المطلق والنظر فی اثبات
العرض فی باب واحد لکنه لزم من جهة النظر فی الحد النظر فی الهو هو وایراد مواضع الاثبات

والابطال

والابطال فی باب الهو هو النظر فی ان کذا وکذا واحد ولیس هو واحد واعتنم بالنظر فی الاولی والاخری باب هو
لان العرض کما قد علمت قد یقبل الاشد والاضعف ویکون بعض الاشیاء التی من شانها ان یشترک
اولی بعرض من بعض ولا کذلک فیما هو جنس او حد او خاصة ولان عمدة کل ما تفیده صناعة الجدل
من حیث هی صناعة الجدل طریق الاولی والاخری وقد یشکل فی کثیر من الامور وان لم یکن عرضیة
هل هی موجودة لشیء او لیست فیستعان بطریقة الاولی والاخری فیجعل البحث عن ذلک
جاریا مجری العرض فان الذاتی من حیث علمت ذاتیته لا یشک فی وجوده لما هو موجود له بل کل ما قنع
منه بالوجود ولم یبال بان یجری مجری ما یعرض وعلی ان اعتبار الاخلقیة للشیء انما هو بحسب نسبة
الی الشیء وکل نسبة عارضة فعرض من هذه الاسباب ان زید باب البحث عن انه هل کذا اکثر واولی
بشیء فسمی الباب بباب الاثر فزادت مواضع فی الهو هو ومواضع فی الاثر وخصوصا
اذا کان النظر فی الاولی والاخری والاثر اشبه نظر بما یراد به الاقناع ومع هذا کله فان الخاصة
اضیفت الی الحد وجعل الجنس والفصل فی باب واحد لاشتراکهما فی الذاتیة والتقویم فانحلت المباحث
عن المواضع الی مواضع الاثبات المطلق ومواضع العرض ومواضع الاثر ومواضع الجنس
ومواضع الفصل ومواضع الخاصة ومواضع الحد ومواضع الهو هو فاذا اعطیت هذه
المواضع فقد اعطیت هذه المواضع کلها بما یحتاج ان نعطی القانون فی استعمالها عند المحاورات
الجدلیة ولکن بالحری ان یکون لنا معنی الهو هو محصلا فنقول ان الهو هو یقال علی طریق الاختصار
والرسم علی معان ثلثة فیقال هو هو لما یشارک شیئا فی معنی عام جنسی کما یقال ان الانسان
هو هو الفرس فی انه حی ویقال فی معنی عام نوعی کما یقال ان زیدا هو عمرو بالانسانیة ویقال علی
معنی خاص شخصی کما یقال ان زیدا هو هذا الابیض وکل ما یقال فیه هو هو اثنینیة ما او لا بوجه ثم ترد
الی وحدانیة فاما الاثنینیة فی هو هو فی المعنی النوعی فمفهوم الوحدة ایضا مفهوم واما فی المعنی الشخصی
فقد تکون الاثنینیة بالعرضین والوحدة بالموضوع کقولنا البناء هو هو الکاتب وقد تکون
الاثنینیة بالموضوع وبالعرض والوحدة بالمجتمع الذی یتناول بالاشارة جملته مثل قولنا زید
هو هو هذا الکاتب وربما کانت الکثرة بحسب اسمین والوحدة بحسب المعنی وهو اولی ما یقال له
هو هو اذ لا غیریة فیه فی المعنی کما یقال الانسان هو هو البشر وربما اشکل فی الشیء الواحد
انه هو هو فظن انه بالشخص واما هو بالنوع والسبب فیه ان الکثرة بالنوع قد یکون فیه ظاهرة بالفعل
وقد یکون خفیة بالقوة بحیث یکون خفیة یوخذ علی انها لیست واحدة مثال ذلک ان المیاه
المفرقة فی اوعیة شتی لا یشکل من امرها انها لیست واحدة بالعدد وان وحدتها بالنوع لکن
ولکن المیاه المتصلة السیلان الخارجة من عین واحدة خرازة فمن حیث انها یفترق بالمواضع
المختلفة التی تمر علیها وتحاذیها یعقل من امرها التفرق ومن حیث اتصال بعضها ببعض وتشابهها

العرض ما

في الجزئية الذين عهمات شابه فيها بعد النوع يظن انها واحدة وليست اجزاء الماء الجاري التي بهذه الصفة واحدة وكيف يكون الماء الواحد موجودا في جزء من الارض دون جزء واقعا في موازاة شيء واحد وغير واقع بل هذه كثيرة بالعدد واحدة في النوع فهوياتها ليست بالعدد بل بالنوع وليست اعني انه اذا كان جملة السائل لا يعرض لاجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد بل ان يكون على ما قلت فان الماء المتصل الذي لا اختلاف في اجزائه يكون واحدا بالفعل سواء كان كثيرا او قليلا وسواء كان متحركا او ساكنا ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسيمه دائما الى متحرك فكان سيكون ههنا كثرة اجسام بالفعل لا محالة نهاية لها هذا محال ولكن يجب ان يوخذ الاجزاء على الصفة المذكورة واحق ما يقال له هو هو من جملة ما عددناه هو ما يكون بالعدد ومن الذي بالعدد ما يكون الاثنينية التي فيه بالاسم ويكون الوحدة في تمام المعنى وهي التي تكون هي هي بالحد ثم ما يكون هو هو بالخاصة كقولنا ان الانسان هو الضحاك او قابل العلم وان النار هي المتصعدة الى فوق ثم بالعرض ولكن لقائل ان يقول ان الانسان والحيوان والناطق واحد بالنوع والانسان والضاحك ايضا وسائر ما مثلتم فنقول ليس كذلك بل الواحد بالنوع شخصان تحت نوع واحد وليس كذلك حال الانسان والحيوان الناطق والضحاك بل الذات التي للانسان هي التي للمحدود بالحيوان والناطق والموضوع الذي هو الانسان بعينه الذي يقال له الضحاك فيصير الانسان من حيث هو يعتبر بهذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد وانما تصير كلية بالقياس الى الكثرة التي تحته واما ان الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو فيدل عليه انا اذا التمسنا من خادم لنا ان يدعو الينا صديقا حاضرا في محفل قلنا ادع الينا ذلك الجالس الوسيم فيدعوه فيكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم وقد يدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة على احد وجوه المناسبات التي نذكرها بعد فهذه هي المباحث المفروضة للمطالب والدليل على ذلك ان كل محمول اما ان ينعكس على الموضوع او لا ينعكس فان انعكس فهو اما دال على الماهية فهو حد او غير دال عليها فهو خاصة وان لم ينعكس فهو اما مقول من طريق ما هو فهو جنس او فصل او غير مقول فهو عرض فكل محمول يطلب اثباته فهو احد الاربعة وقد يطلب لا اثباته بل انه هل هو حد او هل هو جنس وما اشبه ذلك ولا تختلف الاربعة من حيث الطلب الاول وانما تختلف من حيث الطلب الثاني وانت تعرف ان كل طلب فيرجع الى شيء من هذا بالاستقراء فان قولنا هل النفس جوهر طلب للجنس وقولنا هل الانسان قابل العلم والنار متصعدة بالطبع الى فوق طلب للخاصة وقولنا هل النفس عدد متحرك لذاته طلب للحد وقولنا هل العالم محدث طلب للعرض اللازم ويجب ان تتحقق هذه الامور المذكورة في المقولات المعلومة فان في كل واحد منها شيئا هو جنس وشيئا هو فصل فان الفصول الجوهرية قد علمت انها جواهر وكيف هي جواهر وفصول الكيف يكتسي ذلك قد يكون كيفا وعلى نحو ما علمت وربما كانت الكيفية

والضاحك

غير دال

فصلا

فصلا ولكن المقولة اخرى غير الجوهر وبالجملة قد نجد في كل واحد منها فصلا اما ان يكون لشيء داخل في بابه او لشيء اخر وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصة فاما في الجوهر فانه قد يخص الانسان الضاحك كما يخص الضاحك الانسان فان الانسان ليس جنسا للضاحك ولا فصلا ولا نوعا يكون الضاحك شخصية ولا عرضا بل هو خاصة له يدخل في حده لا كما يدخل الجزء بل كما يدخل الشيء الخارج وعلى ما علمت وتحققته سالفا واما وجود الخاصة في المقولات الاخرى فكما تعرفه ولا تحتاج ان يبتداء بتعريفه واما العرض قد يكون في كل واحد منها وذلك ظاهر في جميعها واما الجوهر فقد يحمل على شيء من الاشياء حملا على سبيل انه عارض له كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك فيكون نسبته الى المتحرك ليس نسبة شيء غير العرض اعني العرض الذي هو احد الخمسة الذي هو العرضي دون العرض الاخر وايضا فان المحمول في المسائل يكون اما جوهرا او ما يدخل في الجوهر كما ليس بجوهر كما علمت واما احد التسعة الاخرى اما بالقياس الى الجوهر واما بالقياس الى احد الشيء فان العرض احد يدل على ماهيته وله ايضا مع ذلك لواحق داخلة في الحد وهي اعراض ما وذلك لان العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو احد الخمسة فتكون بسيطة عرضا بمعنى العرض الذي بازاء الجوهر ويكون مركبة شيئا ذا ذلك العرض وربما لم يكن له لا عرضا اعني بحسب ما يلزمه وعلى ما علمت وكل واحد من هذه الاجناس كما علمت فانما يدل من طريق ما هو لا على كل شيء بل على ما هو جنسه فهو داخل فيه بالذات واما على ما هو خارج عنه فقد يكون غير دال على ماهيته بل عارضا فهذه الاربعة قد تطلب في هذه العشرة وكل واحد من هذه العشرة انما يكون الجنس منه جنسا لما في مقولته واما العارض منه فقد يكون عارضا لما ليس في مقولته حتى ان الجوهر يكون عارضا لغيره كالانسان للمتحرك وقد يكون عارضا لما في مقولته كالكم المنفصل يعرض للمتصل وبالعكس فان كل مقولة اذا وجدت في غيرها كان على سبيل العارض لها وانما تقوم مقوم الجنس لما هو موجود فيها واذا سئل عن هذه العشرة او عن شيء منها هل هي فيكون الموضع النافع فيه موضع الاثبات المطلق واذا سئل عنها هل هي جنس او فصل او خاصة او عرض فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب ونقول ان اعتبار هذه الاحوال انما هو بحسب المطالب اي الدعاوي في القضايا الجدلية وذلك لان هذه المحمولات انما حدثت لتعد نحوها المواضع والمواضع انما تعد نحو الاثبات والابطال والاثبات والابطال انما يتوجه نحو الدعاوي فان المقدمات الجدلية من حيث هي مقدمات جدلية وليس الدعاوي منصوبة لا ينتفع النظر فيها من حيث محمولاتها احد هذه المحمولات واما البرهانية فمعرفة نسبة المحمولات الى الموضوعات النحو من النسبة التي لها نافع جدا فان ذلك تحقق احوالا من احوال الصدق والكذب بل حال المناسبة مع المطلوب واما المقدمات الجدلية فالمعتبر فيها التسليم المشترك او الخاص على اي نسبة كانت الحدود فان ذلك لا يتعين له حكم بان يكون المحمول شيئا او غيره واما محمولات الدعاوي فان اعتبارها من حيث هي احد المذكور نافع في باب ارشاد الموضع المثبت

او المبطل لها **فصل في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية** لكنه يلزمنا
ان نعرف كيف نستنبط المواضع وقبل ذلك فيلزمنا ان نحد المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي والمطلب
الجدلي الذي هو احد طرفي النقيض فيما يسوق اليه القياس الجدلي وهو للمجيب ما ينصره ويحفظه وللسائل مقابله
فهكذا يجب ان نفهم هذا الموضع من التعليم الاول لا كما ظن قوم انه يعني بهما شيئا واحدا بالفعل او بالقوة
جزء للقياس الجدلي اما وهو ما هو بالفعل فاذا استعملت مقدمة واما بالقوة فاذا اخرجت على جهة السؤال (خ توخذ)
كي يتسلم فان هذا غير موافق للغرض والمقدمة توجد في التعليم الاول حين تحد على انها مسئلة اذ لا فرق بعيد
به بحسب الغرض الذي في هذا الموضع بين ان يقال مقدمة او يقال مسئلة كما علمت فنقول انه ليس يمكن
ان يكون مقدمة جدلية الا مشهورة مطلقة او متسلمة فان العاقل لا يعمل قياسا من مقدمة مجهولة
في المشهور او مضادة للمشهور وعن غير متسلمة عند المخاطب وبالجملة ما لا يقول به احد فان سعيه
يكون باطلا لان ما لا يوضع منه شيء لا يكون عنه لزوم لازم لان الخصم يقول انما يلزمني هذا ان وضعت وسلمت
واما ان لم اسلم فلا يمكنك ان يلزمني شيئا فاذا المقدمة الجدلية هي الذايعة او المتسلمة وبالجملة ما يراه احد
واما المطلب الجدلي فليس ايضا يصلح ان يكون كل شيء فليس كل مطلب جدليا فان الامر الذي لا يشك
فيه احد من الناس ولا يختلفون فيه هو غني عن الاثبات ومن يحاول نقضه بالقياس فهو اهل ان يضحك
منه وهذه هي المقدمات المشهورة المطلقة فامثالها لا يكون مطالب جدلية الا بالقياس الى المغالطين
في الجدل واما المشهورة الغير المطلقة وهي التي فيها خلاف ما او موضع شك اولا اتفاق على قبولها
فللجدلي ان يبحث عنها وان يقيس على طرفي النقيض فيها والمقدمة الجدلية المطلقة هي المتسلم المطلق الذي
ليس بحسب انسان ما بل هو متسلم من الجمهور او العلماء او اهل النباهة بعد ان لا يكون المتسلم عن
احد الثلثة بدعة منافية للمشهور وبعد ذلك فيما ينبه عليه ويكتسب له الحجة الحاقه بمشهور اخرى
الحاقا مشهورا على سبيل التالي للمقدم بان يكون له مع المشهورات مناسبة اذا دل عليها كان
وجوب عدم حمده عن ذلك مقبولا لظهور مناسبته للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور اليه
بسرعة انتقالا في المشهور وان لم يكن الانتقال واجبا بحسب الحق وهذه هي التي تشتهر بالقرينة
ولا كان الانتقال انتقالا عن قياس الى نتيجة بل كان على سبيل شبه وجوب حمد شيء واستحقاقه للقبول
في نفسه لا لانه لزم عنه لزوم المجهولات التي تصدق بالقياس وبالجملة فان ذلك المتقرر ينبه لا على صدق
تلك المقدمة والتزامه بل على انها مستحقة لاعتراف الحامد بها كانها كان يجب ان تفطن لها قبل
هذا التنبيه بالقرينة وان يقال بوجوبها في نفسها واما النتيجة فانها بعد اللزوم تكون متحققا منها
انها مجهولة في نفسها وانما عرفها القياس فهي الان معروفة وفيما نحن فيه لا يكون كذلك بل يكون
الانتقال يقضي فيها بانها من حقها ان لا تجهل ابدا ولا تنكر وايضا المقدمة الشنعة المضادة للمشهور
والمقابلة التي ليست بمشهورة ايضا تكون جدلية من وجه اذا قدمت على سبيل التناقض بل ان ينتج

[illegible]

قد

عن نقيض

عن نقيض المطلوب بالقياس ثم يجعل مقدمة في ابانة ان ما انتج ذلك الشنع فهو شنع وهذا بطريق قياس
الخلف ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والاراء الذايعة في الصناعات فان من الاراء الموجودة في الصناعات
ما يذيع ويشتهر فاما مثال اللواتي تحمد بالنقل فمثل انه اذا كان مشهورا محمودا ان العلم بالمضادات
واحد فقد كر هذا واتبع فقيل وكذلك الحس بالمتضادات واحد صار هذا محمودا وراى انه واجب الاقرار
به وذلك لان مشابهة العلم للحس ظاهرة جدا وكذلك اذا لم يكن مشابهة بل مقابلة للايجاب مقابلة الحكم
مثل انه اذا كان مشهورا ان الاحسان الى الاصدقاء واجب فان الاساءة اليهم واجب وهذا هو ان اخذنا
نقيض مقابل الاحسان فاقمناه مقامه او قلنا ان كان محمودا ان الاحسان الى الاصدقاء عدل محمود
ان الاساءة الى الاعداء عدل وهو ان اخذنا شيئا والغا بينه وبين شيء وحكمنا بحكم فجعلنا مقابل
الشيء الاول لمقابل الشيء الثاني بذلك الحكم وسيظهر لك بعد ان هذا امر واجب في نفس الامر
او ليس بواجب الا انه وامثاله محمود وهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ويشترك في استعمالها السائل
والمجيب فان المجيب يستعمل المشهورات ولا يلتفت على ما علمت الى ما يسلمه او لا يسلمه السائل
وايضا فان السائل اذا استعمل المشهورات لم يحتج الى التسليم في اكثر الامر فان حال المشهورات
في الجدل حال الاوليات في البرهان فكما ان الاوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة الى ان يطلب قياسا
على صدقها كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل من غير ان تنزل عن درجة الشهرة المطلقة
والتسليم المطلق الى التسليم المحدود وبالمسئلة عنها للتسليم كانها مشكوك فيها وكانها معرضة لان يقع فيها
شك وربما ضار السائل في ذلك فانه يحرك المجيب الى ان يتنبه لان لا يسلم المشهور الذي ينفع السائل فاذا
اخذه اخذا وقضبه اقتضابا وكانه امر بين كان اقرب الى التسليم ويكون كانه قد سلمه بالقوة وان لم يكن
سلمه بالفعل فما كان من ذلك مشهورا مطلقا فحاول المجيب ان لا يسلم لم يلتفت اليه بل ربما سخر بالمجيب وربما
احل محل الرحمة وربما نسب الى استحقاق العقوبة على ما ساء مثل ما سنبين بيانه عن قريب وكذلك كل ما كان
مشهورا عند قوم فان استعماله معهم على سبيل الاقتضاب انفع من استعماله معهم على سبيل المسئلة وما
بعد هذا في التعليم الاول فانه يفهم على وجهين ابعدهما كانه يقول واما الذي هو اولى بان يكون مسئلة جدلية
اي ان يكون مقدمة ويوجد على سبيل المسئلة فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به في اثبات مطلوب
من باب ما يؤثر او يجتنب او مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حقا ويقصد فيه المعرفة فيكون اما ان يبلغ
تسلمه نفس الغرض في ذلك او بان يجعل مقدمة يعين في انتاج ما يوخذ مقدمة بذاته او يكون معينا على ذلك بان
يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق ويكون اما عن المشهورات لا المطلقة جدا فان ذلك لا يسئل عنه
بل المشبهة والمقابلة او التي عند قوم ما او لا يكون من المشهورة بل مما الاعتقاد المشهور للفلاسفة فيه
فضلا عن الجمهور او ما يجري فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف كاختلاف الجمهور والفلاسفة في حال اللذة فانهم
يرون ان اللذة خير والفلاسفة لا يرون ذلك او يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف او يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف

وبالجملة مايكون لاحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف والوجه الثاني وهو اظهرهما فكانه يقول ختم القول في المقدمة
الجدلية واخذها من حيث هي جدلية بذاتها لا بحسب سائل ومجيب باعيانهما ثم بالمطلوب الجدلي فكانه قال واما
المطلوب الجدلي فهو حكم علمي او حكم اعتقادي اما شيء انما يقاس عليه لنفسه او يقاس عليه ليعان في معرفة شيء
اخر وهو لامحالة مما لا يكون بين الشهرة بل يكون من حقه ان يتشكك فيه لانه لا راي للجمهور فيه مثل ان الاشكال
القياسية ثلثة او لا راي للفلاسفة فيه مثل انه هل الكواكب زوج او فرد فحينئذ نقيس الجدلي على ضرب منهما بالمشهور
الاولى بها ان يكون زوجا او فردا او للفلاسفة راي يخالف ما عليه العامة او فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة
وبالجملة مايقع فيه شك وهو موضع شك اما ليقاوم الحجج فيه وتكافؤها واما لفقدان الحجج في الطرفين جميعا او بعدها
عن الامر المشهور مثل حال العالم هو ازلي ام ليس والاحرى ان يكون ما بعد حجته ليس بمطلب جدلي وهو ما لا يكون
عليه قياس من المشهورات ويكون القياس عليه من الاوليات بعيدا مثل انه هل زاوية نصف الدائرة قائمة
واعلم انه كثير من اراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها راي ولا للمشهور اليها سبيل لكن للبرهان اليها سبيل وبازاء
ذلك كثير من الاراء لا سبيل للناس من الاوائل اليها وقد يتكلف عليها قياس من المشهور مثل انه هل الكواكب زوج
او فرد وهل زحل نحس او سعد وكل راي من ذلك فهو بالقياس الى ناصره وضع اي دعوى وليس ما نسميه
ههنا ايضا وفي كتاب البرهان وضعا غير الدعوى الذي لا يكون مؤيدا بالحجة الصحيحة وانما سمي ذلك ايضا وضعا
لمناسبة ما بينه وبين الوضع المذكور ههنا فان من الدعاوي ما هو دعوى فقط ومن الاوضاع ما هو وضع فقط
وماكان كذلك فيحسن ان يخص باسم الوضع فان العادة جرت بان يخص ماله معنى من المعاني المسماة باسم و
ليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى على سبيل ابتداء اصطلاح كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما تسمى
به منقولا اسمه من الممكن العام اذ كان لا وجود له الا الوجود الذي هو ممكن في المعنى العامي من غير زيادة عليه كما كان
من الاوضاع دعوى فقط لا هو حق ولا مشهور ولا مؤيد بالمشهور على سبيل قياس او استقراء ويكون قائله
يقول بلسانه دون قلبه فبالحري ان يخص باسم الوضع اذ هو دعوى فقط فالوضع بهذا المعنى هو راي مبتدع
وليس كل راي مبتدع فانما يبتدعه من لا اشتباه له ولا بصيرة بشيء قوي لا يستحق ان يجعل له ذكر ويجعل من
المسائل والمطالب الجدلية بل ما هو مبتدع ممن يذكر ويعد في اهل البصيرة والمعرفة مثل قول من قال انه لا تناقض
ولا اختلاف البتة وقول من قال انه لا اثبات البتة وقول من قال ان لا حركة ولا تغير البتة وقول من قال ان
كل شيء واحد وانه ليس كل شيء اما مكونا واما فاسدا فان الموسيقار اذا صار كاتبا فليس هو حادثا
اذ قد كان موجودا قبل ان يكتب فلو حدث لحدث كاتبا ليس له وجود ما قبله ولا هو ازلي والا فقد كان
دائما فقد يكون شيء لا مكونا ولا فاسدا فهو وضع سخيف والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه اذا وقع
فيه للاوائل خلاف ونصر بحجة فهذا وجه يستعمل عليه لفظة الوضع ويعنى بها المعنى الذي اشرنا اليه ولكن ليس كل
مطلوب وضعا بهذا المعنى فانه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لاحد خلاف فضلا عن ان يكون فيه للكل خلاف
وذلك لان الوضع الصرف لا اقل من ان يكون فيه خلاف ما ولو بين الحكماء وبين العامة ايضا واذ كان

مابين العلامتين ليس في نسخة الدستور

ليس في نسخة الاصل

مابين العلامتين ليس في نسخة الاصل

بلغ

اذا

فيه خلاف فهو دعوى اذ ليس يقال للمقبول انه دعوى وان هو دعوى وكل دعوى يسمى في هذا الموضع وضعا فهو
وضع لكنه وضع صرف على ان مثل هذه الاوضاع ليست اوضاعا ومطالب جدلية على القصد الاول بل على
القصد الثاني وعلى سبيل ما يلزم الجدلي مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول نفسه كما يلزم
الفيلسوف الاول مناقضة من يرى ان بين طرفي النقيض واسطة وذلك بحسب القائل لا بحسب القول
وذلك لان هذا ليس عليه قياس في نفس الامر صحيحا اذ لا وسط في نفس الامر اعرف منه لكنه قد يكون عليه قياس
بحسب المخاطب فانه اذا كان شيء ذلك الشيء عنده اعرف منه عنده وهو يسلمه وذلك الشيء ينتج به
نقيض وضعه لزمه من ذلك ان يعترف به وان كان المقابل ممن يركن الى الخطاب واما من لا يصغي الى الخطاب
والى النظر فلا دواء له بالخطاب وكذلك حال الوضع المذكور فانه بالحقيقة ليس مطلبا جدليا ولا من حقه
ان ينظر فيه بالنظر الجدلي الذي بالذات فانه انما يجب ان يلتفت الى الوضع ما قد يتشكك فيه ومن
حقه ان يقابل قائله لا بالكلام بل بالعقوبة كمن ينكر حسن عبادة الله وبر الوالدين او بالرحمة كمن يقول
ان النصيحة غير مؤثرة او بالتجربة كمن يقول ان الشمس متبدلة كل يوم او غير متحركة او بالتحسيس اعني بتكليف
التحسيس كمن يقول ان الشمس غير منيرة والنار غير محرقة فان مثل ذلك ليس مطلبا جدليا بالحقيقة فان المشهور
اوضح منه يوضحه وكذلك ما كان القياس الذي ينتجه قريبا منه مثل قولنا الربع نصف النصف وكذلك
ما كان القياس عليه من الاوائل وبعيدا جدا وليس اليه قياس من المشهورات فقد قيل في المطلب الجدلي
او قد قلنا قبله في المقدمة الجدلية ونقول ليس يجوز ان يسئل الجدلي عن المائية وعن الكمية فان هذا سؤال
تعلم بل له ان يسئل عن المائية بوجهين اما مائية دلالة لفظ مستعملة للمجيب في خلال ما يتكلم به او ان يطلب
المائية الى الهلية فيقول هل يقول ان مائية كذا كذا حتى يناقضه ويقابله فاما ان يبتدي ويطلب مائية
لشيء كالمكان او الزمان او غير ذلك ليس عليه ان يقيس عليه قياسا يؤدي الى ابطال ما يقوله فهو تعلم
فان اراد ذلك فطريقته ان يقول له هل يقول مائيته كذا كذا حتى يخرجه الى قول واحد فيقصده او يقصد بلمه
وكذلك له ان يسئله عن اللمية من وجهين احدهما ان يقول له لم قلت ما قلت من غير ان يؤاخذه بلمية الامر
في نفسه والاخر ان يقول له مثلا هل السبب في كون كذا كذا ام لا وقد بان من عرض ما تكلمنا فيه ان
العلوم لها مطالب قد يشاركه فيها الجدلي وذلك اذا كان المشهور قد يقاس منه عليه او على نقيضه
ومطالب لا يتكفل الجدلي الكلام عليها وان الجدلي قد يكون له مطالب مشتركة ومطالب خاصة وهي
التي قد يسلك اليها من المشهور ولكن الطريق اليها من الاوائل الحق متعذر **فصل في الالات التي يتم بها
ملكة الجدل وطلب المواضع وهي اربع** فانه قد تكلمنا في ابسط الامور الجدلية وهي المحمولات
ثم التي تليها وهي ما منها الكلام الجدلي اعني المقدمات وما فيه الكلام اعني المطالب فيجب ان ننظر في
نفس الكلام الجدلي وهو الذي اليه غاية التركيب وهو الحجة فنقول وكل حجة اما قياس واما استقراء و[illegible]
والقياس اقرب الى العقل واشد الزاما فانه اذا سلم المقدمات في القياس لزمته النتيجة لا محالة والاستقراء

بلغ

اقوب الى الحس واشد اقناعا واوقع عند الجمهور لميلهم الى الامثلة الا انه اضعف الزاما لانه اذا سلمت
مقدمات الاستقراء امكن ان لا يلزم المطلوب اذ قد يمكن ان يوجد جزئي مخالف فالاستقراء والقياس هما
اصلاح الجدل ويتم ذلك بالمواضع وتكتسب الملكة الجدلية بادوات اربع احدها ان يكون الجدلي قد اكتسب
المشهورات وجمعها وحفظ ما يراه الجمهور واكثرهم وما هو مضاد ايضا لما يرونه مضادة النقيض اى يكون
مناقضا لما يرونه فانه ينتفع به بالذات في قياس الخلف وبالعرض بان ينقل من الشنع الى مقابله فيجره الى الحكم الواجب
المحمود ويجوز ان يعني به نقل نقيضا الشهرة من احكام في الاضداد الى الاحكام في الاضداد على ما علمت ويجب
ان نعلم ان من الذوايع ما هو مشهور جدا ومنها ما هو مقارب ويؤيد بمثال ومنها ما لم يدع ولم يذكر ولم تتقارب
الاّ انه اذا ذكر واخطر بالبال حمده الذهن المشهوري في اول وهلة حمدا راسخا او دون ذلك وان لم تكن سمعه البتة
لكنه يحمد كما يسمع ويقبل وخصوصا اذا ايده مثال وكثير من المواضع المذكورة في الابواب التي تاتي بعد من جملة ما
لم تشتهر ولم يعرف ولكنه كما يقال قولا ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور والسبب فيه مناسبات تجري بينه وبين
خيالات لهم ومشهورات عندهم او تواتر شهادات واليه ايضا ولاكثرها اسباب ذهنية حتى تكون هناك
موجب لا يشعر به ولو شعر به لكان قبوله على سبيل الحجة لا سبيل المحمود ربما وضعوها وسلموها لاستقراء ما لا يجدون مع
له نقضا ومعاندة ويجب ان نكتسب الذوايع التي تكون بالقرينة على ما او نحناه وبيناه وذلك على سبيل المشابهة
وعلى سبيل المقابلة ويجب مع ذلك ان تعد الى الاراء الخاصية بصناعة صناعة وما قد اجمعوا عليه او قاله المقدم
فيها مثل اراء بقراط في الطب وفيثاغورس في الموسيقى وغير ذلك فيجمعها جمعا وتعلم ان المقدمات والمسائل
ثلثة اصناف احدها منطقية يراد لغيرها من الامور النظرية والعملية والثاني خلقية وهو في ما الينا ان نعلمه
وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه اما تعلقا اوليا مثل قولنا هل افعال العفة سعادة او ليست واما تعلقا
ثانيا وهو ان يكون نفس المسئلة ليس رايا هو تعلم عمل او كسب خلق لكنه نافع في ذلك ويطلب لاجل ذلك
كقولهم هل يمكن ازالة الخلق وكقولهم هل العدالة يقبل الاشد والاضعف والثالثة طبيعية ولست اعني بالطبيعي
الجزء الطبيعي الخاص فقط بل اعني به جميع ما ينظر في الامور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة الى انها تكون
نافعة لنا بوجه من الوجوه وربما كان فيها ما ينفع في افعالنا كمعرفتنا ان النفس باقية وانها يجب ان تفارق البدن
مقدسة طاهرة فان هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلقي ولكن لا بذاته واما من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى انه لاجله
بل ثانيا ولنورد امثلة الاصناف الثلثة في موضع واحد فنقول اما مثال المسئلة المنطقية فقولنا هل
المتضادات يوجد حد بعضها في بعض واما مثال المسئلة الخلقية فقولنا هل اللذة مؤثرة حمليه ام لا واما
مثال المسئلة الطبيعية فقولنا العالم ازلي او محدث وهل النفس تفنى او تبقى فيجب اذا تاملنا المشهورات
ستنبطها ونحصلها من المسموع والمكتوب ان نصف ما يقع في فن واحد بعضه الى بعض ونجمعه في مجمع واحد فانه لاقياس
جدلي الا من مقدمات جدلية واصل المقدمات الجدلية هي المشهورات فيجب ان يكون معدة ويجب ان نجتهد
حتى تكون المقدمات ماخوذة عنده بوجهين احدهما ان نصير بها مجموعة الى حكم عام وهذا المحفوظ مثل انه يجب ان نجمع النفسه

من احكام المتضايفات والمتضادات بحكم واحد عام في المتقابلات حتى نجتهد ان يكون عنده بدل قوله
المتضادات كذا ان المتقابلات كذا والوجه الثاني ان يكون مفصلة عنده مقربة الى الجزئيات حتى يكون له
تصرف في كثيره وهذا السبب انفع الاستعمال فقد بينا سالفا ان احد الجدلي المقدمة في الجدل وهي اقرب
الى التفصيل انفع له فاذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك الى المتضادات وما معها واذا كان عنده
المتضادات فصل ذلك الى الاضداد الجزئية فقال مثلا العلم بالحار والبارد واحد والعلم بالرطب واليابس
واحد والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد وكذلك والالة الثالثة القدرة على تفصيل الاسم المشترك و
المتشابه والمتشكك وهذا ليس قانونا كالموضع اي بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب
معين بل انما منفعته ما سيرد من بعد ذكره فلا يجب ان نقتصر على ان نعلم ان كذا لفظ مشترك بل ان يكون له
قدرة على ايراد حدود ما اشترك فيه الحدود والتي تدل على مباينة بعضها البعض فلا نقول مثلا ان الخير الا يقال
على الشجاعة والعدل والعفة على المصح والمخصب بمعنى واحد فقط بل وان نبين كيفية ذلك بان نبين
الفعل والحد فنبين مثلا ان الشجاعة والعدل خير على انهما كيفية الخير نفسه واما المصح والمخصب فخير
على انه فاعل الكيفية الخير واما القوانين النافعة في معرفة ان الاسم الواقع على اشياء كثير يقع عليها وهي
ذوات ماهيات وحقايق مختلفة او يقع عليها بمعنى واحد فمنها ان كان للشيء ضد فننظر هل الاشياء
المعدودة مضادة للاشياء المنفعة في ذلك الاسم وهي واحدة في الاسم او مختلفة في الاسم فان وجدها
مختلفة الاسم في اول الامر سهل عليه الوقوف على ان الاسم اسم مشترك وان لم تجدها مختلفة الاسماء
بل وجدت الاسم في جميع ما يقابل المسميات بالاول تعذر عليه فانه لا يمتنع ان يكون اسم مشترك وبازائه
اسم مشترك كالمضاد له فاما مثال الاول فان اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ويوجد له
من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص
باسم الكليل وحداهما مختلفان فيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم وايضا يقال
ثقيل للجسم الطبيعي وللصوت لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفة والمضاد للصوت مخصوص باسم
الحدة فالثقيل اسم يقع عليها باشتراك الاسم وكذلك النطيف فانه يقابله في الحيوان السمج وفي الثياب الوسخ
واما مثال الثاني فهو ان يكون المضاد واحدى الاسم المشترك كما يقال صوت صاف وبالفارسية
روشن ولون صاف وبالفارسية روشن ويقال صوت كدر ولون كدر وكلاهما بالفارسية ايضا
تيره فههنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد في جهة التسمية مخلص عن الشبهة بل الحد والماهية
والعلامة والخاصة هي التي تدل في امثالها على الاشتراك فان الصفا لو كان في هما معنى واحد لكان
مدركه حاسة واحدة لكن ليس كذلك بل يدرك احدهما السمع ويدرك الاخر البصر كما ان مدرك الحاد
الطعم هو الذوق ومدرك الحاد الشكلي اللمس ومثل ذلك ينفع في التمييز بينها لا اعتبار الاسم اذ كان
لا يبعد ان يتفق ان يسمى ضداهما جميعا كالين وايضا اذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لاحدهما

ضد ولا يوجد للاخر البتة مثل اللذة فانه يقال لما يجده الصادي عند شرب الماء ويقال لما تجده الذهن عند ادراك
الحق لكن لتلك اللذة اذى يقابل المحسوس عند العطش واما التذاذ النفس بان القطر لا يشارك الضلع فليس
له اذى يقابله في الناس العاميين وكذلك المحبة اذ قلت للناس وجد بازائها بغضه مثل المحبة واما اذا قيلت
للاحجار كمغناطيس حين يجذب الحديد فلا يوجد بازائه بغضه للمغناطيس لمثل ما يحبه وايضا ننظر في حال التضاد لكل واحد
من المتسميين هل احدهما له واسطة والاخر ليس له واسطة فانه لا واسطة بين السواد واذا قيل على الجهل والبياض
اذا قيل على العلم وواسطة بين السواد اذا قيل على لون ما والبياض اذا قيل على اخر وكذلك ان كان في كليهما واسطة
لكنهما مختلفان فان بين الاسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والابيض المقول عليه واسطة هي المتخلخل
ومثلها بين اللونين هو الاذكر وايضا فواسطة ما بين الصوتين واحدة واحدة الاسم وواسطة ما بين اللونين
كثيرة كثيرة الاسماء فهذه قوانين من جهة التضاد فان لم تكن للشيء مقابل بحسب التضاد فانه لا محالة تكون له مقابل على
سبيل التناقض البسيط الذي عرفته وعرفت الفرق بينه وبين التناقض القولي فان وجدت اللفظة السلبية مشتركة
فكذلك اللفظة الايجابية كقولنا لا ابصر ولا استعمل البصر فان احدهما ان كان مشتركا فيه فالبصر بازائه مشترك فيه
وكذلك ان احدث المقابل من طريق الملكة والعدم فانه ان كان البصر على وجهين بصر قلب وبصر عين فكذلك العمى و
بالعكس ان كان العمى عميين فالبصر يدل على معنيين وايضا ان كان العلو مشترك يقال على المكان ويقال على الفضيلة
فكذلك اسم السفل والتحت مشترك وايضا يجب ان يعتبر التصاريف والاشتقاقات كذلك فانه ان كانت
العدالة واللون على سبيل العدالة مشتركا فالعدل مشترك وان كان المصحح مشتركا فالصحيح مشترك وايضا
يجب ان يرفع الامور المسماة بالاسماء الى اجناسها فان اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك فان الخير اذا قيل للملك وقيل
للفضيلة وقيل للمساوي وجد الاول يرتقي الى الجوهر والثاني الى الكيف والثالث الى الكم فيكون اذا اسم الخير واقعا
عليها بمعان مختلفة اللهم الا ان يعني بالخير من الامور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك في المقومات
فيكون حينئذ من الاسماء المشككة الا ان الخير ليس كذلك فان الملك خير على انه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة
وليس خير الاربعة والمساوي وكذلك ان لم يرتفع الى اجناس عالية مختلفة بل اجناس متوسطة مختلفة مثل الابيض في الالوان
والابيض في الاصوات ومثل الحاد من الاصوات والحاد من الزوايا ومثل ما يقال لالة الغيار حمار وللحيوان حمار فان لم تكن
ترتفع الى اجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة ولكن يرتفع الى اجناس قريبة مختلفة فان الة
الغيار لا يدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وان كان يدخل في جنس له دون اعلى الاجناس وكذلك جنس احد الابيضين
اللون والاخر الصوت وهما داخلان تحت جنس دون اعلى الاجناس واما اذا وقعت في اجناس مرتب بعضها تحت
بعض فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك فانه قد يكون للشيء الواحد اما جنسان مختلفان بهذه الصفة بل ربما
كانت اجناسا مختلفة ليس عن فصول تقابله بل متداخلة مثل الحيوان الناطق والحيوان المايت اذا جعلنا الناطق ليست
اكثر من الانسان عموما وقد يعرض من جهة الاجناس والانواع التي فوق بعض ان يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك
على شيء واحد من حيث يدل على الاعم والاخص كما قد علمت مرارا وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الامور التي ترتفع

اليها

اليها لا مفهومات اسم الموضوع بل مفهومات امور اخرى عند اعتبار المضاد والمقابل مثل انه ان كانت المتقابلات
ترتفع الى اجناس مختلفة فاسم الضد مشترك واسم الموضوع ايضا مشترك فكذلك من التصاريف ومما ينفع
في اعتبار اشتراك الاسم ان يعمد الى الاسم المركب للشيء الذي يتركب من اسمه الخاص ومن الاسم المنظور في اشتراكه
كانه اسم واحد لكنه مركب فيجعل ذلك الى الحدود والرسوم ثم ترفع الخاصيات فان بقي للباقي في مفهوم
واحد محصل فليس الاسم بمشترك مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف فانك اذا رفعت الصوت
ورفعت الجسم لم يبق هناك شيء واحد لانه لا نقاء اذا رفعت الصوت ورفعت الجسم حسن
المسموع ونافذ فيه البصر او الشعاع ورب علم ينفع الرجوع الى الحدود والرسوم في تحصيل اشتراك الاسم
وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا والسبب فيه ان يكون في التحديد اشتراك اسم اخر
يمكن حد الشيء الصحي انه الذي نسبته الى البدن نسبة اعتدال فيوهم هذا انه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحد
بل حدود لان لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال وعلى ما هو سبب اعتدال ومما ينفع
في اعتبار اشتراك الاسم انه اذا قيل شيء على شيئين فهل يحتمل المقايسة بان يقال انهما متساويان في معنا
فان كان يقبلان الاشد والاضعف فهل يجوز ان يكون احدهما اشد واضعف من الاخر وان كان احدهما
يقبل والاخر لا يقبل فهذا اولى ما يدل على اشتراك الاسم مثاله هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف
الحاد والطعم الحاد او ليس وهل يمكن ان يقال صوت احد من سيف او سيف احد من طعم مع انه يمكن ان
يقال صوت احد من صوت وسيف احد من سيف وقد يقال نور لبياض الحق ونور الشعاع ونور بياض
الحق لا يقبل الاشد والاضعف ونور الشعاع يقبلها وايضا اذا دل الاسم على اشياء هي فصول لاجناس
مختلفة متباينة فان الاسم مشترك فان الاجناس التي بهذه الصفة فان فصولها مختلفة الحدود
ومثال هذا ان الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت اذ الصوت يخالف صوتا بانه حاد ويدل على فصل ما
بجنس صناعي الى وايضا ننظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة او هل هي فصول واحدة
باعيانها فان وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا فانك تجد فصول اللون الذي يقال
على الجسم مفرق للبصر وجامع له وفصول اللون الذي يقال على الجسم مفرق للبصر وجامع له وفصول
اللون الذي يقال على احد الاجناس الثلثة التي في الالحان خنثيا وسدسيا فلما كانت الفصول مختلفة
كان اللون اسما مشتركا ثم النوع لا يكون فصلا البتة لما هو نوع ولا الفصل نوعا له فاذا كان كذلك
فان كان احدهما نوعا والاخر فصلا فالاسم مشترك مثل الابيض في الالوان فانه نوع وفي الاصوات
فانه فصل فاذا هما باشتراك الاسم ولكن يجب ان ننظر ان هذا البحث هل هو حقيقي او بحسب المشهور
فنقول اما ما يقال ان فصول الاعراض هي انواعها فقد علمت فيما سلف انه لا يجب ان نفهم من
ذلك ان الفصل المنطق للعرض هو بعينه نوعه بل نفهم ان معنى الفصل في كل موضع غير معنى النوع وان
الجنس ليس البتة جزءا من مفهوم الفصل وهو جزء دائما من مفهوم النوع لا شك فيه لكن معنى ذلك

انه ليس يحتاج النوع الذي للبسائط الا ان يكون له فصل مجرد بسيط حتى تكون له حينئذ فصل منطقي مشتق
منه بل الشيء الذي هو النوع فيها انما يكون معنى الفصل المنطقي له لانه يعني ان البياض وما يجري مجراه من البسائط
ليس مفرقا للبصر بتفريق يقترن لشيء فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق بل يكون البياض بحيث يكون
مفرقا للبصر لذاته لا كالناطق اذ كان ناطقا بنطق فان كان ليس انه مفرق للبصر هو انه بياض اذ هو مفرق للبصر
بمعنى انه شيء مفرق للبصر هو انه بياض اذ هو بمعنى انه لون مفرق للبصر هو انه ان كان لا يوجد المفرق للبصر
الا لونا فليس انه شيء مفرق للبصر هو انه لون مفرق للبصر فانه ليس كلما يوجد الشيء الا ويكون هو هو يجب
ان يكون داخلا في مفهومه ومقوما لماهيته وقد علمت هذا فيما سلف فهذا الحكم اذا لا يوجب ما ظنوه
من ان يكون نوع البسيط هو بعينه فصله في المعنى والمفهوم ولهذا يحسن ان يقال اللون البياض كما يصح ان يقال
اللون المفرق للبصر فلا يجب ان يقال قد يكون الفصل نوعا كما حاوله بذلك ابطال هذا الموضع واخراجه من
الحقيقة وخصوصا ما قيل مع ذلك لكن النوع لا يكون فصلا البتة وهذا يوجب ان ينعكس فلا يكون فصل
نوعا البتة او يقال ان هذا في انواع الجواهر وفصولها وكيف والامثلة جاءت لغيرها بل يجب ان
نعلم ان الفصل المنطقي لا يكون البتة نوعا لشيء الا على وجه ما الفصل منطقي اخر وهو الذي يكون له مكان جنس
وكثيرا ما يكون ذلك الذي له كالجنس فصلا للجنس الاعلى الذي فيه الشيء مثاله الحساس ومعناه شيء ذو حس فانه
نوع من المدرك الذي هو شيء ذو ادراك وقد علمت ان مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل
فيها واما ما هو نوع من مقولة من المقولات فليس هو البتة فصلا لشيء على انه فصل منطقي بل يكون فصلا لشيء
على انه فصل بسيط والكلام ههنا في الفصل المنطقي فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء من المقولات
وبالعكس ليس شيء من انواع المقولات فصلا منطقيا لشيء وانما قلنا ان الاعتبار ههنا مصروف
الى الفصل المنطقي لان المثال الذي ههنا هو الحاد وهو المحمول على الصوت من غير اشتقاق فيقال صوت حاد ولا كذلك
الفصل البسيط فانه انما يحمل كما علمت بان يشتق منه واعلم انه ان لم يكن للفصول المنطقية في الامور البسيطة
فصول بسيطة وجودا فانه قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولا فيقال لون له تفريق البصر فلا يجب ان يظن
انما يعنى به التفريق بالفصل فان ذلك ليس فصلا ولا يجب ان يفهم منا ان في طباعه شيئا هو التفريق مقترنا
بالشبيه حتى يكون مجموعهما للفرق كالبياض المقترن بالشبيه حتى مجموعهما الابيض ثم يوصف به الجسم بل انما
يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز ويجب ايضا ان نعلم انه اذا كان احد المعنيين المفهومين من الثاني
نوعا والاخر جنسا فان اللفظ مشترك وكذلك اذا كان احدهما جنسا والاخر فصلا وكذلك اذا كانا
فصلي جنسين مختلفين في العموم لكن امثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء واحد بالذات لا بالعدد
من جهتين وقد سمعت امثلة هذا مرارا واما الاداة التي بعد هذه فانما لا بد للجدلي من الارتياض به وفيه الاقتدار
على احد الفصول بين الاشياء فانه بذلك يفرق بين الامور المتشابهة الاحكام ويطلب هذه الملكة من
التفريق بين الامور المتجانسة بل المتشابهة جدا وافضل ذلك ما كان في اعتبارات احكام شيء واحد

على ان البحث عن تباين امور متشابهة الاجناس نافع جدا مثل التفريق بين احكام الحس واحكام العلم
واما الاشياء المتباعدة جدا المختلفة الاجناس التي لا تشابه فيها في طبايعها ولا في اجناسها ولا موضوعاتها
فان اعتبار الفروق بينها كانه خوض في تعرف امر معلوم وذلك غير مفيد دربة واما الاداة الرابعة فهي الاقتدار على
اخذ التشابه ويجب ان يكون ذلك مطلبا في الاشياء البعيدة الاجناس المختلفة جدا فمن ذلك ما يكون
بمعنى مفرد مثل تشابه الجوهر والكم في انها لا ضد لها ومنه ما يكون بالنسبة كما يقال ان نسبة الحس الى المحسوس
هي نسبة العلم الى المعلوم او نسبة البياض الى البصر كنسبة السواد اليه او نسبة البصر الى البياض كنسبة البصر
الى السواد ونسبة العقل الى الخيال كنسبة الخيال الى الحس وبالجملة اما ان لا يكون في الحدود مشترك او
يكون مشترك واحد هو في كليهما منسوب اليه او في احدهما منسوب وفي الاخر منسوب اليه ويجب ان يكون
هذا كله في الاشياء المتباعدة وايضا فان الاشياء المتجانسة اذا كانت بعد التجانس متباينة جدا الى الغاية
كالانسان والثور وكالبياض والسواد فان ارتياد ما جمعهما بعد التجانس نافع في الدرجة

فصل في منافع هذه الالات

فالاداة الاولى نافعة في ان يكفي المجيب والسائل الملاحة فيما الاختلاف فيه فربما كان ما يقوله المجيب غير مقابل في
المعنى لما يسوق اليه السائل كلامه كمثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين في زماننا اذ يقول احدهم
ان الله يرى ويقول الاخر ان الله لا يرى والذي يقول ان الله لا يرى ويعني به انه ليس مدركا بالبصر ادراك
شيء مقابل ذي كيفية والاخر يسلم هذا لو صرح به له لكنه يقول يرى ويعني به معنى اخر لا يقدر على النطق به ثم
يتشاغبان على العمى وكذلك اذا قال احدهما كلام الله غير مخلوق ويعني به هذا المسموع وقال الاخر كلام الله غير
مخلوق ويعني به شيئا اخر عند ذلك لا يتصوره ولا يتصوره الاخر ثم يتشاغبان والاقتدار على تفصيل الاسم
المشترك يعين في هذا الباب معونة عظيمة ويكفي اللجاج فيما لا يهم وايضا فان المجيب اذا كان يعرف حال
اللفظ المشترك ثم اخذه السائل بمعنى واحد اهله للعبث به والسخرية منه فكثيرا ما حاول ان يقيس على معنى
فيتصرف العبارة عنه الى معنى اخر وهو لا يشعر به وايضا فانا نقتدر بذلك على التحرز من ان يجري علينا
مغالطة باستعمال اللفظ المشترك المغالطة التي ستدل على وجوهها في الفن الذي يلي هذا الفن وان شئنا
ان نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني امكننا فانه يصلح لنا ايضا احيانا ان نستعمل المغالطة ونحتج
بها قوة الجدلي كما يصلح ان نستعملها فنعلم بها قوة المتعلمين وايضا فان كثيرا من الاراء المدنية قد يعمل المدبر
للمدينة كنه الحق فيها ويكون الاصلح ان يعتقد الجمهور خلافه وان يقنعوا او يقنع الجدليون منهم فيه بالاقاويل
الجدلية فان نبع فيهم من لا يصلح للتدريج الحكمي وكان مع ذلك قوي الجدل قوي الخاطر مقتدرا على مقاومة
ما يبنى على المشهور فطنا باحثا في المشهور من العوارف فطنة طبيعية لم يؤمن ان يعود لجاجته وبالا فيجب
ان يؤخذ معه كل وجه من الالزام فربما نفعت معه المغالطة كما وقع لسقراط مع ثراسوماخس حين جادله في
امر العدل اذ غالطه سقراط باسم مشترك فافحمه وليس ينتفع بذلك المجيب وحده ولا السائل وحده فان
كلا الفريقين ينتفعان به اما المجيب فاذا اسقط عليه السائل بقياس نعلمه على ما يحسبه مقابل وضع

المجيب ويكون مقابله في المعنى غيره فاذا بين ذلك اوصح عجزه وعرف قصوره واما السائل فانه يعاطي
المجيب بذلك ان كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك فيكون السائل في ذلك وجهان في المنفعة
احدهما انه ان شاء اعلم اخر الامر عجز المجيب والاخر ان يكون السائل لا لحصره قياس على مقابل وضع المجيب
فياتي بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه وانما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك
فيه واحدا الا ما كان الحال عليه في قولنا كل عاين جسم فان المجيب حينئذ او السائل ان يقول ان حكم ما ذكرت لا لكمال سامه
انك عملت عليه القياس لحكم المعنى وانما انصر المعنيين جميعا نصرة واحدة او هو السائل انا اقصد مقابل
كذا وهو عندك في الحكم على حكم الاخر الذي ظننت اني غلطت في ايراد القياس على مقابله بل كلاهما عندك
سواء فيسقط بهذا التشنيع والتعجيز وعلى ان النفع نقل في انتقال السائل من مقابل المطلوب الى مقابل
مشاركه اذا كان حكمها سواء بل انما ينتفع بهذا اذا كان حكم الامرين مختلفا وبالجملة فان هذا مغالطة وليس
عدلا في الجدل ولا يحسن ان يشتغل به الجدلي الا في مثل العذر الذي اوضحناه وذلك اذا احسن بقصور
في نفسه عن مقاومة الخصم وكان غرضه في مقاومته مصلحة ووجد لنفسه فرجا ووصولا الى الغرض هما
متعلقان باستعمال اللفظ المشترك اذا الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق بل المصلحة واما الاداة
المبنية على طلب الفصول فمنفعتها في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي تقصد
قصد النظر في الواحد والغير اذا اريد ابطال الواحد واثبات الغير وينفع ايضا في الحدود فان كمال الحدود
بالفصول واما الاداة المبنية على طلب التشابه فينفع في الاستقراء اذا الاستقراء مبني على طلب امور
متشابهة تحت كلي وكلي اخر ليجعل احد الكليين محمولا على الاخر فان كانت متباينة لم ينفع وهذه
المنفعة على ما علمت مشهورة لا حق وينفع بها ايضا في القياسات الشرطية المتصلة ولكن منفعة
مشهورة ايضا لا حقة واما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين احدهما ما يستعمله الجدلي
وغرضه ليس الخلف والتشنيع بالاستقامة كقولهم ان كان اللمس يورد الملموس على اللامس فالابصار
يورد المبصر على المبصر وهذا الكلام جدلي كثيرا ما يكون مشهور القبول لكنه ليس بواجب اعني ان يكون الحكم
في الشيء كالحكم في شبيهه لكنه اذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا كان من العدل ان في
المشهور ان يطالب المخاطب بايراد الفرق بينهما واما في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك لانه ليس
يلزم في الحق ان يكون حكم الشيء كحكم شبيهه بل هذا ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون فهو كنفس الدعوى وانما يلزم
من طريق النظر الحق ما لزم عن مقدمات واجبة واذا كانت المقدمة ليست واجبة فليس الكلام
بقياس اذ ليس فيه مسلم وموضوع وقد علمت ان هذا كان شرط القياس في ان يصير ما يلزم عنه لازما
فيكون للمخاطب ان يقول ولم يجب ان يكون حكم البصر كحكم اللمس وان تشابها في انهما حاستان
لما لم يبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب واما الذي في طريق الخلف والتشنيع فكما يقولون انهم
لو جاز ان يكون كذا لجاز ان يكون كذا اعني لو جاز ان يكون البصر يرسل رسولا الى الخارج لجاز ان يرسل اللمس

رسولا ايضا

رسولا ايضا الى الملموس ويكون لفظة لو ههنا احسن في الاستعمال ولفظة ان ههنا فاذا كان
استعمال هذا عند جدلي في زمان محمودا مشهورا كان من العدل في الجدل ان يطالب الخصم بالفصل حتى تبين
انه لم جاز في هذا دون ذلك وكان حينئذ اذا لم يبين فقد هذا ان كان هذا الى حد صار مشهورا
مقبولا فانه الى حد قد يصير مشهورا كالمقدمات قد يصير مشهورة واما في الحق فلا يلزم الخصم ان
يجيب عن ذلك البتة بل يقول ولم كان يجب اذا جاز شيء في شيء ان يجوز في شبيهه بل يجوز ان يكون
حكم موجودا في شيء وغير موجود في اقرب الاشياء شبيها منه واذ ليست هذه المقدمة بعلمية فليس
قياسك بقياس بل مبني طلب الفصل فيه وصعب اني لست اقدر على الفصل فيه فاين برهانك على
وجوب التشابه فيه وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم لان اول ما يجب ان يطلب في الحدود هو الشيء به
التشابه فيه لان اول ما يطلب هو الجنس والجنس ام التشابه في الامور الذاتية والرسوم قد يوجد فيها
الا اجناس واما بدل الاجناس امور مناسبة للاجناس وايضا فانه ان كان عند ناحد لشيء ما ولم يكن
عند ناحد او رسم لشيء اخر فربما كان ذلك الاخر شبيها بعيدا عنه جدا وكان مع ذلك شابهه في امر فذلك
الامر جزء حده او رسمه ثم ما وراء ذلك فصوله فسبيه من هناك على جنس في ذلك الشيء الاخر ثم يقرب
الامر في ارتياد الفصل وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر والوحدة للنقطة اذ كل واحد
منهما مبدا ما والجدليون اذا وجدوا عاما مثل هذا وجدوا جنسا او ما هو في المشهور جنس وما هو قائم في الرسوم
مقام الجنس فهذه هي الالات النافعة في اكتساب القنية الجدلية ثم يليها الوقوف على المواضع **المقالة الثانية**
من الفن السادس **فصل في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة في جوهر الوضع** انا سنبتدئ في هذه
المقالة بذكر المواضع سالكين فيه سبيل التعليم الاول فان ما اثبت في التعليم الاول اثبت على جميع من غير ان يعقب
مرة اخرى للترتيب فان جميع ذلك عجيب عظيم والشغل به ربما طرف عن معاودة التكلف لما هو
عائد بحسن الزينة دون الضرورة فلو شاء شاء ان يرتب ما هو مواضع الاثبات والنفي المطلقين على
حدة وتميزه عن الذي يخص العرض من حيث له الوجود العرضي لم يكن بما يتكلفه من ذلك باس وكذلك ان كان
في المواضع شيء بينه وبين الفقه موضع كانه غريب بينهما فلم يتكلف ان يتكلف تغيير الحال فيه على ان الفطن
مغنية جودة الفهم عن الترتيب والبليد لا ينفعه الترتيب الحسن فنقول الان المطالب التي يساق اليها
المقاييس كلية وجزئية وما اثبت كليا او ما ابطل بالكلية فقد تضمن الجزئية فيما فعله والعرض فقد يثبت
كليا وقد يثبت جزئيا ولا يبطل من حيث هو عرض سلبه جزئيا واما ما سواه فان جميعه يحتاج ان يثبت
كليا ويبطله ان لا يوجد في البعض لكن الخاصة والحد يحتاج ان يثبتا كليين وان يبطلا عما سوى الموضوع
ابطالا كليا واما العرض فممتنع ان يثبت معاكسا للموضوع فانه حينئذ ينقلب خاصة لكن ذلك ينفع
في ابطال العرض لكنه اذا اثبت انه معاكس لم يكن عرضا لكن اثبات ذلك صعب جدا فاذ كان العرض وجوده
اقرب الى ان يكون وجودا بلا زيادة تاكيد حتى يكفي ان يكون موجودا وان لم يكن للجميع او كان للجميع ولم يكن

فيهاستة فصول
فصل في مواضع الاثبات الماخوذ في جوهر
تحصيل صح

مقوما وجميع ذلك لا تزيده معنى وجوديا على الوجود بل الزيادة هو اما ان لا يكون عاما واما ان يكون مقوما
وما اشبه ذلك وكان ما وراء العرض يحتاج في امره الى نظر زائد وكان المجيب اذا نصر ان الشيء جنس
يكون نصرته له بعد ان يكون سلم له الوجود والتاثل او خاصة في انه ليس بجنس انما يخاصمه في الخاصية
بانه ليس يجب اذا كان سلم له انه موجود واما اذا ادعى في شيء انه عرض فيكون قد اعطى انه لا يضمن
كونه عاما بل كونه عرضا فيكون في اكثر الامر انما يخاصمه السائل في ان هذا ليس بموجود فضلا ان يكون غير عام
واما ان يقول له هذا موجود ولكنه جنس لا عرض فهو مما يقع نذره وكان الحاق مواضع العرض في التعليم الاول
بمواضع الاثبات المطلق مما له فائدة وعلى ان النظر في المحمولات التي هي اجناس وحدود وخواص نظران
احدهما هل هي موجودة لموضوعاتها وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود وقد عرفت في مواضع اخرى
ما في ذلك والنظر الثاني في ان المحمول هل هو جنس او هل هو حد او هل هو خاصة وهذا نظر في عارض طبيعة
لان الجنسية كما قد علمت امر ما يعرض للطبيعة الموضوعة للجنسية فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا
اخص من النظر في الوجود ونظرا في انه هل الشيء عرض وقد ظن في هذا الموضع ان السائل مبطل والمبطل
سالب قبل فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضع على الايجاب وهذا كذب وزيغ فانه كما
ان المبطل للايجاب يكون بالسلب كذلك المبطل لوضع سالب انما يكون بالايجاب وايضا فان الابطال
التعليم الاول لم يتعرض لتقديم السلب بل ذكر حدوث ابطال اذا السائل انما يقيس على الابطال لما يقوله
المجيب فالابطال الكلي قد يكون بموجب جزئي وقد يكون بسالب جزئي وقد يكون بالكلي منهما جميعا وقد ظن
في امر العرض شيء اخر وهو ان الجنس كالحيوان اذا قيل كان حيوانا على جوهر حيوان ودل على وجوده ثم الابيض — محمولاً صح
لا يدل على وجود الثلج ولم يعلموا انه لقائل ان يقول والحيوان لا يدل على وجود الانسان والابيض يدل لا محالة
على وجود جوهر ابيض واما انه لا يدل على ماهيته فشيء اخر ليس مفهوم هذا اللفظ وكذلك ما قالوا ان العرض
لا يدل على غير واحد دلالة لا يزول فهو شيء اخر ليس مفهوم هذا اللفظ فاول المواضع المذكورة هو النظر — للموضوع صح
فيما فرض عرضا للمحمول هل هو جنس او حد او خاصة له فان كان فليس عرضا له وهذا كانه بعد تسليم الوجود له
وعند اعتبار نفس العرضية التي هي لا محالة غير هذه المعاني الاخر ومثال هذا ان يقول قائل ان البياض
عرض له ان كان لونا وانما اللون جنسه وكذلك لو قال قائل عرض للعدالة ان يكون فضيلة فتارة يقع
الغلط من الوجه الذي قلنا وتارة بان يجعل الجنس لا محمولا بالتواطؤ بل بالاشتقاق كالاعراض فيقال ان
البياض تلون وان المشي تحرك وان النقلة تغير ولو كان اللون خاصة للبياض لما كان مانع يمنع ان
يشتق من بسيطها الاسم لكن امثال هذه الاشياء اعم من موضوعاتها فليست ايضا بخواص وهذا
الموضع برهاني والقياس عليه من الشكل الثاني ويصلح للابطال من وجه ايضا للاثبات اما الابطال فان
يقال مثلا المحمول كذا جنس للموضوع ولا شيء مما هو عرض للموضوع بجنس له فيكفي في الابطال قياس واحد
واما في الاثبات فيحتاج الى مقدمات كثيرة بالقوة حتى يقال كذا ليس بجنس ولا حد ولا خاصة وكل ما

ليس كذا

ليس كذا ولا كذا فهو عرض لكن امثال هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة كانه قال كذا
اما ان يكون جنسا او فصلا او خاصة او شيئا آخر ثم يستثني فيقول لكنه ليس بجنس فيصح لكنه كذا او كذا
ثم استثنى مرة اخرى حتى يبقى واحد الا انهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ثم يجعلون الكبرى
مقدمة موضوعها مركب من محمولات الاستثناءات وينتجون ومع هذا فان الاولى بهذا الموضع ان يكون
معدا نحو الابطال وموضع اخر معد نحو الهلية بالذات وقد يمكن ان يجعل معدا نحو اعتبار العرضية وهو ما يجود
من اعتبار الموضوع في المسئلة بان يقسم على انواعه واصنافه القريبة منه اولا لئلا يتشوش بالوقوع الى
الكثرة دفعة بل يجب ان يكون الابتداء بالقسمة مما هو اقل ثم يتدرج الى ما هو اكثر فيقسم ايضا جزئيات
الجزئيات القريبة ويوقف عند الحد الذي اذا تجوز وقع في الاشخاص مثل ما لو كانت المسئلة انه هل العلم
بالمتقابلات واحد فيقسمها اولا الى الاربع ثم يقسم الاربع الى جزئياتها فيقسم الاضداد الى العدل والجور وما
اشبه ذلك وتقسم المتضايفات الى الضعف والنصف وما اشبه ذلك والعدم والملكة الى العمى والبصر
وما يشبههما ويقسم النقيض الى قولنا الشيء كذا وقولنا ليس كذا والى البسيط كقولنا انسان ولا انسان — فكان صح
والمركب كقولنا هو انسان ليس هو بانسان على ما علمت فتامل ان كان المحمول غير موجود في شيء منها او كان
الدعوى جزئيا موجبا اتينا بالقياس على نقيضه او كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا اتينا بالقياس
على الجزئي السالب وهذان للابطال وايضا ان وجدنا الحكم مستمرا في جميعه اتينا بالقياس على كلي موجب وجدناه
مستمرا في بعضه اتينا بالقياس على الجزئي الموجب فصلح هذا للاثبات والابطال فان كان الدعوى كليا موجبا
وكان الامر موجودا في كل الموضوعات او اكثرها فان الاكثر في الجدل كالكلي ثم لم نظهر عنادا جزئيا سالبا او كان الدعوى
كليا سالبا وكان السلب مستمرا في الكل وفي الاكثر لم نظهر عنادا جزئيا موجبا فعليك ان تسلم ولا تجادل فانك
اذا جادلت من غير مناقضة تجدها كنت ابطالا ان يضحك منك فنقول ان هذا الموضع انما يكون برهانيا بعد ان يكون
الجزئيات كلها قد رتبت فلم تغفل شيئا ثم يكون المحمول من الايجاب والسلب على كلية كل جزئي اما الذي
يؤدي اليه بقسمة اولى او بقسمة ثانية فانه لا باس في ان يكون الحكم اعرف في الجزئيات منه في الكلي وان يتوصل
من الجزئيات الى الكلي لكنه من شرطه ان لا يكون كل نوع او صنف مما انتهت اليه القسمة محمول فيه الايجاب والسلب
الا باستقراء الاشخاص فان ذلك لا يفي ولا ينتهي اللهم الا ان يكون بتتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة — البرهان صح
للتصديق الكلي المعروف حالها في كتاب القياس وحينئذ يصلح هذا النظر فاما اذا لم يكن الحكم على كلية جزئي جزئي
مما هو تحت الكلي الاعم سنا من غير التفات الى جزئياته الشخصية التفاتا غير تجربي فان هذه الطريقة لا ينفع في البراهين — الاول صح
وانما ينفع في البراهين حيث يكون اما في حكم الاستقراء التام او في حكم التجربة يقع في كل نوع مما وقف عنده وقوعا
بالغا وهذا مما ينفع في القليل واما المخاطب للتعليم فاذا اورد عليه اكثر جزئيات الامر وكان الحكم فيها مستمرا لكن
للعالم لم يبين ان ذلك في الكل بحيث ولا شاذ واحد كان من العدل ان لا نسلم المقدمة للمجيب وان ننكرها
من غير ان يلزمه الاتيان بعناد البتة فان الحق ليس يبين له بسبب انه يجد معاندة او لا يجد فانه اذا كان لا يجد هو معاندة

للحكم فليس يجب ان لا يكون في نفس الامر له معاند واذا جاز ان يكون في نفس الامر معاندة جاز عنده ان لا يكون
الحكم الكلي حقا في نفس الامر وان كان حقا في الاكثر فاذا جاز ذلك عنده لم يكن التسليم مما يلزمه فلم يكن نتيجة القياس مما يلزمه
فلم يكن تعليم واما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيات واوليات بينة بل هو بين في المشهور واكثر بيان المقدمات
في المشهور انما هو بالاستقراء فاذا اتى باستقراء يعم الاكثر فقد اتى بالقانون الجدلي فان وجد المخاطب معاندته
فقد اتى بالقانون الجدلي وان وجد المخاطب ما يعانده به فقد ناقض المقدمة الكلية وان لم يجد بل وجد استمرارا قبل ما
في حكم الجدل ان يقبل فاما ان قال لا اقبل ومع ذلك فليس عنده عناد بل انا عاجز عن المناقضة فقد يعرض لان يسخر منه
فهذا الموضع معد نحو الاثبات والابطال المطلق من هذا الوجه واما انه كيف يكون معدا نحو العرض فان نجعل النظر
في المحمول ليس على انه محمول مطلقا بل على انه موجود عرضا في الكل او الاكثر او ليس موجودا عرضا في شيء او في الاكثر
وموضع ثالث شبيه بهذا الموضع في شيء ويخالفه في شيء اما مشابهته لما مضى فانه يتتبع لاحاد كثيرة واما مخالفته
فلانه يتتبع لاحاد كثيرة هي اجزاء الحد والاول فقد كان يتتبع لاحاد كثيرة وهي جزئيات الموضوع وايضا فان الاول
كان التتبع فيه مخصوصا بجانب الموضوع واما هذا فان التتبع فيه غير مخصوص باحد الجانبين وحده واما نفس
الموضع فان يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول ويحلل الى اجزائه ويطلب هل في الاجزاء ما يمنع وجود المحمول
للموضوع فانه ان كان جزء من حد احدهما منافيا للاخر فجملة الحد مناف فالمحدود مناف ومثال ذلك ان قال قائل غير محال
ولا ممتنع ان الله يظلم نظرنا في شرح اسم الله تعالى وفي حد الظلم فنجد شرح اسم الله تعالى انه هو الموجود البريء عن الانفعال
والتغير المعطي لكل موجود وجوده ونجد حد الظلم انه اضرار يصدر عن الشيء طوعا وان كان هناك شرط زائد فلا
يحتاج الان اليه فنجد الاضرار تغيرا ما وتاثيرا بوجه ونجد الله تعالى لا يصلح ان ينسب اليه تاثير الضرر فيه وتغيير
الطاري عليه اياه فيصير ذلك لنا سببا الى ابطال الدعوى وكذلك ان قال قائل ان الفاضل قد يحسد فننظر في حد
الحسد فنجده اذى يلحق بسبب شعور بحسن حال الاخيار ونجد الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال والتلذذ
والتاذي على ما هو جميل وعدل فيجب ان يكون الفاضل غير حسود وكذلك لو قال قائل ان المناقش حسود وجد
المناقش بانه هو المتاذي بحسن حال من لا يستحق الخير من الاشرار فيعلم ان المناقش ليس بحسود فاذا حللنا الحد
الى اجزاء اولى ولم نخرج من الاجزاء ما يشعر معه بالمنافاة لم نقف ولم نقنط بل لم نزل نحلل ونحلل حتى يلوح النافع
في الغرض اعني لم نزل ننتقل على تحليل حد اجزاء الحد الاول ونستمر في الجانبين كذلك الى ان نفضي الى اجزاء تنبهنا
على ذلك فيكون كلما حددنا حدا واتينا بتفصيل مركب لا محالة من مفردات هي اسماء والفاظ بسيطة اتينا بدل
المفرد بقول فان هذا الصنيع يسهل لنا سبيل ادراك المطلوب اما من نفس اجزاء الحد كما عرفنا واما من لوازم
اجزاء الحد فانا ربما نتادى من الجزء ومن حد يكون له لازم بين اللزوم ويكون بين المنافاة للجانب الاخر وهذا الموضع
نافع في الابطال في ظاهره وظاهره معد نحو الحلية وهو موضع نافع في البراهين ايضا وموضع اخر شبيه
هذا الموضع ويشبه الاول وهو ان يكون الجدل تضع المقدمات التي تريدها وياخذ في مقاومتها بطلب
العناد فينتفع بذلك منفعتين احديهما انه من حيث هو مجادل له ان يقيس على المقابلات فيكون له بما فطن

ما بين العلامتين ليس في نسخة الدكتور

له من المقاومة

له من المقاومة ان تبطل المقدمة الحاصلة له عند ما يحتاج ان يستعمل نقيضها في قياس اخر يسوق الى تصحيح وضع
يقابل الوضع الذي يصحح بتلك وايضا فيكون له ان يحترز بالشرط الذي اذا اشترطت في المقدمة لم يوجد لها مقاومة
فيستعملها عند ما يستعملها على الجهة التي تنتفع بها في امان من نقيضها وهذا الموضع من حيث هو يقع للجزئيات
فيشبه ما سلف ومن حيث ان الغرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه وبالجملة
جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع الثالث وهذا الموضع جدلي جدا **فصل في مثل ذلك** وموضع معد نحو
اعتبار اللفظ ونافع في الاثبات والابطال جميعا وهو انه ان كان لم يات للمعنى بالاسم المشهور له بل اخترع
من نفسه اسما اما على سبيل اشتراك فيه اذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم اخر او على سبيل ابتداع اسم ان كان
ليس له عند الجمهور دلالة فانه يبطل عليه قوله ويقال له ان اللفظ الذي اثبت به باطل لان الواجب علينا اتباع
الجمهور في التسمية للمعاني وان كان لا يلزمنا اتباعهم في ايقاع ذلك الاسم بذلك المعنى على ما يظن من دخلاء تحت
المعنى ونحن نخالفه فان التسمية على وجهين تسمية بغير واسطة وتسمية بواسطة والتسمية بغير واسطة كتسمية
معنى الحيوان حيوانا والمعنى الفاعل للصحة مصحا وهذا الى الجمهور وتسمية بواسطة كتسمية الفلاني مصحا
والجسم الفلاني حيوانا وذلك بان نجعل الشيء داخلا تحت المعنى الذي له الاسم اولا وليس هذا الى الجمهور
فان العامة اذا سموا مفيد الصحة مصحا تبعناهم فان قالوا ان الاستفراغ قبل النضج في الامراض الحادة و
المزمنة مصح لم نتبعهم فاذا لنا ان نبطل قول من ياتي باللفظ الغير الدال على المعنى في التعارف ولنا ان نثبت
بان نبدل ان هذا اللفظ صالح في التعارف لهذا المعنى وهذا الموضع جدلي ايضا فان البرهانيين اذا فهموا
من اللفظ شيئا او اخترعوه او عملوا به ما شاؤا لم يلتفت الى ذلك بعد ان يكون المعنى مراعى وموضع اخر
يجوز ان يكون جدليا ويجوز ان يكون مغالطيا وذلك ان الجدلي اذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه
بحكم كلي ثم بين استمراره في جميع احاد تلك المعاني انتقل فقال فكل كذا كذا مدخلا فيه المعاني الاخرى
وانما يمكنه ان يفعل ذلك اذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم والا فانه سيقول له ان الذي اثبت
الحكم فيه غير الذي ينتقل اليه بالمعنى وان كان يشاركه في الاسم وهذا الموضع صالح للاثبات والسلب
واما المبطل فيكفيه ان يبين في بعض تلك المعاني ان الحكم غير موجود اذا كان يبطل كليا واما المثبت
فلا يمكنه ان يثبت ان الحكم كلي بسبب وجوده في جزئي واحد بل بسبب وجوده في الكلي او في الاكثر الا
ان يكون شيء واحد وهو ان يكون مقنعا او مسلما ان الحكم في الجميع كالحكم في الواحد وذلك في الامور المقومة
واللازمة فانه اذا صح ان المحمول مقوم لجزئي واحد من كلي اخر وصح انه مقوم للكلي بها وكذلك في اللوازم
التي لا تفارق اذا سلم انه موجود لشيء من الكلي وفي جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المجيب والسائل
ان الحكم في الواحد والكثير لا يختلف فاما ان لم يكن كذلك فالجزئي الواحد لا ينفع في اثبات حكم كلي فليس
اذا كان نفس الانسان غير مائتة يلزم ان يجعل كل نفس غير مائتة واما اذا كان القائل قال ان نفس كل انسان
ونفس انسان واحد حكمه واحد ثم بين ان نفس فلان غير مائتة وقول نفس الانسان ونفس

الفلاح صح

كل حيوان تيقظان في هذا الحكم ثم بين ان نفس الانسان غير مائتة بدليل من المشهورات مثلا انها
خاطبت بعد الموت في الرويا فلانا فاخبرته بان له رفيقا في موضع كذا او بان فلان المدعي على ورثته
محق او بشيء مما يشبه هذا فامتنع بهذا في المشهور بان نفسه يكون حيه وحي الحية ان نفس النايم
فحدثته بما حدثته انتقل القايل فقال وكل نفس انسانية لا يموت اذا كان الخلاف في كل نفس وفي
هذه الواحدة خلافا واحدا فكذلك حكم ما يكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى بل جزئيات اللفظ
وانما يلجئ الجدلي الى هذا الصنيع حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس حكم مساواة الزوايا
الثلث لقائمتين في المثلث فان الجدلي لو وجده عاما لم يحتج الى ان يستعمل الاسم المشترك بل كان له ان
يقصد المعنى الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ثم يبين الحكم فيه وان كان لا يجد الحكم عاما ويجده خاصا بالمعنى
الذي يقصده وينافيه فما حاجته الى الاشتغال باللفظ المشترك انما يحوجه الى ذلك ان الحكم يكون واضحا
في غير المعنى المقصود فيأخذه على انه في المعنى المقصود لاشتراك الاسم نعم ان وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك
الاسم فمن اظهار القوة ان يستعمل البيان في جميعها وان كان لا يلزمه ذلك بل يكون كانه يقول ان الحكم
الذي ادعيته ليس هو الحق وحده في كذا بل وفيما يشاركه في الاسم ايضا فان حكمه حكمه مثل انه ان قيل
هل العدل واجب وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجميل نفسه وعلى الواجب
وجوده فبين ان العدل واجب بالمعنيين جميعا فيكون قد اظهر قدرة على البيان ويكلف ما هو
فوق الواجب وهذا بعد ان يدل على ان هناك اشتراكا في الاسم وانه غير ذاهب عليه الاسم فاما اذا دل
على اشتراك الاسم ولم يمكنه ان يستعمل هذه القوة فاشار الى ان احد المعنيين موجود له الحكم ولم يمكنه ان يبين
ان المعنى الثاني كذلك فقد خرج عن عهدة البيان لانه اذا بان ان احد المعنيين موجود وانه انما نحا ذلك
المعنى فقد سلمت دعواه فهذا الموضع اذا اخذ على ظاهر المذكور عند الشروع في بيانه فهو سوفسطائي
واذا اخذ على وجه اخر يكون جدليا وهو ان كثيرا من الاسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور
وان كان المشهور لا يمنع ان يوقف على الشركة فيها فيصير ايضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها
في المشهور وان كانت قبل ذلك في حكم المتواطي فان كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة تكون
مشهورة ثم قد يشعر نقيضها ويمنع ويبقى فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ولا يوجب هذا
كونها غير مشهور بالحقيقة فليس الشعور بان الامر غير حق يجعله غير مشهور بل اذا كان ذلك امرا ظاهرا
جدا عاليا موقوفا عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل احد فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية
بل يكون انما راجت المقدمة على انسان ما بسبب من الاسباب وفي وقت غفلته واما ما يكون
مشهورا مقبولا قد يسلمه الجمهور وقد يعتقدونه ويستمرون عليه ولا يظهر لهم ان المشهور يمنع شهرته
في الحال بادي الراي بل انما يظهر ذلك بنحو من النظر ادق من ظاهر النظر ~~ادق من ظاهر النظر~~ العامي فذلك
مشهور في نفسه فاذا اخذ من حيث يسلمونه اخذ من حيث هو مشهور وصلح استعماله على انه

مشهور

مشهور واذا اخذ مقابله من حيث هو مشعور به ونفعه فهو ايضا جدلي وبالجملة فان المشهور اذا
احس بصدق مقابله او شهرة مقابله ايضا او صح ذلك بنحو من التصحيح كان كل واحد من المتقابلين مشهورا
فكذلك قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على انه متواطئ اذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية
وايضا اذا شعر بالاشتراك الذي فيها ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد فان المقدمة الفاعلة ذلك
يكون ايضا جدلية وبالجملة ما يسلمه الخصم وان كان شنيعا فهو جدلي فضلا عن ان يكون مشهورا مطلقا
ومشهورا غير مطلق وانما يكون استعمال الشنيع مغالطة في الجدل اذا اخذ على انه مشهور مطلق او محدود
محمود ولم يكن كذلك وروج على انه كذلك واما اذا اخذت المقدمة الشنيعة من حيث هي مسلمة من الجانب
فاستعمالها عليه جدلي فاذا هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين لكنه
قد تناسب القياسات الامتحانية والعنادية وموضع اخر شبيه بهذا غير ان بدل الاسم المشترك المحض فيه اسم متشابه
او مشكك فانه يجب ان يفصل دلالته تميزه محصلة ويتامل الحال في الواقعات تحته واما الامثلة لذلك فان يكون
لاشياء كثيرة مختلفة الحدود واسم واحد لا بالاشتراك البحت بل بالتشكيك مثلا لانها كلها نسبة الى غاية واحدة
او لانها غايات لشيء واحد فان ذوات الغايات تشترك في معنى النسبة الى الغاية الواحدة والغايات الكثيرة
لشيء واحد يشترك في النسبة الى ذلك الشيء المبدء مثال الاول ان الطب يحد بانه العلم بالامور الصحية الحافظة
والرادة فيكون الامور الصحية يشترك في لفظ الصحية ويشترك ايضا في معناه من حيث النسبة الى غاية واحدة وهي الصحة
ومثال الثاني ان العلم بالمتقابلات واحد ولفظ العلم بالشيء بل لفظ بالشيء يتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة
الحدود ومن جهة ان لها نسبة الى الشيء كما هنا الى العلم فهي غايات للعلم معا فيكون مفهوم بالشيء مفهوما مشككا من حيث
يدل على نسبة ومن هذا القبيل ايضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة بل بحسب ان المعنى الواحد بعينه للمسمى بالاسم
لا يكون حالة عند الموضوعات سواء بل يكون لبعضها اولا وبالذات ولبعضها ثانيا وبالعرض مثل كون المثلث مساوي
الزوايا لقائمتين وكون متساوي الاضلاع مساوي الزوايا لقائمتين لست اقول المثلث المتساوي الاضلاع والفرق
بينهما ان المثلث المتساوي الاضلاع ليس حمل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض وان كان ليس اولا فانه ليس حملا
بالذات والحمل الاول واحد وقد علمت هذا في موضع اخر ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض لكان حمل الطوير على الانسان حملا
بالعرض ولم يكن حقيقيا ولكان قولنا كل مثلث فزواياه متساوية لقائمتين على انه حمل ذاتي على الوجه الذي علمت
من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا اذ مثلث ما ليس كذلك اذ انما الذي هو كذلك هو المثلث المطلق وحده وهذا شيء
قد عرفته فلا احتاج الى ان اطول القول فيه مرة اخرى واذا كان كذلك فالمثلث المتساوي الساقين فان حمل مساواة
الزوايا لقائمتين عليه ذاتي وان لم يكن اوليا واما المتساوي الاضلاع فان حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض
وذلك لان متساوي الاضلاع قد يكون مثلثا وقد يكون غير مثلث والمثلث ايضا قد يكون متساوي الاضلاع وقد لا يكون
فاذا عرض لمتساوي الاضلاع ان كان مثلثا عرض له حينئذ ان كان زواياه كقائمتين فان عرض له ان كان مربعا لم يكن
ذلك عارضا له فاذا قلنا متساوي الزوايا لقائمتين امر يقال على كل مثلث بالذات وعلى متساوي الاضلاع وقتا ما

[illegible]

وبالعرض لاجل ما عرض له انه كان مثلثا ولاجل عارض له بالجملة ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتاخر مطلق مختلف في الاستحقاق
فلا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك لانه اذا قيل على المثلث وعلى متساوي الاضلاع واما على اصناف متساوي
الاضلاع فلا يكون بالتشكيك بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة حتى لا يتوهم من هذا انا قد رجعنا عما قلنا
قديما اذ منعنا ان يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا فانا انما منعنا ان يكون بالتواطؤ وهو مقيس الى جزئيات
طبقتين قياسا يوجب في الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتاخر او الاستحقاق او غير ذلك مما سلف بيانه
واما في كل طبقة فحمله حمل واحد ولكن لقائل ان يقول فمساواة الزوايا القائمتين يقع على المثلث المطلق وعلى متساوي
الاضلاع بالتشكيك ليس بالتواطؤ اذ يقع بتقديم وتاخير فلم احتجنا الى ان نجعل المتساوي الاضلاع متساوي اضلاع
مطلق الاشياء(?) متساوي الاضلاع فاقول انه ليس كذلك وذلك لان التقدم والتاخر في التشكيك انما يعتبر في امور
مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض بالذات بل ذواتها متباينة الحدود واما ما كان تقدمه بانه اعم فذلك التقدم بحسب
الوهم واما في الوجود فالمثلث الموجود هو اما نفس المتساوي الاضلاع او نفس القائم الزاوية او غير ذلك وقولنا كل مثلث
فانما نعني بذلك هذه المثلثات والحمل في القضايا عليها وليست ذواتها متباينة في القوام للمثلث الموجود بل هي
في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات فكيف نضع المثلث شيئا وهذه الاشياء اشياء مباينة له خارجة عنه ثم نقول
عليها شيء كما يقال على امور كثيرة مختلفة لبعضها اولا ولبعضها ثانيا وهي متباينات كما يقال الموجود على ذاتين متباينتين
في الحقيقة لكن لاحدهما اولا وللاخر ثانيا وليس احدهما للاخر بل قد يسبق لاحدهما الاسم من الاخر ففي امثال ذلك يكون
اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه تقدم وتاخر واقعا بالتشكيك وهذا مثل متساوي الاضلاع من حيث
هو متساوي الاضلاع والمثلث من حيث هو مثلث فليس وجود احدهما من حيث هو هو متعلقا بالاخر ولا
الا بالعرض بل هما شيئان متباينان مختلفان ليس احدهما جزء حد الاخر ولا محمولا على الاخر بانه هو هو بالذات
فيجب اذا ان يفصل امر المتشكك في هذا المذكور فيثبت ان الحكم موجود فيهما كليهما او يبطل بانه ليس موجودا فيهما
كليهما وقد يكون نوع من التشكيك مختلطا بان يكون اللفظ يدل على النسبة وليست النسبة كلها نسبة الى الغاية
واحدة ونسبة الى مبدأ مثل العلم بالشيء فانه يعم ما يكون علما بما هو له كالمبدأ وكالعلم بالصحة وبما له كالغاية
كالعلم بالمتضادات فيكون العلم بالشيء يعم هذين عموم متشكك لانه يعم كل ما يكون له نسبة الى الشيء وقد يكون
اعم من هذا وهو انه يتضمن مثل هذين الشيئين والذي بالذات وبالعرض ايضا كقولهم الشهوة للشيء فان لفظة
الشهوة للشيء مشككة فان الشهوة للشيء قد يكون على انها غاية كالصحة وعلى انها مبدأ كالمداواة وعلى ما
بالذات كمن يشتهي الحلو لانه حلو وعلى ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لا لانه شراب بل لانه حلو فيقال لجميع هذا مشتهى
بالتشكيك الشامل لجميع المعاني المذكورة واكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الامور المضافة المنسوبة التي
تقال بحسب الشيء كالعلم بالشيء والملك للشيء والشهوة للشيء فيكون اكثر منفعة هذا الموضع في الامور المنسوبة
والمضافة وهذا الموضع ينفع في الاثبات والابطال منفعة المواضع الماخوذة عن الامور الكلية من حيث اعتبار
جزئياتها فانها تارة يعتبر المحمول ويؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع مثل قولنا ان الاحساس ادراك ما وتمييز ما

بلغ

وكل تخيير

وكل تخيير فمن شانه ان يقع خطأ وصوابا ليست قول وكل تخيير اما خطأ واما صواب على وجه قسمة تقتضي تباين
الموضوعين فانك علمت حيث تكلمنا في الجزئيات ان هذا لا ينتج ما يستنتجه الا ان بل يجب ان يكون الحالتان جميعا
يعرضان لكل واحد كقولنا كل انسان يتحرك او يسكن ليتا(?) مما يقتسمان المحمول فحينئذ ينتج ان الحس قد يخطئ
ويصيب وامثال هذه المقدمات الكلية يسهل اخذها في الجدل اذ كانت صادقة في الاغلب وفي الظاهر
فيصير لذلك مشهورة ويصعب اخذها في البراهين وهذا النمط فيه بيان لحال الجزئي الموضوع من حال الكلي
الموضوع وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا اما ان كان المطلوب جزئيا كما يطلب طالب تصحيح انه قد يوجد حال ما
خسيسا وحال ما فاضلا بان يقول انه كان يوجد علم ما خسيس كعلم اتخاذ الدقوف(?) وعلم ما شريف كعلم التوحيد
فقد يوجد حال ما خسيسة وحال ما شريفة والموضع الاول ليس مطلق النفع في الاثبات فانه ليس موضعا
مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع فانه ليس يجب ان يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع او يكون
مشهورا في مثله العرض بل انما يكون ذلك صادقا او مشهورا اذا كان على الشرط الذي اومانا اليه فان لم يكن
بذلك الشرط لم يكن بينا ولا مشهورا ان حكم الجزئي فيه حكم الكلي فيجب ان يستعمل ذلك الموضع حيث يكون
فيه الشرط المذكور ولا يستعمل بلا ذلك الشرط والا لم يكن القول مشهورا ولا حقا فيكون استعماله مغالطة
واما المثال الثاني فانه يثبت الجزئي لا محالة بلا شرط فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود لطبيعة الجنس وان لم يعم
فان اردنا الابطال اعني اعتبار اللاوجود فالموضع الاول نافع على اطلاقه فانه اذا لم يوجد شيء للجنس لم يوجد البتة
للنوع وليس الموضع الثاني نافعا فيه فانه ليس اذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس لكنه يجب ان نعلم
ان الموضع الثاني لا ينفع في الاثبات الكلي والموضع الاول ينفع في الابطال الكلي ويقول انه اذا كان الشيء الجنسي
يحمل على الشيء او يشتق له الاسم منه كما يقال للانسان عالم والعالم معنى جنسي يشمل المهندس والنحوي وغيره فيجب ضرورة
ان يكون في الموضوع معنى نوعي داخل تحت المعنى الجنسي المحمول عليه فيكون ذلك المعنى موجودا في ذلك الموضوع
يشتق له منه الاسم لكن المحمول مقول عليه فانه اذا لم يكن الانسان موجودا فيه نوع من انواع العلوم حتى يشتق
له منه الاسم فيكون كاتبا او نحويا او مهندسا فانه ليس بعالم اصلا وهذا كانه موضع من راس معتبر بحسب
اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه وهو والاول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلي والبرهاني
بل هذه مواضع ثلثة موضع من موضوعات الموضوع وموضع مما يقال على المحمول قولا وموضع مما يقال
عليه المحمول قولا وانه اتفق ان يتشارك بعض هذه المواضع في الموضوع فالاعتبار مختلف وقد علمت انه كيف
يصلح ما سلف للاثبات والابطال واما هذا الموضع الاخير فانه يصلح للامرين بوجهين اما للاثبات فانه
اذا وجد انواع موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الاول فقد انعقد قياس من الضرب الاول واما الابطال
فليس انه لا يوجد الا احد موضوعاته بل ولا شيء من موضوعاته حتى اذا عدت مثلا الحركات كلها وكانت النفس
لا يوجد فيها حركة صح الابطال بان النفس لا تتحرك اصلا ومنفعة هذه المواضع هي من حيث تعتبر موضوعات
الجنس ومحمولاتها في الوضع فيجب ان لم يتبين من جهة اعتبارها ان يرجع الى حدودها ويحللها ليلوح لك البيان

فكذلك الحال فيما سلف لك من المواضع فان تحليل الحد سهل السبيل الى وجود الحجة كما قد علمت ويجب ان تعتبر
الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم وفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم فانه ربما كان
الحد المشهور رديا او كاذبا لا حدا ولا رسما وربما كان ما هو في الحقيقة حد هو في المشهور رسم وما هو في الحقيقة
رسم هو في المشهور حد وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب وربما لا

فصل في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من امور خارجة

وليست المواضع كلها ماخوذة من نفس الحدين بل قد يوخذ من امور
خارجة فانه قد يوجد من امور يلزم المطلوب او المطلوب يلزمها فيطلب اي الامور هي التي اذا وضعت
يلزم منها المطلوب فيطلبها ويصححها فيكون ذلك نافعا في الاثبات للمطلوب فقط كما هو كان موجبا
او سالبا بان يستثنى عين المقدم وايضا يطلب الى الامور يلزم المطلوب اذا وضع وهذا يكون نافعا
في ابطال المطلوب فقط باستثناء نقيض التالي وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان وقد ينتفع
من الامور الخارجة باعتبار الزمان هل يختلف فيه حد المطلوب مثل من يقول ان كل مغتذ نام ثم يحد الحيوان
الواقف في السن والمنحط يغتذي في ذلك الزمان ولا ينمي وكذلك ليس التذكر تعلما لان التذكر تحصيل علم
او معرفة ان كان المعلوم منهما زمانيا كان فيما مضى واما التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل وقد يكون ان كان
معلومه زمانيا علما بشيء مستقبل كالكسوف المنتظر وهذا ايضا يشترك فيه الجدلي والبرهاني وينفع
في الابطال دون الاثبات اذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق
فهذا الموضع من جملة المواضع الخارجة عن حدي المطلوب وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء الى الكلام
في امور خارجة هي ملزوماته او لوازمه يكون اذا صحت او بطلت انتقل منها الى الحكم في الشيء فربما كان ذلك
الانتقال ضروريا في الحقيقة حيث يكون القياس المنتقل اليه والاستقراء المنتقل اليه لتصحيح حال لازم او
ملزوم او بانه صدق الاستثناء فيه ضروريا في الحقيقة وربما كانا ضروريين في ظاهر الامر وفي المشهور
وكلاهما مقبول في الجدل فالاول يدخل في البرهان لكنه كثيرا ما ينتقل الى ما ليس له تعلق بالمطلوب
انتقالا على سبيل ايهام ان المنتقل اليه مما يتضح به حال المحمول اشفاقا من ظهور الانقطاع وشغلا للمدة
بالكلام وتوقعا لقاطع من العوارض تترك الامر معطلا او استقدا حالا للخاطر الانكد وذلك مغالطة ومن حق
المجيب البصير ان يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول امهاله ويصرح له ان ذلك وان سلم لك لا ينتج مطلوبك
فيتضاعف بذلك الفضيحة وهذا الماخذ مغالطي صرف بل يجب ان يكون الانتقال الى اللوازم والملزومات
التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية او مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر وكل شيء يقال قبله
لوازم كثيرة وبوجد له ملزومات كما توجد موضوعات ومحمولات فان كل من قال شيئا بالفعل فيشبه
ان يكون قال اشياء بالقوة وانت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الابطال والاثبات
من علمك بالشرطيات الاستثنائية ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم بل على سبيل العناد
والمقابلة سواء اخذ مما من شانه ان يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض او اخذ من المتباعدات

وان السبب

وان السبب اخر الامر الى مبدء كقولهم انه اما ان يكون الشمس طالعة او يكون الليل موجودا فان الانسان بهذه
المعاندات قد ينتفع ايضا بطريق الاستثناء في الاثبات والابطال كما علمت وهذه يشترك فيها الجدل
والبرهان ومن جملته اعتبار الامور الخارجة نقل الاسم وتبديله فربما نفع في البيان وخصوصا اذا كان الاسم
ليس بحسب الذات بل بحسب الصفة فيجب ان ياخذ المعنى نفسه ويلحظه في ذاته ويقصر الاسم عليه فان تعدت
الى دلالة الاسم الى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه بانه انقص منه او زيد عليه او هو بشرط دل عليه وعرف
وهذا كما ياخذ اخذ الشجاع وجيد النفس على ان المفهوم منهما واحد وعلى ان جيد النفس هو قول بحسب
اسم الشجاع وعلى ان الكلام فيهما واحد ثم يتادى به الا معان في النظر الى الاشتغال باحدهما من حيث
له زيادة اعتبار فيجب ان يقال للقياس حينئذ ان جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده فهما بلا
لبس عليك من لفظ الشجاع ولننظر في معنى جيد النفس فانا اذا فهمنا المعنى فلا حاجة بنا الى استعمال لفظة
الشجاع بل استعمل القول كما هو او ناخذ شيئا اخر يطابق جيد النفس فقط من غير زيادة معنى فان لفظة
الشجاع يوهم شيئا زائدا على ان جيد النفس فقط وفي تلك الزيادة يتغير الحكم كما ان الحسن الرجا بذلك على
معنى حسن الرجا فقط واما لفظ الشجاع فان له زيادة دلالة على ذلك فلنترك انه شجاع ولنا خذ حسن الرجاء
فكذلك الجيد البخت الذي الذي استمرت له غلبات ومعناه مفهوم والشجاع يشير الى معنى اخر فلنترك الشجاع
ولنجعل الكلام في جيد البخت وهذا الموضع نافع في منع التلبيس وسرعة الكشف فكان الانتفاع به في التعليم
ليس دون الانتفاع به في الجدل وموضع اخر ليس يعتبر فيه الوجود بل حال الوجود وذلك ان الشيء كونه
موجودا للموضوع غير كونه له دائما واكثريا او اقليا وغير كونه له كله او لبعضه وغير كونه له بالقياس الى كذا
دون القياس الى كذا دون القياس الى كذا وليس اذا سلم وجود فقد سلم من كل وجه فيجب ان يراعى
في ذلك ان لا ناخذ احد الحكمين مكان الاخر وان لا يقنع بمطلق غير مبين من طالب القائل المهمل
المجمل بالبيان والتفصيل وايضا مما يشبه هذا الموضع ان يجعل الشيء اخر لاجل اسمه فيقال كما قال	اللذات
بعضهم ان من اللذات ما هو فرح ومنه سرور ومنه جذل وهذه كلها الفاظ مترادفة فيجب ان يستكشف
امثال هذه ايضا وههنا مواضع خارجة ماخوذة من المتقابلات ومن احوال الابتداء ومن الاشتقاقات	والانتهاء
وغير ذلك فكانها ينفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة اما الذي من المتقابلات الضدية
فطريقه منها ان يوجد متقابلان ضدان ومتقابلان ضدان اخران كذلك فيؤلف على الانحاء التي يذكرها
ويجعل منها مقدم وتال فليكن تقابل هو تقابل الاصدقاء والاعداء والاخر تقابل هو تقابل الاساءة
والاحسان ثم تكون التاليفات فيها انه ان كان الاحسان الى الاصدقاء جائزا فالاساءة الى الاعداء
جائز ومنها انه ان كان الاساءة الى الاصدقاء قبيحا فالاحسان الى الاصدقاء جميل ومنها ان كان
الاحسان الى الصديق حسنا فالاساءة الى الصديق قبيح وبالعكس ومنها ان كانت الاساءة
الى الاعداء جميلة فالاحسان الى الاعداء قبيح وبالعكس فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتحل في التسبع

كلتا واجبة اما الاول فانه ليس اذا كان امر موجود لكل الضد يجب ان يكون ضده موجودا للضد بل يجوز ان يكون الحركة
الطبيعية مخالطة لكل حرارة ولكل برودة واما البواقي مما ذكر وهي بالحقيقة من باب مقابلات كالاساءة والاحسان
والقبيح والجميل والصديق والعدو ثم يوخذ من احدى الثلث طرف ومن الباقين الطرفان جميعا فيوخذ مثلا من
من الصديق والعدو الصديق ثم يوخذ اساءة واحسان وقبيح وجميل فيقال ان كانت الاساءة الى الاصدقاء
قبيحا فالاحسان اليهم جميل وعلى قياس ذلك وهذه ايضا ليست برهانية فليس يجب اذا كان للشيء عند الشيء
حكم ان يكون لضده عند ضده ذلك الحكم فانه ليس يجب اذا كان النور يسود شيئا ان يكون الظلمة تبيضه او
يقابله لا محالة بل كلها مشهورات يسلم ولا يشعر بعنادها بادي النظر الا ان يطلب لها معاند وما كان له مناقضة
وعناد ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد فليس يجب ان يكون باطل الشهرة كما قد عرفناك مرارا وقد يوخذ من
الاضداد موضع اخر وهو انه ينظر في مقابل المحمول فان صح انه موجود في الموضوع فذلك غير موجود لكن هذا الموضع
في قوة الموضع المتقدم المذكور ولكنه قد يمكن ان يوجد هذا الموضع على وجه غير مكرر وذلك انه لا يطلب مقابل المحمول
بل ينظر انه هل يلزم من وجود المحمول في الموضوع ان يوجد الاضداد معا وذلك محال فوجود المحمول للموضوع محال وهذا
جزء موضع آخر سلف باعتبار اخص من الموضع المتقدم المذكور فالموضعان يتباينان بما اقوله وهو ان الموضع
المتقدم كان على ان اللازم يكون محالا اي محال كان ويوجب ان الملزوم محال وههنا فالمحال الماخوذ فيه ليس مطلقا
بل محال صفة وهو جمع الضدين ومثال هذا ان القائلين بالصور المفارقة للامور يقولون انها مع انها مفارقة
قد توجد متوسطة في المحسوسات فيكون مفارقة موجودة معا ويلزمهم ان يجعلوها متحركة ومنتقلة ومستحيلة
فيها الحركة ثابتة اما لزوم كونها بحيث يستحيل فيها الحركة فلانهم يجعلونها مفارقة ويعرفون ان المفارق
يجب له الثبات وتستحيل فيها الحركة ولو بالعرض واما لزوم كونها متحركة فلانهم اذا جعلوها فينا جعلوها
قد تتحرك بالعرض تحركنا وقد يوخذ من الضد موضع اخر وهو انه اذا كان المحمول العارض له ضد وكان المحمول العارض
محمولا لا على الدوام والضرورة بل على حسب الجواز والعروض فينظر هل من شان ضده ان يعرض لذلك الموضوع
فان من شان الموضوع ان يكون واحد الاضداد فان كان الضد ليس طبيعيا للموضوع واحد الموضوع موضوعا
قريبا له فيجب ان يكون من شان الضد الاخر ان لا يعرض لموضوعه مثاله انه اذا كان البغض يعرض للقوة الغضبية
فيجب ان ينسب المحبة اليها لا الى الشهوانية وان كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية فيجب ان يكون العلم
يعرض لها لا محالة لا للناطقة وهذا ينفع في الابطال فقط اللهم الا ان لا يكون الاثبات متوجها نحو الوجود بل
نحو الامكان فينفع في الاثبات فانه اذا امكن عروض ضد امكن عروض ضد اخر واما هل بهذا الموضع برهاني
وانه هل يجب ان يكون الشيء القابل لضد ما قابلا للاخر حتى ان كان الشيء يعرض له امر ويجوز ان يخلو
عنه فهل يجوز ان يعرض له الضد الاخر ولا يجوز ان يخلو عنه الى الواسطة او الى العدم ولا يكون من شانه ان يقبل
شيئا آخر فان الواجب والمقبول هو ان الاضداد هي التي يوجد لها موضوع يشترك فيه وهذا غير ان يكون
لكل موضوع يكون لعروض احدهما يكون موضوعا لعروض الآخر فانه اذا تم وصح ان للشيئين موضوعا واحدا

يشترك

يشتركان فيه على سبيل التعاقب فقد صح الشرط الذي ينبغي له في ان يكون بينهما مضادة وان كان سائر الموضوعات
بخلاف ذلك بان كان بعضها لا يفارقه الضد البتة وبعضها قد يفارقه الى العدم ولا يقبل الاخر واذ كان هذا امرا بل خ
غير بين فلا يجب ان يوخذ هذه المقدمة على انها يقينية بل على انها مشهورة ويكون سبب الشهرة فيها ايهام هذا العكس
ايهاما جزافا فيكون من احد ابواب المغالطات المعنوية التي سنذكر فيما يستقبل بل لكثرة الجزئيات الشاهدة فاذا
هذا الموضع لا ينفع في البرهان اذا اخذ من حيث هي اصل ومبداء وبين فان صح انه حق فتكون صحته صحة المسائل
وان لم يصح فلا ينتفع به وستتضح حقيقة الامر فيه في العلوم وعلم ان الشيء انما يكون موضعا اذا كانت الشهرة
توجبه او كان يصح في علم المنطق على سبيل الجاب من المشهورات فتوضع بعد ذلك قانونا وما ليس كذلك
فليس بموضع ولذلك ما كان هذا موضعا في الجدل للشهرة وليس وان ثبتت حقيقته موضعا في البرهان موضوع خ
اي اصلا فانه لا هو بين بنفسه ولا بين صدقه في علم المنطق فليس موضعا برهانيا منطقيا واما سائر المواضع
الماخوذة من المتقابلات فمنها المواضع الماخوذة من تقابل النقيض ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا
وهو جعل التالي عكس نقيض المقدم او جعل نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم وهو موضع لا مرد له مثاله ان كان
اللذيذ حسنا فما ليس بحسن ليس بلذيذ وكان ان ما ليس بلذيذ فكل لذيذ حسن واما عكس هذا فربما كان مشهورا
في مواد وربما لم يكن مشهورا واما في الاضداد فربما صح العكس واشتهر وربما انتقض فيجب ان يكون الجدلي مستعدا
لذلك حتى اذا انتفع بما ينعكس ادعى العكس واورد له جزئيات توجب العكس واذا انتفع بمنع العكس كان له ما يعاند
به فههنا جزئيات كثيرة توجب العكس اذ يوجد الطرفان لا زيادة للطرفين فان الشجاعة فضيلة والجبن
رذيلة والصحة مؤثرة محبوبة واللزوم ههنا على الاستقامة ويجب ان ياخذ ههنا ما كان من الاضداد
بالحقيقة وما كان بحسب المشهور فيجب ان يكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له وههنا جزئيات اخرى
ومواد اخرى يخالف ذلك وربما كان المظنون فيها عند الجمهور او الظاهر المشهور هو بالعكس من ذلك فان جودة
البنية اي اعتدال المزاج واستواء التركيب وتناسب الاعضاء قد يلزمها الصحة واما رداءة الخلقة والبنية
وهو نقصان في احد تلك فقد لا يلزمها المرض لكن المرض يلزمه رداءة الخلقة والبنية فيوخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة
بل بالعكس اذ يوجد ضد اللازم ملزوما لضد الملزوم فلا يكون اذا كانت جودة البنية صحة فرداءة البنية مرض
بل المرض رداءة البنية او يلزمها رداءة البنية فيجب ان يكون امثال هذه معدة ايضا واما المقابلة التي للعدم
والملكة فاللزومان مشهوران فيه جميعا فانه ان كان البصر حسا فالعمى عدم الحس ويشبه ان يكون هذا الموضع
حقا اذا اخذ على الاستقامة فانه اذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل عدمي فليس يمكن البتة ان يقال ذلك
٢ عدم صح الوجودي على العمى والابصار العدم موصوفا بامر وجودي محصل فاذا يقال عليه ذلك الوجودي فاذا عدم ذلك الوجود العدمي خ
يلزمه ايضا والمتضايفات تتلازم على الاستقامة اذا روعي ما يجب ان يراعى تلازما حقيقيا وتتلازم على الاطلاق
تلازما مشهورا مثاله ان كان ذو ثلثة اضعاف كبير الاضعاف فذو ثلثة اجزاء كثير الاجزاء وان كان العلم ظنا
فالمعلوم مظنون وان كان البصر حسا فالمبصر محسوس واما في الحقيقة فليس يجب ان يلزم الا بشرائط

وذلك لان العلم من حيث هو فيه مضاف الى العلم ومضاف من وجه اخر الى المعلوم وليس يجب ان يكون اذا كان العلم
ادراكا ان يكون العالم مدركا اي واقعا عليه الادراك او المعلوم مدركا اي واقعا منه الادراك بل يجب ان يكون الموازنة
والمعادلة محفوظة وكذلك فان المدرك مضاف الى المدرك وليس يجب اذا كان المدرك معلوما ان يكون المدرك
علما وكذلك ليس يجب ان يكون المدرك علما وكذلك يجب اذا كان المحسوس معلوما ان يكون الحس علما وان
كان المشهور يوجب ان يكون الحس علما فلا يكون هذه معاندة في المشهور وكذلك يجوز لقائل ان يقول ان
المحسوس ليس البتة بمعلوم وذلك لان الحس في الحقيقة ليس بعلم اذ كان كون الحس علما ليس حقا بينا بنفسه بل
ربما كان مشهورا واذا كان الحق ان الحس ليس بعلم وكان الحق يوجب انه ان كان الحس ليس بعلم فما يقع عليه
العلم لا يكون وقع عليه الحس وبالعكس وما وقع عليه العلم فهو معلوم وما وقع عليه الحس فهو محسوس فيجب ان
ان لا يكون شيء من المحسوسات معلوما وبالعكس فالذي قيل من ان معلوما محسوس ثم بني عليه الاعتبار قول جدلي
غير حقيقي **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظائر ومعنى النظائر الامور التي لها نسبة
الى الشيء فيشتق لها منه اسم اما مثل نسبة المقبول الى القابل المشتق له منه الاسم كالعدل الذي هو نظير العدالة
التي اشتق له منها اسم واما مثل نسبة الغاية الى الفاعل والحافظ كالامور الصحية التي تفعل او تحفظ الصحة فيشتق
لها من الصحة اسم واما نسبة المبدأ الى الغاية فيشتق له منها اسم كما يقال مرض عفوني ومواضع اخرى كانت
تعرف بالماخوذ من التصاريف ويشبه ان يكون مفارقتها للنظائر بان لا يوجد لها من الشيء اسم على الاطلاق
وعلى سبيل الاشتقاق بل ان يدل على نسبتها الى الشيء بلفظ ماخوذ من اسامي المناسبة والملازمة مقرون
باسم الشيء كما يقال هذا هو جار مجرى الطبيعة وهذا مذهب العدالة وهذا ماخذ الحكمة فتكون نسبة الجاري مجرى
الطبيعة الى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصاريف وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة الى العدالة على
اني لست اثق ايضا بما اقوله في ذلك انما احمنه تخمينا وليس هو شيئا معروفا في عادات الاستثناء ولا ينصر اللفظة
عن ذلك في غرضنا وقد قيل غير ما قلته وظن ان التصاريف هي ما يكون من الامور صادرة عن الشيء كالوجع عن
المرض واخذ هذا بعيدا عن عبارة المعلم الاول ولا يناسبه بوجه فانه ليس يجب ان يكون حكم الوجع وما يجري مجراه
مقايسا لحكم المرض وما يجري مجراه واما ما هو على سبيل العدالة فيجب ان يكون له حكم معتبر بالعدالة بسبب انه
ماخوذ بوجه من العدالة وكانه بوجه مشتق منه ولهذا ذكر انه يظن ان التصاريف اخص من النظائر وعلى ان
هذه عادة لغة لا علم لي بها ثم نقول انه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين وجه اخص بالعلم المطلق وهو المستعمل
في التعليم الاول مثل انه ان كانت العدالة محمودة فالعدل محمود وان كان ما يجري مجرى العدالة محمود فالعدالة محمودة
وهذا انما يجدا اذا كان المحمول محمودا او مؤثرا وليس يجب ان يقع بينهما في كل محمول محمود اتفاق فانهما مختلفان في الحد
ولا ايضا يصح ان يقع لهما في الخير اذا جعل الخير محمولا اتفاق فان الخير الحقيقي هو المطلوب لذاته ولا يتفق الامران فيه
فهذا وجه ووجه اخر يعتبر بحسب المقابلة اما من النظائر فمثل انه ان كانت الشجاعة حكمة فالشجاع حكيم واما من
التصاريف فمثل ان كان ما يجري مجرى الشجاعة هو ما يجري مجرى الحكمة فالشجاعة حكمة وهذا موضع جدلي مشهور

في بعض المواد

في بعض المواد ويصلح للابطال والاثبات وليس بتعليمي ولا ينعكس حتى اذا كان الحكيم شجاعا فالشجاعة
حكمة وان كان الحكيم يلزمه ان يكون شجاعا لزوم المقوم او لزوم التابع يلزم ان تكون الشجاعة يلزمها ان يكون
حكمة بل ان يكون معها الحكمة وكذلك في المثال الاخر وموضع اخر من حال الكون والفساد مخصوص ايضا
بمحمول الخير والمحمود فان ما كونه خير فهو خير ويجب ان يؤخذ الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقي حتى يقرب من ان يكون
تعليميا فان اخذ مطلقا لم يبعد ان يكون مشهورا وكذلك ما كونه شر فهو شر فيجب ان يؤخذ الخير والشر
بالقياس الى شيء واحد او يؤخذ كلاهما مطلقين حتى ربما قرب من النفع في العلوم فان اخذ بدل الكون الفساد
كان موضع اخر فكان بالعكس فان ما فساده شر فهو خير وما فساده خير فهو شر وكذلك ان اخذ فاعل
الخير مكان الكون وفاعل الشر مكان الفساد وليس ببرهاني فليس يجب ان يكون فاعل الخير في نفسه
خيرا لانه فاعل الخير ولا فاعل الشر في نفسه شرا لانه فاعل الشر فان ادعى صحة هذين القولين احتيج الى دليل
يوجبها واما اذا اخذ كالبينين بانفسهما لم يجب الالتفات اليهما الا من حيث الشهرة فقط فليس بواجب
ان يجري كل فاعل مجرى فعله ولا يبين بنفسه ان يكون الشر لا يصدر الا عن ذاته شر ومع ذلك فانه يفهم كون ذات
الشيء شرا وكون فعله شرا يشغل اولا عن فصل القول في القضيتين وينكشف ثانيا عن ان الشهرة
لا يطابق الاحقاق في هذه الدعوى اللهم الا ان يعني بالشر لا ان ذاته في نفسها شر بل انها تصدر الشر عنها
فيكون كان القائل قال فاعل الشر فاعل الشر وهذا وان كان حقا فهو هذر ومن المواضع مواضع المتشابهات
وهي كانها مسلمات يجعل فيها احد التشبيهين مقدما والاخر تاليا وهذا جدلي صرف كقولهم ان كان قد يكون
بالاضداد علم واحد فقد يكون بالاضداد ظن واحد وان جاز ان يكون البصر بخروج شيء الى المبصر جاز ان يكون السمع
بخروج شيء الى المسموع وان كان ما له بصر يبصر فما له سمع يسمع وهذا يصلح للاثبات والابطال على ما علمت
فانه قد يقبل ان ما كان للشبيه فهو للشيء وما لم يكن للشبيه فليس للشيء ومن المواضع مواضع النسبة الى الوحدة
والكثرة وهذا يصلح للابطال اعني اذا اختلف الموضوع والمحمول في النسبة الى الكثرة والوحدة كمن يضع ان كل علم
فهو تصور وفهم فيقال له ان العلم قد يكون باشياء كثيرة معا والفهم ليس يكون لاشياء كثيرة معا فليس كل علم
فهما وهذا الموضع برهاني وفي مثاله المورد مقدمات مشهورة ومواضع اخرى ماخوذة من الاكثر والاقل وهي
مواضع الاخرى وهي اربعة مواضع احدها ان يجعل ما هو اكثر في معنى الموضوع اكثر في معنى المحمول والقياس قياس شرطية
مثاله ان كانت اللذة خيرا فما هو اكثر خيرا فان كان الجور شرا فما هو اكثر جورا فهو اشد شرا وهذا مشهور لكنه ان صدق
المقدم فيه كليا حتى كان قولنا ان كل لذة خير حقا صدق لا محالة ما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا فكان الموضع علميا واما
ان اخذ مهملا فيكون مشهورا ولا يكون حقا فانه ليس ان كان السكنجبين نافعا للمريض فما كان اكثر كان انفع
بل ربما اضر فاما اذا كان مسلما ان كل سكنجبين نافع دخل فيه القليل والكثير فيجب ان يكون الاكثر ايضا نافعا
وان كان نافعا وجب ان يكون اكثر نفعا وهذا الموضع كما تعلم نافع في الاثبات والابطال جميعا والموضع
الثاني من الاربعة ان يعتبر مع المحمول المحمول الاخر حكمه في ان يحمل اولا من حكم هذا فان لم يحمل ولم يوجد ذلك ففي المشهور

ان هذا الحمل ولا يوجد وهذا الابطال وان وجد ماليس اولى ففى المشهور ان الاولى يوجد فى هذا الاثبات واما حال
هذا الموضع فى العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة اولى فانه ان عنى بالاولى الاول بالطبع والاقدم
صار الموضوع علميا وان عنى به ما وجوده اكثر من وجود الاخر من غير تعلق فليس الموضع بتعليمى فانه كثيرا ما يكون ما هو
فى الاقل ولا يكون ما هو فى الاكثر تاما مثل ذلك من طرفى النقيض واحدهما اولى بالشىء فقد يوجد كثيرا دون والاكثر له
مثل ابتلاع الانسان لما يمضغه والاخر ليس باولى بالشىء بل هو اقل نادر وهو كعضه به وقد يتفق ان لا يكون
هذا الذى هو اولى ويكون ماليس باولى والا كان الاولى دائما للاكثر يا وكذلك حكم ما كان مما ليس باولى فقد يوجد
كثيرا دون الاولى والموضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا وهو ان تكون الكثرة فى جهة الموضوع والمحمول واحد
فينظر ان لم يوجد المحمول لما هو اولى ان يوجد له لم يوجد لما ليس اولى وان وجد لما ليس اولى فقد وجد لما هو اولى
وهذا الموضع حاله فى شروط صيرورته علميا حال الذى قبله والموضع الرابع من هذه المواضع وهو ان يكون الاعتبار بين محمولين
وبين موضوعين واحد المحمولين ليس اولى بموضوعه من المحمول الاخر بموضوعه ثم يعتبر ما قيل ثم ههنا مواضع ماخوذة من
المساواة بعد هذه المواضع باعيانها وهى ثلثة حال المحمولين متساويى النسبة فى الاولى وغير الاولى لموضوع او موضوعين على
لمحمول او لمحمولين لموضوعين ثم يعتبر ذلك بعينه وليس شىء منها علميا ويشترك فى انه كان ما هو مثل فى استحقاق ان
يكون قد كان فالاخر كان او لم يكن فلم يكن وموضع اخر يعتبر من فعل الشىء اذا اضيف الى غيره وقرن به فجعله بحال فيقضى
بانه حار او ابيض وهو غير علمى واحسن مواضعه الجدليات فانه قد يقترن الحركة بالمادة فيجعلها حارة وهى غير حارة وموضع
قريب من هذا وهو انه اذا زيد شىء على شىء فجعله ازيد فى حال كان له مثلا فى كونه حارا او بياضا فهو بتلك الحال وليس علميا
ايضا فان الحركة اذا زيدت على الحار صار احر وليست حارة وهذا الموضع والذى قبله للاثبات ولا يصلحان للابطال
فانه ليس اذا زيد شىء على شىء فلم يجعله بصفة لم يكن على تلك الصفة فان الزوج اذا زيد على الفرد لم يجعله زوجا وهو زوج والحلو
اذا زيد على المر لم يجعله حلوا بل زاد احر وهو حلو وايضا فان العصير اذا زيد على العسل وهو حلو لم يجعله اشد حلاوة والعصير
حلو على انه لا يبعد ان يجعل هذا الابطال عند بعض الجدليين حاسرا لا يفطن لمثل هذا العناد وموضع اخر انه اذا قيل المحمول
على موضوع او على شىء بمعنى الاولى والاكثر فهو مقول عليه بالاطلاق مثاله ان كان خمر اقل اسكارا من خمر واكثر فهو مسكر
على الاطلاق وما لم يكن الشىء خيرا فليس يقال بانه اكثر خيرية او اقل خيرية فان الشر لا يقال انه اكثر او اقل خيرية وهذا
ليس يصلح فى الابطال فانه ليس اذا لم يقل باقل واكثر لم يقل باطلاق فكثير من الاشياء لا يقبل الاكثر والاقل وهذا
الموضع ليس له عناد علمى وله عناد جدلى اما انه ليس له عناد علمى فهو انه اذا لم يكن للشىء معنى بوجه من الوجوه فليس
له ذلك المعنى اقل او اكثر فان الاقل والاكثر يجب ان يكون معه الشىء موجودا حتى يكون قليلا او يكون كثيرا واما عناده
الجدلى فانه يقول قائل ان خمود الشهوة خير من الفجور ومع ذلك فليس خيرا على الاطلاق فهذا مقبول فى
المشهور واما فى الحقيقة فانه ليس خيرا من الفجور فانه لا شركة بينه وبين الفجور فى الخيرية حتى يجوز ان يكون حصته
منه او قريبا هو اقل ايجابا بالامور شرية منه واما فى نفسه فهو ردى مثله واما بالقياس الى ما يلزمه من الشر
فهو اكثر شرا وذلك اقل شرا لانه امر معه بل الملكة عند الشر الصادر عنه وفقد بعض الشر ان يكون منه وانه

وان

صح
او وجوده اشد موافقة
للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق

بانه بتلك الحال مثل ان يجعله حارا
او ابيض فيقضى صح

وان كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر وهو لا يخلو عن وجود ذلك او فقده
فذلك باب اخر وهو باب فيما يكون الخير والشر فيه واما الشىء الذى يقال له خير او شر بان الخير يصدر عنه والشر
يصدر عنه فليس الامر فيه كذلك فليس اذا كان الشىء ليس سببا للشر فهو سبب للخير الا بالعرض وبالعكس
واما اذا كان الشىء القابل لما ليس فيه شر فيه بازائه خير وموضع اخر مشاكل بوجه من الوجوه لهذا المعنى وهو انه اذا
كان الشىء ممكنا او موجودا او حسنا او نافعا فى وقت من الاوقات وموضع من المواضع وموضوع من الموضوعات
فهو ايضا بتلك الحال على الاطلاق فان ماليس بممكن فى نفسه فليس بممكن عند حال وما ليس بحسن البتة فليس حسنا
عند حال وهذا ايضا للاثبات ويعاند هذا الموضع بامثلة مشهورة مثل انه قد يوجد الشىء فاضلا فى امر وليس
فاضلا على الاطلاق ويكون الشىء غير فاسد فى وقت وليس غير فاسد على الاطلاق وينفع دواء فى وقت وفى موضع
وفى موضوع عليل وليس نافعا على الاطلاق وقد يحسن قتل القريب اذا كفر بالله تعالى وليس حسنا على الاطلاق
~~وكذلك يكون الشىء حسنا على الاطلاق~~ وكذلك يكون الشىء حسنا عند قوم وليس حسنا على الاطلاق فان من
الناس من استحسن قتل الاب وليس حسنا على الاطلاق وتفسير الاطلاق هو ان يقال المعنى من غير ان يزاد عليه شىء يقيده
كما يراد فيقال انه حسن عند قوم او حسن فى وقت فهذا هو الحكم المشهور لكنه يجب ان ينظر فى هذا من جهة الحق فنقول
اذا كان الاطلاق بالحقيقة فى مثل هذا الموضع هو ان لا يكون عليه زيادة فاعتبار البتة الا معناه فان كان معناه
اضافيا كان الاطلاق ان يوجد اضافة مطلقة مثل النافع اذا اخذ نافعا لشىء ما وحال ما فان هذا الاطلاق
بلا زيادة لان المضاف اليه داخل فى معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام او عموم او غير ذلك لكن المشهور بما لم يفصل
بينه وبين الدايم وبين الذى عند كل مكان وكل وقت فاذا لم نجده دائما او عم انه معاند وايضا فان المشهور يأخذه
مهملا وفى المعلوم يجب ان يوخذ محصورا فاذا رعيت هذا فاعتبر الامثلة التى وقع بها العناد فيجب ان يكون الفاضل
فى امر ما فاضلا على الاطلاق اى فاضلا بلا زيادة ولا يكون فاضلا على الاطلاق بمعنى انه فاضل فى كل شىء فهذا ليس
هو الفاضل على الاطلاق الذى يقصده الا باشتراك الاسم لانه فاضل مع زيادة وتلك الزيادة انه فى كل شىء وتجد
الممكن القوى ممكنا على الاطلاق وان كان ليس ممكنا فى كل وقت ولكل واحد وتجد ما ليس فاسدا فى وقت
ليس فاسدا الا بزيادة ابدا وتجد الدواء النافع للشىء نافعا على الاطلاق لا بزيادة كل شىء بل لشىء ما هو
مضادة المنفوع واما قتل القريب فتجده محصورا فيتبين لك الكذب فى ان كل قتل قريب حسن بل قتل ما للقريب
على ان يكون حسنا فذلك القتل الذى لذلك القريب تجده حسنا على الاطلاق وان لم يكن حسنا فى كل موضع
وكل اعتبار واما المستحسن عند قوم فذلك لا يجب ان يكون حسنا على الاطلاق وانت تعنى بالاطلاق الوجود
لان معناه انه حسن فى الظن لا فى الوجود والواجب ان يعتبر تقييد الشىء فى الظن باطلاقه فى الظن او تقييده
فى الوجود باطلاقه فى الوجود اللهم الا ان يكون قد يفهم من الاطلاق امر يعمهما جميعا فيكون الاطلاق حينئذ حقا فاتيا
اعتبار الشىء فى نفسه لا بالقياس الى الظن فتبين ان الشىء اذا كان فى نفسه بصفة وذلك فى حال ما وفى وقت ما
وفى موضع وموضوع وصدقت عليه الصفة فى تلك الحال بان كان فيها نافعا او موجودا او حسنا او غير ذلك

ما بين العلامتين
ليس فى نسخة الدستور

فيصدق عليه انه نافع او موجود او حسن او غير ذلك على الاطلاق بمعنى ترك الزيادة الى الاضافة المطلقة
المتضمنة فى حقيقة ذلك وليس يجب ان يكون على الاطلاق بمعنى العام الدايم والكاين فى كل شيء ان ليس ذلك
هو الذى على الاطلاق بالحقيقة ويجب ان يعتبر الحصر وترك الاهمال فحينئذ يصير الموضع علميا فانه ما لم يوجد الشيء
صفة لم يوجد له تلك الصفة بحال ولم يلتفت الى ما يقال من كذب الشيء مفردا وصدقه مع شيء وما عسى ان يوجب
من مناقضة هذا الموضع فقد علمت فصل القول فى ذلك حيث تكلمنا فى الفن الثالث **فصل فى الاولى** حين ح
والآثر وفى المواضع التى اعطيناها المواضع التى تعد نحو الاثر والافضل وظاهر الحال من البحث عن الاثر
والافضل يقتضى ان يكون متعلقا بالامور الخلقية وما هو اولى بالايثار والاجتناب فقط لكن حقيقة النظر
فيهما مقتضية للنظر فى الاولى والاخر وفى الازيد والانقص فذلك قد يتعدى الامور الخلقية واما مشاركة
هذا البحث للبحث عن الاولى والازيد وما ليس باولى وازيد فيتبين لك من جهة ان جميع ما ينفع صح ای اکثر ما ینفع فی الاثر والافضل
فى الازيد والانقص ينفع فى الاثر والافضل ينفع فيهما وان كان ليس كله كذلك على ما ظنه بعض المتكلمين
فى هذا الفن وذلك لان كثيرا من المواضع المعدة نحو الاثر والافضل لا ينفع فى الازيد والانقص مثل الموضع المشهور
ان ما هو اطول زمانا فهو اثر فانه ليس يجب ان يكون ما هو اطول زمانا فهو اكرم فى نفسه او اشد كرامة مما ليس
اطول زمانا او بحد ذلك واعلم ان المفهوم من الاثر غير المفهوم من الافضل وذلك لان الشيء قد يكون افضل
ولا يكون اثر فان العلم افضل وليس اثر من اللباس عند العريان والموت على حالة كريمة افضل من الحيوة الخسيسة
وليس اثر واذا قيل افضل واخير فقد يقال ذلك عند التحصيل على وجوه فيقال افضل واخير لشيئين متشاركين
فى نوع من الفضيلة يقبل الزيادة والنقصان ويكون لاحدهما جميع ما للاخر وزيادة مثل قولنا فلان ايسر
من فلان اذا كان له جميع مقدار ماله وزيادة ويقال افضل للمتشاركين فى نوع من الفضيلة تقبل الاشد
والاضعف من غير ان يمكن ان يشار الى قدر ما يساوى به الافضل للانقص متميزا عن الزيادة لكن الحاصل
للافضل اشد مثل الاجمل والاسخى وغير ذلك ويقال افضل اذا كان يشاركه فى نوع الفضيلة ذلك النوع
اما ان لا يقبل التفاوت او ان قبل فالذى لهما منه مثلا على السواء لكن للافضل فضايل اخر من انواع اخر
فيكون جملة ما لهذا اكثر مما لذلك مثل ان يكون احدهما شجاعا عفيفا والاخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا له
فيكون الاول افضل فيقال افضل اذا كان ليس بينه وبين الانقص مشاركة فى نوع الفضيلة اصلا ولكن
فى جنس الفضيلة الا ان النوع الذى له هو فى جملة نفسه الهى دون نوع الاخر لست اقول انه افضل من الاخر
فانه بيان دور ولكن اقول انه الهى والاخر ليس بالهى فهو افضل واعنى بالالهى ان يكون فضيلة باقية لا تبيد
مثل الحكمة او يكون نافعة فى الامر الذى هو مطلوب لذاته لست اقول فى الامر الذى هو افضل فيكون دورا
وهذا مثل النافع فى الاخرة والمعاد ومن هذا القبيل ما يحكم بان الحكمة افضل من اليسار ويقال لما المصالح
المتعلقة به وان كانت عاجلية فهى اكثر عددا واعم وادوم معا من عاجلة اخرى فانه ليس اذا كان اكثر صار
افضل بل ربما كان الواحد العام الدايم افضل من الكثير ويقال افضل ايضا على مثل ما يقال الاولى وهو ان يكون

احد الامرين له الفضيلة فى ذاته والاخر فضيلة مستفادة منه او بالعرض وخصوصا اذا كان له فى ذاته معنى
افضل بوجوه واما الاولى ايضا فيقال لما هو بهذه الصفة ويقال لما هو اشد مناسبة وهو ان يكون امر ن الالة الجرمة والوسيلة والموات المماثل
يجوز ان يكون لامرين لكنه لاحدهما اشد مناسبة مثل الكرامة فانه يجوز ان يكون للطارى الذى لا ماتة له لكنه
للذى له ماتة فى طبعه اولى لان الماتة وهى علة من العلل المستدعية الموجبة لا الحكم فيها بالايجاب بل الحكم
٢ انزه فيها بالاولى اذ كانت يوجب باقتران شرايط اليها فاذا لم يشعر بجميع الشرائط التى يقترن بها حتى يصير
علة موجبة بل يشعر باكثرها حكمنا بالاولى ولو شعر بجميعها لكان الامر عند الشاعر واجبا فى كونه او لا كونه لكنه
اذا كان الذى يقترن بالعلة الداعية فى احدهما اكثر من الذى يقترن بمثلها من الاخر كان الحكم للاول اولى وكذلك
ان كان لاحدهما هذه العلة ولم يكن للاخر فالذى له العلة اولى فاما الماتة فانها داعية الى الحكم وليس يتم بها بل
يتم باحوال اخرى اما فيه واما فى المتوقع من عنده واما فيهما جميعا بل ربما كانت وربما لم يكن والاولى
فى الماتة يعتبر على وجهين احدهما بحسب الوقوع والاخر بحسب الجميل والاولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل
ان لفلان عند فلان حقوقا وقد قصده فالاولى فى نفس الامر ان يتفق ان نقيضها حاكما بان ذلك الامر واقع
واما الاولى بحسب الجميل فهو ان يقول فالاولى بالمقصود اى الاجمل به ان نقيضها ويعرفها مع انه ليس يلتفت
الى انه يفعل ما هو اولى بان يقع منه ذلك الاولى بل على انه الاجمل فذلك فانه ان لم يفعل فذلك قبيح به فالماتة
تشارك ساير العلل التى ذكرناها فى امر توقع الوقوع وتخالفها فى ان العلل التى ليست بموات لا يعتبر فيها
حال الجميل لكنها انما تقتصر بها على الوقوع وانما تقتصر من الموات وما يشبهها على الاولى لان الاسباب
المحتاج اليها فى ان يكون العلة علة بالفعل ما لم يجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب فاذا علم ان هذا الواحد منها قد وجد
وجب الحكم فى البواقى وان ها حصل اجتمعت ثم كان موضع اخر لم يحصل فيه علة من العلل سبق الى الذهن العامى ان المتحصل
لعلة ما منها اولى للعلة التى تصير علة بالفعل عند شرايط اولى بالوجود مما عدم فيه الامران واما العلل الاخر او الشرايط الباقية
فانها لو كان اجتماعها كلها معلوما لكان الحكم يثبت فى ان المعلول واقع ولو كان غير اجتماعها معلوما لكان الحكم يثبت
فى ان المعلول غير واقع لكن ما يشعر فيه بوجود سبب او بزيادة الاسباب المرجحة يظن ان الاولى به ان يكون فربما كانت
الاسباب المرجحة متواطية فى الجانب الاخر الا انها تكون مجهولة وربما لم يتواف الاسباب كلها الا فى هذا ولا فى
ذاك فيمتنع ان يكون ذلك ولا هذا البتة وان كان هذا اكثر اسبابا واما الذى يتوافى فيه الاسباب كلها فليس هو
اولى بل واجب والقاصر الاسباب ليس هو الاولى فقط بل ممتنع ان يوجد فاذا هذا القسم من الاولى مظنون لا وجوب
له ولا امتناع الا انه يفيد ميل نفس الى ان الشيء يكون وهو ظن ما يكون غير كاذب ان كان الشيء متوافى الاسباب
فوجب ولم يكن اولى وكاذبا ان لم يكن متوافى الاسباب وامتنع ولم يكن اولى واعلم ان اعتبار الازيد و
الافضل قد يقع فى كل مقولة ولست اعنى ان يكون الموضوع لمحمولها يكون فى كل مقولة فان ذلك امر لا كثير
اشكال فيه ولا ايضا كثير منفعة فى تعرفه وليست ايضا اعنى ان الذى اليه النسبة فى ان الاخر اولى منه او ليس
واقع فى كل مقولة على ما دل عليه اختلاط امثلة يوردها قوم بل ان نفس ذلك المحمول قد يقع فى كل مقولة

مثاله انه قد يقال ان الصورة احق بالجوهرية من الهيولى ويقال ان الشخص اولى بالجوهرية من الكلي وهذا يكون لا على ان جوهرية اكبر من جوهرية ولا ان جوهرية هذا اسبق من جوهرية ذلك بل لان ما يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو اسبق لاحدهما واكمل وهو الوجود وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه وقد يقال في الكم والكيف وهذا ظاهر وفي الاضافة كقولهم ان صداقة فلان اشد وفي الاين كقولهم النار اعلى من الهواء وقد مثل لهذا بعضهم مثالا سخيفا وهو ان القوة النفسانية في الدماغ او في القلب وليس هذا اختلافا في زيادة ونقصان الاين بل في نفس الاين وقد يكون في متى كقولهم تاريخ الفرس اقدم ام تاريخ العرب وقد اورد له مثال اخر فقيل اترى الصيف اصلح للاركذا ام الربيع فاخذ الموضوع مكان المحمول وطلب الاكثر والازيد لا في انواع متى مجعوله محمولات بل في الاصلحية والاصلحية ليست من مقولة متى فان الاصلح اسم مشترك يقع في مقولات واما في مقولة الجدة فمثل قولهم الترس اوقى ام الدرع واما في الوضع فمثل قولهم الفلك بالاقليم الرابع اشد ميلا او في الثالث واما الامثلة في الفعل والانفعال فسهلة مشهورة وقد جرت العادة ان يقال في هذا الموضع في وجوه المقايسات التي نضمنها هذا النظر اشياء فقالوا من ذلك ان يكون الموضوعان اثنين والمحمول واحدا كقولهم الغناء اثر ام الخلد ومن ذلك ان يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا كقولهم الفضيلة بالنظر او العمل وهذا يرجع بالمعنى الى الاول فانه كانه يقول النظر اكثر في الفضيلة او العمل ويكون المحمول هو الاكثر بالحقيقة واما ان يكون موضوعان لمحمولين كقولهم اللبن اشد في البياض ام الغراب في السواد واما ان يكون الموضوع مضاعفا في كليهما او احدهما كقولهم الحكمة مع الشجاعة خير ام الحكمة مع العفة او الغنى مع الصحة افضل ام الفقر مع الحكمة والفرق بين المثالين انه في احدهما جزء من الموضوع مشترك وفي الاخر ليس وربما كان المحمول بل الموضوع والمحمول مضاعفا مثل قولهم الحكمة مع العفة انفع في الدنيا والاخرة من الحكمة مع الشجاعة فلنشتغل الان بالمواضع

فصل ان الامور الظاهرة التفاوت لا تحوج الى الاستعداد لها بالمواضع بل المواضع انما ينتفع فيما يخفى فيه التفاوت فمن المواضع ان ما هو اطول زمانا واكثر ثباتا فهو اثر وليس هذا بحق اذا اخذ مطلقا فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم وانه مؤثر على الخسيس الطويل المدة الا ان هذا قد يستعمل في المشهور واما اذا تساوى الشيئان في النوع فاطولهما زمانا واكثرهما ثباتا فهو اثر والفرق بين ما هو اطول زمانا واكثر ثباتا ان الشيء قد يكون مساويا لنظيره في الزمان لكنه اذا ثبت على حالة واحدة من الشدة والاخر لم يزل يشتد ويضعف في تلك المدة كان هذا اكثر ثباتا ومختار الاديب لجنس الاختيار او الصالح او مختار الشريعة الصحيحة او مختار جماعة المتميزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب او مختار الاكثر منهم فهو افضل وهو مشهور ويحلف وكذلك ما يختاره الكل لذاته فهو المتشوق اليه بحسب الكل فهو افضل في ذاته واعلى به بالاختيار وهذا انما يكون حقا اذا كان الشيء مؤثرا في نفسه لذاته لانه خير واما اذا لم يكن كذلك فهو مشهور وليس بحق دائما فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الاخرة والمختار في الصناعة التي هي افضل كالفلسفة الاولى اولى بالاختيار مما هو مختار في صناعة اخس

كالموسيقى وهذا يصير حقا اذا اعتبرت امرين احدهما ان يكون المختار في الفلسفة مثلا من جهة ما يوجبه الفلسفة لا الفيلسوف الذي قد يخطئ والثاني ان يعتبر الوقت والحال فان الوقت من الاوقات قد يجعل اختيار ما هو في صناعة اخس اولى من اختيار ما في صناعة ارفع مثل الوقت الذي يوجب اختيار الناس على استخراج شكل من الهندسة ٢ فيجب ان يقول انه لم يكن الوقت والحال يوجب ما في الصناعة الخسيسة وموضع اخر وهو ان ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو افضل من الذي ليس في جنسه كالعدالة فانها في جنس الفضيلة اذ هي نوع منه واما العادل فهو في ذاته جوهر وليس الفضيلة مقومة لذاته كما ليس البياض مقوما للابيض على النحو الذي هو جنسه مقوم له لكن العادل عرض له الفضيلة فهو في جنس الفضيلة بالعرض فيجب ان يكون العدالة افضل من العادل وهذا قد يشتهر وقد لا يشتهر واما الحق فيجب ان يعلم ان معنى الافضل ههنا مما لا يتقرر لانا ان الاصل ان عني به انه الاكبر في نفسه فانه فضيلة كما ان الاشد سوادا هو الاكثر من الاخر في انه سواد فليس بينهما مناسبة في ذلك فان الفاضل ليس فضيلة وان عني بالافضل الاجمع للفضل على انه صفته فليس بينهما مناسبة فان الفضيلة ليس جامعة او حاملة للفضيلة ثم ان اخذ اسم يعمهما فسيكون باشتراك الاسم وموضع اخر وهو ان المؤثر بذاته ولاجل نفسه افضل من المؤثر لاجل غيره كالدواء والصحة وهذا حق وايضا المؤثر بذاته افضل من المؤثر بالعرض وهذا قريب من الاول ويخالفه في ان الذي بالعرض قد لا يكون مؤثرا البتة بل انما يكون المؤثر ما يقارنه مثل ان الشيء اذا كان حلوا ومربعا فالحلو مؤثر لذاته والمربع بالعرض اذ انما اوثر لانه حلو وليس يتوجه الى التربيع ايثار واما المؤثر لغيره فقد يتوجه اليه ايثار وربما كان المؤثر بالعرض ليس لانه مؤثر بل لاجل انه مقابل لمكروه او يتبع مقابله لمكروه فيؤثر للفائدة في نفسه فهي فيه لا لفائدة فيما يقارنه بالذات فهي فيه بالعرض لكنه انما يؤثر لكي لا يوجد مقابله فلا يكون هو مؤثرا لاجل مؤثر لذاته بالذات اذ ليس يوصل الى المؤثر بالذات بل يوصل الى المؤثر بالعرض وهو عدم المكروه بالذات وليس عدم المكروه علة لوجود المؤثر بالذات بل بالعرض اذ علل الامور الوجودية امور وجودية لا الاعدام بل الاعدام ربما كانت مع علل الامور الوجودية ممكنات بوجه العلل لا انها في انفسها علل ومثال ان الفضيلة في الاصدقاء مطلوبة لذاتها لا انها يوصل الى سعادة التصديق وسعادة التصديق مؤثر لذاته والتصديق واما فضيلة الاعداء فلا يؤثر لاجل ذاتها ولا تؤثر لاجل حصول مؤثر بالذات عنها ولكن قد يؤثر لاجل مؤثر بالعرض وهو عدم المكروه اذا العدو اذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضر الذي هو عدم السلامة التي هي مؤثرة لذاتها فيشارك هذا الوجه الاول في ان الاول المؤثر فيه لا لذاته بل لما عرض من ان كان هناك مؤثر اخر يلتفت اليه ويفارقه المثال الاول في انه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا اليه بل عارضا له فلا يقع له ايثار ويفارقه المثال الثاني في انه مؤثر ولكن ليس مؤديا الى المؤثر بالذات بل الى عدم مقابله وموضع اخر قريب من الموضع الاول وهو ان ما كان سببا للخير بذاته كالفضيلة والكفاية اثر مما هو سبب له بالعرض كالبخت كما ان ما هو سبب للشر بذاته مثل القصور والرذيلة اولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبخت والفرق بين هذا الموضع والموضع الذي قبله ان ههنا قد اخذ الشيء سببا وهناك اخذ مؤثرا فههنا سببان لغاية وهناك

ما بين العلامتين مضروب عليه في نسخة الدستور

ليس في نسخة الدستور بالعرض صح

٢ هذا صح

غايتان او سبب وغاية بعد ان اخذا مشتركين في الايثار فان حصل لهما الايثار فمنفعة الموضع هناك
ليس في ايثار الايثار نفسه بل في ان يتعين اي الامرين اللذين حصل لهما الايثار اولى بان يوثر ومنفعة الموضع
ههنا في نفس اثبات الايثار كانه يوجب ان يوثر شيء وان يكون هو كذا وانه اثر من كذا فيكون ههنا كالتضعيف
في الاثبات بالقوة وان كان بالفعل اثبات واحد وهو اثبات الاثر وما هو اثر عند الكل وعلى الاطلاق
اي في عامة الاحوال اثر من الذي يصير اثر في حال ووقت وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان آثر كما ان
الصحة اثر من البط بالمبضع للعلاج فان الصحة في نفسها اثر عند الذي بط بل ترك البط عنده اثر لولا العذر
الواقع وهذا حجج وايضا فان الذي يكون للشيء بالطبع اثر من الذي لا يكون له بالطبع ومثاله العدالة اثر من
العادل ولست اقول افضل فان هذا الموضع قد مر مرة واما في هذا الموضع فانما اوجب العدالة والعادل
من حيث هما نافعان في امر من الامور يحتاج فيه الى احدهما ومن جهة نسبتهما الى الشيء وهو الغاية لست اعني
من جهة اعتبار مقايسة ما بينهما ان اخذ احدهما يوثر لذاته والاخر لغيره فان هذا الموضع قد مر بل من جهة ما هما موثران
لاجل المنفعة المتعلقة بهما لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعي لها في ذاتها وان العدل نافع لامر مكتسب وهذا مثل
ان يقول ان السراج اثر من المرآة المضيئة بالعكس اذ السراج يفعل ذلك لامر في طبعه والاخر يفعله لامر مكتسب
وهذا حجج وايضا هذا كما يقال ان يكون لك ملكة الكتابة فيكتب اثر من ان تستكتب وايضا فان الامر
الموجود للافضل الاكرم اثر من الامر الموجود لغيره مثل الامر الذي يخص الله تع فانه اثر مما يخص الانسان فهذا هو
على الاطلاق مشهور وليميز ليحصل الحق فيه فيقال ليس كل امر موجود في الافضل فهو افضل فان اللحية
موجودة في الانسان وليست اثر من مبلغ الشجاعة الموجودة في الاسد ولكن يجب ان يشترط حتى
يكون الموجود للافضل موجودا للافضل من حيث هو به افضل لا من حيث هو به اخس والموجود للاخس
موجود للاخس من حيث هو اخس لا من حيث هو به افضل وبعد ذلك فان الحق ان ذلك افضل واما انه
اثر فانما يكون اذا اشتركا في انهما موثران وانما يكونان موثرين اذا كان كلاهما من شانه ان يوثر فيحصل كلاهما خ
بالكسب واما اذا لم يكونا كذلك لو لم يكن الذي في احدهما مثلا الذي في الافضل مما يكتسب فليس يقال
انه اثر وموضع اخر يشبه هذا الموضع وليس هو وهو ان ما كان اولا للامور التي هي اقدم فهو اثر كالصحة
بالقياس الى الجمال والقوة فان الصحة يظن انها توجد في مزاج الاركان والجمال والقوة في تركيب الاعضاء
الالية وكذلك ما هو في الشيء الذي هو اكرم فهو اثر كصحة النبض بالقياس الى جودة الهضم وهذا يخالف
الموضع الاول في ان الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد يوصف بهما وصحة النبض وجودة الهضم
يجتمعان في شخص واحد والموضع المقدم كان يفترق فيه الموضوعان لكن الحكمان متقاربان وموضع اخر قريب من بعض
ما سلف وهو ان الغاية في الشيء اثر من فاعل الغاية الاخرى حتى لا يكون هذا الموضع مكررا ولكن هذا مشهور
غير حق فان صحة البدن غاية من الغايات ثم صحة النفس وهي الفضيلة يسوق الى غاية هي السعادة القصوى
والفضيلة اثر عند الافاضل من صحة البدن وايضا فان السابقين الى غايتين يشبه ان يكون اعجلهما اداء به الى الغاية

اثر

اثر وذلك اذا تساويا او تقاربا ولذلك فان الجمهور يؤثرون النافع في المعاش على النافع في المعاد واما اذا اختلفا و
كان التفاوت عظيما ولم يمكن الجمع بينهما فان الاثر عند حصفاء ما هو افضل وان تاخر وايضا فان الغايتين اذا
كان التفاوت بينهما اكثر من التفاوت بين احديهما وبين فاعلها وكان فضل الغاية الاخرى على هذه الغاية اكثر
من فضل هذه الغاية على فاعل هذه الغاية فان فاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وذلك بان نسبة
الغاية الى الغاية كنسبة الفاعل الى الفاعل وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية اكثر من فضل هذه
الغاية على فاعلها ففاعل الغاية الاخرى تفضل فاعل الغاية الاولى هذه باكثر من فضل الغاية الاولى وهذه
لفاعلها نفسها فضل اكثر فهو افضل ففاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وكذلك بالعكس وموضع اخر يشبه
بعض ما مضى وهو ان يكون احد الامرين وان كان قد يطلب لغيره فقد يطلب لنفسه والامر الاخر لا يطلب
الا لغيره فان الاول اثر ومثاله الصحة والعدالة فانهما اثر من الغنى والشدة فان الصحة والعدالة كريمان لانفسهما
والغنى لا فضيلة له في نفسه بل ربما جلب امرا كريما فاضلا وموضع اخر في الامور الخفية التفاوت اللواتي يحوج
الى تدقيق نظر في امرها مثل النظر في اللوازم فان ما لازمه امر اكرم وافضل فهو اثر وايضا ما يتبعه شر اقل مما الاخر
وان لم يفضل في الخير فهو اثر ومن اللوازم ما يكون متقدما مثل الجهل للمتعلم من حيث هو متعلم ومنه ما يكون متاخرا
تابعا مثل العلم والتابع في اكثر الامر هو الافضل اذا كان من جملة الغايات فهذا موضع وايضا موضع اخر
ان الخيرات التي هي اكثر فهي اثر اذا كان الاقل داخلا فيها فاما اذا لم يكن كذلك فان الاقل عددا ربما كان وان خالطه شر
اثر من خيرات كثيرة مثل الحكمة فانها مع ما يلحق كاسبها من التعب اثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة وربما كان
ما ليس بفضيلة وهي واحد اثر من عدة فضائل مثل ان السعادة اثر من العدالة والشجاعة والعفة وقد يعاند
هذا الموضع فيقال ليس يجب ان يكون مجموع الاثنين اثر من الواحد الذي فيه مثل ان مجموع الصحة وكوننا ذوي صحة سكونها خ
ليس اثر من الصحة فانه لا زيادة ايثار لمجموعهما على الايثار الذي للصحة وانما يكون هذا اذا كان احد الامرين لاجل
آخر واما اذا اختلفا فالحق انه اذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر للاخر فهما اثر من الواحد وهناك اذ ليس اثر فليس
انه نقص ايثار بل ايثارهما واحد وحكم هذا الموضع في الصحة الواشهرة مما لا يخفى وايضا اذا كانت المؤثرات
تحصل مع لذة فهي اثر من ان يكون بلا لذة وهو مشهور غير حقيقي وايضا اذا كانت بغير اذى ولا لذة فهي اثر
من الذي يكون مع اذى وهذا على ما علمت وايضا ما يكون في وقته اثر منه في غير وقته او في وقت لا يعتد به فان
الحكمة في المشايخ اثر منها في الشباب وان كان وجودها في الشباب اعجب وكذلك العفة فيهم بل العفة و
الحكمة بالمشايخ اولى وفي الشباب اعجب واكتساب ذلك وطلبه بالشباب اولى فان المشايخ يجب
ان يحصل ذلك لهم بالطبع والشيء الذي هو انفع في كل وقت او في اكثر الاوقات فهو اثر بالاعداد كالعفة و
العدالة فانهما اثر من الشجاعة لكن ربما كانت الشجاعة اثر في وقت يحوج اليها والشيء الذي لو كان هو لم يحتج
الى الآخر واذا كان الاخر احتيج اليه فهو اثر كما انه لو كان الناس عدولا لم يحتج الى الشجاعة ولو كان الناس كلهم شجعانا لاحتيج
بالعدالة بل احتيج اليها فالعدالة اثر وان كان الاخراج الشجاعة ربما صارت في بعض الاوقات اثر وايضا ما تجنب

كذا في نسخة الاستاد [illegible] عليه
وهذا الموضع في شرح [illegible] ان فيه نقصا [illegible]
لانه مبني على الدال الى النسبة والابدال الى النسبة غير بين والبرهان
الذي شرحناه [illegible] الغاية [illegible] والاعداد [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] ه

فاده او ضاعه او ضده اكثر فهو اثر وما يرغب في تحصيله واتخاذه اكثر فهو اثر وايضا فان كل شيء
يكون مؤثرا دائما ويكون الاخر مرة مؤثرا ومرة غير مؤثر فذلك الشيء اثر مثال الاول لذة الحكمة مثال الثاني لذة الاكل والجماع
فان الذي هو مؤثر دائما اثر في نفسه وان كان هذا قد يصير وقتا ما اثر ونقول ان المواضع التي اخذت في الاثر منها
ما ينفع في المؤثر نفسه وذلك انا اذا علمنا ان الانفع اثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك اذا راينا الاكثر في باب ما
اثر علمنا ان الكثير مؤثر كما انا اذا علمنا ان الانفع اثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك وان لم يكن الامران يختلفان
في الزيادة والنقصان ورجح ما بينهما من جهة اخرى فقد يوجد الترجيح مواضع اخرى مثل انه اذا كان الخير بالطبع
اثر فالخير بالطبع مؤثر وايضا اذا كان ما يكون خيرا بالطبع فهو اكثر ايثارا فيكون لا محالة للاول ايثار وهو الخير
الذي ليس بالطبع ايثار ما وان قل فيكون كل خير بالجملة مؤثرا ومنها ما ينفع في الترجيح فقط وقد يمكن ان يجعل هذه
المواضع اعم من حال الايثار ويؤخذ بحيث يشتمل على الازيد من كل تفاوت فيقال مثلا ان ما كان بالطبع بحال ما
فهو ازيد فيها من الذي ليس بالطبع فان الازيد في الحال اعم من الاثر او نقول ان الذي يفيض منه امر ما فهو اولى بان
ينسب اليه من الذي لا يفيض عنه او الذي يفيض منه اكثر فهو افضل لذلك الاثر فهو اولى به والذي هو اكثر بحال ما قبولا وتصرفا
فيه فهو اولى به وكذلك ما اذا زيد على شيء جعل الجملة اكثر بحال ما في زيادة شيء او كانت زيادته على ما هو اقل بحال يجعله
اكثر من زيادة شيء آخر وكذلك في جانب النقصان وايضا ما هو اقل مخالطة للضد كالبياض الذي هو اقل سوداوية للجسم
فهو بالحال اولى وفيها اكثر والمواضع الكلية كما علمت تنفع في الجزئيات وان كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث
والمواضع الكلية هي مثل المشتركة المذكورة في باب الاثبات والابطال المطلقين مثل مواضع المتقابلات والنظاير
والتصاريف فانها اعرفها كلها واقربها من الشهرة وكذلك تلك المواضع نافعة في ان يستعمل في المطالب الجزئية
فانه كما ان قولنا ان كان كل لذة خيرا فكل اذى شر فهو مشهور فكذلك سيكون مشهورا قولنا ان كانت لذة ما خيرا
فاذى ما شر وكذلك في ساير الامثلة مما يجب ان تعرفه بنفسك وكذلك مواضع الاولى والاحرى لكن انما تنتفع باخذ
مقدم جزئي لتال جزئي في الاثبات فاما في الابطال فلا ينتفع به مثاله من باب الاولى انه اذا كان كل علم اولى بان يكون
خيرا من اللذة ولذة ما خير فعلم ما خير فانا قلنا ولا لذة بخير لم يلزم ان يكون ولا علم بخير واما ان قلنا لكن ليس علم ما خيرا ينتج
فليس لذة خيرا واما اذا كان الامر من باب التساوي فيصلح للاثبات والابطال الجزئي وحكم الموضع الجاعل الكل على
مثال الجزء من باب الاولى والاحرى وما بعده هذه تكررات بعضها مما يعلم في علم القياس وبعضها مما يعلم في المواضع
المذكورة تمت المقالة الثانية من الفن السادس من المنطق ولله الحمد

المقالة الثالثة فصل في المواضع الجنسية

حد
المقالة الثالثة منه في مواضع الجنس
فصل في ايراد المواضع الجنسية

ولان النظر في الجنس قبل النظر في الحد اذ الحد انما يتم حدا بعد ان يصح وجود ما فرض فيه جنسا جنسا على ان الجدليين
اكبر عنايتهم بالاثبات والابطال المطلق ثم اذا نظروا في الحدود كفاهم التمييز والمساواة ولم يفطنوا الشروط
الحدود وقلة ذلك لعل فطنتهم لامر الجنس وذلك لانه فاتهم الاثبات والابطال ويحوجون الى التحديد لتفهيم الاسم
ولا يتعدون في اكثر الامر ذلك الى ان يعرفوا ما هو حد حقيقي وما هو غير حقيقي فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم وينعكس
بالتساوي لكنه لا يبعد ان يكون من ضبط منهم مشهورات الصنايع العلمية ان يكون قد احس بما هو المشهور

عند المنطقيين من ان الحد يؤلف من جنس وفصل فيكون له ان يتكلم في باب الجنس والفصل واعلم ان اكثر المواضع المذكورة في
باب الجنس علمية فان جرى فيها مشهور صرف خصصناه بالتعريف فمن المواضع ان ينظر في الامور المجانسة للموصوف اي الامور
المشاركة للموضوع في طبيعته وللمتكلم ان جنسها واحد هل شيء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض انه جنس فان وجد منها
ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ما وضع جنسا الجنس وان لم يوجد لم يلزم منه شيء وهذا الموضع للابطال فقط ومثاله
ان قيل ان الخير جنس اللذة فوجدنا لذة ليست بخير قلنا ان الخير ليس جنسا للذة فان وجدنا كل لذة خيرا لم يعلم انه جنس
او ليس فان كل جنس عام لكن ليس كل عام جنسا وان ننظر هل هو محمول من طريق ما هو فان لم يكن فليس بجنس
واما ان كان فكان حملا هو من طريق ما هو لا في جواب ما هو لم يجب ان يكون جنسا على ما قد علمت لكنه لا يبعد
ان يوجد في المشهور جنس وان كان في جواب ما ولكن لا من جهة الشركة فقط لم يكن جنسا وايضا هل ربما طابقه
تحديد العرض فان طابقه فليس بجنس ويخالف الموضوع في انه ليس كل ما ليس مقولا في طريق ما هو فهو يطابقه
حد العرض بل ربما طابقه حد الخاصة وايضا ان اختلف المقولة للجنس والنوع وكان النوع من الكيف بالذات
مثلا والجنس من الجوهر او بعكس ذلك فالجنس ما فرضنا جنسا وهذا يصلح للابطال فقط ومثال هذا البياض
والثلج فان البياض كيفية والثلج جوهر وايضا العلم والجميل فان العلم مضاف والجميل غير مضاف وانما جعل العلم
في هذا الموضع مضافا اي داخلا في مقولة المضاف بالذات هو على جهة المشهور وقد علمت ان دخوله في المضاف
عند التحقيق هو على طريق آخر ومع ذلك فان الشيء الذي يلزم جنسه الاضافة يلزم نوعه الاضافة ولا يختلفان
فيه وهذا احق وايضا ان حمل على ما وضع جنسا احد ما وضع نوعا فليس ما وضع جنسا الجنس وهذا ايضا
نافع للابطال فقط ومثاله لو انا جعلنا للموجود وللواحد جنسا كان ذلك الجنس موجودا او واحدا في نفسه
لا محالة وكانت حقيقة النوع يقال على حقيقة الجنس وهذا محال وايضا فان النوع اذا كان يصدق على ما
ليس يصدق عليه الموضوع جنسا فليس الموضوع جنسا الجنس مثل المظنون فانه يصدق على المعدوم والموجود
لا يصدق عليه وهذا كالمكرر وايضا فان كان الموضوع جنسا لا يشارك شيئا من انواع الجنس فليس المفروض
جنسا الجنس كمن يجعل الحركة جنسا اللذة ثم لا يوجد اللذة نقلة ولا استحالة ولا نموا ولا غير ذلك وهذا انما يكون اذا
كانت الانواع محصورة ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا احدها ولا داخلا في احدها ومواضع آخر

بالفعل صح

وهو مكرر بالقوة وان لم يكن وهو ان يكون الموضوع نوعا يقال بالفعل على اكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا كالمظنون
فانه يقال على اكثر مما يقال عليه المعلوم وهذا الموضع في الظاهر كانه في القوة ما قيل قبل من انه ان كان النوع يحمل على ما
لا يحمل عليه الجنس فليس المفروض جنسا الجنس لكن قولنا ان كان حمله على اكثر مما يحمل عليه قد يقتضي اعتبارا آخر وهو ان
لا يلتفت الى المشاركة البتة بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته فنوضع الموضوعات الغريبة لهذه اكثر عددا
من موضوعات تلك فلانها اكثر عددا لا من جهة ان ذلك يشارك البتة او لا يشارك البتة هذا في موضوعاته فيكون
ما فرض جنسا غير جنس وايضا ان كان المفروض نوعا مساويا في العموم للجنس فليس ما فرض جنسا الجنس كمن يجعل
الموجود جنسا للواحد وبالعكس ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد وبالعكس فلا يكون احدهما جنسا للآخر

ما بين العلامتين ليس في نسخة السعد

نوعا واما كيفية هذا التساوي في الواحد والموجود فلا يجب ان نشتغل به الان بل يوخذ اخذا و يقتصر على وجه كونه مثالا واما بيان الحقيقة ففي العلوم العالية وكذلك ان جعل العلة والمبداء احدهما جنسا للاخر فانهما متلازمان او مترادفان وانما يكونان متلازمين اذا فهم من العلة موجود عنه وجود الثاني من غير عكس وفهم من الاول انه موجود ليس عن وجود الثاني من غير عكس والامران وان كانا متلازمين فان بين الاعتبارين فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل وايضا ننظر في الامور التي لا تختلف في النوع بل تختلف في الاعراض وان كان ما وضع جنسا ليس جنسا لجميعها وليس هو بجنس مثاله من جعل غير المنقسم جنسا للخطوط مستقيمة غير منقسمة فان الخطوط الغير المنقسمة ان كانت موجودة فلا تختلف هي والمنقسمة كما علمت بالنوع والماهية بل بالعرض واذ ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة فليس جنسا للغير المنقسمة ايضا وايضا ان كان للنوع جنس اخر ليس احدهما تحت الاخر فليس الجنس جنسا لكنه ربما جوز ذلك في المشهور لان نوعا واحدا قد يقع في جنسين ليس احدهما تحت الاخر مثل ان الفهم علم و فضيلة او لا يكون هذا المثال مشهورا جدا فعسى ان يكون كثير من الناس لا يقبلون ان الفهم علم بل عسى ان يكون المظنون ما ذكرناه في الفن الثاني من الاجناس المتداخلة لكنه ان زيد فصل جنس ليس احدهما تحت الاخر ولا هما تحت جنس واحد بعينه خلص القول عن العناد ثم كان حقا ومع هذا كله فيجب ان يتعدى الموضوع انه جنس الى جنسه القريب او العالي فان لم يكن محمولا على جميع النوع او لم يكن من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس وايضا فانه يجب ان ينظر هل حد النوع يحمل على الجنس الاعلى فان حمل فليس الجنس جنسا واما المثبت فان بين ان الجنس العالي والاعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ثم بين ان الموضوع جنس موجود للشيء كان مثبتا لانه جنس فانه لا يمكن ان يكون العالي يحمل من طريق ما هو والوسط يحمل لا في طريق ما هو وههنا موضع بحث في ان هذا الموضع علمي او ليس بعلمي وذلك لان لقائل ان يقول ان الجنس ربما حمل على نوعين ثم عرض احدهما للاخر فكان الجنس الاعلى مقولا على النوع من طريق ما هو ولم يكن النوع الذي هو جنس اقرب محمولا على ذلك النوع الاول من طريق ما هو مثاله ان الكمية يحمل على المنفصل وعلى المتصل ثم العدد قد يحمل على المتصل اذ يعرض له المنفصل ولا يجب من ذلك ان يكون المنفصل جنسا للمتصل بسبب ان جنسه جنس له ومقول في طريق ما هو فنقول ان هذا النوع الاخير كالمتصل اما ان يكون ماخوذا على انه متصل لذاته او على انه شيء عارض له الاتصال فان اخذ على انه متصل لذاته فالمنفصل الذي يقابله لا يقال على جزئياته وان كان معناه انه شيء يعرض له الاتصال فالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذي هو العدد قولا جنسيا بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشيء ولا يقال على الشيء قولا جنسيا وايضا فان المنفصل لذاته وهو العدد لا يقال على ما فرض نوعا اخر تحت الكم قولا بالتواطؤ فضلا عن ان يقال لا بالعرض وكيف يقال وكل نوع منها ليس الاخر بل قد يشتق لاحدهما من الاخر الاسم فلا يقال ان المقدار عدد او انفصال او منفصل لذاته بل معدود او منفصل بعدد و انفصال ثم المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئا هو ماخوذ على انه عرض له نوع الكمية وكذلك المنفصل ان لم يعن به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار بل عنى به شيء قرن به الانفصال حتى كان معناه انه شيء ذو انفصال

لم يكن

لم يكن نوعا ايضا من الكم على ما علمت ان الشيء مقرون به طبيعة المقولة ليست من المقولة فهذه الاعراض لا يبطل شهرة الموضع بل لا يبطل حقيقته واما ما حكمنا به ان المثبت اذا بين ان الاعلى مقول في جواب ما هو فالاسفل الذي هو دونه مقول في جواب ما هو فذلك حكم مشهور وليس بحق واجب وان كان مشهورا فانه يجوز ان يكون الاعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ثم يكون الاخص من المحمولين فصلا متساويا له وقد اجتمع الفصلين فسمي باسم فيكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي اخص يشترك في شيء مبتور ليس بكمال طبيعة الجنس بل ليس بجنس لكن لا يجب ان يضايق في هذا الكتاب كل هذه المضايقة بل يجب ان يوجد على المشهور و موضع اخر ان كان ما وضع جنسا ليس يحمل على ما يحمل الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا واما المثبت فانه اذا بين انه اعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو وجب ان يكون الاعم جنسا لكن جعل المائت جنسا للانسان والفرس ثم المائت فصل يقسم الحيوان وللقائل ان يقول انكم ان صادقتم فلم تجعلوا فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا عرض من الشك ما تقدم ذكره قبل هذا الموضع وان لم تصادقوا فلا ايضا يقعوا في ان يوجد المائت جنسا وان كان فصل جنس فنقول اما اولا فان الشيء الذي هو فصل اذا شعر في المشهور بفصيلته لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو بل من جهة مصادفة الشيء منقسما بشيء اخر قسمة لا خفاء على الجمهور بانه فصل حكم حينئذ بان الشيء يكون غير جنس وانه ليس مقولا في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو وانه لا يحل في المشهور محل الجنس وان لم يكن شعور من هذه الجهة والجهة الاخرى خفية فيكون المحمول من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكافي في اثبات ان ذلك الشيء جنس لان التفريق بين المحمول من طريق ما هو و المحمول في جواب ما هو ليس مما يفهم في المشهور بل الكلام في الجنس يحل عن المشهور وانما يفطن له الاحذق من الجدليين فكيف الشروط الخفية في امر الجنس الذي لا يشعر بها ايضا في غير المشهور بل المشهور هو ان الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو اعم منه بل كان المخصوص باسم المقول في طريق ما هو ما كان ليس البتة مقولا في جواب اي شيء هو وان كان المقول في طريق ما هو اعم من الامرين فههنا يجب ان يوجد كالمخصوص باحدهما

فصل في مثل ذلك

وايضا يجب ان ننظر هل جعل الجنس جنسا للفصل كمن جعل العدد جنسا للفردية والفردية فصل من باب الكيفية بسيط او جعله جنسا للفرد الذي هو بمعنى شيء ذي فردية فان ذلك ايضا فصل مقسم للعدد والعدد ليس هو بنوع من انواعه اذ لو كان نوعا لكان اما نوعا متوسطا واما نوعا اخيرا ولو كان نوعا اخيرا لما كان يقال على ثلثة وخمسة ولو كان نوعا متوسطا لكان مقولا على ما تحته في جواب ما هو وقد علمت في موضع اخر انه ليس كذلك وهو ايضا في الحقيقة ليس بفصل حقيقي ذاتي بل هو فصل على المشهور والفرد الذي بمعنى العدد الماخوذ مع الفردية ايضا بنوع بل صنف ولو كان نوعا لكانت الفردية فصلا ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو واعلم انك اذا قلت عدد فرد فليس معنى الفرد فيه انه عدد ذو فردية والا كنت كانك قلت عدد هو عدد ذو فردية كما لو قلت حيوان انسان لكنت قلت حيوان هو حيوان ناطق بل معناه انه شيء ذو فردية اي شيء ذو كيفية لا ينقسم بها

العدد بمتساويين فاذا قلت عدد فرد فمعناه انه عدد ذو فردية اى عدد هو شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد
بمتساويين فاذا قلت فيكون العدد الثاني الماخوذ في بيان حد الفرد ليس على سبيل انه محمول بل على سبيل انه جزء حد
لجزء حد فان الفردية جزء حد الشيء ذي الفردية الذي هو الفرد والعدد جزء حد الفردية الجزء الذي لا يحمل عليه في ذاته ولا يحمل الا
على الشيء ذي الفردية في ذاته بل يعلم من خارج ان هذا الشيء لا يوجد الا عددا وعلى ما علمت فيما سلف فلا يكون قد قرنته قلت به
للشيء انه عدد كما يلزمك ان يكون قلت به في المثال الاول فههنا فردية وهو كالفصل البسيط وفرد وهو كالفصل
المنطق والعدد الفرد وليس شيء منها بنوع من العدد لكن لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان فصول الجوهر جواهر فهي انواع
الجواهر فنقول اما اولا فذلك لا يعاند به المشهور واما ثانيا فكان العرض في هذا هو الفصل المنطق وقد علمت
ان الفصل المنطق في الجواهر ليس نوعا للجوهر باتم بيان وان كان يحمل على ما يحمل عليه النوع واما الفصل البسيط فلا يمنع
ان يكون نوعا لكن هذا فوق ان يحيط به المشهور وانما العرض ههنا في الفصل المنطق والفصل المنطق لو كان يقبل
في جوهره حد الجنس لكان يكون نوعا يحتاج ان يتميز عما يشاركه في ذاته بفصل لا فصلا او كان يكون شخصا فيتميز
بالاعراض وهذه اشياء قد حققتها وعلمت ان الفصل عماذا يخالف النوع وعلمت المذهب الحقيقي في ذلك
واما المشهور فليكن عندك انه مختلف غير مضبوط وايضا انظر هل عرض ان جعل ما هو نوع جنسا وما هو جنس
نوعا مثل من قال ان الالتقاء اتصال او ان الاختلاط امتزاج ما فان الالتقاء اعم من الاتصال فان المقادير تلتقي اي يوجد
ولا بعد بينها فيكون تارة مشتركة في حد واحد فيتصل وتارة متباينة الحدين فيكون حداهما ليس واحدا بل
معا كما يكون للماء والدهن ويخص هذا باسم المماسة وهذا الالتقاء اي المماسة لا يقال على الاتصال فلا تعرض فيه
الشبهة بل انما يقال عليه ما قيل بالمعنى الاول فهناك يشكل فاذا كان كذلك استحال ان يكون الاتصال الاخص
من الالتقاء فكيف يكون جنسا له وكذلك الاختلاط اعم من الامتزاج اذ الاختلاط يدل على تجاور اجسام كثيرة
غائبة عن الحس او اتم من تجاور الغائبة عن الحس ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة والشعير
وبالجملة اليابسة ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض كالماء والخمر والسكر والخل حتى يجتمع لها كيفية واحدة
وهذا يخص باسم المزاج فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ومن جعل النقلة كالجنس للحركة في المكان وهي اخص في
لغة اليونانيين فان النقلة في تلك اللغة واقعة على ما يكون قسرا او من غير ارادة ولا كذلك الحركة وايضا ان
جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط لان الفصل اذا لم يكن اكثر واعم فلا اقل من ان يكون مساويا ثم ان
ان وضع الجنس في الفصل فهو ابعد غلطا فان الجنس دائما اعم فان لم يكن مثلا اعم بل اختلف فشاركه في شيء
وما من شيء كالمنقسم بمتساويين والعدد فان طبيعة الفصل لا يكون مقومة للجنس البتة بل عارض
لطبيعته وان كانت تابعة على ما علمت وكذلك ان جعل الجنس فصلا لكن جعل الاختلاط فصلا مقوما
للمزاج والتغير فصلا مقوما للنقلة وايضا ان كان شيء من فصول الجنس او خواصه المقسمة يحمل على الموضوع
نوعا فليس الموضوع جنسا للجنس مثل النفس فان العدد كيف يكون جنسا لها على ما يقال وليست النفس بلغ
بفرد ولا زوج بل كيف يكون العدد محمولا عليها وايضا ان كانت طبيعة النوع برفع طبيعة الجنس

لكن يحل

لكن يجعل الحقيقة الالهية داخلة تحت مقولة من المقولات ويعاند هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية فانها
اذا ارتفعت رفع العدد اصلا والعدد جنس لكنه اذا اخذ الرفع لا رفع الوجود بل رفع كونه عددا آخر البتة عددا
في ماهية سلم هذا الموضع والا فلم يسلم والحال في ذلك على ما علمت وايضا ان كان الجنس والفصل قد يزولان
ويبقى ما وضع نوعا فليسا بجنس وفصل وهذا ظاهر وكذلك ان كان ضد الفصل او الجنس يقال على النوع و
ايضا ان كان النوع قد يحمل عليه شيء لا يحمل على شيء مما وضع جنسا البتة فليس الموضوع جنسا للجنس مثاله
ان النفس يحمل عليها الادراك والحس والحيوة ولا شيء من الاعداد كذلك وايضا ان كان الموضوع جنسا
مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق فليس بجنس وايضا ان لم يكن الموضوع جنسا لنوع آخر غير الموضوع
نوعا فليس بجنس وايضا ان كان انما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعا معه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ
قول الاتفاق على حال النعمتين وعلى حال الصديقين فليس بجنس وههنا مواضع من جهة الاضداد وهو انه
هل ان كان النوع ضد وليس لجنسه ضد فالضد ليس يحمل عليه الجنس فانه ان لم يحمل عليه فليس بجنس وهذا
يصلح للاثبات ايضا وايضا ان كان للجنس ضد فهل ضد النوع فيه فانه ان لم يكن فيه لم يكن الجنس جنسا وان
كان كان وهذا يرجع الى الاصول المتقدمة انه ان كان كذا جنس كذا فضده ضد جنسه وايضا ان كان ضد
النوع ليس له جنس بل هو جنس عال فلا يكون النوع نوعا الا جنسا عاليا لا جنس فوقه كالخير
والشر وقد علمت فيما سلف انه كيف ينبغي ان يعلم هذا وايضا ان كان للجنس ضد وللنوع ضد فيجب
في المشهور ان يكون الضد جنس ضده فان كان بين احدهما وضده متوسط وليس بين الثاني وضده
متوسط فيستقبل ان الجنس ليس بجنس خصوصا اذا ايد بمثال مثل انه لما كان بين الفضيلة والرذيلة
متوسط فبين العفة والفجور متوسط وبالعكس والا فان المتوسط اذا كان بين النوعين فيجب لا محالة
ان يقع في جنس ولا يكون احد الطرفين اولى به من الآخر فان يكون جنسا له وليس يجوز ان يكون في جنسين
ضدين فيجب ان يكون في جنس آخر واذا كان في جنس آخر فذلك الجنس لا محالة يكون مناسبا للطرفين
مناسبة هذا النوع للطرفين وايضا فانه لا بد للمتوسط بين الجنسين ان يكون عاما ويقع على كل شيء يكون
بلغ هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين وهذا الموضع ايضا مشهور فان الحق ان الاضداد بالذات
انما يقع في جنس واحد لا غير وان المتوسط معها وقد عرفت شيئا من هذا فيما سلف وموضع آخر ان
كان المتوسط بين احد الضدين متوسطا حقيقيا وجوديا وكان المتوسط بين الآخرين متوسطا بمعنى رفع
الطرفين فليس الجنس بجنس بل يجب ان يكون الامر على قياس واحد وذلك لانه يجب ان يكون المتوسط الوجودي
يحمل على متوسط وجودي والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي وكذلك في جانب العدم وهذا
ايضا مشهور وايضا فاذا كان بين النوعين الضدين اللذين في جنس واحد متوسط وليس يقع في
ذلك الجنس فليس الجنس بجنس وهذا قد يعاند في المشهور ولا اعتداد له في الحق اما في المشهور فان المتوسط
بين العفة والفجور في غير جنسهما اذ هو في الفضيلة وهما في الرذيلة وقد عرفت ما في هذا واما الحق

فيوجب ان يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد وبيانه في علم آخر وموضع اخر انه ان كان للجنس ضد وليس
للنوع ضد وليس الجنس لجنس وهذا ايضا في المشهور فانه لا يوجد للاجناس اضداد حقيقية البتة ويعاند
هذا ايضا في المشهور فان الصحة يضاد المرض ومرضا كاستدارة المعدة لا ضد له لكن في الحقيقة المرض
ليس ضدا للصحة بل عدما مقابلا ولكل مرض جزئي مقابل جزئي وربما لم يكن له اسم واما المواضع المشتركة المذكورة
فقد ينتفع بها ايضا في امر اثبات الجنس وابطاله مثلا ان كانت العدالة نوعا من العلم فالعادل نوع من العالم وايضا
ان كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم فالعدالة نوع من العلم وبالعكس والا فلا وكذلك في حال النسبة
مع الاشتقاق كما يقال ان حال اللذة عند الجزئية او المنفعة كحال اللذيذ عند الخير او النافع فان كانت اللذة نوعا للجزئية
او للمنفعة او جنسا له فكذلك اللذيذ عند الخير او النافع فان لم تكن النسبة مع الاشتقاق كان بعيدا في الحق والشهرة
مثلا ان حال الحيوان من الانسان كحال الانسان من الاشخاص لكن الحيوان جنس للانسان فلا يجب ان يكون الانسان
جنسا للاشخاص الا ان يقال وسلم ان حال الحيوان من الانسان في انه جنسه كحال الانسان من الاشخاص في انه جنسها
فان سلم هذا لزم واما في طريق الحق فلا يعلم هذا اللزوم الا اذا علم ان كل واحد منهما جنس فلا يحتاج الى الاثبات
كما لا يعلم النسبة بالمقادير الى مقادير في مقداريتها الا بعد ان يكونا مقادير وكذلك في حال الكون والفساد
مع الاشتقاق مثل انه ان كان ان يتعلم هو نوع ان يتذكر فان يعلم هو نوع ان يذكر وان كان انحل هو نوع ان فسد
فينحل نوع ان يفسد وكذلك في الفواعل وغير ذلك وهي للاثبات وليمتحن المواضع من الاعدام فانه لا يجوز ان
يكون العدم مع الملكة في جنس واحد وذلك لانه ان كان العدم جزء حده الجنس الذي المعنى الوجودي فيه ثم له زيادة معنى
فصلي وان كان فصلا وجوديا فهو ضد لا عدم وان كان فصلا عدميا فذلك ان يكون طبيعة طبيعة الجنس بشرط
لا زيادة اي فصل شئت بعينه من فصول انواع الجنس وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء اخر ليس هو عدم النوع
فانه ليس عدم البياض لونا عادما لصفة البياض فان لونا عادم صفة ايضا امر مقابل موجود الذات محقق
بازاء البياض فانه اذا ذهب البياض وخلفه لون ليس ببياض لا يكون الخالف عدما بل انما يكون عدما اذا ذهب
البياض ولم يخلف شيء آخر البتة ولم يحصل هناك الا مادة وفقدان البياض فاذا العدم لا يكون مع الملكة
في جنس واحد بل الاعدام اما ان لا يكون لها اجناس او يكون اجناسها اخرى بل الاولى ان يكون ما يقوم
منها مقام الاجناس اعدام الاجناس ويكون اجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية على ما علمت في موضعه فان
البصر لو كان مثلا مشتملا على امرين لنوعين له وكان لكل منهما عدم يقابله كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين
ويقال عليهما كليهما وكان كالجنس لهما وان لم تكن عدم الحس المطلق جنسا لهما حتى يكون عادم البصر عادم الحس
مطلقا فيكون اذا العدم اما ان لا يكون له جنس او لا يكون جنسه الجنس الذي فيه الملكة وقد ظن قوم انه انما
قيل للاخير لا من حيث هو اخير وجنس للملكة مشار اليه بل من حيث هو قريب كان المقولة تكون مشتركة للعدم
والملكة وقد علم في هذا ما علم وشبه ان يكون كان هذا مشهورا بينهم فاخذ الاخير على انه القريب من جهة ان
المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة في مقولة واحدة فاذا يجب ان يوجد هذا على حكم المشهور ايضا

مثلا خ

وايضا

وايضا ان كان للجنس عدم مقابل وليس عدم النوع فيه فليس النوع فيه وان كان فيه فالنوع فيه مثاله ان كان العج
يجب عدم الحس فالبصر تحت الحس ويجب ان يعلم ان هذا هو على المشهور واما الحق فهو على ما قلنا واما النقصان
فليس يجب ان يوضع المقابل منهما بحسب المقابل فانه ليس اذا كان الانسان تحت الحيوان فيجب ان يكون
اللاانسان تحت لاحيوان ولا ايضا يجب ان يكون الانسان تحت لا الحيوان بل لاحيوان تحت لا انسان اولا انسان
تحت لاحيوان ما لا تحت لاحيوان البتة كما هناك العمى تحت لا حس ما لا تحت لا حس مطلقا فانه ليس اذا كان
الشيء عادم البصر فهو عادم الحس مطلقا وان كان لاحيوان تحت لا انسان اذا كان اللاانسان مطلقا تحت
انه لاحيوان ما فبين ان الانسان تحت الحيوان على انه ليس يجب ان يطلق ان المسلوب لها اجناس حقيقية
بل تتذكر ما قد قلنا مرارا ويجب ان ناخذ من هذا البحث فائدة وهو ان النقيض في المتقابلات ليس يعني به نقيض
الغضبية فقط بل والتقابل بنعم ولا وهو البسيط واما مواضع تقابل الاضافة فمن ذلك انه ان كان النوع مضاف الذات
او لازم له الاضافة فكذلك الجنس ولا ينعكس ومنع هذا الانعكاس انما هو في المشهور كما علمت من حال جزئيات
العلم وما قيل فيها وقد يعاند الحكم الاول بان الكيفية جنس للعلم ولا يلزمه الاضافة فاذا خصصت نوعا فكانت
علما لزمته والكيفية نفسها وان كان قد يلحق بها الاضافة بنحو من انحاء النسبة فهي غير الاضافة اللازمة بل الراس
وهو نوع ما لجهة اضافة والجسم وهو جنس لا لجهة اضافة اما انت من حيث يطلب الحق فقد تبين لك صواب
الحكم فيه في الفن الثاني وايضا كان النوع مضايفا لشيء ثم لم تكن الاضافة الجنسية التي للمفروض جنسا له
متعلقا بذلك الشيء فليس المفروض جنسا له بجنس مثل انه ان كان الضعف يقال بالقياس الى النصف ثم فرض
كثير الاضعاف جنسا للضعف ولم يتعلق بالنصف فليس كثير الاضعاف جنسا وهذا الموضع يقبل مع المثال
ويشتهر ويعاند من طريق الحق بان الزائد جنس الضعف وليس يجب ان يكون بالقياس الى النصف ولكن يكون
بالقياس الى جنس مضايف النوع وهو الناقص فان الناقص جنس النصف بل الاولى ان يجعل الجنس ومضافه
جنسين للنوع ومضافه كالحس والمحسوس والبصر والمبصر ويعاند من طريق الشهرة بانه ليس يجب ان
يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس الى شيء واحد فان العلم نوع من الملكة ويقال بالقياس الى المعلوم والملكة
يقال بالقياس الى العالم على انه لا يمنع الحق ان يكون العلم من حيث هو علم واخص من الملكة يعرض له ان يكون
مضافا الى النفس مثل ما يعرض الى الملكة فكانك علمت هذا ايضا في موضع آخر وموضع اخر لا مدخل له في العلوم
وهو ان يكون الجنس يقال بلفظة زائدة على اللفظ الموضوع له من الالفاظ الروابط والا واصل مثل من او على او رب
او الى او بعبر بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به في هذه الالفاظ ثم تخالفه النوع ويعاند هذا الموضع بالمخالف
اذ يقال لكذا والغير يقال على غير كذا واحدهما تحت الاخر وايضا فان العلم يقال بكذا والملكة يقال لكذا
على ان الحق ان الاضافة للملكة ليست على نحو اضافة العلم الى نحو المعلوم بل اذا اخذ العلم نوعا من الملكة
واجري مجراه كان ايضا العلم من حيث هو علم لا من حيث هو ملكة فقط علما للعالم فان كونه علما للشيء بسبب
كونه ملكة له ومذهب مذهبه وكذلك يعاند ان الزائد على شيء والضعف وهو كالنوع تحته ضعف

الا ان يجب الحيوان خ

لشيء واعلم ان الامور التي تلزمها الاضافة منها ما وجوده ليس الا في حال اليه الاضافة ومنها ما يتعلق به
اضافتان احداهما هي الى امر هو فيه والاخرى الى امر ليس هو فيه فان العلم شيء خارج هيئة مضافة الى العالم
والى المعلوم الخارج وهو في احدهما لا يمكن ان يفارقه بالقياس الى الآخر لا يمكن ان يواصله ومنها ما يمكن له
كلا الامرين مثل العلم فانه يجوز ان يكون بالعالم ايضا اذا علمت النفس ذاتها او بعض الامور التي تحصل فيها ان
يكون المضاف موجودا في المضاف اليه البتة مثل الضعف فانه ممتنع ان يكون عارضا في النصف وقد
ينبعث من معرفة هذا موضع ذلك ان يكون الجنس مما اضافته الى ما هو فيه والنوع ليس كذلك او بالعكس
لمن قال ان الذكر بقاء العلم والبقاء بقاء للباقي وفيه والذكر ليس هو للعلم وبالقياس اليه هو للمتذكر
الماضي او للنفس وهذا الموضع يصلح للاثبات والابطال المطلقين بان ننظر هل الذكر بقاء العلم فنوخذ بقاء
العلم صفة للعلم بها العلم باق **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع التي يبطل بها الموضع جنسا ان يكون ولس الذكر صفة للعلم صح
الملكة جعلت جنسا للفعل او الفعل جعل جنسا للملكة مثل من يقول ان الجنس حركة جسمانية والحركة فعل
لا مبدأ فعل او نقول ان التذكر ملكة نفسانية والملكة النفسانية حال ثبات لا حال تجدد وفعل والتذكر
حال تجدد لا حال ثبات ومن المواضع الجانية لذلك ان يكون القوة على المصابرة يجعل جنسا للملكة النفسانية
لمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ او يجعل الشجاعة مصابرة على الخوف والعدالة قسر النفس على الامتناع
من الارباح الدنية فان هذه كلها تباين الملكات اذ كانت الملكات هي التي لا تنفعل معها النفس شيئا من
ذلك فلا تعاطى ولا تخاف ولا ترغب لا ان يعتبر بها ذلك ثم يتكلف المصابرة عليه فان ذلك ضبط
النفس لا فضيلة الملكة ومن المواضع الشبيهة بذلك ان نحد الشيء لازما لا ينفك عنه لكنه خارج عن حقيقته
وماهيته فيجعلونه جنسا له كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ويجعل الظن جنسا للتصديق لكن الغم ليس هو نفس
الغيظ ولا مقولا عليه بل هو امر يتقدمه فيوجبه ولا الظن جنسا للتصديق ولا مقولا على تصديق بل يحدث
او الظن ثم يكون تصديق فيكون اذا العلم والظن امرين يلزم ان يتقدما الامرين الاخرين وليسا العم
بجنسين له ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح ان يبقى اعتقاد واحد فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما
كان ظنا فان ذات الشيء لا يبقى واحدة بالعدد ويخرج من جنسها وايضا ان لم يكن الجنس فيما فيه النوع
بل كان النوع في غير ما فيه الجنس فليس الجنس جنسا مثل من يقول ان الحياء خوف ما لكن الخوف الحيواني النطقية خ
من قوة النفس الحيوانية والحياء في النطقية وكذلك من يقول ان الغيظ الم او غم فان الغيظ في الغضبية الشهوانية
والالم في الحس والغم في الشهوانية من الشهوانية وكذلك من قال ان الحس الحيواني مشية ما والمشية
فكرية وتلك شهوانية وهذا الموضع وما يشبهه نافع في الاثبات والابطال المطلقين وان لم يكن الجنس
وحده وموضع آخر انه ان كان الجنس ليس يقال على النوع قولا مطلقا بل من جهة فليس الجنس جنسا
وكونه من جهة يفهم منه معنيان احدهما ان يكون مقولا على جزء لا على كله مثل العضو فانه يقال على جزء من
الانسان قولا كالجنس ولا يقال على كله البتة بوجه من الوجوه فلا يقال البتة للانسان انه عضو والثاني

ان يكون

ان يكون يقال على كله ولكن من جهة جزءه سواء كان عارضا للجزء اوليا او كيف كان مثال ما يقال ان الانسان
محسوس فان الانسان انما هو محسوس لاجل ظاهر جسمه حتى لو فصل جسمه عن نفسه لكان ذلك الجزء
محسوسا وان لم يكن جزء انسان وليس هذا شرطا في هذا القسم فانه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه
لو فصل جسمه مثل الصحيح لكن انما اوردت ذلك لتفهم انه كيف يكون تعلقه بالجزء وبالجملة يجب ان يكون اوردت خ
الجنس جنسا للشيء في ذاته مطلقا فيكون ماهية المشتركة المعرفة لذاته تعريفا مشتركا فاما ما يقال
على ذاته لا لاجل ذاته بل لاجل جزءه فانه اما غير محمول على ذاته واما ان يقال على ذاته من حيث ينسب ذاته
الى غيره مثل ان ينسب الى جزءه فان جزءه غيره او من حيث له غير آخر كيف كان ولا يكون المحمول جنسا فان
جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره فيجب اذا ان يكون الجنس محمولا على الذات لا من جهة
شيء في جزءه ولا من جهة شيء آخر متصل به او عارض له وموضع آخر يتلو هذا الموضع كانه منتج منه
وكان قائلا قال ان الجسم يحمل على الانسان وهو جنسه وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم
ونفس بل يقال على احد الجزئين وهو جسمه الذي يخصه فيكون جسمه الذي يخصه نوعا من الجسم ويكون الجسم
جنسا لجزءه ولا يقال عليه مطلقا والمعلم الاول قال في جوابه انه لا يجوز ان يوجد الجزء البتة كالجنس ولا محمولا
عليه الجزء فانه لا يجوز ان نحد الحيوان بانه جسم ذو نفس والا فيكون الكل محمولا عليه الجزء هو الجسم فيكون الكل
هو الجزء وهذا محال واقول ان هذا الموضع علمي والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية وليس بمشهور فان
المشهور ان الجسم جنس للانسان فيجب عليك ان تتذكر ما علمتك في الفن الذي في البرهان من الفرق بين
الجسم الذي هو جزء انسان والجسم الذي هو جنس الانسان وتعلم من هناك ان احدهما ليس البتة
محمولا على الانسان او الحيوان فان الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لاجلها او في
بها النفس بل هو مجموعهما وذلك المجموع جسم لا لانه ذلك الجسم الذي هو الجزء وقد طولنا في هذا واطنبنا
فيجب ان تعرف ذلك من هناك وتعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام والجسم الذي هو جزء
الحد فتعرف صحة هذا الموضع ونعلم انه ليس يعني ههنا بالجسم الذي هو جزء الحد بل الجسم الذي هو
جزء القوام وهو احد الشيئين الذي في الحيوان وبهما يتقوم الحيوان على انهما جزءان له وهما جسم يحال اللذين خ
ونفس وموضع آخر ان يجعل الفعل محمودا كان او مذموما نوعا من القوة عليها كمن جعل السرقة قوة ٢ الا على ملكة خ
على جنس الاقتسام بملك الغير شرا وذلك لان القوة لا يصير بها صاحبها القوي شريرا والسرقة يصير
صاحبها السارق شريرا ولو كانت القوة تجعل القوي شريرا لكان الملك شريرا ومن المشهور انه قادر
على الشر وكان الانسان الفاضل شريرا ومن الحق انه قادر على الشر بل نفس القوة مختارة محمودة لم تخلق
عبثا بل هي معدة نحو المصالح ولكنها لا تكون قوة او تكون على المتقابلات ومحال ان يكون الشر
في جنس المختار المحمود وكذلك ايضا ان جعل الفعل المحمود لذاته او الغاية المحمودة لذاتها نوعا للقوة عليها
او نوعا للقوى والفاعل وذلك لان الغايات وما يؤثر لذاته لا يكون نوعا مما يؤثر لغيره والقوة

يؤثر لغيرها ومحال ان يكون المؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره فانه اذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معنى
ان طبيعة القوة مؤثرة لغيرها ومعنى هذا ان كل قوة مؤثرة لغيرها ولا شيء من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها
هي مؤثرة لغيرها فينتج ما يعلم وقد يجوز ان يكون الشيء الواحد يؤثر لذاته ولغيره ولكن ليس هذا الموضع في مثل
ذلك فان كان في مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق والذي قال في بيان ان هذا الموضع ان النوع يكون مختارا مؤثرا و
الجنس ليس كذلك مثل الفضيلة والملكة على ان الملكة ليست مؤثرة البتة فهو قول جزاف وذلك لان الملكة
ليست مختارة ولا مكروهة بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول ولا يمتنع ان يكون النوع مؤثرا والجنس
لا يؤثر ولا يكره بل الممتنع هو ان يكون الجنس مؤثرا والنوع مكروه الذات او الجنس مكروه الذات والنوع مؤثرا وامتناع
هذا حق او ان يكون النوع مؤثرا لذاته والجنس مؤثرا لغيره وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي تؤيد
بادي مثال واستقراء وموضع آخر يكون الشيء نسبته الى كل واحد من امرين في ذاتهما جنس له نسبة واحدة
ثم ينسب الى احدهما دون الاخر فيجعل جنسا له دون الاخر مثل ما يقال سارق او مخادع او ساع فان كل واحد
من هذه يجب ان يكون قادرا اي متمكنا ويجب ان يكون مختارا فانه ان قدر ويمكن فلم يختر او اختار لكنه
لم يقدر اي لم يتمكن ليست اعني القدرة التي هي القوة لم يكن مخادعا او ساعيا او سارقا بالفعل ثم ليس احد الامرين
اولى بان يكون جنسا والاخر فصلا فان كل واحد منهما قد ينقسم بالاخر وكل واحد منهما يوجد في غير ما يوجد
فيه الاخر فانه قد يكون مختارا لا متمكن وقد يكون متمكن لا مختار فاما ان لا يكون ولا واحد منهما جنسا
او يكون كل واحد منهما جنسا ثم ان كان كل واحد منهما امرا محققا له معية فانهما جعلته جنسا للمفروض
نوعا كان ارتج ثم لم نذكر الاخر فلم يدل على طبيعة المعنى المشترك فيه بالكمال فكما انه ليس احدهما اولى
بالجنسية فليس اولى بالفصلية وهذا الموضع بالحقيقة انما يمكن في امور يحمل عليها امران كل واحد منهما شرط
في وجوده وليس واحد منهما اولى بان يتخصص به من الاخر في ظاهر الامر فاذا اثبت احدهما جنسا كان للمعارض
ان ينازع ونقول انه ليس اولى بان يكون جنسا من الاخر فاذ ليس الاخر جنسا فليس هو جنس واما ان
امثال هذه الاشياء قد يمكن ان يكون له جنسان فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الاجناس
الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل واما هاهنا وفي هذا الثاني عند التحقيق فان الجنس هو
الاختيار والتمكن هو الفصل العلة من العلل لجعل ذلك اولى بالجنسية وهذا بالفصلية وان كان العموم كالعلة
وليس بهذا الموضع تطويل القول فيه وموضع اخر قريب من هذا وهو ان لا يكون نسبة الامرين الى الجنسية
من نسبة واحدة بل احدهما بعينه جنس والاخر بعينه فصل لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا
لما هو جنس منهما كمن قال ان التحير هو افراط التعجب ولم يقل تعجب مفرطا وقال ان التصديق قوة الراي ولم يقل
راي قوي فجعل الافراط جنسا والتعجب فصلا وجعل القوة جنسا والراي فصلا حتى جعل القوة في الراي
تصديقا لا الراي الذي فيه قوة بل فان الشيء الذي يكون في الشيء لا يكون هو نفسه وكذلك لم يجعل التحير
تعجبا بحال بل حالا في التعجب وهذا محال فان الراي نفسه في التصديق وهو التصديق والتعجب نفسه في المتحير

وهو المتحير واما افراط التعجب فامر في المتعجب فان كل افراط التعجب هو التحير نفسه اذ قيل ان هذا احده فان التحير يكون موجودا
في التعجب لانه افراطه فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب وهذا محال وكذلك يكون التصديق هو الذي فيه قوة فهذا
محال ثم يعرض ان يكون الافراط مفرطا اذ كان التعجب هو الافراط وفيه الافراط وان يكون قوة الظن هي القوة
وموضع اخر ان يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للعارض له كمن يقول
ان عدم الموت هو حيوة ازلية فان الحيوة الازلية امر يتبعه ويلزمه ويلحقه ويعرض له عدم الموت حتى لو توهم
متوهم ان شيئا كان على ان يموت ثم ان الله جعله غير مايت فرفع الموت عنه فان هذا المتوهم ممكن ومقبول
وفطرة العقل لا تمنعه انما يمنعه حجة ان كان له مانع فيكون حينئذ حيوته الواحدة مستمرة لم يتغير وقد حدث
به ابتداء من عنده صار غير المايت وذلك حين حدث له معنى غير المايت ومع ذلك فان الحيوة الواحدة قد
كانت غير موصوفة بعدم الموت ثم صارت موصوفة بعدم الموت ومعلوم ان الحيوة الازلية ان كانت
جنسا لعدم الموت فالحيوة مطلقا جنس له اعلى فيكون قد صار الشيء عادما للموت بعد ما لم يكن وطبيعة الجنس
واحدة بعضها بالعدد ومستحيل ان يكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد يوجد لامرين هما متباينا الذات
اعني المايت وغير المايت والا صار طبيعة الجنس موضوعة للامرين كالمادة التي تقبل وهي واحدة بالعدد ادين
متقابلين فيكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة وقد علمت الفرق بينهما في موضع اخر وبالجملة
فان الحيوة تكون حينئذ موجودة لم يفسد بل قد استكملت واذا لم تفسد لم تتغير التشخص فضلا عن النوع

فصل في مثل ذلك

وموضع اخر بعكس هذا وهو ان يجعلوا الانفعال جنسا للذي الانفعال فيه وقد جاء مثاله
في التعليم الاول انه مثل من جعل الريح هواء متحركا واوهم ان استنكاره من جهة ان الريح ليس هو هواء
متحركا بل هو حركة هواء فظاهر الحال فيه يوهم ان الهواء لا يحسن ان يجعل جنسا للريح واذا اخذ هذا على هذا
الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمنفعل بل المنفعل جعل جنسا للانفعال فيشبه ان يكون هاهنا
سقط في النسخ او يشبه ان يكون معناه ان يجعل الريح جنسا للهواء المتحرك حتى يكون الهواء نوعا من الريح
وتغيير المثال يدل عليه فانه قيل ولا يجوز ان يكون الهواء ريحا اصلا وذلك لان الهواء يبقى واحدا بالعدد
ريحا وغير ريح والنوع لا تبقى شخصيته واحدا بالعدد ويخرج من جنسه الى جنس آخر فيشبه ان يكون الريح
جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك وانما هو في الحقيقة عرض في الهواء لانه حركة في الهواء او لانه متحرك
من الهواء والظاهر يدل على انه يجعل الريح حركة الهواء ويشبه ان يكون اراد المتحرك من الهواء وحمل المتحرك
على الهواء حمل العرض العام والهواء له كالموضوع المنفعل بسبب هذا العرض العام الذي هو الحركة فكانه قال
يجب ان يكون الريح ليس هو هواء متحركا بل متحرك هو هواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله انه
من هواء كما ان الجرداب هو المستدير من الماء والحرف هو المقطع من الصوت والقدوم هو الالة من الحديد
وليس شيء منها هواء ولا ماء ولا حديدا والا فالجزء يكون محمولا على الكل ويكون الموضوع محمولا على المركب
فاذا فسر مثال الموضع على هذه الجهة وعلى ان العرض فيه ان الهواء اذا جعل نوعا من الريح الذي هو كالعرض

العام الذي هو احد الجنس بالقياس الى الهواء كان محالا وان الريح هو المتحرك من الهواء ان كان بالجعل الاول فقد سلم
المثال عن ان لا يكون مثالا للموضع وبالجعل الثاني سلم ايضا الريح عن ان يكون حركة وعرضا بسيطا لا العرض
العام الذي باشتراك الاسم وكيف يكون الريح عرضا وحركة ومن المعلوم ان الريح جسم ثم انه ان كان قول القائل
ان الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه اخرى مثل ان الهواء كيف يكون نوعا من الريح والريح لا يوجد غير هواء فليس
ذلك مانعا ان يبطل ايضا من هذا الوجه وليست هذه المواضع الابطالية معدة نحو الاشياء التي لا توجد
لابطالها موضع غيرها بل ان يكون احد المواضع هي فلو انه قال قائل ان الهواء نوع من الريح لكان قد يبطل بان
نقول ان الهواء يبقى متحركا وغير متحرك وريحا وغير ريح وهو واحد بالعدد وكان ذلك ابطالا كما لو ابطل بان قيل نعالى خ
وهل ههنا ريح يقال على شيء اخر فهذا ما يحضرني في رد هذا المثال الى مطابقة الموضع وعسى ان يكون عند غيري ما هو
خير منه اما المفسرون فقد استمروا على ان جعلوا المثال بحسب ما يطابق عكس الموضع بل يطابق الذي قبله
على ان باقي الاخبار عن هذا الموضع يدل على ان الحديث هو عن موضوع جعل جنسا ويشبه ان يكون قد وقع
في النسخ سقط او تغيير او سهو ويشبه ايضا ان لا يكون هكذا بل يكون الكلام على النحو الذي اولناه ثم يكون
ما يتصل به عودا الى الموضع الاول قبل هذا الموضع كانهما في حكم موضع واحد اذ هما كالمتعاكسين وقد يجعل
الكلام في الشيء موصولا بالكلام في عكسه على ان جملتهما كلام واحد واما هذا الكلام المتصل فهو انه يقول
ما معناه هذا ان في بعض الاشياء قد يحمل الموضوع على المكون منه في المشهور فلا يستنكر ذلك فان الناس
لا يستنكرون ان يقولوا ان الريح هواء متحرك وليس متحرك هوائي ولا يستنكرون ان يقولوا ان الحرف صوت
مقطع لا ان يقولوا مقطع صوتي ففي هذه الاشياء لا يستنكر ان يجعل الريح هواء او نوع هواء استنكارا
مشهورا او قريبا من المشهور واما في بعضها فالامر بالخلاف وذلك كمن يقول ان الثلج ماء جامد فان معنى
هذا القول انه ماء وقع انه ماء جامد فهو غير شديد فانه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جنسا له ثم الثلج ليس ماء
بل كان ماء اذ الماء بالفعل في العادة وهو ذلك السيال وذلك السيال ليس موجودا بالفعل ومثال
اخر مما يكون الموضوع جزء ما يقال من ان الطين تراب معجون بماء وليس الطين ترابا اصلا فكيف يكون ترابا بصفة
وتلك الصفة انها معجونة بماء ولو كان الطين ترابا لم يكن الطين هو الجملة بل كان الطين هو الجزء الذي هو التراب
من جهة ما خالط الماء فالموضوعات التي تصدق على الجملة في المشهور مثل الانسان على الكاتب والصوت
على الحرف فانها يشكل فيها الامر فيظن اجناسا واما ما كان من النمط الثاني فيظهر بسرعة انها ليست محمولات
فكيف يظن اجناسا والموضوعات الاول ربما كانت انواعا اخيرة ليست اجناسا فكيف يكون لها انواع
وذلك انها اذا كان بعض الامور النوعية اذا عرض لها شيء واحد وهو مع ذلك العرض كشيء واحد فسمي باسم مثل
الجراب فان الجراب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء والماء كما تعلم طبيعة نوعية فاذا حصل في موضعه
شكل عن حركة كان للجميع ذلك الشيء وكان جرابا فيكون الجراب ليس هو ذلك الشكل ولا الماء المجرد
بل مجموعهما فاذا اخذ مثل هذا الشيء وفقد في تحديده جنس اخذ موضوعه واقيم مقام الجنس فاشكل الامر و

وهذه

وهذه الاشياء ليس لها بالحقيقة حد وعلى ما علمناه في الفلسفة الاولى وليس لها اجناس حقيقية بل اجناسها
المتخيلة لها اما من الامور الجنسية المركبة التي تركب من مقولات شيء او من الشيء المطلق مع مقولة وعلى ما علمت
في موضعه واما ان يقام الطبيعة الموضوعة مقام الجنس ويوخذ على الاعتبار الذي لا يكون بها موضوعا بل يكون بها
اذا خ ١٢ نوعا او جنسا على ما علمت من الفرق فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية اليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس اذ كان
ذلك النوع قد عرض له ان تخصص بمعنى كلي هو مفهوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض الا انه ليس ذلك العرض
بالحقيقة فصلا لانه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة وعلى ما علمت في مواضع اخرى وكذلك لا يكون
ذلك المخصص متحدا في طبيعة اتحاد النوع الحقيقي وكما ان تلك الطبيعة النوعية لم يكن نوعا ومحمولا على الشخص من حيث
هو جزء الشخص بل من حيث المعنى الاخر المطلق كما علمت في موضعه كذلك لا يكون محمولا على الصنف وكالجنس
له من حيث هو احد الجزئين الذي هو موضوع العرض بل من حيث المعنى الاخر المطلق بل المحمول لا يكون من حيث يصلح
للحمل جزءا البتة فهذا احد الامور التي تشبه الحدود ولا يكون حدودا ويكون موضع فيها كالجنس يشبه الاجناس
ولا يكون جنسا ويكون الاولى بالمحدود ان يسمى صنفا لا نوعا فلهذا التاويل الذي اولناه والفرق الذي
فرقناه انكر المعلم الاول ان يوضع امثال هذه الاشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس اولا ثم سلم
ذلك ثانيا وجعله مما قد يصدق وكان المنكر في المشهور من الوجهين قد نبه على صعبه بحجة وهو كونه موضوعا
لا محمولا وذلك صحيح ايضا من حيث اعتبار الحق فانه من المحال ان يكون الشيء من حيث هو موضوع وجزء محمولا
على الجملة واما المساعد عليه ثانيا فمن حيث اعتبار الشهرة فلانه اشتهر بالاستقراء ان الناس يقولون للريح
هواء ويقولون للجراب ماء فلا يجب ان يكون الاعتبار المشهور محوجا الى تعيين الجهة التي هو بها جنس فان
ذلك علمي دقيق جدا ولا يمنع اعتبار الشهرة ان يجعل طرفا النقيض مشهورين كما قد علمت واما من حيث اعتبار
الحق فهو ماخوذ من حيث يصلح ان يكون محمولا وتلك الجهة تفرق بين كونه محمولا وبين كونه موضوعا وجزءا وله
اعتبار معروف كما قد سبقت واما الموضوعات التي لا تثبت على حالها بل يكون قد تغيرت في الشيء مثل
الموضوع في قولهم ان العصير ماء متعفن في الشجر والجمد ماء جامد فان الشهرة قد ترخص في استعمالها لكن شهرة
الشهرة هو ان تلك الموضوعات ليست محمولة البتة وقد يكون شهرة اولى من شهرة وذلك باحد امرين اما
للاشتهار والفشو نفسهما اذا غلبا في شيء ولم يغلبا في شيء تلك الغلبة بل دونها واما لان الحق اذا خالف المشهور
ثم لم تكن للمشهور قوة ما في معناه وكان محتملا لان يقال هو مجاز لفظ او غلط عادة وكان الحق مما يسرع اليه التنبيه
عليه حتى يسلمه من اتفق فيكون هذا في جملة المشهورات الضعيفة فان كان مقابله مشهورا سريع البيان الحقيقة
سهلا غلبت شهرته والموضع المذكور فان شهرة طرفيه مختلفان واحدهما اقوى بسبب هذا الوجه الثاني و
موضع اخر انه ان كانت الموضوعات للشيء المدعى انه جنس لا تختلف البتة بالنوع من جهة فصول المدعى
فانها خ جنسا مثل الاشياء البيض فانها لا تختلف تحت الابيض بالنوع البتة مثل الجص والثلج فانهما ليسا
مختلفان من حيث انهما انواع للابيض بل من حيث هما انواع للجسم الطبيعي ولا فصلاهما فصلا يقسمان

الابيض من حيث هو ابيض فانه لا يجوز ان يكون ابيض يعرض له فصل يقتضيه الابيضية فيباين به ابيض اخر بل ان
تباينا فانما تباينا بامور طارية على الابيضية خارجة عنها اعني بهذا ان كل واحد مما هو جنس فانه يقتضي في ان
يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة ما يصير به طبيعة الجنس محصلة فاذا حصل ذلك اعني تحصلت طبيعة الجنس امرا متقررا
على ما علمته في مواضعه مثل الحيوان فانه اذا قيل حيوان اقتضى العقل ان يكون شيئا اخص من الحيوان يكون الحيوان ذلك
الشيء كونا بالذات اعني ان يكون ذلك الشيء امرا يحصل الحيوانية في ذاتها الا ان يكون الحيوانية كما كانت وقد
انضم اليه امر اخر ثم لم يكن ذلك الامر الاخر جاز ان يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه بل يجب
فيما تقرره عليه الحيوان محصلا فصلا ان يكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالانسان فانه نفس الحيوان المحصل واما (٢تقرر خ)
الابيض فانه اذا صار جصا لم يتخصص من حيث هو ابيض بان يكون ابيضا ذلك الابيض كان غير محصل الطبيعة
من حيث هو ابيض بان يكون ابيض ذلك الابيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو ابيض في العقل حتى
صار جصا عند العقل وكان الابيض هو نفس ذلك الجص وكيف والجص هو امر محصل بالذات في نفسه والابيض
امر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ولا جزء من اجزاء امر ذاته ولا دالة عليه فصل فاذا ليس ذات الابيض
من حيث هو ابيض يتخصص بان يكون هو ذات الجص ولا ايضا شيئا اذا زيد عليه فتخصص كان المجتمع عليه
ذات الجص بل امرا اذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته كان هو واردا عليه فليس اذا ذات الابيض موقوفا
في ان تحصل الا ان يصير عند العقل ذات الجص ومثل هذا ايضا فيما لا يغلط فيه مشاكله الجنس للمادة انه اذا
قيل لون لم يقنع العقل بانه قد حصل شيئا البتة بل يطلب تخصيصا ويطلب ان يعلم ان ذلك اللون اهو
في ذاته ذات السواد او ذات البياض فان اعطاه انه في جسم نبي او فيلسوف او في لجام او في قدر لم يكن ذلك (جسم صح)
شيئا يحصل ذاته بان يكون هويته انه في جسم نبي او جسم فيلسوف بل يطلب ذاته اولا حتى يكون بعد
ذلك تعرض له ذلك فيكون النوع امرا يقع في ذاته لا الجسب امر خارج عنه فاذا صار عند العقل في نفسه بياضا
او سوادا يحصل ذاته وان لم يتحصل موضوعه وكذلك حال ما يسبق منه واذا كان الابيض ليس يصير متنوعا
البتة باختلاف ما يوضع تحته من انواعه فانها اما ان لا يختلف في النوع او يختلف في نوعية ليست نوعية
الابيض فليس الابيض وما يجري مجراه جنسا وموضع اخر الغرض فيه هو التحذير من ان يكون المفروض جنسا
ليس هو داخلا في ماهيات الاشياء التي يحمل عليه بل من اللوازم للماهيات ويغلط عمومه وهذا مثل
الموجود والواحد عند ما يظن ان الموجود جنس لكل شيء ونحن قد بينا ان الموجود ليس جنسا للاشياء
ولو كان جنسا للاشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود وسيكون مع ذلك مقولا على
الجنس كله فان الواحد يقال على كل موجود فان كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد ثم ان لم يكن الموجود
جنسا لكل شيء حتى لم يكن جنسا للواحد بل كان جنسا للمقولات مثلا لم يخل اما ان يكون الواحد جنسا للموجودات
كلها مع الموجود او سوى الموجود او لا يكون فان كان جنسا فللاشياء جنسان عاليان في مرتبة واحدة
وانت قد علمت في استحالة هذا فيما سلف لك وان كان الواحد ليس جنسا وكونه ليس جنسا هو لانه

غير داخل في ماهيات الاشياء واللازم اذا لم يقترن به شريطة الوجود في الماهية لم يجعل الشيء جنسا ولذلك
لا ينبغي ان يجعل احد هذين فصلا اما اولا فلانهما غريبان عن الماهية كما علمت في موضعه واما ثانيا فلان
الفصل لا يجب ان يقال على كل ما يقال عليه الجنس فضلا عن ان يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس لكن الموجود
والواحد اعم من المقولات و ايضا ان كان وجود المفروض جنسا في جزئياته هو على وجود اللون الابيض في
الثلج حتى يكون موجودا له واما على انه في موضوع او على انه وجود الشيء الابيض في الثلج حتى يكون موجودا (٢مستقاة صح)
في موضوع فليس بجنس وهذا ظاهر وكذلك ايضا ان كان الجنس قوله على الانواع ليس بالتواطؤ وبعد هذه (مواضع صح)
مشتركة القوانين يكون تعليميها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع حيث قيل في الابطال والتسلب
المطلقين من ذلك ان يكون للنوع ضد والنوع افضل منه وضعا في جنسين متضادين لكن وضع الافضل
في الاخس فيوضع مثلا البرودة في النور والحرارة في الظلمة ومن ذلك ان يكون حاله هذا امرين متضادين
حالا واحدة فيخصه بالاخس منهما من غير وجوب مثل ان يجعل النفس نوعا من المتحرك او المحرك كما جعل حال
النفس عند التحريك والتسكين واحدة والتسكين من حيث هو ثبات افضل فباطل اذا ان يوضع تحت
الاخس وموضع من الاقل والاكثر انه ان كانت العدالة نوعا للفضيلة والفضيلة تختلف بالشدة
والضعف وهذا انما يكون تعليميا اذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها انها تقبل الاكثر والاشد
على سبيل الاهمال فقط بل على سبيل الحصر الكلي او يكون يقبل ذلك لانها فضيلة مطلقة لا لان يكون من
حيث هي فضيلة لا مانع لها من ان يقبل ذلك وان لم يجب وفرق بين ان تكون الفضيلة من شانها
ان يصير شيئا يلزمه قبول الاشد والاضعف وبين ان تكون طبيعة الفضيلة يلزمه قبول الاقل والاكثر
حيث كانت فضيلة وكيف كانت وموضع اخر ان يكون الامر بالعكس فيكون النوع يقبل والجنس
لا يقبل فلا يكون للجنس جنسا يجب ان يعتبر هاهنا في ان يصير الموضع علميا عكس ما قيل قبل فانه ان كان
طبيعة الجنس لا يقبل البتة لم يكن جنسا واما اذا كان لا يقبل في بعض الموضوعات فيجوز ان يكون جنسا
فان الكيفية لا يقبل ذلك في بعض موضوعاتها مثل الشكل ونوعها يقبله مثل اللون ومواضع آخر
ان يكون الاولى من المحمولات بان يكون جنسا ليس جنسا فالاخر ليس و اكثر ما يشكل هذا في امور يدخل
في ماهية النوع ثم يشكل بجنسها مثل الغم ومثل الظن فان كل واحد منهما شرط في ان يكون غيظ وكيفا
وما لم يكن المرء قد اغتنم فلا يكون قد اغتاظ وما لم يكن ظن الغام فلا يكون اغتاظ فان لم يكن الغم جنسا
وهو اولاهما فليس الاخر جنسا وكذلك ان كان ما هو اولى بان يكون نوعا ليس في الجنس فكذلك
الاخر واما المثبت فنقول ان كان كذا وكذا سواء في استحقاق ان يكونا جنسين وذلك جنس فهذا
ايضا جنس وهذا يلزم اذا سلم الخصم واما في نفس الامر فلا يكون شيئان ليس احدهما اعم من الاخر
سواءين في استحقاق ان يكونا جنسين قريبين للشيء الا ما ظن في الاجناس المتداخلة ثم في ذلك
الواحد انما يصح في كل واحد منهما انه جنس لامر في نفسه فحينئذ يتبين انهما سواء في الجنسية ليس لا

يتبين اولا انهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك ان الواحد منهما جنس لكن اذا لم يكن النظر في ذات الامر
بل في التسليم فان سلم ان كل واحد منهما ليس اولى من الاخر في ان يكون جنسا ثم سلم ان ما ليس اولى بان يجنس
هو جنس لزم حينئذ ان الاخر جنس لست اقول بان حينئذ ان الاخر جنس وكذلك الحال في الموضع المبني
على ان ما ليس اولى هو جنس فالاولى هو جنس مثل انه ان كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس والقوة اولى
بذلك منهما فالقوة ايضا جنس وهذا ايضا على حسب التسليم واما بحسب الامر في نفسه فلا يكون جنسان معا
في المرتبة واحديهما اولى بالجنسية وموضع كالمكرر وهو انه ان كان الجنس ليس تحته امر غير النوع الموضوع يحمل
هو عليهما في طريق ما هو وموضع اخر نحو التفريق بين الجنس والفصل وهذا الموضع من وجه تمام تتم مأخذ الكلام
ويحسن اذا كان المشهور مثلا لا يمنع ان يرى ان الفصل ايضا مقول من طريق ما هو حتى يكون يكون الناطق في
المشهور صالحا ان يكون مقولا في طريق ما هو قول الحيوان فان كان ليس هذا الان مشهورا عاما بل قد يخالف هذا
كثيرا في المشهور اذ يرى ايضا ان ما هو في جواب اي شيء ليس هو في جواب ما هو واما الحق فقد علم حاله في موضع اخر
فليضع ان المشهور عند قوم يرخص فيه ويجعل الفصل مدخلا ايضا في ما هو والنظر فيما يتبع ذلك فنقول ان
المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بان المشهور من شانه ان يجعل الجنس ادل على الذات والماهية من الفصل
ويحسب انه نقول ان الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذي هو اصل ذات الشيء ثم يكيفه مثل الفصل المشهور
الذي هو المشاء فانه يأتي الحيوان فيكيفه فيكون الحيوان اصلا للذات والمشاء امر لحق ويكيف هذا الاصل
والذي هو الاصل اولى في المشهور بان يكون دالا على الذات من الذي يكيف الاصل فيكون هذا فرقا بين الجنس
والفصل عند من يميل الى هذا الوجه من المشهورات واما ان قال قائل بان الفصل ادل على الذات فانه يدل على ما
به يصير الذات مخصوصا بهويته واما الجنس فمشترك ومن المشهور ان ما دل على التخصيص فانه اولى بتحقيق
الذات الخاصة مما يدل على الشائع الغير المحصل كما ان الصورة اولى بان يكون محققة للشيء من المادة صار هذا
ايضا عنده وبحسب ما يسلمه ايضا فصلا بين الجنس والفصل فصار ما ليس ادل على الماهية جنسا على انه
يمكن ان يؤول هذا الموضع بحيث لا يكون مستعملة نضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية فيكون معنى
قول المعلم الاول ادل واولى المنفرد بالدلالة والاستحقاق فكثيرا ما يقول هذا احق ولا يعنى به وللاخر فيه
حق بل نعنى به ان هذا هو الخاص بانه مستحق فحينئذ يكون معنى الكلام ان الدال منهما وحده على ما هو والمستحق له
وحده هو الذي يكون منهما جنسا ويكون الدال على ما هو اما في الحقيقة فما علمت واما في المشهور فما يدل
على اصل الذات الذي هو كالهيولى لمعنى الذات وهو المشترك وموضع اخر في اثبات الجنس ان يكون المشتق
له الاسم من امر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتق له الاسم من امر ذلك الامر جنس فيكون اصلا الاشتقاق
كذلك نسبتهما مثالا ان كان صاحب الموسيقى من حيث هو صاحب الموسيقى جنسه انه عالم الا انه مثلا الكلي
فانه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى بل ذلك له من امر خارج عن ذلك فيكون اذا الموسيقى جنسه
العلم وبالعكس ان لم يكن ذلك لم يكن هذا وهذا مشهور قوي واما الحق فانه يجب فيه ان تتذكر ما قيل

خ د احق

خ شبهما

لكن في جنس

لك في جنس الامور المشتق اسماء من اعراض واما في حكم الجدل فان ما هو اضعف دلالة من هذا وانما قصاراه انه من
اللوازم التي لا تنعكس قد يوجد جنسا في المشهور فيجعل المنقسم جنسا للعدد والصحيح جنسا للاخلاط المطر اذ كان
كل واحد منهما لازما غير منعكس عليه ولا يبعد ان يجعل ما نحن فيه جنسا للماحكة وهذا المشهور ايضا يعاند ايضا
في المشهور بان كل متكون فيلزمه انه شيء يجب ان يكون معدوما وقتا ما وليس المعدوم وقتا ما والغير
الموجود جنسا للشيء البتة . تمت المقالة الثالثة من الفن السادس من المنطق بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة

فصل في مواضع ان الخاصة اجيدت او لم تجد

ولنبحث الان عن المواضع المذكورة للخاصة على انها اعم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم وقد يفرق
لك بين ما ذكرناه عن قريب وعلى ان الخاصة هي على ما عرفته من اقسامها وان التي تقال بالقياس او تقال
غير دائمة فمواضعها مواضع العرض والذي يبحث ههنا عن مواضعها فهي الدائمة المساوية التي يعرف
بها المجهول فمن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع يشترك في اعتبار واحد وهو انه هل وضعت الخاصة
جيدة معتبرا فيها الجودة غير ملتفت فيها الى الكذب والصدق وهو اعتبار انه هل وقع التعريف بالخاصة
تعريفا بما هو اعرف اوليس اذ كانت الخاصة التي نحن في ذكرها تذكر ليتعرف الشيء وما ليس معروفا عندما
الشيء مجهول فلا يعرف به الشيء وكل ما هو معروف عند الشيء مجهول فهو اعرف من الشيء فموضع من تلك
المواضع ان يكون الشيء المعرف به الامر على انه خاصة هو اخفى من الشيء في نفسه فان كان موجودا للشيء
وليس يتعرف بالشيء مثل ان يقول قائل ان النار جرم يشبه النفس لطافة ثم النفس وان كانت لا يعرف بالنار
بقوة ولا فعل فانها اخفى من النار وموضع اخر ان يكون وجود الخاصة للمخصوص اخفى من معرفة ذات المخصوص
مثل من يعرف النار او الحار بانه الذي تتعلق به النفس اولا وتصديقنا بتعلق النفس بالنار اخفى من تصورنا
للنار والفرق بين هذا الموضع والاول ان الاول كان الاخفاء فيه هو تصور من تصور وههنا تصديق
من تصور وهذان موضعان تعليميان ايضا وللابطال واما الاثبات فلا تكون الا ان يكون بعد ان صحت
المساواة في الانعكاس قد بان انها اعرف من الوجهين جميعا اعني التصديق والتصور فينفع في الاثبات
ويجب ان يعلم ان من الخاصة ما هو اعرف بالذات من المخصوص كالحركة الى فوق والاضاءة فانها اعرف بالذات
من طبيعة النار الحقيقية بالقياس الى اوهامنا ومنه ما صار اعرف بالنظر مثل كون الزاوية الخارجة اعظم
من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين فانها خاصة لمساوي الزوايا بالقائمتين واعرف منها وبها يعرف
ومنها ما ليس اعرف منه ولكن قد يعرف بالنظر انه يخصه مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين في
الشكل المثلث فاذا اوردت دلت على الشيء والاحب الا ان يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف
ما هو اخفى منه اما في معناه وذلك ظاهر واما بحسب اسمه حتى يكون الاسم اذا ذكر لم يفهم فيدل على مفهومه
بالخاصة وان كان معنى الاسم سابقا الى التصور واسبق من الرسم ومثال هذا انه اذا قيل مثلث فلم يفهم
فعرف بانه شكل زواياه مساوية لقائمتين ففهم حينئذ كان هذا القول رسما وان كان تصور حد المثلث

الاسبق من وجود هذه الخاصية لكنه اذا كان الامر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا فيدل على المعلوم من حده او مما يتصور منه على وجه من الوجوه فهذه الخاصية يفهم حينئذ معنى الاسم فهذا رسم وان كان معنى الاسم معلوما فلا نعني هذا المعنى غناء الرسم لان الرسم انما يحتاج اليه لتعريف المجهول لا امر ذاتي ولكن بعلامة الا ان اعطاء هذا له يكون اعلاما للخاصة ليعرف انه له هذه الخاصية لا لان يعرف بها ذاته بالعلامة والفرق بين اعطاء ما الخاصية وبين تعريف الذات ظاهر فان التعريف للمجهول والخاصية انما نعطاها المعلوم ويبين وجودها للمعلوم فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم ومن هذه المواضع ان يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل فان اشتمل على ذلك لم يكن الخاصة جيدة لمن قال ان الحيوان خاصته انه يحس لم يفهم انه يحس بالفعل او ان له قوة ان يحس لانه لا ينعكس والاول كاذب لانه لا ينعكس والثاني صادق لانه ينعكس وقد يكون هذا الاشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول وكلاهما غير جيد وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها التعريف واللفظ المشترك في فردانيته او تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يزيد الامر اشكالا واما المثبت فاذا كان قد وفى الى ما يجب بوصفه عبارة لا اشتراك فيها فقد اجاد فانه قائلا لو قال ان النار خاصيتها انها جسم هي اسهل الاجسام حركة مكانية الى فوق ثم كان الجسم مفهوم المعنى وكذلك الاسهل وكذلك الحركة المكانية وكذلك الى فوق فقد اجاد واحسن من جهة العبارة وموضع اخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص اذا كان اسمه مشتركا ثم لا يدل على ان الخاصة لاي معانيه اوردت فان الرداءة يكون بحالها ويجري مجرى الموضع الاول ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة ان يكون في القول تكرار لمن قال ان خاصة النار انها جسم الطف الاجسام او قال خاصية الارض انها جوهر من الاجسام ينتقل بالطبع الى الاسفل فالمثال الاول قد صرح فيه بالتكرار وذلك انه حين قال الطف الاجسام فقد قال انه جسم لان الطف الاجسام لا يكون الا جسما فقوله جسما الطف الاجسام فيه تكرار بالفعل والمثال الثاني فيه تكرار بالقوة لان الجوهر مضمر في الجسم الذي اخذه فيه ولو قال في المثال الاول جسم الطف ما يكون بدل ان قال الطف الاجسام لكان ذلك في المشهور كافيا في غرضه لست اقول في اعطاء الخاصة فانه اذا قيل جسم الطف ما يكون علم انه الطف ما من الاجسام وان قال الطف الاجسام علم انه جسم الطف الاجسام فكان في تكريره قائلا ما لا حاجة اليه فالتلفظ بذلك اللفظ في جملة القول محاكاة ومحاذاة للمعنى من حيث العبارة وان كان فيه تكرار وليس اذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ يكون العبارة تامة في اسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة و الاختصار لا بحسب الواجب وهذا بين قد علمته فيما سلف ويشبه ان يكون المثال المشترك المشهور والحق في هذا انه لو قيل النار جسم ما من الاجسام وهو الطفها فان قوله جسم ما مع قوله من الاجسام هذر وتكرير مستغنى عنه من كل وجه فان قوله جسم ما هو انه من الاجسام واما المثال الثاني فانه جدلي وتعليمي معا وذلك انه اذا قال جوهر من الاجسام فكانه قال جوهر ما من الجواهر اذ الاجسام اذا احدث كانت جواهر وكما انه اذا قال جسم ما من الاجسام كذا كان تكريرا بالفعل كذلك قوله جوهر ما من الاجسام والاجسام ماهياتها وحدودها تتم بانها جواهر فيكون كانه

ثم في المشهور ان التلفظ بما لا حاجة اليه يعذر وانه ليس بجيد واما الحق فان ذلك انما يكون اذا كان معناه غير محتاج اليه واما اذا كان معناه محتاجا اليه صح

قال جوهر ما

قال جوهر ما من الجواهر فيكون كرره بالقوة واما المصحح اذا قال ان الانسان حيوان قابل للعلم فقد قال بما لا تكرار فيه بوجه لا بالقوة ولا بالفعل فقد علمت ان الحيوان غير مضمن في قابل العلم وانت تكون قابل العلم غير مضمن في الحيوان اعلم بعد ان تذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما تاما انه خاصة وليس بفصل فتميان من تذكرك ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل وان كونه قابلا للعلم بعض الاستعدادات الذي هو عليه من حيث هو ناطق اي ذو نفس ناطقة من احواله ولواحقه او احصل انسانا بالنفس الناطقة ان يكون قابلا للعلم في طبيعته كالامور اخرى والجهل المضاد للعلم ايضا وايضا فانه يجب ان يكون الخاصة مميزة كالفصل فان كانت مشتركة فما فصل شيئا لمن قال ان خاصة العلم انه امر ثابت واحد او هو الذي لا يزول ثم الامر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم فاما القائل للحيوان انه شيء ذو نفس فلم يات بمشترك ان لم يعن بالنفس المعنى الذي تشترك فيه النبات بل اخص من ذلك وايضا فينبغي ان تورد الخاصة على انها خاصة واحدة فان اورد فصل على ذلك فقد اوردت خاصيات على انها خاصة واحدة لمن قال ان النار الطف الاجسام واخفها فانه كان في الحد حدا واحدا انما يحاول ان يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا كذلك الذي يرسم رسما واحدا انما حاول ان يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة فاذا دل مرة ثم اتى بما يدل مرة اخرى فهو مبتدئ تعريفا آخر وعنده انه يعرف تعريفا واحدا وهذا في الجدل واما في التعليم فلا باس به وان كان في حكم تعريفات متوالية واما الحد فلا يمكن في التعليم ان يكون فوق واحد كما علمت وموضع آخر ان يكون معنى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص كمن يقول ان الحيوان هو الذي هو نوعه الانسان وهذا قبيح فان الانسان اذ هو نوع من الحيوان فانما يعرف بعد الحيوان فكيف يعرف به الحيوان وكذلك اذا اخذ شيئا ليس اعرف من الشيء لانه مقابل له او هو معه في الوجود واعني بالمقابل المقابل بالمضادة او التضايف واما الملكة والعدم والمتناقضات فالملكة اعرف والايجاب اعرف واما المتضايفات فانها معا في المعرفة ليس بعضها اقدم فليس بعضها يعرف ببعض بل مع بعض والامور التي ليست متقابلة بالتضاد وهي معا فهي اما متضايفات واما امور كالانواع التي تحت جنس واحد وهذه لا يتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه فلا يجوز ان يوجد بعضها في تعريف البعض وهذا موضع علمي فاعلم من هذا ان الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس على ان ذلك النوع هو النوع المضايف للجنس مسيء فان الجنس اما مع النوع معا في المعرفة واما اقدم من النوع وموضع اخر ان يجعل الخاصة ما لا يلزم دائما كمن يجعل خاصة الانسان انه كاتب فلا يكون دل على كل انسان وموضع يليق به وهو ان يكون دائما انما يريد ان يوفي خاصة شيء هو له في زمان ما كزيد في هذه الساعة عندما يميزه عن عمرو بانه جالس وعمرو قاعد ثم لا يدل على انه انما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان بل يأخذه مطلقا فيكون لم يعرف زيدا مطلقا اذ لم يعرفه وهو في زمان اخر مشارك لعمرو في القعود ولا عرفه في تخصيص حال اذ لم يشر اليها وقريب من ذلك ان تكون الخاصة اعطيت بالقياس الى الحس وذلك الحس

لا يدوم نسبته من الشيء مثل من قال في الشمس انها الكوكب الذي هو اضوء الكواكب الذي يكون متحركا
فوق الارض فتكون هذه الخاصة للشمس عندما يحس فوق الارض واما اذا غابت فلا يكون متميزة عنه
بهذه الخاصة عن سائر الكواكب فان السامع هذه الخاصة ان لا يعلم ان حالها هناك هذه الحال الا
ان ينظر نظرا آخر فيعلم ان الحكم غير متغير فلا تكون معرفة حاصلة من جهة قابل الخاصة بل من جهة اخرى ويكون
جهة تعريف قابل الخاصة قاصرة فاما ان قال قائل ان السطح هو الملون اولا فيكون قد وفى جيدا الا انه كذلك
هو احس او لم يحس وايضا ان اخذ الحد على انه رسم فقد كذب وان لم يحس وموضع آخر وهو انه يجب
ان يكون المعطي للرسم والخاصية لم يعقل الجنس فان المتمم لجودة الرسم ان يكون دل منه على الجنس يعلم ذلك
من وجهين وجه سهل ووجه حقيقي فيه ادنى صعوبة اما الوجه السهل فلانه لما كان التعريف المقول يكون
على ثلثة انحاء تعريف حدي من جنس وفصول وتعريف من جنس وخاصة وتعريف من اعراض وخواص و
كان التعريف من جنس وعرض خاص بالنوع ليس بحد وكل تعريف بقول مساو فهو اما حد واما رسم واما خاصة لكن
هذا ليس بحد فهو اذا تعريف رسمي خاص لكنه ادل كثيرا على الذات الذي ليس فيه جنس فاذا اخذ الجنس في الرسم لا يجعل
الرسم غير رسم ويجعله ادل واشد تعريفا والادل افضل فاذا اخذه افضل فتركه انقص وخصوصا انك اذا ميزت
فيجب ان يدل على الامر الذي يقع له التمييز بما ميزت وهو الجنس واما الجهة الحقيقية فلان اعطاء الخاصة وحدها
اذا لم يقترن بجنس معلوم لم يكن يميز البتة مثاله اذا قلت ضحاك اي شيء ذو استعداد للضحك لم يكن يعني علمك بهذا
يوجب ان يكون هذا الشيء حيوانا او انسانا بل جوزت ان يكون من امور اخرى اللهم الا ان يكون عندك علم آخر
يعلم به او يظن به انه لا يجوز ان يكون الشيء ذو الضحك الا حيوانا وهذا شيء قد عرفناك مثله في الفصل اذا
كان نفس تصورك الضحك ما لم يقترن به علم آخر لا يمتنع ان يكون الضحاك واقعا في غير الحيوان فيكون حينئذ
غير دال على الانسان فان علمت علما آخر يمنع هذا فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل انه ضحاك اذ هذا
وحده لم يعرفك بل هذا وشيء آخر عندك عرفاك ان الملتفت اليه هو الانسان والرسم والخاصة هي التي انما
تعرف الشيء بنفسها وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاضلا وان كان رسما ما فاذا لابد في الخاصة والرسم من
ادخال الجنس فانه اما ان يدخله الرسم مصرحا واما ان يدخله انت بعلم عندك فتضيفه الى مفهوم قول الراسم فيكون
المعرف عندك الجنس والخاصة معا فاذا اريد ان يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك يجب ان يدل منه على الجنس
فان لم يدل فيه على الجنس فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعرف لكن الحد والرسم يجب ان يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى
الذي يراد من غير نقص فان نقص فذلك اخراج لما من حقه ان يكون مقولا فان لم يقل ترك اختصارا كما تضمر المقدمات
الكبرى في القياس **فصل يشتمل على مواضع في ان الخاصة اعطيت او لم تعط** ويلي هذه المواضع مواضع
لا تتعلق بالاجادة والرداءة والالف دل بانه هل الخاصة في نفسها خاصة او ليست فمن هذه المواضع
ان لا يكون حمل الخاصة صادقا على واحد البتة او لا يكون صادقا على واحد بعينه فلا يكون ما فرض خاصة لخاصة
مثل ان يقول قائل ان خاصة الموصوفين بانهم علماء انهم لا يغلطون البتة ثم وجد المهندس مع انه عالم قد يكون

غالطا

غالطا اذا غلط عليه في ترتيب الشكل كما عرض لابقراط في الشكل الهلالي فاذا ليس خاصة العالم ان لا يخطئ وهذا المثال
صحيح وليس ما اعترض به عليه شيء حين ظن ان فيه تجوزا ومن الباطل ان يكون المهندس يخطئ فانه ان اخطأ لم يكن مخطئا
من حيث هو مهندس ليس الامر على ما قالوا فان قولهم ان المهندس لا يخطئ من حيث هو مهندس لا يقابل قوله ان
المهندس يخطئ ولا يكذبه بل يكذب شيئا آخر وهو ان المهندس يخطئ من حيث هو مهندس ولا سواء قولنا المهندس
يخطئ وقولنا المهندس يخطئ من حيث هو مهندس فاذا ليس يصدق على كل مهندس انه لا يخطئ الا ان يقال فيما هو
فيه مهندس او من حيث هو مهندس وقد علمت فيما سلف ان معنى قولنا كل مهندس وما يجري مجراه كيف هو
والمراد فيه ما هو وموضع آخر ان يكون القول اعم من اسم المخصوص كمن قال ان خاصة الانسان انه حيوان قابل العلم
بجعل الملك كذلك وموضع آخر ان يجعل المخصوص خاصة للخاصة والمخصوص هو الامر الذي هو النوع اللازم له
الخاصة فهو في طباعه ان يكون موضوعا لا محمولا مثل من قال بان خاصة الطف الاجسام ان يكون نارا وليس
الامر كذلك بل ان كان فلابد فان خاصة النار هي ان يكون الطف الاجسام وقيل في التعليم الاول الموضوع الواحد له
خواص كثيرة كل واحد منها غير الآخر فلو كان الموضوع خاصة لها لكان خاصة لامور كثيرة متباينة الحدود فما كان خاصة
وهذا الكلام في غاية الجودة وموضع آخر ان يكون احد الفصل على انها خاصة وموضع آخر للمبطل وهو ان يكون الخاصة
توجد قبل وجود المخصوص وبعد وجود المخصوص لا دائما معها فقط كالمشي في السوق فانه لا يمكن ان يجعل خاصة   صح لا يوجد قبل زيد
زيد وبعده وموضع آخر للمبطل وذلك اذا كان الشيء خاصة لاسم وليس خاصة لمرادفه لكن يجعل الخير خاصة
للمطلوب ولا الجعله خاصة للمؤثر وكذلك ان كان الشيء خاصة للموصوف بشيء وليس خاصة لشيء يكون ذلك الموصوف   للموصوف بشيء خ
موصوفا به جامعا كالموصوف بانه ضحاك فانه بعينه الموصوف بانه مستحي فاذا كان الخجل موصوفا بانه خاصة للموصوف
بانه الضحاك لم يكن خاصة للموصوف بانه المستحي كانت الخاصة ليست بخاصة ولا يدخل في واحد من الاعتبار
لفظة من حيث فلا ناخذ الموصوف بانه ضحاك من حيث هو ضحاك ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي
بل حدهما مطلقا من غير اعتبار حيث فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه من حيث هذا الموضع نافع
في الاثبات والابطال المطلقين والقائل ان يقول قد جعلت الشيء ههنا خاصة لمعنيين متباينين وقد منعت
ذلك قبل فنقول احفظ قولنا الموصوف بانه الضحاك والموصوف بانه مستحي فالاشارة فيه الى موضوع واحد
واعلم انا نشير بالمثال الذي اوردناه الى ان الموصوف بخاصية الاستحياء لا يكون موصوفا ايضا بخاصية
الخجل حتى يكون الخجل يلزمه ويساويه وموضع آخر ان يكون للخاصة مقابل ومعان الاعراض الذاتية
للجنس الذي اعطينا الخاصة لنوعه ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الانواع بالقياس الى هذا النوع مثلا ان كل
واحد من الانسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان والحركة بالارادة مقابلة للتي تكون بالارادة وكلاهما   ٢ مقابل خ
من الاعراض الذاتية للحيوان ينقسم بها الحيوان على ما علمت في كتاب البرهان فان جعل خاصة الانسان
انه المتحرك بذاته ارادة فيجب ان يكون خاصة الفرس بالقياس الى الانسان انه المتحرك بذاته من تلقاء نفسه
لكنه ليس في ذلك كذلك فليست الخاصة خاصة وموضع آخر لا يبعد ان يغالط به المشاغبون مثل انه اذا كان

لموضوع ما خاصية كان لذلك الموضوع خواص اخر ومحمولات اخر لا يوجد لغيره فان تلك الخاصية قد يمكن
ان يجعل ليس لذلك الموضوع وحده بل لذلك الموضوع ماخوذا مع محمولاته الاخر فانه ان كان خاصية الانسان
الضحاك فيكون الضحاك خاصية لاشياء كثيرة مثل انه خاصية للانسان الخجل وللانسان المستحيي وللانسان
القابل للعلم بل قد يوجد محمولا على الانسان الابيض فيعرض من ذلك وجوه من المغالطة منها ان يكون
الضحاك خاصة للانسان وايضا لما هو في المعنى غير الانسان فان الانسان مع الخجل غير الانسان وحده
وايضا سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم ايضا وللذي من شانه ان يستحيي فتكون الخاصة غير
خاصة ووجه اخر مثلا انك تعلم ان الانسان الابيض اخص من الانسان فان روّج ان الضحاك خاصة
للانسان الابيض بسبب انه خاصة للانسان فقيل والانسان الابيض انسان والانسان خاصته انه
ضحاك فالانسان الابيض خاصيته انه ضحاك عرض من ذلك ان يكون الانسان الاسود ليس بضحاك او
عرض ان تكون الخاصية ليست بخاصة وقد يمكن ان يعرض وجوه اخرى غير ذلك فاما الوجه الاول فيكفي
للخطب فيه ان تعلم ان قولنا الضحاك خاصة للانسان معناه انه خاصة لما يوصف بالانسان وما يوصف
بالانسان هو الانسان لا غيره موضوعا له على ما علمته في غير هذا الموضع واذا قلنا ان الضحاك خاصة لقابل
العلم كان معناه ان الضحاك خاصة لما يوصف بانه قابل العلم وليس ذلك الا الانسان فقد علمت
فيما سلف ان الموصوف بالانسان هو ذات الانسان لكن الموصوف بالابيض هو شيء غير الابيض وهو
انسان ما او ثلج ما وان كان ابيض ما موصوفا بانه ابيض مطلق لكن مع ذات اخرى قد يكون موصوفا بانه
شيء غيره من حيث انه ابيض والانسان ما لا يكون موصوفا به شيء غيره من حيث هو انسان فيكون الابيض
له موصوف هو شيء اخر وليس كذلك الانسان فاذا عني بقولنا المستحيي الموصوف بالمستحيي على الوجه
الذي قلنا لم تكن الخاصة لشيء آخر غير الانسان واما ان اخذ المستحيي من حيث هو مستحيي فليس الضحاك
خاصة له فان المستحيي من حيث هو مستحيي لا يقال عليه الضحاك فان المستحيي من حيث هو مستحيي ليس الا المستحيي
واما الضحاك فشيء اخر وعلى ما علمت هذا في موضع اخر فاذا تامل المتامل فميز بين الملكة والحال
وبين ما له الملكة والحال وعرف الاصل الذي قلنا تميزت له الخاصة التي تكون للشيء في نفسه والتي تكون
بالعرض وبسبب شيء اخر ان تكون الخاصة مثلا للملكة فيوجد لذي الملكة اذ كان ما يخص الملكة قد يوجد
ايضا لذي الملكة وذلك اما خاصة ملكة يحمل على ذي الملكة بالاشتقاق واما خاصة ملكة تحمل على
ذي الملكة بغير اشتقاق اما الذي بالاشتقاق فمثل العلم فان خاصة العلم تشتق منها خاصة محمولة
على العالم ولا يكون هي نفسها خاصة للعالم واما الذي بغير اشتقاق فمثل الضحاك فان خاصة الضحاك
من حيث هو ضحاك قد يوجد محمولة على الانسان وكذلك فان الذي لذي الملكة قد يعرض ان يحمل على الملكة
مثل ان الضحاك وهي خاصة الانسان فانه قد يوجد محمولة على المستحيي فيعرض من هذا ان يشكل
الامر اما في المثال الاول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التي لا تحمل بالاشتقاق خاصة لذي الملكة فيجعل

نـ وحده ايضا

فليس الضحاك خاصة له فان المستحيي من حيث هو مستحيي

خاصة العلم خاصة للعالم فيكون العالم ايضا لا يزول التصديق به كما ان العلم لا يزول التصديق به واما في المثال الثاني
فيجعل الخاصة خاصة لاشياء كثيرة مختلفة فاذا رعى المراعي فميز بين الشيء الذي له الخاصة وبين ما يقارنه اما
مقارنة ملكة لذي الملكة او مقارنة ذي الملكة للملكة يحصل له الخاصة التي تكون للشيء بذاته واولا والتي تكون
على طريق العرض او الغلط واما الوجه الذي ذكر اولا بعد هذا الوجه فمعرفتك بالقياس وشرطه تخلصك عن الغلط
فيه وموضع ينفع في القسم الاول وهو ان يراعى التصريف فيوجد العلم وخاصيته ويوجد المشتق له الاسم
من العلم وهو العالم فيوجد من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق فاذا كان خاصة العلم انه ما لا يزول التصديق
به لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم انه الانسان الذي له تصديق لا يزول واذا كان خاصة العلم
انه الذي لا يزول تصديقه لما صدق به وقاله فيجب ان لا يجعل هذا خاصة العلم بل يجعل خاصة العلم انه ملكة
تصديقية لا يزول تصديقها في العقد والقول وذلك لانه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومقابلة ما
فلا يجب ان يوجدا كشيء واحد بل يجب ان يراعى التقابل ايضا بين خواصهما كما يراعى فيهما وموضع اخر ان تكون
الخاصة خاصة بشرط الطبع فتوجد مطلقا فيكون ذلك باطلا مثاله ان يقال ان خاصة الانسان بالقياس
الى الفرس انه ذو رجلين فان هذا ما لم يقترن بان يقال بالطبع لم يكن حقا فليس كل انسان ذو رجلين
في الوجود واما اذا قيل هو كذلك في طبعه اي هو كذلك في صورته الانسانية حتى اذا صادفت وقت
تكونه مادة وافية ولم يكن انه في تلك المادة او لم يعرض عارض من خارج كان ذا رجلين كانت الخاصة
كاملة وموضع اخر ان يميز في الخواص ما يكون لشيء اولا ولشيء اخر بعده فاذا لم يميز ذلك لم تكن الخاصية خاصة
مثل من يقول ان خاصية السطح التلون ولم يقل التلون اولا فاذا لم يقل ذلك فيجد الجسم يشارك السطح
فيه فلا يكون ذلك خاصة السطح ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها بل يجب ان يعلم ان المحمولات
تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهر الشرائط يلحقها فيجب ان تراعى في الخاصة تلك الجهات لتعلم انها
كيف يوضع خاصة فمن الاشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ويكون كونه في الطبع حقا
كذي الرجلين للانسان ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ولكن يكون كونه في شانه ان يعرض له في الندرة
حقا ويكون خاصا بالشيء كذي اربع اصابع للانسان ومنه ما يكون نسبته الى الصورة كقولهم النار
الطف الاجسام اجزاء وذلك في القوام ومنه ما يكون نسبته الى الجملة على الاطلاق كقولهم ان الحيوان حساس
او متحرك اي في طباعه ان يحس ويتحرك ومنه ما يكون نسبته الى الكل ليس على الاطلاق ولا للصورة كما هي
بل لانه لجزء منها كما ينسب الفهم الى النفس وهي صورة ما وليس ينسب اليها كيف كان بل هو لجزء منها بالحقيقة
وهو الجزء الفكري ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع البتة ولا على الاطلاق بل يكون له بالقنية والتعلم وغير
ذلك كالعلم للانسان ومنه ما يكون له بالشركة ومثاله من جهة معنى اعم كما يقال للانسان انه حساس حي فذلك
له من حيث هو حيوان ويشاركه فيه غيره فان كان خاصة ما مثل هذا فيكون خاصة بالقياس لا على الاطلاق
فيجب ان يوضع في الخاصية انها بالطبع او اولا او في الندرة او للصورة او على الاطلاق او لا او لجزء من الصورة

٢ اولا او معنى ح

او بقياس كل شي بحجة

مقتنى ليس في الطبع او بقياس شي وكذلك يراعا ما يقع فيه الاختلاف من جهة الاكثر والاقل مثل الشي الذي اذا
كان مثلا في الغاية ظن خاصة شي واذا لم يكن في الغاية ظن خاصة لمعنى اعم مثل قولهم ان النار هو الجسم العالي والطافي
جدا فان الهواء ايضا طاف ويعمها الحال فيكون الطافي مطلقا لخص الحار ويوهم ان الطافي جدا لخص النار وربما كان
التفاضل ليس يقع بحسب الجنس بل بحسب النوع مثل النيران فانها تختلف باللطافة فليست الشعلة الصافية
المصباحية او البرقية مثل الشعلة الالتهابية والجمرة وكلها نيران فحينئذ اذا قيل ان النار هو الجسم اللطيف
جدا لم يعم النوع ووقع الغلط ولذلك لا تكون الخاصة لا ماخوذة على انها مطلقة مثل الخفيف حتى يعينها خاصية
المقيدة بالافراط كقولك خفيف جدا فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ولا الخفيف جدا فان الخفيف جدا لا يكون
مقولا على كل نار فان الصغيرة ليست خفيفة جدا عند الكبيرة ولا اللهب عند البرق وموضع اخر ان يجعل الشي
خاصة لنفسه وذلك على وجهين اما ان ياتي باسم مرادف كمن يقول ان الانسان خاصية البشرية والجميل خاصية
اللايق او ياتي بالحد فيكون الحد قد جعل خاصية المحدود ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه ومعنى الخاصة شي من بعد
معنى المخصوص بل يجب ان ياخذ الخاصية ما هو غير المخصوص في طبيعته ويرجع عليه بالتكافو مثل الجسم ذي النفس لو كان
معناه غير الحيوان وكان منعكسا عليه لكان خاصية وموضع اخر فيما يكون له اجزاء متشابهة كماء البحر من حيث هو
ماء البحر والهواء من حيث هو هواء ثم لا تكون اية خاصية تشترك فيه الكل والجزء بل يكون ذلك اما للاكثر كمن يقول ما البحر
خاصيته انه مالح او ان اكثره مالح او يكون من جهة حده كمن يقول ان الهواء هو المستنشق ثم ليس جميع ماء البحر مالحا
ولا الكل ما هو جزء فاكثره مالح بل منه ما كله مالح ومنه ما كله عذب فليس كل ماء ماء البحر اكثره مالح وكله ماء بحر والهواء
ايضا ليس كله مستنشقا وكله هواء كما جزؤه هواء بل يجب ان يكون كما تقول معطي الخاصية للارض
ان الارض يقبله بالطبع فيجد الكل وكل جزء بهذه الصفة **فصل في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة**
ومواضع اخرى من الاصول المشتركة انه اذا لم يكن الضد خاصية الضد الاخر خاصة الضد الاخر فانه اذا لم يكن
خاصة العدل انه افضل شي لم تكن خاصة الجور انه اخس شي ويصلح هذا ايضا للاثبات وقد علمت ان هذا
مشهور وانه لا يمتنع ان يكون احد الضدين خاصا بضده ثم يكون الضد الاخر موجود الضده ولامور اخرى
وايضا موضع من المتضايفات مثل انه اذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف فليس المفضول خاصة النصف وهو للاثبات
والابطال وموضع من العدم والملكة انه اذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم لم يكن وجود الحس خاصة للسمع
ويصلح للامرين فكذلك المشتق اسمه من الامرين مثل انه يعدم الحس ويصم وانه يحس ويسمع وكذلك
من المتناقضات من جهة انه ان كان المحمول خاصة ومقابله بالنقيض ليست خاصة وهذا للابطال وكذلك من
جهة المعادلة ايضا انه ان كانت ان يتخيل خاصة ان يحس فان لا يتخيل خاصة ان لا يحس وهذا للابطال والاثبات
والثالث انه ان كان الشي خاصة للشي فلا يكون خاصة لمقابله من نقيض النقيض وليس يصلح للاثبات الا على
سبيل المغالطة وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد مثل انه اذا كان معقول ومحسوس وغير مائت
ومائت ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائت لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت كالملائكة وان كان

بلغ

المحسوس

المحسوس خاصة للمائيات كان المعقول خاصة للملكة والمصحح يعتبر ايضا ذلك انه اذا كان شيئان يشتركان في معنى
عام وكان وجودهما في شيئين ومعنيين لكل واحد منهما في واحد فقط وكان واحد منهما بتخصيص عمومه بكونه لاحد
الامرين ويكون ذلك خاصية له فالاخر خاصة انه للامر الآخر مثل الفهم والعفة فانهما فضيلتان ووجودهما في قوتين
للنفس اعني الفكرية والشهوانية ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكري وكان ذلك خاصة للفهم فيجب ان يكون خاصة
العفة انها فضيلة للجزء الشهواني وهذا ايضا علمي وموضع من التصاريف انه اذا كان المصروف
ليس خاصة للمصروف فليس التصريف خاصة للتصريف وبالعكس وهو موضع جدلي للاثبات والابطال
ويؤكده امثلة مثل انه ان لم يكن خاصة ما هو على طريق العدل ان يكون على طريق الجميل لم يكن خاصة العدالة الجمال
وان كان خاصة الانسان انه مشاء ذو رجلين كانت خاصة ما يجري على طريق الانسانية انه يجري على طريق
مشي ذي رجلين وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف مثل ما ليس على طريقة العدل وما ليس
على طريقة الجميل مع غير العدل وغير الجميل وكذلك العدم والملكة والمضاف والضد وفي موضع التصاريف والنظائر
نظر علمي وهو انه ليس يجب اذا كان المشتق خاصة للمشتق ان يكون المصدر خاصة المصدر بل ربما لم يكن
المصدر محمولا على المصدر مثاله ليس اذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال
ان النطق ضحك وان الضحك محمول عليه مساوله واما لو كان الضحك خاصة النطق لكان حينئذ يكون
الضحاك خاصة الناطق لا محالة ومع ذلك فحيث لا يحمل المصدر على المصدر يكون لمقارنة خاصية مثل ان خاصية
النطق الانساني ان يقارنها الضحك وموضع آخر من النسبة وهو انه اذا كان نسبة شي الى شي آخر كنسبة
ما للبناء والثاني خاصة اوليست بخاصة فالرابع خاصة اوليست بخاصة مثاله ان المرتاض نسبته الى الخصب
نسبة الطبيب الى الصحة فان كان خاصية المرتاض ان يكون مفيدا للخصب فخاصية الطبيب ان يكون مفيدا للصحة
وبالعكس وهذا الموضع ليس بعلمي وانما كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط وذلك الشرط غير مفيد
فانه اذا كانت النسبة مثلا هاهنا في انه يفيد فقط لا في ان كونه مفيدا مساويا لم يجب لانه مفيد والاول
مفيدا ان يكون كونه يفيد ما يفيده مساويا له وان كان الاول كونه يفيد ما يفيده مساويا له واما اذا كان تقدم
فعلم ان يكون كل واحد منهما يفيد ما يفيده مساوله للاثبات او غير مساوله للابطال فليس يحتاج في اثبات انه
خاصة اوليست بخاصة الى اعتبار المناسبة ومثال هذا انه يمكن ان يكون الطبيب وحده مفيدا للصحة
ويكون المرتاض وغير المرتاض معا يفيدان الخصب فيشترك الطبيب والمرتاض في انهما مفيدان للخصب
والصحة ثم تكون افادة الصحة حينئذ خاصة بالطبيب ولا تكون افادة الخصب خاصة بالمرتاض فان
كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة حتى علم انهما يشتركان في افادة امر مساو فتبين
ان استعمال المناسبة في اثبات الخاصة غير مجد البتة اللهم الا ان يكون امرا آخر وهو ان يكون قياس يوجب
انه يجب ان يكون حال المرتاض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ثم يعلم ان الطبيب يخصه
افادة الصحة فحينئذ ينتقل عن الطبيب الى المرتاض اذا كان حال الطبيب قد عرف اولا من نفسه

ولم يعرف حال المناسب اولا انه نفسه بل علم ان نسبته توجب كذا فاما اذا اعتقد نفس المناسبة وحدها ولم
يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا وموضع اخر من نسبة الواحد الى الاثنين [2] والى الاولى وهو انه اذا كان حكمه
عند شيئين حكما واحدا وليس خاصة لاحدهما فليس خاصة للاخر وكذلك ان لم يكن خاصة للاولى لم يكن
لما ليس باولى واما اذا صح انه خاصية لاحدهما فقد زال ان يكون خاصة للاخر لان الخاصية لا يشارك بل زال
ان حكمه عندهما بالسواء وكيف وهو موجود في احدهما دون الاخر فهذا لا ينتفع به في الاثبات واما في السلب
فلا ينتفع به ايضا الا في الجدل واما في العلوم فلا ينتفع به واما في الجدل فانه ربما سلم المجادل ان نسبته الى
الامرين واحدة او ربما ينتج ذلك عنه مما يسلمه واما في العلوم فيبعد ان يكون محمول النسبة في الوجود وفي
نفس الحق الى الشيئين نسبة واحدة بالسلب ثم يكون هناك موضع يحث انه خاصة او ليس
بخاصة وذلك لانه ان مجهول الحال لم يعلم ان نسبته واحدة وان كان معلوم الحال فقد علم اولا انه ليس بخاصة
حتى يسلب عن كل واحد حتى يسلب على الاثنين حتى علم ان حاله منهما حال واحدة في السلب وموضع
معتبر بالكون والفساد وانت تعرفه مثل انه اذا كان خاصة الانسان ان يكون في نفسه امرا فخاصة
تكون الانسان هو ان يكون ذلك الامر وخاصة فساده ان يفسد ذلك الامر وهذا اعلم وهو للاثبات
والسلب وموضع اخر للاثبات والابطال انه ينبغي ان يكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء
من جهة نوعه ويكون لنوعه لما هو نوعه وبالجملة لماهيته ومن طريق ماهيته وقد علمت معنى اللاحق
من قبل ما هو في غير هذا الموضع فانه ان كانت الماخوذة خاصة ليست بلاحقة من حيث هو هو كما
لا يلحق التكون الانسان من حيث صورته وماهيته بل من حيث هو جسم او كان يلحقه ولكن لا من
جهة يصير بها مساوية مثل الملاحة التي هي من اللواحق للصورة الانسانية ولكن ليست بخاصة حقيقية
فلا يكون الخاصة خاصة واما اذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان
فذلك يلحقه لطباعه وينعكس عليه فهذه الخاصة جيدة ولكن لقائل ان يقول ان كون الحيوان مركبا من
جسم ونفس هو حده لا خاصيته فنقول له ان المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان بل هو من لوازم
جنسه بل جنسه الجسم وفصله انه ذو نفس ولم يوجد الجسم ههنا جنسا بل اخذ الجسم كجزء من الفصل
لانه هو الجسم المادي لا الجسم الجنسي ولم يوجد البتة النفس على انه فصل في الحد فلذلك لا يصح بل على انه
جزء فصل منطقي وليس ايضا المركب من جسم جنسا بمعنى الجسم فليس مفهوم المركب من جسم هو
انه جسم وان كان يلزمه لزوما من خارج فيفهم ان المركب من جسم لا يكون الا جسما ولكن ذلك مفهوم
لازم لا مفهوم متضمن وان كان يلزمه لزوما وهذه الاشياء ظاهر لك مما سلف وانما نشير اشارة
للتذكر واعلم ان كثيرا من الحدود اذا غيرت يبقى معه الصدق فانه ينقلب خواص ورسوما وموضع اخر
ماخوذ من الاكثر والاقل مثل انه اذا لم يكن ما هو اكثر تلونا خاصة لما هو اكثر جسمية لم يكن الاقل تلونا
خاصة لما هو اقل جسمية وان كان كان وقد يعتبر ذلك مع الاطلاق فانه ان لم يكن الاكثر تلونا خاصة لما هو اكثر

[2] اثنين ثم

جسمية

جسمية فليس التلون مطلقا خاصة للجسم مطلقا وهذا الموضع قد يكون حقيقيا بشرط وشهوريا ان ترك
ذلك الشرط اما حقيقيا فانما يكون حقيقيا اذا كان الموضوع والماخوذ خاصة كلاهما يقبلان الاشد والاضعف
معا فحينئذ يستمر هذا القانون مثل السواد والجمع للبصر مثلا فانه لما كان السواد مطلقا لجمع البصر فكان
ذلك خاصية له وكانا يقبلان الاشد والاضعف معا فمن البين ان ما هو اشد سوادا هو اشد جمعا وما هو
اقل سوادا فهو اقل جمعا وكل خاصية لكل وبالعكس في جميع ذلك وكذلك في الابطال واما اذا كان
الموضوع لا يقبل الازيد والانقص في طباعه فليس يجب شيء من ذلك فانه ليس اذا كانت النار خاصتها
ان يتحرك الى فوق والانسان خاصيته ان يفهم بالروية يجب ان يكون ما هو اشد حركة الى فوق اشد نارية او
يكون ما هو اكثر فهما هو اشد انسانية [2] هذا قد وضع في المقدمة ان الانسانية تقبل الاشد والاضعف [2]
ولا يجب ان يقاس الاكثر في هذا المعنى بالاولى الا على سبيل المشهور وذلك انا قد نقول ان آ اولى من ب
بكذا ولا يكون كذا موجودا لاحدهما او ربما كان وجود احدهما او كليهما محالا فنقول كذا اولى بكذا ولو كان
وبالجملة فانه ليس كلما هو اولى ان يكون لشيء من شيء اخر يجب ان يكون له مثال ذلك في الممتنع ما يقال من
ان الخلاء اولى ان يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق فليس يجب ان يكون ذلك ممكنا في الخلاء وكما تقولون
ان المستديرة اولى بان يكون ضد المستقيمة منها للمستديرة او المستديرة اولى بذلك من المستقيمة
بحسب اعتبارين وليس يجب ان يكون فلا يجب اذا الانتقال من الاولى الى المطلق في الحقيقة بل
ربما اقنع في بعض المواضع واما ما الحكم بانه اكثر وجود الشيء فقد حكم بانه موجود له اللهم الا ان يوجد الاكثر
بمعنى الاولى باشتراك الاسم ولسنا نذهب الى ذلك في هذا الموضع وموضع اخر من الاكثر والاقل في المتناسبة
والذي بمعنى الاولى وغير الاولى وقد يدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا وهو جدلي غير علمي [2] وهو ان يقول
المبطل مثلا لما كان الحس اولى بان يكون خاصة للحيوان منه للانسان وليس الحس خاصة فليس العلم ايضا
خاصة ويقول المثبت لما كان العلم اقل استحقاقا لان يكون خاصة للانسان من الحس للحيوان وهو
خاصة فالحس اذا خاصة للحيوان والسبب في كون هذا غير علمي هو ان الخواص اذا كانت خواص بالحقيقة
لم يكن خاصة اولى بمخصوصها من خاصة اخرى بمخصوصها في نفسها بل بحسب التسليم والالتزام وموضع اخر
مجانس لذلك ان يجعل الكثرة في جانب الموضوع والوحدة في جانب المحمول فيقول المبطل انه لما كان
اللون اولى بان يكون خاصة للسطح منه للجسم فاذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم واما المثبت فلا يمكنه
ان يقول وهو خاصة للجسم فهو خاصة للسطح فانه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة وهذا الموضع
يحسن استعماله في العلوم ويكون الاولى بمعنى الوجود اولا وبالذات واما الذي لا يمكن فهو ان يكون بعض
الخواص اولى بموضوعها من بعضها بموضع اخر واما اذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين
فقد يصح ان تكون الخاصة اولى باحد الموضوعين منه بالاخر وهو الذي هو موجود فيه بالذات واولا وموضع
اخر بعكس ذلك فان الكثرة فيه في جانب الخاصة فانه اذا كان ما ليس اولى من اخر بان يكون خاصة

ما هو العلامات بليس
في نسخة الدستور

[2] العلم صح

خاصة فما هو اولى بذلك فهو خاصة وان كان ما هو الحى ليس بخاصة فما ليس باولى ليس بخاصة وهذا
الموضع جدلى غير منتفع به فى العلوم وذلك لانه اما ان يكون خاصة بحسب التسليم المشهور واما ان يكون
بحسب التسليم الذى يوجبه الامر فى نفسه والتسليم الذى يوجبه الامر فى نفسه وهو ان يسلم ان كذا اولى بان يكون
خاصة فلا يقع الا ان يكون شروط الخاصة موجودة فيه واكثر فان كانت شروط الخاصة موجودة فيه
فكيف يقال ولكنه ليس بخاصة فالاخر ليس بخاصة او كيف يقال والاخر خاصة فهو اذا خاصة فانه يكون
قد علم انه خاصة حين علم انه اولى بان يكون خاصة بهذا المعنى فضاعت اقامة الحجة عليه فاما ان علم ان
شروطها اكثر من شروط الاخر فقد علم ان الاخر فاقد شرط فلم يحتج ان يبين بعد ذلك انه ليس بخاصة للشئ
حتى يجعل الاكثر شروطا خاصة فانه ما لم يجتمع جميع شروط الخاصة لم يكن ولا واحدة منهما خاصة فان
احديهما لا يكون خاصة وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة انه اذا كان شيئا لشيئين على وجه
واحد فاعتبر ذلك هاهنا مع موضع اخر وهو ان يكون شيئا لشئ واحد وقد اعيد جميع ذلك فى
التعليم الاول لان ذلك الاول لم يشترط فيه ان يكون المحمول موجودا وهاهنا انما اخذ على انه موجود فيكون
فيما سلف انما يطلب كونها خاصة مضمنا فيه طلب انها موجودة وهاهنا يكون الوجود والحمل متحققا
وكونه خاصة غير متحقق فيطلب ذلك وموضع اخر ان يجعل الخاصة امرا قد يكون بالقوة ولا يميز
بين القوة التى تعلقها بشئ اخر يجوز فى ذلك الشئ الاخر ان لا يوجد فيجوز لتلك القوة ان لا يوجد فيصير
القوة حينئذ لا قوة وبين القوة التى تعلقها بشئ موجود مثال ذلك ان قال قائل ان الهواء هو
جسم مستنشق فان اخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب وان اخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ان استحال
ان يكون هذه القوة متحققة فانه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة وهذا للابطال واما ان كانت
القوة تعلقها بالموجود مثل ان يقال ان الموجود ما فى قوة طباعه ان يفعل او ينفعل فان هذه
القوة اضافتها الى موجود وذلك الموجود هو الموضوع وقد علقت بها القوة واما الاستنشاق
وكانت القوة فيه فى المستنشق وهو غير الموضوع الذى للخاصة وهذا الموضع فى الابطال جدلى غير
علمى اما انه غير علمى فلان كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشئ خارج فان الذى يفعل يحتاج الى ان
يوجد منفعل والا استحال ان يفعل وكذلك الذى ينفعل يحتاج الى ان يوجد فاعل والا استحال ان ينفعل
والهواء من حيث هو مستنشق معرض لانفعال ما وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه وان كان قوة الفعل
فى غيره فان قوة الفعل فى الوجود يقابل قوة انفعال فى غيره وقوة الانفعال فى الموجود يقابل قوة فعل
فى غيره حتى اذا اشترط عدم الاخر كانت القوة مستحيلا من امرها ان يخرج الى الفعل كما اذا عدم الحيوان
لم كانت قوة الهواء فى انها تستنشق مستحيلا ان يخرج الى الفعل واما انه جدلى فلان مصدر ان يستنشق
هو الاستنشاق وهو فعل وقوته فى المستنشق فان الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية يضاف
فى ظاهر المشهور الى الفاعل وان كان الفاعل التصريفى ليس الفاعل الحقيقى ويجعل القوة عليها حيث يصدر الفعل

ما يلى العلل ليس فى معنى الدستور ٢ او شروطا كافية فيه صح

خ د ٢ شيئا

خ ٢ فيكون

بلغ

للفعل

للفعل فيقال ان قوة الضرب فى الضارب وانما فى المضروب قوة الانضراب وان كان المصدر يضاف
الى المنفعل كما يضاف الى الفاعل فذلك اخفى الامرين واما القوة عليه فلا يضاف فى الظاهر الا الى الفاعل فلما
كان ان يستنشق ماخوذا من الاستنشاق وكان الظاهر ان القوة على الاستنشاق انما هو فى المستنشق
فكان هذا يدعو الى ان يسلم فى المشهور ان قوة الاستنشاق فى غير الهواء فيلزم ان يكون فى شئ لا يكون
موجودا اذا كان الحيوان معدوما فيكون المخصص موجودا واما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا واضاف اليه
قوة فعل وانفعال فجعله موصوفا بانه فاعل او منفعل فكان الظاهر المشهور هو ان القوة على الفعل والانفعال فى ذلك
الموضوع المخصوص بعينه فلو جعل الهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب اصحاب التصريف
مفعولا به بل فاعلا لست اعنى الفاعل الحقيقى بل الفاعل التصريفى الذى يقال فيه للمنفعل فاعل كما يقال للمنفعل بالسقوط ساقط
كان حينئذ حكمه فى المشهور ايضا حكم الفاعل والمنفعل فليكن ذلك مثلا المواتى للفسخ فان المواتى وان كان فى الحقيقة
منفعلا فانه فى شكل التصريف فاعل فيكون حينئذ قوة المواتاة ليست فى الفاسخ الخارج بل فيه ولا يعرض حينئذ
ما عرض فيما قيل وموضع اخر جيد جدا وهو انه لا ينبغى ان يكون الخاصة ماخوذة بمعنى الازيد والاغلب فى موضع
يجوز لو عدم الموضوع ان يبطل الخاصة لشئ اخر اغلب مثل انه اذا قيل ان النار الطف الاجسام واخفها ثم
عدمت النار بقى حينئذ شئ هو الطف الاجسام واخفها وهو الهواء فكان يجب ان يكون ذلك الشئ
حينئذ نارا وكان ايضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ورأى الهواء ووجده الطف الاجسام واخفها
كان يكون عنده نارا فان اكد ذلك بان يكون عندنا السامع علم بعدد الاجسام كلها وعلم بانها لا يمكن ان يكون
اكثر من ذلك العدد ولا الطف من ذلك الجسم وعلم بانها ايضا لا يعدم شئ منها فحينئذ يقوم هذا البرهان
مقام الخاصة لكن لا يكون عنا فى هذا النفس دلالة اللفظ بل القراين التى تضاف اليها من خارج ولا ينبغى ان يكون
سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل اخر المقالة الرابعة **المقالة الخامسة** فى الحدود **وفيها فصل فى الشروط**
الاول للتحديد وهو فى مواضع اعتبار جودة التحديد الحدود وقد ينظر من امرها فى انها كيف تؤلف وكيف تكتسب
وقد ينظر من امرها فى انها هل هى موجودة على الشرائط التى ينبغى فى تاليفها واكتسابها والنظر الاول فى كيفية
اتحاد الحد والثانى فى كيفية اعتبار حال الحد الموجود وقد سلف فى كتاب البرهان حال الوجه الاول واما هذا الوجه الاخر
فانما ننظر فيه فى هذه هذا الكتاب على البحث الاعم ويستخلص فى ضمنه البحث الاخص اعنى بالبحث الاعم البحث الجدلى
وبالبحث الاخص البحث العلمى وقد علمت كيفية كون البحث الجدلى اعم من وجه فاول ما يجب ان يراعى من امر الحد ان ينظر هل
هو او لا صادق على المحدود فانه ان لم يكن صادقا فقد كفى سائر البحث وعلم انه ليس بحد والثانى ان ينظر هل دل فيه
على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب فانه وان لم يكن الجنس مقولا وكان لم يذكر جنس البتة او ذكر جنس ليس جنس
الشئ او ذكر جنس بعيد وترك الجنس القريب فلم يعمل شئ ولقد علمت جميع ذلك فى موضعه وعلمت ان الجنس
يدل على اصل الماهية المشتركة وان الفصل لا يدل على ماهية النوع وان دخل فى جملة ما يدل حتى يتم به الماهية الخاصة
ثم ان كان الجنس مذكورا ولم يكن القول مساويا بالعموم الشئ حتى يطابق القول الذات فى حقيقة الماهية فلم يدل

خ ٢ للفاعل

ازيد خ

السابع خ

وفيها خمسة فصول

بلغ

بعد على الحد ثم ان كان هناك جنس وكان اضيف اليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود فليس يجب ان يكون
الحد حدا فربما كان المضاف الى الجنس خاصة وربما كان فصلا واحدا او قد اهمل فصل اخر على النحو الذي شرح لك في غير موضع
فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية وان كان مساويا اما ان لم يكن اخذ الفصل بل اخذت الخاصة مكان الفصل
فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه وان لم يوجد خاصة ولكن احد فصل واهمل فصل مساو للفصل المأخوذ فان القول
يجوز ان يكون مساويا بحسب العموم ولا يكون مساويا بحسب المعنى وقد بان لك الفرق بينهما وقد علمت ان الدال
على الماهية في الحقيقة انما هو المساوي بحسب المعنى ولا محالة انه يكون مساويا بحسب العموم لكن هذا التحقيق لا يراعى
في الحدود الجدلية ويقتنع فيها بما يكون الحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود بل تقنع الجدلي بما هو دون
هذا فانه ان لم يكن الجنس ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور والفصل فصلا
بحسب المشهور اسبق الى الطاعن الحد حدا وبعد ذلك كله فيجب ان يكون الصنعة الحاصلة من ايراد الجنس والفصول
صنعة جيدة فانها ان لم تكن جيدة كان للمبطل ان يعارض والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل ان يكون الحاد
لم يحسن تاليفه او خلط به ما لا ينبغي او اغلق في اللفظ او صرف الجنس والفصل عن الجهة التي تنبغي واذا وقع شيء
من ذلك فليس الحد على ما ينبغي فاما ان القول محمول او ليس بمحمول فقد تعين على معرفته المواضع المذكورة في باب العرض
واما ان الجنس هل اورد او لم يورد فذلك مما يعين على معرفته المواضع المذكورة في باب الجنس واما ان القول
هل هو مساو او ليس بمساو فقد تعين على تحققه ما اورد من المواضع في باب الخاصة واما انه هل الصنعة جيدة
او ليست بجيدة فستعين عليه المواضع التي نذكرها في هذه المقالة فلم تسلف لها مواضع فمن المواضع التي في هذا
الباب مواضع تتعلق باللفظ ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية الى الفضل ومنها مواضع
تتعلق باغفال الواجب اما تركا اصلا واما العدول عنه ومن مواضع البحث الاول ان يكون اللفظ مشتركا غير
مفهوم العرض المحصل كقول القائل ان الكون مصير الى الجوهر او الصحة اعتدال في الكيفيات والمصير لفظ متعلق
لاشتراكه واول ما يفهم الحركة المكانية والاعتبار لفظ متعلق لاشتراكه واول ما يفهم منه تساوي المقادير والاوزان
وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله في الحدين ومن ذلك ان يقع هذا الاغلاق في جانب المحدود نفسه اذا كان
اسما مشتركا وربما راج ذلك بان يكون الحد ايضا مشترك الدلالة فيطابق دلالته دلالة المحدود كقول القائل في
حد النور وهو لا يفصل النور المحسوس من النور المعقول الذي هو البيان انه الكاشف باتصاله للمدرك فيقع هذا
على النور المحسوس وعلى النور المعقول لان الكاشف ايضا لفظ مشترك يطابق بمعناه المعنيين الذين للفظ المحدود
ولانا انما نحاول في كل حد محدودا معينا ومثل هذا الحد لا يتعين في الذهن معناه بشرح محدود فيكون هذا
القول ليس بتحديد واحد من ذلك ما يبنى على الاستعارة فيقال مثلا ان الهيولى ام حاضنة وان العفة اشتراك
اتفاقي وذلك لان الاشتراك الاتفاقي قد يوجد في النعم وليست العفة موجودة فيها ولو كان الاتفاق جنسا
لكان الشيء الواحد وهو العفة تقع في الفضيلة على انها جنسها وفي الاتفاق فيكون للواحد جنسان متباينان
ليس احدهما تحت الاخر ولا يستندان الى عام وهذا مما قد علمت استحالته وكذلك حال التحديدات التي تستعمل

لا حد المحدود

فيها الفاظ مختلفة لم تعتد لكن يترك مثلا لفظ العين في حد شيء يوجد العين في حده فيجيء بدل اللفظ الدال عليها
في التعارف بلفظ المضللة بالحاجب وكذلك الذي يأتي بدل الرجل بعقبه السبع وبدل المخ بغادي العظام
عادلا في اجزاء الحد او في تسمية المحدود عن الاسماء المشهورة الى هذه الاسماء ومن هذه الاسماء ما يقال بالاتفاق
وقد صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهر
ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معتادة الاشتقاق عنها
مثل ما حكينا ومنها ما هو ابعد من ذلك فلا هو مشترك ولا هو مستعار معروف ولا هو ايضا دال على تمة
معنى مناسب للشيء وان كان غير معتاد له بل يكون مستعارا بالقياس الى معنى عام جدا مثل اتيانهم بدل
الشريعة بالمكيال والمقدار او المثال فان هذا او ما اشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه
واما الاستعارة فقد يدل فهذه وامثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ واغلاقه وموضع
قد وصل بهذه المواضع وهو ان ينظر هل حد الضد يلوح من حد الضد فانه اذا اعطي شيء ذو ضد حدا ثم
لم يلح منه حد الضد الآخر فليس ذلك بجيد اذ حد الضد ضد الحد وقد يجوز ان يجعل هذا الموضع في الجدل موضعا
لاكتساب حد الضد واثباته فانه ربما كان احدهما قد سبق الى التسليم وان لم يسبق اليها سبق الى
التسليم فينتقل منه الى الثاني واما في التحقيق فقد ظهر لك حيث تكلمنا في البرهان ان حد الضد لا يكتسب
من حد ضده على انه وان كان كذلك فيجب ان يلوح منه حد الضد فهو للابطال نافع وان لم يكن للكسب نافعا
في العلوم فهذه كانها مواضع لفظية واما المواضع التي بعد ذلك فان تعلقها بالبحث الثاني فمنها ان
يكون قد اخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة او شيء من اللوازم التي يلزم كل شيء كالموجود والشيء
او غير ذلك او جنس بعيدا وردا على انها جزء حد جنس قريب لا اسم له واخذ بدله حده بل انما اورده
ايراد الجنس القريب وكان فصلا مستغنى عنه واشتمل الحد على تكرار ولو انه اسقط لبقي الباقي حدا والاخاصا
دالا على الماهية ويجب ان يعلم ان هذا الموضع انما يكون حقيقيا اذا كان العام المذكور مستغنى عنه فان
كثيرا من الاشياء لا يستغنى ان يؤخذ في حدودها الشيء والموجود كالمقولات وما هو اعم منها والمثال
المورد لهذه الاشياء في التعليم الاول تحديد من حد النفس بانه عدد محرك لذاته عندهم فعل مطابق
ماهية النفس لان النفس يدل به على المتحرك لذاته فان كان عددا فليس ذلك داخلا في مفهوم كونه نفسا فيكون
ذكر العدد فضلا الا ان كان المتحرك كالجنس القريب لذاته كالفصل ولم يكن لمجموعهما فصلا ولا مناقشة في الامثلة
او لم يكن المتحرك لذاته خاصة وكقوله في حد البلغم بانه اول رطوبة غير منهضمة فانه ليس في البدن رطوبات غير
منهضمة غير البلغم حتى يكون منها اول وثان واما ان يكون الاول فضلا واما ان يكون غير المنهضمة فضلا
وموضع اخر من ان لا يكون الزيادة الفضلة فضلا بحسب العموم بل يكون لحوقه بسبب الخصوص
وذلك انه يكون لحوقه يجعل المعنى اخص وان اتفق ان يكون مع ذلك واقعا في انواع كثيرة من غير ان يعم شيئا منها
مثل البياض اذا اخذ في حد الانسان لونا الثور فيجعله اخص مع ان البياض من وجه اعم وقد جعل مثاله في التعليم الاول

متحرك
ثم المحرك لذاته عدد

ان يحد شيء بانه حي مشاء ذو رجلين ذو اربع وهذا ليس الفساد فيه من هذه الجهة بل عسى ان يكون من جهة التناقض
بالقوة فان ذا رجلين وذا اربع لا يجتمعان معا في نوع واحد فيشبه ان يكون اريد فيه ان يحد المستقل من الحيوان
عن الارض فقيل انه مشاء ذو رجلين وذو اربع على ان يعم اصناف الماشي على من القسمان كشيء عام لذوات
الارجل كلها المستقلة عن الارض فيكون المحدود قد خصص الحيوان المستقل بذي الرجلين وذي الاربع وهو
اعم من ذلك فان منه ايضا ما هو ذو ست ارجل وذو ثمان ارجل وذو ارجل كثيرة العدد وهو يقصد ان يشتمل
تحديده على كل ماش فيكون حينئذ هذا الحد فاسدا من جهة ان الفصول اخص من المحدود ومخصصة للمحدود ويجوز ان
يكون وقع في النسخة تحريف او اريد ان يحد المستقل من الحيوان فقيل حي ماش ذو رجلين او ذو اربع فغلط
وكتب ذو اربع فحينئذ يكون التحريف في النسخة وموضع اخر ان يكون قد اخذ شيئا واحدا مكررا بالفعل او
بالقوة مرتين فمن ذلك ان يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد كمن يقول ان الشهوة توقان الى اللذيذ
فان التوقان هو الشهوة نفسها ومن ذلك ان يكون جزء الحد قد اخذ في الحد مرتين اما بالقوة فكما قيل في المثال
المذكور من ان الشهوة توقان الى اللذيذ واللذيذ يتضمن في حد التوقان فيكون كانه قال ان الشهوة انبعاث الارادة الى اللذيذ الى اللذيذ — لذيذ صح
الى اللذيذ واما بالفعل وانما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان مترادفان كقولهم ان الحركة زوال وانتقال من مكان الى مكان
والزوال والانتقال اسمان مترادفان وليس لطاعن ان يطعن فيقول انك اذا قلت مثلا ان الانسان حيوان
مشاء ذو قائمتين فقد قلت الانسان حيوان انسان اذ المشاء ذو قائمتين انسان وانما لم يكن له ان يقول
ذلك لان المشاء ذا القائمتين يدل على الانسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ولا بحسب التضمين
وقد عرفت ذلك في مواضع اخر وكلامنا هذا انما هو حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف
او بحسب التضمين واما اذا قلنا حيوان فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمن وكذلك اذا قلنا مشاء لم نقل
فيه ذو قائمتين لا بالترادف ولا بالتضمين انما يكون التكرير مثل قول من يقول ان الفهم هو تحديد الموجود
وعالم بها وليس مفهوم المحدود هاهنا الا مفهوم العالم وهذا بالترادف ومثل قول القائل ان البرد عدم الحرارة
بالطبع فان العدم هو في كل موضع بالطبع لان العدم ان يفقد الطبع الشيء اخر انما الملكات هي التي تقابل
من خارج معقولة بالطبع مكرر فانه يتضمن في العدم وموضع مجانس لهذه المواضع وهو ان يكون الزيادة — نا بالقوة صح
المخصصة هي نوع فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير اذ الجنس متضمن في طبيعة النوع وهذا كقول القائل
ان الدعة انتقاص الاشياء الموافقة الواجبة فان الواجبة تخصص المحدود ومع ذلك فانها نوع من الموافقة
فتكون الموافقة متضمنة فيه فتكون مقولة بالقوة مرتين وهذا كقول من يقول ان الحيوان جسم ذو نفس انسان
فتكون مخصصة بالزيادة ويكون قال شيئا مرتين لان الانسان متضمن لمعنى الحيوان

فصل في مواضع اثبات الحدود وابطاله الخاصة

واما النظر ليس في انه هل اجاد الحد بل في انه هل حد فاول المواضع في ذلك ان
تنظر هل حد بامور هي اقدم في المعرفة والطباع من المحدود فانه كذلك ينبغي ان يكون لان الامور المأخوذة في التحديد
يجب ان يكون مقومات لماهية المحدود فيجب ان يكون اقدم منه بالطباع وايضا يجب ان يكون معرفة

لماهية

للماهية فيكون اعرف عندنا ولما كان في طباع المحدود والنوع ما يقومه ومنه يتوصل الى معرفته كما قد علمته
وظاهر من اصول عرفتها ان جميع ذلك في قول هو حد الشيء فاذا كان ذلك حدا ثم كان المأخوذ فيها ليس اقدم
من المحدود واعرف منه حدا كان للشيء الذي له ذات واحدة حدان وهذا هو المحال والاعرف واما عندنا — هو صح
واما على الاطلاق وهو الذي يجب في نفسه ان يكون اعرف ونحن اذا عرفنا الشيء فربما عرفناه بما هو اعرف
في نفسه بان نقول مثلا ان الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم او الذي مبدؤه نقطة على انا ناخذ هاهنا
على ما هو المشهور من ان النقطة اقدم بالذات من الخط وكذلك الخط من السطح والسطح من الجسم وربما عرفناه
بما هو اعرف عندنا وليس اعرف على الاطلاق كما قد يعرف الخط بانه الذي طرفه نقطة واذا سلكنا هذا
المسلك ولم نكن محددين بالحقيقة بل راسمين او مستعملين وجها اخر من شرح الاسم ان كان هاهنا شيء غير الحد
الحقيقي وغير الترسيم وانما يكون الحد حقيقيا اذا كان ما هو اعرف عندنا واعرف على الاطلاق ويشبه
ان يكون للمتلقي بفطنته للتحديد اعلى رتبة واوفر درجة من المتلقي بفطنته للترسيم ويكون المستعدون
لتفهم الرسوم دون الحدود هم الذين رتبتهم اقل ومعرفتهم انزر ولو كان كلما هو اعرف عندنا مبدءا للتحديد
امكن ان يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الاعرف عند كل حاد فكان واحد يحد الانسان بانه حيوان
مستعد للملاحة والاخر بانه حيوان مستعد للفلاحة وربما كان الشيء اعرف في سن الشباب ثم يصير غيره
واعرف في سن الحنكة وموضع مناسب لهذا وهو ان يكون الشيء المتحصل الذات المستقر الماهية
قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا محدودها ولا مستقر الماهية مثل من يعرف الصحة بانها مقابلة
المرض والصحة متحددة والمرض شيء في التغير وعدمي الذات وكذلك من حد البصر بانه عدم العمى والعمى عدم
وليس له ذات متحصلة ومواضع احد ما ليس باعرف ثلاثة احدها ان يكون المأخوذ مساويا للمحدود
والمرسوم في الجهالة كالضدين من المتقابلات فانه ليس احدهما اعرف من الاخر وليس تعريف احدهما — اولى صح
بالاخر اولى من تعريف الاخر به مثل انه ليس تعريف البياض والخير بان ذلك ليس سوادا وهذا ليس
شرا اعني الشر المقابل كالرذيلة لا العدمي الذي يؤخذ في تحديده مقابله الذي هو الملكة باولى من ان يقال — بان يقال صح
بل السواد هو الذي ليس ببياض والشر هو الذي ليس بخير واما الملكة والعدم والموجبة والسالبة
فتحديد الوجودي منها مما يتم بنفسه لانه معقول بنفسه وبفعله وانفعاله وخواصه واما العدمي و
السالب فانما يتم تعريفهما بالوجودي فلا يمكن ان تتصور العمى ان لم تتصور انه البصر فيقال ان العمى عدم البصر
لا كالبصر الذي يعرف حاله وطباعه وان لم يلتفت الى انه عدم البتة في شخص واما المتضايفان فلا بد
من ان يدخل احدهما في حد الاخر اذ كانت ماهيته مقولة بالقياس الى الاخر ولكن ينبغي ان يؤخذ بعضها في حدود
بعض على الوجه الاوفق وهذه لفظة التعليم الاول ومعنى جملة ذلك القول انه لما كان كل واحد من المتضايفين
مقول الماهية بالقياس الى الاخر فلا بد من ان يؤخذ كل في حد الاخر لكنه وان كان ذلك كذلك فان الاخذ
لاحدهما في حد الاخر اخذا جزافا بلا تدبير يمكن ان يقال له انه قد عرف الشيء بما ليس اعرف منه بل هو مثله فيجب

ان يدبر في ذلك تدبيرا يوافق ونترك ذلك التدبير الى افهامنا فنقول ان المتضايفين يكون لهما ذاتان فيهما
الاضافتان فاذا كان التعريف ساذجا فقيل ما الجار فقيل الذي له جار لم ينتفع بذلك وخصوصا اذا كانا
كلاهما مجهولين ولكن اذا اخذ احدهما من حيث هو ذات ومن حيث له مع الذات حال ان كان هو بها
معد اللاضافة فحينئذ يمكن ان يعرف به الاخر فيقال مثلا ان هذا المسمى جارا فيوخذ من حيث هو مسمى
جارا بم يقال هو انسان فيوخذ من حيث هو انسان ثم يقال ساكن دار فيوخذ ايضا مع الانسان
هذه الحال ثم يقال تلك الدار احد حدودها هو بعينه حد دار انسان آخر هو الذي يسمى جاره فيبين
به العلاقة فيكون قد اخذ الجار من حيث الشيء مسمى به ودل على الحال التي له ودل على اخر فانعقدت
في النفس صورة الاضافة والمتضايفين وعلما معا فلم يوخذ احدهما في حد الاخر على انه جزء حده فانك
تجد جميع اجزاء هذا الحد مستمرا من غير اخذ المحدود من حيث هو مضايف فيها بل ان كان ولا بد فمن حيث هو مسمى
او من حيث هو ذات بحال اخرى ولعله اخفى حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة لكان اعرف منه ومعروفا
قبله وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع وموضع اخر هو ان يكون الشيء قد اخذ به في حد نفسه
على سبيل التضمن من حيث لا يشعر به فيكون قد عرف الشيء بما ليس اعرف كقولهم في حد الشمس ان الشمس
كوكب يطلع نهارا ثم النهار حده انه زمان حركة الشمس فوق الارض فيكون كانه قال ان الشمس كوكب يطلع زمان
كون الشمس فوق الارض وموضع اخر ان يوخذ الامور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد بعضها في حد بعض
وهذا الموضع يدخل في تعريف الشيء بما ليس اعرف منه ومثال هذا الموضع قول من قال ان الفرد هو الذي يزيد
على الزوج بواحد فقوله هذا في تعريف الفرد ليس باولى من ان يقال في تحديد الزوج ان الزوج هو الذي يزيد على
الفرد بواحد وموضع اخر يوخذ فيه المحدود نفسه في حد نفسه بسبب ما هو اخص منه وتحته بان يكون قد اخذ
نوعه او جزء نوعه في حده كقولك ان العدد الزوج هو المنقسم بنصفين والنصفان من جملة الاثنين والاثنان نوع
في ظاهر الامر من الزوج وكذلك لو قيل ان الزوج هو المنقسم بمتساويين فان التثنية من الاثنينية والاثنينية
تحت الزوج وهذا على ظاهر المشهور واما في الحقيقة فليست الزوجية فصلا للعدد ولا جنسا للانواع وقد علم
هذا من موضع اخر وعلم ان الزوجية من اللوازم الغير المقومة لانواع العدد لكن الاشتغال بتحقيق الامثلة مع الوقوع
على الغرض فضل ومثال آخر لهذا الموضع ان الخير فيكون قد جمع هذا ان جعل الخير مذكورا في الفضيلة بالتضمن
وجعل الخير تحت الفضيلة ومن مواضع اغفال الواجب والعدول عنه ان يكون الجنس قد اغفل وذكر الفصل
فقيل مثلا في حد الجسم انه ذو ثلثة ابعاد واغفل الشيء الذي هو ذو هذه الابعاد الثلثة وقد علمت ما في
ذلك وعلمت ايضا ان الماهية المشتركة يدل عليها الجنس ومن مواضعه ان يكون قد ترك بعض الفصول فقيل
مثلا ان الكاتب هو الذي يحسن ان يخط فانه ايضا الذي يحسن ان يقرا واذا تركت القراءة في التحديد فقد ترك
فصل غير مضمن فيما سلف وهو محتاج اليه وان كان القول الاول ربما ساوى في العموم وموضع يقابل
هذا وهو ان يزيد شيئا وان كان مساويا على انه فصل وانما يكون بالعرض كقول القائل للطبيب انه الذي

تحدث الصحة والمرض واحداثه للمرض بالعرض وموضع آخر ان يكون قد ذكر الجنس ولكن البعيد واغفل القريب فيكون
اغفل الماهية كما علمت فيما سلف فان وضع البعيد وحده اغفال واهمال للماهية المشتركة واذا وضع الجنس القريب
فقد تضمن كل الامور الذاتية التي من فوق فيجب اما ان يرتب القريب او ان رتب البعيد اردف بجميع الفصول
التي من فوق الى ان ينتهي الى فصل جنس القريب وتلو هذا مواضع من جهة الفصول بان يكون قد اغفلت اصلا
او يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة فانه يجب لكل فصل
ان يكون له في الجنس قسيم اما محصل كالمفرق للبصر والجامع للبصر تحت اللون او غير محصل كما الناطق وغير الناطق
تحت الحيوان فان الغير الناطق فصل قسيم للناطق تحت الحيوان فان كان لا يوجد له اورد فصل قسيما فليس
ذلك بفصل وما كان هكذا ثم تحدث طبيعة اخص من الجنس فلم تحدث نوعا وكل فصل اذا قرن بالجنس احدث
لا محالة نوعا وموضع اخر في اعتبار الفصول وهو ان يكون المورد على انه فصل ليس يدل الا على السلب المجرد
مثل قولهم ان الخط طول بلا عرض وذلك لان هذا يوجب ان يكون الجنس مشاركا لنوعه فان الجنس كالطول
اذا نظر الى طبيعته لم يكن له عرض فانه اذا نظر الى طبيعة الطول وكان له في حد طبيعة العرض كان حينئذ العرض داخلا
في طبيعة الطول او لازما له فكان لا يكون طول الا وله عرض فاستحال ان يكون طول ما بلا عرض فاذا طبيعة
الجنس المجردة ايضا طول بلا عرض فيكون ايضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط وهو الذي هو
طول بلا عرض واحدة اللهم الا ان يعني بقوله بلا عرض امرا مقابلا للعرض لا سلبا وهذا الكلام قد يلزم اصحاب
الصور اذا قالوا هذا القول لزوما شديدا فانهم يضعون للطول لانه جنس طبيعة مفردة قائمة فتلك الطبيعة
بما ذا يفارق النوع الذي هو الخط الذي لا عرض له بعد مشاركته اياه في انه طول بلا عرض ويعني ههنا بالطول
مجردا امتدادا في جهة واحدة من غير التفات الى حال انقسامه في غير تلك الجهة حتى ان مجرد هذا القول لا يمنع انقسام
ما يسمى طولا في غير تلك الجهة ولا يوجبه فانه لو كان معنى الطول انه امتداد غير منقسم في جهته كان قولنا بلا عرض
حشوا فيجب ان يكون معنى الطول اعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم في غير تلك الجهة ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين
اي طرفين كانا فان كان الطرف منقسما كان الامتداد منقسما في غير جهته وان لم يكن منقسما لم يكن الامتداد
لكن لقائل ان يقول ان هذا يلزم ايضا غير اصحاب المثل وذلك لانهم اذا قالوا ان الخط طول بلا عرض يشارك
الجنس والنوع وان كان الجنس ليس مفارقا ولكن موجود في الجزئيات اذ طبيعة الجنس موجودة اذا كانت
طبيعة النوع موجودة لا محالة ثم النظر الى الطول من حيث هو طول هو غير النظر اليه من حيث هو خط او غيره
فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو اما ان يكون ذات عرض او لا يكون فان كان ذات عرض او لم يكن عرض
المحال الذي الزمه اصحاب الصور فنقول في جواب ذلك ان تلك الطبيعة لا يوجد واحدة حتى يكون اما ذا
عرض او لا عرض لها بل من شانها في الوجود ان منها ما له عرض ومنها ما لا عرض له واما ان اخذت الطبيعة من حيث
هي تلك الطبيعة كانت تلك الطبيعة فقط واما انها بلا عرض او يقع عرض او مع عرض فهو امر غير اعتبارها
من حيث هي تلك الطبيعة فانها من حيث تلك الطبيعة ليس لها معنى اخر غير تلك الطبيعة وهذا امر قد عرفته

ولا انّم لما اخذ هذه الطبيعة واحدة ولا شك انها ان وجدت واحده وحدت واحدة في التوهم من حيث
هي في التوهم واحدة فهي بالقوة ذات عرض وان عدمت العرض عنه بحسب التخيل والمطابقة بل في خارج واما
المطلقة فهو الذي ليس في قوته ذلك ولا يوجد ذات واحدة هي طول احديه جنسا او خطا ذلك الطول
يقارن العرض مرة ولا يقارنه اخرى فبذلك يعرف النوع من الجنس واما الطول الضرورى فهو على قولهم ذات
واحدة قايمة مفارقة ولا يصلح ان يجعل بالقوة مقارنة للفصل البتة فان الذي بالقوة يستخرج بالفعل
ولا يجوز ان يخرج العرض واللاعرض معا بالفعل ولا ان يتعاقبا على الشيء الواحد فيكون الطول مرة مقارنا
لما لا عرض له ومرة اخرى هو بعينه مقارنا لماله عرض فيكون الطول الجنس غير موجود مفارقا البتة بل انما الموجود
احد العوقبين ولا يعمهما جميعا في وقت واحد وهو واحد في ذاته على ما يصنعونه ولكن لقائل ان يقول ان كان
ما اورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور فيكون عذرا لمن عدل في اول الكلام واستقبح صنيعه ثم
انتقل عنه الى اصحاب الصور فنقول انه اذا كان السلب المورد فصلا سلبا عاما لما بالقوة ولما
ليس بالقوة فليس هو عذرا لاحد فان كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا كان هناك شيء
زايد على السلب المطلق فتكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة وانما كان
الانكار على من لم يرد على مجرد السلب فقط وبالجملة فلابد من السلب في كل قسمة للجنس ولكن يجب ان يكون
سلبا مقابلا للفصل فكما ان ذلك الذي هو ايجاب في الفصول هو ايجاب لازم في الطبع فكذلك يجب ان
يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة ويعرض ههنا شك
اخر وهو ان المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة فيما لا يفارق جنسه فنقول ان اجناس المعاني العدمية
معاني عدمية كالسكون فانه عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة كالجنس له وهو بالقوة مقارن لفصلين
احدهما القوة على الحركة واذا اقترن به كان سكونا والاخر اللاقوة عليها واذا اقترن به كان نيابا عن السكون
ويكون القوة التي يقارنه في القسم الاول ويكون فصلا ليست قوة منسوبة الى ذلك العدم الذي هو كالجنس
وبعوا على الفصلين بل قوة هي في موضوع في ذلك العدم فاذا اخذ عدم الحركة كان بالقوة مقارنا لهذه القوة
وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم وكانت التي يوجد لتلك الطبيعة
بالفعل مطلقا قوة على هذه القوة وموضع اخر من مواضع التخليط في الفصل ان يكون قد وضع النوع
مكان الفصل كما لو قيل في حد التعيير انه شتم مع استخفاف فان الاستخفاف نوع من الشتم لا فصل للشتم
فان الاستخفاف نوع من الشتم لا فصل للشتم فان الاستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره
وهو نوع من الشتم لان الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه وقلة الخطر نوع من العيب وكثيرا ما
يكون فصل النوع كنوع الفصل للجنس وموضع اخر من ذلك ما ماخوذ من وضع الجنس مكان الفصل
وهو كما يقول قائل ان الفضيلة ملكة محمودة والمحمود جنس للفضيلة لا فصل لها واما قياس المحمود الى
الملكة فقد يجوز ان يظن انه له على قياس الفصل وان كان قد يقال على غير الملكة فان من الفصول ما هو كذلك

كالمنقسم

كالمنقسم بالمتساويين فانه قد يقع في غير جنس العدد وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج وان كان الزوج بالحقيقة
ليس نوعا للعدد بل عارضا يوجد فيه وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم في الملكة والمحمود واحد في ان كل واحد منهما
يوجد من غير الاخر اذ ليس كل ملكة محمودا ولا كل محمود ملكة لكن الملكة ليست فصلا عند التحقيق للمحمود وذلك مما لا شك
فيه لان المحمود ليس نوعا من المقولات العشرة ولا واحدا منها ولا يدل على ماهية الشيء بشركة او عموم حتى يكون
جنسا بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز وتنويع يستفاد بهما الاينية فاذا لا سبيل الى ان يجعل الملكة فصلا
والمحمود جنسا وسبيل الى ان يجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا واما كون المحمود جنسا للفضيلة فلو جد مساهلا
فيه وبحسب المشهور واما التحقيق فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة وحيث علمت في اعتبار الفصل
وهو جلي او صيت بان تنظر كي لا يكون تمييزا ما وضع فصلا تمييزا مساويا لا يعم اي شيء اتفق ما يوصف فان
الفصل يدل على شيء من جهة ما يميز وعلى اي شيء من جهة ما يعم فلا يتناول واحدا بعينه بل يتناول اي شيء كان مما
يتميز به ويشبه ان يكون المفهوم من اي شيء من جهة ما يعم مندرجا في اي شيء من جهة ما يميز فانه اذا سال سائل فقال
اي شيء كذا من باب كذا فكانه سال اي شيء كان ليس اي شيء المعين فان لفظة شيء في قولك اي شيء هو للتكثير و
والتنكير تعميم ما فيكون سواء قرن باي شيء لفظ عام فقيل اي شيء الانسان او قرن بتلك لفظ خاص متخصص
فقيل اي شيء زيد فانك ان اجبت فقلت ابو عبد الله ذلك المشار اليه لم يكن الجواب جوابا فانه يقتضي ان
يقول شيء صفته كذا او كذا وذلك ايضا عام حتى اذا سئل اي شيء زيد فقيل ناطق كان ذلك جوابا فان قال
كاتب او قاعد او ساير ما يتعين لم يكن جوابا ايضا لانه طلب عن شيئيته وماهيته واما كونه كاتبا فعارض
له لو لم يكن لكان ايضا زيدا وزيد يكون زيدا كان كاتبا او لم يكن ويكون شيئيته المطلوب به ثابتة مجعولة عندما
لا يكون كاتبا فاما ان اجاب بامر لازم كان القناعة به اوكد لغلط الة مع وطنه اللازم مقوما واما اذا قال
ايهما زيد فقيل ابو عبد الله اقنع بذلك لان الاي قرن باشارة فاذا الاي اذا قرن بامر عام لم يحسن جوابه
الا عاما وان كان مقرونا باشارة حسن جوابه باشارة وموضع اخر ان ينظر كي لا يكون الفصل من العرضيات
التي توجد للشيء ولا يوجد اما بحسب رفع الوجود واما بحسب رفع التوهم وموضع اخر ينظر كي لا يكون الفصل
محمولا على الجنس فان هذا يبطل ان يكون المجعول فصلا فصلا وموضع اخر ان يكون الجنس محمولا على الفصل وقد علمت
ما في ذلك من المحال سواء كان الفصل منطقيا او غير منطقي لا كما ظن بعضهم ان هذا الموضع انما هو في اعتبار
الجنس والفصل الذي يسمونه بسيطا مثل الحيوان والنطق وان هذا هو الذي لا يجوز ان يقال الجنس فيه على
الفصل واما اذا كان كالناطق فان الحيوان يقال عليه ومما يبطل هذا الظن ويحقق انه غير المذهوب اليه
هو مثال التعليم الاول اذ قال انه لو كان الجنس يحمل على الفصل ثم الفصل يحمل على النوع لكان حيوان غير حيوان الجنس
يحمل على النوع بل حيوانات كثيرة اذا كانت فصول كثيرة احدها طبيعة الجنس والاخر الحيوان الذي هو كل
فصل فانه اذا كان ذلك ذو الرجلين والناطق حيوانا وهي محمولات على النوع كانت حيوانات كثيرة محمولة
على الانسان كالمشاء وذي الرجلين والناطق مرارا اخر بعد حمل الجنس ولو كان المراد هو الفصل البسيط

بل ما حس بهذا التشنيع فان المشي والمنطق لو كانت حيوانات ايضا لم يعرض هذا المحال فانها ليست
هي محمولة على الانسان فكيف يلزم هذا المحال وسلمن من ذلك محال آخر اوجبه وهو انه كان يكون حينئذ كل فصل
نوعا فهذا يدل على ان التشنيع ليس من جهة ما يقولون وموضع اخر انه لا يكون النوع او ما تحته يحمل على الفصل
فيكون مقولا على كله حتى تكون طبيعة الفصل تقتضي ان يقال على كلة النوع او ما تحت النوع فان الواجب ان
يكون الفصل مقولا على الوجه الذي علمت على اكثر من النوع ولو كان النوع مقولا على الفصل ثم هناك جنس
عام لكان الجنس يقال عليه اذ نوعه يقال عليه وكان النوع يفصل طبيعة الفصل عن ساير ما يشاركه في طبيعة
الجنس فكان النوع يصير فصلا وموضع آخر ماخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل في التقدم والتاخر في
الوجود فان الجنس اقدم في الوجود في اكثر المواضع من الفصل اذ الفصل في الوجود لا يوجد الا فيه وفي بعضه
وقد يوجد الجنس مفارقا له وقد يظن في بعض المواضع ان الفصل قد يوجد في خارج الجنس كما قد اشرنا
اليه مرارا لكنه وان كان كذلك فلا يكون اقدم من الجنس في الوجود حتى ان الجنس لا يوجد مفارقا له وهو يفارق
الجنس بل ان جاز مفارقته الجنس جاز مفارقة الجنس له فان كان شيء من الاشياء اقدم في الوجود من الجنس
فليس بفصل له وان كان الفصل ابدا قبل النوع وليكن الفصل بالقياس الى ما يشاركه النوع من الانواع
هو ابدا بعد الجنس فانه ان وقع في بعض الاوقات خارجا عن الجنس فانه اذا قيس الى انواع الجنس الذي
هو فصل لاحدها كان الجنس منها اقدم منه فكان هو بعد الجنس وموضع آخر انه ان كان الفصل فصلا
لجنس مباين فليس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه وقد عرفت حال المباين انه كيف يكون
وهو ان لا يكون فوقه وتحته ولا معه وموضع اخر انه ان كان الموضوع فصلا انما وضع فصلا لجوهر
والفصل في نفسه عرض فليس اعطاء الفصل جيدا فان فصول الجواهر ينبغي ان يكون جواهر وان الجواهر
لا يخالف جوهرا بعرض الا مخالفة عرضية فلا يصير جوهر ما نوعا مخالفا لنوع آخر جوهري بان يكون مشاركا لذلك
النوع في كل شيء مثلا الا في انيه حتى يكون كونه في اين دون اين يجعله نوعا دون نوع وكذلك في عارض آخر
وهذا فقد تحققته فيما سلف وقد صرح في هذا الموضع ان فصول الجواهر لا يجوز ان يكون مما يوجد في موضوع ٢ قد
فبطل قول من يظن ان ما يكون بالقياس الى شيء موجودا في موضوع وبالقياس الى النوع لا يكون في موضوع
قال واما اذا قلنا ان من الحيوان بريا ومائيا فلسنا ندل على انه ما بل ندل على القوة التي بها ينفصل بعضها
عن بعض في فاصل الجوهر الى تلك القوة تقتضي لها احوالا فيقتضي في بعضها ان يعيش في البر وفي بعضها ان
يعيش في البحر على ان هذه فصول بحسب الشهرة لا بحسب الضرورة لا مضايقة في الامثلة وموضع اخر
ان يجعل الفصل للشيء انفعالا الى استحالة خارجة عن مقتضى طبيعته فان ما جرى هذا المجرى يوجب
تزيده افساد الجوهر ولا شيء من الفصول كذلك مثل الماء فانه اذا سخن جدا تادى به الى بطلان جوهره وعوده
الى صيرورته نارا وبالجملة وان كان انفعال عرضي ايضا لا يفسد الجوهر فليس ذلك الانفعال يصلح ان يكون
فصلا فكيف ما نحن في ذكره فان الاشياء تستحيل باستحالاتها ولا تستحيل بفصولها بل يقوم بفصولها

ويثبت

ويثبت حقايقها محفوظة بفصولها والاستحالات خروج عن احوال الاثبات على الجواهر **فصل في مواضع**
مثل التي مرت وموضع اخر خاص بالمضاف وهو ان الامور التي هي مضافة فان فصولها يجب ان
يكون مضافة بل يقول اما المضاف البسيط الذي عرفت حاله فربما توهم من حاله ان فصله قد يكون امرا
غير مضاف مثل نفس المشابهة فانها اضافة في كيفية والمساواة فانها اضافة في كمية ويشبه البنوة
والابوة فهي اضافة في الجوهر ويشبه ايضا الجوهر فهذا يوهم ان الفصول فيها غير مضافة لان الفصول
فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر واذا كان هذا في المضاف البسيط فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى
الاخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه لكن يجب ان يعلم ان الفصل غير جزء الفصل وان الفصل هو الذي يحمل
على الشيء على ما علمت وليس يحمل الكيفية على نوع من انواع المشابهة ولا الكمية على نوع من انواع المساواة
ولا الجوهر على الابوة لكن هذه اجزاء فصول بل المشابهة هي موافقة في الكيفية فالفصل ليس هو الكيفية
بل الفصل هو قولك في الكيفية وقولك في الكيفية معنى قول الماهية بالقياس الى الكيفية وهذا من
الواجب اذا كانت الاضافة مقولة على حدة وقد علمت ان نوع مقولة ما لا يكون مقولا على نوع مقولة
اخرى قولا مقوما وان الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فيقال ان عليه قول التواطؤ البتة قد سلف لك ذلك
وصح فكيف يكون شيء ليس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ويعطيه اسمه وحده واذا لم يكن
مقولا كيف يكون فصلا لكن من طبيعة المضاف البسيط ان يعرض لامور اخرى فتكون تلك الامور هي مخصصة
فتكون النسبة التي لها الى تلك الامور هي فصوله ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف الا الكون
الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف على ما علمت فان الكون شيئا ما مقولا بالقياس الى الكيفية الذي
هو فصل المشابهة ليس له وجود اخر غير الذي بالقياس ليس كالاب الذي له وجود انه انسان وليس اذا
كان للكيفية وجود غير الوجود الذي هو به مضاف الى موافقة التي هي فصل المشابهة فيجب ان ينعكس في
الطرف الاخر لان حقيقة علاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التي في الكيفية لا الى ذات الكيفية بما هي
كيفية وذلك المعنى قايم في الكيفية وكونه قائما في الكيفية معنى لا تخصص عرضية لا كونه مضافا وقد سلف لك
ان هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر في قولنا ان المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف فانا انما
نشير بهذا الى وجود محصل لماهية ليس وجودا محصلا العرضية فذلك مما لا بد منه وبالحري ان يكون هذه الاضافة
قياسا ليس شيئا اخر هو بالقياس لكن العرض في قولنا بالقياس انما هو منتجه الى معنى اعم في المضاف وهو كونه
موجودا او ذا ماهية فيكون ذلك الاعم هو الذي بالقياس واما جملة الاضافة فهي نفس القياس الذي بهذه
الصفة واذا كان الامر قد ظهر لك في المضاف البسيط فكذلك يجب ان يعلم ان فصول المضاف الذي بالمعنى
الاعم لا ينفك عن اضافة والمآخذ في بيان ذلك مناسب لهذا المآخذ بعينه واستعن في ذلك بما سلف
لك من الاصول مثال اخر لهذا الباب ان العلم منه نظري ومنه عملي فكما ان العلم شيء ذو اضافة كذلك النظري
٢ مع ذلك والعملي واما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوعا وقد عرفت ٢ ما في ذلك فاذا احببت ان تحد النحو تحد بدا

من اضافة الى الشيء فنقول هو علم لما يعرض للعه من جهة كذا وكذا وفصله اضافي لا محالة وليس اذا كانت
تلك الاضافة هي بعينها الاضافة التي كانت للجنس تحت من ذلك ان لا يكون الفصل مضافا فانه فرق بين
ان يقول ان الفصل مضاف وبين ان يقول انه مضاف اضافة خاصة على ان اضافة الجنس في امثال
هذه المواضع قد تخصصت فان العلم كانت اضافته الى الموجود مثلا والنحو اضافته الى امر خاص من الموجود
وهو اللغة مثلا وهذا ما يجب ان تعرف في امر هذا الموضع وموضع اخر انه قد يكون لبعض المضافات
بالمعنى العام اضافيان الى شيئين فربما كان احداهما بالحقيقة والاخر بنوع من العرض فاذا لم يكن الاضافة
واقعة الى الشيء الذي ينبغي ان يكون اليه ومن الجهة التي ينبغي لم يكن التحديد جيدا وكذلك اذا كان للشيء
اضافة ما فاراد حدا ان يحده من جهة تلك الاضافة فحده من جهة الذات او اراد ان يحده من جهة الذات فحده من
جهة الاضافة فقد ابطل مثال الاول ان احدا لو اراد ان يحد البصر الذي له اضافة الى المبصر لكنه انما هو بصر وإلى المبصر ح
لانه يبصر به شيء ما فلا يمكن ان يتوهم البصر بصرا الا وهو الذي يتمكن به من تحقيق المبصر بالنظر ولا يبعد ان يتوهم
بصرا مفردا اليس للشيء آخر فهو يبصر لنفسه لا على انه اله لغيره فيكون تعلقه بالمبصر امر في صورته وتعلقه بمبصر
هو اله امر لازم ما فيجب ايضا ان يراعي ان يقع التحديد من جهة الاضافة الحقيقية وان كانت الاضافة اضافة حقيقية
تقتضي الطرفين جميعا على السواء فيجب ان يشتمل الحد عليهما جميعا حتى انه لو كان البصر لا يتوهم بصرا الا وهو
بصر فمبصر يبصر على سبيل الالة وجب ان يؤخذ في الحد كلاهما فيقال اله بها يبصر الحيوان الالوان بالنظر واما المثال
لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والاضافة ان انسانا لو اراد ان يحد الاجانة فاخذ اضافة يعرض لها فقال
انها اله يكال بها الماء كان قد بعد فان الاجانة وان كانت من حيث هي آلة صناعية لها اضافة فليست
الى الماء لا محالة دون غيره او اراد ان يحد المكيال من حيث هو مكيال فقال ان المكيال جسم مجوف ووقف
على ذلك فما دل على كونه مكيالا بل على كونه جسما ما صناعيا وموضع اخر ان يكون قد وقع في الاجناس و
الفصول الغلط من جهة اخذ ما ليس باول بدلا عن الاول مثلا اذا اخذ حاد الفهم فقال انه ملكة للانسان
او للنفس استعدادية نحو سرعة ادراك ما يرد عليه او عليها وعلم ان الفهم هو او لا ملكة بجزء ما للنفس او
قوة ما للنفس وهي القوة الفكرية وبعد ذلك النفس ثانيا وبعد ذلك للانسان فلم يحسن اذا من حد هذا
الحد وموضع اخر ان يحد شيئا ما ويورد جنسه او فصله من جهة حال وصفة له على انه في شيء ما ثم لا يكون الحال
في ذلك الشيء فلا يكون اتى بالواجب بل يجب ان ينسب الحال الى محلها كما يجب ان ينسب العلم الى النفس
فاما ان قال ان النوم ضعف الحس وضعف الحس موضوعه الحس فان الموصوف بالضعف ههنا هو
الحس فان كان النوم ضعف الحس فيكون النائم هو الحس لان الضعيف هو الحس لان الحاد اضافه
الى الضعيف وكذلك قولهم ان الشك تساوي الافكار وتساوي الافكار في الافكار فيكون الشك
في الافكار فتكون معي الشاكة لا القوة المفكرة وكذلك الخطاء في قول من يقول ان الصحة اعتدال
الاخلاط فاذا سيكون الصحيح هو الخلط وبالجملة الاعتدال سبب الصحة لا الصحة وضعف الحس سبب النوم

لا النوم كذلك يفرق الاتصال سبب الوجع ليس الوجع وتساوي الافكار سبب للشك لا الشك وموضع آخر
وهو ان يراعي حال زمان المحدود وزمان الحد هل يختلفان وهل في الحد لفظ ينافي مقتضى المحدود ومثاله لو ان قائلا قال في تحديد
شيء غير مايت انه الذي هو مايت الان وكان المحدود هو الذي لا يموت البتة فلم يكن طابق بين الحد والمحدود ولكنه قد يغني
ادخال لفظة الان معها هنا معاني اخر ايضا ويجعل مثاله في غير الفاسد فان الذي يقال انه غير فاسد الان يعني انه لم يفسد
الان وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه ويقال ايضا انه غير فاسد الان اذا كان من شانه ان يفسد ولكن لا يمكن ان يفسد
في هذه الساعة فان كثيرا من الاشياء الممكنة ان يكون يعرض لها في بعض الاوقات ان لا يمكن ان يكون فيها اذا كانت اسباب
مانعة او حافظة او كانت الاسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة ويقال انه غير فاسد الان بمعنى ثالث انه موصوف
الان بانه في طبعه غير فاسد البتة فهذا المعنى وان كان قد يصح ان يقال على غير المايت الذي هو المحدود فان ادخال الان
فيه حشو فان الشيء متلبس بتلك الصفة قبل ذلك الان وبعده فليس الان شرطا في القبول فلا فائدة في ادخاله وايضا
فانه قد كان يجوز ان يفرض شيء لو كان وحده غير مايت مثلك يتوهم او جرم سماوي آخر لكان ولو فرضنا هذا الفرض لكان يوجب
ان يجعله غير مايت ولا يوجب ان يجعله الفرض موجودا الان او قبله فبين اذا ان امثال هذه الزيادات يجعل للمحدود
مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات والتي تحاذيها الاسماء وقد مضى في مواضع اخر امر الزمان
واختلافه وما يعتبر في ذلك وحل ذلك فقد يحسن ادخاله في اعتبار الحد ودلالته على اعتبارات يدخل في الوجود
اعني وجود الحد للمسمى فما منع الوجود منع ذلك فلا تنعكس وبالجملة فان المواضع التي في العرض نافعة في اعتبار
هل معنى الحد موجود للمسمى وموضع آخر ان يكون قد قال آخر غير ذلك الحد يجعل الشيء اكثر في المعنى واحق به فليكن موضوع
القول المدعي انه حد حداله في مثل من يقول في حد العدالة انها قوة على قسمة الامور بالسوية ثم من البين ان
ايثار فعل القسمة بالواجب للقوي عليه والميل اليه لا محالة عدل وليس درجتهما بالسواء وبينهما تفاوت فهذا
الاثبات اكبر في العدالية فانه ان لم يكن هذا اكثر وليس سواء فالقدرة على هذه القسمة اذا اكثر في العدلية
فيكون من مقدر ولا يؤثر اعدل من الذي يؤثر ان يفعل ما يقدر عليه واذ هذا محال فبين ان الحد الذي يجعل المحدود
انقص حالا في معناه الذي هو العدالة في هذا الموضع ليس بجيد مختار وفي هذه المواضع مواضع يتعلق بالاكبر
والاقل بان يكون الحد يقبل والمحدود لا يقبل وبالعكس وكلاهما يقبلان ولكن لا يذهبان في القلة والكثرة معا
مثل حد العشق بانه شهوة الجماع واذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع وموضع اخر مجانس لهذا ولكنه
تخالفه بادنى شيء وهو ان يكون ما يقال عليه الحد اكثر يقال عليه الاسم اقل وبالعكس فيكون ان ازداد ذلك نقص هذا
وان نقص ذاك ازداد هذا لكن يقول ان النار الطف الاجسام كلها واللهب من الوقود اكثف من نار البرق
ونار الحاجب ثم اللهب اولى بالنارية من نار البرق او من شعاع على هندهب من يراه جسما ناريا والفرق بين
هذا الموضع والاول ان هناك شهوة الجماع لا يقال على شيء من العشق واما ههنا فان الطف الاجرام قد يقال
على بعض ما هو نار فيكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة لكنها لا يكون كونها الطف موازنا لكونها نار الا بل
الذي هو اقل نارية اشد لطافة وان كان جملة النار الطف ساير الاجسام فلهذا ما ليس هذا المعنى اولى بحال النارية النار

ويدل على حدهما واما في الموضع الذي قبله فان حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذبا بالجملة وههنا ايضا فروق
اخر ليس في ذكرها وتعديدها كثير جدوى وموضع اخر ان يكون مثلا النارية في اللهب وفي الضوء بالسوية
لا يكون اللطافة فيهما بالسوية **فصل في مثل ذلك** وموضع اخر ان يدخل الحاد في حد الشيء امرين لا يجتمعان في
معاني المحدود مثل ان يقول القائل ان الحسن هو اللذيذ عند السمع واللذيذ عند البصر والموجود هو الذي يمكن ان يفعل
وان ينفعل فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ولان هذا هو حد الحسن المنعكس عليه فيكون كل حسن مثلا
فيه فهو لذيذ عند السمع وعند البصر معا لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن فهو حسن لا حسن وكذلك اللذيذ عند السمع وحده
وبالجملة ان كان احد القسمين من هذين اذا حصل اصاب حده فالقسم الاخر خارج عن الحد وان كان الشرط ان يضاف
اليه القسم الثاني فالواحد وحده ليس بحسن ولا هو ايضا في المثال الاخر بموجود مثل الالة التي لا تنفعل البتة والهيولى
التي لا تفعل البتة لكنهما موجودان وهذا موضع نافع فان كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتخيير وهو لا يشعر
ان ذلك ليس بحد ولا امنع من ان يكون لذلك ايضا معاونة في الدلالة على المعنى المطلوب بل نقول ان دلالته دلالة العلامة
كان المستعين بذلك يقول ان مرادي فيما اقوله هو الشيء الذي منه كذا او منه كذا والشيء الذي لا يخلو من كذا
ومن كذا فيعرفه بامور خارجة عنه هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي تناله ويكون ذلك كالتي اضيف له وهو بيان
ضعيف فانه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشمله ولا تعرف جوهره لكان بعيدا عن ان يكون تعريفا حقيقيا
فكيف هذا التعريف الذي انما عرف الشيء بعوارض لا تعمه وبعد هذا الموضع موضع كلي جدا يعم مواضع قلت
عليه صح
وهو ان يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه ما للمدلول عليه بالحد فحينئذ لا يكون الحد حدا مثل ان يكون المدلول
بالاسم مضافا الى نفسه كالعلم او الى جنسه كالنحو ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك ومثال الغلط في ذلك ان يحد العلم
فيقول انه ظن لا يختلف ولا شك ان العلم مضاف الى المعلوم فقد اساء هذا الحاد من الفلاسفة من جهة انه اتى
بمضاف واغفل مقابله في الاضافة ولا اقل من ان يكون كان قال ان العلم ظن بالمعلوم او بالمظنون او بشيء
نحو د يخلف
كذا لا يختلف وكذلك قول من قال ان الارادة شوق لا اذى معه فلا اقل من ان يقول شوق الى عرض هو خير او
يرى خيرا ولذلك فاحد حاد صناعة الكتابة فلم يقل انها علم بماذا فلم يقل مثلا انها علم بالتسطير ومن هذا الباب
ان يكون قد اومأ الى الاضافة لكنه لم يومئ الى الشيء الذي هو الغاية والذي اليه الاضافة بالذات والى غيره
لاجله لكن حد الشهوة بانه شوق الى اللذيذ ولم يقل الى اللذة وكان يجب ان يقول الى اللذة فان اللذة هي
الاصل والغاية ولاجلها يطلب اللذيذ وموضع آخر ان يجعل بدل الغاية والكمال التي ينبغي ان يوخذ في الحد
المصير اليها والاتجاه نحوها كمن قال ان صناعة البناء هي ملكة تحرك الاجزاء الى الاجتماع كالطين واللبن فلا
يقول انها ملكة لان يوجد البناء بالفعل فانها ليست لاجل حركات ان يبنى بل لكون البناء يحصل ويفرغ
من معنى ان يبنى وقد يعاند هذا بانا نطلب اللذة لان يلذ لا لان ينقطع الالتذاذ لكن الحقيقة في هذا ان الغايات
منها ما هي امور مستقرة كتحصيل العلم ومنها امور وجودها ان يكون فقط فما كان وجوده ان يكون في التكون
نا كحصول صح
كالرقص وما اشبه ذلك فانه يكون غاية على نحو وجوده وما كان وجوده هو ان يستقر فانما تكون الغاية حاصلة

اذا تم واستقر وانما يعرف الحاد اذا جعل التوجه الى الغاية غاية واما الالتذاذ فليس توجها الى غاية بل هو نفس
الغاية ولا اليه توجه ايضا بان يكون استحالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ وليست بالتذاذ والتوجه هو
كطلب ما والطلب ليس مقصودا بنفسه وبالجملة اذا لم يكن الامر غير المستقر يطلب للمستقر بل كان كحركة
الفلك امكن ان يكون غاية بنفسه وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة وهو ان يكون للمعنى
المحدود تقدير يقومه او كيف او اين ثم يغفله مثل ان يحد محب الكرامة او الفاجر بان ذلك هو الذي يشتهي
ان يكرم وهذا هو الذي يشتهي اللذة وليس احد من الناس الا وهو يشتهي الكرامة او يشتهي اللذة وانما يكون
محب الكرامة مخصوصا من بينهم لانه يحب الكرامة طرا ما ويبلغ من شهوته للكرامة وكذلك حال الفاجر في شهوته للذة وكذلك
حال من حد الليل فقال انه ظل الارض ولم يقل اين ومتى وماذا وباي مبلغ او قال ان الغيم تكاثف هواء ولم يبين الى اي حد
او قال الريح حركة الهواء ولم يقل باي مبلغ او قال ان الزلزلة حركة جرم الارض ولم يبين كم وكيف وهذا يعود بالجملة
الى اغفال فصل فصل من حقه ان يدل عليه حتى يكون الفصل فصلا وقد قيل في هذا المكان في التعليم لانه اذا
اغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ما ماهية ذلك الشيء وهذا دليل على ان المذهب الحق هو ان ماهية
الشيء انما يتم بكمال صفات ذاته وان الجنس وحده لا يدل على الماهية نوع واحد وحده ومن الامثلة لهذه
نحو د لهذا الموضع
المواضع ان يحد الارادة بانها انبعاث شوقي نحو الخير ولا يقال نحو الخير في الظاهر فانه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا
وهذا المثال يخالف المثال الاول فان هذه الزيادة تجعل الشيء اعم وكانت الزيادة في المثال الذي قبل
هذا المثال تجعل الشيء اخص فان الخير في الظاهر اعم من الخير اذا عني الخير بالحقيقة وهذا المذهب لا يستقيم على
مذهب اصحاب الصور فان الصورة الحقيقية انما يكون عندهم لما يكون في نفسه حقا واما الشيء الذي هو
بحسب الظاهر فلا يوجد له الصورة فكيف يمكن اذا ان يحد على هذا النحو الذي لا بد من ان نجد بعض الاشياء
على نحوه وكما ان العموم من حقه ان يراعى بازاء العموم فكذلك الخصوص من حقه ان يراعى بازاء الخصوص فان
حددت شيئا نوعيا فهنالك ليس يلزم ان يكون الظاهر ماخوذا فيه بل يجوز ان يكون المأخوذ فيه هو
الحقيقي فان الظاهر يجعل المعنى اعم والحقيقي يجعله اخص فيجوز ان يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة
عموم تخصيصا مثل ان الشهوة المطلقة يجوز ان يكون للذيذ المطلق العام الحقيقي الذي هو في الحقيقة و
والذي هو في الظاهر كذلك والارادة المطلقة نفسها للخير المطلق نفسه العام الحقيقي والظاهر واما هذا النوع
المعين من الارادة نفسه او هذه الشهوة نفسها فليس يجب ان يكون لا محالة للظاهر وموضع اخر وهو ان
يقاس حدود الملكات والحالات وبالجملة حدود الصفات بحدود الموصوفات بها حتى ينظر هل المشتق
حد المشتق فان انسانا اذا اخذ الصفة كاللذة مثلا فقد حد بالقوة اشياء كثيرة مثل الموصوف بها
ومثل فاعلها اعني قد يكون حد الملتذ واللذيذ جميعا ومن حد العلم فانه يكون قد حد بالقوة العالم والتعلم و
والمعلوم وغير ذلك فان كان ذلك لا يسلم فقد اخطأ ومثله ان حد حاد اللذة بانها نفع حسي وكان
لا يسلم ان الملتذ منتفع فلم يحسن وكذلك ان حد اللذيذ بانه نافع حسي لم تكن اللذة نفعا فلم يحسن لكن هذا

العكس ليس ضروريا وقد سلف لك القول في مثله ومن جنس هذا الموضع ان ينظر في المتقابلات وفي النظاير مثلا
في المحدودات المضافة فانه اذا كان الجنس مضايفا جنسي فصل للنوع مضايف نوع المضايف الجنسي فانه ان كان
الاعتقاد الكلي بحسب معتقد كلي فاعتقادا بحسب معتقد ما فان لم يكن فقد غلط وايضا فان اعتبار وجود ضد الحد
حد الضد موضع جدلي وقد قيل فيه ما سلف لك واما المتقابلات بالعدم والملكة فالعدم يحد بالملكة ولا ينعكس
وقد عرفت هذا وعرفت انه لو انعكس لكان قد اخذت الملكة في حد نفسها اذا اخذت في حد عدم يوجد في حده
الملكة وكذلك السلب والايجاب وموضع يجب ان يراعى في حدود الاعدام التي انما هي بحسب قابل في زمان ووقت
على ما عرفت هل حدود ذلك في القول فلم يقل مثلا ان العمى عدم البصر فقط بل ذكر مع ذلك ايضا ما شانه ان يبصر
وفي الوقت الذي فيه يبصر وفي عضو مخصوص وكذلك لم يقل ان الجهل هو عدم العلم وسكت فانه ليس الجهل الا عدم
علم تفوق المقابل وينظر ايضا في التصاريف التي بين المصادر والاسماء والافعال على ما علمت مرارا ومن
المواضع التي يجب ان يعتنى ان ينظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه وهذا الموضع كالمكرر مثاله اذا قيل
ان الانسان حيوان ناطق مايت ثم كانت الصورة المثالية الافلاطونية انسانا ولم يكن مايتا وكذلك
ان كان في بعض الحدود شرط فعل او انفعال فان ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الافلاطوني فان ذلك
لا يفعل ولا ينفعل وموضع نافع وهو انه ربما كان اسم المحدود واقعا على اشياء كثيرة باشتراك الاسم
ثم يحد فيكون ذلك الحد ايضا يطابق تلك الاشياء الكثيرة لاشتراك الاسم فيه ايضا فيظن ان القول حد ويسلم
ذلك الحد بانه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ويخفى حال الاتفاق ويظن تواطئا ومثال هذا ان يحد الانسان
النور على انه مقول على الهدى وعلى الشعاع فيقول هو المعنى الذي يصاب حقيقة الشيء الخفي فيظن ان
هذا حد لانه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا والخفي يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم وعلى المستور
بشيء آخر وعلى المجهول وكما حدت الحيوة على انها عامة للحيوان والنبات فقيل بانها حركة موضوع معتد
ينبعث عن غريزة فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن انه حد وهذا الموضع قد سلف لك الكلام فيه واقول
انه ربما اتفق ان كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم وهو عام للامرين جميعا الا انه ليس حدا لهما لان الاسم
لا يدل في كل واحد منهما على معنى ذلك الحد بعينه دلالة يكون الاسم انما يوضع فيهما جميعا لحد بها مثاله انه اذا قيل
للحيوان ان له حيوة لم يعن به ان له قوة حركة تغذية فانه وان كانت له هذه القوة فليس انما يسمى حيوانا
من جهة هذه القوة بل من جهة انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة واما النبات فان سمي حيا فيشبه
ان يسمى حيا من جهة هذه القوة او من جهة شيء يناسب هذه الجهة فاذا اخذ الحيوان والنبات بهذا الحد
وصدق عليهما لم يكن حدا بحسب الاسم في كل واحد بل عساه ان يكون في احدهما كذلك واما ان هذا المثال
يخالف الاول فلان المثال الاول انما قصد فيه ان يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد مثل الخفي على الشيء المظلم
والمستور بشيء آخر وعلى المجهول فانه يقال باشتراك الاسم فاذا حد بانه الذي لم يتل بما من شانه ان ينال
به مع حضوره كان الحد ايضا مشتركا فيه واما هذا الاخر فانما قصد فيه ان المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته

ما يدل على الخفي ليس
في شيء المستور

وموضع آخر

وموضع آخر يختص بحدود الامور المركبة مثل الخط المتناهي ومثل الانسان العالم وغير ذلك فانه يجب ان يكون اذا
اسقط ما اورد لخاصة احد الامرين ان يكون الاخر منه ان يبقى الباقي صادقا على الباقي بل حدا او رسما للباقي مثلا
اذا قيل ان الانسان العالم هو حيوان ناطق مايت نفسه متصورة لحقايق الاشياء ثم اسقط تصور نفسه
لحقايق الاشياء بقي الباقي مقولا على الباقي صادقا بل حدا له واما اذا اخذ الخط المتناهي المستقيم بانه نهاية سطح
لها نهايتان ووسطها يستر نهايتيها لم يوجد الحال فيه كذلك وان في هذه الجملة قوله نهاية لسطح له نهايتان
هو حد الخط المتناهي فاذا اسقط ذلك ينبغي ان يكون الباقي وهو قوله ان وسطه يستر نهايتيه لكن الخط المستقيم
غير المتناهي لا نهايتين له فلا وسط له وهذا الباقي كاذب عليه وهو تحت الخط المستقيم وموضع يناسب هذا الموضع
وهو انه اذا تناسب هذا الموضع وهو انه اذا حد شيء مركب فيجب ان يكون لحد كل بسيط لفظ يدل عليه ويكون الزيادة
على ذلك ولا نقصان وان لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمي البسيطين او مرادفيهما كشان المركب حيث ما يدعى
تحديد المركب من الاسمين فلا يقال في حد الانسان العالم انه انسان عالم او انه بشر متحقق بل يجب ما ان يعطى بدل
كل اسم بقول او بدل الاخير او بدل الحقيقي فيقال مثلا انسان متصور لحقايق الامور بنفسه واذا ابدل بعضها باسم
وبعضها بقول فلا اقل في ما يبدل اسمه ان يكون الاسم الثاني اعرف من الاسم الاول وربما خالفوا هذا المنهاج فيقال
قائلهم ان الحجر الابيض هو الجندل البلجي وايضا ربما وقع التبديل بما يخالف الاصل كمن قال ان العلم النظري هو ظن
نظري والاصوب اذا اريد ان يحفظ اسم ويبدل اسم باسم او بقول ان يحفظ اسم ما يجري مجرى الجنس وهو الاعم
وان يبدل اسم ما يجري مجرى الفصل فاذا اريد ان يحد الانسان العالم فليس من الجيد ان يورد حد الانسان او
اسم مرادف للانسان ويترك العالم بحاله فيقال هو الحيوان الناطق المايت العالم او بشر عالم فان العالم يجب
ان يكون كالمفروغ من معرفته قبل الحاق الخاص به ويكون انما يشكل معرفة الصفة التي تلحقه وهذا الموضع بحسب
الاكثر والاولى وليس واجبا في نفس الامر فربما كان العام منهما هو المشكل واما في اكثر الامر فان الموضوعات
تكون معروفة وانما يجهل المركب بسبب ان الاخص اخفى وانما في الاعم فاذا لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا فالاولى
ان يحد الاخص وموضع آخر قريب من هذه المواضع وهو انه كثيرا ما يعرض ان يظن بانه قد حد المركب بسبب
المساواة ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما فان احدا ان حد العدد الفرد بانه عدد له وسط واذا اسقط العدد
يبقى له وسط فيجب ان يكون له وسط حد الفرد فيكون الخط والسطح والجسم ايضا فردا فان قال قائل ان قوله
له يرجع الى العدد في حد العدد الفرد ولا يرجع الى العدد في وصف الخط والسطح بل يرجع الى الشيء فاذا الاشارة
للخط والسطح مع الفرد فيقال اجعل بدل له ذو فقل عدد ذو وسط ويكون الشناعة لازمة لكن لقائل ان
يقول فكيف ينبغي ان يحد ذلك فنقول يلزم ضرورة ان يذكر العدد مرتين فيقال العدد الفرد هو العدد الذي
هو عدد له وسط او عدد له وسط عددي ولا بد من ذلك ولا محيد عن هذا التكرير وقد شرح هذا فضل شرح في الفلسفة
الاولى وبين فيها ان حدودا هذه تقتضي التكرير وانها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية وسيقال في سوفسطيقا
في امر هذا شيء ومن الغلط الذي يقع في الحد ان يكون الحد شيئا مما يوجد وقد جعله الحد شيئا لا يوجد اذ كان في معنى الحد الجال

بيان لفظ المستقيم

حد المستقيم فيكون المستقيم
هو الذي يستر وسطه نهايتيه صح

ما يدل على الخفي ليس
في شيء المستور

لا يوجد لكن يحد المكان بانه خلا متهيأ والمكان موجود والخلا محال الوجود ويحد البياض بانه لون يخالط الابصار فان التلون المخالط للجسم معدوم الذات محال الوجود وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضي ان يكون غير الجسم مخالطا للجسم وذلك محال وموضع مقارب لهذا وهو ان يكون في الحد اضافة يوجب احد امرين اما ان لا تصح تلك الاضافة اصلا او يصح الى البعض المضاف اليه لا الى جميعه كمن يقول ان الطب هو العلم بالموجود فان كان الطب ليس علما بشي من الموجودات او كان ببعضها دون بعض فقد اخطا وهذا الموضع في قوة مواضع سلف وبالجملة هو في عداد ما يغلط باهمال مراعاة المضاف المعادل الذي بالذات اللهم الا ان يكون الشي انما يحد من جهة ما هو بالعرض فلا يجب ان يوجد من جهة اعتباره بالذات بل يجب ان يوجد النسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشي فان الشي من حيث هو بالعرض حد لا ينبغي ان يكون هو حده من حيث هو بالذات وهذا الموضع اما ان يقع فيه كذب على المحدود او يجعل غير المحدود مشاركا مثال الكذب اذا قيل ان الطب علم بحركات الكواكب مثال الموقع للشركة انه اذا قيل ان الطب علم بالموجود فتكون الهندسة لذلك طبا وعلى ان الاول مع ان فيه كذبا فقد يقع فيه مشاركة فانه يجعل الهيئة طبا اللهم الا ان ينسب مثلا الى شي لا وجود له ولا شي من العلوم منسوب اليه فيكون حينئذ كذبا من غير ان يشركه فيه شي وموضع اخر وهو ان يكون انما يورد حد شي بسيط فاذا هو قد حد الشي مركبا مع شي واكثر ما يقع هذا اذا كان التركيب من جنس الكمال كمن يحد الخطيب بانه الذي له ملكة اقناع في كل واحد من الامور بالستوية لا نقص له في شي منها او يحد الطبيب بانه الذي له ملكة ازالة الامراض كلها ولا يعجزه شي منها والسارق بانه الذي ياخذ كل شي سرا فانه يكون اما حدا مخطئا واما حدا للخطيب الحاذق والطبيب الماهر والسارق الملط واما الخطيب بما هو خطيب فليس هو خطيبا بشرط ان يقنع كلا والطبيب طبيب بشرط ان يشفي كلا والسارق سارق بشرط ان يقدر على اخذ كل شي سرا بل الخطيب هو الذي يبلغ في اكثر الامور ما يمكن ان يقال فيه طلبا للاقناع فربما لم يبلغ الغاية فيكون خطيبا لانه اتى بما يمكن وكذلك حال الطبيب وكذلك حال السارق فان السارق وان كان يؤثر ان ياخذ كل شي سرا او كل ما ياخذه سرا ولكنه ليس يجب ان يحله ذلك في كل شي وموضع اخر وهو ان يزيد في حد شي من المؤثر لنفسه زيادة يجعله مؤثر الغيره وبالعكس مثال ذلك من حد العدالة انها حافظة السنن وليست العدالة للسنن بل السنن للعدالة وربما اتفق في شي ان كان مؤثر النفسه ومؤثر الغيره مثل الصحة فانها مؤثرة لنفسها وقد يؤثر لامور يتوصل اليها بالصحة فينبغي اذا حد كل جهة من الجهتين واعتبار من الاعتبارين الا يدخل فيها الاخر وان اراد ان يحد الصحة حدا كاملا اورد الجهتين

فصل في مثل ذلك وههنا مواضع تختص بحدود اشيا كالاضافية كالكل والجزء في الخطابة وذلك ان يذكر الاجزا على سبيل توالي النسق بالواو ويجعل ذلك حد الكل مثل ان يقول قائل ان العدالة هي عفة وشجاعة ويحكم عليه فان هذا يجعل العفة محمولة على العدالة والشجاعة محمولا اخر عليه فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ليس احدهما مقيدا بالاخر فلا يكون كانه قال عفة مع شجاعة كما يقال حيوان ناطق اي حيوان الذي هو ناطق ولو انه اريد بذلك هذا وان كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها كان ايضا

فاسد

فاسدا اما بيان فساد الاعتبار الاول فهو ان العفة اذا كانت محمولة على العدالة حيث يراد التحديد كان كانه يقول ان العدالة هي العفة والشجاعة بالالف واللام فان حمل الحد والحد والاسم المرادف انما يصلح ان يخصص بالالف واللام في لغة العرب فان حملت لا كذلك لم يكن هناك تخصيص البتة بل كان يجوز ان يكون كل واحد من العفة والشجاعة بحسب القول الاعم من العدالة حتى كان يجوز ان يفهم ان العدالة عفة ما وشجاعة ما واذا حمل على الشي عاما لكل منهما اعم منه ولم يقيد احدهما بالاخر لم يجمع منهما دلالة على معنى مساو بل يجب ان يخصص ويكون وجه القول حينئذ ان العدالة هي العفة والشجاعة ولا يجوز ان يصدق ان العدالة هي العفة والشجاعة يجوز الا وصدق ان العفة كما لا يمكن ان يصدق ان الانسان هو الناطق والضحاك والا صدق انه الناطق فيكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة فان كانت عفة ولا شجاعة كانت ايضا عدالة فحينئذ لا يكون من شرط العدالة ان يكون عفة وشجاعة مجتمعين ويلزم مثل ذلك في جانب الشجاعة ويلزم ايضا ان يكون الجبور فجورا وجبنا والفجور والجبن جورا فيكون العدالة التي هي العفة حيث لا شجاعة جورا واما بيان فساد الاعتبار الثاني فانه ليس شي مما هو عفة وشجاعة حتى تكون العدالة عفة هي الشجاعة فان بدلوا لفظة الواو بلفظة مع حتى يكونوا كانهم يقولون عفة مع شجاعة او ارادوا بالواو معا فيكون حينئذ الموصوف بانه عدالة هي نفس العفة ولكن في حال ما يقترن اليها الشجاعة فتكون الشجاعة اذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ عدالة مثل ان الشي اذا اقترن بشي جعله يمينا وجعله مضروبا وجعله غيبا ليس على ان اليمين مجموعهما بل احدهما نفسه ولكن اذا كان مع الاخر وكذلك المفتقر وكذلك الغني عند وجود المال له فيكون اذا بعض ما هو عفة هو عدالة وهو العفة التي اقترن اليها الشجاعة وبالجملة فان تعديد الاجزاء وتحصيلها ليس الكل ولا نفس الكل فانه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ولا يكون البيت موجودا فليست الدلالة على وجود الاجزاء دلالة على طبيعة الكل فلا اقل من ان يقال ان كذا مجموع كذا وكذا على ان الكل يحدث من الاجزاء على ثلثة وجوه احدها ان يكون بجمع فقط كيف اتفق مثل الاربعة من اجزائها والثاني لا يكون بجمع فقط بل يكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلة في كيفية الجمع مثل البيت فانه ليس للجملة بجمع لبن وخشب كيف كان بل ان يكون مجموعا جمعا على نحو ولا الثوب ثوبا لاجتماع الغزل كيف كان بل لاجتماعه على هيئة اسدا ولحاما والثالث نسب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع وذلك ان يكون للاجزاء المجموعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع وغير هيئة من حيث هو تركيب وجمع كالممتزج فان له بعد الجمع وهيئة زيادة كيفية تحدث فما كان من الكلات وجوده بالجمع فقط امكن ان يقال لعله يكفي في حده ان يقال انه مجموع كذا وكذا واما ما احتيج اليه في الحد زيادة على ذلك وخصوصا زيادة خارجة عن كيفية الجمع فلا يكون المركب قد وفي حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع وعلى حال كيفية اخرى وحكم اخر ان اتبعه وموضع اخر يليق بهذه المواضع ان ينظر هل من شان الاجزاء المورودة للكل ان تجتمع فربما لم يكن من شانها ان تجتمع البتة فلا يكون منها كل كمن يقول مثلا ان السطح خط وعدد والخط والعدد لا يتاءلف منهما شي او قول من يقول ان الجسم هو المؤلف من اجزاء غير متجزية والجسم ليس من شانه ان يتاءلف من اجزاء غير متجزية ولا الاجزاء التي لا تتجزى يمكن ان

خ و الاوصدق

بيناه لف تاليفا يؤدي الى متصل وموضع آخر ان يكون للمحدود الذي هو الكل محل او مكان واحد ويكون الاجزاء
يستبدل كل منها المحل او مكان مفرد وغير مكانه ومباين له فيعلم ان النسبة الى تلك الاجزاء الى المفروض كلا نسبة
ردية وهذا صالح للابطال واكثر هذه المواضع ذلك شانها ومثال ذلك ان يقال ان الابصار مجموع لون وادراك
والكون غير الشيء الذي فيه الادراك ولكن الادراك والابصار في شيء واحد وموضع اخر ان يكون الكل اذا رفع
ارتفعت الاجزاء والاجزاء برتفع ويبقى الكل فان الامر يجب ان كان لابد ان يكون بالعكس وموضع اخر فيما تركب
من متقابلين كشيء هو خير وشر فان ذلك يجب ان يكون دون الخير في الخيرية ودون الشر في الشرية وموضع قبله
وهو ان كان الخير فانه خير مثلا اشد فانه خير من الشر فانه شر والمركب منهما قد يرجح على انه ازيد من الناقص في
الطرف الثاني فيكون اشد خيرية منه شرية اللهم الا ان يكون الامتزاج احدث امرا زايدا على مقتضى البسيطين كما
ان المزاج يجعل غير الخيرين خيرا وغير الشرين شرا فيكون هذا ايضا مما يقدح في الموضع المذكور فانه ربما اجتمع
خير وشر فصار الكل خيرا او شرا لكنه يجب ان يكون اعتبار هذين الموضعين حيث يكون التركيب لا يعمل
غير الجمع وما يتبع الجمع لا فيما يقتضيه الاستحالة وموضع اخر ينظر كي لا يكون حد الكل مقولا على احد الجزئين
فيكون هو هو بعينه لا المجموع منه ومن غيره ولكن الجزء غير الكل وقد ذكرنا ههنا صفناه فيما سلف وهو ان لا يكون
ذكر هيئة التركيب وذكر ايضا موضع هذا مع هذا وموضع ان هذا هو من هذا او من هذا او هذا قريب مما
سلف فانه حينئذ يكون من هذا ومن هذا فيكون من كل واحد منهما وبعض نظيره ما سلف مما ذكرناه حيث
لم يكن من وخصوصا اذا كان حيث يقوم من امرين ليس يمكن ان يكون ذلك الامران معا وموضع في تفصيل
المعية ونسبتها حتى هل يمكن يبين ان تلك المعية في اي شيء من المحل والزمان وبالقياس الى اي شيء وكيف
حال احد الامرين من اللذين هما معا من الاخر كم يقول ان الشجاعة اقدام مع فكر صحيح ولم يقل انهما بالقياس
الى اي شيء فربما كان ذلك بالقياس الى استعمال المصحح وكان صاحبها طبيبا لا شجاعا بل يجب ان ينسب ذلك
الى الجهاد وربما كان احد الامرين سببا للاخر او غاية مثل من يقول ان الغضب غم مع توهم
استخفاف فان توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب بل سببا له والغم كذلك
من قال ان الرمي هو ارسال سهم مع اصابة فان الاصابة ليست جزءا من
الرمي بل خارجا عنها وغاية له وموضع آخر من اخذه الجمع مكان المجموع حتى يقولوا
ان الحيوان تركيب نفس وبدن وهذا مع رداءته في انه جعل المركب
تركيبا فليس يدل على كيفية ذلك التركيب وكيف يكون التركيب
حيوانا او الحيوان تركيبا ولكل تركيب ضد هو التحليل وليس للحيوان
ضد هو التحليل وموضع اخر ان يكون المحدود شيئا منسوبا الى الضدين
بالسواء وقد اخذ في تحديده احدهما دون الاخر كما انه لو كان حال النفس من العلم كحاله
من الجهل المضاد للعلم ليس الذي هو عدم مقابل فاذا قيل ان النفس

فاذا قيل

فاذا قيل ان النفس جوهر قابل للعلم لم يكن اولى ان يقال جوهر قابل للجهل اي المضاد بالجملة قبول العلم خاصة لا فصل
وقد علمت ذلك ومن المواضع التي تحتاج اليها المبطل في التمكن من الابطال ان يعلم انه لا حاجة له الى رفع جملة الحد وربما
تعذر ذلك عليه من حيث هو جملة فلينظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وابطاله فان في رفع الجزء رفع الكل الذي
هو لا يثبت الا بذلك الجزء وقد مر لك هذا ومثاله في مواضع اخر ومن المواضع الذي يسهل السبيل الى الابطال
هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض هو سبب لان لا يشعر بالموضع الذي منه يبطل فاذا استكشف
ظهر اما اصابته واما خطاؤه وموضع خطائه واذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب فيكون الحد هو هذا
الدال الموضح المحصل بعد الكشف وينسخ به ما فرض اولا لانه حد من الملتمس اذ لا حدين لشيء واحد فاذا كان الثاني
هو الفاضل المعروف فالاول ليس بحد بل هو منسوخ نسخ الشريعة التي هي افضل لما قبلها فيجب ان
لا تستهان بهذه الاصول في الحدود بل يجب ان يجعل نصب عين الفكرة ويعلم ان ساير كتب المنطق
انما تتم حدودها بمعرفة القوانين التي اعطيناها في هذا الكتاب الى هذه الغاية ومن اقتصر على ما
سلف لم يكتسب كمال الملكة في البرهان ايضا فان كثيرا من الاصول النافعة في البرهان وفي الحد البرهاني
انما تتم في هذا الكتاب الى هذا الموضع واما ما بعد هذا في هذا الكتاب فكانه ليس بشديد النفع في
البرهان **المقالة السادسة فصل في مواضع هو هو والواحد والغير** وقد يليق ان نتكلم في المواضع التي تنفع في
في اثبات ان الشيء هو هو وواحد بعينه او غيره وفي ابطاله فان ذلك مما يحتاج ان يقصد لنفسه لكثرة
وقوع النزاع فيه وينفع ايضا في باب النظر في الحد فان الحد يقصد به ان يكون معناه ومعنى اسم المحدود
واحدا بعينه هو هو ثم الواحد قد يقال على معان واحقها باسم الواحد هو ان يكون الشيء غير منقسم بالعدد
لست اعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين بل اعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته وان كان معنى
عاما بالقياس الى موضوعاته فكان ذلك المعنى من خارج مطابقا لكثيرين مثال ذلك في المسئلة الجدلية
انه هل العدالة والشجاعة شيء واحد فانه ههنا ليس يعني واحدا بالشخص ولا ايضا واحدا بان
جنسهما واحد وبان نوعهما واحد وهما كثيران بعد ذلك بل يعني به هل الحقيقة التي يدل عليها العدالة
هي بعينها الحقيقة التي تدل عليها الشجاعة حتى يكون اذا عددت الشجاعة واحدا في الاشياء يكون
تناولت بذلك العدالة ايضا فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعلم انه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى
هو هو في الحقيقة حتى اذا ذكرته وان كان المعنى كليا فمن المواضع مواضع التصريف انه ان كانت العدالة
هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل والعدل شجاع وبالعكس انه ان كان العادل هو هو بعينه الشجاع لا بالعرض
كانت العدالة شجاعة ويخالف الموضع الذي في باب العرض اذ كان لا يجب هناك الا هو هو وكذلك لانه كان
هناك حمل فقط ولم يكن مع الحمل اعتبار انه هو وكذلك ينظر في الظاهر وفي اعتبار المتقابلات انها هي
وايضا من الالوان والفاسدات والاسباب الفاعلة والمفسدة وايضا من طريق الاولى انه ان لم يكن ما هو
هو اولى ان يكون هو هو فليس ما ليس اولى به هو هو هذا وقد علمت هذا الموضع وحكمه وايضا ان كان

دون الاشتات

تفعل

لمن

وفيها فصل واحد

كل واحد منهما في ترتيب بان اكثر وافضل من جميع الغير في ذلك الترتيب فهما واحد واما ان كان احدهما اكثر في
ذلك من الاخر وكان اكثر من كل ما هو سواه ولم يكن الاخر كذلك فليس احدهما هو الاخر وقد يكون شيئان اثنان
وكل واحد منهما افضل من كل شيء مذكور بالتعيين مما يشاركه ومع ذلك فليس احدهما هو الاخر وذلك اذا كانا
في مرتبتين وكان احدهما تحت الاخر كما يقال ان الحيوان افضل الاجسام الكائنة والفاسدة ثم يقول والانسان
افضل الاجسام الكائنة والفاسدة لكن الحيوان يشمل الانسان فلا يجب في مثل هذا ان يكون هو هو فهذا الموضع
فيه شيء ينبغي ان يتأمل وهو انه قد يعرض ان يقال ان الحار جدا هو اعلى المتحركة بالاستقامة والمتخلخل جدا هو
اعلى الاجسام المتحركة بالاستقامة ويكون القولان صادقين ثم لا يكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة الا في
الموضوع لكنه ينبغي ان يعلم ان القولين انما صدقا باعتبار الموضوع حتى انهما اذا ازيلا عن ذلك الاعتبار كذبا فان
معنى قوله الحار جدا هو الجسم الموصوف بانه حار جدا وحينئذ فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه فان الاشارة
في قوله والمتخلخل جدا ايضا يتناوله فلذلك لو وجب ان يكون المشار اليه بالقولين ذاتا واحدة فان غير اعتبار
الموضوع الحار جدا واحد من حيث هو حار جدا حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره كذب قوله وان
الحار جدا من حيث هو حار جدا اعلى من كل ما ليس حار جدا من حيث هو حار جدا فان المتخلخل جدا ليس دونه في
المكان من حيث هو متخلخل جدا وهو غيره فيجب ان يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للامرين وحالهما في نفسه
فان كانت الاشارة يتناول الموضوع فلا شك ان المشار اليه واحد وان لم يكن الامران واحدا وان يتناول
نفس الامر لا موضوعه وجب ايضا ان يكون الاكبر واحدا والا كان القول كاذبا وموضع اخر انه ينظر هل يقال
انه مع [illegible] واحد هو مع ذا الذي هو [illegible] واحد ام لا وهو يصلح للاثبات والابطال وايضا ينظر هل يختلف في
الاحوال العارضة وا[illegible] ترتقي الى مقولات مختلفة وايضا هل كل واحد منهما اذا اضيف الى ثالث حصل
مجموعا هو بعينه مجموع الاخر وايضا كذلك في النقصان وايضا هل هما يتساويان كما يلزم رفع الشيء ووضعه او يلزمه
رفع الشيء ووضعه كان ذلك حقا وباطلا فان الشرطية ليس صدقها في صدق المقدم او التالي بل في صدق
اللزوم ومثال ذلك انه ان كان الهواء والخلاء شيئا واحدا فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء وما يلزم من
وضع الهواء يلزم من وضع الخلاء وما يلزمه الهواء ويلزم رفعه عند وضعه او رفعه كذلك يلزمه الخلاء او
رفعه لكنا اذا توهمنا رفع الهواء بقي الخلاء عند اصحاب الخلاء وليس يلزم عند رفع الخلاء ان يبقى وضع
الهواء فليس الخلاء والهواء واحدا وايضا هل يختلف الامران في المحمولات وهذا كالمكرر بالقوة وموضع في
قوة هذا انه ان لم يكونا واحدا بالجنس ان كان لهما جنس او لم يكونا واحدا بالنوع ان كان لهما نوع
لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل وهذه المواضع كثير منها مواضع الاثبات والابطال المطلقين
استعمل في محمول مخصوص وهو الهو هو وكثير منها يخص الهو هو ولقد كان يمكن ان يقال يجب ان ينظر
كي لا يكون احدهما ليس محمولا على الاخر بما قدمناه من مواضع الاثبات والابطال المطلقين ثم تعنى بالموضع
الخاصة وهذا الموضع ينفع للمبطلات منها في ابطال الحد فانه اذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

لم يكن حدا

[illegible]

لم يكن حدا واذ هذا لا تنعكس فالمثبتات لا ينتفع في اثبات الحد فانه ليس كل معنى هو هو الشيء هو
حده وان كان ايضا هو هو بالمعنى فربما لا يكون حدا وفي توقفه جيده واما انه هل على الحد قياس او ليس
ومتى يكون قياس ومتى لا يكون وكيف يقتنص الحد فامر قد عرفناه في الفن الذي قبل هذا واما في هذا
الكتاب فقد عددنا لك المواضع في الحد واولاها ما يكون المواضع جدلية واكثر تمكينا انا ناس التصرف
وهو مواضع التعاريف والاقل والاكثر وسائر المشتركات واما ما عدا ذلك فقل عدد مواضع
نفعها وان كانت اصح نفعا ومع ذلك تدعو الى نظر ادق من الجدل المعد للجمهور واما ان اي المسائل
اسهل اثباتا وايها اسهل ابطالا وضد ذلك واي المحمولات الخمسة اسهل ابطالا واثباتا فيجب
ان تعلمه من الاصول التي سلفت في هذا الفن والفنون التي قبله **تمت المقالة السابعة فصل في**
وصايا السائل واكثرها في المقدمات انا اول ما شرعنا في تعريف الجدل عرفنا حده وموضوعه

وفيه اربعة فصول

وعرفنا مقدماته الخاصة به وعرفنا الالات التي ينبغي ان يكون للجدل وعرفنا المواضع المعدة نحو الاثبات
والابطال فبقي علينا ان نعرف كيفية الاستعمال لما سلف اعداده وتعليمه وقد عرفت حال السائل
الجدلي والمجيب الجدلي والفرق بينهما وعرفت ان عمدة المجادلة هو السؤال وعليه يبنى الجواب فلنقدم وصايا
السائل فنقول ان عمدة الامور التي يجب ان تلتئم للسائل ثلثة واما المسئلة التي فيها الجدال فهي
شيء خارج منها وهي كالغرض والجدل نحو المشير اليه فلذلك ليست المسئلة جزءا في الجدل وهذا
قد عرفته لكن اول الثلثة ان يكون قد اعد الموضع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه والثاني ان يكون قد
رتب في نفسه كيفية التوسل الى تسلمها وكيفية التشنيع على منكرها ان انكرت عليه وهذان مما
ينبغي ان يكون قد سبق اعداده اياه مع نفسه والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة به للغير والوجه
الاول من الوجوه الثلثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلي وذلك لان الفيلسوف لا بد له من موضع
يأخذ منه مقدمات ما يصح والوجهان الاخران تخصان الجدلي اذ لا حاجة للفيلسوف الى ان يسلم شيئا
فانه يأخذ المقدمات من حيث هي حق لا من حيث هي مسلمة ولا النظر الحكمي متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها
فلا يبالي في الخطاب التعليمي ان لا يسلم مقدمة بعد ان تكون المقدمات مناسبة للمطلوب قريبة منه وبينة
ولا يحتاج فيه الى ان يحاول قربها من النتيجة الحاجة التي للسائل الجدلي فانه يجتهد ان لا يفطن المجيب لما يلزم
من تلك المقدمات لئلا يتعسر في تسليمها بل يروم اخفاء قربها من النتيجة ويرى انها بعيدة عنه جدا و
الفيلسوف يروم ضد ذلك وكلما كانت المقدمات اقرب من النتيجة كانت اليه اثر وجميع القضايا التي تورد
الجدلي قسمان ضرورية وغير ضرورية فالمقدمات الضرورية هي الداخلة في نفس القول الموجب للمطلوب
قياسا كان او استقراء واما ما ليس بضروري فانما يورد لاغراض اربعة وهي الاستظهار في الاستقراء
والقسمة والاستظهار في تفخيم القول والاجتهاد في اخفاء النتيجة والتكليف لايضاح القول وتقليل
ان يقول ان كان الاستقراء جدليا كان قولا بعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصح داخلا في الضروري

وكذلك القسمة فانها تستعمل في المقاييس المنفصلة وكيف عدد تم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضروري
فيقول ان الاستقراء قد يستعمل في صناعة الجدل على وجوه ثلثة احدها في ان يصحح منه المطلوب نفسه والثاني ان
يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب والثالث للاستظهار وهو ان تكون المقدمات الضرورية لم يجحدها
المخاطب فيحتاج ان يصححها بل هي غير بعيدة من ان يسلمها الخصم اذا ظهر من احوالها انها محمودة او مسلمة وان انكارها
لشنيع بعيد عن المحدود فاذا سئل عنها مع الاستقراء فقيل مثلا اليس الانسان وما يجري مجراه فلان وفلان
وهو يفعل كذا وكذا او سئل على عبارة اخرى يناسب هذا الغرض كان التسليم حينئذ اولى ان يقع فيكون
هذا النوع من الاستقراء لم يحوج اليه بعد ضرورة تلجيه اليه بل اوردت استظهارا واما المقدمات التي يصحح
بها استقراء على المطلوب او على ضروري في المطلوب فمقدماته ضرورية اللهم الا ان يكون في عدد ما ذكر
كفاية وقد استظهر بعدد جزئيات اخرى لو لم تعد بها حصل الغرض والقسمة ايضا قد يورد على مقتضى الضرورة
وقد يورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج اليه حتى يقول مثلا ان العلم قد يكون اشرف من علم اما لقوة براهينه
واما لشرف موضوعه واما لكذا وكذا حيث يكون النافع مثلا ان يبين ان العلم شريف ثم يتعداه الى عدة
وجوه شرفه من غير حاجة اليه فاحد الوجوه الاربعة ان تورد المقدمات للاستقراء الاستظهاري دون الضروري
والقسمة التي لا ضرورة فيها والوجه الثاني ان يورد لبسط القول والتوسعة فيه اما ليمدح كلامه واستجادة
مذهبه واما للتعجب ممن ينكر ما اخذه واما بالامثلة والاستشهادات باقاويل الناس واما التصرف في تبديل
العبارات للبيان والفصاحة بان يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة كما هو من عادة فصحاء العرب
واما باستعطاف المخاطب واستمالته الى التسليم تارة بمدحه ونسبته الى الانصاف وتارة بذمه وتأنيبه وانه
بعيد عن الانصاف وليس لقائل ان يقول ان بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية وذلك لان من
المواضع السوفسطائية ربما احتيج اليها في الجدل اذا سلك المجادل فجعل لا يسلم المشهورات حتى قد رخص
ان يغالط المتشكك باشتراك الاسم ولولا ذلك لما كان يرخص في الجدل ايضا ان يحتال في اخفاء النتيجة ليسهل
تسليم المقدمات والثالث خلط ما يحتاج اليه بما لا يحتاج اليه ليبعد المجادل عن النتيجة وبخفاء النافع في
الحجة من غير النافع فلو ان السائل طالب المجيب بتسليم الكبرى من النافع في الحجة فيسلم له ثم اعقبه بالتماس تسليم
الصغرى او ابتداء بتسليم منه الصغرى ثم اعقبه بالتماس تسليم الكبرى عرض من ذلك ان يفطن المجيب
لما يحاول السائل فيتنكد ولا يسلمه واما اذا قرن بتسليم النافع شيئا لا ينفع ولا يناسب المطلوب وفصل
بينه وبين قرينته من النافع لم يبعد ان يخفي الغرض عليه وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به لاخفاء النتيجة
والوجه الرابع هو الموردة لا للضرورة ولا للحيلة بل للايضاح والكشف بتبديل الالفاظ وتكريرها وبالامثلة ونقائض
الوجه الثاني اذا كان التمثيل هناك والتكرير لاجل اجتلاب التصديق وههنا لاجل التصور والتفهيم فالوجه الثاني
يقصد فيه التصديق وهذا الوجه يقصد فيه التصور وقد يستعان فيه بالفاظ الشعر او الامثال المعروفة واما
الوصية التي تليق بالوجه الاول فبان لا تذكر المقدمة الضرورية في اول الامر ولا يطلب تسليمها صراحا فربما لم تسلم

بل يجب

بل يجب ان ينتقل عنها الى تسليم ما هو اعم منها حتى يكون ذريعة الى عقد القياس فيشبه على مقابل وضعه او اخص
منها حتى يكون مادة الاستقراء فيسوقه الى مقابل وضعه او مثلها ومساويها حتى تكون آلة التمثيل يضربه لمقابل
وضعه فان كان ينفعه ان يسلم ان العلم بالاضداد واحد حاول ان يتسلم هل العلم بالمتقابلات واحد ترصيدا للقياس
او هل العلم بالحار والبارد والرطب واليابس او بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء وان يستعين ببعضها
في بعض في مثل انه اذا اراد ان يتسلم مثلا ما هو اعم ابتداء اولا بالاستقراء ويتسلم الجزئيات ثم يتسلم
بعد ذلك ما هو اعم فيكون اسهل عليه ثم يتسلم الضروري واما الوصية في باب اخفاء النتيجة فان ينظر ان
كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة فيجب ان يبتدئ بابعد المقدمات عن النتيجة ويتسلمها فينتقل عنها
الى القريبة سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة او تبين بكثيرة فيجب ان لا يسئل عنها على الترتيب
القياسي بل يسئل عن الاول في الترتيب الطبيعي ثانيا وعن الثاني اولا ثم لا يجمع الحد الاوسط وقد تكرر
وهو رابط بالفعل بل يجمع تارة في طرف وتارة في طرف آخر وقد يتخلل بينهما فاصل وكذلك يجب
ان يتخلل في كثير من تسلم المقدمات بين تسلم مقدمة وبين رفيعها ان يتسلم مقدمة اخرى مثلا اذا كانت
احدى المقدمتين ينفع في مقدمة للقياس القريب لم يضف اليها الاخرى التي تنفع في تلك المقدمة بل التي
تنفع في مقدمة اخرى لذلك القياس القريب وكذلك اذا اسلم مقدمة مقدمة مما تنتج مقدمة اقرب
منها ثم تذكر النتيجة معها بل تترك النتيجة وتشتغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الاخر فاذا تسلم المقدمات
تفاريق اورد النتائج التي هي المقدمات القريبة معها ايرادا لا يمكن المخاطب انكارها بعد تسليمه المقدمات
فاما اذا تسلم مقدمتين وانتج عنهما ثم اخذ يتسلم المقدمات للنتيجة الاخرى لم يبعد ان يفطن المخاطب
انه انما يحاول ان تنتج مقدمة كذا لتكون مضافة الى النتيجة الاولى فيتنكد ويتعسر بل يجب ان يحاول
الاخفاء لا في النتيجة التي هي الغاية فقط بل في كل نتيجة وان كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك اشد
في الاخفاء وفي ذلك فائدة اخرى وهي انه اذا اعقبها بالنتيجة الاخيرة وكان قد خلف النتائج في الوسط
ولم يرتب المقدمات ترتيبها تخيل المخاطب ان كلامه غير منتج للمطلوب لانه لا يسرده سردا يشبه
المنتج فاذا انتج في اثره فربما قال المجيب ولم قلت انه يلزم مما سردت هذه النتيجة وعرض ان امن المجيب
تلك المقدمات وظن انها لا تنفع السائل اذ النتيجة غريبة عنها وكانها لا يلزم منه فلا يشتغل بالمناكرة
في شيء منها او بتأويل جهة تسليمها بان يقول انما سلمت على شرط كذا وانما اردت بالتسليم كذا
بل يساهل كل المساهلة في تسليمها على اي نحو اريد منه تسليمها فيتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ
عن اللجاج معها فيها فاذا تقررت المقدمات عاد حينئذ فابان ان المطلوب كيف يلزم عنها وانقطع المجيب
وليس انما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب بمسلمه الى الكلية او جزئياته بل الانتقال ايضا الى قرينه
ونظيره ومقابله فان ذلك كله نافع في اخفاء النتيجة وانه اذا رام نفس تسلم النافع لم يبعد ان تعرف
الخصم بعنته التحمل عذرا في ان لا يسلمه واما الشيء الاخر الذي هو منه بسبب فربما لم يشاكس فيه مثلا

اذا كان مراده ان يتسلم ان الغضبان هو المشتاق الى الانتقام فربما احتال المجيب فانكر ان يكون كل
غضبان كذلك وقال بل ههنا غضبان على صديقه من غير ان يشتاق الى الانتقام منه وان كان غمه اياه بالغضب
عليه نوعا من الانتقام منه فان ابتدأ السائل وسأله اليس الغضب شهوة الانتقام كانت المشاكسة
فيه اقل فاذا استلم عاد وقال فالغضبان اذا هو المشتاق الى الانتقام والمواضع تختلف في هذا الباب فربما كان
المطلوب بنفسه اقرب الى ان يسلم من مناسبه فهنالك لا ينفع هذا بل انما ينفع حيث يكون الامر بالعكس
كما في مثالنا فان الاعتراض الذي به امكن ان يشاكس في تسليم ان الغضبان مشتاق الى الانتقام وان كان
غير صحيح فانه مما يقرب حيث يقال الغضبان ويبعد حيث يقول الغضب ويجب ان يؤدي عن الغرض فيما نحوه
في تسليم ما يتسلمه ويشير الى شيء اخر كانه انما يريد ان يصحح ذلك بما يتسلمه ليصحح بذلك مطلوبه فان ذلك الشيء
اذا كان غريبا يوهم بانه لا يؤدي الى المطلوب واذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك الغريب يفطن بانه لا نتيجة و يظن خ
واذا كان الامر كذلك تركب المشاكسة وسمح بالتسليم فاذا تسلم توجه نحو المطلوب ومن التلطف في
هذا الباب ان لا يعرف المجيب أي طرفي النقيض فيما يتسلمه ينفع السائل وذلك اذا سأل سؤال تفويض اي طرفي
وخصوصا اذا قدم في القول المستخبر من الطرفين ما لا ينفعه واخر ما ينفعه فاوهم ان المقدم منهما في اللفظ هو
المقدم عندك في الاثبات غبناه كذلك في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو احب الى السائل واعمل
في هذا ان يسأل سؤال حجر من غير تفويض ويجعل على الطرف الذي لا يريده مثلا اذا كنت سائلا وكنت تؤثر
ان يسلم لك ان اللذة خير فتسأل اليست اللذة ليست خيرا فيوهم بفعلك ذلك ان هذا ينفعك
فيميل المجيب الى انكاره فيسلم لك ان اللذة خير وخصوصا اذا كان المحذوف من طرفي النقيض اكثر شهرة
وحمدا ومن الحيل النافعة في التسليم ان يتسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب لكنه يحسن
ان ينتقل عنه الى المطلوب فيتسلم ثم ينتقل عنه الى المطلوب اذ يكون حكمه حكم المطلوب كالثنية بالمطلوب
مثلا ومن النافع في استدراج المجيب ان تشكل بشكل كالمتشكك فيه وكالمستفهم وكالمسترشد
وكالمايل الى العدل والانصاف وكالمتلمس ذلك للتعلم والاستفادة كما تقول لينزل اللجاج فيتبين فيما عندك
في كذا الا على طريقة ملاجة ومغالبة بل على ما يجب ان يكون الامر عليه في نفسه ويجب ان يكون السائل كانه
تعارض نفسه ويناقضه ويقول مثلا الا ان هذا الذي قلته ونسقته ليس بحجة بل يجب ان يرجع عنه فيصير
هذا سببا الى ان لا يستهجنه ويؤثر مساعدته والتسليم له ما يتسلمه ومن الاشياء النافعة في التسليم
ان يقول اجمع الناس على كذا والعادة جرت بكذا فان هذا يورث السامع جبنا عن انكاره ومن ذلك
ان لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شيء بعينه بل يتعداه في الوقت ثم يتلطف في العود اليه واعلم ان طبائع
الجدليين مختلفة فمنهم متعسر ومنهم صلف سمح والمتعسرون في اول الامر اشد تعسرا واكثر لجاجا فانهم
حينئذ اشد استعدادا للشقاق ثم يفترون قليلا اذا طال الكلام فهو لا يجب ان يؤخر تسلم العمدة
منهم واما الصلفون فامرهم بالضد فانهم لصلفهم يستنكفون ان يتصلبوا وان يناقشوا بل يطرحون

انه يهون

انه يهون عليهم ان يسلموا كل شيء واثقين بحسن تأتيهم للتخلص عن مغبة ما يوجبه التسليم وخصوصا
اذا كان تأديته الى النتيجة خفية كانهم اذا ناقشوا ابتدارا مقوا بعين الاستهجان وظن بان الاستنكاف
يلجئهم الى المعاسرة وانهم ملجؤون الى الالزام فاذا حان الانتاج عليهم انقلبوا متعسرين واخذوا
هنالك تشاكسون ويتصعبون فهؤلاء يجب ان نستسلم منهم العمدة في بدء الامر وحين هم بعد
سمحاء وينبغي ان يحاول لعفاء النتيجة ايضا بتحليل ما لا ينتفع به وبالتطويل وبترويج ما سبيله لو افردوا
كان قريبا من الانكار بخلطه في جملة كانه غير منتفع به وكانه من جملة الاسباب فيتروج ويتمادى الى
ذلك الضجر فهذا ما قيل في اخفاء النتيجة والوجهان الاخران فقد علمتهما **فصل في وصايا السائل**
والاكثر هاهنا في احوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه
ويسهل واعطاء السبب فيه وينبغي ان يستعمل مع الجدليين القياس ومع الذين هم اشبه
بالعوام الاستقراء واذا لم يكن للمعنى المتشابه به اسم صعب فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التي
المستقريات منتشرة تحت موضوعه فيتشوش الكلام على السائل والمجيب اما على السائل
فانه لا يتهيأ له الانتقال الى الكلية واما على المجيب فلانه لا يتهيأ له ايراد المناقضة اذ لا يعلم ما الذي استقرئ
فيه حتى يطلب من جملته جزئيا مخالفا وبالجملة ربما دخل اليه في جملة الاستقراء امور غير متشابهة فاخطأ
السائل وغلط المجيب بل يجب ان يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم فاذا استقرأ السائل ودل على ما وقع فيه
التشابه ثم لم يسلم المجيب الكلية فقد ظلم بل عليه ان يأتي بمناقضة او يسلم وهذا بحسب الجدل فقط
لان الاستقراء جدلي اذ ليس من شرط الجدل ان يكون ما يورد فيه من القول موجبا للمطلوب بالضرورة
بل بحسب المشهور ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز ان تصير جدلية اذا قبلت
واشتهرت ويجوز ان لا يكون جدلية اذا لم تشتهر وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز كذا اذا كان نظيرا له
فان هذا غير واجب في نفس الامر فانه ليس اذا جاز في شيء حكم جاز في نظيره وكذلك قولهم ان لم يصح
هذا فقد يلزمك ايضا فان هذا غير واجب ولم اذا لزم الاخر كما يلزم الاول يجب ان يترك حكمه الاول
وكذلك قولهم لم قلت كذا في كذا ولم تقل كذا وهو في طرده فانه ليس اذا لم يقل ذلك وجب ان يكون خ د
هذا باطلا وكذلك المعارض للحجة بحجة اخرى وليس في ذلك خروج عن عهدة الحجة التي افردت ولكن هذه اوردت
اذا اشتهرت صارت طرقا جدلية وان كانت غير ضرورية والاستقراء او الجميع بان يرجع الى موجبه
في حكم الجدل وليس للمجيب الجدلي ان يقول ان الحكم فيما استقريت هو ما قلت ولكن الحكم في غيرها ليس
حكمها الا ان يكون متدعيا في اول الامر ان الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف ويكون هذا قولا سبق
منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملا عليه كما يكون فقد ادعى انه من المسلم ان كل عدد زوج فانه
ليس باول الا الاثنينية فان قال هذا تخلص من عهدة الاستقراء فلا ينفع السائل ما يورده من
الاستقراء معه والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرئ ليتبين

ان كل حيوان حساس بان المصور حيوان وليس بحساس وربما اتفق اشتراك في الاسم فخفي فصار في المشهور اشتراكا في المعنى فحينئذ يتفق ويروج في مثله مثل هذه المناقضه وكذلك ينبغي ان يتمهر في اعتبار الالات المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك فيرجع اليها وربما نوقض المستقرئ فوجد التخصيص بعد النقض نعم المطلوب والمستقرئ لاجل المطلوب فيتعلق المجيب بالتخصيص ولا يلتفت الى النقض مثلا اذا كان قال كل حيوان يحرك لحيه الاسفل واورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والانسان وما يجري مجراهما فنوقض بالتمساح فله ان يقول اني لست احتاج الى الحيوان المطلق فيما استقريته بل الى الحيوان الماشي البري ومن الناس من يمنع هذا ويقول ان ذلك فرق بعد النقض ولا التفات اليه وليس في ذلك باس عند التحقيق فانه اذا اورد المستقريات من جملة الحيوان الماشي ولم يكن ذكر لفظ الماشي او قصر فتداركه كانت حجة قائمة واكثر ما عليه انه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به وهذا لا يجعل الحجة غير حجة والمثال المورد في التعليم الاول لهذا انه اذا اورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له وكان ناشيا فقال كل مفارق للعلم ناس فنوقض بمن فارقه العلم لتغير المعلوم فيقول انما اوردت المستقريات من بابه من فارقه العلم مع ثبات المعلوم وكذلك اذا قال اعظم الصديق لاعظم الامرين واستقرى له فعوند بان كمال الخلقة افضل من الصحة فلم يتها داخلة فيه وذلك ابدا علينا ينافي الفضيلة لكن المرض اشد رداءة من سوء الهيئة فان القبيح شئ شين الهيئة والمرض شر منه فله ان يقول انما كلامنا في شيئين متباينين وليس احدهما في الاخر لكن الصحة هو في كمال الخلقة فالاحتراز بعد العناد يجب ان يكون مقبولا واكثر هذا انما هو في المقدمات الصادقة في البعض اذا لم يورد باشتراط الذي يصدق في الحقيقة وفي الظن على ان هذا المذهب اذا زيغه المشهور في زمان ما زيف ونقول والمستقيم اولى ان يستعمله الجدلي من الخلف لانه اذا اورد الخلف وبادى الى الشنيع فقال المجيب ان ذلك ليس بشنيع بل هو ممكن بطل سعيه وضاع فاحتاج اما الى قياس يبين به شناعته او قياس اخر مستقيم ينحو به نحو المطلوب نفسه واما في البرهان فليس المحال انما يصير محالا بالتسليم او يلتفت فيه الى ذلك بل اذا كان محالا في نفس الامر استعمل في قياس الخلف البرهاني وليس كذلك الحال في الجدل فان استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الامر لانك تحتاج فيه الى انتاج محال اولا ثم تكلف الانتقال عنه الى المطلوب ثانيا فاذا انتجت المحال وحدس المجيب ان تسليم استحالته يؤدي الى فساد وضعه انكر ان ذلك محال وجعله ممكنا فبطل سعيك وتحتاج الى تكلف سعي في ان يبين ان ذلك محال فان لم يستمر ذلك لم يتلاف بطلان سعيك وان امكنك ذلك كفاك اخذك في الاول نقيض المحال وقربك اياه الى الاخر لينتج لك المطلوب هونا ولولا ان الاسبق الى الذهن ليس يكون في كل وقت نقيض المحال بل ربما سبق الى الذهن قياس ما ولاح تاديه الى المحال لكان استعمال الخلف باطلا في كل موضع واما اذا سبق الى الذهن المحال ونقيضه معا فتكلف قياس الخلف محال وههنا حين احتجت الى ان يتسلم استحالة المحال قبل عقد القياس فقد صار نظرك الى صحة نقيض المحال خاطرا ببالك في خيالك مع نظرك الى المحال فحينئذ لا تحتاج الى الخلف البتة فلو كان عندك قياس مستقيم معد في مادة الخلف بعينه او من مادة اخرى

لكان

لكان يمكنك ان تتسلم مقدماته من غير ان يحدس المجيب بما يلزمها وخصوصا اذا استعملت اخفاء النتيجة فاذا سلمتها لزمت النتيجة وقضي الامر وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة ان تتسلم نقيض المحال ولا يشعر المجيب بعاقبته واما اذا اوردت المحال على انه محال وافطنت المجيب عاقبته فلا يبعد ان يتشكك الان مشاكسه ربما لم يقدم عليها لا يفطن لذلك واعلم ان المحال الذي يذكره ههنا هو الشنيع في نفس الامر فان الشنيع ههنا هو المحال كما ان المشهور ههنا هو الحق ويجب ان يحتال في ادعاء المقدمات الكلية ان يكون محررة بالاحترازات التي لا يوجد معها نقض وعناد ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات فانه اذا فقدت المناقضة ادعن للتسليم ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا كما يقال اليس اذا كان فلان كذا وفلان اخر كذا فكذا كذا وهذا مما لا ينبغي ان يستعمل في اكثر الامر فان هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة فيعرضها للانكار فلا ينعقد القياس بل ينحل ومن الناس من اذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليمها وشفعت بالقياس عليها او وجه اقتران القياس بها ان تسليمها واجب فهؤلاء لا باس بمجاطبتهم على هذه الجملة وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا فانه ليس السؤال عن ما هو وعن اي الاشياء هو جدليا اللهم الا ان يكون على احد وجهين اما الاستكشاف لفظة يستعملها السائل واكثر هذا هو المجيب واما على سبيل المطالبة باحد طرفي النقيض بان تقلب السؤال عن الماهية الى الهلية ويكون حقيقة السؤال يشير الى الماهية وذلك ان يجعل التحديد في قسمة طرفي النقيض كمن يسئل فيقول هل تقول ان ماهية الخير هو انه الذي يتشوقه الكل او لا تقول فان هذا يستدرج الماهية لا غيره فربما جحد وربما لم يجحد وهذا مثل ان يقول ان لم تكن اللذة هي المتشوقة للكل فبين ما هي ويكون كانه يقول ان لم تكن اللذة هي كذا فليس لها حد آخر وكما تقول ان لم يفهم هذا عن اللذة فهل نفهم عنه غيره طلبا لتفصيل معاني الاشتراك وهذا من المواضع التي تتعلق بالشهرة والمحمد فانه ان وقع الاصطلاح من الجدليين على قبوله قبل والا فليس للمجيب ان يقول هو شئ لا اقوله لك ولا افسره ولا يلزمني ذلك ولعله ان ساعد المجيب ويكفل ايراد حد آخر واظهار اشتراك الاسم في مثل لفظة اللذة كان الى الانصاف ما هو وبحب ان لا يظهر السائل حرصا على تسليم شئ بعينه فان ذلك يعرى مجيبه باللجاج ويدل على عجزه وعلى ان جابه ضاع او هو فقير لا قياس له الا عن مواد باعيانها بل يجب اذا راه يتعسر ان يتجافى عن تلك المقدمة وينحرف عنها الى شئ اخر ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة فكذلك فان الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال وتسلم بعد تسلم من غير ان يتبع ذلك بالانتاج معور دي لان الجدل لا يتضمن من المطالب الا ما هو قريب المكان من المقدمات واما المطالب التي بينها وبين اوائلها مقدمات كثيرة جدا فهي مطالب علمية وقد علمت هذا فيما سلف فيكون اذا المقدمات التي ينتفع بها السائل في ابطال الوضع محدودة في عدد ليس بتلك الكثيرة فمن امعن في السؤال مجاوزا به ذلك الحد فهو اما متوجه بتلك المسائل الى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل بل اولى ان يكون ذلك تعليميا واما هاذ يشغل الزمان ويتحيل ما لم يفده ويطول بذلك هربا من ان يظهر قصوره عن انتاج نقيض المطلوب وتوقعا لان يسمح طبعه بتذكيره ما يجب ان يعتمد عليه او هو في الحال خال

وشفعه

عادم للقياس والامور التي تصعب على الجدل مصادفة القياس عليها اما لانها امور هي احوال المبادي وانما
يتمكن من معرفة احوالها اذا عرفت حدودها وانها اذا احدث لاح من تحديد حدودها احوالها واعراضها كما علمت
في مواضع اخر فامكن حينئذ ان تستعمل القياس على احوالها عند بعد تحديدها وتحليل حدها فيحتاج اول شيء
ان يتسلم حدودها وتسلم الحدود صعب وذلك لان السؤال عن الماهية ليس بجدلي والسؤال عن الحد بطرفي
النقيض ايضا وعلى النحو المذكور معرض للايجاب الطرف المقابل دون طرف الحد واثبات الحد صعب جدا
وابطاله سهل جدا فاذا اكد المجيب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الاحوال التي انما تنكشف عن الحد
ولان الاوائل ايضا انما ترسم في اكثر الامر بما يتاخر عنها والمتاخرات عنها ربما كانت امورا كثيرة ويكون
ترسيمه ببعضها ليس اولى من ترسيمه بالبعض الاخر فيتبلد الاختيار في رسمها وايضا فان الحدود قد يتشوش
ما يقع فيها من اشتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد بنفسه فيتعسر على السائل ايراد الحجة والتوبيخ
وعلى المجيب ايضا جهة الاحتراز فهذا واما لانها امور قريبة من الاوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة
قربها من الاوائل فلا يوجد بينها وبين الاوائل التي يتبين به الا سلك واحد ومصادفة الواحد قد يتعسر
كثيرا فانك اذا كان دليلك على رجال انسان واحد وهو غائب عنك كان وجدانك ذلك الامر اعسر
عليك من ان يكون لك ادلاء عدة ايهم صادفته فقد صادفت دليلك واما لانها امور متاخرة بعيدة
عن المبادي وهذه فانما يصعب على الجدل اصابة القياس عليها لامور ثلثة احدها كثرة المذاهب الاخذة من
المبادي اليها والثاني طولها والثالث اختلاط بعضها ببعض فيضل الجدلي في تخليصه كلا عن صاحبه وافراده
عمدة لنفسه الا ان يتخلص له واحد من جملتها عن الاخر تخلصا لا يضل فيه وهذا اصعب وسواء كانت هذه
المبادي مبادي بحسب الحق او بحسب الشهرة فاذا تعذر عليك اصابة القياس على شيء فانظر في حال حده وتكشفه
وانظر هل في حده او في اسمه اشتراك او استعارة وافزع الى القسمة والى طلب الاوساط المرتبة على ما علمت
في كتاب القياس واعلم ان التحديد نافع جدا في مصادفة الحجة يمكن يلزم مثلا تصحيح ان الواحد ضده واحد فانه
اذا وفي الضد حقه في حده فقال ان الضد هو المباين في معنى واحد مباينة في الغاية فطن الذهن حينئذ ان غاية
مباينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد وكذلك في الهندسة اذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم
بخط مواز لقاعدته فرجعنا الى تحديد النسبة وصادفنا السطحين في النسبة كالخطين وكانت نسبة
الخطين في جهة نسبة السطحين وكان كذلك حال الخطين في الجهة الاخرى فحينئذ علمنا بان المناسبة ما هي
وانها يقتضي ان يكون حال الامور الداخلة فيها ان يكون في حكم ما وان لا يكون حالا واحدة علمنا ان نسب
الاضلاع واحدة واعلم ان جميع التعويقات انما تعرض من امثال هذه الوجوه المذكورة وكثيرا ما يعرض
ان يضعف السائل عن ايراد مقدمات تكون اشهر من النتيجة فيلوح له مقدمات هي اما مثل النتيجة او اقل
شهرة منها فيختارها فيصح المطلوب بعد ان يقيس عليها ويصححها اذ يعرض ان لا تسلم فيقع من تحمل
القياس على كل مقدمة منها في كل شغل ولو انه اصاب رشده لكان يصرف وكده الى ايراد قياس

على نفس المطلوب

على نفس المطلوب فان حق مثل هذه المقدمات بان يقاس عليها هو حق المطلوب فالاولى به ان يشتغل بتصحيح
الاصل المطلوب فربما كان ذلك اهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذي يتضاعف عليه معه التعب
ومع ذلك كله فيحتاج الى ان يؤلف منها مرة اخرى قياسا يؤديه الى التصحيح للمطلوب ولو انه عوض عن تلك المقدمات
وطلب القياس على المطلوب الاول لكان تعبه في ذلك كتعبه في تصحيح كل مقدمة منهما اللهم الا ان يضطر الى ذلك
لعوز القياس الا من جهة تلك المقدمات واما الجدلي البليغ في مجاهدته فلا يرضى لنفسه بارتياد قياسات
الا من مقدمات مشهورة او متسلمة واوضح من النتيجة ولا يسف لمثل ما ذكرناه واما في الارتياض فالاصوب
ان يستعرض كل قياس وعلى كل طرف من طرفي النقيض **فصل في وصايا المجيب** واما الوصايا التي
يجب ان يمتثلها المجيب فليسمع من هذا المبدء ان كل واحد من المجيب والسائل قد يكون مجيدا وقد يكون غير
مجيد والسائل انما يكون مجيدا من جهتين احداهما جهة الفعل والاخرى جهة القدرة والذي يكون من جهة
الفعل فان يأتي بقياس من مقدمات هي اشهر والذي يكون من جهة القدرة ان يكون قد ساق كلامه سياقة
اضطرت المجيب الى ان لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة فكان من نفاذه فيما هو محاوله
ان عمل حجة ليس بمحمود ما يعمله غيره من المحمودات لكن يبلغ من اقتداره ان يقطع بالكلام من التسويف وان
يصيب بالاعضل من السهام والمجيد للجواب يكون مجيدا من جهتين اما من جهة فعل واما من جهة قدرة
والذي من جهة الفعل ان يكون ممتنعا عن تسليم ما ليس بمشهور ومسلما لما هو مشهور والذي من
جهة القدرة فهو اما باعتبار الانقطاع والالزام او باعتبار الجدال وانما يكون مجيدا باعتبار الالزام
ان يكون الالزام لا يأتيه مناقضة بل اذا سئل عن طرفي النقيض لم يتسلم عنه مقدمات القياس المسوق
نحو مقابل وضعه قال اني ان سلمت هذا لزمني وان لم اسلمه لم يلزمني لكني او اثر منقبة الجميل من تسليم المحمود
على مثلبة القبيح من الانقطاع فلا اسلم المحمود ويلزمني اثر عندي من ان لا اسلم المشهور والى ذلك
ويكون جملة غرضه ان يعلم ان الالزام ليس لضعفه بل لضعف ما يحفظه ولا نصافه واما باعتبار الجدال
والمجاهدة فهو ان يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع ان يساق الى النتيجة او ان يكون قادرا ان يورد
فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مطلقا بحيث اذا لم يراع فيه ما اورده من الشرايط صار
غير مشهور فيكون له ان لا يسلمها وان يمكنه التوقف على ان هذا الشنع المورد عليه في التوبيخ غير
شنيع لا يراد شروط يهيم به ظهور شناعته وهذا كله في المفاوضات الموجهة نحو الغلبة وهي المحاورات
الجهادية التي تكون قصارى سعي السائل ان يفعل وقصارى سعي المجيب ان لا ينفعل واما المحاورات
الارتياضية فينبغي ان لا يصرف الهم فيها الى الاحتيال لدفع الالتزام بل الى الاستكشاف المعاني للاستيضاح
الرجحان والرجوع الى الاولى والحق ارتياضا بالمشاركة وكل مجيب فاما ان يحفظ وضعا مشهورا
او شنيعا او غير مشهور ولا شنيع وكل واحد من هذه وان كان قد ينتج من غير جنسه فالاولى ان
ينتج من جنسه فان المشهور قد يمكن ان يبين بشنيع كالحق يمكن ان ينتج عن كاذب وكذلك الشنيع

قد يمكن عن المشهورات ليس كالباطل الذي لا ينتج عن الحق وذلك لان المشهور ليس يجب ان يكون حقا
بل ربما كان باطلا وامكن ان يلزمه باطل وان يكون ذلك الباطل مما هو ايضا شنيع وان كانت مبادئ غير
شنعة فانه وكثير من القياسات الجدلية يساق الى امور شنعة وباطلة مثل بيت ابيسية الصنايع من جهة
تضاد الافعال فانه ان كان ربما انتج من الباطل باطل وامكن ان يكون ذلك الباطل مشهورا وامكن ان
يصير اي باطل شئت شنعا في زمان وفي وقت فلا يبعد ان ينتج شنع من مشهور والمشهورات الكاذبة
التي اضدادها شنعة قد يمكن ان يبين بطلانها باوليات يساق اليها نتيجة بعد نتيجة فتنتج عنه اخر
الامر وتكون تلك الاوليات لا محالة مشهورة اذ كل اولي مشهور فاذا ليس ببعيد ان ينتج شنيع عن قد مخ
مشهورات واما ما ليس بمشهور ولا شنع فلا يبعد ان تنتج عن المشهورات والشنعات اذ كان
الانتاج في اكثر الامر انما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ولا يبعد اذا ان ينتج عن المشهور نتيجة لم تكن
مفطونا لها قبل حتى تحمد او تذم وكذلك من الشنع ايضا فاذ قد اتضح هذا فليس يمتنع ان ينتج المشهور
عن مخالفه والشنع عن مخالفه والذي ليس باحدهما عن مخالفه لكن الاكثر هو ان الشنعات من المقدمات
لا تؤدي الى المشهورات بسبب ان القياس الجدلي اما بسيط واما مركب قليل التركيب اذ لا امعان
في التركيب على ما علمت انما هو للعلوم والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الاكثر ان تكون بعيدة
فلو كانت المسافة بينهما في اكثر الامر قصيرة لفطن لها في اكثر الامر فيكون المصير منهما الى المشهور بتركيب
قياسات كثيرة وكذلك الحال في جانب المشهور وكذلك ايضا النتايج المجهولة فلما توصل اليها المقدمات
المعلومة الشرح الا بوسايط كثيرة مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبادي فان المشهورات
في الاكثر لا يوصل اليها والقريب من المشهور في اكثر الامر يكون مشهورا شهرة ما او مفطونا له بوجه ما
والمفطون له بالاكثر لا يعدم احمادا ما عند الظن او ذما سواء اخذت الشهرة والشنعة مطلقا او بحسب
قوم او اوان فاذا الاكثر هو ان المشهور لا ينتج الشنع والشنع لا ينتج المشهور واذا انتج المشهور
من الشنع لم يكن ذلك طريقة جميلة لانه انما يجب ان ينتج الشيء عما هو اعرف فينبغي ان ينتج المشهور عما هو
اشهر وكل واحد من المشهور والشنيع لا يتوصل منه بسرعة الى ما هو بعيد عن التفطن له ليس يميل الظن
الى احماده او ذمه بوجه وهذا الكلام في الاكثر وايضا فان مقابل المشهور في الاكثر شنيع اللهم الا ان يكون المشهور
ليس مطلقا بل بحسب قوم وقوم ووقت ووقت مثل ان الغناء مؤثر والغناء ليس بمؤثر بل بال
فانهما جعلته مشهورا فمقابله شنيع عند قوم هو مشهور محمود عنده وفي ذلك الوقت ومقابل الشنيع
مشهور فاذا كان الوضع مشهورا فان نتيجة السائل شنع وبالعكس واذا كان ليس بمشهور ولا شنع
فان النتيجة كذلك واذا كان كذلك فينبغي ان يحتاط المجيب المتعلل بنصره وضع مشهور فيمتنع عن تسليم
الشنعات لان نقيض وضعه وهو نتيجة السائل امر مستشنع ولا يكاد ينتج عن المشهورات بل
المشهورات اقرب الى ان ينفع في نصرة وضعه من ان يناقض بها وضعه وان كان متكفلا لنصرة شنيع

لم يسلم

لم يسلم المشهورات ونقول انه بعد ان لم اسلم لك مثلا ان الخير والشر متقابلان فلست اسلم لك ان العلم
والجهل متقابلان سواء كان ينصر الوضع على ان ذلك رايه او على ان نفسه نايب فيه عن غيره فنقول ان الذي
انصر وضعه اذا لم يسلم لك ان الموجودات كثيرة فمتى يسلم لك ان جوهرا وعرضا وهما غيران واما اذا تكفل نصرة
وضع ليس بمشهور ولا شنيع فلتسلم المشهورات والشنعات فان المسافة منها الى ايضاح الامر
الذي لا راي فيه في المشهور شبيه ان يكون مسافة بعيدة وان وقت المحاورة الواحدة لا يفي به فان
كان المجيب ينصر وضعا شنعا واستقبح انكار المشهور وتسليم الشنيع ثم استضعف راي نفسه
في تسليم المشهور وانكار الشنيع لقدم فعرف ان الذي يسلمه يبطل الوضع والذي ينصره ولكنه انما
يسلمه كراهة للعدول عن الانصاف وللمجيب ان يتوقف في ابتداء الامر عن تسليم ما يراد منه تسليمه اذا كان
فيه غموض فلا يسلمه الا بعد الاستكشاف والاستفهام واذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك
اسم فله ان يستفسره المعنى المقصود فيه سواء تبرع فعدد معاني ذلك الاسم بنفسه او لم يتكلف ذلك
بل جعله الى السائل فانه لا يلزمه ان يجيب عما لا يلزمه ان يجيب عما لا يفهمه ولا عار عليه ان يقول فيما لا يفهم
انه لا يفهمه فاذا كان الحكم صادقا او كاذبا في جميع المعاني لم ينتفع كثيرا باذهاب الزمان في الاستفسار والاستفصال
وان كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض فحينئذ يجب له اما ان يستفهم المعنى واما ان يعين
احد المعنيين ويعرف صدق الحكم عليه دون الاخر ويجعل الاختيار في المعنيين على السائل وعلى ان
للمجيب في جميع ذلك ان يسلم في ابتداء الامر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي يفهم ويذهب اليه ويعينه
فاذا انتج عليه اخر نقيض وضعه وكان من وجه اخر غير الوجه الذي فهمه عاد فبين ان الذي يسلمه ليس هو على
هذا المعنى بل على معنى اخر لكن ذلك مما يغض من المجيب ويدل على تقصيره وضعف فيه وقلة انصاف او ورا
فربما ظن به انه حينئذ قد احتال حين لزمه اللازم عما سلمه فهو يحاول الان ان يحرف ما سلمه عن وجهه
وربما ظن به انه كان غبيا غير عالم بالاشتراك وعاجزا عن طلب التفسير فيه وللمجيب اذا مانع السائل وقد قيل صح
فاما ان يمانعه في المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة في ذلك واما ان يمانعه في المقدمات القريبة و
والسائل اما ان ياخذ تلك المقدمات على انها تعد نحو قياسات او على انها تعد نحو الاستقراء والتمثيل
واذا اخذها للاستقراء فجمع منها الاستقراء وكان المجيب قد سلم الجزئيات لم يكن له ان يماحكه ويمتنع عن القبول
الا بالمناقضة كما قيل من قبل واضعف من المناقضة ان لا يسلم العموم مستغنيا على ان لا يسلمه بقياس يبين
في بعض الجزئيات انه بالخلاف فيكون ذلك قياسا على مقدمة العناد وهي مقدمة المناقضة فان للمجيب ان
يفعل هذا وان لم يكن الا على مضطر وانما لا يكون له ان يفزع الى مثل هذا اذا استقرى عليه حين ما يقصد ان يقيس
لا على مقدمة العناد بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ويجعل المطلوب مناقضة للاستقراء لئلا
يتم الاستقراء فلا يصح نقيض المطلوب وهذا مما قد سلف لك ذكره واما اذا حاول ان ياتي بقياس ينتج جزئيا
عن المطلوب يخالف حكمه حكم ما عداه فله ذلك كما له ان ياتي بالجزئي المناقض به حسا او اشارة ولكن المشاهد

والمحسوس والمعترف به الكون المبين بالدليل وليس له بعد تسليم الجزئيات ان يأتي بقياس يعاند به
المقدمة الكلية عنادا كليا وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه وقد اورده قياسا يخالف الظاهر
والقياسات التي توجب خلاف الظاهر اذ وان كان قد يوجد فيها ما يصعب حله مثل قياس زينن على ابطال الحركة
ومعلوم من امرها انها مماحكة وعدول عن الحق والمماحكة لمحاورة تعدل بها عن الانصاف في طريقة المحاورة الى حجاجية
ولمثل هذا ما الاولى بالمجيب ان لا ينصر وضعا شنعا فيحوج الى المماحكة واذا تقلد المجيب وضعا صادقا في
المشهور فقيس عليه بقياس ينتج نقيضه في الظاهر فمعلوم ان فيه كذبا فانه كانت احدى المقدمتين كاذبة والاخرى
صادقة فلا ينبغي له ان يأخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور فينسب الى التعسف
وخصوصا وله عنه محيص بل يجب ان يعطل القياس من جهة ابطال الكاذبة واما اذا اجتمع فيهما جميعا الكذب
فانه وان كان انكاره ايهما شاء رافعا للقياس فاولى ما ينكره هو الكبرى المشتملة على القول الكلي فانها
اذا دل على كذبها بالضد ابطل القياس وابطل ايضا صدق النتيجة في نفسه مثل انه اذا كان كل ج ب وكل ب ا
وكان لا يمكن ان يكون شيء من ب ا امتنع القياس وامتنع ايضا صدق ان كل ج ا وذلك لانه اذا كان كل ج ب وكان
لا شيء من ب ا وجب ان يكون لا شيء من ج ا فاما اذا منع ان يكون كل ج ب وسلم ان كل ب ا منع القياس ولم يمنع
ان يكون شيئا اخر غير الب ويكون كل ذلك الشيء امعا ان كل ب ا فيكون الاعم من ب ومن ذلك الشيء
ويكون هناك قياس اخر فيكون انتاج كون كل ج ا ممكنا فلا يكون اذا انكار الصغرى ومقابلتها بالضد رافعا للقياس
والنتيجة معا ومثال ذلك ان كذب كاذب في ان سقراط جالس وان كل جالس يكتب فمنع ان يكون سقراط
جالسا لم يمنع ان يكون قائما ويقول كل قائم يكتب كما يكون كل جالس يكتب واما اذا قلنا لا شيء مما هو جالس
يكتب رفعنا القياس والنتيجة معا وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وممانعة المجيب اما نحو القول واما نحو القائل
والتي نحو القول فان يناكد فلا يسلم المقدمات بل يأباها اباء لا على سبيل مشاقة لكن اذا وجده ضعيف
الملكة ضيق المجال ومع ذلك فيعوص عليه ويأتيه بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولاحقة فيضعف السائل
عن الامعان فيما لا يجاوله ويتبلد ويتحير واما نحو القائل فان يكون مثلا المقدمات صحيحة وقد يلزم عنها المطلوب
اذا غيرت بعض التغيير او الحق بها بعض الالحاق لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه لا من حيث انكار المقدمات
بل من حيث يقول ان تأليفك غير منتج وان ما تدعيه غير لازم مما قدمه فيكون القصور انما جاء من سوء
تأليف السائل للقرائن وقبح ترتيبه الكلام وان كانت قوة كلامه قوة قياسه وعلى سبيل الامثلة المذكورة
في تحليل القياسات حين يبين الفرق بين اللازم مطلقا وبين اللازم بقياس وربما كانت هذه الممانعة
المتوجهة نحو القائل من سبيل اخرى وذلك ان يطول عليه الزمان بمماحكات يعود فيها كانه يسائل فيجيبه
الى امور لا ينتفع بها ويحمله انجذابا معه فيسخره وينسيه مبدأ حركته ويتشوش عليه الامر لاختلاط عرضه
بما شغل به وقته من امور خارجة وهذا خسيس جدا والمجيب يبكت السائل اما لسوء فهمه واما لسوء
مشاركته اياه لشدة معاندته في تسليم ما حقه ان يسلم فانه كان مجاهدا في مجادلته فعسى ان يكون

ان يجمع خ
مماسكة خ
يشغل خ

عذره

عذره في ذلك اقرب من القبول واما المجادل على سبيل الارتياض فانه يعسر بذلك على نفسه انما الارتياض
معاملة شركة يعود فايدتها على الشريكين معا فايهما عاسر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ولا يكون
السائل حينئذ مستفيدا ان انقطع دون غايته فانه قد اساء مشاركة اللهم الا ان يكون الارتياض
هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة فذلك شيء اخر والمعاسر في هذه المعاملة
حقه ان يقابل بمعاسرة مثلها وكذلك ان كان الغرض فيه المجاهدة فان المعاسرة في جدل الجهاد له حد ما اذا
تعداه الشريك لم يكن معذورا فانه ليس له ان ينكر المشهورات الجلية والامور الواضحة ويمعن في ارتكاب
الشنع فاذا فعل ذلك فلا لوم على السائل اذا احتال عليه من كل وجه وقاس عليه من كاذبات ومن خفيات
الشهرة بعد ان يستدرجه بلطفه وتخليته الى تسليمها ولا يبعد ان يكون الراضي لنفسه بانكار المحمودات
ممن يعترف بالكذب والخفي ويسلمه ويقول به فانه لو كان كل ذلك المميز وكل ذلك المنصف لما ارتكب
الشنع فهو اذا الخبيث لعله يسلم الشنع والخفي الشهرة فاذا سلم وقيس عليه من هناك فلم يبق السائل
في القياس عليه مما هو اخفى او مما هو كذب بل الذنب ذنبه من جهتين احداهما انه عاند الظاهرات والثاني انه
سلم ما لا يحق تسليمه وبالجملة فان مجادلة المتعنت ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن
وكما ان كثيرا من الناس اذا نفر وتعكر نفسه قال المتناقضات والتي في قوة المتناقضات وصادر على المطلوب
الاول مع نفسه وهو لا يشعر وكذلك لا يبعد ان يكون ذلك حاله مع غيره كان سائلا او كان مجيبا فتسلم
نقيض وضعه من حيث لا يشعر ويسلم ما لا ينبغي تسليمه فان استعمل السائل حينئذ ما هو مصادرة
على المطلوب الاول او عكس قياس فليس الذنب الا للمجيب واما المواضع المستحقة للتبكيت في القول
نفسه فهي خمسة احدها ان يكون الاقاويل لا تنتج اصلا اذ لا يكون تاليفها تاليفا قياسيا لا بالفعل
ولا بالقوة حتى يكون بحيث اذا زيد فيها شيء او نقص يكون له صورة قياس منتج والثاني ان يكون منتجا
ولكن بغير المطلوب والثالث ان يكون قد ينتج المطلوب ولكن مما هو كذب وغير مشهور والرابع
ان يكون له فضل لا يحتاج اليه والخامس ان تكون مقدماته صادقة ولكن اخفى من النتيجة وهذا كله تبكيت
القول من حيث هو قول والذي سلف هو تبكيت القول من حيث القائل

فصل في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيت واصناف ذلك وفيها اصناف المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على مقابل المطلوب

واعلم انه لا يستوي كل وضع في استحقاق
جميل مقدمات القياس عليه بل لكل شيء مقدمة بحسبه وكثيرا ما يكون القول المنتج احسن مما لا ينتج وذلك
لانه قد يكون القول المنتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشنعات واقل شهرة في القول غير المنتج في صورته قد
يكون مؤلفا من صادقات وربما كان بزيادة تزاد عليه يعود منتجا والكاذب لا يفلح في حال واحسن ذلك
كله ان يكون مع انه مؤلف من كاذبات يراد به انتاج صدق وبالحقيقة فانه هذا لا يكون قياسا على الشيء
مناسبا والقياسات اما تعليمية واما احتجاجية في عمل جدل الجهاد واما مضللة سوفسطائية الا

ويعقل به خ

التي تظن انها مبرهن وبالحقيقة لا مبرهن واما تشكيكه فمن ذلك جدل رياضي تتم بايراد قياسين على
متقابلين كما علمت ومن ذلك جدلي امتحاني كما يورد من القياسات على نقيض الموجود الحق والمشهور
كقياس زينن على دفع الحركة اذا لم يرد به غير الامتحان فاما ان اري انه مؤد الى ايجاب حق فذلك يضل النتيجة
المظنونة قد ينتج حقا ومظنونا وقد ينتج مظنونا وقد ينتج شنعا قد سلم ومظنونا ويكون حكمه حكما بين ١ مظنونا بين نخ
الامرين واضعف في بابه من كل واحد مما استعمل في قياسه ومن الوجوه التي تنكت بها القياس ان يكون فيه
حشو لا يحتاج اليه ويتم الكلام دونه ثم يكون دخوله يعمي وجه اللزوم ويخفي المقدمة التي عنها اللزوم كما انا اذا
عرض تقابل بين ان نبين ان بعض الظن آكد من بعض وكان يكفيه مثلا ان يقول لان الامور بعضها اكثر في
الامكان من بعض والظن بما هو اكثر قوة او عدد ظانين اقوى فترك هذا وتقول ان من الامور ما هي دائمة ومنها
ما هي غير دائمة والدائمة افضل ثم غير الدائمة منها ما هو افضل واتم وجودا ومنها ما هو اضعف وجودا والظن
لا يكون في الدائمة وانما يكون فيما هو في الممكن الاكثري ثم يتبعه تمام الكلام فهذا الكلام فيه حشو يعميه ويصرف
عن التفطن للقياسية التي فيه والقول الفاضل الصادق المقدمات الظاهرها المصيب الترتيب بالفعل
ويليه الذي ان لم يكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة منها او كانت نتيجة لازمة عنها وان كان قد عدم تمام
هيئة التاليف فهو بحيث يعود الى الترتيب والتاليف الواجب بقليل تقديم او تاخير وزيادة
ونقصان والقول الرذل هو ما يرى انه منتج وليس بمنتج وهو المرائي المشاغبي او الذي ينتج ولكن غير الذي
يراد انتاجه ومن وجوه رذيلة القول في ذلك ان يكون منتجا للمطلوب ولكن عن مقدمات خارجة عن الصناعة
غير مناسبة كمن يبرهن على الطب من مقدمات هندسية او على المطلوب الجدلي ببرهان تعليمي حقيقي ومنها
ان يكون انتاجه للصدق انما هو عن الكذب لا على سبيل قياس الخلف ولا لان الكذب مشهور فيكون
ان يلام مستعمله لامر هو يستحقه لا لاجل الكذب فان للكذب مدخلا في استعمال الجدل فان القياس الكذب
قد يستعمل اذا كان مشهورا ومن استعمل لا على هذه الجهة فقد رام المغالطة قصدا او غلط سهوا وقد
يستعمل الكاذب في موضع اخر استعمالا موافقا وهو ان يكون المجيب يحفظ صادقا فيلزم السائل
ان ينتج كاذبا ويلزمه ان ينتج عن كواذب محمودة يتسلمها فلا يكون هو معذورا في تسليمه الكاذب للكاذب
ومنها ان يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم او على المقابل بالخلف او يكون كذلك بحسب
الظن وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الاول انه هو الذي يكون حده بعينه حد
المطلوب واما الذي بالظن يخالف حده في الحقيقة حد المطلوب لكنه يوخذ في الظن مكانه ويقال
لمستعمله انك سواء اخذت ذاك او اخذت هذا بدله والمصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه منها
ان يأخذ الاعم مكان الاخص ليقيس فيقول له المجيب انك قد اخذت الامر نفسه في حجتك وسواء استعملت
الاخص او الاعم كمن يستعمل في اثبات ان علم المتضادات واحد ان علم المتقابلات واحد فيقول له
المجيب انت هذا بعينه هو المطلوب او يقول له لو سلمت هذا لسلمت ذاك والثاني ان يأخذ الاخص

مكان الاعم

مكان الاعم ليستقرئ كما يوجبه عكس المثال المورد والثالث ان يكون الدعوى جملة ويأخذ السائل بالقياس
في المصادرة على جزء جزء منها كمن يريد ان يبين ان الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض فيقول لان الطب
معرفة بحال الصحة والطب معرفة بحال المرض والرابع ان يأخذ اللازم بدل الشيء كمن يقول ان الضلع مباين
لانه غير مشارك او الانسان محبوب لان الضاحك محبوب والمصادرات على المتقابلات على جهة
وجوه ايضا اما الحقيقي المذكور واما ان يأخذ بدل النقيض محمولا مضادا كقولنا رذل لقولنا فاضل بدل قولنا
ليس بفاضل واما ان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكلي المدعى فاما ان يصادر على ضد لازم ما وضع
في المقدمات او لازم ضده او على ملازمه ضد لازم الموضوع او الخطا في المصادرة على المطلوب الاول هو
باعتبار النتيجة ومراعاتها اذا ارتقينا اليها فوجدناها ماخوذة في بيان نفسها واما الخطاء في القياس
على مقابل المطلوب فهو في اعتبار مناسبة المقدمات بعضها الى بعض فالاول يلتفت فيه الى النتيجة والثاني
يعتبر حاله من نفس القياس وينبغي لمن اراد ان تحصل له ملكة الجدل ان يتعود عكس القياس بالنقيض و
الضد فيتوسع في انشاء القياسات وربما اقتدر على ان يتلطف متى شاء في ذلك فنقيض القياس
من نفسه اذا امكن ان يخفي صورة العكس ووجه الشهرة بعينه ويجب على الجدلي ان لا يزال يطلب الدربة
بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع اخر فتارة
تعاند مقدمات تلك الحجج وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها فان ذلك يخرجه خصوصا اذا كان جيد
الطبع حسن الاختيار للافضل والاجتناب للاخس وان تحفظ المسائل الخلافية المشهورة ويحفظ
حجج الاثبات فيها والابطال فيها من المواضع التي ذكرناها وان يكون حدود الاصول والمبادي مشهورة
عنده ويكون كلها على طرف لسانه وان يتدرب في تصيير القول الواحد اقاويل كثيرة بالقسمة والامثال
وتحليل الحدود والقياسات الى المبادي والاصول بممارسة كتاب انولوطيقا وان يجتهد على رد المطالب
الى احكام عامية يكون انفع له من حيث الحفظ وان كان احد العاصعبا في كل شيء واما في الاستعمال فينبغي
للمجيب ان لا يسلم الكلي ما قدر فالقياس ينبعث من الكلي كما ان الاستقراء ينبعث من الجزئي وقد علمت
او في موضع استعمال كل واحد منهما اذ علمت ان القياس ينبغي ان يستعمل مع الاقوياء والاستقراء
مع العامة واعلم ان صناعة الجدل يفيدنا القوة على اكتساب القياس وعلى المناقضة وعلى المعارضة
بالاحتجاج والتوصل الى المقاومات والشعور بصحة السؤال او سقمه والقياس فعل السائل والمقاومة
فعل المجيب والمعارضة ايضا للمجيب وهي ان يورد قياسا يصر وضعه يحاذي به قياس السائل
الذي ابطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل وهي ضعيفة جدا والمناقضة ايضا
للمجيب وهي في ابطال حكم الاستقراء او تكذيب الكبرى والقياس والمعارضة يتبديان من كثرة الى وحدة
٢ ومختلف في والمناقضة والمقاومة يردان وحدة الى كثرة اما المناقضة فبان يجعل الكلي الواحد الحكم غير كلي ومختلف
الحكم واما المقاومة فلانها انصراف ما عن الواحد وهي التنبيه الى الكثرة وهي المقدمات ومع ذلك فانها

يحوج الى ان يصحح بنكر من المقدمات كثيرة اخرى والاولى انه لا يتكفل المجيب حفظ كل وضع او نصرته ولا
ان يلي ايراد القياس على نقيض كل وضع بل يجب على المجيب ان يكون نصرته للمشهور والصادق وعلى
ان يلي ان يكون ابطاله للشنيع وللكاذب ومع ذلك فلا ضير في ان يقابل المتعنت بالتعنت والجاحد
بالجحد والحائد عن الطريقة بالحيد عن الطريقة بل الاولى بمثل هذا المعامل ان يكوح ويكبح ولو بمغالطة يروج عليه
ليعرف انه مع انكار الحق قابل للباطل تم كتاب الجدل والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم المعين

بسم الله الرحمن الرحيم الفن السابع[2] المقالة الاولى فصل وقد قلنا في المحاورة الجدلية بحسب الكفاية ‏[2] في السفسطة من كتاب الشفاء
واما التبكيت المغالطي وهو القياس الذي يعمله المتشبه بالجدلي او التعليمي لينتج نقيض وضع ما فبالحري
ان نتكلم فيه وبالحري ان لا نسميه تبكيتا ونوبخا بل تضليلا كما سلف مناذكره وذلك انه كما ان في الامور
حقا ومتشبها مثل ما ان في الناس من هو بالحقيقة نقي الجيب طيب السريرة ومنهم من يرائي بذلك
بما يظهره مما يعجب منه ويكنه عن نفسه ومن الحسن ما هو مطبوع ومنه ما هو مجلوب بتطرية وفي الامور
الجمادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ومنه ما هو شبيه به كمارقشيثا الفضية والذهبية وما يتخذ من
الرصاص المصلب وما يصبغ من الشبه بالمرار ومن الفضة بصبغ المرار وساير الاصباغ التي تتخذها
اصحاب الحيل كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائي متشبه
بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة وانما يروج على ظن من يتدرب كانهم ناظرون من بعيد والفرق
بين القياس المطلق والتبكيت المطلق فهو ان القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة
فان القياس قول اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها لذاتها قول اخر اضطراريا واما التبكيت المطلق
فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع والتبكيت السوفسطائي هو قياس يرى انه مناقض للحق ونتيجته
نقيض الحق وليس كذلك بالحقيقة والسوفسطائي يروجه من غير ان يشعر بهوية او يشعر اكثر الناس
بما يفعل هو وانما يقع هذا الترويج لاسباب كثيرة اوكدها واكثرها وقوعا ما يكون بسبب تغليط
الالفاظ باشتراكها في حال انفرادها ولاجل تركيبها ويكون حاصل السبب في ذلك انهم اذا تكلموا اوقعوا
الاسماء في اذهانهم بدل الامور فاذا عرض في الاسماء اتفاق وافتراق حكموا بذلك على الامور مثل الحاسب
الغير الماهر اذا غلط في حسابه وعقده ظن ان حكم العدد في وجوده هو حكم عقده وكذلك اذا غالطه غيره وقد
اوجب الاتفاق في الاسم سبب قوي وهو ان الامور غير محدودة ولا محصورة عند المسمين وليس احد منهم
عند ما يسمي امكنه حصر جميع الامور التي يروم تسميتها واحدا بعد ذلك بعد ذلك ليعطي لكل معنى اسما على حدة بل انما كان
المحصور عنده وبالقياس اليه الاسماء فقط فعرض من ذلك ان وجب الاشتراك في الاسماء اذا كانت الاسماء عنده
محصورة ولا يحتمل ان يبلغ بها تركيبه بالتكثير غير متناه لان الاسماء حينئذ يجاوز حد الخفة الى الطول غير المحتمل
فلم يوطن المسمي الواحد والمختلفون انفسهم الا على انحصار الاسماء في حد ومجاوزة الامور كل حد فعرض
اشتراك امور كثيرة في لفظ واحد فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وهو متكلف مجرور الى الصواب كرها

وقد قلنا

وقد قلنا في الفنون الماضية ما دل على استكشافنا ان يكون السبب في اشتراك الاسم تناهي الالفاظ وغير
تناهي المعاني واذا فهم على هذه الصورة كان اقرب الى الصواب فهذا هو من اسباب ان وقع الاشتراك
في الاسماء ووقعت المغالطة بسببه وعرض منه ما يعرض من غلط الحساب وكما ان الحاسب اذا كان غير متمهر
يغلط نفسه ويغلطه غيره وكذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الالفاظ وغير معانيها ووجوه الغلط التي سنذكرها و
يشبه ان يكون بعض الناس بل اكثرهم يقدم اشارة ظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكيما على اشارة لكونه في نفسه
حكيما ولا يعتقد الناس فيه ذلك ولقد راينا وشاهدنا في زماننا قوما هذا وصفهم فانهم كانوا يتظاهرون
بالحكمة ويقولون بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون وظهر حالهم
للناس انكروا ان يكون للحكمة حقيقة وللفلسفة فائدة وكثير منهم لما لم يمكنه ان ينتسب الى صريح الجهل ويدعي
بطلان الفلسفة من الاصل وان ينسلخ كل الانسلاخ عن المعرفة والعقل قصد المشائين بالثلب وكتب
المنطق والبانين عليها بالعيب فاوهم ان الفلسفة افلاطونية وان الحكمة سقراطية وان الدراية ليست
الا عند القدماء من الاوائل والفيثاغورثيين من الفلاسفة وكثير منهم قال ان الفلسفة وان كان لها حقيقة ما
فلا جدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبهيمة باطلة ولا جدوى للحكمة في العاجلة واما الاجلة فلا اجلة
ومن احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقطت قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل والدعة عنها لم يجد عن
اعتناق صناعة المغالطين محيصا ومن ههنا تحدث المغالطة التي تكون عن قصد وربما كانت عن ضلالة
والمغالطين طائفتان سوفسطائي ومشاغبي فالسوفسطائي هو الذي يترائى بالحكمة ويدعي انه مبرهن و
لا يكون كذلك بل اكثر ما يناله ان يظن به ذلك واما المشاغبي فهو الذي يترائى بانه جدلي وانه انما يأتي
‏[3] الحكيم ‏[2] قاله في في محاورته بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك بل اكثر ما يناله ان يظن به ذلك والحكيم
بالحقيقة هو الذي اذا قضى بقضية يخاطب بها نفسه او غير نفسه انه قال حقا صادقا فيكون قد عقل الحق
عقلا مضاعفا وذلك لاقتداره على قوانين تميز بين الحق والباطل حتى اذا قال صدقا فهذا هو الذي
اذا فكر وقال اصاب اذا سمع من غيره قولا وكان كاذبا امكنه اظهاره والاول بحسب ما يقول والثاني
بحسب ما يسمع فبالحري ان يكون اول ما يصرف اليه السوفسطائي وكده ان يستقري الالفاظ المشتركة ويجمعها
ويحصيها حاصرا عينه بل ان يحيط علما بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية واصنافها ليكون
مادة معدة له لما يفعله ويكاد ان يكون اشتراك الاسم هو انفع شيء له في ان يظن به انه حكيم ولا حاجة لنا
الى اثبات وجود هذه الالفاظ المشتركة واجناس المخاطبات المضللة اذ الامر في وجودها ظاهر ونقول ان
الاجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالامور الكلية اربعة البرهانية والجدلية والامتحانية والمشاغبية
وقد عرفتها فيما سلف لك وعرفت الفرق بين المشاغبية والسوفسطائية وعرفت ان المغالطة
تجمعهما جميعا وقد عرفت البرهانية والجدلية والامتحانية وبقيت المشاغبية فنقول ان اجزاء الصناعة
المشاغبية خمسة واحدها التبكيت المغالط وثانيها التشنيع بما يسلم مما يسلم او يقوله المخاطب

وثالثها سوق الكلام الى الكذب والى خلاف المشهور ورابعها ايراد ما تحير فيه المخاطب وتشتبه عليه
معناه من جهة اللفظ والاغلاق والاعجام وعلى ما سنوضح بعد وخامسها الهذيان والتكرير والتبكيت
منه ما هو داخل في اللفظ ومنه ما هو داخل في المعنى والفرق بين التبكيت وبين غيره ان التبكيت هو
نفس القول الذي يراد به انتاج نقيض الوضع ونظيره الحق مطلوب معلوم واما الاخر فليس المغالط
يوردها على هذا السبيل بل قد يبتدئ بها فلا يعلم المخاطب مقصوده وكثيرا ما يسأل السوفسطائي عن
طرفي النقيض فان سلم له الموجبة مثلا عقد منه التبكيت وان سلمت له السالبة لم ينتفع بها في التبكيت
وشنع بان هذا الذي سلمت مخالف وغير مشهور فيكون صنيعه هذا من باب التشنيع ليس من باب التشنيع (التبكيت)
وعلى هذا القياس صنعة فيما بقي واما التبكيت الداخل في اللفظ فموقع الغلط بستة اقسام باشتراك الاسم والممار
له واشتراك التأليف واشتراك القسمة وبسبب اختلاف العجمة والاعراب وبسبب اختلاف تشكل اللفظ
وجميع ذلك يؤثر في القياس ويؤثر في الاستقراء ويعلم خطاؤه ايضا بالقياس والاستقراء فانك اذا
استقريت الامثلة تحققت ان هذه هي اسباب الغلط والقياس يوجب عليك انه اذا وقع من اشتراك
الاسم او الاستعجام او غير ذلك وجب ان تختلف نسبة الوسط الى الطرفين فلا يكون واحدا بعينه بل تختلف
نسبة الطرفين الى النتيجة فلا يكون الطرفان واحدا هما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة فيعرض لا محالة
ان لا يكون القياس في الحقيقة قياسا والقياس يوجب عليك عكس هذا ايضا وهو ان اجناس المغالطات
اللفظية هي هذه وسيرد عليك هذا القياس في موضعه من بعد ومثال التبكيت المغالطي لاشتراك الاسم
لمن يقول للمتعلم انه يعلم او لا يعلم فان لم يعلم فليس بمتعلم وان علم فلا يحتاج الى ان يتعلم والمغالطة في هذا انه فليس صح
قد يقال يعلم ويعنى به انه يحصل له العلم ويعنى به يحصل العلم والذي يعلم ليس يعلم يصدق اذا كان ليس يعلم
انه لا يحصل له العلم ويكذب اذا كان بمعنى يحصل له العلم وربما كان لفظ يستعمل في لغة العرب دالة على الفكرة
والروية وربما كانت دالة على حصول العقل بنفسه وكذلك قول قائل هل شيء من الشرور بواجب
او ليس بواجب فان كان واجبا فكل واجب خير فبعض الشرور خير وان كان ليس بواجب فلا يوجد
البتة فان ما لا يجب له وجوده ولا وقتا ما فليس بموجود بل مثل الموت والهرم وغير ذلك مما هو واجب
ضرورة والمغالطة بسبب ان الواجب وجوده غير الواجب العمل به وانما يقال لهما واجب باشتراك الاسم
ومفهوم الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم الواجب الاخر انه اشارة محمودة وايضا قولهم لا يخلو
اما ان يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه او لا يكون فان كان هو القاعد بعينه فالشيء هو بعينه قائم و
قاعد وان كان غيره فليس القائم يقدر على ان يكون قاعدا والمغالطة ان قولنا القائم يعنى به نفس القائم من
حيث هو قائم ويعنى به الموضوع الذي يكون القيام وقتا ما فيه فهذه امثلة ما يقع باشتراك الاسم فهذا
القسم هو الذي بحسب اعتبار لفظ مفرد واما المشاغبة في المماراة فانه لا يكون اللفظ الاشتراك واقعا ٤٤
بحسب شيء من الالفاظ المفردة ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها كمن يقول للعدو لي يتعصب

والمقاوم لي

والمقاوم لي ياخذ وهذا مثال حسن في غير لغة العرب ومعناه ان هذه اللفظة يفهم منها تارة انك تتعصب
لي لمراغمة العدو وتارة انك تتعصب للذي هو عدو لي وكذلك انت لاجل معاندتي ياخذني او ياخذ معاندي
واما الاشتباه بالعرض في الكلام العربي فان يقول قائل هل الشيء الذي يعلمه الان بذلك يعلمه الانسان
او ليس كذلك فان كان الشيء الذي يعلمه الانسان بذلك يعلمه والانسان يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر فان لم يكن
كذلك فاذا علم شيئا فقد علم غيره او يقول ما يعلمه الانسان فهو ما يعلمه ويعلم الحجر فهو حجر والسبب في هذه
المغالطة ان لفظة ذلك ولفظة هو تارة يشير الى المعلوم وتارة يشير الى الانسان وكذلك هل ما تنظر اليه
فاياه تنظر وكذلك ما قلته موجودا انت موجود هو وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجرا الان قولك
انت موجود هو يجوز ان يفهم انت موضوعا وموجودا هو محمولا عليه ويجوز ان يكون انت هاهنا تأكيدا لقوله
قلته او صلة لقوله قلت ويجوز ان يقال الغلط في هذا على جهة اخرى ما قلت انه موجود انت ذلك موجود
وقد قلت ان الحجر موجود ويكون هذا فيه اظهر فهذا ما يقع الغلط فيه بسبب اسناد اجزاء التركيب بعضها
الى بعض وقد يكون فيه بسبب اختلاف ايهام التقديم والتأخير فان القائل اذا قال ان العالم شريف امكن
ان تختلف الاعتبار فانه يجوز ان يكون العالم اخذه موضوعا والشريف اخذه محمولا ويجوز ان يكون المحمول
هو العالم لكن اخره كما يقال عالم زيد ومثال ذلك لو قال الساكت متكلم امكن ان يفهم ان الساكت يتكلم
وان يفهم ان المتكلم ساكت وباب الاتفاق في الاسم وباب المشاغبة يرجع الى خصلة واحدة وهي ان يكون المفهوم
مختلفا لكن الذي للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات بان يكون مشتركا بالحقيقة او يكون مشتركا
بالعادة للاستعارة والمجاز والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات كقول القائل معرفة الكتابة
فقد يفهم به معرفة يكون العارف بها الكتابة ويفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة وتركيبه يوقع
كثرة في مفهومه وكل واحد من لفظي الكتابة والمعرفة ليست مشتركة في هذا الموضع واما الذي بالتركيب
فهو ان يكون للقول عند التركيب حكم فيطلب ان يصدق ذلك الحكم عند التفصيل ويكون الغلط في التركيب
ولا سيما ان يقال القول مركبا فيكون له حكم وان يقال مفصلا مثال ذلك ان يقول قائل قد يمكن الجالس ان يمشي
والذي ليس يكتب ان يكتب فانه لما عطف قوله الذي ليس يكتب ان يكتب عطفه على انه في مثل حكمه من الامكان لم يكن
فيه ما يستغنى عن تكرير الامكان مرة اخرى اخبارا بالعطف وعلى ان حكمه حكم المعطوف عليه فان فصل هذا كذب
ان يقال الذي ٢ يكتب يكتب وانما كان يصدق مركبا على الامكان والقوة فكان معناه والذي ليس يكتب ليس صح
هو بالقوة كاتب ويتعلم الكتابة يعلمها ويعلمها يجب ان يفهم هذا الموضع هكذا او لا يستعمل باشتراك
اسم في حديث انه ليس يكتب فيفصل اشتراك الاسم فصل اخر قد مضى وكذلك اذا ركب بين قولنا
ليس يكتب وقولنا يكتب فان هذا ان ركب معه القوة فقيل الذي ليس يكتب بالقوة كان القول
صادقا فان فصل وحذفت القوة كذب القول وصار الذي يتعلم الكتابة الان هو في نفسه كاتب وتبع
يتعلم ما يعلم كذا يجب ان يفهم هذا الموضع وبعد هذا اقول يمكن ان يفهم على انه بيان كلي ويمكن ان يفهم على انه

مثال آخر اما الاول فعلى ما اعتبر عنه ولو كان القول الصادق يجب ان يكون اجزاؤه صادقة لهكذا لكان من
يمكنه ان يقول الفاظا مركبا حقا واحدا لقد كان اتى باشياء كثيرة حقة وليس كذلك بل القائل حقا واحدا يجب
ان يعتبر حقية في ذلك الواحد واما اجزاء الحق فربما كانت باطلة كقول القائل لو كانت الخمسة زوجا لكان
زوج لا ينقسم فان هذا الواحد حق وليس يلزم ان يكون جزءاه حقين واما الثاني فهو انه اذا صح ان يقال
يصدق القول المركب من ان يكتب ولا يكتب مفصولا عنه القوة على ان مفصوله صادق صدق مركبه
امكن ان يغالط فيجعل من استفاد قوة على امر ما واحد بعينه فقد اقتدر على امور كثيرة غير اذ الكائن اذا حال
القوة واخراجها واحدا او قد قيل في هذا الشيء آخر يوجب ان يكون هذا الباب وباب المرا واحدا فان
ذلك التفسير يجعل هذا المثال مشتركا في تركيبه لا مغالطا بتفصيل التركيب فيه ولا يجب ان يمنعه البتة فيجعل
المثال الذي اورد وساير الامثلة ليس هو مثال ما يكذب بالتركيب وهو العرض بل مثال ان الشيء
قد يختلف حال تركيبه وتفصيله واما الامثلة التي تحتاج اليها لهذا الباب فهي التي يكون التركيب فيها
كاذبا والا صادقا والمعلم الاول عول في ذلك على الافهام على ان هذه الامثلة قد يمكن ان يتعسف فيها ويتأول
على وجه يطابق ان يكون الكذب في التركيب لكنا نكره مثل هذا التعسف واما المثال الذي يوافق الغرض
فقول القائل مركبا الماشي يمكن ان يجلس حال ما هو ماشي فان هذا التركيب كاذب وجزءاه ليس فيهما كذب فان
شاء احد ان ينظر كيف تفسير هذا على وجه يطابق للخطا في التركيب فيلحق بهذا الموضع فصل في موضع آخر
واما الموضع الذي من القسمة فان يكون الشيء عند التحليل صادقا وعند التركيب غير صادق او مغالطا جارا
الى الكذب وان كان له تاويل صدق وذلك التحليل اما بحسب الموضوع من القول واما بحسب نفس القول والذي
بحسب الموضوع من القول اما ان يكون القول صادقا على اجزاء الشيء مجموعة ويجعل صادقا على الاجزاء بالتفصيل
او ان يكون للشيء اجزاء ولها احكام في التفصيل فيجعل الشيء اجزاء نفسه وله احكامها التي بالتفصيل وربما
كانت متقابلة مثال الاول قول القائل ان خمسة زوج وفرد وكلما هو زوج وفرد زوج فالخمسة زوج كما
كل ما هو ابيض وحلو فهو ايضا ابيض وليس كذلك بل الزوج جزء من خمسة والفرد جزء آخر وليس يوجبها
زوجا وفردا وان كان في نفسه فردا بل له جزء زوج وله جزء فرد وهو مركب من زوج وفرد لا زوج وفرد وكذلك
قول القائل ان الاعظم مساو وزيادة فهو مساو ومثال الثاني ان الخمسة ثلثة واثنين فهو ثلثة واثنان
معا وهذا خلف والذي بحسب القول فمثل قول القائل ان كان الانسان حجرا فالانسان حجاد وهذا تركيب صادق
من تفصيلين كاذبين ولا سواء ان يكون الشيء يصدق مفصلا ومركبا فانه قد يكون القول مركبا صادقا
فاذا فصل كان كاذبا وكذلك يكون القول اذا اخذ مفردا صدق واذا ركب كذب او اوهم الكذب وكذلك
قد يكون القول باختلاف التركيبين كما قلنا في باب المرا مغلطا بسبب تضاعف المفهوم ومن امثلة هذه
الابواب قولهم انا استعبدتك بل حررتك وهو يعني انا استعبدتك وهو صادق وانا حررتك وهو
صادق فاذا اخذ مركبا على انه يقول اذا استعبدتك حين ما حررتك حتى تكونا مركبين معا كان كاذبا وعبارة اخرى

انا اياك

انا اياك جعلت عبدا حرا وقوله وانت حر حق كل اذا انفردوا واذا جمعا للتركيب لا على ان يكون تركيب جزئين جمعا
حيران على ما قابل على ان يجعلهما التركيب جزءا واحدا يتعلق لاجله احدهما بالآخر في اتمام الكلام كان سبيلا الى المغالطة
لا يجب ان يفهم من هذا غير هذا وقد يورد ههنا مثال آخر انه قد قيل اخلوس من خمسين مائة رجل والذي يورد
من تفسير المفسرين له لا يجعله خاصا بهذا الباب وهو باب القسمة بل مثال الامر امثلة ما يختلف بحسب سبب
التركيب وكذلك المثال الذي قبله وليس يجب ان يكون كذلك بل يجب ان يخصص اعتباره بباب القسمة الذي
في سبيله اما ما يقولون فهو انه اذا عني انه من خمسين قربه قبل مائة رجل استقام وان اضيف الرجل الى خمسين
في تركيب القول استحال وكان لهم ان يقولوا ما هو الطف من هذا او هو ان من خمسين رجلا منهم اخيلوس حال اخيلوس
فقتل مائة رجل كان اشبه باللغز من قولهم من خمسين قربه واما الطريقة التي تؤثر ان يفسر عليه هذا القول حتى يكون
مناسبا للقسمة وهو انه لو ترك قولهم من خمسين فقيل مائة رجل قتلهم اخيلوس كان امرا لا يقع فيه غلط فلما
ركب الخمسين هذا النوع من التركيب صار سببا لان يغلط فيه فيظن ان اخيلوس قتل من خمسين رجلا مائة رجل
وليس باب القسمة مقصورا على ان يكون التفصيل صادقا والتركيب كاذبا بالاحالة بل ان يكون التفصيل في
الصدق والتركيب واضح الكذب خفي الصدق صار سببا للكذب ويجب ان يفهم هذا الباب على هذا الوجه واما
الموضع الذي من الاعجام فمن الناس من قصره على المكتوب ونحن نجعله اعم من ذلك وهو ان نغير المعنى بتبرك الاعراب
او تغيره لفظا وبالبدلات والسفيلات والتخفيفات والمدات والتشديدات بحسب العادات في اللغات
وبالعجم كتابة مثال الاول قيل عمر بتسكين الراء فلا ندري ان عمر فاعل او مفعول به مثال الثاني ان يقول بدل قوله
ان علينا جمعه وقرانه ومثال الثالث ان ينقط على قوله ما اطرف زيدا وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد والتليين
والمد والقصر ويتشابه حروفه في الاصل ويختلف بالنقط واما المتعلق بشكل اللفظ فانه يختلف مفهوماته
باختلاف اشكال التصاريف والتانيث والتذكير والفاعل والمفعول حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلا
سببا والوجع ويكون قول القائل ان الهيولى قابلة بطبعها فعلا ما فهي هذه الانحاء التي يقع بسببها الغلط
من جهة اللفظ وهي هذه لا غير وذلك لان اللفظ اذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط واذا لم يطابق المعنى بعينه
فاما ان يدل او لا يدل فان لم يدل لم يغلط فان ما لا يفهم لا يغلط منه وان دل على معنى فواضح ان ذلك المعنى لا يكون
هو المعنى المقصود فلا يخلو اما ان يكون المعنى المقصود قد يفهم منه وحده او يفهم منه لا وحده فان كان منه يفهم
وحده فاما ان يكون وهو منفرد واما ان يكون مركب فان كان اعتبار ذلك من انفراد فاما ان يكون في جوهره
واما ان يكون من حال فيه واما ان يكون حاله تلحقه من خارج فان كان في جوهره فهو المشترك في جوهره وان كان في حاله
فهو المشترك في شكله وهيئته وان كان من حال ما يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه من الاعجام والنقط وغير
ذلك وهذه اقسام ثلثة واما الذي يلحقه وهو مركب فاما ان يلحقه في نفسه وحده وهو الذي في تاليفه اشتراك
وهو المشتبه واما الذي يلحقه لا وحده فيكون مع غيره فيكون اما صدقه مع غيره او لا صدقه مع غيره فيكون
اما التركيب واما القسمة فقد علم ان هذه ايضا ثلثة وان جميع المغالطات اللفظية ستة فصل واما المغالطات

ان علينا جمعه وقرانه

التي تقع بحسب المعنى فهي سبعة واحد من جهة ما بالعرض والثاني من سوء اعتبار الحمل والثالث من جهة العلم بالتبكيت
والرابع من جهة ايهام عكس اللوازم والخامس من المصادرة على المطلوب الاول والسادس من جعل ما ليس بعلة
علة والسابع من جمع المسائل الكثيرة في مسئلة واحدة واما التضليل الكاين بالعرض فهو ان يوخذ شيء عرض
له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضا غير واجب او موجودا واجبا او يعرض له اعراض كثيرة فتجعل الاعراض بعضها
محمولة على بعض في كل موضع او يعرض شيء لشيء فيوجد في حكمه مثل ان يقال ان زيدا غير عمرو وعمرو انسان فزيد
غير انسان وهذا المثال يحيط فيه اهل الكلام في هذا الباب فاخذ بعضهم يؤدي الى ان هذا القياس غير منتج
فيكون الغلط لانه غير منتج ويكون من جهة الصورة لا من جهة المادة واحد ما بالعرض وانما هو غير منتج لان الصغرى
اما سالبة واما الاوسط ليس محمول الاصغر بل جزء محموله وبعضهم يؤدي كلامه الى ان نتيجة صادقة فان زيد
غير انسان ما وهذا صحيح فيجب ان يكون التاويل راد الكلام الى غلط وجب من قبل ما بالعرض فنقول انه لما كان
عمرو غير الكاتب اذ كان عرض الانسان ان كان غير عمرو فاحدهما واحد فلما كان زيد غير عمرو واحد الاشياء وعمرو واحد
واحدا جعل زيدا غير الانسان ايضا وكذلك اذا قلت فجعل زيدا انسانا وكان احد الاناس وعمرو واحدا شيئا
واحدا وعمرو غير زيد كان زيد غير زيد وقد يمكن ان يخرج لهذا وجه اخر في باب ما بالعرض قريب من هذا ولكن هذا
كفاية واما الذي من جهة سوء اعتبار الحمل فلان المحمول قد يكون محمولا بشرط وقد يكون مطلقا وقد يكون
محمولا في نفسه وقد يكون محمولا بالعرض اعني محمولا لاجل غيره كالرابطة لكن يقوا ان ما ليس بموجود فهو مظنون
وكل مظنون هو موجود فلانه لا سواء ان يحمل الموجود على الاطلاق وان يحمل كانه رابطة او كانه موجود شيئا ما
وكذلك فرق بين غير الموجود على الاطلاق وغير الموجود شيئا ما وكذلك اذا كان يحمل على جزء واحد على الكل او على
جزء اخر وشرايط اخر ذكرناها في النقيض يجب ان تراعى في كل حمل كان في مقدمة او نتيجة وان يكون في الكبرى
كما هو في النتيجة وعلى ذلك الاعتبار واما الموضع المبني على ان القياس او التبكيت لم يورد صوابا في التبكيت
الحقيقي هو الذي يناقض به شيء ليس في الاسم بعينه بل وفي المعنى في المحمول وفي الموضوع وفي الاضافة و
وغير ذلك على ما علمت وانما يدخل الكذب فيها بسبب اغفال شيء منها ولا يبعد ان يدخل هذا الموضع في
المغالطات اللفظية من جهة ان المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وابهام معنيين وان كان قد
يدخل في المغالطات في القياس من جهة ان القياس فيه على غير المطلوب فيشبه ان يكون هذا التقصير اذا
وقع في الحد الاوسط فصار الحد الاوسط لفظا فقط واما في المعنى فلا يكن حد الاوسط اذ الحد الاوسط
يجب ان يكون معنى واحدا كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظية وكذلك اذا وقع في
جزء الطرفين فكانا يخالفان حدي المطلوب بشرط من الشرائط فيكون ذلك القياس ليس على ذلك
المطلوب فانه وان كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس ومن المغالطات المعنوية
فانه في لفظ حد القياس والنتيجة اختلافا فان المفهوم والمثال المورد في قوله يناقض به شيئا ليس
بحسب اللفظ فقط بل بحسب المعنى يشير الى هذا القسمة الاخير وهذا المثال الذي في التعليم الاول ليس يعم

وايضا انسانا فينتج ان عمروا غير صحيح

جميع

جميع وجوه سوء التبكيت بل هذا المثال على مذهب ساير الامثلة في وقوعها على حال مخصوصة لكن الغلط
في نفس القياس فقد يكون لوجوه اخرى من سوء التاليف وكونه غير منتج في نفسه او غير منتج في صورته
للمطلوب كما لكليتين في الشكل الثالث فانهما لا ينتجان كلية فاذا انتج منهما كلي فقد غلط فيه واما المصادرة
على المطلوب الاول فكيف يقع الغلط الاول فقد علمته وتحققت انه من العجز عن التفرقة بين ما هو هو و
الغير واما الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه ايهام العكس واعني باللازم كل محمول على الكل ذاتي او عرضي
وكل لازم للوضع في المتصلات وانما يغلط فيه ايهام العكس بان يسبق الى الذهن ان الملزوم ايضا
لازم للازمه واكثر ذلك من قبل الحس اذا وجد الحس شيئا موصوفا بشيء لم يفرق بين اللازم والملزوم
فاخذ كل واحد منهما لازما للاخر كمن يرى سيال اصفر وحلو فيظن ان كل واحد لازم للكل فيظن ان كل سيال
اصفر حلو وعسل وكذلك اذا راينا الارض وقد نديت بالمطر فكلما راينا ها ندية ظننا ها ممطورة كانه
لما كانت الممطورة بديا كان الندى ممطورا والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات فانها توجد في اللوازم
كقولهم فلان متزين فهو زان او دار او متزين زانيا وكذلك فلان يطوف في الليل فهو مريب وقد يقع الغلط
من جهة العقل لا من جهة الحس مثل ما وقع لرجل يقال له ماليسس لما كان عنده ان كل غير ذي مبدأ فهو غير مكون
اخذ ان كل مكون فهو غير ذي مبدأ وكان عنده الكل غير مكون فجعله غير ذي مبدأ وتعدى بخطابه الى
ان جعل ذلك المبدأ مبدأ مقداريا ومن وجه اخر لما ظن ان كل كاين له مبدأ ظن ان كل ما له مبدأ كاين يمكن
يظن ان كل حار محموم لان كل محموم حار واما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة فهو في القياسات
الخلفية وذلك اذا اورد في القياس شيئا وحاول ارسال فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون فهو علة
لذلك الخلف بل يكون ذلك الخلف لازما كان هو او لم يكن كمن يريد ان يبين ان النفس والحيوة ليستا
شيئا واحدا بان يقول انه ان كان الكون مطلقا مقابل الفساد مطلقا فلكون ما مقابل لفساد ما
والموت فساد ويضاد الحيوة فالحيوة كون فما لحيا تكون وهذا محال فليس النفس والحياة شيئا
واحدا فان هذا المحال ان كان لازما مما قيل فيلزمه وان لم تكن النفس والحيوة شيئا واحدا وههنا فان
القياس منتج لكن لا المطلوب واما التضليل الواقع من جميع المسائل في مسئلة واحدة فهو ان يجمع
المسائل في مسئلة واحدة ليلتمس عنها جواب واحد واحكامها مختلفة لا تحتمل جوابا واحدا فيغلط فيجاب
فينتج منه المحال واذا اختلف المسائل في المحمول والموضوع قل وقوع الشبهة في ذلك فلم يتروج على
المجيب ولم يدع الى جواب واحد وقد يتفق ايضا ويكون افتراق المسئلتين لا لاجل الغلط وذلك
في الاكثر اذا اورد محمولان ليسا بطرفي النقيض ومع ذلك لا يكون الموضوع مما قد يوجد فيه احدهما
او كلاهما كقول القائل هل الارض بحر او سماء فهذا ليس مسئلة واحدة وقد يكون من هذا ما هو اخفى مما
هو اظهر والذي يخفى فيه ذلك فقد يسئلون عنه معاجلين فان توقف المجيب نسبوه الى الخوف والى
العجز والتحير وان اجاب قادوه الى التناقض وقد يكون هذا الكثرة في جانب الموضوع مثل من يقول

ازيد وعمرو انس ام لا فان قال لا يشعو وان قال نعم فنقول فمن ضرب زيدا وعمروا فقد ضرب انسانا لا انسانا
او انسانين وهذا قد غالط مغالطة غير التي نحوناها مع المغالطة التي نحوناها وهو في جملة لفظة الانسان ومثال اخر
اذا كانت الاشياء هي خيرات واشياء هي شرور فاحدث جملة واحدة فقيل هل هي خير او شر وكذلك هل هي بيض
او سود وهذا يرجع ايضا الى باب التركيب والتفصيل فان خالفه في الاعتبار لانه يسئل عن الجملة ويفعله
الى الكل واحد فيجعل كل واحد خيرا او شرا واما ان كانوا اخذوا مع هذا زيادة فيسلموا ما شانه ان يسلمه الاختام
ان الحكم في الجزء والكل واحد وانه ما يعرض للواحد يعرض للكل فهذا يلزم لا محالة وفي بعض المواضع يجب ذلك
مثل ما يجب في الحدود والرسوم فهذه هي الوجوه والاقسام التي في جهة المعنى ونقول انه ليس غير هذه
الاقسام وذلك لان التضليل من جهة المعنى اما ان يقع من جهة اجزاء القول القياسي واما ان يقع من جهة جملة
القياس واجزاء القول القياسي واما ان يكون قضايا او اجزاء القضايا لا صدق فيه ولا كذب والتضليل
في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب فاذا ليس عنها وحدها اذا تها تضليل واما القضايا فاما ان يكون الغلط
وقع في القضية من جهة نقيضها او من جهة نفسها لا من جهة نقيضها فان وقع من جهة نقيضها فهو ان يكون
الكذب ليس نقيضها فاخذ ما ليس بنقيض لها نقيضا وهذا هو ان يكون ما هو سؤالان جعل سؤالا واحدا
فانه اذا اسئل عن غير النقيض فليس السؤال واحدا واما ان وقع من جهة نفسها فيجب ان يكون لها لا محالة نسبة ما
الى الصدق حتى يظن به انه الصدق واذ ليست تلك النسبة من جهة اللفظ فهي اذا من جهة معنى الموضوع او معنى
المحمول او معنى النسبة اما الذي من جهة الموضوع فهو ان يكون القضية مناسبة لقضية اخرى في الموضوع بان
يكون موضوعها واحدا او شبه واحد فيظن المحمول واحدا وهو الغلط الذي من جهة احد المحمولات الكثيرة او يكون
المحمول واحدا والموضوعان مختلفين وهو الذي من جهة ايهام العكس او يكون النسبة والشرط مختلفا وهو
اما للاضافة او الجهة او المكان او سائر شروط النقيض فهذه اقسام ما في جهة القضايا واما الذي من جهة القياس
فهو ان يكون القول لا ماخوذ قياسا بعد وضع ما وضع فيه ليس يلزم عنه قول اخر غيره فان القياس في هذه المواضع
ليس قياسا على المطلوب المحدود وهذا اما ان يكون لا يلزم عنه شيء فلا يكون تاليفه قياسا وهو قسم
واما ان لا يكون القول اللازم اخر غير الموضوعات وهذا هو المصادرة على المطلوب الاول واما ان يكون
غيره ولكن ليس المطلوب هو وضع ما ليس بعلة علة فقد ظهر ان جميع انواع التضليل الواقع من جهة اللفظ والمعنى
ثلثة عشر وجها **فصل** وقد يمكن ان يرد جميع هذه الوجوه اللفظية والمعنوية الى اصل واحد وهو الجهل
بالقياس والتبكيت فان حد القياس مقول على التبكيت وللتبكيت تخصيص ان نتيجته مقابل وضع ما فانه لما
كان القياس هو الذي يلزم عنه قول اخر بالحقيقة لا الذي يظن انه يلزم عنه قول اخر وكان التبكيت قياسا
لم يكن شيء مما وقع فيه شيء من التضليلات قياسا وكذلك اذا اعتبرت سائر اجزاء حد القياس لم يتصادق
لهذه التضليلات اما الاسم المشترك فاذا وقع كان المعنى فيه غيرا وغيرا فلم يكن اشتراك بين المقدمات او بينها و
بين النتيجة ويدخل في هذا حال الاشتراك في التركيب والاشتراك في الشكل وجميع ما يتعلق باللفظ فان جميع ذلك

يدل على اختلاف

يدل على اختلاف في المفهوم لا محالة وتثنيت وتضعيف فيها لا محالة سواء صدقت التثنية او كذبت فاذا
اختلف المفهوم في شيء وذلك لم يكن قياس بحسب تاليف المعنى بل بحسب تاليف اللفظ واما التي في المعاني منها
الذي من العرض فانه يجب ليس ان يكون ما بالعرض لازما للشيء حتى كان كل واحد منهما هو الاخر حتى ان كل شيء وافق
الابيض في موضوع فصار ابيض يجب ان يكون بالاضطرار حيث كان ابيض وكذلك لا يجب اذا كان المثلث موصوفا
بانه شكل وبانه مستقيم الخطوط وبانه مساوي الزوايا القائمتين ان يصير الجميع في حكم واحد فلا كل موجودين معا
في حال فيجب ان يكون ذلك فيهما بالضرورة ولا اذا كانا معا في شيء بالضرورة كالشكل في المثلث مع مساواة
الزوايا القائمتين يجب ان يكون بالضرورة في كل موضع وفي كل مقدمة قياس وبالجملة ليس يجب اذا
صدق اجتماعها مقدمات جزئية فيجب ان يصدق فيها مقدمات كلية او يكون نتيجة ضرورية واما الذي
من جهة شروط الحمل فانه لا يكون المقدمة المسلمة هي بعينها المستعملة في القياس ولا يكون الحد المشترك
في كل واحد من المقدمتين هو في الاخر اذا كان في احدهما شرط ولم يكن في الاخر كذلك ولا يكون النتيجة بالحقيقة
نقيض الموضوع ان كان يخالفه في شرط فلا يكون قد قاس ولا شك ان الكاين بسبب الجهل بالتبكيت من هذا القبيل
وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس بعلة علة اذ كان يجب من اعتبار حكم القياس ان يكون
المقول في القياس علة للانتاج وتكون النتيجة من غير الموضوعات في القياس بل لازما عنها من بعد فاما التي من اللوازم فيشبه
بوجه ما بالعرض اذ يوجد اللازم الذي هو اعم والشيء الملزوم له شيئا واحدا كما كان يوجد العرضان شيئا واحدا او يوجد
الشيء مع عارضه او محمول الشيء وعارضه شيئا واحدا وبالجملة فان موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض اعم من
موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم وذلك ان شئت الغلط فيما بالعرض هو ايهام الهو هو وذلك قد يصح
ان يعتبر للواحد من حيث هو واحد ولا يلتفت الى الكثيرة تحته واما بسبب الغلط في اللوازم فهو ايهام العكس الكلي
وذلك يحوج الى التلفت نحو الكثرة فموضوعات احد الامرين اخص من موضوعات الاخر وان كان كل اعتبار تاما
براسه ليس حد الاخر بقسيم منه لكنهما يشتركان في موضوعات وامثلة قد مرت لك واما التي من اخذ المقدمات
الكثيرة مقدمة واحدة فالسبب فيه انه يجب ان يكون في كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد وكذلك
ما يجري مجرى الموضوع والمحمول وهذا خلاف ذلك فاذا كان الحد الاوسط والاصغر والاكبر ليس واحدا لم تكن المقدمة
واحدة محصلة فيها محمول واحد على موضوع واحد واذا لم تكن المقدمات محصلة لم تكن القياس محققا بل كان القياس
ليس على صورته وعلى حده فتبين ان جميع هذه يرتقي الى مبدء واحد وهو ان يكون القياس والتبكيت ليس على حد
القياس والتبكيت والسبب المقدم في ذلك وفي كل ضلالة سبب واحد وهو العجز عن الفرق بين الشيء وغيره والفرق
بين النقيض وغير النقيض فان الجهل بان ما ليس بنقيض نقيض كالجهل بالفرق بين الشيء وهو هو وهذا النمط من الجهل قد يوجد
او لا يخص انواع الغلط الواقع من طريق اللفظ فان جميع هذه الوجوه اللفظية يشترك في ان ما يخص التبكيت من انه
على النقيض لا يوجد محققا فيه بل يكون النقيض غير نقيض في الحقيقة بل في الظن فقط اما فيما ينتج مخالفا للوضع الاول واما
في المقدمات الماخوذة فيها شيء على انه نقيض باطل ويكون غير نقيضه واما الذي باشتراك الاسم فنسبة العجز

الحد

عن ملاحظة المعنى وعن قسمة المعاني وخصوصا في الاشياء الخفية الاشتراك مثل الواحد والموجود حتى يتميز ما هو عما ليس هو هو
والذي هو وما ليس بنقيض عن النقيض والسبب الذي في التركيب والقسمة ايضا مثل هذا وهو العجز عن تفصيل الغير
عن الهو هو واذا احتاط فلا يعلم ان حكم المفصل غير حكم المجموع في التعميم حتى لا يراعي الخلاف بين الشمس وبين ما يشبهه في
الكتابة في الكتابة مما في مد او قصر او غير ذلك وكذلك في شكل اللفظ فان الذهن في جميع ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة
اختلاف المعنى بحسب اختلاف اللفظ فتارة يظن ان المشارك في اللفظ مشارك في المعنى وتارة يظن ان المفارق
في اللفظ موافق في المعنى كان حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم الشيء وان اللفظ او حال اللفظ الذي يشارك فيه
النقض غير النقيض هو في معنى النقيض كان النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في المعنى ومن قدر على التمييز بادر ولاحظ
الشيء نفسه وصار سماعه للفظ اشارة فيه على المعنى حتى انه اذا قال موجود واحد تخيل له مثلا ما هو الاولى بذلك والاخص
به كالهو هو الشخص وبالجملة ما خص هذا الجملة من العجز بالالفاظ اولا وان شاركه ها في المعنى في ذلك ولان الالفاظ اكثر تضليلا
من المعاني ولذلك ما يقع الغلط في المحاورة اكثر منها في الفكرة والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطبة اكثر منه
عند الفكرة لان السماع اللفظي ادخل في المحاورة واسلاحة المعنى ادخل في الفكرة على انه قد يقع عند الفكرة ايضا فان
الفكرة قد يقع بالفاظ متخيلة لا محالة ومحله سبب الغلط مشابهة شيء شيئا ولولا المشابهة والمناسبة
لما غلط وهذه المشابهة في الالفاظ اكثر منها في المعاني فان المعاني اسد ولاسباب الغلط في المعنى
مدخل في انها يقع بسبب العجز بين الشيء وغيره واما الغلط من جهة ما بالعرض فلانه يعجز عن التفصيل بين الذي
هو هو بالعرض وغير بالحقيقة وبين ما هو هو بالحقيقة وان الذي من جهة اللوازم فقد بان انه داخل في مشاجهة اللوازم
لجهة العرض وانه اخص منه في موضوعاته او مقتصرا على ما يجب ان يراعى فيه الكثرة كما قد مضى ذكره ويجعل بينهما ملاكا
حين يظن انه اذا لم يفارق الملزوم اللازم فكذلك لا يفارق اللازم الملزوم واما الغلط الواقع لسوء التبكيت
والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والاطلاق وما قيل في شروط النقيض والسبب فيها اغفال ما يوجبه
نقصان يسير من تفاوت كثير وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس بعلة علة وجمع المسائل في مسئلة
وذلك لانه في المصادرة على المطلوب الاول يغفل قليل شيء من حد القياس وهو انه يلزم عن الموضوعات
نفس الموضوعات وفي اخذ ما ليس بعلة علة يغفل شيء يسير وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة
وفي جميع المسائل في مسئلة يغفل شيء يسير من اعتبار ما يريده مفهوم الجميع او يريده مفهوم التفصيل وبالجملة يغفل
مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو اذا كان يسيرا وقد بان لنا ان كلية الاسباب التي لاجلها يظن بما ليس قياس
انه قياس فقد علمنا اصناف القياسات المغالطية والتبكيتات المغالطية والقياس المغالطي ليس وحده هو
الذي يظن قياسا او تبكيتا ولا يكون بل والذي يكون قياسا ولا بحسب الظن فقط ولكنه لا يكون مناسبا
للموضوع الخاص بالامر ومن مقدمات مناسبة فان كانت صادقة او مشهورة او مسلمة يكون يوهم انه
مهندس فيأتي بقياس في الهندسة غير مناسب للموضوع الخاص بالهندسة فانه مغالطة في الهندسة
وخروج عن الهندسة بل يجب ان يكون القياس البرهاني من جنس الامر ومناسبا له انما القياس المناسب

المعقول الغير المنا

المعقول الغير المناسب هو للجدل وكيف لا وله للممتحن ان يؤلف من الكاذب المتسلم فكيف من غير المناسب
وغير المناسب وان كان جدليا فهو مغالطة في البرهان فان المغالطة في العلوم البرهانية هي ان تورد مقدمات على
انها صادقة ومناسبة ولا يكون كذلك وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية والمغالطة في الجدل هي ان تورد
مقدمات على انها مشهورة ومتسلمة ولا يكون كذلك وتسمى هذه المغالطة ممارية ومشاغبية وهذا
المشاغبي ايضا اذا اورد مقدماته هي التي سلمت بل شبيهة بالتي سلمت وان اتفق ان كانت صادقة و
عقد منها قياس وهو بالحقيقة قياس فترويجها على المحاور على انه واجب مما سلم فيه فهو مغالطة عليه لانه و
ان كان حقا فهو حق في نفسه لا بحسب التسليم من المخاطب ويجب ان يفهم هذا الموضع على هذه الجملة ولا
يلتفت الى ما يورده بعض متأخري الفلاسفة والسوفسطائيون هم الذين يأتون بالقياس لا من الامور
المناسبة ولا من المسلمة من ذات الامر ليست عن الذاتية بل الذي يتسلم من مقدمات وان كانت حقة فانها
اذا لم يكن بالحق من ذات ما يتنازع فيه لا ان يكون شيئا غريبا متشبها به فيما يسلم منه واما الذي يأتي بما
يسلم من ذات الامر فهو الجدلي فان الجدلي انما ينتج ان الوضع كذب عن مقدماته بحسب تسليم المجيب اياها والمحاور
الامتحانية كانها جزئية من الجدلية ايضا وفي حكمها كما علمت وبالجملة فان تلك صنايع تتكلم في ذات الواجب
وكل الصنايع موضوعها الحق والعدل ولولا ضعف المجيب لما كان يتم السوفسطائية صناعة التي هي
صناعة لا تنتهي الى غرض محصل واجب فانها وان حاولت المناقضة وتكلفته فانها غير محققة لا تنال
ما تتكلمه اقل عنها انها لا تنال ذلك فلا تفيد وكيف لا يكون كذلك وهي مع انها لا تفيد وليست بسبب
الفائدة فقد تعسر على المستفيد الاستفادة وتشوش على العالم العلم بما يعد من الشك فهذه صناعة
معدة نحو الظن والتخيل والمماكاة ومبتدئة منها وبذلك يروج على السامع وعلى المجيب واشياء لو نها
الاسباب المذكورة الثلاثة عشر اما بانفرادها ببعضها او باجتماعها اذ كانت هي اسباب الغلط واسباب
الغلط هي اسباب القياس المغالطي الذي يقبله من يغفل عن الضلالة فيروج عليه كانها مسؤول عنها
مسلمة فيؤلف عليه اذ كانت مسلمة في ظنه وان لم يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة فان من الناس
من هو يغلط مع نفسه ويعتقد الجواب الفاسد قبل ان يسئل فكيف اذا سئل وقد يجتمع هذان جميعا
في المواضع اللفظية فان السائل منها يعتقد او لا خطأ ثم يعده للقياس ويكون فاسد البتة فيما يسئل
ناقض السؤال يخلو سؤاله عن التوقف على العرض لبعض الاسباب المذكورة وقد يكون للمجيب ايضا
يسلم الكذب لغلطة في مثل مواضع الالفاظ المغلطة وغيرها وترجمة اخرى يوجب ان يفهم هذا الموضع
ان السائل قد يجتمع له ان يسلم المقدمة الناقصة البيان او الناقصة حرفا هلك وان ينتج الكذب وقد
يوجب ترجمة اخرى غير هذا وهو ترجمة فاسدة واذا كان جميع التضليلات التي يناقض بها انما
يقع من اسباب قياسات الكذب وقد عدت واذا اعطيت قوانينها المعدودة كانت ظاهرة فحصل
امام الذهن عدد جميع ما يجب ان يتقى في جزء جزء من التبكيت الذي هو على عدد جزء جزء من القياس فان

بيان مغلطام

للقياس المغالطي اجزا كما للقياس الصادق وربما عاد واحدها الى الاخر باصلاح يسير بطريق الزيادة والنقصان
واذا كان كذلك فكان ذلك سببا واقناعا في الغلط فانك تعلم انك اذا عرفتها بنوعيها وربما توصلت منها
الى القياس الحق حين راعيت ما يجب ان يراعيه في اجزاء القياس الكاذب ولاح لك من اجزائها اجزاء الحق فلم يأخذ
مثلا اللفظ المشترك في جوهرها وتشككه كشيء واحد في المعنى لم ينعقد عليك قياس مغالطة بسببه وكذلك
الحال في باب باب فانه لا يكون قياس محقق على الاطلاق الا وقد عنونت حدود وضع على الاطلاق فاذا رايت الحدود
لم يتميز على واجبها علمت انه لم ينعقد قياس على الاطلاق وعلمت انه اذا لم ينعقد قياس على الاطلاق لم ينعقد
قياس على المطلوب المحدود ولا انك في مثل اشتراك الاسم وغيره لم تومى الى المعنى لتحصل المحدود وفي ذلك لا قياس
مطلق ولا قياس محدود ولا قياس بحسب الامر في نفسه ولا قياس بحسب التسليم من المخاطب اذا كان انما ينعقد
عليك الغلط في هذه ومن اغفالك التمييز الذي يجب ان يحصره في اجزاء القياس بحسب ما يجب ان يراعيه من نقصان
وزيادة وتفاوت وقع بين الحق والكذب مثال ذلك في الغلط الذي يعرض في خلاف السوفسطائي وموضع ما
ليس بعلة علة وكذلك الجامع لسؤالين في سؤال يجهل ان للمسئلة قضية والقضية الواحدة ذات محمول واحد
وموضوع واحد او ما في حكمه فينزل اغفاله مراعاة اجزاء المقدمة والذي يغلط من طريق ما بالعرض من هذا سبيله
وكذلك الذي هو كالجزء له وهو الغلط من طريق اللازم وايضا الغلط من طريق الاطلاق والتقييد غلط في الاجزاء
وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في اجزاء القياس من طريق المعنى لا يكون ثلثة بل اثنان
فقط ولا يظن ان هذه القوانين انما تتم لك اذا علمت كل موجود ونظرت في كل خطاء وصواب فان
ذلك لا متناهي بل انما تتم لك اذا علمت الاصول والقوانين التي تنتزع من امورها ويكون سايرها على
قياسها وانت تعلم ان الجزئيات من التبكيتات البرهانية والجدلية غير متناهية بعلانها اولا ان تكون
محصورة لانها حقيقية او شبيهة قريبة من الحقيقية فكيف الكاذبة التي لا تنحصر تحت حد فكيف الكاذبة
الغير المناسبة فمعرفة اسباب التبكيت المغالطي المطلق هو الى صناعة المنطق واما الجزئيات من
التبكيتات المغالطية في صناعة صناعة فحالها الى صاحب تلك الصناعة واما التي في الامور المشتركة
فالى الجدلي وليس يمكننا ان نعطي اسباب الغلط في واحد واحد من العلمية بل يجب ان نعطي اعم ما يكون و
كذلك يجب ان نعطي ما يكون على الجدلي حله وهو الذي يرى جدليا وليس بجدلي كما ان للجدلي في صوابه اصولا
عامة فكذلك بازاء ذلك له في خطائه وغلطه اصول عامة تلك الاصول هي اصول القياس المغالطي الشبيه
بالقياس المقبول وليس بمقبول واذا اعطينا بحسب مقابلة الجدلي فقد اعطينا بحسب مقابلة البرهاني
وذلك لان المأخذ الجدلية تشتمل كما علمت بوجه ما المأخذ البرهانية وايضا فان نوع الغلط ووجوب
التحرير في الامرين واحد اذ كان الذي يغلط فيظن في الحق فيرى غير الحق انه حق هو بعينه الذي يغلط في المشهور
والمحمود فيرى غير المشهور انه مشهور واذا علم الغلط في القياس العام كالجدلي علم الغلط في التبكيت العام
وعلم التبكيت الذي في الظاهر ليس بالحقيقة فان القياس قياس بحسب نتيجة وتبكيت بحسب مقابل

نتيجة سواء كان مقابل نتيجة بقياس آخر يقابله او بغير قياس فيكون اذا كل قياس كان بالحقيقة او بحسب الظاهر
او كان جدليا بالحقيقة او جدليا بالظاهر فهو تبكيت واذ قد علمنا الاصول من عقد المضللات فقد عرفنا مواضع
الحل والجدلي هو الذي يلزمه ان يعرف عدد الاسباب للتبكيت الحقيقي والجدلي والمظنون تبكيتا حين يظن جدلية او امتحانية
معرفة بحسب المشهور العام هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع تمت اخر المقالة الاولى والحمد لله رب العالمين لمع

بسم الله الرحمن الرحيم **المقالة الثانية فصل** فان المعلم الاول والذي يؤثره بعض الناس من قسمة الاقاويل ونعني
به افلاطون ان بعضها موجود بحسب الاسم وبعضها بحسب المفهوم ولا يتفقان وكانه يريد ان التضليل واقع
بحسب الاسم والحق واقع بحسب المفهوم اي ان الخطاء والغلط من جهة المسموع والصواب والادراك بحسب المفهوم
فليس اختار صوابا فانه ليست قسمة للالفاظ بالفصول ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ولا الالفاظ
التي تتجه الى المسموع هي في ذاتها غير الالفاظ التي تتجه نحو المفهوم فان اللفظ بعينه يصلح لان يستعمل في غير المعنى
الذي سلمه المجيب فيغالط به وان يستعمل بحسب معناه فلا يغالط به وايضا يستعمل في معناه ويغالط به
من جهة الغلط في المعنى وما غالط به زينن في اثبات ان الكل واحد بسبب قوله ان الموجود واحد فهل هو متوجه
نحو المسموع او هو ايضا مغلط الزينن ولم يخاطبه بحسب المفهوم نعم لو كان يتكلم بهذا اولا تخيل الالفاظ
من حاله نسبه الى الكثيرين لكان مغالطا بحسب الاسم لكنه مع ذلك قد يخيل له مفهوم ما بل اللفظ بعينه يجوز ان يكون
مشتركا فاذا عنى الى معنى واحد من معانيه واياه فهم المجيب صار ذلك اللفظ بعينه مقصورا به نحو المفهوم
ولا شيئا من الالفاظ الا ويمكن ان نقصد فيها نحو المسموع وجميعا يمكن ان يقصد نحو المفهوم ومع ذلك فقد يمكن ٢ فيها صح
ان يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معا ولا اللفظ اذا غلط كان لانه لا اعتقاد هناك بل انما يغلط
حل الالفاظ بحسب المفهوم فان الاقاويل وضعها الاول وحقيقة فائدتها ان يكون للمفهوم ولم يوضع
للمسموع على ان تقتصر بها على المسموع بل وضعت للمسموع ولاجل المفهوم فان ابطلت المفهوم ولم يكن هناك
دلالة البتة فلا يغلط فان اللفظ المشترك اذا كان يدل على كثرة ولم يلتفت اليها بطل ان يكون ايضا
دالا على الواحد فان ذلك الواحد يكون واحدا منها وقد يمنع ان ناخذها من حيث يدل عليها فاذا لم يدل عليها
لم تبق دلالة اخرى تنسب الى المسموع فيقال انها تغلط ولا تغلط فان كان الاسم واحدا ومفهومه كثيرا فتسلم
السائل من المجيب على معنى ذهب اليه المجيب ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى في الحكم
وقاوم به فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط ولكن ليس كله كذلك ولا كل الغلط من هذا القبيل ولا كل ما
يدل على كثير لا يتفق السائل والمجيب فيه على معنى مخصوص من جملة معانيه فيكون اذا وقع حينئذ الغلط وقع
لا نحو الاسم اما الاول هو الذي نحو الاسم وكذلك ما كان من الالفاظ يقال قولا جزئيا ويدل بها على معنى النفس وقس
بإزاء التصديق بمعناها في الاعتقاد واذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك في القول فعسى ان يكون هذا
اللفظ هو الذي بحسب المفهوم الا ان ذلك بالعرض ليس لان وضع اللفظ كذلك وهذا مثل تصحيح زينن
بان الموجود واحد وان الكل واحد فانه اذا كان رايه في نفسه هو ان الموجود يشتمل على كثير علم ان قوله ليس

بحسب الاعتقاد على ان اللفظ كذلك في نفسه بل على ان المجيب او القائل صرفه عن الاعتقاد وذكره كذبا فيكون
مثل هذا انما هو بحسب الاسم بمعنى ان القول لا يتعدى السماع الى الاعتقاد فانه لم يكن معنى قولهم بحسب الاسم
هذا فلا هذا القول بحسب الاعتقاد ولا بحسب الاسم ولا القسمة المذكورة في الاول صحيحة فلا كل ما يضلل يضلل
بالمسموع ولا كل ما يضلل بالمسموع يكون بسبب ان الاسم مشترك وقد علمت هذا فانه ليس كل تبكيت
سوفسطائي لفظي يعرض من جهة الاسم على ان قوما اخرين قالوا ان الامر ليس كذلك بل القياسات التي تكون
دالة على وجوه مختلفة هي التي من قبل ان اللفظ لا يتعدى المسموع وليس جميع ذلك من قبل اشتراك الاسم بل بعضه
والبعض منه فان اللفظ قد يغلط من وجوه غير الاشتراك في الاسم فباطل ان يكون كل تغليط لفظي من جهة
اشتراك الاسم فاذا الاسوا ما قلناه من ان كل تبكيت سوفسطائي اما ان يقع التضليل فيه من جهة اللفظ
او من جهة المعنى وما ارادوا ان يقولوه ان كل ذلك من جهة الاسم فقط ومن جهة المعنى يقع الصواب ولا سواء
ايضا ان يقال كل تضليل اما كذا واما كذا وان يقولوا كل لفظ قال المعلم الاول والاصح من ذلك ان الرجل قد
اعرض عن تعريف القياس مطلقا واخذ يتكلم في القياس المشبه والتبكيت المشبه وانما يعرف القياس الردي
بعد ان يعرف القياس الجيد فنعلم حينئذ ان القياس الردي هو ان يكون له صورة القياس في ظاهره او يشبه
صورة القياس ثم يفارق بالمادة وان ذاته اما ان يكون من جهة كذب وفساد في المقدمة الماخوذة عن
طرفي النقيض من غير مراعاة لكن يستعمل ان الساكت متكلم والمتكلم ليس بساكت فينتج مثلا ان الساكت
ليس بساكت واما ان يكون من جهة فساد في جهة التاليف وان كانت المقدمات صادقة بحسب
اعتبار انفسها مثل قول القائل ان شعر اومیرس دائرة اي يرجع اخره الى اوله كانه يذكر في اخر كل بيت
ما ذكر في اوله ثم يقول وكل دائرة يحيط بها خط كذا وكل دائرة لها شكل فان المقدمة الصغرى صادقة
والكبرى صادقة لكن ليس لهما بينهما حد مشترك الا في اللفظ فليست من حيث المعنى لهما ائتلاف
او يكون الفساد من جهتين جميعا كقول القائل ان الانسان يعطي المعطي والمعطي ليس له فالانسان
يعطي ما ليس له ثم ياخذ هذه المقدمة فيستعملها ان الانسان يعطي ما ليس له وكل حرام ما ليس له فالانسان
يعطي الحرام فقط فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين وذلك لان الصغرى كاذبة وقد انتجت
من قياس كاذب لان المعطي يقال للشيء عندما يريد ان يعطيه المعطي وهو له وانما يصيره لغيره عند القبول
وذلك بعد فعل المعطي فاذا الانسان يعطي ماله ليس ما ليس له بمعنى اخر وهو انه ليس له ان يبقيه وله
شرعا واما كل ما ليس له بحسب الاستيلاء فليس بحرام عليه وايضا فان القياس غير منتج وهذه
هي وجوه فساد القياس وقد قيل في هذا المثال وجه اخر لا يلتفت اليه واذا خلا القياس عن كذب
المقدمات وفساد الاشتراك وله صورة قياسية فهو قياس صحيح قد اطلع في مكانه وجاء من طريقه و
طرح الالتفات فيه الى الالفاظ لم يعرض غلط حتى فيجب على من يتعرض لابانة اسباب الصواب والخطاء
في النظر ان يعلم اذا صورة القياس وكيف يكون ومادة القياس وكيف يكون ثم ينتقل الى السوفسطائية

واما

واما من فعل فلاطون فاخذ يتكلم في السوفسطيقي ولم يحصل القياس اولا فقد عمل هذا وخصوصا
اذا ظن ان كل ما غلط فهو من الاسم فيرى المهندس يغلط لان المثلث اسم مشترك عنده وان مهندسا ان استعمل
لفظ المثلث على انه مشترك ثم نص لا على الشكل المعلوم بل على شيء اخر من الاشكال مثل قطع زايد المخروط
او مثل شكل يحيط به ثلث خطوط قوسية ثم توجه الى مغالطة على معنى المثلث ا يكون غلطه بسبب اعتقادي
او لفظي ويرى انه لا محالة يعرض له ان يغلط لاجل ذلك وما الذي يمنع ان يكون الاسم مشتركا ولا يغلط بان
يفهم المجيب ويبحث عن قصد السائل فان اطلق المجيب الجواب فذلك لانه يتصور معنى ما اياه قصد بالايجاب
والسلب وربما لم يكن علم ان الاسم يغير ما ذهب اليه دلالته ثم ان عقد عليه قياس ولم يوت في الحد المشترك
مثلا بذلك المعنى فيكون الزلة بالحقيقة لانه لم يعلم القياس وماهيته فان غلط المجيب وقبل النتيجة فليس
انما اخطا من جهة ان الاسم غلطه وكيف يغلط والمعنى الواحد متصور عنده واحدا بل انما غلط لانه لم
يعلم صيغة القياس وحده الحد المشترك وورد عليه الغلط من جهة الفكر لا من جهة القول وكذلك
في امثلة اخرى لا يتعلق باللفظ من جهة الاشتراك فيه بل من جهات اخرى مما قد علمت مثل ان يسئل
انسان هل يصدق القول بان الساكت متكلم او لا يصدق او يصدق مرة ولا يصدق اخرى فان
اجاب المجيب بانه لا يتكلم البتة وعنى ما دام ساكتا وكان الذي يسال يظن انه يسلم ان لا يتكلم في وقت
اخر البتة فلم يجب ان يجمع من المقدمتين قياس فما الذي يجب ان يقال ان الغلط فيه من ان العقدين مختلفان
وان تاليفهما الى مقدمة يقترن بها الانتاج ليس تاليفا واحدا بل احدهما تاليف نحو المطلوب
والاخر لا تاليف او يقال الى السبب فيه الا الالفاظ فقط من دون افة اعتقادية كلا بل الافة القريبة
هي في نفس القياس فيجب لا محالة ان يكون للمعرفة بالقياس سابقة حتى يمكن ان يقال بمن ما علمت
ايها المجيب حين سلمت هذه الاجزاء فاتى بمعنى لحصل عندك ثم لم يوت بذلك المعنى في الحد المشترك وراج
عليك فاذا كيف يمكن ان يعرف المجيب خطاءه فيما صنع من غير ان يكون قد عرف القياس فكيف يضيف
في تعريف سوفسطيقي واما انه ان الاسم يغلط ويضلل ولا نعرف انه كيف يغلط فاما الاسم المقول على
اشياء كثيرة فانه اذا استعملت في السؤال فاجاب المجيب عنه بايجاب او سلب ولم يقصد نحو معنى ما
واعتقاد ما فذلك الذي يسلمه هو لفظ فقط لانه الاسم الذي لا يفهم معناه ويجوز ان يكون دالا على اي
واحد شئت مما لا نهاية له من المعاني اذ انما يتحدد مفهومه في عدد اذا كان يفهم واذا لم يلتفت الى المعنى لم يكن
الاسم مفهوما ممن يسلمه فانما يسلمه قولا ولا اعتقاد له ومثل هذا المجيب ليس انما يغلط بل لا يعقل فليس
اذا الاقاويل قسمين مضلل وحق على ان المضلل هو الذي عند المسموع والحق هو الذي عند الاعتقاد وعلى
ان يجعل الذي عند الاعتقاد جنسا للاقاويل الصحيحة فان هذا الذي يغلط من جهة اللفظ هو ايضا يغلط من جهة
اعتقاد ما وايضا فان ههنا انواع غلط من جهة الاعتقاد لا ذنب للغلط فيها كالذي بالعرض وبالجملة تلك
السبعة المعنوية وليس يحسن الذي يقول يجب على المجيب ان يستقسم اذ لا يفهم منه معنى البتة او يستقسم

نامع التنبيه صح على صحن الملك سماكه

وانما يستقسم اذا فهم ان له معاني كثيرة ثم لم يفهم غرضه من جملتها فاما اذا سبق اليه منها معنى واحد لاح لذهنه فكيف
يمكنه ان ياخذ في استقسام بل انما يسلم او ينكر ويحو ذلك المعنى في حدود ما يسلمه من المقدمات للقياس عليه
وشروعه في تقسيم دلالة اللفظ عليه من قبيل التعليم ليس من قبيل المخاصمة على قاعدة انه مساو في المرتبة بل
للمخاطب ان يستقسم المعنى الذي يريده المتكلم واما ان يقسم عليه الوجوه فهو خارج عن عمود الخصام ومشير
الى التعليم فانه اذا قسم عليه ومضى الى معنى واحد كفى ان يستقسم وينص على ذلك المعنى وهذا صعب ذكر ساير
الاقسام لغوا وردمنه على سبيل تكلف ما لا يحتاج اليه تبذخا واظهارا للقدرة وقياما مقام المعلم على انه
قد ينعقد من الالفاظ التي ليست مضاعفة الدلالة وكثيرة المعاني مغالطات بحسب تركيبها مثل قولهم هل
احاد الرباعية مساوية لاحاد الثنائية فان اخذت مساوية قيل فاذا الجملتان متساويتان وان
قيل انها غير متساوية قيل فالاحاد التي منها تركيب الثنائية مخالفة للاحاد التي منها تركيب الرباعية لكن
الرباعية مركبة من احاد الثنائية فكيف يكون غيرها ومخالفا لها او نقول هل الوحدات التي في الرباعيات
مساوية للثنائيات التي فيها او بعض الوحدات التي تساوي ويكون متحدة بالثنائيات وبعضها
لا يكون وكيف تساوي الوحدة الثناوية واللواتي يتركب الشيء من اربعة منها اللواتي يتركب الشيء
من اثنين منها وكيف خالف الوحدات الثنائيات الا وحدات ايضا اجتمعت واذا كانت كل واحدة
لا يخالف كل واحدة من الثنائيات لم تخالف بزعمه الوحدة الثنائية ومثل ما يقولون هل العلم بالاضداد
واحد فان قيل العلم بها واحد قالوا فالعلم بالمعلوم هو العلم بالمجهول فالمجهول علم وان قيل مختلف قيل
فيماذا يعلم الخلاف اذا افترق العلمان فاذا هذه القسمة لا تغني في التحذر عن الغلط في كل موضع
يقع فيه الغلط من اللفظ بل انما يغني في ذلك التقدم بمعرفة القياس اولا ومراعاة شروطه فان هذا
الانسان اذا سلم ان الـ كت يتكلم على معنى ما لاح له ثم غلط لم يكن لمن يظن ان كل شفاء وجه ان ما هو
في القسمة ان يلومه او يقول له لم لم يقسم معاني هذا اللفظ او يستقسم وكان لصاحب المعرفة
بالقياس ان يلومه ويقول له لم ما فهمت بقولك ليس يتكلم في تسليم الصغرى كذا وفهمت في تسليم
الكبرى شيء اخر لم يعلم ان الوسط ليس بواحد فما بعد من الحق من ظن ان كل غلط من جهة الاسم وان
كل شفاء من جهة القسمة ثم ان كان المجيب يحتاج ان يقسم فما يقول في المعلم اذا علم واراد ان يظهر عند
من لا معرفة له بما هو عنده ظاهر معروف وخاطبه بما يفهمه وهذا المعلم وليس له عنده معنى واحد ايكون
تعليمه على نحو المسئلة والجواب حتى يلزمه مطالبة المتعلم بالقسمة فيا حذره يستقسمه كذا بل المعلم لا يسئل
انما يضع ويقول ولا يقسم شيئا بل يتنبه على المعنى الواحد الذي يريده من غير حاجة في التنبيه على ذلك
المعنى الواحد الى ان يقول ان اللفظ قد يدل ايضا على معان اخرى وانه مشترك فيها كذا ومنها كذا وكذلك
المبرهن لا يسئل عن طرفي النقيض بل يضع الحق انما الممتحن يفعل ذلك وهو بالحقيقة جدلي والجدلي ايضا
يقصد نحو المعنى ولا يحوج الى قسمة اللفظ المشترك ولا اذا قسم ولم يعلم ان القياس كيف يكون يعصمه

القسمة ولا اذا قاس ولم يكن قسمة يوحد حدا وسط حده ترك القسمة والمشاغبي والسوفسطائي متشبه
بالبرهاني والجدلي وان يخالفهما بان قياسه مظنون وبالجملة فان قياسات الغلط ثلثة قياس غلط من طلب
الحق وانما وقع سهوا والسبب فيه ان قايسه طلب ان يبني على المبادي الخاصة وان يساق الى الحق لكنه
سها فقاس على شبيه بالمبادي الخاصة لا عليها واما بنى على المبادي الخاصة ولم يحسن البناء والقياس المشاغبي
الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب والسوفسطائي الذي الغرض فيه اظهار الحكمة وفضل البيان والمشاغبي
والسوفسطائي يستعملان الشبهات بالمقدمات العامية والخاصية التي تجري حدودها مجرى ما ليس
خارجا عن الصناعة فيجب ان يكون الشغل مصروفا الى ان يعلم ما القياس الحق وما المظنون فهذه الاشياء
انما ينحو بها المعلم الاول نحو ابانة ان الرجل الذي يدعي انه معلم لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب
ولا يبين وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي وقد صدق فان معلمه قليل الاجدا فيما يضيعه ويضعه
في العلوم المنطقية والنظرية فان احدى شيئا فعسى ان يكون ما علمه في العمليات وكان العلم لم يكن
نضيجا في زمانه بل كان اوهاما معدة لمن يريد عليها بالتهذيب كالمعلم الاول وليس في معرفة القياس
المطلق ايضا كفاية في ان يعلم حقيقة اصناف التضليلات بل بنا حاجة ايضا ان يعلم فصلا اخص
من ذلك وهو ان يعلم القياس البرهاني المناسب والقياس الخارجي الجدلي الماخوذ من غير المناسب بل
من المشهورات فانه وان كان قد يتاتى منه ما ينتج الحق فانه اذا لم يكن على سبيل التسليم والتسليم
والمجادلة على سبيل الامتحان عاد مغالطيا مثل قياس بروسن في تربيع الدائرة وقد حكيناه في كتاب البرهان
ثم من بعد ذلك فيعلم ايضا ان التضليل منه ما يكون خارجا عن الابد وهو التضليل المشاغبي كما فعل
رجل يقال له انطيفن في تربيع الدائرة فانه قال لا نزال بداخل المربعات بعضها في بعض الى ان يستوفي
سقوط الزوايا او باجزاء من اضلاعها مساحة المحيط فيكون حينئذ قد مسحنا الدائرة فخالف الموضوعات
لصناعة الهندسة والمبادي الاولى لها وخرج عنها اذ وضع الخط مؤلفا من النقط وظن ان اجزاء المستقيم
ينطبق على المستديرة ومنه ما يكون مناسبا ويكون الغلط واقعا بعد حفظ اصول الصناعة ومبادئها
وانما وقع ليس لمخالفتها بل لسوء استعمالها والبناء عليها مثل تربيع رجل يقال له ابقراط فانه وجد شكلا
هلاليا هو قطعة من قطوع الدائرة تساوي مثلثا وقد ساوى مربعا ثم ظن انه اذا قسم الدائرة بهلاليات
بادي اخر الامر الى ان يحصل لجملتها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هي مساوية لمربع وخفي عليه ان
الدائرة لا ينقسم على تلك الهلاليات والمشاغبة جور ما يتكلفه خصم من خصوم المحاورة نحو الغلبة
ومن قصد الغلبة نفسها توجه اليها خبط العشواء مقرع كل باب ومن الناس من يغالط ليس للغلبة
بل ليظن به الحكمة وفرق بين الامرين فانه لما كان الذي يريد الغلبة يعترف بانه انما يغلب على غير الحق
لشدة قوته وربما كان افتخاره ان يغلب وهو على الباطل اكثر من افتخاره بان يغلب وهو على
الحق لان للحق ناصرا والباطل خاذل ومن غلب ومعه ناصر اضعف حالا ممن غلب ومعه خاذل فالاولى

ان يسمى طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغبيا وان يسمى المظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيا سوفسطائيا
وبالجملة اذا شبه الكلام بالقياس الجدلي ولم يكن جدليا بالحقيقة كان القياس مشاغبيا واذا شبه بالحكمي ولم يكن
حكميا كان القياس مغالطيا ونسبة المشاغبي الى الجدلي هي نسبة المغالطي الذي يورد مثلا الخطوط على ما لا ينبغي
في عمل هندسي مثل ابقراط المذكور الى الحكيم الهندسي الا انه لا يسمى مشاغبيا اذا حفظ قانون الصناعة لانه
ليس يأتي بالامور العامة بل الامور الخاصة بالصناعة واذ هو بالاثنان بها ان اصاب لم يكن جدليا فكذلك
في الخطاء فيها لا يكون مشاغبيا واما انطفاس وهو مشاغبي وكذا الكلام المنسوب الى زنين يستعمله التنبيه
ان الحركة بعد الطعام عشاء نافعة اولسان بقوله ان الحركة بعد العشاء نافعة عن صالة وان كان بعض
المشاغبة اقرب الى الجميل في بعضها فان اخطاء انطفقن في ذلك اقرب الى العذر من خطاء من قال ان
الحركة بعد العشاء واجبة لحفظ الصحة اتباعا لقاتون رسلن فان اخطاءه من قبل الامور العامة المشهورة
لا من قبل الامور الخاصة بصناعة المنطق وذلك لان الكذب في ان الحركة بعد الطعام نافعة لطهر للجمهور
من الكذب بان الخط المستدير يتالف من نقط او من قطع صغار في المستقيم وكما ان الجدلي ليس يختص بموضوع
محدود وكذلك المشاغبي والسوفسطائي والبرهاني هو الذي يختص بموضوع ما والجدلي ايضا ليس حكمه
حكم الصناعة الكلية البرهانية التي هي الفلسفة فان تلك ببرهن والجدلي لا يبرهن وذلك لان الجدلي ليس
عمومه كعموم الفيلسوف الاول وذلك لان الفيلسوف الاول ليس عمومه بانه يتكلم في اي شيء بل عمومه
لان موضوعه هو الموجود بما هو موجود اعم من كل شيء والجدلي ليس عمومه بان له موضوعا ذلك الموضوع
واحد عام بل عمومه بان كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الامور المشتركة وليس شيء من الصنايع البرهانية
جزئيتها وكليتها مبنيا على السؤال فان السؤال للتسليم والتسلم والتسلم بعد التسليم والتسليم على الاختيار والسائل
ينتفع بكل ما يسلم له او لا يكون له فائدة من السؤال واما المبرهن فيبني على الحق ويكون له في كل نوع من النظر
مباد معينة اذ ليس كل شيء نافعا له والذي ينتفع في كل صناعة امور معينة هي الاصول فيها واذا لم
يستعمل المستعمل النافع فيها او في جدها فقد امتنعت مناظرته بالمبني عليها ولم يكن صاحب الصناعة
محاورته فيها واما الجدل فكيف يكون له مباد محدودة وانما له ما يتسلمه وما يكون مشهورا مناسبا كان
او غير مناسب والمشهور قد يتبدل ثم قد يجتمع الشهرة في طرفي النقيض على نحو ما حكاك ذكره فيما سلف
والجدل اذا لم يسلم له المبدء الموافق للشيء تحير ولم ينتفع به وكذلك الصناعة الامتحانية اذ هي مبنية على
على التسلم وليس لها من حيث هي امتحانية ايضا موضوع محدود اذ هي الجدلية على منهاج واحد لكن الجدلية
اعم اعتبارا منها كما مضى لك وبالجملة فان الصناعة الجدلية والامتحانية ليست تحدد ان بان لهما موضوعا
بل بسلب الموضوع وان ليس لهما موضوع ولكونهما غير محدودي المبادي والاعراض معا صار العامي ايضا
يجادل وينازع وربما يظن انه يمتحن • فصل قد كنا لقدمنا فجعلنا اجزاء الصناعة المغالطية خمسة
وفرغنا من شرح القول في واحد منها وهو التبكيت السوفسطائي فينبغي ان ننتقل الى ساير الاقسام فكان

الذي

الذي يلي القسم المذكور وهو التشنيع برد القول الى الكاذب والى الشنيع وينبغي ان نتكلم في اسبابه فنقول
انهم انما يتمكنون من انتاج ذلك بان يكون ما سألوه ويسلموه غير محصل ولا محدود وبان يجمعوا مسائل
في مسئلة واحدة بالفعل وبعده ان يكون المسائل كثيرة في الحقيقة وان كانت واحدة بالظاهر وبالفعل
وكذلك اخلو بشرط التنقيض او غير ذلك مما يتوصل به الا ان يصير الجواب مشوشا غير مفصل فيلوح لهم الطريق
الى التشنيع وبالجملة فانما يتيسر لهم هذا باحتيالهم في تسليم شيء متفرع متشعب على جليه فاذا عاد المجيب
كالمتعلم المستفهم وواقف واستفصل لم يمكنهم الامعان في هذه المغالطة ويجب ان يفعل هذا في اول
الامر وحين يضع ويسلم لا حين ما يقرب من الخلف وعند ما شورف رفع الكلام عليه وقد بينا في الجدل
ان ذلك كيف يكون جيدا وكيف لا يكون جيدا وكثيرا ما يحتالون عند ما يحقق عليهم المجيب ان يخرج جوابا
مخرج ما لا ينفعهم بتهديته يركوه وانتقلوا الى سؤال آخر كانهم يستفهمون حتى يجدوا مهلة فكر وموضع تعلق
ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب ان يراعي مذهب كل من يريد ان يغالطه وحينئذ ينظر الى الاشياء التي
يقولها اصحاب ذلك الراي والمذهب مما هو مخالف للمشهور مكروه عند الجمهور فانه لا يخلو رأي من الاراء
من مثل ذلك فيسكه على رؤس الملاء وايضا فانه يطلب من آرائه وان لم يكن مضادا للمشهور كان مضادا
مقابلا لما ينحه المشهور فيبكته بذلك فان انكر المشهور شنع عليه وان قبل بكته فيضطره الى ان لا يسلم
المشهور خوفا من التبكيت فيقوده الى مخالفة المشهور والتشنيع عليه به وينبغي ان يتأمل كل من المغالط
والمغالط اصناف التشنيع بحسب العقل والالسن وبحسب الاعتقاد واذا تأمل المجيب الشنيع بحسب
القول الذي اليه يساق فلم يكن مطلقا بل كان عند قوم دون قوم وربما كان الشنيع شنيعا عند قوم غير
مصر المجيب قولهم واحسن من هذا واقطع للشعب ان يتبين ان الخلف لم يلزم مما يسلم وهو الذي من عادة الجدلي
الصرف ان يشتغل به الا ان هذا ليس من هذا الباب بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ومن باب سوء التبكيت
وكثيرا ما يكون المشهورات قولا غير المشهورات عقدا في الناس والمشهورات بالسنن غير المشهورات بالطبع
والمشهورات بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة والمشهور عند الحكماء
غير المشهور عند الجمهور مثال الاول ان المشهور المحمود لفظا هو ما هو احسن قولا والمحمود عقدا هو ما هو اوفق
مثال ذلك ان المحمود قولا هو ان الاولى ان يموت محمودين وربما كان المحمود عقدا هو ان الحيوة في الذم خير من
الموت والمشهور قولا هو ان العدالة مع الفقر اثر وربما كان المشهور عقدا ضده ومثال الثاني ان السنة
تجعل العدالة خيرا واما موجب الطبع فهو ان الانتفاع خير ولو بالجور ومثال الثالث ان تزوج الرجل على
واحدة مطيعه والحاسها مكروه في الشريعة العامة وليس بمكروه في الشريعة الخاصة ومثال الرابع ان الحكماء
يقولون ان السعيد هو العدل والجمهور يقولون هو الملك المظفر فيجب ان يكون هذه الاشياء محصلة
عند المماريين حتى اذا سلم جانب شنعوا بالاخر وان يكون محصلة عند المبتلين بالممارين حتى لا يغالطوا فانه
يتكلف ان يكون كلامه على حسب الاحسن بالقول او الاحسن بغير المكتوبة او الاحسن بالسنة بان يروه حلفا من

جهة المشهور الاخر بل يجب ان يقابل المتعسر منهم عند قوة الكلام الى الحلف بحسب مشهور مما ذكرناه انه
ليس حلفا واستعان فيه بالمشهور الذي يقابله ان وجد فان مغالطة المغالطة عدل وقد مضى في هذا في تعليم
الجدل قول شاف على ان اكثر ما ينصره المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب السنة وبحسب الاجمل
فيكون الخلف الذي لا يجهر به لا يتبع ذلك في الاكثر حلفا يتبع مقتضى الطبيعة ومقتضى السنة الخفية في
الناس الذي لا يجهر بها فيقابل ذلك بالمشهور الحقيقي الذي هو واضح وعلى ان يمكنهم من سؤالات تجر
الى مخالفة المشهور الحقيقي قليل بل اكثر ما يصرون به الى مشهورات ليست حقيقية وربما كان الطرفان
غير شنيعين ولكل واحد منهما مناسبة في المحمد يمكن ان يؤيد بيسير اخلاق واستئل مسلم ايهما كان الحد وحده الثاني
بشيء يسير يسبع به ومثال هذه مثل قولهم ايرى الحكماء يطيعهم ام هل البلد والسؤالات التي منها يتمكنون
في انتاج الخلف المخالف للمشهور هو مثل قولهم اترى طاعة الاباء والسنة اوجب او طاعة الحكماء وايهما
سلم انتج منه خلفا فان سلم ان طاعة الاباء اوجب انتج منه فاذا طاعة العقل والحكمة غير واجبة وان سلم
ان طاعة الحكماء اوجب انتج منه فاذا قد يصير عصيان الوالدين ومخالفة واجبين وكذلك اذا سئلوا اهل
ينبغي ان يفعل ما هو اصلح او ما هو عدل واي الامرين اولى ان يؤثره اذا لم يكن يمكنه غيرهما ان يظلم او ان يظلم
وامثال هذه وفي الاكثر الامر يكون احد الطرفين يجلب الى مخالفة الحق والاخر الى مخالفة المشهور والحق ما عليه
الحكماء والمشهور ما عليه الجمهور واذا وقع في امثال هذه الشناعة ان جروا الى مخالفة الحق حملنا عليهم
بالمشهور واذا جروا الى المخالفة للمشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق وما عليه الكثير وعلى ما مضى في ذكر الذي
عند الطبع والذي عند السنة وغير ذلك وليس هذا ظلما ولا مراوغة في ذلك لان المشاغبين والجدليين
ليس يمكن ان يجر المخاطبة معهم على قوانين الحكمية والاصول الحقيقية اذ ذلك نوع من المخاطبة غير الذي يمكن ان
يفهمه اولئك فاذا جرى المحاورة معهم على ما هم عليه فالجدليون يحاورون بالقوانين الجدلية ما لم يموهوا واما

يجب ان يحج

اذا حادوا عنها وشاغبوا فان كانوا ممن نظر في القوانين ثم استعملها فحادوا عنها لم يخل اما ان يكون المخاطب
منهم اما ان يكون من قوته ان يفهم اذا فهم ويرجع الى الواجب اذا نصر فهذا فيكون مثله ممن قد اتفق
له ان كان مشاغبا لم يكن ذلك منه بقصد واما ان يكون قاصدا الى المشاغبة طباعا وان فهم الحق
فكان له قدرة ان يفهم فليس ينتفع معه الاشتغال بتفهيم الحق فيجب ان يرمى عن قوسه واما الذي لا يفهم
القوانين ولو فهمها فاما ان لا يجاوز اصلا واما ان يجوز لداع من الدواعي وعلة من العلل فالاولى ان لا
يشتغل معه بما لا يجدي او لا يفهمه بل بان يزيد في الحيرة وينكر عليه بما يريد ان ينكر به عليك واما التشنيع الذي
يعود المتكلم الى الهذر بالتكرير فالسبب فيه انهم يقولون مثلا لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه وبين
مقتضى الاسم ماخوذا مع شيء اخر حتى يكون مجموعهما على هيئة قول فيأخذون هناك شيئا واحدا ومن
ذلك ما يعرض لهم في الامور الاضافية وكما يقول قائلهم اليس الضعف ضعفا للنصف فالضعف
له ضعف فيكون الضعف اذا ضعف ماله ضعف وهذا هذيان فاذا اليس الضعف ضعفا للنصف

وانما وقع

وانما وقع هذا لانه لم يعلم ان الهذيان غير الباطل وان الهذيان يحتمل ما وجب عنه هذيانا مثله لا باطلا
وقولنا الضعف ضعف النصف هو هذيان من حيث يريد اعلام المجهول فانه لا ضعف الا ضعف النصف ولا يفهم الا كذلك
فاذا كنا فهمنا الضعف لم يكن لنا فائدة في ان يقول انه ضعف النصف واما اذا اردنا ان نخبر عن الحق كما هو من غير
ان نقصد الفائدة فيكون هذا حقا وهذا كمن يقول ان الانسان انسان ام لا فان كان انسانا فقد هذيتم ان
الانسان انسان وان لم يكن انسانا كذبتم فانا نقول اذا ذكرنا شيئا هذينا ضرورة لكن لم نقل باطلا والتسبب
في هذا الهذيان ان السؤال في نفسه هذيان اذ المحمول فيه هو الموضوع واما السؤال سؤال من جهة ما هو يلزم بحسب
تسليم احد طرفيه وذلك باعتبار حال الحق في نفسه لا باعتبار فائدة او غيرها فاذا تركت الفائدة وروعيت
حال الحق في نفسه كان الجواب حقا والتكرير انما يقبح في الحد وفي قول قياسي مستبدا واما الذي يلزم بحسب القسمة
فموجبه والداعي اليه هو السؤال اقبح منه واما ان ظنوا ان هذا التكرير واجب لم يقع اليه ضرورة بحسب
السؤال بل بحسب المضاف يكون حلا لهذه الدعوى وقد يلزمون مثل هذا التكرير في الحدود فمن ذلك ما هو
على سبيل المغالطة ومن ذلك ما هو على سبيل الوجوب اما الذي على سبيل المغالطة فمثل قول القائل على من قال
ان الشهوة شوق الى اللذيذ بان يقول والشوق نفسه هو الى اللذيذ كانه يقول ان الشهوة هي شوق لاجل اللذيذ
والمغالطة في هذا ان الشوق قد يكون الى غير اللذيذ بان يكون الى الغلبة والى الجميل وان خالف اللذيذ واما الذي على
سبيل الوجوب فاذا كان شيء يوخذ في حده الموضوع واحد الموضوع معه واريد ان يحد مثل العدد الفرد اذا اريد
ان يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد والفرد حده انه عدد له وسط فيكون العدد الفرد عددا هو عدد ذو وسط
فيكون قد كرر العدد مرتين وكذلك الافطس انف فيه تقعير في الانف لان الفطوسة تقعير في الانف فيكون
قد قيل الانف مرتين وخصوصا اذا اخذ الانف الافطس بانه انف هو انه انف فيه تقعير في الانف وهذا شيء
لا بد منه اما مصرحا واما مضمرا اذا وقع على التقعير في الانف وقد يرجع برده التفتيش الى جزء من السؤال فانه
كان الافطس ايضا ذا تقعير فيجب ان لا يقال انف افطس كما لا يقال انسان حيوان وشرح اسم المكرر يكرر او ان
عني بالافطس صاحب انف فيه تقعير لم يجز ان يقال انف افطس بل انف الافطس وقد قيل في امثال هذا في
الفلسفة الاولى ما فيه كفاية لكن مع هذا كله فان اللفظ المفرد لا يلزمه من الشناعة ما اذا ركب التركيب الذي
ذكرناه ويكون التسبب في ذلك التركيب ما بيناه واما الاعجام فذلك بسبب التغليط باختلاف احوال اللفظ
من حيث التذكير والتانيث والتوسط ان كان في بعض اللغات والتشديد والتخفيف والمد والقصر واحوال
من عوارض اللفظ ومن اشتراك اجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة وبين ما هو مخالف له على ما علمت

فصل وهذه المضللات قد يستعمل للمغالطة وقد يستعمل في مخاطبة العناد على ما عرفتها وقد يعين في
التضليل بان يأتي مستعملها الترتيب الانفع في ذلك كما ان مواضع الجدلية قد يعينها الترتيب المذكور
وحسن التصرف في استعمالها معونة شديدة على بلوغ الغرض في الجدل فمن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام وينسى
مواضع الخلل ويتباعد اجزاء القول بعضها من بعض فيخفى توجهها الى المطلوب ومن ذلك الاستعجال

حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التأمل والروية ومن ذلك التعصب بالتشنيع حتى يغلب الانفعال
النفساني قوة الفكرة فيشغلها عن التنبه للزلة وجميع ذلك يعاين على ان لا يحصر جميع المقدمات في الذهن
وان حضرت غفل عن جهة تأديها الى النتيجة واقوى اسباب الاسخاط التوقح باعلان الجور والتصريح بانكم تحسن
ان تجيب وان تتكلم البتة ومن ذلك تغيير الترتيب والوضع لاخفاء النتيجة ومن ذلك خلط حجة بحجة وقول بقول
وايهام انه يروم انتاج المتضايفين وانه ينتفع بتسليم كلي طرفي النقيض فتحير المجيب فيما يجمع عليه وفيما يعرض
علاوة من المتقابلات حتى يتداخل فلا يكاد يفهم اي طرفي الضدين يقصد بالقول ومن ذلك ان يسئل المتعصب
المتمنع العظيم الدعوى المتكلم من عال سؤال التاريب والتورية فلا يسئل عن الذي يؤثر تسليمه بل يسئل عن
مقابله تعريضا اياه للانكار فيتسلم المطلوب فلا تقل مثلا اهل العلم بالمتضادات واحد ولا تقول
ايضا اليس العلم بالمتضادات واحدا بل تقول مثلا اليس العلم بالمتضادات قد لا يكون واحدا فانه اذا سئل
هكذا الكلام كانه اعرض عن ذلك الاخر وجعله غير ملتفت اليه ولا معلوم فكان التعرض في بابه احق وبعد ذلك
ان يسئل عن الطرفين غير موهم انه الى احدهما اميل بل كانه غير مبال بانهما سلم واذا لم يعلم غرضه لم يتعصب
ولم يتعسر في الذي هو غرضه الا قليلا ومن الحيل في الاستقراء ان يأخذ جزئيات كالمتسلم يحصيها احصاء
فلا يوقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضا اياها للانكار فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها الى الكلي فيوهم السامعين
بترك السؤال عنها انها قد سلمت عند الجمهور لا محالة وان يسئل عنها فاعطيت فليس من الصواب ان
يرجع فيسئل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها فيعرضها للتشكيك ويجعل شغبه في تسليم الجزئيات
كالباطل لانه اذا سئل عن النتيجة اوهم ان ذلك لم يغن بل المجيب والسامعون قد يتصورون انه
انما يسئل عنها لان الامر وان ذلك الامر واجب وان ذلك الواجب هو الانتاج وكثيرا ما لا يلفظ باسم الكلي
بل ينقل الحكم الى الشبيه للمستقريات كانه لو ذكر الكلي بذكر النقض ولا شيء في التضليل كالامثلة وربما
كان الانفع لهم ان يذكروا الكلي فان ذلك اشد ايضاحا وذلك عندما يدمن النقيض ان لا يذكروا في
السؤال طرفا واحدا بعينه بل ان يذكروا الطرفين جميعا على سبيل التضاد محالين لرد التضاد بسلم الطرف
المطلوب ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع كما يسئلون هل يجب ان يطاع الاباء في كل
شيء او الاصوب ان لا يطاعوا في كل شيء على ان معناه في كل شيء لا يطاعوا وهل الاصوب ان
يعصوا في كل شيء او ان لا يعصوا ولا في شيء فاذا استشنع ان لا يطاعوا في كل شيء وان يعصوا
في كل شيء سلم الاخر وكما يسئل سائل هل يجب ان يعمل الشراب كثيرة او قليلة فيوهم هذا انه يجب ان يجاب
عن احدهما والاقسام اكثر من ذلك واذا كان قسم المقدمة يحال فينتج او حمد صارت المقدمة يجب بها او نتج
حمدا او قبحا او ردت وربما تكلموا بكلام غير مناسب ثم اوردوا شيئا كالنتيجة المفروغ منها و
كانهم قطعوا الخصم وفصلوا الامر وكانه قد مضى الامر والكلام بعد واذا سئلوا ليتسلموا شيئا لينفعهم
في مطلوبهم احالوا فان سلم لهم مرادهم ساقوا الى المحال وان لم يسلم بالحقيقة عملوا احد امرين اما ان يظهروا

انه قد سلم

انه قد سلم بان يحرفوه فيتسلم المحرف وتوهموا انهم قد سلموا الاخر واما ان يشنعوا بان المجيب قد خالف
المشهور وسلم الشنيع ويستعملون ايضا الاستدراجات التي تذكر في الخطابة من باب الاضداد
والمتشابهات المشهورة في بادي الرأي انها كذلك وما هي ذات شروط تختلف بها الحكم فيسلمها
مطلقة وما تجري مجراها في عمود الكلام او في مدحه وفي المقدمات او في ترتيبها واستعمالها والمجيب
اذا انتقل كانه سائل وحاول في ذلك ضربا من التلطف امكن ان يغالط ايضا السائل اذا اخذ تسكنه
بانه لا يلزمه اذ هو كالسائل ومما ينتفع به السائل المغالط ان يطوي المسافة بين ابتداء كلامه وبين
الانتاج وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة ان كانت الوسائط كثيرة وينتج معاجلا غير حافظ للنظام
لئلا يفطن كيفية الانتاج فيتحير السامع ولا يعرف ماذا ينبغي ان ينكر وربما احتاج الى ان يخلط بالكلام ما
ليس له فيه غناء لاخفاء النتيجة او الغناء فيه خفي غير جلي وآجل غير عاجل فاما اذا كان المجادل طلب شيئا يحتجب
عن مقدمة مقدمة فليس يمكن خلط الكلام معه الا بعلة ينشئها وعذر يخترعه فاذا انشأ ذلك فربما يمكن
من استدراجه الى الاصغاء اليه فاختلط الكلام عليه ولم يفطن للحيلة وخفيت النتيجة وربما انحرفوا
الى نقيض المطلوب فيثبتونه ليرفع المطلوب او يرفعونه لوضع المطلوب وربما انحرفوا عن طريق
المسئلة بل اوردوا الكلام القياسي متصلا بالنتيجة كانه ظاهر لا يحتاج الى التسليم وهذا هو الرسم في زماننا
هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين فهذه هي حيل السائلين وينتفع بها جميع من يقيس
قياس العناد والمجيب ايضا فليتكلم في حاله وانه كيف ينبغي ان يستعمل حل التبكيت وهذا ليس نافعا
في المفاوضة فقط بل قد ينتفع في الفلسفة فمن ذلك ان يكون مفيدا مثل تفصيل الاسم المشترك
فان اول الفوائد في ذلك ان يكون المعاني بتفصيل تلقاء الذهن ويشعر بها ويخطر بالبال ولا يخلط
احكامها في الاتفاق والاختلاف وايضا ان يعتقد الانسان في تفكره بنفسه على جودة التمييز
ولا يعرض الغلط له من نفسه وكثيرا ما يغلط الانسان من نفسه فوق غلطه من غيره لانه اذا فاوض
غيره احترز وعاند ويكون معاملته مع نفسه معاملة معجب بمن يعامله مسترسل اليه وقد ينتفع من
جهة اكتساب المدح وكثيرا ما يظن ان المنقطع لم ينقطع لخطائه بل لضعفه في المفاوضة واقتدار
خصمه عليها وان الذي يغلب على الباطل اصنع من الذي يغلب على الحق واعلم انه ليس كل من يقتدر
على حل الشك وناظر فيه مناظر الا يقدر على حل الشك مجيبا مسارعا فان ذلك عسى ان يكون فيه
قانون الصناعة المنطقية وهذا الثاني يحتاج فيه الى ملكة ارتياضية وخصوصا اذا غيرت الترتيب
وبدلت الالفاظ فمن خانته الملكة فعليه بالتؤدة فان المنفلت سهوا تعسر ادراكه كما في الكتابة وفي
كل صناعة وكما ان القياس المعقود تارة يكون صادقا ومن صوادق وصوابات وتارة يكون
بحسب الظن كذلك الحل تارة ينبغي ان يبدل فيه المشهور بالحق وتارة يبدل الحق بالمشهور
والمظنون فانه ليس الغرض في مفاوضة السوفسطائيين ان قاس عليهم بالحق بل ان يحاروا عن المراء

ولا يبعد لو انحرفنا عن الحق الى المشهور والمظنون وحملة العرض معهما ان نصرهم ولا نصرونا وان امعن
السوفسطائي الى النتيجة التي ليس الحق لم نصرنا ولكنه انما نصرنا من حيث النتيجة المظنونة فان انتج الحق واوهم
انه انتج الشنعة به سهل علينا ان نريه ان هذا غير مطلوبك بل ان كان لا تضاعف مفهوم في سؤاله امكن
ان نحترز فلا نسلم ما ينفعه على نصه انه لا ينتج الا ذلك المعين ولا يأخذ الا ما ينفعه في تلك القسمة الا ان يغالط بشبيه
ذلك المعين فليحترز من ذلك وان كان فيه تضاعف مفهوم فلا بأس ايضا فانه اذا انتج ما له يسوغ كلامه
بالتحقيق ولم نكن بين ما نعنيه في المقدمات كان للمجيب ان يعترض عليه فيقول ما اردت في المسئلة كذا
وما اردت في الموضع الذي احفظه كذا فيكون استعمال الالفاظ الكثيرة المفهوم وبالا ايضا على المغالطة
مضيعا لسعيه ولو فصل واوضح لكان ربما نور المجيب في عهدة سؤال لا يكون له ان يراوغ فيه وهذا
اكثره في اشتراك الاسم وفي الذي سميناه المرى واذا كنا بدأنا فقسمنا معاني المفهوم وكان هذا التلبيس
متعذرا عليهم وان لم يكن تقدمنا ففعلنا فالحوا علينا قلنا ان نفعل ونبين انه ليس ما سلمناه ما ذهب
اليه الخصم ولا ما انتجه هو الذي ظنه وليس ذلك رجوعا منا بل اصلاحا لشيء اضطرنا اليه غلط القائل
اذ الرجوع هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ ولو كان التبكيت باشتراك الاسم تبكيتا لكان كل ممكنا بل
الواجب ان يراعى المعاني ويؤتى باسم غير الذي اتى به ليتميز ما يجب ان يسلب وان يوجب وما يجب ان
يسلب عنه وان يوجب له لئلا يغلط ايجاب وسلب لشيء واحد والذين قالوا ان الخلاص من ذلك بان
يعين الموضوع المشترك في اسمه بلفظة هذا فلا يقال زيد موسيقار بل زيد هذا فما عملوا شيئا فانه ان كانت
الدلالة كما يعلمها مختلفة فان زيدا هذا ايضا مشترك فيه اللهم الا ان يشير بالاصبع ويكون قد اغنيت
عن اللفظ وجعلت الاشارة كافية في الدلالة فاذا كان لنا ان نقسم وان ننص على المعنى قلنا الحق
وربما كان ابتداؤنا بالاستقسام والاستفهام توهم العناد والتعسر والقطع على المتكلم لا الاتصال
خلافه ففي مثل هذا الاصح ان يؤخر التخلص الى الآخرة وكثيرا ما كان اغفال ذلك وتركه يجلب الشناعة عليهم
انفسهم كما قلنا فيترك ذلك في البدء حتى يتخلطوا واذا كانت القسمة مما لا يوهم التعسر ولا الناحية
مضرة فبالحرى ان لا نتكاسل عنه واذا سلم منا المقدمات فمن الاحتياط ان لا نسلمها جارية بل
نسلمها على ما نظن ذلك ظنا فان ذلك يمنع انعقاد التبكيت عليه وبوجه الشناعة بخلاف المشهور
الينا والجمع بين السؤالين لو استحق الطلب لاستحق جواب الجمع عن الف سؤال ولكن ليس للمجيب
الواحد من حيث هو مجيب واحد ان يكون مجيبا عن كل حق فاذا يجب ان يجدد له السؤال وقوة
السؤال بالاسم المشترك كما علمت قوة سؤالات كثيرة ولا السؤال عن المشترك واحد ولا الجواب
والذي يغلط بالمصادرة على المطلوب باحد التغييرات فان كانت ظاهرة لم يقبل وان خفيت ونبه
لها عند الانتاج قيل ان المراد فيما سلمت غير ما اوردت ولو سلمت هذا لسلمت ما فيه النزاع وحينئذ
لا تجد المغالطة سبيلا الى الزام كذب او تشنيع واذا استعمل المغالطة بدل ما في المصادرة على المطلوب

الاول من لفظ كلي قولا مبنيا على المغالطة او لم يكن الكلي المستعمل اسما وكان قول ما قبله يقول قياسي كما تقول على ما يجري
مجرى الانسان والفرس وشبهه فهو يحرك فلكه الاسفل ويجعله بغير ما يصادر به من المطلوب الاول على هذه الجملة او
في غير المصادرة ايضا ثم اذا انتج منه فلنا ان نقول انما سلمت لك فيما يجري مجرى الانسان ولم اسلم لك في كل شيء
وهذا الجزئي ليس مما يجري مجرى الانسان فانه يخالفه من قبل كذا وذلك لانه ان لم يفعل هذا تم له التبكيت وخفي ما يريده من
المصادرة على المطلوب الاول اذ كان تغيره على هذا النحو من التغيير بانتقال الى جزئي او المعاومة فاذا استعمل
اسما حقيقيا لم يكن بد من الجواب ومن القسمة اذا كان في بعض دون بعض ويعرض ان يكون الاسم حقيقيا في
القضية ليس فيها اشتباه ولا ايهام اشتراك وان كان في نفسه مشتركا فيجب ظهور معناه الى التسليم
او القسمة ثم يكون اذا استعمل في مقدمة اخرى ليستعمل بوجه آخر مما له في نفسه من الاشتراك ويكون حاله
ما ذكرنا فيعرض في النتيجة ان يكون على نحو كاذب كما انه يقال ان ما هو لاهل بلد كذا فهو ملك لهم والحيوان كذلك
هو للانسان فهو ملك له فيكون كل قضية يستعمل فيها لفظة له بمعنى معقول محصل ولكن يغالط في النتيجة اذ
يوجد في النتيجة على معنى آخر وقد علمت ان القياس لا يكون بالحقيقة قياسا او يكون معنى الاشتراكات الثلث
التي للمقدمتين في انفسهما والتي للمقدمة مع النتيجة واذا كان اللازم غير منعكس كما قلنا فينبغي ان يجيب
في العكس بالجزئية فلا يتهيأ التبكيت بالجزئي فان التجربة تكمله على ايراد الشروط وتكثير القضايا وبعسر
حينئذ التأليف الصحيح في الحق فضلا عن الباطل واذا كانت المسئلة كلا طرفيها مشهور كما هو في النفس
من فسادها وغير فسادها وفي القطر مشارك للضلع عند اصحاب الجزء التي وعند المهندس غير مشارك
التي واشياء اخرى مثل ذلك فكان كل طرف مقبولا ومضاد النقيض فيسهل علينا في مثلها ان
يقاوم اذ يكون لنا ان لا نقبل اي الطرفين شئنا واذا لم يكن احد الطرفين معاندا للقبول والتسليم وكان
كل واحد من طرفي النقيض يصدق بشرط يقترن به لم ينتفع الممارون بامثاله وذلك لان للمجيب ان يسلم
اي ذلك شاء واما القسم الاول فلان تسليم شيء من الطرفين غير معتاد واما الثاني فلانه لما خلا عن الشرط
كان حكمه حكم الاول فاذا الحق بالشرط كان للآخر ان يلحق به الشرط ثم لم يسلم مع شرطه وبالجملة يجاذب
النقيض في القبول وغير القبول لضعف سورة التبكيت فاذا كان عند الانسان معرفة حاضرة يحيط بها بكيفية
العثرة في السؤالات وكيفية حلها سارع الى الحل وحل المقاومة ولان يمنع العقد اولى من ان يلبث
الى وقت الحاجة الى الحل وانما يمنع عقد التبكيت الباطل ان يحس باتصال المقدمة المسؤول عنها بالنتيجة ايكرها
ولا اخرى ان يظهر وجه انكاره لها فان هذا فعل الفحول من المجادلين وبذلك يلقون القياس الكاذب والقياس
قد يكون مغالطيا اما لمادته فقط اذ كانت صورته قياسية فهذا يعرض من جهة مقدماته وقد يكون
مغالطيا لانه يشبه في صورته القياس وليس بقياس على ما علمت وهذا فان الحل قد يكون فيه من
الوجهين جميعا اذا كانت المقدمات ايضا كاذبة فعلى الحال ان ينظر في ذلك في صورته ايضا ويحل
الشبهة منها ايضا وينظر ايضا في النتيجة فان النتيجة اذا كانت كاذبة نبهت على القياس وما فيه من الغلط

ويشرع سوء تسليم ان كان قد وقع فانه كما ليس الفكر كالبداهة كذلك ليس التنبيه للسؤال وهو بعد الحل
كالتنبيه له اذا انتج فهذا هو وجه التحرز والتمكن من الحل ومقاومة السوفسطائية واما تعقب تبكيتاتهم و
ايضاح السبب فيها فقد يعلم مما سلف ونزيده معرفة بمعاودتنا النظر في واحد واحد منها فصل
فنقول ان المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه فانها اما ان تكون لان السؤال يكون كثيرا واما ان يكون الكثرة
في النتيجة ايضا وتلك الكثرة تكون الحق في بعضها موجودا وفي بعضها ليس بموجود كما اذا سئل هل الساكت
يتكلم او قيل هل الذي يريد يتعلم ليس يعلم فان الاول يغلط في النتيجة فينتج نتيجتين ولا يشعر باشتراكه ويجعله
مقدمة بعد واما الثاني فانه وهو مقدمة لا يفهم الا بتفصيل اشتراكه ممن عداه علاه وهو غير مفهوم اذ لا يدري
له في ان يفهم من ان يعلم راجع الى الشيء المعلوم او العالم حتى يمكنه ان يجيب عنه ويشبه ذلك ايضا قولهم اليس
الذي يتعلمه تعلمه ولكن يعلم ان كل اثنين زوج ولا يعلم اثنين في يدي وفي جميع اشتباه هذه يكون الخلف
فيها بان ينتج ان الشيء ليس هو فان الخلف على وجهين خلف استحالة يتبين لا من جهة التناقض كمن ينتج
مثلا ان زوايا المثلث اكثر من قائمتين والثاني خلف استحالة يتبين من جهة التناقض كمن ينتج ان المثلث
ليس بمثلث او ان الاعمى ليس باعمى فيجب اذا علينا ان نشعر بدئيا باشتراك الاسم ان يكون تسليمنا
محدودا محصلا بان يقول السائل ان عنيت كذا فجوابه كذا وان عنيت معنى اخر فليس جوابه كذا وان نتعرض
بالمنع لما هو صار مبدء المغالطة وان لم يشعر بذلك تداركنا بعد ذلك فقلنا ليس الساكت يتكلم بل
لهذا الذي هو ساكت الان ان يتكلم وقتا اخر فانه ليس يلزمنا ان نجيب عن المهملة وعن مهملة وعن
المبهمة وعن مبهمة وان فعلنا قلنا ان نشير الى ما عنينا وكذلك اذا قال اليس يعلم الذي يعلم فنقول اعلم
ما علم وليس اعلم جزئيات الذي اعلم او ليس يلزم ان اعلم احوال الذي اعلمه والمغالطات التي من التركيب
والتقسيم قلنا ان نحفظ الحكم في التركيب ونمنعه في التقسيم وبالعكس ان نمنع الحكم في التركيب ونحفظه
في التقسيم اذ المركب ليس هو المقسم فيرجع الغلط في هذا الباب الى ما يقال على نحوين من الجزئيات
بوجه ما مثل المغالطة التي تكون للمركب فيها مثل ان مما يعلم ان يضرب فيضرب اذا فيه يضرب فيضرب
اذا فيه يفعلك او علمك وهذا فيه ايضا تضليل من جهة المراء اما من جهة التركيب فلانه يسئل مثلا
الست تعلم بما يضرب به زيد فنقول بلى ثم يقول اليس بذلك يضرب فنقول بلى فيتركب ونقول
فاذا بما تعلم ان زيدا يضرب به يضرب واما من جهة المراء فلانه ينصرف الى موضعين احدهما آلة العلم
والثاني آلة الضرب وربما كان القول صادقا اذا فصل عن الهيئات واللواحق فاذا قرن بها صار كاذبا
فلما نغلط بالتركيب وبالمراء والذي ظن ان كل مغالطة فهي لفظية وان كل مغالطة لفظية فهي لاشتراك
في الاسم فلا يتاتى جزئيا ان خطائه اذا تاملنا هذه الامثلة التي من باب المراء ومن باب التركيب والتفصيل
مثل توهمهم بالطرف الذي يضرب على ان موضع الذي يضرب في لغة العرب النصب لانه مفعول به وعلى
انه الحد لانه نعت الطرف وهذا من باب المراء وكذلك انا نعلم ان الصفن التي لها ثلث سكنات

بتعوج

الا ان يتكلم ثم

التي يكون

التي تكون باستعليه الان فان الان نتصل تارة بالعلم وتارة بالسفن واما من باب التركيب فمثل ان
يقول اليس فلان خيرا واليس فلان اسكافا رديا ففلان خير ردي وكذلك اليس للعلوم الجيدة تعليما
جيدة وللردي ايضا تعليم جيد فمن الجيد ايضا ان يعلم رديا لكن كل شيء ردي من يعلمه فتعلم رديا فان كل
تعليم الردي ردي والجيد غير ردي هذا خلف ومنها تضليل من جهة التركيب وتضليل من جهة اللفظ ايضا
في قوله يعلم رديا وايضا هل يجوز ان يقال الان انك حادث لكن لست انت الان حادث فانت حادث الان
لست حادثا الان هذا خلف وكذلك اليس كما يكون لك شيء ممكنا كذلك يمكنك ان تفعل ويمكنك عند ما
يضرب بالعود انه لا يضرب به فاذا يمكنك ان تكون ضاربا بالعود وغير ضارب بالعود فهذا كله يرجع الى ما قلنا ان الشيء
يفهم بوجهين من وجه وذلك لان سقراط وان كان فاضلا فليس في كل شيء بل بالخلق وان كان رديا فليس في كل
شيء بل في الدباغة وهذا لا تناقض بل يجتمعان انما يتناقض مفهوم اخر وهو ان يكون فاضلا ورديا في شيء
واحد فسقراط فاضل وردي كقضيتين اثنتين لا كقضية واحدة وعلى ما علمنا في موضع آخر وكذلك اليس
نتناقض خير يصنف وشر في شيء اخر ولا يلزم ان يجعل احدهما شرطا في الاخر ويجعلهما معه نحو حد واحد وكذلك
ليس اذا صدق عند ما لا اضرب العود يمكنني ان اضرب لو كانت سبب مجموعها يمكن ان يصدق مفترقا ونقول
عند ما لا اضرب او نقول اي عند ما لا اضرب اضرب فان الامكان والمشبه فقد اسقط وفرق الفعل ومعنى الامكان
في هذه الاشياء انه كما ان يكون الشيء بدلا عن ضده لا مع ضده وههنا قد اخذ مع ضده وقد حكى المعلم
الاول ان بعض الناس واظنه يعني بذلك المدعي له انه معلم حل ذلك بان قال فرق بين قولنا يفعل بحسب ما
يمكنه وقولنا انه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا فلو كان يفعل الممكن لا محالة فلعله وجب ان يضرب
في حال ما يمكن هو حال لا يضرب واما اذا لم يكن كذلك بل ليس يجب وقوعه لم يجب امكانه فيجوز
ان يقع واقعا بحال عدم الضرب فيكون حينئذ لا يضرب فان معناه انه كان غير ممتنع في ذلك الزمان
ان يقع الضرب بدل غير الضرب ليس انه يجب وهذا الحال وان كان من وجه حلا فانه ليس حلا بحسب
ان المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة فان الحل يجب ان يكون مستمرا في جميع الجزئيات وهذا الحل
خاص بهذه المادة وان استمر فليس فيه تعرض لما اورد في المقدمات ومن التسبب المتصل واما المغالطة
التي تقع من جهة الشكل فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ كمن يقول ان هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه
فينتج ان هذا البيت ساكنه فيه ومنه ما ليس الغلط فيه نفس اللفظ بل هو شيء يتعلق بهيئة اللفظ وهو
كالاشتراك في الهيئة او شيء متعلق بهيئة الاداء كما يكون الشيء يقال مرة بصحو وحده ومرة بطلاقة
فيتغير الحكمان واذا لم يلتفت الى اللفظ والى شكل اللفظ بل الى المراد والمعنى سهل التخلص مثلا اذا قال قائل ان الذي
يبصر يفعل من حيث يبصر وينفعل من حيث هو مبصر فتكون من جهة واحدة فاعلا منفعلا فنقول ان الذي يبصر
ينفعل في كل حال وليس يفعل ولا اشتغل بان تصريف يبصر هو تصريف يضرب ويقطع لان المعنى هو
غير مطابق للتصريف وهذا يشبه الاسم المشترك ويشبه الذي يسئل عن مسائل كثيرة وحكمه في ان يحصل

سؤاله بدءا واخيرا الاره على نحو حكم ما قيل في اللفظ المشترك وحكمه فانه يغلط لاشتراك الاسم حكم المراء وهو مغالطة
لفظية ليست على ما يراه بعضهم من ان كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك ولنورد امثلة مرائية يغالط من
جهة اللفظ وحلها غير حل المغالطة التي وقع فيها اسم مشترك مثل قولهم اليس من يرمي شيئا فهو له بصير ليس له فحين
رمى الكراع الذي عنده فيكون لا كراع له لكنه انه رمى واحدا جاز ان يبقى عنده تسعة فيكون له كراع ليس له كراع ومثل هذا
ليس فيه اسم مشترك وانما وقع الغلط بسبب ان قوله لا كراع له فهم منه لا كراع له البتة وانه التسليم وقع لقلة
التحرز لا الاشتراك في لفظ الكراع او لفظة في الالفاظ المفردة وكذلك حل يبذل الانسان الا ماله فيقول لا فيسئله
بالسرعة انه ان بذل ماله فيجيب المجيب بالسرعة ويقول نعم فينتج عليه ان الانسان يعطي ما ليس له وايضا
هل الذي ليس له يد يبطش باليد وايضا هل الذي ليس له عين يبصر فانه قالوا بلى يشنع انه كيف يبصر بلا عين وكيف يبطش
بلا يد وانه قالوا الاقد واليد الواحده والاعور دال يبطش وهذا يبصر وقد ذكر حال هذا خارجين مما يعرض للمثال
للقانون وفيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل المثال والحل وما قرر انه غير لايق وايضا مثال آخر اليس
كتبك هذا صادق لشي كتبته فيقول بلى ثم يقول اليس كتبته كاذب فيقول بلى اذا كان كاذبا فاذا هو كاذب
وصادق والسبب انه هذا الكتاب ليس يناقض ذلك الصادق فان الكاذب المقابل للقول الكاذب هو
قول صادق والعقد الكاذب عقد صادق وههنا فقد اخذ الكذب مقرونا بالمدلول عليه والصدق مقرونا بالعدل
في الكتابة ولاختلاف التركيبين وقعت المغالطة وايضا اليس ما يتعلمه زيد هو هو وهو يتعلم الثقيل والخفيف
فهو ثقيل وخفيف والمغالطة كما علمت من قبل رجوع هو تارة الى المتعلم وتارة المتعلم وليس يسلم المجيب
انه هو المتعلم بل هو الشي الذي يتعلم لا زيد وايضا اليس هذا الشي الذي يشيره الانسان بطاوه وهو
يشير يوما كله فهو بطا اليوم لانه انما يطاء ما يشير فيه من المسافة لا الزمان وهذا اليس يشرب منه
الكائن ولكنه لم يشرب منها شيئا والمغالطة ان هذا يشرب منها لا من جوهرها واليس كل متعلم
هو اما ملقن واما مستنبط لكن المستنبط ليس ملقنا او مستنبطا والملقن ليس مستنبطا او ملقنا
والمغالطة بسبب اختلاف ربط ما بين القضيتين فانه يوهم انه ربط احدهما بالاخر على انه معاقبة ويوهم
انه ربطه على انه معايدة وايضا الانسان في نفسه وهو شي ثالث غير العام والخاص لكن العام والخاص
هو لا انه انسان وهذا المثال قد يحتمل ان يجعل تضليلا الا معنويا لكنه مع ذلك لفظي ايضا وذلك لانه
غير العام والخاص في نفسه اي اعتبار نفسه والعام الخاص هو لا باعتبار نفسه ففيه مغالطة من جهة
اعتبار تركيب نفسه مع الانسان وتفصيل معه وهو من حيث نفسه لا يصدق انه شي من الاثنين بل
كشي منهما وكذلك جميع العوام حملت على الشي من طريق ما هو او حملت خارجة عن جوهره فان التبيل
واحدة ثم بالجملة فجميع ما يغلط عند اللفظ يقابل عند الجواب بالضد ان كان الغلط بالتركيب فيحل فيغلط
من طريق تبكيت القسمة وان كان من القسمة فحل بالتركيب وان كان الغلط لشيئين مثلا اشكل محقق
فليكن الجواب يشكل مثقل وان كان باسم مشترك فنار باي باسم محقق للمعنى المفرد وكان في المراد فيه

في التركيب

بلغ

وفي التركيب مثلا اذا قال اليس من يمشي بيوطاء ما يمشي فيه وهو يطاه الزمان فيكون بسلمنا ان الذي يمشي يطاه
بما يمشي فيه من المسافة دون الزمان وعلى هذا القياس في تلك البواقي **فصل** واما التي من طريق المعاني فالذي
من العرض فبعضه واضح مستمر في جميع ذلك بان يكون في بعض الجوابات من الاعراض اذا سئل عنها بقول اليس
من الاضطرار ان يكون مثلا الابيض موسيقارا وان كان قد يوجد ايضا ويتفق وجوده وانما يلزم الصدق في
جميع الاعراض اذا لم تكن متباينة الاجناس العالية والوسطى فحينئذ لا تنفذ جملة المغالطة ويوضح ذلك
بامثلة يسمعها الشامعون ويستوحش من مخالفتها المشاغبة ومن امثلة ما بالعرض قولهم الست
تعلم ما اسئلك فانه قال نعم بلى علم قال له ما هو وان قال لا اعلم قال انا اسئلك عن زيد او عن الخير وانت تعلمه
والمغالطة في هذا من جهة العرض هو ان شيئا واحدا هو معلوم في نفسه ومسئول عنه وليس هو معلوما من
حيث هو مسؤل عنه فتركب العرض بين المعلوم والمسئول وايضا قولهم وكذا قولهم حبل قاف قليل لانه
واحد وكل قليل صغير فهو قليل وهو صغير فالقليل صغير وحبل قاف قليل لانه واحد فهو اذا صغير وقوله الكلب
لك وهو اب فيجتمع ذلك معا وايضا انت تعلم زيدا انه ذلك فهو الداخل الدار فيعلم الداخل ولا تعلمه والحل
في هذا ان ذلك غير الداخل وانما هو هو بالعرض وهما بالذات والمعنى شيئان فليس المعلوم هو المجهول والحل
ذلك قليل وصغير فهو ان هذا قد يوجد ليس بالضرورة وكذلك ان سال السب تعلم ما اريد ان اسئلك
عنه حتى تجيب عنه والذي يسئلك مخفي فيجب ان تعلم المخفي والمستور في جميع هذا انما عرض كلاهما لموضع واحد
واحد منهما عرض للاخر من غير نسبة بينهما وكل واحد منهما ليس هو الاخر وليس الجواب ما اجاب به بعضهم
واظن من جرى ذكره من ان الشي يعلم ويجهل من وجهين فان هذا هو المشنع به وكيف يكون وجهانا
للواحد من حيث هو واحد فانهم يشنعون بهذا بل يجب ان يقال المعلوم ليس هو المجهول البتة نعم الا
بالعرض هذا جواب وحل من جهة وفي بعض الاشياء ولكن ليس مستمرا في جميع المسائل التي من هذا الباب
ولا مقبولا عند المنكر منهم وبالجملة من يخالف المشهور يلزمه لا يكون القياس المؤلف من المشهور
يلزمه وانما لزمه لكان قياسا مبتدئا لا حلا لشبهة ومع هذا فان هذا الحل بازاء الشبهة الشناعة التي
في النتيجة وليس بازاء القياس ومن حيث السبب الجامع لهذا المثال وغيره وليس يمتنع ان يكون
الخطاء في مقدمة واحدة يوجد له وجوه يبين به خطاؤه ولكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك بينه
وبين سبب ما يجرى مجراه ولو ان انا الف قياسا من مقدمات كاذبة فانتج كذا فاوضح خطاء النتيجة
كان ذلك بيانا للخطاء ولكن مع اعراض عن السبب مثل من يعارض قياس زينن حين يقول ان الحركة
لانه لو كانت حركة لكانت تحتاج ان تقطع انصافا بلا نهاية في زمان معناه بان يجاب ويقال الزمان
ايضا مساو للمسافة في الانقسام فان هذا يبين ان النتيجة غير شنعة وطلل الصواب هو ان يقال المقدمة
كاذبة وانه ليست هناك انصاف بلا نهاية واذا تكلف ابانة خطاء النتيجة بعد ذكره من البيانات
ولم يتعرض لخطاء القياس لم يلزم شي وكذلك حلهم لمغالطة قالها بعضهم ان كل عدد كثيرة لان العدد كثيرة مركبة

من احاد وكل عدد فانه اقل فهو قليل فكل عدد قليل وكثير فانهم قالوا ليس يكون قليلا وكثيرا من وجهين وليس
هذا بمحال فاعلموا غير مقاومة النتيجة وسلموا القياس ولم يحلوا التضليل وما كان يجب لهم ان يسلموا ان كل عدد كثير
وان كان يقال له كثرة فان الاثنين ليس بكثير والمغالطة التي نورد ويقال ان كذا ابن لك وهو اب او عبد لك فهو
ابن فيجمع انه لك ابن واب او لك اب وعبد ومن هذا القبيل الذي بالعرض فان المعلم الاول حل بعض الناس هذا واظنه المذكور
مرارا بان قال ان المغالطة ههنا باشتراك الاسم في لك وهذا غير نافع في الحل والاستمرار فانه وان كان لفظة لك يقال
باشتراك الاسم على معان تارة بمعنى الملك وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيها في الابن والاب فانه ليس بمعنى
الملك بل يدل على نسبة الاختصاص والقرابة وهذه النسبة معناها واحد فيهما وان كان المنسوب اليه مختلفا
والان كان قولنا لك يقال على معان غير متناهية وانه وان كان لفظة لك مشتركا فيها فانها عند ذكر العبد يدل على
الملك فقط وفي ذكر الاب يدل على تخصيص نسبة اخرى وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه بل لسبب تاحيد
الامرين اللذين لا اتحاد الا بالعرض بل انما المغالطة في هذا من طريق العرض فان الذي هو ابن له عرض له ان كان ابا
او ابنا او عبدا لا من طريق ما هو له اب ولا من طريق نسبي حتى يكون ابا له او ابنا وكذلك امثلة اخرى من باب العرض
اخذها الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم وبالجملة فان الاشياء الماخوذة من الكيف والكم والمضاف العارض
لشيء واحد لا تتحد الا بالعرض ولا يكون بعضها جزء الاخر من طريق ما هو وكذلك ما يكون من مقولة واحدة لكن
اجناسها السافلة متباينة ومع ذلك فان الاضافات اذا اختلطت قل وقوع العرض فيها بالعرض وكذلك الشروط
الاخر التي للنقيض على ان هذا باب براسه وقد ذكرت لهذه امثلة ونحن نذكر ما هو اولى بان يلتبس منها
من ذلك ونوقف ايضا انها مغالطات براسها ليست من قبيل اشتراك الاسم كما ظنه المذكور ومن تلك
الامثلة مثل قولهم ان بعض العلوم علوم للاشرار وكل ما هو للاشرار فهو شر ورديء لكن كل علم خير فبعض ما هو خير
شر رديء وذلك لانه وان كان علم الاشرار قد استعمل فيه الاضافة الدالة على وجوه مختلفة فانها ههنا ليست
تدل الا على القنية فقط ولا الغلط جاء من ذلك بل من جهة انها ليست للشرير من جهة ما هو شرير وذلك مثل ان الانسان
اذا قال ان الانسان للحيوان لم تكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة بل على انها نوعه لان التقييد ازال اشتراكه على
ان كون الخير للشر وقد يحتمل ان يكون على وجوه ليس لكون الانسان للحيوان ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك
ولعل اكثر اصناف هذه المغالطات لا يقع الا باشتراك الاسم فانه اذا قال قائل ان الذهب خير فهو في دماغ فلان
فهو خير فيه وان كان لفظة في مشتركة فانها في هذا الموضع غير مشتركة ومع ذلك فقد انتج منه غلط ولا يجب
ان يتوهم ان صدق حمل الشيء على شيء ما من وجه وصدق سلبه عنه من وجه اخر يجعل لفظا مشتركا فيه
فان كل لفظة في الدنيا يدل باشرط على شيء وبالاطلاق على شيء او بشرط ثان على ثالث ووحده على شيء
ومع غيره على شيء اخر انما المشترك فيه هو ان يكون بعينه بحال واحدة تكثر دلالته والا فان قصيدة طويلة
تدل على امر ما فنصفها يدل لا على ذلك الامر بل على شيء اخر ولا يصير مع ذلك مشتركة الدلالة وبالجملة ليس الشيء
في الاطلاق ومع تقييده بشيء من العوارض التي تعرض في مقولات اخر واحدا وبامثال هذا ما غالطوا

فقالوا

فقالوا هذا الشيء موجود وليس فرسا هو موجود فهو موجود غير موجود هو الفرس وايضا ما يقولون هل يكون
يوجد ما ليس بموجود فيكون هو الشيء الذي ليس بموجود موجودا وكذلك هل الذي هو موجود يبطل
كونه ووجوده فيكون الموجود قد حصل لا موجود فهو موجود ولا موجود وهل ان يحلف حسنا لكنه على الكذب ليس
يحسن وهل ان يستحلف حسنا لكنه على الجور ليس يحسن ثم الحلف مما يستحسن والاستحلاف مما يستعمل
فهو حسن غير حسن من الحلف وكذلك الطاعة حسنة وهي ايضا قبيحة وكل هذا التذكر اعتبار الوجوه والشروط
وترك اعتبار الاطلاق والتقييد فاذا اعتنينا عن ذلك لم يعرض لها تبكيت وانه فرق بين ان يكون موجودا
ان يكون شيئا وبين الموجود وبين الموجود شيئا وبين الحسن بحال والحسن مطلقا والقبيح بحال والقبيح مطلقا
اي في مثال الحلف والاستحلاف والطاعة وليس بعيدا ان تختلف بالاطلاق والتقييد والتقييد ان تختلف
في الحكم ومن هذه الامثلة اليست الصحة واليسار خيرا فاذا قيل بلى قال لكنها ليس خيرا للجاير فاذا هي خير ليس
بخير وكذلك اليس في الذنب خير وليس للطيران خيرا ومثال تتلوا هذا اسمح ويجب ان يفهم على هذه الصورة
مثل ان يقال اليس ما لا يؤثره الحكيم فهو شر فنقول بلى ثم نقول اليس اطراح الخير خيرا فنقول بلى فنقول الحكيم
لا يريد اطراح الخير والعادة وطرح الخير ونفيه حال للخير وما هو حال للخير فهو خير فالحكيم لا يريد خيرا وما لا يريده فهو
شر فبعض الخير شر وحل جميع هذا واضح وايضا مثال من باب الشر نسبه مثال الاقدم ذكره من باب الخير وهو
ان اللص شرير فيجب ان يكون ما ياخذه ويطلبه شرا وهو يطلب الخير وذلك لانه ليس لانه شرير يجب
ان يكون جميع ما ينسب اليه شرا بل قد يعرض ان يكون ما ينسب اليه شريرا كان المرض شرا وليس
كل ما ينسب اليه شرا فان الاقبال منه ليس شرا ومن المغالطات في هذا الباب اذا تسلم انه لما كان
العادل اثر من الجاير وجب ان يكون ما هو على جهة العدل اثر من الذي على جهة الجور فيكون القتل على جهة العدل
اثر من القتل على جهة الجور وليس كذلك فان المغالطة في هذا ان لا يحفظ انه يكون مما هو على جهة العدل
اثر للعادل او للمعدول به وكذلك ما على جهة الجور اثر للجاير وللمجور عليه ومثال اخر يجب ان يفهم هكذا ان هل
العادل ان ياخذ كل شيء له من حيث كان فان قال نعم قال فان كان ذهبا اخرجه من يده او ملكا جعله
لغيره وايضا هل يلزم القاضي الا الاجتهاد فالاجتهاد صواب والسنة صواب وان خالف كان صواب
يخالف صوابا وعدل يخالف عدلا فيكون عدلا لا عدلا وايضا هل يجب ان يعاقب من يفعل العادلات
او من يفعل الجايرات فنقول من يفعل الجايرات والعادل الذي يفعل الجايرات التي جرت عليه يجب
ان يعاقب وجميع هذه الامثلة من اختلاف دلالة ما يقال على الاطلاق وعلى التقييد مثل ان اطر كل ما كان
على طريق العدل يؤثر من غير ان يقال لمن وكذلك ان يقال كل شيء لمالكه ان ياخذه ولا يبين بشرط انه ما لم
يوجره يخرجه او يرهنه عن نفسه يحق لغيره ولا يبين ان الاجتهاد مرجوع اليه ما لم يخالف النص وان لا يبين قول
الجايرات التي يحكيها او قول الجايرات التي يجور بها على غيره وليس الاخبار عن الجور جورا كما ليس الاخبار
عن العدل عدلا وعن النافعات نفعا وفرق بين جور يحكى وبين جور يعمل على الاطلاق عدلا وعن النافعات

نفعا ح

واما ما يقع من جهة التبكيت فعليك ان تعتبر صورة القياس هل هي منتجة ام لا وتنظر في الحدود هل الاوسط
واحد بعينه من كل جهة وهل كل طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرايط النقيض
وتجتهد في التسليمات ان يلتفت في اول ما يسئل هل يسلم شيئ قريبن بحالين مختلفين او شيئا يشارك
النتيجة بحال دون حال ومما يجري عنده ان يراعي في المحمولات شروط النقيض فاذا قيل له مثلا هل كذا اضعف او ليس
بضعف اجاب مع استظهار فقال ضعف كذا دون كذا وكذلك يراعي الوقت والجهة في كل شيئ بحسبه
مثل استظهاره في جواب من يسئل اليس من تعرف الامر تعرف كما هو وكذلك الذي يجهل الامر ثم انك
تعرف زيدا ولا تعرف انه موسيقار فتعرفه ولا تعرفه وهذا لانه لم يشترط انه تعرفه من جهة واحدة و
على الاطلاق او من كل جهة وكذلك اذا قال اليس ما هو ثلثة اذرع اكثر مما هو ذراعين لكن هذا ذو الذراعين
اكثر عرضا فهو اكثر وليس اكثر فاذا تحفظ المجيب وقال هو اكثر طولا لم يلزمه هذا التبكيت واما
المصادرة على المطلوب الاول فان عرف المجيب انه مصادرة لم يسلم ولم يلزم الشنعة وان كانت
الشهرة توجب تسليما انكر ولم يحتشم قائلا اني بعد ما خالفت الشهرة في الوضع الذي انصره فكذلك
اخالفه فيما هو هو او على حكمه فان سها ولم يتنبه ودلس عليه فسلم المصادرة فان اشتبه تداركه وقال
هب اني سلمت فليس لك قياس لان هذا التسليم رجوع مني عن وضعي ومساعدة لك واما انت
فلم تعمل شيئا ولم تفهم تبكيتا وكيف يكون وانت استعملت نفس نقيض وضعي في ابانته والمقدمة عين
النتيجة واما وضع ما ليس بعلة علة فليراع انه هل يلزم ما يلزم مع رفع ما تسلمه فان كان قيل انه سواء
سلم ذلك او لم يكن فالشنع لازم وليس من فعله واما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب ان
لا يغلط فيجعل الملزوم لازما واللازم ملزوما فحينئذ لا يمكن ان يقع لنا غلط حين لا يتوهم الانعكاس
وهذا الباب على صنفين اما على سبيل الاستقامة واما على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع فانه
تارة اذا قيل لكل حريف حار ظن انه يصح معه ان كل حار حريف ووقع منه التضليل وتارة اذا قيل كل
متكون له مبدء يظن ان ما ليس بمتكون ليس له مبدء ويعرض ما عرض لماليسوس حين حكم من هذا
ان جرم العالم غير متكون فهو غير متناه وذلك الغلط بل اللزوم كما علمت بالعكس واما السؤالات
اذا جمعت فينبغي ان يتامل المحمول والموضوع او المقدم والتالي هل هو واحد على جهة في المعنى او كثير
وان يفصل ولا يجيب الا عن واحد واحد وقل ما يقع هذا الغلط اذا كان الجواب بالايجاب او بالسلب
صادقا في الجميع كما في اللفظ المشترك المتفق المعاني في الحكم واعظم ما يقع فيه الغلط اذا كان مختلفا فليحذر
مثل هذا ومما يغلط من هذا القبيل ان يكون الجواب في المسئلتين المجموعتين بالمتقابلين مثلا ان يكون
احدهما خيرا والاخر شريرا فيقال هذان خير او شر ويقال انصافا ومع احدا ان لمجموع هذين لا خير ولا شر
لان الكل ليس هو ولا واحد منهما وكل واحد هو هو وليس الاخر فيقال للمجموع هو كل واحد وليس
هو هو وليس الخير والشر الا هما او لهما وهو ايضا لهما وليس هو هما فهو هما وليس هما وايضا 2

2 الا هو اولهما م

ليس ما هو

ليس ما هو خير يكون شريرا والشرير يكون خيرا فيكونان قد صارا شيئا واحدا الكل واحد منهما خير وشر
لان الخير صار شرا والشر صار خيرا وهذه وان تعلقت بجميع السؤالات فلها ايضا ضروب اخرى من التضليل من باب
اشتراك الاسم وغيره وليس لقائل ان يقول اذا قلنا الكل او كلاهما فهو باحد الا كثيرة فان الكل وكلاهما يصلح
للتكثير فاذا حمل شيئ في مثل ما نحن فيه على كلاهما فقد حمل على اثنين في المعنى وان كان واحدا في اللفظ اللهم الا ان يكون
الموضوع واحدا ويدخل الكل للسور وذلك غير ما نحن فيه فهذا ما يقوله في المغالطات التي في نفس القياس بحسب
اللفظ والمعنى واما الخارجة فنذكر احوالها ايضا واما الاقاويل الملجئة الى التكرير اما في المضاف فنحن نبين ان الشيئ
المضاف لا بد في تعريفه بالمضاف الاخر من حيث يكون المضاف الاخر وانا ثم ليس المضاف ذاتا تكرر على المضاف
اللهم الا ان يسئل على وجه تعرض ما قلناه في موضعه من ان الملجئ اليه فحش السؤال والسؤال الفاحش هو الذي
يسئل عما لا فائدة فيه فيكون جوابه لا فائدة فيه ثم ليس كل ما يكرر شيئ عرض منه هذيان فانك اذا حددت العشرة
الحد الحقيقي احتجت ان تقول انه عدد مؤلف من واحد وواحد وواحد وكذلك حتى تكرر المبلغ الواجب من غير استحالة
ولا هذيان وذلك لان ما هو مكرر فبيانه مكرر وكذلك اجزاء الموجبة تكون موجودة في السالبة وان يفعل
في ان لا يفعل فاذا قلت المنفصلة من ايجاب وسلب لم تقل قد كرر فيه الشيئ لانه كرر على نحو يجب فلا يكون
موضوع شنعة ولو ان انسانا تكلف ان يعرف الضعف خلوا من تعريفه بغيره الذي قد يتعرف بنوع ما به ويكون له
تكرار ما لما عرف الضعف بل ربما عرف موضوع الضعف كالاسس ويكون عرف شيئا لا زماله الضعفية
وليس ذلك الشيئ في جوهره من المضاف ويكون مثل العلم الذي هو هيئة ما للنفس وصورة من باب الكيفية
يلزمها اضافة ولذلك ما كان لها ان تخصص ولا تخصص في مقابلة شيئ مثل الطب فانه تخصص من تحت
العلم ولا يكون كونه مبدئا الا للمعنى الذي يكون به جنسه وهو العلم مضافا لان تلك الاضافة عارض لازم له
وقد بينا هذا في قاطيغورياس واما الباب الاخر مما سبق بوقوع التكرير فيه من جهة الاعراض الذاتية التي توجد
في حدها الموضوع ويعلم بتوسط ما يحمل عليه فان التكرير يقع فيه ايضا بسبب فحش السؤال فيحتاج الى ان يقال
فان الانف الافطس هو انف فيه التقعير الذي يكون في الانوف وليس هذا كاذبا ولكن مكررا لانك اخذت
السؤال مكررا وجواب المكرر يكون مكررا ولو قلنا افطس وحده كان يكون انف فيه تقعير فكما انك اذا اسقطت
معنى قولك انف انف كان الجواب عن تحديده مكررا كذلك اذا قلت انف افطس ومع هذا فليس شنعا ولا كذبا
ان يكون انف فيه تقعير يكون في الانوف بل الشنع والكذب هو ان يكون انف فيه تقعير يكون في الساق
حتى يكون الفحج واذا قلنا انف فيه تقعير لم يحتج الى ان يقول فيه تقعير انفي واما ما يعرض من العجمة فينبغي ان
لا يحسب حتى يحاول اوهام الكسف فليس عليك ان تجيب عما لا تعلم من اي الوجوه كانت العجمة من الاعراب
او التذكير او التانيث او غير ذلك وهذه المواضع المغلطة تكون في بعض الاوقات اظهر وفي بعضها اخفى
وربما اتفق ان يجتمع في شيئ عدة وجوه من هذه فيزداد التباسا ويستدعي وجوها مختلفة من الحل وقد يكون
في باب واحد ما هو اصعب واسهل مثل ما يكون في الواقعة في اتفاق الاسم مثل النحو الذي يختلف فيه احكام

المحمول في موضوعات مشتركة الاسم والاقاويل المضحكة التي قد تستعمل في جنس المغالطة والشعر فاكثرها
من قبيل اللفظ مثل ما يقال ايضا في العربية بابنبل باخر ويعني به شيء اخر ومركبات ونغمات وتصحيفات
مضحكة يدهش على اولى الدربة فضلا عن الاغتام ولو كان التضليل من اللفظ وليس انما يقع الضلالة
بهذه الوجوه للاغتام بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون والقول الحاد التاثير السريع العمل جدا هو الذي
لا يفطن معه بسرعة اهل الغلط في التاليف او في انه لا ينبغي ان يسلم مقدمة او هو كونه يصرف او يجب
ان يسلم بعد التفصيل فان مفهومها متضاعف واقواه ما يكث بما هو اشد شهرة من النتيجة ما كان من
المجادلين يسئل عن طرفي سؤال احدهما مشهور والاخر شنيع حتى يدري بها ينفع تسليمه في مطلوب السائل
بل يكون من امور مظنونة كلا الطرفين فيها سواء في الظن ليس احدهما اشهر وفي مثل هذا ان استعمل الحاد المعاجل
من السؤال عرضت الحيرة لاستبهام الذي ينفع واشكال الامر في الكاذب والصادق وصحة القسمة التسؤالية
وفساد هذا وقصر مدة النظر والتامل وكذلك اذا كان السؤال ان يسئلا ولم يعين المسئول اليه الكلام بهما
من طرفي النقيض حتى تكون مطالعة المطلوب بدي سبيل المقاومة وكذلك يشكل هذا التاليف على مستقيم
او على خلف وكذلك القياسات المضللة المتقابلة التي تحتاج الى ترجيح وتصعب وتعلم انها متقابلة
يدفع بعضها موجب البعض لا تهتدي الى السبب الذي من قبله يعرض واحد الحادات ما يحقق وجه الغلط
فيه هل هو من التاليف او من المقدمات فهل فيها كذب او حاجة الى تفصيل الاسم المشترك وبعد ذلك
ما يعلم مثلا ان المغالطة ليس في التاليف ولكن يشكل هل هي بسبب كذب او حاجة الى تفصيل ثم
لا يعلم ان ذلك في اي مقدمة ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة او استعمل فيه في جملة
ما يسلم شيء لم يتسلم ولا يجب ان يجعل سوء ترتيب المقدمات سببا للاستهانة اذا كانت صحيحة صحيحة
احوال الحدود واحد بسرعة الى الصحيح بل يجب ان يستعان بها كان القول غير معلوم شهرة المقدمات
ولا انتاج التاليف اذ يكون السائل ضعيفا غير محنك ويجب ان يتلطف في البعض فتارة يقصد به
القول وتارة القائل بان يرى انه لم يسئل جيدا فان السؤال قد يراد به تارة المجيب نفسه وتارة المسئلة
نفسها وتارة قد يراد به الامان **فصل** قد بينا وجوه المغالطات وحلها ووجه السؤال بها واخذ مقاومتها
والواجب ان يعقل الى اجمال القول في غرضنا قال المعلم الاول انا لما حاولنا ان يكون لنا قوانين يقتدر بها
على ايراد القياسات من المشهورات لعرض جدلي او امتحاني وكان السوفسطائي يشاكل هذين الى
الجدلي والامتحاني اما الجدلي فلان موضوعاته مشتركة ولان السوفسطائي قد يتشبه بالجدلي ويسمى
بحسب ذلك مرائيا واما الامتحاني فمن حيث المغالطة ومن حيث يشارك الجدلي ايضا اردفناه به
بالنظر في هذه الصناعة وكيف يتشعب ولم يقتصر على ما للسائل في ذلك بل وما للمجيب في حفظ الوضع
بالمشتركات وعلى ما يجب ان تراعيه في الامور المشهورة وما المتشبه بالمجيب حفظا منه لاوضاع له
سوفسطائية والحفظ بالجملة اصعب من السؤال اذ السؤال كالهدم والحفظ كالبناء وينبغي للحافظ

ان يحفظ بالمشهورات لا غير واما السائل فيعمل في كل ما يتسلمه ولذلك كان سقراط لا يجيب اذ كان يعترف
انه لا يحسن ذلك بل كان يقوم مقام السائل والذي في التعليم الاول بعد هذا لا يجب ان يفهم منه انه يتكلم
في القياس العام بل هذا في القياس السوفسطائي وان كان كذلك قال وقد كان لنا في الصنائع البرهانية
والجدلية المذكورة اصول ماخوذة ممن سبقنا ليس يعني من حيث هي مجردة عن المواد بل من حيث استعملت
في مواد فكان هناك جزئيات استعملت في البراهين مثلا في الهندسة وجزئيات استعملت في السؤال
والجواب في الجدل والخطابة امكن ان ينتزع منها قوانين كلية وهذه الجزئيات كانت في ابتداء تفطن الناس
للجدل والخطابة قليلة جدا ثم انشعبت وكثرت على حسب كثرة تنوع النافعين اخيار والبناء عليها و
تبديلها واصلاحها وصارت لهم ملكة فانه لم يكن عن قوانين فسالوا وحلوا وحلفوا في الجزئيات ما فيه كفاية
وربما دلوا على امور من الكليات وان قلت وقد ذكروا فيما تولوا في تربية الخطابة بعد القدماء مثل
طيطياس وبعده ثراسوماخس الذي يجادل سقراط في امر العدل ثم ماذروس واما مقاومة السوفسطائيين
فلم يوف الت الفون منها شيئا يعتد به لقلة الحاجة اليه بل لم يكن عندهم منها شيء لا في الاصول
ولا في الجزئيات تربها ايا هم اصلا مع ذلك فان الحاجة قلت الى الصناعة السوفسطائية فلم يتم عقودها
فصلا عن حلولها بل تكلموا في امثلة قليلة جزئية واشياء تناسب الخطابة لكتاب بسطنا القول قليلا
ونظرنا في وجوه الاغاليط وجمعناها وجردناها عن المواد صناعة كلية وانما مست الحاجة الى مثل الخطابة
بسبب ايثار ما يؤثر واجتناب ما يجتنب فكان الاولون انما وقعوا ولا في الخطابة الى هذا الجنس
ثم انبسطوا وكانوا يستعجلون فيعلمون ويتعلمون قبل ان يجردوا الصناعة فيكون من يعلم منهم
يتعلم منه على سبيل ما يتعلم من المعلم المجرب لا على سبيل الصانع القياس فما كانوا يفيدون صناعة
ولا امرا كليا الا ما يعتد به بل هبلغ فائدة فكان مثلهم مثل من يقول اني اعلمكم حيلة في وقاية اقدامكم الم
الوطي والحفا وهو ان يقطع من الجلود ما يلبسون من غير تفصيل وبيان بل على سبيل عرض خفاف معمولة
عليه فان هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم اي الجلود يصلح وكيف يقطع وكيف يحرز وما لم يحرز الخفاف
والمشتكات بفصولها بل الذي يفيد مثل هذا العلم فانما يفيد امرا يتشبهما[2] وكلما حسبا لجمع
الخفاف من غير تفصيل ومع ذلك فانه لا يخلوا بما يعمله عن هداية ولكنه لا يكون قد افاد الصناعة واكثرهم
جدوى من افاد وسيا صناعيا اتخذه فصناعة لكن افاد خفا معمولا ولم يفد بذلك صناعة اذ لم يفد
كيف يعمل الخف قال فلهذا لم يستفد ممن سلف صناعة بل ورثنا هم امورا خطبية معمولة وجدلية وبرهانية
قال واما صورة القياس وصورة قياس قياس فامر قد كددنا في طلبه مدة من العمر حتى استنبطناه
فان عرض في هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من شعر به عند التصفح وليقبل المنة بما افدناه في الصواب
ولنعلم ان افادة المبدء واستخراج قاعدة الصناعة اجل موقعا واسنى مرتبة من البناء عليها خصوصا
اذا كان المستنبط مع انه مخترع مبتدى محيط بكمال الصناعة وقوانينها لا يندر[2] منها الا ما لا يعتد به فهذا

[2] متشبهان خ

[2] لا يندر خ

ما يقوله المعلم الاول واما انا فاقول لمعشر المتعلمين والمتاملين للعلوم تاملوا ما قاله هذا العظيم ثم اعتبروا
انه هل ورد من بعده الى هذه الغاية والمدة قريبة من الف وثلثمائة وثلثين سنة من اخذ عليه انه قصر
وصدق فيما اعترف به من التقصير فانه قصر في كذا او هل نبغ من بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة كلا
بل ما عمله هو التام الكامل والقسمة يقف عليه ويمنع تعديه الى غيره ونحن مع غموض نظرنا كان ايام انصبابنا
على العلم وانقطاعنا بالكلية اليه واستعمالنا ذهنا اذكى واوفر لما هو واجب قد اعتبرنا واستقرينا وتصفحنا
فلم نجد للسوفسطائية مذهبا خارجا عما اورده فانه كان شيء متفاصيل لبعض الجمل التي اخذناها منه ما نحن
نرجوا ان نسكبه من الدلالة عليه في اللواحق على ما نرجوا ان نكون افرغ لما هو واجب والذي عمله معلمه وسماه
كتاب سوفسطيقا حاد فيه عن الواجب وقصر عن الكفاية اما الجد فخلط المنطق بالطبيعي والالهي وهذا
لضعف تمييز كان فيهم قبل نبوغ هذا العظيم واما التقصير فانه لم يفهم وجها للمغالطة الا الاسم المشترك
وبالحري ان نصدق ونقول انه ان كان ذلك الانسان مبلغه من العلم ما انتهى الينا منه فقد كانت
بصناعته مزجاة ولم تنضج الحكمة فيها وانه صبي لم يحتنك ومن يتكلف له العصبية وليس في يديه من علمه الا ما هو
منقول الينا فذلك اما عن حسد لهذا الرجل واما لعامية فيه يرى ان الاقدم زمانا اقدم في الصناعة مرتبة
والحق بالعكس ونسئل الله الهداية والتوفيق وهو الهادي له والموفق للصواب تم الفن السابع
من الجملة الاولى من المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الاولى من الفن
الثامن من الجملة الاولى وهو في المنطق فصل في منفعة الخطابة قد سلف لك الفرق بين الصنايع القياسية
الخمس واستثبت صورة التصديق اليقيني وصورة ما يقاربه وصورة الاقناع المظنون وعلمت
مفارقة الاقناع للوجهين الاولين وتحققت ان الاقناع درجات في التاكد والوهن وبان لك
ان الصنايع الحايمة حوم التصديق اربع من الخمس وان المغالطة مرفوضة وان الجدلية قليلة الجدوى على
الحكماء الا بالطرق المشتركة بينها وبين البرهان والا بالارتياض وبالاقناع في المبادي والا في تخطئة المدعين للحق
من نقض ما يسلمون وان الجدلية ايضا نزرة الفائدة على العامة فانها وان كانت مستوهنة ضعيفة
بالقياس الى الصناعة البرهانية فهي مستصعبة بالقياس الى فطن العامة وان العامة بما هم عامة يعجز عن
تقبل الجدل الا اذا ضاقت بانسه حدود الخطابة وان الجدل اذا الزمهم شيئا وادعوا التزامه حالوه
مغالطة اضلتهم او شيئا ليس يتسعى لهم الاكتفاء فيه في حيرة منه ونسبوه الى الغالب بفضل القوة
لا بفضل الصواب والمسكوت عنه للحيرة والقصور عنه لا للمصادفة الموقع فيكون عندهم انهم لو تيسرت
لهم نقلة عن درجتهم الى فضل استظهار بنظر واستبصار بعرفان لم يبعد ان ينقضوا ما سمعوه ويعلموا
موضع التلبيس فيما عجزوا عنه وبالجملة اذا استقصروا انفسهم عن شيء والمفاوض بالقياسات
الجدلية زالت ثقتهم بما انتج عليهم فلم يعلمون ان الحق موجبه او القصور نحيلة فيجب ان يكون المخاطبة التي
تتلقاها العامة بعامية من الجنس الذي لا يسترفع عن مقامه استرفاعا بعيدا كانه متعال عن درجة مثله بل يجب

وهذا الفن يشتمل على كتاب الخطابة من كتاب الشفاء
ز هذه المقالة مشتملة على سبعة فصول

ان يكون

ان يكون العابق فيها فايقا في الباب اعني ان يكون المقتدر على اجادته معدودا في جملة مخاطبي العامة لكنه
اتفق منهم من غير مجاوزة لحدودهم وليس شيء من الصناعة يناسب هذا الغرض غير الخطابة فلكن الخطابة هي
التي تعد نحو اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا به وليس يخلو من نفع يعود منها على الحكمة او على الجدل لما
كان المخاطب اثنان وكل انسان اما خاص واما عامي والخاص لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق
الخواص الا بالبرهان والعامي لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق العوام الا بالخطابة فالصناعتان
النافعتان في ان يكتسب الناس تصديقا نافعا هما البرهان والخطابة واما الجدل فينتفع في ان يغلب المجاور
محاورة عليه واما ان يفيده تصديقا ينفعه فهو في بعض حواشي الصناعة دون اسمها او بما يعرض عنها لا لانها
جدل وليس قصد الغلبة هو بعينه قصد افادة التصديق فان السوفسطائية يقصد الغلبة ولا يقصد
افادة البتة وكذلك المفاوضة الامتحانية والمحاورة العنادية ولو اريد بالجدل الدلالة على الصدق لما كانت
الصناعة متجهة الى المتقابلات ومسنة على المتسلمات وحيث يراد بالجدل اقناع المتعلم في المبادي فليس
يراد ان يفاد تصديقا جزما فان المعلم يكون قد جانب فيه طريقه من تعلم وجنح الى السيرة من تغرو انه مذهب
بعض من اوهم ذلك وكذب فيما يقول بل غاية غرضه في ذلك ان يزيل عن نفس المتعلم الاستنكار ويشعره
قرب الوضع من الامكان ويميل بظنه الى الطرف واحد من طرفي النقيض ومثله وان كان من العامي تصديقا فليس
يكون من الخاصي تصديقا فان الخاصي قد سمت فيه الاحاطة بان تصديق مثله انما هو بالحجج وانه لا تصديق له
بما فيه بعد امكان عناد واما تصديق العامي فليس من شرطه ان يتحقق الشك معه ولذلك من شان العامي
ان يقول للمخاطب صدقت واحققت وليس من شان الخاصي ان يقول في مثل ذلك للمخاطب صدقت
واحققت وليس لقائل ان يقول ان التصديق اعم من التصديق الخاصي فيكون المتعلم اذا اقنع في المبادي
كيف كان فقد افيد التصديق المطلق وان لم يفد التصديق الخاصي فانا نجيبه ان الخاصي لو وقع له بمثل
هذه المعاملة تصديق من جنس التصديق العامي لكان يحق علينا ان نقول ان هذه المخاطبة يفيده
تصديقا خاصيا وان لم تكن تصديقا خاصيا لكن الشاعر بالتصديق الخاصي والمستعد له ليس من شانه ان يقع
له التصديق البتة الا على نحو التصديق الخاصي او الشبيه به الذي لا يخطر مقابله بالبال خطورا يجوز وجوده فمهما
خرج عن ذلك حكم يناسبه لم يقع له تصديق به واما العامي فلا يشعر بذلك بل اخذ الامر مصدقا به اذا مالت اليه
نفسه ويجري ان غيط المقابل عن ذهنه وان لاح له جوازه فيكون ميل نفسه اليه مقارنا للتصديق وعلة له وان لم
نقل التصديق فانه اذا كان ميل نفس مع شعور بجواز النقيض يخطر بالبال مساعدا على انه لا يعتد ان يكون فليس
بعد هناك تصديق ولا ظن مؤكد بل ميل ظن فاذا انعقد الراي وجعل النقيض مع امكان كونه عند المستشعر
في حكم ما لا يكون لحكمنا على كثير مما يمكن عندنا كونه انه لا يكون فحينئذ يكون تصديقا وميل النفس يوقع التصديق
عند العامي وتمعقت اليه اعتقادا ان طرفه الاخر يكون وان كان جائزا عنده ان يكون ولا يفعل ذلك بالخاصة
فان كان المتعلم في درجة العوام والمعلم الاول في درجة المرجحين كان ذلك ان يصدق من حيث هو عامي

لا من حيث انتقل الى التخصيص وكان هذا يروج من حيث هو مغالطي لا من حيث هو مجادل او معلم على الكتابة
في هذا مما عنه مندوحة فليتضح ان هذا النوع من استعمال قوانين الجدل موقع للتصديق الا ان هذا النوع
ليس من الاغراض الاولية للجدل بل هو من الامور المتعلقة بالجدل والمنافع المستدرة عن صناعة الجدل و
لربما نفعت صناعة في غير ما اعدت له فاذا الغاية القصوى في الجدل هي الالزام ولربما حسنت معونته
على التصديق اما مع العاقل اذا ارتفع عن العامة يسيرا فاريد ان يجيب اليه عقدا او يبغض عليه رأي من غير
ان يعم منها هذه المعونة جماعة المنسوبين الى العقل من الجمهور كلهم بل افرادا منهم كانهم خواص وكانهم متذبذبون
لا الى الخاصة حقا ولا الى العامة حقا واما مع المتعلم اذا اريدت منه السلاسة لقبول المبادي من غير ان
يقتصر به عليها او يوهم كفاية له فيه وكما ان المخاطبة البرهانية لا يبعد ان يراد بها الغلبة نفسها وكذلك المخاطبة
الخطابية فكذلك المخاطبة الجدلية لا يستنكر ان يعدل باستعمالها عن جهتها الى جهة التصديق وقد نطق الكتاب
الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي هو تنزيل العزيز الحكيم بمثله فقال ادع الى سبيل ربك اي
الديانة الحقيقية بالحكمة اي بالبرهان وذلك لمن يحتمله والموعظة الحسنة اي الخطابة وذلك لمن يقتصر عنه
وجادلهم بالتي هي احسن اي بالمشهورات المحمودة فاخر الجدل عن الصناعتين لان دينك مصروفتان
الى الفائدة والمجادلة مصروفة الى المقاومة والغرض الاول هو الافادة والغرض الثاني هو مجاهدة من مجاهره خ
ينتصب للمعاندة فالخطابة ملكة وافرة النفع في مصالح المدن وتدابير العامة **فصل في عمود الخطابة**
واعوانها والتفريق بينها وبين الجدل الخطابة قد يشارك الجدل باعتبار ويفارقه باعتبار اما المشاركة
فمن جهتين احداهما في القصد والثاني في الموضوع اما المشاركة بالقصد فلان كل واحد منهما يروم الغلبة في
المفاوضة اما القايس فبالالزام واما الاخر فبالانفصال وان كان في الخطابة غرض اخر هو غرض القايس
وذلك هو ايقاع التصديق فكان الاخر لا يكفيه في كمال فعله ان يقاوم المقدمات والقياس فقط بل وان يعود
قايسا على مقابل نتيجة الخصم فيسمى كذبه والجهة الثانية من الجهتين الاوليين انه ليس ولا الواحد منهما موضوع
يختص به نظيره واما الجدل فقد علم امره واما الخطابة فان العامة لا يهتدون الى تمييز الموضوعات بعضها
عن بعض وتخصيص الكلام في موضوع مبني على مبادي يليق به وحده على ما يوجبه الصناعة البرهانية بل
الخطابة في ذلك كالجدل وان كان الجدل التفاته الاول الى الكليات والخطابة التفاتها الاول الى الجزئيات
على ان لها ايضا ان يتعاطى الكلام في الكليات من الالهيات والطبيعيات والخلقيات
فهذا هو المشاركة فاما المشاكلة فلان مباديهما جميعا المحمودات لكن الجدل محمودات حقيقية والخطابة
محموداتها ظنية ولما كان كل واحد من الجدل والخطابة متعرضا لكل موضوع صار مشاركين للعلوم
البرهانية في موضوعاتها من وجه فحصل ايضا بينهما وبين العلوم مناسبة ومشاكلة وهذه
الصناعة قد يتعاطى افعالها كل انسان ويجري فيها مفاوضات بين الناس بان يتناولوا ما
يختلفون فيه من مدح او ذم او شكاية او اعتذار او مشورة فمنهم من يتصرف في بعض هذه المعاني

انفذ ومنهم من هو متصرف في جميعها ومنهم من نفذ في ذلك بملكة حصلت له عن اعتياد افاعيلها
من غير ان يكون القوانين الكلية محصلة عنده حتى يعلم لمه ما يفعله ويكون عنده احكام صناعية مجردة عن
موادها ومنهم من يجمع الى الملكة الاعتيادية[7] وحدها وان كانت تنجح فلا عن بصيرة والملكة الصناعية وحدها
ايضا يكون فائدة الانجاح عنها نافذة وقد ذكر المعلم الاول ان سلفه انما كان مقامهم في الخطابة مقام من له ملكة
اعتيادية ولم يكن تحررت له صورة الملكة الصناعية ولا يكلموا فيها ولا خاضوا خوضا يعتد به اذ كان
اكثر ما يكلموا فيه هو النظر في الامور الخارجة عن عمود الخطابة وذلك لان للخطابة عمود ولها اعوان
اما العمود فالقول الذي يظن انه ينتج بذاته المطلوب واما الاعوان فاحوال ايضا واقوال خارجة عن ذلك
العمود وذلك لانه لما لم يكن ذلك الغرض في الخطابة اصابة الحق ولا الزام العدل بل الاقناع وحده كان
كل مقنع مناسب للغرض وليس كل ما يقنع هو قول قياسي او تمثيلي او شيء مما يجري مجرى ذلك فانك
قد تقنع بما تحكم به المعروف بالصدق من غير ان يسومه اقامة البرهان وتقنع بما تخبر به فرق تشهد سحنته
وصيغته بما تخبر به كالذي صيغته هيئة مرعوب مذعور اذا اخبرك ان وراءه قبيلة او افة وكلما يحاول
اقناع اخر فاما ان يحاول ذلك بالشيء الذي من شانه ان يقنعه به واما ان يجعله مستعدا للقناعة بما
لولا الاستعداد او شك ان لا يكون مقنعا والاشياء المقنعة اما قول يروم منه صحة قول اخر واما
شهادة والشهادة اما شهادة قول واما شهادة حال وشهادة القول مثل الاستشهاد بقول نبي
او امام او حكيم او شاعر ومثل الاستشهاد بقوم يحضرون ويصدقون بقول القائل شافهة الامر
كان او مثل الاستشهاد بشهادة الحاكم والسامعين بان القول مقنع فالاول شهادة مأثورة
والاخر شهادة محصورة واما شهادة الحال فاما حال يدرك بالعقل او حال يدرك بالحس فاما الحال التي
يدرك بالعقل فمثل فضيلة القائل واشتهاره بالصدق والتمييز واما الحال التي تدرك بالحس فاما قول واما
غير قول والقول مثل التحدي ومثل اليمين ومثل العهود واما التحدي فكمن يأتي بما يعجز عنه فيعلم ان دعواه
دعوى صادقة ولولا ذلك لما ايد من السماء بما ليس في طباع البشر ان يوجد بقوتهم وكمن يدعي انه
اعلم من انسان اخر بالطب والا فليعالج هو معالجته واما اليمين فحالها معروفة واما العهود فهي
اقاويل ايضا مدونة مكتوبة وهي شريعة ما يشرعها المتعاهدان على انفسهما واما الحال المحسوسة عن غير
القول فمثل من يخبر ببشارة وسحنته وجهته سحنة مسرور بهيج او يخبر بطالة الفة وسحنته وجهته سحنة مذعور
طائف او ينطق عن تقرير بالعذاب والثواب فمن ذلك ما يكون الحال الشاهدة تبع الانفعال النفساني
مثل السحنة والهيئة ومن ذلك ما يكون الحال الشاهدة طارية من خارج مثل العقوبة او الهبة واما الحيل
للاعداد المذكورة فينتوجه نحو من يراد اقناعه اما المفاوض نفسه الذي يتوجه اليه المفاوضة اما غيره
وغيره اما ناظر حكم بين المتحاورين واما السامعون من النظارة فههنا قائل وقول وسامعون
فالحيلة الاعدادية اما ان يكون بحسب تحصل القائل مقبول القول او بحيث يجعل القول فضيلة الجمع او

[7] ملكة صناعية حتى تكون القوانين محققة
عنده وهو الانسان الذي احاط بعلم
من المنطق علما واكتسب الملكة بالجزاء و
والملكة الاعتيادية صح

بحيث يجعل السامعين اقبل فاما القائل فانه يتكلف الاستشهاد بحال نفسه تكلفا اذا لم يكن ذلك واقعا
بنفسه وذلك ان يتكلف الدلالة على نفسه او يتهيأ بهيئة وسحنة تجعل مثله مقبول القول واما القول فانه
يحتاج تارة الى ان يرفع به الصوت وتارة الى ان يخفض به الصوت وتارة الى ان ينقل الصوت وتارة
الى ان يحد وتارة الى ان يخلط فيه بهذه الامور ولكل غرض ايضا ترتيب خاص واما السامع فيحتاج ان يستعطف
ويستمال حتى يحنج ويميل الى تصديق القائل او يرد الى هيئة مصدق وان لم يصدق وكذلك الحاكم واما الناظر
فيكفي منه ان يهيأ بهذه الحيلة بهيئة مذعن مصدق وان لم يقع له التصديق فهذا التاثير يوجبه امران
احدهما يحدث انفعالا والثاني منهما ما يوهم خلقا فان الاخلاق تختلف بالناس فبعضها يجعل الانسان
اسرع تصديقا وبعضها يجعل الانسان اميل الى ايثار العناد والانفعالات ايضا فانها تقوم وقتا ما
تحدث مقام الاخلاق في ذلك فان من انفعل لخوف واتقى عاقبة عناد كان اقرب الى الشهادة ومن
رحم كان ادنى الى التصديق ومن احب كان اخلق بمن يميل الى معاونة المحبوب ومن مدح واعجب
بنفسه كان ميله الى مادحه الذي عجب بنفسه وتصديقه اياه اكبر ومن اغضب على انسان كان احرى
ان يكذبه ومن تمكنت منه القسوة كان احرى ان لا يذعن للرحمة وشرح جميع هذا مر ذي قبل واكثر ما يستعمل
من هذه الحيل قولي فيكون ادخل في الخطابة اقوال غير العمود المذكور من ذلك اقوال يراد بها تقريب هذه الحيل
ومنها اقوال يراد بها ايقاع التصديق بمقتضى الامور المذكورة مثال الاول القول الذي يريد به
الخطيب تقرير فضيلته عند السامعين ليتصدقوا بها او القول الذي يسلي به سخط القاضي على خصمه
ومثال الثاني القول الذي يروم به اثبات كون الشهادة مقنعة واثبات كون المعجزة واثبات كون
الشهادة بينة زكية فيعود الامر الى ان الاقاويل الخطابية التي يراد بها التصديق ثلثة اصناف العمود والحيلة
والنصرة والعمود هو القول الذي يراد به التصديق بالمطلوب نفسه والحيلة هي قول يقاد به انفعال
الشيء او ايهام خلق والنصرة قول ينصر به حال تصديق فقد اتضح لك اذا ان ههنا شيئا هو العمود
وشيئا خارجا عنه وان جميع ذلك صناعي وذكر في التعليم الاول ان السلف المتكلمين في اصول الخطابة
لم يزيدوا على احكام تكلموا فيها متعلقة بالامور الخارجية ولم يفطنوا الكلام في العمود اصلا فاما الاوايل
الانفعالية والخلقية فقد اكثروا فيها وكذلك ما يتعلق بالترتيب من الصدر والاقتصاص والخاتمة
وجميع ما هو غير العمود مما ليس الغرض فيه نفس التصديق بل الغرض فيه استدراج السامع فلو اتفق
ان يصطلح الخطباء كلهم في المدن كلها على ترذيل الخارجيات والاشتغال بالعمود كما كان قد اصطلح
عليه في عدة مدن في زمان المعلم الاول لكان ينبغي اولئك الخطباء حينئذ قد بطل ولم يكن الى اعادة
نوه من اصولهم في الخارجيات حاجة بل كان كانه يزيف ويسقط وكان مذهب الخطباء في
ذلك العصر مذهبين مذهب يختص به بلاد في بلادهم يسوغ للخطيب استعمال كل مقنع من العمود
ومن الحيلة ومن النصرة ومذهب يحصر ذلك كله ويحرمه ولا يسوغ ان يشتغل بشيء عند القول المقنع

والصواب

بلغ

والصواب هو المذهب الاول ومن لطف للتصرف في ذلك كله واقتنى الملكة فيه على فطنا للعيا
وحسن التاتي اديبا

فصل في الاغراض التي تختص بالخطيب وكيفيتها

وكل خطيب يتكلم في الامور
الجزئية فانه يحتاج الى ان يثبت كون شيء موجودا او غير موجود في الحاضر او الماضي او المستقبل واما كون ذلك
الشيء عدلا او جورا او نافعا او ضارا او فضيلة او رذيلة فربما لزمه ان يبينه وربما لم يلزمه فانه ان كان في
الشريعة اما المشتركة التي لا تنسب الى شارع بل ينسبها العامة الى العقل فمثل قولهم الاحسان الى الاباء
واجب وشكر المنعم فرض واما الخاصة لقوم وامة واما ما هو اخص من ذلك كمعاقدة ومعاهدة قد يثبت
انه عدل او جور فقد كفي المثبت لوجود الامر اثبات كونه عدلا او جورا وكذلك ان كان الخطباء والائمة قد فرضت
بذلك تعريفا على الاصول واما ان كان لا حكم فيه فربما كان الامر فيه موكولا الى نظر الامام والقاضي ولم يكن الى الخصمين
ان يتشاجرا فيه ويتولياه اجتهادا في امره وربما لم يكن بل كان عليهما ان يتشاجرا في ذلك فايهما اقنع الامام
والقاضي قضى له وكان هذا القسم مما يقل وجوده ويعز اتفاقه في هذا الزمان وكان المستمر في الاقاليم
كلها هو تفويض الحكم في ان الامر عدل او ليس بعدل الى راي الحاكم واما النافع والضار فمن ذلك ما يعرفه الجمهور
كلهم ومنه ما يعرفه خواص منهم ولكل فرقة تختص باستبصار في ضرب من النفع والضر ومنه ما يكون الحال فيه
خفيا فما كان مما يثبت الخطيب وجوده ظاهر التادي الى النفع والضر وكان ذلك الضرب من النفع والضر مشهورا
عند الجمهور لم يحتج الخطيب الى ان يثبت كونه او لا كونه وما كان خفي التادية جلي النفع او المضرة لزمه تصحيح التادية
فقط وما كان خفي التادية خفي النفع والضر لزمه ايضاح حال كونه نافعا او ضارا افتقر مثل هذه المواضع يحتاج
فيه الى ان يبين ان امرا يكون او لا يكون فان كان نفس ذلك الامر مؤديا الى الغاية المطلوبة او الى ضدها بلا توسط
شيء اخر لم يحتج الى اثبات تاديته الى النافع او الضار بل ربما احتيج الى اثبات كونه في نفسه نافعا او ضارا
او كان مؤديا بتوسط لم يكن بد من اثبات تاديته الى النافع او الضار ان لم يكن بينا ويكون ذلك الى
الخطيب ويكون الى الحاكم ان يحكم بان قوله اشد اقناعا من قول خصمه ولا يكون الى الحاكم ان يحكم في ذلك بشيء
هو عنده اللهم الا ان يكون ذلك احكاما اخروية ليست امورا دنيوية فحينئذ اذا اثبت الخطيب كون
امر او لا كونه قضى الحاكم انه يجزيه او لا يجزيه ومعناه انه نافع في الاخرة او غير نافع واما الامور التي يمدح بها
او يذم فمنها ما يكون ايجابه للمدح والذم قائما في الشريعة المشتركة وللمشهور المستفيض كما يكون دفع
الشر عن المظلوم فضيلة او بالشريعة الخاصة كما تكون الصيام فضيلة والحج فضيلة ومنه ما يكون استحقاقه
للمدح والذم غير بين فيحتاج الى ان يثبت كون الامر محمودا او مذموما فقد تميز لك الموضع المفتقر الى ان يتعدى فيه
نفس اثبات الشيء او نفيه الى كلام اخر والموضع المغني عنه فاذا كان كذلك فكيف يغني الامور الخارجية
في اثبات احكام كلية تحتاج الى تصحيحها احيانا فاذا لم تكن الشريعة حددتها مثل ان كل ما كان كذا فهو
عدل او جور او نافع او ضار او حسن او قبيح او عظيم او صغير حتى اذا صححت ادخل تحتها الامر المثبت
وجوده او لا وجوده فان الامور الخارجية تنفع في ان يقنع في الامور الجزئية واما الاحكام الكلية فلا تنفع

في اثباتها بان يستدرج السامعون بالحيل الموصوفة ويكاد يكون الانفعالات النفسانية كلها انما تتناول
شخصا بعينه فان المخوف والمرجو والمحبوب والممقوت انما يكون شخصا بعينه وان كان قد يخاف معنى كليا
لنفسه فان الواقع منه في عرض الاستدراج امر جزئي على ان الاولى ان يكون الاحكام الكلية مفروغا عن التشاجر
فيها وان يكون الشارع والاسر فرغوا من تحديدها وانما تكون التفريعات الجزئية مفوضة الى الحكام انفسهم
دون المتنازعين فان القضاء على العدل والجور والمصلحة والمفسدة مما لا يفي به كل احد وكل قريحة ولا التركية
الوافية به يقتدر على الفتوى الجامع للمصلحة الا عن روية يتفق عليها مدة من العمر فكيف يصلح لهذا القضاء
كل من يصلح لذلك الحكومات الجزئية ولو صلح لذلك لكان الزمان الذي في مثله يفصل الامرين المتشاجرين
يضيق عن ايثار الرأي السديد فيه واذا لم يكن ذلك الى الحكام فكيف الى من يليهم من العوام والقوانين الكلية
موكولة الى وضع الشارع ولا بد من شارع من عند الله واما استعمال الكليات في الجزئيات فيقوم به الحكام
حتى يكون غاية نظرهم انما هو في كون الامر الجزئي وغير كونه سالفا او حاضرا او من ذي قبل ويكون الحكم الكلي
متصلا من الشارع فكما ان الحكام القاصرين عن رتبة الشارعين يقصرون عن وضع الشريعة كذلك الشارع (مستقلا)
لا سبيل لهم الى الحكم في جزئي جزئي بعينه مما لا يتناهى فهذه ثلثة اشياء كون الامر ولا كونه وهو الذي تنفع
الحيل الاستدراجية في تصحيحه والثاني الحكم الكلي وهو شيء مفروغ عنه ليس مستانفا اسانه وان
كان مستانفا اثباته فليس للحيل الاستدراجية في تصحيحه مدخل والثالث النتيجة الجزئية في ان هذا الكائن (في اثباته)
كذا او كذا وهذا ايضا فليس ينفع فيه الحيلة الاستدراجية والوجه الاول المعرض لنفوق هذه الحيل فيه (ليس مع)
فان عموده غير هذه الحيل فقد ظهر من هذا ان المقتصر بتقنينه لقوانين الخطابة على تعليم هذه الامور قد اقتصر
من الامر على صفحته الخارجة ولم يستبطن كنهه ولا ادرك حقيقته بل اكثر جدوى ما صنعه تعريف حيلة
يمكن بها ان يصلح السامع على هيئة موافقة لقبول الحجة والاذعان للتصديق الذي يكسبه صناعة ونفس هذا
التصديق انما يقع من جهة العمود كالضمير لا غير وقد عرفت ان الضمير ما هو واذا كان المعتمد هو الضمير فبالحري
ان لا يختلف حكم صناعة الخطابة فيما يراد به التنفير عن المدح وهو التبيين على سبيل نصح في المشورة والمشاجرة
المبنية على المنازعة في الشكاية والاعتذار اذ العمدة في جميع ذلك واحد وهو الضمير واما الحيل الاستدراجية
فعسى ان تنتفع بها في المشاجرة دون المشهورة وليس ايضا ينتفع به في كل مشاجرة بل في مشاجرة
سوقية منبعثة عن معاملة في اخذ واعطاء او ما يجري مجراها واما المشاجرات في الامور السياسية
التي تقع بين اهل مدينة ومدينة وتقع بين متواليين لسياسة مدنية فانها عالية عن خلطها بهذه
الحيل الخارجة وانما مجراها مجرى المشورة فلو كانت الخطابة مبنية على هذه الحيل الخارجية لكان المشورة
او المدح لصناعة والمشاجرة لاخرى وكانت المشاجرة في الامور العظام لصناعة والمشاجرة السوقية
لصناعة ولم يكن للخطابة قوة تتكلف الاقناع في جميعها بل الخطابة انما هي خطابة بالضمير فهذه الحيل بعضها
معدات وبعضها تزايين وتزاويق يحسن به الضمير ويفخم به شأن الدليل وما احسن من يستعمل

هذه الخارجيات

هذه الخارجيات فيما يراد فيه المشهورة او يجعلها قانون الصناعة ويعقل العمدة التي عليها العمل
والمشورة قد يشارك المشاجرة في الموضع كما يتفق ان يقوم انسان على فعله هي زلة وبازائها
جزاء فان المشير قد يشير في ذلك بما ينبغي ان يفعل به والحاكم قد يحكم بكون تلك العلة عدلا او جورا في تلقاء
نفسه بما يوجبه السنة التي يصيرها او الرأي الذي يعتقده وهذا الحاكم من حيث هو حاكم بين المشاجرين
واما الحكم على ما ينبغي ان يفعل في مجازاته فليس للحاكم ذلك من حيث هو حاكم بين المشاورين بل الحاكم
وعليه ان يحكم بتفصيل احد الرأيين على الاخر ويكون ذلك الذي يحكم به رأيا يوردا الخطيب اثباته فان هذا
التفسير وان كان احسن من الحكومة بسبب انه عمل من هو احسن فان الخصم في مجلس القضاء احسن (في للمستشهد له)
من القاضي وبسبب انه نتيجة رأي انسان دون الشارع وذلك نتيجة رأي الشارع وان الشارع هو
الانسان الكثير الذي لا يدانيه انسان وبسبب انه في الفرع وهو الجزاء ليس في الاصل الذي هو الملا
الاستحقاق فانه اعني المشورة اوضح للجمهور واشيع واعم اذ لكل واحد منهم يدخل في مشورة وليس
لهم مدخل في حكومة او وضع شريعة ولهذا السبب ما يعرض ان يكون الحاكم بين المتشاورين اذا حكم لم
يلبث ان ينكشف للناس عدله في القضاء او مثلا اذا كان حكم حكما في امور اهلية غير وحشية وفي
اسباب معلومة غير مجهولة واما في التشاجر فانما يحكم بما عنده ويراه وبما يحيله جل الجمهور ولان
معوله في ذلك هو على رسم السنة ولذلك ما يتكلم ميله فيه ولذلك ما يلزم الرافع اليه ظلامته ان يتحرز
عنه في الوحشيات الغريبة لا المألوفة المعلومة فان شاء سلم الاحتجاج لاحد القسمين ميلا او تبرعا
ورفض من الحكم وخصوصا فيما يكون اليه ان يقيس ويرى رأيه والمتشارعون مغتبون دائما بتجريهم
مجاوزة ما في كتابهم على الحكام وتحذيرهم اياه عاملين بتمكنهم في الاحكام التشاجرية مما يميلون اليه واما
في الاحكام المتشاورية فعلى ما يفرض فيها قوانين من عند اصحاب الشرايع الا في امور عبادية وجزئية
ويكون امر ما خلاه الى الناس فيكون لجمهور الناس باحكامه بصيرة وكذلك ما يصرف الحاكم وكده
الى ان يكون مع الاصوب من المرايين لئلا ينفل رأيه ولا يسقط عن مرتبة الاستقصاء والتصدير
للحكومة ولهذا ما يقل منفعة الخارجيات في استدراج الحاكم حيث يشير ولا يقل في استدراج الحاكم
حيث يتشاجر وكان ذلك الا قد استعبت قلة غناء الخارجيات واستوجبت صرف الشغل
الى الالة الصناعية الاهلية وهو ما يوقع التصديق من حيث هو موقع للتصديق بالقياس المحذوف
كبراه وهو الذي يسمى تفكيرا او ضميرا وقد عرفت التفكير انه جزء من قياس ذلك القياس لو تم لكان
منطقيا به انه جدلي وذلك لان الجدلي هو الذي يكون من محمودات حقيقية والخطابي هو الذي يكون
من محمولات بحسب بادي الظن ولما كان النظر في القياس الجدلي الذي ليس مرارا الكثرة
منطقيا لصناعة المنطق فالنظر في السببية به لصناعة المنطق اذ كان النظر في الحق وما يشبه
الحق لصناعة واحدة فالنظر في المحمودات حقا والمحمودات ظنا وفي استعمالهما لصناعة واحدة

كما ان النظر في الصادق والحق الذي منه تبعث البرهان وفي المحمود الذي منه تبعث الجدل لصناعة واحدة اذ كانت
الصناعة المنطقية بالاستحقاق الاول هو البرهان وكان الجدل شبيها به اذ كانت المحمودات تشبه الحق وعوام الناس
مشغوفة بالتماس الحق لكن التسبيل اليه صعب فمنهم من يوفق له ومنهم من يقع الشبيه اليه **فصل في مشاركات
الخطابة لصنايع اخر ومخالفتها لها** ان صناعة الخطابة عظيمة النفع جدا وذلك لان الاحكام الصادقة فيما هو عدل
وحسن افضل نفعا واعم على الناس جدوى من اضدادها وذلك لان نوع الانسان مستبق بالتشارك والتشارك
محوج الى التعامل والتجاوز والتعامل والتجاور محوجان الى احكام صادقة في الامور العملية بها انتظم شمل المصلحة
وباضدادها تشتت وهذه الاحكام تحتاج ان تكون مقررة في النفوس ممكنة من العقايد وقد بينا ان البرهان
قليل الجدوى في حمل الجمهور على العقد الحق وبينا ان الخطابة هي المتكفلة به فاحدى فضايل هذه الصناعة غناؤها
في تقرير هذه الاغراض في الانفس وايضا فان في الامور الجزئية احكاما يوجبها التعقل الصحيح وليس التعقل
الصحيح مبنيا على المخاطبة والمحاورة بل قانونه الروية والنظر كما ان البرهان ايضا في الامور الكلية النظرية مبني
على الحق دون المحاورة ثم المصحح بالبرهان من الامور الممكنة النظرية اذا اريد تقريره في نفس من يسفل عن رتبة
البرهان كان الجدل اعون شيء على تقريره كذلك المدرك بالتعقل اذا اريد ان تقرر في نفس من يضعف عن
التعقل بنفسه كانت الخطابة اعون شيء عليه واذا لم يكن المدبر من الناس مستحقا لان يخاطب بالصحيح من البيان
العلمي فيما ينبغي ان يعتقد او بالبيان التعقلي فيما ينبغي ان يعمل فاذا كانت لنا قوة خطابية تمكننا من اقناع المخاطب
بما يقنعه ويظنه ويقبله ويستحسنه ويناسب قدره ويشاكله وعلى ما بيناه في صناعة الجدل وصناعة الخطابة
من الصنايع التي تقنع بها في المتضادين وليس على ان تكون الخطابة تقنع بها في وقت واحد بعد الشيء
بعينه كانه وانه بعينه لم يكن ولا على ان يكون الجدل ايضا يرام بها القياس على المتقابلين معا في زمان بعينه الا في
الرياضية بل على ان لنا ان نثبت في امر انه كان وانه عدل وانه صواب وانه ممدوح ولنا ان نثبت اضداد ذلك
في طريق القوة ومذهب الصناعة واما في طريق الاستعمال فانا لا ننتفع باستعمالها جميعا في الخطابة في امر
واحد وفي وقت واحد بعينه كما كنا ننتفع بذلك في الارتياض الجدلي اذ الغرض في الخطابة ايقاع التصديق
ولا كذلك في الارتياض الجدلي بل قد ننتفع باستعمال الاقناع في الطرفين من وجه اخر شبيه بالارتياض وذلك
بان نحضر الحجج المتقابلة في افكارنا معا متفكرين فيتضح لنا ما تنفعنا في طريق التصديق الذي نلتمس ايقاعه
ويكون حل الحجج المناسبة للطرف الاخر علينا اهون فان الشك اذا كان خاطرا في ذهنك كنت اقدر على حله ووجه حله
من ان نطرا عليك ولم تستعد له وليس من الصنايع المنتفع بها صناعة تقيس في ها على المتقابلين غير الجدل والخطابة
اما الصنايع البرهانية فتقيس فيها على طرف واحد واما السوفسطائية فليست معدة نحو الاقناع بل نحو التغليط
ولا هي من الصنايع التي يستعملها الناس للمنافع واما الصناعة الشعرية فهي لاجل التخييل لا لاجل التصديق
وللنوع طرف واحد لكن الخطابة وان كانت بهذه الصفة فالخطابة الجزئية الفاضلة هي التي تنحو نحو الطرف
الافضل وتبتدي من المقدمات التي هي افضل فهذا ايضا من فضائل الخطابة اعني اقتدارها على التصرف

في الاقناع تارة في طرف وتارة في الطرف الاخر وحكم ذلك حكم اعضاء الانسان فانها معدة للتصرف في الاذى
والايذاء وحكم قواه سوى الفضيلة الخلقية وحدها فان قواه معدة للخير والشر جميعا واما الفضيلة فللخير فقط
واما ما سوى الفضيلة كالصحة واليسار والسلامة فقد يصلح ان يستعمل في الشر والحاجة الى الخير ما بينه والى الشر
قد تمس ليدفع الشر بها فلح الحديد بالحديد وليتخلص به من العدو وتسليطا للشر عليه والمرء ينتصر ببدنه ونفسه
بما هو مشارك فيه لساير الحيوان فما احسن به ان يكون قديرا على نصرة نفسه بما يخصه وهو اللسان والبيان فيعدل
به ويجوز ويحسن ويشين ويتمكن به من التصرف في المتقابلات فيحسن فعلا فعله بعدوه وهو قبيح ويعدل فعلا
دفع به الشر عن نفسه وهو جور فضلا عن ان يدل على قبح القبيح وجور الجاير وكما ان الطبيب ليس عليه ان يشفي كل
مريض من كل مرض بل ان يبلغ الممكن الا انه على طريق الصواب في مثل العارض الحد ودحية ان اتفق كان
التسبب فيه صعوبة المرض في نفسه واستقصاء الموضوع على تغيره الى الصلاح كذلك الخطيب عليه ان يتكلف
من ايراد العمد والحيل ما يمكن ايراده في كل باب فان كان الامر مما يعسر تقريره في النفوس فليس ذلك مما يعود ٢ ردهم
على الخطيب بتعجيز وكما ان في الجدل المطلق قياسا جدليا بالحقيقة وقياسا جدليا بحسب التشبيه كذلك في الخطابة
ما هو بنفسه مقنع لانه بنفسه من المظنونات المستعملة في الخطابة وما هو شبيه بالمقنع بانه ليس بعوض الامور
التي يظن بانفسها بل اشياء متشاركة لها بالاسم او في هيئة اللفظ او في معنى من المعاني التي بينا في كتاب
سوفسطيقا كيفية ايجابها الحكم في التشبيه حتى يوهم في قضية انها قضية اخرى وتلك يكون صادقة او مشهورة
فيتوهم في المشبه بها انها هي بعينها او على حكمها والفرق بين المقنع الحقيقي وبين الذي يرى مقنعا ان مقدمات
المقنع الحقيقي اذا قرر سماعها في الذهن مال الى التصديق بها في بادي الراي ظن السامع واما التي ترى مقنعة
فهي التي انما وقع بها التصديق على انها غيرها ولو يحصل للذهن معناها وتخلص امام الفكر مفهومها الذي لها
في نفسها لكان الظن لا يجيب الى جهتها فهذا هو الفرق بين المقنع الحقيقي وغير الحقيقي ولا وجه اخر قبلت
في كتب خطابية لاقوام محدثين لكنه لما كان الغرض في الخطابة الاقناع بما يظن محمودا ولم يكن الغرض فيه كشف
الحق ولا الالزام على قانون المحمود الحق لم يستنكر ان يكون المقنعات بالتشبيه داخلة في الصناعة فيكون بعض
هذه الصناعة صادرة عن بصيرة ومعرفة بميلها مكتسب القوة وبعضها لا عن تلك الجهة بل عن غلط او
قصد ومشية للشر والتلبيس ويكون كلاهما خطابة واما الجدل الحق فانما هو جدل لقوة على الاثبات
والابطال بفعل افعال بها مطابقة لتلك القوة فقط وليكون اثبات وابطال فقط واما الجدل الكاذب
وهو السوفسطائية او المشاغبية فليس يكون سفسطة ومشاغبة لاجل مطابقة الفعل قوة وملكة حتى
يكون الغرض فيها اظهار قدرة على التلبيس فقط فان هذا قد يستعمل في الجدل وفي الامتحان وفي قياس العناد
ولا يكون مغالطة ولكنه انما يكون مغالطة اذا اريد به ان يظهر ان المثبت او المبطل هو الحق بنفسه ويقصد
التلبيس لا لان يظهر القدرة على التلبيس فقط بل لان يروج التلبيس قصدا ومشية وارادة للتضليل فالجدل
انما هو جدل لتلك القوة والسوفسطائية انما هي سوفسطائية لتلك المشية الردية من حيث هي مشية

ردية لا للقوة واما الخطابة ففيها قوة وشية معا اما القوة فلانها اقتدار على الاثبات والنفي واما المشية
فلانه يقصد بها ايضا ترويج مايثبت او يبطل بالاقناع ولا يصير الخطابة بان يقتصر منها على اظهار القدرة فقط صناعة
اخرى بل يكون خطابة ولا ايضا اذا سيئ بها الاقناع ولو بالمقنعات المشبهة يكون غير خطابة لكن العمدة في امر الخطابة
ان يكمل القوة بالمشية وكذلك ايضا التعليم البرهاني انما هو تعليم بقوة وشية والمشية قد يستعمل في مثل هذا
الموضع على وجهين عاما فيقال مشية لمشية ايقاع التصديق فيكون الخطابة معدة لحو ان يكون مع القوة مشية
او يكمل بالمشية ويقال مسية ويخصص تلك المشية بمشية الترويج والتلبيس فحينئذ لا يكون كل خطابة كذلك
بل يكون بعض الخطابة كما سبق منا القول صادرة عن قوة ولصرة وبعضها عن مشية ردية بسبب المشبه
السوفسطائية وليست القوة تناسب الصناعية بل يكون الغرض فيها غير النفع للمخاطب بل النفس الخطيب في
اعراض خارجة **فصل في شرح حد الخطابة وختم الكلام في قسمة اجزائها ومناسبتها الصنائع اخرى** فلنعد الى تحقيق
امر هذه الصناعة الخطابية وانها كيف يكتسب وكم اجزاؤها وكيف يتوصل بها الى الاعراض التي تحصها ونبتدي فنحد الخطابة
ونقول ان الخطابة قوة تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة فقولنا قوة نعني به ملكة نفسانية يصدر
عنها افعال ارادية وهي اوكد من القدرة فان القدرة الساذجة قد يوجد في كل انسان لكن الملكة التي تحصل اما عن قوة التي
تتعلم او عن افعال يعتاد يوجد في الفرد بعد الفرد منهم وقولنا تتكلف يفهم منه معنيان احدهما انها تتعاطى فعلا لا عن
ارادة مؤثرة بل عن ارادة مستكرهة وليس هذا هو الغرض في هذا المعنى ويقال يتكلف ويراد به انها يتعاطى فعلا
بالبلغ قصد لا تمامه وهذا هو الغرض وقولنا الاقناع الممكن هو تفسير الفعل الذي تتكلفه ومعناه ما يمكن من الاقناع
ولا يلتفت الى تفسير آخر وقولنا في كل واحد من الامور المفردة معناه في جزئي اي جزئي كان من الجزئيات كلها او في اي
مقولة اتفقت فيكون قولنا المفردة تدل على المقولية ويكون قولنا كل واحد يدل على ان كل جزئي من كل مقولة
فهو موضوع له ويحتمل ان يكون كله تقول في كل واحد من الامور الجزئية وتكلف الاقناع الممكن فصل من باب
فعل الخطابة بين الخطابة وبين البرهان والجدل والسوفسطائية فانها ليس شيئ منها يتكلف الاقناع
الممكن في كل شيئ واذا قلنا في كل واحد من الامور المفردة ودللنا على موضوع الخطابة خرج من ذلك الطب
فانه يشبه ان يكون الطب انما يقنع ما يمكن من الاقناع في امور مفردة تحص نوعا ما فيكون جملة قولنا
تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة بين الرطوبة وبين الصنائع العلمية كالهندسة
وبين الصنائع المقنعة في الجزئيات كالطب اذ الخطابة لا ينسب الى جنس معين ولكن لقائل ان
يقول هل الطب ملكة على الاقناع الممكن وان كانت ملكة فهل هي بذاتها او بالعرض فان كان بذاتها فهل
اذا اقنع الطبيب في امر ما واقنع الخطيب في ذلك الامر بعينه اذ لا ان يقنع في كل امر كان اقناع الطبيب
من نحو واقناع الخطيب من نحو آخر وهل الخطيب اذا تكلف ذلك الاقناع بعينه كان قد يتعاطى شيئا من
الطب وبالجملة هل يحتاج الى فصل بين الخطيب وبين ما يجري مجرى الطبيب فنقول اولا ان الطب ليس له ملكة
على الاقناع البتة ولا على التعليم ايضا بل ملكة علمية على تدبير الابدان لتصح فان كان الطبيب مقتدرا على هذا التدبير

ولم يكن له

ولم يكن له بالاقناع بصره البتة وكان عالما بعلمه ولم يكن له في سبيل التعليم هداية البتة فهو طبيب وعالم تام ان
اقتدر على التعليم فذلك له من حيث هو معلم ويكون تعليمه ليس اقناعا لانه اما ان يعلم امورا واجبة كقولهم كل
مرض اما سوء مزاج او فساد تركيب فان علمها بتعليم مثلها لم يكن مقنعا بل محققا وان اقنع لم يحقق ولا شارف
التحقيق كان حينئذ مستعملا الفعل الخطابة لا معلما وكان من تلك الجهة خطيبا في ذلك الشيئ واما ان يعلم
امورا ممكنة اكثرية جدا او دون ذلك فان علمها من حيث هي ممكنة باكثريتها او غير ذلك على ما سلف منا
شيئ من القول فيه في فنون سلفت لم يخل اما ان يصحح اما كونها وقربها من الكون فيكون معلما او تقنع في ذلك
من غير افادة اعتقاد يقين او مقارب لليقين كان خطيبا واما ان يصحح وجودها وانها يوجد لا محالة فان حاول
الاقناع في الوجود كان مستعملا فعل خطيب وان حاول ايقاع التصديق الجزم المقارب لليقين فيه كان
مغالطا فاذا الاقناع للطبيب بالعرض ومن حيث هو فاعل فعل الخطيب الا انه ليس بذلك خطيبا لانه
ليس له ملكة على ان يقنع في كل شيئ انما يصير الخطيب خطيبا بهذه الملكة لا بافعالها التي تصدر عنها في اشياء
معينة فنحن وان سلمنا ان الطبيب قد يقنع فليس يصير بذلك خطيبا ولا يصير مشاركا للخطيب
في الصناعة لانه ليس الخطيب خطيبا لاجل افعال يصدر عنه خطابية بل لملكة صفتها الصفة المذكورة اعني ملكة
على الاقناع في كل شيئ والطب وان سامحنا في امره وسامحنا انه ملكة مثلا على الاقناع فليست ملكة على الاقناع
في كل شيئ على ان الطب ليس ملكة الاقناع ونقول انه كما ان الطبيب قد يقتدر على استعمال علاج في حيوان
غير الانسان كذلك الخطيب قد يقتدر على استعمال اقناع في امر غير الامور المفردة وكما ان ذلك لم يكن طبيبا الا لانه
يعالج الانسان وغير ذلك له بالعرض كذلك ليس هذا خطيبا الا لانه يقنع في الامور المفردة الجزئية وغير ذلك فله
بالعرض ونقول ان التصديقات الخطابية قد تكون صناعية وقد تكون من غير صناعة والتي ليست بصناعية
ليست تكون بحيلة منا بل لوجود الامر الذي يدعوا اليه وليس ذلك من صنعنا وتلطفنا مثل الشهود والتقريرات
بالعذاب وغير ذلك واما التي بالصناعة وما يحتال فيه بالكلام فكلها اذا اعتبر من حيث الملكة والصناعة فانما
يكون من حكرة انفسنا وباحتيالنا فنحن نستنبط المواضع والانواع الخطابية ونعلم ترتيب القياس الخطابي
وما يتعلق به لا كالشهود وما اشبههم فليس الينا الاقناع بهم وايقاع التصديق عنهم والاحتيال فيه هذا
من جهة الاصل واما اذا اعتبرناها من حيث الاستعمال فبعضها قد يكون معدة لنا من قبل وهي المقدمات التي تسمى
في هذا الكتاب مواضع فهي مقدمات من شانها ان يصير اجزاء قياس بالقوة او بالفعل فاذا كانت معدة لنا
استعملناها كما هي وان كنا من قبل لقد استنبطناها تحليلا ثم اعددناها وبعضها لا يكون معدة لنا كما هي
بل يكون المعد فيها اصولا وقوانين اذا علمناها استخرجنا منها وقت المحاورة مقدمات خطابية وتلك
القوانين تسمى في هذا الكتاب انواعا ولا نزال نتوصل من نتيجة الى نتيجة مستمرين على طريق الاستدراج الى حصول
الغرض ومثال ذلك انا اذا كان قد تيسر لنا عند تحصيل هذه القوة كيف ينقل الحكم من ضد الى ضد على سبيل
الاقناع ثم خاطبنا مشيرين فقلنا ان كان زيد الذي هو عدوك قد استوجب اساءتك اليه فعمرو الذي هو صديقك

قد استوجب احسانك اليه كنا قد استخرجنا هذا من قانون عندنا ولم يكن هذا بعينه معدلنا والتصديقات
الصناعية التى يحتال لها بالكلام ويكون ذلك الكلام لطباعه مقنعا لا الوضع او شرع في ثلثة اصناف احدها العمود
الذى سمى تثبيتا في هذا الكتاب والثانى كيفية المتكلم عند تادية الكلام في سمته كما يتفق ان يكون للمتكلم سمت
صالح متجمع فاضل او سمت صادق حادمتان ويكون له لطف فى تاديته كما علمت والثالث استدراج السامعين
وهذا الذى هو عمود وسنت فانه قد يكون نحو الغرض نفسه وقد يكون نحو تقرير شيء من الابواب الاخر فيكون عمودا
وتثبيتا في ذلك الباب كما بين المرفضيلة نفسه او خسيسة خصمه او بيان وجوب الترحم عليه فهذا يدخل في
القسم الاول غير ان سمت القائل في اكثر الامر انما يغنى فى المحاورات التى تكون فى امور وقعت كما يكون فى الشكاية
والاعتذار وكما يكون فى المدح والذم واما اذا حاول اقناعا فى امر ممكن مستقبل فنفس سمته وصلاحه لا يدل على صدقه
لان السمت فضيلة ما غير فضيلة العلم وليس ان احسن سمته ودل على فضيلته دل ذلك على اصابة رايه فى الامور الغايبة
الخفية كالامور المستقبلة بل هذا اولى ان يكون نافعا فى الامور المتشاجر به فاذا احسن سمته ظن به انه لم يفعل
الجور او فعل الجور لا على نحو ما يفعل الجور واما استدراج السامعين فيكون كما علمت بالاقاويل الخلقية وبالا
والانفعالية فالخطيب اذا احوج الى المعرفة ما بالخلايق وبالفضائل وبالانفعالات حتى يكون له ان يتصرف بها
وفيها تارة ليستعملها وتارة لنقض استعمال خصمه لها بان يصرح انه يحتال بامثالها عليه وان التصديق الذى
يكاد ان يوقعه ليس لاحقاقه بل لاحتياله فلهذا السبب ولما سلف لك عرفانه ما بيننا سبب صناعة الخطابة
والجدل والصناعة المدنية التى تبحث عن الاخلاق والسياسات اما صناعة الجدل فمن حيث ذكرنا واما
الصناعة الخلقية فمن حيث المعرفة بالاخلاق والانفعالات فيكون كان الخطابية مركبة منها وليست كذلك
بالحقيقة لانه لا يتركب صناعة من اجزاء صناعة اخرى كما علمت فى تعليمنا صناعة البرهان بل وليست
المشاركة بينها وبين الامرين الا فى الموضوعات واما التصرف فى الموضوع فلا يشاركه فيه فلا لتلك
الصناعتين واما الجدل فانه وان لم يشاركها فقد يشابهها لانه يروم تقريرا بالمخاطبة واما الصناعة
المدنية فلا يشارك الخطابة فى نحو التصرف ولا يشابهه فان تلك الصناعة ليس مبنى امرها على ان يكون
مخاطبة للتقرير ولا نحو بيانها نحوا تقتصر فيه على الاقناع بل تتعدى فيها ذلك الى الاعتقاد الجزم نعم قد يشارك
الخطابة تلك الصناعة فى الموضوع لا نها يشارك كل صناعة فى موضوعها ويشاركها فى بعض المسائل
قال المعلم الاول ان المتكلمين فى الخطابة قد اغفلوها وغرضوها وابهموا وجه الاحاطة بها فبعضهم لسوء التمييز
وقلة الاستبصار وبعضهم للكبر والتنبه موهما ان كلامه ارفع طبقة من ان يفهم بسهولة وبعضهم لاسباب اخرى
انسانية فى الحد وغيره **فصل فى العمود وهو التثبيت وفى اقسامه** فلنتكلم الان فى التثبيت فنقول يقال تثبيت
وتفكير وضمير واعتبار وبرهان وبينهما فروق فالتثبيت هو قول يراد به ايقاع التصديق بالمطلوب
نفسه وهو يعم جميع ذلك لكن الضمير هو ما كان منه قياسا والاعتبار ما كان تمثيلا واسم البرهان فى هذا الكتاب
يقع على اعتبار يتم به المقصود سريعا والتفكير هو الضمير بعينه فى الموضوع ولكن من حيث اعتباره بالحد الاوسط

فانه

فانه من حيث اخذ فيه وسطا لما يقتضيه الفكر هو تفكير ومن حيث فيه نقصان مقدمة وهو ضمير ليكون التفكير
والضمير واحدا بالموضوع فكما ان الجدل معوله على قياس واستقراء كذلك الخطابة معولها على ضمير وتمثيل وكل
ذلك اما اصلع واما مظنون وكله مستعمل فى الخطابة على ما علمت والسبب فى ان كل بيان يوجب التصديق
اما ان يكون قياسا او شبيها بقياس او يكون استقراء او شبيها باستقراء هو ان الشيء اذا ادعى فيه
حكم فاما ان يقال انما علمت ان الشيء كذا بسبب فلان وفلان واما ان يقال هو كذا لانه كفلان وهكذا
البيانات البرهانية فقد يكون فى بعض الاوقات تمثيلية واستقرائية وعلى الوجه الذى احطت علما به فى
موضعه وقد يكون قياسية بل قد يكون فى البيانات البرهانية ضماير وقد حذفت كبرياتها وتكون تلك الضماير
البرهانية فى قوة القياسات فان كبرياتها انما يحذف لوضوحها وعلى سبيل الاختصار وبحيث لو صرح بها
لكان البيان اوضح او مثل بيان الضمير وكذلك فى الجدل الذى ليس على سبيل المغالطة واما الخطابة فانما
تحذف الكبريات فيها لا انها لو صرح بها لزال الاقناع لان تلك الاحكام اذا احضرت بالكلية علم كذبها لا انها
وخصوصا فى المشوريات منها فان المشوريات منها ما يكون امورا ممكنة وقد تحذف ايضا لئلا يكون
البيان منطقيا فان الخطيب اذا انتسب الى مخاطبة منطقية او كلامية يوهم ان اقتداره بصناعة اخرى
فانه يغلب بفضل قوته فى المنطق لا لفضل اصابته فالاولى به ان يخاطب خطابا ناجعا وكما ان حال الخطابة
فى استعمال الضمير بعكس حال الجدل والعلوم فيه كذلك انتفاعها باستعمال الاعتبار والقياس هو بضد من
حال الجدل والعلوم لانك قد علمت ان القياس اشد الزاما فى الجدل واشد تحقيقا فى العلوم من الاعتبار والاستقراء
ولكن الاعتبار فى الخطابة اقرب الى اقناع الجمهور من الضمير لان الضمير وما يجرى مجرى القياس يحتمل كثرة المراجعة فى
سؤال لم كانت المقدمة ولم لزم مما قلت ما ادعيت واما المثال فيكون بامور ظاهرة مسلمة فلا يسئل
عن مقدماتها بل يسلم ويكون نقل الحكم الى النتيجة فيها او الى الكلى عن جزئى واحد وجزئيات قليلة امرا معقولا
عند الجمهور لا يتنازعون فيها او يحذوا مناقضته والفرق بين الاستقراء وبين المثال الذى ينتقل فيه الحكم
الى الكلى لينتقل عنه الى الجزئى او لا ينتقل ان المثال يورد فى نقل الحكم الى الكلى على انه مثل الكلى فيجعل الحكم الكلى
على انه مثله لا مثل بالجزئى كما لو جعل حكمه لجزئى اخر على انه مثله واما الاستقراء فيورد فيه الجزئيات على
ان الكلى مع بعينها وان لم يكن كذلك فان استوفيت بقسمتك الجزئيات صار ذلك كما علمت قياسا
لا استقراء وكان ضربا اخر من الاستقراء وبيان ما قد تمثلنا فى هذا المعنى على سبيل المثال انك اذا حكمت
ان كل انسان يسرف بحقد فقلت مثلا فلان وفلان فان عنيت انك تنقل حكم فلان الى الكل واحد
حيث انك الى الناس او الى الان ان العام للمشاكلة فهو بعد تمثيل فاما ان لم تقتصر على حكم المماثلة بل او
انك تعديك ما عددته عددت الكل كانك اكتسبت عموم الحكم لكثرة المعدودات كان كانك قلت
كل انسان فهو فلان وفلان حتى يكون كانك عددت كل انسان او عددت ما هو مقام كل انسان وهو
الكثير فحينئذ لا يكون حكمت على كل واحد وعلى الكلى بحكم وجدته فيما شاكله فقط بل بحكم يعم الكل او ما هو

وعلى انه صح

كالكل فيه وهذا هو الاستقراء فقد علمت اذا ان التمثيل كيف يفارق الاستقراء في ايجاب حكم كلي وعلمت ان
الاعتبار يقع في الخطابة ولذلك ما يقل اعتراض السعب فيه ويكثر في الضمير ويشترك المثال والضمير في كل واحد
بعد اقناعا اي يجعل شيئا لم يقنع به مقنعا به فان كل مقنع اما مقنع في نفسه كما يسمع واما مقنع في غيره تال
اليه لكنه ما لم يكن مقنعا في نفسه لم يقنع في غيره والمقنع في نفسه هو المحمود والمحمود اما بحسب انسان انسان
او عدة باعيانهم وهذا القسم من المحمود مع انه غير مضبوط لكونه غير محدود فهو ايضا غير مضبوط لكونه غير محدود
فهو ايضا غير مضبوط لكونه مختلفا غير ثابت فان لكل واحد يري ما يهوى ويختلف الاراء بحسب الاهواء ومثل
هذه المحمودات وان صلحت لان يستعمل في كثير من القياسات من الخطابيات فانها لا يصلح لان يجعل عمدة
في الصناعة فانها لا يتناهى احوالها واما المحمود بحسب الجمهور او طوائف منهم ليس من حيث لهم عدد حاضر
فان الخطابة يشارك الجدل في استعمالها فان الخطابة قد يستعمل المحمودات التي ليست بحسب هوى واحد
بل بحسب هوى الجمهور لكن الجدل يحتاج الى المحمودات احتياجا على شرط المنطق الى ان يكون المؤلف منها قياسا
بشرايط وشرايطه ان يكون المقدمات حقيقية الحمد ويكون مع ذلك صحيحة التاليف وعلى نظم قياس اما بالفعل
واما بالقوة واذا كان قد وقع فيها اضمار وكان على سبيل المجاز لو صرح به لم يتغير حكمه وليس كذلك حكم الخطابة
فان الخطابة يكفي فيها ان يكون المقدمات فيه محمودة في الظاهر بان يكون الناس يرونها لا على سبيل هوى بل بحسب
اعتقاده في انفسهم اما واجب واما باغترار فمن ذلك محمودات حقيقية وعند كل الناس او عند طوائف
فان المحمودات الحقيقية محمودات ايضا في بادي الرأي ومنها ما من شأنه اذا عاحص الجمهور اقنعهم ولا يكون من
المحمود الاول ولكن يشبهه بمشاركة اسم او في معاني الجزء ويخالفه بشرط من شروط النقيض وبالجملة يكون فيه بسبب
من الاسباب المغلطة لكن من شأن الجمهور او اكثرهم او طوائف منهم ان يقبلوه عند ما يعاقصون به فيعمل لحاك
واذا خلوا بانفسهم وفكروا درى بعضهم انها ليست من المحمودات التي تقبل لانفسها وانه قد غلط فيها
واحد مكان المحمودات بذاتها واما المنطق فان قانونه يمنعه ان يقبل من المحمودات عند الجمهور الا اياها باعيانها
ومن المحمودات عند طائفة ما الا اياها باعيانها المعرفة بالقوانين المميزة بين الشيء وشبهه فالخطابي
يستعمل المحمود الحقيقي والمحمود بحسب الظن والذي قد ظن ظنا من غير نسبة اياه الى احد وهذا هو المحمود بحسب
انسان ما ولكن صناعة ليست يتوقف تمامها الى ان يعرف المحمودات بحسب شخص شخص بل بان يعرف
ان المحمودات ايضا بحسب شخص نافعة له وان كان يجهلها فاذا المحمودات بحسب شخص شخص ينتفع بها
في المخاطبة من حيث يعلم منها هذا الامر الكلي ولا يحتاج الصناعة الى ان يحصرها حصرا بل يجب عليها ان
يحصر ويضبط المحمودات الحقيقية والمحمودات بالظن التي من شأن الجمهور ان يسلموها قبل النظر فيها والتعقب
لها والمحمودات الحقيقية هي التي اذا تعقبت لم يزل حمدها او عرفت انها هي التي تحمد باعيانها لا غير وان زال
عنها الحمد وانما يزول عنها باستقصاء يعرف حالها في الصدق اذا انكشف عن كذب وتصير غير محمودة عند من
اطلع على سرها الذي فيها الا انه يعلم مع ذلك انها محمودة عند الجمهور مغلوطا فيها لكن ذلك السر ليس

انفع

في آن كل بيان

الجنس

مما يطلع عليه عامة الجمهور فمثل هذا هو المحمود عند الجمهور ولا يزول حمده عنه بان يلوح للمتعقب كذبه وانما المنطقي
الجدلي فانما يأخذها محمودة لانها عند الجمهور محمودة ومن جهة ان هذا المعنى موجود لها بل اهل النظر البرهاني
ايضا يرونها محمودة لا يشكون في انها محمودة لكنهم انما يشكون في انها صادقة واما المحمودات المظنونة فهي
التي اذا تعقبت زال حمدها لا لاجل ظهور الكذب فقط بل لاجل الشنعة او لاجل فقدان الحمد فقط من غير
ضد فتكون الخطابية وان استعمل محمودات حقيقية فانما يستعملها من جهة انها ايضا محمودة في الظاهر فان
كل محمود حقيقي محمود في الظاهر وانما يتصرف فيه على المعتاد في الظاهر من غير ان يجعل لها ترتيب القياس فيزول الانتفاع
بالضمير ومع ذلك يؤنس منه ضرب من فن غير المعتاد فقد بان اذا ان الجدلي يتصرف في المحمودات على شروط المنطق
والخطابي يتصرف فيها على الرسوم المعتادة بل يلزم الرسوم المعتادة في مادة قياسية وفي صورية حتى ان كانت
الصورة قياسية في الظن يستعملها كالموجبتين في الشكل الثاني وذلك لانه متوجه بعلة والموقع عند القوم
الذين لا يحتملون المخاطبات المرتبة قياسا بعد قياس الى غرض مطلوب في مدة طويلة ولا يضبطونه وعلة الحكام
منهم فيتوقعون نيل الغرض من كثب ولا يبعد نظرهم الى امد بعيد ويقنعون بما يلوح وان لم يحقق وينقل بحثهم
عن امور وجودها بالضرورة وان كان قد يعترض اما على سبيل وضع منهم للصناعة في غير موضعها
اذا تعاطوا الكلام في شيء من اموره الطبيعية او شيء من المعاني الالهية واما على سبيل استعمال الواجبات
فمثل قولهم ان فلانا لا يجتمع فيه حب الشهوات والفضيلة العفية وان فلانا لا يراقب الله ما دام معتقدا
لاستحالة البعث وموجب فناء النفس بل اكثر نظرهم انما هو في امور ممكنة كالمشوريات التي تكون كونها
ولا كونها في مستقبل بمنزلة واحدة فكيف يصرح فيها بمقدمات كلية الا تعريضا للشك فان المقتصر
على قوله ان فلانا يسعى بفلان لانه كان يشاور الامير ساعة اعاذه بالقبض عليه ربما اقنع فان صرح
بالمقول على الكل شعر في الوقت بكذب المقول على الكل فشعر بوجوب الشك في الملتمس اثباته وربما كان الازدياد
في الشرح سببا لاثارة الشك ولبطالات مع التكذيب والتنفير بسبب استيحاش النفس عن التكرير
وليس لكل التفكيرات والضماير عن ممكنات بالتساوي بل قد يكون عن ضروريات وعن اكثريات في الضماير
الموجودة في كل واحد من هاتين قد يكون من الصادقات اي من المحمودات الحقيقية وقد يكون من الاوايل
والمحمودات الحقيقية نسبتها الى المحمودات الظنية نسبة الصادقات الحقيقية من المحمودات وبالعكس فمثال ما
يكون من المحمودات في الضروريات قولنا زيد عالم زكي النفس والعالم الزكي النفس سعيد في الاخرة
وهذه المقدمة المحمودة قد تحذف ويستعمل قوتها وانما يصرح بها مهملة لئلا يكون المقول على الكل من
حيث هو مقول على الكل مصرحا به واما تاليف مثل هذا ويكون تاليفه على منهاج الشكل الاول
ومثال ما هو من الدليل بالقسمة الخاصة قولنا هذه المراة قد ولدت فهي مقتضة فيجعل الولادة دليلا
على ان يعرف الاقتضاض وهو دليل صدق لا يخلو عنه فيلزم ان يكون معه او اخص منه ولذلك يكون على
قوة الشكل الاول واما العلامة فهو حكم اما ان يكون المحمول يلزمه وهو لا يلزم الموضوع او يكون هو يلزم الموضوع

والمحمول لا يلزمه فانه لو لزمه المحمول ولزم هو الموضوع كان دائما فانعقد الشكل الاول فالعلامة الاولى منهما بلين
بالشكل الثالث كقولنا الفقيه عفيف لان زيدا الفقيه عفيف والصدق في هذا الكلام ان يقال ان زيدا فقيه
وزيدا عفيف فكل فقيه عفيف فيكون زيدا علامة لكون الفقيه عفيفا لكن العفة لزمت زيدا وزيد ليس يلزم
الفقيه حتى يكون كل فقيه زيدا والعلامة الثانية تكون من الشكل الثاني مثل قولهم هذه منتفخة البطن فهي اذا حبلى
والصدق في هذا الكلام ان يقال هذه منتفخة البطن والحبلى منتفخة البطن فيكون انتفاخ البطن علامة للحبلى لكن انتفاخ
البطن قد وجد في هذه واما الحبل فليس موجودا لكل منتفخ البطن ولنورد امثلة هذه في الاكثريات اما القياس
من الاكثريات فان يكون الكبرى محمودة بالحقيقة لكن ليس صادقة في الكل بل في الاكثر من الاشخاص او الاكثر
من الاعتبارات مثل قولهم زيد كاف الاذى فهو محبوب ويكون الدليل الاكثري مثل قولهم زيد محموم فهو اذا سريع
النبض وهذا يسمى دليل الاول والاشبه عند قوم واما العلامة في الشكل الثاني فان يقال زيد سريع النبض
مثلا فهو محموم واما العلامة فيها من الشكل الثالث فمثل ان يقال مثلا الشجعان لا يبخلون لان علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه كان لا يبخل فهذه ثمنة وجوه من الضماير عن الضروريات والاكثريات **فصل** واما الكائنة عن
المتساويات فهي التي تكون فيها المعنى علامة للشيء ولنقيضه جميعا اقول لكنه يكون علامة لاحدهما
بنفسه من غير واسطة ويكون علامة للنقيض بواسطة او يكون علامة للامرين بواسطتين ايهما سبق
الى الذهن ميل الذهن اليه ولا بد في ترجيح اكثرية فيه لا بحسب الامر في نفسه فقط بل بحسب الظن وبادي
الراي فانه ما لم يكن هناك اكثرية مظنونة لم يكن ميل نفس البتة واما اذا اخذ المتساوي من حيث هو
متساو فيه في الظن لم يوجب تصديقا ومثال ذلك قول القائل فلان قائم على راس زيد القتيل الطري
منتضيا سيفه فهو قاتله وقول الاخر فلان قائم على راس زيد القتيل الطري منتضيا سيفه فليس هو
بقاتله فالاول يعتمد مقدمة اكثرية هي ان القائم على راس القتيل بسيف مسلول هو القاتل وهذا يصدق
في الاكثر ويكذب في الاقل ويكون قد اخذ هذه المقدمة من حيث اعتبار نفسها واما الاخر فلم يأخذ
المقدمة المقابلة لها من حيث اعتبار نفسها فقط ولكن اما ان يكون القائل التفت الى عكسها وهو ان
القاتل لا يقوم على راس القتيل الطري سالا سيفه واكد ذلك ان مثل هذا القاتل يكون خائفا وكان
ينفصل عن مقام الزلة بعجلة متقيا حلول النقمة به وهذه الكلية كبرى واما ان يكون قد زاد في العلامة شيئا
فقال فلان قائم على زيد القتيل الطري المحمول دمه المتقي للعقوبة سافكه فيكون علامة غير العلامة الاولى
ولو فرضت العلامة هذه كان ضمير المحتج الاول لا يقنع او يصحبه شيء اخر وهو انه قد فوجئ قائما هناك
غير متمهل للانفلات او انه بانسداد المخالص عليه فحينئذ تكون العلامة ايضا اخرى فان قنع قانع بان يقبل
من غير هذه الشروط فتكون هذه العلامة من شانها اذا انفردت ان يوقع تصديقا ما ومن
شانها اذا اخطر بالبال معها قرينة شرط او وقعت مقابل ذلك واما اذا كانت من كل الجهات
واحدة ونسبتها الى الامرين نسبة متساوية فيبعد عندي ان يقنع بلا قرينة البتة في الشيء

لزمته هي

عليه السلام في

ومن نقيضه الذي هو الا في شخصين فيكون في كل شخص خاص حال يستشعر زوال معها خلوص التساوي ولهذا
لم يتعرض المعلم الاول في هذا الموضع للممكن المتساوي فليكن ايضا هذا قسما ولكن على الشرط المذكور وليكن
اقناعه لاكثرية ما مظنونة ولنفارق ذلك الاكثر الاولى لشهرة تلك الاكثرية ووضوحها فاصناف الضماير
اذا تسعة واما المثالات فقد عرفتها وليس فيها كثير اختلاف انما الاختلاف الكثير في اصناف الضماير واتمام
معظم المدونة في تفصيلها فانها ايضا تختلف ما اخذ حدها كما في الجدل فيصعب لذلك تفصيلها من حيث
هي الخطابية نفسها ويصعب تمييزها في قياسات خاصة بعلوم وصنايع وملكات اخر قد تحصل كثير منها
ويشبه ان يكون قد بقي منها صنايع وعلوم ولم يدرك بعد والخطابة تشارك الجميع في الموضوع فيحتاج ان
تفصل بين القياسات التي تكون على حد الخطابة منها كما يحتاج ان تفصل ما يكون على حد الجدل منها وتفرق
بين حكمه وبين حكم الخاص بمبادي الصناعة الذي ليس ما لها عند الجمهور ولان مواضع مشتركة والمواضع
المشتركة المذكورة في الخطابة وفي الجدل اكثر انتشارا بالجملة من الكلام الخطابي والجدلي مفردين ومجتمعين و
كثير من هذه المواضع باعيانها يستعمل في الخلقيات والطبيعيات والسياسيات على اعتبار
غير جدلي اذ كانت هذه المواضع مثل مواضع الاقل والاكثر لا تختص بموضوعات باعيانها بل تعم كل موضوع
فيستعمل في الجدل والخطابة ويستعمل ايضا في الاقاويل المستعملة في الامور العدلية اي الفضائل الخلقية
في الامور الطبيعية وفي الامور السياسية وما يجري مجراها فلا تختص بواحد منها فقط ولا ينسب الى
جنس واحد ولكن يكون لها من حيث يستعمل في الجدل نحو من الاعتبار ومن حيث يستعمل في الخطابة نحو
اخر من الاعتبار ومن حيث يستعمل في الصنايع الثلث المذكورات بعد الجدل مخصصا بها التخصيص اللائق
بها نحو اخر واستعمالها في الخطابة والجدل انما هو من حيث العموم ومن حيث لا يتناهى الذهن فيها الى
شيء بعينه محدود من الموضوعات يخصصه بها ولو حققت وفصلت وردت الى الواجب لكان
ذلك اختلاف علم سوى الجدل والخطابة كما علمت في شرح امر البرهان ثم يختلف نحو استعمالها في الجدل والخطابة
فيحتاج ان يعرف لها كل هذه الفصول وان يستخرج الانواع والمواضع معدة نحو الخطابة بعينه دون صنايع
اخرى والانواع هي التي تختص نفعها في امر جزئي من موضوعات الخطابة والمواضع هي التي تشترك في الانتفاع بها
جميع المواضع بالشركة **من المقالة الثانية فصل في الاغراض الاولية للخطيب فيما يحاوله من اقناع والابتداء
بمواضع المشوريات وانواعها واولها بالمشوريات في الامور العظام** ان المنازعة في كون شيء ولا كونه
هي منازعة عامة لجميع الانواع الخطابية فاذا رجع الى التفصيل والتخصيص فاكثر اصناف المحاورات العامية في الامور
الجزئية يرجع الى ما فيه خير او شر والخيرات اما مستقبلة واما واقعة ويبعد ان يقع للجمهور منازعة في جزئي مستقبل
واقع بالطبع والاتفاق هل هو خير او شر فان هذا النحو من النظر باهل العلوم اولى بل ان يتنازعوا في هذا يتنازعوا
وهم يشيرون بالتحرز عنه ان كان شرا او التوقع له ان كان خيرا وبالجملة يلتفتون لفت امر ارادي واذا كان كذلك
فالمنازعات التي يتفاوض فيها الخطباء وتتعلق بامور ممكنة في المستقبل انما يقع ليشار بارادتها او استصوابها

اختيارها او بيناتا جتنا بها على سبيل صدعنها فيكون كلها متساوية اما آذنة واما مانعة حاجزة
واما الامور الواقعة من الخير او الشر بالانسان فلا يخلو اما ان يراد اثبات وجود هذا الخير او هذا الشر كونه
وهذا الشر فقط وهذه هي المفاوضة التي يمدح فيها او يذم وهذا فقد يكون في الحال وقد يكون للماضي ولكن
الكلام في خير معدوم وشر معدوم مما نقل وانما يمدح ويذم في اكثر الامر ما هو موجود اخاص لنفسه او حكمه
فيكون اولى الازمنة بموضوعات هذه المفاوضة هو الزمان الحاضر واما ان يراد وجود هذا الخير من انسان
آخر بارادته او وجود هذا الشر من انسان آخر بارادته وهذا اما ان يكون الخطيب يفاوض انسانا في
ان خيرا وصل اليه منه او من انسان آخر وليس مع الاعتراف يشاجر وتنازع البتة فصار ذلك كالمحاورة
في شكر ومشكور له وان كان هناك منازعة وتشاجر فذلك على وجهين لانه ان كان النزاع ان خيرا
وصل اليه من آخر واريد بذلك اثبات فضيلة الآخر كان النزاع من باب المدح والذم وان لم يرد به ذلك كانت
المنازعة منازعة في اعلم الوجوه وهو الاثبات والابطال ولم يكن منازعة خاصة فاذا جعل بدل الخير
شر كانت المفاوضة جارية على سبيل شكاية واعتذار فيكون الذي يدعي وصول الشر اما في نفسه
او الى غيره شاكيا او نائب شاك والذي ينكر ذلك او يجعله على وجه لا يكون شرا او لا يكون قصدا
فهو معتذر او نائب معتذر ولا شك ان الامر الذي يشكي ويعتذر عنه امر ماض فاذا جميع المفاوضات
الخطابية ثلثة متساوية او منافرية ومشاجرية وكذلك الات معون ثلثة خصم وحاكم يحكم باقناع احدهما
وسامعون نظارا اما الحاكم في المستقبلات فيكون الرئيس المدبر لامر الجماعة واما في الواقعات فيكون كالمتوسط
الموثوق بنصحه واما النظار فينظرون وصف الآخر ليس اليهم غير ذلك شيء والخطابة في جهة اخرى ثم ثلثة
تقابل وقول ومخاطب وربما يتفق ان يحدث لمخاطبه من هذه بسبب لمخاطبة اخرى كمن يمدح شيئا
او يذم شيئا وغرضه ان ينتقل بعد ذلك الى المشورة على سبيل التلطف في الحيلة ولكل واحد من هذه
المخاطبات غرض خاص اما المشورة فهي مخاطبة يراد بها الاقناع في ان كذا ينبغي ان يفعل لنفعه وانما لا يفعل
لضرره واما المنافرة فمخاطبة يراد بها الاقناع في مدح شيء بفضيلة او ذمه بنقيصة واما المشاجرة
فمخاطبة يراد بها الاقناع في شكاية ظلم او اعتذار بانه لا ظلم وربما لم يقع منازعة في كون الامر نفسه
ولكن في كونه نافعا او غير نافع وكونه ظلما او غير ظلم او فضيلة او نقيصة والمشورة ليست تكون مشورة
بسبب اقناع بها في امر هو نافع بالحقيقة فانه ربما لم يكن نافعا بالحقيقة ولا عند المشير لكنه ان اظهر انه نافع
حاول بالاقناع فيه فيكون المخاطبة مع ذلك مشورية وربما كانت المشورة ليست بالنافع بل بالجميل الذي
نفعه من جهة اخرى وربما كان في العاجل ضارا وكذلك المدح والذم ليس ينظر فيه دائما الى النافع والضار حتى يكون
المدح للنافع والذم للضار بل ربما كان المدح مدحا بالمضار فان احتمال الضرر والاذى للذكر الجميل ممدوح كالذين
يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويجرحون ويثلون وكثيرا ما يحمد العاقل باختيار الموت على الحيوة ولما كان
القياس الخطابي في جميع هذه الوجوه يقتصر منه على قضية تقدم ويكون اما ماخوذة من المحمودات واما دليلا

واما علامة

نصف نخ

واما علامة ولكل واحد من هذه مقدمة ويصح بعينها مكان القياس ويرجع اليه على ما تحققت والقياس المطلق
من مقدمات على الاطلاق والتفكير قياس يكون من هذه المقدمة على وجه خاص فيجب ان يكون قد خزن عندنا
مقدمات نافعة في هذه الابواب ولما كان الضروري كونه وعدمه لا لانسان يطلبه ويهرب منه فلا يتوجه المشورة
اليه بل المشورة متوجهة نحو الممكنات فينبغي ان يكون عند الخطيب المشير مقدمات في اثبات ان الامر ممكن او غير
ممكن وفي انه هل يكون او لا يكون وايضا في انه هل كان او لم يكن فان هذا ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر
في التمثيل وفي اثبات الامكان او نفيه وينتفع به الشاكي والمعتذر والمادح والذام وايضا فان التعظيم
والتصغير ينتفع به المشير والمنجز والمشاجر بان يقول ان في هذا الامر نفعا او خيرا عظيما او صغيرا لا يعبأ به
وان هذه فضيلة او رذيلة عظيمة او صغيرة لا قدر لها وان هذا عدل او جور عظيم او صغير لا يلتفت اليه وسواء
اعتبر كل واحد منها بنفسه او بمقايسه بعضها الى البعض فظاهر ان الخطيب لا يقع له استغناء عن اعداد
مقدمات في التعظيم والتحقير والافضل والاخس يكون مواضع وانواعا فلنبدأ باعتبار الانواع المشورية
ولما كانت المشورة مشورة بمحاولة امر لاجل غرض هو خير فبالحري ان يحصل المشير اقسام الخير الذي يشار به
وقبله ان يحقق معرفته من حيث هو عام ومن المعلوم ان الخيرات والشرور الواقعة بالضرورة خارجة عن توجه
المشورة اليها اذ المشورة قول يراد به التحريك الارادي نحو ما يكتسب بالارادة من الخير او ما يحترز عنه بالارادة
من الشر والضروري لا محالة له كائن اريد او لم يرد فالخير المشوري امكاني لا ضروري ولا كل امكاني فان من
الامكانات ما يصدر عن الطبيعة من غير ارادة ومنها ما يصدر عن عرض يعرض اما من خارج مثل انتفاع التناسل
مقصار يحباء بغضب يعرض له على سبيل الانفعال وان لم تكن مصدرة عن الارادة فيسخن فراجه فيتحلل ريحه
وامثال هذه الاشياء لا يكون المشورة فيها مقدمة يمهد للعمل عليها بل يكون المشورة مقدمة للعمل الارادي
فان المشورة تختص بما كان من الممكنات الينا ان نوجده او نعدمه بالارادة فهذا هو الامر العام لما نحوه المشورة
ثم هاهنا انواع خاصية ينبغي ان نحصيها غير متقنين في احصائها الى الانواع الحقيقية العقلية بل نقتصر في ذلك
على المقنعات المظنونة اذ ليست الخطابة معدة للتحقيق بل هو صناعة تتصرف فيها الصناعة القياسية بمواد
من السياسة وامثالها وعلى هيئة كالجدلية والسوفسطائية فنقول ان الامور التي هي اقسام المشورية
الخطيرة حادون الجزئيات التي لا تحصر في العدة والحرب والسلم وحماية المدينة ومراعاة امر الدخل والخرج
وتفريع الشرايع ووضع المصالح فالخطيب المشير في امر العدة ينبغي ان يكون خبيرا بارتفاعات التي من
اي الاجناس هي وكم هي وبمبلغ النفقات اذا اجريت على القسط ليوازي الدخل والخرج ويوغر بنفي البطال
الذي لا يضرب بيده في حرفة ينتفع بها المدينة ويحجر على المسرف ويغض سعته عادلا به الى الاعتدال فليس
كل ميسرة عن استكثار دخل بل يعود الميسرة الثاني للتقدير في النفقة فان التقدير في الخرج مما يبسط في ذات
اليد فهذا مما ينبغي ان ينصرف اليه وكذو من كان مشيرا في باب العدة ينبغي ان يحيط علما بجزئيات الاخبار
وبعوايد التجارب فانها اكثر وامثال واما المشير في امر الحرب والصلح فاول ما ينبغي ان يلحظه قوة الخطيب

المحموم بنسيم الشمال او واسن حار مما في داخل مثل انتفاع محمر

الباعث على القتال وقدره وجدواه فربما اضيع قدره عن تجشم خطر القتال بسببه اما لان كظم الغيظ فيه
اخف وطاء من تكلف مؤنة الحرب بسببه فرب كظم كفى عظيما ورب نزق جلب ندما واما لان له دواء غير
من القتال يشفى داءه ويريح علته ثم بعد ذلك فينبغي ان يحيط بمقابلة مدينته والمقابلة المحاربين عدتهم وعددهم
و دربتهم بالحرب وبسالتهم علما وان يحيط بحال نجدة لعسكره يرجى لحوقها واستمدادها ومثل ذلك وفي
نقاء دخلتهم وطهارة نيتهم او ضدها خبرا فرب نجدة عادت كلا ومدد صار وبالا ويجب ان يكون هذا
المشير ممن له بصر ببعض انواع الحروب والتعافي ان لم يكن بكلها وسماع الاخبار المتقدمين من المقابلة في مدينته
وفي نحو منها وما يليها ورسومهم ومذاهبهم وان يكون خبيرا بعواقبها المحمودة والمذمومة بحسب غرض غرض
من اغراض المتقابلين فانه ستتعقبه في هذه الاحوال مقدمات ينتفع بها في المشورة وكذلك ينبغي ان يستانف
النظر كل وقت في اعتبار عدة مقابله المخالف وشوكتهم هل هم يتاهبون لمقابلتهم في ذلك ولا تقتصر
على الامتحان السالف فربما وفي بهم ابقاء التناسل وانتقلوا عن قلة الى الكثرة وعن ضعف الى قوة ويتغير ثبات
سالفة فان الامور في اشباهها ويحتذى كثيرا حذو اشكالها واما المشير في امر حفظ المدينة فينبغي ان
يعرف انواع الحفظ لانواع البلاد المختلفة سهليتها وجبليتها وبريتها وبحريتها وبما يكنفها ويحيط بها وان
يعرف مواضع المسالح وانها كيف ينبغي ان يكون في قربها وبعدها وكيف وجه الاستظهار في ترتيبها فان
هذا امر قد يوقف عليه وان لم يعرف حال المدينة مشاهدة وان يعرف عدة الحفظة والذين اقعدوا ارصدا
من المسالح وتحقق نياتهم ليسح قبلهم بالمدد ويعزل خائنهم بالناصح وان يكون له بصر بالمدارج المخوفة و
المسالك التي يرتادها المغتالون ومن ينحرف عن الشوارع فيكون له ان يشير فيها بالارصاد وان يقف على الحال
من القوت وما يحتاج الى جلبه واعداده من خارج المدينة وما يحتاج الى تجهيزه نحو ناحية اخرى لعوض المعرض
فان القوت وما يجري مجراه من آلات اللبس واهب الفصول اذا انحسمت مادتها عجز عن حفظ المدينة وتكون
هذه الاشياء الكل بحسبه والناس يختلفون في الحاجة اليها فينبغي ان يكون المشير بصيرا بمقدار حاجة كل
الى كل وباحوال اهل الفضائل واهل الثروة منهم فيشير بما ينبغي ان يستعان به فيه باهل الفضائل والصنائع
وما ينبغي ان يستعان فيه باهل الثروة مما ينتظم به شمل المصلحة واما الخامس وهو المشهورة في امر السنن
فهو من اعظم الابواب خطرا وامسها الى فضل قوة الخطابة حاجة فاول ما ينبغي للشان ان يحققه حال عدد
الانواع والاشتراكات المدينة وحال التركيبات الخلطية التي تتولد عنها وان يعلم مناسبة اشتراك اشتراك
لامة امة بحسب عاداتها وخلايقها وان يعلم السبب الحافظ لكل واحد منها والسبب الفاسخ له وما الذي
من جهته يبقى فسخها اما من الشركاء انفسهم واما من اضدادهم الخارجين والفساد يتم من المدينة نفسها
اذا لم تكن بحكمة التدبير من ادرين احدهما عسف من المدبرين لهم وتقديم امر الواجبات عليهم والثاني اهمال
ومسامحة وسخ ومراخاة واصناف السياسات التي تحفظ هذه الاشتراكات اربعة تتشعب الى ستة
منها السياسة الوحدانية اذا لم يرض الناس فيها بالشريك التي من جملتها السياسة التغلبية وهو

بمالك ويعتبر

وفسخ

ان يكون

ان يكون المطاع المؤتمر المنتهى الى رسمه المدبر بتدبيره وهو المستعلي بالعلية اما بفضل ذات اليد واما بفضل
قوة اخرى ويكون مدبرها مقصور الهمة على الاستخضاع والتعبد ومن جملتها سياسة الكرامة وهي ان
يكون الرئيس يراعي مصالح المرؤوسين لا لشيء يستعيضه منهم الا الكرامة والتعظيم ومنها الرياسة الفكرية
وهي ان يكون المطاع هو الموسر برأسه وتقدم وبتدبير تدبره لثروته من غير مغالبة تولاها قبل ومنها السياسة
الاجماعية وهي ان يكون اهل المدينة شرعا سواء فما لهم من الحقوق والكرامة عليهم من الاروش والجنايات
لا يروس احدا احد الجملة غير اجماعهم عليه ومهما شاؤوا استبدلوا به ومنها سياسة الاخيار وهي ان يكون اهل
المدينة متشاركين على طلب السعادة العاجلة والآجلة كل له مقام محمود بحسب فضيلته في نوع صناعته
وجنسها فهو دون من فوقه ان كان وفوق من دونه ان كان وكل له عمل يعود بصلاح المشاركة وفيهم
رئيس واحد او رؤساء كنفس واحدة يذعن له اولهم الاخرون طوعا لا على اجبار ويروسهم الرئيس استحقاقا
لا للاتفاق ثم يتشعب تحته رياسات بحسب الصناعات الى اخر الناس لا نزاع بينهم ولا اختصام ولا اختلاف
ولا انشعاب فان كان الرئيس فيها حكيما وكان له مع الفضيلة المدنية فضيلة نظرية كان بالحرى ان يكمل بهذه
السياسة فاول هذه السياسات تسمى التغلبية والثانية تسمى سياسة الكرامة واذا اخذت مع التغلبية
سمى الامر الذي يعمها وحدانية الرياسة لامتناع الرئيس فيها ان يشاركه في منزلته احد والثالثة تسمى سياسة
القلة اذا اخذت مع التغلبية سمى الامر الذي يعمهما سياسة الخسة والرابعة تسمى سياسة الجماعية ويعرف الديمقراطية
والخامسة سياسة الخيرات وسنة سياسة الملك ويعمهما سياسة السقراطية فينبغي ان يكون المشير بصيرا
بهذه السياسات وما يعرض لكل واحد منها من العوارض وما يؤول اليه حال كل واحد منها من المالات فان
السياسة الكرامية لاحتمال المشاركة اي يعرض ان ينتقل سريعا الى سياسة التغلب وسياسة القلة ما دامت
سياسة قلة فقط لا بصيرتها ازدحام الرؤساء وسياسة الجزئية قد ينتقل الى سياسة القهر وسياسة القلة
وغير ذلك كل ذلك لفرط المسامحة في السنن او فرط التشديد فيها فانها اذا كانت مهملة لم تكن قانونا واذا
كانت مسدودا فيها وقانونها التحريم يجتمع التشديد والتحرير فربما مالت الى طاعة المدبر الذي له فضل يقومه او
فضل يناده فتخضع له ويخرجه عن الجزئية الى جانب العبودية ولا يبقى المراتب محفوظة وقد يعين على المشورة
في امر وضع هذه السنن تامل قصص من سلف واما فساد السنن من جهة الاضداد فليس يحتاج اليه الخطيب
من جهة ما يشير في وضع السنن بل من جهة حفظ البلاد وقد قيل في ذلك وفرغ عنه على ان استقصاء الامر في هذا
العلم لصناعة السياسة لا لصناعة الخطابة فصل في المشوريات التي في الامور الجزئية غير العظام
وقد وقف مما عددناه على المواضع التي تنتزع المقدمات المشورية في الامور العظام والآن فقد يحق علينا
ان ننتقل الى اعداد المواضع المشورية النافعة في الامور التي بحسب الاشخاص وهي في انفسها غير معدودة الا
ان جميعها يشترك في حكم المشورة نحو صلاح الحال كان بالحقيقة او كان بالظن فيجب ان نجد او نرسم صلاح
الحال وان نعد الامور التي هي انواع اصلاح الحال او اجزاؤه باجتماعها يصلح الحال حتى يكون للمشير فيما يشيره

يحتاج

مواضع يجعلها مقدمات مشورية فان المعلم الاول ولا تقتصر على ما كان عند الخطباء في ذلك فيما سلف من ذكر وجوب
التهويل والتكبير او التهوين والتحقير والحث عليها واجتناب ما يفسد النظام وبين الاقناع من غير ان تعرفوا
بماذا يكون التهويل والتكبير او التهوين والتحقير وفيماذا يكون وما الذي يفيد عرض الخطيب وينقص اقناعه
فنقول ان صلاح الحال هو الفعال الجميل عن فضيلة النفس وامتداد العمر مسفوعا بمحبة القلوب وتوفر الكرامة
من الناس في رفاهية وطيب عيش ووقاية وسعة ذات اليد في المال والعقد ويمكن من استدامة هذه الاحوال
والاستمداد اليها فان صلاح الحال بحسب الظن العام هو ما ذكرناه او ما يجري مجراه واما اجزاؤه فمن كاء المحتد ووفور
الاخوان والاولاد واليسار والانعام وبلوغ الشيبة الحسنة لوفارها واحوالها والصحة والجمال والجلد والجسامة
والبطش ومع ذلك فالمجد والجلالة وسعادة البخت وانواع الفضائل مثل اصالة العقل والبسالة والعفاف
والبر فبعض هذه بدنية وبعضها نفسانية وبعضها خارجية كالحسب والاخوان والمال والكرامة ومن
حق هذه الحيوة وحسن معليه بعد الممات فهو سعيد عند الجمهور فاما اجزاز كاء المجيد وشرف المنصب فان يكون
من قبيله اما بتكافي المدينة نفسها من اول ساربها او قدمائها او علمائها او حكمائها او رؤساء مشاهير ذوي كثيرة
احرارا غير موالي او ان يكون من قبيله اخرجت سعدا قد تيسرت لهم امور جزيلة وجميلة فهم لها معبوطون
وهذا المحتد يتفرع الى الطرف الاعمام والخوولة جميعا اذ كان فيهم ما عددناه موروثا عن اسلافهم وموجودا في
المشايخ من الخلف وفي الاحداث منهم واما حال الاولاد فالامر الجامع من صلاح الحال ان يكون فيهم كثيرة مع
الجامة والجمال والبطش والقوة وان يكون لهم في ذلك من الفضائل النفسانية مثل العفاف والبسالة
ثم يخص كل انسان في ولده شهوة فمنهم من يسره حمالة ومنهم من يسره ذكورية ومنهم من يسره انثوية
فالاناث فضيلة يراد فيهن خاصة وهي الجمال والعبالة في البدن والعفة وحب الزوج والبسط للعمل وانه
كذا قال المعلم الاول وبعض الناس في بعض البلاد يقتصرون من جميع ذلك في باب النساء على الزينة كما اللقدمانيين
وقال بعضهم ان افريطن صاحب كتاب الزينة منهم واما اجزاء اليسار وكثرة الصامت والضياع والاعمال
من الاناث والمواشي والعقد مع علافة كل شيء وبعاكسه واستمال الوقاية عليه وتيسر الاستمتاع والتنعم
به في وجوه اللذات المشهورة وايضا الضياع التي تؤتي كلها ويجيء ريوعها والمستغلات التي تعود
بالربح مما يجز انصافه موصولا الى التصرف فيه من غير خوف وان لا يسقط الشركة ولا يسبب من اسباب الحيل
يكون اليه التصرف فيه تصرف الملاك احاسا واخراجا سع اوصيه وبالجملة فان الاستغناء في الاستمتاع
لا في الادخار واما النباهة فهي الشهرة باصالة الراي وجميل الفعل وهي الفضيلة عند الجمهور ويؤثره
الاكثر منهم وخصوصا اولوا الكيس واما الكرامة فانما لقاها في الاكثر من عمر يحسن الفعال وقد يختلف بحسب
الازمنة والامم فقد يكرم قوم لافعال واحوال في ازمنة وبلاد ويهان عندهم لها في ازمنة وبلاد اخرى والكرامة
قد تكون بالعدل والاستحقاق وذلك ان كان المتعرض لها قد اعتنى بحسن الفعال وقد يكون لا عن وجوب
كما يكرم المعتقد على ذلك وان لم يعن به كالاغنياء اذا اكرموا والسلاطين اذا احدموا لانهم يقتدرون

على انعام بمال او جاه او تخليص عن مضرة او توصيل الى مرتبة فليس كل الناس يقتدرون على ذلك
غير السلطان والغني وايضا النجد القوي واما اجزاء الكرامة فان يدعى للانسان بالخير او يتصدق باسمه او يقرب عنه اما في حيوته
او بعد موته على ما يوجبه شريعة الوقت وان يصدر في المجالس ويترأس فيها وان يساعد على ما يريده وان يبذل له الولائم
والدعوات العامة فلا يغفل حشمه وان يتقرب اليه بالهدايا والتحف فان الهدايا دلائل على كرامة المهدى اليه وقد يسر
الهدية طائفتين احداهما محبو القنية من حيث الهدية لحصه ماليه والاخرى محبو الكرامة من حيث الهدية دلالة كرامة
واما فضائل الجسد فالصحة الغريزية التي لا تشوبها سقاميه مع اقتدار على استعمال الاعضاء الالية كلها فان
كثيرا من الاصحاء كالمرضى مثل الذين ركبوا بطبايعهم الى الكسل والخور او افرطت بهم العبالة واقعد بهم الحركة او علاج
عليهم الاسراع فيها كما نعرف من حال الذين كسلوا الاغنياء والدعة فيما هم بصدده من الحركة ولا الاستغلال بالمهمات
فهل يبقى من يعطلب عليه اعضاؤه فلا يغني غناءها وبقي من لا اعضاء له فرق وهؤلاء اضحاء والمدفون
في حكم من لا عضو له غير لسان به ينطق واسنان بها يمضغ واما كثافة الجيش ووفور الجملة فهو ان يكون له
للاثان جماعة عديدة يعملون لخيرات يخصه واما سعادة الجد فمعلوم انه من صلاح الحال وكم من خير عم ونعمة تمت
بالبخت لا عن اكتساب صناعي ولا عن فعل طبيعي وان كان من الخيرات ما يفيدها الصناعة حتى ان الصحة كثيرا ما
يفيدها الصناعة واما الجمال والجامة الغريزية فعن الطبيعة لا محالة وخيرات الجد هي التي يغبط عليها المغبوطون
وينكر عليها الحاسدون والجد من العلل الكاذبة التي لا تعويل عليها لا في الخير ولا في الشر اما في الامور الطبيعية فان يتفق
للواحد ان يكون اقبح ممن حضره فيحسنون في مقابلته بها او يكون احسن من اخرين يقبحون في مقابلته بها واما في
الامور الارادية مثل اختصاص الواحد بالعثور على كنز دون اخرين والطريق واحد او اختصاص الواحد باصابة سهم
غرب اتاه دون اخرين والموقف واحد واما الفضيلة فسنعد اجزاءها بحسب الظن في باب المدح فهذه هي التي
تشار بها ويشار على واحد واحد من الناس لاجلها وقد بعث النواقع المشتركة وهي التي تشار بها لا لهها والفرق
بين النافع والخير ان الخير يراد لاجله ولغيره له والنافع يراد لاجل غيره وربما كان غير تام والخير ما يتشوقه الكل واهل
البصيرة والمعرفة كل بحسب ظنه ومبلغه من العلم حتى ان الذي يختاره الجاهل عن جهل لا يعده الجمهور خيرا ولا مظنونة
بل انما يعبرون ما يميل اليه اهل الراي منهم اذا وصلوا اليه سكنوا عن الطلب واذا وجدوا بعض اهل الراي في التصور
قد اختار شيئا كان ذلك حجة مقنعة عندهم في انه خير وكان الخطيب ينتفع بالاحتجاج بذلك والمقصود المحتاج اليه
الذي هو نفس الحاجة قد يشارك النافع الذي يفعل الحاجة ويوجدها والذي يحفظها ويديمها في ان المشير يشير
بنحوه فان المشير يشير نحو الخير ونحو النافع ولكن يشير الى الاحدهما النفع والى الاخر لاجل غيره وربما اشار بلوازم
النافع لكن يقبل التعب فيصح وليس التعب علة الصحة بل الحركة الرياضية هي علة الصحة فيلزمها التعب وكذلك
يشير باجتناب علل الشر ولوازمها واللوازم كلها اما لاحقة من بعد كالعلم فانه يلزم التعليم الا انه يتاخر
عنه واما مساوقة لوجود الشيء مثل استحقاق المديح بحسن السيرة في الحيوة واما العلل الفاعلة فمن ذلك ما يكون
اسمه من حيث فعله مثل المصح والصحة ومن ذلك ما لا يكون كذلك وكل ذلك على قسمين قسم يكون طبيعة المستى

انما هي علة موجبة لما يوجبه لكيفيتها كالغذاء للصحة ومنه ما لا يكون طبيعته علة موجبة لها لكيفيتها بل لكميتها مثل الارتياض للصحة فان الارتياض ليس علة للصحة من حيث هو ارتياض بالفعل بل من حيث انه بمقدار منه يجب استعماله والغذاء وان كان له مقدار لا يجوز تجاوزه فانه ليس كالارتياض لان ما فضل من الغذاء على الواجب ان انهضم فلا يكون علة للمرض لذاته فان ذاته حين انهضم علة للصحة بذاته وان لم ينهضم لم يكن غذاء بالفعل واما المعتدل منه بل القليل منه اذا انهضم وقبله عضو ما فهو علة لصحة ذلك العضو بالقدر الذي قبل واما الرياضة فان قليلها وكثيرها رياضة وحركة لكن قليلها لا يوجب صحة شيء البتة وكثيرها ربما اوجب الضرر والنوافع منها ما بعد خيرات ومنها ما يكون شرورا منفعتها التخليص من الشرور واخلص شيء من الشر كيف كان مقبولا عند الجمهور انه هو الذي يفعل الخير الذي يتمكن منه عند الخلاص من الشر ومن النوافع ما ينفع لا في افادة خير بين بل في الزيادة اليه وينفع لا في التخليص من الشر اصلا بل لتهوينه والكسر من حماه فيكون هذا النقصان من جملة ما بعد فائدة اذ كان الانقص شرا فقط فيه افضل لكن الفائدة التي هي من باب الخير هي بالحقيقة فائدة واما الفائدة التي من باب الشر التي هي الانتقاص من الآفة انما هي من جملة الخيرات النافعة لا الخيرات الحقيقية والخيرات الحقيقية التي هي الفضائل فهي ايضا نوافع في خيرات عامية واللذة من الخيرات العامية لانها مما يشتاق اليه الطبيعة الحيوانية بل كل مشتاق اليه اما جميل واما لذيذ واما نافع فاذا كانت اللذة بعد خيرا فكيف ما كان من اللذيذ مع انه لذيذ جميلا او نافعا وكذلك التمكن اللطيف مثل الذكاء وحسن القبول وكذلك الحفظ والتعلم والحذق في العلوم والصنايع وقد يختار هذه لذواتها لا لغيرها فهذه خيرات نافعة معترف بها عند الجمهور واضدادها شرور وقد يمكن من جهة المغالطة ان يغلب القضية فيجعل هذه الاحوال النافعة ضارة وشرورا واضدادها خيرات ومنافع فان الشجاعة ضارة اذا كانت للعدول وكذلك العقل اذا كان له فاذا اخذت ضارة مطلقة ولم يضف الى الوجه الذي ينبغي ان يضاف اليه كانت مغالطة وربما كان من القبيح والمتعلق به سار بذلك الشر ومثل سرور رجل من الملوك المحاصرين باحتماله ما فعل عدوه ولده في بعض المغازي فلم يزل يتضرع اليه حتى سلمه منه مقتولا فاعتد بذلك اذ يمكن من تدبير جثته باحراقها على رسمهم واحراز رمادها في الكوز لينقل الى موضعه اعتدادا كان يصرح به عارضا شكره على رؤيته وشيعه باشر المدعو في رده ولده القتيل اليه وليس رد الولد مقتولا مما يسر به لكنه قد صار سارا لما عارضه من الحال اذ كان يحرجهم بين القتيل وبين اوليائه ممكنا لهم ولو فعلوه لكانوا قد زادوهم غما وكان حكم الاحنة وحكم غزوها ولاء اباهم يقتضي الامعان في غيظهم فلما لم يفعلوا مع امكانه ومع استحقاق وكان ذلك خيرا عظيما من جهة ومنة عظيمة من الجنس الذي لا يمكن كتمانه اذ كان لحاهاه او يلزم الشكر عليه والا كان كفرانا فان قال قائل ان رد الولد قتيلا سار مطلقا بلا اعتبار مثل هذه الحال المقارنة كان ذلك مغالطة وليس هو من المغالطة التي تقنع فيكون خطابيا بل هو من الجنس الذي هو مغالطة وليس في الخطابة لان مقدماته محرفة عن وجه الصدق وعن وجه المحمود وعن الظن جميعا ثم من الخيرات النافعة الاحسان او المكافاة فانه في نفسه خير ونافع في خير آخر هو النباهة والذكر الجميل والمحبة وافضل الاحسان الى الافاضل بنصرتهم على اعدائهم الاراذل اما نصرة فعلية واما نصرة قولية مثل ما فعل اوميرس الشاعر اذا اختار فاضلين هما ... وذورس ملك اثينيه وهلانا ابنه واختار اخيلوس

الشجاع

الشجاع وبصهم هدفا للمدح والبناء ونصب بازائهم عدوهم اسكندر بن ملك ... الذي كان عدوا لهم فتكلم بالذم والهجاء فيفعل بالاصدقاء والاعداء ما ينبغي ان يفعل من الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء على المقدار الذي كان ممكنا له فعله فان كان المتوقع من الاشد هو الممكن المتوقع فاذا لم يكن الا القليل ثم اتى فلا وان امكن اكثر فاقتصر على يسير دونه عد تقصيرا وكذلك ما يحتمل من تقصير او جفاء يقع من الضرورة لداعي خوف انما يحتمل ولا حرج عليه اذا قل وقصر زمانه فاما اذا طال وجاوز وقت الضرورة فهو مكروه ولا يقوم عليه العذر لان المتوقع من الاحسان بلوغ الامكان والمعذور من الاساءة ما يصدر عن ضرورة وعوز امكان فما قصر عن الممكن في الاحسان للمحسن فهو تقصير وما جاوز الضرورة من الاساءة فهو قصد واذا دام الاذعان للمحن واشتد الضعف والخوف حتى جاوز بالجفاء وقت الضرورة اورث الاستيحاش لا محالة وقد فهم بعضهم من الضعف الضعف وهو التضاعف وكان معناه ان الشيء اذا تضاعف احتمل وان كان قبله سهل او المثال لما نحن فيه ما يورثه الانسان لهواه في الاحسان فان هواه ان لا يتصور البتة باحسان الى غيره بشيء يصيبه في مال او حال ثم ان دعاه داع من استحقاق المحسن اليه الاحسان اخذ يعتاد قدمه من الانعام الى التصور بنقص يقع له في مال او حال فهواه حينئذ موقوف على الغير وهواه ان يكافيه بما يقصر عن مستحقه ما قدر فيغالط عن كثير مما اسداه بالقليل وعن عام المنفعة بخاص المنفعة وعما كان هو محتاجا اليه عند القبول بما هو فضل لا يحتاج اليه مبتدئه بالاحسان وبالجملة يجهد ان لا يكون مكافيا بالمثل والمكافي بالمثل فهو الذي يكافي بما هو مقارب في الجنس او مقارب في القدر والمنفعة واما الموجبة للنباهة والحمد والبناء من المكافاة فان لا يكون للمبتدئ والمكافي يؤثر الاحسان بسببه او المكافاة قليلة وقد تحسن عليه الجزيل على ان المتنفس من المكافاة قد يكون تارة ما هو مثل الاحسان المبتدا به من جنسه بكماله وكليته وقد يكون ما هو اكثر منه وقد يكون شيئا خارجا من جنسه وشبيها به بالقوة وقد يكون ناقصا ومن وفى الممكن فقد اعذر ومن قعد عنه فقد اغفل وقد يكون من المكافاة امور ليست اعواضا لما لك بل ميل بر صديق والحاسن عدوه واضعان لمبيد عيشاهدتها او يتعجب منها في المكاهات وغيرها بحسب ما يقع له عند مشاهدته للمتقرب اليه اياه في الموقع لاستعداد يختص به المتصرف اليه في فطرته فكل يلتذ بشيء ويتعجب من شيء يخصه واما بحسب العادة وبدربه فان الدربه قد يلتذ شيئا ويعجب منه لولاها لم يلتذ به ولا تعجب منه ومن هذا الباب ايضا الهداية والنصيحة فانه احسان ومكافاة ما ولو انه ففا الصنيعة او الجزاء وقت الحاجة اليه والرغبة فيه موقع لذيذ بل عظيم كريم ولكل واحد من الناس خاص ايثار ولقوم ما يعنيهم في العلم ولقوم ما يعنيهم في الكرامة ولقوم ما يعنيهم في اليسار وهلم جرا والتصديقات الخطابية في باب الخير والشر انما يكتسب من هذه المواضع المذكورة

فصل في الاشد والاضعف وختم القول في المشوريات

وقد يحتاج الخطيب المشير الى مقدمات بعدها في اثبات ان هذا الخير افضل او هذا النافع انفع بل قد يحتاج اليه غيره ايضا فينبغي ان يعد الانواع النافعة في ذلك فافضل الخيرين اعمهما او ادومهما واكثرهما جهات نفع وخيرية او اولاهما بان يكون مقصودا لنفسه واذا كان الواحد من باب خير ما افضل من عدة من خير اخر الا انه اكثر جدا فهو افضل والخير الذي عظيمه افضل من خير آخر فهو افضل من

ان العظيم من الحكمة هو معرفة الله والعظيم من العبادة هو المثابرة على الصلوات ومعرفة الله افضل من
المثابرة على الصلوات فالحكمة افضل من العبادة وما كان ايضا في نفسه افضل فعظيمه افضل فانه اذا كان القرآن
افضل وافصح من خطبة النبي عليه السلام ففصيح القرآن افضل وافصح من فصيح خطبة النبي صلعم واذا كان احد
الخيرين يستتبع الاخر اما معا كالسلطان والكرامة واما باخرة كالسلطان واليسار واما في القوة مثل السلب
فانه في نفسه فقد وليس كل فقد سلبا وكان الاخر لا يستتبعه دائما فالمستتبع افضل وربما وقع ان الشيء الذي
ليس بفاضل في نفسه اذا كان يفعل خيرا اعظم في نفسه من شيء آخر هو في نفسه فاضل فانه ينبغي ان يكون هو
آثر من الفاضل وان لم يكن افضل مثل الجلد والجمال فان الجلد وان لم يكن في نفسه خيرا كالجمال فقد يدرك بالجلد ما هو افضل
من الجمال وكذلك التصحح وان لم يكن افضل من اللذة فقد يدرك به ما هو افضل من اللذة فيكون هو آثر فيكون بعض
ما هو نافع آثر من بعض ما هو خير والذي يؤثر لنفسه وان لم يصحبه الاخر آثر من الاخر اذا كان لا يؤثر وان لم يصحبه
الاول مثل الصحة والجمال فان الصحة بلا جمال مؤثرة ولكن الجمال بلا صحة غير مؤثر فالصحة آثر وافضل والذي هو تام
الوجود مستقر ومراد لنفسه كالصحة آثر من الذي يفقد احدهما او كلاهما اما كاللذة فانها في طريق التكون و
يطلب لذاتها واما كالرياضة فانها في طريق التكون ومع ذلك فانها يطلب لغيرها والذي وجوده يغني عن الاخر
افضل من الذي وجوده يفتقر الى الاخر مثل اليسار والتجارة فان اليسار يغني عن التجارة والتجارة يفتقر الى اليسار
فاليسار اشد وقد يوهم كون الشيء مبدءا او انه اعظم منه وربما لم يكن في الحقيقة فان الخير افضل من اختياره و بعد
بدؤه على انه ليس يمكن ان يكون خيرا او نافع مشوري لا بدوله وكيف وكثيرا ما اردى فاذا كان كذلك امكننا ان
نجد انواعا من اعتبار المبادي فما مبدؤه اعظم فهو اعظم والمبدء الذي لاعظم المعلولين اعظم وقد يمكن ان ينصر في بعض
الاوقات ان المبدء نفسه اعظم فان رجلا واحدا من الخطباء يقال له لاوداماوس ذم رجلين احدهما يقال له فلسطراطس
فلسطراطس والاخر كفديوس وكان فلسطراطس كما قدر انا اشار على كفديوس بارتكاب جور فاتم فذم فلسطراطس
فقال ان خطيئته اعظم من خطيئة الاخر فانه لولا اشارته عليه بالجور لما ارتكبه ثم ذم الاخر فقال ان خطيئته اعظم
من خطيئة الاول فلولا ارتكابه لما ضرت مشورته وايضا فان الاعز افضل كالذهب وايضا بل الاعم نفعا افضل
كالحديد فان في صلابته وشدته منافع عامة جدا ليست في الذهب بل الاكثر وجودا اعم نفعا كالحديد فقد ينتفع
به كل انسان والذهب يقل الانتفاع به وكذلك الماء وان كان دهن البلسان اعز وجودا منه فهو افضل لعموم نفعه
وايضا فالذي هو اصعب ادراكا وذلك لعظمه في نفسه بل الذي هو اسهل وصولا اليه وذلك لموافقته لمحسنا
من الدعة وايضا فان الذي ضده اعظم ضررا فهو اعظم نفعا والذي فقدانه اعظم ضررا فهو اعظم نفعا واجلب الاعظم
من باب النفع الى الاعظم من باب الضرر وغايات افعال معنى اعظم فمن الخيرية او الشرية اعظم وبالعكس وما هو خاص
بالاعظم اعظم فان صحة البصر اعظم من صحة الشم اذ البصر اعظم من الشم وكذلك محبة الانسان افضل من محبة المال
لان الانسان افضل من المال ثم الفضايل انفسها وهي من المبادي افضل من الافعال الفاضلة وما شانها
افضل فهو افضل وبالعكس وافضل العلمين ما كان افضل اثرا مثل الطب فانه افضل من علم الزينة ومثل

ومثل علم الهندسة فانها افضل من علم الاخلاق فان الصدق في الهندسة اكد وهو فيه العرض وفي علم الاخلاق
اضعف لان بناءه على المحمودات وليس العرض فيه نفس الصدق فقط بل والعمل وبالعكس فان افضل العلمين
في وزنه اي وزنه بل بعينه وفي مرتبته اي في تقدمه بالغائية لانه هو الذي علم آخر لاجله فغايته افضل فلذلك
علم التوحيد افضل من علم الهيئة لان القياسات التوحيدية مجردة عن المادة صحيحة جدا والهيئة يتعلق بالحس
والرصد وايضا فان الهيئة يقصد علمها ليتوصل به الى كثير من علم التوحيد والذي يشهد بتقدمه الاكثر والفضلاء
من ذوي الالباب والبصيرة افضل فان ما يشهد به العقلاء الصالحون الذين لا يستغويهم الاهواء والشهوات فهو
افضل مطلقا وقد يقتدرون لسلامة انفسهم عن العصبيات والاهواء على الاحاطة بكثير من الامور الفاضلة
بماهيته وكميته وان كان ذلك دون ما تفيده الصنايع العلمية المرتبة ترتيبها الطبيعي وما هو اكثر الذاذا فهو افضل
فاللذة مشتاقة عند الجمهور لذاتها وخصوصا ما كان اثرا عن شوب الغم وادوم مدة وارسخ ثباتا وكذلك ما كان
اجمل فهو افضل من الاقبح فان الجميل يختار لذاته ومن التصاريف ايضا ان الشجاعة افضل واثر من العفة لان
الشجاعة افضل واثر من العفة وما يختاره الكل اثر وما يختاره السلاطين والعظماء والعلماء اثر وما يختاره
الذين يؤخذ عنهم الراي في عظايم الامور وان جلوا وانهم هم المكرمون ايضا فان من جنس الهوان ان لا يقبل
قول الانام والذين هم اعظم كرامة والذين هم اشد تمكنا في الضرر والنفع والمجبرون على تعظيمهم وهذه الانواع
يفارق ما سلف فان ذلك بحسب الشهادة وهذه بحسب الايثار وايضا فان المعنى العظيم من هذا اذا جرى له
اقسام فعددت اقسام ذلك المعنى فكثر الكل الواحد او الكل الواحد صار اعظم مثل ما قال اوميرس ان هذه المدينة
اذا فتحت عنوة يستلقى من مالاغورس ذلك كل شر وكذلك الناس كلهم فانه يهلك الناس ويشب الحريق
في المدينة حتى يحرقها باسرها ويعترف كل بولده اي يصوح كل باسم ولده يا ولدي فلان فهذا التفصيل مما قد
جعل الشر اعظم مما لو ذكرت الجملة غير مفصلة وقد يفعل ايضا التركيب والاجمال فانه اذا اقتضب جزئيات
خيرا وشرا ثم اتبع ذلك بالدعوى الكلية زاده ذلك تاكيدا وايضا فان صدور الشيء عن صعب مصادرة فاقتها
صدوره عنه يجعله اعظم اما بحسب الزمان اذا كان صدوره في مثل زمانه اقل او السن اذا كان صدوره
عن صاحب ذلك السن مثلا صعبا وقليلا وكذلك مواضع مقدار العدد والقوى فانها يجعل الشيء الغريب
الصدور عظيما فان الزنا من الشيخ مستفظع فوق استفظاعه من الحدث واورد لهذا الباب امثلة
في التعليم الاول لم افهمها والجزء الرئيس من الشيء الاشرف هو افضل لكن قال ان بقي الشباب عن المدينة
مثل اسقاط الربيع عن السنة وايضا فان الذي يكون في الحين الانفع افضل مثل المال فانه في الكبر افضل منه
في الشباب وفي المرض افضل (انفع خ) منه في الصحة والاقرب الى الغاية افضل لانه كالغاية ولذلك ما كان
من اللوازم خاصا بالغاية افضل من لوازم تخص ما هو دون الغاية فان الصحة يلزم اعتدال المزاج والضعف
يلزم ما دون اعتدال المزاج فالصحة افضل من الضعف وقد فهم من الضعف الضعف بمعنى اليسار
ويضاعف المال وفهم من الخاص ليس الخاص بالغاية بل الخاص بالكاسب وعندي انه وقع في النسخ

غلط ويجب ومكان الضعف عدم الضعف او امانة وهو القوة ولكن يجب ان يرجع الى اليونانية والخيرات
المتيسرة في اخر العمر اثر من المتيسرة في الحداثة لانها كانها يخص الغاية وما يقصد لاجل ذاته وليكون موجودا بالحقيقية
اثر من الذي يقصد لاجل الحمد الذي اذا كان ذلك لا يوقف عليه ولا يظهر للغير لم يوثر البتة ولهذا ما يكون استفادة
الخيرات اثر من افادتها اذا لم يظهر للغير لانها اذا لم يظهر للغير فغلط الغير في مصدرها لم يوثر وقريب من هذا ما قيل
في الصحة والجمال او ما هو انفع في امور كثيرة فهو انفع فانه ما ينفع في الحيوة وفي حسن الحيوة اثر من الذي ينفع في احدهما
ولهذا ما يعظم الصحة واليسار لكثرة نفعهما في النفع لانهما يبريان من الحزن ويمكنان من اللذة علما او جهلا وكان
اليسار هو الخير المطلق عند بعض الناس وعند بعضهم انما يكون خيرا اذا قرنت به احوال اخر وكذلك الضرر قد يختلف
في الضرر بما هو اعم لذلك فقو على الاعور اضر من فقو عين الصحيح ويجب ان نستكثر من ضرب الامثال وايراد
التذاكير واقتصاص احوال باس هم في تتابعه مثل ذلك الحكم فقد اعطينا الانواع النافعة في اثبات ان الشيء صلاح
حال او نافع او خير والانواع في الافضل والانفع والاثر والمدسبات الست فقد علمتها وعلمت الغايات
فيها وان كل واحد منها ينبغي ان يشار فيه بما يحفظه وان الاجماعية منها فقد تراس فيها الانسان الذي هو
في مثل حكم غيره وانما يراس اجماعا لداع دعا الى ذلك من قرعة او بحث وخساسة الرياسة هي التي تكون الاستيلاء
فيها سدل اتاوة بطلقة الرئيس للمروسين فيقبلونه واما الرياسة الشريفة فهي التي تسوس فيها السايس
لانه مستحق للسياسة لاقتداره على وضع السنن او حفظها وان وحدانية الرياسة هي التي قصارى غرض الرئيس
فيها العز والكرامة والانفراد والاستعباد لمن هو غيره وان هذه قد يكون بسيطة محدودة وقد يكون متركبة مبتداة
بحسب ما يمكن به حفظ الكرامة وغاية الاجماعية الجزئية وغاية خساسة الرياسة اليسار وغاية جودة التسلط حفظ
السنة وغاية الكرامة حفظ الكرامة والعز والاحتراس من المنازع ولكل غاية ضرب من الاخلاق يجانسه فيحفظه
ويدعو اليه مما سهل الوقوف عليه وينبغي ان يكون المشير يشير بتلك الاخلاق ويكون متخلقا بها فان المشير
اذا اشار بخلق لا يتحلى به بناعة القبول فليكن هذا كافيا في المشوريات تم فصل في المنافريات وهو باب
المدح والذم فلننتقل الى تعديد الانواع النافعة في المدح والذم المتعلقة بالفضيلة والرذيلة وما يجري مجريهما
وهي مع انها ينفع في المدح والذم قد ينفع في اعداد الخطيب للتصديق بقوله وان كان في غير باب المنافرة وذلك
انه اذا اثبت فضيلة نفسه جعل نفسه اهلا للثقة بقوله وكذلك اذا ذم خصمه غرضه لرد الناس قوله والممادح
المنسوبة الى انها فضيلة واشياء يتبع الفضيلة من الجمال والحسن وغير ذلك من الممادح التي قد يتعدى بعد حها
الناس والملائكة الى اشخاص اخر يمدح بها فالجميل هو المختار لاجل نفسه وهو المحمود واللذيذ لا لشيء آخر
بل لاجل خيريته فانه جميل من هذه الجهة والفضيلة نوع من الجميل لانها قوة اي ملكة حسنة السابقة لتحصيل ما هو خير
او يرى خيرا وهي التي تفعل او يحفظ الامور الشريفة العظيمة من كل جهة واجزاء الفضيلة هي البر والشجاعة
والعفة والمروة وكبر الهمة والسخي والحلم واللب والحكمة ومن الفضائل لا محالة ما يتعدى خيره الى غير الفاعل
مثل البر والشجاعة والسخي ولذلك يلزم كل واحد منهم اذا الكرامة مبذولة من الكل للنافعين فلنعد الى ذكر كل واحد

منها

منها فاما البر فانها فضيلة عادلة تقسم لكل ما يستحقه بحسب تقدير الشريعة والجور رذيلة يكون بها المرء اخذا
ما ليس له وبحسب تقدير الشريعة والشجاعة فضيلة يكون بها المرء فعالا افعالا صالحة نافعة في الجهاد على ما
يامر به الشريعة وبها ينصر الشريعة نصرة خادمه والجبن خلاف ذلك في التقصير واما العفة ففضيلة يكون
بها المرء في استعمال الشهوانية البدنية على القدر الذي يرخص فيه الشريعة والفجور خلافه واما السخي ففضيلة
يكون بها المرء فعال الجميل ببذل المال والدناءة خلافه واما كبر الهمة ففضيلة يكون بها المرء فعالا الافعال عظيمة المنزلة
من الحمد والسفالة ضدها واما المروة ففضيلة بفعل النبل بالتوسيع في الاطعام وصغر النفس والبذالة خلافه
واما اللب ففضيلة في الرأي يكون بها المرء حسن التعقل والمشورة نحو الخيرات والجميل والبلاهة ضده ولتوخذ
هذه الرسوم على ظاهرها ولا يلتمس فيها التحقيق العلمي البتة وكذلك في اكثر سائر الرسوم التي تورد في هذا الفن
من المنطق فهذه هي الفضائل التي تمدح بها واما ما سواها من الممادح فعلامات الفضائل والعلامات التي تدل
على الفضائل مثل الانداب على الشجاع وكذلك الانفعالات التي تلحق العادلين اذا لزموا العدل ولم يجنحوا الى الجور
كالمستودع اذا اشتد عليه العذاب في انتزاع ما هو في يده فاحتمل وابى ان يسلم الوديعة الا الى ربها واما الانفعالات
التي تستحق بها عدلا فهي وان كانت خيرا في نفسها وواجبات اذ كل فعل يصدر عن عدل فهو واجب وخير
فانها من حيث هي آلام صرفة تجلب ضيما وخزيا فقط بلا زيادة اخرى فليست خيرات وممادح لمن يقع بهم
وان كانت باستحقاق عن سوء سيرة فهي مذام واما في الباب الاول فقد كان الالم وان كان من حيث هو
الم شرا يعصى اثره فهو من حيث يدل على فضيلة النفس واثبات العدل مكرمة محمودة وربما خلد ذكرها وقد
يمكن ان يصدر عن الشجاع فعل لا يصدر الا عن شجاع او يلحقه انفعال لا يكون الا للشجاع وكذلك قد يصدر عن
السخي فعل وانفعال لا يصدر الا عن سخي ولكنه لا يكون محمودا اذا كان خارجا عن مقتضى العدل ومن آثار الفضائل
ما هو اكرم واحسن فان الشجاع اذا حوري بالكرامة كان هذا اقرب الى استحقاق المدح به من ان يجازى بالمال
وادل افعال الفضائل على استيجاب المدح ما فعل لا للحمد به منفعة الى الفاعل بل لاجل غيره او لانه خير لنفسه اذ هو
خير عام له ولغيره ولهذا يمدح من يتعهد الموتى بالصدقات لان هذا النوع من الاحسان لا يبتغى به جزاء مما يراد
به نفع الاخرين من حيث هو خير لهم وليس لهم فيه غرض ويفارق ما قبله ان ذلك كان الايثار يتجه فيه اليه
لانه خير فقط وهذا لانه خير لاخرين وهذا قد يبتغى عليه جزاء والاول لا يبتغى عليه جزاء وبعد هذا ما يراد به الاحسان
الى المحسنين خاصة فان كان مكافاة فانه من حيث تكافا فاعلها لا يرتاد لنفسه خيرا الا بالعرض من حيث هو
مكافي متوقع لا مكافي فقط واما المكافي من حيث هو مكافاة فقد حصل الخير واحرزه وليس يتوقعه حتى
يكافي ومن علامات الفضيلة والممادح اجراس بنابذ الفضيلة ويضادها والحيلة فانهم كثيرا ما ينددون
باقوال وافعال من الفواحش يريدون بها فضح غيرهم فيتقصرون لفضيلة في ذلك الغير يصدر عن حسن المعاملة
لاجلها مثل ما فعلت بقاء الحكيمة حين رمز اليها القاوس المتغلب بغرض عن فاحشة قائلا اني اريد ان انفث
عن صدري بشيء لكن الحياء والاحتشام يصدني عنه فاستقرت هذه الحكيمة على جانبه امرها ودعه

لم تقابله بالفحشاء من القول والهجر الذي تسبب مستحسنة من مفارقة طريقة الحكمة ومن اظهار البينة لمعاني الفاحشة
كانها لا يخطر ببالها ان اخذ ابعضها الطمع سوء ويعترض لها بدعوة الى فاحشة او يضرب لها مثلا بمنكر او يجري
عليها المعاني التي تجري على غيرها لكنها مصروفة الشغل الى النصرة البهيئة والملكة الفاضلة بترك الفعل الرذل لكانت ٢
وكذلك ان كان معرفا من النسوة الحصر لا حرص ولا خفر فيه ووقوع مثل ذلك بها لعله يشرف نفسها وعلوها
عن طاعة غير الواجب وكمال فعلها في طاعة فضيلتها وقلة انفعالها عن الرذائل صار كل ذلك صادرا عن
ملكة حصلت بالارتياض والاجتهاد فان الفضائل جلها مباين للهوى ويكتسب بالمجاهدة ايثار المجد والفخر في
تميزها بالفعل عن الهوى مثل ما سمعت من قضية الرجل والمرءة والاستحياء ايضا قد يكون لشيئين احدهما الاشمئزاز
النفس عن طاعة الشنعاء وهذا يصدر عن فضيلة والثاني للنظرية ذكر فاحشة عرف بها المستحيي وقد نسيه
في الحال فان لفظ بلفظ يشير الى معناها او فعل مثلها خطرت بالبال من الحاضرين وهو من اهلها تخطر بالبال
صنيعه فصار كالمشاهدة منهم له الموجبة الاستحياء الامر التابع في الرذيلة والسقوط فلا يستحيي من انكشاف
مذمته ومن الممادح افعال يفعلها الانسان ليصلح بها حال الاخرين وايضا الانتقام من الاعداء وقلة الاذعان
لهم والجزاء على الحسنة والسيئة وان يكون الشجاع مغلبا لا يغلب فان الغلبة والكرامة من ممادح الشجعان
وان يفعل افعالا يتيسر ويذكر ويكون لعظمتها مما يسهل خليدها فيتوارثها الاعقاب ومن الممدوحات
علامات تخصيص بالاسراف كاسبال العلوية شعورهم فانه من دلائل شرفهم ومن الممدوحات الاستغناء عن
الاخرين في ابواب كان وقد يتلفظ في المدح على سبيل كالمغالطة فيعبر عن الخسيسة بعبارة يجلوها في
معرض الفضيلة اذا كانت اقرب الخسيسين المتضادين من الفضيلة او كان قد يلزمها والفضيلة شيء
واحد يعمهما وهذا مما يضطر اليه الخطيب اذا احوج الى مدح الناقصين فيجعل الشيء الذي يشاركه الفضيلة
الخسيسة مشاركة ما مكان نفس الفضيلة فيقال للجبر انه حسن المشورة وللفاسق انه لطيف العشرة وللغبي
انه حلوم وللغضوب القطوب انه سهل وسمت وللابله المغفل عن اللذات انه عفيف وللمتهور انه شجاع
وللماجن انه ظريف وللمبذر في الشهوات انه سخي ومن الممادح الانخداع والغلط في صغار الامور فانه يدل على
قلة الخوف فان الخوف هو الملجئ الى الاحتياط في الفكر ويدل على قلة الالتفات الى مراقبة فوت ما يضن به
وقد يمدح ايضا بالبراءة عن الانخداع اصلا لشدة الفطنة ومن الممادح الانزال الى الصديق والعدو وان كان
من الممادح ايضا تخصيص الاصدقاء بالاحسان والاسداء وايضا فان الخطيب يجب ان يعلم موضع مدح
الممدوح حتى يمدحه بما يلائم ذلك الموضع فلا يأمن ان يكون الممدوح في موضع مدحه مذمة في موضع آخر بل
يجب ان يعلم الممادح بحسب البلاد والامم والملوك ومن الممادح ذكر السلف الصالح والاثار التي خلدوها
خصوصا اذا يشبه بهم الخلف فاستوجب مزيد مدح وكرامة من تلقاء نفسه وان قصر عن مساعي سلف او
كان ما يكسبه اقل مما كان ينبغي ان ينحو نحوه من الخير والفضيلة كالانسان المتوسط في همته او كان ما يكسبه
اقل مما كان ينبغي فاذا لم يقنع فلم يعن والكثير الهمة كلما امعن في الانجاح امعن في الاستيناف لحد نحو ادراك ما هو

اعلى فصار احرص على اقتناء المآثر المستصعبة ومثل هذا الانسان لا يقتصر على الشرف الموروث
بل يستخف به وينشط لادخار الحسب والشرف المكتسب ويقل افتخاره باباءه وربما اربى بافعاله الى درجة تفوق
درجة فضيلته كما قال بعض الناس في مديح سيريس مخاطبا اياه واخوانه اليوم في التساطوريس كان السساطوريس
قبيلة اشرف من اليونانيين واول الافعال التي يستحق بها المدح ما صدر عن قصد او عن مشية واما التي بالعرض فاذا
لو نفعه لم يذكر الا ان سكر فيلحق حينئذ بالممادح ويشبه بما يصدر عن مشية فان المتكرر مرارا قد يظن به انه مقصود
من الفاعل ويعتقد ان الذي بالبخت قليل التكرر والممادح الحقيقية هي الافعال الاختيارية واما المظنونة فهي
التي تنسب الى النسب حتى يقال ان الاسد بلد الاسد والطيبة بلد الطيبة وكذلك التي يصدر عن ناء ديب تقويم
ليس عن نشاط غريزي على انه ليس يبعد من الحق ان ينسب الاولاد باباءهم فان الانسان يحرص على الاتمام
بما يمكنه منه مشاهدة وتستمر عليه نشوه وكذلك ما قد يحمد الفاعل او فعل الجميل المنشوء عليه فانه اذا فعل ما نشأ
عليه دل على ان الفعل انما يصدر عن فضيلة وعن ملكة فيه رسخت مع تصور النشوء فيكون حينئذ قد فعل
ما فعل اباؤه فان اعمالهم الباقية دلائل على افعالهم وانما يمدحون على اعمالهم لانها عن افعالهم وانما يمدحون على
افعالهم لانها تصدر عن فضائلهم الموجودة فيهم فاما استحقاق الحمد فهو لنفس الفضيلة حتى لو تيقنا وجود
الفضيلة في انسان ما فانا نمدح ذلك الانسان ولو لم يفعل فعله ثم الفعل دليل على الفضيلة التي هي الممدوحة
وان كان استحقاق الحمد لا يكون الا على فعل والفعل هو الانعام واما السعادة المشهورة فهي من باب
الاتفاق والبخت وكما ان صلاح الحال جنس الفضيلة كذلك اتفاق البخت جنس السعادة لكن الكلام
في المدح والمشورة نوع جديد اي غير ما قلناه مما هو خاص او مما قد اعتبر خاصا بكل واحد منها بل شيئا يعمهما
وغيرهما من الامور الخطابية وذلك ان من الذي يمدح به الممدوح اشياء قد يشار بها على المشار عليه وبالعكس
فانه كما يقول المشير ينبغي ان لا تستنيم الى السعادة الاتفاقية بل ان تستنيم الى ما تيسر لك من المآثر المكتسبة
بالمشقة ويكون هذا مشورة على سبيل تفويض واطلاق اذا كذلك يقول المادح في الممدوح انه هو الذي
جاز المحاسن بسعيه ليس الذي اتفق له من اسبابها ما اتته منها حظاء غير موثوق به فاذا اردت ان
تمدح فيلزمك ان تتأمل ما يمدح به فاذا كانت المشوريات تتضاد في امور فيمتنع عن بعضها ويطلق
بعضها فالذي لو اشرت لاطلقت الاذن فيه وراسه المستصلح من الامرين للتقريب بالمشورة به
فهو المستصلح للمدح فانتقل من المشورة الى المدح ومن المدح الى المشورة وينبغي ان يوكد امر المدح وكذلك
امر المشورة بالالفاظ المعظمة المفخمة كما يقال انه هو نسيج وحده في كذا وانه بديع عصره فيه وانه وحده فعل
واول من سن واسرع وفعل مثل فعله واكثر من فعل مثله فعلا وفعل في زمان يعسر فيه فعل مثله وانه
صار قدوة لغيره واقام غيره لمن سواه واصبح مزجرة عن الفحشاء والمنكر امه يونس به في الجميل شهرة عند
الناس والجمهور وخصوصا اذا كان فعل ذلك بقصده ويقال في كل شيء من ذلك ما يشاكل وكذلك
يقال انه فعل كذا لا كفلان الذي قصر عنه بل كفلان الذي وفق له وليس كل انسان مليا بالمغايبة

بينه وبين غيره فان اكثر الناس سيفصل نفسه على غيره ويستهين رذيلته وعيبه الذي لو كان في اخيه استنكره
وعلى ما يقال ان المرء النعم عن الجذع في حدقته ويلمح مداه في عين صاحبه وليس كل انسان مثل سقراط الذي كان يعير
نفسه من غيره في مجاري اخلاقه فيعاقب نفسه اذا اشبهت بالاراذل وتنبيها اذا تشبهت بالاخيار ومن المحمود
ان يجتهد في التشبيه فان المجتهد كالحاصل في نجوم الفضائل فهذه الاشياء تكون التعظيم والتعظيم يدل على زيادة
في الشرف والزيادة في الشرف شرف مفرد والشرف المفرد ممدوحة خاصة وبالجملة فان التعظيم والتفخيم اشد
مشاكلة للمدح واما الدلالات والبرهانات فاشد مشاكلة للمشورة لان المادح بالحاضرات واكثر الحاضرات مقر بها
وقلما يطلب دليل عليها واما المشوريات فبالمعدومات الغائبة وتمس الحاجة الى تصحيح الغائب بالحجة وضرب الامثال
مما كان بما سيكون اشد من مسها الى تصحيح الحاضر واما الكلام الذي هو فصل القضاء وهو استنصاح صحة الحجة فللحاكم
لان الحاكم ينبغي ان يورد الفصل الذي لا مطعن عليه وضرب الامثال من الامور المستقبلة والماضية او وقع عند الجمهور
في المشورة من غيره لانه امر قد كان ودرس وبقي ذكره وللتذكر تاثير اكثر من المشاهدة لان التذكر كانه اقرب الى الامر
العقلي الذي يخص بذوي الالباب والمشاهد الى الامر الحسي الذي يشترك فيه الخاص والعام وقد يستنبط الممادح
من المذام والصواب في المشورة من الخطاء فيها **فصل في شكاية الظلم والاعتذار بانه لا ظلم** واما القول في الشكاية
والاعتذار فقد حان ان ينتقل اليه ونحدد القياسات المشاجرية وان نبين الامور التي تجور الجاير لاجلها فنوخذ منها
مقدمات في انه لما كان الفاعل كذا اقدم على الجور والامور التي تعرض بها الانسان لان يجار عليه فيوجد منها
مقدمات في انه لما كان المفعول به كذا اقدم بالجور عليه والغايات التي كان لاجلها الجور والامور التي هي في انفسها
جور وقبل ذلك ينبغي ان نحدد الجور اولا اضرار يقع بالقصد والمشية متعدي فيه الرخصة الشرعية والشريعة والسنة
اما خاصة مكتوبة بحسب شارع شارع وبلاد بلاد وازمنة ازمنة واما عامة غير مكتوبة ولكن اكثر الناس وجلهم يعتقدونها
ويرونها وربما خالفها مثل ايثار ارذل الاولاد بالنحلة فانه يصح في السنة المكتوبة اذا وقع من المؤثر في وقت الصحة
ويمنع عنه في السنة الغير المكتوبة والقضاء المر مبني على السنة المكتوبة والواسطة على السنة الغير المكتوبة والحسنة
على اقرب التبيين من مصلحة الوقت منسوبة بسنة الملك وهو السياسة فالجاير هو الذي يضر بالمشية لان
الذي يصدر عنه فعل ما طبعا او قسرا الاشية وطوعا فانه لا يعد به محسنا ولا مسيئا واما الذي يقدم طوعا
على ما يفعله فهو الجاير والمقدم طوعا هو الذي يعلم ما يفعله ويقدم عليه غير مقسور لا مور سيدعيه اليه هواه فمنهم من يكون
مقدما هذا الاقدام عن روية وبصر واختيار وهذا هو الشرير الجاير ومنهم من يفعل ذلك لضعف راي وهو
الذي يجيب في ذلك داعي تخيل يثير انفعالا نفسانيا مناسبا لاستعداد خلق له او مخالفا للخلق الموجود فيه
مثل ما يعرض لمن يغلبه الشهوة او الغضب او الخوف او شيء اخر مما يشبه ذلك فيفعل من غير روية مستعجلا فيما يفعله
فربما يعقبه الندم وهذا مثل ما يبدر عن النذل اذا الح مرفعا وعن البشرة النهم اذا عرضت له لذة ويبدر من الكسلان
عند ما يحيل الدعة التي هو اهلها من خذلان صديقه ومن الجبان عند الخوف فربما اسلم الحريم وكما يقع من المؤثر للكرامة عند استرخاء
الكرامة وتفقيه الهوان وكما يقع من الغضوب عند ثوران الغضب من عسف ومن فوت النطق عند اعتراض الغلبة من

اقحام

مقول ان الجور

داعي

المادو ولاجم

اقحام من الانف ذي الحمية عند خشية الاستخفاف والعقوبة من انقباض ومن الملاوح المائقون في عقله عند التبلد
فيما بين الخطاء والصواب من خبط ومن الوقح الحريص عند فائدة يلوح له ومن ربحه خسيسة يقرب منه من استحقاق
بتصوب ما الوجه وخلة رعنه في المجد فهذه هي الاحوال التي اذا كانت في خلايق الناس حركتهم الى الجور او كانوا
فلا يفعلوا بها وقتا ما وان لم يكن عن خلق وينتفع الخطيب باستعمالها في ان الجور وقع من الجار فينبغي ان
نبين الان الاشياء التي لاجلها يجار فان الامور المشكوة مسيحة واما المقادير فانها غير محدودة بانفسها
لانها تتبع الشكايات وتتحدد بها فمن المحال ان يكون معذره الا وبلغا بها شكاية مصرحة بها او مضمرة او
متوقعة فنقول ان كل فعل يصدر عن الانسان فاما ان يكون عن قصد وارادة او يكون بغير قصد وارادة
وما ليس بقصد بارادة فاما ان يعرض بالاتفاق او يقع بالاضطرار والذي بالاضطرار فاما ان يقع عن طبيعة
واما ان يقع عن قسر فاما الافعال التي تكون عن الارادة فمنها ما يتبع العادة والخلق ومنها ما يتبع شوقا حيوانيا
اما نحو اللذة وهو الشهوة واما نحو الدفاع والغلبة وهو الغضب ومنها ما يتبع شوقا فكريا او شوقا منطقيا
او يشبه ان يكون قد عني بالفكري ما يصدر عن الفكر لجواب عرض كان وان كان العرض غير عقلي او غير جميل وبالمنطقي
ما يكون نحو الجميل العقلي ويشبه ان يكون عنى بالفكري الحيلي وبالمنطقي الفكري بالحقيقة وهذه الاقسام ينحصر
في سبعة الاتفاقي كمن رمى صيدا فاصاب انسانا والطبيعي كمن ركب مطية مستاجرة متقلة بالعذر الذي
عسى ان يكون غاية ما يرخص في حمله عليها فنا بها حتى نفقت واستكراهي كمن تغلب على يده فحص
سكينا فوجي بيده انسان واما اعتيادي وخلقي من اعتاد السرقة والاختلاس فاذا امكنه فرصة لم يملك
نفسه ان انتهزها واما فكري مثل رجل اختل حاله فلم يدل تفكري وتحال حتى الشاهد سيرا في احوال ما انسان واما
غضبي واما شهواني فهذه هي القسمة الذاتية واما قسمة هذه الاسباب من جهة الاسنان ومن جهة الهمم فمثل
ما يقال ان الشاب يجور في الحرم وفي الدماء والشيخ يجوز في الاموال والغني يجوز في اللذات فليس ذلك قسمة
ذاتية فان الشاب ليس يجور في الدماء لانه شاب بل لانه غضوب وليس يجور في الحرم لانه شاب
ولكن لانه مغتلم والشيخ ليس يجور في الاموال لانه شيخ ولكن لانه حريص وقح والغني ليس يجور في اللذات لانه
غني بل لانه حريص متمكن وكذلك الناسك ليس يعدل لانه عابد بل لانه زاهد لكن من الاقسام التي تتبع العرض
ما هو بعيد عن المناسبة مثل قسمة الناس الى البيضاني والسوداني والنحاف والسمان فان ذلك لا تعلق به
شيء من الاخلاق التي تصدر عنها هذه الافعال بالذات ومنها ما هو قريب وهو مثل قسمة الناس الى الاحداث
والشيوخ والى العباد والفساق فان هؤلاء قد يكتنفهم ويلزمهم من الاخلاق ما يصدر عنها بالذات هذه
الافعال والغنى والفقر من هذا القبيل فللغني اخلاق محصة وللفقير اضدادها والافعال الصادرة عن الاتفاق
غير مضبوطة ولا محدودة واما التي عن الطبيعة فداية واكثرية وقد يوجب الطبايع ايضا اخلاقا متمكنة
لا يجب ان ينسب الافعال الصادرة عن تلك الاخلاق الى الطبايع الا بالعرض ولم يحسن من ظن ان الطبايع
في هذا الموضع يعمل عمل السجايا واما الخارجات عن الطبيعة فقد علمتها والمسكر من جملتها وقد جربت الناس

احوال المستكرهين مرارا كثيرة وفي امور مختلفة وعرفوا ما فيه فالمستكرهون عرضة لتمهيد معاذيرهم
اما الذي يجب علينا تفصيل القول فيه هو ما يكون بروية وفكر لمنفعة قوم نحو غاية يرى خيرا او ربما كانت
لذة او غلبة لكن الاقدام من يستفزه الانفعال صحبة على فعل ما هو على خلاف هيئة اقدام المردي عليه فان الذي
يقدم بانفعال نفساني او خلق هو الذي قد اعرض له الشيء فشاهده متحركا به الى انفعال او خلق واما الذي يقدم
بروية فهو الذي تحمل الحيلة في تحصيل الغاية وطلبها قصدا لكن اكثر من يجور عن روية يجور لمنفعة لا للذة ولا الغلبة
فاما الشهوانيون الفجار فليسوا يجورون في اللذة ليستمتعوا بها في شيء بل لنفس اللذة والمطبوعون على اجنة
وتر يطلبون الثار لاجل التشفي والغلبة لا لاجل التاديب وفرق بين العقاب وبين احداث الثار فان التاديب
يقصد به تقويم المسيء سقمه وردعه لمجازاته لا لاجل مجازاته واما الثار والمقصود بطلبه ليس حالا يحصل في
المفعول به فقط بل حالا يحصل للفاعل وهو التشفي والابتهاج بالانتقام وكل متبع روية او مطيع خلقا او انفعالا
فله لذة ما فيما يطلبه ولكل لذة علة فبعض اللذات علتها الطبيعة وبعضها علتها العادة حتى ان كثيرا مما هو غير لذيذ بالطبيعة
يعود لذيذا بالاعتياد وبالجملة فان الاقدام على شيء طوعا لا رياء خير ولذة حقيقية او ظنونية وبالجملة لا سعا
المنفعة هو خاصة للمروي فان المروي هو مستعمل الحد الاوسط الى ما يراد من الخير عنده وهذا الحد الاوسط هو المنفعة
حتى ان الشر بالحقيقة او بالظن او اليسير من الخير قد يطلب بالروية طلب النافع ليوصل به الى غاية هي خير او يرى
خيرا فحري بنا ان نتكلم في النافع واللذيذ لكن النافع قد ذكر في باب المشورة فبقي اللذيذ **فصل في اسباب اللذة
الداعية الى الجور** ان اللذة حركة للنفس نحو هيئة تكون عن اثر يؤديه الحس بغتة تكون ذلك الاثر طبيعيا الذي والحس
واعني بالحس الظاهر والباطن معا والشيء الذي يفيد هذه الحركة هو اللذيذ وضده الذي يفيد هيئة مضادة لهذه
هو المولم فالامور الطبيعية كلها لذيذة والمعتادة والمتخلق بها هي ايضا كالطبيعية اذ العادة كانها طبيعة
مكتسبة والمستكرهة مخالف لها مولم ولذلك صار الاعتياد ببذل الجهد والدؤوب من المولمات والكسل
والاستراحة والتواني والعصيان والترف والنوم من اللذيذات لانها كالامر الطبيعي والمشتهى لذيذ كيف
كان لذة نطقية او غير نطقية وغير النطقية هي التي يتوجه اليها الشوق لا عن فكر ورأي ويمثل بين انه هل يجب
ان يطلب او ان لا يطلب وهي التي تنسب الى الطبيعة او الى الحس لكن السمع والبصر قد يخصان ببادية لذات
الى النفس ليست طبيعية بل عقلية بما يدل عليه من غير الحس المحسوس لكن يسمع فضيلة فيتبرع اليها او يبصر صنعا
جميلا فيحن نحوه ويؤثر التشبه به او تقراه من مكتوب واما التخيل فله نوع من اللذات الا ان التخيل حسن
ضعيف كانه اثر عن حس ويلتذ بالتذكر او بالتامل والتذكر الماثول يطابق المذكور وخصوصا وانما يوصل
تركيبات عن مفردات محسوسة وسالفة فيكون الالتذاذ بالذكر او بالامل تابعا للذة حسية شوهدت
فذكرت ثم املت وان الحس للحاضر والذكر للماضي والتامل للمنتظر وربما كان الذكر والتامل اشد التذاذا من
المركون الى حصوله فان السوق يسقط مع الظفر والملال من هذا القبيل وهذا يختلف باختلاف الاوقات
والاحوال والسجايا ومن الادكار اللذيذة اذكار مشقات قوسيت فخلص بها من خطر او يوصل بها

الى المراد وطر وانبعاث الغضب ايضا فكثيرا ما ملا يحل الغلبة اللذيذة واستقر بها كاخال او ميروس
ان الغضب لا حلي من الشهد ولولا الغلبة لما لذ الغضب فان الغضب على من لا يرجى الانتقام منه
لعلو شانه غير لذيذ وايضا فان الساخط الحامل الذي لا اعتداد به فقلما يعد بالسخط عليه لقلة الالتذاذ بغلبه والشهوة
قبل المواقعة قد يلذ مثل هذا الشان وذلك لانه يتخيل معه المواقعة ومصادقة المشتهي فيلذ ولهذا ما يلذ
المتذكر والمومل ولهذا ما يعرض لبعض المصابين ان ينقبضوا عن الماتم والمباحات فتسليه بلذات الذكر والامل
وخشية ان يوكد الماتم حال الالم في النفس وربما اجتمع في عارضة واحدة لذة والم كالمصاب فانه يلتذ بتذكار من
اصيب به ويتالم بفقدانه كما قال اوميرس الشاعر في وصف كلام انسان اسدت مساوئ نومه وتذكيره انه لما
تكلم بذلك صرخ اصرخة فاجعة لذيذة ومن اللذات ادراك الثار واحقاق العدو في الطلبات وكان الحنيف اذا
لم يستقص التشفي بالانتقام بقي حسيرا الا ان يترجى التلافي فيفرح بالرجاء والغلبة لذيذة لا لجمهور الناس بل لساير
الحيوان فصلا عن مؤثر بها من الناس خلقا وطباعا وان اختلفت الدرجات فيه ولهذه العلة ما صار استعمال
الادوات اللعبة كالضرب بالصولجان والمرامات بالاحجار والملاعبة بالشطرنج والنرد وساير ما يجري مجراها
لذيذة وبعضها لا يلذ ما لم يتمهر فيها كالشطرنج والنرد وبعضها يلذ في الحال كالصيد والغلبة بالواجب في القسط
الذي عند قوم والتي تقع بالمشاغبة والتلبيس الذي عند اخرين بحسب اسعاب الهمم فكثير من الغلبة وغير الغلبة يعجب
فيه لما يتبع ذلك من الكرامة لما يتخيل من استحقاق الغالب والمعجب اياهما مع الغلبة او التعجب فان المجتهد في
الفضيلة ربما صرف وكده الى اجتهاده بسبب الوجوه وحين ان اكرامه على ذلك يريده علوا فيه ووجوه الحاضرين
ادعى الى ذلك من العتيد والمعارف اولى بان يسعى وجوههم من الاجانب والبلديون اولى به من الغرباء
والحاصلون اولى به من الابن والمحصلون اولى به من الاغنام والاكثر عددا اولى به من الاقل واما المستخف
بهم جدا مثل البهايم والاطفال واشباههم من الناس فلا يبعث الانفس الى طلب الوجه لديها والاحباء من
الامور اللذيذة فكان حبيب حتى للحسد الا ويلتذوا بما يلذ الحبيب لما يتخيل فيه من خير يصل منه او يريده
هو من تحته واما التذاذ الانسان بان يكون محبوبا مقربا فليس لاجل شيء خلا نفسه وكذلك ان يكون متعجبا
منه ولاجل ذلك ما يبارز المعجب من نفسه بين الصفوف ومجمع الزحام واما فقط اللقاء فيحتشم ما يحتشم التذاذا
بما يعجب من نفسه والتملق ايضا لهذا السبب لذيذ فان المتملق معجب من نفسه بما نظره من الموالاة
وتكرر اللذيذ لذيذ والمعتاد لذيذ وتغير الاحوال وتجددها لذيذ لما يستحدث معه من الاحساس بها ويكمل به
من العلم المتساقط علينا فان العلم انما يستكمل بما تورده عليه الحواس من الفوائد الجديدة واما الحاصل
فيكون كشيء قضي منه الوطر فلا تاثير لبقائه والتعلم لذيذ ويشبه ان يكون الالتذاذ لما يخيل من التعجب منه
اذا استكمل ولان التعليم يخرج امرا دفينا في قوة الطبيعة الى الاستكمال والى حصوله صنعة والفعل الجميل اذا فعل لذيذ
والانفعال الجميل كالاحتمال الدال على جودة الاقتدار وكمال الملكة لذيذان وكالتذاذ بالجروح في مزاولة الشجاعة وفي الفعل
الحسن انما يلذ لانه يشتاق فيه الى امرين احدهما الحسن والاخر اظهار الاقتدار وفي الانفعال احدهما فقط والهداية

لذيذة والكفاية لذيذة وانسداد الخلة لذيذ وكما ان التعلم لذيذ بسبب ما يتوقع من التعجب كذلك المحاكيات
كلها كالتصوير والنقش وغير ذلك لذيذة حتى ان الصورة القبيحة والمستبشعة في نفسها قد يكون لذيذة
اذا بلغ بها المقصود من محاكاة شيء آخر هو ايضا قبيح مستبشع فيكون الالتذاذ لا لانها حسنة بل لانها
حسنة المحاكاة لما حوكي بها عند مقايستها به والحيل التي تخلص بها عن المكاره لذيذة لا لغاياتها بل لجودة
ترتيبها هذا كله للمناسبات بين الصورة مثلا وما يحاكيها وبين الحيلة وما يعمل فيه وهذه المناسبات
امور في الطبيعة وسبه اللذيذ لذيذ مثل سببه الصديق وشبيه نفس الشيء لذيذ اليه لانه نفسه لا نفسه
لذيذ مثل الصبي الى الصبي واللص الى اللص وكذلك المناسب في العادة محبوب والسلطان والبراي بالجملة
والاستبصار لذيذ عند الجميع وخصوصا عند محبي الكرامة والتمكن من عول الاقارب ورياستهم لذيذ لذيذ
ثم ارتياض المرء فيما بينه وبين نفسه في اكتساب الفضيلة جيد لذيذ والمضاحك والنوادر والفكاهات
الجارة لذيذة فهذه هي اللذيذات واضدادها هي المؤذيات فهذه هي ما يدخل في باب اللذة من غايات
الجور فصل في الاسباب المسهلة للجور كانت في نفس ما جبرية او في الجابر او في المجبور واما الداعي
الى الجور من استهار الفرصة وحسن التاني فمما يعد من ذلك ان يكون الجور بما يسهل جهيلة واخفاؤه
واشاؤه او يكون الغرم فيه ان شاع وظهر دون الغنم واما الكلام في الممكن وغير الممكن من الامور فسيشرح
اخيرا ولكن اذا اجتمع التمكن والامن من سوء العقبى دعا ذلك الى ارتكاب الجور دعاء حثيثا ومما يومن فيه ذلك
كثافة العشيرة وكثرة الشيعة وخصوصا اذا كانوا شاركوا في العهدة هم او آخرون هم منهم بسبب
وهذا من جانب الجابر ومن ذلك زوال الحشمة وتاكيد الصداقة مع المجبور عليه فيرجى احتماله او حسن رجوعه
بادنى اعتذار يخاطب به ولما ارتفاعه الى الحاكم او اذا امل ذلك من الحاكم فيطمع في مثله او تحقيقه
عليه التكره وهذا من جنبة المجبور عليه او الحاكم وكذلك اذا كان المجبور عليه مريضا او ضعيفا او بعرض بحد مقام
عليه او بلاء يساق اليه فانه اذا كان كذلك اقدم على ظلمه من غير مبالاة وهو ايضا يقدم على الجور فان
مثله لا يظن به الجور ومن ذلك ان يكون الجور علانية جدا او مجاهرة حقا اما بترويج الاحد منه على انه هزل او
باخواع الاوهام والانحاء اليها ان ذلك لو لم يكن واجبا لم يجاهر به ووصل هذا الجور لا يتحفظ منه لان كل
تحفظ انما هو عن معتاد الوقوع والنوادر لا يبقى والالازدحمت تقعات غير متناهية في ان واحد
ولذلك فلا يتحفظ عن صديق او حميم ولذلك فان حسن الظن بالناس والوايق بصحتهم والغافل عن ترصيد
اعدائه اياه هو بصدد كل جور لسقوط التحفظ عنه ومثل هذا يسهل الجور عليه لما يظن به من تضييع الاحتياط
ومن الناس من يهمل التحفظ ايهاما من نفسه سلامة الصدر ليقل الاحتراز منه فيتمكن من الجور ويقوم الحجة
له في التنصل انه ليس من اهل العدوان ومن الذين يسهل عليهم الجور من يقتدر على كتمان ما جار
فيه اما في الاخبار واما في الحالات اي في احوال يعمى على الناس فعله من مراتبه بالتقوى او وقوعه
حين ما يجور في زحام لا يبين ومما يسهل الجور رجاء الاملال بالالحاح وطول المدافعة عند المحاكمة

والموافقة وبذل الغرامة وكذلك رجاء حيف من الحاكم الى جنبة الجابر وتعديه من الحكم وكذلك الثقة بظهور الاعدام
وانه ليس ممن يسام غرامة ويجبر عليها وكذلك من يرجو في جوره منفعة حاضرة وعظيمة ويحاذر مضرة متراخية
ويسيرة وكذلك من يامن مضرة الغرامة عند منفعة القسمة لعموم فيه او وقوع بروح يهدر الجنايات وكذلك
من اكتسب بامعانه في الجور ذكرا اشتهر او فخرا اشتهر مثل المواخذ بثاره اذا تعدى حد القصاص فقتل عن نفس
نفوسا وكذلك الذين لا يرتقون فيما يحتوونه افة عن خسران في مال او اضطرار الى جلاد من الناس بل هو
بالضد وهؤلاء فيهون عليهم ارتكاب الجور الذي يعقبه فضيحة او عقوبة اذا امن الخسران في المال والمردود
دون في العقوبات المعتادون للالام يستخفون بها فيهون عليه احتمالها ولا يعضهم ذلك عن ارتكاب
العدوان ولهذا ما يشجع من كثرت مزاولته للحرب وقد يحمل ذلك ضعيف الراي وهو الراضي باستعجال
المنفعة واللذة وان اقترن باستيجاب المضرة والاذى العظيمين وههنا قوم بالضد منهم لا يردعهم عاجل
الخسران عن مزاولة جور ويعقبهم اجل الالتذاذ وهؤلاء اجل راياه وربما حمل على الجور تقدير الجابر انه يعتذر
بان ذلك قد وقع منه اتفاقا وانه كان عليه محمولا مستكرها او كان سهوا وخطاء او صدر عن طبيعة مستولية
عليه وعادة متقررة فيه او يكون من ظاهر حاله الاستغناء عن ذلك الجور فتقول عند الظلم منه وما الذي
الجاني الى هذا الجور ولا امتساس حاجة اياي به ولا الى سبيل مستقيم الى الغرض دون تعاطيه على ان الاستغناء
لا يلحق الحاجة الى الازدياد والحاجة على وجهين حاجة ضرورية وهي للفقراء او حاجة بشره وهي للاغنياء واذا
الح صاحبها لم يحمد بل ذم لسرعته والخب منهم بنسب ذلك الا انجاح الى الجد والانفاع دون القصد ولا
يظهر بسببه كالجدل والبغي يصده ومن الامور التي تكون في الانسان فيطمع الاشرار فيه ان يكون
المجبور عليه غيبا عن الجور او تجذ ولا ناصر له او يكون عنده ما يحتاج اليه المضطر المتنعم او يكون في طباع
من قوم منظرين مسامحين لا يستعجلون في اقتضاء الحقوق او يكون من القرابة والاقرباء ايضا فان
الاولين يجار عليهم استضعافا فهؤلاء يجار عليهم استسماحا ولان الاقرباء لا يسيئون الظن باقربائهم
فيخفى عليهم مظنة الجور فيندرس الامر ويحقق وكذلك حال اهل التقوى والصيانة والترفع عن المشاجرة
وكذلك الذين جنوا الطريق وجحدوا الامانات يقصدون بالجور احيانا لما قيل من لا يظلم الناس
يظلم والداعي الى ذلك امن جانبهم وكذلك المدعون الكسالى فانهم لا يلحون على الحكام بفصل القضاء
وكذلك الحييون والذين يعدون الشغب اشد اختيارا من فوت المال وكذلك المدعون المبطلون
كثير المعتادون الظلم فانهم يظلمون استحقارا وثقة بانهم ملوا التالم والتظلم وكذلك الذين احفقوا
كثيرا في الشكايات فخيبتهم مجالس الحكماء والذين شارفوا الانتصاف مرارا فلم ينتصفوا والذين
قد حالت الجنايات بينهم وبين الظهور للحكام والائمة فهم مرتقبون حلول النكر بهم لما سلف
عنهم والواترون بانفسهم او دفيهم معرضون الجور من القوم والمستحقون ومن انهى منهم تر

باستعجال

او اسهل منه استحقاق وهو صديق فان كان المنهي يسيرا خف ولم يلتفت اليه وان كان عظيما التفت اليه
واصغي نحوه اصغاء مثلا المأذي من حيث يوقف عليه وان كان اليما من حيث هو حقا وان العدو فربما خف
عظيم ما يبلغ عنه خفة ما يتوقع وربما ثقل ما يستقطع ومن ليس بصديق ولا عدو فاحد ربان تكثر اليه الهوان عليهم
عاله اذ لم يتعده الى المكروه من فعاله ومن الناس من يحار عليهم لا للمنفعة بل للذة فقط مثل الغرباء ومثل الحجاب
الغفلة فان ايذاهم والتعرض لهم ايسر على الاشرار منه لغيرهم والسبب في ذلك يجري مجرى امثال هؤلاء الى
الفلوح سريعا لا بسبب موحش فقد علم ان اخراج من يسرع اليه الحرج لذيذ ولهذا ما يولع الصبيان بالمجانين
فاذا راوهم يحملون وادعوهم واذا راوهم يرادون تزفازا دوهم اخراجا والمعتدون المسيئون يلتذ بالتعدي
عليهم ويومن عاقبة الانكار فيه كانهم لا يقسون او يعذبون او يستحقون ويجري بذلك قريبة الى الناس
وكذلك من ساعدهم او فرح بسوء صنيعهم وجميع شيعهم والمتعجبون منهم والحكام المحتملون البالغون في
الاغضاء ملتذا بالجور عليهم تعجبا من حلمهم او امنا لغائلتهم والمعاشر يظلم ثقة باحتماله ايضا والذي يقف على
شكاية قد ينشط لابتداء الجور عليه اذا كانت الشكاية هي المتقاة والصادة عن الجور فلما وقعت فقد
كان ما كان يتقي والذين يفطن لجورهم يهون به فان مقابلتهم عنده مما لا يعد جورا مثل قتل من همّ بالقتل
والذين هم يشرف من جور فقد يهون الجور عليهم من ذلك النوع ومن نوع اخر مثل من ماله عرضة لنهب
جاير فان غير ذلك الجاير ربما اقدم على مشاركته في النهب اقداما لولا ابتداء ما به لما استحله وذلك لانه لما
ايقن بفوات ماله لم يرى مصيره الى الجاير اولى من مصيره اليه وكذلك من اشرف على الغرق فابتدر الى سلب
ثيابه عنه فكما ذكر ان قوما شاهدوا شرذمة استحلت لطائفة باسرهم ولسبيهم فلما راوهم قد بذلوا
الرضاء بذلك وطمعوا ان يمتنعوا عمدوا اليهم فسبوهم وحجروا بينهم وبين الطائفة المبتدئة وقد يسهل
الجور في اشياء تخفى ويتوقع فيها الصفح لحقارة المجور فيه او لسرعة استحالته وتغيره كالاطعمة او لسهولة
تغيره عن حاله اما بالشكل او اللون كالثياب او بالخلط كالادوية او لان الجاير يملك ما يشبهها ويضاهيها
فان وجدت معه لم يميز عن الموجود قديما عنده او وهم ذلك استغناؤه او يكون في رفعه الى الحكام والبوح
بالتظلم فيه فضيحة ويكون ستره اخلق بذي المروة من كشفه كالجور في البشرة. **فصل في التنصل والاعتذار**
وجواب الشاكي بتعظيم الجناية والمعتذر بتصغيرها ان الظلم قد يكون بحسب مخالفة السنة المكتوبة
وقد يكون بحسب مخالفة السنة غير المكتوبة وكل ذلك اما في الملك واما في الكرامة واما في السلامة و
كل ظلم اما بحسب واحد كمن يضرب واحدا او ياخذ ماله او بحسب المدينة كمن يفر من الزحف ولا يشارك
في التبعة والظلامة حال المظلوم من حيث يظلم وذلك كما علمت بالمشية وطوعا وعلى اقسامه وليس
كل مضرة ظلما ولا كل منفعة عدلا وبازاء المتظلم المتنصل والمتنصل اما ان ينكر اصلا ما رفع عليه في قصة
الدعوى واما ان يقر به وينكر وقوعه على الجهة التي تكون بها ظلما كما يقال انه اخذ ولم يسرق وانه عاشر

ولم يخر

ولم يغر وكانه اخذ الدنية غافلا عن كونها وقفا على المصلي وانه فعل ما يشكى فصح المفصول به لكنه فعله شرا
غير جبار وعلى جهة لم يفتضح به وانه واطئ العدو واحسانا لا غلبة لاله فان اصناف الظلم من السرقة والفضيحة و داطبي خ
الاستهانة والزنا انما يصير ظلما لا لنفس الفعل بل لوقوعه على جهة وبالمشية فيكون الاعتذار اما بانكار نفس
الفعل او بانكار وقوعه على جهة يكون بها ظلما او لوقوعه كذلك غلطا وسهوا لا بالمشية وهذه الجهات
تتحدد بالشرايع المكتوبة والمشتركة واما المكتوبة فرجع اليها في كتبها واما غير المكتوبة فان العدل والجور
يتفاضل فيهما على حسب تفاضل الخير والشر اما من جنس ما يستحق به المدح او الذم واما من جنس ما يستحق
به الكرامة والهوان ومثال الاول ان من قال ينبغي ان يحسن الى المحسن ثم فعل ذلك استحق المدح بفعله
ومن قال ينبغي ان يحسن الى الاخوان كافة ثم فعل ذلك استحق الكرامة منهم ايضا لفعله وكثيرا من العدل لا يكون
بحسب المكتوبة مفصلا فان الحلم يعد في السنة المكتوبة عدلا من غير تفصيل المحض ثم يفصل بالسنة الغير المكتوبة
المشتركة فان الحلم في بعض المواضع رذيلة وجور بحسب السنة المشتركة كما قيل ان بعض الحلم عجز وانما يقع
هذا الابهام في السنن المكتوبة حيث لا يفصل العدل والجور على واجبه ويحتاج ان يردف حكم السنة
المكتوبة فيه بحكم السنة الغير المكتوبة لشيئين احدهما ان يكون المتعرض للشرع غير مؤيد من السماء وانما
هو متغلب خارجي فيجهل ويبهم والثاني ان الامر في نفسه غير ممكن انهاؤه الى اخره تفصيلا لان المخصصات الجزئية
لا نهاية لها فيكون الشارع انما يشرع احكاما كلية يحتاج ان يستعان في تفصيلها بحسب الوقائع الجزئية
بالمحمودات والسنن الغير المكتوبة وهي التي تسمى عند الجمهور عقلا ومثال هذا ان الشارع اذا قال من قتل
بالحديد فيلزم ان يقتل بالحديد فليس يمكنه بعد ذلك ان يفصل جميع وجوه القتل بالحديد من جهة القتل او من جهة
الحديد او من جهة المضرب او من جهة عوارض جزئية اخرى ربما يعرف لها احكام ويكون غير محدودة ولا مضبوطة
ودون اهمالها افناء العالم فتبين ان كثيرا من الظلم والعدل اذا كان عدلا او ظلما بحسب الشريعة المكتوبة
فربما يجد المعتذر فيه تخلصا بالنجاية الى السنة الغير المكتوبة على سبيل التفصيل وربما كانت السنة الغير المكتوبة
تخالف المكتوبة اصلا كما كان في بعض السنن المكتوبة القديمة ان لابس الخاتم اذا شال يده غير منكوسة استحق
التاديب ونسلم الى الظلم والسنة الغير المكتوبة تبيح له ذلك وقد تختلف السنة المكتوبة وغير المكتوبة
بالعكس من ذلك وهو ان تكون المكتوبة قد تحدد وتحصر في امر وغير المكتوبة يوجب على العموم فان السنة
الغير المكتوبة يوجب الاحسان الى الاخوان كافة وربما منعت المكتوبة الاحسان الى بعض الاخوان وكما
ان السنة المكتوبة ترى كل حلم عدلا والمشتركة يفصل ذلك وقد يوجب خلاف ذلك فان السنة المشتركة
ربما رات الحلم في بعض المواضع واجبا ورات العقوبة قبيحة وكانت السنة المكتوبة لا ترى في ذلك
بل يخصص ذلك الموضع مثاله ان السنة المشتركة يوجب ان يكون المقدم على سرقة الطفيف يحلم عنه
ولا يعاقب والسنة المكتوبة يوجب قطع اليد في سرقة دينار عند قوم وربع دينار عند اخرين
وهذا مما يشمئز عنه المشتركة ومن ترك حقه من الاضرار بالاخر على مبنى السنة الغير المكتوبة اذا كانت

المكتوبة لايرخص له في ذلك الاصرار لايسمى حليما ولا محتملا وان كان الامر بالعكس يسمى حليما ومحتملا ومن
معاطي الاوصال على الاخر على موجب الفتوى السنة المكتوبة وان كان لايوجبه السنة المشتركة لم يسم منفصلا
بان يتبع فتوى السنة المشتركة في ذلك وان كان لايوجبه للشاكي المعاقب عليه السنة المكتوبة او يوجب
عليه دونه يسمى منفصلا وبازاء المتظلم اثنان معتذر ومستغفر وقد قلنا في المعتذر فبالحري ان يقال
في المستغفر والمستغفر هو ملتمس الحلم او التفضل اما الحلم فان لايعاقب على جوره واما التفضل فبان
يترك عليه ما جار فيه ولا يرجع منه فان ترك ذلك عليه نوع من مغفرة وقلتم باسم اخر والانواع التابعة ظلمسم خ
في الاستغفار ان يقال ان الحلم هو الصفح والاولى بالعاقل ان لاينظر الى فعل الشارع في سرعته بل الى سيرته من
من حلمه وصفحه وان لايتعلق بالظاهر من لفظه بل بالمقصود من مراده وان لايؤاخذ بعمل العامل بل بحط
نيته وان لايلتفت الى نادر خطيته بل الى متواتر طاعته وان يقبل المعتذر المستغفر لا المخطي بعلين الحال
بل بعلين السالف والانف فقد احمد تني فيما مضى وستحمدني فيما يستقبل واذكر الجميل بنسك القبيح
وبان ولا تتوثب بالمكافاة فعسى ان يكون ما كرهته يعقبك خيرا وليكن للمشكور من الجميل عنك
موقع عندك ليس دون موقع المشكور من القبيح بفعله وليكن حضور الولا ثم اثر عندك من حضور الجاحم
فان الخير الكريم مواد والخبيث اللئيم بدو منازع واعلم ان الصحب الاسوج ربما رعب نفسه الى ان تحاكم
فلكن انت اولى به وهذه الاشياء يعتذر المعتذر ويستغفر المستغفر وحينئذ لك الى امور يعظم
بها الظلم وبازائه للمعتذر امور اضدادها يهون به الفعلة فمن الظلم العظيم ما يقدم عليه الانسان العظيم
الذي لا فاقة به الى الجور فيكون اليسير من فعله مستعظما فانه يدل على العظيم من شرور بما كان اليسير
من الجور مستعظما لا من جهة الجاير بل من جهة المجور عليه اذا كان فقد ذلك اليسير عظيم الضرر عليه يكن لا يملك الا قوتا
ويغصب ما يملكه والجناية الخسيسة مستعظمة يكن يسرق من وقف المسجد درهما فانه هذا وان كان من طريق
الحقيقة واعتبار ظلم قليل الضرر لايوجب الحكام فيه عقوبة بالغة فهو من جهة استنكاره عظيم القبيح وان
كان من الظلم الذي لا يفتقر الى مصالحه ولا الى مشاجره ومرافعه الى الحكام او احتمال عن المظلوم بسبب انه
صديق وقريب فانه دون ان يقع فيه حلم وصفح كما لا يقع به تفضل فانه ليس مما يتغير به صلاح والحاكم
انما يرفع اليه فيما يحتاج ان يرده الحاكم الى الصلاح او فيما يحتاج ان يقيم فيه حدا ومن الظلم العظيم ان يجمع الى الغضب
النعمة الانهاك في العقوبة ومن الظلم العظيم ما يقع عن المحسن مثل عمل الناسك بابن عربي ومن المعظمات
ان يقال بانه اول من فعل وانه المنفرد وحده بما فعل وان كثيرا ما فعل وانه جار على من يوجب بصنعه التقرب اليه
والمصلى له ثم من الظلم العظيم ان يستعان فيه الجبر على الانهاك الذين لا رقة بهم ولا رافة كانهم
سباع ضارية حتى يستعان بهم في العقوبة وقطع القرابة واغفال حقها واخافتهم ظلم عظيم وكذلك
خفر العهد والحنث باليمين والخيانة في الامانة والتعرض للمحصنات فان هؤلاء لا يقتصر بهم على العقوبة
بل يعمل على فضحهم واخزائهم كما يفعل بشهود الزور من فضحهم في مجلس القضاء والظلم في السنة الغير المكتوبة

اعظم

الطبعة خ

المعل خ

٢٩٤

اعظم لان هذه السنة اوجب وكذلك تعدي المكتوبة ايضا ظلم عظيم عند مستحيلها واما الظلم اليسير
فهو مما قائل في ذلك فليكن ما قلناه كافيا في التصديقات الواقعة بصناعة فصل واما التصديقات التي ليست
عن صناعة واكثر نفعها في المشاجرات فهي تنحصر في اقسام خمسة السنن والشهود والعقد والعذاب
والايمان واما السنن المكتوبة فربما افتقر الخطيب الى مناقضة موجبها فيحتاج الى برهان مقتض بعضها سبيلا
باظهار اعراض مثلها للنسخ والتبديل وان غير المكتوبة مأمونة التغير ولان اهل المروة لا يساعدون على السنة
المكتوبة بل ينحرفون الى مقتضى السنة المشتركة وذلك بحسب ما نقول لان المكتوبة انما احتيج اليها لعجز
الجمهور عن تقدير الغير المكتوبة وتفصيلها فاذا كان بالعاقل من الملة ان يفصل المشتركة له كان تعقله كفاية
وكان له ان يخصص المكتوبة بحكم العقل ثم نقول والحاكم الفاضل هو بمنزلة النار المخلصة بعض الجواهر عن بعضه
فيلزمه ان يتهدى لهذا التخليص وينظر في واجب الامر ولا يخلد الى مر القضاء فان ذلك من عمل الحشوية
الغنم الذين لا يفطنون للمصالح ولا ينصرفون من رأي واجتهاد واما القاضي المتصدر فربما راى ان يرجح حجة
العقل وربما راى ان يرجح مر الحكم واذا اشكلت عليه المصلحة اعتصم بالتوقف ولم يستعجل في فصل القضية
فربما اعقبته العجلة ندامة واذا وقف الامر كان له ان يستظهر بالمعاودة النظر فيلوح له الصواب من
ايثار الواجب من المكتوبة او النافع من المشتركة فهذا وامثاله مما يقوله الخطيب حتى تكون السنة المشتركة
اشهد للخطيب فانه لم يوافقه المشتركة وكانت المكتوبة اوفق له قال غير ذلك فقال ان الامور التي
فيها احكام السنة المشتركة امور مختلفة ومتبدلة لا استقرار لها ولا اصدق الحكم الكلي فيها فلا بد
من سنة مكتوبة مخصصة تحدد وتقرر ولا يحل للحاكم ان يحدث نفسه بعدول عنها فانه كان الحاكم قد جهل المكتوبة
مما احلوا به ان لا ينفذ حكمه بل يتوقف ريث الاستبانة فان الحكم الذي عنده بحسب السنة المشتركة هو مصلحة
او خير مطلق وليس قضاء عند ما ترافع اليه المتشاجران قضاء في امر كلي حتى يكون في خير مطلق بل في خير ما
فعليه ان يتأنى ريث ما يستعلم مقتضى السنة المكتوبة المقدرة فانه ان جاز ان لا يستعمل السنة المكتوبة فقد جاز
ان لا يسن وفي ذلك ابطال السنن ورفع الحاجة الى الشريعة فكما ان الانتفاع بالطبيب مما يفقد عند
موازنته ومناكرته والعدول عن اشارته كذلك الانتفاع بالشارع ما يبطل اصلا ان جازت مخالفته بل هذا
اعظم ولو جاز ان لا يلتفت الى السنن المكتوبة لم يقع الحاجة الى استقصاء العقبة الماهر المستبصر في احكام
السنة المكتوبة فان السنن المشتركة لا يذهب عنها اولو الالباب ان لم يكن نواقيها فهذا ما قيل في سبيل
السنة واما الشهادات فمنها شهادات قدماء عدول على امور قديمة تلتفت الى شهاداتهم بوجود الامر وغير
وجوده الى شهاداتهم بكونه على صفة من صواب او خطأ او جور او ظلم او عن غير ذلك وربما كانت شهاداتهم
كهانات وانذارات بامور مستقبلة بحسب زمانهم ومنها شهادات شهود حدث وهم المشاركون في
الزمان الذين يحتاج الى تعديلهم والتفتيش عنهم والرجوع في ذلك الى جيرانهم الخبراء بامورهم ويفارقون
الاولين ايضا من جهة انهم قد يتهمون بمشاركتهم المشهود له في فائدة الشهادة في جذب خير او دفع شر

ومن جهة انهم لا مرجع اليهم الا في اثبات وجود الامر وعدمه واما حكمها بعد ذلك فيكون الى الحكام ومن
الشهود ما ليس من جملة الناس وهي الدلائل والامارات التي تحتاج باجتهاد الحاكم الى احد جنبي الحكاية
والاعتذار بحسب المشاكلات وكيف لا والسماع الى هذه الامارات عند عدم الشهود وربما احتيج
اليها عند وجود الشهود في قبول الشهادة او تزييفها وكل شهادة اما على الخصم بانه ظالم كاذب
فيما يقوله واما على الامر بانه كان او لم يكن وهو الاصل الذي لا تحصل عنه فاما الشهادة على النحو والكيفية
بان يشهد مثلا للمشهود له بانه حسن السيرة حليم محصل ولخصمه بانه داهية محتال جب وكل ما هو خارج
عن الامر نفسه فاما ان يؤكد به نفس ما يقوله المتكلم بانه حق واما ان يؤكد به ما هو مخالف لدعوى خصمه
وهما وان تقاربا فبينهما خلاف فانه ليس بصحيح ما يقوله انه هو بعينه بصحيح بطلان ما يقوله خصمه
مثلا ليس القياس الذي يثبت به مثلا حدث العالم هو بعينه القياس الذي يرفع به قدمه وان كان نتيجة
لازمة لنتيجة ذلك فان القياس الذي نحو الموجب منهما غير القياس الذي نحو السالب منهما وهما متغايران
وكذلك فرق بين ان يشهد انه اعطاه وبين ان يشهد انه اخذ منه وان كان معا فالشهود انما يقام على
احد هذه الوجوه واما ابطال الشهادة هو بان يقال ان الشاهد هو صديق للمشهود له او عدو للمشهود
عليه وذلك لان الشهود ثلثة صديق وعدو وغريب من المدعي والمنكر لا ميل له الى احدهما الذي بالحري ان ومن ح
يقبل شهادة مثله واما العهود فانها اذا وقعت دعوى المشاجرة عظمة مجالا في ربا من امر نفسه وتعظيمه
اذ قد حافظ على الميثاق وفي تحقير صاحبه اذ خفر به ونكثه وبالجملة فان غناء العهد لعارضه على الحكام
والحاضرين انما هو في الاقناع وايقاع التصديق بوجوب العمل على مقتضى دعواه وثبوت ظلم من خالفه
وتعداه واما في التهوين والتفخيم والعهد كان هذه وجوب ما يوجبه على المكتوب له وعليه وكان شاهد
في التعديل والتجويز والتعظيم والتحقير وتقوية العهد اذا وافق الدعوى فينبغي ان لا يحاد عنه بل يجب
ان يقام به الحجة ويعظم به الظنة فان العهد شريعة شرعها اثنان او عدة فيما بينهم والشريعة انما ترعى وتحفظ
بالعهد والعهود ربما كانت خارجة عن حكم موجب الشريعة مستقلة بنفسها مثل معاهدة اثنين على ان لا
يفترقا في سفر ولا يتخاذلا عند وقوع منكر وللمدعي ان يقول انك ان نبذت العهد وراء ظهرك فاحلق بان تنابذ
الشريعة وتنسلخ عن السنة وان الناس عند عهودهم وكيف وانما عقدوها على اختيارهم فان كان العهد
مردودا والاستنامة اليه ساقطة فقد زالت المعاملة وسقطت المشاركات وما يجري هذا المجرى من
الشناعات فاما الذي يجد العهد مخالفا لمراده فيجب ان يقول كل عهد ليس في الكتاب فهو بدعة وكل بدعة
ضلالة وقد كفانا عقد الشرع عقد العهد الذي هو مخادعة ومراوغة ومن استقطر الشريعة ما احتاج
الى غيرها من المعاهدة والشريطة فقد برئت منه الذمة ومن استقصرها فقد نسب الناس في قبولهم
الشريعة الى اجتماع على الجهل والضلالة ثم يقول الحاكم ان الحاكم خليفة العقل والشرع وفي ذمته عهدة الاله
الاستكشاف وبالحري ان يستبرئ احوال العهود المفروضة فانه صادفها بمعزل عن جهة السنة او عن نقضها

وعمل بابطالها فلا عهد في معصية الله فمن القبيح ان يتمكن مدلس من حمل على جور بعهد وفيما يجب بطاعة
لعقد غير عادل بقسر وان الشريعة لا يتقبل غير رضى واتفاق من العلماء واما العهد والاقرار فربما
جاء اليه وربما قسر السلطان عليه واذا وجد الخطيب نصا من السنة المكتوبة في سنة تلك المدينة
او رجع الى السنة مدينة اخرى او امة اخرى ان لم يجد النص في سنة المدينة ووجد مشهورا
من السنة المشتركة بخلاف العهد فقد اعتصم الخطيب في ابطال مقتضاه بالعروة الوثقى وكذلك
اذا وجد عهدا اخر سبقه وقد عهد بخلافه فيقول ان الاول من العهدين هو الاولى بالانتهاء اليه
والعمل عليه ولو حمل نكثه فاحش بان يحل نكث ما بعده وكذلك اذا وجد عهدا تاخر عقده عنه
ولعسى بتاريخ بعده فانه يستدل بتاريخه على نسخ الاول وعلى ان التراضي بالاول مقصور على
مدة لم يتراض بعدها الا على ضده وان الاول لو كان مقبولا لما اجمع على نقضه بعهد رديفه والواقع
بالناسخ اعمل منه بالمنسوخ ويجب ايضا ان ننظر فعسى ان نجد في لفظ العهد وعبارة الصك لفظا
متشابها يحتمل غير المعنى المدعى فيكون التاويل بصرفه عن الجهة التي تحث ان نص عليها الحاكم واما
التقريرات والفحص عن الاحوال بالاعذار والانذار وبالترغيب والترهيب وبالعقاب والثواب
فهي ايضا في جنس الشهادات فان كان التقرير موافقا للدعوى احتفظ به حجة وزين واعتمد عليه
وقيل لا اكثر في اعتراف على هذه الجهة واقرار يصدر في مثل هذه الحالة وان كان مخالفا للدعوى
فيقول ما هو الحق وهو ان المضطر كالغريق لا يبالي باي علقة تشبث وربما رجى الخلاص بالكذب
كما يرجى الخلاص بالصدق فانه اذا صدع المقر بالحق وصبر عليه فلم يصدقوه بل يعيبونه تكذيبا
اياه وتعذيبا له الجى الى الكذب وعدل اليه عن الصدق الذي لم يجد به خلاصا ويضرب لذلك امثالا
مشهورة عند الحكام من كذب قوم اخرين عند تشديد عليهم كما تقال حينئذ ان من الناس من
يستنكف ان تزله العقوبة ويضطره الى البوح بما اثر كتمه وتنسيه من يطلب وجهه الى العجز خوارج
ولا يصرح بالحق وان اختلفت عليه ضروب العقوبات ومنهم خوان يقره اذن ذاع فلاء
معول على التعزير بالتنكيل واما القسم واليمين فمحنة ما لاجل ان يعطي ما يحلف عليه من عرض او جاه
او معونة او غير ذلك فيأخذه وما يتعلق به واما ان لا معطا فيه ولا اخذا بل حاكيا او متظلما
واما ان يكون متمكنا في اعطاء مع عن الاخذ وذلك عن رغبة كمن يحلف ان هذا الولد ليس له
حيث يكون حلفه يوجب الزام الولد غيره ويكفيه مؤونته فاما ان يأخذ ولا يعطي وكل ذلك
اما ان يلزم المدعي الحلف او يلزم خصمه ومن عرف بالحنث والحنث والفجور لم يكن اليمين التي تعدم
عليها موقعا للتصديق البتة واما الموثوق به فاذا حلف اما عن نفسه وجوب ما يدعي عليه
وكانت فضيلته داعية الى التصديق بقول الخصم عليه وكان هذا ضربا في الفضيلة يكون على الفاضل
ليس لغيره فمن يخطب في تزييف اليمين يقول ان هذا لم يزل حانثا في عينه ضعيفا في مروته او يقول انه

ان عزم الاقدام على الاقسام منقود وعزم المحث نسئة والفاجر يؤثر العاجلة على الآجلة واما الملاعنة والاستدعاء
الى اليمين فقد يكون على سبيل تهور وقد يكون عن ثقة بجبن الآخر عنه وخصوصا اذا كان المتحدى بذلك
كانه لا يبالي بما يعقبه اليمين وان كانت كاذبة وذلك الآخر ينفي الشبهة في الصادق وقد يكون على سبيل
الثقة بصدق نفسه ولاجل ذلك اكثر ما يتحدى المتحدون والامين ربما عزم ولم يحلف وربما حلف لتاكيد
صدقه ولتزيل الشبهة عن انكاره حتى لا يقال انه استحل ان يكذب عند الانكار فلو يحلل لصح انه كان قد كذب
فيه واذا حلف ازال الشبهة ولكنه يتصعب ذلك ويستثقله على نفسه اقول والكريم من حلف لذلك
ثم عزم والثقة الامين ربما آثر الغرامة وان يجل الله عز ذكره عن ذكره في مثل ما شجر بينه وبين غيره ويتنزه عن
الاقدام على الحلف به بحسب ما ندب له ويدل ما لكنه يستحيي بما لا الحلف في موضع يوجب هو نفسه الحلف
على الآخر فيه او يتحداه اليه كما في المنافرة الى اليمين فمن هذه الاشياء تؤخذ الانواع النافعة في الدعوى
والانكار الذي يقوله والمقدم على اليمين الفاجرة اذا ظهر خصمه او المعقود عليه في المستقبل بعقد وقد اجرى
الى مخالفة حكمه قد يدفع اللائمة عنه بمثل ما يقول لقد قهروني على الاستحلاف او جروني على الخلاف او خدعت
او وقعت مني اي دينك كان بلا قصد او انه انما خالف ظاهر اللفظ لا التاويل المعتقد واليه المرادة وان
اللجاج حمله على الزلة لكثرة عناد الخصم وان اليمين التي يعتبر حكمها ما يعقده القلوب لا ما يوجبه اللغو فان الشارع
قد اهلت امر اللغو * تمت المقالة الثانية من الفن الثامن * والحمد لله رب العالمين * بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة منه وفيها ثمانية فصول

فصل الكلام الان في المخاطبات التي يستدرج بها القضاة والسامعون فقد يختلف ذلك
بحسب مراتب الحكام في اذهانهم وتعادة ارائهم واضداد ذلك وخصوصا في المشوريات واما الخصومات
فسه ان يكون الاعتماد فيها على السنن المحفوظة اكثر منه على القرائح المميزة فاذا كان المخاطب خبيرا بحال الحاكم
وحال خصمه انتفع بذلك فان الحكام لا يتساوى ميلهم الى من يحبونه ومن يشنؤونه وحكمهم لمن يضمرون عليه موجدة
او بالوبه مسالمة فكذلك اذا استدرج الحاكم بالمخاطبة في حال المرافعة الى ما يعتقده للخصم وسخطا عليه ومحبة يعتقدها
للخطيب او رحمه اياه او غير ذلك مما ينقل اليه وينشده على خصمه او كان حسن الظن بالمتكلم الخطيب مستقيما
اليه لما يتخيله من فضيلته ودمائته او صار كذلك لم يبعد ان يصير به الى خير كما انه لا يبعد ان يكون متعرا
على المرتب المتعرفها الطوع الطباع لمدامنة المدامت ومشاكلة المشاكس والمتكلم قد يقع التصديق به للثقة
بعلمه او للثقة بفضيلته او للثقة بمواكفته وصداقته وقد يقع التكذيب لاضداد هؤلاء كما قد يقع التكذيب
في المشورة من المشيرين اما لجهلهم واما لشرارتهم ومحبتهم الشر للناس واما لانهم غير معنيين بالمستشار
عليه فلا يصدقون النظر في امره ويشيرون عليه بالغلط من الراي واما امتحان الانسان ويعرف حاله
في اصالة لبه وزكاء خليقته فانما تيسر الوقوف عليه باعتبار الانواع المعطاة في باب المدح والذم واما حال
الالفة والصداقة واعتبارها فسيرد من الانواع في ذلك ما يربح العلة في الحاجة الى معرفته حين نذكر الانفعالات
وهي الاحوال التي تختلف باختلاف تكيف الحاكم بها حاكمه فلنبدأ من هذه الاحوال بالغضب والمغضب والمغضوب عليه

واما الغضب

واما الغضب فهو اذى نفساني يسوق من الانسان الى اخلال ما يرى عقوبة بسبب احتقار واستصغار
وازدراء من الذي يغضب عليه اياه ولذلك فالغضب لا يتناول امرا كليا يغضب عليه لان الامر الكلي لا يصدر
عنه احتقار ولا يرجى منه انتقام بل المغضوب عليه شخص ما وقد علمت ما يلزم الغضب من اللذة التي
تستدعي الى التزايد فيه واما الاستحقار فهو ان يظهر من حال الشيء قولا او فعلا انه لا يستحق الاعتناء به
والالتفات الى كرامته وانه لا يخاف شره ولا يرجى خيره وينحصر في ثلثة اقسام وهي الاستهانة والعبث والشتيمة
والاستهانة اظهار ما يدل على دناءة المستهان به والعبث هو التعرض له عند ما يحاول حركة او سكونا بارادته
ليتضجر عن ذلك لا لغرض الا الالتذاذ بضجرة او حيرته وهذا لا يفعل الا بمن هو غير معتد برضاه ولا بسخطه كانه
لا يرجى ولا يتقى واما كيفية الاضرار بالشتيمة وانه لا يصدر الا عن استحقار فهما ظاهران لا يحتاج الى كشفهما والشتم
ايضا مما يلتذ له الشاتم لما يتخيله عند ما يشتم من الغلبة وما يتوهم عند نفسه من سبقه المشتوم في الفضيلة
لبراءته عما قرفه به من المثالب والاحداث والمثرون شتامون فحاشون بهذا السبب والبطر من تركيب من العبث
والاستخفاف او العبث والشتيمة على ما يشرح في مواضعه واحق الناس احتمالا للمحرجات وعلما عند لاع
المغضبات من يرى لنفسه فضلا لجنسه او قوته او فضيلة فيه او سلطان والمتنعمون ومن يتوقع اكراما
وانعاما فحقق او يبلغ ممن يتوقع ذلك عنده استخفافا او هوانا في نفسه او ذويه يقصد من الآخر والمشغول
بالم في بدنه ومقاساة اذى من غيره او مصايب فجعته او نوايب فدحته مستعد للغضب من ادنى مغضب
وكذلك من مني بالعسرة او قصر عن شقاق اليه من الاغراض فانه لا يتفرغ للشهوة واللذة ويضطرب عند عارض
الغضب وقد يسرع الى الانسان الغضب على من يتهاون بعارض له الم بدني او نفساني او ما يهمه من
استحبار حال او مزاولة قتال او يتهاون بحقه من الصداقة وكذلك المحقق في امله فانه يعرض استشاطة غضبا
على من حرمه امله وعلى غيره ومن جنس الشتيمة والاستهانة تحقير ما يؤثره اهل الاجتهاد في العبادة والفضيلة او
في تعليم اهل الاجتهاد الحكمة وتعلمها او رذيلة فان الجمهور كثيرا ما يتطيرون بهؤلاء لقصورهم وعجزهم عن ادراك
المنفعة فيما يداومون فيه فينسبونهم الى انهم متشحطون فيما لا منفعة ولا قوة منفعة فاذا فطن المجتهد والمتعلم
لصنيعهم امتعض وارتمض لكن العامي ايضا اخر الامر فقد يحوجه الاحوال الى مرض الامناء والفضلاء فيما يتوقعونه
من حسن قيامهم على الودايع وحسن توسطهم في الامور بما يعرفه العامي من بدنهم باحسان المعونة من الافتقار
الى عدالتهم في باب الشهادات التي لا بد منها في المعاملات فحينئذ يناله لقوة نهم ويستعطفون قلوبهم ويرون
في استحياشهم منهم خسرانا ووضيعة ومن المغضبات قطع العادة في الاحسان والقعود عن جزاء الجميل
بالجميل فكيف اذا اساءت المجازاة وقوبل الجسيم من النعمة بالسيئة او بالكفران او باستخساس ما اسدى من
الاحسان وايقاعه موقع القاصر عن الاستحقاق فبعض هذه الوجوه خسيسة وهو قطع العادة وبعضها اخس بعضه حجة
وهو القعود عن الجزاء وبعضه لا كلام في قبحه وهو سوء الجزاء وقد يغضب المرء على صديقه اذا استحل السكوت عن
الجميل في بابه وخصوصا اذا اصابه باساءة فهانت عليه ولم يمعض له ولم يحسن مشاركته اياه فيها او اصابه فاقة

وبه سيدها فلم يحمله وكذلك ان كان مكانه اهل عبادته ومن بهيمة امره وذلك لان هذا كله دليل على الاستهانة
واصناف الاستهانات الموجبة للغضب الاستهانة بالمرء نفسه والاستهانة بمن يكرمه والاستهانة بمن
يحب المرء والاستهانة بما جلب فضيحة على الصديق ومن هذه الاصناف غضب الوالد على اولاده والبعل
على زوجها والنحس في كل حق هو من الاستهانة وكذلك يلقى جد الجاد بالهزل والتخصيص بالحرمان من بين
الاشكال ونسيان الصديق حتى يمحو اسمه او قصه عن الذكر فقد استقصى شرح ما يتعلق بالغضب فلننتقل
الى شرح الحال في ضده وهو فتور الغضب وانما يفتر عمن لم يقصد الاستهانة بالمرء بل سهوا او غلطا وعمن
يتعدى الاغضاب الى العذاب فيشتغل الالم عن الحرد وعن الذي يعامل نفسه بما عامله به وعن المعترف
والمستغفر بالتوبة كما ان المصر على الانكار والمجد لوقاحة او الاستخفاف فانه يوصل لمزيد الغضب على ما
كان عليه من الغضب وعن الخاشع المتذلل المستكين المتساكت الذي لا يعتصم باللجاج والمجاج ويسعى
السكوت من الاعتراف المجل وعدا الكلاب الهرشة اذا اولعت بالحمل على عدة فقعد بعضهم واستجل
بعضهم كانه كالد هاكفت عن المستحدين بالقعود وحملت على الجالد وقد يفته الغضب عن القوم المستاكل
جدا فان الارحة التي تتوسم فيهم بلغراضهم تحمل النفس الى مثلها في بابهم كان الهشاشة احسان يقتضي جزاء
وكذلك الفقرا الذين باحوالهم ضر وكذلك المستغفرون المتجبرون وكذلك المشاهير بكف الاذى وعض الطرف
وقصر اللسان فانهم يحتمل عنهم نوادرهم ونوادرهم وكذلك المهيبون والمستحيا منهم فان الغضب لا يجامع
المهابة والحياء والاستهانة اذا صدرت عن جليس طيب نتيجة سخطه فلم يعتقد استهانة محضة بل
اعتقدت تاديبا وسعيا وعند تاهيله للغضب عليه مضاد الاحقاره فان البالغ في السقوط
لا يسف اليه السخط ولا يعترى منه الحرد ولا الاذى المستشعر مع استشعار استهانته وكذلك الاستهانة التي
تكون في حال المزاح فانها تدل على التذاذ المستهان بمجاورة المستهان به ومخالطته وذلك لعنة لا لحقارته
والملهوية فلا يغضب لرجاء الخير من ملهواه وكذلك اذا اتى بفعل مغضب مشوبا بحضاصه واسدا
معروف واذا طال الزمان على الفعل المغضب انمحى اثره فلم يغضب او فتر عنه الغضب ومما يسكن
الغضب الطفو وادراك الثار او انصباب عذاب على المغضبين ولوم النساء والعارف بذلته وجنايته
الواقفة باعترافه على خطئه المتحقق لاستحقاقه ما يجري عليه من الاحتقار فانه لا حرد في الصف به حرد المصر
على الانكار وخصوصا اذا عوقب اولا بالكلام وذلك ان تواقف على سوء صنيعه ويوبخ عليه وانما
تعصب في مثل هذه الحالة من الناس من هو غال في الزعارة ومما يسقط الموجدة على المسيء جهله بالاهانة
وغفلته عن الفرقان بين الجميل والقبيح وان هلاك المغضب ولحوقه بالدار الاخرة مما يسل السخيمة عن القلوب
ويضلها عن الغضب **فصل في انواع الصداقة والامن والخوف والشجاعة والجبن** الصداقة حالة
الانسان من حيث يهوى الخير لانسان اخر لاجل ذلك الاخر لا لاجل نفسه فيكون له ملكة داعية الى
فعل الخير لذلك الاخر والصديق هو الذي يحب ويحب معا ويشارك في السراء والضراء لاجل صديقه

لا لاجل نفسه وانما يظهر صدق الصداقة عند الارتياح لما يسر الصديق والاغتمام لما يسوءه لان العدو بالضد
والمحسنون اليك من الناس هم المحسنون اما اليك او الى من تحبه او الى من يمت اليك بسبب وخصوصا اذا تولى الجسم من احسانهم
عن طيب نفس وطلاقة من غير استثقال وكذلك الذين يرجى مثل ذلك فيهم وكذلك حبيب الحبيب وعدو العدو
الذي يبغض العدو او يبغضه العدو والذين يطعمون غيرهم ولا يطمعون مثل الاسخياء والشجعاء والابرار
والذين يتعيشون بما يكتسبونه بكد انفسهم ويحسمون مواد الاطماع عن غيرهم مثل الذين يتعيشون
بغنائم الاعداء وكذلك سليما الصدور ومحسنون لكفهم الاذى وايمانهم الناس غوائلهم وكذلك ذوو الفضائل
الذين يستغنون عن الاخرين ولا يقدم احد على اكرامهم الا بالاستيذان ويستشعر من برهم منه حسيم جاه
يجاب الى القبول وكذلك الظرفاء الالذاء في عشيرتهم لما يتوقع من مساهلتهم ومساعدتهم ولمهم الانس
على سعيه وقلة معاتبتهم على التقصير وشدة امان الاصدقاء وتوبيخهم على التفريط واضداد هؤلاء وهم
الصخابون المعاسرون العذال وان كان ليس كله للتكدير بل للشفقة ومنهم الصلاب المتحملون لانواع
العقوبة المصطبرون عليها فانهم انما يفعلون ذلك لشراسة اخلاقهم ومن المحبوبين المداحون المتملقون
والمتجملون المحسنون اليه والذين لا يعيرون ولا يعاشرون ولا يرتون الوغر في الصدور ويمصون اللجاج فانهم
اذا جرت عادتهم هذه في الناس رجا كل انسان منهم مثل ذلك مع نفسه وكذلك الذين يملكون
السنتهم فلا يهجرون ولا يفيضون في ذكر الشر ولمثل هذه العلة ما يحل عقده الموجدة او البغض
بالسكون والاستحياء والشريك في الحرفة والعادة والذين يظن بالانسان فضيلة او تعجبا
ويانس به هو محبيب عند المظنون به وكذلك المكرمون المتجلون وكذلك من يود ان لو جسدك
من غير تعدية الى تربص مخيلة فانك لو لم يعد بها سوء حده لك والمعتد به اذا امن غيرته فهو معرض
للمحبة وكذلك من يحب ان يحبك ومن المحسن ايضا من يبذل مودته للاتي والقاصي من غير تملق
وتصنيع ومن المحسن من يوثق بحسن كتمانه لما يقف عليه من مساوي الانسان وكذلك فانه لا يواخ
تحت المحسن لانه نامه فاما انواع الصداقة فبلية اولاها الصحبة وهي حالة يتاكد بين اثنين لطول
التشاهد وثانيها الانس وهو الالتذاذ باللقاء وثالثها الوصلة وهي المشاركة اما في القرابة كالمصاهرة
واما في النعمة كالمهاداة واما العداوة فتتوقف على احوالها من احوال الصداقة على مقتضى المقابلة ومن
اسباب العداوة والبغض الغضب لكن الغضب لا يكون الا على شخص والبغض قد يكون للنوع وما يشبهه
النوع كبغضك للسارق على الاطلاق ومن هذه الانواع يمكن ان يتبين ان فلانا صديق وفلانا عدو ومنها
يمكن ان يقرر في نفس الحاكم والسامعين على سبيل الاستدراج عداوة للخصم وغضبا عليه ومحبة
للمتكلم وميل اليه فاما الخوف فهو حزن واختلاط نفس لتخيل شر متوقع ناهك يبلغ الاف او ولا سيلغه
فانه ليس كل شر يخاف فان الحسد وكون الانسان فاجرا مما لا يخاف انما يخاف من الشر الناهك
من بحله باف داو ايلام ويكون في المستقبل فاما الذي انقرض والوشيك فقد بطل الخوف عنه

ويكون مع كونه في المستقبل متوقعا اي قريب الوقوع فان المستبعد لا يخاف ولهذا لا يخاف كل انسان
الموت بل انما يخافه الذي شارفه والمخوفون اذا هم الذين يقتدرون على مثل هذا الضرر وركوب الخطر هو الحركة
نحو مقارنة الضرر او الثبات بقربه ومما يوجب الخوف الاعتبار وهو مشاهدة مثل ذلك الضرر وقد حصل
باخر ومن صدر عنه ذلك مخوف ومن جرب بالاضرار مرارا فهو مخوف والمقتدر الذي لا يدافع الا بالاستغفار
مخوف وان لم يقدم على ضرر وخصوصا اذا كان مع ذلك ظالما والمعاقص بخلاف المظنون خائفه يخاف في عاقبته
وهذا المعاقص ما لم يرجه مخوف عند معاقصه والمقتدر على المنازعة فيما لا يحتمل الشركة كالملك مخوف والاعلى
من الخوف وخصوصا اذا شعر بقصد منه والذين يخافهم من هو افضل فهو مخوف عند الادون واصدقاء
المظلومين والاعداء والمسارعون الى الاضرار بك والمتانون في الدهاء فانهم ابلغ نكاية في المتشدد عليه
وهؤلاء هم الذين لا يوقف على نياتهم بسرعة ولا يعلمون طول مزاولة العداوة ومن الامور المخوفة ما لا يسهل
تداركه بمنعه او مقابلته بضده وما لا ناصر على مدافعته فاما المستبعد لانه لا يخاف وهو الذي به احد هذه
الاحوال فهو متوقع لضرر عاطل ولا ناصر له ولا حيلة والذين لا يخافون هم المتمردون المتمكنون من العدد
والاعوان ولذلك ما نراهم شامخين صحابين مستخفين بالناس مستعلين وخصوصا في سن الشباب
وصحة البدن وقوته ووفور الشبعة وكثافة الرفقة والالتجاء الى المشورة من علامات الخوف فمن اراد
ان يثبت خوفا او يقرره في نفس او وهم فليتامل شيئا شيئا مما قلناه وليحده موضعا فاما الشجاعة
فهي ملكة تكون بها الانسان حسن الرجاء للخلاص مستبعد الوقوع المكروه وكان المكروه عند الشجاع غير موجود
او بعيد وكل ذلك له من جهة اعتقاده بان اسباب الخلاص قريبة ومن جهة حسن ظنه بالتمكن من تقويم الشر
المتوقع وقوة استشعار نفسه التمكن من اخلاله التكبر بالقرن المبارز ثم كثرة الابصار وعقوبهم معالم البراءة
عن الظلم وقلة احتمال معا اذا اجتمعا شجعا الانسان فانه من حيث لم يظلم حسن الظن ومن حيث لا يحتمل
الظلم حرب على المدافعة فانه لا يمكن ان يقدم على المجاهدة وما به منه بدن او نفس فاذا كانت تضاكه
قوة وكان الاخر يجري منه مجرى الصديق وكان مبرءا عن توجه الضيم منه اليه بل لم يزل مخصوصا بالاحسان
منه به اما في فعل او انفعال اما الفعل فمثل المعونة واما الانفعال فمثل مقاساة الشدائد فيما يعود
على الصديق بالمصالح فان مثل هذا الانسان شديد الشجع على من يؤذيه من اصدقائه الذين حاله اليهم
ما اقتصصناه ثم المستبد بخلال الشرف في النسب والفضل في الحسب او باجتماعهما جري مقدام
لاستحقاره من دونه والامور التي تشجع عليها هي الامور التي لا يبلغ الا بالاف وسوقع فيها التلاقي
والامور المكابدة مرارا عن خلاص فان المجرب من المخاوف المكابدة ربما اجرا عليها قوما وربما جبن عنها
قوما وما لم يجرب مشجع عليه ايضا حين لا يحمل عقباه وقد يشجع على المخوف المجرب اذا صودف فيه
سند يعول على كفايته كمن يشجع على ركوب البحر مستنيما الى الربان وقد يشجع على المخوف معرفة الانسان
بخلاص طائفة قاسوه عنه وان لم يخصه الان آن بنفسه واذا كان المدبر تحت تدبير غيره ويرى انه افضل

واولى بالرتبة السنية منه يشجع عليه وكذلك ان راى نفسه بطر اله فاما ان كان المستعلى افضل واولى
بوفور ماله او قوة بطشه او كثافة ابصاره وزحامه بلده وكثرة عدده او في بعض ما هو خطير من جملة
ذلك فانه يكون حينئذ تخوفا مهينا واذا كان المستعلى عليه حسن السيرة متمهد الحال فيما بينه وبين الله تعالى
كان ايضا قليل الاكتراث بالمتغلب عليه وكذلك اذا كان العقلاء والفقهاء والخطباء يحسنون الظن به
ويشهدون له بالسير فانهم لا يكترثون بالمتغلبين ومن المشجعات اشعال الغضب فانه اذا حمي يشجع الجبان
وقوى الخوار واخرج الانسان الى جانب الاقدام ومما يوجب مثل هذا الغضب ظلم يقع على البرى فانه
بحسن ظنه بنصر الله اياه وكذلك الثقة باس غائلة الاقدام او زيادة المنفعة فيه على المضرة او اعراضها
للتلافي ❊ فصل في انواع الاستحياء وغير الاستحياء والمنة ❊ فلنتكلم في الخجل وفي الافتضاح وفي اسبابها
ان الخجل والاستحياء حزن واختلاط بسبب شر يصير به الانسان مذموما سواء سلف وقوعه او حضر
او يتوقع والوقاحة خلق يحقر معه الانسان فوات الحمد ويستهين بانتشار الذم فيكون الفاضحات
من الشرور التي بهذه الصفة مثل الفرار في الزحف والتكشف عن السلاح جبنا ومثل التعرض للوديعة
بالجحد ومثل ارتكاب الظلم وكذلك معاشرة الفساق ومداخلتهم في مواضع الريبة والحرص على المحقرات
والاشفاق للدنيات مثل سلب المسكين والنبش عن كفن الميت والتقشف مع اليسار ومسألة المعسر
والاستسلاف حيث يعيى ومعارضة المستمنح بالاستماحة ومقابلة المجتدي بالتقاضي ويتقاضى اذا
استمنح ويستمنح اذا تقوضي ومن ذلك المدح للطمع والذم عند الاخفاق فيكون متملقا يعرطي نشر
فضائل الانسان ما خارجا عن الواجب ومتظاهرا باغتمام بما يعم الاخر فوق المضر في النفس ومن الفضائح
الجزع على اليسير من الوجع او الضر كجزع المشايخ او الكسالى او المتسلطين او الضعفاء وكذلك تعبد
المحسنين بافعالهم او انفعالهم فان ذلك قبيح وفضول لان ذلك علامة صغر النفس وكذلك
مدح النفس بالكذب والصلف وانتحال ما ظهره غيره من اثر فان هذا من علامات الزهو ومن المستحيا
منه من يجري مجرى هؤلاء وان لم يات ما اتاهم والذي يجري مجراهم هو من يرضى برضاهم ويدخل في مشورتهم
ويميل الى عشيرتهم ومن المخازي انفعالات سلفا لها الانسان في نفسه وذويه بالاذعان مثل رضى
الانسان بالاستهزاء به ومحاكاته للامور الخسيسة وتعريضه اعضاءه لمعاطات فاحشة وصبره على الشر
الواقع به بارادته وبغير ارادته لحرصه وخشيته وتوقعه حلوانا عليه وكثير من الصبر جبن لا شجاعة وذلك مثل
القعود عن الثار وما يجري مجراه ثم الاقتصاص او الجزاء وبالجملة فانه يتهاون بفوات الحمد وحلول الذم و
اطلاق الالسنة فيه بالذم عند من يعتابه واما فوت الحمد عند المجانين والصبيان فامر لا يستحيا منه
فالمستحيى منهم هم الذين يتعجب منهم ويتعجبون هم من المستحيي ومن يؤثر المستحيى ان يكون معجبا عنده
او مكرما لديه ويكون معتدا بما يناله من حمده وذلك من ايثار تعجبه منه او يكون محتاجا اليه او يكون مادحا
له او يكون نظيرا له متجاوبا من الوجه الى النظير ما لم يتوخ الى غيره او يكون المستحيا منه حصفا معروفا

مشهورتهم خ

باصالة الراي او شيخا وادببا وفضح العيان اشد من فضح الاثر وفضح الجهد اشد من فضح السر والفضيحة
عند الاقربين وللمصاحبين اعظم من الفضيحة عند الابعدين والمهجورين والفضيحة عند الذين لا يخلون منه
محل المقومين المؤدبين اعظم من الفضيحة عند القائمين مقام المقومين والمؤدبين فان الانسان كالمنكسف
لمن لا يحله محل المؤدب ولمن يسترسل اليه وكالمنقبض عن تحلية ذلك المحل ولا يبوح اليه ببنات صدره
وخفيات سره ويكره ان يقف هو على خطائه صرح له به او لم يصرح كان ذلك حقا او كان باطلا بعد ان يكون
هناك توهم وليس كل ذي معرفة يسترسل اليه فكثير من المتعرفين بالمودة هم قاعدون للعثرات بالمرصد ومتوكلون
باستقراء المساوي فالفضيحة عند امثالهم اعظم فضيحة وامثال هؤلاء فليس انما يستحيي منهم لانهم في انفسهم
اهل لان يستحيا بل لاذاعتهم ما يستحيا منه حتى يبلغ من يستحيا منهم وهؤلاء هم المشتهرون بالصداقات
والمتاجرون للمعارف وقد يستحيي ممن لم يزل معظما للانسان ثم يهينه باستهانة كما يستحيا من المتحبب
من الانسان ومن المرغوب في استيناف صداقته واستمداد مواصلته ومن الذي يستصار الى الالتقاء به من المعارف
القدماء الذين لم يستعثروا الانسان فيما سلف وليس انما يستحيا فقط من العمل الفاضح والكسب الفاحش
بل من دلائله وعلاماته بل ومن النطق به واما من لا يستحيا منه فالخلص من الاخوان والمستخف بهم من
العامة المجرون مجرى البهايم والاطفال والغرباء الذين لا معرفة بينهم فان الاستحياء من المعارف بالحقيقة
ومن الاجانب على سبيل الظن ولا يحتاج ان يكرر القول في ذكر ما يشتد الاستحياء منه واذ قد قلنا في
الحياء والوقاحة فلنقل في شكر المنة وكفرانها فانه متصل بذلك والمنة هو الامر الذي به يسمى الانسان
ممتنا وهو الامر النافع الذي اذا وجد من انسان عند اخر وجب ان يصير الانسان الاخر شاكرا او
طايعا او اكثر شكرا او اطوع نفسا وكل منه فاما بخدمة اي بفعل بدني نفاع واما بصنيعة اي باعطاء جوهر
ينتفع به اللابس لولا المعطي لما كان الانتفاع به نفسه ممكنا مستطاعا وانما يكون مثل هذه الخدمة
والصنيعة منة اذا لم يرد بها غير نفس المصطنع اليه والمنة العظيمة ما يوافي اشتداد الحاجة او يكون في وقت
تعسر المعونة بحيلة فيه او يكون المان بها مفردا بالمرية لم يبسط لغيره او يكون اول من انعم فانتشط غيره
ويكون اكثر انعاما به والحاجة اما مشتهى يشتاق حصوله او مشتهى يحزن فراقه كالمعشوق وخصوصا
ما يشتهى في الشديدة اما لانه يدفع الشديدة واما لان الرغبة فيه بحيث لا يسقطها الكآبة والحزن
بالشديدة وموقع المنة عند الممنونين بالفاقة والمدفوعين الى الخصاصة اعظم وكذلك عند المجنوبين والمتوارين
والمستخفين عن اعداء واضداد ولمن يحرز لجراهم وعند من هو اسوا حالا منهم واعظم الناس منا من لم يرد
بالانعام ذكرا ولا نشر الصنيعة نشرا فان ستر الاصطناع تهنية كما ان اذاعته تنغيص فهذا ما يحتج به
في توكيد المنة ومما يحتج به في ابطالها وتحقيرها ان نقول ما زرت باصطناعك الا عرضا استنفعته وانك
لم تتمم النعمة وقصرت عن الواجب في تلك عليك او لم يطبق به مفصل الحاجة والزمت قبولها عند
الغيبة فانك لم يصطنع بقصد بل لاتفاق او ضرورة او لرغبة في مجازاة او من غير علم ولا ارادة فان

ذلك

ذلك كله مما ينضال معه المنة واذا كانت من اجل الضرورة قلت معها المنة وقد يكون مع الضرورة ارادة
فتكون الارادة قرينة وهو ان يلجا الى اختيار الانعام وقد يكون من غير ارادة فيه وهو ان يكون المضطر
يوجد منه ماله ويبدله غيره ولذلك يكون مع علم ومن غير علم وهذه الانواع نافعة في الشكاية والاعتذار
والعلامات المحققة لتهنية المنة وتاكيدها ان يكون صدورها عن ارادة ومحبة وان لا يكون فيها تقصير وان
لا يكون مثل ذلك قد صدر منهم الى الاعداء المماثلين فانه اذا اشترك في النعمة العدو ان معادل على صورة دعا الى
ذلك الاحسان وكذلك اذا اصطنع المان بمثله الى عدو نفسه وكذلك اذا لم يكن احسن الى من هو في مثل
استحقاق الممنون عليه او دونه فان ذلك يدل على ان المنة لم يصدر عن سماحة فانه لو كان احسانه احسانا
مرتادا للمنة والقربة لما كان حكم العدو فيه حكمه ولما كان المستحق الاخر يقصر عنه مثله وكذلك ان كانت المنة مسوبة
لشر ينقصها فحينئذ لا يكون العرض بالمنة مطابقة الحاجة والاعتراف بالمنة يقتضي اعترافا بالحاجة ولا يعترف
احد بحاجة الى الشر

فصل في انواع الاهتمام بالغير والشفقة عليه والحسد والنعمة والغيرة والحمية والاستخفاف

فلنذكر الان الاهتمام بالغير وهو قريب من الشفقة او شغل القلب بالانسان
على سبيل العناية ومن الذي يهتم له والاهتمام اذى يعتري الانسان لشيء مفسد او حازن يعرض لانسان
اخر من غير استيجاب ومن غير متوقع والمهتم هو الذي به مثل هذا الاذى لما عرض لانسان اخر او المتصل به
من ذلك واما الهالكون فلا يهتم لما وقع لهم لان ما عرض لهم بعد ان يقال فيه انه غير متوقع وكذلك سعداء
البخت لا يهمهم لانهم لا يظن بهم سوء ولحوق شر والذين لا يهتمون ولا يبالون فهم المتدربون بمقاساة
الشرور للسن او لكثرة التجارب والمخلدون الى الاقبال وانفسهم طيبة لا يستوحش بحال والمشهورون
بالاعتلاء والنمو والمتادبون الذين يغلب عليهم حسن الظن والذين جرت الامور على محاب اسلافهم وعلى محاب
انفسهم والمنفعلون باعراض الشجاعة كالعصاة والعساة وكذلك المستهينون والشاتمون فان
لا هؤلاء يهتمون ولا مقابلوهم من الخائفين الارقاء المكروبين الاشقياء فانهم بهم ما يشغلهم عن الاهتمام
لغيرهم بل انما يهتم المتوسطون بين ذلك ولا يهتم بالخاملين المحتقرين المحترقين فانهم في عداد المعدومين
ولذلك فان الجبابرة لا يهتمون باحد تقديرا منهم انه ليس غيرهم احد واما الاسباب التي لاجلها يهتم
فقد توقف عليها في حد الاهتمام وهذه الاسباب مثل المهلك في العذاب والاوجاع والجهد والكبر
والسقم والخصاصة وسوء البخت وعدم الانصار وخصوصا اذا طرا الشر ممن يتوقع منه الخير واذا خلا
الشر عن خلط الخير او يكون الاستمتاع بحلعه قد انقرض وقته والمهتم لهم هم المعارف والشركاء
والحرفا فاما من هو من الانسان كنفسه وهو الولد فلا يقال ان الانسان يهتم للاذى يصيبه كما لا يقال
انه يهتم للاذى يصيب نفسه فلا يقال ان الانسان يشفق على نفسه ويعتني بنفسه بل ذلك شدة
خوف لا عناية وشفقة ولهذا ما حكي عن واحد انه لم يدمع عينه عند اشفاء ولده على التلف وراى
صديقا له قد فضحته الفاقة فبكى له والشدة ينسي الشفقة ويسلي عن العناية بالغير ومن المهتم لهم الاشكال

في الانسان وهم الاقران والاشكال في الاخلاق والهمم والمراتب وايثار الجميل وكل ما يخاف وقوعه بالانسان
فهو الذي يهمه اذا حل بالاحوال ولذلك لا يهم للمتقادم والمتراخي ويمن يهم له المتشكل بشكل المظلوم والمعذب
والممنو والمحزن وان لم يشاهد ما قدمناه ولا تحقق ما تحسبه فان هيئة تحل حاليه فيكون المشاهد في هيئة كا
كالمشاهد من حاله وقد يهم ايضا علامات الافات اذا دلت على وقوعها وان لم يقع بعد ولهذا المعنى
قد يهم امتحان غير المستحق وكان هذا الحزن مضادا اي مقابل مقابله ما للحزن الذي يعتري المنح بلا استحقاق وهو الذي يسمى
في هذا الكتاب جزعا وان لم يكن تضادا حقيقيا فان مصدر كل واحد منهما عن خلق كريم والجامع بين ذلك صيرورة
كل منهما الى غير مستحقه من خير او شر ووقوع ما لا يستحق يعم بالجوع واما اذا لم يكن لذلك سبب معلوم بل كان واقعا
على مجرى القضاء والقدر فالحزن في ذلك متوسط فانه لا يبعد ان يقول القائل انه لم يقض له الخير الذي اتاه عفوا
الا عن استحقاق ولا قضى عليه الشر الذي اتاه او نعته الا عن استيجاب فصل الحزن لذلك وان كان لا يجب زواله ودفعه
او جملة فان القضاء والقدر ليسا مقصورين على الاستحقاق فقط وان كانا موجهين اياه بل المشهور ان امر القضاء
والقدر مشكل موكول الى الله تعالى وقيل في التعليم الاول فاما الذين يصيرون الى ذلك بلا حتم او قضاء يشبه ان
يكون لفظ لا قد وقعت زائدة سهوا من الناقلين او غيرهم او يشبه ان يكون معناه بلا حتم من الحاسبين ولا تقدير
منهم فيكون كانه قال بلا توقع من الناس وتقدير وهما يضاد الاهتمام والجزع المذكورين للحسد فان الاهتمام هو الذي
يعتري لشر يصيب الانسان انما يعتري لانه غير مستحق ولاجل ذلك الانسان والحسد هو الذي يعتري حيث ترى
لخير يصيب من يستحقه لاجل انه اصابه فاما الجزع المذكور فهو كالوسط بينهما فان الجزع اقرب الى الاهتمام واذ هو قريب
من الاهتمام فهو كالضد للحسد ولا يجب ان يناقش ايضا في الاضداد مطالبة ان يورد على الحقايق دون المظنونات
فقد قيل في هذا ما هو سد لهذا الباب والحسد انما يكون حسدا اذا كان الغم فيه بسبب ان الخير اصاب الغير واما
اذا كان الغم ليس لهذا بل بسبب قصور مثله عن المغتم فهذا ليس حسدا او هو امر قريب من الواجب ولا ينفك
عنه الطبايع فان كل انسان يغتم لما يفوته من العطاء والرزق الذي من شانه ان يوجد لغيره ولذلك اذا كان
الغم بسبب خوف يعتري الانسان من انجاح العدو ويقدر معه ان نجاحه يبسط له في القدرة فيمكنه من افعال المعاداة
وههنا فرح يصيب الانسان لشر يعرض للمستحقين كالذين يقتلون الناس ويعفون الاثار ويعيثون
في الارض ساعين بالفساد وفرح اخر باجتماع المستحق وسوء حال المحسن وهما متضادان احدهما يصدر
عن فضيلة والاخر عن رذيلة وحزنان حزن يعرض لحسن حال المستحق لاجل حسن حاله وهو الحسد وحزن يعرض
لحسن حال من لا يستحق لانه لا يستحق وهو المنافسة والغبطة وهما متضادان احدهما عن رذيلة والاخر عن
فضيلة فهذه تركيبات مختلفة من الحزن والفرح والخير والشر والاستهال وغير الاستهال والحاسد يجد
في كل خير حتى في الحسن والجمال وغير ذلك واما النادم فليس يجد في الفضائل بل لانه لا معنى لاستشعاده
وجود فضيلة بلا استحقاق فان غير الفاضل لا ينال الفضيلة بل انما يندم للخيرات الخارجية فان غير الفاضل لا يحجبها
وغير الفاضل ينالها وانما يستحقها الاخيار وكذلك لا يندم في الخيرات الواقعة في الطبع كالحسن والجمال وان

ولا في الخيرات الموروثة التي لم يستحدث فان ذلك بين كالحق الواجب وكذلك اذا كان المستحدث للخيرات
سلطانا ومتبعا فانه وان لم يستاهلها بالفضيلة فكانه استاهلها قديما للسلطان والملك
فيكون بعضهم لا ينقم عليه لانه في عداد من كان يملك قديما وان يستحدث وبعضهم لانه لم يستحدث بل هو
كالحق وليس ايضا يبلغ الاستحقاق في جميع واحدا ولا كل انسان مستحقا لكل خير بل كل انسان يليق
به خير ما ينقم فانه قال الناسك غير مستحق للمعتقد كمالا وخيرا من زينة التلبس والتلبح وكذلك فان الاستكثار
من السرايا وما يجري مجراه لا يليق بمستطرف اليسار فان المستطرف يليق به ان يتشبه بعد بحاله حال الفقير
لا ان يونس بيساره وكذلك الحقير لا يستاهل طرفا بالتنبه وخصوصا اذا كان في مذهب واحد ولهذا
صار امثال هذه الاحوال مما يعد من اثار القدر وليس من اثار القدر ولولا ذلك لما استوى العاجز على القادر
ولا استرتان ميل المعنى بالناسك والامور المنسوبة من هذا الباب الى القدر اثنان احدهما ان يفوز من لا استحقاق
له بالخطر العظيم والثاني ان يعتصر المستحق الفاضل عن مستحقه وانما يشتد نقمة النادم على امثالهما اذا كان هو في نفسه
محبا للكرامة فان محب الكرامة انظر الى الاستهال وضده ولهذا السبب يكون الهلوع بالدنيه والمتشدد
الى المخادعة الذي يرجي عيشه بها ولا يلتفت الى المذمة غير نادم لانهم لا يلتفتون الا الاستيجاب والحسد ودون هم
الذين اصابهم خير وهم مع ذلك من جنس الحساد فان المباين في الجنس كانه لا يحسد وكذلك المباين في النسب
او السن او الحرفة او المرتبة او الشرور فانه اذا بعد ما بين الدرجات نام الحسد فان لم يكونوا متساوي — الشرور
الدرج في المعنى الجامع ولكن كانوا مقاربيها فانهم يتحاسدون ايضا والحاسد هو القاصر عن الغاية وان
كان مقاربا فيها وابدا ما يكثر الحسد من المتمكنين فان الذي يعلم هو احسد للعالم من الذي لا يعلم والذي
يفعل العظايم هو احسد لمن يقوله فيها ممن لا ينهض اليها البتة فانه لا بد من مشاكله او مقارنه واشدهم
حسدا محبوا الكرامة وبالجملة محبوا الحمد لما قلناه وكذلك المتجملون بالرقيق والاموال فان التجمل للحمد وكذلك
في كل شيء مستحسن حسد مرصد وخصوصا اذا كان المستحسن مما ينزع اليه الحاسد وانت تعلم من هذا
انه في المحسود ولا يحتاج الى تكرير ذكره مما جرى واما الذين لا يحسدهم الناس فالذاهبون الاولون من
القرون والهالكون والبعداء في المكان المنقطع عنهم كالساكنين عند منار هرقلس فلا يحسدهم احد
من هذه البلاد والمستقصون جدا والفايقون جدا الذين لا يقاربون بل انما يحسد من يصلح ان يكون منازعا
ويصلح ان يشارك في الهوى والارادة ويكون الخير المحسود عليه مما يتوقعه الحاسد او كان له ثم ولذلك
ما كان اكثر العلامتين يحسد اصغرهما اذا افلح اذا كان له فيما افلح حق وكان له ان يكتسبه وكذلك المبذر يحسد
المصلح وكذلك الذي لا يدرك الخير الا بجهد يحسد من يسر له ادراك الخيرات وبالجملة اذا كان يرى نفسه
اهلا لمثل ما سبق الى غيره فاما اذا تناءت المراتب لم يكن حسد فبهذه الانواع يقتدر الخطيب على التفهيم
والتحسيد والتاسيف والاهتمام والتسلية وغير ذلك وههنا شيء يناسب النقم وهي محبة وهو
ايضا من جملة الخير والمحبة اذى يعتري عند فوت خيرات يستحقها المرء وينالها الاخرون ويكون في نيل

الاخرين دلالة على جواز نيلها وجواز النيل في مذهب الاستحقاق وان يعترى هذه الحمية الامن يحب الخير ويأسف
على فوته ويراه محمودا ولا يعرض الا لكبار الانفس على الهمم واولى الناس بالحمية من يتيسر مثل ذلك الخير لسلفه او لعشيرته
او لاشكاله وخصوصا اذا كان الخير مما يكرم عليه وينال الحمد به كالمال والجمال لا كالقحة فانها ليست بعوض الناس
للكرامة كل التعريض وانما يغار على مثل الشجاعة والحكمة والرياسة لان هذه امور يمكن من الفضائل ومن
الاحسان ومن الكسب للمحامد فالعبرة اذا انما يقع على الذين لهم هذه الفضائل واشباهها وعلى جميع
رغب في مصادفة لفضيلة وعلى المنتخب منهم والمثنى عليهم والمستحقين لمن يقصر منهم ويضادهم و
وتخالفهم فان الاستخفاف بضاد الحمية فان الحمية يصدر عن غيره والاستخفاف عن عدم غيره واذا كان
الاستخفاف بضاد الحمية فهو بحركة تحريك المضادى والمؤدى فيزيد فيه فان المستخف بذى الحمية يكون محركا
من حمية عند ما يستخف به واما الذى لا يعترى به الحمية فهو فاقد الخير الذى يحمى واما الذى يستخف به ولا يحمى عليه
فمن ساق اليه الجد شيئا بغير استيهال ولا يكون ابتداؤه عن جلد وصرامة فمثل هذا يستخف به ويوثق بوهي
قاعدة امره فصل في مواضع نحو اختلاف الناس في الاخلاق وينبغي ان يدل على الاحوال المحركة نحو خلق خلق
بحسب الاعراض والهمم وبحسب الاسنان وبحسب الجدود وبحسب الانفس اما الاعراض فمثل الغضب والميل
واما الهمم فكما يعاد في ايثار النفس على جنس من الامور كمملكة او سياسة او زهد ويدخل فيها الصناعات
واما الاسنان فكالحداثة والسن والشيبة واما الجدود فكالحسب واليسار والجلد واما الانفس فكالنفس
الغريبة والعجمية والنفس الكبيرة والنفس الصغيرة ولنبدأ بالاسنان فالغلمان قد تكثر حركة الشهوة
فيهم ويقتدرون عليها وتقتصر شهواتهم على الامور المطيفة بالبدن المنسوبة الى الزهرة كالمناكح و
والملابس والمشام وهم سريعو التغلب والتبدل تغلب عليهم الملال يشتهون بافراط ويميلون
بسرعة لحدة اهوائهم وصلعها وفقدان الجزالة في ارائهم وانما اراوهم كالعطش الكاذب الذى ينقمع بالنسيم
البارد ويسرع اليهم الغضب ويشتد فيهم وخصوصا لحبهم الكرامة فلا يحتملون الضيم ويفرط فيهم محبتهم للكرامة
والغلبة مثلا منهم الى النباهة والعلو وحبهم لذلك اشد من حبهم للمال بل ميلهم الى المال قليل يسير فانهم
لم يقاسوا الحاجة ولا كابدوا العاقة ومن طباعهم سرعة التصديق بما يرد اليهم علما فيهم من حسن الظن
وقلة الارتياب وفسحة الامل وكل ذلك يتبع مزاجهم الحار الرطب بمزاج التساوى الذى يقوى النفس جدا ولكنهم
لا يجوزون ولا يسهرون ويرجون العيش بالامل فان المستقبل في سلطانهم والماضى في سلطان
المشايخ فانهم اذ لا كثير ماض لهم تتبع تجربتهم ولحسن ظنهم يسهل انخداعهم وكذلك الشجعان ولهذا اشتركا
في سرعة الغضب فيهما حسنا الظن سريعا الغضب وحسن الظن يزيل الجزع وشدة الغضب يقوى الجرأة
فيتبعه قلة الخوف لا لحسن الظن فقط بل لشدة القلب فان الخوف والغضب لا يجتمعان ويشبه ان
يكون حسن الظن جزءا من الشجاعة وقد يغلب على الاحداث الحيا لانهم لم يتدفعوا بعد في الفواحش الموحشة و
يقعى على الفطرة وهم منهومون لانفسهم استقصارا لانفسهم في المعرفة والخبرة ويتبع حسن ظنهم كبر انفسهم

في المحامد

شيفنقون في

ولا يقدرون يستغرقون اذ لم يقاسوا الضراء بعد ولهذا ما يتوجه هممهم الى العظام ويحتشم في انفسهم الاماني
وميلهم الى النافع الذى عرفوه اكثر من ميلهم الى الجميل الذى لم يأت العفو بعد وانما تكثر همهم وهواهم لنفسهم موقوفة
على الانفع فانهم انما عرفوا من الخير النافع الذى عندهم بحسب سنهم وكانه اللذة وما يجرى معها والفكر المنبعث
على الفطرة وهذه الفكرة انما تحدث الى النافع الذى بحسب الفكرة وعنده واما الحادث الى الجميل فهو
الفضيلة لا الفطرة فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الاحداث فشديد والمحبة لودهم واخوانهم
واقرانهم وذلك لانهم يسيطون يحبون السرور والسرور انما يتم بالصحبة والمعاشرة معا وليس عرضهم
فيما يؤثرونه المنفعة الحقيقية المؤدية الى اللذة ولذلك صداقتهم للذة لا للمنفعة في المصالح العقلية
فلذلك يحبون الاصدقاء للملد والهم وخطاهم في اسنان نافعهم في كل شيء اعظم من خطاء المشايخ
في مثله لانهم مفرطون لا يتوسطون والافراط مغلطة ومن شدة افراطهم ظنهم بانفسهم البصر بكل
شيء ومن شيمهم ركوب الظلم الجبار وان عاد عليهم بالعيب والخزى لانهم مائلون بالطبع الى سوء الفعال
لانهم بالطبع شديد والغضب قليلو الخوف ومع ذلك فقد يغلب عليهم الرحمة لتصديقهم المتظلم المتعرف
بالخير وهم لقلة حربهم ومكرهم مناصبون للاشرار والمكروه وهم محبون للهزل والمزاح يحب الفرح
والسرور ولضعف الروية التى اذا قويت وقفت الهمة على الجد واما المشايخ فاكثر اخلاقهم ضد اخلاق هؤلاء
فان اخلاقهم سخيفة ومع ذلك شكسة لا تعن لاحد لكثرة ما جربوا وكثرة ما جرى عليهم من الخديعة والغلط
ثم بنهواله وكثرة ما خاضوا فيه من الشرور وقصدوه منها ومن اخلاقهم انهم لا يحكمون في شيء من الاشياء
بحكم جزم البتة وان حكموا احكموا به على ما جربوه وكل شيء عندهم على حكم ما سلف او لا حكم له اصلا وكانهم على كثرة
تجربتهم لم يجربوا شيئا وذلك لشدة امترائهم فيما لا مثال له عندهم فكانهم فيه اغمار وتقل الكرامة لهم بالمجدة
والمذمة واذا حدثوا عن امر في المستقبل حدثوا عنه مرتابين يعلقون الفاظهم بعسى ولعل واخلاقهم بسببه
لسوء ظنهم وليس من عاداتهم الغلو في ولاء وبغضا الا في الاشياء المضطر اليها وتراهم في محبتهم كالمبغضين
وفي بغضهم كالمحبين وهم صغار الانفس ومتهاونون لا يقيفون اثر العزم المصمم كانهم قد يئسوا
فلذلك يضعف شوقهم الى الامور سوى ما يتعلق بالمعاش فهم حرصا عليه خوفا من ادراك الاجل والاجل
ذلك ما لا يسمو انفسهم الى التكرم والمروة ضنا بمتاع الدنيا وقد اشعرتهم التجارب عسر الاقتناء
وسوء عافية الاتلاف والافناء والجبن يستولى عليهم وهم حسنوا الانذار بما هو كاين لما استفادوه
من التجارب وهم على خلاف الشبان في المعاني الحركة بل هم الى السكون لبرد مزاجهم فلذلك يحبون ويخافون
ولا جل الجبن والخوف يشتد حرصهم وايضا لفرط حبهم للحيوة بسبب اعراضها فيهم للزوال فيسقط سعوهم
عن المناكح والمناظر لزوال حاجتهم فيها على انهم يشتهون ايضا وخصوصا الاكل ويميلون الى العدل
ويحبون الائمة العادلة وذلك من جبنهم وضعفهم فان الميل الى العدل هو لحب السلامة وحب السلامة
هو اما من فضيلة واما لصغر النفس فان الفضيلة تحث عليه وصغر النفس ايضا يوجبه فمن ليس يوجبه فيه

الفضيلة فليس شيء يوجبه الا صغر النفس ويؤثرون النافع ولا يؤثرون الجميل وكل ذلك لمحبتهم لانفسهم
فان المحب نفسه يميل الى النافع لا الى الجميل فان النافع بحسب الانسان والجميل بحسب غيره وهم اوقاح
لا يستحيون لانهم ليس لهم كل الميل الى الجميل بل ميلهم موقوف على جهة النافع فلذلك يتهاونون بالجميل ومن
اخلاقهم قلة الرجاء مثل اذا وجدوا الاخفاق في العالم اكثر من الانجاح والتجربة يتبع الاكثر والاعتقاد فيهم يتبع
التجربة ولهم بدل الالتذاذ بالرجاء ميل الالتذاذ بالتذكير ولقلة رجاء ميلهم يكون غضبهم وغضبهم حديد ضعيف
اما الحدة فلسرعة الانفعال كانهم مستعامون واما الضعف فلضعف النحو وشهواتهم مضمحلة
او منكسرة وشوقهم الى النافع دون اللذيذ ولذلك يظن بهم انهم اعفاء وهم اعفاء ضرورة لا اعفاء
فضيلة ويقل رغبتهم في طلب الفضل والفائدة استقصارا لمدة الحيوة ويعاشرون الناس على انهم
اتباع فيما يؤثرونه لا اخلاق مستعفة لاجلها يفعلون ما يفعلون لا على انهم اتباع افكار توهم المنافع
فان عاداتهم الرأي باخلاق الصالحين وان كان ما يفعلونه لاعراض وافكار فانهم اذا تراءوا بالصلاح
طلبوا بذلك منفعة ما لكنهم لا يعترفون به وهم طلابون جدا لكسب المنافع ولكن على سبيل الارب والطب
والحكمة لا على سبيل الجابرة وارتكاب ما يستحيا منه خلاف العادات الاحداث وقد يرحمون ايضا بسبب
مخالف لرحمة الاحداث فان الاحداث يرحمون لمحبتهم للناس وتصديقهم للمظلوم وهؤلاء يرحمون لضعف
انفسهم وتخيلهم الشر المشكو منه والمشاهد كالواقع بهم وهم مع ذلك صبر على الادباء غير قلقين ولبيعوا
بهذا اليقين لان الذل مناف للمجد مباين للصبر واما الذين تخفقوا ان الشيخ فهم الذين بلغوا اشدهم
ولم يخطوا فاخلاقهم متوسطة بين الخلقين المذكورين بين الشجاعة التهورية والجبن وبين التصديق
بكل شيء والتكذيب لكل شيء بل هم في الشجاعة على ما ينبغي وفي التصديق على ما ينبغي وهم مازجه
للنافع بالجميل وللمجد بالهزل فهم اعفاء مع شجاعة واما الاحداث فالشجعان مع نهم كما ان الشيوخ
جبناء مع عفاف ومبدأ هذه السن من ثلثين الى خمسة وثلثين واستكمالها الى خمسين واما الانساف
والابوة من الناس فانهم راغبون جدا في الكرامة متشبهون باوائلهم وقد يظن ان كل ما هو اقدم
فهو اجل واعظم فلذلك يتشبهون الرفعة والكرامة ولذلك يحتجون الى السعة والاستطالة وربط
الجاش ومع ذلك فكرمهم يدعوهم الى العدل وذلك ما دام الكرم فيهم باقيا بعد ولم ينسخ الايام
عاداتهم الموروثة عن اسلافهم ثم يتعطلون اخر الامر مع جريان الدهر لعلة تواضعهم للاباء وبسبب
واعتلائهم عن الاستخفاف للحرف والصنائع والمكاسب السافلة فاذا جار عليهم الدهر
بقوا متعطلين وتفرقت عنهم العدد والكفايات فبقوا معاتبة او عجزة مخاذيل واما
اخلاق الاغنياء فالتسلط والاستخفاف بالناس والاقدام على سبهم وعظم الاعتقاد في انفسهم كانهم
فايزون بكل ما يحطون كلا بالتملك والاستعباد فهم مترفون بالنعمة صلفون بحسن الحال وهم محبون
للثناء مشيرون للمدح لكثرة ما اعتادوه ومن عاداتهم التحسد والكل ان كان كل ان لحسدهم

عاخطهم

عاخطهم ولذلك جعل بعضهم من فضائل الحكمة ان الحكيم لاحتياجه الى الاغنياء ومقاساة الفقر يكون بصيرا
بالاحوال غير سيء الظن بالناس ولا مستغنيا اليهم بحكم التسلط واساءة الاغنياء فيغلب عليهم ضعف الروية
لقلة الحاجة منهم اليها ويشاكل شمائلهم شمائل النساء الا ان الذي له قديم في الغنائم من المستحدث الذي قد قاسى
قبله الهوان ورسخ فيه صغر النفس والاغنياء يشتهون الاحداث في الجابرة بالظلم في غير مبالاة كان المال
وقاية لهم عن كل افة ويقوى فيهم الاخلاق المائلة الى جهة القوة والاخلاق المائلة الى جهة القوة منها ما هو حسن
وهي التي تصرف فضل القوة الى الازدياد في الاقتناء ومنها ما هو انبه مثل محبة طلب الفضيلة فان من كان
منهم اعلى همة صرف قوته الى الفضيلة وهؤلاء هم المحبون للكرامة وهم احمل اخلاقا واجزل اراء وهؤلاء
اقدر من المائلين الى الازدياد في الميسرة لان افعال القوة هي التي نحو الغلبة والكرامة والجلالة واما الاكتساب
والاستكثار من العدة فهو للضعف وكلما كانت النفس اقوى كان الى التصون والتصلف اميل وهؤلاء
يكتسبون بقوة انفسهم فضل لب ويترفعون عن ان يتكبروا ويتكلفوه فلذلك لا يرون انفسهم حاجة الى الكبر
فيكونون متواضعين حسني الاشكال في العشيرة لا يسعون للظلم الحقير فان ظلموا ظلموا في كثير واما المجدودون
فمن اخلاقهم التنعم والاستمتاع باللذات والاستطالة وقلة المبالاة لسعة المقدرة ويكونون محبين لله جدا
واثقين به ومعولين على التوكل لانهم اعتادوا الانتفاع بالجد دون الكد وقد يوقف على احوال اضدادها
ولا من احوالهم ولما كانت المنفعة في الاقاويل الاقناعية هي حصول الاقناع والاقناع لن يحصل الا اذا
انقطع الجواب وصحت الكلية والواحد بعد اسكاته وبعد اذعانه وخصوصا في الامور الاقناعية
فبالحري ان يكون من تمام التدبير في المحاورات الخطابية تعيين حاكم يزجر المرتكب عن ارتكابه والمعاند
عن معاندته مع تمكينه كلا في كلامه لا يجر عليه او يجري الى الخطل ويجب ان يكون اتحاجج عند مشاركة النظار
اياه في استحضار المتكلم وشهادة السامعين للبادلين لا ينسب الى الميل فينبغي اذا ان يكون هاهنا
متكلم وحاكم ونظار واذا كان كذلك وجب ان يكون عند الخطيب انواع تعين في الانفعالات والاخلاق

فصل قد حان لنا الان ان نتكلم في الانواع المشتركة للامور الخطابية الثلاثة كالقول في الممكن وغير
الممكن والقول في الكاين وغير الكاين وفي التكبير والتصغير وهذه وان كانت عامة للثلاثة فيشبه ان يكون
التكبير والتحقير اخص بالمدح واما الجزء في الموضوع اي الذي يحكم بوضعه وكونه وهو الذي منحوه النظر في الكاين
وغير الكائن فهو اخص بالمتشاجرين واما الممكن وغير الممكن والمتوقع كونه فانه اخص بالمشوري الذي يثبت
ان الانتفاع بكذا ممكن ومتوقع فلنبتدئ بالانواع الخاصة بالممكن وغير الممكن فنقول اذا كان نقيض الشيء
ممكنا فظاهر انه ممكن وايضا ان كان ما يشبهه ويجري مجراه ممكنا فهو ممكن وان كان الاصعب ممكنا
فالاسهل ممكن وان كان كونه بحال احسن ممكنا فهو ممكن فانه لما كان اجادة البناء ممكنا فالبناء ممكن واما
ابتداء كونه ممكنا فما تنتهي اليه ممكن وما كان تمامه ممكنا فبدوه ممكن واذا كان المتأخر في الطبع ممكنا
فالمتقدم ممكن فانه ان امكن ان يكون الانسان رجلا امكن ان يكون غلاما وبالعكس والامور التي يشتاق

اليها طبعا ممكنات فان الممتنع لا يشتاق والامور التي يتعاطاها العلوم كالطب والصنايع كالفلاحة
ممكنات وما كان البناء ان يدبره كالذي يكون عن اجبار او يتشفع فهي ممكنات والذي يتعلق بمعونة الافاضل
والاصدقاء كالممكن مثل ما يتعلق باموالهم او جاههم فانه ممكن لا يتحلون به واذا كان جزء ممكنا فالكل ممكن
واذا كان الكل ممكنا فكل جزء ممكن وان كانت طبيعة النوع ممكنة الوجود فطبيعة الجنس ممكنة لا محالة واذا
امكن احد طرفي الاضافة امكن الاخر وما امكن للجاهل والبطال فهو للعالم الصانع اشد امكانا وما كان ممكنا
للاوضع فهو ممكن لمن هو اشرف واما الذي لا يمكن فيتجد له انواعا مضادة لهذه واما انواع انه هل كان
الشيء او لم يكن فمن انواعه ان كان ما هو اقل استعدادا للكون قد كان ما لائم استعدادا فقد كان وان
كان التابع قد كان فالمتبوع قد كان وانه ان كان التابع قد كان فالمتبوع قد كان وانه ان كان قد نسي
فقد كان قد علم وان كان الاسباب قد كانت فالشيء قد كان فانه اذا كانت القدرة والارادة
فقد كان الشيء وخصوصا اذا لم يكن عائق وهذا يجوز ان يكون قدر وغصب او قدر واستاق
او قدر واشتهى والذي يوجب الدلائل ان يكون فلنوضع كاينا فان الاسباب الملاصقة يوجب
الوجود بالفعل لا محالة واذا كانت المعدات قد سبق كونها فالامر قد كان كما انه ان كان المستجاب قد برق
فقد رعد وان كان الانسان قد جرب محاولة امر يطلبه فوجده قد اذعن او اذعن له فقد فعل واذا استعد
للثاني فقد كان الاول مثل انه اذا استعد للقتال فقد تقدم الاستجاش قال المعلم الاول ومن هذه ما هي اضطرارية
ومنها ما هي الكثرية فيجب ان يعلم من ذلك ان راي المعلم الاول في الخطابيات ليس ما ينسب اليه من وجوه
يتساوى الامكان فيها وانت ستعلم انواع ما لا يكون من انواع ما يكون ومن هناك تعلم حال متوقع
الكون وهو ما استعدت نحوه الاسباب مما ذكر وما ليس متوقع الكون وهو الذي بالخلاف واما
امر التعظيم والتحقير فقد يكتفى فيه بما ذكر منه في المشوريات وخصوصا اذا خصصت بحسب امر
امر من الامور الجزئية وجعل له بحسبه حكم حادث فلنفصل الامر في التصديقات المشتركة وهي اجناس
المثال والتفكير واما الراي المحمود فهو داخل في مواد التفكير ولنبدا بالمثال وهو الذي نسميه ههنا برهانات
ونقول ان الامثلة على ضربين امثلة من امور يقر بكونها يقاس عليها غيرها سواء كانت امورا موجودة
او حوادث وحدث في زمان ماض او امثالا مضروبة سايرة وهكذا ينبغي ان يفهم ومنها ما يخترعه الانسان
فمن ذلك مثل وحكاية يجعل له حكما ويجعله كانه قد كان وهو ممكن الكون الا انه لا رواية له ولا سير مثل به
ومنها ما هو كلام كاذب مثل ما في كتاب كليلة ودمنة فمثال المثال بالحقيقة ما يقال لا ينبغي لك ايها
الملك ان تستهين بامر الجواسيس فلان قد استهان بهم فندم ومثال المثل المضروب ما قال سقراط ان
من يحرم النواميس بالقرعة كمن يحرم المصارعة بالقرعة فان تحريم المصارعة بالقرعة لم يمكن امرا قد وجد ثم
فاعقب خطابا بل امرا قد اصطلح فرضه وبه يعرضه الخطا فنقل الخطاء منه الى غيره واما الثالث فكقول
بعض المشيرين مثلا وهو يشير على قومه بشدة التنقص وان لا يدعنوا الواحد وعدهم بتخليصهم

عن يدي متسلط عليهم عنيف بهم فانه قال لقومه اياكم وان يصيروا بحالكم الى ما صار اليه الفرس عند
ما زاحمه الايل في مرعاه وتنغصه عليه ففزع الى الانسان من الناس يستعصم بمعونته ويقول له هل لك في انقاذي
من يدي هذا الايل فانعم الانسان له الاجابة على شرط ان يسرج بالبعام ما يلجمه ويتسلط ظهره وهو ممسك
قضيبا فلما اذعن له صار فيما هو شر له من الايل وقال اخر في قريب من هذه الواقعة اني اوصيكم ان تستنوا
بسنة الثعلب بالذبان قيل له وما فضل ذلك الثعلب قال بينا ثعلب يعبر نهرا من الانهار الى الفعر الاخر
اذ وقد اكسفته القبضة وحصل في حومة الطلب فلم يلف تخلصا غير الانقذاف فيه وهنه عاية انقذافا
الحنة وكلما اراد الخروج منه اعجزه فلم ير الا الاستسلام وهو في ذلك ارهقه الذبان بحموشه اياه و
اذاه في جواره فتنفدت شاهد ما به من القريه والحره ولدع الذبان والخلال القوة فقال له هل لك بان يحصين
في اذب عنك فقال كلا ولا سبيل لك الى ذلك وانه لمن الشفقة الصابرة ومن البراعات فقال له العفد
ولم ذلك قال اعلم ان هؤلاء الذبان قد تشغلت بالمكان فلا يتوقع لغيرهم من يدي وقد امتصت دمها
من دمي فهي الان هادية فان ذنت خلفها جماعة اخرى غراب كلبى نزف بقية دمي واكثر ما ينتفع
بهذه الامثال في المشورة حين ما يعز وجود جزئيات مشاكلة فيخترع فان احتيج بها شهادة لكن يوقع الموجود
المشهود به اكد واعتبار الجزئيات الموجوديات من ابواب مبادي الفلسفه او التجربة كما علمت تحل في اجل اصلو
فكيف في النحوث الضعيفة والفزع الى المثال انما يقع عند عوز التفكير اولا ان يوقع التصديق واما اذا اورد
المثال لا على انه المقنع نفسه بل على انه شاهد للضمير مسوغ او مصحح لمقدمه كبرى في الضمير على ما تحققته قبل
فانه يكون في اول الفضايا نافعا وفي الثاني ضروريا ويكون منزلة المثال في تثبيت الكلي منزلة الاستقراء
وان كان الاستقراء غير اهل للخطابة ولا مناسب الا في احوال بادرة فان اقدم الخطيب الضمير ثم ايده
بالشاهد على انه نافع او ضروري كان قد تم الاقناع فان الشاهد مقنع لكنه اذا سبق فادعى ولو ثنوا
بالضمير فاستنكر دعواه مدياما لم يكد يسلم له الشهادات كثيرة فاما اذا اورد المثال اولا واعتمده ثم
اورد الدعوى بعده فيكون الدعوى قد صادف الاستعداد من الانفس لقبوله ولم يرد عليها بعينه
فتنبه لانكارها وقد يقبل المثال الواحد قبول الشاهد الواحد اذا كان ثقة وهذا الاعداد مثل
الاعداد لحذف الكبرى ايضا فان التصريح بها ينبه على العناد فالغرض في هذا ان الضمير اذا كان محوجا الى
تصحيحه بالمثال فلان يبتدي بالمثال اولى من ان يبتدا بالضمير واما اذا كان المثال للاستظهار فلا
باس في تقديمه او تاخيره فكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع واما الراي فانه قضية كلية لا جزئية وهي
في امور عملية ومن جهة ما يؤثر او يجتنب والتفكير الراي قريب من المستنتج التامة ونتايج الاراء
اذا اخذت بانفرادها هي ايضا اراء كما ان مقدماتها اراء لكنها انما يكون تفكيرا اقناعيا اذا قرنت
بها العلة مثل قولنا ان معرفة الاحداث بالحكمة فضول فهو راي ونتيجة راي وهو انهم حينئذ يكونون
متحرين ما لا ينتفعون به لكنه اذا اخذ الراي الذي هو نتيجة وحده لم ينتفع به لانه لا ينتفع اذ ليس مقبولا

بنفسه اذا القبول مثاله بعد قبول مقدمة هي غاية قبوله فينبغي ان يقرن ذلك به فينتج ثم يستعمل
النتيجة فيكون الضمير المقنع جميع ذلك القبول ويجب لذلك ان يكون انواع الراى اربعة راى لا يحتاج
الى قرن كلام به لظهوره في نفسه وراى لا يحتاج الى ذلك لظهوره عند المخاطب او عند اهل البصر
وراى يحتاج الى ان يقرن بكلام اخر ليؤدي الى المطلوب وهذا على قسمين لانه اما ان يكون ذلك
الكلام هو نتيجة عنه او يكون منتجا اياه فان كان نتيجة عنه كان هو بالحقيقة ليس ضميرا على المطلوب
بل جزءا من الضمير كانه جزء قياس مركب وان كان يحتاج الى ما ينتجه فيكون هو الضمير القريب وليس
جزءا من الضمير البتة فان القياس القريب ليس كالبعيد فان البعيد يفلح على انه جزء قول مفلح والقريب
ينتج الشيء بذاته لا على انه جزء شيء وعلى هذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وقد خبرناك ان الخطابة
يشاكل الجدل في الموضوعات والمبادي ويشاركه في اشياء فينبغي ان ناخذ الاراء الخطبية
اراء مختارة مقبولة عند انسان انسان ممن يخاطب او عند انسان من الائمة او مما يظن
مقبولا مما هو في الامور الممكنة المتعلقة بالزمان لا المظنونة التي في الامور الدائمة فان ذلك للجدل
واذا كان هذا محصلا عندك امكنك ان تستنبط منه الحجج والضماير ولسنا نوجب عليك ان تضبط
امورا غير متناهية في الموجودات بحسب شخص شخص من امر جزئي فان ما لا نهاية له لا يوجد فكيف
يحصر ويضبط بل ان نصف الاحكام الكلية الموجودة المحصورة المتعلقة بالاجناس الثلثة للخطابة
ونجتهد ان نخصصها ما قدرت فان الاحكام التي هي اخص اشد نفعا واقرب الى الباب في النوع
وكذلك اذا اخذت تستعملها في الجزئيات فتلطف في تخصيصها ملطف اخر حتى تكاد يطابق ذلك
الشخص المتكلم فيه وحده مثال ذلك في المدح اذا كان عندك مقدمة مناسبة للمدح كقولك ان الالهي
هو الذي يكاد ان يكون فيه قوة الالهية فان هذا من المديح البالغ حد الكمال اذا مدحت واحدا من
الفضلاء بهذا فقد مدحته مع غيره من الذين يجرون مجراه فان خصصت وزعمت انه الذي
فعل الامر الالهي الفلاني فظفر بفلان وانقذ فلانا من ورطة كان هذا بالمدح اليق والى الاقناع اقرب
مالم يدل على جزئي من الامور وبه تصير مثله الهباء هكذا ينبغي ان يفهم ايضا هذا الفصل ومن الاراء
التي تحتاج ان تقرن به القول الاخر لم تعرض للاتحاد ولا يشك في ان الاولى في مثله على ما ذكرناه في غيره
ان يقدم تلك القرينة به عليه مثل قول القائل قد ينبغي للملي ان لا يتادب فان هذا اذا ذكر وحده استشنع
فاذا قدم عليه فقيل ينبغي للملي من الراغبين فيه ان يامن عوائل الحساد ان لا يتادب فحينئذ ربما
اقنع واما المجهول والذي لا يعرف شناعته ولا حمده فلا باس ان تقرن العلة به مقدمة او موخرة
وربما كانت العلة في امثال هذه ليست راءيا بل رمزا شعريا وكلاما مخيلا فيروج مثل قول القائل
اياكم ان تكونوا شتاما من فسدوا اخطاطيف الارض وعنا بخطاطيف الارض الناس الضعفاء
الكائنة الاذى المستقمين الى الشنعة والوعوعة عند ما يخرجهم امر وليس كل الناس يليق باستعمال

الكلام الراى واختراع ضرب الامثال بل انما يليق ذلك بالمشايخ لانهم المرموقون بعين التمييز فيكون
احكامهم الكلية ملقاة بالاذعان فهم المظنون كثرة التجارب فتكون امثالهم التي يضربونها معدودة بهم
في الكائن فان تكلف العمر الذي لم يجرب ضرب الامثال وايراد الشواهد في الاحوال فهو شروع منه
فيما لا يعني واساءة الادب فالراى انما يوجد كليا ويعبر عنه مهملا وربما اشترط فيه الامر الاكبر وربما
اقتصر على الكثير فتارة يقال الكثير كذا اكذا ايهاما بالكلية وتارة يقال كثيرا ما كان من كذا كذا وهذا مما يقع
بالتكلف والاستكراه وكذلك في العلامات وينبغي ايضا ان يورد في الراى ما كان الجمهور يرونه وما
اجمعوا عليه لسنة او عادة وان لم يكن الذايعات المطلقة وذلك مثل استعمال الناس في شريعتنا ان المتعة
ظلم وان قذف المحصنات يوجب حد ثمانين فان احكام الشرايع اراء جليلة وينبغي ان يورد ايضا
الامثال المقبول الثابتة على انها احكام كلية وهي مع قبولها عند الجمهور ليس يجب ان يكون محمودة
بالحقيقة كقولهم الكلاب على البقر وقولهم اذا عز اخوك فهن وقولهم اول جارحها فيه تولى قارها
فانها محمودات في بادي الراى كذلك ينبغي ان يفهم هذا الموضع وينبغي ان يستعمل الاراء التي في غاية
الفشو حتى تجتمع فيها ان يكون اراء وامثالا مثل قولهم اعرف ذاتك وهذه من الاراء التي تصلح للاضداد
اذ هذا يصلح للمدح والذم وكذلك لو عرفت خلقك ما استعظمت هذا منك فان هذا يصلح ايضا للاضداد اذ هذا يصلح صح
للشكاية والاسكات وبعض هذه يكون فاعله في النفس انفعالات كما تقول للمشتغل غضبا عن شيء
بلغه ان امثال هذه السعايات يقدر على الكاذبة فان هذا ربما هدا غيظه وكما تقول طوبى لمن
عرف قدر نفسه فلم ينتصب لقيادة الجيوش فان هذا يسخط من انتصب لها فهذه من جملة ما يؤثر
انفعالات وقد يكون اقوال رايته اخرى خلعته كقولهم ليس ينبغي ان يحب المرء بقدر ما يبغض بل ان يكون بهم
محبته للحبيب اكثر من بغضه للبغيض وينبغي ان تجتهد في كل موضع حتى يكون اللفظ المعبر به مطابقا لما
في الضمير فان قصر اللفظ عن مطابقة المعنى ولم يخرج خروجا معسا عن الشرح فعليه معاودة الشرح
كذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع مثلا ليس ينبغي ان تقول احب لا كما ابغض ويسكت فان هذا
غير شارح بل تقول انه ينبغي ان يحب الحبيب لا بقدر ما يبغض البغيض كما قال قوم ولكن يجب ان
يكون اكد المحبة دائمها ثم يعطي العلة فتقول اما المساواة بين الحب والبغض فهو طريقة الغدار الذي
لا يثبت عند العهد والمكار الذي لا يصح عنده انعقاد الميثاق او تقول على وجه اخر ينبغي ان يشتد
محبة الحبيب كما ينبغي ان يشتد بغض الشرير وهذا ايضا ايراد للعلة في المقابلة ولايراد الكلام الراى
منافع عند السامعين منها ما يتعلق بثقل فهمهم وبلادتهم فانهم اذا كانت عندهم جزئيات
مجربة تحت حكم وقصروا عن رفعه الى الحكم عام فاورد عليهم الحكم العامي طالعوا دفعة جميع جزئياتهم
وفرحوا بذلك كانهم اصابوا حاجتهم وربما كان القول الكلي غير محمود لكنه اذا وقع مطابقا لجزئيات
اهمتهم حمدوه وقبلوه في الوقت كالمبتلى بذي بعده جيران فساق او باولاد عقاق اذا سمع قول

القائل الحران شر الخليقة وقوله لاحد في اجادة الاولاد فرح حوا بذلك وتلقاه بالتصديق وفرح به فلذلك
ينبغي ان يكون المتكلم بصيرا بحال السامع والحاكم والى الحاجة بالقول الكلي ومن منافع الراي ان يجعل
الكلام حلقا اي حكميا في الاخلاق وهذا مما تعجب به الكلام ويصير قائله كالسان والشارع ويلد عقله
في الخطباء والمخاطبين

فصل في الفرقان بين المقدمات الجدلية والخطابية وفي اعطاء انواع نافعة في التصديقات باصنافها

الفرق بين المقدمات المستعملة في الضماير والمستعملة في
الجدل ان الجدلية قد يستعمل فيها المقدمات البعيدة عن المطلوب ليتدرج بها الى المطلوب باوساط
متتالية ويستعمل فيها المقدمات التي لا ظن للجمهور فيها اذا كانت منتجة عن مقدمات مشهورة
واما الخطابية فلا يجوز ان يستعمل فيها المقدمات البعيدة جدا كما علمت ولا الشرط فيها ان يستعمل
المشهورات الحقيقية فقط فيتوهم ان المتكلم يتعلق بالحقايق ويخرج عن طريق العامية والخطابية لا يستعمل
فيها ايضا المقدمات البعيدة عن طنون الجمهور بل انما يستعمل فيها مقدمات ليست حاضرة للاذهان
بالفعل حضور كون الشمس مشرقة ولا غائبة عنها حتى اذا ذكرت صعدت الاذهان عن الحكم فيها
بوجه بل هي التي عند ما يذكر ينقدح فيها ظن سواء انقدح منها ذلك اذا ذكرت مفردة او ذكرت مع
قرينة وعلى نحو ما علمت وهذا مثل قولهم بئس الشيء الطمع فان المعلومة جدا ذكرها كالفضل والمجهولة
جملة ذكرها كالاغراب والخروج عن العادة فاما المناسب لطباع العامة فما لا يجهل ولا يكون ايضا
كالمعلوم والفضل والشيء المجهول منفور عنه غير مجانس ولذلك ما يكون الرجل القليل الادب انكى
في المجالس من الاديب وذلك لان الاديب كالقريب وكما لا يجانس وهذا اقرب الى المجانسة
وهو ايضا اسرع الى التصديق والقبول والارتياح لما يسمع من الاديب الذي لا يفيده السماع الا
ما علمه سالفا فيكون مثل هذا الانسان ليس في المجالس لما يسمع ويسمع فمنهم من يتكلم بالظاهرات
جدا عند الكل ومنهم من يتكلم باموره هي عندهم معروفة فاذا تكلم بالظاهرات اوردها على انها
فوائد وقوانين مضبوطة ففرح من جهة ما يفيد فامعن في النشاط واذا اورد ما هو عنده مشهور
وليس من المعلوم جدا ولكن بين من جملة وكان من القريبة لا من البعيدة وعلى ما ذكرنا في ابتداء
الفصل فاستمر الى فهمها السامعون ففرحوا بها واما الاديب فانه يورد الغرايب مما يستمر
عنه الانفس والاحب الى ان يفهم هذا الفصل هكذا فيستان من هذا ان الكلام الخطبي ينبغي ان لا يكون
كله كما يريد ويظن من المشهورات جدا بل من امور محمودة اذا قبلت يكون كانها اصول وكانها مما
يلتذ بها فيكون من الجنس الذي علم بالعلامات المعلومة ان الحكام يتقبلونه ويجب ان يقرن به دعوى
دعوى انها ظاهرة للكل والاكثر فان ذلك وان لم يكن بالحقيقة كذلك فلا يبعد ان يريد القول توكيدا
فانه ليس واجبا لا محالة ان يؤتى بالاضطراريات بل والاكثريات نافعة لهم فلنأخذ وهما مأخذ
الاضطراريات هكذا فافهم هذا الموضع والمتصدي للكلام في جنس من الاجناس مع مخاطب

من المخاطبين ينبغي ان يكون بصيرا بذلك الجنس من الامر وبالاحوال التي غصبت للجزئي الذي يتكلم فيه كما
مثلنا في المشورة في الجزئيات وغيرها وخصوصا ذكر مشورة حروب في بلاد مخصوصة فانه ان
لم يعلم ماثر انسان ما وافعاله الكريمة لم يمكنه ان يمدحه وان لم يعلم فضايحه لم يمكنه ان يذمه ولهذا اشار
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله على حسان بن ثابت ان يحضر ابا بكر الصديق رضي الله عنه فيسمع منه
مساوي بني سفيان وعشيرته ثم يقول الشعر فيه وكذلك الحال في المشاجرات وفي كل باب واعلم ان
الحكم في الخطابة كالحكم في الجدل في انه اصوب الصواب له التقدم باعداد مواضع نحو كل اثبات وابطال
على جهة محدودة قريب من الامر فحال الخطابي في هذا هو حال الجدلي وكما بينا هناك ان الموضع الاقرب
والاشد مناسبة للامر احرى بالاستعمال وكذلك فان النوع الاقرب والاخص بالغرض اولى في الخطابة
بالاستعمال فيجب لا محالة ان يهيأ فيها المواضع والانواع فانها اسطقسات واصول للعمل في كل تعكر
فاما التثبيت فقد يشبه القياس المستقيم واما التوبيخ فقد يشبه الخلف والتثبيت قد يؤلف من مقدمات
تقر بها والتوبيخ من المحمودات المستشنعة وذلك في اي شان كان في مشاورة او منافرة او
مشاجرة او كان في الانفعاليات والخلقيات فلنذكر هذه ولنستقل عنها الى ذكر المناقضات والمقاومات
فنوع من ذلك نقل الحكم من الضد على ما علمت وربما جحد لانه غير ضروري ونوع من النظاير والاشباه
ونوع من المتضايفات مثل انه ان كان فعل هذا احسانا فانفعال ذلك حسن وربما يغالط في هذا مغالط
فيزيل الشرط كمن يقول انه كان عدلا بالقائل ان يقتل فعدل الى ان اقتله فان القائل وان كان عليه
ان يقتل فليس مطلقا بل بشرط ان يقتل بيدي قاتل محدود ولا بيدي كل قاتل فيجب ان يراعى الاستقامة
والتعادل في المضاف فلا يوجد عند احد المتضايفين الا ما يعادله دون اي شيء اتفق وان تكون
الاضافة من جهة واحدة فلا يبعد ان يكون للمضاف الثاني الى الاول اضافة ما غير الاضافة التي فيها الكلام
مثلا ان يكون صديقا وان يكون شريكا فاذا اخذ من حيث الاخر صديق لا ينبغي ان يوجد هذا من حيث هو
شريك فربما كان لكل اضافة حكم آخر وربما كان الحكمان متضادين مثل ان يكون هذا شريكه ذلك وذلك
ظالم هذا فيكون مثلا حكم الشركة يقتضي ضد حكم الظلم وهما اضافتان بينهما لا غير ونوع من الاقل والاكثر
على الوجوه التي علمتها ونوع جزئي جدا ماخوذ من التقديم والتاخير البرهاني مثل ان يقول ان فعلت كذا وكذا فيكن
ان افعل كذا فربما كان ما يسئله خارجا عن وسعه فلا يلزمه ان يجيبه الى ملتمسه او مثل ان يقول له ان القاتل والغادر
من يفعل كذا وكذا فهلم فافعل فان هذا في قوة قياس موهم ان القائل يقدر على ما يعجز عنه المخاطب او يقول
لاخر بئس الرجل انت اذ فعلت كذا وكذا توهمه انه بريء الساحة عن هذه المذمة وربما اوهم القائل
المخاطب بمثل هذا انه بريء الساحة عما يريد المخاطب ان يشكوه عليه ونعم ما قال القائل ان التجني بلا جناية
من هذا النمط ومن هذا الجنس ايضا التقصير في الشروط عند العهود والتقصير في تفصيل الالفاظ وتجريدها
عن التاويلات فان المكار يتقدم فيجعل العهود ذوات تاويل وهذه نوافع في التوبيخ حيث يقول

لو فعلت كذا لفعلت كذا او نقول انك لم تفعل كذا الواجب عليك وهذا قبيح منك ونوع من قبل اعتبار
الحد وان لم يكن الحد حقيقيا بل ظنونا كقول القائل ان كان الملك حقيقة انه الهي وخلق قريب من الله فانه
الله على كل حال موجود ومثل قولهم فلان لم يسم فاضلا الا انه شجيع فاذا الفضيلة هي الشجاعة فالاول
هو استخراج حكم من حد والثاني استخراج حد من الحكم ونوع ماخوذ من القسمة وابطال وجه وجه منه بحجة
او بتسليم ونوع من الاعتبار وايراد امثلة كثيرة من الجزئيات مثل من يثبت اصابة الشفيع في المشورة
بعد امثلة او يثبت حيف حال العدول عن السنة بامثلة وهذا هو استقرا مستعمل في الامور الاختيارية
في الخطابة ونوع اخر ان يكون ذلك الحكم بعينه قد حكم به فاضل او حكم بحكم كان شبيها بذلك الحكم او بحكم
بضد ذلك الامر ونوع اخر ان ننظر في جزئيات المحمولات فلا نجدها للموضوع فنسلب الحكم كقول
القائل ان كان زيد شجاعا فمتى قاتل وفي اي حرب بارز وموضع اخر من لواحق الحكم ولوازمه كقولهم
لا يتادب فتحسد او نقول ما دب فتحل ونوع اخر مقارب لهذا من حيث هو من اللوازم مخالف له
من حيث هو من لوازم المتضادين اذا كان يلزمهما امر عام ويكون بحيث لا بد من حمل احدهما على الموضوع
فيكون كالوسط في انتاج ذلك الحكم لهذا الموضع خاصة اخرى وهو ان الضدين نفسهما قد يستعملان
في ايجاب نقيض ذلك الحكم مثاله قول القائل ينبغي ان يسكت المرء في المحافل فانه اذا صدق ابغضه الناس
وان كذب ابغضه الله فالناطق في المحافل ممقت ثم نقول ينبغي ان يتكلم المرء في المحافل فانه ان صدق احبه الله
وان كذب احبه الناس فهو على كل محبب وكما تقول عليك باتخاذ العقار فانها ان اغلت قرن بالغل
وان لم تغل امنت بوار الاصل وهذا تفارق الاول لان الطرفين يلحقهما خصلة واحدة وهو الخير فقط
ونوع اخر ان يكون القائل في اثبات شي او مدح شي ياتي فان الظاهر بحجة علانية يقبح في الظاهر
ويكون في الباطن انما يراعى بحجة اخرى وعرضا اخر وهو الانتفاع والملائمة مثل محب اللذات فانه في ضميره
يحبها لانها ملائمة ولانها لذات واما اذا احتج لدفع الملامة عن نفسه عليها قال احبها لانها تقوي الطبيعة
وتشرح الصدر وتجلو الذهن كما ان اصحاب المالنخوليا ينتفعون بالجماع من حيث هو مفرح وكذلك
حال بعض الصوفية في قولهم بالشاهد فكانهم يحاولون جمع الامرين كليهما احدهما في الباطن والاخر في الظاهر
وهذا الموضع لتحميه شديد الاقناع ونحو اخر من الوزن والمعادلة اما الوزن فوضع مقابل بازاء المقابلة
واما المعادلة فوضع حكم بازاء حكم كما قال قائل عدل في استخدامه ابيه وكان قد بلغ الكبر فقال انكم ان كنتم
تعدون الطوال من الغلمان رجالا فعدوا القصار من الرجال صبيانا وكما قال قائل ان كنتم تستقبحون طرد
الضيف الحبيب فلا تستقبحوا قرى الضيف اللبيب والاول على قياس عكس النقيض والثاني على قياس
الاستقامة ونحو اخر من هذا القبيل وهو ان يكون الحكم ثابتا على اي الوجهين او وجبت مثل قولهم ان كان
الاله خالق الخير والشر او خالق الخير وحده فالاله موجود وكذلك سواء قلت ان الاله مكون او قلت ان الله
فاسد فذلك يرفع وجود الاله وكذلك ما يعمل على سبيل الموزنة والاستدراج لمن يسئل منكر العلم والفلسفة

فيقول

فيقول هل يجب ان تتفلسف فان قال نعم فقد اعطا علما وان قال لا فقد اعطا علما فيكون هذا على سبيل الاستدراج
ليس معناه انه مغالطة بل معنى كونه مستدرجا انه يفتقر فيه الى سؤال ويخالف ما الذي ياتي به المثبت من
تلقاء نفسه وكقولهم سواء خرجت الى فلان من ملكك ارضك او من ملك مشاركك ملكك فكليهما اذعان وهذا
وقت ما يحتج بانه لو جمع بينهما في تمليكهما فلانا فقد انقاد لصغار وانما تعطيه احدهما وكقولك انك ان تكن تبت
من خدمة الملك ورايت مخالطته مذلة كذلك اختيارك الى العامة ورضاك بجري احكامهم عليك ولبسك
ثوب السلامة الذي افيض عليهم ونحو اخر من ضدين عند ضدين في وقتين يمكن ان ينعكس الامر فيهما كقول
القائل انما كنت اقاتل لاني كنت متورطا فان امنت فلا اقاتل وللقائل ان يقول انما كنت لا اقاتل
لاني كنت في الورطة والان فاذا امنت فانا مقاتل ونحو اخر ينبغي ان يفهم هكذا وهو انه اذا كان
الضد الذي قد كان سببا لضد فالضد الاخر لو كان لقد كان يكون لا محالة سببا للضد الاخر مثل ما يقال ان كنت
لما اعطيته سريرة فلما ارتجعت جزئية واذا كان الامر سببا للضدين فيجب ان لا يخص باحدهما فيقال ليس
الجدا انما يعطى السعادة للاحسان بل للغيظ ولان يحسده الاشرار ويقصدوه بالشر وقد يمكن ان يعم
الضرب الذي قبل هذا على هذا المعنى بعينه حتى يقول ما اعطاه ليسره بل ليرتجعه فيغمه وهذه المواضع
نافعة في الذم وفي ذكر المنة والشكاية وقد يقع ايضا في المدح والاعتذار ونحو اخر خاص بالمشاجرة
والمشاورة وهو ان يكون للخطيب عمد الى حال الشي فتاملها فاذا كانت على جهة ما شكاية او
منع وان كانت على ضدها اعتذار او اطلاق فمن يقول هذا ممكن وسهل ونافع لك ولاخوانك فافعله
في المشورة او فعلت بك عند الاعتذار وفي ضده لا يفعله في المشورة او فعلت بي عند الشكاية
واما نحو يتبع هذا وهو في الاشتغال بالمعروف في القريب من المعروف فهو كالمكرر وموضع من التوبيخ
او رد غير مناسب لما يحكيه وهو ان ياتي بما هو معلوم من مساوي الخصم ان كانت خارجة عن المسئلة
ومساويه هي الامور القبيحة المنسوبة اليه او من الامور القبيحة التي هو مؤثر لها اما في الاحوال المنسوبة الى الدهر
والزمان وهي الجدية او من الافعال الاختيارية او الاقوال الاختيارية او ياتي بما هو معلوم من فضائل نفسه
وان كانت خارجة عن المسئلة ونحو بازاء التوبيخ المدح بان يقول انه كذا لو كان قبيحا لما فعله فلان او ما فعل
شبيهه فلان او انه انما فعله فلان او لما فعل شبيهه فلان او انه انما فعله فلان لانا او انما كان لكذا
لا لكذا السخنة على الجملة وربما كانت المصادرة على المطلوب الاول مقنعة ويكون التكرير الذي فيه موقعا
لتصديق الامر بعد تكذيبه كقول القائل لم زعمت ان فلانا شق العصا فتقول لانه شق العصا وكذلك
ما يجري مجرى المصادرة مما قيل في الجدل وذلك مثل ان يقول فلان لا يفعل كذا الا انه مامور ان يفعل
كذا فانه في قوة المصادرة وانا نافعل كذا مناكرة لفلان لانه اراد مغالطته ومن الانحاء في التوبيخ انك
لم تغلب هذا وقد كان الاحسن والاولى بك ممكنا وهذا في قوة قياس على انتاج القبيح وايضا ان يقول
لو كان ما يقول صوابا لفعله وقد يصلح للتثبيت انه لما كان قال شيئا وفعله نفسه فقد كان عنده

صوابا او نقول الموبخ لو كان ما يقوله صوابا عنده لفعله بنفسه ويعارض هذا بانه يجوز ان يكون لما فعل
ما فعله او لم يفعل ما لم يفعله كان ذلك عنده انه صواب واما حين يشير ما يشير به فلا يؤمن ان يكون
قد بدا له في استقصائه فهذا النوع يعارض بهذا وايضا قد يعارض قول من قال قلت ولم يفعل
وهو موضع يصلح للاستغشاش بانه ليس كل من يشير بصواب يجب ان يعمله فما كل صواب
يعتقد يعمل به المعتقد فهو موضع يصلح لازالة التهمة عند الاستغشاش ويعارض من قال انه لما قال
انه لما قال وفعل فهو صواب بانه ربما فعل على غير الوجه الذي قد اشار ويصلح للمعتشين ايضا ونحو
اخر في التوبيخ ماخوذ من الضدين انه ان كان فعلك كذا لاجل كذا فلم يفعل الذي يخالفه والذي يضاده
وان كنت لا يفعل كذا او بالجملة فان فعلك يلزم منه ضد فعلك كما قال قائل لقوم يلحون على
ميت انه لحق السعادة وصار الى جوار الله وهم مع ذلك يبكون عليه انكم بئس ما تفعلون ان كان
المتوفى عندكم لاحقا بدرجة السعداء فلم تبكون عليه وان كان لاحقا بدرجة الاشقياء فلم تلحون
عنه وتقربون ونحو اخر يجب ان يعلم انه يتمكن به المتكلم من التوبيخ لما يعرض لخصمه في الخطاء في الاحتجاج
وذلك يعرض كثيرا فيكون الحجة التي يحتج بها الخصم يوكد عليه الالزام مثل المرأة المتهمة باسقاط ولدها
وقتله فانها لما قيل لها لم فعلت فحاولت ان تدرا عن نفسها التهمة قالت ما قتلت ولدي
ولا قطانا قوي فصار قولها هذا حجة للخصم يوبخ بها ويقول ان هذه قد جعلت حكم زوجها حكم
ولدها فهي قاتلهما جميعا ونحو اخر يتعلق فيه باشتقاق الاسم وبالاستعارة وبما هو منقول اليه
كمن يقول انك والله جواد كما سمعت وفلان ظالم كما سمي وكما قال واحد لبراسو ما احسن الجدل انك
والله لبراسو ما خص كما سميت اي صحاب شغب وكما يقال ان شريعة موسى عليه السلام تكوسي اي خلافه
صعبه وكما يقال ان ملة محمد محمد والتوبيخ الجمع من التثويب لانه يصح التصديق بسبب العين والعيان
عن التوبيخ فانها تجري على ايجاز كما يقال لو فعلت كذا لكان كذا فيكون مبدء منه لا جزئية عن قرب
والموبخ يوطم ويؤثر اثرا يستشعر فاعله معه فضل بشق وخصوصا اذا كان هيئة ابتدائية بنيه
على اخرى فان سرعة التفهيم مفرح كما ان سرعة التفهم مفرح **فصل في الضمائر المحرفة والمقبولة
في الخطابة والمردودة المغالطية منها وفي اصناف المقاومات** قد علمت ان استعمال
الضمائر المحرفة التي ليست حقيقية قد يكون خطابيا فمنها ما تحريفه بسبب اللفظ كالذي يكون فيه
لفظ مشترك وما يجري مجراه ومنها ما تحريفه بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول يلزم منه الامر
بحال ولا لزوما مظنونا لكن القائل يتجلد وينتقل عن القول الى النتيجة كانه انتجها فتروجها فهذا الترويج
يكون بسبب في هيئة القول ولفظه متعلق باللفظ وحده او متعلق بالمعنى مع اللفظ يتروج له
المقدمة على انه يدل لها فمن ذلك ما يكون باشتراك الاسم المتصرف كمن يثني على الكلب ويمدحه فيقول
الا ترى الكلب الذي في السماء سيد سائر الكواكب نورا ومن ذلك ما يكون بسبب التركيب

بلغ

والتفصيل

والتفصيل على ما علمت في الفن الذي قبل هذا كمن يقول فلان يعرف الحروف والهجاء فيعرف اذن الشعر وكقولهم
كيف يكون فلان قد صح وقد نكس الى مرضه وكيف يكون عن سرير حيرة وقد يقال هذا على جهة التوبيخ ويقال على
جهة التثبيت ومن ذلك ان يترك الامر وينقل الى غيره مثل المفكر انه فعل شيئا اتهم به اذا لم يكن عنده
حجة يلين بها انه لم يفعله فانه ياخذ في تفخيم من يفعل ذلك وتعظيم صنيعه او الشاكي اذا تهيا بهيئة
محرج مغضب اوهم ان ذلك قد فعل به وهذا النوع من الاحتجاج المطغين فان الحاكم اذا كان الامر ولا كونه
مشكلا لديه لا يتضح له فعمل ما ذكرنا اشتغل عن استثبات الحال فيه وانتقل الى اعتبار ما يخاطب به
او يتراى به فلم يلبث ان يصدق وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ونحو اخر ان ياتي باللواحق فان هذا
بالحقيقة قياس مظنون لانه من الموجبتين في الشكل الثاني ومن هاهنا يعلم ان المعلم الاول لما ذكر في كلامه
اللواحق المنحرف وانه تفكير حقيقي لم يعن به ان اللواحق من جهة وضع حدوده والمنحرف عن الشكل المنتج في
نفسه تفكير حقيقي فانه ليس يراه تفكيرا حقيقيا بل تفكيرا مظنونا وانه انما عنى باللواحق ما حرف عن جهة
القياسية وذلك لان كثيرا من المقدمات يستعمل في الخطابة لا على انها مقدمات بل على انها مسائل
او تعجبات او اوامر ومن ذلك ان يسلك طريق ما بالعرض كمن يقول ان من الاستظهار ان يكون
مع الانسان حيث يكون درهمان فان يزدجرد انما هلك لفقد الدرهمين ومن ذلك قول من ينبغي
ان يفهم على ما اعبر عنه وهو موضع مبني على اعتبار المعادلة او اعتبار المباينة وان يجعل للشيء حكم
شيء لانه نظيره كمن يجعل التحلي دليلا على العار وكان يحلي الاسكندر انما هو لعزة ويجعل السري
بالليل دليلا على الزنا لان الزناة كذلك يفعلون وكذلك ايضا لما كان المساكين الذين لا ماوى
لهم وانما يسكنون الرباطات فهو ما يأكلون بلا حشمة ويرقصون والهارب الشارد دون ايضا
ينزلون حيث شاؤا ويفعلون كذلك ثم الاكل والرقص والنزول حيث شاء الانسان فقد
يكون كثيرا للمتشرين المتنعمين فيقال من هذا ان المساكين والهراب مترون متنعمون وهذا ايضا من جملة
اللواحق واما الامثلة لهذا من المباينة كما يقال لست بقارعون كمالك والاشراف وهذه ايضا
ضمائر مظنونة وعندي انها قريبة من باب اللواحق او جزئية اللاحق وانه تاخر عنه لغلط من النساخ
ومن ذلك اخذ ما ليس بعلة علة كمن يقول لولا ورود فلان المشؤوم لما مات فلان ومن ذلك اطراح
الشرائط من الاين والكيف وغير ذلك واخذ ما ليس بمرسل مرسلا فان الجدلي يأخذ الشرط ويورده
ويوجده والسوفسطيق يلغيه ويعدمه هكذا فافهم هذا الموضع واذا كانت السوفسطية مظنونة
مقبولة فهي خطابية فلا باس في الريطورية ان يستعمل من الضمير المطعن ما اشرنا اليه فيوخذ ما ليس
محمولا بالايجاب على الاطلاق محمولا بالايجاب على الاطلاق فما كان من اصناف هذه التفكيرات ما يتروج
ويظن في موضع الخطباء حجة فهو غير بعيد من الخطابة واما ما كان لا يقع به الظن ولا يقبله الجمهور بل يفطنون
لتحريفه فان استعمال المغالطة في الخطابة كمن يقول ان زيدا لجاني عندما هو مريض قد كان صحيحا

عليه انه غير واجب ان يعاقب فيجب ان لا يعاقب ابدا ونقول ان هذا السكران ان لم يجلد في سكره
وجنايته فكيف يجلد وهو صاح وقد فارقته الجناية فان امثال هذه يظهر عند الجمهور ما فيها من التحريف
واما المناقضة فمنه ما يكون بان يورد للخصم حجة بازاء حجة الخصم ينتج نقيض نتيجة الخصم ويكون ما اعطيناه من
الانواع المظنونة الصالحة لايقاع الظنين المتقابلين معا كافيا في معرفة ما حد ذلك ومنها ما يكون بان
يقاوم ولا ياتي بحجة على نقيض مطلوب الخصم بل يقصد المقدمات والمقاومة والخطابية يشارك الجدلية في
العدة وفي انها اربع وقد ذكرت في الجدل انها اما مقاومة نحو المقدمة او نحو القول او نحو السائل او نحو
الزمان وان كانت تخالف الجدلية في التعيين على ان الجدلية ايضا ينفع في الخطابة واما هذه الاربعة المذكورة
خاصة في الخطابة فهي ان المقاوم اما ان ينحو بها نحو المقدمة نفسها او نحو ما هو مقامها كليها فوقها او جزئيها
تحتها واما ان يتركها ويقصد شبهها فيثبت في شبهها ما يبطل حكم المقدمة واما ان يقصد ضدها فيجعل
حكم المقدمة ضد حكم الشبيه او يرفع حكم المقدمة على اقتصار ذلك التضاد واما ان ياتي بنص من اقاويل الشرايع
والحكام كمن يقول ان السنة ليست توجب على السكارى العذاب اذا قذفوا وهم سكارى فهو قول المقاوم
بل السنة يوجب ذلك ولذلك عذب فلان السي والامام ولده حين اساء ادبه في حال الانتشاء
ثم ان التفكيرات اما ان يكون من الواجبات وهي الاراء المحمودة او يكون من البرهانات لا من حيث يصح بها المطلوب
نفسه فذلك خارج عن هذا بل بان يسجل منها الحكم كلي ثم يصنع منه ضمير واما من الدليل وهو الذي على سبيل
الشكل الاول وهو اضطراري جدا واما من الرواسم والعلامة اما من الكلية على سبيل الشكل الثاني
واما من الجزئية على سبيل الشكل الثالث وعلى ما علمت وذلك اما في اثبات واما في نفي هكذا يجب
ان يفهم هذا الموضع وليس يجب ان يظن ان الواجب هو الحق دائما بل وان كان في الاكثر فهو واجب
بحسب هذا المبلغ والكلام المؤلف من الاراء فانه يناقض بالمقاومة للمقدمة فقط ولا يناقض من جهة
تزويل الشكل ويناقض المقدمة بانها ليست دائمة الصدق ويعني بحرى يكذب فيه الحكم وانه ليس
باضطرار وان كان يسلم انه واجب فلا يسلم انه واجب دائما كل وقت بل تارة يقول انه
ليس بواجب وتارة نقول انه ليس باضطرار وجوبه كل وقت وان نقول نعم هذا يكون
في الاكثر ولكن ليس واجبا بل قد يختلف وانه وان كان الشرع اوجبه فقد اوجبه من غير تفصيل
والمصلحة توجب فيه التفصيل لحكم العقل فيخصص الحكم بزمان يناقض به او بشخص يناقض به واما
ان يكون ظاهرا حكمه في انه ينقض او يدعم الحدس بحجة من مصلحة او غيرهما كما ان الاعتماد على مقتضى
الكثير بالعدد والمتمادي في الزمان قوي كذلك نقضه بانها كان او باجتماعهما نقض قوي واما الرواسم
فانها ينقض من وجهين احدهما من ان القول غير منتج والاخر من ان المقدمة غير صحيحة على ان نقض المقدمة
فيها ربما عسر لانها انما يكون في الاكثر من مقدمات مسلمة واما الامثلة فمناقضتها بالامثلة واجبة
فان لم ينقض بمثال فالوجه ان يقال فيها انها ليست باضطرارية وان كانت اكثرية وتعترف

بالكثريتها ثم يقال لكنها تتكلف في مثل ما فيه الكلام التهم الا ان يفرط جدا في الكثرة فحينئذ لا بد من المقاومة
بمثال اخر فان الذي هو قريب من العموم وليس المعول فيه على سببه واحد فقط اما ان يباين النفيس
بمشابه اصلا ولا مشاكل او ان الحكم لعلة اخرى غير المشابهة المظنونة واما ان يعترف بفضيلته و
يدعى له واما الدلائل فلا يؤتى من جهة رداءة التاليف فان صدقت المقدمات فلا سبيل الى مناقضتها
واما التكبير والتصغير فليس اسطقسا للضمير الذي يراد به الاصول في المشاجرات والمشاورات
والمناظرات بل هما من توابع ذلك فمقاومتها ليست مقاومة اصلية ولا الاستقصات مقاومة وكل
مخاصم بالحجاج كما علمت اما بمعارض او بمقاوم وكلاهما مشتركان في استعمال انواع جنس واحد ومحتاج
اليه ومعتبر فان منه وان كانت المقاومة من نوعي المناقضة ليست تفكيرا كما علمت لانه ليس اذا ابطل
صحة احتجاج خصمه فقد صح قول نفسه وانما اكبر ما بينه ان كلام خصمه ليس بصحيح وان فيه كذبا تمت المقالة

الرابعة فصل في التحسينات واختيار الالفاظ للتغييرات قد قيل في التصديقات وفي الانواع كلها

وبقي ان نتكلم في التوابع والترتيبات والتحسينات وهذه بعضها متعلق باللفظ وبعضها متعلق
بالترتيب وبعضها متعلق بهيئات المتكلمين وهي امور خارجة عن اللفظ وعن المعنى فمنها ما يتعلق بهيئة
اللفظ ونغمته ومنها ما يتعلق بهيئة القائل فيحيل معاني او يحل اخلاقا واستعدادات نحو افعال
وانفعال وهذا هو الشيء الذي يسمى الاخذ بالوجوه ويسمى نفاقا وهذا كما انه يصلح للشعر من
جهة ما فيه من التخييل فقد يصلح ايضا للخطابة فان التخييل قد يعين على الاقناع والتصديق ومنها الصنف
المستعمل في النغم مثل ثقلها وتحديدها وتوسيطها وتجهيرها والمخافتة بها وتوسيطها فان للنغم
مناسبة ما مع الانفعالات والاخلاق فان الغضب ينبعث منه نغمة بحال اخرى وانفعال ثالث
ينبعث منه نغمة بحال ثالثة فيشبه ان يكون الثقل والجهر يتبع الفخامة واتخاذ المخافتة فيه يتبع ضعف
النفس وجميع هذا يستعمل عند التخاطب اما لان يتصور الانسان بخلق تلك النغمة وبانفعالها عندما
يتكلم واما لان ينسبه نفس السامع بما يناسب تلك النغمة قساوة وغضبا او رقة وحلما ومن
احوال النغم النبرات وهي هيئات في النغم مدية غير حرفية يبتدى بها تارة ويعقب النهاية تارة
وربما يكثر في الكلام وربما يقل ويكون فيها اشارات نحو الاغراض وربما كانت مطلقة للاسباغ
ولتعريف القطع ولامهال السامع ليتصور ولتفخيم الكلام وربما اعطيت بالجده والثقل هيئات
يصير بها دالة على احوال اخرى من احوال القائل انه متحير او غضبان او يصير به مستدرجة للمقول معه
سديدا او يصرع او غير ذلك وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل ان النبرة قد تجعل الخبر استفهاما
وتعجبا وغير ذلك وقد يورد للدلالة على ان الاوزان والمعادلة وعلى ان هذا شرط وهذا جزاء وهذا
محمول وهذا موضوع واعلم ان اختلاف النغم عند المحاكاة كالمحاكي ان يكون من وجوه ثلثة الجده والثقل
والنبرات والمنازعون من الخطباء يكتسبون هذه الملكة من مراعاة المنازعين من الشعراء فما كان اعمل

وفيها خمس فصول

في اغراضهم نقلوه الى صناعتهم وكذلك قدماء خذونهانه هيئات السواس حاين يسوسون المدن لكن هذه الاشياء
لم تكن دونت الى زمان المعلم الاول بل الاوجب منها وهو القول في اللفظ لم يكن قد دون البتة وهذه الاشياء
كلها بزيادات القول ليستقر في الانفس استقرارا اكبر وهي لاجل قذف الظن في النفس واما بالحقيقة فهي نرسات ح
خارجة عن صرف العدل ومره لان صرف العدل هو الاقتصار على الكلام واما هذه فهي حيل ولكنها حيل نافعة
واعلم ان الاشتغال بتحسين الالفاظ في صناعة الخطابة والشعر امر عظيم الجدوى واما التعاليم فان اعتبار
الالفاظ فيها امر يسير ويكفي فيها ان يكون مفهومة عن مشتركة ولا استعارة وان يطابق بها المعاني ولا يختلف
التصديق في التعليم باي عبارة كانت اذا عبرت عن المعنى واما الاقناع في الخطابة والتخييل في الشعر فان اللفظ
الجزل يوهم ان المعنى جزل فاللفظ المسفساف يجعل المعنى كالمسفساف والعبارة بوقار يجعل المعنى كانه امر رائب
والعبارة المستعجلة يجعل المعنى كشيء سيال ولذلك فان المشتغلين بالحقايق المتمكنين من المعرفة المتحلين
بالصدق لا يتعاطون فيه طريقة تزيين الالفاظ فلا المهندس ولا معلم آخر يعينه الاشتغال بالالفاظ
وتحسينها الا ان يكون ناقصا ومزورا ومضطرا الى ان يروج المعنى باللفظ كبعض الخراسانية النشفية الذين
كانوا قريبا من زماننا بل هذه التكلفات تجري مجرى النفاق والاخذ بالوجوه فتحسن حيث تحسن هي وقال المعلم
وقد تكلف النظر فيها براسوماخس الخطيب الجدلي اما النفاق والاخذ بالوجوه فانما ينصرف على اشياء
تصدر عن الطبايع واما الحيلة اللفظية فانما تنصرف على اشياء تصدر عن الصناعة ولهذا صار المقتدر على
اجادة العبارة اسبق الى المنازعة من العاجز عنها وان كان المعنى واحدا كما ان المقتدر على الاخذ بالوجوه يجسر
على ما لا يجسر عليه المتارح وان اتفق المعنى واما الرسائل الخطبية المكتوبة فانما يكون قوة تاثيرها
الاحوال في نفس اللفظ فقط لا في النفاق لانه لا يكتب وكثيرا ما يضعف المعنى جدا فيتداركه اللفظ الجزل وان
لم يرفده النفاق ذلك واول من اهتدى الى الاستعمال ما هو خارج عن الاصل هم الشعراء اذ كان بناؤهم لا على
صحة واصل بل على تخييل فقط فلذلك اخذوا في تفخيم الالفاظ وجعلوا ايضا نغم الالات مضاهية لجزء جزء
من الغرض ومن هناك اهتدوا الى الاستنباط الصنايع الخطابية المدنية والقصصية ولذلك اذا قدر
الشاعر على ان يحصل باللفظ وحده من غير حاجة الى الغناء والتلحين واخذ الوجوه والنفاق اعتد بصنيعه
واعجب به واستوجب عليه الاحماد ولهذا التسبق ما يسبق التخييل التصديق في الزمان فان الماثور
من العبارات والمناظرات القديمة انما جرى على مذهب الشعراء في التخييل والناس اول ما يسمعون الامثال — انما يستعملون ح
الشرعية التي فيها مشاكلة للاقاويل التخييلية ثم بعد زمان يتدرجون الى الخطابة ثم الى الجدل وسفسطة
ثم الى البرهان ويكون المتكلفون والمتفصحون في كل عصر محاولين للتشهيق في بداية الكلام وليس يحسن
هذا في كل موضع ولا ايضا في كل شعر وكثيرا ما يجب ان يستعمل مثل هذا في غير الشعر وكثيرا ما يجب ان
يستعمل في الشعر فان الاشعار القصار والخفاف التي ينحى بها نحو المعاني القريبة الهزلية والضعيفة
يجب ان لا يفخم فيها الالفاظ بل يومى بالبذلة ولذلك فان الاعاريض التي كان لليونانيين مفروضة لمعنى ما الما حرفت

والحقت

لم يطولوها ساكن ٢

والحقت باعاريض اخرى حرف ايضا ما يليق بها من التفخيم ولما طولوا الرباعيات حاولوا تغيير عادة اللفظ فيها ولم يحسن
ذلك لانهم لم يطولوها وهم بعد ونهانحو استعمال الجزل استعملوها في العرض الذي كانت تستعمل فيه وهي رباعية
ويجب ان يفهم ان الرباعيات هي القصار من الابيات دون الطوال وبالجملة لا ينبغي ان يستعمل فخامة اللفظ
في كل موضع ولا ينبغي ان يتعدى الخطيب بالشاعر في ذلك وكيف والشعراء انفسهم لا يستعملون ذلك في كل
موضع وينبغي ان لا يتجر الخطيب المفهوم في كل موضع بكلام مستقصى في الجزالة وليكن ليطابق بمتانة اللفظ
وسلاسته متانة ما يتكلم فيه وسلاسته واعلم ان القول يرشق بالتغيير والتغيير هو ان لا يستعمل كما يوجبه
المعنى فقط بل ان يستعير ويبدل ويشبه وذلك لان اللفظ والكلام علامة ما على المعنى فانه ان لم يدل على شيء
لم يكن معنيا غناء اللفظ فينبغي ان يكون له في نفسه حال يكون بها ذا رونق حتى يجمع الى الدلالة حسن التخييل
وذلك ان لا يكون الالفاظ حقيرة سفسافية ولا مجاوزة في المتانة مبلغ الامر الذي يدل عليه
وكذلك الشعراء المفلقون الذين كلامهم حسن كلام عامي وهو الشعر فانهم يستعملون الالفاظ في الاسماء والكلم
ما كان مشهورا كريما بين الحقيرة وبين المتكلفة المجاوز حد الواجب في تهذيبها وهذه الالفاظ المتوسطة التي
يرتفع عن درجة العامية ولا يحوج الى الكلفة المشنوءة تسمى الفاظا مستولية واما اقسام الالفاظ من حيث انفسها
فيذكر في الشعراء واعلم ان الرونق المستفاد بالاستعارة والتبديل بل بتشبيه للاستغراب والتعجب
وما يتبع ذلك من الهيبة والاستعظام والروعة كما تستشعره الانسان من مشاهدة الناس الغرباء فانه
يحتشمهم مثله احتشاما لا يحتشم مثله المعارف فيجب على الخطيب ان يتعاطى ذلك حيث يحتاج الى الروعة والى
التعجيب والاوزان تاثير عظيم في ذلك واستعمال الاستعارات والمجاز في الاقوال الموزونة اليق
من استعمالها في الاقوال المنثورة ومناسبتها للكلام النثر المرسل اقل من مناسبتها للشعر وهو
مع ذلك متفاوت فانه ليس قولك لرجل لا يعرف اسمه يا رجل كما تقول يا عليم فان هذا اشد بعدا
من الواجب على ان له موضعا يليق به ولا ينبغي ان يتعدى في ذلك بالشعر فان الخطابة معلقة
الى الاقناع والشعر ليس للاقناع والتصديق ولكن للتخييل ولتعلم ان الاستعارة في الخطابة ليست
على انها اصل بل على انها غش ينتفع به في ترويج الشيء على من يخدع وتتغشش ويؤكد عليه الاقناع الضعيف
بالتخييل كما تغشش الاشربة والاطعمة بان يخلط معها شيء غيرها لتطيب به او لتعمل عليها فيروج انها طيبة
في انفسها وقد يقع من ذلك ما يسمج جدا كما كان يفعل رجل يقال له ادروس فانه كان يحرف لغته و
صوته ويتكلم بغير لغة بلده ويتشبه فيه بالغرباء فكان يستشنع ذلك منه عند المحنكين لانه كان
يخرج عن العادة وانما كان يتعجب منه المعتوهون والاغمار ويعرض لمستعمل الخطابة شعرية كما يعرض
لمستعمل الشعر خطابية وانما يعرض للشاعر ان يات بخطابية وهؤلاء شعراء اذا اخذ المعاني المعتادة والاقوال
الصحيحة التي لا تخييل فيها ولا محاكاة ثم ركبها تركيبا موزونا وانما يعتبر بذلك البله واما اهل البصيرة فلا يعدون
ذلك شعرا فانه ليس يكفي للشعر ان يكون موزونا فقط وهذا الانسان في حكم اللص لانه يسرق ظنا

بغير وجوب ولا اشباه وجوب واول من كان يفعل هذا او يعدد بن بل الاصل الاول في الخطابة ان يكون
الالفاظ التي منها يتركب الخطابة الفاظا اصلية مناسبة وان تكون الاستعارات وغيرها يدخل فيها كالابازير
وكذلك اللغات وكذلك الفاظ المختلفة على سبيل التركيب وهي الفاظ لم يستعمل في العادة على تركيبها
وانما الشعراء ومن يجري مجراهم هم الذين يختلفون في تركيبها مثل قولهم فلان سكسع فان هذه مما ينفر عنها
في الخطابة لانها احرى ان يستعمل منها في التصديق ويستعمل ان بين الجميل والحسن ومن بين القعى والعظيم
فرقا كما في الطلق والاشكال وانما يحسن في الخطابة في الاسماء ما كان منها مستعملا وقد عرفته وما كان مناسبا
ايضا اصليا وهذا هو اللفظ النص على المعنى واما التغييرات فانما يصلح الاحد والفرهاء في الخطباء يستعملون
هذه الاصناف وعرفنا اقسام من الالفاظ ذكرها في كتاب الشعر اصلا ومن حقها ان يهجر في الخطابة وكلها تغلط
السامع والتغليط بالشعر اولى منه بالخطابة وخصوصا المتفقات من الاسماء فان من حقها ان لا تستند
اليها على انها بالمغالطة اولى واما المترادفة فهي بالشعر اولى فان تزاد فيها تخيل توكيد المعنى واما التصديق
فلا يستعان فيه بالتكرير البتة اللهم الا ان يكون التصديق غير واقع او يريد تخييل وكما ان الوزن من جملة ما
لا ينتفع به في الخطابة او ينتفع به نفعا يسيرا وانما يحتاج فيها الى الشيء من الوزن غير تام كذلك الالفاظ الشعرية
واعلم ان الاستعارة والتغيير اما ان يقع بلفظ مشهور اي بحسب معنى اخر او بلفظ غريب او بلفظ لا مشهور
جدا ولا غريب ولكن لذيذ واللذيذ هو المستولي المذكور وخصوصا اذا كانت حروفه حروفا غير مستبشعة
في انفرادها او في تركيبها وكيف كان فينبغي ان يستعمل من الالفاظ الموضوعة اي المطابقة والمتغيرة اي المستعارة
وما يجري مجراها من المجاز ما يليق بالشيء لا كيف اتفق وذلك على حسب الشيء ومضاده وان يقايس بين
وبين ضده فيعلم اختصاصه بما يليق به فان الشيخ يحمل به شيء من الزينة بعينه ولا يحمل به ضده وبالصبي
شيء اخر وسبيل ذلك اذا قوبل الشيخ بالصبي فروعي ما يحمل بالصبي فيعلم ان ذلك لا يحمل بالشيخ وينبغي
للخطيب اذا اراد ان يسعد و يعد حيث يريد التحسين ان ياخذ الاستعارة والتغيير من جنس مناسب
لذلك الجنس محاك له غير بعيد منه ولا خارج عنه فانه اذا اراد ان يحقر انسانا ويقبحه فيجب لا محالة ان لا يحاكيه
بشيء بعيد من جنس ما يفعله بل يقول ان اراد ان يقبح ملتمسا ويحقره ان فلانا ليتكدى واذا اراد ان يفخم
امر جريء لم يبعد بالمحاكاة بل حاكاه بانه حاذق بما يتعاطاه وكما يقال للص المحتال انه لص بالتدبير والحيلة وربما
كان ما يحاكيه به ليس يخرجه الى ضد المعنى بل يجعله اصغر او اكبر فيه يكن يهون حال الظالم فيقول مخطئ مسيء او يعظم
الطيبة في امر من اساء او اخطاء فيقول ظالم متعد وكذلك يقول لمن يسرق انه اخذ و تناول تارة يريد بذلك
تخفيف الامر واغار واشباهه اخرى يريد بذلك تعظيم الامر وقد يقع ايضا الغلط في الدلالة من جهة اعراب
المقاطع ومن حروف الفصل الاصل فربما يقع ذلك خطا وربما يقع قصد التحريف الدلالة والتغيير واذا لم يجد
الخطيب للشيء اسما فاراد ان يستعير له فينبغي ان يستعير اسمه من امور مناسبة ومشاكلة ولا يمعن
في الاغراب بل باخذ الاسم المحقق لشبيهه ومناسبه فيعيره اياه لكن مستعار المستعار ومغير المغير

ثم يجب ان يكون المعاني التي يستعار منها معان لطيفة معروفة محمودة وقد استعملت في المتعارف من الكلام
مثل قول القائل فوا رداء على كبدي فان امثال هذه الاستعارات قد صارت لفرط الشهرة كانها غير استعارات
واما الاستعارات التي لم تذع ولم تتعارف فاكثرها منافية للخطابة وانما يجوز ان يختلف الاستعارات
العربية في الكلام الشعري ومن حسن الادب في الالفاظ ان يكون للخطيب اذا حاول العبارة عن معنى فاحش
لم يصرح باللفظ البسيط الذي يدل عليه بلا تركيب اي بلا توسط معنى مستعار بل ينبغي ان يعرض عنه ويستعير
ويقيم شيئا بدله وذلك وان كان كذبا فهو كذب حسن وربما دل على المعنى القبيح بالاشارة دون العبارة
ولكنه مذهب غير شريف في الخطبة لان الخطيب يجب ان يدل على المعنى بحيث يسمع فاذا سكت عنه
لفظا واوما اليه اشارة فكانه ترك المخاطبة وقد يحسن ان يعرض لا من التسمية والمناسب بل بتسميته
ما يخالف المعنى بحكم ما فيه بالاولى والاحرى والافضل فيعدل بها اما بالاولى والاحرى والافضل فكما يقول
وهو يريد ذم انسان ان السيرة الحسنة اولى من الغشم وان العفاف افضل من الفجور واما بالاحق فان يقول
ليس العفاف احق في ارغاد العيش من الطمع وربما ذكر مقابل ما هو الاحرى والاولى مثل ما ذكر في المثالين
وربما لم يذكر ذلك المخالف بل ذكر الاولى والاحرى وحده وكفاه في ذلك الباب بعينه فيقول الازدياد من العفة
اولى والاستكثار من الاصدقاء احرى وقد ينفع هذا ايضا اذا ذم به من فيه عفة او له اصدقاء الا انه مقتصر
على الاقتصاد وجميع الاستعارات توجد في امور ما مشاركة في الاسم او مشاكلة في القوة اي مغنية غناء
الشيء في فعل او انفعال او مشاكلة في الكيفية المحسوسة مبصرة كانت او غيرها والقول الانفعالي
الاستعاري في تاثيره مراتب فانه اذا قال الغزل في صفة بنان الحبيب انها وردية كانت او وقع من
ان يقول حمر وخصوصا ان يقول قرمزية فان قوله في الاستعارة للحمرة وردية فقد يخيل معها من لطافة
الورد وعرفه ما لا يخيله قوله حمر مطلقا فان قوله حمر مطلقا لا يخطر بحته المدح والاستحسان وذكر القرمزي يبعد
الى تخييل الدودة المستقذرة وكذلك ايضا الحال في الاسماء الموضوعة التي ليست مستعارة فان بعضها
افضل من بعض فان اللفظ الذي يقع على الشيء من حيث له معنى اكرم هو احسن من اللفظ الذي يقع عليه
من حيث له معنى احسن واذا كان كل واحد منهما يقصد به في الحقيقة معنى واحد مثل ما يقال للبغل انه نسل
فرس من غير فرس فانه اوقع من ان يقال له نسل حمار من غير حمار وكلاهما وان قصد بهما معنى واحد من جهة
ففي ظاهر الامر فان الاعتبارين المتحققان فيهما مختلفان واحدهما احسن وهذا قريب مما قال ابو الطيب
المتنبي فيا ابن كروس يا نصف اعمى وان تفخر فيا نصف البصير وعلى هذا المجرى حال استعمال اللفظ المعظم
والمصغر فاذا قيل مثلا ذهب وثوب حقير به المعنى الواحد بعينه الذي يعظمه لو قيل القضبان او قيل
الخلعة بل اذا قيل ثعلبان وقيل ثعلب وقد قيل معطي وقد قيل معيطي وعني تصغير معطي اختلف المعنى
بذلك شديدا ويجب في اكثر المواضع ان تتوقى الافراطات جميعا والالفاظ الباردة على وجوه اربعة منها الاعطال
الماخوذة بالتركيب بدل الاسماء اذا جمعت من اعراض بعيدة غير خاصة مثل قولهم بدل السماء كثيرة الوجوه

وقولهم بدل الارض حما الهامة وقولهم بدل المتملق صديق الحاجة وكقولهم بدل النفس العادية اشد وكقولهم
بدل قعر البحر فاني اللوى فان هذه الالفاظ المركبة اذا ذكرت لم يقم مقام حد ولا رسم ولا خاصة ولا يفهم منها
غرض القائل واما في الشعر فقد يجوز امثال ذلك ويكون استعمالها على انها يدل على الشيء على انها الفاظ محاكية
الشيء والنوع الثاني ان يستعمل لغة غريبة اما من ذلك اللسان بعينه او من لسان اخر ينقله الى لسانه او على
سبيل الاختراع كما اخترع بعض لسان اهل العرب فقال تراوع الغريبا جان صفعا والنوع الثالث ان يكون
من الالفاظ الموضوعة الموافقة ما يستعمل جدا النفس العارية بل لانها محرفة في هيئاتها عن القبول لطولها جدا كاستعمالهم
بدل الطويل العشنق او لابهامه كما يتفق ان تكون الكلمة متهمة لا يدل على زمانها فلا يعرف ان الامر ماض مثلا او مستقبل
او يكون محرفة الزمان كقولهم كان ذلك اي سيكون او لانها منفصلة اي متصلة بغير ذلك المعنى كتسميتهم الخمر
صهباء حيث لا يكون مشهورا فان الصهوبة يشير الى صفة يواصل الخمر بها غيره او قولهم للماء واللبن الابيضان
حيث لا يكون مشهورا وامثال هذه لا يحسن في الكلام الخطابي ولا ما كان مشهورا جدا متعارفا على السنة
الناس والعامة وسيما كالملوك ولا الخسيس ايضا ما يكون مع ذلك ماخوذا من الشعر تخييلا فيه طبيعة الشعر كما
يسمع تقريبا من هذا الذي يسمى في زماننا ذوب الشعر وهو وان استحسن في زماننا فانما استحسن في البلاغة
من حيث هي بلاغة يراد بها التعجب لا من حيث هي خطابة يراد بها انواع التصديق للجمهور وليس هو على
عادة الجمهور ومذهب اللفظ المشهور بل هو كاللفظ الغريب الغير اللذيذ عند الجمهور وعلى ان الاجماع
انما وقع على ذلك من المتعجبين واما البصر فانما يحبون من ذوب الشعر ما هو حامل اللفظ لطيف المعنى
وليس بمفرط في الاستعارة ويحبونه كالاباريق ما يسمح الافراط جعله الشيء عظيما مثل ما كان لا يعمل
بعضهم في كلامه لفظ اللذيذ بل يا يخذ بدله المغذي وقد ذكر لذلك امثلة اخرى جمع فيها ان كان اللفظ
متصلا ومع الاتصال فيه البرد التركيبي وانما يضطر الى استعمال هذه الاشياء في كثير منه حيث لا يوجد
للشيء لفظ موضوع مفرد فيحتاج ان يؤلف له لفظ دال عليه ثم على طول الزمان ربما قيل واعتيد
ويكون قبل ذلك باردا وبعض هذه الوجوه المستبردة قد يقع في الشعر احسن موقع اما المضعفات
فلائم الوزن المسمى ... وهو وزن يستعمل في المطربات المفرحة والمضحكة ويكون مع ذلك طويلا
فيكون المضاعف لطوله ولتعريضه للضحك منه سرده ملائمه واما الغريب فيصلح للوزن المسمى
امي فانه وزن يراد به تهويل الامر في السياسات والشرائع ليتخشع او يحذر والغريب من جملة ما يكون
له كما ابانا به من قبل روعة وحشمة مع انقباض النفس عنه كما ان الاستعارة يناسب ايامبوا
واما النوع الرابع من الالفاظ الباردة فهي الاستعارات التي لا تشاكل الخطابة اما لشدة بعدها و
الغلو فيها واما لحقارتها وذهابها الى جهة الاستهزاء فانها قبيحة وان كانت الاستهزائية منها
يصلح في ضروب من موذيات الشعر وهي التي يذكر فيها الاهاجي والفحش والرفث والمبعدات
الغليظة جدا منها ما يستعمل في الالفاظ الشعرية والتشبيه يجري مجرى الاستعارة الا ان الاستعارة تجعل الشيء

غيره والتشبيه يحكم عليه بانه لغيره لا غيرنفسه كما قال القائل ان اخيلوس وثب كالاسد والتشبيه نافع في
الكلام الخطابي منفعة الاستعارة وذلك اذا وقع معتدلا فاما اصله فهو الشعر ويجب في التشبيه والاستعارة
اذا استعملا في شيئين معا ان يكونا متجانسين مثلا اذا دل على الزهرة والمريخ معا بالاستعارة او بالتمثيل
او بالمحاكاة فقيل في هذه ماسكة الكاس فينبغي ان يقال للمريخ ماسك الحربة حتى اذا كانا ناظرين ومتخالفين معا
عملا ان لسحان مساطرين من جهة مختلفين من جهة خاصة كل واحد منهما فصل في اشباع الكلام في اجتناب
ما يهجن اللفظ واختيار ما يحسنه وما يحسن في الشعر ولا يحسن في الخطابة وما يحسن فيهما جميعا
فلنتكلم الان في كيفية احسان اللفظ فنقول يجب اول كل شيء ان يكون فصيحا صحيحا لا لحن فيه بحسب اللغة
فان اللحن يهتك الكلام ويرذله ثم ينبغي ان تراعى الرباطات بتمامها والرباطات هي الحروف التي تقتضي
النطق بها عود جامرة اخرى وارتباط الكلام بها فينبغي ان لا تنسى اعادتها وان لا ينسى الكلام المرتبط بها
مثل انه اذا قال اما انا فقد قلت كذا فينبغي ان يتم الكلام فيقول اما انت او انسان اخر فلم يفعل كذا فان
الوقوف على ما هو نقصان من واجب الكلام وان لا يباعد بين الرباطين بحشو دخيل ينسى ما بينهما من الوصلة
وان يراعي حقه من التقديم والتاخير وانه يجب ان يفعل لما كان كذا كان كذا فان حق لما ان تقدم ويفعل كان كذا
لان كذا كذا فان يقدم لان قبل الدعوى يشبح القول ولم يا يتم بهذا صاحب البساغوجي وان لا يدخل بالطين رباط وبين
جوابه لا في بعض المواضع كقولهم اما انا فلاجل الرغبة في حمدك فارقت قومي وقصدتك واما فلان فيلزمهم فلانه
لفظ فلاجل قد دخل بين اما الاول وبين اما الثاني متوسطا ولم يقبح وربما لم يتوسط ولم يقبح وربما لم يتوسط
بل جعل في الطرف كقولهم اما انا فاتيتك واما فلان فلم ياتك ثم تعود العلة في الطرف فيقال لاجل كذا وهذا
انما يحسن حيث يكون الرباط الاول شديد التنبيه على الثاني ثم اللغات في هذا احكام فليس يمكن ان يقال فيها
بقول كلي محقق بل ينبغي ان يكون الالفاظ التي لا يراد فيها التشبيه والاستعارة الفاظا خاصة غير مشتركة
ثم لا يكون مغلطة ويوهم عنا الواحد الشيء وضده فامثال هذه الالفاظ يستعمل تغليطا مثل ما يستعمل
ابناد فليس للكرة التي يقول ان العالم سيصير وقتا اليها كما ابتدا وقتا منها وكما تلفظ به المتكهنون
مثل الحكم النجومي الذي حكم به بعض المنجمين فقال فلان الملك اليوناني اذا عبر النهر بادي الامر به الى بطلان ملك
عظيم فلما عبره ثلقا كورس الملك وهزمه وافسد ملكه ولم يجد الى الانكار على المنجم سبيلا لانه لم يكن بين
اي الملكين يبطل بعبوره وانما كان الملك يغيره ومن ذات نفسه ويحسب وهمه ما يحمل ان ملك
كورش يبطل ولفظ الكاهن كان محتملا للمعنيين ومثل ذلك يكون المنجم والكاهن جسورا على القضايا
بامور كلية جدا اذ الغلط في الجزئية اكثر وكذلك فانهم يحكمون حكما مبهما جدا غير موقت ولا مكيف
والوجه الرابع ان يراعي امر التانيث والتذكير ما كان بعلامة وما لم يكن بعلامة حتى لا يقع فيه غلط والوجه
الخامس ان يراعي امر الجمع والنسبة والوحدان والتصاريف التي تختص بها وينبغي ان تسقط الرباطات
والادخالات والتعويضات بالشروط المتداخلة بالتقديم والتاخير وتجعل الكلام عفوا احسن

الدلالة وان يكون هيئات الدلالة على الوقف بالتقصير والاتصال بالمتصل مراعاة على حقوقها وهذا
شيء يكثر في اللغة السريانية واليونانية وتحذر ايقاع ايقاع اللفظ موقعا يمكن ان تكون دلالته بموضعين مختلفين
كقول بعضهم ان هذا القول كان دائما للرجال الحكماء لان الدائم لا يدرى اهو في شرط الموضوع او في شرط المحمول او على
ان هذا القول اذا كان دائما فهو للرجال الحكماء او على ان هذا القول للرجال الحكماء كان دائما فيحتاج ضرورة الى
علامة تتصل بها اما في الكتابة فالى الشكل والاعجام واما في العبارة فالى مثل ذلك من الدلالة وهذا مما ليس في الكلام
العربي وهذا كما يجب عليك اذا ذكرت الشيء وحده ان يدل عليه بالاسم الذي يخصه كما تقول في حكاية حال
العين انها ابصرت فان قال احسنت فلم يدر الى اى الحواس يرد اذ كان محتملا للرد الى كل حاسة رد العين
الى الابصار واللمس فكذلك حال الدائم هناك لكنه اذا ذكر حالا عامه لاثنين من حال عامة بفعلى السمع والبصر معا
احتاج ضرورة الى ان يقول ويحس واغناه ذلك عن ان يقول الاذن والعين ابصرت وسمعت بل يقول
احستا وكذلك اذا جمع المذكر والمؤنث معا او ثناهما فغلب المذكر ومن الاشياء المفسدة لرونق النظم
ادخال كلام في كلام مثلا كما تقول كنت اريد ان اتيك وقت المساء وفي ذلك الوقت يرجع الناس
الى بيوتهم ويتهيؤن لصلوة المغرب ولتناول العشاء لان الشمس تغرب والليل يقرب لكنه منعني من
ذلك بعض الموانع واعلم ان الكلام ربما يقع ايجازه حين يراد الافهام الوحى وربما يوثق بتعقب الاقناع اياه
بمعرفة حال السامع او حال الاراء فيجب ان يرد الحدود والرسوم هناك الى الالفاظ المفردة وربما نفع بسطه
للاسهاب به حين يراد توكيد الاقناع والتهويل فيجب ان يبدل الالفاظ المفردة بالاقاويل وقد يبدل الاسم
بالقول اذا كان الصريح يستبشع مثل الاسم الصريح لفرج النساء فالاحسن ان يبدل فيقال عورة النساء وكما
يبدل اسم الحيض بدم النساء ويبدل الاسم الصريح للجماع بلمس النساء وربما بدل الاسم بالصفة المفردة فيقال
بدل الاسم الصريح للجماع الوطى ويبدل اسم ذلك الذى يطحن العوسة وربما تركت الصفة وفزع الى التشبيه
والاستعارة والشعراء يجتنبون استعمال اللفظ المسموع ويحرصون على الاستعارة حرصا شديدا خاصة
اذا وجدوا اسمين للشيء احدهما موضوع والاخر فيه بعض ما مالوا الى المعنى مثلا اذا كان شيء واحد يحسن
ان يقال له مستراح ويقال له مسكن ومثبت وتسميته بالمسكن اولى لانه مكان المرء ووطنه سموه بالمستراح لانه
يدل على بعض ما ويحيل راحة ما كما ينتقلون الى الوصف عن الاسم فيقولون لبعض الدور والمساكن تلك الكثيرة الابواب
ولبعضها تلك التي لها وجهان ومصراعان متباينان ولا يقولون بالتصريح انه دار فلان او مسجد فلان فيتركون
الاسم الموضوع ويميلون الى النعت كذلك يتركون الاسم الموضوع وينتقلون الى الاسم مشتق عن وصف او
الى مستعار وبالجملة الى معنى غير هذا ومما يعين على الايجاز ترك الروابط وحذف حروف الاضافة والصلات
اذا وقع عنها استغناء وليس يحسن استعمال المعدول حيث يوجد اللفظ المعتدل الموجز المحصل
فان المعدول لا يدل النفس على معنى يقع عنده بل انما يدل على المراد بالعرض كما علمت فيجب ان لا يعتقد ان في
استعماله كل تلك الفصاحة والشرف بل يجب ان يستعملها في التعريضات حيث يكره التصريح وفي

التهويلات وحيث يراد التعجب والتعويب وهذه الاسماء تجوز في الافراطات المدحية والهجائية حيث
يذكر خيرات وسرور لا لاجل ان ينتفع بها وكذلك يحسن جدا في الشعر واما في المشورات فلا يحسن الا حيث
يراد تهويل ما بالتحذير واما في الشكاية فقلما يحتاج فيها الا الى ما يدل على المعنى بالمطابقة واما الاعتذار فربما احتاج
الشعراء فيه الى مثل ذلك كثيرا ما يستعملون ذلك فيقولون ان الاشعار الحان غير مطربة وان النفخ في المزمار
القرني عزف غير عودي واحسن هذه ما يحفظ المعادلة وانما تكون المعادلة اذا كان للشيء ضد او نظير ويشترك
فدل عليه بسلب ذلك الشيء عنه فيقال للجاهل غير عالم والزمر عزف غير وترى اذا كان الجاهل غير العالم وكان
الوتر نظير الزمر واما ان يقال غير ان او غير اساس او ما اشبه ذلك فهو مستنكر غير مقبول والالفاظ الفصيحة
الموافقة هي المطابقة والمحملة مع ذلك على سبيل التضليل وهي التي تجمع الى تفهيم المعنى التخييل المطابق للغرض ايضا
اذا فهمت وذلك اما للعبارة واما لنفس اللفظ كما يقال بدل الحدث من الناس القذر فانه يقر عنه مع افهام
المنقصة المقصودة وان يكون معتدلة والمعتدل هو الذى لا يفرط في الصفة حتى يدخل في حيز الكذب الظاهر
ولا تقصر ايضا تقصيرا يسلب الصفة وبهاها ويجب ان يقال في كل شيء بما يناسبه ولا يقصر في الامور العالية
ولا يفرط في الامور المتواضعة وان يجز اللفظ العامي المستفسف الذى لا يستعمله الغاغه فان الشعراء الهجائين
ايضا اذا قصدوا قصد الفحش والسقط المستفسف من المعنى احسوا اللفظات قط وهو بذلك اليق
فان المستفسف اليق بالمستفسف وقد ينتفع بالالفاظ الانفعالية والخلقية انتفاعا شديدا وذلك حين يراد ان يثار
انفعال فتكون الالفاظ المثيرة اللائقة الفاحشة صالحة لاثارة الغضب واما الالفاظ المستقيمة القول حيث
والاثام فانما ينتفع بها حين نزهد في القبايح وينتفع بالمدحيات للاستدراج وبالذميات والموذيات
عند الغم فان الالفاظ اذا قرنت بهذه الاحوال ضللت النفوس وجذبتها الى جانب التصديق وقهرتها
الى القناعة وحصلت هيئة النفس للسامع على هيئة نفس القايل وللفظ سلطان عظيم وهو انه قد يبلغ
به اذا احكمت صنعته ما لا يبلغ بالمعنى لما يتبعه او يقارنه من التخييل فاذعان النفس لما تهيؤه حاله قوة اللفظ يقرب
البعيد من التصديق كما ان الهيئات الخلقية اللاحقة للانسان وغير هي مما يقرب من الهيئات يقرب البعيد من الانفعال
والطاعة وتصديق ما يبنى على ذلك الانفعال والالفاظ الخلقية يقوم مقام هذه الهيئات والكلام الخلقي هو المحرك
استعاره الى كون نحو اعتقاد خلق والايثاره والكلام الانفعالى هو المحرك في الوقت لانفعال وان كان مخالفا
للخلق مثل ما يخجل الحليم وبحسبه ذكر ما يطابق باللفظ الصريح بين الخلق والانفعال ومن هذه الالفاظ الانفعالية قول
القائل كل عاقل يعلم ان كذا وكذا فيستحيي السامع انكاره وقول القائل لخصمه تظن ان الناس يدعون لزيتك
ويصغون الى تلبيسك او يقول انت هو ذا يستحقر الحاكم والحضور ولا تعبأ بهم ولا تبعد او ما لا يعرض عليهم
من كلامك وهذا وما اشبهه يغيظ المتوسطين ويحرجهم الى توبيخ الخصم واما وجوب اختيار الوقت لكل عمل من
هذه بحسبه فهو امر يعم كل شيء واما دعوى الصحة فهو ايضا من ذلك القبيل ودعوى الصحة ان يقرن بكل لفظ
يقوله انه لا شك فيه وانه من البين وكذلك وجوب تقدمة الاعداد وليس يجب ان يستعمل الخطيب المعدلات

فقط فربما وجب ان تستعمل تلك الاخر وتستدرج الى معاني بترك استعمالات المعتدلات مائلا بالالفاظ
بها الى الافراطات المذكورة والتقصير المذكور وكذلك يلزمها ان تستدرج باخذ الوجوه فانه ان لم يفعل هذا لم يكن
القول الاسناد جاريا على فطرته الاولى غير معان محيله وحينئذ ربما لا يفاد منه اقناع فاذا غلط اللين
ولين الغلط كان في ذلك تدارك للشيء بلطف الصنعة ورداه الى الاقناع واما الاسماء الموضوعة والمصنوعة
والغريبة فيصلح في الاحوال الانفعالية وخصوصا اذا قرن بها معان انفعالية وعرض لمدح او ذم او احتشام
او يعرب بتودد مثل ما كان يقول سقراطا انه شتم مرادي ولقد تم صبري وحربا دي والمجاهد في الحق يبلغ منه
اربه وهذا الشك موافقة للشعر قال وعليه كان الشعراء القدماء ومثل هذا ما كان ان شاعر القديم ينزل
منزلة النبي فيعتقد قوله ويصدق حكمه ويؤمن بكهانته اذا كان يزعم ما يحكم به بمثل هذه الاشياء لكن
الخطابة وان خص فيها بمثل هذه الاحوال فلا ينبغي ان يقرن بها وزن وعدد ايقاعي فان الناس يلحظون بها
حينئذ بعض الصناعة والتكلف وانه انما يفعل فعله لما صنع عليه من الصنعة واوقع فيه ذلك الغالب
وانه من جملة ما صنع لا تعجب منه وتخيل عنه لا الايقاع التصديق وتدعوهم حشمة الى شدة صرف الهمة كلها الى تفهم
مستقوم اللفظ ويفهمون الغرض قبل الوصول اليه فيعرض من ذلك ان لا يلتذ به حين ما يسمعونه بل
يكون كالمفروغ منه ويعرضونه بذلك للتعقب خصوصا والزمان يسع له فربما يسمع وهو معاند ويكون
ذلك كما يبدر الصبيان المتعادون امام المنادي في السوق فيخبرون بما يقوله فاذا اطلع على القوم رمق
يعلن الاستغناء عنه واما اللفظ المتخلخل وهو المقطع مفردا مفردا فهو شيء غير لذيذ لانه لا يتبين فيه الاتصال
والانفصال في الحدود التي تنتهي اليها القضايا وغير القضايا ايضا التي هي مثل النداء والتعجب والسؤال اذا تمت
فان لكل شيء منها حدا وطرفا يجب ان ينفصل عن غيره بوقفة او نبرة فيعلم واذا كان الكلام مقطعا ليس فيه
اتصالات وانفصالات لم تلتذ به وهذا الفصل والوصل وزن ما للكلام وان لم يكن وزنا عدديا فان ذلك
الشعر وهذا الوزن هو الذي يحدد بمصاريع الاسجاع فان قرب من الوزن العددي تقريبا ما لا يبلغ الكمال
فيه فهو حسن وهذا التقريب ان يكون المصاريع متقاربة الطول والقصر وان لم تكن قسمتها قسمة متساوية
ايقاعية وللنبرات حكم في القول يجعله قريبا من الموزون وكذلك فان القول المنثور ايضا قد يجعل بالمدات
موزونا كالخروانات فانها تجعل موزونة بمدات تلحقها وانت ستعلم معنى الوزن في مواضع اخر
وذلك حين نتكلم في الايقاع الشعري اذا بلغنا الى الموسيقى فمن الاقاويل ما ينبغي ان تورد النبرات فيه
عند تمام قول قول وذلك عند ما يكون الكلام قصيرا ويحتاج ان يكون الكلام مع قصره فخما فيتحلل اجزاؤه
القولية الصغرى نبرات وكان هذه الاقاويل هي التي تسمى باليونانية انامفق ومارنعا واحوج الاقوال
الى النبرات هي القصيرة المتعادلة الاجزاء واما الطوال فتقل حاجتها اليها فانها تزداد بذلك طولا واعني
بالطويل من الاقاويل مثل ما تكون القضايا فيه كثيرة اجزاء الموضوع والمحمول ومثل ذلك ايضا في سائر اقسام
اللفظ المركب فيجب ان لا تحلل هذه الاقاويل الطويلة الى النبرات التي لا تنعم فيها وانما يراد بها الامهال

فقط

فقط وربما احتيج ان تحلل الالفاظ المفردة اذا كانت في حكم القضايا خصوصا حين يكون على سبيل الشرط والجزاء
كقولهم لما التمس اعطيت فتقول بين التمس وبين اعطيت نبرة الى الجدة وهو عند الشرط وتعقب اعطيت
نبرة اخرى الى النقل وهي للجزاء وتشبه والله اعلم ان يكون هذا الجنس من الكلام باليونانية يسمى اماميقى
ومن الكلام والعبارة ما يكثر فيها النبرات فيصير كاللحن وكان ذلك قريب من الشعر وكانه احسن للمغالطة
والتعيير ويصوت به بالاشعار الرباعية وذكر ان براسوماخس اول من تكلم فيها او بها ونوع من النبرات
ياتي عند خواتم الفصول ويشتمل على هذه ويشبه ان يكون يسمى هذا فوزن ويجب ان يميز بينه
وبين النبرات الاخرى المتخللة والمشددة وقارون كانه امر لا بد منها فيه وعن سائر تلك الاخرة ويجب
ان يكون مقرون بالمقطع الممدود وليس المكتوب مثل الالف التي تكتب للشفعاء ويسمع بدله حرف اخر
او وقع اهملوا ولا يسمع اليه بل المسموع المطابق واقول ان العادات توجب في النبرات ودلائلها امورا لا نضبطها
كذلك في بلغنا الكلام وتصريفه وتسجيعه وغير ذلك لليونانيين في هذا الباب احوال لم نحصها ولم نقف عليها
وما يراها نحن ننتفع بها اليوم وللعرب احكام اخرى في جعل النثر قريبا من النظم وهو جهة احوال احدها
معادلة ما بين مصاريع الفصول بالطول والقصر والثاني معادلة ما بينها في عدد الالفاظ المفردة والثالث
معادلة ما بين الالفاظ والحروف حتى يكون مثلا اذا قال يا جسيم قال بعده وعطاءهم لا عرف عميم والرابع ان
يناسب بين المقاطع الممدودة والمقصورة حتى اذا قال يا ذا جسم قال بعده مثلا نوال عميم ولم يقل موهب
عظيم وان كانت الحروف متساوية العدد والخامس ان يجعل المقاطع متشابهة فيقال يا جسيم ثم لا يقال
منيع بل يقال مناع عظيم حتى يكون المقطعان الممدودان بعيدا ان نحو هيئة واحدة وهو اشباع الفتحة واما التسجيع
وتشابه حروف الاجزاء فهو شيء لا يتعلق بالموازنة وهو خاصية للعرب وله عناء كثير في اللفظ وكل هذا لا يخرج
النثر الى النظم فهذا ما يقوله في الاوزان للخطابة وقد ذكرت هذه ايضا في التعليم الاول **فصل في وزن الكلام
المطابق واستعمال الادوات فيها والنبرات وما يجب من ذلك بحسب مخاطبة مخاطبة وما يحسن
مسموعا على الاشهاد وما يحسن في مجالس الخواص وما يحسن مخاطبة وما يحسن كتابة** قيل في التعليم
الاول انه يجب ان يكون الكلام الخطابي مفصلا اي ذا مصاريع ويكون الفواصل كل واحد منها له تنفس بل يجب
ان يكون كل واحد منها مسوقا الى المصراع الذي يليه الذي انما تتم به الجملة وهذا مثل ما قال الفصيح من العرب اياك وما
يسبق الى النفس انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل من يسمعه نكرا تعذر ان يوسعه عذرا فان كل مصراع
من مصاريع هذا الكلام يحتاج الى الثقة حتى يتم وهذه التفاصيل تحسن عند المخاطبة بالنبرات التي تقطع وتصل
ويجب ان يكون للكلام الخطابي عطوف وهو ان يكون اما الابتداء من لفظ او حرف ينتهي اليه سواء كان
على سبيل التكرير او على سبيل التجنيس وهو ان يكون المكرر وان كان لفظا مكررا في المسموع فهو مختلف
في المفهوم فان هذا يجعل الكلام لذيذا محصورا لحدود وحادة تقف عندها الذهن ويجعله سهل الحفظ لكونه
ذا عدد انما تسهل بذلك حفظ الموزون وبالجملة فان المسجع والمعطف والموزون اقرب الى ان يثبت

في الذكر من غيره من الكلام ويجب ان يكون طول الاسجاع بقدر لا يعدله ما بين الاطراف بعد ان يحسن معه و
تخييل السجع الاول وايضا فلا ينبغي ان يكون سريع الانقطاع قصيرا جدا وينبغي ان يكون التوصيل بين
المصاريع غير متباين ولا متفرقا فلا يتناسب والموصل هو الكلام الذي له مصاريع يتنفس فيما بينها
كما عند اسجاع المعاطف فهو كلام فيه تفاصيل بالفعل واما الذي لا تفصيل فيه فهو المصراع الواحد مثل
المصراع الاخر ويجب ان يكون مصاريع الاسجاع والاتصالات معدلة في القصر والطول فان القصير يسمى
الانسان لما يعرض من قصر مدة مطابقة الذهن اياه فان النهر والمعبر اذا قصر جدا لم يحتفل به ولم يستعد
للطفر عليه ولم يكن به اعتداد البتة واما الطويل فانه يمل وينسى اوله اخره ويعدل فيه عن الواجب
مثل المعبر الى الساحل اذا كان طويلا جدا لم يحسن ان يطفر عليه طفر فان فعل لم يبعد ان يغرق في وسطه ومثل الطريق
اذا طال فان المترافقين يتركون مسالكتهم في ذلك الطريق ويحيدون عن مرافقته فالطويل مملول والقصير مستحقر ولا يكون
له استدارة اي اعتدال باجزاء يعود بعضها على بعض والكلام الموصول فربما كان اتصاله اقساما ويسمى المقسم كقولهم
اني تعجبت من فلان الذي قال كذا وكذا ومن فلان الذي عمل كذا فهولاء اقسام المتعجب منهم وربما كانت الاقسام
الى التقابل كقولهم منهم من اشتاق الى المروة ومنهم من اشتاق الى اللهو وكقولهم اما العقلاء فاحفقوا واما الحمقى
فالجوا والمقابلات التي اذا توافقت احدثت رونقا لظهور بعضها ببعض فالموصولات بعضها متقسمات
وبعضها متقابلات وبعضها مدافعات وهو ان يختلف اقسامها في الطول والقصر بعد ان يكون بينها نظام
وبعضها مصارعات وهي التي لها اطراف متشابهة ومبادي متشابهة وهي المسجع سجع واحدا بان يكون
المقطع الاخير فيها واحدا او يكون فيها كلمة واحدة مكررة في اخر كل مصراع واوله واعلم ان العبارة المفهمة لذيذة
بما يفهم والاغراب مستكره لما لا يفهم ومن التغييرات الاستعارية اللذيذة ان ينسب الامر الى صفة الفاعل
دون الفاعل وخصوصا اذا كانت تلك الصفة توجب الامر مثل ان لا يقال المشايخ يفعلون الخيرات
بل يقال ان الشيخوخة تفعل الخيرات وهذه الصفة عامة كالجنس ويجب ان تستعمل الاستعارات
غير كثيرة التداخل وهو ان يدخل استعارة في استعارة وكذلك الاغرابات فانه ينبغي ان لا يمعن فيها فان
الامعان في الصنعة بعضه كما ان الامعان في السخيف من العبارة والسفساف منها يكون مسترذلا
وذلك هو الذي يفهمه كل انسان من ساعته وكذلك الذي يصعب فهمه ايضا مسترذل بل يجب ان يكون
العبارة بحيث تفهمها الاماثل دون سقاط الجمهور ويفهمونه متى اصاخوا اليه اصاخة متامل ولم يحوجوا الى نظر وفحص
فان هذا يكون غير قليل وان المعتدل وخصوصا اذا شحن بالمطابقات الماخوذة من المقابلات لذيذ جدا وكذلك ايضا
اذا وقعت فيها استعارات لطيفة ليست شديدة البعد وكل ذلك ينبغي ان يكون بتامل ونظر واختيار للاوقع
وان يكون التغيير كانه يجعل الشيء قائما نصب العين ومدار جميع ذلك على ثلثة اشياء التغييرات والمطابقات
المتقابلات والافعال اما التغييرات فالخ ضروبها ما كان المستعار منه يعادل المستعار له ويحاكيه محاكاة تامة
ولا يكون فيه شيء يظهر مخالفة للمقصود ومحاكاته من الجهة المقصودة والتعبيرات اربعة تشبيه واستعارة

من الضد

من الضد كقولهم حوتة للشمس وابو البيضاء للاسود واستعارة من الشبيه كقولهم للملك ربان البلد واستعارة من
الاسم وحده كقولهم للشعرى هذا النباح في السماء وكقولهم للحمل ذلك الناطح في السماء واما المتقابلات فبعضها اضداد
وبعضها كالاضداد والمتضايفات في تلك الجملة والصيغة المتقابلة يجعل الشيء كالمحسوس المشاهد واما الافعال
فهو ان تشرح الشيء المنصوب بحذاء العين ببسط افعاله ويقام افعاله مقامه وقد تتركب الاستعارة مع شرح
الفعل ويحسن كما يقال للرجل الصالح انه مربع الجوانب اي معتدل فهذا استعارة وبسط الفعل ومن انواع
الاستعارة اللفظية ان يجعل افعال الاشياء الغير المتنفسة كافعال ذوات الانفس كمن يقول ان الغضب
لجوج وان الشهوة ملحة والغم غريم سوء واحسنه ما لا يبعد ويكون قريبا مشاكلا ولا يكون ايضا شديد الظهور
فان المشابهة القريبة ليس ينتفع بها في التغيير فقط بل وفي العلوم على ما قد علمت وكثير من الالفاظ الاستعارية
النادرة المستطرفة خطابا بعد ان يستعمل في الكتابة ومن ذلك الافراطات في الاقاويل كقولهم اجمع عقل الدنيا
وكقولهم انت وذاك من التغييرات الحسنة لان تتحدث عن امر بحيث ظاهره لا يكون حجة على القائل و
يعتقد في الضمير انه انما يعني به معنى ما بلا شك فيه من غير ان يكون اقر به ومن ذلك عكسه وهو ان يقول القائل
بقوله على ظاهره وكانه يقر بان غرضه ذلك المعنى لكن الاحوال يدل على ما اريد به ظاهره وربما كان السبب فيه اتفاق
الاسم بل اكثر ذلك باتفاق الاسم ومن المليح في ذلك ان ينقض الشيء نفسه ويروج كقول القائل الاحسن بنا ان نموت
قبل ان نفعل ما نستحق به الموت فان قوله الاحسن بنا ان نموت هو نفس الدلالة على استحقاق الموت وكانه
قال نحن نستحق الموت قبل ان نستحق الموت وامثال هذه الاشياء تروج اذا كانت موجزة مبنية فان
بسطت سمجت ويجب ان تكون المقابلة فيها لطيفة غير مصرح بها تصريحا ويجب ان يكون لمثل هذا
القول وجه يصدق به دون وجه المجاز الذي ليس هو صدق به اي وجه مجازيته فان هذا القول الذي يحيل
به له وجه يصدق وليكن لذلك اذا صرح بذلك الوجه وبذلك الشرط لم يكن له روعة كما لو قيل ينبغي ان
يموت قبل ان يستحق الموت القبيح بالجنطة وليس الاستعارات كلها في الافعال والاوصاف بل قد يكون
في المسميات ويقع اذا احسن فيها الموقع اللطيف كمن قال عن الترس صفحة المريخ وهذا على سبيل التركيب
واما على الاطلاق فاذا سمي الترس صفحا او سمي الترس صحاما لم يكن له موقع في القول وربما لطف موقع ما يجتمع فيه
الامران من الاستعارة للاسم والاستعارة للصفة والفعل كما قيل ان فلانا يشبه قردا يرمس وقد يخطئ
الشعراء في التشبيه اذا ابعدوا وقبحوا كقول القائل ان ساقه ملتفيان كالكرفس فان التشبيه من جملة
التغيير فان التغيير منه استعارة بسيطة ومنه تشبيه بسيط ومنه مثل يضرب في الاعرابات الواقعة
بكثرة التركيب وهي تعبيرات بحسب القول لا بحسب اللفظة المفردة ومن افراطات الاشياء التي تقال للتعظيم
مع العلم بكذب من يدعيها او وصف من يصفها قول الناس لو اعطيت مثل هذا الرجل ذهبا ما رغبت في
نكاحها وقال بعضهم ان الزهرة لا تشبه بهذه اي حسنها احسن من الزهرة فهذه ليست امثالا ولا تشبيهات
ولا استعارات فانه ليس يعني هذا المعنى ويعبر عنه بغير لفظه بل هي لكاذيب ظاهرة وهذا الصنف

قريب من الموافق في الخطابة واقبح من ذلك ما كان في المكتوبات فان هذه افراطات قد يقال قولا
بصرم واما في الرسائل المكتوبة فانها اقبح لانها تخلو والمخلد يقبح فيه ما يدل على السرق وعلى المجازفة بالقول
وليس ايضا حال الخطبة المشورية والمدحية التي تخطب بها على رؤس الملا ويراد فيها التفخيم والتصوية كما
يقال وحال المشورة التي تحكم بها واحد عند واحد بمنزلة واحدة فان الخطبة تحتمل من الافراطات ما يقبح ان
يخاطب به الواحد على سبيل المشاورة وعلى كل حال فانه يلزمنا ان نعرف الوجه الاجود في المخاطبة والاوجه
الاجود في الكتابة وما يليق لكل واحد منهما حتى اذا انتسا وناظرنا استعملنا الاول واذا احتجنا ان نجيب
المسائل استعملنا الوجه الثاني ولم يضطر الى السكوت اضطرار من لا يكتب واعلم ان اللفظ المكتوب ينبغي ان
يكون اشد تحقيقا واستقصاء في الدلالة واللفظ المخاطب به يكون اشد احتمالا لاخذ الوجه والنفاق
المذكورين سواء كان خلقيا او انفعاليا والمنافقون الاخذون بالوجوه شديد والحرص على قراءة الكتب النافعة
في اخذ الوجوه والكتاب على قراءة الكتب النافعة في تجويد اللفظ والشعر ايضا كذلك وما يسمع ولا يقرا
ينسى ولا تتصدى لنقد الفكر ولا يلزم من تصحيحه ما يلزم من تصحيح المكتوب ولهذا ما كان كثير من الكتاب المهرة
لا يجيدون الاقناع بالمخاطبة وكثير من الخطباء المقنعين المفلقين لا يحسنون يعملوا فايديهم اقناعا والسبب
في ذلك ان المنافقة شديدة الموافقة في المنازعات والمفاوضات واشبهها احوال اخرى مثل اهمال الرباطات
باختصار او تكرير القول الواحد استظهارا وليس شيء من هذا يلايم الكتابة واحتياط اخذ الوجوه بالتغييرات
سديد المعونة في الاقناع لانهما يتفقان جميعا على تضليل الذهن ويكون ترك النفاق كالاخذ بعنف القوة واستعمال
النفاق كالاخذ بالتلطف والالتماس وكذلك اذا استعملت الالفاظ مجردة عن الرباطات فقال مثلا وافيت
طلبت بالوقف ولم تدل باللفظ على المقصود بل بالاشارة والهيئة والنغمة والسعل المزيل والتعجيل الحذر من
هذه الابواب واعلم ان الاختصار في تلك الرباطات هو اختصار لفظي وليس اختصارا معنويا فان
الرباطات تجعل الكلام الكثير كالواحد وتركه يجعل الكلام مفرقا مكثرا فيوهم معاني كثيرة كمن لا يقول وافيت ولقيت
وطلبت بل يقول وافيت لقيت طلبت فان هذا يوهم كانه عمل امورا كثيرة او قد يحس في الخطبة تصديقهم الغرض الذي
يصار اليه وخصوصا في المشورية فان الخطب على رؤس الملا تكون في الاكثر مشورية وقد يكون منافرية
وقد علم ذلك خطباء العرب مثل خطبهم في الفتوح التي يبتدئون بها فيقول الحمد لله معز اوليائه وقاهر اعدائه فيقدم
شيئا كالرسم قبل التصوير يوقف منه على الغرض فان الجميع كلما كان اكثر احتاج الى تفهم اكثر واقناع اوفق وذلك
ان تصديق الاكثر والجمهور العامة بالشيء سهل وانما يتعسر تصديق الخواص البحت اذا انفردوا بالمباحثة وتفهيم
الاكثر صعب انما يسهل تفهيم الخواص البحت والقول الخصوصي يحتاج ان يجعل قولا سديدا بالتقريب من الغرض
وان يكون اللفظ فيه سديد المطابقة للمعنى لا سيما حيث لا يكون كالخطبة بل يكون بين يدي حاكم واحد ومجلس
الخواص وذلك لان تكلف الخصومة في مثل هذا الموضع يكون ايسر منه على راس الملا المزدحم فان مثل هذه المواضع
يحتاج الى عمل واحد من الخطابة وهو حسن العبارة ولا يحتاج الى كثرة الاستعارات والتشبيهات والتهويلات

كما يحتاج

كما يحتاج اليها الخطبة التي على المنابر وعند المحافل بل الاشتغال في المشاجرة التي تكون في مجلس خاص يجب
ان تكون مقصورا على اظهار الغرض الخاص بالامر وان يظهر بالقريب منه وحتى لا يكون الشاكي منها ايضا قد بعد
عن المراد وذلك لان القضاء في المجلس الخاص مصرح مهذب لا يحتاج فيه الى التكلف الذي يحتاج اليه في المحافل
فلذلك لا يجد المعتادين للخطبة على رؤس الملا ينجحون في المجالس الخاصة انجاحهم على المنابر لان النفاق والاخذ
بالوجوه هناك احسن واروج لان ما يراد به مخاطبة الجمهور فقد يكون شيئا غير ذلك التحقيق جدا لان ما يراد
ان تفهمه جماعة تكون بحسب الاقرب الى التفهيم ارذلهم واما ما يخاطب به الخواص فهو شيء اخر فانه كان المراد
بالخطاب العام هو التكثير ليس التحقيق فالنفاق انفع من الاستقصاء واما اللفظ المرسل اي المكتوب الذي ليس
يسمع فمنه الرسائل ولا يحتاج فيها الا الى العراء ومنها السجلات التي يجلدها القضاة والخطباء ولا تطلب فيها
غاية التعظيم والتفخيم للكلام فانه مبغوض بل ان يكون جزوا في الكلام مهذبا واذا اشتمل على التحميد والعظة فينبغي
ان تكون العبارة عنه على ما بينا فيما سلف ويجب ان يكون اشد الكلام تقويما لان السجل اشرف من الرسالة
وابقى واشد احتياجا الى الغرض فينبغي ان تكون الفاظه الفاظا مشهورة غير غريبة ليس من المشهورات السخيفة
ولا ينبغي ان تكون فيها اضمارات كثيرة فانها تردها الى الغربة عن الشهرة والاختصار يفقدها الغرض في امثالها
ولا بد من ان تخلط بها ايضا اشياء لطيفة من التغييرات المعتادة وقليل من الغريبة وشيء من الوزن الخطابي
على الجهات المقنعة المذكورة **فصل في اجزاء القول الخطابي وترتيبها وخاصيتها في كل باب من الابواب الثلثة
وما يفعله المجيب فيها** ويجب ان نعرف الان حال النظم والترتيب فنقول ان الخطابة تتعلق بامرين الشيء الذي
فيه الكلام والحجة التي تتبين ذلك الشيء وبالجملة دعوى وحجة وللاقاويل الخطابية صدر واقتصاص وخاتمة والصدر
هو كالرسم للغرض الذي يحي نحوه من الامر والاقتصاص كالرسم للتصديق كانه ذكر ما كان وما يقتضيه كونه بالاجمال والتصديق
هو الاحكام والخاتمة هو جمع تانيث وتذكير دفعة واحدة على سبيل التوزيع للقول والاقتصاص لا يحتاج اليها
في المشورة لان الاقتصاص اقتصاص الامر الواقع فينتسب الى انه حسن او قبيح كما في المنافرة واما عدل
وجور كما في المشاجرة واما المشورة فليس فيها ما يحكى فيشكى او يحمد او يذم وليس فيها منازعة ومواثبة
بل دلالة على مصلحة قائلة واذا انعير عن هذه الصورة عادت شكاية لكن الصدر يحسن جدا في المشوريات ليكون
الان قد وعى الغرض فيه جملة ما ثم لا يزال يستبرى حاله بالمقايسة بين الحجج الموردة في المشاجرين في اوره
وكذلك الخاتمة كقوله وقد قلت ما عندي في المصلحة والان فالراي رايكم وبعض الشكايات لا تطول بالاقتصاص
وذلك اذا اريد ان يوخر الكلام ثم الصدر والاقتصاص والخاتمة هي اقاويل يلتقي بها السامعون دون الخصم وانما
يتلقى الخصوم بالتصديقات والتصديقات تكرر وتطول للتذكير والتفهيم لان التكرير جزء من الخطبة ويشبه
الصدر الى الكلام كله نسبة النشيج الى الاقاويل والترنم الزمري قبل افتتاح الزمر الى الزمر وكذلك من ادم المتعلمين
للكتابة ان يحسن صورة ما يكتبه فانه يرسم بالنقط او لام توسع الحروف ويحسن الصدر في المدح والذم مثل قول القائل
بالحري ان يتعجب الناس من فضيلة اليونانيين ثم تقتص بعد ذلك في عد فضائلهم وتصحيحها وكذلك في المشورة

ان يقول بالواجب ان نكرم اهل الفضائل ثم تخلص منه الى الانسان الذى يريد ان يذكره و يشير باكرامه و فى الشكاية
ايضا كما يقول الان قد بلغ السيل الزبى وكما يقول وبعد فقد طال ما قيل سمن كلبك ياكلك و تصدير الخصومة
اولى بالطول وليس الصدر مما تقدمه للخطباء فقط بل الشعراء والمجيدون اللهم الا ان يكون الامر قليل الخطر بل فى
كل باب منها فيكون ترك التصدير فيه اولى لان التصدير للعظايم من الامور واما الحيل الخارجة
عن الامر فوجه فايدتها هو على ما علمت فمن ذلك ما يتعلق بالمتكلم بان يثنى على نفسه و منها ما يراد به تخييل الامر
على الوجه المراد و ذلك مثل ما يراد به اظهار نقيصة للخصم والضد فاما الشاكى فيحسن ان يستعملها بعد ما يقرر فضيلته و
خسيسة خصمه واما المجيب الشاكى فانما يجب عليه ان ينحو الخصوص للجواب عن الشكاية فى اول الامر فانه متوقع ثم بعد
ذلك ياتى بالحيل والذى يهجو ويقابل المادح فينبغى ان يقدم التصديق بسرعة لتعظيم القبح فان الترتيب
بالجميل اجمل والمناقصة بالقبيح اوقع ثم ياتى بالحيلة واما الشاكى فلا بد فى ان يصدر او يطول واما استدراج
السامع فهو بتقريب وبسط تارة وتبعيد واحاش اخرى ولكن التقريب متوسطا فلا يحسن الا ان وكذلك
باستيناس وتعجيب تارة و بضد ذلك اخرى والتعجيب انما الحيلة الظاهر بحيث يصور الخير و يوجبه والقرابة
والمنزلة وحسن المنظر فيجب ان يوهم كل ذلك فان كان التعجيب لا ينفعه ولم يكن من شانه فالاحرى ان يقتصر على
التصديق والسامع الاحمق اطوع للاستدراج منه للتصديق وكذلك يجب ان يتلطف لمثله بالتصدير بجاذب
للقلب والمزين والمعظم واعلم ان الافتتاح بالمحسنات جدا والعامات الموحشات فى الشكايات افتح مسقط لرونق القائل
كتصدير بعض الشاكين بانك تستخلص عن قريب منى بعوق او يقول فى المشورة قد يكاد ان يلحقنى نكبة بالعقل
فحينئذ يفقدون مثلى فهذه المصيبة ليست لى وحدى بل ولكم والتصدير من الاشياء التى انما يراد بها
السامع لذلك ما صار اكثر الناس يشطون لتطويله وان زيدوا فان النفوس من السامعين يشتاق الى التصريح
لكن الامعان فى التصدير واطالته من الخلق والضعف عن البوح والعجز عن التصريح مثل العبيد الذين يسئلون شيئا
فيجانون بما نطيف به دون ما يسئل ومدح السامعين نافع للاستدراج واما الخطبة اذا عدت نحو
الشكاية فليس يحتاج فيها الى كثير من التصدير لان اكثر هذا يكون فى الامر المشهور اللهم الا ان يكون السامع
والخصم عرف قدر الامر فيحتاج ان ينبه قدره بالتصدير واما مقاومة الشكاية فتارة ان يقول لم يكن وتارة
ان يقول كان ولم يضر وانكار كون ما يشكى اصلا فهو على وجهين لانه اما ان ينكره اصلا او ينكر كون جميع ما قال
فيقول ولا كل هذا وانكار الضر على وجهين اما ان ينكره اصلا ويقول لم يكن الضرر عظيما وايضا من انكاره
ان يقول لم يكن قبيحا بل كان واجبا او يقول لم يكن لها كثير مقدار قبيح و وجه اخر ان يدعى الخطاء والزلة
و وجه اخر ان يقول هذا كثير الشكاية بالجزاف فقد شكانى او شكا فلانا ولم يكن من ذلك شئ و موضع اخر
ان يقول كانت بينى حيلة فيما فعلته وان كنت اذيتك فقد كانت فيه مصلحة لك كالذى يجنيث فى عينيه
ضرب و وجه التخلص ان يدعى يمينه مضمرة تخالف الظاهر من الحلف ونحو اخر ان يقابل السيئة المشكوة بحسنات
مشكورة فان هذا يوهن الشكاية و قد يقابل هذا فيقال والدهاة اذا ارادوا ان يضروا اعموا المضرور

انواع الشكاية [illegible]

اولا بالمنافع ليومنوا ويقال لو اساءت فعلا فقد اساءت شكاية وهذه المقابلة عجيا ما للشاكين
وسبه اباهم الى التزوير والسعاية ثم يقال ان الساعى يمدح عند المسعى اليه يسيرا و يهجا عند الناس كثيرا و ان
المعتذر اكرم من الشاكى فان المعتذر ينحو نحو الفضيلة و يثبت العدل والشاكى ينحو نحو المذمة ويحاول ان
يثبت الامر الخسيس الذى هو الجور والاقتصاص هو ايجاز لما يراد ان يظهر و يوضح بعد ولكن لا على ذلك النسق والترتيب
بل باشارة جزيه وربما كان الاقتصاص مخلوطا بشى غير صناعى وربما كان مخلوطا بالصناعى ولما كان الاقتصاص
كالرسم للتصديق وكان شيئا يحتاج ان يثبت فى الذهن اولا الى ان يتم ويرتب فيجب انما لا يراعى فيه حقوق النثر
فيخرج به عن الغرض فيه وكثير من الاشياء ظاهرة ولا يحتاج الى اقتصاص مجمل لان الجملة من امره ظاهرة وانما الحاجة فيه
الى اتباع التصديق بالتفصيل فذلك هو المطلوب ومثلا اذا كان يخطب فى مدح انسان هو ذلك الانسان معروف
يمدح الناس اياه ومجهول المادح بالتفصيل فاذا وقع الاقتصاص قبل التفصيل لم يفد معرفة شئ ليس عند
الناس معرفة مما يجب ان يفاد بالقول حتى يعتقد فاذا لم يحتج الى ذلك فالاولى ان يعرض عنه ويشتغل بالبيان
فمثل هذا لا يحتاج الى اقتصاص اللهم الا ان يكون الحاكم غريبا فيحتاج ان يفعل ذلك ويجب ان ياتى الخطيب
فى المديح بالتصديقات الماخوذة فى المديح من الافعال والاوصاف الخاصية بالممدوح فيها يعظم الفضيلة واما
الامور الاتفاقية والخارجية فيوتى بها لتاكيد التصديق كما يقال وبالحرى ان يكان وهو ولد الفاضلين فاضلا
والمشورة يشارك المدح كما علمت و بادنى تغيير لفظى يصير المدح مشورة كما اذا قلت فاضل هو لانه يفعل كذا او كذا
كان مدحا فان قلت افعل كذا وكذا تكن فاضلا كان مشورة واما الممادح البختية فقد تنقلب الى المشورة من وجه
اخر بان يقال لا تعتمد الجد بل الكد فينقلب هذا فى المشورة الى مكان المذموم و ذلك لان المدح الحقيقى ايضا انما هو
بالامور المكتسبة لا الاتفاقية ولذلك قد ينقلب المشورة التى ذكرناها مدحا فيقال انما يجب ان يمدح مثل
فلان المدرك بجده لا بكده ولا شك فى ان القلب ربما اخرج الى باب الضد والاولى بالصدر والاقتصاص ان يكون
معتدلا وان لا يخلط به التصديقات فيتشوش النظام واذا خلط الاقتصاص بذكر فضيلة القائل مهد الاصغاء
الى قول التصديق وتكون تلك الفضيلة التى تذكرها من النحو الذى يلتذ به الحاكم واما المجيب فلا يحتاج فى المشاجرة الى
اقتصاص كثير وخصوصا اذا انكر الامر اصلا وانكر الضرر وجميل به ان يورد حججا فى تصحيح انكاره برد ها على الشاكى
او فى الزامه الصفح ويجب ان يكون الاقتصاص وخصوصا فى المعتذر لطيفا مقبولا فيه كلام خلقى يدل على الخير
و يدعوا اليه فيفيد المتكلم سمتا ونحلا وهيئة محمودة وذلك يوهم انه لا يختار الا الخير فان الكلام الخلقى يتعلق بالاختيار
ولذلك ليس فى التعاليم قول خلقى يتعلق بجميل او قبيح او نافع او ضار اللهم الا عند بعض اصحاب سقراط و
قد يستعمل الاقاويل الخلقية دلائل على خلق الخصم مثلا اذا قيل انه يتكلم ويمشى معا فيدل ذلك على انه برق عجول
وانه لا يتكلم عن روية بل يعتمد المجازفة لان الاحوال الخلقية يستند الى هيئات الاختيار واذا لم يقع بذلك
تصديق دل عليه بعلامة وعلة ومثال مما يفعله وايضا فقد يجب على المجيب ان يرذل الاخذ بالوجوه بان
يقول هذه حيلة وهذا شان الطاين والاقتصاص لا يدخل فى المشورة كما قلناه مدارا الا بالعرض حين نعزم على

ذكرامر كان واقتصاصه والاحتجاج على حالة وما يلزم من الخير او الشر ثم ينتقل عنه الى المشورة وكذلك اذا ابتدأ
بضرب مثل او بعلم ثم انتقل الى المشورة فيحتاج ان يصحح ما يقتضيه ان كان منكرا وخصوصا الشاكي اذا كان خصمه
ينكر اصل الفعل واما اذا سلم ثم جحد انه ضر بما فعله او ادعى انه عدل فيه وانه كان السبب فيه خصمه وانه ابتداه
به فقد ضيق على نفسه الاحتجاج وخصوصا في الاخير من الوجهين وذلك حين يقر بالفعل وبالضرر ويدعي الاستحقاق
فانه يجعل المشكي هو الشاكي فيحتاج ان يبين امورا واما اذا جحد الاصل فقد ضيق الامر على شاكيه والمماراة في المشورة
هي اما في ان الامر لا يكون ولا ينفع او يكون ولا ينفع ولا يكون بعدل وان المشار اليه مما يحتاج اليه في الامر وانه
يجب ان يكون لا هذا التحويل على نحو آخر والدلائل نافعة والامثلة انفع في المشورات بمقايسة ما يكون بما قد
كان واما الضماير فهي في الخصومية انفع فان المثالات قليلة النفع فيها لان المشكو كاين وداخل في الوجوه
فيجب ان يغير نظام الضماير على ما قيل في الجدل وفي بعض المواضع يجب ان يذكر على الترتيب اذا كان الكلام
قويا فيديه الترتيب ايضاحا وليذكر من علم الجدل ما ينبغي ان يعتمد عليه في ذلك واذا اردت ان تحدث
انفعالا فلا تاوت بضمير البتة فانهما متمانعان فان الانفعال يشتغل عن الضمير والضمير يشتغل عن الانفعال
فان الانفعال يتقرر بالتخيل والالم ويميل بالاختيار الى الحال والضمير يجبر اجبارا من غير اختيار والمشورة اصعب
من المشاجرة لان القول في المعدوم اصعب من القول في الموجود والتعلق بالشريعة في المشاجرات
باب قوي لان الاحتجاج به مؤكد ولا يحسن على مخالفته ورده كما يحسن على رد سائر المقدمات اللهم الا ان يقع من
الخصم تشكك في امر الشريعة نفسه واما المحمودات في الظاهر فيصلح جدا في المدح والتوبيخ انجع من التقبيح
لما فيه من الاحداث الالم واحلال الصغار بالمخاطب واما كلام الخصم فبعضه ينقض كما علمت بالمعاوضة وبعضه
بالمعارضة بقياس اخر واذا قاومت في المشورة والخصومة فيحسن ان يبتدئ ببعض ما قاله الخصم ثم يقصد
الى الاثبات نقيض ما حاوله فان المشير اذا ابطل مشورات غيره اصغى جدا الى مشورته اصغاء ليس كما لو
ابتداء بالمشورة خاصة اذا كان ما يشير به منجحا شديدا مؤيدا بالتصديق البالغ وينتفع بان يقول في جوابه
للشاكي ان المصر على الشكاية لا يلتفت الى المعذرة فانك سليط فيصح تماحكك في كل شيء او يعتذر على
العلية ويحسن الكلام فيصدق عند الناس ولا يصدق عند الله او يقول انت لجوج معني بالاطالة
او يقول انت ابله لا تعرف ما تقول والعجب من اشتغالي بك **فصل في السؤال الخطابي وانه اين
ينبغ وفي الجواب وفي خاتمة الكلام الخطابي** فلنختم هذا الفن بذكر كيفية السؤال والجواب وكيفية الخاتمة
اعلم انه ليس بناء الخطابة على السؤال عن المقدمات وقد عرفناك هذا فيما سلف ولكن السؤال فيها ايضا مواضع
نافعة فمن ذلك السؤال عن الشيء الذي ان اجيب فيه بنعم لزم الخصم شيء في خاص ما يقوله وان اجيب
بلا كان ذلك او ما يلزم عنه عند السامعين قبيحا مستنكرا او بالعكس والثالث ان يكون القايل
واعيا انه لا يجيب الا بطرف وان ذلك الطرف نفس الضمير الذي ينتج المطلوب كقولهم اليس دخل الدار
بغير اذنه وفقد مع دخوله المتاع حين تعلم المخاطب ان الاخر يعترف به ويسلمه وكما يجيب بنعم فيوجد عليه

فينتج انه

فينتج انه اذا لص والاول يقارع هذا بان ذلك الجواب يلزمه شنعة وهذا يلزمه المطلوب وهذا نافع
حيث لا يمكن للمتكلم اثبات الشيء الا بتقرير الخصم به وايضا اذا وثق بانه يجيب جوابا فيه تناقض فيتعجب
من بلهه وايضا اذا كان السؤال ذا وجوه ومن حق المجيب ان يفصل تفصيلا طويلا فاذا سئل ولم يفصل الزم
وان مال الى التفصيل والتطويل امل فاوهم انه اي المجيب قد تبلد وتشوش فان الجمهور لا يفطنون للتفصيل لانهم
انما يعهم من الجواب ما كان جزما وفصلا نعم او لا فاذا ابتلي المجيب عند التهما بمثل هذا فاحصر واجاب
بلا تفصيل قطع وان احد تفصل اوهم انه يتعلق بحواشي الكلام والهذيان وقد ضاق عليه المجال والمسائل
الخطابية ايضا قد يكون مهملات والكي يوجب ان الحقيقة موجبات يتوقف في امر المهمل والتوقف
يوهم الاحتمال للتخلص عن الالزام ويجب ان لا يكون السؤال المقصود قريبا في الابتداء وعلى ما قيل في طوبيقا
واما الجواب فيجب ان يتحرى فيه مقابلة اعراض المسائل وسائر ما قيل في طوبيقا ويجب ان لا يسئل عن النتيجة
ولا عما بعد النتيجة للعلة المذكورة في طوبيقا وقد يستعان بالهزل في اوقات الضرورة وبالمزاح وقد قيل
في موضع اخر في المزاح وان الذي يليق بالكريم منه غير الذي يليق بالخسيس وان الذي يليق بالكريم منه التعريض
وهو تكمين المعنى دون التصريح ويجب ان يكون مشيرا به الى التفصيل نفسه وتخسيس خصمه واستلذاذ
السامع واما المواضع والانواع والتعظيم او التصغير والالميات والخلقيات واجزاء الخطبة والمقامات
فقد علمتها مما سلف في هذا الكتاب والذي يليق باخر الخطبة وهو الخاتمة ان يكون مفصلا غير مخلوط بما
قبله مثل الصدر وخصوصا في المشوريات وهو ان يقول هذا هو الذي قلته وسمعتموه والحكم
اليكم كما يقال عندنا اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم غفور رحيم ❁ تم الفن الثامن من
الجملة الاولى من المنطق وهو في الخطابيات ❁ والحمد لله حق حمده ❁ بسم الله الرحمن الرحيم

**الفن التاسع من الجملة الاولى في المنطق فصل في الشعر مطلقا واصناف الصيغ الشعرية
واصناف الاشعار اليونانية** نحن نقول اولا ان الشعر هو كلام مخيل مؤلف من اقوال موزونة متساوية
وعند العرب مقفاة ومعنى كونها موزونة ان يكون لها عدد ايقاعي ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول
منها مؤلفا من اقوال ايقاعية فان عدد زمانه مساو لعدد زمان الاخر ومعنى كونها مقفاة هو ان يكون الحروف
التي يختم بها كل قول منها واحدة ولا نظر للمنطقي في شيء من ذلك الا في كونه كلاما مخيلا فان الوزن ينظر فيه اما
بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما التجربة بالجزئية وبحسب المستعمل عند امة فصاحب
علم العروض والتقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي وانما ينظر المنطقي في الشعر من حيث هو مخيل والمخيل
هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط عن امور وتنقبض عن امور من غير روية وفكر واختيار وبالجملة
تنفعل له انفعالا نفسانيا غير فكري سواء كان القول مصدقا به او غير مصدق به فان كونه مصدقا به غير
غير كونه مخيلا او غير مخيل فانه قد يصدق بقول من الاقوال ولا ينفعل عنه فان قيل مرة اخرى على هيئة
اخرى فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا وربما كان المتيقن كذبه مخيلا واذا كانت محاكاة الشيء

بغيره يحرك النفس فهو كاذب فلا عجب به ان يكون صفة الشيء على ما هو عليه يحرك النفس وهو صادق
بل ذلك اوجب لكن الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق وكثير منهم اذا سمع التصديقات استنكرها وهرب
منها وللمحاكاة شيء من التعجيب ليس للصدق لان الصدق المشهور كالمفروغ منه ولا طراءة له والصدق المجهول
غير ملتفت اليه والقول الصادق اذا حرف عن العادة والحق به شيء تستانس به النفس فربما افاد التصديق
والتخييل وربما شغل التخييل عن الالتفات الى التصديق والشعورية والتخييل اذعان والتصديق اذعان لكن
التخييل اذعان للتعجب والالتذاذ بنفس القول والتصديق اذعان لقبول ان الشيء على ما قيل فيه فالتخييل
يفعله القول لما هو عليه والتصديق يفعله القول بما المقول فيه عليه ان يلتفت الى جانب حال المقول فيه والشعر
قد يقال للتعجيب وحده وقد يقال للاغراض المدنية وعلى ذلك كانت الاشعار اليونانية والاغراض المدنية
هي في واحد اجناس الامور الثلثة اعني المشورية والمشاجرية والمنافرية ويشترك الخطابة والشعر في ذلك
لكن الخطابة تستعمل التصديق والشعر يستعمل التخييل والتصديقات المظنونة محصورة متناهية يمكن ان
يوضع انواعها ومواضعها واما التخييلات والمحاكيات فلا تحصر ولا تحد وكيف والمحصور هو المشهور والقريب
غير كل ذلك المستحسن في الشعر بل المستحسن فيه المخترع المبتدع والامور التي تجعل القول مخيلا منها امور
تتعلق بزمان القول وعدد زمانه وهو الوزن ومنها امور تتعلق بالمسموع من القول ومنها امور تتعلق بالمفهوم
من القول ومنها امور تتردد بين المسموع والمفهوم وكل واحد من المعجب بالمسموع او المفهوم هو على وجهين لانه
اما ان يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللفظ فصيحا من غير صنعة فيه او يكون نفس المعنى غريبا من غير صنعة فيه من
الاغراب المحاكاة والتخييل الذي فيه واما ان يكون المتعجب منه صادرا عن حيلة في اللفظ او المعنى اما بحسب البساطة
او بحسب التركيب والحيلة التركيبية في اللفظ مثل التسجيع ومشاكلة الوزن والترصيع والقلب واشياء
قيلت في الخطابة وكل حيلة فانما تحدث بنسبة ما بين الاجزاء والنسبة اما المشاكلة واما المخالفة والمشاكلة
اما تامة او ناقصة وكذلك المخالفة اما تامة واما ناقصة وجميع ذلك اما ان يكون بحسب اللفظ او
بحسب المعنى والذي بحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة الدلالات او العديمة الدلالات كالادوات
والحروف التي هي مقاطع واما في الالفاظ الدالة البسيطة واما في الالفاظ المركبة والذي بحسب المعنى فاما ان يكون
بحسب بسائط المعاني واما ان يكون بحسب مركبات المعاني ولنبدا من القسم الاول فنقول
ان الصيغات التي بحسب القسم الاول نسبة مقاطع تتكرر في الاجزاء وتداخل الادوات واما الصيغات
التي بحسب القسم الثاني فالمشاكلة التامة فهو ان يتكرر في البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر مخالفة فالتي صح
التصريف والتي بالمشاكلة الناقصة ان يكون مقارنة الجوهر او مقارنة الجوهر والتصريف
ومثال الاول العين والعين مثال الثاني الشمل والشمال مثال الثالث والرابع الغارة والمغار
او العظيم والعليم او الصالح والسابح او السهاد والسهاد وهذا هو التشاكل الذي في اللفظ بحسب ما هو ذلك صح
لفظ وقد يكون ما في اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان المشتهر اشتراكهما او احدهما مقولا على مناسب الاجزاء

او مجانسة

او مجانسة واستعمل على غير تلك الجهة كالكواكب والنجم فيراد به النبت والسهم والقوس يراد به الاثر العلوي
واما الذي بحسب المخالفة فاذ ليس لفظ يخالف اللفظ من جهة لفظية فاذا ان خالف فمعناه ما يخالف وهو المعنى الذي
يكون المشتهر له فتكون الصيغة التي على هذا السبيل في الفاظ او لفظين يقع احدهما على شيء والاخر على ضده او ما يظن
انه ضده وينافيه او ما يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به وقد استعمل على غير تلك الجهة كالسواد الذي هو العرب
والبياض او الرحمة وجهنم وما جرى مجراه واما الصيغات التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكلة فان
يكون لفظ مركب من اجزاء ذوات التصريف في الانفراد ويجتمع منها جملة ذوات ترتيب في التركيب ويقاربه مثله
او يكون التركيب من الفاظ لها احد الصيغات التي في البسيطة ويقاربه مثله والذي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه
مخالفة ترتيب الاجزاء بين جملتي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة فيهما او اجزاء غير مشتركة فيهما واما الصيغات
التي بحسب القسم الرابع اما الذي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة
واما الذي بحسب المشاكلة الناقصة فان يكون هناك معان مفردة متضادة او متناسبة كمعنى القوس والسهم
ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك
في المحل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل مثال الثاني القوس والسهم مثال الثالث
الطول والعرض مثال الرابع الشمس والمطر وربما صرح بسبب المشاكلة وربما لم يصرح واذا صرح فربما كان بسبب
الامر في نفسه وربما كان بحسب الوضع والمخالفة اما تامة في الاضداد وما جرى مجراها واما ناقصة وهي
بين شيء ونظير ضده او مناسب ضده وبين نظيري ضدين او مناسبيهما وربما كانت المخالفة بسبب
مذكور وربما كانت في نفس الامر واما الذي بحسب القسم الخامس فاما في المشاكلة فان يكون معنى مركب
من معان واخر غير متشاكل تركيبهما او يشتركان في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان تتخالف التركيب
او الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء او يدخل في هذه القسمة وكقولهم اما كذا واما
كذا وكذا والجمع والتفريق كقولهم انت فعلا بحر لكن انت للعمارة وذلك للزعاقة وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
رجا ويبقى رجا المخافة ويخشى الصواعق فهذه هي عدة الصيغات الشعرية على سبيل الاختصار واليونانيون
كانت لهم اغراض محدودة يقولون فيها الشعر وكانوا يخصون كل غرض بوزن على حدة وكانوا يسمون
كل وزن باسم على حدة فمن ذلك نوع من الشعر يسمى طراغوذيا له وزن لذيذ يتضمن ذكر الخير والاخيار
والمناقب الانسانية ثم يضاف جميع ذلك الى رئيس يراد مدحه وكانت الملوك يغنى بين ايديهم بهذا الوزن
وربما زادوا فيه نغمات عند موت الملوك للنياحة والمرثية ومنه نوع يسمى ديثرمبي وهو مثل طراغوذيا
ما خلا انه لا يخص به مدحة انسان واحد وامة معينة بل الاخيار على الاطلاق ومنه نوع يسمى قوموذيا
وهو نوع يذكر فيه الشرور والرذائل والاهاجي وربما زادوا فيه نغمات لتذكر القبائح التي تشترك فيها
الناس وسائر الحيوانات ومنه نوع يسمى ايامبو وهو نوع يذكر فيه المشهورات والامثال المتعارفة
في كل فن وكان مشتركا للجدال وذكر الحروب والحث عليها وفي معاني الغضب والضجر ومنه نوع يسمى

اي شانه ان يجعل المعنى وهكذا
فهي كالسحاب الجون يخشى ويرتجى
يرجى الحيا منه ويخشى الصواعق

ودراماطا وهو نوع مثل ايامبو الا انه يراد به انسان مخصوص او ناس معلومون ومنه يسمى ديثرامبو وهو نوع كان
يستعمله اصحاب النواميس في تهويل المعاد على النفوس الشريرة ومنه يسمى ابى وهو نوع موضوع يتضمن الاقاويل المطربة
لجودتها او لغرابتها ومنه نوع يسمى اقتقى وسطوريقى وهو نوع كان يستعمل في السياسة والنواميس واخبار
الملوك ومنه نوع يسمى ساطورى وهو نوع احدثه الموسيقار يعان تحته في ايقاعه والتلحين المقرون به وزعم
انه يحدث في الحيوان حركات خارجة عن العادة ومنه يسمى صوموسا وكان يذكر فيه الشعر الجيد والردى ونسبة
كل ما يجانسه ومنه نوع يسمى اسحاماساروس واحدثه انبذقلس وحكم فيه على العلم الطبيعي وغيره ومنه نوع
يسمى اوموسقى وهو نوع يلحن به صناعة الموسيقى لا يقع له في غيره **فصل في اصناف الاغراض الكلية و**
المحاكيات الكلية التي للشعراء والان فانا قد نعبر عن هذا القدر الذي امكنا فهمه من التعليم الاول ما ذكر ما فيه
اقتصاص اشعار ورسوم كانت خاصة بهم ومتعارفة عنهم وتغنيهم تعارفهم اياه عن شرحها وبسطها
وكانت لهم كما اخبرنا انواع معدودة للشعر في اغراض محدودة وتخص كل غرض وزن وكانت لهم عادات
في كل نوع خاصة بهم كما للعرب من عادة ذكر الديار والغزل وذكر القفار وغير ذلك فيجب ان يكون هذا
معلوما مفروضا فنقول قال اما الكلام في الشعر وانواع الشعر وخاصة كل واحد منها ووجه اجادة
قرض الامثال والخرافات الشعرية وهي الاقاويل المخيلة وابانة اجزاء كل نوع بكميته وكيفيته فنقول فيه
ان كل مثل وخرافة فاما ان يكون على سبيل تشبيه باخر واما على سبيل اخذ الشيء نفسه لا كما هو عليه
بل على سبيل التبديل وهو الاستعارة والمجاز واما على التركيب منهما فان المحاكاة كشيء طبيعي للانسان
والمحاكاة هي ايراد مثل الشيء وليس هو هو وذلك كالحاكي الحيوان الطبيعي بصورة هو في الظاهر
كالطبيعي وكذلك يتشبه بعض الناس في احواله ببعض ويحاكي بعضهم بعضا ويحاكون غيرهم فمن ذلك ما
يصدر عن صناعة ومن ذلك ما يتبع العادة وايضا من ذلك ما يكون بفعل ومن ذلك ما يكون بقول
والشعر من جملة ما يخيل ويحاكي باشياء ثلثة باللحن الذي يتنغم به فان اللحن يؤثر في النفس تاثيرا لا يرتاب
به ولكل غرض لحن يليق به بحسب جزالته او لينه او توسطه وبذلك التاثير تصير النفس محاكية
في نفسها لحزن او غضب او غير ذلك وبالكلام نفسه اذا كان مخيلا محاكيا وبالوزن فان من الاوزان
ما يطيش ومنها ما يوقر وربما اجتمعت هذه كلها وربما انفرد الوزن في الكلام المخيل فان هذه
الاشياء قد يفترق بعضها من بعض وذلك ان اللحن المركب من نغم متفقة ومن ايقاع قد يوجد في المعازف والمزامير
واللحن المفرد الذي لا ايقاع فيه قد يوجد في المزامير المرسلة التي لا يوقع عليها بالاصابع اذا سويت مناسبة و
الايقاع الذي لا لحن فيه قد يوجد في الرقص ولذلك فان الرقص يتشكل جيدا بمقارنة اللحن اياه حتى يؤثر في
النفس وقد يكون اقاويل منثورة مخيلة وقد يكون اوزان غير مخيلة لانها ساذجة بلا قول وانما
يجود الشعر بان يجتمع فيه القول المخيل والوزن فان الاقاويل الموزونة التي عملها عدة من الفلاسفة و
منهم سقراط قد وزنت اما بوزن هو الثالث المؤلف من اربعة عشر رجلا واما بوزن المؤلف من ستة عشر

رجلا وغير ذلك وكذلك التي ليست بالحقيقة اشعارا ولكن اقوالا يشبه الاشعار وكالكلام الذي وزنه
انبذقلس وجعله في الطبيعيات فان ذلك ليس فيه من الشعر الا الوزن فلا مشاركة بين انبذقلس وبين اوميروس
الا في الوزن واما ما وقع عليه الوزن من كلام انبذقلس فاقوال طبيعية وما يقع عليه الوزن من كلام اوميروس
فاقوال شعرية فلذلك ليس كلام انبذقلس شعرا ولذلك ايضا من نظم كلاما ليس من وزن واحد بل
كل جزء منه ذو وزن اخر فليس ذلك شعرا ومن الناس من يقول ويغني به بلحن ذي ايقاع وعلى هذا كان
شعرهم المسمى ديثورمبي واظنه ضربا من الشعر كان يمدح به الانسان بعينه او طائفة بعينها بل الاخيار
على الاطلاق وكان من يؤلف من اربعة وعشرين رجلا وهي المقاطع وكذلك كان شعرهم الذي يستعمله
اصحاب السنن في تهويل المعاد على نفوس الشريرة واظنه الذي يسمى ديثراقي وكذلك كان يعمل بطراغوذيا
وهو المديح الذي يقصد به انسان حي او ميت وكانوا يغنون به غناء محلا وكانوا يبدؤون فيه فيذكرون فيه
الفضائل والمحاسن ثم ينسبونها الى الواحد فان كان ميتا زادوا في طول البيت او في لحنه نغمات تدل على انها
مرثية ونياحة واما قوموذيا وهو ضرب من الشعر يهجا به هجاء مخلوطا بنظر وسخرية ويقصد به انسان وهو
يخالف طراغوذيا بسبب ان طراغوذيا لحن ان يجمع اسباب المحاكاة كلها فيه من اللحن والنظم وقوموذيا
لا يحسن فيه التلحين لان الطنز لا يلائم اللحن وكل محاكاة فاما ان يقصد بها التحسين واما ان يقصد بها التقبيح فان
الشيء انما يحاكى ليحسن او يقبح والشعر اليوناني انما كان يقصد فيه في اكثر الامر محاكاة الافعال والاحوال لا
غير واما الذوات فلم يكونوا يشتغلون بحكايتها اصلا كاشتغال العرب فان العرب كانت تقول الشعر
لوجهين احدهما ليؤثر في النفس امرا من الامور تعد به نحو فعل وانفعال والثاني للعجب فقط فكانت تشبه كل
شيء ليعجب بحسن التشبيه واما اليونانيون فكانوا يقصدون ان يحثوا بالقول على فعل او يردعوا بالقول
عن فعل وتارة كانوا يفعلون ذلك على سبيل الخطابة وتارة على سبيل الشعر فلذلك كانت المحاكاة
الشعرية عندهم مقصورة على الافاعيل والاحوال وعلى الذوات من حيث لها تلك الافاعيل والاحوال وفي
كل فعل وكل فعل اما قبيح واما جميل ولما اعتادوا محاكاة الافعال انتقل بعضهم الى محاكاتها للتشبيه الصرف لا
للتحسين والتقبيح فكل سنة محاكاة كان معدا عندهم نحو التقبيح او التحسين وبالجملة المدح او الذم كانوا يفعلون
فعل المصورين فان المصورين يصورون الملك بصورة حسنة ويصورون الشيطان بصورة قبيحة
وكذلك من حاول من المصورين ان يصور الاحوال ايضا كما يصور اصحاب ماني حال الغضب والرحمة فانهم
يصورون الغضب بصورة قبيحة ويصورون الرحمة بصورة حسنة وقد كان من الشعر اليوناني ما
يقصد التشبيه للفعل وان لم يخيل منه قبحا وحسنا بل المطابقة فقط وظاهر ان فصول التشبيه هذه الثلثة
التقبيح والتحسين والمطابقة وان ذلك ليس في الالحان الساذجة والاوزان الساذجة ولا في الايقاع الساذج بل
في الكلام والمطابقة فصل ثالث يمكن ان يمال بها الى القبح وان يمال بها الى الحسن فكانها محاكاة معدة مثل من شبه
شوق النفس الغضبية بوثب الاسد فان هذه مطابقة يمكن ان يمال الى الجانبين فيقال يوثب الاسد الظالم

او يوثب الاسد المقدام فالاول يكون مهيا نحو الذم والثاني يكون مهيا نحو المدح والمطابقة يستحيل
لا تحسين او تقبيح يتضمن شيئا ان ما ذكر اوهذا نمطا اوميرس فاما اذا تركت على حالها ومثالها كانت مطابقة
فقط وكل هذه المحاكيات الثلث انما هو على الوجوه الثلثة المذكورة سالفا فكان بعض الشعراء اليونانيين
يشبهون فقط وبعضهم كاوميروس يحاكي الفضائل في اكثر الامر فقط وبعضهم يحاكي كليهما اعني الفضائل و
القبائح وذكر عادات كانت للبلاد في ذلك فهذه هي فصول المحاكاة من جهة ما هي محاكاة ومن جهة ما يقصد بالمحاكاة بلغ
اما المحاكيات فثلثه تشبيه واستعارة وتركيب واما الاغراض فثلثة تحسين وتقبيح ومطابقة

فصل في الاخبار من كيفية ابتداء نشو الشعر واصنافه

ان السبب المولد للشعر في قوة الناس شيئان احدهما
الالتذاذ بالمحاكاة واستعمالها منذ الصبي وبها يفارقون الحيوانات العجم من جهة ان الانسان اقوى على المحاكاة
من سائر الحيوانات فان بعضها لا محاكاة فيه اصلا وبعضها فيه محاكاة يسيرة اما بالنغم كالببغا واما بالشمائل
كالقرد وللمحاكاة للناس فائدة وذلك في الاشارة التي تحاكي بها المعاني فيقوم مقام التعليم ويقع موقع سائر
الامور المتقدمة على التعليم وحتى ان الاشارة اذا قرنت بالعبارة اوقعت المعنى في النفس ايقاعا جليا
وذلك لان النفس تنشط وتلتذ بالمحاكاة فيكون ذلك سببا لان يقع عندها الامر فضل موقع والدليل
على فرحهم بالمحاكاة انهم يسرون بتامل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة والمتقزز منها ولو شاهدوا انفسها
لتنكبوا عنها فيكون المفرح ليس تلك الصورة ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا كانت اتقنت ولهذا
السبب ما صار التعلم لذيذا لا الى الفلاسفة فقط بل الى الجمهور لما في التعلم من المحاكاة لان التعليم تصوير ما للامر
في رقعة النفس ولهذا ما يكثر سرور الناس بالصور المنقوشة بعد ان يكونوا قد احسوا الحاج التي هذه امثالها
فانهم لم يحسوها قبل لم يتم لذتهم بل انما يلتذون حينئذ قريبا مما يلتذ من نقش كيفية النقش في كيفيته ووضعه وما يجري
مجراه والسبب الثاني حب الناس للتاليف المتفق والالحان طبعا ثم قد وجدت الاوزان مناسبة للالحان فمالت
اليها الانفس واوجدتها فمن هاتين العلتين تولدت الشعرية وجعلت تنمو يسيرا تابعة للطباع واكثر تولدها عن
المطبوعين الذين يرتجلون الشعر طبعا وانبعثت الشعرية فيهم بحسب غريزة كل واحد منهم وقريحته في خاصته
وبحسب خلقه وعادته فمن كان منهم اعف مال الى المحاكاة بالافعال الجميلة وبما يشاكلها ومن كان منهم اخس نفسا مال
الى الهجاء وذلك حين هجوا الاشرار وكانوا اذا هجوا الاشرار بانفرادهم يصيرون الى ذكر المحاسن والمدائح ليصير الرذائل
بازائها اقبح فانه من قال ان الفجور رذالة ووقف عليه لم يكن تاثير ذلك في النفس تاثيره لو قال كما ان العفة جلالة
وحسن حال قال الا انه ليس لنا ان نسلم ذكر الفضائل في الشعر لاحد قبل اوميرس وقبل ان بسط هو الكلام
في ذكر الفضائل ولا ننكر ان يكون احدون قرضوا الشعر بالفضائل ولكن اوميرس هو الاول والمبدا ومثال
اشعار المتقدمين من الهجاء قول بعضهم ما ترجمته ان فلانا ان شبقا وفسقا وانتشار حال وما يجري مجرى ذلك مما يقال
في الاشعار المعروفة ساميو وهو وزن يخص بالمجادلات والمنافرات والاضجارات من غير ان يقصد به انسان
بعينه وهو وزن ذو اثني عشر رجلا وكان تستعمله شعرا ابلاد وانعاو دامنوا ثم ان اوميروس وان كان الاول في

قال

قال طراغوذيا قولا يعتد به وبسط الكلام في الفضائل فقد نهج ايضا شبيه قول ربما طراب هجي في معنى انه موعو
مقصود به انسان بعينه او عدة من الناس باعيانهم ونسبة هذا النوع الى قوموذيا نسبة اوذوسيا الى
طراغوذيا يعني ان كل واحد منهما اعم من نظيره واقدم والثانيان اشد تفصيلا وابطأ زمانا وانهما ولدا بعد
ذلك ويذكر بعد هذا ما يدل عليه من كيفية الانتقال بحسب تاريخهم التي كانت لطائفتين نوع الى نوع الى ان
تفصل طراغوذيا وقوموذيا واستقاد الى نوع التام فان طراغوذيا نشات من امور سموا القديمة واما
قوموذيا فنشات من الاشعار الهجائية السخيفة المنشئة عند الاماثل الباقية مال الى الان في الرساتيق الخسيسة
ثم لما نشات الطراغوذيه لم يترك حتى اكملت بغيرات وزيادات كانت تليق بطباعها ثم اضيف اليها
الاخذ بالوجوه واستعملها الشعراء الذين يخلطون الكلام بالاخذ بالوجوه حتى صار الشي الواحد يفهم
من وجهين احدهما من حيث اللفظ والاخر من حيث هيئة المنشد ثم جاء اسخولوس القديم فخلط ذلك بالالحان
فوقع للطراغوذيات الحان انتقيت عند المغنين والرقاصين وهو الذي رسم المجاهدة بالشعر يعني المحاورة
والمناقضة كما قيل في الخطابة وسوفوقلس وضع الالحان التي يلعب بها في المحافل على سبيل الهزل والتطايير
وكان ذلك قليلا يسيرا فيما سلف ثم انه نشا من عمل ساطوري في غير الهزل ونقل الى الجد وذكر العفة
واظن ان ان الرباعيات وهي الاوزان القصيرة التي يكون كل بيت منها من اربع قواعد وكل مصراع من
قاعدتين وليس يجب ان يصغى الى الترجمة التي دلت على ان الرباعيات هي التي يضاعف الوزن فيها اربع
مرار بل الترجمة الصحيحة ما يخالف ذلك فان ذلك النقل يدل على ان هذه الرباعية قديمة وبسبب الرقص المسمى
ساطوريقا والاقدم من الاشعار هو الاقصر والانقص والمستعمل للرقص هو الاخف قال وانما سمي هذا
النوع ساطوري لان الطباع صادفته ملائما للرقص المسمى ساطوريقا وكان الطباع يسوق الى هذا النوع
من القول ذلك النوع من الوزن وخصوصا حين ما كانت الاجزاء تستقل بالوزن وهذا هو ان يلحن فيكون
في كل جزء من اجزاء البيت الموزون وزن تلحين قال والدليل على ان ذلك طبيعي ان الناس عند المجادلات
والمنازعات ربما ارتجلوا شعرا منها طبعا ارتجالا مبلغ مصراع منه وهي ستة ارجل واما تمام الوزن فقلما
ما ينبعث اليه القريحة بتمامه وانما يقع المتنازعون في ذلك اذا اخرجوا في المنازعات عن الطريق الملايم
للمفاوضة او مالوا عنها اليه لحجة التفخيم والزينة فان العدول من المعتدل الى الكلام العالي الطبقة والتي تقع
فيه اجزاء هي تكثت نادرة هو الاكثر بسبب التزيين لا بسبب التبيين ولا شك في ان الناس تعبوا
تعبا شديدا حتى بلغوا غايات التزيين في واحد واحد من انواع الكلام والقوموذيا يراد بها المحاكاة التي
هي شديدة الترذيل وليس بكل ما هو شر ولكن بالجنس من الشر الذي يستفحش ويكون المقصود به
الاستهزاء والاستخفاف وكان قوموذيا نوعا في الاستهزاء والهزء وهو حكاية صغار واستعداد
سماجة من غير غضب يقترن به ومن غير الم يدنو يحل بالمحكي وانت ترى ذلك في هيئة وجه المسخرة عندما
تغير سحنته ليطنز به من اجتماع ثلثة اوصاف فيها القبح لانه يحتاج الى تغير عن الهيئة الطبيعية الى السماجة النكد

لانه يقصد المجاهرة بما يعم عن اعتقاد قلة مبالاة به واظهار اصرار عليه ولذلك في وجه النكد معينة
يحتاج اليها المستهتر والثالث للخلو عن الدلالة على غم لا كما في الغضب فان الغضب سحنته مركبة من سحنة
موقع مشاربه ومغموم جميعا واما المستهتر فسحنته سحنة المنبسط والفرح دون المنقبض المغتم او المتاذي قال
فاما مبدا الامر في حدوث طراغوذيا واخره فامر مشهور لا يحوج الى الشرح واما قوموذيا فلما لم يكن من الامور
التي يجب ان يعتني بها اهل العناية واهل الفضل والرواية فقد وقع الجهل بسببه ونسي مبداه وكيفية
تولده وذلك ان المغنين والرقاصين لما اذن لهم ملك اثينوس ان يستعملوا القوموذيا بعد تحريمه اياه عليهم
كانوا يستعملون شيئا يخترعونه بارادتهم مما ليس له قانون شعري صحيح ولم يكن بحيثهم والقرب منهم من يستمد
منه اشكال الاقوال الشعرية حتى كانوا يصادفون شعرا ويكيلونه غناء وايقاعا وكانوا يقصرون على بعض الوجوه يقتصرون
الموزونة من الاقاويل القديمة او من جهة الاستعانة بصناعة الاخذ بالوجوه فكان امثال هؤلاء لا يتحققون
المعرفة بالقوموذيا في وقتهم فكيف يكون حالهم في تحقيق نسبة قوموذيا الى من سبقهم **فصل في مناسبة**
مقادير الابيات مع الاغراض وخصوصا في طراغوذيا وبيان اجزاء طراغوذيا ان اجادة الخرافات
هي تعقبها بالبسط دون الايجاز فلذلك هم اكثروا في الاعاريض الطويلة فان قوما من الاخرين لما تسلطوا على
بلاد من بلادهم وارادوا ان يتداركوا الاشعار القصار القديمة ردوها الى الطول وبسطوا في ايراد الامثال
والخرافات ولذلك رفضوا ايامبوا القصيرة واما وزن افي وهو ايضا الى القصر فانه في ستة عشر رجلا هو
بطراغوذيا وزادوه طولا وهو نوع من الشعر يذكر فيه بالاقاويل المطربة المعجبة لجودها وغرابتها وندرتها
وربما استعملت المشوريات والعظات وينبغي ان يكون الوزن بسيطا اي من ايقاع بسيط فان ذلك اوقع من الذي
يكون من ايقاع مركب وليكن الاوزان بسيطة موفية بوقتات مختلفة لكل شيء بحسبه واما ما سوى هذين الوزنين
فيكاد بعض الناس يجوز مد الوزن في الطول ما يسع مدة يوم واحد لكن اوفق مع ذلك ان لا يمد قدرا الى كثيرة
الى قدر لا يجاوز ولذلك اختلف عندهم قال ولكنه وان كان قد زيد الشعر بهذه الزيادة في اخر الزمان فقد كان
الطراغوذيات في القديم على المثال المذكور وكذلك القول في افي واما اجزاء افي وطراغوذيا فقد كان بعضها
المشتركة بينها وبعضها يخص الطراغوذيات حتى يكون اجزاؤها اما هذه المشتركة واما الخاصة بالطراغوذيا
فانه ليس كل ما يصلح لطراغوذيا يصلح لافي واما الديثرامبيات والقوموذيات فيؤخر القول فيها فان المديح
وما يحاكي به الفضائل اولى بالتقديم من الهجاء والاستهزاء ولنحد الطراغوذيا ونقول ان الطراغوذيا هي محاكاة
فعل كامل الفضيلة عالي المرتبة بقول ملائم جدا لا يختص بفضيلة فضيلة جزئية تؤثر في الجزئيات لا من جهة الملكة
بل من جهة الفعل محاكاة تنفعل لها النفس برحمة وتقوى وهذا الحد قد بين فيه امر طراغوذيا بيانا يدل على انه
تذكر فيه الفضائل الرفيعة كلها بكلام موزون لذيذ على جهة تميل النفس الى الرقة والتقوى ويكون محاكاتها
للافعال لان الفضائل والملكات بعيدة عن التخييل وانما المشهور من امرها افعالها فيكون طراغوذيا بعضه
فيه لاجل هذه الافعال ان يكمل ايضا بايقاع اخر واتفاق نغم ليتم به اللحن ويجعل له من هذه الجهة ايقاع زائد على

على انواع

على انواع اوزانه في نفسه وقد يعملون عند انشاد طراغوذيا باللحن امورا اخرى من الاشارات والاخذ
بالوجوه تتم بها المحاكاة فاول اجزاء طراغوذيا هو المقصود من المعاني المخيلة والوجيهة ذات الرونق ثم
تبنى عليها اللحن والقول فانهم انما يحاكون باجتماع هذه ومعنى القول اللفظ الموزون واما معنى اللحن فالقوة التي
يظهر بها كيفية ما للشعر كله من المعنى والمعنى القوة هو ان التلحين والغناء الملايم لكل غرض هو مبدا تحريك
النفس الى جهة المعنى فيحس له مع التفطن ويكون فيه هيئة دالة على القدرة لان التلحين فعل ما ويتشبه به
بالافعال التي لها معان اذ قلنا ان الحدة من النغم يلايم بعضا من الاحوال المستدرج اليها والثقل يلايم اخرى
وكذلك اجزاء الالحان يلايم احوالا احوالا ويكون من الالحان في امور تحدث بها عند ناس ينشدون ويغنون
على الهيئة التي يضطر ان يكون عليها صاحب ذلك الخلق وذلك الاعتقاد الذي يصدر عنه ذلك الفعل ولذلك
يقال انه اشد كآبة واحد ممن له ذلك المعنى في نفسه او واحد شانه ان يصير بتلك الحال ونحو هيئاتها
المحدث نحوان نحو يدل على خلق كمن يتكلم كلام غضوب بالطبع او كلام حليم ونحو يدل على الاعتقاد كمن يتكلم
كلام متحقق او من يتكلم كلام مرتاب وليس لهيئات الاذى قسم غير هذين ويكون الكلام الخرافي الذي يعبر
عنه المنشد محاكاة على هذه الوجوه والخرافة هو تركيب للامور والاخلاق بحسب اعتياد للشعراء الموجود
فيهم ويكون كل منشد هو كواحد من المظهرين عن اعتقادهم الحد فانه وان نقل حقا فينبغي ان يظهر جدا او
يظهر مع ذلك هيئة دقة فهم فانه ليس هيئة من يعبر عن معنى معقول عبارة كالجزء المردود هو هيئة من
يعبر عنه ويظهر انه شديد الفهم نحو وقوفه عليه والتحقيق لما يوديه منه وكما ان للخطابة على الاطلاق اجزاء ما
مثل الصدر والاقتصاص والتصديق والخاتمة كذلك كان للقول الشعري عندهم اجزاء واجزاء الطراغوذيا
التامة عندهم ستة الاقوال الشعرية الخرافية والمعاني التي جرت العادة بالحث عليها والوزن والحكم والراي
بالدعاء اليه والبحث والنظر واللحن فاما الوزن والخرافة واللحن فهي ثلثة بها يقع المحاكاة واما العادة و
الاعتقاد والنظر فهو الذي يقصد محاكاته فيكون الجزءان الاولان له احدهما ما يحاكي والثاني ما يحاكى
ثم كل واحد منهما ثلثة اقسام ويكون المحاكي احد هذه الثلثة والمحاكى به احد تلك الثلثة والمحاكيات اما
العادة الجميلة والراي الصواب فامر لا بد منه واما النظر فهو كالاحتجاج والابانة لصواب كل واحد من العادة
والخرافة ويؤدي بالوزن واللحن وكذلك الابانة لصواب الاعتقاد يؤدي بالوزن واللحن واعظم
الامور التي بها يقوم طراغوذيا هي فان طراغوذيا ليس هو محاكاة للناس انفسهم بل لعاداتهم
وافعالهم وجه حياتهم وسعادتهم والكلام فيه في الافعال اكثر من الكلام فيه في الاخلاق واذا ذكروا
الاخلاق ذكروا الافعال فلذلك لم يذكروا الاخلاق في الاقسام بل ذكروا العادات لتشتمل على الافعال
والاخلاق اشتمالا على ظاهر النظر فانه لو قيل الاخلاق لكان ذلك لا يتناول الافعال ضرورية في طراغوذيا
وذكر الاخلاق غير ضروري فيه فكثير من طراغوذيات كانت لهم يتداولها الصبيان فيما بينهم يذكر فيها
الافعال ولا يفطن معها لامر الاخلاق وليس كل انسان يشعر بان الفضيلة هي الخلق بل يظن ان

ان الفضيلة هي الافعال وكثير من المصنفين في الفضائل والشاعرين فيها لم يتعرضوا للاخلاق انما يتعرضون
لما قلنا وان كان التعرض للخرافات والعادات والمعاملات وغيرها وجميعها في الطراغوذيات مما قد يسبق
اليه او لو هم وقصر عنه من يخلف ووقع في زمان المعلم الاول وكان المتاخرين لم يكونوا يعملون بالحقيقة طراغوذيا
بل تركيبا من هذه الاشياء لا يودي الى الهلية الكاملة لطراغوذيا فان المعمول قديما كانت فيها خرافات وقعة
وكان سائر ما يقوم به الطراغوذيا موجودا فيه وكان يؤثر اثرا قويا في النفس حتى كان يعزى المصابين ويسلي
المغمومين واجزاء الخرافة جزان الاشتمال وهو الانتقال من ضد الى ضد وهو قريب من الذي يسمى في زماننا
مطابقة ولكنه كان يستعمل في طراغوذياتهم في ان ينتقلوا من حالة غير جميلة بالتدريج بان يقبح الحالة الغير الجميلة
ويحسن بعدها الجميلة وهذا مثل الخلف والتوبيخ والتعيير والجزء الثاني للدلالة وهو ان يقصد الحالة الجميلة بالتخييل
لا من جهة تقبيح مقابلها وكان القدماء في شعرائهم على هذا القدر منهم وعلى الوزن واللحن وكان المتاخرون على اجادة
الوزن واللحن اقدر منهم على حسن التخييل بنوعي الخرافة فالاصل والمبدء هي الخرافة ثم من بعدها استعمالها في العادات
على ان يقع مقارنا من الامر حتى يحس به المحاكاة فان المحاكاة هي المفرحة والدليل على ذلك انك لا يفرح بانسان
ولا عابد صنم يفرح بالصنم المعتاد وان بلغ الغاية في تصنيعه وترتيبه ما يفرح بصورة منقوشة تحاكيه ولاجل
ذلك التسبب الامثال والقصص والثالث من الاجزاء هو الراى فان الراى ابعد من العادات في التخييل
لان التخييل معد نحو قبض النفس وبسطها وذلك نحو ما يشتاق ان يفعل في اكثر الامر وكان الكلام الراى المحمود
عندهم هو ما اقتدر فيه على محاكاة الراى وهو القول المطابق للموجود على حسب ما يكون وبالجملة فان الاولين
انما كانوا يقررون الاعتقادات في النفوس بالتخييل الشعرى ثم نبغت الخطابة بعد ذلك فداولوا تقرير
الاعتقادات في النفوس بالاقناع وكلاهما متعلق بالقول ويفارق القول في الراى القول في العادة و
الخلق ان احدهما يحث على اراده والاخر يحث على راى في ان شيئا موجود وغير موجود ولا يتعرض فيه للدعوة
على ارادته او الهرب منه ثم لا يكون العادة والخلق متعلقين بان شيئا موجودا او غير موجود ولا يتعرض فيه
للدعوة الى ارادته او الهرب منه بل اذا ذكر الاعتقاد في الامر العادى ذكر للتطلب او للتهرب منه فاما الراى فانما يبين
الوجود او اللاوجود فقط او على نحو والرابع المقابلة وهو ان يجعل للغرض المفرد زنا يقول به ويكون ذلك الوزن
مناسبا اياه وان يكون التغييرات الجزئية بذلك الوزن يليق به قرب شيء واحد يليق به اللطف في غرض اخر يليق به
التلصيق وهما فعلان يتعلقان بالايقاع يستعملها وبعد الرابعة التلحين وهو اعظم كل شيء واشده تاثيرا في
النفس واما النظر والاحتجاج فهو الذي يقرر في النفس حال المعقول ووجوب قبوله حتى يتسلى عن الغم وينفعل الانفعال
المقصود بطراغوذيا ولا يكون فيه صناعة اى التصديق المذكور في كتاب الخطابة فان ذلك غير مناسب للشعر
وليس طراغوذيا مبنيا على المحاورة والمناظرة ولا على الاخذ بالوجوه والصناعة اعلى درجة من درجة الشعر فان
الصناعة هي تفيد الآلات التي فيها يقع التخيين والنافعات منها والشعر يتصرف على تلك تصرفا ثانيا
والصانع الاقدم ارأس من الصانع الذى يحذيه ويتبعه واعلم ان اصول التخييلات ماخوذة من الخطابة

علا لنا

على انها خادم للتصديقات وتوابع التصرف فيها بحسب انه اصل هو للشعر وخصوصا للطراغوذيا **فصل**
في حسن ترتيب الشعر وخصوصا الطراغوذيا وفي اجزاء الكلام المخيل الخرافي في طراغوذيا واما حسن قوام
الامور التي يجب ان يوجد في الشعر ان يتكلم فيه فان ذلك مقدمة طراغوذيا واحكم منه واعلى مرتبة فان طراغوذيا
ايضا يجب ان يكون كاملة فيما يعمل من المحاكاة وان يعظم الامر الذى يقصده فان تلك المعاني قد يقال قولا مرسلا
من غير الرونق والفخامة والحشمة واستعمال طراغوذيا اذا بسبب التعظيم والتكميل للتخييل وكل تمام وكل
قلة مبدا ووسط وآخر والوسط مع وقبل والمبدء قبل وليس يجب ان يكون مع والاخر مع وليس
يجب ان يكون قبل شيء والخير الفاضل هو الوسط وان كان من جهة المرتبة قد يكون بعد ولذلك فان السجعات
المقدمين انما يفصلون اذا لم يجيبوا فيكونوا في اخريات الناس ولم يتهدروا فيكونوا في اول الرعيل وكذلك
الجيد من الحيوان انما هو المتوسط وكل امر جيد مما فيه تركيب فهو الذي لا يتركب منه شيء بل تركيبه من الاطراف
فيعتدل وليس يكفي ان يكون المتوسط فاضلا لانه وسط في المرتبة فقط بل يجب ان يكون وسطا في العظم
فان المقدار الفاضل هو الوسط في العظيم فيجب ان يكون اجزاء طراغوذيا هي المتوسطة في العظم وكذلك فان
الحيوان الصغير ليس يتهيؤ والتعليم القصير المدة الذى يخلط الكل بعضه ببعض ويرده الى الواحد لقصره ليس بجيد ويكون
بمن يرى حيوانا في بعد شديد فانه لا يمكن ان يراه ولا ايضا يمكن ان يراه وهو الشديد القرب بل المتوسطة هو
السهل الادراك السهل الروية كذلك يجب ان يكون الطول في الخرافات محصلا مما يمكن ان يحفظ في الذكر
واما طول الاقاويل التي تتنازع فيها والتصديقات التي في الصناعة الخطابية فان ذلك غير محصل ولا محدود
بل بحسب مبدء المجازاة فيه واما طراغوذيا فانه شيء يحصل الطول والوزن ولو كان مما يكون بالمجاهدة و
المفاوضة لكانت تلك المفاوضة لا تحد بنفسها الا ان تقتصر بها على وقت محدود يحد بعجلان الساعات
فلذلك لا يجب ان يوكل امر تقدير طول القصائد الى مدة المفاوضات بل يجب ان يكون لها طول وتقدير
معتدل كالطبيعي وان يكون الاستحالات التي فيه الى ذكرنا انها توجب الانتقالات محدودة الازمنة
لا كما يظن ناس انه انما كان القصد في الطراغوذية الكلام في معنى بسيط ولا يلتفت الى جميع ما يعرض للشيء
فيطول فيه فان الواحد يعرض له امور كثيرة وكذلك لا يوجد امر واحد له غرض واحد وكذلك للواحد الجزئي افعال
جزئية بغير نهاية ولهذا ما يكون الشيء واحد الفعل بالنوع غير واحدة بانفاسه باعراضه واحوال
يقترن به بشخصه ومن ههنا وقع الشك الكبير في كون الواحد كثيرا بل يجب ان يراعى فقط واحدا من الفعل ويتكلم
فيه ولا يخلط افعالا بافعال واحوالا باحوال فانه كما يجب ان يكون الكلام محدودا من جهة اللفظ كذلك يجب
ان يكون محدودا من جهة المعنى ويكون فيه من المعاني قدر توافق الغرض ولا يعدله الى احوال واعراض للمقول
فيه خارجة عنه كما كان يفعله بعض من ذكروا اما اوميرس فانه كان يخالفهم ويلزم غرضا واحدا ونعم ما
فعل ذلك سواء كان اعتبر فيه الواجب بحسب الصناعة فان كل صناعة يقصد غاية واحدة او محدودة
او الواجب بحسب الطبيعة فان الطبيعة يقصد غاية واحدة او غايات محدودة واورد لهذا

امثلة في شعر اوميرس انه لما ذكر انسانا او حربا لم يذكر من احوال ذلك الانسان او الحرب وما عرض له من الصفات
ولحقه من الكتاب الا المتعلق بالغرض الخاص الذي نحاه فيجب ان يكون تقويم الشعر على هذه الصفة ان يكون
مرتبا فيه اول واوسط واخر وان يكون الجزء الافضل في الاوسط وان يكون المقادير معتدلة وان يكون المقصود
محدودا لا يتعدى ولا يخلط بغيره مما لا يليق بذلك الوزن ويكون بحيث لو نزع منه جزء واحد فسد وانتقض
فان الشيء الذي حقيقته الترتيب اذا زال عنه الترتيب لم يفعل فعله وذلك لانه انما يفعل لانه بحال كل ويكون
الكل بها محفوظا بالاجزاء ولا يكون كلا عند ما لا يكون الجزء الذي للكل واعلم ان المحاكاة التي تكون بالامثال
والقصص ليس هو من الشعر في شيء بل الشعر انما يتعرض لما يكون ممكنا في الامور وجوده او لما وجد و
دخل في الضرورة وانما كان يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات والمحاكيات الوزن فقط وليس كذلك
بل يحتاج الى ان يكون الكلام مع ذا الخواص وجد او لم يوجد وليس الفرق بين كتابين موزونين لعم احدهما
فيه والاخر فيه مثل ما في كليلة ودمنة وليس شعر الا بسبب الوزن فقط حتى لو لم يكن لما بث لكل
كليلة ودمنة وزن صار ناقصا لا يفعل فعله بل هو يفعل فعله من افادة الاراء التي هي نتايج وتجارب
احوال ينسب الى امور ليس لها وجود وان لم يوزن وذلك لان الشعر انما المراد فيه التخييل لا افادة الاراء
فان فات الوزن نقص التخييل واما الاخر فالغرض فيه افادة نتيجة التجربة وذلك قليل الحاجة الى الوزن فاحد
هذين نتكلم فيما وجد ويوجد والاخر نتكلم فيما وجوده في القول فقط ولهذا صار الشعر اكثر مشابهة
للفلسفة من الكلام الاخر لانه اشد تناولا للموجود واحكم بالحكم الكلي واما ذلك النوع من الكلام فانما يقول
في واحد على انه عارض له وحده ويكون ذلك الواحد قد اخترع له اسم فقط لا وجود له ونوع منه يقول في
اقتصاص احوال جزئية قد وجدت لكنها غير مقولة على نحو التخييل واما الجزئيات التي تتكلم فيها الشعراء
كلاما يخلطونه بالكلي فانها موجودة كجزئيات الامور التي تحدث عنها في قوموذيا مما وجدت وليست
كجزئيات الامور التي في اناميوا العامة فان تلك الجزئيات يعرض فرضا ايضا ولكن يدل على معنى كلي
على النحو الذي يسمى تبديل الاقتصاص واما في طراغوذيا فان النسبة انما هي الى اسماء موجودة و
الموجود والممكن اشد اقناعا للنفس فان التجربة ايضا اذا استندت الى موجود اقنعت اكثر مما
يقنع اذا استندت الى المخترع وبعد ذلك اذا استندت الى موجود ما يقدر كونه وقد كان يستعمل
في طراغوذيا ايضا جزئيات في بعض المواضع مخترعة على قياس المسميات الموجودة ولكن ذلك في
النادر القليل وفي النوادر قد كان يخترع اسم شيء لا نظير له في الوجود ويوضع بدل معنى كلي مثل جعلهم الجزء
كشخص واحد والمنا بهم في مدحه وذلك لان احوال الامور قد كانت مطابقة لاحوال ما كانوا يخترعون لها
الاسم وليس يقع ذلك في التخييل بنفع قليل ولكنه لا يجب ان يوقف عمل الطراغوذيا واختراع الخرافات
فيها على هذا النحو فان هذا ليس مما يوافق جميع الطباع فان الشاعر انما يجود شعره لا بعمل هذه الاختراعات
بل انما يجود قرضه وحرافته اذا كان حسن المحاكاة بالمخيلات وخصوصا للافعال وليس شرطه كونه شاعرا

ان يخيل لما كان فقط بل ولما يكون ولما يقدر كونه وان لم يكن بالحقيقة ولا يجب ان يحتاج في التخييل الشعري
الى هذه الخرافات البسيطة التي هي قصص مخترعة ولا ان يتمم بافعال وحيلة مثل احد الوجوه وهي افعال يؤثر بعض
الشعراء او الرواة ايرادها مع الرواية حتى يخيل بها القول فان ذلك يدل على نقصه وعلى ان قوله ليس يخيل
الانفعال وانما يضطر الى ذلك من الشعراء الرذال منهم فلضعفهم واما المفلقون فلمقابلة الاخذ بالوجوه
باخذ الوجوه واما اذا ما بلهم الشعراء المفلقون دون هؤلاء لم يبسطوا الخرافات خالطين اياها بامثال
هذه وانما اوردوها موجزين منتخبين وربما اضطروا في الطراغوذيات ايضا الى ان يتركوا محاكاة الافعال
الكاملة ومالوا الى المجربات وذلك اكثره في الجزء الذاتي وقد يخلط بعض ذلك ايضا ببعض الوجوه الاخر كانها
قد دخلت بالاتفاق لتعجب فان الذي يدخل بالاتفاق ويقع بالبحث يتعجب منه وكثير من الخرافات يكون
خاليا عن النفع والتخييل وربما كان بعضها مشتبكا متداخلا به يحج كما ان الافعال من الناس انفسها ان
بعضها ينال به الغرض ببساطة وبكونه واحدا متصلا وبعضها انما ينال به الغرض بتركيب وتخليط
والمشتبك الملتحم المستحسن من الخرافات ما كان منتقلا في وجوه الاستدلال والاستمال وبذلك ينقل النفس
من حال الى حال وان كل استمال واستدلال يراد به نقل النفس الى انفعال عن انفعال فان يحل سعادة
فينبسط او شقاوة فينقبض فان الغايات الدنيوية هاتان واحسن الاستدلال ما يتركب
بالاستمال وقد يستعمل الاستدلال في كل شيء ويكون منه خرافه لكن الاليق بهذا الموضع ان يكون الاستدلال
على فعل فان مثل هذا الاستدلال وما يجري مجراه من الاستمال هو الذي يؤثر في النفس رقة او مخافة كما
يحتاج اليه في طراغوذيا ولان التحسين والتقبيح واظهار السعادة واظهار الشقاوة انما يتعلق في ظاهر
المشهور بالافعال وانما يكون لناس كانوا استبدل منهم ويحاكي بهم اخرون يجرون مجراهم في الفعل فاجزاء
الخرافة بالقسمة الاولى جزءان الاستدلال والاستمال ومعهما جزء ثالث في طراغوذيا وهو التهويل وتعظيم
الامر وتشديد الانفعال مثل ما يعرض عند محاكاة الافات الشاملة كالطوفان والطوفان وغير ذلك فهذا
انواع اطراغوذيا

فصل في اجزاء اطراغوذيا بحسب الترتيب والانشاد لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة الاخرى وما يحسن من التدبير في كل جزء وخصوصا ما يتعلق بالمعنى

وكان عندهم لكل قصيدة
من طراغوذيا اجزاء ترتب عليه في ابتدائها ووسطها وانتهائها وكان ينشد بالغناء الرقص وسولاه عنه
وكان جزء الذي يقوم مقام اول التشبيب في شعر العرب يسمى مدخلا ثم ثلثة جزء هناك يبتدئ معه
الرقاص يسمى مخرج الرقاص ثم جزء اخر يسمى مجازها ولا وهذا كله كالصدر في الخطبة ثم يسرعون فيما
يجري مجرى الاقتصاص والتصديق في الخطابة فيسمى التقويم ثم كان يختلف احوال ذلك في مساكنهم
وبلادهم فان كانوا الا يجلون من المدخل ومجاز المغنيين فالمدخل هو جزء كلي يشتمل على اجزاء وفي وسطه
يبتدئ الملحنون بجماعتهم والمخرج هو الجزء الذي لا يلحن بعده الجماعة منهم واما المجاز فهو الذي يؤدونه المغنون
بلا لحن بل بايقاع واما التقويم فهو جزء كان لا يودي بنوع من الايقاع فيستعمل فيما سواه بل يؤدي

مسيد بوحي لا عمل معه ايقاعي الا وزن الشعر وكل ذلك ينشده جماعة الملحنين فهذا نوع قسمة الطراغوذيا
ونوع اخر ان بعض اجزاء طراغوذيا يعطي طيبا لحيلا بشيء ويميل الطبع اليه وبعضهم يعطي النفس ما يحذره ويحفظه
على سكونه ويقتضيه عن شيء ويجب في تركيب الطراغوذيا ان يكون غير تركيب بسيط بل يجب ان يكون فيه اشتباك
وقد عرفته ويكون ذلك مما يخيل خوفا مخلوطا بحزن بمحاكاته فان هذه الجهة من المحاكاة هي التي تختص بكل طراغوذيا
وبها يقدر النفس لقبول الفضائل وليس يجب ان يكون العلة فيها كلها من سعادة الى سعادة فالتحيل لا يقنعون
بمزاولة السعادة والبراءة من الخوف والغم ومزاولة الافعال التي لا صعوبة فيها محالا يقنع الكدود بدوام
الشقاوة ومثل هذا لا يخيل في النفس انفعالا يعتد به من رقة او حزن او بقية ولا يكون فيه محاكاة شقاوة الا شرار
وانما يحدث الرقة من امثال ذلك وكذلك الحزن والخوف وانما يحدث التفجيع من محاكاة الشقاوة بمن لا يستحق
والخوف يحدث عند تخيل المضر وانما يراد محاكاة الشقاوة لهذه الامور ولاظهار زلة من حاد عن الفضائل فينبغي
في الطراغوذيا ان يبدا المحاكاة بالسعادة ثم ينتقل الى الشقاوة ويحاكي ليرتدع عن طريقتها وتميل النفس الى ضدها
ولا يذكر الشقاوة التي تتعلق بجور من الجائر على الشقي او التي تتعلق بسعيه بل التي تتعلق بغلطه وضلاله سبيل
الواجب وذهابه عن الذي فضله اكثر ويكون الاستدلال مطابقا لذلك وذكر ان الاولين القدماء كانوا
يتيهون في الخرافات حتى يتوصلوا الى الغرض واما المحدثون بعدهم فقد مهروا حتى انهم يبلغون الغرض في
طراغوذيا بقول معتدل وذكر له مثال وذكر قوم احسنوا النقلة المذكورة واما الطراغوذيات الجبارية فقد ذكر
انها قد يدخلها المغضبات في تقويمها بها وذكر له مثال وقد كان نوع من الطراغوذيات الجبارية القديمة قد
يتعدى فيها الى ذكر النقائض وكان السبب فيه ضعف بحرة الشعراء الذين كانوا يقولون اشعار التقييد وكانوا
يقعون في مخالفتهم فلم يكن ذلك طراغوذيا صرفا بل مخلوطا بقوموذيا وكان شعرها ولا شعر المعادين مثل
رجلين سمعا فاسمهما صار في اخر امرها من النساك المتعينين انشدا في المر في اشياء لا تتناسب وكانا لا يخيلان المتصر
ايضا بالمتفرغات والمجربات ويوردان في تقويم الامر ما يورده الشعراء المتملقون ويجب ان لا تكون الخرافة موردة
مورد الشك حتى يكون كانها معه على التخيل فان هذا اولى بان يخيل حيدا كما كان يفعله فلان وان كان فعله غير مخلوط
بصناعة تصديقه وشيء يحتاج الى مقدمات وقد كان بعضهم يقدمون مقدمات شعرية للتعجيب بالتشبيه والمحاكاة
فقط دون القول الموجه نحو الانفعال فيجب في الشعر ان يحاكي الافعال المنسوبة الى الافاضل والى الممدوحين من الاصدقاء
بما يليق بهم ويقابلها للاعداء واحدهما مدح والاخر ذم واما القسم الثالث فتشبيه صرف واما عدو العدو وصديق
الصديق وصديق العدو وعدو الصديق فليس يكون ممدوحا او مذموما لذلك بل يكون مع ذلك صديقا او عدوا
او يكون المدح بذكر افعال يصدر عن علم واما علم بلا فعل وفعل بلا علم فلا يحسن به مدح او ذم واما مدح بذلك او ذم
استنذر القول ونسب الى السفسافية وكذلك الاقتصار على ضروب المحاكاة في هذه الابواب قول هذر
ولذلك نقل في اشعارهم وقد حكي لذلك من الاستدلال امثلة لهم فهذا ما يقال في التقويم واما الاخلاق فانه يحاكي
من الممدوح خيريته والخير موجود في كل صنف ونوع على تفاوته ويذكر ان خيريته نافعة موافقة وانها على

على شبه ما ينبغي ان يكون به وانها معتدلة متناسبة الاحوال وكذلك يجب ان يكون القول الدال عليه واورد
لذلك امثلة والاخلاق المحمودة اما حقيقية فلسفية واما التي يضطر الى مدحها بين يدي الجمهور وان لم يكن حقيقية
واما التي شبه احدها بين وليس به وجميعها يدخل في المديح الشعري ويجب ان يكون خاتمة الشعر يدل على مقتضاه
فيدل على ما فرغ منه كما في الخطابة لا كامثال اورده وان يخالطه من الحيل الخارجة بقدر ما ينبغي ان يخاطب به المخاطبون
ويحتملونه بقدر لا يكون الانشاد معه عاليا وبقدر مطابق للقول لو صرح به وذكر امثلة ويجب ان يكون كالمصور فانه
يصور كل شيء بحسبه وحتى الكسلان والغضبان كذلك يجب ان تقع المحاكاة للاخلاق كما كان يقول اوميرس
في بيان خيرية اخيلوس وينبغي ان يكون ذلك مع حفظ الطبيعة الشعرية والمحسوس المعروف من حال الشعر فقد
يذهب المحاكي ايضا عن طريق الواجب وعلى النمط المستملح المستحسن وانواع الاستدلال فيها التي هو بصناعة
ان يخيل لست اقول بان يصدق واما امور ممكنة ان يوجد لكنها لم يوجد فيكذب من حيث لم يوجد ويخيل من حيث
يقع كونه موقع القبول واما معناه من الاجسام حاصلة لها بالحقيقة فتشبه به حاصل في الظاهر من المعاني
كالطريق في العنق تشبيه بالمنة والصمصام في الحد شبه به البيان وما كان بعيدا عن الوجود اصلا فينبغي ان
لا يستعمل وكذلك محاكاة الخنسايس وذكر امثلة فهذا ضرب يستعمله الصناع من الشعراء الذين يحسنون التصديق
وبعض الشعراء يميل الى الاقاويل تصديقه وبعضهم الى استمالته واذا كان مراثيا بالعفة بارزا في معرض اللوم والعدل
واما الوجه الثاني فاستدلالات ساذجة لا صنعة شعرية فيها وهي شبيهة بالخطابية او القصص ويخلو ذلك
عن الخرافة والثالث التذكير وهو ان يورد شيئا يتخيل معه شيء آخر كمن يرى خط صديق له مات فتذكره فيتاسف
والرابع الاخطار الشبيه بالبال بايراد الشبيه من النوع والصنف لا غير مثل من يراه الانسان مشتبها بصديقه
الغايب فتحيره لذلك واورد امثلة والخامس من المبالغات الكاذبة كقولهم قد برع فلان قوسا لا يقدر البشر على
نوعه والاستدلال الفاضل هو الذي يحاكي الفعل في ذكر امثلة وسياق الكلام الى الواجب وحده ان يبلغ التخييل
مبلغا يكون كان الشيء يحس نفسه وان يطابق بذلك المضادات فعل المعلمين وذكر امثلة وذكر ان تفصيل
الانواع مما يطول والسبب فيه ان ما منه التشبيه ليست حقيقية ولا مظنونه فقدام على ما قدمنا ذلك قولا
وقد يقع في الطراغوذية حل وربط قد يقع يفعل من الخارج وقد يقع بقول وله والربط هو اشارة يبتدي
بدل على الغاية والى النقلة المذكورة والحل هو تحليل الجملة المسبب بها من ابتداء النقلة الى اخرها فمن
الطراغوذية استدلاليه واشتماليه ومسبكه مركبة من استدلال واشتمال وقول انفعالي قد اضيف اليهما و
قول قراطي ليس يستند الى ما يجري مجرى الاحتجاج ومن الناس من يحمد عند الحل بالاشتباك ولا يحمد مع الانجاز
وضبط اللسان عن الاسهاب ثم ذكر عادات في الاوزان وفي التطويل المناسب لطول المعنى وغير المناسب
وما يكون عبادة مناسبا لوزنه وتخييله غير مناسب وما يخلط به الشعر من افعال دخلة ذكرناها وان
الفعل الدخل والقول الغير الموزون والموزون بوزن اخر واحد فاما القول الراي فينبغي ان يستقصى اصوله
من المذكور في الخطابة وان هذا القول الراي مطابقا للانفعال المراد بالتخييل الذي يقوم به ذلك الشعر وانه يجد

انفعالا صح
انواع ذلك وما يطابق انفعالا فيما قيل في الخطابة وكذلك ما يطابق التهويلات والتعظيمات وما كان انواعا
من القول الى صادقا وكان بين الصدق وموافقا للغرض اجد نجاح وما كان غيرا بين بطريق شعرى لا خطابي
يكون بحيث يقال بلوح صدقه بل بامور خارجة او اقوال يحاكى امرا ذلك الامر يوجب المعنى ايجابا خارجيا و
يشكل القول ايضا بفعل يحيل ذلك وان لم يكن شيئا غيره وانما يحتاج اليه بازاء الاخذ بالوجوه مثل شكل
الامر وشكل التضرع وشكل الاخبار وشكل التهدد وشكل الاستفهام وشكل الاعلام وكان الشاعر لا يحتاج
الى شيء خارج عن القول وشكله وذكر قضيته **فصل في قسمة الالفاظ وموافقتها لانواع الشعر وفصل
الكلام في طراغوذيا وتشبيه اشعار اخرى به** واما اللفظ والمقالة فان اجزاءه سبعة المقطع الممدود والمقصور
كما علمت ويؤلف من الحروف الصامتة وهي التي لا تقبل المد البتة مثل الطاء والباء والتي لها نصف صوت وهي التي
تقبل المد مثل السين والصاد والمصوتات الممدودة التي تسميها مدات والمقصورة وهي الحركات وحروف العلة
والرباط الذي يسمى واصلة وهي لفظة لا يدل بانفرادها على معنى وانما يفهم فيها ارتباط قول بقول تارة يكون بان يذكر الواصلة
ولا يقول بل فينتظر بعده قول آخر مثل اما المفتوحة وتارة على انه يأتي ثانيا ولا يبتدى به مثل الواو والفاء وما هو
الالف في لغة اليونانيين والفاصلة وهي اداة اي لفظة لا يدل بانفرادها لكنها يدل على ان القولين متميزان واحدهما
مقدم والاخر تال ويدل على الحدود والمفارقات مثل قولنا اما مكسورة الالف والاسم والكلمة وتصريفهما والقول
وكل لفظ دال فاما حقيقي مستول واما لغة واما زينة واما موضوع واما منفصل واما متغير والحقيقي هو اللفظ
المستعمل في الجمهور المطابق بالتواطي للمعنى واما اللغة فهو اللفظ الذي تستعمله قبيلة وامة اخرى وليس من
لسان المتكلم وانما اخذه من هناك كالكثير من الفارسية المعربة بعد ان لا يكون مشهورا ممتدا ولا قد صار كلغة
القوم واما النقل فانما يكون اول الوضع والتواطي على معنى وقد نقل عنه الى معنى آخر من غير ان صار كانه اسمه ضرورة
لا يميز معها بين الاول والثاني فتارة ينقل من الجنس الى النوع وتارة الى النوع من الجنس وتارة من نوع الى نوع وتارة
منسوب الى شيء من مشابهة في النسبة الى الرابع مثل قولهم للشيخوخة انه مسا العمر او خريف الحياة واما الاسم الموضوع
المعمول فهو الذي يخترعه الشاعر ويكون هو اول من استعمله وكان المعلم الاول اخترع ايضا اشياء ووضع
للمعنى الذي يقوم في النفس مقام الجنس اسما هو بطلاحسا واما الاسم المنفصل والمختلط فهو الذي احتيج الى ان حرف
عن اصله بمد قصر او قصر مد او ترخيم او قلب وقيل انه الذي يعسر التفوه به لطوله او لتناول حروفه واستقصائها
على اللسان او بحال اجتماعها والاول هو الصحيح واما المتغير فهو المستعار والمشبه على نحو ما قيل في الخطابة
والزينة هي اللفظة التي لا يدل بتركيب حروفها وحده بل بما يقرن به من هيئة نغمة ونبرة وليست للعرب وكان
كل اسم لليونانية اما ان يكون مذكرا واما ان يكون مؤنثا او وسطا وكان حروف التذكير ر و و د وحروف التأنيث
كشي واصح القول وافضله ما يكون بالتصريح والتصريح هو ما يكون بالالفاظ الحقيقية المستولية وساير ذلك
يدخل للتفهيم بل للتعجيب مثل المستعارة فيجعل القول لطيفا كريما واللغة تستعمل للاغراب والتحيير والرمز والنقل
ايضا كالاستعارة وهو ممكن وكذلك الاسم المضعف وكلما اجتمعت هذه كانت الكلمة ابدا واعرف وبها

ولشي صح

تفخيم

تفخيم الكلام وخصوصا الالفاظ المنقولة فلذلك يتضاحكون بالشعراء اذا اتوا بلفظ منفصل او اتوا بنقل و
استعارة يريدون الايضاح ولا يستعمل شيئا منها للايضاح واورد لذلك امثالا وذكر فيها ما يكون الصنيعة
فيه بالتركيب وبالقلب مثل قولك ليس الانسان بسبب السنة بل السنة بسبب الانسان والعطف
والمطابقة وساير ما قيل في الخطابة واشرنا اليه في فاتحة هذا الفن وقال ان الالفاظ المضاعف اخص بنوع ديثرمبي
وقد علمته وهو الذي يبنى فيه على الاخبار من غير تغيير واللغات اليق به بقوافي وهو وزن كان في شرائعهم
يهول به حال المعاد على الاشرار واما المنقولات وهي اولى بوزن المسى وهو وزن مخصوص بالامثال والحكم المشهورة
وكذلك المقولات الشديدة الملائمة لانيقوافي فهذا ما قيل في طراغوذيا واما الاشعار القصصية التي كانت
لهم والاوزان التي كانت لانواع القصص فسبيلها سبيل طراغوذيا في تقسيم اجزائه الى المبدا والوسط والخاتمة
ولا يقع استدلالات فيها على نفس الافعال بل على محاكاة الازمنة لان الغرض ليس الافعال بل تخييل الازمنة
وماذا يعرض فيها وما يكون حال التسالف منها بالقياس الى العايد وكيف ينتقل فيها الدول وتدرس
امور وتحيا امور وذكر في ذلك امثلة وبين ان اوميرس احسنهم تأتيا في هذا المعنى وكذلك الاشعار
الجزئية فانه كان هو اهدى الى فرضها سبيلا واحسن نقلها الى الاجزاء الثلثة تقسيما وان كان ذلك في
الامور الجزئية صعبا في كيفيتها وذكر امثلة فهذه الابواب متعارفة بينهم قال ونوع امي ايضا مناسب
لطراغوذيا وذلك انها اما بسيطة واما مشتركة وربما كانت بعض اجزائها انفعاليا كما قلنا في طراغوذيا
واحكامها في التلحين والغناء احكام طراغوذيا وذكر امثالا وقصايد لقوم بعضها بسيطة وبعضها مشتبكة
وانها كانت مختلفة الاوزان في الطول والقصر وكان بعضها شديد الطول وهو اطى وكان فيها
خلقيات واعتقاديات كما في طراغوذيا لكن طراغوذيا لا تستغني في المحاكيات الا في الجزء الذي في المسكن
ويذكر فيه البناء على الناحية والذي بازاء المنافقين الاحدين بالوجوه فاما ح فعند ايجاء الى الخاتمة فقد
يقع فيه حديث كثيرة ويغني في المحاكيات مختلفة ولذلك يزداد بها وه وربما دخلوا فيها الدخيلات
التي علمتها وان لم يكن مناسبة وذلك لان المناسب يقتضي بسرعة التمام وانما يطول الكلام بالدخيل
قال واما وزن ابيقوا فوقع من التجربة فان انسانا قاله طبعا في الجنس من الامور المخصوصة به فوافق
ذلك قبول الطباع وهو وزن رزين واسع العرصة يحتمل معاني كثيرة ويسع محاكيات كثيرة فلذلك
يحتمل ذكر الفضائل الكثيرة معا فيه واما انامسوا فلها اربعة اوزان وحرك الى هيئة رقصية مع التحريك
الانفعالي ولا يجب ان تخفى هذا كما خفى على فلان وليست عرصته بواسعة سعة اوبي وبالجملة فان الملائمة
الطبيعية هي التي حركت الى الاختيار قال وان اوميرس وحده هو الذي يستحق المدح المطلق فقد
كان يعلم ما يعمل وينبغي للشاعر ان يقل من الكلام الذي لا محاكاة فيه وكان غير اوميرس يجتهد ويطيل
وانما يأتي بالمحاكاة يسيرا واما اوميروس فكان كما يشبب يسيرا يتخلص الى محاكاة امرأة او رجل
او المثل او عادة اخرى فالغير المعتاد معنف ويجب ان يحشى طراغوذيا بالامور العجيبة واما

اي فيدخل فيها في المعاني العجيبة مالا تتعلق بكيفية الافعال ثم لا يتخلص منها الى المضاحك بحسب المساكن وضرب
امثالا وقد يسن فضل اومين الشاعر بتقصير غيره ودل على ذلك باحوال اشعار لقوم بعضهم حكوا الحق
وبعضهم اسدوا بغير الواجب قال وماكان من اجزاء الشعر بطالا ليس فيه صنعه ومحاكاة بل هو شيء يسامح
فحقه ان يعني فيه بفصاحة اللفظ وقوته ليتدارك به تقصير المعنى ويتجنب فيه البذلة اللهم الا ان شديد الاشتهار
بكثل مضروب ما فصل في وجوه تقصيرات الشاعر وفي تفضيل طراغوذيا على ما يشبهه ان الشاعر يجري
مجرى المصور فكل واحد منهما محاك والمصور ينبغي ان يحاكي الشيء الواحد باحد امور ثلثة اما بامور موجودة في
الحقيقة واما بامور يقال انها موجودة وكائنة واما بامور يظن انها ستوجد ويظهر وكذلك ينبغي ان
تكون المحاكاة من الشاعر بعبارة تشتمل على اللغات والمنقولة من غير اللغات الى مطابقة من الشعر للاقاويل
السياسية التعقلية فان ذلك من شان صناعة اخرى والشاعر يغلط من وجهين فتارة بالذات والحقيقة وجهين ثاني
اذا حاكى ماليس له وجود ولا امكانه وتارة بالعرض اذا كان الذي يحاكي به موجودا لكنه قد حرف عن هيئته ووجوده
كالمصور اذا صور فرسا فجعل الرجلين وحقهما ان يكونا موخرين اما مقدمين وقد علمت ان كل
غلط اما في الصناعة ومناسب لها واما خارجا عنها وغير مناسب لها وكذلك في الشعر وكل صناعة
تخصها نوع من الغلط ويقابله نوع من ظلل يلزم صاحب تلك الصناعة واما الغلط الغير المناسب فليس حلح
على صاحب الصناعة فمن غلطات الشاعر محاكاته بماليس يمكن ومحاكاته على التحريف وكذبه في المحاكاة كمن يحاكي
ما لا انثى ويجعل لها قرنا عظيما او بانه يقصر في محاكاة الفاضل والرذل في فاعله او فعله او في زمانه باضافته
او في غايته ومن جهة اللفظ ان يكون اورد لفظا متفقا لا يفهم منه ما عنى به من بين امرين متغايرين يحتمل
العبارة كل واحد منهما ومن ذلك انه لا يحسن محاكاة الناطق باشياء لا نطق لها فينكشع ذلك الشاعر
بان فعلك ضد الواجب وكذلك اذا حاكى بالضد ان حسن ان يحاكي به وكذلك اذا ترك المحاكاة وحال التصديق
الصناعي على ان ذلك جائزا اذا وقع موقعا حسنا فبلغت به الغاية فان قصير قليلا سمج ولا يصح المحاكاة
بما لا يمكن وان كان غير ظاهر الاحالة ولا مشهورها واحسن المواضع لذلك الملقبات والذاتيات والا غالطيم
والتوبيخات التي بازائها هو هذه الاثني عشر ويدخل في جملة غير الامكان او المحاكاة بالاضطرار او بما
يجب ضده او التحريف او الصناعة التصديقية او كونه غير نطقي وقد شحن هذا في التعليم الاول بامثلة
ثم يقايس بين طراغوذيا وافي وخاصة فوريطيقي منه وهو ضرب تخلط القول فيه بالحركات الشمائلية
والاشكال الاستدراجية في اخذ الوجوه وبا غاني وكان القدماء يذمون ذلك ويشبهون الشاعر
المفتقر الى ذلك والعامل به بايوقي ربه بل يجعلونه اسوا حالا منه واما افي فهو بنفسه محيل ولا يحتاج الى شيء من ذلك
فيكون فوريطيقي على هذا القياس احسن وبالجملة فان الثلث منه اخذ بالوجوه ليس بشعر وبادية اضاعنا
وعلى نحو عادة رجل كان فيما ينشد يرعش ويرعش على انه ليس كل حركة وشكل استدراجي مذموم بل
الذي يتحاش ويتساقط به والطراغوذيا قد يمكن ان يطول البيت منه حتى يكون مكان الجزء التقافي كلام

ويكون

ويكون لقائل ان يقول ان طراغوذيا جامع لكل شيء واما افي فوزن فقط وايضا فان الشيء اذا
دخل بعض اجزائه والقلائل منها غناء واخذ بالوجوه وكان لها اشكال كان الذ وخصوصا ولها ان
يدل بالقول والعمل جميعا ولان هذا انما يعرض عند انقضائه ويكون مدة يسيرة ولو كان اخلاط ذلك
بطراغوذيا في مدة طويلة لسمج ومثل لذلك وايضا من فضائل طراغوذيا انه مقصور على محاكاة غط
واحد واما افي فهو مختلف وكان الطراغوديات كثيرة مجموعة في خرافة واحدة ويكون ذلك منتشرا وان
ظهر المعنى فيه بسرعة كانه منتشر خفي غير مستقيم لان الوزن الواحد انما يلايم في تلك الجملة غرضا واحدا
فاذا تعداه وان كانت المحاكاة والصيغة لزينه فلا يكون مناسبة الا العرض واحد وهذا هو تلخيص
القدر الذي وجد في هذه البلاد من كتاب الشعر للمعلم الاول وقد بقي منه شطر صالح ولا يبعد ان
نجتهد نحن فنبتدع في علم الشعر المطلق وفي علم الشعر بحسب عادة هذا الزمان كلاما شديد التحصيل
والتفصيل واما ههنا فلنقتصر على هذا المبلغ فانه وكد غرضنا الاستقصاء فيما ينتفع به في العلوم
ولله الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلامه

قد وقع الفراغ من تنميقه بعون المعين وحسن توفيقه
عن يد العبد النحيف الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف
الراجي عفوه يوم يؤخذ بالنواصي محمد بن احمد الاسكوبي
ساكنا في مدرسة ابي ايوب الانصاري وقت الظهر
في يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر جماذى الاخره
في سنة اربع وثلثين ومائة والف رحم الله
امرءا نظر في هذا المكتوب ودعا
لكاتبه ولباعث كتابته
المعروف باسعد بن علي
عثمان اليني‌وي سلمه الله
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والحمد لله ونعم المعين
والصلوة والسلام
على محمد
سيد
العالمين